

الأعمال

في هدي خير العباد

للإمام المحدث المفسر الفقيه شمس الدين أبي عبد الله

محمد بن أبي بكر الرزقي الدمشقي المتوفى سنة ٥٧٥هـ

ابن تيمية الجوزية

مقرن نسخة ومربع أعاريبه وقلمه

محمد بن يحيى

بمقرن نسخة الرزقي

وإمام الرزقي

المجلد الأول

مكتبة الإيسان

القصيرة - أمام جامعة الأزهر

تأ: ٤٤٥٧٨٨٤

زاد المعاد

فى هدى خير العباد

للإمام المحدث المفسر الفقيه شمس الدين أبى عبد الله محمد بن
أبى بكر الرزعى الدمشقى المتوفى سنة ٧٥١هـ
ابن قيم الجوزية

حقق نصوصه. وخرج أحاديثه. وعلق عليه

محمد بيومى

عبد الله المنشاوى

د/عمر الضرماوى

الجزء الأول

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع

المنصورة - أمام جامعة الأزهر

حقوق الطبق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع
المنصورة - أمام جامعة الأزهر
تليفون: ٣٥٧٨٨٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبى بعده

وبعد

يُعدُّ كتاب «زاد المعاد» موسوعة علمية متكاملة، فهو يغنى عن كتب كثيرة لو اجتمعت، ولو اجتمعت هذه الكتب لاتغنى عنه .

وذلك لأن مؤلفه - يرحمه الله - لم يترك باباً من أبواب العلم الشرعى إلا طرقه وولج فيه ليستخرج منه درره وكنوزه وفوائده فتبوأ الكتاب بذلك منزلةً عاليةً بين الناس، فلا تجد عالماً أو طالب علم تخلو مكتبته من هذا الكتاب .

ومساهمة منا فى خدمة العلم الشرعى ونشره، فقد عهدنا إلى بعض الأخوة الأفاضل لتحقيق هذا السفر النفيس .

وقد قام فضيلة الشيخ محمد بيومى بتحقيق المجلد الأول والثانى والخامس . وقام فضيلة الدكتور عمر الفرماوى بتحقيق المجلد الثالث . وقام الأستاذ عبد الله المنشاوى بتحقيق المجلد الرابع .

هذا ولم ندخر جهداً فى خدمة هذا الكتاب حتى خرج فى هذه الصورة . والله من وراء القصد . وهو يهدى السبيل .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الناشر

ترجمة الإمام ابن قيم الجوزية

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكى، زين الدين الزُّرعى ثم الدُّمشقى الحنبلى الشهير بابن قيم الجوزية.

مولده:

وُلد رحمه الله فى اليوم السابع من شهر صفر سنة ٦٩١هـ، وقد نشأ فى جو علمى كريم حيث كان أبوه قيماً على المدرسة الجوزية بدمشق مدة من الزمن فقبل له (قيم الجوزية) ولذا اشتهر مترجمنا بين أهل العلم بابن قيم الجوزية.

اجتهاده فى طلب العلم:

كان - رحمه الله - لديه رغبة صادقة فى طلب العلم وجلد عظيم فى البحث والنظر منذ نعومة أظفاره، حيث ابتدأ فى طلب العلم فى السابعة من عمره، فقد رزقه الله موهبة متحركة تنبض بالعقل الواسع والفكر الخصب والحافظة المدهشة والقدرة العجيبة، فلا عجب إذا رأيناه يزاحم بالركب فى شتى الخلق على أعداد متكاثرة من الشيوخ بروح متعطشة ونفس متألقة ليشفى غلته ويروى نهمته فينهل من كل عالم متخصص حتى تفنن فى علوم الإسلام، وصارت له اليد الطولى فى فنون شتى.

قال عنه تلميذه ابن رجب الحنبلى: «كان عارفاً فى التفسير لا يجارى فيه وبأصول الدين وإليه فيها المنتهى، والحديث ومعانيه وفقهه ودقائق الاستنباط منه، لا يلحق فى ذلك، وبالفقه وأصوله وبالعبودية وله فيها اليد الطولى، وعلم الكلام والنحو وغير ذلك وكان عالماً بعلوم السلوك»^(١) وقال «ولا رأيت أوسع منه علماً ولا أعرف بمعانى القرآن والسنة وحقائق الإيمان أعلم منه وليس هو المعصوم ولكن لم أر فى معناه مثله»^(٢).

وقال ابن كثير: «سمع الحديث واشتغل بالعلم وبرع فى علوم متعددة لا سيما علم التفسير والحديث والأصول»^(٣).

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/٤٥٠).

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/٤٤٨).

(٣) «البداية والنهاية» (١/٢٠٢).

وقال الذهبي: «عنى بالحديث ومتونه ورجاله وكان يشتغل بالفقه ويجيد تقريره وفى النحو ويدريه وفى الأصولين»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «كان جرى الجنان واسع العلم عارفاً بالخلاف ومقاهب السلف»^(٢).

وقال السيوطي: «قد صنف وناظر واجتهد وضار من الأئمة الكبار فى التفسير والحديث والفروع والأصول والعربية»^(٣).

وقال ابن تغرى بردى: «وكان بارعا فى عدة علوم ما بين تفسير وفقه وعربية ونحو وحديث وأصول وفروع ولزم شيخ الإسلام ابن تيمية بعد عودته من القاهرة سنة ٧١٢هـ وأخذ عنه علماً كثيراً حتى صار أحد أفراد زمانه وانتفع به الناس»^(٤).
شيوخه:

تلمذ ابن القيم - رحمه الله - على جمع غفير من مشاهير العلماء ممن كاث لهم الأثر فى تكوينه الفكرى ونضوجه العلمى . ومن هؤلاء: والدّه «أبو بكر بن أيوب» (قيم الجوزية) و «إسماعيل بن محمد الفراء المعروف بالمجد الحرانى» شيخ الخنابلة بدمشق و «شرف الدين ابن تيمية» أخو شيخ الإسلام ابن تيمية و «بدر الدين بن جماعة» الشافعى الإمام المشهور و «ابن مفلح» الإمام الحنبلى المشهور . و «الإمام المزي» الشافعى إمام المحدثين وخاتمة الحفاظ . و «شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية» وقد كان لشيخ الإسلام ابن تيمية أثراً بالغاً فى نضوج علم ابن القيم وقد تبنى ابن القيم كثيراً من آراء ابن تيمية ودافع عنها مما سبب له ذلك إيذاءً بالغاً من المتعصبة والمقلدة لآراء الرجال ، حتى زُجَّ به فى السجن مع شيخه ابن تيمية فى القلعة ولم يفرج عنه إلا بعد موت ابن تيمية رحمه الله .

تلاميذه:

انتفع الناس بعلم ابن القيم وصار له تلامذة من مشاهير العلماء ومن هؤلاء ابنه

(١) «المعجم المختص لشيوخه» حرف الميم (مخطوط).

(٢) «الذّر الكامنة» (٢١ / ٤).

(٣) «بغية الوعاة» (٦٣ / ١).

«برهان الدين إبراهيم ابن القيم» و «الحافظ ابن كثير الإمام الشافعى المشهور» و «الحافظ ابن رجب الحنبلى صاحب المؤلفات النافعة» و «عبد الله بن محمد الملقب بشرف الدين ابن قيم الجوزية وهو ابن مترجمنا أيضا وكان مفرط الذكاء وتسلم التدريس فى الصدرية بعد والده» و «تقى الدين على بن عبد الكافى السبكى» و «الإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى، صاحب التصانيف الكثيرة فى الحديث وغيره» و «الحافظ أحمد بن عبد الهادى، الحافظ الحنبلى» وغيرهم كثير.

مؤلفاته:

كان ابن القيم - رحمه الله - مكثراً من التأليف، مما جعل الحديث عن تعداد مؤلفاته على وجه الدقة أمراً فيه عناء.

وإليك ثبتُ بأسماء المؤلفات التى رصدها له أهل العلم مرتبة على حروف المعجم.

- ١ - الاجتهاد والتقليد.
- ٢ - اجتماع الجيوش الإسلامية . مطبوع.
- ٣ - أحكام أهل الذمة . مطبوع.
- ٤ - أسماء مؤلفات ابن تيمية . مطبوع.
- ٥ - أصول التفسير.
- ٦ - الأعلام باتساع طرق الأحكام.
- ٧ - إعلام الموقعين عن رب العالمين . مطبوع.
- ٨ - إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان. طبع بتحقيق (محمد بيومى)
- ٩ - إغاثة اللهفان فى حكم طلاق الغضبان . مطبوع.
- ١٠ - اقتضاء الذكر بحصول الخير ودفع الشر.
- ١١ - الأمالى المكية.
- ١٢ - أمثال القرآن . مطبوع.
- ١٣ - الإيجاز.
- ١٤ - بدائع الموائد . مطبوع.

- ١٥ - بيان الاستدلال من أربعين وجهًا.
- ١٦ - بيان الاستدلال على بطلان اشتراط محلل السباق والنضال.
- ١٧ - التبيان في أقسام القرآن . مطبوع.
- ١٨ - التحبير لما يحل ويحرم من لباس الحرير.
- ١٩ - التحفة المكية.
- ٢٠ - تحفة المودود في أحكام المولود . مطبوع.
- ٢١ - تحفة النازلين بجوار رب العالمين.
- ٢٢ - تدبير الرأسة في القواعد الحكيمة بالذكاء والقريحة.
- ٢٣ - التعليق على الأحكام.
- ٢٤ - التفسير القيم . مطبوع.
- ٢٥ - تفضيل مكة على المدينة.
- ٢٦ - تهذيب مختصر سنن أبي داود . مطبوع.
- ٢٧ - الجامع بين السنن والآثار.
- ٢٨ - جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام . طبع بتحقيق (محمد بيومي).
- ٢٩ - جوابات عابدى الصليبان وأن ما هم عليه دين الشيطان.
- ٣٠ - الجواب الشافى لمن سأل عن ثمرة الدعاء ذا كان ما قدر واقع.
- ٣١ - حادى الأرواح إلى بلاد الأفراح . مطبوع.
- ٣٢ - الحاوى.
- ٣٣ - حرمة السماع.
- ٣٤ - حكم تارك الصلاة . طبع بتحقيق (عبد الله المنشاوى).
- ٣٥ - حكم إغمام هلال رمضان.
- ٣٦ - حكم تفضيل بعض الأولاد على بعض فى العطية.
- ٣٧ - الداء والدواء مطبوع. ويسمى أيضاً (الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى).
- ٣٨ - دواء القلب.

- ٣٩ - ربيع الأبرار فى الصلاة والسلام على النبى المختار.
- ٤٠ - الرسالة الحلبية فى الطريقة المحمدية.
- ٤١ - الرسالة الشافية فى أحكام المعوذتين.
- ٤٢ - رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه.
- ٤٣ - الرسالة التبوكية . مطبوع.
- ٤٤ - رفع التنزيل .
- ٤٥ - رفع اليدين فى الصلاة.
- ٤٦ - روضة المحبين ونزهة المشتاقين . مطبوع.
- ٤٧ - الروح . مطبوع.
- ٤٨ - الروح والنفس .
- ٤٩ - زاد المسافرين إلى منازل السعداء فى هدى خاتم النبيين.
- ٥٠ - زاد المعاد فى هدى خير العباد وهو كتابنا هذا.
- ٥١ - السنة والبدعة.
- ٥٢ - شرح أسماء الكتاب العزيز.
- ٥٣ - شرح الأسماء الحسنى.
- ٥٤ - شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل . مطبوع.
- ٥٥ - الصبر والسكن .
- ٥٦ - الصراط المستقيم فى أحكام أهل الجحيم.
- ٥٧ - الصواعق المنزلة على الجهمية والمعتلة.
- ٥٨ - الطاعون.
- ٥٩ - طب القلوب .
- ٦٠ - الطب النبوى . طبع بتحقيق (عبد الله المنشاوى).
- ٦١ - طريق الهجرتين وباب السعادتين . مطبوع.
- ٦٢ - الطرق الحكمية فى المياسة الشرعية . مطبوع.

- ٦٣ - طريقة البصائر إلى صديقة السرائر فى نظم الكبائر .
- ٦٤ - طلاق الحائض .
- ٦٥ - عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين . مطبوع .
- ٦٦ - عقد محكم الأحباء بين الكلم الطيب والعمل الصالح المرفوع إلى رب السماء .
- ٦٧ - الفتاوى .
- ٦٨ - الفتح القدسى .
- ٦٩ - الفتح المكى
- ٧٠ - الفتوحات القدسية .
- ٧١ - الفرق بين الخلّة والمحبة ومناظرة الخليل لقومه .
- ٧٢ - الفروسية . مطبوع .
- ٧٣ - الفروسية الشرعية .
- ٧٤ - فضل العلم وأهله .
- ٧٥ - فوائد فى الكلام على حديث الغمامة وحديث الغزاة والضب وغيره .
- ٧٦ - الفوائد . مطبوع .
- ٧٧ - قرّة عيون المحبين وروضة قلوب العارفين .
- ٧٨ - الكافية الشافية فى النحو .
- ٧٩ - الكافية الشافية فى الانتصار للفرقة الناجية . مطبوع .
- ٨٠ - الكبائر .
- ٨١ - كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء .
- ٨٢ - الكلم الطيب والعمل الصالح . مطبوع .
- ٨٣ - اللمحة فى الرد على ابن طلحة .
- ٨٤ - مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين . طبع بتحقيق (محمد بيومى) .
- ٨٥ - المسائل الطرابلسية .

- ٨٦ - معانى الأدوات والحروف .
- ٨٧ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة . طبع فى مجلدين بتحقيق (محمد بيومى) .
- ٨٨ - المنار المنيف فى الصحيح والضعيف . مطبوع .
- ٨٩ - المورد الصافى والظل الوافى .
- ٩٠ - مولد النبى ﷺ .
- ٩١ - المهدى .
- ٩٢ - نقد المنقول والمحك المميز بين المقبول والمردود .
- ٩٣ - نكاح المحرم .
- ٩٤ - نور المؤمن وحياته .
- ٩٥ - هداية الحيارى فى أجوبة اليهود والنصارى . مطبوع .

وفاته رحمه الله :

تتفق كتب التراجم على أن وفاته رحمه الله كانت ليلة الخميس ثالث عشر رجب وقت آذان العشاء سنة ٧٥١ هجرية وبه كمل له من العمر ستون سنة رحمه الله تعالى . وقد صلى عليه من الغد بعد صلاة الظهر بالجامع الأموى ثم بجامع جراح ودفن بدمشق بمقبرة الباب الصغير عند والدته رحمهما الله تعالى .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، ولا إله إلا الله إله الأولين والآخرين، وقبُوم السموات والأرضين، ومالك يوم الدين، الذي لا فوز إلا في طاعته، ولا عز إلا في التذلل لعظمته، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته، ولا هدى إلا في الاستهداء بنوره، ولا حياة إلا في رضاه، ولا نعيم إلا في قربيه، ولا صلاح للقلب ولا فلاح إلا في الإخلاص له، وتوحيد حبه، الذي إذا أُطيع شكر، وإذا عُصى تاب وغفر، وإذا دُعِيَ أجاب، وإذا عُوْمِلِ أثاب .

والحمد لله الذي شهد له بالربوبية جميع مخلوقاته، وأقرت له بالإلهية جميع مصنوعاته، وشهدت بأنه الله الذي لا إله إلا هو بما أودعها من عجائب صنعته، وبدائع آياته .

وسبحان الله وبحمده، عدد خلقه، ورضى نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته . ولا إله إلا الله وحده، لا شريك له في إلهيته، كما لا شريك له في ربوبيته، ولا شبه له في ذاته ولا في أفعاله ولا في صفاته، والله أكبر كبيرا، والحمد لله كثيرا، وسبحان الله بكرة وأصيلاً .

وسبحان من سبحت له السموات وأملاكها، والنجوم وأفلاكها، والأرض وسكانها، والبحار وحيتانها، والنجوم والجبال، والشجر والدواب، والآكام والرّمال، وكل رطب ويابس، وكل حي وميت : ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء : ٤٤] .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كلمة قامت بها الأرض والسموات، وخلق لت لأجلها جميع المخلوقات، وبها أرسل الله تعالى رسله، وأنزل كتبه، وشرع شرائعه، ولأجلها نُصِبَتِ الموازين، ووضعت الدواوين، وقام سوق الجنة والنار، وبها انقسمت الخليقة إلى المؤمنين والكفار، والأبرار والفجار، فهي منشأ الخلق والأمر،

(١) الآكام: بكسر الهمزة وقد تفتح وتعد: جمع أكمة بفتحات، وهي الروابي والتلال . انظر: «لسان العرب» (١٠٣/١) و«فتح الباري» (٥٨٧/٢) .

والثواب والعقاب، وهى الحق الذى خلقت له الخليقة، وعنهما وعن حقوقها السؤال والحساب، وعليها يقع الثواب والعقاب، وعليها نُصِبَتِ القِبْلَةُ، وعليها أُسِّسَتِ المَلَّةُ، ولأجلها جُرِّدَتِ سيوفُ الجهاد، وهى حقُّ الله على جميع العباد، فهى كلمةُ الإسلام، ومفتاح دار السلام، وعنهما يُسْتَلُّ الأوَّلون والآخرون، فلا تزول قدما العبد بين يدي الله حتى يُسْتَلَّ عن مسألتين : ماذا كنتم تعبدون ؟ وماذا أجبتمُ المرسلين ؟

فجواب الأولى بتحقيق: « لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » معرفة وإقراراً وعملاً .

وجواب الثانية بتحقيق: « أن محمداً رسول الله » معرفة وإقراراً، وانقياداً وطاعةً.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، وسفيره بينه وبين عباده، المبعوث بالدين القويم، والمنهج المستقيم، أرسله الله رحمةً للعالمين، وإماماً للمنتقين، وحجةً على الخلائق أجمعين . أرسله على حين فترة من الرسل، فهدى به إلى أقوم الطرق وأوضح السبل، وافترض على العباد طاعته وتعزيزه^(١) وتوقيره ومحبه، والقيام بحقوقه، وسدَّ دون جنته الطرق، فلن تفتح لأحد إلا من طريقه، فشرح له صدره، ورفع له ذكره، ووضع عنه وزره، وجعل الذلَّةَ والصغار على من خالف أمره. ففى « المسند » من حديث أبى متيب الجرشي، عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ حَتَّى يُعْبَدَ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذِّكَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ، فَهُوَ مِنْهُمْ »^(٢). وكما أن الذلَّةَ مضروبة على من خالف أمره، فالعزة لأهل طاعته ومتابعته.

قال الله سبحانه: ﴿ وَلَا تَهْنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ {آل عمران: ١٣٩}، وقال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ {المنافقون: ٨}، وقال تعالى: ﴿ لَا تَهْنُوا وَقَدْ دَعَا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ {محمد: ٣٥}، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا

(١) تعزيزه: أى تأييده ونصرته

(٢) حسن: رواه أحمد (٢/ ٥٠ ، ٩٢) وأبو داود (٤٠٣١) مختصراً وعبد بن حميد فى «المنتخب من المسند» (٨٤٨) وابن أبى شيبة (٤/ ٥٧٥/ ٩٨) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٥/ ٢٦٧) رواه الطبرانى وفيه عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان وثقه ابن المدينى وأبو حاتم وغيرهما وضعفه أحمد وغيره وبقية رجاله ثقات. أه قلت: وفات الهيثمى أن يعزو الحديث لأحمد لأنه على شرطه. والحديث جود إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية فى «الفتاوى» (٢٥/ ٣٣١) وفى «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٣٠). وذكره الحافظ فى «الفتح» (٦/ ٩٨) وقال: فى الإسناد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان مختلف فى توثيقه وله شاهد مرسل بإسناد حسن أخرجه ابن أبى شيبة. أه وانظر «الإرواء» (١٢٦٩).

النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾ {الأنفال: ٦٤} أى : الله وحده كافيك، وكافى أتباعك، فلا تحتاجون معه إلى أحد .

وهنا تقديران، أحدهما : أن تكون الواو عاطفة لـ « مَنْ » على الكاف المجرورة، ويجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار، وشواهد كثيرة، وشبه المنع منه وإهية .

والثانى : أن تكون الواو وآو « مع » وتكون « مَنْ » فى محل نصب عطفاً على الموضع، « فإن حسبك » فى معنى « كافيك »، أى : الله يكفىك ويكفى من اتبعك، كما تقول العرب : حسبك وزيداً درهم، قال الشاعر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا
فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ
وهذا أصحُّ التقديرين .

وفيهما تقدير ثالث: أن تكون « مَنْ » فى موضع رفع بالابتداء، أى : ومن اتبعك من المؤمنين، فحسبهم الله .

وفيهما تقدير رابع - وهو خطأ من جهة المعنى - وهو أن تكون « مَنْ » فى موضع رفع عطفاً على اسم الله، ويكون المعنى : حسبك الله وأتباعك، وهذا وإن قاله بعض الناس، فهو خطأ محض، لا يجوز حمل الآية عليه، فإن « الحسب » و « الكفاية » لله وحده، كالتوكل والتقوى والعبادة .

قال الله تعالى: ﴿وَأِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ {الأنفال: ٦٢}. ففرق بين الحسب والتأييد فجعل الحسب له وحده، وجعل التأييد له بنصره وبعياده، وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث أفردوه بالحسب، فقال تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ {آل عمران: ١٧٣}. ولم يقولوا: حسبنا الله ورسوله، فإذا كان هذا قولهم، ومدح الرب تعالى لهم بذلك، فكيف يقول لرسوله : الله وأتباعك حسبك، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب، ولم يشركوا بينه وبين رسوله فيه، فكيف يشرك بينهم وبينه فى حسب رسوله ؟! هذا من أمحل المحال وأبطل الباطل .

ونظيرُ هذا قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ {التوبة: ٥٩} . فتأمل كيف جعل الإيتاء لله ولرسوله، كما قال تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ {الحشر: ٧} . وجعل الحسبَ له وحده، فلم يقل : وقالوا : حسبنا الله ورسوله، بل جعله خالصَ حقّه، كما قال تعالى : ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ . ولم يقل : وإلى رسوله، بل جعل الرغبة إليه وحده .

كما قال تعالى : ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ . وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ {الشرح: ٨، ٧} . فالرغبة، والتوكل، والإنابة، والحسبُ لله وحده، كما أن العبادةَ والتقوى، والسجود لله وحده، والنذر والحلف لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى . ونظيرُ هذا قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ {الزمر: ٣٦} . فالحسبُ : هو الكافي، فأخبر سبحانه وتعالى أنه وحده كاف عبده، فكيف يجعل أتباعه مع الله في هذه الكفاية ؟! والأدلة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تذكر ههنا .

والمقصودُ أن بحسب متابعة الرسول تكونُ العزة والكفاية والنصرة، كما أن بحسب متابعته تكونُ الهداية والفلاح والنجاة، فالله سبحانه علّق سعادة الدارين بمتابعته، وجعل شقاوة الدارين في مخالفته، فلا يتابعه الهدى والأمن، والفلاحُ والعزة، والكفاية والنصرة، والولاية والتأييد، وطيبُ العيش في الدنيا والآخرة، ولمخالفته الذلُّ والصغار، والخوف والضللال، والحذلان والشقاء في الدنيا والآخرة .

وقد أقسم ﷺ بأن « لا يؤمن أحدكم حتى يكونَ هو أحبَّ إليه من ولده ووالده والناسِ أجمعين » (١) .

وأقسم الله سبحانه بأن لا يؤمنُ من لا يُحكِّمه في كل ما تنازع فيه هو وغيره، ثم يرضى بحكمه، ولا يجدُ في نفسه حرجاً ممّا حكم به ثم يُسلم له تسليمًا، وينقاد له انقياداً . وقال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ {الاحزاب: ٣٦} .

فقطع سبحانه وتعالى التخيير بعد أمره وأمر رسوله، فليس لمؤمن أن يختار شيئاً

(١) رواه البخارى (١٥) ومسلم (١٦٧) وأحمد (١٧٧/٣)، ٢٠٧، ٢٧٥، ٢٧٨) والنسائي (١١٤/٨) وابن ماجه في «المقدمة» (٦٧) والدارمي (٣٠٧/٢) وابن حبان (١٧٩ - إحصان) والبيهقي في «شرح السنة» (٢٢) .

بعد أمره ﷺ، بل إذا أمر، فأمره حتم، وإنما الخيرة في قول غيره إذا خفى أمره، وكان ذلك الغير من أهل العلم به وبسنته، فبهذه الشروط يكون قول غيره سائغ الاتباع، لا واجب الاتباع، فلا يجب على أحد اتباع قول أحد سواه، بل غايته أنه يسوغ له اتباعه، ولو ترك الأخذ بقول غيره، لم يكن عاصياً لله ورسوله.

فأين هذا ممن يجب على جميع المكلفين اتباعه، ويحرم عليهم مخالفته، ويجب عليهم ترك كل قول لقوله؟ فلا حكم لأحد معه، ولا قول لأحد معه، كما لا تشريع لأحد معه، وكل من سواه، وإنما يجب اتباعه على قوله إذا أمر بما أمر به، ونهى عما نهى عنه، فكان مبلغاً محضاً ومُخبراً لا منشئاً ومؤسساً، فمن أنشأ أقوالاً، وأسس قواعد بحسب فهمه وتأويله، لم يجب على الأمة اتباعها، ولا التحاكم إليها حتى تُعرض على ما جاء به الرسول، فإن طابقت، ووافقت، وشهد لها بالصحة، قُبِلَتْ حينئذٍ، وإن خالفته، وجب ردُّها واطِّراحها، فإن لم يتبين فيها أحد الأمرين، جُعِلَتْ موقوفة، وكان أحسن أحوالها أن يجوز الحكم والإفتاء بها وتركه. وأما أنه يجب ويتعين، فكلا، ولماً.

وبعد، فإن الله سبحانه وتعالى هو المنفرد بالخلق والاختيار من المخلوقات، قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]. وليس المراد ههنا بالاختيار الإرادة التي يُشير إليها المتكلمون بأنه الفاعل المختار - وهو سبحانه - كذلك، ولكن ليس المراد بالاختيار ههنا هذا المعنى، وهذا الاختيار داخل في قوله: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ فإنه لا يخلق إلا باختياره، ودخل في قوله تعالى: ﴿مَا يَشَاءُ﴾ فإن المشيئة هي الاختيار، وإنما المراد بالاختيار ههنا: الاجتباء والاصطفاء^(١)، فهو اختيارٌ بعد الخلق، والاختيار العام اختيارٌ قبل الخلق، فهو أعم وأسبق، وهذا أخص، وهو متأخر، فهو اختيارٌ من الخلق، والأول اختيارٌ للخلق. وأصح القولين أن الوقف التام على قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ ويكون: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] نفيًا، أي: ليس هذا

(١) قال ابن عباس: والمعنى، وربك يخلق ما يشاء من خلقه منهم من يشاء لطاعته. وقال يحيى بن سلام: والمعنى، وربك يخلق ما يشاء من خلقه ويختار من يشاء لبنوته. أ هـ من «تفسير القرطبي» (٥٠٢١/٧) ط الريان. وقال الإمام الطبري في «تفسيره» (٩٩/٢٠) (ويختار) لولايته الخيرة من خلقه، ومن سبقت له منه السعادة.

الاختيار إليهم، بل هو إلى الخالق وحده، فكما أنه المنفرد بالخلق، فهو المنفرد بالاختيار منه، فليس لأحد أن يخلق، ولا أن يختار سواه، فإنه سبحانه أعلم بمواقع اختياره، وَمَحَالُّ رِضاه، وما يصلح للاختيار مما لا يصلح له، وغيره لا يُشاركه في ذلك بوجه .

وذهب بعض مَنْ لا تحقيق عنده، ولا تحصيل إلى أن « ما » في قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ ﴾ موصولة، وهى مفعول « ويختار » أى : ويختار الذى لهم الخير، وهذا باطل من وجوه .

أحدها : أن الصلة حيثئذٍ تخلو من العائد، لأن « الخيرَةُ » مرفوع بأنه اسم « كان » والخبر « لهم »، فيصير المعنى : ويختار الأمر الذى كان الخيرَةُ لهم، وهذا التركيبُ محال من القول . فإن قيل : يمكن تصحيحه بأن يكون العائد محذوفاً، ويكون التقدير : ويختار الذى كان لهم الخيرَةُ فيه، أى : ويختار الأمر الذى كان لهم الخيرَةُ فى اختياره .

قيل : هذا يفسد من وجه آخر، وهو أن هذا ليس من المواضع التى يجوز فيها حذف العائد، فإنه إنما يحذف مجروراً إذا جرَّ بحرف جرِّ الموصولُ بمثله مع اتحاد المعنى، نحو قوله تعالى : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ {المؤمنون: ٣٣} ونظائره، ولا يجوز أن يقال : جاءنى الذى مررتُ، ورأيتُ الذى رغبتُ، ونحوه .

الثانى : أنه لو أريد هذا المعنى لنصب « الخيرَةُ » وشُغِلَ فعل الصلة بضمير يعود على الموصول، فكأنه يقول : ويختارُ ما كان لهم الخيرَةُ، أى : الذى كان هو عين الخيرَةُ لهم، وهذا لم يقرأ به أحد البتَّة، مع أنه كان وجه الكلام على هذا التقدير .

الثالث : أن الله سبحانه يحكى عن الكفار اقتراحهم فى الاختيار، وإرادتهم أن تكون الخيرَةُ لهم، ثم ينفى هذا سبحانه عنهم، ويبين تفرُّده هو بالاختيار، كما قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ . أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ

بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣١﴾ {الزخرف: ٣٠}، فانكر عليهم سبحانه تخييرهم عليه، وأخبر أن ذلك ليس إليهم، بل إلى الذي قَسَمَ بينهم معاشهم المتضمنة لأرزاقهم ومُدَدِ آجالهم، وكذلك هو الذي يَقْسِمُ فضله بين أهل الفضل على حسب علمه بمواقع الاختيار، وَمَنْ يصلح له عمن لا يصلح، وهو الذي رفع بعضهم فوق بعض درجات، وقسم بينهم معاشهم، ودرجات التفضيل، فهو القاسم ذلك وحده لا غيره، وهكذا هذه الآية بين فيها انفرادَه بالخلق والاختيار، وأنه سبحانه أعلمُ بمواقع اختياره، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ {الأنعام: ١٢٤}، أى: الله أعلم بالمحل الذي يصلح لاصطفائه وكرامته وتخصيصه بالرسالة والنبوة دون غيره.

الرابع: أنه نزه نفسه سبحانه عما اقتضاه شركهم من اقتراحهم واختيارهم فقال: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ {القصص: ٦٨}، ولم يكن شركهم مقتضياً لإثبات خالقي سواء حتى نزه نفسه عنه، فتأمل، فإنه فى غاية اللطف.

الخامس: أن هذا نظيرُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ . مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ ثم قال: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ {الحج: ٧٣-٧٦}. وهذا نظير قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ {القصص: ٦٩}. ونظيرُ قوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ {الأنعام: ١٢٤} فأخبر فى ذلك كلّه عن علمه المتضمن لتخصيصه محال اختياره بما خصصها به، لِعِلْمِهِ بأنها تصلح له دون غيرها، فتدبر السياق فى هذه الآيات تجدّه متضمناً لهذا المعنى، رائداً عليه، والله أعلم.

السادس: أن هذه الآية مذكورة عقيب قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ . فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ . فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ . وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ {القصص: ٦٥ - ٦٨} فكما خلقهم

وحده سبحانه، اختار منهم من تاب، وآمن، وعمل صالحاً، فكانوا صفوته من عباده، وخيرته من خلقه، وكان هذا الاختيارُ راجعاً إلى حكمته وعلمه سبحانه لمن هو أهلُّ له، لا إلى اختيار هؤلاء المشركين واقتراحهم، فسبحان الله وتعالى عما يشركون .



فصل

وإذا تأملت أحوالَ هذا الخلقِ، رأيتَ هذا الاختيارَ والتخصيصَ فيه دالا على ربوبيته تعالى ووحدانيته، وكمالِ حكمته وعلمه وقدرته، وأنه الله الذى لا إله إلا هو، فلا شريك له يخلقُ كخلقه، ويختارُ كاختياره، ويدبِّرُ كتدبيره، فهذا الاختيارُ والتدبيرُ، والتخصيصُ المشهود أثرُه فى هذا العالم، مِنْ أعظم آيات ربوبيته، وأكبر شواهد وحدانيته، وصفات كماله، وصدقِ رسله، فنشيرُ منه إلى يسيرِ يكونُ منها على ما وراءه، دالا على ما سواه .

فخلق الله السمواتِ سبعا، فاختر العُلُيا منها، فجعلها مستقرَ المقرِّين مِنْ ملائكته، واختصها بالقربِ مِنْ كرسيه وَمِنْ عرشه، وأسكنها مِنْ شاءَ مِنْ خلقه، فلها مزيةٌ وفضلٌ على سائر السموات، ولو لم يكن إلا قربُها منه تبارك وتعالى . وهذا التفضيلُ والتخصيصُ مع تساوى مادة السمواتِ مِنْ أبين الأدلة على كمال قدرته وحكمته، وأنه يخلق ما يشاء ويختار .

وَمِنْ هذا تفضيله سبحانه جنة الفردوس على سائر الجنان، وتخصيصها بأن جعل عرشه سقفاً^(١)، وفى بعض الآثار : « إن الله سبحانه غرسها بيده، واختارها لخيرته مِنْ خلقه » . وَمِنْ هذا اختياره مِنَ الملائكة المصطفينَ مِنْهُمْ على سائرهم، كجبريلَ، وميكائيلَ، وإسرافيلَ، وكان النبى ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(٢) .

فذكر هؤلاء الثلاثة من الملائكة لكمال اختصاصهم واصطفائهم وقربهم من الله

(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: « إن فى الجنة مائة درجة أعداها الله للمجاهدين فى سبيله، كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن ومنه تفجر أنهار الجنة » رواه البخارى (٧٤٢٣) .

(٢) رواه مسلم (١٧٨٠) وأحمد (١٥٦/٦) وأبو داود (٧٦٧) والترمذى (٣٤٢٠) والنسائى (٢١٢/٣-٢١٣) وابن ماجه (١٣٥٧) وابن حبان (٢٦٠٠) .

وكم من ملك غيرهم فى السموات، فلم يُسم إلا هؤلاء الثلاثة، فجبريل: صاحب
الروحى الذى به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل: صاحب القطر الذى به حياة
الأرض والحيوان والنبات، وإسرافيل: صاحب الصور الذى إذا نفخ فيه، أحييت
نفخته بإذن الله الأموات، وأخرجهم من قبورهم. وكذلك اختياره سبحانه للأنبياء من
ولد آدم عليه وعليهم الصلاة والسلام، وهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، واختياره
الرسل منهم، وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر، على ما فى حديث أبى ذر الذى رواه
أحمد^(١)، وابن حبان فى «صحيحه»^(٢)، واختياره أولى العزم منهم، وهم خمسة
المذكورون فى سورة «الأحزاب» و «الشورى» فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ
النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]، وقال
تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ
وَمُوسَى وَعِيسَى، أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، واختار منهم الخليلين:
إبراهيم ومحمداً صلى الله عليهما وآلهما وسلم.

ومن هذا اختياره سبحانه ولد إسماعيل من أجناس بنى آدم، ثم اختار منهم بنى
كنانة من خزيمية، ثم اختار من ولد كنانة قريشاً، ثم اختار من قريش بنى هاشم، ثم
اختار من بنى هاشم سيداً ولد آدم محمداً ﷺ^(٣). وكذلك اختار أصحابه من جملة
العالمين، واختار منهم السابقين الأولين، واختار منهم أهل بدر، وأهل بيعة
الرضوان، واختار لهم من الدين أكمله، ومن الشرائع أفضلها، ومن الأخلاق أركاها
وأطيبها وأظهرها.

واختار أمته ﷺ على سائر الأمم، كما فى «مسند الإمام أحمد» وغيره من حديث
بهر بن حكيم بن معاوية بن حيدة، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) ضعيف. رواه أحمد (١٧٨/٥ - ١٧٩) وفى إسناده عبيد بن الحشاش قال الحافظ فى «التقريب» (٥٤٣/١) لين. وكذا فى الإسناد «أبو عمر الدمشقى» وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٤٥٤/٢).

(٢) ضعيف جداً. رواه ابن حبان فى «صحيحه» (٣٦١ - إسان) وأبو نعيم فى «الحلية» (١٦٦/١ - ١٦٨) وفى
إسناده إبراهيم بن هشام بن يحيى الغسانى الدمشقى، قال أبو حاتم: كذاب كما فى «الجرح والتعديل»
(١٤٢/٢، ١٤٣). وقال الذهبى: متروك وكذبه أبو زرعة كما فى «ميزان الاعتدال» (٧٣/١ و ٣٧٨/٤).

(٣) عن وائلة بن الأسقع رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله اصطفى كنانة من ولد
إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم، واصطفانى من بنى هاشم» رواه مسلم
(٥٨٢٨) وأحمد (١٠٧/٤) والترمذى (٣٦٠٥، ٣٦٠٦) وابن حبان (٦٢٤٢ - إسان).

أَنْتُمْ مُؤَفَّوْنَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ»^(١) . قال على بن المدينى وأحمد :
حديثُ بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه صحيح .

وظهر أثرُ هذا الاختيار فى أعمالهم وأخلاقهم وتوحيدهم ومنازلهم فى الجنة ومقاماتهم فى الموقف، فإنهم أعلى من الناس على تلّ فوقهم يُشرفون عليهم، وفى الترمذى من حديث بُريدة بن الحُصيّب الأسلمى قال : قال رسولُ الله ﷺ : «أهلُ الجنةِ عشرونَ ومائةُ صفٍّ، ثمانونَ منها من هذه الأمة، وأربعونَ من سائرِ الأممِ»^(٢)، قال الترمذى : هذا حديث حسن .

والذى فى «الصحيح» من حديث أبى سعيد الخدرى، عن النبى ﷺ فى حديث بعث النار: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَطْمَعُ أَنْ تَكُونُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ»^(٣)، ولم يزد على ذلك . فإمّا أن يقال : هذا أصح، وإمّا أن يقال : إن النبى ﷺ طمع أن تكون أمته شطرَ أهل الجنة، فأعلمه ربّه فقال: «إنهم ثمانون صفّاً من مائة وعشرين صفّاً»^(٤)، فلا تنافى بين الحديثين، والله أعلم . ومن تفضيل الله لأمته واختياره لها أنه وهبها من العلم والحلم ما لم يهبه لأمة سواها .

وفى «مسند البزار» وغيره من حديث أبى الدرداء قال: سمعتُ أبا القاسم ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ: إِنِّي بَاعْتُ مِنْ بَعْدِكَ أُمَّةً إِنْ أَصَابَهُمْ مَا يُحِبُّونَ، حَمَدُوا وَشَكَرُوا، وَإِنْ أَصَابَهُمْ مَا يَكْرَهُونَ، اخْتَسَبُوا وَصَبَرُوا، وَلَا حِلْمَ وَلَا عِلْمَ، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ هَذَا وَلَا حِلْمَ وَلَا عِلْمَ؟ قَالَ: أُعْطِيهِمْ مِنْ حِلْمِي وَعِلْمِي»^(٥) .

(١) حسن. رواه أحمد (٥/١٠٥) والترمذى (٣٠٠١) وابن ماجه (٤٢٨٨) والدارمى (٤٠٤/٢) والحاكم (٨٤/٤) وقال الترمذى: حديث حسن.

(٢) صحيح. رواه أحمد (٥/٣٤٧، ٣٥٥) والترمذى (٢٥٤٦) وابن أبى شيبه (١١/٤٧٠-٤٧١) وابن حبان (٧٤٦٠-إحسان) والحاكم (١/٨٢٠٨١) والدارمى (٢/٣٣٧) وابن ماجه (٤٢٨٩) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى .

(٣) رواه البخارى (٦٥٢٨) ومسلم (٥١٨ و ٥١٩) والترمذى (٢٥٤٧) وابن ماجه (٤٢٨٣) عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

(٤) قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله «فكانه ﷺ لما رجا رحمة ربه أن تكون أمته نصف أهل الجنة أعطاه ما ارتجاه وزاده» (الفتح: ١١/٣٩٥) .

(٥) ضعيف . رواه البزار (٣/٣٢٠) برقم (٢٨٤٧ - كشف) وأحمد (٥/٤٥٠) والطبرانى فى «الوسط» (٣٢٥٢) والبخارى فى «التاريخ الكبير» (٨/٣٥٥ - ٣٥٦) وفى إسناده يزيد بن ميسرة وهو لم يوثقه غير ابن حبان وذكره ابن حاتم فى «الجرح والتعديل» (٩/٢٨٨) ولم يذكر فيها جرْحاً ولا تعديلاً .

[ذكر فضائل مكة وخواصها]

وَمِنْ هَذَا اخْتِيَارُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنَ الْأَمَاكِنِ وَالْبِلَادِ خَيْرَهَا وَأَشْرَفَهَا، وَهِيَ الْبَلَدُ الْحَرَامُ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اخْتَارَهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ، وَجَعَلَهُ مَنَاسِكَ لِعِبَادِهِ، وَأَوْجِبَ عَلَيْهِمُ الْإِتْيَانَ إِلَيْهِ مِنَ الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، فَلَا يَأْخُلُونَهُ إِلَّا مَتَوَاضِعِينَ مَتَخَشِعِينَ مَتَذَلِّلِينَ، كَاشَفَى رُؤُوسَهُمْ، مَتَجَرِّدِينَ عَنْ لِبَاسِ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَجَعَلَهُ حَرَمًا آمِنًا، لَا يُسْفَكَ فِيهِ دَمٌ، وَلَا تُعْصَدُ بِهِ شَجَرَةٌ^(١)، وَلَا يُنْفَرُ لَهُ صَيْدٌ، وَلَا يُخْتَلَى خِلَاةً^(٢)؛ وَلَا تُلْتَقَطُ لِقَطَّتُهُ لِلتَّمْلِكِ بَلْ لِلتَّعْرِيفِ لَيْسَ إِلَّا^(٣)، وَجَعَلَ قَصْدَهُ مَكْفَرًا لِمَا سَلَفَ مِنَ الذُّنُوبِ، مَاحِيًا لِلْأَوْزَارِ، حَاطًا لِلخَطَايَا، كَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(٤)، وَلَمْ يَرْضَ لِقَاصِدِهِ مِنَ الثَّوَابِ دُونَ الْجَنَّةِ.

ففى «السنن» من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفَى الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ دُونَ الْجَنَّةِ»^(٥).

- (١) لا تعصد به شجرة: أى لا تقطع.
- (٢) الخلا: النبات الرطب، واختلاؤه: قطعه.
- (٣) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة: «إن هذا البلد حرمة الله، لا يُعْصَدُ شوكه، ولا يُنْفَرُ صيده، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها» رواه البخارى (١٥٨٧).
- (٤) رواه البخارى (١٨١٩)، ومسلم (١٨٢٠)، وأحمد (٣٢٣٣/٢)، وأبو داود (٤٨٤)، والترمذى (٨١١) والنسائى (١١٤/٥) وابن ماجه (٢٨٨٩).
- (٥) حسن. رواه أحمد (٣٨٧/١) والطبرانى (٢٣٠/١٠) برقم (١٠٤٠٦) والترمذى (٨١٠) وأبو يعلى (٤٩٧٦) والنسائى (١١٥/٥)، وابن حبان (٣٦٩٣) وأبو نعيم فى «الحلية» (١١٠/٤) وابن خزيمة (٢٥١٢) والطبرانى فى «جامع البيان» (٣٩٥٦) والبغوى فى «شرح السنة» (١٨٤٣) عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.
- وقال محقق الإحسان: وفى الباب عن عمر عند أحمد (٢٥/١) والحميدى (١٧) وأبو يعلى (١٩٨) وابن ماجه (٢٨٨٧) والطبرى (٣٩٥٨) وسنده حسن فى الشواهد.
- وعن ابن عباس عند النسائى (١١٥/٥) والطبرانى (١١١٩٦ و ١١٤٢٨) وإسناده صحيح.
- وعن جابر عند البراز (١١٤٧) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٢٧٧/٣) ورجاله رجال الصحيح خلا بشر بن المنذر، ففى حديثه وهم، قال العقيلى وثقه ابن حبان.
- وعن ابن عمر عند الطبرانى (١٣٦٥١) وفى سنده حجاج بن نصير، مختلف فيه وعن عامر بن ربيعة عند عبد الرزاق (٨٧٩٦) وأحمد (٤٤٦/٣ - ٤٤٧).

وفى «الصحيحين» عن أبي هريرة أَنَّ رسول الله ﷺ قال : « العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ »^(١)، فلو لم يكن البلد الأمين خَيْرَ بَلَادِهِ، وَأَحَبَّهَا إِلَيْهِ، وَمَخْتَارَهُ مِنَ الْبِلَادِ، لَمَا جَعَلَ عَرَصَاتِهَا مَنَاسِكَ لِعِبَادِهِ، فَرَضَ عَلَيْهِمْ قَصْدَهَا، وَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَكْدِ فُرُوضِ الْإِسْلَامِ، وَأَقْسَمَ بِهِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فِي مَوَاضِعٍ مِنْهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ﴾ {التين: ٣}، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ {البلد: ١}، وَلَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ بَقْعَةٌ يَجِبُ عَلَى كُلِّ قَادِرٍ السَّعْيُ إِلَيْهَا وَالطَّوْفُ بِالْبَيْتِ الَّذِي فِيهَا غَيْرَهَا، وَلَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَوْضِعٌ يُشْرَعُ تَقْبِيلُهُ وَاسْتِلَامُهُ، وَتُحْطُ الْخَطَايَا وَالْأَوْزَارُ فِيهِ غَيْرَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَالرَّكْنِ الْيَمَانِيِّ .

وُثِّبَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ، فَفِي « سُنَنِ النَّسَائِيِّ » وَ « الْمُسْنَدِ » بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ »^(٢) وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ أَفْضَلُ بِقَاعِ الْأَرْضِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلِذَلِكَ كَانَ شَدُّ الرِّحَالِ إِلَيْهِ فَرَضًا، وَلِغَيْرِهِ مِمَّا يُسْتَحَبُّ وَلَا يَجِبُ .

وفى « المسند »، والترمذى والنسائى، عن عبد الله بن عدى بن الحمراء أنه سمع رسول الله ﷺ وهو واقف على راحلته بالخزوة^(٣) من مكة يقول : « وَأَلَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْ لَا أَنِّي أَخْرَجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ »^(٤) قَالَ

= وفى سننه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف، فالحديث بهذه الشواهد صحيح وقوله: «تابعوا بين الحج والعمرة» أى: اجعلوا أحدهما تابعا للآخر فإذا حججتم فاعتمروا، وإذا اعتمرتم فحجوا. قال المحب الطبرى فى «القرى» ص(٤٠): يجوز أن يراد به التابع المشار إليه فى قوله تعالى: ﴿فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ فىأتى بكل واحد من النسكين عقب الآخر بحيث لا يتخلل بينهما زمان يصح إيقاع الثانى فيه، وهو الظاهر من لفظة المتابعة، ويحتمل أنه يراد به اتباع أحد النسكين الآخر، ولو تخلل بينهما زمان بحيث يظهر مع ذلك الاهتمام بهما. (١) رواه البخارى (١٧٧٣) ومسلم (٣٢٣١) وأحمد (٤٦٢/٢) ومالك فى الموطأ (٣٤٦/١) والنسائى (١١٥/٥) وابن ماجه (٢٨٨٨) وابن حبان (٣٦٩٦ - إحسان) وعبد الرزاق (٨٧٩٩) وابن خزيمة (٢٥١٣، ٣٠٧٢) والبيهقى (٢٦١/٥) والبخارى (١٨٤٣).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٥/٤) وابن حبان (١٦٢٠ - إحسان) والطحاوى فى مشكل الآثار (٢٤٥، ٢٤٦) والبزار (٤٢٥) والطبائسى (١٣٦٧) والبيهقى (٢٤٦/٥) وابن حزم (٢٩٠/).

(٣) الخزوة: بفتح الحاء وسكون الزاى فتح الواو وبعضهم بفتح الزاى ويشدد الواو: هى التل الصغير.

(٤) صحيح. رواه أحمد (٣٠٥/٤) والترمذى (٣٩٢٥) وابن ماجه (٣١٠٨) والحاكم (٧/٣، ٢٨٠، ٣٠٥/٤)

وصححه ووافقه الذهبى وقال الترمذى: حسن صحيح.

الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

بل وَمِنْ خصائصها كونها قِبْلَةً لأهل الأرض كُلِّهم ، فليس على وجه الأرض قِبْلَةٌ غيرها . وَمِنْ خواصها أيضاً أنه يحرم استقبالُها واستدبارُها عند قضاء الحاجة دون سائر بقاع الأرض .

وأصح المذاهب فى هذه المسألة : أنه لا فرق فى ذلك بين الفضاء والبنيان ، لبضعة عشر دليلاً قد ذُكرت فى غير هذا الموضع ، وليس مع المفرق ما يُقاومها البتة ، مع تناقضهم فى مقدار الفضاء والبنيان ، وليس هذا موضع استيفاء الحجاج من الطرفين .

ومن خواصها أيضاً أن المسجد الحرامَ أولُ مسجد وضع فى الأرض ، كما فى «الصحيحين» عن أبى ذر قال : سألتُ رسولَ الله ﷺ عَنْ أَوَّلِ مَنْسَجِدٍ وُضِعَ فى الأرض ؟ فقال : « الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ » قُلْتُ : ثُمَّ أَى ؟ قَالَ : « الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى » قُلْتُ : كَمْ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : « أَرْبَعُونَ عَامًا »^(١) وقد أشكل هذا الحديثُ على مَنْ لم يعرفِ المراد به ، فقال : معلوم أن سليمان بن داود هو الذى بنى المسجد الأقصى ، وبينه وبين إبراهيم أكثر من ألف عام ، وهذا من جهل هذا القائل ، فإن سليمان إنما كان له من المسجد الأقصى تجديده ، لا تأسيسه ، والذى أسسه هو يعقوب بن إسحاق صلى الله عليهما وآلهما وسلم بعد بناء إبراهيم الكعبة بهذا المقدار :

ومما يدل على تفضيلها أن الله تعالى أخبر أنها أمُ القرى^(٢) ، فالقرى كُلُّها تبع لها ، وفرعٌ عليها ، وهى أصلُ القرى ، فيجب ألا يكون لها فى القرى عدل ، فهى كما أخبر النبى ﷺ عن «الفاخرة» أنها أمُ القرآن^(٣) ولهذا لم يكن لها فى الكتب الإلهية عدلٌ .

ومن خصائصها أنها لا يجوزُ دخولُها لغير أصحاب الحوائج المتكررة إلا بإحرام ، وهذه خاصية لا يشاركها فيها شئ من البلاد ، وهذه المسألة تلقاها الناسُ عن ابن

(١) رواه البخارى (٣٣٦٦) ومسلم (١٤٤١) وأحمد (١٥٠/٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ، ١٦٧) والنسائى (٣٢/٢) وابن ماجه (٧٥٣) والطيالسى (٤٦٢) وعبد الرزاق (١٥٧٨) وابن حبان (١٥٩٨) وأبو عوانة (٣٩٢/١) وابن أبى شيبه (٤٠٢/٢) والحميدى (١٣٤) .

(٢) قال تعالى : « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ بِمَبَرِّكَ مُصَدِّقٌ الَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا » {الانعام : ٩٢} .

(٣) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : « مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأ فيها بِأَمِ الْقُرْآنِ فَهِيَ خَدَاجٌ » رواه مسلم (٨٥٣) .

عباس رضى الله عنهما، وقد روى عن ابن عباس بإسناد لا يُحتج به مرفوعاً : « لا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ، مِنْ أَهْلِهَا وَمِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا »^(١) ذكره أبو أحمد بن عدى، ولكن الحجاج بن أرطاة فى الطريق، وآخر قبله من الضعفاء .

وللفقهاء فى المسألة ثلاثة أقوال : النَّفْيُ، والإثباتُ، والفرقُ بين مَنْ هو داخلُ المواقيتِ وَمَنْ هو قبلها، فَمَنْ قبلها لا يُجَاوِزُهَا إِلَّا بِإِحْرَامٍ، وَمَنْ هو داخلها، فحكمه حكمُ أهلِ مَكَّةَ، وهو قول أبى حنيفة، والقولان الأولان للشافعى وأحمد .

ومن خواصه أنه يُعاقب فيه على الهمِّ بالسيئات وإن لم يفعلها، قال تعالى : « وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نَذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ » [الحج : ٢٥] .

فتأمل كيف عدى فعل الإرادة ههنا بالباء، ولا يقال : أردتُ بكذا إلا لما ضُمِّنَ معنى فعل « هَمَّ » فإنه يقال : هممتُ بكذا، فتوعدَ مَنْ هَمَّ بِأَنْ يَظْلِمَ فِيهِ بِأَنْ يُذِيقَهُ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ .

وَمِنْ هَذَا تَضَاعَفُ مُقَادِيرُ السَّيِّئَاتِ فِيهِ، لَا كَمِّيَّاتُهَا، فَإِنَّ السَّيِّئَةَ جَزَاؤُهَا سَيِّئَةٌ، لَكِنْ سَيِّئَةٌ كَبِيرَةٌ، وَجَزَاؤُهَا مِثْلُهَا، وَصَغِيرَةٌ جَزَاؤُهَا مِثْلُهَا، فَالسَّيِّئَةُ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَبِلَدِهِ وَعَلَى بَسَاطَةِ أَكْثَرِ وَأَعْظَمُ مِنْهَا فِي طَرَفٍ مِنَ أَطْرَافِ الْأَرْضِ، وَلِهَذَا لَيْسَ مَنْ عَصَى الْمَلِكَ عَلَى بَسَاطَةٍ مُلْكُهُ كَمَنْ عَصَاهُ فِي الْمَوْضِعِ الْبَعِيدِ مِنْ دَارِهِ وَبَسَاطَةٍ، فَهَذَا فَصْلُ النَّزَاعِ فِي تَضْعِيفِ السَّيِّئَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقد ظهر سرُّ هذا التفضيل والاختصاص فى المَجْذَابِ الْإِفْتِدَاءِ، وهوى القلوب وانعطافها ومحبتها لهذا البلدِ الْأَمِينِ، فَجَذْبُهُ لِلْقُلُوبِ أَعْظَمُ مِنْ جَذْبِ الْمَغْنَطِيسِ لِلْحَدِيدِ، فَهُوَ الْأَوَّلَى بِقَوْلِ الْقَائِلِ :

مَحَاسِنُهُ هِيَ لِي كُلِّ حُسْنٍ وَمَغْنَطِيسُ أَفْئِدَةِ الرَّجَالِ

ولهذا أخبر سبحانه أنه مثابة للناس، أى : يثوبون إليه على تعاقب الأعوام من جميع الأقطار، ولا يَقْضُونَ مِنْهُ وَطْراً، بل كلما ازدادوا له زيارة، ازدادوا له اشتياقاً .

لَا يَرْجِعُ الطَّرْفُ عَنْهَا حِينَ يَنْظُرُهَا حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهَا الطَّرْفُ مُشْتَقّاً

(١) ضعيف. رواه ابن عدى فى «الكامل» (٢٧٣/٦) وفى إسناده محمد بن خالد بن عبد الله الواسطى وهو ضعيف كما فى «التقريب» (١٥٧/٢) والحجاج بن أرطاة، مدلس وقد عتته .

فلله كم لها من قتيل وسليب وجريح، وكم أنفقَ في حبها من الأموال والأرواح، ورَضِيَ المحب بمفارقة فلذ الأكباد والأهل، والأحباب والأوطان، مقدماً بين يديه أنواع المخاوف والمتالف، والمعاطف والمشاق، وهو يستلذ ذلك كله ويستطيبه، ويراه - لو ظهر سلطانُ المحبة في قلبه - أطيب من نعيمِ المتحلية وترفهم ولذاتهم .

وَلَيْسَ مُحِبًّا مَنْ يَعُدُّ شِقَاءَهُ عَذَابًا إِذَا مَا كَانَ يَرْضَى حَبِيْبَهُ

وهذا كله سرُّ إضافته إليه سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] فاقترضت هذه الإضافة الخاصة من هذا الإجلال والتعظيم والمحبة ما اقتضه، كما اقتضت إضافته لعبده ورسوله إلى نفسه ما اقتضته من ذلك، وكذلك إضافته عباده المؤمنين إليه كستهم من الجلال والمحبة والوقار ما كستهم، فكلُّ ما أضافه الربُّ تعالى إلى نفسه، فله من المزية والاختصاص على غيره ما أوجب له الاصطفاء والاجتباء، ثم يكسوه بهذه الإضافة تفضيلاً آخر، وتخصيصاً وجلالة زائداً على ما كان له قبل الإضافة، ولم يُوفق لفهم هذا المعنى مَنْ سَوَّى بين الأعيان والأفعال والأزمان والأماكن، وزعم أنه لا مزية لشيء منها على شيء، وإنما هو مجرد الترجيح بلا مرجح، وهذا القول باطل بأكثر من أربعين وجهاً قد ذكرت في غير هذا الموضع، ويكفي تصوُّرُ هذا المذهب الباطل في فسادِه، فإن مذهباً يقتضى أن تكون ذواتُ الرسل كذوات أعدائهم في الحقيقة . وإنما التفضيل بأمر لا يرجع إلى اختصاص الذوات بصفات ومزايا لا تكون لغيرها، وكذلك نفسُ البقاع واحدة بالذات ليس لبقعة على بقعة مزية البتة، وإنما هو لما يقع فيها من الأعمال الصالحة، فلا مزية لبقعة البيت، والمسجد الحرام، ومنى وعرفة والمشاعر على أى بقعة سميتها من الأرض، وإنما التفضيلُ باعتبار أمر خارج عن البقعة لا يعودُ إليها، ولا إلى وصف قائم بها، والله سبحانه وتعالى قد رد هذا القولَ الباطلَ بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] أى: ليس كلُّ أحدٍ أهلاً ولا صالحاً لتحمل رسالته، بل لها محالٌ مخصوصة لا تليق إلا بها، ولا تصلح إلا لها، والله أعلم بهذه المحال منكم . ولو كانت الذوات متساوية كما قال هؤلاء، لم يكن في ذلك ردٌّ عليهم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣] أى: هو سبحانه أعلمُ بمن يشكره على

نعمته، فيختصه بفضله، وَيَمْنُ عَلَيْهِ من لا يشكره، فليس كلُّ محلٍ يصلح لشكره، واحتمال منته، والتخصيص بكرامته .

فذواتُ ما اختاره واصطفاه من الأعيان والأماكن والأشخاص وغيرها مشتملةٌ على صفات وأمر قائمة بها ليست لغيرها، ولأجلها اصطفاه الله، وهو سبحانه الذي فضلها بتلك الصفات، وخصَّها بالاختيار، فهذا خلقه، وهذا اختياره ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وما أبين بطلانَ رأى يقضى بأن مكان البيت الحرام مسار لسائر الأمكنة، وذات الحجر الأسود مساويةٌ لسائر حجارة الأرض، وذات رسول الله ﷺ مساويةٌ لذات غيره، وإنما التفضيلُ في ذلك بأمور خارجة عن الذات والصفات القائمة بها .

وهذه الأقاويلُ وأمثالها من الجنايات التي جناها المتكلمون على الشريعة، ونسبوا إليها وهي بريئة منها، وليس معهم أكثرُ من اشتراك الذوات في أمر عام، وذلك لا يوجب تساويها في الحقيقة، لأن المختلفات قد تشترك في أمر عام مع اختلافها في صفاتها النفسية، وما سوى الله تعالى بين ذات المسك وذات البول أبداً، ولا بين ذات الماء وذات النار أبداً، والتفاوتُ البينُ بين الأمكنة الشريفة وأضدادها، والذوات الفاضلة وأضدادها أعظمُ من هذا التفاوت بكثير، فبين ذات موسى عليه السلام وذات فرعون من التفاوت أعظمُ مما بين المسك والرجيع^(١)، وكذلك التفاوتُ بين نفس الكعبة، وبين بيت السلطان أعظمُ من هذا التفاوت أيضاً بكثير، فكيف تُجعلُ البُقعَتان سواءً في الحقيقة والتفضيل باعتبار ما يقع هناك من العبادات والأذكار والدعوات ؟!

ولم نقصد استيفاء الردِّ على هذا المذهب المردود المزدول، وإنما قصدنا تصويره، وإلى اللبيب العادل العاقل التحاكم، ولا يعبأ الله وعباده بغيره شيئاً، والله سبحانه لا يُحصِّصُ شيئاً، ولا يُفضلُه ويرجحه إلا لمعنى يقتضى تخصيصه وتفضيله، نعم هو معطى ذلك المرجح وواهبه، فهو الذي خلقه، ثم اختاره بعد خلقه، وربُّك يخلق ما ياء ويختار .



[ذكر فضل عشرين الحجة في أيام الحج]

وَمِنْ هَذَا تَفْضِيلُهُ بَعْضُ الْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ عَلَى بَعْضٍ، فَخَيْرُ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمُ النَّحْرِ، وَهُوَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ كَمَا فِي «السَّنَنِ» عَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «أَفْضَلُ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمُ النَّحْرِ، ثُمَّ يَوْمُ الْقَرِّ»^(١)، وَقِيلَ: يَوْمُ عَرَفَةَ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، قَالُوا: لِأَنَّهُ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، وَصِيَامُهُ يُكَفِّرُ سِتِينَ^(٢)، وَمَا مِنْ يَوْمٍ يَعْتَقُ اللَّهُ فِيهِ الرِّقَابَ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَلِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَدْنُو فِيهِ مِنْ عِبَادِهِ، ثُمَّ يَبْأِئُ مَلَائِكَتَهُ بِأَهْلِ الْمَوْقِفِ^(٣). وَالصَّوَابُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ الدَّالَّ عَلَى ذَلِكَ لَا يُعَارِضُهُ شَيْءٌ يُقَاوِمُهُ، وَالصَّوَابُ أَنَّ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣]، وَثَبِتَ فِي «الصَّحِيحِينَ» أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَذْنَا بِذَلِكَ يَوْمَ النَّحْرِ، لَا يَوْمَ عَرَفَةَ^(٤).

وَفِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» بِأَصَحِّ إِسْنَادٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ»^(٥)، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ مَقْدَمَةٌ لِيَوْمِ النَّحْرِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنْ فِيهِ يَكُونُ الْوُقُوفُ، وَالتَّضَرُّعُ، وَالتَّوْبَةُ، وَالِابْتِهَالُ، وَالِاسْتِقَالَةُ، ثُمَّ يَوْمُ النَّحْرِ تَكُونُ الْوَفَادَةُ وَالزِّيَارَةُ، وَلِهَذَا سُمِّيَ طَوَافُهُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ، لِأَنَّهُمْ قَدْ طَهَّرُوا مِنْ ذُنُوبِهِمْ يَوْمَ عَرَفَةَ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ رَبُّهُمْ يَوْمَ النَّحْرِ فِي زِيَارَتِهِ، وَالدُّخُولِ عَلَيْهِ إِلَى بَيْتِهِ، وَلِهَذَا كَانَ فِيهِ ذَبْحُ الْقَرَابِينِ، وَحَلْقُ الرُّؤُوسِ، وَرَمْيُ الْجِمَارِ،

(١) صحيح. رواه أحمد (٤/ ٣٥٠) وأبو داود (١٧٦٥) وابن حبان (٢٨١١ - إسان) والحاكم (٤/ ٢٢١) وصححه ووافقه الذهبي. ويوم القَرِّ: هو اليوم الذي يلي يوم النحر، سَمِيَ بِذَلِكَ، لِأَنَّ النَّاسَ يَقْرُونَ فِيهِ بَنَى، وَقَدْ فَرَّغُوا مِنْ طَوَافِ الْإِقَاضَةِ وَالنَّحْرِ، فَاسْتَرَاخُوا وَقَرُّوا.

(٢) عن أبي قتادة رضى الله عنه أن رسول الله عليه السلام قال: «... صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ. وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلُهَا» رواه مسلم (٢٧٠٠) وأحمد (٥/ ٣١١) وأبو داود (٢٤٢٥) والترمذي (٧٤٩) والنسائي (٤/ ٢٠٧) وابن ماجه (١٧١٣).

(٣) عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله عليه السلام قال: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَعْتَقُ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَايِعُهُ بِمَلَائِكَتِهِ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟» رواه مسلم (٣٢٣٠) والنسائي (٥/ ٢٥١) وابن ماجه (٣٠١٤).

(٤) البخاري (٤٦٥٥) ومسلم (٣٢٢٩) والنسائي (٥/ ٢٣٤) وأبو داود (١٩٤٦).

(٥) صحيح. رواه أبو داود (١٩٤٥) كتاب المناسك، باب: يوم الحج الأكبر وابن ماجه (٣٠٥٨) عن ابن عمر رضى الله عنهما وعلقه البخاري في «صحيحه».

ومعظم أفعال الحج، وعملُ يوم عرفة كالطهور والاعتسال بين يدي هذا اليوم.
وكذلك تفضيل عشر ذي الحجة على غيره من الأيام، فإنَّ أيامه أفضلُ الأيام عند الله.

وقد ثبت في « صحيح البخارى » عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ » قَالُوا : وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ، ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ » ^(١) وهى الأيام العشر التى أقسم الله بها فى كتابه بقوله : ﴿ وَالْفَجْرِ . وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ { الفجر : ١ ، ٢ } ولهذا يُستحب فيها الإكثارُ من التَّكْبِيرِ والتَهْلِيلِ والتَّحْمِيدِ ، كما قال النبی ﷺ : « فَأَكْثَرُوا فِيْهِنَّ مِنَ التَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ » ^(٢) ، ونسبتها إلى الأيام كنسبة مواضع المناسك فى سائر البقاع . وَمِنْ ذَلِكَ تَفْضِيلُ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى سَائِرِ الشُّهُورِ ، وَتَفْضِيلُ عَشْرِهِ الْآخِرِ عَلَى سَائِرِ اللَّيَالِي ، وَتَفْضِيلُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلَى أَلْفِ شَهْرٍ .



[التفاضل بين ليلة القدر وليلة الإسراء]

فإن قلت : أى العشرين أفضل ؟ عشرُ ذي الحِجَّةِ ، أو العشرُ الأخير من رمضان ؟ وأى الليلتين أفضل ؟ ليلةُ القدرِ ، أو ليلةُ الإسراء ؟

قلت : أمَّا السؤالُ الأولُ : فالصوابُ فيه أن يقالُ : ليالى العشر الأخير من رمضان أفضلُ من ليالى عشر ذي الحجة ، وأيام عشر ذي الحجة أفضلُ من أيام عشر رمضان ، وبهذا التفصيل يزول الاشتباه ، ويدل عليه أن ليالى العشر من رمضان إنما فضِّلتْ

(١) رواه البخارى (٩٦٩) وأحمد (٢٢٤/١) ، (٣٣٨) وأبو داود (٢٤٣٨) والترمذى (٧٥٧) وابن ماجه (١٧٢٧) والدارمى (٢٥/٢) والطيالسى (٢٦٤١) وابن حبان (٣٢٤) والبغوى فى «شرح السنة» (١١٢٥) والبيهقى فى «السنن الكبرى» (٢٨٤/٤).

(٢) ضعيف . رواه الطبرانى فى «الكبير» (٨٢/١١ - ٨٣) برقم (١١١١٦) وفى إسناده يزيد بن أبى زياد الهاشمى وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٦٥/٢) والحديث فى البخارى وغيره كما سبق ولكن بدون زيادة : «فأكثروا فيهن التسبيح والتكبير والتحميد» .

باعتبار ليلة القدر، وهى من الليالى، وعشر ذى الحجة إنما فُضِّلَ باعتبار أيامه، إذ فيه يوم النحر، ويومُ عرفة، ويوم التروية .

وأما السؤال الثانى : فقد سئِلَ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن رجل قال : ليلة الإسراء أفضل من ليلة القدر، وقال آخر : بل ليلة القدر أفضل، فأَيُّهما المصيب؟

فأجاب : الحمد لله، أما القائل بأن ليلة الإسراء أفضل من ليلة القدر، فإن أراد به أن تكون الليلة التى أسرى فيها بالنبي ﷺ ونظائرها من كل عام أفضل لأمة محمد ﷺ من ليلة القدر بحيث يكون قيامها والدعاء فيها أفضل منه فى ليلة القدر، فهذا باطل، لم يقله أحد من المسلمين، وهو معلوم الفساد بالاطِّراد من دين الإسلام. هذا إذا كانت ليلة الإسراء تُعرف عينيها، فكيف ولم يَقم دليلٌ معلوم لا على شهرها، ولا على عشرها، ولا على عينيها، بل النقول فى ذلك منقطعةٌ مختلفة، ليس فيها ما يُقطع به، ولا شرعٌ للمسلمين تخصيصُ الليلة التى يُظن أنها ليلة الإسراء بقيام ولا غيره، بخلاف ليلة القدر، فإنه قد ثبت فى « الصحيحين » عن النبي ﷺ أنه قال : « تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ » ^(١) وفى « الصحيحين » عنه ﷺ أنه قال : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ^(٢)، وقد أخبر سبحانه أنها خير من ألف شهر، وأنه أنزل فيها القرآن .

وإن أراد أن الليلة المعينة التى أسرى فيها بالنبي ﷺ، وحصل له فيها ما لم يحصل له فى غيرها من غير أن يُشرع تخصيصها بقيام ولا عبادة، فهذا صحيح، وليس إذا أعطى الله نبيه ﷺ فضيلة فى مكان أو زمان، يجب أن يكون ذلك الزمان والمكان أفضل من جميع الأمكنة والأزمنة . هذا إذا قدر أنه قام دليل على أن إنعام الله تعالى على نبيه ليلة الإسراء كان أعظم من إنعامه عليه بإنزال القرآن ليلة القدر، وغير ذلك من النعم التى أنعم عليه بها .

والكلام فى مثل هذا يحتاج إلى علم بحقائق الأمور، ومقادير النعم التى لا تُعرف إلا بوحى، ولا يجوز لأحد أن يتكلم فيها بلا علم، ولا يُعرف عن أحد من

(١) رواه البخارى (٢٠١٧) ومسلم (٢٧٣٠) وأحمد (٥٦/٦ و ٢٠٤) عن عائشة رضى الله عنها .

(٢) رواه البخارى (١٩٠١) ومسلم (١٥٧٠) وأحمد (٢٤١/٢ و ٤٧٣) والنسائى فى « الكبرى » كما فى « تحفة

الأشراف » (٨٠/١١) عن أبى هريرة رضى الله عنه .

المسلمين أنه جعل لليلة الإسراء فضيلةً على غيرها، لا سيما على ليلة القدر، ولا كان الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان يقصدون تخصيص ليلة الإسراء بأمر من الأمور، ولا يذكرونها، ولهذا لا يُعرف أى ليلة كانت، وإن كان الإسراء من أعظم فضائله ﷺ، ومع هذا فلم يُشرع تخصيص ذلك الزمان، ولا ذلك المكان بعبادة شرعية، بل غار حراء الذى ابتدئ فيه نزول الوحي، وكان يتحراه قبل النبوة، لم يقصده هو ولا أحد من أصحابه بعد النبوة مدة مقامه بمكة، ولا خصَّ اليوم الذى أنزل فيه الوحي بعبادة ولا غيرها، ولا خصَّ المكان الذى ابتدئ فيه بالوحي ولا الزمان بشيء، ومن خص الأمكنة والأزمنة من عنده بعبادات لأجل هذا وأمثاله، كان من جنس أهل الكتاب الذين جعلوا زمانَ أحوال المسيح مواسمَ وعبادات، كيوم الميلاد، ويوم التعميد، وغير ذلك من أحواله . وقد رأى عمرُ بن الخطاب رضى الله عنه جماعة يتبادرون مكاناً يُصلون فيه، فقال : ما هذا ؟ قالوا : مكانٌ صلى فيه رسولُ الله ﷺ، فقال : أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد ؟ ! إنما هلك من كان قبلكم بهذا، فمن أدركته فيه الصلاة فليصل، وإلا فليمض^(١) .



(١) صحيح : رواه ابن أبى شيبة فى «المصنف» (٢/٨٤/١) .

[فضل الحج الأكبر]

فإن قيل : فأيهما أفضل : يوم الجمعة ، أو يوم عرفة ؟ فقد روى ابن حبان في « صحيحه » من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَلَا تَغْرُبُ عَلَى يَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ »^(١) وفيه أيضاً حديث أوس بن أوس : « خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ »^(٢) قيل : قد ذهب بعض العلماء إلى تفضيل يوم الجمعة على يوم عرفة ، محتجاً بهذا الحديث ، وحكى القاضى أبو يعلى رواية عن أحمد أن ليلة الجمعة أفضل من ليلة القدر ، والصواب أن يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع ، ويوم عرفة ويوم النحر أفضل أيام العام ، وكذلك ليلة القدر ، وليلة الجمعة ، ولهذا كان لوقفة الجمعة يوم عرفة مزية على سائر الأيام من وجوه متعددة .

أحدها : اجتماع اليومين اللذين هما أفضل الأيام .

الثانى : أنه اليوم الذى فيه ساعة محققة الإجابة ، وأكثر الأقوال أنها آخر ساعة بعد العصر^(٣) وأهل الموقف كلهم إذ ذاك واقفون للدعاء والتضرع .

الثالث : موافقته ليوم وقفة رسول الله ﷺ .

الرابع : أن فيه اجتماع الخلائق من أقطار الأرض للخطبة وصلاة الجمعة ، ويوافق ذلك اجتماع أهل عرفة يوم عرفة بعرفة ، فيحصل من اجتماع المسلمين فى مساجدهم وموقفهم من الدعاء والتضرع ما لا يحصل فى يوم سواه .

الخامس : أن يوم الجمعة يوم عيد ، ويوم عرفة يوم عيد لأهل عرفة ، ولذلك كره

(١) صحيح . رواه أحمد (٤٥٧/٢) وابن حبان (٢٧٧٠ - إحصان) والبيهقى فى « شرح السنة » (١٠٦٢) .

(٢) صحيح . رواه أحمد (٨/٤) وابن حبان (٩١٠ - إحصان) وابن خزيمة (١٧٣٣) وابن أبى شيبة (٥١٦/٢) وأبو داود (١٠٤٧ و ١٥٣١) والنسائى (٩١/٣ - ٩٢) وابن ماجه (١٠٨٥) والدارمى (٣٦١/١) والطبرانى فى « الكبير » (٥٨٩) والحاكم (٢٧٨/١) والبيهقى (٢٤٨/٣) بلفظ « إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة » أما اللفظ الذى ذكره المصنف فهو رواه مسلم (١٩٤٣ و ١٩٤٤) والنسائى (٨٩/٣) والترمذى (٤٨٨) عن أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) عن جابر رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال « يوم الجمعة ثنتا عشرة » - يريد ساعة - « لا يوجد مسلم يسأل الله عز وجل شيئاً إلا آتاه الله عز وجل فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر » رواه أبو داود (١٠٤٨) والنسائى (٩٩/٣ ، ١٠٠) والحاكم (٢٧٩/١) وصححه ووافقه الذمى .

لمن بعرفة صومه، وفي النسائي عن أبي هريرة قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ»^(١)، وفي إسناده نظر، فإن مهدي بن حرب العبدى ليس بمعروف، ومداره عليه، ولكن ثبت في الصحيح من حديث أم الفضل: «أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ، وَهُوَ وَقَفٌ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ، فَشَرِبَهُ»^(٢).

وقد اختلف في حكمة استحباب فطر يوم عرفة بعرفة، فقالت طائفة: ليتقوى على الدعاء، وهذا هو قول الحرقى وغيره، وقال غيرهم - منهم شيخ الإسلام ابن تيمية - : الحكمة فيه أنه عيد لأهل عرفة، فلا يُستحب صومه لهم، قال :

والدليل عليه الحديث الذى فى « السنن » عنه ﷺ أنه قال : « يَوْمُ عَرَفَةَ، وَيَوْمُ النَّحْرِ، وَأَيَّامُ مَنَى عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ »^(٣).

قال شيخنا^(٤) : وإنما يكون يومُ عرفة عيداً فى حق أهل عرفة، لاجتماعهم فيه، بخلاف أهل الأمصار، فإنهم إنما يجتمعون يوم النحر، فكان هو العيد فى حقهم، والمقصود أنه إذا اتفق يومُ عرفة، ويومُ جمعة، فقد اتفق عيدان معاً.

السادس : أنه موافق ليوم إكمال الله تعالى دينه لعباده المؤمنين، وإتمام نعمته عليهم، كما ثبت فى « صحيح البخارى » عن طارق بن شهاب قال : جاء يهودى إلى عمر بن الخطاب فقال : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؛ آيَةٌ تَقْرَؤُونَهَا فى كِتَابِكُمْ لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ

(١) ضعيف. رواه أحمد (٣٠٤/٢ ، ٤٤٦) وأبو داود (٢٤٤٠) وابن ماجه (١٧٣٢) والعقلى فى «الضعفاء» (٢٩٨/١) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (١١٢/٤) والحاكم (٤٣٤/١) والبيهقى (٢٨٤/٤) وقال الحاكم: صحيح على شرط البخارى ووافقه الذهبى. وتعقبهما شيخنا الألبانى بقوله: وهذا من أوهامهما الفاحشة فإن حوشب بن عقيل وشيخه مهدي الهجرى لم يخرج لهما البخارى بل الهجرى مجهول كما قال ابن حزم فى «المحلى» (١٨/٧) وأقره الذهبى فى «الميزان» وذكر عن أبى حاتم نحوه. وفى التهذيب عن ابن معين مثله. وأنى للحديث الصحة وفيه هذا الرجل مجهول؟ ولذلك ضَعَفَ هذا الحديث ابن حزم فقال: لا يحتج بمثله وكذلك ضعفه ابن القيم فى الزاد. أم «الضعيفة» (٤٠٤).

(٢) رواه البخارى (١٦٥٨) ومسلم (٢٥٩١) ومالك فى «الموطأ» (١/٣٧٥ / ١٣٢) وأحمد (٣٤٠ / ٦).

(٣) صحيح. رواه أحمد (١٥٢/٤) وابن أبى شيبه (١٠٤/٣ ، ٢١/٤) وأبو داود (٢٤١٩) والترمذى (٧٧٣) والنسائى (٢٥٢/٥) والدارمى (٢٣/٢) وابن حبان (٣٦٠٣) وابن خزيمة (٢١٠٠) والطبرانى فى «الكبير» (٢٩١/١٧) برقم (٨٠٣) والطحاوى (٧١/٢) والحاكم (٤٣٤/١) والبيهقى (٢٩٨/٤) والبعغوى (١٧٩٦) عن

عقبة بن عامر رضى الله عنه وقال الترمذى حسن صحيح وصححه الحاكم ووافقه الذهبى.

(٤) يعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

الْيَهُودُ نَزَلَتْ وَتَعْلَمُ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ، لَا تَخْذَنَاهُ عِيداً، قَالَ : أَيْ آيَةٌ ؟ قَالَ : «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [المائدة: ٣]، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : إِنِّي لِأَعْلَمُ الْيَوْمَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ، وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ، نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَنَحْنُ وَأَقِفُونَ مَعَهُ بِعَرَفَةَ^(١).

السابع : أنه موافق ليوم الجمع الأكبر، والموقف الأعظم يوم القيامة، فإن القيامة تقوم يوم الجمعة، كما قال النبي ﷺ : «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها، وفيه تقوم الساعة، وفيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله خيراً إلا أعطاه إياه»^(٢) ولهذا شرع الله سبحانه وتعالى لعباده يوماً يجتمعون فيه، فيذكرون المبدأ والمعاد، والجنة والنار، وادّخر الله تعالى لهذه الأمة يوم الجمعة، إذ فيه كان المبدأ، وفيه المعاد، ولهذا كان النبي ﷺ يقرأ في فجره سورتي «السجدة» و«هل أتى على الإنسان»^(٣) لاشتغالهما على ما كان وما يكون في هذا اليوم، من خلق آدم، وذكر المبدأ والمعاد، ودخول الجنة والنار، فكان يُذكرُ الأمة في هذا اليوم بما كان فيه وما يكون، فهكذا يتذكر الإنسان بأعظم مواقف الدنيا - وهو يومُ عرفة - الموقف الأعظم بين يدي الرب سبحانه في هذا اليوم بعينه، ولا يتنصف حتى يستقر أهل الجنة في منازلهم، وأهل النار في منازلهم.

الثامن : أن الطاعة الواقعة من المسلمين يوم الجمعة، وليلة الجمعة، أكثر منها في سائر الأيام، حتى إن أكثر أهل الفجور يحترمون يوم الجمعة وليلته، ويرون أن من تجرأ فيه على معاصي الله عزَّ وجلَّ، عجلَّ الله عقوبته ولم يمهلْه، وهذا أمر قد استقرَّ عندهم وعلموه بالتجارب، وذلك لعظم اليوم وشرفه عند الله، واختيار الله سبحانه له من بين سائر الأيام، ولا ريب أن للوقفة فيه مزية على غيره .

التاسع : أنه موافق ليوم المزيد في الجنة، وهو اليوم الذي يُجمع فيه أهل الجنة في

(١) رواه البخارى (٤٤٠٧) ومسلم (٧٣٧٣) والترمذى (٣٠٤٣) والنسائى (٢٥١/٥).

(٢) صحيح . رواه مالك في «الموطأ» (١٠٨/١ - ١٦/١١٠) وأبو داود (١٠٤٦) والترمذى (٤٩١)، وابن حبان (٢٧٧٢) - إحصان) والبيهقى (١٠٥٠) والحاكم (٢٧٨/١ - ٢٧٩) وصححه ووافقه الذهبي . وقال الترمذى : حسن صحيح .

(٣) رواه البخارى (٨٩١) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه . ورواه مسلم (١٩٩٨) وأبو داود (١٠٧٤) والترمذى (٥٢٠) والنسائى (١٥٩/٢) وابن ماجه (٨٢١) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

وَادِ أَفْجَحَ، وَيُنْصَبُ لَهُمْ مَنَابِرُ مِنْ لَوْلُؤٍ، وَمَنَابِرُ مِنْ ذَهَبٍ، وَمَنَابِرُ مِنْ زَبْرَجَدٍ وَيَأْقُوتُ عَلَى كُثْبَانِ الْمَسْكِ، فَيَنْظُرُونَ إِلَى رَبِّهِمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَيَتَجَلَّى لَهُمْ، فَيَرَوْنَهُ عَيْنَانِ^(١) وَيَكُونُ أَسْرَعُهُمْ مَوَافَاةً أَعْجَلَهُمْ رَوَاحاً إِلَى الْمَسْجِدِ، وَأَقْرَبُهُمْ مِنْهُ أَقْرَبُهُمْ مِنَ الْإِمَامِ، فَأَهْلُ الْجَنَّةِ مُشْتَاقُونَ إِلَى يَوْمِ الْمَزِيدِ فِيهَا لَمَا يَنَالُونَ فِيهِ مِنَ الْكَرَامَةِ، وَهُوَ يَوْمُ جُمُعَةٍ، فَإِذَا وَافَقَ يَوْمُ عَرَفَةَ، كَانَ لَهُ زِيَادَةٌ مَزِيَّةٌ وَاخْتِصَاصٌ وَفَضْلٌ لَيْسَ لغيره .

العاشر : أنه يدنو الربُّ تبارك وتعالى عشيةَ يومِ عرفة من أهل الموقف، ثم يُباهي بهم الملائكة فيقول: «مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ»^(٢) وتحصلُ مع دنوه منهم تبارك وتعالى ساعةُ الإجابة التي لَا يَرُدُّ فِيهَا سَائِلٌ يَسْأَلُ خَيْراً فَيَقْرُبُونَ مِنْهُ بِدَعَائِهِ وَالتَّضَرُّعِ إِلَيْهِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ، وَيَقْرُبُ مِنْهُمْ تَعَالَى نَوْعَيْنِ مِنَ الْقُرْبِ، أَحَدُهُمَا : قُرْبُ الإِجَابَةِ الْمَحْقَقَةِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ. والثاني: قُرْبُهُ الْخَاصِّ مِنْ أَهْلِ عَرَفَةَ، وَمَبَاهَاتِهِ بِهِمْ مَلَائِكَتِهِ، فَتَسْتَشْعِرُ قُلُوبُ أَهْلِ الْإِيمَانِ هَذِهِ الْأُمُورَ، فَتَزْدَادُ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِهَا، وَفَرَحاً وَسُرُوراً وَابْتِهَاجاً وَرَجَاءً لِفَضْلِ رَبِّهَا وَكَرَمِهِ فِيهِذِهِ الْوُجُوهَ وَغَيْرَهَا فَضَلَّتْ وَقْفَةً يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى غَيْرِهَا .

وَأَمَّا مَا اسْتَفَاضَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَوَامِ بِأَنَّهَا تَعْدِلُ ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ حِجَّةً، فَبَاطِلٌ لَا أَصِلُ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ . . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



فصل

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اخْتَارَ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْمَخْلُوقَاتِ أَطْيَبَهُ، وَاخْتَصَمَهُ لِنَفْسِهِ وَارْتَضَاهُ دُونَ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَحِبُّ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَلَا

(١) موضوع . رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٦٠، ٢٦١) وقال: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ . ومدار طريقه كلها على الفضل بن عيسى الرقاشي . قال يحيى بن معين: كان رجل سوء . ثم في طريقه الأول والثاني عبد الله بن عبيد . قال العقيلي: لا يعرف إلا به ولا يتابع عليه وفي طريقه الثالث محمد ابن يونس الكديمي، وقد ذكرنا أنه كذاب، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث .

(٢) ضعيف . رواه ابن خزيمة (٢٨٤٠) والبغوي في «شرح السنة» (١٩٣١) وفي سنده «أبو الزبير المكي» وهو مدلس وقد عتقته .

يقبل من العمل والكلام والصدقة إلا الطيب، فالطيب من كل شيء هو مختاره تعالى .

وأما خلقه تعالى، فعام للنوعين، وبهذا يُعلم عنوانُ سعادة العبد وشقاوته، فإن الطيب لا يناسبه إلا الطيب، ولا يرضى إلا به، ولا يسكن إلا إليه، ولا يطمئن قلبه إلا به، فله من الكلام الكَلِمُ الطيب الذي لا يصعد إلى الله تعالى إلا هو، وهو أشدُّ شيء نُفرة عن الفحش في المقال، والتفحش في اللسان والبذاء، والكذب والغيبة، والنميمة والبُهت، وقول الزور، وكل كلام خبيث .

وكذلك لا يَألف من الأعمال إلا أطيهاها، وهى الأعمال التى اجتمعت على حسنِها الفطرُ السليمة مع الشرائع النبوية، وزكته العقولُ الصحيحة، فاتفق على حسنِها الشرعُ والعقلُ والفطرة، مثل أن يَعْبُدَ الله وحده لا يُشْرِكُ به شيئاً، ويؤثِرَ مرضاته على هواه، ويتجَبَّأ إليه جُهدَه وطاقته، ويُحْسِنَ إلى خلقه ما استطاع، فيفعلَ بهم ما يُحب أن يفعلوا به، ويُعاملوه به، ويدَعُوهم بما يحب أن يدَعُوهُ منه، وينصَحهم بما ينصح به نفسه، ويحكم لهم بما يحب أن يحكم له به، ويحمل أذاهم ولا يحملهم أذاه، ويكفُّ عن أعراضهم ولا يُقابلهم بما نالوا من عرضه، وإذا رأى لهم حسناً أذاعه، وإذا رأى لهم سيئاً كتمه، ويُقيم أعذارهم ما استطاع فيما لا يُطلُّ شريعة، ولا يُناقضُ الله أمراً ولا نهياً .

وله أيضاً من الأخلاق أطيهاها وأزكاها، كالحلم، والوقار، والسكينة، والرحمة، والصبر، والوفاء، وسهولة الجانب، ولين العريكة، والصدق، وسلامة الصدر من الغل والغش والحقد والحسد، والتواضع، وخفض الجناح لأهل الإيمان، والعزة، والغلظة على أعداء الله، وصيانة الوجه عن بذله وتذله لغير الله، والعفة، والشجاعة، والسخاء، والمروءة، وكل خُلُق اتفقت على حسنِها الشرائع والفطرُ والعقول . وكذلك لا يختار من المطاعم إلا أطيهاها، وهو الحلال الهنيء المرئى الذى يُغذى البدن والروح أحسنَ تغذية، مع سلامة العبد من تَبِعَتِهِ . وكذلك لا يختار من المناكح إلا أطيهاها وأزكاها، ومن الأَصحاب والعُشراء إلا الطيبين منهم، فروحه طيب، وبدنه طيب، وخلقُه طيب، وعمله طيب، وكلامُه طيب، ومطعمه طيب، ومشربه طيب، وملبسه طيب، ومنكحه طيب، ومدخله طيب، ومخرجه طيب،

وَمُنْقَلَبُهُ طَيْبٌ، ومثواه كله طيب . فهذا من قال الله تعالى فيه : ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، ومن الَّذِينَ يَقُولُ لَهُمْ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ : ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] وهذه الفاء تقتضي السببية، أى : بسبب طيبكم ادخلوها . وقال تعالى : ﴿الْخَيْثَاتُ لِلْخَيْثِثِ وَالْخَيْثِثُونَ لِلْخَيْثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النور: ٢٦] وقد فُسِّرَتِ الآية بأن الكلمات الخيثات للخيثين، والكلمات الطيبات للطيبين، وفُسِّرَتِ بأن النساء الطيبات للرجال الطيبين، والنساء الخيثات للرجال الخيثين، وهى تعم ذلك وغيره، فالكلمات، والأعمال، والنساء الطيبات لمناسبتها من الطيبين، والكلمات، والأعمال، والنساء الخيثة لمناسبتها من الخيثين، فالله سبحانه وتعالى جعل الطيبَ بحذافيره فى الجنة، وجعل الخبيث بحذافيره فى النار، فجعل الدور ثلاثة :

داراً أُخْلِصَتْ للطيبين، وهى حرامٌ على غير الطيبين، وقد جمعت كُلَّ طيب وهى الجنة.

وداراً أُخْلِصَتْ للخبيث والخبائث، ولا يدخلها إلا الخيثون، وهى النار .

وداراً امتزج فيها الطيبُ والخبيثُ، وخلط بينهما، وهى هذه الدار، ولهذا وقع الابتلاءُ والمحنة بسبب هذا الامتزاج والاختلاط، وذلك بموجب الحكمة الإلهية، فإذا كان يوم معاد الخليقة، مَيَّزَ الله الخبيث من الطيب، فجعل الطيب وأهله فى دار على حدة لا يُخَالِطُهُمْ غَيْرُهُمْ، وجعل الخبيث وأهله فى دار على حدة لا يُخَالِطُهُمْ غَيْرُهُمْ، فعاد الأمر إلى دارين فقط : الجنة، وهى دار الطيبين، والنار، وهى دار الخيثين، وأنشأ الله تعالى من أعمال الفريقين ثوابهم وعقابهم، فجعل طيبات أقوال هؤلاء وأعمالهم وأخلاقهم هى عين نعيمهم ولذاتهم، أنشأ لهم منها أكمل أسباب النعيم والسرور، وجعل خبيثات أقوال الآخرين وأعمالهم وأخلاقهم هى عين عذابهم وآلامهم، فأنشأ لهم منها أعظم أسباب العقاب والآلام، حكمة بالغة، وعزة باهرة قاهرة، لِيُرَى عِبَادَهُ كِمَالَ رَبوبيته، وكَمَالَ حُكْمَتِهِ وعِلْمِهِ وعدله ورحمته، وليعلم أعداؤه أَنَّهُمْ كانوا هم المَفْتَرِينَ الكَذَّابِينَ، لا رِسْلُهُ البررة الصادقون . قال الله تعالى : ﴿هُوَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِن أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . لَيَسِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٨، ٣٩] .

والمقصود أن الله - سبحانه وتعالى - جعل للسعادة والشقاوة عنواناً يُعرفان به فالسعيدُ الطيب لا يليق به إلا طيب، ولا يأتي إلا طيباً ولا يصدر منه إلا طيب، ولا يلبس إلا طيباً، والشقي الخبيث لا يليق به إلا الخبيث، ولا يأتي إلا خبيثاً، ولا يصدرُ منه إلا الخبيثُ، فالخبيث يتفجر من قلبه الخبثُ على لسانه وجوارحه، والطيبُ يتفجر من قلبه الطيبُ على لسانه وجوارحه . وقد يكون في الشخص مادتان، فأيهما غلب عليه كان من أهلها، فإن أراد الله به خيراً طهره من المادة الخبيثة قبل الموافقة، فيؤاقيه يوم القيامة مطهراً، فلا يحتاج إلى تطهيره بالنار، فيطهره منها بما يوفقه له من التوبة النصوح، والحسنات الماحية، والمصائب المكفرة، حتى يلقي الله وما عليه خطيئة، ويُمسك عن الآخر مواد التطهير، فيلقاه يوم القيامة بمادة خبيثة، ومادة طيبة، وحكمته تعالى تأبى أن يُجاءره أحد في داره بخباثته، فيدخله النار طهرة له وتصفية وسبكاً، فإذا خلصت سبيكةُ إيمانه من الخبث، صلح حينئذٍ لجواره، ومساكنة الطيبين من عباده .

وإقامة هذا النوع من الناس في النار على حسب سرعة زوال تلك الخبائث منهم وبطئها، فأسرعهم زوالاً وتطهيراً أسرعهم خروجاً، وأبطؤهم أبطؤهم خروجاً، جزاءً وفاقاً، وما ربك بظلام للعبيد .

ولما كان المشرك خبيث العنصر، خبيث الذات، لم تطهر النار خبثه، بل لو خرج منها لعاد خبيثاً كما كان، كالكلب إذا دخل البحر ثم خرج منه، فلذلك حرم الله تعالى على المشرك الجنة .

ولما كان المؤمن الطيب المطيب مبرئاً من الخبائث، كانت النار حراماً عليه، إذ ليس فيه ما يقتضى تطهيره بها، فسبحان من بهرت حكمته العقول والألباب، وشهدت فطرُ عباده وعقولهم بأنه أحكم الحاكمين، ورب العالمين، لا إله إلا هو .



فصل

ومن ههنا تعلم اضطرار العباد فوق كل ضرورة إلى معرفة الرسول، وما جاء به، وتصديقه فيما أخبر به، وطاعته فيما أمر، فإنه لا سبيل إلى السعادة والفلاح لا في

الدنيا، ولا في الآخرة إلا على أيدي الرسل، ولا سبيلَ إلى معرفة الطيب والخبيث على التفصيل إلا من جهتهم، ولا يُنال رضى الله البتة إلا على أيديهم، فالطَّيِّب من الأعمال والأقوال والأخلاق، ليس إلا هديهم وما جاؤوا به، فهم الميزانُ الراجح الذي على أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم تُوزن الأقوال والأخلاق والأعمال، وبمتابعتهم يتميز أهل الهدى من أهل الضلال، فالضرورة إليهم أعظم من ضرورة البدن إلى روحه، والعين إلى نورها، والروح إلى حياتها، فأى ضرورة وحاجة فُرِضَتْ، فضرورة العبد وحاجته إلى الرسل فوقها بكثير. وما ظنك بمن إذا غاب عنك هُدْيُهُ وما جاء به طرفة عين، فسد قلبك، وصار كالحوت إذا فارق الماء، ووضع في المقلاة، فحال العبد عند مفارقة قلبه لما جاء به الرسل، كهذه الحال، بل أعظم، ولكن لا يُحسُّ بهذا إلا قلب حى وما لَجِرْجِرَ بِمَيِّتٍ إِيْلَامٌ^(١).

وإذا كانت سعادة العبد في الدارين معلقةً بهُدَى النبي ﷺ، فيجب على كل من نصح نفسه، وأحب نجاتها وسعادتها، أن يعرف من هُدْيِهِ وسيرته وشأنه مَا يَخْرُجُ به عن الجاهلين به، ويدخل به في عداد أتباعه وشيعته وحزبه، والناس في هذا بين مستقل، ومستكثر، ومحروم، والفضل بيد الله يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، والله ذو الفضل العظيم.



فصل

وهذه كلمات يسيرة لا يَسْتغْنَى عن معرفتها مَنْ له أدنى همة إلى معرفة نبيه ﷺ وسيرته وهُدْيِهِ، اقتضاها الخاطرُ المكْدُودُ على عَجْرِهِ وَبُجْرِهِ^(٢) مع البِضَاعَةِ المزجاة التي لا تفتح لها أبوابُ السُّدَدِ، ولا يتنافس فيها المتنافسون مع تعليقها في حال السفر لا الإقامة، والقلبُ بكلِّ وادٍ منه شُعْبَةٌ، والهمة قد تفرقت شَذَرٌ مَذَرٌ^(٣)، والكتاب مفقود، ومن يفتح باب العلم لمذاكرته معدوم غير موجود، فعُودُ العلم النافع الكفيل بالسعادة قد أصبح ذاوياً، وربعه قد أوحش من أهله وعاد منهم خالياً، فلسان العالم

(١) هذا عجز بيت للمتنبي من قصيدة يمدح بها أبا الحسين على بن أحمد المرى الخراساني وصدوره: من يَهْنُ يَسْهَلُ الهوانُ عليه.

(٢) عجره وبجره: همومه وأحزانه وقيل: ما أبدى وأخفى. انظر «لسان العرب» (٤/٢٨١٥).

(٣) يقال: ذهبوا شذروا مذر؛ إذا ذهبوا متفرقين في كل وجه.

قد مُلئَ بالغلول مضاربةً لغلبة الجاهلين، وعادت موارد شفاؤه وهى معاطبه لكثرة المنحرفين والمحرّفين، فليس له مُعوّل إلا على الصبر الجميل، وما له ناصر ولا معين إلا الله وحده وهو حسبنا ونعم الوكيل .



فصل

فى نسبه ﷺ

وهو خير أهل الأرض نسباً على الإطلاق، فلنسبه من الشرف أعلى ذروة، وأعداؤه كانوا يشهدون له بذلك، ولهذا شهد له به عدوه إذ ذاك أبو سفيان بين يدى ملك الروم^(١)، فأشرف القوم قومُه، وأشرف القبائل قبيلُه، وأشرف الأفخاذ فخذُه .

فهو محمد بن عبد الله، بن عبد المطلب، بن هاشم، بن عبد مناف، بن قصي، ابن كلاب، بن مرة، بن كعب، بن لؤى، بن غالب، بن فهر، بن مالك، بن النضر، بن كنانة، بن خزيمه، بن مدركة، بن إلياس، بن مضر، بن نزار، بن معد، ابن عدنان .

إلى ههنا معلوم الصحة، متفق عليه بين النسابين، ولا خلاف فيه ألبته، وما فوق «عدنان» مختلف فيه . ولا خلاف بينهم أن «عدنان» من ولد إسماعيل عليه السلام، وإسماعيل: هو الذبيح على القول الصواب عند علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

وأما القول بأنه إسحاق فباطل بأكثر من عشرين وجهاً، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه يقول : هذا القول إنما هو متلقى عن أهل الكتاب، مع أنه باطل بنص كتابهم، فإن فيه : إن الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه بكره، وفى لفظ : وحيد، ولا يشك أهل الكتاب مع المسلمين أن إسماعيل هو بكر أولاده، والذي غر أصحاب هذا القول أن فى التوراة التى بأيديهم : « اذبح ابنك إسحاق »، قال : وهذه الزيادة من تحريفهم وكذبهم، لأنها تناقض قوله : « اذبح بكرك ووحيدك »، ولكن

(١) رواه البخارى (٧) من حديث عبد الله بن عباس أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه فى ركب قرش، وكانوا تجارا بالشام . . . فقال: أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذى يزعم أنه نبي؟ فقال أبو سفيان: أنا أقربهم نسباً . . . قال: كيف نسبه فيكم؟ قلت: هو فينا ذو نسب .

اليهود حسدت بنى إسماعيل على هذا الشرف، وأحبوا أن يكون لهم، وأن يسوقوه إليهم، ويحتازروه لأنفسهم دون العرب، ويأبى الله إلا أن يجعل فضله لأهله . وكيف يسوغ أن يقال : إن الذبيح إسحاق، والله تعالى قد بشر أم إسحاق به وبابنه يعقوب، فقال تعالى عن الملائكة : إنهم قالوا لإبراهيم لما أتوه بالبشرى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ . وَأَمْرُهُ فَائِمَةٌ فَضَحَّكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ ﴾ {هود: ٧٠، ٧١} فمحال أن يبشرها بأنه يكون لها ولد ثم يأمر بذبحه، ولا ريب أن يعقوب عليه السلام داخل فى البشارة، فتناول البشارة لإسحاق ويعقوب فى اللفظ واحد، وهذا ظاهر الكلام وسيأقفه .

فإن قيل : لو كان الأمر كما ذكرتموه لكان « يعقوب » مجروراً عطفاً على إسحاق، فكانت القراءة ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ ﴾ أى : ويعقوب من وراء إسحاق .

قيل : لا يمنع الرفع أن يكون يعقوب مبشراً به، لأن البشارة قولٌ مخصوص، وهى أول خبر سار صادق . وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ ﴾ جملة متضمنة لهذه القيود، فتكون بشارة، بل حقيقة البشارة هى الجملة الخبرية .

ولما كانت البشارة قولاً، كان موضع هذه الجملة نصباً على الحكاية بالقول، كأن المعنى : وقلنا لها : من وراء إسحاق يعقوب، والقائل إذا قال : بشرت فلاناً بقُدوم أخيه وثقله فى أثره، لم يعقل منه إلا بشارته بالأميرين جميعاً . هذا مما لا يستريب ذو فهم فيه البتة، ثم يضعف الجرّ أمر آخر، وهو ضعف قولك : مررتُ بزيدٍ ومن بعده عمرو، ولأن العاطف يقوم مقام حرف الجرّ، فلا يفصل بينه وبين المجرور، كما لا يفصل بين حرف الجار والمجرور . ويدل عليه أيضاً أن الله سبحانه لما ذكر قصة إبراهيم وابنه الذبيح فى سورة « الصافات » قال : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ (١٠٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ . إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ . وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ . وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ . سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ . كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ . إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ﴾ {الصافات: ١٠٣-١١١}، ثم قال تعالى : ﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ {الصافات: ١١٢} . فهذه بشارة من الله تعالى له شكراً على صبره على ما أمر به، وهذا ظاهر جداً فى أن المبشّر به غير الأول، بل هو كالنص فيه .

فإن قيل : فالبشارة الثانية وقعت على نبوته، أى : لما صبر الأب على ما أمر به، وأسلم الولد لأمر الله، جازاه الله على ذلك بأن أعطاه النبوة .

قيل : البشارة وقعت على المجموع : على ذاته ووجوده، وأن يكون نبياً، ولهذا نصب « نبياً » على الحال المقدر، أى : مقدراً نبوته، فلا يمكن إخراج البشارة أن تقع على الأصل، ثم تخص بالحال التابعة الجارية مجرى الفضلة، هذا مُحال من الكلام، بل إذا وقعت البشارة على نبوته، فوقوعها على وجوده أولى وأحرى .

وأيضاً فلا ريب أن الذبيح كان بمكة، ولذلك جعلت القرابين يوم النحر بها، كما جعل السعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار تذكيراً لشأن إسماعيل وأمه، وإقامة لذكر الله ؛ ومعلوم أن إسماعيل وأمه هما اللذان كانا بمكة دون إسحاق وأمه، ولهذا اتصل مكان الذبيح وزمانه بالبيت الحرام الذى اشترك فى بنائه إبراهيم وإسماعيل، وكان النحر بمكة من تمام حج البيت الذى كان على يد إبراهيم وابنه إسماعيل زماناً ومكاناً، ولو كان الذبيح بالشام كما يزعم أهل الكتاب ومن تلقى عنهم، لكانت القرابين والنحر بالشام، لا بمكة .

وأيضاً فإن الله سبحانه سَمى الذبيح حليماً ؛ لأنه لا أحلم ممن أسلم نفسه للذبيح طاعة لربه ، ولما ذكر إسحاق سماه عليماً، فقال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ {الذاريات: ٢٤، ٢٥} إلى أن قال : ﴿ قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشِّرْهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ {الذاريات: ٢٨} وهذا إسحاق بلا ريب، لأنه من امرأته، وهى المبشرة به، وأما إسماعيل، فمن السرية .

وأيضاً فإنهما بُشِّرَا به على الكبر واليأس من الولد، وهذا بخلاف إسماعيل، فإنه ولد قبل ذلك . وأيضاً فإن الله سبحانه أجرى العادة البشرية أن بكر الأولاد أحب إلى الوالدين ممن بعده، وإبراهيم عليه السلام لما سأل ربه الولد، ووهبه له، تعلقت شعبة من قلبه بمحبته، والله تعالى قد اتخذ خليلاً، والخلة منصبة يقتضى توحيد المحبوب بالمحبة، وأن لا يُشارك بينه وبين غيره فيها، فلما أخذ الولد شعبة من قلب الوالد، جاءت غير الخلة تنتزعها من قلب الخليل، فأمره بذبح المحبوب، فلما أقدم

على ذبحه، وكانت محبةُ الله أعظمَ عنده من محبة الولد، خَلَصَتِ الخلة حيثُ من شوائب المشاركة، فلم يبقَ فى الذبيح مصلحة، إذ كانت المصلحة إنما هى فى العزم وتوطين النفس عليه، فقد حَصَلَ المقصودُ، فنُسِخَ الأمرُ، وفُدى الذبيح، وَصَدَّقَ الخليلُ الرؤيا، وحصل مراد الرب .

ومعلوم أن هذا الامتحان والاختبار إنما حصل عند أول مولود، ولم يكن ليحصل فى المولود الآخر دون الأول، بل لم يحصل عند المولود الآخر من مزاحمة الخلة ما يقتضى الأمر بذبحه، وهذا فى غاية الظهور .

وأيضاً فإن سارة امرأة الخليل عليه السلام غارت من هاجر وابنها أشد الغيرة، فإنها كانت جارية، فلما ولدت إسماعيل وأحبَّه أبوه، اشتدت غيرة « سارة »، فأمر الله سبحانه أن يُبعد عنها « هاجر » وابنها، ويسكنها فى أرض مكَّة لتبرد عن « سارة » حرارة الغيرة، وهذا من رحمته تعالى ورافته، فكيف يأمره سبحانه بعد هذا أن يذبح ابنها، ويدع ابن الجارية بحاله، هذا مع رحمة الله لها وإبعاد الضرر عنها وجبره لها، فكيف يأمر بعد هذا بذبح ابنها دون ابن الجارية، بل حكمته البالغة اقتضت أن يأمر بذبح ولد السرية، فحينئذ يرق قلبُ السيدة عليها وعلى ولدها، وتتبدل قسوة الغيرة رحمة، ويظهر لها بركة هذه الجارية وولدها، وأن الله لا يضيع بيتاً هذه وابنها منهم، وليرى عباده جبره بعد الكسر، ولطفه بعد الشدة، وأن عاقبة صبر « هاجر » وابنها على البعد والوحدة والغربة والتسليم إلى ذبح الولد آلت إلى ما آلت إليه، من جعل آثارهما ومواطنٍ أقدامهما مناسكَ لعباده المؤمنين، ومتعبداتٍ لهم إلى يوم القيامة، وهذه سنته تعالى فيمن يريد رفعه من خلقه أن يمينَّ عليه بعد استضعافه وذله وانكساره . قال تعالى : ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾ {القصص: ٥} وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم .

ولنرجع إلى المقصود من سيرته عليه السلام وهديه وأخلاقه لا خلاف أنه ولد عليه السلام بجوف مكَّة، وأن مولده كان عام الفيل، وكان أمر الفيل تقدمة قدمها الله لنبهه وبيته، وإلا فأصحاب الفيل كانوا نصارى أهل كتاب، وكان دينهم خيراً من دين أهل مكَّة إذ

ذاك، لأنهم كانوا عباداً أوثان، فنصرهم الله على أهل الكتاب نصراً لا صنْع للبشر فيه، إرهاساً وتقدِّمة للنبي ﷺ الذي خرج من مكَّة، وتعظيماً للبيت الحرام .

واختلف في وفاة أبيه عبد الله، هل توفي ورسول الله ﷺ حَمَل، أو توفي بعد ولادته ؟ على قولين :

أصحهما : أنه توفي ورسول الله ﷺ حمل .

والثاني : أنه توفي بعد ولادته بسبعة أشهر .

ولا خلاف أن أمه ماتت بين مكَّة والمدينة بـ « الأبواء »^(١) منصرفها من المدينة من زيارة أخواله، ولم يستكمل إذ ذاك سبع سنين .

وَكَفَّلَهُ جَدُّهُ عبد المطلب، وتُوفى وِلِرسول الله ﷺ نحوُ ثمان سنين، وقيل : ست، وقيل : عشر، ثم كَفَّلَهُ عَمُّهُ أبو طالب، واستمرت كفالتُهُ له، فلما بلغ ثنتي عشرة سنة، خرج به عَمُّهُ إلى الشام، وقيل : كانت سنُهُ تسع سنين، وفي هذه الخرجة رآه بِحيرى الراهب، وأمر عمه ألا يَقْدَم به إلى الشام خوفاً عليه من اليهود، فبعثه عَمُّهُ مع بعض غلمانهِ إلى مكَّة، ووقع في كتاب « الترمذى »^(٢) وغيره أنه بعث معه بلالاً، وهو من الغلط الواضح، فإن بلالاً إذ ذاك لعلهُ لم يكن موجوداً، وإن كان، فلم يكن مع عمه، ولا مع أبي بكر . وذكر البزار في « مسنده » هذا الحديث، ولم يقل : وأرسل معه عمه بلالاً، ولكن قال : رجلاً .

فلماً بلغ خمساً وعشرين سنة، خرج إلى الشام في تجارة، فوصل إلى « بصرى »^(٣) ثم رجع، فتزوج عَقَبَ رجوعه خديجة بنت خويلد، وقيل : تزوجها وله

(١) الأبواء : قرية من أعمال الفرع من المدينة، بينها وبين الجحفة عما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً «معجم البلدان» ياقوت (٧٩/١).

(٢) رواه الترمذى (٣٦٢٠) كتاب المناقب، باب : ما جاء في بدء نبوة النبي ﷺ . وقال : حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وقال المباركفوري في « تحفة الأحوذى » (٩٣/١٠) قال الجزرى إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيحين أو أحدهما، وذكر أبى بكر وبلال فيه غير محفوظ وعدَّهُ أئمتنا وهماً، وهو كذلك فإن سن النبي ﷺ إذ ذاك اثنا عشرة سنة وأبو بكر أصغر منه بستين وبلال لعلهُ لم يكن ولد في ذلك الوقت انتهى . . وقال الحافظ ابن حجر في « الإصابة » : رجاله ثقات وليس فيه سوى هذه اللفظة فيحتمل أنها مدرجة فيه منقطعة من حديث آخر وهماً من أحد رواته، كذا في « المواهب اللدنية ».

(٣) بصرى من أعمال دمشق، وهى قصبة كورة حوران . مشهورة عند العرب قديماً وحديثاً «معجم البلدان» ياقوت (٤٤١/١).

ثلاثون سنة . وقيل : إحدى وعشرون، وسنها أربعون، وهى أول امرأة تزوجها، وأول امرأة ماتت من نسائه، ولم ينكح عليها غيرها، وأمره جبريل أن يقرأ عليها السلام من ربها^(١) .

ثم حَبَّبَ اللَّهُ إليه الخلوة، والتعبَدَ لربه، وكان يخلو بـ « غار حراء » يَتَعَبَّدُ فيه الليالى ذوات العدد^(٢)، وَيُغَضِّتُ إليه الأوثان ودينُ قومه، فلم يكن شىء أبغضَ إليه من ذلك .

فلما كَمُلَ له أربعون، أشرق عليه نورُ النبوة، وأكرمه الله تعالى برسالته، وبعثه إلى خلقه، واختصه بكرامته، وجعله أمينه بينه وبين عباده . ولا خلاف أن مبعثه ﷺ كان يوم الإثنين، واختلف فى شهر المبعث . فقيل : لثمان مضين من ربيع الأول، سنة إحدى وأربعين من عام الفيل، هذا قول الأكثرين . وقيل : بل كان ذلك فى رمضان، واحتج هؤلاء بقوله تعالى : «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ» [البقرة: ١٨٥]، قالوا : أول ما أكرمه الله تعالى بنبوته، أنزل عليه القرآن، وإلى هذا ذهب جماعة، منهم « يحيى الصرصرى »^(٣) حيث يقول فى نونيته :

(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال «أتى جبريل» النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله هذه خديجة قد أتتك، معها إناء فيه إدام أو طعام أو شراب، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربك عز وجل ومنى وبشرها بيت فى الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب» رواه البخارى (٣٨٢٠) ومسلم (٦١٥٦) . وقول جبريل عليه السلام: «من قصب» قال ابن التين: المراد به لؤلؤة مجوفة واسعة كالقصر المنيف . وقوله: «لا صخب فيه ولا نصب» أى لم تتعب بسببه، والصخب هو الصباح والمنازعة . قال السهيلي: «مناسبة نفى هاتين الصفتين - أعنى المنازعة والتعب - أنه ﷺ لما دعا إلى الإسلام أجابت خديجة طوعاً فلم تموجه إلى رفع صوت ولا منازعة ولا تعب فى ذلك، بل أزالته عنه كل نصب وأنسته من كل وحشة، وهونت عليه كل عسير، فناسب أن يكون منزلها الذى بشرها به ربها بالصفة المقابلة لفعلها» «فتح البارى» (٧/ ١٣٨) .

(٢) عن عائشة رضى الله عنها قالت: «كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة فى النوم . فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . ثم حجب إليه الحلاء، فكان يخلو بغار حراء يتحنث فيه (وهو التعب) الليالى ذوات العدد . . . الحديث رواه البخارى (٤٩٥٣) ومسلم (٣٩٦) وأحمد (٢٣٢/٦ - ٢٣٣) .

(٣) هو الشيخ العلامة أبو زكريا يحيى بن يوسف بن يحيى الصرصرى الأصل نسبة إلى صرصر بفتح الصادين المهملتين قرية على فرسخين من بغداد، وكان إليه المنتهى فى معرفة اللغة وحسن الشعر وديوانه ومدائحه سائرة، وكان حسان وقته ولد سنة ثمان وخمسمائة . . وشعره مملوء بذكر أصول السنة ومدح أهلها وذم مخالفها سمع منه الحافظ الدمايطى وحديث عنه . . . ولما دخل التتار بغداد كان الشيخ بها فلما دخلوا عليه قاتلهم وقتل منهم بمكازه نحو اثنى عشر نفساً ثم قتلوه شهيداً، وحمل إلى صرصر فدفن بها . «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلى (٥/ ٢٨٥، ٢٨٦) .

وَأَتَتْ عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ فَأَشْرَقَتْ شَمْسُ النَّبَوَةِ مِنْهُ فِي رَمَضَانَ
وَالأَوَّلُونَ قَالُوا : إِنَّمَا كَانَ أَنْزَالُ الْقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ جَمْلَةً وَاحِدَةً فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ إِلَى
بَيْتِ الْعِزَّةِ، ثُمَّ أَنْزَلَ مُنْجَمًا بِحَسَبِ الْوَقَائِعِ فِي ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً .
وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : ﴿ أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ ﴾ ، أَى فِي شَأْنِهِ وَتَعْظِيمِهِ ، وَفَرْضِ صَوْمِهِ .
وَقِيلَ : كَانَ ابْتِدَاءُ الْمُبْعَثِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ .

وَكَمَّلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ مَرَاتِبِ الْوُحَى مَرَاتِبَ عَدِيدَةٍ :
إِحْدَاهَا : الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ ، وَكَانَتْ مَبْدَأَ وَحْيِهِ ﷺ ، وَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ
مِثْلَ فَلْتِ الصَّبْحِ ^(١) .

الثَّانِيَّةُ : مَا كَانَ يُلْقِيهِ الْمَلَكُ فِي رُؤْيَاهُ وَقَلْبُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَاهُ ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
« إِنْ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُؤْيَايَ أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ رِزْقَهَا ، فَاتَّقُوا اللَّهَ
وَأَجْمَلُوا فِي الطَّلَبِ ، وَلَا يَحْمِلَنَّكُمْ اسْتِنبَاطُ الرِّزْقِ عَلَى أَنْ تَطْلُبُوهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ ، فَإِنَّ مَا
عِنْدَ اللَّهِ لَا يَبْتَالُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ » ^(٢) .

الثَّالِثَةُ : أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتِمَثَّلُ لَهُ الْمَلَكُ رَجُلًا ، فَيُخَاطَبُهُ حَتَّى يَبْعِي عَنْهُ مَا يَقُولُ
لَهُ ، وَفِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ كَانَ يَرَاهُ الصَّحَابَةُ أحيانًا ^(٣) .

الرَّابِعَةُ : أَنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ فِي مِثْلِ صَلَصلةِ الْجَرَسِ ، وَكَانَ أَشَدَّهُ عَلَيْهِ فَيَتَلَبَّسُ بِهِ الْمَلَكُ
حَتَّى إِنْ جَبِينَهُ لِيَتَفَصَّدَ عِرْقًا فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ ^(٤) وَحَتَّى إِنْ رَاحِلَتَهُ لَتَبْرُكُ بِهِ إِلَى

(١) كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي سَبَقَ ذَكَرَهُ .

(٢) صَحِيحُ بَشَوَاهِدِهِ . رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي « الْحَلِيَّةِ » (٢٦ / ١٠ ، ٢٧) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » كَمَا فِي « الْمَجْمَعِ »
(٧٢ / ٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ وَفِي سَنَدِهِ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَلَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بِالْفُظِّ « لَا تَسْتَطِيقُوا الرِّزْقَ ، فَإِنَّهُ لَنْ يَمُوتَ الْعَبْدُ حَتَّى يَبْلُغَهُ آخِرُ رِزْقِ هُوَ لَهُ ، فَاجْمَلُوا فِي الطَّلَبِ : أَخَذَ
الْحَلَالَ وَتَرَكَ الْحَرَامَ » . رَوَاهُ ابْنُ حِبَانَ (٣٢٣٩ - إِحْسَانٌ) وَالْحَاكِمُ (٤ / ٢) وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٢٦٤ / ٥ - ٢٦٥) وَأَبُو نَعِيمٍ
فِي « الْحَلِيَّةِ » (١٥٦ / ٣ - ١٥٧) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ .

(٣) كَمَا فِي حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، إِذْ طَلَعَ
عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ . . . وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ وَعَنِ
أَمَارَاتِ السَّاعَةِ . ثُمَّ انْطَلَقَ . وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : « إِنَّهُ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يَعْلَمُكُمْ دِينَكُمْ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ
(٩٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٩٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦١٠) وَالنَّسَائِيُّ (٩٧ / ٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٦٣) .

(٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ
يَأْتِيكَ الْوُحَى ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَصلةِ الْجَرَسِ وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَى قِفْصَمٍ عَنِي وَقَدْ وَعَيْتُ =

الأرض إذا كان راكبها^(١) . ولقد جاءه الوحي مرة كذلك، وفخذه على فخذ زيد بن ثابت، فثقلت عليه حتى كادت ترضها^(٢) .

الخامسة : أنه يرى الملك فى صورته التى خلق عليها، فيوحى إليه ما شاء الله أن يوحى، وهذا وقع له مرتين، كما ذكر الله ذلك فى سورة «النجم»^(٣) .

السادسة : ما أوحاه الله وهو فوق السموات ليلة المعراج من فرض الصلاة وغيرها .

السابعة : كلام الله له منه إليه بلا واسطة ملك، كما كلم الله موسى بن عمران وهذه المرتبة هى ثابتة لموسى قطعاً بنص القرآن، وثبوتها لنبينا ﷺ هو فى حديث الإسراء .

وقد زاد بعضهم مرتبة ثامنة وهى تكليم الله له كفاحاً من غير حجاب، وهذا على مذهب من يقول : إنه ﷺ رأى ربه تبارك وتعالى ، وهى مسألة خلاف بين السلف والخلف، وإن كان جمهور الصحابة بل كلهم مع عائشة كما حكاه عثمان بن سعيد الدارمى إجماعاً للصحابة .

= عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لى الملك رجلاً يكلمنى فأخى ما يقول» قالت عائشة رضى الله عنها: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي فى اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جبينه ليَتَفَصَّدُ حَرًّا روى البخارى (٢) وروى مسلم (٥٩٤٤) عن عائشة رضى الله عنها قالت: إن كان لينزل على رسول الله ﷺ فى الغداة الباردة ثم تفيض جبهته عرقاً. والصلصلة: هى صوت وقوع الحديد بعضه على بعض ثم اطلق على كل صوت له طنين. «الفتح» (٢٧/١).

(١) عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا أوحى إليه وهو على ناقته وضعت جرائنها فلم تستطع أن تتحرك وتلت قول الله عز وجل: «إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا» [الزمل: ٥] رواه أحمد (١١٨/٦) والحاكم (٥٠٥/٢) وصححه ووافقه الذهبى .

(٢) عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ أملى عليه «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» [النساء: ٩٥] فجاءه ابن أم مكتوم وهو يملأها على قال: يا رسول الله، والله لو استطعت الجهاد لمجاهدت - وكان أعمى - فأنزل الله على رسوله ﷺ وفخذه على فخذى، فثقلت على حتى خفت أن ترض فخذى ثم سرى عنه فأنزل الله «غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ» [النساء: ٩٥] رواه البخارى (٤٥٩٢) .

(٣) قال أبو هريرة رضى الله عنه فى قوله تعالى «ولقد رآه نزلة أخرى» [النجم: ١٣] قال رأى جبريل . رواه مسلم (٤٢٨) كتاب الإيمان، باب: معنى قول الله عز وجل «ولقد رآه نزلة أخرى»

وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيت جبريل ﷺ وله ستمائة جناح ينتشر من ريشه الدر والياقوت» رواه أحمد (٤١٢/١)، (٤٦٠) وإسناده حسن .

فصل

فى ختانه ﷺ

وقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال:

أحدها : أنه وُلد مختوناً مسروراً، وروى فى ذلك حديث لا يصح، ذكره أبو الفرج ابن الجوزى فى « الموضوعات » وليس فيه حديث ثابت، وليس هذا من خواصه، فإن كثيراً من الناس يُولد مختوناً .

وقال الميمونى : قلت لأبى عبد الله : مسألة سئلتُ عنها : خَتَنَ خَتَنَ صَبِيًّا، فلم يستقص ؟ قال : إذا كان الختان جاور نصف الحشفة إلى فوق، فلا يعيد، لأن الحشفة تغلظ، وكلما غلظت ارتفع الختان . فأما إذا كان الختان دون النصف، فكنتُ أرى أن يعيد . قلت : فإن الإعادة شديدة جداً، وقد يُخاف عليه من الإعادة ؟ فقال : لا أدرى، ثم قال لى : فإن ههنا رجلاً وُلدَ له ابنٌ مختون، فاغتمَّ لذلك غمًّا شديداً، فقلت له : إذا كان الله قد كفاك المؤنة، فما غمُّكَ بهذا ؟! انتهى .

وحدثنى صاحبنا أبو عبد الله محمد بن عثمان الخليلي المحدثُ بيت المقدس أنه وُلدَ كذلك، وأن أهله لم يختنوه، والناس يقولون لمن ولد كذلك : خَتَنَهُ القمر، وهذا من خرافاتهم .

القول الثانى : أنه خَتَنَ ﷺ يومَ شَقَّ قلبه الملائكةُ عند ظُفْره حليلة^(١) .

القول الثالث : أن جدّه عبد المطلب خَتَنَهُ يومَ سابعه، وصنع له مأدبةً وسمّاه محمداً .

قال أبو عمر بن عبد البر : وفى هذا الباب حديث مسند غريب، حدثناه أحمد ابن محمد بن أحمد، حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا يحيى بن أيوب العلاف، حدثنا محمد بن أبى السرى العسقلانى، حدثنا الوليد بن مسلم، عن شعيب، عن عطاء الخراسانى، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن عبد المطلب خَتَنَ النبى ﷺ يومَ سابعه

(١) حديث شق صدر النبى ﷺ عند حليلة السعدية . رواه مسلم وليس فيه ذكرُ ختانه ﷺ .

وجعل له مَأْدُبَةً، وسمَّاهُ محمداً ﷺ^(١). قال يحيى بن أيوب : طلبت هذا الحديث فلم أجده عند أحد من أهل الحديث ممن لقيته إلا عند ابن أبي السرى، وقد وقعت هذه المسألة بين رجلين فاضلين، صنَّف أحدهما مصنفاً فى أنه ولد مختوناً وأجلب فيه من الأحاديث التى لا خطام لها ولا زمام، وهو كمال الدين بن طلحة، فنقضه عليه كمال الدين بن العديم، وبَيَّن فيه أنه ﷺ خُتِنَ على عادة العرب، وكان عموم هذه السُّنَّة للعرب قاطبة مغنياً عن نقل معين فيها، والله أعلم .



فصل

فى أمهاته ﷺ الثلاثى أرضعته

فمنهن ثُوبية مولاة أبى لهب^(٢)، أرضعته أياماً، وأرضعت معه أبا سلمة عبدالله ابن عبد الأسد المخزومى بلبن ابنها مسروح، وأرضعت معهما عمه حمزة بن عبدالمطلب . واختلف فى إسلامها، فالله أعلم .

ثم أرضعته حليلة السعدية بلبن ابنها عبد الله أخى أنيسة، وحذافة، وهى الشيماء أولاد الحارث بن عبد العزى بن رفاعة السعدى، واختلف فى إسلام أبويه من

(١) ضعيف. رواه ابن عبد البر فى «التمهيد» (٢٣/ ١٤٠) وفى إسناده محمد بن أبى السرى العسقلانى. قال أبو حاتم: لين الحديث. وقال ابن عدى: كثير الغلط وقال الذهبى: ولمحمد هذا أحاديث تستكر «الميزان» (٢٣/ ٤) والوليد بن مسلم مدلس وقد عنعنه.

(٢) عن عروة بن الزبير أن زينب ابنة أبى سلمة أخبرته «أن أم حبيبة بنت أبى سفيان أخبرتها أنها قالت: يا رسول الله أنكح أختى بنت أبى سفيان فقال: «أو تحبين ذلك؟» فقلت: نعم، لست لك بمخلية، وأحبُّ من شاركنى فى خير أختى. فقال النبى ﷺ: إن ذلك لا يحلُّ لى قلت: فإنا نَحْدُثُ أنك تريد أن تنكح بنت أبى سلمة. قال: «بنت أم سلمة؟ قلت: نعم، فقال: «لو أنها لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلَّت لى. إنها لابنة أخى من الرضاعة أرضعته وأبا سلمة ثوبية، فلا تعرضنَّ على بناتكن ولا أخواتكن». قال عروة: وثوبية مولاة لأبى لهب، وكان أبو لهب أعتقها فأرضعت النبى ﷺ. رواه البخارى (٥١٠١) كتاب النكاح، باب: «وأما هنكُم اللاتى أرضعنكم».

«ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» مسلم (٣٥٢٢، ٣٥٢٣) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله قوله (وثوبية مولاة لأبى لهب) قلت: ذكرها ابن منده فى «الصحابة» وقال: اختلف فى إسلامها وقال أبو نعيم: لا نعلم أحداً ذكر إسلامها غيره، والذى فى السير أن النبى ﷺ، كان يكرمها. وكانت تدخل عليه بعد ما تزوج خديجة، وكان يرسل إليها الصدقة من المدينة، إلى أن كان بعد فتح خيبر ماتت ومات ابنها مسروح «الفتح» (٤٨/٩).

الرضاعة، فالله أعلم، وأرضعت معه ابن عمه أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، وكان شديدَ العداوة لرسول الله ﷺ، ثم أسلم عامَ الفتح وحسن إسلامه، وكان عمه حمزة مسترضعاً في بني سعد بن بكر فأرضعت أمه رسول الله ﷺ يوماً وهو عند أمه حليلة، فكان حمزة رضيعَ رسول الله ﷺ من جهتين : من جهة ثوية، ومن جهة السعدية .



فصل

في حواضنه ﷺ

فمنهن أمه آمنَةُ بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب . ومنهن ثوية وحليمة، والشيماء ابنتها، وهى أخته من الرضاعة، كانت تحضنه مع أمها، وهى التى قدمت عليه فى وفد هَوازَن، فبسط لها رداءه، وأجلسها عليه رعاية لحقها .

ومنهن الفاضلة الجليلة أم أيمن بركة الحبشية، وكان ورثها من أبيه، وكانت دايتَه، وزوجها من حَبَّة زيد بن حارثة، فولدت له أسامة، وهى التى دخل عليها أبو بكر وعمر بعد موت النبي ﷺ وهى تبكى، فقالا : يا أم أيمن ؛ ما يُبكيك ؟ فما عند الله خير لرسوله . قالت : إننى لأعلم أن ما عند الله خير لرسوله، وإنما أبكى لانقطاع خبر السماء، فهيجتهما على البكاء، فبكيا^(١) .



فصل

في مبعثه ﷺ وأول ما نزل عليه

بعثه الله على رأس أربعين، وهى سنُّ الكمال . قيل : ولها تُبعث الرسل، وأما ما يُذكر عن المسيح أنه رُفِعَ إلى السماء وله ثلاث وثلاثون سنة، فهذا لا يُعرف له أثر متصل يجب المصير إليه .

(١) رواه مسلم (٦٢٠١) كتاب الفضائل، باب من فضائل أم أيمن رضى الله عنها.

وأول ما بدئ به رسول الله عليه السلام من أمر النبوة الرؤيا، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح^(١). قيل : وكان ذلك ستة أشهر، ومدة النبوة ثلاث وعشرون سنة، فهذه الرؤيا جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة^(٢) . . والله أعلم.

ثم أكرمه الله تعالى بالنبوة، فجاءه الملك وهو بغار حرء، وكان يحب الخلوة فيه، فأول ما أنزل عليه : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ {العلق: ١}. هذا قول عائشة^(٣) والجمهور .

وقال جابر: أول ما أنزل عليه : ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ {المدثر: ١}^(٤).

والصحيح قول عائشة لوجوه :

أحدها : أن قوله : « مَا أَنَا بِقَارِيءٍ » صريح فى أنه لم يقرأ قبل ذلك شيئاً.

الثانى : الأمر بالقراءة فى الترتيب قبل الأمر بالإنذار، فإنه إذا قرأ فى نفسه، أُنذر بما قرأه، فأمره بالقراءة أولاً، ثم بالإنذار بما قرأه ثانياً .

الثالث : أن حديث جابر، وقوله : أول ما أنزل من القرآن : ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾

(١) رواه البخارى (٤٩٥٣) ومسلم (٣٩٦) وأحمد (٢٣٢/٦ - ٢٣٣) عن عائشة رضى الله عنها.

(٢) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله عليه السلام قال: «الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» رواه البخارى (٦٩٨٣) كتاب التعبير، باب: رؤيا الصالحين.

(٣) انظر حديث عائشة المشار إليه آنفاً.

(٤) عن يحيى بن أبى كثير قال: سألت أبا سلمة: أى القرآن أنزل أولاً؟ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ أنبت أنه ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ فقال أبو سلمة: سألت جابر بن عبد الله: أى القرآن أنزل أولاً؟ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ فقلت: أنبت أنه ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ فقال ألا أخبرك بما قال رسول الله عليه السلام، قال رسول الله عليه السلام: «جاورتُ فى حرء، فلما قضيت جوارى هبطت فاستبطنت الوادى، فنوديت، فنظرت، أمامى وخلفى وعن يمينى وعن شمالى فإذا هو جالس على عرش بين السماء والأرض فأنتيت خديجة فقلت: دثرونى وصبوا على ماءً بارداً وأنزل علىّ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ قم فأنذر وربك فكبر» رواه البخارى (٤٩٢٤) ومسلم (٤٠٢) وأحمد (٣٠٦/٣، ٣٩٢) قال الحافظ - رحمه الله - «رواية . . جابر تدل على أن المراد بالاولية فى قوله: «أول ما نزل سورة المدثر» اولية مخصوصة بما بعد فترة الوحى، أو مخصوصة بالأمر بالإنذار لا أن المراد أنها اولية مطلقة، فكان من قال أول ما نزل ﴿اقْرَأْ﴾ أراد اولية مطلقة، ومن قال إنها المدثر أراد بقيد التصريح بالإرسال، قال الكرماني استخرج جابر أول ما نزل ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ باجتهاد، وليس هو من روايته والصحيح ما وقع فى حديث عائشة، ويحتمل أن يكون قوله فى هذه الرواية «فرايت شيئاً» أى جبريل بحراء فقال لى: اقرأ فخفت، فأنتيت خديجة . فقلت: دثرونى فنزلت ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ «الفتح» (٥٤٦/٨).

قول جابر^(١)، وعائشة أخبرت عن خبره صلى الله عليه وسلم عن نفسه بذلك .

الرابع : أن حديث جابر الذى احتج به صريح فى أنه قد تقدّم نزول الملك عليه أولاً قبل نزول : ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ فإنه قال : « فرفعتُ رأسى فإذا الملك الذى جاءنى بحراء ، فرجعتُ إلى أهلى فقلت : زملونى دثرونى ، فأنزل الله : ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ »^(٢) وقد أخبر أن الملك الذى جاءه بحراء أنزل عليه : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ﴾ فدل حديث جابر على تأخر نزول : ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ والحجة فى روايته ، لا فى رأيه ، والله أعلم .



فصل

فى ترتيب الدعوة ولها مراتب

المرتبة الأولى : النبوة . الثانية : إنذار عشيرته الأقربين . الثالثة : إنذار قومه . الرابعة : إنذار قومٍ ما أتاهم من نذير من قبله وهم العرب قاطبة . الخامسة : إنذارُ جميع مَنْ بلغته دعوته من الجن والإنس إلى آخر الدهر .



فصل

فى الدعوة إلى الله سرّاً

وأقام ﷺ بعد ذلك ثلاث سنين يدعو إلى الله سبحانه مستخفياً، ثم نزل عليه : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الحجر : ٩٤] . فأعلن ﷺ بالدعوة ، وجاهر قومه بالعداوة ، واشتد الأذى عليه وعلى المسلمين ، حتى أذن الله لهم بالهجرتين^(٣) .



(١) قلت : وهذا ما قاله الكرماني ، كما سبق ، ولكن رواية جابر يحدث بها عن النبي ﷺ وليس باجتهاده ، فالأولى التوفيق بين الروایتين والله أعلم .

(٢) رواه البخارى (٤٩٢٢) ومسلم (٣٣٩) والترمذى (٣٣٢٥) والنسائى فى «الكبرى» كما فى «التحفة» (٣٩٦/٢) .

(٣) أى بالهجرتين إلى الحبشة .

فصل

فى أسمائه ﷺ

وكلها نعوت ليست أعلاماً محضة لمجرد التعريف، بل أسماء مشتقة من صفات قائمة به تُوجِبُ له المدح والكمال .

فمنها : « محمد »، وهو أشهرها، وبه سُمى فى التوراة صريحاً كما بيناه بالبرهان الواضح فى كتاب « جلاء الأفهام فى فضل الصلاة والسلام على خير الأنام »^(١) ؛ وهو كتاب فرد فى معناه لم يُسبق إلى مثله فى كثرة فوائده وغزارته، بينا فيه الأحاديث الواردة فى الصلاة والسلام عليه، وصحيحها من حسناتها، ومعلولها . وبينما ما فى معلولها من العلل بياناً شافياً، ثم أسرار هذا الدعاء وشرفه وما اشتمل عليه من الحكم والفوائد، ثم مواطن الصلاة عليه ومحالها، ثم الكلام فى مقدار الواجب منها، واختلاف أهل العلم فيه، وترجيح الراجح، وتزييف المزيف، ومخبر الكتاب فوق وصفه .

والمقصود أن اسمه « محمد » فى التوراة صريحاً بما يوافق عليه كلُّ عالم من مؤمنى أهل الكتاب .

ومنها : « أحمد »، وهو الاسم الذى سماه به المسيح، لسر ذكرناه فى ذلك الكتاب .

ومنها : المتوكل، ومنها : الماحى، والحاشر، والعاقب، والمُفْقَى، ونبى التوبة، ونبى الرحمة، ونبى الملحمة، والفاتح، والأمين .

ويلحق بهذه الأسماء : الشاهد، والمبشر، والبشير، والنذير، والقاسم، والضَّحُوك، والقتال، وعبد الله، والسراج المنير، وسيد ولد آدم، وصاحب لواء الحمد، وصاحب المقام المحمود، وغير ذلك من الأسماء، لأن أسماءها إذا كانت أوصاف مدح، فله من كل وصف اسم، لكن ينبغى أن يُفَرَّق بين الوصف المختص به، أو الغالب عليه، ويشق له منه اسم، وبين الوصف المشترك، فلا يكون له منه اسم يخصه .

(١) وهذا الكتاب من أفضل الكتب التى صُنفت فى باب الصلاة على النبى ﷺ وقد طبع بتحقيقى .

وقال جبير بن مُطعم : سَمَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ أَسْمَاءً، فَقَالَ : « أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُخْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيَّ، وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ »^(١).

وَأَسْمَاؤُهُ ﷺ نَوْعَانِ :

أحدهما : خاص لا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الرُّسُلِ، كَمُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدٍ، وَالْعَاقِبِ، وَالْحَاشِرِ، وَالْمُقَفَّى، وَنَبِيِّ الْمَلْحَمَةِ .

والثاني : ما يشاركه في معناه غيره من الرُّسُلِ، وَلَكِنْ لَهُ مِنْهُ كَمَالُهُ، فَهُوَ مُخْتَصٌّ بِكَمَالِهِ دُونَ أَصْلِهِ، كَرَسُولِ اللَّهِ، وَنَبِيِّهِ، وَعَبْدِهِ، وَالشَّاهِدِ، وَالْمُبَشِّرِ، وَالنَّذِيرِ، وَنَبِيِّ الرَّحْمَةِ، وَنَبِيِّ التَّوْبَةِ .

وَأَمَّا إِنْ جُعِلَ لَهُ مِنْ كُلِّ وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِهِ اسْمٌ، تَجَاوَزَتْ أَسْمَاؤُهُ الْمَاتَتَيْنِ، كَالصَّادِقِ، وَالْمُصَدِّقِ، وَالرُّؤُوفِ الرَّحِيمِ، إِلَى أَثْمَالِ ذَلِكَ . وَفِي هَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ النَّاسِ : إِنْ لِلَّهِ أَلْفَ اسْمٍ، وَلِلنَّبِيِّ ﷺ أَلْفَ اسْمٍ، قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ بْنُ دُحْيَةَ^(٢) وَمَقْصُودُهُ الْأَوْصَافُ .



فصل

فِي شَرْحِ مَعَانِي أَسْمَائِهِ ﷺ

أَمَّا « مُحَمَّدٌ » : فَهُوَ اسْمٌ مَفْعُولٌ، مِنْ حَمَدٍ، فَهُوَ مُحَمَّدٌ، إِذَا كَانَ كَثِيرَ الْخِصَالِ الَّتِي يُحْمَدُ عَلَيْهَا، وَلِذَلِكَ كَانَ أُبْلَغَ مِنْ مُحْمُودٍ، فَإِنَّ « مُحْمُوداً » مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَجْرُودِ،

(١) رواه البخاري (٣٥٣٢) ومسلم (٥٩٩٠) وأحمد (٨/٤ ، ٨٤) والترمذي (٢٨٤٠) وفي «الشمائل» (٣٥٩) .
 (٢) هو الشيخ العلامة المحدث الرحال المتفنن، مجد الدين أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن الجميل بن دحية ابن خليفة الكلبي الداني ثم البستي، قال أبو عبد الله الأبار: كان يذكر أنه من ولد دحية رضى الله عنه، كان بصيراً بالحديث معتنياً بتقييده مكباً على سماعه ولى قضاء دانية مرتين، وله تواليف منها كتاب «إعلام النص المين في المفاصلة بين أهل صفين» قال الضياء : لقيته بأصبهان ولم يعجبني حاله، كان كثير الوقعة في الأئمة . وقال ابن نقطة : كان موصوفاً بالمعرفة والفضل ولم أره إلا أنه كان يدعى أشياء لا حقيقة لها، وقال التقى عبيد الأسعردى : كان معظماً عند الخاص والعام، سئل عن مولده فقال : سنة ست وأربعين وخمسة مئة . وقال الإمام الذهبي : قرأت بخط الحافظ الضياء أن ابن دحية توفى ليلة الثلاثاء رابع عشر ربيع الأول ثلاث وثلاثين وست مائة . انظر «سير أعلام النبلاء» (٣٨٩/٢٢) .

ومحمد من المضاعف للمبالغة، فهو الذى يُحمد أكثر مما يُحمد غيره من البشر، ولهذا - والله أعلم - سُمي به فى التوراة، لكثرة الخصال المحمودة التى وُصِفَ بها هو ودينه وأُمته فى التوراة، حتى تَمَنَّى موسى عليه الصلاة والسلام أن يكون منهم، وقد أتينا على هذا المعنى بشواهد هناك^(١)، وبيننا غلط أبى القاسم السهيلي^(٢) حيث جعل الأمر بالعكس، وأن اسمه فى التوراة أحمد .

وأما «أحمد»، فهو اسم على زنة أفعل التفضيل، مشتق أيضاً من الحمد . وقد اختلف الناس فيه : هل هو بمعنى فاعل أو مفعول ؟ فقالت طائفة : هو بمعنى الفاعل، أى : حَمَدَهُ اللهُ أكثرُ من حمد غيره له، فمعناه : أحمدُ الحامدين لربه، ورجحوا هذا القول بأن قياس أفعل التفضيل، أن يُصاغ من فعل الفاعل، لا من الفعل الواقع على المفعول، قالوا : ولهذا لا يقال : ما أضربَ زيداً، ولا زيدُ أضربَ عمرو باعتبار الضرب الواقع عليه، ولا : ما أشربَ للماء، وأكله للخبز، ونحوه، قالوا : لأن أفعل التفضيل، وفعل التعجب، إنما يُصاغان من الفعل اللازم، ولهذا يقدر نقله من «فَعَلَ» و «فَعِلَ» المفتوح العين ومكسورها، إلى «فَعُلَ» المضموم العين .

قالوا : ولهذا يعدى بالهمزة إلى المفعول، فهزمته للتعدية، كقولك : ما أظرفَ زيداً، وأكرمَ عمراً، وأصلهما : من ظُرفَ، وكَرُمَ . قالوا : لأن المتعجب منه فاعل فى الأصل، فوجب أن يكون فعله غير متعد، قالوا : وأما نحو : ما أضربَ زيداً لعمرو، فهو منقول من «فَعَلَ» المفتوح العين إلى «فَعُلَ» المضموم العين، ثم عدى والحالة هذه بالهمزة قالوا : والدليل على ذلك مجيئهم باللام، فيقولون : ما أضربَ زيداً لعمرو، ولو كان باقياً على تعديه، ل قيل : ما أضربَ زيداً عمراً، لأنه متعد إلى واحد بنفسه، وإلى الآخر بهمزة التعدية، فلما أن عدوه إلى المفعول بهمزة التعدية، عدوه إلى الآخر باللام، فهذا هو الذى أوجب لهم أن قالوا : إنهما لا يُصاغان إلا من فعل الفاعل، لا من الفعل الواقع على المفعول .

ونازعهم فى ذلك آخرون، وقالوا : يجوز صوغهما من فعل الفاعل، ومن الواقع على المفعول، وكثرة السماع به من أبين الأدلة على جوازه، تقول العرب : ما أشغَلَه

(١) أى فى كتابه «جلاء الألفهام» .

(٢) صاحب كتاب «الروض الأنف» .

بالشيء، وهو من شُغِلَ، فهو مشغول، وكذلك يقولون : ما أولعه بكذا، وهو من أولعَ بالشيء، فهو مَوْلَع به، مبنى للمفعول ليس إلا، وكذلك قولهم : ما أعجبه بكذا، فهو من أُعْجِبَ به، ويقولون : ما أحبه إلىَّ، فهو تعجب من فعل المفعول، وكونه محبوباً لك، وكذا : ما أبغضه إلىَّ، وأمقته إلىَّ .

وهنا مسألة مشهورة ذكرها سيبويه، وهى أنك تقول : ما أبغضنى له، وما أحبنى له، وما أمقتنى له، إذا كنتَ أنتَ المَبْغِضَ الكاره، والمَحِبَّ الماقت، فتكون متعجباً من فعل الفاعل، وتقول : ما أبغضنى إليه، وما أمقتنى إليه، وما أحبنى إليه : إذا كنت أنتَ البغِضُ الممقوت، أو المحبوب، فتكون متعجباً من الفعل الواقع على المفعول، فما كان باللام فهو للفاعل، وما كان بـ « إلى » فهو للمفعول . وأكثر النحاة لا يعللون بهذا . والذى يقال فى علته والله أعلم : إن اللام تكون للفاعل فى المعنى، نحو قولك : لمن هذا؟ فيقال : لزيد، فيؤتى باللام . وأما « إلى » فتكون للمفعول فى المعنى، فتقول : إلى من يصل هذا الكتاب ؟ فتقول : إلى عبد الله، وسر ذلك أن اللام فى الأصل للملك والاختصاص، والاستحقاق إنما يكون للفاعل الذى يملك ويستحق، و « إلى » لانتهاى الغاية، والغاية تنتهى ما يقتضيه الفعل، فهى بالمفعول أليق، لأنها تمام مقتضى الفعل، ومن التعجب من فعل المفعول قولُ كعب بن زهير فى النبى ﷺ :

فَلَهُوَ أَخَوْفُ عِنْدِي إِذْ أَكَلَمَهُ وَقِيلَ إِنَّكَ مَحْبُوسٌ وَمَقْتُولٌ
مِنْ خَادِرٍ مِنْ لُيُوثِ الْأَسَدِ مَسْكَنُهُ يَبْطِنُ عَثَرَ غَيْلٍ دُونَهُ غَيْلٌ^(١)

قال البصريون : كل هذا شاذ لا يُعوَّل عليه، فلا نُشوش به القواعد، ويجب الاقتصادُ منه على المسموع . قال الكوفيون : كثرة هذا فى كلامهم نثراً ونظماً يمنع حمله على الشذوذ؛ لأن الشاذ ما خالف استعمالهم ومطرَدَ كلامهم، وهذا غير مخالف لذلك، قالوا : وأما تقديركم لزوم الفعل ونقله إلى فَعُلَ، فتحكم لا دليل عليه، وما تمسكتم به من التعذية بالهمزة إلى آخره، فليس الأمر فيها كما ذهبتم إليه،

(١) البيتان من قصيدة كعب بن زهير التى يمدح فيها النبى ﷺ وهى القصيدة المسماة «بانت سعاد» انظرها بتامها فى «السيرة النبوية» لابن هشام (٩٩/٤) بتحقيقى ط . مكتبة الإيمان .
وقوله : أخوف : أى هو ﷺ أشد إخافة وإرهاباً . وقوله : من خادر : أى من أسد خادر، أى داخل فى الخدر وهو الأجمة . والغيل الشجر الملتف ثم إنه نقل لموضع الأسد، وعثر : اسم مكان .

والهمزة فى هذا البناء ليست للتعدية، وإنما هى للدلالة على معنى التعجب والتفضيل فقط، كالف « فاعل »، وميم « مفعول » وواوه، وتاء الافتعال، والمطاوعة، ونحوها من الزوائد التى تلحق الفعل الثلاثى لبيان ما لحقه من الزيادة على مجرده، فهذا هو السبب الجالب لهذه الهمزة، لا تعدية الفعل .

قالوا : والذى يدل على هذا أن الفعل الذى يُعدى بالهمزة يجوز أن يُعدى بحرف الجرّ وبالتضعيف، نحو : جلست به، وأجلسته، وقمت به ، وأقمته، ونظائره، وهنا لا يقوم مقام الهمزة غيرها، فعلم أنها ليست للتعدية المجردة أيضاً، فإنها تجماع باء التعدية، نحو : أكرم به، وأحسن به، ولا يجمع على الفعل بين تعديتين .

وأيضاً فإنهم يقولون : ما أعطاه للدراهم، وأكساه للثياب، وهذا من أعطى وكسا المتعدى، ولا يصح تقديرُ نقله إلى « عطا »؛ إذا تناول، ثم أدخلت عليه همزة التعدية، لفساد المعنى، فإن التعجب إنما وقع من إعطائه، لا من عطوه، وهو تناوله، والهمزة التى فيه همزة التعجب والتفضيل، وحذفت همزته التى فى فعله، فلا يصح أن يقال : هى للتعدية .

قالوا : وأما قولكم : إنه عدى باللام فى نحو : ما أضربه لزيد . . . إلى آخره، فالإتيان باللام هنا ليس لما ذكرتم من لزوم الفعل، وإنما أتى بها تقوية له لما ضعف بمنعه من التصرف، والزِمَ طريقة واحدة خرج بها عن سنن الأفعال، فضعف عن اقتضائه وعمله، فقوى باللام كما يقوى بها عند تقدم معموله عليه، وعند فرعيته، وهذا المذهب هو الراجح كما تراه .

فلنرجع إلى المقصود فنقول : تقدير « أحمد » على قول الأولين : أحمد الناس لربه، وعلى قول هؤلاء : أحق الناس وأولاهم بأن يُحمد، فيكون كمحمد فى المعنى، إلا أن الفرق بينهما أن « محمداً » هو كثير الخصال التى يُحمد عليها، وأحمد هو الذى يُحمد أفضل مما يُحمد غيره، فمحمد فى الكثرة والكمية، وأحمد فى الصفة والكيفية، فيستحق من الحمد أكثر مما يستحق غيره، وأفضل مما يستحق غيره، فيُحمد أكثرَ حمد، وأفضلَ حمدَ حمدَه البشر . فالاسمان واقعان على المفعول، وهذا أبلغ فى مدحه، وأكمل معنى . ولو أريد معنى الفاعل لسمى الحمد، أى : كثير الحمد، فإنه ﷺ كان أكثر الخلق حمداً لربه، فلو كان اسمه « أحمد » باعتبار حمده لربه،

لكان الأولى به الحماد، كما سميت بذلك أمته .

وأيضاً : فإن هذين الاسمين، إنما اشتقا من أخلاقه، وخصائصه المحمودة التي لأجلها استحق أن يُسمى محمداً ﷺ، وأحمد وهو الذي يحمده أهل السماء وأهل الأرض وأهل الدنيا وأهل الآخرة، لكثرة خصائصه المحمودة التي تفوق عدَّ العاديين وإحصاء المحصين، وقد أشبعنا هذا المعنى فى كتاب « الصلاة والسلام » عليه ﷺ، وإنما ذكرنا ههنا كلمات يسيرة اقتضتها حالُ المسافر، وتشتت قلبه وتفرق همته، وبالله المستعان وعليه التكلان .

وأما اسمه « المتوكل »، ففى « صحيح البخارى » عن عبد الله بن عمرو قال: قرأت فى التوراة صفة النبى ﷺ: « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، عَبْدُى وَرَسُولِى، سَمِيَتْهُ الْمُتَوَكَّلُ، لَيْسَ بَقَطٍّ، وَلَا غَلِيظٌ، وَلَا سَخَّابٌ فِى الْأَسْوَاقِ، وَلَا يَجْزِى بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، بَلْ يَعْفُو وَيَصْفَحُ، وَلَنْ أَقْبِضَهُ حَتَّى أَقِيمَ بِهِ الْمَلَّةَ الْعَوْجَاءَ، بَأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » (١) وهو ﷺ أحقُّ الناس بهذا الاسم، لأنه توكل على الله فى إقامة الدين توكلًا لم يشركه فيه غيره .

وأما « الماحى »، و « الحاشر »، و « المققى »، و « العاقب »، فقد فُسرَّت فى حديث جبير بن مطعم، فـ « الماحى » : هو الذى محا الله به الكفر، ولم يُمحَ الكفر بأحد من الخلق ما مُحى بالنبى ﷺ، فإنه بُعثَ وأهل الأرض كلهم كفار، إلا بقايا من أهل الكتاب، وهم ما بين عبَّاد أوثان، ويهود مغضوب عليهم، ونصارى ضالين، وصابئة دهرية، لا يعرفون رباً ولا معاداً، وبين عبَّاد الكواكب، وعبَّاد النار، وفلاسفة لا يعرفون شرائع الأنبياء، ولا يُقرون بها، فمحا الله سبحانه برسوله ذلك حتى ظهر دينُ الله على كل دين، وبلغ دينه ما بلغ الليل والنهار، وسارت دعوته مسيرَ الشمس فى الأقطار .

وأما « الحاشر »، فالحشر هو الضم والجمع، فهو الذى يُحشر الناسُ على قدمه، فكأنه بُعثَ ليحشر الناس .

و « العاقب »: الذى جاء عَقِبَ الأنبياء، فليس بعده نبى، فإن العاقب هو الآخر، فهو بمنزلة الخاتم، ولهذا سُمى العاقب على الإطلاق، أى: عقب الأنبياء جاء بعقبهم .

وأما « المَقْفَى »، فكَذَلِكَ، وهو الذى قَفَى على آثار مَنْ تَقَدَّمه، فَقَفَى اللَّهُ به على آثار مَنْ سَبَقه من الرسل، وهذه اللفظة مشتقة من القفو، يقال : قفاه يقفوه : إذا تأخَّر عنه، ومنه قافية الرأس، وقافية البيت، فالمَقْفَى : الذى قَفَى مَنْ قبله من الرسل، فكان خاتمهم وآخرهم .

وأما نبي التوبة، فهو الذى فتح الله به بابَ التوبة على أهل الأرض، فتاب الله عليهم توبة لم يحصل مثلها لأهل الأرض قبله . وكان ﷺ أكثر الناس استغفاراً وتوبة، حتى كانوا يَعُدُّون لَهُ فى المَجْلِس الواحدِ مائةَ مَرَّةٍ : « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ » (١) .

وكان يقول : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى اللَّهِ رَبِّكُمْ، فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ فى اليَوْمِ مائةَ مَرَّةٍ » (٢) وكذلك توبةُ أُمِّته أَكْمَلُ مِنْ توبةِ سائرِ الأُمَم، وأسرع قبولاً، وأسهل تناولاً، وكانت توبة مَنْ قبلهم مِنْ أصعب الأشياء، حتى كان من توبة بنى إسرائيل مِنْ عبادة العجل قتلُ أنفسهم، وأمَّا هذه الأُمَّة، فلكرامتها على الله تعالى جعل توبتها النَّدَمَ والإقلاع .

وأما « نبيُّ الملحمة »، فهو الذى بُعِثَ بجهاد أعداء الله، فلم يجاهد نبي وأُمته قطُّ ما جاهد رسول الله ﷺ وأُمته، والملاحم الكبار التى وقعت وتقع بين أُمته وبين الكفار لم يُعهد مثلها قبله، فإن أُمته يقتلون الكفار فى أقطار الأرض على تعاقب الأعصار، وقد أوقعوا بهم من الملاحم ما لم تفعله أُمَّة سواهم .

وأما « نبيُّ الرحمة »، فهو الذى أرسله الله رحمة للعالمين، فرحم به أهل الأرض كلَّهم مؤمنهم وكافرهم، أمَّا المؤمنون، فنالوا النصيبَ الأوفر من الرحمة، وأمَّا الكفار، فأهل الكتاب منهم عاشوا فى ظله، وتحت حبله وعهده، وأمَّا مَنْ قتله منهم هو وأُمته، فإنهم عجلوا به إلى النَّار، وأراحوه من الحياة الطويلة التى لا يزداد بها إلا شِدَّة العذاب فى الآخرة .

(١) صحيح . رواه أحمد (٢١/٢ و ٦٧) وأبو داود (١٥١٦) والترمذى (٣٤٣٤) وابن ماجه (٣٨١٤) والبخارى فى «الأدب الفرد» (٦١٨) وابن أبى شيبة (٢٩٧/١٠) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٥٨، ٤٠٩، ٤٦٠) وابن حبان (٩٢٧ - إحصان) والبيهقى (١٢٨٩) .

(٢) رواه مسلم (٦٣١) كتاب الدعوات، باب: استحباب الاستغفار والاستكثار منه . عن ابن عمر رضى الله عنهما .

وأما « الفاتح » ، فهو الذى فتح الله به باب الهدى بعد أن كان مُرْتَجَاً ، وفتح به الأعين العمى ، والأذان الصَّمْ ، والقلوب الغُلْف ، وفتح الله به أمصار الكفار ، وفتح به أبواب الجنَّة ، وفتح به طرق العلم النافع والعمل الصالح ، ففتح به الدنيا والآخرة ، والقلوب والأسماع والأبصار والأمصار .

وأما « الأمين » ، فهو أحق العالمين بهذا الاسم ، فهو أمينُ الله على وحيه ودينه ، وهو أمينُ مَنْ فى السماء ، وأمينُ مَنْ فى الأرض ، ولهذا كانوا يُسمونه قبل النبوة : « الأمين » .

وأما « الضحوك القَتَال » ، فاسمان مزدوجان ، لا يُفرد أحدهما عن الآخر ، فإنه ضحوك فى وجوه المؤمنين ، غيرُ عابس ، ولا مقطَّب ، ولا غضوب ، ولا فظ ، قتال لأعداء الله ، لا تأخذه فيهم لومة لائم .

وأما « البشير » ، فهو المبشِّر لمن أطاعه بالثواب ، والنذير المنذر لمن عصاه بالعقاب ، وقد سمَّاه الله عبده فى مواضع من كتابه ، منها قوله : ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن : ١٩] ، وقوله : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان : ١] ، وقوله : ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم : ١٠] ، وقوله : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة : ٢٣] وثبت عنه فى «الصحيح» أنه قال : «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر» ^(١) وسمَّاه الله «سراجاً منيراً» ^(٢) ، وسمى الشمس : سراجاً وهَّاجاً .

و « المنير » : هو الذى ينير من غير إحراق بخلاف الوهَّاج ، فإن فيه نوع إحراق وتوهُّج .



(١) حسن . رواه أحمد (٢/٣) والترمذى (٣٢٤٨) وابن ماجه (٤٣٠٨) من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، وفى إسناده على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف . ولكن يشهد له حديث عبد الله بن سلام ؛ رواه أبو يعلى (٧٤٩٣) وابن حبان (٦٤٧٨ - إحصان) وابن أبى عاصم فى «السنة» (٧٩٣) وفى إسناده عمرو بن عثمان ابن سيار الكلابى ، قال الذهبي فى «الكاشف» «لَبَّنَ تَرْكُهُ النَّسَائِيَّ» .
(٢) قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (٤٥) ودَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ [الاحزاب : ٤٥ ، ٤٦] .

فصل

في ذكر الهجرتين الأولى والثانية

لما كثر المسلمون، وخاف منهم الكفار، اشتد أذاهم له ﷺ، وفتنتهم إياهم، فأذن لهم رسول الله ﷺ في الهجرة إلى الحبشة وقال: «إِنْ بِهَا مَلَكٌ لَا يُظْلَمُ النَّاسُ عِنْدَهُ»^(١)، فهاجر من المسلمين اثنا عشر رجلاً وأربع نسوة^(٢)، منهم عثمان بن عفان، وهو أول مَنْ خرج، ومعه زوجته رُقِيَّةُ بنتُ رسول الله ﷺ، فأقاموا في الحبشة في أحسن جوار، فبلغهم أَنَّ قريشاً أسلمت، وكان هذا الخبر كذباً، فرجعوا إلى مكة، فلما بلغهم أن الأمر أشدَّ مما كان، رجع منهم مَنْ رجع، ودخل جماعة، فَلَقُوا مِنْ قُرَيْشٍ أذىً شديداً، وكان ممن دخل عبد الله بن مسعود .

ثم أذن لهم في الهجرة ثانياً إلى الحبشة، فهاجر من الرجال ثلاثة وثمانون رجلاً، إن كان فيهم عمار، فإنه يُشكَّ فيه، ومن النساء ثمان عشرة امرأة، فأقاموا عند النجاشي على أحسن حال، فبلغ ذلك قريشاً، فأرسلوا عمرو بن العاص، وعبد الله ابن أبي ربيعة في جماعة، ليكيدهم عند النجاشي، فرد الله كيدهم في نحورهم، فاشتد أذاهم لرسول الله ﷺ، فحصره وأهل بيته في الشعب: شِعْبَ أَبِي طَالِبٍ ثلاث سنين، وقيل: ستين، وخرج من الحصر وله تسع وأربعون سنة، وقيل: ثمان وأربعون سنة، وبعد ذلك بأشهر مات عمُّه أبو طالب وله سبع وثمانون سنة، وفي الشعب وَلَدَ عبدُ الله بن عباس. فقال الكفارُ منه أذىً شديداً .

ثم ماتت خديجةُ بعد ذلك بيسير، فاشتدَّ أذى الكفار له، فخرج إلى الطائف هو وزيد بن حارثة يدعوا إلى الله تعالى، وأقام به أياماً فلم يجيبوه، وآذوه، وأخرجوه، وقاموا له سباطين، فرجموه بالحجارة حتى أدموا كعبيه، فانصرف عنهم رسول الله ﷺ راجعاً إلى مكة، وفي طريقه لقي عِدَاسَ النَصْرَانِيَّ، فآمن به وصدقَه، وفي طريقه أيضاً بنخلة صُرِفَ إليه نفر من الجن سبعةً من أهل نصيبين، فاستمعوا القرآن وأسلموا^(٣)، وفي طريقه تلك أرسل الله إليه مَلَكَ الجبال يأمره بطاعته، وأن يطبق

(١) ذكره ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢٠١/١).

(٢) انظر «السيرة النبوية» لابن هشام (٢٠١/١).

(٣) قال الله تعالى ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ [الاحقاف: ٢٩] قال ابن عباس: كانوا سبعة نفر من أهل نصيبين، فجعلهم رسول الله ﷺ رسلاً إلى قومهم. رواه الطبري في «تفسيره» (٢٦/٣٠، ٣١) وسنده حسن.

على قومه أخشى مكة، وهما جبلاها إن أراد، فقال : « لَا بَلْ أَسْتَأْنِي بِهِمْ، لَعَلَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا »^(١) . وفى طريقه دعا بذلك الدعاء المشهور : « اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي، وَقِلَّةَ حِيلَتِي... » . . . الحديث^(٢)، ثم دخل مكة فى جوار المطعم بن عدى، ثم أسرى بروحه وجسده إلى المسجد الأقصى، ثم عُرِجَ به إلى فوق السموات بجسده وروحه إلى الله عزَّ وجلَّ، فخاطبه، وفرض عليه الصلوات، وكان ذلك مرة واحدة، هذا أصح الأقوال . وقيل : كان ذلك مناماً، وقيل : بل يقال : أسرى به، ولا يقال : يقظة ولا مناماً . وقيل : كان الإسراء إلى بيت المقدس يقظة، وإلى السماء مناماً . وقيل : كان الإسراء مرتين : مرة يقظة، ومرة مناماً . وقيل : بل أسرى به ثلاث مرات، وكان ذلك بعد المبعث بالاتفاق .

وأما ما وقع فى حديث شريك^(٣) أن ذلك كان قبل أن يُوحى إليه، فهذا مما عُدَّ من أغلاط شريك الثمانية، وسوء حفظه لحديث الإسراء^(٤) . وقيل : إن هذا كان إسراء المنام قبل الوحي . وأما إسراء اليقظة، فبعد النبوة، وقيل : بل الوحي ههنا مقيد، وليس بالوحي المطلق الذى هو مبدأ النبوة، والمراد : قبل أن يوحى إليه فى شأن الإسراء، فأسرى به فجأة من غير تقدم إعلام، والله أعلم .

فأقام ﷺ بمكة ما أقام، يدعو القبائل إلى الله تعالى، وَيَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَيْهِمْ فى كل موسم أن يؤووه، حتى يُبَلِّغَ رسالة ربه ولهم الجنة، فلم تَسْتَجِبْ له قبيلة، وأدَّخِرَ الله

(١) رواه البخارى (٣٢٣١) ومسلم (٤٥٧٢) والنسائى فى «النعوت» فى «الكبرى» كما فى «التحفة» (١٠٦/١٢) .
(٢) ضعيف . رواه الطبرانى فى «المعجم الكبير» (ص ٢٦، ٢٧) من قطعة من المعجم لم تطبع بعد . وهو فى جزء ترجمة الطبرانى الملحق بذيلى المعجم الكبير (٣٤٦/٢٥) من حديث عبد الله بن جعفر رضى الله عنه، وفى سنده ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه . ورواه ابن إسحاق بسند مرسل كما فى «السيرة النبوية» لابن هشام (٤٦/٢) .

(٣) هو شريك بن عبد الله بن أبى نهر القرشى المدنى، تابعى يكتنأ أباً عبد الله، وهو صدوق يخطئ، وقد اضطرب فى حديث الإسراء الذى رواه البخارى ومسلم وأتى بأوهام أنكرها عليه أهل العلم . ومنها أن الإسراء كان قبل أن يوحى إلى النبى ﷺ، وهذه اللفظة قال الحافظ «أنكره الخطائى وابن حزم وعبد الحق والقاضى عياض والنووى» وعبارة النووى : وقع فى رواية شريك - معنى هذه - أوهام أنكرها العلماء أحدها : قوله «قبل أن يوحى إليه» وهو غلط لم يوافق عليه، وأجمع العلماء أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون قبل الوحي؟ الفتح (٤٨٨/١٣) .

(٤) رواه البخارى (٧٥١٧) ومسلم (٤٠٧) عن أنس بن مالك رضى الله عنه .

ذلك كرامة للأنصار، فلما أراد الله تعالى إظهار دينه، وإنجاز وعده، ونصر نبيه، وإعلاء كلمته، والانتقام من أعدائه، ساقه إلى الأنصار، لما أراد بهم من الكرامة، فانتهى إلى نفر منهم ستة، وقيل: ثمانية^(١)، وهم يحلقون رؤوسهم عند عقبة منى في الموسم^(٢)، فجلس إليهم، ودعاهم إلى الله، وقرأ عليهم القرآن، فاستجابوا لله ورسوله، ورجعوا إلى المدينة، فدعوا قومهم إلى الإسلام، حتى فشا فيهم، ولم يبق دار من دور الأنصار إلا وفيها ذكر من رسول الله ﷺ. فأول مسجد قُرى فيه القرآن بالمدينة مسجد بنى زريق، ثم قدم مكة في العام القابل اثنا عشر رجلاً من الأنصار، منهم خمسة من الستة الأولين، فبايعوا رسول الله ﷺ على بيعة النساء عند العقبة^(٣)، ثم انصرفوا إلى المدينة، فقدم عليه في العام القابل منهم ثلاثة وسبعون رجلاً وامرأتان، وهم أهل العقبة الأخيرة^(٤)، فبايعوا رسول الله ﷺ على أن يمنعوه عما يمنعون منه نساءهم وأبناءهم وأنفسهم، فترحل هو وأصحابه إليهم، واختار رسول الله ﷺ منهم اثني عشر نقيباً، وأذن رسول الله ﷺ لأصحابه في الهجرة إلى المدينة، فخرجوا أرسالاً متسللين، أولهم فيما قيل: أبو سلمة بن عبد الأسد المخزومي، وقيل: مصعب بن عمير^(٥) فقدموا على الأنصار في دورهم، فأوَّوهم، ونصروهم، وفشا

(١) ذكر ابن إسحاق أنهم كانوا ستة نفر وهم: أبو أمانة أسعد بن زرارة، ورافع بن مالك ابن العجلان العجلاني، وقطبة بن عامر بن حديدة، وجابر بن عبد الله بن رثاب، وعقبة بن عامر، وعوف بن الحارث بن رفاعه من بنى مالك بن النجار. انظر «السيرة النبوية» لابن هشام (٥٢/٢) و«الفتح» (٢٦١/).
(٢) أى موسم الحج.

(٣) عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال: «كنت فيمن حضر العقبة الأولى، وكنا اثني عشر رجلاً، فبايعنا رسول الله ﷺ على بيعة النساء وذلك قبل أن تفترض الحرب على أن لا نشرك بالله شيئاً. ولا نسرق ولا نزنى، ولا نقتل أولادنا، ولا نأتى بيهتان نفتريته بين أيدينا وأرجلنا ولا نعصيه فى معروف، فإن وفيتم فلكم الجنة وإن غشيتم من ذلك شيئاً فأمركم إلى الله عز وجل إن شاء عذب وإن شاء غفر» رواه ابن إسحاق كما فى «السيرة النبوية» لابن هشام (٥٤/٢) ومن طريقه أحمد (٣٢٣/٥) وسنده صحيح. ورواه البخارى والنسائى (١٤٢٨ - ١٤٣) من طريق آخر.

(٤) حديث بيعة العقبة الثانية: رواه بطوله ابن إسحاق كما فى «السيرة النبوية» لابن هشام (٥٧/٢) وأحمد (٤٦٠ - ٤٦٢) والطيالسى (٩٣/٢) والطبرانى فى «الكبير» (٨٧/١٩) والبيهقى فى «الدلائل» (٤٤٤/٢)، وسنده صحيح.

(٥) وهو الصواب لما رواه البخارى عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال: أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم وكانوا يُقرئون الناس، فقدم بلال وسعد وعمار وياسر. ثم قدم عمر بن الخطاب فى عشرين من أصحاب النبى ﷺ، ثم قدم النبى ﷺ، فما رأيت أهل المدينة فرحوا بشئ فرحهم برسول الله ﷺ، حتى جعل الإمام يقلن: قدم رسول الله ﷺ، فما قدم حتى قرأت: «سبح اسم ربك الأعلى» فى سور من المفصل، رواه البخارى (٣٩٢٥) كتاب مناقب الأنصار، باب: مقدم النبى ﷺ وأصحابه المدينة.

الإسلام بالمدينة، ثم أذن الله لرسوله ﷺ في الهجرة، فخرج من مكة يوم الإثنين في شهر ربيع الأول. وقيل : في صفر، وله إذ ذاك ثلاث وخمسون سنة، ومعه أبو بكر الصديق، وعامر بن فهيرة مولى أبي بكر، ودليلهم عبد الله بن الأريقط الليثي، فدخل غار ثور هو وأبو بكر، فأقاما فيه ثلاثاً، ثم أخذوا على طريق الساحل، فلما انتهوا إلى المدينة، وذلك يوم الإثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول، وقيل غير ذلك، نزل «بقباء»^(١) في أعلى المدينة على بنى عمرو بن عوف. وقيل : نزل على كلثوم بن الهدم، وقيل : على سعد بن خيثمة، والأول أشهر، فاقام عندهم أربعة عشر يوماً، وأسس مسجد قباء، ثم خرج يوم الجمعة، فأدركته الجمعة في بنى سالم، فجمع بهم بمن كان معه من المسلمين، وهم مائة، ثم ركب ناقته وسار، وجعل الناس يكلمونه في النزول عليهم، ويأخذون بخطام الناقة، فيقول : « خَلُّوا سَبِيلَهَا فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ »^(٢) فبركت عند مسجده اليوم، وكان مربداً^(٣) لسهل وسهيل - غلامين من بنى النجار، فنزل عنها على أبي أيوب الأنصاري، ثم بنى مسجده موضع المربد بيده هو وأصحابه بالجريد واللبن^(٤)، ثم بنى مسكنه ومسكن أزواجه إلى جنبه، وأقربها إليه مسكن عائشة، ثم تحول بعد سبعة أشهر من دار أبي أيوب إليها، وبلغ أصحابه بالحبشة هجرته إلى المدينة، فرجع منهم ثلاثة وثلاثون رجلاً، فحبس منهم بمكة سبعة، وانتهى بقيتهم إلى رسول الله ﷺ بالمدينة، ثم هاجر بقيتهم في السفينة عام خيبر سنة سبع^(٥).



(١) قباء: قرية على بعد ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة. «معجم البلدان» ياقوت الحموي (٣٠٢/٤).

(٢) رواه البيهقي في «الدلائل» (٥٠٨/٢) من حديث أنس بن مالك وفي إسناده إبراهيم بن صرمة وهو ضعيف. ورواه البيهقي في «الدلائل» (٥٠٩/٢) من حديث عبد الله بن الزبير وفي إسناده صديق بن موسى وهو لم يوثقه غير ابن حبان في «الثقات» (٣٨٥/٤) وقال الحافظ ابن حجر والذهبي: ليس بالحجة. «لسان الميزان» (٢٣٠/٣) و«الميزان» (٣١٤/٢).

(٣) المربد: بكسر الميم وسكون الراء وفتح الباء: الموضع الذي يجفف فيه التمر، وقال الأصمعي، المربد: كل شيء حبست فيه الإبل أو الغنم.

(٤) الحديث بتمامه، رواه البخاري (٣٩٠٦) كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة.

(٥) الخبر بتمامه. رواه البخاري (٤٢٣٠) كتاب المغازي، باب: غزوة خيبر. ومسلم (٦٢٩١) كتاب الفضائل، باب : من فضائل جعفر بن أبي طالب، وأسماء بنت عميس وأهل سفيتهم رضى الله عنهم. وهو عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه.

فصل

فى اولاده ﷺ

أولهم القاسم، وبه كان يكنى، مات طفلاً، وقيل : عاش إلى أن ركب الدابة، وسار على النجبية^(١).

ثم زينب، وقيل : هى أسن من القاسم، ثم رُقِيَّة، وأم كلثوم، وفاطمة، وقد قيل فى كل واحدة منهن : إنها أسن من أختيها، وقد ذُكِرَ عن ابن عباس أن رُقِيَّة أسن الثلاث، وأم كلثوم أصغرهن .

ثم وَلَدَ له عبد الله، وهل وَلَدَ بعد النبوة، أو قبلها ؟ فيه اختلاف، وصحح بعضهم أنه وَلَدَ بعد النبوة، وهل هو الطيب والظاهر، أو هما غيره ؟ على قولين . والصحيح : أنهما لقبان له، والله أعلم . وهؤلاء كلهم من خديجة، ولم يُولد له من زوجة غيرها .

ثم وَلَدَ له إبراهيم بالمدينة من سُرِّيَّتِهِ « مارية القبطية » سنة ثمان من الهجرة، ويشهره به أبو رافع مولاه، فوهب له عبداً، ومات طفلاً قبل الفطام، واختلف هل صلى عليه، أم لا ؟ على قولين^(٢) . وكل أولاده توفى قبله إلا فاطمة، فإنها تأخرت بعده بستة أشهر^(٣) . فرغ الله لها بصبرها واحتسابها من الدرجات ما فُضِّلَتْ به على نساء العالمين . وفاطمة أفضل بناته على الإطلاق، وقيل : إنها أفضل نساء العالمين، وقيل : بل أمها خديجة، وقيل : بل عائشة، وقيل : بل بالوقف فى ذلك .

(١) يقال : ناقة نجبية، أى كريمة نفيسة . النجيب : النفس فى نوعه .

(٢) لم يصح فى صلاة النبى ﷺ على ابنه إبراهيم حديث، وقد ساق الإمام الزيلعى فى «نصب الراية» (٢/٢٧٩، ٢٨٠) عدة أحاديث تفيد أن النبى ﷺ قد صلى على ابنه إبراهيم، ولكن جميع هذه الأحاديث معلولة إما بالإرسال أو بالضعف الشديد وقد نفت أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها صلاة النبى ﷺ على ابنه إبراهيم، فعنها رضى الله عنها قالت : مات إبراهيم ابن النبى ﷺ وهو ابن ثمانية عشر شهراً فلم يصل عليه رسول الله ﷺ . رواه أبو داود (٣١٨٧) ومن طريقه ابن حزم (٥/١٥٨) وأحمد (٦/٢٦٧) وحسنه الحافظ فى الإصابة . وقال ابن حزم هذا خبر صحيح . وقد روى الإمام أحمد فى «مسنده» (٣/٢٨١) عن أنس أنه سئل هل صلى رسول الله ﷺ على ابنه إبراهيم؟ قال : لا أدرى . وسنده صحيح . ولو كان ﷺ قد صلى عليه لم يخف ذلك على أنس إن شاء الله، وقد خدمه عشر سنين . وانظر «أحكام الجنائز» للألبانى، ص ٨٠ .

(٣) وقد جاء ذلك صريحاً فى «صحيح مسلم» (٤٤٩٩) كتاب المغازى، باب : قول النبى ﷺ «لا نورث ما تركنا فهو صدقة» من حديث عائشة رضى الله عنها .

فصل

فى أعمامه وعماته ﷺ

فمنهم أسدُ الله وأسدُ رسوله سيدُ الشهداء حمزةُ بن عبد المطلب، والعباسُ، وأبو طالب واسمه عبدُ مناف، وأبو لهب واسمه عبد العزى، والزبير، وعبد الكعبة، والمقوم، وضرار، وقُثم، والمغيرة ولقبه حَجَل، والغيداق واسمه مصعب، وقيل : نوفل، وزاد بعضهم : العوام، ولم يُسلم منهم إلا حمزة والعباس .

وأما عمّاته، فصفية أم الزبير بن العوام، وعاتكة، وبرّة، وأروى، وأميمة، وأم حكيم البيضاء . أسلم منهن صفية، واختلف فى إسلام عاتكة وأروى، وصحح بعضهم إسلام أروى .

وأسن أعمامه : الحارث، وأصغرهم سناً : العباس، وعَقَب منه حتى ملأ أولاده الأرض . وقيل : أحصوا فى زمن المأمون، فبلغوا ستمائة ألف، وفى ذلك بُعدُ لا يخفى، وكذلك أعقب أبو طالب وأكثر، والحارث، وأبو لهب، وجعل بعضهم الحارث والمقوم واحداً، وبعضهم الغيداق وحجلاً واحداً .



فصل

فى أزواجه ﷺ

أولاهن خديجة بنت خُوَيْلِد القرشية الأسدية، تزوجها قبل النبوة، ولها أربعون سنة، ولم يتزوج عليها حتى ماتت، وأولاده كُلُّهم منها إلا إبراهيم، وهى التى آزرته على النبوة، وجاهدت معه، وواسته بنفسها ومالها، وأرسل الله إليها السلام مع جبريل^(١)، وهذه خاصة لا تُعرف لامرأة سواها، وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين .

ثم تزوج بعد موتها بأَيام سَوْدَة بنت زَمْعَة القرشية، وهى التى وهبت يومها لعائشة .

(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : أتى جبريل النبى ﷺ فقال : « يا رسول الله هذه خديجة قد أتتك معها إناء فيه إدام أو طعام أو شراب، فإذا هى أتتك فاقرأ عليها السلام من ربك عز وجل ومنى وبشرها بيت فى الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب » رواه البخارى (٣٨٢٠) ومسلم (٦١٥٦) .

ثم تزوج بعدها أم عبد الله عائشة الصديقة بنت الصديق، المبرأة من فوق سبع سموات، حبيبة رسول الله ﷺ عائشة بنت أبى بكر الصديق، وعرضها عليه الملك قبل نكاحها فى سرقة من حرير وقال : « هذه زوجتك »^(١) تزوج بها فى شوال وعمرها ست سنين، وبني بها فى شوال فى السنة الأولى من الهجرة وعمرها تسع سنين^(٢)، ولم يتزوج بكراً غيرها، وما نزل عليه الوحى فى لحاف امرأة غيرها، وكانت أحب الخلق إليه، ونزل عذرها من السماء^(٣)، واتفقت الأمة على كفر قاذفها، وهى أفقه نسائه وأعلمهن، بل أفقه نساء الأمة وأعلمهن على الإطلاق، وكان الأكابر من أصحاب النبى ﷺ يرجعون إلى قولها ويستفتونها . وقيل : إنها أسقطت من النبى ﷺ سقطة، ولم يثبت .

ثم تزوج حفصة بنت عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وذكر أبو داود أنه طلقها، ثم راجعها^(٤) .

ثم تزوج زينب بنت خزيمة بن الحارث القيسية، من بنى هلال بن عامر، وتوفيت عنده بعد ضمها لها بشهرين .

ثم تزوج أم سلمة هند بنت أبى أمية القرشية المخزومية، واسم أبى أمية «حذيفة ابن المغيرة» ، وهى آخر نسائه موتاً . وقيل : آخرهن موتاً صافية . واختلف فيمن ولى تزويجها منه ؟ فقال ابن سعد فى « الطبقات »^(٥) : ولى تزويجها منه سلمة بن أبى سلمة دون غيره من أهل بيتها، ولما زوج النبى ﷺ سلمة بن أبى سلمة أمانة بنت حمزة التى اختصم فيها على وجعفر، وزيد قال : « هل جزيت سلمة »^(٦) يقول ذلك،

(١) عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال لها : «أريتك فى المنام مرتين: أرى أنك فى سرقة من حرير ويقول: هذه امرأتك فاكشف، فإذا هى أنت، فأقول: إن يك هذا من عند الله يمضه» رواه البخارى (٣٨٩٥) ومسلم (٦١٦٦) .

(٢) عن عائشة رضى الله عنها قالت : «تزوجنى رسول الله ﷺ ست سنين وبني بى وأنا بنت تسع سنين» رواه البخارى (٣٨٩٤) ومسلم باب (٣٤١٧ ، ٣٤١٨) والنسائى (٨٢/٦) .

(٣) أى نزلت براءتها من السماء فى قصة الإفك كما فى سورة النور .

(٤) عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها . رواه أبو داود (٢٢٨٣) وابن ماجه (٢٠١٦) والنسائى (٢١٣/٦) والبيهقى (٣٢١٧ - ٣٢٢) وابن حبان (٤٢٧٥) والدارمى (١٦٠/٢٢) .

(٥) ابن سعد فى «الطبقات» (٩٨/٨) عن الواقدى وهو متروك .

(٦) ضعيف . رواه ابن إسحاق كما فى «الإصابة» لابن حجر (٦٦/٢) وفى إسناده راو مبهم .

لأن سلمة هو الذى تولى تزويجه دون غيره من أهلها، ذكر هذا فى ترجمة سلمة، ثم ذكر فى ترجمة أم سلمة عن الواقدي: حدثنى مجمع بن يعقوب، عن أبى بكر بن محمد بن عمر بن أبى سلمة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ خطب أم سلمة إلى ابنها عمر بن أبى سلمة، فزوّجها رسول الله ﷺ وهو يومئذ غلام صغير^(١).

وقال الإمام أحمد فى «المسند»: حدثنا عفان، حدثنا حمّاد بن أبى سلمة، حدثنا ثابت قال: حدثنى ابن عمر بن أبى سلمة، عن أبيه، عن أم سلمة أنها لما انقضت عدتها من أبى سلمة، بعث إليها رسول الله ﷺ، فقالت: مَرَحَبًا برسول الله ﷺ إني امرأة غَيْرِي، وإني مُصْنِيَّةٌ، وَلَيْسَ أَحَدٌ من أوليائى حاضراً... الحديث، وفيه قالت لابنها عمر: قم فزوّج رسول الله ﷺ، فزوّجه^(٢). وفى هذا نظر، فإن عمر هذا كان سنه لما توفى رسول الله ﷺ تسع سنين، ذكره ابن سعد، وتزوجها رسول الله ﷺ فى شوال سنة أربع، فيكون له من العمر حينئذ ثلاث سنين، ومثل هذا لا يزوّج. قال ذلك ابن سعد وغيره، ولما قيل ذلك للإمام أحمد، قال: مَنْ يقول: إن عمر كان صغيراً؟! .

قال أبو الفرج ابن الجوزى: ولعل أحمد قال هذا قبل أن يقف على مقدار سنه، وقد ذكر مقدار سنه جماعة من المؤرخين، ابن سعد وغيره. وقد قيل: إن الذى روجها من رسول الله ﷺ ابن عمّها عمر بن الخطاب، والحديث: «قم يا عمر فزوّج رسول الله ﷺ»^(٣) ونسب عمر، ونسب أم سلمة يلتقيان فى كعب، فإنه: عمر بن الخطاب بن نفيل، بن عبد العزى، بن رياح، بن عبد الله بن قُروط، بن رزاح بن عدى ابن كعب، وأم سلمة بنت أبى أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة ابن مرة بن كعب، فوافق اسمُ ابنها «عمر» اسمه، فقالت: قم يا عمر، فزوّج

(١) ضعيف جداً. رواه ابن سعد فى «الطبقات» (٦٤/٨) وفى إسناده الواقدي وهو متروك...

(٢) صحيح. رواه أحمد (٣١٣/٦، ٣١٤) والنسائي (٨١/٦، ٨٢) وابن سعد فى «الطبقات» (٦٣، ٦٢/٨).

(٣) قال ابن القيم فى «جلاء الأفهام» (ص ١٥٢، ١٥٣) وأجاب شيخنا أبو الحجاج المزى الحافظ بأن الصحيح فى هذا «قم يا عمر فزوّج رسول الله ﷺ» وأما لفظ «ابنها» فوُقت من بعض الرواة لأنه لما كان اسم ابنها «عمر» وفى الحديث: «قم يا عمر فزوّج رسول الله ﷺ» فظن الراوى أنه ابنها وأكثر الروايات فى المسند وغيره «قم يا عمر» من غير «ابنها» قال: ويدل على ذلك أن ابنها عمر كان صغير السن، لأنه قد صح عنه أنه قال «كنت غلاماً فى حجر النبى ﷺ وكانت يدى تطيش فى الصحفة، فقال النبى، «يا غلام سم الله، وكل بيمينك وكل مما يليك» وهذا يدل على صغر سنه حين كان ربيب النبى ﷺ والله أعلم.

رسول الله ﷺ ، فظن بعض الرواة أنه ابنها، فرواه بالمعنى وقال : فقالت لابنها، وزهل عن تذكر ذلك عليه لصغر سنه، ونظير هذا وهم بعض الفقهاء فى هذا الحديث، وروايتهم له، فقال رسول الله ﷺ : « قم يا غلام فزوّج أمك » قال أبو الفرج ابن الجوزى : وما عرفنا هذا فى هذا الحديث، قال : وإن ثبت، فيحتمل أن يكون قاله على وجه المداعبة للصغير، إذ كان له من العمر يومئذ ثلاث سنين، لأن رسول الله ﷺ تزوجها فى سنة أربع، ومات ولعمر تسع سنين، ورسول الله ﷺ لا يفتقر نكاحه إلى ولي . وقال ابن عقيل : ظاهر كلام أحمد أن النبى ﷺ لا يشترط فى نكاحه الولي، وأن ذلك من خصائصه .

ثم تزوج زينب بنت جحش من بنى أسد بن خزيمه وهى ابنة عمته أميمة، وفيها نزل قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا ﴾ {الأحزاب : ٣٧} وبذلك كانت تفتخر على نساء النبى ﷺ ، وتقول : زوجكن أهاليكن، وزوجنى الله من فوق سبع سموات^(١) .

ومن خواصها: أن الله سبحانه وتعالى كان هو وليها الذى زوجها لرسوله من فوق سماواته، وتوفيت فى أول خلافة عمر بن الخطاب، وكانت أولاً عند زيد بن حارثة، وكان رسول الله ﷺ تبنّاه، فلما طلقها زيد، زوّجه الله تعالى إياها لتأسى به أمته فى نكاح أزواج من تبنّوه .

وتزوج ﷺ جُوَيْرِيَةَ بنت الحارث بن أبى ضرار المصطلقية، وكانت من سبايا بنى المصطلق، فجاءته تستعين به على كتابتها، فأدى عنها كتابتها وتزوجها .

ثم تزوج أم حبيبة، واسمها رملة بنت أبى سفيان صخر بن حرب القرشية الأموية . وقيل : اسمها هند، تزوجها وهى ببلاد الحبشة مهاجرة، وأصدقها عنه النجاشى أربعمئة دينار، وسيقت إليه من هناك، وماتت فى أيام أخيها معاوية . هذا هو المعروف المتواتر عند أهل السير والتواريخ، وهو عندهم بمنزلة نكاحه لخديجة بمكة، ولحفصة بالمدينة، ولصفية بعد خيبر .

وأما حديث عكرمة بن عمار، عن أبى زميل، عن ابن عباس أن أبا سفيان قال

(١) رواه البخارى (٧٤٢٠) كتاب التوحيد، باب : « وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم » والترمذى

للنبي ﷺ : « أَسْأَلُكَ ثَلَاثًا، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُنَّ، مِنْهَا : وَعِنْدِي أَجْمَلُ الْعَرَبِ أُمُّ حَبِيبَةَ أَرْوَجُكَ إِيَّاهَا » (١).

فهذا الحديث غلط لا خفاء به، قال أبو محمد بن حزم: وهو موضوع بلا شك، كَذَبَهُ (٢) عكرمة بن عمار، وقال ابن الجوزي في هذا الحديث : هو وهم من بعض الرواة، لا شك فيه ولا تردد، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار، لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبد الله بن جحش، وولدت له، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة، ثم تنصَّرَ (٣)، وثبتت أم حبيبة على إسلامها، فبعث رسول الله ﷺ إلى النجاشي يخطبها عليه، فزَوَّجَهُ إِيَّاهَا، وأصدقها عنه صداقاً (٤)، وذلك في سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة فدخل عليها، فثنت فراش رسول الله ﷺ حتى لا يجلسَ عليه، ولا خلاف أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان.

وأيضاً ففي هذا الحديث أنه قال له : وتؤمِّرُنِي حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال : نعم . ولا يُعرف أن النبي ﷺ أمرَ أبا سفيان البتة .

وقالت طائفة : بل سأله أن يجدد له العقد تطييباً لقلبه، فإنه كان قد تزوجها بغير

(١) رواه مسلم (٦٢٩٢) كتاب الفضائل، باب: من فضائل أبي سفيان صخر بن حرب رضى الله عنه. وهذا الحديث مما استنكره بعض الحفاظ، وضعفوه، قال ابن حزم - كما في شرح النووي على صحيح مسلم - هذا الحديث وهم من بعض الرواة لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر وهي بارض الحبشة وأبوها كافر.

وقال الذهبي في «السير» (٢٢٢/٢) وأما ما ورد من طلب، أبي سفيان من النبي ﷺ أن يزوجه بأم حبيبة، فما صح، ولكن الحديث في مسلم وقال فيه أيضاً (١٣٧/٧) «قد ساق له - أي عكرمة بن عمار - مسلم في الأصول حديثاً متكرراً، وهو الذي يروي عن سماك الخنفي عن ابن عباس في الأمور الثلاثة التي التمسها أبو سفيان من النبي ﷺ أهـ. وقال الإمام ابن الجوزي «هو وهم من بعض الرواة، لاشك فيه ولا تردد» وقد فصل ابن القيم القول في هذا الحديث في كتابه «جلاء الأفهام» بتحقيق (ص ١٤٤ - ١٥١) وختم كلامه بقوله: فالصواب أن الحديث غير محفوظ، بل قد وقع فيه تخليط والله أعلم.

(٢) الكذب هنا بمعنى الخطأ، لأن عكرمة بن عمار لم ينسب إلى وضع الحديث، بل هو ثقة. والموضوع يطلق على ما تحقق بطلانه وإن لم يعتمد روايه وضعه، وعلى ذلك تحمل كلمة الإمام ابن حزم رحمه الله.

(٣) قال الذهبي في «السير» (٢٢٠/٢) قال ابن سعد: ولَدَ أبو سفيان: حنظلة، المقتول يوم بدر، وأم حبيبة توفى عنها زوجها الذي هاجر بها إلى الحبشة: عبيد الله بن جحش بن رباب الأسدي، مرتدّاً منتصراً.

(٤) عن عروة عن أم حبيبة أنها كانت تحت عبيد الله وأن رسول الله ﷺ تزوجها وإنها بارض الحبشة، زوجها إياه النجاشي، ومهرها أربعة آلاف درهم، وبعث بها مع شرحبيل بن حسنة، وجهازها كله من عند النجاشي.

رواه أحمد (٤٢٧/٦) وأبو داود (٢١٠٧) النسائي (١١٩/٦) وسنده صحيح.

اختياره، وهذا باطل، لا يُظن بالنبي ﷺ، ولا يليق بعقل أبى سفيان، ولم يكن من ذلك شئ .

وقالت طائفة منهم البيهقى والمنذرى: يحتمل أن تكون هذه المسألة من أبى سفيان وقعت فى بعض خرجاته إلى المدينة، وهو كافر حين سمع نعى زوج أم حبيبة بالحبشة، فلما ورد على هؤلاء ما لا حيلة لهم فى دفعه من سؤاله أن يؤمره حتى يقاتل الكفار، وأن يتخذ ابنه كاتباً، قالوا : لعلّ هاتين المسألتين وقعتا منه بعد الفتح، فجمع الراوى ذلك كله فى حديث واحد، والتعسف والتكلف الشديد الذى فى هذا الكلام يُغنى عن رده .

وقالت طائفة : للحديث محمل آخر صحيح، وهو أن يكون المعنى : أَرْضَى أَنْ تَكُونَ زَوْجَتَكَ الْآنَ، فَإِنِّى قَبْلُ لَمْ أَكُنْ رَاضِياً، وَالْآنَ فَإِنِّى قَدْ رَضِيتُ، فَاسْأَلْكَ أَنْ تَكُونَ زَوْجَتَكَ، وَهَذَا وَأَمثَالُهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سُوِّدَتْ بِهِ الْأَوْرَاقُ، وَصُنِّفَتْ فِيهِ الْكُتُبُ، وَحَمَلَهُ النَّاسُ، لَكَانَ الْأَوَّلَى بِنَا الرِّغْبَةَ عَنْهُ، لِضَيْقِ الزَّمَانِ عَنْ كِتَابَتِهِ وَسَمَاعِهِ وَالِاشْتِغَالِ بِهِ، فَإِنَّهُ مِنْ رُبِّدٍ ^(١) الصَّدُورِ لَا مِنْ رُبْدِهَا .

وقالت طائفة : لما سمع أبو سفيان أن رسول الله ﷺ طَلَّقَ نِسَاءَهُ لَمَّا آلَى مِنْهُنَّ، أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا قَالَ، ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ طَلَّقَهَا فَيَمْنُ طَلَّقَ، وَهَذَا مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهُ .

وقالت طائفة: بل الحديث صحيح، ولكن وقع الغلط والوهم من أحد الرواة فى تسمية أم حبيبة، وإنما سأل أن يزوجه أختها رملة، ولا يبعد خفاء التحريم للجمع عليه، فقد خفى ذلك على ابنته، وهى أفعه منه وأعلم حين قالت لرسول الله ﷺ : هل لك فى أختى بنت أبى سفيان ؟ فقال : «أفعل ماذا» ؟ قالت : تَنْكِحُهَا . قال : «أَوْ تَحْبِىنُ ذَلِكَ» ؟ قالت : لستُ لك بِمُخْلِيةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شَرِكْنِى فِى الْخَيْرِ أُخْتِى، قَالَ : « فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِى » ^(٢) . فهذه هى التى عرضها أبو سفيان على النبى ﷺ، فسماها الراوى من عنده أم حبيبة . وقيل : بل كانت كنيهاً أيضاً أم حبيبة، وهذا الجواب حسن لولا قوله فى الحديث : فأعطاه رسول الله ﷺ ما سأل، فيقال حينئذ :

(١) ريد الصدور: أى ضيقها .

(٢) رواه البخارى (٥١٠٧) ومسلم (٣٥٢٢) وأحمد (٤٢٨/٦) والنسائى (٩٤/٦ ، ٩٥) وابن ماجه (١٩٣٩) .

هذه اللفظة وهم من الراوى، فإنه أعطاه بعض ما سأل، فقال الراوى : أعطاه ما سأل، أو أطلقها اتكالا على فهم المخاطب أنه أعطاه مايجوز إعطاؤه مما سأل، والله أعلم .

وتزوج عليه السلام صفية بنت حبي بن أخطب سيد بنى النضير من ولد هارون بن عمران أخى موسى، فهى ابنة نبي، وزوجة نبي، وكانت من أجمل نساء العالمين، وكانت قد صارت له من الصفى أمة فاعتقها، وجعل عتقها صداقها، فصار ذلك سنة للأمة إلى يوم القيامة، أن يعتق الرجل أمته، ويجعل عتقها صداقها^(١)، فتصير زوجته بذلك، فإذا قال : أعتقت أمتى، وجعلت عتقها صداقها، أو قال : جعلت عتق أمتى صداقها، صح العتق والنكاح، وصارت زوجته من غير احتياج إلى تجديد عقد ولا ولى، وهو ظاهر مذهب أحمد وكثير من أهل الحديث .

وقالت طائفة : هذا خاص بالنبي عليه السلام وهو مما خصه الله به فى النكاح دون الأمة، وهذا قول الأئمة الثلاثة ومن وافقهم، والصحيح القول الأول، لأن الأصل عدم الاختصاص حتى يقوم عليه دليل، والله سبحانه لما خصه بنكاح الموهوبة له، قال فيها : ﴿ خَالِصَةٌ لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ولم يقل هذا فى المعتقة، ولا قاله رسول الله عليه السلام ليقطع تأسى الأمة به فى ذلك، فالله سبحانه أباح له نكاح امرأة من تبناه، لثلا يكون على الأمة حرج فى نكاح أزواج من تبّوه، فدلّ على أنه إذا نكح نكاحاً، فلائمه التأسى به فيه، ما لم يأت عن الله ورسوله نص بالاختصاص وقطع التأسى، وهذا ظاهر .

ولتقرير هذه المسألة وبسط الحجاج فيها - وتقرير أن جواز مثل هذا هو مقتضى الأصول والقياس - موضع آخر، وإنما نبهنا عليه تنبيهاً .

ثم تزوج ميمونة بنت الحارث الهلالية^(٢)، وهى آخر من تزوج بها، تزوجها بمكة فى عمرة القضاء بعد أن حلّ منها على الصحيح . وقيل : قبل إحلاله، هذا قول

(١) رواه البخارى (٥٠٨٦). كتاب النكاح، باب: من جعل عتق الأمة صداقها.

(٢) هى أخت أم الفضل روجة العباس، وخالة خالد بن الوليد، وخالة ابن عباس تزوجها أولاً مسعود بن عمرو الثقفى قبيل الإسلام، ففارقها. وتزوجها أبو رهم بن عبد العزى، فمات. فتزوج بها النبي عليه السلام فى وقت فراغه من عمرة القضاء سنة سبع من ذى القعدة، وبنى بها بسرف، وكانت من سادات النساء. (سير أعلام النبلاء ٢/ ٢٣٨).

ابن عباس، ووهم رضى الله عنه، فإن السفير بينهما بالنكاح أعلم الخلق بالقصة، وهو أبو رافع، وقد أخبر أنه تزوجها حلالاً، وقال : كنت أنا السفير بينهما، وابن عباس إذ ذاك له نحو العشر سنين أو فوقها، وكان غائباً عن القصة لم يحضرها، وأبو رافع رجل بالغ، وعلى يده دارت القصة، وهو أعلم بها، ولا يخفى أن مثل هذا الترجيح موجب للتقديم، وماتت فى أيام معاوية، وقبرها بـ «سَرْف»^(١).

قيل :ومن أزواجه ريحانة بنت زيد النضرية. وقيل :القرظية، سببت يوم بنى قريظة، فكانت صفى رسول الله عليه السلام، فأعتقها وتزوجها، ثم طلقها تطليقة، ثم راجعها.

وقالت طائفة : بل كانت أمته، وكان يطؤها بملك اليمن حتى توفى عنها، فهى معدودة فى السراى، لا فى الزوجات، والقول الأول اختيار الواقدى، ووافقه عليه شرف الدين الدمياطى. وقال : هو الأثبت عند أهل العلم . وفيما قاله نظر، فإن المعروف أنها من سراريه، وإمائه، والله أعلم .

فهؤلاء نساؤه المعروفات اللاتى دخل بهن، وأمّا من خطبها ولم يتزوجها، ومن وهبت نفسها له، ولم يتزوجها، فنحو أربع أو خمس، وقال بعضهم : هن ثلاثون امرأة، وأهل العلم بسيرته وأحواله عليه السلام لا يعرفون هذا، بل ينكرونه، والمعروف عندهم أنه بعث إلى الجونية ليتزوجها، فدخل عليها ليخطبها فاستعاذت منه، فأعأذاها ولم يتزوجها^(٢)، وكذلك الكلبيّة، وكذلك التى رأى بكشحها بياضاً ، فلم يدخل بها^(٣)، والتى وهبت نفسها له فزوّجها غيره على سور من القرآن^(٤)، هذا هو المحفوظ، والله أعلم .

(١) سرف : موضع قرب التنعيم.

(٢) عن عائشة رضى الله عنها أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله عليه السلام ودنا منها قالت : أعوذ بالله منك، فقال لها : «لقد عذت بعظيم الحق بأهلك» رواه البخارى (٥٢٥٤)

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٤٩٣/٣) وسعيد بن منصور فى سننه (٢١٤/١) برقم (٨٢٩) والحاكم (٣٤/٤) وابن أبى شيبة (١٠/٣١١/٣) والبيهقى (٢٥٧/٧) ورواه ابن عدى فى «الكامل» (١٧١/٢) والبيهقى (٢١٤/٧) و (٢٥٧) عن ابن عمر ورواه البيهقى (٢٥٦/٧) عن سعيد بن زيد الأنصارى؛ ومدار هذه الطرق على جميل بن زيد الطائى، قال البغوى فى «معجم الحديث» فيه : «ضعيف الحديث جداً، والاضطراب فى حديث الغفارية منه، وقد روى عن ابن عمر أحاديث يقول فيها : سألت ابن عمر، مع أنه لم يسمع من ابن عمر رضى الله عنهما شيئاً» وقال ابن عدى : جميل بن زيد يُعرف بهذا الحديث واضطرب الرواة عنه بهذا الحديث حسب ما ذكره البخارى وتلّون فيه على ألوان، واختلف عليه من روى عنه» وقال البيهقى : هذا مختلف فيه على جميل ابن زيد كما ترى، قال البخارى لم يصح حديثه. وقال الألبانى : وجملّة القول أن الحديث ضعيف جداً، لوهاه جميل بن زيد وتفرد به واضطرابه فيه» وانظر «الإرواء» (١٩١٢).

(٤) وقصتها فى البخارى (٥١٢١).

ولا خلاف أنه ﷺ توفي عن تسع، وكان يقسم منهم لثمان: عائشة، وحفصة، وزينب بنت جحش، وأم سلمة، وصفية، وأم حبيبة، وميمونة، وسودة، وجويوة. وأول نسائه لحوقاً به بعد وفاته ﷺ زينب بنت جحش سنة عشرين^(١)، وأخرجهن موتاً أم سلمة، سنة اثنتين وستين في خلافة يزيد، والله أعلم.



فصل

في سراريه ﷺ

قال أبو عبيدة : كان له أربع : مارية وهي أم ولده إبراهيم، وريحانة وجارية أخرى جميلة أصابها في بعض السبي، وجارية وهبتها له زينب بنت جحش .



فصل

في مواليه ﷺ

فمنهم زيد بن حارثة بن شراحيل، حب رسول الله ﷺ، أعتقه وزوجه مولاته أم أيمن، فولدت له أسامة.

ومنهم أسلم، وأبو رافع، وثوبان، وأبو كبشة سليم، وشقران واسمه صالح، ورباح نوبى، ويسار نوبى أيضاً، وهو قتيل العرنيين، ومدغم^(٢). وكركرة^(٣)، نوبى

(١) عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أسرعكن لحاقاً بى أطولكن يداً» قالت: فكن يتناولن أيتهن أطول يداً، قالت: فكانت أطولنا يداً زينب لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق. رواه مسلم (٦١٩٩) كتاب الفضائل، باب: من فضائل زينب أم المؤمنين رضى الله عنها.

(٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: «افتحنا خبير ولم نغنم ذهباً ولا فضة، وإنما غنمنا البقر والإبل والمتاع والحوائط، ثم انصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادى القرى، ومعه عبد له يقال مدغم أهداه له أحد بنى الضباب، فبينما هو يحط رحل رسول الله ﷺ، إذ جاءه سهم عائر حتى أصاب ذلك العبد، فقال الناس: هنيئاً له الشهادة، فقال رسول الله ﷺ: «بلى والذي نفسى بيده إن الشملة التى أصابها يوم خير من الغنائم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً» فجاء رجل - حين سمع ذلك من النبى ﷺ - بشراك أو شراكين، فقال: هذا شيء كنت أصبته، فقال رسول الله ﷺ: «شراك أو شراكان من نار» رواه البخارى (٤٢٣٤) ومسلم (٣٠٣) كتاب الإيمان، باب: غلط تحريم الغلول. ومالك فى «الموطأ» (٢٥٤/٥٩/٢) وأبو داود (٢٧١١).

(٣) عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه قال: وكان على ثقل النبى ﷺ رجل يقال له كركرة، فمات، فقال =

أيضاً، وكان على ثقله^(١) ﷺ، وكان يُمسك راحلته عند القتال يوم خيبر. وفى «صحيح البخارى» أنه الذى غلَّ الشملة ذلك اليوم فقتل، فقال النبى ﷺ: «إنَّهَا لَتَلْتَهَبُ عَلَيْهِ نَارًا»^(٢)، وفى «الموطأ» أن الذى غلَّها مدغم، وكلاهما قُتل بخيبر، والله أعلم.

ومنهم أنجشة الحادى^(٣)، وسفينة بن فروخ واسمه مهران^(٤)، وسماء رسول الله ﷺ «سفينة» لأنهم كانوا يحملونه فى السفر متاعهم، فقال: «أنت سفينة»^(٥). قال أبو حاتم: اعتقه رسول الله ﷺ، وقال غيره: أعتقته أم سلمة^(٦). ومنهم أنسة ويكنى أبا مشرح، وأفلح، وعبيد، وطهمان وهو كيسان، وذكوان، ومهران، ومروان، وقيل: هذا خلاف فى اسم طهمان، والله أعلم.

ومنهم حُنين، وسندر، وفضالة يمانى، ومابور خصى، وواقد، وأبو واقد، وقسام، وأبو عسيب، وأبو مويهبة.

ومن النساء سلمى أم رافع، وميمونة بنت سعد، وخضرة، ورضوى، وورينة، وأم ضُميرة، وميمونة بنت أبى عسيب، ومارية، وريحانة.

= رسول الله ﷺ «هو فى النار»، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلَّها. رواه البخارى (٣٠٧٤) وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: - وقوله «هو فى النار» أى يعذب على معصيته أو المراد هو فى النار إن لم يعف الله عنه.

(١) على ثقل: العيال وما يتقل حمله من الأمتعة. قاله الحافظ فى «الفتح» (٢١٧/٦).

(٢) الصواب أن الذى غلَّ الشملة يوم خيبر، هو مدغم وليس كركرة كما سبق.

(٣) عن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ فى بعض أسفاره، وغلَّام أسود يقال له أنجشة، يحدو. فقال رسول الله ﷺ: «يا أنجشة رويدك، سوفاً بالقوارير» رواه البخارى (٦١٤٩) ومسلم (٥٩٢٢) وأحمد (١٠٧/٣).

(٤) كان عبداً لأم سلمة فأعتقته على شريطة أن يخدم النبى ﷺ حياته، فقبل وقال: لو لم تشتري ما فارقت، وظل يخدم النبى ﷺ فى حياته، ولم يترك المدينة بعد مماته ﷺ إلا تاجراً.

(٥) عن سعيد بن جهمان أنه قال لسفينة: ما اسمك قال: ما أنا بمخيرك سمانى رسول الله ﷺ سفينة. قلت:

ولم سمالك سفينة قال: خرج رسول الله ﷺ ومعه أصحابه فقتل عليهم متاعهم، فقال لى «ابسط كساءك» فبسطه فجعلوا فيه متاعهم ثم حملوه على، فقال لى رسول الله ﷺ «احمل فإنما أنت سفينة» فلو حملت

يومئذ وقر بغيراً أو بغيرين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة ما ثقل على إلا أن يخفوا» رواه أحمد (٢٢١/٥) وأبو نعيم (٣٦٩/١) والطبرانى فى «الكبير» (٩٦/٧) برقم (٦٤٣٩) والبخارى (١/٢٥٧) زوائد

البخارى. والحاكم (٦٠٣/٦) وصححه ووافقه الذهبى لكن سقط من الإسناد عنده سعيد بن جهمان.

(٦) عن سفينة قال: كنت مملوكاً لأم سلمة، فقالت: أعتقت واشترط عليك أن تخدم رسول الله ﷺ ما عشت.

فقلت إن لم تشتري لى ما فارقت رسول الله ﷺ ما عشت فأعتقتنى، واشترطت على، رواه أبو داود

(٣٩٣٢) وأحمد (٢٢١/٥) وابن ماجه (٢٥٢٦) والطبرانى فى «الكبير» (٩٩/٧) برقم (٦٤٤٧) وسنده حسن.

فصل

فى خُدَّامِهِ ﷺ

فمنهم أنسُ بن مالك، وكان على حوائجه، وعبدُ الله بن مسعود صاحبُ نعله وسواكه، وعُقبة بن عامر الجهنى صاحب بغلته، يقود به فى الأسفار، وأسلع بن شريك، وكان صاحب راحلته، وبلال بن رباح المؤذن، وسعد - موليا أبى بكر الصديق، وأبو ذر الغفارى، وأيمن بن عبيد، وأمه أم أيمن موليا النبى ﷺ، وكان أيمن على مطهرته وحاجته .



فصل

فى كُتَّابِهِ ﷺ

أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، والزبير، وعامر بن فُهيرة، وعمر بن العاص، وأبى بن كعب، وعبدُ الله بن الأرقم، وثابتُ بن قيس بن شماس، وحنظلةُ بن الربيع الأسيدى، والمغيرةُ بن شعبة، وعبد الله بن رواحة، وخالد بن الوليد، وخالد بن سعيد بن العاص - وقيل : إنه أول مَنْ كتب له - ومعاوية بن أبى سفيان، وزيد بن ثابت وكان ألزَمهم لهذا الشأن وأخصَّهم به .



فصل

فى كُتْبِهِ ﷺ إلى أهل الإسلام فى الشرائع

فمنها كتابه فى الصدقات الذى كان عند أبى بكر، وكتبه أبو بكر لأنس بن مالك لما وجهه إلى البحرين^(١) وعليه عمل الجمهور .

(١) رواه البخارى (١٤٤٨) وأحمد (١١/١ و ١٢) وأبو داود (١٥٦٧) والنسائى (١٨/٥، ٢٣، ٢٧، ٢٩) وابن ماجه (١٨٠٠) وابن خزيمة (٢٢٦١، ٢٢٧٩، ٢٢٨١، ٢٢٩٦) وابن حبان (٣٢٦٦ - إحصان) والطحاوى (٣٣/٢) وابن الجارود (٣٤٢) والبيهقى (٨٥/٤) والدار قطنى (١١٣/٢، ١١٤) والبعغوى (١٥٧٠).

ومنها كتابه إلى أهل اليمن، وهو الكتاب الذى رواه أبو بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده، وكذلك رواه الحاكم فى «مستدركه»، والنسائى، وغيرهما مسنداً متصلاً، ورواه أبو داود وغيره مرسل^(١)، وهو كتاب عظيم، فيه أنواع كثيرة من الفقه، فى الزكاة، والديات، والأحكام، وذكر الكبائر، والطلاق، والعتاق، وأحكام الصلاة فى الثوب الواحد، والاحتباء فيه، ومس المصحف، وغير ذلك .

قال الإمام أحمد : لا شك أن رسول الله ﷺ كتبه، واحتج الفقهاء كلهم بما فيه من مقادير الديات .

ومنها كتابه إلى بنى زهير .

ومنها كتابه الذى كان عند عمر بن الخطاب فى نصب الزكاة، وغيرها^(٢) .



فصل

فى كتبه ورسله ﷺ إلى الملوك

لما رجع من الحُدَيْبِيَّةِ، كتب إلى ملوك الأرض، وأرسل إليهم رسله، فكتب إلى ملك الروم، فقليل له : إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا إذا كان مختوماً، فاتخذ خاتماً من فضة، ونقش عليه ثلاثة أسطر : «محمد» سطر، و«رسول» سطر، و«الله» سطر^(٣)، وختم به الكتب إلى الملوك، وبعث ستة نفر فى يوم واحد فى المحرم سنة سبع .

(١) ضعيف. رواه النسائى (٥٧/٨ - ٥٨ و ٥٩) والحاكم (٣٩٥/١ - ٣٩٧) والدارقطنى (١٢٢/١ و ٢٨٥/٢) والبيهقى (٨٧/١، ٨٨، ٨٩/٤، ٩٠) والدارمى (١٨٨/٢ - ١٩٠) وابن حبان (٦٥٥٩ - إحصان) وأبو داود فى «المراسيل» (٢٥٩) وفى إسناده سليمان بن أرقم وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٢١/١) وقد أخطأ الحكم بن موسى فى اسمه فسماه سليمان بن داود وعلى ذلك حكم بعض العلماء بصحته ! وإنما هو ضعيف من أجل ابن أرقم هذا. وانظر «نصب الراية للزيلعى» (١٩٦/١) و«التعليق المغنى على الدارقطنى» (١٢٢/١) و«الجواهر النقى على سنن البيهقى» (٨٦/٤ - ٨٨) و«الإرواء» (١٥٨/١) وقد ورد الحديث بسند مرسل. رواه مالك فى «الموطأ» (٨٤٩/٢) وأبو داود فى «المراسيل» (٢٥٧) والنسائى (٦٠/٨) والدارقطنى (١٢١/١، ١٢٢) والبيهقى (٧٣/٨ و ٨١) والبخارى (٢٧٥ و ٢٥٣٨) وهو ضعيف أيضاً لإرساله .

(٢) صحيح. رواه أحمد (١٤/٢، ١٥) وأبو داود (١٥٦٨) والترمذى (٦٢١) وابن ماجه (١٧٩٨) والدارمى (٣٨١/١) وابن أبى شيبه (١٢١/٤) والحاكم (٣٩٢/١ - ٣٩٤) والبيهقى (٨٨/٤) .

(٣) رواه البخارى (٥٨٧٨) كتاب اللباس، باب : هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر والترمذى (١٧٤٧) كتاب اللباس، باب : ما جاء فى نقش الخاتم .

فأولهم عمرو بن أمية الضمري، بعثه إلى النجاشي، واسمه أصحمة بن أبجر، وتفسير « أصحمة » بالعربية : عطية، فعظم كتاب النبي ﷺ، ثم أسلم، وشهد شهادة الحق، وكان من أعلم الناس بالإنجيل، وصلى عليه النبي ﷺ يوم مات بالمدينة وهو بالحبشة، هكذا قال جماعة، منهم الواقدي وغيره، وليس كما قال هؤلاء، فإن أصحمة النجاشي الذي صلى عليه رسول الله ﷺ ليس هو الذي كتب إليه، هذا الثاني لا يعرف إسلامه، بخلاف الأول، فإنه مات مسلماً^(١). وقد روى مسلم في « صحيحه » من حديث قتادة عن أنس قال : كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى، وإلى قيصر، وإلى النجاشي، وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله تعالى وليس بالنجاشي الذي صلى عليه رسول الله ﷺ^(٢)، وقال أبو محمد بن حزم : إن هذا النجاشي الذي بعث إليه رسول الله ﷺ عمرو بن أمية الضمري، لم يسلم، والأول هو اختيار ابن سعد وغيره، والظاهر قول ابن حزم .

وبعث دحية بن خليفة الكلبي إلى قيصر ملك الروم، واسمه هرقل، وهم بالإسلام وكاد، ولم يفعل، وقيل : بل أسلم، وليس بشيء .

وقد روى أبو حاتم ابن حبان في « صحيحه » عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ يَنْطَلِقُ بِصَحِيفَتِي هَذِهِ إِلَى قَيْصَرَ وَلَهُ الْجَنَّةُ » ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ ؟ قَالَ : « وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ » فَوَافَقَ قَيْصَرَ وَهُوَ يَأْتِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ قَدْ جُعِلَ عَلَيْهِ بَسَاطٌ لَا يَمْشِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَرَمَى بِالْكِتَابِ عَلَى الْبَسَاطِ، وَتَنَحَّى، فَلَمَّا انْتَهَى قَيْصَرُ إِلَى الْكِتَابِ، أَخَذَهُ، فَتَادَى قَيْصَرُ : مَنْ صَاحِبُ الْكِتَابِ ؟ فَهُوَ آمِنٌ، فَجَاءَ الرَّجُلُ ؛ فَقَالَ : أَنَا . قَالَ : فَإِذَا قَدِمْتَ فَأَنْتِي، فَلَمَّا قَدِمَ، أَتَاهُ، فَأَمَرَ قَيْصَرَ بِأَبْوَابِ قَصْرِهِ فَعُلِقَتْ، ثُمَّ أَمَرَ مُنَادِيًا يُنَادِي : أَلَا إِنَّ قَيْصَرَ قَدْ اتَّبَعَ مُحَمَّدًا، وَتَرَكَ النَّصْرَانِيَّةَ، فَأَقْبَلَ جُنْدُهُ وَقَدْ تَسَلَّحُوا حَتَّى أَطَافُوا بِهِ، فَقَالَ لِرَسُولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : قَدْ تَرَى أَنِّي خَائِفٌ عَلَى مَمْلَكَتِي، ثُمَّ أَمَرَ مُنَادِيَهُ فَتَادَى : أَلَا إِنَّ قَيْصَرَ قَدْ رَضِيَ عَنْكُمْ، وَإِنَّمَا اخْتَبَرَكُمْ لِيَنْظُرَ كَيْفَ صَبْرُكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَارْجِعُوا فَانصَرِفُوا، وَكُتِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى، فصنف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات . رواه البخاري (١٣٣٣) وعن جابر رضي الله عنه « أن النبي ﷺ صلى على أصحمة النجاشي فكبّر أربعاً » رواه البخاري (١٣٣٤) .

(٢) رواه مسلم (٤٥٢٩) والترمذي (٢٧١٦) والنسائي في « السير » في « الكبرى » كما في « التحفة » (١/ ٣١٠) .

إِنِّى مُسْلِمٌ، وَبَعَثَ إِلَيْهِ بَدَنَانِيرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ وَهُوَ عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ» وَقَسَمَ الدَّنَانِيرُ (١).

وبعث عبد الله بن حذافة السهمى إلى كسرى، واسمه أبرويز بن هرمز بن أنوشروان، فمزق كتاب النبى ﷺ، فقال النبى ﷺ: «اللَّهُمَّ مَزَّقْ مُلْكَهُ» فمزق الله ملكه، ومُلِك قومه (٢).

وبعث حاطب بن أبى بلتعة إلى المَقَوْس، واسمه جُريج بن مينا ملك الإسكندرية عظيم القبط، فقال خيراً، وقارب الأمر ولم يُسلم، وأهدى للنبي ﷺ مارية، وأختها سيرين وقيسرى، فتسرى مارية، ووهب سيرين لحسان بن ثابت، وأهدى له جارية أخرى، وألفَ مثقال ذهباً، وعشرين ثوباً من قباطى مصر وبغلة شهباء وهى دُلْدُل، وحماراً أشهب، وهو عُفَيْر، وغلاماً خصياً يقال له: مابور. وقيل: هو ابن عم مارية، وفرساً وهو اللزاز، وقدحاً من زجاج، وعسلاً، فقال النبى ﷺ: «ضَنَّ الْخَبِيثُ بِمُلْكِهِ، وَلَا بَقَاءَ لِمُلْكِهِ» (٣).

وبعث شجاع بن وهب الأسدى إلى الحارث بن أبى شمر الغسانى ملك البلقاء، قاله ابن إسحاق والواقدى. قيل: إنما توجه لِحَبْلَةَ بْنِ الْأَيْهَم. وقيل: توجه لهما معاً. وقيل: توجه لهرقل مع دحية بن خليفة، والله أعلم.

(١) صحيح. رواه ابن حبان فى «صحيحه» (٤٥٠٤ - إحسان) كتاب السير، باب ذكر الإباحة للإمام قبول الهدايا من المشركين إذا طمع فى إسلامهم.

(٢) عن ابن عباس رضى الله عنهما «أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمى، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى فلما قرأه مزقه فحسبت أن ابن المسيب قال فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل ممزق. رواه البخارى (٤٤٢٤) وأحمد (٢٤٣/١) و (٣٠٥) والنسائى فى «الكبرى» (٥٨٥٩) وابن سعد فى «الطبقات» (١٨٩/٤) والبيهقى فى «السنن الكبرى» (١٧٧/٩). وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - «قوله (فحسبت أن ابن المسيب) القائل هو الزهرى، وهو موصول بالإسناد المذكور، ووقع فى جميع الطرق مرسلاً، ويحتمل أن يكون ابن المسيب سمعه من عبد الله ابن حذافة صاحب القصة، فإن ابن سعد ذكر من حديثه أنه قال «فقرأ عليه كتاب رسول الله ﷺ فأخذه فمزقه» أهد «الفتح» (٧٣٣/٧).

(٣) ذكره ابن سعد فى «الطبقات» (١٦/٢ - ١٧) باب: ذكر بعثة رسول الله ﷺ، الرسل بكتبه إلى الملوك، يدعوهم إلى الإسلام، وما كتب به رسول الله ﷺ لناس من العرب وغيرهم. وذكره الحافظ ابن حجر فى «الإصابة» (١/٣٠٠) فى ترجمة حاطب بن أبى بلتعة. وقال: أخرجه ابن شاهين من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن جده، قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى المَقَوْس ملك الإسكندرية... قلت: عبد الرحمن بن حاطب بن أبى بلتعة لم يوثقه غير ابن حبان كما فى «الثقات» (٥/٧٦).

وبعث سَلَيْطَ بن عمرو إلى هَوْدَةَ بن على الحنفى باليمامة، فأكرمه .

وقيل : بعثه إلى هودّة وإلى ثُمَامَةَ بنِ أَثَالِ الحنفى، فلم يُسَلِّمْ هَوْدَةَ، وأسلم ثُمَامَةَ بعد ذلك، فهؤلاء الستة قيل : هم الذين بعثهم رسولُ الله ﷺ فى يوم واحد .

وبعث عمرو بن العاص فى ذى القعدة سنة ثمان إلى جيفر وعبد الله ابنى الجَلْدَنَدَى الأزديين بعمان، فأسلما، وصدقًا، وخليًّا بين عمرو وبين الصدقة والحكم فيما بينهم، فلم يزل فيما بينهم حتى بلغته وفاة رسول الله ﷺ .

وبعث العلاء بن الحَضْرَمَى إلى المنذر بن سَاوَى العبدى ملك البحرين قبل منصرفه من « الجِعْرَانَةِ »^(١) . وقيل : قبل الفتح فأسلم وصدق .

وبعث المهاجر بن أبى أمية المخزومى إلى الحارث بن عبد كُلال الحِميرى باليمن، فقال : سأنظر فى أمرى .

وبعث أبى موسى الأشعرى، ومعاذ بن جبل إلى اليمن عند انصرافه من تبوك . وقيل : بل سنة عشر من ربيع الأول داعيين إلى الإسلام، فأسلم عامة أهلها طوعاً من غير قتال .

ثم بعث بعد ذلك علىّ بن أبى طالب إليهم، ووافاه بمكة فى حجة الوداع .

وبعث جرير بن عبد الله البَجَلَى إلى ذى الكلاع الحِميرى، وذى عمرو، يدعوهما إلى الإسلام، فأسلما، وتوفى رسولُ الله ﷺ وجرير عندهم .

وبعث عمرو بن أمية الضَمْرَمَى إلى مسيلمة الكذاب بكتاب، وكتب إليه بكتاب آخر مع السائب بن العوام أخى الزبير فلم يُسلم .

وبعث إلى فروة بن عمرو الجَذَامَى يدعوه إلى الإسلام . وقيل : لم يبعث إليه، وكان فروة عاملاً لقيصر بعمان، فأسلم، وكتب إلى النبی ﷺ بإسلامه، وبعث إليه هدية مع مسعود بن سعد، وهى بغلة شهباء يقال لها « فضة »، وفرس يقال له « الظرب »، وحمار يقال له « يعفور »، كذا قاله جماعة، والظاهر - والله أعلم - أن عفيراً ويعفور واحد، عفير تصغير يعفور تصغير الترخيم .

(١) الجعرانة : موضع بين مكة والطائف وهى إلى مكة أقرب، نزلها النبی ﷺ لما قسم غنائم هوازن مرجعه من غزوة حنين وأحرم منها ﷺ وله فيها مسجد .

وبعث أثواباً وقباًء من سندس مَخُوصٍ بالذهب، فقبل هديته، ووهب لمسعود بن سعد اثنتى عشرة أوقية ونشأ.

وبعث عياش بن أبى ربيعة المخزومى بكتاب إلى الحارث، ومسروح، ونعيم بنى عبد كلال من حمير.



فصل

فى مؤذنيه ﷺ

وكانوا أربعة : اثنان بالمدينة : بلالُ بنُ رباح، وهو أول من أذن لرسول الله ﷺ، وعمرو بن أم مكتوم القرشى العامرى الأعمى، وبقباء سعد القرظ مولى عمار ابن ياسر، وبمكة أبو محذورة واسمه أوس بن مغير الجمحى، وكان أبو محذورة منهم يرجع الأذان^(١)، ويشئى الإقامة^(٢)، وبلال لا يرجع، ويفرد الإقامة^(٣)، فأخذ الشافعى رحمه الله وأهل مكة بأذان أبى محذورة، وإقامة بلال، وأخذ أبو حنيفة رحمه الله وأهل العراق بأذان بلال، وإقامة أبى محذورة. وأخذ الإمام أحمد رحمه الله وأهل الحديث وأهل المدينة بأذان بلال وإقامته، وخالف مالك رحمه الله فى الموضعين : إعادة التكبير، وتثنية لفظ الإقامة، فإنه لا يكررها .

(١) الترجيع : هو أن يقول المؤذن : أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله يخفض بها صوته. ثم يعيدها مع الصوت. فعن أبى محذورة رضى الله عنه أن النبى ﷺ ألقى عليه التاذين هو بنفسه، فقال «قل الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، قال: ثم ارجع فمد من صوتك: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الصلاة، حى على الفلاح، حى على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله» رواه أبو داود (٥٠٣) والنسائى (٥/٢، ٦) وابن ماجه (٧٠٨) وسنده صحيح .

(٢) أى تثنية جميع كلمات الإقامة، ما عدا الكلمة الأخيرة، فعن أبى محذورة رضى الله عنه أن النبى ﷺ علمه الإقامة سبع عشرة كلمة، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الصلاة، حى على الفلاح. قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله. رواه أحمد (٤٠٩/٣) وأبو داود (٥٠٢) والنسائى (٥/٢، ٤) ابن ماجه (٧٠٩) وسنده صحيح .

(٣) عن أنس رضى الله عنه قال : أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة زاد يحيى فى حديثه عن ابن عليه : فحدثت به أيوب. فقال : إلا الإقامة» رواه البخارى (٦٠٣) ومسلم (٨١٥) واللفظ له. وأبو داود (٥٠٨) والترمذى (١٩٣) والنسائى (٣/٢) وابن ماجه (٧٢٩ ، ٧٣٠).

فصل

فى أمرائه عليه السلام

منهم باذان بن ساسان، من ولد بهرام جور، أمره رسولُ الله عليه السلام على أهل اليمن كلها بعد موت كسرى، فهو أولُ أمير فى الإسلام على اليمن، وأولُ مَنْ أسلم من ملوك العجم .

ثم أمر رسولُ الله عليه السلام بعد موت باذان ابنه شهر بن باذان على صنعاء وأعمالها . ثم قُتل شهر، فأمر رسولُ الله عليه السلام على صنعاء خالد بن سعيد بن العاص .

وولّى رسولُ الله عليه السلام المهاجرَ بن أبى أمية المخزومى كِنْدَةَ والصَّدَفَ، فتوفى رسولُ الله عليه السلام ولم يسر إليها، فبعثه أبو بكر إلى قتال أناس من المرتدين .

وولّى زيادَ بن أمية الأنصارى حضرموت .

وولّى أبا موسى الأشعرى زبيدَ وعدن والساحل .

وولّى معاذ بن جبل الجند .

وولّى أبا سفيان صخر بن حرب نَجْرَانَ .

وولّى ابنه يزيد تيماء .

وولّى عتّابَ بنَ أسيد مَكَّةَ، وإقامة الموسم بالحج بالمسلمين سنة ثمان وله دون العشرين سنة .

وولّى على بن أبى طالب الأحماس باليمن والقضاء بها .

وولّى عمرو بن العاص عُمان وأعمالها .

وولّى الصدقات جماعة كثيرة، لأنه كان لكل قبيلة والٍ يقبض صدقاتها، فمن هنا كثر عمالُ الصدقات .

وولّى أبا بكر إقامة الحج سنة تسع، وبعث فى أثره علياً يقرأ على الناس سورة «براءة»^(١) ف قيل : لأن أولها نزل بعد خروج أبى بكر إلى الحج . وقيل : بل لأن

(١) رواه البخارى (٣٦٩) كتاب الصلاة، باب : ما يستتر العورة .

عادة العرب كانت أنه لا يحلُّ العقودَ ويعقدها إلا المطاعُ، أو رجلٌ من أهل بيته .
وقيل : أردفه به عوناً له ومساعداً . ولهذا قال له الصديق : أمير أو مأمور ؟ قال :
بل مأمور^(١) . وأما أعداء الله الرافضة، فيقولون : عزله بعلى، وليس هذا ببدع من
بهتهم واقترائهم . واختلف الناس، هل كانت هذه الحجة قد وقعت فى شهر ذى
الحجة، أو كانت فى ذى القعدة من أجل النسب ؟ على قولين، والله أعلم .



فصل

فى حرسه ﷺ

فمنهم سعدُ بن معاذ، حرسه يومَ بدر حين نام فى العريش، ومحمد بن مسلمة
حرسه يومَ أحد، والزبير بن العوام حرسه يوم الخندق .

ومنهم عبَّاد بن بشر، وهو الذى كان على حرسه، وحرسه جماعة آخرون غير
هؤلاء، فلما نزل قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ خرج على الناس فأخبرهم
بها، وصرف الحرس^(٢) .



فصل

فيمن كان يضرب الأعناق بين يديه ﷺ

على بن أبى طالب، والزبير بن العوام، والمقداد بن عمرو، ومحمد بن مسلمة،
وعاصم بن ثابت بن أبى الأقلح، والضحاك بن سفيان الكلابي، وكان قيس بن سعد

(١) ضعيف . رواه النسائي (٢٤٧/٥ - ٢٤٨) وضعفه بقوله : ابن خثيم ليس بالقوى فى الحديث . إهـ، وذكر
النسائي أيضاً عن ابن المدينى أنه قال : ابن خثيم منكر الحديث .

(٢) عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبى ﷺ يُحرس حتى نزلت هذه الآية : ﴿والله يعصمك من
الناس﴾ فأخرج رسول الله ﷺ رأسه من القبة، فقال لهم : «يا أيها الناس انصرفوا عني فقد عصمنى الله»
رواه الترمذى (٣٠٤٦) والطبرى فى «تفسيره» (٣٠٨/٦) والحاكم (٣١٣/٢) وسنده حسن .

ابن عبادة الأنصارى منه عليه السلام بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير^(١) ووقف المغيرة بن شعبة على رأسه بالسيف يوم الحديبية .



فصل

فيمَن كان على نفقاته وخاتمه

ونعله وسواكه ومن كان يأذن عليه

كان بلال على نفقاته، ومعقيب بن أبى فاطمة الدؤسى على خاتمه، وابن مسعود على سواكه ونعله، وأذن عليه رباح الأسود وأنسة مولياه، وأنس بن مالك، وأبو موسى الأشعري .



فصل

فى شعرائه وخطبائه عليه السلام

كان من شعرائه الذين يَذْبُون عن الإسلام: كعب بن مالك، وعبدُ الله بن رواحة، وحسان بن ثابت^(٢)، وكان أشدهم على الكفار حسان بن ثابت وكعب بن مالك يُعَيِّرهم بالكفر والشرك، وكان خطيبه ثابت بن قيس بن شماس .



فصل

فى خداته الذين كانوا يحدون بين يديه عليه السلام فى السفر

منهم عبدُ الله بن رواحة، وأنجشة، وعامر بن الأكوع، وعمه سلمة بن الأكوع .

(١) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: إن قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبی عليه السلام بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير . رواه البخارى (٧١٥٥) والترمذى (٣٨٥٠) .

(٢) عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله عليه السلام يضع لحسان منبراً فى المسجد، فيقوم عليه يهجو من قال فى رسول الله عليه السلام فقال رسول الله عليه السلام: «إن روح القدس مع حسان، ما نافع عن رسول الله عليه السلام» رواه أحمد (٧٢/٦) وأبو داود (٥٠١٥) والترمذى (٢٨٢٦) والحاكم (٤٨٧/٣) وصححه ووافقه الذهبى وقال الترمذى: حسن صحيح غريب، وعنهما رضى الله عنها قالت: «استأذن حسانُ النبی عليه السلام فى هجاء المشركين، قال: كيف بنسبى؟ فقال حسان: لأسئلكَ منهم كما تسأل الشعرة من العجين» رواه البخارى (٣٥٣١) ومسلم (٦٢٧٧) وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله عليه السلام يقول لحسان بن ثابت «هاجهم أو هاجهم، وجبريل معك» رواه مسلم (٦٢٧٠) كتاب الفضائل، باب: من فضائل حسان بن ثابت .

وفى «صحيح مسلم»: كان لرسول الله ﷺ حَدَّ حَسَنِ الصَّوْتِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَوَيْدًا يَا أَنْجَشَةُ، لَا تَكْسِرِ الْقَوَارِيرَ»^(١). يعنى ضعفة النساء .



فصل

فى غزواته وبعوثه وسراياه ﷺ

غزواته كلها وبعوثه وسراياه كانت بعد الهجرة فى مدة عشر سنين، فالغزواتُ سبع وعشرون، وقيل: خمس وعشرون، وقيل: تسع وعشرون، وقيل غير ذلك، قاتل منها فى تسع: بدر، وأحد، والخندق، وقريظة، والمصطلق، وخيبر، والفتح، وحنين، والطائف. وقيل: قاتل فى بنى النضير والغابة ووادى القرى من أعمال خيبر. وأمّا سراياه وبعوثه، فقريب من ستين، والغزوات الكبار الأمهات سبع: بدر، وأحد، والخندق، وخيبر، والفتح، وحنين، وتبوك. وفى شأن هذه الغزوات نزل القرآن، فسورة «الأنفال» سورة بدر، وفى أحد آخر سورة «آل عمران» من قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١] إلى قبيل آخرها بيسير، وفى قصة الخندق، وقريظة، وخيبر صدر سورة «الأحزاب»، وسورة «الحشر» فى بنى النضير، وفى قصة الحديبية وخيبر سورة «الفتح» وأشير فيها إلى الفتح، وذكر الفتح صريحاً فى سورة «النصر».

وجرح منها ﷺ فى غزوة واحدة وهى أحد^(٢)، وقاتلت معه الملائكة منها فى بدر وحنين، ونزلت الملائكة يوم الخندق، فزلزلت المشركين وهزمتهم، ورمى فيها الحصباء فى

(١) رواه البخارى (٦٢١١) ومسلم (٥٩٢٦) والنسائى فى «اليوم والليلة» كما فى «التحفة» (٣٥٨/١) عن أنس رضى الله عنه.

(٢) عن سهل بن سعد رضى الله عنه أنه كان يسأل عن جرح رسول الله ﷺ يوم أحد؟ فقال: جرح وجه رسول الله ﷺ، وكسرت رباعيته وهُشمت البيضة على رأسه، فكانت فاطمة بنت رسول الله ﷺ تغسل الدم وكان على بن أبى طالب، يسكب عليها بالمجن، فلما رأت فاطمة أن الماء لا يزيد الدم إلا كثرة، أخذت قطعة حصير فأحرقته حتى صار رماداً. ثم الصقته بالجرح، فاستمسك الدم. رواه البخارى (٢٩١١) ومسلم (٤٥٦١) وابن ماجه (٣٤٦٤) وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ كُسر رباعيته يوم أحد. وشج فى رأسه. فجعل يسلط الدم عنه ويقول: «كيف يفلح قوم شجوا نبيهم وكسروا رباعيته، وهو يدعوهم إلى الله» فانزل الله عز وجل ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] رواه مسلم (٤٥٦٤) كتاب المغازى، باب: غزوة أحد.

وجوه المشركين فهربوا، وكان الفتحُ في غزوتين : بدر، وحنين . وقاتل بالمنجنيق منها في غزوة واحدة، وهى الطائف، وتحصَّن في الخندق في واحدة، وهى الأحزاب أشار به عليه سلمان الفارسى رضى الله عنه .



فصل

فى ذكر سلاحه وأثابه ﷺ

كان له تسعة أسياف :

مأثور، وهو أول سيف ملكه، ورثه من أبيه، والعضب، وذو الفقار - بكسر الفاء، وبفتح الفاء - وكان لا يكاد يفارقه، وكانت قائمته وقيبعته^(١) وحلقته وذوابته وبكراته ونعله من فضة^(٢)، والقلعى، والبتار، والحتف، والرَّسوب، والمخْدَم، والقضيب، وكان نعلُ سيفه فضةً، وما بين ذلك حلق فضة . وكان سيفه ذو الفقار تنقله يوم بدر، وهو الذى أرى فيها الرؤيا، ودخل يوم الفتح مكة وعلى سيفه ذهب وفضة . وكان له سبعة أدرع :

ذات الفضول : وهى التى رهنها عند أبى الشحم اليهودى على شعير لعياله^(٣)،

(١) القبيعة: هى التى تكون على رأس قائم السيف . وقيل هى ما تحت شاربى السيف . «النهاية» لابن الأثير (٧/٤) .

(٢) عن أنس رضى الله عنه قال : كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ ، فضة . رواه أبو داود (٢٥٨٣) والترمذى (١٦٩١) وفى الشماثل (٨٥) والنسائى (٣٠٢/٢) والدارمى (٢٢١/٢) والطحاوى فى «المشكلى» (١٦٦/٢) والبيهقى (١٤٣/٤) وسنده صحيح .

(٣) عن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ اشترى من يهودى طعاماً إلى أجل ورهنه درعه . رواه البخارى (٢٥٠٩) كتاب الرهن، باب : من رهن درعه .

(فائدة) قال الحافظ - رحمه الله - : «وفى الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين التعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم، واستنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام، وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربياً . . وفيه ما كان عليه النبى ﷺ من التواضع والزهد فى الدنيا والتقلل منها مع قدرته عليها، والكرم الذى أفضى به إلى عدم الادخار حتى احتاج إلى رهن درعه، والصبر على ضيق العيش والقناعة بالبسيّر، وفضيلة لأزواجه لصبرهن معه على ذلك . قال العلماء : الحكمة فى عدوله ﷺ عن معاملة مياسر الصحابة إلى معاملة اليهود، إما لبيان الجواز أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة غيره أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمناً أو عوضاً فلم يرد التضيق عليهم، فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه فلعله لم يطلعهم على ذلك وإنما أطلع عليه من لم يكن موسراً به ممن نقل ذلك، والله أعلم» اهـ «الفتح» (١٦٨/٥) .

وكان ثلاثين صاعاً، وكان الدين إلى سنة، وكانت الدرْعُ من حديد .

وذاة الوِشاح، وذاة الحواشي، والسعدية، وفضة، والبتراء، والخِرْنَق .

وكانت له ستُ قسيٌّ : الزوراء، والروحاء، والصفراء، والبيضاء، والكتوم، كُسِرَتْ يوم أحد، فأخذها قتاده بن النعمان، والسِّدَاد .

وكانت له جَعْبَةٌ تدعى « الكافور »، وَمِنْطَقَةٌ من أديم منشور فيها ثلاث حلق من فضة، والإبريز من فضة، والطرف من فضة، وكذا قال بعضهم، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : لم يبلغنا أن النبي ﷺ شدَّ على وسطه منطقة .

وكان له ترس يقال له « الزَّلُوق »، وترس يقال له « الفُتَق » . قيل : وترس أهدى إليه، فيه صورةُ تمثال، فوضع يده عليه، فأذهب الله ذلك التمثال .

وكانت له خمسة أرماع، يقال لأحدهم « المَثْوَى »، والآخر « المَثْنَى »، وحرية يقال لها « النبعة »، وأخرى كبيرة تدعى « البيضاء »، وأخرى صغيرة شبه العكاز يقال لها « العَزَّة » يُمشى بها بين يديه في الأعياد، تركز أمامه، فيتخذها سترة يُصلى إليها، وكان يمشى بها أحياناً .

وكان له مِغْفَرٌ من حديد يقال له « الموشح »، وشحٍ بِشَبِّهِ (١) وَمِغْفَرٌ آخر يقال له « السبوغ »، أو « ذو السبوغ » .

وكان له ثلاث جِبابٍ يلبسها في الحرب . قيل فيها : جبة سندسٍ أخضر، والمعروف أن عروة بن الزبير كان له يلمق (٢) من ديباج، بطانته سندسٍ أخضر، يلبسه في الحرب، والإمام أحمد في إحدى روايته يُجَوِّزُ لبس الحرير في الحرب .

وكانت له راية سوداء يقال لها : العُقَاب . وفي « سنن أبي داود » عن رجل من الصحابة قال : رأيتُ راية رسول الله ﷺ صفراء (٣)، وكانت له ألوية بيضاء، وربما جعل فيها الأسود (٤) .

(١) الشبه : النحاس الأصفر . (٢) هو القباء، وهو فارس معرب .

(٣) ضعيف . رواه أبو داود (٢٥٩٣) وفي سنده جهالة .

(٤) عن يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم قال : بعثنى محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب يسأله عن راية رسول الله ﷺ ما كانت ؟ فقال : كانت سوداء، مربعة، من نمره . رواه أبو داود (٢٥٩١) والترمذي (١٦٨٠) وقال هذا حديث حسن غريب . أهـ . والنمرة هي : بردة من صوف يلبسها الأعراب فيها خطوط من بياض وسواد .

وكان له فُسْطَاطٌ يسمى «الكن»، ومِحْجَنٌ قدر ذراع أو أطول يمشى به ويركب به، ويُعلقه بين يديه على بعيره، ومِخْصَرَةٌ تسمى «العرجون»، وقضيب من الشوَحْطُ يسمى «الممشوق». قيل: وهو الذى كان يتداوله الخلفاء.

وكان له قدح يسمى «الرَّيَّان»، ويسمى «مغنيا»، وقدح آخر مضرب بسلسلة من فضة^(١).

وكان له قدح من قواريير، وقدح من عيدان يوضح تحت سريره يبول فيه بالليل، وركوة تسمى «الصادر»، قيل: وتَوَرَّ^(٢) من حجارة يتوضأ منه، ومِخْضَبٌ من شَبَّه، وقعب يسمى «السعة»، ومغتسل من صُفْرٍ، ومُدْهَنٌ، وربعة يجعل فيها المرأة والمشط.

قيل: وكان المُشْطُ من عاج، وهو الذَّبَلُ، ومكحلة يكتحلُ منها عند النوم ثلاثاً فى كل عين بالإثمد، وكان فى الربعة المقراضان والسواك.

وكانت له قصعة تُسمى «الغراء»، لها أربع حلق، يحملها أربعة رجال بينهم، وصاع، ومد، وقطيفة، وسرير قوائمه من ساج، أهدها له أسعد بن زرارة، وفراش من أَدَمٍ حشوه ليف.

وهذه الجملة قد رويت متفرقة فى أحاديث.

وقد روى الطبرانى فى «معجمه» حديثاً جامعاً فى الآتية من حديث ابن عباس قال: كان لرسول الله ﷺ سيفٌ قائمته من فضة، وقبيعته من فضة، وكان يسمى «ذا الفقار»، وكانت له قوسٌ تسمى «السداد»، وكانت له كِنَانَةٌ تسمى «الجمع»، وكانت له

(١) عن أنس بن مالك رضى الله عنه: أن قدح النبى ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سَلْسَلَةً من فضة. رواه البخارى وعن عاصم الأحول قال: رأيت قدح النبى ﷺ عند أنس بن مالك - وكان قد انصدع فسلسله بفضة. قال: وهو قدح جيد عريض من نُضَار. قال: قال أنس: لقد سقيت رسول الله ﷺ فى هذا القدح أكثر من كذا. قال وقال ابن سيرين «إنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة: لا تغيرن شيئاً صنعه رسول الله ﷺ فتركه» رواه البخارى (٥٦٣٨). وقال الحافظ رحمه الله: «ذكر القرطبى فى «مختصر البخارى» أنه رأى فى بعض النسخ القديمة من صحيح البخارى «قال أبو عبد الله البخارى: رأيت هذا القدح بالبصرة وشربت منه، وكان اشترى من ميراث النضر بن أنس بشماتة ألف.. قوله (فسلسه بفضة) أى وصل بعضه ببعض.. وكأنه سد الشقوق بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة. أهـ «الفتح» (١٠٣/١).

(٢) تور: أى إناء.

درع موشحة بالنحاس تسمى «ذات الفضول»، وكانت له حربة تسمى «النبعاء»، وكان له محجن يسمى «الدقن»، وكان له ترس أبيض يسمى «الموجز»، وكان له فرس أدهم يسمى «السَّكَب»، وكان له سرج يسمى «الداج»، وكانت له بغلة شهباء تسمى «دُلْدُل»، وكانت له ناقة تسمى «القصواء»، وكان له حمار يسمى «يعفور»، وكان له بساط يسمى «الكن»، وكانت له عترة تسمى «القمرة»، وكانت له ركوة تسمى «الصادرة»، وكان له مقراض اسمه «الجامع»، ومراة وقضيب شوحط يسمى «الموت».



فصل

فی ذکر دوابہ ﷺ

فمن الخيل «السَّكَب». قيل : وهو أول فرس ملكه، وكان اسمه عند الأعرابي الذي اشتراه منه بعشر أواق «الضرس»، وكان أغرَّ محجلاً، طَلَقَ اليمين، كُميتاً . وقيل : كان أدهم ^(۱).

والمُرْتَجَز، وكان أشهب، وهو الذي شهد فيه خزيمة بن ثابت.

وَاللَّحِيفُ، وَاللِّزَارُ، وَالظَّرِبُ، وَسَبْحَةُ، وَالْوَرْدُ. فهذه سبعة متفق عليها، جمعها الإمام أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن جماعة الشافعي في بيت فقال:

وَالْحَيْلُ سَكَبٌ لَحِيفٌ سَبْحَةُ ظَرِبٌ لِّزَارٌ مُرْتَجَزٌ وَرَدٌ لَهَا أَسْرَارُ

أخبرني بذلك عنه ولده الإمام عز الدين عبد العزيز أبو عمرو، أعزه الله بطاعته.

وقيل : كانت له أفراس أخر خمسة عشر، ولكن مختلف فيها، وكان دفئا سرجه من ليف .

وكان له من البغال «دُلْدُل»، وكانت شهباء، أهداها له المقوقس. وبغلة أخرى. يقال لها «فضة»، أهداها له فروة الجذامي، وبغلة شهباء أهداها له صاحب أيلة، وأخرى أهداها له صاحب دومة الجندل، وقد قيل: إن النجاشي أهدى له بغلة فكان يركبها .

ومن الحمير عُفَيْر، وكان أشهب، أهده له المقوقس ملك القبط، وحمار آخر أهده له فروة الجذامي . وذكر أن سعد بن عبادَةَ أعطى النبي ﷺ حماراً فركبه .

ومن الإبل «القصواء»، قيل : وهى التى هاجر عليها، والعضباء، والجدعاء، ولم يكن بهما غضب ولا جدع، وإنما سُمِّيَتَا بذلك، وقيل : كان بأذنها غضب، فسميت به، وهل العضباء والجدعاء واحدة، أو اثنتان ؟ فيه خلاف، والعضباء هى التى كانت لا تُسَبِّق، ثم جاء أعرابى عي قَعود فسبَّحها، فشق ذلك على المسلمين، فقال رسول الله ﷺ : «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَلَّا يَرْفَعَ مِنَ الدُّنْيَا شَيْئًا إِلَّا وَضَعَهُ» ^(١) وَغَنِمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم بدر جملاً مَهْرِيًّا لأبى جهل فى أنفه بُرَّةٌ مِنْ فِضَّةٍ، فأهداه يوم الحديبية ليغِظَ به المشركين ^(٢) .

وكانت له خمسٌ وأربعون لَفْحَةً، وكانت له مَهْرِيَّةٌ أرسل بها إليه سعد بن عبادَةَ من نَعَمِ بنى عقيل .

وكانت له مائة شاة وكان لا يُريد أن تزيد، كلما وَلَدَ له الراعى بهمة، ذبح مكانها شاة، وكانت له سبعٌ أَعْتَزُ مَنَاحِحَ ترعاهن أمُّ أَيْمَن ^(٣) .



فصل

فى ملابسه ﷺ

كانت له عِمَامَةٌ تُسمى « السحاب »، كساها عليها، وكان يلبسُها ويلبَسُ تحتها القَلَنْسُوءَ . وكان يلبَسُ القَلَنْسُوءَ بغيرِ عِمَامَةٍ، ويلبَسُ العِمَامَةَ بغيرِ قَلَنْسُوءٍ . وكان إذا

(١) رواه البخارى (٦٥٠١) وأحمد (١٠٣/٣)، (٢٥٣) وأبو داود (٤٨٠٢) والنسائى (٢٢٧/٦).

(٢) حسن. رواه أحمد (٢٦١/١) وأبو داود (١٧٤٩) والطبرانى فى «الكبير» (٩١/١١) برقم (١١١٤٧) والحاكم

(١٠٦٧) عن ابن عباس رضى الله عنهما.

(٣) أم أَيْمَن الحبشية، مولاة رسول الله ﷺ، وحاضته، ورثها من أبيه، ثم اعتقها عندما تزوج بخديجة،

وكانت من المهاجرات الأول، اسمها: بركة، وقد تزوجها عبيد بن الحارث الخزرجى، فولدت له أَيْمَن.

ولأَيْمَن هجرة وجهاد، استشهد يوم حنين، ثم تزوجها زيد بن حارثة لىالى بعث النبي ﷺ، فولدت له

أسامة بن زيد، حب رسول الله ﷺ. قال الواقدي: ماتت فى خلافة عثمان. «سير أعلام النبلاء»

اعتم، أرخى عمامته بين كتفيه، كما رواه مسلم في «صحيحه» عن عمرو بن حريث قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ على المنبرِ وعليه عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرْخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ^(١).

وفي مسلم أيضاً، عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ^(٢). ولم يذكر في حديث جابر: ذُوَابَةٌ، فدل على أن الذُوَابَةَ لم يكن يرخيها دائماً بين كتفيه. وقد يقال: إنه دخل مكة وعليه أهبة القتال والمَغْفَرُ^(٣) على رأسه، فلبس في كل موطنٍ ما يُناسبه.

وكان شيخنا أبو العباس ابن تيمية قدس الله روحه في الجنة، يذكر في سبب الذُوَابَةِ شيئاً بديعاً، وهو أن النبي ﷺ إنما اتخذها صبيحة المنام الذي رآه في المدينة، لما رأى ربَّ العزة تبارك وتعالى، فقال: «يَا مُحَمَّدُ؛ فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي، فَوَضَعَ يَدُهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ فَعَلِمْتُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ..» الحديث^(٤)، وهو في الترمذی، وسئل عنه البخاری، فقال: صحيح. قال^(٥): فمن تلك الحال أرخى الذُوَابَةَ بين كتفيه، وهذا من العلم الذي تنكره السنة الجاهل وقلوبهم، ولم أر هذه

(١) رواه مسلم (٣٢٥٤) وأحمد (٣٠٧/٤) وأبو داود (٤٠٧٧) والنسائي (٢١١/٨) والترمذی في «الشمال» (٩٣) وابن ماجه (٣٥٨٤).

(٢) رواه مسلم (٣٢٥٢) وأحمد (٣٨٧/٣) والترمذی (١٧٣٥) وفي «الشمال» (٩٢) وأبو داود (٤٠٧٦) والنسائي (٢١١/٨).

(٣) عن أنس بن مالك رضى الله عنه، أن النبي ﷺ دخل مكة بجام الفتح، وعلى رأسه مغفر، فلما نزعه جاءه رجل فقال: ابن حَظَلٍ متعلق بأستار الكعبة. فقال: اقتلوه. رواه البخاری (١٨٤٦) ومسلم (٣٢٥٠) وأبو داود (٢٦٨٥) والترمذی (١٦٩٣) وفي «الشمال» (٩١) والنسائي (٢٠٠/٥، ٢٠١) وابن ماجه (٢٨٠٥).

(٤) صحيح. رواه أحمد (٢٤٣/٥) والترمذی (٣٢٣٥) عن معاذ بن جبل وقال الترمذی: هذا حديث حسن صحيح. سألت محمد بن إسماعيل - يعنى البخاری - عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح. أه (فائدة) اعلم - أخى الحبيب - أن ما تضمنه هذا الحديث من قول النبي ﷺ عن ربه «فوضع يده بين كتفي» فهذا الوصف من النبي ﷺ لربه، يجب الإيمان به، ولا يسأل عنه بكيف، إذ أن الله عز وجل «ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» [الشورى: ١١] قال الحافظ ابن رجب في شرحه لهذا الحديث: «وأما وصف النبي ﷺ ربه عز وجل به فهو حق وصدق يجب الإيمان والتصديق به كما وصف الله عز وجل به نفسه مع نفى التمثيل عنه» وقال: «وفيه دلالة (أى الحديث) على أن الملأ الأعلى وهم الملائكة أو المقربون يتخاصمون فيما بينهم ويتراجعون القول فى الأعمال التى تقرب بنى آدم إلى الله عز وجل وتكفر بها عنهم خطاياهم» انظر رسالة «اختيار الأولى شرح حديث اختصاص الملأ الأعلى» لابن رجل الحنبلى رحمه الله.

(٥) أى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

الفائدة في إثبات الذوابة لغيره .

ولبس القميص وكان أحبَّ الثياب إليه، وكان كُمُّه إلى الرُّسْغ، ولبس الجُبَّةَ والفُرُوج وهو شبه القَبَاء، والفرجية، ولبس القَبَاء أيضاً، ولبس في السفر جُبَّة ضَيِّقَةً الكُمَيْن^(١)، ولبس الإزار والرداء . قال الواقدي: كان رداؤه وبرده طول ستة أذرع في ثلاثة وشبر، وإزاره من نسج عُمان طول أربعة أذرع وشبر في عرض ذراعين وشبر .

ولبس حُلَّة حمراء^(٢)، والحلَّة : إزار ورداء، ولا تكون الحلَّة إلا اسماً للثوبين معاً، وغلط مَنْ ظن أنها كانت حمراء بحثاً لا يُخالطها غيره، وإنما الحلَّة الحمراء : بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمر مع الأسود، كسائر البرود اليمنية، وهي معروفة بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخطوط الحمر، وإلا فالأحمر البحتُ منهى عنه أشد النهي .

ففي «صحيح البخارى» أن النبي ﷺ نهى عن المياثر الحمر^(٣)، وفي «سنن أبى داود» عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ رأى عليه رِبْطَةً مُضْرَجَةً بِالْعُصْفَرِ،

(١) عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال: «انطلق النبي ﷺ لحاجته، ثم أقبل فتلقته بماء، فتوضأ، وعليه شامية، فمضمض واستنشق وغسل وجهه، فذهب يديه من كميه، فكانا ضيقين، فأخرج يديه من تحت بدنه فغسلهما ومسح برأسه وعلى خفيه رواه البخارى (٥٧٩٨) ومسلم (٦١٨، ٦١٩) والنسائى (٨٢/١) وابن ماجه (٣٨٩) وعنه رضى الله عنه أن النبي ﷺ «لبس جبة رومية ضيقة الكمين» رواه الترمذى (١٧٦٨) وفي الشماثل (٥٧) وقال: حديث حسن صحيح .

(٢) عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال: «كان النبي ﷺ مربوعاً، وقد رأيته فى حلّة حمراء ما رأيته شيئاً أحسن منه» رواه البخارى (٥٨٤٨) وعن أبى جحيفة رضى الله عنه قال: «خرج رسول الله ﷺ فى حلّة حمراء مشمرًا، فصلى إلى العنزة بالناس ركعتين ورأيت الناس والدواب يمرون بين يدى العنزة» رواه البخارى (٣٧٦) ومسلم (١١٠٠) .

(٣) عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال: «أمرنا النبي ﷺ بسبع: عيادة المريض، واتباع الجنائز وتشميت العاطس . ونهانا عن لبس الحرير والديباج، والقسي، والإستبرق، والمياثر الحمر» رواه البخارى (٥٨٤٩) ومسلم (٥٢٩٠) والترمذى (٢٨٠٩) والنسائى (٥٤/٤) وابن ماجه (١١٥ و ٣٥٦٨٩) .

قال الحافظ - رحمه الله: «قال أبو عبيد الله: المياثر الحمر التى جاء النهى عنها كانت من مراكب العجم من ديباج وحرير . وقال الطبرى: هى وعاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير من الأرجوان وحكى فى «المشارك» قولاً أنها سروج من ديباج، وقولاً أنها أغشية للسروج من حرير، وقولاً أنها تشبه المخدة تحشى بقطن أو ريش يجعلها الراكب تحته، وهذا يوافق تفسير الطبرى، والأقوال الثلاثة يحتمل أن لا تكون متخالفة بل المثيرة تطلق على كل منها، وتفسير أبى عبيد يحتمل الثانى والثالث، وعلى كل تقدير فالمثيرة وإن كانت من حرير فالنهي فيها كالنهي عن الجلوس على الحرير». أ.هـ. «الفتح» ١٠٠ / ٣٢٠ .

فَقَالَ: « مَا هَذِهِ الرِّبْطَةُ الَّتِي عَلَيْكَ ؟ فَعَرَفْتُ مَا كَرِهَ، فَأَتَيْتُ أَهْلِي وَهُمْ يَسْجُرُونَ تَنُورًا لَهُمْ، فَقَذَفْتُهَا فِيهِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِّ، فَقَالَ: « يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا فَعَلْتَ الرِّبْطَةَ ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: « هَلَّا كَسَوْتَهَا بَعْضَ أَهْلِكَ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا لِلنِّسَاءِ »^(١).

وفى «صحيح مسلم» عنه أيضاً، قال: رأى النبی ﷺ على ثوبين معصفرين. فقال: « إِنَّ هَذِهِ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسُهَا »^(٢).

وفى «صحيحه» أيضاً عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ لِبَاسِ الْمُعَصْفَرِ^(٣). ومعلوم أن ذلك إنما يصنع صبغاً أحمر.

وفى بعض «السنن» أنهم كانوا مع النبي ﷺ فى سفر، فرأى علي رواحهم أكسية فيها خطوط حمراء، فقال: « أَلَا أَرَى هَذِهِ الْحُمْرَةَ قَدْ عَلَتْكُمْ »، فَقَمْنَا سِرَاعًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى نَفَرَ بَعْضُ إِبِلِنَا، فَأَخَذْنَا الْأَكْسِيَةَ فَتَزَعْنَاهَا عَنْهَا. رواه أبو داود^(٤).

وفى جواز لبس الأحمر من الثياب والجوخ وغيرها نظر. وأما كراهته، فشديدة جداً، فكيف يُظن بالنبي ﷺ أنه لبس الأحمر القانى، كلا لقد أعاذه الله منه، وإنما وقعت الشبهة من لفظ الحلة الحمراء، والله أعلم.

ولبس الخميصة المُلَمَّمة والساذجة، ولبس ثوباً أسود، ولبس الفروة المكفوفة بالسندس.

وروى الإمام أحمد، وأبو داود بإسنادهما عن أنس بن مالك أن ملك الروم أهدى للنبي ﷺ مُسْتَقَّةً^(٥) مِنْ سُنْدُسٍ، فلبسها، فكانى أنظر إلى يَدَيْهِ تَذْبَذْبَانِ^(٦).

(١) حسن. رواه أبو داود (٤٠٦٦) وابن ماجه (٣٦٠٣) والريضة هى كل ملاءة منسوجة بنسج واحد وقيل: كل ثوب رقيق لين، والجمع ريط ورياط. قاله المنذرى كما فى «عون المعبود» (١١٦/١١).

(٢) رواه مسلم (٥٣٣٥) وأحمد (٢٠٧/٢) والنسائى (٢٠٣/٨).

(٣) رواه مسلم (٥٣٣٩) وأبو داود (٤٠٤٤) والنسائى (١٨٩/٢) وابن ماجه (٣٦٠٢).

(٤) ضعيف. رواه أبو داود (٤٠٧٠) وأحمد (٤٦٣/٣) عن رافع بن خديج وفى سنده راو لم يسم.

(٥) مستقة: بضم الميم وسكون السين بعدها تاء مثناة - فروة - طويلة الأكمام، وأصلها فارسية فعربت، وجمعها مساتق. وتذبذبان: أى تحركان وتضطربان، يريد الكمين.

(٦) ضعيف. رواه أحمد (٢٥١/٣) وأبو داود (٧٠٤٧) وفى إسناده على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٧/٢).

قال الأصمعي: المسائق : فراء طوال الأكمام . قال الخطابي : يشبه أن تكون هذه المستقة مكففة بالسندس، لأن نفس الفروة لا تكون سندساً .



فصل

واشترى سراويل والظاهر أنه إنما اشتراها ليلبسها، وقد روى في غير حديث أنه لبس السراويل، وكانوا يلبسون السراويلات بإذنه .

ولبس الخفين، ولبس النعل الذي يسمى التأسومة .

ولبس الخاتم، واختلفت الأحاديث هل كان في يمينه أو يسراه، وكلها صحيحة السند^(١) .

ولبس البيضة التي تسمى « الخوذة »، ولبس الدرع التي تسمى « الزردية »، وظاهر يوم أحد بين الدرعين .

وفي « صحيح مسلم » عن أسماء بنت أبي بكر قالت : هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجت جبة طيالة كسروانية لها لبنة ديباج . وفرجاها مكفوفان بالديباج، فقالت : هذه كانت عند عائشة حتى قبضت، فلما قبضت قبضتها، وكان النبي ﷺ يلبسها، فنحن نغسلها للمرضى يستشفى بها^(٢) .

وكان له بردان أخضران، وكساء أسود، وكساء أحمر ملبد، وكساء من شعر .

وكان قميصه من قطن، وكان قصير الطول، قصير الكمين، وأما هذه الأكمام الواسعة الطوال التي هي كالأخراج، فلم يلبسها هو ولا أحد من أصحابه البتة، وهي مخالفة لسنة، وفي جوازها نظر، فإنها من جنس الخلاء .

وكان أحب الثياب إليه القميص والحبرة، وهي ضرب من البرود فيه حمرة.

(١) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ لبس خاتم فضة في يمينه فيه فص حيشى . كان يجعل قصه مما يلي كفه . رواه مسلم (٥٣٨٦) كتاب اللباس، باب : في خاتم الورق . وعنه رضى الله عنه قال : كان خاتم النبي ﷺ في هذه وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى . رواه مسلم (٥٣٨٨) وفي الباب أحاديث أخرى، انظر « فتح الباري » (٣٣٩/١٠) ط. الريان .

(٢) رواه مسلم (٥٣١٠) كتاب اللباس والزينة، باب : تحريم لبس الحرير .

وكان أحبَّ الألوان إليه البياضُ، وقال : « هِيَ مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، فَالْبَسُوهَا، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ »^(١) وفى « الصحيح » عن عائشة أنها أخرجت كِسَاءً مَلْبَدًا وَإِزَارًا غليظًا فقالت : قَبِضَ رُوحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فى هذين^(٢).

ولبس خاتمًا من ذهب، ثم رمى به^(٣)، ونهى عن التختم بالذهب^(٤)، ثم اتخذ خاتمًا من فضة، ولم ينه عنه^(٥). وأما حديث أبى داود أن النبى ﷺ نهى عن أشياء، وذكر منها : ونهى عن لبوس الخاتم إلا لذى سلطان، فلا أدري ما حال الخليلث، ولا وجهه^(٦)، والله أعلم .

وكان يجعل فصَّ خاتمته مما يلى باطن كفه^(٧). وذكر الترمذى أنه كان إذا دخل الخلاء نزع خاتمته، وصححه، وأنكره أبو داود^(٨).

(١) صحيح . رواه أحمد (٢٤٧/١ ، ٢٧٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣) وعبد الرزاق (٦٢٠٠ ، ٦٢٠١) وأبو داود (٣٨٧٨) والترمذى (٩٩٤) وابن ماجه (١٤٧٢) والطبرانى فى « الكبير » (١٢٤٨٥ ، ١٢٤٨٦ ، ١٢٤٨٧ ، ١٢٤٨٨ ، ١٢٤٨٩ ، ١٢٤٩٠ ، ١٢٤٩١ ، ١٢٤٩٢ ، ١٢٤٩٣) وابن حبان (٥٤٢٣ - إحصان) والحاكم (٣٥٤/١) والبيهقى (٢٤٥/٣ و ٣٣/٥) والبغوى فى « شرح السنة » (١٤٧٧) من حديث ابن عباس وقال الترمذى : حسن صحيح . أهد وصححه الحاكم ووافقه الذهبى . ورواه أحمد (١٢/٥٠ ، ٢١) والترمذى (٢٨١٠) والنسائى (٢٠٥/٨) عن سمرة بن جندب رضى الله عنه، وقال الترمذى : حسن صحيح .

(٢) رواه البخارى (٥٨١٨) ومسلم (٥٣٤٣) وأحمد (٣٢/٦ ، ١٣١) وأبو داود (٤٩٣٦) والترمذى (١٧٣٣) وابن اجه (٣٥٥١).

(٣) رواه البخارى (٥٨٦٧) ومسلم (٥٣٧٦) وأبو داود (٤٢١٩) والترمذى فى « الشئائل » (٨٤) والنسائى (١٧٨/٨) وابن ماجه (٣٦٣٩) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

(٤) رواه البخارى (٥٨٦٣) ومسلم (٥٢٩٠) والترمذى (٢٨٠٩) والنسائى (٥٤/٤) وابن ماجه (١١٥) و (٣٥٨٨) . عن البراء بن عازب . ومسلم (٥٣٧٠) عن أبى هريرة عن رضى الله عنها كتاب اللباس، باب خواتيم الذهب .

(٥) انظر البخارى : كتاب اللباس، باب : خاتم الفضة . ومسلم كتاب اللباس باب : لبس النبى ﷺ خاتمًا من ورق نقشه محمد رسول الله .

(٦) ضعيف . رواه أبو داود (٤٠٤٩) والنسائى (١٤٣/٨) وفى سننه مجهول، وقال أبو داود عقب روايته : الذى تفرد به من هذا الحديث ذكر الخاتم .

(٧) رواه البخارى (٥٨٦٥) ومسلم (٥٣٧٢) عن ابن عمر رضى الله عنهما .

(٨) ضعيف . رواه أبو داود (١٩) والترمذى (١٧٤٦) وفى « الشئائل » (٧٥) النسائى (١٧٨/٨) وابن ماجه (٣٠٣) وابن حبان (١٤١٣ - إحصان) والحاكم (١٨٧/١) والبيهقى (٩٥/١) والبغوى فى « شرح السنة » (١٨٩) عن أنس ابن مالك رضى الله عنه وفى إسناده ابن جريج وهو مدلس وقد عنعنه . وقال الحافظ ابن حجر فى « التلخيص » =

وأما الطيلسان، فلم يُنقل عنه أنه لبسه، ولا أحدٌ من أصحابه، بل قد ثبت في «صحيح مسلم» من حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه ذكر الدَّجَالَ فقال : «يُخْرِجُ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنْ يَهُودٍ أَصْنِهَانَ عَلَيْهِمُ الطَّيَالِسَةُ» (١).

ورأى أنس جماعة عليهم الطيالة، فقال : ما أشبههم بيهود خبير . ومن ههنا كره لبسها جماعة من السلف والخلف، لما روى أبو داود، والحاكم في «المستدرک» عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال : «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» (٢). وفي الترمذی عنه ﷺ : «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ غَيْرِنَا» (٣).

وأما ما جاء في حديث الهجرة أن النبي ﷺ جاء إلى أبي بكر مُتَقَنِّعًا بالهَاجِرَةِ، فإنما فعله النبي ﷺ تلك الساعة ليختفى بذلك، ففعله للحاجة، ولم تكن عادته التقنع، وقد ذكر أنس عنه ﷺ أنه كان يُكثِرُ القِنَاعَ، وهذا إنما كان يفعله - والله أعلم - للحاجة من الحر ونحوه، وأيضاً ليس التقنع من التطيلس.



= (١٠٧/١، ١٠٨) قال النسائي: هذا حديث غير محفوظ، وقال أبو داود: منكر، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وأشار إلى شذوذه وصححه الترمذي، وقال النووي: هذا مردود عليه، قاله في «الخلاصة». أه (فائدة) روى ابن سعد «الطبقات» (١/٤٧٥) بسند صحيح أن الحسن البصري سئل عن الرجل يكون في خاتمه اسم من أسماء الله فيدخل به الخلاء؟ فقال: أو لم يكن في خاتم رسول الله ﷺ آية من كتاب الله؟ يعني (محمد رسول الله).

(١) رواه مسلم (٧٢٤٩) كتاب الفتن، باب: في بقية أحاديث الدجال والطيالة: جع طيلسان، والطيلسان أعجمي معرب، وهو ثوب يلبس على الكتف ويحيط بالبدن .

(٢) حسن: رواه أحمد (٢/٥٠، ٩٢) وأبو داود (٤٠٣١) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٨٤٨) وابن أبي شيبه (٤/٥٧٥/٩٨) وقال الهيثمي في «المجمع» (٥/٢٦٧) رواه الطبراني وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وثقه ابن المديني وأبو حاتم وغيرهما وضعفه أحمد وغيره وبقية رجاله ثقات .

قلت: وفات الهيثمي أن يعزو الحديث لأحمد فإنه على شرطه. والحديث جودٌ إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٢٥/٣٣١) وفي «اقتضاء الطريق المستقيم» (١/٢٤٠) ط. دار المسلم. وذكره الحافظ في «الفتح» (٦/٩٨) وقال في الإسناد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان مختلف في توثيقه، وله شاهد مرسل بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبه . أه وانظر «الإرواء» (١٢٦٩).

(٣) ضعيف. رواه الترمذی (٢٦٩٥) وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف. وقال الترمذی: هذا حديث إسناده ضعيف. وروى ابن المبارك هذا الحديث عن ابن لهيعة فلم يرفعه. أه ورواه الطبراني في الأوسط (٧٣٨٠) وقال: لم يرو هذا الحديث عن ليث ابن سعد إلا أبو المسيب. أه قلت: وأبو المسيب هذا اسمه سلام بن مسلم ولم أقف له على ترجمة.

فصل آخر

فيما يتعلق بلباسه

وكان غالباً ما يلبس هو وأصحابه ما نُسجَ من القطن، وربما لبسوا ما نُسجَ من الصوف والكتان، وذكر الشيخ أبو إسحاق الأصبهاني بإسناد صحيح عن جابر بن أيوب قال : دخل الصَّلْتُ بن راشد على محمد بن سيرين وعليه جبة صوف، وإزار صوف، وعمامة صوف، فاشمأز منه محمد، وقال : أظن أن أقواماً يلبسون الصوف ويقولون : قد لبسه عيسى ابن مريم، وقد حدثني مَنْ لا أتهم أن النبي ﷺ قد لبس الكتان والصوف والقطن، وسنة نبينا أحقُّ أن تُتبعَ . ومقصود ابن سيرين بهذا أن أقواماً يرون أن لبس الصوف دائماً أفضل من غيره، فيتجرؤنه ويمنعون أنفسهم من غيره، وكذلك يتحرون زياً واحداً من الملابس، ويتحرون رسوماً وأوضاعاً وهيئات يرون الخروج عنها منكراً، وليس المنكر إلا التقيد بها، والمحافظة عليها، وترك الخروج عنها .

والصواب أن أفضل الطرق طريقُ رسول الله ﷺ التي سنَّها، وأمر بها، ورغب فيها، وداوم عليها، وهي أن هديه في اللباس : أن يلبس ما تيسر من اللباس، من الصوف تارة، والقطن تارة، والكتان تارة .

ولبس البرود اليمانية، والبرد الأخضر، ولبس الجبة، والقباء، والقميص، والسراويل، والإزار، والرداء، والخف، والنعل، وأرخى الذؤابة من خلفه تارة، وتركها تارة . وكان يتلحي بالعمامة تحت الحنك .

وكان إذا استجدَّ ثوباً، سماه باسمه، وقال : « اللَّهُمَّ أَنْتَ كَسَوْتَنِي هَذَا الْقَمِيصَ أَوِ الرِّدَاءَ أَوِ الْعِمَامَةَ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ » (١) .

(١) صحيح . رواه أحمد (٣/ ٣٠ ، ٥٠) وأبو داود (٤٠٢٠) والترمذي (١٧٦٧) وفي «الشمائل» (٥٩) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (ص ١٠٤) وابن حبان (٥٤٢٠) وأبو يعلى (١٠٧٩) والنفوي (٣١١١) والحاكم (١٩٢/٤) وصححه ووافقه الذهبي . وقال الترمذي : حسن غريب صحيح . وهو من حديث أبي سعيد

وكان إذا لبس قميصه، بدأ ببيامنه^(١). ولبس الشعر الأسود، كما روى مسلم في «صحيحه» عن عائشة قالت : خرج رسول الله ﷺ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مَرْحَلٌ مِنْ شَعَرِ أَسْوَدَ^(٢).

وفى «الصحيحين» عن قتادة : قلنا لانس : أى اللباس كان أحب إلى رسول الله ﷺ؟ قال : «الحبرة»^(٣). والحبرة : برد من برود اليمن. فإن غالب لباسهم كان من نسج اليمن^(٤)، لأنها قرية منهم، وربما لبسوا ما يجلب من الشام ومصر، كالقباطى المنسوجة من الكتان التى كانت تنسجها القبط. وفى «سنن النسائى» عن عائشة أنها جعلت للنبي ﷺ بردة من صوف، فلبسها، فلما عرق، فوجد ريح الصوف، طرحها، وكان يحب الریح الطيب^(٥).

وفى «سنن أبى داود» عن عبد الله بن عباس قال : لَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنَ الْحُلْلِ^(٦).

وفى «سنن النسائى» عن أبى زيمّة قال : رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَخْطُبُ وَعَلَيْهِ بُرْدَانِ أَخْضَرَانِ^(٧). والبُردُ الأخضر : هو الذى فيه خطوط خضر، وهو كالحلة الحمراء سواء، فَمَنْ فهِمَ مِنَ الْحُلَّةِ الْحُمْرَاءِ الْأَحْمَرَ الْبَحْتِ، فَيَنْبَغَى أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْبُرْدَ الْأَخْضَرَ كَانَ أَخْضَرَ بَحْتًا، وهذا لا يقوله أحد.

وكانت مَخَدَّتُهُ صلى الله عليه وسلم من أَدَمٍ حَشَوَهَا لِفَ، فالذين يمتنعون عما أباح الله من الملابس والمطاعم والمناكح تزهدًا وتعبُدًا، بإزائهم طائفة قائلوهم، فلا يلبسون إلا أشرف الثياب، ولا يأكلون إلا ألين الطعام، فلا يرون لبس الحشن ولا أكله تكبرًا وتجبرًا، وكلا الطائفتين هديّه مخالفٌ لهدى النبى ﷺ ولهذا قال بعض

(١) صحيح. رواه الترمذى (١٧٦٦) وابن حبان (٥٤٢٢) - إحصان.

(٢) رواه مسلم (٥٣٤٦) وأبو داود (٤٠٣٢) والترمذى (٢٨١٣).

(٣) رواه البخارى (٥٨١٢) ومسلم (٥٣٤١) وأحمد (١٣٤/٣، ١٨٤، ٢٥١) وأبو داود (٤٠٦٠).

(٤) وهى ثياب من كتان أو قطن محبرة، أى: مزينة، والتجوير: التزيين والتحصين.

(٥) صحيح. رواه النسائى فى «الكبرى» كما فى «التحفة» (٣٢٨/١٢) وأحمد (١٣٢/٦، ١٤٤، ٢١٩) وأبو داود (٤٠٧٤) وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى» (ص ١١٣ - ١١٤) وابن حبان (٦٣٩٥) - إحصان.

(٦) حسن. رواه أبو داود (٤٠٣٧) والحاكم (١٨٢/٤).

(٧) صحيح. رواه النسائى (٢٠٤/٨) وأحمد (٢٢٧/٢، ٢٢٨، ١٦٣٤٣) وأبو داود (٤٢٠٦) والترمذى (٢٨١٣).

السَّكْفُ: كانوا يكرهون الشهرتين من الثياب : العالى، والمنخفض .

وفى « السنن » عن ابن عمر يرفعه إلى النبي ﷺ : « مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ، أَلْبَسَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ، ثُمَّ تَلْهَبُ فِيهِ النَّارُ »^(١) وهذا لأنه قصد به الاختيال والفخر، فعاقبه الله بنقيض ذلك، فأذله، كما عاقب من أطال ثيابه خيلاء بأن خسف به الأرض، فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة^(٢) .

وفى « الصحيحين » عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٣) .

وفى « السنن » عنه أيضاً ﷺ قال : « الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ، مَنْ جَرَّ شَيْئاً مِنْهَا خِيَلَاءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٤) .

وفى « السنن » عن ابن عمر أيضاً قال : مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِزَارِ، فَهُوَ فِي الْقَمِيصِ^(٥) .

وكذلك لبس الدنيا من الثياب يذم في موضع، ويحمد في موضع، فيذم إذا كان شهرةً وخيلاء، ويمدح إذا كان تواضعاً واستكانة، كما أن لبس الرفيع من الثياب يذم إذا كان تكبراً وفخراً وخيلاء، ويمدح إذا كان تجملاً وإظهاراً لنعمة الله، ففي « صحيح مسلم » عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ كِبَرٍ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ »، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنِّي أَحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبِي حَسَنًا، وَنَعْلِي

(١) حسن. رواه أبو داود (٤٠٢٩) وأحمد (٩٢/٢) وابن ماجه (٣٦٠٧).

(٢) عن أبي هريرة رضى الله عنه قال. قال النبي ﷺ «بينما رجل يمشى فى حلة تعجبه نفسه، مرجل جمته، إذ خسف الله به، فهو يتجلجل إلى يوم القيامة» رواه البخارى (٥٧٨٩) وعن سالم بن عبد الله أن أباه حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «بينما رجل يجر إزاره إذ خسف به، فهو يتجلجل فى الأرض إلى يوم القيامة» رواه البخارى (٥٧٩٠).

(٣) رواه البخارى (٥٧٩١) ومسلم (٥٣٥٧) وأبو داود (٤٠٨٥) والترمذى (١٧٣٠) والنسائى (٢٠٦/٨) وابن ماجه (٣٥٦٩).

(٤) حسن: رواه أبو داود (٤٠٩٤) والنسائى (٢٠٨/٨) وابن ماجه (٣٥٧٦) .

(٥) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٩٥) والقميص هو الثوب الساتر الذى يصل إلى نصف الساق، أو قرب الكمين، ويلحق به أردية الرجال مثل العباءة وما شابه ذلك.

حَسَنَةً، أَقْمَنَ الْكَبِيرَ ذَاكَ ؟ فَقَالَ : « لَا، إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكَبِيرُ : بَطْرُ الْحَقِّ، وَغَمَطُ النَّاسِ »^(١) .



فصل

وكذلك كان هَدْيُهُ ﷺ ، وسيرته في الطعام، لا يردُّ موجوداً، ولا يتكلف مفقوداً، فما قُرِبَ إليه شيءٌ من الطيبات إلا أكله، إلا أن تعافه نفسه، فيتركه من غير تحريم، وما عاب طعاماً قطُّ، إن اشتهاه أكله، وإلا تركه^(٢)، كما ترك أكل الضَّبِّ لما لَمْ يَعْتَدُهُ، ولم يُحَرِّمه على الأمة، بل أَكَلَ على مائدته وهو ينظر^(٣) .

وَأَكَلَ الحلوى والعسل، وكان يُحبهما، وأَكَلَ لحم الجزور، والضأن، والدجاج، ولحم الحُبَّارَى، ولحم حمار الوحش، والأرنب، وطعام البحر، وأَكَلَ الشواء، وأَكَلَ الرُّطْبَ والتمر، وشربَ اللبن خالصاً ومشوباً، والسويق، والعسل بالماء، وشرب نقيع التمر، وأَكَلَ الخَزِيرَةَ، وهى حَسَاءٌ يُتَخَذُ من اللبن والدقيق، وأَكَلَ القِثَاءَ بِالرُّطْبِ، وأَكَلَ الْأَقِطَ، وأَكَلَ التمر بالخبز، وأَكَلَ الخبز بالخل^(٤)، وأَكَلَ الثريد، وهو الخبز باللحم، وأَكَلَ الخبز بالإهالة، وهى الودك، وهو الشحم المذاب، وأَكَلَ من الكَبْدِ الْمُسْوِيَةِ، وأَكَلَ الْقَدِيدِ، وأَكَلَ الدُّبَاءَ المطبوخة، وكان يُحبها، وأَكَلَ الْمُسْلُوقَةَ، وأَكَلَ

(١) رواه مسلم (٢٥٩ ، ٢٦٠) والترمذى (١٩٩٩) وبطريق الحق: دفعه وإنكاره ترفعاً وتحبراً، وغمط الناس:- احتقارهم وقوله ﷺ «لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان» فالمراد به دخول الكفار وهو دخول الخلود، لأن كثيراً من العصاة يدخلون النار ويعذبون فيها كما ثبت في الصحيح، ثم يخرجون منها بالشفاعة، فلا يبقى فيها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان.

(٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: «ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط، كان إذا اشتهى شيئاً أكله، وإن كرهه تركه» رواه البخارى (٣٥٦٣) ومسلم (٥٢٨٢) وأبو داود (٣٧٦٣) والترمذى (٢٠٣١) وابن ماجه (٣٢٥٩).

(٣) عن ابن عمر رضى الله عنه أن النبى ﷺ كان معه ناس من أصحابه فيهم سعد، وأنوا بلحم ضب فنادت امرأة من نساء النبى ﷺ إنه لحم ضب. فقال رسول الله ﷺ «كلوا، فإنه حلال، ولكنه ليس من طعامى» رواه البخارى (٧٢٦٧). ومسلم (٤٩٤٣) وابن ماجه فى «المقدمة» (٢٦) وفى رواية قال خالد بن الوليد: أحرأ الضب يارسول الله قال «لا، ولكنه لم يكن بأرض قومى فأجندنى أعاقه» قال خالد: فاجترته فأكلته ورسول الله ينظر، فلم ينهى. رواه البخارى (٥٥٣٧) ومسلم (٤٩٤٦) وأبو داود (٣٧٩٤) والنسائى (١٩٧/٧، ١٩٨) وابن ماجه (٣٢٤١).

(٤) عن جابر بن عبد الله، أن النبى ﷺ سأل أهله الأدم فقالوا: ما عندنا إلا خل. فدعا به، فجعل يأكل به ويقول: «نعم الأدم الخل. نعم الأدم الخل» رواه مسلم (٥٢٥٤).

الثريدَ بالسَّمْنِ، وأكلَ الجُبْنَ، وأكلَ الخبزَ بالزيت، وأكلَ البطيخَ بالرُّطْبِ، وأكلَ التمرَ بالزُّبْدِ، وكان يُحِبُّه، ولم يكن يردُّ طَيِّباً، ولا يتكلفه، بل كان هَدِيَّةَ أَكْلٍ ما تيسر، فإن أعوزه، صَبَرَ حتى إنه ليربِطُ على بطنه الحجرَ من الجوع، ويُرَى الهلالُ والهلالُ والهلالُ، ولا يُوقد في بيته نارٌ^(١). وكان معظمُ مطعمه يُوضع على الأرض في السفرة، وهى كانت مائدته، وكان يأكل بأصابعه الثلاث، ويلعقُها إذا فرغ، وهو أشرفُ ما يكون من الأكلة، فإن المتكبرَ يأكل بأصبع واحدة، والجشعُ الحريصُ يأكل بالخمسة، ويدفع بالراحة .

وكان لا يأكل مُتَكِنًا، والاتكاء على ثلاثة أنواع، أحدها : الاتكاء على الجنب، والثاني : التربع، والثالث : الاتكاء على إحدى يديه، وأكله بالأخرى، والثالث مذمومة .

وكان يسمى الله تعالى على أول طعامه، ويحمده في آخره فيقول عند انقضائه : **الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُودَعٍ وَلَا مُسْتَفْنَى عَنْهُ رَبَّنَا**^(٢). وربما قال : **« الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ، مَنْ عَلَيْنَا فَهَدَانَا، وَأَطْعَمَنَا سَقَانَا، وَكُلَّ بَلَاءٍ حَسَنَ أَبْلَاتَنَا، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ مِنَ الطَّعَامِ، وَسَقَى مِنَ الشَّرَابِ، وَكَسَا مِنَ الْعُرَى، وَهَدَى مِنَ الضَّلَالَةِ، وَبَصَّرَ مِنَ الْعَمَى، وَفَضَّلَ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »**^(٣).

^(١) عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت لعروة ابن أختي، إن كنا لننظر إلى الهلال ثلاثة أهلة في شهرين وما أوقدت في أبيات رسول الله ﷺ نار، فقلت: ما كان يعيشكم؟ قالت: الأسودان، التمر والماء، إلا أنه قد كان لرسول الله ﷺ جيران من الانصار، كان لهم منائح وكانوا يمنحون رسول الله ﷺ من أبياتهم فيسقياه. رواه البخارى (٦٤٥٩).

^(٢) رواه البخارى (٥٤٥٨) و (٥٤٥٩) وأحمد (٢٦٧/٥) والدارمى (٩٥/٢) والطبرانى فى «الكبير» (٧٤٧١) و (٧٤٧٢) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٨٣) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٦٩) وأبو داود (٣٨٤٩) والترمذى (٣٤٥٦) وابن ماجه (٣٢٨٤) وابن حبان (٥٢١٧).

وقال الخطابى فى «معالم السنن» (٢٦١/٤): قوله «غير مكفى ولا مودع ولا مستفنى عنه ربنا» معناه: أن الله سبحانه هو المطعم والكافى، وهو غير مُطْعَمٍ ولا مَكْفِيٍّ كما قال سبحانه «وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ» وقوله «ولا مودع» أى: غير متروك الطلب إليه، والرغبة فيما عنده، ومنه قوله سبحانه «مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى» أى: ما تركك، ولا أهانك، ومعنى المتروك: المستغنى عنه.

^(٣) صحيح. رواه النسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٣٠١) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٨٦) والحاكم (٥٤٦/١) وابن حبان (٥٢١٩) - إحسان.

وربما قال : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى، وَسَوَّغَهُ »^(١).

وكان إذا فرغ من طعامه لَعِقَ أصابعه^(٢)، ولم يكن لهم مناديلُ يمسحون بها أيديهم، ولم يكن عاداتهم غسلَ أيديهم كلما أكلوا^(٣).

وكان أكثرُ شربه قاعداً، بل زجر عن الشرب قائماً^(٤) وشرب مرةً قائماً^(٥). فقيل : هذا نسخ لنهيه، وقيل : بل فعله لبيان جواز الأمرين، والذي يظهر فيه - والله أعلم - أنها واقعة عُنِ شرب فيها قائماً لعذر، وسياق القصة يدل عليه، فإنه أتى زمزم وهم يستبقون منها، فأخذ الدلو، وشرب قائماً.

والصحيح في هذه المسألة : النهى عن الشرب قائماً، وجوازه لعذر يمنع من القعود وبهذا تُجمع أحاديث الباب، والله أعلم^(٦).

(١) صحيح. رواه أبو داود (٣٨٥١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٨٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٧١) وابن حبان (٥٢٢٠ - إحصان) وابن أبي الدنيا في «الشكر» (١٦٨) والطبراني (٤٠٨٢) والبغوي (٢٨٣٠). والتسويغ هو: تسهيل الدخول في الحلق فإن خلق الإنسان للمضغ، والريق للبلع، وجعل المعدة مقسماً للطعام لها مخارج فالصالح منه ينبعث إلى الكبد، وغيره يندفع من طريق الأمعاء، كل ذلك من فضل الله الكريم، ونعمه يجب القيام بمواجهها من الشكر بالجنان، والبث باللسان، والعمل بالأركان. أهد قاله الطيبي.

(٢) عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : «إذا أكل أحدكم طعاماً، فلا يمسح يده حتى يَلْمَعَهَا أو يَلْمَعَهَا» رواه البخاري (٥٤٥٦) ومسلم (٥١٩٦). والنسائي في «الكبرى» كما في التحفة (٩٥/٥) وابن ماجه (٣٢٦٩) وعن كعب بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يأكل بثلاث أصابع ويلق يده قبل أن يمسحها رواه مسلم (٥١٩٩) وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ «إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها، فليعط بها ما كان بها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان، ولا يمسح يده بالتمديد حتى يلعق أصابعه، فإنه لا يدري في أى طعامه البركة» رواه مسلم (٥٢٠٣) وابن ماجه (٣٢٧٠) وقال النووي: وقوله ﷺ : «لا تدرون في أية البركة» معناه - والله أعلم - أن الطعام الذي يحضره الإنسان فيه بركة ولا يدري أن تلك البركة فيما أكله أو فيما بقى على أصابعه أو في ما بقى في أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة، فينبغي أن يحافظ على هذا كله، لتحصل البركة، وأصل البركة الزيادة وثبوت الخير، والإمتاع به، والمراد هنا - والله أعلم - ما يحصل به التغذية وتسليم عاقبته من أذى، ويقوى على طاعة الله تعالى وغير ذلك. أهد.

(٣) عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه سأله عن الوضوء مما مسبت النار، فقال: لا، قد كنا زمان النبي ﷺ لا نجد مثل ذلك من الطعام إلا قليلاً، فإذا نحن وجدناه لم يكن لنا مناديل إلا أكفنا وسواعدنا وأقدامنا، ثم نصلى ولا نتوضأ. رواه البخاري (٥٤٥٧). كتاب الأطعمة، باب التمديد.

(٤) عن أنس رضى الله عنه، أن النبي ﷺ زجر عن الشرب قائماً. رواه مسلم (٥١٧٦).

(٥) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم. رواه البخاري (١٦٣٧) ومسلم (٥١٨٢) والترمذي (١٨٨٢) والنسائي (٢٣٧/٥) وابن ماجه (٣٤٢٢).

(٦) وقد جمع الامام النووي - رحمه الله - بين الأحاديث التي تنهى عن الشرب والإنسان قائم والأحاديث التي فيها أن النبي ﷺ قد شرب وهو قائم فقال: «ليس في هذه الأحاديث بحمد الله تعالى إشكال ولا فيها =

وكان إذا شرب، ناول من على يمينه، وإن كان من على يساره أكبر منه^(١).



فصل

في هديه في النكاح ومعاشرته ﷺ أهله

صح عنه ﷺ من حديث أنس رضى الله عنه، أنه صلى الله عليه وسلم قال : «حُبَّ إِلَى، مِنْ دُنْيَاكُمْ : النَّسَاءُ، وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(٢) هذا لفظ الحديث، ومن رواه : «حُبَّ إِلَى مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثَ»، فقد وهم، ولم يقل صلى الله عليه وسلم : «ثَلَاثَ»^(٣) والصلاة ليست من أمور الدنيا التي تُضاف إليها . وكان

= ضعف، بل كلها صحيحة والصواب فيها أن النهي فيها محمول على كراهة التنزيه . وأما شربه ﷺ قائماً فبيان للجواز، فلا إشكال ولا تعارض وهذا الذي ذكرناه يتعين المصير إليه، وأما من زعم نسخاً أو غيره فقد غلط غلطاً فاحشاً، وكيف يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث لو ثبت التاريخ وأتى له بذلك والله أعلم . فإن قيل: كيف يكون الشرب قائماً مكروهاً وقد فعله النبي ﷺ فالجواب أن فعله ﷺ إذا كان بياناً للجواز لا يكون مكروهاً بل البيان واجب عليه ﷺ فكيف يكون مكروهاً وقد ثبت عنه أنه ﷺ توضأ مرة مرة وطاف على بعير مع أن الإجماع على أن الوضوء ثلاثاً ثلاثاً والطواف ماشياً أكمل ونظائر هذا غير منحصرة فكان ﷺ يبنه على جواز الشيء مرة أو مرات ويواطب على الأفضل منه وهكذا كان أكثر وضوئه ﷺ ثلاثاً ثلاثاً وأكثر طوافه ماشياً وأكثر شربه جالساً، وهذا واضح لا يتشكك فيه من له أدنى نسبة إلى علم والله أعلم. ١. هـ «شرح النووي صحيح مسلم» (١٩٥/١٣).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : «وسلك العلماء في ذلك مسالك - وبعد أن ذكرها - قال : وسلك آخرون في الجمع حمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه ، وهى طريقة الخطأى وابن بطلان وآخرين، وهذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعدها من الاعتراض» أهـ «الفتح» (٨٧/١٠) ط الريان .
(١) عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب بماء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر. فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال «الأمين فالأمين» رواه البخارى (٥٦١٩٠) ومسلم (٥١٩١) وأبو داود (٣٧٢٦) والترمذى (١٨٩٣) وابن ماجه (٣٤٢٥).

(٢) حسن: رواه أحمد (١٢٨/٣)، ١٩٩، (٢٨٥) والنسائي (٦١/٧) وفي «عشرة النساء» (٢٥١) وأبو يعلى (٣٤٨٢)، (٣٥٣٠) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» ص ٢٢٩-٢٣٠، والبيهقى (٧٨/٧) ورواه الحاكم (١٦٠/٢) من طريق آخر وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

(٣) قال السخاوى: وأما ما استقر في هذا الحديث من زيادة ثلاث فلم أقف عليها إلا في موضعين من الإحياء، وغنى تفسير آل عمران من الكشف، وما رأيتها في شيء من طرق هذا الحديث بعد مزيد التفتيش. وبذلك صرح الزركشى فقال: إنه لم يرد فيه لفظ «ثلاث» قال: وزيادته محيلة للمعنى فإن الصلاة ليست من الدنيا، قال. وقد تكلم الإمام أبو بكر بن فورك على معناه في جزء، ووجه ما ثبت فيه الثلاث: ونحوه قول شيخنا (يعنى الحافظ ابن حجر) في تخريج الرافعى تبعاً لأصله: وقد اشتهر على اللسان بزيادة : ثلاث وشرحه الإمام أبو بكر بن فورك في جزء مفرد وكذلك ذكره الغزالي، ولم نجد لفظ ثلاث في شيء من طرفه المسندة... وقال فى =

النساء والطيب أحبَّ شيءٍ إليه، وكان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة، وكان قد أعطى قوة ثلاثين في الجماع وغيره، وأباح الله له من ذلك ما لم يُباح لأحد من أُمته.

وكان يقسم بينهن في المبيت والإيواء والنفقة، وأما المحبة فكان يقول : «اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا لَا أَمْلِكُ»^(١).

ف قيل : هو الحب والجماع، ولا تجب التسوية في ذلك، لأنه مما لا يملك .
وهل كان القَسْمُ واجباً عليه، أو كان له معاشرتهن من غير قَسْمٍ؟ على قولين للفقهاء .

فهو أكثر الأمة نساءً، قال ابن عباس: تزوجوا، فَإِنَّ خَيْرَ هذه الأمة أكثرها نساءً^(٢).
وطَلَّقَ ﷺ، وراجع، وآلى إيلاءً مؤقتاً بشهر، ولم يظاهر أبداً، وأخطأ مَنْ قال:

= تخريج الكشف: إن لفظ ثلاث لم يقع في شيء من طرقه وزيادته تفسر المعنى... وكذا قال الولي العراقي في أماليه: ليست هذه اللفظة وهي ثلاث في شيء من كتب الحديث وهي مفسره للمعنى، فإن الصلاة ليست من أمور الدنيا. انتهى «المقاصد الحسنة» ص ١٨٠، ١٨١.

(١) ضعيف. رواه أحمد (١٤٤/٦) وأبو داود (٢١٣٤) والنسائي (٦٤/٧) وابن أبي شيبة (٣٨٧، ٣٨٦/٤) وابن ماجه (١٩٧١) والدارمي (١٤٤/٢) وابن حبان (٤٢٠٥ - إحصان) والحاكم (١٨٧/٢) وعنه البيهقي (٢٩٨/٧) وقال العلامة الألباني: هذا إسناد ظاهر الصحة، وعليه جرى الحاكم فقال: «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي وابن كثير كما نقله الأمير الصنعاني في «الروض الباسم» (٨٣/٢) عن كتابه «إرشاد الفقيه» فقال: إنه حديث صحيح، لكن المحققين من الأئمة قد أعلوه، فقال النسائي عقبه: «أرسله حماد بن زيد» وقال الترمذی: «هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة أن النبي ﷺ. ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا: أن النبي ﷺ كان يقسم، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة، وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٤٢٥/١) من طريق حماد ابن سلمة ثم قال: «فسمعت أبا زرعة يقول: (لا أعلم أحداً تابع حماداً على هذا) وأيده ابن أبي حاتم بقوله: «قلت: روى ابن علية عن أيوب عن أبي قلابة قال: كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه. الحديث مرسل». قلت: وصله ابن أبي شيبة. فقد اتفق حماد بن زيد وإسماعيل بن علية على إرساله. وكل منهما أحفظ وأضبط من حماد بن سلمة فروايتهما أرجح عند المخالفة، لاسيما إذا اجتماعا عليه» ١ هـ. «الإرواء» (٨٢/٧) قلت: ويشهد للقسم الأول منه حديث عائشة عند أبي داود (٢١٣٥) والحاكم (١٨٦/٢) والبيهقي (٧٤/٧) «كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم» وسنده حسن.

(٢) رواه البخاري (٥٠٦٩) عن معمر بن جبير قال: قال لي ابن عباس: هل تزوجت؟ قلت: لا قال: لا بأس

فإن خير هذه الأمة أكثرها.

إنه ظاهر خطأ عظيماً، وإنما ذكرته هنا تنبيهاً على قبح خطئه ونسبته إلى ما برأه الله منه .

وكانت سيرته مع أزواجه حُسنَ المعاشرة، وحُسنَ الخلق .

وكان يُسَرِّبُ إلى عائشة بناتِ الأنصار يلعبن معها. وكان إذا هويت شيئاً لا محذورَ فيه تابعها عليه، وكانت إذا شربت من الإناء أخذه، فوضع فمه في موضع فمها وشرب، وكان إذا تعرقت عرقاً - وهو العَظْمُ الذي عليه لحم - أخذه فوضع فمه موضع فمها، وكان يتكئ في حَجَرِها، ويقرأ القرآن ورأسه في حَجَرِها، وربما كانت حائضاً، وكان يأمرها وهي حائض فتَزَرُّ ثم يُباشرها، وكان يُقبلُها وهو صائم، وكان من لطفه وحسن خلقه مع أهله أنه يَمَكِّنُها من اللعب، ويربها الحبشة وهم يلعبون في مسجده، وهي متكئة على منكبيه تنظر، وسابقتها في السفر على الأقدام مرتين، وتدافعا في خروجهما من المنزل مرة .

وكان إذا أراد سفراً، أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها، خرج بها معه، ولم يقض للبواقي شيئاً، وإلى هذا ذهب الجمهور .

وكان يقول : « خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي » ^(١) .

وربما مد يده إلى بعض نسائه في حضرة باقيهن ^(٢) .

وكان إذا صلى العصر، دار على نسائه، فدنا منهن واستقرأ أحوالهن، فإذا جاء الليل، انقلب إلى بيت صاحبة النوبة، فخصها بالليل . وقالت عائشة : كان لا يُفَضِّلُ بَعْضَنَا عَلَى بَعْضٍ فِي مَكْنِهِ عِنْدَهُنَّ فِي الْقَسَمِ، وَقَلَّ يَوْمٌ إِلَّا كَانَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعاً، فَيَدْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ حَتَّى يَبْلُغَ الَّتِي هُوَ فِي نَوْبِهَا، فَيَبِيتُ

(١) صحيح . رواه الترمذی (٣٨٩٥) والدارمی (١٥٩/٢) وابن حبان (٤١٧٧) وقال الترمذی : حسن غريب صحيح .

(٢) عن أنس رضي الله عنه قال: كان للنبي ﷺ تسع نساء، فكان إذا أقسم بينهن لايتنهي إلى المرأة الأولى إلا في تسع، فكان يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها، فكان في بيت عائشة فجاءت زينب، فمد يده إليها، فقالت: هذه زينب فكفَّ النبي ﷺ يده، فتناولنا حتى استخبتنا وأقيمت الصلاة، فمرَّ أبو بكر على ذلك، فسمع أصواتهما فقال: اخرج يا رسول الله إلى الصلاة واحث في أفواههن التراب فخرج النبي ﷺ فقالت عائشة: الآن يقضي النبي ﷺ صلاته فيجيء أبو بكر فيفعل بي ويفعل فلما قضى النبي ﷺ صلاته أتاها أبو بكر فقال لها قولاً شديداً، وقال: أنصنعين هذا. رواه مسلم (٣٥٦٤).

عندها^(١)

وكان يقسم لثمان منهن دون التاسعة، ووقع في « صحيح مسلم » من قول عطاء أن التي لم يكن يقسم لها هي صفية بنت حيى^(٢)، وهو غلط من عطاء رحمه الله، وإنما هي سودة، فإنها لما كبرت وهبت نوبتها لعائشة .

وكان ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة، وسبب هذا الوهم - والله أعلم - أنه كان قد وجدَ على صفية في شيء، فقالت لعائشة : هل لك أن تُرضي رسول الله ﷺ عني، وأهب لك يومي ؟ قالت : نعم، فقعدت عائشة إلى جنب النبي ﷺ في يوم صفية، فقال : « إِلَيْكَ عَنِّي يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَوْمُكَ » فقالت : ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وأخبرته بالخبر، فرضى عنها^(٣). وإنما كانت وهبتها ذلك اليوم وتلك النبوة الخاصة، ويتعين ذلك، وإلا كان يكون القسم لسبع منهن، وهو خلاف الحديث الصحيح الذي لا ريب فيه أن القسم كان لثمان، والله أعلم . ولو اتفقت مثل هذه الواقعة لمن له أكثر من زوجتين، فوهبت إحداهن يومها للأخرى، فهل للزوج أن يوالى بين ليلة الموهوبة وليلتها الأصلية وإن لم تكن ليلة الواهة تليها، أو يجب عليه أن يجعل ليلتها هي الليلة التي كانت تستحقها الواهة بعينها ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره .

وكان ﷺ يأتي أهله آخر الليل، وأوله، فكان إذا جامع أول الليل، ربما اغتسل ونام، وربما توضأ ونام . وذكر أبو إسحاق السبيعي عن الأسود عن عائشة أنه كان

(١) عن عروة قال: قالت عائشة: يابن أختي، كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم، من بمكة عندنا، وكان قل يوم إلهو يطوف علينا جميعاً، فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ إلى التي هو يومها فيبيت عندها.

ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وفرقت أن يفارقها رسول الله ﷺ : يا رسول الله، يومي لعائشة، فقيل ذلك رسول الله ﷺ منها، فقالت: تقول في ذلك أنزل الله تعالى وفي أشباهها أراه قال: ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْثِهَا نَشُورًا ﴾ [النساء: ١٢٨] رواه أبو داود (٢١٣٥) وسنده حسن.

(٢) رواه مسلم (٣٥٦٩) كتاب الرضاع، باب: جواز هبتها نوبتها لغيرتها. رواه البخاري (٥٠٦٧) دون قول عطاء.

وقد رجح الحافظ في «الفتح» (١٩/٩) أن التي لم يكن النبي ﷺ يقسم لها هي سودة وليست صفية وقال: وفعل البخاري حذف هذه الزيادة عمداً.

(٣) ضعيف: رواه ابن ماجه (١٩٧٣) وقال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١١٠/٢) هذا إسناد ضعيف: سمية البصرية لا تعرف، كذا قال صاحب الميزان.

ربما نام، ولم يمس ماءً وهو غلط عند أئمة الحديث^(١)، وقد أشبعنا الكلام عليه في كتاب «تهذيب سنن أبي داود» وإيضاح علله ومشكلاته.

وكان يطوف على نسائه بغسل واحد، وربما اغتسل عند كل واحدة^(٢)، ففعل هذا وهذا.

وكان إذا سافر وقدم، لم يطرق أهله ليلاً، وكان ينهى عن ذلك^(٣).



(١) بل الحديث على الصواب. فقد رواه أبو داود (٢٢٨) والترمذي (١١٩)، وأحمد (١٤٦/٦، ١٧١) والنسائي في «عشرة النساء» (٧٩، ٨٠) وابن ماجه (٥٨٣) وأبو يعلى (٤٧٢٩) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٢٥/١) وابن أبي شيبة (١/٤٥) والبيهقي في السنن الكبرى (١/٢٠١-٢٠٢) والبيهقي في «شرح السنة» (٢٦٨) وسنده صحيح وصححه ابن حزم كما قال ابن القيم في «تهذيب سنن أبي داود» (١/٣٧٩-٣٨٠) وقال البيهقي في «السنن» (١/٢٠٢): «الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود وأن أبا إسحاق ربما دلس فراوها من تدليساته واحتجوا على ذلك برواية إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود عن الأسود بخلاف رواية أبي إسحاق... قال: وحديث أبي إسحاق البيهقي صحيح من جهة الرواية وذلك أن أبا إسحاق من سماعة من الأسود في رواية زهير بن معاوية عنه، والمذلس إذا بين سماعة من روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرده... وجه الجمع بين الروایتين على وجه يحتمل وقد جمع بينهما أبو العباس بن شريح فأحسن الجمع وذلك فيما (أخبرنا) أبو عبدالله الحافظ قال سألت أبا الوليد الفقيه فقلت أيها الأستاذ قد صح عندنا حديث الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء وكذلك صح حديث نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن عمر قال يا رسول الله أينما أحدنا وهو جنب؟ قال نعم إذا توضأ فقال لي أبو الوليد سألت أبا العباس بن شريح عن الحديثين فقال الحكم لهما جميعاً أما حديث عائشة فلما أرادت أن النبي ﷺ كان لا يمس ماء للفصل وأما حديث عمر فمفسر ذكر فيه الوضوء وبه نأخذ» اهـ.

قلت: وروى مسلم (٦٨٩) عن ابن عمر أن عمر استفتى النبي ﷺ فقال: هل ينام أحدنا وهو جنب؟ قال «نعم ليتوضأ ثم لينم حتى يغتسل إذا شاء» قال النووي: وأما حديث أبي إسحاق السبيعي عن الأسود عن عائشة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، فقال أبو داود عن يزيد بن هارون وهم أبو إسحاق في هذا يعني في قوله لا يمس ماء وقال الترمذي يرون أن هذا غلط من أبي إسحاق، وقال البيهقي طعن الحافظ في هذه اللفظة فبان بما ذكرناه ضعف الحديث وإذا ثبت ضعفه لم يبق فيه ما يعترض به على ما قدمناه ولو صح لم يكن أيضاً مخالفاً بل كان له جوابان أحدهما جواب الإمامين الجليلين أبي العباس بن شريح وأبي بكر البيهقي أن المراد لا يمس ماء للغسل، والثاني وهو عندي حسن أن المراد أنه كان في بعض الأوقات لا يمس ماء أصلاً ليبان الجواز إذ لمواظب عليه لتوهم وجوبه والله أعلم» اهـ.

لت: وهذا الجمع الذي ذهب إليه الإمام النووي جمع حسن كما قال رحمه الله.

(٢) عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد رواه مسلم (٦٩٣) كتاب الطهارة، باب: جواز نوم الجنب.

(٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً» رواه البخاري (٥٢٤٤) ومسلم (٤٨٨٤) وأبو داود (٢٧٧٧) والنسائي في «عشرة النساء» كما في «التحفة» (٢/٢٠٥) =

فصل

فى هديّه وسيرته ﷺ فى نومه وانتباهه

كان ينامُ على الفراش تارة، وعلى النُّطع^(١) تارة، وعلى الحَصِير تارة، وعلى الأرض تارة، وعلى السرير تارة بين رَمَالِه، وتارة على كِسَاء أسود . قال عبّاد بن تميم عن عمه: رأيتُ رسول الله ﷺ مُستلقياً فى المسجد واضعاً إحدى رِجليه على الأخرى^(٢). وكان فراشه أَدَمًا حشوه ليف^(٣). وكان له مِسْحٌ ينام عليه يثنى بَشِيتَيْن، وثْنى له يوماً أربع ثنيات، فنهاهم عن ذلك وقال: «رُدُّوه إِلَى حَالِهِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ مَنَعَنِي صَلَاتِي اللَّيْلَةَ»^(٤). والمقصود أنه نام على الفراش، وتغطى باللِّحَاف، وقال لنسائه: «مَا أَتَانِي جَبْرِيلُ وَأَنَا فِي لِحَافٍ امْرَأَةٍ مِنْكُنَّ غَيْرَ عَائِشَةَ»^(٥). وكانت وسادته أَدَمًا حشوها ليف^(٦).

= وعنه رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أمهلو حتى تدخلوا ليلاً - أى عشاءً لكى تمتشط الشعنة وتستحد المغيبة» رواه البخارى (٤٢٤٥) ومسلم (٣٥٧٦) وأبو داود (٢٧٧٨) والنسائى فى «عشرة النساء» كما فى «التحفة» ٢٠٥/٢ وقال الحافظ رحمه الله: التقيد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن علة النهى إنما توجد حينئذ، فالحاكم يدور مع علته وجوداً وعدماً فلما كان الذى يخرج لحاجته مثلاً نهاراً ويرجع ليلاً ولايتأى له ما يحذر من الذى يطيل الغيبة كان طول الغيبة مظنة الأمن من الهجوم، فيقع الذى يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكره، إما أن يجد أهله على غيره أهبة من التنظيف والتزین المطلوبة من المرأة فيكون ذلك سبب النظرة بينهما، وقد أشار إلى ذلك بقوله فى حديث الباب الذى بعده بقوله «كى تستحد المغيبة وتمشط الشعنة». اهـ «الفتح» (٢٥٢/٩).

(١) النطع: بساط من الجلد.
(٢) رواه البخارى (٤٧٥) ومسلم (٥٤٠٢) وأبو داود (٤٨٦٦) والترمذى (٢٧٦٥) والنسائى (٥٠/٢).
قلت: روى مسلم (٥٤٠٠) عن جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال: «لا تمش فى نعل واحد، ولا تحتب فى إزار واحد، ولا تأكل بشمالك ولا تستعمل الصماء، ولا تضع إحدى رجليك على الأخرى إذا استلقت» وهذا الحديث يعارض الحديث السابق، وقد قال الحافظ رحمه الله -: «قال الخطابى: فيه أن النهى الوارد عن ذلك منسوخ، أو يحمل النهى حيث يخشى أن تبدو العورة والجواز حيث يؤمن ذلك. قلت: الثانى أولى من ادعاء النساخ لأنه لا يثبت بالاحتمال، ومن جزم به البيهقى والبخارى وغيرهما من المحدثين... والظاهر أن فعله ﷺ كان ليان الجواز، وكان ذلك فى وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام ﷺ». قال الخطابى: فيه جواز الاتكاء فى المسجد والانضطجاع وأنواع الاستراحة وقال الداودى: فيه أن الأجر الوارد للابت فى المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلقى أيضاً» اهـ «الفتح» (٦٧١/١).

(٣) عن عائشة رضى الله عنها قالت: «كان فراش رسول الله ﷺ الذى ينام عليه، أَدَمًا حشوه ليف» رواه البخارى (٦٤٥٦) ومسلم (٥٣٤٨) والترمذى (١٧٦١) والأدم: جمع أديم وهو الجلد، والليف: هولىف النخل.

(٤) ضعيف جداً. رواه الترمذى فى «الشمال» (٢٨٣) وفى إسناده عبد الله بن ميمون وهو متروك.
(٥) رواه البخارى (٣٧٧٥) والنسائى (٦٨/٧، ٦٩) والترمذى (٣٨٧٩).
(٦) عن عائشة قالت: «كانت وسادة رسول الله ﷺ التى يتكى عليها من أَدَم حشوها ليف» رواه مسلم (٥٣٤٧) والترمذى (٢٤٦٩).

وكان إذا أوى إلى فراشه للنوم قال : « بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ أَحْيَا وَأَمُوتُ »^(١) .

وكان يجمع كَفَيْهِ ثم ينفث فيهما، وكان يقرأ فيهما : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ ، و ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده، يبدأ بهما على رأسه، ووجهه، وما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات^(٢) .

وكان ينام على شِقِّهِ الأيمن، ويضع يده اليمنى تحت خده الأيمن، ثم يقول : « اللَّهُمَّ قَنِ عَذَابِكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ »^(٣) . وكان يقول إذا أوى إلى فراشه : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَكَفَانَا وَأَوَّانَا، فَكَمْ مِمَّنْ لَا كَافِيَ لَهُ وَلَا مُؤْوَى »^(٤) ذكره مسلم . وذكر أيضاً أنه كان يقول إذا أوى إلى فراشه : « اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَالْفُرْقَانِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ، فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ، فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ »^(٥) .

(١) رواه البخارى (٦٣١٢) وأحمد (٣٩٧/٥، ٣٩٩، ٤٠٧) وابن أبى شيبة (٧١/٩، ٢٤٧/١٠) وأبو داود (٥٠٤٩) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٧٤٧، ٧٤٨) (٧٤٩، ٧٥٠، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٦٠) وابن ماجه (٣٨٨٠) والترمذى (٣٤١٧) وفى «الشمائل» (٢٥٣) وابن حبان (٥٥٣٢) وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى» (ص١٦٧) والبيهقى (١٣١١، ١٣١٢) من طرق عن حذيفة رضى الله عنه، ورواه مسلم (٦٧٥٦) وأحمد (٢٩٤/٤، ٣٠٢) عن البراء بن عازب رضى الله عنه .

(٢) رواه البخارى (٥٠١٧) وأبو داود (٦٠٥٦) والترمذى (٣٤٠٢) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٧٨٨) عن عائشة رضى الله عنها .

(٣) رواه مسلم (١٦١٣) وأحمد (٢٨١/٤، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١) والبخارى فى «الأدب المفرد» (١٢١٥) وابن أبى شيبة (٧٦/١) والطيالسى (٧٠٩) وأبو داود (٦١٥) والنسائى (٩٤/٢) وفى «عمل اليوم والليلة» (٧٥٧، ٧٥٥، ٧٥٢) والترمذى (٣٣٩٩) وفى الشمائل (٢٥٢) وأبو يعلى (١٧١١) وابن حبان (٥٥٢٢) وابن ماجه (١٠٠٦) من طرق عن البراء بن عازب رضى الله عنه .

(٤) رواه مسلم (٦٧٦٣) وأحمد (١٥٣/٣، ١٦٧، ٢٥٣) وأبو داود (٥٠٥٣) والترمذى (٣٣٩٦) وفى «الشمائل» (٢٥٦) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٧٩٩) عن أنس رضى الله عنه .

(٥) رواه مسلم (٦٧٥٨) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٧٩٠) وعنه ابن السنى (٧٢٠) وابن حبان (٥٥٣٧) ورواه أحمد (٣٨١/٢، ٣٥٦) وابن أبى شيبة (٢٥١/١٠) وأبو داود (٥٠٥١) وابن ماجه (٣٨٧٣) عن أبى هريرة رضى الله عنه، عن النبى ﷺ . وإسناده صحيح ..

وكان إذا استيقظ من منامه في الليل قال : « لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَغْفِرُكَ لِذَنْبِي ، وَأَسْأَلُكَ رَحْمَتَكَ ، اللَّهُمَّ زِدْنِي عِلْمًا ، وَلَا تُرْغِ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي ، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ »^(١) .

وكان إذا انتبه من نومه قال : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ »^(٢) . ثم يتسوك ، وربما قرأ العشر الآيات من آخر «آل عمران» من قوله : « إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... »^(٣) {آل عمران : ١٩٠ ، ٢٠٠} إلى آخرها . وقال : « اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ قِيَمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ الْحَقُّ ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ ، وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ ، وَبِكَ خَاصَمْتُ ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ إِلَهِي ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ »^(٤) .

وكان ينام أول الليل ، ويقوم آخره ، وربما سهر أول الليل في مصالح المسلمين ، وكان تنام عيناه ، ولا ينام قلبه . وكان إذا نام ، لم يُوقظوه حتى يكون هو الذي يستيقظ ، وكان إذا عرس بليل ، اضطجع على شقه الأيمن ، وإذا عرس^(٥) قبيل الصبح ، نصب ذراعه ، ووضع رأسه على كفه^(٦) ، هكذا قال الترمذي .

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٥٠٦١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٦٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧٦١) والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٧٠ / ١٦ ، ٢٧١) والحاكم (٥٤٠ / ١) وصححه ووافقه الذهبي وليس كما قالوا . فقي إسناده عبد الله بن الوليد بن قيس التجيبي ، قال الدارقطني : لا يعتبر بحديثه ، وقال الحافظ في «التقريب» (٤٥٩ / ١) لين الحديث .

(٢) رواه البخاري (٦٣١٢) وأحمد (٣٩٧ / ٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٧) وابن أبي شيبة (٧١ / ٩ ، ٢٤٧ / ١٠) وأبو داود (٥٠٤٩) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨) وابن ماجه (٣٨٨٠) وابن حبان (٥٥٣٢) عن حذيفة رضى الله عنه .

(٣) رواه البخاري (١٨٣) ومسلم (١٧٦٨) وأبو داود (١٣٥٣) والنسائي (٢٣٦ / ٣) عن ابن عباس رضى الله عنهما .

(٤) رواه البخاري (٦٣١٧) ومسلم (١٧٧٧) وأحمد (٢٩٨ / ١ ، ٣٠٨ ، ٣٥٨) ومالك في «الموطأ» (٣٤ / ٢١٥ / ١) والدارمي (١٦٩) وأبو داود (٧٧١) والترمذي (٣٤١٨) والنسائي في «الكبرى» في «النعوت» كما في «التحفة» (٢٧ / ٥) عن ابن عباس رضى الله عنهما .

(٥) عرس : أى نزل والتعريس : النزول في أى وقت بليل أو نهار .

(٦) عن أبي قتادة : أن النبي كان إذا عرس بليل اضطجع على شقه الأيمن ، وإذا عرس قبيل الصبح نصب ذراعه ، ووضع رأسه على كفه . رواه مسلم (٣١٣) والترمذي «الشمال» (٢٢٠) والحاكم (٤٤٥ / ١) وقد استدركه الحاكم على مسلم فوهم ونبه الذهبي في تلخيص المستدرک إلى أن مسلماً قد رواه .

وقال أبو حاتم فى « صحيحه » : كان إذا عرّس بالليل، توسد يمينه، وإذا عرّس قبيل الصبح، نصب ساعده، وأظن هذا وهماً، والصواب حديث الترمذى . وقال أبو حاتم : والتعريس إنما يكون قبيل الصبح .

وكان نومه أعدل النوم، وهو أنفع ما يكون من النوم، والأطباء يقولون: هو ثلث الليل والنهار، ثمان ساعات .



فصل

فى هديه ﷺ فى الركوب

ركب الخيل والإبل والبغال والحمير، وركب الفرس مُسْرَجَةً تارة، وَعَرِيًّا أخرى، وكان يُجربها فى بعض الأحيان، وكان يركب وحده، وهو الأكثر، وربما أردف خلفه على البعير، وربما أردف خلفه، وأركب أمامه، وكانوا ثلاثة على بعير، وأردف الرجال، وأردف بعض نساؤه، وكان أكثرَ مراكزه الخيلُ والإبلُ . وأمّا البغال، فالمعروف أنه كان عنده منها بغلة واحدة أهداها له بعضُ الملوك، ولم تكن البغال مشهورة بأرض العرب، بل لما أهديت له البغلة قيل : ألا تنزى الخيل على الحُمْر ؟ فقال : « إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » (١) .



فصل

فى اتخاذ الغنم والإماء والعبيد

واتخذ رسول الله ﷺ وسلم الغنم . وكان له مائة شاة، وكان لا يُحب أن تزيد على مائة، فإذا زادت بهمة، ذبح مكانها أخرى، واتخذ الرقيق من الإماء والعبيد، وكان مواليه وعتقاؤه من العبيد أكثر من الإماء. وقد روى الترمذى فى « جامعته » من حديث أبى أمامة وغيره، عن النبى ﷺ أنه قال : « أَيُّمَا امْرِئٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، كَانَ فِكَاكَهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ

(١) صحيح : رواه أحمد (٩٨/١)، وأبو داود (٢٥٦٥) والنسائى (٢٢٤/٦) والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٢٧١/٣) وابن حبان (٤٦٨٢) والبيهقى (١٠٠/٢٢، ٢٣) .

مُسْلِمَتَيْنِ، كَانَتَا فَكَأَكَّهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوَيْنِ مِنْهُمَا عَضْوًا مِنْهُ»^(١) وقال : هذا حديث صحيح . وهذا يدل على أن عتق العبد أفضل، وأن عتق العبد يعدل عتق أمتين، فكان أكثر عتقائه ﷺ من العبيد، وهذا أحد المواضع الخمسة التي تكون فيها الأنثى على النصف من الذكر، والثاني: العقيقة، فإنه عن الأنثى شاة، وعن الذكر شاتان عند الجمهور، وفيه عدة أحاديث صحاح وحسان. والثالث : الشهادة، فإن شهادة امرأتين بشهادة رجل . والرابع : الميراث . والخامس : الدية .



فصل

فى بيعه وشرائه ومعاملاته

وباع رسول الله ﷺ واشترى، وكان شراؤه بعد أن أكرمه الله تعالى برسالته أكثر من بيعه، وكذلك بعد الهجرة لا يكاد يُحفظ عنه البيع إلا فى قضايا يسيرة أكثرها لغيره، كبيعه القدح والجلس فيمن يزيد، وبيعه يعقوب المدبر غلام أبى مذكور^(٢)، وبيعه عبداً أسود بعبددين .

وأما شراؤه، فكثير، وأجر، واستأجر، واستأجره أكثر من إيجاره، وإنما يُحفظ عنه أنه أجر نفسه قبل النبوة فى رعاية الغنم، وأجر نفسه من خديجة فى سفره بمالها إلى الشام ﷺ .

(١) صحيح بطرقه . رواه الترمذى (١٥٤٧) وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه . ثم قال : وفى الحديث ما يدل على أن عتق الذكور للرجال أفضل من عتق الإناث، لقول رسول الله ﷺ : «من أعتق امرأة مسلماً كان فكاً من النار، يجزى كل عضو منه عضواً منه» الحديث صحيح فى طرقه . اهـ وانظر طرقه فى «الصحيحة» (٢٦١١) .

(٢) عن جابر بن عبد الله أن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً عن دبر، لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبى ﷺ فقال : «من يشتريه منى؟» فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها إليه . رواه البخارى (٦٧١٦) ومسلم (٤٢٥٩) قال النووى : وأما هذا الرجل الأنصارى فيقال له : أبو مذكور، واسم الغلام المدبر يعقوب . وروى مسلم وأبو داود والنسائى من طريق أيوب عن أبى الزبير عن جابر «أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاماً يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به رسول الله ﷺ فقال : «من يشتريه؟» فاشتره نعيم بن عبد الله : النحام بثمانمائة درهم فدفعها إليه، كذا فى «الفتح» (٤٩٢/٤) .

والمدبر : هو الذى علّق مالكة عتقه بموت مالكة، سمى بذلك لأن الموت دبر الحياة، أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته، أما دنياه فباستمراره على الانتفاع بخدمة عبده، وأما آخرته فبتحصيل ثواب العتق، وهو راجع إلى الأول؛ لأن تدبير الأمر مأخوذ من النظر فى العاقبة فيرجع إلى دبر الأمر وهو آخره . اهـ «الفتح» (٤٩٠/٤) .

وإن كان العقد مضاربة، فالمضارب أمين، وأجير، ووكيل، وشريك، فأمين إذا قبض المال، ووكيل إذا تصرف فيه، وأجير فيما يُباشره بنفسه من العمل، وشريك إذا ظهر فيه الربح . وقد أخرج الحاكم فى « مستدركه » من حديث الربيع بن بدر، عن أبى الزبير، عن جابر قال : أجز رسول الله ﷺ نفسه من خديجة بنت خويلد سفتين إلى جرّش كل سفرة بقلوص^(١) ، وقال : صحيح الإسناد .

قال فى « النهاية » : جرّش - بضم الجيم وفتح الراء - من مخاليف اليمن، وهو بفتحهما بلد بالشام .

قلت : إن صح الحديث، فإنما هو المفتوح الذى بالشام، ولا يصح، فإن الربيع ابن بدر هذا هو عليلّة، ضعّفه أئمة الحديث . قال النسائى والدارقطنى والأزدى : متروك، وكان الحاكم ظنه الربيع بن بدر مولى طلحة بن عبيدالله^(٢) .

وشارك رسول الله ﷺ ، ولما قدم عليه شريكه قال : أما تعرفنى؟ « قال : أما كنت شريكى؟ فنعم الشريك كنت لا تدارى ولا تمارى^(٣) . وتدارى بالهمزة من المداراة، وهى مدافعة الحق ، فإن ترك همزها، صارت من المداراة ، وهى المدافعة بالتي هى أحسن

ووكّل وتوكّل، وكان توكيله أكثر توكّله .

وأهدى، وقيل الهدية، وأثاب عليها، ووهب، واتّهب، فقال لسلمة بن الأكوع وقد وقع فى سهمه جارية : « هبها لى » فوهبها له، فقادى بها من أهل مكة أسارى من المسلمين^(٤) .

(١) ضعيف : رواه الحاكم (١٨٢/٣) وفى سنده «أبو الزبير المكي» وهو مدلس وقد عنعنه .

(٢) إعلال المؤلف رحمه الله للحديث بالربيع بن بدر المعروف بعليّة لا يتم له، لأنه متابع بنفس السند بإجماع بن مسعدة وهو ثقة كما فى «التقريب» (١٩٧/١) ويظل الحديث معلولاً بعنّة أبى الزبير المكي والله أعلم .

(٣) صحيح . رواه أحمد (٤٢٥/٣) والطبرانى فى «الكبير» (١٦٥/٧) برقم (٦٦١٩ ، ٦٦٢٠) وأبو داود (٤٨٣٦) وابن ماجه (٢٢٨٧) والبيهقى (٧٨/٦) وفى إسناده إبراهيم بن مهاجر وهو صدوق، لكن الحفظ كما فى «التقريب» (٤٤/١) وفى مسنده أيضاً مجهول وهو قائد السائب . ولكن الحديث ورد من طريق آخر صحيح رواه ابن أبى شيبة (٥٠٠/٨) والطبرانى فى «الكبير» (١٦٥/٧) برقم (٦٦١٨) والحاكم (٦١/٢) وعنه البيهقى فى «السنن» (٧٨/٦) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى .

(٤) عن إياس بن سلمة حدثنى أبى قال : غزونا قزارة وعلينا أبو بكر أمره رسول الله ﷺ علينا . فلما كان بيننا وبين الماء ساعة، أمرنا أبو بكر فعرّسنا، ثم شن الغارة، فورد الماء، فقتل من قتل عليه، وسبى وأنظر إلى عتق =

واستدان برهن، وبغير رهن، واستعار، واشترى بالثمن الحال والمؤجل .
 وضمن ضماناً خاصاً على ربه على أعمال من عملها كان مضموناً له بالجنة،
 وضماناً عاماً لليون من توفي من المسلمين، ولم يدع وفاءً أنها عليه وهو يوفيه^(١) وقد
 قيل : إن هذا الحكم عام للأئمة بعده، فالسلطان ضامن لليون المسلمين إذا لم يخلفوا
 وفاءً، فإنها عليه يوفيه من بيت المال، وقالوا : كما يرثه إذا مات، ولم يدع وارثاً،
 فكذلك يقضى عنه دينه إذا مات ولم يدع وفاءً، وكذلك ينفق عليه في حياته إذا لم
 يكن له من ينفق عليه . ووقف رسول الله ﷺ أرضاً كانت له، جعلها صدقة في
 سبيل الله، وتشفع، وشفع إليه، وردت شفاعته في مراجعتها مغنياً، فلم يغضب
 عليها، ولا عتب، وهو الأسوة والقدوة، وحلف في أكثر من ثمانين موضعاً، وأمره
 الله سبحانه بالحلف في ثلاثة مواضع، فقال تعالى ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ أَحَقَّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي
 إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ {يونس : ٥٣} وقال تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِنَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي
 لَتَأْتِيَ كُمْ﴾ {سبأ : ٣} وقال تعالى : ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُعْثُنَّ ثُمَّ
 لَتَنْبِرُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ {التغابن : ٧}، وكان إسماعيل بن إسحاق القاضي
 يذكر أبا بكر محمد بن داود الظاهري، ولا يسميه بالفقيه، فتحاكم إليه يوماً هو
 وخصم له، فتوجهت اليمين على أبي بكر بن داود، فتهايا للحلف، فقال له القاضي
 إسماعيل : أو تحلف ومثلك يحلف يا أبا بكر !؟ فقال : وما يمنعني من الحلف وقد
 أمر الله تعالى نبيه بالحلف في ثلاثة مواضع من كتابه، قال : أين ذلك ؟ فسردها أبو
 بكر، فاستحسن ذلك منه جداً، ودعاه بالفقيه من ذلك اليوم .

= من الناس فيهم الذراري، فخشيت أن يسبقوني إلى الجبل، فرميت بهم بينهم وبين الجبل فلما رأوا السهم
 وقفوا فجئت بهم أسوقهم، وفيهم امرأة من بنى فزارة عليها قشع من آدم (قال: القشع الطع) معها ابنة لها
 من أحسن العرب، فسقتهم حتى آتيت أبا بكر فنقلني أبو بكر ابتها فقدمنا المدينة وما كشفت لها ثوباً، فلقيني
 رسول الله ﷺ في السوق، فقال: «يا سلمة هب لي المرأة» فقلت: يا رسول الله، والله لقد أعجبتني وما
 كشفت لها ثوباً ثم لقيني رسول الله ﷺ من الغد في السوق فقال لي: «يا سلمة هب لي المرأة» الله أبوك
 فقلت: هي لك يا رسول الله، فوالله ما كشفت لها ثوباً، فبعث بها رسول الله ﷺ إلى أهل مكة ففدى بها
 ناساً من المسلمين، كانوا أسروا بمكة. رواه مسلم (٤٤٩٢) وأحمد (٤٦/٤) وأبو داود (٢٦٩٧) وابن ماجه (٢٨٤٦).

(١) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل الميت عليه الدين فيسأل: «هل ترك لدينه من قضاء؟»
 فإن حدث أنه ترك وفاءً صلى وإلا قال: «صلوا على صاحبكم» فلما فتح الله الفتوح قال: «أنا أولى المؤمنين
 من أنفسهم، فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو لورثته» رواه البخاري (٦٧٣١) ومسلم
 (٤٠٨٠).

وكان عليه السلام يَسْتَنِي فى يمينه تارة، ويكفّرُها تارة، ويمضى فيها تارة، والاستثناء يمنع عقد اليمين، والكفارة تحلّها بعد عقدها، ولهذا سماها الله تحلّة .
وكان يُمَارِح، ويقول فى مُزَاحِهِ الحقّ، ويُوَرِّى، ولا يقول فى توريته إلا الحقّ، مثل أن يُريد جهة يقصدها فيسأل عن غيرها كيف طريقها ؟ وكيف مياهاها ومسلكها ؟ أو نحو ذلك . وكان يُشِير ويستشير .

وكان يعود المريض، ويشهدُ الجِنَازة، ويُجيب الدَّعْوَةَ، ويمشى مع الأرملة والمسكين والضعيف فى حوائجهم، وسمع مديحَ الشعر، وأثاب عليه، ولكن ما قيل فيه من المديح، فهو جزء يسير جداً من محامده، وأثاب على الحق . وأما مدحُ غيره من الناس، فأكثُرُ ما يكون بالكذب، فلذلك أمرَ أن يُحْشَى فى وجوه المدّاحين التُّرابُ (١) .



فصل

فى سباقه وعيشه واحتجاسه

وسابق رسولُ الله عليه السلام بنفسه على الأقدام (٢)، وصارع (٣)، وخَصَفَ نعله بيده، ورقّع ثوبه بيده، ورقّع دلوّه، وحلب شاته، وقَلَى ثوبه، وخدم أهله ونفسه، وحمل معهم اللَّبَنَ فى بناء المسجد، وربط على بطنه الحجر من الجوع تارة، وشيع تارة، وأضاف وأضيف، واحتجم فى وَسَطِ رأسه، وعلى ظهر قدمه، واحتجم فى

(١) عن همام بن الحارث، أن رجلاً جعل يمدح عثمان، فعمد المقداد فجثا على ركبتيه، وكان رجلاً ضخماً، فجعل يحثر فى وجهه الحصباء، فقال له عثمان: ما شأنك؟ فقال: إن رسول الله عليه السلام قال: «إذا رأيتُم المدّاحين، فاحنوا فى وجوههم التراب» زواه مسلم (٧٣٦٢) وأبو داود (٤٨٠٤).

(٢) عن عائشة رضى الله عنها قالت: سابقتنى النبی عليه السلام فسبقتة فلبثنا، حتى إذا أرهقنى اللحم سابقتنى فسبقتنى فقال: «هذه بتلك» رواه أحمد (٣٩/٦)، وأبو داود (٢٥٧٨) وابن ماجه (١٩٧٩) وسنده صحيح .
وعنها رضى الله عنها أنها كانت مع رسول الله عليه السلام فى سفر، وهى جارية فقال عليه السلام لأصحابه: «تقدموا»، ثم قال: «تعالى أسابقك»، فسابقته، فسبقتة على رجلى، فلما كان بعد أخرجت معه فى سفر فقال لأصحابه: «تقدموا»، ثم قال: «تعالى أسابقك» ونسيت الذى كان وقد حملت اللحم، فقلت: كيف أسابقك يا رسول الله وأنا على هذه الحال؟ فقال: «لتفعلن» فسابقته فسبقتنى، فقال: «هذه بتلك السبقة» رواه أحمد (٣٩/٦) والبيهقى (١٠/١٧، ١٨) وسنده صحيح .

(٣) عن أبى جعفر بن محمد بن على بن ركانة عن أبيه، أن ركانة صارع النبی عليه السلام فصرعه النبی عليه السلام، قال ركانة: وسمعت النبی عليه السلام يقول: «فرق ما بيننا وبين المشركين العمامم على القلائس» رواه أبو داود (٤٠٧٨) والترمذى =

الأخضعين والكاهل وهو ما بين الكتفين، وتداوى، وكوى ولم يكتو، ورقى ولم يسترق، وحمى المريض مما يؤذيه .

وأصول الطب ثلاثة : الحمية، وحفظ الصحة، واستفراغ المادة المضرة، وقد جمعها الله تعالى له ولأئمة في ثلاثة مواضع من كتابه، فحمى المريض من استعمال الماء خشية من الضرر، فقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٤٣]، فأباح التيمم للمريض حمية له، كما أباحه للعادم وقال في حفظ الصحة : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤] فأباح للمسافر الفطر في رمضان حفظاً لصحته، لثلا يجتمع على قوته الصوم ومشقة السفر، فيضعف القوة والصحة . وقال في الاستفراغ في حلق الرأس للمحرم : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] . فأباح للمريض ومن به أذى من رأسه وهو مُحَرَّم أن يحلق رأسه، ويستفرغ المواد الفاسدة، والأبخرة الرديئة التي تولد عليه القمل، كما حصل لكعب بن عُجْرَةَ^(١)، أو تولد عليه المرض، وهذه الثلاثة هي قواعد الطب وأصوله، فذكر من كل جنس منها شيئاً، وصورة، تنبيهاً بها على نعمته على عباده في أمثالها من حميتهم، وحفظ صحتهم، واستفراغ مواد أذاهم، رحمة لعباده، ولطفاً بهم، ورأفة بهم . وهو الرؤوف الرحيم .

= (١٧٨٤) والبخارى في «التاريخ الكبير» (٢٢١/٨٢/١/١) والحاكم (٤٥٢/٣) وضعه الترمذى بقوله : حديث غريب، وإسناده ليس بالقائم، ولا تعرف أبا الحسن العسقلانى ولا ابن ركانة . اهـ . وقال ابن حبان : فى إسناده نظر، ذكره الحافظ فى ترجمة ركانة من «الاصابة» ولكن للحديث شاهد مرسل صحيح أخرجه البيهقى (١٨/١٠) عن سعيد بن جبیر : «أن رسول الله ﷺ كان بالطحاء، فأتى عليه يزيد بن ركانة، أو ركانة بن يزيد، ومعه أعنز له، فقال له يا محمد هل لك أن تصارعنى؟ فقال : «ما تسبقنى؟» قال شاة من غنمى، فصارع، فصعره، فأخذ شاة قال ركانة : هل لك فى العود؟ قال : «ما تسبقنى؟» قال أخرى، ذكر ذلك مراراً فقال : يا محمد، والله ما وضع أحد جنبى الأرض، وما أنت الذى تصرعنى، فأسلم ورد عليه رسول الله ﷺ غنمه . قلت : والحديث بهذا الشاهد يرتقى إلى درجة الحسن والله أعلم .

(١) عن عبد الله بن معقل، قال : قعدت إلى كعب رضى الله عنه، وهو فى المسجد، فسألته عن هذه الآية : ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾؟ فقال كعب رضى الله عنه : نزلت فى، كان بى أذى من رأسى فحملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهى، فقال : «ما كنت أرى أن الجهد بلغ منك ما أرى أجد شاة؟» فقلت لا، فنزلت هذه الآية : ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ . قال : صوم ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين نصف صاع طعاماً لكل مسكين . قال : فنزلت فى خاصة وهى لكم عامة . رواه البخارى (١٨١٦) ومسلم (٢٨٣٦) والترمذى (٢٩٧٣) والنسائى فى «الكبرى» كما فى «التحفة» (٢٩٨/٨) وابن ماجه (٣٠٧٩) .

فصل

في هديه ﷺ في معاملته

كان أحسن الناس مُعاملةً . وكان إذا استسلف سلفاً قضى خيراً منه^(١) . وكان إذا استسلف من رجل سلفاً، قضاه إياه، ودعا له، فقال : « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، إِنَّمَا جَزَاءُ السَّلَفِ الْحَمْدُ وَالْأَدَاءُ »^(٢) .

واستسلف من رجل أربعين صاعاً، فاحتاج الانصارى، فأتاه، فقال ﷺ : « مَا جَاءَنَا مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » فقال الرجل : « وَأَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، فقال رسول الله ﷺ : « لَا تَقُلْ إِلَّا خَيْرًا، فَإِنَّا خَيْرٌ مِنْ تَسَلَّفَ فَأَعْطَاهُ أَرْبَعِينَ فَضْلًا، وَأَرْبَعِينَ سُلْفَةً، فَأَعْطَاهُ ثَمَانِينَ. ذكره البزار^(٣) . واقترض بغيراً، فجاء صاحبه يتقاضاه، فأغلظ للنبي ﷺ ، فهمَّ به أصحابه، فقال : « دَعُوهُ فَإِنَّ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا »^(٤) . واشترى مرة شيئاً وليس عنده ثمنه فَأَرْبَحَ فيه، فباعه، وتصدَّقَ بالربح على أرامل بنى عبد المطلب، وقال : « لَا أَشْتَرِي بَعْدَ هَذَا شَيْئًا إِلَّا وَعِنْدِي ثَمْنُهُ »^(٥) ذكره أبو داود، وهذا لا يُناقض الشراء فى الذمة إلى أجل، فهذا شيء وهذا شيء . وتقاضاه غريم له ديناً، فأغلظ عليه، فهمَّ به عمر بن الخطاب فقال : « مَهْ يَا عُمَرُ كُنْتُ أَحْوَجَ إِلَى أَنْ تَأْمُرَنِي بِالْوَفَاءِ . وَكَانَ أَحْوَجَ

(١) عن أبي هريرة قال: كان لرجل على رسول الله ﷺ حق فأغلظ له، فهم به أصحاب النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « إِنْ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا، فقال لهم: «اشترؤا له سنًا فأعطوه إياه»، فقالوا: إنا لا نجد إلا سنًا هو خير من سنة، قال: «فاشترؤوه فأعطوه إياه، فإن من خيركم - أو خيركم - أحسنكم قضاءً» رواه البخارى (٢٣٠٥) ومسلم (٤٠٣٣) والترمذى (١٣١٦) وابن ماجه (٢٤٢٣).

(٢) عن عبد الله بن أبى ربيعة أن النبي ﷺ استسلف منه حين غزا حنينًا ثلاثين أو أربعين ألفًا فلما انصرف قضاه إياه ثم قال: «بارك الله لك فى أهلك ومالك إنما جزاء السلف الوفاء والحمد» رواه أحمد (٣٦/٤) والنسائى (٣١٤/٧) وابن اجه (٢٤٢٤) وسنده حسن.

(٣) صحيح. رواه البزار (١٣٠٧) وقال لا نعلمه بإسناد متصل إلا بهذا، ولم نسمعه من أحمد وكان ثقة أ.هـ. وقال الهيثمى فى «المجمع» (١٤١/٤) رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ البزار هو ثقة.

(٤) رواه البخارى (٢٣٠٥) ومسلم (٢٠٣٣) والترمذى (١٣١٦) وابن ماجه (٢٤٢٣).

(٥) ضعيف. رواه أبو داود (٣٣٤٤) من طريق شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس، وشريك هو ابن عبد الله القاضى، وهو صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه كما فى «التقريب» (٣٥١/١) وسماك هو ابن حرب وهو صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره كما فى «التقريب» (٣٣٢/١).

إِلَى أَنْ تَأْمُرَهُ بِالصَّبْرِ»^(١)، وباعه يهودى بيعاً إلى أجل، فجاءه قبل الأجل يتقاضاه ثمنه، فقال : لَمْ يَحِلَّ الْأَجَلُ، فقال اليهودى : إِنَّكُمْ لَمَطُلٌ يَا بَنَى عَبْدِ الْمَطْلَبِ، فهُمْ بِهِ أَصْحَابُهُ، فنهاهم، فلم يَزِدْهُ ذَلِكَ إِلَّا حِلْماً، فقال اليهودى : كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ قَدْ عَرَفْتَهُ مِنْ عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ، وَبَقِيَتْ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ لَا تَزِيدُهُ شِدَّةُ الْجَهْلِ عَلَيْهِ إِلَّا حِلْماً، فَأَرَدْتُ أَنْ أَعْرِفَهَا، فَاسْلَمْ الْيَهُودَى^(٢) .



فصل

فِي هَدْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مِشْيِهِ وَحَدِّهِ وَأَصْحَابِهِ

كَانَ إِذَا مَشَى، تَكْفَأَ تَكْفُؤًا، وَكَانَ أَسْرَعَ النَّاسِ مِشْيَةً، وَأَحْسَنَهَا وَأَسْكَنَهَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَ الشَّمْسُ تَجْرِي فِي وَجْهِهِ وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَسْرَعَ فِي مِشْيَتِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَأَنَّمَا الْأَرْضُ تُطْوَى لَهُ، وَإِنَّا لَنَجْهَدُ أَنْفُسَنَا وَإِنَّهُ لَغَيْرُ مُكْتَرَبٍ^(٣). وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَشَى تَكْفَأَ تَكْفُؤًا كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبٍّ^(٤)، وَقَالَ مَرَّةً: إِذَا مَشَى، تَقْلَعُ^(٥)،

- (١) ضعيف. رواه الحاكم (٣٢/٢) وقال: صحيح الإسناد وتعقبه الذهبي بقوله: مرسل.
- (٢) ضعيف. رواه الطبراني في «الكبير» (٢٢٢/٥)، (٢٢٣) برقم (٥١٤٧) وابن حبان (٢٨٨/٢) إحصان) وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٨) والحاكم (٦٠٤/٣، ٦٠٥) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢٧٨/٦ - ٢٨٠) والمزني في «تهذيب الكمال» (٣٤٧، ٣٤٨) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» ص ٨١. وفي إسناده حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام وهو مجهول فإنه لم يرو عنه غير ابنه محمد، ولم يوثقه غير ابن حبان في «الثقات» (١٧٠/٤) وقال عنه الحافظ في «التقريب» (٢٠١/١) مقبول. أى عند المتابعة، وليس له متابع. والحديث قال عنه الحاكم: هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه وهو من غرر الحديث ومحمد بن أبي السري العسقلاني ثقة أه وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: ما أنكره وأركه لا سيما قوله مقبلاً غير مدبر فإنه لم يكن في غزوة تبوك قتال. أه.
- (٣) صحيح لغيره. رواه أحمد (٣٥٠/٢) و (٣٨٠) والترمذي (٣٦٤٨) وفي «الشمائل» (١٠٠) والبخاري (٣٦٤٩) وابن حبان (٦٣٠٩) وابن سعد في «الطبقات» (٤١٥/١) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (ص ٢٤٨).
- (٤) حسن بطرقه. رواه أحمد (٨٩/١) و ٩٦ و ١٠١ و ١١٧ و ١٢٧ و ١٣٤ و ١٥١) والترمذي (٣٦٣٧) وفي «الشمائل» وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١١٦/١) والحاكم (٦٠١/٢ - ٦٠٢) والبيهقي (٢٤٤/١) والطائلسي (١٧١) والبخاري (٣٦٤١) وأبو زرعة في «تاريخه» (١٦٠/١) وأبو يعلى (٣٦٩) وابن حبان (٣٦١١ - إحصان) والبيهقي في «الدلائل» (٢٤٥/١).
- (٥) ضعيف. رواه الترمذي في «الشمائل» (٥) وابن سعد (٤١٠/١) وفي سننه انقطاع كما قال الترمذي. وفي سننه أيضاً عمر بن عبد الله مولى غفرة وهو ضعيف كما في «التقريب».

قلت: والتقلُّ: الارتفاعُ من الأرض بجملته، كحال المنحط من الصبب، وهى مشية أولى العزم والهمة والشجاعة، وهى أعدلُ المشيات وأروحها للأعضاء، وأبعدُها من مشية الهَوَج والمهانة والتماوت، فإن الماشى، إمَّا أن يتماوت فى مشيه ويمشى قطعة واحدة، كأنه خشبة محمولة، وهى مشية مذمومة قبيحة، وإمَّا أن يمشى بانزعاج واضطراب مشى الجمل للأهوج، وهى مشية مذمومة أيضاً، وهى دالة على خفة عقل صاحبها، ولا سيما إن كان يكثرُ الالتفات حال مشيه يميناً وشمالاً، وإمَّا أن يمشى هَوْنًا، وهى مشية عباد الرحمن، كما وصفهم بها فى كتابه، فقال: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] قال غيرُ واحد من السلف: بسكينة ووقار من غير تكبرٍ ولا تماوت، وهى مشية رسول الله ﷺ، فإنه مع هذه المشية كان كأنما ينحط من صبب، وكأنما الأرض تُطوى له، حتى كان الماشى معه يُجهدُ نفسه ورسولُ الله ﷺ غيرُ مُكترثٍ، وهذا يدل على أمرين: أن مشيته لم تكن مشية بتماوت ولا بمهانة، بل مشية أعدل المشيات.

والمشيات عشرة أنواع، هذه الثلاثة منها، والرابع: السعى. والخامس: الرَّمَل وهو أسرعُ المشى مع تقارب الخطأ، ويسمى: الحَبَب، وفى الصحيح من حديث ابن عمر أن النبى ﷺ حَبَّ فى طَوَافِهِ ثلاثاً، ومشى أربعاً^(١).

السادس: النَّسْلَان، وهو العدو الخفيف الذى لا يُزعج الماشى، ولا يكرِّهُه. وفى بعض المسانيد أن المشاة شكَّوْا إلى رسول الله ﷺ من المشى فى حجة الوداع، فقال: «اسْتَعِينُوا بِالنَّسْلَانِ»^(٢).

والسابع: الحَوَزكى، وهى مشية التمايل، وهى مشية، يقال: إن فيها تكسراً وتختناً.

والثامن: القهقرى، وهى المشية إلى وراء.

(١) رواه البخارى (١٦١٦) ومسلم (٢٩٩٦) وأبو داود (١٨٩٣) والنسائى (١٥٥/٥)

(٢) صحيح. رواه الحاكم (٤٣٣/١) بلفظ «عليكم بالنسلان» وصححه ووافقه الذهبي.

والتاسع : الْجَمَزَى ، وهى مِشْيَةٌ يَثْبُ فيها الماشى وثباً .

والعاشر : مِشْيَةُ التَّبَخْتَرِ ، وهى مِشْيَةٌ أُولَى الْعَجَبِ وَالتَّكَبُّرِ ، وهى التى خَسَفَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ بِصَاحِبِهَا لما نَظَرَ فى عِظَمِهِ وَأَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ ، فهو يَتَجَلَّجَلُ فى الأرض إلى يوم القيامة .

وأعدلُ هذه المِشْيَاتِ مِشْيَةُ الْهَوْنِ وَالتَّكْفُؤِ .

وأما مِشْيُهُ مع أصحابه ، فكانوا يمشون بين يديه وهو خلفهم ، ويقول : «دَعُوا ظَهْرِي لِلْمَلَائِكَةِ»^(١) ولهذا جاء فى الحديث : وكان يسوقُ أصحابه وكان يمشى حافياً وَمَنْتَعِلاً ، وكان يُمَاشِي أصحابه فُرَادَى وَجَمَاعَةً ، وَمْشَى فى بعض غزواته مرة فَدَمِيتُ أَصْبَعُهُ ، وسال منها الدَّمُ ، فقال :

هَلْ أَنْتِ إِلَّا أَصْبَعٌ دَمِيتِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتِ^(٢)

وكان فى السفر ساقَةَ أصحابه : يُزْجَى الضَّعِيفَ ، وَيُرْدَفُهُ ، ويدعو لهم ، ذكره أبو داود^(٣) .



فصل

فى هديه ﷺ فى جلوسه واتكائه

كان يجلس على الأرض ، وعلى الحَصِيرِ ، والبِساطِ ، وقالت قَيْلَةُ بنت مَخْرَمَةَ^(٤) : أتيتُ رسولَ الله ﷺ وهو قاعد القُرفْصَاءِ ، قالت : فلما رأيتُ رسولَ الله ﷺ كالمُتَخَشِّعِ فى الجَلِيسَةِ ، أُرْعِدْتُ من الفَرْقِ . ولما قدم عليه عدىُّ بن حاتم ، دعاه إلى

(١) حسن . رواه أبو نعيم فى «الحلية» (١١٧/٧) عن جابر رضى الله عنه قال : خرج رسول الله ﷺ فقال لأصحابه «امشوا أمامى واخلوا ظهري للملائكة» وفى سنده عبد العزيز بن أبان هو متروك وكذبه ابن معين وغيره كما فى «التقريب» (٥٠٧/١) ولكن ورد الحديث عند أحمد (٣٠٢/٣ و ٣٣٢) وابن ماجه (٢٤٦) والحاكم (٢٨١/٤) عن جابر قال : كان رسول الله ﷺ إذا خرج من بيته مشينا أمامه وتركنا ظهره للملائكة . وسنده حسن .

(٢) رواه البخارى (٢٨٠٢) ومسلم (٤٥٧٣) والترمذى (٣٣٤٥) .

(٣) صحيح . رواه أبو داود (٢٦٣٩) كتاب الجهاد ، باب : لزوم الساقة ويزجى : يسوق .

(٤) حديثها رواه الترمذى (٢٨١٤) وفى الشماثل (٥٣) وأبو داود (٣٠٧٠) وسنده يحتمل التحسين .

منزله، فألقت إليه الجارية وسادة يجلس عليها، فجعلها بينه وبين عدى، وجلس على الأرض. قال عدى: فعرفت أنه ليس بملك. وكان يستلقى أحياناً، وربما وضع إحدى رجله على الأخرى^(١)، وكان يتكى على الوسادة^(٢)، وربما اتكأ على يساره^(٣) وربما اتكأ على يمينه. وكان إذا احتاج فى خروجه، توكأ على بعض أصحابه من الضعف.



فصل

فى هديه ﷺ عند قضاء الحاجة

كان إذا دخل الخلاء قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٤)، «الرَّجْسِ النَّجِسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»^(٥). وكان إذا خرج يقول: «غُفْرَانُكَ»^(٦).

وكان يستنجى بالماء تارة، ويستجمر بالأحجار تارة، ويجمع بينهما تارة. وكان إذا ذهب فى سفره للحاجة، انطلق حتى يتوارى عن أصحابه، وربما كان يبعد نحو الميلين. وكان يستتر للحاجة بالهدف تارة، وبِحَائِشِ النَّخْلِ تارة، وبشجر الوادى تارة.

- (١) انظر: فصل فى هديه وسيرته ﷺ فى نومه وانتباهه.
 (٢) صحيح. رواه أحمد (١٠٢/٥) الترمذى (٢٧٧١) عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال: «رأيت النبى ﷺ متكئاً على وسادة» وقال الترمذى: هذا حديث صحيح.
 (٣) حسن. رواه أحمد (٨٦/٥ و ٨٧) وأبو داود (٤١٤٧) والترمذى (٢٧٧٠) والدارمى (١٧٦/٢) عن جابر بن سمرة رضى الله عنه.
 (٤) (٤) رواه البخارى (١٤٢) ومسلم (٨٠٩) وأحمد (٩٩/٣ و ١٠١ و ٢٨٢) والترمذى (٦) وأبو داود (٤) والنسائى (٢٠/١) وابن ماجه (٢٩٨).
 (٥) ضعيف. رواه ابن ماجه (٢٩٩) وفى سننه عبيد الله بن زحر. وعلى بن زيد والقاسم. قال البوصيرى فى «مصابيح الزجاجة» (١٢٨/١) هذا إسناد ضعيف، قال ابن حبان: إذا اجتمع فى إسناد خبر عبيد الله بن زحر وعلى بن يزيد والقاسم فذاك مما عملته أيديهم.
 (٦) حسن. رواه أحمد (١٥٥/٦) وأبو داود (٣٠) والبخارى فى الأدب المفرد (٦٩٣) والترمذى (٧) وابن الجارود (٤٢) وابن خزيمة (٩٠) وابن أبى شيبه (٢/١) وابن ماجه (٣٠٠) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٧٩) ومن طريقه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٢) وابن حبان (١٤٤٤ - إجماع) والبيهقى فى «شرح السنة» (١٨٨) والدارمى (١٧٤/١) والحاكم (١٥٨/١) والبيهقى فى «السنن» (٩٠/١) وقوله ﷺ «غفرانك» قال البيهقى: معناه أسألك غفرانك كما قال الله سبحانه وتعالى «غفرانك ربنا» أى: اعطنا غفرانك، فكانه رأى ربه ذكر الله عز وجل على الخلاء، تقصيراً منه، فتداركه بالاستغفار.

وكان إذا أراد أن يبول في عزاز من الأرض - وهو الموضع الصلب - أخذ عوداً من الأرض، فنكت به حتى يثرى، ثم يبول .

وكان يرتاد لبوله الموضع الدَّمَثَ - وهو اللين الرخو من الأرض - وأكثر ما كان يبول وهو قاعد، حتى قالت عائشة: « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّهُ كَانَ يَبُولُ قَائِماً، فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِداً »^(١)، وقد روى مسلم في « صحيحه » من حديث حذيفة أَنَّهُ بَالَ قَائِماً^(٢). فقيل: هذا بيان للجواز وقيل: إنما فعله من وجع كان بِمَأْبُضِهِ^(٣). وقيل: فعله استشفاءً. قال الشافعي رحمه الله: والعرب تستشفى من وجع الصلب بالبول قائماً، والصحيح أنه إنما فعل ذلك تنزهاً وبعداً من إصابة البول، فإنه إنما فعل هذا لما أتى سباطة قوم وهو ملقى الكُنَاسَة، وتسمى المزيلة، وهي تكون مرتفعة، فلو بال فيها الرجل قاعداً، لارتد عليه بولُه، وهو ﷺ استتر بها، وجعلها بينه وبين الحائط، فلم يكن بدُّ من بوله قائماً^(٤)، والله أعلم .

(١) صحيح بطرقة. رواه أحمد (١٩٢/٦) وأبو عوانة (١٩٨/١) والطيالسي (٤٥/١) وابن أبي شيبة (١٢٣/١)، (١٢٤) والترمذي (١٢) والنسائي (٢٦/١) وابن حبان (١٤٣٠/١) وإحسان) وابن ماجه (٣٠٧) والحاكم (١٨١/١) والبيهقي (١٠١/١ - ١٠٢).

(٢) رواه البخاري (٢٢٤) ومسلم (٦١٣) وأحمد (٣٨٢/٥، ٣٩٤، ٤٠٢) وأبو داود (٢٣) والترمذي (١٣) والنسائي (١١٩/١) وابن ماجه (٣٠٥).

(٣) ضعيف. رواه الحاكم (١٨٢/١) والبيهقي (١٠١/١) والخطابي في «معالم السنن» (٢٩/١) معلقاً. وقال الحاكم: صحيح تفرد به حماد بن غسان، رواه كلهم ثقات. وتعبه الذهبي بقوله: قلت: حماد ضعفه الدارقطني. أـه وقال البيهقي: لا يثبت. وأورده الحافظ في الفتح (٢٦٣/١) من رواية الحاكم والبيهقي وقال: ضعفه الدارقطني والبيهقي والحديث نصه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ بال قائماً من جرح كان بمأبضه. قلت: المأبض هي: باطن الركبة.

(٤) هذا التعليل الذي ذكره المؤلف رحمه الله يحتاج إلى دليل يؤكده، لأن الأمر لو كان كذلك لحظَرَ على الرجل أن يتبول قائماً إلا إذا تعذر القعود، وطالما أنه لا يوجد دليل على هذا التعليل المذكور، فيقال في الجمع بين الحديثين أن عائشة رضى الله عنها أخبرت بما اطلعت عليه من حال النبي ﷺ، وهذا لا ينفي ما اطلع عليه غيرها وهو حذيفة رضى الله عنه. قال ابن حبان في تعليقه على حديث عائشة رضى الله عنها: «هذا خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة الحديث. أنه مضادٌ لخبر حذيفة الذي ذكرناه، وليس كذلك، لأن حذيفة رأى المصطفى ﷺ يبول قائماً عند سباطة قوم خلف حائط، وهي في ناحية المدينة. وعائشة لم تكن معه في ذلك الوقت إنما كانت تراه في البيوت يبول قاعداً فحكمت ما رأت وأخبر حذيفة بما عاين» اهـ الإحسان (٢٧٩/٤).

فقلت: يجوز للرجل أن يبول قائماً إذا أمن الرشاش، ولذا بَوَّبَ البخاري على حديث حذيفة بقوله باب: البول قائماً وقاعداً. قال الحافظ: قوله (باب البول قائماً وقاعداً) قال ابن بطال: دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى، لأنه إذا جاز قائماً فقاعداً أجوز. أـه وقال الألباني في «تمام المنة» ص ٦٤ حديث عائشة ناف وحديث حذيفة مثبت، ومن المعلوم أن المثبت مقدم على النافي، لأن معه زيادة علم، فيجوز الأمران، والواجب الاحتراز من رشاش البول فيأبهما حصل وجب .. وقول الشوكاني في «السليل» (٦٧/١): «إن البول من قيام إذا لم يكن محرماً فهو مكروه كراهة شديدة» مما لا يلتفت إليه.

وقد ذكر الترمذى عن عمر بن الخطاب قال : رأتى النبى ﷺ وأنا أبول قائماً، فقال : « يا عمر لا تَبُلْ قائماً »^(١)، قال : فما بلت قائماً بعدُ . قال الترمذى : وإنما رفعه عبد الكريم بن أبى المخارق، وهو ضعيف عند أهل الحديث .

وفى « مسند البزار » وغيره، من حديث عبد الله بن بُريدة عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال : « ثَلَاثٌ مِنَ الْجَفَاءِ : أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ قائماً، أَوْ يَمْسَحَ جَبْهَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، أَوْ يَنْفُخَ فِي سَجُودِهِ »^(٢) . ورواه الترمذى وقال : هو غير محفوظ، وقال البزار : لا نعلم من رواه عن عبد الله بن بُريدة إلا سعيد بن عبيد الله، ولم يجرحه بشئ . وقال ابن حاتم : هو بصرى ثقة مشهور .

وكان يخرج من الخلاء، فيقرأ القرآن، وكان يستنجى، ويستجمر بشماله، ولم يكن يصنع شيئاً مما يصنعه المبتلون بالوسواس من نثر الذَّكْرِ، والنخحة، والقفز، ومسك الحبل، وطلوع الدرج، وحشو القطن فى الإحليل، وصب الماء فيه، وتفقد الفينة بعد الفينة، ونحو ذلك من بدع أهل الوسواس . وقد روى عنه ﷺ أنه كان إذا بَالَ، نثرَ ذَكَرَهُ ثلاثاً^(٣) . وروى أنه أمر به، ولكن لا يصح من فعله ولا أمره . قاله

(١) ضعيف . رواه الترمذى (١٢) معلقاً وابن ماجه (٣٠٨) والحاكم (١٨٥/١) والبيهقى فى « السنن » (٢٠٢/١) من طريق ابن جريج عن عبد الكريم بن أبى أمية عن نافع عن ابن عمر، عن عمر رضى الله عنه . ورواه ابن حبان (١٤٢٣ - إحصان) عن ابن جريج عن نافع، وقال عقبه أخاف أن ابن جريج لم يسمع من نافع هذا الخبر .

وقال البوصيرى فى « مصباح الزجاجه » (١٣١/١) هذا إسناد ضعيف، عبد الكريم متفق على تضعيفه، وقد تفرد بهذا الخبر وعارضه عبيد الله بن عمر العمري الثقة المأمون المجمع على ثبته (أى : رواه موقوفاً ولم يرفعه) ولا يُعْتَر بتصحیح ابن حبان هذا الخبر عن طريق هشام بن يوسف عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر فإنه قال بعده : أخاف أن يكون ابن جريج لم يسمعه من نافع، وقد صح ظنه فإن ابن جريج إما سمعه من ابن أبى المخارق كما ثبت فى رواية ابن ماجه هذه والحاكم فى المستدرک، واعتذر عن تخريجه بأنه إنما أخرجه فى المتابعات، وحديث عبيد الله العمري أخرجه أبو بكر فى مصنفه والبزار فى مسنده أهد .

(٢) ضعيف . رواه البزار (٥٤٧) - كشف الاستار والطبرانى فى « الأوسط » (٥٩٩٨) وقال الترمذى : حديث بُريدة غير محفوظ . وقال البيهقى بعد أن علق الحديث من هذا الوجه « قال البخارى : هذا حديث منكر يضطربون فيه » قال الألبانى : وجه الاضطراب المذكور أن قتادة والجريرى رواه عن ابن بُريدة عن ابن مسعود موقوفاً . وخالفهما سعيد بن عبيد الله الثقفى فقال : عن عبد الله بن بُريدة عن أبيه مرفوعاً . ولولا أن الثقفى هذا فيه بعض الضعف لحكمنا على حديثه بالصحة كما فعل العيني فى « شرح البخارى » (١٢٥/٣) ولكن قال الدارقطنى فيه : « ليس بالقوى » يحدث بأحاديث يسندھا وغيره يوقفھا، ولذلك أورده الذهبى فى « الميزان » وقال الحافظ فيه « صدوق، ربما وهم » قلت : فمثله لا يحتمل ما خالف فيه غيره ممن هو أوثق منه وأكثر كما هو الحال فى هذا الحديث، والله أعلم . أ . هـ « الإرواء » (٩٨/١) .

(٣) ضعيف . رواه أحمد (٣٤٧/٤) وابن أبى شيبه (٢/١٢/١) وابن ماجه (٣٢٦) وأبو داود فى « المراسيل » (٤) والبيهقى (١١٣/١) من طريق زمعة بن صالح عن عيسى بن يزداد عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا بال=

أبو جعفر العُقيلي .

وكان إذا سلم عليه أحد وهو يُبُول، لم يردَّ عليه، ذكره مسلم في «صحيحه» عن ابن عمر^(١).

وروى البزار في «مسنده» في هذه القصة أنه ردَّ عليه، ثم قال : « إِنَّمَا رَدَدْتُ عَلَيْكَ خَشْيَةَ أَنْ تَقُولَ : سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ سَلَامًا، فَإِذَا رَأَيْتَنِي هَكَذَا، فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ، فَإِنِّي لَا أَرُدُّ عَلَيْكَ السَّلَامَ »^(٢). وقد قيل : لعل هذا كان مرتين، وقيل : حديث مسلم أصح، لأنه من حديث الضحاك بن عثمان، عن نافع، عن ابن عمر، وحديث البزار من رواية أبي بكر رجل من أولاد عبد الله بن عمر، عن نافع، عنه . قيل : وأبو بكر هذا : هو أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر^(٣)، روى عنه مالك وغيره، والضحاك أوثق منه . وكان إذا استنجى بالماء، ضرب يده بعد ذلك على الأرض، وكان إذا جلس لحاجته، لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض .

= أحكم فليتر ذكره ثلاثا « قال زمعة مرة - فإن ذلك يجرى عنه . وقال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١٣٨/١) وازداد ويقال يزداد لا تصح له صحة . وزمعة ضعيف . أه وقال البيهقي في «السنن» (١١٣/١) قال عبد الله بن عدى : عيسى بن يزداد عن أبيه مرسل روى عنه زمعة بن صالح، لا يصح سمعت ابن حماد يذكره عن البخارى . وقال ابن أبى حاتم في «الجرح والتعديل» (٣١٠/٩) يزداد بن فساء يمانى روى عن النبى ﷺ، مرسل وروى عنه ابنه عيسى بن يزداد سمعت أبى يقول ذلك . أه وقال أيضاً في «العلل» (٤٢/١) «قال أبى هو عيسى ابن يزداد بن فساء وليس لأبيه صحة ومن الناس من يدخله فى المسند على المجاز وهو وأبوه مجهولان . أه وقال ابن معين كما فى «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢٨٢٥/١٥٨٩/٤) لا يعرف عيسى هذا ولا أبوه . أه قلت : وقد خالف ابن حبان فذكر عيسى بن يزداد فى «الثقات» (٢١٦/٥) وهذا التوثيق لا يقبل لما عُرِفَ عن ابن حبان من تساهله فى التوثيق وانظر ذلك «تمام المنة» لشيخنا الألبانى ص ٢٠ - ٢٥ .

(١) رواه مسلم (٨٠١) وأبو داود (١٦) والترمذى (٩٠) والنسائى (٣٥١) وابن ماجه (٣٥٣) .
(٢) حسن . ورواه ابن الجارود فى «المنتقى» (٣٧) قال حدثنا محمد بن يحيى قال ثنا عبد الله بن رجاء، قال ثنا سعيد - يعنى ابن سلمة، قال ثنا أبو بكر - بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما . وهذا إسناده حسن . قلت : وقد رواه ابن ماجه (٣٥٢) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه وسنده حسن . انظر «الصحيحه» (١٩٧) .

(٣) هو كذلك كما فى «المنتقى» لابن الجارود وقد سبق، وقال الزيلعى فى «نصب الراية» (٦/١) ذكره عبد الحق فى «أحكامه من جهة البزار ثم قال وأبو بكر هذا فيما أعلم هو ابن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب روى عنه مالك وغيره لا بأس به، ولكن حديث الضحاك بن عثمان أصح، فإن الضحاك أوثق من أبى بكر هذا، ولعل ذلك كان فى موطنين، انتهى كلامه، وتعمقه ابن القطان فى «كتابه» فقال : من أين له أنه هو، ولم يصرح فى الحديث باسمه واسم أبيه وجده؟ انتهى . قلت : قد جاء ذلك مصرحاً فى «مسند السراج» فقال : حدثنا محمد بن إدريس ثنا عبد الله بن رجاء ثنا سعيد بن سلمة حدثنى أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر فذكره» أه

فصل

فى هديه ﷺ فى الفطرة وتوابعها

قد سبق الخلاف هل وُلد ﷺ مختوناً، أو ختنته الملائكة يوم شق صدره لأول مرة، أو ختنه جدّه عبد المطلب ؟

وكان يُعجبه التيمن فى تنعله وترجله وطهوره وأخذ عطاءه، وكانت يمينه لطعامه وشرابه وطهوره، ويساره لخلّاته ونحوه من إزالة الأذى .

وكان هديه فى حلق الرأس تركه كلّهُ، أو أخذه كلّهُ، ولم يكن يحلق بعضه، ويدع بعضه، ولم يُحفظ عنه حلقه إلا فى نُسك .

وكان يُحب السّواك، وكان يستاك مفطراً وصائماً، ويستاك عند الانتباه من النوم، وعند الرّضوء، وعند الصلاة، وعند دخول المنزل، وكان يستاك بعود الأراك .

وكان يكثر التطبّب، ويحب الطّيب، وذُكرَ عنه أنه كان يطلى بالنّورة^(١). وكان أولاً يَسْدُلُ شعره، ثم فرقه، والفرق : أن يجعل شعره فرقتين، كل فرقة ذؤابة، والسدل : أن يسدّله من ورائه ولا يجعله فرقتين . ولم يدخل حماماً قط، ولعله ما رآه بعينه، ولم يصح فى الحمام حديث^(٢). وكان له مكحلة يكتحلّ منها كلّ ليلة

(١) عن أم سلمة أن النّبي ﷺ كان إذا طلى بدأ بعورته فطلاها بالنّورة، وسائر جسده أهله . رواه ابن ماجه (٣٧٥١) وعنها رضى الله عنها أن النّبي ﷺ طلى وولى عانته يده . رواه ابن ماجه (٣٧٥٢) وإسنادهما ضعيف . قال البوصيرى فى «مصابح الزّجاجة» (١٨٣/٣) هذا إسناد رجاله ثقات وهو منقطع حبيب بن أبى ثابت لم يسمع من أم سلمة قاله أبو زرعة .

والنّورة : حجر الكلّس، ثم غلب على أخلاط تضاف إلى الكلّس من زربخ وغيره، ويستعمل لإزالة الشعر . واطلى : اقتلع من طلى يقال : طليت به نبوة أو غيره، لطخته، واطليت، إذا فعلته بنفسك . ومعنى قول أم سلمة «وسائر جسده أهله» أى طلى سائر جسده أهله فهو من عطف معمولى عامل واحد .

(٢) إن كان المؤلّف رحمه الله - يقصد أنه لم يصح حديث فى دخول النّبي ﷺ الحمام فهذا صحيح . وإن كان يقصد أنه لم يصح حديث عن النّبي ﷺ فى ذكر الحمام فهذا غير صواب فقد ورد ذكر الحمام عن النّبي ﷺ فعن جابر رضى الله عنه أن النّبي ﷺ قال : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير إزار، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يُدار عليها الخمر» رواه الترمذى والحاكم بسند حسن . قلت : والحمامات المذكورة فى الحديث هى الحمامات العامة .

ثلاثاً عند النوم في كل عين^(١). واختلف الصحابة في خضابه، فقال أنس : لم يخضب^(٢). وقال أبو هريرة : خضب^(٣)، وقد روى حماد بن سلمة عن حميد، عن أنس قال : رأيت شعر رسول الله ﷺ مخضوباً^(٤)، قال حماد : وأخبرني عبد الله ابن محمد بن عقيل قال : رأيت شعر رسول تص عند أنس بن مالك مخضوباً^(٥). وقالت طائفة : كان رسول الله ﷺ مما يكثر الطيب قد احمر شعره، فكان يُظن مخضوباً. ولم يخضب. وقال أبو رُمثة: أتيت رسول الله ﷺ مع ابن لى، فقال :

(١) عن ابن عباس قال: كانت لرسول الله ﷺ مكحلة يكتحل بها عند النوم ثلاثاً في كل عين. رواه أحمد (١/٣٥٤) والطيالسي (٢٦٨١) وأبو يعلى (٢٦٩٤) والترمذي (٢٠٤٨) وابن ماجه (٣٤٩٩) وابن سعد (١/٤٨٤) والحاكم (٤/٤٠٨) وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وعباد لم يتكلم فيه بحجة. أه. وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: ولا هو بحجة.

قلت: وعباد هو ابن منصور، وهذ صدوق، رمى بالقدر، وكان يدلس، وتغير بآخره كما في «التقريب» (١/٣٩٣) قال شيخنا الألباني حفظه الله: وهذا الحديث مما دلس فيه ففى الميزان: قال على بن المدينى: سمعت يحيى بن سعيد قال: قلت لعباد بن منصور: ما مررت بملاً من الملائكة، وأن النبى ﷺ كان يكتحل ثلاثاً؟ فقال حدثني ابن أبى يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس. وقال ابن حبان: كل ما روى عن عكرمة، سمعه من إبراهيم بن أبى يحيى عن داود عن عكرمة قلت: فهذا يبين أن بينه وبين عكرمة رجلين: ابن أبى يحيى وهو إبراهيم بن محمد الأسلمى وهو كذاب، وداود بن الحصين وهو ضعيف فى عكرمة خاصة، ومنه يتبين خطأ الشيخ أحمد شاكر رحمه الله فى تصحيحه لإسناد هذا الحديث فى تعليقه على المسند (٣٣١٨). أه. «الإرواء» (١/١١٩).

(٢) عن قتادة قال: سألت أنساً: هل خضب النبى ﷺ؟ قال: لا، إنما كان شئ فى صدغيه. رواه البخارى (٣٥٥٠) ورواه مسلم (٥٩٦٣) والنسائى (٨/١٤١) وأحمد (٣/٢٦٦) بنحوه.

(٣) صحيح. رواه الترمذى فى «الشمائل» (٣٨). قلت وعن عثمان بن موهب قال: دخلت على أم سلمة فأخرجت لى شعراً من شعر رسول الله ﷺ مخضوباً بالحناء والكتم. رواه البخارى (٥٨٩٧) وابن ماجه (٣٦٢٣).

(٤) صحيح. رواه الترمذى فى «الشمائل» (٤٠).

(٥) حسن. رواه الترمذى فى «الشمائل» (٤١).

وظاهر هذه الأحاديث أن فيها تضارب فمن الصحابة من ثبت الخضاب ومنهم من ينفيه بل اختلفت الروايات عن أنس رضى الله عنه فهو تارة ينفى الخضاب وتارة أخرى يشته. قال النووى - رحمه الله: «والمختار أنه ﷺ صبغ فى وقت وتركه فى معظم الأوقات فأخبر كل بما رأى، وهو صادق .. والله أعلم» وقال الحافظ - رحمه الله: «من جزم أنه ﷺ خضب كما فى ظاهر حديث أم سلمة، وكما فى حديث ابن عمر الماضى قريباً أنه ﷺ خضب بالصفرة حكى ما شاهده، وكان ذلك فى بعض الأحيان، ومن نفى ذلك كأنس فهو محمول على الأكثر الأغلب من حالة «الفتح» (١٠/٣٣٦) وقال أيضاً: «والجمع بينه (أى حديث ابن عمر) وبين حديث أنس أن يحمل نفى أنس على غلبة الشيب حتى يحتاج إلى خضابه ولم يتفق أن رآه وهو مخضب، ويحمل حديث من أثبت الخضب على أنه فعله لإرادة بيان الجواز ولم يواظب عليه» «الفتح» (٦٦١/٦).

«أهذا ابنك؟» قُلْتُ : نعم أشهد به، فقال : « لا تَجْنِي عَلَيْهِ، وَلَا يَجْنِي عَلَيْكَ »، قال : ورأيت الشيب أحمر^(١). قال الترمذى : هذا أحسن شيء روى فى هذا الباب وأفسره، لأن الروايات الصحيحة أن النبى ﷺ لم يبلغ الشيب . قال حماد ابن سلمة عن سِمَاك بن حرب : قيل لجابر بن سمرة : أكان فى رأس النبى ﷺ شيب؟ قال : لم يكن فى رأسه شيبٌ إلا شعرات فى مَفْرِقِ رأسه إذا ادَّهَنَ وَاَرَاهُنَّ الدَّهْنَ^(٢). قال أنس : وكان رسولُ الله ﷺ يُكْثِرُ دُهْنَ رأسه ولحيته، وَيُكْثِرُ الْقِنَاعَ كَانَ ثوبه ثوبُ رِيَاءٍ^(٣). وكان يُحِبُّ التَّرجُلَ، وكان يَرَجُلُ نفسه تارة، وترجله عائشة تارة^(٤). وكان شعره فوق الجُمَّة ودون الوفِر^(٥)، وكانت جُمَّتُهُ تضربُ شحمةَ أُذنيه^(٦)، وإذا طال، جعله غَدَائِرَ أربعا، قالت أم هانئ : قدم علينا رسولُ الله ﷺ مكةَ قَدَمَةً، وله أربع غدائر^(٧)، والغدائر : الضفائر، وهذا حديث صحيح. وكان ﷺ لا يردُّ الطيب، وثبت عنه فى حديث «صحيح مسلم» أنه قال : «مَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ، خَفِيفُ الْمَحْمَلِ»^(٨)، هذا لفظ الحديث، وبعضهم يرويه : «مَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ طَيِّبٌ فَلَا يَرُدُّهُ»^(٩) وليس بمعناه، فإن الريحان لا تكثر المنةُ بأخذه،

(١) صحيح . رواه أبو داود (٤٤٩٥) وأحمد (٢/٢٢٦ و ٢٢٧) والترمذى فى «الشمائل» (٣٧).

(٢) صحيح . رواه الترمذى فى الشمائل (٣٢) ورواه مسلم (٥٩٦٧) والنسائى (٨/١٥٠) بنحوه.

(٣) ضعيف . رواه الترمذى فى «الشمائل» (٢٦) والبيهقى فى «شعب الإيمان» (٦٤٦٤) وفى سننه الربيع ابن صبيح وهو سئ الحفظ كما فى «التقريب» (١/٢٤٥) ويزيد بن أبان الرقاشى وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢/٣٦١) والذهبي : هو ما يدهن به من زيت وغيره.

(٤) عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض . متفق عليه . وعنها رضى الله عنها قالت : كنت إذا أردت أن أفرق رأس رسول الله ﷺ صدعتُ الفرق من يافوخه وأرسل ناصيته بين عينيه . رواه أبو داود (٤١٨٩) وابن ماجه (٣٦٣٣) وسنده حسن . وترجل الشعر : أى تسريحه .

(٥) صحيح . رواه أحمد (١٠٨/٦ و ١١٨) وأبو داود (٤١٨٧) والترمذى (١٧٥٥) وفى «الشمائل» (٢٢) وابن ماجه (٣٦٣٥) وابن سعد (١/٤٢٤).

(٦) عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ رجلاً مربوعاً . بعيد ما بين المنكبين عظيم الجملة إلى شحمة أذنيه . . رواه البخارى (٥٨٤٨) ومسلم (٥٩٠) وأبو داود (٤٠٧٢) والترمذى عقيب حديث (٢٨١١) والنسائى (٨/١٣٨).

(٧) صحيح . رواه أحمد (٦/٣٤١ و ٤٢٥) وأبو داود (٤١٩١) والترمذى (١٧٨٢) وفى الشمائل (٢٣) وابن ماجه (٣٦٣١) وابن سعد (١/٤٢٩).

(٨) رواه مسلم (٥٧٧٤) وأبو داود (٤٢٧٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه .

(٩) صحيح . رواه النسائى (٨/١٨٩) عن أبى هريرة رضى الله عنه .

وقد جرت العادة بالتسامح في بذله، بخلاف المسك والعنبر والغالية ونحوها، ولكن الذي ثبت عنه من حديث عَزْرَةَ بن ثابت، عن ثُمَامَةَ، قال أنس : كان رسولُ الله ﷺ لا يَرُدُّ الطَّيْبَ^(١). وأما حديثُ ابنِ عمر يرفعه « ثَلَاثٌ لَا تُرَدُّ : الْوَسَائِدُ، وَالذَّهْنُ، وَاللَّبَنُ »^(٢) فحديث معلول، رواه الترمذی وذكر علته، ولا أحفظ الآن ما قيل فيه، إلا أنه من رواية عبد الله بن مسلم بن جندب، عن أبيه، عن ابن عمر. ومن مراسيل أبي عثمان النَّهْدِي^(٣) قال : قال رسول الله ﷺ « إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُكُمْ الرِّيحَانَ، فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ »^(٤). وكان لرسول الله ﷺ سَكَّةٌ يَنْطِيبُ منها^(٥)، وكان أحبَّ الطيب إليه المسك، وكان يُعْجبه الفاغية قيل : وهى نور الحناء .



فصل

فى هديه ﷺ فى قص الشارب

قال أبو عمر بن عبد البر : روى الحسن بن صالح، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يقصُّ شاربه، ويذكر أن إبراهيم كان يقصُّ شاربه^(٦)، ووقفه طائفة على ابن عباس . وروى الترمذی من حديث زيد بن أرقم قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِيهِ، فَلَيْسَ

(١) رواه البخارى (٢٥٨٢) والترمذی (٢٧٨٩) وفى «الشمال» (١٨٦) وأحمد (١١٨/٣، ١٣٣، ٢٦١) والنسائى (١٨٩/٨) وابن سعد (٣٩٩/١) وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» (٩٧).

(٢) حسن . رواه الترمذی (٢٧٩٠) وفى «الشمال» (١٨٧) وأبو نعيم فى «تاريخ أصبهان» (٩٩/١) والبيهقى فى «شرح السنة» (٣١٧٣) والطبرانى فى «الكبير» (١٣٢٧٩) وأبو الشيخ فى «طبقات المحدثين» (ص ١٨٥) وابن حبان فى «الثقات» (٨٥) وانظر «الصحيح» (٦١٩) والذهنى : يعنى به الطيب . ومعنى الحديث أن إكرام الضيف بهذه الثلاثة هدية قليلة المنة فلا ينبغي أن ترد.

(٣) بفتح التون المشددة من اليمن واسمه عبد الرحمن بن مل، أدرك الجاهلية وأسلم فى عهد النبى ﷺ ولم يلقه، وهو ثقة ثبت مات سنة خمس وتسعين عن مائة وثلاثين سنة.

(٤) ضعيف لإرساله . رواه الترمذی (٢٧٩١) وفى «الشمال» (١٨٩) وأبو داود فى «المراسيل» (٥٠٤) ط - الرسالة .

(٥) صحيح . رواه أبو داود (٤١٦٢) والترمذی فى «الشمال» (١٨٥) وابن سعد (٣٩٩/١) وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى» (٩٨) والسكة بضم السين وتشديد الكاف . فى طرس أسود يخاط

تلمباضى عليه الزمن، ويحتمل أن تكون وعاء يوضع فيه الطيب . يعنى الشارب . و

(٦) رواه الترمذی (٢٧٦٠) والطحاوى فى «معانى الآثار» (٢٣٠/٤) وروى

ابن جرير فى «التفريع» (٣٣٢/١).

مناً»^(١) وقال : حديث صحيح . وفى « صحيح مسلم » عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « قُصُوا الشَّوَارِبَ، وَارْخُوا اللَّحَى، خَالِفُوا الْمَجُوسَ »^(٢)، وفى «الصحيحين» عن ابن عمر، عن النبى ﷺ : « خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَوَقِّرُوا اللَّحَى، وَاحْفُوا الشَّوَارِبَ »^(٣). وفى « صحيح مسلم » عن أنس قال : وَقَّتَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فى قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، أَلَّا تَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْماً وَلَيْلَةً^(٤).

واختلف السلف فى قص الشارب وحلقه أيهما أفضل ؟ فقال مالك فى « موطئه » : يؤخذ من الشارب حتى تبدو أطراف الشفة وهو الإطار، ولا يجزئه فيمُثِّلَ بنفسه . وذكر ابن عبد الحكم عن مالك قال : يُحْفَى الشارب، وَيُعْفَى اللَّحَى وليس إحفاء الشارب حلقه، وأرى أن يُؤدَّبَ من حلق شاربه، وقال ابن القاسم عنه : إحفاء الشارب وحلقه عندى مثله، قال مالك : وتفسير حديث النبى ﷺ فى إحفاء الشارب، إنما هو الإطار، وكان يكره أن يؤخذ من أعلاه، وقال : أشهد فى حلق الشارب أنه بدعة، وأرى أن يُوجَعَ ضرباً مَنْ فعله، قال مالك : وكان عمر بن الخطاب إذا كَرِهَ أمر، نفخ، فجعل رجله بردائه وهو يقتل شاربه . وقال عمر بن عبد العزيز : السنة فى الشارب الإطار . وقال الطحاوى : ولم أجد عن الشافعى شيئاً منصوصاً فى هذا، وأصحابه الَّذِينَ رَأَيْنَا الْمَزْنَى وَالرَّبِيعُ كَانَا يُحْفِيَانِ شَوَارِبَهُمَا وَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا أَخَذَاهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، قال : وأما أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد، فكان مذهبهم فى شعر الرأس والشوارب أن الإحفاء أفضل من التقصير، وذكر ابن خُوَيْزٍ منداد المالكي عن الشافعى أن مذهبه فى حلق الشارب كمذهب أبى حنيفة، وهذا قول أبى عمر . وأما الإمام أحمد، فقال الأثرم : رأيتُ الإمام أحمد بن حنبل يُحْفَى شاربه شديداً، وسمعتُه يُسأل عن السنة فى إحفاء الشارب؟ فقال : يُحْفَى كما قال النبى ﷺ : «احْفُوا الشَّوَارِبَ»، وقال حنبل : قيل

(١) صحيح له طرق. رواه الترمذى (٢٧٦١) وأحمد (٣٦٦/٤ و ٣٦٨) وابن أبى شيبة (٥٦٤/٨) والنسائى

(١٥/١ و ١٢٩/٨ - ١٣٠) والشهاب القضاعى فى «مسنده» (٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨) والطبرانى فى «الكبير»

(٥٠٣٣ ، ٥٠٣٤ ، ٥٠٣٥ ، ٥٠٣٦) وفى «الصغير» (٢٧٨) وابن حبان (٥٤٧٧/٥ إحصان).

(٢) رواه مسلم (٥٩٢) والطحاوى فى «معانى الآثار» (٢٣٠/٤) بلفظ «جزوا الشوارب».

(٣) رواه البخارى (٥٨٩٢) ومسلم (٥٩١).

(٤) رواه مسلم (٥٨٨) وأبو داود (٤٢٠٠) والترمذى (٢٧٥٨) والنسائى (١٥/١) وابن ماجه (٢٩٥).

لأبى عبد الله : ترى الرجل يأخذ شاربه ، أو يحفيه ؟ أم كيف يأخذه ؟ قال : إن أحفاه ، فلا بأس ، وإن أخذه قصاً فلا بأس . وقال أبو محمد بن قدامة المقدسى فى «المغنى» : وهو مخير بين أن يحفيه ، وبين أن يقصه من غير إحفاء . قال الطحاوى : وروى المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ أخذ من شاربه على سِوَاك^(١) وهذا لا يكون معه إحفاء . واحتج من لم ير إحفاءً بحديث عائشة وأبى هريرة المرفوعين «عشر من الفطرة» فذكر منها قَصَّ الشَّارِبِ^(٢) . وفى حديث أبى هريرة المتفق عليه «الفطرة خمس ...»^(٣) وذكر منها قص الشارب .

واحتج المحفون بأحاديث الأمر بالإحفاء ، وهى صحيحة ، وبحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يَجْزُّ شَارِبَهُ^(٤) . قال الطحاوى : وهذا الأغلب فيه الإحفاء ، وهو يحتمل الوجهين . وروى العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبى هريرة يرفعه : «جَزُّوا الشَّوَارِبَ ، وَارْحُوا اللَّحَى»^(٥) . قال : وهذا يحتمل الإحفاء أيضاً ، وذكر بإسناده^(٦) عن أبى سعيد ، وأبى أُسَيْدٍ ، ورافع بن خديج ، وسهل بن سعد ، وعبد الله بن عمر ، وجابر ، وأبى هريرة أنهم كانوا يُحْفُونَ شَوَارِبَهُمْ . وقال إبراهيم ابن محمد بن حاطب : رأيت بن عمر يُحْفَى شاربه كأنه يَنْتَفُهُ . وقال بعضهم : حتى يُرى بياضُ الجلد . قال الطحاوى : ولما كان التقصير مُسنوناً عند الجميع ، كان الحلق فيه أفضلَ قياساً على الرأس ، وقد دعا النبى ﷺ للمحلقين ثلاثاً وللمقصرين واحدة^(٧) ، فجعل حلق الرأس أفضلَ من تقصيره ، فكذلك الشارب^(٨) .

(١) صحيح . رواه أحمد (٢٥٢/٤ ، ٢٥٥) وأبو داود (١٨٨) والطحاوى فى «معانى الآثار» (٤/٢٣٠) .

(٢) رواه مسلم (٥٩٣) وأبو داود (٥٣) والترمذى (٢٧٥٧) والنسائى (١٢٦/٨ ، ١٢٧ ، ١٢٨) وابن ماجه (٢٩٣) .

(٣) رواه البخارى (٥٨٨٩) ومسلم (٥٨٦) وأبو داود (٤١٩٨) والنسائى (١٥/١) وابن ماجه (٢٩٢) .

(٤) سبق تخريجه (٥) سبق تخريجه . (٦) فى «شرح معانى الآثار» (٤/٢٣١) .

(٧) رواه البخارى (١٧٢٨) ومسلم (٣٠٩٠) وابن ماجه (٣٠٤٣) .

(٨) قال النووى رحمه الله فى «المجموع» (٣١٩/١) : «المختار أن يقص حتى يبدو طرف الشفة ، ولا يحفيه من أصله ، قال : وأما رواية : «أحفوا الشوارب» فمعناها أحفوا ما طال على الشفتين أهد . وقال الشيخ أحمد الدهلوى فى «مسائل اللحية» (ص ١١) : «قال الشيخ ولى الدين العراقى فى شرح أبى داود : الحكمة فى قص الشارب أمر حنيفى - أى إبراهيم - وهو تحسين الهيئة والتنظيف ، وقد يرجع تحسين الهيئة إلى الدين ولعل فى قوله تعالى : ﴿وَصَوِّرْكُمْ فَأَحْسِن صُورَكُمْ﴾ إشارة إليها كأنه قال : فلا تغيروها بما يزيل حسننها ومنظرها كما قال تعالى حكاية عن إبليس ﴿وَأْمُرْهُمْ فليغيرن خلق الله﴾ وسئل الإمام مالك رحمه الله عن يحفى شاربه؟ فقال ينبغى أن =

فصل

فی ہدیہ ﷺ فی کلامہ وسکوۃہ وضحکہ وبکانہ

كان ﷺ أفصحَ خلقِ الله، وأعذبهم كلاماً، وأسرعهم أداءً، وأحلامهم منطقاً، حتى إن كلامه لَيَأْخُذُ بمجامع القلوب، ويسبى الأرواح، ويشهد له بذلك أعداؤه . وكان إذا تكلم تكلم بكلام مفصلٍ مبينٍ يعدُّ العادُّ، ليس بهذا مُسرِعٍ لا يحفظ، ولا منقطع تخلُّه السكتات بين أفراد الكلام، بل هديُّه فيه أكملُ الهدى، قالت عائشة : ما كان رسول الله ﷺ يسرُّ سرِّكم هذا، ولكن كان يتكلم بكلام بين فصل يحفظه من جلس إليه ^(١) . وكان كثيراً ما يُعيد الكلام ثلاثاً ثلاثاً ليعقل عنه، وكان إذا سلم سلم ثلاثاً ^(٢) . وكان طويل السكوت لا يتكلم في غير حاجة، يفتح الكلام ويختتمه بأشداقه، ويتكلم بجوامع الكلام، فصل لا فضول ولا تقصير، وكان لا يتكلم فيما لا يعنيه، ولا يتكلم إلا فيما يرجو ثوابه، وإذا كره الشيء : عرِفَ في وجهه، ولم يكن فاحشاً، ولا متفحشاً، ولا صخاباً . وكان جُلُّ ضحكهِ التَّبَسُّم، بل كلُّه التَّبَسُّم، فكان نهاية ضحكهِ أن تبدو نواجذُهُ .

وكان يضحكُ مما يضحك منه، وهو مما يُتعجب من مثله ويُستغرب وقوعه ويُستندر .

وللضحك أسباب عديدة، هذا أحدها . والثاني : ضحكُ الفرح، وهو أن يرى ما يسره أو يُبشِّره . والثالث : ضحكُ الغضب، وهو كثيراً ما يعترى الغضبان إذا اشتد غضبه، وسببه تعجب الغضبان مما أورد عليه الغضب، وشعورُ نفسه بالقدرة على خصمه، وأنه في قبضته، وقد يكون ضحكُهُ لِمَلِكِهِ نفسه عند الغضب، وإعراضِهِ عن أغضبه، وعدم اكترائه به .

وأما بكاؤه ﷺ، فكان من جنس ضحكهِ، لم يكن بشهيقٍ ورفع صوت كما

= يضرب من صنع ذلك، فليس حديث النبي ﷺ كذلك، ولكن يبدى حرف الشفة والضم. وقال لمن يخلق شاربِه: هذه بدعة ظهرت في الناس. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَانْظُرِ الْمَجْمُوعَ (٣٢١/١) وَفِي «الْمَوْطَأِ» قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: يُؤْخَذُ مِنَ الشَّارِبِ حَتَّى يَبْدُو طَرَفُ الشَّفَةِ وَهُوَ الْإِطَارُ، وَلَا يَجْزُهُ فِيمَثَلِ بِنَفْسِهِ. أَهـ. وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: وَأَمَّا اخْذُهُ كُلَّهُ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، فَهُوَ كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: مِثْلُهُ «صَحِيحُ الْجَامِعِ» (٣٥٥/٥).
(١) حسن. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٧/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٣٩) وَفِي «الشَّامَلِ» (١٩١).
(٢) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٩٤، ٩٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٤٠).

لم يكن ضحكته بقهقهة، ولكن كانت تدمعُ عيناه حتى تَهْمَلًا، ويُسمع لِصدره أزيزٌ . وكان بكاءه تارة رحمة للميت، وتارة خوفاً على أمته وشفقة عليها، وتارة من خشية الله، وتارة عند سماع القرآن، وهو بكاء اشتياق ومحبة وإجلال، مصاحبٌ للخوف والخشية . ولما مات ابنُه إبراهيم، دمعت عيناه وبكى رحمه له، وقال : « تَدْمَعُ الْعَيْنُ، وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا، وَإِنَّا بِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ »^(١) . وبكى لما شاهد إحدى بناته وتَفْسُهَا تَفِيضُ، وبكى لما قرأ عليه ابنُ مسعود سورة (النساء) وانتهى فيها إلى قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً ﴾ [النساء : ٤١] ^(٢) . وبكى لما مات عثمان بن مظعون، وبكى لما كَسَفَتِ الشَّمْسُ، وصلى صلاة الكسوف، وجعل يبكي في صلاته، وجعل ينفخ، ويقول: « رَبِّ أَلَمْ تَعَذِّنِي إِلَّا تَعَذَّبَهُمْ وَأَنَا فِيهِمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ، وَنَحْنُ نَسْتَغْفِرُكَ »^(٣) وبكى لما جلس على قبر إحدى بناته ^(٤) .

وكَانَ يَبْكِي أحياناً في صلاة اللَّيْلِ .

والبكاء أنواع . أحدها : بكاء الرحمة، والرقعة .

والثاني : بكاء الخوف والخشية .

والثالث : بكاء المحبة والشوق .

والرابع : بكاء الفرح والسرور .

والخامس : بكاء الجزع من ورود المولم وعدم احتماله .

والسادس : بكاء الحزن .

(١) رواه البخارى (١٣٠٣) ومسلم (٥٩١١) وأحمد (١٩٤/٣) وأبو داود (٣٢١٦) .

(٢) رواه البخارى (٥٠٥٠) ومسلم (١٨٣٦) وأحمد (٣٨٠/١) و (٤٣٣) وأبو داود (٣١٢٦) وأبو داود (٣٦٦٨) والترمذى (٣٠٢٥) والنسائى فى «فضائل القرآن» (١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤) .

(٣) صحيح . رواه أحمد (١٥٩/٢ و ١٨٨) وأبو داود (١٩٩٤) والنسائى (١٣٧/٣) والترمذى فى «الشمائل» (٢٧٨) .

(٤) عن أنس رضى الله عنه قال : «شهدنا بنت رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ جالساً على القبر - فرأيت عيناه تدمعان» رواه البخارى (١٣٤٢) .

والفرق بينه وبين بكاء الخوف، أن بكاء الحزن يكون على ما مضى من حصول مكروه، أو فوات محبوب، وبكاء الخوف يكون لما يتوقع فى المستقبل من ذلك، والفرق بين بكاء السرور والفرح، وبكاء الحزن، أن دمعة السرور باردة، والقلب فرحان، ودمعة الحزن حارة، والقلب حزين، ولهذا يقال لما يُفرح به : هو قُرَّةُ عَيْنٍ، وأقرَّ الله به عينه، ولما يُحزن : هو سخيْنَةُ العين، وأسخن الله عينه به .

والسابع : بكاء الخور والضعف .

والثامن : بكاء النفاق، وهو أن تدمع العين، والقلب قاسٍ، فيُظهر صاحبه الخشوع، وهو فى أقسى الناس قلباً .

والتاسع : البكاء المستعار والمستأجر عليه، كبكاء النائحة بالأجرة، فإنها كما قال عمر بن الخطاب : تَبِيعُ عِبْرَتَهَا، وَتَبْكِي شَجْوَ غَيْرِهَا .

والعاشر : بكاء الموافقة، وهو أن يرى الرجلُ الناسَ ييكون لأمر ورد عليهم، فيبكي معهم، ولا يدرى لأى شئ ييكون، ولكن يراهم ييكون، فيبكي .

وما كان من ذلك دمعاً بلا صوت، فهو بكى، مقصور، وما كان معه صوت، فهو بكاء، ممدود على بناء الأصوات .

وقال الشاعر :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُ وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

وما كان منه مستدعىً متكلفاً، فهو التباكى، وهو نوعان : محمود، ومذموم فالمحمود، أن يُستجلب لِرقة القلب، ولخشية الله، لا للرياء والسُّمعة . والمذموم : أن يُجْتَلَب لأجل الخلق، وقد قال عمر بن الخطاب للنبي ﷺ وقد رآه يبكي هو وأبو بكر فى شأن أسارى بدر : أخبرنى ما يُبكيك يا رسول الله ؟ فإن وجدتُ بكاءً بكيتُ، وإن لم أجد تباكيتُ، لبكائكما^(١) ولم ينكر عليه ﷺ . وقد قال بعض السلف : ابكوا من خشية الله، فإن لم تبكوا، فتباكوا.



فصل

في هديه ﷺ في خطبته

خطب ﷺ على الأرض، وعلى المنبر، وعلى البعير، وعلى الناقة .

وكان إذا خطب، احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول : « صَبِّحْكُمْ وَمَسَاءَكُمْ »، ويقول : « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ »، وَيَقْرُنُ بَيْنَ أَصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى، وَيَقُولُ : « أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » (١) .

وكان لا يخطب خطبة إلا افتتحها بحمد الله . وأما قول كثير من الفقهاء : إنه يفتتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار، وخطبة العيدين بالتكبير، فليس معهم فيه سنة عن النبي ﷺ البتة، وسنته تقتضي خلافه، وهو افتتاح جميع الخطب بـ « الْحَمْدُ لِلَّهِ »، وهو أحد الوجوه الثلاثة لأصحاب أحمد، وهو اختيار شيخنا قدس الله سره (٢) .

وكان يخطب قائماً . وفي مراسيل عطاء وغيره أنه كان ﷺ إذا صعد المنبر أقبل بوجهه على الناس، ثم قال : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ » (٣) قال الشعبي : وكان أبو بكر وعمر يفعلان ذلك . وكان يختم خطبته بالاستغفار، وكان كثيراً ما يخطب بالقرآن . وفي « صحيح مسلم » عن أم هشام بنت حارثة قالت : ما أخذتُ « قِ » وَالْقُرْآنُ

(١) رواه مسلم (١٩٧٢) وأحمد (٣/٣١٩ ، ٣٧١) والنسائي (٣/١٨٨) وابن ماجه في «المقدمة» (٤٥) وابن المبارك في «مسنده» (٨٧) والبيهقي في «السنن» (٣/٢١٣) .

(٢) حسن بشواهد . رواه ابن ماجه (١١٠٩) عن جابر رضى الله عنه وفي مسنده ابن لهيعة وهو ضعيف . ورواه الطبراني في «الأوسط» (٦٦٧٧) وابن عدى في «الكامل» (٥/٢٥٣) وابن حبان في «المجروحين» (٢/١٢١) عن ابن عمر رضى الله عنهما وفي مسنده عيسى بن عبد الله الأنصارى، قال ابن عدى : عامة ما يرويه لا يتابع عليه . وقال ابن حبان : شيخ يروى عن نافع مالا يتابع عليه، لا ينبغي أن يحتج بما انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات . أهد قلت : «ومن عجائب ابن حبان أنه ذكر عيسى هذا في كتابه «الثقات» (٧/٢٣٢) وروى ابن أبي شيبه في «مصنفه» (١/٤٤٩) وعبد الرزاق (٥٢٨٢) من طريق مجالد عن الشعبي قال : كان رسول الله ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة : مستقبل الناس بوجهه فقال : «السلام عليكم» وهذا إسناد ضعيف لضعف مجالد بن سعيد وإرساله . وروى عبد الرزاق (٥٢٨١) عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر أقبل بوجهه على الناس فقال : «السلام عليكم» وسنده مرسل صحيح . وروى ابن أبي شيبه (١/٤٥٠) أن عمر بن عبد العزيز كان إذا استوى على المنبر سلم على الناس وردوا عليه وسنده حسن .

الْمَجِيدُ {ق: ١، ٢} إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُوهَا كُلُّ يَوْمٍ جُمُعَةً عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خُطِبَ النَّاسُ ^(١). وذكر أبو داود عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ كان إذا تشهد قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ، فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، مَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعَصِهِمَا، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا» ^(٢).

وقال أبو داود عن يونس إنه سأل ابن شهاب عن تشهد رسول الله ﷺ يوم الجمعة، فذكر نحو هذا إلا أنه قال: «وَمَنْ يَعَصِهِمَا فَقَدْ غَوَى» ^(٣).

قال ابن شهاب: وبلغنا أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا خطب: «كُلُّ مَا هُوَ أَتَ قَرِيبٌ، لَا بُعْدَ لِمَا هُوَ أَتَ، وَلَا يُعَجِّلُ اللَّهُ لِعَجَلَةٍ أَحَدَ، وَلَا يُخَفِّضُ لِأَمْرِ النَّاسِ، مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا مَا شَاءَ النَّاسُ، يَرِيدُ اللَّهُ شَيْئًا وَيُرِيدُ النَّاسُ شَيْئًا، مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَوَكْرَهُ النَّاسُ، وَلَا مَبْعَدَ لِمَا قَرَّبَ اللَّهُ، وَلَا مَقْرَبَ لِمَا بَعَدَ اللَّهُ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» ^(٤).

وكان مدار خطبه على حمد الله، والثناء عليه بآلائه، وأوصاف كماله ومحامده وتعليم قواعد الإسلام، وذكر الجنة والنار والمعاد، والأمر بتقوى الله، وتبيين موارد غضبه، ومواقع رضاه، فعلى هذا كان مدار خطبه.

وكان يقول فى خطبه: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَنْ تُطِيقُوا - أَوْ لَنْ تَفْعَلُوا - كُلَّ مَا أَمَرْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ سَدَّدُوا وَأَبْشِرُوا» ^(٥).

(١) رواه مسلم (١٩٨١ و ١٩٨٢) وأبو داود (١١٠٢) والنسائي (١٥٧/٢ و ١٠٧/٣).

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (١٠٩٧) وفى سنده «أبو عياض المدني» وهو مجهول كما فى «التقريب» (٤٥٨/٢).

(٣) ضعيف لإرساله. رواه أبو داود (١٠٩٨).

(٤) ضعيف لإرساله. رواه أبو داود فى «المراسيل» (٥٨) والبيهقى فى «السنن» (٢١٥/٣) قلت: ورد فى صحيح مسلم (كتاب الصلاة باب تخفيف الصلاة والخطبة) أن النبى ﷺ كان يستفتح كلامه بقوله «إن الحمد لله نحمده ونستعينه... الخ. وهذه الخطبة تُعرف بخطبة الحاجة وهى سنة مهجورة، وباليات الخطباء والوعاظ يفتتحون كلامهم بهذه الخطبة «وخير الهدى هدى محمد ﷺ».

(٥) حسن. رواه أحمد (٢١٢/٤) وأبو داود (١٠٩٦) وابن خزيمة (٣٥٢/٢) برقم (١٤٥٢) والبيهقى فى «السنن» (٢٠٦/٣).

وكان يخطب في كل وقت بما تقتضيه حاجة المخاطبين ومصلحتهم، ولم يكن يخطب خطبة إلا افتتحها بحمد الله، ويتشهد فيها بكلمتي الشهادة، ويذكر فيها نفسه باسمه العلم .

وثبت عنه أنه قال : « كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ، فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ » ^(١) .

ولم يكن له شوايش يخرج بين يديه إذا خرج من حجرته، ولم يكن يلبس لباس الخطباء اليوم لا طرحة، ولا زيقاً واسعاً عليه السلام .

وكان منبره ثلاث درجات ^(٢)، فإذا استوى عليه، واستقبل الناس، أخذ المؤذن في الأذان فقط، ولم يقل شيئاً قبله ولا بعده، فإذا أخذ في الخطبة، لم يرفع أحد صوته بشئ البتة، لا مؤذن ولا غيره .

وكان إذا قام يخطب، أخذ عصاً، فتوكأ عليها وهو على المنبر، كذا ذكره عنه أبو داود عن ابن شهاب . وكان الخلفاء الثلاثة بعده يفعلون ذلك ^(٣)، وكان أحياناً يتوكأ

(١) صحيح . رواه أحمد (٣٠٢/٢ ، ٣٤٣) وأبو داود (٤٨٤١) والترمذي (١١٠٦) وقال: حسن صحيح غريب

(٢) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي عليه السلام كان يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره إلى جذع منصوب في المسجد فيخطب الناس، فجاءه رومى فقال: ألا أصنع لك شيئاً تقعد عليه وكأنك قائم؟ فصنع له منبراً له درجتان يقعد على الثالثة فلما قعد نبى الله عليه السلام على ذلك المنبر خار الجذع كخور الثور حتى ارتج حزناً على رسول الله عليه السلام فنزل إليه رسول الله عليه السلام من المنبر فالتزمه وهو يخور فلما التزمه رسول الله عليه السلام سكن ثم قال: «أما بعد والذي نفس محمد بيده لو لم ألزمه لما زال هكذا إلى يوم القيامة حزناً على رسول الله عليه السلام، فأمر به رسول الله عليه السلام فدفن» رواه ابن خزيمة (١٧٧٧) والدارمي (٢٥/١ - ٢٦) رقم (٤٢) والبيهقي في «الدلائل» (٥٥٨/٢) والترمذي (٣٦٢٧) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١٤٧٢) وسنده حسن وفي الباب أحاديث أخرى عن عدة من الصحابة .

(٣) عن ابن شهاب قال: بلغنا أن رسول الله عليه السلام كان يبدأ فيجلس على المنبر، فإذا سكت المؤذن، قام فخطب الخطبة الأولى، ثم جلس شيئاً يسيراً ثم قام فخطب الخطبة الثانية ثم إذا قضاها، استغفر ثم نزل فصلى . قال ابن شهاب: فكان إذا قام، أخذ عصاً فتوكأ عليها وهو قائم على المنبر، ثم كان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان يفعلون ذلك «رواه أبو داود في «المراسيل» (٥٥) وسنده ضعيف لإرساله .

قلت: وقد ورد حديث مرفوع في أمر النبي عليه السلام العصا . فعن الحكم بين حزن الكلفى قال: وفدت إلى رسول الله عليه السلام سابع سبعة، أو تاسع تسعة، فدخلنا عليه فقلنا: يا رسول الله زُرناك فادع الله لنا بخير فأمر بنا أو أمر لنا بشئ من التمر - والشأن إذ ذاك دون - فاقمنا بها أياماً شهدنا فيها الجمعة مع رسول الله عليه السلام فقام متوكئاً على عصا أو قوس فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيات مباركات ثم قال: «أيها الناس إنكم لن تطيقوا - أو لن تفعلوا - كل ما أمرتم به، ولكن سدّدوا وأبشروا» رواه أحمد (٢١٢/٤) وأبو داود (١٠٩٦) وابن خزيمة (٣٥٢/٢) برقم (١٤٥٢) والبيهقي في «السنن» (٢٠٦/٣) وسنده حسن .

على قوس^(١)، ولم يُحفظ عنه أنه توكأ على سيف^(٢)، وكثيرٌ من الجُهلة يظن أنه كان يُمسِكُ السيفَ على المنبر إشارةً إلى أن الدين إنما قام بالسيف، وهذا جهل قبيح من وجهين، أحدهما : أن المحفوظ أنه ﷺ توكأ على العصا وعلى القوس . الثانى : أن الدين إنما قام بالوحى، وأما السيف، فَلَمَحَقْ أَهْلَ الضلال والشرك، ومدينةُ النبى ﷺ التى كان يخطب فيها إنما فُتِحَتْ بالقرآن، ولم تُفتح بالسيف .

وكان إذا عرض له فى خطبته عارض، اشتغل به، ثم رجع إلى خطبته، وكان يخطُب، فجاء الحسن والحسين يعثران فى قميصين أحمرين، فقطع كلامه، فنزل، فحملهما، ثم عاد إلى منبره، ثم قال : « صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [الأنفال: ٢٨] رَأَيْتُ هَذَيْنِ يَعَثِرَانِ فِي قَمِيصَيْهِمَا، فَلَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قَطَعْتُ كَلَامِي فَحَمَلْتُهُمَا »^(٣).

وَجَاءَ سُلَيْكُ الْغَطَفَانِي وهو يخطُب، فجلس، فقال له : « قُمْ يَا سُلَيْكُ فَارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا »، ثم قال وهو على المنبر : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا »^(٤).

وكان يُقصر خطبته أحياناً، ويُطيلها أحياناً بحسب حاجة الناس . وكانت خطبته العارضة أطولَ من خطبته الراتبية . وكان يخطُب النساء على حدة فى الأعياد، ويحرّضهنَّ على الصدقة^(٥)، والله أعلم .



(١) عن البراء رضى الله عنه أن النبى ﷺ نُورِلَ يوم العيد قوساً فخطب عليه» رواه أبو داود (١١٤٥) بسند حسن .

(٢) انظر «السنن والمبتدعات» ص ٥٥ .

(٣) حسن . رواه أحمد (٣٥٤/٥) وأبو داود (١١٠٩) والترمذى (٣٧٧٤) والنسائى (١٠٨/٣) وابن ماجه (٣٦٠٠) وابن أبى شيبة (٣٦٨/٨) و ٢٩٩/١٢ - ٣٠٠) وابن خزيمة (١٨٠١) وابن حبان (٦٠٣٨) - إحصان .

(٤) رواه مسلم (١٩٩١) وأحمد (٣١٧/٣) وأبو داود (١١١٦) وابن ماجه (١١١٤) .

(٥) عن جابر رضى الله عنه قال: قال النبى ﷺ يوم الفطر، فصلى، فبدا بالصلاة، ثم خطب، فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهنَّ . الحديث رواه البخارى (٩٧٨) كتاب العيدين باب موعظة الإمام النساء يوم العيد .

باب

فى هديه ﷺ فى العبادات

فصل

فى هديه ﷺ فى الوضوء

كان ﷺ يتوضأ لكل صلاة فى غالب أحيانه، وربما صلى الصلوات بوضوء واحد^(١). وكان يتوضأ بالماء تارة، وبثلثيه تارة، وبأزيد منه تارة، وذلك نحو أربع أواق بالدمشقى إلى أوقيتين وثلاث. وكان من أسير الناس صباً الماء للوضوء، وكان يحذر أمته من الإسراف فيه، وأخبر أنه يكون فى أمته من يعتدى فى الطهور^(٢)، وقال : «إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ الْوَلَهَانُ فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ»^(٣). ومر على سعد، وهو يتوضأ فقال له : «لَا تُسْرِفْ فى الْمَاءِ» فقال : وهل فى الماء من إسراف ؟ قال : «نعم وإن كنت على نهر جار»^(٤).

وصح عنه أنه توضأ مرة مرة^(٥)، ومرتين مرتين^(٦)، وثلاثاً ثلاثاً^(٧)، وفى بعض

(١) عن بريدة رضى الله عنه أن النبى ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه. فقال له عمر : لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه، قال : عمداً صنعته يا عمر. رواه مسلم (٦٣٠) وأبو داود (١٧٢) والترمذى (٦١) والنسائى (٨٦/١) وابن ماجه (٥١٠).

(٢) عن أبى نعام : أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول : اللهم إنى أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها فقال : أى بنى سل الله الجنة، وتعوذ به من النار، فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إنه سيكون فى هذه الأمة قوم يعتدون فى الطهور والدعاء» رواه أحمد (٨٦/٤)، ٨٧، و ٥٥/٥) وأبو داود (٩٦).

(٣) ضعيف جداً. رواه أحمد (١٢٥/٥ و ١٣٦) والترمذى (٥٧) والطيالسى (٥٤٧) وابن ماجه (٤٢١) وابن خزيمة (٦٣/١، ٦٤) وابن عدى (٩٢٣/٣) - والحاكم (١٦٢/١) والدارقطنى فى «المؤتلف والمختلف» (٣٠٣/١) والبيهقى (١٩٧/١) وابن الجوزى فى «العلل» والخطيب فى «موضع أوهام الجمع والتفريق» (٢٨٣/٢) وفى سننه خارجة بن مصعب، وهو متروك كما فى «التقريب» (٢١٠/١).

(٤) ضعيف. رواه أحمد (٢٢١/٢) وابن ماجه (٤٢٥) وفى سننه ابن لهيعة وهو ضعيف. وحى بن عبد الله وهو ضعيف وقال البوصيرى فى «مصابيح الزجاج» (١٧٣/١) هذا إسناده ضعيف لضعف حى بن عبد الله وعبد الله ابن لهيعة. قلت : ويغنى عن هذا حديث عبد الله بن مغفل الأنف الذكر.

(٥) عن ابن عباس رضى الله عنه قال : توضأ النبى ﷺ مرة مرة. رواه البخارى (١٥٧) وأبو داود (١٣٨) والترمذى (٤٢) والنسائى (٦٢/١) وابن ماجه (٤١١).

(٦) عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه أن النبى ﷺ توضأ مرتين مرتين. رواه البخارى (١٥٨).

(٧) رواه البخارى (١٥٩) من حديث عثمان بن عفان رضى الله عنه، ورواه مسلم (٥٤٨) وأبو داود (١٢٠). والترمذى (٣٥) من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم.

الأعضاء مرتين، وبعضها ثلاثاً^(١).

وكان يتمضمض ويستنشق تارة بغرفة، وتارة بغرفتين، وتارة بثلاث. وكان يصل بين المضمضة والاستنشاق، فيأخذ نصف الغرفة لفمه، ونصفها لأنفه، ولا يمكن فى الغرفة إلا هذا، وأما الغرفتان والثلاث، فيمكن فيهما الفصل والوصل، إلا أن هديه ﷺ كان الوصل بينهما، كما فى «الصحيحين» من حديث عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ «تمضمض واستنشق من كف واحدة، فعل ذلك ثلاثاً»، وفى لفظ: «تمضمض واستنشق ثلاث غرفات»^(٢) فهذا أصح ما روى فى المضمضة والاستنشاق، ولم يجئ الفصل بين المضمضة والاستنشاق فى حديث صحيح البتة، لكن فى حديث طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده: رأيت النبى ﷺ يفضل بين المضمضة والاستنشاق، ولكن لا يروى إلا عن طلحة عن أبيه عن جده، ولا يعرف لجلده صحبة^(٣).

(١) رواه البخارى (١٨٥) ومالك (١٨/١) ومسلم (٥٤٤) وأبو داود (١١٨) والترمذى ٣٢ والنسائى (٧١/١) وابن ماجه (٤٣٤). وابن خزيمة (١٧٢) والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (٣٠/١) وابن المنذر فى «الأوسط» (٣٧٤/١) من حديث عبد الله بن زيد رضى الله عنه.

(٢) سبق تخريجه وهو الحديث السابق.

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (١٣٩) والبيهقى (٥١/١) وفى سنده ليث بن أبى سليم وهو صدوق، اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك كما فى «التقريب» (١٣٨/٢) ومصرف والد طلحة مجهول كما فى «التقريب» (٢٥١/٢) وقال البيهقى: قال أبو داود فى حديث آخر لليث بن سليم عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده فى الوضوء، قال مسدد فحدث به يحيى بن القطان فأنكره، قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: إن ابن عينة كان ينكره ويقول إيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده، ثم ساق البيهقى بسنده عن على ابن المدينى أنه قال: قلت لسفيان إن ليثاً روى عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أنه رأى النبى ﷺ توشاً فأنكر ذلك سفيان يعنى ابن عينة وعجب أن يكون جد طلحة لقى النبى ﷺ، قال على وسألت عبد الرحمن يعنى ابن مهدى عن نسب جد طلحة فقال عمرو بن كعب أو كعب بن عمرو وكانت له صحبة. وقال غيره عمرو بن كعب لم يشك فيه، ثم ساق البيهقى بسنده أن عباس بن محمد الدورى قال: قلت ليحيى بن معين عن طلحة ابن مصرف عن أبيه عن جده رأى جده النبى ﷺ فقال يحيى المحدثون يقولون رآه وأهل بيت طلحة يقولون ليست له صحبة. أه.

قلت: ثم فى رواية طلحة عن أبيه مصرف نظر، وقد أشار إلى ذلك المزى فى «تهذيب الكمال» (٤٣٤/١٣) فقد ذكر أن طلحة روى عن أبيه مصرف ثم قال: إن كان محفوظاً. أه وقال صاحب عون المعبود: «الحديث حجة لمن يرى الفصل بين المضمضة والاستنشاق لكن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة. وأخرج الطبرانى فى معجمه عن طلحة بن مصرف عن أبيه كعب بن عمرو اليماني «أن رسول الله ﷺ توشاً فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماءً جديداً» الحديث وهو ضعيف أيضاً. وتقدم رواية المؤلف من طريق ابن أبى مليكة عن عثمان أنه رآه دعا بماء فأنى بمبضة فاصفاها على يده اليمنى ثم أدخلها فى الماء فتمضمض ثلاثاً»

وكان يستنشق بيده اليمنى، ويستنثر باليسرى^(١)، وكان يمسح رأسه كله، وتارة يُقبلُ بيديه ويُدبِرُ^(٢)، وعليه يُحملُ حديث من قال: مسح برأسه مرتين. والصحيح أنه لم يكرر مسح رأسه، بل كان إذا كررَ غَسَلَ الأعضاء، أفرد مسح الرأس، هكذا جاء عنه صريحاً، ولم يصح عنه ﷺ خلافه البتة^(٣)، بل ما عدا هذا إما صحيح غير

= واستنثر ثلاثاً. الحديث وفيه رفعه(*) وهو ظاهر في الفصل وروى أبو علي في صحاحه من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة قال: شهدت على بن أبي طالب وعثمان بن عفان تَوْضُأً ثَلَاثًا ثَلَاثًا وأفرد المضمضة من الاستنشاق ثم قالاً: هكذا رأينا رسول الله ﷺ تَوْضُأً. فهذا صريح في الفصل. وقد روى عن علي بن أبي طالب أيضاً الجمع.. ففي مسند أحمد عن علي: أنه دعا بماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثاً وتمضمض وأدخل أصابعه في فيه واستنشق ثلاثاً. بل في ابن ماجه أصرح من هذا بلفظ تَوْضُأً فَمَضْمُضٌ ثَلَاثًا واستنشق ثلاثاً من كف واحد(**) وتقدم في باب صفة وضوء النبي ﷺ بعض المباحث في الوصل بين المضمضة والاستنشاق ومحصل الكلام أن الوصل والفصل كلاهما ثابت، لكن أحاديث الوصل قوية من جهة الإسناد. والله أعلم. «عون المعبود» (٢٣٣/١، ٢٣٤).

(١) عن عبد خير قال: دخل على الرَّحْبَةِ بعدما صلى الفجر، فجلس في الرحبة ثم قال لغلام له ايتني بطهور. قال: فاتاه الغلام بإناء فيه ماء وطست قال عبد خير: ونحن جلوس ننظر إليه فأدخل يده اليمنى فملا فمه فمضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى، فعل هذا ثلاث مرات، ثم قال من سَرَّةً أن ينظر إلى طهور رسول الله ﷺ فهذا طهوره» رواه الدارمي (١/ ١٩٠) برقم (٧٠١) وابن خزيمة (١٤٧) وابن حبان (١٠٧٩ - إحصان) بسند صحيح.

(٢) في حديث عبد الله بن زيد وهو يصف وضوء النبي ﷺ: ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر: بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجله. رواه البخاري (١٨٥) ومالك (٨١/١) ومسلم (٥٤٤) وأبو داود (١١٨) والترمذي (٣٢) والنسائي (٧١/١) وابن ماجه (٤٣٤) وابن خزيمة (١٧٢) والطحاوي في «معاني الآثار» (٣٠/١) وابن المنذر في «الأوسط» (٣٧٤/١).

(٣) وفي هذا الكلام نظر: فقد صح عن النبي ﷺ أنه مسح رأسه ثلاث مرات وذلك في وصف عثمان رضى الله عنه لوضوء النبي ﷺ فقيه: «ومسح رأسه ثلاثاً» رواه أبو داود (١٠٧، ١١٠) والسند الأول صحيح والثاني فيه عامر بن شقيق، وقد ضعفه ابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس وروى البزار في «مسنده» كما في «نصب الراية» (٣٣/١) من طريق أبي داود الطيالسي ثنا أبو الأحوص سلام ابن سليم عن أبي إسحاق عن أبي حية بن قيس أنه رأى علياً في الرحبة تَوْضُأً فغسل كفيه ثم مضمض ثلاثاً واستنثر ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً وغسل رجله إلى الكعبين ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: إني أحببت أن أريكم كيف كان طهور رسول الله ﷺ.. وإسناده صحيح وقال أبو داود: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً وقالوا فيها: ومسح رأسه، لم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره. أه وقال الحافظ - بعد أن ذكر كلام أبي داود السابق - وكذا قال ابن المنذر إن الثابت عن النبي ﷺ في المسح مرة واحدة، وبأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الإسباغ، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل، إذ حقيقة الغسل جريان الماء. والدليل ليس بمشترط على الصحيح عند أكثر =

صريح، كقول الصحابي : توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وكقوله : مسح برأسه مرتين، وإما صريح غير صحيح، كحديث ابن البيلماني، عن أبيه، عن عمر أن النبي ﷺ قال :

= العلماء وبالع أبو عبيدة فقال: لا نعلم أحداً من السلف استحَبَّ تليث مسح الرأس إلا إبراهيم التيمي وفيما قال نظر، فقد نقله ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أنس وعطاء وغيرهما، وقد روى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره فى حديث عثمان تليث مسح الرأس، والزيادة من الثقة مقبولة» أهـ «الفتح» (٣١٣/١) وقال أيضاً: «فيحمل قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقتين اللذين ذكرهما، فكأنه قال: إلا هذين الطريقتين، قال ابن السمعاني من «الاصطلام»: اختلاف الرواية يحمل على التعدد، فيكون مسح تارة مرة وتارة ثلاثاً، فليس فى رواية «مسح مرة» حجة على منع التعدد. ويحتاج للتعدد بالقياس على المغسول لأن الوضوء طهارة حكمية، ولا فرق فى الطهارة الحكمية بين الغسل والمسح». أهـ قلت: وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى عدم تكرار المسح فقال: ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذى صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص فى صفة الوضوء حيث قال النبي بعد أن فرغ «من زاد على هذا فقد أساء وظلم» فإن رواية سعيد بن منصور فيه التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة، فدل على أن الزيادة فى مسح الرأس على المرة غير مستحبة، ويحمل ما ورد من الأحاديث فى تليث المسح إن صحت - على إرادة الاستيعاب بالمسح، لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس جمعاً بين هذه الأدلة» أهـ «الفتح» (٣٥٧/١) قلت: وقد أجاب الصنعاني على كلام الحافظ فقال: وقوله «إن صحت» أى رواية تليث المسح، جوابه أنه قد نقل هو تصحيحها آنفاً عن إمام الأئمة ابن إسحاق بن خزيمة وغيره، وأقره. وأحسن من كلامه ما نقله هو عن ابن السمعاني أنه قال: اختلاف الرواية يحمل على التعدد فيكون مسح تارة مرة وتارة ثلاثاً فليس فى رواية مسح مرة حجة لمن منع التعدد انتهى. وأما ما قال إن من أقوى أدلة منع تليث المسح حديث «ومن زاد فقد أساء وظلم» وأنه ثبت أنه فى هذه مسح مرة فجوابه أنه يتعين أن يراد بمن زاد فى الأعضاء التى فيها المرات المشروعة، والرأس هنا لم يستكمل فيه، أنه يتعين أن يراد بمن زاد فى الأجزاء التى فيها المرات المشروعة، والرأس هنا لم يستكمل فيه، وقد علم مشروعية تليثه من الحديث الذى ثبت صحته عند ابن خزيمة» أهـ «حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد» (١٨٧/١).

وقال النووي: مذهبا المشهور الذى نص عليه الشافعى رضى الله عنه فى كتبه وقطع به جماهير الأصحاب أنه يستحب مسح الرأس ثلاثاً كما يستحب تطهير باقى الأعضاء ثلاثاً . . وهو مذهب داود ورواية عن أحمد وحكاية ابن المنذر عن أنس بن مالك وسعيد بن جبيرة وعطاء وزاذان وميسرة رضى الله عنهم وذكر النووي أن من أدلة الشافعى والأصحاب حديث عثمان رضى الله عنه. ثم قال: «عن على رضى الله عنه أنه توضأ فمسح رأسه ثلاثاً ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل» رواه البيهقى من طرق وقال: أكثر الرواة رواه عن على رضى الله عنه دون ذكر التكرار، قال: وأحسن ما روى عن على رضى الله عنه فيما رواه عنه ابنه الحسن بن على رضى الله عنهما فذكره بإسناده عنه وذكر مسح الرأس ثلاثاً وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ وإسناده حسن. ثم قال: أما قولهم: تكراره يؤدى إلى غسله فلا نسلمه لأن الغسل جريان الماء على العضو، وهذا لا يحصل بتكرار المسح ثلاثاً وقد أجمع العلماء على أن الجنب لو مسح بدنه بالماء وكرر ذلك لا ترتفع جنابته بل يشترط جرى الماء على الأعضاء، وأما قولهم: خرق الشافعى رضى الله عنه الإجماع، فليس بصحيح فقد سبق به أنس بن مالك وعطاء وغيرهما كما قدمناه عن حكاية ابن المنذر، وابن المنذر هو المرجوع إليه فى نقل المذاهب باتفاق الفرق والله أعلم. انظر «المجموع» (١/٤٦١ - ٤٦٥) وقال البيهقى فى «شرح السنة» (٤٣٩/١): «المشهور من مذهب الشافعى رضى الله عنه أن المسح ثلاثاً سنة بثلاث مياهٍ جدد، وهو قول

« مَنْ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا » ثم قال : « وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا »^(١) وهذا لا يحتاج به ، وابن البيلماني وأبوه مضعفان ، وإن كان الأب أحسن حالاً وكحديث عثمان الذي رواه أبو داود أنه ﷺ : « مَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا »^(٢) . وقال أبو داود : أحاديث عثمان الصحاح كله تدل على أن مسح الرأس مرة ، ولم يصح عنه في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة ولكن كان إذا مسح بناصيته كمل على العمامة^(٣) . فأما حديث أنس الذي رواه أبو داود : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قَطْرِيَّةٌ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ ، فَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ ، وَلَمْ يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ »^(٤) . فهذا مقصود أنس به أن النبي ﷺ لم ينقض عمامته حتى يستوعب مسح الشعر كله ، ولم ينف التكميل على العمامة ، وقد أثبتته المغيرة بن شعبة وغيره ، فسكوت أنس عنه

= وقال الصنعاني في «سبل السلام» (١/٦٤) : «وقد اختلف العلماء في ذلك (أي في مشروعية تثليث المسح) فقال قوم بتثليث مسحه كما يثلث غيره من الأعضاء . إذ هو من جملتها ، وقد ثبت في الحديث تثليثه ، وإن لم يذكر في كل حديث ذكر فيه تثليث الأعضاء فإنه قد أخرج أبو داود من حديث عثمان في تثليث المسح أخرجه من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وذلك كافيه في ثبوت هذه السنة . وقيل لا يشرع تثليثه لأن أحاديث عثمان الصحاح كلها - كما قال أبو داود - تدل على مسح الرأس مرة واحدة ، وبأن المسح مبني على التخفيف فلا يقاس على الغسل ، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل ، وأجيب بأن كلام أبي داود ينقضه ما رواه هو وصححه ابن خزيمة كما ذكرناه ، والقول بأن المسح مبني على التخفيف قياس في مقابلة النص فلا يسمع . فالقول بأنه يصير في صورة الغسل لا يبالى به بعد ثبوته عن الشارع ، ثم رواية الترك لا تعارض رواية الفعل وإن كثرت رواية الترك إذ الكلام في أنه غير واجب بل سنة من شأنها أن تفعل أحياناً وتترك أحياناً . أهـ وذهب الشيخ الألباني إلى مشروعية تكرار المسح . قال : «وهو الحق» ، لأن رواية المرة الواحدة وإن كثرت لا تعارض رواية التثليث ، إذ الكلام في أنه سنة ، ومن شأنها ، أن تفعل أحياناً وتترك أحياناً ، وهو اختيار الصنعاني في «سبل السلام» . أهـ تمام المتن» ص ٩١ .

(١) ضعيف . رواه الدارقطني (١/٩٣) وفي سننه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني ، وهو ضعيف وقد اتهمه ابن عدى وابن حبان كما في التقريب (٢/١٨٢) وأبيه عبد الرحمن بين البيلماني ضعيف كما في «التقريب» (١/٤٧٤) .

(٢) حسن . رواه أبو داود (١١٠) وفي سننه عامر بن شقيق بن حمزة وهو لين الحديث كما في «التقريب» (١/٣٨٧) ولكن يشهد للحديث ما رواه أبو داود (١٠٧) عن عثمان أنه توضأ ومسح رأسه ثلاثاً . ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ هكذا وسنده صحيح .

(٣) رواه مسلم (٦٢٢) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه . أن النبي ﷺ مسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه ، وعنه رضي الله عنه أن النبي ﷺ مسح على الخفين ومقدم رأسه وعلى عمامته . رواه مسلم (٦٢٣) وأبو داود (١٥٠) والترمذي (١٠٠) والنسائي (١/٧٦) .

(٤) ضعيف . رواه أبو داود (١٤٧) وابن ماجه (٥٦٤) وفي سننه «أبو معقل» وهو مجهول كما في «التقريب» (٢/٤٧٥) وقوله (عمامة قطرية) بكسر القاف وسكون الطاء المهملة ضرب من البرود فيه حمرة ولها أعلام فيها بعض الحشونة وقيل : حلل جياذ تحمل من البحرين من بلاد تسمى قطرا .

لا يدل على نفيه^(١). ولم يتوضأ ﷺ إلا تمضمض واستنشق، ولم يُحفظ عنه أنه أخل به مرة واحدة^(٢)، وكذلك كان وضوؤه مرتباً متوالياً، لم يُخل به مرة واحدة البتة^(٣)، وكان يمسح على رأسه تارة، وعلى العمامة تارة، وعلى الناصية والعمامة تارة.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله: «ذهب طائفة من العلماء إلى جواز مسح بعض الرأس. وهو مذهب أبى حنيفة والشافعى وقول فى مذهب مالك وأحمد. وذهب آخرون إلى وجوب مسح جميعه. وهو المشهور من مذهب مالك وأحمد، وهذا القول هو الصحيح، فإن القرآن ليس فيه ما يدل على جواز مسح بعض الرأس فإن قوله تعالى ﴿فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾ نظير قوله: ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم﴾ لفظ المسح فى الآيتين وحرف الباء فى الآيتين: فإذا كانت آية التيمم لا تدل على مسح البعض مع أنه يدل على مسح بعض الرأس، وهو مسح بالتراب لا يشرع فيه تكرار: فكيف تدل على ذلك آية الوضوء مع كون الوضوء هو الأصل، والمسح فيه بالماء المشروع فيه التكرار؟ هذا لا يقوله من يعقل ما يقول» «مجموع الفتاوى» (١٢٣/٢١) وقد أطال شيخ الإسلام الكلام على هذه المسألة فى نفس الموضوع المشار إليه فانظره إن شئت

(٢) ومواظبة النبى ﷺ على المضمضة والاستنشاق تدل على وجوبهما. قال الشوكانى فى «السيل الجرار» (٨١/١): «القول بالوجوب هو الحق لأن الله سبحانه قد أمر فى كتابه العزيز بغسل الوجه ومحل المضمضة والاستنشاق من جملة الوجه، وقد ثبت مداومة النبى ﷺ على ذلك فى كل وضوء ورواه جميع من روى وضوءه ﷺ وبين صفته فأفاد ذلك أن غسل الوجه المأمور به فى القرآن هو مع المضمضة والاستنشاق، وأيضاً قد ورد الأمر بالاستنشاق والاستنثار فى أحاديث صحيحة... ثم ذكر حديث لقيط بن صبرة. وقال الحرقى (والقم والأنف من الوجه) قال ابن قدامة: يعنى المضمضة والاستنشاق واجبان فى الطهارتين جميعاً - الغسل والوضوء فإن غسل الوجه واجب فيهما» هذا هو المشهور فى المذهب وبه قال ابن المبارك وابن أبى ليلى وإسحاق. وحكى عن عطاء... ولأن كل من وصف وضوء رسول الله ﷺ مستقصياً ذكر أنه تمضمض واستنشق ومداومته عليهما تدل على وجوبهما لأن فعله يصلح أن يكون بياناً وتفصيلاً للوضوء المأمور به فى كتاب الله. أه المغنى (١١٨/١) - (١١٩).

(٣) قال الحافظ فى «الفتح» (٣١٣/١) بعد أن أورد حديث عثمان المتفق عليه فى صفة وضوء النبى ﷺ - وفى الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم، والترتيب فى أعضاء الوضوء للإتيان فى جميعها بشم. أه وكذا قال الصنعانى فى «سبل السلام» (٦٢/١) وقال الحرقى (ويأتى بالطهارة عضواً بعد عضو كما أمر الله تعالى) قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن الترتيب فى الوضوء على ما فى الآية واجب عند أحمد لم أر فيه عنه اختلافاً. وهو مذهب الشافعى وأبى ثور وأبى عبيدة وحكى أبو الخطاب رواية أخرى عن أحمد: وأنه غير واجب. وهذا مذهب مالك والثورى وأصحاب الراى. ولنا: أن فى الآية قرينة تدل على أنه أريد بهما الترتيب فإنه أدخل مسموحاً بين مغسولين، والعرب لا تقطع النظر عن نظيره إلا لفائدة والفائدة ههنا الترتيب، فإن قيل: فائدته استحباب الترتيب: قلنا: الآية ما سقت إلا لبيان الواجب ولهذا لم يذكر فيها شيئاً من السنن، ولأنه متى اقتضى اللفظ الترتيب كان مأموراً به والأمر يقتضى الوجوب، ولأن كل من حكى وضوء رسول الله ﷺ حكاه مرتباً، وهو مفسر لما فى كتاب الله تعالى «المغنى» (١٣٦/١ - ١٣٧) وانظر «بدائع الفوائد» لابن القيم قال الصنعانى: وذهبت الحنفية وآخرون إلى أن الترتيب بين أعضاء الوضوء غير واجب واستدل لهم بحديث ابن عباس وأنه ﷺ توضأ فغسل وجهه ويديه ثم رجليه ثم مسح رأسه بفضله وضوئه» وأجيب بأنه لا تعرف طريق صحيحة حتى يتم به الاستدلال» أه «سبل السلام» (٧٧/١ - ٧٨) وقال الشوكانى: «من زعم أنه يجزئ وضوء غير مرتب على ذلك الترتيب فقد خالف الجفادة البيضاء والطريقة الواضحة التى لا يزيغ عنها إلا رائف. وأما كون الواو (أى الواو فى آية الوضوء) لا تفيد الترتيب فهذا لو لم يرذ البيان النبوى، وأما بعد وروده دائماً مستمراً =

وأما اقتصاره على الناصية مجردة، فلم يُحفظ عنه كما تقدم. وكان يغسل رجليه

= فلا. ثم قوله ﷺ بعد أن توضأ وضوءاً مرتباً «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» وقوله للأعرابي «توضأ كما أمرك الله» ثم علمه الوضوء مرتباً على ما في القرآن يدلان دلالة بيّنة واضحة أن ذلك واجب متعين لا يجوز المخالفة له بحال ولم يصب من قال إن الإشارة بقوله «هذا وضوء لا يقبل الله صلاة إلا به» إلى نفس الفعل لا إلا هيئة فإن ذلك دعوى بلا دليل بل الإشارة - أى إشارة كانت - إلى فعل - أى فعل كان - إلى الفعل الذى له تلك الهيئة لا إلى الفعل مجرداً عنها فإن ذلك مما لا يدل عليه عقل ولا نقل» أهـ «السليل الجرار» (٨٧/١) وقد ذهب بعض أهل العلم إلى عدم وجوب الترتيب بما رواه أحمد وأبو داود بسند حسن عن المقدم بن معدى كرب قال: «أتى رسول الله ﷺ بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل ذراعيه ثلاثاً، ثم مضمض واستنشق ثلاثاً، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وغسل رجليه ثلاثاً» وقال السيوطي: احتج به من قال الترتيب فى الوضوء غير واجب لأنه آخر المضمضة والاستنشاق من غسل الذراعيين وعطف عليه بشم. وتعقبه صاحب «عون المعبود» بقوله: قلت هذه رواية لاتعارض الرواية المحفوظة التي فيها تقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه. أهـ قلت: وقد جمع بعض أهل العلم بغير جواب صاحب «عون المعبود» جمعاً بين الرويتين فقال: إن الترتيب واجب بين الأعضاء التي ذكرت فى آية الوضوء وهى قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] وأما بقية الأعضاء التي لم تذكر فى الآية فلا يجب فيها الترتيب، وهذا القول فيه إعمال للروايات جميعاً، والله أعلم.

قلت: وأما الترتيب بين اليمنى واليسرى فهو على «الاستحباب»، وليس على الوجوب، وهذا ما يفيد حديث عائشة رضى الله عنها المتفق عليه «كان النبی ﷺ يعجبه التيمن من تنعله وترجله وطهوره وفى شأنه كله»

قال النووي: قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمين فى كل ما كان من باب التكريم والتزین، وما كان بضدهما استحباب فيه التياسر وقال: أجمع العلماء على أن تقديم اليمنى فى الوضوء سنة، من خالفها فاته الفضل وتم وضوءه - انتهى وقال ابن قدامة: لا يحب الترتيب بين اليمنى واليسرى، ولا نعلم فيه خلافاً، ولأن مخرجهما فى الكتاب واحد، قال الله تعالى ﴿وَأَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ والفقهاء يعدون اليدين عضواً. والرجلين عضواً ولا يجب الترتيب فى العضو الواحد» أهـ «المنقى» (١٣٧/١) وأما الموالاة، فقد قال ابن قدامة إنها واجبة عند أحمد نص عليها فى مواضع، وهذا قول الأوزاعى وأحد قولى الشافعى. قال القاضى: ونقل حنبلى عن أحمد أنها غير واجبة وهذا قول أبى حنيفة لظاهر الآية، ولأن المأمور به غسل الأعضاء فكيفما غسل جاز، ولأنها إحدى الطهارتين، فلم تجب الموالاة فيها كالغسل، وقال مالك: إن تعدد التفريق بطل، وإلا فلا. ولنا ما ذكرنا من رواية عمر^{رضي الله عنه} أن النبی ﷺ رأى رجلاً يصلى وفى ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة، ولو لم تجب الموالاة لأجزاء غسل اللمعة، ولأنها عبادة يفسدها الحدث فاشتطت الموالاة كالصلاة، والآية دلت على وجوب الغسل والنبي ﷺ بين كيفيته وفسر مجمله بفعله وأمره، فإنه لم يتوضأ إلا متوالياً، وأمر تارك الموالاة بإعادة الوضوء وغسل الجنباة بمنزلة غسل عضو واحد بخلاف الوضوء والموالاة الواجبة: أن لا يترك غسل عضو حتى يمضى زمن يجف فيه العضو الذى قبله فى الزمان المعتدل لأنه قد يسرع جفاف العضو بعض الزمان دون بعض ولأنه يعتبر ذلك فيما بين طرفى الطهارة، وقال ابن عقيل فى رواية أخرى إن حد التفريق المبطل ما يفحش فى العادة لأنه لم يحد فى الشرع فيرجع فيه إلى العادة، كالإحراز والتفرق فى البيع» أهـ «المنقى» (١٣٨/١ - ١٣٩) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: الموالاة فى الوضوء فيها ثلاثة أقوال: أحدها الوجوب مطلقاً، كما يذكره أصحاب الإمام أحمد ظاهر مذهبه وهو القول القديم للشافعى. والثانى: عدم الوجوب مطلقاً، كما هو مذهب أبى حنيفة ورواية عن أحمد، والقول الجديد للشافعى والثالث: الوجوب إلا إذا تركها لعذر، مثل عدم تمام الماء، كما هو المشهور فى مذهب مالك. =

إذا لم يكونا فى خُفَّين ولا جوربين، ويمسح عليهما إذا كانا فى الخفَّين أو الجوربين^(١).

= قلت: هذا القول الثالث هو الأظهر والأشبه بأصول الشريعة وبأصول مذهب أحمد وغيره: وذلك أن أدلة الوجوب لا تتناول إلا المفرط، لا تتناول العاجز عن المولاة، فالحديث الذى هو عمدة المسألة الذى رواه أبو داود وغيره عن خالد بن معدان، عن بعض أصحاب النبى ﷺ: أنه رأى رجلاً يصلى وفى ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره النبى ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة. فهذه قضية عين، والمأمور بالإعادة مفرط لأنه كان قادراً على غسل تلك اللمعة كما هو قادر على غسل غيرها، وإنما بإهمالها وعدم تعاهده لجميع الوضوء بقيت اللمعة، نظير للذين كانوا يتوضؤون وأعقابهم تلوح فناداهم بأعلى صوته: «ويل للأعقاب من النار» وكذلك الحديث الذى فى صحيح مسلم عن عمر أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبى ﷺ فقال: «ارجع فأحسن وضوءك» فرجع ثم صلى. رواه مسلم. فالقدم كثيراً ما يفرط المتوضئ بترك استيعابها، حتى اعتقد كثير من أهل الضلال أنها لا تغسل بل فرضها مسح ظهرها عند طائفة من الشيعة: والتخيير بينه وبين الغسل عند طائفة من المعتزلة. والذى لا يمكنه المولاة - لقلّة الماء أو انصبابه أو اغتصابه منه بعد تحصيله أو لكون المنبع أو المكان الذى يأخذ منه هو غيره - كالأنبوب أو البئر لم يحصل له منه الماء إلا متفرقاً تفرقاً كثيراً ونحو ذلك - لم يمكنه أن يفعل ما أمر به إلا هكذا بأن يغسل ما أمكنه بالماء الحاضر. وإذا فعل ذلك ثم غسل الباقي بماء حصله فقد اتقى الله ما استطاع، وفعل ما استطاع بما أمر به. أهـ «مجموع الفتاوى» (٣١/١٣٥ - ١٣٧).

(١) وردت عن النبى ﷺ أحاديث صحيحة تفيد جواز المسح على الخفَّين والجوربين أما أحاديث المسح على الخفَّين. فعن جرير رضى الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ بآل ثم توضأ ومسح خفيه؛ رواه البخارى (٣٨٧) ومسلم (٦١١) وأحمد (٣٥٨/٤) و٣٦١ و (٣٦٤) والترمذى (٩٣) والنسائى (٨١/١ و ٧٣/٢) وابن ماجه (٥٤٣). وعن حذيفة رضى الله عنه قال: كنت مع النبى ﷺ فانتهى إلى سباطة قوم فبال قائماً. فتنحيت فقال: ادنه، فدنوت حتى قمتُ عند عقبه، فتوضأ، فمسح على خفيه؛ رواه البخارى (٢٢٤) ومسلم (٦١٣) وأحمد (٣٨٢/٥) و٣٩٤ و (٤٠٢) وأبو داود (٢٣) والترمذى (١٣) والنسائى (١٩/١ و ٢٥) وابن ماجه (٥٤٤) وعن المغيرة بن شعبة أن النبى ﷺ خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بادواة فيها ماء، فصب عليه حين فرغ من حاجته، فتوضأ ومسح على الخفَّين؛ رواه البخارى (١٨٢) ومسلم (٦١٥) وأبو داود (١٤٩) والنسائى (٦٢/١ و ٦٣ و ٨٢) وابن ماجه (٥٤٥) وعنه رضى الله عنه قال: كنت مع النبى ﷺ ذات ليلة فى مسير فقال لى: «أمعك ماء؟» قلت: نعم فنزل عن راحلته فمشى حتى توارى فى سواد الليل ثم جاء فأفرغت عليه من الإدواة فغسل وجهه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجها من أسفل الجبة، فغسل ذراعيه ومسح برأسه، ثم أهويت لأنزع خفيه فقال: دعهما فإنى ادخلتهما طاهرتين ومسح عليهما؛ رواه مسلم (٦٢٠). وأما المسح على الجوربين فعن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه أن النبى ﷺ مسح على الجوربين والنعلين؛ رواه أحمد (٢٥٢/٤) وأبو داود (١٥٩) والترمذى (٩٩) والطحاوى (٥٨/١) والبيهقى (٢٨٣/١) وقال الترمذى: حسن صحيح وهو كما قال. وعن ثوبان رضى الله عنه، قال: بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على النبى ﷺ شكوا إليه ما أصابهم من البرد فأمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين؛ رواه أحمد (٢٧٧/٥) وأبو داود (١٤٦) والحاكم (١٦٩/١) والبيهقى (٦٢/١) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى وهو كما قال. وقال أبو داود: ومسح على الجوربين على بن أبى طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمرو بن حريث، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس. وقال الترمذى: وهو قول غير واحد من أهل العلم، وبه يقول سفيان الثورى وابن المبارك والشافعى، وأحمد وإسحاق، قالوا يمسح على الجوربين، وإن لم تكن نعلين إذا كانا نعليين. أهـ وعلق الشيخ أحمد شاكراً على ذلك فقال: اشتراط أن يكونا نعليين ليس عليه دليل أصلاً. وقد ثبت المسح على الجوربين من غير قيد بوصف معين، فيبقى على الأصل فى جوازه على كل جوربين. أهـ وانظر رسالة «المسح على الجوربين» للقاسمى بتعليق الشيخ أحمد شاكراً والشيخ الألبانى.

يمسح أذنيه مع رأسه^(١)، وكان يسمح ظاهرهما وباطنهما^(٢)، ولم يثبت عنه أنه أخذ لهما ماءً جديداً، وإنما صح ذلك عن ابن عمر^(٣). ولم يصح عنه في مسح العنق حديث البتة^(٤)، ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير التسمية، وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه، فكذبٌ مُتَخَلِّقٌ^(٥) لم يقل رسول الله ﷺ شيئاً منه، ولا علمه لأمته، ولا ثبت عنه غير التسمية في أوله^(٦)، وقوله: «أشهد

(١) وذلك لقوله ﷺ «الأذانان من الرأس» وهذا الحديث ورد عن عدة من الصحابة بعدة طرق، وقد ذكرها العلامة الألباني في «الصحيحة» برقم (٣٦) وبها حكم على الحديث بالصحة، فانظرها إن شئت.

(٢) عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه توضأ فمسح برأسه وأذنيه فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة ثم غسل رجله ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ» رواه أبو داود (١٠٨) وسنده حسن. وعن المقدم بن معد يكرب أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما. رواه أبو داود (١٢١) وسنده صحيح وفي رواية: وأدخل أصابعه في صماخ أذنيه» رواه أبو داود (١٢٣) وسنده صحيح. والصماخ هو الخرق الذي في الأذن المفضى إلى الدماغ وعن ابن عباس أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه داخلهما بالسبابتين، وخالف بإبهامه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما» رواه ابن أبي شيبه (٩/١ و ١٨ و ٢١ و ٣١) وابن ماجه (٣٤٩) وابن حبان (١٠٨٦ - إحصان) والبيهقي في «السنن» (٥٥/١ و ٧٣) وسنده حسن

(٣) كما في «الموطأ» (١/٣٤/٣٧).

(٤) والأحاديث التي تذكر في مسح العنق إما ضعيفة أو موضوعة، كحديث «مسح الرقبة أمان من الغل» وهو حديث موضوع كما في «السلسلة الضعيفة» (٦٩) وحديث: «ومن توضأ ومسح عنقه لم يغل بالأغلال يوم القيامة...» وهو موضوع أيضاً كما في «الضعيفة» (٧٤٤) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولم يصح عن النبي ﷺ أنه مسح على عنقه في الوضوء، بل ولا روى عنه ذلك في حديث صحيح، بل الأحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء النبي ﷺ لم يكن يسمح على عنقه، ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبهما ومن استحب فاعتمد على أثر يروى عن أبي هريرة رضى الله عنه، أو حديث يضعف نقله أنه مسح رأسه حتى بلغ القذال { أى القفا } ومثل ذلك لا يصلح عمدة ولا يعارض ما دل عليه الأحاديث، ومن ترك مسح العنق فوضوءه صحيح باتفاق العلماء» «الفتاوى الكبرى» (٥٦/١).

(٥) قال المباركفوري في «تحفة الأحوذى» (١/١٨٢): «اعلم أن ما ذكره الحنفية والشافعية وغيرهم في كتبهم من الدعاء عند كل عضو كقولهم يقال عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه، وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينى وحاسبني حساباً يسيراً الخ، فلم يثبت فيه حديث. قال الحافظ في «التلخيص»: قال الرافعي ورد بها الأثر عن الصالحين، قال النووي في الروضة: هذا الدعاء لا أصل له، وقال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث. قال الحافظ روى فيه عن على من طرق ضعيفة جداً أوردها المستغفري في الدعوات وابن عساكر في أماليه انتهى.

(٦) عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» رواه أحمد (٤١٨/٢) وأبو داود (١٠١) وابن ماجه (٣٩٩) والدارقطنى (٧٩/١) والحاكم (١/١٤٦) والبيهقي (١/٤٣) والبيهقي في «شرح السنة» (٤٠٩/١) وصححه الحاكم، قال الألباني: وردوه عليه لأن يعقوب بن سلمة وأباه مجهولان كما قد بينته في «صحيح سنن أبي داود» (رقم ٩٠) وذكرت له فيه آخرين =

أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، واجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ^(١) فى آخره . وفى حديث آخر فى « سنن النسائى » مما يقال بعد الوضوء أيضاً : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ »^(٢).

ولم يكن يقول فى أوله : نويت رفع الخطيئة، ولا استباحة الصلاة، لا هو، ولا أحد من أصحابه البتة، ولم يرو عنه فى ذلك حرف واحد، لا بإسناد صحيح، ولا ضعيف^(٣)، ولم يتجاوز الثلاث قط، وكذلك لم يثبت عنه أنه تجاوز المرفقين

= عن أبى هريرة وبينت من خرجهما وما فيهما من الكلام واشترت إلى أن له شواهد كثيرة، وأن النفس تطمئن لثبوت الحديث من أجلها. وقد قواه الحافظ المنذرى والعسقلانى، وحسنه ابن الصلاح وابن كثير، وقال الحافظ العراقى فى «مُحجة القرب فى فضل العرب» (ص ٢٧، ٢٨): «هذا حديث حسن» أهـ «الإرواء» (١/ ١٢٢). وقال الشوكانى فى «السليل الجرار» (١/ ٧٦): «قد روى من طرق عن جماعة من الصحابة: أبى هريرة وأبى سعيد وسعيد بن زيد وعائشة وسهل بن سعد وأبى عبيدة وأم سبرة، وكذلك روى من طريق على وأنس وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً، فتصلح للاحتجاج بها» وقد اختلف أهل العلم فى حكم التسمية، فذهب الشوكانى وصديق حسن خان إلى وجوبها وأن الوضوء لا يصح بدونها، وقال المنذرى فى «الترغيب والترهيب» (١/ ١٠٠): «وقد ذهب الحسن وإسحاق بن راهوية وأهل الظاهر إلى وجوب التسمية فى الوضوء حتى إنه إذا تعدت تركها أعاد الوضوء، وهو روايه عن الإمام أحمد» وقال النووى فى «المجموع» (١/ ٣٨٧): «التسمية سنة وليست بواجبة فلو تركها عمداً صح وضوءه، هذا مذهبننا وبه قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء، وهو أظهر الروايتين عن أحمد، وعنه رواية أنها واجبة» قلت: وقد حمل بعض أهل العلم النفى فى قوله ﷺ «لا وضوء» أى لا وضوء كامل فقال البغوى فى «شرح السنة» (١/ ٤١١): «وذهب أكثر أهل العلم إلى أن تركها (أى التسمية) لا يمنع صحة الطهارة، والخبر إن ثبت (قلت: قد ثبت) فمحمول على نفى الفضيلة».

(١) حسن. رواه الترمذى (٥٥) وأعله بالاضطراب. قلت: والحديث رواه مسلم (٥٤٢) دون زيادة «اللهم اجعلنى من التوابين، واجعلنى من المتطهرين» ولهذه الزيادة شاهد من حديث ثوبان رواه ابن السنن (٣٢) وقال الهيثمى فى «المجسم» (١/ ٢٣٩) رواه الطبرانى فى الأوسط والكبير باختصار، وقال فى الأوسط: تفرد به مسور بن موزع ولم أجد من ترجمة وفيه أحمد بن سهل الوراق ذكره ابن حبان فى الثقات وفى إسناد الكبير أبو سعيد البقال والأكثر على تضعيفه وثوقه بعضهم. أهـ وقال البيهقى فى «السنن» (١/ ٧٨) وروى فى حديث ابن عمر وأنس فى هذا الحديث «اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين» وذلك مع غيره مخرج فى كتاب الدعوات. أهـ وقال النووى فى «المجموع» (١/ ٤٨٢): «ورويت الزيادة التى رادها الترمذى من رواية جماعة من الصحابة غير عمر».

(٢) صحيح. رواه النسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٨١) وابن السنن فى «عمل اليوم والليلة» (٣٠) والطبرانى فى «الأوسط» (١٤٥٥) والحاكم (١/ ٥٦٤) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه وصححه الحاكم ووافقه الذهبى وقد ورد الحديث موقوفاً على أبى سعيد وهو صحيح أيضاً ويكون هذا الموقوف له حكم الرفع لأنه لا يقال من قبل الراى، وانظر «الإرواء» (٣/ ٩٤).

(٣) قال ابن قدامة فى رسالة «ذم الموسوسين» كما فى «إغاثة اللهفان» (ص ١٤٤): «النية: هى القصد والعزم على»

والكعبين^(١)، ولكن أبو هريرة كان يفعل ذلك ويتأول حديث إطالة الغرة. وأما حديث أبي هريرة في صفة وضوء النبي ﷺ أنه غسل يديه حتى أشرع في العضدين، ورجليه حتى أشرع في الساقين فهو إنما يدل على إدخال المرفقين والكعبين في الوضوء، ولا يدل على مسألة الإطالة^(٢).

= فعل الشيء، ومحلها القلب، لا تعلق لها باللسان أصلاً، ولذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه في النية لفظ بحال، ولا سمعنا عنهم ذكر ذلك، وهذه العبارات التي أحدثت عند افتتاح الطهارة والصلاة قد جعلها الشيطان معتزلاً لأهل الوسواس، يحبسهم عندها ويعذبهم فيها، ويوقعهم في طلب تصحيحها فتري أحدهم يكررها ويجهد نفسه في التلطف بها، وليست من الصلاة في شيء، وإنما النية قصد فعل الشيء، فكل عازم على فعل فهو ناوٍ، لا يتصور انفكاك ذلك عن النية فإنه حقيقتها، فلا يمكن عديمها في حال وجودها، ومن قعد ليتوضأ فقد نوى الوضوء، ومن قام ليصلي فقد نوى الصلاة، ولا يكاد العاقل يفعل شيئاً من العبادات ولا غيرها بغير نية، فالنية أمر لازم لأفعال الإنسان المقصودة، لا يحتاج إلى تعب ولا تحصيل. ولو أراد إخلاء أفعاله الاختيارية عن نية لعجز عن ذلك، ولو كلفه الله عز وجل الصلاة والوضوء بغير نية لكلفة ما لا يطيق، ولا يدخل تحت وسعه. وما كان هكذا فما وجه التعب في تحصيله؟ وإن شك في حصول نيته فهو نوع جنون، فإن علم الإنسان بحال نفسه أمر يقيني، فكيف يشك فيه عاقل من نفسه؟ ومن قام ليصلي صلاة الظهر خلف الإمام فكيف يشك في ذلك؟ ولو دعاه داع إلى شغل في تلك الحال لقال: إني مشغول أريد صلاة الظهر، ولو قال له قائل في وقت خروجه إلى الصلاة: أين تمضي؟ لقال: أريد صلاة الظهر مع الإمام، فكيف يشك عاقل في هذا من نفسه وهو يعلمه يقيناً. بل أعجب من هذا كله أن غيره يعلم نيته بقرائن الأحوال فإنه إذا رأى إنساناً جالساً في الصف في وقت الصلاة عند اجتماع الناس علم أنه ينتظر الصلاة، وإذا رآه قد قام عند إقامتها ونهوض الناس إليها علم أنه قام ليصلي، فإن تقدم بين يدي المأمومين علم أنه يريد إمامتهم، فإن رآه في الصف علم أنه يريد الانضمام. فإذا كان غيره يعلم نيته الباطنة بما ظهر من قرائن الأحوال فكيف يجهلها من نفسه مع اطلاعه هو على باطنه؟ فقبوله من الشيطان أنه ما نوى تصديق له في جحد العيان وإذكار الحقائق المعلومة يقيناً ومخالفة للشرع ورغبة عن السنة وعن طريق الصحابة... قلت (أي ابن القيم) قال شيخنا: (أي ابن تيمية) ومن هؤلاء من يأتي بعشر بدع لم يفعل رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه واحدة منها، فيقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، نويت أصلي صلاة الظهر فريضة الوقت، أداءً لله تعالى، إماماً أو مأموماً، أربع ركعات مستقبل القبلة، ثم يزعج أعضائه ويحنى جبهته ويقيم عروق عنقه، ويصرخ بالتكبير كأنه يكبر على العدو، ولو مكث أحدهم عمر نوح عليه السلام يفتش: هل فعل رسول الله ﷺ أو أحد من أصحابه شيئاً من ذلك لما ظفر به، إلا أن يجاهر بالكذب البحت، فلو كان في هذا خيراً لسبقونا إليه، ولدلونا عليه، فإن كان هذا هدى فقد ضلوا عنه، وإن كان الذي كانوا عليه هو الهدى والحق فماذا بعد الحق إلا الضلال؟!

(١) عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل» رواه البخاري (١٣٦) ومسلم (٥٦٨ و ٥٦٩): والقائل فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل هو أبو هريرة كما جزم بذلك ابن القيم في حادي الأرواح (٣١٦/١) وابن تيمية والحافظ ابن حجر في الفتح وتلميذه الشيخ الناجي.

(٢) هذا الكلام فيه نظر ففي رواية لمسلم عن عمارة بن غزيرة عن نعيم بن عبد الله المجرم، قال: رأيت أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق. ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ، فهذه الرواية صريحة في نسبة الإطالة إلى النبي ﷺ، وقد استدلل الحافظ في «الفتح» بهذه الرواية على استحباب الإطالة، قال: وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والحنفية. «الفتح» (٢٨٥/١).

ولم يكن رسول الله ﷺ يعتاد تشييفَ أعضائه بعد الوضوء، ولا صح عنه فى ذلك حديث البتة، بل الذى صح عنه خلافه، وأما حديث عائشة كان للنبي ﷺ خِرْقَةٌ يَنْشِفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ^(١)، وحديث معاذ بن جبل : رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ مسح على وجهه بِطَرَفِ ثوبه^(٢)، فضيعفان لا يحتج بمثلهما، فى الأول سليمان بن أرقم متروك، وفى الثانى عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى ضعيف، قال الترمذى : ولا يصح عن النبي ﷺ فى هذا الباب شىء .

ولم يَكُنْ من هديه ﷺ أن يُصَبَّ عليه الماء كلما توضأ، ولكن تارة يصبُّ على نفسه، وربما عاونه مَنْ يَصَبُّ عليه أحياناً لحاجة كما فى «الصحيحين» عن المغيرة بن شعبة أنه صبَّ عليه فى السفر لما توضأ^(٣)

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٥٣) وابن عدى فى «الكامل» (٢٥١/٣) والحاكم (١٥٤/١) والبيهقى (١٨٥/١) وقال الترمذى: حديث عائشة ليس بالقائم، ولا يصح عن النبي ﷺ فى هذا الباب شىء، وأبو معاذ يقولون. هو «سليمان بن أرقم» وهو ضعيف عند أهل الحديث أهـ وقال الحاكم: أبو معاذ هذا هو الفضل بن ميسرة بصرى، روى عنه يحيى بن سعيد وأثنى عليه وأقره الذهبى!! قلت: وهذا الكلام غير صواب، والصواب ما قاله الترمذى أن أبا معاذ هذا هو سليمان بن أرقم، وليس هو - كما قال الحاكم - الفضل بن ميسرة، ويؤيد ذلك أمران.

الأول: أن ابن أرقم هو الذى ذكروا فى ترجمته أنه روى عن الزهرى وعنه زيد بن الحباب ولم يذكروا ذلك فى ترجمة ابن ميسرة.

الثانى: أن ابن عدى أورد الحديث فى ترجمة سليمان بن أرقم ثم قال: وأبو معاذ هذا هو سليمان بن أرقم. وقال البيهقى بعد إيراده للحديث: أبو معاذ هذا هو سليمان بن أرقم وهو متروك. أهـ وقد ذهب الشيخ أحمد شاكر فى تعليقه على سنن الترمذى إلى تصحيح الحديث وذلك لموافقته للحاكم على أن أبا معاذ هو الفضل بن ميسرة وقد عرفت خطأ فى ذلك. والله أعلم.

(٢) ضعيف. رواه الترمذى (٥٤) والبيهقى (٢٣٦/١) وقال: إسناده ليس بالقوى، وقد بين علته الترمذى فقال: هذا حديث غريب، وإسناده ضعيف. ورشدين به سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى يضعفان فى الحديث. أهـ قلت: خالف الشيخ أحمد شاكر فذهب إلى تحسين الحديث فى تعليقه على سنن الترمذى، والصواب ما قاله البيهقى والترمذى، والله أعلم..

(٣) رواه البخارى (١٨٢) ومسلم (٦١٥) وأبو داود (١٤٩) والنسائى (٦٢/١ و٦٣ و٨٢) وابن ماجه (٥٤٥).

(تنبيه) قال الشيرازى كما فى «المجموع» (٤٨٦/١): «ويستحب أن لا ينشف أعضاء من بلل الوضوء لما روت ميمونة رضى الله عنها قال: «أذنت لرسول الله ﷺ غسلاً من الجنابة فأثبته بالمندبل فرده» ولأنه أثر عبادة فكان تركه أولى. فإن تنشف جاز لما روى قيس بن سعد رضى الله عنهما قال: «أتانا رسول الله ﷺ فوضعا له غسلاً فاغتسل ثم أتياه بملحفة ورسية فالتحف بها فكأنى أنظر إلى أثر الورس على عكته» قال النووى: أما حديث ميمونة رضى الله عنها فمتفق على صحته رواه البخارى ومسلم بمعناه، وحديث قيس رواه أبو داود =

وكان يخلل لحيته أحياناً، ولم يكن يواظبُ على ذلك . وقد اختلف أئمة الحديث فيه، فصحح الترمذى وغيره أنه ﷺ كان يُخلِّلُ لحيته^(١) وقال أحمد وأبو زرعة : لا يثبت في تخليل اللحية حديث .

= في كتاب الأدب من سننه والنسائي في كتابه عمل اليوم والليلة وابن ماجه في كتاب الطهارة وكتاب اللباس والبيهقى في الغسل وغيرهم وإسناده مختلف فهو ضعيف قلت : قال الحافظ في «الفتح» (١/٤٣٢) : «واستدل بعضهم بقولها (أى ميمونة) في رواية أبى حمزة وغيره «فتاوتله ثوباً فلم يأخذه» على كراهة التشفيف بعد الغسل، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمراً آخر لا يتعلق بكراهة التشفيف بل لأمراً يتعلق بالخرقة أو لكونه كان مستعجلاً، أو غير ذلك. قال المهلب يحتمل تركه الثوب لإبقاء بركة الماء أو للتواضع لشيء رآه في الثوب من حرير أو وسخ، وقد وقع عند أحمد والإسماعيلي من رواية أبى عوانة في هذا الحديث عن الأعمش قال : فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال : لا بأس بالمنديل، وإنما رده مخافة أن يصير عادة وقال التيمي في شرحه : في هذا الحديث دليل على أنه كان ينشف، ولولا ذلك لم تأت به المنديل، وقال ابن دقيق العيد : نفذه الماء بيده يدل على أن لا كراهة في التشفيف، لأن كلاً منهما إالة أهـ.. وقال النووي : أما حكم التشفيف ففيه طرق متباعدة للأصحاب يجمعها خمسة أوجه، الصحيح منها أنه لا يكره لكن المستحب تركه، وبهذا قطع جمهور العراقيين والقاضى حسين في تعليقه والبعزى وآخرون، وحكاه إمام الحرمين عن الأئمة ورجحه الرافعي وغيره من المتأخرين المطلقين (والثاني) يكره التشفيف، حكاه المتولى وغيره (الثالث) أنه مباح يستوى فعله وتركه، قاله أبو على الطبرى في الإنصاح والقاضى أبو الطب في تعليقه (الرابع) يستحب التشفيف لما فيه من السلامة من غبار نجس وغيره، وحكاه الفورانى والغزالى والرويانى والرافعى (والخامس) إن كان في الصيف كره التشفيف، وإن كان في الشتاء فلا لعذر البرد حكاه الرافعى، قال المحاملى وغيره. وليس للشافعى نص في المسألة قال أصحابنا : وسواء التشفيف في الوضوء والغسل. هذا كله إذا لم تكن حاجة إلى التشفيف لخوف برد أو التصاق بنجاسة ونحو ذلك، فإن كان فلا كراهة قطعاً، ولا يقال إنه خلاف المستحب، قال الماوردى : فإن كان معه من يحمل الثوب الذى يتنشف به وقف عن يمين التطهر والله أعلم.

مذاهب السلف في التشفيف

قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبتنا أنه يستحب تركه ولا يقال التشفيف مكروه وحكى ابن المنذر إباحة التشفيف عن عثمان بن عفان والحسن بن على وأنس بن مالك وبشير بن مسعود والحسن البصرى وابن سيرين وعلقمة والأسود ومسروق والضحاك ومالك والثورى وأصحاب الراى وأحمد وإسحاق. وحكى كراهته عن جابر بن عبد الله وعبد الرحمن بن أبى لىلى وسعيد بن المسيب والنخعي ومجاهد وأبى العالية وعن ابن عباس كراهته في الوضوء دون الغسل، قال ابن المنذر : كل ذلك مباح، ونقل المحاملى الإجماع على أنه لا يحرم وإنما الخلاف في الكراهة، والله أعلم. أه المجموع (١/٤٨٦).

(١) عن أنس رضى الله عنه، أن النبى ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفّاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال : «هكذا أمرنى ربى» رواه أبو داود (١٤٥) وعنه البيهقى (١/٥٤) وفى سننه الوليد بن زروان، قال عنه الحافظ في «التقريب» (٢/٣٣٢) : لين الحديث، ولكن الحافظ أورد الحديث في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/٤٢٣) وقال أخرجه أبو داود وإسناده حسن، لأن الوليد وثقه ابن حبان ولم يضعفه أحمد وتابعه عليه ثابت البنانى عن أنس رضى الله عنه، أخرجه الطبرانى فى الكبير من رواية عمر بن إبراهيم العبدى عنه وعمر لا بأس به. ورواه الذهلى فى الزهريات من طريق الزبيدى عن الزهرى عن أنس رضى الله عنه إلا أن له علة غير قادمة، كما قال ابن القطان. أه قلت : ما قاله الحافظ فى «النكت» عن الوليد أن حديثه حسن هو الصواب، والله أعلم فالوليد هذا وثقه الذهبى فى «الكاشف» (٣/٢٣٨) ومن أجل هذا الاختلاف يكون حديثه حسن. كما قال الحافظ . =

= قلت: والحديث رواه أنجاء في المستدرک (١٤٩/١) من طريق الزبيدي عن الزهري عن أنس. ورواه أيضاً من طريق إبراهيم بن محمد الفزاري عن موسى بن أبي عائشة عن أنس قلت: وللحديث شاهد من حديث عثمان رضى الله عنه أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته، رواه الترمذی (٣١) وابن ماجه (٤٣٠) وابن أبى شيبة (١٣/١) وعبد الرزاق (١٢٥) والدارقطنی (٨٦/١ و ٩١) والبزار (٤٥٣) والبيهقي (٥٤/١ و ٦٣) والبخاري في «شرح السنة» (٢١٥) وابن الجارود (٧٢) وابن خزيمة (١٥١ و ١٥٢) وابن حبان (١٠٨١/١ إحصان) والحاكم (١٤٩/١) وقال الترمذی: هذا حديث حسن صحيح. وأه وصححه النووي في المجموع (٤٠٨/١) وقال الحاكم: هذا إسناد صحيح قد احتجا بجميع رواه غير عامر بن شقيق ولا أعلم في عامر بن شقيق طعنًا بوجه من الوجوه. وتعقبه الذهبي فقال: قلت: ضعفه ابن معين قال وله شاهد صحيح. أه قلت: عامر بن شقيق ضعفه ابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وروى عنه شعبة وهو لا يروى إلا عن ثقة. وقال عنه الحافظ في «التقريب» (٣٨٧/١) لين الحديث. وقال الذهبي في «الكاشف» (٥٥/٢) روى عنه شعبة والسفيانان، صدوق، ضعف. أه وقد حسن البخاري حديثه هذا، فقد ساق الترمذی هذا الحديث في كتابه «العلل» (١١٤ - ١١٥) وقال: قال محمد: أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان، قلت: إنهم يتكلمون في هذا فقال: هو حسن. وقال الحافظ في «النكت» (٤٢١/١ - ٤٢٢) - بعد أن أورد هذا الحديث - تفرد به عامر بن شقيق، وقد قواه البخاري والنسائي وابن حبان ولينه ابن معين وأبو حاتم وحكم البخاري فيما حكاه الترمذی في العلل بأن حديثه هذا حسن، وكذا قال أحمد فيما حكاه عنه أبو داود: أحسن شيء في هذا الباب حديث عثمان رضى الله تعالى عنه، وصححه مطلقاً الترمذی والدارقطنی وابن خزيمة والحاكم وغيرهم، وذلك لما عضده من الشواهد كحديث أبي المليلح الرقي عن الوليد بن زروان عن أنس رضى الله عنه أه.

(فائدة) قال الشيرازي: فإن كان ملتحيًا نظرت - فإن كانت لحيته خفيفة لا تستر البشرة - وجب غسل الشعر والبشرة للآية، وإن كانت كثيفة تستر البشرة وجب إفاضة الماء على الشعر، لأن المواجهة تقع به ولا يجب غسل ما تحته لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي ﷺ: «توضأ فغرف غرفة وغسل بها وجهه» وبغرفة واحدة لا يصل الماء إلى ما تحت الشعر مع كثافة اللحية، ولأنه باطن دونه حائل معتاد فهو كداخل الفم والأنف، والمستحب أن يخلل لحيته، لما روى أن النبي ﷺ: «كان يخلل لحيته فإن كان بعضها خفيفاً وبعضها كثيفاً غسل ما تحت الخفيف وأفاض الماء على الكثيف». قال النووي في الشرح حديث ابن عباس رواه البخاري في صحيحه وقوله: وبغرفة واحدة لا يصل الماء مع كثافة اللحية معناه أن لحيته الكثيفة كانت كثيفة، وهذا صحيح معروف، ثم قال: اللحية الكثيفة يجب غسل ظاهرها بلا خلاف، ولا يجب غسل باطنها ولا البشرة تحته، هذا هو المذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي رحمه الله وقطع به جمهور الأصحاب في الطرق كلها وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم، وحكى الرافعي قولاً ووجهاً أنه يجب غسل البشرة، وهو مذهب المزني وأبو ثور، قال الشيخ أبو حامد: غلط بعض الأصحاب فظن المزماني ذكر هذا عن مذهب الشافعي رحمه الله، قال: وليس كذلك، وإنما حكى مذهب نفسه وانفرد هو وأبو ثور في هذه المسألة، ولم يتقدمهما فيها أحد من السلف.

(قلت) قد نقله الخطابي عن إسحاق بن راهوية أيضاً وهو أكبر منهما واحتج لهم بحديث أنس.. وقوله: فخلل لحيته وقال: «هكذا أمرني ربي» وبالقياص على غسل الجنابة وعلى الشارب والحاجب. واحتج الأصحاب بما ذكره المصنف من حديث ابن عباس والقياص وأجابوا عن غسل الجنابة بأنها أغلظ ولهذا وجب غسل كل البدن ولم يجز مسح الخف بخلاف الوضوء، ولأن الوضوء يتكرر فيشغى غسل البشرة فيه مع الكثافة بخلاف الجنابة، وأما الشارب والحاجب فكثافته نادرة ولا يشق إيصال الماء إليه بخلاف اللحية. وإن كانت اللحية خفيفة =

وكذلك تخليل الأصابع لم يكن يُحافظ عليه^(١)، وفي « السنن » عن المُستورِدِ ابنِ شداد : رأيت النبي ﷺ إذا توضأ يَدْلُكُ أصابعَ رجله بخصره^(٢)، وهذا إن ثبت

= وجب غسل ظاهرها وباطنها والبشرة تحتها بلا خلاف عندنا. وإن كان بعضها خفيفاً وبعضها كثيفاً فلكل بعض منهما حكمه لو كان متمحضاً فللكثيف حكم اللحية الكثيفة وللخفيف حكم اللحية الخفيفة. هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الأصحاب في الطرق. ثم قال النووي: مذهبنا أنه يجب غسل اللحية الخفيفة والبشرة تحتها، وبه قال مالك وأحمد وداود، قال بعض أصحابنا: وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يجب غسل ما تحتها كداخل الفم، وكما سويها بين الخفيف والكثيف في الجنابة وأوجبنا غسل ما تحتها فكذا نسوى بينهما في الوضوء فلا نوجه. واحتج أصحابنا بقول الله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ وهذه البشرة من الوجه ويقع بها المواجهة، ولأنه موضع ظاهر من الوجه فأشبهه الخد ويخالف الكثيف فإنه يشق إيصال الماء إليه بخلاف هذا. ثم قال النووي: التخليل سنة، ولم يذكر الجمهور كيفيته، وقال السرخسي: يخللها بأصابعه من أسفلها قال: ولو أخذ للتخليل ماءً آخر كان أحسن ويُستدل لما ذكره من الكيفية بحديث أنس رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل بها لحيته وقال: هكذا أمرني ربي» رواه أبو داود ولم يضعفه وإسناده حسن أو صحيح والله أعلم أهـ «المجموع» (٤٠٨/١ - ٤١٠).

(١) ثبت الأمر بتخليل الأصابع، فعن لقيط بن صبرة رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن الوضوء، قال: أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً وهو حديث صحيح. رواه أبو داود (١٤٢) وأحمد (٢١١/٤) والشافعي في مسنده (٣٠/١، ٣١) والترمذي (٣٨ و ٧٨٨) والنسائي (٦٦/١) والدارمي (١٧٩/١) والبيهقي في «شرح السنة» (٢١٣) والبيهقي في «السنن» (٣٠٣/٧) وفي «المعرفة» (٢١٣/١ - ٢١٤) وابن ماجه (٤٠٧ و ٤٤٨) وابن أبي شيبه (١١/١ و ٢٧) وعبد الرزاق في «المصنف» (٨٠) والطبراني في «الكبير» (٢١٥/١٩) برقم (٤٧٩) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٦٦) والحاكم (١٤٧/١ - ١٤٨) وصححه ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح. والعمل على هذا عند أهل العلم: أنه يخلل أصابع رجله في الوضوء، وبه يقول أحمد وإسحاق. وقال إسحاق: يخلل أصابع يديه ورجليه في الوضوء أ. هـ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك» رواه أحمد (٢٨٧/١) والترمذي (٣٩) وابن ماجه (٤٤٧) والحاكم (١٨٢/١) وقال الترمذي: حسن غريب. أهـ وقال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١٨٠/١) وصالح مولى التوأمة وإن اختلط بأخرى فإنما روى عنه موسى بن عقبة قبل اختلاطه. أهـ والحديث حسنه البخاري كما نقل الحافظ في «التلخيص» وكذا حسنه الشيخ الألباني في «الصحيح» (١٣٠٦) قال النووي: وأما أصابع اليدين فلم يتعرض لها الجمهور وجاء فيه حديث ابن عباس الذي قدمناه، ونقل الترمذي استحباب تخليلها عن إسحاق بن راهوية، قال الراعي: سكت الجمهور عنه، وقال ابن كج: يستحب لحديث لقيط فإن الأصابع تشملها وحديث ابن عباس، قال: وعلى هذا يكون تخليلهما بالتشبيك بينهما والله أعلم. أهـ «المجموع» (٤٥٥/١ - ٤٥٦).

(٢) حسن. رواه أحمد (٢٩٩/٤) والترمذي (٤٠) وأبو داود (١٤٨) وابن ماجه (٤٤٦) وقال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة. أهـ وتعقبه الحافظ في «التلخيص» (٩٤/١) فقال: لكن تابعه الليث بن سعد وعمرو بن الحارث. أخرجه البيهقي (٧٦/١ و ٧٧) وأبو بشر الدولابي والدارقطني في غرائب مالك من طريق ابن وهب عن الثلاثة، وصححه ابن القطان. أهـ

(فائدة) قال إمام الحرمين في النهاية كما في «التلخيص الحبير» (٩٣/١) والبداية بالخصر من اليد ولم يثبت عندهم في تعيين إحدى اليدين شيء. أهـ قال أيضاً: لست أرى لتعيين اليد اليمنى أو اليسرى في ذلك أصلاً إلا النهي عن الاستنجاء باليمين وليس تخليل الأصابع مشابهاً له، فلا حجر على المتوضئ في استعمال اليمين أو اليسار. . . ولم يثبت عندي في تعيين إحدى اليدين شيء. أهـ «المجموع» (٤٥٥/١) =

عنه، فإنما كان يفعله أحياناً، ولهذا لم يروه الذين اعتنوا بضبط وضوئه، كعثمان، وعلى، وعبد الله بن زيد، والرُّبِيع، وغيرهم، على أن فى إسناده عبد الله بن لهيعة .

وأما تحريكُ خاتمه، فقد رُوى فيه حديث ضعيف من رواية معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبى رافع عن أبيه عن جدّه أن النبى ﷺ كان إذا توضأ حرَّك خاتمه ومعمر وأبوه ضعيفان، ذكر ذلك الدارقطنى .



فصل

فى هديه ﷺ فى المسح على الخفين

صح عنه أنه مسح فى الحضر والسفر^(١)، ولم يُنسَخْ ذلك حتى تُوفى^(٢)، ووقَّت

= (حكم تخليل الأصابع) ذهب الشوكانى إلى وجوب التخليل وذكر السبكى أن الجمهور على الاستحباب. وقال البغوى: وتخليل أصابع الرجل سنة فى الوضوء مع وصول الماء إلى باطنها من غير التخليل، فإن انضمت الأصابع بعضها إلى بعض بحيث لا يصل الماء إلى باطنها إلا بالتخليل فيجب التخليل. أهـ «شرح السنة» (٤١٩/١).

(١) وقد ذكرت آنفاً بعض الأحاديث الواردة فى هذا الباب فانظرها.
(٢) وقد زعمت الشيعة الإمامية والخوارج بأن أحاديث المسح على الخفين قد نسخت بآية الوضوء، واستدلوا أيضاً على النسخ بقول على رضى الله عنه: سبق الكتاب على الخفين وقول ابن عباس: ما مسح رسول الله ﷺ بعد المائدة. أهـ. وقد أجاب على هذا الصنعانى فقال: وأجيب أولاً بأن آية الوضوء نزلت فى غزوة المريسيع ومسحه ﷺ فى غزوة تبوك، فكيف ينسخ المتقدم المتأخر؟، وثانياً بأنه لو سلم تأخر آية المائدة فلا منافاة بين المسح والآية لأن قوله تعالى ﴿وَأَرْجِلَكُمْ﴾ مطلق وقيدته أحاديث المسح على الخف أو عام وخصصته تلك الأحاديث. وأما ما روى عن على رضى الله عنه فهو حديث منقطع، وكذا ما روى عن ابن عباس، مع أنه يخالف ما ثبت عنهما من القول بالمسح، وقد عارض حديثهما ما هو أصح منهما وهو حديث جرير البجلي فإنه لما روى أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح على خفيه قيل له هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها؟ قال: وهل أسلمت إلا بعد المائدة؟ وهو حديث صحيح.. على أنه قد يقال: قد ثبت فى آية المائدة القراءة بالجر لأرجلكم عطفاً على المسوح وهو الرأس فيحمل على مسح الخفين كما بينته السنة ويتم ثبوت المسح بالسنة والكتاب، وهو أحسن الوجوه التى توجه به قراءة الجر. أهـ «سبل السلام» (٨٧/١، ٨٨) وقال الصنعانى: قال ابن عبد البر فى الاستذكار: روى عن النبى ﷺ المسح على الخفين نحو من أربعين من الصحابة، ونقل ابن المنذر عن الحسن البصرى قال: حدثنى سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنه كان يمسح على الخفين. وذكر أبو القاسم ابن منده: أسماء من رواه فى تذكرته فبلغوا ثمانين صحابياً. والقول بالمسح قول أمير المؤمنين على رضى الله عنه وسعد بن أبى وقاص وبلال وحذيفة وبريدة وخزيمة بن ثابت وسلمان وجرير البجلي وغيرهم، قال ابن المبارك: ليس فى المسح على الخفين بين الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه إنكاره فقد روى عنه إثباته. وقال ابن عبد البر: لا أعلم أنه روى عن أحد من السلف إنكاره إلا عن مالك مع أن الرواية الصحيحة عنه مصرحة بشأته. أهـ «سبل السلام» (٨٧/١).

للمقيم يوماً وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن^(١) في عدة أحاديث حسان وصحاح، وكان يمسح ظاهر الخفين^(٢)، ولم يصح عنه مسح أسفلهما إلا في حديث منقطع . والأحاديث الصحيحة على خلافه، ومسح على الجوربين والنعلين^(٣)، ومسح على العمامة مقتصر عليها^(٤)، ومع الناصية، وثبت عنه ذلك فعلاً وأمرأ في عدة أحاديث، لكن في قضايا أعيان يُحتمل أن تكون خاصة بحال الحاجة والضرورة، ويُحتمل العموم كالخفين، وهو أظهر والله أعلم .

ولم يكن يتكلف ضدَّ حاله التي عليها قدماءه، بل إن كانتا في الخف مسح عليهما ولم ينزعهما، وإن كانتا مكشوفتين، غسل القدمين، ولم يلبس الخف ليمسح عليه،

(١) عن شريح بن هانئ، قال: أثبت عائشة أسأله عن المسح على الخفين، فقالت: عليك بأبي طالب فله، فإنه كان يسافر مع رسول الله ﷺ، فسأله فقال: جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم. رواه مسلم (٦٢٧) والنسائي (٨٤/١) وابن ماجه (٥٥٢). وفي الباب أيضاً عنه عوف بن مالك رواه أحمد والطبراني في الأوسط والدارقطني والبيهقي بسند صحيح. وعن صفوان بن عسال رواه أحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه والدارقطني والطبراني في الصغير والبيهقي وابن خزيمة بسند حسن.

(فائدة) في حديث صفوان بن عسال قال: كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من جنابة ولكن من غائط وبول ونوم قال المباركفوري في «تحفة الأحوذى» (٣١٨/١): «ولكن من غائط وبول ونوم» عطف على مقدر يدل عليه إلا من جنابة، وقوله «من غائط» متعلق بمحذوف تقديره وأمرنا أن ننزع خفافنا من جنابة، ولا ننزع من غائط وبول ونوم وفي رواية النسائي كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ولا ننزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة. أهد.

(٢) عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال: لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه. رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وابن حزم بسند صحيح.

(٣) وقد تقدم حديث المغيرة بن شعبة في ذلك.

(٤) قال ابن قدامة - رحمه الله: «ويجوز المسح على العمامة، قال ابن المنذر: ومن مسح على العمامة: أبو بكر الصديق، وبه قال عمر وأنس وأبو أمامة، وروى عن سعيد بن مالك وأبي الدرداء رضى الله عنهم، وبه قال عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول والأوزاعي وأبو ثور وابن المنذر، وقال عروة والنخعي والشعبي والقاسم ومالك والشافعي وأصحاب الرأي: لا يمسح عليها لقول الله تعالى «وامسحوا برؤوسكم» ولأنه لا تلحقه المشقة في نزعها، فلم يجز المسح عليها كالكمين. ولنا: ما روى عن المغيرة بن شعبة قال: «توضأ رسول الله ﷺ ومسح على الخفين والعمامة» قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وفي مسلم «أن النبي ﷺ مسح على الخفين والخمار» قال أحمد: هو من خمسة وجوه عن النبي ﷺ، روى الحلال بإسناده عن عمر أنه قال: «من لم يظهره المسح على العمامة فلا طهره الله» ولأنه حائل في محل ورد الشرع بمسحه، فجاز المسح عليه كالخفين، ولأن الرأس عضو يسقط فرضه في التيمم، فجاز المسح على حائله كالقدمين، والآية لا تنفي ما ذكرناه، فإن النبي ﷺ مبين لكلام الله مفسر له، وقد مسح النبي ﷺ على العمامة، وأمر بالمسح عليها، وهذا يدل على أن المراد بالآية المسح على الرأس أو حائله. قال: ومن شروط جواز المسح على العمامة: أن تكون ساترة لجميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه، كمقدم الرأس والأذنين، وشبههما من جوانب الرأس فإنه يعفى عنه.

وهذا أعدل الأقوال فى مسألة الأفضل من المسح والغسل، قاله شيخنا^(١)، واللّه أعلم .



فصل

فى هديه ﷺ فى التيمم

كان ﷺ يتيمم بضربة واحدة للوجه والكفين^(٢)، ولم يصح عنه أنه تيمم بضربتين، ولا إلى المرفقين^(٣). قال الإمام أحمد : من قال : إن التيمم إلى المرفقين، فإنما هو شئ زاده من عنده. وكذلك كان يتيمم بالأرض التى يصلّى عليها، تراباً كانت أو سبخة أو رملاً. وصح عنه أنه قال : «حَيْثُمَا أَدْرَكْتَ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي الصَّلَاةُ، فَعِنْدَهُ مَسْجِدُهُ وَطَهْرُهُ»^(٤)، وهذا نص صريح فى أن من أدركته الصلاة فى الرمل، فالرمل له طهور. ولما سافر هو وأصحابه فى غزوة تبوك قطعوا تلك الرمال فى طريقهم، وماؤهم فى غاية القلة، ولم يرو عنه أنه حمل معه التراب، ولا أمر به، ولا فعله أحد من أصحابه، مع القطع بأن فى المفاوز الرمال أكثر من التراب، وكذلك أرض الحجاز وغيره، ومن تدبر هذا، قطع بأنه كان يتيمم بالرمل، واللّه أعلم وهذا قول الجمهور.

وأما ما ذكر فيه صفة التيمم من وضع بطون أصابع يده اليسرى على ظهور اليمنى، ثم إمرارها إلى المرفق، ثم إدارة بطن كفه على بطن الذراع، وإقامة إبهامه اليسرى كالموذن، إلى أن يصل إلى إبهامه اليمنى، فيطبّقها عليها، فهذا مما يعلم قطعاً

= قال : والتوقيت فى مسح العمامة كالوقت فى مسح الخف. لما روى أبو أمامة أن النبى ﷺ قال : «يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً فى السفر ويوماً وليلة للمقيم» رواه الخلال بإسناده، إلا أنه من رواية شهر بن حوشب، ولأنه مسح على وجه الرخصة، فتوقت بذلك كالخف. «أهـ المغنى» (١/ ٣٠٠ - ٣٠٤).

(١) أى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

(٢) رواه البخارى (٣٤٥) ومسلم (٧٩٦) وأبو داود (٣٢١) والنسائى (١/ ١٧٠) والترمذى (١٤٤) وابن ماجه (٥٦٩)

من حديث عمار بن ياسر رضى الله عنه.

(٣) الآثار الواردة فى التيمم بضربتين وإلى المرفقين كلها معلولة، لا تصح كما فى «التلخيص الحبير» (١/ ١٥١ -

١٥٣) و«نصب الراية» (١/ ١٥٠ - ١٥٤) ومذهب الشافعية التيمم بضربتين وإلى المرفقين كما قرر ذلك النور فى

«المجموع» (٢/ ٢٤٢) والراجع ما قرره المصنف رحمه الله. والله أعلم

(٤) صحيح. رواه أحمد (٥/ ٢٤٨) عن أبى أمامة الباهلى رضى الله عنه ورواه البخارى (٣٣٥) ومسلم (١١٤٣)

والنسائى (١/ ٢٠٩) بنحوه من حديث جابر بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنه.

أن النبي ﷺ لم يفعله، ولا علمه أحداً من أصحابه، ولا أمر به، ولا استحسنة، وهذا هديّه، إليه التحاكم، وكذلك لم يصح عنه التيمم لكل صلاة، ولا أمر به، بل أطلق التيمم، وجعله قائماً مقام الوضوء^(١) وهذا يقتضى أن يكون حكمه حكمه، إلا فيما اقتضى الدليل خلافه .



فصل

فى هديه ﷺ فى الصلاة

كان ﷺ إذا قام إلى الصلاة قال : « اللَّهُ أَكْبَرُ » ولم يقل شيئاً قبيلها ولا تلفظ بالنية البتة، ولا قال : أصلى لله صلاة كذا مُستقبلَ القبلة أربع ركعات إماماً أو مأموماً، ولا قال : أداء ولا قضاء، ولا فرض الوقت، وهذه عشرُ بدع لم ينقلُ عنه أحد قط بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا مسند ولا مرسل لفظةً واحدةً منها البتة، بل

(١) عن أبى ذر رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك فإن ذلك خير» وهو حديث صحيح له طرق . رواه أبو داود (٣٣٢ و ٣٣٣) وأحمد (١٤٦/٥، ١٤٧، ١٥٥، ١٨٠) والترمذى (١٢٤) وعبد الرزاق (٩١٣) والنسائى (١٧١/١) وابن أبى شيبه (١٥٦/١ - ١٥٧) والطيالسى (٤٨٤) والدارقطنى (١٨٦/١ و ١٨٧) وابن حبان (٣١١ و ٣١٣) والحاكم (١٧٠/١) والبيهقى (٢١٢/١ و ٢٢٠).

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن التيمم يتيمم لكل صلاة، ولا يصلى الفرض بالتيمم للنافلة، ويتيمم لوقت كل صلاة، فلا يتيمم قبل الوقت، ولا يبقى بعده، وإن نوى تيممه استباحة نافلة لم يجز له أن يصلى الفريضة بهذا التيمم . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : التيمم يقوم مقام الماء مطلقاً، يستبج به كما يستباح بالماء، ويتيمم قبل الوقت كما يتوضأ قبل الوقت، ويبقى بعد الوقت كما تبقى طهارة الماء بعده . وإذا تيمم لنافلة صلى به الفريضة، كما أنه إذا توضأ لنافلة صلى به الفريضة، وهذا قول كثير من أهل العلم، وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد فى الرواية الثانية . وقال أحمد : هذا هو القياس . وهذا القول هو الصحيح، وعليه يدل الكتاب والسنة والاعتبار فإن الله جعل التيمم مطهراً كما جعل الماء مطهراً فقال تعالى : ﴿فَتَتِمَمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ، مَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ الآية . فأخبر تعالى أنه يريد أن يطهرنا بالتراب كما يطهرنا بالماء .. فمن قال إن التراب لا يطهر من الحدث فقد خالف الكتاب والسنة، وإذا كان مطهراً من الحدث امتنع أن يكون الحدث باقياً، مع أن الله طهر المسلمين بالتيمم من الحدث، فالتيمم رافع للحدث مطهر لصاحبه، لكن رفع الحدث مؤقت إلى أن يقدر على استعمال الماء فإنه بدل عن الماء، فهو مطهر ما دام الماء متعذراً ..

وعلى هذا القول الصحيح يتيمم قبل الوقت إن شاء، ويصلى ما لم يحدث، أو يقدر على استعمال الماء، وإذا تيمم لنفل صلى به فريضة، ويجمع بالتيمم الواحد بين فرضين، ويقضى به الفائت، وأصحاب القول الآخر احتجوا بآثار منقولة عن بعض الصحابة وهى ضعيفة لا تثبت، ولا حجة فى شيء منها ولو ثبتت .. فلا يجوز لأحد أن يضيق على المسلمين ما وسع الله عليهم . وقد أراد رفع الحرج عن الأمة فليس لأحد أن يجعل فيه حرجاً، كما فعله طائفة من الناس أثبتوا فيه من الحرج ما هو معلوم . أهـ «مجموع الفتاوى» (٢١/٤٣٦ - ٤٣٩).

ولا عن أحد من أصحابه، ولا استحسنة أحد من التابعين، ولا الأئمة الأربعة، وإنما غرَّ بعض المتأخرين قولُ الشافعي رضي الله عنه في الصلاة : إنها ليست كالصيام، ولا يدخل فيها أحد إلا بذكر، فظن أن الذكر تلفُّظُ المصلّي بالنية، وإنما أراد الشافعي رحمه الله بالذكر : تكبيرة الإحرام ليس إلا، وكيف يستحبُّ الشافعيُّ أمراً لم يفعله النبي ﷺ في صلاة واحدة، ولا أحد من خلفائه وأصحابه، وهذا هديهم وسيرتهم، فإن أوجدنا أحدَ حرفاً واحداً عنهم في ذلك، قبلناه، وقابلناه بالتسليم والقبول، ولا هدى أكمل من هديهم، ولا سنة إلا ما تلقَّوه عن صاحب الشرع ﷺ.

وكان دأبه في إحرامه لفظة : « الله أكبر » لا غيرها، ولم ينقل أحد عنه سواها .

وكان يرفع يديه معها ممدودة الأصابع^(١)، مستقبلاً بها القبلة إلى فروع أذنيه^(٢)، وروى إلى منكبيه^(٣)، فابو حميد السَّاعديُّ ومَنْ معه قالوا : حتى يُحاذيَ بهما المُنكبين. وكذلك قال ابن عمر . وقال وائل بن حُجر : إلى حِمال أذنيه . وقال البراء : قريباً من أذنيه . وقيل : هو من العمل المخير فيه . وقيل : كان أعلاها إلى فروع أذنيه، وكفَّاه إلى منكبيه، فلا يكون اختلافاً، ولم يختلف عنه في محل هذا الرفع . ثم يضعُ اليمنى على ظهر اليسرى^(٤) .

-
- (١) صحيح . رواه أحمد (٤٣٤/٢) وأبو داود (٧٥٣) وابن خزيمة (٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣) والنسائي (١٢٤/٢) والترمذي (٤٢٠) وابن حبان (١٧٧٧) والحاكم (٢٣٤/١) والبيهقي في «السنن» (٢٧/٢) .
- (٢) رواه مسلم (٤٨١) وأحمد (٤٣٦/٣) وأبو داود (٧٤٥) ، والنسائي (٩٥/٢) وابن ماجه (٨٥٩) من حديث مالك ابن الحويرث . رضي الله عنه .
- (٣) رواه مسلم (٨٣٧ ، ٨٣٨) وأبو داود (٧٢١) والترمذي (٢٥٥) والنسائي (٩٥/٢) وابن ماجه (٨٥٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .
- (٤) رواه مسلم (٨٧١) وأحمد (٣١٧/٤ - ٣١٨) وأبو عوانة (٩٧/٢) وأبو داود (٣٢٣) من حديث وائل ابن حجر رضي الله عنه .

(فائدة) توضع اليد على الصدر فعن وائل بن حجر رضي الله عنه قال : صليت مع رسول الله ﷺ ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره . رواه ابن خزيمة (٤٧٩) والبيهقي في «السنن» (٣٠/٢) من طريقين عنه يقوى أحدهما الآخر، وللحديث شاهد من حديث قبيصة بن مهلب عن أبيه، رواه أحمد (٢٢٦/٥) والترمذي (٢٥٢ و ٣٠١) وحسنه . وهناك شاهد آخر بسند مرسل صحيح عن طاووس رواه أبو داود (١٢١/١) .

وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم : وفي المسألة أحاديث كثيرة، ودليل وضعهما فوق السرة حديث وائل بن حجر، قال : صليت مع رسول الله ﷺ ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره، رواه ابن خزيمة في صحيحه، وأما حديث على رضي الله عنه، أنه قال : من السنة في الصلاة وضع الالكف على الالكف تحت السرة، ضعيف متفق عليه على تضعيفه، رواه الدارقطني والبيهقي من رواية أبي شيبة عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف بالاتفاق . اهـ .

وكان يستفتح تارة بـ « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرْدِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ »^(١).

وتارة يقول : « وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ، وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ »^(٢)، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي، وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي، فَاعْفُ عَنِّي ذُنُوبِي جَمِيعًا، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي أَحْسَنَ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَأَصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَ الْأَخْلَاقِ، لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدِكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ »^(٣)، ولكن المحفوظ أن هذا الاستفتاح إنما كان يقوله في قيام الليل^(٤).

(١) رواه البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨) وأحمد (٢٣١/٢) و٢٩٤) وأبو داود (٧٨١) وابن ماجه (٨٠٥) وابن الجارود (٣٢٠) وابن حبان (١٧٧٥) والدارمي (٢٨٣/١) وأبو عوانة (٩٨/١ و ٩٩) والبيهقي (١٩٥/٢) والبعثي في «شرح السنة» (٥٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) قوله : « وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ » معناه بيان المسارعة في الامتثال لما أمر به، ونظيره « قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ » وقال موسى ﷺ « وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ».

(٣) رواه مسلم (١٧٨١) وأحمد (٩٤/١ ، ١٣٠) وأبو داود (٧٤٤ ، ٧٦٠) والترمذي (٣٤٢١ ، ٣٤٢٢ ، ٣٤٢٣) والنسائي (١٢٩/٢ - ١٣٠) وابن ماجه (١٠٥٤) وابن أبي شيبة (٢٣٢/١) والدارقطني (٢٩٦/١) وابن خزيمة (٤٦٢) وابن حبان (١٧٧٢) وأبو عوانة (١٠٠/١ ، ١٠١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٤) ويجوز الاستفتاح به في المكتوبة أيضاً، لما رواه ابن خزيمة (٣٠٧/١) بسند صحيح، عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة، كبر فرفع يديه، ثم قال : « وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ » فذكر الدعاء بشمائه.

(فائدة) : قال ابن حبان : قوله ﷺ : « وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ » أراد به : الشر ليس مما يتقرب به إليك فأخمر فيه : « مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ » وهناك تفسيراً آخر لابن القيم - رحمه الله - في «شفاء العليل» ص ١٧٩ تحت الباب الحادي والعشرين في تنزيه القضاء الإلهي عن الشر : تبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه، بل كل ما نسب إليه فهو خير، والشر إنما صار شراً لانقطاع نسبته وإضافته إليه، فلو أضيف إليه لم يكن شراً .. وهو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته، لا في خلقه وفعله، وقضاؤه وقدره خير كله، ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه .. فلا يضع الأشياء إلى في مواضعها اللاتقاة بها، وذلك خير كله، والشر : وضع الشيء في غير محله، فإذا وضع في محله لم يكن شراً، فعلم أن الشر ليس إليه .. ثم قال : فإن قلت : فلم خلقه وهو شر؟ قلت : خلقه له، وفعله خير لا شر، فإن الخلق والفعل قائم به سبحانه، والشر يستحيل قيامه به، واتصافه به، وما كان في المخلوق من شر فلعدم إضافته ونسبته إليه، والفعل والخلق يُضاف إليه فكان خيراً. وقال شارح «الطحاوية» (٥١٧/٢) : ولا ينسب الشر إليه تعالى، لأنه سبحانه لا يخلق شراً محضاً، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة هو باعتبارها خيراً، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس، فهذا شر جزئي إضافي، فاما شر كلي، أو شر مطلق، فالرب سبحانه منزّه عنه، وهذا هو الشر الذي ليس إليه.

وتارة يقول: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(١).

وتارة يقول: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمَنْ فِيهِنَّ...»^(٢) الحديث. وسيأتى فى بعض طرقه الصحيحة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كبر، ثم قال ذلك.

وتارة يقول: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، سُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ»^(٣).

وتارة يقول: «اللَّهُ أَكْبَرُ عَشْرَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يُسَبِّحُ عَشْرَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَحْمَدُ عَشْرًا، ثُمَّ يُهَلِّلُ عَشْرًا، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ عَشْرًا، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي

(١) حسن. رواه مسلم (١٧٨٠) وأحمد (١٥٦/٦) وأبو داود (٧٦٧) والترمذى (٣٤٢٠) والنسائى (٣/٣١٢، ٣١٣) وابن ماجه (١٣٥٧) والبيهقى (٥/٣) وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى» (ص ١٨٠) وابن خزيمة (١١٥٣) والبيهقى (٩٥٢) وأبو عوانة (٢/٣٠٤، ١٣٠٥) وابن حبان (٢٦٠٠) وهذا الحديث قد تكلم فى إسناده بعض أهل العلم لأنه من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير، وعكرمة صدوق إلا أنه مضطرب الحديث عن يحيى بن أبى كثير كما قال أحمد بن حنبل والبخارى وابن حبان وأبو داود والنسائى، وكان أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد ويحيى القطان يضعفون حديث عكرمة عن يحيى. وانظر «علل الأحاديث فى كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج» للإمام الحافظ أبى الفضل بن عمار الشهيد (ص ٨٢) والحديث حسنه الألبانى فى «صحيح أبى داود» (١٤٦/١) رقم (٦٩٤).

(٢) رواه البخارى (٦٣١٧) ومسلم (١٧٧٧) وأحمد (٢٩٨/٥، ٣٠٨، ٣٥٨) وأبو داود (٧٧١) والترمذى (٣٤١٨) مالك فى «الموطأ» (١/٢١٥/٣٤) والدارمى (١٦٩) والنسائى فى «الكبرى» كما فى «التحفة» (٥/٢٧) عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل «اللهم لك الحمد، أنت نور السموات والأرض، ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن. أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك الحق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لى ما قدمت وأخرت وأسررت وأعلنت أنت إلهى لا إله إلا أنت».

(٣) حسن. رواه أحمد (٨٥/٤) وأبو داود (٧٦٤) وابن ماجه (٨٠٧) والطيالسى (٩٤٧) وابن الجارود (١٨٠) وابن خزيمة (٦٤٨) وابن حبان (١٧٨٠) والطبرانى فى «الكبير» (١٥٦٨) والحاكم (٢٣٥/١) والبيهقى (٣/٣٥) وابن حزم فى «المحلى» (٣/٢٤٨) وفى سنده عاصم العنزى وهو لم يوثقه غير ابن حبان فى الثقات (٥/٢٣٨) وترجمة البخارى فى «التاريخ الكبير» (٦/٤٨٨) وابن أبى حاتم فى «المرج والتعديل» (٦/٣٤٩) ولم يذكر فى جرحاً ولا تعديلاً، وقال الذهبى فى «الكاشف» (٢/٥٢) وثق. وقال الحافظ فى «التقريب» (١/٣٨٥) مقبول. وللحديث شاهد من حديث أبى سعيد الخدرى رواه أبو داود (٧٧٥) وأحمد (٥٠/٣) والترمذى (٢٤٢) والنسائى (١٣٢/٢) والدارمى (٢٨٢/١) والبيهقى (٢/٣٤) وسنده حسن.

وَعَافِنِي عَشْرًا، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ ضَيْقِ الْمَقَامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَشْرًا^(١).
فكل هذه الأنواع صحت عنه ﷺ .

وروى عنه أنه كان يستفتح بـ « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ » ذكر ذلك أهل السنن من حديث علي بن علي الرفاعي، عن أبي المتوكل النّاجي، عن أبي سعيد^(٢) على أنه ربما أرسل، وقد روى مثله من حديث عائشة رضي الله عنها^(٣). والأحاديث التي قبله أثبت منه، ولكن صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يستفتح به في مقام النبي ﷺ ويجهر به، ويعلمه الناس^(٤) وقال الإمام أحمد : أما أنا فأذهب إلى ما روى عن عمر، ولو أن رجلاً استفتح ببعض ما روى عن النبي ﷺ من الاستفتاح كان حسناً .

وإنما اختار الإمام أحمد هذا لعشرة أوجه قد ذكرتها في مواضع أخرى .
منها جهر عمر به يعلمه الصحابة .

ومنها اشتماله على أفضل الكلام بعد القرآن، فإن أفضل الكلام بعد القرآن : سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وقد تضمنها هذا الاستفتاح مع تكبيرة الإحرام .

ومنها أنه استفتح بأخلص للثناء على الله، وغيره متضمن للدعاء، والثناء أفضل

(١) حسن . رواه أحمد (١٤٣/٦) وأبو داود (٧٦٦) والنسائي (٢٠٨/٣ - ٢٠٩) و (٢٨٤/٨) وفي «عمل اليوم والليلة» (٨٧٠) وابن ماجه (١٣٥٦) وابن حبان (٢٦٠٢/إحسان).

(٢) حسن . رواه أبو داود (٧٧٥) وأحمد (٥٠/٣) والترمذي (٢٤٢) والنسائي (١٣٢/٢) والدارمي (٢٨٢/١) والبيهقي في «السنن» (٣٤/٢).

(٣) صحيح . رواه أبو داود (٧٧٦) والترمذي (٢٤٣) وابن ماجه (٨٠٦) والدارقطني (٢٩٩/١) والبيهقي (٣٤/٢).

(٤) صحيح . رواه مسلم (٨٦٧) عن عبدة أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات فيقول : سبحانك اللهم . قلت : هذا إسناد منقطع، قال النووي في شرح مسلم : قال أبو علي الغساني : هكذا وقع عن عبدة أن عمر، وهو مرسل، يعني أن عبدة وهو ابن لبابة لم يسمع من عمر . أهـ وقال المنذرى : وعبدة لا يعرف له سماع من عمر وإنما سمع من ابنه عبد الله . وقال صاحب «التنقيح» وإنما أخرجه مسلم في صحيحه لأنه سمعه من غيره . أهـ وذكر النووي أن مسلماً إنما أورد هذا الأثر عرضاً لا قصداً، ولذلك تسامح في إirاده . ثم قال : ولهذا نظائر كثيرة في صحيح مسلم وغيره ولا إنكار في هذا كله . أهـ

قلت : وقد صح الحديث موصولاً . فقد رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٩٢/١) والطحاوي (١١٧/١) والدارقطني (٢٩٩/١)، والحاكم (٣٠٠) والبيهقي (٢٣٥/١) والبيهقي (٣٤/٢، ٣٥) من طرق عن الأسود بن يزيد قال : سمعه عمر افتتح الصلاة وكبر فقال : «سبحانك اللهم . . . وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وهو كما قال .

من الدعاء، ولهذا كانت سورة الإخلاص تعدلُ ثلث القرآن، لأنها أخلصت لوصف الرحمن تبارك وتعالى، والثناء عليه، ولهذا كان « سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر » أفضل الكلام بعد القرآن، فيلزم ما تضمنها من الاستفتاحات عامتها إنما هي فى قيام الليل فى النافلة، وهذا كان عمرُ يفعلُه، ويعلمُه الناس فى الفرض .

ومنها أن هذا الاستفتاح إنشاء للثناء على الرب تعالى، متضمن للإخبار عن صفات كماله، ونعوت جلاله، والاستفتاح بـ « وجهت وجهي » إخبار عن عبودية العبد، وبينهما من الفرق ما بينهما .

ومنها أن من اختار الاستفتاح بـ « وجهت وجهي » لا يكمله، وإنما يأخذ قطعة من الحديث، ويذكرُ باقيه، بخلاف الاستفتاح بـ « سبحانك اللهم وبحمدك » فإن من ذهب إليه يقوله كله إلى آخره .

وكان يقول بعد ذلك : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ثم يقرأ الفاتحة، وكان يجهر بـ « بسم الله الرحمن الرحيم »^(١) تارة، ويخفيها أكثر عما يجهر بها . ولا ريب

(١) وردت عدة أحاديث تفيد الجهر بالبسملة عن على بن أبى طالب وعمار بن ياسر، وابن عباس وابن عمر وأبى هريرة وأم سلمة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك رضى الله عنهم وجميع هذه الأحاديث: لا تخلو من مقال فلا يتنهض الاحتجاج بها كما قال الشوكانى فى «نيل الأوطار» (٢/٢٣٨) وقد حققها الزيلعى فى «نصب الراية» (١/٣٢٤، ١/٣٢٥) والحافظ فى «التلخيص الحبير» (١/٢٣٢ - ٢٣٥) وأبو الطيب محمد أبادى فى تعليقه على سنن الدارقطنى (١/٣٠٢ - ٣١١) وقال الدارقطنى: إنه لم يصح فى الجهر بها حديث كما فى «نيل الأوطار» (٣/٢٣٨) قلت: ومن أمثل ما استدلل به القائلون بالجهر بالبسملة، هو ما حدث به نعيم المجرم قال: صليت وراء أبى هريرة فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم الكتاب . فلما سلم قال: والذى نفسى بيده إنى لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ . رواه النسائى (٢/١٣٤) وابن الجارود فى المتقى (١٨٤) وابن خزيمة (٤٩٩) وابن حبان (١٧٩٧ - إحسان) والحاكم (١/٢٣٢) والبيهقى (٢/٥٨) فى السنن والآثار (١/٥١٦) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى، وهو كما قال . ولكن قال الشوكانى: وقد تعقب باحتمال أن يكون أبو هريرة أشبههم صلاة برسول الله ﷺ فى معظم الصلاة لا فى جميع أجزائها على أنه رواه جماعة غير نعيم عن أبى هريرة بدون ذكر البسملة كما قال الحافظ فى «الفتح» «نيل الأوطار» (٢/٢٣٨). وقال الزيلعى: إنه حديث معلول فإن ذكر البسملة فيه مما تفرد به نعيم المجرم من بين أصحاب أبى هريرة وهم ثمانية ما بين صاحب وتابع، ولا يثبت عن ثقة من أصحاب أبى هريرة أنه حدث عن أبى هريرة أنه عليه السلام كان يجهر بالبسملة فى الصلاة، وقد أعرض عن ذكر البسملة فى حديث أبى هريرة صاحبها الصحيح فرواه البخارى من حديث أبى سلمة بن عبد الرحمن أن أبى هريرة كان يكبر فى كل صلاة من المكتوبة وغيرها فيكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يهوى ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود، ثم يكبر حين يقوم من الجلوس فى الائتين، وذلك فى كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة، ثم يقول حين ينصرف: والذى نفسى بيده إني لأقربكم شها بصلاة رسول الله ﷺ، إن كانت هذه لصلاته حتى يفارق الدنيا. ورواه مسلم بنحو ذلك هذا هو الصحيح الثابت عن أبى هريرة . وليس للتسمية فى هذا الحديث. ولا فى الأحاديث الصحيحة عن أبى هريرة ذكر، وهذا مما يغلب على الظن أنه وهم على أبى هريرة، فإن قيل: قد رواها نعيم المجرم وهو ثقة والزيادة=

أنه لم يكن يجهر بها دائماً فى كل يوم وليلة خمس مرات أبداً، حضراً وسفراً، ويخفى ذلك على خلفائه الراشدين، وعلى جمهور أصحابه، وأهل بلده فى الأعصار الفاضلة، هذا من أمجل المحال حتى يحتاج إلى التشبُّث فيه بالفاظ مجملة، وأحاديث واهية، فصحيح تلك الأحاديث غيرُ صريح، وصريحُها غير صحيح، وهذا موضع يستدعى مجلِّداً ضخماً .

= من الثقة مقبولة، قلنا: ليس ذلك مجمعاً عليه، بل فيه خلاف مشهور، فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل، وهو أنها تقبل فى موضع دون موضع فتقبل إذا كان الراوى الذى رواها ثقة حافظاً ثبّاتاً، والذى لم يذكرها مثله، أو دونه فى الثقة . . وتقبل فى موضع آخر لقرائن تخصصها ومن حكم فى ذلك حكماً عاماً فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها، ففى موضوع يجزم بصحتها . . وفى موضع يغلب على الظن صحتها . . وفى موضع يجزم بخطأ الزيادة . . وزيادة نعيم المجرم التسمية فى هذا الحديث مما يتوقف فيه، بل يغلب على الظن ضعفه . أهـ «نصب الرأية» (١/٣٣٦ - ٣٣٧) وانظر أيضاً «مجموع الفتاوى» (٢٢٠/٤١٠ - ٤٢٥) وقال البيهقى: ذهب أكثر أهل العلم من الصحابة، فمن بعدهم إلى ترك الجهر بالتسمية، بل يُسرُّ بها، فهم أبو بكر وعثمان وعلى، وغيرهم، وهو قول إبراهيم النخعى، وبه قال مالك والثورى، وابن المبارك وأحمد وإسحاق، وأصحاب الرأى .
وروى عن ابن عبد الله بن مغفل: قال سمعنى أبى وأنا أقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال: أى بُنى إِيَّاكَ والحديث، قد صليت مع النبى ﷺ ومع أبى بكر ومع عمر ومع عثمان، فلم أسمع أحداً منهم يقولها، فلا تقلها إذا أنت صليت، فقل: الحمد لله رب العالمين (*) .

وذهب قوم إلى أنه يجهر بالتسمية للفاحة والسورة جميعاً، به قال من الصحابة، أبو هريرة وابن عمر، وابن عباس، وأبو الزبير، وهو قول سعيد بن جبير، وعطاء، وطاووس ومجاهد، وإليه ذهب الشافعى . أهـ «شرح السنة» (٣/٥٤) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الأمر فى تلاوتها فى الصلاة . طائفة لا تقرأها لا سراً ولا جهراً كمالك والأوزاعى . وطائفة تقرأها جهراً كأصحاب ابن جريج والشافعى . والطائفة الثالثة المتوسطة جماهير فقهاء الحديث، مع فقهاء أهل الرأى يقرؤونها سراً، كما نقل عن جماهير الصحابة، مع أن أحمد يستعمل ما روى عن الصحابة فى هذا الباب، فيستحب الجهر بها لمصلحة راجحة، حتى إنه نص على أن من صلى بالمدينة يجهر بها، ويستحب للرجل أن يقصد إلى تأليف القلوب بترك هذه المستحبات لأن مصلحة التأليف فى الدين أعظم من مصلحة فعل مثل هذا، كما ترك النبى ﷺ تغيير بناء البيت لما فى إبقائه من تأليف القلوب، وكما أنكر ابن مسعود على عثمان إتمام الصلاة فى السفر ثم صلى خلفه متمماً وقال الخلاف شر . وهذا وإن كان وجهاً حسناً فمقصود أحمد أن أهل المدينة كانوا لا يقرؤونها فيجهر بها ليبين أن قراءتها سنة كما جهر ابن عباس بقراءة أم الكتاب على الجنائز، وقال لتعلموا أنها سنة وكما جهر عمر بالاستفتاح غير مرة، وكما كان النبى ﷺ يجهر بالآية أحياناً فى صلاة الظهر والعصر، ولهذا نقل عن أكثر من روى عنه الجهر بها من الصحابة المخافة، فكانهم جهرُوا لإظهار أنهم يقرؤونها، كما جهر بعضهم بالاستعاذة أيضاً، والاعتدال فى كل شىء استعمال الآثار على وجهها، فإن كون النبى ﷺ يجهر بها دائماً - وأكثر الصحابة لم ينقلوا ذلك ولم يفعلوه - ممنوع قطعاً . وقد ثبت عن غير واحد منهم نفيه عن النبى ﷺ، ولم يعارض ذلك خبر ثابت إلا وهو محتمل، وكون الجهر بها لا يشرع بحال - مع أنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة - نسبة للصحابة إلى فعل المكروه، وإقراره، مع أن الجهر فى صلاة المخافة يشرع لعارض كما تقدم» أهـ «مجموع الفتاوى» (٢٢٠/٤٠٧ - ٤٠٨) وانظر أيضاً «مجموع الفتاوى» (٢٢٠/٤١٠ - ٤٢٧) .

وكانت قراءته مدأ^(١)، يقف عند كل آية^(٢)، ويمدُّ بها صوته^(٣).

فإذا فرغ من قراءة الفاتحة، قال: «آمين»^(٤) فإن كان يجهر بالقراءة، رفع بها صوته، وقالها من خلفه.

(١) عن قتادة قال: سألت أنس بن مالك عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: «كان يمد مدأ» رواه البخاري (٥٠٤٥) وعن قتادة قال: سئل أنس: كيف كانت قراءة النبي ﷺ؟ فقال: «كانت مدأ. ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمدُّ بسم الله، ويمدُّ بالرحمن، ويمدُّ بالرحيم» رواه البخاري (٥٠٤٦) ..

(فائدة) قال الحافظ: استدلل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي ﷺ كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة، ورام بذلك معارضة حديث أنس المخرج في صحيح مسلم أنه ﷺ كان لا يقرأها في الصلاة وفي الاستدلال لذلك بحديث الباب نظر، قد أوضحت فيما كتبت من النكت على علوم الحديث لابن الصلاح حاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسمة يمد فيها أن يكون قرأ البسمة في أول الفاتحة في كل ركعة، ولأنه إنما ورد بصورة المثال فلا تتعين البسمة، والعلم عند الله.

(٢) عن أم سلمة أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت: كان يقطع قراءته آية آية «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. الرحمن الرحيم. مالك يوم الدين» رواه أحمد (٣٠٢/٦) وأبو داود (٤٠٠١) والترمذي (٢٩٢٧) والحاكم (٢٣٢/١) والبيهقي (٤٤/٢) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا لولا عننة بن جريج، لكنه قد توبع وانظر الإرواء (٣٤٣).

(فائدة) قال أبو عمرو الداني في «باب تفسير الوقف الحسن» (٢/٥): «وما ينبغي له أن يقطع عليه رؤوس الآي، لأنهن في أنفسهن مقاطع، وأكثر ما يوجد التام فيهن لاقتضائهن تمام الجمل، واستبقاء أكثرهم انقضاء القصص، وقد كان جماعة من الأئمة السابقين والقراء الماضيين يستحبون القطع عليهن، وإن تعلق كلام بعضهن ببعض، لما ذكرنا من كونهن مقاطع، وليس بمشبهات لما كان من الكلام التام في أنفسهن دون نهاياتهن». أه نقلًا عن «الإرواء» (٦٢/٢).

(٣) رواه البخاري (٥٠٤٦) وأحمد (١٢٧/٣ و ١٩٨) والنسائي (١٧٩/٢) وابن ماجه (١٣٥٣) عن أنس رضي الله عنه.

(٤) عن وائل بن حجر قال: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ «ولا الضالين» قال «آمين» ورفع بها صوته. رواه أحمد (٣١٦/٤ و ٣١٧) وأبو داود (٩٣٢) والترمذي (٢٤٨) والدارمي (٢٨٤/١) والطبراني في «الكبير» (١١١/٢٢) والبيهقي في «السنن» (٥٧/٢) وفي «السنن والآثار» (٥٣٠/١) والدارقطني (٣٣٤/١) والبخاري (٥٨٦) من طريق سفيان الثوري وسنده حسن. وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من قراءة أم القرآن، رفع صوته وقال آمين» رواه ابن حبان (١٨٠٦) والدارقطني (٣٣٥/١) والحاكم (٢٢٣/١) والبيهقي (٥٨/٢) وسنده حسن.

(تنبيه): ورد هذا الحديث من طريقة شعبة فزاد فيه (وأخفى بها صوته) قال الدارقطني في «سننه» (٣٣٤/١) كما قال شعبة: وأخفى بها صوته. ويقال: إنه وهم فيه، لأن سفيان الثوري، ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رَوَوْه عن سلمة، فقالوا: «ورفع بها صوته آمين» وهو الصواب. أه وقال البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٥٣١/١): «أجمع الحفاظ: محمد بن إسماعيل البخاري وغيره على أنه أخطأ في ذلك (يعني شعبة) فقد رواه العلاء بن صالح ومحمد بن سلمة بن كهيل عن سلمة بمعنى رواية سفيان» ورواه شريك عن أبي إسحاق عن=

وكان له سكتان، سكتة بين التكبير والقراءة، وعنهما سأله أبو هريرة^(١)، واختلف في الثانية، فروى أنها بعد الفاتحة . وقيل : إنها بعد القراءة وقبل الركوع . وقيل : هي سكتان غير الأولى، فتكون ثلاثاً، والظاهر إنما هي اثنتان فقط، وأمّا الثالثة فلطيفة جداً لأجل ترادُّ النَّفْس، ولم يكن يَصِلُ القراءة بالكوع، بخلاف السكتة الأولى، فإنه كان يجعلها بقدر الاستفتاح، والثانية قد قيل : إنها لأجل قراءة المأموم . فعلى هذا : ينبغي تطويلها بقدر قراءة الفاتحة^(٢)، وأمّا الثالثة، فللراحة والنفس فقط، وهي سكتة لطيفة، فمن لم يذكرها، فلقصرها، ومن اعتبرها، جَعَلَهَا سَكْتَةً ثالثة، فلا اختلاف بين الروایتين، وهذا أظهر ما يقال في هذا الحديث وقد صح حديث السكتتين، من رواية سمرة، وأبى بن كعب، وعمران بن حصين، ذكر ذلك أبو حاتم في «صحيحه» وسمرة هو بن جندب، وقد تبين بذلك أن أحد من روى حديث السكتتين سمرة بن جندب، وقد قال : حفظتُ من رسول الله ﷺ سكتتين : سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءة ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ [الفاتحة : ٧]. وفي بعض طرق الحديث : فإذا فرغ من القراءة، سكت^(٣) وهذا كالمجمل، واللفظ الأول

= علقمة بن وائل عن أبيه قال : سمعت النبي ﷺ يجهر بآمين، ورواه زهير بن معاوية وغيره عن أبي إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله، وفي كل ذلك دلالة على صحة رواية الثوري، وكان شعبة يقول : سفيان أحفظ مني وقال يحيى بن سعيد القطان : ليس أب إلى من شعبة، وإذا خالفه سفيان الثوري أخذت بقول سفيان ، وقال يحيى بن معين : ليس أحد يخالف سفيان الثوري إلا كان القول قول سفيان، قيل : وشعبة أيضاً إن خالفه؟ قال : نعم، قال أحمد : وقد رويناه بإسناد عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة كما رواه الثوري أنه قال الألباني في «الصحيح» (١/ ٧٥٥) : «وفي الحديث مشروعية رفع الإمام صوته بالتأمين، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم من الأئمة، خلافاً للإمام أبي حنيفة وأتباعه، ولا حجة عندهم سوى التمسك بالعمومات القاضية بزن الأصل في الذكر خفض الصوت فيه . وهذا مما لا يفيد في مقابلة مثل هذا الحديث الخاص في بابه، كما لا يخفى على أهل العلم الذين أنقذهم الله تبارك وتعالى من الجمود العقلي والتعصب المذهبي» أهـ .

(١) عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ، إذا كَبَّرَ في الصلاة، سكت هنيئاً قبل أن يقرأ . فقلت : يا رسول الله بأبي أنت وأمي أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال أقول : « اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما يُنقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والماء والبرد» رواه البخاري (٧٤٤) ومسلم (١٣٣٠) وأحمد (٢/ ٢٣١ و ٤٩٤) وأبو داود (٧٨١) والنسائي (١٢٨/٢) وابن ماجه (٨٠٥) .

(٢) قراءة المأموم للفاتحة خلف إمامه في الصلاة الجهرية فيها نظر لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» وهو حديث حسن بمجموع طرقه كما بين ذلك شيخنا الألباني في «الإرواء» (٥٠٠) .

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٧/٥ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ٢٠ و ٢١) وأبو داود (٧٧٧ و ٧٧٩ و ٧٨٠) والترمذي (٢٥١) وابن ماجه (٨٤٤ و ٨٤٥) والبخاري في «جزء الصلاة» ص ٢٣ . والطبراني في «الكبير» (٦٨٧٥ و ٦٨٧٦ و =

مفسر مبين، ولهذا قال أبو سلمة بن عبد الرحمن : للإمام سكتان، فاغتنموا فيهما القراءة بفاتحة الكتاب^(١) وإذا قال : « ولا الضالين » على أن تعيين

= (٦٩٤٢) والدارقطني (٣٣٦/١) والدارمي (٢١٣/١) والحاكم (٢١٥/١) والبيهقي (١٩٦/٢) من طرق عن الحسن البصري، عن سمرة بن جندب. وأعله الدارقطني بالانقطاع عقب الحديث: «الحسن مختلف في سماعه من سمرة، وقد سمع منه حديثاً واحداً، وهو حديث العقيقة» قال الألباني: ثم هو على جلالة قدره مدلس كما سبق التنبيه على ذلك مراراً، ولم أجد تصريحه بسماعه لهذا الحديث بعد مزيد البحث والتفتيش عن طريقه إليه، فلو سلم أنه ثبت سماعه من سمرة لغير حديث العقيقة، لما ثبت سماعه لهذا، كما لا يخفى على المشتغلين بعلم السنة المطهرة، ثم إن للحديث علة أخرى وهي الاضطراب في متنه ففي هذه الرواية أن السكتة الثانية محلها بعد الفراغ من القراءة، وفي رواية ثانية: بعد الفراغ من قراءة الفاتحة، وفي أخرى بعد الفراغ من الفاتحة وسورة الركوع. وهذه الرواية الأخيرة هي الصواب في الحديث لو صح. لأنه اتفق على أصحاب الحسن، يونس وأشعث وحמיד الطويل، وقد سقت رواياتهم في ذلك في «ضعيف سنن أبي داود» (رقم ١٣٥ و ١٣٨) ونقلت فيه عن أبي بكر الحصاص أنه قال: «هذا حديث غير ثابت»، فبعد معرفة علة الحديث لا يلتفت المصنف إلى قول منه حسنة، وإذا عرفت هذا فلا حجة للشافعية في هذا الحديث على استحبابهم السكوت للإمام بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة، وذلك لوجوه:

الأول: ضعف سند الحديث

الثاني: اضطراب متنه.

الثالث: أن الصواب في السكتة الثانية فيه أنها قبل الركوع بعد الفراغ من القراءة كلها، لا بعد الفراغ من الفاتحة. الرابع: على افتراض أنها أعنى السكتة بعد الفاتحة، فليس فيها أنها طويلة بمقدار ما يتمكن المقتدى من قراءة الفاتحة! ولهذا صرح بعض المحققين بأن هذه السكتة الطويلة بدعة فقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١٤٦/٢ - ١٤٧): «ولم يستحب أحمد أن يسكت الإمام لقراءة المأموم، ولكن بعض أصحابه استحب ذلك، ومعلوم أن النبي ﷺ لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلما لم ينقل هذا أحد، علم أنه لم يكن، وأيضاً فلو كان الصحابة كلهم يقرؤون الفاتحة خلفه ﷺ، إما في السكتة الأولى وإما في الثانية لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فكيف ولم ينقل أحد من الصحابة أنهم كانوا في السكتة الثانية يقرءون الفاتحة، مع أن ذلك لو كان شرعاً لكان الصحابة أحق الناس بعلمه، فعلم أنه بدعة» قلت: ومما يؤيد عدم سكوته ﷺ تلك السكتة الطويلة قول أبو هريرة رضي الله عنه : «وكان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة سكت هنيهة فقلت: يا رسول الله أرايت سكوتك؟ بين التكبير والقراءة ماذا تقول؟ قال أقول: اللهم باعد بيني وبين خطيأى... الحديث، فلو كان رسول الله ﷺ يسكت تلك السكتة بعد الفاتحة بمقدارها لسأله عن هذه. أهـ «الضعيفة» (٢٥/٢ - ٢٦) وقال الشيخ عبد العزيز بن باز - حفظه الله - ليس هناك دليل صحيح صريح يدل على شرعية سكوت الإمام حتى يقرأ المأموم الفاتحة في الصلاة الجهرية. أهـ «فتاوى وتنبيهات ونصائح» الشيخ ابن باز. ص ٣١٠.

(١) والبعض يرفع هذا الأثر إلى النبي ﷺ، والصواب أنه من قول أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. رواه البخاري في «جزء القراءة» (ص ٣٣) بسند حسن ثم رواه البخاري أيضاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفاً عليه، وسنده حسن أيضاً^(٥) وأخرج البخاري أيضاً في كتاب «القراءة خلف الإمام» عن عروة بن الزبير قال : =

(*) قال الألباني: فيه دليل على أن قول أبي هريرة في «مسلم»: «اقرأ بها في نفسك يا فارسي» إنما يعني قراءتها في سكتات الإمام إن وجدت وهذه فائدة هامة، فخذها شاكرًا لله تعالى.

محل السكتتين، إنما هو من تفسير قتادة، فإنه روى الحديث عن الحسن، عن سمرة قال : سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ فأنكر ذلك عمران، فقال : حفظناها سكتة، فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة، فكتب أبي أن قد حفظ سمرة، قال سعيد : فقلنا لقتادة : ما هاتان السكتتان ؟ قال : إذا دخل في الصلاة، وإذا فرغ من القراءة، ثم قال بعد ذلك : وإذا قال : ولا الضالين . قال : وكان يعجبه إذا فرغ من القراءة أن يسكت حتى يترادَّ إليه نفسه^(١) ومن يحتج بالحسن عن سمرة يحتج بهذا .

فإذا فرغ من الفاتحة، أخذ في سورة غيرها، وكان يطيلها تارة، ويخففها لعارض من سفر أو غيره، ويتوسط فيها غالباً .

وكان يقرأ في الفجر بنحو ستين آية إلى مائة آية، وصلّاها بسورة (ق)^(٢)، وصلّاها بـ (الروم)^(٣)، وصلّاها بـ «ذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ»^(٤)، وصلّاها بـ «إِذَا

= «يا بنى أقرؤوا إذا سكت الإمام، واسكتوا إذا جهر، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» قال الالباني: وراجعني من أجل ذلك بعض الشافعية محتجاً به! فبينت له أن الحديث ليس هو من كلامه ﷺ، إنما هو مقطوع موقوف على أبي سلمة، حتى ولو كان مرفوعاً لكان ضعيفاً لأنه مرسل تابعي. ثم قلت: ولو صح عنه ﷺ لما كان حجة لكم بل هو عليكم! قال كيف؟

قلت: لأنه يقول: «فاغتنموا القراءة في السكتتين» وهما سكتة الافتتاح وسكتة بعد القراءة، وأنتم لا تقولون بقراءة الفاتحة أو بعضها في السكتة الأولى! نعم نقل ابن بطلان عن الشافعي أن سبب سكوت الإمام السكتة الأولى ليقرا المأموم فيها الفاتحة. لكن الحافظ تعقبه في «الفتح» (١٨٢/٢) بقوله: «وهذا النقل من أصله غير معروف عن الشافعي ولا عن أصحابه، إلا أن الغزالي قال في «الإحياء» إن المأموم يقرأ الفاتحة إذا اشتغل الإمام بدعاء الافتتاح وخولف في ذلك، بل أطلق المتوكل وغيره كراهية تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام»

وكذلك قول عروة المتقدم حجة على الشافعية، لأنه يأمر المؤتم بالسكوت إذا جهر الإمام، وهذا هو أعدل الأقوال في مسألة القراءة وراء الإمام، أن يقرأ إذا سر الإمام وينصت إذا جهر. أهـ «الضعيفة» (٢٤/٢ - ٢٥) وقال ابن كثير في «تفسيره» (١٢/١): هل تجب قراءة الفاتحة على المأموم؟ فيه ثلاثا أقوال للعلماء: ثم قال: (والقول الثالث) أنه تجب القراءة على المأموم في السرية لما تقدم، ولا يجب ذلك في الجهرية لما ثبت في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنتصتوا» وذكر بقية الحديث، وهكذا رواه بقية أهل السنن أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «وإذا قرأ فأنتصتوا» وقد صححه مسلم بن الحجاج أيضاً، فدل هذان الحديثان على صحة هذا القول، وهو قول قديم للشافعي رحمه الله، والله أعلم ورواية عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى. أهـ.

(١) ضعيف. رواه الترمذي (٢٥١) وعلته الانقطاع بين الحسن البصري وسمرة، ثم الحسن مدلس وقد عنعن.

(٢) رواه مسلم والترمذي. (٣) حسن. رواه أحمد والنسائي والبخاري.

(٤) رواه مسلم وأبو داود.

زُلْزَلَتْ ﴿١﴾ فى الركعتين كليهما^(١)، وصلّاها بـ (المَعُودَتَيْنِ) وكان فى السفر^(٢) وصلّاها، فافتتح بـ (سورة المؤمنین) حتى إذا بلغ ذكر موسى وهارون فى الركعة الأولى، أخذته سَعْلَةٌ فركع^(٣) .

وكان يُصلّيها يومَ الجمعة بـ (ألم تنزيل السَّجْدَةِ)، وسورة (هل أتى على الإنسان) كاملتين^(٤)، ولم يفعل ما يفعله كثرةٌ مِنَ النَّاسِ اليوم من قراءة بعض هذه وبعض هذه فى الركعتين، وقراءة السجدة وحدها فى الركعتين، وهو خلاف السنة . وأما ما يظنه كثيرٌ مِنَ الجَهِالِ أن صَبَحَ يوم الجمعة فَضَّلَ بسجدة، فجهل عظيم، ولهذا كره بعضُ الأئمة قراءة سورة السجدة لأجل هذا الظن، وإنما كان ﷺ يقرأ هاتين السورتين لما اشتملتا عليه من ذكر المبدئ والمعاد، وخلق آدم، ودخول الجنة والنار، وذلك ممّا كان ويكونُ فى يوم الجمعة، فكان يقرأ فى فجرها ما كان ويكون فى ذلك اليوم، تذكيراً للأمة بحدوث هذا اليوم، كما كان يقرأ فى المجامع العظام كالأعياد والجمعة بسورة (ق)، و (واقتربت) و (سُبْح)، و (الغاشية) .



فصل

فى إطالته ﷺ فى الصلاة

وأما الظهر، فكان يُطيل قراءتها أحياناً، حتى قال أبو سعيد : كانت صلاة الظهر تُقام، فيذهب الذاهب إلى البقيع، فيقضى حاجته، ثم يأتى أهله، فيتوضأ ويدرك النبى ﷺ فى الركعة الأولى ممّا يطيلُها^(٥) رواه مسلم .

وكان يقرأ فيها تارة بقدر (ألم تنزيل)^(٦)، وتارة بـ (سبح اسم ربك

(١) صحيح . رواه أبو داود والبيهقى .

(٢) صحيح . رواه أبو داود وابن خزيمة وابن أبى شيبة والحاكم وصححه ووافقه الذهبى .

(٣) رواه البخارى تعليقاً، ومسلم وأحمد وأبو عوانة والنسائى وأبو داود وابن ماجه .

(٤) رواه البخارى ومسلم .

(٥) رواه مسلم (١٠٠٢) وأحمد (٣٥/٣) والنسائى (١٦٤/٢) وابن ماجه (٨٢٥) .

(٦) رواه مسلم (٩٩٧) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

الأعلى^(١) و (الليل إذا يغشى) ، وتارة بـ (السماء ذات البروج) ، و (السماء والطارق)^(٢) .

وأما العصر ، فعلى النصف من قراءة صلاة الظهر إذا طالت ، وبقدرها إذا قصرت .

وأما المغرب ، فكان هديه فيها خلافَ عمل الناس اليوم ، فإنه صلاها مرة بـ (الأعراف) فرّقها في الركعتين^(٣) ، ومرة بـ (الطور)^(٤) ، ومرة بـ (المرسلات)^(٥) .

قال أبو عمر بن عبد البر : روى عن النبي ﷺ أنه قرأ في المغرب بـ (المص) وأنه قرأ فيها بـ (الصافات) ، وأنه قرأ فيها بـ (حم الدخان)^(٦) ، وأنه قرأ فيها بـ (سبح اسم ربك الأعلى) ، وأنه قرأ فيها بـ (التين والزيتون) ، وأنه قرأ فيها بـ (المعوذتين) ، وأنه قرأ فيها بـ (المرسلات) ، وأنه كان يقرأ فيها بقصار المفصل . قال : وهي كلها آثار صحاح مشهورة . انتهى .

وأما المداوة فيها على قراءة قصار المفصل دائماً ، فهو فعلُ مروان بن الحكم ، ولهذا أنكر عليه زيد بن ثابت ، وقال : مَالِكٌ تقرأ في المغرب بقصار المفصل^(٧) ؟! وقد رأيتُ رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطولى الطولين^(٨) . قال : قلت : وما طولى الطولين ؟ قال : (الأعراف) وهذا حديث صحيح رواه أهل السنن^(٩) .

(١) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنهم كانوا يسمعون من النبي ﷺ النغمة في الظهر بـ «سبح اسم ربك الأعلى» ، «هل أتاك حديث الغاشية» رواه ابن خزيمة (٥١٢) وابن حبان (٤٦٩) - موارد) بسند صحيح .

(٢) صحيح . رواه أبو داود والترمذى .

(٣) رواه البخارى وأحمد وأبو داود وابن خزيمة .

(٤) رواه البخارى ومسلم .

(٥) رواه البخارى ومسلم .

(٦) حسن . رواه النسائى (١٦٩/٢) .

(٧) المفصل منتهاه آخر القرآن اتفاقاً ، وابتدأه من (ق) على الأصح .

(٨) أى بأطول السورتين الطويلتين و«طولى» تأنيث «أطول» و«الطوليين» تشبیه طولى وهما «الأعراف» اتفاقاً و«الأنعام» على الأرجح كما فى «فتح البارى» .

(٩) صحيح . رواه النسائى (١٦٩/٢) وابن خزيمة (٥٤١) وابن أبى شيبه (٣٦٩/١) والطبرانى (٤٨٢٣) والطحاوى فى «معانى الآثار» (٢١١/١) ورواه البخارى (٧٦٤) عن عروة ابن الزبير عن مروان بن الحكم قال : قال لى زيد بن ثابت : مالك تقرأ في المغرب بقصار ، وقد سمعت النبي ﷺ يقرأ بطولى الطولين قال الحافظ فى «الفتح» (٢٨٨/٢) : فكان عروة سمعه من مروان عن زيد ثم لقي زيدا فأخبره .

وذكر النسائي عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بسورة (الأعراف) فرقها في الركعتين^(١).

فالمحافظة فيها على الآية القصيرة، والسورة من قصر المفضل خلاف السنة، وهو فعل مروان بن الحكم.

وأما العشاء الآخرة، فقرأ فيها ﷺ بـ (التين والزيتون)^(٢) ووقت لمعاذ فيها بـ (الشمس وضحاها)، و (سبح اسم ربك الأعلى)، و (الليل إذا يغشى) ونحوها، وأنكر عليه قراءته فيها بـ (البقرة) بعدما صلى معه، ثم ذهب إلى بنى عمرو بن عوف، فأعادها لهم بعدما مضى من الليل ما شاء الله، وقرأ بهم بـ (البقرة) ولهذا قال له: «أفتان أنت يا معاذ»^(٣) فتعلق النصارى بهذه الكلمة، ولم يلتفتوا إلى ما قبلها ولا ما بعدها.

وأما الجمعة، فكان يقرأ فيها بسورتى (الجمعة)، و (المنافقين) كاملتين^(٤)، و (سورة سبح)، و (الغاشية)^(٥).

وأما الاختصار على قراءة أواخر السورتين من (يا أيها الذين آمنوا...) إلى آخرها، فلم يفعله قط، وهو مخالف لهديه الذى كان يحافظ عليه.

وأما قراءته فى الأعياد، فتارة كان يقرأ سورتى (ق)، و (اقتربت)^(٦) كاملتين، وتارة سورتى (سبح)، و (الغاشية)^(٧) وهذا هو الهدى الذى استمر ﷺ عليه إلى أن لقي الله عز وجل، لم ينسخه شيء.

(١) صحيح . رواه النسائي (١٧٠/٢).

(٢) رواه البخارى (٧٦٧) ومسلم (١٠١٩) وأبو داود (١٢٢١) والترمذى (٣١٠) والنسائي (١٧٣/٢) وابن ماجه (٨٣٤).

(٣) رواه البخارى (٧٠٥) ومسلم (١٠٢٢) وأبو داود (٦٠٠) والنسائي (٩٧/٢ - ٩٨).

(٤) رواه البخارى (٨٩١) ومسلم (٢٠٠١) وأبو داود (١٠٧٤) والترمذى (٥٢٠) والنسائي (١٥٩/٢) وابن ماجه (٨٢١).

(٥) رواه مسلم (١٩٩٥) وأبو داود (١١٢٢) والترمذى (٥٣٣) والنسائي (١٩٤/٣) وابن ماجه (١٢٨١).

(٦) رواه مسلم (٢٠٢٥) وأحمد (٢١٧/٥ و ٢١٨) وأبو داود (١١٥٤) والترمذى (٥٣٤) والنسائي (١٨٣/٣ - ١٨٤) وابن ماجه (١٢٨٢).

(٧) رواه مسلم (١٩٩٥) وأبو داود (١١٢٢) والترمذى (٥٣٣) والنسائي (١٩٤/٣) وابن ماجه (١٢٨١).

ولهذا أخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده، فقرأ أبو بكر رضى الله عنه في الفجر بسورة (البقرة) حتى سلّم منها قريباً من طلوع الشمس، فقالوا : يا خليفة رسول الله ﷺ ؟ كادت الشمس تطلع، فقال : لو طلعت لم نجدنا غافلين .

وكان عمر رضى الله عنه يقرأ فيها بـ (يوسف) ، و (النحل) ، و بـ (هود) ، و (بنى إسرائيل) ونحوها من السور، ولو كان تطويله ﷺ منسوخاً لم يخف على خلفائه الراشدين، ويطلع عليه النّقارون^(١) .

وأما الحديث الذى رواه مسلم فى « صحيحه » عن جابر بن سمرّة أن النبى ﷺ كان يقرأ فى الفجر (ق والقرآن المجيد) وكانت صلاته بعد تخفيفاً^(٢) فالمراد بقوله : « بعد » أى : بعد الفجر، أى : إنه كان يطيل قراءة الفجر أكثر من غيرها، وصلاته بعدها تخفيفاً . ويدل على ذلك قول أم الفضل، وقد سمعت ابن عباس يقرأ و (المرسلات عرفاً)، فقالت : يا بنى لقد ذكّرتنى بقراءة هذه السورة، إنها لآخر ما سمعت من رسول الله ﷺ يقرأ بها فى المغرب^(٣) فهذا فى آخر الأمر .

وأيضاً فإن قوله : وكانت صلاته « بعد » غاية قد حذف ما هى مضافة إليه، فلا يجوز إضمار ما لا يدل عليه السياق، وترك إضمار ما يقتضيه السياق، والسياق إنما يقتضى أن صلاته بعد الفجر كانت تخفيفاً، ولا يقتضى أن صلاته كلها يعد ذلك اليوم كانت تخفيفاً، هذا ما لا يدل عليه اللفظ، ولو كان هو المراد لم يخف على خلفائه الراشدين، فيتمسكون بالنسوخ، ويدعون الناسخ.

وأما قوله ﷺ : « أَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ، فَلْيُخَفِّفْ »^(٤)، وقول أنس رضى الله عنه : كان رسول الله ﷺ أخف الناس صلاةً فى تمام^(٥) فالتخفيف أمر نسبي يرجع إلى ما فعله النبى ﷺ، وواظب عليه، لا إلى شهوة المأمومين، فإنه ﷺ لم يكن يأمرهم بأمر، ثم يخالفه، وقد علم أن من ورائه الكبير والضعيف وذو الحاجة، فالذى فعله

(١) النّقارون : من الذين يتقرون الصلاة كتفر الديكة ولا يتمون ركوعها ولا سجوها .

(٢) رواه مسلم (١٠٠٩) كتاب الصلاة، باب : القراءة فى الصبح .

(٣) رواه البخارى (٧٦٣) ومسلم (١٠١٥) ومالك (٧٨/١) وأبو داود (٨١٠) والترمذى (٣٠٨) والنسائى (١٦٨/٢) وابن ماجه (٨٣١) .

(٤) رواه البخارى (٧٠٣) ومسلم (١٠٢٨) وأحمد (٢٥٦/٢ ، ٢٧١) وأبو داود (٧٩٤) والترمذى (٢٣٦) .

(٥) رواه مسلم (١٠٣٥) والترمذى (٢٣٧) والنسائى (٩٤/٢) .

هو التخفيف الذى أمر به، فإنه كان يمكن أن تكون صلاته أطول من ذلك بأضعاف مضاعفة، فهى خفيفة بالنسبة إلى أطول منها، وهديته الذى كان واضب عليه هو الحاكم على كل ما تنازع فيه المتنازعون، ويدل عليه ما رواه النسائي وغيره عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالتخفيف ويؤمنا بـ (الصفات)، فالقراءة بـ (الصفات) ^(١) من التخفيف الذى كان يأمر به، والله أعلم.



فصل

فى قراءته فى صلاته ﷺ

وكان ﷺ لا يعين سورة فى الصلاة بعينها لا يقرأ إلا بها إلا فى الجمعة والعيدين، وأما فى سائر الصلوات، فقد ذكر أبو داود من حديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده أنه قال: ما من المفضل سورة صغيرة ولا كبيرة إلا وقد سمعت رسول الله ﷺ يؤم الناس بها فى الصلاة المكتوبة ^(٢).

وكان من هديه قراءة السورة كاملة، وربما قرأها فى الركعتين، وربما قرأ أول السورة. وأما قراءة أواخر السور وأواسطها، فلم يحفظ عنه. وأما قراءة السورتين فى ركعة، فكان يفعله فى النافلة، وأما فى الفرض، فلم يحفظ عنه. وأما حديث ابن مسعود رضى الله عنه: إني لأعرف النظائر التى كان رسول الله ﷺ يقرأ بينهن السورتين فى الركعة (الرحمن)، و(النجم) فى ركعة، و (اقتربت)، و(الحاقة) فى ركعة، و (الطور)، و(الذاريات) فى ركعة، و (إذا وقعت)، و(ن) فى ركعة الحديث ^(٣) فهذا حكاية فعل لم يعين محله هل كان فى الفرض أو فى النفل؟ وهو محتمل. وأما قراءة سورة واحدة فى ركعتين معاً، فقلما كان يفعله. وقد ذكر أبو داود عن رجل من جهينة أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ فى الصبح (إذا زلزلت) فى الركعتين كليهما، قال: فلا أدري أنسى رسول الله ﷺ، أم قرأ ذلك عمداً ^(٤).

(١) صحيح. رواه النسائي (٩٥/٢) وقال السيوطى فى حاشية سنن النسائي قوله (ويؤمنا بالصفات) لرغبة المقتدين به فى سماع قراءته وقوتهم على التطويل بحيث يكون هذا بالنظر إليهم تخفيفاً فرجع الأمر إلى أنه ينبغي له أن يراعى حالهم.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (١٣٩٦). ورواه البخارى (٧٧٥ و ٥٠٤٣) ومسلم (١٨٨٠ و ١٨٨٢) دون سرد السور.

(٣) حسن. رواه أبو داود (٨١٦) والبيهقى (٣٩٠/٢) والظاهر أن النبى ﷺ فعل ذلك عمداً للتشريع، والله أعلم.

فصل

فى مقدار قراءته فى صلاته ﷺ

وكان ﷺ يطيلُ الركعة الأولى على الثانية من صلاة الصبح ومن كل صلاة، وربما كان يطيلها حتى لا يسمع وقع قدمه، وكان يطيل صلاة الصبح أكثر من سائر الصلوات، وهذا لأن قرآن الفجر مشهود، يشهده الله تعالى وملائكته^(١)، وقيل : يشهده ملائكة الليل والنهار^(٢)، والقولان مبنيان على أن النزول الإلهى هل يدوم إلى انقضاء صلاة الصبح، أو إلى طلوع الفجر ؟ وقد ورد فيه هذا وهذا .

وأيضاً فإنها لما نقص عدد ركعاتها، جعل تطويلها عوضاً عما نقصته من العدد .
وأيضاً فإنها تكون عقيب النوم، والناس مستريحون .

وأيضاً فإنهم لم يأخذوا بعد فى استقبال المعاش، وأسباب الدنيا .
وأيضاً فإنها تكون فى وقت تواطأ فيه السمع واللسان والقلب لفراغه وعدم تمكن الاشتغال فيه، فيفهم القرآن ويتدبره .

وأيضاً فإنها أساس العمل وأوله، فأعطيت فضلاً من الاهتمام بها وتطويلها، وهذه أسرار إنما يعرفها من له الثفات إلى أسرار الشريعة ومقاصدها وحكمها، والله المستعان .



فصل

فى صفة صلاته ﷺ

وكان ﷺ إذا فرغ من الصلاة، سكت بقدر ما يتراد إلى نفسه ثم رفع يديه كما تقدم، وكبر رакعاً، ووضع كفيه على ركبتيه كالقابض عليهما، ووتر يديه، فنحاهما عن جنبيه، وبسط ظهره ومدّه، واعتدل، ولم ينصب رأسه، ولم يخفضه، بل يجعله

(١) قال الله تعالى ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء : ٧٨].

(٢) عن أبى هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « تفضل صلاة الجميع صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار فى صلاة الفجر » ثم يقول أبو هريرة . فاقروا إن شئتم : ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ رواه البخارى (٦٤٧).

حيال ظهره معادلاً له .

وكان يقول : «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ»^(١) وتارة يقول مع ذلك ، أو مقتصرأ عليه «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لِي»^(٢) . وكان ركوعه المعتاد مقدار عشر تسبيحات ، وسجوده كذلك . وأما حديث البراء بن عازب رضى الله عنه : رَمَقْتُ الصَّلَاةَ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ ، فكان قيامه فركوعه فاعتداله فسجده ، فجلسته ما بين السجدين قريباً من السواء^(٣) . فهذا قد فهم منه بعضهم أنه كان يركع بقدر قيامه ، ويسجد بقدره ، ويعتدل كذلك . وفي هذا الفهم شئ ، لأنه ﷺ كان يقرأ في الصبح بالمائة آية أو نحوها ، وقد تقدم أنه قرأ في المغرب بـ (الأعراف) ، و (الطور) ، و (المرسلات) ومعلوم أن ركوعه وسجوده لم يكون قدر هذه القراءة ، ويدل عليه حديث أنس الذي رواه أهل السنن أنه قال : ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ أشبه صلاة رسول الله ﷺ إلا هذا الفتى يعنى عمر بن عبد العزيز ، قال : فحزرتنا في ركوعه عشر تسبيحات ، وفي سجوده عشر تسبيحات^(٤) هذا مع قول أنس أنه كان يؤمهم بـ (الصافات) فمراد ابراء - والله أعلم - أن صلاته ﷺ كانت معتدلة ، فكان إذا أطال القيام ، أطال الركوع والسجود ، وإذا خفف القيام ، خفف الركوع والسجود ، وتارة يجعل الركوع والسجود بقدر القيام ، ولكن كان يفعل ذلك أحياناً في صلاة الليل وحدها ، وفعله أيضاً قريباً من ذلك في صلاة الكسوف ، وهديه الغالب ﷺ تعديل الصلاة وتناسبها .

وكان يقول أيضاً في ركوعه «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ»^(٥) . وتارة

(١) رواه مسلم (١٧٨٣) وأحمد (٣/ ٣٨٢ و ٣٨٤ و ٣٨٩) وأبو داود (٨٧١) والنسائي (١٧٦/٢) والترمذي (٢٦٢) وابن ماجه (٨٩٧).

(٢) رواه البخارى (٧٩٤) ومسلم (١٠٦٦) وأحمد (٤٣/٦ و ٤٩ و ١٥٠) وأبو داود (٨٧٧) والنسائي (١٩٠/٢) وابن ماجه (٨٨٩) من حديث عائشة رضى الله عنها .

(٣) رواه البخارى (٧٩٢) ومسلم (١٠٣٩) وأحمد (٤/ ٢٨٠ و ٢٨٥) وأبو داود (٨٥٢ و ٨٥٤) والنسائي (١٩٧/٢) - (١٩٨) الترمذي (٢٧٩ - ٢٨٠) والدارمي (٣٠٦/١) والطبائسى (٧٣٦) وابن خزيمة (٢٦١٠) وابن حبان (١٨٨٤) - إحصان) والبيهقى (٦٢٨) والبيهقى (١٢٢/٢).

(٤) ضعيف . رواه أحمد (٣/ ١٦٢ و ١٦٣) وأبو داود (٨٨٨) والنسائي (٢٢٥/٢) وفي إسناده وهب بن مانوس وقيل مابوس وهو لم يوثقه غير ابن حبان . وقال الحافظ في «التقريب» (٢/ ٣٣٩) مستور .

(٥) رواه مسلم (١٠٧٢) وأحمد (٦/ ٣٥ و ٩٤ و ١١٥ و ١٤٨ و ١٧٦ و ١٩٣ و ٢٠٠ و ٢٢٤ و ٢٢٦) وأبو داود (٨٧٢) والنسائي (٢/ ١٩٠ - ١٩١ و ٢٢٤) وأبو عوانة (١٦٧/٢) من حديث عائشة رضى الله عنها ، =

يقول : « اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي »^(١). وهذا إنما حفظ عنه في قيام الليل .

ثم كان يرفع رأسه بعد ذلك قائلاً : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ »^(٢) وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كَمَا تَقْدُم، وروى رفع اليدين عنه في هذه المواطن الثلاثة نحو من ثلاثين نفساً، واتفق على روايتها العشرة، ولم يثبت عنه خلاف ذلك البتة، بل كان ذلك هدياً دائماً إلى أن فارق الدنيا، ولم يصح عنه حديث البراء : ثم لا يعود بل هي من زيادة يزيد بن زياد^(٣) . فليس ترك ابن مسعود الرفع مما يُقدَّم على هديه المعلوم^(٤)، فقد ترك من فعل ابن مسعود في الصلاة أشياء ليس مُعَارِضُهَا مُقَارِباً ولا مدانياً للرفع، فقد ترك من فعله التطبيق والافتراش في السجود، ووقوفه إماماً بين الاثنين في وسطهما دون التقدم عليهما، وصلاته الفرض في البيت بأصحابه بغير أذان ولا إقامة لأجل تأخير الأمراء، وأين الأحاديث في خلاف ذلك من الأحاديث التي في الرفع كثرة وصحة وصراحة وعملاً، وبالله التوفيق .

وكان دائماً يُقيم صُلبه إذا رفع من الركوع، وبين السجدين، ويقول

= وقال النووي: ومعنى «سبح» المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالإلهية، (قدوس) المظهر من كل ما لا يليق بالخالق، وقال الهروي: قيل القدوس المبارك، قال القاضي عياض: وقيل فيه سبوحاً قدوساً على تقدير اسبح سبوحاً أو أذكر أو أعظم أو أعبد، وقوله «رب الملائكة والروح» قيل الروح ملك عظيم، وقيل: يحتمل أن يكون جبريل عليه السلام وقيل: خلق لا تراهم الملائكة كما لا نرى نحن الملائكة، والله سبحانه وتعالى أعلم . أهـ .

(١) جزء من حديث على بن أبي طالب وقد سبق تخريجه فيما كان يستفتح به النبي ﷺ صلاته .
(٢) رواه البخاري (٧٩٥) من حديث أبي هريرة . ورواه مسلم (١٠٤٩) وأبو داود (٨٤٦) وابن ماجه (٨٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى .

(٣) عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء: أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود رواه أبو داود (٧٤٩ ، ٧٥٠) والطحاوي في «معاني الآثار» (١/٢٢٤) والبيهقي (٧٧/٢) وفي إسناده يزيد بن أبي زياد ضعيف، كبر فتغير، صار يتلقن كما في «التقريب» (٢/٣٦٥) .

(٤) عن علقمة قال: قال عبد الله بن مسعود: أصلى بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ قال: فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة . . . رواه أحمد (١/٣٨٨ و ٤٤٢) وأبو داود (٨٤٧) والترمذي (٢٥٧) والنسائي (١٩٥/٢) وابن حزم في «المحلى» (٨٧/٤) والطحاوي في معاني الآثار (١/٢٢٤) والبيهقي (٢/٩٧٨) وسنده حسن وصححه ابن حزم وقال الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على المحلى هو حديث صحيح وحسنه الترمذي، وأحاديث إثبات رفع اليدين أصح منه، بل هي متواترة حقاً وابن مسعود نفى رفع اليدين وكثيرون من الصحابة رووا إثباته والمثبت مقدم على النافي، بل لعل ابن مسعود حكى الصلاة الأولى كما حكى التطبيق في الركوع وهو منسوخ . أهـ وانظر «الفتح» (٢/٢٥٦) باب: رفع اليدين إذا كبر، وإذا ركع وإذا رفع . وباب: رفع اليدين إذا قام من الركعتين .

« لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ فِيهَا الرَّجُلُ صَلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ »^(١) ذكره ابن خزيمة في « صحيحه » .

وكان إذا استوى قائماً، قال : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ »^(٢)، وربما قال : « رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ »^(٣)، وربما قال : « اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ »^(٤) صح ذلك عنه . وأما الجمع بين « اللَّهُمَّ »، و « الواو » فلم يصح^(٥) .

وكان من هديه إطالة هذا الركن بقدر الركوع والسجود، فصح عنه أنه كان يقول « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مَلَأَ السَّمَوَاتِ، وَمَلَأَ الْأَرْضَ، وَمَلَأَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكَلْنَا لَكَ عَبْدٌ - : لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ »^(٦) .

(١) صحيح . رواه أحمد (١١٩/٤ و ١٢٢) وابن خزيمة (٥٩١ و ٥٩٢ و ٦٦٦) وابن حبان (١٨٩٢ و ١٨٩٣) والحميدي (٤٥٤) وعبد الرزاق (٢٨٥٦) والطبراني (٥٨٣/١٧) والبيهقي (٨٨/٣) والدارقطني (٣٤٨/١) وابن الجارود (١٩٥) وأبو داود (٨٥٥) والترمذي (٢٦٥) والنسائي (١٨٣/٢) وابن ماجه (٨٧٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

(٢) رواه البخارى (٧٣٥) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما . ورواه (٧٣٢) من حديث أنس رضى الله عنه .

(٣) رواه البخارى (٧٣٤) ومن حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٤) رواه البخارى (٩٧٦) من حديث أبى هريرة، ورواه مسلم (١٠٤٩ و ١٠٥٠) من حديث عبد الله بن أبى أوفى . ورواه مسلم (١٠٥٤) من حديث ابن عباس .

(٥) بل صح ذلك كما فى البخارى (٧٩٥) والنسائي (١٩٥/٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٦) رواه مسلم (١٠٥٣) وأحمد (٨٧/٣) وأبو داود (٨٤٧) والنسائي (١٩٨/٢) وابن خزيمة (٦١٣) وابن حبان (١٩٠٥ - إحصان) وأبو عوانة (١٧٦/٢) والطحاوى فى «معانى الآثار» (٢٣٩/١) والبيهقى فى «السنن» (٩٤/٢) .

من حديث أبى سعيد الخدرى . رواه مسلم (١٠٥٤) والنسائي (١٩٨/٢) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما . وقال النووى فى «شرح مسلم» : «قوله : «أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» أما قوله : «أهل» فمتنصب على النداء، هذا هو المشهور، وجوز بعضهم رفعه على تقدير أنت أهل الثناء، والمختار نصب، والثناء الوصف الجميل والمدح، والمجد العظمة ونهاية الشرف هذا هو المشهور فى الرواية فى مسلم وغيره . قال القاضى عياض : ووقع فى رواية ابن ماهان (أهل الثناء والحمد) وله وجه ولكن الصحيح المشهور الأول . وقوله : أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، هكذا هو فى مسلم وغيره (أحق) بالالف (وكلنا) بالواو، وأما ما وقع فى كتب الفقه حق ما قال العبد كلنا بحذف الالف والواو فغير معروف من حديث الرواية وإن كان كلاماً صحيحاً، وعلى الرواية المعروفة تقديره أحق قول العبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت .. إلى آخره واعترض بينهما (وكلنا لك عبد) ومثل هذا الاعتراض فى القرآن قول الله تعالى «فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد فى السموات والأرض وعشياً وحين تظهرون» .. اعترض قوله تعالى : «وله الحمد فى السموات والأرض...» ونظائره =

وصح عنه أنه كان يقول فيه : « اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالتَّحَجُّجِ وَالْبَرْدِ ، وَنَقِّنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ »^(١) .

وصح عنه أنه كرر فيه قوله : « لِرَبِّي الْحَمْدُ ، لِرَبِّي الْحَمْدُ »^(٢) حتى كان بقدر الركوع .

وصح عنه أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يَمَكُثُ حتى يقول القائل : قد نسيَ من إطلالته لهذا الرُّكن . وذكر مسلم عن أنس رضي الله عنه : كان رسولُ الله ﷺ إذا قال : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، قام حتى نقول : قَدْ أَوْهَمَ ، ثُمَّ يَسْجُدُ ، ثُمَّ يَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حتى نقول : قَدْ أَوْهَمَ^(٣) .

وصح عنه في صلاة الكُسُوف أنه أطلال هذا الركن بعد الركوع حتى كان قريباً من ركوعه ، وكان ركوعه قريباً من قيامه .

فهذا هديهِ المعلوم الذي لا مُعَارِضَ له بوجه .

وأما حديثُ البراء بن عازب : كان ركوعُ رسول الله ﷺ وسجودُهُ وبينَ

= كثيرة وإنما يعترض ما يعترض من هذا الباب للاهتمام به ، وارتباطه بالكلام السابق وتقديره هنا : أحق قول العبد لا مانع لما أعطيت وكلنا لك عبد فينبغي لنا أن نقوله . . وفي هذا الكلام دليل ظاهر على فضيلة هذا اللفظ فقد أخبر النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى أن هذا أحق ما قاله العبد ، فينبغي أن نحافظ عليه ، لأن كلنا عبد ، ولا نهمله وإنما كان أحق ما قاله العبد لما فيه من التفويض إلى الله تعالى ، والإذعان له ، والاعتراف بواحدانيته ، والتصريح بأنه لا حول ولا قوة إلا بالله ، وأن الخير والشر منه ، والحث على الزهادة في الدنيا والإقبال على الأعمال الصالحة . وقوله « ذا الجدة » المشهور فيه فتح الجيم هكذا ضبطه العلماء المتقدمون والمتأخرون ، قال ابن عبد البر : وفهم من رواه بالكسر وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : هو بالفتح قال وقاله الشيباني بالكسر ، قال : وهذا خلاف ما عرفه أهل النقل ، قال : ولا يعلم من قاله غيره ، وضَعَفَ الطبري ومن بعده الكسر . قالوا : ومعناه على ضعفه الاجتهاد ، أى لا ينفع ذا الاجتهاد ، وإنما ينفعه وينجيهِ رحمتك وقيل : المراد ذا الجدة والسعى التام في الحرص على الدنيا . قيل : معناه الإسراع في الهرب منك هربه ، فإنه في قبضتك وسلطانك ، والصحيح المشهور الجدة بالفتح وهو الحظ والغنى والعظمة والسلطان ، أى لا ينفع ذا الحظ في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان منك حظه أى لا ينجيهِ حظه منك ، وإنما ينفعه وينجيهِ العمل الصالح كقوله تعالى « المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك » والله تعالى أعلم . أهـ .

(١) رواه مسلم (١٠٥١) والنسائي (١٩٨/١) عن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي ﷺ كان يقول : « اللهم لك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، اللهم طهرنى بالتَّحَجُّجِ والبرد والماء البارد اللهم طهرنى من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ » وأما زيادة « باعد بيني وبين خطاياي . . . » فلم ترد في الحديث وإنما وردت في دعاء الاستفتاح كما تقدم .

(٢) صحيح . رواه أحمد (٣٩٨/٥) وأبو داود (٨٧٤) والنسائي (١٩٩/٢ ، ٢٠٠) من حديث حذيفة رضي الله عنه .

(٣) رواه مسلم (١٠٤٣) وأحمد (٢٤٧/٣) وأبو داود (٨٥٣) .

السجدين وإذا رَفَعَ رأسه من الركوع - ما خلا القيام والقعود - قريباً من السواء^(١) .
رواه البخارى فقد تشبَّث به مَنْ ظن تقصير هذين الركنين، ولا متعلق له، فإن الحديث مصرَّح فيه بالتسوية بين هذين الركنين وبين سائر الأركان، فلو كان القيام والقعود المستثنَّين هو القيام بعد الركوع والقعود بين السجدين، لناقض الحديث الواحد بعضه بعضاً، فتعيَّن قطعاً أن يكون المراد بالقيام والقعود قيام القراءة، وقعود التشهد، ولهذا كان هديَّه ﷺ فيهما إطالتهما على سائر الأركان كما تقدم بيانه، وهذا بحمد الله واضح، وهو مما خفى من هدى رسول الله ﷺ في صلاته على من شاء الله أن يخفى عليه .

قال شيخنا: وتقصير هذين الركنين مما تصرف فيه أمراء بنى أمية في الصلاة، وأحدثوه فيها، كما أحدثوا فيها ترك إتمام التكبير، وكما أحدثوا التأخير الشديد، وكما أحدثوا غير ذلك مما يخالف هديَّه ﷺ ورَبَّى في ذلك مَنْ رَبَّى حتى ظن أنه من السنة .



فصل

ثم كان يُكَبِّرُ وَيُخَرُّ ساجداً، ولا يرفع يديه^(٢) وقد روى عنه أنه كان يرفعهما أيضاً^(٣)، وصححه بعض الحفاظ كأبى محمد بن حزم رحمه الله، وهو وهم فلا يصح ذلك عنه ألبتة، والذي غرَّه أن الراوى غلط من قوله: كان يُكَبِّرُ فى كل خفض ورفع إلى قوه: كان يرفع يديه عند كل خفض ورفع، وهو ثقة ولم يقطن لسبب غلط الراوي ووجهه، فصححه^(٤) والله أعلم .

وكان ﷺ يضع رُكْبَتَيْهِ قبل يديه، ثم يديه بعدهما، ثم جبهته وأنفه، هذا هو

(١) رواه البخارى (٧٩٢) ومسلم (١٠٣٩) و (١٠٤٠) وأحمد (٢٨٠ / ٤) و (٢٨٥) وأبو داود (٨٥٢ و ٨٥٤) والنسائى (١٩٧ / ٢) و (١٩٨) والترمذى (٢٧٩) والدارمى (٣٠٦ / ١) والطائسى (٧٣٦) وابن خزيمة (٦١٠) وابن حبان (١٨٨٤ - إسان) والبيهقى (٦٢٨) والبيهقى (١٢٢ / ٢).

(٢) رواه البخارى (٧٣٨) عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: «رأيت النبى ﷺ افتتح التكبير فى الصلاة فرفع يديه حين يكبر حتى يجعلهما حذو منكبيه، وإذا كبر للركوع فعل مثله، وإذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله وقال: ربنا ولك الحمد. ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود» .

(٣) صحيح. رواه النسائى والدارقطنى والمخلص فى «الفوائد» (٢ / ٢ / ١) بسندين صحيحين كما قال الألبانى فى «صفة الصلاة» ص ١٤٠. وقال: وقد روى هذا الرفع عن عشرة من الصحابة، وذهب إلى مشروعية جماعة من السلف، منهم: ابن عمر وابن عباس، والحسن البصرى، وطاووس وابنه عبد الله، ونافع مولى ابن عمر، وسالم ابنه، والقاسم بن محمد وعبد الله بن دينار وعطاء. وقال عبد الرحمن بن مهدى: «هذا من السنة» وعمل به إمام السنة أحمد بن حنبل وهو قول عن مالك والشافعى. أمـ.

(٤) بل الصواب ما ذهب إليه ابن حزم - والله أعلم -، فقد استدلل ابن حزم على ذلك بما رواه «المحلى» =

الصحيح الذي رواه شريك، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر: رأيتُ رسول الله ﷺ إذا سجد، وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض، رفع يديه قبل ركبتيه^(١)، ولم يرو في فعله ما يخالف ذلك^(٢).

= (٩٢/٢) عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه في صلاته إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع وإذا سجد، وإذا رفع رأسه من السجود حتى يحاذي بهما فروع أذنيه. ورواه أيضاً النسائي (٢٣١/٢) وسنده صحيح. وأما الحديث الذي أشار إليه ابن القيم فهو حديث آخر، ولم يستدل به ابن حزم على شرعية الرفع، وإنما استدل بحديث مالك بن الحويرث هذا كما استدل أيضاً بحديث وائل بن حجر قال: صليت مع رسول الله ﷺ فكان إذا كبر رفع يديه، ثم التحف، ثم أخذ شماله بيمينه وأدخل يديه في ثوبه، فإذا أراد أن يرجع أخرج يديه ثم رفعهما، وإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع رفع يديه ثم سجد ووضع وجهه بين كفيه وإذا رفع رأسه من السجود أيضاً رفع يديه، حتى فرغ من صلاته. قال محمد بن جعدة: فذكرت ذلك للحسن بن أبي الحسن فقال: هي صلاة رسول الله ﷺ فعله من فعله وتركه من تركه. ورواه أبو داود (٧٢٣) وأحمد (٣١٧/٤) بسند صحيح.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٨٣٨) والترمذي (٢٦٨) والنسائي (٢٠٦/٢ - ٢٠٧) وابن ماجه (٨٨٢) وابن خزيمة (٦٢٦ و ٦٢٩) والدارمي (٢٤٥/١) والدارقطني (٣٤٥/١) والطحاوي في «معاني الآثار» (٢٥٥/١) وابن حبان (١٩١٢ - إحصان) والطبراني في الكبير (٩٧/٢٢). والحازمي في «الاعتبار» ص ١٦١ والبغوي في «شرح السنة» (٦٤٢) والحاكم (٢٢٦/١) والبيهقي (٩٨/٢) من طريق شريك النخعي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل ابن حجر رضى الله عنه.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا نعرف أحداً رواه مثل شريك!! أهد وصححه الحاكم على شرط مسلم وقال: احتج مسلم بشريك ووافقه الذهبي!! وحسنه البغوي وكذا الحازمي وخالفهم الدارقطني فقال: «تفرد به يزيد عن شريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوي فيما تفرد به». وقال البيهقي: «هذا حديث يعد في أفراد شريك القاضي وإنما تابعه همام من هذا الوجه مرسلًا، هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين رحمهم الله. وقال ابن العربي في «عارضه الأحوذى» (٦٩/٣): «حديث غريب» وأما مخالفة همام لشريك فأخرجهما أبو داود في «المراسيل» (٤٢) والبيهقي (٩٩/٢) من طريق يزيد بن خالد عن عفان، عن همام، عن شقيق أبي الليث، حدثني عاصم بن كليب عن أبيه مرسلًا بنحوه. وقال البيهقي: «قال عفان: هذا الحديث غريب». أهد قلت: وشقيق أبو الليث هذا مجهول. قال الذهبي في «الميزان» (٢٧٩/٢): لا يعرف وقال الحافظ في «التقريب» (٣٥٤/١): مجهول.

ورواه أبو داود (٨٣٩) والبيهقي (٩٨/٢ - ٩٩) من طريق حجاج بن منهال، عن همام، عن محمد بن جعدة، عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن النبي ﷺ. وفي سنده انقطاع، فعبد الجبار، لم يسمع من أبيه، كما قال الحافظ في «التلخيص» (٢٥٤/١) والمنذرى وابن معين كما في «نيل الأوطار» (٢٩٥/٢) وما سبق يتبين أن هذا الإسناد ضعيف، وله علتان: الأولى: تفرد شريك، وهو مما لا يحتج به عند تفرد، والعللة الثانية: مخالفة همام له. وأما قول الحاكم عن شريك احتج به مسلم ووافقه الذهبي على ذلك فهو ليس بصواب، وإنما أخرج له مسلم في المتابعات كما قال المنذرى في خاتمة «الترغيب والترهيب» (٢٨٤/٤) بل وكما قال الذهبي نفسه في «الميزان» (٢٧٤/٢) فسبحان من لا ينسى، والله أعلم.

(٢) في هذا الكلام نظر لما سيأتى في حديث أبي هريرة. ولما رواه الحاكم في «المستدرک» (٢٢٦/١) والطحاوي في «معاني الآثار» (٢٥٤/١) والدارقطني (٣٤٤/١) والحازمي في «الاعتبار» (ص ٥٤) عن ابن عمر أنه كان يضع يديه قبل ركبتيه وقال: كان النبي ﷺ يفعل ذلك وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وهو كما قال، وصححه أيضاً ابن خزيمة كما في «بلوغ المرام» (٢٦٣/١) وقال الحاكم: «فأما القلب في هذا، فإنه إلى حديث ابن عمر أميل لروايات في ذلك كثيرة عن الصحابة والتابعين». أهد.

وأما حديثُ أبى هريرة يرفعه «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلَيَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ»^(١) فالحديث - والله أعلم - قد وقع فيه وهم من بعض الرواة، فإن أوله يُخالف آخره، فإنه إذا وَضَعَ يديه قبل ركبته، فقد بَرَكَ كما يُبرك البعير، فإن البعير إنما يضع يديه أولاً، ولما علم أصحابُ هذا القول ذلك، قالوا: ركبتا البعير فى يديه، لا فى رجليه، فهو إذا برك، وضع ركبته أولاً، وتبقى رجلاه قائمتين، فإذا نهض، فإنه ينهض برجليه أولاً، وتبقى يده على الأرض، وهذا هو الذى نهى عنه ﷺ، وفعل خلافه، وكان أول ما يقع منه على الأرض الأقرب، وأول ما يرفع عن الأرض منها الأعلى فالأعلى .

وكان يضع ركبته أولاً، ثم يديه، ثم جبهته. وإذا رفع، رفع رأسه أولاً، ثم يديه، ثم ركبته، وهذا عكسُ فعل البعير، وهو ﷺ نهى فى الصلاة عن التشبه بالحيوانات، فنهى عن برك كبروك البعير، كالتفات الثعلب، وافتراش كافتراش السبع، وإقعاء كإقعاء الكلب، ونقر كنقر الغراب^(٢) ورفع الأيدي وقت السلام كاذناب الخيل الشمس^(٣)، فهذه المصلى مخالفٌ لهدى الحيوانات .

(١) صحيح. رواه أحمد (٣٨١/٢) وأبو داود (٨٤٠) والنسائي (٢٠٧/٢) والدارمي (٢٤٥/١) والبخارى فى «التاريخ الكبير» (١٣٩/١) والطحاوى فى «معانى الآثار» (٢٥٤/١) والدارقطنى (٣٤٤/١)، (٣٤٥) والحازمى فى «الاعتبار» (ص ١٥٨، ١٥٩) والبيهقى (٩٩/٢ - ١٠٠) وابن حزم فى «المحلى» (١٢٨/٤ - ١٢٩) والبقوى فى «شرح السنة» (٦٤٣).

(٢) عن عبد الرحمن بن شبل قال: «نهى رسول الله ﷺ عن ثلاث: عن نقرة الغراب، وافتراش السبع، وأن يوطن الرجل المكان فى المسجد كما يوطن البعير». رواه أحمد (٤٢٨/٣ و ٤٤٤) وأبو داود (٨٦٢) والنسائي (٢١٤/٢) والدارمي (٣٠٣/١) وابن ماجه (١٤٢٩) وابن خزيمة (١٣١٩) والحاكم (٢٢٩/١) وصححه الحاكم وقال الذهبى: صحيح، تفرد تميم عن ابن شبل. أه .

قلت: وتميم هذا هو ابن محمود، وقد أورده الذهبى نفسه فى «الميزان» (١/٣٦٠) وقال: قال البخارى فى حديثه نظراً.

وقال الحافظ فى «التقريب» (١١٣/١) فيه لين. أه ولكن للحديث شاهد عن أحمد (٤٤٦/٥ و ٤٤٧) من حديث أبى سلمة، وفى سنده عبد الحميد بن سلمة وهو مجهول كما فى «التقريب» فالحديث حسن بمجموع الطريقين والله أعلم. وروى أحمد (٢/٢٦٥، ٣١١) من حديث أبى هريرة قال: أوصانى خليلي بثلاث، ونهائى عن ثلاث، نهائى عن نقرة كنقرة الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب والتفات كالتفات ثعلب، وسنده حسن وعن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اعتدلوا فى السجود، ولا يسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب» رواه البخارى (٨٢٢) ومسلم (١٠٨٢) وأبو داود (٨٩٧) والترمذى (٢٧٦) والنسائي (١٩٣/٢ - ١٩٤).

(٣) عن جابر بن سمرة قال: كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا: السلام عليكم ورحمة الله. السلام عليكم ورحمة الله. وأشار بيده إلى الجانين، فقال رسول الله ﷺ: «علام تؤمنون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس، إنما يكفى أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله» رواه مسلم (٩٤٥) وأبو داود (٩٩٨) والنسائي (٣، ٤) والخليل الشمس هى التى لا تستقر، بل تضطرب وتتحرك بأذنابها وأرجلها والله أعلم.

الثانى : أن قولهم : ركبنا البعير فى يديه كلام لا يعقل ، ولا يعرفه أهل اللغة^(١) وإنما الركبة فى الرجلين ، وإن أطلق على اللتين فى يديه اسم الركبة ، فعلى سبيل التغليب .

الثالث : أنه لو كان كما قالوه ، لقال : فليبرك كما يبرك البعير ، وأن أول ما يمس الأرض من البعير يده ، وسر المسألة أن من تأمل بروك البعير ، وعلم أن النبى ﷺ نهى عن بروك كبروك البعير ، علم أن حديث وائل بن حجر هو الصواب^(٢) والله أعلم وكان يقع لى أن حديث أبى هريرة كما ذكرنا مما انقلب على بعض الرواة متنه .

وأصله ولعله : «وليضع ركبته قبل يديه»^(٣) كما انقلب على بعضهم حديث ابن عمر «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم»^(٤) . فقال «ابن أم

(١) هذا كلام فيه نظر : فقد قال ابن منظور فى «لسان العرب» (٢٣٦/١٤) «وركة البعير فى يده» وقال الأزهري فى «تهذيب اللغة» (٢١٦/١٠) «وركة البعير فى يده ، وركبتا البعير المفصلان اللذان يليان البطن إذا برك ، أما المفصلان الثانتان من خلف فهما العرقوبان» وقال ابن سيده فى «المحكم والمحيط الأعظم» (١٦/٧) : «وكل ذى أربع ركبته فى يديه ، وعرقوباه فى رجله» وقال ابن حزم فى «المحلى» (١٢٩/٤) : «وركبتا البعير هى فى ذراعيه» وروى أبو القاسم السرقسبطى فى «غريب الحديث» (٧٠/٢) بسند صحيح عن أبى هريرة أنه قال : «لا يبرك أحد بروك البعير الشارد» قال الإمام : «هذا فى السجود يقول : لا يرم نفسه معاً كما يفعل البعير الشارد غير المطمئن المتواتر ، ولكن ينحط مطمئناً يضع يديه ثم ركبته» ويؤيد ذلك كله ما أخرجه البخارى (٢٣٩/٧) فتح وأحمد (١٧٦/٤) فى قصة سراقه بن مالك رضى الله عنه قال : «... وساخت يدا فرسى فى الأرض حتى بلغت الركبتين .» فهذا يؤيد أن الركبة فى يد البعير ، خلافاً لما ذهب إليه ابن القيم رحمه الله . وعليه فلا يجوز للمصلى أن يسجد على ركبته حتى لا يكون متشبهاً بالبعير فى بروكه . قال الطحاوى فى «معانى الآثار» (٢٥٤-٢٥٥) : «البعير ركبته فى يديه ، وكذلك فى سائر البهائم ، وينبأ آدم ليسوا كذلك ، فقال : لا يبرك على ركبته اللتين فى رجله ، كما يبرك البعير على ركبته اللتين فى يديه ، ولكن يبدأ فيضع أولاً يديه اللتين ليس فيهما ركبته ثم يضع ركبته فيكون ما يفعل فى ذلك بخلاف ما يفعل البعير» . أهـ .

(٢) هذا الكلام مردود من وجهين : الأول : أن ركبتي البعير فى يديه كما سبق بيانه ، والوجه الثانى أن حديث وائل بن حجر ضعيف الاسناد بينما حديث أبى هريرة صحيح الاسناد والله أعلم .

(٣) هذه دعوة بلا دليل ، ولو فتح هذا الباب هكذا لرد الناس كثيراً من الأحاديث بزعم أن المتن قد انقلب على بعض الرواة ولعل أصلة كذا!! قال الشيخ على القارى فى «مرقاة المفاتيح» (٥٥٢/١) : «وقول ابن القيم أن حديث أبى هريرة انقلب متنه على روايه فيه نظر ، إذ لو فتح هذا الباب لم يبق اعتماد على رواية راو مع كونها صحيحة» . أهـ وقال الشيخ أحمد شاكى فى تعليقه على سنن الترمذى (٥٩٥٨/٢) : «وحديث أبى هريرة نص صريح ومع هذا فإن بعض العلماء ومنهم ابن القيم حاول أن يعلله بعله غريبة فزعم أن متنه انقلب على روايه وأن صحة لفظه لعلها : «وليضع ركبته قبل يديه» ثم ذهب ينظر قوله ببعض الروايات الضعيفة وبأن البعير إذا برك وضع يديه قبل ركبته ، فمقتضى النهى عن التشبه به هو أن يضع الساجد ركبته قبل يديه ، وهو رأى غير سائغ لأن النهى هو أن يسجد فينحط على الأرض بقوة وهذا يكون إذا نزل بركبته أولاً ، والبعير يفعل هذا أيضاً ولكن ركبته فى يديه لا فى رجله وهو منصوص عليه فى «لسان العرب» لا كما زعم ابن القيم» . أهـ .

(٤) رواه البخارى (٦١٧) ومسلم (٢٤٩٦) .

مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال»^(١).

وكما انقلب على بعضهم حديث « لا يزال يلقي في النار فتقول: هل من مزيد.. إلى أن قال وأما الجنة فينشيئ الله لها خلقا يسكنهم إياها»^(٢).

(١) قال الحافظ ابن حجر في شرحه لحديث ابن عمر: «إن بلالاً يؤذن بليل...» قال: ادعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقلوب وأن الصواب حديث الباب، وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة(*) من طريقين آخرين عن عائشة، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوهم فيه وهو قوله «إذا أذن عمرو فإنه ضرير البصر، فلا يقرنكم، وإذا أذن بلال فلا يطعمن أحد» وأخرجه أحمد، وجاء عن عائشة أيضاً أنها كانت تنكر حديث ابن عمر وتقول إنه غلط، أخرج ذلك البيهقي من طريق الداروردي عن هشام عن أبيه عنها فذكر الحديث وزاد «قالت عائشة: وكان بلال يبصر الفجر» قال: وكانت عائشة تقول: غلط ابن عمر، انتهى، وقد جمع خزيمة والضبيعي بن الحديثين بما حاصله: أنه يحتمل أن يكون الأذان كان نوباً بين بلال وابن أم مكتوم، فكان النبي ﷺ يعلم الناس أن أذان الأول منهما لا يُحرم على الصائم شيئاً ولا يدخل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني. وجزم ابن حبان بذلك ولم ييده احتمالاً، وأنكر ذلك عليه الضياء وغيره، وقيل: لم يكن نوباً، وإنما كانت لهما حالتان مختلفتان: فإن بلالاً كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصباح حتى يطلع الفجر، وعلى ذلك تحتمل رواية عروة عن امرأة من بنى النجار قالت: «كان بلال يجلس على بيتي وهو أعلى بيت في المدينة، فإذا رأى الفجر تخطأ ثم أذن» أخرجه أبو داود وإسناده حسن، ورواية حميد عن أنس «أن سائلاً سأل عن وقت الصلاة، فأمر رسول الله ﷺ بلالاً فأذن حين طلع الفجر» الحديث أخرجه النسائي وإسناده صحيح، ثم أورد ابن أم مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الأولى، وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها، ثم في آخر الأمر أخر ابن أم مكتوم لضعفه ووكل به من يراعى له الفجر، واستقر أذان بلال بليل، وكان سبب ذلك ما روى أنه ربما كان أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه، وأنه أخطأ مرة فأمره النبي ﷺ أن يرجع فيقول «إلا إن العبد نام» يعني أن غلبة النوم على عينيه منعت من تبين الفجر، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولاً مرفوعاً ورجاله ثقات حفاظ، لكن اتفق أئمة الحديث على بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والأثرم، والدارقطني على أن حماداً أخطأ في رفعه، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب، وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه، وأن حماداً انفرد برفعه، ومع ذلك فقد وجد له متابع، أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن زربي وهو يفتح الزاوي وسكون الراء بعدها موحدة ثم ياء كياء النسب، فرواه عن أيوب موصولاً لكن سعيد ضعيف. ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أيضاً، لكنه أعضله فلم يذكر نافعاً ولا ابن عمر، وله طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني سوغيره اختلف في رفعها ووقفها أيضاً، وأخرى مرسله من طريق يونس بن عبيد وغيره عن حميد بن هلال، وأخرى من طريق سعيد عن قتادة مرسله ووصلها يونس عن سعيد بذكر أنس، وهذه طرق يقوى بعضها بعضاً قوة ظاهرة، فلهذا والله أعلم استقر أن بلالاً يؤذن الأذان الأول» أهـ «الفتح» (١٢٢/٢) قلت: وهذا جمع حسن جداً من الحافظ رحمه الله، وعدله فلا متمسك لابن القيم رحمه الله بأن الحديث قد انقلب على بعض الرواة.

(٢) رواه البخاري (٤٨٥٠) ومسلم (٧٠٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فقال: «وأما النار فينشئ خلقاً إياها»^(١). حتى رأيت أبا بكر بن أبي شيبة قد رواه كذلك، فقال ابن أبي شيبة: حدثنا محمد بن فضيل، عن عبد الله بن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا سجد أحدكم، فليبدأ بركبتيه قبل يديه، ولا يبرك كبروك الفحل»^(٢). ورواه الأثرم في: «سننه» أيضاً عن أبي بكر كذلك. قد روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ما يُصدق ذلك، ويُوافق حديث وائل ابن حجر. قال ابن أبي داود: حدثنا يوسف بن عدي، حدثنا ابن فضيل هو محمد، عن عبد الله ابن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا سجد بدأ بركبتيه قبل يديه^(٣).

وقد روى ابن حزيمة في «صحيحه» من يحدث مُصعب بن سعد، عن أبيه قال: كنا نضعُ اليدين قبل الركعتين، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين^(٤) وعلى هذا فإن كان حديث أبي هريرة محفوظاً، فإنه منسوخ، وهذه طريقة صاحب «المغنى» وغيره، ولكن للحديث علتان.

إحدهما: أنه من رواية يحيى بن سلمة بن كهيل، وليس ممن يُحتج به، قال النسائي: متروك. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً لا يُحتج به، وقال ابن معين: ليس بشيء.

(١) رواه البخارى (٧٤٤٩) وقال الحافظ: قال أبو الحسن القاسبي: المعروف في هذا الموضع أن الله ينشئ للجنة خلقاً وأما النار فيضع فيها قدمه قال: ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقاً إلا هذا انتهى. «الفتح» (٤٤٦/١٣).

(٢) ضعيف جداً. رواه ابن أبي شيبة (١/٢٩٤) والطحاوي في «معاني الآثار» (٢٥٥/١) والبيهقي (١٠٠/٢) وفي سننه عبد الله بن سعيد، وهو ضعيف، بل كذبه يحيى القطان. وقال أحمد: منكر الحديث متروك الحديث وقال ابن عدي: عامة ما يرويه الضعف عليه بين وقال البيهقي: ضعيف. وقال الحاكم أبو أحمد ذاهب الحديث. وقال الدارقطني: متروك ذاهب الحديث. وقال ابن حبان كان يقلب الأخبار حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها!! انظر «التهذيب» (٢٠٩/٥) وقال الحافظ في «التقريب» (٤١٩/١) متروك.

(٣) ضعيف جداً. رواه الطحاوي في «معاني الآثار» (٢٥٥/١) وفي سننه عبد الله بن سعيد وهو آفة الحديث، ويحتمل أن يكون هو الذي قلب الحديث فقد قال عنه ابن حبان: كان يقلب الأخبار حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها.

(٤) ضعيف جداً. رواه ابن حزيمة في «صحيحه» (٦٢٨) والبيهقي في «السنن» (١٠٠/٢) وفي سننه إسماعيل بن يحيى بن سلمة، وهو متروك كما في «التقريب» (٧٥/١) وابنه إبراهيم ضعيف كما في «التقريب» (٣٢/١). وهذا الحديث لا يصلح أن يكون ناسخاً لضعفه كما أقره بذلك ابن القيم نفسه. وقال الحافظ في «الفتح» (٢٩١/٢): «وقد ادعى ابن حزيمة النسخ ولو صحَّ حديث النسخ، كان قاطعاً للنزاع، ولكنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان. وقال الحازمي: أما حديث سعد ففى إسناده مقال، ولو كان محفوظاً لدلَّ على النسخ غير أن المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق. والله أعلم». وأه وقال البيهقي: «المشهور عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق والله أعلم».

الثانية: أن المحفوظ من رواية مصعب بن سعد عن أبيه هذا إنما هو قصة التطبيق، وقول سعد: كنا نضع هذا، فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب .

وأما قول صاحب «المغنى» عن أبي سعيد قال: كنا نضع اليدين قبل الركبتين، فأمرنا أن نضع الركبتين قبل اليدين، فهذا - والله أعلم - وهم في الاسم، وإنما هو عن سعد، وهو أيضاً وهم في المتن كما تقدم، وإنما هو في قصة التطبيق، والله أعلم .

وأما حديث أبي هريرة المتقدم، فقد علله البخاري، والترمذي، والدارقطني، قال البخاري: محمد بن عبد الله بن حسن لا يتابع عليه، وقال: لا أدري أسمع من أبي الزناد، أم لا^(١) .

وقال الترمذي: غريب لانعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه .

وقال الدارقطني تفرد به عبد العزيز الدراوردي، عن محمد بن عبد الله بن الحسن العلوي، عن أبي الزناد^(٢)، وقد ذكر النسائي عن قتيبة، حدثنا عبد الله بن نافع، عن محمد بن عبد الله بن الحسن العلوي، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن

(١) قال ابن الترمكاني في «الجواهر النقي» (٢/ ١٠٠) عن محمد بن عبد الله. وثقه النسائي وقول البخاري لا يتابع على حديث ليس بصريح في الجرح فلا يعارض توثيق النسائي أهد وقال المباركفوري في «تحفة الأحوذ» (٢/ ١٣٥) «أما قول البخاري لا يتابع عليه فليس بمضّر فإنه ثقة ولحديثه شاهد من حديث ابن عمر». أهد وسبقه الشوكاني إلى مثل ذلك في «نيل الأوطار» (٢/ ٢٨٤) وأما قول البخاري: لا أدري أسمع من أبي الزناد أم لا، فالجواب أنه سمع منه كما ذكر الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٤٦٦) وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المحلى» (٤/ ١٢٨ - ١٣٠) قال بعد أن ساق حديث أبي هريرة: «هذا إسناده صحيح، محمد بن عبد الله ابن الحسن هو النفس الزكية وهو ثقة. وقد أعل البخاري الحديث بأنه لا يدري سمع محمد بن أبي الزناد أم لا، وهذه ليست علة، وشروط البخاري معروفة» (*) لم يتابعه عليه أحد، وأبو الزناد مات سنة (١٣٠) بالمدينة، ومحمد مدني أيضاً غلب على المدينة ثم قتل سنة (١٤٥) وعمره (٥٣) سنة، فقد أدرك، أبا الزناد طويلاً أهد.

(٢) اعلال لدارقطني للحديث بتفرد الدراوردي، فيه نظر، فإن الدراوردي واسمه عبد العزيز بن محمد ثقة من رجال مسلم فتفرد لا يضر الحديث شيئاً ثم إنه لم يتفرد به، فقد تابعه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله به. أخرجه أبو داود (٨٤١) والنسائي (٢/ ٢٠٧) والترمذي (٥٧/ ٢ - ٥٨ شاكر) وقد تعقب الحافظ المنذري الدارقطني بمثل ذلك. وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٢/ ٢٩٨): «وقد أعله الدارقطني بفرد الدراوردي أيضاً عن عبيد الله بن عمر، وقال في موضع آخر: تفرد به أصبغ بن الفرّج عن الدراوردي. أهد ولا خير في تفرد الدراوردي فإنه قد أخرج له مسلم في صحيحه، واحتج به وأخرج له البخاري مقروناً بعبد العزيز بن أبي حازم، وكذلك تفرد أصبغ فإنه قد حدث عنه البخاري في صحيحه محتجاً به» أهد.

(*) والبخاري قد اشترط في الراوي الذي يحدث عن مثله: المعاصرة والسماع وأما قول الشيخ شاكر أن البخاري لم يتابعه أحد على شرطه، فهو غير صواب فقد قال به ابن المديني وأمد بن حنبل ويحيى بن معين والقطان وشعبة والشافعي وابن عيينة وغيرهم من الأئمة الأعلام، والجمهور على خلاف ذلك فهم يكتبون بالمعاصرة فقط. ، وعلى كل حال فإن محمد بن عبد الله وإن كان قد عنعن في الإسناد فإن عنعنته تحمل على الاتصال لأنه ثقة وليس بمدلس - والله أعلم .

النبي ﷺ قال: «يعمد أحدكم في صلاته، فيرك كما يرك الجمل»^(١). ولم يزد.
قال أبو بكر بن أبي داود: وهذه سنة تفرد بها أهل المدينة، ولهم فيها إسنادان، هذا
أحدهما، والآخر عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

قلت: أراد الحديث الذي رواه أصبغ بن الفرّج، عن الدراوردي، عن عبد الله،
عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يضع يديه قبل ركبته، ويقول: كان النبي ﷺ يفعل
ذلك^(٢)، رواه الحاكم في المستدرک من طريق محرر بن سلمة عن الدراوردي وقال:
على شرط مسلم وقد رواه الحاكم من حديث حفص بن غياث، عن عاصم الأحول،
عن أنس قال: رأيت رسول الله ﷺ انحط بالتكبير حتى سبقت ركبته يديه^(٣)، قال
الحاكم: على شرطهما، ولا أعلم له علة.

قلت: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: هذا
الحديث منكر. انتهى. وإنما أنكره - والله أعلم - لأنه من رواية العلاء بن إسماعيل
الطار، عن حفص بن غياث، والعلاء هذا مجهول لا ذكر له في الكتب الستة. فهذه
الأحاديث المرفوعة من الجانبين كما ترى.

وأما الآثار المحفوظة عن الصحابة، فالمحفوظ عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه أنه كان يضع ركبته قبل يديه، ذكره عنه عبد الرزاق^(٤). وابن المنذر، وغيرهما،
وهو المروى عن ابن مسعود رضي الله عنه، ذكره الطحاوي عن فهد عن عمر بن
حفص، عن أبيه، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أصحاب عبد الله: علقة

(١) صحيح. رواه أبو داود (٨٤١) والترمذي (٢٦٩) والنسائي (٢٠٧/٢).

(٢) صحيح. رواه الحاكم (٢٢٦/١) والبيهقي في «السنن» (١٠٠/٢) وابن خزيمة في «صحيحه» (٦٢٧) والطحاوي
في معاني الآثار (٢٥٤/١) ورواه البخاري تعليقا (٣٣٨/٢) ط الريان. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) ضعيف. رواه الحاكم (٢٢٦/١) والدارقطني (٣٤٥/١) والبيهقي في «السنن» (٩٩/٢) وابن حزم في «المحلى»
(١٢٩/٤) والحازمي في «الاعتبار» (ص ١٥٩) وقال الدارقطني وتبعه البيهقي: «تفرد به العلاء بن إسماعيل عن
حفص بهذا الاسناد» وقال الحافظ في «التلخيص» (٢٥٤/١): «قال البيهقي في «المعرفة» تفرد به العلاء وهو
مجهول» وقال في «لسان الميزان» (٢١١/٤): «وخالفه عمر بن حفص بن غياث، وهو من أثبت الناس في أبيه،
فرواه عن أبيه، عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقة وغيره، عن عمر موقوفاً عليه، وهذا هو المحفوظ، والله
أعلم». أهد قلت: ولذا قال أبو حاتم: حديث منكر كما في «العلل» لابن أبي حاتم (١٨٨/١).

(٤) صحيح. رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٧٦/٢) برقم (٢٩٥٥) وهذا لأثر حجة على ابن القيم رحمة الله لا
له، لأن عبد الرزاق رواه عن الثوري ومعمّر عن الأعمش عن إبراهيم: أن عمر كان إذا ركع يقع كما يقع
البعير، ركبته قبل يديه ويكبر ويهوى. في هو أهل اللغة يشبهون نزول عمر على ركبته بأنه كبوك البعير،
ونحن مأمورون بمخالفة البعير في بروكة فلا نضع الركبتين قبل اليدين.

والأسود قالاً : حفظنا عن عمر في صلاته أنه خرَّ بعد ركوعه على ركبتيه كما يخرُّ البعير، ووضع ركبتيه قبل يديه^(١)، ثم ساق من طريق الحجاج بن أرطاة قال : قال إبراهيم النخعي : حفظ عن عبد الله بن مسعود أن ركبتيه كانتا تقعان على الأرض قبل يديه^(٢)، وذكر عن أبي مرزوق عن وهب، عن شعبة، عن مغيرة قال : سألت إبراهيم عن الرجل يبدأ بيديه قبل ركبتيه إذا سجد ؟ قال : أو يصنع ذلك إلا أحمق أو مجنون !^(٣)

قال ابن المنذر : وقد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فممن رأى أن يضع ركبتيه قبل يديه : عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وبه قال النخعي، ومسلم بن يسار، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو حنيفة وأصحابه، وأهل الكوفة.

وقالت طائفة : يضع يديه قبل ركبتيه، قاله مالك : وقال الأوزاعي : أدركنا الناس يضعون أيديهم قبل رُكبتهم^(٤) . قال ابن أبي داود : وهو قول أصحاب الحديث .

قلت : وقد روى حديث أبي هريرة بلفظ آخر ذكره البيهقي، وهو : « إذا سجد أحدكم، فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه على ركبتيه »^(٥)، قال البيهقي : فإن كان محفوظاً، كان دليلاً على أنه يضع يديه قبل ركبتيه عند الإهواء إلى السجود .

وحديث وائل بن حجر أولى لوجوه :

أحدها : أنه أثبت من حديث أبي هريرة، قاله الخطابي، وغيره^(٦) .

الثاني : أن حديث أبي هريرة مضطرب المتن كما تقدم، فمنهم من يقول فيه : وليضع يديه قبل ركبتيه، ومنهم من يقول بالعكس، ومنهم من يقول : وليضع يديه

(١) صحيح رواه الطحاوي في «معاني الآثار» (٢٥٦/١) وفي الاثر تصريح أيضاً بأن بروك عمر رضى الله عنه على ركبتيه يشبه بروك البعير!! وانظر «الضعيفة» للألباني (٣٣١/٢).

(٢) رواه الطحاوي في «معاني الآثار» (٢٥٦/١).

(٣) رواه عنه المروزي في «مسائله» (١/١٤٧) بسند صحيح.

(٤) رواه البيهقي (٢/١٠٠) بسند صحيح. ولكن المحفوظ «وليضع يديه قبل ركبتيه».

(٥) هكذا في الأصل «يضع يديه قبل ركبتيه» والذي في «سنن البيهقي» «يضع يديه على ركبتيه».

(٦) وبالنظر إلى تحقيق الحديثين كما سبق تبين أن حديث أبي هريرة أثبت من حديث وائل بن حجر خلافاً لما ذهب إليه ابن القيم والخطابي ومن قال بقولهما.

على ركبتيه، ومنهم من يحذف هذه الجملة رأساً^(١).

الثالث : ما تقدم من تعليل البخارى والدارقطنى وغيرهما^(٢).

الرابع : أنه على تقدير ثبوته قد ادعى فيه جماعة من أهل العلم النسخ قال ابن المنذر : وقد زعم بعض أصحابنا أن وضع اليدين قبل الركبتين منسوخ^(٣)، وقد تقدم ذلك .

الخامس : أنه الموافق لنهى النبى ﷺ عن بروك كبروك الجمل فى الصلاة، بخلاف حديث أبى هريرة^(٤).

السادس : أنه الموافق للمنقول عن الصحابة . كعمر بن الخطاب، وابنه، وعبد الله بن مسعود، ولم يُنقل عن أحد منهم ما يُوافق حديث أبى هريرة إلا عن عمر رضى الله عنه على اختلاف عنه^(٥).

(١) دعوى الاضطراب هنا منتفية، لأن الاضطراب هو أن يروى الحديث على أوجه مختلفة متقاربة، بحيث يتعذر الترجيح بينها والأمر هنا ليس كذلك الرجحان رواية أبى هريرة «وليضع يديه قبل ركبتيه» وأما الروايات الأخرى التى أشار إليها المصنف فهى ضعيفة كما سبق بيانه .

(٢) سبق الجواب عن قولهما

(٣) ودعوى النسخ منتفية، لأن الحديث الذى اعتبروه ناسخاً، وهو حديث مصعب بن سعد عن أبيه، فهذا حديث ضعيف جداً كما سبق، فكيف ينسخ حديث صحيح؟ قال الحافظ فى «الفتح» (٢٩٢/٣): «وقد ادعى ابن خزيمة النسخ ولو صح حديث النسخ لكان قاطعاً للتزاع، ولكنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان» أهـ وقال الحازمى: أما حديث سعد ففى إسنادهم مقال ولو كان محفوظاً لدلّ على النسخ غير أن المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق. والله أعلم» أهـ وقال شيخنا الألبانى فى تعليقه على «المشكاة» (٢٨٢/١) بعد قول الخطابى فى النسخ: «وهذا يعنى قول الخطابى فى دعوى النسخ - أبعد ما يكون عن الصواب من وجهين:

الأول: أن هذا إسناده صحيح - يعنى حديث أبى هريرة - وحديث وائل ضعيف.

الثانى: أن هذا قولٌ وذاك فعل والقول مقدم على الفعل عند التعارض.

ثم وجه ثالث: وهو أن له شاهداً من فعله ﷺ فالأخذ بفعله الموافق للقول أولى من الأخذ بفعله المخالف له، وهذا يبين لا يخفى إن شاء الله تعالى. وبه قال مالك وعن أحمد يحفره كما فى «التحقيق» لابن الجوزى» أهـ.

(٤) وهذا القول من ابن القيم رحمه الله بناءً على قوله إن ركبة البعير ليست فى يده، وقد سبق الجواب عن ذلك القول وبيان أن الصواب خلاف ما ذهب إليه ابن القيم.

(٥) وهذه ليست قرينة لتقوية الحديث الضعيف، وطرح الحديث الصحيح، ويمكن أن يعتذر للصحابة الذين خالفوا الحديث الصحيح، كما جاء فى بعض الروايات أن عمر كان يرك على ركبتيه لما تقدم فى العمر - ثم لذين وصفوا سجود عمر شهره ببروك البعير، ونحن تهيننا عن ذلك -، وباب الاعتذار واسع ولاسيما مع الصحابة الذين كانوا أحرص الناس على متابعة النبى ﷺ ثم إن لم يصح الأثر الوارد عن ابن مسعود أنه كان يضع ركبتيه قبل يديه، فهذا الأثر رواه الطحاوى فى «معانى الآثار» (٢٥٦/١) وفى سننه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف مدلس. وفيه أيضاً انقطاع بين إبراهيم النخعى وابن مسعود.

السابع : أن له شواهد من حديث ابن عمر وأنس كما تقدم، وليس لحديث أبي هريرة شاهد، فلو تقاوما، لَقُدِّمَ حديثُ وائل بن حُجر من أجل شواهد، فكيف وحديثُ وائل أقوى كما تقدم^(١).

الثامن : أن أكثر الناس عليه، والقول الآخر إنما يُحفظ عن الأوزاعي ومالك، وأما قول ابن أبي داود : إنه قول أهل الحديث، فإنما أراد به بعضهم، وإلا فأحمد والشافعي وإسحاق على خلافه^(٢).

التاسع : أنه حديث فيه قصة مُحكية سبقت لحكاية فعله ﷺ، فهو أولى أن يكون محفوظاً، لأن الحديث إذا كان فيه قصة مُحكية، دلَّ على أنه حفظ^(٣).

العاشر : أن الأفعال المحكية فيه كلها ثابتة صحيحة من رواية غيره، فهي أفعال معروفة صحيحة، وهذا واحد منها، فله حكمها، ومعارضه ليس مقاوماً له، فيتعين ترجيحه، والله أعلم.

وكان النبي ﷺ يسجدُ على جبهته وأنفه دون كُور العمامة، ولم يثبت عنه السجودُ على كُور العِمَامَةِ من حديث صحيح ولا حسن، ولكن روى عبدالرزاق في «المصنف» من حديث أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يسجدُ على كُور عِمَامَتِهِ^(٤)، وهو من رواية عبد الله بن مُحَرَّرٍ، وهو متروك، وذكره أبو أحمد الزبيرى من حديث جابر، ولكنه من رواية عمرو بن شَمْرٍ عن جابر الجعفي، متروك عن متروك، وقد ذكر أبو داود في المراسيل أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يُصلى في المسجد، فسجد بجبينه، وقد اعتم على جبهته، فحسر رسول الله ﷺ عن جبهته^(٥).

(١) والجواب عن ذلك أن حديث أنس سبق أنه ضعيف، لأنه من رواية العلاء بن إسماعيل العطار، والعلاء مجهول كما قال ابن القيم نفسه!! وأما الشاهد الثاني لحديث وائل وهو حديث مصعب بن سعد عن أبيه فهو ضعيف كما سبق.

وأما قول ابن القيم «ليس لحديث أبي هريرة شاهد» فهو غير صواب لأنه سبق ذكر حديث ابن عمر أنه كان يضع يديه قبل ركبته. وقال «كان النبي ﷺ يفعل ذلك» وسنده صحيح كما سبق.

(٢) الظاهر أن الصواب ما قاله ابن أبي داود رحمه الله، وحتى لو لم يكن كذلك فيكفى صحة الحديث للعمل به، دون النظر إلى من عمل به. والله أعلم.

(٣) وحديث أبي هريرة له شاهد من محكي وهو حديث ابن عمر، فيكون الأخذ بفعله الموافق لقوله أولى من الأخذ بفعله المخالف له، كما قال شيخنا الألباني حفظه الله.

(٤) ضعيف جداً. رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٦٤) وفي سنده عبد الله بن محرز وهو متروك.

(٥) ضعيف لإرساله. رواه أبو داود في «المراسيل» (٨٤).

وكان رسولُ الله ﷺ يسجدُ على الأرض كثيراً، وعلى الماء والطين، وعلى الحُمْرَةِ المتَّخَذَةِ من خوص النخل، وعلى الحَصِيرِ المتَّخَذِ منه، وعلى الفروة المدبوغة .

وكان إذا سجد، مَكَّنْ جبهته وأَنفه من الأرض، ونَحَّى يديه عن جنبه^(١)، وجافى بهما حتى يُرى بياضُ إبطيه^(٢)، ولو شاءت بَهْمَةٌ - وهى الشاة الصغيرة - أن تُمرَّ تحتها لمُرت^(٣) .

وكان يضع يديه حَذو منكبيه وأذنيه، وفى « صحيح مسلم » عن البراء أنه ﷺ قال : « إِذَا سَجَدْتَ، فَضَعْ كَفَّيْكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ »^(٤) .

وكان يعتدل فى سجوده، ويستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة^(٥) .
وكان يبسطُ كفيه وأصابعه، ولا يُفرِّج بينها ولا يقبضها . وفى « صحيح ابن حبان » : كان « إِذَا رَجَعَ، فَرَّجَ أَصَابِعَهُ، فَإِذَا سَجَدَ، ضَمَّ أَصَابِعَهُ »^(٦) .
وكان يقول : « سُبْحَانَ رَبِّىَ الْأَعْلَى »^(٧) وأمر به^(٨) .

وكان يقول : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لى »^(٩) .

وكان يقول : « سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ »^(١٠) .

وكان يقول : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ »^(١١) .

(١) صحيح : رواه أبو داود (٧٣٤) والترمذى (٥٩/٢) والبخارى فى « رفع اليدين » (٦٠٥) والبيهقى (٨٥/٢) و١١٢ و١٢١ وانظر « الإيواء » (٣٠٩) .

(٢) رواه البخارى (٨٠٧) ومسلم (١٠٨٥) والنسائى (١٢/٢) .

(٣) رواه مسلم (١٠٨٧) وأبو داود (٨٩٨) والنسائى (٢١٣/٢) وابن ماجه (٨٨٠) وابن خزيمة (٦٥٧) .

(٤) رواه مسلم (١٠٨٤) وأحمد (٢٨٣/٤) و٢٩٤ .

(٥) رواه البخارى (٨٢٨) كتاب الأذان، باب : سنة الجلوس فى التشهد وابن خزيمة (٦٤٣) .

(٦) حسن . رواه ابن حبان (١٩٢٠) وابن خزيمة (٥٩٤) والطبرانى فى « الكبير » (٢٦/٢٢) والحاكم (٢٢٧/١) .

(٧) رواه مسلم (١٧٨٣) وأحمد (٣٨٢/٥ و٣٨٩) وأبو داود (٨٧١) والترمذى (٢٦٢) والنسائى (١٧٦/٢) وابن ماجه (٨٩٧) من حديث حذيفة رضى الله عنه .

(٨) عن عقبة بن عامر رضى الله عنه . قال لما نزلت « فسبح باسم ربك العظيم » قال رسول الله ﷺ « اجعلوه فى ركوعكم » فلما نزل « سبح اسم ربك الأعلى » قال اجعلوها فى سجودكم » رواه أحمد (١٥٥/٤) وأبو داود (٨٦٩) والطيالسى (١٠٠٠) والدارمى (٢٩٩/١) والطحاوى فى « معانى الآثار » (٢٣٥/١) وابن خزيمة (٦٠٠) .

(٩) وابن حبان (١٨٩٨) وابن ماجه (٨٨٧) والحاكم (٢٢٥/١) و٢٢٥/٢ والبيهقى (٨٦/٢) .

(١٠) سبق تخريجه .

(١١) سبق تخريجه .

(١٢) رواه مسلم (١٠٧٠) وأحمد (١٥/٦) والنسائى (٢٢٣/٢) .

وكان يقول : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ » (١).

وكان يقول : « اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسَلْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » (٢).

وكان يقول : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّةَ وَجِلِّهِ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ » (٣).

وكان يقول : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جَدِي وَهَزْلِي، وَخَطِيئِي وَعَمْدِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ » (٤).

وكان يقول : « اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا، وَعَنْ شِمَالِي نُورًا، وَأَمَامِي نُورًا، وَخَلْفِي نُورًا، وَفَوْقِي نُورًا، وَتَحْتِي نُورًا، وَاجْعَلْ لِي نُورًا » (٥).

وأمر بالاجتهاد في الدعاء في السجود وقال : « إِنَّهُ قَمْنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ » (٦). وهل هذا أمر بأن يُكثِرَ الدعاء في السجود، أو أمر بأن الداعي إذا دعا في محل، فليكن في السجود ؟ وفرق بين الأمرين، وأحسن ما يحمل عليه الحديث أن الدعاء نوعان : دعاء ثناء، ودعاء مسألة، والنبى ﷺ كان يُكثِرُ في سجوده من النوعين، والدعاء الذى أمر به في السجود يتناول النوعين .

وقمن : أى جدير وخليق، ويشئى ويجمع، ومؤنثه : قمنة . .

(١) رواه مسلم (١٠٧١) وأحمد (٥٨/٦)، وأبو داود (٨٧٩) والنسائى (٢/٢١٠) وابن ماجه (٣٨٤١).

(٢) سبق تخريجه وهو جزء من حديث على بن أبى طالب الذى تقدم.

(٣) رواه مسلم (١٠٦٥) وأبو داود (٨٧٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٤) رواه البخارى (٦٣٩٨) ومسلم (٦٧٧٠) وأحمد (٤١٧/٤) من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه، ولكن ليس فى الحديث أن النبى ﷺ كان يقول هذا الدعاء فى السجود، بل هو دعاء مطلق، ولذا قال الحافظ فى «الفتح» (٢٠١/١١) : «لم أرقى شئ من طرقه محل الدعاء بذلك».

(٥) رواه البخارى (٦٣١٦) ومسلم (١٧٥٧) و١٧٦٣ و١٧٦٦) وأحمد (٣٤٣/١) وأبو داود (٥٠٤٢) والترمذى فى «المشائل» والنسائى (٢/٢١٨) وابن ماجه (٥٠٨) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

(٦) رواه مسلم (١٠٥٦) وأحمد (٢١٩/١) وأبو داود (٨٧٦) والنسائى (٢/٢١٧) وابن ماجه (٣٨٩٩) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما : «وقمن» معناه : حقيق وجدير.

والاستجابة أيضاً نوعان : استجابةُ دعاء الطالب بإعطائه سؤاله، واستجابةُ دعاء المُنثني بالثواب، وبكل واحد من النوعين فُسِّرَ قوله تعالى : ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾ والصحيح أنه يعم النوعين .



فصل

فى التفاضل بين طول القيام واكثر السجود

وقد اختلف الناس فى القيام والسجود أيهما أفضل ؟ فرجحت طائفة القيام لوجوه .

أحدها : أن ذكره أفضل الأذكار، فكان ركنه أفضل الأركان .

والثانى : قوله تعالى : ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ .

الثالث : قوله ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ »^(١) .

وقالت طائفة : السجود أفضل، واحتجت بقوله ﷺ : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ »^(٢) .

وبحديث معدان بن أبى طلحة قال : لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ، فقلت : حدثنى بحديث عسى الله أن ينفعنى به ؟ فقال : « عَلَيْكَ بِالسُّجُودِ » فإنى سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَ اللَّهُ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ »، قال معدان : ثم لقيت أبا الدرداء، فسألته، فقال لى مثل ذلك^(٣) .

وقال رسول الله ﷺ لربيعة بن كعب الأسلمى وقد سألته مرافقته فى الجنة : « أَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ »^(٤) .

(١) رواه مسلم (١٧٣٧) وأحمد (٣٠٢/٣، ٣٩١) وابن ماجه (١٤٢١) من حديث جابر رضى الله عنه .

(٢) رواه مسلم (١٠٦٤) وأحمد (٤٢١/٢) وأبو داود (٨٧٥) والنسائى (٢٢٦/٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) رواه مسلم (١٠٧٤) وأحمد (٢٧٦/٥) والترمذى (٣٨٨) والنسائى (٢٢٨/٢) وابن ماجه (١٤٢٣) .

(٤) . رواه مسلم (١٠٧٥) وأحمد (٥٩/٤) وأبو داود (١٣٢٠) والترمذى (٣٤١٦) والنسائى (٢٢٧/٢، ٢٢٨) وابن . (٣٨٧٩) .

وأول سورة أنزلت على رسول الله ﷺ سورة «اقرأ» على الأصح^(١)،
وختمها بقوله : ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق : ١٩].

وبأن السجود لله يقع من المخلوقات كلها علويها وسفليها، وبأن الساجد أذل
ما يكون لربه وأخضع له، وذلك أشرف حالات العبد، فلهذا كان أقرب ما يكون من
ربه فى هذه الحالة، وبأن السجود هو سر العبودية، فإن العبودية هى الذل والخضوع،
يقال : طريق معبد، أى ذلته الأقدام، ووطائه، وأذل ما يكون العبد وأخضع إذا كان
ساجداً .

وقالت طائفة : طول القيام بالليل أفضل، وكثرة الركوع والسجود بالنهار

(١) روى البخارى (٣) عن عائشة رضى الله عنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة
فى النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبَّ إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث
فيه وهو التبعذ الليالى ذوات العدد، قبل أن ينزع إلى أهله يزيد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها،
حتى جاءه الحق وهو فى غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ. قال: «ما أنا بقارئ»، قال: «فأخذنى فغطى حتى
بلغ من الجهد، ثم أرسلنى فقال: اقرأ. قلت: ما أنا بقارئ. فأخذنى فغطى الثانية حتى بلغ منى الجهد، ثم أرسلنى
فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذنى فغطى الثالثة، ثم أرسلنى فقال: ﴿اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق
الإنسان من علقٍ . اقرأ وربك الأكرم﴾ . الحديث . فهذا الحديث يدل على أن أول ما نزل من القرآن سورة
اقرأ، ولكن هناك ما يعارض هذا القول . فقد روى البخارى (٤٩٢٢) عن يحيى بن أبى كثير قال: سألت أبا
سلمة بن عبد الرحمن عن أول ما نزل من القرآن قال: «يا أيها المدثر» قلت: يقولون: «اقرأ باسم ربك الذى
خلق» فقال أبو سلمة سألت جابر بن عبد الله رضى الله عنهما عن ذلك وقلت له مثل الذى قلت، فقال جابر:
لا أحدثك إلا ما حدثنا رسول الله ﷺ قال: «جاورت بحراء، فلما قضيت جوارى هبطت، فنوديت، فنظرت
عن يميني فلم أر شيئاً ونظرت عن شمالي فلم أر شيئاً، ونظرت أمامي فلم أر شيئاً، ونظرت خلفي فلم أر شيئاً
فرفعت رأسي فرايت شيئاً فأتيت خديجة فقلت: دثروني، وصبوا على ماء بارداً قال: فدثروني وصبوا على ماء
بارداً قال فنزلت: «يا أيها المدثر . قم فأنذر . وربك فكبر» أهد قال الحافظ فى «الفتح» (٥٤٦/٨): «المراد
بالأولية فى قوله «أول ما نزل سورة المدثر» أولية مخصوصة بما بعد فترة الوحي أو مخصوصة بالامر والانداز،
لا أن المراد أنها أولية مطلقة، فكان من قال أول ما نزل اقرأ أولية مطلقة، ومن قال إنها المدثر أراد بقيد التصريح
والإرسال، قال الكرماني: استخرج جابر «أول ما نزل يا أيها المدثر» باجتهاد وليس هو من روايته والصحيح ما
وقع فى حديث عائشة . أهد قلت: والدليل على أن حديث جابر رضى الله عنه ليس المراد منه الأولوية المطلقة،
هو ما رواه البخارى (٤) عن جابر نفسه - وهو يحدث عن فترة الوحي - فقال فى حديثه «بينما أنا أمشى إذ
سمعت صوتاً من السماء فرفعت بصري فإذا الملك الذى جاءني بجراً جالس على كرسى بين السماء والأرض
فرعبت منه، فرجعت فقلت: زملونى. فأنزل الله تعالى «يا أيها المدثر . قم فأنذر» - إلى قوله - «والرجز
فاحجر» فحمى الوحي وتتابع. فهذا الحديث يفيد أن سورة المدثر نزلت بعد فترة الوحي. قال الحافظ فى
«الفتح» (٣٧/١): «ودل قوله عن فترة الوحي وقوله الملك الذى جاءني بجراً على تأخر سورة المدثر عن اقرأ.
أهد وقال الرزقاني فى «مناهل العرفان» (٥١٥/١) فظاهر هذه الرواية يدل على أن جابر استند فى كلامه على أن
أول ما نزل من القرآن هو المدثر، إلى ما سمعه من رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي، وكأنه لم
يسمع بما حدث به رسول الله ﷺ عن الوحي قبل فترته، من نزول الملك على الرسول فى حراء بصدر سورة
اقرأ «كما روت عائشة» فاقصر فى إخباره على ما سمع ظاناً أنه ليس هناك غيره اجتهد أمته . أهد.

أفضل، واحتجت هذه الطائفة بأن صلاة الليل قد خُصَّت باسم القيام، لقوله تعالى : ﴿ قُمْ اللَّيْلَ ﴾، وقوله ﷺ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا »^(١)، ولهذا يُقال : قيام الليل، ولا يقال : قيام النهار، قالوا : وهذا كان هَدَى النبي ﷺ، فإنه ما زاد في الليل على إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعة .

وكان يُصلى الركعة في بعض الليالي بالبقرة وآل عمران والنساء^(٢). وأما بالنهار، فلم يُحفظ عنه شيء من ذلك، بل كان يخفف السنن .

وقال شيخنا: الصواب أنهما سواء، والقيام أفضل بذكره وهو القراءة، والسجود أفضل بهيئته، فهيئة السجود أفضل من هيئة القيام، وذكر القيام أفضل من ذكر السجود، وهكذا كان هَدَى رسول الله ﷺ، فإنه كان إذا أطال القيام، أطال الركوع والسجود، كما فعل في صلاة الكسوف، وفي صلاة الليل، وكان إذا خَفَّفَ القيام، خَفَّفَ الركوع والسجود، وكذلك كان يفعل في الفرض، كما قاله البراء بن عازب : كان قيامه وركوعه وسجوده واعتداله قريباً من سواء . والله أعلم .

ثم كان ﷺ يرفع رأسه مكبراً غير رافع يديه^(٣)، ويرفع من السجود رأسه قبل

(١) رواه البخارى (٣٧) ومسلم (١٧٤٨، ١٧٤٩) وأحمد (٢٨١/٢، ٥٢٩) ومالك (٢/١٣١) والنسائي (٢٠١/٣) و١٥٦/٤ وأبو داود (١٣٧١) والترمذى (٨٠٨) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه .

(٢) رواه مسلم (١٧٨٣) وأحمد (٣٨٢/٥، ٣٨٤، ٣٨٩) وابن أبى شيبه (٢٨٤/١) والدارمى (٢٩٩/١) وابن خزيمة (٦٠٣، ٦٠٤) وابن حبان (١٨٩٧-إحسان) من حديث حذيفة رضى الله عنه .

(٣) بل كان ﷺ يرفع يديه أحيانا عند الرفع من السجود، فقد روى أحمد (٤٣٦/٣، ٤٣٧) والنسائي (٢٠٥/٢)، بسند صحيح عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه في صلاته وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وإذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود حتى يحاذى بها فروع أذنيه وعن أنس أن النبي ﷺ كان يرفع يديه في الركوع والسجود رواه ابن أبى شيبه (١٩١/١) بسند صحيح . والذين قالوا بعدم الرفع، وهم الجمهور استدلوا بما رواه البخارى (٧٣٦) عن ابن عمر رضى الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه أو كان يفعل ذلك حين يكبر للركوع، ويفعل ذلك حين إذا رفع رأسه من الركوع ويقول: سمع الله لمن حمده، ولا يفعل ذلك في السجود وفي رواية (٧٣٨): «ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود» وأجيب عن حديث ابن عمر بأنه نافي، وحديث ابن الحويرث مثبت، فهو مقدم على النفي قال صاحب «طرح الثريب» (٢٦٢/٢) «وبه قال ابن حزم الظاهري وقال: إن أحاديث رفع اليدين في كل خفض ورفع متواترة توجب يقين العلم ونقل هذا المذهب عن ابن عمر وابن عباس، والحسن البصرى وطاووس وابنه عبد الله، ونافع مولى ابن عباس وأيوب السخيتي وعطاء بن أبى رباح وقال به ابن المنذر، وأبو على الطبرى من أصحابنا ومن قوله عن مالك والشافعى، فحكى ابن خويز مناد عن مالك رواية أنه يرفع في كل خفض ورفع، وفي أواخر البويطى يرفع يديه في كل خفض ورفع، وروى ابن أبى شيبه الرفع بين السجدين عن أنس والحسن وابن سيرين» أهـ .

يديه، ثم يجلس مفترشاً، يفرشُ رجله اليسرى^(١)، ويجلس عليها، وينصبُ اليمنى . وذكر النسائي عن ابن عمر قال : من سنة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى، واستقباله بأصابعها القبلة، والجلوسُ على اليسرى ولم يُحفظ عنه ﷺ فى هذا الموضع جلسة غير هذه^(٢) .

وكان يضع يديه على فخذه، ويجعل مرفقه على فخذه، وطرف يديه على ركبته، ويقبض ثنتين من أصابعه، ويحلق حلقة، ثم يرفع أصبعه يدعو بها ويحركها، هكذا قال وائل بن حجر عنه^(٣) .

(١) صحيح : رواه النسائي (٣٦/٣) وروى البخارى (٨٢٧) عن ابن عمر قال : إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى .

(٢) فى هذا الكلام نظر . لأن هناك جلسة أخرى فى هذا الموضوع تعرف بالإقعاء . ومعناه أن يجعل المرء إتيه على عقيه بين السجدين . ودليل هذه الجلسة هو ما رواه مسلم (١١٧٨) وأبو داود (٨٤٥) والترمذى (٢٨٣) عن طاوس قال : قلنا لابن عباس فى الإقعاء على القدمين . فقال هى السنة ، فقلنا له إنا لنراه خفاء بالرجل . فقال ابن عباس : بل هى سنة نبيك ﷺ . وروى الطبرانى فى «الكبير» (١١٠١٥/١١) بسند جيد عن ابن عباس قال : من السنة فى الصلاة أن تضع إيتك على عتيك بين السجدين . وقال النووى فى شرح مسلم نص الشافعى رضى الله عنه فى البويطى والإملاء على استحبابها فى الجلوس بين السجدين . وحمل حديث ابن عباس رضى الله عنهما عليه جماعات من المحققين ، منهم البيهقى والقاضى عياض وآخرون رحمهم الله تعالى . قال القاضى : وقد روى عن جماعة من الصحابة والسلف أنهم كانوا يفعلونه ، قال : وكذا جاء مفسراً عن ابن عباس رضى الله عنهما من السنة أن تمس عتيك لإيتك ، هذا هو الصواب فى تفسير حديث ابن عباس . أهد . قلت : وروى البيهقى فى «السنن» (١١٩/٢) بسند صحيح عن أبى زهير بن خديج قال : رأيت طاوساً يقعى فقلت : رأيتك تقعى فقال ما رأيتنى أقعى ولكنها الصلاة رأيت العبادة الثلاثة يفعلون ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر . وعبد الله بن الزبير يفعلونه . قال أبو زهير : وقد رأيت يقعى قال الألبانى : فى الحديث زهد الآثار دليل على شرعية الإقعاء المذكور ، وأنه سنة يُتعبد بها ، وليست للعذر كما زعم بعض المتعصبين ، وكيف يكون كذلك ، وهؤلاء العبادة اتفقوا على الإتيان به فى صلاتهم طاوس التابعى الفقيه الجليل وقال الإمام أحمد فى مسائل المروى (١٩) «وأهل مكة يفعلون ذلك» فكفى بهم سلفاً لمن أراد أن يعمل بهذه السنة ويجيئها إلا منافاة بينها وبين السنة الأخرى ، وهى الاقتراش ، بل كل سنة ، فيفعل هذه تارة ، وتارة هذه اقتداء به ﷺ وحتى لا يضع عليه شئ من هديه عليه الصلاة والسلام اهـ «الصحيحة» (١/ ٣٥٠) .

(٣) صحيح . رواه أحمد (٣١٨/٤) والبخارى فى كتابه «قرة العين فى رفع اليدين» ص ١١ وأبو داود (٧٢٦) و٩٩٥٧ والنسائي (١٢٦/٢) و٣٧/٣ والدارمى (٢١٤/١) و٣١٥ وابن الجارود (٢٠٨) والطبرانى فى «الكبرى» وابن خزيمة (٧١٤) (٨٢/٢٢) وابن حبان (١٨٦٠ - إحصان) والبيهقى (١٣٢/٢) وابن الوزى فى «التحقيق» (١/ ٣٩٤) وقد زعم البعض أن تحريك الأصبع فى هذا الحديث ، زيادة شاذة والذى شدُّ بها هو زائدة بن قدامة (*) لأنه خالف اثني عشر رجلاً وهم : بشر بن المفضل وشعبة بن الحجاج وسفيان الثورى ، وابن عيينة ، وعبد الله بن إدريس ، وعبد الواحد بن زياد ، وزهير بن معاوية ، وخالد بن عبد الله الطحان ومحمد بن فضيل ، وسلام بن سليم أبو الأحوص ، وأبو عوانة ، وغيلان بن جامع ، وقيس بن الربيع ، وموسى بن أبى كثير قالوا : =

(*) زائدة بن قدامة ثقة صاحب سنة كما فى «التقريب» (١/ ٢٥٦) .

وأما حديث أبي داود عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ إِذَا دَعَا وَلَا يُحْرِكُهَا^(١) فهذه الزيادة في صحتها نظر، وقد ذكر مسلم الحديث بطوله في «صحيحه» عنه، ولم يذكر هذه الزيادة، بل قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلَاةِ، جَعَلَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى بَيْنَ فَخْذِهِ وَسَاقِهِ، وَفَرَشَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ^(٢).
وأيضاً فليس في حديث أبي داود عنه أَنَّ هَذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ^(٣).

= وجميع هؤلاء المذكورين ثقات، وقد رَوَوْا الحديث، ولم يذكروا فيه لفظة (يحركها) وإنما ذكروا أنه كان يشير بالسبابة، وروى مسلم عن عبد الله بن الزبير أن النبي ﷺ كان يشير بالسبابة. والجواب عما قاله أن الحكم بالشذوذ يطلق في حالة مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، أو من هم أكثر منه عدداً. فإن أمكن التوفيق بين الروایتين، فلا وجه إذن للقول بالشذوذ، وزيادة التحريك لا تتعارض مع الإشارة، قال الشيخ الألباني في «تقريب المنة» (ص ٢١٩ - ٢٢٠): «الإشارة في تلك الروايات ليست نصاً في نفي التحريك لما هو معهود في الاستعمال اللغوي أنه قد يقترن معها التحريك في كثير من الأحيان، كمثل لو أشار شخص إلى آخر بعيد عنه أن اقترب إلي، أو أشار إلى ناس قاموا له أن اجلسوا فلا أحد يفهم من ذلك أنه لم يحرك يده! ومالنا نذهب بعيداً، فإن خير مثال نقدمه للقارئ حديث عائشة رضى الله عنها في صلاة الصحابة خلفه ﷺ قياماً وهو قاعد، فأشار إليهم أن اجلسوا. متفق عليه. وكل ذي لب يفهم منه أن إشارته هذه لم تكن بمجرد رفع يده ﷺ كما هو الشأن في رده السلام على الأصار وهو يصلي إيل إنها كانت مقرونة بالتحريك، فإن لا ينبغي أن يفهم من تلك الروايات أنها مخالفة لرواية التحريك، بل قد تكون موافقة لها، وفي اعتقادي أن هذا هو ملحظ من صحيح الحديث وعمل به، أو من سلم بصحته، لكنه تأوله ولم يقل بشذوذ. ورن مما يؤكد ذلك أنه صح عنه ﷺ أنه كان يشير بأصبعه السبابة ف يخطبة الجمعة كما رواه مسلم وغيره، ومن المتبادر منه أن المقصود أنه كان يحركها إشارة للتوحيد، وليس مجرد الإشارة دون تحريك، ويشهد لذلك رواية ابن خزيمة في «صحيحه» (٣٥١/٢) بسند فيه ضعف عن سهل بن سعد نحو حديث عمارة بلفظ «وأشار بأصبعه السبابة يحركها» وترجم له ابن خزيمة بقوله: «باب إشارة الخاطب بالسبابة على المنبر عند الدعاء في الخطبة، وتحريكه إياها عند الإشارة بها» والخلاصة: أن الإشارة بالمسبحة لا ينفى تحريكها، بل قد يجامعها كما تقدم، فنصب الخلاف بينهما غير سليم لغة وفقهاً أهـ.

(١) زيادة شاذة: رواه أبو داود (٩٨٩) والنسائي (٣٨٣٧/٣) وأبو عوانة (٢٢٦/٢) والبيهقي في «شرح السنة» (٦٧٦) والبيهقي (١٣١-١٣٢/٢) وشذوذ هذه الزيادة يأتي من ناحية محمد بن عجلان، فإنه لم يثبت على «عدم التحريك» هذا أولاً. وثانياً أن ابن عجلان قد خالف الذين رواه الحديث دون عدم التحريك وهم عثمان بن حكيم وعاصم بن كليب. وعثمان ثقة بينما ابن عجلان متوسط الحفظ، وعاصم أوثق من محمد بن عجلان كما يظهر من ترجمتهما في «التهذيب». والله أعلم. وقال الألباني في «صفة الصلاة» ص ١٥٩: «وحديث» أنه كان لا يحركها» لا يثبت من قبل إسناده كما حققته في «ضعيف أبي داود» (١٧٥) ولو ثبت فهو نافي، وحديث الباب مثبت، وحديث الباب (يعني حديث وائل بن حجر) مثبت، والمثبت مقدم على النافي، كما هو معروف عند العلماء، فلا حجة فيه للنفاء. أهـ.

(٢) رواه مسلم (١٢٨٤) وأبو داود (٩٨٨) والنسائي (٣٩/٣) وابن خزيمة (٦٩٦) وأبو عوانة (٢٤١/٢).
(٣) قلت: والحامل لابن القيم على هذا القول أن الرواية هكذا: عن ابن جريج عن زيادة، عن محمد بن عجلان، عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن الزبير، أن النبي ﷺ كان يشير بأصبعه إذا دعا ولا يحركها» فلم تذكر الرواية أن النبي ﷺ يفعل ذلك في الصلاة.

وأيضاً لو كان في الصلاة، لكان نافياً، وحديث وائل بن حُجر مثبتاً، وهو مقدّم، وهو حديث صحيح، ذكره أبو حاتم في «صحيحه»^(١).

ثم كان يقول (بين السجدين) : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَأَجْبِرْنِي وَاهْدِنِي، وَارْزُقْنِي »^(٢). هكذا ذكره ابن عباس رضي الله عنهما عنه ﷺ. وذكر حذيفة أنه كان يقول : « رَبِّ اغْفِرْ لِي، رَبِّ اغْفِرْ لِي »^(٣).

وكان هذيه ﷺ إطالة هذا الركن بقدر السجود، وهكذا الثابت عنه في جميع الأحاديث، وفي «الصحيح» عن أنس رضي الله عنه : كان رسول الله ﷺ يقعد بين السجدين حتى نقول : قَدْ أَوْهَمَ^(٤) وهذه السنة تركها أكثر الناس من بعد انقراض عصر الصحابة، ولهذا قال ثابت : وكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه، يكث بين السجدين حتى نقول : قد نسي، أو قد أوهم^(٥).

وأما مَنْ حَكَّمَ السُّنَّةَ ولم يلتفت إلى ما خالفها، فإنه لا يعبا بما خالف هذا الهدى .



فصل

في جلسة الاستراحة

ثم كان ﷺ ينهضُ على صُدر قدميه وركبتيه معتمداً على فخذه كما ذكر عنه :

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٨٥٠) والترمذي (٢٨٤) وابن ماجه (٨٩٨) والحاكم (٢٧١/١) والبيهقي (١٢٢/٢) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) صحيح. رواه أحمد (٤٠٠/٥) وابن ماجه (٨٩٧) والدارمي (٣٠٤، ٣٠٣/١) والحاكم (٢٧١، ١) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. ورواه أبو داود (٨٤) والنسائي (٢٣١/٢) وأحمد (٣٩٨/٥) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٨٠-٣٩٧/١) والبيهقي (١٢١، ١٢٢) وفي سننه رجل لم يسم. والراجح أن هذا الذي لم يسم هو صلة بن زفر، المذكور في السند السابعة، فقد قال الطيالسي في مسنده (٤١٦) حدثنا شعبة قال: أخبرني عمرو ابن مرة سمع أبا حمزة يحدث عن رجل من عيسى - شعبة يرى أنه صلة بن زفر - عن حذيفة قال: . الحديث. قلت: ويؤيد أن الرجل من عيسى فوصله بن زفر كما رأى شعبة أمران. الأول: أن صلة عيسى كما جاء في ترجمته. والثاني: أن الأعمش رواه عن سعد بن عبيدة عن المستورد بن الأحنف عن صلة بن زفر عن حذيفة بهذه القصة نحوه أخرجه مسلم. فإذا ثبت أنه صلة فالاسناد صحيح متضل رجاله كلهم ثقات، وأبو حمزة هو طلحة بن يزيد الأنصاري المذكور في طريق ابن ماجه. وانظر «الإرواء» (٣٣٥).

(٤) رواه البخاري (٨٣١) ومسلم (١٠٤٢) وأحمد (٢٦٦٣). (٥) هو جزء من الحديث السابق.

واثل^(١) وأبو هريرة^(٢)، ولا يعتمد على الأرض بيديه^(٣)، وقد ذكر عنه مالك بن الحويرث أنه كان لا ينهض حتى يستوى جالساً^(٤). وهذه هي التي تُسمى جلسة الاستراحة.

واختلف الفقهاء فيها هل هي من سنن الصلاة، فيستحب لكل أحد أن يفعلها، أو ليست من السنن، وإنما يفعلها من احتاج إليها؟ على قولين هما روايتان عن أحمد رحمه الله. قال الخلال: رجع أحمد إلى حديث مالك بن الحويرث في جلسة الاستراحة، وقال: أخبرني يوسف بن موسى، أن أبا أمامة سئل عن النهوض، فقال: على صدور القدمين على حديث رفاعه. وفي حديث ابن عجلان ما يدلُّ على أنه كان ينهض على صدور قدميه، وقد روى عن عدة من أصحاب النبي ﷺ، وسائر من وصف صلاته ﷺ لم يذكر هذه الجلسة، وإنما ذكرت في حديث أبي حميد، ومالك ابن الحويرث. ولو كان هديته ﷺ فعلها دائماً، لذكرها كل من وصف صلاته - ﷺ - ومجرد فعله ﷺ لها لا يدلُّ على أنها من سنن الصلاة، إلا إذا علم أنه فعلها على أنها سنة يقتدى به فيها، وأما إذا قُدِّرَ أنه فعلها للحاجة، لم يدل على كونها سنة من سنن الصلاة، فهذا من تحقيق المناط في هذه المسألة^(٥).

وكان إذا نهض، افتتح القراءة، ولم يسكت كما كان يسكت عند افتتاح الصلاة،

(١) حديث واثل بن حجر قال: «رأيت النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه، وهو حديث ضعيف الاستناد كما سبق بيانه.

(٢) ضعيف. رواه ابن الجوزي في «التحقيق» (٣٩٨/١) وسعيد بن منصور باسناد ضعيف كما قال الحافظ في «الفتح» (٣٥٣/٢) ولفظه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان ينهض على صدور قدميه.

(٣) بل الصواب أن النبي ﷺ كان يعتمد على يديه إذا نهض وذلك لما رواه النسائي (٢٣٤/٢) والشافعي في «الأم» (١٠١/١) والبيهقي (١٢٤/٢) و(١٣٥) باسناد صحيح على شرط الصحيحين. عن مالك بن الحويرث أنه كان يقول: إلا أحدثكم عن صلاة رسول الله ﷺ؟ فيصلي في غير الصلاة فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في أول ركعة استوى قاعداً ثم قام فاعتمد على الأرض» ورواه البخاري (٨٢٤) بنحوه. وروى البيهقي (١٣٥/٢) باسناد جيد يروى حماد بن سلمة الأزرق بن قيس قال: رأيت ابن عمر إذا قام من الركعتين اعتمد على الأرض بيديه. فقلت لولده وجليسائه: لعله يفعل هذا من الكبر؟ قالوا: لا ولكن هكذا يكون» قال البيهقي: وروينا عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعتمد على يديه إذا نهض وكذلك كان يفعل الحسن وغير واحد من التابعين. أ هـ قلت: وقال الشافعي في «الأم» (١٠١/١) بعد أن ساق حديث مالك بن الحويرث: «وبهذا نأخذ فتأمر من قام من سجود أو جلوس في الصلاة أن يعتمد على الأرض بيديه معاً اتباعاً للسنة». أ هـ.

(٤) رواه البخاري (٨٢٣) وأبو داود (٨٤٤) والترمذي (٢٨) والنسائي (٢٣٤/٢).

(٥) الصواب أن هذه الجلسة من سنن الصلاة. فقد قال الحافظ في تعليقه على حديث مالك بن الحويرث: فيه مشروعية جلسة الاستراحة وأخذ بها الشافعي وطائفة من أجل الحديث، وعن أحمد روايتان: وذكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بها. أ هـ وقد ردَّ الحافظ على من قالوا إن الرسول ﷺ كان يفعل ذلك لعله كانت به. انظر «الفتح» (٣٥٢/٢) قلت: ومن الأدلة أيضاً في مشروعية هذه الجلسة ما حدث به محمد بن عمرو بن =

فاختلف الفقهاء : هل هذا موضعُ استعادة أم لا بعد اتفاقهم على أنه ليس موضعُ استفتاح ؟ وفي ذلك قولان هما روايتان عن أحمد، وقد بناهما بعض أصحابه على أن قراءة الصلاة هل هي قراءة واحدة ؟ فيكفي فيها استعادة واحدة، أو قراءة كل ركعة مستقلة برأسها . ولا نزاع بينهم أن الاستفتاح لمجموع الصلاة، والاكتفاء باستعادة واحدة أظهر، للحديث الصحيح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ولم يسكت^(١) وإنما يكفي استعادة واحدة، لأنه لم يتخلل القراءتين سكوتٌ، بل تخللها ذكر، فهي كالقراءة الواحدة إذا تخللها حمدُ الله، أو تسبيح، أو تهليل، أو صلاة على النبي ﷺ ونحو ذلك^(٢) .

= عطاء عن أبي حميد الساعدي قال: سمعته - وهو في عشرة من أصحاب النبي ﷺ أحدهم أبو قتادة بن ربعي - يقول: أنا أعلمكم بصلاة النبي ﷺ قالوا: ما كنت أقدمنا له صحبة، ولا أكثر له إتياناً؟ قال: بلې، قالوا: فأعرض فقال: لا كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً، ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم قال: الله أكبر، وركع، ثم اعتدل، فلم يصوب رأسه ولم يقنع، ووضع يديه على ركبتيه ثم قال: سمع الله لمن حمده، ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلاً، ثم أهوى إلى الأرض ساجداً، ثم قال: الله أكبر، ثم جافى عضديه عن ابطنيه، وفتح أصابع رجله، ثم ثنى رجله اليسرى وقعد عليها، ثم اعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلاً، ثم أهوى ساجداً، ثم قال الله أكبر، ثم ثنى رجله وقعد، واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه، ثم نهض، ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك، حتى إذا قام من السجدة كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، كما صنع حين افتتح الصلاة، ثم صنع كذلك حتى كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته، آخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركاً ثم سلم. رواه البخاري في «جزء رفع اليدين» (ص ٥) وأحمد (٤٢٤/٥) وأبو داود (٣٠٦) والترمذي (١٠٥/٢ - ١٠٧) والدارمي (٣١٣/١ - ٣١٤) وابن ماجه (١٠٦١) وابن الجارود (١٠١) والبيهقي (٧٢/٢) و(١٣٧) بسند صحيح. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح» وزاد أبو داود بن الجارود وغيرهما في آخره: «قالوا صدقت، هكذا كان يصلي ﷺ» وقال الشيخ الألباني في «الإرواء» (٨٣/٢): «هذه الجلسة الواردة في هذين الحديثين الصحيحين تعرف عند الفقهاء بجلسة الاستراحة، وقد قال بمشروعيتها الامام الشافعي، وعن أحمد نحوه كما في «تحقيق ابن الجوزي» (١/١١١) وأما حمل هذه السنة على أنها كانت منه ﷺ للحاجة لا للعبادة وأنها لذلك لا تشرع كما يقوله الحنفية وغيرهم فأمر باطل، ويكفي في ابطال ذلك أن عشرة من الصحابة مجتمعين أقروا أنها من صلاة رسول الله ﷺ كما تقدم في حديث أبي حميد فلو علموا أنه عليه السلام إنما فعلها للحاجة لم يجز لهم أن يجعلوها من صفة صلاته ﷺ، وهذا بين لا يخفى والحمد لله تعالى».

(١) رواه مسلم (١٣٣١) كتاب الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة.

(٢) قال القرطبي في «تفسيره» (٥/١): «حكى النقاشي عن عطاء: إن الاستعادة واجبة في صدر كل قراءة في غير الصلاة، واختلفوا فيه في الصلاة، وكان ابن سيرين والنخعي وقوم يتعوذون في الصلاة في كل ركعة، ويمثلون أمر الله في الاستعادة على العموم، وأبو حنيفة والشافعي يتعوذان في الركعة الأولى من الصلاة ويريام قراءة الصلاة كلها كقراءة واحدة، ومالك لا يرى التعوذ في الصلاة المفروضة ويراه في قيام رمضان». أ هـ.

أصبعين وهما الخنصر والبنصر، ويحلَّت حلقة وهى الوسطى مع الإبهام ويرفع السبابة يدعو بها، ويرمى ببصره إليها، ويبسط الكف اليسرى على الفخذ اليسرى، ويتحمل عليها.

وأما صفة جلوسه، فكما تقدم بين السجدين سواء، يجلس على رجله اليسرى، وينصب اليمنى. ولم يرو عنه فى هذه الجلسة غير هذه الصفة.

وأما حديث عبد الله بن الزبير رضى الله عنه الذى رواه مسلم فى «صحيحه» أنه عليه السلام كان إذا قعد فى الصلاة، جعل قدمه اليسرى بين فخذيه وساقه، وفرش قدمه اليمنى^(١) فهذا فى التشهد الأخير كما يأتى، وهو أحد الصفتين اللتين رويتا عنه، فى «الصحيحين» من حديث أبى حميد فى صفة صلاته عليه السلام: فإذا جلس فى الركعتين، جلس على رجله اليسرى، ونصب الأخرى، وإذا جلس فى الركعة الأخيرة، قدم رجله اليسرى، ونصب اليمنى، وقعد على مقعدته^(٢) فذكر أبو حميد أنه كان ينصب اليمنى. وذكر ابن الزبير أنه كان يفرشها، ولم يقل أحد عنه - عليه السلام - : إن هذه صفة جلوسه فى التشهد الأول، ولا أعلم أحداً قال به، بل من الناس من قال: يتورك فى التشهدين، وهذا مذهب مالك رحمه الله، ومنهم من قال:

= فافترش رجله اليسرى. ثم رأيت يقول هكذا، ورفع زهير أصبعه المسبحة رواه الطبرانى بالرقم المتقدم آنفاً (٨٤). وقد يقول قائل: لقد ظهر بهذا التحقيق خطأ ذكر التحريك بين السجدين ظهوراً لا يدع ريباً لمرتاب. ولكن من الخطأ؟ أمن الثورى الذى خالف جميع الثقات، أم من عبد الرزاق الذى أخطأ هو عليه؟ فأقول: الذى أراه - والله أعلم - أن الثورى برىء من هذا الخطأ، وأن المعهدة فيه على عبد الرزاق، وذلك لسيب:

الأول: أن عبد الرزاق وإن كان ثقة حافظاً، فقد تكلم فيه بعضهم، ولعل ذلك لما رأوا له من الأثرام، وقد قال الحافظ فى آخر ترجمته من «التهذيب»: وما أنكر على عبد الرزاق روايته عن الثورى عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم عن أبيه أن النبى عليه السلام رأى على عمر ثوباً فقال: أجديد هذا أم غسل؟ الحديث، قال الطبرانى فى «الدعاء» رواه ثلاثة من الحفاظ عن عبد الرزاق وهو مما وهم فيه عن الثورى قلت: ومن أنكر هذا على عبد الرزاق يحى بن معين كما رواه ابن عدى فى «الكامل» (١٩٤٨/٥) فليكن حديث واثل من هذا القبيل ويؤيد السبب التالى:

والآخر: أنه خالفه عبد الله بن الوليد عند أحمد (٣١٨/٤) ومحمد بن يوسف الفريابى فروياه عن الثورى - سماعاً منه - به، دون ذكر السجدة بعد الإشارة. فاتفق هذين الثقتين على مخالفة عبد الرزاق مما يرجح أن الخطأ منه وليس من الثورى، ولا سيما والفريابى كان من تلامذة الثورى الملازمين له، فهو أحفظ لحديثه من عبد الرزاق، وبخاصة ومعه عبد الله بن الوليد وهو صدوق. أ هـ. «تمام المنة» (ص ٢١٤ - ٢١٦).

(١) رواه مسلم (١٢٨٤) وابن خزيمة (٩٦٩) وأبو عوانة (٢٤١/١) وأبو داود (٩٨٨) والنسائى (٣٩/٣).

(٢) رواه البخارى (٨٢٨) وأبو داود (٧٣٢) والبيهقى (١٢٨/٢) والبنوى فى «شرح السنة» (٥٥٧).

يفترش فيهما، فينصب اليمنى، ويفترش اليسرى، ويجلس عليها، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، ومنهم من قال : يتورك في كل تشهد يليه السلام، ويفترش في غيره، وهو قول الشافعي رحمه الله، ومنهم من قال يتورك في كل صلاة فيها تشهدان في الأخير منهما، فرقاً بين الجلوسين، وهو قول الإمام أحمد رحمه الله . ومعنى حديث ابن الزبير رضى الله عنه : «أنه فرش قدمه اليمنى» : أنه كان يجلس في هذا الجلوس على مقعدته، فتكون قدمه اليمنى مفروشة، وقدمه اليسرى بين فخذه وساقه، ومقعده على الأرض، فوق الاختلاف في قدمه اليمنى في هذا الجلوس : هل كانت مفروشة أو منصوبة ؟ وهذا - والله أعلم - ليس اختلافاً في الحقيقة، فإنه كان لا يجلس على قدمه، بل يخرجها عن يمينه، فتكون بين المنصوبة والمفروشة، فإنها تكون على باطنها الأيمن، فهي مفروشة بمعنى أنه ليس ناصباً لها، جالساً على عقبه، ومنصوبة بمعنى أنه ليس جالساً على باطنها وظهرها إلى الأرض، فصح قول أبي حميد ومن معه، وقول عبد الله بن الزبير، أو يقال : إنه ﷺ كان يفعل هذا وهذا، فكان ينصب قدمه، وربما فرشها أحياناً، وهذا أروح لها . والله أعلم .

ثم كان ﷺ يتشهد دائماً في هذه الجلسة، ويعلم أصحابه أن يقولوا : «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» (١) .

وقد ذكر النسائي من حديث أبي الزبير عن جابر قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد، كما يعلمنا السورة من القرآن : «بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ» (٢) .

(١) رواه البخارى (٨٣١) ومسلم (٨٢) وأحمد (٤٣٩/١) والنسائي (٢٣/٢ - ٢٣٨ و ٢٣٩) وأبو داود (٩٦٨) وابن ماجه (٨٩٩) .

(٢) ضعيف : رواه النسائي (٢٤٣/٢ و ٤٣/٣) وابن ماجه (٩٠٢) وفي سننه إيمان بن نابل : قال الذهبي في «الكاشف» (١/١٤٥) قال الدارقطني وغيره ليس بالقوى . وفي «الميزان» (١/٢٨٤) قال : الدارقطني : ليس بالقوى خالف الناس ولو لم يكن إلا حديث التشهد . وفي السند أيضاً أبو الزبير المكي وهو مدلس وقد عتق . وقال انسائي هقب الحديث : لا نعلم أحداً تابع إيمان بن نابل على هذه الرواية وإيمان عندنا لا بأس به والحديث خطأ، وبالله التوفيق . اهـ .

ولم تجئ التسمية في أول التشهد إلا في هذا الحديث، وله علة غير عنعنة أبي الزبير.

وكان ﷺ يخفف هذا التشهد جداً حتى كأنه على الرضف - وهي الحجارة المحماة - ولم يُنقل عنه في حديث قط أنه صلى عليه وعلى آله في هذا التشهد^(١)، ولا كان أيضاً يستعيز فيه من عذاب القبر وعذاب النار، وفئة المحيا (١) هذا الكلام فيه نظر. فقول المؤلف: كان يخفف هذا التشهد جداً حتى كأنه على الرضف. كأنه يشير بهذا إلى حديث ابن مسعود قال: كان النبي ﷺ إذا جلس في الركعتين الأولين كأنه على الرضف وهو حديث ضعيف قال الحافظ في «التلخيص» (١/٢٦٣) رواه الشافعي وأحمد والأربعة والحاكم من رواية أبي عبيدة لم يسمع من أبيه. أ. هـ. وقال النووي في «المجموع» (٣/٤٤٢) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي: هو حديث حسن، وليس كما قال لأن أبا عبيدة لم يسمع أباه، ولم يدركه باتفاقهم، وهو حديث منقطع. أ. هـ. وعلى ذلك فالصواب - والله أعلم - أن المصلي يصلي على النبي ﷺ في التشهد الأول كما يفعل في التشهد الثاني، وذلك لعموم قول النبي ﷺ - لأصحابه لما قالوا له: يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك عليك، فكيف نصلي عليك؟ فقال لهم: «قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد...» الخ متفق عليه، ففي هذا الحديث لم يفرق النبي ﷺ بين التشهد الأول والتشهد الثاني وعليه فيجوز الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول، وهو نص الإمام الشافعي في «الأم» (١/١٠٢) فقال: «والتشهد في الأولى والثانية لفظ واحد لا يختلف، ومعنى قولي: «التشهد» التشهد والصلاة على النبي ﷺ لا يجزيه أحد جماعة الآخر». أ. هـ. قلت: وهو أيضاً إختيار ابن دقيق العيد كما في «التلخيص الحبير» (١/٢٦٣) وهو إختيار الوزير بن هبيرة الحنبلي في «الانصاف» كما نقله ابن رجب في «ذيل الطبقات» (١/٢٨٠) وأقره.

قلت: وأما استعاذة النبي ﷺ من عذاب القبر وعذاب النار وفتنن المحيا والممات وفتنة المسيح الدجال، فهذه الكلمات تقال بعد الفراغ من التشهد الأخير، لما ثبت في صحيح مسلم (١٣٠٣) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ «إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال» ويجوز الزيادة على هذه الأدعية، لما رواه أحمد (١/٤٥٩) وابن خزيمة (٧٠٨) بسند حسن عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها، فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على ورکه اليسرى: «التحيات لله، الصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» قال: ثم إن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده بما شاء الله أن يدعو ثم سلم.

قلت: وأما قول ابن القيم: «ومن استحب ذلك رأى الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول» فإنما فهمه من عمومات... الخ فقد أجاب على ذلك شيخنا الألباني بقوله: لا دليل تقوم به الحجة يصلح لتقييد العمومات والمطلقات المشار إليها بالتشهد الأول، فهي على عمومها، وأقوى ما استدلت به المخالفون حديث ابن مسعود... وهو غير صحيح لانقطاعه وقد استوفى ابن القيم رحمه الله أدلة الفريقين، وبين ما لها وما عليها في «جلاء الأفهام من الصلاة على خير الأنام» فراجعهم يظهر لك صواب ما رجحناه.

ثم وقفت على ما ينفي مطلق قول ابن القيم: «لم ينقل أنه صلى عليه وعلى آله في التشهد الأول» وهو قول عائشة رضي الله عنها في صفة صلاته ﷺ في الليل: «كنا نعد لرسول الله ﷺ سواكه وطهوره، فيبعثه الله فيما شاء أن يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضأ، ثم يصلي تسع ركعات لا يجلس فيهن إلا عند الثامنة، فيدعو ربه ويصلي على نبيه، ثم ينهض ولا يسلم، ثم يصلي التاسعة، فيقعد ثم يحمد ربه ويصلي على نبيه ﷺ ويدعو، ثم يسلم تسليمًا يسمعون. الحديث. أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/٢٢٤) وهو في «صحيح مسلم» =

والمات، وفتنة المسيح الدجال، ومن استحب ذلك، فإنما فهمه من عموماً وإطلاقات قد صح تبين موضعها، وتقييدها بالشهد الأخير .

ثم كان ينهض مكبراً على صدور قدميه وعلى ركبتيه معتمداً على فخذه كما تقدم^(١)، وقد ذكر مسلم في « صحيحه » من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه كان يرفع يديه في هذا الموضع، وهي في بعض طرق البخارى أيضاً^(٢)، على أن هذه الزيادة ليست متفقاً عليها في حديث عبد الله بن عمر، فأكثر رواه لا يذكرونها^(٣)، وقد جاء ذكرها مصرحاً به في حديث أبى حميد الساعدي قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة، كبر، ثم رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ويقيم كل عضو في موضعه، ثم يقرأ، ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه معتدلاً لا يصب رأسه ولا يقنع به، ثم يقول : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ »، ويرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، حتى يقر كل عظم إلى موضعه، ثم يهوى إلى الأرض، ويغافى يديه عن جنبه، ثم يرفع رأسه، ويثنى رجله، فيقعدها عليها، ويفتح أصابع رجله إذا سجد، ثم يكبر، ويجلس على رجله اليسرى حتى يرجع كل عظم إلى موضعه، ثم يقوم فيصنع في الأخرى مثل ذلك، ثم إذا قام من الركعتين رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما يصنع عند افتتاح الصلاة، ثم يصلي بقية صلاته هكذا، حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم، أخرج رجله، وجلس على شقه الأيسر متوركاً^(٤). هذا سياق أبى حاتم في « صحيحه » وهو

= (٢/ ١٧٠) لكنه لم يسق لفظه. ففيه دلالة صريحة على أنه ﷺ صلى على ذاته في الشهد الأول كما صلى في الشهد الآخر وهذه فائدة عزيزة فاستفدها وعض عليها بالنواجذ. ولا يقال: إن هذا في صلاة الليل، لأننا نقول: الأصل أن ما شرع في صلاة مشرع في غيرها دون تفريق بين فريضة أو نافلة، فمن ادعى الفرق فعليه الدليل. أ هـ « تمام المنة » (ص ٢٢٤ - ٢٢٥).

- (١) انظر التعليق السابق على مسألة النهوض.
- (٢) رواه البخارى (٧٣٩) وأبو داود (٧٤١) وابن خزيمة (٦٩٣) وابن حبان (١٨٦٨) عن نافع أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه وإذا ركع رفع يديه، وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه، وإذا قام من الركعتين رفع يديه. ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي ﷺ. وروى أبو داود أيضاً (٧٤٣) عن محارب بن دثار عن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه.
- (٣) بل وردت هذه الزيادة من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر كما في « سنن النسائي » (٣/ ٣) بسند صحيح. وذكر الحافظ في « الفتح » (٢/ ٢٦٠) أن البخارى أخرج هذه الزيادة في « جزء رفع اليدين ».
- (٤) صحيح. رواه ابن حبان (١٨٦) - إسان - والترمذى (٣٠٥) وابن خزيمة (٥٨٨) وأبو داود (٧٣٠) و (٩٦٣) وابن ماجه (١٠٦١) وابن الجارود (١٩٢) و (١٩٣) والطحاوى (١/ ٢٢٣) و (٢٥٨) والبيهقى في « السنن » (٢/ ٧٢) و (١١٨) و (١٢٣) و (١٢٩).

فى «صحيح مسلم» أيضاً^(١)، وقد ذكره الترمذى مصححاً له من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه، عن النبى ﷺ أنه كَانَ يرفع يديه فى هذه المواطن أيضاً^(٢).

ثم كان يقرأ الفاتحة وحدها، ولم يثبت عنه أنه قرأ فى الركعتين الأخريين بعد الفاتحة شيئاً، وقد ذهب الشافعى فى أحد قوليهِ وغيره إلى استحباب القراءة بما زاد على الفاتحة فى الأخيرين، واحتج لهذا القول بحديث أبى سعيد الذى فى «الصحيح»: «حزرنَا قيامَ رسول الله ﷺ فى الظهر فى الركعتين الأولين قَدَرَ قِراءة «آلم، تنزيل السَّجدة»، وحزرنَا قيامَه فى الركعتين الأخيرين قَدَرَ النصف من ذلك، وحزرنَا قيامَه فى الركعتين الأولين من العصر على قدر قيامه فى الركعتين الأخيرين من الظهر، وفى الأخيرين من العصر على النصف من ذلك»^(٣).

وحديث أبى قتادة المتفق عليه ظاهرٌ فى الاختصار على فاتحة الكتاب فى الركعتين الأخيرين.

قال أبو قتادة رضى الله عنه: «وكان رسول الله ﷺ يُصلى بنا، فيقرأ فى الظهر والعصر فى الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب وسُورتين، ويُسمعنَا الآية أحياناً»^(٤). زاد مسلم: «ويقرأ فى الأخيرين بفاتحة الكتاب»^(٥)، والحديثان غيرُ صريحين فى محل النزاع. وأما حديث أبى سعيد، فإنما هو حَزَرٌ منهم وتخمين، ليس إخباراً عن تفسير نفس فعله ﷺ. وأما حديث أبى قتادة، فيمكن أن يُراد به أنه كان يقتصر على الفاتحة، وأن يُراد به أنه لم يكن يُخلُّ بها فى الركعتين الأخيرين، بل كان يقرؤها فيهما، كما كان يقرؤها فى الأولين، فكان يقرأ الفاتحة فى كل ركعة، وإن كان حديث أبى قتادة فى الاختصار أظهر، فإنه فى معرض التقسيم، فإذا قال: كان يقرأ فى الأولين بالفاتحة والسورة، وفى الأخيرين بالفاتحة، كان كالتصريح فى اختصاص كل

(١) رواه مسلم (٨٤٩) وأحمد (٤٣٧/٣) وأبو داود (٧٤٥) والنسائى (٢/٣) وابن حبان (٨٥٩) باختصار.

(٢) قال ابن خزيمة فى «صحيحه» (٣٤٤/١): «فى خبر على بن أبى طالب عن النبى ﷺ أنه كان إذا قام من السجدين كَبَّر ورفع يديه وكذلك فى خبر أبى حميد الساعدى». أ هـ ولم أقف على الحديث عند الترمذى، والله أعلم.

(٣) رواه مسلم (٩٩٦ و ٩٩٧) وأحمد (٢/٣) وابن أبى شيبة (٣٥٥/١) والدارمى (٢٩٥/١) والنسائى (٢٣٧/١) وأبو داود (٨٠٤) والطحاوى فى «معانى الآثار» (٢٠٧/١) والدارقطنى (٣٣٧/١) وابن خزيمة (٥٠٩) وابن حبان (١٨٢٨ - إحصان) وأبو عوانة (١٥٢/٢) والبيهقى فى «السنن» (٣٩٠/٢ و ٣٩١).

(٤) رواه البخارى (٧٥٩) ومسلم (٩٩٤) وأبو داود (٧٩٨) والنسائى (١٦٤/٢) وابن ماجه (٨٢٩).

(٥) رواه مسلم (٩٩٥) كتاب الصلاة باب: القراءة فى الظهر والعصر.

قسم بما ذكر فيه، وعلى هذا، فيمكن أن يُقال : إن هذا أكثر فعله، وربما قرأ في الركعتين الآخرين بشيء فوق الفاتحة، كما دل عليه حديثُ أبي سعيد^(١)، وهذا كما أن هَدْيَهُ ﷺ كان تطويلَ القراءة في الفجر، وكان يخففها أحياناً، وتخفيف القراءة في المغرب، وكان يُطيلها أحياناً، وترك القنوت في الفجر، وكان يقنت فيها أحياناً، والإسرار في الظهر والعصر بالقراءة، وكان يُسمع الصحابة الآية فيها أحياناً، وترك الجهر بالبسملة، وكان يجهر بها أحياناً^(٢).

والمقصود أنه كان يفعل في الصلاة شيئاً أحياناً لعارض لم يكن من فعله الراتب، ومن هذا لما بعث ﷺ فارساً طليعة، ثم قام إلى الصلاة، وجعل يلتفتُ في الصلاة إلى الشعب الذي يجيئ منه الطليعة^(٣)، ولم يكن من هَدْيِهِ ﷺ الالتفاتُ في الصلاة، وفي « صحيح البخارى » عن عائشة رضى الله عنها قالت : سألتُ رسول الله ﷺ عن الالتفاتِ في الصلاة ؟ فقال : « هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ »^(٤).

وفي الترمذى من حديث سعيد بن المسيب عن أنس رضى الله عنه قال : قال لى رسول الله ﷺ : « يَا بُنَيَّ، إِيَّاكَ وَالْاَلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْاَلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ ففِي التَّطَوُّعِ، لَا فِي الْفَرَضِ »^(٥) ولكن للحديث عِلَّتَانِ : إحداهما : أن رواية سعيد عن أنس لا تُعرف .

الثانية : أن فى طريقه على بن زيد بن جدعان، وقد ذكر البزار فى مسنده من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبى الدرداء عن النبى ﷺ : « لَا صَلَاةَ

(١) وهذا جمع حسن بين الحديثين، وقال صاحب «عون المعبود» (١٦/٣) : «فيه دليل على عدم اختصاص القراءة بالفاتحة وسورة فى الأوليين وبالفاتحة فقط فى الآخرين». أ هـ وكذا قال الشوانى فى «نيل الأوطار» (٢٦٤/٢) وقال تعليقا على حديث أبى سعيد الخدرى (٢٦٦/٢) : الحديث يدل على استحباب التطويل فى الأوليين من الظهر والآخرين منه، لأن الوقوف فى كل واحدة من الآخرين منه مقدار خمس عشرة آية يدل على أنه ﷺ كان يقرأ بزيادة على الفاتحة لأنها ليس إلا سبع آيات. أ هـ.

(٢) تقدم الكلام على ذلك فراجع.

(٣) صحيح. رواه أبو داود (٩١٦) و (٢٥٠١) والحاكم (٢٣٧/١).

(٤) رواه البخارى (٧٥١) وأحمد (١٠٦/٦) وأبو داود (٩١٠) والترمذى (٥٩٠) والنسائى (٨/٣).

(٥) ضعيف. رواه الترمذى (٥٨٩) وفى سنده على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٧/٢) وأما قول المؤلف إن رواية سعيد عن أنس كما فى «تهذيب الكمال» (٦٧/١١) وأشار المزى أن رواية سعيد عن أنس وردت من طريق ضعيف، يقصد رحمه الله هذه الطريق التى فيها ابن جدعان. والله أعلم.

للملتفت»^(١). فأما حديث ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ كان يَلْحَظُ في الصلاة يميناً وشمالاً، ولا يُلَوِّى عنقه خلف ظهره » فهذا حديث لا يثبت قال الترمذى فيه : حديث غريب. ولم يزد^(٢).

وقال الخلال : أخبرنى الميمونى أن أبا عبد الله قيل له : إن بعض الناس أسند أن النبى ﷺ كان يُلَاظ في الصلاة . فأنكر ذلك إنكاراً شديداً، حتى تغير وجهه، وتغير لونه، وتحرك بدنه، ورأيتُه في حال ما رأيته في حال قُطُّ أسوأ منها، وقال : النبى ﷺ كان يُلَاظ في الصلاة ؟! يعنى أنه أنكر ذلك، وأحسبه قال : ليس له إسناد، وقال : مَنْ روى هذا ؟! إنما هذا من سعيد بن المسيب، ثم قال لى بعض أصحابنا : إن أبا عبد الله وَهَنَ حديث سعيد هذا، وضعف إسناده، وقال : إنما هو عن رجل عن سعيد، وقال عبد الله بن أحمد: حدث أبى بحديث حسان بن إبراهيم عن عبد الملك الكوفى قال : سمعت العلاء قال : سمعت مكحولاً يحدث عن أبى أمانة ووائلة: كان النبى ﷺ إذا قام إلى الصلاة لم يلتفت يميناً وشمالاً، ورَمَى ببصره في موضع سجوده، فأنكره جداً، وقال : اضرب عليه . فأحمد رحمه الله أنكر هذا وهذا، وكان إنكاره للأول أشد، لأنه باطل سنداً ومتناً .

والثانى : إنما أنكر سنده، وإلا فمتمنه غير منكر، والله أعلم .

ولو ثبت الأول، لكان حكاية فعل فعَلَهُ، لعله كان لمصلحة تتعلق بالصلاة ككلامه عليه السلام هو وأبو بكر وعمر، وذو اليمينى الصلاة لمصلحتها، أو لمصلحة المسلمين، كالحديث الذى رواه أبو داود عن أبى كبشة السلولى عن سهل ابن الحنظلية قال: ثُوب بالصلاة - يعنى صلاة الصبح - فجعل رسول الله ﷺ يصلى وهو يلتفت إلى الشعب^(٣) قال أبو داود : يعنى وكان أرسل فارساً إلى الشعب من الليل يحرسُ فهذا الالتفات من الاشتغال بالجهاد فى الصلاة وهو يدخل فى مداخل العبادات،

(١) ضعيف. رواه الطبرانى فى «الكبير» كما فى «المجمع» (٨٠/٢) وفى «الأوسط» (٢٠٢١) وفى «الصغير» (٦٤/١) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٨٠/٢) رواه الطبرانى فى الثلاثة وفيه الصلت بن يحيى فى رواية الكبير، ضعفه الأزدى، وفى رواية الصغير والأوسط الصلت بن ثابت وهو وهم، وإنما هو الصلت بن طريف ذكره الذهبى فى «الميزان» وذكر له هذا الحديث، وقال الدارقطنى حديث مضطرب والله أعلم.

(٢) بل الحديث صحيح الإسناد. رواه الترمذى (٥٨) وأحمد (٢٧٥/١) وابن خزيمة (٤٨٥) وابن حبان (٢٢٨٨ - إحصان) والنسائى (٩/٣) والبيهقى (٧٣٢) والحاكم (٢٣٦/١) وحجه على شرط البخارى ووافقه الذهبى. اهـ وعلّق الشيخ أحمد شاكر على قول الترمذى: هذا حديث غريب، فقال: هكذا فى كل النسخ، ونقل الشارح عن ميرك أنه نقل عن الترمذى «حسن غريب» ونقل عن النووى أنه صحح اسناده. اهـ وصححه ابن القطان كما فى «نصب الرأية» (٩٠/٢) وقال الألبانى فى «تخليقه على المشكاة» (٣١٥/١) اسناده صحيح وصححه جماعة.

(٣) سبق تخريجه.

كصلاة الخوف، وقريبٌ منه قولُ عمر : إني لأجهزُ جيشي وأنا في الصلاة . فهذا جمع بين الجهاد والصلاة، ونظيره التفكيرُ في معاني القرآن، واستخراجُ كنوز العلم منه في الصلاة، فهذا جمعٌ بين الصلاة والعلم، فهذا لون، والتفاتُ الغافلين للآهين وأفكارهم لون آخر، وبالله التوفيق .

فهذه الراتب - ﷺ - إطالة الركعتين الأوليين من الرباعية على الآخرين، وإطالة الأولى من الأوليين على الثانية، ولهذا قال سعد لعمر : أما أنا فأطيلُ في الأوليين، وأحذف في الآخرين، ولا ألو أن أقتدى بصلاة رسول الله ﷺ (١) .

وكذلك كان هديه ﷺ إطالة صلاة الفجر على سائر الصلوات، كما تقدم . قالت عائشة رضی الله عنها : فرض الله الصلاة ركعتين ركعتين، فلما هاجر رسول الله ﷺ، زيدَ في صلاة الحضر، إلا الفجر، فإنها أُقرتْ على حالها من أجل طول القراءة، والمغرب، لأنها وتر النهار (٢) . رواه أبو حاتم بن حبان في «صحيحه» وأصله في صحيح البخاري وهذا كان هديه ﷺ في سائر صلاته إطالة أولها على آخرها، كما فعل في الكسوف، وفي قيام الليل لما صلى ركعتين طويلتين، ثم ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، حتى أتم صلاته . ولا يُناقض هذا افتتاحه ﷺ صلاة الليل بركعتين خفيفتين، وأمره بذلك، لأن هاتين الركعتين مفتاحُ قيام الليل، فهما بمنزلة سنة الفجر وغيرها، وكذلك الركعتان اللتان كان يُصليهما أحياناً بعد وتره (٣) ، تارة جالساً، وتارة قائماً، مع قوله : «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا» (٤) فإن هاتين الركعتين لا تُنافيان هذا الأمر، كما أن المغرب وترٌ

(١) رواه البخاري (٧٧٠) ومسلم (٩٩٨) وأبو داود (٨٠٣) والنسائي (١٧٤/٢) .

(٢) حسن . رواه ابن حبان (٢٣٨ - احسان) وابن خزيمة (٣٠٥) وفي سننه، محبوب بن الحثن، ومحبوب لقب، واسمه : محمد بن الحسن بن هلال، وهو صدوق فيه لين كما في «التقريب» (١٥٤/٢) وقال ابن خزيمة : هذا حديث غريب لم يسنده أحد أعلمه غير محبوب ابن الحسن . رواه أصحاب داود فقالوا : عن الشعبي عن عائشة . أ ه قلت : بل تابع محبوب بن الحسن، مرجى بن رجاء كما في «شرح معاني الآثار» (٤١٥/١) ومرجى، وفقه أبو زرعة وغيره وضعفه ابن معين وغيره كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٦٨/٥) والذهبي في «الميزان» (٨٧/٤) .

والحديث أصله في «صحيح البخاري» (١٠٩٠) عن عائشة رضی الله عنها قالت : «الصلاة أول ما فرضت ركعتين، فاقرت صلاة السفر، وأتمت صلاة الحضر» .

(٣) سيأتي الكلام على ذلك في فضل هديه ﷺ في صلاة الوتر .

(٤) رواه البخاري (٩٩٨) ومسلم (١٢٤) وأحمد (٢٠ / ٢) وأبو داود (١٤٣٨) وابن نصر في «صلاة الوتر - اختصار المقرري» (١٦٩) وابن أبي شيبة (١٨٢/٢) وابن خزيمة (١٠٨٢) والبيهقي (٣٤/٣) والبخاري في «شرح السنة» (٩٦٥) من حديث ابن عمر رضی الله عنهما .

للفتحة، وصلاة السنة شفعا بعدها لا يخرجها عن كونها وترأ للفتحة، وكذلك الوتر لما كان عبادة مستقلة، وهو وتر الليل، كانت الركعتان بعده جاريتين مجرى سنة المغرب من المغرب، ولما كان المغرب فرضاً، كانت محافظته - عليه السلام - على سنتها أكثر من محافظته على سنة الوتر، وهذا على أصل من يقول بوجوب الوتر ظاهراً جداً، وسيأتى مزيد كلام فى هاتين الركعتين إن شاء الله تعالى، وهى مسألة شريفة لعلك لا تراها فى مصنف، وبالله التوفيق .



فصل

جلوسه ﷺ فى التشهد الأخير

وكان ﷺ إذا جلس فى التشهد الأخير، جلس متوركاً، وكان يقضى بوركته إلى الأرض، ويخرج قدمه من ناحية واحدة .

فهذا أحد الوجوه الثلاثة التى رويت عنه ﷺ فى التورك . ذكره أبوداود فى حديث أبى حميد الساعدى من طريق عبد الله بن لهيعة^(١)، وقد ذكر أبو حاتم فى « صحيحه » هذه الصفة من حديث أبى حميد الساعدى من غير طريق ابن لهيعة، وقد تقدم حديثه .

الوجه الثانى : ذكره البخارى فى « صحيحه » من حديث أبى حميد أيضاً قال : وإذا جلس فى الركعة الأخيرة، قَدَّمَ رجله اليسرى، ونصب اليمنى، وقعد على مقعدته^(٢). فهذا هو الموافق للأول فى الجلوس على الورك، وفيه زيادة وصف فى هيئة القدمين لم تتعرض الرواية الأولى لها .

الوجه الثالث : ما ذكره مسلم فى « صحيحه » من حديث عبد الله بن الزبير : أنه ﷺ كان يجعل قدمه اليسرى بين فخذيه وساقه، ويفرش قدمه اليمنى^(٣)، وهذه هى

(١) صحيح . رواه أبو داود (٩٦٥) وفى سننه ابن لهيعة وهو ضعيف ولكن ورد الحديث من غير طريق ابن لهيعة بسند صحيح . رواه ابن حبان (١٨٦) إحصان) والترمذى (٣٠٥) وابن خزيمة (٥٨٨) وأبو داود (٧٣٠) (٩٦٣) وابن ماجه (١٠٦١) والدارمى (٣١٣/١) (٣١٤) والطحاوى (٢٢٣/١) (٢٥٨) وابن الجارود (١٩٢) (١٩٣) والبيهقى (٧٢/٢) (١١٨) (١٢٣) (١٢٩) .

(٢) رواه البخارى (٨٢٨) . كتاب الأذان، باب : سنة الجلوس فى التشهد .

(٣) رواه مسلم (١٢٨٤) وأبو داود (٩٨٨) والنسائى (٣٩/٣) وأبو عوانة (٢٤١/١) وابن خزيمة (٩٦٩) .

الصفة التي اختارها أبو القاسم الحرقي في « مختصره ». وهذا مخالف للصفتين الأوليين في إخراج اليسرى من جانبه الأيمن، وفي نصب اليمنى، ولعله كان يفعل هذا تارة، وهذا تارة، وهذا أظهر .

ويحتمل أن يكون من اختلاف الرواة، ولم يذكر عنه - عليه السلام - هذا التورك إلا في التشهد الذي يليه السلام . قال الإمام أحمد ومن وافقه : هذا مخصوص بالصلاة التي فيها تشهدان، وهذا التورك فيها جعل فرقا بين الجلوس في التشهد الأول الذي يسن تخفيفه، فيكون الجالس فيه متهيئا للقيام، وبين الجلوس في التشهد الثاني الذي يكون الجالس فيه مطمئنا .

وأيضاً فتكون هيئة الجلوسين فارقة بين التشهدين، مذكرة للمصلي حاله فيهما .

وأيضاً فإن أبا حميد إنما ذكر هذه الصفة عنه عليه السلام في الجلسة التي في التشهد الثاني، فإنه ذكر صفة جلوسه في التشهد الأول . وأنه كان يجلس مفترشاً، ثم قال : « وإذا جلس في الركعة الآخرة »، وفي لفظ : « فإذا جلس في الركعة الرابعة »^(١) .

وأما قوله في بعض ألفاظه : « حتى إذا كانت الجلسة التي فيها التسليم، أخرج رجله اليسرى، وجلس على شقه متوركاً »^(٢)، فهذا قد يحتج به من يرى التورك يُشرع في كل تشهد يليه السلام، فيتورك في الثانية، وهو قول الشافعي رحمه الله، وليس بصريح في الدلالة، بل سياق الحديث يدل على أن ذلك إنما كان في التشهد الذي يليه السلام من الرباعية والثلاثية، فإنه ذكر صفة جلوسه في التشهد الأول وقيامه منه، ثم قال : « حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم، جلس متوركاً » فهذا السياق ظاهر في اختصاص هذا الجلوس بالتشهد الثاني^(٣) .

(٢) وهذا لفظ ابن حبان .

(١) لم أتف على هذا اللفظ .

(٣) وهذا التفصيل الذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله هو الصواب والموافق لأحاديث النبي ﷺ . فالسنة في التشهد الأول هي الافتراش وإذا كانت الصلاة ركعتين كالصبح فالسنة فيها الافتراش أيضاً وأما التشهد الثاني وهو الذي يسبق التسليم فالسنة فيه التورك وبهذا التفصيل قال الإمام أحمد كما في « مسائل ابن هاني » عنه (ص ٧٩) . وقال النووي في « شرح مسلم » (٢/ ٧٩٩) ط دار الغد : « مذهب الشافعي رضي الله عنه وطائفة يقترب في الأولى ويتورك في الأخير لحديث أبي حميد الساعدي ورفقته في صحيح البخاري، وهو صريح في الفرق بين التشهدين، قال الشافعي رحمه الله تعالى : والأحاديث الواردة بتورك أو افتراش مطلقة لم يبين فيها أنه في التشهدين أو أحدهما، وقد بينه أبو حميد ورفقته ووصفوا الافتراش في الأول والتورك في الأخير، وهذا مبين، فوجب حمل ذلك المجهول عليه، والله أعلم . اهـ .

فصل

تشهده ﷺ في الصلاة

وكان ﷺ إذا جَلَسَ في التَّشَهُّدِ، وضع يده اليمنى على فخذ اليمنى، وضمّ أصابعه الثلاث، ونصب السبابة . وفي لفظ : «قبض أصابعه الثلاث، ووضع يده اليسرى على فخذ اليسرى»^(١) . ذكره مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما .

وقال وائل بن حجر : «جعل حدّ مرفقه الأيمن على فخذ اليمنى، ثم قبض ثنتين من أصابعه، وحلّق حلقة، ثم رفع أصبعه فرأيته يُحرّكها يدعُو بها»^(٢)، وهو في «السنن»^(٣) .

وفي حديث ابن عمر في صحيح مسلم : «عقد ثلاثة وخمسين» .

وهذه الروايات كلّها واحدة، فإن من قال : «قبض أصابعه الثلاث»، أراد به : أن الوسطى كانت مضمومة لم تكن منشورة كالسبابة، ومن قال : «قبض ثنتين من أصابعه»، أراد : أن الوسطى لم تكن مقبوضة مع البنصر، بل الخنصر والبنصر متساويتان في القبض دون الوسطى، وقد صرح بذلك من قال : «وعقد ثلاثة وخمسين»، فإن الوسطى في هذا العقد تكون مضمومة، ولا تكون مقبوضة مع البنصر .

وقد استشكل كثير من الفضلاء هذا، إذ عقد ثلاث وخمسين لا يلائم واحدة من الصفتين المذكورتين، فإن الخنصر لا بد أن تركب البنصر في هذا العقد .

وقد أجاب عن هذا بعض الفضلاء، بأن الثلاثة لها صفتان في هذا العقد قديمة، وهى التى ذكرت في حديث ابن عمر ، تكون فيها الأصابع الثلاث مضمومة مع تحليق الإبهام مع الوسطى، وحديثة، وهى المعروفة اليوم بين أهل الحساب، والله أعلم^(٤) .

(١) رواه مسلم (١٢٨٨) وأبو داود (٩٨٧) والنسائي (٣٦/٣) .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) رواه مسلم (١٢٨٧) كتاب الصلاة، باب : صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين .

(٤) قال النووي : أعلم أن قوله : «وعقد ثلاثاً وخمسين» شرط عند أهل الحساب أن يضع طرف الخنصر على البنصر وليس ذلك مراداً هاهنا، بل المراد أن يضع الخنصر على الراجعة ويكون على الصورة الذى يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين، والله أعلم .

وكان ييسطُ ذراعه على فخذه ولا يجافها، فيكون حد مرفقه عند آخر فخذه، وأما اليسرى، فممدودة الأصابع على الفخذ اليسرى^(١).

وكان يستقبل بأصابعه القبلة في رفع يديه، في ركوعه، وفي سجوده، وفي تشهده، ويستقبل أيضاً بأصابع رجله القبلة في سجوده. وكان يقول في كل ركعتين «التحيات».

وأما المواضع التي كان يدعو فيها في الصلاة، فسبعة مواطن.

أحدها : بعد تكبيرة الإحرام في محل الاستفتاح.

الثاني : قبل الركوع وبعد الفراغ من القراءة في الوتر والقنوت العارض في الصبح قبل الركوع - إن صح ذلك - فإن فيه نظراً.

الثالث : بعد الاعتدال من الركوع، كما ثبت ذلك في «صحيح مسلم» من حديث عبد الله بن أبي أوفى: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال : «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مَلَأَ السَّمَوَاتِ، وَمَلَأَ الْأَرْضَ، وَمَلَأَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالثلجِ وَالْبَرْدِ، وَالْمَاءِ الْبَارِدِ، اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُتَقَّى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَسَخِ»^(٢).

الرابع : في ركوعه كان يقول : «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»^(٣).

الخامس : في سجوده، وكان فيه غالب دعائه.

السادس : بين السجدين.

(١) وهناك صورة أخرى لوضع الكف اليسرى على الركبة فقد روى مسلم (١٢٨٥) عن ابن الزبير قال: كان رسول الله ﷺ إذا قعد يدعو، وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، ويده اليسرى على فخذه اليسرى، وأشار بإصبعه السبابة، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته ومعنى «يلقم كفه اليسرى ركبته» أى يتحامل عليها، لما رواه أبو عوانة في «مسنده» (٢٢٦/٢) عن ابن الزبير قال رأيت النبي ﷺ يدعو بالتشهد هكذا يتحامل يده اليسرى على فخذه اليسرى والله أعلم.

(٢) رواه مسلم (١٠٥١) كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع. والنسائي (١٩٨/١) كتاب الطهارة، باب: الاغتسال بالثلج والبرد.

(٣) متفق عليه وسبق تخريجه في فصل ما يقوله في الركوع.

السابع : بعد التشهد وقبل السلام، وبذلك أمر فى حديث أبى هريرة^(١) وحديث فضالة بن عبيد^(٢)، وأمر أيضاً بالدعاء فى السجود .

وأما الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة أو المأمومين، فلم يكن ذلك من هديه ﷺ أصلاً، ولا روى عنه بإسناد صحيح، ولا حسن .

وأما تخصيص ذلك بصلاتى الفجر والعصر، فلم يفعل ذلك هو ولا أحد من خلفائه، ولا أرشد إليه أئمة، وإنما هو استحسان رآه من رآه عوضاً من السنة بعدهما، والله أعلم^(٣) . وعامة الأدعية المتعلقة بالصلاة إنما فعلها فيها، وأمر بها فيها، وهذا

(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع. يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر. ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال» رواه مسلم (١٣٠١) وأحمد (٢٣٧/٢) وأبو داود (٩٨٣) والنسائي (٥٧/٣) وابن ماجه (٩٠٩).

(٢) عن فضالة بن عبيد - صاحب رسول الله ﷺ - قال: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو فى صلاته، لم يجد الله تعالى، ولم يصل على النبى ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «عجل هذا»، ثم دعاه فقال له أو لغيره: «إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه جل وعز والثناء عليه ثم يصلى على النبى ﷺ ثم يدعو بعد بما شاء» رواه أبو داود (١٤٨١) والترمذى (٣٤٧٥) والنسائي (٤٤/٣) والحاكم (٢١٨/١) وسنده صحيح.

(٣) سئل شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن الدعاء عقب الصلاة هل هو سنة أم لا؟ ومن أنكر على إمام لم يدع عقب صلاة العصر هل هو مصيب أم مخطئ.

(فأجاب) الحمد لله. لم يكن النبى ﷺ يدعو هو والمأمومون عقب الصلوات الخمس، كما يفعله بعض الناس عقب الفجر والعصر، ولا نقل ذلك عن أحد، ولا استحج ذلك أحد من الأئمة. ومن نقل عن الشافعى أنه استحج ذلك فقد غلط عليه، ولفظه الموجود فى كتبه ينافى ذلك وكذلك أحمد وغيره من الأئمة لم يستحبوا ذلك.

ولكن طائفة من أصحاب أحمد وأبى حنيفة وغيرهما استحجوا الدعاء بعد الفجر والعصر. قالوا: لأن هاتين الصلاتين لا صلاة بعدهما فتعوض بالدعاء عن الصلاة. واستحب طائفة أخرى من أصحاب الشافعى وغيره الدعاء عقب الصلوات الخمس وكلهم متفقون على أن من ترك الدعاء لم يُنكر عليه، ومن أنكر عليه فهو مخطئ باتفاق العلماء، فإن هذا ليس مأموراً به لا أمر إيجاب ولا أمر استحباب، فى هذا الوطن، والمنكر على التارك أحق بالانكار منه، بل الفاعل أحق بالانكار فإن المداومة على ما لم يكن النبى ﷺ يداوم عليه فى الصلوات الخمس ليس مشروعاً، بل مكروه، كما لو دام على الدعاء قبل الدخول فى الصلوات الخمس أو دوام على الجهر بالاستفتاح فى كل صلاة، ونحو ذلك. فإنه مكروه، وإن كان القنوت فى الصلوات الخمس قد فعله النبى ﷺ أحياناً، وجهر رجل خلف النبى ﷺ بنحو ذلك، فأقره عليه، فليس كل ما يشرع فعله أحياناً يشرع المداومة عليه.

ولو دعا الإمام والمأموم أحياناً عقب الصلاة لأمر عارض لم يعد هذا مخالفاً للسنة، كالذى يداوم على ذلك، والأحاديث الصحيحة تدل على أن النبى ﷺ كان يدعو دبر الصلاة قبل السلام ويأمر بذلك. كما قد بسطنا الكلام على ذلك، وذكرنا ما فى ذلك من الأحاديث، وما يظن أن فيه حجة للمنازع فى غير هذا الموضع، وذلك لأن المصلى يناجى ربه، فإذا سلم انصرف عن مناجاته، ومعلوم أن سؤال السائل لربه حال مناجاته هو الذى يناسب، دون سؤاله بعد انصرافه، كما أن من كان يخاطب ملكاً أو غيره فإن سؤاله وهو مقبل على مخاطبته أولى من سؤاله له بعد انصرافه. أ هـ «مجموع الفتاوى» (٢٢، ٥١٢، ٥١٤).

هو اللاتق بحال المصلى، فإنه مقبل على ربه، يناجيه ما دام فى الصلاة، فإذا سلّم منها، انقطعت تلك المناجاة، وزال ذلك الموقف بين يديه والقرب منه، فكيف يترك سؤاله فى حال مناجاته والقرب منه، والإقبال عليه، ثم يسأله إذا انصرف عنه؟! ولا ريب أن عكس هذا الحال هو الأولى بالمصلى، إلا أن ههنا نكتة لطيفة، وهو أن المصلى إذا فرغ من صلاته، وذكر الله وهللّه وسبّحه وحَمَدَه وكَبَّره بالأذكار المشروعة عقب الصلاة، استُحِبَّ له أن يُصلى على النبىِّ ﷺ بعد ذلك، ويدعو بما شاء، ويكون دعاؤه عقب هذه العبادة الثانية، لا لكونه دبر الصلاة، فإن كل من ذكر الله، وحَمَدَه، وأثنى عليه، وصلى على رسول الله ﷺ استُحِبَّ له الدعاء عقب ذلك، كما فى حديث فضالة بن عبيد : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَبْدَأْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالنَّشَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لِيَذْغُ بِمَا شَاءَ »^(١)، قال الترمذى: حديث صحيح .



فصل

فى تسليمه ﷺ فى الصلاة

ثم كان ﷺ يُسلم عن يمينه : « السلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ »، وَعَنْ يَسَارِهِ كذلك^(٢) . هذا كَانَ فعله الراتب رواه عنه خمسة عشر صحابياً، وهم : عبد الله ابن مسعود، وسعدُ بن أبى وقاص، وسهلُ بن سعد الساعدى، ووائل بن حجر، وأبو موسى الأشعرى، وحذيفة بن اليمان، وعمرُ بن ياسر، وعبد الله بن عمر، وجابر بن سمرة، والبراء بن عازب، وأبو مالك الأشعرى، وطلق بن على، وأوس ابن أوس، وأبو رمثة، وعدى بن عميرة، رضى الله عنهم .

(١) سبق تخريجه .

(٢) عن ابن مسعود رضى الله عنه أن النبى ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده «السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله» رواه أبو داود (٩٩٦) وأحمد (٣٩٠ / ١) و (٤٤٠) والترمذى (٢٩٥) والنسائى (٦٣ / ٣) وابن حبان (١٩٩١ و ١٩٩٣)، وابن الجارود (٢٠٩) والبغوى فى «شرح السنة» (٦٩٧) والطحاوى فى معانى الآثار (٢٦٧ / ١) وعبد الرزاق (٣١٣٠) وسنده صحيح .

وقال الترمذى عقبه: وفى الباب عن سعد بن أبى وقاص، وابن عمر وجابر بن سمرة والبراء وأبى سعيد وعمار، ووائل بن حجر وعدى بن عميرة وجابر بن عبد الله. وقال: حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ ومن بعدهم، وهو قول سفيان الثورى وابن المبارك وأحمد وإسحاق.

وقد روى عنه ﷺ أنه كان يُسَلِّمُ تسليمة واحدة تلقاء وجهه ولكن لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح، وأجود ما فيه حديث عائشة رضى الله عنها أنه ﷺ: كان يُسَلِّمُ تسليمة واحدة: «السلام عليكم» يرفع بها صوته حتى يُوقِظُنَا، وهو حديث معلول^(١)، وهو فى السنن، لكنه كان فى قيام الليل، والذين رَوَوْا عنه التسليمتين رَوَوْا ما شاهدوه فى الفرض والنفل، على أن حديث عائشة ليس صريحاً فى الاختصار على التسليمة الواحدة، بل أخبرت أنه كان يُسَلِّمُ تسليمة واحدة يُوقِظُهم بها، ولم تنف الأخرى، بل سككت عنها، وليس سكوتها عنها مقدماً على رواية من حفظها وضبطها، وهم أكثر عدداً، وأحاديثهم أصح، وكثير من أحاديثهم صحيح، والباقي حسان.

قال أبو عمر بن عبد البر: روى عن النبى ﷺ أنه كان يُسَلِّمُ تسليمة واحدة من حديث سعد بن أبى وقاص، ومن حديث عائشة، ومن حديث أنس، إلا أنها معلولة، ولا يصححها أهل العلم بالحديث، ثم ذكر علة حديث سعد: أن النبى ﷺ كان يُسَلِّمُ فى الصلاة تسليمة واحدة. قال: وهذا وهم وغلط، وإنما الحديث: «كان رسول الله ﷺ يُسَلِّمُ عن يمينه وعن يساره»، ثم ساق الحديث من طريق ابن المبارك، عن مصعب بن ثابت، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عامر بن سعد، عن أبيه قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يُسَلِّمُ عن يمينه وعن شماله حتى كأنى أنظر إلى صفحة خده^(٢)، فقال الزهرى: ما سمعنا هذا من حديث رسول الله ﷺ، فقال له إسماعيل بن محمد: أكلَّ حديث رسول الله ﷺ قد سمعته؟ قال: لا، قال: فنصفه؟ قال: لا، قال: فاجعل هذا من النصف الذى لم تسمع^(٣).

قال: وأما حديث عائشة رضى الله عنها: عن النبى ﷺ: «كان يُسَلِّمُ تسليمةً

(١) هذا الحديث صحيح الإسناد، وليس معلولاً كما قال ابن القيم - رحمه الله. فقد رواه أحمد (٢٣٦/٦) وأبو داود (١٣٤٦) وسنده صحيح. وعزاه الحافظ فى «التلخيص» (١/ ٢٧٠) إلى ابن حبان وأبو العباس السراج فى «مسنده» ثم قال: وإسناده صحيح على شرط مسلم.

(٢) صحيح: وهو وإن كان فى سنده مصعب بن ثابت وهو لين الحديث كما فى «التقريب» (٢/ ٢٥١) ولكنه توبع عليه، فقد تابعه عليه عبد الله بن جعفر. رواه مسلم (١٢٩٢) كتاب الصلاة، باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها وكيفيته. والنسائي فى «الصلاة» (٣/ ٦١) باب السلام. وابن ماجه فى «الصلاة» (٩١٥) باب: التسليم. والدارمى (١/ ٣١٠) وابن خزيمة (٧٢٦) والطحاوى (٢٦٧/١) والبيهقى فى «السنن» (٢/ ١٧٨).

(٣) قول الزهرى هذا: أورده ابن حبان (٥/ ٣٣٢ - احسان) وابن خزيمة (١/ ٣٥٩) والبيهقى (٢/ ١٧٨) بعد إيرادهم للحديث من طريق مصعب بن ثابت.

واحدة «، فلم يرفعه أحدٌ إلا زهير بن محمد وحده عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، رواه عنه عمرو بن أبي سلمة وغيره، وزهير بن محمد ضعيف عند الجميع، كثير الخطأ لا يُحتج به، وذكر ليحيى بن معين هذا الحديث، فقال : حديث عمرو بن أبي سلمة وزهير ضعيفان، لا حُجَّةَ فيهما^(١).

قال : وأما حديث أنس، فلم يأت إلا من طريق أيوب السخيتاني عن أنس^(٢)، ولم يسمع أيوب من أنس عندهم شيئاً، قال : وقد روى مرسلًا عن الحسن أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانوا يُسلمون تسليمة واحدة، وليس مع القائلين بالتسليمة غير عمل أهل المدينة^(٣)، قالوا : وهو عمل قد توارثوه كابراً عن

(١) وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تصحيح الحديث كالشوكاني في «نيل الأوطار» (٣٥٢/٢) وقال بعد تصحيحه للحديث : وبما ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي، ولا يصح فيتسليمة واحدة شيء، وكذا قول ابن القيم إنه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح. أ هـ وعن ذهب إلى تصحيح الحديث أيضاً الشيخ الألباني في «الإرواء» (٣٣/٢) والشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «سنن الترمذى» (٩١/٢). قلت : ورواه البيهقي (١٧٩/١) موقوفاً على عائشة رضى الله عنها، وذكر له الحاكم في «المستدرک» (٢٣١/١) متابعاً أنها كانت تسلم في الصلوات تسليمة واحدة قبل وجهها السلام عليكم قال الحافظ في «التلخيص» (٢٧٠/١) وهذا سند صحيح. أ هـ قلت : وهذا الفعل من عائشة له حكم الرفع، لأنه من المستبعد أن تفعل عائشة هذا دون أن تكون رآته من النبي ﷺ ومع كل ذلك فقد سبق حديث عائشة الآخر وهو صحيح قطعاً، والله المستعان.

قال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - : «والذى أراه أن حديث عائشة حديث صحيح، وأن التسليمة الواحدة كانت منه ﷺ في بعض الأحيان في صلاة الليل، والصحابة الذين رواوا عنه التسليمتين إنما يحكون التسليم الذى رآه في صلاته في المسجد وفي الجماعة وبهذا تجمع بين الروایتين» أ هـ.

(٢) فيه نظر فقد ورد الحديث من طريق آخر، رواه الطبراني في الأوسط (٨٤٧٣) - ط الحرمين والبيهقي في «آسنن» (١٧٩/٢) وفي «معرفة السنن والآثار» (٩٧/٣) وسنده صحيح. وقال الحافظ في «الدراية» (١٥٩/١) : «رواه البيهقي في المعرفة» «رجاله ثقات».

قلت : وأما حديث أيوب عن أنس فقد رواه ابن أبي شيبه في «المصنف» (١/١١٨) وسنده منقطع، لأن أيوب لم يسمع من أنس شيئاً.

(٣) بل معهم الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ السابق ذكرها.

قلت : وقد ثبتت التسليمة الواحدة عن جماعة من الصحابة فهم أنس وابن عمر رواه عنهما ابن أبي شيبه. وقال النووي : مذهبنا أن المستحب أن يسلم تسليمتين، وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين من بعدهم، حكاه الترمذى والقاضى أبو الطيب وآخرون عن أكثر العلماء. وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعلى بن أبى طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحارث رضى الله عنهم، وعن عطاء بن أبى رباح وعلقمة والشعبى وأبى عبد الرحمن السلمى من التابعين، وعن الثورى وأحمد وإسحاق وأبى ثور وأصحاب الرأى. قال : وقالت طائفة : يسلم تسليمة واحدة قاله ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة رضى الله عنهم، والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعى، قال ابن المنذر : وقال عمار بن أبى عمار : كان مسجد الأنصار يسلمون فيه تسليمتين ومسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليمة وقال ابن المنذر : وبالأول أقول. ثم قال النووي : مذهبنا الواجب تسليمة واحدة، ولا تجب الثانية، وبه قال جمهور العلماء أو كلهم، قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة، وحكى الطحاوى والقاضى أبو الطيب وآخرون أنه وجب التسليمتين جميعاً، وهى رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك، والله أعلم. أ هـ «المجموع» (٤٦٢/٣ - ٤٦٣).

كابر، ومثله يصح الاحتجاجُ به، لأنه لا يخفى لوقوعه فى كل يوم مراراً، وهذه طريقةٌ قد خالفهم فيها سائرُ الفقهاء، والصوابُ معهم، والسننُ الثابتة عن رسول الله ﷺ لا تُدفع ولا تُرد بعمل أهل بلد كائناً مَنْ كان، وقد أحدثُ الأمراءُ بالمدينة وغيرها فى الصلاة أموراً استمر عليها العملُ، ولم يُلْتَفَتْ إلى استمراره، وعملُ أهل المدينة الذى يُحتج به ما كان فى زمن الخلفاء الراشدين، وأما عملُهم بعد موتهم، وبعد انقراض عصر مَنْ كان بها فى الصحابة، فلا فرق بينهم وبين عمل غيرهم، والسنة تحكُم بين الناس، لا عملُ أحد بعد رسول الله ﷺ وخلفائه، وبالله التوفيق .



فصل

فى أدعيته ﷺ فى الصلاة

وكان ﷺ يدعو فى صلاته فيقول : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ »^(١).

وكان يقول فى صلاته أيضاً : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَسِّعْ لِي فِي دَارِي، وَبَارِكْ لِي فِيمَا رَزَقْتَنِي »^(٢).

(١) رواه البخارى (٨٣٢) ومسلم (١٣٠٢) وأحمد (٢٤٤/٦) وأبو داود (٨٨٠) والنسائى (٥٦/٣ - ٥) عن عائشة رضى الله عنها. وفى آخره قالت: فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيز من المغرم يا رسول الله فقال: إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف قلت: المأثم: هو الأمر الذى يَأْتَم به الانسان، أو هو الاثم نفسه، وضعاً للمصدر موضع الاثم، والمغرم هو الدين.

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٣٩٩/٤) وأبو يعلى (٧٢٧٣) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٨٠) وعنه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٨) وصححه النووى فى «الأذكار» وتعبه الحافظ ابن حجر بقوله: «وأما حكم الشيخ على الاستناد بالصحة ففيه نظر، لأن أبا مجلز لم يلق سمرة بن جندب ولا عمران بن حصين فيما قاله على بن المدينى وقد تأخرا بعد أبى موسى، ففى سماعه من أبى موسى نظر، وقد عهد منه الارسل عن لم يلقه». اهـ «نتائج الأفكار» (٢٦٨/١) ونقله عنه السيوطى فى كتابه «تحفة الأبرار بنكت الأذكار» ص ٤٨ ط مؤسسة نادر.

(تنبيه) ذكر الشيخ سيد سابق فى «فقه السنة» (٥٠/١) أن هذا الدعاء يقال أثناء الوضوء وهو فى ذلك متابع للنسائى وابن السنى حيث رويا هذا الحديث تحت باب فيما يقال بين ظهراين الوضوء. وهذا وهم لأن الحديث ليس من أذكار الوضوء وإنما هو لو صح يكون من أذكار الصلاة بدليل رواية أحمد فى «المسند» فيها التصريح بأن هذا الدعاء يقال بعد الصلاة لقول أبى موسى رضى الله عنه آتيت النبى ﷺ بوضوء فتوضأ وصلى وقال... الحديث. وقد علمت علته، نعم صح الدعاء الذى فى الحديث لكنه غير مقيد بالوضوء أو الصلاة، فقد رواه الترمذى عن لى هريرة (٣٥٠٠) وسنده حسن.

وكان يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ فِي الْأَمْرِ، وَالْعَزِيمَةَ عَلَى الرَّشْدِ، وَأَسْأَلُكَ شُكْرَ نِعْمَتِكَ، وَحُسْنَ عِبَادَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ قَلْبًا سَلِيمًا، وَلِسَانًا صَادِقًا، وَأَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا تَعْلَمُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا تَعْلَمُ»^(١).

وكان يقول في سجوده: «رَبِّ اعْطِنِي تَقْوَاهَا، وَزَكَّاهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيِّهَا وَمَوْلَاهَا»^(٢). وقد تقدم ذكر بعض ما كان يقول في ركوعه وسجوده وجلسه واعتداله في الركوع.



فصل

في المحفوظ من أدعيته ﷺ في الصلاة

والمحفوظ في أدعيته ﷺ في الصلاة كلها بلفظ الأفراد، كقوله: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي»^(٣)، وسائر الأدعية المحفوظة عنه، ومنها قوله في دعاء الاستفتاح: «اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ، اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»... الحديث^(٤).

(١) ضعيف. رواه أحمد (١٢٣/٤) وفي سنده انقطاع بين حسان بن عطية وشداد بن أوس. ورواه أحمد (١٢٥/٤) والترمذي (٣٤٠٧) والطبراني في «الكبير» (٧١٧٥ و ٧١٧٦ و ٧١٧٧ و ٧١٧٨ و ٧١٧٩) وفي سنده مجهول. ورواه ابن حبان (٩٣٥ - احسان) وفي سنده سويد بن عبد العزيز قال ابن عدى في «الكامل» (٤٢٧/٣) عامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه. وهو ضعيف كما وصفوه. وقال الحافظ في «التقريب» (٣٤٠/١) لين الحديث. ورواه النسائي (٥٤/٣) والطبراني في «الكبير» (٧١٧٦ و ٧١٨٠) وفي سنده انقطاع بين أبي العلاء بن الشخير وشداد بن أوس. ورواه الحاكم (٥٠٨/١) وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي وهو ضعيف كما في «التقريب» (١٦٧/٢).

(٢) ضعيف: رواه أحمد (٢٠٩/٦) عن عائشة رضي الله عنها وفي سنده صالح بن سعيد وهو لم يوثقه غير ابن حبان في «الثقات» (٣٧٦/٤) وذكره الحافظ في «تجليل المنفعة» (ص ٢١٥) وسكت عنه. والحديث رواه مسلم (٦٧٧٥) وأحمد (٣٧١/٤) والنسائي (٢٦٠/٨) عن زيد بن أرقم رضي الله عنه غير مقيد بالسجود.

(٣) سبق تخريجه فيما يقال بين السجدةين وهو صحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. ورواه مسلم (٦٧٢١) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ، فقال: علمني كلاماً أقوله. قال: قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً، سبحان الله رب العالمين، لا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم قال: فهؤلاء لربي فما لي؟ قال: قل اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني وروى مسلم (٦٧٢٢ و ٦٧٢٣) وابن ماجه (٣٨٤٥) عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يعلم من أسلم يقول: «اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني».

(٤) سبق تخريجه في فصل ما يقال بعد الرفع من الركوع.

وروى الإمام أحمد رحمه الله وأهل « السنن » فى حديث ثوبان عن النبى ﷺ : « لَا يَوْمُ عَبْدٌ قَوْمًا فَيَخْصُ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ، فَقَدْ خَانَهُمْ »^(١)، قال ابن خزيمة فى « صحيحه » : وقد ذكر حديث : « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ »... الحديث قال : فى هذا دليل على رد الحديث الموضوع^(٢) : « لَا يَوْمُ عَبْدٌ قَوْمًا فَيَخْصُ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ »، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : هذا الحديث عندى فى الدعاء الذى يدعو به الإمام لنفسه وللمؤمنين، ويشتركون فيه كدعاء القنوت ونحوه، والله أعلم .



فصل

وكان ﷺ إذا قام فى الصلاة، طأطأ رأسه^(٣)، ذكره الإمام أحمد رحمه الله، وكان فى التشهد لا يُجاوز بصره إشارته، وقد تقدم . وكان قد جعل الله تعالى قرّة عينه ونعيمه وسروره وروحه فى الصلاة . وكان يقول : « يَا بَلَاءُ أَرْحَنَّا بِالصَّلَاةِ »^(٤) . وكان يقول : « وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ »^(٥) . ومع هذا لم يكن يشغله ما هو فيه من ذلك عن مراعاة أحوال المأمومين وغيرهم مع كمال إقباله وقربه من الله تعالى

(١) ضعيف . رواه أحمد (٢٨٠ / ٥) والترمذى (٣٥٧) وأبو داود (٩) والبخارى فى «الأدب المفرد» (١٠٩٣) والبيهقى فى «شرح السنة» (٦٤١) وفى سنده يزيد بن شريح الحضرمى وهو مقبول كما فى «التقريب» (٣٦٦ / ٢) وفى سنده أيضاً اضطراب فكان يزيد بن شريح تارة يرويه عن ثوبان وتارة يرويه عن أبى أمامة .

(٢) هذا الحكم من الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - فيه مبالغة فالحديث ليس فيه من اتهم بالوضع أو الكذب، بل هو ضعيف فقط، ومن أهل العلم من حسن استاده كالترمذى فى سننه والبيهقى فى شرح السنة .

(٣) عن عائشة رضى الله عنها قالت : «دخل رسول الله ﷺ الكعبة وما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها» رواه الحاكم (٤٧٩ / ١) وعنه البيهقى (١٥٨ / ٥) وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى، وهو كما قال . وقال الحافظ ابن كثير فى تفسير قوله تعالى «قد نرى تقلب وجهك فى السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام».. الآية : ١٤٤ من سورة البقرة . قال «مسألة» استدلل المالكية بهذه الآية على أن المصلى ينظر أمامه لا إلى موضع سجوده كما ذهب إليه الشافعى وأحمد وأبو حنيفة، قال المالكية بقوله «فول وجهك شطر المسجد الحرام» فلو نظر إلى موضع سجوده لاحتاج أن يتكلف ذلك بنوع من الانحناء، وهو ينافى كمال القيام، وقال بعضهم : ينظر المصلى فى قيامه إلى صدره، وقال شرك القاضى : ينظر فى حال قيامه إلى موضع سجوده كما قال جمهور الجماعة، لأنه أبلغ فى الخضوع وأكد فى الخشوع، وقد ورد به الحديث وأما فى حال ركوعه فإلى موضع قدمه، وفى حال سجوده إلى موضع أنفه وفى حال قعوده إلى حجره . أ هـ .

(٤) صحيح . رواه أحمد (٣٩٤ / ٥) وأبو داود (٤٩٨٥) والبيهقى (٤٩٨٦) .

(٥) حسن . رواه أحمد (١٢٨ / ٣) و١٩٩ و (٢٨٥) والنسائى (٦١ / ٧) وفى «عشرة النساء» (٢٥١) والحاكم (١٦٠ / ٢) والبيهقى (٧٨ / ٧) عن أنس رضى الله عنه .

وحضور قلبه بين يديه واجتماعه عليه .

وكان يدخل في الصلاة وهو يُريد إطلالتها، فيسمع بكاء الصبي، فيخففها مخافة أن يشقَّ على أمِّه^(١)، وأرسل مرة فارساً طليعةً له، فقام يصلي، وجعل يلتفت إلى الشعب الذي يجيئ منه الفارس، ولم يشغله ما هو فيه عن مراعاة حال فارسه^(٢)

وكذلك كان يصلي الفرض وهو حاملٌ أُمّامة بنت أبي العاص بن الربيع ابنة بنته زينب على عاتقه، إذا قام حملها، وإذا ركع وسجد وضعها^(٣).

وكان يصلي فيجئ الحسنُ أو الحسي فيركبُ ظهره، فيطيل السجدة كراهية أن يلقَّيه عن ظهره^(٤).

وكان يصلي، فتجئ عائشة من حاجتها والباب مغلق، فيمشي، فيفتح لها الباب، ثم يرجع إلى الصلاة^(٥).

وكان يرُدُّ السلام بالإشارة على من يسلم عليه وهو في الصلاة .

وقال جابر: بعثنى رسولُ الله ﷺ لحاجة، ثم أدركته وهو يصلي، فسَلَّمْتُ عليه، فأشار إليَّ . ذكره مسلم في « صحيحه »^(٦).

(١) عن أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: «إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها، فأسمع بكاء الصبي فأتجويز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه» رواه البخاري (٧٠٧) وروى مثله أيضاً (٧٠٨ و ٧٠٩) عن أنس رضي الله عنه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) رواه البخاري (٥١٦) ومسلم (١١٩٢) وأحمد (٢٩٥/٥) ومالك في «الموطأ» (١/ ١٧٠/ ٨١) وأبو داود (٩١٧) والنسائي (١٠/ ٣) عن أبي قتادة رضي الله عنه .

(٤) عن شداد بن الهاد رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ في إحدى صلاتي العشي وهو حامل الحسن أو الحسين فتقدم ﷺ فوضعه ثم كبر للصلاة: فصلي، فسجد بين ظهراني صلاته سجدة أطلتها، فقال: إني رفعت رأسي فإذا الصبي على ظهر رسول الله ﷺ وهو ساجد، فرجعت في سجودي، فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة، قال الناس: يا رسول الله إنك سجدت بين ظهراني صلاتك هذه سجدة قد أطلتها، فظننا أنه قد حدث أمر، أو أنه يوحى إليك قال: كل ذلك لم يكن ولكن ابني ارتحلني، فكرهت أن أعجله حتى يقضى حاجته» ورواه أحمد (٤٩٣/٣ - ٤٩٤ و ٤٦٧/٦) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وهو كما قالوا .

(٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: استفتحت البابُ ورسول الله ﷺ يصلي تطوعاً، والباب في القبلة، فمشى النبي ﷺ عت يمينه أو عن يساره حتى فتح الباب ثم رجع إلى الصلاة» رواه أحمد (٣١/ ٦ و ١٨٣ و ٢٣٤) وأبو داود (٩٢٢) والنسائي (١١/ ٣) والترمذي (٦٠١) وأبو يعلى (٤٤٠/ ٦) وابن حبان (٢٣٥٥ - احسان) والدارقطني (٨٠/ ٢) والبيهقي (٢٦٥/ ٢) والبخاري (٧٤٧) وسنده حسن .

(٦) رواه مسلم (١١٨٥) والنسائي (٢٤٢/ ٢) وابن ماجه (١٠١٨) .

وقال أنس رضى الله عنه: كان النبى ﷺ يُشير فى الصلاة^(١)، ذكره الإمام أحمد رحمه الله.

وقال صُهيب: مررتُ برسول الله ﷺ وهو يُصلى، فسلمتُ عليه، فردَّ إشارة، قال الراوى: لا أعلمه، قال: إلا إشارة بأصبعه^(٢)، وهو فى «السنن» و «المسند».

وقال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما: خرج رسول الله ﷺ إلى قُباء يُصلى فيه، قال: فجاءته الأنصارُ، فسَلَّمُوا عليه وهو فى الصلاة، فقلتُ لبلال: كيف رأيتَ رسول الله ﷺ يردُّ عليهم حين كانوا يُسَلِّمون عليه وهو يصلى؟ قال: يقول: هكذا - وبسط جعفر بن عون كفه، وجعل بطنه أسفل، وجعل ظهره إلى فوق^(٣) وهو فى «السنن»، و «المسند» وصححه الترمذى، ولفظه: «كان يشير بيده».

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: لما قَدِمْتُ من الحبشة أتيتُ النبى ﷺ وهو يصلى، فسَلَّمْتُ عليه، فأومأ برأسه^(٤)، ذكره البيهقى.

وأما حديث أبى غطفان عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَشَارَ فى صَلَاتِهِ إِشَارَةً تَفْهَمُ عَنْهُ، فَلْيَعِدْ صَلَاتَهُ»^(٥) فحديث باطل، ذكره الدارقطنى وقال: قال لنا ابن أبى داود: أبو غطفان هذا رجل مجهول^(٦)، والصحيح عن النبى ﷺ أنه كان يُشير فى صلاته. رواه أنس وجابر وغيرهما.

وكان ﷺ يُصلى وعائشة معترضةً بينه وبين القبلة، فإذا سجد، غَمَزَهَا بيده،

(١) صحيح. رواه أحمد (١٣٨/٣) وأبو داود (٩٤٣).

(٢) حسن. رواه أحمد (٣٣٢/٤) وأبو داود (٩٢٥) والترمذى (٣٦) والنسائى (٥/٣) والدارمى (٣١٦/١) والطبرانى فى «الكبير» (٧٢٩٣) وابن حبان (٢٢٥٩) والطحاوى (٤٥٤/١) وابن الجارود (٢١٦) والبيهقى (٢٥٨/٢).

(٣) صحيح. رواه أبو داود (٩٢٧) والترمذى (٣٦٨) وقال: حسن صحيح.

(٤) حسن. رواه البيهقى فى «السنن» (٢/٢٦٠).

(٥) ضعيف. رواه أبو داود (٩٤٤) والدارقطنى (٨٣/٢) والبيهقى (٢٦٢/٢) وفى سنده محمد بن إسحاق - هو مدلس وقد عتنه، وينس بن بكير فيه ضعف، وقال الحافظ فى «التقريب» (٣٨٤/٢) يخطئ. وقال أبو داود عقب الحديث: هذا الحديث وهم.

(٦) قلت: أبو غطفان المشار إليه هو المزى ليس بمجهول بل هو ثقة كما فى «التقريب» (٤٦١/٢) وعلة الحديث هى ما ذكرنا، والله أعلم.

فقبضت رجلها، وإذا قام بسطتهما^(١).

وكان ﷺ يُصلي، فجاءه الشيطان ليقطع عليه صلاته، فأخذه، فخنقه حتى سأل لعابه على يده^(٢).

وكان يُصلي على المنبر ويركع عليه، فإذا جاءت السجدة، نزل القهقري، فسجدَ على الأرض ثم صعدَ عليه^(٣).

وكان يُصلي إلى جدار، فجاءت بهمةٌ تمرُّ من بين يديه، فما زال يدارئها حتى لصقَ بطنه بالجدار، ومرت من ورائه^(٤).

(يدارئها : يفاعلها من المدارأة وهي المدافعة) .

وكان يُصلي، فجاءه جاريّان من بني عبد المطلب قد اقتتلتا، فأخذهما بيديه، فترَعَ إحداهما من الأخرى وهو في الصلاة^(٥). ولفظ أحمد فيه : «فأخذنا بركبتى النبي ﷺ، فترع بينهما - أو فرق بينهما - ولم يتصرف»^(٦).

وكان يُصلي، فمرَّ بين يديه غلام، فقال بيده هكذا، فرجع، ومرت بين يديه

(١) رواه البخاري (٣٨٢) ومسلم (١١٢٥) وأحمد (٤٤/٦) و٥٥ و١٤٨ و٢٢٥ و٢٥٥ ومالك في «الموطأ» (٢/١١/١) وأبو داود (٧١٣) والنسائي (١٠١/١).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٨٢/٣ - ٨٣) عن أبي سعيد الخدري ورواه البخاري (٤٦١) ومسلم (١١٨٩) بلفظ آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٣٧٧) ومسلم (١١٩٦) وأحمد (٣٣٩/٥) وأبو داود (١٠٨٠) والنسائي (٥٧/٢ - ٥٨) والدارمي (١٢٥٨) والحميدي (٩٦٦) سهل بن مسعد رضي الله عنه، قال: ولقد رأيت رسول الله ﷺ قام عليه (أي المنبر) فكبرَ وكبرَ الناس وراءه، وهو على المنبر، ثم رفع فتزل القهقري حتى سجد في أصل المنبر، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته، ثم أقبل على الناس فقال: «يا أيها الناس إني صنعت هذا لتأتوا بي ولتعلموا صلاتي».

(٤) عن ابن عباس، أن النبي ﷺ كان يصلي فمرت شاة بين يديه، فساعاها إلى القبلة حتى ألزق بطنه بالقبلة، رواه ابن خزيمة (٨٢٧) والحاكم (٢٥٤/١) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وهو كما قال. وروى أبو داود (١٠٩) عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يصلي، فذهب جدى يمر بين يديه فجعل يتقيه. وسنده صحيح. وروى أبو داود أيضاً (٧٠٨) عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: هبطنا مع رسول الله ﷺ من ثنية أذاخر فحضرت الصلاة - يعني فصلي إلى جدار - فاتخذته قبلة ونحن خلفه، فجاءت بهمة تمر بين يديه فما زال يدارئها حتى لصق بطنه بالجدار ومرت من ورائه وسنده حسن.

(٥) روى أبو داود (٧١٦) عن أبي الصهباء (مولي ابن عباس، واسمه صهيب) قال: تذاكرنا ما يقطع الصلاة عند ابن عباس فقال: جئت أنا وغلام من بني عبد المطلب على حمار رسول الله ﷺ يصلي، فتزل ونزلت وتركتنا الحمار أمام الصف فما بالله، وجاءت جاريّان من بني عبد المطلب فدخلتا بين الصف فما بالي ذلك وسنده حسن. وبإسناده قال: فجاءت جاريّان من بني عبد المطلب اقتتلتا فأخذهما. وقال عثمان (هو عثمان ابن أبي شيبة) ففرع بينهما وقال داود (هو داود بن مخراق الفريابي) فترع إحداهما من الأخرى، فما بالي ذلك وسنده حسن.

(٦) حسن. رواه أحمد (١/٣٥٠ و٢٥٠ و٢٥٤ و٣٠٨ و٣١٦ و٣٤١).

جارية فقال بيده هكذا، فمضت، فلما صلى رسول الله ﷺ قال : « هُنَّ أَغْلَبُ » (١) ذكره الإمام أحمد، وهو فى « السنن » .

وكان ينفخ فى صلاته، ذكره الإمام أحمد، وهو فى « السنن » (٢) .

وأما حديث : « التَّفْخُخُ فِي الصَّلَاةِ كَلَامٌ » (٣) فلا أصل له عن رسول الله ﷺ، وإنما رواه سعيد فى « سننه » عن ابن عباس رضى الله عنهما من قوله إن صح .

وكان يبكى فى صلاته، وكان يَتَنَحَّحُ فى صلاته . قال على بن أبى طالب رضى الله عنه : « كان لى من رسول الله ﷺ ساعة أتبه فيها، فإذا أتيت استأذنت، فإن وجدته يصلى فتتحنح، دخلت، وإن وجدته فارغاً، أذن لى »، ذكره النسائى وأحمد، ولفظ أحمد : « كان لى من رسول الله ﷺ مدخلان بالليل والنهار، وكنت إذا دخلت عليه وهو يصلى، تتحنح » (٤) . رواه أحمد، وعمل به، فكان يتحنح فى صلاته ولا يرى النحنحة مبطله للصلاة .

وكان يصلى حافياً تارة، ومنتعلاً أخرى، كذلك قال عبد الله بن عمرو عنه (٥) : « وَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ بِالنَّعْلِ مُخَالَفَةً لِلْيَهُودِ » (٦) .

(١) ضعيف. رواه أحمد (٢٩٤/٦) وابن ماجه (٩٤٨) وفى سننه قيس المدنى وهو مجهول كما فى «التقريب» (١٣٠/٢) .

(٢) صحيح. رواه أحمد (١٥٩/٢ و ١٨٨) والنسائى (١٣٧/٣ و ١٣٨) وابن خزيمة (١٣٩٢) عن عبد الله بن عمرو قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فقام رسول الله ﷺ إلى الصلاة وقال الذن معه قياماً، فقام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع، ثم رفع رأسه وسجد فأطال السجود، ثم رفع رأسه وجلس فأطال الجلوس، ثم سجد فأطال السجود، ثم رفع رأسه وقام. فصنع فى الركعة الثانية ما صنع فى الركعة الأولى من القيام والركوع والسجود والجلوس. فجعل ينفخ فى آخر سجوده من الركعة الثانية ويبكى ويقول : كَمْ تَعِدْنِى هَذَا وَأَنَا فِيهِمْ لَمْ تَعِدْنِى هَذَا، ونحن نستغفرك... الحديث .

(٣) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٣٠١٧) موقوفاً على ابن عباس. وفى سننه مجهول. ورواه عنه أيضاً (٣٠١٨) وفى سننه ضعيفه. ورواه أيضاً موقوفاً على أبى هريرة (٣٠١٩). ورواه أيضاً موقوفاً على إبراهيم النخعى وسعيد بن جبیر (٣٠٢١) .

(٤) ضعيف. رواه أحمد (٨٥/١) والنسائى (١٢/٣) وابن خزيمة (٩١٢) وعن عبد الله بن بكى الحضرمى عن أبیه وبكى الحضرمى مقبول كما فى «التقريب» (٢٩٨/٢). ورواه النسائى (١٢/٣) وابن خزيمة (٩١٣) عن عبد الله ابن بكى عن على. وسنده ضعيف لانقطاعه، فإن عبد الله بن بكى لم يسمع من على رضى الله عنه .

(٥) حسن. رواه أحمد (١٧٤/٢ و ١٨ و ١٧٩ و ١٩٠ و ٢٠٦ و ٢١٥) وأبو داود (٦٥٣) وابن ماجه (١٠٣٨). ورواه النسائى (٨٢/٣) عن عائشة رضى الله عنها وسنده حسن .

(٦) صحيح. رواه أبو داود (٦٥٢) والحاكم (٢٦٠/١) والبيهقى (٤٣٢/٢) عن شداد بن أوس رضى الله عنه، وصححه الحاكم ووافقه الذهبى .

وكان يُصلى في الثوب الواحد تارة، وفي الثوبين تارة، وهو أكثر .

وقنت في الفجر بعد الركوع شهراً، ثم ترك القنوت^(١) . ولم يكن من هديه القنوت فيها دائماً، ومن المحال أن رسول الله ﷺ كان في كل غداة بعد اعتداله من الركوع يقول : « اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ... »^(٢) إلخ . ويرفع بذلك صوته، ويؤمن عليه أصحابه دائماً إلى أن فارق الدنيا، ثم لا يكون ذلك معلوماً عند الأمة، بل يُضيعه أكثر أمته، وجمهور أصحابه، بل كلهم، حتى يقول من يقول منهم : إنه مُحدثٌ، كما قال سعد بن طارق الأشجعي : قلت لأبي : يا أبت إنك قد صليتَ خلفَ رسولِ الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، رضى الله عنهم ههنا، وبالكوفة منذ خمس سنين، فكانوا يقتنون في الفجر ؟ فقال : أى بُنى . مُحدثٌ^(٣) . رواه أهل السنن وأحمد . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح . وذكر الدارقطنى عن سعيد بن جبيرة قال : أشهد أنى سمعت ابن عباس يقول : إنّ القنوتَ في صلاة الفجر بدعة^(٤)، وذكر البيهقي عن أبي مجلز قال : صليتُ مع ابن عمر صلاة الصبح، فلم يقنُ، فقلت له : لا أراك تقنُ، فقال : لا أحفظُه عن أحد من أصحابنا^(٥) .

ومن المعلوم بالضرورة أن رسول الله ﷺ لو كان يقنُ كلَّ غداة، ويدعو بهذا الدعاء، ويؤمن الصحابة، لكان نقلُ الأمة لذلك كلهم كنفهم لجهده بالقراءة فيها

(١) عن أنس رضى الله عنه قال : قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً، رواه البخارى (١٠٠٢) وعنه رضى الله عنه أن النبى ﷺ « قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان » رواه البخارى (١٠٠٣) ومسلم (١٥١٩) والنسائى (٢٠٠/٢) وعنه رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قنت شهراً يدعو على أحياء من العرب ثم تركه . رواه البخارى (٤٠٨٩) ومسلم (١٥٢٦) والنسائى (٢٠٣/٢) وابن ماجه (١٢٤٣) وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع الآخرة يقول : « اللهم أنج عياش بن أبى ربيعة اللهم أنج سلمة بن هشام، اللهم أنج الوليد بن الوليد، اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر اللهم اجعلها سنين كسنى يوسف » رواه البخارى (١٠٠٦) كتاب الاستسقاء، باب دعاء النبى ﷺ « واجعلها عليهم سنين كسنى يوسف » ومسلم (١٥١٤) كتاب الصلاة، باب : استحباب القنوت في جميع الصلوة . وأبو داود في الصلاة (١٤٤٢) باب القنوت في الصلوات .

(٢) سياتى تخريجه .

(٣) صحيح . رواه أحمد (٤٢/٣) و٣٩٤/٦ والترمذى (٤٠٢) والنسائى (٢٠٤/٢) وابن ماجه (١٢٤١) والطحاوى في «معانى الآثار» . (٢٤٩/١) وابن أبى شيبة (٢/٥٨) والطبائسى (١٣٢٨) وعنه البيهقى (٢١٣/٢) وقال الترمذى : حسن صحيح .

(٤) ضعيف . رواه الدارقطنى (٤١/٢) وفي سنده عبد الله بن ميسرة وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٤٥٥/١) .

(٥) حسن . رواه البيهقى فى «السنن» (٢١٣/٢) باب من لم ير القنوت فى صلاة الصبح . والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (٢٤٦/١) .

وعدها ووقتها، وإن جاز عليهم تضييعُ أمر القنوت منها، جاز عليهم تضييعُ ذلك، ولا فرق، وبهذا الطريق علمنا أنه لم يكن هديُّه الجهرَ بالبسملة كلَّ يوم ليلة خمس مرات دائماً مستمراً ثم يُضَيِّعُ أكثر الأمة ذلك، ويخفى عليها، وهذا من أمحل المحال . بل لو كان ذلك واقعاً، لكان نقله كنقل عدد الصلوات، وعدد الركعات، والجهر والإخفات، وعدد السجعات، ومواضع الأركان وترتيبها، والله الموفق .

والإنصاف الذى يرتضيه العالم المنصف، أنه ﷺ جهر، وأسر، وقت، وترك، وكان إسراره أكثر من جهره، وتركه القنوت أكثر من فعله، فإنه إنما قنت عند النوازل للدعاء لقوم، وللدعاء على آخرين، ثم تركه لما قَدِمَ مَنْ دعا لهم، وتخلَّصوا من الأسر، وأسلم مَنْ دعا عليهم وجاؤوا تائبين^(١)، فكان قنوته لعارض، فلما زال ترك القنوت، ولم يختصَّ بالفجر، بل كان يقنُتُ فى صلاة الفجر والمغرب^(٢)، ذكره البخارى فى صحيحه عن أنس . وقد ذكره مسلم عن البراء . وذكر الإمام أحمد عن ابن عباس قال : « قنت رسولُ الله ﷺ شهراً متتابعاً فى الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، والصُّبْحُ فى دُبُرِ كل صلاة إذا قال : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ » من الركعة الأخيرة، يدعو على حىٍّ من بنى سليم على رِعل وذُكُوان وعُصَيَّة، ويؤمن مَنْ خلفه^(٣) »، ورواه أبو داود .

وكان هديُّه ﷺ القنوت فى النوازل خاصة، وتركه عند عدمها، ولم يكن يخصُّه بالفجر، بل كان أكثر قنوته فيها لأجل ما شرع فيها من التطويل، ولاتصالها بصلاة الليل، وقربها من السَّحَر، وساعة الإجابة، وللتنزل الإلهى، ولأنها الصلاة المشهودة التى يشهدها الله وملائكته، أو ملائكة الليل والنهار، كما روى هذا، وهذا، فى تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٨] .

(١) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يدعو على أربعة فأنزل الله تعالى ﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون ﴾ [آل عمران : ١٢٨] قال : وهداهم الله إلى الإسلام . رواه أحمد (١٠٤/٢) وسنده صحيح .

(٢) عن أنس رضى الله عنه قال : كان القنوت فى المغرب والفجر . رواه البخارى (٩٧) ورواه مسلم (١٥٢٧ و ١٥٢٨) وأحمد (٢٨٥/٤) . وأبو داود (١٤٤١) والترمذى (٤/١) والنسائى (٢٠٢/٢) عن البراء بن عازب رضى الله عنه . (٣) حسن . رواه أحمد (٣٠١/١) وأبو داود (١٤٤٣) والحاكم (٢٢٥-٢٢٥/١) وابن خزيمة (٦١٨) وابن الجارود فى المنتقى (١٩٨) وابن نصر (١٣) والطبرانى فى «الكبير» (٣٣١/١١) برقم (١١٩١٠) والبيهقى (٢٠٠/٢) وقال الحاكم : صحيح على شرط البخارى ووافقه الهبى وتعقبهما الألبانى بقوله : فيه نظر فإن هلال بن خباب لم يخرج له البخارى . ثم إن فيه مقالاً . وقد قال النوى فى «المجموع» (٥٠٢/٣) «سنده حسن أو صحيح» قلت : والصواب أنه حسن لحال هلال . اهـ «الأرواء» (١٦٣/٢) .

وأما حديثُ ابن أبي فُديك، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع من صلاة الصبح في الركعة الثانية، يرفع يديه فيها، فيدعو بهذا الدعاء : «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ»^(١) فما أئين الاحتجاج به لو كان صحيحاً أو حسناً، ولكن لا يُحتج بعبد الله هذا وإن كان الحاكم صحيح حديثه في القنوت عن أحمد ابن عبد الله المزني : حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن أبي فديك . . . فذكره. نعم صحَّ عن أبي هريرة أنه قال : والله لأنا أقربكم صلاة برسول الله ﷺ، فكان أبو هريرة يقنُت في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح بعد ما يقول : «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، فيدعو للمؤمنين، ويلعن الكفار^(٢).

ولا ريب أن رسولَ الله ﷺ فعل ذلك، ثم تركه، فأحبَّ أبو هريرة أن يُعلمهم أن مثلَ هذا القنوتِ سنَّة، وأن رسولَ الله ﷺ فعله، وهذا رد على أهل الكوفة الذين يكرهون القنوت في الفجر مطلقاً عند النوازل وغيرها^(٣)، ويقولون : هو منسوخ، وفعله بدعة، فأهلُ الحديث متوسطون بين هؤلاء وبين من استحبه عند النوازل وغيرها، وهم أسعدُ بالحديث من الطائفتين، فإنهم يقتنون حيث قنت رسولُ الله ﷺ، ويتركونه حيث تركه^(٤)، فيقتدون به في فعله وتركه، ويقولون : فعله سنَّة، وتركه سنَّة، ومع هذا فلا يُنكرون على من داوم عليه، ولا يكرهون فعله، ولا يرونه بدعة، ولا فاعله مخالفاً للسنَّة، كما لا يُنكرون على من أنكره عند النوازل، ولا يرون تركه بدعة، ولا تاركه مخالفاً للسنَّة، بل من قنت، فقد أحسن، ومن تركه فقد

(١) ضعيف جداً. في سننه عن عبد الله بن سعيد المقبري وهو متروك كما في «التقريب» (١/١٩١).

(٢) رواه البخاري (٧٩٧) ومسلم (١١٦) وأبو داود (١٤٤٠) والنسائي (٢/٢٠٢).

(٣) قال الطحاوي (وهو من علماء الأحناف) في «شرح معاني الآثار» (١/٢٥٤): «لا ينبغي القنوت في الفجر، في حال حرب ولا غيره. . . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى. اهـ وقال الزيلعي في «نصب الراية» (١/١٢٧): ولنا أنه منسوخ، لما روى ابن مسعود أنه عليه السلام قنت في صلاة الفجر شهراً ثم تركه. اهـ. وقال البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٢/٧٠): «قال الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين كان أبو حنيفة نهى عن القنوت في الفجر وبه يأخذ - يعني أبا يوسف - ويحدث به عن رسول الله ﷺ أنه لم يقنُت إلا شهراً واحداً حارب خيلاً من المشركين فقنت يدعو عليهم، وأن أبا بكر لم يقنُت حتى لقي الله، وأن ابن مسعود لم يقنُت في سفر ولا حضر، وأن عمر بن الخطاب لم يقنُت، وأن ابن عباس لم يقنُت» اهـ.

(٤) أي أن أهل الحديث يقتنون عند النوازل، فإذا انكشفت الغمة تركوا القنوت.

أحسن، وركن الاعتدال محل الدعاء والثناء، وقد جمعهما النبى ﷺ فيه، ودعاء القنوت دعاء وثناء، فهو أولى بهذا المحل، وإذا جهر به الإمام أحياناً ليعلم المأمومين^(١)، فلا بأس بذلك، فقد جهر عمر بالاستفتاح ليعلم المأمومين، وجهر ابن عباس بقراءة الفاتحة فى صلاة الجنائز ليعلمهم أنها سنة، ومن هذا أيضاً جهر الإمام بالتأمين، وهذا من الاختلاف المباح الذى لا يُعَنَّف فيه مَنْ فعله،

ولا مَنْ تَرَكَه، وهذا كرفع اليدين فى الصلاة وتركه، وكالاختلاف فى أنواع الشهادات، وأنواع الأذان والإقامة، وأنواع النُسُك من الأفراد والقران والتمتع، وليس مقصودنا إلا ذكر هَذِيهِ ﷺ الذى كان يفعله هو، فإنه قِبَلَةُ القصد، وإليه التوجه فى هذا الكتاب، وعليه مدارُ التفتيش والطلب، وهذا شئ، والجائز الذى لا يُنكر فعله وتركه شئ، فنحن لم نتعرض فى هذا الكتاب لما يجوز، ولما لا يجوز، وإنما مقصودنا فيه هَذِيهِ النبى ﷺ الذى كان يختاره لنفسه، فإنه أكمل الهدى وأفضلُه، فإذا قلنا : لم يكن من هَذِيهِ المداومة على القنوت فى الفجر، ولا الجهرُ بالبسملة، لم يدلَّ ذلك على كراهية غيره، ولا أنه بدعة، ولكن هَذِيهِ ﷺ أكمل الهدى وأفضلُه، والله المستعان .

وأما حديث أبى جعفر الرازى عن الربيع بن أنس، عن أنس قال : « ما زال رسولُ الله ﷺ يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا »^(٢) وهو فى «المسند» والترمذى وغيرهما، فأبو جعفر قد ضعّفه أحمد وغيره. وقال ابن المدينى : كان يخلط . وقال أبو زرعة : كان يهيم كثيراً . وقال ابن حبان : كان ينفرد بالناكير عن المشاهير .

وقال لى شيخنا ابن تيمية قدّس الله روحه : وهذا الإسناد نفسه هو إسناد

(١) سبق تخريجه .

(٢) منكر. رواه عبد الرزاق (٤٩٦٤) وأحمد (١٦٢/٣) والدارقطنى (٣٩/٢) والبيهقى فى «معركة السنن والآثار» (٨/٢) وفى «السنن الكبرى» (٢٠١/٢) والبخارى فى «شرح السنة» (١٣٩) وابن الجوزى فى «الواهيّة» (٤٤٤-٤٤٥) وفى سننه أبو جعفر الرازى، وهو عيسى بن ما هان، قال ابن حبان : كان ينفرد عن المشاهير بالناكير لا يعجبني الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق الثقات . وقال أحمد بن حنبل ليس بقوى فى الحديث، وقال النسائى ليس بالقوى، وقال الحافظ فى «التقريب» (٤٠٦/٢) : «صدق سئ الحفظ خصوصاً عن مغيرة» قلت : وقد خالف أبو جعفر الرازى ما رواه الثقات فى حديثين ثابتين : أحدهما عن أنس نفسه «أن النبى ﷺ كان لا يقنت إلا إذا دعى لقوم أو دعى على قوم . والآخر عن أبى هريرة أن النبى ﷺ كان لا يقنت فى صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم أو على قوم» وهما صحيحان وقال صاحب «التفسير» وسند هذين الحديثين صحيح، وهما نص فى أن القنوت مختص بالنازلة، وانظر «الضعيفة» (١٢٣٨) .

حديث : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. حديث أبي بن كعب الطويل، وفيه : « وكان روح عيسى عليه السلام من تلك الأرواح التي أخذ عليها العهد والميثاق في زمن آدم، فأرسل تلك الروح إلى مريم عليها السلام حين انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً، فأرسله الله في صورة بشر فتمثل لها بشراً سوياً، قال: فحملت الذي يخاطبها، فدخل من فيها^(١)، وهذا غلط محض، فإن الذي أرسل إليها الملك الذي قال لها : ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩] ولم يكن الذي خاطبها بهذا هو عيسى ابن مريم، هذا محال .

والمقصود أن أبا جعفر الرازي صاحب مناكير، لا يُحتج بما تفرد به أحد من أهل الحديث البتة، ولو صح، لم يكن فيه دليل على هذا القنوت المعين البتة، فإنه ليس فيه أن القنوت هذا الدعاء، فإن القنوت يُطلق على القيام، والسكوت، ودوام العبادة، والدعاء، والتسبيح، والخشوع، كما قال تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ أَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، وقال ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ»^(٢). وقال زيد بن أرقم: لما نزل قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. أمرنا بالسكُوت، ونُهيّا عَنِ الْكَلَامِ^(٣). وأنس رضى الله عنه لم يقل: لم يزل يقنُت بعد الركوع رافعاً صوته: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ...» إلى آخره ويؤمن من خلفه، ولا ريب أن قوله: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَوَاتِ، وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ...»^(٤) إلى آخر الدعاء والثناء الذي كان يقوله، قنوت، وتطويلُ هذا الركن قنوت، وتطويلُ القراءة قنوت، وهذا الدعاء المعين قنوت، فمن أين لكم أن أنساً إنما أراد هذا الدعاء المعين دون سائر أقسام القنوت؟!

(١) ضعيف . رواه الحاكم (٣٢٣/٢-٣٢٤) وصححه ووافقه الذهبي ١١ فوهما رحمهما الله . وقال ابن كثير في تفسيره (١١٨/٣) وهذا في غاية الغرابة والنكارة وكأنه اسرائيلي .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) رواه البخاري (١٢٠٠) ومسلم (١١٨٣) وأحمد (٣٦٨/٤) وأبو داود (٩٤٩) والترمذي (٤٠٥) والنسائي (١٥/٣) .

(٤) سبق تخريجه .

ولا يقال : تخصيصه القنوت بالفجر دون غيرها من الصلوات دليل على إرادة الدعاء المعين، إذ سائر ما ذكرتم من أقسام القنوت مشترك بين الفجر وغيرها، وأنس خصَّ الفجر دون سائر الصلوات بالقنوت، ولا يمكن أن يُقال: إنه الدعاء على الكفار، ولا الدعاء للمستضعفين من المؤمنين، لأن أنساً قد أخبر أنه كان قنت شهراً ثم تركه، فتعين أن يكون هذا الدعاء الذى داوم عليه هو القنوت المعروف، وقد قنت أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، والبراء بن عازب، وأبو هريرة، وعبد الله بن عباس، وأبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك وغيرهم .

والجواب من وجوه ...

أحدها : أن أنساً قد أخبر أنه ﷺ كان يقنت فى الفجر والمغرب كما ذكره البخارى^(١)، فلم يخص القنوت بالفجر، وكذلك ذكر البراء بن عازب سواء^(٢)، فما بال القنوت اختص بالفجر !؟

فإن قلتم : قنوت المغرب منسوخ، قال لكم منازعوكم من أهل الكوفة : وكذلك قنوت الفجر سواء، ولا تأتون بحجة على نسخ قنوت المغرب إلا كانت دليلاً على نسخ قنوت الفجر سواء، ولا يمكنكم أبداً أن تقيموا دليلاً على نسخ قنوت المغرب وإحكام قنوت الفجر .

فإن قلتم : قنوت المغرب كان قنوتاً للنوازل، لا قنوتاً راتباً، قال منازعوكم من أهل الحديث : نعم كذلك هو، وكذلك قنوت الفجر سواء، وما الفرق ؟ قالوا : ويدل على أن قنوت الفجر كان قنوت نازل، لا قنوتاً راتباً أن أنساً نفسه أخبر بذلك، وعمدتكم فى القنوت الراتب إنما هو أنس، وأنس أخبر أنه كان قنوت نازلة ثم تركه، ففى « الصحيحين » عن أنس قال : « قنت رسول الله ﷺ شهراً يدعو على حى من أحياء العرب، ثم تركه »^(٣) .

الثانى : أن شبابة روى عن قيس بن الربيع، عن عاصم بن سليمان قال : قلنا لأنس بن مالك : إن قوماً يزعمون أن النبى ﷺ لم يزل يقنت بالفجر، قال : كذبوا، وإنما قنت رسول الله ﷺ شهراً واحداً يدعو على حى من أحياء العرب،

(٢) سبق تخريجه

(١) سبق تخريجه .

(٣) رواه البخارى (٤٠٨٩) ومسلم (١٥٢٦) والنسائى (٢٠٣/٢) وابن ماجه (١٢٤٣) .

وقيس بن الربيع وإن كان يحيى بن معين ضعفه، فقد وثقه غيره، وليس بدون أبي جعفر الرازي، فكيف يكون أبو جعفر حجة في قوله: لم يزل يقنت حتى فارق الدنيا. وقيس ليس بحجة في هذا الحديث، وهو أوثق منه أو مثله، والذين ضعفوا أبا جعفر أكثر من الذين ضعفوا قيساً، وإنما يعرف تضعيف قيس عن يحيى، وذكر سبب تضعيفه، فقال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: سألت يحيى عن قيس بن الربيع، فقال: ضعيف لا يكتب حديثه، كان يحدث بالحديث عن عبيدة، وهو عنده عن منصور^(١)، ومثل هذا لا يوجب رد حديث الراوي، لأن غاية ذلك أن يكون غلط وهم في ذكر عبيدة بدل منصور، ومن الذي يسلم من هذا من المحدثين؟

الثالث: أن أنساً أخبر أنهم لم يكونوا يقتنون، وأن بدء القنوت هو قنوت النبي ﷺ يدعو على رعل وذكوان، ففي «الصحاحين» من حديث عبد العزيز بن صهيب، عن أنس قال: بعث رسول الله ﷺ سبعين رجلاً لحاجة يقال لهم «القرء»، فعرض لهم حيّان من بني سليم - رعل وذكوان - عند بئر يقال له «بئر معونة»، فقال القوم: واللّه ما إياكم أردنا، وإنما نحن مجتارون في حاجة لرسول الله ﷺ، فقتلوهم، فدعا رسول الله ﷺ عليهم شهراً في صلاة الغداة، فذلك بدء القنوت، وما كنا نقنت^(٢).

فهذا يدل على أنه لم يكن من هديه ﷺ القنوت دائماً، وقول أنس: «فذلك بدء القنوت»، مع قوله: «قنت شهراً، ثم تركه»، دليل على أنه أراد بما أثبتته من القنوت قنوت النوازل، وهو الذي وثقه بشهر، وهذا كما قنت في صلاة العتمة شهراً، كما في «الصحاحين» عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قنت في صلاة العتمة شهراً يقول في قنوته: «اللهم أنج الوليد بن الوليد، اللهم أنج سلمة بن هشام، اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة، اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر، اللهم اجعلها عليهم سنين

(١) اختلفت أقوال علماء الجرح والتعديل في «قيس بن الربيع»، كما ترجمته من «التهذيب» (٣٥٠/٨) وقد لحصّ حاله الحافظ في «التقريب» (١٢٨/٢) فقال: صدوق تغير لما كبر، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديث محدث به. قلت وحديث قيس الذي ذكره المصنف رحمه الله يوافق ما في الصحاحين عن أنس وهو الحديث الذي أعلاه.

(٢) رواه البخاري (٤٠٨٨) كتاب المغازي، باب: غزوة الرجيع ورعل وذكوان، وبئر معونة. الحديث عزاه المزى في «التحفة» (٢٨٠/١) للبخاري فقط.

كَسْنَى يُوْسُفَ . قال أبو هريرة : وأصبح ذاتَ يوم فلم يدعُ لهم ، فذكرتُ ذلك له ، فقال : أو ما تراهم قد قَدِمُوا^(١) ، فنقوتُهُ فى الفجر كان هكذا سواء لأجل أمر عارض ونازلة ، ولذلك وقَّته أنس بشهر .

وقد روى عن أبى هريرة أنه قنت لهم أيضاً فى الفجر شهراً ، وكلاهما صحيح ، وقد تقدم ذكر حديث عكرمة عن ابن عباس : « قَنَتَ رسول الله ﷺ شهراً متتابعاً فى الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح »^(٢) ، ورواه أبو داود وغيره ، وهو حديث صحيح .

وقد ذكر الطبرانى فى «معجمه» من حديث محمد بن أنس : حدثنا مُطَرِّفُ ابن طريف ، عن أبى الجهم ، عن البراء بن عازب ، أن النبى ﷺ كان لا يُصَلِّى صلاةً مكتوبة إلا قنت فيها .

قال الطبرانى : لم يروه عن مطرف إلا محمد بن أنس . . انتهى .

وهذا الإستاد وإن كان لا تقوم به حُجَّةٌ ، فالحديث صحيح من جهة المعنى ، لأن القنوت هو الدعاء ، ومعلوم أن رسول الله ﷺ لم يُصل صلاة مكتوبة إلا دعا فيها ، كما تقدم ، وهذا هو الذى أراده أنس فى حديث أبى جعفر الرازى إن صح أنه لم يزل يقنت حتى فارق الدنيا ، ونحن لا نشك ولا نرتاب فى صحة ذلك ، وأن دعاءه استمر فى الفجر إلى أن فارق الدنيا .

الوجه الرابع : أنَّ طرق أحاديث أنس تُبين المراد ، ويصدق بعضها بعضاً ، ولا تتناقض . وفى «الصحيحين» من حديث عاصم الأحول قال : سألت أنس ابن مالك عن القنوت فى الصلاة ؟ فقال : قد كان القنوت ، فقلت : كان قبل الركوع أو بعده ؟ قال : قبله ؟ قلت : وإنَّ فلاناً أخبرنى عنك أنك قلت : قنت بعده . قال : كذب ، إنما قلت : قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع شهراً^(٤) . وقد ظن طائفة أنَّ هذا

(١) رواه البخارى (١٠٠٦) ومسلم (١٥١٤) وأبو داود (١٤٤٢) .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) حسن . رواه الطبرانى فى «الأوسط» (٩٤٥٠) ط الحرمين وقال : لم يرو هذا الحديث عن مطرف إلا محمد بن أنس . اهـ . قلت : محمد بن أنس ، صدوق يغرب كما فى «التقريب» (١٤٦/٢) .

(٤) رواه البخارى (١٠٠٢) ومسلم (١٥٢١) . وقال الحافظ فى «الفتح» (٥٦٩/٢) : «ومعنى قوله «كذب» أى خطأ ، وهى لغة أهل الحجاز ، يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد والخطأ ، ويحتمل أن يكون أراد بقوله «كذب» أى إن كان حكى أن القنوت دائماً بعد الركوع» .

الحديث معلول تفرد به عاصم، وسائر الرواة عن أنس خالفوه، فقالوا : عاصم ثقة جداً، غير أنه خالف أصحاب أنس في موضع القنوتين، والحافظ قد يهم، والجواد قد يعثر، وحكوا عن الإمام أحمد تعليله، فقال الأثرم : قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد ابن حنبل - : أيقول أحد في حديث أنس : إن رسول الله ﷺ قنت قبل الركوع غير عاصم الأحوال ؟ فقال : ما علمتُ أحداً يقوله غيره . قال أبو عبد الله : خالفهم عاصم كلهم، هشام عن قتادة عن أنس، والتميمي، عن أبي مجلز، عن أنس، عن النبي ﷺ : قنت بعد الركوع، وأيوب عن محمد بن سيرين قال : سألت أنساً وحظلة السدوسي عن أنس أربعة وجوه . وأما عاصم فقال : قلت له ؟ فقال : كذبوا، إنما قنت بعد الركوع شهراً . قيل له : من ذكره عن عاصم ؟ قال : أبو معاوية وغيره، قيل لأبي عبد الله : وسائر الأحاديث أليس إنما هي بعد الركوع ؟ فقال : بلى كلها عن خفاف بن إيماء بن رَحْضَةَ، وأبي هريرة .

قلت لأبي عبد الله : فلم ترخص إذاً في القنوت قبل الركوع، وإنما صح الحديث بعد الركوع ؟ فقال : القنوت في الفجر بعد الركوع، وفي الوتر يُختار بعد الركوع، ومن قنت قبل الركوع، فلا بأس، لفعل أصحاب النبي ﷺ واختلافهم، فاما في الفجر، فبعد الركوع .

فيقال : من العجب تعليلُ هذا الحديث الصحيح المتفق على صحته، ورواه أئمة ثقات أثبات حفاظ، والاحتجاج بمثل حديث أبي جعفر الرازي، وقيس بن الربيع، وعمرو بن أيوب، وعمرو بن عبيد، ودينار، وجابر الجعفي، وقلَّ من تحمَّل مذهباً، وانتصر له في كل شيء إلا اضطر إلى هذا المسلك .

فنقول وبالله التوفيق : أحاديث أنس كلها صحاح، يُصدق بعضها بعضاً، ولا تتناقض، والقنوت الذي ذكره قبل الركوع غير القنوت الذي ذكره بعده، والذي وقَّته غير الذي أطلقه، فالذي ذكره قبل الركوع هو إطالة القيام للقراءة، وهو الذي قال فيه النبي ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ »^(١) والذي ذكره بعده، هو إطالة القيام للدعاء، فعلة شهراً يدعو على قوم، ويدعو لقوم، ثم استمرَّ يطيل هذا الركن للدعاء والثناء، إلى أن فارق الدنيا، كما في « الصحيحين » عن ثابت، عن أنس قال :

إنى لا أزال أصلى بكم كما كان رسولُ الله ﷺ يُصلى بنا، قال : وكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه، كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً، حتى يقول القائلُ : قد نسى، وإذا رفع رأسه من السجدة يَمُكُثُ، حتى يقول القائلُ : قد نسى^(١). فهذا هو القنوتُ الذى ما زال عليه حتى فارق الدنيا .

ومعلوم أنه لم يكن يسكُتُ فى مثل هذا الوقوف الطويل، بل كان يُثنى على ربه، ويُمجِّدُه، ويدعوُه، وهذا غيرُ القنوتِ المؤقَّتِ بشهر، فإن ذلك دعاء على رِعل وذُكوان وعُصيةً وبنى لحيان، ودُعَاءُ للمستضعفين الذين كانوا بمكة . وأما تخصيصُ هذا بالفجر، فبحسب سؤال السائل، فإنما سأله عن قنوت الفجر، فأجابه عما سأله عنه . وأيضاً، فإنه كان يُطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات، ويقرأ فيها بالستين إلى المائة، وكان كما قال البراء بن عازب : رُكُوعُه، واعتدالُه، وسجودُه، وقيامُه متقارباً^(٢). وكان يظهرُ من تطويله بعد الركوع فى صلاة الفجر ما لا يظهر فى سائر الصلوات بذلك . ومعلوم أنه كان يدعو ربه، ويثنى عليه، ويمجده فى هذا الاعتدال، كما تقدمت الأحاديث بذلك، وهذا قنوتُ منه لا ريبَ، فنحن لا نشكُّ ولا نرتابُ أنه لم يزل يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا .

ولما صار القنوتُ فى لسان الفقهاء وأكثر الناس، هو هذا الدعاء المعروف : « اللّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ... » إلى آخره، وسمعوا أنه لم يزل يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا، وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرُهم من الصحابة، حملوا القنوت فى لفظ الصحابة على القنوت فى اصطلاحهم، ونشأ مَنْ لا يعرف غيرَ ذلك، فلم يشك أن رسول الله ﷺ وأصحابه كانوا مداومين عليه كلَّ غداة، وهذا هو الذى نازعهم فيه جمهورُ العلماء، وقالوا: لم يكن هذا من فعله الراتب، بل ولا يثبتُ عنه أنه فعله .

وغاية ما روى عنه فى هذا القنوت، أنه علَّمه للحسن بن على، كما فى « المسند »، و « السنن الأربع » عنه قال : علَّمنى رسولُ الله ﷺ كَأَمَاتٍ أقولهن فى قنوت الوترِ : « اللّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي

(١) رواه البخارى (٨٢١) ومسلم (١٠٤٢) وأحمد (٢٢٦/٣).

(٢) سبق تخريجه وهو متفق عليه.

فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارَكَ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَفَنِي شَرًّا مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ»^(١)، قال الترمذی : حديث حسن، ولا نعرف في القنوت عن النبي ﷺ شيئاً أحسن من هذا، وزاد البيهقي بعد «وَلَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ» : «وَلَا يَعْزُّ مَنْ عَادَيْتَ»^(٢) .

ومما يدل على أن مراد أنس بالقنوت بعد الركوع هو القيام للدعاء والثناء ما رواه سليمان بن حرب : حدثنا أبو هلال، حدثنا حنظلة إمام مسجد قتادة - قلت : هو السدوسي - قال : اختلفت أنا وقتادة في القنوت في صلاة الصبح، فقال قتادة : قبل الركوع، وقلت أنا : بعد الركوع، فأتينا أنس ابن مالك، فذكرنا له ذلك، فقال : « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَكَبَّرَ، وَرَكَعَ، وَرَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ سَجَدَ،

(١) حسن. رواه أحمد (١/١٩٩-٢٠٠) وعبد الرزاق (٣/١١٨/٤٩٨٥) وأبو داود (١٤٢٥) والترمذی (٤٦٤) النسائي (٣/٢٤٨) وابن شيبه (٢/٢٠ و ١١٣/٧) وابن ماجه (١١٧٨) والطيلالسي (١١٧٧ و ١١٧٩) والدارمي (١/٤٥١-٤٥٢) وأبو يعلى (٦٧٦٢) وابن الجارود (٢٧٣) والطبراني في «الكبير» (١، ٢٧، ٢٧٠٢ و ٢٧٠٣ و ٢٧٠٤ و ٢٧٠٥ و ٢٧٠٦ و ٢٧١٢) وفي «الدعاء» (٧٤٤ و ٧٤٧) وابن خزيمة (١٠٩٥) وابن حبان (٩٤٥) وابن أبي عاصم في «السنن» (٣٧٤) وابن نصر في «صلاة الوتر» (٢٩٠ - مختصر المقرئ) والحاكم (٣/١٧٢) والبيهقي (٢/٢٠٩ و ٤٩٨) والبخاري في «شرح السنن» (٦٤٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٣٢١). وقال الحافظ في «التلخيص» (١/٢٤٧) : «فيه ابن خزيمة وابن حبان على أن قوله : في قنوت الوتر تفرد بها أبو إسحاق عن بريد بن أبي مريم، وتبعه يونس وإسرائيل، كذا قال، قال : رواه شعبة - وهو أحفظ من ماتين مثل أبي إسحاق وابنيه - فلم يذكر القنوت ولا الوتر، وإنما قال : كان يعلبنا هذا الدعاء، قلت : ويؤيد ما ذهب إليه ابن حبان أن الدولابي رواه في «الذرية الطاهرة». له، والطبراني في الكبير من طريق الحسن بن عبيد الله عن بريد بن مريم عن أبي الحوراء به وقال فيه : وكلمات علمينهن، فذكرهن قال بريد : فدخلت على محمد بن علي في الشعب فحدثته فقال : صدق أبو الحوراء، هم كلمات علمناهن نقولهن في القنوت» اهـ.

قلت : وطريق الحسن بن عبيد الله عن بريد التي أشار إليها الحافظ، رواها الطبراني في الكبير (٣/٧٥) برقم (٢٧٠٨) وفي الدعاء (٧٤٥) ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٦٤) وسنده حسن. وأما حديث شعبة الذي أشار إليه الحافظ، فقد أخرجه أحمد الدارمي باللفظ الذي ذكره لكن أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٧٥) برقم (٢٧٠٧) وفي «الدعاء» (٤٤) قال الطبراني : حدثنا محمد بن محمد التمار وعثمان بن عمر الضبي البصريان قالا : ثنا عمرو بن مرزوق أبنا شعبة، عن بريد بن أبي مريم، عن أبي الحوراء، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : علمني رسول الله ﷺ أن أقول في الوتر : «اللهم اهدني فيمن هديت...» وسنده حسن. وفي طريق شعبة هذا تصريح بأن هذا الدعاء يقال في الوتر. وفي طريق الحسن بن عبيد الله عن بريد تصريح بقوله في القنوت، وعليه فقد صح أن هذا الدعاء يقال في قنوت الوتر. والله أعلم.

(٢) حسن. رواه البيهقي في «الكبرى» (٢/٢٠٩) وقال الحافظ في «التلخيص» (١/٢٤٩) : «هذه الزيادة ثابتة في الحديث إلا أن النووي قال في الخلاصة : إن الباقى رواها بسند ضعيف، وتبعه ابن الرفعة في «المطلب» فقال : لم تثبت هذه الزيادة، وهو معترض فإن البيهقي رواها من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن بريد بن أبي مريم.. فساقه لفظ الترمذی، وزاد «ولا يعز من عاديت».

ثم قام فى الثانية، فكبر، وركع، ثم رفع رأسه، فقام ساعة ثم وقع ساجداً^(١). وهذا مثل حديث ثابت عنه سواء، وهو يُبين مراد أنس بالقنوت، فإنه ذكره دليلاً لمن قال: إنه قنت بعد الركوع، فهذا القيام والتطويل هو كان مراد أنس، فانفقت أحاديثه كلها، وبالله التوفيق. وأما المروى عن الصحابة، فنوعان:

أحدهما: قنوت عند النوازل، كقنوت الصديق رضى الله عنه فى محاربة الصحابة لمسلمة، وعند محاربة أهل الكتاب، وكذلك قنوت عمر، وقنوت على عند محاربه لمعاوية وأهل الشام.

الثانى: مطلق، مراد من حكاه عنهم به تطويل هذا الركن للدعاء والثناء، والله أعلم.



فصل

فى هديه ﷺ فى سجود السهو

ثبت عنه ﷺ أنه قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ، أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي»^(٢).

وكان سهوه فى الصلاة من تمام نعمة الله على أمته، وإكمال دينهم، ليقتدوا به فيما يشرعه لهم عند السهو، وهذا معنى الحديث المنقطع الذى فى «الموطأ»: «إِنَّمَا أَنَسَى أَوْ أَنَسَى لَأَسُنَّ»^(٣).

(١) ضعيف. فى سنده حنظلة السدوسى، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٠٦/١).

(٢) رواه البخارى (٤٠١) ومسلم (١٢٥١) وأبو داود (١٠٢٠) والنسائى (٢٨/٣) وابن ماجه (١٢١١) من حديث ابن مسعود رضى الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ (وقال إبراهيم: زاد أو نقص) فلماً سلم قيل له: يا رسول الله ﷺ أحدث فى الصلاة شىء؟ قال: «وما ذاك؟» قالوا صليت كذا وكذا. قال فثنى رجله، واستقبل القبلة فسجد سجدتين، ثم سلم، ثم أقبل علينا بوجهه فقال: «إنه لو حدث فى الصلاة شىء أنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني وإذا شك أحدكم فى صلاته فلينحر الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين».

(٣) ضعيف. رواه مالك فى «الموطأ» (٢/١٠٠) وقد رواه مالك بلاغاً. وقال ابن عبد البر فى «التمهيد» (٣٧٥/٢٤): أما هذا الحديث بهذا اللفظ، فلا أعلمه يروى عن النبى ﷺ بوجه من الوجوه مسنداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه - والله أعلم - وهو أحد الأحاديث الأربعة فى الموطأ التى لا توجد فى غيره مسنده ولا مرسله، والله أعلم.

وكان ﷺ ينسى، فيترتب على سهوه أحكام شرعية تجري على سهو أمته إلى يوم القيامة، فقام ﷺ من اثنتين في الرباعية، ولم يجلس بينهما، فلما قضى صلاته، سجد سجدتين قبل السلام، ثم سلم، فأخذ من هذا قاعدة : أن من ترك شيئاً من أجزاء الصلاة التي ليست بأركان سهواً، سجد له قبل السلام، وأخذ من بعض طرقه أنه : إذا ترك ذلك وشرع في ركن، لم يرجع إلى المتروك، لأنه لما قام، سبّحوا، فأشار إليهم : أن قوموا .

واختلف عنه في محل هذا السجود، ففي « الصحيحين » من حديث عبد الله ابن بُحَيَّة، أنه ﷺ قام من اثنتين من الظهر، ولم يجلس بينهما، فلما قضى صلاته، سجد سجدتين، ثم سلم بعد ذلك^(١) .

وفي رواية متفق عليها : « يُكَبِّرُ في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم »^(٢) .

وفي « المسند » من حديث يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن زياد ابن علاقة قال : صَلَّى بنا المغيرة بن شعبة، فلما صلى ركعتين، قام ولم يجلس، فسبّح به من خلفه، فأشار إليهم : أن قوموا، فلما فرغ من صلاته، سلم، ثم سجد سجدتين، وسلم، ثم قال : هكذا صنع بنا رسول الله ﷺ^(٣) وصححه الترمذي .

وذكر البيهقي من حديث عبد الرحمن بن شماس المهری قال : صَلَّى بنا عُقْبَةُ ابن عامر الجهني، فقام وعليه جلوس، فقال الناس : سُبْحَانَ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ، فلم يجلس، ومضى على قيامه، فلما كان في آخر صلاته، سجد سجدتي السهو وهو جالس، فلما سلم، قال : إني سمعتكم آنفاً تقولون : « سُبْحَانَ اللَّهِ » لكيما أجلس، لَكِنَّ السُّنَّةَ الَّتِي صَنَعْتُ^(٤) .

وحديث عبد الله بن بُحَيَّة أولى لثلاثة وجوه ..

(١) عن عبد الله بن بُحَيَّة رضى الله عنه أنه قال : « صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات، ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر قبل التسليم فسجد سجدتين وهو جالس، ثم سلم » رواه البخاري (١٢٢٤) ومسلم (١٢٤٦ و ١٢٤٧) وأبو داود (١٠٣٤) والترمذي (٣٩١) والنسائي (٢٨/٣) وابن ماجه (١٢٠٦)

(٢) جزء من حديث عبد الله بن بُحَيَّة السابق تخريجه .

(٣) صحيح . رواه أحمد (٢٤٧/٤) والترمذي (٣٦٥) وأبو داود (١٠٣٧) وقال الترمذي : حسن صحيح .

(٤) صحيح . رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣٤٤/٢) .

أحدها : أنه أصحُّ من حديث المغيرة .

الثانى : أنه أصرح منه، فإن قول المغيرة . وهكذا صنع بنا رسول الله ﷺ، يجوز أن يرجع إلى جميع ما فعل المغيرة، ويكون قد سجد النبي ﷺ فى هذا السهو مرة قبل السلام، ومرة بعده، فحكى ابنُ بُحينة ما شاهده، وحكى المنير ما شاهده، فيكون كلا الأمرين جائزاً، ويجوز أن يُريد المغيرة أنه ﷺ قام ولم يرجع، ثم سجد للسهو .

الثالث : أنَّ المغيرة لعله نسى السجود قبل السلام وسجده بعده، وهذه صفة السهو، وهذا لا يمكن أن يقال فى السجود قبل السلام، والله أعلم .



فصل

وسلم ﷺ من ركعتين فى إحدى صلاتي العشي، إما الظهر، وإما العصر، ثم تكلم، ثم أتمها، ثم سلم، ثم سجدَ سجدتين بعد السلام والكلام، يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع ^(١) .

وذكر أبو داود والترمذى أن النبي ﷺ صلى بهم، فسجد سجدتين، ثم تشهد، ثم سلم ^(٢) . وقال الترمذى : حسن غريب .

(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي، إما الظهر وإما العصر، فسلم من ركعتين ثم أتى جلدعاً من قبله المسجد فاستند إليها مفضباً، وفى القوم أبو بكر وعمر، فهابا أن يتكلما، وخرج سرعان الناس، قصرت الصلاة، فقام ذو اليمين فقال: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فنظر النبي ﷺ يميناً وشمالاً، فقال: «ما تقول ذو اليمين؟» قالوا صدق، لم تصل إلا ركعتين، فصل ركعتين وسلم ثم كبر ثم سجد، ثم كبر ورفع، ثم كبر وسجد، ثم كبر ورفع . رواه البخارى (١٢٢٩) ومسلم (١٢٦٥) واللفظ له . وأحمد (٢/ ٢٨٤) وأبو داود (١٠٠٨) .

(٢) ضعيف . رواه أبو داود (١٠٣٩) والترمذى (٣٩٥) والنسائى (٢٦/٣) والحاكم (٣٢٣/١) والبيهقى (٣٥٥/٢) من طريق أشعث بن عبد الملك الحمرانى عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبى قلابة عن أبى المهلب عن عمران بن حصين به . وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى . وقال الألبانى: أشعث هذا ثقة، لكنه ما أخرجنا له فى الصحيحين كما قال الذهبى، نفسه فى «الميزان» فالإسناد صحيح لولا أن لفظة «ثم تشهد» شاذة فيما يلدو، فقد أخرج مسلم وأبو عوانة فى صحيحيهما من طرق أخرى عن خالد الحذاء أتم منه وليس فيه هذه الزيادة . ولذلك قال البيهقى عقب الحديث: «نفرد به أشعث الحمرانى، وقد رواه شعبة وهيب وابن علية والثقفى وهشيم وحماد بن زيد ويزيد بن ربيع وغيرهم عن خالد الحذاء لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث عن محمد عنه . اهـ . الإرواء» (١٢٩/٢) . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية فى «الفتاوى» (٤٩٠/٢٣): «وأما التشهد فى سجدتى السهو: فاعتمد من أثبت على ما روى من حديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم، =

وصلّى يوماً فسَلَّم وانصرف، وقد بقي من الصلاة ركعة، فأدركه طلحةُ ابن عبيد الله، فقال : نسيتَ من الصلاة ركعة، فرجع فدخل المسجد، وأمر بلالاً فأقام الصلاة، فصلى للناس ركعةً^(١) . . ذكره الإمام أحمد رحمه الله .

وصلّى الظهر خمساً، فقيل له : زيدَ في الصلاة ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليتَ خمساً، فسجدَ سجدةً بعد ما سلّم^(٢) . متفق عليه .

وصلّى العصر ثلاثاً، ثم دخل منزله، فذكره الناس، فخرج فصلى بهم ركعة،

= فسهي، فسجد سجدةً، ثم تشهد قلت : كونه غريباً يقتضى أنه لا متابع لمن رواه، بل قد انفرد به، وهذا يوحى هذا الحديث في مثل هذا، فإن رسول الله ﷺ قد ثبت عنه أنه سجد بعد السلام غير مرة كما في حديث ابن مسعود لما صلى خمساً وفي حديث أبي هريرة، حديث ذى اليدين وعمران بن حصين . . . وليس في شيء من أقواله أمرٌ بالتشهد بعد السجود بل هذا التشهد بعد السجدة عمل طويل بقدر السجدة أو أطول، ومثل هذا مما يحفظ بضبط، وتتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان قد تشهد لذكر ذلك من ذكر السلام، وذكر التكبير عند الخفض والرفع، فإن هذه أقوال خفيفة، والتشهد عمل طويل، فكف ينقلون هذا ولا ينقلون هذا؟ اهـ وقال الحافظ في «الفتح» (٣/ ١٩٩- ط الريان): «وقال ابن حبان: ما روى ابن سيرين عن خالد غيب هذا الحديث انتهى، وهو من رواية الأكاثر عن الأصاغر. وضعفه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما وهُمُوا رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين فإن المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد وروى السراج من طريق سلمة بن علقمة أيضاً في هذه القصة «قلت لابن سيرين: فالتشهد؟ قال لم رسمع في التشهد شيئاً» وقد تقدم في «باب تشبيك الأصابع» من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال: «ثبت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم» وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الاستاد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم فصارت زيادة أشعث شاذة، ولهذا قال ابن المنذر: لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت، لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي، وعن المغيرة عن البيهقي وفي إسنادهما ضعف، فقد يقال: إن الأحاديث الثلاثة في التشهد بإجماعهما ترتق إلى درجة الحسن، قال العلاني: وليس ذلك ببعيد، وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله: أخرجه ابن أبي شيبة^١ اهـ قال الألباني: وما عزاه الحافظ للسراج رواه البيهقي أيضاً (٢/ ٣٥٥) عن سلمة بن علقمة قال: قلت: لمحمد بن سيرين: فيهما تشهد؟ يعني في سجدة السهو، قال: لم أسمعه في حديث أبي هريرة - رضى - الله عنه، وأحب إلى أن يتشهد^٢ وسنده صحيح، ورواه البخاري وابن أبي شيبة (١/ ١٧٧/ ٢) مختصراً . . . وحديث ابن مسعود في التشهد بعد السجدة، وقد أخرجه أيضاً البيهقي (٢/ ٣٥٦) مرفوعاً وقال: «وهذا غير قوى، ومختلف في رفعه ومثنته» قلت: وهو من طريق خصيف عن أبي عبيدة عن ابن مسعود، وهذا إسناده فيه ضعف وانقطاع، وقد رواه من هذا الوجه ابن أبي شيبة (٢/ ١٧٧/ ٢) وأحمد (١/ ٤٢٩) موقوفاً على ابن مسعود ويرجح الموقوف ما رواه ابن أبي شيبة عقبه من طرق إبراهيم عن عبد الله قال: فيهما تشهد. وهذا إسناده صحيح، وإن كان ظاهره الانقطاع لما عُرِف من ترجمة إبراهيم وهو النخعي فيما يرويه عن ابن مسعود بدون واسطة، أنه إنما يفعل ذلك إذا كان بينه وبين ابن مسعود أكثر من واحد من التابعين من أصحاب ابن مسعود، ولذلك صرح الحافظ بصحة استاده كما تقدم^٣ اهـ «الارواء» (٢/ ١٢٩- ١٣١).

(١) صحيح. رواه أحمد (١/ ٦٠٤) وأبو داود (١٠٢٣) من حديث معاوية بن خديج.

(٢) رواه البخاري (١٢٢٦) ومسلم (١٢٥٨) وأبو داود (١٠١٩) والترمذي (٣٩٢) والنسائي (٣/ ٣١) وابن

ماجه (١٢٠٥) من حديث ابن مسعود رضى الله عنه.

ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلم^(١).

فهذا مجموع ما حفظ عنه ﷺ من سهوه فى الصلاة، وهو خمسة مواضع، وقد تضمن سجوده فى بعضه قبل السلام، وفى بعضه بعده.

فقال الشافعى رحمه الله : كلُّه قبل السلام .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : كلُّه بعد السلام .

وقال مالك رحمه الله : كلُّ سهو كان نقصاناً فى الصلاة، فإن سجوده قبل السلام، وكلُّ سهو كان زيادة فى الصلاة، فإن سجوده بعد السلام، وإذا اجتمع سهوان : زيادة ونقصان، فالسجود لهما قبل السلام .

قال أبو عمر بن عبد البر : هذا مذهبه لا خلاف عنه فيه، ولو سجد أحد عنده لسهوه بخلاف ذلك، فجعل السجود كلَّه بعد السلام، أو كلَّه قبل السلام، لم يكن عليه شئ، لأنه عنده من باب قضاء القاضى باجتهاده، لاختلاف الآثار المرفوعة، والسلف من هذه الأمة فى ذلك .

وأما الإمام أحمد رحمه الله، فقال الأثرم : سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن سجود السهو : قبل السلام، أم بعده ؟ فقال : فى مواضع قبل السلام، وفى مواضع بعده، كما صنع النبى ﷺ حين سلم من اثنتين، ثم سجد بعد السلام، على حديث أبى هريرة فى قصة ذى الديدن .

ومن سلم من ثلاث سجد أيضاً بعد السلام على حديث عمران بن حصين . وفى التحرى يسجد بعد السلام على حديث ابن مسعود^(٢) . وفى القيام من اثنتين يسجد قبل السلام على حديث ابن بُحينة^(٣) وفى الشك بينى على اليقين، ويسجد قبل

(١) رواه مسلم (١٢٧٠) وأبو داود (١٠١٨) والنسائى (٢٦/٣) وابن ماجه (١٢١٥) من حديث عمران بن حصين رض الله عنه.

(٢) الذى يقول فيه النبى ﷺ : «إذا شك أحدكم فى صلاته فليتحرك الصواب، فليتم عليه ثم ليسلم، ثم يسجد سجدتين» رواه البخارى (٤٠١) واللفظ له . ومسلم (١٢٥١) وأبو داود (١٠٢٠) والنسائى (٢٨/٣) وابن ماجه (١٢١١) وقال الحافظ : قوله «فليتحرك الصواب» . المراد البناء على اليقين . اهـ وقال النووى : وقالوا والتحرى هو القصد ومنه قول الله تعالى «تحرروا رشداً» فمعنى الحديث فليقصد الصواب فليعمل به . قال الشيخ ابن عثيمين : مثال ذلك شخص يصلى الظهر فشك فى الركعة هل هى الثانية أو الثالثة لكن ترجع عنده أنها الثالثة فإنه يجعلها الثالثة فيأتى بعدها بركعة ويسلم ثم يسجد للسهو ويسلك . اهـ «رسائل فقهية» (ص٣٦).

(٣) سبق تخريجه.

السلام على حديث أبي سعيد الخدري^(١)، وحديث عبد الرحمن بن عوف^(٢) .

قال الأثرم : فقلت لأحمد بن حنبل : فما كان سوى هذه المواضع ؟ قال : يسجد فيها كلها قبل السلام ، لأنه يتم ما نقص من صلاته ، قال : ولولا ما روى عن النبي ﷺ ، لرأيت السجود كله قبل السلام ، لأنه من شأن الصلاة ، فيقضيه قبل السلام ، ولكن أقول : كل ما روى عن النبي ﷺ أنه سجد فيه بعد السلام ، فإنه يسجد فيه بعد السلام ، وسائر السهو يسجد فيه قبل السلام .

وقال داود بن علي : لا يسجد أحد للسهو إلا في الخمسة المواضع التي سجد فيها رسول الله ﷺ . انتهى .

وأما الشك ، فلم يعرض له ﷺ ، بل أمر فيه بالبناء على اليقين ، وإسقاط الشك ، والسجود قبل السلام . فقال الإمام أحمد : الشك على وجهين : اليقين ، والتحري ، فمن رجع إلى اليقين ، ألغى الشك ، وسجد سجدة السهو قبل السلام على حديث أبي سعيد الخدري ، وإذا رجع إلى التحري وهو أكثر الوهم ، سجد سجدة السهو بعد السلام على حديث ابن مسعود الذي يرويه منصور . انتهى .

وأما حديث أبي سعيد ، فهو : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمْ يَذَرْ كَمْ صَلَّى أَثَلَانًا أَمْ أَرْبَعًا ، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ . »

وأما حديث ابن مسعود ، فهو : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ ، فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » متفق عليهما .

وفى لفظ « الصحيحين » : « ثُمَّ يُسَلِّمُ ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » وهذا هو الذي قال الإمام أحمد ، وإذا رجع إلى التحري ، سجد بعد السلام .

(١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ؟ ثلاثاً أم أربعاً ؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمساً شفقن له صلاته ، وإن صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيباً للشيطان . رواه مسلم (١٢٤٩) وأحمد (٨٧/٣) وأبو داود (١٠٢٤) والسنائي (٢٧/٣) وابن ماجه (١٢١٠) .

(٢) عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « إذا سها أحدكم في صلاته ، فلم يدر واحدة صلى أو اثنين ، فليبن على واحدة ، فإن لم يدر نتيم صلى أو ثلاثاً ، فليبن على ثنتين ، وإن لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً ؟ فليبن على ثلاث ، وليسجد سجدتين قبل أن يسلم » رواه أحمد - (١٩٠/١) - والترمذي (٣٩٨) وابن ماجه (١٢٠٩) والطحاوي (٤٣٢-٤٣٣) والحاكم (٣٢٤-٣٢٥) والبيهقي (٣٣٢/٢) وصنده حسن ، وانظر « الصحيحة » (١٣٥٦) .

والفرق عنده بين التحرى واليقين، أن المصلى إذا كان إماماً بنى على غالب ظنه وأكثر وهمه، وهذا هو التحرى، فيسجد له بعد السلام على حديث ابن مسعود، وإن كان منفرداً، بنى على اليقين، وسجد قبل السلام على حديث أبى سعيد، وهذه طريقة أكثر أصحابه فى تحصيل ظاهر مذهبه . وعنه : روايتان أخريان : إحداهما : أنه يبنى على اليقين مطلقاً، وهو مذهب الشافعى ومالك، والأخرى : على غالب ظنه مطلقاً، وظاهر نصوصه إنما يدل على الفرق بين الشك، وبين الظن الغالب القوى، فمع الشك يبنى على اليقين، ومع أكثر الهم أو الظن الغالب يتحرى، وعلى هذا مدار أجوبته . وعلى الحالين حمل الحديثين، والله أعلم .

وقال أبو حنيفة رحمه الله فى الشك : إذا كان أول ما عَرَضَ له، استأنف الصلاة، فإن عرض له كثيراً، فإن كان له ظنٌّ غالب، بنى عليه، وإن لم يكن له ظن، بنى على اليقين .



فصل

فى الخشوع فى الصلاة

ولم يكن من هديه ﷺ بتغميض عينيه فى الصلاة، وقد تقدم أنه كان فى التشهد يؤم ببصره إلى أصبعه فى الدعاء، ولا يُجَاوِزُ بَصَرُهُ إِشَارَتَهُ (١) .

وذكر البخارى فى « صحيحه » عن أنس رضى الله عنه قال : كان قرأماً لعائشة، سترت به جانب بيتها، فقال النبى ﷺ : « أَمِيطِي عَنِّي قِرَامَكَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا تَرَالِ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي » (٢) . ولو كان يُغْمِضُ عَيْنِهِ فى صلاته، لما عَرَضَتْ له فى صلاته . وفى الاستدلال بهذا الحديث نظراً، لأن الذى كان يعرض له فى صلاته : هل تذكر تلك التصاوير بعد رؤيتها، أو نفس رؤيتها ؟ هذا محتمل، وهذا محتمل، وأبين دلالة منه حديث عائشة رضى الله عنها، أن النبى ﷺ صَلَّى فى خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فنظر إلى أعلامها نظرة، فلما انصرف قال : « أَذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي »

(١) حسن. رواه أحمد (٣/٤) أبو داود (٩٩٠) والنسائى (٢٩/٣) من حديث عبد الله بن الزبير رضى الله عنه.

(٢) رواه البخارى (٣٧٤) وأحمد (١٥١/٣) (٢٨٣).

هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي أَنْفَاءً عَنْ صَلَاتِي»^(١). وفى الاستدلال بهذا أيضاً ما فيه، إذ غايته أنه حانت منه التفاتة إليها، فشغلته تلك الالتفاتة ولا يدلُّ حديثُ التفاتة إلى الشعب لما أُرْسِلَ إليه الفارس طليعة^(٢)، لأن ذلك النظرَ والالتفاتَ منه كان للحاجة، لاهتمامه بأمور الجيش، وقد يدلُّ على ذلك مدُّ يده فى صلاة الكسوف ليتناولَ العنقود لما رأى الجنة^(٣)، وكذلك رؤيته النَّارَ وصاحبةَ الهرة فيها، وصاحبَ المحجن^(٤) وكذلك حديثُ مدافعتِهِ للبهيمة التى أرادت أن تمر بين يديه، وردُّه الغلامَ والجارية، وحجزه بين الجاريتين، وكذلك أحاديثُ ردِّ السلام بالإشارة على مَنْ سَلَّمَ عليه وهو فى الصلاة، فإنه إنما كان يُشير إلى مَنْ يراه^(٥)، وكذلك حديثُ تعرُّضِ الشيطان له فأخذه فخنقه، وكان ذلك رؤيةً عَيْنَ، فهذه الأحاديثُ وغيرها يُستفاد من مجموعها العلمُ بأنه لم يكن يُغْمِضُ عينيه فى الصلاة.

وقد اختلف الفقهاء فى كراهته، فكرهه الإمامُ أحمد وغيره، وقالوا : هو فعلُ اليهود، وأباحه جماعة ولم يكرهوه، وقالوا : قد يكونُ أقربَ إلى تحصيل الخشوع الذى هو روحُ الصلاة وسرُّها ومقصودها .

والصواب أن يُقال : إن كان تفتيحُ العين لا يُخلُّ بالخشوع، فهو أفضل، وإن

(١) رواه البخارى (٣٧٣) ومسلم (١٢١٦ و ١٢١٧) وأحمد (٣٧/٦ و ٤٦ و ١٧٧ و ١٩٩ و ٢٠٨) وأبو دارد (٩١٤) والنسائى (٧٢/٢) والانبجانية: كساء غليظ لا علم له، وإذا كان لكساء علم فهو خميصه.
(٢) سبق تخريجه.

(٣) وذلك لما انخفضت الشمس على عهد النبى ﷺ فصلى بأصحابه صلاة الكسوف. ثم قال لهم «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله»، قالوا يا رسول الله رأيك تناولت شيئاً فى مقامك، ثم رأيك كعكعت. قال ﷺ: «إني رأيت الجنة فتناولت عنقوداً، ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، وأريت النار فلم أرَ منظراً كالיום قط أقطع، ورأيت أكثر أهلها النساء»، قالوا: ثم يا رسول الله؟ قال: بكفرهن، قيل: يكفرن بالله؟ قال: «يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله، ثم رأيت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط» رواه البخارى (١٠٥٢) عن ابن عباس رضى الله عنه.

(٤) وذلك أيضاً فى صلاة الكسوف، فقد قال النبى ﷺ لأصحابه: «ما من شيء توعدونهُ إلا قد رأيته فى صلاتي هذه. لقد جىء بالنار. وذلكم حين رأيتمونى تأخرت مخافة أن يصيبنى من لفحها. وحتى رأيت فيها صاحب المحجن يجر فيجىء فى النار. كان يسرق الحاج بمحجنه، فإن فطن له قال: إنما تعلق بمحجنى، وإن غفل عنه ذهب به، وحتى رأيت فيها صاحبة الهرة التى ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض، حتى ماتت جوعاً ثم جىء بالجنة، وذلكم حين رأيتمونى تقدمت حتى قمت من مقامى، ولقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها لانتظروا إلى، ثم بدا لى أن لا أفعل، فما من شيء توعدونهُ إلا قد رأيته فى صلاتي» رواه مسلم (٢٠٦٧) وأحمد (٣١٨/٣) وأبو داود (١١٧٨) عن جابر رضى الله عنه.

(٥) وقد سبقت الأحاديث الواردة فى رد السلام إشارة.

كان يحولُ بينه وبين الخشوع لما في قلبته من الزخرفة والتزويق أو غيره مما يُشوش عليه قلبه، فهناك لا يُكره التغميضُ قطعاً، والقولُ باستحبابه في هذا الحال أقربُ إلى أصول الشرع ومقاصده من القول بالكرهية، والله أعلم .



فصل

**فيما كان رسول الله ﷺ يقولهُ بعد انصرافه من الصلاة،
وجلوسته بعدها، وسرعة الانتقال منها، وما شرعه
لأئمة من الأذكار والقراءة بعدها**

كان إذا سلّم، استغفر ثلاثاً، وقال : « اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمَنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ »^(١). ولم يمكث مستقبلَ القِبلةِ إلا مقداراً ما يقولُ ذلك، بل يُسرِعُ الانتقالَ إلى المأمومين .

وكان ينفِتِلُ عن يمينه وعن يساره، وقال ابن مسعود : رأيتُ رسولَ الله ﷺ كثيراً ينصرفُ عن يساره^(٢) .

وقال أنس : أكثرُ ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ ينصرفُ عن يمينه^(٣)، والأولُ في « الصحيحين » . والثاني في « مسلم » .

وقال عبد الله بن عمرو : رأيتُ رسولَ الله ﷺ ينفِتِلُ عن يمينه وعن يساره في الصلاة^(٤) .

ثم كان يُقْبِلُ على المأمومين بوجهه، ولا يخصُّ ناحيةً منهم دون ناحية^(٥) .
وكان إذا صَلَّى الفجرَ، جلس في مصلاه حتى تَطْلُعَ الشمسُ^(٦) .

(١) رواه مسلم (١٣١٠) أحمد (٢٧٥/٥) وأبو داود (١٥١٣) والترمذی (٣٠٠) والنسائي (٦٨/٣) وابن ماجه (٩٢٨) عن ثوبان رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري (٨٥٢) ومسلم (١٦٠٩) وأبو داود (١٠٤٢) والنسائي (٨٠/٣) وابن ماجه (٩٣٠) .

(٣) رواه مسلم (١٦١١) كتاب الصلاة، باب: جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال .

(٤) حسن. رواه أحمد (١٧٤/٢) و١٩٠ و٢١٥ وابن ماجه (٩٣١) .

(٥) عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا صلى أقبل علينا بوجهه. رواه البخاري (٨٤٥) .

(٦) رواه مسلم (١٤٩٧ و١٤٩٨) وأبو داود (١٢٩٤، ٤٨٥٠) والنسائي (٨٠/٣) وأحمد (٩١/٥) والترمذی (٥٨٥) .

من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه .

وكان يقولُ في دُبُر كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ »^(١).

وكان يقولُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَهُ النِّعْمَةُ، وَلَهُ الْفَضْلُ، وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ »^(٢).

وذكر أبو داود عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان إذا سلّم من الصلاة قال : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَسْرَفْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ »^(٣).

هذه قطعة من حديث عليّ الطويل الذي رواه مسلم في استفتاحه عليه الصلاة والسلام، وما كان يقوله في ركوعه وسجوده... ولمسلم فيه لفظان ..

أحدهما : أن النبي ﷺ كان يقوله بين التشهد والتسليم^(٤)، وهذا هو الصواب .

والثاني : كان يقوله بعد السلام^(٥)، ولعله كان يقوله في الموضعين، والله أعلم .

وذكر الإمام أحمد عن زيد بن أرقم قال : كان رسول الله ﷺ يقولُ في دُبُر كلِّ صلاةٍ : « اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِكُهُ، أَنَا شَهِيدٌ أَنَّكَ الرَّبُّ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، أَنَا شَهِيدٌ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ

(١) رواه البخاري (٨٤٤) ومسلم (١٣١٤) وأبو داود (١٥٠٥) والنسائي (٧٠/٣) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (١٣١٩) وأبو داود (١٥٠٦) والنسائي (٦٩/٣) وفي «عمل اليوم والليلة» (١٣٨) عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

(٣) صحيح . رواه أبو داود (١٥٠٩).

(٤) رواه مسلم (١٧٨١) كتاب الصلاة : الدعاء في صلاة الليل وقيامه . والترمذي (٣٤٢١ و ٣٤٢٢) وابن حبان (١٩٦٦) والبيهقي (٥٧٢).

(٥) رواه مسلم (١٧٨٢) وأحمد (٩٥/١ و ١٠٣) وأبو داود (٧٦٠ و ٧٦١) والترمذي (٣٤٢٣) وقال والعمل على هذا عند الشافعي وأصحابنا، وأحمد لا يراه.

كُلُّ شَيْءٍ، أَنَا شَهِيدٌ أَنَّ الْعِبَادَ كُلَّهُمْ إِخْوَةٌ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، اجْعَلْنِي مُخْلِصاً لَكَ وَأَهْلِي فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، أَسْمَعْ وَأَسْتَجِبْ، اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ، اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ، حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ»^(١) ورواه أبو داود .

ونذب أمته إلى أن يقولوا في دبر كل صلاة : « سُبْحَانَ اللَّهِ » « ثلاثاً وثلاثين » و « الحمد لله » « كذلك »، و « الله أكبر » « كذلك »، وتمام المائة : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير »^(٢) .

وفي صفة أخرى : التكبير أربعاً وثلاثين فتم به المائة^(٣) .

وفي صفة أخرى : « خمساً وعشرين تسيبحة، ومثلها تحميدة، ومثلها تكبيرة، ومثلها لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير »^(٤) .

وفي صفة أخرى : « عشر تسيبحات، وعشر تحميدات، وعشر تكبيرات »^(٥) .

(١) ضعيف . رواه أحمد (٣٦٩/٤) وأبو داود (١٥٠٨) والطبراني في «الكبير» (٢١٠/٥) برقم (٥١٢٢) وأبو يعلى (١٧٨/١٣) برقم (٧٢١٦ و ٧٢١٧) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١١٤) وفي سننه داود بن راشد الطفاوى، وهو ابن الحديث كما في «التقريب» (٢٣١/١) وقال ابن معين: داود الطفاوى الذى روى عنه المقرئ، حديث القرآن: ليس بشيء. انظر «الضعفاء» للعقيلي (٣٨/٢) وفي السند أيضاً أبو مسلم البجلي وهو مقبول كما في «التقريب» (٤٧٢/٢) .

(٢) رواه مسلم (١٣٢٨) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٤٢ و ١٤٣) بلفظ: «من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وحمد الله ثلاثاً وثلاثين. وكبر الله ثلاثاً وثلاثين، فتلك تسعة وتسعون، وقال تمام المائة. لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر» .

(٣) رواه مسلم (١٣٢٥) والترمذى (٣٤١٢) والنسائي (٧٥/٣) وفي «عمل اليوم والليلة» (١٥٥) والبيهقى (١٨٦/٢) .

(٤) صحيح . رواه الترمذى (٣٤١٣) وأحمد (١٨٤/٥) والنسائي (٧٦/٣) وفي «عمل اليوم والليلة» (١٥٧) والدارمى (٣١٢/١) والطبراني (٤٨٩٨) وابن خزيمة (٧٥٢) والحاكم (٢٥٣/١) وابن حبان (٢٠١٧) عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال: أمرنا أن نسبح دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، ونحمده ثلاثاً وثلاثين، ونكبره أربعاً وثلاثين قال: فرأى رجل من الأنصار فى المنام، فقال: أَمَرَكُمُ رسول الله ﷺ أن تسبحوا فى دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، فقال ومحمد ثلاثاً وثلاثين وتكبروا أربعاً وثلاثين؟ قال نعم. قال: فاجعلوها خمساً وعشرين واجعلوا التهليل معهن، فغدا على النبى ﷺ فحدثه فقال «افعلوا» . ورواه النسائي (٧٦/٣) عن ابن عمر وسنده حسن. وقال السندى فى حاشيته على النسائي: وليس هذا من العمل برويا غير الأنبياء، بل هو من العمل بقوله ﷺ فيمكن أنه علم بحقيقة الرويا بوحى أو إلهام أو بأى وجه كان، والله تعالى أعلم .

(٥) عن أنس بن مالك قال: جاءت أم سليم إلى النبى ﷺ فقالت: يا رسول الله علمنى كلمات أدعو بهن فى صلاتى قال: «سبحى الله عشراً، واحمديه عشراً، وكبريه عشراً، ثم سليه حاجتك» رواه النسائي (٥١/٣) وسنده حسن. وعن عبد الله بن عمرو، أن النبى ﷺ قال: «خصلتان، أو خلتان لا يحافظ عليهما عبد مسلم إلا دخل الجنة» هما يسير، ومن يعمل بهما قليل، سبح فى دبر كل صلاة عشراً، ويحمد عشراً ويكبر عشراً، فذلك =

وفي صفة أخرى : «إحدى عشرة» كما في «صحيح مسلم» في بعض روايات حديث أبي هريرة : «يُسَبِّحُونَ، وَيُحَمِّدُونَ، وَيُكَبِّرُونَ دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، إحدى عشرة، وإحدى عشرة، وإحدى عشرة، فذلك ثلاثة وثلاثون»^(١) والذي

= خمسون ومائة باللسان، وألف وخمسمائة في الميزان ويكبر أربعاً وثلاثين إذا أخذ مضجعه، ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويسبح ثلاثاً وثلاثين، فذلك مائة باللسان، وألف في الميزان» فلقد رأيت رسول الله ﷺ يعقدها بيده، قالوا: يا رسول الله، كيف هما يسير ومن يعمل بهم قليل؟ قال: «يأتي أحدكم - يعني الشيطان - في منامه فينومه قبل أن يقوله، ويأتيه في صلاته فيذكره حاجة قبل أن يقوله» رواه أبو داود (٥٠٦٥) والترمذي (٣٤١٠) وابن ماجه (٩٢٦) والنسائي (٧٣/٣) وفي «عمل اليوم والليلة» (٨١٣، ٨١٩) والحميدي (٥٨٣) وعبد الرزاق (٣١٨٩) وابن أبي شيبه (٢٣٣/١٠ و ٢٣٤) وابن حبان (٢٠١٢ - احسان) وسنده صحيح. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح (١). رواه مسلم (١٣٢٣ و ١٣٢٤) كتاب الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة. عن قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث عن ابن عجلان كلاهما عن سُمَيٍّ عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم. فقال: «وما ذاك؟» قالوا يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم، ويتصدقون ولا تنصدق، ويعتقون كما نعتق، فقال رسول الله ﷺ: «أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم، وتسبقون به من بعدكم؟ ولا يكون أحدٌ أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم؟» قالوا: بلى. يا رسول الله قال: «تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة، ثلاثاً وثلاثين مرة... وزاد غير قتيبة: في هذا الحديث عن الليث عن ابن عجلان: قال سُمَيٌّ: فحدثت بعض أهلى هذا الحديث فقال: وَهَمْتُ. إنما قال: تسبح الله ثلاثاً وثلاثين وتحمد الله ثلاثاً وثلاثين، وتكبر الله ثلاثاً وثلاثين.

فرجعت إلى أبي صالح، فقلت له ذلك، فأخذ بيدي فقال: الله أكبر وسبحان الله، والحمد لله. الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، حتى تبلغ من جميعهن ثلاثاً وثلاثين. قال ابن عجلان: فحدثني بهذا الحديث رجاء ابن حيوة فحدثني بمثله عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ. والرواية الثانية التي رواها مسلم من طريقة روح عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنهم قالوا: يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم، بمثل حديث قتيبة عن الليث، إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة، قول أبي صالح: ثم رجع فقراء المهاجرين إلى آخر الحديث، وزاد في الحديث: يقول سهيل: إحدى عشرة، وإحدى عشرة، فجميع ذلك كله ثلاثة وثلاثون.

قال الحافظ: قوله (ثلاثاً وثلاثين) يحتمل أن يكون المجموع للجميع فإذا وزع كان لكل واحد إحدى عشرة، وهو الذى فهمه سهيل بن أبي صالح... لكن لم يتابع سهيل على ذلك، بل لم أر فى شيء من طرق الحديث كل التصريح بإحدى عشرة إلا فى حديث ابن عمر عند البزار وإسناده ضعيف، والأظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد فرد، فعلى هذا ففيه تنازع ثلاثة أفعال فى ظرف ومصدر، والتقدير تسبحون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وتحمدون وتكبرون كذلك» اهـ «الفتح» (٣٨٣-٣٨٢/٢).

وقال: «وأظن سبب الوهم أنه وقع فى رواية ابن عجلان «يسبحون ويكبرون ويحمدون فى دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة» تحمله بعضهم على أن العدد المذكور مقسوم على الأذكار الثلاثة، فروى الحديث بلفظ إحدى عشرة. و«الفتح» (٨٠/١١). وهذا أيضاً ما استظهره النووى والقاضى عياض كما فى شرح النووى على مسلم. (تنبيه) روى البخارى (٦٣٢٩) قال: حدثنى إسحاق، أخبرنا يزيد، أخبرنا ورقاء عن سُمَيٍّ عن أبي صالح، عن أبي هريرة: قالوا: يا رسول الله، قد ذهب أهل الدثور بالدرجات والنعيم المقيم... قال أفلا أخبركم بأمر تدركون من كان قبلكم وتسبقون من جاء بعدكم ولا يأتى أحدٌ بمثل ما جئتم به إلا من جاء بمثله: تسبحون فى دبر كل صلاة عشراً، وتحمدون عشراً وتكبرون عشراً» قال الحافظ فى «الفتح» (٣٨٣/٢) لم أقف فى شيء من طرق حديث أبي هريرة على من تابع ورقاء على ذلك لا عن سُمَيٍّ، ولا عن غيره ويحتمل أن يكون تأول =

يظهر في هذه الصفة، أنها من تصرف بعض الرواة وتفسيره، لأن لفظ الحديث : « يُسَبِّحُونَ وَيَحْمَدُونَ، وَيَكْبُرُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » وإنما مراده بهذا أن يكون الثلاث والثلاثون في كل واحدة من كلمات التسبيح والتحميد والتكبير، أي قولوا : « سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » لأن راوى الحديث «سُمي» عن أبي صالح السمان، وبذلك فسره أبو صالح قال : «قولوا : سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، حتى يكون منهن كلُّهن ثلاث وثلثون» .

وأما تخصيصه بإحدى عشرة، فلا نظير له في شيء من الأذكار بخلاف المائة، فإن لها نظائر، والعشر لها نظائر أيضاً، كما في السنن من حديث أبي ذر، أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ قَالَ فِي دُبْرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ ثَانِ رَجُلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيِّ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرَّاتٍ، كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَمُحِيَ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ يَوْمَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي حَرَزٍ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ، وَحُرِّسَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلَمْ يَنْبَغِ لَذَنْبٍ أَنْ يُذْرِكَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا الشَّرْكَ بِاللَّهِ »^(١)، قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وفي « مسند الإمام أحمد » من حديث أم سلمة، أنه ﷺ علّم ابنته فاطمة لما جاءت تسأله الخادم، فأمرها : أن تسبح الله عند النوم ثلاثاً وثلثين، وتحمده ثلاثاً وثلثين، وتكبره ثلاثاً وثلثين، وإذا صليت الصبح أن تقول : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ، عَشْرَ مَرَّاتٍ »^(٢) .

= ما تأول سهيل من التوزيع، ثم ألغى الكسر، ويعكر عليه أن السياق صريح في كونه كلام النبي ﷺ . وقد وجدت لرواية العشر شواهد : منها عن علي عند أحمد، وعن سعد بن أبي وقاص عند النسائي وعن عبد الله بن عمرو عنده، وعند أبي داود والترمذي، وعن أم سلمة عند البزار، وعن أم مالك الأنصارية عند الطبراني^{اهـ} .

(١) ضعيف . رواه الترمذي (٣٤٧٤) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٢٦/ ١٢٧) وقال الترمذي : حسن غريب صحيح . قلت : في سنده شهر بن حوشب وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام كما في «التقريب» (١/ ٣٥٥) وقال النسائي في «عمل اليوم والليلة» شهر بن حوشب ضعيف، سئل ابن عون عن حديث شهر فقال : إن شهر أتركوه، وكان شعبة سيء الرأي فيه، وتركه يحيى القطان .

(٢) ضعيف . رواه أحمد (٢٩٨/ ٦) والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٣٣٩/ ٨٨٧) وفي سنده شهر بن حوشب . قلت : وأما الشطر الأول من الحديث . فقد رواه البخاري (٦٣١٨) ومسلم (٦٧٨٤) وأبو داود (٥٠٦٢) عن علي رضي الله عنه، أن فاطمة اشكت ما تلقى من الرحي في يدها، وأتى النبي ﷺ سبي فأنطلقت فلم تجده، ولقيت =

وفي « صحيح ابن حبان » عن أبي أيوب الأنصاري يرفعه : « مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ، كُتِبَ لَهُ بِهِنَّ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَمُحِي عَنْهُ بِهِنَّ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ بِهِنَّ عَشْرُ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ لَهُ عَدْلُ عَتَاةٍ أَرْبَعِ رِقَابٍ، وَكَانَ لَهُ حَرَسًا مِنَ الشَّيْطَانِ حَتَّى يُمْسِيَ، وَمَنْ قَالَ هُنَّ إِذَا صَلَّى الْمَغْرِبَ دَبَّرَ صَلَاتِهِ فَمِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصْبِحَ » .

وقد تقدم قول النبي ﷺ في الاستفتاح : « اللَّهُ أَكْبَرُ (عشرًا) ، والحمد لله (عشرًا) ، وسبحان الله (عشرًا) ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (عشرًا) ، ويستغفر الله (عشرًا) ، ويقول : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي (عشرًا) ، ويتعوذ من ضيق المقام يوم القيامة (عشرًا) ^(١) » فالعشر في الأذكار والدعوات كثيرة . وأما الإحدى عشرة، فلم يجز ذكرها في شيء من ذلك البتة إلا في بعض طرق حديث أبي هريرة المتقدم، والله أعلم .

وقد ذكر أبو حاتم في « صحيحه » . أن النبي ﷺ كان يقول عند انصرافه من صلاته : « اللَّهُمَّ أَصْلَحْ لِي دِينِي الَّذِي جَعَلْتَهُ عَصْمَةً أَمْرِي، وَأَصْلَحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي جَعَلْتَ فِيهَا مَعَاشِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ نَقْمَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » ^(٢) .

وذكر الحاكم في « مستدركه » عن أبي أيوب أنه قال : ما صليت وراء نبيكم ﷺ إلا سمعته حين ينصرف من صلاته يقول : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ وَذُنُوبِي كُلَّهَا، اللَّهُمَّ أَنْعَمْنِي وَأَحْنِنِي وَارْزُقْنِي، وَاهْدِنِي لِمَا لَكَ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْأَخْلَاقِ، إِنَّهُ لَا يَهْدِي لِصَالِحِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَصْرِفُ عَنْ سَيِّئِهَا إِلَّا أَنْتَ » ^(٣) .

= عائشة فاخبرتها، فلما جاء النبي ﷺ أخبرته عائشة بجميع فاطمة إليها، فجاه النبي ﷺ إلينا، وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبنا نقوم . فقال النبي ﷺ : « على مكانكما »، فقع بيننا حتى وجدت برد قدمه على صدري، ثم قال : « ألا أعلمكما خيرًا مما سألتكما؟ إذا أخذتما مضاجعكما، أن تكبرا الله أربعاً وثلاثين وتسبحاه ثلاثاً وثلاثين وتحمده ثلاثاً وثلاثين، فهو خير لكم من خادم » .

(١) ضعيف . رواه ابن حبان (٢٠٢٣ - إحسان) وأحمد (٤١٥/٥ و ٤٢٠) وفي سننه عبد الله بن يعيش، وهو مجهول كما في « تعجيل المنفعة » للحافظ ابن حجر (ص ٢٧٨) .

(٢) حسن . رواه ابن حبان (٢٠٢٦ - إحسان) وابن خزيمة (٧٤٥) والنسائي (٧٣/٣) وفي « عمل اليوم والليلة » (١٣٧) والطبراني في « الدعاء » (٦٥٣) وفي « المعجم الكبير » وفي « عمل اليوم والليلة » (١٣٧) وفي سننه ابن أبي السرى، وهو صدوق له أوهام كثيرة كما في « التقريب » (٢٠٤/٢) ولكن تابعه حفص بن ميسرة . والحديث حسنه الحافظ في « نتائج الأفكار » (٣١٨/٢) .

(٣) ضعيف . رواه الحاكم (٤٦٢/٣) وفي سننه محمد بن القزاز وهو ضعيف كما في « التقريب » (١٦٧/٢) .

وذكر ابن حبان في « صحيحه » عن الحارث بن مسلم التميمي قال : قال لي النبي ﷺ : « إِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ ، فَقُلْ قَبْلَ أَنْ تَتَكَلَّمَ : اللَّهُمَّ أَجْرْنِي مِنَ النَّارِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، فَإِنَّكَ إِن مِتَّ مِنْ يَوْمِكَ ، كَتَبَ اللَّهُ لَكَ جَوَاراً مِنَ النَّارِ ، وَإِذَا صَلَّيْتَ الْمَغْرِبَ ، فَقُلْ قَبْلَ أَنْ تَتَكَلَّمَ : اللَّهُمَّ أَجْرْنِي مِنَ النَّارِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ؛ فَإِنَّكَ إِن مِتَّ مِنْ لَيْلِكَ كَتَبَ اللَّهُ لَكَ جَوَاراً مِنَ النَّارِ » (١).

وقد ذكر النسائي في « السنن الكبير » من حديث أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ ، لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ » (٢).

وهذا الحديث تفرد به محمد بن حمير ، عن محمد بن زياد الألهاني ، عن أبي أمامة ، ورواه النسائي عن الحسين بن بشر ، عن محمد بن حمير . وهذا الحديث من الناس من يصححه ، ويقول : الحسين بن بشر قد قال فيه النسائي : لا بأس به ، وفي موضع آخر : ثقة . وأما المحمّدان ، فاحتج بهما البخاري في « صحيحه » قالوا : فالحديث على رسمه ، ومنهم من يقول : هو موضوع ، وأدخله أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه في الموضوعات ، وتعلق على محمد بن حمير ، وأن أبا حاتم الرازي قال : لا يحتج به ، وقال يعقوب بن سفيان : ليس بقوي ، وأنكر ذلك عليه بعض الحفاظ ، ووثقوا محمداً ، وقال : هو أجل من أن يكون له حديث موضوع ، وقد احتج به أجل من صنف في الحديث الصحيح ، وهو البخاري ، ووثقه أشد الناس مقالة في الرجال : يحيى بن معين ، وقد رواه الطبراني في « معجمه » أيضاً من حديث عبد الله بن حسن عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، كَانَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ الْآخَرَى » (٣) . وقد روى هذا الحديث من حديث أبي أمامة ، وعلى بن أبي طالب ،

(١) ضعيف . رواه ابن حبان (٢٠٢٢ - إحصان) وأبو داود (٥٠٨٠) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١١١) وأحمد (٢٣٤/٤) وفي سننه الحارث بن مسلم بن الحارث التميمي ، قال الدارقطني مجهول كما في «الميزان» وقال أبو حاتم : لا يعرف حاله في «الفيض» وانظر «الضعيفة» (١٦٢٤).

(٢) حسن . رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٠) والطبراني في «الدعاء» (٦٧٥) وفي «المعجم الكبير» (٧٥٣٢) وفي «الأوسط» (٨٠٦٨) وفي «مسند الشاميين» (٨٢٤) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٢٤) وحسنه الحفاظ في تاريخ الأفكار (٢٧٩/٢) وانظر «الصحيحة» (٩٧٢).

(٣) ضعيف . رواه الطبراني في «الدعاء» (٧٦٤) وفي سننه كثيرين يحيى وهو ضعيف . وضعفه الحفاظ في «نتائج الأفكار» (٢٨٠/٢).

وعبد الله بن عمر، والمغيرة بن شعبة، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وفيها كلها ضعف، ولكن إذا انضم بعضها إلى بعض مع تباين طرقها واختلاف مخرجها، دلت على أن الحديث له أصل وليس بموضوع. وبلغني عن شيخنا أبي العباس ابن تيمية عن ابن عامر قال: «أمرني رسول الله ﷺ: أن أقرأ بالمعوذات في دبر كل صلاة»^(١). ورواه أبو حاتم ابن حبان في «صحيحه» والحاكم في «المستدرک»، وقال: صحيح على شرط مسلم. ولفظ الترمذی: «بالمعوذتين».

وفي «معجم الطبراني»، و«مسند أبي يعلى الموصلي» من حديث عمر ابن نيهان - وقد تكلم فيه - عن جابر يرفعه: «ثلاث من جاء بهن مع الإيمان، دخل من أي أبواب الجنة شاء، وزوج من الحور العين حيث شاء: من عفا عن قاتله، وأدى ديناً خفياً، وقرأ في دبر كل صلاة مكتوبة عشر مرات: قل هو الله أحد». فقال أبو بكر رضى الله عنه: «أو إحداهن يا رسول الله»: قال: «أو إحداهن»^(٢).

وأوصى معاذاً أن يقول في دبر كل صلاة: «اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»^(٣).

ودبر الصلاة يحتمل قبل السلام وبعده، وكان شيخنا يرجح أن يكون قبل السلام، فراجعته فيه، فقال: دبر كل شيء منه، كدبر الحيوان.



فصل

في سترة المصلي

وكان رسول الله ﷺ إذا صلى إلى الجدار، جعل بينه وبينه قدر ممر الشاة، ولم

(١) صحيح. رواه أبو داود (١٥٢٣) والترمذی (٢٩٠٣) والنسائي (٦٨/٣) وابن خزيمة (٧٥٥) وابن حبان (٢٠٠٤) - إسان) والحاكم (٢٥٣/١) وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) ضعيف. رواه الطبراني في «الدعاء» (٦٧٣) وأبو يعلى (١٧٩٤) وفي سننه عمر بن نيهان وهو ضعيف وأبو شداد مجهول: وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠٢/١٠) رواه أبو يعلى وفيه عمر بن نيهان وهو متروك وانظر «نتائج الأفكار» (٢٧٨/٢).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٥/٢٤٤، ٢٤٥ و٢٤٧) وأبو داود (١٥٢٢) والنسائي (٥٣/٣) وف «عمل اليوم والليلة» (١٠٩ و١١٧) والطبراني في «الكبير» (٢٠/٦٠/١١٠) وابن خزيمة (٧٥١) وابن حبان (٢٠٢٠، ٢٠٢١) - إسان) والحاكم (٢٧٣/١) وصححه ووافقه الذهبي.

يكن يتباعدُ منه، بل أمر بالقُرب من السُترة، وكان إذا صَلَّى إلى عُود أو عَمود أو شَجَرَة، جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولم يَصْنُدْ له صِمْدًا^(١)، وكان يَرَكُزُ الحَرَبَة في السفر والبرية، فيصلي إليها، فتكون سترته^(٢)، وكان يُعَرِّض راحلته، فيصلي إليها، وكان يأخذُ الرحل فيَعْدِلُهُ فيصلي إلى آخرته^(٣)، وأمر المصلي أن يستتر ولو بسهم أو عصا، فإن لم يجد فليخط خطاً في الأرض^(٤). قال أبو داود: سمعتُ أحمد ابن حنبل يقول: الخطُّ عرضاً مثل الهلال. وقال عبد الله: الخطُّ بالطول، وأما العصا، فتُنصب نصباً، فإن لم يكن سُترة، فإنه صح عنه أنه يقطع صلاته: «المرأة والحمار والكلب الأسود». وثبت ذلك عنه من رواية أبي ذر^(٥) وأبي هريرة^(٦)، وابن عباس^(٧)، وعبدالله ابن مُغَفَّل^(٨). ومعارض هذه الأحاديث قسمان: صحيح غير صريح^(٩)، وصريح غير

(١) الحديث الوارد في هذه المسألة ضعيف الإسناد، وهو ما رواه أحمد (٤/٦) وأبو داود (٦٩٣) عن المقداد بن الأسود أنه قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى إلى عود ولا عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيسر أو الأيمن، ولا يصمد له حمداً» وفي سننه الوليد بن حجر البهراني وهو مجهول. والوليد بن كامل أبو عبيدة الشامي ضعيف.

(٢) عن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج يوم العيد يأمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك في السفر» رواه البخاري (٤٩٤) ومسلم (١٠٩٥) وأحمد (١٤٢/٢) وأبو داود (٦٨٧). (٣) رواه البخاري (٥٠٧) وقال الحافظ: قوله «يُعَرِّضُ بتشديد الراء، أى يجعلها عرضاً». وقوله (فيعدله) بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال: أى يقيمه تلقاء وجهه ويجوز التشديد.

(٤) ضعيف. رواه أحمد (٢٤٩/٢) ٢٥٤-٢٥٥ ٢٦٦ (أبو داود (٦٨٩) وابن ماجه (٩٤٣) وابن خزيمة (٨١١) و (٨١٢) وابن حبان (٢٣٦١ - احسان) والبيهقي (٢/ ٢٧٠ - ٢٧١) وفي سننه اضطراب، وجهالة أبي محمد بن عمرو بن حريث وجهه.

(٥) عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ «إذا قام أحدكم يصلي، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرَّحْلِ، فإذا لم تكن بين يديه مثل آخره الرحل، فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود» قلت: يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر؟ قال: يا ابن أخي، سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال «الكلب الأسود شيطان» رواه مسلم (١١١٧) وأحمد (١٥١/٥) وأبو داود (٧٠٢) والترمذي (٣٣٨) وابن ماجه (٩٥٢ و ٣٢١٠).

(٦) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ويقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، ويبقى من ذلك مثل مؤخرة الرَّحْلِ» رواه مسلم (١١١٩) كتاب الصلاة، باب: قدر ما يستتر المصلي.

(٧) صحيح. رواه أبو داود (٧٠٣) وابن ماجه (٩٤٩) بلفظ «يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض» ولم يقل أبو داود الأسود.

(٨) حسن. رواه أحمد (٥٧/٥) وابن ماجه (٩٥١) وفي سننه الحسن البصري وهو مدلس وقد عنعنه إلا أن الأحاديث السابقة تشهد له.

(٩) وردت بعض الأحاديث التي تعارض أحاديث القطع السابقة منها ما ورد عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال: أقبلت راكباً على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله ﷺ يصلي بالناس إلى غير جدار فمررت بين يدي بعض الصف فنزلت وأرسلت الأتان ترتع فدخلت في الصف فلم ينكر ذلك على أحد رواه البخاري =

= (٧٦) ومسلم (١١٠٤) ومالك (٣٨٠/١) وأبو داود (٧١٥) والترمذي (٣٣٧) وعن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلى صلاته من الليل وأنا محترضة بينه وبين القبلة اعتراض الجنائز؛ وفي رواية «ورجلأى فى قبلته، فإذا سجد غمزنى فقبضت رجلى، فإذا قام بسطها» رواه البخارى (٣٨٢) ومسلم (١١٢٠) وأبو داود (٧١١) وابن ماجه (٧١٤) وابن ماجه (٩٥٦).

وعن ميمونة رضى الله عنها أنها كانت تكون حائضاً لا تصلى، وهى مفترشة بحذاء مسجد رسول الله ﷺ وهو يصلى على خمرته إذا سجد أصابنى بعض ثوبه. رواه البخارى (٣٣٣) ومسلم (١١٢٦) وأحمد (٣٣٠/١) وأبو داود (٣٦٩) وابن ماجه (١٠٢٨) وقد استدلل البعض بحديث ابن عباس على أن الحمار لا يقطع الصلاة وقالوا إن ابن عباس ناسخ لحديث القطع، لأنه متأخر عنه، فقد أخرج البزار بإسناد صحيح أن قصة حديث ابن عباس كانت فى حجة الوداع.

قال الحافظ فى «الفتح» (٦٨٢/١): «واستدل به (أى حديث ابن عباس) على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة، فيكون ناسخاً لحديث أبى ذر الذى رواه مسلم فى كون مرور الحمار متحقق فى حال مرور ابن عباس وهو راكبه، وقد تقدم أن ذلك لا يضر لكون الإمام ستره لمن خلفه، وأما مروره بعد أن نزل عنه، فيحتاج إلى نقل. وقال ابن عبد البر: حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبى سعيد «إذا كان أحدكم يصلى فلا يدع أحداً يمر بين يديه» فإن ذلك مخصوص بالإمام والمنفرد، فأما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا، قال: وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء. وكذا نقل عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى ستره، لكن اختلفوا هل سترتهم ستره الإمام أم سترتهم الإمام نفسه. أ هـ فيه نظر، لما رواه عبد الرزاق عن الحكم بن عمرو الغفارى الصحابى «أنه صلى بأصحابه فى سفر وبين يديه ستره، فمرت حمير بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة» وفى رواية أنه قال لهم «إنها لم تقطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم» (*) فهذا يعكس على ما نقل من الاتفاق ويظهر أثر الخلاف الذى نقله عياض فيما لو مر بين يدي الإمام أحد، فعلى قول من يقول إن ستره الإمام ستره من خلفه يضر صلاته وصلاتهم معاً، وعلى قول من يقول إن الإمام نفسه ستره من خلفه يضر صلاته ولا يضر صلاتهم» أ هـ وقال الشوكانى فى «نيل الأوطار» (١٨/٣): «وإذا تقرر الإجماع على أن الإمام أو سترته ستره للمؤتمين، وتقرر بالأحاديث أن الحمار ونحوه إنما يقطع مع عدم اتخاذ الستره تبيين بذلك عدم صلاحية حديث ابن عباس للاحتجاج به على أن الحمار لا يقطع الصلاة لعدم تناوله لمحل النزاع وهو القطع مع عدم الستره» أ هـ.

وأما حديث عائشة رضى الله عنها، فقد استدلت به عائشة نفسها على أن المرأة المرأة لا تقطع الصلاة: فقد روى البخارى (٥١١) عن عائشة أنه ذكر عندها ما يقطع الصلاة، فقالوا: يقطعها الكلب والحمار والمرأة، قالت: لقد جعلتمونا كلاباً لقد رأيت أنبى يصلى وإنى لبيته وبين القبلة وأنا مضطجعة على السرير، فتكون لى الحاجة فأكره أن أستقبله فأنسل إنسلالاً» وقد أجيب عن هذا الحديث بأنه يفيد جواز الاضطجاع وأما المرور فلا لحديث أبى ذر رضى الله عنه. قال الشوكانى فى «نيل الأوطار» (١١/٣): وقال ابن بطال: هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التى فيها اعتراض المرأة بين المصلى وقبلته تدل على جواز القعود لا على جواز المرور. أ هـ.

معنى قطع الصلاة

اختلف أهل العلم فى معنى قطع الصلاة على قولين: الأول أن المراد بقطع الصلاة إبطالها. والثانى: أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد إبطالها.

=

(*) ضعيف. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٢٣١٨) وفى سنده مجهول وهو الراوى عن الحسن البصرى. وأيضاً الحسن يدرك الحكم الغفارى.

صحيح^(١)، فلا يترك العمل بها لمعارض هذا شأنه . وكان رسولُ الله ﷺ يصلي وعائشة رضي الله عنها نائمة في قبلته^(٢) . وكان ذلك ليس كالمأر، فإن الرجل محرم عليه المرور بين يدي المصلي، ولا يكره له أن يكون لابثاً بين يديه، وهكذا المرأة يقطع مرورها الصلاة دون لبثها، والله أعلم .



فصل

فى هديه ﷺ فى السنن الرواتب

كان ﷺ يحافظ على عشر ركعات فى الحضر دائماً، وهى التى قال فيها ابن عمر: «حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ : رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ

= قال الشوكانى فى «نيل الاوطار» (١٣/٣): «المрад بقطع الصلاة ابطالها وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة، منهم أبو هريرة وأنس وابن عباس فى رواية عنه، وحكى أيضاً عن أبى ذر وابن عمر، وجاء عن عمر أنه قال به فى الكلب، وقال به الحكم بن عمرو الغفارى فى الحمار . ومن قال من التابعين بقطع الثلاثة المذكورة الحسن البصرى وأبو الاحوص صاحب ابن مسعود ومن الأئمة أحمد بن حنبل فيما حكاه عنه ابن حزم الظاهرى» أهـ . وقال الحافظ فى «الفتح» (٥١٣/١): «مال الشافعى وغيره إلى تأويل القطع فى حديث أبى ذر بأن المراد به نقص الخشوع لا الخروج من الصلاة، ويؤيد ذلك أن الصحابى راوى الحديث سأل عن الحكمة فى التقييد بالأسود فأجيب بأنه شيطان . وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلى لم تفسد صلاته كما سيأتى فى الصحيح» إذا ثوب بالصلاة أدير الشيطان، فإذا قضى الثوب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه» الحديث، وسيأتى فى «باب العمل فى الصلاة» حديث «إن الشيطان عرض لى فشد على» الحديث . وللنسائى من حديث عائشة «فأخذته فصرعته فخنقته» ولا يقال قد ذكر فى هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته، لأننا نقول: قد بين فى رواية مسلم سبب القطع، وهو أنه جاء بشهاب من نار ليجمعه فى وجهه، وأما مجرد المرور فقد حصل ولم تفسد به الصلاة». أهـ .

(١) مثل حديث «لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم» وهذا الحديث ورد عن عدة من الصحابة وكلها ضعيفة . فقد رواه أبو داود (٧١٩) عن أبى سعيد الخدرى وفى سنده مجالد بن سعيد وهو ضعيف ورواه الطبرانى فى «الأوسط» (٧٧٧٤) عن جابر بن عبد الله الأنصارى وفى اسناده يحيى بن ميمون التمار وهو - يـ . ورواه الدارقطنى (٣٦٨/١) وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» (٤٤٥/٢) عن ابن عمر وفى اسناده إبراهيم بن يزيد الجوزى، وهو متروك . ورواه الدارقطنى (٣٦٧/١) عن أنس، وفى اسناده صخر بن عبد الله بن حرملة، وهو مقبول كما فى «التقريب» (٣٦٥/١) . ورواه الطبرانى فى «الكبير» (٧٦٨٨) والدارقطنى (٣٦٨/١) عن أبى أمامة الباهلى - يـ سنده عفير بن معدان وهو ضعيف .

وعن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقطع صلاة المرء امرأة ولا كلب ولا حمار وادراً ما استطعت» رواه الدارقطنى (٣٦٨/١ - ٣٦٩) وفى سنده عبد الله بن أبى فروة وهو متروك .

وعن أم سلمة أن النبى ﷺ كان يصلى فى حجرتها فمر بين يديه عبد الله أو عمر، فقال بيده هكذا فخرج فمرت ابنة أم سلمة فقال، بيده هكذا فلما صلى رسول الله ﷺ قال: هن أغلب» رواه أحمد (٢٩٤/٦) وابن ماجه (٩٤٨) وفى سنده قيس المدنى وهو مجهول كما فى «التقريب» (١٣٠/٢) .

(٢) سبق تخريجه .

بعد المغرب فى بيته، ورَكَعتين بعد العشاء فى بيته، ورَكَعتين قبل صلاة الصبح^(١). فهذه لم يكن يدعُها فى الحَضَر أبداً، ولما فاتته الرَكَعتان بعد الظهر، قضاها بعد العصر، وداوم عليهما، لأنه ﷺ كان إذا عَمِلَ عَمَلًا أثبتته، وقضاء السنن الرواتب فى أوقات النهى عام له ولأَمته، وأما المداومة على تلك الرَكَعتين فى وقت النهى، فمختص به كما سيأتى تقريرُ ذلك فى ذكر خصائصه إن شاء الله تعالى. وكان يُصلّى أحياناً قبل الظهر أربعاً، كما فى « صحيح البخارى » عن عائشة رضى الله عنها أنه صلّى الله عليه وسلم « كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، ورَكَعتين قبل الغداة »^(٢).

فَإِذَا أَنْ يُقَالَ : إنه صلّى الله عليه وسلم كان إذا صلّى فى بيته صلّى أربعاً، وإذا صلّى فى المسجد، صلّى رَكَعتين، وهذا أظهر.

وإِذَا أَنْ يُقَالَ : كان يفعلُ هذا، ويفعلُ هذا، فحكى كلٌّ من عائشة وابن عمر ما شاهده، والحديثان صحيحان لا مطعن فى واحد منهما.

وقد يُقال : إنَّ هذه الأربع لم تكن سُنَّةَ الظهر، بل هى صلاةٌ مستقلة كان يُصلّيها بعد الزوال، كما ذكره الإمام أحمد عن عبد الله بن السائب، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان يُصلّى أربعاً بعد أن تزول الشمس، وقال : « إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، فَأَحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ »^(٣).

وفى السنن أيضاً عن عائشة رضى الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان إذا لم يُصلِّ أربعاً قبل الظهر، صلاهَنَّ بعدها^(٤). وقال ابن ماجه : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا فاتته الأربع قبل الظهر، صلاهَها بعد الرَكَعتين بعد الظهر^(٥).

وفى الترمذى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ

(١) رواه البخارى (١١٨٠) ومسلم (١٦٦) وأحمد (٦/٢) ومالك بن عيسى «الموطأ» (١/١٦٦/٦٩) وأبو داود (١٢٥٢) والترمذى (٤٣٣) والنسائى (١١٩/٢).

(٢) رواه البخارى (١١٨٢) كتاب التهجد، باب: الرَكَعتين قبل الظهر.

(٣) حسن. رواه أحمد (٤١١/٣) والترمذى (٤٧٨) وقال: حسن غريب.

(٤) حسن. رواه الترمذى (٤٢٦) وقال: حسن غريب.

(٥) ضعيف. رواه ابن ماجه (١١٥٨) وقال: لم يحدث به إلا قيس عن شعبة. أ هـ وقيس هو ابن الربيع، قال الحافظ: «صدوق تغير لما كبر، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به» «التقريب» (١٢٨/٢). قلت: وقد تفرد بقوله فى الحديث: «بعد الرَكَعتين» فهى زيادة منكورة، لأن الحديث رواه الترمذى وهو الحديث السابق دون هذه اللفظة. فهى منكورة لتفرد قيس بها. والله أعلم.

يُصلى أربعاً قبل الظهر، وبعدها ركعتين» (١).

وذكر ابن ماجه أيضاً عن عائشة : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يُصلى أربعاً قبل الظهر، يُطِيلُ فِيهِنَّ الْقِيَامَ، وَيُحَسِّنُ فِيهِنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ » (٢).

فهذه - والله أعلم - هى الأربع التى أرادت عائشة أنه كان لا يدعهن. وأما سُنَّةُ الظهر، فالركعتان اللتان قال عبدُ الله بن عمر، يوضح ذلك أن سائر الصلوات سُنَّتْها ركعتان ركعتان، والفجر مع كونها ركعتين، والناس فى وقتها أفرغ ما يكونون، ومع هذا سُنَّتْها ركعتان، وعلى هذا، فتكون هذه الأربع التى قبل الظهر ورداً مُسْتَقِلًّا سببهُ انتصافُ النهار وزوالُ الشمس. وكان عبدُ الله ابنُ مسعود يُصلى بعد الزوال ثمان ركعات، ويقول : إِنْهُمْ يَعْدِلُنَّ بِمَثَلْنِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ . وَسِرُّ هَذَا - والله أعلم - أن انتصافَ النهار مقابل لانتصاف الليل، وأبوابُ السماء تُفْتَحُ بعد زوال الشمس، ويحصلُ النزولُ الإلهي بعد انتصاف الليل، فهما وقتا قرب ورحمة، هذا تُفْتَحُ فيه أبوابُ السماء، وهذا ينزل فيه الربُّ تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا . وقد روى مسلم فى « صحيحه » من حديث أم حبيبة قالت : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، بَنَى لَهُ بِهِنَّ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » (٣) . وزاد النسائي والترمذى فيه : « أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ » . قال النسائي : « ورَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ » بدل : « ورَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ » (٤) وصححه الترمذى .

وذكر ابن ماجه عن عائشة ترفعه : « مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ مِنْ السُّنَّةِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ : أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ،

(١) حسن. رواه الترمذى (٤٢٤) وقال : حديث حسن.

(٢) ضعيف. رواه ابن ماجه (١١٥٦) وفى سنده قابوس بن أبى ظبيان، قال الحافظ : « فيه لين » «التقريب» (١١٥/٢) وقال ابن سعد فى « الطبقات » فيه ضعف لا يتحجج به. وذكره ابن حبان فى « المجروحين » وقال : « كان ردى الحفظ يتفرد عن أبيه بما لا أصل له، ربما رفع المراسيل وأمسد الموقف. وقال البرقاني عن الدارقطني : ضعيف ولكن لا يترك. (سؤلاته، الترجمة ٤١٨).

(٣) رواه مسلم (١٦٦٣) وأبو داود (١٢٥٠) والنسائي (٢٥٩/٣) وابن ماجه (١١٤١).

(٤) صحيح. رواه الترمذى (٤١٥) ومن طريقه البغوى فى « شرح السنة » (٨٨٦) وقال الترمذى : حسن صحيح.

وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ»^(١).

وذكر أيضاً عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه وقال : ركعتين قبل الفجر، وركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين - أظنه قال : - قبل العصر، وركعتين بعد المغرب - أظنه قال : - وركعتين بعد العشاء الآخرة»^(٢).

وهذا التفسير، يحتمل أن يكون من كلام بعض الرواة مדרجاً في الحديث، ويحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ مرفوعاً، والله أعلم .

وأما الأربع قبل العصر، فلم يصح عنه عليه السلام في فعلها شيء إلا حديثُ عاصم بن ضمرة عن عليّ . . . الحديث الطويل، أنه ﷺ : « كان يُصَلِّي في النهار ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَهْنَا كَهَيْتَهَا مِنْ هَهْنَا لصلَاةِ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، وَكَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، وَبَعْدَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ » .

وفى لفظ : كان إذا زالت الشمس من ههنا كهيتها من ههنا عند العصر، صلي ركعتين، وإذا كانت الشمس من ههنا كهيتها من ههنا عند الظهر، صلي أربعاً، ويصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين، وقبل العصر أربعاً، ويفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين»^(٣).

وسمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يُنكر هذا الحديث ويدفعه جداً، ويقول : إنه موضوع . ويذكر عن أبي إسحاق الجوزجاني إنكاره . وقد روى أحمد، وأبو داود، والترمذي من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « رَحِمَ اللَّهُ أُمَّرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا »^(٤) . وقد اختلف في هذا الحديث، فصحه ابن حبان، وعَلَّله غيره، قال ابن أبي حاتم : سمعتُ أبي يقول : سألت أبا الوليد الطيالسي عن حديث

(١) حسن. رواه الترمذي (٤١٤) والنسائي (٣/ ٢٦٠ - ٢٦١) وابن ماجه (١١٤٠) وقال الترمذي: حسن غريب.

(٢) ضعيف. (١١٤٢) والنسائي (٣/ ٢٦٤) وقال النسائي: هذا خطأ ومحمد بن سليمان ضعيف هو ابن الأصهباني، وقد روى هذا الحديث من أوجه سوى هذا بغير اللفظ الذي تقدم ذكره.

(٣) حسن. رواه أحمد (١/ ٨٥ و ١٤٢ و ١٦٠) والترمذي (٤٢٩ و ٥٩٨) والنسائي (١/ ١٣٩ - ١٤٠) وابن ماجه (١١٦١) والطيالسي (١/ ١٣٣ - ١١٤) وعنه البيهقي (٢/ ٢٧٣) وانظر «الصحيحه» (٢٣٧).

(٤) حسن. رواه أحمد (٢/ ١١٧) وأبو داود (١٢٧١) والترمذي (٤٣٠) والطيالسي (١٩٣٦) وابن خزيمة (١١٨٣) وابن حبان (٢٤٥٣ - احسان) والبيهقي في «شرح السنة» (٨٩٣) والبيهقي في «السنن» (٤٧٣/٢).

محمد بن مسلم بن المثني عن أبيه عن ابن عمر، عن النبي ﷺ : « رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا » فقال : دع ذا . فقلت : إن أبا داود قد رواه، فقال : قال أبو الوليد: كان ابن عمر يقول : « حَفِظْتُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « عَشْرَ رَكَعَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » . فلو كان هذا لعدّه . قال أبى : كان يقول : « حَفِظْتُ ثِنْتَى عَشْرَةَ رَكَعَةً » . وهذا ليس بعلّة أصلاً، فإن ابن عمر إنما أخبر بما حفظه من فعل النبي ﷺ، لم يُخبر عن غير ذلك، فلا تنافى بين الحديثين البتة .

وأما الركعتان قبل المغرب، فإنه لم يُنقل عنه - ﷺ - أنه كان يُصليهما، وصح عنه أنه أقرّ أصحابه عليهما، وكان يراهم يصلونهما، فلم يأمرهم ولم ينههم^(١)، وفى «الصحيحين» عن عبد الله المزنى، عن النبي ﷺ أنه قال : «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» . قال فى الثالثة : « لِمَنْ شَاءَ » - كَرَاهَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً^(٢) . وهذا هو الصوابُ فى هاتين الرّكعتين، أنهما مُسْتَحَبَّتَانِ مندوبٌ إليهما، وليستا بسُنَّةٍ راتبة كسائر السنن الرواتب .

وكان يُصلى عامة السنن، والتطوع الذى لا سبب له فى بيته، لا سيما سُنَّةُ المغرب، فإنه لم يُنقل عنه أنه فعلها فى المسجد البتة .

وقال الإمام أحمد فى رواية حنبل : السُّنَّةُ أَنْ يُصَلَّى الرَّجُلُ الرّكعتين بعد المغرب فى بيته، كذا رَوَى عن النبي ﷺ وأصحابه . قال السائب بن يزيد : لقد رأيتُ الناس فى زمن عمر بن الخطاب، إذا انصرفوا من المغرب، انصرفوا جميعاً حتى لا يبقى فى المسجد أحد، كأنهم لا يُصلون بعد المغرب حتى يصيروا إلى أهلهم . . انتهى كلامه . فإن صلى الرّكعتين فى المسجد، فهل يجزئ عنه، وتقع موقعها ؟ اختلف قوله، فروى عنه ابنه عبد الله أنه قال : بلغنى عن رجل سماه أنه قال : لو أن رجلاً صلى الرّكعتين بعد المغرب فى المسجد ما أجزأه ؟ فقال : ما أحسن ما قال هذا الرجل، وما أجودَ ما انتزع . قال أبو حفص : ووجه أمر النبي ﷺ بهذه الصلاة

(١) عن أنس رضى الله عنه قال : كنا نصلى على عهد النبي ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس . قبل صلاة المغرب . فقلته له : أكان رسول الله ﷺ صلاتهما ؟ قال : كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا . رواه مسلم (١٩٠٦) كتاب الصلاة، باب : استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب . وأبو داود فى الصلاة (١٢٨٢) باب : الصلاة قبل المغرب .

(٢) رواه البخارى (١١٨٣) كتاب التهجد، باب : الصلاة قبل المغرب وأحمد (٥٥/٥) وأبو داود فى «الصلاة» (١٢٨١) باب : الصلاة قبل المغرب .

في البيوت. وقال المروذي : مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي الْمَسْجِدِ يَكُونُ عَاصِيًا، قَالَ : مَا أَعْرِفُ هَذَا، قُلْتُ لَهُ : يُحْكِي عَنْ أَبِي ثَوْرٍ أَنَّهُ قَالَ : هُوَ عَاصٍ . قَالَ : لَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «اجْعَلُوهَا فِي بَيُوتِكُمْ»^(١). قَالَ أَبُو حَفْصٍ : وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْفَرَضَ فِي الْبَيْتِ، وَتَرَكَ الْمَسْجِدَ، أَجْزَأُ، فَكَذَلِكَ السُّنَّةُ . . . انْتَهَى كَلَامُهُ . وَلَيْسَ هَذَا وَجْهُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَإِنَّمَا وَجْهُهُ أَنَّ السُّنَنَ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا مَكَانٌ مُعَيَّنٌ، وَلَا جَمَاعَةٌ، فَيَجُوزُ فَعْلُهَا فِي الْبَيْتِ وَالْمَسْجِدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَفِي سُنَّةِ الْمَغْرِبِ سُنَّتَانِ، إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ بِكَلَامٍ، قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِوَايَةِ الْمِيمُونِيِّ وَالْمَرْوُذِيِّ : يُسْتَحَبُّ أَلَّا يَكُونَ قَبْلَ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَهُمَا كَلَامٌ . وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ : رَأَيْتُ أَحْمَدَ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، قَامَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ، وَلَمْ يَرْكَعْ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الدَّارَ . قَالَ أَبُو حَفْصٍ : وَوَجْهُهُ قَوْلُ مَكْحُولٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، رُفِعَتْ صَلَاتُهُ فِي عِلَيْنِ »^(٢) . وَلَأنَّهُ يَتَصَلَّى النِّفْلَ بِالْفَرَضِ . . . انْتَهَى كَلَامُهُ .

وَالسُّنَّةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ تُفْعَلَ فِي الْبَيْتِ، فَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى مَسْجِدَ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، فَصَلَّى فِيهِ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا قَضَوْا صَلَاتَهُمْ رَأَاهُمْ يُسَبِّحُونَ بَعْدَهَا فَقَالَ : «هَذِهِ صَلَاةُ الْبُيُوتِ»^(٣) . وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَقَالَ فِيهَا : «ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرُّكَعَتَيْنِ فِي بَيُوتِكُمْ»^(٤) .

(١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ أَخِي بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ قَالَ : أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنْهَا قَالَ «ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرُّكَعَتَيْنِ فِي بَيُوتِكُمْ، لِلْسَّبْحَةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٧/٥) (٤٢٨) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٢٠٠) وَسَنَدُهُ حَسَنٌ .

(٢) ضَعِيفٌ، فِي سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ . ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ» (٢٠٥/١) . وَقَالَ : وَعَنْ مَكْحُولٍ أَنْ يَبْلُغَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ رَكَعَتَيْنِ» وَفِي رِوَايَةٍ «أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ رَفَعَتْ صَلَاتَهُ فِي عِلَيْنِ» ذَكَرَهُ رِزِينَ وَلَمْ أَرَهُ فِي الْأَصُولِ . أَهْ وَذَكَرَهُ الْخَطِيبُ الْبَرْتِزِيُّ فِي «الْمَشَاكَاةِ» (١١٨٤) وَقَالَ : مَرْسَلٌ .

(٣) حَسَنٌ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٩٨/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٠٠) وَفِي سَنَدِهِ إِسْحَاقُ بْنُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» (٦٠/١) وَلَكِنْ لَهُ مَشَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ وَقَدْ سَبَقَ . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٣٢) عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضَى اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ . . . حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو بْنِ حَسَنٍ صَحِيحٌ .

(٤) حَسَنٌ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ (١١٦٥) وَفِي سَنَدِهِ ابْنُ إِسْحَاقَ وَهُوَ مَدْلُوسٌ وَقَدْ عَنَعْنَاهُ، وَلَكِنْ يَشْهَدُ لَهُ الْأَحَادِيثُ السَّابِقَةُ .

والمقصود، أن هَدَى النَبِيَّ ﷺ، فعل عامة السنن والتطوع فى بيته . كما فى الصحيح عن ابن عمر : حَفِظْتُ عن النَبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ : رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فى بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فى بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ (١).

وفى « صحيح مسلم » عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النَبِيُّ ﷺ يُصَلِّى فى بَيْتِي أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّى بِالنَّاسِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّى رَكَعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّى بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّى رَكَعَتَيْنِ، وَيُصَلِّى بِالنَّاسِ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَدْخُلُ بَيْتِي فَيُصَلِّى رَكَعَتَيْنِ (٢). وكذلك المحفوظ عنه فى سُنَّةِ الْفَجْرِ، إِنَّمَا كَانَ يُصَلِِّيهَا فى بَيْتِهِ كَمَا قَالَتْ حَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٣). وفى « الصحيحين » عن ابن عمر، أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّى رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فى بَيْتِهِ (٤). وسيأتى الكلام على ذِكْرِ سُنَّةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَهَا وَالصَّلَاةَ قَبْلَهَا، عِنْدَ ذِكْرِ هَدْيِهِ فى الْجُمُعَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّهَا النَّاسُ، صَلُّوا فى بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فى بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ » (٥). وَكَانَ هَدَى النَبِيِّ ﷺ فِعْلَ السَّنَنِ، وَالتَّطَوُّعِ فى الْبَيْتِ إِلَّا لِعَارِضٍ، كَمَا أَنَّ هَدْيَهُ كَانَ فِعْلَ الْفَرَائِضِ فى الْمَسْجِدِ إِلَّا لِعَارِضٍ مِنْ سَفَرٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَمْنَعُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ تَعَاهُدُهُ وَمَحَافَظَتُهُ عَلَى سُنَّةِ الْفَجْرِ أَشَدَّ مِنْ جَمِيعِ النَّوَافِلِ، وَلِلذَلِكَ لَمْ يَكُنْ يَدْعُهَا هِىَ وَالْوَتْرَ سَفَرًا وَحَضْرًا، وَكَانَ فى السَّفَرِ يُوَاطِبُ عَلَى سُنَّةِ الْفَجْرِ وَالْوَتْرِ أَشَدَّ مِنْ جَمِيعِ النَّوَافِلِ (٦) دُونَ سَائِرِ السَّنَنِ، وَلَمْ يُنْقَلِ

(١) رواه البخارى (١١٨٠) كتاب التهجد، باب: الركعتين قبل الظهر.

(٢) رواه مسيب (١٦٦٨) وأحمد (٣٠/٦) وأبو داود (١٢٥١) والترمذى (٤٣٦) والنسائى فى «الكبرى» كما فى «التحفة» (٤٤٤/١١).

(٣) عن ابن عمر أن حفصة أم المؤمنين أخبرت، أن رسول الله ﷺ كان إذا سكت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح، وبدأ الصبح ركع ركعتين خفيفتين قبل أن تقام الصلاة، رواه البخارى (٦١٨) ومسلم (١٦٤٦) والترمذى (٤٣٣) والنسائى (٢٥٢/٤).

(٤) رواه البخارى (٩٣٧) كتاب الجمعة، باب: الصلاة بعد الجمعة وقبلها. ومسلم (١٦٦٧) و (٢٠٠٦) والترمذى (٥٢٢) وابن ماجه (١١٣٠).

(٥) رواه البخارى (٧٣١) ومسلم (١٧٩٤) وأحمد (١٨٢/٥) وأبو داود (١٤٤٧) والترمذى (٤٥٠) والنسائى (١٩٨/٣) عن زيد بن ثابت رضى الله عنه.

(٦) عن عائشة رضى الله عنها قالت: لم يكن النَبِيُّ ﷺ على شيء من النوافل أشد معاهدة منه، على الركعتين قبل الصبح، رواه البخارى (١١٦٩) ومسلم (١٦٥٥) وأحمد (٤٣/٦) وأبو داود (١٢٥٤) والنسائى (٢٧٠/١).

عنه فى السفر أنه - صلى الله عليه وسلم - صلى سنة راتبة غيرهما، ولذلك كان ابن عمر لا يزيد على ركعتين ويقول : سافرتُ مع رسول الله ﷺ، ومع أبى بكر، وعمر رضى الله عنهما، فكانوا لا يزيدون فى السفر على ركعتين، وهذا وإن احتمل أنهم لم يكونوا يربعون، إلا أنهم لم يصلوا السنة، لكن قد ثبت عن ابن عمر أنه سُئل عن سنة الظهر فى السفر، فقال : لو كنتُ مُسَبِّحاً لَأَتَمَمْتُ، وهذا من فقهه رضى الله عنه، فإن الله سبحانه وتعالى خَفَّفَ عن المسافر فى الرباعية شَطْرَهَا، فلو شَرَعَ له الركعتان قبلها أو بعدها، لكان الإتمام أولى به .

وقد اختلف الفقهاء : أى الصلاتين أكد، سنة الفجر أو الوتر ؟ على قولين : ولا يمكن الترجيحُ باختلاف الفقهاء فى وجوب الوتر، فقد اختلفوا أيضاً فى وجوب سنة الفجر، وسمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : سنة الفجر تجرى مجرى بداية العمل، والوتر خاتمته . ولذلك كان النبى ﷺ يُصَلِّى سنة الفجر والوتر بسورتى الإخلاص، وهما الجامعتان لتوحيد العلم والعمل، وتوحيد المعرفة والإرادة، وتوحيد الاعتقاد والقصد . انتهى .

فسورة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ : متضمنة لتوحيد الاعتقاد والمعرفة، وما يجب إثباته للرب تعالى من الأحديّة المنافية لمطلق المشاركة بوجه من الوجوه، والصمديّة المثبتة له جميع صفات الكمال التى لا يلحقها نقص بوجه من الوجوه، ونفى الولد والوالد الذى هو من لوازم الصمديّة، وغناه وأحديّته ونفى الكفاء المتضمن لنفى التشبيه والتمثيل والتنظير، فتضمنت هذه السورة إثبات كل كمال له، ونفى كل نقص عنه، ونفى إثبات شبيه أو مثل له فى كماله، ونفى مطلق الشريك عنه، وهذه الأصول هى مجامع التوحيد العلمى الاعتقادى الذى يباين صاحبه جميع فرق الضلال والشرك، ولذلك كانت تعدل ثلث القرآن، فإن القرآن مداره على الخبر والإنشاء، والإنشاء ثلاثة : أمر، ونهى، وإباحة . والخبر نوعان : خبر عن الخالق تعالى وأسمائه وصفاته وأحكامه، وخبر عن خلقه . فأخلصت سورة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الخبر عنه، وعن أسمائه وصفاته، فعدلت ثلث القرآن، وخلّصت قارئها المؤمن بها من الشرك العلمى، كما خلّصت سورة ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ من الشرك العلمى الإرادى القصدى . ولما كان العلم قبل العمل وهو إمامه وقائده وسائقه، والحاكم عليه ومُنزله منازله، كانت سورة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تعدل ثلث القرآن .

والأحاديث بذلك تكاد تبلغ مبلغ التواتر، و ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، تعدل ربع القرآن، والحديث بذلك فى الترمذى من رواية ابن عباس رضى الله عنهما يرفعه : «إِذَا زُلْزِلَتْ : تَعْدُلُ نَصْفَ الْقُرْآنِ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ : تَعْدُلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ : تَعْدُلُ رُبْعَ الْقُرْآنِ»^(١) . (رواه الحاكم فى «المستدرک» وقال : صحيح الإسناد) .

ولما كان الشرك العملى الإرادى أغلب على النفوس لأجل متابعتها هواها، وكثير منها ترتكبه مع علمها بمضرته وبطلانه، لِمَا لَهَا فِيهِ مِنْ نِيلِ الْأَغْرَاضِ، وَإِزَالَتِهِ، وَقَلْعُهُ مِنْهَا أَصْعَبُ، وَأَشَدُّ مِنْ قَلْعِ الشِّرْكِ الْعَلْمَى وَإِزَالَتِهِ، لَأَنَّ هَذَا يَزُولُ بِالْعِلْمِ وَالْحُجَّةِ، وَلَا يُمْكِنُ صَاحِبُهُ أَنْ يَعْلَمَ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ شِرْكِ الْإِرَادَةِ وَالْقَصْدِ، فَإِنَّ صَاحِبَهُ يَرْتَكِبُ مَا يَدُلُّهُ الْعِلْمُ عَلَى بَطْلَانِهِ وَضَرَرِهِ لِأَجْلِ غَلْبَةِ هَوَاهُ، وَاسْتِيلَاءِ سُلْطَانِ الشَّهْوَةِ وَالْغَضَبِ عَلَى نَفْسِهِ، فَجَاءَ مِنَ التَّكْيِيدِ وَالتَّكْرَارِ فِي سُورَةِ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ المتضمنة لإزالة الشِّرْكِ الْعَمَلَى، مَا لَمْ يَجِئْ مِثْلُهُ فِي سُورَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَلَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ شَطْرَيْنِ : شَطْرًا فِي الدُّنْيَا وَأَحْكَامِهَا، وَمَتَعَلِقَاتِهَا، وَالْأُمُورِ الْوَاقِعَةِ فِيهَا مِنْ أَعْمَالِ الْمَكْلُفِينَ وَغَيْرِهَا، وَشَطْرًا فِي الْآخِرَةِ وَمَا يَقَعُ فِيهَا، وَكَانَتْ سُورَةُ ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ قد أُخْلِصَتْ مِنْ أَوَّلِهَا وَآخِرِهَا لِهَذَا الشَّطْرِ، فَلَمْ يَذْكَرْ فِيهَا إِلَّا الْآخِرَةُ . وَمَا يَكُونُ فِيهَا مِنْ أَحْوَالِ الْأَرْضِ وَسُكَّانِهَا، كَانَتْ تَعْدُلُ نَصْفَ الْقُرْآنِ، فَأَحْرَى بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَلِهَذَا كَانَ يَقْرَأُ بِهَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ فِي رَكْعَتَى الطَّوَافِ، وَلِأَنَّهُمَا سُورَتَا الْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ، كَانَ يَفْتَتِحُ بِهِمَا عَمَلَ النَّهَارِ، وَيَخْتِمُهُ بِهِمَا، وَيَقْرَأُ بِهِمَا فِي الْحَجِّ الَّذِي هُوَ شِعَارُ التَّوْحِيدِ^(٢) .

(١) ضعيف . رواه الترمذى (٢٨٩٤) والحاكم (٥٦٦/١) وفى سننه يمان بن المغيرة، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٧٩/٢) . والحديث ضعفه الترمذى بقوله : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يمان بن المغيرة . أه وقال الحاكم : صحيح الاسناد، وتعقبه الذهبي بقوله : بل يمان ضعفه .

قلت : وأما قوله ﷺ : «قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن» فهو ثابت فى الصحيحين من حديث أبى سعيد الخدرى وقتادة بن النعمان وأبى الدرداء رضى الله عنهم وهو حديث مشهور يكاد متواتراً .

(٢) حديث القراءة بهاتين السورتين الكريميتين فى ركعتى الطواف . رواه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (١٩٠٥) والنسائى (١٥٧/٥) وابن ماجه (٣٠٧٤) من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه فى صفة ﷺ . وأما القراءة بهما فى سنة الفجر، فقد رواه مسلم (١٦٥٩) وأبو داود (١٢٥٦) والنسائى (١٥٥/٢) وأما القراءة بهما فى الترتى، فقد رواه النسائى (٢٤٥/٣) والحاكم (٣٠٥/١) وصححه من حديث عائشة رضى الله عنها .

فصل

في اضطجاعه ﷺ بعد سنة الفجر

وكان صلى الله عليه وسلم يضطجع بعد سنة الفجر على شقه الأيمن، هذا الذي ثبت عنه في « الصحيحين » من حديث عائشة رضی الله عنها^(١). وذكر الترمذی من حديث أبي هريرة رضی الله عنه، عنه ﷺ أنه قال : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ »^(٢). قال الترمذی: حديث حسن صحيح غريب. وسمعت ابن تيمية يقول: هذا باطل، وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، والأمر تفرد به عبد الواحد بن زياد وغلط فيه^(٣)، وأما ابن حزم ومن تابعه، فإنهم يوجبون هذه الضجعة، ويُبطِل ابن حزم صلاة من لم يضطجعها بهذا الحديث، وهذا مما تفرد به عن الأمة، ورأيت مجلداً لبعض أصحابه قد نصر فيه هذا المذهب. وقد ذكر عبد الرزاق في « المصنف » عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، أن أبا موسى، ورافع بن خديج، وأنس بن مالك رضی الله عنهم، كانوا يضطجعون بعد ركعتي الفجر، ويأمرون بذلك^(٤)، وذكر عن معمر، عن أيوب، عن نافع، أن ابن عمر كان لا يفعله ويقول: كفانا بالتسليم^(٥). وذكر عن ابن جريج: أخبرني من أصدق أن عائشة رضی الله عنها كانت تقول: « إن النبي ﷺ لم يكن يضطجع لسنة، ولكنه كان يدأب ليله فيستريح ». قال: وكان ابن عمر يحسبهم إذا رأهم يضطجعون على أيمانهم^(٦). وذكر ابن أبي شيبة عن أبي الصديق الناجي، أن ابن عمر رأى قوماً اضطجعوا بعد ركعتي الفجر، فأرسل إليهم

(١) رواه البخاري (٦٢٦) ومسلم (١٦٨٧) وأحمد (١٣٣/٦) وأبو داود (١٣٣٥) والترمذی (٤٤٠) والنسائي (٢٣٤/٣) وابن ماجه (١١٩٨).

(٢) صحيح. رواه الترمذی (٤٢٠) وأحمد (٤١٥/٢) وأبو داود (١٢٦١) وابن خزيمة (١١٢٠) والبخاري (٨٨٧) وابن حبان (٢٤٦٨ - احسان) والبيهقي (٤٥/٣) وقال الترمذی: حسن صحيح.

(٣) قال المباركفوري في « تحفة الأحوذى » (٤٧٨/٢): « تفرد عبد الواحد بن زيادة غير قاذح في صحته فإنه ثقة ثبت قد احتج به الأئمة الستة وهو من أثبت أصحاب الأعمش. . فقول الإمام ابن تيمية هذا باطل وليس بصحيح إلخ ليس بصحيح، كيف وقد صححه الترمذی وهو من أئمة الشأن، وقال النووي وغيره: إسناده على شرط الشيخين » أ هـ.

(٤) رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٤٢/٣) برقم (٤٧١٩).

(٥) رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٤٢/٣) برقم (٤٢٠).

(٦) ضعيف. رواه عبد الرزاق (٤٣/٣) برقم (٤٧٢٢) وفي سننه جهالة.

فنهاهم، فقالوا : نريد بذلك السنة، فقال ابنُ عمر : ارجع إليهم وأخبرهم أنها بدعة^(١). وقال أبو مجلز : سألتُ ابنَ عمر عنها فقال : يلعبُ بكم الشيطانُ . قال ابنُ عمر رضى الله عنه : ما بالُ الرجل إذا صَلَّى الركعتين يفعل كما يفعل الحمار إذا تمَعَكَ^(٢) .

وقد غلا فى هذه الضجعة طائفتان، وتوسط فيها طائفةٌ ثالثة، فأوجبها جماعة من أهل الظاهر، وأبطلوا الصلاةَ بتركها كابن حزم ومن وافقه، وكرهها جماعة من الفقهاء، وسموها بدعة، وتوسط فيها مالك وغيره، فلم يروا بها بأساً لمن فعلها راحة، وكرهوها لمن فعلها استئناً، واستحبها طائفة على الإطلاق، سواء استراح بها أم لا، واحتجوا بحديث أبي هريرة . والذين كرهوها، منهم من احتج بأنار الصحابة كابن عمر وغيره، حيث كان يحصبُ من فعلها، ومنهم من أنكر فعل النبي ﷺ لها، وقال : الصحيح أن اضطجاعه كان بعد الوتر، وقبل ركعتي الفجر، كما هو مصرح به فى حديث ابن عباس^(٣) . قال : وأما حديثُ عائشة، فاختلَف على ابن شهاب فيه، فقال مالك عنه : فإذا فرغ - يعنى من قيام الليل - اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن فيُصلى ركعتين خفيفتين، وهذا صريح أن الضجعة قبل سنة الفجر، وقال غيره عن ابن شهاب : فإذا سكت المؤذن من أذان الفجر، وتبين له الفجرُ، وجاءه المؤذن، قام فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن . قالوا : وإذا اختلف أصحابُ ابن شهاب، فالقول ما قاله مالك، لأنه أثبتهم فيه وأحفظهم . وقال الآخرون : بل الصواب فى هذا مع من خالف مالكا، وقال أبو بكر الخطيب : روى مالك عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة : « كان رسولُ الله ﷺ يُصلى من الليل إحدى عشرة ركعة، يُوترُ منها بواحدة، فإذا فرغ منها، اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه

(١) ضعيف. رواه ابن أبى شيبة (١٠١/٢) والبيهقى فى «السنن» (٤٦/٣) وفى سننه زيد العمى وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٧٤/١).

(٢) ضعيف. رواه ابن أبى شيبة (١٢/١٥١/٢).

(٣) عن كريب أن ابن عباس أخبره أنه بات عند ميمونة - وهى خالته - فاضطجعت فى عرض وسادة، واضطجع رسول الله ﷺ وأهله فى طولها، فنام حتى انتصف الليل وقرىباً منه، فاستيقظ يمسح النوم عن وجهه ثم قرأ عشر آيات من آل عمران، ثم قام رسول الله ﷺ إلى شئ معلقة فتوضأ فأحسن الوضوء ثم قام يصلى، فصنعت مثله، فقامت إلى جنبه، فوضع يده اليمنى على رأسى وأخذ بأذنى يفتلها، ثم صلى ركعتين ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن فقام فصلى ركعتين ثم خرج فصلى الصبح، رواه البخارى (٩٩٢) كتاب الوتر، باب: ما جاء فى الوتر.

المؤذن، فيُصلى ركعتين خفيفتين»^(١). وخالف مالكاً : عقيلٌ، ويونس، وشعيب، وابنُ أبي ذئب، والأوزاعي، وغيرهم، فرووا عن الزهري، أن النبي ﷺ، كان يركع الركعتين للفجر، ثم يضطجع على شِقِّه الأيمن حتى يأتيه المؤذن، فيخرج معه . فذكر مالك أن اضطجاعه كان قبل ركعتي الفجر . وفي حديث الجماعة، أنه اضطجع بعدهما، فحكم العلماء أن مالكاً أخطأ وأصاب غيره، انتهى كلامه^(٢) .

وقال أبو طالب : قلتُ لأحمد : حدثنا أبو الصلت، عن أبي كُدَيْنة، عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه اضطجع بعد ركعتي الفجر . قال : شعبة لا يرفعه، قلتُ : فإن لم يضطجع عليه شيء ؟ قال : لا، عائشة ترويه وابن عمر ينكره . قال الخلال : وأنبأنا المروزي أن أبا عبد الله قال : حديثُ أبي هريرة ليس بذلك . قلتُ : إن الأعمش يُحدث به عن أبي صالح، عن أبي هريرة . قال : عبد الواحد وحده يُحدث به . وقال إبراهيم بن الحارث : إن أبا عبد الله سئل عن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قال : ما أفعله، وإن فعله رجل، فحسن . انتهى . فلو كان حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح صحيحاً عنده، لكان أقلُّ درجاته عنده الاستحباب، وقد يُقال : إن عائشة رضى الله عنها روت هذا، وروت هذا، فكان يفعلُ هذا تارة، وهذا تارة، فليس في ذلك خلاف، فإنه من المباح، والله أعلم .

وفي اضطجاعه على شِقِّه الأيمن سر، وهو أن القلب معلقٌ في الجانب الأيسر، فإذا نام الرجل على الجانب الأيسر، استثقل نوماً، لأنه يكون في دعة واستراحة، فيثقل نومه، فإذا نام على شِقِّه الأيمن، فإنه يقلق ولا يستغرق في النوم، لقلق القلب، وطلبه مستقره، وميله إليه، ولهذا استحَب الأطباء النوم على الجانب الأيسر لكمال الراحة وطيب المنام، وصاحب الشرع يستحب النوم على الجانب الأيمن، لثلاث ثقل نومه فينام عن قيام الليل، فالنوم على الجانب الأيمن أنفعُ للقلب، وعلى الجانب الأيسر أنفع للبدن، والله أعلم .

(١) رواه مالك في «الموطأ» (١/١٢٠/٨) ومسلم (١٦٨٦) وأبو داود (١٣٣٥) والنسائي (٣/٢٣٤).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٥٤) : «وأما ما رواه مسلم من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة أنه ﷺ اضطجع بعد الوتر فقد خالفه أصحاب الزهري عن عروة فذكروا الاضطجاع بعد الفجر وهو المحفوظ، ولم يصب من احتج به على ترك استحباب الاضطجاع . والله أعلم

فصل

فى هديه ﷺ فى قيام الليل

قد اختلف السلف والخلف فى أنه : هل كان فرضاً عليه أم لا ؟ والطائفتان احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ ، قالوا : فهذا صريح فى عدم الوجوب ، قال الآخرون : أمره بالتهجد فى هذه السورة ، كما أمره فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ . قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . ولم يجرى ما ينسخه عنه ، وأما قوله تعالى : ﴿ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ . فلو كان المراد به التطوع ، لم يخصه بكونه نافلة له ، وإنما المراد بالنافلة الزيادة ، ومطلق الزيادة لا يدل على التطوع ، قال تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ ، أى زيادة على الولد ، وكذلك النافلة فى تهجد النبى ﷺ زيادة فى درجاته ، وفى أجره ولهذا خصه بها ، فإن قيام الليل فى حق غيره مباح ، ومكفر للسيئات ، وأما النبى ﷺ ، فقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فهو يعمل فى زيادة الدرجات وعلوم المراتب ، وغيره يعمل فى التكفير . قال مجاهد : إنما كان نافلة للنبى ﷺ ، لأنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فكانت طاعته نافلة ، أى : زيادة فى الثواب ، ولغيره كفارة لذنوبه ، قال ابن المنذر فى تفسيره : حدثنا يعلى ابن أبى عبيد ، حدثنا الحجاج عن ابن جريج ، عن عبد الله ابن كثير ، عن مجاهد قال : ما سوى المكتوبة ، فهو نافلة من أجل أنه لا يعمل فى كفارة الذنوب ، وليست فى كفارة الذنوب ، وليست للناس نوافل ، إنما هى للنبى ﷺ خاصة ، والناس جميعاً يعملون ما سوى المكتوبة لذنوبهم فى كفارتها^(١) .

حدثنا محمد بن نصر ، حدثنا عبد الله ، حدثنا عمرو ، عن سعيد وقبيصة ، عن سفیان ، عن أبى عثمان ، عن الحسن فى قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ . قال : لا تكون نافلة الليل إلا للنبى ﷺ^(٢) . وذكر عن الضحاك ، قال : نافلة للنبى ﷺ خاصة .

وذكر سليم بن حيان ، حدثنا أبو غالب ، حدثنا أبو أمامة ، قال : إذا وضعت

(١) رواه الطبرى فى «تفسيره» (٤٣/١٥) وابن المنذر ومحمد بن نصر والبيهقى فى «الدلائل» كما فى «الدر المنثور» (١٩٦/٤) .

(٢) ذكره السيوطى فى «الدر المنثور» (١٩٦/٤) عن محمد بن نصر .

الطهور مواضعه، قمت مغفوراً لك، فإن قمتَ تصلي، كانت لك فضيلة وأجرأ، فقال رجل : يا أبا أمامة، أرايتَ إن قام يصلي تكون له نافلة؟ قال : لا، إنما النافلةُ للنبي ﷺ، فكيف يكون له نافلة، وهو يسعى في الذنوب والخطايا؟! تكون له فضيلة وأجرأ^(١).

قلتُ : والمقصودُ أن النافلة في الآية، لم يُرد بها ما يجوز فعله وتركه، كالمتحَب، والمندوب، وإنما المراد بها الزيادة في الدرجات، وهذا قدر مشترك بين الفرض والمستحَب، فلا يكون قوله: ﴿ نَافِلَةٌ لَكَ ﴾ نافياً لما دلَّ عليه الأمر من الوجوب، وسيأتى مزيدُ بيان لهذه المسألة إن شاء الله تعالى، عند ذكر خصائص النبي ﷺ.

ولم يكن صلى الله عليه وسلم يدع قيام الليل حَضَرًا ولا سَفَرًا، وكان إذا غلبه نوم أو وجع، صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة . فسمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : في هذا دليل على أن الوتر لا يُقضى لفوات محله، فهو كتحية المسجد، وصلاة الكسوف والاستسقاء ونحوها، لأن المقصودَ به أن يكون آخرُ صلاة الليل وترًا، كما أن المغرب آخرُ صلاة النهار، فإذا انقضى الليل وصُلِّيت الصبح، لم يقع الوتر موقعه . هذا معنى كلامه . وقد روى أبو داود، وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال : «مَنْ نَامَ عَنِ الْوَتْرِ أَوْ نَسِيَهُ، فَلْيُصَلِّهِ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ»^(٢) . ولكن لهذا الحديث عدة علل .

أحدها : أنه من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف .

الثاني : أن الصحيح فيه أنه مرسل له عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال الترمذی : هذا أصح، يعنى المرسل^(٣) .

(١) حسن. رواه أحمد (٢٥٥/٥) وعبد الرزاق (٧١/٣) برقم (٤٨٤٢) والطيالسي وابن نصر والبيهقي في «شعب الإيمان» والخطيب في «تاريخه» كما في «الدر المنثور» (١٩٦/٤).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٣١/٣ و٤٤) والترمذی (٤٦٥) وابن ماجه (١١٨٨) وابن نصر (١٣٨) وفي سنده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف كما في «التقريب» (١/٤٨٠) ولكنه لم يتفرد به، فقد تابعه محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم به. رواه أبو داود (١٤٣١) والدارقطني (٢٢/٢) والحاكم (٣٠٢/١) وعنه البيهقي (٢/٤٨٠) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وقال شارح «سنن الدارقطني» قال العراقي: سنده صحيح.

(٣) وقد رجح الترمذی الرواية المرسلة لخلوها من الضعف الموجود في الرواية المتصلة، ولكن سبق أن لعبد الرحمن ابن زيد متابع بسند صحيح.

الثالث : أن ابن ماجه حكى عن محمد بن يحيى بعد أن روى حديث أبي سعيد: الصحيح أن النبي ﷺ قال : « أَوْتَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا »^(١) . قال : فهذا الحديث دليل على أن حديث عبد الرحمن وأه^(٢) .

وكان قيامه صلى الله عليه وسلم بالليل إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة، كما قال ابن عباس وعائشة، فإنه ثبت عنهما هذا وهذا، ففي «الصحيحين» عنها : « ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة »^(٣) . وفي «الصحيحين» عنها أيضاً : « كان رسول الله ﷺ يُصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة، يُوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرهن »^(٤) . والصحيح عن عائشة الأول : والركعتان فوق الإحدى عشرة هما ركعتا الفجر، جاء ذلك مبيناً عنها في هذا الحديث بعينه : « كان رسول الله ﷺ يُصلى ثلاث عشرة ركعة بركعتي الفجر »^(٥) ، (ذكره مسلم في صحيحه) .

وقال البخارى في هذا الحديث : كان رسول الله ﷺ يُصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة، ثم يُصلى إذا سمع النداء بالفجر ركعتين خفيفتين .

وفي «الصحيحين» عن القاسم بن محمد قال : سمعتُ عائشة رضى الله عنها تقول : « كانت صلاة رسول الله ﷺ من الليل عشر ركعات، ويُوتر بسجدة، ويركع ركعتي الفجر، وذلك ثلاث عشرة ركعة »^(٦) ، فهذا مفسر مبين .

(١) رواه مسلم (١٧٣٣) والترمذى (٤٦٨) والنسائى (٢٣١/٣) وابن ماجه (١١٨٩) .

(٢) ذكر الشيخ الألبانى أنه لا تعارض بين الحديثين، قال : ذلك لأنه (أى حديث من نام عن الوتر أو نسيه) خاص بمن نام أو نسى، فهذا يصلى بعد الفجر أى وقت تذكّر، وأما الذاكر فينتهى وقت وتره بطلوع الفجر، وهذا بين ظاهر . وما يشهد لهذا، حديث قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد مرفوعاً بلفظ «من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له» أخرجه الحاكم (٣٠٢/١) وعنه البيهقى وقال «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبى، وأما البيهقى فأعله بقوله «ورواية يحيى بن أبى كثير كأنها أشبه (يعنى الحديث الأول) (أى حديث : «أوتروا قبل أن تصبحوا» فقد روينا عن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ في قضاء الوتر» يعنى حديث محمد بن مطرف المذكور آنفاً . ولا وجه لهذا الإعلال بعد صحة الاسناد، وهو بمعنى الحديث الأول، بل هو أصرح منه وأقرب إلى التوفيق بينه وبين حديث ابن مطرف، لأنه صريح فيمن أدرك الصبح ولم يوتر فهذا لا وتر له، وأما الذى نسى أو نام حتى الصبح فإنه يصلى كما تقدم . أ هـ (الإرواء) (١٥٣/٢) - (١٥٤) .

(٣) رواه البخارى (١١٤٧) ومسلم (١٦٩٢) وأحمد (٣٦/٦ و ٧٣ و ١٠٤) وأبو داود (١٣٤١) والترمذى (٤٣٩) والنسائى (٢٣٣/٣) والبيهقى (٤٩٥/٢، ٤٩٦) .

(٤) رواه مسلم (١٦٨٩) وأحمد (٥٠ / ٦ و ١٢٣ و ١٦١) وأبو داود (١٣٣٨) والترمذى (٤٥٩) .

(٥) رواه مسلم (١٦٩١) وأبو داود (١٣٦٠) والنسائى في «الكبرى» كما في «التحفة» (١٨/١٢) .

(٦) رواه البخارى (١١٤٠) ومسلم (١٦٩٦) وأبو داود (١٣٣٤) والنسائى في «الكبرى» كما في «التحفة» (٢٥٦/١٢) .

[illegible]

(٢) رواه البخارى (١٨٣) ومسلم (١٧٥٨) وأبو داود (١٣٦٤) والترمذى فى «الشمائل» (٢٦٢) والنسائى (٢١١/٣) وابن ماجه (١٣٦٣).

(٣) رواه البخارى (١١٠٣) ومسلم (١٦٣٧) وأبو داود (١٢٩١) والترمذى (٤٧٤) والنسائى فى «الكبرى» كما فى «التحفة» (٣٣٨/٢).

فصل

فى سياق صلاته ﷺ بالليل ووتره وذكر صلاة أول الليل

قالت عائشة رضى الله عنها . ما صلى رسول الله ﷺ العشاء قط فدخل على ، إلا صلى أربع ركعات ، أو ست ركعات^(١) ، ثم يأوى إلى فراشه .
وقال ابن عباس لما بات عنده : « صلى العشاء ، ثم جاء ، ثم صلى ، ثم نام »^(٢) .
(ذكرهما أبو داود) .

وكان إذا استيقظ ، بدأ بالسواك ، ثم يذكر الله تعالى ، وقد تقدم ذكر ما كان يقوله عند استيقاظه ، ثم يتطهر ، ثم يصلى ركعتين خفيفتين ، كما فى « صحيح مسلم » ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل ، افتتح صلاته بركعتين خفيفتين^(٣) . وأمر بذلك فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : « إذا قام أحدكم من الليل ، فليفتح صلاته بركعتين خفيفتين »^(٤) (رواه مسلم) .

وكان يقوم تارة إذا انتصف الليل ، أو قبله بقليل ، أو بعده بقليل ، وربما كان يقوم إذا سمع الصارخ - وهو الديك - وهو إنما يصيح فى النصف الثانى ، وكان يقطع ورده تارة ، ويصله تارة وهو الأكثر ، ويقطعه كما قال ابن عباس فى حديث مبينه عنده ، أنه صلى الله عليه وسلم استيقظ ، فتسوك ، وتوضأ ، وهو يقول : ﴿ إِنِّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران : ١٩٠] . فقرأ هؤلاء الآيات حتى ختم السورة ، ثم قام فصلى ركعتين أطال فيهما القيام والركوع والسجود ، ثم انصرف ، فنام حتى نفخ ، ثم فعل ذلك ثلاث مرات بست ركعات ، كل ذلك يستاك ويتوضأ ، ويقرأ هؤلاء الآيات ، ثم أوتر بثلاث ، فأذن المؤذن ، فخرج إلى الصلاة وهو يقول : « اللَّهُمَّ اجْعَلْ فى قَلْبِي نُورًا ، وَفى لِسَانِي نُورًا ، وَاجْعَلْ فى سَمْعِي نُورًا ، وَاجْعَلْ فى بَصَرِي نُورًا ، وَاجْعَلْ مَنْ خَلْفِي نُورًا ، وَمَنْ أَمَامِي نُورًا ، وَاجْعَلْ مَنْ فَوْقِي نُورًا ، وَمَنْ تَحْتِي نُورًا ، اللَّهُمَّ أَعْظِنِي نُورًا »^(٥) (رواه مسلم) . ولم

(١) ضعيف . رواه أبو داود (١٣٠٣) وفى سنده مقاتل بن بشير العجلي ، وهو مقبول كما فى « التقریب » (٢٧٢/٢) .

(٢) صحيح . رواه أبو داود (١٣٥٧) .

(٣) رواه مسلم (١٧٧٥) كتاب الصلاة ، باب : الدعاء فى صلاة الليل وقيامه . وأحمد (٣٠ / ٦) .

(٤) رواه مسلم (١٧٧٦) وأحمد (٢٧٨ / ٢) و٣٩٩ .

(٥) رواه مسلم (١٧٦٨) وأبو داود (١٣٥٣) والنسائى (٢٣٦ / ٣) .

يذكر ابن عباس افتتاحه بركعتين خفيفتين كما ذكرته عائشة، فإمّا أنه كان يفعل هذا تارة، وهذا تارة، وإمّا أن تكون عائشة حفظت ما لم يحفظ ابن عباس، وهو الأظهر للازمتها له، ولمراعاتها ذلك، ولكونها أعلم الخلق بقيامه بالليل، وابن عباس إنما شاهده ليلة المبيت عند خالته، وإذا اختلف ابن عباس وعائشة في شيء من أمر قيامه بالليل، فالقول ما قالت عائشة .

وكان قيامه بالليل ووتره أنواعاً، فمنها هذا الذي ذكره ابن عباس .

النوع الثاني : الذي ذكرته عائشة، أنه كان يفتح صلاته بركعتين خفيفتين، ثم يتمم ورده إحدى عشرة ركعة، يسلم من كل ركعتين ويوتر بركة .

النوع الثالث : ثلاث عشرة ركعة كذلك .

النوع الرابع : يصلي ثمان ركعات، يسلم من كل ركعتين، ثم يوتر بخمس سرداً متوالية، لا يجلس في شيء إلا في آخرهن^(١) .

النوع الخامس : تسع ركعات، يسرد منهن ثمانياً لا يجلس في شيء منهن إلا في الثامنة، يجلس يذكر الله تعالى ويحمده ويدعوه، ثم ينهض ولا يسلم، ثم يصلي التاسعة، ثم يقعد، ويتشهد، ويسلم، ثم يصلي ركعتين جالساً بعدما يسلم^(٢) .

النوع السادس : يصلي سبعا كالتسع المذكورة، ثم يصلي بعدها ركعتين جالساً .

النوع السابع : أنه كان يصلي مثنى مثنى، ثم يوتر بثلاث لا يفصل بينهما . فهذا رواه الإمام أحمد رحمه الله عن عائشة، أنه « كان يوتر بثلاث لا فصل فيهن »^(٣) وروى النسائي عنها : « كان لا يسلم في ركعتي الوتر »^(٤) .

وهذه الصفة فيها نظر، فقد روى أبو حاتم بن حبان في « صحيحه » عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ : « لا تُوتِرُوا بِثَلَاثٍ، أَوْ تُوتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ، وَلَا تَشَبَّهُوا

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه مسلم (١٧٠٨) كتاب الصلاة، باب : جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض .

(٣) ضعيف . رواه أحمد (١٥٥/٦ ، ١٥٦) وفي سنده يزيد بن يعفر، قال الذهبي : ليس بحجة . وقال الدارقطني : يعتبر به « الميزان » (٤٤٢/٤) وفي السند كذلك الحسن بن الحسن البصري وهو مدلس وقد عنعنه .

(٤) صحيح . رواه النسائي (٢٣٤/٣ - ٢٣٥) والدارقطني (٣٢/٢) والحاكم (٣٠٤/١) والبيهقي (٣١/٣) وصححه

الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

بصلاة المغرب^(١). قال الدارقطني : رواه كلهم ثقات . قال مهنا : سألت أبا عبد الله : إلى أي شيء تذهب في الوتر، تُسلم في الركعتين ؟ قال : نعم . قلت : لأي شيء ؟ قال : لأن الأحاديث فيه أقوى وأكثر عن النبي ﷺ في الركعتين . الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ ، سلم من الركعتين^(٢) . وقال حرب : سئل أحمد عن الوتر ؟ قال : يُسلم في الركعتين . وإن لم يسلم ، رجوت ألا يضره ، إلا أن التسليم أثبت عن النبي ﷺ . وقال أبو طالب : سألت أبا عبد الله : إلى أي حديث تذهب في الوتر ؟ قال : أذهب إليها كلها : مَنْ صَلَّى خَمْسًا لَا يَجْلِس إِلَّا فِي آخِرِهَا ، وَمَنْ صَلَّى سَبْعًا لَا يَجْلِس إِلَّا فِي آخِرِهَا ، وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثِ زُرَّارَةَ عَنْ عَائِشَةَ : يُوتر بتسع يجلس في الثامنة^(٣) . قال : ولكن أكثر الحديث وأقواه ركعة ، فأنا أذهب إليها . قلت : ابن مسعود يقول : ثلاث ، قال : نعم ، قد عاب على سعد ركعة ، فقال له سعد أيضاً شيئاً يرد عليه .

النوع الثامن : ما رواه النسائي ، عن حذيفة ، أنه صلى مع النبي ﷺ في رمضان ، فركع ، فقال في ركوعه : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ » مثل ما كان قائماً ، ثم جلس يقول : « رَبِّ اغْفِرْ لِي ، رَبِّ اغْفِرْ لِي » مثل ما كان قائماً . ثم سجد ، فقال : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى » مثل ما كان قائماً ، فما صلى إلا أربع ركعات حتى جاء بلال يدعو إلى الغداة^(٤) ، وأوتر أول الليل ، ووسطه ، وآخره . وقام ليلة تامة بآية يتلوها ويرددها حتى الصباح وهي : ﴿ إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عَادَكُ ﴾ [المائدة : ١١٨] ... الآية^(٥) .

(١) صحيح . رواه ابن حبان (٢٤٢٩ - إحصان) والدارقطني (٢٤/٢) والحاكم (٣٠٤/١) والبيهقي (٢٤/٢ - ٢٥) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وهذا الحديث لا يعارض الحديث السابق ، لأنه صح عن النبي ﷺ أنه صلى الوتر ثلاث بتشهد واحد في آخر الصلاة والنهي الوارد في هذا الحديث هو لمن يصلي الثلاث بتشهدين فيكون وتره بذلك يشبه صلاة المغرب ، وأما إذا لم يقعد إلا في آخرها فلا مشابة ذكر هذا المعنى الحافظ في «الفتح» (٣٠١/٤) واستحسنه الصنعاني في «سبل السلام» (٨/٢) وأبعد عن التشبه في الوتر بصلاة المغرب الفصل بالسلام بين الشفع والوتر . انظر رسالة «صلاة التراويح» للألباني ص ٩٧ .

(٢) رواه مسلم (١٦٨٧) وأحمد (٣٥/٦) و٧٤ و٨٣ و١٣٣ و١٤٣ و١٨٢ و٢١٥ و١٥٤ (أبو داود (١٣٣٧) والنسائي (٣٠/٢) .

(٣) رواه مسلم (١٧٠٨) باب جامع صلاة الليل ، ومن نام عنه أو مرض .

(٤) ضعيف . رواه النسائي (٢٢٦/٣) وقال : هذا الحديث عندي مرسل وطلحة بن يزيد لا أعلمه سمع من حذيفة شيئاً وغير العلاء بن المسيب قال في هذا الحديث عن طلحة عن رجل عن حذيفة .

(٥) صحيح . رواه أحمد (١٥٦/٥) والنسائي (١٧٧/٢) وابن ماجه (١٣٥٠) والحاكم (٢٤١/١) وصححه ووافقه الذهبي .

وكانت صلاته بالليل ثلاثة أنواع :

أحدها : وهو أكثرها : صلاته قائماً .

الثاني : أنه كان يُصلي قاعداً، ويركع قاعداً .

الثالث : أنه كان يقرأ قاعداً، فإذا بقى يسيراً من قراءته، قام فركع قائماً، والأنواع الثلاثة صحّت عنه .

وأما صفة جلوسه في محل القيام، ففي سنن النسائي، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة قالت : رأيتُ رسول الله ﷺ يُصلي متربّعاً^(١) قال النسائي : لا أعلم أحداً روى هذا الحديثَ غيرَ أبي داود - يعنى الحفري - وأبو داود ثقة، ولا أحسب إلا أن هذا الحديث خطأ ، والله أعلم^(٢) .



فصل

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يُصلي بعد الوتر ركعتين جالساً تارة، وتارة يقرأ فيهما جالساً، فإذا أراد أن يركع، قام فركع، وفي « صحيح مسلم » عن أبي سلمة قال : سألتُ عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ، فقالت : كان يُصلي ثلاث عشرة ركعة، يُصلي ثمان ركعات، ثم يُوتر، ثم يُصلي ركعتين وهو جالس، فإذا أراد أن يركع، قام فركع، ثم يُصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح^(٣)

وفي « المسند » عن أم سلمة، أن النبي ﷺ، كان يُصلي بعد الوتر ركعتين خفيفتين وهو جالس^(٤) .

وقال الترمذی : روى نحو هذا عن عائشة، وأبى أمامة، وغير واحدٍ عن النبي

(١) صحيح . رواه النسائي (٢٢٤/٣) وابن خزيمة (٩٧٨) .

(٢) علّق الشيخ الألباني على كلام النسائي هذا فقال : هذا ظن والسند صحيح فلا يجوز إعلاله به . « التعليق على ابن خزيمة » (٨٩/٢)

(٣) رواه مسلم (١٦٩٣) وأبو داود (١٣٤٠) والنسائي (٢٥١/٣) .

(٤) حسن . رواه أحمد (٢٩٨/٦ - ٢٩٩) والترمذی (٤٧١) وابن ماجه (١١٩٥) والدارقطني (٣٦/٢) وابن نصر في « الوتر » (٢٠٢) - مختصر المقرئى والبيهقى (٣٢/٣) .

صلى الله عليه وسلم .

وفى « المسند » ، عن أبى أمانة ، أن رسول الله ﷺ ، كان يُصلى ركعتين بعد الوتر وهو جالس ، يقرأ فيهما بـ ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ ﴾ ، و ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ^(١) .
وروى الدارقطنى نحوه من حديث أنس رضى الله عنه ^(٢) .

وقد أشكل هذا على كثير من الناس ، فظنوه معارضاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءً » ^(٣) . وأنكر مالك رحمه الله هاتين الركعتين ، وقال أحمد : لا أفعله ولا أَمْنَعُ مَنْ فعله ، قال : وأنكره مالك وقالت طائفة : إنما فعل هاتين الركعتين ، ليبين جواز الصلاة بعد الوتر ، وأن فعله لا يقطع التنفل ، وحملوا قوله : « اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءً » على الاستحباب ، وصلاة الركعتين بعده على الجواز .

والصواب أن يقال : إن هاتين الركعتين تجريان مجرى السنة ، وتكميل الوتر ، فإن الوتر عبادة مستقلة ، ولا سيما إن قيل بوجوبه ، فتجرى الركعتان بعده مجرى سنة المغرب من المغرب ، فإنها وتر النهار ، والركعتان بعدها تكميل لها ، فكذلك الركعتان بعد وتر الليل ، والله أعلم .



فصل

فى قنوت الوتر

ولم يُحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قنت فى الوتر ، إلا فى حديث رواه ابن ماجه ، عن على بن ميمون الرقى ، حدثنا مخلد بن يزيد ، عن سفيان ، عن زبيد الياشى ، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى ، عن أبيه ، عن أبى بن كعب ، أن رسول الله ﷺ كان يُوتر فيقنُت قبل الركوع ^(٤) . وقال أحمد فى رواية ابنه عبد الله :

(١) حسن . رواه أحمد (٥/ ٢٦٠) .

(٢) حسن . رواه البخارى (٩٩٨) ومسلم (١٧٢٤) وأحمد (٢٠/ ٢) و١٠٢ و (١٤٣) وأبو داود (١٤٣٨) وابن أبى شيبة (١٨٢/ ٢) وابن خزيمة (١٠٨٢) والبيهقى (٣/ ٣٤) والبقوى (٩٦٥) .

(٤) صحيح . رواه النسائى (٢٣٥/ ٢) وابن ماجه (١١٨٢) والضياء المقدسى فى «الأحاديث المختارة» (١/ ٢٠٠) و٢/ ٤٠١ والدارقطنى (٣١/ ٢) والبيهقى (٤٠/ ٣) وانظر «الإرواء» (٤٢٦) .

أختار القنوت بعد الركوع، إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَنُوتِ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْفَجْرِ لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَقَنُوتُ الْوُتْرِ أَخْتَارُهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَلَمْ يَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَنُوتِ الْوُتْرِ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ شَيْءٍ، وَقَالَ الْخَلَالُ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكَحَالُ، أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الْقَنُوتِ فِي الْوُتْرِ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ يُرَوَّى فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ ، وَلَكِنْ كَانَ عَمْرُ يَقْنُتُ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ .

وقد روى أحمد وأهل «السنن» من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوُتْرِ : « اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ » (١)

زاد البيهقي والنسائي : « وَلَا يَعْزُزُ مَنْ عَادَيْتَ » (٢) .

وزاد النسائي في روايته : « وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ » (٣) .

وزاد الحاكم في «المستدرک»، وقال : « عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَتْرِي إِذَا رَفَعْتُ رَأْسِي وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا السُّجُودُ » . ورواه ابن حبان في «صحيحه» ولفظه : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو .

قال الترمذي : وفي الباب عن علي رضي الله عنه، وهذا حديث حسن لا

(١) صحيح. رواه أحمد (١٩٩/١، ٢٠٠) وأبو داود (١٤٢٥) والترمذي (٤٦٤) والنسائي (٤٢٨/٣) وابن ماجه (١١٧٨) والطبراني (١١٧٧، ١١٧٩) وابن أبي شيبة (١٣/٧) والدارمي (٤٥١/١ - ٤٥٢) وابن خزيمة (١٠٩٥) وأبو يعلى (٦٧٦٢) وابن حبان (٩٤٥ - إحصان) وابن الجارود (٢٧٣) وابن نصر في «صلاة الوتر» (٢٩٠ - مختصر المقرئ) والطبراني في «الكبير» (٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧١١، ٢٧١٢) وفي الدعاء (٧٤٤، ٧٤٧) وابن أبي عاصم في «السنن» (٣٧٤) والحاكم (١٧٢/٣) والبيهقي (٢٠٩/٢) و٤٩٨) والبغوي في «شرح السنن» (٦٤٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٢١/٩).

(٢) زيادة صحيحة. رواها البيهقي وصححها الحافظ في «تلخيص الخبير» والعجيب من الإمام النووي رحمه الله أنه صرح في «روضة الطالبين» (٢٥٣/١ - طبع المكتب الاسلامي) أنها زيادة من العلماء مثل زيادتهم: «فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك» ومن العجيب أيضاً أنه قال بعد ذلك بسطور: «واتفقوا على تغليط القاضي أبي الطيب في أذكاره: لا يعز من عاديت» وقد جاءت في رواية البيهقي. والله أعلم.

(٣) زيادة ضعيفة. رواها النسائي (٢٤٨/٣) وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٥٦/٣): رواها الطبراني والحاكم وقال النووي: إنها زيادة بسند صحيح أو حسن وتعبه الحافظ بأنه منقطع. أ هـ.

نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبى الحوراء السعدى، واسمه ربعة بن شيبان، ولا نعرف عن النبى ﷺ فى القنوت فى الوتر شيئاً أحسن من هذا. انتهى .
والقنوت فى الوتر محفوظ عن عمر، وابن مسعود، والرواية عنهم أصح من القنوت فى الفجر، والرواية عن النبى ﷺ فى قنوت الفجر، أصح من الرواية فى قنوت الوتر . والله أعلم .

وقد روى أبو داود والترمذى والنسائى من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان يقول فى آخر وتره : « اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِى ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »^(١) . وهذا يحتمل، أنه قبل فراغه منه وبعده، وفى إحدى الروايات عن النسائى : كان يقول إذا فرغ من صلاته، وتبوءاً مضجعه، وفى هذه الرواية : « لَا أُحْصِى ثَنَاءً عَلَيْكَ وَلَوْ حَرَصْتُ » . وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ذلك فى السجود، فلعله قاله فى الصلاة وبعدها .

وذكر الحاكم فى « المستدرک » من حديث ابن عباس رضى الله عنهما، فى صلاة النبى ﷺ ووتره : ثم أوتر، فلما قضى صلاته، سمعته يقول : « اللَّهُمَّ اجْعَلْ فى قَلْبِى نُوراً، وَفى بَصَرِى نُوراً، وَفى سَمْعِى نُوراً، وَعَنْ يَمِينِى نُوراً، وَعَنْ شِمَالِى نُوراً، وَفَوْقِى نُوراً، وَتَحْتِى نُوراً ، وَأَمَامِى نُوراً، وَخَلْفِى نُوراً ، وَاجْعَلْ لِى يَوْمَ لِقَائِكَ نُوراً »^(٢) .

قال كُريب : وسبق فى القنوت، فلقيت رجلاً من ولد العباس، فحدثنى بهن، فذكر : « لَحْمِى وَدَمِى، وَعَصَبِى وَشَعْرِى وَبَشْرِى »^(٣)، وذكر خصلتين .
وفى رواية النسائى فى هذا الحديث : وكان يقول فى سجوده .

وفى رواية لمسلم فى هذا الحديث : فخرج إلى الصلاة - يعنى صلاة الصبح، وهو يقول . . . فذكر هذا الدعاء، وفى رواية له أيضاً، « وَفى لِسَانِى نُوراً وَاجْعَلْ فى

(١) صحيح. رواه أحمد (٩٦/١) و١١٨ و١٥٠ وأبو داود (١٤٢٧) والترمذى (٣٥٦٦) والنسائى (٢٤٧/٣ - ٢٤٨) وابن ماجه (١١٧٩) وابن نصر فى « صلاة الوتر » (٣٨٥) وابن أبى شيبة (٢٠٥/٢ و ١١٤/٧) وأبو يعلى (٢٧٥) وعبيد بن حميد (٨١) والطبرانى فى « الدعاء » (٥١) والبيهقى (٤٢/٣).

(٢) صحيح. رواه الحاكم (٥٣٦/٣) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى.

(٣) صحيح. رواه النسائى (٢١٨/٢) باب الدعاء فى السجود من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

نَفْسِي نُورًا، وَأَعْظِمَ لِي نُورًا»، وفي رواية له : «وَأَجْعَلْنِي نُورًا»^(١).

وذكر أبو داود والنسائي من حديث أَبِي بِن كعب، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر، بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فإذا سلّم قال : «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» (ثلاث مرّات)، يمدُّ بها صَوْتُهُ فِي الثَّلَاثَةِ وَيَرْفَعُ^(٢).

وهذا لفظ النسائي . زاد الدارقطني : «رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ»^(٣).

وكان صلى الله عليه وسلم يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ، وَيَقِفُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ فيقول : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَيَقِفُ : ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، وَيَقِفُ : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٤).

وذكر الزهري أن قراءة رسول الله ﷺ كانت آية آية، وهذا هو الأفضل، الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها، واتباع هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتِهِ أُولَى . ومَن ذكر ذلك البيهقيُّ في «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وغيره، ورجَّح الوقوف على رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها .

وكان صلى الله عليه وسلم يُرْتِّلُ السُّورَةَ حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلِ مِنْهَا، وَقَامَ بِآيَةٍ يُرَدِّدُهَا حَتَّى الصَّبَاحِ^(٥).

وقد اختلف الناس في الأفضل من الترتيل وقلة القراءة، أو السرعة مع كثرة

(١) رواه مسلم (١٧٦٣ و ١٧٦٤ و ١٧٦٥ و ١٧٦٨) كتاب الصلاة، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

(٢) صحيح. رواه أحمد (١٢٣/٥) وأبو داود (١٤٢٣) والنسائي (٢٤٤/٣) وابن ماجه (١١٧١) والدارقطني (٣١/٢).

(٣) صحيح. رواه الدارقطني (٣١/٢) والبيهقي (٤٠/٣).

(٤) صحيح. رواه أحمد (٣٠٢/٦) وأبو داود (٤٠٠١) والترمذي (٢٩٢٧) والحاكم (٢٣٢/١) والبيهقي (٤٤/٢) عن أم سلمة رضي الله عنها وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وانظر «الإرواء» (٣٤٣).

(٥) عن أبي ذر رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ ليلة فقرأ بآية حتى أصبح يركع بها ويسجد بها «إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم» فلما أصبح قلت: يا رسول الله ما زلت تقرأ هذه الآية حتى أصبحت تركع بها أو تسجد بها قال: «إني سألت ربي عز وجل الشفاعة لأمتي فأعطانها وهي نائلة إن شاء الله لمن لا يشرك بالله عز وجل شيئاً» رواه أحمد (١٤٩/٥) والنسائي (١٧٧/٢) وابن ماجه (١٣٥٠) وسنده حسن.

القراءة : أيهما أفضل ؟ على قولين ..

فذهب ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما وغيرهما إلى أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من سرعة القراءة مع كثرتها . واحتج أربابُ هذا القول بأن المقصود من القراءة فهمه وتدبره، والفقهُ فيه والعملُ به، وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه، كما قال بعض السلف : نزل القرآن ليُعملَ به، فاتخذوا تلاوته عملاً، ولهذا كان أهل القرآن هم العالمون به، والعاملون بما فيه، وإن لم يحفظوه عن ظهر قلب . وأما مَنْ حفظه ولم يفهمه ولم يعمل بما فيه، فليس من أهله وإن أقام حروفه إقامة السهم .

قالوا : ولأن الإيمان أفضل الأعمال، وفهم القرآن وتدبره هو الذى يُثمر الإيمان، وأما مجرد التلاوة من غير فهم ولا تدبر، فيفعلها البرُّ والفاجرُ، والمؤمن والمنافق، كما قال النبي ﷺ : « وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، كَمَثَلِ الرِّيحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ »^(١) .

والناس فى هذا أربع طبقات : أهل القرآن والإيمان، وهم أفضل الناس . والثانية : مَنْ عَدِمَ الْقُرْآنَ وَالْإِيمَانَ . الثالثة : مَنْ أُوتِيَ قِرَاءً، وَلَمْ يُؤْتَ إِيْمَانًا . الرابعة : مَنْ أُوتِيَ إِيْمَانًا وَلَمْ يُؤْتَ قِرَاءً .

قالوا : فكما أن مَنْ أُوتِيَ إِيْمَانًا بِلَا قِرْآنٍ أَفْضَلُ مَنْ أُوتِيَ قِرْآنًا بِلَا إِيْمَانٍ، فكذلك مَنْ أُوتِيَ تَدْبِرًا، وَفَهْمًا فِى التَّلَاوَةِ أَفْضَلُ مَنْ أُوتِيَ كَثْرَةً قِرَاءَةٍ وَسُرْعَةً بِلَا تَدْبِيرٍ . قالوا : وَهَذَا هَدَى النَبِىُّ ﷺ، فَإِنَّهُ كَانَ يَرْتُلُّ السُّورَةَ حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلِ مِنْهَا، وَقَامَ بِآيَةٍ حَتَّى الصَّبَاحِ .

وقال أصحابُ الشافعى رحمه الله : كثرة القراءة أفضل، واحتجوا بحديث ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ « أَلَمْ » حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَاَمٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ »^(٢) (رواه الترمذى . وصححه) .

(١) رواه البخارى (٥٠٥٩) ومسلم (١٨٢٩) وأحمد (٣٩٧/٤) وأبو داود (٤٨٣٠) والترمذى (٢٨٦٥) والنسائى

(٨/ ١٢٤) وفى «فضائل القرآن» (١٠٦ و ١٠٧) وابن ماجه فى «المقدمة» (٢١٤) .

(٢) صحيح . رواه الترمذى (٢٩١٠) وقال : حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

قالوا : ولأن عثمان بن عفان قرأ القرآن في ركعة، وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة .

والصواب في المسألة أن يُقال : إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجلُّ وأرفعُ قدرًا، وثواب كثرة القراءة أكثرُ عددًا، فالأول : كمن تصدَّق بجوهرة عظيمة، أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جداً، والثاني : كمن تصدَّق بعدد كثير من اللؤلؤهم، أو أعتق عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة، وفي صحيح البخارى عن قتادة قال : « سالت أنساً عن قراءة النبي ﷺ، فقال : كان يمدُّ مدًّا » (١) .

وقال شعبة : حدثنا أبو جمرة، قال : قلت لابن عباس : إني رجل سريعُ القراءة، وربما قرأتُ القرآن في ليلة مرة أو مرتين، فقال ابنُ عباس : لأن أقرأ سورةً واحدة أعجبُ إليَّ من أن أفعل ذلك الذي تفعل، فإن كنتَ فاعلاً ولا بد، فاقرا قراءةً تُسمعُ أذنك، ويعيها قلبك .

وقال إبراهيم : قرأ علقمة على ابن مسعود، وكان حسن الصوت، فقال : رتل فذاك أبى وأمى، فإنه زين القرآن .

وقال ابن مسعود : لَا تَهْذُوا (٢) القرآنَ هَذَا الشَّعْرَ، وَلَا تَنْثُرُوهُ نَثْرَ الدَّقْلِ، وَفَقُّوا عِنْدَ عَجَائِهِ، وَحَرِّكُوا بِهِ الْقُلُوبَ، وَلَا يَكُنْ هَمُّ أَحَدِكُمْ آخِرَ السُّورَةِ .

وقال عبد الله أيضاً : إذا سمعتَ الله يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ فاصنع لها سمعك، فإنه خيرٌ تؤمر به، أو شرٌ تُصرف عنه .

وقال عبد الرحمن بن أبي ليلي : دخلت على امرأة وأنا أقرأ (سورة هود) فقالت : يا عبد الرحمن : هكذا تقرأ سورة هود ؟! والله إني فيها منذ ستة أشهر وما فرغت من قراءتها .

وكان رسولُ الله ﷺ يُسرُّ بالقراءة في صلاة الليل تارة، ويجهر بها تارة، ويُطيل القيام تارة، ويخففه تارة، ويوتر آخر الليل - وهو الأكثر - وأوله تارة، وأوسطه تارة . وكان يُصلي التطوع بالليل والنهار على راحلته في السفر قبلَ أى جهة توجهت به،

(١) رواه البخارى (٥٠٤٦) وأحمد (١٢٧/٣) والسنائي (١٧٩/٢) وابن ماجه (١٣٥٣) .

(٢) الهذ : سرعة القراءة بغير تأمل، وقوله : نثر الدقل، أى كما يتساقط الرطب الرديء اليابس من العذق إذا هُرَّ .

فيركع ويسجد عليها إيماءً، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه، وقد روى أحمد وأبو داود عن أنس بن مالك، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رَاحِلَتِهِ تَطَوُّعًا، اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَكَبَّرَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ خَلَّى عَنْ رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ صَلَّى أَيْنَمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ^(١). فاختلف الرواة عن أحمد : هل يلزمه أن يفعل ذلك إذا قدر عليه ؟ على روايتين : فإن أمكنه الاستدارة إلى القبلة في صلاته كلها مثل أن يكون في مَحْمِلٍ أو عمارية ونحوها، فهل يلزمه، أو يجوز له أن يُصَلِّيَ حيث تَوَجَّهَتْ به الراحلة ؟ فروى محمد بن الحكم عن أحمد فيمن صَلَّى في مَحْمِلٍ : أنه لا يُجْزئُهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، لأنه يمكنه أن يدور، وصاحب الراحلة والدابة لا يمكنه . وروى عنه أبو طالب أنه قال : الاستدارة في المَحْمِلِ شديدة يُصَلِّيَ حيث كان وجهه . واختلفت الرواية عنه في السجود في المَحْمِلِ، فروى عنه ابنه عبد الله أنه قال : وإن كان مَحْمِلًا فَقَدَرُ أَنْ يَسْجُدَ فِي المَحْمِلِ، فَيَسْجُدَ . وروى عنه الميموني، إذا صَلَّى في المَحْمِلِ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَسْجُدَ، لأنه يمكنه . وروى عنه الفضل بن زياد : يسجد في المَحْمِلِ إذا أمكنه . وروى عنه جعفر بن محمد : السجود على المِرْفَقَةِ إذا كان في المَحْمِلِ، وربما أسند على البعير، ولكن يُؤمى ويجعل السجود أخفض من الركوع، وكذا روى عنه أبو داود ^(٢).



فصل

في هديه ﷺ في صلاة الضحى

روى البخارى في « صحيحه » عن عائشة رضى الله عنها، قالت : ما رأيتُ رسول الله ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضحى، وإنى لأسُبِّحُهَا ^(٣).

(١) حسن. رواه أحمد (١٢٦/٣ و ٢٠٣) وأبو داود (١٢٢٥).

(٢) عن جابر رضى الله عنه قال: بعثنى رسول الله ﷺ في حاجة، قال: فجنث وهو يصلى على راحلته نحو المشرق والسجود أخفض من الركوع. رواه أبو داود (١٢٢٧) والترمذى (٣٥١) وابن خزيمة (١٢٧٠) والبيهقى (٥/٢) وسنده صحيح.

(٣) رواه البخارى (١١٢٨) ومسلم (١٦٣٢) ومالك (٢٩/١٥٢) وأحمد (٨٧/٦ و ١٧٧ و ٢١٥ و ٢٢٣ و ٢٣٨) وأبو داود (١٢٩٣) والنسائى فى « الكبرى » كما فى « التحفة » (٧٥/١٢) وتام الحديث : وإن كان رسول الله ﷺ ليدع العمل، وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم...

وروى أيضاً من حديث مُورِقِ العجلي، قلتُ لابن عمر : أتُصلي الضحى؟ قال: لا، قلتُ : فَعَمُرُ؟، قال : لا، قلتُ : فأبو بكر؟ قال : لا . قلت : فالنبيُّ

= قال النووي: في الباب عن عائشة أن النبي ﷺ كان لا يصلي الضحى إلا أن يجيء من مغيبه وأنها ما رآته ﷺ يصلي سبحة قط . . قالت: وإني لأسبحها وإن كان رسول الله ﷺ ليدع العمل وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم . . وفي رواية عنها أنه ﷺ كان يصلي الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء، وفي حديث أم هانئ أنه ﷺ صلى ثمان ركعات . . وفي حديث أبي ذر وأبي هريرة وأبي الدرداء ركعتان . . هذه الأحاديث كلها متفقة لا اختلاف بينها عند أهل التحقيق، وحاصلها أن الضحى سنة مؤكدة وأن أقلها ركعتين ودون ثمان، وأما الجمع بين حديثي عائشة في نفي صلاته ﷺ الضحى وإثباتها فهو أن النبي ﷺ كان يصليها بعد الأوقات لفضلها ويتركها في بعضها خشية أن تفرض كما ذكرته عائشة ويتناول قولها: «ما كان يصليها إلا أن يجيء من مغيبه» على أن معناه: ما رأيت كما قالت في الرواية الثانية: «ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي سبحة الضحى» وسببه أن النبي ﷺ ما كان يكون عند عائشة في وقت الضحى إلا في نادر من الأوقات فإنه قد يكون في ذلك مسافراً، وقد يكون حاضراً ولكنه في المسجد أو في موضع آخر، وإذا كان عند نسائه فإنما كان لها يوم من تسعة فيصح قولها: «ما رأيته يصليها» وتكون قد علمت بخبره أو خبر غيره أنه صلاها، أو يقال: قولها «ما كان يصليها» أي ما يداوم عليها، فيكون نفياً للمداومة، لا لأصلها . . والله أعلم . . وأما ما صح عن ابن عمر أنه قال في الضحى هي بدعة فمحمول على أن صلاتها في المسجد والتظاهر بها كما كانوا يفعلونه بدعة لا أن أصلها في البيوت، أو يقال: قوله: بدعة . . أي المواظبة عليها: لأن النبي ﷺ لم يواظب عليها خشية أن تفرض، وهذا في حقه ﷺ، وقد ثبت استحباب المحافظة في حقنا بحديث أبي الدرداء، وأبي ذر، أو يقال: أن ابن عمر لم يبلغه فعل النبي ﷺ وأمره بها وكيف كان، فجمهور العلماء على استحباب الضحى، وإنما نقل التوقف فيها عن ابن مسعود وابن عمر والله تعالى أعلم.

قوله: سبحة الضحى: أي نافلة الضحى.

وقولها: ليدع العمل وهو يحب يعمل: أي يعمل، وفيه بيان كمال شفقته ﷺ ورأفته بأمته، وفيه أنه إذا تعارضت مصالح قَدَّمَ أهمها. «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢٢٨/٥ - ٢٣٠) والحديث رواه البخاري (١١٧٧) باب «من لم يصل الضحى رآه واسعاً» . . قال الحافظ ابن حجر وقوله: «ما رأيت رسول الله ﷺ سبحة سبحة الضحى» والمراد قوله السبحة النافلة، وأصلها من التسبيح، وخصت النافلة بذلك لأن التسبيح الذي في الفريضة نافلة فقيل لصلاة النافلة سبحة لأنها كالتسبيح في الفريضة.

قوله: «وإني لأسبحها» كذا هنا من السبحة، وفي باب «التحريض على قيام الليل» جاء بلفظ: «وإني لأسبحها» من الاستحباب، وهو من رواية مالك عن ابن شهاب ولكل منهما وجه، لكن الأول يقتضى الفعل والثاني لا يستلزمه، وجاء عن عائشة في ذلك أشياء مختلفة أوردها مسلم: فعنده من طريق عبد الله بن شقيق قلت لعائشة: أكان النبي ﷺ يصلي الضحى؟ قالت: لا . . إلا أن يجيء من مغيبه . . وعنده من طريق معاذة عنها: كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله . . ففي الأول نفى رؤيتها لذلك مطلقاً، وفي الثاني تقييد النفي بغير المجيء من مغيبه، وفي الثالث الإثبات مطلقاً . . وقد اختلف العلماء في ذلك: فذهب ابن عبد البر وجماعة إلى ترجيح ما اتفق الشيخان عليه دون ما انفرد به مسلم وقالوا: إن عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدم الوقوع، فيقدم من روى عنه من الصحابة الإثبات، وذهب آخرون إلى الجمع بينهما . . قال البيهقي: عندى أن المراد بقولها: «ما رأيته سبحها» أي داوم عليها، وقولها: «وإني لأسبحها» أي أداوم عليها، وكذا قولها: «وما أحدث شيئاً» تعني المداومة عليه. قال: وفي بقية الحديث - أي الذي تقدم من رواية مالك - إشارة إلى ذلك حيث قالت: «وإن كان ليدع العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم» انتهى . =

ﷺ قال : لا . إخاله (١) .

= وحكى المحب الطبرى أنه جمع بين أقوالها : «ما كان يصلى إلا أن يجيء من مغيبه» وقولها : «كان يصلى أربعاً ويزيد ما شاء الله» بأن الأول محمول على صلاته إياها فى المسجد، والثانى على البيت .
قال : ويعكر عليه حديثها الثالث - يعنى حديث الباب - ويجاب عنه بأن المنفى صفة مخصوصة، وأخذ الجمع المذكور من كلام ابن حبان، وقال عياض وغيره : قوله : «ما صلاها» معناها ما رأيته يصليها، والجمع بينه وبين قولها : «كان يصليها» أنها أخبرت فى الإنكار عن مشاهدتها وفى الإثبات عن غيرها . وقيل فى الجمع أيضاً : يحتمل أن تكون نعت صلاة الضحى الممهودة حيثئذ من هيئة مخصوصة بعدد مخصوص فى وقت مخصوص، وأنه ﷺ إنما كان يصليها إذا قَدِمَ من سفر لا بعدد مخصوص ولا يغيره كما قالت : «يصلى أربعاً ويزيد ما شاء الله» .

* تنبيه : حديث عائشة يدل على ضعف ما روى عن النبى ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه، وعدها لذلك جماعة من العلماء من خصائصه، ولم يثبت ذلك فى خبر صحيح .
وقول الماوردى فى «الحاوى» إنه ﷺ واظب عليها بعد يوم الفتح إلى أن مات يعكر عليه ما رواه مسلم من حديث أم هانئ أنه لم يصلها قبل ولا بعد . ولا يقال : إن نفى أم هانئ لذلك يلزم منه العدم لأننا نقول : يحتاج من أثبتة إلى دليل، ولو وجد لم يكن حجة، لأن عائشة ذكرت أنه كان رذا عمل عملاً أثبتة، فلا تستلزم المواظبة على هذا الوجوب عليه . أ هـ . «الفتح» (٦٧/٣)

(١) رواه البخارى (١١٧٥) كتاب التهجد، باب : صلاة الضحى فى السفر . وأحمد (٤٥/٢) .
قال الحافظ ابن حجر : قوله : (باب صلاة الضحى فى السفر) ذكر فيه حديث موروق العجلي . . وحديث أم هانئ فى صلاة الضحى يوم فتح مكة، وقد أشكل دخول هذا الحديث فى هذه الترجمة، وقال ابن بطال : ليس هو من هذا الباب وإنما يصلح فى «باب من لم يصل الضحى» وأظنه من غلط الناسخ .
وقال ابن المنير الذى يظهر لى أن البخارى لما تعارضت عنده الأحاديث نفياً وإثباتاً كحديث ابن عمر هذا، وإثباتاً كحديث أبى هريرة فى الوصية له أن يصلى الضحى نزل حديث النفى على السفر . وحديث الإثبات على الحضر، ويؤيده ذلك أنه ترجم لحديث أبى هريرة «صلاة الضحى فى الحضر» وتقدم فى «صحيح البخارى» عن ابن عمر أنه كان يقول : «لو كنت مسبحاً لالتحمت فى السفر، وأما حديث أم هانئ ففيه إشارة إلى أنها تصلى فى السفر بحسب السهولة لفعليها .

وقال ابن رشيد : ليس فى حديث أبى هريرة التصريح بالحضر، لكن استند ابن المنير إلى قوله فيه : «ونم على وتر» فإنه يفهم منه كون ذلك فى الحضر، لأن المسافر غالب حاله الاستيقاظ وسهر الليل فلا يفتقر لإيضاء أن لا ينام إلا على وتر، وكذا الترغيب فى صيام ثلاثة أيام .

قال ابن رشيد : والذى يظهر لى أن المراد باب صلاة الضحى فى السفر نفياً وإثباتاً وحديث ابن عمر ظاهره نفى ذلك حضراً وسفراً، أقل ما يحمل عليه نفى ذلك فى السفر لما تقدم فى «باب من لم يتطوع فى السفر» عن ابن عمر قال : «صحب النبى ﷺ فكان لا يزيد على ركعتين» . قال : ويحتمل أن يقال : لما نفى صلاته مطلقاً من غير تقييد بحضر ولا سفر - وأقل ما يتحقق بحمل اللفظ عليه السفر ويبعد حمله على الحضر دون السفر - فحمل على السفر لأنه المناسب للتخفيف، لما عرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنقل فى السفر نهائياً .
قال : وأورد حديث أم هانئ ليبين أنها إذا كانت فى السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر كالحلول بالبلد شرعت الضحى وإلا فلا .

قلت : ويظهر لى أيضاً أن البخارى أشار بالترجمة المذكورة إلى ما رواه أحمد من طريق الضحاك بن عبد الله القرشى عن أنس بن مالك قال : «رأت رسول الله ﷺ فى السفر بسبعة الضحى ثمان ركعات» فأراد أن تردد ابن عمر فى كونه صلاها أولاً لا يقتضى رد ما جزم به أنس، بل يؤيد حديث أم هانئ فى ذلك، وحديث أنس المذكور صححه ابن خزيمة والحاكم .

وذكر عن ابن أبي ليلي قال: ما حدثنا أحد أنه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى غير أم هانئ، فإنها قالت: إن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة، فاغتسل، وصلى ثمان ركعات، فلم أر صلاة قط أخف منها، غير أنه يتم الركوع والسجود^(١).

= قوله: «لا إخاله» بكسر الهمزة وتفتح أيضاً أى لا أظنه، وكان سبب توقف ابن عمر في ذلك أنه بلغه عن غيره أنه صلاها ولم يثق بذلك عن ذكره، وقد جاء عنه الجزم بكونها محدثة فروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال: إنها محدثة وإنها لمن أحسن ما أحدثوا، وسيأتي في أول أبواب العمرة من وجه آخر عن مجاهد قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا ناس يصلون الضحى، فسألناه عن صلاتهم فقال: بدعة.

وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سالم عن أبيه قال: لقد قتل عثمان وما أحد يسبها، وما أحدث شيئاً أحب إلى منها وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الشعبي عن ابن عمر قال: ما صليت الضحى منذ أسلمت إلا أن أطوف بالبيت فأصلي في ذلك الوقت لا على نية صلاة الضحى، بل على نية الطواف، ويحتمل أنه كان ينويها معاً.

قال ابن حجر: وقد جاء عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك في وقت خاص كما سيأتي بعد سبعة أبواب من طريق نافع أن ابن عمر كان لا يصلي الضحى إلا يوم يقدم مكة، فإنه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلي ركعتين، ويوم يأتي مسجد قباء.

وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر: كان النبي ﷺ لا يصلي الضحى إلا أن يقدم من غيبه. فأما مسجد قباء فقال سعيد بن منصور: حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان لا يصلي الضحى إلا أن يأتي قباء.. وهذا يحتمل أن يكون ينويها معاً كما قلناه في الطواف. وفي الجملة ليس في أحاديث ابن عمر هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى.

لأن نفيه مجمول على عدم رؤيته لا على عدم الوقوع في نفس الأمر، أو الذي نفيه مخصوصة كما سيأتي نحوه في الكلام على حديث عائشة.

قال عياض وغيره: إنما أنكر ابن عمر ملازمتها وإظهارها في المسجد وصلاتها جماعة، لا أنها مخالفة للسنّة، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه رأى قوماً يصلونها فأنكر عليهم وقال: إن كان لابد ففئ بيوئكم... «الفتح» (٦٢/٣ - ٦٤) ط الريان.

(١) رواه البخارى (١١٧٦) ومسلم (١٦٣) وأحمد (٣١/٦) وأبو داود (١٢٩١) والترمذى (٤٤٤) والنسائى فى «الكبرى» كما فى «التحفة».

قال الحافظ ابن حجر: قوله: (ما حدثنا أحد) فى رواية ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي ليلي «أدركت الناس وهم متوافرون فلم يخبرنى أحد أن النبى ﷺ صلى الضحى إلا أم هانئ».

ولمسلم من طريق عبد الله بن الحارث الهاشمى قال: سألت وحرصت على أن أجد أحداً من الناس يخبرنى أن النبى ﷺ سبّح سبحة الضحى فلم أجد غير أم هانئ بنت أبى طالب حدثتني «فذكر الحديث» وعبد الله بن الحارث هذا هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب المذكور فى الصحابة لكونه ولد على عهد النبى ﷺ، وبين ابن ماجه فى روايته وقت سؤال عبد الله بن الحارث عن ذلك ولفظه: «سألت فى زمن عثمان والناس متوافرون»... قوله «أم هانئ» هى بنت أبى طالب أخت على شقيقته، وليس لها فى البخارى سوى هذا وحديث آخر فى الطهارة.

وفي صحيح مسلم، عن عبد الله بن شقيق قال: سألت عائشة: هل كان

= قوله: (دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى) ظاهره أن الاغتسال وقع في بيتها. ووقع في الموطأ ومسلم من طريق أبي مرة عن أم هانئ أنها ذهبت إلى النبي ﷺ وهو بأعلى مكة فوجدته يغتسل، وجمع بينهما بأن ذلك تكرر منه، ويؤيده ما رواه ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم هانئ وفيه أن أبا ذر ستره لما اغتسل، وفي رواية أبي مرة عنها أن فاطمة بنته هي التي سترته، ويحتمل أن يكون نزل في بيتها بأعلى مكة وكانت هي في بيت آخر بمكة فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصح القولان.. وأما الستر فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ابتداء الغسل والآخر في أثنائه والله تعالى أعلم.

وفيه رد على من تمسك به في صلاتها موصولة سواء صلى ثمان ركعات أو أقل.

وفي الطبراني من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الضحى ركعتين، فسأله امرأته فقال: إن النبي ﷺ صلى يوم الفتح ركعتين، ورات أم هانئ بقية الثمان، وهذا يقوى أنه صلاها مفصولة.. والله تعالى أعلم.

قوله: «فلم أر صلاة أخف منها» يعني صلاة النبي ﷺ.

وقد تقدم في أواخر أبواب التخصير بلفظ: «فما رأت صلاة قط أخف منها».

وفي رواية عبد الله بن الحارث المذكورة: «لا أدري أقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده.. كل ذلك متقارب.. واستدل به على استحباب تخفيف صلاة الضحى، وفيه نظر لاحتمال أن يكون السبب فيه التفرغ لمهمات الفتح لكثرة شغله به، وقد ثبت من فعله ﷺ أنه صلى الضحى فطول فيها على إثبات سنة الضحى، وحكى عياض عن قوم أنه ليس في حديث أم هانئ دلالة على ذلك.. قالوا: وإنما هي سنة الفتح، وقد صلاها خالد بن الوليد في بعض فتوحه كذلك. وقال عياض أيضاً: ليس حديث أم هانئ بظاهر في أنه قصد ﷺ بها سنة الضحى وإنما فيه أنها أخبرت عن وقت صلاته.. وقد قيل: إنها كانت قضاء عما شغل عنه ذلك الليلة من حربه فقيه. وتعقبه النووي بأن الصواب صحة الاستدلال به لما رواه أبو داود وغيره من طريق كريب عن أم هانئ أن النبي ﷺ صلى سبعة الضحى، ولمسلم في كتاب الطهارة من طريق أبي مرة عن أم هانئ في قصة اغتساله ﷺ يوم الفتح: «ثم صلى ثمان ركعات سبعة الضحى».

وروى ابن عبد البر في «التمهيد» من طريق عكرمة بن خالد، عن أم هانئ قالت: «قدم رسول الله ﷺ مكة فصلى ثمان ركعات، فقلت: ما هذه؟ قال: «هذه صلاة الضحى» واستدل به على أن أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات، واستبعده السبكي ووجه بأن الأصل في العبادج التوقف، وهذا أكثر ما ورد في ذلك من فعله ﷺ، وقد ورد دون ذلك من فعله ﷺ، كحديث ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ صلى الضحى ركعتين أخرجه ابن عدى.. وسأيت من حديث عتبان قريباً مثله، وحديث عائشة عند مسلم «كان يصلي أربعاً» وحديث جابر عند الطبراني في «الأوسط» أنه ﷺ صلى الضحى ست ركعات، وأما ما ورد من قوله ﷺ فقيه زيادة على ذلك كحديث أنس مرفوعاً: «ومن صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا في الجنة» أخرجه الترمذى واستغربه. وليس في إسناده من أطلق عليه الضعف وعند الطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعاً: «من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين، ومن صلى أربعاً كتب من التائبين ومن صلى ستاً كُفِيَ ذلك اليوم، ومن صلى ثمانية كتب من العابدين، ومن صلى ثنتي عشرة بنى الله له بيتاً في الجنة» وفي إسناده ضعف أيضاً، وله شاهد من حديث أبي ذر رواه البزار وفي إسناده ضعف أيضاً، ومن ثم قال الرويانى ومن تبعه: أكثره ثنتا عشرة، وقال النووي في «شرح المذهب» فيه حديث ضعيف، كأنه يشير إلى حديث أنس، لكن إذا ضم إليه حديث أبي ذر وأبي الدرداء قَوِيَ وصلح للاحتجاج به. ونقل الترمذى عن أحمد: أن أصح شيء ورد في الباب حديث أم هانئ. وهو كما قال، ولهذا قال النووي في: «الروضة»: أفضلها ثمان وأكثرها ثنتا عشرة، ففرق بين الأكثر والأفضل، ولا يتصور ذلك إلا فيمن صلى الاثنتي عشرة بتسليمه واحدة فإنها تقع نقلاً مطلقاً عند من=

رسول الله ﷺ يُصلي الضحى ؟ قالت: لا إلا أن يجيء من مغيبه . قلت: هل كان

= يقول إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات، فأما من فصل فإنه يكون صلى الضحى، وما زاد على الثمان يكون له نفلاً مطلقاً فتكون صلاته اثنتي عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد.. وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبري وبه جزم الحلبي والرويانى من الشافعية إلى أنه لا حدٌ لأكثرها.
وروى من طريق إبراهيم النخعي قال: سأل رجل الأسود بن يزيد: كما أصلى الضحى؟ قال: كما شئت.
وفى حديث عائشة عند مسلم: «كان يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله».
وهذا الإطلاق قد يحمل على التقييد فيؤكد أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة والله تعالى أعلم.

وذهب آخرون إلى أن أفضلها أربع ركعات، فحك الحاكم فى كتابه «المفرد فى صلاة الضحى» عن جماعة من أئمة الحديث أنهم كانوا يختارون أن تصلى الضحى أربعاً لكثرة الأحاديث الواردة فى ذلك كحديث أبى الدرداء وأبى ذر عند الترمذى مرفوعاً عن الله تعالى: «ابن آدم.. اركع لى أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره»..
وحديث ابن حماد عند النسائى، وحديث أبى أمامة وعبد الله بن عمرو والنواس بن سميان كلهم بنحوه عند الطبرانى، وحديث عقبة بن عامر، وأبى مرة الطائفى كلاهما عند أحمد بن حنبل وحديث عائشة عند مسلم كما تقدم وحديث أبى موسى رفعه: «من صلى الضحى أربعاً بنى الله له بيتاً فى الجنة» أخرجه الطبرانى فى (الأوسط)، وحديث أبى أمامة مرفوعاً. أتدرون قوله تعالى ﴿وإبراهيم الذى وفى﴾؟ قال: وفى عمل يومه بأربع ركعات الضحى» أخرجه الحاكم، وجمع ابن القيم فى الهدى الأقوال فى صلاة الضحى فبلغت ستة: الأول مستحبة، واختلف فى عددها فقيل: أقلها ركعتان اثنتا عشرة، وقيل: كالثانى ولكن لا تشرع ستاً، وقيل: أربعاً فقط، وقيل لا حدٌ لأكثرها.

القول الثانى: لا تشرع إلا لسبب، واحتجوا بأنه ﷺ لم يفعلها إلا بسبب، واتفق وقوعها وقت الضحى، وتعددت الأسباب: فحديث أم هانئ فى صلاته يوم الفتح كان بسبب الفتح وأن سنة الفتح أن يصلى ثمان ركعات، ونقله الطبرانى من فعل خالد بن الوليد لما فتح الحيرة، وفى حديث عبد الله بن أبى جهل وهذه صلاة شكر كصلاة يوم الفتح، وصلاته فى بيت عتيان إجابة لسؤاله أن يصلى فى بيته مكاناً يتخذة مصلى فاتق أنه جاءه وقت الضحى فاحتصره الراوى فقال: «صلى فى بيت الضحى» وكذلك حديث بنحو قصة عتيان مختصراً.. قال أنس: «ما رأيته صلى الضحى إلا يومئذ»، وحديث عائشة: لم يكن يصلى إلا أن يجيء من مغيبه لأنه كان ينهى عن الطروق ليلاً فَيَقْدُمُ فى أول النهار فيبدأ بالمسجد فيصلّى وقت الضحى.

القول الثالث: لا تستحب أصلاً، وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها وكذلك ابن مسعود.
القول الرابع: يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواظب عليها، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد، والحجة فيه حديث أبى سعيد: «كان النبى ﷺ يصلى الضحى حتى نقول: لا يدعها ويدعها حتى نقول: لا يصلّيها».. أخرجه الحاكم.

وعن عكرمة: كان ابن عباس يصلّيها عشراً ويدعها عشراً.

وقال الثورى عن منصور: كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها كالمكتوبة.

وعن سعيد بن جبیر: إنى لأدعها وأنا أحبها مخافة أن أراها حمأً على.

وزاد وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبري وبه حزم الحلبي والرويانى من الشافعية إلى أنه لا حدٌ لأكثرها.

وروى من طريق إبراهيم النخعي قال: سأل رجل الأسود بن يزيد كم أصلى الضحى؟ قال: كما شئت.

وفى حديث عائشة عند مسلم «كان يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله».

وهذا الإطلاق قد يحمل على التقييد فيؤكد أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة والله تعالى أعلم.

القول الخامس: يستحب صلاتها والمواظبة عليها فى البيوت، أى للأمن من الحشية المذكورة

رسولُ الله ﷺ يَقْرُنُ بينَ السورِ ؟ قالت : مِنَ المِفْصَلِ (١) .

وفى صحيح مسلم عن عائشة، قالت : كان رسولُ الله ﷺ يُصَلِّى الضحى أربعاً،
ويزيد ما شاء الله (٢) .

وفى « الصحيحين » عن أم هانئ، أن رسولَ الله ﷺ صَلَّى يومَ الفتح ثمان
ركعات وذلك ضحى (٣) .

وقال الحاكم فى « المستدرک » : حدثنا الأصم، حدثنا الصغانى، حدثنا ابن أبى
مريم، حدثنا بكر بن مضر، حدثنا عمرو بن الحارث، عن بكر بن الأشج، عن
الضحاک بن عبد الله، عن أنس رضى الله عنه قال : رأيتُ رسولَ الله ﷺ صَلَّى فى
سفرِ سُبْحَةِ الضُّحَى، صَلَّى ثمانَ ركعات، فلما انصرف، قال : « إِنِّى صَلَّيْتُ صَلَاةَ
رَغَبَةٍ وَرَهْبَةٍ، فَسَأَلْتُ رَبِّى ثَلَاثًا، فَأَعْطَانِى اثْنَتَيْنِ، وَمَنَعَنِى وَاحِدَةً، سَأَلْتُهُ أَلَّا يَقْتُلَ أَمْنِى بِالسِّنِّينَ
فَفَعَلَ، وَسَأَلْتُهُ أَلَّا يُظْهَرَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا، فَفَعَلَ، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يَلْبِسَهُمْ شَيْعًا فَأَبَى
عَلَىَّ » (٤) .

قلت : الضحاک بن عبد الله هذا يُنْظَرُ من هو وماله حاله ؟

= القول السادس : أنها بدعة، صح ذلك من رواية عروة عن ابن عمر، وسئل أنس عن صلاة الضحى فقال :
« الصلوات الخمس » .

وعن أبى بكرة أنه رأى ناساً يصلون الضحى فقال : « ما صلاها رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابه » .
وقد جمع الحاكم الأحاديث الواردة فى صلاة الضحى فى جزء مفرد وذكر لغالب هذه الأقوال مستنداً وبلغ
عدد رواية الحديث فى إثباتها نحو العشرين نفساً من الصحابة . « الفتح » (٣/ ٦٤ - ٦٦) .
(١) رواه مسلم (١٦٣٠) وأحمد (١٧١/٦) و٢١٧ و٢١٨ (أبو داود (١٢٩٢) والنسائى (١٥٢/٤) والترمذى فى
« الشمائل » (٢٤٧) .

(٢) رواه مسلم (١٦٣٣) وأحمد (٩٥/٦) و١٢٠ و١٢٤ و١٤٥ و١٦٨ و٢٦٥ والترمذى فى « الشمائل » (٢٤٤)
والطيالسى (١٥٧١) وابن ماجه (١٣٨١) .

(٣) رواه البخارى (١١٧٦) ومسلم (١٦٣٨ و١٦٣٩ و١٦٤٠) والنسائى (١٢٦/١) والترمذى (٤٧٤ و٢٧٣٤) وابن
ماجه (٦١٤ و١٣٧٨) .

(٤) حسن . رواه أحمد (١٤٦/٣) وابن خزيمة (١٢٢٢٨) والحاكم (٣١٤/١) وأبو نعيم فى « الحلية » (٣٢٦/٨) و
الحاكم ووافقه الذهبى !! . قلت : فى سنده الضحاک بن عبد الله القرشى وهو مجهول . وانظر « تعجيل » .
(٤٨١) . والحديث رواه ابن ماجه (٣٩٥١) وابن خزيمة (١٢١٨) وأحمد (٢٤٠/٥) والذى فى « تهذيب الكمال »
(١٧١/٩) عن معاذ بن حنبل رضى الله عنه وفى سنده رجاء الأنصارى وهو مقبول كما فى « التقريب »
(٢٤٩/١) .

وقال الحاكم : فى كتاب « فضل الضحى » : حدثنا أبو بكر الفقيه، أخبرنا بشر ابن يحيى، حدثنا محمد بن صالح الدولابى، حدثنا خالد بن عبد الله بن الحصين، عن هلال بن يساف، عن زاذان، عن عائشة رضى الله عنها قالت : صَلَّى رسولُ الله ﷺ الضحى، ثم قال : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ »^(١). حتى قالها مائة مرة.

حدثنا أبو العباس الأصم، حدثنا أسد بن عاصم، حدثنا الحصين بن حفص، عن سُفيان، عن عمر بن ذر، عن مجاهد، أن رسول الله ﷺ، صَلَّى الضحى ركعتين وأربعاً، وستاً، وثمانياً^(٢).

وقال الإمام أحمد : حدثنا أبو سعيد مولى بنى هاشم، حدثنا عثمان بن عبد الملك العمري، حدثنا عائشة بنت سعد، عم أم ذرة، قالت : رأيتُ عائشة رضى الله عنها تُصلى الضحى وتقول : ما رأيتُ رسول الله ﷺ يُصلى إلا أربع ركعات^(٣).

وقال الحاكم أيضاً : أخبرنا أبو أحمد بكر بن محمد المروزى، حدثنا أبو قلابة، حدثنا أبو الوليد، حدثنا أبو عوانة، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن مرة عن عمارة بن عمير، عن ابن جبير بن مطعم، عن أبيه أنه رأى رسول الله ﷺ يصلى صلاة الضحى^(٤).

قال الحاكم أيضاً : حدثنا إسماعيل بن محمد، حدثنا محمد بن عدى بن كامل، حدثنا وهب بن بقية الواسطى، حدثنا خالد بن عبد الله، عن محمد بن قيس، عن جابر بن عبد الله، أن النبى ﷺ صلى الضحى ست ركعات^(٥).

(١) ضعيف. فى سنده من لا يعرف. ولكن الحديث رواه أحمد (٦٧/٢) من حديث ابن عمر دون تقييده بصلاة حى حصة دس وى ح ضرلا

(٢) ضعيف لإرساله: وفى سنده من لا يعرف.

(٣) ضعيف. رواه أحمد (١٠٦/٦) وفى سنده أم ذرة مولاة عائشة رضى الله عنها وهى مقبولة كما فى «التقريب» (٦٢١/٢) وأما عثمان بن عبد الملك فهكذا ورد اسمه فى المسند. وذكره المزى فى ترجمة عائشة بنت سعد فيمن روى عنها ولكن سماه أبو قدامة عثمان بن محمد بن عبيد بن عبد الله بن عمر العمري. وعثمان هذا لم يوثقه غير ابن حبان فى «الثقات» (١٩٨/٧) وذكره ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» (١٦٥/٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. فهو مجهول الحال. والله أعلم.

(٤) حسن. رواه الطبرانى فى «الكبير» (١٣٥/٢) بترقيم (١٥٧١).

(٥) حسن. رواه الطبرانى فى «الأوسط» (٢٧٢٤ - ط الحرمین) وفى سنده محمد بن قيس البشكرى، قال الذهبى فى «الميزان» (١٧/٤) ما علمت فيه مغزاً، وذكر الهيثمى فى «المجمع» (٢٣٨/٢) أن ابن حبان قد وثقه.

ثم روى الحاكم عن إسحاق بن بشير المحاملى، حدثنا عيسى بن موسى، عن جابر، عن عمر بن صبح، عن مقاتل بن حيان، عن مسلم بن صبيح، عن مسروق، عن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما، قالتا: كان رسول الله ﷺ يُصلى صلاة الضحى ثنتى عشرة ركعة، وذكر حديثاً طويلاً^(١).

وقال الحاكم: أخبرنا أبو أحمد بن محمد الصيرفى، حدثنا أبو قلابة الرقاشى، حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، عن أبى إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن على رضى الله عنه، أن النبى ﷺ، كان يُصلى الضحى^(٢).

وبه إلى أبى الوليد. حدثنا أبو عوانة، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو ابن مرة، عن عمارة بن عمير العبدى، عن ابن جبير بن مطعم، عن أبيه، أنه رأى رسول الله ﷺ يُصلى الضحى^(٣).

قال الحاكم: وفى الباب عن أبى سعيد الخدرى، وأبى ذر الغفارى، وزيد ابن أرقم، وأبى هريرة، وبريدة الأسلمى، وأبى الدرداء، وعبد الله بن أبى أوفى، وعُتبان بن مالك، وأنس بن مالك، وعُتبة بن عبد الله السلمى، ونعيم بن همار الغطفانى، وأبى أمامة الباهلى رضى الله عنهم، ومن النساء، عائشة بنت أبى بكر، وأم هانئ، وأم سلمة رضى الله عنهن، كلهم شهدوا أن النبى ﷺ كان يُصليها.

وذكر الطبرانى من حديث على، وأنس، وعائشة، وجابر، أن النبى ﷺ كان يُصلى الضحى ست ركعات^(٤).

(١) ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً. فى سننه عمر بن صبح، قال الدارقطنى وغيره: متروك وقال الأردى كذاب. وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث، انظر «ميزان الاعتدال» (٢٠٦/٣).

(٢) صحيح. ورواه أحمد (١٤٧/١) عن على رضى الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ الضحى حين كانت الشمس من المشرق من مكانها من المغرب من صلاة العصر.

(٣) حسن. وقد سبق.

(٤) حديث على سبق وهو صحيح. وحديث أنس رواه الطبرانى فى «الأوسط» (١٢٧٦ - ط الحرمين) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٢٣٧/٢) فيه سعيد بن مسلم الأموى ضعفه البخارى وابن معين وجماعة، وذكره ابن حبان فى الثقات وقال يخطئ. أ ه قلت: والحديث رواه الترمذى فى «الشمائل» (٢٩٦ - ط دار المعرفة) من طريق آخر عن أنس، وقال الألبانى: صحيح لغيره. وانظر «الإرواء» (٢١٧/٢) وأما حديث جابر فقد سبق أن سننه حسن.

وأما حديث عائشة فقد قالت: «ما صلى النبى ﷺ الضحى إلا يوم فتح مكة» وقال الهيثمى فى «المجمع»

فاختلف الناس فى هذه الأحاديث على طرق، منهم من رجح رواية الفعل على الترك بأنها مثبتة تتضمن زيادة علم خفيت على النافى . قالوا : وقد يجوز أن يذهب علمٌ مثل هذا على كثير من الناس، ويوجد عند الأقل . قالوا : وقد أخبرت عائشة، وأنس، وجابر، وأم هانئ، وعلى بن أبى طالب، أنه صلاها . قالوا : ويؤيد هذا الأحاديثُ الصحيحة المتضمنةُ للوصية بها، والمحافظة عليها، ومدح فاعلها، والثناء عليه، ففي « الصحيحين » عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : أوصانى خليلى محمدٌ ﷺ بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتى الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام^(١) .

وفى صحيح مسلم نحوه عن أبى الدرداء^(٢) .

وفى صحيح مسلم، عن أبى ذر يرفعه، قال : « يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامٍ مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى »^(٣) .

وفى مسند الإمام أحمد عن معاذ بن أنس الجهنى، أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَاةٍ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى يُسَبِّحَ رَكَعَتَى الضُّحَى لَا يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ »^(٤) .

وفى الترمذى، وسنن ابن ماجه، عن أبى هريرة رضى الله عنه، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ حَافَظَ عَلَى سُبْحَةِ الضُّحَى، غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ »^(٥) .

(٢/ ٢٣٥) رواه البزار ورجاله موثقون وفى بعضهم كلام لا يضر .

(١) رواه البخارى (١١٧٨) ومسلم (١٦٤٢) وأحمد (٤٥٩/٢) والنسائى (٢٢٩/٣) .

(٢) - رواه مسلم (١٦٤٥) كتاب الصلاة، باب استحباب صلاة الضحى .

(٣) رواه مسلم (١٦٤١) وأحمد (١٦٧/٥) وأبو داود (١٢٨٥) والنسائى فى « عشرة النساء » والبخارى فى « شرح السنة »

(١٠٠٧) والبيهقى فى « السنن » (٤٧/٣) .

(٤) ضعيف . رواه أحمد (٤٣٩/٣) وأبو داود (١٢٨٧) والبيهقى فى « السنن » (٤٩/٣) وفى مسنده ابن لهيعة وهو سئ

الحفظ وأبان بن فائد وهو ضعيف كما فى « التقريب » (٢٥٧/١) وسهل بن معاذ بن أنس الجهنى، قال الحافظ فى « التقريب » (٣٣٧/١) لا بأس به إلا فى روايات ريان عنه . أهـ

(٥) ضعيف . رواه أحمد (٤٤٣/٢) و٤٩٧ و٤٩٩ (٤٧٦) والترمذى (١٣٨٢) وفى مسنده النهاس بن قهم

وهو ض . . كما فى « التقريب » (٣٠٧/٢) .

وفى « المسند » والسنن، عن نعيم بن همار قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول :
« قال الله عز وجل : يا ابن آدم لا تعجزنَّ عن أربع ركعات فى أول النهار أكفك آخره »^(١) ، ورواه الترمذى من حديث أبى الدرداء، وأبى ذر^(٢) .

وفى جامع الترمذى وسنن ابن ماجه، عن أنس مرفوعاً « مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ »^(٣) .

وفى صحيح مسلم، عن زيد بن أرقم أنه رأى قوماً يصلُّون من الضحى فى مسجد قُباء، فقال : أما لقد علموا أن الصلاة فى غير هذه الساعة أفضلُ إنَّ رسول الله ﷺ قال : « صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمِضُ الْفِصَالُ »^(٤) .

وقوله : تَرْمِضُ الْفِصَالُ ، أى : يشتد حر النهار، فتجد الفِصَال حرارة الرمضاء. وفى « الصحيح » أن النبى ﷺ صلى الضُّحَى فى بيت عَتَبَانَ ابن مالك ركعتين^(٥) .

وفى « مستدرک » الحاكم من حديث خالد بن عبد الله الواسطى، عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال : « لَا يُحَافِظُ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى إِلَّا أَوَّابٌ »^(٦)، وقال : « هذا إسناد قد احتج بمثله مسلمُ بن الحجاج، وأنه حدث عن شيوخه، عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة رضى الله عنه، عن النبى ﷺ : « مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ »^(٧)، قال : ولعل قائلًا يقول : قد أرسله حماد بن سلمة، وعبد العزيز ابن محمد الدَّرَاوَرْدَى، عن محمد بن عمرو، فيقال له : خالد بن عبد الله ثقة، والزيادة من الثقة مقبولة .

(١) صحيح. رواه أحمد (٢٨٦/٥ و ٢٨٧) وأبو داود (١٢٨٩) .

(٢) حسن. رواه الترمذى (٤٧٥) وقال : حسن غريب .

(٣) ضعيف. رواه الترمذى (٤٧٣) وابن ماجه (١٣٨٠) وفى سنده موسى بن أنس وهو مجهول كما فى «التقريب» (٢٨٩/٢) .

(٤) رواه مسلم (١٧١٥) كتاب الصلاة، باب صلاة الأوابين وأحمد (٣٦٦/٤ و ٣٦٧ و ٣٧٢ و ٣٧٥) .

(٥) سيأتى تخريجه .

(٦) حسن. رواه الحاكم (٣١٤) وابن خزيمة (١٢٢٤) وانظر «الصحيحه» (١٩٩٤) .

(٧) رواه البخارى (٥٠٢٤) ومسلم (١٨١٤) وأحمد (٢٧١/٢ و ٢٨٥ و ٤٥٠) والنسائى (١٨٠/٢) ولكن من غير الطريق الذى ذكره المصنف .

ثم روى الحاكم: حدثنا عبدان بن يزيد، حدثنا محمد بن المغيرة السكري، حدثنا القاسم بن الحكم العُرني، حدثنا سليمان بن داود اليمامي، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلْجَنَّةِ بَاباً يُقَالُ لَهُ بَابُ الضُّحَى، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَاد: أَيُّ الَّذِينَ كَانُوا يُدَاوِمُونَ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى، هَذَا بِابِكُمْ، فَادْخُلُوهُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ» (١).

وقال الترمذى فى «الجامع»: حدثنا أبو كُريبٍ محمد بن العلاء، حدثنا يونس ابن بكير، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثنى موسى بن فلان، عن عمه ثُمَامَة ابن أنس بن مالك، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ» (٢). قال الترمذى: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وكان أحمد يرى أصحَّ شيء فى هذا الباب حديث أم هانئ. قلت: وموسى ابن فلان هذا، هو موسى بن عبد الله بن المثنى ابن أنس بن مالك.

وفى «جامعه» أيضاً من حديث عطية العوفى، عن أبى سعيد الخدرى، قال: كان رسول الله ﷺ يصلى الضُّحَى حتى نقول: لا يدعها، ويدعها حتى نقول: لا يصلّيها (٣). قال: هذا حديث حسن غريب.

وقال الإمام أحمد فى «مسنده» حدثنا أبو اليمان، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن الحارث الذمارى، عن القاسم، عن أبى أمامة، عن النبى ﷺ، قال: «مَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ، كَانَ لَهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرَمِ، وَمَنْ مَشَى إِلَى سُبْحَةِ الضُّحَى كَانَ لَهُ كَأَجْرِ الْمُعْتَمِرِ، وَصَلَاةٌ عَلَى إِثْرِ صَلَاةٍ لَا لَفْوَ بَيْنَهُمَا كِتَابٌ فِي عِلِّيْنِ» قال أبو أمامة: الغدو والرواح إلى هذه المساجد من الجهاد فى سبيل الله عزَّ وجلَّ (٤).

(١) ضعيف. فى سنده سليمان بن داود اليمامى، قال الذهبى فى «الميزان» (٢٠٢/٢) قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخارى: ينكر الحديث. وقد مرَّ لنا أن البخارى قال: من قلت فيه منكر الحديث فلا تحمل رواية حديثه، وقال ابن حبان ضعيف. وقال آخر: متروك. أ هـ.

(٢) ضعيف. وقد سبق تخريجه.

(٣) ضعيف. رواه الترمذى (٤٧٧) وأحمد (٢١/٣) وأبو نعيم فى «تاريخ أصبهان» (٢٤٤/١) وفى سنده عطية العوفى وهو ضعيف، وخاصة فى روايته عن أبى سعيد الخدرى.

(٤) حسن رواه أحمد (٢٦٨/٥) والطبرانى فى «الكبير» (٢٠٧/٨) برقم (٧٧٣٤) والبيهقى فى «السنن» (٤٩/٣).

وقال الحاكم : حدثنا أبو العباس، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني حدثنا أبو المورع محاضر بن المورع، حدثنا الأحوص بن حكيم، حدثني عبد الله بن عامر الألهاني، عن منيب بن عيينة بن عبد الله السلمى، عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول : « مَنْ صَلَّى الصَّحِيحَ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ، ثُمَّ ثَبَّتَ فِيهِ حَتَّى الضُّحَى، ثُمَّ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى، كَانَ لَهُ كَأَجْرِ حَاجٍ أَوْ مُعْتَمِرٍ تَامَ لَهُ حَجَّتُهُ وَعُمْرَتُهُ » (١).

وقال ابن أبي شيبة : حدثني حاتم بن إسماعيل، عن حميد بن صخر، عن المقبري، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضى الله عنه، قال : بعث النبي ﷺ جيشاً، فأعظموا الغنيمة، وأسرعوا الكرة . فقال رجل : يا رسول الله ! ما رأينا بعثاً قطُّ أسرع كرة ولا أعظم غنيمة من هذا البعث، فقال : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَسْرَعَ كَرَّةٍ وَأَعْظَمَ غَنِيمَةٍ : رَجُلٌ تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى فِيهِ صَلَاةَ الْغَدَاةِ، ثُمَّ أَعْقَبَ بِصَلَاةِ الضُّحَى، فَقَدْ أَسْرَعَ الْكَرَّةَ وَأَعْظَمَ الْغَنِيمَةَ » (٢).

وفي الباب أحاديث سوى هذه، لكن هذه أمثلها . قال الحاكم : صحبتُ جماعةٍ من أئمة الحديث الحفاظ الأثبات، فوجدتهم يختارون هذا العدد، يعنى أربع ركعات، ويصلون هذه الصلاة أربعاً، لتواتر الأخبار الصحيحة فيه، وإليه أذهب، وإليه أدعو أتباعاً للأخبار الماثورة، واقتداءً بمشايخ الحديث فيه .

قال ابن جرير الطبرى - وقد ذكر الأخبار المرفوعة في صلاة الضحى واختلاف عددها : وليس في هذه الأحاديث حديثٌ يدفع صاحبه، وذلك أن من حكى أنه صلى الضحى أربعاً جائز أن يكون رآه في حال فعله ذلك، ورآه غيره في حال أخرى صلى ركعتين، ورآه آخر في حال أخرى صلاها ثمانياً، وسمعه آخر يحث على أن يُصلى ستاً، وآخر يحث على أن يُصلى ركعتين، وآخر على عشر، وآخر على ثنتي عشرة، فأخبر كل واحد منهم عما رأى وسمع . قال : والدليل على صحة قولنا، ما روى عن زيد بن أسلم قال : سمعتُ عبد الله بن عمر يقول لأبى ذر : أوصني يا عم : قال : سألتُ رسول الله ﷺ كما سألتني، فقال : « مَنْ صَلَّى الضُّحَى رَكْعَتَيْنِ،

(١) ضعيف . ورواه الطبراني في «الكبير» (١٨١/٨) برقم (٧٦٦٣) و (١٢٩/١٧) برقم (٣١٧) وفي سننه الأحوص ابن حكيم وهو ضعيف كما في «التقريب» (٤٩/١).

(٢) حسن . رواه ابن يعلى (٤٣٥/١١) برقم (٦٥٥٩) وابن حبان (٢٥٣٥ - إحصان) وابن عدى في «الكامل» (٢٧٥/٢) وفي سننه حميد بن صخر وهو صدوق بهم كما في «التقريب» (٢٠٢/١).

لَمْ يُكْتَبَ مِنَ الْغَافِلِينَ، وَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا، كُتِبَ مِنَ الْعَابِدِينَ، وَمَنْ صَلَّى سِتًّا، لَمْ يَلْحَقْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ ذَنْبٌ، وَمَنْ صَلَّى ثَمَانِيًا، كُتِبَ مِنَ الْقَانِتِينَ، وَمَنْ صَلَّى عَشْرًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ» (١).

وقال مجاهد : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يوماً الضُّحَى ركعتين، ثم يوماً أربعاً، ثم يوماً ستًّا، ثم يوماً ثمانياً ثم ترك . فأبان هذا الخبر عن صحة ما قلنا من احتمال خبر كل مُخْبِرٍ ممن تقدم أن يكون إخباره لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ فِي صَلَاةِ الضُّحَى عَلَى قَدَرِ مَا شَاهَدَهُ وَعَايَنَهُ .

والصواب : إذا كان الأمر كذلك : أن يُصَلِّيَهَا مَنْ أَرَادَ عَلَى مَا شَاءَ مِنَ الْعَدَدِ . وقد رُوِيَ هَذَا عَنْ قَوْمٍ مِنَ السَّلَفِ حَدَّثَنَا ابْنُ حَمِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، سَأَلَ رَجُلَ الْأَسْوَدِ، كَمْ أَصَلَى الضُّحَى ؟ قَالَ : كَمْ شِئْتُ .

وطائفة ثانية، ذهبت إلى أحاديث الترك، ورجحتها من جهة صحة إسنادها، وعمل الصحابة بموجبها، فروى البخاري عن ابن عمر، أنه لم يكن يُصَلِّيَهَا، ولا زبو بكر، ولا عمر . قلت : فالنبي ﷺ قال : لا إخاله (٢) . وقال وكيع : حدثنا سفيان الثوري، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال : ما رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الضُّحَى إِلَّا يَوْمًا وَاحِدًا (٣) . وقال علي بن المديني : حدثنا معاذ بن معاذ، حدثنا شعبة، حدثنا فضيل بن فضالة، عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة، قال : رأى أبو بكرة ناساً يُصَلُّونَ الضُّحَى، قال : إنكم لتصلون صلاة ما صلاها رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابه (٤) .

وفى «الموطأ» : عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة قالت : ما سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ، وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ، فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ (٥) .

وقال أبو الحسن علي بن بطال : فأخذ قوم من السلف بحديث عائشة، ولم يروا

(١) ضعيف. قال الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٣٧) رواه البزار وفيه حسن بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ ويدلس. أ ه قلت: وقال الذهبي في ترجمة الحسين بن عطاء: قال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به إذا انفرد. «اليزان» (١/٥٤٢).

(٢) إسناده حسن.

(٣) إسناده حسن.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) صحيح. رواه مالك في «الموطأ» (١/١٥٢/٢٩) وقد سبق في أول الباب.

صلاة الضحى، وقال قوم : إنها بدعة، روى الشعبى، عن قيس ابن عُبَيْد، قال : كنت أختلف إلى ابن مسعود السنّة كلّها، فما رأيته مصلياً الضحى . وروى شعبة عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه أن عبد الرحمن بن عوف، كان لا يُصلى الضحى . وعن مجاهد، قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا ابنُ عمر جالس عند حُجرة عائشة، وإذا الناسُ فى المسجد يُصلون صلاة الضحى، فسألناه عن صلاتهم فقال : بدعة، وقال مرة : وَنِعِمَّتِ الْبِدْعَةُ^(١).

وقال الشعبى : سمعتُ ابنَ عمر يقول : ما ابتدَع المسلمون أفضلَ صلاةٍ من الضحى . وسئل أنس بن مالك عن صلاة الضحى، فقال : الصلوات خمس.

وذهبت طائفة ثالثة إلى استحباب فعلها غيباً^(٢)، فتصلى فى بعض الأيام دون بعض، وهذا أحد الروایتين عن أحمد، وحكاها الطبرى عن جماعة، قال : واحتجوا بما روى الجريرى، عن عبد الله بن شقيق، قال : قلتُ لعائشة : أكانَ رسولُ الله ﷺ يُصلى الضحى ؟ قالت : لا إلا أن يَجِىءَ مِنْ مَغِيهِ^(٣) .

ثم ذكر حديث أبى سعيد : كان رسولُ الله ﷺ يُصلى الضحى، حتى نقول : لا يدعُها، ويدعُها حتى نقول : لا يُصليها، وقد تقدم . ثم قال : كذا ذكر من كان يفعل ذلك من السلف . وروى شعبة، عن حبيب بن الشهيد، عن عكرمة، قال : كان ابنُ عباس يُصليها يوماً، ويدعُها عشرة أيام يعنى صلاة الضحى . وروى شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أنه كان لا يُصلى الضحى، فإذا أتى مسجد قباء، صلى، وكان يأتيه كلَّ سبت . وروى سفيان، عن منصور، قال : كانوا يكرهون أن يُحافظوا عليها كالمكتوبة، ويُصلون ويدعون يعنى صلاة الضحى . وعن سعيد بن جبیر : إني لأدع صلاة الضحى وأنا أشتهيها، مخافة أن أراها حتماً على . وقال مسروق : كنا نقرأ فى المسجد، فنبقى بعد قيام ابن مسعود، ثم نقوم، فنصلى الضحى، فبلغ ابن مسعود ذلك فقال : لِمَ تُحْمَلُونَ عِبَادَ اللَّهِ ما لم يُحْمَلْهُمُ اللَّهُ؟! إن كنتم لا بُدَّ فاعلين، ففى بُيُوتكم . وكان أبو مجلَز يُصلى الضحى فى منزله .

(١) رواه البخارى (١٧٥) كتاب العمرة، باب : كم اعتمر النبى ﷺ.

(٢) الغب : أن ترد الإبل الماء يوماً وتدعه يوماً ثم تعود وقال الحسن : فى كل أسبوع «النهاية» لابن الأثير (٣/٣٣٦).

(٣) سبق تخريجه.

قال هؤلاء : وهذا أولى لثلاثتهم متوهم وجوبها بالمحافظة عليها، أو كونها سنة راتبة، ولهذا قالت عائشة : لو نُشِرَ لي أبواي ما تركتها^(١). فإنها كانت تُصلّيها في البيت حيث لا يراها الناس .

وذهبت طائفة رابعة إلى أنها تُفعل بسبب من الأسباب، وأن النبي ﷺ، إنما فعلها بسبب، قالوا : وصلاته صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ثمان ركعات ضحى، إنما كانت من أجل الفتح، وأن سنة الفتح أن تُصلّى عنده ثمان ركعات، وكان الأمراء يُسمونها صلاة الفتح . وذكر الطبري في « تاريخه » عن الشعبي قال : لما فتح خالد ابن الوليد الحيرة، صلى صلاة الفتح ثمان ركعات لم يُسلم فيهن، ثم انصرف . قالوا: وقول أم هانئ : « وذلك ضحى » . تريد أن فعله لهذه الصلاة كان ضحى، لا أن الضحى اسم لتلك الصلاة . قالوا : وأما صلاته في بيت عتبان ابن مالك، فإنما كانت لسبب أيضاً، فإن عتبان قال له : إني أنكرتُ بصرى، وإن السيول تحولُ بيني وبين مسجد قومي، فوددتُ أنك جئت، فصليتُ في بيتي مكاناً أتخذهُ مسجداً، فقال : « أفعلُ إن شاء الله تعالى » قال : فغدا على رسول الله ﷺ وأبو بكر معه بعد ما اشتدَّ النهار فاستأذن النبي ﷺ فأذنت له، فلم يجلس حتى قال : « أين تحبُّ أن أصلِّي من بيتك » ؟ فأشرت إليه من المكان الذي أحب أن يصلى فيه، فقام وصففنا خلفه، وصلى، ثم سلم، وسلمنا حين سلم^(٢) . متفق عليه .

فهذا أصل هذه الصلاة وقصتها، ولفظ البخارى فيها، فاختصره بعضُ الرواة عن عتبان، فقال : إن رسول الله ﷺ صلى في بيتي سُبحة الضحى، فقاموا وراءه فصلّوا وأما قولُ عائشة : لم يكن رسول الله ﷺ يُصلى الضحى إلا أن يقدّم من مغيبه، فهذا من أبين الأمور أن صلاته لها إنما كانت لسبب، فإنه ﷺ كان إذا قدّم من سفر، بدأ بالمسجد، فصلّى فيه ركعتين^(٣) .

فهذا كان هديّه، وعائشةُ أخبرت بهذا وهذا، وهى القائلةُ : ما صلى رسول الله

(١) صحيح: رواه مالك في «الموطأ» (١/١٥٣/٣٠)

(٢) رواه البخارى (٤٢٥) كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت .

(٣) عن كعب بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ كان لا يقوم من سفر إلا نهراً في الضحى، فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلّى فيه ركعتين ثم جلس . رواه البخارى (٤٤١٨) ومسلم (١٦٢٩) وأبو داود (٢٧٨١) والنسائي (٥٣/٢) .

وَعَلَى اللَّهِ صَلَاةُ الضُّحَى قَطُّ .

فالذى أثبتته فعلها بسبب، كقدومه من سفر، وفتحها، وزيارته لقوم ونحوه، وكذلك إثباته مسجد قباء للصلاة فيه، وكذلك ما رواه يوسف بن يعقوب، حدثنا محمد بن أبى بكر، حدثنا سلمة بن رجاء، حدثنا الشعثاء، قالت : رأيتُ ابنَ أبى أوفى صلى الضُّحى ركعتين يوم بُشِّرَ برأس أبى جهل . فهذا إن صحَّ فهي صلاة شكر وقعت وقت الضحى، كشكر الفتح . والذى نفته، هو ما كان يفعله الناس، يُصلونها لغير سبب، وهى لم تقل : إن ذلك مكروه، ولا مخالفٌ لستته، ولكن لم يكن من هديه فعلها لغير سبب . وقد أوصى بها وندب إليها، وحضَّ عليها، وكان يستغنى عنها بقيام الليل، فإن فيه غنية عنها، وهى كالبدل منه، قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنۢ أَرَادَ أَنۢ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ ، قال ابن عباس، والحسن، وقتادة : عوضاً وخلفاً يقوم أحدهما مقام صاحبه، فمن فاته عمل فى أحدهما، قضاها فى الآخر .

قال قتادة : فادوا لله من أعمالكم خيراً فى هذا الليل والنهار، فإنهما مطيّتان يُقَحِّمان الناس إلى آجالهم، ويُقَرِّبان كلَّ بعيد، ويُلبِّيان كلَّ جديد، ويُجَبِّيان بكلِّ موعود إلى يوم القيامة .

وقال شقيق : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : فاتتني الصلاة الليلة، فقال : أدرك ما فاتك من ليلتك فى نهارك، فإن الله عزَّ وجلَّ جعل الليل والنهار خِلْفَةً لمن أراد أن يَذَّكَّرَ أو أراد شُكُورًا .

قالوا : وفعل الصحابة رضى الله عنهم يدل على هذا، فإن ابن عباس كان يُصليها يوماً، ويدعها عشرة، وكان ابنُ عمر لا يصليها، فإذا أتى مسجد قباء، صلاها، وكان يأتيه كلَّ سبت، وقال سفيان، عن منصور : كانوا يكرهون أن يُحافظوا عليها، كالمكتوبة، ويُصلون ويدعون، قالوا : ومن هذا الحديثُ الصحيح عن أنس، أن رجلاً من الأنصار كان ضحماً، فقال للنبي ﷺ : إني لا أستطيعُ أن أصلى معك، فصنع للنبي ﷺ طعاماً، ودعاه إلى بيته، ونضح له طرفَ حصير بماء، فصلى عليه ركعتين . قال أنس : ما رأيته صلى الضحى غير ذلك اليوم^(١) . رواه البخارى .

(١) رواه البخارى (٦٧٠) كتاب الأذان، باب: هل يصلى الإمام بمن حضر، وهل يخطب يوم الجمعة فى المطر؟ وأحمد (٣/ ١٣٠ و ١٨٤ و ٢٩١).

ومن تأمل الأحاديث المرفوعة وآثار الصحابة، وجدها لا تدل إلا على هذا القول، وأما أحاديث الترغيب فيها، والوصية بها، فالصحيح منها كحديث أبي هريرة وأبي ذر لا يدل على أنها سنة راتبه لكل أحد، وإنما أوصى أبا هريرة بذلك، لأنه قد روى أن أبا هريرة كان يختار درس الحديث بالليل على الصلاة، فأمره بالضحي بدلاً من قيام الليل، ولهذا أمره ألا ينام حتى يوتر، ولم يأمر بذلك أبا بكر وعمر وسائر الصحابة .

وعامة أحاديث الباب في أسانيدھا مقال، وبعضھا منقطع، وبعضھا موضوع لا يحل الاحتجاج به، كحديث يروى عن أنس مرفوعاً « مَنْ دَاوَمَ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى وَلَمْ يَقْطَعْهَا إِلَّا عَنْ عِلَّةٍ، كُنْتُ أَنَا وَهُوَ فِي زُورْقٍ مِنْ نُورٍ فِي بَحْرِ مِنْ نُورٍ » وضعه زكريا بن دويد الكندي^(١)، عن حميد .

وأما حديث يعلى بن أشدق، عن عبد الله بن جراد، عن النبي ﷺ : « مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ صَلَاةَ الضُّحَى، فَلْيُصَلِّهَا مُتَعَبِّدًا، فَإِنَّ الرَّجُلَ لِيُصَلِّيَهَا السَّنَةَ مِنَ الدَّهْرِ ثُمَّ يَنْسَاهَا وَيَدَعُهَا، فَتَحْنُ إِلَيْهِ كَمَا تَحْنُ النَّاقَةُ إِلَى وَلَدِهَا إِذَا فَقَدَتْهُ ». فإنا عجباً للحاكم . فاحتج بهذا وأمثاله، فإن يروى هذا الحديث في كتاب أفرد للضحى، وهذه نسخة موضوعة على رسول الله ﷺ، يعنى نسخة يعلى بن الأشدق . وقال ابن عدى : روى يعلى بن الأشدق، عن عمه عبد الله بن جراد، عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة منكورة، وهو وعمه غير معروفين، وبلغنى عن أبي مسهر، قال : قلت ليعلى بن الأشدق : ما سمع عمك من حديث رسول الله ﷺ ؟ فقال : جامع سفيان، وموطأ مالك، وشيئا من الفوائد . وقال أبو حاتم بن حبان : لقي يعلى عبد الله بن جراد، فلما كبر، اجتمع عليه من لا دين له، فوضعوا له شبرا بمائتي حديث، فجعل يحدث بها وهو لا يدرى، وهو الذى قال له بعض مشايخ أصحابنا : أى شيء سمعته من عبد الله بن جراد ؟ فقال : هذه النسخة، وجامع سفيان - لا تحل الرواية عنه بحال .

وكذلك حديث عمر بن صبح عن مقاتل بن حيان حديث عائشة المتقدم : كان

(١) قال الذهبي : كذاب، ادعى السماع من مالك والثوري والكبار . وزعم أنه ابن مائة وثلاثين سنة، وذلك بعد الستين ومائتين، قال ابن حبان : كان يضع الحديث على حميد الطويل . . روى عن حميد، عن أنس - مرفوعاً : « مَنْ دَاوَمَ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى كُنْتُ أَنَا وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ فِي زُورْقٍ مِنْ نُورٍ فِي بَحْرِ مِنْ نُورٍ حَتَّى يَزُورَ اللَّهُ ». هـ «الميزان» (٢/ ٧٢) .

رسول الله ﷺ يُصلى الضحى ثنتى عشرة ركعة، وهو حديث طويل ذكره الحاكم فى « صلاة الضحى » وهو حديث موضوع، المتهم به عمر بن صبح، قال البخارى : حدثنى يحيى، عن على بن جرير، قال : سمعت عمر بن صبح يقول : أنا وضعتُ خطبة النبى ﷺ، وقال ابن عدى : منكر الحديث . وقال ابن حبان : يضع الحديث على الثقات، لا يَحِلُّ كتبُ حديثه إلا على جهة التعجب منه، وقال الدارقطنى : متروك، وقال الأزدي : كذاب .

وكذلك حديثُ عبد العزيز بن أبان، عن الثورى، عن حجاج بن فُرَافصة، عن مكحول، عن أبى هريرة مرفوعاً « مَنْ حَافَظَ عَلَى سُبْحَةِ الضُّحَى، غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ، وَإِنْ كَانَتْ بِعَدَدِ الْجُرَادِ، وَأَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ » ذكره الحاكم أيضاً . وعبد العزيز هذا، قال ابن نمير : هو كذاب، وقال يحيى : ليس بشئ، كذاب خبيث يضع الحديث، وقال البخارى : والنسائى، والدارقطنى : متروك الحديث .

وكذلك حديث النهاس بن قهم، عن شداد، عن أبى هريرة يرفعه « مَنْ حَافَظَ عَلَى شَفْعَةِ الضُّحَى، غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ »^(١) والنهاس، قال يحيى : ليس بشئ ضعيف كان يروى عن عطاء، عن ابن عباس أشياء منكرة، وقال النسائى : ضعيف، وقال ابن عدى : لا يُساوى شيئاً، وقال ابن حبان : كان يروى المناكير عن المشاهير، ويخالف الثقات، لا يجوز الاحتجاجُ به، وقال الدارقطنى : مضطرب الحديث، تركه يحيى القطان .

وأما حديث حميد بن صخر، عن المقبرى، عن أبى هريرة : بعث رسول الله ﷺ بعثاً الحديث، وقد تقدم . فحميد هذا، ضعفه النسائى، ويحيى بن معين، ووثقه آخرون، وأنكرَ عليه بعضُ حديثه، وهو ممن لا يُحتج به إذا انفرد . والله أعلم .

وأما حديث محمد بن إسحاق، عن موسى، عن عبد الله بن المثنى، عن أنس، عن عمه ثمامة، عن أنس يرفعه « مَنْ صَلَّى الضُّحَى، بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ مِنْ ذَهَبٍ »، فمن الأحاديث الغرائب، وقال الترمذى : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

وأما حديث نعيم بن همار : « ابن آدم لا تغز لي عن أربع ركعات في أول النهار، أكفك آخره »^(١)، وكذلك حديث أبي الدرداء، وأبي ذر، فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : هذه الأربع عندى هي الفجر وستتها .



فصل

هديه ﷺ في سجود الشكر

وكان من هديه ﷺ وهدى أصحابه سجود الشكر عند تجدد نعمة تسر، أو اندفاع نقمة، كما فى « المسند » عن أبى بكره، أن النبى ﷺ، كان إذا أتاه أمر يسره، خر لله ساجداً شكراً لله تعالى^(٢) .

وذكر ابن ماجه، عن أنس، أن النبى ﷺ بشر بحاجه، فخر لله ساجداً^(٣) . إلى النبى ﷺ بإسلام همدان، خر ساجداً ثم رفع رأسه، فقال : « السَّلامُ عَلَى هَمْدَانَ، السَّلامُ عَلَى هَمْدَانَ »^(٤) . وصدر الحديث فى صحيح البخارى وهذا تمامه بإسناده عند البيهقى .

وفى « المسند » من حديث عبد الرحمن بن عوف، أن رسول الله ﷺ، سجد شكراً لما جاءت به البشرى من ربه، أنه من صلى عليك، صليت عليه، ومن سلم عليك، سلمت عليه^(٥) .

وفى سنن أبى داود من حديث سعد بن أبى وقاص، أن رسول الله ﷺ رفع يديه فسأل الله ساعة، ثم خر ساجداً ثلاث مرات، ثم قال : « إِنِّى سَأَلْتُ رَبِّى،

(١) سبق تخريجه .

(٢) حسن . رواه أحمد (٤٥/٥) والحاكم (٢٩١/٤) عن أبى بكره أنه شهد النبى ﷺ أتاه بشير يبشره بظفر جند له على عدوهم ورأسه فى حجر عائشة رضى الله عنها، فقام فخر ساجداً، ثم أنشأ يسأل البشير، فأخبره فيما أخبره أنه ولى أمرهم امرأة فقال النبى ﷺ : «الآن هلك الرجال إذا أطاعت النساء، هلك الرجال إذا أطاعت النساء» ثلاثاً . ورواه أبو داود (٢٧٧٤) والترمذى (١٥٧٨) وابن ماجه (١٣٩٤) والدارقطنى (٤١٠/١) والبيهقى (٣٧٠/٢) عن أبى بكره أن النبى ﷺ كان إذا جاءه أمر سرور، أو بشر به، خر ساجداً شاكرًا لله .

(٣) حسن . رواه ابن ماجه (١٣٩٢) وقال البوصيرى فى الزوائد : فى إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف . أ هـ . قلت : ولكن يشهد له ما قبله .

(٤) صحيح . رواه البيهقى فى «السنن» (٣٦٩/٢) وصدر الحديث رواه البخارى (٤٣٤٩) .

(٥) حسن . رواه أحمد (١٩١/١) .

وَشَفَعْتُ لَأُمِّي، فَأَعْطَانِي ثُلُثَ أُمِّي، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا شُكْرًا لِلرَّبِّ، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي، فَسَأَلْتُ رَبِّي لَأُمِّي، فَأَعْطَانِي الثُّلُثَ الثَّانِي، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا شُكْرًا لِلرَّبِّ، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي، فَسَأَلْتُ رَبِّي لَأُمِّي، فَأَعْطَانِي الثُّلُثَ الْآخَرَ، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِلرَّبِّ»^(١).

وسجد كعب بن مالك لما جاءته البُشرى بتوبة الله عليه، ذكره البخارى^(٢).

وذكر أحمد عن على رضى الله عنه، أنه سجد حين وجد ذا الثُدَيَّة فى قتلى الخوارج^(٣).

وذكر سعيد بن منصور، أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه، سجد حين جاءه قتل مسيلمة^(٤).



فصل

فى هديه ﷺ فى سجود القرآن

كان صلى الله عليه وسلم، إذا مرَّ بسجدة، كبرَّ وسجد، وربما قال فى سجوده : «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ»^(٥).

وربما قال : «اللَّهُمَّ. اخْطُطْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا، وَاتَّكِبْ لِي بِهَا أَجْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ»^(٦). ذكرهما أهل السنن.

ولم يذكر عنه أنه كان يكبر للرفع من هذا السجود، ولذلك لم يذكره الحرقى ومتقدمو الأصحاب، ولا نُقِلَ فيه عند تشهد ولا سلام البتة. وأنكر أحمد والشافعى

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٢٧٧٥) وعنه البيهقى فى «السنن» (٣٧٠/٢) وفى سننه يحيى بن الحسن وهو مجهول الحال كما فى «التقريب» (٣٤٥/٢) وشيخه الأشعث بن إسحاق مقبول كما فى «التقريب» (٧٩/١).

(٢) صحيح. رواه ابن ماجه (١٣٩٣) وأصل قصة كعب بن مالك رواها الشيخان وأحمد ولكن ذكر السجود عن ابن ماجه.

(٣) حسن. رواه أحمد (١٠٧ - ١٠٨)، (١٤٧) وانظر «الإرواء» (٤٧٦).

(٤) ضعيف. رواه ابن أبى شيبة فى «المصنف» (١/١٢٣/٢) والبيهقى (٣٧١/٢) وفى سننه رجل لم يسم.

(٥) صحيح. رواه أحمد (٣١/٦) وأبو داود (١٤١٤) والترمذى (٥٨٠) والنسائى (٢٢٢/٢) والدارقطنى (٤٠٦/١) والحاكم (٢٢٠/١) وصححه ووافقه الذهبى. وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٦) حسن بشواهده. رواه الترمذى (٥٧٩) وابن ماجه (١٠٥٣) وابن خزيمة (٥٦٢) وابن حبان (٢٧٦٨) -

إحسان) والبعوى (٧٧١) والعقلى فى «الضعفاء» (٢٤٣/١) والمزى فى «تهذيب الكمال» (٣١٤/٦) والحاكم

(٢٢٠/١) وانظر «الصحيحة» (٢٧١٠).

السلام فيه، فالمنصوص عن الشافعى : أنه لا تشهد فيه ولا تسليم، وقال أحمد : أما التسليم، فلا أدرى ما هو، وهذا هو الصواب الذى لا ينبغي غيره .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم، أنه سجد فى ﴿الم تنزيل﴾، وفى (ص)، وفى (النجم)، وفى ﴿إذا السماء انشقت﴾، وفى ﴿اقرأ باسم ربك الذى خلق﴾ .

وذكر أبو داود عن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ، أقرأه خمس عشرة سجدة، منها ثلاث فى المفصل، وفى سورة الحج سجدتان^(١) .

وأما حديث أبي الدرداء، سجدت مع رسول الله ﷺ إحدى عشرة سجدة، ليس فيها من المفصل شئ : (الأعراف)، و (الرعد)، و (النحل)، و (بنى إسرائيل)، و (مريم)، و (الحج)، و (سجدة الفرقان)، و (النمل)، و (السجدة)، و (ص)، و (سجدة الحواميم)^(٢)، فقال أبو داود : روى أبو الدرداء عن النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة، وإسناده واه .

وأما حديث ابن عباس رضى الله عنهما، أن رسول الله ﷺ لم يسجد فى المفصل منذ تحول إلى المدينة^(٣) . رواه أبو داود فهو حديث ضعيف، فى إسناده أبو قدامة الحارث بن عبيد، لا يحتج بحديثه . قال الإمام أحمد : أبو قدامة مضطرب الحديث . وقال يحيى بن معين : ضعيف، وقال النسائى : صدوق عنده مناكير، وقال أبو حاتم البستى : كان شيخاً صالحاً من كثير وهمه . وعلمه ابن القطان بمطر الوراق، وقال : كان يشبهه فى سوء الحفظ محمد بن عبد الرحمن ابن أبى ليلى، وعيب على مسلم إخراج حديثه . انتهى كلامه .

ولا عيب على مسلم فى إخراج حديثه، لأنه ينتقى من أحاديث هذا الضرب

(١) ضعيف. رواه أبو داود (١٤٠١) وابن ماجه (١٠٥٧) والدارقطنى (٤٠٨/١) والحاكم (٢٢٣/١) والمزى فى «تهذيب الكمال» (١٨١/١٦) وفى سنده الحارث بن سعيد العتقى وهو مقبول كما فى «التقريب» (١٤٠/١) وعبد الله بن حنين قال الذهبى فى «الديوان» تابعى مجهول وقال الحافظ فى «التقريب» (٤٥٤/١) وثقه يعقوب بن سفيان . وقال الحافظ «تلخيص الحبير» (٩/٣) : حسنه المنذرى والنورى، وضعفه عبد الحق وابن القطان، وفيه عبد الله بن حنين وهو مجهول والراوى عنه الحارث بن سعيد العتقى، وهو لا يعرف أيضاً وقال ابن ماكولا : ليس له غير هذا الحديث .

(٢) ضعيف. رواه ابن ماجه (١٠٥٦) وفى سنده عثمان بن فائدة وهو ضعيف كما فى «التقريب» (١٣/٢) .

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (١٤٠٣) وعلى بن السكن فى صحيحه كما فى «التلخيص الحبير» (٨/٢) وضعفه الحافظ فى «التلخيص» بقوله أبو قدامة ومطر من رجال مسلم ولكنهما مضعفان .

ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيئ الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن والله المستعان .

وقد صح عن أبي هريرة أنه سجد مع النبي ﷺ في «اقرأ باسم ربك الذي خلق»، وفي «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ»^(١)، وهو إنما أسلم بعد مقدم النبي ﷺ المدينة بست سنين أو سبع، فلو تعارض الحديثان من كل وجه، وتقابلا في الصحة، لتعين تقديم حديث أبي هريرة، لأنه مثبت معه زيادة علم خفيت على ابن عباس، فكيف وحديث أبي هريرة في غاية الصحة متفق على صحته، وحديث ابن عباس فيه من الضعف ما فيه . والله أعلم .



فصل

في هديه ﷺ في الجمعة وذكر خصائص يومها

ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال : « نَحْنُ الْآخِرُونَ الْأَوَّلُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يَبْدَأُ نَهْمُ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلَنَا ، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ ، فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ ، وَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبِعٌ ، الْيَهُودُ عَدَا ، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ »^(٢) .

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة، وحذيفة رضى الله عنهما قالا : قال رسول الله ﷺ : « أَضَلَّ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا ، فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمَ السَّبْتِ ، وَكَانَ لِلنَّصَارَى يَوْمُ الْأَحَدِ ، فَجَاءَ اللَّهُ بِنَا ، فَهَدَانَا لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَجَعَلَ الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ وَالْأَحَدَ ، وَكَذَلِكَ هُمْ تَبِعٌ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ، وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، الْمَقْضَى لَهُمْ قَبْلَ الْخَلَائِقِ »^(٣) .

(١) رواه مسلم (١٢٧٨) وأبو داود (١٤٠٧) والترمذي (٥٧٣) والنسائي (١٦٢/٢) وابن ماجه (١٠٥٨) .

(٢) رواه البخاري (٨٩٦) ومسلم (١٩٤٥) والنسائي (٨٥/٣) .

(٣) رواه مسلم (١٩٤٩) والنسائي (٨٥/٣) وابن ماجه (١٠٨٣) .

وفي « المسند » والسنن، من حديث أوس بن أوس، عن النبي ﷺ : « من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق الله آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا على من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة علي » قالوا: يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ (يعنى: قد بليت). قال: « إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء »^(١). ورواه الحاكم في « المستدرک » وابن حبان في « صحيحه ».

وفي جامع الترمذی، من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق الله آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة »^(٢). قال: حديث حسن صحيح، وصححه الحاكم.

وفي « المستدرک » أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً « سيد الأيام يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها، ولا تقوم الساعة إلا يوم الجمعة »^(٣).

وروى مالك في « الموطأ »، عن أبي هريرة مرفوعاً « خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أهبط، وفيه نيب عليه، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، وما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفاً من الساعة إلا الجن والإنس، وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه ». قال كعب: ذلك في كل سنة يوم، فقلت: بل في كل جمعة، فقرأ كعب التوراة، فقال: صدق رسول الله ﷺ... قال أبو هريرة، ثم لقيت عبد الله بن سلام، فحدثته بمجلسي مع كعب، قال: قد علمت آية ساعة هي، قلت: فأخبرني بها، قال: هي آخر ساعة في يوم الجمعة، فقلت: كيف وقد قال رسول الله ﷺ: « لا

(١) صحيح. رواه أحمد (٨/٤) وأبو داود (١٠٤٧) وابن أبي شيبة (٥١٦/٢) والنسائي (٩١/٣ - ٩٢) وابن ماجه (١٠٨٥) والدارمي (٣٦١/١) والطبراني في « الكبير » (٥٨٩) وإسماعيل القاضي في « فضل الصلاة على النبي ﷺ » (٢٢) وابن حبان (٩١٠ - إحصان) والحاكم (٢٧٨/١) والبيهقي (٢٤٨/٣).

(٢) رواه مسلم (١٩٤٤) والترمذی (٤٨٨) والنسائي (٨٩/٣ - ٩٠) والحاكم (٢٧٨/١).

(٣) صحيح. رواه الحاكم (٢٧٧/١).

يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّى « وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلِّى فِيهَا ؟ فَقَالَ ابْنُ سَلَامٍ : أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ ، فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّى » ^(١) ؟ » .

وفى صحيح ابن حبان مرفوعاً : « لَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ عَلَى يَوْمٍ خَيْرٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » ^(٢) .

وفى مسند الشافعى من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه ، قال : أتى جبريل عليه السلام رسول الله ﷺ بمِزَّةٍ بَيَاضَاءَ ، فِيهَا نُكْتَةٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَا هَذِهِ ؟ فَقَالَ : « هَذِهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، فَضَلَّتْ بِهَا أَنْتَ وَأُمَّتُكَ ، وَالنَّاسُ لَكُمْ فِيهَا تَبَعٌ ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ، وَلَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ، وَفِيهَا سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يَدْعُو اللَّهَ بِخَيْرٍ إِلَّا اسْتُجِيبَ لَهُ وَهُوَ عِنْدَنَا يَوْمُ الْمَزِيدِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا جِبْرِيلُ ! مَا يَوْمُ الْمَزِيدِ ؟ قَالَ : إِنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي الْفِرْدَوْسِ وَادِيًا أَفِيحَ فِيهِ كُتُبٌ مِنْ مِسْكِ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مَا شَاءَ مِنْ مَلَائِكَتِهِ ، وَحَوَّلَهُ مَنَابِرٌ مِنْ نُورٍ عَلَيْهَا مَقَاعِدُ النَّبِيِّينَ ، وَحَفَّتْ تِلْكَ الْمَنَابِرُ بِمَنَابِرٍ مِنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلَةٍ بِالْيَاقُوتِ وَالزَّبَرَجَدِ ، عَلَيْهَا الشُّهَدَاءُ وَالصَّدِيقُونَ ، فَجَلَسُوا مِنْ وَرَائِهِمْ عَلَى تِلْكَ الْكُتُبِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « أَنَا رَبُّكُمْ قَدْ صَدَقْتُكُمْ وَعَدَى ، فَسَلُونِى أُعْطِكُمْ . » فَيَقُولُونَ : رَبَّنَا نَسْأَلُكَ رِضْوَانَكَ ، فَيَقُولُ : قَدْ رَضِيتُ عَنْكُمْ وَلَكُمْ مَا تَمَنَيْتُمْ وَلَدَىَّ مَزِيدٌ ، فَهُمْ يُحِبُّونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِمَا يُعْطِيهِمْ فِيهِ رَبُّهُمْ مِنَ الْخَيْرِ ، وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِى اسْتَوَى فِيهِ رَبُّكَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ ، وَفِيهِ خَلَقَ آدَمَ ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ » ^(٣) .

رواه الشافعى عن إبراهيم بن محمد ، حدثنى موسى بن عبيده ، قال : حدثنى أبو الأزهر معاوية بن إسحاق بن طلحة ، عن عبد الله بن عبيد ، عن عمير بن أنس ثم قال : وأخبرنا إبراهيم قال : حدثنى أبو عمران إبراهيم بن الجعد ، عن أنس شبيهاً به .

(١) صحيح . رواه مالك فى «الموطأ» (١٠٨/١ - ١١٠) وأحمد (٤٨٦/٢) وأبو داود (١٠٤٦) والترمذى (٤٩١) والنسائى (١١٣/٣ - ١١٥) والحاكم (٢٧٨/١ - ٢٧٩) وقال الترمذى : حسن صحيح . وصححه الحاكم ووافقه الذهبى .

(٢) صحيح . رواه أحمد (٤٥٧/٢) وابن حبان (٢٧٧٠ - احسان) والبيهقى فى «شرح السنة» (١٠٦٢) .
صحيح جداً . رواه الشافعى فى «مسنده» (١٤٨/١) وفى سننه إبراهيم بن محمد شيخ الشافعى وهو متروك كما فى «التقريب» (٤٢/١) وموسى بن عبيدة ضعيف كم فى «التقريب» (٢٨٦/٢) .

وكان الشافعي حسنَ الرأي في شيخه إبراهيم هذا، لكن قال فيه الإمام أحمد رحمه الله : معتزلى جهمى قدرى كُلُّ بلاء فيه .

ورواه أبو اليمان الحكم بن نافع، حدثنا صفوان قال : قال أنس : قال النبي ﷺ : « أتانى جبريلُ فذكره »، ورواه محمد بن شعيب، عن عمر مولى غفرة، عن أنس ورواه أبو ظبية، عن عثمان بن عمير، عن أنس . وجمع أبو بكر بن أبي داود طرقه .

وفى مسند أحمد من حديث على بن أبي طلحة، عن أبي هريرة، قال : قيل للنبي ﷺ : لَأَيِّ شَيْءٍ سُمِّيَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؟ قال : « لَأَنَّ فِيهِ طُبِعَتْ طِينَةُ أَبِيكَ آدَمَ، وفيه الصَّعْقَةُ، وَالبَعْثَةُ، وفيه الْبَطْشَةُ، وفي آخِرِهِ ثَلَاثُ سَاعَاتٍ، مِنْهَا سَاعَةٌ مِنْ دَعَا اللَّهَ فِيهَا اسْتُجِيبَ لَهُ » (١) .

وقال الحسن بن سفيان النَّسَوِيُّ في « مسنده » حدثنا أبو مروان هشام بن خالد الأزرق، حدثنا الحسن بن يحيى الخُشْنِي، حدثنا عمر بن عبد الله مولى غفرة حدثني أنس بن مالك، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أتانى جبريلُ وفي يده كَهَيْئَةِ الْمَرَأَةِ الْبَيْضَاءِ، فِيهَا نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَقُلْتُ : مَا هَذِهِ يَا جَبْرِيلُ ؟ فَقَالَ : هَذِهِ الْجُمُعَةُ بُعِثَتْ بِهَا إِلَيْكَ تَكُونُ عِيداً لَكَ وَلَأَمْتِكَ مِنْ بَعْدِكَ. فَقُلْتُ : وَمَا لَنَا فِيهَا يَا جَبْرِيلُ ؟ قَالَ : لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ كَثِيرٌ، أَنْتُمْ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَفِيهَا سَاعَةٌ لَا يُوَفِّقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يُصَلِّي بِسَإْلِ اللَّهِ شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ . قُلْتُ : فَمَا هَذِهِ النُّكْتَةُ السَّوْدَاءُ يَا جَبْرِيلُ ؟ قَالَ : هَذِهِ السَّاعَةُ تَكُونُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَهُوَ سَيِّدُ الْأَيَّامِ، وَنَحْنُ نُسَمِّيهِ عِنْدَنَا يَوْمَ الْمَزِيدِ. قُلْتُ : وَمَا يَوْمُ الْمَزِيدِ يَا جَبْرِيلُ ؟ قَالَ : ذَلِكَ بِأَنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَادِياً أَفْجَحَ مِنْ مَسْكِ أَبِيضٍ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ، هَبَّطَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عَرْشِهِ إِلَى كُرْسِيِّهِ، وَيُحَفُّ الْكُرْسِيُّ بِمَنَابِرَ مِنَ النُّورِ فَيَجْلِسُ عَلَيْهَا النَّبِيُّونَ وَتُحَفُّ الْمَنَابِرُ بِكَرَاسِيٍّ مِنْ ذَهَبٍ، فَيَجْلِسُ عَلَيْهَا الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ وَيَهْبِطُ أَهْلُ الْغُرَفِ مِنْ غُرَفِهِمْ، فَيَجْلِسُونَ عَلَى كُثْبَانِ الْمِسْكِ لَا يَرُونَ لِأَهْلِ الْمَنَابِرِ وَالْكَرَاسِيِّ فَضْلاً فِي الْمَجْلِسِ، ثُمَّ يَتَبَدَّى لَهُمْ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فيقول : سلوني، فيقولون بِأَجْمَعِهِمْ : نَسْأَلُكَ الرَّضَى يَا رَبُّ، فَيَشْهَدُ لَهُمْ عَلَى الرَّضَى، ثم يقول : سلوني،

(١) ضعيف . رواه أحمد (٣١١/٢) وفي سنده انقطاع بين على بن أبي طلحة وأبي هريرة . وفرج بن فضالة ضعيف

فيسألونه حتى تنتهى نهمته كل عبد منهم، قال : ثم يسئى عليهم بما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ثم يرتفع الجبار من كرسيه إلى عرشه، ويرتفع أهل الغرف إلى غرفهم وهى غرفة من لؤلؤة بيضاء، أو ياقوتة حمراء، أو زمردة خضراء، ليس فيها فصم ولا وصم منورة، فيها أنهارها، أو قال : مطردة متدالية فيها ثمارها، فيها أزواجها وخدمها ومسكنها قال : فأهل الجنة يتباشرون فى الجنة بيوم الجمعة، كما يتباشرون أهل الدنيا فى الدنيا بالمطر ^(١).

وقال ابن أبى الدنيا فى كتاب « صفة الجنة » : حدثنى أزهر بن مروان الرقاشى حدثنى عبد الله بن عرادة الشيبانى، حدثنا القاسم بن مطيب، عن الأعمش، عن أبى وائل، عن حذيفة، قال : قال رسول الله ﷺ : « أتانى جبريل وفى كفه مرآة كأحسن المرآى وأضونها، وإذا فى وسطها لمعة سوداء، فقلت : ما هذه اللعة التى أرى فيها ؟ قال : هذه الجمعة، قلت : وما الجمعة ؟ قال : يوم من أيام ربك عظيم، وسأخبرك بشرفه وفضله فى الدنيا، وما يرجى فيه لأهله، وأخبرك باسمه فى الآخرة، فأما شرفه وفضله فى الدنيا، فإن الله عز وجل جمع فيه أمر الخلق، وأما ما يرجى فيه لأهله، فإن فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم أو أمة مسلمة يسألان الله تعالى فيها خيراً إلا أعطاهما إياه، وأما شرفه وفضله فى الآخرة واسمهم، فإن الله تبارك وتعالى إذا صير أهل الجنة إلى الجنة، وأهل النار إلى النار، جرت عليهم هذه الأيام وهذه الليالى، ليس فيها ليل ولا نهار إلا قد علم الله عز وجل مقدار ذلك وساعاته، فإذا كان يوم الجمعة حين يخرج أهل الجمعة إلى جمعتهم، نادى أهل الجنة مناد، يا أهل الجنة ! أخرجوا إلى وادى المزيد، ووادى المزيد لا يعلم سعة طوله وعرضه إلا الله، وفيه كتب المسك، رؤوسها فى السماء قال : فيخرج غلمان الأنبياء بمنابر من نور، ويخرج غلمان المؤمنين بكراسى من ياقوت، فإذا وضعت لهم، وأخذ القوم مجالسهم، بعث الله عليهم ريحاً تدعى المثيرة، تثير ذلك المسك، وتدخله من تحت ثيابهم، وتخرجه فى وجوههم وأشعارهم، تلك الريح أعلم كيف تصنع بذلك المسك من امرأة أحدكم، لو دفع إليها كل طيب على وجه الأرض . قال : ثم يوحى الله تبارك وتعالى إلى حملة عرشه :

(١) ضعيف. فى سنده عمر بن عبد الله مولى غفرة، قال الحافظ فى «التقريب» (٥٩/٢) ضعف وكان كثير الإرسال والحسن بن يحيى الحشنى كثير الغلط كما فى «التقريب» (١٧٢/١).

صَعَوْهُ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، فَيَكُونُ أَوَّلَ مَا يَسْمَعُونَهُ مِنْهُ : إِلَى يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَطَاعُونِي بِالْغَيْبِ وَلَمْ يَرُونِي، وَصَدَّقُوا رُسُلِي، وَاتَّبَعُوا أَمْرِي، سَلُونِي فَهَذَا يَوْمُ الْمَزِيدِ، فَيَجْتَمِعُونَ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ : رَضِينَا عَنْكَ فَارْضَ عَنَّا، فَيَرْجِعُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ : أَنْ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ إِنِّي لَوْ لَمْ أَرْضَ عَنْكُمْ لَمْ أُسْكِنَكُمْ دَارِي، فَسَلُونِي فَهَذَا يَوْمُ الْمَزِيدِ، فَيَجْتَمِعُونَ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ : يَا رَبَّنَا وَجْهَكَ نَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَيُكْشَفُ تِلْكَ الْحُجُبُ، فَيَتَجَلَّى لَهُمْ عَزٌّ وَجَلٌّ، فَيَغْشَاهُمْ مِنْ نُورِهِ شَيْءٌ لَوْلَا أَنَّهُ قَضَى إِلَّا يَخْتَرِقُوا، لَاخْتَرَقُوا لِمَا يَغْشَاهُمْ مِنْ نُورِهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ، فَيَرْجِعُونَ إِلَى مَنَازِلِهِمْ وَقَدْ أُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الضَّعْفَ عَلَى مَا كَانُوا فِيهِ، فَيَرْجِعُونَ إِلَى أَزْوَاجِهِمْ وَقَدْ خَفُوا عَلَيْهِمْ وَخَفِينَ عَلَيْهِمْ مِمَّا غَشِيَهُمْ مِنْ نُورِهِ، فَإِذَا رَجَعُوا تَرَادَّ النُّورُ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى صُورِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا، فَتَقُولُ لَهُمْ أَزْوَاجُهُمْ : لَقَدْ خَرَجْتُمْ مِنْ عِنْدِنَا عَلَى صُورَةٍ وَرَجَعْتُمْ عَلَى غَيْرِهَا، فَيَقُولُونَ : ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَجَلَّى لَنَا، فَنَظَرْنَا مِنْهُ قَالَ : وَإِنَّ اللَّهَ مَا أَحَاطَ بِهِ خَلْقٌ، وَلَكِنَّهُ قَدْ أَرَاهُمْ مِنْ عَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ مَا شَاءَ أَنْ يُرِيَهُمْ قَالَ : فَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فَنَظَرْنَا مِنْهُ، قَالَ : فَهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مِسْكِ الْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ الضَّعْفَ عَلَى مَا كَانُوا فِيهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة : ١٧] ^(١) .

ورواه أبو نعيم في « صفة الجنة » من حديث عيصمة بن محمد، حدثنا موسى ابن عقبة، عن أبي صالح، عن أنس شبيباً به ^(٢) .

وذكر أبو نعيم في « صفة الجنة » من حديث المسعودي، عن المنهال، عن أبي عبيدة، عن عبد الله قال : سارعوا إلى الجمعة في الدنيا، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَبْرُزُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ عَلَى كَثِيبٍ مِنْ كَافُورٍ أَبْيَضٍ، فَيَكُونُونَ مِنْهُ سَبْحَانَهُ بِالْقَرَبِ عَلَى قَدَرِ سُرْعَتِهِمْ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَيُحَدِّثُ لَهُمْ مِنَ الْكَرَامَةِ شَيْئاً لَمْ يَكُونُوا رَأَوْهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَيَرْجِعُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ وَقَدْ أَحْدَثَ لَهُمْ ^(٣) .

(١) ضعيف. في سنده عبد الله بن عراوة الشيباني وهو ضعيف كما في «التقريب» (١/٤٣٣) والقاسم بن مطيب فيه لين كما في «التقريب» (٢/١٢٠).

(٢) ضعيف جداً. في سنده، عيصمة بن محمد، قال أبو حاتم: ليس يقوى. وقال يحيى: كذاب يضع الحديث. وقال العجلي: حدث بالبواطيل عن الثقات. وقال الدارقطني وغيره متروك. «ميزان الاعتدال» (٣/٦٨).

(٣) ضعيف. في سنده انقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله بن مسعود.

فصل

فى مبدأ الجمعة

قال ابن إسحاق : حدثنى محمد بن أبى أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه، قال : حدثنى عبد الرحمن بن كعب بن مالك، قال : كنت قائد أبى حين كُفَّ بصره، فإذا خرجتُ به إلى الجمعة، فسمع الأذانَ بها، استغفر لأبى أمامة أسعد بن زُرارة فمكثَ حيناً على ذلك فقلت : إن هذا لعجزُ ألا أسأله عن هذا، فخرجتُ به كما كنتُ أخرج، فلما سمع الأذانَ للجمعة، استغفرَ له، فقلت : يا أبتاه ! أرايتَ استغفارك لأسعد بن زُرارة كلما سمعتَ الأذان يومَ الجمعة ؟ قال : أى بُنى ! كان أسعدُ أولَ من جمَعَ بنا بالمدينة قبلَ مقدّم رسول الله ﷺ فى هَزمِ النَّبِيتِ (١) مِنْ حَرَّةِ بنى بياضة فى نقيع يُقال له : نقيع الخَضَمَاتِ . قلتُ : فكم كُنتم يومئذٍ ؟ قال : أربعون رجلاً (٢) .

قال البيهقى، ومحمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه من الراوى، وكان الراوى ثقة، استقام الإسناد، وهذا حديث حسن صحيح الإسناد انتهى .

قلت : وهذا كان مبدأ الجمعة . ثم قدّم رسول الله ﷺ المدينة، فأقام بقاءً فى بنى عمرو بن عوف، كما قاله ابنُ إسحاق يوم الإثنين، ويوم الثلاثاء، ويوم الأربعاء، ويوم الخميس، وأسسَ مسجدَهم، ثم خرج يومَ الجمعة، فأدركته الجمعةُ فى بنى سالم بن عوف، فصلاًها فى المسجد الذى فى بطن الوادى، وكانت أولَ جمعة صلاها بالمدينة، وذلك قبل تأسيسِ مسجده .

قال ابن إسحاق : وكانت أولَ خطبة خطبها رسول الله ﷺ فيما بلغنى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن - ونعوذ بالله أن نقول على رسول الله ﷺ ما لم يُقلْ - أنه قام فيهم خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال : « أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ، فَقَدِّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ تَعْلَمَنَّ وَاللَّهِ لَيُضَعَّقَنَّ أَحَدَكُمْ، ثُمَّ لَيَدْعَنَّ غَنَمَهُ لَيْسَ لَهَا رَاعٌ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ رَبِّهِ وَلَيْسَ لَهُ تُرْجُمانٌ، وَلَا حَاجِبٌ يَحْجُبُهُ دُونَهُ : أَلَمْ يَأْتِكِ رَسُولى، فَبَلَغَكَ،

(١) الهزم: المنخفض من الأرض، والنبيت موضع.

(٢) حسن. رواه ابن إسحاق كما فى «السيرة النبوية» لابن هشام (٥٥/٢) وأبو داود (١٠٦٩) وابن ماجه (١٠٨٢)

والحاكم (٢٨١/١) والبيهقى فى «السنن» (١٧٦/٣).

وَأَتَيْتُكَ مَا لَا، وَأَفْضَلْتُ عَلَيْكَ، فَمَا قَدَّمْتَ لِنَفْسِكَ، فَلْيَنْظُرَنَّ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَلَا يَرَى شَيْئًا، ثُمَّ لْيَنْظُرَنَّ قُدَّامَهُ فَلَا يَرَى غَيْرَ جَهَنَّمَ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْقَى وَجْهَهُ مِنَ النَّارِ وَلَوْ يَشِقُّ مِنْ ثَمَرَةٍ، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ، فَإِنَّ بِهَا تُجْزَى الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»^(١).

قال ابن إسحاق : ثم خطب رسولُ اللَّهِ ﷺ مرةً أخرى، فقال : « إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَحْمَدُهُ وَأَسْتَعِينُهُ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلُّ، فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، إِنْ أَحْسَنَ الْحَدِيثُ كِتَابُ اللَّهِ، قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَيَّنَهُ اللَّهُ فِي قَلْبِهِ، وَأَدْخَلَهُ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ الْكُفْرِ، فَاخْتَارَهُ عَلَى مَا سِوَاهُ مِنْ أَحَادِيثِ النَّاسِ، إِنْ أَحْسَنَ الْحَدِيثُ وَأَبْلَغُهُ، أَحَبُّوا مَا أَحَبَّ اللَّهُ، أَحَبُّوا اللَّهَ مِنْ كُلِّ قُلُوبِكُمْ، وَلَا تَمَلُّوا كَلَامَ اللَّهِ وَذِكْرَهُ، وَلَا تَقْسُ عَنْهُ قُلُوبُكُمْ، فَإِنَّهُ مِنْ كُلِّ مَا يَخْلُقُ اللَّهُ يَخْتَارُ وَيَصْطَفِي، قَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ خَيْرَتَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَمُصْطَفَاهُ مِنَ الْعِبَادِ وَالصَّالِحِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَمِنْ كُلِّ مَا أُوتِيَ النَّاسُ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَتَّقُوا حَقَّ تَقَاتِهِ، وَاصْدُقُوا اللَّهَ صَالِحَ مَا تَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ، وَتَحَابُّوا بِرُوحِ اللَّهِ بَيْنَكُمْ، إِنْ اللَّهُ يَغْضَبُ أَنْ يُنْكثَ عَهْدُهُ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»^(٢).

وقد تقدم طرف من خطبته عليه السَّلام عند ذكر هديه في الخطب .



فصل

في هديه ﷺ في تعظيم يوم الجمعة

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم تعظيمُ هذا اليوم وتشريفه، وتخصيصه بعبادات يختص بها عن غيره . وقد اختلف العلماء : هل هو أفضل، أم يومُ عرفة؟ على قولين : هما وجهان لأصحاب الشافعي .

(١) ضعيف. رواه ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (٩٦/٢). وفي سننه من لم يسم مع إرساله .

(٢) ذكره ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (٩٦٢) .

وكان ﷺ يقرأ فى فجره بسورتى «الم تنزيل»، و «هل أتى على الإنسان» [الإنسان : ١] ^(١) . ويظن كثير ممن لا علم عنده أن المراد تخصيص هذه الصلاة بسجدة زائدة، ويسمونها سجدة الجمعة، وإذا لم يقرأ أحدُهم هذه السورة، استحبَّ قراءة سورة أخرى فيها سجدة، ولهذا كره من كره من الأئمة المداومة على قراءة هذه السورة فى فجر الجمعة، دفعاً لتوهم الجاهلين، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : إنما كان النبىُّ ﷺ يقرأ هاتين السورتين فى فجر الجمعة، لأنهما تضممتا ما كان ويكون فى يومها، فإنهما اشتملتا على خلق آدم، وعلى ذكر المعاد، وحشر العباد، وذلك يكون يومَ الجمعة، وكان فى قراءتهما فى اليوم تذكيراً للأمة بما كان فيه ويكون، والسجدة جاءت تبعاً ليست مقصودة حتى يقصد المصلى قراءتها حيث اتفقت . فهذه خاصة من خواص يوم الجمعة .

الخاصة الثانية : استحبابُ كثرة الصلاة على النبىِّ ﷺ فيه وفى ليلته، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَكثِرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ » ^(٢) .

ورسول الله ﷺ سيدُ الأنام، ويوم الجمعة سيدُ الأيام، فللصلاة عليه فى هذا اليوم مزيةٌ ليست لغيره مع حكمة أخرى، وهى أن كل خير نالته أمته فى الدنيا والآخرة، فإنما نالته على يده، فجمع الله لأمته به بين خيرى الدنيا والآخرة، فأعظمُ كرامة تحصل لهم، فإنما تحصل يوم الجمعة، فإن فيه بعثهم إلى منازلهم وقصورهم فى الجنة، وهو يومُ المزيد لهم إذا دخلوا الجنة، وهو يوم عيد لهم فى الدنيا، ويوم فيه يُسعفهم الله تعالى بطلباتهم وحوائجهم، ولا يردُّ سائلهم، وهذا كله إنما عرفوه وحصل لهم بسببه وعلى يده، فمن شكره وحمده، وأداء القليل من حقه صلى الله عليه وسلم أن نُكثِرَ من الصلاة عليه فى هذا اليوم وليلته .

الخاصة الثالثة : صلاةُ الجمعة التى هى من أكد فروض الإسلام، ومن أعظم مجامع المسلمين، وهى أعظم من كل مجمع يجتمعون فيه وأفرضه سوى مجمع عرفة، ومن تركها تهاوناً بها، طبع الله على قلبه، وقربُ أهل الجنة يومَ القيامة، وسبقُهم إلى الزيارة يومَ المزيد بحسب قُربهم من الإمام يومَ الجمعة وتبكيرهم .

(١) رواه مسلم (١٩٩٨) وأحمد (٢٢٦/١) و٣٣٤ و٣٤٠ وأبو داود (١٠٧٤) والترمذى (٥٢٠) والنسائى (١٥٩/٢) وابن ماجه (٨٢١) .

(٢) حسن . رواه البيهقى فى «السنن» (٢٤٩/٣) .

الخاصة الرابعة : الأمر بالاغتسال فى يومها، وهو أمرٌ مؤكدٌ جداً، ووجوبه أقوى من وجوب الوتر، وقراءة البسمة فى الصلاة، ووجوب الوضوء من مس النساء، ووجوب الوضوء من مس الذكر، ووجوب الوضوء من الفقهة فى الصلاة ووجوب الوضوء من الرعاف، والحجامة، والقي، ووجوب الصلاة على النبى ﷺ فى التشهد الأخير، ووجوب القراءة على المأموم .

وللناس فى وجوبه ثلاثة أقوال : النفى والإثبات، والتفصيل بين من به راحة يحتاج إلى إزالتها، فيجب عليه، ومن هو مستغن عنه، فيستحب له، والثلاثة لأصحاب أحمد .

الخاصة الخامسة : التطيب فيه، وهو أفضل من التطيب فى غيره من أيام الأسبوع
الخاصة السادسة : السَّوَاك فيه، وله مزية على السواك فى غيره .
الخاصة السابعة : التكبير للصلاة .

الخاصة الثامنة : أن يشتغل بالصلاة، والذكر، والقراءة حتى يخرج الإمام .

الخاصة التاسعة : الإنصات للخطبة إذا سمعها وجوباً فى أصح القولين، فإن تركه، كان لاغياً، ومن لغا، فلا جمعة له، وفى « المسند » مرفوعاً « واذى يقول لصاحبه : أنصت، فلا جمعة له » (١) .

الخاصة العاشرة : قراءة سورة الكهف فى يومها، فقد روى عن النبى ﷺ :
« مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، سَطَعَ لَهُ نُورٌ مِنْ تَحْتِ قَدَمِهِ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ يُضِيءُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَغُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ » (٢) .

وذكره سعيد بن منصور من قول أبى سعيد الخدرى وهو أشبه .

الحادية عشرة : أنه لا يكره فعل الصلاة فيه وقت الزوال عند الشافعى رحمه الله ومن وافقه، وهو اختيار شيخنا أبى العباس بن تيمية، وكفى يكن اعتماده على حديث ليث، عن مجاهد، عن أبى الخليل، عن أبى قتادة، عن النبى ﷺ، أنه كره الصلاة

(١) ضعيف. رواه أحمد (٩٣/١) وأبو داود (١٠٥١) وفى سنده مجهول وهو مولى امرأة عطاء الخراسانى .

(٢) صحيح. رواه الحاكم (٣٦٨/٢) والبيهقى (٢٤٩/٣) وانظر « الارواء » (٦٢٦) .

نصف النهار إلا يوم الجمعة . وقال : **إِنَّ جَهَنَّمَ تَسْجَرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ** ^(١) - وإنما كان اعتماده على أن من جاء إلى الجمعة يُستحب له أن يُصَلَّى حتى يخرج الإمام، وفى الحديث الصحيح : **« لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدْنِي مِنْ دُھْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ثُمَّ يُصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يَنْصَبُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى »** ^(٢) . رواه البخارى فندبه إلى الصلاة ما كُتِبَ له، ولم يمنعه عنها إلا فى وقت خروج الإمام، ولهذا قال غير واحد من السلف، منهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وتبعه عليه الإمام أحمد بن حنبل : **خروجُ الإمام يمنع الصلاة، وخطبته تمنع الكلام** ^(٣)، فجعلوا المانع من الصلاة خروج الإمام، لا انتصاف النهار .

وأيضاً، فإن الناس يكونون فى المسجد تحت السقوف، ولا يشعرون بوقت الزوال، والرجل يكون متشاعلاً بالصلاة لا يدرى بوقت الزوال، ولا يُمكنه أن يخرج، ويتخطى رقاب الناس، وينظر إلى الشمس ويرجع، ولا يشرع له ذلك .

وحديث أبى قتادة هذا، قال أبو داود : هو مرسل لأن أبا الخليل لم يسمع من أبى قتادة، والمرسل إذا اتصل به عمل، وعُضِدَهُ قِياسٌ، أو قولٌ صحابى، أو كان مرسله معروفاً باختيار الشيخ ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك مما يقتضى قوته، عُمِلَ به .

وأيضاً، فقد عضده شواهد آخر، منها ما ذكره الشافعى فى كتابه فقال : روى عن إسحاق بن عبد الله، عن سعيد بن أبى سعيد، عن أبى هريرة، أن النبى ﷺ نَهَى

(١) ضعيف. رواه أبو داود (١٠٨٣) وفى مسنده ليث بن أبى سليم وهو ضعيف. وقال أبو داود: هو مرسل: مجاهد أكبر من أبى الخليل، وأبو الخليل لم يسمع من أبى قتادة.

(٢) رواه البخارى (٨٨٣) فى الجمعة باب: الدهن للجمعة وأحمد (٤٣٨/٥ و ٤٤٠) والدارمى (٣٦٢/١) عن سلمان الفارسى رضى الله عنه.

(٣) روى الشافعى فى «الام» (١٩٧/١) وفى مسنده (ص ٦٣) ومن طريقه البيهقى فى «السنن الكبرى» (١٩٢/٣) وفى «معرفة السنن والآثار» (٤٧٧/٢) عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبى مالك أنه أخبره أنهم كانوا فى زمان عمر بن الخطاب يوم الجمعة يصلون حين يخرج عمر بن الخطاب فإذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذن جلسوا يتحدثون حتى إذا سكت المؤذن وقام عمر سكتوا فلم يتكلم أحد. وقال البيهقى ورواه (أبى الشافعى) فى مسنده بإسناده هذا إلا أنه قال: حتى إذا سكت المؤذن وراد: قال ابن شهاب: فخروج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام.

عَنِ الصَّلَاةِ نِصْفَ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ . هَكَذَا رَوَاهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ « اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ » وَرَوَاهُ فِي كِتَابِ « الْجُمُعَةِ » ^(١) : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ، وَرَوَاهُ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، يُقَالُ لَهُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الْمَعْرِفَةِ » مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ نِصْفَ النَّهَارِ، إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ . وَلَكِنْ إِسْنَادُهُ فِيهِ مِنْ لَا يَحْتَاجُ بِهِ . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، قَالَ : وَلَكِنْ إِذَا انْضَمَّتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ إِلَى حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ أَحَدُثَتْ بَعْضُ الْقُوَّةِ .

قال الشافعي : من شأن الناس التهجيرُ إلى الجمعة، والصلاةُ إلى خروج الإمام، قال البيهقي : الذي أشار إليه الشافعي موجود في الأحاديث الصحيحة، وهو أن النبي ﷺ رَغِبَ فِي التَّبْكِيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَفِي الصَّلَاةِ إِلَى خُرُوجِ الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَاءٍ، وَذَلِكَ يُوَافِقُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي أُبِيحَتْ فِيهَا الصَّلَاةُ نِصْفَ النَّهَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَرَوَيْنَا الرُّخْصَةَ فِي ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُوسٍ، وَالْحَسَنِ، وَمَكْحُولٍ .

قلت : اختلف الناسُ في كراهة الصلاةِ نِصْفَ النَّهَارِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

أحدها : أنه ليس وقت كراهة بحال، وهو مذهب مالك .

الثاني : أنه وقت كراهة في يوم الجمعة وغيرها، وهو مذهب أبي حنيفة، والمشهور من مذهب أحمد .

والثالث : أنه وقت كراهة إلا يومَ الجمعة، فليس بوقت كراهة، وهذا مذهب الشافعي .

الثانية عشرة : قراءة سورة (الجمعة)، و (المنافقين) ^(٢)، أو (سبح والغاشية) في صلاة الجمعة، فقد كان رسول الله ﷺ يقرأ بهن في الجمعة ^(٣)، ذكره مسلم في « صحيحه » .

(١) ضعيف جداً. رواه الشافعي في « الأم » (١٩٧/١) وفي مسنده (ص ٦٣) والبيهقي في « السنن الكبرى » (١١٩٣/٣) وفي « معرفة السنن والآثار » (٤٧٦/٢) وفي سننه إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهما متروكان .

(٢) رواه مسلم (١٩٩٣) وأبو داود (١١٢١) والترمذي (٥١٩) وابن ماجه (١١١٨) .

(٣) رواه مسلم (١٩٩٥) وأبو داود (١١٢٢) والترمذي (٥٣٣) والنسائي (١٩٤/٣) وابن ماجه (١٢٨١) .

وفيه أيضاً : أنه ﷺ، كان يقرأ فيها بـ (الجمعة)، و﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾^(١) ثبت عنه ذلك كله .

ولا يُستحب أن يقرأ من كل سورة بعضها، أو يقرأ إحداهما فى الركعتين، فإنه خلافُ السُّنة، وجُهاَلُ الأئمة يُداومون على ذلك .

الثالثة عشرة : أنه يومٌ عيدٌ متكرّرٌ فى الأسبوع، وقد روى أبو عبد الله بن ماجه فى «سننه» من حديث أبى ثبابة بن عبد المنذر قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ، وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ، وَهُوَ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ الْأَضْحَى، وَيَوْمِ الْفِطْرِ، فِيهِ خَمْسُ خَلَالٍ : خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ، وَأَهْبَطَ فِيهِ آدَمَ إِلَى الْأَرْضِ، وَفِيهِ تَوَفَّى اللَّهُ آدَمَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ، مَا لَمْ يَسْأَلْ حَرَاماً، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، مَا مِنْ مَلِكٍ مُقَرَّبٍ، وَلَا سَمَاءٍ، وَلَا أَرْضٍ، وَلَا رِيَّاحٍ، وَلَا جِبَالٍ، وَلَا شَجَرٍ إِلَّا وَهْنٌ يُشْفِقْنَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ »^(٢) .

الرابعة عشرة : أنه يُستحب أن يلبس فيه أحسن الثياب التى يقدر عليها، فقد روى الإمام أحمد فى « مسنده » من حديث أبى أيوب قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ لَهُ، وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ ثُمَّ خَرَجَ وَعَلِيهِ السَّكِينَةُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ، ثُمَّ يَرْكَعُ إِنْ بَدَأَ لَهُ، وَلَمْ يُوْذِ أَحَدًا، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يُصَلَّى، كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا »^(٣) .

وفى سنن أبى داود، عن عبد الله بن سلام، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول على المنبر فى يَوْمِ الْجُمُعَةِ : « مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ سِوَى ثَوْبَيْنِ مَهْتَةٍ »^(٤) .

وفى سنن ابن ماجه، عن عائشة رضى الله عنها، أن النبى ﷺ خطب الناس يوم الجمعة، فرأى عليهم ثياب النمار، فقال : « مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنْ وَجَدَ سَعَةً أَنْ يَتَخَذَ ثَوْبَيْنِ

(١) رواه مسلم (١١٩٧) وأبو داود (١١٢٣) والنسائى (١١٢/٣) وابن ماجه (١١١٩) .

(٢) حسن . رواه أحمد (٤٣٠/٣) وابن ماجه (١٠٨٤) .

(٣) حسن . رواه أحمد (٤٢٠/٥) وابن خزيمة (١٧٧٥) .

(٤) صحيح . رواه أبو داود (١٠٧٨) وابن ماجه (١٠٩٥) .

لَجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبِيْ مِهْنَتِهِ» (١) .

الخامسة عشرة : أنه يستحب فيه تجمير المسجد، فقد ذكر سعيد بن منصور، عن نعيم بن عبد الله المجرم، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر أن يُجمَرَ مسجدُ المدينة كُلَّ جُمُعة حين يتصِفُ النهار .

قلت : ولذلك سُمى نعيم المجرم .

السادسة عشرة : أنه لا يجوزُ السفرُ فى يومها لمن تلزمه الجمعة قبل فعلها بعد دخول وقتها، وأما قبله، فللعلماء ثلاثة أقوال، وهى روايات منصوبات عن أحمد، أحدها : لا يجوز، والثانى : يجوز، والثالث : يجوز للجهاد خاصة .

وأما مذهب الشافعى رحمه الله، فيحرم عنده إنشاء السفر يومَ الجمعة بعد الزوال، ولهم فى سفر الطاعة وجهان، أحدهما : تحريمه، وهو اختيار النووى، والثانى : جوازه وهو اختيار الرافعى .

وأما السفر قبل الزوال، فللشافعى فيه قولان : القديم : جوازه، والجديد : أنه كالسفر بعد الزوال .

وأما مذهب مالك، فقال صاحب « التفریع » (٢) : ولا يسافر أحدٌ يومَ الجمعة بعد الزوال حتى يُصلىَ الجمعة، ولا بأس أن يُسافر قبل الزوال، والاختيارُ : أن لا يسافر إذا طلع الفجر وهو حاضر حتى يُصلىَ الجمعة .

وذهب أبو حنيفة إلى جواز السفر مطلقاً، وقد روى الدارقطنى فى «الأفراد»، من حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ سَافَرَ مِنْ دَارِ إِقَامَتِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، دَعَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا يُصْحَبَ فِي سَفَرِهِ» (٣) . وهو من حديث ابن لهيعة .

وفى مسند الإمام أحمد من حديث الحكم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس قال : بعث رسولُ الله ﷺ عبدَ الله بن رواحة فى سرية، فوافق ذلكَ يومَ الجمعة، قال : فغدا أصحابه، وقال : أتخلفُ وأصلى مع رسولِ الله ﷺ، ثم ألحقهم، فلما صلى

(١) صحيح . رواه ابن ماجه (١٠٩٦) وابن خزيمة (١٧٦٥) .

(٢) هو عبيد الله بن الحسن، أبو القاسم بن الجلاب، فقيه أصولى، توفى منصرفه من الحج سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة . له ترجمة فى «الديباج المذهب» ص ٢٣٧ . وفى «الأعلام» للزركلى (١٩٣/٤) وفى «كشف الظنون»

(٤٢٧) وفى هدية العارفين (٤٤٧/١) وفى «معجم المؤلفين» (٢٣٨/٦) .

(٣) ضعيف . فى سنده ابن لهيعة وهو ضعيف .

النبي ﷺ رآه، فقال : ما مَعَكَ أَنْ تَغْدُوَ مَعَ أَصْحَابِكَ ؟ فقال : أردتُ أن أصلى معك، ثم الحقهم، فقال : « لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا أَدْرَكَتَ فَضْلَ غَدْوَتِهِمْ »^(١) . وأعلَّ هذا الحديثُ، بأن الحكم لم يسمع من مقسم .

هذا إذا لم يخف المسافرُ قوتَ رفقته، فإن خاف فوت رفقت وانقطاعه بعدهم، جاز له السفرُ مطلقاً، لأن هذا عذر يُسقط الجمعة والجماعة . ولعل ما روى عن الأوزاعي - أنه سئل عن مسافر سمع أذان الجمعة وقد أسرج دابته، فقال : ليمض على سفره - محمولٌ على هذا، وكذلك قولُ ابن عمر رضى الله عنه : الجمعة لا تحبسُ عن السفر . وإن كان مرادهم جوازَ السفر مطلقاً، فهي مسألة نزاع . والدليل : هو الفاصل، على أن عبد الرزاق قد روي فى « مصنفه » عن معمر، عن خالد الحذاء، عن ابن سيرين أو غيره، أن عمر بن الخطاب رأى رجلاً عليه ثيابُ سفرٍ بعد ما قضى الجمعة، فقال : ما شأنك ؟ قال : أردتُ سفرأ ، فكرهتُ أن أخرج حتى أصلى، فقال عمر : إن الجمعة لا تمنعك السفرَ ما لم يحضر وقتها^(٢) فهذا قول من يمنع السفر بعد الزوال، ولا يمنع منه قبله .

وذكره عبد الرزاق أيضاً عن الثورى، عن الأسود بن قيس، عن أبيه قال : أبصرَ عمرُ بن الخطاب رجلاً عليه هيئةُ السفرِ، وقال الرجلُ : إن اليومَ يومُ جمعة ولولا ذلك، لخرجتُ، فقال عمر : إن الجمعة لا تحبسُ مسافراً، فاخرجُ ما لم يحنِ الروح^(٣) .

وذكر أيضاً عن الثورى، عن ابن أبى ذئب، عن صالح بن كثير، عن الزهرى قال : خرج رسول الله ﷺ مسافراً يوم الجمعة ضحى قبل الصلاة^(٤) .

وذكر عن معمر قال : سألت يحيى بن أبى كثير : هل يخرج الرجل يوم الجمعة؟ فكرهه، فجعلت أحدثه بالرخصة فيه، فقال لى : قلما يخرج رجل فى يوم الجمعة إلا

(١) ضعيف. رواه أحمد (٢٢٤/١) والترمذى (٥٢٧) وأعله بقوله: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. قال يحيى بن سعيد وقال شعبة لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث وعدّها شعبة وليس هذا الحديث فيما عدّ شعبة، فكان هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم. أ. هـ. قلت: وفى الإسناد علة أخرى وهو الحجاج بن أرطاة. فهو مدلس وقد عتقن.

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٢٥٠/٣) برقم (٥٥٣٦).

(٣) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٢٥٠/٣) برقم (٥٥٣٧).

(٤) ضعيف. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٢٥١/٣) برقم (٥٥٤٠) وفى سنده علتان: الأولى الإرسال والثانى جهالة صالح بن كثير.

رأى ما يكرهه، لو نظرت في ذلك، وجدته كذلك^(١).

وذكر ابن المبارك، عن الأوزاعي، عن حسان بن أبي عطية، قال : إذا سافر الرجل يوم الجمعة، دعا عليه النهار أن لا يُعَانَ على حاجته، ولا يُصاحب في سفره^(٢).

وذكر الأوزاعي، عن ابن المسيب، أنه قال : السفر يوم الجمعة بعد الصلاة^(٣). قال ابن جريج : قلت لعطاء : أبلغك أنه كان يُقال : إذا أمسى في قرية جامعة من ليلة الجمعة، فلا يذهب حتى يُجمع ؟ قال : إن ذلك ليُكره . قلت : فمن يوم الخميس ؟ قال : لا، ذلك النهار فلا يضره^(٤).

السابعة عشرة : أن للماشى إلى الجمعة بكل خطوة أجر سنة صيامها وقيامها، قال عبد الرزاق : عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس، قال : قال رسول الله ﷺ : «من غَسَلَ واغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ، فَأَنْصَتَ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا صِيَامٌ سَنَةٍ وَقِيَامُهَا، وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ»^(٥). ورواه الإمام أحمد في «مسنده».

قال الإمام أحمد : غَسَلَ، بالتشديد : جامع أهله، وكذلك فسره وكيع .

الثامنة عشرة : أنه يوم تكفير السيئات، فقد روى الإمام أحمد في «مسنده» عن سلمان قال : قال لي رسول الله ﷺ : «أندري ما يوم الجمعة ؟» قلت : هو اليوم الذي جمع الله فيه أبائكم آدم قال : «ولكني أدري ما يوم الجمعة، لا يتطهر الرجل فيحسن طهوره، ثم يأتي الجمعة، فينصت حتى يقضي الإمام صلاته، إلا كانت كفارة لما بينه وبين الجمعة المقبلة ما اجتنبت المقتلة»^(٦).

وفي «المسند» أيضاً من حديث عطاء الخراساني، عن نبيشة الهذلي، أنه كان

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٥٥٤١).

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٥٥٤٢).

(٣) ضعيف. رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٥١/٣) وفي سنده مجهول.

(٤) ذكره عبد الرزاق في «المصنف» (٢٥١/٣) برقم (٥٥٤٣).

(٥) صحيح. رواه أحمد (٨/٤) وأبو داود (٣٤٥) والترمذي (٤٩٦) والنسائي (٩٥/٣) وعبد الرزاق (٥٥٧٠) وابن

خزيمة (١٧٥٨) وابن ماجه (١٠٨٧).

(٦) حسن. رواه أحمد (٤٣٩/٥) وقال الهيثمي في «المجمع» (١٧٤/٢) رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن.

يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُؤْذِي أَحَدًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِمَامَ خَرَجَ، صَلَّى مَا بَدَأَ لَهُ، وَإِنْ وَجَدَ الْإِمَامَ قَدْ خَرَجَ، جَلَسَ، فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ حَتَّى يَقْضِيَ الْإِمَامُ جُمُعَتَهُ وَكَلَامَهُ، إِنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ فِى جُمُعَتِهِ تِلْكَ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا، أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةً لِلْجُمُعَةِ الَّتِى تَلِيهَا » (١).

وفى صحيح البخارى، عن سلمان قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدْهَنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّى مَا كَتَبَ لَهُ، ثُمَّ يَنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرِ » (٢).

وفى مسند أحمد، من حديث أبى الدرداء، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ لَبَسَ ثِيَابَهُ، وَمَسَّ طَبِيبًا إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الْجُمُعَةِ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ، وَلَمْ يَتَخَطَّ أَحَدًا، وَلَمْ يُؤْذِهِ، وَرَكَعَ مَا قُضِيَ لَهُ، ثُمَّ انْتَظَرَ حَتَّى يَنْصَرِفَ الْإِمَامُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ » (٣).

التاسعة عشرة : أن جهنم تُسَجَّرُ كُلَّ يَوْمٍ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ . وقد تقدم حديثُ أبى قتادة فى ذلك، وسر ذلك - والله أعلم - أنه أفضل الأيام عند الله، ويقع فيه من الطاعات، والعبادات، والدعوات، والابتهاال إلى الله سبحانه وتعالى، ما يمنع من تسجير جهنم فيه . ولذلك تكفون معاصى أهل الإيمان فيه أقل من معاصيهم فى غيره، حتى إن أهل الفجور ليمتنعون فيه مما لا يمتنعون منه فى يوم السبت وغيره . وهذا الحديث الظاهر منه أن المراد سَجَرُ جهنم فى الدنيا، وأنها تُوقَدُ كُلَّ يَوْمٍ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وأما يوم القيامة، فإنه لا يُفْتَرَّ عَذَابُهَا، وَلَا يُخَفَّفُ عَنْ أَهْلِهَا الَّذِينَ هُمْ نَسْنَاهُ يَوْمًا مِنَ الْيَوْمِ، وَلِذَلِكَ يَدْعُونَ الْخِزْيَةَ أَنْ يَدْعُوا رَبَّهُمْ لِيُخَفِّفَ عَنْهُمْ يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ، فَلَا يُجِيبُونَهُمْ إِلَى ذَلِكَ .

العشرون : أن فيه ساعة الإجابة، وهى الساعة التى لا يسأل الله عبد مسلم فيها

(١) ضعيف. رواه أحمد (٧٥/٥) وفى سنده انقطاع بين عطاء الخراسانى ونبيشة الهذلى رضى الله عنه .

(٢) رواه البخارى (٨٨٣) كتاب الجمعة، باب الدهن للجمعة وأحمد (٤٣٨/٥ و ٤٤٠) والدارمى (٣٦٢/١) عن سلمان الفارسمى رضى الله عنه .

(٣) صحيح بشواهده. رواه أحمد (١٩٨/٥) وفى سنده حرب بن قيس وهو لم يسمع من أبى الدرداء ولم يوثقه غير ابن حبان. لكن للحديث شواهد منها حديث أبى سعيد وأبى هريرة رواه أحمد وحديث أبى ذر الغفارى رواه أحمد أيضاً وإسنادهما صحيح .

شيئاً إلا أعطاه، ففي « الصحيحين » من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن في الجمعة لساعة لا يوافقها عبدٌ مسلمٌ وهو قائمٌ يصلى يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه، وقال : بيده يقللها »^(١).

وفى المسند من حديث أبي ثبابة بن عبد المنذر، عن النبي ﷺ قال : « سيد الأيام يوم الجمعة، وأعظمها عند الله، وأعظم عند الله من يوم الفطر، ويوم الأضحى، وفيه خمس خصال : خلق الله فيه آدم، وأهبط الله فيه آدم إلى الأرض وفيه توفى الله عز وجل آدم، وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلا آياه ما لم يسأل حراماً، وفيه تقوم الساعة، ما من ملك مقرب، ولا أرض، ولا ربح، ولا بحر، ولا جبل، ولا شجر، إلا وهن يشفقن من يوم الجمعة »^(٢).



فصل

وقد اختلف الناس في هذه الساعة : هل هي باقية أو قد رُفعت ؟ على قولين، حكاهما ابن عبد البر وغيره، والذين قالوا : هي باقية ولم تُرفع، اختلفوا، هل هي في وقت من اليوم بعينه، أم هي غير معينة ؟ على قولين. ثم اختلف من قال بعدم تعيينها : هل هي تتقل في ساعات اليوم، أو لا ؟ على قولين أيضاً، والذين قالوا بتعيينها، اختلفوا على أحد عشر قولاً .

قال ابن المنذر : روينا عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال : هي من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وبعد صلاة العصر إلى غروب الشمس .

الثاني : أنها عند الزوال، ذكره ابن المنذر عن الحسن البصري، وأبى العالية .

الثالث : أنها إذا أذن المؤذن بصلاة الجمعة، قال ابن المنذر : روينا ذلك عن عائشة رضى الله عنها .

الرابع : أنها إذا جلس الإمام على المنبر يخطب حتى يفرغ، قال ابن المنذر : روينا عن الحسن البصري .

الخامس : قاله أبو بردة : هي الساعة التي اختار الله وقتها للصلاة .

(٢) سبق تخريجه .

(١) رواه البخارى (٩٣٥) ومسلم (١٩٣٦) والنسائى (١١٣/٣) .

السادس : قاله أبو السوار العدوي، وقال : كانوا يرون أن الدعاء مستجاب ما بين زوال الشمس إلى أن تدخل الصلاة .

السابع : قاله أبو ذر : إنها ما بين أن ترتفع الشمس شبراً إلى ذراع .

الثامن : أنها ما بين العصر إلى غروب الشمس، قاله أبو هريرة، وعطاء، وعبد الله بن سلام، وطاووس، حكى ذلك كله ابن المنذر .

التاسع : أنها آخر ساعة بعد العصر، وهو قول أحمد، وجمهور الصحابة، والتابعين .

العاشر : أنها من حين خروج الإمام إلى فراغ الصلاة، حكاه النووي وغيره .

الحادى عشر : أنها الساعة الثالثة من النهار، حكاه صاحب « المغنى » فيه . وقال

كعب : لو قسم الإنسان جمعة في جمع، أتى على تلك الساعة^(١) . وقال عمر : إن طلب حاجة في يوم ليسير .

وأرجح هذه الأقوال : قولان تضمنتهما الأحاديث الثابتة، وأحدهما أرجح من الآخر .

الأول : أنها من جلوس الإمام إلى انقضاء الصلاة، وحجة هذا القول ما روى مسلم في « صحيحه » من حديث أبي بردة بن أبي موسى، أن عبد الله بن عمر قال له : أسعمت أباك يحدث عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة شيئاً ؟ قال : نعم سمعته يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ »^(٢) .

(١) انظر « المغنى » لابن قدامة المقدسى (٢/ ٣٣٥) .

(٢) ضعيف رواه مسلم (١٩٤٢) وأبو داود (١٠٤٩) . قال الدارقطنى فى « الإلزامات والتبعية » (ص ٢٣٣ - ٢٣٥) : « أخرج مسلم حديث ابن وهب عن مخزومة بن بكير، عن أبيه، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبى ﷺ فى الساعة المستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة فيها، وهذا الحديث لم يسنده غير مخزومة بن بكير عن أبيه، عن أبي بردة . وقد رواه جماعة عن أبي بردة قوله . ومنهم من بلغ به أبا موسى، ولم يسنده، والصواب من قول أبي بردة منقطع (*) كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان عن الثورى عن أبي إسحاق، عن أبي بردة . وتابعه واصل بن الأحدث، رواه عن أبي بردة قوله، قاله جرير، عن مغيرة، عن واصل . وتابعهم مجالد بن سعيد، رواه عن أبي بردة كذلك، وقال النعمان بن عبد السلام : عن الثورى، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه موقوف . ولا يثبت قوله : « عن أبيه » ولم يرفعه غير مخزومة عن أبيه . وقال أحمد بن حنبل، عن حماد بن خالد : قلت لمخزومة : سمعت من أبيك شيئاً ؟ قال : « لا » . أ هـ . وقد وافقه الحافظ بن حجر على ما ذهب إليه فقال فى « الفتح » : (٢/ ٤٢٢) فى صدر كلامه على هذا الحديث : « إنه أعل بالانقطاع والاضطراب » .

أما الانقطاع، فلأن مخزومة بن بكير لم يسمع من أبيه، قاله أحمد عن حماد بن خالد، عن مخزومة نفسه، وكذا قال سعيد بن أبي مريم، عن موسى بن سلمة، عن مخزومة وزاد : إنما هى كتب كانت عندنا، وقال على بن =

(*) (منقطع) هنا بمعنى « منقطع » وهو مستخدم عند بعضهم بهذا المعنى، انظر « الكفاية » (ص ٥١) .

وروى ابن ماجه، والترمذى، من حديث عمرو بن عوف المزنى، عن النبي ﷺ قال :
 « إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئاً إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ » ، قالوا : يا رسول الله
 ! آيَةُ سَاعَةٍ هِيَ ؟ قال : « حِينَ تَقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى الْإِنْصِرَافِ مِنْهَا » ^(١)

والقول الثاني : أنها بعد العصر، وهذا أرجح القولين، وهو قول عبد الله بن
 سلام، وأبى هريرة، والإمام أحمد، وخلق. وحجة هذا القول ما رواه أحمد في
 « مسنده » من حديث أبى سعيد وأبى هريرة، أن النبي ﷺ قال : « إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ
 سَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ وَهِيَ بَعْدَ الْعَصْرِ » ^(٢)
 وروى أبو داود والنسائي، عن جابر، عن النبي ﷺ قال : « يَوْمُ الْجُمُعَةِ اثْنَا
 عَشَرَ سَاعَةً، فِيهَا سَاعَةٌ لَا يُوجَدُ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ، فَالْتِمِسُوهَا آخِرَ سَاعَةٍ
 بَعْدَ الْعَصْرِ » ^(٣).

وروى سعيد بن منصور في « سننه » عن أبى سلمة بن عبد الرحمن، أن ناساً
 من أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا، فتذاكروا الساعة التي في يوم الجمعة،
 ففترقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة ^(٤).

وفي سنن ابن ماجه : عن عبد الله بن سلام، قال : قُلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 جَالِسٌ : إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ (يعنى التوراة) فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ
 مَوْمنٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئاً إِلَّا قَضَى اللَّهُ لَهُ حَاجَتَهُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَأَشَارَ
 إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ بَعْضَ سَاعَةٍ . قلت : صدقت يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ بَعْضَ
 سَاعَةٍ . قلت : أَى سَاعَةٍ هِيَ ؟ قال : « هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ » . قلت : إنها ليست

= المدينى : لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخمرة إنه قال فى شيء من حديثه : سمعت أبى، ولا يقال :
 مسلم يكتب فى المنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا لأننا نقول : وجود التصريح عن مخمرة بأنه
 لم يسمع من أبية كاف فى دعوى الانقطاع .

وأما الاضطراب، فقد رواه أبو إسحاق واصل بن الأحذب، ومعاوية بن قرة وغيره، عن أبى بردة من قوله،
 وهؤلاء من أهل الكوفة، وأبو بردة كوفى فهم أعلم بحديثه من بكرى المدينى، وهم عدد وهو واحد، وأيضاً فلو كان
 عند بردة مرفوعاً لم يُقْتَفَ فيه برأيه بخلاف المرفوع ولهذا جزم الدارقطنى بأن الموقف هو الصواب «ع(*)» هـ
 (١) (ضعيف) : رواه ابن ماجه (١١٣٨)، والترمذى (٤٩٠)، وفى إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
 وهو ضعيف ومنهم من نسب إلى الكذب كما فى «التقريب» : ١٣٢/٢، وقال الحافظ فى «الفتح» : ٤١٩/٢،
 وقد ضَعَّفَ كثير رواية كثير!!

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٢٧٢/٢) وفى سننه محمد بن مسلمة الأنصارى، وهو مجهول كما فى «الميزان» (٤١/٢).
 (٣) صحيح. رواه النسائى (٩٩/٣ - ١٠٠) وأبو داود (١٠٤٨) والحاكم (٢٧٩/١) وصححه ووافقه
 (٤) صحيح كما قال الحافظ فى «الفتح» (٤٨٩/٢) ط الريان.

ساعة صلاة، قال : «بلى إن العبد المؤمن إذا صلى، ثم جلس لا يجلسه إلا الصلاة، فهو فى صلاة»^(١).

وفى مسند أحمد من حديث أبى هريرة، قال : قيل للنبي ﷺ : لآى شئ سُمى يوم الجمعة ؟ قال : «لأن فيها طُبِعَتْ طِينَةُ أَبِيكَ آدَمَ، وفيها الصَّعَقَةُ والبَعَثَةُ، وفيها البَطْشَةُ، وفى آخر ثلاثِ سَاعَاتٍ مِنْهَا سَاعَةٌ مَنْ دَعَا اللَّهَ فِيهَا اسْتَجِيبَ لَهُ»^(٢).

وفى سنن أبى داود، والترمذى، والنسائى من حديث أبى سلمة بن عبد الرحمن، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وفيه أُهْبِطَ، وفيه تِيبَ عَلَيْهِ، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، وما من دابة إلا وهى مُصَيَّخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، من حين تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنَ السَّاعَةِ، إلا الجن والإنس، وفيه ساعة لا يصادفها عبدٌ مُسْلِمٌ وهو يُصَلِّى يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَاجَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا»، قال كعب : ذلك فى كل سنة يوم ؟ فقلت : بل فى كل جمعة قال : فقرأ كعب التوراة، فقال : صدق رسول الله ﷺ . قال أبو هريرة : ثُمَّ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ، فحدثته بمجلسى مع كعب، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : وقد علمتُ آيَةَ سَاعَةِ هِىَ . قال أبو هريرة : فَقُلْتُ : أَخْبِرْنِي بِهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : هِىَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ،

(١) حسن. رواه ابن ماجه (١١٣٩) وقد حكى الحافظ رحمه الله فى «الفتح» (٤٨٣/٢) اثنين وأربعين قولاً فى تعيين ساعة الاجابة ثم قال : ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبى موسى وحديث عبد الله بن سلام . . قال المحب الطبرى : أصح الأحاديث فيها حديث أبى موسى وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام . أه وما عداهما إما موافق لهما أو لأحدهما أو ضعيف الاسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهد دون توقيف، . . وقد اختلف السلف فى أيهما أرجح، فروى البيهقى من طريق أبى الفضل أحمد بن سلمة النيسابورى أن مسلماً قال : حديث أبى موسى أجود شئ فى هذا الباب وأصح، وبذلك قال البيهقى وابن العربى وجماعة . قال القرطبى : هو نص فى موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره . وقال النووى : هو الصحيح، بل هو الصواب وجزم فى الروضة بأنه الصواب، ورجحه أيضاً بكونه مرفوعاً صريحاً وفى أحد الصحيحين، وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام فحكى الترمذى عن أحمد أنه قال : أكثر الأحاديث على ذلك . وقال ابن عبد البر : إنه أثبت شئ فى هذا الباب . . . ورجحه كثير من الأئمة أيضاً كأحمد وإسحاق ومن المالكية الطرطوشى، وحكى العلانى أن شيخه ابن الزمكلى شيخ الشافعية فى وقته كان يختاره ويحكيه عن نص الشافعية . وأجابوا عن كونه ليس فى أحد الصحيحين بأن الترجيح بما فى الصحيحين أو أحدهما إنما هو حيث لا يكون مما انتقده الحافظ، كحديث أبى موسى هذا فإنه أعل بالانقطاع والاضطراب : ثم ذكر الحافظ رحمه الله ما نقلناه عنه فى تحقيق حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه .

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٣١١/٢) وفى سننه الفرج بن فضالة وهو ضعيف، وعلى بن أبى طلحة لم يسمع عم أبى هريرة . كذا قال الحافظ فى «الفتح» (٤٨٤/٢) .

فقلت : كَيْفَ هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي » وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلِّي فِيهَا ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ ، فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّي » ؟
قال : فقلت : بلى . فقال : هُوَ ذَاكَ ^(١) .

قال الترمذى : حديث حسن صحيح . وفى « الصحيحين » بعضه .
وأما من قال : إِنَّهَا مِنْ حِينَ يَفْتَتِحُ الْإِمَامُ الْخُطْبَةَ إِلَى فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَاحْتِجَ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي « صحيحه » ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَسَمِعْتُ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ ؟ قَالَ : قُلْتُ : نَعَمْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ » ^(٢) .

وأما من قال : هِيَ سَاعَةُ الصَّلَاةِ ، فَاحْتِجَ بِمَا رَوَاهُ الترمذى ، وَابْنُ مَاجَةٍ ، مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمَزْنِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدَ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيْةُ سَاعَةٍ هِيَ ؟ قَالَ : « حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى الْإِنْصِرَافِ مِنْهَا » ^(٣) . وَلَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ ، قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هُوَ حَدِيثٌ لَمْ يَرَوْهُ فِيمَا عَلِمْتُ إِلَّا كَثِيرُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، وَلَيْسَ هُوَ مَنْ يُحْتِجُ بِحَدِيثِهِ . وَقَدْ رَوَى رُوحُ بْنُ عَبَادَةَ ، عَنْ عَوْفٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةٍ ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : هِيَ السَّاعَةُ الَّتِي يَخْرُجُ فِيهَا الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : أَصَابَ اللَّهُ بَكَ .

وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُجْبِرَةَ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، أَنَّ امْرَأَتَهُ سَأَلَتْهُ عَنِ السَّاعَةِ الَّتِي يُسْتَجَابُ فِيهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِلْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، فَقَالَ لَهَا : هِيَ مَعَ رَفْعِ الشَّمْسِ بَيَسِيرٍ ، فَإِنْ سَأَلْتَنِي بَعْدَهَا ، فَأَنْتِ طَالِقٌ .

وَاحْتِجَ هَؤُلَاءُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ « وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي » ^(٤) وَبَعْدَ الْعَصْرِ لَا صَلَاةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَالْأَخْذُ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَوَّلَى . قَالَ أَبُو عَمَرَ :

(١) صحيح . رواه مالك في « الموطأ » (١٠٨/١ - ١١٠) وأبو داود (١٠٤٦) والترمذى (٤٩١) وأحمد (٤٨٦/٢) والبخارى في « شرح السنة » (١٠٥٠) وابن حبان (٢٧٧٢ - إحصان) والحاكم (٢٧٨/١ - ٢٧٩) وصححه ووافقه الذهبى . وقال الترمذى : حسن صحيح .

(٤) سبق تخريجه

(٣) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

يحتج أيضاً من ذهب إلى هذا بحديث على، عن النبى ﷺ أنه قال : « إذا زالت الشمس، وفأت الأفياء، ورأحت الأرواح، فاطلبوا إلى الله حوائجكم، فإنها ساعة الأوابين، ثم تلا ﴿ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً ﴾ [الإسراء : ٢٥] ^(١) .

وروى سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال : الساعة التى تذكر يوم الجمعة : ما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس . وكان سعيد ابن جبير، إذا صلى العصر، لم يكلم أحداً حتى تغرب الشمس، وهذا هو قول أكثر السلف، وعليه أكثر الأحاديث . ويليهِ القول : بأنها ساعة الصلاة، وبقيّة الأقوال لا دليل عليها .

وعندى أن ساعة الصلاة ساعة تُرجى فيها الإجابة أيضاً، فكلاهما ساعة إجابة، وإن كان الساعة المخصوصة هى آخر ساعة بعد العصر، فهى ساعة معينة من اليوم لا تتقدم ولا تتأخر، وأما ساعة الصلاة، فتابعة للصلاة تقدمت أو تأخرت، لأن لاجتماع المسلمين وصلاتهم وتضرعهم وابتهالهم إلى الله تعالى تأثيراً فى الإجابة، فساعة اجتماعهم ساعة تُرجى فيها الإجابة، وعلى هذا تتفق الأحاديث كلها، ويكون النبى ﷺ قد حضّ أمته على الدعاء والابتهال إلى الله تعالى فى هاتين الساعتين .

ونظير هذا قوله ﷺ وقد سُئل عن المسجد الذى أُسس على التقوى، فقال : « هو مسجدكم هذا » وأشار إلى مسجد المدينة ^(٢) . وهذا لا ينفى أن يكون مسجد قباء الذى نزلت فيه الآية مؤسساً على التقوى، بل كلٌّ منهما مؤسس على التقوى .

وكذلك قوله فى ساعة الجمعة « هى ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تنقضى الصلاة » لا ينافى قوله فى الحديث الآخر « فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر » .

ويشبه هذا فى الأسماء قوله صلى الله عليه وسلم : « ما تعدّون الرّقوبَ فيكم؟ قالوا : من لم يولد له، قال : « الرّقوبُ من لم يُقدّم من ولده شيئاً » ^(٣) .

فأخبر أن هذا هو الرّقوب، إذ لم يحصل له من ولده من الأجر ما حصل لمن قدّم منهم فرطاً، وهذا لا ينافى أن يُسمى من لم يولد له رقوباً .

ومثله قوله ﷺ : « ما تعدّون المُفلسَ فيكم؟ قالوا : من لا درهم له ولا متاع . قال : « المُفلسُ من يأتى يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال، ويأتى وقد لطمَ هذا، وضربَ

(١) أورده صاحب «كنز العمال» (٣٣٤٨) وعزاه إلى البيهقى .

(٢) رواه مسلم (٣٣٢٧) كتاب الحج . باب : فضل بيان المسجد الذى أسس على التقوى هو مسجد النبى ﷺ بالمدينة .

(٣) رواه مسلم (٦٥١٨) كتاب البر والصلة، باب : فضل من يملك نفسه عند الغضب . واحمد (٣٨٢/١) و (٣٨٣) وأبو داود (٤٧٧٩) .

هذا، وسَفَكَ دَمَ هذا، فَيَأْخُذُ هذا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ» الحديث (١).
ومثله قوله ﷺ: «ليس المسكين بهذا الطَّوَّافِ الَّذِي تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ الَّذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ، وَلَا يَتَفَطَّنُ لَهُ، فَيُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ» (٢).

وهذه الساعة هي آخر ساعة بعد العصر، يُعَظَّمُهَا جميع أهل الملل. وعند أهل الكتاب هي ساعة الإجابة، وهذا مما لا غرض لهم في تبديله وتحريفه، وقد اعترف به مؤمنهم.

وأما من قال بتقلها، فرام الجمع بذلك بين الأحاديث، كما قيل ذلك في ليلة القدر، وهذا ليس بقوى، فإن ليلة القدر قد قال فيها النبي ﷺ: «فَالْتَمَسُوهَا فِي خَامِسَةِ تَبَقَى، فِي سَابِعَةِ تَبَقَى، فِي تَاسِعَةِ تَبَقَى» (٣). ولم يَجِئْ مثل ذلك في ساعة الجمعة. وأيضاً فالأحاديث التي في ليلة القدر، ليس فيها حديثٌ صريحٌ بأنها ليلة كذا وكذا، بخلاف أحاديث ساعة الجمعة، فظهر الفرق بينهما.

وأما قول من قال: إنها رُفِعَتْ، فهو نظير قول من قال: إن ليلة القدر رُفِعَتْ، وهذا القائل، إن أراد أنها كانت معلومة، فرفع علمها عن الأمة، فيقال له: لم يُرْفَعْ علمها عن كُلِّ الأمة، وإن رُفِعَ عن بعضهم، وإن أراد أن حقيقتها وكونها ساعة إجابة رُفِعَتْ، فقولٌ باطلٌ مخالفٌ للأحداث الصحيحة الصريحة، فلا يعول عليه. والله أعلم.

الحادية والعشرون: أن فيه صلاة الجمعة التي خُصَّتْ من بين سائر الصلوات المفروضات بخصائص لا تُوجد في غيرها من الاجتماع، والعدد المخصوص، واشتراط الإقامة، والاستيطان، وإلجهر بالقراءة. وقد جاء من التشديد فيها ما لم يأت نظيره إلا في صلاة العصر، ففي السنن الأربعة، من حديث أبي الجعد الضمري - وكانت له صحبة - أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعَ تَهَاوُنًا، طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ» (٤)، قال الترمذي: حديث حسن، وسألت محمد بن إسماعيل عن اسم أبي الجعد

(١) رواه مسلم (٦٤٥٧) كتاب البر والصلة، باب: تحريم الظلم، وأحمد (٣٠٣/٢ و ٣٣٤ و ٣٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (١٤٧٦) ومسلم (٢٣٥٦) ومالك في الموطأ (٩٢٣/٢).

(٣) رواه البخاري (٤٩) كتاب الايمان، باب: خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر. من حديث عبادة بن الصامت ورواه أبو داود (١٣٨١) بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) حسن. رواه أحمد (٤٢٤/٣) وأبو داود (١٠٥٢) والترمذي (٥٠) وأبو يعلى (١٧٥/٣) برقم (١٦٠٠) والنسائي =

الضمري، فقال: لم يُعرف اسمه، وقال: لا أعرفُ له عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث .
وقد جاء في السنن عن النبي ﷺ الأمرُ لمن تركها أن يتصدَّقَ بدينار، فإن لم يجد، فنصف دينار^(١) . رواه أبو داود، والنسائي من رواية قدامة بن وبرة، عن سمرة بن جندب . ولكن قال أحمد : قدامة بن وبرة لا يعرف . وقال يحيى بن معين : ثقة، وحكى عن البخاري، أنه لا يصح سماعه من سمرة .

وأجمع المسلمون على أن الجمعة فرضٌ عين، إلا قولاً يحكى عن الشافعي، أنها فرض كفاية، وهذا غلط عليه منشؤه أنه قال : وأما صلاة العيد، فتجب على كل من تجب عليه صلاة الجمعة، فظن هذا القائل أن العيد لما كانت فرض كفاية، كانت الجمعة كذلك . وهذا فاسد، بل هذا نص من الشافعي أن العيد واجب على الجميع، وهذا يحتمل أمرين، أحدهما : أن يكون فرض عين كالجمعة، وأن يكون فرض كفاية، فإن فرض الكفاية يجبُ على الجميع، كفرض الأعيان سواء، وإنما يختلفان بسقوطه عن البعض بعد وجوبه بفعل الآخرين .

الثانية والعشرون : أن فيه الخطبة التي يُقصد بها الثناء على الله وتمجيده، والشهادة له بالوحدانية، ورسوله ﷺ بالرسالة، وتذكيرُ العباد بأيامه، وتحذيرُهم من بأسه ونقمته، ووصيتُهم بما يُقربهم إليه، وإلى جنابه، ونهيهم عما يُقربهم من سخطه وناره، فهذا هو مقصود الخطبة والاجتماع لها .

الثالثة والعشرون: أنه اليوم الذي يُستحب أن يُتفرَّغ فيه للعبادة، وله على سائر الأيام مزية بأنواع من العبادات واجبة ومستحبة، فالله سبحانه جعل لأهل كل ملة يوماً يتفرغون فيه للعبادة، ويتخلَّون فيه عن أشغال الدنيا، فيوم الجمعة يومُ عبادة، وهو في الأيام كشهْرِ رمضان في الشهور، وساعةُ الإجابة فيه كليلة القدر في رمضان . ولهذا من صح له يومُ جمعة وسَلِم، سلمت له سائرُ جمعاته، ومن صح له رمضان وسَلِم، سلمت له سائرُ سنته، ومن صحَّت له حجَّته وسَلِمَتْ له، صح له سائرُ عمره، فيومُ الجمعة ميزانُ الأسبوع، ورمضانُ ميزانُ العام، والحجُّ ميزانُ العم . وبالله التوفيق .

الرابعة والعشرون : أنه لما كان في الأسبوع كالعيد في العام، وكان العيد مشتملاً

= (٨٨/٣) وابن خزيمة (١٨٥٧) وابن حبان (٢٧٨٦) - إحصان) والدارمي (٣٦٩/١) والحاكم (٢٨٠/١) و٦٢٤/٣) والبيهقي (١٧٢/٣) و٢٤٧).

(١) ضعيف. رواه أحمد (١٤٠/٥) وأبو داود (١٠٥٣) والنسائي (٨٩/٣) وابن خزيمة (١٨٦١) وابن حبان (٢٧٨٨) - إحصان) والحاكم (٢٨٠/١) والمزي في «تهذيب الكمال» (٥٥٧/٢٣) وفي سننه قدامة بن وبرة وهو مجهول كما في «التقريب» (١٢٤/٢) وهو أيضاً لم يسمع من سمرة بن جندب كما قال البخاري .

على صلاة وقربان، وكان يوم الجمعة يوم صلاة، جعل الله سبحانه التعجيل فيه إلى المسجد بدلاً من القربان، وقائماً مقامه، فيجتمع للرائح فيه إلى المسجد الصلاة، والقربان، كما في « الصحيحين » عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال : « مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ »^(١).

وقد اختلف الفقهاء في هذه الساعة على قولين :

أحدهما: أنها من أول النهار، وهذا هو المعروف في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما والثاني : أنها أجزاء من الساعة السادسة بعد الزوال، وهذا هو المعروف في مذهب مالك، واختاره بعض الشافعية، واحتجوا عليه بحجتين .

إحداهما : أن الرواح لا يكون إلا بعد الزوال، وهو مقابل الغدو الذي لا يكون إلا قبل الزوال، قال تعالى : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ . قال الجوهري : ولا يكون إلا بعد الزوال .

الحجة الثانية : أن السلف كانوا أحرص شيء على الخير، ولم يكونوا يغدون إلى الجمعة من وقت طلوع الشمس، وأنكر مالك التبكير إليها في أول النهار، وقال : لم ندرك عليه أهل المدينة .

واحتج أصحاب القول الأول، بحديث جابر رضى الله عنه عن النبي ﷺ : « يَوْمُ الْجُمُعَةِ ثِنْتَا عَشْرَةَ سَاعَةً »^(٢) . قالوا : والساعات المعهودة، هي الساعات التي هي ثنتا عشرة ساعة، وهي نوعان : ساعات تعديلية، وساعات زمانية، قالوا : ويدل على هذا القول، أن النبي ﷺ، إنما بَلَغَ بالساعات إلى ست، ولم يزد عليها ولو كانت الساعة أجزاء صغاراً من الساعة التي تُفعل فيها الجمعة، لم تنحصر في ستة أجزاء، بخلاف ما إذا كان المرادُ بها الساعات المعهودة، فإن الساعة السادسة متى خرجت، ودخلت السابعة، خرج الإمام، وطُويت الصحف، ولم يُكتب لأحد قربان بعد ذلك، كما جاء مصرحاً به في سنن أبي داود من حديث علي رضى الله عنه، عن النبي ﷺ : « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، غَدَتِ الشَّيَاطِينُ بِرَبَائِثِهَا إِلَى الْأَسْوَاقِ، فَيَرْمُونَ النَّاسَ بِالرَّايِثِ »

(١) رواه البخارى (٨٨١) ومسلم (١٩٣٢) ومالك في « الموطأ » (١٠١/١) والترمذى (٤٩٩) والنسائى (٩٩/٣) من حديث أبي هريرة: وتماثل الحديث: ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب ببضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر.

(٢) سبق تخريجه.

أَوِ الرِّبَاثِ، وَيُسَبِّطُونَهُمْ عَنِ الْجُمُعَةِ، وَتَغْدُو الْمَلَائِكَةُ، فَتَجْلِسُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، فَيَكْتُبُونَ الرَّجُلَ مِنْ سَاعَةٍ، وَالرَّجُلَ مِنْ سَاعَتَيْنِ حَتَّى يَخْرُجَ الْإِمَامُ»^(١).

قال أبو عمر بن عبد البر : اختلف أهل العلم فى تلك الساعات، فقالت طائفة منهم : أراد الساعات من طلوع الشمس وصفائها، والأفضل عندهم التبكير فى ذلك الوقت إلى الجمعة، وهو قول الثورى، وأبى حنيفة والشافعى، وأكثر العلماء يل كلهم يستحب البكور إليها .

قال الشافعى رحمه الله : ولو بكر إليها بعد الفجر، وقبل طلوع الشمس، كان حسناً . وذكر الأثرم، قال : قيل لأحمد بن حنبل : كان مالك بن أنس يقول : لا ينبغي التهجير يوم الجمعة باكراً، فقال : هذا خلاف حديث النبى ﷺ . وقال : سبحان الله إلى أى شئ ذهب فى هذا، والنبى ﷺ يقول : « كالمُهْدَى جَزُوراً »^(٢) . قال : وأما مالك فذكر يحيى بن عمر، عن حرمة، أنه سأل ابن وهب عن تفسير هذه الساعات : أهو الغدو من أول ساعات النهار، أو إنما أراد بهذا القول ساعات الرواح؟ فقال ابن وهب : سألت مالكا عن هذا، فقال : أما الذى يقع بقلبي، فإنه إنما أراد ساعة واحدة تكون فيها هذه الساعات، من راح من أول تلك الساعة، أو الثانية، أو الثالثة، أو الرابعة، أو الخامسة، أو السادسة . ولو لم يكن كذلك، ما صُلِّيَتِ الْجُمُعَةُ حَتَّى يَكُونَ النَّهَارُ تِسْعَ سَاعَاتٍ فى وقت العصر، أو قريباً من ذلك . وكان ابن حبيب، يُنكر قول مالك هذا، ويميل إلى القول الأول، وقال : قول مالك هذا تحريف فى تأويل الحديث، ومحال من وجوه . وقال : يدلُّك أنه لا يجوز ساعات فى ساعة واحدة : أن الشمس إنما تزول فى الساعة السادسة من النهار، وهو وقت الأذان، وخروج الإمام إلى الخطبة، فدل ذلك على أن الساعات فى هذا الحديث هى ساعات النهار المعروفة، فبدأ بأول ساعات النهار، فقال : من راح فى الساعة الأولى، فكأنما قرب بدنة، ثم قال : فى الساعة الخامسة بيضة، ثم انقطع التهجير، وحان وقت الأذان، فشرح الحديث بيِّن فى لفظه، ولكنه حُرِّفَ عن موضعه، وشرِّح

(١) ضعيف . رواه أحمد (٩٣/١) وأبو داود (١٠٥١) وفى سنده مجهول وهو مولى امرأة عطاء الخراسانى . «والرباثة» جمع ربيثة وهى ما يعوق الإنسان عن الوجه الذى يقصد التوجه إليه . «والترايث» رواية غير صحيحة فإن صحت حملت على أنها جمع تريثة وهى المرة من التريث، وهو مصدر «ريثة» أى : حبسته وبثطته .

(٢) جزء من حديث أبى هريرة السابق تخريجه وانظر «فتح البارى» (٤٢٦/٢) .

بالخلف من القول، وما لا يكون، وزهد شارحه الناس فيما رغبتهم فيه رسول الله ﷺ من التهجير من أول النهار، وزعم أن ذلك كله إنما يجتمع في ساعة واحدة قرب زوال الشمس، قال : وقد جاءت الآثار بالتهجير إلى الجمعة في أول النهار، وقد سقنا ذلك في موضعه من كتاب واضح السنن بما فيه بيان وكفاية

هذا كله قول عبد الملك بن حبيب، ثم رد عليه أبو عمر، وقال : هذا تحامل منه على مالك رحمه الله تعالى، فهو الذي قال القول الذي أنكره وجعله خلفاً وتحريفاً من التأويل، والذي قاله مالك تشهد له الآثار الصحاح من رواية الأئمة، ويشهد له أيضاً العمل بالمدينة عنده، وهذا مما يصح فيه الاحتجاج بالعمل، لأنه أمر يتردد كل جمعة لا يخفى على عامة العلماء . فمن الآثار التي يحتج بها مالك، ما رواه الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال : « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، قَامَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ، يَكْتُبُونَ النَّاسَ، الْأَوَّلُ فَلِأَوَّلٍ، فَالْمُهْجَرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمُهْدَى بَدَنَةً، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ كَالْمُهْدَى بِقَرَّةٍ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ كَالْمُهْدَى كَبْشًا، حَتَّى ذَكَرَ الدَّجَاجَةَ وَالْبَيْضَةَ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ، طُوِيَتِ الصُّحُفُ، وَاسْتَمْعُوا الْخُطْبَةَ » (١) . قال : ألا ترى إلى ما في هذا الحديث، فإنه قال : يَكْتُبُونَ النَّاسَ الْأَوَّلُ فَلِأَوَّلٍ، فالْمُهْجَرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمُهْدَى بَدَنَةً، ثم الذي يليه فجعل الأول مهجراً، وهذه اللفظة إنما هي مأخوذة من الهاجرة والتهجير، وذلك وقت النهوض إلى الجمعة، وليس ذلك وقت طلوع الشمس، لأن ذلك الوقت ليس بهاجرة ولا تهجير، وفي الحديث : « ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ » . ولم يذكر الساعة . قال : والطرق بهذا اللفظ كثيرة، مذكورة في « التمهيد »، وفي بعضها « المتعجلُ إلى الجمعة كَالْمُهْدَى بَدَنَةً » . وفي أكثرها « المَهْجَرُ كَالْمُهْدَى جَزُورًا » الحديث . وفي بعضها، ما يدل على أنه جعل الرائج إلى الجمعة في أول الساعة كَالْمُهْدَى بَدَنَةً، وفي آخرها كذلك، وفي أول الساعة الثانية كَالْمُهْدَى بِقَرَّةٍ، وفي آخرها كذلك . وقال بعض أصحاب الشافعي : لم يُرد صلى الله عليه وسلم بقوله : « الْمُهْجَرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمُهْدَى بَدَنَةً »، الناهض إليها في الهجير والهاجرة، وإنما أراد التارك لأشغاله وأعماله من أغراض أهل الدنيا للنهوض إلى الجمعة، كَالْمُهْدَى بَدَنَةً، وذلك مأخوذ من الهجرة وهو ترك الوطن، والنهوضُ إلى غيره، ومنه سُمِّي المهاجرون . وقال الشافعي رحمه الله : أحبُّ التَّبْكِيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَلَا تُؤْتَى إِلَّا

مشياً . هذا كله كلامُ أبى عمر .

قلت : ومدار إنكار التبكير أول النهار على ثلاثة أمور، أحدها : على لفظة الرواح، وأنها لا تكون إلا بعد الزوال، والثانى : لفظة التهجير، وهى إنما تكون بالهاجرة وقت شدة الحر، والثالث : عمل أهل المدينة، فإنهم لم يكونوا يأتون من أول النهار .

فأما لفظة الرواح، فلا ريب أنها تُطلق على المضى بعد الزوال، وهذا إنما يكون فى الأكثر إذا قُرنت بالغدو، كقوله تعالى : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ ﴾، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نَزْلاً فى الْجَنَّةِ كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ »^(١) . وقول الشاعر :

نَرُوْحٌ وَنَغْدُوْ لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مِّنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِيْ

وقد يُطلق الرواحُ بمعنى الذهابِ والمضى، وهذا إنما يجىء، إذا كانت مجردة عن الاقتران بالغدو .

وقال الأزهري فى « التهذيب » : سمعت بعض العرب يستعملُ الرواح فى السير فى كل وقت، يقال : راح القوم : إذا ساروا، وغدواً كذلك، ويقول أحدهم لصاحبه : تروح، ويخاطب أصحابه، فيقول : رُحواء، أى : سيروا، ويقول الآخر ألا تروحون ؟ ومن ذلك ما جاء فى الأخبار الصحيحة الثابتة، وهو بمعنى المضى إلى الجمعة والخفّة إليها، لا بمعنى الرواح بالعشى .

وأما لفظ التهجير والمهجر، فمن الهجير، والهاجرة، قال الجوهري : هى نصف النهار عند اشتداد الحر، تقول منه : هجرَ النهار، قال امرؤ القيس :

فَدَعَهَا وَسَلَّ الهمَّ عنها بِجَسْرَةٍ ذَمُولٍ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجَرًا

ويقال : أتينا أهلنا مهجرين، أى : فى وقت الهاجرة، والتهجير والتهجر : السير فى الهاجرة، فهذا ما يقرر به قولُ أهل المدينة .

(١) رواه البخارى (٦٢٢) ومسلم (١٤٩٦) وأحمد (٥٠٩/٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه .

(٢) التهذيب (٥/٢٢١، ٢٢٢) .

قال الآخرون : الكلام فى لفظ التهجير، كالكلام فى لفظ الرواح، فإنه يطلق ويراد به التكبير .

قال الأزهرى فى « التهذيب » : روى مالك، عن سُمى، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِى التَّهْجِيرِ، لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ »^(١).

وفى حديث آخر مرفوع : « المَهْجَرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمُهْدَى بَدَنَةً »^(٢) . قال : ويذهب كثيرٌ من الناس إلى أن التهجير فى هذه الأحاديث تفعيل من الهاجرة وقت الزوال وهو غلط، والصواب فيه ما روى أبو داود المصاحفى، عن النضر بن شميل أنه قال : التهجيرُ إلى الجمعة وغيرها : التكبير والمبادرة إلى كل شئ قال : سمعتُ الخليل يقول ذلك، قاله فى تفسير هذا الحديث .

قال الأزهرى : وهذا صحيح، وهى لغة أهل الحجاز ومن جاورهم من قيس، قال البيد :

رَاحَ الْقَطِينُ بِهَجْرٍ بَعْدَ مَا ابْتَكُرُوا فَمَا تَوَاصَلَهُ سَلَمَى وَمَا تَذَرُ

فقرن الهجر بالابتكار، والرواحُ عندهم : الذهاب والمضى، يقال : راح القوم : إذا خفوا ومروا أى وقت كان .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِى التَّهْجِيرِ، لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ » أراد به التكبير إلى جميع الصلوات، وهو المضى إليها فى أول أوقاتها . قال الأزهرى : وسائر العرب يقولون : هجر الرجل : إذا خرج بالهاجرة . قال : وهى نصف النهار . ثم قال الأزهرى : أنشدنى المنذرى^(٣) فيما روى لشعلب، عن الأعرابى فى « نوادره »، قال : قال جِعْثَةُ بْنُ جُوَّاسِ الرَّبْعَى فى ناقتة :

(١) رواه البخارى (٦٢٥) كتاب الأذان، باب : الاستهام فى الأذان . ومالك فى « الموطأ » (٦٨/١) فى الصلاة باب : ما جاء فى النداء للصلاة .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) هو محمد بن جعفر أبو الفضل المنذرى الهروى اللغوى الأديب أخذ العربية عن ثعلب والمبرد، وله عدة مصنفات روى عن الأزهرى توفى عام ٣٢٩ هـ «معجم الأدياء» ياقوت الحموى (٩٩/١) .

هَلْ تَذْكُرِينَ قَسَمِي وَنَذْرِي أَزْمَانَ أَنْتِ بُعْرُوضِ الْجَفْرِ
 إِذْ أَنْتِ مِضْرَارُ جَوَادِ الْحُضْرِ عَلَى إِنْ لَمْ تَنْهَضِي بِوَقْرِ
 بِأَرْبَعِينَ قَدَرْتَ بِقَدْرِ بِالْحَالِدِيِّ لَا بِصَاعِ حَجْرِ
 وَتَصْنَحِي أَيَانِقًا فِي سَفْرِ يَهْجَرُونَ بِهَجِيرِ الْفَجْرِ
 ثُمَّتَ تَمْشِي لَيْلَهُمْ فَتَسْرِي يَطُوُونَ أَعْرَاضَ الْفِجَاجِ الْغُبْرِ
 طَى أَخَى التَّجْرِ بَرُودَ التَّجْرِ

قال الأزهرى : يَهْجَرُونَ بهجير الفجر، أى :: ييكرُونَ بوقت السَّحَرِ .

وأما كون أهل المدينة لم يكونوا يَرُوحُونَ إلى الجمعة أَوَّلَ النَّهَارِ، فهذا غاية عملهم فى زمان مالك رحمه الله، وهذا ليس بحجة، ولا عند مَنْ يقول: إجماعُ أهل المدينة حجة، فإن هذا ليس فيه إلا تركُ الرواح إلى الجمعة من أول النهار، وهذا جائز بالضرورة . وقد يكون اشتغالُ الرجل بمصالحه ومصالح أهله ومعاشه وغير ذلك من أمور دينه ودنياه أَفْضَلَ مِنْ رَوَاحِهِ إلى الجمعة من أول النهار، ولا ريبَ أن انتظار الصلاة بعد الصلاة، وجُلُوسَ الرجل فى مصلاه حتى يُصَلِّى الصلاة الأخرى، أَفْضَلُ مِنْ ذَهَابِهِ وعوده فى وقت آخر للثانية، كما قال ﷺ : « وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يُصَلِّيهَا مَعَ الْإِمَامِ أَفْضَلُ مِنَ الَّذِي يُصَلِّي، ثُمَّ يَرُوحُ إِلَى أَهْلِهِ »^(١)، وأخبر أن الملائكة لم تَزَلْ تُصَلِّى عليه ما دامَ فى مُصَلَّاهُ^(٢) .

وأخبر «أن انتظار الصلاة بعد الصلاة، مما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات، وأنه الرِّبَاطُ»^(٣) .

(١) جزء من حديث . رواه البخارى (٦٥١) فى الصلاة باب: فضل صلاة الفجر فى جماعة . ومسلم (١٤٨٥) فى

الصلاة، باب: فضل كثرة الخطأ إلى المساجد . عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه .

(٢) جزء من حديث . رواه البخارى (٤٧٧) ومسلم (١٤٧٨) ومالك فى «الموطأ» (١/ ١٦٠) وأحمد (٢/ ٢٥٢) وأبو داود (٥٥٩) وابن ماجه (٧٨٦) عن أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) رواه مسلم (٥٧٦) ومالك فى «الموطأ» (١/ ١٦١) وأحمد (٢/ ٢٣٥ و ٣٠١ و ٤٣٨) والترمذى (٥١) عن أبى هريرة رضى الله عنه .

وأخبر « أن الله يُباهي ملائكتَه بِمَن قَضَى فَرِيضَةً وَجَلَسَ يَنْتَظِرُ أُخْرَى »^(١) وهذا يدل على أن من صَلَّى الصبح، ثم جلس ينتظر الجمعة، فهو أفضلُ من يذهب، ثم يجئ في وقتها، وكون أهل المدينة وغيرهم لا يفعلون ذلك، لا يدل على أنه مكروه، فهكذا المجئ إليها والتبكيرُ في أول النهار . والله أعلم .

الخامسة والعشرون : أن للصدقة فيه مزيةٌ عليها في سائر الأيام، والصدقة فيه بالنسبة إلى سائر أيام الأسبوع، كالصدقة في شهر رمضان بالنسبة إلى سائر الشهور . وشاهدتُ شيخ الإسلام ابن تيمية قدسَ الله روحه، إذا خرج إلى الجمعة يأخذُ ما وجد في البيت من خبز أو غيره، فيتصدق به في طريقه سرّاً، وسمعتُه يقول : إذا كان الله قد أمرنا بالصدقة بين يدي مناجاة رسول الله ﷺ، فالصدقة بين يدي مناجاته تعالى أفضلُ وأولى بالفضيلة . وقال أحمد بن زهير بن حرب : حدثنا أبي، حدثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال : اجتمع أبو هريرة، وكعب، فقال أبو هريرة : إن في الجمعة لساعة لا يُوافقها رجلٌ مسلم في صلاة يسألُ الله عزَّ وجلَّ شيئاً إلا آتاه إياه، فقال كعب : أنا أحدثُكم عن يوم الجمعة، إنه إذا كان يومُ الجمعة فَرِزَتْ له السمواتُ والأرضُ، والبرُّ والبحرُ، والجبال، والشجرُ، والخلائقُ كُلُّها، إلا ابن آدمَ والشیاطين، وحفَّت الملائكةُ بأبواب المسجد، فيكتبون من جاء الأول فالأول حتى يخرج الإمام، فإذا خرج الإمام، طَوَّأَ صُحُفَهُمْ، فمن جاء بعدُ، جاء لحق الله، لما كُتِبَ عليه، وحقُّ على كُلِّ حالم أن يغتسل يومئذٍ كماغتساله من الجنابة، والصدقة فيه أعظمُ من الصدقة في سائر الأيام، ولم تطلُع الشمس ولم تغربْ على مثل يوم الجمعة . فقال ابن عباس : هذا حديث كعب وأبي هريرة، وأنا أرى إن كان لأهله طيبٌ يمسُّ منه^(٢) .

السادسة والعشرون : أنه يوم يتجلَّى الله عزَّ وجلَّ فيه لأوليائه المؤمنين في الجنة وزيارتهم له، فيكون أقربُهم منه أقربُهم من الإمام، وأسبقهم إلى الزيارة أَسْبَقُهم إلى الجمعة . وروى يحيى بن يمان، عن شريك، عن أبي اليقظان، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق : ٣٥]، قال : يتجلَّى

(١) صحيح. رواه أحمد (١٨٦/٢) وابن ماجه (٨٠١) وانظر «الضحیحة» (٦٦١) وتعليق الشيخ أحمد شاكر على السند (٦٧٥٠).

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٥٥٥٨).

لهم فى كلِّ جمعة» (١).

وذكر الطبرانى فى «معجمه»، من حديث أبى نعيم المسعودى، عن المنهال بن عمرو، عن أبى عبيدة قال : قال عبد الله : سارعوا إلى الجمعة، فإن الله عزَّ وجلَّ يَبْرُزُ لأهل الجنة فى كلِّ جمعة فى كُتَيْبٍ من كافور فيكونون منه فى القُرب على قدر تسارعهم إلى الجمعة، فيُحدثُ اللهُ سُبْحَانَهُ لهم من الكرامة شيئاً لم يكونوا قد رأوه قبل ذلك، ثم يرجعون إلى أهلهم، فيُحدثونهم بما أحدث الله لهم . قال : ثم دخل عبدُ الله المسجد، فإذا هو برجلين، فقال عبدُ الله : رجلان وأنا الثالث، إن يشأَ الله يُبارك فى الثالث (٢).

وذكر البيهقى فى «الشُعَبِ» عن علقمة بن قيس قال : رُحْتُ مع عبد الله بن مسعود رضى الله عنه إلى جمعة، فوجد ثلاثة قد سبقوه، فقال : رابعُ أربعة، وما رابعُ أربعة ببعيد . ثم قال : إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : «إِنَّ النَّاسَ يَجْلِسُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ اللَّهِ عَلَى قَدَرٍ رَوَّاحِهِمْ إِلَى الْجُمُعَةِ، الْأَوَّلُ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ، ثُمَّ الرَّابِعُ» . ثُمَّ قَالَ : «وَمَا أَرْبَعُ أَرْبَعَةٍ بَبَعِيدٍ» (٣).

قال الدارقطنى فى كتاب «الرؤية» : حدثنا أحمد بن سلمان بن الحسن، حدثنا محمد بن عثمان بن محمد، حدثنا مروا بن جعفر، حدثنا نافع أبو الحسن مولى بنى هاشم، حدثنا عطاء بن أبى ميمونة، عن أنس بن مالك رضى الله عنه، قال : قال رسولُ الله ﷺ : «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، رَأَى الْمُؤْمِنُونَ رَبَّهُمْ، فَأَخَذَتْهُمْ عَهْدًا بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ مِنْ بَكْرٍ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، وَتَرَاهُ الْمُؤْمِنَاتُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ النَّحْرِ» (٤).

حدثنا محمد بن نوح، حدثنا محمد بن موسى بن سفيان السكرى، حدثنا عبد الله بن الجهم الرازى، حدثنا عمرو بن أبى قيس، عن أبى طيبة، عن عاصم، عن عثمان بن عمير أبى اليقظان، عن أنس بن مالك رضى الله عنه، عن رسول الله

(١) ضعيف. رواه البزار وابن أبى حاتم كما فى تفسير ابن كثير (٢٢٨/٤) وفى سند يحيى بن اليمان وهو يخطئ. كثيراً وقد تغير كما فى «التقريب» (٣٦١/٢) وكذا شريك القاضى يخطئ كثيراً وتغير حفظه كما فى «التقريب» (٣٥١/١) وأبو اليقظان هو ثمان بن عمير البجلي وهو ضعيف واختلط كما فى «التقريب» (١٣/٢).

(٢) ضعيف. رواه الطبرانى فى «الكبير» (٢٧٣/٩) برقم (٩١٦٩) وفى سنده أبى نعيم ضرار بن حُرْد الكومى، قال البخارى والنسائى متروك الحديث وقال الدارقطنى ضعيف. وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود.

(٣) ضعيف. رواه ابن ماجه (١٠٩٤) وفى سنده عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد وهو ضعيف. وانظر ترجمته فى «الميزان» (٦٤٨/٢).

(٤) ضعيف. رواه الدارقطنى فى «الرؤية» (٦٦) وفى سنده نافع أبو الحسن مولى بنى هاشم وهو لا يعرف.

ﷺ قال : « أَتَانِي جِبْرِيلُ وَفِي يَدِهِ كَالْمِرَّةِ الْبَيْضَاءُ فِيهَا كَالنُّكْتَةِ السَّوْدَاءُ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ ؟ قَالَ : هَذِهِ الْجُمُعَةُ يَغْرُضُهَا اللَّهُ عَلَيْكَ لِتَكُونَ لَكَ عِيدًا وَلِقَوْمِكَ مِنْ بَعْدِكَ ، قُلْتُ : وَمَا لَنَا فِيهَا ؟ قَالَ : لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ، أَنْتَ فِيهَا الْأَوَّلُ ، وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مِنْ بَعْدِكَ ، وَلَكَ فِيهَا سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدٌ فِيهَا شَيْئًا هُوَ لَهُ قَسَمٌ إِلَّا أَعْطَاهُ ، أَوْ لَيْسَ لَهُ قَسَمٌ إِلَّا أَعْطَاهُ . أَ فَضَّلَ مِنْهُ ، وَأَعَاذَهُ اللَّهُ مِنْ شَرِّ مَا هُوَ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا دَفَعَ عَنْهُ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : قُلْتُ : وَمَا هَذِهِ النُّكْتَةُ السَّوْدَاءُ ؟ قَالَ : هِيَ السَّاعَةُ تَقُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَهُوَ عِنْدَنَا سَيِّدُ الْأَيَّامِ ، وَيَذْعُوهُ أَهْلُ الْآخِرَةِ يَوْمَ الْمَزِيدِ . قَالَ : قُلْتُ : يَا جِبْرِيلُ ! وَمَا يَوْمُ الْمَزِيدِ ؟ قَالَ : ذَلِكَ أَنْ رَبَّكَ عَزَّ وَجَلَّ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَادِيًا أَفْضَحَ مِنْ مِسْكٍ أَبْيَضَ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، نَزَلَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ، ثُمَّ حَفَّ الْكُرْسِيُّ بِمَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ ، فَيَجِيءُ النَّبِيُّونَ حَتَّى يَجْلِسُوا عَلَيْهَا ، ثُمَّ حَفَّ الْمَنَابِرُ بِمَنَابِرٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَيَجِيءُ الصَّادِقُونَ وَالشَّهَدَاءُ حَتَّى يَجْلِسُوا عَلَيْهَا ، وَيَجِيءُ أَهْلُ الْغُرَفِ حَتَّى يَجْلِسُوا عَلَى الْكُتُبِ ، قَالَ : ثُمَّ يَتَجَلَّى لَهُمْ رَبُّهُمْ عَزَّ وَجَلَّ ، قَالَ : فَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَيَقُولُ : أَنَا الَّذِي صَدَقْتُكُمْ وَعَدِي ، وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَهَذَا مَحَلُّ كَرَامَتِي فَسَلُونِي ، فَسَأَلُونَهُ الرِّضَى . قَالَ : رِضَايَ أَنْزَلْتُكُمْ دَارِي ، وَأَنَا لَكُمْ كَرَامَتِي ، فَسَلُونِي فَيَسْأَلُونَهُ الرِّضَى قَالَ : فَيَشْهَدُ لَهُمْ بِالرِّضَى ، ثُمَّ يَسْأَلُونَهُ ، حَتَّى تَنْتَهِيَ رَغْبَتُهُمْ ، ثُمَّ يَفْتَحُ لَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ . قَالَ : ثُمَّ يَرْتَفِعُ رَبُّ الْعِزَّةِ ، وَيَرْتَفِعُ مَعَهُ النَّبِيُّونَ وَالشَّهَدَاءُ ، وَيَجِيءُ أَهْلُ الْغُرَفِ إِلَى غُرَفِهِمْ . قَالَ : كُلُّ غُرْفَةٍ مِنْ لَوْلُؤَةٍ لَا وَصَلَ فِيهَا وَلَا فَصَمَ ، بِأَقْوَةِ حَمْرَاءُ ، وَغُرْفَةٌ مِنْ زَبَرَجَدَةِ خَضْرَاءُ ، أَبْوَابُهَا وَعَلَالِيهَا وَسَقَائِفُهَا وَأَغْلَاقُهَا مِنْهَا أَنْهَارُهَا مُطْرَدَةٌ مُتَدَلِّيةٌ فِيهَا أَلْمَارُهَا ، فِيهَا أَزْوَاجُهَا وَخَدَمُهَا . قَالَ : فَلْيَسُوا إِلَى شَيْءٍ أَخْرَجَ مِنْهُمْ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِيَزْدَادُوا مِنْ كَرَامَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، فَذَلِكَ يَوْمُ الْمَزِيدِ » (١) .

ولهذا الحديث عدة طرق ، ذكرها أبو الحسن الدارقطني في كتاب «الرؤية» (٢) .

(١) ضعيف . رواه الدارقطني في «الرؤية» (٧١) وفي سنده عاصم الرازي عن عثمان بن عمير وهو لا يعرف ، وعثمان بن عمير أبو اليقظان ، ضعيف كما في «التقريب» (١٣/٢) .

(٢) انظر كتاب «الرؤية» للدارقطني الحديث رقم (٦٩ و ٧٣ و ٧٥) وجميع هذه الطرق لا تخلو من ضعف . والله أعلم .

السابعة والعشرون : أنه قد فُسِّرَ الشاهد الذى أقسم الله به فى كتابه بيوم الجمعة قال حميد بن زنجويه : حدثنا عبد الله بن موسى ، أنبأنا موسى بن عبيدة ، عن أيوب بن خالد ، عن عبد الله بن رافع ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الْيَوْمُ الْمَوْعُودُ : يَوْمُ الْقِيَامَةِ ، وَالْيَوْمُ الْمَشْهُودُ : هُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَالشَّاهِدُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ ، وَلَا غَرَبَتْ عَلَى أَفْضَلٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يَدْعُو اللَّهَ فِيهَا بِخَيْرٍ إِلَّا اسْتَجَابَ لَهُ ، أَوْ يَسْتَعِيدُهُ مِنْ شَرٍّ إِلَّا أَحَازَهُ مِنْهُ » (١) .

ورواه الحارث بن أبى أسامة فى « مسنده » ، عن روح ، عن موسى بن عبيدة . وفى « معجم الطبرانى » من حديث محمد بن إسماعيل بن عياش ، حدثنى أبى ، حدثنى ضَمُصَم بن زرعة ، عن شريح بن عبيد ، عن أبى مالك الأشعرى قال : قال رسول الله ﷺ : « الْيَوْمُ الْمَوْعُودُ : يَوْمُ الْقِيَامَةِ ، وَالشَّاهِدُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَالْمَشْهُودُ : هُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ ذَخَرَهُ اللَّهُ لَنَا ، وَصَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ » (٢) ، وقد روى من حديث جبير بن مطعم .

قلت : والظاهر - والله أعلم - : أنه من تفسير أبى هريرة ، فقد قال الإمام أحمد : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة سمعت على بن زيد ويونس بن عبيد يحدثنا عن عمار مولى بنى هاشم ، عن أبى هريرة ، أما على ابن زيد ، فرفعه إلى النبى ، وأما يونس ، فلم يعد أبى هريرة أنه قال : فى هذه الآية : ﴿ وَشَاهِدْ وَمَشْهُودٌ ﴾ [البروج : ٣] ، قال : الشاهد : يوم الجمعة ، والمشهود يوم عرفة ، والموعود : يوم القيامة (٣) .

(١) ضعيف رواه الترمذى (٣٣٣٩) وفى مسنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢/٢٨٦) .
(٢) ضعيف . رواه الطبرانى فى «الكبير» (٣/٣٣٨) برقم (٣٤٥٨) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٧/١٣٥) فيه محمد بن اسماعيل بن عياش وهو ضعيف أ ه قلت : وهذا الحديث من رواية محمد بن اسماعيل بن عياش عن أبيه ، وقد قال أبو حاتم لم يسمع من أبيه شيئاً كما فى «المجمع» (١/١٩٩ و ٢/١٧٤) وفى الاسناد علة أخرى وهى الانقطاع بين شريح بن عبيد وأبى مالك الأشعرى فقد قال أبو حاتم فى «المراسيل» (٩٠) شريح بن عبيد عن أبى مالك الأشعرى مرسل .

(٣) ضعيف . رواه أحمد (٢/٢٩٨) والحاكم (٢/٥١٩) وعنه البيهقى فى «السنن» (٣/١٧٠) وقد تفرد برفعه على بن زيد بن جدهان وهو ضعيف . وقال الشيخ أحمد شاكِر عن على بن زيد : كان - كما قالوا - رفاعاً للحديث . ويونس بن عبيد أحفظ منه وأوثق وأشد ثبوتاً ، فالراجح عندى فى هذا الحديث وقفه على أبى هريرة . أ ه انظر تعليقه على المسند (٧٩٥٩) .

الثامنة والعشرون : أنه اليوم الذى تفرع منه السموات والأرض، والجبال، والبحار، والخلائق كلها إلا الإنسان والجن، فروى أبو الجواب، عن عمار بن رزق، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال : اجتمع كعب وأبو هريرة، فقال أبو هريرة : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ » . فَقَالَ كَعْبٌ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، فَرَزَعَتْ لَهُ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ، وَالْجِبَالُ ، وَالْبَحَارُ ، وَالْخَلَائِقُ كُلُّهَا إِلَّا ابْنَ آدَمَ وَالشَّيَاطِينَ ، وَحَفَّتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ، فَيَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَلِأَوَّلٍ حَتَّى يُخْرِجَ الْإِمَامُ ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ ، طَوَّأُوا صُحُفَهُمْ ، وَمَنْ جَاءَ بَعْدُ جَاءَ لِحَقِّ اللَّهِ ، وَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِ ، وَيَحَقُّ عَلَى كُلِّ حَالِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِيهِ ، كَاغْتِسَالِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، وَالصَّدَقَةُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ ، وَلَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ وَلَمْ تَغْرُبْ عَلَى يَوْمِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ » . قال ابن عباس : هذا حديث كعب وأبي هريرة، وأنا أرى، من كان لأهله طيب أن يمسه يومئذ^(١) .

وفى حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ : « لَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَلَا تَغْرُبُ عَلَى يَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ تَفْرَعُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَّا هَذَيْنِ الثَّقَلَيْنِ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ »^(٢) ، وهذا حديث صحيح . وذلك أنه اليوم الذى تقوم فيه الساعة ويطوى العالم، وتخرَّب فيه الدنيا، ويُبعث فيه الناس إلى منازلهم من الجنة والنار .

التاسعة والعشرون: أنه اليوم الذى أذخره الله لهذه الأمة، وأضلَّ عنه أهل الكتاب قبلهم، كما فى « الصحيح »، من حديث أبى هريرة عن النبي ﷺ قال: « ما طلعت الشمس، ولا غربت على يومٍ خَيْرٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، هَذَا اللَّهُ لَهُ، وَضَلَّ النَّاسُ عَنْهُ ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ ، هُوَ لَنَا ، وَلِلْيَهُودِ يَوْمُ السَّبْتِ ، وَلِلنَّصَارَى يَوْمُ الْأَحَدِ »^(٣) وفى حديث آخر « ذخره الله لنا » .

وقال الإمام أحمد: حدثنا على بن عاصم، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمر بن قيس، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة قالت: بينا أنا عند النبي ﷺ، إذ استأذن رجل من اليهود، فأذن له، فقال: السَّامُ عَلَيْكَ، قال النبي ﷺ: وَعَلَيْكَ . قالت: فَهَمَمْتُ أَنْ أَتَكَلَّمُ، قالت: ثم دخل الثانية، فقال مثل ذلك، فقال النبي ﷺ:

«وَعَلَيْكَ» قالت: فَهَمَمْتُ أَنْ أَتَكَلَّمُ، ثُمَّ دَخَلَ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ: السَّأَمُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ، فَقُلْتُ: بَلِ السَّأَمُ عَلَيْكُمْ، وَغَضِبَ اللَّهُ، إِخْوَانُ الْقُرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، أَتُحْيُونَ رَسُولَ اللَّهِ بِمَا لَمْ يُحْيِهِ بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. قالت: فنظر إلى فقال: «مَهْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلَا التَّفَحُّشَ، قَالُوا قَوْلًا فَرَدَدْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يَضُرْنَا شَيْئًا، وَلَزِمَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِنَّهُمْ لَا يَخْسُدُونَنَا عَلَى شَيْءٍ كَمَا يَخْسُدُونَنَا عَلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي هَدَانَا اللَّهُ لَهَا، وَضَلُّوا عَنْهَا، وَعَلَى الْقِبْلَةِ الَّتِي هَدَانَا اللَّهُ لَهَا، وَضَلُّوا عَنْهَا، وَعَلَى قَوْلِنَا خَلْفَ الْإِمَامِ: آمِينَ»^(١).

وفى «الصحيحين» من حديث أبى هريرة، عن النبى ﷺ، «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيَدَ أَنْهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، فَهَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِى فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ، فَالْتَأَسُّ لَنَا فِيهِ تَبِعُ، الْيَهُودُ غَدًا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ»^(٢).

وفى «بيد» لغتان بالباء، وهى المشهورة، وميِّدَ بالميم، حكاها أبو عبيد. وفى هذه الكلمة قولان، أحدهما: أنها بمعنى «غير» وهو أشهر معنيها، والثانى: بمعنى «على» وأنشد أبو عبيد شاهداً له:

عَمْدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بِيَدِ أُنَى إِخَالُ لَوْ هَلَكْتُ لَمْ تَرِنَى

تَرِنَى: تَفَعَّلَى مِنَ الرِّينِ .

الثلاثون: أنه خيرة الله من أيام الأسبوع، كما أن شهر رمضان خيرته من شهور العام، وليلة القدر خيرته من الليالى، ومكة خيرته من الأرض، ومحمد ﷺ خيرته من خلقه .

قال آدم بن أبى إياس: حدثنا شيبان أبو معاوية، عن عاصم بن أبى النُّجُود، عن أبى صالح، عن كعب الأحبار . قال: إن اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ اخْتَارَ الشُّهُورَ، واختار شهرَ رمضان، واختار الأيامَ، واختار يومَ الجمعة، واختار الليالى، واختار ليلةَ القدر، واختار الساعاتِ، واختار ساعةَ الصلاة، والجمعةُ تُكْفَرُ ما بينها وبين الجمعة الأخرى،

(١) حسن. رواه أحمد (١٣٤/٦، ١٣٥) وله شواهد فى «صحيح مسلم» كتاب السلام، باب: النهى عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم.

(٢) رواه البخارى (٨٧٦) ومسلم (١٩٤٥) وأحمد (٢/٢٤٣ و ٢٤٩ - ٢٥٠ و ٢٧٤ و ٣١٢) والنسائى (٣/٨٥).

وتزید ثلاثاً، ورمضانُ يُكْفَرُ ما بينه وبين رمضان، والحجُّ يكفر ما بينه وبين الحج، والعمرَةُ تكفر ما بينها وبين العمرة، ويموت الرجل بين حستين: حسنة قضاها، وحسنة ينتظرها يعنى صلاتين، وتُصَفَّدُ الشياطين في رمضان، وتُغْلَقُ أبواب النار، وتُفْتَحُ فيه أبواب الجنة، ويقال فيه: يا باغِيَ الخير: هَلُم . رمضان أجمع، وما من ليالٍ أحب إلى الله العملُ فيهنَّ من ليالى العشر .

الحادية والثلاثون: أن الموتى تدنو أرواحهم من قبورهم، وتوافيها في يوم الجمعة، فيعرفون زوارهم ومن يمرُّ بهم، ويسلم عليهم، ويلقاهم في ذلك اليوم أكثر من معرفتهم بهم في غيره من الأيام، فهو يوم تلتقى فيه الأحياء والأموات، فإذا قامت فيه الساعة، التقى الأولون والآخرون، وأهل الأرض وأهل السماء، والربُّ والعبدُ، والعاملُ وعمله، والمظلومُ وظالمه، والشمسُ والقمرُ، ولم تلتقيا قبل ذلك قطُّ، وهو يومُ الجمع واللقاء، ولهذا يلتقى الناسُ فيه في الدنيا أكثر من التقائهم في غيره، فهو يومُ التلاق . قال أبو التياح يزيد بن حميد: كان مطرّف بن عبد الله يبادر فيدخل كل جمعة، فأدلج حتى إذا كان عند المقابر يوم الجمعة، قال: فرأيت صاحبَ كلِّ قبر جالساً على قبره، فقالوا: هذا مطرّف يأتي الجمعة، قال: فقلت لهم: وتعلمون عندكم الجمعة؟ قالوا: نعم، ونعلم ما تقولُ فيه الطير قلت: وما تقول فيه الطير؟ قالوا: تقول: ربِّ سلِّم سلِّم يومٌ صالح^(١) .

وذكر ابن أبي الدنيا في كتاب « المناومات » وغيره، عن بعض أهل عاصم الجحدري، قال: رأيت عاصماً الجحدريَّ في منامى بعد موته لسنتين، فقلت: أليس قد متَّ؟ قال: بلى، قلت: فأين أنت؟ قال: أنا والله في روضة من رياض الجنة، أنا ونفرتُ من أصحابي، نلجَمُ كل ليلة جمعة وصبيحتها إلى بكر بن عبد الله المزني، فتتلقى أخباركم . قلت: أجسامكم أم أرواحكم؟ قال: هيهات بليت الأجسام، وإنما تتلقى الأرواح، قال: قلت: فهل تعلمون بزيارتنا لكم؟ قال: نعلم بها عشيَّة الجمعة، ويوم الجمعة كله، وليلة السبت إلى طلوع الشمس . قال: قلت: فكيف ذلك دون الأيام كلها؟ قال: لفضل يوم الجمعة وعظمت^(٢) .

(١) ذكره المصنف في كتاب « الروح » ص ٦ - ٧ عن كتاب « القبور » لابن أبي الدنيا .

(٢) ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في كتاب « المناومات » (٥٨) وفي سنده مجهول .

وذكر ابن أبى الدنيا أيضاً، عن محمد بن واسع، أنه كان يذهب كل غداة سبت حتى يأتى الجبَّانة، فيقف على القبور، فيُسلم عليهم، ويدعو لهم، ثم ينصرف . ف قيل له: لو صيرت هذا اليوم يوم الاثنين . قال: بلغنى أن الموتى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة، ويوماً قبله، ويوماً بعده^(١) .

وذكر عن سفیان الثوري، قال: بلغنى عن الضَّحَّاك، أنه قال: من رار قبراً يوم السبت قبل طلوع الشمس، علم الميتُ بزيارته . ف قيل له: كيف ذلك؟ قال: لِمَكان يوم الجمعة^(٢) .

الثانية والثلاثون: أنه يكره إفراد يوم الجمعة بالصوم، هذا منصوصُ أحمد، قال الأثرم: قيل لأبى عبد الله: صيام يوم الجمعة ؟ فذكر حديثَ النهي عن أن يُفرد، ثم قال: إلا أن يكون فى صيام كان يصومه، وأما أن يُفرد، فلا . قلتُ: رجل كان يصوم يوماً، ويُفطر يوماً، فوقع فطره يومَ الخميس، وصومه يوم الجمعة وفطره يوم السبت، فصار الجمعة مفرداً ؟ قال: هذا إلا أن يتعمدَّ صومه خاصة، إنما كره أن يتعمد الجمعة .

وأباح مالك، وأبو حنيفة صومه كسائر الأيام، قال مالك: لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه ومن يُقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة، وصيامه حسن، وقد رأيتُ بعض أهل العلم يصومه، وأراه كان يتحرره . قال ابن عبد البر: اختلفت الآثارُ عن النبى ﷺ فى صيام يوم الجمعة، فروى ابن مسعود رضى الله عنه، أن النبى ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، وقال: قلماً رأيتُه مفطراً يومَ الجمعة^(٣) وهذا حديث صحيح . وقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما، أنه قلما رأيتُ رسول الله ﷺ يُفطر يومَ الجمعة قطُّ . ذكره ابن أبى شيبة، عن حفص بن غياث، عن ليث

(١) ذكره المصنف فى كتاب «الروح» ص ٦٠ عن كتاب «القبور» لابن أبى الدنيا.

(٢) ذكره المصنف فى كتاب «الروح» ص ٦٠ عن كتاب «القبور» لابن أبى الدنيا.

(٣) حسن . رواه أحمد (٤٠٦/١) والترمذى (٧٤٢) والنسائى (٢٠٤/٤) وابن ماجه (١٧٢٥) وابن خزيمة (٢١٢٩)

وقال الترمذى: حسن غريب، وقد استحب قوم من أهل العلم صيام يوم الجمعة، وإنما يكره أن يصوم يوم الجمعة - لا يصوم قبله ولا بعده . اهـ وقال السندى فى حاشيته على سنن النسائى: قوله «وقلما يفطر يوم الجمعة» أى يصومه مع يوم الخميس لا أن يصومه وحده، فلا يتأفى فى ما جاء من النهي عنه لكونه محمولاً على صوم الجمعة وحدها والله تعالى أعلم.

ابن أبى سليم، عن عمير بن أبى عمير، عن ابن عمر^(١) .
 وروى ابن عباس، أنه كان يصومه ويؤاظب عليه^(٢) . وأما الذى ذكره مالك،
 فيقولون: إنه محمد بن المنكدر . وقيل: صفوان بن سليم . وروى الدراوردي، عن
 صفوان بن سليم، عن رجل من بنى جشم، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول
 الله ﷺ: « مَنْ صَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، كَتَبَ لَهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ غُرُرُ زَهْرٍ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ لَا
 يَشَاكِلُهُنَّ أَيَّامُ الدُّنْيَا »^(٣) .

والأصل فى صوم يوم الجمعة أنه عمل بر لا يمنع منه إلا بدليل لا معارض له .
 قلت: قد صح المعارض صحة لا مطعن فيها البتة، ففى « الصحيحين »، عن
 محمد بن عباد، قال: سألت جابراً: أنهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة ؟
 قال: نعم^(٤) .

وفى صحيح مسلم، عن محمد بن عباد، قال: سألت جابر بن عبد الله، وهو
 يظوف بالبيت: أنهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة ؟ قال: نعم ورب هذه
 البنية^(٥) .

وفى « الصحيحين » من حديث أبى هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
 « لَا يَصُومُ مَنْ أَحَدَكُمُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ، أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ »^(٦) واللفظ للبخارى .
 وفى صحيح مسلم، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: « لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ
 بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ

(١) ضعيف. رواه ابن أبى شيبة فى «المصنف» (٢/٤٦٢/٢) وفى سنده ليث بن أبى سليم وهو ضعيف. وعمير بن أبى عمير مجهول.

(٢) ضعيف. رواه ابن أبى شيبة فى «المصنف» (١/٤٦١/٢) والبخارى (١٠٧٠) وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» (٩٠٣) وقال: هذا حديث لا يصح، وفيه ليث، قال ابن حبان: اختلط فى آخر عمره، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتى عن الثقات بما ليس من حديثهم. تركه يخبى القطان ويحيى بن معين وابن مهدي وأحمد.

(٣) ضعيف. فى سنده مجهول وهو الرجل من بنى جشم.

(٤) رواه البخارى (١٩٨٤) ومسلم (٢٦٤١) وابن ماجه (١٧٢٤).

(٥) رواه مسلم (٢٦٤٠) كتاب الصيام، باب: كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً.

(٦) رواه البخارى (١٩٨٥) ومسلم (٢٦٤٢) وأبو داود (٢٤٢٠) والترمذى (٧٤٣) وابن ماجه (١٧٢٣).

يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ» (١).

وفى صحيح البخارى، عن جويرية بنت الحارث، أن النبى ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهى صائمه، فقال: أَصُمْتَ أَمْسٍ؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: فَتَرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: فَأَفْطِرِي» (٢).

وفى «مسند أحمد» عن ابن عباس، أن النبى ﷺ قال: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَحَدُّهُ» (٣).

وفى «مسنده» أيضاً عن جُنَادَةَ الْأَزْدِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي سَبْعَةِ مِنَ الْأَرْذِ، أَنَا ثَامِنُهُمْ وَهُوَ يَتَغَدَّى، فَقَالَ: «هَلُمُّوا إِلَى الْغَدَاءِ» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا صِيَامٌ. فَقَالَ: أَصُمْتُمْ أَمْسٍ؟ قُلْنَا: لَا. قَالَ: فَتَصُومُونَ غَدًا؟ قُلْنَا: لَا. قَالَ: فَأَفْطِرُوا. قَالَ: فَأَكَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ وَجَلَسَ عَلَى الْمَنْبَرِ، دَعَا بِإِنَاءِ مَاءٍ، فَشَرِبَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، يُرِيهِمْ أَنَّهُ لَا يَصُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» (٤).

وفى «مسنده» أيضاً، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ، فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ عِيدِكُمْ يَوْمَ صِيَامِكُمْ إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ» (٥).

وذكر ابن أبى شيبة، عن سفيان بن عيينة، عن عمران بن ظبيان، عن حكيم بن سعد، عن على بن أبى طالب رضى الله عنه، قال: من كان منكم متطوعاً من الشهر أياماً، فليكن فى صومه يوم الخميس، ولا يصم يوم الجمعة، فإنه يوم طعام وشراب، وذكر، فيجمع الله له يومين صالحين: يوم صيامه، ويوم نسكه مع المسلمين (٦).

(١) رواه مسلم (٢٦٤٣) كتاب الصيام، باب: كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً.

(٢) رواه البخارى (١٩٨٦) كتاب الصوم، باب: صوم يوم الجمعة وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر، وأبو دارود (٢٢٢) فى الصوم، باب: الرخصة فى ذلك.

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٢٨٨/١) وفى سننه الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس وهو ضعيف كما فى «التقريب» (١٧٦/١).

(٤) ضعيف. رواه الحاكم (٦٠٨/٣) وفى سننه حذيفة البارقي وهو مقبول كما فى «التقريب» (١٥٦/١).

(٥) ضعيف. رواه أحمد (٣٠٣/٢) و(٥٣٢) والحاكم (٤٣٧/١) وفى سننه «أبو بشر» مؤذن مسجد دمشق وهو مقبول كما فى «التقريب» (٣٩٥/٢).

(٦) ضعيف. فى سننه عمران بن ظبيان وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٨٣/٢).

وذكر ابن جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم: أنهم كرهوا صوم الجمعة ليقوّوا على الصلاة .

قلت: المأخذ في كراهيته: ثلاثة أمور، هذا أحدها، ولكن يُشكل عليه روال الكراهية بضم يوم قبله، أو بعده إليه .

والثاني: أنه يوم عيد، وهو الذي أشار إليه صلى الله عليه وسلم، وقد أورد على هذا التعليل إشكالان . أحدهما: أن صومه ليس بحرام، وصوم يوم العيد حرام . والثاني: أن الكراهة تزولُ بعدم إفراده، وأجيب عن الإشكالين، بأنه ليس عيد العام، بل عيد الأسبوع، والتحريم إنما هو لصوم عيد العام . وأما إذا صام يوماً قبله، أو يوماً بعده، فلا يكون قد صامه لأجل كونه جمعة وعيداً، فتزول المفسدة الناشئة من تخصيصه، بل يكون داخلياً في صيامه تبعاً، وعلى هذا يحمل ما رواه الإمام أحمد رحمه الله في «مسنده» والنسائي، والترمذي من حديث عبد الله بن مسعود إن صح قال: قلّما رأيتُ رسول الله ﷺ يفطر يومَ جمعة^(١) فإن صحّ هذا، تعين حملُه على أنه كان يدخل في صيامه تبعاً، لا أنه كان يُفرده لصحة النهي عنه . وأين أحاديثُ النهي الثابتة في «الصحيحين»، من حديث الجواز الذي لم يروه أحد من أهل الصحيح، وقد حكم الترمذي بغرابته، فكيف تعارض به الأحاديثُ الصحيحة الصريحة، ثم يُقدم عليها؟! .

والمأخذ الثالث: سد الذريعة من أن يلحق بالدين ما ليس فيه، ويوجب التشبه بأهل الكتاب في تخصيص بعض الأيام بالتجرد عن الأعمال الدنيوية، وينضم إلى هذا المعنى: أن هذا اليوم لما كان ظاهرَ الفضل على الأيام، كان الداعي إلى صومه قوياً، فهو في مَظَنَّةٍ تتابع الناس في صومه، واحتفالهم به ما لا يختلفون بصوم يوم غيره، وفي ذلك إلحاق بالشرع ما ليس منه . ولهذا المعنى - والله أعلم - نهى عن تخصيص ليلة الجمعة بالقيام من بين الليالي، لأنها من أفضل الليالي، حتى فصلها بعضهم على ليلة القدر، وحكى رواية عن أحمد، فهي في مَظَنَّةٍ تخصيصها بالعبادة، فحسم الشارعُ الذريعة، وسدّها بالنهي عن تخصيصها بالقيام والله أعلم .

فإن قيل: ما تقولون في تخصيص يوم غيره بالصيام ؟ قيل: أما تخصيصُ ما

خصصه الشارع، كيوم الاثنين، ويوم عرفة، ويوم عاشوراء، فسنة، وأما تخصيصُ غيره، كيوم السبت، والثلاثاء، والأحد، والأربعاء، فمكروه . وما كان منها أقرب إلى التشبه بالكفار لتخصيص أيام أعيادهم بالتعظيم والصيام، فأشد كراهةً، وأقرب إلى التحريم .

الثالثة والثلاثون: أنه يوم اجتماع الناس وتذكيرهم بالمبدأ والمعاد، وقد شرع الله سبحانه وتعالى لكل أمة فى الأسبوع يوماً يتفرغون فيه للعبادة، ويجتمعون فيه لتذكُر المبدأ والمعاد، والثواب والعقاب، ويتذكرون به اجتماعهم يوم الجمع الأكبر قياماً بين يدى رب العالمين، وكان أحق الأيام بهذا الغرض المطلوب اليوم الذى يجمع الله فيه الخلائق، وذلك يوم الجمعة، فادخره الله لهذه الأمة لفضلها وشرفها، فشرع اجتماعهم فى هذا اليوم لطاعته، وقدر اجتماعهم فيه مع الأمم لنيل كرامته، فهو يوم الاجتماع شرعاً فى الدنيا، وقدرأ فى الآخرة، وفى مقدار انتصافه وقت الخطبة والصلاة يكون أهل الجنة فى منازلهم، وأهل النار فى منازلهم كما ثبت عن ابن مسعود من غير وجه أنه قال: لا ينتصف النهار يوم القيامة حتى يقبل أهل الجنة فى منازلهم^(١)، وأهل النار فى منازلهم، وقرأ: ﴿ أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً ﴾، وقرأ: ﴿ ثُمَّ إِنَّ مَقِيلَهُمْ لِإِلَى الْجَحِيمِ ﴾^(٢)، وكذلك هى فى قراءته . ولهذا كون الأيام سبعة إنما تعرفه الأمم التى لها كتاب، فأمامة لا كتاب لها، فلا تعرف ذلك إلا من تلقاه منهم عن أمم الأنبياء، فإنه ليس هنا علامة حسية يُعرف بها كون الأيام سبعة، بخلاف الشهر واسنة، وفصولها، ولما خلق الله السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام، وتعرف بذلك إلى عبادته على السنة رسله وأنبيائه، شرع لهم فى الأسبوع يوماً يذكُرهم فيه بذلك، وحكمة الخلق وما خلُقوا له، وبأجل العالم، وطى السموات والأرض، وعود الأمر كما بدأه سبحانه وعداً عليه حقاً، وقولاً صدقاً، ولهذا كان النبى ﷺ يقرأ فى فجر يوم الجمعة سورتي ﴿ الم تنزيل ﴾، و ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ لما اشتملت عليه هاتان السورتان مما كان ويكون من المبدأ والمعاد، وحشر الخلائق، وبعثهم من القبور إلى الجنة والنار، لا لأجل السجدة كما

(١) ضعيف . ذكره ابن كثير فى تفسيره (٣/ ٣٢٥) وفى سنده انقطاع بين أبى عبيدة وأبى عبد الله بن مسعود .

(٢) هذه القراءة من ابن مسعود رضى الله عنه على وجه التفسير ولا يجوز القراءة بها لمخالفتها للفظ الذى أجمعت عليه الأمة .

يظنه من نقص علمه ومعرفته، فيأتى بسجدة من سورة أخرى، ويعتقد أن فجر يوم الجمعة فضّل بسجدة، وينكر على من لم يفعلها .

وهكذا كانت قراءته صلى الله عليه وسلم فى المجمع الكبار، كالأعياد ونحوها بالسورة المشتملة على التوحيد، والمبدأ والمعاد، وقصص الأنبياء مع أهمهم، وما عامل الله به من كذبهم وكفر بهم من الهلال والشقاء، ومن آمن منهم وصدقهم من النجاة والعافية .

كما كان يقرأ فى العيدين بسورتى ﴿ ق والقرآن المجيد ﴾، و ﴿ اقتربت الساعة وأنشأ القمر ﴾ [القمر: ١] ^(١)، وتارة: ب ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾، و ﴿ هل أتاك حديث الغاشية ﴾ [الغاشية: ١] ^(٢)، وتارة يقرأ فى الجمعة بسورة الجمعة ^(٣) لما تضمنت من الأمر بهذه الصلاة، وإيجاب السعى إليها، وترك العمل العائق عنها، والأمر بإكثار ذكر الله ليحصل لهم الفلاح فى الدارين، فإن فى نسيان ذكره تعالى العطب والهلاك فى الدارين، ويقرأ فى الثانية بسورة ﴿ إذا جاءك المنافقون ﴾ تحذيراً للأمة من النفاق المردى، وتحذيراً لهم أن تشغلهم أموالهم وأولادهم عن صلاة الجمعة، وعن ذكر الله، وأنهم إن فعلوا ذلك خسروا ولا بد، وحضاً لهم على الإنفاق الذى هو من أكبر أسباب سعادتهم، وتحذيراً لهم من هجوم الموت وهم على حالة يطلبون الإقامة، ويتمنون الرجعة، ولا يجابون إليها، وكذلك كان صلى الله عليه وسلم يفعل عند قدوم وفد يريد أن يسمعهم القرآن، وكان يطيل قراءة الصلاة الجهرية لذلك، كما صلى المغرب بـ «الأعراف» ^(٤)، و بـ «الطور» ^(٥)، و ﴿ ق ﴾ ^(٥) . وكان يصلى الفجر بنحو مائة آية .

وكذلك كانت خطبته ﷺ، إنما هى تقرير لأصول الإيمان من الإيمان بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، ولقائه، وذكر الجنة، والنار، وما أعد الله لأوليائه وأهل

(١) رواه مسلم (٢٠٢٥) وأحمد (٥/٢١٧ و ٢١٨) وأبو داود (١١٥٤) والترمذى (٥٣٤) والنسائى (٣/١٨٣ - ١٨٤) وابن ماجه (١٢٨٢).

(٢) رواه مسلم (١٩٩٥) وأبو داود (١١٢٢) والترمذى (٥٣٣) والنسائى (٣/١٩٤) وابن ماجه (١٢٨١).

(٣) رواه مسلم (١٩٩٨) وأحمد (١/٢٢٦ و ٣٣٤ و ٣٤٠) وأبو داود (١٠٧٤) والترمذى (٥٢٠) والنسائى (٢/١٥٩) وابن ماجه (٨٢١) عن ابن عباس رضى الله عنهما.

(٥) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

طاعته، وما أعدَّ لأعدائه وأهل معصيته، فيملأ القلوب من خطبته إيماناً وتوحيداً، ومعرفةً بالله وأيامه، لا كخطب غيره التى إنما تُفيد أموراً مشتركة بين الخلائق، وهى التَّوَحُّد على الحياة، والتَّخْوِيف بالموت، فإن هذا أمر لا يُحصَلُ فى القلب إيماناً بالله، ولا توحيداً له، ولا معرفة خاصة به، ولا تذكيراً بأيامه، ولا بعثاً للنفوس على محبته والشوق إلى لقائه، فيخرج السامعون ولم يستفيدوا فائدة، غير أنهم يموتون، وتُقسم أموالهم، ويُبلى التراب أجسامهم، فياليت شعرى أى إيمان حصل بهذا؟! وأى توحيد ومعرفة وعلم نافع حصل به!؟

ومن تأمل خطب النبى ﷺ، وخطب أصحابه، وجدها كفيلاً ببيان الهدى والتوحيد، وذكر صفات الربِّ جل جلاله، وأصول الإيمان الكلية، والدعوة إلى الله وذكر آلائه تعالى التى تُحبِّيه إلى خلقه وأيامه التى تُخوِّفهم من بأسه، والأمر بذكره وشكره الذى يُحبِّيه إليه، فيذكرون من عظمة الله وصفاته وأسمائه، ما يُحبِّيه إلى خلقه، ويأمرون من طاعته وشكره، وذكره ما يُحبِّيه إليه، فينصرف السامعون وقد أحبوهُ وأحبُّهم، ثم طال العهد، وخفى نور النبوة، وصارت الشرائع والأوامر رسوماً تُقام من غير مراعاة حقائقها ومقاصدها، فأعطوها صورها، وزينوها بما زينوها به فجعلوا الرسوم والأوضاع سنناً لا ينبغى الإخلال بها، وأخلُّوا بالمقاصد التى لا ينبغى الإخلال بها، فرصَّعوا الخطب بالتسجيع^(١) والفقير، وعلم البديع، فنقص بل عَدِمَ حظُّ القلوب منها، وفات المقصود بها .

فمما حُفِظَ من خطبه صلى الله عليه وسلم أنه كان يكثر أن يخطب بالقرآن وسورة ﴿ق﴾ . قالت أم هشام بنت الحارث بن النعمان: ما حفظت ﴿ق﴾ إلا من فى رسول الله ﷺ مما يخطب بها على المنبر^(٢) .

وحفظ من خطبته ﷺ من رواية على بن زيد بن جدعان وفيها ضعف، «يا أيها الناس توبوا إلى الله عزَّ وجلَّ قبل أن تموتوا، وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تُسفلوا، وصلوا الذى بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له، وكثرة الصدقة فى السرِّ والعلانية تُؤجروا،

(١) التسجيع: هو الكلام المقفى، والجمع أسجاع وأساجيع، وكلام مُسَجَّع. وسَجَّعَ يسجع سَجْجاً وسَجَّعَ تسجيماً: تكلم بكلام لف فواصل كواصل الشعر من غير وزن. «لسان العرب» (٣/١٩٢٤).

(٢) رواه مسلم (١٩٨١ و ١٩٨٢) وأبو داود (١١٠٢) والنسائى (١٥٧/٢).

وَتُحْمَدُوا، وَتُرْزَقُوا . واعلموا أن الله عزَّ وجلَّ، قد فرض عليكم الجمعة فريضةً مكتوبةً في مقامى هذا، فى شهرى هذا، فى عامى هذا، إلى يومِ القيامةِ، من وجدَ إليها سبيلاً، فمن تركها فى حياتى، أو بعد مماتى جُحوداً بها، أو استخفافاً بها، وله إمامٌ جائرٌ أو عادل، فلا جمعَ اللهَ شمله، ولا باركَ له فى أمره، ألا ولا صلاةَ له، ألا ولا وضوءَ له، ألا ولا صومَ له، ألا ولا زكاةَ له، ألا ولا حجَّ له، ألا ولا بركةَ له حتى يتوبَ، فإن تابَ، تابَ اللهُ عليه، ألا ولا تؤمنَ امرأةٌ رجلاً، ألا ولا يؤمنَ أعرابىٌ مهاجراً، ألا ولا يؤمنَ فاجرٌ مؤمناً، إلا أن يقهره سلطانٌ فيخافَ سيفه وسوطه»^(١) .

وحفظ من خطبته أيضاً: « الحمد لله نستعينه، ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا، من يَهْدِ الله، فلا مضلَّ له، ومن يضلِّلْ فلا هادى له، وأشهدُ ألاَّ إلهَ إلاَّ الله وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحقِّ بشيراً ونذيراً بينَ يدي الساعة، من يطعِ اللهَ ورسوله، فقد رَشِدَ ومن يعصِهِما، فإنه لا يضرُّ إلا نفسه، ولا يضرُّ الله شيئاً »^(٢) .
رواه أبو داود وسيأتى إن شاء الله تعالى ذكر خطبه فى الحج .



فصل

فى هديه ﷺ فى خطبه

كان إذا خطب، احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه حتى كأنه منذرُ جيش، يقول: « صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ »، ويقول: « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ، وَيَقْرُنُ بَيْنَ أَصْبُعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى »، ويقول: « أَمَا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » ثم يقول: « أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَالاً، فَلَا هِلَ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيَاعًا، فَإِلَى وَعَلَى »^(٣) . رواه مسلم .

(١) ضعيف جداً. رواه ابن ماجه (١٠٨١) وابن عدى فى «الكامل» (٤/ ١٨٠ - ١٨١) وفى سننه عبد الله بن حمد العدوى. ضعفه وقال بعضهم متروك. وقال ابن عدى: يضع الحديث. وعلى بن زيد بن جدعان ضعيف..

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (١٠٩٧) وفى سننه «أبو عياض اللدى» وهو مجهول كما فى «التقريب» (٢/ ٤٥٨).

(٣) رواه مسلم (١٩٧٢) وأحمد (٣/ ٣١٩) والنسائى (٣/ ١٨٨) وابن ماجه فى «المقدمة» (٤٥).

وفى لفظ: كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ فَذَكَرَهُ (١).

وفى لفظ: يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ، فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَخَيْرُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ» (٢).

وفى لفظ للنسائي: «وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» (٣).

وكان يقول فى خطبته بعد التَّحْمِيدِ وَالثَّنَاءِ وَالتَّشْهيدِ: «أَمَّا بَعْدُ» (٤) وكان يُقْصِرُ الخُطْبَةَ، وَيُطِيلُ الصَّلَاةَ، وَيُكْثِرُ الذِّكْرَ، وَيَقْصِدُ الْكَلِمَاتِ الْجَوَامِعَ، وكان يقول: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصْرَ خُطْبَتِهِ، مِثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ» (٥).

وكان يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ فى خُطْبَتِهِ قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ، وَشَرَائِعَهُ، وَيَأْمُرُهُمْ، وَيَنْهَاهُمْ فى خُطْبَتِهِ إِذَا عَرَّضَ لَهُ أَمْرٌ، أَوْ نَهَى، كَمَا أَمَرَ الدَّاخِلَ وَهُوَ يَخُطُبُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ (٦).

ونهى المتخطئ رِقَابَ النَّاسِ عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَرَهُ بِالْجُلُوسِ (٧).

وكان يقطعُ خُطْبَتَهُ لِلْحَاجَةِ تَعْرِضُ، أَوْ السُّؤَالِ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَيُجِيبُهُ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى خُطْبَتِهِ، فَيَتِمُّهَا.

وكان ربما نزل عن المنبر للحاجة، ثم يعودُ فَيَتِمُّهَا، كما نزل لأخذ الحسن والحسين رضى الله عنهما، فأخذهما، ثم رقى بهما المنبر، فأتم خُطْبَتَهُ (٨).

(١) رواه مسلم (١٩٧٣) كتاب الصلاة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة.

(٢) رواه مسلم (١٩٧٤) كتاب الصلاة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة.

(٣) صحيح رواه النسائي (١٨٨/٣)، (١٨٩).

(٤) رواه البخارى (٩٢٢) و٩٢٣ و٩٢٤ و٩٢٥ و٩٢٦ و٩٢٧ كتاب الجمعة، باب: من قال فى الخطبة بعد الثناء: أما بعد.

(٥) رواه مسلم (١٩٧٦) وأحمد (٢٦٣/٤) والدارمى (١٥٥٦) وابن خزيمة (١٧٨٢) وأبو يعلى (١٦٤٢).

(٦) عن جابر بن عبد الله، قال: بينا النبى ﷺ يخطب يوم الجمعة، إذ جاء رجل. فقال له النبى ﷺ «أصليت يا فلان؟ قال: لا. قال: قم فاركع» رواه البخارى (٩٣٠) ومسلم (١٩٨٥) وأبو داود (١١١٥) والنسائي (١٠٧/٣) والترمذى (٥١٠).

(٧) عن عبد الله بن بسر قال: جاء رجل يتخطئ رِقَابَ النَّاسِ يوم الجمعة، والنبى ﷺ يخطب، فقال له النبى ﷺ «اجلس فقد أذيت». رواه أبو داود (١١١٨) والنسائي (١٠٣/٣) وسنده صحيح.

(٨) عن بريدة قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فأقبل الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران، يعثران ويقومان، فنزل فأخذهما فصعد بهما ثم قال: صدق الله «إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ» [التغابن: ١٥] رأيت هذين فلم أصبر، ثم أخذ فى الخطبة. رواه أبو داود (١١٠٩) والترمذى (٣٧٧٤) والنسائي (١٠٨/٣) وابن ماجه (٣٦٠٠) وسنده صحيح.

وكان يدعو الرجل في خطبته: تعال يا فلان، اجلس يا فلان، صل يا فلان .
وكان يأمرهم بمقتضى الحال في خطبته، فإذا رأى منهم ذا فاقة وحاجة، أمرهم بالصدقة، وحضهم عليها .

وكان يشير بأصبعه السَّبابَةِ في خطبته عند ذكر الله تعالى ودعائه^(١) .
وكان يستسقى بهم إذا قَحَطَ المطرُ في خطبته^(٢) .

وكان يُمهِّلُ يوم الجمعة حتى يجتمع الناسُ، فإذا اجتمعوا، خرج إليهم وحده من غير شاوِيش يصيح بين يديه، ولا لبس طيلسان، ولا طرحة، ولا سواد، فإذا دخل المسجد، سلَّم عليهم، فإذا صعد المنبر، استقبل الناسَ بوجهه، وسلَّم عليهم ولم يدعُ مستقبلَ القبلة، ثم يجلس، ويأخذ بلالٌ في الأذان، فإذا فرغ منه، قام النبي ﷺ، فخطب من غير فصلٍ بين الأذان والخطبة، لا بإيراد خبر ولا غيره .

ولم يكن يأخذ بيده سيفاً ولا غيره، وإنما كان يعتمدُ على قوس أو عصاً قبل أن يتَّخذ المنبر، وكان في الحرب يعتمد على قوس، وفي الجمعة يعتمد على عصا^(٣) ولم يُحفظ عنه أنه اعتمد على سيف، وما يظنه بعضُ الجهال أنه كان يعتمد على السيف دائماً، وأن ذلك إشارة إلى أن الدين قام بالسيف، فَمِنْ فَرَطٍ جهله، فإنه لا يُحفظ عنه بعد اتخاذ المنبر أنه كان يرقاه بسيف، ولا قوس، ولا غيره، ولا قبل اتخاذه أنه أخذ بيده سيفاً البتة، وإنما كان يعتمد على عصا أو قوس .

وكان منبره ثلاثَ درجات^(٤)، وكان قبل اتخاذه يخطبُ إلى جذع يستند إليه، فلما تحوَّل إلى المنبر، حنَّ الجذعُ حينئذٍ سمعه أهل المسجد، فنزل إليه ﷺ وضمَّه^(٥)، قال

(١) رواه مسلم (١٩٨٣) وأبو داود (١١٠٤) والترمذى (٥١٥) والنسائي (١٠٨/٣).

(٢) عن أنس بن مالك قال: أصابت الناس سنةً على عهد النبي ﷺ فيينا النبي ﷺ يخطب في يوم الجمعة قام أعرابي فقال: يا رسول الله، هلك المال وجاع العيال، فادع الله لنا، فرفع يديه - وما نرى في السماء قزعة - فوالذي نفسى بيده ما وضعها حتى ثار السحاب أمثال الجبال، ثم لم يتزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر على لحيته ﷺ فمطرنا يومنا ذلك، ومن الغد وبعد الغد، والذي يليه حتى الجمعة الأخرى، وقام ذلك الأعرابي فقال: يا رسول الله تهديمُ البناء، وغرقُ المال، فادع الله لنا، فرفع يديه فقال: اللهم حوالينا ولا علينا. فما يشير بيده إلى ناحية من السحاب إلا انفرجت، وصارت المدينة مثل الجوبة، وسار الوادى قناة شهرًا، ولم يجيء أحدٌ من ناحية إلا حدث بالجوده رواه البخارى (٩٣٣) ومسلم (٢٠٤٥) والنسائي (١٦٦/٣).

(٣) سبق تخريجهما في فصل «هديه ﷺ في خطبته».

(٥) عن جابر رضى الله عنه، أن النبي ﷺ كان يقوم يوم الجمعة إلى شجرة أو نخلة، فقالت امرأة من الأنصار - أو رجل -: يا رسول الله ألا نجعل لك منبراً؟ قال: إن شئتم فجعَلوا له منبراً، فلما كان يوم الجمعة دُفِعَ إلى المنبر، صاحَت النخلة صياح الصبى، ثم نزل النبي ﷺ فضمَّه إليه، يثن أنيس الصبى الذى يُسكن، قال كانت تبكى على ما كانت تسمع من الذكر عندها رواه البخارى (٣٥٨٤) كتاب المناقب.

أنس: حنَّ لما فقد ما كان يسمع من الوحي، وفقده التصاق النبي ﷺ .

ولم يُوضع المنبر فى وسط المسجد، وإنما وضع فى جانبه الغربى قريباً من الحائط وكان بينه وبين الحائط قدر عمر الشاة^(١) .

وكان إذا جلس عليه النبي ﷺ فى غير الجمعة، أو خطب قائماً فى الجمعة، استدار أصحابه إليه بوجوههم، وكان وجهه صلى الله عليه وسلم قبلهم فى وقت الخطبة .

وكان يقوم فيخطب، ثم يجلس جلسة خفيفة، ثم يقوم، فيخطب الثانية، فإذا فرغ منها، أخذ بلال فى الإقامة . وكان يأمر الناس بالدنو منه، ويأمرهم بالإنصات، ويخبرهم أن الرجل إذا قال لصاحبه: **أَنْصِتْ فَقَدْ لَغَا^(٢)** . ويقول: **« مَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ »**^(٣) . وكان يقول: **« مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يُخْطُبُ، فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا، وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ »**^(٤) رواه الإمام أحمد .

وقال أبى بن كعب: قرأ رسول الله ﷺ يوم الجمعة ﴿ تبارك ﴾ وهو قائم، فذكرنا بأيام الله، وأبو الدرداء أو أبو ذر يغمزنى، فقال: متى أنزلت هذه السورة؟ فإني لم أسمعها إلى الآن، فأشار إليه أن اسكت، فلما انصرفوا، قال: سألتك متى أنزلت هذه السورة فلم تخبرنى، فقال: إنَّه ليس لك من صلاتك اليوم إلا ما لغوت، فذهب إلى رسول الله ﷺ، فذكر له ذلك، وأخبره بالذى قال له أبى، فقال رسول الله ﷺ: **« صَدَقَ أَبِى »**^(٥) . ذكره ابن ماجه، وسعيد بن منصور، وأصله فى مسند أحمد .

وقال ﷺ: **يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ: رَجُلٌ حَضَرَهَا يَلْتَمِسُ وَهُوَ حَظُّهُ مِنْهَا، وَرَجُلٌ**

(١) عن سلمة بن الأكوع قال: كان بين منبر رسول الله ﷺ وبين الحائط قدر عمر شاة. متفق عليه .

(٢) رواه البخارى (٩٣٤) ومسلم (١٩٣٣) والترمذى (٥١٢) والنسائى (١٠٣/٣) .

(٣) سبق تخريجه

(٤) ضعيف. رواه أحمد (٢٣٠/١) وفى سنده مجالد بن سعيد وهو ليس بالقوى وقد تغير فى آخر عمره كما فى «التقريب» (٢٢٩/٢) .

(٥) حسن . رواه ابن ماجه (١١١١) وعبد الله بن أحمد فى رواة المسند (١٤٣/٥) وحسنه المنذرى فى «الترغيب والترهيب» (٢٥٧/١) .

حَضَرَهَا يَدْعُو، فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ، وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا بِإِنْصَاتٍ وَسُكُوتٍ، وَلَمْ يَتَخَطَّ رَقَبَةً مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا، فَهِيَ كَفَّارَةٌ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، وَزِيَادَةٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ ^(١) ذكره أحمد وأبو داود .

وكان إذا فرغ من الأذان، أخذ النبي ﷺ في الخطبة، ولم يقم أحدٌ يركع ركعتين ألبته، ولم يكن الأذان إلا واحداً، وهذا يدل على أن الجمعة كالعيد، لا سنة لها قبلها، وهذا أصحُّ قولِي العلماء، وعليه تدلُّ السنة، فإن النبي ﷺ كان يخرج من بيته، فإذا رقي المنبر، أخذ بلالٌ في أذان الجمعة، فإذا أكمله، أخذ النبي ﷺ في الخطبة من غير فصل، وهذا كان رأى عين، فمتى كانوا يُصلون السنة؟! ومن ظن أنهم كانوا إذا فرغ بلال رضى الله عنه من الأذان، قاموا كلُّهم، فركعوا ركعتين، فهو أجهلُ الناس بالسنة، وهذا الذي ذكرناه من أنه لا سنة قبلها، هو مذهب مالك، وأحمد في المشهور عنه، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي .

والذين قالوا: إن لها سنة، منهم من احتج أنها ظهرٌ مقصورة، فثبت لها أحكامُ الظهر، وهذه حجة ضعيفة جداً، فإن الجمعة صلاةٌ مستقلة بنفسها تُخالف الظهر في الجهر، والعدد، والخطبة، والشروط المعتبرة لها، وتوافقها في الوقت، وليس إلحاقُ مسألة النزاع بموارد الإتفاق أولى من إلحاقها بموارد الافتراق، بل إلحاقها بموارد الافتراق أولى، لأنها أكثر مما اتفقا فيه .

ومنهم من أثبت السنة لها هنا بالقياس على الظهر، وهو أيضاً قياس فاسد، فإن السنة ما كان ثابتاً عن النبي ﷺ من قول أو فعل، أو سنة خلفائه الراشدين، وليس في مسألتنا شيء من ذلك، ولا يجوز إثبات السنن في مثل هذا بالقياس، لأن هذا مما انعقد سببُ فعله في عهد النبي ﷺ، فإذا لم يفعله ولم يشرعه، كان تركه هو السنة، ونظيرُ هذا، أن يُشرع لصلاة العيد سنة قبلها أو بعدها بالقياس، فلذلك كان الصحيح أنه لا يُسن الغسل للمبيت بمزدلفة، ولا لرمى الجمار، ولا للطواف، ولا

(١) حسن. رواه أحمد (٢/٢١٤) وزبو داود (١١١٣). والآية من سورة الأنعام : ١٦٠ .

للكسوف، ولا للاستسقاء، لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يغتسلوا لذلك مع فعلهم لهذه العبادات.

ومنهم من احتج بما ذكره البخارى فى «صحيحه» فقال: باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها: حدثنا عبد الله بن يوسف، أنبأنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ، كان يُصلى قبل الظهر ركعتين، وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ركعتين فى بيته، وقبل العشاء ركعتين^(١)، وكان لا يُصلى بعد الجمعة حتى ينصرف فيُصلى ركعتين وهذا لا حجة فيه، ولم يُرد به البخارى إثبات السنة قبل الجمعة، وإنما مراده أنه هل ورد فى الصلاة قبلها أو بعدها شيء؟ ثم ذكر هذا الحديث، أى: أنه لم يرو عنه فعل السنة إلا بعدها، ولم يرد قبلها شيء.

وهذا نظير ما فعل فى كتاب العيدين، فإنه قال: باب الصلاة قبل العيد وبعدها وقال أبو المعلى: سمعت سعيداً عن ابن عباس، أنه كره الصلاة قبل العيد ثم ذكر حديث سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر، فصلّى ركعتين، ولم يصل قبلهما ولا بعدهما ومعه بلال الحديث^(٢). فترجم للعيد مثل ما ترجم

(١) رواه البخارى (٩٣٧) كتاب الجمعة، باب: الصلاة بعد الجمعة وقبلها.

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن التين: لم يقع ذكر الصلاة قبل الجمعة فى هذا الحديث، فلعل البخارى أراد إثباتها قياساً على الظهر. انتهى. وقواه الزين بن المنير بأنه قصد التسوية بين الجمعة والظهر فى حكم التنفل كما قصد التسوية بين الإمام والمأموم فى الحكم، وذلك يقتضى أن النافلة لهما سواء. انتهى. والذى يظهر أن البخارى أشار إلى ما وقع فى بعض طرق حديث الباب وهو ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أيوب عن نافع قال «كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلى بعدها ركعتين فى بيته ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك» احتج به النووى فى الخلاص على إثبات سنة الجمعة التى قبلها، وتُعقب بأن قوله «وكان يفعل ذلك» عائد على قوله «ويصلى بعد الجمعة ركعتين فى بيته» ويدل عليه رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد سجدة فى بيته ثم قال «كان رسول الله ﷺ يصنع ذلك». أخرجه مسلم. وأما قوله «كان يطيل الصلاة قبل الجمعة» فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعاً لأنه ﷺ كان يخرج إذا زالت الشمس فيستغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة، وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافلة لا صلاة راتبه، فلا حجة فيه لسنة الجمعة التى قبلها بل هو تنفل مطلق. ثم أورد الحافظ بعض الأحاديث التى وردت فى سنة الجرحه القبلية وحكم على جميعها بالضعف. ثم قال الحافظ: وأقوى ما يتمسك به فى مشروعية ركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً «ما من صلاة مرفوعة إلا وبين يديها ركعتان» ومثله حديث عبد الله بن بن مغفل فى وقت المغرب بين كل أذانين صلاة أ، هـ «الفتح» (٤٩٤/٢).

(٢) عن ابن عباس رضى الله عنهما، أن رسول الله ﷺ خرج يوم أضحى أو فطر، فصلّى ركعتين، لم يصل قبلها ولا بعدها، ثم أتى النساء ومعه بلال، فأمرهن بالصدقة، فجعلت المرأة تلقى خرصها وتلقى سخاها. رواه البخارى (٩٦٤) ومسلم (٢٠٢٤) وأحمد (٣٥٥/١) وأبو داود (١١٥٩) والترمذى (٥٣٧) والنسائى (١٩٣/٣) وابن ماجه (١٢٩١).

للجمعة، وذكر للعيد حديثاً دالاً على أنه لا تُشرع الصلاة قبلها ولا بعدها، فدل على أن مراد من الجمعة كذلك .

وقد ظن بعضهم أن الجمعة لما كانت بدلاً عن الظهر - وقد ذكر في الحديث السنة قبل الظهر وبعدها - دلّ على أن الجمعة كذلك، وإنما قال: « وكان لا يُصلى بعد الجمعة حتى ينصرف » بياناً لموضع صلاة السنة بعد الجمعة، وإنه بعد الانصراف، وهذا الظن غلط منه، لأن البخارى قد ذكر في باب التطوع بعد المكتوبة حديث ابن عمر رضى الله عنه: « صليتُ مع رسول الله ﷺ سَجْدَتَيْنِ قبل الظهر، وسجدةً بعد الظهر، وسجدةً بعد المغرب، وسجدةً بعد العشاء، وسجدةً بعد الجمعة^(١) » فهذا صريح في أن الجمعة عند الصحابة صلاةٌ مستقلةٌ بنفسها غير الظهر، وإلا لم يحتج إلى ذكرها لدخولها تحت اسم الظهر، فلما لم يذكر لها سنةٌ إلا بعدها، علم أنه لا سنة لها قبلها .

ومنهم من احتج بما رواه ابن ماجه في « سننه » عن أبى هريرة وجابر، قال: جاء سُلَيْكُ الْغَطَفَانِي ورسولُ الله ﷺ يخطبُ فقال له: « أَصَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ؟ » قال: لا . قال: « فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوِّزْ فِيهِمَا »^(٢) . وإسناده ثقات .

قال أبو البركات ابن تيمية: وقوله: « قبل أن تجيئ » يدل على أن هاتين الركعتين سنة الجمعة، وليستا تحية المسجد . قال: شيخنا حفيده أبو العباس: وهذا غلط، والحديث المعروف في « الصحيحين » عن جابر، قال: دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب، فقال: « أَصَلَّيْتَ » قال: لا . قال: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ^(٣) . وقال: « إذا جاء أحدكم الجمعة والإمام يخطب، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، وَلْيَتَجَوِّزْ فِيهِمَا »^(٤) . فهذا هو المحفوظ في هذا الحديث، وأفراد ابن ماجه في الغالب غيرُ صحيحة، هذا معنى كلامه .

وقال شيخنا أبو الحجاج الحافظ المزى: هذا تصحيف من الرواة، إنما هو « أصليت » قبل أن تجلس » فغلط فيه الناسخ . وقال: وكتابُ ابنِ ماجه إنما تداولته شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيحى البخارى ومسلم، فإن الحفاظ تداولوهما، واعتنوا

(١) رواه البخارى (١١٨٠) ومسلم (١٦٦٧) وأحمد (٦/٢).

(٢) صحيح. دون قوله (قبل أن تجيئ) فإنه شاذ - رواه ابن ماجه (١١١٤). كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب:

« ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب. » (٣) رواه البخارى (٩٣١) ومسلم (١٩٨٧) وابن ماجه (١١١٢).

(٤) رواه مسلم (١٩٩١) وأحمد (٣١٧/٣) وأبو داود (١١١٦) وابن ماجه (١١١٤).

بضبطهما وتصحيحهما، قال: ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف .

قلت: ويدل على صحة هذا أن الذين اعتنوا بضبط سنن الصلاة قبلها وبعدها، وصنفوا فى ذلك من أهل الأحكام والسنن وغيرها، لم يذكر واحد منهم هذا الحديث فى سنة الجمعة قبلها، وإنما ذكروه فى استحباب فعل تحية المسجد والإمام على المنبر، واحتجوا به على من منع من فعلها فى هذه الحال، فلو كانت هى سنة الجمعة، لكان ذكرها هناك، والترجمة عليها، وحفظها، وشهرتها أولى من تحية المسجد . ويدل عليه أيضاً أن النبى ﷺ، لم يأمر بهاتين الركعتين إلا الداخلى لأجل أنها تحية المسجد . ولو كانت سنة الجمعة، لأمر بها القاعدین أيضاً، ولم يخص بها الداخلى وحده .

ومنهم من احتج بما رواه أبو داود فى « سننه »، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا إسماعيل، حدثنا أيوب، عن نافع، قال: كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة، ويصلى بعدها ركعتين فى بيته، وحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك . وهذا لا حجة فيه على أن للجمعة سنة قبلها، وإنما أراد بقوله: إن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك^(١): أنه كان يصلى الركعتين بعد الجمعة فى بيته^(٢) لا يصليهما فى المسجد، وهذا هو الأفضل فيهما، كما ثبت فى « الصحيحين » عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلى بعد الجمعة ركعتين فى بيته . وفى « السنن » عن ابن عمر، أنه إذا كان بمكة، فصلى الجمعة، تقدم، فصلى ركعتين، ثم تقدم فصلى أربعاً، وإذا كان بالمدينة، صلى الجمعة، ثم رجع إلى بيته، فصلى ركعتين، ولم يصل بالمسجد، فقل له، فقال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك^(٣) . وأما إطالة ابن عمر الصلاة قبل الجمعة، فإنه تطوع مطلق، وهذا هو الأولى لمن جاء إلى الجمعة أن يشتغل بالصلاة حتى يخرج الإمام، كما تقدم من حديث أبى هريرة، ونُبِيشة الهذلى عن النبى ﷺ .

قال أبو هريرة عن النبى ﷺ: « من اغتسل يوم الجمعة، ثم أتى المسجد، فصلّى ما قُدِّرَ له، ثم أنصتَ حتى يفرغ الإمام من خطبته، ثم يصلى معه، غُفِرَ له ما بينه

(١) صحيح. رواه أبو داود (١١٢٨) والنسائى (١١٣/٣) والبيهقى (٢٤٠/٣).

(٢) رواه البخارى (١١٨٠) ومسلم (١٦٦٧) وأحمد (٦/٢).

(٣) صحيح. رواه أبو داود (١١٣٠) والحاكم (٢٩٠/١) والبيهقى (٢٤٠/٣) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى .

وبين الجمعة الأخرى، وفضلُ ثلاثة أيام^(١). وفي حديث نُبَيْشَةَ الهذلي: « إن المسلم إذا اغتسل يومَ الجمعة، ثم أقبلَ إلى المسجد لا يؤذِي أحداً، فإن لم يجد الإمامَ خَرَجَ، صَلَّى ما بدا له، وإن وجد الإمامَ خَرَجَ، جلس، فاستمع وأنصت حتى يقضى الإمامُ جمعته وكلامه، إن لم يُغفر له في جُمُعته تلك ذنوبه كُلُّها أن تكون كَفَّارَةً للجمعة التي تليها »^(٢) هكذا كان هدى الصحابة رضى الله عنهم .

قال ابن المنذر: رويناه عن ابن عمر: أنه كان يُصلى قبل الجمعة ثنتي عشرة ركعة . وعن ابن عباس، أنه كان يصلى ثمان ركعات . وهذا دليل على أن ذلك كان منهم من باب التطوع المطلق، ولذلك اختلف في العدد المروى عنهم في ذلك، وقال الترمذى في « الجامع »: وروى عن ابن مسعود، أنه كان يُصلى قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً . وإليه ذهب ابن المبارك والثوري^(٣) .

وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري: رأيت أبا عبد الله، إذا كان يوم الجمعة يُصلى إلى أن يعلم أن الشمس قد قاربت أن تزول، فإذا قاربت، أمسك عن الصلاة حتى يؤذَن المؤذِن، فإذا أخذ في الأذان، قام فصلى ركعتين أو أربعاً، يفصل بينهما بالسلام، فإذا صلى الفريضة، انتظر في المسجد، ثم يخرج منه، فيأتى بعض المساجد التي بحضرة الجامع، فيُصلى فيه ركعتين، ثم يجلس، وربما صَلَّى أربعاً، ثم يجلس، ثم يقوم، فيصلى ركعتين أخريين، فتلك ست ركعات على حديث على، وربما صلى بعد الست ستاً آخر، أو أقل، أو أكثر . وقد أخذ من هذا بعض أصحابه رواية: أن للجمعة قبلها سنة ركعتين أو أربعاً، وليس هذا بصريح، بل ولا ظاهر، فإن أحمد كان يمسك عن الصلاة في وقت النهي، فإذا زال وقت النهي، قام فأتى تطوعه إلى خروج الإمام، فربما أدرك أربعاً، وربما لم يدرك إلا ركعتين .

ومنهم من احتج على ثبوت السنة قبلها، بما رواه ابن ماجه في « سننه » حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا يزيد بن عبد ربّه، حدثنا بقية، عن مبشر بن عبيد، عن

(١) رواه مسلم (١٩٥٤) كتاب الصلاة، باب: فضل من استمع وأنصت في الخطبة .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) ذكره الترمذى في « الجامع » (٤٠١/٢) .

حجاج بن أرطاة، عن عطية العوفى، عن ابن عباس، قال: كان النبى ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً، لا يفصل بينها فى شىء منها^(١). قال ابن ماجه: باب الصلاة قبل الجمعة، فذكره.

وهذا الحديث فيه عدة بلايا، إحداها: بقية بن الوليد: إمام المدلسين وقد عنعنه ولم يصرح بالسماع.

الثانية: مبشر بن عبيد، المنكر الحديث. وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبى يقول: شيخ كان يقال له: مبشر بن عبيد كان بجمص، أظنه كوفياً، روى عنه بقية، وأبو المغيرة، أحاديثه أحاديث موضوعة كذب. وقال الدارقطنى: مبشر بن عبيد متروك الحديث، أحاديثه لا يتابع عليها.

الثالثة: الحجاج بن أرطاة الضعيف المدلس.

الرابعة: عطية العوفى، قال البخارى: كان هشيم يتكلم فيه، وضعفه أحمد وغيره.

وقال البيهقى: عطية العوفى لا يحتج به، ومبشر بن عبيد الحمصى منسوب إلى وضع الحديث، والحجاج بن أرطاة، لا يحتج به. قال بعضهم: ولعل الحديث انقلب على بعض هؤلاء الثلاثة الضعفاء، لعدم ضبطهم وإتقانهم، فقال: قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا، وإنما هو بعد الجمعة، فيكون موافقاً لما ثبت فى «الصحيح» ونظير هذا: قول الشافعى فى رواية عبد الله بن عمر العمرى: «للفارس سهمان، وللراجل سهم». قال الشافعى: كأنه سمع نافعاً يقول: للفارس سهمان، وللراجل سهم، فقال: للفارس سهمان، وللراجل سهم. حتى يكون موافقاً لحديث أخيه عبيد الله، قال: وليس يشكُّ أحد من أهل العلم فى تقديم عبيد الله بن عمر على أخيه عبد الله فى الحفظ.

(١) ضعيف جداً، إن لم يكن موضوعاً. رواه ابن ماجه (١١٢٩) والطبرانى فى «الكبير» (١٢٩/١٢) برقم (١٢٦٧٤) وفى سنده مبشر بن عبيد الحمصى، وهو متروك، ورواه أحمد بالوضع كما فى «التقريب» (٢٢٨/٢) وعطية العوفى ضعيف، وحجاج بن أرطاة مدلس، وبقية بن الوليد مدلس. وقال الحافظ فى «التلخيص» (٧٤/٢) ضعيف جداً.

قلت: ونظير هذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في حديث أبي هريرة: « لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا، وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَزْوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطُّ، قَطُّ. وَأَمَّا الْجَنَّةُ: فَيُنشِئُ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا » فانقلب على بعض الرواة فقال: أما النار، فينشئ الله لها خلقاً^(١).

قلت: ونظيرُ هذا حديثُ عائشة: « إِنْ بَلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ »، وهو في « الصحيحين »، فانقلب على بعض الرواة، فقال: ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ^(٢) يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ بِلَالٌ.

ونظيره أيضاً عندى حديث أبي هريرة: « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ وَلِيَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ »^(٣) وأنه وَهَمٌ - واللَّهِ أَعْلَمُ - فيما قاله رسوله الصادق المصدوق، « وَلِيَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ »^(٤). كما قال وائل بن جُحْر: كان رسولُ الله ﷺ إذا سجد، وضع رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ. وقال الخطابي وغيره: وحديثُ وائل بن جُحْر، أصح من حديث أبي هريرة. وقد سبقت المسألة مستوفاة في هذا الكتاب والحمد لله.

وكان صلى الله عليه وسلم إذا صلى الجمعة، دخل إلى منزله، فصلّى ركعتين سُنَّتَها، وأمر مَنْ صلاها أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهَا أَرْبَعًا. قال شيخنا أبو العباس ابن تيمية: إن صلى في المسجد، صلى أربعاً، وإن صلى في بيته، صلى ركعتين^(٥). قلت: وعلى هذا تدل الأحاديث، وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر أنه كان إذا صلى في المسجد، صلى أربعاً، وإذا صلى في بيته، صلى ركعتين.

(١) رواه البخارى (٧٣٨٤) ومسلم (٧٠٣٩).

(٢) رواه البخارى (١٩١٨) ومسلم (٢٤٩٨) والنسائى (١٣٦/٤).

(٣) سبق تخريجه. فى هديه ﷺ فى الصلاة.

(٤) ضعيف. رواه أبو داود (٨٣٨) والترمذى (٢٦٨) والنسائى (٢٠٧/٢) وابن ماجه (٣٨٢) والدارمى (٣٠٣/١) والدارقطنى (٣٤٥/١) والحاكم (٢٢٦/١) وعنه البيهقى (٩٨/٢) وضعفه الدارقطنى بقوله: تفرد به يزيد عن شريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوى فيما يتطرد به والله أعلم. اهـ وانظر «الإرواء» (٣٥٧).

(٥) قال شيخنا الألبانى: هذا التفصيل لا أعرف له أصلاً فى السنة... والحديث الصحيح المعروف: «أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة»، فإذا صلى بعد الجمعة ركعتين أو أربعاً فى المسجد جاز، أوفى البيت فهو أفضل، لهذا الحديث الصحيح. «تمام المنه» ص ٣٤١، ٣٤٢.

وفى « الصحيحين »: عن ابن عمر، أن النبى ﷺ، كان يصلى بعد الجمعة ركعتين فى بيته^(١).

وفى صحيح مسلم، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ: « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ »^(٢). والله أعلم.



فصل

فى هديه ﷺ فى العيدين

وكان صلى الله عليه وسلم يصلى العيدين فى المصلّى، وهو المصلّى الذى على باب المدينة الشرقى، وهو المصلّى الذى يُوضع فيه مَحْمَلُ الْحَاجِّ، ولم يُصلِّ العيدَ بمسجده إلا مرةً واحدةً أصابهم مطر، فصلى بهم العيدَ فى المسجد^(٣) إن ثبت الحديث، وهو فى سنن أبى داود وابن ماجه، وهديه كان فعلهما فى المصلّى دائماً.

وكان يلبس للخروج إليهما أجمل ثيابه، فكان له حُلَّةٌ يلبسها للعيدين والجمعة، ومرة كان يلبس بُرْدَيْنِ أخضرين، ومرة بُرداً أحمر، وليس هو أحمر مُصمتاً كما يظنه بعضُ الناس، فإنه لو كان كذلك، لم يكن بُرداً، وإنما فيه خطوط حمراء كالبرود اليمنية، فسمى أحمر باعتبار ما فيه من ذلك. وقد صح عنه ﷺ من غير معارضٍ النهى عن لبس المعصر والأحمر، وأمر عبد الله بن عمرو لما رأى عليه ثوبين أحمرين أن يحرقهما^(٤) فلم يكن ليكره الأحمر هذه الكراهة الشديدة ثم يلبسه، والذى

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٢٠٠٣) وأحمد (٢٤٩/٢) وأبو داود (١١٣١) والنسائى (١١٣/٣) والترمذى (٥٢٣) وابن ماجه (١١٣٢).

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (١١٦٠) وابن ماجه (١٣١٣) والحاكم (٢٩٥/١) والبيهقى (٢١٠/٣) وفى سنده عيسى ابن عبد الأعلى بن أبى فروة وهو مجهول كما فى «التقريب» وكذا شيخه أبو يحيى وهو عبد الله بن عبد الله بن موهب وهو مجهول الحال.

قلت: والعجب من الحاكم حيث صحح الحديث فى «المستدرک» وأعجب منه موافقة الذهبى له، وهو القائل فى عيسى بن عبد الأعلى: لا يكاد يعرف روى الوليد بن مسلم عنه فقط، عن عبيد الله ابن موهب، عن أبى هريرة فى صلاة العيد فى المسجد يوم المطر، وهو حديث فرد منكر. «الميزان» (٣/٣١٥).

(٤) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه قال: رأى رسول الله ﷺ على ثوبين معصرين. فقال: «أَمُكْ أَمَرْتُكُ بِهِذَا؟ قُلْتُ: أَغْسَلُهُمَا، قَالَ: بَلْ أَحْرَقَهُمَا» رواه مسلم (٥٣٣٧) والنسائى (٢٠٣/٨). قال النووى: قوله ﷺ: (أمك أمرتك بهذا) معناه أن هذا من الناس النساء وزين وأخلاقهن. وأما الأمر بإحراقهما فقليل: هو عقوبة وتغليظ لجره وزجر غيره عن مثل هذا الفعل.

يَقُومُ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ تَحْرِيمُ لِبَاسِ الْأَحْمَرِ، أَوْ كَرَاهِيَّتُهُ كَرَاهِيَّةٌ شَدِيدَةٌ .

وَكَانَ ﷺ يَأْكُلُ قَبْلَ خُرُوجِهِ فِي عِيدِ الْفِطْرِ تَمَرَاتٍ، وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا وَأَمَّا فِي عِيدِ الْأَضْحَى، فَكَانَ لَا يَطْعَمُ حَتَّى يَرْجِعَ مِنَ الْمِصْلَى، فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ .

وَكَانَ يَغْتَسِلُ لِلْعِيدَيْنِ، صَحَّ الْحَدِيثُ فِيهِ، وَفِيهِ حَدِيثَانِ ضَعِيفَانِ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِنْ رِوَايَةِ جُبَّارَةَ بْنِ مُغَلَّسٍ^(١)، وَحَدِيثُ الْفَاكِهِ بْنِ سَعْدٍ، مِنْ رِوَايَةِ يَوْسُفَ بْنِ خَالِدِ السَّمْتِيِّ^(٢). وَلَكِنْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ شَدَّةٍ أَتْبَاعَهُ لِلسَّنَةِ، أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ خُرُوجِهِ^(٣).

وَكَانَ ﷺ يَخْرُجُ مَاشِيًا، وَالْعَزَّةُ تُحْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْمِصْلَى، نُصِبَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ لِيَصْلَى إِلَيْهَا، فَإِنَّ الْمِصْلَى كَانَ إِذْ ذَاكَ فُضَاءً لَمْ يَكُنْ فِيهِ بِنَاءٌ وَلَا حَائِطٌ، وَكَانَتِ الْحَرَبَةُ سُتْرَتَهُ^(٤).

وَكَانَ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ عِيدِ الْفِطْرِ، وَيُعَجِّلُ الْأَضْحَى، وَكَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ شَدَّةٍ أَتْبَاعَهُ لِلسَّنَةِ، لَا يَخْرُجُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيُكَبِّرُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الْمِصْلَى .

وَكَانَ ﷺ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْمِصْلَى، أَخَذَ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ وَلَا قَوْلٍ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ . وَالسَّنَةُ: أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ شَيْءًا مِنْ ذَلِكَ^(٥).

وَلَمْ يَكُنْ هُوَ وَلَا أَصْحَابُهُ يُصَلُّونَ إِذَا انْتَهَوْا إِلَى الْمِصْلَى شَيْئًا قَبْلَ الصَّلَاةِ

(١) ضَعِيفٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٣١٥) وَابْنُ بَيْهَقٍ (٢٧٨/٣) وَفِي سَنَدِهِ جُبَّارَةُ بْنُ الْمَغْلَسِ وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» (١٥٢/١).

(٢) مَوْضُوعٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٣١٦) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (٧٨/٤) وَالدُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى» (٨٥/١) وَفِي سَنَدِهِ يَوْسُفُ بْنُ خَالِدِ السَّمْتِيِّ، قَالَ الْحَافِظُ: تَرْكُوهُ، وَكَذَّبَهُ ابْنُ مَعِينٍ «التَّقْرِيبِ» (٣٨٠/٢) وَقَالَ السَّنْدِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى ابْنِ مَاجَهَ: كَذَّبَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ.

(٣) صَحِيحٌ. رَوَاهُ مَالِكٌ (٢/١٧٧) وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَوْصُفِ (٥٧٥٤).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩٧٣) كِتَابُ الْعِيدَيْنِ، بَابُ: حَمَلُ الْعَزَّةِ أَوْ الْحَرَبَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ الْإِمَامِ يَوْمَ الْعِيدِ. وَابْنُ مَاجَهَ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ (١٣٠٤) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَرَبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ.

(٥) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠١٨) وَأَحْمَدُ (٩١/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٤٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٣٢).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩٥٨) وَمُسْلِمٌ (٢٠١٦) وَأَحْمَدُ (١٠٧/٥) وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرٌ أَنَّ لَا أَذَانَ لَصَلَاةِ الْفِطْرِ حِينَ يَخْرُجُ الْإِمَامُ وَلَا بَعْدَ مَا يَخْرُجُ، وَلَا إِقَامَةٌ، وَلَا نَدَاءٌ وَلَا شَيْءٌ. لَا نَدَاءَ يَوْمِئِذٍ وَلَا إِقَامَةَ. قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْعُلَمَاءِ كَافَةً. وَقَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي «الْمَغْنَى» وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا مِمَّنْ يَعْتَدُ بِخِلَافِهِ إِلَّا أَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ أَذَّنَ وَأَقَامَ، قَالَ: وَقِيلَ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ أَذَّنَ فِي الْعِيدَيْنِ زِيَادٌ انْتَهَى.

ولا بعدها^(١) .

وكان يبدأ بالصلاة قبل الخطبة، فيُصلّي ركعتين، يكبر في الأولى سبع تكبيرات متوالية بتكبيرة الافتتاح، يسكت بين كل تكبيرتين سكتة يسيرة، ولم يُحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرات، ولكن ذكر عن ابن مسعود أنه قال: يَحْمَدُ اللَّهُ، ويثنى عليه، ويصلّي على النبي ﷺ، ذكره خلال . وكان ابن عمر مع تحريره للاتباع، يرفع يديه مع كل تكبيرة .

وكان صلى الله عليه وسلم إذا أتم التكبير، أخذ في القراءة، فقرأ فاتحة الكتاب، ثم قرأ بعدها ﴿ ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدُ ﴾ في إحدى الركعتين، وفي الأخرى، ﴿ اقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ [القمر: ١]^(٢) .

وربما قرأ فيهما ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾، و ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ [الغاشية: ١] صح عنه هذا وهذا، ولم يصح عنه غير ذلك^(٣) .

فإذا فرغ من القراءة، كبر وركع، ثم إذا أكمل الركعة، وقام من السجود، كبر خمسا متوالية، فإذا أكمل التكبير، أخذ في القراءة، فيكون التكبير أول ما يبدأ به في الركعتين، والقراءة يليها الركوع، وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه والى بين القراءتين، فكبر أولاً، ثم قرأ وركع، فلما قام في الثانية، قرأ وجعل التكبير بعد القراءة، ولكن لم يثبت هذا عنه، فإن من رواية محمد بن معاوية النيسابورى . قال البيهقى: رماه غير واحد بالكذب .

وقد روى الترمذى من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة، وفي الآخرة

(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: خرج النبي ﷺ يوم عيد فصلّى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما، رواه البخارى (٩٦٤) ومسلم (٢٠٢٤) وأحمد (٣٥٥/١) وأبو داود (١١٥٩) والترمذى (٥٣٧) والنسائى (١٩٣/٣) وابن ماجه (١٢٩١).

(٢) رواه مسلم (٢٠٢٥) وأحمد (٢١٧/٥ و ٢١٨) وأبو داود (١١٥٤) والنسائى (١٨٣/٣ و ١٨٤) والترمذى (٥٣٤) وابن ماجه (١٢٨٢).

(٣) رواه مسلم (١٩٩٥) وأبو داود (١١٢٢) والترمذى (٥٣٣) والنسائى (١٩٤/٣) وابن ماجه (١٢٨١) من حديث نعمان بن بشير رضى الله عنه . ورواه أحمد (٧/٥) عن سمرة رضى الله عنه وسنده صحيح .

خمساً قَبْلَ القراءة^(١) . قال الترمذی: سألت محمداً يعنى البخارى عن هذا الحديث قال: ليس فى الباب شئٌ أصحَّ من هذا، وبه أقول، وقال: وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفى عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده فى هذا الباب^(٢)، هو صحيح أيضاً .

قلت: يُريد حديثه أن النبى ﷺ كَبُرَ فى عيدِ ثنتى عشرة تكبيرة، سبعا فى الأولى، وخمسا فى الآخرة، ولم يُصل قبلها ولا بعدها . قال أحمد: وأنا أذهب إلى هذا . قلت: وكثير بن عبد الله بن عمرو هذا ضرب أحمد على حديثه فى «المسند» وقال: لا يُساوى حديثه شيئا، والترمذى تارة يُصحح حديثه، وتارة يُحسنه، وقد صرح البخارى بأنه أصحُّ شئ فى الباب، مع حكمه بصحة حديث عمرو بن شعيب، وأخبر أنه يذهب إليه . والله أعلم .

وكان ﷺ إذا أكمل الصلاة، انصرف، فقام مُقابل الناس، والناسُ جلوس على صفوفهم، فيعظهم ويوصيهم، ويأمرهم وينهاهم، وإن كان يُريد أن يقطع بعثاً قطعه، أو يأمر بشئ أمر به . ولم يكن هنالك منبر يرقى عليه، ولم يكن يُخرج منبر المدينة، وإنما كان يخطبهم قائماً على الأرض، قال جابر: شهدتُ مع رسول الله ﷺ الصلاة يومَ العيد، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا أذان ولا إقامة، ثم قام متوكئاً على بلال، فأمر بتقوى الله، وحثَّ على طاعته، ووعظ الناس، وذكرهم، ثم مضى حتى أتى النساء، فوعظهن وذكرهن^(٣) . متفق عليه .

وقال أبو سعيد الخدرى: كان النبى ﷺ يخرج يومَ الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول ما يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف، فيقوم مقابل الناس، والناسُ جلوس على صفوفهم . . . الحديث . رواه مسلم^(٤) .

وذكر أبو سعيد الخدرى: أنه ﷺ كان يخرج يومَ العيد، فيُصلى بالناس ركعتين، ثم يُسَلِّمُ، فيقف على راحلته مستقبل الناس وهم صفوف جلوس، فيقول: «

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٥٣٦) والدارقطنى (٤٨/٢) وابن خزيمة (١٤٣٩) وابن ماجه (١٢٧٩) وفى إسناده كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى، وهو ضعيف ومنهم من نسب إلى الكذب كما فى «التقريب» (١٣٢/٢).

(٢) حسن. رواه أحمد (١٨٠/٢) وأبو داود (١١٥١) والدارقطنى (٤٨/٢) وابن ماجه (١٢٧٨) وابن الجارود فى «المتقى» (١٣٧ - ١٣٨) والطحاوى فى «شرح الآثار» (٣٩٨/٢).

(٣) رواه البخارى (٩٥٨) ومسلم (٢٠١٤) وأبو داود (١١٤١).

(٤) رواه البخارى (٩٥٦) ومسلم (٢٠٢٠).

تَصَدَّقُوا»، فأكثرُ من يتصدق النساء، بالقرط والخاتم والشئ فإن كانت له حاجة يُريد أن يبعث بعثاً يذكره لهم، وإلا انصرف^(١).

وقد كان يقع لى أن هذا وهم، فإن النبي ﷺ، إنما كان يخرج إلى العيد ماشياً، والعنزة بين يديه، وإنما خطب على راحلته يوم النحر بمنى، إلى أن رأيتُ بقى بن مَخْلَد الحافظ قد ذكر هذا الحديث فى « مسنده » عن أبى بكر بن أبى شيبة، حدثنا عبد الله بن نُمير، حدثنا داود بن قيس، حدثنا عياض بن عبد الله بن سعد بن أبى سرح، عن أبى سعيد الخدرى، قال: كان رسولُ الله ﷺ يخرج يومَ العيد من يومِ الفطر، فيُصلى بالناس تينكَ الركعتين، ثم يُلَم، فيستقبل الناس، فيقول: «تَصَدَّقُوا». وكان أكثرُ من يتصدق النساء وذكر الحديث^(٢).

ثم قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد، حدثنا أبو عامر، حدثنا داود، عن عياض، عن أبى سعيد: كان النبي ﷺ يخرج فى يومِ الفطر، فيُصلى بالناس، فيبدأ بالركعتين، ثم يستقبلُهم وهم جلوس، فيقول: «تَصَدَّقُوا»^(٣) فذكر مثله وهذا إسنادُ ابن ماجه إلا أنه رواه عن أبى كُريب، عن أبى أسامة، عن داود. ولعله: ثم يقوم على رجله، كما قال جابر: قام متوكئاً على بلال، فتصحف على الكاتب: براحلته. والله أعلم.

فإن قيل: فقد أخرجنا فى « الصحيحين » عن ابن عباس، قال: شهدتُ صلاةَ الفطر مع نبي الله ﷺ، وأبى بكر، وعمر، وعثمان رضى الله عنهم، فكلُّهم يُصَلِّيها قبل الخطبة، ثم يخطُب، قال: فنزل نبي الله ﷺ، كأنى أنظر إليه حين يُجَلِّسُ الرِّجَالَ بيده، ثم أقبل يشقُّهم حتى جاء إلى النساء ومعه بلال، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [المتحنة: ١٢]. فتلا الآية حتى فرغ منها، الحديث^(٤).

وفى « الصحيحين » أيضاً، عن جابر، أن النبي ﷺ قام، فبدأ بالصلاة، ثم خطب الناسَ بعدُ، فلما فرغ نبي الله ﷺ، نزل فأتى النساء فذكرهن، الحديث^(٥) وهو يدل على أنه كان يخطب على منبر، أو على راحلته، ولعله كان قد بُنى له منبر

(١) هو جزء من الحديث السابق ولكن ليس فيه الوقوف على الرحلة.

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٥٦٣٤).

(٣) صحيح. رواه ابن ماجه (١٢٨٨) وأحمد (٣٦٣/٣)، ٤٢، ٥٤ والبيهقى (٢٩٧/٣).

(٤) رواه البخارى (٩٧٨) ومسلم (٢٠١١) وأو داود (١١٤٧) وابن ماجه (١٢٧٤).

(٥) رواه البخارى (٩٥٨) ومسلم (٢٠١٤) وأبو داود (١١٤١).

من لَبِنٍ أو طِينٍ أو نحوه ؟

قيل : لا ريب في صحة هذين الحديثين ، ولا ريب أن المنبر لم يكن يُخْرَج من المسجد ، وأول من أخرجه مروان بن الحكم ، فأُنْكِرَ عليه ، وأما منبر اللَّبْنِ والطِينِ ، فأول من بناه كثير بن الصلت في إمارة مروان على المدينة ، كما هو في « الصحيحين »^(١) . فلعلة ﷺ كَانَ يقوم في المصلَّى على مكان مرتفع ، أو دُكَّان وهي التي تسمى مِصْطَبَةً ، ثم ينحدر منه إلى النساء ، فيَقِفُ عليهن ، فيخطُبُهُن ، فيعظهن ، ويذكُرُهُن . واللَّهِ أعلم .

وكان يفتح خطبته كلها بالحمد لله ، ولم يُحفظ عنه في حديث واحد ، أنه كان يفتح خطبتي العيدين بالتكبير ، وإنما روى ابن ماجه في « سننه » عن سعد القرظ مؤذن النبي ﷺ أنه كان يُكثِرُ التكبير بين أضغاف الخطبة ، ويكثر التكبير في خطبتي العيدين^(٢) . وهذا لا يدل على أنه كان يفتحها به . وقد اختلف الناس في افتتاح خطبة العيدين والاستسقاء ، ف قيل : يُفْتَحَان بالتكبير ، وقيل تفتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار ، وقيل : يُفْتَحَان بالحمد . قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو الصواب ، لأن النبي ﷺ قال : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله ، فهو أجذم »^(٣) . وكان يفتح خطبته كلها بالحمد لله .

(١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الأضحى ويوم الفطر ، فيبأ بالصلاة ، فإذا صلى صلاته وسلم ، قام فأقبل على الناس ، وهم جلوس في مصلاهم فإن كان له حاجة ببحث ، ذكره للناس ، أو كانت له حاجة بغير ذلك أمرهم بها ، وكان يقول : تصدقوا تصدقوا تصدقوا ، وكان أكثر من يتصدق النساء ، ثم ينصرف ، فلم يزل كذلك حتى كان مروان بن الحكم ، فخرجت مخاطرأ مروان ، حتى أتينا المصلى ، فإذا كثير من الصلت قد بنى منبراً من طين ولبن . فإذا مروان ينازعني يده كأنه يجري نحو المنبر ، وأنا أجره نحو الصلاة ، فلما رأيت ذلك منه قلت : أين الابتداء بالصلاة ؟ فقال : لا يا أبا سعيد قد تُحرك بما تعلم ، قلت : كلا . والذي نفسي بيده لا تأتون بخير مما أعلم (ثلاث مرات ثم انصرف) رواه البخاري (٩٥٦) ومسلم (٢٠٢٠) .

(٢) ضعيف . رواه ابن ماجه (١٢٨٧) والحاكم (٦٠٧/٣) والبيهقي (٢٩٩/٣) وفي سننه عن ابن الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرطبي ، المؤذن ضعيف كما في « التقريب » (٤٨١/١) وأبوه وجده لا يُعرف حالهم .

(٣) ضعيف . رواه أحمد (٣٥٩/٢) وأبو داود (٤٨٤٠) والنسائي في « عمل اليوم والليلة » (٤٩٤) والدارقطني (٢٢٩/١) وابن ماجه (١٨٩٤) وابن حبان (١) - إحصان والبيهقي (٢٠٨/٣ ، ٢٠٩) وفي سننه قرة ، وهو ابن عبد الرحمن بن حيوي المعازي المدي . ضعفه ابن معين وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي . وانظر « الإرواء » (٢) .

ورخص ﷺ لمن شهد العيد، أن يجلس للخطبة، وأن يذهب^(١)، ورخص لهم إذا وقع العيد يوم الجمعة، أن يجتزئوا بصلاة العيد عن حضور الجمعة^(٢). وكان ﷺ يخالف الطريق يوم العيد، فيذهب في طريق، ويرجع في آخر^(٣)، فقيل: ليسلم على أهل الطريقين، وقيل: لينال بركته الفريقان، وقيل: ليقضى حاجة من له حاجة منهما، وقيل: ليظهر شعائر الإسلام في سائر الفجاج والطرق، وقيل: ليغيط المنافقين برويتهم عزة الإسلام وأهله، وقيام شعائره وقيل: لتكثر شهادة البقاع، فإن الذهاب إلى المسجد والمصلّى إحدى خطوبتيه ترفع درجة، والأخرى تحط خطيئته حتى يرجع إلى منزله، وقيل وهو الأصح: إنه لذلك كله، ولغيره من الحكم التي لا يخلو فعله عنها.

وروى عنه، أنه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، والله أكبر، وكله الحمد^(٤).

(١) عن عبد الله بن السائب رضي الله عنهما قال: شهدت مع النبي ﷺ العيد، فلما قضى الصلاة، قال: «إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فيجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب» رواه النسائي (١٨٥/٣) وأبو داود (١١٥٥) وابن ماجه (١٢٩٠) وابن الجارود في «المنتقى» (١٣٩) والدارقطني (٥٠/٢) والحاكم (٢٩٥/١) والبيهقي (٢٠١/٣) وسنده صحيح، وانظر «الإرواء» (٦٢٩).

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «قد اجتمع في يومكم هذا الميدان، فمن شاء أجزأه من الجمعة وإنا مجمعون» رواه أبو داود (١٠٧٣) وابن ماجه عقب الحديث (١٣١١) وسنده صحيح. وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه، أن معاوية سأله هل شهدت مع رسول الله ﷺ عيدين اجتماعاً؟ قال: نعم، صلى العيد أول النهار، ثم رخص في الجمعة فقال: «من شاء أن يجمع فليجمع» رواه أحمد (٣٧٢/٤) وأبو داود (١٠٧٠) والنسائي (١٩٤/٣) وابن ماجه (١٣١٠) والدارمي (٤٥٩/١) والحاكم (٢٨٨/١) وفي سنده إياس بن أبي رملة الشامي، وهو مجهول كما في «التقريب» (٨٧/١) ولكن حديث أبي هريرة شاهد لهذا الحديث.

(٣) عن جابر رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق. رواه البخاري (٩٨٦). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا خرج إلى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه» رواه أحمد (٢٣٨/٢) والترمذي (٥٤١) وابن ماجه (١٣٠١) وابن خزيمة (١٤٦٨) وابن حبان (٢٨١٥ - إحصان) والبخاري (١١١٨) والحاكم (٢٩٦/١) والبيهقي (٣٠٨/٣) وسنده حسن.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق آخر، رواه أبو داود (١١٥٦) وأحمد (١٠٩/٢) وابن ماجه (١٢٩٩) والحاكم (٢٩٦/١) والبيهقي (٣٠٩/٣) وسنده صحيح.

(٤) ضعيف جداً. رواه الدارقطني (٤٩/٢) والبيهقي (٣١٥/٣) وفي سنده عمرو بن شمر وهو متروك وجابر الجعفي ضعيف. ولكن صحح عن عمر وعلى وابن عباس أنهم كانوا يفعلون ذلك.

قال ابن عبد البر في «الاستذكار»: صحح عن عمر وعلى وابن مسعود أنهم كانوا يكبرون ثلاثاً ثلاثاً الله أكبر الله أكبر الله أكبر.

وروي ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٢/٢) بسند صحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من النحر يقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، والله الحمد.

فصل

فى هديه ﷺ فى صلاة الكسوف

لما كَسَفَتِ الشَّمْسُ، خَرَجَ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ مُسْرِعاً فَرِعاً يَجْرُ رِداءه، وَكَانَ كُسُوفُهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ عَلَى مِقْدَارِ رُمَحِينَ أَوْ ثَلَاثَةِ مِائَةِ طُلُوعِهَا، فَتَقَدَّمَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، قَرَأَ فِي الْأُولَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَةَ طَوِيلَةٍ، جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ، ثُمَّ رَكَعَ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ: « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ »، ثُمَّ أَخَذَ فِي الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ رَكَعَ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَةً طَوِيلَةً فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخَرَى مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى، فَكَانَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ وَسُجُودَانِ، فَاسْتَكْمَلَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَرَأَى فِي صَلَاتِهِ تِلْكَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَهَمَّ أَنْ يَأْخُذَ عُقُوداً مِنَ الْجَنَّةِ، فَبَرِيهِمْ إِيَّاهُ، وَرَأَى أَهْلَ الْعَذَابِ فِي النَّارِ، فَرَأَى امْرَأَةً تَخْدِشُهَا هَرَّةٌ رَبَطْتُهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعاً وَعَطَشاً، وَرَأَى عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ يَجْرُ أَمْعَاءَهُ فِي النَّارِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ غَيَّرَ دِينَ إِبْرَاهِيمَ، وَرَأَى فِيهَا سَارِقَ الْحَاجِّ يُعَذَّبُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَخَطَبَ بِهِمْ خُطْبَةً بَلِيغَةً، حَفِظَ مِنْهَا قَوْلَهُ « إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمَا ذَلِكَ، فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا، وَصَلُّوا، وَتَصَدَّقُوا يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهُ مَا أَحَدٌ آخِرٌ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ، أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهُ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً » (١).

وقال: « لَقَدْ رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وَعُدْتُمْ بِهِ، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُنِي أُرِيدُ أَنْ أَخْذَ قِطْعاً مِنَ الْجَنَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي أَتَقَدَّمُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضاً حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأْخُذُ » (٢).

وفى لفظ: « وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَراً قَطُّ أَنْفَعَ مِنْهَا، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ النِّسَاءَ. قَالُوا: وَبِمَا رَسُلَ اللَّهِ؟ قَالَ: بِكُفْرِهِنَّ. قِيلَ: أَيْكُفْرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئاً، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ

(١) رواه البخارى (١٠٦٥) ومسلم (٢٠٥٥) عن عائشة رضى الله عنها.

(٢) رواه البخارى (١٠٦٦) ومسلم (٢٠٥٧) عن عائشة رضى الله عنها.

خَيْرَ أَقْطُ»^(١).

ومنها: «وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَى أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ، أَوْ قَرِيباً مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ، يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيُقَالُ لَهُ: مَا عَلِمْتَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ قَالَ: الْمُؤْمِنُ، فيقول: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا، وَأَمَنَّا، وَاتَّبَعْنَا، فيقالُ لَهُ: نَمَّ صَالِحاً فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ قَالَ: الْمُرْتَابُ، فيقول: لَا أَدرى، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئاً، فَقُلْتُ»^(٢).

وفى طريق أخرى لأحمد بن حنبل رحمه الله، أنه ﷺ لما سَلَّمَ، حَمَدَ اللَّهَ، وَاتْنَى عَلَيْهِ، وَشَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّهُ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، أُنشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنِّي قَصَرْتُ فِي شَيْءٍ مِنْ تَبْلِيغِ رِسَالَاتِ رَبِّي لِمَا أَخْبَرْتُمُونِي بِذَلِكَ؟ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ رِسَالَاتِ رَبِّكَ، وَنَصَحْتَ لَأَمْنِكَ، وَقَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ. ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ رِجَالاً يَزْعُمُونَ أَنَّ كُسُوفَ هَذِهِ الشَّمْسِ، وَكُسُوفَ هَذَا الْقَمَرِ، وَزَوَالَ هَذِهِ النُّجُومِ عَنْ مَطَالِعِهَا لِمَوْتِ رِجَالٍ عَظَمَاءَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَإِنَّهُمْ قَدْ كَذَبُوا، وَلَكِنَّهَا آيَاتٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَتَعَبَّرُ بِهَا عِبَادُهُ، فَيَنْظُرُ مِنْ يُحْدِثُ مِنْهُمْ تَوْبَةً، وَإِنَّمُ اللَّهُ لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْذُ قُمْتُ أَصْلَى مَا أَنْتُمْ لَا قُوَّةَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ وَآخِرَتِكُمْ، وَإِنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ ثَلَاثُونَ كَذَاباً آخَرَهُمُ الْأَعْوَرُ الدَّجَالُ، مَمْسُوحُ الْعَيْنِ الْبُسرَى، كَانَهَا عَيْنُ أَبِي نَحْيٍ لَشَيْخٍ حَبِيزٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِنَّهُ مَتَى يَخْرُجُ، فَسَوْفَ يَزْعُمُ أَنَّهُ اللَّهُ، فَمَنْ آمَنَ بِهِ وَصَدَّقَهُ وَاتَّبَعَهُ، لَمْ يَنْفَعِهِ صَالِحٌ مِنْ عَمَلِهِ سَلَفَ، وَمَنْ كَفَرَ بِهِ وَكَذَّبَهُ، لَمْ يُعَاقَبْ بِشَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ سَلَفَ، وَإِنَّهُ سَيَظْهَرُ عَلَى الْأَرْضِ كُلِّهَا إِلَّا الْحَرَمَ وَبَيْتَ الْمُقَدَّسِ، وَإِنَّهُ يَحْضُرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، فَيَرْكُزُونَ زَلْزَالاً شَدِيداً، ثُمَّ يَهْلِكُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَجُنُودَهُ، حَتَّى إِنَّ جَذَمَ الْحَائِطِ أَوْ قَالَ: أَصْلَ الْحَائِطِ، وَأَصْلَ الشَّجَرَةِ لَيُنَادِي: يَا مُسْلِمُ، يَا مُؤْمِنُ، هَذَا يَهُودِيٌّ، أَوْ قَالَ: هَذَا كَافِرٌ، فَتَعَالِ فَاقْتُلْهُ قَالَ: وَلَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَتَّى تَرَوْا أُمُوراً يَتَفَاقَمُ بَيْنَكُمْ شَأْنُهَا فِي أَنْفُسِكُمْ، وَتَسَاءَ وَلَوْ بَيْنَكُمْ: هَلْ كَانَ نَبِيُّكُمْ ذَكَرَ لَكُمْ مِنْهَا ذِكْراً: وَحَتَّى تَزُولَ جِبَالٌ عَنْ مَرَاتِبِهَا، ثُمَّ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ الْقَبْضُ»^(٣).

(١) رواه البخارى (١٠٥٢) ومسلم (٢٠٧٤) وأبو داود (١١٨٩) والنسائى (١٤٦/٣) عن ابن عباس رضى الله عنهما.

(٢) رواه البخارى (١٠٥٣) ومسلم (٢٠٦٨) عن أسماء رضى الله عنها.

(٣) ضعيف رواه أحمد (١٦/٥) وفى سنده ثعلبة بن عباد البصرى، وهو مقبول كما فى «التقريب» (١١٨/١).

فهذا الذى صح عنه صلى الله عليه وسلم من صفة صلاة الكسوف وخطبتها .
وق روى عنه أنه صلاها على صفات آخر .

منها: كُلُّ رُكْعَةٍ بِثَلَاثِ رُكُوعَاتٍ ^(١) ، ومنها: كل رُكْعَةٍ بِأَرْبَعِ رُكُوعَاتٍ ^(٢) .

ومنها: أنها كإحدى صلاة صَلَّيْتُ كل رُكْعَةٍ بِرُكُوعٍ واحد، ولكن كبار الأئمة، لا يُصححون ذلك، كالإمام أحمد، والبخارى، والشافعى، ويروونه غلطاً . قال الشافعى وقد سأله سائل، فقال: روى بعضهم أن النبى ﷺ صَلَّيْتُ بِثَلَاثِ رُكُوعَاتٍ فى كل رُكْعَةٍ، قال الشافعى: فقلتُ له: أتقول به أنت؟ قال: لا، ولكن لم تَقُلْ به أنت وهو زيادةٌ على حديثكم؟ يعنى حديثَ الركوعين فى الرُكْعَةِ، فقلتُ: هو من وجه منقطع، ونحن لا نثبت المنقطع على الانفراد، ووجه نراه - والله أعلم - غلطاً، قال البيهقى: أراد بالمنقطع قولَ عبيد بن عمير: حدثنى من أصدق، قال عطاء: حسبته يُريد عائشة . الحديث، وفيه: فرُكِعَ فى كُلِّ رُكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ^(٣) .

(١) رواه مسلم (٢٠٦١) وأبو داود (١١٧٧) والنسائى (١٢٩/٣) من حديث عائشة رضى الله عنها .
(٢) ضعيف . رواه مسلم (٢٠٧٦) وأحمد (٢٢٥٠/١) وأبو داود (١١٨٣) والترمذى (٥٦٠) والنسائى (١٢٨/٣) (٦٦٠)، من طريق حبيب بن أبى ثابت عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنه، قال: ﷺ حين كسفت الشمس، ثمان ركعات فى أربعة سجعات، قال ابن حبان فى «صحيحه» (٩٨/٧): «خبر حبيب بن أبى ثابت عن طاوس عن ابن عباس أن النبى ﷺ فى كسوف الشمس ثمان ركعات وأربع سجعات ليس بصحيح لأن حبيباً لم يسمع من طاوس هذا الخبر». اهـ .
وقال البيهقى فى «السنن الكبرى» (٣٢٧/٣): «وحبيب بن أبى ثابت، وإن كان ثقة فقد كان يلدس، ولم أجده ذكر سماعه فى هذا الحديث عن طاوس ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثق به عن طاوس، وقد روى سليمان الاحول عن طاوس عن ابن عباس فعلة أنه صلاها ست ركعات فى أربع سجعات فخالفه فى الرفع والعدد جميعاً». اهـ .
وقال ابن عبد البر فى «التمهيد» (٣٠٦/٣): «وحديث طاوس هذا مضطرب ضعيف، رواه وكيع عن الثورى عن حبيب بن أبى ثابت، عن طاوس عن النبى ﷺ، ورواه غير الثورى عن حبيب بن أبى ثابت عن ابن عباس لم يذكر طاوساً، ووقفه ابن عيينة عن سليمان الاحول عن طاوس عن ابن عباس فعلة ولم يرفعه، وهذا الاضطراب يوجب طرحه واختلف أيضاً فى منتهى فقوم يقولون: أربع ركعات فى رُكْعَةٍ وقوم يقولون: ثلاث ركعات فى رُكْعَةٍ ولا يقرم بهذا الاختلاف حجة». اهـ وانظر «الأرواء» (٦٦٠).

(٣) رواه مسلم (٢٠٦١) وأبو داود (١١٧٧) والنسائى (١٢٩/٣) وقال النووى: واختلفوا فى صفتها (أى صلاة الكسوف) فالمشهور فى مذهب الشافعى أنها ركعتان فى كل رُكْعَةٍ قِيَامَتَانِ وَرُكُوعَانِ، وأما السجود فسجدتان كبيرهما وسواء تمادى الكسوف أم لا، وبهذا قال مالك واليث وأحمد وأبو ثور وجمهور علماء الحجاز وغيرهم . وقال الكوفيون هما ركعتان كسائر النوافل عملاً بظاهر حديث جابر ابن سمرة وأبى بكره أن النبى ﷺ صَلَّيْتُ رُكْعَتَيْنِ . وحجة الجمهور حديث عائشة من رواية عروة وعمره وحديث جابر وابن عباس وابن عمرو بن العاص أنها ركعتان فى رُكْعَةٍ وَرُكُوعَانِ وسجدتان . قال ابن عبد البر: وهذا أصح ما فى الباب . قال: وباقى الروايات المخالفة معللة ضعيفة، وحملوا حديث ابن سمرة بأنه مطلق، وهذه الأحاديث تبين المراد به، وذكر مسلم فى رواية عن عائشة وعن ابن عباس وعن جابر ركعتين فى كل رُكْعَةٍ ثلاث ركعات ومن رواية ابن عباس وعلى ركعتين فى كل رُكْعَةٍ أربع ركعات قال الحافظ: الروايات الأولى أصح، وروايتها أحفظ وأضبط . اهـ «شرح النووى على صحيح مسلم» (٤٧١/٣) ط دار الفد .

وقال الحافظ فى «الفتح» (٦١٨/٢): «عند مسلم من وجه آخر عن عائشة، وآخر عن جابر أن فى كل رُكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ، وعنده من وجه آخرين ابن عباس أن فى كل رُكْعَةٍ أربع ركعات، ولأبى داود من حديث أبى ابن كعب . واليزار من حديث على أن فى كل رُكْعَةٍ خمس ركعات، ولا يخلو إسناد منها من علة، وقد أوضح ذلك البيهقى وابن عبد البر» .

وقال قتادة: عن عطاء، عن عُبَيْد بن عمير، عنها: ست ركعات فى أربع سجعات .
 فعطاء، إنما أسنده عن عائشة بالظن والحسبان، لا باليقين، وكيف يكون ذلك
 محفوظاً عن عائشة، وقد ثبت عن عُرْوَة، وعَمْرَة، عن عائشة خلافه^(١) وعُرْوَة وعمرَة
 أخصُّ بعائشة وألزمُ لها من عُبَيْد بن عمير وهما اثنان .
 فروايتُهما أولى أن تكون هى المحفوظة .

قال: وأما الذى يراه الشافعى غلطاً، فأحسبه حديثَ عطاء عن جابر: « انكسفت
 الشمسُ فى عهد رسول الله ﷺ يومَ مات إبراهيمُ بنُ رسول الله ﷺ، فقال الناسُ:
 إنما انكسفت الشمسُ لموت إبراهيم، فقام النبى ﷺ، فصلَّى بالنَّاسِ ستَ ركعات فى
 أربعِ سجعات الحديث^(٢) .

قال البيهقى: من نظر فى قصة هذا الحديث، وقصة حديث أبى الزبير، علم
 أنهما قصة واحدة، وأن الصلاة التى أخبر عنها إنما فعلها مرة واحدة، وذلك فى يوم
 توفى ابنه إبراهيم عليه السلام .

قال: ثم وقع الخلافُ بين عبد الملك يعنى ابن أبى سليمان، عن عطاء، عن
 جابر، وبين هشام الدستوائى، عن أبى الزبير، عن جابر فى عدد الركوع فى كل
 ركعة، فوجدنا رواية هشام أولى، يعنى أن فى كل ركعة ركوعين فقط، لكونه مع أبى
 الزبير أحفظ من عبد الملك، ولموافقة روايته عدد الركوع رواية عَمْرَة وعُرْوَة عن
 عائشة، ورواية كثير بن عباس، وعطاء بن يسار، عن ابن عباس، ورواية أبى
 سلمة عن عبد الله بن عمرو، ثم رواية يحيى بن سليم وغيره .

وقد خولف عبدُ الملك فى روايته عن عطاء، فرواه ابنُ جريج وقاتدة، عن
 عطاء، عن عُبَيْد بن عمير: ست ركعات فى أربع سجعات، فرواية هشام عن أبى
 الزبير عن جابر التى لم يقع فيها الخلافُ ويوافقها عدد كثيرٌ أولى من روايتى عطاء
 اللتين إنما إسنادهما أحدهما بالتوهم، والأخرى يتفرد بها عبدُ الملك بن أبى سليمان،
 الذى قد أخذَ عليه الغلطُ فى غير حديث .

قال: وأما حديثُ حبيب بن أبى ثابت، عن طاووس، عن ابن عباس،

(١) حديث عُرْوَة عن عائشة رواه مسلم (٢٠٥٥) كتاب الصلاة، باب: صلاة الكسوف وحديث عمرَة عن عائشة

رواه مسلم (٢٠٦٣) كتاب الصلاة، باب ذكر عذاب القبر فى صلاة الكسوف .

(٢) رواه مسلم (٢٠٦٧) وأحمد (٣١٨/٣) وأبو داود (١١٧٨) .

عن النبي ﷺ، أنه صلى في كسوف، فقرأ، ثم ركع، ثم قرأ، ثم ركع، ثم قرأ، ثم ركع، ثم قرأ، ثم ركع، ثم سجد قال: والأخرى مثلها، فرواه مسلم في «صحيحه» وهو مما تفرد به حبيب بن أبي ثابت، وحبيب وإن كان ثقة، فكان يُدلس، ولم يُبين فيه سماعه من طاوس، فيُشبهه أن يكون حمله عن غير موثوق به، وقد خالفه في رفعه سليمان المكي الأحول، فرواه عن طاوس، عن ابن عباس من فعله ثلاث ركعات في ركعة. وقد خولف سليمان أيضاً في عدد الركوع، فرواه جماعة عن ابن عباس من فعله، كما رواه عطاء بن يسار وغيره عنه، عن النبي ﷺ يعنى في كل ركعة ركوعان. قال: وقد أعرض محمد بن إسماعيل البخاري عن هذه الروايات الثلاث، فلم يُخرج شيئاً منها في «الصحيح» لمخالفتهم ما هو أصح إسناداً، وأكثر عدداً، وأوثق رجالاً، وقال البخاري في رواية أبي عيسى الترمذي عنه: أصح الروايات عندي في صلاة الكسوف أربع ركعات في أربع سجعات.

قال البيهقي: وروى عن حذيفة مرفوعاً «أربع ركعات في كل ركعة»، وإسناده ضعيف^(١).

وروى عن أبي بن كعب مرفوعاً «خمس ركوعات في كل ركعة»^(٢) وصاحبها الصحيح لم يحتج بمثل إسناده حديثه.

قال: وذهب جماعة من أهل الحديث إلى تصحيح الروايات في عدد الركعات، وحملوها على أن النبي ﷺ فعلها مراراً، وأن الجميع جائز، فمن ذهب إليه إسحاق ابن راهويه، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبو بكر بن إسحاق الضبي، وأبو سليمان الخطابي، واستسحنه ابن المنذر. والذي ذهب إليه البخاري والشافعي من ترجيح الأخبار أولى لما ذكرنا من رجوع الأخبار إلى حكاية صلاته صلى الله عليه وسلم يوم توفى ابنه.

قلت: والمنصوص عن أحمد أيضاً أخذه بحديث عائشة وحده في كل ركعة ركوعان وسجودان. قال في رواية المروزي: وأذهب إلى أن صلاة الكسوف أربع

(١) رواه البيهقي (٣/٣٣٩) وقال: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لا يحتج به.

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (١١٨٢) وفي سننه «أبو جعفر الرازي» وهو صدوق سيئ الحفظ كما في «التقريب» (٤٠٦/٢).

ركعات، وأربعُ سجّدت، فى كل ركعة ركتان وسجّدتان، وأذهب إلى حديث عائشة، أكثرُ الأحاديث على هذا . وهذا اختيارُ أبى بكرٍ وقدماء الأصحاب، وهو اختيارُ شيخنا أبى العباس ابن تيمية . وكان يُضعفُ كُلَّ ما خالفه من الأحاديث، ويقول: هى غلط، وإنما صلى النبى ﷺ الكسوفَ مرة واحدة يومَ مات ابنه إبراهيم . والله أعلم^(١) .

وأمر صلى الله عليه وسلم فى الكسوف بذكرِ الله، والصلاة، والدعاء، والاستغفار، والصدقة، والعताقة. والله أعلم .



فصل

فى هديه ﷺ فى الاستسقاء

ثبت عنه ﷺ، أنه استسقى على وجوه .

أحدها: يومَ الجمعة على المنبر فى أثناء خطبته، وقال: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا»^(٢) .

الوجه الثانى: أنه صلى الله عليه وسلم وعد الناس يوماً يخرجون فيه إلى المصلّى، فخرج لما طلعت الشمس متواضعاً، متبذلاً، متخشعاً، مترسلاً، متضرعاً، فلما وافى المصلّى، صعد المنبر - إن صح، وإلا ففى القلب منه شئ - فحمد الله وأثنى عليه وكبره، وكان مما حفظ من خطبته ودعائه: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، تَفْعَلُ مَا تُرِيدُ، اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْغَنَى وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، واجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَهُ عَلَيْنَا قُوَّةً لَنَا، وَبَلَاغاً إِلَى حِينٍ» . ثم رفع يديه، وأخذ فى التضرع، والابتهاال، والدعاء، وبالع فى الرفع حتى بدا بياضُ إبطيه، ثم حوّل إلى

(١) قال البيهقى فى «السنن» (٣/٣٢٦): «وفى اتفاق هؤلاء العدد مع فضل حفظهم دلالة على أنه لم يزد فى كل

ركعة على ركعتين كما ذهب إليه الشافعى ومحمد بن إسماعيل البخارى رحمهما الله تعالى .

(٢) رواه البخارى (١٠١٣) ومسلم (٢٠٤٠) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه .

الناس ظهره، واستقبل القبلة، وحول إذ ذاك رداءه وهو مستقبل القبلة، فجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن، وظهر الرداء لبطنه، وبطنه لظهره، وكان الرداء خميصاً سوداء، وأخذ في الدعاء مستقبل القبلة، والناس كذلك، ثم نزل فصلى بهم ركعتين^(١) كصلاة العيد من غير أذان ولا إقامة ولا نداء، جهر فيهما بالقراءة^(٢)، وقرأ في الأولى بعد فاتحة الكتاب: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وفي الثانية: ﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾ [الغاشية: ١]^(٣).

الوجه الثالث: أنه ﷺ استسقى على منبر المدينة استسقاء مجرداً في غير يوم جمعة، ولم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم في هذا الاستسقاء صلاة.

الوجه الرابع: أنه ﷺ استسقى وهو جالس في المسجد، ورفع يديه ودعا الله عز وجل، فحفظ من دعائه حينئذ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيحًا طَبَقًا عَاجِلًا غَيْرَ رَائِثٍ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ»^(٤).

الوجه الخامس: أنه ﷺ استسقى عن أحجار الزيت قريباً من الزوراء، وهى خارج باب المسجد الذى يدعى اليوم باب السلام نحو قذفة حجر، ينعطف عن يمين الخارج من المسجد^(٥).

الوجه السادس: أنه ﷺ استسقى فى بعض غزواته لما سبقه المشركون إلى الماء، فأصاب المسلمين العطش، فشكوا إلى رسول الله ﷺ. وقال بعض المنافقين: لو كان

(١) حسن. رواه أبو داود (١١٧٣) وابن حبان (٢٨٦٠ - إحصان) والحاكم (٣٢٨/١) والبيهقى (٣/٣٤٩) والطحاوى (٣٢٥/١).

(٢) رواه البخارى (١٠٢٤) ومسلم (٢٠٣٦) وأحمد (٤١/٤) وأبو داود (١١٦٧) والترمذى (٥٥٦) والنسائى (١٥٧/٣) وابن ماجه (١٢٦٧).

(٣) روى الدارقطنى (٦٦/٢) والحاكم (٣٢٦/١) والبيهقى (٣/٣٤٨) من حديث ابن عباس أن النبى ﷺ صلى الاستسقاء ركعتين وكبر فى الأولى سبع تكبيرات، وقرأ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وقرأ فى الثانية: ﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾ وكبر فيها خمس تكبيرات. وفى سنده محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى وهو متروك. فالحديث ضعيف ورواه الشافعى فى «الأم» (٢٢١/١) من طريق آخر وسنده ضعيف جداً، فيه إبراهيم بن محمد الأسلمى وهو متروك، وفى السند أيضاً انقطاع.

(٤) صحيح. رواه أبو داود (١١٦٩) والحاكم (٣٢٧/١) والبيهقى (٣/٣٥٥) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى. وهو من حديث جابر رضى الله عنه ورواه ابن ماجه (١٢٧٠) من حديث ابن عباس رضى الله عنه وسنده صحيح. وقوله (غيثاً) الغيث المطر ويطلق على الثبات تسمية له باسم سبيه، قوله (مغيثاً) هو المنقذ من الشدة، قوله (مريحاً) أى ذا مراعاة وخصب. قوله (طبقاً) هو المطر العام كما فى القاموس، قوله (غدقاً) الغدق هو الماء الكثير واغدق المطر واغدودق كبر قطره وغدق كثر براقه قوله (غير راث) الرث الإبطاء والراث المبطيء.

(٥) صحيح. رواه أحمد (٢٢٣/٥) وأبو داود (١١٦٨) عن عمير مولى أبى اللحم.

نبياً، لاستسقى لقومه، كما استسقى موسى لقومه، فبلغ ذلك النبى ﷺ؛ فقال: «أَوْقَدْ قَالُوهَا؟ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَسْفِيَكُمْ»، ثُمَّ بَسَطَ يَدَيْهِ، ودعا، فما ردَّ يديه من دعائه، حتى أَظْلَهُمُ السَّحَابُ، وأمطروا، فأفعم السيلُ الوادى، فشرب الناس، فارتووا^(١).

وحُفِظَ من دعائه فى الاستسقاء: «اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهَائِمَكَ، وَاثْبُرْ رَحْمَتَكَ وَأَخِي بَلَدَكَ الْمَيِّتَ»^(٢)، اللَّهُمَّ «اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيئًا، مَرِيئًا، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ، عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ»^(٣). وَأُعِثَّ ﷺ فى كل مرة استسقى فيها.

واستسقى مرة، فقام إليه أبو لُبَابَةَ فقال: يا رسول الله! إن التمر فى المَرَادِ، فقال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا حَتَّى يَقُومَ أَبُو لُبَابَةَ عُريَانًا، فَيَسُدَّ ثَعْلَبَ مَرِيئِهِ بِإِزَارِهِ»، فأمطرت، فاجتمعوا إلى أبى لُبَابَةَ، فقالوا: إنها لن تُقْلَعَ حتى تقوم عُريَانًا، فسدَّ ثَعْلَبَ مَرِيئِكَ بِإِزَارِكَ كما قال رسول الله ﷺ، فاستهلت السماء^(٤).

ولما كثر المطر، سأله الاستصحاء، فاستصحبهم لهم، وقال: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالْجِبَالِ، وَالظَّرَابِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ»^(٥) وكان ﷺ إذا رأى مطراً، قال: «اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا»^(٦).

وكان يحسِرُ ثوبه حتى يُصِيبَهُ من المطر، فسئل عن ذلك، فقال: «لَأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ»^(٧).

قال الشافعى رحمه الله: أخبرنى من لا أنهم عن يزيد بن الهاد، أن النبى ﷺ كان إذا سال السيل قال: «أَخْرِجُوا بَنًا إِلَى هَذَا الَّذِى جَعَلَهُ اللَّهُ طَهُورًا، فَتَطَهَّرَ مِنْهُ،

(١) ضعيف . رواه الشافعى فى «مسنده» بنحوه ص ٦٩ وفى سننه جهالة .

(٢) حسن . رواه أبو داود (١١٧٦) والبيهقى فى «السنن» (٣٥٦/٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) ضعيف . رواه الطبرانى فى «المصغیر» (١٣٨/١) والبيهقى فى «السنن» (٣٥٤/٣) وفى سننه من لا يعرف كما قال

الهيثمى فى «المجمع» (٢١٥/٢) .

(٥) رواه البخارى (١٠١٤) ومسلم (٢٠٤٤) عن أنس رضى الله عنه .

(٦) رواه البخارى (١٠٣٢) وأحمد (٤١/٦) والنسائى (١٦٤/٣) عن عائشة رضى الله عنها .

(٧) رواه مسلم (٢٠٤٩) وأحمد (١٣٣/٣) وأبو داود (٥١٠٠) عن أنس بن مالك رضى الله عنه .

وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَيْهِ» (١).

وأخبرني من لا أنهم، عن إسحاق بن عبد الله أن عمر كان إذا سال السيلُ ذهب بأصحابه إليه، وقال : ما كان ليحيى من مجيئه أحدٌ رلاً تمسحنا به (٢).

وكان صلى الله عليه وسلم إذا رأى الغيمَ والريحَ، عُرِفَ ذلك في وجهه، فأقبل وأدبر، فإذا أمطرت، سُرِّيَ عنه، وذهب عنه ذلك، وكان يخشى أن يكون فيه العذاب. قال الشافعي: وروى عن سالم بن عبد الله عن أبيه مرفوعاً أنه كان إذا استسقى قال: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا هَنِيئًا مَرِيئًا مَرِيئًا غَدَقًا مُجَلِّلاً عَامًّا طَبَقًا سَحًّا دَائِمًا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ، اللَّهُمَّ إِنَّا بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ وَالْبَهَائِمِ وَالْخَلْقِ مِنَ اللَّأْوَاءِ وَالْجَهْدِ وَالضَّنْكِ مَا لَا نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ لَنَا الزَّرْعَ، وَأَدِرْ لَنَا الضَّرْعَ، وَاسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ، وَأَنْتَ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ، اللَّهُمَّ ارْفَعْ عَنَا الْجَهْدَ وَالْجُوعَ وَالْعُرَى، وَاكْشِفْ عَنَا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ، إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا، فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا» (٣).

قال الشافعي رحمه الله: وأحبُّ أن يدعو الإمام بهذا، قال: وبلغني أن النبي ﷺ كان إذا دعا في الاستسقاء رفع يديه (٤) وبلغنا أن النبي ﷺ كان يتمطرُ في أول مطرة حتى يُصِيبَ جسده. قال: وبلغني أن بعض أصحاب النبي ﷺ كان إذا أصبح وقد مُطِرَ الناس، قال: «مُطِرْنَا بِنَوْءِ الْفَتْحِ، ثُمَّ يقرأ ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾» (٥).

قال: وأخبرني من لا أنهم عن عبد العزيز بن عمر، عن مكحول، عن النبي ﷺ أنه قال: «اطْلُبُوا اسْتِجَابَةَ الدَّعَاءِ عِنْدَ التَّقَاءِ الْجِيُوشِ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَنَزُولِ الْغَيْثِ» (٦).

(١) ضعيف. رواه الشافعي في «الأم» (٢٥٢/١) والبيهقي في «السنن» (٣٥٩/٣) وقال: هذا منقطع.

(٢) ضعيف في سنده جهالة.

(٣) ضعيف. ذكره الشافعي في «الأم» (٢٥١/١) وفي سنده انقطاع ابن الشافعي وسالم بن عبد الله.

(٤) رواه البخاري (١٠٣١) ومسلم (٢٠٤١) وأبو داود (١١٧٠) والنسائي (١٥٩/٣) وابن ماجه (١١٨٠).

(٥) ضعيف. رواه مالك بلاغاً في «الموطأ» (١/١٩٢/٦).

(٦) ضعيف. رواه الشافعي في «الأم» (٢٢٠٣/١) وهو مرسل وفي سنده انقطاع.

وقد حَفِظْتُ عن غير واحد طلبَ الإجابة عند: نزول الغيث، وإقامة الصلاة . قال البيهقي: وقد روينا فى حديث موصول عن سهل بن سعد، عن النبى ﷺ: « الدعاء لا يردُّ عند النداء، وعند البأس، وتحت المطر »^(١) . وروينا عن أبى أمامة، عن النبى ﷺ قال: « تَفْتَحُ أبوابُ السماء، ويُستجابُ الدعاء فى أربعة مواطن: عند التقاء الصفوف، وعند نزول الغيث، وعند إقامة الصلاة، وعند رؤية الكعبة »^(٢).



فصل

فى هديه ﷺ فى سفره وعبادته فيه

كانت أسفاره ﷺ دائرةً بين أربعة أسفار: سفره لهجرته، وسفره للجهاد وهو أكثرها، وسفره للعمرة، وسفره للحج . وكان إذا أراد سفرًا، أقرع بين نسائه، فأَيَّتُهُن خرج سهمها، سافر بها معه، ولما حجّ، سافر بهن جميعاً .

وكان إذا سافر، خرج من أول النهار، وكان يستحبُّ الخروجَ يوم الخميس^(٣)، ودعا الله تبارك وتعالى أن يُبارك لأُمَّتِهِ فى بُكورها^(٤) .

وكان إذا بعث سرية أو جيشاً، بعثهم من أول النهار، وأمرَ المسافرين إذا كانوا

(١) صحح دون قوله «وقت المطر». رواه أبو داود (٢٥٤٠) والبيهقى فى «السنن» (٣٦٠/٣) وزيادة «وقت المطر» تفرد بها زريق بن سعيد، ويقال رزق، وهو مجهول كما فى «التقريب» (٢٥٠/١).

(٢) ضعيف . رواه البيهقى فى «السنن» (٣٦٠/٣) وفى سننه ١٢٩٦٦ وعن بريدة وأنس وعمران بن حصن والنواس بن عفير بن معدان وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٥/٢).

(٣) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: «لقلما كان رسول الله ﷺ يخرج إذا خرج فى سفر إلا يوم الخميس» رواه البخارى (٢٩٤٩).

(٤) حسن لشواهده. رواه أحمد (٤١٦/٣، ٤١٧، ٤٣١، ٤٣٢، ٣٨٤/٤، ٣٩٠، ٣٩١) وأبو داود (٢٦٠٦) وابن أبى شيبه (٥١٦/١٢) والترمذى (١٢١٢) وابن ماجه (٢٢٣٦) وسعيد بن منصور (٢٣٨٢) والدارمى (٢١٤/٢) والطبرانى فى «الكبير» (٧٢٧٥، ٧٢٧٦، ٧٢٧٧) والبغوى فى «الجمعيات» (٢٥٥٧) وأبو محمد البغوى فى «شرح السنة» (٢٦٧٣) والطيالسى (١٢٤٦) والبيهقى (١٥١/٩) من حديث صخر الغامدى، وفى سننه عمارة بن حديد وهو مجهول كما فى «التقريب» (٤٩/٢) ولكن للحديث شواهد تقويه منها عن على عند عبد الله بن أحمد فى زوائده على «المسند» (١٥٣/١ - ١٥٤، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦) وابن أبى شيبه (٥١٧/١٢) وأبو يعلى (٤٢٥) وفى سننه عبد الرحمن بن إسحاق وهو ضعيف وعن ابن عمر بن بن ماجه (٢٢٣٨) والطبرانى (١٣٣٩٠) وفى إسنادهما ضعف، وعن ابن عباس عند أبى يعلى (٥٧٠٦، ٥٤٠٩) والطبرانى فى الكبير (١٢٩٦٦) وفى سننه على بن عباس وهو ضعيف . ورواه الطبرانى فى «الكبير» عن ابن معسود (١٠٤٩٠) وعن لعب بن مالك عنده كذلك (١٥٦/١٩) ورواه أبو يعلى (٧٥٠٠) عن عبد الله بن سلام وفى سننه هشام بن زياد وهو ضعيف جداً كما قال الهيثمى فى «المجمع» (٦١/٤) وعن بريدة وأنس وعمران بن حصين والنواس ابن سمعان وكلها ضعاف، لكن بمجموعها يصح الحديث والله أعلم.

ثلاثة أن يؤمّروا أحدهم^(١) . وهى أن يُسافر الرجل وحده^(٢) . وأخبر أن الركبَ شيطانٌ، والراكبانِ شيطانانِ، والثلاثة ركبٌ^(٣) .

وذكرَ عنه أنه كان يقول حين ينهض للسفر: «اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ، وَبِكَ اعْتَصَمْتُ، اللَّهُمَّ اكْفِنِي مَا أَهْمَنِي وَمَا لَا أَهْتَمُّ بِهِ، اللَّهُمَّ زَوِّدْنِي التَّقْوَى، وَأَغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَجِّهْنِي لِلْخَيْرِ أَيْنَمَا تَوَجَّهْتُ»^(٤) .

وكان إذا قُدِّمَتْ إليه دابته ليركبها، يقول: «بسم الله حين يضع رجله فى الركاب، وإذا استوى على ظهرها، قال: الحمد لله الذى سخرَ لنا هذا و ما كنا له مُقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون، ثم يقول: الحمد لله، الحمد لله، الحمد لله، ثم يقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، ثم يقول: سبحانك إننى ظلمتُ نفسى، فأغفر لى إنَّه لا يغفر الذنوبَ إلا أنت»^(٥) .

وكان يقول: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فى سَفَرِنَا هَذَا البرِّ والتَّقْوَى، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فى السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فى الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَسَوْءِ الْمُنْظَرِ فى الْأَهْلِ وَالْمَالِ « وإذا رجع، قالهن، وزاد فيهن: آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ^(٦) .

(١) حسن. رواه أبو داود (٢٦٠٨) عن أبى سعيد الخدرى و (٢٦٠٩) عن أبى هريرة رضى الله عنهما.
(٢) عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم الناس ما فى الوحدة ما أعلم ما سار راكب بليلى وحده» رواه البخارى (٩٩٩٨) كتاب الجهاد السير، باب: السير وحده وأحمد (٢٣/٢، ٢٤، ٦٠، ٨٦، ١٢٠) والترمذى (١٦٧٣) وابن ماجه (٣٧٦٨) وابن أبى شيبه (٣٨/٩، ٣٨/١٢، ٥٢١) والدارمى (٢٨٧/٢)، وابن خزيمة (٢٥٦٩).

(٣) حسن. رواه أبو داود (٢٦٠٧) ومالك فى «الموطأ» (٣٥/٩٧٨/٢) والترمذى (١٦٧٤).
(٤) ضعيف. رواه أبو يعلى (٢٧٧٠) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٩٥) والبيهقى فى «السنن» (٢٥٠/٥) والطبرى فى «تهذيب الآثار» مستند على (٩٧/١) برقم (١٦٦) وفى سنده عمر بن مساور وهو ضعيف كما قال الهيثمى فى «المجمع» (١٠٠/١٣٠).

(٥) صحيح. رواه أحمد (٩٧٨، ١١٥، ١٢٨) وأبو داود (٢٦٠٢) والترمذى (٣٤٤٦) والطيالسى (١٣٢) والحاكم (٩٩/٢) وصححه ووافقه الذهبى وهو من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه.

(٦) رواه مسلم (٣٢١٧) وأحمد (١٤٤/٢) وأبو داود (٢٥٩٩) والترمذى (٣٤٤٧) عن ابن عمر رضى الله عنهما.

وكان هو وأصحابه إذا علوا الشاياء، كبروا، وإذا هبطوا الأودية، سبّحوا^(١).

وكان إذا أشرف على قرية يُريد دخولها يقول: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ، وَرَبَّ الرِّيَّاحِ وَمَا ذَرَيْنَ، أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَخَيْرَ أَهْلِهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ أَهْلِهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا»^(٢).

وذكر عنه أنه كان يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَخَيْرِ مَا جَمَعَتْ فِيهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَمَعَتْ فِيهَا، اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا جَنَّتَاهَا، وَأَعِزَّنَا مِنْ وَبَاهَا، وَحَبِّبْنَا إِلَى أَهْلِهَا، وَحَبِّبْ صَالِحِي أَهْلِهَا إِلَيْنَا»^(٣).

وكان يَقْصُرُ الرُّبَاعِيَّةَ، فَيُصَلِّيُهَا رَكَعَتَيْنِ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مَسَافِرًا إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَمَّ الرُّبَاعِيَّةَ فِي سَفَرِهِ الْبَتَّةَ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ، وَيُتِمُّ، وَيُفْطِرُ وَيَصُومُ^(٤)، فَلَا يَصِحُّ. وَسَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ يَقُولُ: هُوَ كَذَبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْتَهَى، وَقَدْ رَوَى: كَانَ يَقْصُرُ وَتُتِمُّ، الْأَوَّلُ بِالْبَاءِ آخِرَ الْحُرُوفِ، وَالثَّانِي بِالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقَ، وَكَذَلِكَ يُفْطِرُ وَتَصُومُ، أَى: تَأْخُذُ هِيَ بِالْعَزِيمَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَهَذَا بَاطِلٌ مَا كَانَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ لِيُتَخَالَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَمِيعُ أَصْحَابِهِ، فَتُصَلِّيَ خِلَافَ صَلَاتِهِمْ، كَيْفَ وَالصَّحِيحُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: إِنْ اللَّهُ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، زِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ، وَأَقْرَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ^(٥) فَكَيْفَ يُظَنُّ بِهَا مَعَ ذَلِكَ أَنَّ تُصَلِّيَ بِخِلَافِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُسْلِمِينَ مَعَهُ.

(١) عن جابر رضى الله عنه قال: «كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبّحنا» رواه البخارى.

(٢) حسن. رواه النسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٤٤) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٢٥) والطبرانى فى «الكبير» (٧٢٩٩) وابن خزيمة (٢٥٦٥) وابن حبان (٢٧٠٩ - احسان) والحاكم (٤٤٦/١، ١٠٠/٢ - ١٠١) والبيهقى فى «السنن» (٢٥٢/٥).

(٣) ضعيف. رواه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٢٧) وفى سننه عيسى بن ميمون، وهو متكر الحديث، وقال ابن حبان: يروى عن الثقات أشياء كأنها موضوعة، فاستحق مجانبته والاجتناب عن روايته وترك الاحتجاج بما يروى لما غلب عليه من التاكير. «المجروحين» (١١٨/٢).

(٤) ضعيف. رواه الدارقطنى (١٨٩/٢) ومن طريقه البيهقى (١٤١/٣) وابن الجوزى من «التحقيق» (٤٩٤/١) برقم (١٧٦٤) وفى سننه محمد بن ثواب وهو مجهول الحال. وانظر «الإرواء» (٧/٣).

(٥) رواه البخارى (٣٥٠) ومسلم (١٥٤٢) وأبو داود (١١٩٨) والنسائى (٢٢٥/١).

قلت: وقد أتممت عائشة بعد موت النبي ﷺ، قال ابن عباس وغيره: إنها تأولت كما تأول عثمان^(١) وإن النبي ﷺ كان يقصر دائماً، فركب بعض الرواة من الحديثين حديثاً، وقال: فكان رسول الله ﷺ يقصر وتتم هي، فغلط بعض الرواة، فقال: كان يقصر ويتم، أي: هو.

والتأويل الذي تأولته قد اختلف فيه، فقليل: ظنت أن القصر مشروط بالخوف في السفر، فإذا زال الخوف، زال سبب القصر، وهذا التأويل غير صحيح، فإن النبي ﷺ سافر آمناً وكان يقصر الصلاة، والآية قد أشكلت على عمر وعلى غيره، فسأل عنها رسول الله ﷺ، فأجابه بالشفاء وأن هذا صدقة من الله^(٢) وشرع شرعه للأمة، وكان هذا بيان أن حكم المفهوم غير مراد، وأن الجناح مرتفع في قصر الصلاة عن الأمن والخائف، وغايته أنه نوع تخصيص للمفهوم، أو رفع له، وقد يقال: إن الآية اقتضت قصرًا يتناول قصر الأركان بالتخفيف، وقصر العدد بنقصان ركعتين، وقيد ذلك بأمرين: الضرب في الأرض، والخوف، فإذا وجد الأمران، أبيح القصران، فيصّلون صلاة الخوف مقصورة عددها وأركانها، وإن انتفى الأمران، فكانوا آمنين مقيمين، انتفى القصران، فيصّلون صلاة تامة كاملة وإن وجد أحد السببين، ترتب عليه قصره وحده، فإذا وجد الخوف والإقامة، قصرت الأركان، واستوفى العدد، وهذا نوع قصر، وليس بالقصر المطلق في الآية، فإن وجد السفر والأمن، قصر العدد واستوفى الأركان، وسميت صلاة أمن، وهذا نوع قصر، وليس بالقصر المطلق، وقد تسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار نقصان العدد، وقد تسمى تامة باعتبار إتمام أركانها، وأنها لم تدخل في قصر الآية، والأول اصطلاح كثير من الفقهاء المتأخرين، والثاني يدل عليه كلام الصحابة، كعائشة وابن عباس وغيرهما، قالت عائشة: فُرِضَتِ الصلاةُ

(١) رواه البخاري (١٠٩٠) ومسلم (١٥٤٤) والنسائي (٢٢٥/١) وقال الحافظ: وأما عائشة فقد جاء عنها سبب الاتمام صريحاً، وهو فيما أخرجه البيهقي من طريق هشام بن عروة عن أبيه. «أنها كانت تصلي في السفر أربعاً، فقلت لها: لو صليت ركعتين، فقالت: يا ابن أختي إنه لا يشق عليّ إسناد صحح، وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة، وأن الاتمام لمن لا يشق عليه أفضل» «فتح الباري» (٢/٦٦٥).

(٢) عن يعلى بن أمية، قال: قلت: لعمر بن الخطاب «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» [النساء: ١٠١] فقد أمن الناس، فقال: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك. فقال «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» رواه مسلم (١٥٤٥) وأبو داود (١١٩) والترمذي (٣٠٣٤) والنسائي (١١٦/٣) وابن ماجه (١٠٦٥).

ركعتين ركعتين، فلما هاجر رسولُ الله ﷺ إلى المدينة، زيد فى صلاة الحضر، وأُقرَّت صلاة السفر^(١). فهذا يدل على أن صلاة السفر عندها غيرُ مقصورة من أربع، وإنما هى مفروضة كذلك، وأن فرض المسافر ركعتان. وقال ابنُ عباس: فرضَ الله الصَّلَاةَ على لسان نبيكم فى الحضر أربعاً، وفى السفر ركعتين، وفى الخوف ركعة^(٢) متفق على حديث عائشة، وانفرد مسلم بحديث ابن عباس.

وقال عمر رضى الله عنه: صلاةُ السفر ركعتان، والجمعة ركعتان، والعيد ركعتان، تمامٌ غيرُ قصرٍ على لسان محمد ﷺ، وقد خاب من افترى^(٣). وهذا ثابت عن عمر رضى الله عنه، وهو الذى سأل النبى ﷺ: ما بالنا نقصرُ وقد أُمنا؟ فقال له رسولُ الله ﷺ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ بِهَا اللهُ عَلَيْكُمْ، فَأَقْبِلُوا صَدَقَتَهُ»^(٤).

ولا تناقضَ بين حديثيه، فإن النبى ﷺ لما أجابه بأن هذه صدقةُ الله عليكم، ودينُه اليسرُ السمح، علِمَ عمرُ أنه ليس المرادُ من الآية قصرَ العدد كما فهمه كثير من الناس، فقال: صلاة السفر ركعتان، تمامٌ غير قصر. وعلى هذا، فلا دلالة فى الآية على أن قصر العدد مباح منفى عنه الجناح، فإن شاء المصلى، فعله، وإن شاء، أتم. وكان رسول الله ﷺ يواظب فى أسفاره على ركعتين ركعتين، ولم يُربِّع قطُّ إلا شيئاً فعله فى بعض صلاة الخوف، كما سنذكره هناك، ونبين ما فيه إن شاء الله تعالى.

وقال أنس: خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يُصلى ركعتين ركعتين حتى رجَعْنَا إلى المدينة^(٥). متفق عليه.

ولما بلغ عبد الله بن مسعود أن عثمان بن عفان صَلَّى بِمِنَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَالَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، صليتُ مع رسول الله ﷺ بِمِنَى ركعتين، وصليتُ مع أبى بكر

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه مسلم (١٥٤٦) وأحمد (٣٥٥/١) وأبو داود (١٢٤٧) والنسائى (٢٢٦/١) وابن ماجه (١٠٦٨).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٣٧/١) والنسائى (١١١/٣)، وابن ماجه (١٠٦٣، ١٠٦٤) والبيهقى (١٩٩/٣)، (٢٠٠). وابن حبان (٢٧٨٣)، إسماعيل (٤٢١/١) وأبو نعيم فى «الحلية» (٣٥٣/٤، ٣٥٤).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) رواه البخارى (١٠٨١) ومسلم (١٥٥٧) وأبو داود (١٢٣٣) والترمذى (٥٤٨) والنسائى (١١٧/٣، ١٢١) وابن ماجه (١٠٧٧).

بِمْنَى رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِمْنَى رَكَعَتَيْنِ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتِ رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَمْ يَكُنْ ابْنُ مَسْعُودٍ لِيَسْتَرْجِعَ مِنْ فَعْلِ عُثْمَانَ أَجْدَ الْجَائِزِينَ الْمُخَيَّرَ بَيْنَهُمَا، بَلِ الْأُولَى عَلَى قَوْلٍ، وَإِنَّمَا اسْتَرْجَعَ لِمَا شَاهَدَهُ مِنْ مَدَاوِمَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَخُلُفَائِهِ عَلَى صَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ فِي السَّفَرِ لَا يَزِيدُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ^(٢). يَعْنِي فِي صَدْرِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ، وَإِلَّا فَعُثْمَانُ قَدْ أَتَمَّ فِي آخِرِ خِلَافَتِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ أَحَدَ الْأَسْبَابِ الَّتِي أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ. وَقَدْ خَرَجَ لِفَعْلِهِ تَأْوِيلَاتٌ.

أَحَدُهَا: أَنَّ الْأَعْرَابَ كَانُوا قَدْ حَجَّجُوا تِلْكَ السَّنَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ أَنَّ فَرَضَ الصَّلَاةِ أَرْبَعٌ، لَثَلَا يَتَوَهَّمُوا أَنَّهَا رَكَعَتَانِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَرُدَّ هَذَا التَّأْوِيلُ بِأَنَّهُمْ كَانُوا أُخْرَى بِذَلِكَ فِي حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، وَالْعَهْدُ بِالصَّلَاةِ قَرِيبٌ، وَمَا هَذَا، فَلَمْ يُرْبَعْ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ.

التَّأْوِيلُ الثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ إِمَاماً لِلنَّاسِ، وَالْإِمَامُ مَحِثٌ نَزَلَ، فَهُوَ عَمَلُهُ وَمَحْمَلُ وَلايَتِهِ، فَكَأَنَّهُ وَطَنُهُ، وَرُدَّ هَذَا التَّأْوِيلُ بِأَنَّ إِمَامَ الْخِلَافَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ هُوَ أُولَى بِذَلِكَ، وَكَانَ هُوَ الْإِمَامَ الْمَطْلُوقِ، وَلَمْ يُرْبَعْ.

التَّأْوِيلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ مَنِيَّ كَانَتْ قَدْ بُنِيَتْ وَصَارَتْ قَرْيَةً كَثُرَ فِيهَا الْمَسَاكِينُ فِي عَهْدِهِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَلْ كَانَتْ فُضَاءً، وَلِهَذَا قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَلَا نَبْنِي لَكَ بِمَنِيَّ بَيْتاً يُظَلِّكَ مِنَ الْحَرِّ؟ فَقَالَ: «لَا، مَنِيَّ مُنَازِحٌ مِنْ سَبَقٍ»^(٣). فَتَأَوَّلَ عُثْمَانُ أَنَّ الْقَصْرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي حَالِ السَّفَرِ. وَرُدَّ هَذَا التَّأْوِيلُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ.

التَّأْوِيلُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ أَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٨٤) وَمُسْلِمٌ (١٥٦٧) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٦٠) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٠/٣).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١٠١) وَمُسْلِمٌ (١٥٥٠) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٢٢) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٢/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٧١).

(٣) ضَعِيفٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٧/٦)، (٢٠٧) أَبُو دَاوُدَ (٢٠١٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٨١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٠٦) وَالدَّامِيُّ (٧٣/٣) وَالحَاكِمُ (٤٦٦/١)، (٤٦٧) وَفِي سَنَدِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهَاجِرِ الْبَجَلِيِّ وَهُوَ صَدُوقٌ لَيْنُ الْحَفِظِ كَمَا فِي

«التَّقْرِيبِ» (٤٤/١) وَمُسَيِّكَةُ أَمِ يَوْسُفَ بْنِ مَهَاجِرٍ لَا يَعْرِفُ حَالَهَا كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» (٦١٤/٢).

نُسْكُهُ ثَلَاثًا» (١) فسماه مقيماً، والمقيم غيرُ مسافر، وردَّ هذا التأويلُ بأن هذه إقامة مقيدةٌ فى أثناء السفر ليست بالإقامة التى هى قسيم السفر، وقد أقام صلى الله عليه وسلم بمكة عشرًا يقصرُ الصلاة، وأقام بمنى بعد نُسْكِهِ أيامَ الجِمارِ الثلاث يقصرُ الصلاة .

التأويل الخامس: أنه كان قد عزم على الإقامة والاستيطان بمنى، واتخاذها دارَ الخلافة، فلهذا أتم، ثم بدا له أن يرجع إلى المدينة، وهذا التأويل أيضاً مما لا يقوى، فإن عثمانَ رضى الله عنه من المهاجرين الأولين، وقد منع صلى الله عليه وسلم المهاجرين من الإقامة بمكة بعد نُسْكِهِم، ورخص لهم فيها ثلاثة أيام فقط، فلم يكن عثمانُ ليقيم بها، وقد منع النبي ﷺ من ذلك، وإنما رخص فيها ثلاثاً وذلك لأنهم تركوها لله، وما تركَ لله، فإنه لا يعاد فيه، ولا يُسترجع، ولهذا منع النبي ﷺ من شراء المتصدق لصدقته، وقال لعمر: « لا تشتريها، ولا تعدُ فى فى صدقتك» (٢) . فجعله عائداً فى صدقته مع أخذها بالثمن .

التأويل السادس: أنه كان قد تأهل بمنى والمسافر إذا أقام فى موضع، وتزوج فيه، أو كان له به زوجة، أتم، ويروى فى ذلك حديث مرفوع، عن النبي ﷺ . فروى عكرمة بن إبراهيم الأزدي، عن ابن أبي ذباب، عن أبيه قال: صلى عثمان بأهل منى أزيعاً وقال: يا أيها الناس! لما قدمتُ تأهلتُ بها، وإنى سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « إذا تأهل الرجل ببلدة، فإنه يصلى بها صلاةً مقيم» (٣) . رواه الإمام أحمد رحمه الله فى « مسنده »، وعبد الله بن الزبير الحميدى فى « مسنده » أيضاً، وقد أعله البيهقى بانقطاعه، وتضعيفه عكرمة بن إبراهيم . قال أبو البركات ابن تيمية: ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإن البخارى ذكره فى « تاريخه » ولم يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح والمجروحين، وقد نص أحمد وابن عباس قبله أن المسافر إذا تزوج، لزمه الإتمام، وهذا قول أبى حنيفة، ومالك، وأصحابهما، وهذا أحسن ما اعتذر به عن عثمان .

(١) رواه البخارى (٣٩٣٣) ومسلم (٣٢٤٠) عن العلاء بن الحضرمي رضى الله عنه .

(٢) رواه البخارى (٢٩٧١) ومسلم (٤٠٩٠) وأحمد (٧/٢، ٥٥) والترمذى (٦٦٨) والنسائى (١٠٩/٥) وابن ماجه (٢٣٩٢) .

(٣) ضعيف . رواه أحمد (٦٢/١) والحميدى فى « مسنده » (٢١/١) برقم (٣٦) والبيهقى فى « معرفة السنن والآثار » (٤٢٩/٢) وضعفه بقوله: فهذا منقطع، وعكرمة بن إبراهيم ضعيف .

وقد اعتذرَ عن عائشة أنها كانت أمَّ المؤمنين، فحيث نزلت كان وطنها، وهو أيضاً اعتذار ضعيف، فإن النبي ﷺ أبو المؤمنين أيضاً، وأمومة أزواجه فرع عن أبوته، ولم يكن يُتم لهذا السبب . وقد روى هشام بن عروة، عن أبيه، أنها كانت تُصلي في السفر أربعاً، فقلت لها: لو صليت ركعتين، فقالت: يابن أختي! إنه لا يشق على^(١)

قال الشافعي رحمه الله: لو كان فرضُ المسافر ركعتين، لما أتهما عثمان، ولا عائشة، ولا ابنُ مسعود، ولم يَجْزُ أن يُتَمَّها مسافر مع مقيم، وقد قالت عائشة: كلُّ ذلك قد فعل رسول الله ﷺ، أتم وقصر، ثم روى عن إبراهيم بن محمد، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة قالت: كُلُّ ذلك فعل النبي ﷺ، قصر الصلاة في السفر وأتم^(٢) .

قال البيهقي: وكذلك رواه المغيرة بن زياد، عن عطاء، وأصح إسناد فيه ما أخبرنا أبو بكر الحارثي، عن الدارقطني، عن المحاملي، حدثنا سعيد بن محمد بن ثواب، حدثنا أبو عاصم، حدثنا عمر بن سعيد، عن عطاء، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يقصرُ في الصلاة ويُتَم، ويُفطر، ويصوم^(٣) .

قل الدارقطني: وهذا إسناد صحيح^(٤) . ثم ساق من طريق أبي بكر النيسابوري، عن عباس الدوري، أنبأنا أبو نعيم، حدثنا العلاء بن زهير، حدثني عبد الرحمن بن الأسود، عن عائشة، أنها اعتمدت مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت مكة، قالت: يا رسول الله! بأبي أنت وأمي، قصرت وأتممت، وصمت وأفطرت . قال: أحسنت يا عائشة^(٥) . وسمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذا الحديث كذبٌ على عائشة، ولم تكن عائشة تُصلي بخلاف صلاة رسول الله ﷺ وسائر الصحابة، وهي تُشاهدهم يقصرون، ثم تُتم هي وحدها بلا موجب . كيف وهي القائلة: فُرِضَت الصلاة ركعتين ركعتين، فزِيد في صلاة الحضر . وأقرَّت صلاة

(١) صحيح. رواه البيهقي في «السنن» (١٤٣/٣) .

(٢) ضعيف جداً رواه الدارقطني (١٨٩/٢) وفي سنده طلحة بن عمرو وهو متروك كما في «التقريب» (٣٧٩/١) .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) وهذا القول من الدارقطني رحمه الله - ليس بصواب فقد سبق أن الحديث في سنده محمد بن ثواب وهو مجهول الحال .

(٥) ضعيف. رواه الدارقطني (١٨٨/٢) والنسائي (١٢٢/٣) والبيهقي (١٤٢/٣) وضعفه الدارقطني في «العلل» بأنه مرسل . وانظر ما قاله ابن التركماني في تعليقه على السنن الكبرى والشوكاني في «نيل الأوطار» (٢٥٠/١) .

السفر^(١) . فكيف يُظن أنها تزيد على ما فرض الله، وتُخالف رسول الله ﷺ وأصحابه .

قال الزهري لعروة لما حدثه عنها بذلك: فما شأنها كانت تُتم الصلاة ؟ فقال: تأولت كما تأول عثمان^(٢) . فإذا كان النبي ﷺ قد حسنَ فعلها وأقرها عليه، فما للتأويل حيثئذ وجه، ولا يصح أن يُضال إتمامها إلى التأويل على هذا التقدير، وقد أخبر ابنُ عمر، أن رسول الله ﷺ، لم يكن يزيدُ فى السفر على ركعتين، ولا أبو بكر، ولا عمر^(٣) . أفِيُظَنُّ بعائشة أم المؤمنين مخالفتهم، وهى تراهم يقصرون ؟ وأما بعد موته صلى الله عليه وسلم، فإنها أتمت كما أتم عثمان، وكلاهما تأول تأويلاً، والحجة فى روايتهم لا فى تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره له والله أعلم .

وقد قال أُمِيَّةُ بن خالد لعبد الله بن عمر: إنا نجد صلاة الحضر، وصلاة الخوف فى القرآن، ولا نجد صلاة السفر فى القرآن ؟ فقال له ابنُ عمر: يا أخى ! إن الله بعث محمداً ﷺ، ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ يفعل^(٤) .

وقد قال أنس: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة، فكان يُصلى ركعتين ركعتين، حتى رجعنا إلى المدينة^(٥) .

وقال ابن عمر: صحبتُ رسولَ الله ﷺ، فكان لا يزيد فى السفر على ركعتين، وأبا بكر وعمر، وعثمان رضى الله عنهم^(٦) ، وهذه كلها أحاديثٌ صحيحة .



فصل

فى هديه ﷺ فى صلاة السنن الراقبة فى السفر

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم فى سفره الاقتصارُ على الفرض، ولم يُحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها، إلا ما كان من الوتر وسنة الفجر، فإنه لم يكن ليدعها حَضراً، ولا سفرأ . قال ابنُ عمر وقد

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٤) حسن . رواه البيهقى فى «السنن» (٣/١٣٦) .

(٣) سبق تخريجه .

(٦) سبق تخريجه .

(٥) سبق تخريجه .

سئل عن ذلك: فقال: صحبتُ النبي ﷺ، فلم أراه يُسَبِّحُ في السفر، وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١) ومراده بالتسبيح: السنة الراتبية، وإلا فقد صحَّ عنه صلى الله عليه وسلم، أنه كان يُسَبِّحُ على ظهر راحلته حيث كان وجهه . وفي «الصحيحين»، عن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي في السفر على راحلته حيث توجهت، يؤمُّ إيماءً صلاةً الليل، إلا الفرائض ويوتر على راحلته^(٢) .

قال الشافعي رحمه الله: وثبت عن النبي ﷺ، أنه كان يتنفل ليلاً، وهو يقصرُ وفي «الصحيحين»: عن عامر بن ربيعة، أنه رأى النبي ﷺ يُصَلِّي السُّبْحَةَ بالليل في السفر على ظهر راحلته^(٣) . فهذا قيام الليل .

وسئل الإمام أحمد رحمه الله، عن التطوع في السفر؟ فقال: أرجو أن لا يكون بالتطوع في السفر بأسٌ، ورؤي عن الحسن قال: كان أصحابُ رسول الله ﷺ يُسَافِرُونَ، فيتطَوَّعون قبل المكتوبة وبعدها، وروى هذا عن عمر، وعلى، وابن مسعود، وجابر، وأنس، وابن عباس، وأبى ذكر .

وأما ابن عمر، فكان لا يتطوَّع قبل الفريضة ولا بعدها، إلا من جوف الليل مع الوتر، وهذا هو الظاهر من هدى النبي ﷺ أنه كان لا يُصَلِّي قبل الفريضة المقصورة ولا بعدها شيئاً، ولكن لم يكن يمنعُ من التطوع قبلها ولا بعدها، فهو كالتطوع المطلق، لا أنه سنَّة راتبة للصلاة، كسنَّة صلاة الإقامة، ويؤيد هذا أن الرباعية قد خُفِّفَتْ إلى ركعتين تخفيفاً على المسافر، فكيف يجعل لها سنَّة راتبة يُحَافِظُ عليها وقد خُفِّفَ الفرض إلى ركعتين، فلولا قصد التخفيف على المسافر، وإلا كان الإتمام أولى به، ولهذا قال عبد الله بن عمر: لو كنت مسبِّحاً، لآتَمَمْتُ^(٤)، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم، أنه صلى يوم الفتح ثمان ركعات ضحى، وهو إذ ذاك مسافر^(٥)

وأما ما رواه أبو داود والترمذي في السنن، من حديث الليث، عن صفوان بن

(١) رواه البخاري (١١٠١) ومسلم (١٥٥٠، ١٥٥١) وأبو داود (١٢٢٢) والنسائي (١٢٢/٣) وابن ماجه (١٠٧١).

(٢) رواه البخاري (١٠٩٨) ومسلم (١٥٨٩) وأبو داود (١٢٢٤) والنسائي (٢٤٣/١) و٦١/٢.

(٣) رواه البخاري (١١٠٤) ومسلم (١٥٩٠).

(٤) رواه مسلم (١٥٥١) كتاب الصلاة، باب: صلاة المسافرين وقصرها.

(٥) رواه البخاري (١١٠٣) كتاب تقصير الصلاة، باب: من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها.

سليم، عن أبى بُسرة الغفارى، عن البراء بن عازب، قال: سافرتُ مع رسول الله ﷺ ثمانية عشر سفراً، فلم أره ترك ركعتين عند زَيْغِ الشمس قبل الظهر^(١). قال الترمذى: هذا حديث غريب. قال: وسألت محمداً عنه، فلم يعرفه إلا من حديث الليث بن سعد، ولم يعرف اسم أبى بُسرة ورآه حسناً. وبُسرة: بالباء الموحدة المضمونة، وسكون السين المهملة.

وأما حديث عائشة رضى الله عنها: أن النبى ﷺ كان لا يدعُ أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها^(٢)، فرواه البخارى فى « صحيحه » ولكنه ليس بصريح فى فعله ذلك فى السفر، ولعلها أُخبرت عن أكثر أحواله وهو الإقامة، والرجال أعلم بسفره من النساء، وقد أخبر ابن عمر أنه لم يزد على ركعتين^(٣)، ولم يكن ابن عمر يُصلى قبلها ولا بعدها شيئاً. والله أعلم.



فصل

فى تطوعه ﷺ على الراحلة فى السفر

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم صلاةُ التطوع على راحلته حيث توجَّهت به، وكان يؤمُّ إيماءً برأسه فى ركوعه، وسجوده، وسجوده أخفضُ من ركوعه، وروى أحمد وأبو داود عنه، من حديث أنس، أنه كان يستقبلُ بناقته القبلة عند تكبيرة الافتتاح، ثم يُصلى سائر الصلاة حيث توجَّهت به. وفى هذا الحديث نظر، وسائر من وصف صلاته صلى الله عليه وسلم على راحلته، أطلقوا أنه كان يُصلى عليها قبلَ أىِّ جهة توجَّهت به^(٤)، ولم يستثنوا من ذلك تكبيرة الإحرام ولا غيرها، كعامر بن ربيعة، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأحاديثهم أصحُّ من حديث أنس هذا، والله أعلم.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (١٢٢٢) والترمذى (٥٥٠) وفى سنده «أبو بُسرة الغفارى» وهو مقبول كما فى «التقريب» (٣٩٥/٢) وقال الذهبى: لا يعرف «ميزان الاعتدال» (٤/٤٩٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) حسن. رواه أحمد (٢٠٣/٣) وأبو داود (١٢٢٥) عن أنس بن مالك رضى الله عنه.

وصلى على الراحلة^(١)، وعلى الحمار إن صح عنه^(٢)، وقد رواه مسلم في «صحيحه» من حديث ابن عمر .

وصلى الفرضَ بهم على الرواحل لأجل المطر والطين إن صح الخبرُ بذلك، وقد رواه أحمد والترمذى والنسائى أنه عليه الصلاة والسلام انتهى إلى مضيق هو وأصحابه وهو على راحلته، والسماءُ من فوقهم، والبلَّةُ من أسفلَ منهم، فحضرتُ الصلاةُ، فأمر المؤذِّنُ فأذن، وأقام، ثم تقدَّم رسولُ الله ﷺ على راحلته، فصلى بهم يومئٍ إيماءً، فجعل السجود أخفضَ من الركوع^(٣) .

قال الترمذى: حديث غريب، تفرد به عمر بن الرماح، وثبت ذلك عن أنس من فعله .



فصل

فى جمعه ﷺ للصلاة فى السفر

وكان من هديه ﷺ أنه رذا ارتحل قبل أن تزيع الشمسُ، آخرَ الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل، فجمع بينهما، فإن زالت الشمس قبل أن يَرْتَحِلَ صَلَّى الظهر، ثم ركب . وكان إذا أعجله السيرُ، آخرَ المغربَ حتى يجمع بينها وبين العشاء فى وقت العشاء . وقد روى عنه فى غزوة تبوك، أنه كان إذا زاغت الشمسُ قبل أن يَرْتَحِلَ، جمع بين الظهر والعصر، وإن ارتحل قبل أن تزيع الشمس آخرَ الظهر حتى ينزل

(١) عن ابن عمر رضى الله عنهما، أن النبى ﷺ كان يصلى على راحلته حيث توجهت به» رواه مسلم (١٥٨٢) كتاب الصلاة باب: جواز صلاة النافلة على الدابة فى السفر .

(٢) عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلى على حمار، وهو موجه إلى خير، رواه مسلم (١٥٨٥) وقال النووى: قوله: (يصلى على حمار) قال الدارقطنى وغيره: هذا غلط من عمرو بن يحيى المازنى، قالوا: وإنما المعروف فى صلاة النبى ﷺ على راحلته أو على البعير، والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس كما ذكره مسلم بعد هذا، ولهذا لم يذكر البخارى حديث عمرو، هذا كلام الدارقطنى ومتابعيه، وفى الحكم بتغليها رواية عمرو نظر، لأنه ثقة نقل شيئاً محتملاً، فلعله كان الحمار مرة والبعير مرة أو مرات، لكن قد يقال: إنه شاذ فإنه مخالف لرواية الجمهور فى البعير والراحلة، والشاذ مردود وهو المخالف للجماعة والله أعلم .

(٣) ضعيف . رواه أحمد (١٧٤/٤) وفى مسنده عمرو بن عثمان بن يعلى بن مرة الثقفى، وهو مستور كما فى «التقريب» (٧٥/٢) وأبوه عثمان بن يعلى مجهول كما فى «التقريب» (١٥/٢) .

للعصر، فيصليهما جميعاً، وكذلك فى المغرب والعشاء، لكن اختلف فى هذا الحديث، فمن مصحح له، ومن محسن، ومن قادح فيه، وجعله موضوعاً كالحاكم، وإسناده على شرط الصحيح، لكن رُمى بعلّة عجيبة، قال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن محمد بن أحمد بن بالويه، حدثنا موسى بن هارون، حدثنا قُتيبة بن سعيد، حدثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ ابن جبل، أن النبي ﷺ كان فى غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تَرِيغ الشمس، أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر، ويُصليهما جميعاً، وإذا ارتحل بعد ريغ الشمس، صلى الظهر والعصر جميعاً، ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب، أخر المغرب حتى يُصليهما مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب، عجل العشاء فصلاًها مع المغرب^(١). قال الحاكم: هذا الحديث رواه أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، ثم لا نعرف له علّة نُعله بها. فلو كان الحديث عن الليث، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، لعللنا به الحديث. ولو كان عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، لعللنا به، فلما لم نجد له العلتين، خرج عن أن يكون معلولاً، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عن أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عن أحد ممن روى عن معاذ بن جبل غير أبي الطفيل، فقلنا: الحديث شاذ. وقد حدثوا عن أبي العباس الثقفى قال: كان قُتيبة بن سعيد يقول لنا: على هذا الحديث علامة أحمد بن حنبل، وعلى بن المدنى، ويحيى بن معين، وأبى بكر بن أبى شيبة، وأبى خيثمة، حتى عد قُتيبة سبعة من أئمة الحديث كتبوا عنه هذا، وأئمة الحديث إنما سمعوه من قُتيبة تعجباً من إسناده ومتنه، ثم لم يَلْغُوا عن أحد منهم أنه ذكر للحديث علّة، ثم قال: فنظرنا فإذا الحديث موضوع، وقُتيبة ثقة مأمون، ثم ذكر بإسناده إلى البخارى. قالت: قلت لقُتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل؟ قال: كتبت مع خالد بن القاسم أبى الهيثم المدائنى. قال البخارى: وكان خالد المدائنى

(١) صحيح. رواه أحمد (٢٤١/٥ - ٢٤٢) وأبو داود (١٢٢٠) والترمذى (٥٥٣) والبيهقى (١٦٣/٣) وقال الشوكانى: قال فى «البدور المنير»: إن للحفاظ فى هذا الحديث خمسة أقوال. أحدها: إنه حسن غريب قاله الترمذى. ثانيها: إنه محفوظ صحيح قاله ابن جبان. ثالثها: إنه منكر قاله أبو داود. رابعها: إنه منقطع قاله ابن حزم خامسها: إنه موضوع قاله الحاكم، وأصل حديث أبى الطفيل فى صحيح مسلم وأبو الطفيل عدل ثقة مأمون. اهـ «نيل الأوطار» (٢٦٤/٣).

يُدخل الأحاديث على الشيوخ .

قلت: وحكمه بالوضع على هذا الحديث غير مسلم، فإن أبا داود رواه عن يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الرملي، حدثنا الفضل بن فضالة، عن الليث ابن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ فذكره .. « (١) » .

فهذا الفضل قد تابع قتيبة، وإن كان قتيبة أجلاً من الفضل وأحفظ، لكن زال تفرد قتيبة به، ثم إن قتيبة صرح بالسماع فقال: حدثنا ولم يعنعن، فكيف يُدح في سماعه، مع أنه بالمكان الذي جعله الله به من الأمانة، والحفظ، والثقة، والعدالة . وقد روى إسحاق بن راهويه: حدثنا شبابة، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أنس، أن رسول الله ﷺ: كان إذا كان في سفر، فزالت الشمس، صلى الظهر والعصر، ثم ارتحل (٢) . وهذا إسناد كما ترى، وشبابة: هو شبابة بن سوار الثقة المتفق على الاحتجاج بحديثه، وقد روى له مسلم في « صحيحه » عن الليث بن سعد بهذا الإسناد، على شرط الشيخين، وأقل درجاته أن يكون مقوياً لحديث معاذ، وأصله في « الصحيحين » لكن ليس فيه جمع التقديم . ثم قال أبو داود: وروى هشام، عن عروة، عن حسين بن عبد الله، عن كريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ نحو حديث الفضل، يعنى حديث معاذ في جمع التقديم، ولفظه: عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، عن كريب، عن ابن عباس، أنه قال: ألا أخبركم عن صلاة النبي ﷺ في السفر؟ كان إذا زالت الشمس وهو في منزله، جمع بين الظهر والعصر في الزوال، وإذا سافر قبل أن تزول الشمس، أخر الظهر حتى يجمع بينها وبين العصر في وقت العصر، قال: وأحسبه قال في المغرب والعشاء مثل ذلك (٣)، رواه الشافعي من حديث ابن أبي يحيى، عن حسين، ومن حديث ابن عجلان بلاغاً عن حسين .

قال البيهقي: هكذا رواه الأكابر، هشام بن عروة وغيره، عن حسين بن عبد الله

(١) صحيح. رواه أبو داود (١٢٠٨) والبيهقي (١٦٢/٣ - ١٦٣) .

(٢) صحيح. رواه البيهقي (١٦٢/٣) والدارقطني (٣٨٩/١ - ٣٩٠) .

(٣) صحيح بطرقه وشواهد. رواه أحمد (٣٦٧/١ - ٣٦٨) والشافعي (١١٦/١) والدارقطني (٢٨٨/٢) والبيهقي (١٦٣/١ - ١٦٤) وانظر «الإرواء» (٣١/٣) .

ورواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن حسين، عن عكرمة، وعن كريب كلاهما عن ابن عباس، ورواه أيوب عن أبى قلابة، عن ابن عباس، قال: ولا أعلمه إلا مرفوعاً.

وقال إسماعيل بن إسحاق: حدثنا إسماعيل بن أبى إدريس، قال: حدثنى أخى عن سليمان بن مالك، عن هشام بن عروة، عن كريب عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا جدَّ به السير، فراج قبل أن تزيغ الشمس، ركب فسار، ثم نزل فجمع بين الظهر والعصر، وإذا لم يَرُحْ حتى تزيغ الشمس، جمع بين الظهر والعصر ثم ركب، وإذا أراد أن يركب ودخلت صلاة المغرب، جمع بين المغرب وبين صلاة العشاء .

قال أبو العباس بن سريج: روى يحيى بن عبد الحميد، عن أبى خالد الأحمر، عن الحجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا لم يرتحلْ حت تزيغ الشمس، صلى الظهر والعصر جميعاً، فإذا لم تَزِغْ، أخرها حتى يجمع بينهما فى وقت العصر .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ويدل على جمع التقديم جمعه بعرفة بين الظهر والعصر لمصلحة الوقوف، ليتصل وقت الدعاء، ولا يقطعه بالنزول لصلاة العصر مع إمكان ذلك بلا مشقة، فالجمعُ كذلك لأجل المشقة والحاجة أولى .

قال الشافعى: وكان أرفقَ به يوم عرفة تقديم العصر لأن يتَّصلَ له الدعاء، فلا يقطعه بصلاة العصر، وأرفق بالمزدلفة أن يتَّصلَ له المسير، ولا يقطعه بالنزول للمغرب، لما فى ذلك من التضييق على الناس . والله أعلم .



فصل

الجمع بين الصلاتين فى السفر

ولم يكن من هديه ﷺ الجمعُ راكباً فى سفره، كما يفعله كثير من الناس، ولا الجمع حال نزوله أيضاً، وإنما كان يجمع إذا جدَّ به السير، وإذا سار عقيب الصلاة، كما ذكرنا فى قصة تبوك، وأما جمعه وهو نازل غيرُ مسافر، فلم يُنقل ذلك عنه إلا بعرفة لأجل اتصال الوقوف، كما قال الشافعى رحمه الله وشيخنا، ولهذا خصه أبو

حيفة بعرفة، وجعله من تمام النسك، ولا تأثير للسفر عنده فيه . وأحمد، ومالك، والشافعي، جعلوا سببه السفر، ثم اختلفوا، فجعل الشافعي وأحمد في إحدى الروايات عنه التأثير للسفر الطويل، ولم يجوزاه لأهل مكة، وجوز مالك وأحمد في الرواية الأخرى عنه لأهل مكة الجمع، والقصر بعرفة واختارها شيخنا وأبو الخطاب في عباداته، ثم طرد شيخنا هذا، وجله أصلاً في جواز القصر والجمع في طويل السفر وقصيره، كما هو مذهب كثير من السلف، وجعله مالك وأبو الخطاب مخصوصاً بأهل مكة .

ولم يحدَّ ﷺ لأمته مسافة محدودة للقصر والفطر، بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض، كما أطلق لهم التيمم في كل سفر، وأما ما يروى عنه من التحديد باليوم، أو اليومين، أو الثلاثة، فلم يصح عنه منها شيء البتة، والله أعلم .



فصل

في هديه ﷺ في قراءة القرآن

واستماعه، وخشوعه، وبكائه عند قراءته،

واستماعه وتحسين صوته به وتوابع ذلك

كان له صلى الله عليه وسلم حزب يقرؤه، ولا يُخلُّ به، وكانت قراءته ترتيلاً لا هذاً ولا عجلة، بل قراءة مفسرة حرفاً حرفاً . وكان يُقَطِّعُ قراءته آية آية^(١)، وكان يمدُّ عند حروف المد، فيمدُّ ﴿الرحمن﴾ ويمدُّ ﴿الرحيم﴾^(٢)، وكان يستعِذ بالله من الشيطان الرجيم في أول قراءته، فيقول: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، وربما كان يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ»^(٣) .

(١) رواه أحمد (٣٠٢/٦) وأبو داود (٤٠٠١) والترمذي (٢٩٢٧) والحاكم (٢٣٢/١) والبيهقي (٤٤/٢) من حديث أم سلمة رضي الله عنها وسنده صحيح . وانظر «الإرواء» (٣٤٣) .

(٢) رواه البخاري (٥٠٤٥) من حديث أنس . ورواه (٥٠٤٦) من حديث قيادة رضي الله عنهما .

(٣) حسن . رواه أحمد (٥٠/٣) وأبو داود (٧٧٥) والترمذي (٢٤٢) والدارمي (٢٨٢/١) والدارقطني (٢٩٨/١) -

(٢٩٩) والبيهقي في «السنن» (٣٤/٢ - ٣٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . وانظر «الإرواء» (٥١/٢) .

وكان تعودُّه قبلَ القراءة .

وكان يُحبُّ أن يسمع القرآنَ من غيره، وأمر عبد الله بن معسود، فقرأ عليه وهو يسمع . وخشع ﷺ لسماع القرآن منه، حتى ذرفت عيناه^(١) .

وكان يقرأ القرآن قائماً، وقاعداً، ومضطجعاً ومتوضئاً، ومُحْدِثاً، ولم يكن يمنعه من قراءته إلا الجنابة^(٢) .

وكان صلى الله عليه وسلم يتغنَّى به، ويرُجِّعُ صوته به أحياناً كما رجَّع يوم الفتح في قراءته ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ [الفتح: ١] . وحكى عبد الله بن مغفلٍ ترجيعه، آآ ثلاث مرات، ذكره البخاري^(٣) .

وإذا جمعت هذه الأحاديث إلى قوله: « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ »^(٤) . وقوله: « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ »^(٥) . وقوله: « مَا أَدْنَى اللَّهِ لَشَيْءٍ، كَأَدْنَى لَنَبِيٍّ حَسَنَ الصَّوْتِ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ »^(٦) . علمت أن هذا الترجيع منه ﷺ، كان اختياراً لا اضطراراً

(١) رواه البخاري (٥٠٥٠) ومسلم (١٨٣٦) وأحمد (٣٨٠/١ و ٤٣٣) وأبو داود (٣٦٦٨) والترمذي (٣٠٢٥) والنسائي في «فضائل القرآن» (١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٤).

(٢) وكان المصنف - رحمه الله - يشير إلى حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه «كان النبي ﷺ يقضى حاجته ثم يخرج فيقرأ القرآن ويأكل معنا اللحم، ولا يحجبه من القرآن شيء إلا الجنابة» وهو حديث ضعيف . وانظر «الإرواء» (٤٨٥) وقد اختلف العلماء في قراءة القرآن للجنب فذهب بعضهم إلى عدم جواز القراءة له واستدلوا بحديث علي السابق . وأما من ثبت لديه ضعف الحديث فقال بجواز القراءة للجنب . واستدلوا أيضاً على ذلك بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه رواه مسلم . والله أعلم .

(٣) رواه البخاري (٥٠٤٧) كتاب فضائل القرآن، باب: الترجيع ومسلم (١٨٢٢) وأبو داود (١٤٦٧) والترمذي في «الشماثل» (٢٧٣) والنسائي في «فضائل القرآن» (٧٩ و ٨٠) عن معاوية بن قرة رضي الله عنه . ورواه ابن حبان (٧٥٠ - إحصان) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وسنده صحيح .

(٤) صحيح . رواه أحمد (٢٨٣/٤ و ٢٨٥ و ٣٠٤) وأبو داود (١٤٦٨) وعبد الرزاق (٤١٧٥ و ٤١٧٦) وابن أبي شيبة (٥٢١/٢ و ٤٦٢/١٠) والنسائي (٧٩/٢ و ١٨٠) وابن ماجه (١٣٤٢) وابن حبان (٧٤٩ - إحصان والحاكم ١/١ و ٥٧١ و ٥٧٢) والبيهقي (٥٣/٢) وعلقه البخاري في «صحيحه» (٥٢٧/١٣) كتاب التوحيد، باب: قول النبي ﷺ: الماهر بالقرآن مع سفره الكرام البررة وهو من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه .

ورواه ابن حبان (٧٥٠ - إحصان) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وسنده صحيح .

(٥) رواه البخاري (٧٥٢٧) كتاب التوحيد باب: قول الله تعالى ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ، إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴿ عن أبي هريرة رضي الله عنه . ورواه أحمد (١٧٢/١ و ١٧٥ و ١٧٩) وأبو داود (١٤٦٩) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وسنده صحيح .

(٦) رواه البخاري (٥٠٢٤) ومسلم (١٨١٤) وأحمد (٢٧١/٢ و ٢٨٥ و ٤٥٠) والنسائي (١٨٠/٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

لهزّ الناقة له، فإن هذا لو كان لأجل هزّ الناقة، لما كان داخلاً تحت الاختيار، فلم يكن عبدُ الله بن مغفل يحكيه ويفعله اختياراً ليؤتسى به، وهو يرى هزّ الراحلة له حتى ينقطع صوته، ثم يقول: كان يُرجعُ في قراءته، فنسب التّرجيع إلى فعله، ولو كان من هزّ الراحلة، لم يكن منه فعل يسمى ترجيعاً.

وقد استمع ليلةً لقراءة أبي موسى الأشعري، فلما أخبره بذلك، قال: لو كنتُ أعلم أنك تسمعه، لحبّرتُه لك تحبيراً^(١). أى: حسّته وزيّنته بصوتى تزييناً، وروى أبو داود في «سننه» عن عبد الجبار بن الورد، قال: سمعتُ ابنَ أبي مُليكة يقول: قال عبد الله بن أبي يزيد: مر بنا أبو بُبابة، فاتّبَعناه حتى دخل بيته، فإذا دخل رثُ الهيئة، فسمعتُه يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ». قال: فقلتُ لابن أبي مُليكة: يا أبا محمد! أرايتَ إذا لم يكن حسنَ الصوت ؟ قال: يُحسّنه ما استطاع^(٢).

قلت: لا بد من كشف هذه المسألة، وذكر اختلاف الناس فيها، واحتجاج كل فريق، وما لهم وعليهم في احتجاجهم، وذكر الصواب في ذلك بحول الله تبارك وتعالى ومعاونته، فقالت طائفة: تكره قراءة الألحان، ومن نص على ذلك أحمدٌ ومالكٌ وغيرهما، فقال أحمد في رواية على بن سعيد في قراءة الألحان: ما تعجّبني وهو مُحدّث. وقال في رواية المروزي: القراءةُ بالألحان بدعة لا تُسمع، وقال في رواية عبد الرحمن المتطّيب: قراءةُ الألحان بدعة، وقال في رواية ابنه عبد الله، ويوسف بن موسى، ويعقوب بن بختان، والأثرم، وإبراهيم بن الحارث: القراءةُ بالألحان لا تُعجّبني إلا أن يكون ذلك حُزناً، فيقرأ بحزن مثلَ صوت أبي موسى، وقال في رواية صالح: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»، معناه: أن يُحسّنه، وقال في رواية المروزي: «ما أذن الله لشيء كآذنه لنبي حسن الصوت أن يتغنّى بالقرآن» وفي رواية قوله: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ»، فقال: كان ابنُ عيينه يقول: يستغني به. وقال الشافعي: يرفع صوته، وذكر له حديث معاوية بن قرة في قصة قراءة سورة الفتح والترجيع فيها، فأنكر أبو عبد الله أن يكون على معنى الألحان، وأنكر

(١) ضعيف. رواه أبو يعلى في «سنده» (٢٦٦/١٣) برقم (٧٢٧٩) وفي سنده خالد بن نافع الأشعري وهو ضعيف. وقال الهيثمي في «المجمع» (١٧١/٧) رواه أبو يعلى وفيه خالد بن نافع الأشعري وهو ضعيف.

(٢) حسن. رواه أبو داود (١٤٧١).

الأحاديث التى يُحتج بها فى الرخصة فى الألحان .

وروى ابن القاسم ، عن مالك ، أنه سئل عن الألحان فى الصلاة ، فقال : لا تُعجبني ، وقال : إنما هو غناءٌ يتغنَّون به ، ليأخذوا عليه الدراهم ، ومن رُويت عنه الكراهةُ ، أنس بن مالك ، وسعيد بن المسيَّب ، وسعيد بن جبیر ، والقاسم ابن محمد ، والحسن ، وابن سيرين ، وإبراهيم النخعى . وقال عبد الله بن يزيد العكبرى : سمعت رجلاً يسأل أحمد ، ما تقولُ فى القراءة بالألحان ؟ فقال : ما اسمك ؟ قال محمد ، قال : أيسرك أن يقال لك : يا محمد ممدوداً ، قال القاضى أبو يعلى : هذه مبالغة فى الكراهة . وقال الحسن بن عبد العزيز الجروى . أوصى إلى رجل بوصية ، وكان فيما خلَّف جارية تقرأ بالألحان ، وكانت أكثرَ تركته أو عامتها ، فسألتُ أحمد بن حنبل والحارث بن مسكين ، وأبا عبيد ، كيف أبيعها ؟ فقالوا : بعها ساذجةً ، فأخبرتهم بما فى بيعها من النقصان ، فقالوا : بعها ساذجة . قال القاضى : وإنما قالوا ذلك ، لأن سماع ذلك منها مكروه ، فلا يجوز أن يُعاوض عليه كالغناء .

قال ابن بطَّال ، وقالت طائفة : التغنى بالقرآن ، هو تحسينُ الصوت به ، والترجيعُ بقراءته ، قال : والتغنى بما شاء من الأصوات واللحون هو قول ابن المبارك ، والنضر ابن شميل ، قال : ومن أجاز الألحان فى القرآن ، ذكر الطبرى ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أنه كان يقول لأبى موسى : ذكّرنا ربنا ، فيقرأ أبو موسى ويتلاحن ، وقال : من استطاع أن يتغنّى بالقرآن غناءً أبى موسى ، فليفعل ، وكان عقبة بن عامر من أحسن الناس صوتاً بالقرآن ، فقال له عمر : اعرض علىَّ سورة كذا ، فعرض عليه ، فبكى عمر ، وقال : ما كنتُ أظن أنها نزلت ، قال : وأجازه ابن عباس ، وابن مسعود ، وروى عن عطاء بن أبى رباح ، قال : وكان عبد الرحمن ابن الأسود بن يزيد ، يتتبع الصوت الحسن فى المساجد فى شهر رمضان . وذكر الطحاوى عن أبى حنيفة وأصحابه : أنهم كانوا يستمعون القرآن بالألحان . وقال محمد بن عبد الحكم : رأيت أبى والشافعى ويوسف بن عمر يستمعون القرآن بالألحان ، وهذا اختيارُ ابن جرير الطبرى .

قال المجوزون - واللفظ لابن جرير - : الدليلُ على أن معنى الحديث تحسينُ الصوت ، والغناء المعقول الذى هو تحزين القارئ سامعَ قراءته ، كما أن الغناء بالشعر

هو الغناء المعقول الذي يُطربُ سامعه - : ما روى سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: « مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ التَّرْنَمِ بِالْقُرْآنِ » ومعقول عند ذوى الحجا، أن الترنم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه المترنم وطرب به . وروى فى هذا الحديث « مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصوت يتغنى بالقرآن بجهر به » . قال الطبرى: وهذا الحديث من أبين البيان أن ذلك كما قلنا، قال: ولو كان كما قال ابن عيينة، يعنى: يستغنى به عن غيره، لم يكن لذكر حُسن الصوت والجهر به معنى، والمعروف فى كلام العرب أن التغنى إنما هو الغناء الذى هو حُسن الصوت بالترجيع، قال الشاعر:

تَغْنٍ بِالشَّعْرِ إِمَّا كُنْتَ قَائِلَهُ إِنَّ الْغِنَاءَ لِهَذَا الشَّعْرِ مِضْمَارُ

قال: وأما ادعاء الزاعم، أن تغنيت بمعنى استغنيت فاش فى كلام العرب، فلم نعلم أحداً قال به من أهل العلم بكلام العرب .

وأما احتجاجه لتصحيحه قوله بقول الأعشى:

وَكُنْتُ أَمْرًا زَمَنًا بِالْعِرَاقِ عَفِيفَ الْمَنَاحِ طَوِيلَ التَّغْنِ

وزعم أنه أراد بقوله: طويل التغنى: طويل الاستغناء، فإنه غلط منه، وإنما عنى الأعشى بالتغنى فى هذا الموضع: الإقامة من قول العرب: غنى فلان بمكان كذا: إذا أقام به، ومنه قوله تعالى: ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾ ، واستشهاده بقول الآخر:

كَلَانَا غَنَىٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

فإنه إغفال منه، وذلك لأن التغانى تفاعل من تغنى: إذا استغنى كل واحد منهما عن صاحبه، كما يقال: تضارب الرجلان، إذا ضرب كل واحد منهما صاحبه، وتشامتا، وتقاتلا . ومن قال: هذا فى فعل اثنين، لم يجز أن يقول مثله فى فعل الواحد، فيقول: تغانى زيد، وتضارب عمرو، وذلك غير جائز أن يقول: تغنى زيد بمعنى استغنى، إلا أن يريد به قائله أنه أظهر الاستغناء، وهو يغرُ مستغن، كما يقال: تجلّد فلان: إذا أظهر جلدًا من نفسه، وهو غير جليد، وتشجّع، وتكرّم، فإن وجهه موجهٌ التغنى بالقرآن إلى هذا المعنى على بعده من مفهوم كلام العرب، كانت المصيبة فى خطئه فى ذلك أعظم، لأنه يُوجب على من تأوله أن يكون الله تعالى ذكره لم

يَأْذَنُ لِنَبِيهِ أَنْ يَسْتَغْنَى بِالْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا أَذَنَ لَهُ أَنْ يَظْهَرَ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ خِلَافَ مَا هُوَ بِهِ مِنَ الْحَالِ، وَهَذَا لَا يَخْفَى فُسَادُهُ . قَالَ: وَمَا يُبَيِّنُ فُسَادَ تَأْوِيلِ ابْنِ عَيْنَةَ أَيْضاً أَنْ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنِ النَّاسِ بِالْقُرْآنِ مِنَ الْمَحَالِ أَنْ يَوْصَفَ أَحَدٌ بِهِ أَنَّهُ يُؤْذَنُ لَهُ فِيهِ أَوْ لَا يُؤْذَنُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَذَنُ عِنْدَ ابْنِ عَيْنَةَ بِمَعْنَى الْإِذْنِ الَّذِي هُوَ إِطْلَاقٌ وَإِبَاحَةٌ، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ، فَهُوَ غُلَطٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مِنَ اللَّغَةِ، وَالثَّانِي: مِنْ إِحَالَةِ الْمَعْنَى عَنْ وَجْهِهِ . أَمَّا اللَّغَةُ، فَإِنَّ الْأَذْنَ مَصْدَرُ قَوْلِهِ: أَذَنَ فُلَانٌ لِكَلَامِ فُلَانٍ، فَهُوَ يَأْذَنُ لَهُ: إِذَا اسْتَمَعَ لَهُ وَأَنْصَتَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذَنْتُ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢]، بِمَعْنَى سَمِعْتُ لِرَبِّهَا وَحَقُّ لَهَا ذَلِكَ، كَمَا قَالَ عَدَى بْنُ زَيْدٍ:

إِنْ هَمَى فِى سَمَاعٍ وَأَذَنَ

بِمَعْنَى، فِى سَمَاعٍ وَاسْتِمَاعٍ . فَمَعْنَى قَوْلِهِ: مَا أَذَنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ: مَا اسْتَمَعَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ مَا اسْتَمَعَ لِنَبِيٍّ يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ . وَأَمَّا الْإِحَالَةُ فِى الْمَعْنَى، فَلَأَنَّ الْإِسْتِغْنَاءَ بِالْقُرْآنِ عَنِ النَّاسِ غَيْرُ جَائِزٍ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ مَسْمُوعٌ وَمَأْذُونٌ لَهُ أَنْتَهَى كَلَامُ الطَّبْرِيِّ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ بَطَالٍ: وَقَدْ وَقَعَ الْإِسْكَالُ فِى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضاً، بِمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ ابْنُ رِبَاحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَتَغْنُوا بِهِ، وَاكْتُبُوهُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَفْسٌ يَدُّهُ، لَيْسَ أَشَدُّ تَفْصِيلاً مِنَ الْمَخَاضِ مِنَ الْعُقُلِ» ^(١) . قَالَ: وَذَكَرَ عُمَرُ بْنُ شُبَّةٍ، قَالَ: ذَكَرَ لِأَبِي عَاصِمٍ النَّبِيلِ تَأْوِيلُ ابْنِ عَيْنَةَ فِي قَوْلِهِ: «يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ» يَسْتَغْنَى بِهِ، فَقَالَ: لَمْ يَصْنَعْ ابْنُ عَيْنَةَ شَيْئاً، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: كَانَتْ لِدَاوُدَ بْنِ اللَّهِ ﷺ مِعْزَقَةٌ يَتَغْنَى عَلَيْهَا يَبْكِي وَيُبْكِي . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ الزَّبُورَ بِسَبْعِينَ لَحْناً، تَكُونُ فِيهِمْ، وَيَقْرَأُ قِرَاءَةً يَطْرَبُ مِنْهَا الْجُمُوعُ . وَسُئِلَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ تَأْوِيلِ ابْنِ عَيْنَةَ فَقَالَ: نَحْنُ أَعْلَمُ بِهَذَا، لَوْ أَرَادَ بِهِ الْإِسْتِغْنَاءَ، لَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَسْتَغْنِ بِالْقُرْآنِ»، وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ: «يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ»، عَلِمْنَا أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ التَّغْنَى .

(١) صحيح . رواه أحمد (١٤٦/٤) والنسائي في «الكبرى» (١٨/٥) برقم (٨٠٣٤) والدارمي (٥٣١/٢) برقم

(٣٣٤٨) عن عقبة بن عامر رضى الله عنه .

قالوا: ولأن تزيينه، وتحسين الصوت به، والتطريب بقراءته أوقع في النفوس، وأدعى إلى الاستماع والإصغاء إليه، ففيه تنفيذ للفظه إلى الأسماع، ومعانيه إلى القلوب، وذلك عونٌ على المقصود، وهو بمنزلة الحلاوة التي تُجَل في الدواء لتنفعه إلى موضع الداء، وبمنزلة الأفاويه والطَّيب الذي يُجعل في الطعام، لتكون الطيبة أدعى له قبولاً، وبمنزلة الطَّيب والتحلَّى، وتَجَمُّل المرأة لبعْلِها، ليكون أدعى إلى مقاصد النكاح. قالوا: ولا بد للنفس من طرب واشتياق إلى الغناء، فعُوِّضت عن طرب الغناء بطرب القرآن، كما عُوِّضت عن كل محرَّم ومكروه بما هو خيرٌ لها منه، وكما عُوِّضت عن الاستقسام بالأزلام بالاستخارة التي هي محضُ التوحيد والتوكل، وعن السَّفاح بالنكاح، وعن القمار بالمراهنة بالنِّصال وسباق الخيل، وعن السماع الشطاني بالسماع الرحمانى القرآنى، ونظائره كثيرة جداً.

قالوا: والمحرم، لا بد أن يشتمل على مفسدة راجحة، أو خالصة، وقراءة التطريب والألحان لا تتضمن شيئاً من ذلك، فإنها لا تُخْرِجُ الكلام عن وضعه، ولا تحوِّل بين السامع وبين فهمه، ولو كانت متضمنة لزيادة الحروف كما ظن المانع منها، لأخرجت الكلمة عن موضعها، وحالت بين السامع وبين فهمها، ولم يدر ما معناها، والواقع بخلاف ذلك.

قالوا: وهذا التطريب والتلحين، أمر راجع إلى كيفية الأداء، وتارة يكون سليقة وطبيعة، وتارة يكون تكلفاً وتعملاً، وكيفيات الأداء لا تُخْرِجُ الكلام عن وضع مفرداته، بل هي صفات لصوت المؤدِّي، جارية مجرى ترقيقه وتفخيمه وإمالة، وجارية مجرى مدودِ القراء الطويلة والمتوسطة، لكن تلك الكيفيات متعلقة بالحروف، وكيفيات الألحان والتطريب، متعلقة بالأصوات، والآثار في هذه الكيفيات، لا يمكن نقلها، بخلاف كيفيات أداء الحروف، فلهذا نقلت تلك ألفاظها، ولم يمكن نقل هذه ألفاظها، بل نقل منها ما أمكن نقله، كترجيع النبي ﷺ في سورة الفتح بقوله: « آ آ آ ». قالوا: والتطريب والتلحين راجع إلى أمرين: مد وترجيع، وقد ثبت عن النبي ﷺ، أنه كان يمد صوته بالقراءة يمد « الرَّحْمَن » ويمد « الرَّحِيم »، وثبت عنه الترجيع كما تقدم.

قال المانعون من ذلك: الحجة لنا من وجوه. أحدها: ما رواه حذيفة بن اليمان، عن النبي ﷺ: « اقرؤوا القرآن بلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونِ أَهْلِ الْكِتَابِ

وَالْفَسَقُ، فَإِنَّهُ سَبِجَىءٌ مِنْ بَعْدَى أَقْوَامٍ يُرْجَعُونَ بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الْغِنَاءِ وَالنَّوْحِ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ، وَقُلُوبُ الَّذِينَ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ»^(١). رواه أبو الحسن رزين في «تجريد الصحاح» ورواه أبو عبد الله الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» واحتج به القاضي أبو يعلى في «الجامع»، واحتج معه بخديث آخر، أنه ﷺ ذكر شرائط الساعة، وذكر أشياء، منها: «أن يتخذ القرآن مزامير، يُقدِّمون أحدهم ليس بأقرئهم ولا أفضلهم ما يُقدِّمونه إلا ليُغنيهم غناءً»^(٢).

قالوا: وقد جاء زياد النهدي إلى أنس رضى الله عنه مع القراءة، ف قيل له: إقرأ، فرفع صوته وطرب، وكان رفيع الصوت، فكشف أنس عن وجهه، وكان على وجهه خرقه سوداء، وقال يا هذا! ما هكذا كانوا يفعلون، وكان إذا رأى شيئاً يُنكرهن، رفع الخرقه عن وجهه. قالوا: وقد منع النبي ﷺ المؤذن المطرب في أذانه من التطريب، كما روى ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ مؤذن يطرب، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ الْأَذَانَ سَهْلٌ سَمَحٌ، فَإِنْ كَانَ أَذَانُكَ سَهْلًا سَمَحًا، وَإِلَّا فَلَا تُؤْذَنُ»^(٣) رواه الدارقطني. وروى عبد الغنى بن سعيد الحافظ من حديث قتادة، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، قال: كانت قراءة رسول الله المد، ليس فيها ترجيع. قالوا: والترجيع والتطريب يتضمن هَمْزَ ما ليس بمهموز، ومد ما ليس بممدود، وترجيع الألف الواحد ألفات، والواو واوات، والياء ياءآت، فيؤدَّى ذلك إلى زيادة في القرآن، وذلك غير جائز. قالوا: ولا حد لما يجوز من ذلك، وما لا يجوز منه، فإن حدَّ بحدٍّ معين، كان تحكُّماً في كتاب الله تعالى ودينه، وإن لم يُحدَّ بحدٍّ، أفضى إلى أن يُطلق لفاعله ترديد الأصوات، وكثرة الترجيعات، والتنويع في أصناف الإيقاعات والألحان المشبهة للغناء، كما يفعل أهل الغناء بالأبيات، وكما يفعله كثير من

(١) ضعيف. رواه الطبراني في الأوسط (٧٢٢٣ - ط الحرمين) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٦٤٩) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١١٨/١) برقم (١٦٠) وقال: هذا حديث لا يصح، وأبو محمد مجهول، وبقي يروى عن الضعفاء ويدلسهم.

(٢) صحيح بطرقة وشواهد. رواه أحمد (٤٩٤/٣) من حديث عابس الغفاري وانظر «الصحيحة» (٩٧٩).

(٣) ضعيف. رواه الدارقطني في «سننه» (٢٣٩/١) وفي سنده إسحاق بن أبي يعجب الكعبي، قال الذهبي: هالك يأتي بالناكير عن الأثبات. وقال الدارقطني: ضعيف. ومن أوابده، عن ابن جريج حديث: إن كان أذنانك سهلاً سمحاً وإلا فلا تؤذن. وقال ابن عدى يروى نحو عشرة أحاديث مناكير. اهـ «ميزال الاعتدال» (٢٠٥/١).

الْقُرَّاءُ أمامَ الجَنائِزِ، وَيَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنْ قِرَاءِ الْأَصْوَاتِ، مِمَّا يَتَضَمَّنُ تَغْيِيرَ كِتَابِ اللَّهِ وَالْغِنَاءِ بِهِ عَلَى نَحْوِ الْخَانَ الشَّعْرِ وَالْغِنَاءِ، وَيُوقَعُونَ الْإِيقَاعَاتِ عَلَيْهِ مِثْلَ الْغِنَاءِ سِوَاءِ، اجْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَتَلَاعِباً بِالْقُرْآنِ، وَرُكُوناً إِلَى تَزْيِينِ الشَّيْطَانِ، وَلَا يُجِيزُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ، وَمَعْلُومٌ: أَنَّ التَّطْرِيبَ وَالتَّلْحِينَ ذَرِيعَةٌ مُفْضِيَةٌ إِلَى هَذَا إِفْضَاءً قَرِيباً، فَالْمَنْعُ مِنْهُ، كَالْمَنْعِ مِنَ الذَّرَائِعِ الْمَوْصِلَةِ إِلَى الْحَرَامِ، فَهَذَا نِهَایَةُ أَقْدَامِ الْفَرِیقَیْنِ، وَمُنْتَهَى احْتِجَاجِ الطَّائِفَتَیْنِ .

وفصل النزاع، أن يقال: التطريبُ والتغنى على وجهين، أحدهما: ما اقتضته الطبيعة، وسمحت به من غير تكلف ولا تمرين ولا تعليم، بل إذا خلى وطبعه، واسترسلت طبيعته، جاءت بذلك التطريب والتلحين، فذلك جائز، وإن أعان طبيعته بفضل تزيين وتحسين، كما قال أبو موسى الأشعري للنبي ﷺ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَسْمَعُ لَحَبْرَتَهُ لَكَ تَحْيِيرًا» والحزين وَمَنْ هَاجَهُ الطَّرْبُ، وَالْحُبُّ وَالشُّوقُ لَا يَمْلِكُ مِنْ نَفْسِهِ دَفْعَ التَّحْزِينِ وَالتَّطْرِيبِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَلَكِنْ النُّفُوسَ تَقْبَلُهُ وَتَسْتَحْلِيهِ لِمُوَافَقَتِهِ الطَّبْعِ، وَعَدَمِ التَّكْلُفِ وَالتَّصْنَعِ فِيهِ، فَهُوَ مَطْبُوعٌ لَا مَطْطَبُجٌ، وَكُلٌّ لَا مَتَكَلَّفُ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ السَّلَفُ يَفْعَلُونَهُ وَيَسْتَمْعُونَهُ، وَهُوَ التَّغْنَى الْمَدْحُوحُ الْمَحْمُودُ، وَهُوَ الَّذِي يَتَأَثَّرُ بِهِ التَّالِي وَالسَّامِعُ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ تُحْمَلُ أدلة أرباب هذا القول كلها .

الوجه الثاني: ما كان من ذلك صناعةً من الصنائع، وليس في الطبع السماحةُ به، بل لا يحصلُ إلا بتكلف وتصنع وتمرُّن، كما يتعلم أصوات الغناء بأنواع الألحان البسيطة، والمركبة على إيقاعات مخصوصة، وأوزان مختلعة، لا تحصلُ إلا بالتعلُّم والتكلف، فهذه هي التي كرهها السلفُ، وعابوها، وذمُّوها، ومنعوا القراءةَ بها، وأنكروا على من قرأ بها، وأدلة أرباب هذا القول إنما تتناول هذا الوجه، وبهذا التفصيل يزول الاشتباه، ويتبين الصوابُ من غيره، وكلُّ من له علمٌ بأحوال السلفِ، يعلم قطعاً أنهم بُرِّئُوا مِنَ الْقِرَاءَةِ بِالْخَانَ الْمَوْسِيقِي الْمَتَكَلِّفَةِ، الَّتِي هِيَ إِيقَاعَاتٌ وَحَرَكَاتٌ مُوزَوْنَةٌ مَعْدُودَةٌ مَحْدُودَةٌ، وَأَنَّهُمْ أَتَقَى لِلَّهِ مِنْ أَنْ يَقْرَؤُوا بِهَا، وَيُسَوِّغُوهَا، وَيَعْلَمُ قطعاً أنهم كانوا يَقْرَءُونَ بِالتَّحْزِينِ وَالتَّطْرِيبِ، وَيُحَسِّنُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالْقُرْآنِ، وَيَقْرَءُونَهُ بِشَجَى تَارَةً، وَبِطَرَبٍ تَارَةً، وَبِشَوْقٍ تَارَةً، وَهَذَا أَمْرٌ مُرَكَّزٌ فِي الطَّبَاعِ تَقَاضِيهِ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ الشَّارِعُ مَعَ شِدَّةِ تَقَاضِي الطَّبَاعِ لَهُ، بَلْ أَرْشَدَ إِلَيْهِ وَنَدَبَ إِلَيْهِ، وَأَخْبَرَ عَنْ اسْتِمَاعِ اللَّهِ لِمَنْ قَرَأَ بِهِ، وَقَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ» وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِخْبَارٌ بِالْوَاقِعِ الَّذِي كُلُّنَا نَفْعَلُهُ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ نَفَى لَهْدَى مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ عَنْ هَدْيِهِ وَطَرِيقَتِهِ ﷺ.

فصل

فى هديه ﷺ فى عيادة المرضى

كان صلى الله عليه وسلم يعودُ مَنْ مَرَضَ مِنْ أصحابه، وعاد غلاماً كان يخدمه مِنْ أهل الكتاب^(١)، وعاد عمه وهو مشرك^(٢)، وعرض عليهما الإسلام، فأسلم اليهودى، ولم يسلم عمه .

وكان يدنو من المريض، ويجلسُ عند رأسه، ويسأله عن حاله، فيقول: كيف تحبُّك؟

وذكر أنه كان يسأل المريض عما يشتهي، فيقول: «هل تشتهى شيئاً؟» فإن اشتهى شيئاً وعلم أنه لا يضره، أمر له به .

وكان يمسح بيده اليمنى على المريض، ويقول: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، أَذْهِبِ الْبَاسَ، واشْفِهِ أَنْتَ الشَّافِى، لا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لا يُغَادِرُ سَقَمًا»^(٣) .

وكان يقول: «امسحِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، بِيَدِكَ الشِّفَاءُ، لا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ»^(٤) .
وكان يدعو للمريض ثلاثاً كما قاله لسعد: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا»^(٥) .

(١) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: كان غلام يهودى يخدم النبى ﷺ فمرض، فأناه النبى ﷺ يعوده، فقعد عند رأسه فقال له: أسلم، فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له أطع أبا القاسم، فأسلم، فخرج النبى ﷺ وهو يقول: الحمد لله الذى انقذه من النار» رواه البخارى (١٣٥٦) كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبى فمات هل يصل عليه، وهل يعرض على الصبى الاسلام؟

(٢) عن سعيد بن المسيب عن أبيه، قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ، فوجد عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبى أمية بن المغرة. فقال رسول الله ﷺ «يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله» فقال أبو جهل وعبد الله بن أبى أمية: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويعيد له تلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله. فقال رسول الله ﷺ «أما والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك» فانزل الله عز وجل «ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم» [التوبة: ١١٣] وأنزل الله تعالى فى أبى طالب: فقال لرسول الله ﷺ «إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء وهو أعلم بالمهتدين» [القصص: ٥٦] رواه البخارى (٣٦٧٥) ومسلم (١٣١) والنسائى (٩٠/٤).

(٣) رواه البخارى (٥٦٧٥) ومسلم (٥٦٠٣) وابن ماجه (١٦١٩) و (٣٥٢٠) عن عائشة رضى الله عنها.

(٤) رواه مسلم (٥٦٠٨) كتاب الطب، باب استجواب رقية المريض من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٥) رواه البخارى (٥٦٥٩) ومسلم (٤١٣٧) واللفظ له .

وكان إذا دخل على المريض يقول له: « لا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ »^(١).

وربما كان يقول: « كَفَّارَةٌ وَطَهُورٌ »^(٢). وكان يَرَقِي مَنْ بِهِ قَرَحَةٌ، أو جُرْحٌ، أو شَكْوَى، فيضع سَبَّابَتَهُ بالأَرْضِ، ثم يرفعها ويقول: « بِسْمِ اللَّهِ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا، بَرِيْقَةٌ بَعْضُنَا يُشْفَى سَقِيمُنَا، بِإِذْنِ رَبِّنَا »^(٣). هذا في الصحيحين، وهو يبطل اللفظة الَّتِي جَاءَتْ فِي حَدِيثِ السَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ «وَأَنَّهُمْ لَا يَرْقُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ»^(٤). فقولُه فِي الْحَدِيثِ: « لَا يَرْقُونَ »^(٥) غلط من الراوى، سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول ذلك. قال: وإنما الحديث « هم الذى لا يَسْتَرْقُونَ ». قلت: وذلك لأن هؤلاء دخلوا الجنة بغير حساب، لكمال توحيدهم ولهذا نفى عنهم الاسترقاء، وهو سؤالُ الناس أن يرقوهم. ولهذا قال: « وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ »، فلكمال توكلهم على ربهم، وسكونهم إليه، وثقتهم به، ورضاهم عنه، وإنزال حوائجهم به، لا يسألون الناس شيئاً، لا رُقِيَّةً ولا غيرها، ولا يحصل لهم طيرة^(٦) تصدُّهم عما يقصدونه، فإن الطيرة تنقُضُ التوحيد وتضعفه. قال: والراقى متصدقٌ مُحسنٌ، والمسترقى سائلٌ، والنبي ﷺ رَقَى، ولم يسترق، وقال: « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ »^(٧).

فإن قيل: فما تصنعون بالحديث الذى فى «الصحيحين» عن عائشة رضى الله عنها، أن رسول الله ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه، جمع كَفِّهَ ثم نفث، فقرأ ﴿ قُلْ

(١) رواه البخارى (٥٦٦٢) كتاب المرضى، باب: ما يقال للمريض وما يجب.

(٢) حسن. رواه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٣٥).

(٣) رواه البخارى (٥٧٤٥) ومسلم (١٦١٥) وأبو داود (٣٨٩٥) وابن ماجه (٣٥٢١).

(٤) رواه البخارى (٥٧٥٢) ومسلم (٥١٦) والترمذى (٢٤٤٦) عن ابن عباس رضى الله عنهما، عن النبى ﷺ قال: «عرضت على الأمم فرأيت النبى ومعه الرهط، والنبى ومعه الرجل والرجلان، والنبى وليس معه أحد، إذ رفع لى سواد عظيم فظننت أنهم أمتى، فقيل لى: هذا موسى ﷺ وقومه. ولكن انظر إلى الأفق. فنظرت، فإذا سواد عظيم، فقيل لى: انظر إلى الأفق الآخر، فإذا سواد عظيم، فقيل لى: هذه أمتك ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب» ثم نهض فدخل منزله، فخاض الناس فى أولئك الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا فى الإسلام ولم يشركوا بالله، وذكروا أشياء، فخرج عليهم رسول الله ﷺ فقال: ما الذى تخوضون فيه؟ فأخبروه فقال: هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون».

(٥) هذه الزيادة رواها مسلم وحده.

(٦) التطير: يعنى التشاؤم وهو من عادات الجاهلية. فإنهم كانوا إذا أقبلوا على أمر يطيرون طيراً فى السماء وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم، لأن الطير إذا طار فى جهة اليسار فإنهم لا يمضون فيما هم مقبلون عليه، فنفاه الشارع وأبطله.

(٧) رواه مسلم (٥٦٢٧) كتاب الطب، باب: استحباب الرقية من الرقية والنملة والحمة والنظرة.

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾، و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، ويمسح بهما ما استطاع من جسده، ويبدأ بهما على رأسه ووجهه ما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات قالت عائشة: فلما اشتكى رسول الله ﷺ كان يأمرني أن أفعل ذلك به^(١).

فالجواب: أن هذا الحديث قد روى بثلاثة ألفاظ . أحدها: هذا . والثاني: أنه كان ينفث على نفسه، والثالث: قالت: كنت أنفث عليه بهن، وأمسح بيد نفسه لبركتها، وفي لفظ رابع: كان إذا اشتكى، يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث، وهذه الألفاظ يُفسر بعضها بعضاً . وكان صلى الله عليه وسلم ينفث على نفسه، وضعفه ووجعه من إمرار يده على جسده كله . فكان يأمر عائشة أن تمر يده على جسده بعد نفثه هو، وليس ذلك من الاسترقاء في شيء، وهى لم تقل: كان يأمرني أن أرقيه، وإنما ذكرت المسح بيده بعد النفث على جسده، ثم قالت: كان يأمرني أن أفعل ذلك به، أى: أن أمسح جسده بيده، كما كان هو يفعل .

ولم يكن من هديه عليه الصلاة والسلام أن يَخُصَّ يوماً من الأيام بعيادة المريض، ولا وقتاً من الأوقات، بل شرع لأتمه عيادة المرضى ليلاً ونهاراً، وفي سائر الأوقات، وفي «المسند» عنه: «إذا عادَ الرَّجُلُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ مَشَى فِي خُرْقَةِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَجْلِسَ، فَإِذَا جَلَسَ، غَمَرَتْهُ بِالرَّحْمَةِ، فَإِنْ كَانَ غُدُوَّةً، صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ كَانَ مَسَاءً، صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ» . وفي لفظ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا إِلَّا بَعَثَ اللَّهُ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ أَى سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ كَانَتْ حَتَّى يُمْسِيَ، وَأَى سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ كَانَتْ حَتَّى يُصْبِحَ»^(٢).

وكان يعود من الرمد وغيره، وكان أحياناً يضع يده على جبهة المريض، ثم يمسح صدره وبطنه ويقول: «اللَّهُمَّ اشْفِهِ»^(٣) وكان يمسح وجهه أيضاً، وكان إذا يش من المريض قال: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»^(٤).

(١) رواه البخارى (٥٧٤٨) ومسلم (٥٦١٢) وأبو داود (٥٠٥٦).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٨١/١) و٩١ و١٢٠ و١٢١) وأبو داود (٣٠٩٨ و ٣٠٩٩) والترمذى (٩٦٩) وابن ماجه (١٤٤٢) وأبو يعلى (٢٢٧/١) برقم (٢٦٢) والبيهقى (٣/ ٣٨٠ - ٣٨١) وانظر «الصحيحه» (١٣٦٧).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) عن ابن عباس رضى الله عنها قال: قال النبي ﷺ: «إِنِ لَمُوتَ نَزَعًا، فَإِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ وَفَاةُ أَخِيهِ فَلْيَقُلْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْهُ فِي الْمُحْسِنِينَ وَاجْعَلْ كِتَابَهُ فِي عَلِيَيْنَ، وَاخْلَفْ عَقِبَهُ فِي الْآخِرِينَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ» رواه الطبرانى فى «الكبير» (١٢/ ٦٠) برقم (١٢٤٦٩) وفى سنده قيس بن الربيع وهو ضعيف، كما فى «الميزان» للذهبي (٣/ ٣٩٣).

فصل

فى هديه ﷺ فى الجنائز

والصلاة عليها، واتباعها، ودفنها،

وما كان يدعو به للميت فى صلاة

الجنائز وبعد الدفن وتوابع ذلك

كان هديه ﷺ فى الجنائز أكمل الهدى، مخالفاً لهدى سائر الأمم، مشتملاً على الإحسان إلى الميت ومعاملته بما ينفعه فى قبره ويوم معاده، وعلى الإحسان إلى أهله وأقاربه، وعلى إقامة عبودية الحى لله وحده فيما يُعامل به الميت . وكان من هديه فى الجنائز إقامة العبودية للربِّ و تعالى على أكمل الأحوال، والإحسان إلى الميت، وتجهيزه إلى الله على أحسن أحواله وأفضلها، ووقوفه ووقوف أصحابه صفوفاً يحمّدون الله ويستغفرون له، ويسألون به المغفرة والرحمة والتجاوز عنه، ثم المشى بين يديه إلى أن يُودّعهُ حفرته، ثم يقوم هو وأصحابه بين يديه على قبره سائلين له التثبيت^(١) أحوج ما كان إليه، ثم يتعاهد بالزيارة له فى قبره، والسلام عليه، والدعاء له كما يتعاهد الحىُّ صاحبه فى دار الدنيا .

فأول ذلك: تعاهد فى مرضه، وتذكيره الآخرة، وأمره بالوصية، والتوبة، وأمر من حضره بتلقينه شهادة أن لا إله إلا الله لتكون آخر كلامه^(٢)، ثم النهى عن عادة الأمم التى لا تؤمن بالبعث والنشور، من لطم الخدود، وشق الثياب، وحلق الرؤوس، ورفع الصوت بالنّدب، والنياحة وتوابع ذلك .

(١) عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال: كان النبی ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال: «استغفروا لأخيكم وسلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل» رواه أبو داود (٣٢٢١) والحاكم (٣٧٠ / ١) والبيهقى (٥٦ / ٤) وعبد الله ابن أحمد فى «روائد الزهد» (ص ١٢٩) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى وهو كما قال .

(٢) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله» رواه مسلم (٢٠٨٨) وأحمد (٣ / ٣) وأبو داود (٣١١٧) والترمذى (٩٧٦) والنسائى (٥ / ٤) وابن ماجه (١٤٤٥) ورواه مسلم (٢٠٩٠) وابن ماجه (١٤٤٤) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» رواه أبو داود (٣١١٦) وأحمد (٢٣٣ / ٥) والحاكم (٣٥١ / ١) بسند حسن . قال النووى: قوله ﷺ: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله» معناه من حضره الموت، المراد ذكره لا إله إلا الله لتكون آخر كلامه كما فى الحديث: «من كان آخر كلمه لا إله إلا الله دخل الجنة» .

وَسَنَ الْخُشُوعَ لِلْمَيْتِ، والبكاء الذى لا صوت معه، وَحُزْنَ الْقَلْبِ، وكان يفعل ذلك ويقول: « تَدْمَعُ الْعَيْنُ وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضَى الرَّبُّ » (١).

وَسَنَ لَأَمْتَهُ الْحَمْدَ وَالْإِسْتِرْجَاعَ، والرضى عن الله، ولم يكن ذلك منافياً لدمع العين وحُزْنَ الْقَلْبِ، ولذلك كان أرضى الخلق عن الله فى قضائه، وأعظمهم له حمداً، وبكى مع ذلك يوم موت ابنه إبراهيم رافةً منه، ورحمة للولد، ورقّةً عليه، والقلبُ ممتلئٌ بالرّضى عن الله عزّ وجلّ وشكره، واللسانُ مشغولٌ بذكره وحمده .

ولما ضاق هذا المشهدُ والجمعُ بين الأمرين على بعض العارفين يوم مات ولده، جل يضحكُ، ف قيل له: أتضحك فى هذه الحالة ؟ قال: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَضَى بِقَضَاءٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَرْضَى بِقَضَائِهِ، فأشكّل هذا على جماعة من أهل العلم، فقالوا: كيف يبكى رسولُ اللَّهِ ﷺ يومَ مات ابنه إبراهيم وهو أرضى الخلق عن الله، ويبلغُ الرضى بهذا العارف إلى أن يضحك، فسمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هَذَى نَبِينَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَكْمَلَ مِنْ هَذَى هَذَا الْعَارِفِ، فإنه أعطى العبودية حقها، فاتسع قلبه للرضى عن الله، ولرحمة الولد، والرقّة عليه، فحمد الله، ورَضِيَ عنه فى قضائه، وبكى رحمةً ورافةً، فحملته الرافةُ على البكاء، وعبوديتهُ لله، ومحَبته له على الرضى والحمد، وهذا العارفُ ضاق قلبه عن اجتماع الأمرين، ولم يتسع باطنه لشهودهما والقيام بهما، فَشَغَلَتْهُ عِبُودِيَةُ الرضى عن عبودية الرحمة والرافة .



فصل

فى تجهيز الميت والصلاة عليه

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم الإسراعُ بتجهيز الميت إلى الله، وتطهيره، وتنظيفه، وتطييبه، وتكفينه فى الثياب البيض، ثم يؤتى به إليه، فيُصَلَّى عليه بعد أن كان يُدعى إلى الميت عند احتضاره، فيُقيم عنده حتى يقضى، ثم يحضر تجهيزه، ثم يُصَلَّى عليه، ويشيِّعه إلى قبره، ثم رأى الصحابةُ أن ذلك يشقُّ عليه، فكانوا إذا قضى الميت، دعوه، فحضر تجهيزه، وغسله، وتكفينه . ثم رأوا أن ذلك يشقُّ عليه، فكانوا

(١) رواه البخارى (١٣٠٣) ومسلم (٥٩١١) وأحمد (١٩٤/٣) وأبو داود (٣١٢٦) من حديث أنس رضى الله عنه .

هم يُجهَّزون ميتهم، ويحملونه إليه ﷺ على سريره، فيُصلى عليه خارج المسجد. ولم يكن من هديه الراتب الصلاة عليه في المسجد، وإنما كان يُصلى على الجنازة خارج المسجد، وربما كان يصلى أحياناً على الميت في المسجد^(١)، كما صلى على سهيل ابن بيضاء وأخيه في المسجد. ولكن لم يكن ذلك سنته وعادة، وقد روى أبو داود في سننه من حديث صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ »^(٢). وقد اختلف في لفظ الحديث، فقال الخطيب في روايته لكتاب السنن: في الأصل « فلا شَيْءَ عَلَيْهِ » وغيره يرويه « فَلَا شَيْءَ لَهُ » وقد رواه ابن ماجه في « سننه » ولفظه: « فَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ ». ولكن قد ضعف الإمام أحمد وغيره هذا الحديث، قال الإمام أحمد: هو مما تفرد به صالح مولى التوأمة، وقال البيهقي: هذا حديث يُعدُّ في أفراد صالح، وحديث عائشة أصح منه، وصالح مختلف في عدالته، كان مالك يُجرحه، ثم ذكر عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما، أنه صَلَّى عليهما في المسجد.

قلت: وصالح ثقة في نفسه، كما قال عباس الدوري عن ابن معين: هو ثقة في نفسه. وقال ابن أبي مريم ويحيى: ثقة حجة، فقلت له: إن مالكا تركه، فقال: إن مالكا أدركه بعد أن خَرَفَ، والثوري إنما أدركه بعد أن خَرَفَ، فسمع منه، لكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يَخَرَفَ. وقال على ابن المديني: هو ثقة إلا أنه خَرَفَ وكَبِرَ فسمع منه الثوري بعد الخرف وسماع ابن أبي ذئب منه قبل ذلك. وقال ابن حبان: تغير في سنة خمس وعشرين ومائة، وجعل يأتي بما يُشبه الموضوعات عن الثقات، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز، فاستحق الترك انتهى كلامه.

(١) رواه مسلم (٢٢١٦) والترمذي (١٠٣٣) والنسائي (٦٨/٤) عن عائشة رضى الله عنها.

(٢) حسن. رواه أبو داود (٣١٩١) وأحمد (٤٤٤/٢ و ٤٤٥) وابن ماجه (١٥١٧) وعبد الرزاق (٦٥٧٩) وابن أبي شيبه (٣٦٤/٣ - ٣٦٥) والطيالسي (١٦٥/١) والبيهقي (٥٢/٤) وفي سنده صالح بن بنهان مولى التوأمة، قال في «التقريب» (٣٦٣/١) صدوق اختلط بآخره، قال ابن عدى: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج. اهـ وقال أحمد بن حنبل: من سمع منه قديماً فذلك، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث ما أعلم بأساً. اهـ وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم: سمعت يحيى بن معين يقول: صالح مولى التوأمة ثقة حجة. قلت له: إن مالكا ترك السماع منه، فقال: إن مالكا إنما أدركه بعد أن كبر وخرف، وسفيان الثوري إنما أدركه بعد أن خرف، فسمع منه سفيان أحاديث منكرات، وذلك بعد ما خرف، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف. اهـ «تهذيب الكمال» (١٠١/١٣).

قلت: وهذا الحديث من رواية ابن أبي ذئب عن صالح، فالإسناد حسن إن شاء الله تعالى.

وهذا الحديث: حسن، فإنه من رواية ابن أبى ذئب عنه، وسماعه منه قديم قبل اختلاطه، فلا يكون اختلاطه موجباً لرد ما حدث به قبل الاختلاط. وقد سلك الطحاوى فى حديث أبى هريرة هذا، وحديث عائشة مسلماً آخر، فقال: صلاة النبى ﷺ على سهيل بن بيضاء فى المسجد منسوخة، وترك ذلك آخر الفعلين من رسول الله ﷺ بدليل إنكار عامة الصحابة ذلك على عائشة، وما كانوا ليفعلوه إلا لما علموا خلاف ما نقلت. ورد ذلك على الطحاوى جماعة، منهم: البيهقى وغيره قال البيهقى: ولو كان عند أبى هريرة نسخ ما روته عائشة، لذكره يوم صُلِّيَ على أبى بكر الصديق فى المسجد، ويوم صُلِّيَ على عمر بن الخطاب فى المسجد، ولذكره من أنكر على عائشة أمرها بإدخاله المسجد، ولذكره أبو هريرة حين روت فيه الخبر، وإنما أنكره من لم يكن له معرفة بالجواز، فلما روت فيه الخبر، سكتوا ولم يُنكروه، ولا عارضوه بغيره.

قال الخطابى: وقد ثبت أن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما صُلِّيَ عليهما فى المسجد، ومعلوم أن عامة المهاجرين والأنصار شهدوا الصلاة عليهما، وفى تركهم الإنكار الدليل على جوازه. قال: ويحتمل أن يكون معنى حديث أبى هريرة إن ثبت، متولاً على نقصان الأجر، وذلك أن من صلى عليها فى المسجد، فالغالب أنه ينصرف إلى أهله ولا يشهد دفنه، وأن من سعى إلى الجنازة، فصلى عليها بحضرة المقابر، شهد دفنه، وأحرز أجر القيراطين، وقد يؤجر أيضاً على كثرة خطاه، وصار الذى يُصلى عليه فى المسجد منصوص الأجر بالإضافة إلى من يُصلى عليه خارج المسجد.

وتأولت طائفة معنى قوله: « فلا شئ له »، أى فلا شئ عليه، ليتحد معنى اللفظين، ولا يتناقضان كما قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾، أى: فعلها. فهذه طرق الناس فى هذين الحديثين.

والصواب ما ذكرناه أولاً، وأن سنته وهدية الصلاة على الجنازة خارج المسجد إلا لعذر، وكلا الأمرين جائز، والأفضل الصلاة عليها خارج المسجد. والله أعلم^(١).



(١) وقال الألبانى: وأحسن ما يمكن أن يقال فى سبيل التوفيق.. هو أن حديث عائشة غاية ما يدل عليه إنما هو جواز صلاة الجنائز فى المسجد، وحديث صالح لا ينافى ذلك، لأنه لا ينفى أجر الصلاة على الجنازة مطلقاً، وإنما ينفى أجراً خاصاً بصلاتها فى المسجد، قال أبو الحسن السندى رحمه الله تعالى: «فالحديث لبيان أن صلاة الجنازة فى المسجد ليس لها أجر لأجل كونها فى المسجد كما فى المكتوبات، فأحر أصل الصلاة باق، وإنما الحديث لإفادة سلب الأجر بواسطة ما يتوهم من أنها فى المسجد فيكون الحديث مفيداً لإباحة الصلاة فى المسجد من =

فصل

فى تكفين الميت وغسله

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم تسجئة الميت إذا مات، وتغميض عينيه، وتغطية وجهه وبدنه، وكان رُماً يُقْبَل الميت كما قَبِلَ عثمان بن مظعون وبكى^(١). وكذلك الصديقُ أكبر عليه، فقبَّله بعد موته ﷺ^(٢).

وكان يأمر بغسل الميت ثلاثاً أو خمساً، أو أكثر بحسب ما يراه الغاسِل، ويأمر بالكافور فى الغسلة الأخيرة، وكان لا يُغسل الشهداء قَتلى المعركة^(٣)، وذكر الإمام أحمد، أنه نهى عن تغسيلهم، وكان ينزع عنهم الجلود والحديد ويدفِنهم فى ثيابهم، ولم يُصلِّ عليهم^(٤).

= غير أن يكون لها بذلك فضيلة رائدة على كونها خارجه، وينبغى أن يتعين هذا الاحتمال دفعاً للتعارض وتوفيقاً بين الأدلة بحسب الإمكان وعلى هذا، فالقول بكرامة الصلاة فى المسجد مشكل، نعم ينبغى أن يكون الأفضل خارج المسجد مشكل، نعم ينبغى أن يكون الأفضل خارج المسجد بناء على أن الغالب أنه ﷺ كان يصلى خارج المسجد، وفعله فى المسجد كان مرة أو مرتين، والله أعلم. اهـ «السلسلة الصحيحة» (٥/٤٦٥).

(١) صحيح. رواه أحمد (٤٣/٦) و ٥٥ و ٢٠٦. والترمذى (٩٨٩) وأبو داود (٢١٦٣) وابن ماجه (١٤٥٦) والحاكم (١/٣٦١) وفى سنده عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف كما فى التقريب (١/٣٨٤).

(٢) رواه البخارى (١٢٤١) وأحمد (١١٧/٦) والنسائى (١١/٤) عن عائشة رضى الله عنها. ورواه البخارى (٩/٥٧٠) وأحمد (٥٥/٦) والنسائى (١١/٤) وابن ماجه (١٤٥٧) عن عائشة وابن عباس رضى الله عنهما.

(٣) عن جابر رضى الله عنه، أن النبى ﷺ قال - فى قتلى أحد - : «لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يقوم مسكاً يوم القيامة». ولم يصل عليهم. رواه أحمد (٣/٢٩٩) بسند صحيح.

(٤) عن جابر رضى الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد فى الثوب الواحد ثم يقول: «أيهم أكثر أخذاً للقرآن» فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه فى اللحد وأمر بدفنه فى دمايته، ولم يغسلوا ولم يصل عليهم. رواه البخارى (١٣٤٧) وأبو داود (٣١٣٨) والنسائى (١/٢٧٧ - ٢٧٨) وابن ماجه (١٥١٤) والبيهقى (٤/٣٤) وعن أنس رضى الله عنه أن شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمايتهم ولم يُصلِّ عليهم. رواه أحمد (٣/١٢٨) وأبو داود (٣١٣٦) والترمذى (١٠١٦) والحاكم (١/٣٦٥ - ٣٦٦) والبيهقى (٤/١٠ - ١١) وسنده حسن.

جواز الصلاة على الشهيد

وردت بعض الأحاديث التى تفيد جواز الصلاة على الشهيد منها:

١- عن شداد بن الهاد: أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبى ﷺ فآمن به واتبعه، ثم قال: أهاجر معك.. فلبثوا قليلاً ثم نهضوا فى قتال العدو، فأتى به النبى ﷺ يحمل قد أصابه سهم.. ثم كفنه النبى ﷺ فى جيبه، ثم قدمه فصلى عليه.. رواه النسائى (١/٢٧٧) والطحاوى فى «معانى الآثار» (١/٢٩١) والحاكم (٣/٥٩٥) والبيهقى (٤/١٥ - ١٦) وسنده صحيح.

٢- عن عبد الله بن الزبير، أن رسول الله ﷺ أمر يوم أحد بحمزة فسُجى ببردة، ثم صلى عليه فكبر تسع تكبيرات، ثم أتى بالقتلى يصفون، ويصلى عليهم وعليه معهم. رواه الطحاوى فى «معانى الآثار» (١/٢٩٠).

وكان إذا مات المُحَرَّمُ، أمر أن يُغسل بماء وسدر، ويُكفن في ثوبيه وهما ثوبا إحرامه: إزاره ورداؤه، وينهى عن تطيبه وتغطية رأسه^(١) وكان يأمر من ولى الميت أن يُحسن كفنه، ويُكفنه في البياض، وينهى عن المغالة في الكفن، وكان إذا قصر الكفن عن ستر جميع البدن، غطى رأسه، وجعل على رجله من العُشب.



فصل

في صفة صلاة الجنابة

وكان إذا قُدِّم إليه ميت يُصلى عليه، سأل: هل عليه دين، أم لا ؟ فإن لم يكن عليه دين، صلى عليه، وإن كان عليه دين، لم يصل عليه، وأذن لأصحابه أن يصلوا عليه، فإن صلاته شفاعا، وشفاعته موجبة، والعبد مرتَهَنٌ بدينه، ولا يدخل الجنة حتى يُقضى عنه، فلما فتح الله عليه، كان يُصلى على المدِين، ويتحمَّل دينه، ويدع ماله لورثته^(٢).

٣ - عن أنس بن مالك رضى الله عنه، أن النبي ﷺ مرَّ بحمزة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره يعنى شهداء أحد. رواه أبو داود (٣١٣٧) وسنده حسن. قال الألباني: لعله يعنى الصلاة على غيره استقلالا، فلا ينبغى الصلاة على غيره مقرونا معه كما في الحديث الذى قبله، ولا يعارض هذان الحديثان بحديث جابر المتقدم أنه ﷺ لم يصل على شهداء أحد، لأنه ناف والمثبت مقدم على النافى، وانظر التفصيل فى «نيل الأوطار». اهـ (أحكام الجنائز) (ص ٨٢).

٤ - عن عقبة بن عامر الجهنى: أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلى على أهل أحد صلاته على الميت [بعد ثمانين سنة] كالمودع للأحياء والأموات] ثم انصرف إلى المنبر [فحمد الله وأثنى عليه] فقال: إني فرط لكم، وأنا شهيد عليكم، [وإن موعدكم الحوض]، وإني والله لأنظر إلى حوضى الآن، [وإن عرضه كما بين أيلة إلى الجحفة] وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض، أو مفاتيح الأرض، وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدى ولكن أخاف عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها [وتقتتلوا فتهلكوا] كما هلك من كان قبلكم، قال: فكانت آخر نظره نظرتها إلى رسول الله ﷺ متفق عليه.

فهذه الأحاديث تبين جواز الصلاة على الشهيد، ولذلك قال ابن القيم فى «تهذيب السنن» (٢٩٥/٤): «والصواب فى المسألة أنه مخير بين الصلاة عليهم وتركها لمجئ الآثار بكل واحد من الأمرين، وهذه إحدى الروايات عن الإمام أحمد، وهى الأليق بأصوله ومذهبه» قال الألباني: ولا شك أن الصلاة عليهم أفضل من الترك إذا تسرت لأنها دعاء وعبادة. (أحكام الجنائز) (ص ٨٣).

(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: بينما رجل واقف على رسول الله ﷺ بعرفة إذ وقع عن راحلته فوققته، فمات فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «اغسلوه بماء وسدر وكفونوه فى ثوبيه ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه، فإن الله تعالى يبعثه يوم القيامة ملبياً» رواه البخارى (١٨٤٩) ومسلم (٢٨٤٤) وأحمد (٢١٥/١) وأبو داود (٣٢٣٨) والترمذى (٩٥١) والنسائى (١٤٥/٥) وابن ماجه (٣٠٨٤).

(٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل الميت عليه الدين، فيسأل «هل ترك لدينه من قضاء؟» فإن حُدِّث أنه ترك وفاء صلى عليه، وإلا قال: صلوا على صاحبكم، فلما فتح الله عليه الفتوح قال: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه، ومن ترك مالا فهو لورثته» رواه البخارى (٦٧٣١) ومسلم (٤٠٨٠) والترمذى (١٠٧٠) والنسائى (٦٦/٤).

فإذا أخذ في الصلاة عليه، كبر وحمد الله وأنتى عليه، وصلى ابن عباس على جنازة، فقرأ بعد التكبيرة الأولى بفاتحة الكتاب جهراً، وقال: «لَتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ»^(١)، وكذلك قال أبو أمامة بن سهل: إنَّ قراءة الفاتحة في الأولى سُنَّةٌ^(٢) ويذكر عن النبي ﷺ أنه أمر أن يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب . ولا يصح إسناده قال شيخنا: لا تجب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة، بل هي سُنَّةٌ، وذكر أبو أمامة ابن سهل، عن جماعة من الصحابة، الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة على الجنازة^(٣) .

وروى يحيى بن سعيد الأنصارى، عن سعيد المقبرى، عن أبى هريرة، أنه سأل عبادة بن الصامت عن الصلاة على الجنازة فقال: أنا والله أخبرك: تبدأ فتكبر، ثم تُصَلِّي على النبي ﷺ، وتقول: «اللَّهُمَّ إِنَّ عَبْدَكَ فَلَانًا كَانَ لَا يُشْرِكُ بِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ، إِنْ كَانَ مُحْسِنًا، فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا، فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ»^(٤) .



فصل

ومقصود الصلاة على الجنازة: هو الدعاء للميت، لذلك حُفِظَ عن النبي ﷺ ونُقِلَ عنه ما لم يُنْقَلِ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ، فَحُفِظَ مِنْ دَعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ

(١) رواه البخارى (١٣٣٥) وأبو داود (٣١٩٨) والنسائى (٧٥/٤) والترمذى (١٠٢٧) والطيالسى (٢٧٤١) والدارقطنى (٧٢/٢) وابن الجارود (٥٣٥).

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٤٨٩/٣) برقم (٦٤٢٨).

(٣) صحيح. رواه الشافعى فى «الأم» (٢٧٠/١) والحاكم (٣٦٠/١) والبيهقى (٤٠/٣٩ - ٤٠) عن ابن شهاب الزهرى قال: أخبرنى أبو أمامة بن سهل بن حنيف، وكان من كبراء الأنصار وعلمائهم وأبناء الذين شهدوا بدرًا مع رسول الله ﷺ أخبره رجال من أصحاب رسول الله ﷺ فى الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ثم يصلى على النبى صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص الصلاة - فى التكبيرات الثلاث ثم يسلم خفيًا حين ينصرف، والسنة أن يفعل مثل ما فعل أمامه. قال الزهرى: حدثنى بذلك أبو أمامة وابن المسيب يسمع فلم ينكر ذلك عليه، قال ابن شهاب فذكرت الذى أخبرنى أبو أمامة من السنة فى الصلاة على الميت لمحمد بن سويد قال وأنا سمعت الضحاک بن قيس يحدث عن حبيب بن سلحة فى صلاة صلاها على الميت مثل الذى حدثنا أبو أمامة قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وليس فى التسليمة الواحدة على الجنازة أصح منه، ووافقه الذهبى.

(٤) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (٢٢٨/١) وعبد الرزاق (٦٤٢٥) وإسماعيل بن إسحاق فى «فضل الصلاة على النبى ﷺ» (ص ٧٧ - ٧٨).

لَهُ، وَارْحَمَهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ^(١).

وحُفِظَ من دعائه: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا، وَمَيِّتِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا، وَأُنثَانَا، وَشَاهِدِنَا، وَعَابِئِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتُهُ مِنَّا، فَأَخِيهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتُهُ مِنَّا، فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ»^(٢).

وحُفِظَ من دعائه: «اللَّهُمَّ إِنْ فُلَانٌ بَنَ فُلَانٌ فِي ذِمَّتِكَ وَحَبْلٍ جِوَارِكَ، فَقِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، فَأَنْتَ أَهْلُ الْوَفَاءِ وَالْحَقِّ، فَاعْفِرْ لَهُ وَارْحَمَهُ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^(٣).

وحُفِظَ من دعائه أيضاً: «اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا، وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا، وَأَنْتَ رَزَقْتَهَا، وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ، وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهَا، وَتَعَلَّمُ سِرَّهَا وَعَلَانِيَتَهَا، جَنَّا شُفَعَاءَ فَاعْفِرْ لَهَا»^(٤).

وكان صلى الله عليه وسلم يأمر بإخلاص الدعاء للميت، وكان يُكَبِّرُ أربع تكبيرات، وصح عنه أنه كَبَّرَ خمساً، وكان الصحابة بعده يُكَبِّرُونَ أربعاً، وخمساً، وستاً، فكَبَّرَ زيد بن أرقم خمساً، وذكر أن النبي ﷺ كبرها، ذكره مسلم^(٥).

وكبر على بن أبي طالب رضى الله عنه على سهل بن حنيف ستاً^(٦)، وكان يُكَبِّرُ

(١) رواه مسلم (٢١٩٧) وأحمد (٢٣/٦ و ٢٨) والترمذى (١٠٢٥) والنسائى (٧٣/٤) عن عوف بن مالك رضى الله عنه.

(٢) صحيح بطرقه. رواه أحمد (٣٦٨/٢) وأبو داود (٣٢٠١) والترمذى (١٠٢٤) وابن ماجه (١٤٩٨) وابن حبان (٣٠٧٠ - إحصان) والحاكم (٣٥٨/١) والبيهقى (٤١/٤).

(٣) حسن. رواه أحمد (٤٩١/٣) وأبو داود (٣٢٠٢) وابن ماجه (١٤٩٩) وابن حبان (٣٠٧٤ - إحصان) عن واثلة ابن الأسقع رضى الله عنه.

(٤) ضعيف. رواه أحمد (٥٦/٢ و ٣٤٥ و ٣٦٣ و ٤٥٨) وأبو داود (٣٢٠٠) وفى سنده على بن شماس وهو ضعيف.

(٥) رواه مسلم (٢١٨١) وأحمد (٣٦٧/٤) وأبو داود (٣١٩٧) والترمذى (١٠٢٣) والنسائى (٣٤٣/٣ و ٧٢/٤) وابن ماجه (١٥٠٥).

(٦) صحيح. رواه البيهقى (٣٦/٤) والبخارى (٤٠٠٤) بدون ذكر العدد. وزاد البرقائى فى «مستخرجه» ستاً.

على أهل بدر ستاً، وعلى غيرهم من الصحابة خمساً، على سائر الناس أربعاً، ذكره الدارقطني^(١).

وذكر سعيد بن منصور، عن الحكم بن عتيبة أنه قال: كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً، وستاً، وسبعاً^(٢). وهذه آثار صحيحة، فلا موجب للمنع منها، والنبى ﷺ لم يمنع مما زاد على الأربع، بل فعله هو وأصحابه من بعده.

والذين منعوا من الزيادة على الأربع، منهم من احتج بحديث ابن عباس، أن آخر جنازة صلى عليها النبى ﷺ كَبُرَ أربعاً^(٣). قالوا: وهذا آخر الأمرين، وإنما يؤخذ بالآخر، فالآخر من فعله صلى الله عليه وسلم هذا. وهذا الحديث، قد قال الخلال فى «العلل»: «أخبرنى حرب: قال: سئل الإمام أحمد عن حديث أبى المليلح، عن ميمون، عن ابن عباس، فذكر الحديث. فقال أحمد: هذا كذب ليس له أصل، إنما رواه محمد بن زياد الطحان وكان يضع الحديث. واحتجوا بأن ميمون بن مهران روى عن ابن عباس، أن الملائكة لما صلت على آدم عليه الصلاة والسلام، كَبُرَتْ عليه أربعاً، وقالوا: تلك سنتكم يا بنى آدم. وهذا الحديث قد قال فيه الأثرم: جرى ذكر محمد بن معاوية النيسابورى الذى كان بمكة، فسمعتُ أبا عبد الله قال: رأيت أحاديثه موضوعة، فذكر منها عن أبى المليلح، عن ميمون ابن مهران، عن ابن عباس، أن الملائكة لما صلت على آدم، كَبُرَتْ عليه أربعاً، واستعظمه أبو عبد الله وقال: أبو المليلح كان أصح حديثاً وأتقى لله من أن يروى مثل هذا.

واحتجوا بما رواه البيهقى من حديث يحيى، عن أبى، عن النبى ﷺ أن الملائكة لما صلت على آدم، فكَبُرَتْ عليه أربعاً، وقالت: هذه سنتكم يا بنى آدم^(٤)، وهذا لا يصح. وقد روى مرفوعاً وموقوفاً.

(١) صحيح. رواه الدارقطني (٧٣/٢) والطحاوى فى «شرح الآثار» (٢٢٨٧/١) والبيهقى (٣٧/٤).

(٢) أورده الحافظ ابن حجر فى «التلخيص الحبير» ولم يتكلم عليه.

(٣) ضعيف. رواه الحاكم (٣٨٦/١) وفى سنده الفرات بن السائب الجزرى، قال البخارى: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال الدارقطني وغيره: متروك. «ميزان الاعتدال» (٣٤١/٣). رواه البيهقى من طريق آخر (٣٧/٤) وقال: تفرد به النضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزاز عن عكرمة وهو ضعيف (وقد روى) هذا اللفظ من وجوه آخر كلها ضعيفة. اهـ.

(٤) ضعيف. رواه البيهقى (٣٦/٤) وفى سنده عثمان بن سعد، وهو ضعيف. والحسن البصرى مدلس وقد عنعنه.

وكان أصحابُ معاذ يُكَبِّرونَ خمساً، قال علقمة: قلتُ لعبدِ الله: إن ناساً من أصحابِ معاذ قدموا من الشام، فكَبَّرُوا على ميتٍ لهم خمساً، فقال عبدُ الله: ليسَ على الميتِ فى التكبيرِ وقتٌ، كَبَّرَ ما كَبَّرَ الإمامُ، فإذا انصرفَ الإمامُ فانصَرَفَ^(١).



فصل

فى هديه ﷺ فى التسليم من صلاة الجنازة

وأما هديه ﷺ فى التسليم من صلاة الجنازة . فروى عنه: أنه كان يسلِّمُ واحدة . وروى عنه: أنه كان يسلِّمُ تسليمتين .

فروى البيهقى وغيره، من حديثِ المقبرى، عن أبى هريرة، أن النبى ﷺ صلى على جنازة، فكبر أربعاً، وسلم تسليمة واحدة^(٢) . لكن قال الإمام أحمد فى رواية الأثرم: هذا الحديث عندى موضوع، ذكره الخلال فى «العلل» .

وقال إبراهيم الهجرى: حدثنا عبد الله بن أبى أوفى: أنه صلى على جنازة ابنته، فكبر أربعاً، فمكث ساعة حتى ظننا أنه يكبر خمساً، ثم سلم عن يمينه وعن شماله، فلما انصرف قلنا له: ما هذا ؟ فقال: إني لا أزيدكم على ما رأيت رسول الله ﷺ يصنع، أو هكذا صنع رسولُ الله ﷺ^(٣) .

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٦٤٠٣) والبيهقى (٣٧/٤) وابن حزم فى «المحلى» (١٢٦/٥) قال الألبانى: ويكبر عليها (أى الجنازة) أربعاً أو خمساً إلى تسع تكبيرات، كل ذلك ثبت عن النبى ﷺ فأبها فعل أجزأه، والأولى التنوع، فيفعل هذا تارة وهذا تارة، كما هو الشائع فى أمثاله، مثل أدعية الاستفتاح، وصيغ الشهد والصلوات الإبراهيمية ونحوها، وإن كان لابد من التزام نوع واحد منها فهو الأربع لأن الأحاديث فيها أكثر. «أحكام الجنائز» (ص ١١١).

(٢) حسن. رواه الدارقطنى (٧٢/٢) والحاكم (٣٦٠/١) وعنه البيهقى (٤٣/٤) وقال الحاكم: التسليمة الواحدة على الجنازة قد صحت الرواية فيه عن على بن أبى طالب وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وعبد الله بن أبى أوفى وأبى هريرة أنهم كانوا يسلّمون على الجنازة تسليمة واحدة. ووافقه الذهبى قال الألبانى: وأسند البيهقى غالب هذه الآثار، وزاد فيهم واثلة بن الأسقع وأبى أمامة وغيرهم. . وإلى هذه الآثار ذهب الإمام أحمد فى المشهور عنه، وقال أبو داود (١٥٣): وسمعت أحمد سئل عن التسليم على الجنازة؟ قال: هكذا، ولوى عنقه عن يمينه [وقال: السلام عليكم ورحمة الله].

قلت: وزيادة «وبركاته» فى هذه التسليمة مشروعة خلافاً لبعضهم، لثبوتها فى بعض طرق حديث ابن مسعود المتقدم فى التسليمتين من الفريضة، ومثلها فى هذه المسألة صلاة صلاة الجنازة. اهـ «أحكام الجنائز» (ص ١٢٩).

(٣) ضعيف. رواه البيهقى (٤٣/٤) وفى سننه إبراهيم بن مسلم العبد، أبو إسحاق الهجرى، قال الحافظ: «لين الحديث، رفع موقوفات» «التقريب» (٤٣/١). وقال الذهبى: ضعفوا إبراهيم «تلخيص المستدرک» (١/٣٦٠).

قال ابن مسعود: ثلاثُ خلالٍ كان رسول الله ﷺ يفعلُهن تركهُنَّ الناسُ، إحداهن: التسليمُ على الجنائزَةِ مثلَ التسليمِ في الصلاة^(١)، ذكرهما البيهقي . ولكن إبراهيم ابن مسلم العبدى الهجرى، ضعفه يحيى بن معين، والنسائى، وأبو حاتم، وحديثه هذا، قد رواه الشافعى فى كتاب حرمة عن سفيان عنه وقال: كبرَ عليها أربعاً، ثم قام ساعة، فسبَّح به القومُ فسلم، ثم قال: كتُمُ ترون أنى أزيد على أربع، وقد رأيتُ رسول الله ﷺ كبر أربعاً، ولم يقل: ثم سلم عن يمينه وشماله . ورواه ابن ماجه^(٢) من حديث المحاربى عنه كذلك، ولم يقل: ثم سلَّم عن يمينه وشماله .

وذكر السلام عن يمينه وعن شماله انفرد بها شريك عنه . قال البيهقي: ثم عزاه للنبي ﷺ فى التكبير فقط، أو فى التكبير وغيره .

قلت: والمعروف عن ابن أبى أوفى خلاف ذلك، أنه كان يسلم واحدة، ذكره الإمام أحمد عنه^(٣) . قال أحمد بن القاسم، قيل لأبى عبد الله، أتعرف عن أحد من الصحابة أنه كان يسلم على الجنائزَةِ تسليمتين؟ قال: لا، ولكن عن ستة من الصحابة أنهم كانوا يسلمون تسليمةً واحدة خفيفةً عن يمينه، فذكر ابن عمر، وابن عباس، وأبا هريرة، ووائل بن الأسقع، وابن أبى أوفى، وزيد بن ثابت . وزاد البيهقي: على بن أبى طالب، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وأبا أمامة بن سهل ابن حنيف^(٤)، فهؤلاء عشرة من الصحابة، وأبو أمامة أدرك النبى ﷺ، وسماه باسم جده لأمه أبى أمامة: أسعد بن زرارة، وهو معدود فى الصحابة ومن كبار التابعين .

وأما رفع اليدين، فقال الشافعى: ترفع للأثر، والقياس على السنة فى الصلاة فإن النبى ﷺ كان يرفع يديه فى كل تكبيرة كبرها فى الصلاة وهو قائم .

قلت: يريد بالأثر ما رواه عن ابن عمر، وأنس بن مالك، أنهما كانا يرفعان أيديهما

(١) حسن. رواه البيهقي (٤٣/٤).

(٢) ضعيف. رواه ابن ماجه (١٥٠٣) وقال البوصيرى فى «مصابيح الزجاجة» (١/ ٤٩٠) هذا إسناد ضعيف لضعف الهجرى واسمه إبراهيم بن مسلم الكوفى، ضعفه سفيان بن عيينة وابن معين والنسائى والأزدى وغيرهم.

(٣) رواه أحمد فى «مسائل أبى داود عنه» (١٥٣) عن عطاء بن السائب قال: «رأيت ابن أبى أوفى صلى على جنازة سلم تسليمة واحدة» وفى سنده «أبو وكيع الجراح بن مليح» وهو ضعيف، واتهمه بعضهم.

(٤) قاله البيهقي فى «السنن الكبرى» (٤٣/٤).

كَلَّمَا كَبَّرَا عَلَى الْجَنَازَةِ^(١)، وَيَذْكُرُ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ التَّكْبِيرِ، وَيُضَعُ الْيَمْنَى عَلَى الْيَسْرَى، ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ .

وَفِي التِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيَسْرَى فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ^(٢)، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِزَيْدِ بْنِ سَنَانِ الرَّهَاوِيِّ .



فصل

فى هديه ﷺ فى الصلاة على القبر

وَكَانَ مِنْ هَدِيَّةِ ﷺ إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ، صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ^(٣)، فَصَلَّى مَرَّةً عَلَى قَبْرِ بَعْدَ لَيْلَةٍ، وَمَرَّةً بَعْدَ ثَلَاثٍ^(٤)، وَمَرَّةً بَعْدَ شَهْرٍ^(٥) وَلَمْ يُوقْتُ فِي ذَلِكَ وَقْتًا .

قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ يَشْكُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ؟! وَيُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ إِذَا فَاتَتْهُ الْجَنَازَةُ، صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ مِنْ سِتَّةِ أَوَجِهٍ كُلُّهَا حَسَنًا، فَحَدَّثَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ

(١) أَثَرُ ابْنِ عَمَرَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ «رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (١١٠) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٨٠/٣) ط الْفَكَرِ . وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٥٦/٥) وَالْبَيْهَقِيُّ (٤٤/٤)، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ .

وَأَمَّا أَثَرُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . فَقَدْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (٤٤/٤) وَيَذْكُرُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ كَلَّمَا كَبَّرَ عَلَى الْجَنَازَةِ .

(٢) ضَعِيفٌ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٧٧) وَفِي سَنَدِهِ يَزِيدُ بْنُ سَنَانَ، أَبُو فَرَوَةَ الرَّهَادِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» (٣٦٦/٢) وَيَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْأَسْلَمِيُّ الْكُوفِيُّ ضَعِيفٌ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» (٣٦١/٢) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ يَرْفَعُ الرَّجْلُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ (فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ): لَا يَقْبِضُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ . وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ يَقْبِضَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ كَمَا يَفْعَلُ فِي الصَّلَاةِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (يَقْبِضُ) أَحَبُّ إِلَيَّ .

(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ إِلَى قَبْرِ رَطْبٍ فَصَلَّى عَلَيْهِ وَصَفَّوْا خَلْفَهُ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣١٩) وَمُسْلِمٌ (٢١٧٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٩٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٣٧) وَالنَّسَائِيُّ (٨٥/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٣٠) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ، فَفَقَدَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَنْهَا، فَقَالُوا مَاتَتْ قَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنَمُونِي» فَقَالَ: دَلُونِي عَلَى قَبْرِهَا، فَدَلُّوهُ فَصَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْوَرُهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٣٧) وَمُسْلِمٌ (٢١٨٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٠٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٢٧) .

(٤) ضَعِيفٌ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٧/٤ - ٤٨) وَقَالَ: حَمَادُ بْنُ وَاqدَ هَذَا ضَعِيفٌ .

(٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمِّ سَعْدٍ بَعْدَ مَوْتِهَا بِشَهْرٍ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٨/٤) وَقَالَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَهُوَ مَرْسَلٌ صَحِيحٌ .

الصلاة على القبر بشهر، إذ هو أكثر ما روى عن النبي ﷺ أنه صلى بعده، وحده الشافعي رحمه الله، بما إذا لم يَلِّ الميت، ومنع منها مالك وأبو حنيفة رحمهما الله إلا للولي إذا كان غائباً .

وكان من هديه ﷺ أنه كان يقوم عند رأس الرجل ووسط المرأة^(١) .



فصل

فى هديه ﷺ فى الصلاة على الطفل

وكان من هديه ﷺ الصلاة على الطفل، فصَح عنه أنه قال: «الطِفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ»^(٢) .

وفى سنن ابن ماجه مرفوعاً: «صَلُّوا عَلَى أَطْفَالِكُمْ، فَإِنَّهُمْ مِنْ أَثَرِ طَائِفَتِكُمْ»^(٣) .

قال أحمد بن أبى عبدة: سألتُ أحمد: متى يَجِبُ أن يُصَلَّى على السَّقَط؟ قال: إذا أتى عليه أربعة أشهر، لأنه يُنفخ فيه الروح .

قلتُ: فحديث المغيرة بن شعبة «الطفل يُصَلَّى عليه»؟ قال: صحيح مرفوع، قلتُ: ليس فى هذا بيانُ الأربعة الأشهر ولا غيرها؟ قال: قد قاله سعيد بن المسيَّب .
فإن قيل: فهل صلى النبي ﷺ على ابنه إبراهيم يوم مات؟ قيل: قد اختلف فى

(١) عن سمرة رضى الله عنه قال: صليت وراء رسول الله ﷺ على امرأة ماتت فى نفاسها فقام عليها رسول الله ﷺ فى الصلاة وسطها، رواه البخارى (١٣٣١) ومسلم (٢٢٠٠) وأبو داود (٣١٩٥) والترمذى (١٠٣٥) والنسائى (٧٠/٤) وابن ماجه (١٤٩٣) .

وعن أبى غالب الحناط قال: شهدت أنس بن مالك صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه، فلما رفعت أتى بجنازة امرأة فصلى عليها، فقام وسطها، وفيما العلاء بن زياد العلوى، فلما رأى اختلاف قيامه على الرجل والمرأة قال: يا أبا حمزة هكذا كان رسول الله ﷺ يقوم من الرجل حيث قمت . ومن المرأة حيث قمت؟ قال: نعم، رواه أحمد (١١٨/٣ و ٢٠٤) وأبو داود (٣١٩٤) والترمذى (١٤٩٤) والطيالسى (٢١٤٩) والبيهقى (٣٢/٤) وسنده صحيح .

(٢) صحيح. رواه أحمد (٢٤٧/٤ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٢) وأبو داود (٣١٨٠) والنسائى (٥٨/٤) والترمذى (١٠٣١) والحاكم (٣٦٣/١) والبيهقى (٨/٤) والطيالسى (٧٠١ و ٧٠٢) عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه .

(٣) ضعيف جداً. رواه ابن ماجه (١٥٠٩) وفى سنده البخترى بن عبيد وهو ضعيف متروك كما فى «التقريب» (٩٤/١) وقال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» (٤٩٢/١) هذا إسناد ضعيف. البخترى بن عبيد ضعفه أبو حاتم وابن عدى وابن حبان والدارقطنى وكذبه الأزدي وقال فيه أبو نعيم الأصبهاني والحاكم والنقاش: روى عن أبيه موضوعات. اهـ قلت: ويغنى عن هذا الحديث ما قبله .

ذلك، فروى أبو داود في «سننه» عن عائشة رضى الله عنها قالت: مات إبراهيم ابن النبي ﷺ وهو ابن ثمانية عشر شهراً، فلم يصل عليه رسول الله ﷺ^(١).

قال الإمام أحمد: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثني أبي عن ابن إسحاق حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة.. فذكره. وقال أحمد في رواية حنبل: هذا حديث منكر جداً^(٢)، وهى ابن إسحاق.

وقال الخلال: وقرئ على عبد الله: حدثني أبي، حدثنا أسود بن عامر، حدثنا إسرائيل، قال: حدثنا جابر الجعفي، عن عامر، عن البراء بن عازب، قال: صلى رسول الله ﷺ على ابنه إبراهيم ومات وهو ابن ستة عشر شهراً^(٣).

وذكر أبو داود عن البيهقي، قال: لما مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ، صلى عليه رسول الله ﷺ في المقاعد^(٤). وهو مرسل، والبيهقي اسمه عبد الله ابن يسار كوفي. وذكر عن عطاء بن أبي رباح، أن النبي ﷺ صلى على ابنه إبراهيم وهو ابن سبعين ليلة^(٥). وهذا مرسل وهم فيه عطاء، فإنه قد كان تجاوز السنة.

فاختلف الناس في هذه الآثار، فمنهم من أثبت الصلاة عليه، ومنع صحة حديث عائشة، كما قال الإمام أحمد وغيره، قالوا: وهذه المراسيل، مع حديث البراء، يشد بعضها بعضاً، ومنهم من ضعف حديث البراء بجابر الجعفي، وضعف هذه المراسيل وقال: حديث ابن إسحاق أصح منها.

ثم اختلف هؤلاء في السبب الذي لأجله لم يصل عليه، فقالت طائفة: استغنى ببنة رسول الله ﷺ عن قربة الصلاة التي هي شفاعة له، كما استغنى الشهيد بشهادته عن الصلاة عليه.

(١) حسن. رواه أبو داود (٣١٨٧) ومن طريقه ابن حزم (١٥٨/٥) وأحمد (٢٦٧/٦).

(٢) قال الألباني: ولعله يعني «حديث فرد» فإن هذا منقول عنه في بعض الأحاديث المعروفة الصحة. واعلم أنه لا يخرج في ثبوت الحديث أنه روى عنه ﷺ أنه صلى على ابنه إبراهيم لأن ذلك لم يصح عنه وإن جاء من طرق، نهي كلها معلولة إما بالإرسال، وإما بالضعف الشديد، كما تراه مفصلاً في «نصب الراية» (٢٧٩/٢، ٢٨٠). وقد روى أحمد (٢٨١/٣) عن أنس أنه سئل: صلى رسول الله ﷺ على ابنه إبراهيم؟ قال: لا أدري وسنده صحيح، ولو كان صلى عليه لم يخف ذلك على أنس إن شاء الله، وقد خدمه عشر سنين. اهـ «أحكام الجنائز» (ص ٨٠).

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٢٨٣/٤) والبيهقي (٩/٤) وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف.

(٤) ضعيف لإرساله. رواه أبو داود (٣١٨٨).

(٥) ضعيف لإرساله. رواه أبو داود عقب الحديث (٣١٨٨) والبيهقي (٩/٤).

وقالت طائفة أخرى: إنه مات يوم كسفت الشمس، فاشتغل بصلاة الكسوف عن الصلاة عليه.

وقالت طائفة: لا تعارض بين هذه الآثار، فإنه أمر بالصلاة عليه، فقل: صَلَّى عليه، ولم يُبَاشَرها بنفسه لاشتغاله بصلاة الكسوف، وقيل: لم يُصَلَّ عليه، وقالت فرقة: رواية المثلث أولى، لأن معه زيادة علم، وإذا تعارض النفي والإثبات، قُدِّمَ الإثبات.



فصل

فى هديه ﷺ فى الصلاة على من قتل نفس

أو غل من الغنيمة

وكان من هديه ﷺ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ^(١)، وَلَا عَلَى مَنْ غَلَّ مِنَ الْغَنِيمَةِ^(٢).

واختلف عنه فى الصلاة على المقتولِ حداً، كالزاني المرجوم، فصَحَّ عنه أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى الْجُهْنِيَةِ الَّتِي رَجَمَهَا، فَقَالَ عُمَرُ: تُصَلَّى عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى» ذكره مسلم^(٣).

وذكر البخارى فى «صحيحه» قصة ماعز بن مالك وقال: فقال له النبىُّ ﷺ خيراً وَصَلَّى عَلَيْهِ^(٤) وقد اختلف على الزهرى فى ذكر الصلاة عليه، فأثبتها محمود بن

(١) عن جابر بن سمرة أن رجلاً قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبى ﷺ. رواه مسلم (٢٢٢٦) والنسائى (٦٦/٤).

(٢) عن زيد بن خالد الجهنى أن رجلاً من المسلمين توفى بخير وأنه ذكر لرسول الله ﷺ فقال: «صلوا على صاحبكم» فتغيرت وجوه القوم لذلك، فلما رأى الذى بهم قال: «إن صاحبكم غلَّ فى سبيل الله» ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرزاً من خرز اليهود ما يساوى درهمين. رواه أحمد (١٩٢/٥) وأبو داود (٢٧١٠) والنسائى (٦٤/٤) وابن ماجه (٢٨٤٨) والحاكم (١٢٧/٢) والبيهقى (١٠١/٩) وفى سننه «أبو عمرة مولى زيد بن خالد الجهنى» قال: الذهبى: ما روى عنه سوى محمد بن يحيى بن حبان. وقال الحافظ: مقبول «التقريب» (٤٥٦/٢).

(٣) رواه مسلم (٤٣٥٣) وأحمد (٤٣/٤) و٤٣٥ و٤٣٧ و٤٤٠ (٤٤٤٠) والترمذى (١٤٣٥) والنسائى (٦٣/٤) من حديث عمران بن حصين رضى الله عنه.

(٤) رواه البخارى (٦٨٢٠) قال: حدثنا محمود [هو ابن غيلان] حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهرى عن أبى سلمة، عن جابر، أن رجلاً من أسلم جاء النبى ﷺ فاعترف بالزنا، فأعرض عنه النبى ﷺ حتى شهد على نفسه أربع مرات، فقال له النبى ﷺ «أهلك جنون؟» قال: لا. قال: «أحصنت؟» قال: نعم، فأمر به فرجم بالمصلى، فلما أذلقته الحجارة فر، فأدرك فرجم حتى مات، فقال له النبى ﷺ خيراً وصلى عليه. ولم يقل يونس وابن جريج عن الزهرى «فصلى عليه».

غيلان، عن عبد الرزاق عنه، وخالفه ثمانية من أصحاب عبد الرزاق، فلم يذكرها، وهم: إسحاق بن راهويه، ومحمد بن يحيى الذهلي، ونوح بن حبيب، والحسن بن علي، ومحمد بن المتوكل، وحُميد ابن زنجويه، وأحمد بن منصور الرمادي .

قال البيهقي: وقول محمود بن غيلان: إنه صلى عليه، خطأ لإجماع أصحاب عبد الرزاق على خلافه، ثم إجماع أصحاب الزهري على خلافه^(١).

وقد اختلف في قصة ماعز بن مالك، فقال أبو سعيد الخدري: ما استغفر له ولا سبّه^(٢)، وقال بريدة بن الحصيب: إنه قال: « استَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ »^(٣). فقالوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ . ذكرهما مسلم . وقال جابر: فصلّى عليه، ذكره البخاري، وهو حديث عبد الرزاق المعلّل^(٤)، وقال أبو برزة الأسلمي: لم يُصلّ عليه النبي ﷺ، ولم ينه عن الصلاة عليه^(٥)، ذكره أبو داود .

(١) قال الحافظ ابن حجر: لكن ظهر لي أن البخاري قويته عنده رواية محمود بالشواهد، فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي قرّة من وجه آخر عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف في قصة ماعز قال «ف قيل يا رسول الله، تصلى عليه؟ قال: لا . قال: فلما كان من الغد قال: صلوا على صاحبكم، فصلّى عليه رسول الله ﷺ والناس» فهذا الخبر يجمع الاختلاف، فتحمل رواية النفي على أنه لم يصل عليه حين رجم، ورواية الإثبات على أنه ﷺ صلى عليه في اليوم الثاني، وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة «أن النبي ﷺ لم يأمر بالصلاة على ماعز ولم ينه عن الصلاة عليه» ويتأيد بما أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة الجهنمية التي زنت ورحمت «أن النبي ﷺ صلى عليها، فقال له عمر: أتصلى عليها وقد زنت؟ فقال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم» وحكى المنذري قول من حمل الصلاة في الخبر على الدعاء، ثم قال: في قصة الجهنمية دلالة توهين هذا الاحتمال، قال: وكذا أجاب النووي فقال: إنه فاسد لأن التأويل لا يصار إليه إلا عند الاضطراب إليه ولا أخطار هنا . وقال ابن العربي: لم يثبت أن النبي ﷺ صلى على ماعز، قال وأجاب من منع عن صلاته على الغامدية لكونها عرفت حكم الحد، وماغز إنما جاء مستههما، قال: وهو جواب واه، وقيل لأنه قتله غضباً لله وصلاته رحمة فتنافيا، قال: وهذا فاسد لأن الغضب انتهى، قال: ومحل الرحمة باق، والجواب المرضي أن الامام حيث ترك الصلاة على المحدود كان ردعاً لغيره . قلت: ونمامه أن يقال: وحيث صلى عليه يكون هناك قرينة لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حينئذ باختلاف الأشخاص، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك: يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت، ويخلى بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ولا يصلى عليه الإمام ردعاً لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصلى عليه، ولئلا يجترئ الناس على مثل فعله . وعن بعض المالكيين! يجوز للإمام أن يصلى عليه وبه قال الجمهور، والمعروف عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم وهو قول أحمد، وعن الشافعي لا يكره وهو قول الجمهور، وعن الزهري لا يصلى على المرجوم ولا على قاتل نفسه، وعن قتادة لا يصلى على المولود من الزنا، وأطلق عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاريين، وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا وما ذهب إليه الزهري وقاتلة، قال: وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور والله أعلم . اهـ «فتح الباري» (١٠/١٣٤)

(٣) رواه مسلم (٤٣٥١) وأبو داود (٤٤٣٣).

(٢) رواه مسلم (٤٣٤٨) وأبو داود (٤٤٣١).

(٥) حسن. رواه أبو داود (٣١٨٦).

(٤) سبق تخريجه والتعليق عليه .

قلتُ: حديث الغامدية، لم يُختلف فيه أنه صَلَّى عليها^(١). وحديثُ ماعز، إما أن يقال: لا تعارض بين ألفاظه، فإن الصلاة فيه: هي دعاؤه له بأن يَغْفِرَ اللَّهُ له، وترك الصلاة فيه هي تركه الصلاة على جنازته تأديباً وتحذيراً، وإما أن يُقال: إذا تعارضت ألفاظه، عدلَ عنه إلى حديث الغامدية.



فصل

فى هديه ﷺ فى تشييع الجنائز

وكان ﷺ إذا صَلَّى على ميت، تبعه إلى المقابر ماشياً أمامه.

وهذه كانت سنة خلفائه الراشدين من بعده، وسنَّ لمن تبعها إن كان راكباً أن يكون وراءها، وإن كان ماشياً أن يكون قريباً منها، إما خلفها، أو أمامها، أو عن يمينها، أو عن شمالها. وكان يأمر بالإسراع بها، حتى إن كانوا ليرملون بها رملًا، وأما ديبُّ الناس اليومَ خطوةَ خطوة، فبدعة مكروهة مخالفة للسنة، ومتضمنة للتشبه بأهل الكتاب اليهود. وكان أبو بكر يرفع السوطَ على من يفعل ذلك، ويقول: لقد رأيتنا ونحن مع رسول الله ﷺ نرملُ رملًا^(٢).

قال ابن مسعود رضى الله عنه: سألنا نبينا ﷺ عن المشى مع الجنائز، فقال: «ما دون الخَبَبِ»^(٣) رواه أهل السنن، وكان يمشى إذا تبع الجنائز ويقول: «لم أكن لأركبَ والملائكةُ يمشون»^(٤). فإذا انصرف عنها، فربما مشى، وربما ركب.

وكان إذا تبعها، لم يجلسَ حتى توضع، وقال: «إذا تبعتم الجنائز، فلا تجلسوا حتى توضع»^(٥).

(١) رواه مسلم (٤٣٥٢) وأبو داود (٤٤٤٢).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٣٦/٥ و ٣٨) وأبو داود (٣١٨٢) والنسائي (٤٣/٤) والحاكم (٣٥٥/١) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٣٩٤/١) و ٤١٥ و ٤١٩ و ٤٩٢) وأبو داود (٣١٨٤) والترمذى (١٠١١) وفى سننه يحيى ابن عبد الله بن الحارث الجابري، وهو لين الحديث كما فى «التقريب» (٣٥١/٢) وأبو ماجد، قيل اسمه عائذ بن فضلة وهو مجهول كما فى «التقريب» (٤٦٨/٢).

(٤) صحيح. رواه أبو داود (٣١٧٧) والحاكم (٣٥٥/١) والبيهقى (٢٣/٤) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وهو من حديث ثوبان رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركب، فلما انصرف أتى بدابة فركب، فقيل له فقال: «إن الملائكة كانت تمشى فلم أكن لأركب وهم يمشون، فلما ذهبوا ركبتم».

(٥) رواه البخارى (١٣٠) ومسلم (٢١٨٦) وأحمد (٤١/٣) وأبو داود (٣١٧٣) والترمذى (١٠٤٣) والنسائي (٤٤/٤) من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله والمراد: وضعها بالأرض . قلت: قال أبو داود: روى هذا الحديث الثورى، عن سهيل، عن أبيه، عن أبى هريرة . قال: وفيه « حَتَّى تُوضَعَ بِالْأَرْضِ »، ورواه أبو معاوية، عن سهيل وقال: « حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ »^(١) . قال: وسفيان أحفظ من أبى معاوية، وقد روى أبو داود والترمذى، عن عبادة بن الصامت، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فِي الْجَنَازَةِ حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ^(٢) . لكن فى إسناده بشر بن رافع، قال الترمذى: ليس بالقوى فى الحديث، وقال البخارى: لا يتابع على حديثه، وقال أحمد: ضعيف، وقال ابن معين: حدث بمناكير، وقال النسائى: ليس بالقوى، وقال ابن حبان: يروى أشياء موضوعة كأنه المتعمد لها .



فصل

فى هديه ﷺ فى الصلاة على الغائب

ولم يكن من هديه وسنته ﷺ الصلاة على كُلِّ ميت غائب .
فقد مات خلق كثير من المسلمين وهم غيب، فلم يُصلِّ عليهم، وصح عنه: أنه صَلَّى على النجاشى صلاته على الميت^(٣)، فاختلف الناس فى ذلك على ثلاثة طرق، أحدها: أن هذا تشريع منه، وسنة للأمة الصلاة على كل غائب، وهذا قول الشافعى وأحمد فى إحدى الروايتين عنه، وقال أبو حنيفة ومالك: هذا خاص به، وليس ذلك لغيره، قال أصحابهما: ومن الجائز أن يكون رُفِعَ له سريره فصلى عليه وهو يرى صلاته على الحاضر المشاهد، وإن كان على مسافة من البعد، والصحابة وإن لم يروه، فهم تابعون للنبي ﷺ فى الصلاة . قالوا: ويدل على هذا، أنه لم يُنْقَلْ عنه أنه كان يُصلى على كلِّ الغائبين غيره، وتركه سنة، كما أن فعله سنة، ولا سبيل لأحد بعده إلى أن يُعَين سرير الميت من المسافة البعيدة، ويُرفع له حتى يُصلى عليه، فَعُلِمَ أن ذلك مخصوص به . وقد روى عنه، أنه صلى على معاوية ابن معاوية الليثى وهو

(١) ذكره أبو داود عقب حديث أبى سعيد الخدرى السابق تخريجه .

(٢) ضعيف . رواه أبو داود (٣١٧٦) والترمذى (١٠٢٠) وابن ماجه (١٥٤٥) وفى سنده عبد الله بن سليمان بن جنادة وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٤٢١/١) وبشر بن رافع ضعيف كما فى «التقريب» (٩٩/١) .

(٣) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ نعى النجاشى فى اليوم الذى مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات . رواه البخارى (١٣٢١) ومسلم (٢١٦٩) وأحمد (٢٨٠/٢ - ٢٨١) وأبو داود (٣٢٠٤) والنسائى (٦٩/٤) وفى الباب أيضاً عن جابر وهو متفق عليه وعن عمران ابن حصين رواه مسلم .

غائب^(١)، ولكن لا يصح، فإن في إسناده العلاء بن زيد، ويقال: ابن زيد، قال على ابن المديني: كان يضع الحديث، ورواه محبوب بن هلال عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس^(٢). قال البخاري: لا يتابع عليه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية الصواب: أن الغائب إن مات ببلد لم يُصلَّ عليه فيه، صَلَّى عليه صلاة الغائب، كما صَلَّى النبي ﷺ على النجاشي، لأنه مات بين الكفار ولم يُصلَّ عليه، وإن صَلَّى عليه حيث مات، لم يُصلَّ عليه صلاة الغائب، لأن الفرض قد سقط بصلاة المسلمين عليه، والنبي ﷺ صلى على الغائب، وتركه، وفعله، وتركه سنة، وهذا له موضع، وهذا له موضع، والله أعلم، والأقوال ثلاثة في مذهب أحمد، وأصحها: هذا التفصيل، والمشهور عند أصحابه: الصلاة عليه مطلقاً.



فصل

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قام للجنائز لما مرت به، وأمر بالقيام لها^(٣)، وصح عنه أنه قعد^(٤)، فاختلف في ذلك، فقليل: القيام منسوخ، والقعود آخر الأمرين، وقيل: بل الأمران جائزان، وفعله بيان للاستحباب، وتركه بيان للجواز، وهذا أولى من ادعاء النسخ^(٥).



(١) ضعيف جداً. رواه البيهقي (٥٠/٤) وفي سنده العلاء بن زيد، قال البيهقي: يحدث عن أنس بن مالك بمناكير وقال الحافظ: متروك، ورماه أبو الوليد بالكذب. «التقريب» (٩٢/٢).

(٢) ضعيف. رواه البيهقي (٥١/٤) وفي سنده محبوب بن هلال، قال الذهبي: محبوب بن هلال عن عطاء بن أبي ميمونة. لا يعرف، وحديثه منكرو. «الميزان» (٤٤٢/٣).

(٣) عن جابر رضي الله عنه قال: مر بنا جنازة فقام لها النبي ﷺ وقمنا معه، فقلنا: يا رسول الله إنها جنازة يهودي، فقال: «إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها» رواه البخاري (١٣١١) ومسلم (٢١٨٧) وأحمد (٣١٩/٣ و ٣٥٤) والنسائي (٥٤/٤) والبيهقي (٢٦/٤).

(٤) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام في الجنائز، ثم جلس. رواه أحمد (٨٢/١ و ٨٣) وأبو داود (٣١٧٥) وابن ماجه (١٥٤٤) والبيهقي (٢٧/٤) وسنده صحيح وعن ابن سيرين أن جنازة مرت بالحسن وابن عباس فقام الحسن ولم يقم ابن عباس، فقال الحسن لابن عباس أما قام وقعد. رواه أحمد (٢٠٠/١ - ٢٠٢) والنسائي (٤٦/٤ - ٤٧) وسنده صحيح.

(٥) وهذا ما ذهب إليه الإمام النووي، فقد قال القاضي عياض: ذهب جمع من السلف إلى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث على هذا. وتعقبه النودى بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع وهو ههنا ممكن. «نيل الأوطار» (٩٣/٤).

فصل

فى هديه ﷺ فى دفن الميت

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم ألا يدفن الميت عند طلوع الشمس، ولا عند غروبها، ولا حين يقوم قائم الظهيرة^(١). وكان من هديه اللحد وتعميق القبر وتوسيعه من عند رأس الميت ورجليه، ويذكر عنه، أنه كان إذا وضع الميت فى القبر قال: « بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ». وفى رواية: « بِسْمِ اللَّهِ وَفَى سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ »^(٢).

ويذكر عنه أيضاً أنه كان يحثوا التراب على قبر الميت إذا دُفِنَ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا^(٣).

وكان إذا فرغ من دفن الميت قام على قبره هو وأصحابه، وسأل له التثبيت، وأمرهم أن يسألوا له التثبيت^(٤).

ولم يكن يجلس يقرأ عند القبر، ولا يلقن الميت كما يفعلُه الناسُ اليوم، وأما الحديث الذى رواه الطبرانى فى « معجمه » من حديث أبى أمامة، عن النبى ﷺ: « إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ إِخْوَانِكُمْ فَسَوِّتُمْ التُّرَابَ عَلَى قَبْرِهِ، فَلْيَقُمْ أَحَدُكُمْ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانُ، فَإِنَّهُ يَسْمَعُهُ وَلَا يُجِيبُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا فَنَ بْنَ فُلَانَةٍ، فَإِنَّهُ يَسْتَوِي قَاعِدًا، ثُمَّ يَقُولُ: يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانَةٍ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَرَشِدْنَا بِرَحْمَتِكَ اللَّهُ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَذْكَرَ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْتَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا،

(١) عن عقبه بن عامر الجهنى رضى الله عنه قال: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلى فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا: « حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع. وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيق الشمس للغروب حتى تغرب » رواه مسلم (١٨٩٧) وأحمد (١٥٢/٤) وأبو داود (٣١٩٢) والترمذى (١٠٣٠) والنسائى (٨٢/٤) وابن ماجه (١٥١٩).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٢٧/٢) و ٤٠ و ٥٩ و ٩٦ و ١٢٧ - ٦٢٨) وأبو داود (٣٢١٣) والترمذى (١٠٤٦) وابن ماجه (١٥٥٠) وابن حبان (٣١١٠ - احسان) والحاكم (٣٦٦/١) والبيهقى (٥٥/٤) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٣) صحيح. رواه ابن ماجه (١٥٦٥) عن أبى هريرة رضى الله عنه.

(٤) صحيح. رواه أبو داود (٣٢٢١) والحاكم (٣٧٠/١) والبيهقى (٥٦/٤) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى. وهو من حديث عثمان بن عفان رضى الله عنه.

وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا، فَإِنَّ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ وَيَقُولُ: انْطَلِقْ بِنَا مَا نَقْعُدُ عِنْدَ مَنْ لَقْنَحُ حُجَّتُهُ، فَيَكُونُ اللَّهُ حَاجِبَهُ دُونَهُمَا . فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أُمُّهُ؟ قَالَ: فَيُنْسِبُهُ إِلَى حَوَاءَ: يَا فُلَانُ ابْنُ حَوَاءَ^(١).
فهذا حديث لا يصح رفعه، ولكن قال الأثرم: قلتُ لأبي عبد الله: فهذا الذي يصنعونه إذا دُفِنَ الميتُ يقفُ الرجلُ ويقول: يا فلان بن فلانة، اذكر ما فارقت عليه الدنيا: شهادة أن لا إله إلا الله . فقال: ما رأيتُ أحداً فعل هذا إلا أهل الشام، حين مات أبو المغيرة، جاء إنسان فقال ذلك، وكان أبو المغيرة يروى فيه عن أبي بكر بن أبي مریم، عن أشياخهم، أنهم كانوا يفعلونه، وكان ابن عياش يروى فيه .

قلت: يريد حديث إسماعيل بن عياش هذا الذي رواه الطبراني عن أبي أمامة .

وقد ذكر سعيد بن منصور في «سننه» عن راشد بن سعد، وضمرة بن حبيب، وحكيم ابن عمير، قالوا: إذا سُوِيََ على الميت قبره، وانصرف الناس عنه، فكانوا يستحبون أن يُقال للميت عند قبره: يا فلان! قل: لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله ثلاث مرات، يا فلان! قل: ربي الله ودينى الإسلام، نبى محمد. ثم ينصرف^(٢) .



فصل

فى هديه ﷺ فى بناء القبور

ولم يكن من هديه ﷺ تعلية القبور ولا بناؤها بآجر، ولا بحجر ولبن، ولا تشييدها، ولا تطيينها، ولا بناء القباب عليها، فكلُّ هذا بدعة مكروهة، مخالفةٌ لهديه ﷺ . وقد بعثَ عليّ بن أبى طالب رضى الله عنه إلى اليمن، ألاَّ يَدَعَ تَمَثَّلاً إِلَّا طَمَسَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّاهُ^(٣)، فستته صلى الله عليه وسلم تسوية هذه القبور

(١) ضعيف جداً. رواه الطبراني فى «الكبير» (٧٩٧٩) وفى «الدعاء» (١٢١٤) وفى إسناده محمد بن إبراهيم بن العلاء، وهو منكر الحديث، وعبد الله بن محمد القرشى، وسعيد بن عبد الله الأودى لم أقف على ترجمتهما. وقال ابن حجر: هذا حديث غريب وسند الحديث ضعيف جداً «الفتوحات الربانية» (١٩٦/٥) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٤٥/٣) رواه الطبراني فى الكبير وفى إسناده جماعة لم أعرفهم.
(٢) هذا الأثر ذكره الحافظ فى «التلخيص» وسكت عنه. قلت: ولم يثبت عن النبى ﷺ أنه كان يفعل ذلك، وهذا التلقين المذكور يندرج تحت قول النبى ﷺ «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» متفق عليه. وخير الهدى هدى محمد ﷺ . (٣) رواه مسلم (٢٢٠٨) وأبو داود (٣٢١٨) والترمذى (١٠٤٩) والنسائى (٨٨/٤).

المُشْرِفة كُلَّهَا، ونهى أن يُجصص القبرُ، وأن يُبنى عليه، وأن يُكتب عليه^(١).
 وكاتت قبور أصحابه لا مُشْرِفة، ولا لاطئة، وهكذا كان قبره الكريم، وقبرُ
 صاحبيه، فقبره صلى الله عليه وسلم مُسَنَّم مَبْطُوحٌ يبطحاء العرصة الحمراء لا مبنًى
 ولا مطينٌ. وهكذا كان قبر صاحبيه^(٢).
 وكان يُعلم قبرَ مَنْ يُريدُ تعرّفَ قبره بصخرة^(٣).



فصل

ونهى رسول الله ﷺ عن اتخاذ القبورِ مساجد^(٤)، وإيقاد السرج عليها، واشتد
 نهيه فى ذلك حتى لعن فاعله، ونهى عن الصلاة إلى القبور^(٥)، ونهى أمته أن يتخذوا
 قبره عيداً^(٦)، ولعن زوّارَتِ القبور^(٧).

(١) عن جابر رضى الله عنه قال: نهى النبى ﷺ أن يجصص القبر وأن يُقعد عليه وأن يبنى عليه. رواه مسلم
 (٢٢٠٩) وأبو داود (٣٢٢٥) والترمذى (١٠٥٢) والنسائى (٨٦/٤).
 (٢) عن سفينة التمار أنه رأى قبر النبى ﷺ مسنماً. رواه البخارى (١٣٩٠). وعن القاسم قال: دخلت على عائشة
 فقلت: يا أمّ الله اكشفى لى عن قبر النبى ﷺ وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة، ولا لاطئة
 مبطوحة يبطحاء العرصة الحمراء. رواه أبو داود (٣٢٢٠) والحاكم (٣٦٩/١) والبيهقى (٣/٤) وابن حزم
 (٥/٢٣٤) وعن سنده بن عثمان بن هانى وهو مستور كما فى «التقريب» (٧٥/٢) (وقوله: مسنماً) أى مرتفعاً.
 قال فى القاموس: التسنيم ضد التسطیح. (قوله: ولا لاطئة) أى ولا لازقة بالأرض.
 (٣) عن أنس رضى الله عنه أن النبى ﷺ أعلم قبر عثمان بن مظعون بصخرة. رواه ابن ماجه (١٥٦١) وسنده
 حسن.

(٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»
 رواه البخارى (٤٣٧) ومسلم (١١٦٥) وأحمد (٣٩٦/٢) وأبو داود (٣٢٢٧).
 (٥) عن أبى هريرة الغنوى رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» رواه
 مسلم (٢٢١٤) وأحمد (١٣٥/٤) وأبو داود (٣٢٢٩) والترمذى (١٠٥٠) والنسائى (٦٧/٢).
 (٦) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا
 على، فإن صلاتكم تبلغنى حيثما كنتم» رواه أحمد (٣٦٧/٢) وأبو داود (٢٠٢٤) ومسنده حسن.
 (٧) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» رواه
 أحمد (٢٢٩/١) و٢٨٧ و٣٢٤ و٣٣٧) وأبو داود (٣٣٣٦) والترمذى (٣٢٠) والنسائى (٩٤/٤ - ٩٥) وابن
 حبان (٣١٧٩ و ٣١٨٠) والطيالسى (٢٧٣٣) والطبرانى فى «الكبير» (١٤٨/١٢) برقم (٦٢٧٢٥) والحاكم
 (٣٧٤/١) والبيهقى (٧٨/٤) والبخارى فى «شرح السنة» (٥١٠) وفى سنده «أبو صالح مولى أم هانئ بنت أبى
 طالب» واسمه بإذان ويقال بإذام وهو ضعيف.

(تنبيه) الفقرة الأولى من الحديث وهى لعن زوارات القبور، قد وردت بإسناد صحيح من طريقين آخرين عن
 أبى هريرة وحسان بن ثابت وانظر «أحكام الجنائز» ص ١٨٥. وقد استدلل البعض بهذا اللعن على منع النساء من
 زيارة القبور مطلقاً وهذا ليس بصواب لأن لفظ (زوارات) إنما يدل على لعن النساء اللاتى يكثرن الزيارة، وأما =

وكان هديُّه أن لا تُهان القبورُ وتُوطأ، وألا يُجلَسَ عليها^(١)، ويُنكأَ عليها، ولا تُعظَّم بحيثُ تُتخذُ مساجِدَ فيُصلَّى عندها وإليها، وتُتخذُ أعياداً وأوثاناً .



فصل

فى هديه ﷺ فى زيارة القبور

كان إذا زار قبور أصحابه يزورها للدعاء لهم، والترحم عليهم، والاستغفار لهم، وهذه هى الزيارة التى سنّها لأمتّه، وشرّعها لهم، وأمرهم أن يقولوا إذا زاروها: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ»^(٢).

وكان هديُّه أن يقولَ ويفعلَ عند زيارتها، من جنس ما يقوله عند الصلاة على الميت، من الدُّعاء والترحم، والاستغفار . فَأَبَى المشركون إلا دعاء الميت والإشراك به، والإقسامَ على الله به، وسؤاله الخوائج، والاستعانة به، والتوجهُ إليه، بعكس هديه صلى الله عليه وسلم، فإنه هدى توحيد وإحسان إلى الميت، وهدى هؤلاء شرك وإساءة إلى نفوسهم، وإلى الميت، وهم ثلاثة أقسام: إما أن يدعوا الميت، أو يدعوا به، أو عنده، ويرون الدعاء عنده أوجبَ وأولى من الدعاء فى المساجد، ومن تأمل هدى رسول الله ﷺ وأصحابه، تبَيَّنَ له الفرقُ بين الأمرين وبالله التوفيق .

= غير المكثرات فيجوز لهن زيارة القبور وقد وردت عدة أحاديث صحيحة تفيد جواز ذلك . وقد ذكر هذه الأحاديث شيخنا الأبانى فى «أحكام الجنائز» وقال: قال القرطبى . «اللعن المذكور فى الحديث إنما هو للمكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصيغة من المبالغة، ولعل السبب ما يفض إليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج، وما ينشأ من الصياح ونحو ذلك، وقد يقال: إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لهن، لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء» .

قال الشوكانى فى «نيل الأوطار» (٩٥/٤): «وهذا الكلام هو الذى ينبغى اعتماده فى الجمع بين أحاديث الباب المعارضة فى الظاهر» . اهـ .

(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه، فتخلص إلى جلده، خير له من أن يجلس على قبر» رواه سلم (٢٢١٢) وأحمد (٣١١/٢) وأبو داود (٣٢٢٨) والنسائى (٩٥/٤) وابن ماجه (١٥٦٦) .

(٢) رواه مسلم (٢٢٢١) وأحمد (٣٥٣/٣) والنسائى (٩٤/٤) وابن ماجه (١٥٤٧) من حديث بريدة رضى الله عنه .

فصل

فى هديه ﷺ فى تعزية اهل الميت

وكان من هديه ﷺ تعزية اهل الميت، ولم يكن من هديه أن يجتمع للعزاء، ويُقرأ له القرآن، لا عند قبره ولا غيره، وكلُّ هذا بدعة حادثة مكروهة.

وكان من هديه: السكون والرضى بقضاء الله، والحمد لله، والاسترجاع^(١)، ويرأى ممن خرَّق لأجل المصيبة ثيابه، أو رفع صوته بالندب والنياحة، أو حلق لها شعره^(٢).

وكان من هديه ﷺ أن اهل الميت لا يتكفَّون الطعام للناس، بل أمر أن يصنع الناس لهم طعاماً يرسلونه إليهم^(٣). وهذا من أعظم مكارم الأخلاق والشيم، والحمل عن اهل الميت، فإنهم فى شغل بمصائبهم عن إطعام الناس.

وكان من هديه ﷺ تركُ نعى الميت، بل كان ينهى عنه، ويقول: هو من عمل الجاهلية، وقد كره حذيفة أن يعلم به أهله الناس إذا مات وقال: أخاف أن يكون من النعى^(٤).

(١) عن أم سلمة رضى الله عنها، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول: ما أثره الله! إنا لله وإنا إليه راجعون. اللهم أجرنى فى مصيبتى وأخلف لى خيراً منها، إلا أخلف الله له خيراً منها» رواه مسلم (٢٠٩١) وأحمد (٣١٩/٦) وابن ماجه (١٥٩٨).

(٢) عن أبى بردة بن أبى موسى، قال: رجع أبو موسى وجعاً فغشى عليه. ورأسه فى حجر امرأه من من أهله، فصاحت امرأة من أهله، فلم يستطع أن يرد عليها شيئاً، فلما أفاق قال: أنا برىء مما برىء منه رسول الله ﷺ، فإن رسول الله ﷺ برىء من الصالقة والخالقة والشاقة. رواه مسلم (٢٨١) وأحمد (٣٩٧/٤) والبخارى تعليقاً (١٢٩٦) والصالقة: هى التى ترفع صوتها عند المصيبة، والخالقة: هى التى تحلق شعرها عند المصيبة، والشاقة: هى التى تشق ثوبها عند المصيبة.

(٣) عن عبد الله بن جعفر قال: لما جاء نعى جعفر حين قتل قال النبى ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم ما يشغلهم» رواه أحمد (٢٠٥/١) وأبو داود (٣١٣٢) والترمذى (٩٩٨) وابن ماجه (١٦١٠) والدارقطنى (٧٩/٢)، (٨٧) والحاكم (٣٧٣/١) والبيهقى (٦١/٤) وسنده حسن.

(٤) يشير المصنف إلى ما رواه أحمد (١١٣/٣) والترمذى (٩٨٦) وابن ماجه (١٤٧٦) عن بلال بن يحيى قال: كان حذيفة إذا مات له الميت قال: لا تؤذونا به أحداً إنى أخاف أن يكون مغياً، إنى سمعت رسول الله ﷺ بأذنى هاتين، ينهى عن النعى. وفى سنده جيب بن سليمان وهو مقبول كما فى «التقريب» (١٤٩/١) فالحديث ضعيف. وقد روى البخارى (١٢٤٥) عن أبى هريرة رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ نعى النجاشى فى اليوم الذى مات فيه، خرج إلى المصلى مضطرب بهم وكبر أربعاً.

وروى البخارى (١٢٤٦) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: قال النبى ﷺ «أخذ الراية ريد فأصيب، ثم أخذها جعفر فأصيب، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب - وإن عيى رسول الله ﷺ لتذرفان - ثم أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة ففتح له».

فصل

فى هديه ﷺ فى صلاة الخوف

وكان من هديه ﷺ فى صلاة الخوف، أن أباح الله سبحانه وتعالى قصر أركان الصلاة وعددها إذا اجتمع الخوف والسفر، وقصر العدد وحده إذا كان سفر لا خوف معه، وقصر الأركان وحدها إذا كان خوف لا سفر معه وهذا كان من هديه ﷺ، وبه تعلم الحكمة فى تقييد القصر فى الآية بالضرب فى الأرض والخوف^(١).

وكان من هديه ﷺ فى صلاة الخوف، إذا كان العدو بينه وبين القبلة، أن يصف المسلمين كلهم خلفه، ويكبر ويكبرون جميعاً، ثم يركع فيركعون جميعاً، ثم يرفع ويرفعون جميعاً معه، ثم ينحدر بالسجود والصف الذى يليه خاصة، ويقوم الصف

= قال الحافظ ابن حجر: قال ابن رشيد... النعمى ليس ممنوعاً كله، وإنما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق.

وقال ابن الرابط: مراده أن النعمى الذى هو اعلام الناس بموت قريبهم مباح وإن كان فيه إدخال الكروب والمصائب على أهله، لكن فى تلك المفسدة مصالح جمّة لما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود جنازته وتهنئته أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام. وأما نهى الجاهلية فقال سعيد بن منصور «كانوا يكرهون النعمى؟ قال: نعم. قال ابن عون: كانوا إذا توفى الرجل ركب دابة ثم صاح فى الناس: أنمى فلاناً» وبه إلى ابن عون قال: قال ابن سيرين: لا أعلم بأمر أن يؤذن الرجل صديقه وحميمه. وحاصله أن محض الاعلام بذلك لا يكره، فإن زاد على ذلك فلا... قال ابن العربي: يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات، الأولى اعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة، الثانية دعوة الخلف للمفاخرة فهذه تكره، الثالثة الاعلام بنوع آخر كالنباذة ونحو ذلك فهذا يحرم... قال الزين بن المنير: وجه دخول قصة الأمراء فى الترجمة أن نعيمهم كان لأقاربهم وللمسلمين الذين هم أهلهم من جهة الدين، ووجه دخول قصة النجاشى كونه كان غريباً فى ديار قومه فكان للمسلمين من حيث الاسلام أخاً فكانوا أخص به من قرابته، قلت: ويحتمل أن يكون بعض أقرباء النجاشى كان بالمدينة حينئذ من قدم مع جعفر بن أبى طالب من الحبشة كذى مخمر ابن أخى النجاشى، فيستوى الحديثان فى اعلام الأهل كل منهما حقيقة ومجازاً. اهـ فتح البارى (٣/ ١٤٠ - ١٤١).

(١) قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الدِّينُ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا. وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَلْيَاْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَاْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَالدِّينُ الَّذِي كَفَرُوا لَوْ تَقَفُّوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾

المؤخرَ مواجهة العدوَّ، فإذا فرغ من الركعة الأولى، ونهَضَ إلى الثانية، سجدَ الصفُّ المؤخرَ بعد قيامه سجديتين، ثم قاموا، فتقدَّموا إلى مكان الصفِّ الأول، وتأخَّرَ الصفُّ الأولُ مكانهم لتحصلُ فضيلةُ الصفِّ الأولِ للطائفتين، ولِيُدرِكَ الصفُّ الثانى مع النبى ﷺ السجديتين فى الركعة الثانية، كما أدرك الأولُ معه السجديتين فى الأولى، فتستوى الطائفتان فيما أدركوا معه، وفيما قَضَوْا لأنفسهم، وذلك غايةُ العدل، فإذا ركع، صنع الطائفتان كما صنعوا أوَّلَ مرةٍ فإذا جلس للشهد، سجد الصفُّ المؤخرَ سجديتين، ولحقوه فى التشهد، فيسلمُ بهم جميعاً^(١).

وإن كان العدوُّ فى غير جهة القبلة، فإنَّه كان تارةً يجعلُهم فرقتين: فرقةً بإزاء العدوَّ، وفرقةً تُصلى معه، فتُصلى معه إحدى الفرقتين ركعةً، ثم تنصرفُ فى صلاتها إلى مكان الفرقة الأخرى، وتُحِىُّ الأخرى إلى مكان هذه، فتُصلى معه الركعة الثانية، ثم تُسلم، وتقضى كلُّ طائفة ركعةً ركعةً بعد سلام الإمام^(٢).

وتارةً كان يُصلى بإحدى الطائفتين ركعة، ثم يقوم إلى الثانية، وتقضى هى ركعة وهو واقف، وتُسلم قبل ركوعه، وتأتى الطائفة الأخرى، فتُصلى معه الركعة الثانية، فإذا جلس فى التشهد، قامت، فقصت ركعةً وهو ينتظرها فى التشهد، فإذا تشهدت، يُسلم بهم^(٣).

(١) رواه مسلم (١٩١٣) وأحمد (٣/٣٩١) والنسائى (٣/١٧٥) من حديث جابر رضى الله عنه قال: شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف فصنَّ صفيْن خلفه، والعدو بيننا وبين القبلة فكبرَ النبى ﷺ فكبرنا جميعاً، ثم ركع وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذى يليه، وقام الصف الآخر فى نحر العدو، فلما قضى النبى ﷺ السجود والصف الذى يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا، ثم تقدم الصف المؤخر، وتأخر الصف المقدم، ثم ركع النبى ﷺ وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذى يليه الذى كان مؤخراً فى الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر فى نحر العدو فلما قضى النبى ﷺ السجود بالصف الذى يليه، انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا، ثم سلم النبى ﷺ وسلمنا جميعاً.

(٢) عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: صلى الله ﷺ صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة، والطائفة الأخرى مواجهة للعدو ثم انصرف وقاموا فى مقام أصحابهم مقبلين على العدو وجاء أولئك ثم صلى بهم النبى ﷺ ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة. رواه البخارى (٤١٣٣) ومسلم (١٩١٠) والترمذى (٥٦٤) والنسائى (٣/١٧١).

(٣) عن صالح بن خوات عَمَّنْ صلى مع النبى ﷺ يوم ذات الرقاع أن الطائفة صفت معه، وطائفة وجاء العدو، فصلى بالتي معه ركعة، ثم ثبت قائماً فاتموا لأنفسهم ثم انصرفوا وجاء العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلى بهم الركعة التى بقيت من صلاته فاتموا لأنفسهم فسلم بهم. رواه البخارى (٤١٢٩) ومسلم (١٩١٥) وأحمد (٣٧/٥) وأبو داود (١٢٣٨) والترمذى (٥٦٥) والنسائى (٣/١٧١).

وتارة كان يُصلى بإحدى الطائفتين ركعتين، فتُسلم قبله، وتأتى الطائفة الأخرى، فيُصلى بهم الركعتين الأخيرتين، ويُسلم بهم، فتكون له أربعاً، ولهم ركعتين ركعتين^(١).

وتارة كان يُصلى بإحدى الطائفتين ركعتين، ويُسلم بهم، وتأتى الأخرى، فيُصلى بهم ركعتين، ويُسلم فيكون قد صلى بهم بكل طائفة صلاة^(٢).

وتارة كان يُصلى بإحدى الطائفتين ركعةً، فتذهب ولا تقضى شيئاً، وتجيء الأخرى، فيُصلى بهم ركعة، ولا تقضى شيئاً، فيكون له ركعتان، ولهم ركعة ركعة^(٣)، وهذه الأوجه كلها تجوز الصلاة بها.

قال الإمام أحمد: كل حديث يروى فى أبواب صلاة الخوف، فالعمل به جائز. وقال: ستة أوجه أو سبعة، تُروى فيها، كلها جائزة، وقال الأثرم: قلت لأبى عبد الله: تقول بالأحاديث كلها، كل حديث فى موضعه، أو تختار واحداً منها؟ قال: أنا أقول: من ذهب إليها كلها، فحسن. وظاهر هذا، أنه جواز أن تُصلى كل طائفة معه ركعة ركعة، ولا تقضى شيئاً، وهذا مذهب ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وطاووس، ومجاهد، والحسن، وقتادة، والحكم، وإسحاق بن راهويه. قال

(١) عن جابر رضى الله عنه قال: كنا مع النبى ﷺ بذات الرقاع وأقيمت الصلاة، فصلى بطائفة ركعتين ثم تأخروا، وصلى بالطائفة ركعتين، فكان للنبي ﷺ أربع وللقوم ركعتان. رواه مسلم (١٩١٧) والبخارى (٤١٣٦) تعليقاً.

وعن أبى بكره رضى الله عنه قال: صلى بنا النبى ﷺ صلاة الخوف فصلى ببعض أصحابه ركعتين ثم سلم ثم تأخروا وجاء الآخرون فكانوا فى مقامهم، فصلى بهم ركعتين ثم سلم فصار النبى ﷺ أربع ركعات، وللقوم ركعتان ركعتان، رواه أحمد (٣٩/٥) والنسائى (١٧٨/٣ - ١٧٩) وأبو داود (١٢٤٨) وابن حبان (٢٨٨١ - احسان) والدارقطنى (٦١/٢) والبيهقى (٣/٢٥٩ - ٢٦٠) والطيالسى (٨٧٧) وسنده صحيح.

(٢) عن الحسن عن جابر أن النبى ﷺ بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم، ثم صلى بأخريين ركعتين ثم سلم، رواه النسائى (١٧٨/٣) وابن خزيمة (١٣٥٣) وفى سنده الحسن البصرى وهو مدلس وقد عنعنه فالحديث ضعيف.

(٣) عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ بذى قرد فضف الناس خلفه صفين، صفاً خلفه، و صفاً موازى العدو، فصلى بالذين خلفه ركعة، ثم انصرف هؤلاء إلى مكان هؤلاء وجاء أولئك فصلى بهم، ولم يقضوا ركعة، رواه أحمد (١/٢٣٢) والنسائى (٣/١٦٩) والحاكم (١/٣٣٥) وسنده صحيح.

وعن ثعلبة بن زهدم رضى الله عنه قال: كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان فقال: أيكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا، فصلى بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا. رواه أبو داود (١٢٤٦) والنسائى (٣/١٦٨) وسنده صحيح.

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: فرض الله الصلاة على نبيكم ﷺ فى الحضر أربعاً، وفى السفر ركعتين وفى الخوف ركعة، رواه مسلم (١٥٤٦) وأحمد (١/٣٥٥) وأبو داود (١٢٤٧) والنسائى (١/٢٢٦) و (٣/١٦٨) وابن ماجه (١٠٦٨).

صاحب «المغنى»: وعمومُ كلام أحمد يقتضى جوازَ ذلك، وأصحابُنا يُنكرونه .

وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم فى صلاة الخوف صفاتٌ أُخرُ، ترجع كُلُّها إلى هذه وهذه أصولُها، وربما اختلف بعضُ ألفاظها، وقد ذكرها بعضهم عشرَ صفات، وذكرها أبو محمد بن حزم نحو خمسَ عشرةَ صفة، والصحيح: ما ذكرناه أولاً، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة فى قصة، جعلوا ذلك وجوهاً من فعل النبى ﷺ، وإنما هو من اختلاف الرواة . والله أعلم .

بِعَوْنِهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ تَمَّ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ

زَادَ الْمَعَادَ فِى هَدَى خَيْرِ الْعِبَادِ



فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
كلمة الناشر	٣
ترجمة الإمام ابن قيم الجوزية	٤
مقدمة المؤلف	١١
فصل فى ذكر ما اختاره الله من مخلوقاته	١٩
ذكر فضائل مكة وخواصها	٢٢
ذكر فضل عشر ذى الحجة فى أيام الحج	٢٨
التفاضل بين ليلة القدر وليلة الإسراء	٢٩
فضل الحج الأكبر	٣٢
فصل فى ذكر الاحتياج إلى بعثة الرسول ﷺ ونسبه	٣٩
فصل فى نسبه ﷺ	٤٠
فصل فى ختانه	٤٨
فصل فى أمهاته ﷺ اللاتى أرضعته	٤٩
فصل فى حواضنه ﷺ	٥٠
فصل فى مبعثه ﷺ وأول ما نزل عليه	٥٠
فصل فى ترتيب الدعوة ولها مراتب	٥٢
فصل فى الدعوة إلى الله سرّاً	٥٢
فصل فى أسمائه ﷺ	٥٣
فصل فى شرح معانى أسمائه ﷺ	٥٤
فصل فى ذكر الهجرتين الأولى والثانية	٦١
فصل فى أولاده ﷺ	٦٥
فصل فى أعمامه ﷺ	٦٦
فصل فى أزواجه ﷺ	٦٦
فصل فى سراريه ﷺ	٧٤
فصل فى مواليه ﷺ	٧٤
فصل فى خدامه ﷺ	٧٦

الموضوع	الصفحة
فصل فى كتابه ﷺ	٧٦
فصل فى كتبه ﷺ إلى أهل الإسلام فى الشرائع	٧٦
فصل فى كتبه ورسله ﷺ إلى الملوك	٧٧
فصل فى مؤذنيه ﷺ	٨١
فصل فى أمرائه ﷺ	٨٢
فصل فى حرسه ﷺ	٨٣
فصل فىمن كان يضرب الأعناق بين يديه ﷺ	٨٣
فصل فىمن كان على نفقاته وخاتمه ونعله وسواكه	٨٤
فصل فى شرائعه وخطبائه ﷺ	٨٤
فصل فى حُداته الذين كانوا يحدون بين يديه ﷺ فى السفر	٨٤
فصل فى غزواته وبعوثه وسراياه ﷺ	٨٥
فصل فى ذكر سلاحه وأثائه ﷺ	٨٦
فصل فى ذكر دوابه ﷺ	٨٩
فصل فى ملابسه ﷺ	٩٠
فصل آخر فيما يتعلق بلباسه	٩٧
فصل فى هديه فى النكاح ومعاشرته ﷺ أهله	١٠٣
فصل فى هديه وسيرته ﷺ فى نومه وانتباهه	١٠٨
فصل فى هديه ﷺ فى الركوب	١١١
فصل فى اتخاذه الغنم والإماء والعبيد	١١١
فصل فى بيعه وشرائه ومعاملاته	١١٢
فصل فى سباقه وعيشه واحتجامة	١١٥
فصل فى هديه ﷺ فى معاملته	١١٧
فصل فى هديه ﷺ فى مشيه وحده ومع أصحابه	١١٨
فصل فى هديه ﷺ فى جلوسه واتكائه	١٢٠
فصل فى هده ﷺ عند قضاء الحاجة	١٢١
فصل فى هديه ﷺ فى الفطرة وتوابعها	١٢٥
فصل فى هديه ﷺ فى قص الشارب	١٢٨

الصفحة	الموضوع
١٣١	فصل في هديه ﷺ في كلامه وسكوته وضحكه وبكائه
١٣٤	فصل في هديه ﷺ في خطبته
١٣٨	باب في هديه ﷺ في العبادات
١٣٨	فصل في هديه ﷺ في الوضوء
١٥٣	فصل في هديه ﷺ في المسح على الخفين
١٥٥	فصل في هديه ﷺ في التيمم
١٥٦	فصل في هديه ﷺ في الصلاة
١٦٧	فصل في إبطائه ﷺ في الصلاة
١٧١	فصل في قراءته في صلاته ﷺ
١٧٢	فصل في مقدار قراءته في صلاته ﷺ
١٧٢	فصل في صفة صلاته ﷺ
١٩٠	فصل في التفاضل بين طول القيام وإكثار السجود
١٩٥	فصل في جلسة الاستراحة
٢٠٧	فصل في جلوسه ﷺ في التشهد الأخير
٢٠٩	فصل في تشهده ﷺ في الصلاة
٢١٢	فصل في تسليمه ﷺ في الصلاة
٢١٥	فصل في أدعيته ﷺ في الصلاة
٢١٦	فصل في المحفوظ من أدعيته ﷺ في الصلاة
٢٢٣	فصل في هديه ﷺ في سجود السهو
٢٣٩	فصل في الخشوع في الصلاة
٢٤١	فصل فيما كان رسول الله ﷺ يقول بعد انصرافه من الصلاة...
٢٤٨	فصل في سترة المصلى
٢٥١	فصل في هديه ﷺ في السنن الرواتب
٢٦٠	فصل في اضطجاعه ﷺ بعد سنة الفجر
٢٦٣	فصل في هديه ﷺ في قيام الليل
٢٦٧	فصل في سياق صلاته ﷺ بالليل وتره وذكر صلاة أول الليل
٢٧١	فصل في قنوت الوتر

الصفحة	الموضوع
٢٢٧	فصل فى هديه ﷺ فى صلاة الضحى
٢٩٦	فصل فى هديه ﷺ فى سجود الشكر
٢٩٧	فصل فى هديه ﷺ فى سجود القرآن
٢٩٩	فصل فى هديه ﷺ فى الجمعة وذكر خصائص يومها
٣٠٥	فصل فى مبدأ الجمعة
٣٠٦	فصل فى هديه ﷺ فى تعظيم يوم الجمعة
٣٤٤	فصل فى هديه ﷺ فى خطبه
٣٥٥	فصل فى هديه ﷺ فى العيدين
٣٦٢	فصل فى هديه ﷺ فى صلاة الكسوف
٣٦٧	فصل فى هديه ﷺ فى الاستسقاء
٣٧١	فصل فى هديه ﷺ فى سفره وعبادته فيه
٣٧٩	فصل فى هديه ﷺ فى صلاة السنن الاربعة فى السفر
٣٨١	فصل فى تطوعه ﷺ على الراحلة فى السفر
٣٨٢	فصل فى جمعه ﷺ للصلاة فى السفر
٣٨٥	فصل فى الجمع بين الصلاتين فى السفر
٣٨٦	فصل فى هديه ﷺ فى قراءة القرآن واستماعه، وخشوعه، ...
٣٩٥	فصل فى هديه ﷺ فى عيادة المرضى
٣٩٨	فصل فى هديه ﷺ فى الجنائز والصلاة عليها.....
٣٩٩	فصل فى تجهيز الميت والصلاة عليه
٤٠٢	فصل فى تكفين الميت وغسله
٤٠٣	فصل فى صفة صلاة الجنائز
٤٠٧	فصل فى هديه ﷺ فى التسليم من صلاة الجنائز
٤٠٩	فصل فى هديه ﷺ فى الصلاة على القبر
٤١٠	فصل فى هديه ﷺ فى الصلاة على الطفل
٤١٢	فصل فى هديه ﷺ فى الصلاة على من قتل نفس أو غل من الغنيمة
٤١٤	فصل فى هديه ﷺ فى تشييع الجنائز
٤١٥	فصل فى هديه ﷺ فى الصلاة على الغائب

الموضوع	الصفحة
فصل فى هديه ﷺ فى دفن الميت	٤١٧
فصل فى هديه ﷺ فى بناء القبور	٤١٨
فصل فى هديه ﷺ فى زيارة القبور	٤٢٠
فصل فى هديه ﷺ فى تعزية أهل الميت	٤٢١
فصل فى هديه ﷺ فى صلاة الخوف	٣٢٢
الفهرس	٤٢٧
•••••	

الأعلام

في هدي خير العباد

للإمام المحدث المفسر الفقيه شمس الدين أبو عبد الله

محمد بن أبي بكر الزبيدي الدمشقي المتوفى سنة ٨٧٥ هـ

ابن قسطل الجوزية

مفتون مشهور ورفيع آرائه وفكره

محمد باوي

بمصر (الطبعة الأولى)

د. عمر الفزراوي

المجلد الثاني

مكتبة الإيمان

القاهرة - أمام جامعة الأزهر

تأ: ٩٩٥٧٨٨٤

زاد المعاد

فى هدى خير العباد

للإمام المحدث المفسر الفقيه شمس الدين أبى عبد الله محمد
ابن أبى بكر الرضى الدمشقى المتوفى سنة ٧٥١هـ
ابن قيم الجوزية

حقق نصوصه . وخرج أحاديثه . وعلق عليه

محمد بيومى

د/عمر الفرمأوى عبد الله المنشأوى

الجزء الثانى

مكتبة الإيمان بالمتصورة

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع
المنصورة - أمام جامعة الأزهر
تليفون: ٣٥٧٨٨٢

فصل

فى هديهِ ﷺ فى الصدقة والزكاة

هَدْيُهُ فى الزكاة، أكملُ هَدًى فى وقتها، وقدرها، ونصابها، وَمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ، وَمَصْرُفُهَا . وقد راعى فيها مصلحةَ أربابِ الأموال، ومصلحةَ المساكين، وجعلها الله سبحانه وتعالى طهرةً للمال ولصاحبه، وقيدَ النعمة بها على الأغنياء، فما زالت النعمةُ بالمال على مَنْ أدَّى زكاته، بل يحفظُهُ عليه ويُنميهِ له، ويدفعُ عنه بها الآفات، ويجعلُها سُوراً عليه، وحِصناً له، وحارساً له .

ثم إنه جعلها فى أربعة أصناف من المال: وهى أكثرُ الأموال دَوْراناً بين الخلق، وحاجتُهم إليها ضرورية .

أحدها: الزرع والثمار .

الثانى: بهيمةُ الأنعام: الإبل، والبقر، والغنم .

الثالث: الجواهران اللذان بهما قوام العالم، وهما الذهب والفضة .

الرابع: أموال التجارة على اختلاف أنواعها .

ثم إنه أوجبها مرةً كلَّ عام، وجعل حَوْلَ الزروع والثمار عند كمالها واستوائها، وهذا أعدلُ ما يكون، إذ وجوبُها كلَّ شهر أو كلَّ جمعة يضرُّ بأربابِ الأموال، ووجوبُها فى العمر مرةً مما يضرُّ بالمساكين، فلم يكن أعدلَ مِنْ وجوبها كلَّ عام مرة .

ثم إنه فاوَتْ بين مقادير الواجب بحسب سعى أربابِ الأموال فى تحصيلها، وسهولة ذلك، ومشقته، فأوجب الخمس فيما صادفه الإنسان مجموعاً محصلاً من الأموال، وهو الرِّكَاز^(١) . ولم يعتبر له حَوَلاً، بل أوجب فيه الخمسَ متى ظفر به .

(١) قال البخارى فى «صحيحه» (٣/٤٢٥ - فتح) باب: فى الرِّكَاز الخمس وقال مالك وابن إدريس: الرِّكَاز دفنُ الجاهلية، فى قليله وكثيره الخمس، وليس المعدن بركاز وقد قال النبى ﷺ «فى المعدن جَبَّارٌ وفى الرِّكَاز الخمس» وأخذ عمر بن عبد العزيز من كل مائتين خمسة، وقال الحسن: ما كان من رِكَاز فى أرض الحرب ففيه الخمس، وما كان من أرض السلم ففيه الرِّكَاز وإن وجدت اللقطة فى أرض العدو فعرِّفها، وإن كانت من العدو ففيها الخمس. وقال بعض الناس: المعدن رِكَاز مثل دفن الجاهلية، لأنه يقال: أركز المعدن إذا خرج منه شيء. قيل له: قد يقال لمن وهب له شيء أو ربح ربحاً كثيراً أو كثر ثمره أركزت ثم ناقض وقال: لا بأس أن يكتمه فلا يؤدى الخمس.

= ثم روى البخارى بإسناده عن أبى هريرة رضى الله عنه قال:

أن رسول الله ﷺ قال: «العجماء جبار، والمعدن جبار وفى الركاك الخمس».

قال الحافظ ابن حجر: قوله: (باب فى الركاك الخمس) الركاك بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره رأى: المال المدفون، مأخوذ من الركاك بفتح الراء، يقال ركاك يركزه ركزاً إذا دفنه فهو مركور، وهذا متفق عليه، واختلف فى المعدن كما سيأتى.

قوله (وقال مالك وابن إدريس: الركاك دفن الجاهلية إلخ) أما قول مالك فرواء أبو عبيد فى «كتاب الأموال» حدثنى يحيى بن بكير عن مالك قال: المعدن بمنزلة الزرع، تؤخذ منه الزكاة كما تؤخذ من الزرع حتى يحصد، قال: وهذا ليس بركاك، إنما الركاك دفن الجاهلية الذى يؤخذ من غير أن يطلب بمال ولا يتكلف له كثير عمل. انتهى

وهكذا هو فى سماعنا من «الموطأ» رواية يحيى بن بكير، لكن قال فيه «عن مالك عن بعض أهل العلم» وأما قوله «فى قليله وكثيره الخمس» فنقله ابن المنذر عنه كذلك وفيه عند أصحابه عنه اختلاف، وقوله «دفن الجاهلية» بكسر الدال وسكون الفاء الشئ المدفون. . . وأما ابن إدريس فقال ابن التين قال أبو ذر: يقال أن إدريس هو الشافعى، ويقال عبد الله بن إدريس الأودى الكوفى وهو أشبه كذا قال، وقد جزم أبو زيد المروزى أحد الرواة عن الفريرى أنه الشافعى، وتابعه البيهقى وجمهور الأئمة، ويؤيده أن ذلك وجد فى عبارة الشافعى دون الأودى، فروى البيهقى فى «المعرفة» من طريق الربيع قال، قال الشافعى: والركاك الذى فيه الخمس دفن الجاهلية وما وجد فى غير ملك لأحد، وأما قوله «فى قليله وكثيره الخمس» فهو قوله فى القديم كما نقله ابن المنذر واختاره، وأما الجديد فقال: لا يجب فيه الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر أيضاً وهو مقتضى ظاهر الحديث.

قوله (وقد قال النبى ﷺ: فى المعدن جبار وفى الركاك الخمس) أى فغاير بينهما، وهذا وصله فى آخر الباب من حديث أبى هريرة.

قوله (وأخذ عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة) وصله أبو عبيد فى «كتاب الأموال» . . . وروى البيهقى من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة أن عمر بن عبد العزيز جعل المعدن بمنزلة الركاك يؤخذ منه الخمس، ثم عقب بكتاب آخر فجعل فيه الزكاة.

قوله (وقال الحسن: ما كان من ركاك فى أرض الحرب ففيه الخمس، وما كان فى أرض السلم ففيه الزكاة) وصله ابن أبى شيبة من طريق عاصم الأحول عنه بلفظ «إذا وجد الكثر فى أرض العدو ففيه الخمس، وإذا وجد فى أرض العرب ففيه الزكاة» قال ابن المنذر: ولا أعلم أحداً فرق هذه التفرقة غير الحسن.

قوله (وقال بعض الناس: المعدن ركاك إلخ) قال ابن التين: المراد ببعض الناس أبو حنيفة. . . قال ابن بطال: ذهب أبو حنيفة والثورى وغيرهما إلى أن المعدن كالركاك، واحتج لهم بقول العرب: أركز الرجل إذا أصاب ركاكاً، وهى قطع من الذهب تخرج من المعادن والحجة للجمهور تفرقة النبى ﷺ بين المعدن والركاك بواو العطف فصح أنه غيره، قال: وما ألزم به البخارى القائل المذكور قد يقال لمن وهب له الشئ أو ربح ربحاً كثيراً أو كثر ثمره: أركزت حجة بالغة، لأنه لا يلزم من الاشتراك فى الأسماء الاشتراك فى المعنى، إلا أن أوجب ذلك من يجب التسليم له، وقد أجمعوا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخمس، وإن كان يقال له أركز فكذلك المعدن، وأما قوله «ثم ناقض» إلى آخر كلامه فليس كما قال، وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتمه إذا كان محتاجاً، بمعنى أنه يتأول له حقاً فى بيت المال ونصيباً فى الفئ. فأجاز له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضاً عن ذلك لا أنه أسقط الخمس عن المعدن اهـ وقد نقل الطحاوى المسألة التى ذكرها ابن بطال ونقل أيضاً أنه لو وجد فى دار معدناً فليس عليه شئ، وبهذا يتجه اعتراض البخارى. والفرق بين المعدن والركاك فى الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى=

وأوجب نصف العُشر، فيما تولى العبد سقيَه بالكُلفة، والدَّوالى، والنواضِح وغيرها^(١).

وأوجب نصف ذلك، وهو ربعُ العُشر، فيما كان النِّماء فيه موقوفاً على عمل متصلٍ من رب المال، بالضرب فى الأرض تارة، وبالإدارة تارة، وبالتربص تارة، ولا ريبَ أن كُلفة هذا أعظم من كُلفة الزرع والثمار، وأيضاً فإن نمو الزرع والثمار أظهرُ وأكثر من نمو التجارة، فكان واجِبُها أكثر من واجب التجارة، وظهورُ النمو فيما يُسقى بالسَّماء والأنهار، أكثرُ مما يُسقى بالدوالى والنواضِح، وظهوره فيما وجد محصولاً مجموعاً، كالكتز، أكثر وأظهر من الجميع .

ثم إنه لما كان لا يحتمل المِواساة كلُّ مال وإن قلَّ، جعل للمال الذى تحتمله المِواساة نُصباً مقدَّرةً المِواساة فيها، لا تُجَحِّفُ بأرباب الأموال، وتقع موقعها من

= عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الرُكار، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنته خفف عنه فى قدر الزكاة وما خفت ريد فيه . وقيل إنما جعل فى الرُكار الخمس لأنه مال كافر فتزل من وجده منزلة الغانم فكان له أربعة أخماس .

وقال الزين بن المنير: كأن الرُكار مأخوذ من أركزته فى الأرض إذا غرزته فيه، وأما المعدن فإنه ينبت فى الأرض بغير وضع واضح. هذه حقيقتهما، فإذا افترقا فى أصلهما فكذلك فى حكمهما... قوله (والمعدن جبار) أى هدر، وليس المراد أنه لا زكاة فيه، وإنما المعنى أن من استأجر رجلاً للعمل فى معدن مثلاً فهلك فهو هدر ولا شئ على من استأجره...

قوله (وفى الرُكار الخمس) قد تقدم ذكر الخلاف فى الرُكار، وأن الجمهور ذهبوا إلى أنه المال المدفون، لكن حصره الشافعى فيما يوجد فى الموات، بخلاف ما إذا وجده فى طريق مسلوكة أو مسجد فهو لقطه، وإذا وجد فى أرض مملوكة فإن كان المالك الذى وجده فهو له، وإن كان غيره فإن ادعاه المالك فهو له، وإلا فهو لمن تلقاه عنه إلى أن ينتهى الحال إلى من أحيا تلك الأرض، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد: من قال من الفقهاء بأن فى الرُكار الخمس إما مطلقاً أو فى أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث .

وخصه الشافعى أيضاً بالذهب والفضة، وقال الجمهور: لا يختص، واختاره ابن المنذر. واختلفوا فى مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور: مصرفه مصرف خمس الفئء، وهو اختيار المزى . وقال الشافعى فى أصح قوليه: مصرفه مصرف الزكاة . وعن أحمد روايتان وينبنى على ذلك ما إذا وجده ذمى فعند الجمهور يخرج منه الخمس فى الحال وأعزب ابن العربى فى «شرح الترمذى» فحكى عن الشافعى الاشتراط، ولا يعرف ذلك فى شئ من كتبه ولا من كتب أصحابه . اهـ . «فتح البارى» (٣/ ٤٢٥ - ٤٢٨) ط الريان .

(١) عن جابر رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال: «فيما سقت الأنهار والغيم العُشور، وفيما سقى بالسَّانية نصف العُشور» رواه مسلم (٢٢٣٦) وأحمد (٣/ ٣٤١) وأبو داود (١٥٩٧) والنسائى (٥/ ٤١) وعن ابن عمر رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «فيما سقت السَّماء والعيون أو كان عُثراً العُشر، وفيما سقى بالنضح نصف العُشر» رواه البخارى (١٤٨٣) وأبو داود (١٥٩٦) والترمذى (٦٤٠) والنسائى (٥/ ١٤) وابن ماجه (١٨١٧) .

المساكين، فجعل للورق مائتي درهم^(١)، وللذهب عشرين مثقالاً^(٢)، وللحبوب والثمار خمسة أوسق^(٣)، وهى خمسة أحمال من أحمال إبل العرب، وللغنم أربعين شاة^(٤)،

(١) عن جابر رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة» رواه مسلم (٢٢٣٥) ورواه البخارى (١٤٠٥) وأحمد (٢٩٦/٣) من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهماً درهماً، وليس فى تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم» رواه أحمد (١٢١/١) وأبو داود (١٥٧٤) والنسائى (٣٧/٥) والترمذى (٦٢٠) وسنده حسن.

قال الشوكانى: الحديث يدل على وجوب الزكاة فى الفضة وهو مجمع على ذلك ويدل أيضاً على أن زكاتها ربع العشر ولا أعلم فى ذلك خلافاً. ويدل أيضاً على اعتبار النصاب فى زكاة الفضة وهو إجماع أيضاً وعلى أنه مائتا درهم. اهـ «نيل الأوطار» (١٦٢/٤) قلت: ويكون نصاب الفضة بالوزن الحديث ٥٩٥ جراماً وانظر «فقه الزكاة» للقرضاوى (١/١٦٠).

(٢) عن على بن أبى طالب رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء - يعنى فى الذهب - حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول - ففيها نصف دينار» رواه أبو داود (١٥٧٣) وسنده حسن. قلت: ويكون نصاب الذهب هو ٨٥ جراماً من الذهب.

(٣) الوسق فى المكيالات من الحاصلات الزراعية يساوى ١٠ كيالات مصرية والأوسق الخمسة = ٥٠ كيلة مصرية أى أربعة أراذب وروبية وأما بالوزن فيساوى النصاب بالأرطال المصرية ١٤٤٠ رطلاً من القمح. وبالكيلو جرامات يوازى ٦٥٢,٨ كيلو جرام قمح، وبالتقريب = ٦٥٣ ك.ج. وانظر «فقه الزكاة» للقرضاوى (١/٣٧٢).

(٤) عن أنس أن أبا بكر كتب لهم إن هذه فرائض الصدقة التى فرض رسول الله ﷺ على المسلمين التى أمر الله بها ورسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه فيما دون خمس وعشرين من الإبل والغنم من كل خمس ذود شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين، ففيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين، فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر، فإذا بلغت ستاً وثلاثين، ففيها ابن لبون إلى ستين، فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين، فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر، فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها جذعة إلى خمس وسبعين، فإذا بلغت ستاً وسبعين، ففيها بنتا لبون إلى تسعين، فإذا بلغت واحدة وتسعين، ففيها حقتان طروقتا الفحل إلى عشرين ومائة، فإذا زادت على عشرين ومائة، ففي كل أربعين بنت لبون، وفى كل خمسين حقة، فإذا تباين أسنان الإبل فى فرائض الصدقات، فمن بلغت عنده صدقة الجذعة، وليست عنده جذعة وعنده حقة فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استيسر له أو عشرين درهماً، ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده إلا جذعة فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت عند صدقة الحقة وليست عنده، وعنده ابنة لبون فإنها تقبل منه، ويجعل معها شاتين إن استيسر له أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون، وليست عنده إلا حقة فإنها تقبل منه، ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عند ابنة لبون وعنده ابنة مخاض، فإنها تقبل منه، ويجعل معها شاتين إن استيسر له أو عشرين درهماً، ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض، وليس عنده إلا ابن لبون ذكر، فإنه يقبل منه وليس معه شيء، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل، فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها، وفى صدقة الغنم فى سائمتها إذا كانت أربعين، ففيها شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة، فإذا زادت ففي كل مائة شاة، ولا يؤخذ فى الصدقة هزمة ولا ذات عوار ولا تيس، إلا أن يشاء المصدق، ولا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خليطين فإنما يتراجعا بينهما بالسوية، وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها، وفى الرقة ربع العشر، فإذا لم يكن المال إلا تسعين ومائة، فليس فيها شيء إلا أن=

وللبقر ثلاثين بقرة^(١)، وللإبل خمساً، لكن لما كان نصابها لا يحتمل المواسة من جنسها، أوجب فيها شاة. فإذا تكررت الخمس خمس مرات وصارت خمساً وعشرين،

= يشاء ربها (*)

قال الحافظ ابن حجر: قوله (فإذا زادت على ثلاثمائة ففى كل مائة شاة) مقتضاه أن لا تجب الشاة الرابعة حتى توفى أربعمائة وو قول الجمهور، قالوا: فائدة ذكر الثلاثمائة لبيان النصاب الذى بعده لكون ما قبله مختلفاً، وعن بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن أحمد إذا زادت على الثلاثمائة واحدة وجب الأربع^(**) قال القرضاوى: وأجمع العلماء على وجوب الزكاة فيها. كما أجمعوا على أن الغنم تشمل الضأن والمعز، فيضم بعضهما إلى بعض، باعتبارهما صنفين لنوع واحد. ومن الحديث السابق يكون الواجب كالجدول التالى:

من	إلى	مقدار الواجب
١-	٣٩	لا شيء
٤٠-	١٢٠	شاة
١٢١-	٢٠٠	شأتان
٢٠١-	٣٩٩	ثلاث شياة
٤٠٠-	٤٩٩	أربع شياة
٥٠٠-	٥٩٩	خمس شياة
وهكذا فى كل مائة شاة		

(١) عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن، وأمرنى أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة، ومن كل حالم دينار أو عدله معافراً، رواه أحمد (٢٣٠/٥) وأبو داود (١٥٧٦) والترمذى (٦٢٣) والنسائى (٢٥/٥ - ٢٦) وابن ماجه (١٨٠٣) وابن أبى شيبه (١٢/٤) وابن حبان (٧٩٤ - موارد) وابن الجارود (١٧٨) والدارقطنى (١٠٢/٣) والحاكم (٣٩٨/١) والبيهقى (٩٨/٤) (٩٣/٩) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى وهو كما قالاً.

قال القرضاوى: القول المشهور الذى أخذت به المذاهب الأربعة: أن النصاب ثلاثون، وليس فيما دون ثلاثين زكاة، فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع: جلع أو جذعة (ماله سنة) وإذا بلغ عدد البقر أربعين ففيها مسنة (ماله سستان) وليس فيها شيء إلى تسع وخمسين، فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان، وليس فيما بعد الستين شيء حتى تبلغ سبعين ففيها مسنة وتبيع، وفى الثمانين مستتان، وفى التسعين ثلاثة أتبة، وفى مائة مسنة وتبيعان وفى مائة وعشر مستتان وتبيع، وفى مائة وعشرين ثلاث مستات أو أربعة أتبة... والتبيع: ما تم له سنة وطعن فى الثانية، سعى بذلك لأنه يتبع أمه والمسنة: مالها سستان وطعنت فى الثالثة، سميت بذلك لأنها أطلعت أسنانها، ولا فرض فى البقر غيرهما. اهـ «فقه الزكاة» (١/١٩٤).

(*) رواه البخارى مقطوعاً من الحديث رقم (١٤٥٣ - ١٤٥٥) وأحمد (١١/١، ١٢) وأبو داود (١٥٦٧) والنسائى (١٨/٥ - ٢٣).

(**) «فتح البارى» (٣/٣٧٥).

احتمل نصابها واحداً منها، فكان هو الواجب^(١).

ثم إنه لما قَدَّرَ سِنَّ هذا الواجب في الزيادة والنقصان، بحسب كثرة الإبل وقُلَّتْها من ابن مخاض، وبنت مخاض^(٢)، وفوقه ابن لبون^(٣)، وبنت لبون، وفوقه الحقة^(٤)، وفوقه الجذعة^(٥)، وكلما كثرت الإبل، زاد السن إلى أن يصل السن إلى مُنتَهاه^(٦) فحينئذٍ جعل زيادة عدد الواجب في مقابلة زيادة عدد

(١) انظر حديث أنس بن مالك السابق.

(٢) بنت المخاض: هي التي أتى عليها الحول، وطعنت في السنة الثانية، سميت ابنة مخاض، لأن أمها تمخض بولدٍ آخر، والذكر ابن مخاض، والمخاض الحوامل.

(٣) ابن اللبون: هو الذي أتى عليه حولان، وطعن في السنة الثالثة، لأن أمه تصير لبوناً بوضع الحمل.

(٤) الحقة: هي التي أتت عليها ثلاث سنين، وطعنت في الرابعة، سميت بها لأنها تستحق الحمل والضراب والذكر: حق.

(٥) الجذعة: هي التي تمت لها أربع سنين وطعنت في الخامسة. لأنها تجزع السن فيها.

(٦) قال القرطابى: أجمع المسلمون، وافتقت الآثار الصحاح الواردة عن رسول الله ﷺ وصحابته أن نصاب الإبل ومقاديرها من خمس إلى مائة وعشرين حسب الجدول الآتى:

النصاب من الإبل	القدر الواجب فيه	
	من	إلى
٥ -	٩	١ شاة
١٠ -	١٤	٢ شاتان
١٥ -	١٩	٣ شياه
٢٠ -	٢٤	٤ شياه
٢٥ -	٣٥	١ بنت مخاض (هي أنثى الإبل التي أتمت سنة وقد دخلت في الثانية. سميت بذلك لأن أمها لحقت بالمخاض وهي الحوامل).
٣٦ -	٤٥	١ بنت لبون (وهي أنثى الإبل التي أتمت ستين ودخلت في الثالثة. سميت بذلك لأن أمها وضعت غيرها وصارت ذات لبن).
٤٦ -	٦٠	١ حقة (هي أنثى الإبل التي أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة. وسميت حقة لأنها استحققت أن يطرقتها الفحل).
٦١ -	٧٥	١ جذعة (هي أنثى الإبل التي أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة).
٧٦ -	٩٠	٢ بتا لبون
٩١ -	١٢٠	٢ حقتان

(١) المال .

فاقتضت حكمته أن جعل فى الأموال قَدْرًا يحتمل المواساة، ولا يُجَحِّفُ بها، ويكفى المساكين، ولا يحتاجون معه إلى شئ، ففرض فى أموال الأغنياء ما يكفى الفقراء، فوقع الظلم من الطائفتين، الغنيُّ يمنعُ ما وجب عليه، والآخذ يأخذ ما لا يستحقه، فتولَّد من بين الطائفتين ضررٌ عظيمٌ على المساكين وفاقةٌ شديدة، أوجبت لهم أنواع الحيل والإلحاف فى المسألة .

(١) انظر حديث أنس السابق .

على هذه الأعداد والمقادير انعقد الإجماع(*)...

وأما ما زاد على مائة وعشرين فالقول المعمول به عند الأكثر يمثل الجدول التالى؛ ومضمونه: أن فى كل خمسين، حقة، وفى كل أربعين، بنت لبون؛ وهكذا: ما دون العشر عفو، فإذا كملت عشراً انتقلت الفريضة ما بين الحقاق وبنات اللبون على أساس ما ذكرناه أن فى كل ٥٠ حقه، وفى كل أربعين لبون.

من	إلى	
١٢١ -	١٢٩	٣ بنات لبون
١٣٠ -	١٣٩	١ حقة + ٢ بنتا لبون
١٤٠ -	١٤٩	٢ حقة + ١ بنت لبون
١٥٠ -	١٥٩	٣ حقاق
١٦٠ -	١٦٩	٤ بنات لبون
١٧٠ -	١٧٩	٣ بنات لبون + ١ حقة
١٨٠ -	١٨٩	٢ بنتا لبون + حقتان
١٩٠ -	١٩٩	٣ حقاق + ١ بنت لبون
٢٠٠ -	٢٠٩	

ومن الجدولين السابقين يتبين لنا أن الحد الأدنى لوجوب الزكاة فى الإبل هو خمس، فمن لم يكن عند إلا أربع فلا زكاة عليه إلا أن يتطوع، فإذا بلغت خمسا فقد أوجب الشارع فيها شاة.

(*) نفل هذا الإجماع ابن المنذر والنووى كما فى المجموع ج ٥ صفحة ٤٠٠، وأبو عبيد كما فى الأموال صفحة ٣٦٣ وابن قدامة فى المغنى، والسرخسى فى المبسوط، والمعنى وغيرهم. انظر: المدعاة ج ٣ صفحة ٤٩.

والربُّ سبحانه تولَّى قَسَمَ الصدقة بنفسه، وجزَّأها ثمانية أجزاء^(١)، يجمعها صنفان من الناس، أحدهما: مَنْ يأخذ لحاجة، فيأخذ بحسب شدة الحاجة، وضعفها، وكثرتها، وقلَّتْها، وهم الفقراء والمساكين، وفي الرقاب، وابن السبيل. والثاني: مَنْ يأخذ لمنفعته وهم العاملون عليها، والمؤلَّفة قلوبهم، والغارمون لإصلاح ذات البين، والغزاة في سبيل الله، فإن لم يكن الآخذ محتاجاً، ولا فيه منفعة للمسلمين، فلا سهم له في الزكاة .



(١) قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠].

فصل

فى مصارف الزكاة

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم إذا علم من الرجل أنه من أهل الزكاة، أعطاه، وإن سأله أحدٌ من أهل الزكاة ولم يَعْرِفْ حاله، أعطاه بعد أن يخبره أنه لا حظَّ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب^(١).

وكان يأخذها من أهلها، ويضعها فى حقها.

وكان من هديه، تفريقُ الزكاة على المستحقين الذين فى بلد المال، وما فضلَ عنهم حُمِلَتْ إليه، ففرَّقها هو صلى الله عليه وسلم، ولذلك كان يبعث سُعاته إلى البوَادى، ولم يكن يبعثهم إلى القرى، بل أمر معاذ بن جبل أن يأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن، ويُعطِيها فقراءهم، ولم يأمره بحملها إليه^(٢).

ولم يكن من هديه أن يبعث سُعاته إلا إلى أهل الأموال الظاهرة من المواشى والزروع والثمار، وكان يبعث الخارِصَ فيخرُصُ على أرباب النخيل تمرَ نخيلهم، وينظر كم يجئ منه وسَقاً، فيَحْسِبُ عليهم من الزكاة بقدره، وكان يأمر الخارِصَ أن يدعَ لهم الثلث أو الربع، فلا يخرِصه عليهم^(٣) لما يعرفون النخيل من النوائب، وكان هذا الخرصُ لكى تُحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمارُ وتُصرَمَ، ولتصرفَ فيها أربابها بما شاؤوا، ويضمنوا قدرَ الزكاة، ولذلك كان يبعث الخارِصَ إلى مَنْ ساقاه من أهل خيبر

(١) عن عبيد الله بن عدى بن الخيار، قال: أخبرنى رجلان أنهما أتيا النبى ﷺ فى حجة الوداع وهو يقسم الصدقة، فسألاه منها، فرفع فىنا البصر وخفضه، فرآنا جليدين فقال: «إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب» رواه أبو داود (١٦٣٣) والنسائى (٩٩/٥ - ١٠٠) وسنده صحيح

(٢) عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال: بعثنى رسول الله ﷺ قال: «إنك تأتى قوماً من أهل الكتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لذلك فأياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» رواه البخارى (١٣٩٥) ومسلم (١٢١) وأحمد (٢٣٣١) وأبو داود (١٥٨٤) والترمذى (٦٢٥) والنسائى (٢/٥) وابن ماجه (١٧٨٣).

(٣) عن عبد الرحمن بن مسعود، قال: جاء سهل بن أبى حثمة إلى مجلسنا، قال: أمرنا رسول الله ﷺ قال: «إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا أو تجحدوا الثلث فدعوا الربع» رواه أبو داود (١٦٠٥) والبيهقى (١٢٣/٤) والحديث ضعيف فى سنده عبد الرحمن بن مسعود بن نيار وهو مقبول كما فى «التقريب» (٤٩٧/١).

وزارعه، فيخرص عليهم الثمار والزروع، ويضمنهم شطرهما، وكان يبعث إليهم عبد الله بن رواحة، فأرادوا أن يرشوه، فقال عبد الله: تطعموني السُّحْت؟! والله لقد جئتكم من عند أحب الناس إليّ، ولأنتم أبغض إليّ من عدتكم من القردة والخنازير، ولا يحملني بغضى لكم وحيى إياه، أن لا أعدل عليكم، فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض (١).

ولم يكن من هديه أخذ الزكاة من الخيل، والرقيق، ولا البغال، ولا الحمير، ولا الخضروات ولا المباطخ والمقاتي والفواكه التي لا تُكال ولا تُدخر إلا العنب والرطب فإنه كان يأخذ الزكاة منه جملة ولم يفرّق بين ما ييس منه وما لم ييس.



فصل

في زكاة العسل

واختلف عنه - صلى الله عليه وسلم - في العسل، فروى أبو داود من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: جاء هلالٌ أحد بنى مُتْعان إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له، وكان سألَه أن يَحْمِيَ وادياً يُقال له «سَلْبَة»، فحمى له رسول الله ﷺ ذلك الوادي، فلما وكى عُمَرُ بن الخطاب رضى الله عنه، كتب إليه سفيان بن وهب يسأله عن ذلك، فكتب عمر: إن أدّى إليك ما كان يؤدّي إلى رسول الله ﷺ من عشور نَحله، فاحم له «سَلْبَة»، وإلا فإنما هو ذُباب غيثٍ يأكله مَنْ

(١) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: أفاء الله عز وجل خير على رسول الله ﷺ فأقرهم رسول الله ﷺ كما كانوا وجعلها بينه وبينهم فبعث عبد الله بن رواحة فخرصها عليهم ثم قال لهم «يا معشر اليهود أنتم أبغض الخلق إلى قتلتم أنبياء الله عز وجل وكذبتم على الله وليس يحملني بغضى إياكم على أن أحيف عليكم قد خرصت عشرين ألف وسق من تمر فإن شئتم فلکم وإن أبيتم فلي» فقال: بهذا قامت السموات والأرض قد أخذنا فآخرجوا عنا. رواه أحمد ٣/٣٧٦ والبيهقي (٤/٢٢٣). وقال الألباني: إسناده رجاله ثقات لولا أن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه لكن صرح بالتحديث في رواية لأحمد (٣/٢٩٦) من طريق ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «خرصها ابن رواحة أربعين ألف وسق، وزعم أن اليهود لما خيرهم ابن رواحة أخذوا التمر وعليهم عشرين ألف وسق» قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم. اهـ «الإرواء» (٣/٢٨١) قال ابن الأثير: خرص النخلة والكرمة يخرصها خرصاً: إذا حرّ ما عليها من الرطب تمرّاً ومن العنب زبيّاً، فهو من الخرّص: الظن، لأن الحرّز إنما هو تقدير يظن. اهـ «النهاية» (٢/٢٢٢).

يَشَاءُ^(١) .وفى رواية فى هذا الحديث: « مِنْ كُلِّ عَشْرٍ قَرَبٍ قَرَبَةٌ »^(٢) .وروى ابن ماجه فى سننه من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أنه أَخَذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ^(٣) .وفى مسند الإمام أحمد، عن أبى سيارَةَ النُّعْمَى، قال: قلت: يا رسول الله ؛ إن لى نَحْلًا . قال: « أَدَّ الْعُشْرَ » . قلتُ: يا رسول الله ؛ أَحْمِهَا لى، فحماها لى^(٤) .
وروى عبد الرزاق، عن عبد الله بن مُحَرَّرٍ عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، قال: كتب رسولُ الله ﷺ إلى أهل اليمن، أن يُؤْخَذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرُ^(٥) .

قال الشافعى: أخبرنا أنس بن عياض، عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبى ذباب، عن أبيه، عن سعد بن أبى ذباب، قال: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْلَمْتُ ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ اجْعَلْ لِقَوْمى من أموالهم ما أسلموا عليه، ففعل رسولُ الله ﷺ، واستعملنى عليهم، ثم استعملنى أبو بكر، ثم عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قال: وكان سعد من أهل السَّرَاةِ، قال: فَكَلَّمْتُ قَوْمى فى العسل . فقلتُ لهم: فيه زكاة، فإنه لا خير فى ثمرة لا تزكَّى . فقالوا: كم ترى؟ قلتُ: الْعُشْرَ، فَأَخَذْتُ مِنْهُمْ الْعُشْرَ، فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا

(١) حسن رواه أبو داود (١٦٠٠) والنسائى (٤٦/٥) .

(٢) حسن: رواه أبو داود (١٦٠٢) .

(٣) حسن لشواهده . رواه ابن ماجه (١٨٢٤) وفى سننه نعيم بن حماد، وهو صدوق يخطئ كثيراً كما فى «التقريب» (٣٠٥/٢) ولكن يشهد له الأحاديث السابقة .

(٤) ضعيف . رواه أحمد (٢٣٦/٤) وابن ماجه (١٨٢٣) وابن أبى شيبه (٢٠/٤) وعبد الرزاق (٦٣/٤) برقم (٦٩٧٣) والطيالسى (١٧٤/١ - ١٧٥) والبيهقى (١٢٦/٤) وقال البيهقى: وهو منقطع وقال البوصيرى فى «مصباح الزجاجية» (٥٩/٢) هذا إسناد ضعيف . . . قال ابن أبى حاتم عن أبيه: لم يلق سليمان بن موسى أبا سيارَةَ والحديث مرسل . وحكى الترمذى فى «العلل» عن البخارى عقب هذا الحديث أنه مرسل، ثم قال: لم يدرك سليمان أحداً من الصحابة . . .

قلت: ليس لأبى سيارَةَ عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وليس له شيء فى الأصول الخمسة .

(٥) ضعيف جداً . رواه عبد الرزاق (٦٩٧٢) والبيهقى (١٢٦/٤) وفى سننه عبد الله بن محرز وهو متروك الحديث .

حكاه البيهقى عن البخارى .

كان. قال: فقبضه عمر، ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين^(١). ورواه الإمام أحمد، ولفظه للشافعي.

واختلف أهل العلم في هذه الأحاديث وحكمها، فقال البخاري: ليس في زكاة العسل شيء يصح، وقال الترمذي: لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كثير شيء.

وقال ابن المنذر: ليس في وجوب صدقة العسل حديث يثبت عن رسول الله ﷺ ولا إجماع، فلا زكاة فيه، وقال الشافعي: الحديث في أن في العسل العشر ضعيف، وفي أنه لا يؤخذ منه العشر ضعيف إلا عن عمر بن عبد العزيز.

قال هؤلاء: وأحاديث الوجوب كلها معلولة، أما حديث ابن عمر، فهو من رواية صدقة بن عبد الله بن موسى بن يسار، عن نافع عنه، وصدقة، ضعفه الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وغيرهما، وقال البخاري: هو عن نافع، عن النبي ﷺ مرسل، وقال النسائي: صدقة ليس بشيء، وهذا حديث منكرو.

وأما حديث أبي سيارة المتعي، فهو من رواية سليمان بن موسى عنه، قال البخاري: سليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ.

وأما حديث عمرو بن شعيب الآخر، أن النبي ﷺ أخذ من العسل العشر، ففيه أسامة بن زيد بن أسلم يرويه عن عمرو، وهو ضعيف عندهم، قال ابن معين: بنو زيد ثلاثتهم ليسوا بشيء، وقال الترمذي: ليس في ولد زيد ابن أسلم ثقة.

وأما حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: فما أظهر دلالة لو سلم من عبد الله بن محرر راويه عن الزهري، قال البخاري في حديثه هذا: عبد الله بن محرر متروك الحديث، وليس في زكاة العسل شيء يصح.

وأما حديث الشافعي رحمه الله، فقال البيهقي: رواه الصلت بن محمد، عن أنس بن عياض، عن الحارث بن عبد الرحمن (هو ابن أبي ذباب)، عن منير بن عبد

(١) ضعيف. رواه الشافعي في «الأم» (١/ ٢٤٠) وفي مسنده (ص ٩٢ - ط الريان) وأحمد (٧٩/٤) وابن أبي شيبة (٢٠/٣) والبيهقي (١٢٧/٤) وفي مسنده منير بن عبد الله وهو أبوه لا يعرفان. وقال البيهقي: قال الشافعي رحمه الله، وسعد بن أبي ذباب يحكى ما يدل على أن رسول الله ﷺ لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل وأنه شيء رآه فتقطع له به أهله.

اللَّهُ، عن أبيه، عن سعد بن أبي ذباب، وكذلك رواه صفوان ابن عيسى، عن الحارث بن أبي ذباب . قال البخارى: عبد الله والد منير، عن سعد بن أبي ذباب، لم يصح حديثه، وقال على بن المدينى: منير هذا لا نعرفه إلا فى هذا الحديث، كذا قال لى . قال الشافعى: وسعد ابن أبي ذباب، يحكى ما يدل على أن رسول الله ﷺ لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل، وإنما هو شيء رآه فتطوع له به أهله . قال الشافعى: واختيارى أن لا يؤخذ منه، لأن السنن والآثار ثابتة فيما يؤخذ منه، وليست ثابتة فيه فكأنه عفو .

وقد روى يحيى بن آدم، حدثنا حسين بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن على رضى الله عنه، قال: ليس فى العسل زكاة^(١).

قال يحيى: وسئل حسن بن صالح عن العسل ؟ فلم ير فيه شيئاً . وذكر عن معاذ أنه لم يأخذ من العسل شيئاً^(٢). قال الحميدى: حدثنا سفيان، حدثنا إبراهيم بن ميسرة، عن طاووس، عن معاذ بن جبل، أنه أتى بوقص البقر والعسل، فقال معاذ: كلاهما لم يأمرنى فيه رسول الله ﷺ بشيء^(٣).

وقال الشافعى: أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبى بكر، قال: جاءنا كتاب من عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى أبى وهو بمنى، أن لا يأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة^(٤). وإلى هذا ذهب مالك، والشافعى .

وذهب أحمد، وأبو حنيفة، وجماعة، إلى أن فى العسل زكاة، ورأوا أن هذه الآثار يقوى بعضها بعضاً، وقد تعددت مخرجها، واختلفت طرقها، ومرسلها يعضد بمسندها^(٥). وقد سئل أبو حاتم الرازى، عن عبد الله والد منير، عن سعد بن أبى ذباب، يصح حديثه ؟ قال: نعم . قال هؤلاء: ولأنه يتولد من نور الشجر والزهر، ويكال ويدخر، فوجبت فيه الزكاة كالحبوب والثمار . قالوا: والكلفة فى أخذه دون الكلفة فى الزرع والثمار، ثم قال أبو حنيفة: إنما يجب فيه العشر إذا أخذ من أرض العشر، فإن أخذ من أرض الخراج، لم يجب فيه شيء عنده، لأن أرض الخراج قد وجب على مالكتها الخراج لأجل ثمارها وزرعها، فلم يجب فيها حق آخر لأجلها،

(١) صحيح موقوف . رواه البيهقى (١٢٧/٤ - ١٢٨).

(٢) ذكره البيهقى فى «السنن» (١٢٨/٤).

(٣) صحيح موقوف رواه البيهقى (١٢٧/٤) من طريق الحميدى.

(٤) صحيح: رواه مالك فى «الموطأ» (١/٢٧٧/٣٩).

(٥) وهذا رأى هو الصواب والله أعلم.

وأرض العُشر لم يجب في ذمته حق عنها، فلذلك وجب الحق فيما يكون منها .
وسوى الإمام أحمد بين الأرضين في ذلك، وأوجبه فيما أُخذَ من ملكه أو
موات، عُشرية كانت الأرض أو خراجية .

ثم اختلف الموجِبون له: هل له نصاب أم لا ؟ على قولين . أحدهما: أنه يجب
في قليله وكثيره، وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله، والثاني: أن له نصاباً معيناً، ثم
اختلف في قدره، فقال أبو يوسف: هو عشرة أرتال . وقال محمد بن الحسن (١):
هو خمسة أفراف، والفرق ستة وثلاثون رطلاً بالعراقى . وقال أحمد: نصابه عشرة
أفراف، ثم اختلف أصحابه في الفرق، على ثلاثة أقوال . أحدها: أنه ستون رطلاً،
والثاني: أنه ستة وثلاثون رطلاً . والثالث: ستة عشر رطلاً، وهو ظاهر كلام الإمام
أحمد، والله أعلم .

فصل

وكان ﷺ إذا جاءه الرجلُ بالزكاة، دعا له . فتارة يقول: « اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ
وفى إبله » (١) . وتارة يقول: « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ » (٢) . ولم يكن من هديه أخذَ كرائم
الأموال في الزكاة، بل وسط المال، ولهذا نهى معاذاً عن ذلك (٣) .



فصل

هل يشتري المتصدق صدقته

وكان ﷺ ينهى المتصدق أن يشتري صدقته (٤)، وكان يُبيح للغنى أن يأكل من
الصدقة إذا أهداها إليه الفقير، وأكل ﷺ من لحم تُصدق به على بريرة وقال: « هُوَ

(١) صحيح . رواه النسائي (٣٠ / ٥) من حديث وائل بن حجر .

(٢) رواه البخارى (١٤٩٧) ومسلم (٢٤٥٣) وأحمد (٣٥٣ / ٤، ٣٥٤) وأبو داود (١٥٩٠) والنسائي (٣١ / ٥) وابن
ماجه (١٧٩٦) .

(٣) انظر حديث ابن عباس السابق في بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن .

(٤) عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله فوجده يباع، فأراد أن يبتاعه، فسأل رسول
الله ﷺ عن ذلك؟ فقال: « لا تبتعه، ولا تعد في صدقتك » رواه البخارى (٢٩٧١) ومسلم (٤٠٩٠) وأحمد
(٧ / ٢، ٥٥) وأبو داود (١٥٩٣) والترمذى (٦٦٨) والنسائي (١٠٩ / ٥) وابن ماجه (٢٣٩٢) .

عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ» (١) .

وكان أحياناً يستدين لمصالح المسلمين على الصدقة، كما جهّز جيشاً فَنَفَدَتْ الإبل، فأمر عبد الله بن عمرو أن يأخذ من قلائص الصدقة (٢)، وكان يَسِمُ إبل الصدقة بيده، وكان يَسِمُها فى آذانها (٣) .

وكان إذا عراه أمر، استسلف الصدقة من أربابها، كما استسلف من العباس رضى الله عنه صدقة عامين (٤) .



فصل

فى هديه ﷺ فى زكاة الفطر

فرضها رسول الله ﷺ على المسلم، وعلى مَنْ يَمُونُهُ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى، حُرٌّ وَعَبْدٌ (٥)، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ (٦) .

(١) رواه البخارى (٢٥٧٨) ومسلم (٣٧٠٩ و ٣٧١٠ و ٣٧١١) وأحمد (١٢٣/٦ و ١٧٩) وأبو داود (٢٢٣٤) والنسائى (١٦٢/٦ و ١٦٥ و ٣٠٠/٧) .

(٢) ضعيف: رواه أحمد (١٧١/٢ و ٢١٦) وأبو داود (٣٣٥٧) والدارقطنى (٦٩/٣ ، ٧٠) والحاكم (٥٦/٢ ، ٥٧)، والبيهقى (٢٨٧/٥ ، ٢٨٨) وفى سنده اضطراب، ومسلم بن جبير مجهول كما فى «التقريب» (٢٤٤/٢)، وروى الدارقطنى (٦٩/٣) والبيهقى (٢٨٧/٥ - ٢٨٨) بسند حسن عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً. قال عبد الله بن عمرو وليس عندنا ظهر، قال: فأمره النبى ﷺ أن يتناع [أى يشتري] ظهراً إلى خروج المصدق، فابتاع عبد الله بن عمرو البعير بالبعيرين والأبصرة، إلى خروج المصدق بأمر رسول الله ﷺ .

(٣) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه رأى النبى ﷺ فى مريد يسم غنماً، قال شعبة وأكثر علمى أنه قال فى آذانها. رواه البخارى (٥٥٤٢) ومسلم (٥٤٥١) وأبو داود (٢٥٦٣) وابن ماجه (٣٥٦٥) .

(٤) حسن. رواه أحمد (١٠٤/١) وأبو داود (١٦٢٤) والترمذى (٦٧٩) وابن ماجه (١٧٩٥) وأبو عبيد فى «الاموال» (١٨٨٥) والدارقطنى (١٣٣/٢) وابن الجارود فى «المتقى» (٣٦٠) والحاكم (٣٣٢/٣) والبيهقى (١١١/٤) وانظر «الإزواء» (٨٥٧) .

(٥) عن ابن عمر رضى الله عنه قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، رواه البخارى (١٥٠٤) ومسلم (٢٢٤٢) وأحمد (٦٣/٢) وأبو داود (١٦١١) والترمذى (٦٧٦) والنسائى (٤٨/٥) وابن ماجه (١٨٢٦) .

(٦) عن ابن سعيد الخدرى رضى الله عنه، قال: «كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقِط، أو صاعاً من زبيب» رواه البخارى (١٥٠٦) ومسلم (٢٢٤٧) وأبو داود (١٦١٦ و ١٦١٧ و ١٦١٨) والترمذى (٦٧٣) والنسائى (٥٨/٥) وابن ماجه (١٨٢٩) .

وروى عنه: أو صاعاً من دقيق^(١)، وروى عنه: نصف صاع من بُرّ .
 والمعروف: أن عمر بن الخطاب جعل نصف صاع من بُرّ مكان الصاع من هذه
 الأشياء، (ذكره أبو داود)^(٢) .

وفى « الصحيحين » أن معاوية هو الذى قَوِّمَ ذلك^(٣)، وفيه عن النبى ﷺ آثار
 مرسله، ومبسّطة، يُقَوِّى بعضها بعضاً .

فمنها: حديث عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبى صُعب عن أبيه قال:
 قال رسول الله ﷺ: « صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ اثْنَيْنِ »^(٤) (رواه الإمام أحمد
 وأبو داود) .

وقال عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبى ﷺ بعث منادياً فى فجاج
 مَكَّةَ: « أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، حُرّاً أَوْ عَبْدَ، صَغِيرٍ
 أَوْ كَبِيرٍ، مُدَّانٍ مِنْ قَمْحٍ أَوْ سِوَاهُ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ »^(٥) قال الترمذى: حديث حسن
 غريب .

وروى الدارقطنى من حديث ابن عمر رضى الله عنهما، أن رسول الله ﷺ، أَمَرَ
 عَمْرُو بْنَ حَزْمٍ فى زَكَاةِ الْفِطْرِ بِنِصْفِ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ^(٦) . وفيه سليمان بن موسى،
 وثقّه بعضهم وتكلم فيه بعضهم .

(١) شاذ. رواه أبو داود (١٦١٨) والنسائى (٥٢/٥) والدارقطنى (١٤٦/٢) وقال أبو داود: فهذه الزيادة وهم من
 ابن عيينة. اهـ وقال النسائى: ثم شك سفيان فقال: دقيق أو سلت.

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (١٦١٤) وذكر عمر وهم الصواب أن معاوية بن أبى سفيان، ففى حديث أبى سعيد
 الخدرى السابق قال: كنا نخرج زكاة الفطر إذا كان فىنا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام، أو صاعاً من تمر، أو
 صاعاً من شعير، أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط فلم يزل كذلك حتى قدم علينا معاوية المدينة، فقال: إني
 لأرى مدين من سمراء الشام يعدل صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك.

(٣) رواه البخارى (١٥٠٨) ومسلم (٢٢٤٨).

(٤) ضعيف. رواه أحمد (٤٣٢/٥) وأبو داود (١٦١٩) وعبد الرزاق (٥٧٨٥) والحاكم (٢٧٩/٣) والبيهقى (١٦٣/٤) -
 (١٦٤) وقوله: «عن كل اثنين» شك من حماد بن زيد.

(٥) ضعيف. رواه الترمذى (٦٧٤) وقال البيهقى فى «السنن» (١٧٣/٤): قال أبو عيسى الترمذى: سألت محمداً
 يعنى البخارى عن هذا الحديث فقال: ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب.

(٦) ضعيف. رواه الدارقطنى (١٤٥/٢) وفى سنده محمد بن شرحبيل الصنعانى. قال الذهبى: ضعفه الدارقطنى
 (الميزان) (٥٧٩/٣) وسليمان بن موسى فيه ضعف.

قال الحسنُ البَصْرِيُّ: خطب ابنُ عباسٍ فى آخر رمضان على منبر البصرة، فقال: أَخْرِجُوا صَدَقَةَ صَوْمِكُمْ، فَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَعْلَمُوا . فَقَالَ: مَنْ هَهُنَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؟ قَوْمُوا إِلَى إِخْوَانِكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ، أَوْ مَمْلُوكٍ، ذَكَرَ أَوْ أَنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى رُخْصَ السَّعْرِ قَالَ: «قَدْ أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَلَوْ جَعَلْتُمُوهُ صَاعًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»^(١). (رواه أبو داود وهذا لفظه)، والنسائي وعنده: فقال على: أَمَّا إِذَا أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَأَوْسِعُوا، اجْعَلُوهَا صَاعًا مِنْ بُرٍّ وَغَيْرِهِ. وكان شيخنا - رحمه الله - : يُقَوِّى هذا المذهب ويقول: هو قياس قول أحمد فى الكفَّارات، أن الواجبَ فيها من البرِّ نصفُ الواجب من غيره .



فصل

فى هديه ﷺ فى وقت إخراج هذه الصدقة

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم إخراج هذه الصدقة قبل صلاة العيد، وفى السنن عنه: أنه قال: « مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ »^(٢).

وفى « الصحيحين »، عن ابن عمر، قال: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ^(٣).

ومقتضى هذين الحديثين: أنه لا يجوز تأخيرها عن صلاة العيد، وأنها تفوت بالفراغ من الصلاة، وهذا هو الصواب، فإنه لا معارض لهذين الحديثين ولا ناسخ، ولا إجماع يدفع القول بهما، وكان شيخنا يُقَوِّى ذلك وينصره، ونظيره ترتيبُ

(١) ضعيف رواه أبو داود (١٦٢٢) والنسائي (٥٢/٥) وفى سننه الحسن البصرى وهو مدلس ولم يصرح بالتحديث.
(٢) حسن. رواه أبو داود (١٦٠٩) وابن ماجه (١٨٢٧) والدارقطنى (١٣٨/٢) والحاكم (٤٠٩/١) والبيهقى (١٦٣/٤).

(٣) رواه البخارى (١٥٠٩) ومسلم (٢٢٥٢) وأبو داود (١٦١٠) والترمذى (٦٧٧) والنسائي (٥٤/٥).

الأضحية على صلاة الإمام، لا على وقتها، وأن من ذبح قبل صلاة الإمام، لم تكن ذبيحته أضحية بل شاة لحم. وهذا أيضاً هو الصواب في المسألة الأخرى، وهذا هدى رسول الله ﷺ في الموضعين.

فصل

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم تخصيص المساكين بهذه الصدقة، ولم يكن يقسمها على الأصناف الثمانية قبضة قبضة، ولا أمر بذلك، ولا فعله أحد من أصحابه، ولا من بعدهم، بل أحد القولين عندنا: أنه لا يجوز إخراجها إلا على المساكين خاصة، وهذا القول أرجح من القول بوجوب قسمتها على الأصناف الثمانية.



فصل

في هديه ﷺ في صدقة التطوع

كان صلى الله عليه وسلم أعظم الناس صدقة بما ملكت يده، وكان لا يستكثر شيئاً أعطاه لله تعالى، ولا يستقله، وكان لا يسأله أحد شيئاً عنده إلا أعطاه، قليلاً كان أو كثيراً، وكان عطاؤه عطاء من لا يخاف الفقر، وكان العطاء والصدقة أحب شيء إليه، وكان سروره وفرحه بما يعطيه أعظم من سرور الأخذ بما يأخذه، وكان أجود الناس بالخير، يمينه كالريح المرسلة.

وكان إذا عرض له محتاج، أثره على نفسه، تارة بطعامه، وتارة بلباسه.

وكان ينوع في أصناف عطائه وصدقته، تارة بالهبة، وتارة بالصدقة، وتارة بالهدية، وتارة بشراء الشيء ثم يعطى البائع الثمن والسلعة جميعاً، كما فعل ببيعير جابر^(١) وتارة كان يقترض الشيء، فيرد أكثر منه، وأفضل وأكبر^(٢)، ويشتري الشيء، فيعطى أكثر من ثمنه، ويقبل الهدية ويكافئ عليها بأكثر منها أو بأضعافها، تلطفاً

(١) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: «غزوت مع النبي ﷺ فقال: «كيف ترى بيعيرك؟» أتبيعه؟ قلت: نعم، فبعته إياه. فلما قدم المدينة غدوت إليه بالبيعير، فأعطاني ثمنه. رواه البخارى (٢٣٨٥) ومسلم (٤٠٢١) وأبو داود (٣٥٠٣) والترمذى (١٢٥٣) والنسائى (٢٩٧/٧).

(٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه «أن رجلاً أتى النبي ﷺ يتقاضاه بيعيراً، قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطوه». فقالوا: لا نجد إلا سناً أفضل من سنه، فقال الرجل: أوفيتنى أوفاك الله، فقال رسول الله ﷺ: «أعطوه، فإن من خيار الناس أحسنهم قضاء» رواه البخارى (٢٣٩٢).

وتنوعاً فى ضروب الصدقة والإحسان بكل ممكن، وكانت صدقته وإحسانه بما يملكه، وبحاله، وبقوله، فيُخرج ما عنده، ويأمر بالصدقة، ويحضر عليها، ويدعو إليها بحاله وقوله، فإذا رآه البخيلُ الشحيح، دعاه حاله إلى البذل والعطاء، وكان من خالطه وصحبه، ورأى هديّته لا يملك نفسه من السماحة والندى .

وكان هديّته صلى الله عليه وسلم يدعو إلى الإحسان والصدقة المعروف، ولذلك كان ﷺ أشرح الخلق صدراً، وأطيبهم نفساً، وأنعمهم قلباً.

فإن للصدقة وفعل المعروف تأثيراً عجبياً فى شرح الصدر، وانضاف ذلك إلى ما خصه الله به من شرح صدره بالنبوة والرسالة، وخصائصها وتوابعها، وشرح صدره حساً وإخراج حظّ الشيطان منه .



فصل

فى أسباب شرح الصدور وحصولها على الكمال له ﷺ

فأعظم أسباب شرح الصدر: التوحيد وعلى حسب كماله، وقوته، وزيادته يكون إنشراح صدر صاحبه .

قال الله تعالى: ﴿ أَقْمَنَ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [الزمر: ٢٢]. وقال تعالى: ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥] .

فالهدي والتوحيد من أعظم أسباب شرح الصدر، والشرك والضلال من أعظم أسباب ضيق الصدر وانحراجه، ومنها: النور الذى يقذفه الله فى قلب العبد، وهو نور الإيمان، فإنه يشرح الصدر ويوسّعه، ويفرح القلب . فإذا فقد هذا النور من قلب العبد، ضاق وحرج، وصار فى أضيق سجن وأصعبه . وقد روى الترمذى فى جامعه عن النبى ﷺ، أنه قال: « إِذَا دَخَلَ النُّورُ الْقَلْبَ، انْفَسَحَ وَانْشَرَحَ » . قالوا: وما علامة ذلك يا رسول الله ؟ قال: « الْإِنَابَةُ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ، وَالتَّجَافَى عَنْ دَارِ

الغُرُور، والاستعدادُ للمَوْتِ قَبْلَ نَزْوِلِهِ»^(١). فيُصِيبُ العبدَ من انشراح صدره بحسب نصيبه من هذا النور، وكذلك النور الحِسي، والظلمة الحِسيّة، هذه تشرحُ الصدر، وهذه تُضيِّقه .

ومنها: العلم، فإنه يشرح الصدر، ويوسِّعه حتى يكون أوسعَ من الدنيا، والجهلُ يورثه الضيق والحصر والحبس، فكلما اتَّسع علمُ العبد، انشرح صدره واتسع، وليس هذا لكلِّ علم، بل للعلم الموروث عن الرسول ﷺ وهو العلمُ النافع، فأهلُه أشرحُ الناس صدرًا، وأوسعهم قلوبًا، وأحسنهم أخلاقًا، وأطيبهم عيشًا .

ومنها: الإنابة إلى الله سبحانه وتعالى، ومحبةُ بكلِّ القلب، والإقبالُ عليه، والتَّنعُّمُ بعبادته، فلا شيء أشرحُ لصدر العبد من ذلك . حتى إنه ليقولُ أحيانًا: إن كنتُ في الجنة في مثل هذه الحالة، فإني إذا في عيش طيب. وللمحبة تأثيرٌ عجيبٌ في انشراح الصدر، وطيب النفس، ونعيم القلب، لا يعرفه إلا مَنْ له حس به، وكلَّما كانت المحبة أقوى وأشدَّ، كان الصدرُ أفسحَ وأشرحَ، ولا يَضيقُ إلا عند رؤية البطالين الفارغين من هذا الشأن، فرويتُهُم قَدَى عينه، ومخالطتهم حُمَى روحه .

ومنْ أعظم أسباب ضيق الصدر: الإعراضُ عن الله تعالى، وتعلُّق القلب بغيره، والغفلةُ عن ذكره، ومحبةُ سواه، فإن مَنْ أحبَّ شيئاً غيرَ الله عَذَّبَ به، وسُجِنَ قلبُه في محبة ذلك الغير، فما في الأرض أشقى منه، ولا أكسف بالاً، ولا أنكد عيشاً، ولا أتعب قلباً، فهما محبتان: محبة هي جنة الدنيا، وسرور النفس، ولذة القلب، ونعيم الروح، وغذاؤها، ودواؤها، بل حياتُها وقرّةُ عينها، وهي محبةُ الله وحده بكلِّ القلب، والمجذَّابُ قوى الميل، والإرادة، والمحبة كُلُّها إليه .

ومحبةٌ هي عذاب الروح، وغمُّ النفس، وسِجْنُ القلب، وضيقُ الصدر، وهي سببُ الألم والنكد والعناء، وهي محبة ما سواه سبحانه .

ومن أسباب شرح الصدر دوامُ ذكره على كُلِّ حال، وفي كُلِّ موطن، فللذكر

(١) ضعيف . رواه الحاكم (٣١١/٤) والحكيم الترمذی فی «نوارد الأصول» (١٢٧) والطبري فی «تفسيره» (٢٧/٨) والبخاری فی «تفسيره» (٧٦/٤) وابن أبي حاتم كما فی «تفسير ابن كثير» (١٧٨/٢) وقد روى من حديث عبد الله ابن مسعود وعبد الله بن عباس موصولاً والحسن البصري وأبي جعفر المدائني كلاهما مرسلاً . وجميع هذه الطرق ضعيفة وانظر «الضعيفة» (٩٦٥) .

تأثير عجيب فى انشراح الصدر، ونعيم القلب، وللغفلة تأثير عجيب فى ضيقه وحبسه وعذابه .

ومنها: الإحسان إلى الخلق ونفعهم بما يمكنه من المال، والجاه، والنفع بالبدن، وأنواع الإحسان، فإن الكريم المحسن أشرح الناس صدرًا، وأطيبهم نفسًا، وأنعمهم قلبًا، والبخل الذى ليس فيه إحسان أضيق الناس صدرًا، وأنكدهم عيشًا، وأعظمهم همًا وغمًا . وقد ضرب رسول الله ﷺ فى الصحيح مثلاً للبخل والمتصدق، كمثلى رجلين عليهما جتان من حديد، كلما هم المتصدق بصدقة، اتسعت عليه وانبسطت، حتى يجر ثيابه ويغفى أثره، وكلما هم البخل بالصدقة، لزمت كل حلقة مكانها، ولم تتسع عليه^(١) . فهذا مثل انشراح صدر المؤمن المتصدق، وانفساح قلبه، ومثل ضيق صدر البخل وانحصار قلبه .

ومنها: الشجاعة، فإن الشجاع منشرح الصدر، واسع البطن، متسع القلب، والجبان: أضيق الناس صدرًا، وأحصرهم قلبًا، لا فرحة له ولا سرور، ولا لذة له، ولا نعيم إلا من جنس ما للحيوان البهيمى، وأما سرور الروح، ولذتها، ونعيمها، وابتهاجها، فمحرم على كل جبان، كما هو محرم على كل بخيل، وعلى كل معرض عن الله سبحانه، غافل عن ذكره، جاهل به وبأسمائه تعالى وصفاته، ودينه، متعلق القلب بغيره . وإن هذا النعيم والسرور، يصير فى القبر رياضاً وجنة، وذلك الضيق والحصر، ينقلب فى القبر عذاباً وسجنًا . فحال العبد فى القبر . كحال القلب فى الصدر، نعيمًا وعذاباً وسجنًا وانطلاقاً، ولا عبرة بانشراح صدر هذا لعارض، ولا بضيق صدر هذا لعارض، فإن العوارض تزول بزوال أسبابها، وإنما المول على الصفة التى قامت بالقلب توجب انشراحه وحبسه، فهى الميزان . . والله المستعان .

(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: « ضرب رسول الله ﷺ مثل البخل والمتصدق كمثلى رجلين عليهما جتان أو جنتان من حديد قد اخطرت أيديهما إلى ثديهما وتراقبهما، فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقة انبسطت عنه حتى تغشى أنامله وتغفو أثره وجعل البخل كلما هم بصدقة قلصت وأخذت كل حلقة مكانها» قال أبو هريرة: فانا رأيت رسول الله ﷺ يقول بأصبعيه هكذا فى جيبه، فلو رأيت يوسعها ولا تنوسع . رواه البخارى (٥٧٩٧) ومسلم (٢٣٢١ ، ٢٣٢٢) والنسائى (٧٠ / ٥) ، (٧٢) .

ومنها - بل من أعظمها: إخراج دَعَلِ الْقَلْبِ من الصفات المذمومة التي تُوجب ضيقه وعذابه، وتحولُ بينه وبين حصول البرِّ، فإن الإنسان إذا أتى الأسباب التي تشرح صدره، ولم يُخرج تلك الأوصاف المذمومة من قلبه، لم يحطَ من انشراح صدره بطائل، وغايته أن يكون له مادتان تعتورانِ على قلبه، وهو للمادة الغالبة عليه منهما .

ومنها: تركُ فضولِ النظر، والكلام، والاستماع، والمخالطة، والأكل، والنوم، فإن هذه الفضول تستحيلُ آلاماً وغموماً، وهموماً في القلب، تحصره، وتحبسه، وتضيِّقه، ويتعذبُ بها، بل غالبُ عذاب الدنيا والآخرة منها، فلا إله إلا الله ما أضيَّق صدرَ مَنْ ضرب في كل آفة من هذه الآفات بسهم، وما أنكَدَ عيشه، وما أسوأ حاله، وما أشدَّ حصرَ قلبه، ولا إله إلا الله، ما أنعمَ عيشَ مَنْ ضرب في كل خصلة من تلك الخصال المحمودة بسهم، وكانت همته دائرةً عليها، حائمةً حولها، فلهذا نصيب وافر من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣] ولذلك نصيب وافر من قوله تعالى: ﴿وَأِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٤] وبينهما مراتب متفاوتة لا يحصيها إلا الله تبارك وتعالى .

والمقصود: أن رسول الله ﷺ كان أكملَ الخلق في كلِّ صفة يحصلُ بها انشراحُ الصدر، واتساعُ القلب، وقرَّةُ العين، وحياءُ الروح، فهو أكملُ الخلق في هذا الشرح والحياة، وقرَّةُ العين مع ما خُصَّ به من الشرح الحسي، وأكملُ الخلق متابعةً له، أكملهم انشراحاً ولذةً وقرَّةً عين، وعلى حسب متابعتة ينالُ العبد من انشراح صدره وقرَّة عينه، ولذة روحه ما ينال، فهو ﷺ في ذروة الكمال من شرح الصدر، ورفع الذِّكْرِ، ووضع الوزر، ولاتباعه من ذلك بحسب نصيبهم من اتِّباعه . . والله المستعان .

وهكذا لاتباعه نصيبٌ من حفظ الله لهم، وعصمته إياهم، ودفاعه عنهم، وإعزازهم لهم، ونصرهم لهم، بحسب نصيبهم من المتابعة، فمستقلٌّ ومستكثر، فمن وجد خيراً، فليحمد الله . ومن وجد غير ذلك، فلا يلومنَّ إلا نفسه .

فصل

فى هديه ﷺ فى الصيام

لما كان المقصودُ من الصيام حبسَ النفسِ عن الشهواتِ، وفِطامَها عن المآلوفاتِ، وتعديلَ قوتها الشهوانيةِ، لتستعدَّ لطلب ما فيه غايةُ سعادتها ونعيمها، وقبول ما تزكو به مما فيه حياتُها الأبديةِ، ويكسرُ الجوعُ والظما من حَدَّتِها وسَوَّرَتِها، ويذكرُها بحال الأكبادِ الجائعةِ من المساكينِ، وتضييق مجارى الشيطانِ من العبد بتضييق مجارى الطعام والشرابِ، وتُحبسَ قُوَى الأعضاء عن استرسالها لحكم الطبيعة فيما يضرُّها فى معاشها ومعادها، ويُسكَّنُ كُلَّ عَضْوٍ منها وكلَّ قُوَّةٍ عن جماحه، وتُلجِمُ بلجامه، فهو لجامُ المتقين، وجَنَّةُ المحاربين، ورياضةُ الأبرار والمقرَّين، وهو لربُّ العالمين من بين سائر الأعمال، فإن الصائم لا يفعلُ شيئاً، وإنما يتركُ شهوتهَ وطعامهَ وشرابهَ من أجل معبوده، فهو تركُ محبوباتِ النفسِ وتلذُّذاتها إثارةً لمحبةِ الله ومرضاته، وهو سرٌّ بين العبد وربِّه لا يَطْلُعُ عليه سواه، والعبادُ قد يَطْلَعُونَ منه على تركِ المفطراتِ الظاهرةِ، وأما كونه تركَ طعامه وشرابه وشهوته من أجل معبوده، فهو أمرٌ لا يَطْلُعُ عليه بشرٌ، وذلك حقيقةُ الصوم .

وللصوم تأثيرٌ عجيب فى حفظ الجوارح الظاهرة، والقوى الباطنة، وحميتها عن التخليط الجالب لها المواد الفاسدة التى إذا استولت عليها أفسدتها، واستفراغ المواد الرديئة المانعة لها من صحتها، فالصومُ يحفظ على القلب والجوارح صحتها، ويُعيد إليها ما استلبته منها أيدى الشهوات، فهو من أكبرِ العونِ على التقوى كما قال تعالى: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]. وقال النبى ﷺ: «الصَّوْمُ جَنَّةٌ»^(١). وأمرٌ من اشتدَّتْ عليه شهوةُ النكاح، ولا

(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ «قال الله عز وجل: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزي به. والصيام جنة فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث يومئذ ولا يسخب فإن سابَه أحد أو قاتله، فليقل: إني امرؤ صائم، والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك وللصائم فرحتان يفرحهما، إذا أفطر فرح بفطره، وإذا لقى ربه فرح بصومه» رواه البخارى (١٩٠٤) ومسلم (٢٦٦٣) والنسائى (١٦٣/٤)، (١٦٤).

قُدْرَةٌ لَهُ عَلَيْهِ بِالصَّيَّامِ، وَجَعَلَهُ وَجَاءَ هَذِهِ الشَّهْوَةُ^(١).

والمقصود: أن مصالح الصوم لما كانت مشهودةً بالعقول السليمة، والفطر المستقيمة، شرعه الله لعباده رحمة بهم، وإحساناً إليهم، وحمية لهم وجنة.

وكان هَذِي رسول الله ﷺ فيه أكمل الهدى، وأعظم تحصيل للمقصود، وأسهله على النفوس.

ولما كان فَطَمُ النفوس عن مألوفاتها وشهواتها من أشق الأمور وأصعبها، تأخر فرضه إلى وسط الإسلام بعد الهجرة، لما توطنت النفوس على التوحيد والصلاة، وألفت أوامر القرآن، فنقلت إليه بالتدريج.

وكان فرضه في السنة الثانية من الهجرة، فتوفى رسول الله ﷺ وقد صام تسع رمضان.

وَفُرِضَ أولاً على وجه التخيير بينه وبين أن يُطْعِمَ عن كُلِّ يوم مسكيناً^(٢)، ثم نُقِلَ من ذلك التخيير إلى تحتم الصوم، وجعل الإطعام للشيخ الكبير والمرأة إذا لم يطيقا الصيام، فإنهما يُفْطِرَانِ وَيُطْعِمَانِ عن كُلِّ يوم مسكيناً^(٣)، ورخص للمريض والمسافر أن يُفْطِرَا وَيَقْضِيَا، وَلِلْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ إذا خافتا على أنفسهما

(١) عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» رواه البخارى (١٩٠٥) ومسلم (٣٣٣٨) وأحمد (٣٧٨/١) و٤٤٥ و٤٣٢) وأبو داود (٢٠٤٦) والنسائى (٥٨/٦) وابن ماجه (١٨٤٥).
(٢) عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِينٍ» [البقرة: ١٨٤] كان من أراد أن يفطر ويفتدى حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها» رواه البخارى (٤٥٠٧) ومسلم (٢٦٤٤) وأبو داود (٢٣١٥) والترمذى (٧٩٨) والنسائى (١٩٠/٤).

(٣) عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأ: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامَ مِسْكِينٍ» قال ابن عباس: ليست منسوخة هي للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فليطعما مكان كل يوم مسكيناً» رواه البخارى (٤٥٠٥) وقال الألبانى: فلعل مراد ابن عباس رضى الله عنه أن حكم الفدية الذى كان خاصاً بمن يطيق الصوم ويستطيعه ثم نسخ بدلالة القرآن، كان هذا الحكم مقررراً أيضاً فى حق من لا يطيق الصوم ولا يستطيعه، غير أن الأول ثبت بالقرآن، وبه نسخ، وأما الآخر فلما ثبت مشروعته بالسنة لا بالقرآن، ثم لم ينسخ، بل استمرت مشروعته إلى يوم القيامة، فأراد ابن عباس رضى الله عنه أن يخبر عن الفرق بين الحكيمين: بأن الأول نسخ والآخر لم ينسخ. اهـ «الإرواء» (٢٣/٤) قلت: وبهذا يزول الإشكال بين قول سلمة بن الأكوع عن الآية إنها منسوخة وبين قول ابن عباس إنها ليست بمنسوخة.

كَذَلِكَ، فَإِنْ خَافْنَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا، زَادَتْهُمَا الْقَضَاءُ إِطْعَامَ مُسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ^(١)، فَإِنْ فَطَرَهُمَا لَمْ يَكُنْ لِيَخَوْفَ مَرَضٍ، وَإِنَّمَا كَانَ مَعَ الصَّحَّةِ، فَجَبِرَ بِإِطْعَامِ الْمُسْكِينِ كَفَطَرَ الصَّحِيحَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ .

وكان للصوم رُتْبٌ ثلاث، إحداها: إيجابُهُ بوصف التَّخْيِيرِ .
والثانية تَحْتُمُهُ، لكن كان الصائِمُ إِذَا نام قبل أن يَطْعَمَ حَرَمَ عَلَيْهِ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ إِلَى اللَّيْلَةِ الْقَابِلَةِ^(٢)، فَنُسِخَ ذَلِكَ بِالرَّتْبَةِ الثَّالِثَةِ، وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا الشَّرْعُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .



(١) الصواب أن الحامل والمرضع يطعمان عن كل يوم أفطراه مسكيناً وليس عليهما قضاء، وذلك لحديث أنس بن مالك الكعبى أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله - عز وجل - وضع عن المسافر والصوم وشطر الصلاة، وعن الحلبى والمرضع الصوم» رواه أحمد (٣٤٧/٤ و ٢٩/٥) وأبو داود (٢٤٠٨) والترمذى (٧١٥) والنسائى (١٨٠/٤) وابن ماجه (١٦٦٧) والبيهقى (٢٣١/٤) وسنده حسن .

وروى الطبرى فى تفسيره (٢٧٥٢ و ٢٧٥٣) وابن الجارود فى «المتقى» (٣٨١) والبيهقى (٢٣٠/٤) بسند صحيح عن ابن عباس رضى الله عنه قال: «رخص للشيخ الكبير، والعجوز الكبيرة فى ذلك وهما يطيقان الصوم أن يفطرا إن شاء أو يطعما كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليهما، ثم نسخ ذلك فى هذه الآية: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾، وثبت للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة إذا كانا لا يطيقان الصوم، والحلبى والمرضع إذا خافنا أفطرتا وأطعما كل يوم مسكيناً» .

وروى الطبرى (٢٧٥٨) عنه أيضاً رضى الله عنه قال: «إذا خافت الحامل على نفسها، والمرضع على ولدها فى رمضان قال: يفطران ويطعمان مكان كل يوم مسكيناً، ولا يقضيان صوماً» وروى أيضاً الطبرى عنه رضى الله عنه أنه رأى أم ولد له حاملاً أو مرضعاً فقال: أنت بمنزلة الذى لا يطيق عليك أن تطعمى مكان كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليك» وروى الدارقطنى بسند صحيح عن ابن عمر رضى الله عنه قال: الحامل والمرضع تفطر ولا تقضى» وروى الدارقطنى أيضاً بسند جيد عن نافع عن ابن عمر «أن امرأته سألت وهى حبلى فقال: افطرى وأطعمى عن كل يوم مسكيناً ولا تقضى» فهذا ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما يفتيان بعدم القضاء ولا نعلم لهما مخالفاً من الصحابة ثم إن حديث أنس بن مالك الكعبى يحسم الخلاف فى هذه المسألة والله أعلم .

(٢) عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال: «كان أصحاب محمد ﷺ إِذَا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فتام قبل أن يُفْطِرَ لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يُمَسى، وإن قيس بن صرمة الأنصارى كان صائماً، فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال لها: أعندك طعام؟ قالت: لا ولكن انطلق فأطلب لك، وكان يومه يعمل فغلبته عيناه فجاءته امرأته، فلما رآته قالت: خيبة لك، فلما انتصف النهار عُشى عليه فذكر ذلك للنبي ﷺ فنزلت هذه الآية ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾ ففرحوا بها فرحاً شديداً، ونزلت ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾ رواه البخارى (١٩١٥) .

فصل

فى عبادته ﷺ فى شهر رمضان

وكان من هديه - صلى الله عليه وسلم - فى شهر رمضان، الإكثارُ من أنواع العبادات، فكان جبريلُ عليه الصلاة والسلام يُدارسه القرآن فى رمضان، وكان إذا لقيه جبريل أجودَ بالخير من الريح المرسلة، وكان أجودَ الناس، وأجود ما يكون فى رمضان^(١)، يكثرُ فيه من الصدقة والإحسان، وتلاوة القرآن، والصلاة، والذكر، والاعتكاف .

وكان يخصُّ رمضانَ من العبادة بما لا يخصُّ غيره به من الشهور، حتى إنه كان ليواصل فيه أحياناً ليؤقّر ساعات ليله ونهاره على العبادة، وكان ينهى أصحابه عن الوصال، فيقولون له: إنك تواصل، فيقول: «لَسْتُ كَهَيْتِكُمْ إِنِّى أَبِيتُ» - وفى رواية: «إِنِّى أَظَلُّ - عِنْدَ رَبِّى يُطْعِمْنِى وَيَسْقِينِى»^(٢) .

وقد اختلف الناس فى هذا الطعام والشراب المذكورين على قولين:

أحدهما: أنه طعامٌ وشرابٌ حَسْبُ للفم، قالوا: وهذه حقيقة اللفظ، ولا موجب للعدول عنها .

الثانى: أن المراد به ما يُغذِّيه الله به من معارفه، وما يفيضُ على قلبه من لذة مناجاته، وقُرّة عينه بقربه، وتنعمه بحبه، والشوق إليه، وتوابع ذلك من الأحوال التى هى غذاء القلوب، ونعيم الأرواح، وقُرّة العين، وبهجة النفوس والروح والقلب بما هو أعظمُ غذاء وأجوده وأنفعه، وقد يقوى هذا الغذاء حتى يُغنى عن غذاء الأجسام مدةً من الزمان، كما قيل:

لَهَا أَحَادِيثٌ مِنْ ذِكْرِكَ تَشْغُلُهَا عَنْ الشَّرَابِ وَتُلْهِيَهَا عَنِ الزَّادِ

(١) عن ابن عباس رضى الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون فى شهر رمضان، إن جبريل عليه السلام كان يلقاه فى كل سنة فى رمضان حتى ينسلخ فيعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن فإذا لقيه جبريل كان رسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة. رواه البخارى (٦) ومسلم (٥٨٩٦) والنسائى (١٢٥/٤) والترمذى فى «الشمائل» (١١).

(٢) رواه البخارى (١٩٦٢) و (١٩٦٤) ومسلم (٢٥٢٢) و (٢٥٣١) وأحمد (٢٣/٢) وأبو داود (٢٣٦٠) عن ابن عمر رضى الله عنهما.

لَهَا بِوَجْهِكَ نُورٌ تَسْتَضِيءُ بِهِ وَمِنْ حَدِيثِكَ فِى أَعْقَابِهَا حَادِي
إِذَا شَكَتْ مِنْ كَلَالِ السَّيْرِ أَوْعَدَهَا رَوْحُ الْقُدُومِ فَتَحِيَا عِنْدَ مِيعَادِ

وَمَنْ لَهُ أَدْنَى تَجْرِبةٍ وَشَوْقٍ، يَعْلَمُ اسْتِغْنَاءَ الْجِسْمِ بِغِذَاءِ الْقَلْبِ وَالرُّوحِ عَنْ كَثِيرٍ
مِنَ الْغِذَاءِ الْحَيَوَانِيِّ، وَلَا سِيمَا الْمَسْرُورَ الْفَرَحَانَ الظَّافِرَ بِمَطْلُوبِهِ الَّذِي قَدْ قَرَّتْ عَيْنُهُ
بِمَحْبُوبِهِ، وَتَنَعَّمَ بِقَرْبِهِ، وَالرَّضَى عَنْهُ، وَالطَّافَ بِمَحْبُوبِهِ وَهَدَايَاهُ، وَتَحَفَّهُ تَصِلُ إِلَيْهِ كُلُّ
وَقْتٍ، وَمَحْبُوبُهُ حَفَى بِهِ، مَعْتَنٍ بِأَمْرِهِ، مُكْرِمٌ لَهُ غَايَةَ الْإِكْرَامِ مَعَ الْمَحَبَّةِ التَّامَةِ لَهُ،
أَفَلَيْسَ فِى هَذَا أَعْظَمُ غِذَاءٍ لِهَذَا الْمَحَبِّ ؟ فَكَيْفَ بِالْحَبِيبِ الَّذِي لَا شَيْءَ أَجْلٌ مِنْهُ، وَلَا
أَعْظَمُ، وَلَا أَجْمَلُ، وَلَا أَكْمَلُ، وَلَا أَعْظَمُ إِحْسَانًا إِذَا امْتَلَأَ قَلْبُ الْمَحَبِّ بِحُبِّهِ، وَمَلَكَ
حُبُّهُ جَمِيعَ أَجْزَاءِ قَلْبِهِ وَجَوَارِحِهِ، وَتَمَكَّنَ حُبُّهُ مِنْهُ أَعْظَمَ تَمَكُّنٍ، وَهَذَا حَالُهُ مَعَ حَبِيبِهِ،
أَفَلَيْسَ هَذَا الْمَحَبُّ عِنْدَ حَبِيبِهِ يُطْعِمُهُ وَيَسْقِيهِ لَيْلًا وَنَهَارًا ؟ وَلِهَذَا قَالَ : « إِنِّى أَظَلُّ عِنْدَ
رَبِّى يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِى » ^(١). وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ طَعَامًا وَشَرَابًا لِلْفَمِ، لَمَا كَانَ صَائِمًا فَضْلًا
عَنْ كَوْنِهِ مُوَاصِلًا، وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِى اللَّيْلِ، لَمْ يَكُنْ مُوَاصِلًا، وَلَقَالَ
لِأَصْحَابِهِ إِذْ قَالُوا لَهُ : إِنَّكَ تُوَاصِلُ : « لَسْتُ أُوَاصِلُ ». وَلَمْ يَقُلْ : « لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ
»، بَلْ أَقْرَبَهُمْ عَلَى نِسْبَةِ الْوَاصِلِ إِلَيْهِ، وَقَطَعَ الْإِلْحَاقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِى ذَلِكَ، بِمَا بَيْنَهُ مِنْ
الْفَارِقِ، كَمَا فِى صَحِيحِ مُسْلِمٍ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
وَاصِلٌ فِى رَمَضَانَ، فَوَاصِلَ النَّاسِ، فَهَاهُمْ، فَقِيلَ لَهُ : أَنْتَ تُوَاصِلُ، فَقَالَ : « إِنِّى
لَسْتُ مُثْلَكُمْ إِنِّى أَطْعَمُ وَأُسْقِى » ^(٢).

وَسِيَاقُ الْبُخَارِى لِهَذَا الْحَدِيثِ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَاصِلِ، فَقَالُوا : إِنَّكَ
تُوَاصِلُ. قَالَ : « إِنِّى لَسْتُ مُثْلَكُمْ إِنِّى أَطْعَمُ وَأُسْقِى » ^(٣).

وَفِى « الصَّحِيحَيْنِ » مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ
الْوَصَالِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : إِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُوَاصِلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« وَأَيْكُمْ مِثْلِى، إِنِّى أَبَيْتُ يُطْعِمُنِى رَبِّى وَيَسْقِينِى » ^(٤).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِى (٧٢٤١) وَمُسْلِمٌ (٢٥٣٠).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥٢٣) كِتَابُ الصَّيَامِ، بَابُ : النَّهْيُ عَنِ الْوَاصِلِ فِى الصُّومِ.

(٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ. (٤) رَوَاهُ الْبُخَارِى (٦٨٥١) وَمُسْلِمٌ (٢٥٢٥).

وأيضاً: فإن النبي ﷺ لما نهاهم عن الوصال، فأبوا أن يتتهوا، واصل بهم يوماً، ثم يوماً، ثم رأوا الهلال فقال: «لو تأخر الهلال، لزدتكم». كالمُنْكَلْ لهم حين أبوا أن يتتهوا عن الوصال^(١).

وفى لفظ آخر: «لو مد لنا الشهر لو اوصلنا وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم، إني لست مثلكم - أو قال: «إنكم لستم مثلي - فإني أظل يطعمني ربي ويسقيني»^(٢) فأخبر أنه يطعم ويسقى، مع كونه مواصلاً، وقد فعل فعلهم منكلاً بهم، معجزاً لهم فلو كان يأكل ويشرب، لما كان ذلك تنكيلاً، ولا تعجيزاً، بل ولا وصلاً، وهذا بحمد الله واضح.

وقد نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة للأمة، وأذن فيه إلى السحر، وفى صحيح البخارى، عن أبى سعيد الخدرى، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لا تواصلوا فأيكُم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر»^(٣).

فإن قيل: فما حكم هذه المسألة، وهل الوصال جائز أو محرّم أو مكروه؟ قيل: اختلف الناس فى هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه جائز إن قدرَ عليه، وهو مروى عن عبد الله بن الزبير وغيره من السلف، وكان ابن الزبير يواصل الأيام^(٤)، ومن حجة أرباب هذا القول، أن النبي ﷺ واصل بالصحابة مع نهيه لهم عن الوصال، كما فى «الصحيحين» من حديث أبى هريرة، أنه نهى عن الوصال وقال: «إني لست كهيتكم» فلما أبوا أن يتتهوا، واصل بهم يوماً^(٥)، ثم يوماً، فهذا وصاله بهم بعد نهيه عن الوصال، ولو كان النهى للتحريم، لما أبوا أن يتتهوا، ولما أقرهم عليه بعد ذلك. قالوا: فلما فعلوه بعد نهيه وهو يعلم ويقرهم، علم أنه أراد الرحمة بهم، والتخفيف عنهم، وقد قالت عائشة: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم^(٦) (متفق عليه).

وقالت طائفة أخرى: لا يجوز الوصال، منهم: مالك، وأبو حنيفة، والشافعى،

(١) هو تكملة حديث أبى هريرة السابق.

(٢) رواه البخارى (١٩٦٧) كتاب الصوم، باب: الوصال إلى السحر.

(٣) كان ابن الزبير يواصل خمسة عشر يوماً. رواه ابن أبى شيبة (٤٩٦/٢) وسنده صحيح.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) رواه البخارى (١٩٦٤) ومسلم (٢٥٣١).

(٦) رواه البخارى (٧٢٤١) ومسلم (٢٥٣٠).

والثورى، رحمهم الله، قال ابن عبد البر - وقد حكاه عنهم: إنهم لم يُجيزوه لأحد. قلت: الشافعى - رحمه الله - نصَّ على كراهته، واختلف أصحابه، هل هى كراهة تحريم أو تنزيه؟ على وجهين، واحتج المحرمون بنهى النبى ﷺ، قالوا: والنهى يقتضى التحريم. قالوا: وقول عائشة: «رحمة لهم» لا يمنع أن يكون للتحريم، بل يؤكده، فإن من رحمته بهم أن حرّمه عليهم، بل سائر مناهيه للأمة رحمة وحمية وصيانة. قالوا: وأما مواسلتهم بهم بعد نهيه، فلم يكن تقريراً لهم، كيف وقد نهاهم، ولكن تقريراً وتنكيلاً، فاحتمل منهم الوصال بعد نهيه لأجل مصلحة النهى فى تأكيد زجرهم، وبيان الحكمة فى نهيمهم عنه بظهور المفسدة التى نهاهم لأجلها، فإذا ظهرت لهم مفسدة الوصال، وظهرت حكمة النهى عنه، كان ذلك أدعى إلى قبولهم، وتركهم له، فإنهم إذا ظهر لهم ما فى الوصال، وأحسوا منه الملل فى العبادة والتقصير فيما هو أهم وأرجح من وظائف الدين من القوة فى أمر الله، والخشوع فى فرائضه، والإتيان بحقوقها الظاهرة والباطنة، والجوع الشديد ينافى ذلك، ويحول بين العبد وبينه، تبين لهم حكمة النهى عن الوصال والمفسدة التى فيه لهم دونه ﷺ.

قالوا: وليس إقراره لهم على الوصال لهذه المصلحة الراجعة بأعظم من إقرار الأعرابى على البول فى المسجد لمصلحة التأليف^(١)، ولثلاث يُنفّر عن الإسلام، ولا بأعظم من إقراره المسئى فى صلاته على الصلاة التى أخبرهم صلى الله عليه وسلم أنها ليست بصلاة، وأن فاعلها غير مصل، بل هى صلاة باطلة فى دينه فأقره عليها لمصلحة تعليمه وقبوله بعد الفراغ، فإنه أبلغ فى التعليم والتعلم، قالوا: وقد قال ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر، فاتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه»^(٢).

قالوا: وقد ذُكر فى الحديث ما يدلُّ على أن الوصال من خصائصه. فقال: «إني لستُ كهيتكم» ولو كان مباحاً لهم، لم يكن من خصائصه.

(١) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: بينما نحن فى المسجد مع رسول الله ﷺ إذ جاء أعرابى فقام يبول فى المسجد، فقال أصحاب رسول الله ﷺ: مَهْ مَهْ قَالَ: قال رسول الله ﷺ: «لا ترموه، دعوه»، فتركوه حتى بال، ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال له: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القدر، إنما هى لذكر الله عز وجل والصلاة وقراءة القرآن»، أو كما قال رسول الله ﷺ، قال فامر رجلاً من القوم، فجاء بدلو من ماء فشبه عليه. رواه البخارى (٦٠٢٥) ومسلم (٦٤٨) واللفظ له.

(٢) رواه البخارى (٧٢٨٨) ومسلم (٣١٩٩) والنسائى (١١٠/٥).

قالوا: وفى « الصحيحين » من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: « إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهْنَا، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَهْنَا، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمَ »^(١).

وفى « الصحيحين » نحوه من حديث عبد الله بن أبى أوفى^(٢). قالوا: فجعله مفطراً حكماً بدخول وقت الفطر وإن لم يفطر، وذلك يُحيل الوصال شرعاً. قالوا: وقد قال ﷺ: « لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى الْفِطْرَةِ - أَوْ لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ - مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ »^(٣).

وفى السنن عن أبى هريرة عنه: « لَا يَزَالُ الدِّينُ ظَاهِراً مَا عَجَّلَ النَّاسُ الْفِطْرَ، إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخِّرُونَ »^(٤).

وفى السنن عنه، قال: « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَىَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا »^(٥). وهذا يقتضى كراهة تأخير الفطر، فكيف تركه، وإذا كان مكروهاً، لم يكن عبادة، فإن أقل درجات العبادة أن تكون مُستحبة.

والقول الثالث - وهو أعدل الأقوال: أن الوصال يجوز من سَحَرٍ إِلَى سَحَرٍ، وهذا هو المحفوظ عن أحمد، وإسحاق، لحديث أبى سعيد الخدرى، عن النبى ﷺ: « لَا تُوَاصِلُوا فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحَرِ »^(٦). (رواه البخارى). وهو أعدل الوصال وأسهله عَلَى الصائِم، وهو فى الحقيقة بمنزلة عِشائِهِ إِلَّا أَنَّهُ تَأَخَّرَ، فالصائم له فى اليوم واللييلة أكلة، فإذا أَكَلَهَا فى السَّحَرِ، كان قد نقلها من أول الليل إلى آخره.. والله أعلم.



(١) رواه البخارى (١٩٥٤) ومسلم (٢٥١٧) وأحمد (٤٨/١) وأبو داود (٢٣٥١) والترمذى (٦٩٨).

(٢) رواه البخارى (١٩٥٦) ومسلم (٢٥١٨) وأبو داود (٢٣٥٢).

(٣) رواه البخارى (١٩٥٧) ومسلم (٢٥١٣) والترمذى (٦٩٩) وابن ماجه (١٦٩٧) من حديث سهل بن سعد رضى الله عنه.

(٤) حسن. رواه أحمد (٤٥٠/٢) وأبو داود (٢٣٥٣) وابن ماجه (١٦٩٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٥) حسن. رواه أحمد (٣٢٩/٢) والترمذى (٧٠٠).

(٦) سبق تخريجه.

فصل

فى هديه ﷺ فى إثبات شهر رمضان

وكان من هديه - صلى الله عليه وسلم - أن لا يدخل فى صوم رمضان إلا برؤية محققة، أو بشهادة شاهد واحد، كما صام بشهادة ابن عمر^(١).
وصام مرة بشهادة أعرابى^(٢)، واعتمد على خبرهما، ولم يكلفهما لفظ الشهادة. فإن كان ذلك إخباراً، فقد اكتفى فى رمضان بخبر الواحد، وإن كان شهادة، فلم يكلف الشاهد لفظ الشهادة، فإن لم تكن رؤية، ولا شهادة، أكمل عدة شعبان ثلاثين يوماً.



فصل

فى صوم يوم الشك وما قيل فيه

وكان إذا حال ليلة الثلاثين دون منظره غيمٌ أو سحاب، أكمل عدة شعبان ثلاثين يوماً، ثم صامه. ولم يكن يصوم يوم الإغمام، ولا أمر به، بل أمر بأن تكمّل عدة شعبان ثلاثين إذا غُم، وكان يفعل كذلك، فهذا فعله، وهذا أمره، ولا يتناقض هذا قوله: «فإن غُم عليكم فاقدروا له»^(٣)، فإن القدر: هو الحساب المقدّر، والمراد به الإكمال كما قال: «فأكملوا العدة» والمراد بالإكمال، إكمال عدة الشهر الذى غُم،

(١) عن ابن عمر قال: تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أنى رأيته فصام وأمر الناس بصيامه. رواه أبو داود (٢٣٤٢) والدارقطنى (١٥٦/٢) وابن حبان (٣٤٤٧ - إحصان) والحاكم (٤٢٣/١) والبيهقى (٢١٢/٤) وسنده صحيح، صححه الحاكم ووافقه الذهبى.

(٢) عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء أعرابى إلى النبى ﷺ فقال: إني رأيت الهلال، يعنى رمضان فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم، قال: «أتشهد أن محمداً رسول الله؟» قال: نعم، قال: «يا بلال أذن فى الناس فليصوموا غداً» رواه أبو داود (٢٣٤٠) وعبد الرزاق (٧٣٤٢) والنسائى (١٣٢/٤) والترمذى (٦٩١) وابن ماجه (١٦٥٢) وابن أبى شيبه (٦٨/٣) وأبو يعلى (٢٥١٩) وابن حبان (٣٤٤٦ - إحصان) وابن خزيمة (١٩٢٤) والدارقطنى (١٥٨/٢) وابن الجارود (٣٧٩) والحاكم (٤٢٤/١) والبيهقى (٢١١/٤) وفى سننه سماك بن حرب، وهو صدوق إلا أن فى روايته عن عكرمة اضطراباً كما فى هذا الحديث، وقد اختلفوا عليه فتارة رواه موصولاً، وتارة مرسلأ، وهو الذى رجحه جماعة من مخرجه فقال الترمذى: حديث ابن عباس فيه اختلاف، وروى سفيان الثورى وغيره عن سماك عن عكرمة، عن النبى مرسلأ، وأكثر أصحاب سماك رواوا عن سماك، عن عكرمة عن النبى ﷺ مرسلأ. اهـ وقال النسائى: إنه أولى بالصواب. وانظر «نصب الراية» (٤٤٣/٢).

(٣) رواه البخارى (١٩٠٦) ومسلم (٢٤٥٩) وأحمد (٥/٢) والنسائى (١٣٤/٤) عن ابن عمر رضى الله عنهما.

كما قال فى الحديث الصحيح الذى رواه البخارى: «فأكملوا عدة شعبان»^(١). وقال: «لا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة»^(٢).

والذى أمر بإكمال عدته، هو الشهر الذى يغم، وهو عند صيامه وعند الفطر منه، وأصرح من هذا قوله: «الشهر تسعة وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة»^(٣)، وهذا راجع إلى أول الشهر بلفظه وإلى آخره بمعناه، فلا يجوز إلغاء ما دل عليه لفظه، واعتبار ما دل عليه من جهة المعنى. وقال: «الشهر ثلاثون، والشهر تسعة وعشرون، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين»^(٤).

وقال: «لا تصوموا قبل رمضان، صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن حالت دونه غمامة فأكملوا ثلاثين»^(٥).

وقال: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال، أو تكملوا العدة، ثم صوموا حتى تروا الهلال، أو تكملوا العدة»^(٦).

وقالت عائشة رضى الله عنها: كان رسول الله ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره، ثم يصوم لرؤيته، فإن غم عليه، عد شعبان ثلاثين يوماً، ثم صام^(٧) (صححه الدارقطنى وابن حبان).

وقال: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم، فاقدروا ثلاثين»^(٨). وقال: «لا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن أغمى عليكم، فاقدروا له»^(٩).

(١) رواه البخارى (١٩٠٩) ومسلم (٢٤٧٦) وأحمد (٢٥٩/٢) والنسائى (١٣٣/٤).

(٢) صحيح. رواه مالك (٢٨٧/١) وأبو داود (٢٣٢٧) والترمذى (٦٨٨) وقال: حسن صحيح.

(٣) رواه البخارى (١٩٠٧) كتاب الصوم، باب: قول النبى ﷺ «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا».

(٤) رواه مسلم (٢٤٦٠) عن ابن عمر رضى الله عنه بلفظ «الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا» ثم عقد إبهامه فى الثالثة، «صوموا لرؤيته، فإن غم عليكم فاقدروا ثلاثين».

(٥) صحيح. رواه أبو داود (٢٣٢٧) والترمذى (٦٨٨) والنسائى (١٣٦/٤) عن ابن عباس رضى الله عنهما.

(٦) صحيح. رواه أبو داود (٢٣٢٦) والنسائى (١٣٥/٤) والدارقطنى (١٦١/٢ و ١٦٢ و ١٦٨) وابن الجارود (٣٩٦) وابن حبان (٣٤٥٨ - إحصان) عن حذيفة رضى الله عنه.

(٧) صحيح. رواه أحمد (١٤٩/٦) وأبو داود (٢٣٢٥) والدارقطنى (١٥٦/٢ - ١٥٧) وابن حبان (٣٤٤٤ - إحصان) والحاكم (٤٢٣/١) والبيهقى (٢٠٦/٤) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى.

(٨) رواه البخارى (١٩٠٩) ومسلم (٢٤٧٦) وأحمد (٢٥٩/٢) والنسائى (١٣٣/٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه.

(٩) رواه البخارى (١٩٠٦) ومسلم (٢٤٥٩) وأحمد (٥/٢) والنسائى (١٣٤/٤) عن ابن عمر رضى الله عنهما.

وقال: « لا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ ». وفى لفظ: « لا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ رَمَضَانَ يَوْمٍ، أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلًا كَانَ يَصُومُ صِيَامًا فَلْيَصُمْنَهُ »^(١).

والدليل على أن يوم الإغمام داخلٌ فى هذا النهى، حديثُ ابن عباس يرفعه: « لا تَصُومُوا قَبْلَ رَمَضَانَ، صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، فَإِنْ حَالَتْ دُونَهُ غَمَامَةٌ، فَأَكْمَلُوا ثَلَاثِينَ »^(٢) (ذكره ابن حبان فى صحيحه).

فهذا صريح فى أن صومَ يوم الإغمام من غير رؤية، ولا إكمالِ ثلاثين صومَ قبلَ رمضان .

وقال: « لا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ إِلَّا أَنْ تَرَوْا الْهَيْلَالَ، أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ »^(٣).

وقال: « صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، فَإِنْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ، فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ، وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالًا »^(٤).

قال الترمذى: حديث حسن صحيح .

وفى النسائى: من حديث يونس، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس يرفعه: « صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ صُومُوا، وَلَا تَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا، فَإِنْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ، فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ عِدَّةَ شَعْبَانَ »^(٥).

وقال سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، تمارى الناسُ فى رؤية هلال رمضان، فقال بعضهم: اليوم . وقال بعضهم: غداً . فجاء أعرابى إلى النبى ﷺ، فذكر أنه رآه، فقال النبى ﷺ: « أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » ؟ قال: نعم . فأمر النبى ﷺ بلالاً، فنادى فى الناس: « صُومُوا ». ثم قال: « صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ،

(١) رواه البخارى (١٩١٤) ومسلم (٢٤٧٨) وأحمد (٥٢١/٢) وأبو داود (٢٣٣٥) والترمذى (٦٨٥) عن أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) حسن. رواه ابن حبان (٣٥٩٤ - إحصان) عن ابن عباس رضى الله عنهما.

(٣) سبق تخريجه من حديث حذيفة رضى الله عنه.

(٤) صحيح. رواه أحمد (٢٢٦/١) والترمذى (٦٨٨) والنسائى (١٣٦/٤) عن ابن عباس رضى الله عنهما وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٥) حسن. رواه النسائى (١٥٣/٤، ١٥٤).

وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ صُومُوا، وَلَا تَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا^(١). وكل هذه الأحاديث صحيحة، فبعضها في «الصحيحين» وبعضها في صحيح ابن حبان، والحاكم، وغيرهما، وإن كان قد أُعْلِلَ بعضها بما لا يقدح في صحة الاستدلال بمجموعها، وتفسير بعضها ببعض، واعتبار بعضها ببعض، وكلها يُصَدَّقُ بعضها بعضاً، والمراد منها متفق عليه.

فإن قيل: فإذا كان هذا هَدْيَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكيف خالفه عُمَرُ ابن الخطاب، وعلى بن أبي طالب، وعبدُ الله بن عمر، وأنسُ بن مالك، وأبو هريرة، ومعاوية، وعمر بن العاص، والحكم بن أيوب الغفاري، وعائشة وأسماء ابنتا أبي بكر، وخالفه سالم بن عبد الله، ومجاهد، وطاووس، وأبو عثمان النهدي، ومطرف بن الشخير، وميمون بن مهران، وبكر بن عبد الله المزني، وكيف خالفه إمام أهل الحديث والسنة، أحمد بن حنبل، ونحن نُوجدكم أقوال هؤلاء مسندة؟

فأما عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال الوليد بن مسلم: أخبرنا ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، أن عمر بن الخطاب كان يصوم إذا كانت السماء في تلك الليلة مغيمة ويقول: ليس هذا بالتقدم، ولكنه التحري^(٢). وأما الرواية عن علي رضي الله عنه، فقال الشافعي: أخبرنا عبد العزيز ابن محمد الدراوردي، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن أمه فاطمة بنت حسين، أن علي بن أبي طالب قال: لأن أصوم يوماً من شعبان، أحبُّ إليَّ من أن أفطر يوماً من رمضان^(٣). وأما الرواية عن ابن عمر: ففي كتاب عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن

(١) سبق تخريجه وبيان ضعفه واضطرابه، إلا أنه قد صحَّ عن النبي ﷺ قوله في أكثر من حديث «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته» إلخ.

(٢) ضعيف. في سنده انقطاع بين مكحول وعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) ضعيف. رواه الشافعي (٢٥١/١) وفي سنده انقطاع بين فاطمة بنت الحسين وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقال الشوكاني. الرواية منقطعة. ولو سلم الاتصال فليس بنافع لأن لفظ الرواية أن رجلاً شهد عند علي رؤية الهلال فصام وأمر الناس أن يصوموا ثم قال: لأن أصوم الخ فالصوم لقيام شهادة واحدة عنده لا لكونه يوم شك. وأيضاً الاحتجاج بذلك على فرض أنه عليه السلام استحب صوم يوم الشك من غير نظر إلى شهادة الشاهد إنما يكون حجة على من قال بأن قوله حجة على أنه قد روى عنه القول بكرة صومه حكى ذلك عنه صاحب الهدى. اد. «نيل الأوطار» (٢٢٦/٤).

ابن عمر قال: كان إذا كان سحابٌ أصبحَ صائماً، وإن لم يكن سحاب، أصبح مفطراً^(١).

وفى «الصحيحين» عنه، أن النبى ﷺ قال: «إذا رأيتموه، فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، وإن غم عليكم فافدروا له»^(٢). زاد الإمام أحمد رحمه الله بإسناد صحيح، عن نافع قال: كان عبد الله إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً، يبعث من ينظر، فإن رأى، فذاك، وإن لم ير، ولم يحل دون منظره سحابٌ ولا قتر، أصبح مفطراً، وإن حال دون منظره سحابٌ أو قتر أصبح صائماً^(٣).

وأما الرواية عن أنس رضى الله عنه: فقال الإمام أحمد: حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم، حدثنا يحيى بن أبى إسحاق قال: رأيت الهلال إما الظهر، وإما قريباً منه، فأفطر ناسٌ من الناس، فأتينا أنس بن مالك، فأخبرناه برؤية الهلال وبإفطار من أفطر، فقال: هذا اليوم يكمل لى أحد وثلاثون يوماً، وذلك لأن الحكم بن أيوب، أرسل إلى قبل ضياف الناس: إني صائم غداً، فكرهت الخلاف عليه، فصمت وأنا متهم يومى هذا إلى الليل.

وأما الرواية عن معاوية، فقال أحمد: حدثنا المغيرة، حدثنا سعيد بن عبد العزيز، قال: حدثنى مكحول، ويونس بن ميسرة بن حلبس، أن معاوية بن أبى سفيان كان يقول: لأن أصوم يوماً من شعبان، أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان^(٤). وأما الرواية عن عمرو بن العاص. فقال أحمد: حدثنا زيد بن الحباب، أخبرنا ابن لهيعة، عن عبد الله بن هُبيرة، عن عمرو بن العاص، أنه كان يصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان^(٥). وأما الرواية عن أبى هُريرة، فقال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدى، حدثنا معاوية بن صالح، عن أبى مريم مولى أبى هُريرة قال: سمعت أبا هُريرة يقول: لأن أتعجل فى صوم رمضان بيوم، أحب إلى من أن أتأخر، لأننى إذا تعجلت لم يفتنى، وإذا تأخرت فاتنى. وأما الرواية عن عائشة رضى الله عنها، فقال سعيد بن منصور: حدثنا أبو عوانة عن يزيد بن خمير، عن الرسول الذى أتى عائشة فى اليوم الذى يشك فيه من رمضان قال: قالت عائشة: لأن أصوم

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٧٣٢٣).

(٢) سبق تخريجه. (٣) صحيح. رواه أحمد (٥/٢) وأبو داود (٢٣٢٠).

(٤) رواية ضعيفة فى سندها انقطاع. (٥) رواية ضعيفة، فى سندها ابن لهيعة وهو ضعيف.

يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ^(١) .

وأما الرواية عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما، فقال سعيد أيضاً: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر قالت: ما غُمَّ هلالُ رمضان إلا كانت أسماءُ متقدِّمةً بيوم، وتأمُرُ بتقدُّمه .

وقال أحمد: حدثنا روح بن عبادة، عن حماد بن سلمة، عن هشام ابن عروة، عن فاطمة، عن أسماء، أنها كانت تصومُ اليوم الذي يُشك فيه من رمضان ^(٢) . وكل ما ذكرناه عن أحمد، فمن مسائل الفضل بن زياد عنه . وقال فى رواية الأثرم: إذا كان فى السماء سحابةٌ أو عِلَّةٌ، أصبح صائماً، وإن لم يكن فى السماء عِلَّةٌ، أصبح مفطراً، وكذلك نقل عنه ابنه صالح، وعبد الله، والمروزي، والفضل بن زياد، وغيرهم . فالجواب من وجوه . أحدها: أن يُقال: ليس فيما ذكرتم عن الصحابة أثرٌ صالح صريح فى وجوب صومه حتى يكون فعلُهم مخالفاً لهذَى رسول الله ﷺ، وإنما غايةُ المنقول عنهم صومُه احتياطاً، وقد صرَّح أنس بأنه إنما صامه كراهةً للخلاف على الأمراء، ولهذا قال الإمام أحمد فى رواية: الناسُ تبعُ للإمام فى صومه وإفطاره، والنصوصُ التى حكيناها عن رسول الله ﷺ من فعله وقوله، إنما تدلُّ على أنه لا يجب صومُ يوم الإغمام، ولا تدلُّ على تحريمه، فَمَنْ أَفْطَرَهُ، أخذ بالجواز، وَمَنْ صامه، أخذ بالاحتياط .

الثانى: أن الصحابة كان بعضهم يصومُه كما حكيتُم، وكان بعضهم لا يصومُه، وأصحُّ وأصرحُ مَنْ رَوَى عنه صومُه: عبد الله بن عمر، قال ابن عبد البر: وإلى قوله ذهب طاووس اليماني، وأحمد بن حنبل، ورَوَى مثلُ ذلك عن عائشة وأسماء ابنتى أبى بكر، ولا أعلم أحداً ذهب مذهب ابن عمر غيرهم، قال: ومن رَوَى عنه كراهةُ صومِ يومِ الشُّكِّ، عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وابن مسعود، وحذيفة، وابن عباس، وأبو هريرة، وأنس ابن مالك رضى الله عنهم .

قلت: المنقول عن على، وعمر، وعمار، وحذيفة، وابن مسعود، المنع من

(١) صحيح. رواه أحمد (١٢٦/٦) وقال الهيثمى فى «المجمع» (١٤٨/٣) رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح .

(٢) قال الشوكانى: قال ابن عبد البر: ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعمار وابن مسعود وحذيفة وابن عباس وأبو هريرة وأنس بن مالك . والحاصل أن الصحابة مختلفون فى ذلك، وليس قول بعضهم بحجة على أحد، والحجة ما جاءنا عن الشارع وقد عرفت . اهـ «نيل الأوطار» (٢٢٦/٤) .

صيام آخر يوم من شعبان تطوعاً، وهو الذى قال فيه عمار: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِى يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه ^(١). فأما صومُ يوم الغيم احتياطاً على أنه إن كان من رمضان، فهو فرضه وإلا فهو تطوعٌ، فالمنقولُ عن الصحابة، يقتضى جوازه، وهو الذى كان يفعله ابنُ عمر، وعائشة، هذا مع رواية عائشة: أن النبی ﷺ، كان إذا غُمَّ هلالُ شعبان، عدَّ ثلاثين يوماً ثم صام، وقد ردَّ حديثها هذا، بأنه لو كان صحيحاً، لما خالفته، وجعل صيامها علةً فى الحديث، وليس الأمرُ كذلك، فإنها لم تُوجب صيامه، وإنما صامته احتياطاً، وفهمت من فعل النبی ﷺ وأمره أن الصيام لا يجبُ حتى تكملُ العِدَّة، ولم تفهم هى ولا ابنُ عمر، أنه لا يجوز.

وهذا أعدل الأقوال فى المسألة، وبه تجتمع الأحاديث والآثار، ويدل عليه ما رواه معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبی ﷺ قال لهلال رمضان: «إذا رأيتُموه فصوموا، وإذا رأيتُموه فأفطروا، فإنْ غُمَّ عليكم، فافدُّوا له ثلاثين يوماً» ^(٢). ورواه ابنُ أبى رَوَّاد، عن نافع عنه: «فإنْ غُمَّ عليكم، فأكملوا العِدَّة ثلاثين».

وقال مالك وعبيد الله عن نافع عنه: «فافدُّوا له». فدل على أن ابن عمر، لم يفهم من الحديث وجوب إكمال الثلاثين، بل جوازه، فإنه إذا صام يومَ الثلاثين، فقد أخذ بأحد الجائزين احتياطاً، ويدل على ذلك، أنه رضى الله عنه، لو فهم من قوله ﷺ: «افدُّوا له تسعاً وعشرين، ثم صوموا» كما يقوله الموجبون لصومه، لكان يأمر بذلك أهله وغيرهم، ولم يكن يقتصر على صومه فى خاصة نفسه، ولا يأمر به، ولبيَّن أن ذلك هو الواجب على الناس.

وكان ابن عباس رضى الله عنه، لا يصومه ويحتج بقوله ﷺ: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإنْ غُمَّ عليكم، فأكملوا العِدَّة ثلاثين» ^(٣). وذكر مالك فى موطئه هذا بعد أن ذكر حديث ابن عمر، كأنه جعله مفسراً لحديث ابن عمر، وقوله: «فافدُّوا له».

(١) صحيح. رواه أبو داود (٢٣٣٤) والترمذى (٦٨٦) والنسائى (١٥٣/٤) وابن ماجه (١٦٤٥) وعلَّقه البخارى

(١٤٣/٤) بصيغة الجزم وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

وكان ابن عباس يقول: عَجِبْتُ مَنْ يَتَقَدَّمُ الشَّهْرَ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِيَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ »^(١) كَأَنَّهُ يُنْكَرُ عَلَى ابْنِ عَمْرِ . وكذلك كان هذان الصاحبان الإمامان، أحدهما يميل إلى التشديد، والآخر إلى الترخيص، وذلك في غير مسألة . وعبد الله بن عمر: كان يأخذ من التشديدات بأشياء لا يُوافقه عليها الصحابة، فكان يغسلُ داخل عينيه في الوضوء حتى عَمِيَ من ذلك، وكان إذا مسح رأسه، أفردَ أذنيه بماءٍ جديد، وكان يمنعُ من دخول الحمام، وكان إذا دخله، اغتسل منه، وابن عباس: كان يدخل الحمام، وكان ابن عمر يتيمم بضربتين: ضربةً للوجه، وضربةً لليدين إلى المرفقين، ولا يقتصر على ضربة واحدة، ولا على الكفَّين، وكان ابن عباس يُخالفه، ويقول: التيمم ضربة للوجه والكفَّين، وكان ابن عمر يتوضأ من قُبلة امرأته، ويُفتي بذلك، وكان إذا قَبَّلَ أولاده، تَمَضَّمُ، ثُمَّ صَلَّى، وكان ابن عباس يقول: ما أبالي قَبَّلْتُها أو شَمَمْتُ ريحاناً .

وكان يأمر مَنْ ذَكَرَ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاةً وَهُوَ فِي أُخْرَى أَنْ يُتِمَّهَا ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلَاةَ الَّتِي ذَكَرَهَا، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلَاةَ الَّتِي كَانَ فِيهَا، وَرَوَى أَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا فِي « مَسْنَدِهِ » وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَمْرِ . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرِ مَرْفُوعًا وَلَا يَصَحُّ . وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِ كَانَ يَسْلُكُ طَرِيقَ التَّشْدِيدِ وَالِاحْتِيَاظِ . وَقَدْ رَوَى مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً أَضَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ، قَالَ الزَّهْرِيُّ: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا فَعَلَهُ غَيْرُهُ .

قُلْتُ: وَكَأَنَّ هَذَا السَّجُودَ لِمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْجُلُوسِ عَقِيبَ الرُّكْعَةِ، وَإِنَّمَا مَحَلُّهُ عَقِيبَ الشَّفْعِ . وَيدل على أن الصحابة لم يصوموا هذا اليوم على سبيل الوجوب، أنهم قالوا: لَأَنْ نَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ، أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَنْ نُفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْيَوْمُ مِنْ رَمَضَانَ حَتْمًا عَنْدهم، لَقَالُوا: هَذَا الْيَوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَلَا يَجُوزُ لَنَا فِطْرُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ويدل على أنهم إنما صاموه استحباباً وتحريماً، ما رَوَى عَنْهُمْ مِنْ فِطْرِهِ بَيَانًا

للجواز، فهذا ابن عمر قد قال حنبل فى مسائله: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عبد العزيز بن حكيم الحضرمى قال: سمعتُ ابن عمر يقول: لو صمتُ السنة كُلَّهَا لأفطرتُ اليومَ الَّذِى يُشْكُ فيه^(١).

قال حنبل: وحدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبيدة بن حُميد قال: أخبرنا عبد العزيز بن حكيم قال: سألوا ابنَ عمر . قالوا: نَسْبِقُ قبلَ رمضانَ حتى لا يفوتنا منه شئٌ ؟ فَقَالَ: أَفٌ، أَفٌ، صُومُوا مع الجماعة، فقد صحَّ عن ابنِ عمرَ، أنه قال: لا يتقدَّمَنَّ الشهرَ منكم أحدٌ، وصحَّ عنه ﷺ . أنه قال: « صُومُوا لرؤيةِ الهلالِ، وأفطِرُوا لرؤيته، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا »^(٢).

وكذلك قال على بن أبى طالب رضى الله عنه: إذا رأيتمَ الهلالَ، فصُومُوا لرؤيته، وإذا رأيتموه، فأفطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَأَكْمِلُوا العِدَّةَ .

وقال ابن مسعود رضى الله عنه: فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا .

فهذه الآثار إن قُدِّرَ أنها معارضةٌ لتلك الآثار التى رويت عنهم فى الصوم، فهذه أولى لموافقتها النصوص المرفوعة لفظاً ومعنى، وإن قُدِّرَ أنها لا تعارضُ بينها، فههنا طريقتان من الجمع، إحداهما: حملها على غير صورة الإغمام، أو على الإغمام فى آخر الشهر كما فعله الموجبون للصوم .

والثانية: حملُ آثارِ الصوم عنهم على التحرُّى والاحتياط استحباباً لا وجوباً، وهذه الآثارُ صريحةٌ فى نفى الوجوب، وهذه الطريقة أقربُ إلى موافقة النصوص، وقواعد الشرع، وفيها السلامةُ من التفريق بين يومين متساويين فى الشكِّ، فيُجعلُ أحدهما يومَ شكٍّ، والثانى يومَ يقينٍ، مع حصولِ الشكِّ فيه قطعاً، وتكليفُ العبدِ اعتقاد كونه من رمضان قطعاً، مع شكِّه هل هو منه، أم لا ؟ تكليفٌ بما لا يُطاق، وتفريقٌ بين المتماثلين، والله أعلم .

فصل

وكان من هَدْيِهِ - ﷺ - أمرُ الناسِ بالصَّوْمِ بشهادةِ الرجلِ الواحدِ المسلمِ، وخروجِهِ منه بشهادةِ اثنين .

وكان من هديّهِ إذا شهد الشاهدان برؤية الهلال بعد خروج وقت العيد، أن يُفطِرَ، ويأمرهم بالفِطْر، ويُصلّي العيد من الغد في وقتها^(١).



فصل

هديه ﷺ في الإفطار

وكان يُعجِّلُ الفطر، ويحضُّ عليه^(٢)، ويتسحَّرُ، ويحُثُّ على السَّحور ويؤخِّره، ويرغِّبُ في تأخيرهِ^(٣). وكان يحضُّ على الفطر بالتمر، فإن لم يجد، فعلى الماء.

هذا من كمال شفقتِه على أُمته ونُصحِهِم، فإن إعطاء الطبيعة الشئ الحلو مع خلو المعدة، أدعى إلى قبوله، وانتفاع القوى به، ولا سيما القوة الباصرة، فإنها تقوى به، وحلاوة المدينة التمر، ومرباهم عليه، وهو عندهم قوتٌ، وأدمٌ، ورطبُهُ فاكهة. وأما الماء، فإن الكبد يحصل لها بالصوم نوعٌ يس. فإذا رطبت بالماء، كمل انتفاعها بالغذاء بعده، ولهذا كان الأولى بالظمان الجائع، أن يبدأ قبل الأكل بشرب قليل من الماء، ثم يأكل بعده، هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب لا يعلمها إلا أطباء القلوب.

(١) عن ربيع بن حراش عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: اختلف الناس في آخر يوم من رمضان فقدم أعرابيان فشهدا عند النبي ﷺ بالله لأهل الهلال أمس عشيّة، فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يفطروا، وأن يغدوا إلى مصلاهم. رواه أبو داود (٢٣٣٩) وأحمد (٣٦٢/٥، ٣٦٣) والدارقطني (١٦٩/٢) وقال: هذا إسناد حسن ثابت.

(٢) عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر» رواه البخاري (١٩٥٧) ومسلم (٢٥١٣) والترمذي (٦٩٩) وابن ماجه (١٦٩٧) وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «يقول الله - عز وجل - إن أحب عبادي إلى أعجلهم فطراً» رواه أحمد (٣٢٩/٢) والترمذي (٧٠٠) وسنده حسن.

(٣) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان بين تسحره ودخوله في صلاة الفجر قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية. متفق عليه. وعن أنس عند البخاري نحوه وعن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال «تسحروا فإن في السحور بركة» رواه البخاري (١٩٢٣) ومسلم (٢٥٠٨) وأحمد (٩٩/٣) والترمذي (٧٠٨) والنسائي (١٤١/٤) وابن ماجه (١٦٩٢).

وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال. قال رسول الله ﷺ «إن فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر» رواه مسلم (٢٥٠٩) وأحمد (١٩٧/٤) وأبو داود (٢٣٤٣) والترمذي (٧٠٩) والنسائي (١٤٦/٤).

فصل

وكان ﷺ يُفطر قبل أن يُصَلِّيَ، وكان فطره على رطبات إن وجدها، فإن لم يجدها، فعلى تمرات، فإن لم يجد، فعلى حسوات من ماء^(١).
ويذكر عنه ﷺ، أنه كان يقول عند فطره: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ، فَتَقَبَّلْ مِنَّا، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»^(٢). ولا يثبت.
وروى عنه أيضاً، أنه كان يقول: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ»^(٣) (ذكره أبو داود عن معاذ بن زهرة، أنه بلغه، أن النبي ﷺ كان يقول ذلك).

وروى عنه، أنه كان يقول، إذا أفطر: «ذَهَبَ الظَّمَا، وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ، وَبَتَّ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى»^(٤) (ذكره أبو داود من حديث الحسين بن واقد، عن مروان بن سالم المقفع، عن ابن عمر).
ويذكر عنه ﷺ: «إِنَّ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةً مَا تُرَدُّ»^(٥). (رواه ابن ماجه).
وصح عنه أنه قال: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهْنَا، وَأَذْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَهْنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»^(٦). وفُسرَ بأنه قد أفطر حكماً، وإن لم ينوه، وبأنه قد دخل وقت فطره،

(١) عن أنس رضى الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يصلى فإن لم تكن رطبات فتمرات فإن لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء. رواه أحمد (١٦٤/٣) وأبو داود (٢٣٥٦) والترمذى (٦٩٦) والدارقطنى (١٨٥/٢) والحاكم (٤٣٢/١) والبيهقى (٢٣٩/٤) وسنده حسن.
(٢) ضعيف جداً. رواه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٨٠) والدارقطنى (١٨٥/٢) وفى سنده عبد الملك بن هارون، قال الذهبى فى «الضعفاء» تركوه، قال السعدى: دجال، وهارون بن عترة ضعفه الدارقطنى كما فى «الميزان» للذهبى. وأورده ابن حبان فى «الضعفاء» وقال: منكر الحديث جداً، يروى المناكير الكثيرة حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها. لا يجوز الاحتجاج به بحال. والحديث ضعفه الحافظ ابن حجر فى «تلخيص الحبير» وقال الهيثمى فى «المجمع» (١٥٦/٣) رواه الطبرانى فى الكبير وفيه عبد الملك بن هارون وهو ضعيف.
(٣) مرسل ضعيف. رواه أبو داود (٢٣٥٨) وعنه البيهقى (٢٣٩/٤) وابن أبى شيبه (٢/١٨١) وابن السنى (٤٧٣) والحديث مع إرساله فيه جهالة معاذ، فإنهم لم يذكروا له راوياً عنه سوى حصين بن عبد الرحمن، وأورده ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» (٢٤٨/١/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال الحافظ فى «التقريب»: مقبول.

(٤) حسن. رواه أبو داود (٢٣٥٧) وابن السنى (٤٧٢) والدارقطنى (١٨٥/٢) والحاكم (٤٢٢/١) وعنه البيهقى (٢٣٩/٤) وانظر «الإرواء» (٩٢٠).
(٥) ضعيف. رواه ابن ماجه (١٧٥٣) وابن السنى (٤٧٥) والحاكم (٤٢٢/١) وفى سنده إسحاق بن عبيد الله، قال الذهبى فى «الميزان»: لا يعرف. وانظر «الإرواء» (٩٢١).
(٦) رواه البخارى (١٩٥٤) ومسلم (٢٥١٧) وأحمد (٤٨/١) وأبو داود (٢٣٥١) والترمذى (٦٩٨) عن ابن عمر رضى الله عنهما.

كأصبح وأمسى، ونهى الصائم عن الرَّفَث، والصَّخَب والسَّبَاب، وجواب السَّبَاب، فأمره أن يقول لمن سابه: «إِنِّي صَائِمٌ»^(١)، فقل: يقوله بلسانه وهو أظهر، وقيل: بقلبه تذكيراً لنفسه بالصوم، وقيل: يقوله في الفرض بلسانه، وفي التطوع في نفسه، لأنه أبعد عن الرياء.



فصل

في الصوم في السفر

وسافر رسول الله ﷺ في رمضان، فصام وأفطر، وخير الصحابة بين الأمرين .

وكان يأمرهم بالفطر إذا دنوا من عدوهم ليتقوا على قتاله .

فلو اتفق مثل هذا في الحَضَر وكان في الفطر قوة لهم على لقاء عدوهم، فهل لهم الفطر؟ فيه قولان، أصحُّهما دليلاً: أن لهم ذلك وهو اختيار ابن تيمية، وبه أفتى العساكر الإسلامية لما لقوا العدو بظاهر دمشق .

ولا ريب أن الفطر لذلك أولى من الفطر لمجرد السفر، بل إباحة الفطر للمسافر تنبيه على إباحته في هذه الحالة، فإنها أحقُّ بجوازه، لأن القوة هناك تختصُّ بالمسافر، والقوة هنا له وللمسلمين، ولأن مشقة الجهاد أعظم من مشقة السفر، ولأن المصلحة الحاصلة بالفطر للمجاهد أعظم من المصلحة بفطر المسافر، ولأن الله تعالى قال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] . والفِطْرُ عند اللقاء، من أعظم أسباب القوة .

والنبي ﷺ قد فسَّرَ القوة، بالرمي^(٢) وهو لا يَتِمُّ ولا يحصلُ به مقصوده، إلا بما يُقوى ويعين عليه من الفطر والغذاء، ولأن النبي ﷺ قال للصحابة لما دنوا من

(١) عن أبي هريرة رضى الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فإن شاقه أحد أو قاتله فليقلل إلى امرؤ صائم والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، وللصائم فرحتان يفرحهما إذا أفطر فرح بفطره وإذا لقي ربه فرح بصومه» رواه البخارى (١٩٠٤) ومسلم (٢٦٦٣) والنسائي (١٦٣/٤ - ١٦٤).

(٢) عن عتبة بن عامر رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة. ألا إن القوة الرمي. ألا إن القوة الرمي. ألا إن القوة الرمي» رواه مسلم (٤٨٦٣) وأبو داود (٢٥١٤) وابن ماجه (٢٨١٣).

عدوهم: « إِنَّكُمْ قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ ». وكانت رُخْصَةً، ثُمَّ نَزَلُوا مِنْزِلًا آخَرَ فَقَالَ: « إِنَّكُمْ مُصَبِّحُو عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ، فَأَفْطِرُوا » فَكَانَتْ عَزْمَةً (فَأَفْطَرْنَا)^(١)، فَعَلَّلَ بِدَنُوهِمْ مِنْ عَدُوِّهِمْ وَاحْتِيَاجِهِمْ إِلَى الْقُوَّةِ الَّتِي يَلْقَوْنَ بِهَا الْعَدُوَّ، وَهَذَا سَبَبٌ آخَرُ غَيْرُ السَّفَرِ، وَالسَّفَرُ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي تَعْلِيلِهِ، وَلَا أَشَارَ إِلَيْهِ، فَالتَّعْلِيلُ بِهِ اعْتِبَارًا لِمَا أَلْغَاهُ الشَّارِعُ فِي هَذَا الْفِطْرِ الْخَاصِّ، وَالْإِغَاءُ وَصَفُ الْقُوَّةِ الَّتِي يُقَاوَمُ بِهَا الْعَدُوَّ، وَاعْتِبَارُ السَّفَرِ الْمَجْرَدِ الْإِغَاءُ لِمَا اعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ وَعَلَّلَ بِهِ .

وبالجملة . . فتنبه الشارِع وحكمته، يقتضى أن الفطر لأجل الجهاد أولى منه لمجرد السفر، فكيف وقد أشار إلى العلة، ونبه عليها، وصرح بحكمها، وعزم عليهم بأن يفطروا لأجلها . ويدل عليه، ما رواه عيسى بن يونس، عن شعبة، عن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ لأصحابه يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: « إِنَّهُ يَوْمُ قِتَالٍ فَأَفْطِرُوا »^(٢) . تابعه سعيد بن الربيع، عن شعبة، فعَلَّلَ بِالْقِتَالِ، وَرَتَّبَ عَلَيْهِ الْأَمْرَ بِالْفِطْرِ بِحَرْفِ الْفَاءِ، وَكُلَّ أَحَدٍ يَفْهَمُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّ الْفِطْرَ لِأَجْلِ الْقِتَالِ، وَأَمَّا إِذَا تَجَرَّدَ السَّفَرُ عَنِ الْجِهَادِ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي الْفِطْرِ: هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا، فَحَسَنَ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ^(٣) .

فصل

وسافر رسول الله ﷺ فى رمضان فى أعظم الغزوات وأجلها فى غزاة بدر، وفى غزاة الفتح .

قال عمر بن الخطاب: غزونا مع رسول الله ﷺ فى رمضان غزوتين: يَوْمَ بَدْرٍ، وَالْفَتْحِ، فَأَفْطَرْنَا فِيهِمَا^(٤) .

وأما ما رواه الدارقطنى وغيره، عن عائشة قالت: خرجتُ مع رسول الله ﷺ فى عُمرَةٍ فى رمضان فأفطر رسول الله ﷺ وصمت، وقصر وأتممت^(٥) . . . فغلط،

(١) رواه مسلم (٢٥٨٣) وأحمد (٣٥/٣ و ٣٦) وأبو داود (٢٤٠٦) .

(٢) إسناده صحيح .

(٣) رواه مسلم (٢٥٨٨) وأبو داود (٢٤٠٣) والنسائى (١٨٥/٤ - ١٨٦) .

(٤) ضعيف . رواه الترمذى (٧١٤) وفى سنده ابن لهيعة وهو ضعيف .

(٥) منكر . رواه الدارقطنى (١٨٨/٢) ولم يعتمد النبى ﷺ فى رمضان كما فى الحديث . وقد اختلف قول

الدارقطنى فى الحديث، فقال فى السنن: إسناده حسن، وقال فى العلل: المرسل أشبه . وانظر «الإرواء» (٨/٣) .

إما عليها وهو الأظهر، أو منها وأصابها فيه ما أصاب ابن عمر في قوله: اعتمر رسول الله ﷺ في رجب فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر رسول الله ﷺ إلا وهو معه، وما اعتمر في رجب قط. وكذلك أيضاً عمره كلها في ذى القعدة، وما اعتمر في رمضان قط^(١).

فصل

ولم يكن من هديه صلى الله عليه وسلم تقدير المسافة التي يفطر فيها الصائم بحد، ولا صح عنه في ذلك شيء. وقد افطر دحية بن خليفة الكلبي في سفر ثلاثة أميال، وقال لمن صام: قد رغبوا عن هدي محمد ﷺ^(٢).

وكان الصحابة حين ينشئون السفر، يفطرون من غير اعتبار مجاوزة البيوت، ويخبرون أن ذلك سنته وهديه صلى الله عليه وسلم، كما قال عبيد ابن جبر: ركب مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله ﷺ في سفينة من الفسطاط في رمضان، فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة. قال: اقرب، قلت: ألسن ترى البيوت؟ قال أبو بصرة: أترغب عن سنة رسول الله ﷺ؟ (رواه أبو داود وأحمد). ولفظ أحمد: ركب مع أبي بصرة من الفسطاط إلى الإسكندرية في سفينة، فلما دوننا من مرساها، أمر يسفرته، فقربت، ثم دعاني إلى الغذاء وذلك في رمضان. فقلت: يا أبا بصرة! والله ما تغيب عنا منارنا بعد؟ قال: أترغب عن سنة رسول الله ﷺ؟ فقلت: لا. قال: فكل. قال: فلم نزل مفطرين حتى بلغنا^(٣).

وقال محمد بن كعب: أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفراً، وقد رحلت له راحلته، وقد لبس ثياب السفر، فدعا بطعام فأكل، فقلت له: سنة؟ قال: سنة، ثم ركب. قال الترمذي: حديث حسن، وقال الدارقطني فيه: فأكل وقد تقارب غروب الشمس^(٤).

(١) رواه البخاري (١٧٧٥) ومسلم (٢٩٨٤) وأبو داود (١٩٩٢) والترمذي (٩٣٧).

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٣٩٨/٦) وأبو داود (٢٤١٣) وفي سنده منصور الكلبي، وهو مستور كما في «التقريب» (٢٧٦/٢).

(٣) حسن. رواه أحمد (٣٩٨/٦) وأبو داود (٢٤١٢) والبيهقي (٢٤٦/٤) وفي سنده كليب بن زهبل الحضرمي وهو مقبول كما في «التقريب» (١٣٦/٢) ولكن حديث أنس الآتي يشهد له.

(٤) حسن. رواه الترمذي (٧٩٩) وفي سنده عبد الله بن جعفر، وهو ابن نجيح والد علي بن المديني، وهو ضعيف. لكن تابعه محمد بن جعفر كما في الترمذي (٨٠٠) والبيهقي (٢٤٧/٤) والدارقطني (١٨٧/٢، ١٨٨) وقال =

وهذه الآثار صريحة فى أن مَنْ أنشأ السفر فى أثناء يوم من رمضان فله الفطر فيه^(١)



فصل

فى القبلة للصائم

وكان من هَدْيِهِ - صلى الله عليه وسلم - أن يُدركه الفجر وهو جُنُبٌ من أهله، فيغتسلُ بعد الفجر ويصوم^(٢).

وكان يُقْبَلُ بعض أزواجه وهو صائم فى رمضان^(٣) وشبهَ قُبلة الصائم بالمضمضة بالماء^(٤).

وأما ما رواه أبو داود عن مصدِّع بن يحيى، عن عائشة، أن النبىَّ ﷺ، كان يُقْبِلُهَا وهو صائم، وَيَمُصُّ لِسَانَهَا^(٥). فهذا الحديث، قد اختلفَ فيه، فضَعَفَه طائفة بمصدِّع هذا، وهو مختلفٌ فيه، قال السعدى: زائغ جائر عن الطريق، وحسنه طائفة، وقالوا: هو ثقة صدوق، روى له مسلم فى «صحيحه» وفى إسناده محمد بن دينار الطاحى البصرى، مختلف فيه أيضاً، قال يحيى: ضعيف، وفى رواية عنه، ليس به

= الترمذى: هذا حديث حسن، ومحمد بن جعفر هو ابن أبى كثير وهو مدينى ثقة. وهو أخو إسماعيل بن جعفر وعبد الله بن جعفر هو ابن نجيح، ولد على بن عبد الله المدينى وكان يحيى بن معين يضعفه. اهـ.

(١) انظر رسالة «تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر» للعلامة الألبانى.

(٢) عن عائشة وأم سلمة أن النبىَّ ﷺ كان يصبح جنباً مع جماع غير احتلام، ثم يصوم فى رمضان. رواه البخارى (١٩٣٠) ومسلم (٢٥٤٩) وأحمد (٣٤/٦).

(٣) عن أم سلمة رضى الله عنها أن النبىَّ ﷺ كان يقبلها وهو صائم. رواه البخارى (١٩٢٩) ومسلم (٢٥٤٧) وأحمد (٣١٩/٦) وعن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم ولكنه كان أملككم لإربه. رواه البخارى (١٩٢٧) ومسلم (٢٥٣٥) وأحمد (٤٢/٦) وأبو داود (٢٣٨٢) والترمذى (٧٢٩) وابن ماجه (١٦٨٤).

(٤) عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: هشتت يوماً قبلت وأنا صائم فأتيت النبىَّ ﷺ فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم. فقال رسول الله ﷺ: «أرأيت لو تمضمضت بماء وأنت صائم؟» قلت: لا بأس بذلك، فقال: «فقيم» رواه أحمد (٢١/١) وأبو داود (٢٣٨٥) وسنده صحيح.

(٥) ضعيف. رواه أبو داود (٢٣٨٦) وقال المنذرى: فى إسناده محمد بن دينار الطاحى البصرى، قال يحيى بن معين: ضعيف، وفى رواية: ليس به بأس، ولم يكن له كتاب، وقال غيره: صدوق وقال ابن عدى الجرجانى: قوله: يَمُصُّ لسانها فى المتن لا يقوله إلا محمد بن دينار، وهو الذى رواه فى إسناده أيضاً سعد بن أبى أوس، قال ابن معين بصرى ضعيف.

بأس، وقال غيره: صدوق، وقال ابن عدى: قوله: «ويمص لسانها»، لا يقوله إلا محمد ابن دينار، وهو الذى رواه، وفى إسناده أيضاً سعد بن أوس، مختلف فيه أيضاً، قال يحيى: بصرى ضعيف، وقال غيره: ثقة، وذكره ابن حبان فى الثقات .

وأما الحديث الذى رواه أحمد، وابن ماجه، عن ميمونة مولاة النبى ﷺ، قالت: سئل النبى ﷺ عن رجل قبل امرأته وهما صائمان، فقال: «قد أفطر»^(١) فلا يصح عن رسول الله ﷺ، وفيه أبو يزيد الضنى رواه عن ميمونة، وهى بنت سعد، قال الدارقطنى: ليس بمعروف، ولا يثبت هذا، وقال البخارى: هذا لا أحدث به، هذا حديث منكر، وأبو يزيد رجل مجهول.

ولا يصح عنه صلى الله عليه وسلم التفريق بين الشاب والشيخ، ولم يجر من وجه يثبت، وأجود ما فيه، حديث أبى داود عن نصر بن على، عن أبى أحمد الزبيرى: حدثنا إسرائيل، عن أبى العنيس، عن الأغر، عن أبى هريرة، أن رجلاً سأل النبى ﷺ عن المباشرة للصائم، فرخص له، وأتاه آخر فسأله فنهاه، فإذا الذى رخص له شيخ، وإذا الذى نهاه شاب^(٢). وإسرائيل - وإن كان البخارى ومسلم قد احتجا به وبقية الستة - فعلة هذا الحديث أن بينه وبين الأغر فيه أبى العنيس العدوى الكوفى، واسمه الحارث بن عبيد، سكتوا عنه .



فصل

فيمن أكل وشرب ناسياً

وكان من هديه - صلى الله عليه وسلم - : إسقاط القضاء عمن أكل وشرب ناسياً، وأن الله سبحانه هو الذى أطعمه وسقاه^(٣)، فليس هذا الأكل والشرب يُضاف

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٦٣/٦) وابن ماجه (١٦٨٦) والدارقطنى (١٨٣/٢ - ١٨٤) وفى سنده «أبو يزيد الضنى» وهو مجهول كما فى «التقريب» (٢/٤٩٠).

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (٢٣٨٧) والبيهقى (٢٣١/٤) وفى سنده «أبو العنيس الكوفى العدوى» قبل اسمه الحارث ابن عبيد، وهو مقبول كما فى «التقريب» (٤٥٦/٢) وقال ابن القيم: قال ابن حزم: فيه أبو العنيس عن الأغر، وأبو العنيس هذا مجهول. قال عبد الحق: ولم أجد من ذكره ولا سماه. اهـ «عون المعبود» (١٣/٧ - ١٤).

(٣) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من نسى وهو صائم فأكَل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه» رواه مسلم (٦٢٧٢) وأحمد (٣٩٥/٢، ٤٤٥، ٤٩١، ٥١٣) وأبو داود (٢٣٩٨) والترمذى (٧٢١) وابن ماجه (١٦٧٣).

إليه، فَيَفْطُرُ به، فَإِنَّمَا يُفْطِرُ بما فعله، وهذا بمنزلة أَكَلِهِ وَشُرْبِهِ فى نومه، إِذ لا تكليف بفعل النائم، ولا بفعل الناسى .



فصل

فى مفطرات الصوم

والذى صح عنه ﷺ: أَن الذى يُفْطِرُ به الصَّائِمُ: الأكلُ، والشربُ، والحِجَامَةُ^(١) والقيء^(٢)، والقرآن دال على أَن الجماعَ مفطر كالأكل والشرب، لا يُعرف فيه خلاف ولا يَصِحُّ عنه فى الكُحلِ شئ^(٣) . وصح عنه أَنه كان يستاك وهو صائم^(٤) .

(١) هذا الكلام فيه نظر، والراجح أَن الحِجَامَةُ لا تبطل الصوم، لأن الحديث الذى فيه إبطال الصوم بالحِجَامَةِ حديث منسوخ وهو حديث ثوبان أَن النبى ﷺ أتى على رجل يحتجم فى رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم» وهو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود وغيرهما والناسخ لهذا الحديث، حديث ابن عباس رضى الله عنهما أَن النبى ﷺ احتجم وهو صائم. رواه البخارى (١٩٣٨) وأحمد (٢٤٨/١) وعن أنس قال: أول ما كرهت الحِجَامَةُ للصائِم أَن جعفر بن أبى طالب احتجم وهو صائم فمرَّ به النبى ﷺ فقال: أفطر هذان ثم رخص النبى ﷺ بعد فى الحِجَامَةِ للصائِم، وكان أنس يحتجم وهو صائم. رواه الدارقطنى (١٨٢/٢) وسنده صحيح. وقال الدارقطنى: رجاله كلهم ثقات ولا أعلم له علة.

(٢) ليس مطلق القيء يبطل الصوم، وذلك لقول النبى ﷺ: «من ذرعه القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمداً فليقض» رواه أحمد (٤٩٨/٢) وأبو داود (٢٣٨٠) والترمذى (٧٢٠) وابن ماجه (١٦٧٦) والحاكم (٤٢٦/١) - (٤٢٧) والبيهقى (٢١٩/٤) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى. وقال الشوكانى. والحديث يدل على أَنه لا يبطل صوم من غلبه القيء ولا يجب عليه القضاء ويبطل صوم من تعمد إخراجهِ ولم يغلبه ويجب عليه القضاء. «نيل الأوطار» (٢٣٨/٤).

(٣) وأما حديث عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بنت هوزة عن أبيه عن جده أَن النبى ﷺ أمر بالإثم المروء عند النوم، وقال ليتقه الصائم» فهو حديث ضعيف. رواه أحمد (٤٧٦/٣) و٤٩٩ و ٥٠٠ وأبو داود (٢٣٧٧) والدارمى (١٥/٢) والبيهقى (٢٦٢/٤) وفى سنده والد عبد الرحمن بن النعمان بن معبد وهو مجهول كما فى «التقريب» و «الميزان» وقال أبو داود عقب الحديث: قال لى يحيى بن معين: هو حديث منكر. اهـ وقال فى «مسائل الإمام أحمد» (ص ٢٩٨) قلت لأحمد: عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة؟ فقال: هذا حديث منكر، يعنى هذا الحديث. وقال البخارى: ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأساً. «الفتح» (١٨١/٤).

(٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «لولا أَن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» متفق عليه. وفى رواية لأحمد «لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء» ولم يخص النبى ﷺ الصائم من غيره، ففى هذا دلالة على أَن السواك للصائم ولغيره عند كل وضوء وكل صلاة، وهذا هو قول البخارى وابن خزيمة رحمهما الله وقال البخارى: قال ابن سيرين: لا بأس بالسواك الرطب: قيل: له طعم. قال: والماء له طعم وأنت تمضمض به. «الفتح» (١٨٤/٤) وكذلك يجوز استعمال السواك فى كل الأوقات قبل الزوال أو بعده. وفى الموطأ لما لك أَنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم فى رمضان فى ساعة من ساعات النهار، لا فى أوله ولا فى آخره، ولم أسمع أحداً من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه. انتهى.

وذكر الإمام أحمد عنه، أنه كان يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ صَائِمٌ^(١).

وكان يتمضمض، ويستنشق وهو صائم، ومنع الصائِمَ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الاستنشاق^(٢)، وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ أَنَّهُ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، قاله الإمام أحمد، وقد رواه البخاري في «صحيحه»^(٣) قال أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد قال: لم يسمع الحكم حديث مِمْسَمٍ فِي الْحِجَامَةِ فِي الصِّيَامِ، يعني حديث سعيد، عن الحكم، عن مِمْسَمٍ، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ، احتجم وهو صَائِمٌ مُحْرِمٌ.

قال مهنا: وسألتُ أحمد عن حديث حبيب بن الشهيد، عن ميمون ابن مهران، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ، احتجم وهو صائم مُحْرِمٌ. فقال: ليس بصحيح، قد أنكره يحيى بن سعيد الأنصاري، إنما كانت أحاديث ميمون بن مهران عن ابن عباس نحو خمسة عشر حديثاً.

وقال الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله ذكر هذا الحديث، فضعّفه، وقال مهنا: سألتُ أحمد عن حديث قَبِيصَةَ، عن سفيان، عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: احتجم رسولُ الله ﷺ صائماً مُحْرِمًا. فقال: هو خطأ من قَبَلِ قَبِيصَةَ، وسألتُ يحيى عن قَبِيصَةَ بن عَقْبَةَ، فقال: رجل صدق، والحديث الذي يحدثُ به عن سفيان، عن سعيد بن جبير، خطأ من قَبَلِهِ. قال أحمد: في كتاب الأشجعي عن سعيد بن جبير مرسلًا أن النبي ﷺ، احتجم وهو محرم، ولا يذكر فيه صائماً.

قال مهنا: وسألتُ أحمد عن حديث ابنِ عَبَّاسٍ، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم؟ فقال: ليس فيه «صائم» إنما هو «محرم» - ذكره سفيان، عن عمرو ابن دينار، عن طاووس، عن ابن عباس: احتجم رسولُ الله ﷺ على رأسه وهو مُحْرِمٌ، ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن خُثَيْمٍ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، احتجم النبي ﷺ وهو محرم. وروح، عن زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن

(١) صحيح. رواه أحمد (٦٣/٤ و ٣٧٦/٥ و ٣٨٠ و ٤٠٨ و ٤٣٠) وأبو داود (٢٣٦٥) عن رجل من الصحابة أنه رأى رسول الله ﷺ يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر.

(٢) عن لقيط بن صبرة رضى الله عنه قال: قلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء فقال ﷺ: «أَسِغِ الْوَضُوءَ وَخَلَّلْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ وَبَالَغْ فِي الاستنشاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» رواه أحمد (٢١١/٤) وأبو داود (١٤٢) وابن ماجه (٤٤٨) والطبراني في «الكبير» (٢١٧/١٩) برقم (٤٨٣) والحاكم (١٤٧/١) والبيهقي (٧٦/١) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) سبق تخريجه.

دينار، عن عطاء وطاووس، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم . وهؤلاء أصحاب ابن عباس، لا يذكرون « صائماً » .

وقال حنبل: حدثنا أبو عبد الله، حدثنا وكيع، عن ياسين الزيات، عن رجل، عن أنس، أن النبي ﷺ احتجم فى رمضان بعد ما قال: « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » . قال أبو عبد الله: الرجل: أراه أبان بن أبى عياش، يعنى ولا يُحتج به .

وقال الأثرم: قلت لأبى عبد الله : روى محمد بن معاوية النيسابورى، عن أبى عوانة، عن السدى، عن أنس، أن النبي ﷺ، احتجم وهو صائم، فأنكر هذا^(١)، ثم قال: السدى، عن أنس ! قلت: نعم فَعَجِبَ مِنْ هَذَا . قال أحمد: وفى قوله: « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » غيرُ حديث ثابت . وقال إسحاق: قد ثبت هذا من خمسة أوجه عن النبي ﷺ . والمقصود، أنه لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه احتجم وهو صائم، ولا صح عنه أنه نهى الصائم عن السواك أول النهار ولا آخره، بل قد روى عنه خلافه .

ويذكر عنه: « مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ »^(٢)، رواه ابن ماجه من حديث مجالد وفيه ضعف .



(١) وأما انكارهم لحديث ابن عباس لأنه جمع بين الصوم والإحرام، فقد نقل الحافظ فى «الفتح» عن النسائى قوله «واستشكل كونه ﷺ جمع بين الصيام والإحرام لأنه لم يكن من شأنه التطوع بالصيام فى السفر، ولم يكن محرماً إلا وهو مسافر، ولم يسافر فى رمضان إلى جهة الإحرام إلا فى غزاة الفتح، ولم يكن حينئذ محرماً قال الحافظ: «قلت: وفى الجملة الأولى نظر. فما المانع من ذلك؟

فعله فعل مرة لبيان الجواز، وبمثل هذا لا ترد الأخبار الصحيحة ثم ظهر لى أن بعض الرواة جمع بين الأمرين فى الذكر، فأوهم أنهما وقعاً معاً، والأصوب رواية البخارى: «احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم» فيحمل على أن كل واحد منهما وقع فى حالة مستقلة، وهذا لا مانع منه، فقد صح أنه ﷺ صام فى رمضان وهو مسافر وهو فى «الصحيحين» بلفظ: «وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة»، ويقوى ذلك أن غالب الأحاديث ورد مفصلاً، قال الألبانى: وهذا هو التحقيق، وبه يزول الإشكال إن شاء الله تعالى، ولكن ليس هناك ما يشعر بأن احتجامة ﷺ وهو صائم كان فى السفر، فيحتمل أن يكون وقع ذلك منه ﷺ فى السفر، ويحتمل أن يكون فى الحضر، فلا ضرورة حينئذ لإثبات أنه ﷺ صام رمضان وهو مسافر فتأمل . اهـ «إرواء الغليل» (٧٧/٤) .

(٢) ضعيف . رواه ابن ماجه (١٦٧٧) والدارقطنى (٢٠٣/٢) وفى سنده مجالد بن سعيد الهمدانى، قال فى «التقريب» (٢٢٩/٢) ليس بالقوى وقد تغير فى آخر عمره . اهـ وقال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» (١٣/٢) هذا إسناد ضعيف لضعف مجالد .

فصل

فى ما جاء فى الكحل للصائم

وروى عنه صلى الله عليه وسلم، أنه اكتحل وهو صائم^(١)، وروى عنه، أنه خرج عليهم فى رمضان وعيناه مملوءتان من الإثمد، ولا يصح^(٢).
وروى عنه أنه قال فى الإثمد: «لَيْتَهُ الصَّائِمُ»^(٣) ولا يصح. قال أبو داود:
قال لى يحيى ابن معين: هو حديث منكر.



فصل

فى هديه ﷺ فى صيام التطوع

كان ﷺ يصوم حتى يقال: لا يفطر، ويفطر حتى يقال: لا يصوم، وما استكمل صيام شهر غير رمضان، وما كان يصوم فى شهر أكثر مما يصوم فى شعبان^(٤).
ولم يكن يخرج عنه شهر حتى يصوم منه.
ولم يصم الثلاثة الأشهر سرداً كما يفعل بعض الناس، ولا صام رجباً قط، ولا استحب صيامه، بل روى عنه النهى عن صيامه^(٥)، ذكره ابن ماجه.

(١) عن عائشة رضى الله عنها قالت: اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم. رواه ابن ماجه (١٦٧٨) وفى سنده سعيد ابن عبد الجبار الزيدى وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٩٩/١) وقال البوصيرى فى مصباح الزجاجة (١٣/٢) هذا إسناد ضعيف لضعف الزيدى.

(٢) عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ وعيناه مملوءتان من الإثمد وذلك فى رمضان وهو صائم. رواه ابن حبان فى «الضعفاء» (٣١٦/١) وفى سنده سعيد بن زيد أخو حماد بن زيد، قال عنه ابن حبان: كان يخطئ فى الأخبار ويهم فى الآثار حتى لا يحتج به إذا انفرد.

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٤٧٦/٣) و٤٩٩ و ٥٠٠ وأبو داود (٢٣٧٧) والدارمى (١٥/٢) والبيهقى (٢٦٢/٤) وفى سنده النعمان بن معبد، وهو مجهول كما فى «التقريب» و«الميزان» وقال أبو داود عقب الحديث: قال لى يحيى ابن معين: هو حديث منكر. اهـ وقال فى «مسائل الإمام أحمد» (ص ٢٩٨) قلت لأحمد: عبد الرحمن بن معبد بن هوزة؟ فقال: هذا حديث منكر، يعنى هذا الحديث.

(٤) عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم. وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط إلا رمضان، وما رأيته فى شهر أكثر منه صياماً من شعبان، رواه البخارى (١٩٦٩) ومسلم (٢٦٧٧) وأبو داود (٢٤٣٤) والنسائى (١٩٩/٤).

(٥) عن ابن عباس رضى الله عنهما: أن النبى ﷺ نهى عن صيام رجب. رواه ابن ماجه (١٧٤٣) والطبرانى فى «الكبير» (٣٤٨/١٠) برقم (١٠٦٨١) والبيهقى فى «شعب الإيمان» (٣٨١٤) وفى سنده داود بن عطاء وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٣٣/١) وقال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» (٣٢/٢) هذا إسناد فيه داود بن عطاء المدنى وهو متفق على تضعيفه.

وكان يتحرى صيام يوم الإثنين والخميس (١) .

وقال ابن عباس رضى الله عنه: كان رسول الله ﷺ لا يفطر أيام البيض فى سفر ولا حضر (٢) (ذكره النسائى) . وكان يحض على صيامها (٣) .

وقال ابن مسعود رضى الله عنه: كان رسول الله ﷺ يصوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام (٤) . (ذكره أبو داود والنسائى) .

وقالت عائشة: لم يكن يبالى من أى الشهر صامها (٥) . (ذكره مسلم) ، ولا تناقض بين هذه الآثار (٦) .

وأما صيام عشر ذى الحجة، فقد اختلف فيه، فقالت عائشة: ما رأيته صائماً فى العشر قط (٧) (ذكره مسلم) .

وقالت حفصة: أربع لم يكن يدعهن رسول الله ﷺ: صيام يوم عاشوراء، والعشر، وثلاثة أيام من كل شهر، وركعتا الفجر (٨) (ذكره الإمام أحمد رحمه الله)

(١) عن عائشة رضى الله عنها قالت: إن النبى ﷺ كان يتحرى صيام الإثنين والخميس. رواه أحمد (٦/ ٨٠ ، ٨٩ ، ١٠٦) والترمذى (٧٤٥) والنسائى (٢٠٢/٤) وابن ماجه (١٧٣٩) وسنده صحيح. وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فأحب أن يعرض عملى وأنا صائم» رواه أحمد (٣٢٩/٢) والترمذى (٧٤٧) والدارمى (٢٠/٢) وسنده صحيح وعن أبى قتادة أن النبى ﷺ سئل عن صوم يوم الإثنين فقال: «ذلك يوم ولد فيه وأنزل على فيه» رواه مسلم (٢٧٠١) وأحمد (٥/ ٢٩٩) وأبو داود (٢٤٢٧) (٢) ضعيف. رواه النسائى (١٩٨/٤-١٩٩) ، فى سنده يعقوب بن عبد الله القمى، وهو صدوق بهم كما فى «التقريب» (٣٧٦/٢) وجعفر بن أبى المغيرة صدوق بهم كما فى «التقريب» (١٣٣/١) قلت: والأيام البيض هى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر عربى وسميت بهذا الاسم لأن القمر يكتمل فيها فيكون الليل كأنه أبيض وذلك من ضوء القمر والله أعلم.

(٣) عن أبى ذر رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة» رواه أحمد (٥/ ١٦٢ و١٧٧) والنسائى (٤/ ٢٠٩) والترمذى (٧٦١) وقال: حديث حسن.

(٤) حسن. رواه أحمد (١/ ٤٠٦) وأبو داود (٢٤٥٠) والترمذى (٧٤٢) وابن خزيمة (٢١٢٩) وابن حبان (٣٦٤١) إحصان) والطبائسى (٣٦٠) والبيهقى (٤/ ٢٩٤) والبغوى فى «شرح السنة» (١٨٠٣) من حديث ابن مسعود رضى الله عنه.

(٥) رواه مسلم (٢٦٩٨) وأبو داود (٢٤٥٣) والترمذى (٧٦٣) وابن ماجه (١٧٠٩).

(٦) قال النووى فى «شرح مسلم» قال العلماء: ولعل النبى ﷺ لم يواظب على ثلاثة معينة لثلا يظن تعيينها ، ونبه بحديث الترمذى فى أيام البيض على فضيلتها.

(٧) رواه مسلم (٢٧٤٣) وأبو داود (٢٤٣٩) والترمذى (٧٢٩).

(٨) صحيح. رواه أحمد (٦/ ٢٨٧) والنسائى (٤/ ٢٢٠) .

وذكر الإمام أحمد عن بعض أزواج النبي ﷺ أنه كان يصوم تسع ذى الحجة، ويصوم عاشوراء، وثلاثة أيام من الشهر، أو الاثنين من الشهر، والخميس^(١)، وفي لفظ: الخميسين. والمثبت مقدم على النافي إن صح.

وأما صيام ستة أيام من شوال، فصح عنه أنه قال: «صيامها مع رمضان يعدل صيام الدهر»^(٢).

وأما صيام يوم عاشوراء، فإنه كان يتحرى صومه على سائر الأيام، ولما قدم المدينة، وجد اليهود تصوموه وتُعظمه، فقال: «نحن أحق بموسى منكم». فصامه، وأمر بصيامه، وذلك قبل فرض رمضان، فلما فرض رمضان، قال: «من شاء صامه ومن شاء تركه»^(٣).

وقد استشكل بعض الناس هذا وقال: إنما قدم رسول الله ﷺ المدينة في شهر ربيع الأول، فكيف يقول ابن عباس: إنه قدم المدينة، فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء؟

وفيه إشكال آخر، وهو أنه قد ثبت في «الصحيحين» من حديث عائشة، أنها

(١) صحيح. رواه أحمد (٢٨٨/٦) وأبو داود (٢٤٣٧) والنسائي (٢٠٥/٤).

(٢) عن أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذاك صيام الدهر» رواه مسلم (٢٧١٢) وأبو داود (٢٤٣٣) والترمذي (٧٥٩) وابن ماجه (١٧١٦) وعن ثوبان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها» رواه أحمد (٢٨٠/٥) وابن ماجه (١٧١٥) وابن خزيمة (٢١١٥) وابن حبان (٩٢٨) - موارد والطحاوي (١٢٠-١١٩/٣) والبيهقي (٢٩٣/٤) وسنده صحيح.

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم النبي ﷺ المدينة، فرأى اليهود تصوم عاشوراء فقال: ما هذا؟ قالوا: يوم صالح نحى الله فيه موسى وبنى إسرائيل من عدوهم فصامه موسى. فقال: أنا أحق بموسى منكم فصامه، وأمر بصيامه. رواه البخاري (٢٠٠٤) ومسلم (٢٦١٧) وأحمد (٤٠٩٤).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله ﷺ يصومه، فلما قدم المدينة صامه، وأمر الناس بصيامه، فلما فرض رمضان قال: «من شاء صامه ومن شاء تركه» رواه البخاري (٢٠٠٢) ومسلم (٢٥٩٦) وأحمد (٥٠/٦).

وعن ابن عمر أن أهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء، وأن رسول الله ﷺ صامه والمسلمون قبل أن يفرض رمضان فلما فرض رمضان قال رسول الله ﷺ: «إن يوم عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه» وكان ابن عمر لا يصوموه إلا أن يوافق صيامه. رواه البخاري (٤٥٠١) ومسلم (٢٦٠٤) وأحمد (١٤٣/٢).

وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن ذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه، وأنا صائم فمن شاء صام ومن شاء أفطر» رواه البخاري (٢٠٠٣) ومسلم (٢٦١٢) وأحمد (٩٨، ٩٧/٤).

قالت: كانت قُرَيْشٌ تصومُ يومَ عاشوراء فى الجاهلية، وكان عليه الصلاة والسلام يصومه، فلما هاجر إلى المدينة، صامه، وأمرَ بصيامه، فلما فرضَ شهرُ رمضانَ قال: « مَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ » (١).

وإشكال آخر، وهو ما ثبت فى « الصحيحين » أن الأشعث بن قيس دخل على عبد الله بن مسعود وهو يتغذى فقال: يا أبا محمد ؛ اذنُ إلى الغداءِ .

فقال: أَوَ لَيْسَ الْيَوْمُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ؟ فقال: وهل تدرى ما يَوْمُ عَاشُورَاءَ ؟ قال: وما هو ؟ قال: إنما هو يَوْمُ كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يصومه قبل أن ينزلَ رَمَضَانُ، فلما نزلَ رَمَضَانُ تركه (٢).

وقد روى مسلم فى « صحيحه » عن ابن عباس، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ حينَ صامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وأمرَ بصيامه، قالوا: يا رسولَ اللَّهِ ؛ إِنَّهُ يَوْمٌ تُعَظَّمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صُمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ » . فلم يأتِ العامُ المقبلُ حتَّى توفى رسولُ اللَّهِ ﷺ (٣). فهذا فيه أن صومه والأمرَ بصيامه قبل وفاته بعام، وحديثه المتقدمُ فيه أن ذلك كان عندَ مقدَمة المدينة، ثم إن ابن مسعود أخبر أن يومَ عاشوراء تُركَ بِرمضانَ، وهذا يخالفه حديثُ ابن عباس المذكور، ولا يمكن أن يُقال: تُركَ فرضه، لأنه لم يفرض، لما ثبت فى « الصحيحين » عن معاوية ابن أبى سفيان، سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: « هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يَكُتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ » (٤). ومعاوية إنما سمع هذا بعد الفتح قطعاً .

وإشكال آخر: وهو أن مسلماً روى فى « صحيحه » عن عبد الله بن عباس، أنه لما قيل لرسولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ هَذَا الْيَوْمَ تُعَظَّمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى قال: « إِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ، لَأَصُومَنَّ التَّاسِعَ » فلم يأتِ العامُ القَابِلُ حتَّى توفى رسولُ اللَّهِ ﷺ (٥)، ثم روى مسلم فى « صحيحه » عن الحكم بن الأعرج قال: انتهيتُ إلى ابن عباس وهو متوسدٌ رداءه فى زمزم، فقلتُ له: أخبرنى عن صوم عاشوراء . فقال: إِذَا رَأَيْتَ

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه البخارى (٤٥، ٣) ومسلم (٢٦٠٧) وأحمد (٤٢٤/١).

(٣) رواه مسلم (٢٦٢٥) وأبو داود (٢٤٤٥).

(٤) سبق تخريجه .

(٥) سبق تخريجه .

هِلالَ الْمُحَرَّمِ، فاعِدُّدْ، وَأَصْبَحَ يَوْمَ التَّاسِعِ صَائِماً قُلْتُ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ^(١).

وإشكال آخر: وهو أن صومه إن كان واجباً مفروضاً في أول الإسلام، فلم يأمرهم بقضائه، وقد فات تبييتُ النية له من الليل وإن لم يكن فرضاً، فكيف أمر بإتمام الإمساك مَنْ كان أكل؟ كما في «المسند» والسنن من وجوه متعددة، أنه عليه السلام، أمر مَنْ كان طَعِمَ فيه أن يصُومَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ^(٢). وهذا إنما يكون في الواجب، وكيف يَصِحُّ قولُ ابنِ مسعود: فلما فُرِضَ رمضانُ، تُرِكَ عَاشُوراءُ، واستحبابه لم يترك؟

وإشكال آخر: وهو أن ابن عباس جعل يومَ عاشوراء يومَ التاسع، وأخبر أن هكذا كان يصومه صلى الله عليه وسلم، وهو الذي روى عن النبي ﷺ: «صُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَخَالِفُوا الْيَهُودَ، صُومُوا يَوْماً قَبْلَهُ أَوْ يَوْماً بَعْدَهُ»^(٣) (ذكره أحمد). وهو الذي روى: أمرنا رسول الله ﷺ بصومِ عَاشُورَاءَ يَوْمَ الْعَاشِرِ^(٤) (ذكره الترمذى).

فالجواب عن هذه الإشكالات بعون الله وتأييده وتوفيقه:

أما الإشكالُ الأول: وهو أنه لما قَدِمَ المدينة، وجدهم يصومون يومَ عاشوراء، فليس فيه أن يومَ قدومه وجدهم يصومونه، فإنه إنما قَدِمَ يَوْمَ الاثْنَيْنِ في ربيع الأول ثاني عشرة، ولكن أول علمه بذلك بوقوع القصة في العام الثاني الذي كان بعد قدومه

(١) رواه مسلم (٢٦٢٣) وأبو داود (٢٤٤٦) والترمذى (٧٥٤).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٣٨٨/٤) والنسائي (١٩٢/٤) وابن ماجه (١٧٣٥) من حديث محمد بن صفي عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال: أمر النبي ﷺ رجلاً من أسلم أن «أذن في الناس أن من أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم، فإن اليوم يوم عاشوراء» روا البخارى (٢٠٠٧) ومسلم (٢٦٢٧) وأحمد (٥٠/٤) والنسائي (١٩٢/٤).

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٢٤١/١) وفي سننه داود بن علي بن عبد الله بن عباس، وهو مقبول كما في «التقريب» (٢٣٣/١) ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، وهو صدوق سىء الحفظ جداً كما في «التقريب» (١٨٤/٢) والحديث رواه عبد الرزاق (٧٨٣٩) والبيهقى (٢٨٧/٤) موقوفاً على ابن عباس بلفظ «صوموا اليوم التاسع والعاشر وخالفوا اليهود» وسنده صحيح.

(٤) ضعيف. رواه الترمذى (٧٥٥) وفي سننه الحسن البصرى وهو مدلس وقد عنعنه. وقال الترمذى: اختلف أهل العلم في يوم عاشوراء فقال بعضهم: يوم التاسع، وقال بعضهم: يوم العاشر، وروى عن ابن عباس أنه قال: «صوموا التاسع والعاشر وخالفوا اليهود» وبهذا الحديث يقول الشافعى وأحمد وإسحاق.

المدينة، ولم يكن وهو بمكة، هذا إن كان حسابُ أهل الكتاب فى صومه بالأشهر الهلالية، وإن كان بالشمسية، زال الإشكال بالكلية، ويكونُ اليومُ الذى نَجَّى الله فيه موسى هو يوم عاشوراء من أول المحرم، فضبطه أهلُ الكتاب بالشهور الشمسية، فوافق ذلك مقدّم النبى ﷺ المدينة فى ربيع الأول .

وصومُ أهل الكتاب إنما هو بحساب سير الشمس، وصومُ المسلمين إنما هو بالشَّهر الهلالى، وكذلك حَجَّهم، وجميع ما تُعتبر له الأشهر من واجب أو مُستحب، فقال النبى ﷺ: « نَحْنُ أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ »^(١)، فظهر حكمُ هذه الأولوية فى تعظيم هذا اليوم وفى تعيينه، وهم أخطؤوا تعيينه لدورانه فى السنة الشمسية، كما أخطأ النصرانى فى تعيين صومهم بأن جعلوه فى فصل من السنة تختلف فيه الأشهر .

وأما الإشكال الثانى: وهو أن قريشاً كانت تصومُ عاشوراء فى الجاهلية، وكان رسول الله ﷺ يصومه، فلا ريبَ أن قريشاً كانت تُعظِّمُ هذا اليوم، وكانوا يكسُون الكعبة فيه، وصومه من تمام تعظيمه، ولكن إنما كانوا يعدُّون بالآهلة، فكان عندهم عاشِرَ المحرم، فلما قَدِمَ النبى ﷺ المدينة، وجدهم يُعظِّمون ذلك اليوم ويصومونه، فسألهم عنه، فقالوا: هو اليومُ الذى نَجَّى الله فيه موسى وقومه من فرعون، فقال ﷺ: « نحنُ أَحَقُّ مِنْكُمْ بِمُوسَى »، فصامه وأمر بصيامه تقريراً لتعظيمه وتأكيذاً، وأخبر ﷺ أنه وأُمَّتُه أَحَقُّ بِمُوسَى مِنَ الْيَهُودِ، فإذا صامه موسى شُكراً لله، كنا أَحَقُّ أَنْ نَقْتَدِيَ بِهِ مِنَ الْيَهُودِ، لا سيما إذا قلنا: شَرَعُ مَنْ قَبْلَنَا شَرَعٌ لَنَا مَا لَمْ يُخَالِفْهُ شَرَعُنَا .

فإن قيل: من أين لكم أن موسى صامه ؟ قلنا: ثبت فى « الصحيحين » أن رسول الله ﷺ لما سألهم عنه، فقالوا: يوم عظيم نَجَّى الله فيه موسى وقومه، وأغرق فيه فرعون وقومه، فصامه موسى شُكراً لله، فنحن نصومه، فقال رسول الله ﷺ: « فَتَحْنُ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ »^(٢) . فَصَامَهُ، وأمر بصيامه، فلما أقرَّهم على ذلك، ولم يكذبهم، عَلِمَ أن موسى صامه شُكراً لله، فانضمَّ هذا القدرُ إلى التعظيم الذى كان له قبل الهجرة، فازداد تأكيداً حتى بعث رسول الله ﷺ منادياً يُنادى فى الأمصار بصومه، وإمساك مَنْ كان أكل، والظاهر: أنه حَتَمَ ذلك عليهم، وأوجبه كما سيأتى تقريره .

وأما الإشكال الثالث: وهو أن رسول الله ﷺ، كان يصوم يومَ عاشوراء قبل أن ينزل فرضُ رمضان، فلما نزل فرضُ رمضان تركه، فهذا لا يمكن التخلُّص منه إلا بأن صيامه كان فرضاً قبل رمضان، وحينئذ فيكون المتروكُ وجوب صومه لا استحبابه، ويتعين هذا ولا بُد، لأنه عليه السلام قال قبل وفاته بعام - وقد قيل له إن اليهود يصومونه -: «لئن عشتُ إلى قابل لأصومنَّ التاسع» ^(١) أى: معه، وقال: «خالفوا اليهود وصوموا يوماً قبله أو يوماً بعده» ^(٢)، أى: معه، ولا ريب أن هذا كان في آخر الأمر، وأما في أول الأمر، فكان يُحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ، فعلم أن استحبابه لم يُترك .

ويلزم من قال: إن صومه لم يكن واجباً أحدُ الأمرين، إما أن يقول بترك استحبابه، فلم يبق مُستحباً، أو يقول: هذا قاله عبد الله بن مسعود رضى الله عنه برأيه، وخفى عليه استحبابُ صومه، وهذا بعيد، فإن النبي ﷺ حثهم على صيامه، وأخبر أن صومه يُكفِّر السنة الماضية ^(٣)، واستمر الصحابةُ على صيامه إلى حين وفاته، ولم يُرو عنه حرف واحد بالنهاى عنه وكراهة صومه، فعلم أن الذى ترك وجوبه لا استحبابه .

فإن قيل: حديث معاوية ^(٤) المتفق على صحته صريح فى عدم فرضيته، وأنه لم يُفرض قط، فالجواب: أن حديث معاوية صريح فى نفي استمرار وجوبه، وأنه الآن غير واجب، ولا ينفي وجوباً متقدماً منسوخاً، فإنه لا يمتنع أن يقال لما كان واجباً، ونُسَخ وجوبه: إن الله لم يكتبه علينا .

وجواب ثان: أن غايته أن يكون النفي عاماً فى الزمان الماضى والحاضر، فيُخص بأدلة الوجوب فى الماضى، وترك النفي فى استمرار الوجوب .

وجواب ثالث: وهو أنه صلى الله عليه وسلم، إنما نفى أن يكون فرضه ووجوبه مستفاداً من جهة القرآن، ويدلُّ على هذا قوله: «إن الله لم يكتبه علينا»، وهذا لا ينفي الوجوب بغير ذلك، فإن الواجب الذى كتبه الله على عباده،

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) رواه مسلم (٢٧٠٠) وأحمد (٣١١/٥) وأبو داود (٢٤٢٥) والترمذى (٧٤٩) والنسائى (٢٠٧/٤) وابن ماجه

(١٧١٣) عن أبى قتادة رضى الله عنه .

(٤) سبق تخريجه .

هو ما أخبرهم بأنه كتبه عليهم، كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فأخبر صلى الله عليه وسلم أن صومَ يوم عاشوراء لم يكن داخلاً في هذا المكتوب الذي كتبه الله علينا دفعاً لتوهم من يتوهم أنه داخل فيما كتبه الله علينا، فلا تناقض بين هذا، وبين الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخاً بهذا الصيام المكتوب، يوضح هذا أن معاوية إنما سمع هذا منه بعد فتح مكة، واستقرار فرض رمضان، ونسخ وجوب عاشوراء به، والذين شهدوا أمره بصيامه، والنداء بذلك، وبالإمساك لمن أكل، شهدوا ذلك قبل فرض رمضان عند مقدمه المدينة، وفرض رمضان كان في السنة الثانية من الهجرة، فتوفي رسول الله ﷺ وقد صام تسعَ رمضانات، فمن شهد الأمر بصيامه، شهد قبل نزول فرض رمضان، ومن شهد الإخبار عن عدم فرضه، شهد في آخر الأمر بعد فرض رمضان، وإن لم يسلك هذا المسلك، تناقضت أحاديث الباب واضطربت.

فإن قيل: فكيف يكون فرضاً ولم يحصل تبييت النية من الليل وقد قال: «لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»^(١)؟ فالجواب: أن هذا الحديث مختلف فيه: هل هو من كلام النبي ﷺ، أو من قول حفصة وعائشة؟ فأما حديث حفصة: فأوقفه عليها معمر، والزهرى، وسفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد الأيلي، عن الزهرى، ورفع بعضهم وأكثر أهل الحديث يقولون: الموقوفُ أصحُّ، قال الترمذى: وقد رواه نافع عن ابن عمر قوله، وهو أصحُّ، ومنهم من يُصحح رفعه لثقة رافعه وعدالته، وحديث عائشة أيضاً: روى مرفوعاً وموقوفاً، واختلف في تصحيح رفعه. فإن لم يثبت رفعه، فلا كلام، وإن ثبت رفعه، فمعلوم أن هذا إنما قاله بعد فرض رمضان، وذلك متأخر عن الأمر بصيام يوم عاشوراء، وذلك تجديدُ حكم واجب وهو

(١) صحيح. رواه أحمد (٢٨٧/٦) وأبو داود (٢٤٥٤) والترمذى (٧٣٠) وابن ماجه (١٧٠٠) وابن أبي شيبه (٢/١٥٥) والدارقطنى (١٧٢/٢)، والدارمى (٦/٢)، والطحاوى (٣٢٥/١) والبيهقى (٢٠٢/٤) والخطيب البغدادى فى «تاريخ بغداد» (٩٢/٣) من حديث حفصة رضى الله عنها.

ورواه الدارقطنى (١٧٢/٢) والبيهقى (٢٠٣/٤) من حديث عائشة رضى الله عنها وسنده ضعيف.

«الموطأ» (٥/٢٨٨/١) موقوفاً على عائشة وحفصة رضى الله عنهما وانظر «الإرواء» (٩١٤).

وقال الترمذى: وإنما معنى هذا عند أهل العلم: لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل طلوع الفجر فى رمضان، أو فى قضاء رمضان، أو فى صيام نذر إذا لم ينو من الليل لم يجزه، وأما صيام التطوع فباح له أن ينويه بعد ما أصبح وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق.

التيبِتُ، وليس نسخاً لحكم ثابت بخطاب، فإجزاء صيام يوم عاشوراء بنية من النهار، كان قبل فرض رمضان، وقبل فرض التيبِت من الليل، ثم نُسخَ وَجُوبُ صَوْمِهِ بَرَمْضَانَ، وتجدد وجوب التيبِت، فهذه طريقة .

وطريقة ثانية - هي طريقة أصحاب أبي حنيفة: أن وجوب صيام يوم عاشوراء تضمّن أمرين: وجوبَ صَوْمِ ذلك اليوم وإجزاء صَوْمِهِ بنية من النهار، ثم نُسخَ تعيين الواجب بواجب آخر، فبقى حكم الإجزاء بنية من النهار غير منسوخ .

وطريقة ثالثة: وهي أن الواجب تابع للعلم، ووجوب عاشوراء إنما عُلِمَ من النهار، وحينئذ فلم يكن التيبِتُ ممكناً، فالنيةُ وجبت وقت تجدد الوجوب والعلم به، وإلا كان تكليفاً بما لا يُطاق وهو ممتنع . قالوا: وعلى هذا إذا قامت البينة بالرؤية في أثناء النهار . أجزأ صومه بنية مقارنة للعلم بالوجوب، وأصله صَوْمُ يوم عاشوراء، وهذه طريقة شيخنا، وهي كما تراها أصحُّ الطرق، وأقربها إلى موافقة أصول الشرع وقواعده، وعليها تدلُّ الأحاديثُ، ويجتمعُ شملها الذي يُظن تفرقه، ويُتخلص من دعوى النسخ بغير ضرورة، وغير هذه الطريقة لا بُدَّ فيه من مخالفة قاعدة من قواعد الشرع، أو مخالفة بعض الآثار . وإذا كان النبي ﷺ لم يأمر أهل قُبَاء بإعادة الصلاة التي صلَّوا بعضها إلى القبلة المنسوخة إذ لم يبلغهم وجوب التحول، فكذلك من لم يبلغه وجوب فرض الصوم، أو لم يتمكن من العلم بسبب وجوبه، لم يؤمر بالقضاء، ولا يُقال: إنه ترك التيبِت الواجب، إذ وجوب التيبِت تابع للعلم بوجوب الميبِت، وهذا في غاية الظهور .

ولا ريبَ أن هذه الطريقة أصحُّ من طريقة من يقول: كان عاشوراء فرضاً، وكان يُجزئ صيامه بنية من النهار، ثم نُسخَ الحكمُ بوجوبه، فسُخِّتْ متعلقاته، ومن متعلقاته إجزاء صيامه بنية من النهار، لأن متعلقاته تابعة له، وإذا زال المتبوع، زالت توابعه وتعلقاته، فإن إجزاء الصوم الواجب بنية من النهار لم يكن من متعلقات خصوص هذا اليوم، بل من متعلقات الصوم الواجب، والصوم الواجب لم يزل، وإنما زال تعيينه، فنُقِلَ من محل إلى محل، والإجزاء بنية من النهار وعدمه من توابع أصل الصوم لا تعيينه .

وأصحُّ من طريقة من يقول: إن صوم يوم عاشوراء لم يكن واجباً قط، لأنه قد

ثبت الأمر به، وتأكيده الأمر بالنداء العام، وزيادة تأكيده بالأمر لمن كان أكل بالإمساك، وكل هذا ظاهر، قوى فى الوجوب، ويقول ابن مسعود: إنه لما فرض رمضان ترك عاشوراء. ومعلوم أن استحبابه لم يترك بالأدلة التى تقدمت وغيرها، فيتعين أن يكون المتروك وجوبه، فهذه خمس طرق للناس فى ذلك. والله أعلم.

وأما الإشكال الرابع: وهو أن رسول الله ﷺ قال: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع»^(١)، وأنه توفى قبل العام المقبل، وقول ابن عباس: إن رسول الله ﷺ كان يصوم التاسع^(٢)، فابن عباس روى هذا وهذا، وصح عنه هذا وهذا، ولا تنافى بينهما، إذ من الممكن أن يصوم التاسع، ويخبر أنه إن بقى إلى العام القابل صامه، أو يكون ابن عباس أخبر عن فعله مستنداً إلى ما عزم عليه، ووعد به، ويصح الإخبار عن ذلك مقيداً، أى: كذلك كان يفعل لو بقى، ومطلقاً إذا علم الحال، وعلى كل واحد من الاحتمالين، فلا تنافى بين الخبرين.

وأما الإشكال الخامس: فقد تقدم جوابه بما فيه كفاية.

وأما الإشكال السادس: وهو قول ابن عباس: أعدد وأصبح يوم التاسع صائماً. فمن تأمل مجموع روايات ابن عباس، تبين له زوال الإشكال، وسعة علم ابن عباس، فإنه لم يجعل عاشوراء هو اليوم التاسع، بل قال للسائل: صم اليوم التاسع، واكتفى بمعرفة السائل أن يوم عاشوراء هو اليوم العاشر الذى يعده الناس كلهم يوم عاشوراء، فأرشد السائل إلى صيام التاسع معه، وأخبر أن رسول الله ﷺ كان يصومه كذلك. فإما أن يكون فعل ذلك هو الأولى، وإما أن يكون حمل فعله على الأمر به، وعزمه عليه فى المستقبل، ويدل على ذلك أنه هو الذى روى: «صوموا يوماً قبله ويوماً بعده»^(٣)، وهو الذى روى: أمرنا رسول الله ﷺ بصيام عاشوراء يوم العاشر. وكل هذه الآثار عنه، يصدق بعضها بعضاً، ويؤيد بعضها بعضاً^(٤).

فمراتب صومه ثلاثة: أكملها: أن يصام قبله يومٌ وبعده يومٌ، ويلى ذلك أن يصام التاسع والعاشر، وعليه أكثر الأحاديث، ويلى ذلك إفراذ العاشر وحده بالصوم.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قال النوى: وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم ومن قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصرى ومالك وأحمد وإسحاق وخلائق قال: وهذا ظاهر الأحاديث ومقتضى اللفظ. اهـ. نيل الأوطار (٤/٢٨٩).

وأما أفراد التاسع، فمن نقص فهم الآثار، وعدم تتبع ألفاظها وطرقها، وهو بعيد من اللغة والشرع، والله الموفق للصواب .

وقد سلك بعض أهل العلم مسلكاً آخر فقال: قد ظهر أن القصد مخالفة أهل الكتاب في هذه العبادة مع الإتيان بها، وذلك يحصل بأحد أمرين: إما بنقل العاشر إلى التاسع، أو بصياهما معاً . وقوله: « إذا كان العام المقبل صُمنا التاسع »: يحتمل الأمرين . فتوفى رسول الله ﷺ قبل أن يتبين لنا مراده، فكان الاحتياطُ صيامَ اليومين معاً، والطريقة التي ذكرناها، أصوب إن شاء الله، ومجموع أحاديث ابن عباس عليها تدلُّ، لأن قوله في حديث أحمد: « خالفوا اليهود، صُومُوا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ »^(١)، وقوله في حديث الترمذى: « أَمَرْنَا بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ يَوْمِ الْعَاشِرِ »^(٢) يبين صحة الطريقة التي سلكتها . والله أعلم .



فصل

فى صيام يوم عرفة

وكان من هديه - ﷺ - : إِفْطَارُ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ، ثبت عنه ذلك فى «الصحيحين»^(٣) .

وروى عنه أنه نهى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ (رواه عنه أهل السنن)^(٤) .

وصح عنه أن صيامه يُكْفِّرُ السَّنةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ (ذكره مسلم)^(٥) .

وقد ذُكِرَ لِفَطْرِهِ بِعَرَفَةَ عِدَّةٌ حِكْمٍ .

(١) سبق تخريجه

(٢) سبق تخريجه

(٣) عن أم الفضل رضى الله عنها: «أنهم شكوا فى صوم النبى ﷺ يوم عرفة فأرسلت إليه بلبن فشرب وهو يخطب الناس بعرفة» رواه البخارى (١٩٨٨) ومسلم (٢٥٩٢) وأحمد (٣٤/٦) وأبو داود (٢٤٤١).

(٤) ضعيف. رواه أحمد (٤٤٦/٢) وأبو داود (٢٤٤٠) وابن ماجه (١٧٣٢) والحاكم (٤٣٤/١) والبيهقى (١٢٨٤/٤) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (١١٢/٤) وابن حزم فى «المحلى» (١٨/٧) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، وفى سنده مهدي العبدى وهو مقبول كما فى «التقريب» (٢٧٩/٢) وقال الذهبى فى «الميزان» (١٩٥/٤) مهدي ابن حرب الهجرى ويقال ابن هلال عن عكرمة بحديث النهى عن صوم يوم عرفة بعرفة، وعنه حوشب بن عقيل. قال أبو حاتم: لا أعرفه وقال ابن حزم: هو ابن هلال مجهول.

(٥) رواه مسلم (٢٧٠٠) وأحمد (٣١١/٥) وأبو داود (٢٤٢٥) والترمذى (٧٤٩) والنسائى (٢٠٧/٤) وابن ماجه (١٧١٣) من حديث أبى قتادة رضى الله عنه.

منها: أنه أقوى على الدعاء .

ومنها: أن الفطرَ فى السفر أفضلُ فى فرض الصوم، فكيف بنفله .

ومنها: أن ذلك اليومَ كان يومَ الجمعة، وقد نَهى عن إفراذه بالصَّوم، فأحب أن يرى الناسُ فطره فيه تأكيداً لنهيهِ عن تخصيصه بالصوم، وإن كان صومه لكونه يومَ عرفة لا يومَ جمعة، وكان شيخنا رحمه الله يسلكُ مسلكاً آخر، وهو أنه يومُ عيدٍ لأهل عرفة لاجتماعهم فيه، كاجتماع الناس يوم العيد، وهذا الاجتماع يختص بمن يعرفون أهل الآفاق . قال: وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا فى الحديث الذى رواه أهل السنن: «يَوْمُ عَرَفَةَ، وَيَوْمُ النَّحْرِ، وَأَيَّامٍ مَنَى، عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ»^(١) . ومعلوم: أن كونه عيداً، هو لأهل ذلك الجمع، لاجتماعهم فيه . والله أعلم .



فصل

فى هديه ﷺ فى صيام يومى السبت والأحد

وما جاء فيهما

وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم : كان يصومُ السبتَ والأحدَ كثيراً، يقصدُ بذلك مخالفة اليهود والنصارى كما فى « المسند » وسنن النسائى، عن كُريب مولى ابن عباس قال: أرسلنى ابنُ عباس رضى الله عنه، وناسٌ من أصحاب النبي ﷺ إلى أم سلمة أسألها ؟ أى الأيام كانَ النبي ﷺ أكثرها صياماً ؟ قالت: يومُ السبت والأحد، ويقول: « إِنَّهُمَا عِيدٌ لِلْمُشْرِكِينَ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَخَالَفَهُمْ »^(٢) . وفى صحة هذا الحديث نظر، فإنه من رواية محمد بن عمر بن على بن أبى طالب، وقد استُتكرَ بعضُ حديثه . وقد قال عبد الحق فى «أحكامه» من حديث ابن جريج،

(١) صحيح . رواه أحمد (١٥٢/٤) وأبو داود (٢٤١٩) والترمذى (٧٧٣) والنسائى (٢٥٢/٥) وابن أبى شيبه (٣/٤١٠ و ٢١/٤) والطبرانى فى «الكبير» (٢٩١/١٧) برقم ٨٠٣ وابن خزيمة (٢١٠٠) وابن حبان (٣٦٠٣ - إحصان) والطحاوى (٧١/٢) والحاكم (٤٣٤/١) والبيهقى (٢٩٨/٤) والبغوى فى «شرح السنة» (١٧٩٦) وقال الترمذى: حسن صحيح . وصححه الحاكم ووافقه الذهبى .

(٢) حسن . رواه أحمد (٣٢٣-٣٢٤) والطبرانى فى «الكبير» (٩٦٤ و ٢٣/٢٣) وابن حبان (٣٦١٦، ٣٦٤٦ - إحصان) والحاكم (٤٣٦/١) والبيهقى (٣٠٣/٤) من حديث أم سلمة رضى الله عنها .

عن عباس بن عبد الله بن عباس، عن عمه الفضل: رار النبي ﷺ عباساً في بادية لنا. ثم قال: إسناده ضعيف. قال ابن القطان: هو كما ذكر ضعيف، ولا يُعرف حال محمد بن عمر، وذكر حديثه هذا عن أم سلمة في صيام يوم السبت والأحد، وقال: سكت عنه عبد الحق مصححاً له، ومحمد بن عمر هذا، لا يُعرف حاله، ويرويه عنه ابنه عبد الله بن محمد بن عمر، ولا يُعرف أيضاً حاله، فالحديث أراه حسناً. والله أعلم.

وقد روى الإمام أحمد وأبو داود، عن عبد الله بن بسر السلمي، عن أخته الصماء، أن النبي ﷺ قال: « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، فإن لم يجد أحدكم إلا لِحَاءَ عِنَبَةٍ أَوْ عُوْدَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضِغْهُ » (١).

فاختلف الناس في هذين الحديثين. فقال مالك رحمه الله: هذا كذب، يريد حديث عبد الله بن بسر، ذكره عنه أبو داود، قال الترمذي: هو حديث حسن، وقال أبو داود: هذا الحديث منسوخ، وقال النسائي: هو حديث مضطرب، وقال جماعة من

(١) شاذ. رواه أحمد (٣٦٨/٦) وأبو داود (٢٤٢١) والترمذي (٧٤٤) وابن ماجه (١٧٢٦) والنسائي في «الكبرى» كما في التحفة (٣٤٤/١١) والدارمي (١٩/٢) وابن خزيمة (٢١٦٤) والطبراني في «الكبير» (٢٤/ح ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١) والطحاوي (١٩/٢) والحاكم (٤٣٥/١) والبيهقي (٣٠٢/٤) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٤١١) والبخاري في «شرح السنة» (١٨٠٦) من حديث عبد الله بن بسر عن أخته الصماء رضى الله عنها وسنده صحيح. ولكنه معارض بالأحاديث المبيحة لصيام يوم السبت في غير الفريضة، مثل حديث أبي ذر رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة» حديث صحيح، رواه أحمد (١٦٢/٥) والنسائي (٢٠٩/٤) والترمذي (٧٦١) وسنده حسن وحديث عبد الله بن عمرو المتفق عليه أن النبي ﷺ قال له: «صم يوماً وأفطر يوماً فإنه أفضل الصيام وهو صيام داود ﷺ» وحديث ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر» رواه أبو داود (٢٤٥٠) وابن خزيمة (٢١٢٩) وسنده حسن وكذا صيام الست من شوال ولا ريب أن يوم السبت سوف يقع لا محالة في هذه الأيام وقال ابن مفلح المقدسي في: وفي «الفروع» (١٢٣-١٢٤) قال الأثرم: قال أبو عبد الله قد جاء فيه حديث الصماء، وكان يحيى بن سعيد يتيقه، وأبى يحدثني به، قال الأثرم: وحجة أبي عبد الله في الرخصة في يوم السبت أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر، وسيذكره المصنف بعد هذا الحديث وصححه جماعة وإسناده جيد (*) واختار شيخنا «يعني الإمام ابن تيمية» أنه لا يكره، وأنه لو أريد إفراده لما دخل الصوم المفروض لِيُسْتثنى فالحديث شاذ أو منسوخ» وقال أبو داود في «السنن»: هذا حديث منسوخ. وقال النسائي: هو حديث مضطرب.

(*) قلت: حديث أم سلمة سبق تخريجه والتي تخبر فيه أن النبي ﷺ يكثر من صيام يوم السبت والأحد، ويقول: «إنهما عيد المشركين، فانا أحب أن أخالفهم».

أهل العلم: لا تعارض بينه وبين حديث أم سلمة، فإن النهى عن صومه إنما هو عن إفراده، وعلى ذلك ترجم أبو داود، فقال: باب النهى أن يُخصَّ يوم السبت بالصوم، وحديثُ صِيامه، إنما هو مع يوم الأحد . قالوا: ونظيرُ هذا أنه نهى عن إفراد يوم الجمعة بالصوم، إلا أن يصومَ يوماً قبله أو يوماً بعده^(١)، وبهذا يزول الإشكال الذى ظنه مَنْ قال: إن صومه نوعٌ تعظيم له، فهو موافقة لأهل الكتاب فى تعظيمه، وإن تضمن مخالفتهم فى صومه، فإن التعظيم إنما يكون إذا أُفِرِدَ بالصوم، ولا ريب أن الحديث لم يَجِئْ بإفراده، وأما إذا صامه مع غيره، لم يكن فيه تعظيمٌ . والله أعلم .



فصل

فى نهيه ﷺ من صيام الدهر

ولم يكن من هديه - ﷺ - سرُّ الصوم وصيام الدهر، بل قد قال: « مَنْ صَامَ الدَّهْرَ لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ »^(٢) . وليس مراده بهذا مَنْ صَامَ الأيامَ المحرَّمةَ، فإنه ذكر ذلك جواباً لمن قال: أَرَأَيْتَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ؟ ولا يُقالُ فى جواب من فعل المحرم: لا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ، فإن هذا يؤذِنُ بأنه سواءُ فطرُهُ وصومُهُ لا يُثَابَ عليه، ولا يُعاقَبُ، وليس كذلك مَنْ فعل ما حرَّم الله عليه من الصيام، فليس هذا جواباً مطابقاً للسؤال عن المحرم من الصوم، وأيضاً فإن هذا عند مَنْ استحَبَّ صوم الدهر قد فعل مستحباً وحراماً، وهو عندهم قد صام بالنسبة إلى أيام الاستحباب، وارتكب محرماً بالنسبة إلى أيام التحريم، وفى كلِّ منهما لا يُقال: « لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ » فتزِيلُ قوله على ذلك غلط ظاهر .

وأيضاً فإن أيام التحريم مستثناة بالشرع، غيرُ قابلة للصوم شرعاً، فهى بمنزلة الليل شرعاً، وبمنزلة أيام الحيض، فلم يكن الصحابةُ لِيَسْأَلُوهُ عن صومها، وقد علموا عدم قبولها للصوم، ولم يكن لِيُجِيبَهُمْ لو لم يعلموا التحريم بقوله: « لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ »، فإن هذا ليس فيه بيان للتحريم .

(١) رواه البخارى (١١٤٤) ومسلم (٢٦٤٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه .

(٢) رواه مسلم (٢٧٠١) وأحمد (٢٩٧/٥) والترمذى (٧٦٧) وأبو داود (٢٤٢٥) والنسائى (٢٠٩/٤) من حديث

أبى قتادة رضى الله عنه .

فَهَدِيْهُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيْهِ، أَنْ صِيَامَ يَوْمٍ، وَفِطَرَ يَوْمٍ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ الدَّهْرِ، وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ . وسرد صيام الدهر مكروه، فإنه لو لم يكن مكروهاً، لزم أحدُ ثلاثة أمورٍ ممتنعة: أن يكون أحبُّ إلى الله من صوم يوم وفطر يوم، وأفضل منه، لأنه زيادة عمل، وهذا مردود بالحديث الصحيح: « إِنَّ أَحَبَّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ »^(١)، وإنه لا أفضل منه، وإما أن يكون مساوياً له في الفضل وهو ممتنع أيضاً، وإما أن يكون مباحاً متساوياً للطرفين لا استحباب فيه، ولا كراهة، وهذا ممتنع، إذ ليس هذا شأن العبادات، بل إما أن تكون راجحة، أو مرجوحة . . والله أعلم .

فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ: « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَأَتْبَعَهُ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ »^(٢). وقال فيمن صام ثلاثة أيام من كل شهر: « إِنَّ ذَلِكَ يَعْدِلُ صَوْمَ الدَّهْرِ »^(٣)، وذلك يدل على أن صوم الدهر أفضل مما عدل به، وأنه أمرٌ مطلوب، وثوابه أكثر من ثواب الصائمين، حتى شبه به من صام هذا الصيام .

قيل: نفسُ هذا التشبيه في الأمر المقدَّر، لا يقتضى جوازه فضلاً عن استحبابه، وإنما يقتضى التشبيه به في ثوابه لو كان مستحباً، والدليل عليه، من نفس الحديث، فإنه جعل صيام ثلاثة أيام من كل شهر بمنزلة صيام الدهر، إذ الحسنة بعشر أمثالها، وهذا يقتضى أن يحصل له ثواب من صام ثلاثمائة وستين يوماً، ومعلوم أن هذا حرام قطعاً، فعلم أن المراد به حصولُ هذا الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلاثمائة وستين يوماً، وكذلك قوله في صيام ستة أيام من شَوَّالٍ، إنه يعدل مع صيام رمضان السنة، ثم قرأ^(٤): « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » [الأنعام: ١٦٠]، فهذا صيام ستة وثلاثين يوماً، تعدل صيام ثلاثمائة وستين يوماً، وهو غير جائز بالاتفاق، بل قد يجزئ مثلُ هذا فيما يمتنع فعلُ المشبه به عادة، بل يستحيل، وإنما شبه به من فعل ذلك على تقدير إمكانه، كقوله لمن سأله عن عمل يعدل الجهاد: « هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن

(١) رواه البخارى (١٩٧٦) ومسلم (٢٦٨٤) وأبو داود (٢٤٢٧) والسنائى (٢١١/٤).

(٢) رواه مسلم (٢٧١٢) وأبو داود (٢٤٣٣) والترمذى (٧٥٩) وابن ماجه (١٧١٦) من حديث أبى أيوب رضى الله عنه.

(٣) صحيح. رواه الترمذى (٧٦٢) وابن ماجه (١٧٠٨) من حديث أبى ذر رضى الله عنه. وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٤) أى الرسول ﷺ، وهو تكملة حديث أبى ذر السابق

تقومَ ولا تَفْتَرُ، وأن تَصُومَ ولا تَفْطَرَ»^(١)؟ ومعلوم أن هذا ممتنع عادة، كامتناع صوم ثلاثمائة وستين يوماً شرعاً، وقد شبه العملَ الفاضل بكل منهما يزيدُه وضوحاً: أن أحب القيام إلى الله قيام داود، وهو أفضل من قيام الليل كله بصريح السنة الصحيحة، وقد مثل مَنْ صَلَّى العشاء الآخرة، والصُّبح فى جماعة، بمن قام الليل كله^(٢). فإن قيل: فما تقولون فى حديث أبى موسى الأشعرى: «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَيِّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ حَتَّى تَكُونَ هَكَذَا» وقَبَضَ كَفَّهُ^(٣). وهو فى مسند أحمد؟

قيل: قد اختلف فى معنى هذا الحديث . فقيل: ضَيِّقَتْ عليه حصراً له فيها، لتشديده على نفسه، وحمله عليها، ورغبته عن هَذَى رسول الله ﷺ، واعتقاده أن غيره أفضل منه . وقال آخرون: بل ضَيِّقَتْ عليه، فلا يبقى له فيها موضع، ورجحت هذه الطائفة هذا التأويل، بأن الصائم لما ضَيَّقَ على نفسه مسالك الشهوات وطرقها بالصوم، ضَيَّقَ الله عليه النار، فلا يبقى له فيها مكان، لأنه ضَيَّقَ طرقها عنه، ورجحت الطائفة الأولى تأويلها، بأن قالت: لو أراد هذا المعنى، لقال ضَيِّقَتْ عنه، وأما التضييق عليه، فلا يكون إلا وهو فيها . قالوا: وهذا التأويل موافق لأحاديث كراهة صوم الدهر، وأن فاعله بمنزلة مَنْ لم يصم . والله أعلم .



فصل

فى هديه ﷺ فى نية صوم التطوع

وكان ﷺ يدخل على أهله فيقول: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فإن قالوا: لا . قال:

(١) رواه البخارى (٢٧٨٥) والنسائى (١٩/٦) عن أبى هريرة رضى الله عنه، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: دلنى على عمل يعدل الجهاد؟ قال «لا أجده قال: هل تستطيع إذا خرج للمجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر، وتصوم ولا تفتط؟» قال: ومن يستطيع ذلك؟

(٢) عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من صلى العشاء فى جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح فى جماعة فكأنما صلى الليل كله» رواه مسلم (١٤٦٤) وأبو داود (٥٥٥) والترمذى (٢٢١).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٤١٤/٤) وابن أبى شيبه (٧٨/٣) والطيالسى (٥١٤) والبزار (١٠٤١) وابن خزيمة (٢١٥٤) وابن حبان (٣٥٨٤ - إحصان) وعبد الرزاق (٧٨٦٦) والبيهقى (٣٠٠/٤) وقال الهيثمى فى «المجمع» (١٩٣/٣) رواه أحمد والبزار إلا أنه قال: وعقد تسعين والطبرانى فى «الكبير» رجاله رجال الصحيح. اهـ وقال أبو البركات ابن تيمية: ويحمل على هذا من صام الأيام المنهى عنها..

« إِنِّي إِذَا صَائِمٌ »^(١)، فينشئ النية للتطوع من النهار، وكان أحياناً ينوى صوم التطوع، ثم يُفْطِرُ بعد^(٢)، أخبرت عنه عائشة رضى الله عنها بهذا وهذا، فالأول: فى صحيح مسلم، والثانى: فى كتاب النسائى . وأما الحديث الذى فى السنن عن عائشة: كنتُ أنا وحفصة صائمتين، فَعَرَضَ لَنَا طَعَامٌ اشْتَهَيْنَاهُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَدَرْتَنِي إِلَيْهِ حَفْصَةُ، وَكَانَتْ ابْنَةً أَبِيهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّا كُنَّا صَائِمَتَيْنِ، فَعَرَضَ لَنَا طَعَامٌ اشْتَهَيْنَاهُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ فَقَالَ: « أَقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ »^(٣)، فهو حديث معلول . قال الترمذى: رواه مالك بن أنس، ومعمراً، وعبد الله بن عمر، وزباد بن سعد، وغير واحد من الحفاظ، عن الزهرى، عن عائشة مرسلًا لم يذكروا فيه عن عروة، وهذا أصح . ورواه أبو داود، والنسائى، عن حيوة ابن شريح، عن ابن الهاد، عن زُمَيْلٍ مولى عُرْوَةَ، عن عُرْوَةَ، عن عائشة موصولاً، قال النسائى: زُمَيْلٌ ليس بالمشهور، وقال البخارى: لا يُعرف لزُمَيْلٍ سماع من عروة، ولا ليزيد بن الهاد من زُمَيْلٍ، ولا تقوم به الحجة .

وكان ﷺ إذا كان صائماً ونزل على قوم، أتم صيامه، ولم يُفْطِرْ، كما دخل على أم سُلَيْمٍ، فأتته بتمر وسمن، فقال: « أَهْبِدُوا سَعْنَكُمْ فِى سَقَائِهِ، وَتَمَرَكُمُ فِى وَعَائِهِ، فَإِنِّى صَائِمٌ »^(٤) . ولكنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَقَدْ ثَبِتَ عَنْهُ فِى « الصَّحِيحِ »: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ: إِنِّى صَائِمٌ »^(٥) .

وأما الحديث الذى رواه ابنُ ماجه: والترمذى، والبيهقى عن عائشة رضى الله عنها ترفعه: « مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ، فَلَا يَصُومُونَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ »^(٦)، فقال الترمذى: هذا الحديث منكر، لا نعرف أحداً من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة .

(١) رواه مسلم (٢٦٧٠) وأحمد (٢٠٧/٦) وأبو داود (٢٤٥٥٠) والترمذى (٧٣٣) والنسائى (١٩٤-١٩٥) .

(٢) هو جزء من الحديث السابق .

(٣) ضعيف . رواه أبو داود (٢٤٥٧) وفى سننه زميل مولى عروة، وهو مجهول كما فى «التقريب» (٢٦٣/١) وقال البخارى: «لا يعرف لزميل سماع من عروة ولا ليزيد سماع من زميل ولا تقوم به الحجة» «تهذيب الكمال» (٣٩٠/٩) .

(٤) رواه البخارى (١٩٥٢) وأحمد (١٠٨/٣) و١٨٨ و٢٤٨ من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه .

(٥) رواه مسلم (٢٦٥٩) وأبو داود (٢٤٦١) والترمذى (٧٨١) وابن ماجه (١٧٥٠) .

(٦) ضعيف جداً . رواه الترمذى (٧٨٩) وفى سننه أيوب بن واقد الكوفى وهو متروك كما فى «التقريب» (٩٢/١) ورواه ابن ماجه (١٧٦٣) وفى سننه أبو بكر المدينى وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٤٠١/٢) .

فصل

وكان من هديه ﷺ، كراهة تخصيص يوم الجمعة بالصوم فعلاً منه وقولاً، فصح النهى عن إفراذه بالصوم، من حديث جابر بن عبد الله^(١)، وأبى هريرة^(٢)، وجويرية بنت الحارث^(٣)، وعبد الله بن عمرو^(٤)، وجنادة الأزدي^(٥) وغيرهم، وشرب يوم الجمعة وهو على المنبر، يُريهم أنه لا يصوم يوم الجمعة^(٦)، ذكره الإمام أحمد، وعلل المنع من صومه بأنه يوم عيد، فروى الإمام أحمد، من حديث أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ، فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ عِيدِكُمْ يَوْمَ صِيَامِكُمْ إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ»^(٧).

فإن قيل: فيوم العيد لا يُصام مع ما قبله ولا بعده. قيل: لما كان يوم الجمعة مشبهًا بالعيد، أخذ من شبهه النهى عن تحرّى صيامه، فإذا صام ما قبله أو ما بعده، لم يكن قد تحرّاه، وكان حكمه حكم صوم الشهر، أو العشر منه، أو صوم يوم، وفطر يوم، أو صوم يوم عرفة وعاشوراء إذا وافق يوم الجمعة، فإنه لا يُكره صومه فى شيء من ذلك.

(١) عن محمد بن عباد بن جعفر قال: سألت جابراً أنهى النبى ﷺ عن صوم يوم الجمعة؟ قال: نعم. رواه البخارى (١٩٨٤) ومسلم (٢٦٤٠) وابن ماجه (١٧٢٤).

(٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصوموا يوم الجمعة إلا قبله يوم أو بعده يوم» رواه مسلم (٢٦٤٢) وأبو داود (٢٤٢٠) والترمذى (٧٤٣) وابن ماجه (١٧٢٣).

(٣) عن جويرية بنت الحارث رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ دخل عليها فى يوم الجمعة وهى صائمة فقال: «أصمت أمس؟» قالت: لا، قال: «تصومين غداً؟» قال: لا، قال: «فأفطرى» رواه البخارى (١٩٨٦) وأحمد (٣٢٤/٦) وأبو داود (٢٤٢٢).

(٤) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه قال: دخل النبى ﷺ على جويرية بنت الحارث يوم الجمعة وهى صائمة، فقال: «أصمت أمس؟» قالت: لا، قال: «أتريدين أن تصومى غداً؟» قالت: لا قال: «فأفطرى» رواه ابن خزيمة (٢١٦٢) وابن أبى شيبة (٤٣/٣) وابن حبان (٣٦١١ - إحصان) والطحاوى (٧٨/٢) وسنده صحيح.

(٥) عن جنادة الأزدي رضى الله عنه قال: دخلت على رسول الله ﷺ فى نفر من الأزد يوم الجمعة فدعانا رسول الله ﷺ إلى طعام بين يديه فقلنا إنا صيام، فقال: «أصمتن أمس؟» قلنا: لا، قال: «أفتصومون غداً؟» قلنا: لا. قال: «فأفطروا ثم لا تصوموا يوم الجمعة متفرداً» رواه الحاكم (٦٠٨/٣) وقال صحيح على شرط مسلم.

(٦) عن جنادة الأزدي رضى الله عنه أن النبى ﷺ دعا بإناء من ماء فشرب وهو على المنبر والناس ينظرون يريهم أنه لا يصوم يوم الجمعة. عزاه المصنف لأحمد وكذا أبو البركات فى «متقى الأخبار» ولم أقف عليه عند أحمد.

(٧) ضعيف. رواه أحمد (٣٠٣/٢) (٥٣٢) وابن خزيمة (٢١٦١) والحاكم (٤٣٧/١) وفى سنده «أبو بشر الشامى» مؤذن مسجد دمشق وهو مقبول كما فى «التقريب» (٣٩٥/٢).

فإن قيل: فما تصنعون بحديث عبد الله بن مسعود؟ قال: ما رأيت رسول الله ﷺ يَفْطِرُ في يَوْمِ الْجُمُعَةِ^(١) (رواه أهل السنن). قيل: نقبله إن كان صحيحاً، ويتعين حملُه على صومه مع ما قبله أو بعده، ونردُّه إن لم يصح، فإنه من الغرائب. قال الترمذی: هذا حديث حسن غريب.



فصل

في هديه ﷺ في الاعتكاف

لما كان صلاح القلب واستقامته على طريق سيره إلى الله تعالى، متوقفاً على جمعيته على الله، وكَمَّ شَعْنُهُ بإقباله بالكلية على الله تعالى، فإن شَعَثَ القلب لا يَلْمُهُ إلا الإقبالُ على الله تعالى، وكان فضولُ الطعام والشراب، وفضولُ مخالطة الأنام، وفضولُ الكلام، وفضولُ المنام، مما يزيده شَعَثاً، وَيُسْتَتُّ في كُلِّ وادٍ، ويقطعه عن سيره إلى الله تعالى، أو يُضَعِّفُهُ، أو يعوقه وَيُوقِفُهُ. اقتضت رحمة العزيز الرحيم بعباده أن شرع لهم من الصوم ما يذهبُ فضولَ الطعام والشراب، ويستفرغُ من القلب أخلاطَ الشهواتِ المعوقة له عن سيره إلى الله تعالى، وشرعه بقدر المصلحة، بحيث ينتفعُ به العبد في دنياه وأخراه، ولا يضرُّه ولا يقطعُه عن مصالحه العاجلة والآجلة.

وشرع لهم الاعتكاف الذي مقصوده وروحه عكوف القلب على الله تعالى، وجمعيته عليه، والخلوة به، والانقطاعُ عن الاشتغال بالخلق والاشتغال به وحده سبحانه، بحيث يصير ذكره وجهه، والإقبالُ عليه في محل هموم القلب وخطراته، فيستولى عليه بدلها، ويصير الهمُّ كُلُّه به، والخطراتُ كُلُّها بذكره، والتفكيرُ في تحصيل مراضيه وما يُقَرِّبُ منه، فيصيرُ أنسه بالله بدلاً عن أنسه بالخلق، فيعده بذلك لأنسه به يوم الوحشة في القبور حين لا أنيس له، ولا ما يفرحُ به سواه، فهذا مقصود الاعتكاف الأعظم. ولما كان هذا المقصود إنما يتمُّ مع الصوم، شرع الاعتكاف في أفضل أيام الصوم، وهو العشر الأخير من رمضان.

(١) حسن. رواه أبو داود (٢٤٥٠) والترمذی (٧٤٢) وابن ماجه (١٧٢٥) وابن خزيمة (٢١٢٩).

ولم يُنقل عن النبى ﷺ، أنه اعتكف مفطراً قطُّ، بل قد قالت عائشة: لا اعتكاف إلا بصوم^(١). ولم يذكر الله سبحانه الاعتكاف إلا مع الصوم، ولا فعله رسول الله ﷺ إلا مع الصوم.

فالقول الراجح فى الدليل الذى عليه جمهور السلف: أن الصوم شرط فى الاعتكاف^(٢)، وهو الذى كان يُرجّحه شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية.

وأما الكلام، فإنه شرع للأمة حبس اللسان عن كل ما لا ينفع فى الآخرة.

وأما فضول المنام، فإنه شرع لهم من قيام الليل ما هو من أفضل السهر وأحمد عاقبة، وهو السهر المتوسط الذى ينفع القلب والبدن، ولا يعوق عن مصلحة العبد، ومدار رياضة أرباب الرياضات والسلوك على هذه الأركان الأربعة، وأسعدهم بها من سلك فيها المنهاج النبوى المحمدي، ولم ينحرف انحراف الغالين، ولا قصر تقصير المفرطين، وقد ذكرنا هديه صلى الله عليه وسلم فى صيامه وقيامه وكلامه، فلنذكر هديه فى اعتكافه.

كان ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان، حتى توفاه الله عز وجل^(٣)، وتركه مرة، فقضاه فى شوال^(٤).

(١) صحيح. رواه أبو داود (٢٤٧٣) والبيهقى (٣١٥/٤) والدارقطنى (٢٠١/٢) وقد ورد هذا الحديث مرفوعاً إلى النبى ﷺ. رواه الدارقطنى (٢٠٠/٢) والحاكم (٤٤٠/١) وفى سنده سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف كما قال ابن عدى فى «الكامل» (٤٢٧/٣).

(٢) قال الشوكانى تعليقاً على حديث عائشة فيه دليل على أنه لا يصح الاعتكاف إلا بصوم وأنه شرط حكاة فى البحر عن العشرة جميعاً وابن عباس وابن عمر ومالك والأوزاعى والثورى وأبى حنيفة وحكى فى البحر أيضاً عن ابن مسعود والحسن البصرى والشافعى وأحمد وإسحاق أنه ليس بشرط قالوا: يصح الاعتكاف ساعة واحدة ولحظة واحدة واستدلوا بما تقدم من أنه ﷺ اعتكف العشر الأول من شوال ومن جملتها يوم الفطر وبحديث عمر الآتى (*) وهذا هو الحق لا كما قال ابن القيم: إن الراجع الذى عليه جمهور السلف أن الصوم شرط فى الاعتكاف «نيل الأوطار» (٣١٦/٤) وكذا قال صاحب «عون المعبود» (١٤٦/٧) ط مؤسسة قرطبة.

(٣) رواه البخارى (٢٠٣٦) ومسلم (٢٧٣٨) وأحمد (٢٣٢/٦) وأبو داود (٤٢٦٢) عن عائشة رضى الله عنها.

(٤) رواه البخارى (٢٠٣٣) ومسلم (٢٧٣٩) وأحمد (٢٢٦/٦) وأبو داود (٢٤٦٤) والترمذى (٧٩١) والنسائى (٤٤/٢) وابن ماجه (١٧٧١) عن عائشة رضى الله عنها.

(*) حديث عمر أنه سأل النبى ﷺ قال: «كنت نذرت فى الجاهلية أن اعتكف ليلة فى المسجد الحرام، قال: فأوف بنذرك» متفق عليه.

واعتكف مرة في العشر الأول، ثم الأوسط، ثم العشر الأخير، يلتمس ليلة القدر، ثم تبين له أنها في العشر الأخير^(١)، فداوم على اعتكافه حتى لحق بربه عزَّ وجلَّ .

وكان يأمر بخباء فيضرب له في المسجد يخلو فيه بربه عزَّ وجلَّ^(٢) .

وكان إذا أراد الاعتكاف، صلى الفجر، ثم دخله، فأمر به مرة، ففَضِرْبُ فأمر أزواجه بأخبيتهنَّ، ففَضِرْبُ، فلما صلى الفجر، نظر، فرأى تلك الأخبية، فأمر بخبائه ففَوَّضَ، وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال^(٣) .

وكان يعتكف كل سنة عشرة أيام، فلما كان في العام الذي قُبِضَ فيه اعتكف عشرين يوماً، وكان يعارضه جبريل بالقرآن كل سنة مرة، فلما كان ذلك العام عارضة به مرتين، وكان يعرضُ عليه القرآن أيضاً في كل سنة مرة فعرض عليه تلك السنة مرتين^(٤) .

وكان إذا اعتكف، دخل قُبَّته وحده، وكان لا يدخل بيته في حال اعتكافه إلا لحاجة الإنسان، وكان يُخْرِجُ رأسه من المسجد إلى بيت عائشة، فترجله، وتغسله وهو في المسجد وهي حائض^(٥)، وكانت بعضُ أزواجه تزوره وهو معتكف، فإذا قامت تذهب، قامَ معها يَقبَلُها، وكان ذلك ليلاً، ولم يُباشِر امرأة من نسائه وهو معتكف لا بقبلة ولا غيرها، وكان إذا اعتكف طَرَحَ له فراشه، ووضع له سريره في معتكفه، وكان إذا خرج لحاجته، مرَّ بالمريض وهو على طريقه، فلا يُعَرِّجُ عليه ولا يَسْأَلُ

(١) رواه مسلم (٢٧٢٥) كتاب الصيام: باب: فضل ليلة القدر والحث على طلبها.

(٢) رواه البخاري (٢٠٣٣) كتاب الاعتكاف: باب اعتكاف النساء.

(٣) رواه البخاري (٢٠٣٣) ومسلم (٢٧٣٩) وأحمد (٢٢٦/٦) وأبو داود (٢٤٦٤) والترمذي (٧٩١) والنسائي

(٤٤/٢) وابن ماجه (١٧٧١) من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٤) رواه البخاري (٤٩٩٨) وأحمد (٣٣٥، ٣٣٦/٢) وابن ماجه (١٧٦٩) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

(٥) رواه البخاري (٢٠٤٦، ٢٠٢٩) ومسلم (٦٧١، ٦٧٠) وأحمد (١٠٤/٦) وأبو داود (٢٤٦٧، ٢٤٦٨) والترمذي

(٨٠٤) وابن ماجه (١٧٧٦) من حديث عائشة رضى الله عنها .

عنه^(١). واعتكف مرة فى قبة تُركية، وجعل على سِدَّتِها حصيراً^(٢)، كلّ هذا تحصيلاً لمقصود الاعتكاف وروحه، عكسَ ما يفعله الجهالُ من اتخاذ المعتكف موضعَ عشرة، ومجلبة للزائرين، وأخذهم بأطراف الأحاديث بينهم، فهذا لون، والاعتكاف النبوى لون . واللّه الموفق .



(١) ضعيف . رواه أبو داود (٢٤٧٢) من حديث عائشة رضى الله عنها وفى سنده ليث بن أبى سليم وهو ضعيف .
(٢) انظر حديث أبى سعيد الخدرى السابق .

كتاب الحج والعمرة

فصل

في هديه ﷺ في حجه و عمره

اعتمر ﷺ بعد الهجرة أربعَ عُمَرٍ، كُلُّهُنَّ في ذى القعدة، الأولى: عُمرة الحُدَيْبِيَّةِ، وهى أولاهُنَّ سَنَةٌ ست، فصدَّه المشركون عن البيت، فنحرَ البدنَ حيثُ صدَّ بالحُدَيْبِيَّةِ، وحلَّقَ هو وأصحابه رؤوسهم، وحلَّوا من إحرامهم، ورجع من عامه إلى المدينة^(١).

الثانية: عُمرة القَضِيَّةِ في العام المقبل، دخل مكة فاقام بها ثلاثاً، ثم خرَّجَ بعد إكمال عُمَرَتِهِ، واختلَفَ: هل كانت قضاءً للعُمرة التى صدَّ عنها في العام الماضى، أم عُمرةٌ مستأنفة؟ على قولين للعلماء، وهما روايتان عن الإمام أحمد: إحداهما: أنها قضاء، وهو مذهب أبى حنيفة رحمه الله. والثانية: ليست بقضاء، وهو قول مالك رحمه الله، والذين قالوا: كانت قضاءً، احتجوا بأنها سميت عُمرة القضاء، وهذا الاسم تابع للحكم، وقال آخرون: القضاء هنا، من المقاضاة، لانه قاضى أهل مكة عليها، لا إنه من قَضَى قضاءً. قالوا: ولهذا سميت عُمرة القَضِيَّةِ. قالوا: والذين صدَّوا عن البيت، كانوا ألفاً وأربعمائة، وهؤلاء كُلُّهم لم يكونوا معه في عُمرة القَضِيَّةِ، ولو كانت قضاءً، لم يتخلَّفَ منهم أحد، وهذا القولُ أصح، لأن رسول الله ﷺ لم يأمرُ مَنْ كان معه بالقضاء^(٢).

(١) رواه البخارى (٤١٨٣) كتاب المغازى، باب: غزوة الحديبية من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٢) قال السهيلي: «عمرة القضاء، ويقال لها: عمرة القصاص، وهذا الاسم أولى بها لقوله تعالى «الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص» وهذه الآية فيها نزلت، فهذا الاسم أولى بها وسميت عمرة القضاء؛ لأن النبى ﷺ قاضى قريشاً عليها، لا لانه قضى العمرة. التى صد عن البيت فيها، فإنها لم تك فسدت بصددهم عن البيت، بل كانت عمرة تامة متقبلة... فهى معدودة من عمر النبى ﷺ، وهى أربع: عمرة الحديبية و عمرة القضاء، و عمرة الجعرانة، والعمرة التى قرنها مع حجة الوداع «الروض الأنف» (٧٦/٤، ٧٧). وقال الحافظ ابن حجر: قال ابن التين: فى عدهم عمرة الحديبية التى صد عنها ما يدل على أنها عمرة تامة، وفيه إشارة إلى صحة قول الجمهور أنه لا يجب القضاء على من صد عن البيت خلافاً للحنفية، ولو كانت عمرة القَضِيَّةِ بدلاً عن عمرة الحديبية لكانتا واحدة، وإنما سميت عمرة القَضِيَّةِ والقضاء لأن النبى ﷺ قاضى قريشاً فيها لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التى صد عنها إذا لو كانت كذلك لكانتا عمرة واحدة «فتح البارى» (٧٠٥/٣).

الثالثة: عُمُرَتُهُ التي قرنَها مع حَجَّتِهِ، فإنه كان قارناً لبضعة عشر دليلاً، سنذكرها عن قريب إن شاء الله .

الرابعة: عُمُرَتُهُ من الجِعْرَانَةِ^(١)، لما خرج إلى حُنين، ثم رجع إلى مكة، فاعتمر من الجِعْرَانَةِ داخلًا إليها .

ففى « الصحيحين »: عن أنس بن مالك قال: اعتمر رسول الله ﷺ أربعَ عُمَرٍ، كُلُّهُنَّ فى ذى القعدة، إلاَّ الَّتِي كَانَتْ مَعَ حَجَّتِهِ: عُمَرَةٌ منَ الحُدَيْبِيَّةِ - أو زمنَ الحُدَيْبِيَّةِ فى ذى القعدة، وعُمَرَةٌ منَ العَامِ الْمُقْبِلِ فى ذى القعدة، وعُمَرَةٌ منَ الجِعْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فى ذى القعدة، وعُمَرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ^(٢).

ولم يُناقضْ هذا ما فى « الصحيحين » عن البراء بن عازب قال: اعتمر رسول الله ﷺ فى ذى القعدة قبل أن يحجَّ مرتين^(٣)، لأنه أراد العُمَرَةَ المفردة المستقلة التى تَمَّتْ، ولا ريب أنهما اثنتان، فإن عُمَرَةَ القِرَانِ لم تكن مستقلةً، وعُمَرَةَ الحُدَيْبِيَّةِ صُدِّ عنها، وحيل بينه وبين إتمامها، ولذلك قال ابن عباس: اعتمر رسول الله ﷺ أربعَ عُمَرٍ: عُمَرَةَ الحُدَيْبِيَّةِ، وعُمَرَةَ القِضَاءِ منَ قَابِلٍ، والثالثة من الجِعْرَانَةِ، والرابعة مع حَجَّتِهِ^(٤) (ذكره الإمام أحمد) .

ولا تناقض بين حديث أنس: أنهم فى ذى القعدة، إلا التى مع حَجَّتِهِ، وبين قول عائشة، وابن عباس: لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا فى ذى القعدة، لأن مبدأ عُمَرَةَ القِرَانِ، كان فى ذى القعدة، ونهايتها كان فى ذى الحجة مع انقضاء الحج، فعائشة وابن عباس أخبرا عن ابتدائها، وأنس أخبر عن انقضائها .

فأما قول عبد الله بن عمر: إن النبى ﷺ اعتمر أربعاً، إحداهُنَّ فى رجب، فوهم منه رضى الله عنه . قالت عائشة لما بلغها ذلك عنه: يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر رسول الله ﷺ عُمَرَةً قطُّ إلا وهو شاهد، وما اعتمر فى

(١) عن مُحَرِّشِ الكعب رضى الله عنه قال: دخل النبى ﷺ الجِعْرَانَةَ، فجاء إلى المسجد، ثم أحرم، ثم استوى على راحلته، فاستقبل بطن سرف حتى لقى طريقه للمدينة، وأصبح بمكة كبائت. رواه أبو داود (١٩٩٦) والترمذى (٧٣٥) والنسائى (١٩٩/٥ - ٢٠٠) وسنده حسن.

(٢) رواه البخارى (١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠) ومسلم (٢٩٨٠) وأبو داود (١٩٩٤) والترمذى (٢٨١٥)

(٣) رواه البخارى (١٧٨١) كتاب العَمَرَةِ، باب: كم اعتمر النبى ﷺ؟ ولم أقف عليه عند مسلم، والله أعلم.

(٤) صحيح. رواه أحمد (٢٤٦/١) وأبو داود (١٩٩٣) والترمذى (٨١٦) وابن ماجه (٣٠٠٣).

رجب قط (١) .

وأما ما رواه الدارقطنى، عن عائشة قالت: خرجتُ مع رسول الله ﷺ فى عُمره فى رمضان فأفطرَ وصُمتُ، وقصرَ وأتممتُ، فقلتُ: بأبى وأُمى، أفطرتَ وصُمتُ، وقصرتَ وأتممتُ، فقال: « أَحْسَنْتِ يَا عَائِشَةُ » (٢) . فهذا الحديث غلط، فإن رسول الله ﷺ لم يعتَمِرْ فى رمضان قط، وعُمَرُهُ مضبوطة العدد والزمان، ونحن نقول: يرحمُ الله أُمَّ المؤمنين، ما اعتَمِرَ رسولُ الله ﷺ فى رمضان قط، وقد قالت عائشة رضى الله عنها: لم يعتَمِرْ رسولُ الله ﷺ إلا فى ذى القعدة (٣) (رواه ابن ماجه وغيره) .

ولا خلاف أن عُمَرَهُ لم تَزِدْ على أربع، فلو كان قد اعتَمِرَ فى رجب، لكانت خمساً، ولو كان قد اعتَمِرَ فى رمضان، لكانت ستاً، إلا أن يُقال: بعضُهن فى رجب، وبعضُهن فى رمضان، وبعضُهن فى ذى القعدة، وهذا لم يقع، وإنما الواقع: اعتِمَارُهُ فى ذى القعدة كما قال أنس رضى الله عنه، وابن عباس رضى الله عنه، وعائشة رضى الله عنها، وقد روى أبو داود فى « سننه » عن عائشة، أن النبى ﷺ اعتَمِرَ فى شوال (٤) . وهذا إذا كان محفوظاً فلعلهُ فى عُمرة الجِعْرَانَةِ حين خرج فى شوال، ولكن إنما أحرم بها فى ذى القعدة .

فصل

ولم يكن فى عُمَرِهِ عُمَرَةٌ واحدة خارجاً من مكة كما يفعل كثيرٌ من الناس اليوم، وإنما كانت عُمَرُهُ كُلُّهَا داخلاً إلى مكة، وقد أقام بعد الوحى بمكة ثلاث عشرة سنة لم يُنْقَلْ عنه أنه اعتَمِرَ خارجاً من مكة فى تلك المدة أصلاً .

فالعُمرة التى فعلها رسولُ الله ﷺ وشرعها، هى عُمَرَةُ الداخل إلى مكة، لا عُمَرَةٌ مَنْ كان بها فيخرجُ إلى الحل ليعتَمِرَ، ولم يفعل هذا على عهده أحد قط إلا عائشة وحدها بين سائر مَنْ كان معه، لأنها كانت قد أَهَلَّتْ بالعُمرة فحاضت، فأمرها،

(١) رواه البخارى (١٧٧٥) ومسلم (٢٩٨٤) وأبو داود (١٩٩٢) والترمذى (٩٣٧) .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) صحيح . رواه ابن ماجه (٢٩٩٧) كتاب المناسك باب: العمرة فى ذى القعدة .

(٤) رواه أبو داود (١٩٩١) عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ، اعتَمِرَ عمرتين فى ذى القعدة، وعمره فى شوال . قال الألبانى: صحيح لكن قوله: « فى شوال » يعنى ابتداء، وإلا فهى كانت فى ذى القعدة أيضاً .

فأدخلت الحجَّ على العُمرة، وصارت قارِنة، وأخبرها أنَّ طوافها بالبيت وبين الصفا والمروة قد وقع عن حَجَّتِها وعُمَرَّتِها، فوجدت في نفسها أن يرجع صواحباتها بحج وعُمرة مستقلين، فانهنَّ كنَّ متمتعات ولم يحضن ولم يقرنَّ، وترجعُ هي بعُمرة في ضمن حَجَّتِها، فأمر أخاها أن يُعمرَها من التنعيم تطييباً لقلبها^(١).

ولم يعتمر هو من التنعيم في تلك الحجة ولا أحد ممن كان معه، وسيأتي مزيد تقرير لهذا وبسط له عن قريب إن شاء الله تعالى.

فصل

دخل رسول الله ﷺ مكة بعد الهجرة خمسَ مرات سوى المرة الأولى، فإنه وصل إلى الحُدَيْيَةِ، وصدَّ عن الدخول إليها، أحرم في أربعٍ منهنَّ من الميقات لا قبله، فأحرم عام الحُدَيْيَةِ من ذى الحليفة، ثم دخلها المرة الثانية، فقصى عُمَرَتَهُ، وأقام بها ثلاثاً، ثم خرج، ثم دخلها في المرة الثالثة عامَ الفتح في رمضان بغير إحرام، ثم خرج منها إلى حُنين، ثم دخلها بعُمرة من الجعرانة ودخلها في هذه العُمرة ليلاً، وخرج ليلاً، فلم يخرج من مكة إلى الجعرانة ليعتمر كما يفعل أهل مكة اليوم، وإنما أحرم منها في حال دخوله إلى مكة، ولما قضى عُمَرَتَهُ ليلاً، رجع من فوره إلى الجعرانة، فبات بها، فلما أصبح زالت الشمس، خرج من بطن سَرَفَ حتى جامع الطريق [طريق جَمْعٍ بِيْطْنٍ سَرَفَ]، ولهذا خفيت هذه العُمرة على كثير من الناس^(٢).

والمقصود، أن عُمَرَهُ كُلَّهَا كانت في أشهر الحج، مخالفةً لَهْدَى المشركين، فإنهم كانوا يكرهون العُمرة في أشهر الحج، ويقولون: هي من أفجر الفجور، وهذا دليل على أن الاعتماد في أشهر الحج أفضلُ منه في رجب بلا شك.

(١) عن عائشة رضى الله عنها؛ أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهلنا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ: «من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يهل حتى يهل منها جميعاً»
قالت: فقدمت مكة وأنا حائض، لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال: «انفضى رأسك وامشطي، وأهلى بالحج ودعى العمرة» قالت: ففعلت، فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرت، فقال: هذه مكان عمرتك، فطاف الذين أهلوا بالعمره بالبيت والصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر، بعد أن رجعوا من منى لحجهم وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمره فلما طافوا طوافاً واحداً . رواه البخارى (١٥٥٦) ومسلم (٢٨٦٢) وأبو داود (١٧٨١) والنسائي (١٦٥/٥).

(٢) سبق تخريجه من حديث محرش الكعبى . .

وأما المفاضلة بينه وبين الاعتمار فى رمضان، فموضع نظر، فقد صح عنه أنه أمر أم معقل لما فاتها الحج معه، أن تعتمر فى رمضان، وأخبرها أن عمره فى رمضان تعدل حجة^(١).

وأيضاً: فقد اجتمع فى عمره رمضان أفضل الزمان، وأفضل البقاع، ولكن الله لم يكن ليختار لنبيه ﷺ فى عمره إلا أولى الأوقات وأحقها بها، فكانت العمرة فى أشهر الحج نظير وقوع الحج فى أشهره، وهذه الأشهر قد خصها الله تعالى بهذه العبادة، وجعلها وقتاً لها، والعمرة حج أصغر، فأولى الأزمته بها أشهر الحج، وذو القعدة أوسطها، وهذا مما نستخير الله فيه، فمن كان عنده فضل علم، فليرشد إليه.

وقد يقال: إن رسول الله ﷺ كان يشتغل فى رمضان من العبادات بما هو أهم من العمرة، ولم يكن يمكنه الجمع بين تلك العبادات وبين العمرة، فأخر العمرة إلى أشهر الحج، ووفر نفسه على تلك العبادات فى رمضان مع ما فى ترك ذلك من الرحمة بأتمته والرافة بهم، فإنه لو اعتمر فى رمضان، لبادرت الأمة إلى ذلك، وكان يشق عليها الجمع بين العمرة والصوم، وربما لا تسمح أكثر النفوس بالفطر فى هذه العبادة حرصاً على تحصيل العمرة وصوم رمضان، فتحصل المشقة، فأخرها إلى أشهر الحج، وقد كان يترك كثيراً من العمل وهو يحب أن يعمل، خشية المشقة عليهم.

ولما دخل البيت، خرج منه حزينا، فقالت له عائشة فى ذلك؟ فقال: «إني أخاف أن أكون قد شققت على أمتي»^(٢).

وهم أن ينزل يستسقى مع سقاء زمزم للحاج، فخاف أن يغلب أهلها على سقايتهم

(١) صحيح. رواه أبو داود (١٩٨٨، ١٩٨٩) والترمذى (٩٣٩) والدارمى (٥١/٢) وابن ماجه (٢٩٩٣) وعن عطاء قال: سمعت ابن عباس يحدثنا قال: قال رسول الله ﷺ لامرأة من الأنصار، سماها ابن عباس نسبت اسمها، مامعك أن تمحى معنا؟ قالت: لم يكن لنا إلا ناضحان فحج أبو ولدها وابنها على ناضح، وترك لنا ناضحاً ننضح عليه، قال: فإذا جاء رمضان فاعتمرى فإن عمرة فيه تعدل حجة. رواه البخارى (١٧٨٢) ومسلم (٢٩٨٥) والمعنى أن العمرة فى رمضان تعدل الحجة فى الثواب لا أنها تقوم مقامها فى إسقاط الفرض، وانظر «فتح البارى» (٧٠٧/٣) ط الريان.

(٢) عن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ خرج من عندها وهو مسرور، ثم رجع إلى وهو كئيب فقال: إني دخلت الكعبة، ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما دخلتها، إني أخاف أن أكون قد شققت على أمتي. رواه أبو داود (٢٠٢٩) والترمذى (٨٧٣) وابن ماجه (٣٠٦٤) وفى سننه إسماعيل بن عبد الملك بن أبى الصيفر ضعفه ابن أبى حاتم. وقال الحافظ: صدوق كثير الوهم. «التقريب» (٧٢/١).

بعده^(١) . والله أعلم .

فصل

ولم يحفظ عنه ﷺ، أنه اعتمر في السنة إلا مرة واحدة، ولم يعتمر في سنة مرتين، وقد ظن بعض الناس أنه اعتمر في سنة مرتين، واحتج بما رواه أبو داود في «سننه» عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، اعتمر عُمَرَتَيْنِ: عُمرة في ذى القعدة، وعُمرة في شوال^(٢) .

قالوا: وليس المرادُ بها ذكرٌ مجموع ما اعتمر، فإن أنسأ، وعائشة، وابن عباس، وغيرهم قد قالوا: إنه اعتمر أربعَ عُمَرٍ، فعُلِمَ أن مرادها به أنه اعتمر في سنة مرتين، مرة في ذى القعدة، ومرة في شوال، وهذا الحديث وهم، وإن كان محفوظاً عنها، فإن هذا لم يقع قط، فإنه اعتمر أربعَ عُمَرٍ بلا ريب: العُمرة الأولى كانت في ذى القعدة عُمرة الحديبية، ثم لم يعتمر إلى العام القابل، فاعتمر عُمرة القضية في ذى القعدة، ثم رجع إلى المدينة ولم يخرج إلى مكة حتى فتحها سنة ثمان في رمضان، ولم يعتمر ذلك العام، ثم خرج إلى حُنين في ست من شوال وهزم الله أعداءه، فرجع إلى مكة، وأحرم بعُمرة، وكان ذلك في ذى القعدة كما قال أنس وابنُ عباس، فمتى اعتمر في شوال؟ ولكن لقي العدو في شوال، وخرج فيه من مكة، وقضى عُمرة لما فرغ من أمر العدو في ذى القعدة ليلاً، ولم يجمع ذلك العام بين عُمَرتين، ولا قبله ولا بعده، ومن له عناية بأيامه ﷺ وسيرته وأحواله، لا يشك ولا يرتاب في ذلك .

فإن قيل: فبأي شيء يستحيون العُمرة في السنة مراراً إذا لم يُثبتوا ذلك عن النبي ﷺ؟ قيل: قد اختلف في هذه المسألة، فقال مالك: أكره أن يعتمر في السنة أكثر من عُمرة واحدة، وخالفه مطرّف من أصحابه وابنُ المَوَاز، قال مطرّف: لا بأس بالعُمرة في السنة مراراً، وقال ابن المَوَاز: أرجو أن لا يكون به بأس، وقد اعتمرت عائشة عُمَرتين

(١) رواه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (١٩٠٥) والنسائي (١٥٧/٥) وابن ماجه (٣٠٧٤) من حديث جابر بن عبد الله، قال: ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت، فصلى بمكة الظهر، فأتى بنى عبد المطلب يسقون على رزم، فقال: «انزعوا بنى عبد المطلب، فلولا أن يغلبكم الناس على سقيائكم لنزعت معكم» فناولوه دلواً فشرب منه .

(٢) سبق تخريجه .

فى شهر، ولا أرى أن يُمنع أحدٌ من التقرب إلى الله بشئٍ من الطاعات، ولا من الازدياد من الخير فى موضع، ولم يأت بالمنع منه نص، وهذا قول الجمهور .

إلا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى، استثنى خمسة أيام لا يُعتمر فيها: يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق، واستثنى أبو يوسف رحمه الله تعالى: يوم النحر، وأيام التشريق خاصة، واستثنت الشافعية: البائت بمنى لرمى أيام التشريق . واعتمرت عائشة فى سنة مرتين . فقيل للقاسم: لم ينكر عليها أحد ؟ فقال: أعلى أم المؤمنين؟! وكان أنس إذا حَمَمَ رأسه، خرج فاعتمر^(١) . ويذكر عن علي رضي الله عنه، أنه كان يعتمر فى السنة مراراً^(٢)، وقد قال ﷺ: «العُمْرة إلى العُمْرة كَفَّارةٌ لما بينهما»^(٣) .

ويكفى فى هذا، أن النبى ﷺ، أَعَمَرَ عائشة من التَّغِيمِ سوى عمرتها التى كانت أهلت بها، وذلك فى عام واحد، ولا يُقال: عائشة كانت قد رفضت العُمْرة، فهذه التى أهلت بها من التَّغِيمِ قضاء عنها، لأن العُمْرة لا يَصِحُّ رفضُها . وقد قال لها النبى ﷺ: «يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجَّكَ وَعُمْرَتِكَ»^(٤) وفى لفظ: «حَلَلْتَ مِنْهُمَا جَمِيعاً»^(٥) .

فإن قيل: قد ثبت فى صحيح البخارى: أنه صلى الله عليه وسلم قال لها: «ارْفُضِي عُمْرَتَكَ وانْقُضِي رَأْسَكَ وامْتَشْطِي» ، وفى لفظ آخر: «انْقُضِي رَأْسَكَ وامْتَشْطِي»^(٦)، وفى لفظ: «أَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ» ، فهذا صريح فى رفضها من وجهين، أحدهما: قوله: «ارْفُضِيهَا ودعيها» ، والثانى: أمره لها بالامتناع .

قيل: معنى قوله: «ارْفُضِيهَا»: اتركى أفعالها والاقتصار عليها، وكونى فى حَجَّةٍ

(١) ذكره الشافعى فى «مسنده» (٢٩٢/١، ٢٩٣) وعنه البيهقى (٣٤٤/٤) وفى سنده جهالة . ومعنى حَمَمَ رأسه، أى اسود بعد الحلق بنبات شعره، قال ابن الأثير: والمعنى أنه كان لا يؤخر العُمْرة إلى المحرم، وإن كان يخرج إلى الميقات ويعتمر فى ذى الحجة .

(٢) ذكره البيهقى فى «السنن الكبرى» (٣٤٤/٤) عن مجاهد أن على بن أبى طالب رضى الله عنه كان يعتمر فى كل شهر عُمْرة .

(٣) رواه البخارى (١٧٧٣) ومسلم (٣٢٣١) وأحمد (٤٦٢/٢) ومالك (٣٤٦/١) والنسائى (١١٥/٥) وابن ماجه (٢٨٨٨) عن أبى هريرة رضى الله عنه .

(٤) رواه مسلم (٢٨٨٥) كتاب الحج، باب: بيان وجوه الإحرام .

(٥) رواه مسلم (٢٨٨٩) وأبو داود (١٧٨٥) من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه .

(٦) رواه البخارى (١٥٥٦) ومسلم (٢٨٦٢) وأبو داود (١٧٨١) والنسائى (١٦٥/٥) عن عائشة رضى الله عنها .

معها، ويتعين أن يكونَ هذا هو المراد بقوله: « حَلَلْتُ مِنْهُمَا جَمِيعاً »، لما قضت أعمال الحج، وقوله: « يَسَعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتُكَ »، فهذا صريح في أن إحرام العُمرة لم يُرفض، وإنما رُفِضَتْ أَعْمَالُهَا وَالْإِقْتِصَارُ عَلَيْهَا، وأنها بانقضاء حَجِّهَا انقضى حَجُّهَا وَعُمْرَتُهَا، ثم أَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ تَطْيِيباً لِقَلْبِهَا، إِذْ تَأْتِي بِعُمْرَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ كَصَوَابَاتِهَا، ويوضح ذلك إيضاحاً بيّناً، ما روى مسلم في « صحيحه »، من حديث الزهري، عن عروة، عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَحَضَّتْ، فلم أزل حائضاً حتى كان يومُ عرفة، ولم أَهْلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي وَامْتَشِطَ، وَأَهْلَ بِالْحَجِّ، وَأَتَرَكَ الْعُمْرَةَ، قالت: ففعلتُ ذلك، حتى إِذَا قُضِيَ حَجِّي، بعث معي رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر، وأمرني أَنْ اعْتَمِرَ مِنَ التَّنْعِيمِ مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي أَدْرَكْنِي الْحَجُّ وَلَمْ أَهْلْ مِنْهَا^(١).

فهذا حديثٌ في غاية الصحة والصراحة، أنها لم تكن أَحَلَّتْ مِنْ عُمْرَتِهَا، وَأَنَّهَا بَقِيَتْ مُحَرَّمَةً حَتَّى أَدْخَلْتُ عَلَيْهَا الْحَجَّ، فهذا خبرُها عن نفسها، وذلك قولُ رسول الله ﷺ لها، كُلُّ مِنْهُمَا يَوَافِقُ الْآخَرَ. وبالله التوفيق.

وفى قوله ﷺ: « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ »^(٢) دليلٌ على التفريق بين الحج والعُمرة أى التكرار، وتنبيةٌ على ذلك، إِذْ لَوْ كَانَتِ الْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ، لَا تَفْعَلُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً، لَسَوَّى بَيْنَهُمَا وَلَمْ يُفَرَّقْ.

وروى الشافعي رحمه الله، عن عليّ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: اعْتَمَرَ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً^(٣). وروى وكيع، عن إسرائيل، عن سُيُودِ بْنِ أَبِي نَاجِيَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اعْتَمَرَ فِي الشَّهْرِ إِنْ أَطَقْتَ مَرَاراً. وذكر سعيد بن منصور، عن سفيان بن أبي حسين، عن بعض ولد أنس، أَنِ أَنْسًا كَانَ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ فَحَمَمَ رَأْسَهُ، خَرَجَ إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرَ^(٤).



(١) رواه البخاري (٣١٩) ومسلم (٢٨٦٣) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري (١٧٧٣) ومسلم (٣٢٣١) وأحمد (٤٦٢/٢) ومالك في «الموطأ» (٣٤٦/١) والنسائي (١١٥/٥)

وابن ماجه (٢٨٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

فصل

فى سياق هديه ﷺ فى حجته

لا خلاف أنه لم يحجَّ بعد هجرته إلى المدينة سوى حَجَّةٍ واحدة، وهى حَجَّةُ الْوَدَاعِ، ولا خلاف أنها كانت سنةً عشر .

واختلف: هل حجَّ قبل الهجرة ؟ فروى الترمذى، عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه، قال: حجَّ النَّبِيُّ ﷺ ثلاثَ حِجَجٍ، حَجَّتَيْنِ قبل أن يُهاجر، وحَجَّةً بعد ما هاجر معها عُمَرَةُ^(١) . قال الترمذى هذا حديث غريب من حديث سفيان . قال: وسألتُ محمداً - يعنى البخارى - عن هذا، فلم يعرفه من حديث الثورى، وفى رواية: لا يُعدُّ الحديث محفوظاً .

ولما نزل فرضُ الحج . بادر رسول الله ﷺ إلى الحجِّ من غير تأخير، فإنَّ فرضَ الحج تأخَّرَ إلى سنة تسع أو عشر، وأما قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فإنها وإن نزلت سنةً ستَّ عامٍ الحديبية، فليس فيها فرضيةُ الحج، وإنما فيها الأمرُ بإتمامه وإتمام العُمرة بعد الشروع فيهما، وذلك لا يقتضى وجوبَ الابتداء، فإن قيل: فَمَنْ أين لكم تأخير نزول فرضه إلى التاسعة أو العاشرة ؟ قيل: لأن صدر سورة آل عمران نزل عامَ الوفود، وفيه قَدِمَ وفدُ نجران على رسول الله ﷺ، وصالحهم على أداء الجزية، والجزية إنما نزلت عامَ تبوك سنة تسع، وفيها نزل صدرُ سورة آل عمران ، وناظرَ أهل الكتاب، ودعاهم إلى التوحيد والمباهلة، ويدلُّ عليه أن أهل مكة وجدوا فى نفوسهم على ما فاتهم من التجارة من المشركين لما أنزل الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة: ٢٨]، فأعاضهم الله تعالى من ذلك بالجزية، ونزول هذه الآيات، والمناداة بها، إنما كان فى سنة تسع، وبعث الصديق يؤدِّن بذلك

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٨١٥) وابن ماجه (٣٠٧٦) والدارقطنى (٢٧٨/٢) وقال الترمذى: هذا حديث غريب من حديث سفيان لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب، ورايت عبد الله بن عبد الرحمن روى هذا الحديث فى كتبه عن عبد الله بن أبى زياد.

قال: وسألت محمداً (يعنى البخارى) عن هذا فلم يعرفه من حديث الثورى عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبى ﷺ، ورايت لم يُعدَّ هذا الحديث محفوظاً. وقال: إنما يُروى عن الثورى عن أبى إسحاق عن مجاهد مرسلًا.

فى مكة فى مواسم الحج، وأردفه بعلى رضى الله عنه^(١)، وهذا الذى ذكرناه قد قاله غير واحد من السلف . . والله أعلم .



فصل

فى إعلانه ﷺ عن حجته

ولما عزم رسول الله ﷺ على الحج أعلم الناس أنه حاج، فتجهزوا للخروج معه، وسمع ذلك من حول المدينة، فقدموا يريدون الحج مع رسول الله ﷺ، ووافاه فى الطريق خلائق لا يحصون، فكانوا من بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه، وعن شماله مد البصر، وخرج من المدينة نهاراً بعد الظهر ليست بقين من ذى القعدة بعد أن صلى الظهر بها أربعاً، وخطبهم قبل ذلك خطبة علمهم فيها الإحرام وواجباته وسننه .

وقال ابن حزم: وكان خروجه يوم الخميس، قلت: والظاهر: أن خروجه كان يوم السبت، واحتج ابن حزم على قوله بثلاث مقدمات، إحداها: أن خروجه كان ليست بقين من ذى القعدة، والثانية: أن استهلال ذى الحجة كان يوم الخميس، والثالثة: أن يوم عرفة كان يوم الجمعة، واحتج على أن خروجه كان ليست بقين من ذى القعدة، بما روى البخارى من حديث ابن عباس: انطلق النبى ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وأدهن . . . فذكر الحديث^(٢) . وقال: وذلك لخمس بقين من ذى القعدة .

قال ابن حزم: وقد نص ابن عمر على أن يوم عرفة، كان يوم الجمعة، وهو التاسع، واستهلال ذى الحجة بلا شك ليلة الخميس، فأخر ذى القعدة يوم الأربعاء، فإذا كان خروجه ليست بقين من ذى القعدة، كان يوم الخميس، إذ الباقي بعده ست ليالٍ سواه .

ووجه ما اخترناه، أن الحديث صريح فى أنه خرج لخمس بقين وهى: يوم السبت، والأحد، والإثنين، والثلاثاء، والأربعاء، فهذه خمس، وعلى قوله: يكون خروجه لسبع بقين . فإن لم يعد يوم الخروج، كان لست، وأيهما كان، فهو خلاف

(١) رواه البخارى (٤٦٥٦) كتاب التفسير، باب: «وإذا من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برىء من المشركين ورسوله» .

(٢) رواه البخارى (١٥٤٥) كتاب الحج، باب: ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر .

الحديث . وإن اعتبر الليالى، كان خروجه لست ليال بقين لا لخمس، فلا يصح الجمع بين خروجه يوم الخميس، وبين بقاء خمس من الشهر البتة، بخلاف ما إذا كان الخروج يوم السبت، فإن الباقي بيوم الخروج خمس بلا شك، ويدل عليه أن النبى ﷺ ذكر لهم فى خطبته على منبره شأن الإحرام، وما يلبس المحرم بالمدينة، والظاهر: أن هذا كان يوم الجمعة، لأنه لم يُنقل أنه جمعهم، ونادى فيهم لحضور الخطبة، وقد شهد ابن عمر رضى الله عنهما هذه الخطبة بالمدينة على منبره . وكان من عادته - صلى الله عليه وسلم - أن يُعلمهم فى كل وقت ما يحتاجون إليه إذا حضر فعله، فأولى الأوقات به الجمعة التى يليها خروجه، والظاهر: أنه لم يكن ليدع الجمعة وبينه وبينها بعض يوم من غير ضرورة، وقد اجتمع إليه الخلق، وهو أحرص الناس على تعليمهم الدين، وقد حضر ذلك الجمع العظيم، والجمع بينه وبين الحج ممكن بلا تفويت . . والله أعلم .

ولما علم أبو محمد بن حزم، أن قول ابن عباس رضى الله عنه، وعائشة رضى الله عنها: خرج لخمس بقين من ذى القعدة، لا يلتئم مع قوله أوله بأن قال: معناه أن اندفاعه من ذى الحليفة كان لخمس، قال: وليس بين ذى الحليفة وبين المدينة إلا أربعة أميال فقط، فلم تُعد هذه المرحلة القريبة لقلتها، وبهذا تألّف جميع الأحاديث .

قال: ولو كان خروجه من المدينة لخمس بقين لذى القعدة، لكان خروجه بلا شك يوم الجمعة، وهذا خطأ، لأن الجمعة لا تُصلى أربعاً^(١)، وقد ذكر أنس، أنهم صلّوا الظهر معه بالمدينة أربعاً . قال: ويزيده وضوحاً، ثم ساق من طريق البخارى، حديث كعب بن مالك: «قلما كان رسول الله ﷺ يخرج فى سفر إذا خرج، إلا يوم الخميس»، وفى لفظ آخر: أن رسول الله ﷺ كان يحب أن يخرج يوم الخميس^(٢)، فبطل خروجه يوم الجمعة لما ذكرنا عن أنس، وبطل خروجه يوم السبت، لأنه حينئذ يكون خارجاً من المدينة لأربع بقين من ذى القعدة، وهذا ما لم يقله أحد .

(١) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: «صلى النبى ﷺ بالمدينة أربعاً وبلى الحليفة ركعتين، ثم بات حتى أصبح بلى الحليفة، فلما ركب راحلته واستوت به أهل» رواه البخارى (١٥٤٦) كتاب الحج، باب: من بات بلى الحليفة حتى أصبح .

(٢) رواه البخارى (٢٩٤٩ ، ٢٩٥٠) كتاب الجهاد والسير، باب: من أراد غزوة فورى بغيرها، ومن أحب الخروج يوم الخميس . وهو من حديث كعب بن مالك رضى الله عنه .

قال: وأيضاً قد صحَّ مبيته بذي الحليفة الليلة المقبلة من يوم خروجه من المدينة، فكان يكون اندفاعه من ذي الحليفة يوم الأحد، يعنى: لو كان خروجه يوم السبت، وصحَّ مبيته بذي طوى ليلة دخوله مكة، وصحَّ عنه أنه دخلها صبح رابعة من ذي الحجة، فعلى هذا تكون مدة سفره من المدينة إلى مكة سبعة أيام، لأنه كان يكون خارجاً من المدينة لو كان ذلك لأربع بقين لذي القعدة، واستوى على مكة لثلاث خلون من ذي الحجة، وفي استقبال الليلة الرابعة، فتلك سبع ليالٍ لا مزيد، وهذا خطأ بإجماع، وأمر لم يقله أحد، فصحَّ أن خروجه كان لست بقين من ذي القعدة واتلفت الروايات كلها، وانتفى التعارض عنها بحمد الله... انتهى.

قلت: هي متألّفة متوافقة، والتعارض مُنتف عنها مع خروجه يوم السبت، ويزول عنها الاستكراه الذى أولها عليه كما ذكرناه. وأما قول أبى محمد بن حزم: لو كان خروجه من المدينة لخمس بقين من ذي القعدة، لكان خروجه يوم الجمعة... إلى آخره فغير لازم، بل يصح أن يخرج لخمس، ويكون خروجه يوم السبت، والذى غرّ أباً محمد أنه رأى الراوى قد حذف التاء من العدد، وهى إنما تُحذف من المؤنث، ففهم لخمس ليالٍ بقين، وهذا إنما يكون إذا كان الخروج يوم الجمعة، فلو كان يوم السبت، لكان لأربع ليالٍ بقين، وهذا بعينه ينقلبُ عليه، فإنه لو كان خروجه يوم الخميس، لم يكن لخمس ليالٍ بقين، وإنما يكون لست ليالٍ بقين، ولهذا اضطر إلى أن يؤوّل الخروج المقيّد بالتاريخ المذكور بخمس على الاندفاع من ذي الحليفة، ولا ضرورة له إلى ذلك، إذ من الممكن أن يكون شهرُ ذي القعدة كان ناقصاً، فوقع الإخبار عن تاريخ الخروج بخمس بقين منه بناءً على المعتاد من الشهر، وهذه عادة العرب والناس فى تواريخهم، أن يُورخُوا بما بقى من الشهر بناءً على كماله، ثم يقع الإخبار عنه بعد انقضائه، وظهور نقصه كذلك، لثلاث يختلف عليهم التاريخ، فيصح أن يقول القائل: يوم الخامس والعشرين، كتب لخمس بقين، ويكون الشهر تسعاً وعشرين، وأيضاً فإن الباقي كان خمسة أيام بلا شك بيوم الخروج، والعرب إذا اجتمعت الليالى والأيام فى التاريخ، غلبت لفظ الليالى لأنها أول الشهر، وهى أسبق من اليوم، فتذكر الليالى، ومرادها الأيام، فيصح أن يُقال: لخمس بقين باعتبار الأيام، ويُذكر لفظ العدد باعتبار الليالى، فصحَّ حينئذ أن يكون خروجه لخمس بقين، ولا يكون يوم الجمعة.

وأما حديثُ كعب^(١)، فليس فيه أنه لم يكن يخرج قطُّ إلا يومَ الخميس، وإنما فيه أن ذلك كان أكثرَ خروجه، ولا ريب أنه لم يكن يتقيَّدُ فى خروجه إلى الغزوات بيوم الخميس .

وأما قوله: لو خرج يومَ السبت، لكان خارجاً لأربع، فقد تبين أنه لا يلزم، لا باعتبار الليالى، ولا باعتبار الأيام .

وأما قوله: « إنه بات بذي الحليفة الليلة المستقبلة من يوم خروجه من المدينة » . . إلى آخره، فإنه يلزم من خروجه يوم السبت أن تكون مدة سفره سبعة أيام، فهذا عجيبٌ منه، فإنه إذا خرج يومَ السبت وقد بقى من الشهر خمسة أيام، ودخل مكة لأربع مَضِينَ من ذى الحجة، فبين خروجه من المدينة ودخوله مكة تسعة أيام، وهذا غيرُ مشكل بوجه من الوجوه، فإن الطريق التى سلكها إلى مكة بين المدينة وبينها هذا المقدار، وسيرُ العربُ أسرعُ من سير الحضر بكثير، ولا سيما مع عدم المحامل والكجاوات والزوامل الثقالة . . . والله أعلم .

عدنا إلى سياق حَجَّه، فصلَّى الظهر بالمدينة بالمسجد أربعاً، ثم ترجَّل وأدَّهَن، ولبس إزاره ورداءه، وخرج بين الظهر والعصر، فنزل بذي الحليفة، فصلَّى بها العصر ركعتين، ثم بات بها^(٢) .

ومصلَّى بها المغرب، والعشاء، والصبح، والظهر^(٣)، فصلَّى بها خمس صلوات، وكان نساؤه كُلُّهن معه، وطاف عليهن تلك الليلة^(٤) .

فلما أراد الإحرام، اغتسل غُسلًا ثانياً لإحرامه غير غُسل الجماع الأول، ولم يذكر ابن حزم أنه اغتسل غير الغُسل الأول للجَنابة، وقد ترك بعضُ الناس ذكره، فإما أن يكون تركه عمداً، لأنه لم يثبت عنده، وإما أن يكون تركه سهواً منه، وقد قال زيدُ بن ثابت: إنه رأى النبی ﷺ تجرَّد لإِهلاله واغتسل^(٥) . قال الترمذی: حديث حسن غريب .

(١) هو السابق تخريجه . (٢) سبق تخريجه من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه .

(٣) صحيح . رواه النسائي (١٢٧/٥) عن أنس بن مالك رضى الله عنه .

(٤) رواه البخارى (٢٦٧) ومسلم (٢٧٩٦) والنسائي (٢٠٣/١) من حديث عائشة رضى الله عنها .

(٥) حسن . رواه الترمذی (٨٣٠) والدارمی (٣١/٢) والبيهقى (٣٢/٥) . (٣٣) .

وذكر الدارقطني، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يُحرم، غسل رأسه بخطمي وأُشنان^(١).

ثم طيَّبته عائشة بيدها بِذَرِيرَةٍ^(٢) وطيب فيه مسك في بدنه ورأسه، حتى كان ويبص المسك يرى في مفارقه وَلِحِيَّتِهِ^(٣)، ثم استدامه ولم يغسله، ثم لبس إزاره ورداءه، ثم صَلَّى الظهر ركعتين، ثم أَهَلَ بِالْحَجِّ والعُمرَةَ في مصلاه، ولم يُنْقَل عنه أنه صَلَّى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر. وقلَّد قبل الإحرام بَدَنَهُ نعلين، وأشعرها في جانبها الأيمن، فشَقَّ صَفْحَةَ سَنَامِهَا، وسَلَّت الدَّمَ عنها^(٤).

وإنما قلنا: إنه أحرم قارناً لبضعة وعشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك.

أحدها: ما أخرجاه في «الصحيحين» عن ابن عمر، قال: تمتع رسول الله ﷺ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وأهدى، فساق معه الهدى من ذى الحليفة، وبدأ رسول الله ﷺ فَأَهَلَ بِالْعُمْرَةِ، ثم أَهَلَ بِالْحَجِّ. وذكر الحديث^(٥).

وثانيها: ما أخرجاه في «الصحيحين» أيضاً، عن عروة، عن عائشة أخبرته عن رسول الله ﷺ، بمثل حديث ابن عمر سواء^(٦).

وثالثها: ما روى مسلم في «صحيحه»، من حديث قُتَيْبَةَ، عن الليث، عن نافع، عن ابن عمر، أَنَّهُ قَرَنَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ، وطاف لهما طوافاً واحداً، ثم قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ^(٧).

ورابعها: ما روى أبو داود، عن النفيلي، حدثنا زهير - هو ابن معاوية - حدثنا

(١) صحيح. رواه الدارقطني (٢/٢٢٦).

(٢) رواه البخاري (٥٩٣٠) ومسلم (٢٧٨٢) وقال النووي: قولها (بذريرة) هي بفتح الذال المعجمة، وهي قناب قصب طيب يجاء به من الهند.

(٣) رواه البخاري (١٥٣٧)، ٥٩١٨، ٥٩٢٣ ومسلم (٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣) والنسائي (١٣٩/٥ و ١٤٠) وأبو داود (١٧٤٦) وابن ماجه (٢٩٢٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) رواه مسلم (٢٩٦٤) وأبو داود (١٧٥٢) والترمذي (٩٠٦) والنسائي (١٧٠/٥) وابن ماجه (٣٠٩٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) رواه البخاري (١٦٩١) ومسلم (٢٩٣٠) وأبو داود (١٨٠٥) والنسائي (١٥١/٥).

(٦) رواه البخاري (١٦٩٢) ومسلم (٢٩٣١).

(٧) رواه البخاري (١٦٤٠) ومسلم (٢٩٤٠) والنسائي (١٥٨/٥).

إسحاق عن مجاهد: سئل ابنُ عمر: كم اعتمرَ رسولُ الله ﷺ؟ فقال: مرتين. فقالت عائشة: لقد علمَ ابنُ عمر أن رسولَ الله ﷺ اعتمر ثلاثاً سوى التى قرن بحجته (١).

ولم يُناقض هذا قولَ ابنِ عمر: «إنَّه صلى الله عليه وسلم، قرن بين الحجِّ والعُمرة»، لأنه أراد العُمرةَ الكاملةَ المفردة، ولا ريبَ أنهما عُمَرتان: عُمرةُ التقضاء وعُمرةُ الجعرانة، وعائشة رضى الله عنها أرادت العُمَرتين المستقلَّتين، وعُمرةُ القرآن، والتى صُدَّ عنها، ولا ريبَ أنها أربع.

وخامسها: ما رواه سفيان الثورى، عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، أن رسولَ الله ﷺ: حجَّ ثلاثَ حجج: حَجَّتَيْنِ قبل أن يُهاجر، وحَجَّةً بعد ما هاجر معها عُمرة (٢) (رواه الترمذى وغيره).

وسادسها: ما رواه أبو داود، عن الثَّفَلى، وقتيبة قالَا: حدثنا داود ابن عبد الرحمن العطار، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: اعتمر رسولُ الله ﷺ أربعَ عُمَرٍ: عُمرةُ الحُدَيْبية، والثانية: حين تَواطؤوا على عُمرةٍ من قابل، والثالثة من الجعرانة، والرابعة التى قرن مع حجته (٣).

وسابعها: ما رواه البخارى فى «صحيحه» عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ بوادى العقيق يقول: «أتانى اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّى عَزَّ وَجَلَّ، فقال: صَلِّ فى هَذَا الْوَادِى الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمَرَةٌ فى حَجَّةٍ» (٤).

وثامنها: ما رواه أبو داود عن البراء بن عازب قال: كنت مع على رضى الله عنه حين أَمَرَهُ رسولُ الله ﷺ على اليمن، فأصبْتُ معه أَوَاقِيَّ مِنْ ذَهَبٍ، فلما قَدِمَ علىَّ من اليمن على رسول الله ﷺ قال: وجدتُ فاطمة رضى الله عنها قد لَبِسَتْ ثِيَاباً صَبِغَاتٍ، وقد نَضَحَتْ الْبَيْتَ بِنَضُوحٍ، فقالت: مالك؟ فإن رسول الله ﷺ قد أَمَرَ أَصْحَابَهُ فَأَحْلَوْا، قال: فقلتُ لها: إني أَهْلَلْتُ بِأَهْلَالِ النَّبِىِّ ﷺ قال: فَاتَيْتُ النَّبِىَّ

(١) ضعيف. رواه أبو داود (١٩٩٢) وفى سنده «أبو إسحاق السيسى» وهو ثقة ولكنه اختلط بآخرة كما فى «التقريب» والرواى عنه هو زهير بن معاوية، وهو ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبى إسحاق بآخرة. قاله الحافظ فى «التقريب» (١/٢٦٥).

(٢) صحيح. رواه أبو داود (١٩٩٣).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) رواه البخارى (١٥٣٤) كتاب الحج، باب: قول النبى ﷺ «العقيق واد مبارك».

ﷺ، فقال لي: « كيف صنعت » ؟ قال: قلت: أهلت بإهلال النبي ﷺ، قال: « فإني قد سقت الهدى، وقرنت ... »، وذكر الحديث (١).

وتاسعها: ما رواه النسائي عن عمران بن يزيد الدمشقي، حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا الأعمش، عن مسلم البطين، عن علي بن الحسين، عن مروان ابن الحكم قال: كنت جالساً عند عثمان، فسمع علياً رضي الله عنه يلبي بعمرة وحجة، فقال: ألم تكن تنهى عن هذا؟ قال: بلى لكني سمعت رسول الله ﷺ يلبي بهما جميعاً، فلم أدع قول رسول الله ﷺ لقولك (٢).

وعاشرها: ما رواه مسلم في « صحيحه » من حديث شعبة، عن حميد ابن هلال قال: سمعت مطرفاً قال: قال عمران بن حصين: أحدثك حديثاً عسى الله أن ينفعك به: إن رسول الله ﷺ جمع بين حجة وعمرة، ثم لم ينه عنه حتى مات، ولم ينزل قرآن يحرمه (٣).

وحادي عشرها: ما رواه يحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: إنما جمع رسول الله ﷺ بين الحج والعمرة، لأنه علم أنه لا يحج بعدها. وله طرق صحيحة إليهما (٤).

وثاني عشرها: ما رواه الإمام أحمد من حديث سراقه بن مالك قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة »، قال: وقرن النبي ﷺ في حجة الوداع (٥) (إسناده ثقات).

وثالث عشرها: ما رواه الإمام أحمد، وابن ماجه من حديث أبي طلحة الأنصاري أن رسول الله ﷺ جمع بين الحج والعمرة (٦) (ورواه الدارقطني، وفيه الحجاج بن أرطاة).

(١) صحيح. رواه أبو داود (١٧٩٧) والنضوح: ضرب من الطيب.

(٢) صحيح. رواه النسائي (١٤٨/٥).

(٣) رواه مسلم (٢٩٢٢) وأحمد (٤٢٧/٤) والنسائي (١٤٩/٥).

(٤) سنده صحيح.

(٥) حسن. رواه أحمد (١٧٥/٤).

(٦) صحيح. رواه أحمد (٢٨/٤) وابن ماجه (٢٩٧١).

ورابعُ عشرها: ما رواه أحمد من حديث الهرمّاس بن زياد الباهلى أن رسول الله ﷺ قرن فى حَجَّةِ الْوَادِعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ (١) .

وخامسُ عشرها: ما رواه البزار بإسناد صحيح أن ابن أبى أوفى قال: إنما جمع رسول الله ﷺ بين الحجِّ والعُمْرَةِ، لأنه علم أنه لا يحُجُّ بعد عامه ذلك (٢) وقد قيل: إن يزيد بن عطاء أخطأ فى إسناده، وقال آخرون: لا سبيلَ إلى تخطئته بغير دليل .

وسادسُ عشرها: ما رواه الإمام أحمد، من حديث جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَطَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا (٣) . ورواه الترمذى، وفيه الحجاجُ بنُ أُرطاة، وحديثه لا ينزل عن درجةِ الحَسَنِ ما لم ينفردُ بشيء، أو يُخالف الثَّقَات .

وسابعُ عشرها: ما رواه الإمام أحمد، من حديث أم سلمة قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « أَهْلُوا يَا آلَ مُحَمَّدٍ بِعُمْرَةٍ فى حَجٍّ » (٤) .

وثامنُ عشرها: ما أخرجه فى « الصحيحين » واللفظ لمسلم، عن حفصة قالت: قلتُ للنبي ﷺ: ما شأنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قال: « إِنِّى قَلَدْتُ هَذَيْنِ، وَلَبَدْتُ رَأْسِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَحِلَّ مِنْ الْحَجِّ » (٥) ، وهذا يدل على أنه كان فى عُمْرَةٍ معها حَجٌّ، فإنه لا يَحِلُّ مِنَ الْعُمْرَةِ حَتَّى يَحِلَّ مِنَ الْحَجِّ، وهذا على أصل مالك والشافعى الزَّمُّ، لأن المعتمر عُمْرَةٌ مفردة، لا يمنعُه عندهما الهدى من التحلل، وإنما يمنعُه عُمْرَةُ الْقِرَانِ، فالحديثُ على أصلهما نص .

وتاسعُ عشرها: ما رواه النسائى، والترمذى، عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، أنه سمِعَ سعدَ بن أبى وقاص، والضحاك

(٢) حسن. رواه البزار (١١٢٤).

(١) حسن. رواه أحمد (٤٨٥/٣).

(٣) حسن. رواه أحمد (٣٨٨/٣) والترمذى (٩٤٧) والنسائى (٢٢٦/٥) وقال الترمذى: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ وغيرهم قالوا: القارن يطوف طوافاً واحداً، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ وغيرهم: يطوف طوافين، ويسمى سعيين، وهو قول الثورى وأهل الكوفة.

(٤) حسن. رواه أحمد (٢٩٧/٦ - ٢٩٨) والطبرانى فى « الكبير » (٢٣١) (٧٩٢) والبيهقى (٣٥٥/٤).

(٥) رواه البخارى (١٥٦٦) ومسلم (٢٩٣٢) وأبو داود (١٨٠٦) والنسائى (١٣٦/٥) وابن ماجه (٣٠٤٦).

ابن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان، وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال الضحاك: لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله، فقال سعد: بشئ ما قلت يا ابن أخي. قال الضحاك: فإن عمر بن الخطاب نهى عن ذلك، قال سعد: قد صنعها رسول الله ﷺ، وصنعناها معه^(١)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

ومراد بالتمتع هنا بالعمرة إلى الحج: أحد نوعيه، وهو تمتع القرآن، فإنه لغة القرآن، والصحابة الذين شهدوا التنزيل والتأويل شهدوا بذلك، ولهذا قال ابن عمر: تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فبدأ فأهل بالعمرة، ثم أهل بالحج، وكذلك قالت عائشة، وأيضاً: فإن الذي صنعه رسول الله ﷺ، هو متعة القرآن بلا شك، كما قطع به أحمد، ويدل على ذلك أن عمران بن حصين قال: تمتع رسول الله ﷺ، وتمتعنا معه^(٢) (متفق عليه). وهو الذي قال لمطرف: أحدثك حديثاً عسى الله أن ينفعك به، إن رسول الله ﷺ، جمع بين حج وعمرة، ثم لم ينه عنه حتى مات^(٣). وهو في «صحيح مسلم» فأخبر عن قرانه بقوله: تمتع. وبقوله: جمع بين حج وعمرة.

ويدل عليه أيضاً: ما ثبت في «الصحيحين» عن سعيد بن المسيب قال: اجتمع على عثمان بعسفان، فقال: كان عثمان ينهى عن المتعة أو العمرة، فقال علي: ما تريد إلى أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه؟ قال عثمان: دعنا منك، فقال: إني لا أستطيع أن أدعك، فلما أن رأى علي ذلك، أهل بهما جميعاً. هذا لفظ مسلم.

ولفظ البخاري: اختلف علي وعثمان بعسفان في المتعة، فقال علي: ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ، فلما رأى ذلك علي، أهل بهما جميعاً^(٤).

وأخرج البخاري وحده من حديث مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان وعلياً، وعثمان ينهى عن المتعة، وأن يجتمع بينهما، فلما رأى علي ذلك، أهل بهما: لبيك بعمرة وحجة، وقال: ما كنت لأدع سنة رسول الله ﷺ لقول أحد^(٥).

(١) حسن. رواه النسائي (١٥٢/٥ - ١٥٣) والترمذي (٨٢٣) ومالك في «الموطأ» (١/٣٤٤).

(٢) رواه مسلم (٢٩٢٧) والنسائي (١٤٩/٥، ١٥٠).

(٣) رواه مسلم (٢٩٢٤) والنسائي (١٤٩/٥).

(٤) رواه البخاري (١٥٦٩) ومسلم (٢٩١٤) والنسائي (١٥٢/٥).

(٥) رواه البخاري (١٥٦٣) كتاب الحج، باب: التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى.

فهذا يُبَيِّنُ، أن مَنْ جمع بينهما، كان متمتعاً عندهم، وأن هذا هو الذى فعله رسولُ الله ﷺ، وقد وافقه عثمانُ على أن رسولَ الله ﷺ فعل ذلك، فإنه لما قال له: ما تُريد إلى أمر فعله رسولُ الله ﷺ تنهى عنه، لم يقل له: لم يفعله رسولُ الله ﷺ، ولولا أنه وافقه على ذلك، لأنكره، ثم قصد على إلى موافقة النبی ﷺ، والافتداء به فى ذلك، وبيان أن فعله لم يُنسخ، وأهلُّ بهما جميعاً تقريراً للاقتداء به ومتابعته فى القرآن، وإظهاراً لسنَّة نهى عنها عثمان متأولاً، وحيثُ هذا دليل مستقل تمام العشرين .

الحادى والعشرون: ما رواه مالك فى «الموطأ»، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عامَ حَجَّةِ الوداع، فأهللنا بعُمْرة، ثم قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً» (١).

ومعلوم: أنه كان معه الهدى، فهو أولى مَنْ بادر إلى ما أمر به، وقد دل عليه سائرُ الأحاديث التى ذكرناها ونذكرها .

وقد ذهب جماعة من السلف والخلف إلى إيجاب القرآن على مَنْ ساق الهدى، والتمتع بالعمرة المفردة على مَنْ لم يسق الهدى، منهم: عبدُ الله ابن عباس وجماعة، فعندهم لا يجوز العدولُ عما فعله رسول الله ﷺ، وأمر به أصحابه، فإنه قرن وساق الهدى، وأمر كُلَّ مَنْ لا هدى معه بالفسخ إلى عمرة مفردة، فالواجب: أن نفعل كما فعل، أو كما أمر، وهذا القول أصح من قول مَنْ حرَّم فسخ الحج إلى العمرة من وجوه كثيرة، سنذكرها إن شاء الله تعالى .

الثانى والعشرون: ما أخرجاه فى «الصحيحين»، عن أبى قلابة، عن أنس بن مالك . قال: صَلَّى بنا رسولُ الله ﷺ ونحنُ معه بالمدينة الظهرَ أربعاً، والعصرَ بذى الحليفة ركعتين، فباتَ بها حَتَّى أصبح، ثم ركبَ حَتَّى استوت به راحلته على البيداء، حَمَدَ الله وَسَبَّحَ وكَبَّرَ ثم أهلَّ بحجٍّ وعُمْرة، وأهلَّ الناسُ بهما، فلما قَدِمْنَا، أمرَ الناسَ، فحلُّوا، حتى إذا كان يومُ التَّروِيَةِ أهلُّوا بالحجِّ (٢) .

(١) صحيح-رواه مالك فى «الموطأ» (١/ ٤١٠/ ٢٢٣).

(٢) رواه البخارى (١٥٥١) ومسلم (١٥٥٢) وأحمد (١١١/ ٣، ١٨٦، ٢٦٨) والنسائى (٢٣٧/ ١).

وفى « الصحيحين » أيضاً: عن بكر بن عبد الله المزنى، عن أنس قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يُلبى بالحجِّ والعُمرة جميعاً، قال بكر: فحدثتُ بذلك ابنَ عمر، فقال: لَبَّى بالحجِّ وحده، فلقيتُ أنساً، فحدثته بقول ابن عمر، فقال أنس: ما تعدُّونا إلا صبياناً! سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا »^(١). وبين أنس وابن عمر في السنِّ سنة، أو سنة وشئ.

وفى « صحيح مسلم »، عن يحيى بن أبى إسحاق، وعبد العزيز بن صهيب، وحُميد، أنهم سمِعوا أنساً قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ أهلَّ بهما: « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا »^(٢).

وروى أبو يوسف القاضى، عن يحيى بن سعيد الأنصارى، عن أنس قال: سمعتُ النبیَّ ﷺ يقول: « لَبَّيْكَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ مَعًا »^(٣).

وروى النسائی من حديث أبى أسماء، عن أنس قال: سمعتُ النبیَّ ﷺ، يُلبى بهما^(٤).

وروى أيضاً من حديث الحسن البصرى، عن أنس: أن النبیَّ ﷺ أهلَّ بالحجِّ والعُمرة حين صَلَّى الظهر^(٥).

وروى البزار، من حديث زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب، عن أنس، أن النبیَّ ﷺ، أهلَّ بحجٍّ وعُمرة. ومن حديث سليمان التيمي عن أنس كذلك، وعن أبى قدامة عن أنس مثله، وذكر وكيع: حدثنا مُصعب بن سليم قال: سمعتُ أنساً مثله، قال: وحدثنا ابنُ أبى لیلی، عن ثابت البنانى، عن أنس مثله، وذكر الخشنى: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبى قزعة، عن أنس مثله.

وفى صحيح البخارى، عن قتادة، عن أنس: اعتمر رسولُ الله ﷺ أربعَ عُمَر،

(١) رواه البخارى (٤٣٥٣، ٤٣٥٤) ومسلم (٢٩٤٣) والنسائی (١٥٠/٥).

(٢) رواه مسلم (٢٩٧٦) وأحمد (٢٨٢/٣) وأبو داود (١٧٩٥) والنسائی (١٥٠/٥).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٢٢٥/٣) وابن ماجه (٢٩١٧) وابن حبان (٢٩٣٢ - إحصان).

(٤) ضعيف. رواه النسائی (١٥٠/٥) وفى سننه «أبو أسماء، الصقيل» وهو مجهول كما فى «التقريب» (٣٩١/٢).

(٥) ضعيف. رواه النسائی (١٢٧/٥) وفى سننه الحسن البصرى وهو مدلس وقد عتقه.

فذكرها وقال: وعُمْرَة مع حَجَّتِه .. وقد تقدّم^(١) .

وذكر عبد الرزاق: حدثنا معمر، عن أيوب، عن أبى قلابة وحُميد ابن هلال، عن أنس مثله، فهؤلاء ستة عشر نفساً من الثقات، كُلُّهم متَّفِقون عن أنس، أن لفظ النبى ﷺ كان إهلالاً بحَجٍّ وعُمْرَة معاً، وهم الحسن البصرى، وأبو قلابة، وحُميد بن هلال، وحُميد بن عبد الرحمن الطويل، وقتادة، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وثابت البنائى، وبكر بن عبد الله المزنى، وعبد العزيز بن صُهيب، وسليمان التيمى، ويحيى بن أبى إسحاق، وزيد بن أسلم، ومصعب بن سليم، وأبو أسماء، وأبو قدامة عاصم بن حسين، وأبو قزعة - وهو سُويد بن حجر الباهلى .

فهذه أخبار أنس عن لفظ إهلاله - صلى الله عليه وسلم - الذى سمعه منه، وهذا على البراء يُخبران عن إخباره - صلى الله عليه وسلم - عن نفسه بالقران، وهذا على أيضاً، يُخبر أن رسولَ الله ﷺ فعله، وهذا عمرُ بن الخطاب رضى الله عنه، يُخبر عن رسولِ الله ﷺ، أن ربّه أمره بأن يفعله، وعَلَّمه اللَّفْظ الذى يقوله عند الإحرام، وهذا على أيضاً يخبر، أنه سمعَ رسولَ الله ﷺ يُلبى بهما جميعاً، وهؤلاء بقيةٌ مَنْ ذكرنا يخبرون عنه، بأنه فعله، وهذا هو - صلى الله عليه وسلم - يأمرُ به آله، ويأمرُ به مَنْ ساق الهدى .

وهؤلاء الذين رَوَوْا القران بغاية البيان: عائشة أم المؤمنين، وعبدُ الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبدُ الله بن عباس، وعمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب، وعثمان بن عفان - بإقراره لعلى، وتقدير على له-، وعمران ابن الحصين، والبراء بن عازب، وحفصة أم المؤمنين، وأبو قتادة، وابنُ أبى أوفى، وأبو طلحة، والهَرَماس بن زياد، وأمُّ سلمة، وأنسُ بن مالك، وسعدُ بن أبى وقاص، فهؤلاء هم سبعة عشر صحابياً رضى الله عنهم، منهم مَنْ روى فعله، ومنهم مَنْ روى لفظ إحرامه، ومنهم مَنْ روى خبره عن نفسه، ومنهم مَنْ روى أمره به .

فإن قيل: كيف تجعلون منهم ابن عمر، وجابراً، وعائشة، وابن عباس؟ وهذه عائشة تقول: أهلَّ رسولُ الله ﷺ بالحج^(٢) - وفى لفظ: أفرد الحج^(٣) - والأول

(١) رواه البخارى (١٧٧٨ - ١٧٨٠) ومسلم (٢٩٨٠) وأبو داود (١٩٩٤) والترمذى (٢٨١٥).

(٢) رواه البخارى (١٥٦٢) ومسلم (٢٨٦٩) وأبو داود (١٧٧٩) والنسائى (١٤٥/٥) وابن ماجه (٢٩٦٥).

(٣) رواه مسلم (٢٨٧٣)، وأبو داود (١٧٧٧) والترمذى (٨٢٠) والنسائى (١٤٥/٥) وابن ماجه (٢٩٦٤).

فى «الصحيحين»، والثانى فى مسلم وله لفظان، هذا أحدهما والثانى: أهل الحج مُفْرَدًا^(١)، وهذا ابنُ عمر يقول: لَبَّى بالحجِّ وحده^(٢). ذكره البخارى، وهذا ابن عباس يقول: وأهلُ رسول الله ﷺ بالحج^(٣) (رواه مسلم)، وهذا جابر يقول: أفرد الحج^(٤) (رواه ابن ماجه).

قيل: إن كانت الأحاديث عن هؤلاء تعارضت وتساقت، فإن أحاديث الباقيين لم تتعارض، فهب أن أحاديث مَنْ ذكرتم لا حُجَّة فيها على القرآن، ولا على الأفراد لتعارضها، فما الموجبُ للعدول عن أحاديث الباقيين مع صراحتها وصحتها؟ فكيف وأحاديثهم يُصدَّق بعضها بعضاً ولا تعارض بينها، وإنما ظنَّ مَنْ ظن التعارض لعدم إحاطته بمراد الصحابة من ألفاظهم، وحملها على الاصطلاح الحادث بعدهم.

ورأيت لشيخ الإسلام فصلاً حسناً فى اتفاق أحاديثهم نسوقه بلفظه، قال: والصوابُ أن الأحاديث فى هذا الباب متفقة ليست بمختلفة إلا اختلافاً يسيراً يقع مثله فى غير ذلك، فإن الصحابة ثبت عنهم أنه تمتع، والتمتع عندهم يتناول القرآن، والذين روى عنهم أنه أفرد، روى عنهم أنه تمتع، أما الأول: ففى «الصحيحين» عن سعيد بن المسيَّب قال: اجتمع على عثمان بعُسفان، وكان عثمان ينهى عن المُتعة أو العُمرة، فقال على رضى الله عنه: ما تريد إلى أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه؟ فقال عثمان: دعنا منك. فقال: إني لا أستطيعُ أن أدعك. فلما رأى على رضى عنه ذلك، أهل بهما جميعاً^(٥).

فهذا يبين أن مَنْ جمع بينهما كان متمتعاً عندهم، وأن هذا هو الذى فعله النبى ﷺ، ووافقه عثمان على أن النبى ﷺ فعل ذلك، لكن كان النزاعُ بينهما: هل ذلك الأفضل فى حقنا أم لا؟ وهل شرعُ فسخ الحج إلى العُمرة فى حقنا كما تنازع فيه الفقهاء؟ فقد اتفق على عثمان، على أنه تمتع، والمزاد بالتمتع - عندهم - القرآن، وفى «الصحيحين» عن مطرف قال: قال عمران بن حصين: إن رسول الله

(١) رواه مسلم (٢٨٧٥) كتاب الحج، باب: بيان وجوب الإحرام.

(٢) رواه مسلم (٢٩٤٢) كتاب الحج، باب: فى الأفراد والقران بالحج والعمره.

(٣) رواه البخارى (١٠٨٥) ومسلم (٢٩٥٨) والنسائى (٢٠١/٥).

(٤) صحيح. رواه ابن ماجه (٢٩٦٦) كتاب المناسك، باب: الأفراد بالحج.

(٥) رواه البخارى (١٥٦٩) ومسلم (٢٩١٤) والنسائى (١٥٢/٥).

ﷺ جمع بين حجٍّ وعُمْرة، ثم إنه لم يَنْه عنه حتى مات، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه^(١). وفى رواية عنه: تمتّع رسولُ الله ﷺ وتمتعنا معه، فهذا عمران وهو من أجل السابقين الأولين، أخبر أنه تمتّع، وأنه جمع بين الحجِّ والعُمْرة، والقارن عند الصحابة تمتّع، ولهذا أوجبوا عليه الهدى، ودخل فى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وذكر حديث عمر عن النبى ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ»^(٢).

قال: فهؤلاء الخلفاء الراشدون: عمر، وعثمان، وعلى، وعمران بن حصين، روى عنهم بأصح الأسانيد، أن رسول الله ﷺ قرن بين العُمْرة والحج، وكانوا يسمون ذلك تمتعاً، وهذا أنس يذكر أنه سمع النبى ﷺ يُلَبِّي بالحجِّ والعُمْرة جميعاً^(٣).

وما ذكره بكر بن عبد الله المزنى، عن ابن عمر، أنه لَبَّى بالحج وحده، فجوابه أن الثقات الذين هم أثبتُّ فى ابن عمر من بكر مثل سالم ابنه، ونافع رَوَّاه عنه أنه قال: تمتّع رسولُ الله ﷺ بالعُمْرة إلى الحج، وهؤلاء أثبتُّ فى ابن عمر من بكر. فتغليطُ بكر عن ابن عمر أولى من تغليط سالم ونافع عنه، وأولى من تغليطه هو على النبى ﷺ، ويُشبهه أن ابن عمر قال له: أفردَ الحج، فظن أنه قال: لَبَّى بالحج، فإن إفراد الحج، كانوا يُطلقونه ويُريدون به إفراد أعمال الحج، وذلك رد منهم على مَنْ قال: إنه قرن قراناً طاف فيه طوافين، وسعى فيه سعيين، وعلى مَنْ يقول: إنه حلَّ من إحرامه، فرواية مَنْ روى من الصحابة أنه أفرد الحج، تردُّ على هؤلاء، يبين هذا ما رواه مسلم فى «صحيحه» عن نافع، عن ابن عمر، قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحجِّ مُفرداً، وفى رواية: أهل بالحجِّ مُفرداً^(٤).

فهذه الرواية إذا قيل: إن مقصودها أن النبى ﷺ أهلَّ بحج مفرداً، قيل: فقد ثبت بإسناد أصحَّ من ذلك، عن ابن عمر، أن النبى ﷺ تمتّع بالعُمْرة إلى الحج، وأنه بدأ، فأهلَّ بالعُمْرة ثم أهلَّ بالحج، وهذا من رواية الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر. وما عارض هذا عن ابن عمر، إما أن يكون غلطاً عليه، وإما أن يكون مقصوده موافقاً له، وإما أن يكون ابن عمر لما علم أن النبى ﷺ لم يَحِلَّ، ظنَّ أنه

أفرد، كما وَهَمَ في قوله: إنه اعتمر في رجب^(١)، وكان ذلك نسياناً منه، والنبى ﷺ لما يَحِلُّ من إحرامه، وكان هذا حال المفرد ظن أنه أفرد، ثم ساق حديث الزهرى، عن سالم، عن أبيه: تمتع رسول الله ﷺ الحديث^(٢). وقول الزهرى: وحديث عروة، عن عائشة بمثل حديث سالم عن أبيه قال: فهذا من أصح حديث على وجه الأرض، وهو من حديث الزهرى أعلم أهل زمانه بالسنة، عن سالم، عن أبيه، وهو من أصح حديث ابن عمر وعائشة.

وقد ثبت عن عائشة رضى الله عنها في «الصحيحين»: أن النبى ﷺ اعتمر أربع عُمَر، الرابعة مع حَجَّتِه^(٣). ولم يعتمر بعد الحج^(٤) باتفاق العلماء، فيتعين أن يكون متمتعاً تمتع قران، أو التمتع الخاص.

وقد صح عن ابن عمر، أنه قرن بين الحج والعُمرة، وقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ (رواه البخارى فى الصحيح)^(٥).

قال: وأما الذين نُقِلَ عنهم أفراد الحج، فهم ثلاثة: عائشة، وابن عمر، وجابر، والثلاثة نُقِلَ عنهم التمتع، وحديث عائشة وابن عمر: أنه تمتع بالعُمرة إلى الحج أصح من حديثهما، وما صح فى ذلك عنهما، فمعناه أفراد أعمال الحج، أو أن يكون وقع منه غلط كظائره، فإن أحاديث التمتع متواترة رواها أكابر الصحابة، كعمر، وعثمان، وعلى، وعمران بن حصين، ورواها أيضاً: عائشة، وابن عمر، وجابر، بل رواها عن النبى ﷺ بضعة عشر من الصحابة.

قلت: وقد اتفق أنس، وعائشة، وابن عمر، وابن عباس، على أن النبى ﷺ اعتمر أربع عُمَر، وإنما وهم ابن عمر فى كون إحداهن فى رجب، وكلهم قالوا: وعُمرة مع حَجَّتِه، وهم سوى ابن عباس. قالوا: إنه أفرد الحج، وهم سوى أنس، قالوا: تمتع. فقالوا: هذا، وهذا، وهذا، ولا تناقض بين أقوالهم، فإنه تمتع تمتع قران، وأفرد أعمال الحج، وقرن بين النسكين، وكان قارناً باعتبار جمعه بين النسكين، ومفرداً باعتبار اقتصاره على أحد الطوافين والسعين، ومتمتعاً باعتبار ترفهه بترك أحد

(١-٣) سبق تخريجه.

(٤) قال ابن عمر رضى الله عنهما: اعتمر النبى ﷺ قبل أن يحج. رواه البخارى (١٧٧٤) كتاب العمرة، باب: من اعتمر قبل الحج، وفى رواية لأحمد قال ابن عمر: اعتمر رسول الله ﷺ عمره كلها قبل حجه.

(٥) رواه البخارى (١٦٤٠) كتاب الحج، باب طواف القارن.

السفرين .

ومن تأمل الفاظ الصحابة، وجمع الأحاديث بعضها إلى بعض، واعتبر بعضها ببعض، وفهم لغة الصحابة، أسفر له صبحُ الصواب، وانقشعت عنه ظلمة الاختلاف والاضطراب، واللّه الهادي لسبيل الرشاد، والموفق لطريق السداد .

فمن قال: إنه أفرد الحج وأراد به أنه أتى بالحج مفرداً، ثم فرغ منه، وأتى بالعمرة بعده من التمتع أو غيره، كما يظن كثير من الناس، فهذا غلط لم يقله أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا الأئمة الأربعة، ولا أحد من أئمة الحديث . وإن أراد به أنه حجَّ حجاً مفرداً، لم يعمّر معه كما قاله طائفة من السلف والخلف، فوهم أيضاً، والأحاديث الصحيحة الصريحة تردّه كما تبين، وإن أراد به أنه اقتصر على أعمال الحج وحده ولم يفرد للعمرة أعمالا، فقد أصاب، وعلى قوله تدل جميع الأحاديث . ومن قال: إنه قرن، فإن أراد به أنه طاف للحج طوافاً على حدة، وللعمرة طوافاً على حدة، وسعى للحج سعيّاً، وللعمرة سعيّاً، فالأحاديث الثابتة تردّ قوله، وإن أراد أنه قرن بين النُسكين، وطاف لهما طوافاً واحداً، وسعى لهما سعيّاً واحداً، فالأحاديث الصحيحة تشهد لقوله، وقوله هو الصواب .

ومن قال: إنه تمتّع، فإن أراد أنه تمتّع تمتّعاً حلّاً منه، ثم أحرم بالحج إحراماً مستأنفاً، فالأحاديث تردّ قوله وهو غلط، وإن أراد أنه تمتّع تمتّعاً لم يحلّ منه، بل بقي على إحرامه لأجل سوق الهدى، فالأحاديث الكثيرة تردّ قوله أيضاً، وهو أقلُّ غلطاً، وإن أراد تمتّع القران، فهو الصواب الذي تدل عليه جميع الأحاديث الثابتة، ويأتلف به شملها، ويزول عنها الإشكال والاختلاف .



فصل

فيمن وهم في عمره

غلط في عمر النبي ﷺ خمس طوائف .

إحداها: من قال: إنه اعتمر في رجب، وهذا غلط، فإن عمره مضبوطة محفوظة، لم يخرج في رجب إلى شيء منها البتة

الثانية: مَنْ قال: إِنَّهُ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ، وَهَذَا أَيْضاً وَهَمٌ، وَالظَّاهِرُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنْ بَعْضَ الرِّوَاةِ غَلَطَ فِي هَذَا، وَأَنَّهُ اعْتَكَفَ فِي شَوَّالٍ فَقَالَ: اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ، لَكِنْ سِيَاقُ الْحَدِيثِ.

وقوله: « اعتمر رسول الله ﷺ ثلاث عُمَرٍ: عُمَرَةٌ فِي شَوَّالٍ، وَعُمَرَتَيْنِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ » يدل على أن عائشة، أو مَنْ دُونَهَا، إِنَّمَا قَصَدَ الْعُمَرَةَ.

الثالثة: مَنْ قال: إِنَّهُ اعْتَمَرَ مِنَ التَّنْعِيمِ بَعْدَ حَجِّهِ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا يَظُنُّهُ الْعَوَامُ، وَمَنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ بِالسَّنَةِ.

الرابعة: مَنْ قال: إِنَّهُ لَمْ يَعْتَمِرْ فِي حَجَّتِهِ أَصْلًا، وَالسَّنَةُ الصَّحِيحَةُ الْمُسْتَفِيضَةُ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ رَدُّهَا تَبْطُلُ هَذَا الْقَوْلُ.

الخامسة: مَنْ قال: إِنَّهُ اعْتَمَرَ عُمَرَةً حَلَّ مِنْهَا، ثُمَّ أَحْرَمَ بَعْدَهَا بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تُبْطِلُ هَذَا الْقَوْلَ وَتُردُّهُ.



فصل

فِيمَنْ وَهَمَ فِي حَجِّهِ ﷺ

ووهم في حجه خمس طوائف .

الطائفة الأولى: التي قالت: حَجَّ حَجًّا مُفْرَدًا لَمْ يَعْتَمِرْ مَعَهُ .

الثانية: مَنْ قال: حَجَّ مُتَمَتِّعًا مُتَمَتِّعًا حَلَّ مِنْهُ، ثُمَّ أَحْرَمَ بَعْدَهُ بِالْحَجِّ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ .

الثالثة: مَنْ قال: حَجَّ مُتَمَتِّعًا مُتَمَتِّعًا لَمْ يَحِلَّ مِنْهُ لِأَجْلِ سَوْقِ الْهَدْيِ، وَلَمْ يَكُنْ قَارِنًا، كَمَا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ قَدَامَةَ صَاحِبُ « الْمَغْنَى » وَغَيْرُهُ .

الرابعة: مَنْ قال: حَجَّ قَارِنًا قَارِنًا طَافَ لَهُ طَوَافَيْنِ، وَسَعَى لَهُ سَعْيَيْنِ ٧/١٣

الخامسة: مَنْ قال: حَجَّ حَجًّا مُفْرَدًا، وَاعْتَمَرَ بَعْدَهُ مِنَ التَّنْعِيمِ .



فصل

فيمن وهم فى إحراره

وغلط فى إحراره خمس طوائف .

إحداها: مَنْ قال: لَبَّى بِالْعُمْرَةِ وَحْدَهَا، واستمر عليها .

الثانية: مَنْ قال: لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ، واستمر عليه .

الثالثة: مَنْ قال: لَبَّى بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، ثم أدخل عليه العُمْرَةَ، وزعم أن ذلك خاص به .

الرابعة: مَنْ قال: لَبَّى بِالْعُمْرَةِ وَحْدَهَا، ثم أدخل عليها الْحَجَّ فى ثانى الحال .

الخامسة: مَنْ قال: أحرم إحراراً مطلقاً لم يعين فيه نُسْكَاً، ثم عينه بعد إحراره .

والصواب: أنه أحرم بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ معاً مِنْ حين أنشأ الإحرام، ولم يحلَّ حتى حلَّ منهما جميعاً، فطاف لهما طوافاً واحداً، وسعى لهما سعيّاً واحداً . وساق الهدى، كما دلَّت عليه النصوصُ المستفيضة التى تواترت تواتراً يعلمه أهلُ الحديث . . والله أعلم .



فصل

فى أَعذارِ القائلين بهذه الأقوال

وبيان منشأ الوهم والغلط

أما عُدْر مَنْ قال: اعتمر فى رجب، فحديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، أن النبى ﷺ اعتمر فى رجب، متفق عليه . وقد غلَّطته عائشةُ وغيرها، كما فى «الصحيحين» عن مجاهد، قال: دخلتُ أنا وعُروَةُ بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله ابن عمر جالسا إلى حُجْرَةِ عائشة، وإذا ناسٌ يُصَلُّون فى المسجد صلاة الضحى، قال: فسألناه عن صلاتهم . فقال: بدعة . ثم قلنا له: كم اعتمر رسولُ الله ﷺ ؟ قال:

أربعاً؛ إحداهن: في رجب، فكرهنا أن نردَّ عليه . قال: وسمعنا استئذانَ عائشةَ أمِّ المؤمنين في الحُجْرةِ، فقال عروة: يا أمَّه - أو يا أمَّ المؤمنين - ألا تسمعينَ ما يقولُ أبو عبد الرحمن ؟ قالت: ما يقولُ ؟ قال: يقول: إنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ اعتمرَ أربعَ عُمَرٍ، إحداهن في رجب . قالت: يرحمُ اللَّهُ أبا عبد الرحمن، ما اعتمرَ عُمرةً قطُّ إلا وهو شاهدٌ، وما اعتمرَ في رجب قطُّ^(١) . وكذلك قال أنس، وابنُ عباس: إن عُمرةَ كُلِّها كانت في ذى القعدة، وهذا هو الصواب .



فصل

وأما مَنْ قال: اعتمر في شوال، فعذره ما رواه مالك في «الموطأ»، عن هشام ابنِ عروة، عن أبيه، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ، لم يعتمر إلا ثلاثاً، إحداهن في شوال، واثنين في ذى القعدة^(٢) . ولكن هذا الحديث مرسل، وهو غلط أيضاً، إما من هشام، وإما من عروة أصابه فيه ما أصاب ابن عمر. وقد رواه أبو داود مرفوعاً عن عائشة، وهو غلط أيضاً لا يصحُّ رفعه . قال ابنُ عبد البر: وليس روايته مسنداً مما يُذكر عن مالك في صحة النقل . قلت: ويدلُّ على بطلانه عن عائشة: أن عائشة، وابن عباس، وأنس بن مالك قالوا: لم يعتمر رسولُ اللَّهِ ﷺ إلا في ذى القعدة . وهذا هو الصواب، فإن عُمرةَ الحُدَيْبِيَّةِ وعُمرةَ القُضَيْبَةِ، كانتا في ذى القعدة، وعُمرةَ القِرانِ إنما كانت في ذى القعدة، وعُمرةَ الجِعْرانةِ أيضاً كانت في أوَّلِ ذى القعدة، وإنما وقع الاشتباه أنه خرج من مكة في شوال للقاء العدو، وفرغ من عدوه، وقسم غنائمهم، ودخل مكة ليلاً معتمراً من الجعرانة، وخرج منها ليلاً، فخفيت عُمُرته هذه على كثير من الناس، وكذلك قال مُحَرِّشُ الكعبي . واللَّهِ أعلم .



فصل

وأما مَنْ ظن أنه اعتمر من التنعيم بعد الحج، فلا أعلم له عُدراً، فإن هذا خلافُ المعلوم المستفيض من حَجَّتِه، ولم ينقله أحدٌ قط، ولا قاله إمامٌ، ولعلَّ ظانَّ هذا سَمِعَ

(١) سبق تخريجه . (٢) ضعيف لإرساله: رواه مالك في «الموطأ» (١/٣٤٢/٥٦) .

أنه أفرد الحَجَّ، ورأى أن كلَّ مَنْ أفرد الحَجَّ من أهلِ الآفاق لا بُدَّ له أن يخرجَ بعده إلى التَّعْميمِ، فنَزَلَ حَجَّةَ رسولِ اللَّهِ ﷺ على ذلك، وهذا عينُ الغَلَطِ .

فصل

وأما مَنْ قال: إنه لم يعتَمِرْ في حَجَّتِهِ أصلاً، فعذرُهُ أنه لما سمع أنه أفرد الحَجَّ، وعلم يقيناً أنه لم يَعْتَمِرْ بعد حَجَّتِهِ قال: إنه لم يعتَمِرْ في تلك الحَجَّةِ اكتفاءً منه بِالْعُمْرَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، والأَحَادِيثُ الْمُسْتَفِيزَةُ الصَّحِيحَةُ تَرُدُّ قَوْلَهُ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ عَشْرِينَ وَجْهًا، وقد قال: «هذه عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا»^(١) وقالت حفصة: ما شأنُ النَّاسِ حَلُّوا ولم تَحِلَّ أَنْتِ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ .

وقال سراقَةُ بن مالِك: تَمَتَّعَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ، وكذلك قال ابن عمر، وعائشة، وعمران بن حصين، وابن عباس، وصرَّح أنس، وابن عباس، وعائشة، أنه اعتَمَرَ في حَجَّتِهِ وهى إِحْدَى عُمْرَتِهِ الْأَرْبَعِ .

فصل

وأما مَنْ قال: إنه اعتَمَرَ عُمْرَةً حَلَّ مِنْهَا، كما قاله القاضى أبو يعلى وَمَنْ وافقه، فعذرُهُمْ ما صَحَّ عَنْ ابنِ عمر وعائشة، وعمران بنِ حصين وغيرهم أنه صلى الله عليه وسلم تَمَتَّعَ، وهذا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَمَتَّعَ حَلَّ مِنْهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَحِلَّ، فلما أَخْبَرَ معاويةَ أَنَّهُ قَصَرَ عَنْ رَأْسِهِ بِمَشْقَصٍ عَلَى الْمَرْوَةِ، وحديثه فى «الصَّحِيحِينَ»^(٢) دَلَّ عَلَى أَنَّهُ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فى غَيْرِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، لِأَنَّ معاويةَ إِنَّمَا أَسْلَمَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَكُنْ رَمَنَ الْفَتْحِ مُحْرِمًا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فى عُمْرَةِ الْجَعْرَانَةِ لَوْجَهَيْنِ:

أحدهما: أن فى بعض ألفاظ الحديث الصحيح: «وذلك فى حَجَّتِهِ» .

والثانى: أن فى رواية النسائى بإسناد صحيح: «وذلك فى أيام العشر»^(٣)، وهذا

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٦٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٩٠) وَالنَّسَائِيُّ (١٨١/٥).

(٢) عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ: أَعْلَمْتَ أَنِّي قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَعْلَمُ هَذَا إِلَّا حُجَّةَ عَلَيْكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٣٠) وَمُسْلِمٌ (٢٩٦٩) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٠٢) وَالنَّسَائِيُّ (١٥٣/٥).

(٣) صَحِيحٌ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٤٥/٥).

إنما كان فى حَجَّتِهِ، وحمل هؤلاء رواية مَنْ روى أن المتعة كانت له خاصة، على أن طائفةً منهم خصُّوا بالتحليل من الإحرام مع سَوَقِ الْهَدْيِ دون مَنْ ساق الْهَدْيَ من الصحابة، وأنكر ذلك عليهم آخرون، منهم شَيْخُنَا أَبُو الْعَبَّاسِ . وقالوا: مَنْ تأمل الأحاديث المستفيضة الصحيحة، تبَيَّنَ له أن النَّبِيَّ ﷺ لم يَحِلَّ، لا هو ولا أحدٌ من ساق الْهَدْيِ .



فصل

فى أَعْذار الَّذِينَ وَهَمُوا فى صِفَةِ حَجَّتِهِ

أما مَنْ قال: إنه حجَّ حجًّا مفرداً، لم يعتَمِرْ فيه، فعنزه ما فى « الصحيحين » عن عائشة، أنها قالت: خرجنا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عامَ حَجَّةِ الْودَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ، وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ^(١) . وقالوا: هذا التقسيمُ والتنويعُ، صريحٌ فى إهلاله بِالْحَجِّ وحده . ولمسلم عنها: أن رسولَ اللَّهِ ﷺ، أَهْلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا^(٢) .

وفى « صحيح البخارى » عن ابن عمر: أن رسولَ اللَّهِ ﷺ لَبَّى بِالْحَجِّ وَخَذَهُ^(٣) . وفى « صحيح مسلم »، عن ابن عباس: أن رسولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بِالْحَجِّ^(٤) . وفى « سنن ابن ماجه »، عن جابر: أن رسولَ اللَّهِ ﷺ، أفردَ الْحَجَّ^(٥) . وفى « صحيح مسلم » عنه: خرجنا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لا نُنَوِّى إِلا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ^(٦) .

وفى « صحيح البخارى »، عن عُرْوَةَ بن الزبير قال: حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فأخبرتني عائشةُ أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ،

(١) رواه البخارى (١٥٦٢) ومسلم (٢٨٦٩) وأبو داود (١٧٧٩) والنسائى (١٤٥/٥) وابن ماجه (٢٩٦٥).

(٢) سبق تخريجه . (٣) سبق تخريجه وقد رواه مسلم وحده .

(٤) سبق تخريجه . (٥) سبق تخريجه .

(٦) رواه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (١٩٠٥) والنسائى (١٥٧/٥) وابن ماجه (٣٠٧٤) وهو جزء من حديث جابر

الطويل فى صفة حجه ﷺ .

الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ عُمِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ، فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ مُعَاوِيَةُ، وَعَبَدَ اللَّهُ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي: الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا عُمْرَةً، وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ، فَلَا يَسْأَلُونَهُ وَلَا أَحَدٌ مِنْ مَضَى مَا كَانُوا يَبْدُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ، لَا تَبْدَأَنَّ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ تَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ إِنَهُمَا لَا تَحِلَّانِ، وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأَخْتُهَا وَالزَّبِيرُ، وَفُلَانٌ، وَفُلَانٌ بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا^(١).

وفى « سنن أبى داود »: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، وهيبُ ابنُ خالد، كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ مَوَافِينَ لَهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَمَّا كَانَ بِذِي الْحَلِيفَةِ قَالَ: « مَنْ شَاءَ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ فَلْيَهْلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلَ بِعُمْرَةٍ »، ثُمَّ انْفَرَدَ وَهَيْبُ فِي حَدِيثِهِ بَأَن قَالَ عَنْهُ ﷺ: « فَإِنِّى لَوْلَا أَنِّى أَهْدَيْتُ، لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ». وقال الآخر: « وَأَمَّا أَنَا فَأَهْلُ بِالْحَجِّ »^(٢). فصَحَّ بِمَجْمُوعِ الرَّوَايَتَيْنِ، أَنَّهُ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا.

فَأَرْبَابُ هَذَا الْقَوْلِ عَذَرُهُمْ ظَاهِرٌ كَمَا تَرَى، وَلَكِنْ مَا عَذَرُهُمْ فِي حُكْمِهِ وَخَبَرِهِ الَّذِى حَكَمَ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَخْبَرَ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: « سَقَّتُ الْهَدْيَ وَقَرَنْتُ »، وَخَبَرِ مَنْ هُوَ تَحْتَ بَطْنِ نَاقَتِهِ، وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ مِنْ غَيْرِهِ، فَهُوَ مَنْ أَصْدَقُ النَّاسِ يَسْمَعُهُ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ»، وَخَبَرِ مَنْ هُوَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ عَنْهُ ﷺ، عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ يُخْبِرُ أَنَّهُ أَهْلٌ بِهِمَا جَمِيعًا، وَلَبَّى بِهِمَا جَمِيعًا، وَخَبَرُ زَوْجَتِهِ حَفْصَةَ فِي تَقْرِيرِهِ لَهَا عَلَى أَنَّهُ مَعْتَمِرٌ بِعُمْرَةٍ لَمْ يَحِلَّ مِنْهَا، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيْهَا، بَلْ صَدَّقَهَا، وَأَجَابَهَا بِأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ حَاجٌّ، وَهُوَ ﷺ لَا يَقْرَأُ عَلَى بَاطِلٍ يَسْمَعُهُ أَصْلًا، بَلْ يُنْكِرُهُ، وَمَا عَذَرُهُمْ عَنْ خَبَرِهِ ﷺ عَنْ نَفْسِهِ بِالْوَحَى الَّذِى جَاءَهُ مِنْ رَبِّهِ، يَأْمُرُهُ فِيهِ أَنْ يَهْلَ بِحَجَّةٍ فِي عُمْرَةٍ، وَمَا عَذَرُهُمْ عَنْ خَبَرِ مَنْ أَخْبَرَ عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، أَنَّهُ قَرَنَ، لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحُجُّ بَعْدَهَا، وَخَبَرِ مَنْ أَخْبَرَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَعَ

(١) رواه البخارى (١٦٤١، ١٦٤٤) كتاب الحج، باب: الطواف على وضوء.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (١٧٧٨).

حَجَّتْهُ، وليس مع مَنْ قال: إنه أفرد الحجَّ شَيْءٌ من ذلك البتَّة، فلم يَقُلْ أحدٌ منهم عنه: إِنِّي أفردت، ولا أَتَانِي آت من ربي يَأْمُرُنِي بالإفراء، ولا قال أحدٌ: ما بالُ الناسِ حَلَّوْا، ولم تَحِلَّ مِنْ حَجَّتِكَ، كما حَلَّوْا هم بِعُمْرَةٍ، ولا قال أحدٌ: سمعْتُه يقول: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ مَفْرُودَةٍ البتَّة، ولا بِحَجٍّ مفرد، ولا قال أحدٌ: إنه اعتَمَرَ أربعَ عُمَرِ الرَّابِعَةِ بعد حَجَّتِهِ، وقد شَهِدَ عليه أربعة من الصحابة أَنهم سمعوه يُخْبِرُ عن نفسه بأنه قارن، ولا سَبِيلَ إلى دفع ذلك إلا بأن يقال: لم يسمِعوه . ومعلوم قطعاً أن تطرُقَ الوهم والغلط إلى مَنْ أَخْبَرَ عما فهمه هو من فعله يظنُّه كذلك أولى من تطرُقَ التَّكْذِيبُ إلى مَنْ قال: سمعْتُه يقول كذا وكذا وإنه لم يسمعه، فإن هذا لا يتطرق إليه إلا التَّكْذِيبُ، بِخِلَافِ خَبَرٍ مَنْ أَخْبَرَ عما ظنَّه من فعله وكان واهماً، فإنه لا يُنسَبُ إلى الكذب، وَلَقَدْ نَزَّ اللَّهُ عَلَيَّا، وَأَنَسَاءُ، وَالْبِرَاءُ، وَحَفْصَةُ عن أن يقولوا: سمعناه يقول كذا ولم يسمِعوه، وَنَزَّهَ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أن يرسل إليه: أن افعل كذا وكذا ولم يفعلْ، هذا من أمحلِّ المُحَالِّ، وأبطلِ الباطل، فكيف والذين ذكروا الإفراء عنه لم يُخَالَفُوا هؤُلاءِ في مقصودهم، ولا ناقضوهم، وإنما أرادوا إفراء الأعمال، واقتصاره على عمل المفرد، فإنه ليس في عمله زيادةٌ على عمل المفرد . وَمَنْ رَوَى عنهم ما يُؤْهِمُ خِلافَ هذا، فإنه عَبَّرَ بحسب ما فهمه، كما سمع بكر بن عبد الله بن عمر يقول: أفرد الحج، فقال: لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ، فحملْه على المعنى . وقال سالم ابنه عنه ونافع مولاه: إنه تَمَتَّعَ، فبدأ فأهَلَ بِالْعُمْرَةِ، ثم أهَلَ بِالْحَجِّ، فهذا سالم يُخْبِرُ بِخِلَافِ ما أَخْبَرَ به بكر، ولا يَصِحُّ تأويل هذا عنه بأنه أمر به، فإنه فسَّره بقوله: وبدأ فأهَلَ بِالْعُمْرَةِ، ثم أهَلَ بِالْحَجِّ، وكذا الذين رَوَوْا الإفراء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عنها، فهما: عُرُوة، والقاسم، وروى القِران عنها عُرُوة، ومجاهد، وأبو الأسود يروى عن عُرُوة الإفراء، والزُّهْرِيُّ يروى عنه القِران . فإن قَدَرْنَا تَسَاوُطَ الرَّوَايَتَيْنِ، سلمت رواية مجاهد، وإن حُمِلَتْ رواية الإفراء على أنه أفرد أعمال الحج، تصادقت الروايات وصدَّق بعضها بعضاً، ولا ريب أن قول عائشة، وابن عمر: أفرد الحجَّ، محتمل لثلاثة معان:

أحدها: الإِهْلَالُ به مفرداً . الثاني: إفراء أعماله .

الثالث: أنه حجَّ حَجَّةً واحدة لم يَحُجَّ معها غيرها، بخلافِ العُمْرَةِ، فإنها كانت أربع مرات .

وأما قولهما: تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وبدأ فأهلاً بِالْعُمْرَةِ، ثم أهلاً بِالْحَجِّ، فحِكْمَا فِعْلُهُ، فهذا صَرِيحٌ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَعْنَى وَاحِدٍ، فَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ بِالْمَجْمَلِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ وَعُمَرَةُ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهُ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مَا يُنَاقِضُ رِوَايَةَ مُجَاهِدٍ وَعُرْوَةَ عَنْهَا أَنَّهُ قَرْنٌ، فَإِنَّ الْقَارِنَ حَاجٌ مُهْلٌ بِالْحَجِّ قَطْعاً، وَعُمَرَةُ جُزْءٌ مِنْ حِجَّتِهِ، فَمَنْ أَخْبَرَ عَنْهَا أَنَّهُ أَهْلٌ بِالْحَجِّ، فَهُوَ غَيْرُ صَادِقٍ، فَإِنْ ضُمَّتْ رِوَايَةُ مُجَاهِدٍ إِلَى رِوَايَةِ عُمَرَةَ وَالْأَسْوَدِ، ثُمَّ ضُمَّتَا إِلَى رِوَايَةِ عُرْوَةَ، تَبَيَّنَ مِنْ مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ كَانَ قَارِناً، وَصَدَّقَ بَعْضُهَا بَعْضاً، حَتَّى لَوْ لَمْ يَحْتَمِلْ قَوْلُ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ إِلَّا مَعْنَى الْإِهْلَالِ بِهِ مُفْرَداً، لَوَجَبَ قَطْعاً أَنْ يَكُونَ سَبِيلُهُ سَبِيلَ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ، وَقَوْلِ عَائِشَةَ أَوْ عُرْوَةَ: إِنَّهُ ﷺ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ، إِلَّا أَنْ تَلْكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ لَا سَبِيلَ أَصْلًا إِلَى تَكْذِيبِ رِوَايَاتِهَا وَلَا تَأْوِيلِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى غَيْرِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَقْدِيمِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ الْمَجْمَلَةَ الَّتِي قَدْ اضْطَرَبَتْ عَلَى رِوَايَاتِهَا، وَاخْتَلَفَ عَنْهُمْ فِيهَا، وَعَارِضُهُمْ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُمْ أَوْ مِثْلُهُمْ عَلَيْهَا .

وأما قول جابر: إِنَّهُ أَفْرَدَ الْحَجَّ، فَالصَّرِيحُ مِنْ حَدِيثِهِ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، وَإِنَّمَا فِيهِ إِخْبَارُهُ عَنْهُمْ أَنَفْسَهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَنْوُونَ إِلَّا الْحَجَّ، فَأَيْنَ فِي هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَّى بِالْحَجِّ مُفْرَداً .

وأما حَدِيثُهُ الْآخَرُ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ، فَلَهُ ثَلَاثُ طَرُقٍ . أَجُودُهَا: طَرِيقُ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ، وَهَذَا يَقِينٌ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثِهِ الطَّوِيلِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَمُرُورِهِ بِالْمَعْنَى، وَالنَّاسُ خَالَفُوا الدَّرَاوَرْدِيَّ فِي ذَلِكَ . وَقَالُوا: أَهْلٌ بِالْحَجِّ، وَأَهْلٌ بِالتَّوْحِيدِ . وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: فِيهَا مُطَرِّفُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَارَمٍ، عَنْ جَعْفَرٍ وَمُطَرِّفٍ، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: هُوَ مَجْهُولٌ، قُلْتُ: لَيْسَ هُوَ بِمَجْهُولٍ، وَلَكِنَّهُ ابْنُ أُخْتِ مَالِكٍ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، وَبِشْرِ بْنِ مُوسَى، وَجَمَاعَةٌ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي: يَأْتِي بِمَنَاقِيرَ، وَكَأَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ بْنَ حَزْمٍ رَأَى فِي النُّسخَةِ مُطَرِّفُ بْنُ مُصْعَبٍ فَجْهَلَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مُطَرِّفُ أَبُو مُصْعَبٍ، وَهُوَ مُطَرِّفُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطَرِّفٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَمَنْ غَلَطَ فِي هَذَا أَيْضاً، مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِهِ «الضَّعْفَاءُ» فَقَالَ: مُطَرِّفُ بْنُ مُصْعَبٍ الْمَدَنِيُّ

عن ابن أبي ذئب منكر الحديث . قلتُ: والراوى عن ابن أبي ذئب، والدراوردى، ومالك، هو مُطَرِّفُ أبو مُصعب المدني، وليس بمنكر الحديث، وإنما غرّه قولُ ابنِ عدى: يأتى بمناكير، ثم ساق له منها ابنُ عدى جملة، لكن هى من رواية أحمد بن داود بن صالح عنه، كذّبه الدارقطنى، والبلاء فيها منه .

والطريق الثالث: لحديث جابر فيها محمد بن عبد الوهّاب يُنظر فيه مَنْ هو وما حاله عن محمد بن مسلم، إن كان الطائفى، فهو ثقة عند ابن معين، ضعيف عند الإمام أحمد، وقال ابن حزم: ساقط البتة، ولم أر هذه العبارة فيه لغيره، وقد استشهد به مسلم، قال ابن حزم: وإن كان غيره، فلا أدري مَنْ هو ؟ قلت: ليس بغيره، بل هو الطائفى يقيناً، وبكلِّ حال فلو صح هذا عن جابر، لكان حكمه حكم المروى عن عائشة وابنِ عمر، وسائر الرواة الثقات، إنما قالوا: أهلٌ بالحجِّ، فلعلَّ هؤلاء حملوه على المعنى، وقالوا: أفرد الحجَّ، ومعلوم أن العمرة إذا دخلت فى الحجِّ، فمَنْ قال: أهلٌ بالحجِّ، لا يُناقضُ مَنْ قال: أهلٌ بهما، بل هذا فصلٌ، وذاك أجمل . ومَنْ قال: أفرد الحجَّ، يحتمل ما ذكرنا من الوجوه الثلاثة، ولكن هل قال أحدٌ قطُّ عنه: إنه سمعه يقول: « لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ مفردة »، هذا ما لا سبيل إليه، حتى لو وُجدَ ذلك لم يُقدِّم على تلك الأساطين التى ذكرناها والتى لا سبيلَ إلى دفعها البتة، وكان تغليطُ هذا أو حملُه على أول الإحرام، وأنه صار قارناً فى أثنايه متعيناً، فكيف ولم يثبت ذلك، وقد قدّمنا عن سُفيان الثورى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قرن فى حجة الوداع . رواه زكريا الساجى، عن عبد الله بن أبى زياد القطوانى، عن زيد بن الحُبَاب، عن سُفيان، ولا تناقض بين هذا وبين قوله: أهلٌ بالحجِّ، وأفرد بالحجِّ، ولَبَّى بالحجِّ، كما تقدّم .

فصل

فحصل الترجيحُ لرواية مَنْ روى القرآن لوجوه عشرة .

أحدها: أنهم أكثرُ كما تقدّم .

الثانى: أن طرق الإخبار بذلك تنوّعت كما بيّناه .

الثالث: أن فيهم مَنْ أخبر عن سماعه ولفظه صريحاً، وفيهم مَنْ أخبر عن إخباره

عن نفسه بأنه فعل ذلك، وفيهم من أخبر عن أمر ربه له بذلك، ولم يجئ شئ من ذلك فى الأفراد .

الرابع: تصديق روايات من روى أنه اعتمر أربع عمر لها .

الخامس: أنها صريحة لا تحتمل التأويل، بخلاف روايات الأفراد .

السادس: أنها متضمنة زيادة سكت عنها أهل الأفراد أو نقوها، والذاكر الزائد مقدم على الساكت، والمثبت مقدم على النافى .

السابع: أن رواية الأفراد أربعة: عائشة، وابن عمر، وجابر، وابن عباس، والأربعة رَوَوْا القرآن، فإن صرنا إلى تساقط رواياتهم، سلمت رواية من عداهم للقران عن معارض، وإن صرنا إلى الترجيح، وجب الأخذ برواية من لم تضطرب الرواية عنه ولا اختلفت، كالبراء، وأنس، وعمر بن الخطاب، وعمران بن حصين، وحفصة، ومن معهم ممن تقدم .

الثامن: أنه النسك الذى أمر به من ربه، فلم يكن ليعدل عنه .

التاسع: أنه النسك الذى أمر به كل من ساق الهدى، فلم يكن ليأمرهم به إذا ساقوا الهدى، ثم يسوق هو الهدى ويخالفه .

العاشر: أنه النسك الذى أمر به آله وأهل بيته، واختاره لهم، ولم يكن ليختار لهم إلا ما اختار لنفسه .

وتمت ترجيح حادى عشر، وهو قوله: « دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة »، وهذا يقتضى أنها قد صارت جزءاً منه، أو كالجُزء الداخِل فيه، بحيث لا يُفصل بينها وبينه، وإنما تكون مع الحج كما يكون الداخِل فى الشئ معه .

وترجيح ثانى عشر: وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه للصبي بن معبد وقد أهل بحج وعمرة، فأنكر عليه زيد بن صوحان، أو سلمان بن ربيعة، فقال له عمر: هُديت لسنة نبيك محمد ﷺ^(١)، وهذا يوافق رواية عمر عنه - ﷺ - أن الوحي جاءه من الله بالإهلال بهما جميعاً، فدلَّ على أن القرآن سُنَّته التى فعَّلها، وامثل أمر الله له بها .

(١) صحيح. رواه أحمد (١٤/١)، ٢٥، ٣٤، ٣٧، ٥٣ والنسائي (١٤٨/٥) وابن ماجه (٢٩٧٠).

وترجيح ثالث عشر: أن القارن تقع أعماله عن كُلِّ من النُسكين، فيقع إحرامه وطوافه وسعيه عنهما معاً، وذلك أكملُ من وقوعه عن أحدهما، وعمل كل فعل على حدة .

وترجيح رابع عشر: وهو أن النُسك الذي اشتمل على سَوْقِ الهَدْيِ أفضلُ بلا ريب من نُسكٍ خلا عن الهَدْيِ، فإذا قَرَنَ، كان هَدْيُهُ عن كل واحد من النُسكين، فلم يَخْلُ نُسكٌ منهما عن هَدْيٍ، ولهذا - واللَّهِ أعلم - أمرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ ساق الهَدْيَ أن يَهْلَ بالحَجِّ والعُمْرة معاً، وأشار إلى ذلك في المتفق عليه من حديث البراء بقوله: « إِنِّي سَقْتُ الهَدْيَ وَقَرَنْتُ » .

وترجيح خامس عشر: وهو أنه قد ثبت أن التمتع أفضلُ من الأفراد لوجوه كثيرة منها: أنه ﷺ أمرهم بفسخ الحَجِّ إليه، ومُحالٌ أن يُنْقَلَهُمْ من الفاضل إلى المفضول الذي هو دونه . ومنها: أنه تأسَّفَ على كونه لم يفعله بقوله: « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمَا سَقْتُ الهَدْيَ وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً »^(١) . ومنها: أنه أمر به كُلُّ مَنْ لَمْ يَسُقِ الهَدْيَ . ومنها: أن الحَجَّ الذي استقر عليه فعله وفعل أصحابه القرآن لمن ساق الهَدْيَ، والتمتع لمن لَمْ يَسُقِ الهَدْيَ، ولوجوه كثيرة غير هذه، والتمتع إذا ساق الهَدْيَ، فهو أفضلُ من متمتع اشتراه من مكة، بل في أحد القولين: لا هَدْيَ إلا ما جمع فيه بين الحِلِّ والحَرَمِ . فإذا ثبت هذا، فالقارن السائق أفضلُ من متمتع لم يسق، ومن متمتع ساق الهَدْيَ لأنه قد ساق من حين أحرم، والمتمتع إنما يسوق الهَدْيَ من أدنى الحِلِّ، فكيف يُجعل مُفَرِّدٌ لَمْ يَسُقِ هَدْيًا، أفضلُ من متمتع ساقه من أدنى الحل ؟ فكيف إذا جُعِلَ أفضلُ من قارن ساقه من الميقات، وهذا بحمد الله واضح .

فصل

وأما قول مَنْ قال: إنه حَجٌّ متمتعاً تمتعاً حلَّ فيه من إحرامه، ثم أحرم يومَ التَّرويةِ بالحَجِّ مع سَوْقِ الهَدْيِ، فعذره ما تقدَّم من حديث معاوية، أنه قصرَ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ في العشر - وفي لفظ: وذلك في حُجَّتِهِ^(٢) - . وهذا مما أنكره الناسُ على معاوية، وغلَطوه فيه، وأصابه فيه ما أصاب ابنَ عمر في قوله: إنه

(١) جزء من حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ وقد سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

اعتمر فى رجب، فإن سائر الأحاديث الصحيحة المستفيضة من الوجوه المتعددة كلها تدل على أنه - ﷺ - لم يَحِلَّ من إحرامه إلَّا يوم النحر، ولذلك أخبر عن نفسه بقوله: «لَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ»، وقوله: «إِنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ وَقَرَنْتُ فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ»^(١). وهذا خبرٌ عن نفسه، فلا يدخله الوهم ولا الغلط، بخلاف خبر غيره عنه، لا سيما خبراً يخالف ما أخبر به عن نفسه، وأخبر عنه به الجُمُّ الغفير، أنه لم يأخذ من شعره شيئاً، لا بتقصير ولا حلق، وأنه بقى على إحرامه حتى حَلَقَ يومَ النحر، ولعل معاوية قصرَ عن رأسه فى عمرة الجعرانة، فإنه كان حينئذ قد أسلم، ثم نسي، فظن أن ذلك كان فى العشر، كما نسي ابنُ عمر أن عُمَرَةَ كانت كُلُّهَا فى ذى القعدة. وقال: كانت إحداهن فى رجب، وقد كان معه فيها، والوهم جائزٌ على مَنْ سَوَى الرسول ﷺ. فإذا قام الدليل عليه، صار واجباً.

وقد قيل: إن معاوية لعله قصرَ عن رأسه بقية شعر لم يكن استوفاه الحلاقُ يوم النحر، فأخذه معاوية على المروة، ذكره أبو محمد بن حزم، وهذا أيضاً من وهمه، فإن الحلاق لا يُبْقَى غلطاً شعراً يُقَصِّرُ منه، ثم يُبْقَى منه بعد التقصير بقية يوم النحر، وقد قسم شعر رأسه بين الصحابة، فأصاب أبا طلحة أحد الشَّقَيْنِ، وبقية الصحابة اقتسموا الشَّقَ الآخر، الشعرة، والشعرتين، والشعرات، وأيضاً فإنه لم يسعَ بين الصِّفَا والمروة إلا سعيّاً واحداً وهو سعيُّه الأول، لم يسعَ عقب طواف الإفاضة، ولا اعتمر بعد الحَجِّ قطعاً، فهذا وهم مَحْضٌ. وقيل: هذا الإسناد إلى معاوية وقع فيه غلط وخطأ، أخطأ فيه الحسن ابنُ عليٍّ، فجعله عن معمر، عن ابنِ طاووس^(٢)، وإنما هو عن هشام ابنِ حُجير، عن ابنِ طاووس، وهشام: ضعيف.

قلت: والحديثُ الذى فى البخارى عن معاوية: قَصَرْتُ عَنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا، والذى عند مسلم: قَصَرْتُ عَنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ عَلَى الْمَرْوَةِ. وليس فى «الصحيحين» غير ذلك.

وأما رواية مَنْ روى: «فى أيام العشر» فليست فى الصحيح، وهى معلولة، أو

(١) رواه البخارى (١٥٦٦) ومسلم (٢٩٣٢) وأبو داود (١٨٠٦) والنسائى (١٣٦/٥، ١٧٢) ابن ماجه (٣٠٤٦) عن حديث حفصة رضى الله عنها.

(٢) رواه أبو داود (١٨٠٣) وقال الألبانى: صحيح دون قوله: أو «لحجته» فإنه شاذ «صحيح سنن أبى داود» (٣٣٩/١) برقم (١٥٨٩).

وهم من معاوية . قال قيس بن سعد راويها عن عطاء عن ابن عباس عنه، والناس يُنْكِرُونَ هذا على معاوية^(١) . وصدق قيس، فنحن نحلفُ بالله: إن هذا ما كان في العشر قط .

ويشبه هذا وهم معاوية في الحديث الذي رواه أبو داود، عن قتادة، عن أبي شيخ الهنائي، أن معاوية قال لأصحاب النبي ﷺ: هل تعلمون أنَّ النبي ﷺ نَهَى عَنْ كَذَا، وَعَنْ رُكُوبِ جُلُودِ النُّمُورِ؟ قالوا: نَعَمْ . قال: فَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُقَرْنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟ قالوا: أَمَّا هَذِهِ، فَلَا، فَقَالَ: أَمَّا إِنَّهَا مَعَهَا وَلَكِنَّكُمْ نَسِيتُمْ^(٢) . ونحن نَشْهَدُ بِاللَّهِ: إن هذا وهم من معاوية، أو كذبٌ عليه، فلم يَنْهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن ذلك قط، وأبو شيخ شيخ لا يُحْتَجُّ به، فضلاً عن أن يقدم على الثقات الحفاظ الأعلام، وإن روى عنه قتادة ويحيى بن أبي كثير واسمه خيوان ابن خلدة - بالخاء المعجمة - وهو مجهول^(٣) .

فصل

وأما مَنْ قال: حَجٌّ مَتَمْتَعًا مَتَمْتَعًا لَمْ يَحِلَّ مِنْهُ لِأَجْلِ سَوَقِ الْهَدْيِ كما قاله صاحب « المغنى » وطائفة، فعذرهم قولُ عائشة وابن عمر: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وقول حفصة -: ما شأن الناس حلُّوا ولم تحلَّ من عمرتك؟ وقول سعد في المتعة: قد صنعها رسولُ اللَّهِ ﷺ وصنعناها معه^(٤) .

وقول ابن عمر لمن سأله عن متعة الحج: هي حلال؟ فقال له السائل: إن أباك قد نهى عنها، فقال: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَبِي نَهَى عَنْهَا، وَصَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَمَرَ أَبِي تَتَبِعُ، أَمْ أَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فقال الرجل: بل أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فقال: لَقَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٥) .

قال هؤلاء: ولولا الهدى لَحُلَّ كما يحلُّ المتمتع الذي لا هدى معه، ولهذا قال:

(١) صحيح . رواه النسائي (٢٤٥/٥) وأحمد (٩٢/٤) .

(٢) رواه أحمد (٢٩٢/٤) وأبو داود (١٧٩٤) وقال الألباني: صحيح - إلا النهي عن القرآن فشاذ «صحيح سنن أبي داود» (٣٣٧/١) برقم (١٥٧٨) .

(٣) بل هو ثقة كما قال الحفاظ في «التقريب» (٤٣٥/٢) .

(٤) صحيح . رواه الترمذي (٨٢٣) وقال: حسن صحيح .

(٥) صحيح . رواه الترمذي (٨٢٤) كتاب الحج، باب: ما جاء في التمتع .

«لَوْلا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ» فَأَخْبَرَ أَنَّ الْمَانِعَ لَهُ مِنَ الْحَلِّ سَوْقُ الْهَدْيِ، وَالْقَارَنُ إِنَّمَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْحَلِّ الْقِرَانُ لَا الْهَدْيُ، وَأَرْيَابُ هَذَا الْقَوْلِ قَدْ يُسْمَوْنَ هَذَا الْمَتَمَتِّعَ قَارَنًا، لِكُونِهِ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَكِنَّ الْقِرَانَ الْمَعْرُوفَ أَنَّ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ قَبْلَ الطَّوَافِ .

والفرق بين القارن والمتمتع السائق من وجهين، أحدهما: من الإحرام، فإن القارن هو الذى يُحْرِمُ بِالْحَجِّ قَبْلَ الطَّوَافِ، إما فى ابتداء الإحرام، أو فى أثناؤه .

والثانى: أن القارن ليس عليه إلا سعى واحد، فإن أتى به أولاً، وإلا سعى عقيب طواف الإفاضة، والمتمتع عليه سعى ثان عند الجمهور . وعن أحمد رواية أخرى: أنه يكفيه سعى واحد كالقارن، والنبى ﷺ لم يسع سعيًا ثانيًا عقيب طواف الإفاضة، فكيف يكون متمتعًا على هذا القول .

فإن قيل: فعلى الرواية الأخرى، يكون متمتعًا، ولا يتوجه الإلزام، ولها وجه قوى من الحديث الصحيح، وهو ما رواه مسلم فى «صحيحه»، عن جابر قال: لم يطف النبى ﷺ، ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافًا واحدًا. طوافه الأول^(١) .

هذا، مع أن أكثرهم كانوا متمتعين . وقد روى سفيان الثورى، عن سلمة بن كهيل قال: حلف طاووس: ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله به حجةً وعمرته إلا طوافًا واحدًا.

قيل: الذين نظروا أنه كان متمتعًا تمتعًا خاصًا، لا يقولون بهذا القول، بل يُوجِبُونَ عَلَيْهِ سَعَيْنِ، والمعلوم من سنَّته ﷺ، أنه لم يسع إلا سعيًا واحدًا، كما ثبت فى الصحيح، عن ابن عمر، أنه قرن، وقدم مكة، فطاف بالبيت وبالصفا والمروة، ولم يزد على ذلك، ولم يحلق ولا قصر، ولا حلَّ من شئ حرم منه، حتى كان يوم النحر، فنحَرَ وحلَّقَ رأسه، ورأى أنه قد قضى طواف الحجِّ والعمرَةِ بطوافه الأول، وقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ^(٢) . ومراده بطوافه الأول الذى قضى به حَجَّه وعُمُرته: الطواف بين الصفا والمروة بلا ريب .

(١) رواه مسلم (٢٨٩٤) كتاب الحج، باب: بيان وجوه الإحرام.

(٢) رواه البخارى (١٦٤٠) ومسلم (٢٩٤٠) والنسائى (١٥٨/٥).

وذكر الدارقطني، عن عطاء ونافع، عن ابن عمر، وجابر: أن النبي ﷺ، إنما طاف لحجّه وعُمُرتَه طوافاً واحداً، وسعى سعيّاً واحداً، ثم قَدِمَ مكة، فلم يَسعَ بينهما بعد الصَّدْر^(١).

فهذا يدل على أحد أمرين، ولا بُدّ إما أن يكون قارناً، وهو الذي لا يُمكن من أوجب على المتمتع سعيين أن يقولَ غيره، وإما أن المتمتع يكفيه سعى واحد، ولكن الأحاديث التي تقدّمت في بيان أنه كان قارناً صريحة في ذلك، فلا يُعدّل عنها.

فإن قيل فقد روى شعبة، عن حميد بن هلال، عن مُطَرِّف، عن عمران ابن حصين، أن النبي ﷺ، طاف طوافين، وسعى سعيين^(٢). رواه الدارقطني عن ابن صاعد: حدثنا محمد بن يحيى الأزدي، حدثنا عبد الله بن داود، عن شعبة. قيل: هذا خبر معلول وهو غلط. قال الدارقطني: يقال: إن محمد بن يحيى حدّث بهذا من حفظه، فوهم في متنه، والصواب بهذا الإسناد: أن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم قرن بين الحجّ والعُمرة والله أعلم. وسيأتى إن شاء الله تعالى ما يدل على أن هذا الحديث غلط.

وأظن أن الشيخ أبا محمد بن قدامة، إنما ذهب إلى أن رسولَ الله ﷺ كان متمتعاً، لأنه رأى الإمام أحمد قد نصَّ على أن المتمتع أفضل من القران، ورأى أن الله سبحانه لم يكن ليختارَ لرسوله إلا الأفضل، ورأى الأحاديث قد جاءت بأنه تمتع، ورأى أنها صريحة في أنه لم يحلّ، فأخذ من هذه المقدمات الأربع أنه تمتع تمتعاً خاصاً لم يحلّ منه.

ولكن أحمد لم يرجح المتمتع، لكون النبي ﷺ حجّ متمتعاً، كيف وهو القائل: لا أشكُّ أن رسولَ الله ﷺ كان قارناً، وإنما اختار المتمتع لكونه آخرَ الأمرين من رسول الله ﷺ، وهو الذي أمر به الصحابة أن يفسخُوا حجَّهم إليه، وتأسَّف

(١) ضعيف. رواه الدارقطني (٢/٢٦١) وفي سنده سليمان بن أبى داود الحراني، ضعفه أبو حاتم، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن حبان: لا يحتج به. «ميزان الاعتدال» (٢/٢٠٦).

(٢) ضعيف. رواه الدارقطني (٢/٢٦٤) وقال: قال لنا ابن صاعد: خالف محمد بن يحيى غيره في هذه الرواية نخرجه عنه إن شاء الله. قال الشيخ أبو الحسن: يقال إن محمد بن يحيى الأزدي حدّث بهذا من حفظه فوهم في متنه، والصواب بهذا الإسناد: أن النبي ﷺ قرن الحج والعُمرة، وليس فيه ذكر الطواف ولا السعى، وقد حدّث به محمد بن يحيى الأزدي على الصواب مراراً، ويقال إنه رجع عن ذكر الطواف والسعى إلى الصواب، والله أعلم.

على فوته. ولكن نقل عنه المروزي، أنه إذا ساق الهدى، فالقران أفضل.

فمن أصحابه من جعل هذا رواية ثانية، ومنهم من جعل المسألة رواية واحدة، وأنه إن ساق الهدى، فالقران أفضل، وإن لم يسق فالتمتع أفضل، وهذه طريقة شيخنا، وهى التى تليق بأصول أحمد، والنبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يتمن أنه كان جعلها عمرة مع سوقه الهدى، بل ود أنه كان جعلها عمرة ولم يسق الهدى.

بقي أن يقال: فأى الأمرين أفضل، أن يسوق ويقرن، أو يترك السوق ويتمتع كما ود النبى ﷺ أنه فعله.

قيل: قد تعارض فى هذه المسألة أمران.

أحدهما: أنه - ﷺ - قرن وساق الهدى، ولم يكن الله سبحانه ليختار له إلا أفضل الأمور، ولا سيما وقد جاءه الوحي به من ربه تعالى، وخير الهدى هذى ﷺ.

والثانى قوله: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى، ولجعلتها عمرة»^(١). فهذا يقتضى، أنه لو كان هذا الوقت الذى تكلم فيه هو وقت إحرامه، لكان أحرم بعمرة ولم يسق الهدى، لأن الذى استدبره هو الذى فعله، ومضى فصار خلفه، والذى استقبله هو الذى لم يفعله بعد، بل هو أمامه، فبين أنه لو كان مستقبلاً لما استدبره، وهو الإحرام بالعمرة دون هدى، ومعلوم أنه لا يختار أن ينتقل عن الأفضل إلى المفضول، بل إنما يختار الأفضل، وهذا يدل على أن آخر الأمرين منه ترجيح التمتع.

ولمن رجح القران مع السوق أن يقول: هو صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا، لأجل أن الذى فعله مفضول مرجوح، بل لأن الصحابة شق عليهم أن يحلوا من إحرامهم مع بقائه هو محرماً، وكان يختار موافقتهم ليفعلوا ما أمروا به مع انشراح وقبول ومحبة، وقد ينتقل عن الأفضل إلى المفضول، لما فيه من الموافقة وتأليف القلوب، كما قال لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين»^(٢).

(١) سبق تخرجه .

(٢) رواه مسلم (٣١٨٦) كتاب الحج، باب: نقض الكعبة وبنائها، والنسائي (٢١٨/٥) كتاب المناسك، باب: الحجر .

فهذا ترك ما هو الأولى لأجل الموافقة والتأليف، فصار هذا هو الأولى فى هذه الحال، فكذلك اختياره للمتعة بلا هدى. وفى هذا جمع بين ما فعله وبين ما وده وتمناه، ويكون الله سبحانه قد جمع له بين الأمرين، أحدهما بفعله له، والثانى: بتمنيه ووده له، فأعطاه أجر ما فعله، وأجر ما نواه من الموافقة وتمناه، وكيف يكون نُسكٌ يتخلله التحلل ولم يسق فيه الهدى أفضل من نُسكٍ لم يتخلله تحلل، وقد ساق فيه مائة بدنة، وكيف يكون نُسكٌ أفضل فى حقه من نُسكٍ اختاره الله له، وأتاه به الوحى من ربه.

فإن قيل: التمتع وإن تخلله تحلل، لكن قد تكرر فيه الإحرام، وإنشاؤه عبادة محبوبة للرب، والقرآن لا يتكرر فيه الإحرام؟ قيل: فى تعظيم شعائر الله بسوق الهدى، والتقرب إليه بذلك من الفضل ما ليس فى مجرد تكرار الإحرام، ثم إن استدامته قائمة مقام تكرر، وسوق الهدى لا مقابل له يقوم مقامه.

فإن قيل: فأياً أفضل، أفراد يأتى عقيبَه بالعمرة أو تمتع يحل منه، ثم يحرم بالحج عقيبَه؟ قيل: معاذ الله أن نظن أن نُسكاً قط أفضل من النُسك الذى اختاره الله لأفضل الخلق، وسادات الأمة، وأن نقول فى نُسكٍ لم يفعله رسول الله ﷺ، ولا أحد من الصحابة الذين حجوا معه، بل ولا غيرهم من أصحابه: إنه أفضل مما فعلوه بأمره، فكيف يكون حج على وجه الأرض أفضل من الحج الذى حجه النبى صلوات الله عليه، وأمر به أفضل الخلق، واختاره لهم، وأمرهم بفسخ ما عداه من الأنسك إليه، وود أنه كان فعله، لا حج قط أكمل من هذا.

وهذا وإن صح عنه الأمر لمن ساق الهدى بالقرآن، ولمن لم يسق بالتمتع، وفى جواز خلافه نظر، ولا يوحشك قلة القائلين بوجوب ذلك، فإن فيهم البحر الذى لا ينزف عبد الله بن عباس وجماعة من أهل الظاهر، والسنة هى الحكم بين الناس. . والله المستعان.

فصل

وأما من قال: إنه حج قارناً قرناً طاف له طوافين، وسعى له سعين، كما قاله كثير من فقهاء الكوفة، فعذره ما رواه الدارقطنى من حديث مجاهد، عن ابن عمر: أنه جمع بين حج وعمرة معاً، وقال: سبيلهما واحد، قال: وطاف لهما طوافين،

وسعى لهما سعيين. وقال: هكذا رأيتُ رسولُ الله ﷺ صنعَ كما صنعتُ^(١).

وعن عليّ بن أبي طالب، أنه جمع بينهما، وطافَ لهما طوافين، وسعى لهما سعيين، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ صنعَ كما صنعتُ^(٢).

وعن عليّ رضى الله عنه أيضاً أن النبي ﷺ كان قارناً، فطاف طوافين، وسعى سعيين^(٣).

وعن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال: طاف رسول الله ﷺ لحجته وعمرته طوافين، وسعى سعيين، وأبو بكر، وعمر، وعليّ، وابن مسعود^(٤).

وعن عمران بن حصين: أن النبي ﷺ طاف طوافين، وسعى سعيين^(٥).

وما أحسن هذا العذر، لو كانت هذه الأحاديثُ صحيحةً، بل لا يصحُّ منها حرف واحد.

أما حديث ابن عمر، ففيه الحسن بن عُمارة، وقال الدارقطنى: لم يروه عن الحكم غير الحسن بن عُمارة، وهو متروك الحديث.

وأما حديثُ عليّ رضى الله عنه الأول، فيرويه حفص بن أبى داود. وقال أحمد ومسلم: حفص متروك الحديث، وقال ابن خراش: هو كذاب يضع الحديث، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، ضعيف.

وأما حديثه الثانى: فيرويه عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن على، حدثنى أبى عن أبيه عن جده قال الدارقطنى: عيسى بن عبد الله يقال له: مبارك، وهو متروك الحديث.

وأما حديث علقمة عن عبد الله، فيرويه أبو بردة عمرو بن يزيد، عن حماد عن إبراهيم، عن علقمة. قال الدارقطنى: وأبو بردة ضعيف، ومن دونه فى

(١) ضعيف جداً. رواه الدارقطنى (٢/٢٥٨) وقال: لم يروه عن الحكم غير الحسن بن عُمارة وهو متروك الحديث.

(٢) ضعيف جداً. رواه الدارقطنى (٢/٢٦٣) وقال: الحسن بن عُمارة متروك الحديث.

(٣) ضعيف جداً. رواه الدارقطنى (٢/٢٦٣) وقال: عيسى بن عبد الله يقال له مبارك وهو متروك الحديث.

(٤) ضعيف. رواه الدارقطنى (٢/٢٦٤) وقال: أبو بردة هذا هو عمرو بن يزيد ضعيف، ومن دونه فى الإسناد ضعفاء.

(٥) سبق تخريجه.

الإسناد ضعفاء.. انتهى. وفيه عبد العزيز بن أبان، قال يحيى: هو كذاب خبيث. وقال الرازي والنسائي: متروك الحديث.

وأما حديث عمران بن حصين، فهو مما غلط فيه محمد بن يحيى الأردى، وحدث به من حفظه، فوهم فيه، وقد حدث به على الصواب مراراً، ويقال: إنه رجع عن ذكر الطواف والسعى.

وقد روى الإمام أحمد، والترمذى، وابن حبان فى « صحيحه » من حديث الدراوردي، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ، أَجْزَأُ لَهُمَا طَوَافٌ وَاحِدٌ ». ولفظ الترمذى: « مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْزَأُ طَوَافٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ عَنْهُمَا، حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً »^(١).

وفى « الصحيحين »، عن عائشة رضى الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فى حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فأهللنا بعُمْرَةٍ، ثم قال: « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهِلَّ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً »، فطاف الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافاً آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنًى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافاً وَاحِداً^(٢).

وصحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال لعائشة: « إِنَّ طَوَافَكَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، يَكْفِيكَ لِحَجَّكَ وَعُمْرَتِكَ »^(٣).

وروى عبد الملك بن أبى سليمان، عن عطاء، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ، طاف طوافاً واحداً لحجّه وعُمُرته^(٤). وعبد الملك: أحد الثقات المشهورين، احتج به مسلم، وأصحاب السنن. وكان يقال له: الميزان، ولم يُتكلّم فيه بضعف ولا جرح، وإنما أنكر عليه حديث الشفعة. وتلك شكاة ظاهرٌ عنه عارها.

وقد روى الترمذى عن جابر رضى الله عنه، أن النبى ﷺ قَرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وطاف لهما طوافاً واحداً^(٥) وهذا، وإن كان فيه الحجاج بن أوطاة، فقد

(١-٣) سبق تخريجه .

(٥) حسن . رواه الترمذى (٩٤٧) .

(٤) صحيح . رواه الدارقطنى (٢٦٢/٢) .

روى عنه سفيان، وشعبة، وابن نمير، وعبد الرزاق، والخلق عنه. قال الثورى: وما بقى أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه، وعيب عليه التدليس، وقل من سلم منه. وقال أحمد: كان من الحفاظ، وقال ابن معين: ليس بالقوى، وهو صدوق يدلّس. وقال أبو حاتم: إذا قال: -حدثنا، فهو صادق لا نرتاب فى صدقه وحفظه. وقد روى الدارقطنى، من حديث ليث بن أبى سليم قال: حدثنى عطاء، وطاووس، ومجاهد، عن جابر، وعن ابن عمر، وعن ابن عباس: أن النبى ﷺ لم يطف هو وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً لعمرتهم وحجهم^(١).

وليث بن أبى سليم، احتج به أهل السنن الأربعة، واستشهد به مسلم، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال الدارقطنى: كان صاحب سنة، وإنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب. وقال عبد الوارث: كان من أوعية العلم، وقال أحمد: مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس، وضعفه النسائى، ويحى فى رواية عنه، ومثل هذا حديثه حسن. وإن لم يبلغ رتبة الصحة.

وفى «الصحيحين» عن جابر قال: دخل رسول الله ﷺ على عائشة، ثم وجدها تبكى فقال: «ما يبكيك؟» فقالت: قد حضت وقد حلّ الناس ولم أحلّ ولم أطف بالبيت، فقال: «اغتسلى ثم أهلى» ففعلت، ثم وقفت المواقف حتى إذا طهرت، طافت بالكعبة وبالصفا والمروة، ثم قال: «قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً»^(٢).

وهذا يدل على ثلاثة أمور، أحدها: أنها كانت قارئة، والثانى: أن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد. والثالث: أنه لا يجب عليها قضاء تلك العمرة التى حاضت فيها، ثم أدخلت عليها الحج، وأنها ترفض إحرام العمرة بحيضها، وإنما رفضت أعمالها والاقتصار عليها، وعائشة لم تطف أولاً طواف القدوم، بل لم تطف إلا بعد التعريف، وسعت مع ذلك، فإذا كان طواف الإفاضة والسعى بعد يكفى القارن، فلأن يكفيه طواف القدوم مع طواف الإفاضة، وسعى واحد مع أحدهما بطريق الأولى، لكن عائشة تعذر عليها الطواف الأول، فصارت قصتها حجة، فإن

(١) حسن لشواهده. رواه الدارقطنى (٢/٢٥٨).

(٢) رواه مسلم (٢٨٨٩) وأبو داود (١٧٨٥).

المرأة التي يتعذر عليها الطواف الأول، تفعل كما فعلت عائشة، تُدْخِلُ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وتصيرُ قارنَةً، ويكفيها لهما طواف الإفاضة والسعي عقيبهِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وما بين أنه صلى الله عليه وسلم لم يَطُفْ طَوَافَيْنِ، ولا سعى سعيين قولُ عائشة رضي الله عنها: وأما الذين جمعوا الحجَّ والعُمْرَةَ، فإنما طافوا طوافاً واحداً (متفق عليه).

وقول جابر: لم يطف النبي ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، طوافه الأول^(١) (رواه مسلم). وقوله لعائشة: «يُجْزَى عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ»^(٢) (رواه مسلم). وقوله لها في رواية أبي داود: «طَوَافُكَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعاً». وقوله لها في الحديث المتفق عليه لما طافت بالكعبة وبين الصفا والمروة: «قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعاً» قال: والصحابه الذين نقلوا حجة رسول الله ﷺ. كُلُّهُمْ نَقَلُوا أَنَّهُمْ لَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَمَرَهُمْ بِالتَّحْلِيلِ إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ. فإنه لا يحل إلا يوم النَّحْرِ، ولم يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنْ أَحَدًا مِنْهُمْ طَافَ وَسَعَى، ثم طَافَ وَسَعَى. ومن المعلوم، أن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله. فلما لم ينقله أحدٌ من الصحابة، عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

وعمدة مَنْ قال بالطوافين والسعيين، أثرُ يرويه الكوفيون، عن عليٍّ، وآخر عن ابن مسعود رضي الله عنهما.

وقد روى جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليٍّ رضي الله عنه، أن القارنَ يكفيه طوافٌ واحد، وسعيٌ واحد، خلاف ما روى أهل الكوفة، وما رواه العراقيون، منه ما هو منقطع، ومنه ما رجاله مجهولون أو مجروحون، ولهذا طعن علماء النقل في ذلك حتى قال ابنُ حزم: كل ما روى في ذلك عن الصحابة، لا يَصِحُّ منه ولا كلمةٌ واحدة. وقد نُقِلَ في ذلك عن النبي ﷺ، ما هو موضوع بلا ريب. وقد حلف طاووس: ما طاف أحدٌ من أصحاب رسول الله ﷺ لحجَّته وعُمْرته إلا طوافاً واحداً، وقد ثبت مثلُ ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وغيرهم رضي

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٢٨٨٦) كتاب الحج، باب: بيان وجوه الإحرام.

اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسُ بِحُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يُخَالِفُوها، بَلْ هَذِهِ الْآثَارُ صَرِيحَةٌ فى أَنَّهُمْ لَمْ يَطُوفُوا بِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَقَدْ تَنَازَعُ النَّاسُ فى الْقَارِنِ وَالْمَتَمَتِّعِ، هَلْ عَلَيْهِمَا سَعِيَانُ أَوْ سَعَى وَاحِدٌ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: فى مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

أَحَدُهَا: لَيْسَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا سَعَى وَاحِدٌ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فى رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قُلْتُ لِأَبِي: الْمَتَمَتِّعُ كَمْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ: إِنْ طَافَ طَوَافَيْنِ، فَهُوَ أَجُودُ. وَإِنْ طَافَ طَوَافاً وَاحِداً، فَلَا بَأْسَ. قَالَ شَيْخُنَا: وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ.

الثَّانِي: الْمَتَمَتِّعُ عَلَيْهِ سَعِيَانُ وَالْقَارِنُ عَلَيْهِ سَعَى وَاحِدٌ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي فى مَذْهَبِهِ، وَقَوْلٌ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَعِيْنِ، كَمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَيُذَكَّرُ قَوْلاً فى مَذْهَبِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالَّذِى تَقَدَّمَ هُوَ بَسْطُ قَوْلِ شَيْخِنَا وَشَرْحُهُ. . وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ حَجٌّ حَجًّا مُفْرَداً اعْتَمَرَ عَقِيْبِهِ مِنَ التَّنْعِيمِ، فَلَا يَعْلَمُ لَهُمْ عَذْرُ الْبُتَّةِ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَنَّهُ أَفْرَدَ الْحَجَّ، وَأَنْ عَادَةَ الْمُفْرَدِينَ أَنْ يَعْتَمِرُوا مِنَ التَّنْعِيمِ، فَتَوَهَّمُوا أَنَّهُ فَعَلَ كَذَلِكَ.

فصل

وَأَمَّا الَّذِينَ غَلَطُوا فى إِهْلَالِهِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَبَّى بِالْعُمْرَةِ وَحْدَهَا وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهَا، فَعَذْرُهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَمَتَّعَ، وَالْمَتَمَتِّعُ عِنْدَهُ مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ بِشُرُوطِهَا. وَقَدْ قَالَتْ لَهُ حَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ تَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ وَكُلُّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَالَ: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ، وَلَمْ يَنْقُلْ هَذَا أَحَدٌ عَنْهُ الْبُتَّةِ، فَهُوَ وَهْمٌ مُحَضٌّ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمُسْتَفِيزَةُ فى لَفْظِهِ فى إِهْلَالِهِ تُبْطِلُ هَذَا.

فصل

وأما مَنْ قال: إنه لَبَّى بالحجِّ وحده واستمر عليه، فعذَّره ما ذكرنا عن مَنْ قال: أفرد الحجَّ ولَبَّى بالحجِّ، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك، وأنه لم يقل أحد قط إنه قال: لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ مفردة، وإن الذين نقلوا لفظه، صرَّحوا بخلاف ذلك.

فصل

وأما مَنْ قال: إنه لَبَّى بالحجِّ وحده، ثم أدخل عليه العُمْرة، وظن أنه بذلك تجتمع الأحاديث، فعذَّره أنه رأى أحاديث إفراده بالحجِّ صحيحة، فحملها على ابتداء إحرامه، ثم إنه أتاه آت من ربِّه تعالى فقال: قل: عُمْرة في حَجَّة^(١)، فأدخل العُمْرة حينئذ على الحجِّ، فصَارَ قارناً. ولهذا قال للبراء بن عازب: «إِنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ وَقَرَنْتُ»^(٢)، فكان مفرداً في ابتداء إحرامه، قارناً في أثنائه، وأيضاً فإن أحداً لم يقل إنه أَهَلَ بالعُمْرة، ولا لَبَّى بالعُمْرة، ولا أفرد العُمْرة، ولا قال: خرجنا لا ننوي إلا العُمْرة، بل قالوا: أَهَلَ بالحجِّ، ولَبَّى بالحجِّ، وأفرد الحجِّ، وخرجنا لا ننوي إلا الحجِّ، وهذا يدل على أن الإحرام وقع أولاً بالحجِّ، ثم جاءه الوحي من ربه تعالى بالقرآن، فَلَبَّى بهما فَسَمِعَهُ أَنَسٌ يُلَبِّي بهما، وصدق، وسمعت عائشة، وابن عمر، وجابر يُلَبِّي بالحجِّ وحده أولاً وصدقوا.

قالوا: وبهذا تتفق الأحاديث، ويزولُ عنها الاضطراب.

وأربابُ هذه المقالة لا يُجيزون إدخال العُمْرة على الحجِّ، ويرونه لغواً، ويقولون: إن ذلك خاص بالنبي ﷺ دون غيره. قالوا: وما يدل على ذلك: أن ابن عمر قال: لَبَّى بالحجِّ وحده، وأنس قال: أَهَلَ بهما جميعاً، وكلاهما صادق فلا يمكن أن يكون إهلاله بالقرآن سابقاً على إهلاله بالحجِّ وحده، لأنه إذا أحرم قارناً، لم يمكن أن يحرم بعد ذلك بِحَجٍّ مفرد، وينقل الإحرام إلى الأفراد، فتعيَّن أنه أحرم بالحجِّ مفرداً، فسمعه ابن عمر، وعائشة، وجابر، فنقلوا ما سَمِعُوهُ، ثم أدخل عليه العُمْرة، فأهَلَ بهما جميعاً لما جاءه الوحي من ربه، فَسَمِعَهُ أَنَسٌ يَهْل بهما، فنقل ما سمعه، ثم أخبر عن نفسه بأنه قرن، وأخبر عنه مَنْ تقدَّم ذكره من الصحابة بالقرآن، فاتفقت

(١) رواه البخارى (١٥٣٤) كتاب الحج، باب: قول النبي ﷺ «العقيق وإد مبارك».

(٢) سبق تخريجه.

أحاديثهم، وزال عنها الاضطرابُ والتناقضُ. قالوا: ويدلُّ عليه قولُ عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ. فقال: «مَنْ أراد منكم أن يَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَهْلَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ فَلْيَهْلَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلَ». قالت عائشة: فأهْلَ رسول الله ﷺ بحج، وأهْلَ به ناس معه^(١)، فهذا يدلُّ على أنه كان مُفْرَداً فى ابتداء إحرامه، فعِلْمُ أن قرانه كان بعد ذلك.

ولا رَيْبَ أن فى هذا القولِ من مخالفة الأحاديثِ المتقدِّمة، ودعوى التخصيصِ للنبي ﷺ بإحرام لا يَصِحُّ فى حقِّ الأمة ما يردُّه ويُبطِّله، ومما يردُّه أن أنساً قال: صَلَّى رسول الله ﷺ الظهر بالبيداء، ثم ركب، وصعدَ جبلَ البداء، وأهْلَ بالحجِّ والعُمْرة حين صَلَّى الظهر^(٢).

وفى حديثِ عمر، أن الذى جاءه من ربه قال له: «صَلِّ فى هَذَا الوَادِى المَبَارَكِ وَقُلْ: عُمْرَةٌ فى حَجَّةٍ»^(٣). فكذلك فعل رسولُ الله ﷺ، فالذى روى عمر أنه أمرَ به، وروى أنس أنه فعَّله سواء، فصلَّى الظهر بذي الحليفة، ثم قال: «ليك حَجًّا وَعُمْرَةٌ»^(٤).

واختلف الناسُ فى جواز إدخالِ العُمْرةِ على الحَجِّ على قولين، وهما روايتان عن أحمد، أشهرهما: أنه لا يَصِحُّ، والذين قالوا بالصَّحَّة - كابى حنيفة وأصحابه رحمهم الله، بَنَوْه على أصولهم، وأن القارنَ يطوف طوافين، ويسعى سعيين، فإذا أدخل العُمْرة على الحَجِّ، فقد التزم زيادةَ عملٍ على الإحرام بالحجِّ وحده، ومن قال: يكفيه طوافٌ واحد، وسعىٌ واحد، قال: لم يستفد بهذا الإدخال إلا سقوط أحد السافرين، ولم يلتزم به زيادةَ عمل، بل نُقصانه، فلا يجوز، وهذا مذهب الجمهور.

فصل

وأما القائلون: إنه أحرم بعُمْرة، ثم أدخل عليها الحَجَّ، فعُذرهم قولُ ابنِ عمر: تَمَتَّعَ رسولُ الله ﷺ فى حَجَّةِ الوداعِ بالعُمْرةِ إلى الحَجِّ، وأهدى، فساق معه الهدى من ذى الحليفة، وبدأ رسولُ الله ﷺ فأهْلَ بالعُمْرةِ ثم أهْلَ بالحجِّ (متفق عليه).

(١) رواه مسلم (٢٨٦٥) كتاب الحج، باب: بيان وجوه الإحرام.

(٢) صحيح. رواه النسائي (١٢٧/٥ و ١٦٢) وأبو داود (١٧٧٤).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) رواه مسلم (٢٩٧٦) وأحمد (٢٨٢/٣) وأبو داود (١٧٩٥) وابن ماجه (٢٩٦٨).

وهذا ظاهر في أنه أحرم أولاً بالعمرة، ثم أدخل عليها الحج، وبيّن ذلك أيضاً أن ابن عمر لما حجّ زمن ابن الزبير أهلّ بعمرة ثم قال: أشهدكم أني قد أوجبتُ حجاً مع عمرتي، وأهدى هدياً اشتراه بقديّد، ثم انطلق يهلّ بهما جميعاً حتى قدّم مكة، فطاف بالبيت وبالصفا والمروة، ولم يزد على ذلك، ولم ينحر، ولم يحلق ولم يُقصر، ولم يحلّ من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر، فنحر وحلق، ورأى أن ذلك قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول. وقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ.

فعند هؤلاء، أنه كان متمتعاً في ابتداء إحرامه، قارناً في أثنائه، وهؤلاء أعذر من الذين قبلهم، وإدخال الحج على العمرة جائز بلا نزاع يُعرف، وقد أمر النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها بإدخال الحج على العمرة، فصارت قارنة، ولكن سياق الأحاديث الصحيحة، يردّ على أرباب هذه المقالة. فإن أنساً أخبر أنه حين صلى الظهر أهلّ بهما جميعاً، وفي « الصحيح » عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع موافين لهلال ذي الحجة، فقال رسول الله ﷺ: « مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلُ، فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ » قالت: وكان من القوم من أهلّ بعُمْرَةٍ، ومنهم من أهلّ بالحج، فقالت: فكنت أنا ممن أهلّ بعُمْرَةٍ... وذكرت الحديث (رواه مسلم) (١).

فهذا صريح في أنه لم يهلّ إذ ذاك بعمرة، فإذا جمعت بين قول عائشة هذا، وبين قولها في « الصحيح »: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، وبيّن قولها: وأهلّ رسول الله ﷺ بالحج، والكل في « الصحيح »، علمت أنها إنما نفت عمرة مفردة، وأنها لم تنف عمرة القران، وكانوا يُسمونها تمتعاً كما تقدّم، وأن ذلك لا يُناقض إهلاله بالحج، فإن عمرة القران في ضمنه، وجزء منه، ولا يُنافي قولها: أفرد الحج، فإن أعمال العمرة لما دخلت في أعمال الحج، وأفردت أعماله، كان ذلك إفراداً بالفعل.

وأما التلبية بالحج مفرداً، فهو إفراد بالقول، وقد قيل: إن حديث ابن عمر: أن رسول الله ﷺ تمتع في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، وبدأ رسول الله ﷺ فأهلّ بالعمرة، ثم أهلّ بالحج، مروى بالمعنى من حديثه الآخر، وأن ابن عمر هو الذي فعل

ذلك عام حَجَّه فى فِتْنَةِ ابْنِ الزَّبِيرِ، وأنه بدأ فأهَلَّ بِالْعُمْرَةِ، ثم قال: ما شأنُهما إلا واحد، أُشْهِدُكُمْ أَنِّى قد أَوْجَبْتُ حَجَّاً مع عُمْرَتِي، فأهَلَّ بهما جميعاً، ثم قال فى آخر الحديث: هَكَذَا فعل رسولُ اللَّهِ ﷺ. وإنما أراد إقْتِصَارَهُ على طَوَافٍ واحد، وسَعَى واحد، فَحُمِلَ على المعْنَى، ورُوى به: أن رسولَ اللَّهِ ﷺ بدأ فأهَلَّ بِالْعُمْرَةِ، ثم أهَلَّ بِالْحَجِّ، وإنما الذى فعل ذلك ابنُ عمر، وهذا ليس بيبْعِد، بل متعَيَّن، فإن عائشة قالت عنه: «لَوْلا أَن مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ» وأنس قال عنه: إنه حين صَلَّى الظُّهْر، أَوْجَبَ حَجَّاً وَعُمْرَةً، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخبر عنه أن الوَحْيَ جاءه من ربه فأمره بذلك.

فإن قيل: فما تصنعون بقول الزهري: إن عروة أخبره عن عائشة بمثل حديث سالم، عن ابن عمر؟

قيل: الذى أخبرت به عائشة من ذلك، هو أنه - صلى الله عليه وسلم - طاف طوافاً واحداً عن حَجَّه وَعُمْرَتِهِ، وهذا هو المَوْافِقُ لرواية عروة عنها فى «الصحيحين»، وطاف الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثم حَلُّوا، ثم طَافُوا طَوَافاً آخر بعد أن رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ، وأما الذين جمعوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فإنما طَافُوا طَوَافاً واحداً، فهذا مثْلُ الذى رواه سالم عن أبيه سواء. وكيف تقول عائشة: إن رسولَ اللَّهِ ﷺ بدأ فأهَلَّ بِالْعُمْرَةِ، ثم أهَلَّ بِالْحَجِّ، وقد قالت: إن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَوْلا أَن مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ» وقالت: وأهَلَّ رسولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ؟ فَعَلِمَ، أنه - ﷺ - لم يَهْلَ فى ابتداء إِحْرَامِهِ بِعُمْرَةٍ مفردة.. واللَّهُ أعلم.

فصل

وأما الذين قالوا: إِنَّهُ أَحْرَمَ إِحْرَاماً مطلقاً، لم يَعْينَ فيه نُسْكَاً، ثم عَيَّنَ بعد ذلك لما جاءه الْقَضَاءُ وهو بين الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وهو أحدُ أقوال الشافعى رحمه الله، نص عليه فى كتاب «اختلاف الحديث». قال: وثبت أنه خرج ينتظر القضاء، فنزل عليه القضاء وهو ما بين الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فأمر أصحابه أن مَنْ كان منهم أهلاً ولم يكن معه هَدْيٌ أن يجعله عُمْرَةً، ثم قال: ومن وصف انتظار النبى ﷺ القضاء، إذ لم يحج من المدينة بعد نزول الفرض طلباً للاختيار فيما وسَّعَ اللَّهُ من الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ،

فِيْشْبِه أَنْ يَكُونَ أَحْفَظَ، لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِالْمُتْلَاعَيْنِ، فَانْتَظِرُ الْقَضَاءَ، كَذَلِكَ حُفِظَ عَنْهُ فِي الْحَجِّ يَنْتَظِرُ الْقَضَاءَ، وَعَذَرَ أَرْبَابَ هَذَا الْقَوْلِ، مَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً» وَفِي لَفْظٍ: «يُلَبِّي لَا يَذْكُرُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً» وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهَا: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَّاءِ وَالْمَرُوءَةِ أَنْ يَحِلَّ» (١).

وَقَالَ طَاوُوسٌ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ لَا يُسَمَّى حَجًّا وَلَا عُمْرَةً يَنْتَظِرُ الْقَضَاءَ، فَتَنَزَّلُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَهُوَ بَيْنَ الصَّفَّاءِ وَالْمَرُوءَةِ، فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَهْلًا بِالْحَجِّ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً... الْحَدِيثُ.

وَقَالَ جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ الطَّوِيلِ فِي سِيَاقِ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ: فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ نَظَرْتُ إِلَى مَدًى بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرُنَا، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ وَهُوَ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ، فَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ، عَمَلْنَا بِهِ، فَأَهْلٌ بِالتَّوْحِيدِ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ». وَأَهْلُ النَّاسِ بِهَذَا الَّذِي يَهْلُونَ بِهِ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيئَهُ (٢) فَأَخْبَرَ جَابِرٌ، أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى هَذِهِ التَّلْبِيَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَضَافَ إِلَيْهَا حَجًّا وَلَا عُمْرَةً، وَلَا قِرَانًا، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْذَارِ مَا يُنَاقِضُ أَحَادِيثَ تَعَيَّنَ النَّسْكَ الَّذِي أَحْرَمَ بِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَأَنَّهُ الْقِرَانُ.

فَأَمَّا حَدِيثُ طَاوُوسٍ، فَهُوَ مَرْسَلٌ لَا يُعَارِضُ بِهِ الْأَسَاطِينُ الْمُسْنَدَاتُ، وَلَا يُعْرِفُ اتِّصَالَهُ بِوَجْهِ صَحِيحٍ وَلَا حَسَنٍ. وَلَوْ صَحَّ، فَانْتَظَرُهُ لِلْقَضَاءِ كَانَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِيقَاتِ، فَجَاءَهُ الْقَضَاءُ وَهُوَ بِذَلِكَ الْوَادِي، أَتَاهُ آتٌ مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى فَقَالَ: «صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ»، فَهَذَا الْقَضَاءُ الَّذِي انْتَظَرَهُ، جَاءَهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، فَعَيَّنَ لَهُ الْقِرَانَ. وَقَوْلُ طَاوُوسٍ: نَزَلَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَهُوَ بَيْنَ الصَّفَّاءِ وَالْمَرُوءَةِ، هُوَ قَضَاءٌ آخَرٌ غَيْرُ الْقَضَاءِ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ بِإِحْرَامِهِ، فَإِنْ ذَلِكَ كَانَ بِوَادِي الْعَقِيقِ، وَأَمَّا

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (١٩٠٥) والنسائي (١٥٧/٥) وابن ماجه (٣٠٧٤) من حديث جابر رضى الله عنه.

القضاء الذى نزل عليه بين الصَّفا والمروة، فهو قضاءُ الفسخ الذى أمر به الصحابةُ إلى العُمرة، فحينئذ أمر كُلٌّ مَنْ لم يكن معه هَدْيٌ منهم أن يفسخَ حَجَّهُ إلى عُمرة وقال: «لو استقبلتُ من أمرى ما استدبرتُ لما سَقْتُ الهَدْيَ وَلَجَعَلْتُهَا عُمَرَةً»، وكان هذا أمر حتم بالوحي، فانهم لما توقَّفوا فيه قال: «انظروا الَّذِي آمَرُكُمْ بِهِ فَأَفْعَلُوهُ».

فأما قول عائشة: خرجنا لا نذكر حَجًّا ولا عُمرة. فهذا إن كان محفوظاً عنها، وجب حمله على ما قبل الإحرام، وإلا ناقض سائر الروايات الصحيحة عنها، أن منهم مَنْ أَهَلَ عند الميقات بحجٍّ، ومنهم مَنْ أَهَلَ بعُمرة، وأنها ممن أَهَلَ بعُمرة. وأما قولها: نلبي لا نذكر حَجًّا ولا عُمرة، فهذا فى ابتداء الإحرام، ولم تقل: إنهم استمروا على ذلك إلى مكة، هذا باطل قطعاً فإن الذين سمعوا إحرامَ رسول الله ﷺ وما أَهَلَ به، شهدوا على ذلك، وأخبروا به، ولا سبيل إلى رد رواياتهم. ولو صح عن عائشة ذلك، لكان غايته أنها لم تحفظ إهلالهم عند الميقات، فنفته وحفظه غيرها من الصحابة فائتبه، والرجالُ بذلك أعلم من النساء.

وأما قول جابر رضى الله عنه: وأهلَّ رسولُ الله ﷺ بالتوحيد، فليس فيه إلا إخباره عن صفة تلبيته، وليس فيه نفىٌ لتعيينه النُّسك الذى أحرم به بوجه من الوجوه. وبكل حال، ولو كانت هذه الأحاديث صريحة فى نفى التعيين، لكانت أحاديثُ أهلِ الإثبات أولى بالأخذ منها، لكثرتها، وصحتها، واتصالها، وأنها مُثَبِّتةٌ مبينةٌ متضمنةٌ لزيادة خفيت على مَنْ نفى، وهذا بحمد الله واضح، وبالله التوفيق.

فصل

ونرجع إلى سياق حَجَّتِهِ ﷺ

ولبَّد رسول الله ﷺ رأسه بالغسل^(١) - وهو بالغين المعجمة على وزن كفل - وهو ما يُغسل به الرأس من خَطَمِيٍّ ونحوه يُلبَّدُ به الشعر حتى لا ينتشر، وأهَلَ فى مُصلاه، ثم ركب على ناقته، وأهَلَ أيضاً، ثم أَهَلَ لما استقلتْ به على البيداء. قال ابن عباس: وإيمُ الله.. لقد أوجب فى مصلاه، وأهَلَ حين استقلتْ به ناقته، وأهَلَ حين علا على شرف البيداء^(٢).

(١) ضعيف. رواه أبو داود (١٧٤٨) وفى سنده محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عتته.

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (١٧٧٠) والحاكم (٤٥١/١) وفى سنده خصيف بن عبد الرحمن الجزرى وهو صدوق

سعى الحفظ، خلط بآخره كما فى «التقريب» (٢٢٤/١).

وكان يُهَلِّ بِالحَجِّ والعُمْرة تارة، وبالحَجِّ تارة، لأن العُمْرة جزء منه، فمن ثَمَّ قيل: قَرَنَ، وقيل: تمتع، وقيل: أفرد، قال ابن حزم: كان ذلك قبل الظُّهر بيسير، وهذا وهم منه، والمحفوظ: أنه إنما أهلَّ بعد صلاة الظهر، ولم يقل أحد قط إن إحرامه كان قبل الظهر، ولا أدري من أين له هذا. وقد قال ابن عمر: ما أهلَّ رسول الله ﷺ إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره^(١). وقد قال أنس: إنه صَلَّى الظهر، ثم ركب^(٢)، والحديثان في «الصحيح».

فإذا جمعت أحدهما إلى الآخر، تبيَّن أنه إنما أهلَّ بعد صلاة الظُّهر، ثم لبَّى فقال: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لا شَرِيكَ لَكَ». ورفع صوته بهذه التلبية حتى سَمِعَهَا أصحابه، وأمرهم بأمر الله له أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية^(٣).

وكان حَجَّه على رَحْلٍ، لا في مَحْمَلٍ، ولا هَوْدَجٍ، ولا عَمَّارِيَّةٍ وزَامِلَتُهُ تحته. وقد اختلف في جواز ركوب المَحْرَمِ في المَحْمَلِ، والهَوْدَجِ، والعَمَّارِيَّةِ، ونحوها على قولين، هما روايتان عن أحمد أحدهما: الجواز وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة. والثاني: المنع وهو مذهب مالك.

فصل

ثم إنه ﷺ خيَّرهم عند الإحرام بين الأنساك الثلاثة، ثم ندبهم عند ذنوبهم من مكة إلى فسخ الحج والقران إلى العُمْرة لمن لم يكن معه هَدْيٌ، ثم حَتَمَ ذلك عليهم عند المروة.

وولَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ زَوْجَةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَذَى الْخُلَيْفَةِ مُحَمَّدَ بْنَ

(١) رواه مسلم (٢٧٧١) كتاب الحج، باب: أمر أهل المدينة بالإحرام من ذى الحليفة.

(٢) الحديث ليس في الصحيح - والله أعلم - وإنما رواه أبو داود (١٧٧٤) والنسائي (١٦٢/٥) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى جَبَلِ الْبَيْدَاءِ أَهَلَ. وَفِي سَنَدِهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَهُوَ مُدْلِسٌ وَقَدْ عَنَعَنَهُ.

وروى البخاري (١٥٤٨) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَالْعَصْرَ بَذَى الْخُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهَمَا جَمِيعًا».

(٣) عن زيد بن خالد الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «جَاءَنِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَرَّ أَصْحَابُكَ فَلْيُرْفَعُوا أَصْوَاتُهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ. فَإِنَّمَا مِنْ شَعَارِ الْحَجِّ» رواه أحمد (١٩٢/٥) وابن ماجه (٢٩٢٣) وابن حبان (٩٧٤ - موارد) والحاكم (١/٤٥٠) وسنده صحيح.

(٤) جزء من الحديث السابق والأثنية: موضع بطريق الجحفة إلى مكة. والعرج قرية جامعة على أيام بالمدينة . =

بين قصة الطيبي، وقصة الحمار، أن الذي صاد الحمار كان حلالاً، فلم يمنع من أكله، وهذا لم يعلم أنه حلال وهم محرمون، فلم يأذن لهم في أكله، ووَكَّلَ مَنْ يَقِفُ عنده، لئلا يأخذه أحدٌ حتى يُجاوزوه .

فصل

ثم سار حتى إذا نزل بالعرج، وكانت رِمَالُهُ وِرِمَالُهُ أَبِي بكر واحدة، وكانت مع غلام لأبي بكر، فجلس رسولُ اللَّهِ ﷺ وأبو بكر إلى جانبه، وعائشةُ إلى جانبه الآخر، وأسماءُ زوجته إلى جانبه، وأبو بكر ينتظر الغلام والزمانة، إذ طلع الغلام ليس معه البعير، فقال: أين بعيرك؟ فقال: أضلته البارحة، فقال أبو بكر: بعير واحد تُضِلُّهُ . قال: فَطَفِقَ يَضْرِبُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَبَسَّمُ، ويقول: انظروا إلى هذا المُحْرَمِ مَا يَصْنَعُ، وما يزيد رسولُ اللَّهِ ﷺ على أن يقول ذلك ويتبسم^(١) . ومن تراجم أبي داود على هذه القصة، باب « المحرم يؤدب غلامه » .

فصل

ثم مضى رسولُ اللَّهِ ﷺ، حتى إذا كان بالأبواء، أهدى له الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ عَجَزَ حِمَارٍ وَحْشِيٍّ، فردّه عليه، فقال: « إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ » . وفي «الصحيحين»: « أنه أهدى له حِمَاراً وَحْشِيّاً »، وفي لفظ لمسلم: « لحم حمار وَحْشِيٍّ »^(٢) .

وقال الحميدى: كان سفيان يقول في الحديث: أهدى لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحشٍ، وربما قال سفيان: يقطر دماً، وربما لم يقل ذلك، وكان سفيان فيما خلا ربما قال: حِمَارٌ وَحْشٍ، ثم صار إلى لحم حتى مات^(٣) . وفي رواية: شقَّ حِمَارٍ وَحْشٍ، وفي رواية: رجل حمار وحشٍ .

وروى يحيى بن سعيد، عن جعفر، عن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه، عن

= وحاقف: أى نائم قد انحنى فى نومه، وقيل أى واقف منحني رأسه بين يديه إلى رجلين وقيل الحاقف الذى لجأ إلى حقف وهو ما انعطف من الرمل . ولا يريه: أى لا يزعجه .

(١) ضعيف . رواه أبو داود (١٨١٨) وابن ماجه (٢٩٣٣) وفى سننه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه .

(٢) رواه البخارى (١٨٢٥) ومسلم (٢٧٩٩) والترمذى (٨٤٩) والنسائى (١٨٣/٥) وابن ماجه (٣٠٩٠) .

(٣) ضعيف . رواه البيهقى (١٩٢/٥) وفيه اضطراب .

الصَّعْبِ، أهدى للنبي ﷺ عَجَزَ حمار وحش وهو بالجحفة، فأكل منه وأكل القوم^(١). قال البيهقي: وهذا إسناد صحيح^(٢). فإن كان محفوظاً، فكأنه ردّ الحى، وقبل اللحم.

وقال الشافعى رحمه الله: فإن كان الصَّعْبُ بن جثَّامة أهدى للنبي ﷺ الحمار حياً، فليس للمُحَرَّمِ ذبحُ حمار وحش، وإن كان أهدى له لحم الحمار، فقد يحتملُ أن يكون علم أنه صيد له، فردّه عليه، وإيضاحه فى حديث جابر. قال: وحديث مالك: أنه أهدى له حماراً أثبت من حديث من حدث أنه أهدى له من لحم حمار.

قلت: أما حديث يحيى بن سعيد، عن جعفر، فغلط بلا شك، فإن الواقعة واحدة، وقد اتفق الرواة أنه لم يأكل منه، إلا هذه الرواية الشاذة المنكرة.

وأما الاختلافُ فى كون الذى أهداه حياً، أو لحماً، فرواية من روى لحماً أولى لثلاثة أوجه.

أحدها: أن راويها قد حفظها، وضبط الواقعة حتى ضبطها: أنه يقطر دماً، وهذا يدل على حفظه للقصة حتى لهذا الأمر الذى لا يؤبه له.

الثانى: أن هذا صريح فى كونه بعض الحمار، وأنه لحم منه، فلا يناقض قوله: أهدى له حماراً، بل يمكن حمله على رواية من روى لحماً، تسمية للحم باسم الحيوان، وهذا مما لا تأباه اللغة.

الثالث: أن سائر الروايات متفقة على أنه بعض من أبعاضه، وإنما اختلفوا فى ذلك البعض، هل هو عجزه، أو شقه، أو رجله، أو لحم منه؟ ولا تناقض بين هذه الروايات، إذ يمكن أن يكون الشق هو الذى فيه العَجَزُ، وفيه الرجل، فصح التعبير عنه بهذا وهذا، وقد رجع ابنُ عيينة عن قوله: «حماراً» وثبت على قوله: «لحم حمار» حتى مات. وهذا يدل على أنه تبين له أنه إنما أهدى له لحماً لا حيواناً، ولا

(١) ضعيف. رواه البيهقي (١٩٢/٥).

(٢) وتعقبه ابن التركمانى بقوله: هذا فى سنده يحيى بن سليمان الجعفى عن ابن وهب أخبرنى يحيى بن أيوب هو الغافقى المصرى ويحيى بن سليمان ذكر الذهبى فى الميزان والكاشف عن النسائى أنه ليس بثقة وقال ابن حبان ربما أغرب، والغافقى قال النسائى ليس بذاك القوى، وقال أبو حاتم لا يحتج به، وقال أحمد كان سىء الحفظ يخطئ خطأ كثيراً وكذبه مالك فى حديثين فعلى هذا لا يشتغل بتأويل هذا الحديث لأجل سنده ولمخالفته للحديث الصحيح وقول البيهقي «وقبل اللحم» يرد ما فى الصحيح أنه عليه السلام رده.

تعارض بين هذا وبين أكله لما صاده أبو قتادة، فإن قصة أبي قتادة كانت عام الحُدَيْبِيَّة سنة ست، وقصة الصَّعْب قد ذكر غير واحد أنها كانت في حَجَّة الوداع، منهم: المحبُّ الطبري في كتاب «حجة الوداع» له . أو في بعض عُمَرِه وهذا مما يُنظر فيه . وفي قصة الظبي وحمار يزيد بن كعب السلمي البهزي، هل كانت في حَجَّة الوداع، أو في بعض عُمَرِه والله أعلم ؟ فإن حُمِلَ حديثُ أبي قتادة على أنه لم يصد له لأجله، وحديث الصَّعْب على أنه صيد لأجله، زال الإشكال، وشهد لذلك حديث جابر المرفوع: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَادْ^(١) لَكُمْ»^(٢).

وإن كان الحديثُ قد أُعْلِلَ بأن المطلب بن حنطب راويه عن جابر لا يُعرف له سماع منه، قاله النسائي .

قال الطبري في «حجة الوداع» له: فلما كان في بعض الطريق، اصطاد أبو قتادة حماراً وحشياً، ولم يكن مُحَرَّمًا، فأحلَّه النبي ﷺ لأصحابه بعد أن سألهم: هل أمره أحد منكم بشئ، أو أشار إليه ؟ وهذا وهم منه رحمه الله، فإن قصة أبي قتادة إنما كانت عام الحُدَيْبِيَّة، هكذا روى في «الصحيحين» من حديث عبد الله ابنه عنه قال: انطلقنا مع النبي ﷺ عام الحُدَيْبِيَّة، فأحرم أصحابه ولم أحرم، فذكر قصة الحمار الوحشي^(٣).

(١) كذا الأصل: «يصاد» وكذا هو عند الشافعي والنسائي وغيرهما، وعند أبي داود والترمذي «يُصد» قال السيوطي في حاشية أبي داود: الجارى على قوانين العربية «أو يصد» لأنه معطوف على المجزوم وجوزة العراقى على لغة ومنه قوله:

الم يأتيك والأنباء تنمى . بما لا قت لبون بنى زياد

وقال في «شرح النسائي» (١٨٧/٥): قال الشيخ ولى الدين: هكذا رواية «يصاد» بالالف وهى جائزة على لغة، ومنه قول الشاعر:

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

وقال السندی في حاشية النسائي: والوجه نصب «يصاد» على أن «أو» بمعنى إلا أن فلا إشكال .

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (١٨٥١) والترمذي (٨٤٦) والنسائي (١٨٧/٥) وابن حبان (٣٩٧١ - إحسن) وفي سنده انقطاع فإن المطلب بن حنطب بن الحارث المخزومي لم يسمع من جابر . وقال الترمذي: المطلب لا نعرف له سماعاً من جابر، وقال أبو حاتم في «المراسيل» ص ٢١٠: عامة أحاديثه مراسيل، لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمع من جابر، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث وليس يحتج بحديثه لأنه يرسل، وقال الحافظ في «التلخيص» (٢٧٦/٢) مختلف فيه وإن كان من رجال الصحيحين، وقال ابن الترمكاني في تعليقه على «سنن البيهقي» (١٩١/٥) فالحديث في نفسه معلول، عمرو بن أبى عمرو - مع اضطرابه في هذا الحديث - متكلم فيه، وقال النسائي: عمرو بن أبى عمرو ليس بالقوى وإن كان روى له مالك .

(٣) عن عبد الله بن أبى قتادة. قال: انطلق أبى مع رسول الله ﷺ عام الحُدَيْبِيَّة فأحرم أصحابه ولم يحرم =

فصل

فلما مرَّ بوادى عُسْفَانَ: قال: « يا أبا بكر ؛ أى واد هذا ؟ قال: وادى عُسْفَانَ. قال: « لقد مرَّ به هُوْدٌ وصَالِحٌ على بَكَرَيْنِ أَحْمَرَيْنِ خَطُمُهُمَا اللَّيْفُ وَأَزْرُهُمُ الْعَبَاءُ، وَأَرْدِيَتُهُمُ النَّمَارُ، يَلْبُونُ يَحْجُونَ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ »^(١) (ذكره الإمام أحمد فى المسند) .

فلما كان بَسْرَفَ، حاضت عائشة رضى الله عنها، وقد كانت أهلت بعُمرة، فدخل عليها النبى ﷺ وهى تبكى، قال: « ما يبكيك ؟ لَعَلَّكَ نَفْسَتْ ؟ قالت: نَعَمْ، قال: « هَذَا شَيْءٌ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، أَفَعَلَى مَا يَقَعُلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِى بِالْبَيْتِ »^(٢) .

وقد تنازع العلماء فى قصة عائشة: هل كانت متمتعة أو مفردة ؟ فإذا كانت متمتعة، فهل رفضت عُمَرَتَهَا، أو انتقلت إلى الأفراد، وأدخلت عليها الْحَجَّ، وصارت قارئة، وهل العُمرة التى أتت بها من التمتع كانت واجبة أم لا؟ وإذا لم تكن راجبة، فهل هى مُجْزِئَةٌ عن عُمرة الإسلام أم لا ؟ واختلفوا أيضاً فى موضع حيضها، وموضع طُهرها، ونحن نذكر البيان الشافى فى ذلك بحول الله وتوفيقه .

واختلف الفقهاء فى مسألة مبنية على قصة عائشة، وهى أن المرأة إذا أحرمت بالعُمرة، فحاضت، ولم يُمكنها الطواف قبل التعريف، فهل ترفض الإحرام بالعُمرة، وتُهلُّ بالحج مفرداً، أو تُدخل الحج على العُمرة وتصير قارئة ؟ فقال بالقول الأول: فقهاء الكوفة، منهم أبو حنيفة وأصحابه، وبالثانى: فقهاء الحجاز . منهم: الشافعى ومالك، وهو مذهب أهل الحديث كالإمام أحمد وأتباعه .

= وَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ عَدُوا بَغِيقَةَ. فانطلق رسول الله ﷺ، قال: فبينما أنا مع أصحابه، يضحك بعضهم إلى بعض، إذ نظرت فإذا أنا بحمار وحشى فحملت عليه. فطعنته فائتته، فاستعنتهم فأبوا أن يعينونى، فاكلنا من خمه وخشينا أن نقطع، فانطلقت أطلب رسول الله ﷺ أرفع فرسى شأواً وأسير شأواً فلقيت رجلاً من بنى غفار فى جوف الليل فقلت: أين لقيت رسول الله ﷺ؟ قال: تركته يتعن. وهو قاتل السقيا. فلحقته فقلت: يا رسول الله إن أصحابك يقرؤون عليك السلام ورحمة الله. وإنهم قد خشوا أن يقطعوا دونك. انتظرهم، فانتظروا. فقلت يا رسول الله إني أصدتُ ومعى منه فاضلة. فقال النبى ﷺ للقوم: «كلوا» وهم محرمون رواه البخارى (١٨٢١) ومسلم (٢٨٠٧) والنسائى (١٨٥/٥ - ١٨٦) وابن ماجه (٣٠٩٣).

(١) ضعيف. رواه أحمد (٢٣٢/١) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما، وفى سنده زمرة بن صالح وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٦٣/١) وعسافان: بضم العين وسكون السين منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة وبكرين: مثنى بكرة: وهى الفتيه من الإبل والخطم: جمع خطام. والنمار: بكسر النون وتخفيف الميم جمع نمرة وهى الشملة المخططة من مآزر العرب، كأنها أخذت من لون النمر.

(٢) رواه البخارى (٢٩٤) ومسلم (٢٨٧٠) والنسائى (١٥٦/٥) وابن ماجه (٢٩٦٣).

قال الكوفيون: ثبت في « الصحيحين »، عن عروة، عن عائشة، أنها قالت: «أهللتُ بعُمْرة، فقدمتُ مكةَ وأنا حائِضٌ لم أَطْفُ بِالْبَيْتِ ولا بين الصفا والمروة، فشكوتُ ذلك إلى رسولِ الله ﷺ، فقال: « انقُضِي رَأْسَكَ، وامْتَشِطِي، وأهْلِي بِالْحَجِّ، ودَعِي الْعُمْرَةَ ». قَالَتْ: فَفَعَلْتُ فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ، أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرْتُ مِنْهُ. فَقَالَ: « هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ »^(١). قالوا: فهذا يدلُّ على أنها كانت متمتعة، وعلى أنها رفضت عُمْرَتَهَا وأَحْرَمَتْ بِالْحَجِّ، لقوله ﷺ: «دَعِي عُمْرَتَكَ» ولقوله: « انقُضِي رَأْسَكَ وامْتَشِطِي»، ولو كانت باقية على إحرامها، لما جاز لها أن تمتشط، ولأنه قال للعمرة التي أتت بها من التنعيم: « هذه مكان عُمْرَتِكَ ». ولو كانت عُمْرَتُهَا الأولى باقية، لم تكن هذه مكانها، بل كانت عُمْرَةً مُسْتَقْلَةً.

قال الجمهور: لو تأملتُم قصةَ عائشةَ حقَّ التأملِ، وجمعتُم بين طرقها وأطرافها، لتبينَ لكم أنها قرنت، ولم ترفُضِ العُمْرة، ففي « صحيح مسلم »: عن جابر رضى الله عنه، قال: أهِلَّتْ عائشةُ بعُمْرةٍ، حتى إذا كانت بِسَرَفٍ، عَرَّكَتْ، ثم دخل رسول الله ﷺ على عائشة، فوجدها تبكى، فقال: « ما شأنك »؟ قالت: شأنى أنى قد حُضْتُ وقد أَحَلَّ الناسُ، ولم أَحَلِّ، ولم أَطْفُ بِالْبَيْتِ وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ، قال: « إِنَّ هَذَا أَمْرٌ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَغْتَسَلِي، ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ » ففعلت، ووقفت المواقف كُلَّهَا، حتى إذا طَهُرْتُ، طافت بالكعبة وبالصفا والمروة. ثم قال: « قَدْ حَلَلْتُ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ » قالت: يا رسول الله إني أجدُ في نفسى أنى لم أطفُ بالبيتِ حتى حججتُ. قال: « فَادْهَبِي بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ »^(٢).

وفى « صحيح مسلم »: من حديث طاووس عنها: أهللتُ بعُمْرةٍ، وقَدِمْتُ ولم أَطْفُ حَتَّى حُضْتُ، فَسَكَتُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، فقال لها النبى ﷺ يَوْمَ النَّفَرِ: «يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ»^(٣).

فهذه نصوص صريحة، أنها كانت فى حَجٍّ وعُمْرةٍ، لا فى حَجٍّ مفردٍ، وصريحة

(١) رواه البخارى (١٥٥٦) ومسلم (٢٨٦٢) وأبو داود (١٧٨١) والنسائى (١٦٥/٥).

(٢) رواه مسلم (٢٨٨٩) وأبو داود (١٧٨٥).

(٣) رواه مسلم (٢٨٨٥) كتاب الحج، باب: بيان رجوه الإحرام.

فى أن القارن يكفيه طواف واحد، وسعى واحد، وصريحة فى أنها لم ترفض إحرام العمرة، بل بقيت فى إحرامها كما هى لم تحل منه . وفى بعض ألفاظ الحديث: «كونى فى عمرتك، فعسى الله أن يرزقكها» . ولا يناقض هذا قوله: «دعى عمرتك» . فلو كان المراد به رفضها وتركها، لما قال لها: «يسعك طوافك لحجك وعمرتك»، فعلم أن المراد: دعى أعمالها ليس المراد به رفض إحرامها .

وأما قوله: «انقضى رأسك وامشطى»، فهذا مما أعضل على الناس، ولهم فيه أربعة مسالك:

أحدها: أنه دليل على رفض العمرة، كما قالت الحنفية .

المسلك الثانى: أنه دليل على أنه يجوز للمحرم أن يمشط رأسه، ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع على منعه من ذلك، ولا تحريمه وهذا قول ابن حزم وغيره .

المسلك الثالث: تعليل هذه اللفظة، وردّها بأن عروة انفرد بها، وخالف بها سائر الرواة، وقد روى حديثها طاووس والقاسم والأسود وغيرهم، فلم يذكر أحد منهم هذه اللفظة . قالوا: وقد روى حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، حديث حيضها فى الحج فقال فيه: حدثنى غير واحد، أن رسول الله ﷺ قال لها: «دعى عمرتك وانقضى رأسك وامشطى» . . . وذكر تمام الحديث، قالوا: فهذا يدل على أن عروة لم يسمع هذه الزيادة من عائشة .

المسلك الرابع: أن قوله: «دعى العمرة»، أى دعيها بحالها لا تخرجى منها، وليس المراد تركها، قالوا: ويدل عليه وجهان:

أحدهما: قوله: «يسعك طوافك لحجك وعمرتك» .

الثانى: قوله: «كونى فى عمرتك» . قالوا: وهذا أولى من حمله على رفضها لسلامته من التناقض . قالوا: وأما قوله: «هذه مكان عمرتك» فعائشة أحبت أن تأتى بعمرة مفردة، فأخبرها النبى ﷺ أن طوافها وقع عن حجتها وعمرتها، وأن عمرتها قد دخلت فى حجها، فصارت قارنة، فأبت إلا عمرة مفردة كما قصدت أولاً، فلما حصل لها ذلك، قال: «هذه مكان عمرتك» .

وفى سنن الأثرم، عن الأسود، قال: قلت لعائشة: اعتمرى بعد الحج؟ قالت: والله ما كانت عمرة، ما كانت إلا زيارة زرت البيت .

قال الإمام أحمد: إنما أمر النبي ﷺ عائشة حين ألحَّت عليه، فقالت: يَرْجِعُ الناسُ بِنُسْكِين، وأرجِعْ بِنُسْكِ! فقال: «يا عبد الرحمن، أَعْمِرْهَا» فنظر إلى أدنى الحلِّ، فأعمرها منه .

فصل

واختلف الناسُ فيما أحرمت به عائشة أولاً على قولين:

أحدهما: أنه عُمرة مفردة، وهذا هو الصواب لما ذكرنا من الأحاديث . وفي «الصحيح» عنها، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حَجَّةِ الوداعِ مُوافينَ لهلالِ ذِي الحِجَّةِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَلْيَهْلْ فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ» . قالت: وكان من القَوْمِ مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، قالت: فَكُنْتُ أَنَا مِمَّنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ.... وَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ (١) . وقوله في الحديث: «دَعِيَ الْعُمْرَةَ وَأَهْلَى بِالْحَجِّ» قاله لها بِسِرْفٍ قَرِيباً من مكة وهو صريح في أن إحرامها كان بِعُمْرَةٍ .

القول الثاني: أنها أحرمت أولاً بِالْحَجِّ وكانت مُفْرَدَةً، قال ابنُ عبد البر: روى القاسمُ بنُ محمد، والأسودُ بنُ يزيد، وعُمرةُ كُلُّهُمْ عن عائشة ما يَدُلُّ على أنها كانت مُحَرَّمَةً بِحَجٍّ لَا بِعُمْرَةٍ، منها: حديثُ عُمرة عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ، لا نرى إلا أَنَّهُ الْحَجُّ، وحديثُ الأسود بن يزيد مثله، وحديثُ القاسم: «لَبِينَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ» . قال: وَغَلَطُوا عُرْوَةً فِي قَوْلِهِ عَنْهَا: «كُنْتُ فِيمَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ»، قال إسماعيل بن إسحاق: قد اجتمع هؤلاء - يعنى الأسود، والقاسم، وعُمرة - على الروايات التي ذكرنا، فعلمنا بذلك أن الروايات التي رُوِيَتْ عن عُرْوَةَ غَلَطُ، قال: وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْغَلَطُ، إِنَّمَا وَقَعَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يُمْكِنِهَا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، وَأَنْ تَحِلَّ بِعُمْرَةٍ كَمَا فَعَلَ مَنْ لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَتْرُكَ الطَّوْفَ، وَتَغْضَى عَلَى الْحَجِّ، فَتَوْهَّمُوا بِهَذَا الْمَعْنَى أَنَّهَا كَانَتْ مَعْتَمِرَةً، وَأَنَّهَا تَرَكَتْ عُمْرَتَهَا، وَابْتَدَأَتْ بِالْحَجِّ . قال أبو عمر: وقد روى جابرُ بن عبد الله، أنها كانت مُهَلَّةً بِعُمْرَةٍ، كما روى عنها عُرْوَةُ . قالوا: وَالْغَلَطُ الَّذِي دَخَلَ عَلَى عُرْوَةَ، إِنَّمَا كَانَ فِي قَوْلِهِ: «انْقَضَى رَأْسُكَ، وَامْتَشَطَى، وَدَعِيَ الْعُمْرَةَ، وَأَهْلَى بِالْحَجِّ» .

وروى حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه: حدثني غير واحد، أن رسول الله ﷺ قال لها: « دَعِيَ عُمَرَتُكَ، وانْقَضَى رَأْسُكَ، وامْتَشِطِي، وافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ ». فبين حماد، أن عروة لم يسمع هذا الكلام من عائشة .

قلت: من العجب ردّ هذه النصوص الصحيحة الصريحة التي لا مدفع لها، ولا مطعن فيها، ولا تحمل تأويلاً ألبتة بلفظ مجمل ليس ظاهراً في أنها كانت مفردة، فإن غاية ما احتجّ به من زعم أنها كانت مفردة، قولها: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نرى إلا أنه الحجّ، فيا لله العجب ! أيظن بالمتعمّع أنه خرج لغير الحجّ، بل خرج للحجّ متمتعاً، كما أن المغتسل للجنابة إذا بدأ فوضاً لا يمتنع أن يقول: خرجت لغسل الجنابة ؟ وصدقت أم المؤمنين رضى الله عنها، إذ كانت لا ترى إلا أنه الحجّ حتى أحرمت بعمره، بأمره ﷺ، وكلامها يصدق بعضه بعضاً .

وأما قولها: لبينا مع رسول الله ﷺ بالحجّ، فقد قال جابر عنها في « الصحيحين »: إنها أهلت بعمره، وكذلك قال طاووس عنها في « صحيح مسلم »، وكذلك قال مجاهد عنها، فلو تعارضت الروايات عنها، فرواية الصحابة عنها أولى أن يؤخذ بها من رواية التابعين، كيف ولا تعارض في ذلك البتة، فإن القائل: فعلنا كذا، يصدق ذلك منه بفعله، وبفعل أصحابه .

ومن العجب أنهم يقولون في قول ابن عمر: تمتع رسول الله ﷺ بالعمره إلى الحجّ، معناه: تمتع أصحابه، فأضاف الفعل إليه لأمره به، فهلاً قلتم في قول عائشة: لبينا بالحجّ، أن المراد به جنس الصحابة الذين لبوا بالحجّ، وقولها: فعلنا، كما قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، وسافرنا معه ونحوه . ويتعين قطعاً - إن لم تكن هذه الرواية غلطاً - أن تحمل على ذلك للأحاديث الصحيحة الصريحة، أنها كانت أحرمت بعمره وكيف ينسب عروة في ذلك إلى الغلط، وهم أعلم الناس بحديثها، وكان يسمع منها مشافهة بلا واسطة .

وأما قوله في رواية حماد: حدثني غير واحد أن رسول الله ﷺ قال لها: « دَعِيَ عُمَرَتُكَ » فهذا إنما يحتاج إلى تعليقه، وردّه إذا خالف الروايات الثابتة عنها، فأما إذا وافقها وصدقها، وشهد لها أنها أحرمت بعمره، فهذا يدل على أنه محفوظ، وأن الذي حدث به ضبطه وحفظه، هذا مع أن حماد بن زيد انفرد بهذه الرواية

المعللة، وهى قوله: فحدثني غير واحد، وخالفه جماعة، فرووه متصلاً عن عروة، عن عائشة . فلو قُدِّرَ التعارضُ، فالأكثرُون أولى بالصواب، فيا لله العجب ! كيف يكون تغليطُ أعلم الناسِ بحديثها وهو عروة فى قوله عنها: « وكنت فيمن أهلَّ بعُمْرة » سائغاً بلفظ مجمل محتمل، ويُقضى به على النص الصحيح الصريح الذى شهد له سياقُ القصة من وجوه متعددة قد تقدم ذكر بعضها؟! فهؤلاء، أربعة رَوَوْا عنها، أنها أهَلَّتْ بعُمْرة: جابر، وعروة، وطاووس، ومجاهد، فلو كانت رواية القاسم، وعُمرة، والأسود، معارضة لرواية هؤلاء، لكانت روايتهم أولى بالتقديم لكثرتهم، ولأن فيهم جابراً، ولفضل عروة، وعلمه بحديث خالته رضى الله عنها .

ومن العجب قوله: إن النبي ﷺ لما أمرها أن تترك الطواف، وتغضى على الحجِّ، توهَّموا لهذا أنها كانت معتمرة، فالنبي ﷺ إنما أمرها أن تدعَ العُمْرة وتُنشئَ إهلالاً بالحجِّ، فقال لها: « وأهْلَى بالحجِّ » ولم يقل: استمرى عليه، ولا امضى فيه، وكيف يُغلِّطُ راوى الأمر بالامتناع بمجرد مخالفته لمذهب الرادِّ؟ فأين فى كتاب الله وسُنَّة رسوله، وإجماع الأمة ما يُحرِّم على المُحرِّم تسريحَ شعره، ولا يَسوِّغُ تغليطَ الثقات لنصرة الآراء، والتقليد . والمُحرِّم وإن أمن من تقطيع الشعر، لم يُمنع من تسريح رأسه، وإن لم يأمن من سقوط شيء من الشعر بالتسريح، فهذا المنعُ منه محلُّ نزاع واجتهاد، والدليل يَفْصِلُ بين المتنازعين، فإن لم يدل كتاب ولا سُنَّة ولا إجماع على منعه، فهو جائز .



فصل

فيما جاء فى عمرة السيدة عائشة رضى الله عنها

وللناس فى هذه العُمْرة التى أتت بها عائشة من التنعيم أربعة مسالك .

أحدها: أنها كانت زيادة تطيباً لقلبها وجبراً لها، وإلا فطوافها وسعيها وقع عن حجِّها وعُمُرتها، وكانت متمتعة، ثم أدخلت الحجَّ على العُمْرة، فصارت قارِنة، وهذا أصحُّ الأقوال، والأحاديثُ لا تدل على غيره، وهذا مسلك الشافعى وأحمد وغيرهما .

المسلك الثانى: أنها لما حاضت، أمرها أن ترفُضَ عُمُرتها، وتتقلَّ عنها إلى حجِّ مفرد، فلما حلَّت من الحجِّ، أمرها أن تعتمِرَ قضاءً لعُمُرتها التى أحرمت بها أولاً،

وهذا مسلكُ أبي حنيفة ومَنْ تبعه، وعلى هذا القول، فهذه العُمْرةُ كانت في حقِّها واجبة، ولا بُدُّ منها، وعلى القول الأول كانت جائزة، وكل متمتعة حاضت ولم يكن لها الطواف قبل التعريف، فهي على هذين القولين، إما أن تُدْخَلَ الحَجَّ على العُمْرة، وتصيرَ قارنة، وإما أن تنتقلَ عن العُمْرة إلى الحَجِّ، وتصيرَ مفردة، وتقضى العُمْرة .

المسلك الثالث: أنها لما قرنت، لم يكن بُدُّ من أن تأتي بعُمْرة مفردة، لأن عُمْرة القارن لا تُجزئ عن عُمْرة الإسلام، وهذا أحد الروایتين عن أحمد .

المسلك الرابع: أنها كانت مُفْرَدة، وإنما امتنعت من طواف القدوم لأجل الحيض، واستمرت على الأفراد حتى طهرت، وقضت الحَجَّ وهذه العُمْرةُ هي عُمْرة الإسلام، وهذا مسلك القاضي إسماعيل بن إسحاق وغيره من المالكية، ولا يخفى ما في هذا المسلك من الضعف، بل هو أضعفُ المسالك في الحديث .

وحديث عائشة هذا، يؤخذ منه أصول عظيمة من أصول المناسك:

أحدها: اكتفاء القارن بطواف واحد وسعى واحد .

الثاني: سقوط طواف القدوم عن الحائض، كما أن حديثَ صفية زوج النبي ﷺ أصل في سقوط طواف الوداع عنها .

الثالث: أن إدخال الحَجَّ على العُمْرة للحائض جائز، كما يجوز للطاهر، وأولى، لأنها معذورة محتاجة إلى ذلك .

الرابع: أن الحائض تفعل أفعال الحَجِّ كُلِّها، إلا أنها لا تطوف بالبيت .

الخامس: أن التعميم من الحل .

السادس: جواز عُمَرتين في سنة واحدة، بل في شهر واحد .

السابع: أن المشروع في حق المتمتع إذا لم يأمن الفوات أن يُدْخَلَ الحَجَّ على العُمْرة، وحديث عائشة أصل فيه .

الثامن: أنه أصل في العُمْرة المكية، وليس مع مَنْ يستحبها غيره، فإن النبي ﷺ لم يعتمر هو ولا أحد ممن حجَّ معه من مكة خارجاً منها إلا عائشة وحدها، فجعل أصحاب العُمْرة المكية قصة عائشة أصلاً لقولهم، ولا دلالة لهم فيها، فإن عُمَرتها إما

أن تكون قضاءً للعمرة المفروضة عند مَنْ يقول: إنها رفضتها، فهي واجبة قضاءً لها، أو تكون زيادة محضة، وتطبيعاً لقلبها عند مَنْ يقول: إنها كانت قارنة، وأن طوافها وسعيها أجزأها عن حجّها وعمرتها . والله أعلم .

فصل

وأما كونُ عمرتها تلك مجزئةً عن عمرة الإسلام، ففيه قولان للفقهاء، وهما روايتان عن أحمد، والذين قالوا: لا تُجزئ، قالوا: العمرة المشروعة التي شرعها رسولُ الله ﷺ وفعلها نوعان لا ثالثَ لهما: عمرة التمتع وهي التي أذن فيها عند الميقات، وندب إليها في أثناء الطريق، وأوجبها على مَنْ لم يسقِ الهدى عند الصفا والمروة، الثانية: العمرة المفردة التي يُنشأ لها سفر، كعمره المتقدمة، ولم يُشرع عمرة مفردة غير هاتين، وفي كليهما المعتمر داخل إلى مكة، وأما عمرة الخارج إلى أدنى الحلّ، فلم تُشرع، وأما عمرة عائشة، فكانت زيارة محضة، وإلا فعمرة قرانها قد أجزأت عنها بنصّ رسول الله ﷺ، وهذا دليل على أن عمرة القارن تُجزئ عن عمرة الإسلام، وهذا هو الصواب المقطوع به، فإن النبي ﷺ قال لعائشة: « يَسَعُكَ طَوَافُكَ لِحَجَّكَ وَعُمَرَتُكَ » وفي لفظ: « يجزئك » وفي لفظ: « يكفيك » . وقال: « دخلت العمرة في الحجّ إلى يوم القيامة » وأمر كلَّ مَنْ ساق الهدى أن يقرن بين الحجّ والعمرة، ولم يأمر أحداً ممن قرن معه وساق الهدى بعمرة أخرى غير عمرة القران، فصَحَّ إجزاء عمرة القارن عن عمرة الإسلام قطعاً، وبالله التوفيق .

فصل

وأما موضعُ حيضها، فهو بِسَرَفٍ بلا ريب، وموضعُ طهرها قد اختلف فيه، فقيل: بعرفة، هكذا روى مجاهد عنها، وروى عروة عنها أنها أظّلها يومُ عرفة وهي حائض ولا تنافى بينهما، والحديثان صحيحان، وقد حملهما ابنُ حزم على معنيين، فطهر عرفة: هو الاغتسال للوقوف بها عنده، قال: لأنها قالت: تطهرت بعرفة، والتطهر غير الطهر، قال: وقد ذكر القاسم يوم طهرها، أنه يوم النحر، وحديثه في « صحيح مسلم »^(١) . قال: وقد اتفق القاسم وعروة على أنها كانت يوم

(١) رواه البخارى (٣٠٥) ومسلم (٢٨٧١) عن عائشة رضى الله عنها .

عرفة حائضاً، وهما أقربُ الناس منها، وقد روى أبو داود: حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ مُوافين هلال ذى الحجة . . . فذكرت الحديث، وفيه: فلما كانت ليلةُ البطحاء، طَهَرَتْ عائشة^(١)، وهذا إسناد صحيح . لكن قال ابنُ حزم: إنه حديث منكر، مخالف لما روى هؤلاء كلهم عنها، وهو قوله: إنها طَهَرَتْ ليلةَ البطحاء، وليلةُ البطحاء كانت بعد يومِ النحر بأربع ليال، وهذا محالٌ إلا أننا لما تدبرنا وجدنا هذه اللفظة ليست من كلام عائشة^(٢)، فسقط التعلُّقُ بها، لأنها من دون عائشة، وهى أعلمُ بنفسها، قال: وقد روى حديث حماد بن سلمة هذا وهيبُ بن خالد، وحماد بن زيد، فلم يذكرنا هذه اللفظة .

قلت: يتعين تقديمُ حديث حمَّاد بن زيد ومن معه على حديث حمَّاد بن سلمة لوجوه:

أحدها: أنه أحفظُ وأثبت من حمَّاد بن سلمة .

الثانى: أن حديثهم فيه إخبارُها عن نفسها، وحديثه فيه الإخبار عنها .

الثالث: أن الزهرى روى عن عروة عنها الحديث، وفيه: فلم أزل حائضاً حتى يومُ عرفة، وهذه الغاية هى التى بيَّنها مجاهد والقاسم عنها، لكن قال مجاهد عنها: فتطهرت بعرفة، والقاسم قال: يوم النحر .



فصل

فى هديه ﷺ فى فسخ الحج والعمرة وجواز التمتع

فلما كان بسرف، قال لأصحابه: « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلَا »^(٣) . وهذه رتبة أخرى فوق رتبة التخيير عند الميقات .

فلما كان بمكة، أمر أمراً حتماً: مَنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، وَيَحِلَّ مَنْ

(١) صحيح . رواه أبو داود (١٧٧٨) .

(٢) قال أبو داود: زاد موسى فى حديث حماد بن سلمة: فلما كانت ليلة البطحاء طهرت عائشة رضى الله عنها .

(٣) سبق تخريجه .

إحرامه، وَمَنْ مَعَهُ هَدًى، أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَلَمْ يَنْسَخْ ذَلِكَ شَيْءَ الْبَتَّةِ، بَلْ سَأَلَهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ هَذِهِ الْعُمْرَةِ الَّتِي أَمَرَهُمْ بِالنَّاسِخِ إِلَيْهَا، هَلْ هِيَ لِعَامِهِمْ ذَلِكَ، أَمْ لِلْأَبَدِ: قَالَ: « بَلَى لِلْأَبَدِ، وَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »^(١).

وقد روى عنه عليه السلام الأمر بفسخ الحج إلى العمرة أربعة عشر من أصحابه، وأحاديثهم كلها صحاح، وهم: عائشة، وحفصة أمّا المؤمنين، وعلى بن أبى طالب، وفاطمة بنت رسول الله عليه السلام، وأسما بنت أبى بكر الصديق، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، والبراء بن عازب، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن عباس، وسبرة بن معبد الجهني، وسُرَاقَةُ ابْنِ مَالِكٍ الْمُدَلِّجِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . . ونحن نشير إلى هذه الأحاديث .

ففى « الصحيحين »: عن ابن عباس، قَدِمَ النَّبِيُّ عليه السلام وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَيْ الْحُلُّ؟ فَقَالَ: « الْحُلُّ كُلُّهُ »^(٢).

وفى لفظ لمسلم: قَدِمَ النَّبِيُّ عليه السلام وَأَصْحَابُهُ لِأَرْبَعِ خَلَوْنَ مِنَ الْعَشْرِ إِلَى مَكَّةَ، وَهُمْ يُلْبِثُونَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً^(٣)، وفى لفظ: وأمر أصحابه أن يجعلوا إحرامهم بعُمْرَةٍ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ الْهَدْيِ^(٤).

وفى « الصحيحين » عن جابر بن عبد الله: أَهَلَ النَّبِيُّ عليه السلام وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدًى غَيْرَ النَّبِيِّ عليه السلام وَطَلْحَةَ، وَقَدِمَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ هَدًى، فَقَالَ: أَهَلَّتْ بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ عليه السلام، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ عليه السلام أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، وَيَطُوفُوا، وَيَقْصُرُوا، وَيَحِلُّوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ الْهَدْيِ، قَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مَنْى وَذَكَرُ أَحَدُنَا يَقْطُرُ؟ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ عليه السلام فَقَالَ: « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِى مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحَلَّتْ ». وفى لفظ: فقام فينا فقال: « لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَقَاكُمُ لِلَّهِ، وَأَصْدَقُكُمْ، وَأَبْرَكُكُمْ، وَلَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ، وَلَوْ

(١) رواه البخارى (٢٥٠٥) ومسلم (٢٨٩٥) والنسائى (٢٠٢/٥).

(٢) رواه البخارى (١٥٦٤) ومسلم (٢٩٥٧) والنسائى (١٨٠/٥).

(٣) رواه البخارى (١٠٨٥) ومسلم (٢٩٥٨) والنسائى (٢٠١/٥) من حديث ابن عباس - رضى الله عنهما.

(٤) رواه البخارى (١٠٨٥) ومسلم (٢٩٦١).

اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ، فَحَلُّوا» فَحَلَلْنَا، وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا^(١).

وفى لفظ: أَمْرًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَحَلَلْنَا، أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِنَى . قال: فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ، فَقَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشُمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ لَعَمَنَّا هَذَا أَمْ لِلْأَبْدِ؟ قال: «لِلْأَبْدِ»^(٢). وهذه الالفاظ كلها فى الصحيح وهذا اللفظ الأخير صريح فى إبطال قول مَنْ قال: إن ذلك كان خاصاً بهم، فإنه حينئذ يكون لعامهم ذلك وحده لا للأبد، ورسول الله ﷺ يقول: إِنَّهُ لِلْأَبْدِ .

وفى «المسند»: عن ابن عمر، قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَةَ وَأَصْحَابُهُ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ» . قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَيُرُوحُ أَحَدُنَا إِلَى مِنَى وَذَكَرَهُ يَقْطُرُ مَنِيًّا؟ قال: «نَعَمْ» وَسَطَعَتِ الْمَجَامِرُ^(٣).

وفى السنن: عن الربيع بن سبرة، عَنْ أَبِيهِ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِعُسْفَانَ، قَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ الْمُدَلِّجِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ اقْضِ لَنَا قَضَاءَ قَوْمٍ كَانُوا وَلَدُوا الْيَوْمَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْخَلَ عَلَيْكُمْ فِي حَجَّةِ عُمْرَةٍ، فَإِذَا قَدِمْتُمْ، فَمَنْ تَطَوَّفَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَدْ حَلَّ إِلَّا مَنْ مَعَهُ هَدْيٌ»^(٤).

وفى «الصحيحين» عن عائشة: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ . . . فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَةَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «اجْعَلُوهَا عُمْرَةً» فَاحْلُ النَّاسُ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ . . وَذَكَرْتُ بَاقِيَ الْحَدِيثِ^(٥).

وفى لفظ للبخارى: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ، فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ وَنَسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ، فَاحْلَلْنَ^(٦).

وفى لفظ لمسلم: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ غَضَبَانُ، فَقُلْتُ: مَنْ أَغْضَبَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ . قال: «أَوْ مَا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ، فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ» . مَا سَقْتُ الْهَدْيَ مَعِيَ حَتَّى

(١) رواه البخارى (٢٥٠٥) ومسلم (٢٨٩٥) والنسائى (٢٠٢/٥).

(٢) هو تمة الحديث السابق.

(٣) صحيح . رواه أحمد (٢٨/٢).

(٤) صحيح . رواه أبو داود (١٨٠١) والدارمى (٧٢/٢) برقم (١٨٥٧).

(٥) سبق تخريجهما . .

(٦) سبق تخريجهما . .

أَشْتَرِيهِ، ثُمَّ أَحِلَّ كَمَا حَلُّوا» (١).

وقال مالك: عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَةَ، قالت: سمعتُ عائشة تقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس ليالٍ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ وَاللَّهِ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ (٢).

وفى « صحيح مسلم »: عن ابن عمر، قال: حَدَّثَنِي حَفْصَةُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلُلْنَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَقُلْتُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحِلَّ؟ فَقَالَ: « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ الْهَدْيَ » (٣).

وفى « صحيح مسلم »: عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، خرجنا مُحْرَمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدًى، فَلْيَقُمْ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى، فَلْيَحْلِلْ »... وَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ (٤).

وفى « صحيح مسلم » أيضاً: عن أبي سعيد الخدري، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ، نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا، فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، وَرَحْنَا إِلَى مَنَى، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ (٥).

وفى « صحيح البخاري »: عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَهْلَلْنَا فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَّةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « اجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ »... وَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ (٦).

وفى « السنن » عن البراء بن عازب: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَأَحْرَمْنَا بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَّةَ، قَالَ: « اجْعَلُوا حَجَّكُمْ عُمْرَةً ». فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ أَحْرَمْنَا بِالْحَجِّ، فَكَيْفَ نَجْعَلُهَا عُمْرَةً؟ فَقَالَ: « انْظُرُوا مَا أَمَرُكُمْ بِهِ

(١) رواه مسلم (٢٨٨٣) كتاب الحج، باب: بيان وجوه الإحرام.

(٢) رواه مالك (١٧٩/٣٩٣/١) والبخاري (١٧٠٩) ومسلم (٢٨٧٧) والنسائي (١٧٨/٥).

(٣) رواه مسلم (٢٩٣٦) كتاب الحج، باب: بيان أن القارن لا يتحلل.

(٤) رواه مسلم (٢٩٥٠) والنسائي (٢٤٦/٥) وابن ماجه (٢٩٨٣).

(٥) رواه مسلم (٢٩٧١) كتاب الحج، باب: التخصير في العمرة.

(٦) رواه البخاري (١٥٧٢) كتاب الحج، باب: قول الله تعالى «ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام».

فَأَفْعَلُوهُ» فَرَدُّوْا عَلَيْهِ الْقَوْلَ، فَغَضِبَ، ثُمَّ انْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهُوَ غَضِبَانٌ، فَرَأَتْ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَتْ: مَنْ أَغْضَبَكَ أَغْضَبَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: «وَمَا لِي لَا أَغْضَبُ وَأَنَا أَمْرُ أَمْرٍ فَلَا يَتَّبِعُ»^(١).

ونحن، نُشْهِدُ اللَّهَ عَلَيْنَا أَنَّا لَوْ أَحْرَمْنَا بِحَجٍّ، لَرَأَيْنَا فَرْضاً عَلَيْنَا فَسَخَهُ إِلَى عُمْرَةٍ تَفَادِيًا مِنْ غَضَبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاتِّبَاعاً لِأَمْرِهِ. فَوَاللَّهِ مَا نُسَخَ هَذَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا بَعْدَهُ، وَلَا صَحَّ حَرْفٌ وَاحِدٌ يُعَارِضُهُ، وَلَا خَصٌّ بِهِ أَصْحَابَهُ دُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ، بَلْ أَجْرَى اللَّهُ سَبْحَانَهُ عَلَى لِسَانِ سُرَاقَةٍ أَنْ يَسْأَلَ: هَلْ ذَلِكَ مُخْتَصٌّ بِهِمْ؟ فَأَجَابَ بَأَنَّ ذَلِكَ كَائِنٌ لِأَبَدِ الْأَبَدِ، فَمَا نَدْرِي مَا نُقَدِّمُ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَهَذَا الْأَمْرُ الْمُؤَكَّدُ الَّذِي غَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ.

وَلِلَّهِ دَرُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذْ يَقُولُ لِسُلَيْمَةَ بْنِ شُبَيْبٍ وَقَدْ قَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؛ كُلُّ أَمْرٍ عِنْدِي حَسَنٌ إِلَّا خَلَّةً وَاحِدَةً: قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: تَقُولُ بِفَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ. فَقَالَ: يَا سُلَيْمَةُ؛ كُنْتُ أَرَى لَكَ عَقْلاً، عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَحَدُ عَشَرَ حَدِيثًا صَحِيحًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَتَرْكُهَا لِقَوْلِكَ؟!

وَفِي «السَّنَنِ» عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَدَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ، أَدْرَكَ فَاطِمَةَ وَقَدْ لَبَسَتْ ثِيَاباً صَبِيغاً، وَنَضَحَتْ الْبَيْتَ بِنَضُوحٍ، فَقَالَ: مَا بِأَلَاكِ؟ فَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فَحَلَّوْا^(٢).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ يَزِيدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَفَرَدُّوا الْحَجَّ، وَدَعَوْا قَوْلَ أَعْمَاكُم هَذَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ الَّذِي أَعْمَى اللَّهُ قَلْبَهُ لَأَنْتَ، أَلَا تَسْأَلُ أُمَّكَ عَنْ هَذَا؟ فَأَرْسَلَهَا إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: صَدَّقَ ابْنُ عَبَّاسٍ، جِئْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا، فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةً، فَحَلَلْنَا الْإِحْلَالَ كُلَّهُ، حَتَّى سَطَعَتِ الْمَجَامِرُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ^(٣).

(١) ضعيف. رواه أحمد (٢٨٦/٤) وأبو يعلى (١٦٧٢) وابن ماجه (٢٩٨٢) وقال السندى فى حاشيته على ابن ماجه: «فى الزوائد رجال إسناده ثقات إلا أن أبا إسحاق، واسمه عمرو بن عبد الله. وقد اختلط بآخره ولم يتبين حال ابن عياش هل روى قبل الاختلاط أو بعده، فيتوقف حديثه حتى يتبين حاله. اهـ.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (١٧٩٧) والنسائى (١٤٤/٥).

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٣٤٤/٦)، (٣٤٥) وفى سنده يزيد بن أبى زياد الهاشمى الكوفى، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٦٥/٢).

وفى « صحيح البخارى » عن ابن شهاب، قال: دخلتُ على عطاء أستفتيه، فقال: حدثنى جابرُ بنُ عبد الله: أنه حجَّ مع النبي ﷺ يوم ساق البدن معه، وقد أهلوا بالحجِّ مفرداً، فقال لهم: « أحلُّوا من إخراجكم بطواف بالبيتِ، وبين الصفا والمروة، وقصروا، ثم أقيموا حللاً، حتى إذا كان يومُ التَّروية، فأهلوا بالحجِّ واجعلوا التى قدِمتم بها مُتعةً ». فقالوا: كيف نجعلها مُتعةً وقد سمينا الحجَّ؟ فقال: « افعلوا ما أمرُكم به، فلو لا أنى سقَّتُ الهدى، لفعلتُ مثل الذى أمرتُكم به، ولكن لا يحلُّ منى حراماً، حتى يبلغ الهدى محله »، ففعلوا (١).

وفى « صحيحه » أيضاً عنه: أهلَّ النبي ﷺ وأصحابه بالحجِّ . . . وذكر الحديث. وفيه: فأمر النبي ﷺ أصحابه أن يجعلوها عُمرةً، ويطوفوا، ثم يقصروا إلا من ساق الهدى: فقالوا: أنطلق إلى منى وذكرُ أحدنا يقطرُ؟ فبلغ النبي ﷺ فقال: « لو استقبلتُ من أمرى ما استدبرتُ ما أهديتُ ولولا أن معى الهدى، لأحللتُ » (٢).

وفى « صحيح مسلم » عنه فى حجة الوداع: حتى إذا قدِمنا مكة، طُفنا بالكعبة وبالصفا والمروة، فأمرنا رسولُ الله ﷺ، أن يحلَّ منا من لم يكن معه هدى، قال: فقلنا: حلُّ ماذا؟ قال: « الحلُّ كُلُّهُ »، فواقعنا النساء، وتطيننا بالطيب، ولبسنا ثيابنا، وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال، ثم أهللنا يومَ التروية .

وفى لفظ آخر لمسلم: « فمن كان منكم ليس معه هدى، فليحلَّ وليجعلها عُمرةً، فحلَّ الناسُ كُلُّهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدى، فلما كان يومُ التروية، توجهوا إلى منى، فأهلوا بالحجِّ » (٣).

وفى « مسند البزار » بإسناد صحيح: عن أنس رضى الله عنه، أن النبي ﷺ، أهلَّ هو وأصحابه بالحجِّ والعُمرة، فلما قدموا مكة، طافوا بالبيت والصفا والمروة، وأمرهم رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحلُّوا، فهابوا ذلك، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: « أحلُّوا فلو لا أن معى الهدى، لأحللتُ »، فأحلُّوا حتى حلُّوا إلى النساء .

وفى « صحيح البخارى »: عن أنس، قال: « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ الظَّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بَذَى الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ عَلَى الْبِيدَاءِ، حَمَدَ اللَّهَ، وَسَبَّحَ، ثُمَّ أَهْلًا بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَأَهْلًا النَّاسُ بِهِمَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوْا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، أَهْلُوا بِالْحَجِّ ». وذكر باقى الحديث (١).

وفى « صحيحه » أيضاً: عن أبى موسى الأشعرى، قال: بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى قومى باليمن، فجئت وهو بالبطحاء، فَقَالَ: « بِمِ أَهْلَلْتُ؟ ». فَقُلْتُ: أَهْلَلْتُ بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: « هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدًى؟ » قُلْتُ: لَا، فَأَمَرَنِي، فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَحْلَلْتُ (٢).

وفى « صحيح مسلم »: أن رجلاً من بنى الهُجيم قال لابن عباس: ما هذه الفتيا التى قد تشغبت بالناس، أن من طاف بالبيت فقد حل؟ فَقَالَ: سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ وَإِنْ رَغِمَتْ (٣).

وصدق ابن عباس، كُلُّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ مِمَّنْ لَا هَدًى مَعَهُ مِنْ مَفْرَدٍ، أَوْ قَارِنٍ، أَوْ مَتَمِّعٍ، فَقَدْ حَلَّ إِمَّا وَجُوبًا، وَإِمَّا حَكْمًا، هَذِهِ السُّنَّةُ الَّتِي لَا رَادَّ لَهَا وَلَا مَدْفَعٍ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ ﷺ: « إِذَا أَذْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَهْنَا، وَأَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهْنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمَ » (٤)، إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَفْطَرَ حَكْمًا، أَوْ دَخَلَ وَقْتُ إِفْطَارِهِ، وَصَارَ الْوَقْتُ فِي حَقِّهِ وَقْتُ إِفْطَارٍ. فَهَكَذَا هَذَا الَّذِي قَدْ طَافَ بِالْبَيْتِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ حَلَّ حَكْمًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْوَقْتُ فِي حَقِّهِ لَيْسَ وَقْتُ إِحْرَامٍ، بَلْ هُوَ وَقْتُ حَلٍّ لَيْسَ إِلَّا، مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى، وَهَذَا صَرِيحُ السُّنَّةِ.

وفى « صحيح مسلم » أيضاً عن عطاء قال: كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل. وكان يقول: هُوَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ وَقَبْلَهُ، وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوْا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (٥).

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخارى (١٥٥٩)، كتاب الحج، باب من أהל في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ.

(٣) رواه مسلم (٢٩٦٦) كتاب الحج، باب: تقليد الهدى وإشعاره عند الإحرام.

(٤) رواه البخارى (١٩٥٤) ومسلم (٢٥١٧) وأحمد (٤٨/١) وأبو داود (٢٣٥١) والترمذى (٦٩٨) من حديث عمر

(٥) رواه البخارى (٤٣٩٦) ومسلم (٢٩٦٨).

ابن الخطاب رضى الله عنه.

وفى «صحيح مسلم»: عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «هذه عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بها، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَلْيَحِلَّ الْحِلَّ كُلَّهُ فَقَدْ دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (١).

وقال عبد الرزاق: حدثنا معمر، عن قتادة، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس قال: مَنْ جَاءَ مُهَلًّا بِالْحَجِّ، فَإِنَّ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ يُصِيرُهُ إِلَى عُمْرَةٍ شَاءَ أَوْ أَبَى، قُلْتُ: إِنَّ النَّاسَ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ عَلَيْكَ، قَالَ: هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّهِمْ وَإِنْ رَغِمُوا (٢). وقد روى هذا عن النبي ﷺ مَنْ سَمِينَا وَغَيْرَهُمْ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُمْ طَوَائِفٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، حَتَّى صَارَ مَنْقُولًا نَقْلًا يَرْفَعُ الشَّكَّ، وَيُوجِبُ الْيَقِينَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَنْكَرَهُ، أَوْ يَقُولَ: لَمْ يَقَعْ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَمَذْهَبُ حَبَرِ الْأُмَّةِ وَبِحَرِّهَا ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَصْحَابِهِ، وَمَذْهَبُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَمَذْهَبُ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَاتِّبَاعِهِ، وَأَهْلِ الْحَدِيثِ مَعَهُ، وَمَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيِّ قَاضِي الْبَصْرَةِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ.

والذين خالفوا هذه الأحاديث، لهم أعذار.

العذر الأول: أنها منسوخة.

العذر الثاني: أنها مخصوصة بالصحابة، لا يجوزُ لغيرهم مشاركتهم في حكمها.

العذر الثالث: معارضتها بما يدلُّ على خلاف حكمها، وهذا مجموع ما اعتذروا به

عنها.

ونحن نذكر هذه الأعذار عُذْرًا عُذْرًا، وَنَبِّينُ مَا فِيهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ.

أما العذر الأول، وهو النسخ، فيحتاج إلى أربعة أمور، لم يأتوا منها بشئٍ يحتاج إلى نصوصٍ أُخَر، تكون تلك النصوصُ معارضةً لهذه، ثم تكونُ مع هذه المعارضة مقاومةً لها، ثم يُثَبِّتَ تَأْخِرُهَا عَنْهَا. قال المدَّعون للنسخ: قال عمر بن الخطاب السَّجِسْتَانِي: حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا وَلِيَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَحَلَّ لَنَا الْمُتْعَةَ ثُمَّ حَرَّمَهَا عَلَيْنَا» (٣) (رواه البزار في «مسنده» عنه).

(٢) إسناده صحيح.

(١) رواه مسلم (٢٩٦٢) وأبو داود (١٧٩٠) والنسائي (١٨١/٥).

(٣) شاذ. أبان بن أبي حازم مختلف فيه وهو هنا قد خالف الثقات في عدم تحريم متعة الحج.

قال الميحقون للفسخ: عجباً لكم فى مُقاومة الجبال الرّواسى التى لا تُزعزِعُها الرّياحُ بِكُثيبٍ مهيلٍ، تسفيه الرّياحُ يميناً وشمالاً، فهذا الحديثُ، لا سند ولا متن، أما سندهُ، فإنه لا تقومُ به حُجة علينا عند أهل الحديث، وأما متنه، فإن المراد بالمتعة فيه مُتعة النساء التى أحلّها رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم حرّمها، لا يجوز فيها غيرُ ذلك البتة، لوجوه .

أحدها: إجماعُ الأُمة على أَنَّ مُتعة الحَجِّ غيرُ محرّمة، بل إما واجبة، أو أفضلُ الأنساك على الإطلاق، أو مستحبة، أو جائزة، ولا نعلم للأُمة قولاً خامساً فيها بالتحريم .

الثانى: أن عُمَرَ بنَ الخطّاب رضى الله عنه، صحَّ عنه من غير وجه، أنه قال: لو حججتُ لتمتعتُ، ثم لو حججتُ لتمتعتُ . (ذكره الأثرم فى «سننه» وغيره) .

وذكر عبد الرزاق فى «مصنّفه»: عن سالم بن عبد الله، أنه سئل: أنهى عمر عن مُتعة الحَجِّ؟ قال: لا، أبعدُ كتابُ الله تعالى؟ وذكر عن نافع، أن رجلاً قال له: أنهى عمر عن مُتعة الحَجِّ؟ قال: لا . وذكر أيضاً عن ابن عباس، أنه قال: هذا الذى يزعمون، أنه نهى عن المُتعة - يعنى عمر - سمعته يقول: لو اعتمرْتُ، ثم حججتُ، لتمتعتُ .

قال أبو محمد بن حزم: صحَّ عن عمر الرجوعُ إلى القول بالتمتع بعد النهى عنه، وهذا محال أن يرجعَ إلى القول بما صحَّ عنده أنه منسوخ .

الثالث: أنه من المحال أن ينهى عنها، وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن سأله: هل هى لعامهم ذلك أم للأبد؟ فقال: «بل للأبد»، وهذا قطع لتوهم ورود النسخ عليها، وهذا أحدُ الأحكام التى يستحيل ورود النسخ عليها، وهو الحكمُ الذى أخبر الصادق المصدق باستمراره ودوامه، فإنه لا خلفٍ لخبره .

فصل

العذر الثانى: دعوى اختصاص ذلك بالصحابة، واحتجوا بوجوه:

أحدها: ما رواه عبدُ الله بنُ الزبير الحُميدى، حدثنا سُفيان، عن يحيى بن

سعيد، عن المُرْقَع، عن أبي ذر أنه قال: كان فسخُ الحجِّ من ﷺ لنا خاصة^(١).

وقال وكيع: حدثنا موسى بن عبيدة، حدثنا يعقوب بن زيد، عن أبي ذر قال: لم يكن لأحد بعدنا أن يجعل حجته عمره، إنها كانت رخصةً لنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال البزار: حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا سلمة بن الفضل، حدثنا محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن الأسدي، عن يزيد بن شريك، قلنا لأبي ذر: كيف تمتع رسول الله ﷺ وأنتم معه؟ فقال: ما أنتم وذاك، إنما ذاك شيء رخص لنا فيه، يعني المتعة^(٢).

وقال البزار: حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا عبيد الله بن موسى، حدثنا إسرائيل، عن إبراهيم بن المهاجر، عن أبي بكر التيمي، عن أبيه والحارث بن سويد قالوا: قال أبو ذر في الحجِّ والمتعة: رخصة أعطاناها رسول الله ﷺ.

وقال أبو داود: حدثنا هناد بن السري، عن ابن أبي رائدة، أخبرنا محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود، عن سليمان - أو سليم ابن الأسود - أن أبا ذر كان يقول فيمن حجَّ ثم فسحها إلى عمره، لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ^(٣).

وفى «صحيح مسلم»: عن أبي ذر. قال: كانت المتعة في الحجِّ لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة^(٤). وفى لفظ: «كانت لنا رخصة»، يعنى المتعة في الحجِّ^(٥)، وفى لفظ آخر: «لا تصحُّ المتعتان إلا لنا خاصة»، يعنى متعة النساء ومتعة الحجِّ^(٦). وفى لفظ آخر: «إنما كانت لنا خاصة دونكم»، يعنى متعة الحجِّ^(٧).

وفى «سنن النسائي» بإسناد صحيح: عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر،

(١) رواه الحميدى فى «مسنده» (٧٣/١) برقم ١٣٢.

(٢) ضعيف. فى سننه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد غنعنه.

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (١٨٠٧) وفى سننه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد غنعنه.

(٤) رواه مسلم (٢٩١٥) والنسائي (١٧٩/٥ - ١٨٠) وابن ماجه (٢٩٨٥).

(٥) رواه مسلم (٢٩١٦) كتاب الحج، باب: جواز التمتع.

(٦) رواه مسلم (٢٩١٧) كتاب الحج، باب: جواز التمتع.

(٧) رواه مسلم (٢٩١٨) كتاب الحج، باب: جواز التمتع.

فِي مُتْعَةِ الْحَجِّ: لَيْسَتْ لَكُمْ، وَلَسْتُمْ مِنْهَا فِي شَيْءٍ، إِنَّمَا كَانَتْ رُخْصَةً لَنَا أَصْحَابَ ﷺ^(١)

وفى « سنن أبى داود والنسائى »، من حديث بلال بن الحارث قال: قلت: يا رسول الله ؛ أَرَأَيْتَ فسخَ الحجِّ إلى العمرة لنا خاصة، أم للناس عامة ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: « بَلْ لَنَا خَاصَّةٌ »^(٢)، ورواه الإمام أحمد .

وفى مسند أبى عوانة^(٣) بإسناد صحيح: عن إبراهيم التيمى، عن أبيه، قال: سئلَ عُمَمانُ عن مُتْعَةِ الْحَجِّ فَقَالَ: كَانَتْ لَنَا، لَيْسَتْ لَكُمْ .

هذا مجموع ما استدلوا به على التخصيص بالصحابة .

قال المجوزون للفسخ، والموجبون له: لا حجة لكم فى شئ من ذلك، فإنَّ هذه الآثار بين باطل لا يصح عمن نُسب إليه البتة، وبين صحيح عن قائل غير معصوم لا تُعارض به نصوصُ المعصوم .

أما الأول: فإنَّ المُرَقَّع ليس ممن تقوم بروايته حجة، فضلاً عن أن يُقدَّم على النصوص الصحيحة غير المدفوعة . وقد قال أحمد بن حنبل - وقد عُرِضَ بحديثه -: وَمَنْ المُرَقَّعُ الأَسَدَى ؟ وقد روى أبو ذر عن النبى ﷺ، الأمر بفسخ الحجِّ إلى العمرة . وغاية ما نقل عنه - إن صح: أنَّ ذلك مختصُّ بالصحابة، فهو رأيه . وقد قال ابن عباس، وأبو موسى الأشعرى: إنَّ ذلك عام للأمة، فرأى أبى ذر معارض برأيهما، وسلمت النصوصُ الصحيحةُ الصريحة، ثم من المعلوم أن دعوى الاختصاص باطلَّةٌ بنص النبى ﷺ أن تلك العمرة التى وقع السؤال عنها وكانت عمرة فسخ لأبد الأبد، لا تختصُّ بقرن دون قرن، وهذا أصحُّ سنداً من المروى عن أبى ذر، وأولى أن يُؤخذ به منه لو صحَّ عنه .

وأيضاً . . فإذا رأينا أصحابَ رسولِ الله ﷺ قد اختلفوا فى أمر قد صحَّ عن رسولِ الله ﷺ أنه فعله وأمر به، فقال بعضهم: إنه منسوخ أو خاص، وقال بعضهم: هو باقٍ إلى الأبد، فقولُ مَنْ ادَّعى نسخه أو اختصاصه مخالف للأصل، فلا

(١) صحيح. رواه النسائى (١٧٩/٥ - ١٨٠).

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٤٦٩/٣) وأبو داود (١٨٠٨) والنسائى (١٧٩/٥) وفى سنده الحارث بن بلال وهو مقبول كما فى «التقريب» (١٣٩/١).

(٣) فى الأصل المطبوع: «وفى سنن أبى داود» وهو تحريف. وإسناده صحيح كما قال المؤلف، وهو فى «حجة الوداع» ص ٢٧٦ لابن حزم. قاله الأرناؤوط فى تعليقه على «الزاد» (١٩١/٢).

يُقْبَلُ إِلَّا بِيْرهَان، وَإِنَّ أَقْلًا سَا فِي الْبَابِ مَعَارَضَتُهُ مَنَ ادَّعَى بَقَاءَهُ وَعُمُومَهُ، وَالْحُجَّةُ تَفْصِيلُ بَيْنِ الْمُتَنَازِعِينَ، وَالْوَاجِبُ الرَّدُّ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ . فَإِذَا قَالَ أَبُو ذَرٍّ وَعُثْمَانُ: إِنَّ الْفُسْخَ مَنْسُوخٌ أَوْ خَاصٌّ، وَقَالَ أَبُو مُوسَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ بَاقٍ وَحُكْمُهُ عَامٌ، فَعَلَى مَنَ ادَّعَى النِّسْخَ وَالِاخْتِصَاصَ الدَّلِيلُ .

وَأَمَّا حَدِيثُهُ الْمَرْفُوعُ - حَدِيثُ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ - فَحَدِيثٌ لَا يُكْتَبُ، وَلَا يُعَارَضُ بِمِثْلِهِ تِلْكَ الْأَسَاطِينُ الثَّابِتَةُ .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: كَانَ أَبِي يَرَى لِلْمُهْلِ بِالْحَجِّ أَنْ يَفْسَخَ حُجَّهَ إِنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَقَالَ فِي الْمَتْعَةِ: هِيَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَقَالَ ﷺ: «اجْعَلُوا حَجَّكُمْ عُمْرَةً» . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَقُلْتُ لِأَبِي: فَحَدِيثُ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ فِي فُسْخِ الْحَجِّ، يَعْنِي قَوْلَهُ: «لَنَا خَاصَّةٌ» ؟ قَالَ: لَا أَقُولُ بِهِ، لَا يُعْرِفُ هَذَا الرَّجُلُ، هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْمَعْرُوفِ، لَيْسَ حَدِيثُ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ عِنْدِي يَثْبُتُ. هَذَا لَفْظُهُ .

قُلْتُ: وَمَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَأَنْ هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَصِحُّ أَنْ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَ عَنْ تِلْكَ الْمَتْعَةِ الَّتِي أَمَرَهُمْ أَنْ يَفْسَخُوا حَجَّهَ إِلَيْهَا أَنَّهَا لِأَبَدٍ الْأَبَدِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ عَنْهُ بَعْدَ هَذَا أَنَّهَا لَهُمْ خَاصَّةٌ ؟ هَذَا مِنْ أَمَحَلِ الْمَحَالِ . وَكَيْفَ يَأْمُرُهُمْ بِالْفُسْخِ وَيَقُولُ: «دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، ثُمَّ يَثْبُتُ عَنْهُ أَنْ ذَلِكَ مَخْتَصٌّ بِالصَّحَابَةِ دُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ: فَنَحْنُ نَشْهَدُ بِاللَّهِ، أَنَّ حَدِيثَ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ هَذَا، لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ غُلَطٌ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ تُقَدِّمُ رَوَايَةَ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ، عَلَى رَوَايَاتِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، حَمَلَةَ الْعِلْمِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِلَافَ رَوَايَتِهِ، ثُمَّ كَيْفَ يَكُونُ هَذَا ثَابِتًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُفْتِي بِخِلَافِهِ، وَيُنَظِرُ عَلَيْهِ طُولَ عَمْرِهِ بِمَشْهَدٍ مِنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، وَلَا يَقُولُ لَهُ رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: هَذَا كَانَ مَخْتَصًّا بِنَا، لَيْسَ لغيرِنَا حَتَّى يَظْهَرَ بَعْدَ مَوْتِ الصَّحَابَةِ، أَنَّ أَبَا ذَرٍّ كَانَ يَرَى اخْتِصَاصَ ذَلِكَ بِهِمْ؟

وَأَمَّا قَوْلُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَتْعَةِ الْحَجِّ: إِنَّهَا كَانَتْ لَهُمْ لَيْسَتْ لغيرِهِمْ، فَحُكْمُهُ حَكْمُ قَوْلِ أَبِي ذَرٍّ سِوَاءً، عَلَى أَنَّ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَعُثْمَانَ يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ:

أحدها: اختصاص جواز ذلك بالصحابة، وهو الذى فهمه من حرم الفسخ.

الثانى: اختصاص وجوبه بالصحابة، وهو الذى كان يراه شيخنا قدس الله روحه يقول: إنهم كانوا قد فرض عليهم الفسخ لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم به، وحتمه عليهم، وغضبه عندما توقفوا فى المبادرة إلى امتثاله. وأما الجواز والاستحباب، فللأمة إلى يوم القيامة، لكن أبى ذلك البحر ابن عباس، وجعل الوجوب للأمة إلى يوم القيامة، وأن فرضاً على كل مفرد وقارن لم يسق الهدى، أن يحل ولا بد، بل قد حل وإن لم يشأ، وأنا إلى قوله أميل منى إلى قول شيخنا.

الاحتمال الثالث: أنه ليس لأحد من بعد الصحابة أن يبتدئ حجاً قارناً أو مفرداً بلا هدى، بل هذا يحتاج معه إلى الفسخ، لكن فرض عليه أن يفعل ما أمر به النبى صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه فى آخر الأمر من التمتع لمن لم يسق الهدى، والقران لمن ساق، كما صح عنه ذلك. وأما أن يحرم بحج مفرد، ثم يفسخه عند الطواف إلى عمرة مفردة، ويجعله متعة، فليس له ذلك، بل هذا إنما كان للصحابة، فإنهم ابتدؤوا الإحرام بالحج المفرد قبل أمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالتمتع والفسخ إليه، فلما استقر أمره بالتمتع والفسخ إليه، لم يكن لأحد أن يخالفه ويفرد، ثم يفسخه.

وإذا تأملت هذين الاحتمالين الأخيرين، رأيتهما إما راجحين على الاحتمال الأول، أو مساويين له، وتسقط معارضة الأحاديث الثابتة الصريحة به جملة، وبالله التوفيق.

وأما ما رواه مسلم فى « صحيحه » عن أبى ذر: أن المتعة فى الحج كانت لهم خاصة. فهذا، إن أريد به أصل المتعة، فهذا لا يقول به أحد من المسلمين، بل المسلمون متفقون على جوازها إلى يوم القيامة. وإن أريد به متعة الفسخ، احتمل الوجوه الثلاثة المتقدمة. وقال الأثرم فى « سننه »: وذكر لنا أحمد ابن حنبل، أن عبد الرحمن بن مهدي حدثه عن سفيان، عن الأعشى، عن إبراهيم التيمى، عن أبى ذر، فى متعة الحج، كانت لنا خاصة. فقال أحمد ابن حنبل: رحم الله أبا ذر، هى فى كتاب الله عز وجل: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦].

قال المانعون من الفسخ: قول أبى ذر وعثمان: إن ذلك منسوخ أو خاص بالصحابة، لا يقال مثله بالرأى، فمع قائله زيادة علم خفيت على من ادعى بقاءه

وعمومه، فإنه مستصحب لحال النص بقاءً وعموماً، فهو بمنزلة صاحب اليد فى العين المدعاة، ومدعى فسخه واختصاصه بمنزلة صاحب البيئة التى تُقدّم على صاحب اليد .

قال المجوزون للفسخ: هذا قول فاسد لا شك فيه، بل هذا رأى لا شك فيه، وقد صرح - بأنه رأى مَنْ هو أعظم من عثمان وأبى ذر - عمران بن حصين، ففى «الصحيحين» - واللفظ للبخارى: تمتعنا مع رسول الله ﷺ ونزل القرآن، فقال رجل برأيه ما شاء^(١) . ولفظ مسلم: نزلت آية المتعة فى كتاب الله عز وجل: يعنى متعة الحج، وأمرنا بها رسول الله ﷺ، ثم لم تنزل آية تنسخ متعة الحج، ولم يته عنها رسول الله ﷺ حتى مات، قال رجل برأيه ما شاء^(٢) . وفى لفظ: يريد عمر .

وقال عبد الله بن عمر لمن سأله عنها، وقال له: إن أباك نهى عنها: أأمر رسول الله ﷺ أحق أن يتبع أو أمر أبى ؟ ! .

وقال ابن عباس لمن كان يُعارضه فيها بأبى بكر وعمر: يُوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر ؟ فهذا جواب العلماء، لا جواب من يقول: عثمان وأبو ذر أعلم برسول الله ﷺ منكم، فهلاً قال ابن عباس، وعبد الله بن عمر: أبو بكر وعمر أعلم برسول الله ﷺ منا، ولم يكن أحد من الصحابة، ولا أحد من التابعين يرضى بهذا الجواب فى دفع نص عن رسول الله ﷺ، وهم كانوا أعلم بالله ورسوله، وأتقى له من أن يُقدّموا على قول المعصوم رأى غير المعصوم، ثم قد ثبت النص عن المعصوم، بأنها باقية إلى يوم القيامة . وقد قال ببقائها: على بن أبى طالب رضى الله عنه، وسعد بن أبى وقاص، وابن عمر، وابن عباس، وأبو موسى، وسعيد بن المسيب^(٣)، وجمهور التابعين، ويدل على أن ذلك رأى محض لا يُنسب إلى أنه مرفوع إلى النبى ﷺ، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما نهى عنها قال له أبو موسى الأشعرى: يا أمير المؤمنين ؛ ما أحدثت فى شأن التُّسك ؟ فقال: إن نأخذ بكتاب ربنا، فإن الله يقول: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وإن نأخذ بسنة رسول الله ﷺ فإن رسول الله ﷺ لم يحل حتى نحر^(٣) .

(٢) رواه البخارى (٤٥١٨) ومسلم (٢٩٢٨).

(١) رواه البخارى (١٥٧١) ومسلم (٢٩٢٦).

(٣) رواه البخارى (١٥٥٩) ومسلم (٢٩٠٨) والنسائى (١٥٤/٥ ، ١٥٦).

فَهَذَا اتَّفَاقٌ مِنْ أَبِي مُوسَى وَعَمْرٍ، عَلَى أَنْ مَنَعَ الْفَسْخَ إِلَى الْمَتْعَةِ وَالْإِحْرَامِ بِهَا ابْتِدَاءً، إِنَّمَا هُوَ رَأْيٌ مِنْهُ أَحَدُهُ فِي النَّسْكِ، لَيْسَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَإِنْ اسْتَدَلَّ لَهُ بِمَا اسْتَدَلَّ، وَأَبُو مُوسَى كَانَ يُفْتَى النَّاسَ بِالْفَسْخِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّهَا، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ حَتَّى فَارُوضَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي نَهْيِهِ عَنْ ذَلِكَ، وَاتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ رَأَى أَحَدُهُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي النَّسْكِ، ثُمَّ صَحَّ عَنْهُ الرَّجُوعُ عَنْهُ.



فصل

في معارضة أحاديث الفسخ بما يدل على خلافها

وأما العذر الثالث: وهو معارضة أحاديث الفسخ بما يدل على خلافها، فذكروا منها ما رواه مسلم في « صحيحه » من حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة رضى الله عنها، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فمنا من أهل بعُمرَة، ومنا من أهل بحج، حتى قدمنا مكة فقال رسول الله ﷺ: « مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يُهْدِ، فَلْيَحْلِلْ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى، فَلَا يَحِلَّ حَتَّى يَنْحَرَهُ هَذِيه، وَمَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ، فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ »، وذكر باقى الحديث (١).

ومنها: ما رواه مسلم في « صحيحه » أيضاً من حديث مالك، عن أبى الأسود، عن عروة عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فمنا من أهل بعُمرَة، ومنا من أهل بحج وعُمرَة، ومنا من أهل بالحج، وأهل رسول الله ﷺ بالحج، فأما من أهل بعُمرَة فحل، وأما من أهل بحج، أو جمَعَ الحَجَّ والعُمرَة، فلم يَحْلُوا حَتَّى يَوْمَ النحر (٢).

ومنها: ما رواه ابنُ أبى شيبة: حدثنا محمد بن بشر العبدى، عن محمد بن عمرو بن علقمة، حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ للحج على ثلاثة أنواع: فمنا من أهل بعُمرَة وحجَّة، ومنا من أهل بحج مفرد، ومنا من أهل بعُمرَة مفردة، فمَن كَانَ أَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمرَة معاً، لم يَحْلِ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى مَنَاسِكَ الْحَجِّ، وَمَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ مَفْرَدًا،

(١) رواه البخارى (٣١٩) ومسلم (٢٨٦٣).

(٢) رواه البخارى (١٥٦٢) ومسلم (٢٨٦٩) وأبو داود (١٧٧٩) والنسائى (١٤٥/٥) وابن ماجه (٢٩٦٥).

لَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى مَنَاسِكَ الْحَجِّ، وَمَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَلًّا مِمَّا حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى اسْتَقْبَلَ حَجًّا^(١).

ومنها: ما رواه مسلم في « صحيحه » من حديث ابن وهب، عن عمرو ابن الحارث، عن محمد بن نوفل، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، قَالَ لَهُ: سَلْ لِي عُرْوَةَ بْنَ الزَّيْبِ، عَنْ رَجُلٍ أَهْلٍ بِالْحَجِّ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، أَيَحِلُّ أَمْ لَا؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: قَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةَ، أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ. . ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً. . ثُمَّ عُمَرُ مِثْلُ ذَلِكَ. . ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ، فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً. . ثُمَّ مَعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ حُجَّجْتُ مَعَ أَبِي - الزَّيْبِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ، يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا بِعُمْرَةٍ، فَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ، أَفَلَا يَسْأَلُونَهُ؟ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى مَا كَانُوا يَبْدُؤُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْدَأَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ، تَطُوفَانِ بِهِ ثُمَّ لَا تَحِلَّانِ^(٢).

فهذا مجموع ما عارضوا به أحاديث الفسخ، ولا معارضة فيها بحمد الله ومنه. أما الحديث الأول وهو حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة فغلط فيه عبد الملك بن شعيب، أو أبوه شعيب، أو جدُّه الليث، أو شيخه عقيل، فإن الحديث رواه مالك ومعمر، والناس، عن الزهري، عن عروة، عنها وبينوا أن النبي ﷺ أمر مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى إِذَا طَافَ وَسَعَى، أَنْ يَحِلَّ. فقال مالك: عن يحيى بن سعيد، عن عُمَرَةَ، عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ لِحِمْسٍ لَيْالٍ بَقِيْنَ لَذَى الْقَعْدَةِ، وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَنْ يَحِلَّ. . . وذكر الحديث. قال يحيى: فذكرتُ هذا الحديثَ لقاسم بن محمد، فقال: أتتكَ واللَّهِ بِأَخْدِثٍ عَلَى وَجْهِهِ.

(٢) رواه البخارى (١٦١٤، ١٦١٥) ومسلم (٢٩٤٩).

(١) إسناده حسن.

وقال منصور: عن إبراهيم، عن الأسود، عنها، خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نرى إلا الحج، فلما قدمنا، تطوّفنا بالبيت، فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن ساق الهدى، أن يحل، فحل من لم يكن ساق الهدى، ونساؤه لم يسقن فاحلن^(١).

وقال مالك ومعمّر كلاهما عن ابن شهاب، عن عروة، عنها: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع، فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيُهِلَّ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَلَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً»^(٢).

وقال ابن شهاب - عن عروة عنها - بمثل الذي أخبر به سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ. ولفظه: تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، فأهدى، فساق معه الهدى من ذى الحليفة، بدأ رسول الله ﷺ، فأهل بالعمرة، ثم أهل بالحج، وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فكان من الناس من أهدى، فساق معه الهدى، ومنهم من لم يهد، فلما قدم النبي ﷺ مكة، قال الناس: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضَى حَجُّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْدَى فَلْيَطْفُ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيُقْصِرْ وَلْيَحِلْ، ثُمَّ لْيُهِلَّ بِالْحَجِّ وَلْيُهِدْ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»... وذكر باقي الحديث^(٣).

وقال عبد العزيز الماجشون: عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ، لا نذكر إلا الحج... فذكر الحديث. وفيه، قالت: فلما قدمت مكة، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: «اجعلوها عمرّة، فأحل الناس إلا من كان معه الهدى»^(٤).

وقال الأعمش: عن إبراهيم، عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نذكر إلا

(١) رواه البخارى (١٥٦١) ومسلم (٢٨٨١) وأبو داود (١٧٨٣) والنسائى (١٧٧/٥).

(٢) رواه البخارى (١٥٥٦) ومسلم (٢٨٦٢) ومالك فى «الموطأ» (١/٤١٠، ٤١١) وأبو داود (١٧٨١) والنسائى (١٦٥/٥).

(٣) رواه البخارى (١٦٩١) ومسلم (٢٩٣٠) وأبو داود (١٨٠٥) والنسائى (١٥١/٥).

(٤) رواه البخارى (٣٠٥) ومسلم (٢٨٧١).

الحَجَّ، فلما قَدِمْنَا، أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ . . . وذكر الحديث .

وقال عبد الرحمن بن القاسم: عن أبيه، عن عائشة: خرجنا مَعَ رسول الله ﷺ، ولا نذكر إلا الحَجَّ، فلما جئنا سَرَفَ^(١)، طَمِثْتُ . قالت: فدخلَ عَلَيَّ رسولُ الله ﷺ وأنا أبكى . فقال: « ما يُبْكِيكَ » ؟ قالت: فَقُلْتُ: واللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي لَا أَحُجُّ الْعَامَ . . فذكر الحديث . وفيه: فَلَمَّا قَدِمْتُ مَكَةَ، قال النبي ﷺ: « اجْعَلُوهَا عُمْرَةً »، قالت: فَحَلَّ النَّاسُ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ^(٢) .

وكل هذه الألفاظ في « الصحيح »، وهذا موافق لما رواه جابر، وابن عمر، وأنس، وأبو موسى، وابن عباس، وأبو سعيد، وأسماء، والبراء، وحفصة، وغيرهم، من أمره صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه كُلَّهُم بالإحلال، إلا مَنْ ساق الهَدْيَ، وأن يجعلوا حجهم عُمْرَةً . وفي اتفاق هؤلاء كُلِّهم، على أن النبي ﷺ، أمر أصحابه كُلَّهُم أن يحلوا، وأن يجعلوا الذي قدموا به مُتَعَةً، إلا مَنْ ساق الهَدْيَ، دليلٌ على غلط هذه الرواية، وهم وقع فيها، يُبين ذلك أنها من رواية الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن عروة، والليث بعينه، هو الذي روى عن عقيل، عن الزهري، عن عروة، عنها مثل ما رواه، عن الزهري عن سالم، عن أبيه، في تمتع النبي ﷺ، وأمره لمن لم يكن أهدي أن يَحِلَّ .

ثم تأملنا، فإذا أحاديث عائشة يُصَدِّقُ بعضها بعضاً، وإنما بعضُ الرواة زاد على بعض، وبعضهم اختصر الحديث، وبعضهم اقتصر على بعضه، وبعضهم رواه بالمعنى . والحديث المذكور: ليس فيه منع مَنْ أَهَلَ بالحجِّ من الإحلال، وإنما فيه أمره أن يُتِمَّ الحَجَّ، فإن كان هذا محفوظاً، فالمراد به بقاءه على إحرامه، فيتعين أن يكون هذا قبل الأمر بالإحلال، وجعله عمرة، ويكون هذا أمراً زائداً قد طرأ على الأمر بالإتمام، كما طرأ على التخيير بين الأفراد والتمتع والقران، ويتعين هذا ولا بُدَّ، وإلا كان هذا ناسخاً للأمر بالفسخ، والأمر بالفسخ ناسخاً للإذن بالأفراد، وهذا محالٌ قطعاً، فإنه بعد أن أمرهم بالحِلِّ لم يأمرهم بنقضه، والبقاء على الإحرام الأول، هذا باطل قطعاً، فيتعينُ إن كان محفوظاً أن يكون قبل الأمر لهم بالفسخ، ولا يجوز غير هذا البتة . . والله أعلم .

(٢) رواه البخاري (٣٠٥) ومسلم (٢٨٧١).

(١) سرف: موضع قريب من مكة.

فصل

وأما حديثُ أبى الأسود، عن عروة، عنها . وفيه: « وأما مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ » . وحديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنها: « فَمَنْ كَانَ أَهْلًا بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ مَعًا، لَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ مَنَاسِكَ الْحَجِّ، وَمَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ مُفْرِدٍ كَذَلِكَ » . فحديثان، قد أنكرهما الحفاظُ، وهما أَهْلٌ أَنْ يُنْكَرَا، قال الأثرم: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك ابن أنس، عن أبى الأسود، عن عروة، عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ، فَمَنْ مِّنْ أَهْلٍ بِالْحَجِّ، وَمَنْ مِّنْ أَهْلٍ بِالْعُمْرَةِ، وَمَنْ مِّنْ أَهْلٍ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَأَهْلٌ بِالْحَجِّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا مِّنْ أَهْلٍ بِالْعُمْرَةِ، فَأَحِلُّوا حِينَ طَافُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَأَمَّا مِّنْ أَهْلٍ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَلَمْ يَحِلُّوا إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ، فقال أحمد بن حنبل: أَيْشَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْعَجَبِ، هَذَا خَطَأً، فقال الأثرم: فقلتُ له: الزهرى، عن عروة، عن عائشة، بخلافه؟ فقال: نعم، وهشام بن عروة . وقال الحافظ أبو محمد بن حزم: هذان حديثان منكran جداً، قال: ولأبى الأسود فى هذا النحو حديثٌ لا خفاءَ بِنُكْرِهِ، وَوَهْنِهِ، وَيُطْلَانِهِ . والعجب كيف جاز على مَنْ رواه؟ ثم ساق من طريق البخارى عنه، أن عبد الله مولى أسماء، حدثه أنه كان يَسْمَعُ أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما تقول كلما مَرَّتْ بِالْحَجُّونِ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ: لقد نزلنا معه ههنا، ونحنُ يومئذ خفافٌ، قليلٌ ظهرونا، قليلةُ أزوادنا، فاعتمرتُ أنا وأختى عائشة، والزبيرُ، وفلان، وفلان . فلما مسحنا البيتَ، أَحْلَلْنَا، ثُمَّ أَهْلَلْنَا مِنَ الْعَصِيِّ بِالْحَجِّ^(١). قال: وهذه وهلةٌ لا خفاءَ بها على أحدٍ ممن له أَقْلٌ علم بالحديثِ لوجهين باطلين فيه بلا شك:

أحدهما: قوله: فاعتمرتُ أنا وأختى عائشة، ولا خلاف بين أحد من أهل النقل، فى أن عائشة لم تعتمر فى أول دخولها مكة، ولذلك أَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْمِيمِ بعد تمام الحج ليلة الحصبه، هكذا رواه جابر بن عبد الله، ورواه عن عائشة الأثبات، كالأسود بن يزيد، وابن أبى مليكة، والقاسم بن محمد، وعروة، وطاووس، ومجاهد .

(١) رواه البخارى (١٧٩٦) ومسلم (٢٩٥٢) وقول أسماء: فلما مسحنا البيت أحللنا، أى فلما طفنا بالبيت واستلمنا الحجر الأسود وأتممنا طوافنا وسعينا أحللنا.

الموضع الثاني: قوله فيه: فلما مسحنا البيت، أحللنا، ثم أهللنا من العشى بالحج، وهذا باطل لا شك فيه، لأن جابراً، وأنساً بن مالك، وعائشة، وابن عباس، كلهم رَوَوْا أن الإحلال كان يوم دخولهم مكة، وأن إحلالهم بالحج كان يوم التروية، وبين اليومين المذكورين ثلاثة أيام بلا شك .

قلت: الحديث ليس بمنكر ولا باطل، وهو صحيح وإنما أتى أبو محمد فيه من فهمه، فإن أسماء أخبرت أنها اعتمرت هي وعائشة، وهكذا وقع بلا شك . وأما قولها: فلما مسحنا البيت أحللنا، فإخبار منها عن نفسها، وعمن لم يُصبه عذر الحيض الذي أصاب عائشة، وهي لم تُصرِّح بأن عائشة مسحت البيت يوم دخولهم مكة، وأنها حلت ذلك اليوم، ولا ريب أن عائشة قدمت بعمره، ولم تزل عليها حتى حاضت بسرف، فأدخلت عليها الحج، وصارت قارئة .

فإذا قيل: اعتمرت عائشة مع النبي ﷺ، أو قدمت بعمره، لم يكن هذا كذباً . وأما قولها: ثم أهللنا من العشى بالحج، فهي لم تقل: إنهم أهللوا من عشى يوم القدوم، ليلزم ما قال أبو محمد، وإنما أرادت عشى يوم التروية . ومثل هذا لا يحتاج في ظهوره وبيانه إلى أن يُصرِّح فيه بعشى ذلك اليوم بعينه، لعلم الخاص والعام به، وأنه مما لا تذهب الأوهام إلى غيره، فردُّ أحاديث الثقات بمثل هذا الوهم مما لا سبيل إليه .

قال أبو محمد: وأسلم الوجوه للحديثين المذكورين عن عائشة، يعني اللذين أنكرهما، أن تُخرَجَ روايتهما على أن المراد بقولها: إن الذين أهللوا بحج، أو بحج وعمره، لم يحلوا حتى كان يوم النحر -عين قَضَوْا مناسك الحج، إنما عنت بذلك مَنْ كان معه الهدى، وبهذا تنتفى النكرة عن هذين الحديثين، وبهذا تأتلف الأحاديث كلها، لأن الزهري عن عروة يذكر خلاف ما ذكره أبو الأسود عن عروة، والزهري بلا شك أحفظ من أبي الأسود، وقد خالف يحيى بن عبد الرحمن عن عائشة في هذا الباب مَنْ لا يُقرَن يحيى بن عبد الرحمن إليه، لا في حفظ، ولا في ثقة، ولا في جلالة، ولا في بطانة لعائشة، كالأسود بن يزيد، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وأبي عمرو ذكوان مولى عائشة، وعمره بنت عبد الرحمن، وكانت في حجر عائشة، وهؤلاء هم أهل الخصوصية والبطانة بها، فكيف ؟ ولو لم يكونوا كذلك،

لكانت روايتهم أو رواية واحد منهم، لو انفرد هى الواجب أن يؤخذ بها، لأن فيها زيادة على رواية أبى الأسود ويحيى، وليس من جهل، أو غفل حجة على من علم، وذكر وأخبر، فكيف وقد وافق هؤلاء الجلة عن عائشة فسقط التعلّق بحديث أبى الأسود ويحيى اللذين ذكرنا .

قال: وأيضاً، فإن حديثى أبى الأسود ويحيى، موقوفان غير مسندين، لأنهما إنما ذكرنا عنها فعل من فعل ما ذكرت، دون أن يذكرنا أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، أمرهم أن لا يحلّوا، ولا حجة فى أحد دون النبى صلى الله عليه وآله وسلم، فلو صح ما ذكرناه، وقد صح أمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم من لا هدى معه بالفسخ، فتمادى المأمورون بذلك، ولم يحلّوا لكانوا عصاة لله تعالى، وقد أعادهم الله من ذلك، وبرأهم منه، فثبت يقيناً أن حديث أبى الأسود ويحيى، إنما عنى فيهما: من كان معه هدى، وهكذا جاءت الأحاديث الصحاح التى أوردناها، بأنه ﷺ أمر من معه الهدى، بأن يجمع حجاً مع العمرة، ثم لا يحلّ حتى يحلّ منهما جميعاً . ثم ساق من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عنها ترفعه: «من كان معه هدى، فليهلل بالحج والعمرة، ثم لا يحلّ حتى يحلّ منهما جميعاً»^(١)، قال: فهذا الحديث كما ترى، من طريق عروة، عن عائشة، يبين ما ذكرنا أنه المراد بلا شك، فى حديث أبى الأسود، عن عروة وحديث يحيى عن عائشة، وارتفع الآن الإشكال جملة، والحمد لله رب العالمين .

قال: وما يبين أن فى حديث أبى الأسود حذفاً قوله فيه: عن عروة: «أن أمه وخالته والزبير، أقبلوا بعمرة فقط، فلما مسحوا الركن، حلّوا»^(٢). ولا خلاف بين أحد، أن من أقبل بعمرة لا يحلّ بمسح الركن، حتى يسعى بين الصفا والمروة بعد مسح الركن، فصحّ أن فى الحديث حذفاً بيّنه سائر الأحاديث الصحاح التى ذكرنا، وبطل التشغيب به جملة . . وبالله التوفيق .

فصل

وأما ما فى حديث أبى الأسود، عن عروة، من فعل أبى بكر، وعمر،

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه البخارى (١٦١٤ ، ١٦١٥)، كتاب الحج، باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته .

والمهاجرين، والأنصار، وابن عمر، فقد أجابه ابن عباس، فأحسن جوابه، فيكتفى بجوابه. فروى الأعمش، عن فضيل بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، تمتع رسول الله ﷺ، فقال عروة: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: أراكم ستهلكون، أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقول: قال أبو بكر وعمر (١).

وقال عبد الرزاق: حدثنا معمر، عن أيوب، قال: قال عروة لابن عباس: ألا تتقى الله ترخص في المتعة؟! فقال ابن عباس: سل أمك يا عروة. فقال عروة: أما أبو بكر وعمر، فلم يفعلوا، فقال ابن عباس: والله ما أراكم منتهين حتى يعذبكم الله، أحدثكم عن رسول الله ﷺ، وتحدثونا عن أبي بكر وعمر؟ فقال عروة: لهما أعلم بسنة رسول الله ﷺ، وأتبع لها منك (٢).

وأخرج أبو مسلم الكجي (٣)، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن أيوب السخيتاني، عن ابن أبي مليكة، عن عروة بن الزبير، قال لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ: تأمر الناس بالعمرة في هؤلاء العشر، وليس فيها عمرة؟! قال: أو لا تسأل أمك عن ذلك؟ قال عروة: فإن أبا بكر وعمر لم يفعلوا ذلك، قال الرجل: من ههنا هلكتم، ما أرى الله عز وجل إلا سيعذبكم، إنني أحدثكم عن رسول الله ﷺ، وتخبروني بأبي بكر وعمر. قال عروة: إنهما والله كانا أعلم بسنة رسول الله ﷺ منك، فسكت الرجل.

ثم أجاب أبو محمد بن حزم عروة عن قوله هذا، بجواب نذكره، ونذكر جواباً أحسن منه لشيخنا.

قال أبو محمد: ونحن نقول لعروة: ابن عباس أعلم بسنة رسول الله ﷺ، وبأبي بكر وعمر منك، وخير منك، وأولى بهم ثلاثهم منك، لا يشك في ذلك مسلم. وعائشة أم المؤمنين، أعلم وأصدق منك. ثم ساق من طريق الثوري، عن أبي

(١) حسن. رواه أحمد (١/٣٣٧).

(٢) صحيح. ورواه أحمد (١/٢٥٢) وقوله «يا عروة» هو تصغير «عروة» وهو عروة بن الزبير.

(٣) قال الأرنؤوطان في تعليقهما على «الزاد» (٢/٢٠٦) وفي «صحيح مسلم» وهو تحريف صحيحناه من حجة الدواع ص ٢٦٨ لابن حزم، وأبو مسلم هذا هو الحافظ المسند إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البصري صاحب «السنن» توفي سنة ٢٩٢هـ. مترجم في «الوافي بالوفيات» (٥/٤٣) و «تذكرة الحفاظ» (٢/٦٢٠) و «شذرات الذهب» (٢/٢١٠). وبقي رجال السند ثقات، فالسند صحيح.

إسحاق السبيعي، عن عبد الله قال: قالت عائشة: من استعمل على الموسم؟ قالوا: ابن عباس. قالت: هو أعلم الناس بالحج. قال أبو محمد: مع أنه قد روى عنها خلاف ما قاله عروة، ومن هو خير من عروة، وأفضل، وأعلم، وأصدق، وأوثق. ثم ساق من طريق البزار، عن الأشج، عن عبد الله بن إدريس الأودي، عن ليث، عن عطاء، وطاووس، عن ابن عباس: تمتع رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر. وأول من نهى عنها معاوية.

ومن طريق عبد الرزاق، عن الثوري، عن ليث، عن طاووس، عن ابن عباس: تمتع رسول الله ﷺ وأبو بكر. حتى مات، وعمر، وعثمان كذلك. وأول من نهى عنها: معاوية.

قلت: حديث ابن عباس هذا، رواه الإمام أحمد فى «المسند» والترمذى. وقال: حديث حسن^(١).

وذكر عبد الرزاق، قال: حدثنا معمر عن ابن طاووس، عن أبيه، قال: قال أبى ابن كعب، وأبو موسى لعمر بن الخطاب: ألا تقوم فتبين للناس أمر هذه المتعة؟ فقال عمر: وهل بقى أحد إلا وقد علمها، أما أنا فافعلها.

وذكر على بن عبد العزيز البغوى، حدثنا حجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن حماد بن أبى سليمان - أو حميد - عن الحسن، أن عمر أراد أن يأخذ مال الكعبة، وقال: الكعبة غنيّة عن ذلك المال، وأراد أن ينهى أهل اليمن أن يصبغوا بالبول، وأراد أن ينهى عن متعة الحج، فقال أبى بن كعب: قد رأى رسول الله ﷺ وأصحابه هذا المال، وبه وبأصحابه الحاجة إليه، فلم يأخذه، وأنت فلا تأخذه، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يلبسون الثياب اليمانية، فلم ينه عنها، وقد علم أنها تُصبغ بالبول، وقد تمتعنا مع رسول الله ﷺ فلم ينه عنها، ولم ينزل الله تعالى فيها نهياً^(٢).

وقد تقدّم قول عمر: لو اعتمرت فى وسط السنة، ثم حججت لمتعت، ولو حججت خمسين حجة، لمتعت. ورواه حماد بن سلمة. عن قيس، عن طاووس،

(١) ضعيف. رواه أحمد (٢٩٢/١ و ٣١٣ و ٣١٤) والترمذى (٨٢٢) وفى سننه ليث بن أبى سليم وهو ضعيف.

(٢) رجاله ثقات.

عن ابن عباس، عنه: لو اعتمرتُ في سنة مرتين، ثم حججت، لجعلت مع حجتي عُمرَةً. والثوري، عن سلمة بن كهيل، عن طاووس، عن ابن عباس، عنه: لو اعتمرتُ، ثم اعتمرتُ، ثم حججت، لتمتعت. وابن عيينة: عن هشام بن حجير، وليث، عن طاووس، عن ابن عباس، قال: هذا الذي يزعمون أنه نهى عن المتعة - يعني عمر - سمعته يقول: لو اعتمرتُ، ثم حججت، لتمتعت. قال ابن عباس: كذا وكذا مرة، ما تمت حجة رجل قط إلا بمتعة.

وأما الجواب الذي ذكره شيخنا، فهو أن عُمَرَ رضى الله عنه، لم ينه عن المتعة البتة، وإنما قال: إِنَّ أَمَّ لِحَجَّتِكُمْ وَعُمَرَتِكُمْ أَنْ تَفْضِلُوا بَيْنَهُمَا، فاختار عُمَرُ لَهُمْ أَفْضَلَ الْأُمُورِ، وهو إفراد كل واحد منهما بسفر يُنشئه له من بلده، وهذا أفضل من القران والتمتع الخاص بدون سَفَرٍ أُخْرَى، وقد نصَّ على ذلك: أحمد، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي رحمهم الله تعالى وغيرهم. وهذا هو الإفراد الذي فعله أبو بكر وعمر رضى الله عنهما، وكان عُمَرُ يختاره للناس، وكذلك على رضى الله عنهما.

وقال عمر وعلى رضى الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] قالوا: إتمامهما أن تُحْرِمَ بهما من دَوِيرَةِ أَهْلِكَ وقد قال ﷺ لعائشة في عُمَرَتِهَا: «أَجْرُكَ عَلَى قَدَرِ نَصَبِكَ» ^(١) فإذا رجع الحاجُّ إلى دَوِيرَةِ أَهْلِهِ، فأنشأ العُمرة منها، واعتمر قبل أشهرِ الْحَجِّ، وأقام حَتَّى يَحْجَّ، أو اعتمر في أشهره، ورجع إلى أهله، ثم حجَّ، فهنا قد أتى بكل واحدٍ من النسكين من دَوِيرَةِ أَهْلِهِ، وهذا إتيانُ بهما على الكمال، فهو أفضلُ من غيره.

قلت: فهذا الذي اختاره عمر للناس، فظَنَّ مَنْ غَلِطَ مِنْهُمْ أَنَّهُ نَهَى عَنْ الْمُتَعَةِ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ نَهْيَهُ عَلَى مُتَعَةِ الْفَسْخِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى تَرْكِ الْأَوَّلَى تَرْجِيحاً لِلْإِفْرَادِ عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَارَضَ رَوَايَاتِ النَّهْيِ عَنْهُ بِرَوَايَاتِ الْإِسْتِحْبَابِ، وَقَدْ

(١) رواه البخارى (١٧٨٧) ومسلم (٢٨٧٩) عن عائشة رضى الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك واحد؟ قال: «انتظري فإذا طهرت فاخرجي إلى التنعيم، فأهلى منه، ثم ألقينا عند كذا وكذا ولكنها على قدر نَصَبِكَ أو قال نفقتك» قال النووي: قوله ﷺ: «ولكنها على قدر نَصَبِكَ أو قال نفقتك» هذا ظاهر في أن الثواب والفصل في العبادة يكثر بكثرة النصب والنفقة، والمراد النصب الذي لا يذمه الشرع وكذا النفقة.

ذكرناها، ومنهم مَنْ جعل فى ذلك روايتين عن عمر، كما عنه روايتان فى غيرهما من المسائل، ومنهم مَنْ جعل النهى قولاً قديماً، ورجع عنه أخيراً، كما سلك أبو محمد بن حزم، ومنهم مَنْ يَعُدُّ النهى رأياً رآه من عنده لكرهته أن يَظَلَّ الحاجُّ مُعْرِسِينَ بنسائهم فى ظِلِّ الأَرَاكِ .

قال أبو حنيفة: عن حماد، عن إبراهيم النخعى، عن الأسود بن يزيد، قال: بينما أنا واقف مع عُمَرَ بن الخطاب بعرفة عشية عرفة، فإذا هو برجل مُرَجِّلٍ شعرة، يفوحُ منه رِيحُ الطَّيِّبِ، فقال له عمر: أمَحْرِمُ أنت ؟ قال: نعم . فقال عمر: ما هيئتكَ بهيئة محرم، إنما المحرِمُ الأشعثُ الأذقرُ . قال: إني قَدِمْتُ متمتعاً، وكان معي أهلى، وإنما أحرمتُ اليومَ، فقال عمر عند ذلك: لا تتمتعوا فى هذه الأيام، فإنى لو رَخَّصْتُ فى المتعة لهم، لعَرَّسُوا بِهِنَّ فى الأراك، ثم راحوا بِهِنَّ حُجَّاجاً^(١) . وهذا يبين، أن هذا من عمر رأى رآه .

قال ابن حزم: فكان ماذا ؟ وحبذا ذلك ؟ وقد طاف النبى ﷺ على نسائه، ثم أصبح محرماً، ولا خلاف أن الوطء مباح قبل الإحرام بطرفة عين واللّه أعلم .



فصل

إبطال قول من قال بمنع فسخ الحج

وقد سلك المانعون من الفسخ طريقتين آخرين، نذكرهما ونبيِّنُ فسادهما .

الطريقة الأولى: قالوا: إذا اختلف الصحابةُ ومَنْ بعدهم فى جواز الفسخ، فالاحتياطُ يقتضى المنعُ منه صيانةً للعبادة عما لا يجوزُ فيها عند كثير من أهل العلم، بل أكثرهم .

والطريقة الثانية: أن النبى ﷺ أمرهم بالفسخ لبيِّن لهم جواز العُمرة فى أشهر الحج، لأن أهلَ الجاهلية كانوا يكرهون العُمرة فى أشهر الحج، وكانوا يقولون: إذا برأَ الدَّبرُ، وعفا الأثرُ، وانسلَخَ صَفْرُ، فقد حَلَّتِ العُمرةُ لِمَنِ اعْتَمَرَ، فأمرهم النبىُّ

ﷺ بالفسخ، ليبين لهم جواز العمرة في أشهر الحج^(١)، وهاتان الطريقتان باطلتان .

أما الأولى: فلأن الاحتياط إنما يشرع، إذا لم تتبين السنة، فإذا تبينت فالاحتياط هو اتباعها وترك ما خالفها، فإن كان تركها لأجل الاختلاف احتياطاً، فترك ما خالفها واتباعها، أحوط وأحوط، فالاحتياط نوعان:

احتياط للخروج من خلاف العلماء، واحتياط للخروج من خلاف السنة، ولا يخفى رجحان أحدهما على الآخر .

وأيضاً . . فإن الاحتياط ممتنع هنا، فإن للناس في الفسخ ثلاثة أقوال: أحدها: أنه محرم .

الثاني: أنه واجب، وهو قول جماعة من السلف والخلف .

الثالث: أنه مستحب، فليس الاحتياط بالخروج من خلاف من حرّمه أولى بالاحتياط بالخروج من خلاف من أوجبه، وإذا تعذر الاحتياط بالخروج من الخلاف، تعين الاحتياط بالخروج من خلاف السنة .

فصل

وأما الطريقة الثانية: فأظهر بطلاناً من وجوه عديدة .

أحدها: أن النبي ﷺ اعتمر قبل ذلك عمرته الثلاث في أشهر الحج في ذي القعدة، كما تقدّم ذلك، وهو أوسط أشهر الحج، فكيف يُظن أن الصحابة لم يعلموا جواز الاعتمار في أشهر الحج إلا بعد أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة، وقد تقدّم فعله لذلك ثلاث مرات ؟

(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض ويجعلون المحرم صفر، ويقولون: إذا برأ الدبر، وعفا الأثر وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر. فقدم النبي ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة، فتعاضم ذلك عندهم، فقالوا يا رسول الله أى الحل؟ قال: «الحل كله» رواه البخارى (١٠٨٥) ومسلم (٢٩٥٧) والنسائى (١٨٠/٥).

قال النووى: قوله: (ويقولون إذا برأ الدبر) يعنون دبر ظهور الإبل بعد انصرافها من الحج فإنها كانت تدبر بالسير عليها للحج.

قوله: (وعفا الأثر) أى درس وانمحي، والمراد أثر الإبل وغيرها عفا أثرها لطول مرور الأيام هذا هو المشهور، وقال الخطابى: المراد أثر الدبر، والله أعلم. «شرح النووى على صحيح مسلم» (٦٤٣/٤).

الثانى: أنه قد ثبت فى « الصحيحين »، أنه قال لهم عند الميقات: « مَنْ شَاءَ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يُهْلَ بِحَجَّةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ »^(١) فبين لهم جواز الاعتمار فى أشهر الحج عند الميقات، وعامة المسلمين معه، فكيف لم يعلموا جوازها إلا بالفسخ؟ ولعمركم الله إن لم يكونوا يعلمون جوازها بذلك، فهم أجدر أن لا يعلموا جوازها بالفسخ.

الثالث: أنه أمر من لم يسق الهدى أن يتحلل، وأمر من ساق الهدى أن يبقى على إحرامه حتى يبلغ الهدى محلّه، ففرق بين محرم ومحرم، وهذا يدل على أن سوق الهدى هو المانع من التحلل، لا مجرد الإحرام الأول، والعلّة التى ذكروها لا تختص بمحرم دوم محرم، فالنبي ﷺ جعل التأثير فى الحل وعدمه للهدى وجوداً وعدمًا لا لغيره.

الرابع: أن يقال: إذا كان النبي ﷺ قصد مخالفة المشركين، كان هذا دليلاً على أن الفسخ أفضل لهذه العلّة، لأنه إذا كان إنما أمرهم بذلك لمخالفة المشركين، كان يكون دليلاً على أن الفسخ يبقى مشروعاً إلى يوم القيامة، إما وجوباً وإما استحباباً، فإن ما فعله النبي ﷺ وشرعه لأمره فى المناسك مخالفةً للهدى المشركين، هو مشروع إلى يوم القيامة، إما وجوباً أو استحباباً، فإن المشركين كانوا يفيضون من عرفة قبل غروب الشمس، وكانوا لا يفيضون من مزدلفة حتى تطلع الشمس، وكانوا يقولون: أشرق ثبير كيماً نغير^(٢)، فخالفهم النبي ﷺ، وقال: « خَالَفَ هَدِينَا هَدَى الْمَشْرِكِينَ، فَلَمْ نَفِضْ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ».

(١) سبق تخريجه.

(٢) عن عمرو بن ميمون قال: شهدت عمر رضى الله عنه صلى بجمع الصبح، ثم وقف فقال: إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ويقولون: أشرق ثبير. وأن النبي ﷺ خالفهم، ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس. رواه البخارى (١٦٨٤) وأحمد (٣٩/١)، ٤٢، ٥٠، ٥٤، والترمذى (٨٩٦) والنسائى (٢٦٥/٥) وابن ماجه (٣٠٢٢).

قال الحافظ ابن حجر: قوله (ويقولون: أشرق ثبير) أشرق فعل أوله فعل أمر من الإشراق، أى أدخل فى الشروق، وقال ابن التين وضبطه بعضهم بكسر الهمزة كأنه ثلاثى من مشرق وليس بين، والمشهور أن المعنى لتطلع عليك الشمس، وقيل: معناه أضىء يا جبل، وليس بين أيضاً.

وثبير بفتح المثلثة وكسر الموحدة جبل معروف هناك، وهو على يسار الداهب إلى منى وهو أعظم جبال مكة، عرف برجل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه، زاد أبو الوليد عن شعبة «كيما نغير» أخرجه الإسماعيلي، ومثله لابن ماجه من طريق حجاج بن أرطاة عن أبى إسحاق، وللطبرى من طريق إسرائيل عن أبى إسحاق «أشرق ثبير لعلنا نغير» قال الطبرى: معناه كيما ندفع للنحر، وهو من قولهم أغار الفرس إذا أسرع فى عدوه. «فتح البارى» (٣/٦٢١).

وهذه المخالفة، إما ركن، كقول مالك، وإما واجبٌ يَجْبِرُهُ دم، كقول أحمد، وأبى حنيفة، والشافعي في أحد القولين، وإما سُنَّةٌ، كالقول الآخر له .

والإفاضة من مزدلفة قبل طلوع الشمس سُنَّةٌ باتفاق المسلمين، وكذلك قريش كانت لا تَقْفُ بعرفة، بل تفيض من جَمْع، فخالفهم النبي ﷺ، ووقف بعرفات، وأفاض منها، وفي ذلك نزل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، وهذه المخالفة من أركان الحج باتفاق المسلمين، فالأُمُور التي نُخَالَفُ فيها المشركين هي الواجبُ أو المستحبُ، لیس فيها مكروه، فكيف يكون فيها مُحَرَّمٌ؟ وكيف يُقال: إن النبي ﷺ أمر أصحابه بِنُسْكَ يُخَالَفُ نُسْكَ المشركين، مع كون الذي نهاهم عنه، أفضل من الذي أمرهم به؟ أو يقال: مَنْ حَجَّ كما حج المشركون فلم يتمتع، فحجُّه أفضل من حج السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، بأمر رسول الله ﷺ .

الخامس: أنه قد ثبت في « الصحيحين » عنه، أنه قال: « دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » . وقيل له: عُمَرْتُنَا هَذِهِ لِعَامِنَا هَذَا، أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ: « لَا، بَلْ لِلْأَبَدِ الْأَبَدِ، دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » ^(١) .

وكان سؤالهم عن عُمرة الفسخ، كما جاء صريحاً في حديث جابر الطويل . قال: حتى إذا كان آخر طوافه على المروة، قال: « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيُحِلَّ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً »، فقام سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَلْعَامِنَا هَذَا، أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: « دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ (مَرَّتَيْنِ)، لَا بَلْ لِلْأَبَدِ الْأَبَدِ » ^(٢) .

وفي لفظ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَبْحَ رَابِعَةِ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ، فَقُلْنَا: لِمَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ أَمَرْنَا أَنْ نُفْضِيَ إِلَى نِسَائِنَا، فَتَأْتِي عَرَفَةَ تَقْطُرُ مَذَاكِيرُنَا الْمَنَى .. فذكر الحديث . وفيه: فَقَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ: لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ: « لِلْأَبَدِ » .

وفي « صحيح البخاري » عنه: أَنْ سُرَاقَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَلَكُمْ خَاصَّةً هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: « بَلِ لِلْأَبَدِ » ^(٣) فبين رسول الله ﷺ، أَنْ تَلَّكَ الْعُمْرَةُ الَّتِي فَسَخَ

مَنْ فسخ منهم حجّه إليها للأبد، وأن العمرة دخلت فى الحجّ إلى يوم القيامة . وهذا يُبين أن عمرة التمتع بعضُ الحج .

وقد اعترض بعضُ الناس على الاستدلال بقوله: « بَلْ لَأَبَدُ الْأَبَدِ » باعتراضين، أحدهما: أن المراد، أن سقوطَ الفرض بها لا يختصُ بذلك العام، بل يُسقطُه إلى الأبد، وهذا الاعتراضُ باطل، فإنه لو أراد ذلك لم يَقُلْ: للأبد، فإن الأبد لا يكون فى حق طائفة معيّنة، بل إنما يكون لجميع المسلمين، ولأنه قال: « دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »، ولأنهم لو أرادوا بذلك السؤالَ عن تكرار الوجوب، لما اقتصروا على العمرة، بل كان السؤالُ عن الحج، ولأنهم قالوا له: « عُمَرَتَا هَذِهِ لِعَامِنَا هَذَا، أَمْ لِلْأَبَدِ؟ » ولو أرادوا تكرار وجوبها كُلَّ عام، لَقَالُوا له، كما قالوا له فى الحج: أَكُلَّ عامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ولأجابه بما أجابه به فى الحج بقوله: « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجِبَتْ »^(١). ولأنهم قالوا له: هذه لكم خاصة . فقال: « بَلْ لَأَبَدُ الْأَبَدِ » . فهذا السؤال والجواب، صريحان فى عدم الاختصاص .

الثانى: قوله: إن ذلك إنما يُريد به جوازَ الاعتماد فى أشهرِ الحجّ، وهذا الاعتراضُ أبطلُ من الذى قبله، فإن السائل إنما سأل النبىَّ ﷺ فيه عن المنفعة التى هى فسخُ الحجّ، لا عن جواز العمرة فى أشهرِ الحجّ، لأنه إنما سألَه عَقِبَ أمره مَنْ لا هَدَى معه بفسخ الحجّ، فقال له سراقَةُ حيثُذ: هذا لعامناً، أَمْ لِلأَبَدِ؟ فأجابه ﷺ عن نفس ما سألَه عنه، لا عمّاً لم يسألَه عنه . وفى قوله: « دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »، عقب أمره مَنْ لا هَدَى معه بالإحلال، بيانٌ جلى أن ذلك مستمر إلى يومِ الْقِيَامَةِ، فبطل دعوى الخُصوص . . وبالله التوفيق .

السادس: أن هذه العلّة التى ذكرتموها، ليست فى الحديث، ولا فيه إشارةٌ إليها، فإن كانت باطلة، بطلَ اعتراضكم بها، وإن كانت صحيحة، فإنها لا تلزم الاختصاص بالصحابة بوجه من الوجوه، بل إن صحّت اقتضت دوامَ معلولها واستمراره، كما أن الرّمْلَ شَرِعَ لِيُرَى المشرّكين قوّته وقوّة أصحابه، واستمرت مشروعيّته إلى يوم القيامة، فبطل الاحتجاجُ بتلك العلّة على الاختصاص بهم على كل تقدير .

(١) رواه مسلم (٣١٩٩) كتاب الحج، باب: فرض الحج مرة فى العمر . والنسائى فى المناسك (١١٠/٥) باب: وجوب الحج من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

السابع: أن الصحابة رضي الله عنهم، إذا لم يكتفوا بالعلم بجواز العُمرَة في أشهر الحج على فعلهم لها معه ثلاثة أعوام، ولا بإذنه لهم فيها عند الميقات حتى أمرهم بفسخ الحج إلى العُمرَة، فَمَنْ بعدهم أخرى أن لا يكتفى بذلك حتى يفسخ الحج إلى العُمرَة، أتباعاً لأمر النبي ﷺ، واقتداءً بأصحابه، إلا أن يقول قائل: إنا نحن نكتفى من ذلك بدون ما اكتفى به الصحابة، ولا نحتاج في الجواز إلى ما احتاجوا هم إليه، وهذا جهلٌ نعوذُ بالله منه .

الثامن: أنه لا يُظنُّ برسول الله ﷺ، أن يأمر أصحابه بالفسخ الذي هو حرام، ليعلمهم بذلك مباحاً يُمكن تعليمه بغير ارتكاب هذا المحذور، وبأسهل منه بياناً، وأوضح دلالةً، وأقل كلفةً .

فإن قيل: لم يكن الفسخ حين أمرهم به حراماً . قيل: فهو إذاً إما واجب أو مستحب . وقد قال بكل واحد منهما طائفة، فَمَنْ الذي حرّمه بعد إيجابه أو استحبابه، وأى نص أو إجماع رفع هذا الوجوب أو الاستحباب ، فهذه مطالبة لا محيص عنها .

التاسع: أنه صلى الله عليه وسلم قال: « لو استقبلتُ من أمرى ما استدبرتُ، لَمَّا سَقْتُ الهَدْيَ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً »، أفترى تجدد له ﷺ عند ذلك العلم بجواز العُمرة في أشهر الحج، حتى تأسف على فواتها ؟ هذا من أعظم المحال .

العاشر: أنه أمر بالفسخ إلى العُمرَة، مَنْ كان أفرد، وَمَنْ قرن، ولم يَسْقِ الهَدْيَ . ومعلوم: أن القارن قد اعتمر في أشهر الحج مع حجته، فكيف يأمره بفسخ قرانه إلى عُمرة ليبين له جواز العُمرَة في أشهر الحج، وقد أتى بها، وضم إليها الحج ؟

الحادى عشر: أن فسخ الحج إلى العُمرَة، موافق لقياس الأصول، لا مخالف له . ولو لم يرد به النص، لكان القياس يقتضى جوازه، فجاء النص به على وفق القياس، قاله شيخ الإسلام، وقرره بأن المحرم إذا التزم أكثر مما كان لزمه، جاز باتفاق الأئمة . فلو أحرَمَ بالعُمرَة، ثم أدخل عليها الحج، جاز بلا نزاع، وإذا أحرَمَ بالحج، ثم أدخل عليه العُمرَة، لم يجز عند الجمهور، وهو مذهب مالك، وأحمد، والشافعى فى ظاهر مذهبه، وأبو حنيفة يُجوزُ ذلك، بناءً على أصله فى أن القارن يطوف طوافين، ويسعى سعيين . قال: وهذا قياس الرواية المحكية عن أحمد فى القارن: أنه

يطوف طوافين، ويسعى سعين . وإذا كان كذلك، فالمحرم بالحج لم يلتزم إلا الحج . فإذا صار متمتعاً، صار ملتزماً لعُمرَة وحج، فكان ما التزمه بالفسخ أكثر مما كان عليه، فجاز ذلك . ولما كان أفضل، كان مستحباً، وإنما أشكل هذا على من ظن أنه فسخ حجاً إلى عُمرَة، وليس كذلك، فإنه لو أراد أن يفسخ الحج إلى عُمرَة مفردة، لم يجز بلا نزاع، وإنما الفسخ جائز لمن كان من نيته أن يحج بعد العُمرَة، والمتمتع من حين يحرم بالعُمرَة فهو داخل في الحج، كما قال النبي ﷺ: « دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » . ولهذا، يجوز له أن يصوم الأيام الثلاثة من حين يحرم بالعُمرَة، فدل على أنه في تلك الحال في الحج . وأما إحرامه بالحج بعد ذلك، فكما يبدأ الجنبُ بالوضوء، ثم يغتسل بعده . وكذلك كان النبي ﷺ يفعل، إذا اغتسل من الجنابة^(١) . وقال للنسوة في غسل ابنته: « ابدَأَنَّ بِمَيَّامِنِهَا، وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا »^(٢) . فغسل مواضع الوضوء بعض الغسل .

فإن قيل: هذا باطل لثلاثة أوجه . أحدها: أنه إذا فسخ، استفاد بالفسخ حلاً كان ممنوعاً منه بإحرامه الأول، فهو دون ما التزمه .

الثاني: أن النُسْكَ الَّذِي كان قد التزمه أولاً، أكمل من النُسْكَ الَّذِي فسخ إليه، ولهذا لا يحتاج الأول إلى جبران، والذي يُفسخ إليه، يحتاج إلى هدى جبرائلاً له، ونُسْكَ لا جبران فيه، أفضل من نُسْكَ مجبور .

الثالث: أنه إذا لم يَجْزُ إدخالُ العُمرَة على الحج، فلأن لا يجوزَ إبدالها به وفسخه إليها بطريق الأولى والأخرى .

فالجواب عن هذه الوجوه، من طريقين، مجمل ومفصل . أما المجمل: فهو أن هذه الوجوه اعتراضات على مجرد السُّنَّة، والجواب عنها بالتزام تقديم الوحي على الآراء، وأن كل رأى يُخالف السُّنَّة، فهو باطل قطعاً، وبيان بطلانه لمخالفة السُّنَّة الصحيحة الصريحة له، والآراء تبع للسُّنَّة، وليست السُّنَّة تبعاً للآراء .

وأما المفصل: وهو الذي نحن بصدد، فإننا التزمنا أن الفسخ على وفق القياس،

(١) رواه البخاري (٢٧٢)، كتاب الغسل، باب تخليل الشعر حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليها .

(٢) رواه البخاري (١٢٥٦) ومسلم (٢١٤٠) وأبو داود (٣١٤٥) والترمذي (٩٩٠) والنسائي (٣٠/٤) .

فلا بد من الوفاء بهذا الالتزام، وعلى هذا فالوجه الأول جوابه: بأن التمتع - وإن تَخَلَّلَ التحلل - فهو أفضل من الإفراد الذي لا حِلَّ فيه، لأمر النبي ﷺ من لا هَدْيَ معه بالإحرام به، ولأمره أصحابه بفسخ الحج إليه، ولتمنيهِ أنه كان أحرم به، ولأنه النُسكُ المنصوصُ عليه، في كتاب الله، ولأن الأُمَّة أجمعت على جوازه، بل على استحبابه، واختلفوا في غيره على قولين، فإن النبي ﷺ، غَضِبَ حين أمرهم بالفسخ إليه بعد الإحرام بالحج، فتوقفوا، ولأنه من المحال قطعاً أن تكون حَجَّةٌ قطُّ أفضل من حَجَّةٍ خيرِ القرون، وأفضل العالمين مع نبيهم ﷺ، وقد أمرهم كُلُّهم بأن يجعلوها متعة إلا مَنْ ساق الهدْيَ، فمن المحال أن يكون غيرُ هذا الحج أفضل منه، إلا حجَّ من قرن وساق الهدْيَ، كما اختاره الله سبحانه لنبيه، فهذا هو الذي اختاره الله لنبيه، واختار لأصحابه التمتع، فأىُّ حجٍّ أفضل من هذين . ولأنه من المحال أن ينقلهم من النُسكِ الفاضل إلى المفضول المرجوح، ولوجوه أخر كثيرة ليس هذا موضعها، فرجحان هذا النُسكِ أفضل من البقاء على الإحرام الذي يفوته بالفسخ، وقد تبين بهذا بطلانُ الوجه الثاني .

وأما قولكم: إنه نُسكٌ مجبور بالهدْيَ، فكلام باطل من وجوه .

أحدها: أن الهدْيَ في التمتع عبادة مقصودة، وهو من تمام النُسك، وهو دم سُكْران لا دم جُبْران، وهو بمنزلة الأضحية للمقيم، وهو من تمام عبادة هذا اليوم، فالنُسكُ المشتمل على الدم، بمنزلة العيد المشتمل على الأضحية، فإنه ما تُقَرَّبُ إلى الله في ذلك اليوم، بمثل إراقة دم سائل .

وقد روى الترمذی وغيره، من حديث أبي بكر الصديق، أن النبي ﷺ سئل: أىُّ الحجٍّ أفضل؟ فقال: «العَجُّ والثَّجُّ»^(١) . والعجُّ رفع الصوت

بالتلبية، والثَّجُّ: إراقة دم الهدْي . فإن قيل: يُمكنُ المفردُ أن يُحصَلَ هذه الفضيلة . قيل: مشروعيتهما إنما جاءت في حق القارنِ والمتمِّع، وعلى تقدير استحبابها في حقه، فأين ثوابها من ثواب هَدْيِ التمتع والقارن ؟

الوجه الثاني: أنه لو كان دم جُبْران، لما جاز الاكملُ منه، وقد ثبت عن النبي ﷺ

(١) صحيح لشواهده.. رواه الترمذی (٨٢٧) وابن ماجه (٢٩٢٤) والدارمی (٣١/٢) وأبو يعلى في «مسنده» (١٩/٩) برقم (٥٠٨٦) وانظر «الصحيحة» (١٥٠٠).

أنه أكل من هديه، فإنه أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فأكل من لحمها، وشرب من مرقها^(١). وإن كان الواجب عليه سبع بدنة، فإنه أكل من كل بدنة من المائة، والواجب فيها مشاع لم يتعين بقسمة، وأيضاً: فإنه قد ثبت فى «الصحيحين»: أنه أطعم نساءه من الهدى الذى ذبحه عنهن وكُنَّ متمتعات، احتج به الإمام أحمد، فثبت فى «الصحيحين» عن عائشة رضى الله عنها، أنه أهدى عن نسائه، ثم أرسل إليهن من الهدى الذى ذبحه عنهن^(٢).

وأيضاً: فإن سبحانه وتعالى قال فيما يذبح بمنى من الهدى: ﴿الأنعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير﴾ [الحج: ٢٨]. وهذا يتناول هدى التمتع والقران قطعاً إن لم يختص به، فإن المشروع هناك ذبح هدى التمتع والقران. ومن ههنا والله أعلم أمر النبى ﷺ، من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر امتثالاً لأمر ربه بالاكل ليعم به جميع هديه.

الوجه الثالث: أن سبب الجبران محظور فى الأصل، فلا يجوز الإقدام عليه إلا لعذر، فإنه إما ترك واجب، أو فعل محظور، والتمتع مأمور به، إما أمر إيجاب عند طائفة كابن عباس وغيره، أو أمر استحباب عند الأكثرين، فلو كان دمه دم جبران. لم يجز الإقدام على سببه بغير عذر، فبطل قولهم: إنه دم جبران، وعلم أنه دم نسك، وهذا وسع الله به على عباده، وأباح لهم بسببه التحلل فى أثناء الإحرام لما فى استمرار الإحرام عليهم من المشقة، فهو بمنزلة القصر والفطر فى السفر، وبمنزلة المسح على الخفين.

وكان من هدى النبى ﷺ وهدى أصحابه فعل هذا وهذا، «والله تعالى يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته»^(٣) فمحبه لأخذ العبد بما يسره عليه وسهله له، مثل كراهته منه لارتكاب ما حرّمه عليه ومنعه منه، والهدى وإن كان بدلاً عن ترفه بسقوط أحد السفيرين، فهو أفضل لمن قدم فى أشهر الحج من أن يأتى بحج

(١) جزء من حديث جابر الطويل فى صفة حجة النبى ﷺ. رواه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (١٩٠٥)، (١٩٠٩) والنسائى (١٥٧/٥) وابن ماجه (٣٠٧٤).

(٢) رواه البخارى (٣٠٥) ومسلم (٢٨٧١).

(٣) صحيح. رواه أحمد (١٠٨/٢) والبخارى (٩٨٨ و ٩٨٩) والطبرانى فى «الأوسط» (٥٣٠٢) - ط الحرمين) وابن حبان (٢٧٤٢) - إحصان) والقضاعى فى «مسند الشهاب» (١٠٧٨) والبيهقى فى «شعب الايمان» (٣٨٩٠).

مفرد ويعتمِر عقيقه، والبدل قد يكون واجباً كالجمعة عند مَنْ جعلها بدلاً، وكالتيمم للعاجز عن استعمال الماء، فإنه واجب عليه وهو بدل، فإذا كان البدلُ قد يكون واجباً، فكونه مستحباً أولى بالجواز، وتخلل التحللُ لا يمنع أن يكون الجميعُ عبادة واحدة كطواف الإفاضة، فإنه ركن بالاتفاق، ولا يُفعل إلا بعد التحلل الأول، وكذلك رمى الجمار أيام منى، وهو يُفعل بعد الحل التام، وصومُ رمضان يتخلله الفطرُ في لياليه، ولا يمنع ذلك أن يكون عبادةً واحدة، ولهذا قال مالك وغيره: إنه يجزئُ بنيةً واحدة للشهر كله، لأنه عبادة واحدة... والله أعلم.

فصل

وأما قولكم: إذا لم يجز إدخالُ العُمرة على الحجِّ، فلأن لا يجوزَ فسخه إليها أولى وأحرى، فنسمع جَعَجَعَةً ولا نرى طِحْنًا. وما وجهُ التلازم بين الأمرين، وما الدليلُ على هذه الدعوى التي ليس بأيديكم برهانٌ عليها؟ ثم القائلُ بهذا إن كان من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله، فهو غيرُ معترف بفساد هذا القياس. وإن كان من غيرهم، طوَلَبَ بصحة قياسه فلا يجدُ إليه سبيلاً، ثم يُقال: مُدْخِلُ العُمرة قد نقص مما كان التزمه، فإنه كان يطوفُ طوافاً للحجِّ، ثم طوافاً آخر للعمرة. فإذا قرن، كفاه طوافٌ واحد وسعىٌ واحد بالسَّنة الصحيحة، وهو قول الجمهور، وقد نقص مما كان يلتزمه. وأما الفاسخ، فإنه لم ينقُضْ مما التزمه، بل نقل نُسْكه إلى ما هو أكملُ منه، وأفضلُ، وأكثر واجبات، فبطل القياسُ على كل تقدير، والله الحمد.



فصل

فى دخوله ﷺ مكة وطوافه بالكعبة المشرفة

عُدنا إلى سياق حَجَّتِهِ ﷺ. ثم نهض صلى الله عليه وسلم إلى أن نزل بذي طوى وهى المعروفة الآن بآبار الزاهر، فبات بها ليلة الأحد لأربع خلّونَ من ذى الحجة، وصلى بها الصُّبح، ثم اغتسلَ مِنْ يَوْمِهِ، ونهضَ إلى مكة، فدخلها نهاراً من أعلاها مِنَ الثَّنيةِ العُليا التى تُشْرِفُ على الحِجّونِ، وكان فى العُمرة يدخل من أسفلها، وفى الحج دخل من أعلاها، وخرج مِنْ أسفلها، ثم سار حتى دخلَ المسجد وذلك ضحىً.

وذكر الطبراني، أنه دخله من باب بني عبد مناف الذي يُسميه الناس اليوم باب بني شيبه^(١).

وذكر الإمام أحمد: أنه كان إذا دخل مكاناً من دار يعلى، استقبل البيت فدعا

وذكر الطبراني: أنه كان إذا نظر إلى البيت، قال: «اللَّهُمَّ زِدْ بَيْتَكَ هَذَا تَشْرِيفاً وَتَعْظِيماً وَتَكْرِماً وَمَهَابَةً»^(٢).

وروى عنه، أنه كان عند رؤيته يرفع يديه، ويكبر ويقول: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ حِينَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ، اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفاً وَتَعْظِيماً وَتَكْرِماً وَمَهَابَةً، وَزِدْ مَنْ حَجَّهُ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَكْرِماً وَتَشْرِيفاً وَتَعْظِيماً وَبِرّاً»^(٣) وهو مرسل، ولكن سمع هذا سعيد ابن المسيب من عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُهُ^(٤).

فلما دخل المسجد، عمَدَ إلى البيت ولم يركع تحية المسجد، فَإِنَّ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الطَّوَافُ، فلما حاذى الحجر الأسود، استلمه ولم يُزَاحِمْ عليه، ولم يتقدم عنه إلى جهة الركن اليماني، ولم يرفع يديه، وَلَمْ يَقُلْ: نَوَيْتُ بَطَوَافِي هَذَا الْأُسْبُوعِ كَذَا وَكَذَا، ولا افتتحه بالتكبير كما يفعله مَنْ لا علم عنده، بل هو مِنَ الْبِدْعِ الْمُنْكَرَاتِ، ولا حاذى الحجر الأسود بجميع بدنه ثم انفتل عنه وجعله على شقه، بل استقبله واستلمه، ثم أخذ عن يمينه، وجعل البيت عن يساره، ولم يدع عند الباب بدعاء، ولا تحت الميزاب، ولا عند ظهر الكعبة وأركانها، ولا وَقْتَ لِلطَّوَافِ ذِكْراً مَعِيناً، لا بفعله، ولا بتعليمه، بل حَفِظَ عَنْهُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾^(٥) ورمَل في طوافه هَذَا الثَّلَاثَةَ الْأَشْوَاطِ الْأُولَى، وكان يسرع في

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٩١ - ط الحرمين) وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٣٨/٣) رواه الطبراني في الأوسط وفيه مروان بن أبي مروان، قال السليمانى: فيه نظر.

(٢) ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الكبير» (٣٠٥٣) وفي «الأوسط» (٦١٣٢ - ط الحرمين) عن حذيفة بن أسيد رضى الله عنه، وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٣٨/٣) رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عاصم بن سليمان الكوزى وهو متروك.

(٣) ضعيف. رواه البيهقى في «السنن الكبرى» (٧٣/٥) بسند مرسل وقال: هذا إسناد منقطع.

(٤) حسن. رواه البيهقى (٧٣/٥).

(٥) حسن. رواه أحمد (٤١١/٣) والشافعى في «المسند» (٣٤٧/١) وفي «الأم» (١٧٢/٢ - ١٧٣) وأبو داود (١٨٩٢) وعبد الرزاق (٨٩٦٣) وابن خزيمة (٢٧٢١) وابن حبان (٣٨٢٦ - إحصان) والحاكم (٤٥٥/١) والبيهقى (٨٤/٥) والبخارى في «شرح السنة» (١٩١٥) والأزرقي في «تاريخ مكة» (١/٣٤٠).

مشيه، ويُقَارَبُ بَيْنَ خُطَاهُ، واضطجع بردائه فجعل طرفيه على أحد كتفيه، وأبدى كتفه الأخرى ومنكبه، وكلما حاذى الحجر الأسود، أشار إليه أو استلمه بمحجنه، وقبل المحجن، والمحجنُ عصا محنية الرأس. وثبت عنه، أنه استلم الركن اليماني. ولم يثبت عنه أنه قبله، ولا قبل يده عند استلامه، وقد روى الدارقطني، عن ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يُقبلُ الركن اليماني، ويضع خده عليه^(١) وفيه عبد الله بن مسلم بن هرمز، قال الإمام أحمد: صالح الحديث وضعفه غيره. ولكن المراد بالركن اليماني ههنا، الحجر الأسود، فإنه يُسمى الركن اليماني ويُقال له مع الركن الآخر: اليمانيان، ويقال له مع الركن الذي يلي الحجر من ناحية الباب: العراقيان، ويقال للركنين اللذين يليان الحجر: الشاميان. ويقال للركن اليماني، والذي يلي الحجر من ظهر الكعبة.

الغريبان، ولكن ثبت عنه، أنه قبل الحجر الأسود^(٢). وثبت عنه، أنه استلمه بيده، فوضع يده عليه، ثم قبلها^(٣)، وثبت عنه، أنه استلمه بمحجن^(٤)، فهذه ثلاث صفات، وروى عنه أيضاً، أنه وضع شفتيه عليه طويلاً يبيكى^(٥). وذكر الطبراني عنه بإسناد جيد: أنه كان إذا استلم الركن اليماني، قال: «بسم الله والله أكبر»^(٦).

(١) ضعيف. رواه الدارقطني (٢/ ٢٩٠) وفي سنده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف كما في «الميزان» (٥٠٣/٢).

(٢) عن عابس بن ربيعة قال: رأيت عمر بن الخطاب يقبل الحجر ويقول: «إني لأتبعك وأعلم أنك حجر، ولولا أن رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك» رواه البخاري (١٥٩٧) ومسلم (٣٠١٧) وأبو داود (١٨٧٣) والترمذي (٨٦٠) والنسائي (٢٢٧/٥) وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - (فائدة): المستحب في التقبيل أن لا يرفع به صوته، وروى الفاكهي عن سعيد بن جبيرة قال: إذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء. اهـ «فتح الباري» (٥٥٦/٣).

(٣) عن نافع قال: رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال: ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله. رواه مسلم (٣٠١٢) كتاب الحج، باب: استحباب استلام الركنين في الطواف.

(٤) عن أبي الطفيل رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت، ويستلم الركن بمحجن معه، ويقبل المحجن. رواه مسلم (٣٠٢٤) كتاب الحج، باب: جوار الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب. وأبو داود في المناسك (١٨٧٩) وابن ماجه في المناسك (٢٩٤٩).

(٥) ضعيف. رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧٤/٥) وفي سنده ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنعه.

(٦) رواه البيهقي (٧٩/٥) موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنه وسنده صحيح، وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٣٩/٣) رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

وكان كلما أتى على الحجر الأسود قال: «اللَّهُ أَكْبَرُ»^(١).

وذكر أبو داود الطيالسى، وأبو عاصم النبيل، عن جعفر بن عبد الله بن عثمان قال: رأيتُ محمد بن عباد بن جعفر قَبْلَ الْحَجَرِ وَسَجَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: رأيتُ ابنَ عباس يُقْبِلُهُ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، وقال ابن عباس: رأيتُ عمر بن الخطاب قَبْلَهُ وَسَجَدَ عَلَيْهِ. ثم قال: رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ فعل هكذا ففعلتُ^(٢).

وروى البيهقى عن ابن عباس: أنه قَبْلَ الرُّكْنِ اليماني، ثم سَجَدَ عَلَيْهِ، ثم قَبْلَهُ، ثم سَجَدَ عَلَيْهِ ثلاثَ مراتٍ^(٣).

وذكر أيضاً عنه، قال: رأيتُ النَبِيَّ ﷺ سجد على الْحَجَرِ^(٤).

ولم يستلم ﷺ، ولم يَمَسَّ من الأركان إلا اليمانيين فقط. قال الشافعى رحمه الله: ولم يَدْعُ أَحَدٌ استلامَهما هِجْرَةَ لِبَيْتِ اللَّهِ، ولكن استلم ما استلم رسولُ اللَّهِ ﷺ، وأمسك عما أمسك عنه.



فصل

فى هديه ﷺ بعد فراغه من الطواف

فلما فرغ من طوافه، جاء إلى خلفِ المقام، فقرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، فصلَّى ركعتين، والمقامُ بينه وبين البيت، قرأ فيهما بعد الفاتحة بسورتى الإخلاص^(٥) وقراءته الآية المذكورة بيانٌ منه لتفسير القرآن، ومراد الله

(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: طاف النَبِيُّ ﷺ بالبيت على بعير، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء كان عنده وكبراً. رواه البخارى (١٦١٣)، كتاب الحج، باب التكبير عند الركن

(٢) صحيح. رواه أبو داود الطيالسى (٢١٥/١ - ٢١٦) برقم (١٠٤٣) والبيهقى (٧٤/٥).

(٣) ضعيف. رواه الشافعى فى «الأم» (١٤٥/٢) ومن طريقه البيهقى فى «السنن الكبرى» (٧٥/٥) وفى سننه ابن جريج وهو مدلس وقد عتمعه.

(٤) ضعيف. رواه البيهقى فى «السنن الكبرى» (٧٥/٥) وفى سننه يحيى بن يمان، «ضعفه أحمد بن حنبل، وقال: حدث عن الثورى بعجائب لا أدرى لم يزل هكذا أو تغير حين لقيناه أو لم يزل الخطأ فى كتبه، وروى من التفسير عن الثورى عجائب» تهذيب الكمال (٥٧/٣٢) وقال الحافظ فى «التقريب» (٣٦١/٢) يخطئ كثيراً وقد تغير. اهـ. قلت: وهذا الحديث مما رواه عن سفيان الثورى.

(٥) أى سورة «قل يا أيها الكافرون» وسورة «قل هو الله أحد».

منه بفعله ﷺ، فلما فرغ من صلاته، أقبل إلى الحجر الأسود، فاستلمه، ثم خرج إلى الصفا من الباب الذي يقابله، فلما قُرب منه . قرا: ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٨] أبدأ بما بدأ الله به ^(١)، وفي رواية النسائي: «ابدؤوا» ^(٢)، بصيغة الأمر . ثم رقى عليه حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوحد الله وكبره، وقال . «لا إله إلا الله وخذهُ لا شريك له، لهُ الملكُ ولهُ الحمدُ وهو على كلِّ شيء قدير، لا إله إلا الله وخذهُ، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وخذه» . ثم دعا بين ذلك، وقال مثل هذا ثلاث مرات ^(٣) .

وقام ابن مسعود على الصّدع، وهو الشقُّ الذي في الصفا . ف قيل له: ههنا يا أبا عبد الرحمن ؟ قال: هذا والذي لا إله غيره مقامُ الذي أنزلت عليه سورة البقرة (ذكره البيهقي) ^(٤) .

ثم نزل إلى المروة يمشى، فلما انصبّت قدماء في بطن الوادي، سعى حتى إذا جاوز الوادي وأصعد، مشى . هذا الذي صحَّ عنه، وذلك اليوم قبل الميلين الأخضرين في أول المسعى وآخره . والظاهر: أن الوادي لم يتغير عن وضعه، هكذا قال جابر عنه في « صحيح مسلم » ^(٥) . وظاهر هذا: أنه كان ماشياً .

وقد روى مسلم في « صحيحه » عن أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: طافَ النبي ﷺ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ على رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِيَرَاهُ النَّاسُ وَلِيُشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ غَشَوْهُ ^(٦) .

(١) جزء من حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ رواه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (١٩٠٥) والنسائي (١٥٧/٥) وابن ماجه (٣٠٧٤) .

(٢) صحيح . رواه النسائي (٢٣٦/٥) والدارقطني (٢٥٤/٢) ولكن لفظة «ابدؤوا» شاذة، قال الحافظ ابن حجر: رواه مسلم بلفظ: «أبدأ» بصيغة الخبر، ورواه أحمد، ومالك، وابن الجارود، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والنسائي أيضاً بلفظ: نبدأ، بالنون، قال أبو الفتح القشيري: مخرج الحديث عندهم واحد، وقد اجتمع مالك وسفيان ويحيى بن سعيد القطان على رواية: «نبدأ» بالنون التي للجمع، قلت: وهم أحفظ من الباقيين . اهـ «تلخيص الحبير» (٢٥٠/٢) .

(٣) جزء من حديث جابر رضى الله عنه في صفة حجة النبي ﷺ وقد سبق تخريجه .

(٤) ضعيف . رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩٥/٥) وفي سنده إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف كما في «التقريب» (٧٤/١) .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) رواه مسلم (٣٠٢١ ، ٣٠٢٢) وأبو داود (١٨٨٠) والنسائي (١٧٣/٥) .

وروى مسلم عن أبى الزبير عن جابر: لم يطف رسول الله ﷺ، ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول^(١).

قال ابن حزم: لا تعارض بينهما، لأن الراكب إذا انصبَّ به بغيره، فقد انصبَّ كله، وانصبَّت قدماه أيضاً مع سائر جسده.

وعندى فى الجمع بينهما وجه آخر أحسن من هذا، وهو أنه سعى ماشياً أولاً، ثم أتمَّ سعيه ركباً، وقد جاء ذلك مصرحاً به، ففى « صحيح مسلم »: عن أبى الطفيل، قال: قلت لابن عباس: أخبرنى عن الطَّوافِ بين الصَّفا والمروة ركباً، أسنَّة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنَّة. قال: صدقوا وكذبوا قال: قلت: ما قولك صدقوا وكذبوا؟ قال: إنَّ رسولَ الله ﷺ كثرَ عليه النَّاسُ، يقولون: هذا مُحَمَّدٌ، هذا مُحَمَّدٌ، حتَّى خرَّجَ العَوَاتِقُ مِنَ الْبُيُوتِ. قال: وكانَ رسولُ الله ﷺ لا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ. قال: فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ، رَكِبَ، والمشي والسَّعى أفضل^(٢).



فصل

فى صفة طوافه ﷺ حول الكعبة المشرفة

وأما طوافه بالبيت عند قدميه، فاختلَفَ فيه، هل كان على قدميه، أو كان ركباً؟ ففى « صحيح مسلم »: عن عائشة رضی الله عنها، قالت: طافَ النبى ﷺ فى حَجَّةِ الْوَدَاعِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ على بغيره يستلمُ الرُّكْنَ كراهية أن يُضْرَبَ عنه النَّاسُ^(٣).

وفى « سنن أبى داود »: عن ابن عباس، قال: قَدِمَ النبى ﷺ مَكَةَ وهو يَشْتَكِي، فَطَافَ على راحلته، كُلَّمَا أَتَى على الرُّكْنِ، استلمه بِحِجْنٍ، فلما فَرَغَ من طوافه، أَنَاخَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ^(٤).

قال أبو الطفيل: رأيتُ النبى ﷺ يطوفُ حَوْلَ الْبَيْتِ على بغيره، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ

(١) رواه مسلم (٢٨٩٤) وأبو داود (١٨٩٥) والنسائى (٢٤٤/٥).

(٢) رواه مسلم (٣٠٠٢) وأبو داود (١٨٨٥).

(٣) رواه مسلم (٣٠٢٣) كتاب الحج، باب: جواز الطواف على بغير وغيره.

(٤) ضعيف. رواه أبو داود (١٨٨١) والبيهقى (١٠٠/٥) وفى سننه يزيد بن أبى زيد الهاشمى وهو ضعيف كما فى

بِمَحْجَنِهِ، ثُمَّ يَقْبَلُهُ . رواه مسلم دون ذكر البعير . وهو عند البيهقي، بإسناد مسلم بِذِكْرِ الْبَعِيرِ^(١) . وهذا والله أعلم في طواف الإفاضة، لا في طواف القدوم، فإن جابراً حكى عنه الرمل في الثلاثة الأوّل، وذلك لا يكون إلا مع المشى .

قال الشافعي رحمه الله: أما سُبْعُهُ الذي طافه لمقدّمه، فعلى قدميه، لأن جابراً حكى عنه فيه، أنه رمل ثلاثة أشواط، ومشى أربعة، فلا يجوز أن يكون جابراً يحكى عنه الطواف ماشياً وراكباً في سُبْعٍ واحد . وقد حفظ أن سُبْعَهُ الذي ركب فيه في طوافه يوم النحر، ثم ذكر الشافعي: عن ابن عُيَيْنَةَ، عن ابن طاووس، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه أن يَهْجَرُوا بالإفاضة، وأفاض في نسائه ليلاً على راحلته يستلم الركن بِمَحْجَنِهِ، أحسبه قال: فيقبل طرف المحجن^(٢) .

قلت: هذا مع أنه مرسل، فهو خلاف ما رواه جابر عنه في « الصحيح » أنه طاف طواف الإفاضة يوم النحر نهاراً، وكذلك روت عائشة وابن عمر، كما سيأتي وقول ابن عباس: إن النبي ﷺ قدم مكة وهو يشتكى، فطاف على راحلته، كلما أتى الركن استلمه . هذا إن كان محفوظاً، فهو في إحدى عُمره، وإلا فقد صح عنه الرمل في الثلاثة الأوّل من طواف القدوم، إلا أن يقول كما قال ابن حزم في السعي: إنه رمل على بعيره، فإن من رمل على بعيره، فقد رمل، لكن ليس في شيء من الأحاديث أنه كان راكباً في طواف القدوم . والله أعلم .



فصل

في سعيه وتحلله ﷺ

وقال ابن حزم: وطاف صلى الله عليه وسلم بين الصفا والمروة أيضاً سبْعاً، راكباً على بعيره يَخْبُ ثَلَاثًا، ويمشى أربعاً، وهذا من أوامره وغلظه رحمه الله، فإن أحداً لم يقل هذا قط غيره، ولا رواه أحد عن النبي ﷺ البتة . وهذا إنما هو في الطواف بالبيت، فغلط أبو محمد، ونقله إلى الطواف بين الصفا والمروة . وأعجب من ذلك، استدلاله عليه بما رواه من طريق البخاري، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ طاف حين قدم

(١) رواه مسلم (٣٠٢٤) وأبو داود (١٨٧٩) وابن ماجه (٢٩٤٩) والبيهقي (١٠٠/٥، ١٠١).

(٢) ضعيف لإرساله . رواه الشافعي في «مسنده» (٦٩/٢).

مكة، واستلم الركنَ أوَّلَ شيءٍ، ثم خَبَّ ثلاثةَ أطواف، ومشى أربعاً، فرَكَع حين قَضَى طَوافَهُ بالبيت، وصَلَّى عند المَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثم سَلَّمَ فانصرف، فأَتَى الصَّفَا، فطاف بالصَّفَا والمروةَ سبعةَ أشواط . . . وذكر باقى الحديث^(١). قال: ولم نجد عدد الرَّمْلِ بين الصَّفَا والمروةَ منصوباً، ولكنه متفق عليه . هذا لفظه .

قلت: المتفقُ عليه: السعىُ فى بطن الوادى فى الأشواط كُلِّهَا . وأما الرَّمْلُ فى الثلاثةِ الأوَّلَ خاصةً، فلم يُقَلِّه، ولا نقله فيما نعلمُ غيرُهُ . وسألت شيخنا عنه، فقال: هذا من أغلاطه، وهو لم يحجَّ رحمه الله تعالى .

ويشبه هذا الغلطَ، غلطُ مَنْ قال: إنه سعى أربعَ عشرةَ مرةً، وكان يحتسبُ بذهابه ورجوعه مرةً واحدةً . وهذا غلط عليه صلى الله عليه وسلم، لم ينقله عنه أحد، ولا قاله أحدٌ من الأئمة الذين اشتهرت أقوالهم، وإن ذهب إليه بعض المتأخرين من المنتسبين إلى الأئمة . ومما يبين بطلان هذا القول، أنه صلى الله عليه وسلم لا خلاف عنه، أنه ختم سعيه بالمروة، ولو كان الذهابُ والرجوعُ مرةً واحدةً، لكان ختمه إنما يقع على الصَّفَا .

وكان ﷺ إذا وصل إلى المروة، رَقِيََ عليها، واستقبل البيتَ، وكَبَّرَ اللهَ ووَحَّدَهُ، وفعل كما فعل على الصَّفَا، فلما أكمل سعيه عند المروة، أمرَ كُلَّ مَنْ لا هَدْيَ معه أن يَحِلَّ حَتْمًا ولا بُدَّ، قارناً كان أو مفرداً، وأمرهم أن يَحِلُّوا الحِلَّ كُلَّهُ من وَطءِ النِّسَاءِ، والطَّيِّبِ، ولُبْسِ المخيط، وأن يبقوا كذلك إلى يومِ التَّروِيَةِ، ولم يَحِلَّ هو من أجل هَدْيِهِ . وهناك قال: «لو استقبلتُ من أمرى ما استدبرتُ لما سَقَتُ الهَدْيَ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً»^(٢) .

وقد روى أنه أحلَّ هو أيضاً، وهو غلط قطعاً، قد بيناهُ فيما تقدم .
وهناك دعا للمحلِّقين بالمغفرة ثلاثاً، وللمقصرين مرةً^(٣) . وهناك سأله سراقَةُ ابن مالك بن جُعْشُم عقيب أمره لهم بالفسخ والإحلال: هل ذلك لعامهم خاصة، أم للأبد ؟ فقال: «بَلِّ لِلأَبَدِ» . ولم يَحِلَّ أبو بكر، ولا عُمَرُ، ولا على، ولا

(١) رواه البخارى (١٦٩١) ومسلم (٢٩٣٠) وأبو داود (١٨٠٥) والنسائى (١٥١/٥).

(٢) سبق تخريجه .

(٣) رواه البخارى (١٧٢٨) ومسلم (٣٠٩٠) وابن ماجه (٣٠٤٣) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

طلحة، ولا الزبير من أجل الهدى .

وأما نساؤه عليهن السلام، فأحللن، وكُنَّ قارنات، إلا عائشة فإنها لم تحل من أجل تعذر الحل عليها لحيضها، وفاطمة حلت، لأنها لم يكن معها هدى، وعلى رضى الله عنه لم يحل من أجل هديه، وأمر عليه السلام من أهل ياهلال كإهلاله أن يقيم على إحرامه إن كان معه هدى، وأن يحل إن لم يكن معه هدى .

وكان يصلى مدة مقامه بمكة إلى يوم التروية بمنزله الذى هو نازل فيه بالمسلمين بظاهر مكة، فأقام بظاهر مكة أربعة أيام يقصر الصلاة يوم الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء، فلما كان يوم الخميس ضحى، توجه بمن معه من المسلمين إلى منى، فأحرم بالحج من كان أحل منهم من رجالهم، ولم يدخلوا إلى المسجد، فأحرموا منه، بل أحرموا ومكة خلف ظهورهم، فلما وصل إلى منى، نزل بها، وصلى بها الظهر والعصر، وبات بها، وكان ليلة الجمعة، فلما طلعت الشمس، سار منها إلى عرفة، وأخذ على طريق ضب على يمين طريق الناس اليوم .

وكان من أصحابه الملبى، ومنهم المكبر، وهو يسمع ذلك ولا ينكر على هؤلاء ولا على هؤلاء^(١)، فوجد القبة قد ضربت له بنمرة بأمره، وهى قرية شرقى عرفات، وهى خراب اليوم، فنزل بها، حتى إذا زالت الشمس، أمر بناقته القصواء فرحلت، ثم سار حتى أتى بطن الوادى من أرض عرنة، فخطب الناس وهو على راحلته خطبة عظيمة قرأ فيها قواعد الإسلام، وهدم فيها قواعد الشرك والجاهلية، وقرر فيها تحريم المحرمات التى اتفقت الملل على تحريمها، وهى الدماء، والأموال، والأعراض، ووضع فيها أمور الجاهلية تحت قدميه، ووضع فيها ربا الجاهلية كله وأبطله، وأوصاهم بالنساء خيراً، وذكر الحق الذى لهن والذى عليهن، وأن الواجب لهن الرزق والكسوة بالمعروف، ولم يقدر ذلك بتقدير، وأباح للأزواج ضربهن إذا أدخلن إلى بيوتهن من يكرهه أزواجهن، وأوصى الأمة فيها بالاعتصام بكتاب الله، وأخبر أنهم لن يضلوا ما داموا معتصمين به، ثم أخبرهم أنهم مسؤولون عنه، واستنطقهم: بماذا يقولون، وبماذا يشهدون، فقالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت

(١) عن محمد بن أبى بكر الثقفى، أنه سأل أنس بن مالك، وهما غاديان من منى إلى عرفة؛ كيف كنتم تصنعون فى هذا اليوم مع رسول الله ﷺ؟ فقال: كان يهل المهل منا. فلا ينكر عليه، ويكبر المكبر منا، فلا ينكر عليه.

رواه البخارى (١٦٥٩) ومسلم (٣٠٤٢) والنسائى (٢٥٠/٥) وابن ماجه (٣٠٠٨).

وَنَصَحَتْ، فَرَفَعَ أَصْبَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَاسْتَشْهَدَ اللَّهَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُبَلِّغُوا شَاهِدَهُمْ غَائِبَهُمْ^(١).

قال ابن حزم: وأرسلت إليه أم الفضل بنت الحارث الهلالية وهى أم عبد الله ابن عباس، بقدر لبن، فشربه أمام الناس وهو على بعيره فلما أتم الخطبة، أمر بلالاً فأقام الصلاة، وهذا من وهمه رحمه الله، فإن قصة شربه اللبن، إنما كانت بعد هذا حين سار إلى عرفة ووقف بها، هكذا جاء فى «الصحيحين» مصرحاً به عن ميمونة: أن الناس شكوا فى صيام النبى ﷺ يوم عرفة، فأرسلت إليه بحلاب وهو واقف فى الموقف، فشرب منه والناس ينظرون. وفى لفظ: وهو واقف بعرفة^(٢).

وموضع خطبته لم يكن من الموقف، فإنه خطب بعُرَّة، وليست من الموقف، وهو ﷺ نزل بِنَمِرَة، وخطب بِعُرَّة، ووقف بِعُرَّة، وخطب خطبة واحدة، ولم تكن خطبتين، جلس بينهما، فلما أتمها، أمر بلالاً فأذن، ثم أقام الصلاة، فصلّى الظهر ركعتين أسراً فيهما بالقراءة، وكان يوم الجمعة، فدل على أن المسافر لا يصلى جمعة، ثم أقام فصلّى العصر ركعتين أيضاً ومعه أهل مكة، وصلوا بصلاته قصراً وجمعاً بلا ريب، ولم يأمرهم بالإتمام، ولا بترك الجمع، ومن قال: إنه قال لهم: «أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر»^(٣)، فقد غلط فيه غلطاً بيناً، وهم وهما قبيحاً. وإنما قال لهم ذلك فى غزاة الفتح بجوف مكة، حيث كانوا فى ديارهم مقيمين. ولهذا كان أصح أقوال العلماء: أن أهل مكة يَقْصِرُونَ ويجمعون بعرفة، كما فعلوا مع النبى ﷺ، وفى هذا أوضح دليل، على أن سفر القصر لا يتحدد بمسافة معلومة، ولا بأيام معلومة، ولا تأثير للنسك فى قصر الصلاة البتة، وإنما التأثير لما جعله الله سبباً وهو السفر، هذا مقتضى السنة، ولا وجه لما ذهب إليه المحددون^(٥).

فلما فرغ من صلاته، ركب حتى أتى الموقف، فوقف فى ذيل الجبل عند

(١) انظر حديث جابر رضى الله عنه فى صفة حجة النبى ﷺ. وقد سبق تخريجه أكثر من مرة.

(٢) رواه البخارى (١٩٨٨) ومسلم (٢٥٩١) وأحمد (٣٤٠/٦) ومالك فى «الموطأ» (١/٣٧٥/١٣٢) وأبو داود (٢٤٤١).

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٤٣٢/٤) وأبو داود (١٢٢٩) والطائسى (١٢٤/١)، والطحطاوى (٤١٧/١) والبيهقى (١٣٥/٣) وفى سنده على بن زيد بن جدهان وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٧/٢) ولكن صح الحديث موقوفاً على عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

(٥) وهذا هو الصواب فى مسألة قصر الصلاة فى السفر، وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية ما قاله تلميذه ابن القيم.

الصَّخْرَاتِ، واستقبل القبلة، وجعل حبلَ المشاة بين يديه، وكان على بعيره، فأخذَ في الدعاء والتضرُّع والابتهاال إلى غروب الشمس، وأمر النَّاس أن يرفعوا عن بطن عُرْنَةِ^(١)، وأخبر أن عرفة لا تختص بموقفه ذلك، بل قال: «وَقَفْتُ ههنا وعِرْفَةُ كُلُّها مَوْقِفٌ»^(٢).

وأرسل إلى الناس أن يكونوا على مشاعرهم، ويقفوا بها، فإنها من إرث أبيهم إبراهيم^(٣) وهناك أقبل ناسٌ من أهل نجد، فسأله عن الحج، فقال: «الحجُّ عِرْفَةُ، مَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ لَيْلَةٍ جَمَعَ، تَمَّ حَجُّهُ، أَيَّامُ مَنَى ثَلَاثَةٌ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ، فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ»^(٤).

وكان في دعائه رافعاً يديه إلى صدره كاستطعام المسكين، وأخبرهم أن خير الدعاء دُعَاءُ يَوْمِ عِرْفَةِ^(٥).

(١) صحيح. رواه الحاكم (٤٦٢/١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٥/٥) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «ارفعوا عن بطن عُرْنَةِ، وارفَعُوا عن بطن محسر» وصححه الحاكم ووافقه الذهبي مع أن فيه محمد بن كثير الصنعاني، وهو كثير الغلط، لكن تابعه أحمد بن المقدم العجلي عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٩١) وسنده صحيح.

(٢) رواه مسلم (٢٩٠٣) وأبو داود (١٩٠٧) والنسائي (٢٥٥/٥) من حديث جابر رضي الله عنه. (٣) عن عمرو بن عبد الله بن صفوان، عن يزيد بن شيبان قال: «أنا ابن مربع الأنصاري ونحن بعرفة في مكان يباعده عمرو عن الإمام فقال: أمّا إني رسول رسول الله إليكم، يقول لكم: «قفوا على مشاعركم فإنكم على إرث أبيكم إبراهيم» رواه أبو داود (١٩١٩) والترمذي (٨٨٣) والنسائي (٢٥٥/٥) وابن ماجه (٣٠١١) والحاكم (٤٦٢/١) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وهو كما قال.

قال صاحب «عون المعبود» (٣٩٦/٥): «عن عمرو بن عبد الله بن صفوان» أي الجمحي القرشي من التابعين، «عن يزيد بن شيبان» أي الأزدي له صحبة.. «قال» أي يزيد «أنا ابن مربع»... «في مكان يباعده عمرو بن عبد الله، أي يصفه بالبعد، وهذا مدرج في الحديث أدرجه عمرو بن دينار من أن عمرو بن عبد الله بن صفوان يصف مكاناً بأن هذا المكان الذي كان يزيد بن شيبان وغيره فيه كان بعيداً عن الإمام، يعني قال عمرو ابن دينار، قال عمرو بن عبد الله وكان بين ذلك الموقف وبين موقف إمام الحاج مسافة.

(٤) صحيح ورد من عدة طرق. رواه أحمد (٣٠٩/٤، ٣١٠، ٣٣٥) وأبو داود (١٩٤٩) والترمذي (٨٨٩) و (٢٩٧٥) والنسائي (٢٦٤/٥ - ٢٦٥) وابن ماجه (٣٠١٥) والحميدي (٨٩٩) وابن خزيمة (٢٨٢٢) وابن حبان (٣٨٩٢) - إحصان والطيلاسي (١٣٠٩، ١٣١٠) والبخاري في «شرح السنة» (٢٠٠١) والدارقطني (٢٤٠/٢) والحاكم (٤٦٤/١) والبيهقي (٧١/٥، ١١٦، ١٥٢، ١٧٣) عن عبد الرحمن بن يعمر الديلمى رضي الله عنه.

(٥) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «خير الدعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير» رواه الترمذي (٣٥٨٥) وسنده حسن في الشواهد وانظر «الصحيحة» (١٥٠٣).

وذكر من دعائه ﷺ فى الموقف: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي نَقُولُ، وَخَيْرًا مِمَّا نَقُولُ، اللَّهُمَّ لَكَ صَلَاتِي وَنُسُكِي، وَمَحْيَايَ، وَمَمَاتِي، وَإِلَيْكَ مَأْبِي، وَلَكَ رَبِّي تُرَائِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَوَسْوَاسَةِ الصَّدْرِ، وَشَتَاتِ الْأَمْرِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَجِبُ بِهِ الرِّيحُ»^(١) (ذكره الترمذى).

ومما ذُكِرَ مِنْ دُعَائِهِ هُنَاكَ: «اللَّهُمَّ تَسْمَعُ كَلَامِي، وَتَرَى مَكَانِي، وَتَعْلَمُ سِرِّي وَعَلَانِيَتِي، لَا يَخْفَى عَلَيْكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِي، أَنَا الْبَائِسُ الْفَقِيرُ، الْمُسْتَغِيثُ الْمُسْتَجِيرُ، وَالْوَجَلُ الْمُشْفِقُ، الْمُقَرَّبُ الْمُعْتَرَفُ بِذُنُوبِي، أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْمَسْكِينِ، وَأَبْتَهِلُ إِلَيْكَ ابْتِهَالَ الْمُذْنِبِ الذَّلِيلِ، وَأَدْعُوكَ دُعَاءَ الْخَائِفِ الضَّرِيرِ، مَنْ خَضَعَتْ لَكَ رَقَبَتُهُ، وَفَاضَتْ لَكَ عَيْنَاهُ، وَذَلَّ جَسَدُهُ، وَرَغِمَ أَنْفُهُ لَكَ، اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَنِي بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا، وَكُنْ بِي رَوْفًا رَحِيمًا، يَا خَيْرَ الْمَسْئُولِينَ، وَيَا خَيْرَ الْمُعْطِينَ»^(٢) (ذكره الطبراني).

وذكر الإمام أحمد: من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: كان أكثرُ دعاءِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ: « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »^(٣).

وذكر البيهقي من حديث عليّ رضى الله عنه، أنه ﷺ قال: « أَكْثَرُ دُعَائِي وَدُعَاءِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي بِعَرَفَةَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي صَدْرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، اللَّهُمَّ أَشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ وَسْوَاسِ الصَّدْرِ، وَشَتَاتِ

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٣٥٢٠) من حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه، وفى سنده قيس بن الربيع الأسدي قال الحافظ: صدوق تغير لما كبير، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به. «التقريب» (١٢٨/٢)، وقال الترمذى: هذا حديث غريب من هذا الوجه وليس إسناده بالقوى.

(٢) ضعيف. رواه الطبراني فى «المعجم الكبير» (١٧٤/١١) برقم (١١٤٠٥) وفى «الصغير» (٢٤٧/١) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما. وقال الطبراني: تفرد به يحيى بن بكير وقال الهيثمى فى «المجمع» (٢٥٢/٣) رواه الطبراني فى الكبير والصغير، وفيه يحيى بن صالح الأيلمى، قال العقيلي: روى عنه يحيى بن بكير مناكير، وبقيّة رجاله رجال الصحيح. اهـ وقال المناوى فى «فيض القدير» (١١٨/٢) قال ابن الجوزى: حديث لا يصح وقال الحافظ العراقى: سنده ضعيف.

(٣) حسن بشواهد. رواه أحمد (٢١٠/٢) وفى سنده محمد بن أبى حميد الأنصارى الزرقى، لقبه حمّاد، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (١٥٦/٢) ولكن للحديث شواهد يتقوى بها. وانظر «الصحيح» (١٥٠٣).

الأمْر، وَفُتِنَ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا يَلِجُ فِي اللَّيْلِ، وَشَرِّ مَا يَلِجُ فِي النَّهَارِ، وَشَرِّ مَا تَهْبُ بِهِ الرِّيحُ، وَشَرِّ بَوَائِقِ الدَّهْرِ»^(١). وأسانيدُ هذه الأدعية فيها لين .

وهناك أنزلت عليه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [سورة المائدة: ٣] ^(٢).

وهناك سقط رجل من المسلمين عن راحلته وهو محرم فمات، فأمر رسول الله ﷺ أن يكفن في ثوبيه، ولا يمس بطيب، وأن يغسل بماء وسدر، ولا يغطى رأسه، ولا وجهه، وأخبر أن الله تعالى يبعثه يوم القيامة يلبى ^(٣).

وفى هذه القصة اثنا عشر حكماً .

الأول: وجوب غسل الميت، لأمر رسول الله ﷺ به .

الحكم الثاني: أنه لا ينجس بالموت، لأنه لو نجس بالموت لم يزد غسله إلا نجاسة، لأن نجاسة الموت للحيوان عينية، فإن ساعد المنجسون على أنه يطهر بالغسل، بطل أن يكون نجساً بالموت، وإن قالوا: لا يطهر، لم يزد الغسل أكفانه وثيابه وغاسله إلا نجاسة

الحكم الثالث: أن المشروع في حق الميت، أن يغسل بماء وسدر لا يقتصر به على الماء وحده، وقد أمر النبي ﷺ بالسدر في ثلاثة مواضع، هذا أحدها. والثاني: في غسل ابنته بالماء والسدر ^(٤). والثالث في غسل الحائض ^(٥).

(١) ضعيف. رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١١٧/٥) وفي سنده انقطاع، وموسى بن عبيدة الريدى ضعيف كما في «التقريب» (٢٨٦/٢) وقال البيهقي: تفرد به موسى بن عبيدة وهو ضعيف ولم يدرك أخوه علياً رضي الله عنه.

(٢) عن طارق بن شهاب، عن عمر بن الخطاب أن رجلاً من اليهود قال له: «يا أمير المؤمنين، آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لا اتخذنا ذلك اليوم عيداً. قال: أي آية؟ قال ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي ﷺ: وهو قائم بعرفة، يوم الجمعة» رواه البخارى (٤٥) ومسلم (٣٠١٧).

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ خرج رجل من بعيره، فقص فمات، فقال: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تخمروا رأسه فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً» رواه البخارى (١٨٤٩) ومسلم (٢٨٤٤) وأحمد (٢١٥/١) وأبو داود (٣٢٣٨) والترمذى (٩٥١) والنسائى (١٤٥/٥) وابن ماجه (٣٠٨٤).

(٤) عن أم عطية رضي الله عنها، قالت: توفيت إحدى بنات النبي ﷺ، فأتانا النبي ﷺ فقال: «اغسلنها بالسدر وترأ ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك واجعلن في الآخرة كافوراً» رواه البخارى (١٢٦٣).

(٥) عن عائشة رضي الله عنها، أن أسماء سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض؟ فقال: تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه دلْكاً شديداً حتى تبلغ شؤون رأسها، ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها... الحديث رواه مسلم (٧٣٤) وأبو داود (٣١٤) وابن ماجه (٦٤٢).

وفى وجوب السُّدْرِ فى حقِّ الحائِضِ قولان فى مذهب أحمد .

الحكم الرابع: أنَّ تَغْيِيرَ الماءِ بالطَّاهراتِ، لا يَسْلُبُهُ طَهُورِيَّتُهُ، كما هو مذهب الجمهور، وهو أنصُّ الروائِتينِ عن أحمد، وإن كان المتأخِّرون من أصحابه على خلافها . ولم يأمر بغسله بعد ذلك بماءٍ قَرَّاحٍ، بل أمر فى غَسَلِ ابنته أن يجعلنَ فى الغسلة الأخيرة شيئاً من الكافور، ولو سلبه الطَّهْورِيَّةُ، لنهى عنه، وليس القصدُ مجردَ اكتسابِ الماءِ من رائحته حتى يكونَ تَغْيِيرُ مجاورة، بل هو تطيبُ البدنِ وتصليبه وتقويته، وهذا إنما يحصلُ بكافورٍ مخالطٍ لا مجاورٍ .

الحكم الخامس: إباحةُ الغسلِ للمحرم، وقد تناظر فى هذا عبدُ الله ابنُ عباس، والمُسَوِّرُ بنُ مَخْرَمَةَ، فَفَصَّلَ بينهما أبو أيوب الأنصارى، بأنَّ رسولَ الله ﷺ اغتسلَ وهو مُحْرِمٌ^(١). واتفقوا على أنه يغتسلُ من الجنابة، ولكن كره مالك رحمه الله أن يُغَيِّبَ رأسه فى الماء، لأنه نوع سِتْرٍ له، والصحيحُ أنه لا بأس به، فقد فعله عمر بن الخطاب وابنُ عباس .

الحكم السادس: أن المحرم غيرُ ممنوعٍ من الماءِ والسُّدْرِ . وقد اختلفَ فى ذلك، فأباحه الشافعى، وأحمد فى أظهر الروائِتينِ عنه، ومنع منه مالك، وأبو حنيفة، وأحمد فى رواية ابنه صالح عنه . قال: فإن فعل، أهدى، وقال صاحباً أبى حنيفة: إن فعل، فعليه صدقة .

وللمانعين ثلاث علل .

إحداها: أنه يقتلُ الهَوَامَّ من رأسه، وهو ممنوع من التفلُّ .

الثانية: أنه ترفُّه، وإزالةُ شَعَثٍ يُنافى الإحرام .

الثالثة: أنه يستلذُّ رائحته، فأشبهه الطَّيِّب، ولا سيما الخطمى .

والعلل الثلاث واهية جداً، والصواب: جوازه للنص، ولم يُحَرِّمَ اللهُ ورسوله

(١) رواه البخارى (١٨٤٠) ومسلم (٢٨٤٢) وأبو داود (١٨٤٠) والنسائى (١٢٨/٥) وابن ماجه (٢٩٣٤) وقال النوى: وفى هذا الحديث فوائد منها: جواز اغتسال المحرم، وغسل رأسه، وإمرار اليد على شعره بحيث لا ينتف شعراً واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده من الجنابة، بل هو واجب عليه، وأما غسله تبرداً فمذهبنا ومذهب الجمهور جوازه بلا كراهة، ويجوز عندنا غسل رأسه بالسدر والخطمى، بحيث لا ينتف شعراً

على المحرم إزالة الشَّعَثِ بالاغتسال، ولا قتل القمل، وليس السَّدْرُ من الطيب في شيء.
الحكم السابع: أن الكفنَ مقدَّم على الميراث، وعلى الدين، لأن رسول الله ﷺ أمر أن يُكفَّنَ في ثوبيه، ولم يسأل عن وارثه، ولا عن دينٍ عليه، ولو اختلف الحال، لسأل.
وكما أن كسوته في الحياة مقدَّمة على قضاء دينه، فكذلك بعد الممات، هذا كلام الجمهور، وفيه خلاف شاذ لا يُعَوَّلُ عليه.

الحكم الثامن: جواز الاقتصار في الكفن على ثوبين، وهما إزارٌ ورداء، وهذا قول الجمهور. وقال القاضي أبو يعلى: لا يجوز أقلُّ من ثلاثة أثواب عند القدرة، لأنه لو جاز الاقتصار على ثوبين، لم يجز التكفين بالثلاثة لمن له أيتام، والصحيح خلاف قوله، وما ذكره يُنْقَضُ بالخشن مع الرفيع.

الحكم التاسع: أن المحرم ممنوعٌ من الطَّيِّب، لأن النبي ﷺ نهى أن يُمسَّ طيباً، مع شهادته له أنه يُبعثُ مليئاً، وهذا هو الأصل في منع المحرم من الطَّيِّب.
وفى «الصحيحين» من حديث ابن عمر: «لا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه ورسٌ أو زعفران»^(١).

وأمر الذي أحرم في جبة بعد ما تضمخ بالخلوق، أن تُنزعَ عنه الجبة، ويُغسلَ عنه أثرُ الخلوق. فعلى هذه الأحاديث الثلاثة مدارُ منع المحرم من الطيب. وأصرحها هذه القصة، فإن النهي في الحديثين الأخيرين، إنما هو عن نوع خاص من الطيب، لا سيما الخلوق، فإن النهي عنه عام في الإحرام وغيره.

وإذا كان النبي ﷺ قد نهى أن يُقرب طيباً، أو يمس به، تناول ذلك الرأس، والبدن، والثياب، وأما شمه من غير مس، فإنما حرَّمه من حرِّمه بالقياس، وإلا فلفظُ النهي لا يتناولُه بصريحه، ولا إجماعٌ معلومٌ فيه يجب المصير إليه، ولكن تحريمه من باب تحريم الوسائل، فإنَّ شمه يدعو إلى ملامسته في البدن والثياب، كما يحرم النظر إلى الأجنبية، لأنه وسيلة إلى غيره، وما حرَّم تحريم الوسائل، فإنه يُباح للحاجة، أو المصلحة الرَّاجحة، كما يُباح النظر إلى الأمة المُستامة، والمخطوبة، ومن شهدَ عليها، أو يعاملها، أو يطبُّها.

(١) رواه البخارى (١٥٤٢) ومسلم (٢٧٤٥) وأبو داود (١٨٢٤) والنسائى (١٣١/٥) وابن ماجه (٢٩٢٩)، (٢٩٣٢).

وعلى هذا، فإنما يُمنع المحرم من قصد شَمِّ الطيب للترَفُّ واللَّذَّة، فأما إذا وصلت الرائحة إلى أنفه من غير قصد منه، أو شَمَّ قصداً لاستعلامه عند شرائه، لم يُمنع منه، ولم يجب عليه سدُّ أنفه، فالأول: بمنزلة نظر الفجأة، والثانى: بمنزلة نظر المُستام والخاطب، وما يُوضَّح هذا، أن الذين أباحوا للمحرم استدامة الطيب قبل الإحرام، منهم من صرَّح بإباحة تعمُّد شَمِّه بعد الإحرام، صرَّح بذلك أصحاب أبى حنيفة، فقالوا: فى «جوامع الفقه» لأبى يوسف: لا بأس بأن يشم طيباً تطيَّب به قبل إحرامه، قال صاحب «المفيد»: إن الطيب يتصلُّ به، فيصير تبعاً له ليدفع به أذى التعب بعد إحرامه، فيصير كالسَّحور فى حق الصائم يدفع به أذى الجوع والعطش فى الصوم، بخلاف الثوب، فإنه بائن عنه .

وقد اختلف الفقهاء، هل هو ممنوع من استدامته، كما هو ممنوع من ابتدائه، أو يجوز له استدامته؟ على قولين . فمذهب الجمهور: جوازُ استدامته اتباعاً لما ثبت بالسُّنة الصحيحة عن النبى ﷺ أنه كان يتطيَّب قبل إحرامه، ثم يرى ويبيصُ الطيب فى مفارقه بعد إحرامه^(١) .

وفى لفظ: «وهو يلبى» وفى لفظ: «بعد ثلاث» . وكل هذا يدفع التأويل الباطل الذى تأوَّله من قال: إن ذلك كان قبل الإحرام، فلما اغتسل، ذهب أثره . وفى لفظ: كان رسولُ الله ﷺ إذا أراد أن يُحرِّم، تطيَّب بأطيب ما يجد، ثم يرى ويبيصُ الطيب فى رأسه ولحيته بعد ذلك^(٢) . ولله ما يصنع التقليد، ونصرة الآراء بأصحابه .

وقال آخرون منهم: إن ذلك كان مختصاً به، ويردُّ هذا أمران، أحدهما: أنَّ دعوى الاختصاص، لا تُسمعُ إلا بدليل .

والثانى: ما رواه أبو داود، عن عائشة، كنا نخرجُ مع رسولِ ﷺ إلى مكة، فنُضَمُّدُ جباهنا بالسُّكِّ المطيب عند الإحرام، فإذا عرِقت إحدانا، سأل على وجهها، فبرأه النبى ﷺ فلا ينهانا^(٣) .

الحكم العاشر: أن المحرم ممنوع من تغطية رأسه، والمراتب فيه ثلاث: ممنوع منه بالاتفاق، وجائز بالاتفاق، ومختلف فيه، فالأول: كلُّ متصل ملامس يُرادُ لستر

(١) رواه البخارى (١٥٣٧، ١٥٣٩) ومسلم (٢٧٨٠، ٢٧٨٦) وأبو داود (١٧٤٥) والنسائى (١٣٩/٥، ١٤٤) وأحمد (٢٤٥، ٣٨/٦) عن عائشة رضى الله عنها .

(٢) رواه مسلم (٢٧٩٢) كتاب الحج، باب: الطيب للمحرم عند الإحرام . (٣) صحيح . رواه أبو داود (١٨٣٠) .

الرأس، كالعِمَامَةِ، والقُبَّعةِ، والطَّاقِيَةِ، والخُوذةِ، وغيرها.

والثاني: كالخِيمة، والبيْتِ، والشَّجَرَةِ، ونحوها، وقد صحَّ عن النبي ﷺ، أنه ضُرِبَتْ لَهُ قُبَّةٌ بِنَمِرَةٍ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، إلا أن مالكا منع المحرم أن يضع ثوبه على شجرة لِيَسْتَظِلَّ به، وخالفه الأكثرون، ومنع أصحابه المحرم أن يَمْشِيَ فِي ظِلِّ الْمَحْمِلِ.

والثالث: كالمَحْمِلِ، والمَحَارَةِ، والهَوْدَجِ، فيه ثلاثة أقوال: الجواز، وهو قولُ الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله، والثاني: المنع. فإن فعل، افتدى، وهو مذهبُ مالك رحمه الله. والثالث: المنع، فإن فعل، فلا فِدْيَةَ عليه، والثلاثة رواياتٌ عن أحمد رحمه الله.

الحكم الحادي عشر: منع المحرم من تغطية وجهه، وقد اختلف في هذه المسألة. فمذهب الشافعي وأحمد في رواية: إباحته، ومذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحمد في رواية: المنع منه، وبإباحته قال ستة من الصحابة: عثمان، وعبد الرحمن بن عوف، وزيد بن ثابت، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وجابر رضي الله عنهم. وفيه قول ثالث شاذ: إن كان حياً، فله تغطية وجهه، وإن كان ميتاً، لم يجز تغطية وجهه، قاله ابن حزم، وهو اللائق بظاهريته.

واحتج المبيحون بأقوال هؤلاء الصحابة، وبأصل الإباحة، وبمفهوم قوله: «وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ»، وأجابوا عن قوله: «وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ»، بأن هذه اللفظة غير محفوظة فيه. قال شعبة: حدثني أبو بشر، ثم سألتُه عنه بعد عشر سنين، فجاء بالحديث كما كان، إلا أنه قال: «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، وَلَا وَجْهَهُ». قالوا: وهذا يدل على ضعفها^(١). قالوا: وقد روى في الحديث: «خَمِّرُوا وَجْهَهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ»^(٢).

(١) قال الحاكم في «علوم الحديث»: وذكر الوجه في هذا الحديث تصحيف من الرواة لإجماع الثقات الاثبات من أصحاب عمرو بن دينار على روايته «وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ» وهو المحفوظ، وتعقبه الزيلعي في «نصب الراية» (٢٨/٣) بقوله: والمرجع في ذلك إلى مسلم لا إلى الحاكم. فإن الحاكم كثير الأوهام، وأيضاً فالتصحيف إنما يكون في الحروف المتشابهة وأى مشابهة بين الوجه والرأس في الحروف؟ هذا على تقدير ألا يذكر في الحديث غير الوجه، فكيف وقد جمع بينهما أعنى الرأس والوجه، والروايتان عند مسلم، ففي لفظ اقتصر على الوجه فقال: «وَلَا تَخْمُرُوا وَجْهَهُ» وفي لفظ جمع بين الوجه والرأس، فقال: «وَلَا تَخْمُرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ» وفي لفظ اقتصر على الرأس، وفي لفظ قال: فأمرهم رسول الله ﷺ أن يغسلوه بماء وسدر، وأن يكشفوا وجهه حسبته قال: ورأسه، فإنه يبعث وهو يهل، ومثل هذا بعيد من التصحيف.

(٢) ضعيف. رواه الشافعي في «الأم» (٢٣٩/١) وفي «المسند» (٢١١/١) ومن طريقه البيهقي (٣٩٣/٣) وضعفه ابن التركماني بقوله: فيه أمران، أحدهما أن ابن عيينة لم يذكر سنده، والثاني أن ابن أبي حرة وضعفه الساجي

الحكم الثانى عشر: بقاء الإحرام بعد الموت، وأنه لا ينقطع به، وهذا مذهب عثمان، وعلى، وابن عباس، وغيرهم رضى الله عنهم، وبه قال أحمد، والشافعى، وإسحاق، وقال أبو حنيفة، ومالك، والأوزاعى: ينقطع الإحرام بالموت، ويصنع به كما يصنع بالحلال، لقوله ﷺ: « إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ »^(١).

قالوا: ولا دليل فى حديث الذى وقصته راحلته، لأنه خاص به، كما قالوا فى صلاته على النجاشى: إنها مختصة به.

قال الجمهور: دعوى التخصيص على خلاف الأصل، فلا تقبل، وقوله فى الحديث: « فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّياً »، إشارة إلى العلة. فلو كان مختصاً به، لم يُشر إلى العلة، ولا سيما إن قيل: لا يصح التعليل بالعلة القاصرة. وقد قال نظير هذا فى شهداء أحد، فقال: « زَمَلُوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ، بِكُلُّوْمَهُمْ، فَإِنَّهُمْ يُبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِّ، وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ »^(١). وهذا غير مختص بهم، وهو نظير قوله: « كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِيهِ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّياً ». ولم تقولوا: إن هذا خاص بشهداء أحد فقط، بل عدّيتهم الحكم إلى سائر الشهداء مع إمكان ما ذكرتم من التخصيص فيه. وما الفرق؟ وشهادة النبى ﷺ فى الموضعين واحدة، وأيضاً: فإن هذا الحديث موافق لأصول الشرع والحكمة التى رتب عليها المعاد، فإن العبد يُبعث على ما مات عليه، ومن مات على حالة بُعث عليها فلو لم يرد هذا الحديث، لكان أصول الشرع شاهدة به. والله أعلم.



فصل

فى إفاضته ﷺ من عرفة

عدنا إلى سياق حَجَّتِهِ ﷺ.

فلما غربت الشمس، واستحكم غروبها بحيث ذهبَت الصُّفْرَةُ، أفاض من عرفة، وأردف أسامة بن زيد خلفه، وأفاض بالسكينة، وضمَّ إليه رِمام ناقته، حتى إن رأسها

(١) رواه مسلم (٤١٤٥) والترمذى (١٣٧٦) والنسائى (٢٥١/٦) عن أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) صحيح. رواه أحمد (٤٣١/٥) والنسائى (٧٨/٤) من حديث عبد الله بن ثعلبة رضى الله عنه.

لِيُصِيبُ طَرْفَ رَحْلِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ؛ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيضَاعِ»^(١). أى: ليس بالإسراع.

وأفاض من طريق المأزمين^(٢)، ودخل عَرَقَةً من طريق ضَبٍّ، وهكذا كانت عادته صلواتُ الله عليه وسلامُهُ فى الأعيادِ، أن يُخالف الطريق، وقد تقدّم حكمة ذلك عند الكلام على هَذِيهِ فى العيد.

ثم جعل يسيرُ العَتَقَ، وهو ضربٌ من السَّيرِ ليس بالسَّريع، ولا البطيئ. فإذا وجد فَجْوَةً وهو المتَّسِعُ، نصَّ سيره، أى: رفعه فوق ذلك، وكلما أتى ربوةً من تلك الرُّبَى، أرخى للناقة زمامها قليلاً حتى تصعد.

وكان يُلبى فى مسيره ذلك، لم يقطع التلبية. فلما كان فى أثناء الطريق، نزل ﷺ، فبال، وتوضأ وضوءاً خفيفاً، فقال له أسامة: الصلاة يا رسول الله، فقال: «الصلاة - أو المصلى - أَمَامَكَ»^(٣).

ثم سار حتى أتى المزدلفة، فتوضأ وضوء الصلاة، ثم أمر بالأذان، فأذن المؤذن، ثم أقام، فصلى المغرب قبل حطِّ الرِّحَالِ، وتبريكِ الجمال، فلما حطُّوا رحالهم، أمر فأقيمت الصلاة، ثم صلى عشاء الآخرة بإقامة بلا أذان، ولم يُصل بينهما شيئاً^(٤). وقد روى: أنه صلاهما بأذنين وإقامتين، وروى بإقامتين بلا أذان، والصحيح: أنه

(١) رواه البخارى (١٦٧١) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

(٢) تثنى مأزم. والمأزم: المضيق فى الجبال حيث يلتقى بعضها ببعض ويتسع ما وراءه «النهاية» لابن الاثير (٢٨٨/٤).

(٣) رواه البخارى (١٦٦٩) ومسلم (٣٠٣٤) من حديث أسامة بن زيد رضى الله عنه.

(٤) قال البخارى: حدثنا عمرو بن خالد، حدثنا زهير، حدثنا أبو إسحاق قال سمعت عبد الرحمن بن يزيد يقول:

حج عبد الله رضى الله عنه، فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك، فأمر رجلاً فأذن وأقام، ثم صلى المغرب، وصلى بعدها ركعتين، ثم دعا بعشائه فتعشى ثم أمر - أرى رجلاً - فأذن وأقام. قال عمرو لا أعلم الشك إلا من زهير «ثم صلى العشاء ركعتين فلما طلع الفجر قال: إن النبى ﷺ كان لا يصلى هذه الساعة إلا هذه الصلاة فى هذا المكان من هذا اليوم. قال عبد الله: هى صلاتان تُحوَّلان عن وقتها: صلاة المغرب بعد ما يأتى الناس المزدلفة، والفجر حين يزيغ الفجر، قال: رأيت النبى ﷺ يفعلهُ» رواه البخارى (١٦٧٥)

وقال الزيلعى فى «نصب الراية» (٧٠/٣): روى أن النبى ﷺ صلى المغرب بالمزدلفة، ثم تعشى، ثم أفرد

الإقامة للعشاء، قلت: غريب. إهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: وفى هذا الحديث مشروعية الأذان والإقامة لكل من الصلاتين إذا جمع بينهما، قال ابن حزم: لم نجد مروياً عن النبى ﷺ، ولو ثبت عنه لقلت به، ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبى بكر =

صلاهما بأذان وإقامتين^(١)، كما فعل بعرفة.

ثم نام حتى أصبح، ولم يُحَى تلك الليلة، ولا صَحَّ عنه فى إحياء لَيْلَتِي العيدين شئ^(٢). « وَأَذَنَ فى تلك الليلة لِضَعْفَةِ أَهْلِهِ أَنْ يَتَقَدَّمُوا إِلَى مِنَى قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ،

= بن عياش عن أبى إسحاق فى هذا الحديث: قال أبو إسحاق فذكرته لأبى جعفر محمد بن على فقال: أما نحن أهل البيت فهكذا نصنع قال ابن حزم: وقد روى عن عمر من فعله، قلت: أخرجه الطحاوى بإسناد صحيح عنه، ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فاذن لهم ليجتمعوا ليجمع بهم، لا يخفى تكلفه، ولو تأتى له ذلك فى حق عمر - لكونه كان الإمام الذى يقيم للناس حجهم - لم يثأت له فى حق ابن مسعود لأنه إن كان معه ناس من أصحابه لا يحتاج فى جمعهم إلى من يؤذن لهم، وقد أخذ بظاهره مالك، وهو اختيار البخارى. وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً، ومع كونه لم يروه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع. قال ابن عبد البر: وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما رواه فى ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً.

قلت: الجواب عن ذلك أن مالكا اعتمد على صنع عمر فى ذلك وإن كان لم يروه فى «الموطأ» واختار الطحاوى ما جاء عن جابر يعنى فى حديثه الطويل الذى أخرجه مسلم أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين، وهذا قول الشافعى فى القديم ورواية عن أحمد وبه قال ابن الماجشون وابن حزم وقواه الطحاوى بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة. وقال الشافعى فى الجديد والثورى وهو رواية عن أحمد: يجمع بينهما بإقامتين فقط. وهو ظاهر حديث أسامة الماضى، قريباً حيث قال «أقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء» وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوى وغيره. وكأنه كان يراه من الأمر الذى يتخير فيه الإنسان، وهو المشهور عن أحمد، واستدل بحديث ابن مسعود على جواز التنفل بين الصلاتين لمن أراد الجمع بينهما لكون ابن مسعود تعشى بين الصلاتين، ولا حجة فيه لأنه لم يرفعه، ويحتمل أن لا يكون قصد الجمع وظاهر صنيعه يدل على ذلك لقوله إن المغرب تحول عن وقتها فرأى أنه وقت هذه المغرب خاصة، ويحتمل أن يكون قصد الجمع وكان يرى أن العمل بين الصلاتين لا يقطعه إذا كان ناولاً للجمع، ويحتمل قوله «تحول عن وقتها» أى المعتاد، وأما إطلاقة على صلاة الصبح أنها تحول عن وقتها فليس معناه أنه أوقع الفجر قبل طلوعها، وإنما أراد أنها وقعت قبل الوقت المعتاد فعلها فيه فى الحضر «فتح البارى» (٣/٦١٣، ٦١٤).

(١) وهذا هو الوارد عن النبى ﷺ كما فى حديث جابر الطويل فى صفة حجة النبى ﷺ، والحديث سق تخريجه أكثر من مرة.

(٢) ويستدل البعض على إحياء ليلتى العيد بحديث «من أحيا ليلة الفطر وليلة الأضحى لم يمِت قلبه يوم تموت القلوب» قال الهيثمى فى «المجمع» (٢/١٩٨) رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط وفيه عمر بن هارون البلخى والغالب عليه الضعف وأثنى عليه ابن مهدي وغيره ولكن ضعفه جماعة كثيرة والله أعلم. اهـ وتعقبه الألبانى فقال: ابن مهدي له فيه قول آخر معاكس لهذا وهو: «لم يكن له عندى قيمة» وقد قال فيه ابن معين وصالح جزرة «كتاب» وكذا قال ابن الجوزى فى «الموضوعات» (٢/١٤٢) وساق له حديثاً اتهمه بوضعه. وقال ابن حبان (٢/٩١) «كان ممن يروى عن الثقات المعضلات، ويدعى شيوخاً لم يره» فالرجل ساقط منهم، وقد مضى له بعض الأحاديث الموضوعية... وروى الحديث من طريق أخرى بلفظ «من قام ليلتى العيدين محتسباً لله، لم يمِت قلبه يوم تموت القلوب» ضعيف جداً، رواه ابن ماجه (١/٥٤٢) عن بقية بن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبى أمامة مرفوعاً. قال فى «الزوائد» «إسناده ضعيف لتدليس بقية» وقال العراقى فى «تخريج الإحياء» (١/٣٢٨): «إسناده ضعيف».

وكانَ ذلكَ عندَ غيبوبةِ القَمَرِ، وأمرهم أن لا يَرْمُوا الجَمْرَةَ حتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ^(١) (حديث صحيح صححه الترمذى وغيره).

وأما حديثُ عائشةَ رضی اللہ عنہا: «أرسلَ رسولُ اللہ ﷺ بأُمِّ سلمةَ ليلةَ النحرِ، فرمَتْ الجَمْرَةَ قَبْلَ الفَجْرِ، ثم مَضَتْ، فافاضَتْ، وكانَ ذلكَ اليومُ الذى يكونُ رسولُ اللہ ﷺ - تعنى عندها^(٢) (رواه أبو داود)، فحديث منكر، أنكره الإمام أحمد وغيره، ومما يدلُّ على إنكاره أن فيه: أن رسولَ اللہ ﷺ أمرها أن تُوافي صلاةَ الصبحِ يومَ النحرِ بمكة. وفي رواية: «تُوافيه بمكة»، وكان يومها، فأحب أن تُوافيه، وهذا من المحال قطعاً.

قال الأثرم: قال لى أبو عبد الله: حدثنا أبو معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن زينب بنتِ أم سلمة: أن النبى ﷺ أمرها أن تُوافيه يومَ النحرِ بمكة، لم يُسنده غيره، وهو خطأ.

وقال وكيع: عن أبيه مرسلًا: إن النبى ﷺ، أمرها أن تُوافيه صلاةَ الصبحِ يومَ

= قلت: بقية سيء التدليس، فإنه يروى عن الكذابين عن الثقات ثم يسقطهم من بينه وبين الثقات ويدلس عنهم! فلا يبعد أن يكون شيخه الذى أسقطه فى هذا الحديث من أولئك الكذابين، فقد قال ابن القيم فى هدبه ﷺ ليلة النحر من المناسك «ثم نام حتى أصبح. ولم يحى تلك الليلة، ولا صح عنه فى إحياء ليلتى العيدين شيء» ثم رأيت الحديث من رواية عمر بن هارون الكذاب، والمذكور فى الحديث السابق، يرويه عن ثور بن يزيد به، فلا أستبعد أن يكون هو الذى تلقاه بقية عنه ثم دلَّسه وأسقطه ثم ذكر الشيخ الألبانى حديثاً آخر وهو: «من أحيا الليالى الأربع وجبت له الجنة، ليلة التروية وليلة عرفة وليلة النحر، وليلة الفطر» ثم قال: موضوع، رواه نصر المقدسى فى جزء من «الأمالى» (٢/١٨٦) عن سويد بن سعيد حدثنى عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن وهب بن منبه عن معاذ بن جبل مرفوعاً، وهذا إسناد موضوع كما يأتى بيانه، وأورده السيوطى فى «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر عن معاذ، فتعقبه شارحه المناوى بقوله: «قال ابن حجر فى «تخريج الأذكار»: حديث غريب، وعبد الرحيم بن زيد العمى أحد رواة متروك وسبقه ابن الجوزى فقال: حديث لا يصح، وعبد الرحيم قال يحى: كذاب، والنسائى: متروك» قلت: وسويد بن سعيد ضعيف أيضاً، فالإسناد ظلمات بعضها فوق بعض! والحديث أورده المنذرى فى «الترغيب» (٢/١٠٠) بلفظ «.. الليالى الخمس...» فذكره وزاد فى آخره: «وليلة النصف من شعبان» ثم قال: «رواه الأصبهاني» وأشار المنذرى لضعفه أو وضعه. قلت: وهو عند الأصبهاني فى «الترغيب» (ق ٢/٥٠) من الوجه المذكور. اهـ «السلسلة الضعيفة» (١٢/١١، ١٢).

(١) صحيح. رواه الترمذى (٨٩٣) وقال الترمذى: حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم. لم يروا بأساً أن يتقدم الضعفة من المزدلفة بليل، يصيرون إلى منى.

وقال أكثر أهل العلم بحديث النبى ﷺ، أنهم لا يرمون حتى تطلع الشمس ورخصَ بعض أهل العلم فى أن يرموا بليل، والعمل على حديث النبى ﷺ أنهم لا يرمون وهو قول الثورى وهو قول الثورى والشافعى.

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (١٩٤٢) والبيهقى (١٣٣/٥) وقد أنكره الإمام أحمد كما قال المصنف.

النحر بمكة، أو نحو هذا، وهذا أعجبُ أيضاً، أن النبى ﷺ يوم النحر وقت الصُّبح، ما يصنعُ بمكة؟ ينكر ذلك. قال: فجيئتُ إلى يحيى بن سعيد، فسألته، فقال: عن هشام عن أبيه: «أمرها أن تُوفى» وليس «تُوفيه» قال: وبين ذَيْنِ فرق. قال: وقال لى يحيى: سل عبد الرحمن عنه، فسألته، فقال: هكذا سفيان عن هشام عن أبيه. قال الخلال: سها الأثرم فى حكايته عن وكيع: «تُوفيه»، وإنما قال وكيع: توفى منى. وأصاب فى قوله: «تُوفى» كما قال أصحابه، وأخطأ فى قوله: «منى».

قال الخلال: أنبأنا على بن حرب، حدثنا هارون بن عمران، عن سليمان بن أبى داود، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: أخبرتنى أم سلمة، قالت: قدَّمنى رسولُ الله ﷺ فيمن قدَّم من أهله لَيْلَةَ المزدلفة. قالت: فرميتُ بليل، ثم مضيتُ إلى مكة، فصليتُ بها الصبح، ثم رجعتُ إلى منى.

قلت: سليمان بن أبى داود هذا: هو الدمشقى الخولانى، ويقال: ابن داود. قال أبو زرعة عن أحمد: رجل من أهل الجزيرة ليس بشيء. وقال عثمان بن سعيد: ضعيف^(١).

قلت: ومما يدل على بطلانه، ما ثبت فى «الصحيحين» عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: استأذنتُ سودةَ رسولَ الله ﷺ لَيْلَةَ المزدلفة، أن تدفعَ قبله، وقبلَ حطمةِ الناسِ، وكانتِ امرأةَ ثَبَطةَ، قالت: فأذنَ لها، فخرَجَتْ قبلَ دفعه، وحِسِنًا حتَّى أصبحنا، فدفعنا بدفعه، ولأنَّ أَكُونَ استأذنتُ رسولَ الله ﷺ كما استأذنته سودةُ أَحَبُّ إلىَّ من مفروحٍ به^(٢). فهذا الحديث الصحيح، يبين أن نساءه غير سودة، إنما دفعن معه.

فإن قيل: فما تصنعون بحديث عائشة الذى رواه الدارقطنى وغيره عنها، أن رسول الله ﷺ «أمر نساءه أن يخرجنَ من جَمْعِ لَيْلَةِ جَمْع، فَيَرْمِينَ الجمرَةَ، ثم تُصبح فى منزلها، وكانت تصنعُ ذلك حتى ماتت»^(٣).

(١) اختلف علماء الجرح والتعديل فى سليمان بن داود، فوثقه جماعة وضعفه آخرون، ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال فى «التقريب» (١/٣٢٤): صدوق.

(٢) رواه البخارى (١٦٨١) ومسلم (٣٠٦١).

(٣) ضعيف. رواه الدارقطنى (٢/٢٧٣) وفى سنده محمد بن حميد الرازى وهو ضعيف كما فى «التقريب» (١٥٦/٢).

قيل: يرده محمد بن حميد أحد رواة، كذبه غير واحد. ويردّه أيضاً: حديثها الذي في «الصحيحين» وقولها: وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كما استأذنته سودة.

وإن قيل: فَهَبْ أَنْكُمْ يُمَكِّنْكُمْ رُدُّ هَذَا الْحَدِيثِ، فما تصنعون بالحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، عن أم حبيبة، أن رسول الله ﷺ، بعث بها من جَمْعٍ بَلِيلٍ^(١). قيل: قد ثبت في «الصحيحين» أن رسول الله ﷺ قَدَّمَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَنْ قَدَّمَ^(٢). وثبت أنه قدّم سودة، وثبت أنه حبس نساءه عنده حتى دفعن بدفعه. وحديث أم حبيبة، انفرد به مسلم. فإن كان محفوظاً، فهي إذاً من الضعفة التي قدّمها.

فإن قيل: فما تصنعون بما رواه الإمام أحمد، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ: بعث به مع أهله إلى مَنَى يَوْمَ النَّحْرِ، فَرَمَوْا الْجُمُرَةَ مَعَ الْفَجْرِ^(٣). قيل: نُقَدِّمُ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ الْآخَرَ الَّذِي رَوَاهُ أَيْضاً الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ وَقَالَ: «لَا تَرْمُوا الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(٤). ولفظ أحمد فيه: قَدَّمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُغَيْلَمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمُرَاتٍ لَنَا مِنْ جَمْعٍ، فَجَعَلَ يَنْطَحُ أَفْخَاذَنَا وَيَقُولُ: «أَيُّ بَنِي؛ لَا تَرْمُوا الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(٥). لأنه أصح منه، وفيه نهى النبي ﷺ عن رمي الجمرة قبل طلوع الشمس، وهو محفوظ بذكر القصة فيه. والحديث الآخر إنما فيه: أنهم رموها مع الفجر، ثم تأملنا فإذا أنه لا تعارض بين هذه الأحاديث، فإنه أمر الصبيان أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس، فإنه لا عذر لهم

(١) رواه مسلم (٣٠٦٦) والنسائي (٥/٢٦١، ٢٦٢).

(٢) رواه البخاري (١٦٧٨) ومسلم (٣٠٦٨) وأبو داود (١٩٣٩) والنسائي (٥/٢٦١).

(٣) ضعيف. رواه أحمد (١/٣٢٠) والطبراني في «الكبير» (١١/٤٣٠) برقم (١٢٢٢٠) والطبراني (٢٧٢٩) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٢١٥) وابن عدي في «الكامل» (٤/٢٤) وفي سنده شعبة بن دينار مولى ابن عباس، ضعفه الساجي وأبو زرعة الرازي. وقال ابن حبان: يروى عن ابن عباس مالا أصل له، كأنه ابن عباس آخر «المجروحين» (١/٣٦١) وقال الحافظ في «التقريب» (١/٣٥١) صدوق سيء الحفظ.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) صحيح لطريقه. رواه أحمد (١/٢٣٤ و ٣١١) وأبو داود (١٩٤٠) والنسائي (٥/٢٧٠ - ٢٧٢) والبخاري في «شرح السنة» (١٩٤٢، ١٩٤٣) وابن ماجه (٣٠٢٥) والطبراني في «الكبير» (١٢٦٩٩ و ١٢٧٠٣) والطحاوي (٢/٢١٧) وابن حبان (٣٨٦٩ - إحصان) والطح: الضرب الخفيف بطن الكف ونحوه، قال أبو عبيد في «غريب الحديث» (١/١٢٨، ١٢٩): اللطح: الضرب، يقال منه: لطح الرجل بالأرض والأغيلة: تصغير الغلّة.

فى تقديم الرمى، أما مَنْ قَدَّمَهُ من النساء، فَرَمَيْنَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِلْعُذْرِ والخوف عليهن من مزاحمة الناس وحَطْمِهِمْ، وهذا الذى دلت عليه السُّنَّةُ جواز الرمى قبل طلوع الشمس، للعذر بمرض، أو كِبَرٍ يَشُقُّ عليه مزاحمةُ الناس لأجله، وأما القادرُ الصحيح، فلا يجوز له ذلك.

وفى المسألة ثلاثة مذاهب، أحدها: الجوازُ بعد نصف الليل مطلقاً للقادر والعاجز، كقول الشافعى وأحمد رحمهما الله، والثانى: لا يجوزُ إلا بعد طلوع الفجر، كقول أبى حنيفة رحمه الله، والثالث: لا يجوزُ لأهل القدرة إلا بعد طلوع الشمس، كقول جماعة من أهل العلم. والذى دَلَّتْ عليه السُّنَّةُ، إنما هو التعجيل بعد غيوبة القمر، لا نصف الليل، وليسَ مع مَنْ حدَّه بالنصف دليل. . والله أعلم.



فصل

فى وقت الوقوف بعرفة

فلما طلع الفجر، صلاها فى أول الوقت لا قبله قطعاً بأذان وإقامة يومَ النحر، وهو يومُ العيد، وهو يومُ الحجِّ الأكبر، وهو يومُ الأذان ببراءة الله ورسوله من كُلِّ مشرك.

ثم ركبَ حتى أتى موقِفَه عند المَشْعَرِ الحَرَامِ، فاستقبل القبلة، وأخذ فى الدعاء والتضرُّع، والتكبير، والتهلِيل، والذِّكْر، حتى أسفر جداً، وذلك قبلَ طُلُوعِ الشمس.

وهناك سألَه عُرْوَةُ بنُ مُضَرَّس الطَّائِي، فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّى جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طِيٍّ، أَكَلْتُ رَاحِلَتِي، وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ وَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ وَقَدْ وَفَّ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ أَتَمَّ حَجَّهُ، وَقَضَى نَفْسَهُ »^(١).

قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وبهذا احتج مَنْ ذهب إلى أن الوقوفَ بمزدلفة والمبيتَ بها، ركن كعرفة، وهو

(١) صحيح. رواه أحمد (٢٦١/٤)، والترمذى (٨٩١) وأبو داود (١٩٥٠) والنسائى (٢٦٣/٥) والدارمى

(٥٩/٢) وابن ماجه (٣٠١٦).

مذهبُ اثنين من الصحابة، ابنِ عباس، وابن الزُّبير رضى اللهُ عنهما، وإليه ذهب إبراهيمُ النَّخَعِيُّ، والشَّعْبِيُّ، وعلقمة، والحسنُ البصرى، وهو مذهب الأوزاعى، وحماد بن أبى سليمان، وداود الظاهرى، وأبى عُبَيْدِ القاسم بن سلام، واختاره المحمّدان: ابنُ جرير، وابن خُزَيْمَة، وهو أحد الوجوه للشافعية، ولهم ثلاثُ حجج، هذه إحداها، والثانية: قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

والثالثة: فعلُ رسول الله ﷺ الذى خرج مخرجَ البيان لهذا الذكر المأمور به.

واحتجَّ مَنْ لم يره رُكناً بأمرين، أحدهما: أن النبى ﷺ مدَّ وقتَ الوقوف بعرفة إلى طلوع الفجر، وهذا يقتضى أن مَنْ وقف بعرفة قبل طلوع الفجر بأيسر زمان، صحَّ حَجُّه، ولو كان الوقوفُ بمزدلفة رُكناً لم يصحَّ حَجُّه.

الثانى: أنه لو كان رُكناً، لاشتراك فيه الرجالُ والنساءُ، فلما قدَّمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم النساء بالليل، علِّمَ أنه ليس برُكن، وفى الدليلين نظر، فإن النبى ﷺ إنما قدَّمهن بعد المبيت بمزدلفة، وذكر الله تعالى بها لصلاة عشاء الآخرة، والواجبُ هو ذلك. وأما توقيتُ الوقوف بعرفة إلى الفجر، فلا يُنافى أن يكون المبيت بمزدلفة رُكناً، وتكونُ تلك الليلة وقتاً لهما كوقت المجموعتين من الصلوات، وتضييق الوقت لأحدهما لا يُخرجه عن أن يكون وقتاً لهما حال القدرة.



فصل

فى نسكه ﷺ بالمزدلفة

وقف ﷺ فى موقفه، وأعلم الناس أن مزدلفة كُلُّها موقف، ثم سار من مُزدَلِفَة مُرَدِّفاً للفضل بن العباس وهو يُلبى فى مسيره، وانطلق أسامةُ بن زيد على رجليه فى سَبَاقٍ قُرَيْشٍ.

وفى طريقه ذلك أمر ابن عباس أن يَلْقُطَ له حَصَى الجِمار، سبعَ حصيات، ولم يكسرها من الجبل تلك الليلة كما يفعل مَنْ لا علم عنده، ولا التقطها بالليل، فالتقط له سبع حصيات من حَصَى الخَذَفِ، فجعل يَنْفُضُهُنَّ فى كَفِّهِ ويقولُ: «بأُمثال

هؤلاء فارموا، وإياكم والغلو فى الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو فى الدين»^(١).

وفى طريقه تلك، عرّضت له امرأة من خثعم جميلة، فسأله عن الحج عن أبيها وكان شيخاً كبيراً لا يستمسك على الراحلة، فأمرها أن تحج عنه، وجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، فوضع يده على وجهه، وصرفه إلى الشق الآخر، وكان الفضل وسيماً، فقيل: صرف وجهه عن نظرها إليه، وقيل: صرفه عن نظره إليها، والصواب: أنه فعله للأمرين، فإنه فى القصة جعل ينظر إليها وتنظر إليه^(٢).

وسأله آخر هنالك عن أمه، فقال: إنها عجوز كبيرة، فإن حملتها لم تستمسك، وإن ربطتها خشيت أن أقتلها، فقال: «أرأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضيه؟ قال: نعم. قال: «فحج عن أمك»^(٣).

فلما أتى بطن محسر، حرّك ناقته وأسرع السير، وهذه كانت عادته فى المواضع التى نزل فيها بأس الله بأعدائه، فإن هنالك أصاب أصحاب الفيل ما قص الله علينا، ولذلك سُمى ذلك الوادى وادى محسر، لأن الفيل حسر فيه، أى: أعيمى، وانقطع عن الذهاب إلى مكة، وكذلك فعل فى سلوكه الحجر ديار ثمود، فإنه تقنّع بثوبه، وأسرع السير^(٤).

(١) صحيح. رواه أحمد (٢١٥/١، ٣٤٧) والنسائي (٢٦٨/٥) وابن ماجه (٣٠٢٩) وابن الجارود (٤٧٣) والطبرانى فى «الكبير» (١٢٧٤٧) والحاكم (٤٦٦/١) وصححه ووافقه الذهبى.

(٢) رواه البخارى (١٥١٣) ومسلم (٣١٩٣) ومالك فى «الموطأ» (١/٣٥٩) وأبو داود (١٨٠٩) والنسائي (١١٨/٥)، وهذه القصة كانت عند المنحر بعدما روى رسول الله ﷺ الجمره وقد جاء ذلك صريحاً عند البخارى (٦٢٢٨) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: أردف رسول الله ﷺ الفضل بن عباس يوم النحر خلفه على محجز راحلته، وكان الفضل رجلاً وضيقاً فوقف النبى ﷺ للناس يفتيهم وأقبلت امرأة من خثعم وضيفة تستفتى رسول الله ففطق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنهما، فالتفت النبى ﷺ والفضل ينظر إليها، فأخلف بيده فأخذ بذقن الفضل فعدل وجهه عن النظر إليها فقالت: يا رسول الله إن فريضة الله فى الحج على عباده أدركت أبى شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوى على الراحلة فهل يقضى عنه أن أحج عنه؟ قال: «نعم» وقد روى هذه القصة أيضاً على بن أبى طالب رضى الله عنه، وذكر أن الاستفتاء كان عند المنحر، بعد ما روى رسول الله ﷺ الجمره، وزاد: فقال له العباس يا رسول الله لم لويت عنى ابن عمك؟ قال: «أريت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما».

(٣) حسن. رواه أحمد (٢١٢/١) والنسائي (١١٨/٥، ١١٩، ٢٢٩/٨) والدارمى (٤٠/٢، ٤١) والطبرانى فى «الكبير» (٥٧٨/١٨) وابن حبان (٣٩٩٠ - إحصان).

(٤) رواه البخارى (٣٣٨٠) ومسلم (٧٣٢٠) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

وَمُحَسَّرٌ: برزخٌ بين مَنَى وبين مُزْدَلِفَةَ، لا مِنْ هَذِهِ، ولا مِنْ هَذِهِ، وَعُرْنَةُ: برزخ بين عرفة والمشعر الحرام، فبين كُلِّ مشعرين برزخ ليس منهما، فَمَنَى: من الحرم، وهى مشعر، وَمُحَسَّرٌ: من الحرم، وليس بمشعر، ومزدلفة: حرم ومشعر، وَعُرْنَةُ ليست مشعراً، وهى من الحل، وعرفة: حل ومشعر .

وسلك ﷺ الطريقَ الوُسْطى بين الطريقين، وهى التى تخرج على الجمرة الكبرى، حتى أتى مَنَى، فأتى جمرة العقبة، فوقف فى أسفلِ الوادى، وجعل البيتَ عن يساره، ومَنَى عن يمينه، واستقبلَ الجمرةَ وهو على راحلته، فرماها راكباً بعد طلوع الشمس، واحدة بعد واحدة، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ، وحينئذ قطع التلبية.

وكان فى مسيره ذلك يُلَبِّي حتى شرع فى الرمى، ورمى وبلالٌ وأسامَةُ معه، أحدهما آخِذٌ بِخُطَامِ نَاقَتِهِ، وَالْآخَرُ يُظَلِّلُهُ بِثُوبٍ مِنَ الْحَرِّ^(١). وفى هذا: دليل على جواز استظلال الْمُحَرِّمِ بِالْمَحْمِلِ ونحوه إن كانت قصة هذا الإظلال يَوْمَ النَّحْرِ ثابتة، وإن كانت بعده فى أيام مَنَى، فلا حُجَّةَ فيها، وليس فى الحديث بيانٌ فى أى زمن كانت. واللَّهِ أَعْلَمُ.



فصل

فى نسكه ﷺ فى مَنَى

ثم رجع إلى مَنَى، فخطب الناسَ خُطْبَةً بليغة أعلمهم فيها بحُرْمَةِ يَوْمِ النَّحْرِ وتحريمه، وفضله عند الله، وحُرْمَةِ مَكَّةَ على جميع البلاد، وأمرهم بالسَّمْعِ والطَّاعَةِ لِمَنْ قَادَهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ^(٢)، وَأَمَرَ النَّاسَ بِأَخْذِ مَنْاسِكِهِمْ عَنْهُ، وقال: «لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ عَامِي هَذَا»^(٣).

(١) رواه مسلم (٣٠٨٠) وأحمد (٤٠٢/٦) وأبو داود (١٨٣٤) من حديث أم الحصين، قالت: حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت حين رمى جمرة العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامَةُ أحدهما يقود به راحلته، والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله ﷺ من الشمس.

(٢) هو جزء من حديث أم الحصين السابق، حيث قالت: ثم سمعته ﷺ يقول: «إِنْ أُمِرْتُ عَلَيْكُمْ عَبْدُ اسْوَدَّ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»

(٣) رواه مسلم (٣٠٧٩) وأبو داود (١٩٧٠) والنسائي (٢٧٠/٥) من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه.

وَعَلَّمَهُمْ مَنَاسِكَهُمْ، وَأَنْزَلَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ مَنَازِلَهُمْ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ لَا يَرْجِعُوا بَعْدَهُ كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُهُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، وَأَمَرَ بِالتَّبْلِغِ عَنْهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ رَبٌّ مُبْلَغٌ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ^(١).

وقال فى خطبته : « لَا يَجْنَى جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ »^(٢).

وأَنْزَلَ الْمُهَاجِرِينَ عَنْ يَمِينِ الْقِبْلَةِ، وَالْأَنْصَارَ عَنْ يَسَارِهَا، وَالنَّاسَ حَوْلَهُمْ، وَفَتَحَ اللَّهُ لَهُ أَسْمَاعَ النَّاسِ حَتَّى سَمِعَهَا أَهْلُ مَنَى فِي مَنَازِلِهِمْ.

وقال فى خطبته تلك : « اعْبُدُوا رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأَطِيعُوا إِذَا أَمَرَكُمْ، تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ »^(٣).

وودع حيثئذ الناس، فقالوا: حَجَّةُ الْوَدَاعِ.

وهناك سُئِلَ عَمَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمَى، وَعَمَّنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَرْمَى، فَقَالَ: « لَا حَرَجَ » قال عبدُ اللَّهِ بنُ عمرو: ما رأيتهُ صلى الله عليه وسلم سئلَ يومئذٍ عن شيءٍ إِلَّا قَالَ: « افْعَلُوا وَلَا حَرَجَ »^(٤).

قال ابن عباس: إنه قيل له - صلى الله عليه وسلم - فى الذبح، والحلق، والرَّمْيِ، والتَّقديم، والتَّأخير، فقال: « لَا حَرَجَ »^(٥).

وقال أسامة بنُ شريك: خرجتُ مع النَّبِيِّ ﷺ حاجاً، وكان النَّاسُ يأتونه، فَمِنْ قَائِلٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ، أَوْ قَدَمْتُ شَيْئاً أَوْ أَخَّرْتُ شَيْئاً، فَكَانَ يَقُولُ: « لَا حَرَجَ لَا حَرَجَ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ اقْتَرَضَ عِرْضَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ ظَالِمٌ، فَذَلِكَ الَّذِي حَرَجَ وَهَلَكَ »^(٦).

(١) رواه البخارى (٤٤١٦) ومسلم (٤٣٠٤) كتاب الحدود، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال.

(٢) صحيح. رواه الترمذى (٢١٥٩) وابن ماجه (٣٠٥٥) وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٣) صحيح. رواه أحمد (٢٥١/٥) والترمذى (٦١٦) وابن حبان (٧٩٥ - موارد) والحاكم (٩/١) و (٣٨٩) من حديث أبى امامة رضى الله عنه وصححه الحاكم ووافقه الذهبى.

(٤) رواه البخارى (١٧٣٦، ١٧٣٧) ومسلم (٣٠٩٨) ومالك فى «الموطأ» (٤٢١/١) وأبو داود (٢٠١٤) والترمذى (٩١٦) وابن ماجه (٣٠٥١).

(٥) رواه البخارى (١٧٣٤)، كتاب الحج، باب إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسياً أو جاهلاً.

(٦) صحيح. رواه أبو داود (٢٠١٥).

وقوله: سعتُ قبل أن أطوف، في هذا الحديث ليس بمحفوظ. والمحفوظ: تقديم الرمي، والنحر، والخلق بعضها على بعض .

ثم انصرف إلى المنحَرِ بِمَنَى، فنحر ثلاثاً وستين بَدَنَةً بيده^(١)، وكان ينحرُها قائمةً^(٢)، معقولةً يدها اليسرى^(٣). وكان عددُ هذا الذي نحره عددَ سِنَى عمره، ثم أمسك وأمر علياً أن ينحَرَ ما غبر من المائة، ثم أمر علياً رضى الله عنه، أن يتصدقَ بِجَلالِها ولُحومِها وجُلودِها في المساكين، وأمره أن لا يُعطىَ الجَزَّارَ في جِزَّارتِها، شيئاً منها، وقال: نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا^(٤)، وقال: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ»^(٥).

فإن قيل: فكيف تصنعون بالحديث الذي في «الصحيحين» عن أنس رضى الله عنه، قال: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظَّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعاً، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، فَبَاتَ بِهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ، رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَجَعَلَ يُهَلِّلُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ، لَبَّى بِهِمَا جَمِيعاً، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ، أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا، وَنَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَ بُدُنٍ قِيَاماً، وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ»^(٦). فالجواب: أنه لا تعارض بين الحديثين.

قال أبو محمد بن حزم: مخرج حديث أنس، على أحد وجوه ثلاثة:

أحدها: أنه ﷺ لم ينحر بيده أكثر من سبع بُدن، كما قال أنس، وأنه أمر من ينحرُ ما بعد ذلك إلى تمام ثلاث وستين، ثم زال عن ذلك المكان، وأمر علياً رضى الله عنه، فنحر ما بقي.

الثاني: أن يكون أنس لم يُشاهد إلا نحره ﷺ سبعة فقط بيده، وشاهد جابر تمام نحره - ﷺ - للباقي، فأخبر كلُّ منهما بما رأى وشاهد.

الثالث: أنه ﷺ نحر بيده منفرداً سبع بُدن كما قال أنس، ثم أخذ هو وعلى الحربة معاً، فنحرا كذلك تمام ثلاث وستين، كما قال غَرْفَةُ ابن الحارث الكندي أنه شاهد النبي ﷺ يومئذ قد أخذ بأعلى الحربة وأمر علياً فأخذ بأسفلها، ونحرا بها

(١) جزء من حديث جابر بن عبد الله الطويل الذي رواه مسلم في صفة حجة النبي ﷺ وقد سبق تخريجه مراراً.

(٢) رواه البخاري (١٧١٣) ومسلم (٣١٣٥) وأبو داود (١٧٦٨).

(٣) صحيح. رواه أبو داود (١٧٦٧)، باب كيف تنحر البدن؟.

(٤) رواه البخاري (١٧١٨) ومسلم (٣١٢٢) وأبو داود (١٧٦٩) وابن ماجه (٣٠٩٩، ٣١٥٧).

(٥) صحيح. رواه أحمد (٣٥٠/٤) وأبو داود (١٧٦٥).

(٦) رواه البخاري (١٧١٤)، كتاب الحج، باب نحر البدن قائمة.

البدن^(١) ثم انفرد على بنحر الباقي من المائة، كما قال جابر. والله أعلم.

فإن قيل: فكيف تصنعون بالحديث الذي رواه الإمام أحمد، وأبو داود عن علي قال: لما نحر رسول الله ﷺ بدنه، فنحر ثلاثين بيده، وأمرني فنحرت سائرهما^(٢).

قلنا: هذا غلطٌ انقلب على الراوى، فإن الذى نحر ثلاثين: هو على، فإن النبى ﷺ نحر سبعا بيده لم يشاهده على، ولا جابر، ثم نحر ثلاثاً وستين أخرى، فبقى من المائة ثلاثون، فنحرتها على، فانقلب على الراوى عدد ما نحره على بما نحره النبى ﷺ.

فإن قيل: فما تصنعون بحديث عبد الله بن قُوط، عن النبى ﷺ، قال: «إن أعظم الأيام عند الله يوم النحر، ثم يوم القر». وهو اليوم الثانى. قال: وقرب لرسول الله ﷺ بدنات خمس فطفقن يزدلفن إليه بأيتهن يبدأ؟ فلما وجبت جنوبها قال: فتكلم بكلمة خفية لم أفهمها، فقلت: ما قال؟ قال: «من شاء اقتطع»^(٣).

قيل: نقبله ونصدقّه، فإن المائة لم تُقرب إليه جملة، وإنما كانت تُقرب إليه أرسالاً، فقربَ منهن إليه خمس بدنات رسلاً، وكان ذلك الرسل يُادرُن ويتقربن إليه ليبدأ بكل واحدة منهن.

فإن قيل: فما تصنعون بالحديث الذى فى «الصحيحين»، من حديث أبى بكرة فى خطبة النبى ﷺ يوم النحر بمنى، وقال فى آخره: «ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبّجهما، وإلى جزيعة من الغنم فقسما بيننا»^(٤) (لفظه لمسلم).

ففى هذا، أن ذبح الكبشين كان بمكة، وفى حديث أنس، أنه كان بالمدينة.

قيل: فى هذا طريقتان للناس.

إحداهما: أن القول: قول أنس، وأنه ضحى بالمدينة بكبشين أملحين أقرنين، وأنه صلى العيد، ثم انكفأ إلى كبشين، ففصل أنس، وميز بين نحره بمكة للبدن، وبين

(١) ضعيف. رواه أبو داود (١٧٦٦) وفى سنده عبد الله بن الحارث الكندى وهو مقبول كما فى «التقريب» (٤٠٨/١).

(٢) ضعيف. رواه أحمد (١٥٩/١) وأبو داود (١٧٦٤) وفى سنده ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) رواه البخارى (٤٤٠٦) ومسلم (٤٣٠٥) واللفظ له. وقال النووى: الجزيعة: بضم الجيم وفتح الزاى... هى القطعة من الغنم، تصغير جزة بكسر الجيم وهى القليل من الشيء.. وقال ابن فارس هى القطعة من الغنم.

نحره بالمدينة للكبشين، وبَيَّنَ أنهما قصتان، ويدل على هذا أن جميعَ مَنْ ذكرَ نحرَ النبي ﷺ بِمَنَى، إنما ذكروا أنه نَحَرَ الْإِبِلَ، وهو الهَدْيُ الذي ساقه، وهو أَفْضَلُ من نحر الغنم هناك بلا سوق، وجابر قد قال في صفة حَجَّةِ الْوَدَاعِ: إنه رجع من الرمي فنحر البدن، وإنما اشتبه على بعض الرواة، أن قصة الكبشين كانت يومَ عيد، فظن أنه كان بِمَنَى فوهم.

الطريقة الثانية: طريقة ابن حزم، ومَنْ سلك مسلكه. أنهما عملاَن متغايران، وحديثان صحيحان، فذكر أبو بكر تَضَحِيَّتَهُ بمكة، وأنس تَضَحِيَّتَهُ بالمدينة. قال: وذبح يومَ النحر الغنم، ونحر البقرَ والإبلَ، كما قالت عائشة: ضَحَّى رسولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ عن أزواجه بالبقر، وهو في «الصحيحين»^(١).

وفي «صحيح مسلم»: ذبح رسولُ اللَّهِ ﷺ عن عائشة بقرةَ يَوْمَ النحر^(٢).

وفي السنن: أنه نحرَ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ في حَجَّةِ الْوَدَاعِ بقرةً واحدةً^(٣). ومذهبه: أن الحاجَّ شُرِعَ له التَضَحِيَّةُ مع الهَدْيِ، والصحيحُ إن شاء اللَّهُ: الطريقةُ الأولى، وهَدْيُ الْحَاجِّ له بمنزلة الأضحية للمقيم، ولم يَنْقُلْ أَحَدٌ أن النبي ﷺ، ولا أصحابه، جمعوا بين الهَدْيِ والأضحية، بل كان هَدْيُهُمْ هو أضاحيهم، فهو هَدْيُ بِنَى، وأضحيةٌ بغيرها.

وأما قول عائشة: ضَحَّى عن نسائه بالبقر، فهو هَدْيٌ أُطْلِقَ عليه اسمُ الأضحية، وأنهن كُنَّ مَتَمَتَّعَاتٍ، وعليهن الهَدْيُ، فالبقرُ الذي نحره عنهن هو الهَدْيُ الذي يلزمهن.

ولكن في قصة نحر البقرة عنهن وهن تسع: إشكال، وهو إجزاء البقرة عن أكثر من سبعة.

وأجاب أبو محمد بن حزم عنه، بجواب على أصله، وهو أن عائشة لم تكن معهن في ذلك، فإنها كانت قارئةً وهُنَّ مَتَمَتَّعَاتٌ، وعنده لا هَدْيٌ على القارن، وأيدَّ

(١) رواه البخاري (٣٠٥) ومسلم (٢٨٧١).

(٢) رواه مسلم (٣١٣٣) كتاب الحج، باب: الاشتراك في الهدى.

(٣) صحيح. رواه أبو داود (١٧٥٠) وابن ماجه (٣١٣٥).

قوله بالحديث الذى رواه مسلم من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ مُوافين لَهلال ذى الحِجَّةِ، فكنْتُ فيمن أهلَ بَعْمرة، فخرجنا حتى قَدَمْنَا مَكَّةَ، فأدركنى يومُ عرفة وأنا حائِضٌ لم أحلَّ من عُمَرتى، فشكوتُ ذلك إلى النَبِيِّ ﷺ، فقال: « دعى عُمَرتُك وانقضى رأسُك، وامتنِطى، وأهلى بالحجِّ ». قالت: ففعلتُ، فلما كانت ليلةُ الحَصْبَةِ وقد قضى الله حَجَّنا، أُرسلَ معى عبد الرحمن بن أبى بكر، فأردفنى، وخرج إلى التَّعِيمِ، فأهللتُ بَعْمرة، ففضى الله حَجَّنا وعُمَرتنا، ولم يكن فى ذلك هَدْي ولا صَدَقَةٌ ولا صَوْمٌ^(١).

وهذا مسلك فاسد تفرَّد به ابن حزم عن الناس. والذى عليه الصحابةُ، والتابعون ومن بعدهم أن القارن يلزمه الهدْيُ، كما يلزم المتمتعُ، بل هو متمتع حقيقة فى لسان الصحابة كما تقدَّم، وأما هذا الحديثُ، فالصحيح: أن هذا الكلامَ الأخيرَ من قول هشام بن عروة، جاء ذلك فى صحيح مسلم مصرحاً به، فقال: حدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضى الله عنها... فذكرت الحديث. وفى آخره: قال عروة فى ذلك: إنه قضى الله حَجَّها وعُمَرتها. قال هشام: ولم يكن فى ذلك هَدْيٌ، ولا صِيَامٌ، ولا صَدَقَةٌ^(٢).

قال أبو محمد: إن كان وكيع جعل هذا الكلامَ لهشام، فابنُ نمير، وعبدُة أدخلاه فى كلام عائشة، وكلُّ منهما ثقة، فوكيع نسبه إلى هشام، لأنه سمع هشاماً يقول، وليس قولُ هشام إياه بدافع أن تكون عائشةُ قالت، فقد يروى المرءُ حديثاً يُسنده، ثم يُفتى به دون أن يُسنده، فليس شئٌ من هذا بمتدافع، وإنما يتعلَّلُ بمثل هذا مَنْ لا يُنصَفُ، ومَنْ اتبع هواه، والصحيح من ذلك: أن كُلَّ ثقة فمصدقٌ فيما نقل. فإذا أضاف عبدُة وابنُ نمير القولَ إلى عائشة، صدَّقا لعدالتهما، وإذا أضافه وكيع إلى هشام، صدَّقَ أيضاً لعدالته، وكلُّ صحيح، وتكون عائشةُ قالت، وهشامُ قاله.

قلت: هذه الطريقةُ هى اللاتقَّةُ بظاهريته، وظاهرية أمثاله ممن لا فقه له فى علل الأحاديث، كفقه الأئمة النُّقَّاد أطباء علله، وأهل العناية بها، وهؤلاء لا يلتفتون إلى قول مَنْ خالفهم ممن ليس له ذوقُهم ومعرفَتُهم بل يقطعون بخطئه بمنزلة الصيَّارِفِ النُّقَّاد، الذين يُميزون بين الجيِّدِ والردئِ، ولا يلتفتون إلى خطأ مَنْ لم يَعْرِفْ ذلك.

(٢) سبق تخريجه.

(١) رواه البخارى (٣١٩) ومسلم (٢٨٦٣ و ٢٨٦٦) وابن ماجه (٣٠٠٠).

ومن المعلوم، أن عبدة وابن نمير لم يقولوا في هذا الكلام: قالت عائشة، وإنما أدرجناه في الحديث إدراجاً، يحتمل أن يكون من كلامهما، أو من كلام عروة، أو من هشام، فجاء وكيع، ففصل وميز، ومن فصل وميز، فقد حفظ وأتقن ما أطلقه غيره، نعم لو قال ابن نمير وعبدة: قالت عائشة، وقال وكيع: قال هشام، لساغ ما قال أبو محمد، وكان موضع نظر وترجيح. وأما كونهن تسعاً وهى بقرة واحدة، فهذا قد جاء بثلاثة ألفاظ، أحدها: أنها بقرة واحدة بينهن، والثاني: أنه ضحى عنهن يومئذ بالبقرة، والثالث: دخل علينا يوم النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ فقيل: ذبح رسول الله ﷺ عن أزواجه.

وقد اختلف الناس في عدد من تجزئ عنهم البدنة والبقرة، فقيل: سبعة وهو قول الشافعي، وأحمد في المشهور عنه، وقيل: عشرة، وهو قول إسحاق. وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قسم بينهم المغانم، فعَدَلَ الْجَزُورَ بِعَشْرِ شِيَاهُ^(١). وثبت هذا الحديث، أنه - ﷺ - ضحى عن نسائه وهن تسع ببقرة.

وقد روى سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، أنهم نحرُوا البدنة في حجهم مع رسول الله ﷺ عن عشرة وهو على شرط مسلم ولم يخرج، وإنما أخرج قوله: خرجنا مع رسول الله ﷺ مهللين بالحج معنا النساء والولدان، فلما قدمنا مكة، طُفْنَا بالبيت وبالصفاء والمروة، وأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة منا في بدنة^(٢).

وفى «المسند»: من حديث ابن عباس: كنّا مع النبي ﷺ في سفر، فحضر الأضحى، فاشتركتنا في البقرة سبعة، وفى الجزور عشرة^(٣). ورواه النسائي والترمذي، وقال: حسن غريب.

وفى «الصحيحين» عنه: نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية، البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة^(٤). وقال حذيفة: شرك رسول الله ﷺ في حجته بين

(١) رواه البخاري (٢٤٨٨) ومسلم (٥٠٠٣) وأبو داود (٢٨٢١) والترمذي (١٤٩١) و (١٦٠٠) والنسائي (١٩١/٧)، (١٩٢)

(١٩٢) وابن ماجه (٣١٣٧، ٣١٧٨، ٣١٨٣) من حديث رافع بن خديج رضى الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٣١٢٨) كتاب الحج، باب: الاشتراك في الهدى.

(٣) حسن رواه أحمد (٢٧٥/١) والترمذي (٩٠٥) والنسائي (٢٢٢/٧) وابن ماجه (٣١٣١) والطبري في «الكبير»

(١١٩٢٩/١١) والبغوى في «شرح السنة» (١١٣٢) والحاكم (٢٣٠/٤) والبيهقى (٢٣٥/٥، ٢٣٦).

(٤) رواه مسلم (٣١٢٧) وأبو داود (٢٨٠٩) والترمذي (١٥٠٢) وابن ماجه (٣١٣٢).

المسلمين، فى البقرة عن سبعة^(١). ذكره الإمام أحمد رحمه الله.

وهذه الأحاديث، تُخَرَّجُ على أحد وجوه ثلاثة، إما أن يُقال: أحاديثُ السبعة أكثرُ وأصحُّ، وإما أن يُقال: عدلُ البعيرِ بعشرةٍ من الغنم، تقويمٌ فى الغنائم لأجل تعديل القسمة، وأما كونه عن سبعة فى الهدايا، فهو تقديرٌ شرعى، وإما أن يُقال: إن ذلك يختلف باختلاف الأزمنة، والأمكنة، والإبل، ففى بعضها كان البعير يعدلُ عشرَ شياه، فجعله عن عشرة، وفى بعضها يعدلُ سبعة، فجعله عن سبعة. والله أعلم.

وقد قال أبو محمد: إنه ذبح عن نسائه بقرةً للهدى، وضحى عنهن ببقرة، وضحى عن نفسه بكبشين، ونحر عن نفسه ثلاثاً وستين هدياً، وقد عرفت ما فى ذلك من الوهم، ولم تكن بقرة الضحية غيرَ بقرة الهدى، بل هى هى، وهذى الحاج بمنزلة ضحية الآفاقي.



فصل

فى النحر بمنى

ونحر رسولُ الله ﷺ بمنحَرِهِ مِنى، وأعلمهم « أن منى كُلُّها مَنْحَرٌ، وأن فِجَاجَ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ »^(٢) وفى هذا دليلٌ على أن النحرَ لا يختصُّ مِنى، بل حيث نحر من فجاج مكة أجزأه، كما أنه لما وقف بعرفة قال: « وَقَفْتُ ههنا وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ »^(٣). ووقف بمزدلفة، وقال: « وَقَفْتُ ههنا وَمَزْدَلَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ »^(٤) وسئل ﷺ أن يُبْنَى له مِنى بِنَاءٍ يُظِلُّهُ مِنَ الْحَرِّ، فَقَالَ: « لَا، مِنى مِثْلُ مَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ »^(٥) وفى

(١) حسن. رواه أحمد (٤٠٥/٥ و ٤٠٦).

(٢) رواه مسلم (٢٩٠٣) كتاب الحج، باب: ما جاء أن عرفة كلها موقف. وأبو داود (١٩٠٧) ورواه أحمد (٣٣٦/٣) وأبو داود (١٩٣٧) وابن ماجه (٣٠٤٨) والدارمى (٥٦/٢، ٥٧) من حديث جابر رضى الله عنه وسنده حسن.

(٤) هو جزء من الحديث السابق.

(٣) رواه مسلم (٢٩٠٣) وأبو داود (١٩٠٧).

(٥) ضعيف. رواه أحمد (١٨٧/٦، ٢٠٧) وأبو داود (٢٠١٩) والترمذى (٨٨١) وابن ماجه (٣٠٠٦، ٣٠٠٧) والحاكم (٤٦٧/١) والذهبى فى « سير أعلام النبلاء » (٣٠٨/٣٥) وقال الترمذى: حسن صحيح! وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبى! قلت: فى سنده مسيكة المكية والدة يوسف بن ماهك، قال الحافظ فى «التقريب» (٦١٤/٢): لا يعرف حالها.

هذا دليل على اشتراك المسلمين فيها، وأن من سبق إلى مكان منها فهو أحق به حتى يرتحل عنه، ولا يملكه بذلك.

فصل

فلما أكمل رسول الله ﷺ نحره، استدعى بالحلاق، فحلق رأسه، فقال للحلاق - وهو معمر بن عبد الله وهو قائم على رأسه بالموسى ونظر في وجهه - وقال: «يا معمر؛ أمكنك رسول الله ﷺ من شحمة أذنه وفي يدك موسى» فقال معمر: أما والله يا رسول الله؛ إن ذلك لمن نعمة الله عليّ ومنه، قال: «أجل إذا أقر لك»^(١) (ذكر ذلك الإمام أحمد رحمه الله).

وقال البخارى فى «صحيحه»: وزعموا أن الذى حلق للنبي ﷺ، معمر بن عبد الله بن نضلة بن عوف^(٢)... انتهى، فقال للحلاق: خذ، وأشار إلى جانبه الأيمن، فلما فرغ منه، قسم شعره بين من يليه، ثم أشار إلى الحلاق، فحلق جانبه الأيسر، ثم قال: ههنا أبو طلحة^(٣)؟ فدفعه إليه.. هكذا وقع فى صحيح مسلم.

وفى صحيح البخارى: عن ابن سيرين، عن أنس: أن رسول الله ﷺ، لما حلق رأسه، كان أبو طلحة أول من أخذ من شعره^(٤). وهذا لا يناقض رواية مسلم، لجواز أن يصيب أبا طلحة من الشق الأيمن، مثل ما أصاب غيره، ويختص بالشق الأيسر، لكن قد روى مسلم فى «صحيحه» أيضاً من حديث أنس، قال: لما رمى رسول الله ﷺ الجمرة ونحر نُسكته، وحلق، ناول الحلاق شقه الأيمن فحلقه، ثم دعا أبا طلحة الأنصارى، فأعطاه إياه، ثم ناوله الشق الأيسر، فقال: «احلق» فحلقه، فأعطاه أبا طلحة، فقال: «اقسمه بين الناس»^(٥)

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٠٠/٦) وفى سنده عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عتبة، قال الحسينى: مجهول، وتعقبه الحافظ بن حجر بقوله: بل هو معروف ذكره ابن يونس ونسبه غفارياً، وذكر فى الرواة عنه موسى بن أيوب وأن عبد الرحمن المذكور قتل بأفريقية، ولم يذكر ابن أبى حاتم تبعاً للبخارى فيه جرحاً. «تعجيل المنفعة» (ص ٢٨٩) ترجمة (٦٤٠) قلت: وما قاله الحافظ ابن حجر يرفع عن الرحمن جهالة العين ولكن تبقى جهالة الحال قائمة.

(٢) ووصله ابن خزيمة (٢٩٣٠) عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ حلق فى حجة الوداع، وزعموا أن الذى حلق للنبي ﷺ معمر بن عبد الله بن نضلة بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدى بن كعب.

(٣) رواه مسلم (٣٠٩٤) وأبو داود (١٩٨١) والترمذى (٩١٢) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

(٤) رواه البخارى (١٧١). كتاب الوضوء، باب الماء الذى يغسل به شعر الإنسان.

(٥) رواه مسلم (٣٠٩٧) كتاب الحج، باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمى ثم ينحر ثم يحلق.

ففى هذه الرواية - كما ترى - أن نصيبَ أبى طلحة كان الشَّقُّ الأيمنَ، وفى الأولى: أنه كان الأيسر. قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسى: رواه مسلم من رواية حفص ابن غياث، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أنس: أن النبى ﷺ، دفع إلى أبى طلحة شَعْرَ شَقِّهِ الأيسر، ورواه من رواية سفيان بن عيينة، عن هشام بن حسان، أنه دفع إلى أبى طلحة شعر شَقِّهِ الأيمن. قال: ورواية ابن عَوْن، عن ابن سيرين أراها تُقَوِّى رواية سفيان.. والله أعلم.

قلت: يريدُ برواية ابن عون، ما ذكرناه عن ابن سيرين، من طريق البخارى، وجعل الذى سبق إليه أبو طلحة، هو الشَّقُّ الذى اختص به. والله أعلم.

والذى يَقَوِّى أن نصيبَ أبى طلحة الذى اختص به كان الشَّقُّ الأيسر، وأنه ﷺ عمٌ، ثم خصَّ، وهذه كانت سُنَّتُهُ فى عطائه، وعلى هذا أكثر الروايات، فإن فى بعضها أنه قال للحلاق: « خُذْ » وأشار إلى جانبهِ الأيمن، فقسم شعره بينَ مَنْ يليه، ثم أشار إلى الحلاق إلى الجانبِ الأيسر، فحلَّقه فأعطاه أمَّ سُلَيْمٍ^(١)، ولا يُعارض هذا دفعه إلى أبى طلحة، فإنها امرأته. وفى لفظ آخر: فبدأ بالشَّقُّ الأيمن، فوزعه الشعرة والشعرتين بين الناس، ثم قال: بالأيسر. فصنع به مثلَ ذلك، ثم قال: ههنا أبو طلحة؟ فدفعه إليه.

وفى لفظ ثالث: دفع إلى أبى طلحة شَعْرَ شِقِّ رأسه الأيسر، ثم قَلَّمَ أظفاره وقسمها بين الناس.

وذكر الإمام أحمد رحمه الله، من حديث محمد بن عبد الله بن زيد، أن أباه حدثه، أنه شَهِدَ النبى ﷺ عند المنحر، ورجُلٌ من قریش وهو يَقْسِمُ أَصْحَابِي، فلم يُصِبْهُ شَيْءٌ ولا صاحبه، فحلَّق رسولُ الله ﷺ رأسه فى ثوبه، فأعطاه، فقسم منه على رجال، وقَلَّمَ أظفاره فأعطاه صاحبه، قال: فَإِنَّهُ عِنْدَنَا مَخْضُوبٌ بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ - يعنى شعره^(٢).

ودعا للمحلَّقِينَ بِالْمَغْفِرَةِ ثَلَاثًا، وَلِلْمَقْصُرِينَ مَرَّةً^(٣)، وحلق كثيرٌ من الصحابة، بل

(٢) صحيح. رواه أحمد (٤٢/٤).

(١) رواه مسلم (٣٠٩٥).

(٣) سبق تخريجه.

أكثرهم، وقصر بعضهم، وهذا مع قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، ومع قول عائشة رضي الله عنها: طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، وإحلاله قبل أن يحل، دليل على أن الحلق نسك وليس بإطلاق من محذور.



فصل

فى هديه ﷺ فى طواف الإفاضة

ثم أفاض صلى الله عليه وسلم إلى مكة قبل الظهر راكباً، فطاف طواف الإفاضة، وهو طواف الزيارة، وهو طواف الصدر، ولم يطف غيره، ولم يسع معه، هذا هو الصواب، وقد خالف فى ذلك ثلاث طوائف: طائفة زعمت أنه طاف طوافين، طوافاً للقدوم سوى طواف الإفاضة، ثم طاف للإفاضة، وطائفة زعمت أنه سعى مع هذا الطواف لكونه كان قارناً، وطائفة زعمت أنه لم يطف فى ذلك اليوم، وإنما أخر طواف الزيارة إلى الليل، فنذكر الصواب فى ذلك، ونبين منشأ الغلط وبالله التوفيق.

قال الأثرم: قلت لأبى عبد الله: فإذا رجعت - أعنى المتمتع - كم يطوف ويسعى؟ قال: يطوف ويسعى لحجه، ويطوف طوافاً آخر للزيارة، عاودناه فى هذا غير مرة، فثبت عليه.

قال الشيخ أبو محمد المقدسى فى «المغنى»: وكذلك الحكم فى القارن والمفرد إذا لم يكونا أتيا مكة قبل يوم النحر، ولا طافا للقدوم، فإنهما يبدآن بطواف القدوم قبل طواف الزيارة، نص عليه أحمد رحمه الله، واحتج بما روت عائشة رضي الله عنها، قالت: «فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً^(١)، فحمل أحمد رحمه الله قول عائشة، على أن طوافهم لحجهم هو طواف القدوم، قال: ولأنه قد ثبت أن طواف القدوم مشروع، فلم

(١) رواه البخارى (٥٥٦، ١٦٣٨، ٢٨٦٢) ومسلم (٢٨٦٢) وأبو داود (١٧٨١) والنسائى (١٦٥/٥).

يكن طواف الزيارة مسقطاً له، كتحية المسجد عند دخوله قبل التلبس بالصلاة المفروضة.

وقال الخرقي فى « مختصره » : وإن كان متمتعاً، فيطوف بالبيت سبعاً وبالصفاء والمروة سبعاً كما فعل للعمرة، ثم يعود فيطوف بالبيت طوافاً ينوى به الزيارة، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٢٩]، فمن قال: إن النبى ﷺ كان متمتعاً كالقاضى وأصحابه عندهم، هكذا فعل، والشيخ أبو محمد عنده، أنه كان متمتعاً التمتع الخاص، ولكن لم يفعل هذا، قال: ولا أعلم أحداً وافق أبا عبد الله على هذا الطواف الذى ذكره الخرقي، بل المشروع طواف واحد للزيارة، كمن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة، فإنه يكتفى بها عن تحية المسجد، ولأنه لم ينقل عن النبى ﷺ ولا أصحابه الذين تمتعوا معه فى حجة الوداع، ولا أمر النبى ﷺ به أحداً، قال: وحديث عائشة دليل على هذا، فإنها قالت: « طافوا طوافاً واحداً بعد أن رجعوا من منى لحجهم » وهذا هو طواف الزيارة، ولم تذكر طوافاً آخر. ولو كان هذا الذى ذكرته طواف القدوم، لكانت قد أحلت بذكر طواف الزيارة الذى هو ركن الحج الذى لا يتم إلا به، وذكرت ما يستغنى عنه، وعلى كل حال، فما ذكرت إلا طوافاً واحداً، فمن أين يستدل به على طوافين ؟

وأيضاً. . فإنها لما حاضت، فقرنت الحج إلى العمرة بأمر النبى ﷺ - ولم تكن طافت للقدوم - لم تطف للقدوم، ولا أمرها به النبى ﷺ، ولأن طواف القدوم لو لم يسقط بالطواف الواجب، لشرع فى حق المعتمر طواف القدوم مع طواف العمرة، لأنه أول قدومه إلى البيت، فهو به أولى من المتمتع الذى يعود إلى البيت بعد رؤيته وطوافه به. . . انتهى كلامه.

قلت: لم يرفع كلام أبى محمد الإشكال، وإن كان الذى أنكره هو الحق كما أنكره، والصواب فى إنكاره، فإن أحداً لم يقل: إن الصحابة لما رجعوا من عرفة، طافوا للقدوم وسعوا، ثم طافوا للإفاضة بعده، ولا النبى ﷺ، هذا لم يقع قطعاً، ولكن كان منشأ الإشكال، أن أم المؤمنين فرقت بين المتمتع والقارن، فأخبرت أن القارين طافوا بعد أن رجعوا من منى طوافاً واحداً، وأن الذين أهلوا بالعمرة طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وهذا غير طواف الزيارة قطعاً، فإنه يشترك فيه القارن والمتمتع، فلا فرق بينهما فيه، ولكن الشيخ أبا محمد، لما رأى قولها فى المتمتعين: إنهم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، قال: ليس فى هذا ما يدل

على أنهم طافوا طوافين، والذي قاله حق، ولكن لم يرفع الإشكال، فقالت طائفة: هذه الزيادة من كلام عروة أو ابنه هشام، أدرجت في الحديث، وهذا لا يتبين، ولو كان، فغايتة أنه مرسل ولم يرتفع الإشكال عنه بالإرسال. فالصواب: أن الطواف الذي أخبرت به عائشة، وفرقت به بين المتمتع والقارن، هو الطواف بين الصفا والمروة، لا الطواف بالبيت، وزال الإشكال جملة، فأخبرت عن القارنين أنهم اكتفوا بطواف واحد بينهما، لم يضيفوا إليه طوافاً آخر يوم النحر، وهذا هو الحق، وأخبرت عن المتمتعين، أنهم طافوا بينهما طوافاً آخر بعد الرجوع من منى للحج، وذلك الأول كان للعمرة، وهذا قول الجمهور، وتنزيل الحديث على هذا، موافق لحديثها الآخر، وهو قول النبي ﷺ: «يَسْعُكَ طَوَافُكَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِحَجَّكَ وَعُمْرَتِكَ»^(١)، وكانت قارنة، ويوافق قول الجمهور.

ولكن يُشكَلُ عليه حديث جابر الذي رواه مسلم في «صحيحه»: لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، طوافه الأول^(٢). هذا يوافق قول من يقول: يكفي المتمتع سعي واحد كما هو إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله، نص عليها في رواية ابنه عبد الله وغيره، وعلى هذا، فيقال: عائشة أثبتت، وجابر نفى، والمثبت مقدم على النافي. أو يقال: مراد جابر من قرن مع النبي ﷺ وساق الهدى، كأبي بكر وعمر وطلحة وعلى رضي الله عنهم، وذوى اليسار، فإنهم إنما سَعَوْا سعيًا واحدًا. وليس المراد به عموم الصحابة، أو يعلَّل حديث عائشة، بأن تلك الزيادة فيه مدرجة من قول هشام^(٣) وهذه ثلاثة طرق للناس في حديثها. . والله أعلم.

(١، ٢) سبق تخريجهما.

(٣) لعل المؤلف - رحمه الله - يقصد أن هذه الزيارة مدرجة من ابن شهاب الزهري فإنه هو الراوى عن عروة بن الزبير وليس هشام بن عروة. والقول بالإدراج يحتاج إلى دليل يؤيده. وقد علق الشيخ الألباني على كلام ابن القيم هذا فقال: تخطئة الثقة بدون حجة لا تجوز، لا سيما، إذا كان مثل هشام. ثم استدركت فقلت: ليس في طريق الحديث هشام، لأنه من رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عنها. فهذا إسناد غاية في الصحة، فمن الخطأ والإدراج؟! ثم وجدت شيخ الإسلام ابن تيمية قال في مناسك الحج (ص ٣٨٥ ج ٢) من مجموعة الرسائل الكبرى(*) «وقد روى في حديث عائشة أنهم طافوا مرتين، لكن هذه الزيادة قيل إنها من قول الزهري لا من قول عائشة».

(*) قلت: وكذا في «مجموع الفتاوى» (٤١/٢٦) وفي النص الذي نقله عنه الشيخ الألباني أنه ضعف الزيادة بقوله «قيل» وفي مجموع الفتاوى جزم شيخ الإسلام بأنها من قول الزهري وليست من قول عائشة.

وأما مَنْ قال: المتمتع يطوفُ ويسعى للقدوم بعد إحرامه بالحجِّ قبل خروجه إلى مِنى، وهو قولُ أصحاب الشافعى، ولا أدرى أهو منصوصٌ عنه أم لا ؟ قال أبو محمد: فهذا لم يفعله النبي ﷺ، ولا أحد من الصحابة البتة، ولا أمرهم به، ولا نقله أحد، قال ابن عباس: لا أرى لأهل مكة أن يطوفوا، ولا أن يسعوا بين الصفا والمروة بعد إحرامهم بالحجِّ حتى يرجعوا من مِنى. وعلى قول ابن عباس: قول الجمهور، ومالك، وأحمد، وأبى حنيفة، وإسحاق، وغيرهم.

والذين استحبوه، قالوا: لما أحرم بالحج، صار كالقادم، فيطوفُ ويسعى للقدوم. قالوا: ولأن الطواف الأول وقع عن العُمرة، فيبقى طوافُ القدوم، ولم يأت به. فاستحبَّ له فعَلُهُ عقيبَ الإحرام بالحجِّ، وهاتان الحُجَّتَانِ واهيتان، فإنه إنما كان قارناً لما طافَ للعُمرة، فكان طوافه للعُمرة مغنياً عن طواف القدوم، كمن دخل المسجد، فرأى الصلاة قائمة، فدخل فيها، فقامت مقامَ تحية المسجد، وأغتنه عنها.

وأيضاً فإن الصحابة لما أحرَمُوا بالحجِّ مع النبي ﷺ، لم يطوفوا عقيبَه، وكان

= والزهري جبل فى الحفظ، فكيف يخطأ بمجرد «قبل»؟! وأزيد الآن فى هذه الطبقة فأقول: فمن العجيب أن يعتمد على ذلك ابن تيمية فيرد به حديث عائشة فيقول: وقد احتج بها - يعنى الزيادة - بعضهم على أنه يستحب طوافان بالبيت، وهذا ضعيف والأظهر ما فى حديث جابر ويؤيده قوله: «دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة» قلت: حديث عائشة صحيح لا شك فيه، وما أعل به لا يساوى حكايته، كما عرفت وما يؤكد ذلك شيان:

الأول: أن له طريقاً أخرى عنها فى «الموطأ» (رقم ٢٢٣ ج ١/ ٤١٠) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها به. وهذا سند صحيح أيضاً كالجبل ثبوتاً.

والآخر أنه له شاهداً صريحاً صحيحاً من حديث ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج فقال: «أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ فى حجة الوداع، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ: «اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة، إلا من قلد الهدى» طفا بالبيت، وبالصفا والمروة وأتينا النساء ولبسنا الثياب، وقال: «من قلد الهدى فإنه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله، ثم أمرنا عشية الرؤية أن نهل بالحج فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفا بالبيت، وبالصفا والمروة، فقد تم حجتنا وعلينا الهدى...» الحديث. أخرجه البخارى تعليقاً مجزوماً ورواه مسلم خارج صحيحه موصولاً وكذا الإسماعيلي فى مستخرجه، ومن طريقه البيهقى فى سننه (٢٣/٥) وإسناده صحيح رجاله رجال الصحيح. فهذا كله يؤكد بطلان دعوى الإدراج فى حديث عائشة رضى الله عنها، ويؤيد أنها حفظت ما لم يحفظ جابر رضى الله عنه، ويدل على أن المتمتع لابد له من الطواف مرة أخرى بين الصفا والمروة، وفى حديث ابن عباس فائدة أخرى هامة جداً، وهى أن من فعل ذلك فقد تم حجه ومفهومه أن من لم يفعل ذلك لم يتم حجه، فهذا إن لم يدل على أنه ركن فلا أقل من أن يدل على الوجوب، فكيف الاستحباب؟

وأما تأييد شيخ الإسلام ما ذهب إليه من عدم المشروعية بقوله ﷺ: «دخلت العمرة...» فلا يخفى ضعفه، بعدما ثبت الأمر به من النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.. اهـ «حجة النبي ﷺ» للآلبانى (ص ٨٩ - ٩٠).

أكثرهم متمتعاً. وروى محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، أنه إن أحرم يومَ التروية قبل الزوال، طاف وسعى للقدوم، وإن أحرم بعد الزوال، لم يَطُفْ، وُفِرَّقَ بين الوقتين، بأنه بعد الزوال يخرج من فوره إلى مَنَى، فلا يشتغل عن الخروج بغيره، وقبل الزوال لا يخرج فيطوف، وقولُ ابن عباس والجمهور هو الصحيح الموافق لعمل الصحابة، وبالله التوفيق.

فصل

والطائفة الثانية قالت: إنه - ﷺ - سَعَى مع هذا الطواف وقالوا: هذا حُجَّةٌ في أن القارن يحتاج إلى سعيين، كما يحتاج إلى طوافين، وهذا غلطٌ عليه كما تقدم، والصواب: أنه لم يَسْعَ إلا سَعِيَهُ الأول، كما قالته عائشةُ، وجابر، ولم يَصِحَّ عنه في السعيين حرفٌ واحد، بل كُلُّها باطلة كما تقدَّم، فعليك بمراجعته.

فصل

والطائفة الثالثة: الذين قالوا: أخرَ طوافَ الزيارة إلى الليل، وهم طاووس، ومجاهد، وعروة، ففي سنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، من حديث أبي الزبير المكي، عن عائشة وابن عباس أن النبي ﷺ، أخرَ طوافَه يومَ النحر إلى الليل. وفي لفظ: طوافَ الزيارة^(١)، قال الترمذی: حديث حسن.

وهذا الحديث غلطٌ بَيِّنٌ خلافُ المعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم الذي لا يَشْكُ فيه أهلُ العلم بحجَّته صلى الله عليه وسلم، فنحنُ نذكرُ كلامَ الناسِ فيه، قال الترمذی في كتاب «العلل» له: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث، وقلت له: أَسْمَعُ أبو الزبير من عائشة وابن عباس؟ قال: أَمَّا من ابن عباس، فنعم، وفي سماعه من عائشة نظر. وقال أبو الحسن القطان: عندي أن هذا الحديث ليس بصحيح، إنما طاف النبي ﷺ يومئذٍ نهاراً، وإنما اختلفوا: هل صَلَّى الظهر بمكة أو رجع إلى مَنَى، فصَلَّى الظهرَ بها بعد أن فرغ من طوافه؟ فابنُ عمر يقول: إنه رجع إلى مَنَى، فصَلَّى الظهرَ بها، وجابرٌ يقول: إنه صَلَّى الظهرَ بمكة، وهو ظاهر

(١) رواه أحمد (٢٨٨/١)، ٣٠٩ و٢١٥/٦ وأبو داود (٢٠٠٠) والترمذی (٩٢٠) وابن ماجه (٣٠٥٩) والبيهقي

(١٤٤/٥) وعلقه البخاري (٦٦٣/٣ - فتح) وفي سنده أبي الزبير المكي وهو مدلس وقد عنعنه. وقال ابن القطان

الفاقي، كما في «الفتح»: هذا الحديث مخالف لما رواه ابن عمر وجابر عن النبي ﷺ أنه طاف يوم النحر نهاراً.

حديث عائشة من غير رواية: «أبى الزبير» هذه التى فيها أنه أخر الطواف إلى الليل، وهذا شئ لم يروَ إلا من هذا الطريق، وأبو الزبير مدلس لم يذكر ههنا سماعاً من عائشة، وقد عهد أنه يروى عنها بواسطة، ولا عن ابن عباس أيضاً، فقد عهد كذلك أنه يروى عنه بواسطة، وإن كان قد سمع منه، فيجب التوقف فيما يرويه أبو الزبير عن عائشة وابن عباس مما لا يذكر فيه سماعه منهما، لما عُرف به من التدليس، لو عُرف سماعه منها لغير هذا، فأماً ولم يصح لنا أنه سمع من عائشة، فالأمر بين فى وجوب التوقف فيه، وإنما يختلف العلماء فى قبول حديث المدلس إذا كان عمن قد علم لقائه له وسماعه منه. ههنا يقول قوم: يقبل، ويقول آخرون: يرد ما يُعنعنه عنهم حتى يتبين الاتصال فى حديث حديث، وأما ما يُعنعنه المدلس، عمن لم يعلم لقائه له ولا سماعه منه، فلا أعلم الخلاف فيه بأنه لا يقبل. ولو كنا نقول بقول مسلم: بأن مُنعن المتعاصرين محمول على الاتصال ولو لم يعلم التقاؤهما، فإنما ذلك فى غير المدلسين، وأيضاً فلما قدمناه من صحة طواف النبى ﷺ يومئذ نهاراً، والخلاف فى رد حديث المدلسين حتى يُعلم اتصاله، أو قبوله حتى يعلم انقطاعه، إنما هو إذا لم يُعارضه ما لا شك فى صحته وهذا قد عارضه ما لا شك فى صحته... انتهى كلامه.

ويدل على غلط أبى الزبير على عائشة، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن روى عن عائشة، أنها قالت: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْضَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ^(١). وروى محمد ابن إسحاق، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عنها: أن النبى ﷺ، أذن لأصحابه فزاروا البيت يوم النحر ظهيرة، وزار رسول الله ﷺ مع نسائه ليلاً^(٢)، وهذا غلط أيضاً.

قال البيهقى: وأصح هذه الروايات حديثُ نافع عن ابن عمر، وحديثُ جابر، وحديثُ أبى سلمة عن عائشة^(٣)، يعنى: أنه طاف نهاراً.

(١) ذكره البيهقى فى «سننه» (١٤٤/٥).

(٢) هذا النص رواه البيهقى (١٤٤/٥) من طريق عمر بن قيس عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة، وأما السند الذى ساقه المؤلف فهو لمتن غير هذا، ونصه: أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى.

(٣) قاله البيهقى فى «سننه» (١٤٤/٥).

قلتُ: إنما نشأ الغلطُ من تسمية الطوافِ، فإن النبي ﷺ أخرَ طوافَ الوداعِ إلى الليل، كما ثبت في « الصحيحين » من حديث عائشة. قالت: خرجنا مع النبي ﷺ... فذكرت الحديث، إلى أن قالت: فَتَزَلْنَا الْمُحَصَّبَ، فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر، فقال: « اخرجْ بأختك من الحرم، ثم افرغَا من طوافكما، ثم اثنياني ههنا بالمحصب » قالت: فَقَضَى اللَّهُ الْعُمْرَةَ، وفرغنا من طوافنا في جوف الليل، فأتينا بالمحصب، فقال: « فَرَعْتُمَا ؟ قُلْنَا: نعم. فأذن في الناس بالرحيل، فمرَّ بالبيت فطاف به، ثم ارتحل متوجهاً إلى المدينة^(١).

فهذا هو الطواف الذي أخره إلى الليل بلا ريب، فغلط فيه أبو الزبير، من حديثه به، وقال: طواف الزيارة، والله الموفق.

ولم يرمل ﷺ في هذا الطواف^(٢)، ولا في طواف الوداع، وإنما رمل في طواف القدوم.



فصل

في هديه ﷺ في الشراب من زمزم

ثم أتى زمزم بعد أن قضى طوافه وهم يسقون، فقال: « لَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ، لَنَزَلْتُ فَسَقَيْتُ مَعَكُمْ » ثم ناولوه الدلو، فَشَرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ^(٣). فقيل: هذا نسخُ لنهيه عن الشرب قائماً، وقيل: بل بيان منه أن النهي على وجه الاختيار وترك الأولى، وقيل: بل للحاجة، وهذا أظهر.

وهل كان في طوافه هذا راكباً أو ماشياً ؟ فروى مسلم في « صحيحه »، عن جابر قال: طاف رسول الله ﷺ بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الركن

(١) رواه البخاري (١٥٦٠) ومسلم (٢٨٨١) وأبو داود (١٧٨٣) والنسائي (١٧٧/٥).

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه. رواه أبو داود (٢٠٠١) وابن ماجه (٣٠٦٠) والحاكم (٤٧٥/١) وصححه ووافقه الذهبي، وهو كما قال.

(٣) جزء من حديث جابر الطويل الذي رواه مسلم في صفة حجة النبي ﷺ وقد سبق تخريجه ولكن لم يذكر في الحديث أن النبي ﷺ كان قائماً. وروى البخاري (١٦٣٧) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم.

بِمَحَجَّتِهِ لَأَن يَرَاهُ النَّاسُ وَلِيُشْرِفَ، وَلِيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ^(١).

وفى « الصحيحين »، عن ابن عباس قال: طاف النبى ﷺ فى حجة الوداع، على بعير يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحَجَّتِهِ^(٢).

وهذا الطواف، ليس بطواف الوداع، فإنه كان ليلاً، وليس بطواف القدوم لوجهين.

أحدهما: أنه قد صحَّ عنه الرَّمْلُ فى طواف القدوم، ولم يقل أحد قط: رَمَلْتُ بِهِ رَاحِلَتَهُ، وإنما قالوا: رَمَلْتُ نَفْسَهُ^(٣).

والثانى: قول الشريد بن سويد: أفضتُ مع رسولِ الله ﷺ، فما مَسَّتْ قدماه الأرضَ حَتَّى أَتَى جَمْعًا^(٤).

وهذا ظاهره، أنه من حين أفاض معه، ما مَسَّتْ قدماه الأرضَ إلى أن رجع، ولا يَنْتَقِضُ هذا بركعتى الطواف، فإن شأنهما معلوم.

قلت: والظاهر: أن الشريد بن سويد، إنما أراد الإفاضة معه من عرفة، ولهذا قال: حتى أتى جَمْعًا وهى مزدلفة، ولم يُرد الإفاضة إلى البيت يوم النحر، ولا يَنْتَقِضُ هذا بنزوله عند الشعب حين بال، ثم رَكِبَ لأنه ليس بنزول مستقر، وإنما مَسَّتْ قدماه الأرضَ مساً عارضاً. والله أعلم.

فصل

ثم رجع إلى منى، واختُلِفَ أين صَلَّى الظهر يومئذ، ففى « الصحيحين »: عن ابن عمر، أنه - ﷺ - أفاضَ يوم النحر، ثم رجع، فصَلَّى الظهر بِمَنَى^(٥).

- (١) رواه مسلم (٣٠٢١) وأبو داود (١٨٨٠) والنسائى (١٧٣/٥) والمحقق: هو عصا معوجة الرأس يتناول بها الراكب ما سقط له، ويحرك بطرفها بعيره للمشى. ومعنى «فإن الناس غشوه» أى ازدحموا عليه.
- (٢) رواه البخارى (٦٦٠٧) ومسلم (٣٠٢٠) وأبو داود (١٨٧٧) والنسائى (٢٣٣/٥) وابن ماجه (٢٩٤٨).
- (٣) عن ابن عمر رضى الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة، إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف حين يقدم يَحْبُ ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ. رواه البخارى (١٦٠٣) ومسلم (٢٩٩٧) والنسائى (٢٢٩/٥) وعن جابر رضى الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ رَمَلَ من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف. رواه مسلم (٣٠٠٠) والترمذى (٨٥٧) والنسائى (٢٣٠/٥) وابن ماجه (٢٩٥١).

(٤) صحيح. رواه أحمد (٣٨٩/٤).

(٥) رواه مسلم (٣١٠٧) كتاب الحج، باب: استحباب طواف الإفاضة يوم النحر، وأبو داود (١٩٩٨).

وفى « صحيح مسلم »: عن جابر، أنه - ﷺ - صَلَّى الظُّهْرَ بِمَكَّةَ^(١) وكذلك قالت عائشة^(٢). واخْتُلِفَ فى ترجيح أحد هذين القولين على الآخر، فقال أبو محمد بن حزم: قول عائشة وجابر أولى وتبعه على هذا جماعة، ورجَّحوا هذا القولَ بوجوه.

أحدها، أنه روايةُ اثنين، وهما أولى من الواحد.

الثانى: أن عائشة أخصَّ الناسَ به صَلَّى الله عليه وسلم، ولها من القرب والاختصاص به والمزية ما ليس لغيرها.

الثالث: أن سياق جابر لحجَّةِ النبى ﷺ من أولها إلى آخرها، أتمَّ سياق، وقد حَفَظَ القِصَّةَ وضبطها، حتى ضبط جزئياتها، حتى ضبط منها أمراً لا يتعلَّقُ بالمناسك، وهو نزولُ النبى ﷺ لَيْلَةَ جَمْعٍ فى الطَّرِيقِ، فَقَضَى حاجته عند الشعب، ثم توضأ وضوءاً خفيفاً، فَمَنْ ضبط هذا القدر، فهو بضبط مكانِ صلاته يومَ النحر أولى.

الرابع: أن حَجَّةَ الوداع كانت فى آذار، وهو تساوى الليل والنهار، وقد دفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس إلى منى، وخطب بها الناس، ونحر بُذْناً عظيمة، وقَسَمَهَا، وطَبَّخَ له من لحمها، وأكل منه، ورمى الجمرة، وحلَّقَ رأسه، وتطيَّب، ثم أفاض، فطافَ وشرب من ماء زمزم، ومن نبذ السَّقَايةَ، ووقف عليهم وهم يسقون، وهذه أعمال تبذرو فى الأظهر أنها لا تنقضى فى مقدارٍ يُمكنُ معه الرجوعُ إلى منى، بحيث يُدركُ وقت الظهر فى فصل آذار.

الخامس: أن هذين الحديثين، جاريان مجرى الناقل والمبقى، فقد كانت عادته - ﷺ - فى حجَّته الصلاة فى منزله الذى هو نازل فيه بالمسلمين، فجرى ابن عمر على العادة، وضبط جابر وعائشة رضى الله عنهما الأمر الذى هو خارج عن عادته، فهو أولى بأن يكون هو المحفوظ.

ورجَّحت طائفة أخرى قول ابن عمر، لوجوه:

أحدها: أنه لو صَلَّى الظُّهْرَ بِمَكَّةَ، لم تُصَلِّ الصحابة بِمنى وحداناً وزرَّافات، بل لم يكن لهم بُدٌّ من الصلاة خلفَ إمام يكون نائباً عنه، ولم يُنْقَلْ هذا أحدٌ قطُّ،

(١) جزء من حديث جابر الطويل والذي رواه مسلم فى صفة حجة النبى ﷺ وسبق تخريجه.

(٢) حديث عائشة رواه أبو داود (١٩٧٣) وفى سنده ابن إسحاق وهو مدلس وقد نعتنه.

ولا يقول أحد: إنه استتاب مَنْ يُصَلِّي بهم، ولولا علمه أنه يرجع إليهم فيُصَلِّي بهم، لقال: إن حَضَرَت الصلاةُ ولستُ عندكم، فليُصَلِّ بكم فلان، وحيث لم يقع هذا ولا هذا، ولا صَلَّى الصَّحابةُ هناك وحداناً قطعاً، ولا كان من عاداتهم إذا اجتمعوا أن يُصَلُّوا عَزِيزِينَ، عَلِمَ أنهم صَلُّوا معه على عاداتهم.

الثانى: أنه لو صَلَّى بمكة، لكان خَلْفَهُ بعضُ أهل البلد وهم مقيمون، وكان يأمرهم أن يَتِمُّوا صلاتهم، ولم يُنْقَلْ أنهم قاموا فاتموا بعد سلامه صلاتهم، وحيث لم يُنْقَلْ هذا ولا هذا، بل هو معلوم الانتفاء قطعاً، عَلِمَ أنه لم يُصَلِّ حينئذ بمكة، وما ينقله بعض مَنْ لا علم عنده، أنه قال: «يا أَهْلَ مَكَّةِ اتِمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ»^(١)، فإنما قاله عام الفتح، لا فى حَجَّته.

الثالث: أنه من المعلوم، أنه لما طاف، ركع ركعتى الطواف، ومعلوم أن كثيراً من المسلمين كانوا خلفه يقتدون به فى أفعاله ومناسكه، فلعله لما ركع ركعتى الطواف، والناس خلفه يقتدون به، ظن الظان أنها صلاة الظهر، ولا سيما إذا كان ذلك فى وقت الظهر، وهذا الوهم لا يُمكن رفعُ احتماله، بخلاف صلاته بِمَنَى، فإنها لا تحتمل غير الفرض.

الرابع: أنه لا يُحفظ عنه فى حَجَّه أنه صَلَّى الفرض بجوف مكة، بل إنما كان يُصَلِّي بمنزله بالأبطح بالمسلمين مدةً مقامه كان يُصَلِّي بهم أين نزلوا لا يُصَلِّي فى مكان آخر غير المنزل العام.

الخامس: أن حديث ابن عمر، متفق عليه، وحديث جابر، من أفراد مسلم، فحديث ابن عمر، أصح منه، وكذلك هو فى إسناده، فإن رواه أحفظ، وأشهر، وأتقن، فأين يقع حاتم بن إسماعيل من عُبيد الله بن عمر العمرى، وأين يقع حفظ جعفر من حفظ نافع؟

السادس: أن حديث عائشة، قد اضطربَ فى وقت طوافه، فروى عنها على ثلاثة أوجه، أحدها: أنه طاف نهاراً، الثانى: أنه أَمَرَ الطَّوَّافَ إلى الليل، الثالث: أنه أَقَاضَ من آخر يومه، فلم يضبط فيه وقت الإفاضة، ولا مكان الصلاة، بخلاف حديث ابن عمر.

(١) إسناده الحديث ضعيف لعدم تصريح ابن إسحاق بالسماع.

السابع: أن حديث ابن عمر أصحُّ منه بلا نزاع، فإن حديث عائشة من رواية محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه (٢)، عنها، وابن إسحاق مختلف في الاحتجاج به، ولم يُصرَّحْ بالسماع، بل عنعه، فكيف يُقدَّم على قول عُبَيْدِ اللَّهِ: حدثني نافع، عن ابن عمر.

الثامن: أن حديث عائشة، ليس بالبين أنه - ﷺ - صَلَّى الظهر بمكة، فإن لفظه هكذا: «أفاض رسولُ اللَّهِ ﷺ من آخرِ يومِهِ حينَ صَلَّى الظهر، ثم رجع إلى منى، فمكث بها ليلالي أيام التشريق يرمى الجمرة إذا زالت الشمس، كل جمرة بسبع حصيات»، فأين دلالة هذا الحديث الصريحة، على أنه صَلَّى الظهر يومئذ بمكة، وأين هذا في صريح الدلالة إلى قول ابن عمر: «أفاض يوم النحر، ثم صَلَّى الظهر بمنى» (١)، يعني راجعاً. وأين حديثُ اتفق أصحاب الصحيح على إخراجه إلى حديثٍ اختلف في الاحتجاج به. والله أعلم.

فصل

قال ابن حزم: وطافت أم سلمة في ذلك اليوم على بغيرها من وراء الناس وهي شاكية، استأذنت النبي ﷺ في ذلك اليوم، فأذن لها، واحتج عليه بما رواه مسلم في «صحيحه» من حديث زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة، قالت: شكوت إلى النبي ﷺ، أني أشتكي، فقال: «طوفي من وراء الناس وأنت راکبة» قالت: فطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿وَالطُّورِ ۝﴾ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ ﴿[الطور: ١، ٢]﴾ (٢)، ولا يتبين أن هذا الطواف هو طواف الإفاضة، لأن النبي ﷺ لم يقرأ في ركعتي ذلك الطواف بالطور، ولا جهر بالقراءة بالنهار بحيث تسمعه أم سلمة من وراء الناس، وقد بين أبو محمد غلط من قال: إنه أخره إلى الليل، فأصاب في ذلك.

وقد صح من حديث عائشة، أن النبي ﷺ، أرسل بأم سلمة ليلة النحر، فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت فافاضت (٣) فكيف يلتزم هذا مع طوافها يوم النحر وراء الناس، ورسولُ اللَّهِ ﷺ إلى جانب البيت يُصَلِّي ويقرأ في صلاته: ﴿وَالطُّورِ *﴾

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (١٦١٩) ومسلم (٣٠٢٥) وأبو داود (١٨٨٢) والنسائي (٢٢٣/٥) وابن ماجه (٢٩٦١).

(٣) سبق تخريجه.

وَكِتَابٌ مَسْطُورٌ ﴿١﴾ ؟ هذا من المُحَال، فإن هذه الصلاة والقراءة، كانت فى صلاة الفجر، أو المغرب، أو العشاء، وأما أنها كانت يومَ النحر، ولم يكن ذلك الوقت رسولُ الله ﷺ بمكة قطعاً، فهذا من وهمه رحمه الله.

فطافت عائشة فى ذلك اليوم طوافاً واحداً، وسعت سعيّاً واحداً أجزأها عن حجّها وعمرتها، وطافت صفيّة ذلك اليوم، ثم حاضت فأجزأها طوافها ذلك عن طواف الوداع، ولم تُودّع^(١)، فاستقرّت سنتّه - ﷺ - فى المرأة الطاهرة إذا حاضت قبل الطواف - أو قبل الوقوف -، أن تقرّن، وتكتفى بطواف واحد، وسعى واحد، وإن حاضت بعد طواف الإفاضة اجتزأت به عن طواف الوداع.

فصل

ثم رجع ﷺ إلى منى من يومه ذلك، فبات بها، فلما أصبح، انتظر زوال الشمس، فلما زالت، مشى من رحله إلى الجمار، ولم يركب، فبدأ بالجمرة الأولى التى تلى مسجداً الخيف، فرماها بسبع حصيات واحدة بعد واحدة، يقول مع كل حصاة: «الله أكبر»، ثم تقدّم على الجمرة أمامها حتى أسهل، فقام مستقبل القبلة، ثم رفع يديه ودعا دعاءً طويلاً بقدر سورة البقرة، ثم أتى إلى الجمرة الوسطى، فرماها كذلك، ثم انحدر ذات اليسار مما يلى الوادى، فوقف مستقبل القبلة رافعاً يديه يدعو قريباً من وقوفه الأول، ثم أتى الجمرة الثالثة وهى جمرة العقبة، فاستبطن الوادى، واستعرض الجمرة، فجعل البيت عن يساره، ومنى عن يمينه، فرماها بسبع حصيات كذلك^(٢).

ولم يرميها من أعلاها كما يفعل الجهال، ولا جعلها عن يمينه واستقبل البيت وقت

(١) عن ابن عباس رضى الله عنه قال: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض. رواه البخارى (١٧٦٠) ومسلم (٣١٦٢).

وعن عائشة رضى الله عنها قالت: حاضت صفيّة بنت حنّ بعدما أفاضت. قالت عائشة: فذكرت حيضها لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «أحابتنا هى؟» قالت فقلت: يا رسول الله إنها قد كانت أفاضت وطافت بالبيت. ثم حاضت بعد الإفاضة، فقال رسول الله ﷺ «فلتنفر» رواه مسلم (٣١٦٤) كتاب الحج، باب: وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض. وابن ماجه (٣٠٧٢).

(٢) رواه البخارى (١٧٥١) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما ورواه البخارى (١٧٤٧) ومسلم (٣٠٧٣) وأبو داود (١٩٧٤) والترمذى (٩٠١) والنسائى (٢٧٣/٥ - ٢٧٤) وابن ماجه (٣٠٣٠) من حديث ابن مسعود رضى الله عنه. ومعنى استبطن الوادى: أى دخله.

الرمى كما ذكره غير واحد من الفقهاء.

فلما أكمل الرمي، رجع من فوره ولم يقف عندها، فقليل: لضيق المكان بالجبل، وقيل - وهو أصح: إن دعاءه كان في نفس العبادة قبل الفراغ منها، فلما رمى جمرة العقبة، فرغ الرمي، والدعاء في صلب العبادة قبل الفراغ منها أفضل منه بعد الفراغ منها، وهذا كما كانت سنته في دعائه في الصلاة، إذ كان يدعو في صلبها، فأما بعد الفراغ منها، فلم يثبت عنه أنه كان يعتاد الدعاء، ومن روى عنه ذلك، فقد غلط عليه، وإن روى في غير الصحيح أنه كان أحياناً يدعو بدعاء عارض بعد السلام، وفي صحته نظر.

وبالجملة.. فلا ريب أن عامة أدعيته التي كان يدعو بها، وعلمها الصديق، إنما هي في صلب الصلاة.

وأما حديث معاذ بن جبل: « لا تَسْأَلُ أَنْ تَقُولَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ، وَحَسَنَ عِبَادَتِكَ »^(١)، فدبر الصلاة يُراد به آخرها قبل السلام منها، كدبر الحيوان، ويراد به ما بعد السلام كقوله: « تَسْبِّحُونَ اللَّهَ وَتَكْبُرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ »^(٢)... الحديث، والله أعلم.

فصل

ولم يزل في نفسى، هل كان يرمى قبل صلاة الظهر أو بعدها؟ والذي يغلب على الظن، أنه كان يرمى قبل الصلاة، ثم يرجع فيصلى، لأن جابراً وغيره قالوا: كان يرمى إذا زالت الشمس^(٣)، فعقبوا زوال الشمس برميها.

وأيضاً، فإن وقت الزوال للرمى أيام منى، كطلوع الشمس لرمى يوم النحر، والنبي ﷺ يوم النحر لما دخل وقت الرمي، لم يُقدِّم عليه شيئاً من عبادات ذلك اليوم. وأيضاً فإن الترمذى، وابن ماجه، روى في «سنتهما» عن ابن عباس رضى الله عنهما: كان رسول الله ﷺ يرمى الجمار إذا زالت الشمس. زاد ابن ماجه: قَدَّرَ مَا

(١) صحيح. رواه أحمد (٢٤٤/٥، ٢٤٥) وأبو داود (١٥٢٢) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٩) والطبراني في «الكبير» (١١٠/١٠) وابن خزيمة (٧٥١) وابن حبان (٢٠٢٠ - إحصان) والحاكم (٢٧٣/١) وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) سبق تخريجه في الأذكار التي تقال دبر الصلاة.

(٣) رواه مسلم (٣٠٨٣) وأبو داود (١٩٧١) والنسائي (٢٧٠/٥) وابن ماجه (٣٠٥٣).

إذا فرغ من رميه صَلَّى الظهر^(١)، وقال الترمذى: حديث حسن، ولكن فى إسناد حديث الترمذى: الحجاج بن أرطاة، وفى إسناد حديث ابن ماجه: إبراهيم ابن عثمان أبو شيبة، ولا يُحتج به، ولكن ليس فى الباب غيرُ هذا.

وذكر الإمام أحمد أنه كان يرمى يوم النحر راكباً، وأيام منى ماشياً فى ذهابه ورجوعه.

فصل

فقد تَضَمَّنَتْ حَجَّتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّ وَقَفَاتٍ للدعاء.

الموقف الأول: على الصفا، والثانى: على المروة، والثالث: بعرفة، والرابع: بمزدلفة، والخامس: عند الجمرة الأولى، والسادس: عند الجمرة الثانية.

فصل

وخطب ﷺ الناس بِمَنَى خُطْبَتَيْنِ: خطبة يوم النحر وقد تقدَّمت، والخطبة الثانية: فى أوسط أيام التشريق، فقيل: هو ثانى يوم النحر، وهو أوسطها، أى: خيارها، واحتج مَنْ قال ذلك: بحديث سَرَّاء بنت نبهان، قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «أُتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» - قَالَتْ: وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِى تَدْعُونَ يَوْمَ الرُّؤُوسِ - قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «هَذَا أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، هَلْ تَذَرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «هَذَا الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّى لَا أَدْرِ لَعَلِّى لَا أَلْقَاكُمْ بَعْدَ عَامِى هَذَا أَلَا وَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فى شهركم هذا فى بَلَدِكُمْ هَذَا حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ فَيَسْأَلَكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ أَلَا فَلْيُبَلِّغْ أَدْنَاكُمْ أَقْصَاكُمْ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ لَمْ يَلْبَثْ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى مَاتَ ﷺ^(٢). (رواه أبو داود). ويوم الرؤوس: هو ثانى يوم النحر بالاتفاق.

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٨٩٨) وفى سننه الحجاج بن أرطاة وهو كثير الخطأ والتدليس كما فى «التقريب» (١٥٢/١) ورواه ابن ماجه (٣٠٥٤) وفى سننه إبراهيم بن عثمان، أبو شيبة وهو متروك كما فى «التقريب» (٣٩/١) وروى مسلم (٣٠٨٣) وأبو داود (١٩٧١) والنسائى (٢٧٠/٥).

(٢) ضعيف. رواه البيهقى فى «السنن الكبرى» (١٥١/٥ - ١٥٢) وأبو داود (١٩٥٣) مختصراً. وفى سننه ربيعة بن عبد الرحمن بن حصن الغنوى وهو مقبول كما فى «التقريب» (٢٤٧/١).

وذكر البيهقي من حديث موسى بن عبيدة الرّبذى عن صدقة بن يسار، عن ابن عمر قال : أُنزِلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [النصر : ١] على رسول الله ﷺ فى وَسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَعُرِفَ أَنَّهُ الْوَدَاعُ ، فَأَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ الْقَصُوءَ فَرَحِلَتْ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » ... ثم ذكر الحديث^(١) فى خطبته .



فصل

المبيت بمنى لأهل الأعذار

واستأذنه العباسُ بنُ عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته فأذن له^(٢) .

واستأذنه رعاء الإبل فى البيوتة خارج منى عند الإبل فأرخص لهم أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمى يومين بعد يوم النحر يرمونه فى أحدهما^(٣) .

قال مالك : ظننت أنه قال : فى أول يوم منهما ثم يرمون يوم النفر .

وقال ابن عيينة : فى هذا الحديث رخص للرعاء أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً فيجوز للطائفتين بالسنة ترك المبيت بمنى وأما الرمى فإنهم لا يتركونه، بل لهم أن يؤخروه إلى الليل فيرمون فيه ولهم أن يجمعوا رمى يومين فى يوم وإذا كان النبى ﷺ قد رخص لأهل السقاية وللرعاء فى البيوتة فمن له مال يخاف ضياعه أو مريض يخاف من تخلفه عنه أو كان مريضاً لا تمكنه البيوتة سقطت عنه بتنبه النص على هؤلاء والله أعلم .

فصل

ولم يتعجل ﷺ فى يومين بل تأخر حتى أكمل رمى أيام التشريق الثلاثة وأفاض يوم الثلاثاء بعد الظهر إلى المحصب وهو الأبطح، وهو خيف بنى كنانة

(١) ضعيف. رواه البيهقي فى «السنن الكبرى» (١٥٢/٥) وفى سنده موسى بن عبيدة الرّبذى وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٨٦/٢).

(٢) رواه البخارى (١٧٤٥) ومسلم (٣١١٩) وأبو داود (١٩٥٩) وابن ماجه (٣٠٦٥).

(٣) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (٢١٨/٤٠٨/١) وأبو داود (١٩٧٥) والترمذى (٩٥٥) والنسائى (٢٧٣/٥) وابن ماجه (٣٠٣٧).

فوجد أبا رافع قد ضرب له فيه قُبَّةٌ هناك^(١)، وكان على ثقله توفيقاً من الله عزَّ وجلَّ دون أن يأمره به رسولُ الله ﷺ فصلَّى الظهر والعصرَ والمغربَ والعشاءَ ورقد رقدة ثم نهض إلى مكة^(٢) فطاف للوداع ليلاً سحراً ولم يرْمُلْ في هذا الطَّوافِ .

وأخبرته صفية أنها حائض فقال : « أَحَابِسْتُنَا هِي » ؟ فقالوا له : إنها قد أَقَاضَتْ قال : « فَلْتَتَفَرَّ إِذَا »^(٣) .

وَرَغِبَتْ إليه عائشةُ تلك الليلة أن يُعْمِرَهَا عُمرةً مفردةً فأخبرها أن طوافها بالبيت وبالصفا والمروة قد أَجْزَأَ عن حجِّها وعُمَرَتِها فأبت إلا أن تعتمرَ عُمرةً مفردةً فأمر أخاها عبد الرحمن أن يُعْمِرَهَا من التَّعْمِيمِ فَفَرَّغَتْ من عُمَرَتِهَا لَيْلًا ثُمَّ وَاثَتْ الْمُحْصَبَ مَعَ أَخِيهَا فَاتِيَا فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فقال رسولُ الله ﷺ : « فَرَعْتُمَا » ؟ قالت : نَعَمْ فَنَادَى بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ فَارْتَحَلَ النَّاسُ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ^(٤) (هذا لفظ البخارى) .

فإن قيل : كيف تجمعون بين هذا وبين حديث الأسود عنها الذى فى «الصحيح» أيضاً ؟ قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ ولم نَرَ إِلَّا الْحَجَّ فذكرت الحديث وفيه : فلما كانت ليلة الحَصْبَةِ قلتُ : يا رسول الله ؛

يرجعُ النَّاسُ بِحَجَّةٍ وَعُمَرَةٍ وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ ؟ قَالَ : « أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتَ لَيْلَى قَدَمْنَا مَكَّةَ ؟ » قَالَتْ : قُلْتُ : لَا . قَالَ : « فَادْهَبِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّعْمِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمَرَةٍ ثُمَّ مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا » قَالَتْ عَائِشَةُ : فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا^(٥) .

ففى هذا الحديث أنهما تلاقيا فى الطريق وفى الأول أنه انتظرها فى منزله فلما جاءت نادى بالرحيل فى أصحابه ثم فيه إشكال آخر وهو قولها : لقينى وهو

(١) عن أبى رافع رضى الله عنه قال : لم يأمرنى رسول الله ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكنى جئت فضربت فيه قُبَّةً، فجاء فنزل، وكان على ثقل النبى ﷺ . رواه مسلم (٣١١٥) وأبو داود (٢٠٠٩) قال النوى : قوله (وكان على ثقل النبى ﷺ) وهو يفتح الثاء والقاف وهو متاع المسافر وما يحمله على دوابه، ومنه قوله تعالى ﴿ وَتَحْمِلُ أَوْقَالَكُمْ ﴾ .

(٢) رواه البخارى (١٧٥٦)، كتاب الحج، باب طواف الوداع. (٣) سبق تخريجه.

(٤) رواه البخارى (١٧٨٨)، كتاب العمرة، باب المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئه من طواف الوداع ؟ .

(٥) رواه البخارى (١٥٦١) ومسلم (٢٨٨١) وأبو داود (١٧٨٣) والنسائى (١٧٧/٥) .

مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبَةٌ عَلَيْهَا أَوْ بِالْعَكْسِ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَيَكُونُ قَدْ لَقِيَهَا مُصْعِدًا مِنْهَا رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ، وَهِيَ مِنْهَبَةٌ عَلَيْهَا لِلْعُمْرَةِ، وَهَذَا يُنَافِي أَنْتَظَرُهُ لَهَا بِالْمَحْصَبِ^(١).

قال أبو محمد بن حزم : الصوابُ الذي لا شك فيه أنها كانت مُصْعِدَةً مِنْ مَكَّةَ وهو منْهَبٌ لأنها تقدّمت إلى العُمْرَةِ وانتظرها رسولُ اللَّهِ ﷺ حتى جاءت ثم نهضَ إلى طوافِ الْوَدَاعِ فلقيها منصرفةً إلى المحْصَبِ عن مكة وهذا لا يصح فإنها قالت : وهو منْهَبٌ منها وهذا يقتضى أن يكون بعد المحْصَبِ والخروج من مكة فكيف يقول أبو محمد : إنه نهض إلى طوافِ الْوَدَاعِ وهو منْهَبٌ من مكة ؟ هذا محال . وأبو محمد لم يحجّ وحديث القاسم عنها صريح كما تقدّم في أن رسولَ اللَّهِ ﷺ انتظرها في منزله بعد النَّفَرِ حتى جاءت فارتحل وأذن في الناس بالرحيل فإن كان حديثُ الْأَسْوَدِ هذا محفوظاً فصوابه : لقيني رسولُ اللَّهِ ﷺ وأنا مُصْعِدَةٌ من مكة وهو منْهَبٌ إليها فإنها طافت وقضت عُمرتها ثم أصعدت لميعاده فوافقه قد أخذ في الهُيُوطِ إلى مكةَ للوداع فارتحل وأذن في الناس بالرحيل، ولا وجه لحديث الْأَسْوَدِ غير هذا . وقد جُمِعَ بينهما بجمعين آخرين، وهما وهم .

أحدهما : أنه طاف للوداع مرتين : مرةً بعد أن بعثها وقبل فراغها ومرة بعد فراغها للوداع وهذا مع أنه وهمٌ بين فإنه لا يرفع الإشكال بل يزيده فتأمله .

الثاني : أنه انتقل من المحْصَبِ إلى ظهر العقبة خوفَ المشقة على المسلمين في التحصيب فَلَقِيَتْهُ وَهِيَ مِنْهَبَةٌ إِلَى مَكَّةَ وهو مصعد إلى الْعَقْبَةِ وهذا أقبحُ من الأول لأنه - ﷺ - لم يخرج من العقبة أصلاً وإنما خرج من أسفل مكة من الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى بالاتفاق . وأيضاً : فعلى تقدير ذلك لا يحصلُ الجمع بين الحديثين .

وذكر أبو محمد بن حزم أنه رجع بعد خروجه من أسفل مكة إلى المحْصَبِ وأمر بالرحيل وهذا وهم أيضاً لم يرجع رسولُ اللَّهِ ﷺ بعد وداعه إلى المحْصَبِ وإنما مرَّ من فوره إلى المدينة .

وذكر في بعض تأليفه أنه فعل ذلك ليكون كالحلُّق على مكة بدائرة في دخوله وخروجه فإنه بات بذي طوى ثم دخل من أعلى مكة ثم خرج من أسفلها ثم رجع إلى المحْصَبِ ويكون هذا الرجوعُ من يمانى مكة حتى تحصلُ الدائرة فإنه ﷺ

(١) المحصب: موضع الجمار بمنى.

لما جاء نزل بذي طوى ثم أتى مكة من كداء ثم نزل به لما فرغ من الطواف ثم لما فرغ من جميع النُّسك نزل به ثم خرج من أسفل مكة وأخذ من يمينها حتى أتى المحصب ويحمل أمره بالرحيل ثانياً على أنه لقي في رجوعه ذلك إلى المحصب قوماً لم يرحلوا، فأمرهم بالرحيل وتوجه من فوره ذلك إلى المدينة .

ولقد شان أبو محمد نفسه وكتابه بهذا الهذيان البارد السمج الذى يُضحك منه ولولا التنبيه على أغلاط من غلط عليه - ﷺ - لرغبنا عن ذكر مثل هذا الكلام . والذى كأنك تراه من فعله أنه نزل بالمحصب وصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ورقد رقدة ثم نهض إلى مكة وطاف بها طواف الوداع ليلاً ثم خرج من أسفلها إلى المدينة ولم يرجع إلى المحصب ولا دار دائرة ففى «صحيح البخارى»: عن أنس أن رسول الله ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ورقد رقدة بالمحصب ثم ركب إلى البيت وطاف به^(١) .

وفى «الصحيحين»: عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ وذكر الحديث ثم قالت: حين قضى الله الحج ونفّرنا من منى فنزلنا بالمحصب، فدعا عبد الرحمن بن أبى بكر فقال له: «اخرج بأختك من الحرم ثم أفرغاً من طوافكما ثم اثنيانى ههنا بالمحصب». قالت فقضى الله العمرة وفرغنا من طوافنا فى جوف الليل فأتيناه بالمحصب. فقال: «فرغتما؟ قلنا: نعم. فأذن فى الناس بالرحيل فمرّ بالبيت فطاف به ثم ارتحل متوجّهاً إلى المدينة^(٢)».

فهذا من أصح حديث على وجه الأرض وأدله على فساد ما ذكره ابن حزم، وغيره من تلك التقديرات التى لم يقع شىء منها ودليل على أن حديث الأسود غير محفوظ وإن كان محفوظاً فلا وجه له غير ما ذكرنا وبالله التوفيق .

وقد اختلف السلف فى التحصيب هل هو سنة أو منزل اتفاق؟ على قولين . فقالت طائفة: هو من سنن الحج فإن فى «الصحيحين» عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال حين أراد أن ينفر من منى: «نحن نازلون غداً إن شاء الله بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر»^(٣) .

(٢) سبق تخريجه .

(١) رواه البخارى (١٧٥٦) ، كتاب الحج ، باب طواف الوداع .

(٧٣٢) رواه البخارى (١٥٩٠) ومسلم (٣١١٧) وأبو داود (٢٠١١) .

يعنى بذلك المحصب، وذلك أن قريشاً وبنى كنانة تقاسموا على بنى هاشم وبنى المطلب، ألا يناكحوهم ولا يكون بينهم وبينهم شيء حتى يسلموا إليهم رسول الله ﷺ، فقصد النبي ﷺ إظهار شعائر الإسلام في المكان الذي أظهروا فيه شعائر الكفر والعداوة لله ورسوله وهذه كانت عادته صلوات الله وسلامه عليه، أن يقيم شعار التوحيد في مواضع شعائر الكفر والشرك كما أمر النبي ﷺ أن يبنى مسجد الطائف موضع اللات والعزى .

قالوا : وفى « صحيح مسلم » : عن ابن عمر أن النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر كانوا ينزلونه ^(١) .

وفى رواية لمسلم عنه : أنه كان يرى التحصيب سنة ^(٢) .

وقال البخارى عن ابن عمر : كان يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويهجع ويذكر أن رسول الله ﷺ فعل ذلك ^(٣) .

وذهب آخرون - منهم ابن عباس وعائشة - إلى أنه ليس بسنة وإنما هو منزل اتفاق ففى « الصحيحين » : عن ابن عباس ليس المحصب بشيء، وإنما هو منزل نزله رسول الله ﷺ ليكون أسمح لخروجه ^(٤) .

وفى « صحيح مسلم » : عن أبى رافع لم يأمرنى رسول الله ﷺ أن أنزل بمن معى بالأبطح ولكن أنا ضربت قبته ثم جاء فنزل ^(٥) . فأنزله الله فيه بتوفيقه تصديقاً لقول رسوله : « نحن نازلون غداً بخيف بنى كنانة » ^(٦) وتنفيذاً لما عزم عليه وموافقةً منه لرسوله ﷺ .

فصل

ههنا ثلاث مسائل : هل دخل رسول الله ﷺ البيت فى حجته أم لا؟ وهل وقف فى الملتزم بعد الوداع أم لا؟ وهل صلى الصبح ليلة الوداع بمكة، أو خارجاً منها ؟

(١) رواه مسلم (٣١٠٩) كتاب الحج، باب : استحباب النزول بالمحصب يوم النفر .

(٢) رواه مسلم (٣١١٠) كتاب الحج، باب : استحباب النزول بالمحصب يوم النفر .

(٣) رواه البخارى (١٧٦٩)، كتاب الحج، باب من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة .

(٤) رواه البخارى (١٧٦٦) ومسلم (٣١١٤) والترمذى (٩٢٢) .

(٥) رواه مسلم (٣١١٥) وأبو داود (٢٠٠٩) .

(٦) سبق تخريجه .

فأما المسألة الأولى: فزعم كثير من الفقهاء وغيرهم أنه دخل البيت في حَجَّته ويرى كثير من الناس أن دخول البيت من سنن الحج اقتداءً بالنبي ﷺ. والذي تدلُّ عليه سُنَّتُهُ أنه لم يدخل البيت في حَجَّته ولا في عُمُرته وإنما دخله عام الفتح ففي «الصحيحين» عن ابن عمر قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة على ناقه لأسماء حتى أناخ بفناء الكعبة فدعا عثمان بن طلحة بالفتاح فجاء به ففتح فدخل النبي ﷺ، وأسماء وبلال وعثمان بن طلحة فأجافوا عليهم الباب ملياً ثم فتحوه. قال عبد الله: فبادرت الناس فوجدت بلالاً على الباب. فقلت: أين صلى رسول الله ﷺ؟ قال: بين العمودين المقدمين. قال: ونسيت أن أسأله كم صلى^(١).

وفى «صحيح البخارى» عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أبى أن يدخل البيت وفيه الآلهة قال: فأمر بها فأخرجت فأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل في أيديهما الأزلَامُ فقال رسول الله ﷺ: «قاتلهم الله أما والله لقد علموا أنهم لم يستقسما بها قط». قال: فدخل البيت فكبر في نواحيه ولم يصل فيه^(٢).

ف قيل: كان ذلك دخولين صلى في أحدهما ولم يصل في الآخر. وهذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى كما جعلوا الإسراء مراراً لاختلاف ألفاظه وجعلوا اشتراءه من جابر بغيره مراراً لاختلاف ألفاظه وجعلوا طواف الوداع مرتين لاختلاف سياقه ونظائر ذلك.

وأما الجهاذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة ولا يجنبون عن تغليب من ليس معصوماً من الغلط ونسبته إلى الوهم قال البخارى وغيره من الأئمة: والقول قول بلال لأنه مثبت شاهد صلاته بخلاف ابن عباس. والمقصود: أن دخوله البيت إنما كان في غزوة الفتح لا في حَجَّه ولا عُمُرته وفى «صحيح البخارى» عن إسماعيل بن أبى خالد قال: قلت لعبد الله بن أبى أوفى: أدخل النبي ﷺ في عُمُرته البيت؟ قال: لا^(٣).

(١) رواه البخارى (١٥٩٨) ومسلم (٣١٧٢، ٣١٧٣) ومالك فى «الموطأ» (١/٣٩٨/١٩٣) وأبو داود (٢٠٢٣) والنسائى (٢١٦/٥ - ٢١٨) وابن ماجه (٣٠٦٣).

(٢) رواه البخارى (١٦٠١)، كتاب الحج، باب من كبر من نواحي الكعبة.

(٣) رواه البخارى (١٦٠٠) ومسلم (٣١٨١) وأبو داود (١٩٠٢).

وقالت عائشة: خرج رسول الله ﷺ من عندي وهو قرير العين طيب النفس ثم رجع إلي وهو حزين القلب فقلت: يا رسول الله؛ خرجت من عندي وأنت كذا وكذا. فقال: «إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن فعلت إني أخاف أن أكون قد أتعبت أمتي من بعدي»^(١) فهذا ليس فيه أنه كان في حَجَّتِه بل إذا تأملته حق التأمل أطلعك التأمل على أنه كان في غزاة الفتح والله أعلم وسألته عائشة أن تدخل البيت فأمرها أن تُصَلِّيَ في الحجر ركعتين.

فصل

وأما المسألة الثانية: وهي وقوفه في الملتزم فالذي روى عنه أنه فعله يوم الفتح ففي سنن أبي داود عن عبد الرحمن بن أبي صفوان قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة انطلقت فرأيت رسول الله ﷺ قد خرج من الكعبة هو وأصحابه وقد استلموا الركن من الباب إلى الحطيم ووضعوا خدودهم على البيت ورسول الله ﷺ وسطهم^(٢).

وروى أبو داود أيضاً: من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا حَادَى دُبُرَ الْكَعْبَةِ قُلْتُ: أَلَا تَتَعَوَّذُ؟ قَالَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ ثُمَّ مَضَى حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ فَقَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ فَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ هَكَذَا وَبَسَطَهُمَا بَسْطًا وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ^(٣).

فهذا يحتمل أن يكون في وقت الوداع وأن يكون في غيره ولكن قال مجاهد والشافعي بعده وغيرهما: إنه يستحب أن يقف في الملتزم بعد طواف الوداع ويدعو وكان ابن عباس رضي الله عنهما يلتزم ما بين الركن والباب وكان يقول: لا يلتزم ما بينهما أحد يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه والله أعلم.



(١) ضعيف. رواه أحمد (١٣٧/٦) وأبو داود (٢٠٢٩) والترمذي (٨٧٣) وابن ماجه (٣٠٦٤) وفي سنده إسماعيل ابن عبد الملك وهو كثير الوهم كما في «التقريب» (٧٢/١).

(٢) حسن. رواه أحمد (٤٣١/٣) وأبو داود (١٨٩٨) والبيهقي (٩٢/٥) وفي سنده يزيد بن أبي زياد الهاشمي وهو ضعيف كما في «التقريب» (٣٦٥/٢) ولكن للحديث شاهد يتقوى به وهو ما بعده.

(٣) حسن، بما قبله رواه أبو داود (١٨٩٩) وابن ماجه (٢٩٦٢) والبيهقي (٩٣/٥) وعبد الرزاق في «المصنف» (٩٠٤٣) وفي سنده المثنى بن الصباح وهو ضعيف، ولكن يشهد للحديث سابقه. وانظر «الصحيحة» (٢١٣٨).

فصل

وأما المسألة الثالثة : وهى موضعُ صلاته صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح صبيحة ليلة الوداع ففى « الصحيحين » : عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : شَكُوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّى أَشْتَكِي فَقَالَ : « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ » . قَالَتْ : فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّى إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ بِ ﴿ وَالطُّورِ ۝ ﴾ وَكِتَابٍ مُسْطُورٍ ﴿ [الصور : ١، ٢] ^(١) .

فهذا يحتمل أن يكون فى الفجر وفى غيرها وأن يكون فى طواف الوداع وغيره، فنظرنا فى ذلك فإذا البخارى قد روى فى « صحيحه » فى هذه القصة أنه - ﷺ - لما أراد الخروج ولم تكن أُمُّ سَلَمَةَ طافت بالبيت وأرادت الخروج فقال لها رسولُ الله ﷺ : « إِذَا أُقِيمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ » ففعلت ذلك فلم تُصلَّ حَتَّى خَرَجَتْ ^(٢) .

وهذا محال قطعاً أن يكون يومَ النحر فهو طواف الوداع بلا ريب فظهر أنه صَلَّى الصُّبْحَ يومئذٍ عند البيت وسمعتُه أُمُّ سَلَمَةَ يقرأ فيها بالطور .

فصل

ثم ارتحل - ﷺ - راجعاً إلى المدينة فلما كان بالروحاء، لقي ركباً فسَلَّمَ عليهم وقال : « مَنْ الْقَوْمُ ؟ » فَقَالُوا : الْمُسْلِمُونَ ، قالوا : فَمَنْ الْقَوْمُ ؟ فَقَالَ : « رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » فَرَفَعَتِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا مِنْ مِحْفَتِهَا فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَلِهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ » ^(٣) .

فلما أتى ذَا الْحُلَيْفَةِ باتَ بها فَلَمَّا رَأَى الْمَدِينَةَ كَبَّرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَقَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ »

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه البخارى (١٦٢٦) ، كتاب الحج باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد .

(٣) رواه مسلم (٣١٩٥) وأحمد (٢١٩/١ ، ٢٤٤) وأبو داود (١٧٣٦) والنسائى (١٢٠/٥ ، ١٢٠) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

وَحَدَّهٗ»^(١). ثم دخلها نهاراً من طريق المَعْرَسِ وخرَجَ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ^(٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

فمنها : وهم لأبي محمد بن حزم في حَجَّةِ الوداع حيث قال : إن النبي ﷺ أَعْلَمَ النَّاسَ وَقْتَ خُرُوجِهِ « أَنَّ عُمْرَةَ فِي رَمَضَانَ تَعْدُلُ حَجَّةً » وهذا وَهْمٌ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ رَجُوعِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ مِنْ حَجَّتِهِ إِذْ قَالَ لَأُمُّ سَنَانَ الْأَنْصَارِيَّةِ : « مَا مَعَكَ أَنْ تَكُونِي حَبَجْتَ مَعَنَا ؟ » قَالَتْ : لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحَانِ فَحَجَّ أَبُو وَلَدِي وَأَبْنِي عَلَى نَاضِحٍ وَتَرَكَ لَنَا نَاضِحاً نَنْضَحُ عَلَيْهِ . قَالَ : « فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَاعْتَمِرِي فَإِنَّ عُمْرَةَ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً »^(٣) (هكذا رواه مسلم في صحيحه) .

وكذلك أيضاً قال هذا لأُمُّ مَعْقِلٍ بَعْدَ رَجُوعِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ مَعْقِلٍ قَالَتْ : لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَصَابَنَا مَرَضٌ فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَجَّتِهِ جِئْتُهُ فَقَالَ : « مَا مَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي مَعَنَا ؟ » فَقَالَتْ : لَقَدْ تَهَيَّأْنَا فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ وَهُوَ الَّذِي نَحُجُّ عَلَيْهِ فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قَالَ : « فَهَلَّا خَرَجْتَ عَلَيْهِ ؟ فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَمَّا إِذْ فَاتَتْكِ هَذِهِ الْحَجَّةُ مَعَنَا فَاعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ فَإِنَّهَا كَحَجَّةٍ »^(٤) .

فصل

ومنها وَهْمٌ آخَرٌ لَهُ وَهُوَ أَنَّ خُرُوجَهُ كَانَ يَوْمَ الْخَمِيسِ لِسِتِّ بَقِيَيْنِ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ خَرَجَ لْخَمْسٍ وَأَنَّ خُرُوجَهُ كَانَ يَوْمَ السَّبْتِ .

(١) رواه البخاري (١٧٩٧) ومسلم (٣٢٢٠) عن ابن عمر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا قفل من الجيوش أو السرايا أو الحج أو العمرة، إذا أوفى على ثنية أو فدقد، كبر ثلاثاً ثم قال... الحديث.

(٢) رواه البخاري (١٥٣٣)، كتاب الحج، باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة.

قال الحافظ ابن حجر: وكل من الشجرة المعرس على ستة أميال من المدينة لكن المعرس أقرب.

(٣) رواه البخاري (١٧٨٢، ١٨٦٣) ومسلم (٢٩٨٥، ٢٩٨٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) صحيح. رواه أبو داود (١٩٨٩) والترمذي (٩٣٩) والدارمي (١٥/٢).

فصل

ومنها وَهُمْ آخر لبعضهم : ذكر الطبري في « حجة الوداع » أنه خرج يوم الجمعة بعد الصلاة . والذي حمله على هذا الوهم القبيح قوله في الحديث : « خرج لست بقين » فظن أن هذا لا يمكن إلا أن يكون الخروج يوم الجمعة إذ تمام الست يوم الأربعاء وأول ذى الحجة كان يوم الخميس بلا ريب وهذا خطأ فاحش فإنه من المعلوم الذي لا ريب فيه أنه صَلَّى الظهر يومَ خروجه بالمدينة أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين ثبت ذلك في « الصحيحين » .

وحكى الطبري في ححته قولاً ثالثاً : إن خروجه كان يوم السبت وهو اختيار الواقدي وهو القول الذي رجحناه أولاً لكن الواقدي وهم في ذلك ثلاثة أوهم أحدها : أنه زعم أن النبي ﷺ صَلَّى يومَ خروجه الظهر بذى الحليفة ركعتين الوهم الثانى : أنه أحرم ذلك اليومَ عَقِبَ صلاة الظهر، وإنما أحرم من الغد بعد أن بات بذى الحليفة الوهم الثالث : أن الوقفة كانت يومَ السبت وهذا لم يقله غيره وهو وَهُمْ بَيْنٌ .

فصل

ومنها وَهُمْ للقاضى عياض رحمه الله وغيره : أنه ﷺ تَطَيَّبَ هناك قبل غسله ثم غسل الطَّيِّب عنه لما اغتسل ومنشأ هذا الوهم من سياق ما وقع في « صحيح مسلم » في حديث عائشة رضی الله عنها أنها قالت : « طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا » (١) .

والذى يردُّ هذا الوهم قولُها : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لإحرامه (٢) وقولُها : كَانِي أَنْظِرْ إِلَى وَيَيْصِ الطَّيِّبِ (٣) - أى : بريقه - فى مفارقة رسول الله ﷺ وهو مُحْرِمٌ وفى لفظ : وهو يُلَبَّى بعد ثلاث من إحرامه (٤) وفى لفظ : كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يُحْرِمَ تَطَيَّبَ بِطَيِّبٍ مَا يَجِدُ ثم أَرَى وَيَيْصَ الطَّيِّبِ فى رأسه ولحيته بعد ذلك وكل هذه الألفاظ ألفاظُ الصحيح .

(١) رواه البخارى (٢٧٦) ومسلم (٢٧٩٦) والنسائى (٢٠٣/١ ، ٢٠٩) .

(٢) ، (٣) سبق تخريجهما

(٤) صحيح . رواه النسائى (١٤٠/٥) .

وأما الحديثُ الذي احتج به فإنه حديث إبراهيم بن محمد بن المتشّر عن أبيه عنها : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا . وهذا ليس فيه ما يمنع الطيب الثاني عند إحرامه .

فصل

ومنها وَهُمْ آخِرُ لَأَبِي مُحَمَّدٍ بن حزم : أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ قَبْلَ الظَّهْرِ وَهُوَ وَهُمْ ظَاهِرٌ لَمْ يُنْقَلْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَإِنَّمَا أَهْلٌ عَقِيبُ صَلَاةِ الظَّهْرِ فِي مَوْضِعٍ مُصْلَاهُ ثُمَّ رَكِبَ نَاقَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ وَهُوَ يُهْلُ وَهَذَا يَقِينًا كَانَ بَعْدَ صَلَاةِ الظَّهْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

ومنها وَهُمْ آخِرُ لَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ : وَسَاقَ الْهَدْيَ مَعَ نَفْسِهِ وَكَانَ هَدْيَ تَطَوُّعٍ وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَصْلِهِ الَّذِي انفرد به عَنْ الْأَثْمَةِ أَنَّ الْقَارِنَ لَا يَلْزِمُهُ هَدْيٌ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ الْمُتَمَتِّعُ وَقَدْ تَقَدَّمَ بِطَلَانُ هَذَا الْقَوْلِ .

فصل

ومنها وَهُمْ آخِرُ لِمَنْ قَالَ : إِنَّهُ لَمْ يُعَيَّنْ فِي إِحْرَامِهِ نُسْكَأً بَلْ أَطْلَقَهُ وَوَهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ عَيْنَ عُمْرَةٍ مَفْرَدَةٍ كَانَ مُتَمَتِّعًا بِهَا كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَصَاحِبُ « الْمَغْنَى » وَغَيْرُهُمَا وَوَهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ عَيْنَ حَجٍّ مَفْرَدٍ لَمْ يَعْتَمِرْ مَعَهُ وَوَهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ عَيْنَ عُمْرَةٍ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ وَوَهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ عَيْنَ حَجٍّ مَفْرَدٍ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ بَعْدَ ذَلِكَ وَكَانَ مِنْ خِصَائِصِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مُسْتَنْدَ ذَلِكَ وَوَجْهُ الصَّوَابِ فِيهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

ومنها وَهُمْ لِأَحْمَدَ بن عبد الله الطبري في « حَجَّةِ الْوَدَاعِ » لَهُ : أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا بِيَعُضِ الطَّرِيقِ صَادَ أَبُو قَتَادَةَ حِمَارًا وَحَشِيًّا وَلَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا فَأَكَلَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذَا إِنَّمَا كَانَ فِي عُمْرَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١) .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٢١) وَمُسْلِمٌ (٢٨٠٧) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٥/٥ ، ١٨٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٩٣) .

فصل

ومنها وَهُمْ آخر لبعضهم حكاه الطبري عنه عليه السلام : أنه دخل مكة يوم الثلاثاء وهو غلط فإنما دخلها يوم الأحد صُبْح رابعةٍ من ذى الحِجَّة .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ قال : إنه عليه السلام حلَّ بعد طوافه وسعيه كما قاله القاضي أبو يعلى وأصحابه وقد بينا أن مستند هذا الوهم وَهُمْ معاوية أو مَنْ روى عنه أنه قصر عن رسول الله عليه السلام بِمِشْقَصٍ على المروة فى حجته .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ زعم : أنه عليه السلام كان يُقْبَل الرُّكن اليماني فى طوافه وإنما ذلك الحجرُ الأسود وسماه اليماني لأنه يُطلق عليه وعلى الآخر اليمانيين فعبر بعضُ الرواة عنه باليماني منفرداً .

فصل

ومنها وَهُمْ فاحش لأبى محمد بن حزم : أنه رَمَلَ فى السعى ثلاثة أشواط، ومشى أربعة وأعجبُ من هذا الوهم وهمه فى حكاية الاتفاق على هذا القول الذى لم يقله أحد سواه .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ زعم أنه طاف بين الصفا والمروة أربعة عشر شوطاً وكان ذهابه وإيابه مرةً واحدة وقد تقدّم بيانُ بطلانه .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ زعم أنه عليه السلام صَلَّى الصُّبْحَ يومَ النَّحرِ قبلَ الوقتِ ومُسْتَنَدُ هذا الوهم حديثُ ابن مسعود أن النبي عليه السلام صَلَّى الفجرَ يومَ النَّحرِ قبلَ ميقاتها^(١) .

وهذا إنما أراد به قبلَ ميقاتها الذى كانت عاداته أن يُصَلِّيها فيه فعجلها عليه يومئذ ولا بدَّ من هذا التأويل وحديث ابن مسعود إنما يدل على هذا فإنه فى

صحيح البخارى عنه أنه قال : هُمَا صَلَاتَانِ تُحَوَّلَانِ عَنْ وَقْتِهِمَا : صَلَاةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَمَا يَأْتِي النَّاسُ الْمُزْدَلِفَةَ وَالْفَجْرُ حِينَ يَبْزُغُ الْفَجْرُ^(١). وقال فى حديث جابر فى حجة الوداع : فَصَلَّى الصُّبْحَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ^(٢).

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ وَهَمَ فى أنه صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ بِأَذَانَيْنِ وَإِقَامَتَيْنِ وَوَهَمَ مَنْ قَالَ : صَلَّاهُمَا بِإِقَامَتَيْنِ بِلَا أَذَانٍ أَصْلًا وَوَهَمَ مَنْ قَالَ : جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ صَلَّاهُمَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ خَطَبَ بِعَرَفَةَ خُطْبَتَيْنِ جَلَسَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ فَلَمَّا فَرَغَ أَخَذَ فى الخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهَا أَقَامَ الصَّلَاةَ وَهَذَا لَمْ يَجِئْ فى شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْبَتَّةِ وَحَدِيثُ جَابِرٍ صَرِيحٌ فى أَنَّهُ لَمَّا أَكْمَلَ خُطْبَتَهُ أَذَّنَ بِلَالٍ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بَعْدَ الْخُطْبَةِ .

فصل

ومنها وَهُمْ لِأَبَى ثَوْرٍ : أَنَّهُ لَمَّا صَعِدَ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ فَلَمَّا فَرَغَ قَامَ فَخَطَبَ، وَهَذَا وَهْمٌ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْأَذَانَ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ الْخُطْبَةِ .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ رَوَى أَنَّهُ قَدَّمَ أُمَّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النُّحْرِ وَأَمَرَهَا أَنْ تُؤَافِيَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ يَوْمَ النُّحْرِ إِلَى اللَّيْلِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ وَأَنَّ الَّذِى أَخَّرَهُ إِلَى اللَّيْلِ إِنَّمَا هُوَ طَوَافُ الْوَدَاعِ وَمُسْتَنْدَ هَذَا الْوَهْمُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ كَذَلِكَ قَالَ

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها فحمل عنها على المعنى وقيل : أخر طواف الزيارة إلى الليل .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ وَهَمَ وقال : إنه أفاض مرتين : مرةً بالنهار ومرةً مع نسائه بالليل ومستند هذا الوهم ما رواه عمر بن قيس عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ أذن لأصحابه فزاروا البيت يوم النحر ظهيرةً وزار رسول الله ﷺ مع نسائه ليلاً .

وهذا غلط والصحيح عن عائشة خلاف هذا : أنه أفاض نهاراً وإفاضة واحدة، وهذه طريقة وخيمة جداً سلكها ضعاف أهل العلم المتمسكون بأذيال التقليد . والله أعلم .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ زعم أنه طاف للقدوم يوم النحر ثم طاف بعده للزيارة وقد تقدم مستند ذلك وبطلانه .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ زعم أنه يومئذ سعى مع هذا الطواف . واحتج بذلك على أن القارن يحتاج إلى سعين وقد تقدم بطلان ذلك عنه وأنه لم يسع إلا سعيًا واحدًا كما قالت عائشة وجابر رضى الله عنهما^(١) .

فصل

ومنها - على القول الراجح - وَهُمْ مَنْ قال : إنه صَلَّى الظهر يوم النحر بمكة والصحيح : أنه صلاها بمنى كما تقدم .

فصل

ومنها وَهُمْ مَنْ زعم أنه لم يُسرِعْ في وادى مُحَسَّرٍ حين أفاض من جَمْعٍ إلى مَنَى وأن ذلك إنما هو فعل الأعراب ومستند هذا الوهم قول ابن عباس : إنما كان بدء الإيضاع من قبل أهل البادية كانوا يقفون حافتي الناس حتى علّقوا القعاب والعصى

والجَعَابَ فَإِذَا أَفَاضُوا تَقَعَّقَتْ تِلْكَ فَنفَرُوا بِالنَّاسِ، وَلَقَدْ رَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ ذَفَرَى نَاقَتَهُ لَيَمَسُّ حَارَكَهَا وَهُوَ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ»^(١). وَفِي رَوَايَةٍ: «إِنَّ الْبَرَّ لَيْسَ بِأَبْجَافِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ فَعَلَيْكُمُ بِالسَّكِينَةِ» فَمَا رَأَيْتُهَا رَافِعَةً يَدَيْهَا حَتَّى أَتَى مِنِّي (رواه أبو داود)^(٢). وَلِذَلِكَ أَنْكَرَهُ طَاوُوسُ وَالشَّعْبِيُّ قَالَ الشَّعْبِيُّ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّهُ أَفَاضَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ فَلَمْ تَرْفَعْ رَاحِلَتُهُ رَجُلَهَا عَادِيَةً حَتَّى بَلَغَ جَمْعًا. قَالَ: وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَمْعٍ فَلَمْ تَرْفَعْ رَاحِلَتُهُ رَجُلَهَا عَادِيَةً حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ. وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا أَحْدَثَ هَؤُلَاءِ الْإِسْرَاعَ يُرِيدُونَ أَنْ يَفُوتُوا الْغُبَارَ. وَمِنْشَأُ هَذَا الْوَهْمِ اشْتِبَاهُ الْإِيضَاعِ وَقْتَ الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْأَعْرَابُ وَجَفَاءُ النَّاسِ بِالْإِيضَاعِ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ فَإِنَّ الْإِيضَاعَ هُنَاكَ بَدْعَةٌ لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَلْ نَهَى عَنْهُ، وَالْإِيضَاعُ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ سُنَّةٌ نَقَلَهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: جَابِرٌ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَفَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يُوضِعُ أَشَدَّ الْإِيضَاعِ، وَفَعَلْتُهُ عَائِشَةُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالْقَوْلُ فِي هَذَا قَوْلُ مَنْ أَثْبَتَ، لَا قَوْلُ مَنْ نَفَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

ومنها وَهُمْ طَاوُوسٌ وَغَيْرُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُفِيضُ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ لِيَالِي مِنِّي إِلَى الْبَيْتِ، وَقَالَ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»: وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي حَسَّانٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ أَيَّامَ مِنِّي^(٣) وَرواه ابنُ عَرَبَةَ، دَفَعَ إِلَيْنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ كِتَابًا قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي وَلَمْ يَقْرَأْهُ، قَالَ: وَكَانَ فِيهِ عَنْ أَبِي حَسَّانٍ، عَنْ ابْنِ

(١) حسن. رواه أحمد (٢٤٤/١) والطبراني في «الكبير» (١٥٨/١١) برقم (١١٣٥٥) وابن خزيمة (٢٨٦٣) والبيهقي (١٢٦/٥). والقعاب: جمع «قعب» وهو القدح الضخم الغليظ الجافى. والجعاب: جمع «جعية» وهى الكنانة التى تمجّل فيها السهام. وتقعقت: أى ضرب بعضها بعضاً فكان منها صوت وصخب ينفر منه الناس والدواب. وذفرى ناقته: أصل أذنّها. والحارك: أعلى الكاهل والمراد أنّه يكفها عن الإسراع بجذب رأسها إليه حتى يمس كاحلها أو يكاد.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (١٩٢٠).

(٣) ذكره البخارى (٦٦٣/٣) تعليقاً وقال الحافظ: وصله الطبراني من طريق قتادة عنه، وقال ابن المدينى فى «العلل» روى قتادة حديثاً غريباً لا نحفظه عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام، فنسخته من كتاب ابنه معاذ ابن هشام ولم أسمع منه عن أبيه عن قتادة حدثني أبو حسان عن ابن عباس «أن النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى، وقال الأثرم قلت لأحمد تحفظ عن قتادة؟ فذكر هذا الحديث فقال: كتبوه من كتاب معاذ، قلت: فإن هنا إنساناً يزعم أنه سمع من معاذ فأنكر ذلك. وأشار الأثرم بذلك إلى إبراهيم بن محمد عرعة فإن من طريقه أخرجه الطبراني بهذا الإسناد.

عباس أن رسول الله ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما دام بمنى. قال: وما رأيتُ أحداً واطأه عليه... انتهى.

ورواه الثورى فى « جامعہ » عن ابن طاووس عن أبيه مرسلًا، وهو وهمٌ، فإن النبى ﷺ لم يرجع إلى مكة بعد أن طاف للإفاضة، وبقي فى منى إلى حين الوداع، والله وأعلم.

فصل

ومنها وهمٌ من قال: إنه ودع مرتين، وهمٌ من قال: إنه جعل مكة دائرة فى دخوله وخروجه، فبات بذى طوى، ثم دخل من أعلاها، ثم خرج من أسفلها، ثم رجع إلى المحصب عن يمين مكة، فكملت الدائرة.

فصل

ومنها وهمٌ من زعم: أنه انتقل من المحصب إلى ظهر العقبة، فهذه كلها من الأوهام نبهنا عليها مفصلاً ومجملًا، وبالله التوفيق.



فصل

فى هديه ﷺ فى الهدايا والضحايا والعقيقة

وهى مختصة بالأزواج الثمانية المذكورة فى سورة « الأنعام » ولم يعرف عنه صلى الله عليه وسلم، ولا عن الصحابة هدى، ولا أضحية، ولا عقيقة من غيرها، وهذا مأخوذ من القرآن من مجموع أربع آيات..

إحداها: قوله تعالى: ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ ﴾ [المائدة: ١].

والثانية: قوله تعالى: ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ [الحج: ٢٨].

والثالثة: قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ (١٤٢) ثمانية أزواج ﴿ [الأنعام: ١٤٢ - ١٤٣]... ثم ذكرها.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥].

فدلَّ على أنَّ الذى يبلُغ الكعبةَ من الهدى هو هذه الأزواجُ الثمانية وهذا استنباطُ علىّ بن أبى طالب رضى الله عنه .

والذبائح التى هى قُرْبَة إلى الله وعبادة: هى ثلاثة: الهدى، والأضحية، والعقيقة.

فأهدى رسول الله ﷺ الغنم، وأهدى الإبل، وأهدى عن نسائه البقر، وأهدى فى مقامه، وفى عمرته، وفى حجته، وكانت سُنَّتُه تقليدَ الغنم دون إشعارها.

وكان إذا بعث بهديهِ وهو مُقيم لم يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ كان مِنْهُ حَلَالًا.

وكان إذا أهدى الإبل، قلَّدها وأشعرَهَا، فيشُقُّ صفحة سَنَامِهَا الأيمن يسيراً حتى يسيلَ الدم. قال الشافعى: والإشعار فى الصفحة اليمنى، كذلك أشعر النَّبِيُّ ﷺ.

وكان إذا بعث بهديهِ، أمرَ رسولَه إذا أشرف على عَطَبٍ شَيْءٌ مِنْهُ أَنْ يَنْحَرَهُ، ثم يَصْبِغُ نَعْلَهُ فى دمه، ثم يجعلُه على صفحته، ولا يأكل مِنْهُ هو، ولا أحدٌ من أهل رفقته^(١) ثم يقسم لحمه، ومنعه من هذا الأكل سداً للذريعة، فإنه لعلَّه ربَّما قصرَ فى حفظه ليُشارِفَ العَطَبَ، فينحره، ويأكل مِنْهُ، فإذا علم أنه لا يأكلُ مِنْهُ شَيْئاً، اجتهدَ فى حفظه.

وشركَ بين أصحابه فى الهدى كما تقدَّم: البدنة عن سبعة، والبقرة كذلك.

وأباح لسائق الهدى ركوبَه بالمعروف إذا احتاج إليه حتى يجدَ ظهراً غيره^(٢) وقال علىّ رضى الله عنه: يشربُ مِنْ لَبَنِهَا ما فضَّلَ عن ولدها^(٣).

(١) رواه مسلم (٣١٥٨، ٣١٦٠) كتاب الحج، باب: ما يفعل بالهدى إذا عطب فى الطريق. وأبو داود (١٧٦٣) وابن ماجه (٣١٠٥).

(٢) رواه مسلم (٣١٥٦) كتاب الحج، باب: جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها. وأبو داود فى «المناسك» (١٧٦١) والنسائي (١٧٧/٥).

(٣) عن عروة بن الزبير قال: إذا اضطررت إلى بدنتك فاركبها ركوباً غير فادح، وإذا اضطررت إلى لبنها فاشرب بعد ما يروى فصليها» رواه مالك فى «الموطأ» (٢/٣٢٥ - بشرح الزرقانى).

وكان هديُّه ﷺ نحرَ الإبل قياماً، مقيدةً، معقولةُ اليسرى^(١)، على ثلاث، وكان يُسمَّى اللهَ عند نحره، ويُكَبِّرُ، وكان يذبح نُسكُه بيده، وربما وكَّلَ فى بعضه، كما أمرَ علياً رضى الله عنه أن يذبح ما بقى من المائة^(٢). وكان إذا ذبح الغنم، وضع قدمه على صفاحها ثم سمى وكبَّر، وذبح^(٣)، وقد تقدَّم أنه نحر بمنى وقال: «إِنَّ فُجَاجَ مَكَّةَ كُلَّهَا مَنْحَرٌ»^(٤) وقال ابنُ عباس: مناحِرُ البدن بمكة، ولكنها نُزَّهَتْ عن الدماء، ومنى من مكة، وكان ابنُ عباس ينحرُ بمكة.

وأباح ﷺ لأُمَّته أن يأكلوا من هداياهم وضحاياهم، ويتزوّدوا منها، ونهاهم مرةً أن يدخروا منها بعد ثلاثٍ لدافّةٍ دَقَّتْ عليهم ذلكَ العامَ من الناس، فأحبَّ أن يُوسّعوا عليهم^(٥).

وذكر أبو دواد من حديث جُبَيْر بن نَفِير، عن ثوبان قال: ضَحَّى رسولُ الله ﷺ ثم قال: «يَا ثَوْبَانُ أَصْلِحْ لَنَا لَحْمَ هَذِهِ الشَّاةِ» قال: فَمَا زِلْتُ أُطْعِمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ^(٦).

وروى مسلم هذه القصة، ولفظه فيها: أن رسولَ الله ﷺ قال له فى حجة الوداع: «أَصْلِحْ هَذَا اللَّحْمَ» قال: فأصلحته، فَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ مِنْهُ حَتَّى بَلَغَ الْمَدِينَةَ^(٧). وكان ربُّما قسم لحوم الهدى، وربُّما قال: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ»^(٨) فعل هذا، وفعل هذا، واستدل بهذا على جواز النهبة فى النثار فى العرس ونحوه، وفرَّقَ بينهما بما لا يَتَّبِينُ.

(١) سبق تخريجه. (٢) جزء من حديث جابر الطويل فى صفة حجة النبی ﷺ وسبق تخريجه.

(٣) رواه البخارى (٥٥٥٨، ٥٥٦٥) ومسلم (٤٩٩٧، ٤٩٩٨) والترمذى (١٤٩٤) والنسائى (٢٢٠/٧، ٢٣٠) وابن ماجه (٣١٢٠، ٣١٥٥) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

(٤) سبق تخريجه

(٥) رواه مسلم (٥٠١٢) كتاب الأضاحى باب: ما كان من النهى عن أكل الأضاحى بعد ثلاث فى الإبل، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء وأبو داود (٢٨١٢) والنسائى (٢٣٥/٧) من حديث عائشة رضى الله عنها.

قال النووى: الدافّة بتشديد الفاء قوم يسرون جميعاً سيراً خفياً، ودف يدف بكسر الدال، ودافّة الأعراب من يرد منهم المصر، والمراد هنا من ورد من ضعفاء الأعراب للمواساة..

(٦) صحيح. رواه أبو داود (٢٨١٤).

(٧) رواه مسلم (٥٠١٩) كتاب الأضاحى، باب: ما كان من النهى عن أكل لحوم الأضاحى بعد ثلاث.

(٨) صحيح. رواه أحمد (٣٥٠/٤) وأبو داود (١٧٦٥)، من حديث عبد الله بن قرط رضى الله عنه.

فصل

وكان من هديه ﷺ ذبح هدى العُمرة عند المروة، وهدى القران بمنى، وكذلك كان ابن عمر يفعل، ولم ينحر هديه ﷺ قط إلا بعد أن حلَّ، ولم ينحره قبل يوم النحر، ولا أحدٌ من الصحابة البتة، ولم ينحره أيضاً إلا بعد طلوع الشمس، وبعد الرمي، فهي أربعة أمور مرتبة يوم النحر .

أولها: الرمي، ثم النحر، ثم الحلق، ثم الطواف، وهكذا رتبها ﷺ ولم يُرخص في النحر قبل طلوع الشمس البتة، ولا ريب أن ذلك مخالف لهديه، فحكمه حكم الأضحية إذا ذُبحت قبل طلوع الشمس.



فصل

وأما هديه ﷺ في الأضاحي

فإنه ﷺ لم يكن يدع الأضحية، وكان يضحي بكبشين، وكان ينحرهما بعد صلاة العيد، وأخبر أن: « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ » (١). هذا الذي دلَّت عليه سُنَّتُهُ وهديه، لا الاعتبارُ بوقت الصلاة والخطبة، بل بنفس فعلها، وهذا هو الذي ندينُ الله به، وأمرهم أن يذبحوا الجذعَ من الضأن (٢) والثنيَ مما سواه، وهي المسنة (٣).

(١) رواه البخارى (٩٦٥)، كتاب العيدين، باب الخطبة بعد العيد ومسلم (٤٩٨٣) كتاب الأضاحي، باب: وقت الأضحية.

(٢) عن عقبه بن عامر رضى الله عنه قال: «ضحينا مع رسول الله ﷺ بجذع من الضأن» رواه النسائي (٢١٩/٧) والبيهقي (٢٧٠/٩) وسنده حسن، وعن مجاشع بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الجذع يوفى مما يوفى منه الثنية» رواه أبو داود (٢٧٩٩) وابن ماجه (٣١٤٠) والحاكم (٢٢٦/٤) والبيهقي (٢٧٠/٩) وسنده صحيح ورواه أحمد (٣٦٨/٥) والنسائي (٢١٩/٧) والحاكم (٢٢٦/٤) والبيهقي (٢٧٠/٩) من طريق آخر دون تسمية الصحابي وصححه الحاكم وقال ابن حزم في «المحلى» (٢٦٧/٧): إنه فى غاية الصحة. وأما حديث جابر الذى رواه مسلم فى صحيحه مرفوعاً «لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن» فهو ضعيف لأن فيه أبى الزبير المكى وهو مدلس وقد عنعنه وانظر تفصيل ذلك فى «الإرواء» (١١٤٥) وفى «الضعيفة» (٦٥).

(٣) المسنة: هى الثنية من كل شئ من الإبل والبقر والغنم، وهى من الغنم والبقر ما دخل فى السنة الثالثة، ومن الإبل ما دخل فى السادسة والجذع من الضأن ما له سنة تامة على الأشهر عند أهل اللغة وجمهور أهل العلم كما قال الشوكانى وغيره.

وروى عنه أنه قال: «كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ»^(١) لكن الحديث مُنْقَطِعٌ لَا يَثْبُتُ وصله.

وأما نهيه عن ادِّخَارِ لحومِ الأضاحى فوقَ ثلاث، فلا يدلُّ على أن أيام الذبح ثلاثة فقط، لأن الحديث دليل على نهى الذباح أن يدَّخِرَ شيئاً فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه، فلو أخر الذبح إلى اليوم الثالث، لجاز له الادِّخَارُ وقتَ النهى ما بينه وبين ثلاثة أيام، والَّذِينَ حَدَّدُوهُ بالثلاث، فهموا من نهيه عن الادِّخَارِ فوقَ ثلاث أن أولها من يوم النحر، قالوا: وغيرُ جائز أن يكون الذبحُ مشروعاً فى وقت يحرم فيه الأكلُ، قالوا: ثم نُسِخَ تحريم الأكل فبقى وقت الذبح بحاله.

فيقال لهم: إن النبىَّ ﷺ لم يَنْهَ إلا عن الادِّخَارِ فوق ثلاث، لم يَنْهَ عن التضحية بعد ثلاث، فأين أحدهما من الآخر، ولا تلام بين ما نهى عنه، وبين اختصاصِ الذبح بثلاث لوجهين..

أحدهما: أنه يسوغُ الذبحُ فى اليوم الثانى والثالث، فيجوزُ له الادِّخَارُ إلى تمام الثلاث من يوم الذبح، ولا يَتِمُّ لكم الاستدلالُ حتى يثبت النهىُ عن الذبح بعد يوم النحر، ولا سبيلَ لكم إلى هذا.

الثانى: أنه لو ذبح فى آخر جزءٍ من يوم النحر، لساغ له حيثنذ الادِّخَارُ ثلاثة أيام بعده بمقتضى الحديث، وقد قال على بن أبى طالب رضى الله عنه: أيامُ النحر: يوم الأضحى، وثلاثة أيام بعده، وهو مذهبُ إمام أهل البصرة الحسن، وإمام أهل مكة عطاء بن أبى رباح، وإمام أهل الشام الأوزاعى، وإمام فقهاء أهل الحديث الشافعى رحمه الله، واختاره ابنُ المنذر، ولأن الثلاثة تختصُ بكونها أيامَ منى، وأيام الرمى، وأيام التشريق، ويحرمُ صيامُها، فهى إخوة فى هذه الأحكام، فكيف تفترق فى جوار الذبح بغير نص ولا إجماع. وروى من وجهين مختلفين يَشُدُّ أحدهما الآخر عن النبى

(١) ضعيف . رواه أحمد (٨٢/٤) والبيهقى (٢٩٥/٥) عن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم . وهو منقطع فإن سليمان بن موسى لم يدرك جبير بن مطعم . ورواه البزار (١١٢٦) وابن حبان (٣٨٥٤) - إحصان) والبيهقى (٢٩٥/٩، ٢٩٦) عن سليمان بن موسى، عن عبد الرحمن بن أبى حسين، وعبد الرحمن بن أبى حسين لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يلق جبير بن مطعم . ورواه الطبرانى فى «الكبير» (١٥٨٣) من طريق سويد بن عبدالعزيز، عن سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عن نافع بن جبير عن أبيه، وفى سنده سويد بن عبد العزيز قال أحمد بن حنبل: متروك الحديث وضعفه ابن معين والنسائى وقال البخارى فى حديثه منكره أحمد.

ﷺ أنه قال: «كُلُّ مَنْى مَنَحَرٍّ، وَكُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ»، وروى من حديث جبير ابن مطعم وفيه انقطاع، ومن حديث أسامة بن زيد، عن عطاء، عن جابر^(١).

قال يعقوب بن سفيان: أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة مأمون.

وفى هذه المسألة أربعة أقوال، هذا أحدها.

والثاني: أن وقت الذبح، يوم النحر، ويومان بعده، وهذا مذهب أحمد، ومالك، وأبى حنيفة رحمهم الله، قال أحمد: هو قول غير واحد من أصحاب محمد ﷺ، وذكره الأثرم عن ابن عمر، وابن عباس رضى الله عنهم.

الثالث: أن وقت النحر يوم واحد، وهو قول ابن سيرين، لأنه اختص بهذه التسمية، فدل على اختصاص حكمها به، ولو جاز في الثلاثة، لقل لها: أيام النحر، كما قيل لها: أيام الرمي، وأيام منى، وأيام التشريق، ولأن العيد يُضاف إلى النحر، وهو يوم واحد، كما يقال: عيد الفطر.

الرابع: قول سعيد بن جبير، وجابر بن زيد: أنه يوم واحد في الأمصار، وثلاثة أيام في منى، لأنها هناك أيام أعمال المناسك من الرمي والطواف والحلق، فكانت أياماً للذبح، بخلاف أهل الأمصار.



فصل

فى هديه ﷺ فى اختيار الأضحية

ومن هديه - ﷺ -: أن من أراد التضحية، ودخل يوم العشر، فلا يأخذ من شعره وبشره شيئاً، ثبت النهى عن ذلك فى «صحيح مسلم»^(٢) وأما

(١) حديث جابر. رواه أحمد (٣/٣٢٦) وأبو داود (١٩١٧) وابن ماجه (٣٠٤٨) والدرامى (١٥٦/٢، ١٥٧) والحاكم (١/٤٦٠) والبيهقى (٥/٢٣٩) وسنده حسن والحديث ليس فيه ما يشهد لحديث جبير بن مطعم، فإنه بلفظ: «منى كلها منحر، وكل فجاج مكة طريق ومنحر، وكل عرفة موقف، وكل المزدلفة موقف».

(٢) عن أم سلمة رضى الله عنها أن النبى ﷺ قال: «إذا دخل العشر، وأراد أحدكم أن يضحي: فلا يمسه من شعره وبشره شيئاً» قيل لسفيان: فإن بعضهم لا يرفعه، قال: لكنى أرفعه. رواه مسلم (٥٠٢٥، ٥٠٢٦) كتاب الأضاحى، باب: من دخل عليه عشر من ذى الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئاً. وأحمد (٦/٢٨٩، ٣٠١، ٣١١) وأبو داود (٢٧٩١) والترمذى (١٥٢٣) والنسائى (٧/٢١١) وابن ماجه (٣١٥٠).

الدارقطنى فقال: الصحيحُ عندي أنه موقوف على أم سلمة^(١).

وكان من ﷺ اختيار الأضحية، واستحسانها، وسلامتها من العيوب، ونهى أن يُضْحَى بِعُضْبَاءِ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ، أى: مقطوعة الأذن، ومكسورة القرن، النصف فما زاد، ذكره أبو داود^(٢).

وأمر أن تُسْتَشْرَفَ الْعَيْنُ وَالْأُذُنُ، أى: يُنْظَرُ إِلَى سَلَامَتِهَا، وَأَنْ لَا يُضْحَى بِعَوْرَاءَ، وَلَا مُقَابِلَةَ، وَلَا مُدَابِرَةَ، وَلَا شَرْقَاءَ، وَلَا خَرْقَاءَ. وَالْمُقَابِلَةُ: هِيَ الَّتِي قُطِعَ مُقَدَّمُ أُذُنِهَا، وَالْمُدَابِرَةُ: الَّتِي قُطِعَ مُؤَخَّرُ أُذُنِهَا، وَالشَّرْقَاءُ: الَّتِي شُقَّتْ أُذُنُهَا، وَالْخَرْقَاءُ: الَّتِي خُرِقَتْ أُذُنُهَا. ذكره أبو داود^(٣).

وذكر عنه أيضاً: «أَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الْأَضَاحِي: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ عَرَجُهَا، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقَى، وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقَى»^(٤)، أى: من هزالها لا مُخٌّ فِيهَا.

وذكر أيضاً أن رسول الله ﷺ نهى عن المصفرة، والمستأصلة، والبخقاء، والمشيعة، والكسراء. فالمصفرة: الَّتِي تُسْتَأْصَلُ أُذُنُهَا حَتَّى يَبْدُوَ صِمَاحُهَا، وَالْمُسْتَأْصَلَةُ: الَّتِي اسْتَوْصِلَ قَرْنُهَا مِنْ أَصْلِهَا، وَالْبَخْقَاءُ: الَّتِي بَخَقَتْ عَيْنُهَا، وَالْمَشِيعَةُ: الَّتِي لَا تَتَّبِعُ الْغَنَمَ عَجْفًا وَضَعْفًا، وَالْكَسِيرَةُ: الْكَسِيرَةُ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) والصواب أنه مرفوع كما أثبتته مسلم وغيره. وقد ورد الحديث موقوف على أم سلمة عند الحاكم (٤/ ٢٢٠)، (٢٢١) ولكن له حكم الرفع لأنه لا يقال بالاجتهاد والرأى.

(٢) حسن. رواه أحمد (١/ ٨٣، ١٢٧، ١٢٩، ١٥٠)، وأبو داود (٢٨٠٥) والترمذى (١٥٠٤) والنسائى (٢١٨، ٢١٧/٧) وأبو يعلى (٢٧١) وابن ماجه (٣١٤٥) والطحاوى (٢/ ٢٩٧) والطبائسى (٩٧) والحاكم (٤/ ٢٢٤) والبيهقى (٩/ ٢٧٥) من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه.

(٣) حسن. رواه أحمد (١/ ٩٥، ١٠٥، ١٢٥، ١٥٢)، وأبو داود (٢٨٠٤) والترمذى (١٣٠٥) وأبو يعلى (٣٣٣) وابن ماجه (٣١٤٣) والدارمى (٢/ ٧٧) والحاكم (٤/ ٢٢٥) من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه.

(٤) صحيح. رواه أحمد (٤/ ٢٨٤، ٢٨٩، ٣٠٠، ٣٠١) ومالك فى «الموطأ» (٢/ ١٨٢) وأبو داود (٢٨٠٢) والترمذى (١٤٩٧) والنسائى (٧/ ٢١٤، ٢١٦) وابن ماجه (٤/ ٣١٤) والدارمى (٢/ ٨٦، ٧٧) والطبائسى (٧٤٠) والبيهقى (٩/ ٣٧٤) من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه.

والكسيرة: المنكسرة الرجل، الَّتِي لَا تَقْدَرُ عَلَى الْمَشْيِ، وَالْعَجْفَاءُ: الْمَهْزُولَةُ، وَقَوْلُهُ: لَا تُنْقَى مِنْ أَنْقَى: إِذَا صَارَ ذَا نَقَى، أى: مُخٌّ، وَالْمَعْنَى: الَّتِي مَا بَقِيَ لَهَا مُخٌّ مِنْ ضَعْفِهَا وَهْزَالِهَا.

(٥) ضعيف. رواه أبو داود (٢٨٠٣) وفى سنده أبى حميد الرعنى وهو مجهول كما فى «التقريب» (٢/ ٤١٤) ويزيد ذو مصر مقبول كما فى «التقريب» (٢/ ٣٧٣).

فصل

فى موضع نحره لأضحيته ﷺ

وكان من هديه ﷺ أن يُضحى بالمصلّى، ذكره أبو داود عن جابر أنه شهدَ معه الأضحى بالمصلّى، فلما قضى خطبته نزل من منبره، وأتى بكَبَشٍ، فذبحه بيده وقال: «بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحِّ مِنْ أُمَّتِي» ^(١) وفى «الصحيحين» أن النبي ﷺ كان يذبح وينحر بالمصلّى ^(٢).

وذكر أبو داود عنه: أنه ذبح يومَ النحر كبشينِ اقرنينِ أملحينِ مَوْجُوعَيْنِ، فلما وَجَّهَهُمَا قال: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ، بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» ثم ذبح ^(٣).

وأمر الناس إذا ذبحوا أن يُحْسِنُوا الذَّبْحَ، وإذا قتلوا أن يُحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وقال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ» ^(٤).

وكان من هديه ﷺ أن الشاة تُجْزَى عَنْ الرَّجُلِ، وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَلَوْ كَثُرَ عَدَدُهُمْ، كما قال عطاء بن يسار: سألتُ أبا أيوب الانصارى: كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: إِنْ كَانَ الرَّجُلُ يُضَحِّي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَيَاكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ ^(٥). قال الترمذى: حديث حسن صحيح.



(١) صحيح. رواه أبو داود (٢٨١٠) والترمذى (١٥٢١).

(٢) رواه البخارى (٩٨٢) والنسائى (٢١٣/٧) وابن ماجه (٣١٦١) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (٢٧٩٥) وابن ماجه (٣١٢١) وفى سنده محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عتقته.

(٤) رواه مسلم (٤٩٦٥) وأحمد (١٢٣/٤) وأبو داود (٢٨١٥) والترمذى (١٤٠٩) وابن ماجه (٣١٧٠) عن شداد ابن أوس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلِيُحَدِّثَكُمْ سُفْرَتَهُ. وَلِيُبْرِحَ ذَبِيحَتَهُ».

(٥) صحيح. رواه الترمذى (١٥٠٥) ومالك فى «الموطأ» (١٠/٤٨٦/٢) وابن ماجه (٣١٤٧) والبيهقى (٢٦٨/٩) وقال الترمذى: حسن صحيح.

فصل

فى هديه ﷺ فى العقيدة

فى «الموطأ» أن رسول الله ﷺ سئل عن العقيدة، فقال: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ» كانه كره الاسم، ذكره عن زيد بن أسلم، عن رجل من بنى ضمرة، عن أبيه. قال ابن عبد البر: وأحسن أسانيده ما ذكره عبد الرزاق: أنبأ داود ابن قيس، قال: سمعت عمرو بن شعيب يحدث عن أبيه، عن جده قال: سئل رسول الله ﷺ عن العقيدة، فقال: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ» وكأنه كره الاسم قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ يَنْسُكَ أَحَدُنَا عَنْ وَلَدِهِ ؟ فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ، فَلْيَفْعَلْ: عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»^(١).

وصح عنه من حديث عائشة رضی الله عنها: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»^(٢).

وقال: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيدَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى»^(٣).

(١) حسن. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٧٩٦١) وأحمد (١٨٢/٢)، ١٨٣، ١٩٤) وأبو داود (٢٨٤٢) والنسائى (١٦٢/٧) والطحاوى (٤٦١/١) والحاكم (٢٣٨/٤) والبيهقى (٣٠٠/٩) قال السندى فى حاشيته على «سنن النسائى» قوله «وكانه كره الاسم» يريد أنه ليس فيه توهين لأمر العقيدة ولا إسقاط لوجوبها وإنما استبشع الاسم وأحب أن يسميه بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة ولذلك قال: من أحب أن ينسك عن ولده بضم السين أى يذبح، قال اتور بشنى هذا الكلام وهو كانه كره الاسم غير سديد، أدرج فى الحديث من قول بعض الرواة ولا يدرى من هو، وبالجمله فقد صدر عن ظن يحتمل الخطأ والصواب، والظاهر أنه ههنا خطأ لأنه ﷺ ذكر العقيدة فى عدة أحاديث ولو كان يكره الاسم لعدل عنه إلى غيره ومن سته تغيير الاسم إذا كرهه، والأوجه أن يقال: يحتمل أن السائل ظن أن اشتراك العقيدة مع العقوق فى الاشتقاق مما يوهن أمرها فأعلم النبى ﷺ أن الذى كرهه الله تعالى من هذا الباب هو العقوق لا العقيدة، ويحتمل أن العقوق ههنا مستعار للوالد بترك العقيدة أى لا يجب أن يترك الوالد حق الولد الذى هو حقيقة العقوق، ولا يخفى أن المخاطب ما فهم هذا المعنى من الجواب، ولذلك أعاد السؤال فقال إنما نسالك الخ فالوجه أن يقال أنه أطلق الاسم أولاً ثم كرهه إما بالتفات منه ﷺ إلى ذلك أو بوحى أو بإلهام منه تعالى إليه والله تعالى أعلم.

(٢) صحيح. رواه أحمد (٣١٦/٦، ١٥٨، ٢٥١) والترمذى (١٥١٣) وابن ماجه (٣١٦٣) وابن أبى شيبه (٢٣٩/٨) وعبد الرزاق (٧٩٥٥، ٧٩٥٦) وابن حبان (٥٣١٠ - إحصان) والبيهقى (٣٠١/٩) من حديث عائشة رضی الله عنها.

(٣) صحيح. رواه أحمد (٧/٥ - ٨، ١٢، ١٧، ١٨، ٢٢) وأبو داود (٢٨٣٨) والترمذى (١٥٢٣) والنسائى (١٦٦/٧) وابن ماجه (٣١٦٥) والطيالسى (٩٠٩) والدارمى (٨١/٢) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٤٥٣/١) وابن الجارود (٩١٠) وأبو نعيم فى «الحلية» (١٩١/٦) والحاكم (٢٣٧/٤) والبيهقى (٢٩٩/٩) من حديث سمرة ابن جندب رضی الله عنه. وقال الترمذى: حسن صحيح. وصححه الحاكم ووافقه الذمى.

قال الإمام أحمد: معناه: أنه محبوبٌ عن الشفاعة في أبويه، والرهن في اللغة: الحبس، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، وظاهر الحديث أنه رهينة في نفسه، ممنوعٌ محبوبٌ عن خير يُراد به، ولا يلزم من ذلك أن يُعاقب على ذلك في الآخرة، وإن حبسَ بترك أبويه العقيقة عما يناله من عقٍّ عنه أبواه، وقد يفوت الولد خير بسبب تفريط الأبوين وإن لم يكن من كسبه، كما أنه عند الجماع إذا سمى أبوه، لم يضر الشيطان ولده، وإذا ترك التسمية، لم يحصل للولد هذا الحفظ.

وأيضاً فإن هذا إنما يدلُّ على أنها لازمة لا بد منها، فشبه لزومها وعدم انفكاك المولود عنها بالرهن. وقد يستدلُّ بهذا من يرى وجوبها كالليث بن سعد والحسن البصري، وأهل الظاهر. والله أعلم.

فإن قيل: فكيف تصنعون في رواية همّام عن قتادة في هذا الحديث: «ويُدَمَّى» قال همّام: سئل قتادة عن قوله: «يُدَمَّى» كيف يصنع بالدم؟ فقال: إذا ذُبِحَت العقيقة، أخذت منها صوفة، واستقبلت بها أوداجها، ثم تُوضع على يافوخ الصبي حتى تسيل على رأسه مثل الخيط، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق. قيل: اختلّف الناس في ذلك، فمن قائل: هذا من رواية الحسن عن سمرّة، ولا يصح سماعه عنه، ومن قائل: سماع الحسن عن سمرّة حديث العقيقة هذا صحيح، صححه الترمذی، وغيره، وقد ذكره البخاري في «صحيحه» عن حبيب بن الشهيد قال: قال لي محمد بن سيرين: اذهب فسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة؟ فسأله فقال: سمعته من سمرّة^(١).

ثم اختلف في التسمية بعد: هل هي صحيحة، أو غلط؟ على قولين. فقال أبو داود في «سننه»: هي وهم من همّام بن يحيى. وقوله: «يُدَمَّى»، إنما هو «يُسمى» وقال غيره: كان في لسان همّام لثغة فقال: «ويُدَمَّى» وإنما أراد أن يُسمى، وهذا لا يصح، فإن همّاماً وإن كان وهم في اللفظ، ولم يقم له لسانه، فقد حكى عن قتادة صفة التسمية، وأنه سئل عنها فأجاب بذلك، وهذا لا تحتمله اللغة بوجه، فإن كان لفظ التسمية هنا وهمّاً، فهو من قتادة، أو من الحسن، والذين أثبتوا لفظ التسمية قالوا: إنه من سنة العقيقة، وهذا مروى عن الحسن وقاتدة، والذين منعوا التسمية،

(١) ذكره البخاري في «صحيحه» (٥٠٤/٩ - فتح) ورواه النسائي في سننه (١٦٦/٧).

كمالك، والشافعى، وأحمد، وإسحاق، قالوا: « وَيُدْمَى » غلط، وإنما هو: « وَيُسَمَّى »، قالوا: وهذا كان من عمل أهل الجاهلية، فأبطله الإسلام، بدليل ما رواه أبو داود، عن بريدة بن الحصيب قال: كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وَلَدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ذَبَحَ شَاةً وَلَطَّخَ رَأْسَهُ بِدَمِهَا، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، كُنَّا نَذْبَحُ شَاةً وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ وَنَلَطُّخُهُ بِزَعْفَرَانٍ^(١). قالوا: وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ الْحُسَيْنُ ابْنُ وَقْدٍ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَإِذَا انْصَافَ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: « أَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى »^(٢) والدم أذى، فكيف يأمرهم أن يلطِّخوه بالأذى؟ قالوا: ومعلوم أن النبي ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ بِكَبْشٍ كَبْشٍ، وَلَمْ يُدْمَمَا، وَلَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ هَدْيِهِ، وَهَدَى أَصْحَابَهُ، قالوا: وكيف يكون من سنته تنجيسُ رأس المولود، وأين لهذا شاهدٌ ونظيرٌ فى سنته؟؟ وإنما يليقُ هذا بأهل الجاهلية.

فصل

فإن قيل: عَقَّه عن الحسن والحسين بكبش كبش، يدلُّ على أن هَدْيَهُ أن على الرأس رأساً، وقد صحح عبدُ الحق الإشبيلي من حديث ابنِ عباسٍ وأنسٍ أن النبي ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ بِكَبْشٍ، وَعَنِ الْحُسَيْنِ بِكَبْشٍ^(٣) وَكَانَ مَوْلَدُ الْحَسَنِ عَامَ أُحُدٍ وَالْحُسَيْنِ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ مِنْهُ.

(١) صحيح. رواه أبو داود (٢٨٤٣) والطحاوى (٤٥٦/١)، (٤٦٠) والحاكم (٢٣٨/٤) والبيهقى (٣٠٣/٣).

قلت: وهذا الحديث يدل على أن تدمية رأس الغلام عادة جاهلية قضى عليها الإسلام، وفى هذا دلالة قوية على غرابة لفظه «ويدمى» وأنها خطأ لأن أكثر الرواة قد رووها عن قتادة بلفظ «ويسمى».

(٢) صحيح. رواه أحمد (٢١٤/١٨ و ٢١٤/١٨) وأبو داود (٢٨٣٩) والبخارى تعليقا (٥٠٤/٩) والترمذى (١٥١٥) وعبد الرزاق (٧٩٥٨) والبيهقى (٢٩٩/٩) وقال الترمذى: حسن صحيح وهو من حديث سلمان بن عامر الضبى رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مع الغلام عقيقة، فأهريقوا عنه دماً، وأميطوا عنه الأذى» وإمطة الأذى معناه حلق الرأس، وقال ابن سيرين: إن لم يكن إمطة الأذى حلق الرأس فلا أدرى ما هو؟، وروى أبو داود (٢٨٤٠) بسند صحيح عن الحسن أنه كان يقول: إمطة الأذى حلق الرأس.

(٣) حديث ابن عباس رواه أبو داود (٢٨٤١) الطبرانى فى «الكبير» (١١٨٥٦/١١) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٤٥٧/١) وابن الجارود (٩١١) والبيهقى (٢٩٩/٩)، (٣٠٢) وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» (١٥١/٢) أن النبي ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا. وقد اختلف أهل العلم فى هذا الحديث، فمنهم من صححه كالإمام مالك وغيره. ومنهم من أعله بالإرسال، وقالوا إن الذى تفرد برفعه هو عبد الوارث به سعيد، وقد توبع على رفعه، تابعه سفيان الثورى وحفص بن عمر ولكن هذه المتابعات فى طرقها ضعف، وأن عبد الوارث قد خولف رفعه فقال ابن الجارود رواه الثورى وابن عيينة وحماد بن زيد وغيرهم عن أيوب [أى السخيتانى] لم يجاوزوا به عكرمة . أ. هـ. وهؤلاء الذين ذكرهم ابن الجارود أثبت فى أيوب بن عبد الوارث ولا سيما حماد بن زيد . فقد قال ابن معين: ابن حرب يقول حماد بن زيد فى أيوب أكبر من كل من روى عن أيوب، قال: أما عبد الوارث فقد قال: كتبت حديث أيوب بعد موته بحفظى. وأما حديث أنس بن مالك فقد رواه أبو يعلى (٢٩٤٥) والبزار (١٢٣٥) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٤٥٦/١) والبيهقى (٢٩٩/٩) وابن حبان (٥٣٠٩) - إحصان - وسنده حسن .

وروى الترمذی من حديث على رضي الله عنه قال: عَقَّ رسولُ الله ﷺ عن الحسن شاة، وقال: « يا فاطمةُ اخلقي رأسه، وتصدقِي بزنة شعره فضةً »، فوزنَاهُ فكانَ وزنه درهماً أو بعضَ درهمٍ^(١)، وهذا وإن لم يكن إسنادُه متصلًا فحديثُ أنس وابن عباس يكفيان. قالوا: لأنه نُسِكُ، فكان على الرأس مثله، كالأضحية ودم التمتع. فالجواب أن أحاديثَ الشَّاتينِ عن الذكر، والشاة عن الأنثى، أولى أن يؤخذ بها لوجوه..

أحدها: كثرتها، فإن رواتها: عائشة، وعبدُ الله بن عمرو، وأمُ كُرْزِ الكعبية، وأسماءُ.

فروى أبو داود عن أم كُرْزِ قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « عَنِ الغلامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ، وَعَنِ الجاريةِ شاةٌ »^(٢).

قال أبو داود: وسمعتُ أحمدُ يقول: مُكَافَتَانِ: مستويتانِ أو مقاربتان، قلت: هو مُكَافَتَانِ بفتح الفاء، ومُكَافَتَانِ بكسرهما، والمحدثون يختارونَ الفتحَ، قال الزمخشري: لا فرقَ بين الروایتين، لأن كلَّ مَنْ كافأته، فقد كافأك. وروى أيضاً عنها ترفعه: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « أَقْرُوا الطَّيْرَ عَلَى مَكْنَاتِهَا »^(٣) وسمعتُه يقول:

(١) حسن. رواه الترمذی (١٥١٩) وفي سنده علتان: الأولى: الانقطاع بين محمد بن علي بن الحسين وبين علي بن أبي طالب الثانية: عن عنة ابن اسحاق وهو مدلس.
وقد وصله الحاكم في «المستدرک» (٢٣٧/٤) ولكن تبقى العلة الثانية قائمة وهي عن عنة ابن إسحاق وقال الترمذی: حديث حسن غريب، وإسنادُه ليس بمتصل، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب. أ.

قلت: ولعل تحسين الترمذی للحديث من أجل أن له شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ عَقَّ عن الحسن كبشاً وأمر برأسه فحلق، وتصدق بوزن شعره فضة وكذلك الحسين أيضاً رواه ابن الأعرابي في معجمه (١/٦٦٦) كما في «الإرواء» (٤/٣٨٠) وفي سنده مسلمة بن محمد الثقفي وهو لين الحديث كما في «التقريب» (٢/٢٤٩).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٣٨١/٦)، (٤٢٢) وأبو داود (٢٨٣٤) والنسائي (١٦٥/٧) وعبد الرزاق (٧٩٥٣) والدارمي (٨١/٢) والطبراني في «الكبير» (٢٥/٤٠١ و٤٠٢) والحميدي (٣٤٦) والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٤٥٨) وابن أبي شيبه (٢٣٨/٨) وابن حبان (٥٣١٣ - إحصان).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٣٨١/٦) وأبو داود (٢٨٣٥) والطائلي (٦٦٣٤) والحميد (٣٤٧) والطبراني (٤٠٧/٢٥) وابن حبان (٦١٢٦ - إحصان) والحاكم (٢٣٧/٤) والبيهقي (٣١١/٩) قال أبو عبيد: المكنات: بيض الضباب، وأحدها مكنة، فجعل للطيْر على وجه الاستعارة، ومعناه أن الرجل في الجاهلية كان إذا أراد حاجة أو ليراً ساقطاً، أو في وكره ففتره، فإن طار ذات اليمين مضى لحاجته، وإن طار ذات الشمال، رجع، فنها عن ذلك، أي: لا تزجرها وأقروها على مواضعها التي جعلها الله لها، فإنها لا تضر ولا تنفع. «النهاية» لابن الأثير (٤/٣٥٠).

«عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، لَا يَضُرُّكُمْ أَذْكُرَانَا كُنْ أُمَّ إِنَانَا»^(١)، وعنهما أيضاً ترفعه: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مِثْلَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»، وقال الترمذى: حديث صحيح .

وقد تقدم حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه فى ذلك، وعن عائشة أن النبي ﷺ أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة^(٢). قال الترمذى: حديث حسن صحيح .

وروى إسماعيل بن عيَّاش، عن ثابت بن عجلان، عن مجاهد عن أسماء، عن النبي ﷺ قال: «يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»^(٣). قال مهنا: قلت لأحمد: من أسماء؟ فقال: ينبغي أن تكون أسماء بنت أبي بكر.

وفى كتاب الخلال: قال مهنا: قلت لأحمد: حدثنا خالد بن خدّاش، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: حدثنا عمرو بن الحارث أن أيوب ابن موسى حدّثه، أن يزيد بن عبد المزنى حدّثه، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ، وَلَا يُمَسُّ رَأْسُهُ بِدَمٍ»^(٤)، وقال: «فِي الْإِبِلِ الْفَرَعُ، وَفِي الْغَنَمِ الْفَرَعُ»^(٥) فقال أحمد: ما أعرفه، ولا أعرف عبد بن يزيد المزنى، ولا هذا الحديث، فقلت له: أتُنكره؟ فقال: لا أعرفه، وقصة الحسن والحسين رضى الله عنهما حديث واحد.

(١) صحيح. رواه أحمد (٣٨١/٦) وأبو داود (٢٨٣٥) والحميدى (٣٤٥) وابن أبى شيبة (٢٣٧/٨) والطبرانى (٢٥٠/٦) وابن ماجه (٣١٦٢) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٤٥٧/١) وابن حبان (٥٣١٢ - إحصان) والبيهقى (٣٠٠/٩) والبغوى فى «شرح السنة» (٢٨١٨).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٣١٦/٦) وابن ماجه (٢٣٩/٨) وابن أبى شيبة (٢٣٩/٨) وابن ماجه (٢١٦٣) والبيهقى (٣٠١/٩) وابن حبان (٥٣١٠ - إحصان) وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٣) حسن. رواه أحمد (٤٥٦/٦) عن أسماء بنت يزيد رضى الله عنها، وليست أسماء بنت أبى بكر. وقال الهيثمى فى «المجمع» (٥٧/٤) رواه أحمد والطبرانى فى الكبير ورجاله محتج بهم.

(٤) حسن. رواه ابن ماجه (٣١٦٦) والطبرانى فى «الأوسط» (٣٣ - ط الحرمين) وفى سنده يزيد بن عبد المزنى وهو مجهول الحال كما فى «التقريب» (٣٦٨/٢) ولكن للحديث شاهد من حديث بريدة السابق ذكره، وحديث عائشة رضى الله عنها قالت: «كانوا فى الجاهلية إذا عقوا عن الصبى خضبوا قطنة بدم العقيقة فإذا حلّقوا رأس الصبى وصفّوه أس على رأسه فقال النبي ﷺ: «اجعلوا مكان الدم خلوقاً» رواه أبو يعلى (٤٥٢١) والبخارى (١٢٣٩) وابن حبان (٥٣٠٨ - إحصان) والبيهقى (٣٠٣/٩) وسنده صحيح. وانظر «الصحيح» (٢٤٥٢).

(٥) ضعيف. رواه الطبرانى فى «الأوسط» (٣٣٤ - ط الحرمين).

الثاني: أنها من فعل النبي ﷺ، وأحاديثُ الشاتين من قوله، وقوله عام، وفعله يحتمل الاختصاص.

الثالث: أنها متضمنة لزيادة، فكان الأخذُ بها أولى.

الرابع: أن الفعل يدلُّ على الجواز، والقول على الاستحباب، والأخذُ بهما ممكن، فلا وجه لتعطيل أحدهما.

الخامس: أن قصة الذبح عن الحسن والحسين كانت عام أُخذ والعام الذي بعده، وأم كُرر سَمِعَتْ مِنَ النبي ﷺ ما روته عام الحُدَيْيَةِ سنة ست بعد الذبح عن الحسن والحسين، قاله النسائي في كتابه الكبير^(١).

السادس: أن قصة الحسن والحسين يحتمل أن يُراد بها بيان جنس المذبح، وأنه من الكباش لا تخصيصه بالواحد، كما قالت عائشة: ضَحَّى رسولُ الله ﷺ عن نسائه بقرة^(٢)، وكن تسعاً، ومرادها: الجنس لا التخصيص بالواحدة.

السابع: أن الله سبحانه فضل الذكرَ على الأنثى، كما قال: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦]، ومقتضى هذا التفاضل ترجيحه عليها في الأحكام، وقد جاءت الشريعة بهذا التفضيل في جعل الذكر كالأنثيين، في الشهادة، والميراث، والدية، فكَذلك أُلْحِقَتِ العَقِيْقَةُ بهذه الأحكام.

الثامن: أن العقيقة تُشبه العتق عن المولود، فإنه رهينٌ بعقيقته، فالعقيقة تفكُّه وتعتقه، وكان الأولى أن يُعتَقَ عن الذكر بشاتين، وعن الأنثى بشاة، كما أن عتق الأنثيين يقوم مقام عتق الذكر. كما في «جامع الترمذى» وغيره عن أبى أمامة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً، كَانَ فَكَاكُهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتَا فَكَاكُهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُمَا عَضْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فَكَاكَهَا مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْهَا»^(٣) وهذا حديث صحيح.



(٢) سبق تخريجه.

(١) صحيح. رواه النسائي في «السنن الكبرى» (٤٥٤٣).

(٣) حسن. رواه الترمذى (١٥٤٧) وانظر «الصحيحة» (٢٦١١).

فصل

ذكر أبو داود فى « المراسيل » عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن النبى ﷺ قال فى العقيقة التى عَقَّتْهَا فَاطِمَةُ عن الحسن والحسين رضى الله عنهما: « أَنْ ابْعَثُوا إِلَى بَيْتِ الْقَابِلَةِ بَرَجْلٍ وَكُلُّوا وَأَطْعِمُوا وَلَا تَكْسِرُوا مِنْهَا عَظْمًا »^(١).

فصل

وذكر ابنُ أَيْمَنٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ أَنْ جَاءَتْهُ النُّبُوءَةُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي « مَسَائِلِهِ »: سَمِعْتُ أَحْمَدَ حَدَّثَهُمْ بِحَدِيثِ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنْثَى عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ^(٢)، فَقَالَ أَحْمَدُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ، قَالَ مَهْنًا: قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا مِنْكَرٌ، وَضَعَّفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُحَرَّرِ^(٣).

فصل

ذكر أبو داود عن أبي رافع قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالصَّلَاةِ^(٤).



فصل

فى هديه ﷺ فى تسمية المولود وختانه

قد تقدّم قوله فى حديث قتادة عن الحسن، عن سَمُرَةَ فى العقيقة: «تَذْبِحُ يَوْمَ

(١) ضعيف لإرساله. رواه أبو داود فى « المراسيل » (٣٧٩/ط الرسالة) والبيهقى فى « السنن الكبرى » (٣٠٢/٩).

(٢) حسن. رواه الطبرانى فى « الأوسط » (٩٩٤ - ط الحرمين) والضبط المقدسى فى « المختارة » كما فى « الفتح » (٥٠٩/٩) وقال الحافظ فى « الفتح » قوى الإسناد.

(٣) هذا الإسناد الذى فيه عبد الله بن المحرر ضعيف لأن ابن محرر هذا متروك، ويعنى عنه الطريق السابق.

(٤) ضعيف. رواه أحمد (٩/٦، ٣٩١، ٣٩٢) وأبو داود (٥١٠٥) والترمذى (١٥١٤) وعبد الرزاق (٧٩٨٦) والحاكم

(٣/١٧٩) والبيهقى (٩/٣٠٥) وفى سنده عاصم بن عمر بن الخطاب وهو ضعيف كما فى « التقريب »

(١/٣٨٤).

وقال الحاكم: صحيح الإسناد وتعقبه الذهبى بقوله: عاصم ضَعُفَ. وأما قول الترمذى عن الحديث: حسن

صحيح، فهو من تساهله رحمه الله.

سَابِعُهُ وَيُسَمَّى» (١) قال الميموني: تذاكرنا لَكُمْ يُسَمَّى الصَّبِيُّ؟ قال لنا أبو عبد الله: يُروى عن أنس أنه يُسَمَّى لثلاثة، وأما سَمْرَةٌ، فقال: يُسَمَّى في اليوم السابع، فأما الخَتَان، فقال ابنُ عباس: كانوا لا يَخْتَنون الغلامَ حتى يُدْرِكَ، قال الميموني: سمعتُ أحمد يقول: كان الحسن يكره أن يُخْتَن الصَّبِيُّ يومَ سابعه، وقال حنبل: إن أبا عبد الله قال: وإن خُتِنَ يومَ السابع، فلا بأس، وإنما كره الحسن ذلك لثلاث يتشبه باليهود، وليس في هذا شيء. قال مكحول: ختن إبراهيمُ ابنه إسحاق لسبعة أيام، وختن إسماعيل ثلاث عشرة سنة، ذكره الخلال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فصار ختانُ إسحاق سُنَّةً في ولده، وختانُ إسماعيل سُنَّةً في ولده، وقد تقدَّم الخلافُ في ختانِ النَّبِيِّ ﷺ متى كان ذلك.



فصل

في هَدْيِهِ ﷺ في الأسماء والكنى

ثبت عنه ﷺ أنه قال: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكَ الْأَمْلاكِ، لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهَ» (٢).

وثبت عنه أنه قال: «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمَرَّةٌ» (٣).

وثبت عنه أنه قال: «لَا تُسَمِّنَنَّ غُلَامَكَ يَسَارًا وَلَا رَبَاحًا وَلَا نَجِيبًا وَلَا أَفْلَحَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَثَمْتُ هُوَ؟ فَلَا يَكُونُ، فَيُقَالُ: لَا» (٤).

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٦٢٠٦) ومسلم (٥٥٠٦) وأبو داود (٤٩٦١) والترمذي (٢٨٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) حسن. رواه أحمد (٣٤٥/٤) وأبو داود (٤٩٥٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (٨١٤) من حديث أبي وهب الجشمي رضي الله عنه وفي سنده عقيل بن شبيب وهو مجهول كما في «التقريب» (٢٩/٢) ولكن للحديث شاهد بسند مرسل صحيح، رواه ابن وهب في «الجامع» (ص ٧) فالحديث بهذا الشاهد ثابت إن شاء الله تعالى. ورواه مسلم (٥٤٨٣) والترمذي (٢٨٣٤) وابن ماجه (٣٨٢٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنه دون قوله «وأصدقها حارث وهمام... إلخ».

(٤) رواه مسلم (٥٤٩٧) كتاب الأدب، باب: كراهية التسمية بالأسماء القبيحة.

وثبت عنه أنه غيّر اسم عاصية، وقال: «أنت جميلة»^(١).

وكان اسم جوَيْرِيَّةَ: بَرَّةٌ، فغيّره رسول الله ﷺ باسم جوَيْرِيَّةَ^(٢).

وقالت زينب بنت أم سلمة: نهى رسول الله ﷺ أن يُسمّى بهذا الاسم، فقال: «لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبَرِّ مِنْكُمْ»^(٣).

وغيّر اسم أصْرَمَ بزرعة^(٤)، وغيّر اسم أبى الحكم بابى شريح^(٥).

وغيّر اسم حَزْنٍ جدّ سعيد بن المسيب وجعله سهلاً فأبى، وقال «السَّهْلُ يُوطَأُ وَيَمْتَنَهُ»^(٦).

قال أبو داود: وغيّر النبي ﷺ اسمَ العاصِ، وعَزِيزَ، وَعَتَلَةَ، وَشَيْطَانَ والحكم، وَغُرَابَ، وَحُبَابَ، وَشَهَابَ، فسماه هشاماً، وسمّى حرباً سلماً، وسمّى المضطجع المنبعث، وأرضاً عَفْرَةَ سَمَاهَا خَضِرَةَ، وَشَعْبُ الضَّلَالَةِ سَمَاهَا شَعْبَ الْهُدَى، وَبَنُو الزُّنْيَةِ سَمَاهُمْ بَنُو الرُّشْدَةِ، وَسمّى بَنِي مُغَوِيَّةَ بَنِي رَشْدَةٍ^(٧).

فصل

لما كانت الأسماء قوالبَ للمعانى، ودالّةً عليها، اقتضتِ الحكمة أن يكونَ بينها وبينها ارتباطٌ وتناسبٌ، وأن لا يكون المعنى معها بمنزلة الأجنبى المحض الذى لا تعلّق له بها، فإن حكمة الحكيم تأبى ذلك، والواقعُ يشهد بخلافه، بل للأسماء تأثيرٌ فى المسميات، وَلِلْمُسَمِّيَّاتِ تأثيرٌ عن أسمائها فى الحُسن والقبح، والخِفَّةِ والثَقَلِ، واللطافة والكثافة، كما قيل:

(١) رواه مسلم (٥٥٠٠) وأبو داود (٤٩٥٢) والترمذى (٢٨٣٨) وابن ماجه (٢٧٣٣) من حديث ابن عمر رضى الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٥٥٠٢) وأبو داود (١٥٠٣) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

(٣) رواه مسلم (٥٥٠٤، ٥٥٠٥) وأبو داود (٤٩٥٣) عن حديث زينب بنت أم سلمة رضى الله عنها.

(٤) صحيح. رواه أبو داود (٤٩٥٤).

(٥) صحيح. رواه أبو داود (٤٩٥٥) والنسائى (٢٢٦/٨، ٢٢٧) والبخارى فى «الادب المفرد» (٨١١) والبيهقى (١٤٥/١٠).

(٦) رواه البخارى (٦١٩٠) وأبو داود (٤٩٥٦).

(٧) ذكره أبو داود عقب الحديث (٤٩٥٦) وقال: تركت أسانيداً للاختصار.

وَقَلَّمَا أَبْصَرْتَ عَيْنَاكَ ذَا لَقَبٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنْ فَكَّرْتَ فِي لَقَبِهِ

وكان ﷺ يستحبُّ الاسمَ الحسنَ، وأمر إذا أبردوا إليه بريدًا أن يكونَ حسنَ الاسمِ حسنَ الوجه^(١). وكان يأخذ المعاني من أسمائها في المنام واليقظة، كما رأى أنه وأصحابه في دار عُقْبَةَ بن رَافِعٍ، فَأَتَوْا بِرُطَبٍ مِنْ رُطَبِ ابْنِ طَابٍ، فأولاهُ بأن لهم الرفعةَ في الدنيا، والعاقبةَ في الآخرةِ، وأنَّ الدِّينَ الذي قد اختاره الله لهم قد أَرطَبَ وطَابَ^(٢).

وَتَأَوَّلَ سُهولةَ أمرِهِم يومَ الحديبيةِ مِنْ مجيئِ سُهَيْلِ بنِ عمرو إِلَيْهِ^(٣).

ونذب جماعة إلى حلب شاة، فقام رجلٌ يحلبُها، فقال: «ما اسْمُكَ؟» قال: مُرَّةٌ، فقال: «اجْلِسْ»، فَقَامَ آخَرُ فقال: «ما اسْمُكَ؟» قال: أَظَنَّهُ حَرْبٌ، فقال: «اجْلِسْ»، فَقَامَ آخَرُ فقال: «ما اسْمُكَ؟» فقال: يَعِيشُ، فَقَالَ: «احْلُبْهَا»^(٤).

وكان يكره الأَمَكَنَةَ المنكرةَ الأسماء، ويكره العبورَ فيها، كما مرَّ في بعضِ غزواته بين جبلين، فسأل عن اسميهما فقالوا: فاضِحٌ ومُخْزٍ، فعدلَ عنهما، وَلَمْ يَجْزُ بينهما.

ولما كان بين الأسماء والمسمياتِ مِنَ الارتباطِ والتناسبِ والقربةِ، ما بين قوالب الأشياءِ وحقائقها، وما بين الأرواحِ والأجسامِ، عَبَّرَ الْعَقْلُ مِنْ كُلِّ منهما إلى الآخرِ،

(١) صحيح. رواه البزار في «مسنده» (ص ٢٤٢ - زوائده) من حديث بريدة رضى الله عنه والطبراني في «الأوسط» (٧٧٤٧) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه. وانظر «الصحيحة» (١١٨٦).

(٢) رواه مسلم (٥٨٢٢) كتاب الرؤيا، باب: رؤيا النبي ﷺ. وأحمد (٢٨٦/٣)، وأبو داود (٥٠٢٥) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٢٧٣١ و٢٧٣٢) وقد رواه معمر عن أيوب عن عكرمة. وقال الحافظ: وهو مرسل، ولم أقف على من وصله بذكر ابن عباس فيه، لكن له شاهد موصول عند ابن أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال: «بعثت قريش سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى إلى النبي ﷺ ليصالحوه، فلما رأى النبي ﷺ سهيلاً قال: «قد سهل لكم أمركم» وللطبراني نحوه من حديث عبد الله بن السائب.

(٤) حسن. رواه الطبراني في «الكبير» (٢٧٧/٢٢) برقم (٧١٠) وقال الهيثمي في «المجمع» (٤٧/٨) الطبراني وإسناده حسن. ورواه مالك في «الموطأ» (٢٤/٩٧٣/٢) بسند مرسل أو معضل ووصله ابن عبد البر بإسناده الطبراني نفسه.

كما كان إياسُ بن معاوية وغيره يرى الشخصَ، فيقولُ: ينبغي أن يكونَ اسمه كَيْتَ وكَيْتَ، فلا يكاد يُخطئُ، وضِدُّ هذا العبور من الاسم إلى مسماه، كما سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجلاً عن اسمه، فقال: جَمْرَةٌ، فقال: واسمُ أبيك؟ قال: شِهَابٌ، قال: مِمَّن؟ قال: مِنَ الحُرْقَةِ، قال: فمترلك؟ قال: بِحِرَّةِ النَّارِ، قال: فأينَ مسكنك؟ قال: بِذَاتِ لَطَى. قال: اذهبْ فقد احترق مسكنك، فذهب فوجد الأمر كذلك، فَعَبَّرَ عمر من الألفاظ إلى أرواحها ومعانيها، كما عَبَّرَ النبى ﷺ من اسم سُهَيْل إلى سهولة أمرهم يَوْمَ الحُدَيْبِيَّةِ، فكان الأمرُ كذلك، وقد أمر النبى ﷺ أمته بتحسين أسمائهم، وأخبر أنهم يُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيَامَةِ بها، وفى هذا - والله أعلم - تنبيهٌ على تحسين الأفعال المناسبة لتحسين الأسماء، لتكون الدعوة على رؤوس الأشهاد بالاسم الحسن، والوصف المناسب له.

وتأمل كيف اشتقَّ للنبى ﷺ من وصفه اسمان مطابقان لمعناه، وهما أحمد ومحمد، فهو لكثرة ما فيه من الصفات المحمودة محمد، ولشرفها وفضلها على صفات غيره أحمد، فارتبط الاسمُ بالمسمى ارتباطاً الروح بالجدس، وكذلك تكنيته ﷺ لأبى الحكم بن هشام بأبى جهل كنية مطابقة لوصفه ومعناه، وهو أحقُّ الخلق بهذه الكنية، وكذلك تكنيةُ الله عزَّ وجلَّ لعبد العزى بأبى لهب، لما كان مصيره إلى نار ذات لهب، كانت هذه الكنية اليقَ به وأوفق، وهو بها أحقُّ وأخلق.

ولما قَدِمَ النبى ﷺ المدينة، واسمها يَثْرِبُ لا تُعرف بغير هذا الاسم، غيره بـ«طيبة» لَمَّا زال عنها ما فى لفظ يَثْرِبُ من الثريب بما فى معنى طيبة من الطيب، استحققت هذا الاسم، وازدادت به طيباً آخر، فأثّر طيبها فى استحقاق الاسم، وزادها طيباً إلى طيبها.

ولما كان الاسمُ الحسنُ يقتضى مسمّاه، ويستدعيه من قرب، قال النبى ﷺ لبعض قبائل العرب وهو يدعوهم إلى الله وتوحيده: «يَا بَنَى عَبْدَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَسَّنَ اسْمَكُمْ واسمَ آبَائِكُمْ» فانظر كيف دعاهم إلى عبودية الله بحسن اسم آبائهم، وبما فيه

اسم أبيهم ، وبما فيه من المعنى المقتضى للدعوة ، وتأمل أسماء الستة المتبارزين يوم بدر كيف اقتضى القدر مطابقة أسمائهم لأحوالهم يومئذ ، فكان الكفار :

شيبة ، وعُتْبَة ، والوليد ، ثلاثة أسماء من الضعف ، فالوليد له بداية الضعف ، وشيبة له نهاية الضعف ، كما قال تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ [الروم: ٥٤] وعُتْبَة من العتب ، فدلّت أسماءهم على عتبٍ يحلُّ بهم ، وضَعْفٍ ينالهم ، وكان أقرانهم من المسلمين : على ، وعبيدة ، والحارث ، رضى الله عنهم ، ثلاثة أسماء تناسب أوصافهم ، وهى العلو ، والعبودية ، والسعى الذى هو الحرث فعَلُوا عليهم بعبوديتهم وسعيهم فى حرث الآخرة ، ولما كان الاسم مقتضياً لمسماه ، ومؤثراً فيه ، كان أحبُّ الأسماء إلى الله ما اقتضى أحبُّ الأوصاف إليه ، كعبد الله ، وعبد الرحمن ، وكان إضافة العبودية إلى اسم الله ، واسم الرحمن ، أحبَّ إليه من إضافتها إلى غيرهما ، كالقاهر ، والقادر ، فعبدُ الرحمن أحبُّ إليه من عبد القادر ، وعبدُ الله أحبُّ إليه من عبد ربه ، وهذا لأن التعلق الذى بين العبد وبين الله إنما هو العبودية المحضة ، والتعلق الذى بين الله وبين العبد بالرحمة المحضة ، فبرحمته كان وجوده وكمال وجوده ، والغاية التى أوجده لأجلها أن يتأله له وحده محبةً وخوفاً ، ورجاءً وإجلالاً وتعظيماً ، فيكون عبداً لله وقد عبده لما فى اسم الله من معنى الإلهية التى يستحيل أن تكون لغيره ، ولما غلبت رحمته غضبه وكانت الرحمة أحبَّ إليه من الغضب ، كان عبدُ الرحمن أحبَّ إليه من عبد القاهر .

فصل

فى المحظور من الأسماء

ولما كان كلُّ عبد متحركاً بالإرادة ، والهَمُّ مبدأ الإرادة ، ويترتب على إرادته حركته وكسبه ، كان أصدق الأسماء اسمُ هَمَّامٍ واسمُ حارث ، إذ لا ينفكُ مسماهما عن حقيقة معنهما ، ولما كان المُلْكُ الحقُّ لله وحده ، ولا ملك على الحقيقة سواه ، كان أختع اسم وأوضعه عند الله ، وأغضبه له سَمُّ « شاهان شاه » أى : ملكُ الملوك ، وسلطانُ السلاطين ، فإن ذلك ليس لأحد غير الله ، فتسمية غيره بهذا من أبطل

الباطل ، والله لا يُحب الباطل .

وقد ألحقَ بعض أهل العلم بهذا : « قاضى القضاة » وقال : ليس قاضى القضاة إلا مَنْ يقضى الحقّ وهو خيرُ الفاصلين ، الذى إذا قضى أمراً فإنما يقول له : كن فيكون .

ويلى هذا الاسم فى الكراهة والقبح والكذب : سيّدُ الناس ، وسيّدُ الكل ، وليس ذلك إلا لرسول الله ﷺ خاصة ، كما قال : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ »^(١) فلا يجوز لأحد قط أن يقول عن غيره : إنه سيّدُ الناس وسيّدُ الكل ، كما لا يجوز أن يقول : إنه سيّدُ ولدِ آدم .

فصل

ولما كان مسمى الحرب والمرّة أكره شئاً للنفوس وأقبحها عندها ، كان أقبحُ الأسماء حرباً ومرّة ، وعلى قياس هذا حنظلة وحزن ، وما أشبههما ، وما أجدَرُ هذه الأسماء بتأثيرها فى مسمياتها ، كما أثر اسم « حزن » الحزونة فى سعيد بن المسيّب وأهل بيته .

فصل

فى ندبه ﷺ أمته إلى التسمى بأسماء الأنبياء

ولما كان الأنبياءُ ساداتِ بنى آدم ، وأخلاقُهم أشرفُ الأخلاق ، وأعمالُهم أصحُّ الأعمال ، كانت أسماؤُهم أشرفَ الأسماء ، فندب النبى ﷺ أمته إلى التسمى بأسمائهم ، كما فى سنن أبى داود والنسائى عنه : « تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ »^(٢) ولو لم يكن فى ذلك من المصالح إلا أن الاسم يُذكرُ بمسمّاه ، ويقتضى التعلّقَ بمعنّاه ، لكفى به مصلحةٌ مع ما فى ذلك من حفظ أسماء الأنبياء وذكرها ، وأن لا تُنسى ، وأن تُذكرَ أسماؤُهم بأوصافهم وأحوالهم .

(١) سبق تخريجه فى المجلد الأول ، فى شرح معانى أسمائه ﷺ .

(٢) ضعيف . رواه أحمد (٣٤٥/٤) وأبو داود (٤٩٥٠) والنسائى (٢١٨/٦ - ٢١٩) والبخارى فى «الآداب المفردة» (٨١٤) وفى سننه عقيل بن شيب وهو مجهول كما فى «التقريب» (٢٩/٢) «تنبيه» قول النبى ﷺ ، «تسموا بأسماء الأنبياء» هو تنمة حديث «أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام وأقبحها حرب ومرّة» وقد ذكرت فيما سبق أن هذا الحديث إسناده حسن لأن هذه الفقرة لها من الشواهد ما يقربها وأما فقرة «تسموا بأسماء الأنبياء» فلم أقف لها على ما يقربها من الشواهد ، والله أعلم .

فصل

فى النهى عن التسمية ببعض الأسماء

وأما النهى عن تسمية الغلام بـ : يسار وأفلح ونجیح ورياح ، فهذا لمعنى آخر قد أشار إليه فى الحديث ، وهو قوله : « فَإِنَّكَ تَقُولُ : أَتَمَّتْ هُوَ ؟ فَيُقَالُ : لَا » (١) - واللّه أعلم - هل هذه الزيادة من تمام الحديث المرفوع ، أو مدرجة من قول الصحابى ، وبكل حال فإن هذه الأسماء لما كانت قد تُوجب تطييراً تكرّهُه النفوس ، ويَصُدُّها عما هى بصده ، كما إذا قلت لرجل : أعندك يسار ، أو رِيّاح ، أو أفلح ؟ قال : لا ، تطيّرت أنتَ وهو من ذلك ، وقد تقع الطيّرة لا سيما على المتطيّرين ، فقلَّ مَنْ تطيّرَ إلا ووقعت به طيّرته ، وأصابه طائرته ، كما قيل :

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ فَهُوَ الثُّبُورُ

اقتضت حكمة الشارع ، الرؤوف بأُمَّته ، الرحيم بهم ، أن يمنعهم من أسباب تُوجب لهم سماعَ المكروه أو وقوعه ، وأن يعدل عنها إلى أسماء تُحصّلُ المقصودَ من غير مفسدة ، هذا أولى ، مع ما ينضاف إلى ذلك من تعليق ضد الاسم عليه ، بأن يُسمى يساراً مَنْ هو من أعسر الناس ، ونجيحاً مَنْ لا نجاح عنده ، وربّاحاً مَنْ هو من الخاسرين ، فيكون قد وقع فى الكذب عليه وعلى الله ، وأمر آخر أيضاً وهو أن يطالب المسمّى بمقتضى اسمه ، فلا يُوجد عنده ، فيجعل ذلك سبباً لدمّة وسبه ، كما قيل :

سَمَوَكَ مِنْ جَهْلِهِمْ سَدِيداً وَاللّهُ مَا فِيكَ مِنْ سَدَادٍ

أَنْتَ الَّذِى كَوْنُهُ فَسَادٌ فِي عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ

فتوصل الشاعر بهذا الاسم إلى ذم المسمّى به ، ولى من أبيات :

وَسَمَّيْتُهُ صَالِحاً فَاعْتَدَيْضِدْ اسْمَهُ فِي الْوَرَى سَائِراً

وَوَظَنْ بِأَنَّ اسْمَهُ سَائِرٌ لَأَوْصَافِهِ فَقَدْ شَاهِراً

وهذا كما أن من المدح ما يكون ذماً وموجباً لسقوط مرتبة المدوح عند الناس ، فإنه يُمدح بما ليس فيه ، فتطالبه النفوسُ بما مدح به ، وتظنّه عنده ، فلا تجده كذلك ، فتتقلب ذمّاً ، ولو تركَ بغير مدح ، لم تحصلْ له هذه المفسدة ، ويشبه حاله حال مَنْ ولى ولاية سيئة ، ثم عزل عنها ، فإنه تنقصُ مرتبته عما كان عليه قبل الولاية ، وينقصُ فى نفوس

الناس عما كان عليه قبلها ، وفى هذا قال القائل :

إِذَا مَا وَصَفْتَ امْرَأً لَامِرْتَفَلًا تَغْلُ فِي وَصْفِهِ وَأَقْصِدِ
فَإِنَّكَ إِنْ تَغْلُ تَغْلُ الظُّنُونُ فِيهِ إِلَى الْأَمَدِ الْأَبْعَدِ
فَيَنْقُصُ مِنْ حَيْثُ عَظَّمْتَهُ لِفَضْلِ الْمَغِيبِ عَنِ الْمَشْهَدِ

وأمر آخر : وهو ظنُّ المسمى واعتقاده فى نفسه أنه كذلك ، فيقع فى تزكية نفسه وتعظيمها وترفعها على غيره ، وهذا هو المعنى الذى نهى النبى ﷺ لأجله أن تُسمى «برّة» وقال : « لَا تَزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبِرِّ مِنْكُمْ » (١).

وعلى هذا فتكره التسمية بـ: التقى، والمتقى، والمطيع، والطائع، والراضى، والمحسن، والمخلص، والمنيب، والرشيد، والسديد. وأما تسمية الكفار بذلك، فلا يجوز التمكن منه، ولا دَعَاؤُهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، ولا الإخبارُ عنهم بها، واللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَغْضَبُ مِنْ تَسْمِيَتِهِمْ بِذَلِكَ .

فصل

فى الكنى

وأما الكنية فهى نوعٌ تكريمٍ للمكنى وتنويهٌ به كما قال الشاعر :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوْءُ اللَّقَبُ

وكنى النبى ﷺ صُهِبًا بِأَبَى يَحْيَى ، وكنى علياً رضى الله عنه بأبى تراب إلى كنيته بأبى الحسن ، وكانت أحب كنيته إليه (٢)، وكنى أخا أنس بن مالك وكان صغيراً دون البلوغ بأبى عمير (٣).

وكان هديُّه ﷺ تَكْنِيَةً مَنْ لَهُ وَلَدٌ، وَمَنْ لَا وَلَدَ لَهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ كُنْيَةٍ إِلَّا الْكُنْيَةَ بِأَبَى الْقَاسِمِ، فَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «تَسَمَّوْا بِأَسْمَى وَلَا تَكْنُؤْا بِكُنْيَتِي» (٤) فاختلف الناس فى ذلك على أربعة أقوال :

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه البخارى (٦١٨٠) ومسلم (٦١١٢) من حديث سهل بن سعد رضى الله عنه .

(٣) رواه البخارى (٦٢٠٣) ومسلم (٥٥١٨) وأحمد (١١٩/٣ و١٧١ و٢١٢) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه .

(٤) ورواه البخارى (٦١٨٨) ومسلم (٥٤٩٣) وأبو داود (٤٩٦٥) وابن ماجه (٣٧٣٥) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه . ورواه البخارى (٣١١٤) ومسلم (٥٤٨٤) من حديث جابر رضى الله عنه . ورواه مسلم (٥٤٨٢) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه .

أحدها : أنه لا يجوزُ التَّكْنِي بِكُنْيَتِهِ مطلقاً ، سواء أفردها عن اسمه ، أو قرنهما به وسواء محياه وبعد مماته ، وعمدتهم عمومُ هذا الحديث الصحيح وإطلاقه ، وحكى البيهقي ذلك عن الشافعي ، قالوا : لأن النهي إنما كان لأنَّ معنى هذه الكُنية والتسمية مختصةً به ﷺ ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وَاللَّهِ لَا أُعْطِي أَحَدًا ، وَلَا أَمْنَعُ أَحَدًا ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ ، أَضْعُ حَيْثُ أُمِرْتُ »^(١) قالوا : ومعلوم أن هذه الصفة ليست على الكمال لغيره ، واختلف هؤلاء في جواز تسمية المولود بقاسم ، فأجازه طائفة ، ومنعه آخرون ، والمجيزون نظروا إلى أنَّ العلةَ عدمُ مشاركة النبي ﷺ فيما اختصَّ به من الكُنية ، وهذا غيرُ موجود في الاسم ، والممانعون نظروا إلى أن المعنى الذي نهى عنه في الكُنية موجود مثله هنا في الاسم سواء ، أو هو أولى بالمنع ، قالوا : وفي قوله : « إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ » إشعار بهذا الاختصاص .

القول الثاني : أن النهي إنما هو عن الجمع بين اسمه وكُنْيَتِهِ ، فإذا أفردهما عن الآخر ، فلا بأس . قال أبو داود : باب مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ، ثم ذكر حديث أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال : « مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فَلَا يَتَكَنَّ بِكُنْيَتِي ، وَمَنْ تَكَنَّ بِكُنْيَتِي فَلَا يَتَسَمَّ بِاسْمِي »^(٢) ورواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب ، وقد رواه الترمذي أيضاً من حديث محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة وقال : حسن صحيح ، ولفظه : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ أَحَدٌ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ ، وَيُسَمِّي مُحَمَّدًا أبا القاسم^(٣) . قال أصحابُ هذا القول : فهذا مقيدٌ مفسرٌ لما في «الصحيحين» من نهيه عن التكني بكُنْيَتِهِ ، قالوا : ولأن في الجمع بينهما مشاركةً في الاختصاص بالاسم والكُنية ، فإذا أفردهما عن الآخر ، زال الاختصاص .

القول الثالث : جوازُ الجمع بينهما وهو المنقولُ عن مالك ، واحتجَّ أصحابُ هذا القول بما رواه أبو داود ، والترمذي من حديث محمد بن الحنفية ، عن عليٍّ رضي الله عنه قال : قلت : يا رسولَ الله ؛ إِنْ وُلِدَ لِي وَلَدٌ مِنْ بَعْدِكَ أُسَمِّيهِ بِاسْمِكَ وَأَكْنِيهِ بِكُنْيَتِكَ ؟ قال : «نعم»^(٤) قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(١) رواه البخاري (٣١١٧) كتاب فرض الخمس باب: قول الله تعالى ﴿فَإِنْ لَكَ مِنْهُ وَلَدٌ فَاسْمِهِ بِالْأَسْمَاءِ﴾ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) ضعيف . رواه أبو داود (٤٩٦٦) والترمذي (٢٨٤٥) وفي سننه أبي الزبير المكي وهو مدلس وقد عنعنه .

(٣) حسن . رواه الترمذي (٢٨٤٣) وابن حبان (٥٨١٥ - إسان) .

(٤) صحيح . رواه أبو داود (٤٩٦٧) والترمذي (٢٨٤٣) وزاد الترمذي : قال فكانت رخصة لي .

وفى سنن أبى داود عن عائشة قالت : جاءت امرأة ، إلى النبى ﷺ فقالت : يا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إني وكَلَدْتُ غُلَاماً فسميتهُ محمداً وكُنيتُهُ أبا القاسم ، فذكر لى أنك تكره ذلك ؟ فقال : « ما الذى أحلَّ اسْمى وَحَرَّمَ كُنيتى » ، أو « ما الذى حَرَّمَ كُنيتى وَأَحلَّ اسْمى »^(١) ؟ قال هؤلاء : وأحاديث المنع منسوخة بهذين الحديثين .

القول الرابع : أن التكنى بأبى القاسم كان ممنوعاً منه فى حياة النبى ﷺ ، وهو جائز بعد وفاته ، قالوا : وسبب النهى إنما كان مختصاً بحياته ، فإنه قد ثبت فى «الصحيح» من حديث أنس قال : نادى رجل بالبقيع : يا أبا القاسم ، فالتفت إليه رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إني لم أعنك ، إنما دعوتُ فلاناً ، فقال رسول الله ﷺ : « تسموا باسمى ولا تكنوا بكنيتى »^(٢) قالوا : وحديث على فيه إشارة إلى ذلك بقوله : إن وَلِدَ مِنْ بَعْدِكَ وَلَدٌ ، ولم يسأله عمن يولد له فى حياته ، ولكن قال على رضى الله عنه فى هذا الحديث : « وكانت رخصة لى » وقد شذَّ مَنْ لا يُؤَبِّه لقوله ، فمنع التسمية باسمه ﷺ قياساً على النهى عن التكنى بكنيته ، والصواب أن التسمى باسمه جائز ، والتكنى بكنيته ممنوع منه ، والمنع فى حياته أشدُّ ، والجمع بينهما ممنوع منه ، وحديث عائشة غريب لا يُعارض بمثله الحديث الصحيح ، وحديث على رضى الله عنه فى صحته نظر ، والترمذى فيه نوع تساهل فى التصحيح ، وقد قال على : إنها رخصة له ، وهذا يدل على بقاء المنع لمن سواه ، والله أعلم

فصل

وقد كره قومٌ من السلف والخلف الكنية بأبى عيسى ، وأجازها آخرون ، فروى أبو داود عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب ضرب ابناً له يكنى أبا عيسى ، وأن المغيرة بن شعبة تكنى بأبى عيسى ، فقال له عمر : أما يكفيك أن تُكنى بأبى عبد الله ؟ فقال : إن رسول الله ﷺ كنانى ، فقال : إن رسول الله قد غفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر ، وإنَّا لفى جَلَجَتْنَا فلم يَزَلْ يُكنى بأبى عبد الله حتى هَلَكَ^(٣) . وقد كنى عائشة بأبى عبد الله^(٤) ، وكان لنسائه أيضاً كنى كأبى حبيبة ، وأم سلمة .

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٤٩٦٨) والطبرانى فى «الصغير» (١٤/١) وفى سننه محمد بن عمران الحجى ، وهو مستور كما فى «التقريب» (١٩٧/٢) وقال الحافظ فى «التهذيب» (٣٣٩/٩) : متن منكر مخالف للأحاديث الصحيحة .
(٢) سبق تخريجه .

(٣) صحيح : رواه أبو داود (٤٩٦٣) وقوله أما فى جلجنتنا : أى فى عدد من المسلمين ، ولا ندرى ماذا يصنع بنا .

(٤) صحيح : رواه أحمد (١٠٧/٦ و ١٥١ و ٢٦٠) أبو داود (٤٩٧٠) وأبو يعلى (٤٥٠٠) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤١٦) والبيهقى (٣١٠ و ٣١١) وابن سعد فى «الطبقات» (٤٣/٨ و ٤٤ و ٤٥) .

فصل

فى النهى عن تسمية العنب كرمًا

ونهى رسول الله ﷺ عن تسمية العنب كرمًا وقال : « الْكَرْمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ »^(١) وهذا لأن هذه اللفظة تدلُّ على كثرة الخير والمنافع فى المسمى بها ، وقلب المؤمن هو المستحقُّ لذلك دون شجرة العنب ، ولكن : هل المرادُ النهى عن تخصيص شجرة العنب بهذا الاسم ، وأن قلب المؤمن أولى به منه ، فلا يُمنع من تسميته بالكرم كما قال فى « المسكين »^(٢) و « الرقوب »^(٣) و « المفلِس »^(٤) ؟ أو المرادُ أنَّ تسميته بهذا مع اتخاذ الخمر المحرَّم منه وصف بالكرم والخير والمنافع لأصل هذا الشراب الخبيث المحرَّم ، وذلك ذريعة إلى مدح ما حرَّم الله وتهيج النفوس إليه ؟ هذا محتمل ، والله أعلم بمراد رسوله ﷺ ، والأولى أن لا يُسمى شجرُ العنب كرمًا



فصل

فى كراهة تسمية العشاء بالعتمة

قال ﷺ : « لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ ، أَلَا وَإِنَّهَا الْعِشَاءُ ، وَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَهَا الْعَتَمَةَ »^(٥) ، وصح عنه أنه قال : « لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِى الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ ،

(١) رواه البخارى (٦١٨٣) ومسلم (٥٧٦٠) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٢) عن ابن هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ليس المسكين بهذا الطواف الذى يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان والتمرّة والتمرّتان - قالوا : فما المسكين يا رسول الله ؟ قال : الذى لا يجد غنى يغنيه ولا يظن له فيصدق عليه ولا يسأل الناس شيئاً » رواه البخارى (١٤٧٦) ومسلم (٢٣٥٥) وأحمد (٣٩٥/٢) واللفظ لمسلم .

(٣) عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما تعدون الرقوب فيكم ؟ قال : قلنا : الذى لا يولد له ، قال : ليس ذاك بالرقوب ، ولكنه الرجل الذى لم يقدم من ولده شيئاً ، قال : فما تعدون الصرعة فيكم ؟ قال قلنا : الذى لا يصصره الرجال ، قال : ليس بذلك ، ولكنه الذى يملك نفسه عند الغضب » رواه مسلم (٦٥١٨) وأحمد (٣٨٢/١) وأبو داود (٤٧٧٩) .

(٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : أتدرون ما المفلِس ؟ قالوا المفلِس فىنا من لا درهم له ولا متاع ، فقال : إن المفلِس من أمتى يأتى يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتى وقد شتم هذا ، وقذف هذا ، وأكل مال هذا ، وسفك دم هذا ، وضرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته ، فإن فُتيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح فى النار » رواه مسلم (٦٤٥٧) وأحمد (٣٧٢/٣٣٤٣٠٣/٢) .

(٥) رواه مسلم (١٤٢٨) وأبو داود (٤٩٨٤) والنسائى (٢٧٠/١) وابن ماجه (٧٠٤) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

لَا تَوْهَمًا وَلَمْ حَبَوًّا»^(١) فقيل: هذا ناسخ للمنع، وقيل بالعكس، والصواب خلافُ القولين، فإن العلم بالتاريخ متعذرٌ، ولا تعارضُ بين الحديثين، فإنه لم يَنْهَ عن إطلاق اسم العتمة بالكَلِّية، وإنما نهى عن أن يُهَجَرَ اسمُ العِشاء، وهو الاسمُ الذى سَمَّاها الله به فى كتابه، وَيَغْلِبَ عليها اسمُ العَتَمَةِ، فإذا سُمِّيت العِشاء وأُطلق عليها أحياناً العتمة، فلا بأس، والله أعلم، وهذا محافظةٌ منه ﷺ على الأسماء التى سَمَّى الله بها العبادات، فلا تُهَجَر، ويؤثر عليها غيرها، كما فعله المتأخرون فى هجران ألفاظ النصوص، وإيثار المصطلحات الحادثة عليها، ونشأ بسبب هذا من الجهل والفساد ما الله به عليم، وهذا كما كان يُحافظ على تقديم ما قَدَّمه الله وتأخير ما أخره، كما بدأ بالصفاء، وقال: «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»^(٢) وبدأ فى العيد بالصلاة. ثم جعل النَّحْرَ بعدها، وأخبر أن: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَهَا، فَلَا نُسَكَ لَهُ»^(٣) تقديماً لما بدأ الله به فى قوله: ﴿صَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] وبدأ فى أعضاء الوضوء بالوجه، ثم اليدين، ثم الرأس، ثم الرجلين، تقديماً لما قَدَّمه الله، وتأخيراً لما أخره، وتوسيطاً لما وَسَطَهُ، وقَدَّمَ زكاة الفطر على صلاة العيد تقديماً لما قَدَّمه فى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿ [الأعلى: ١٤ - ١٥] ونظائره كثيرة.



فصل

فى هديه ﷺ فى حفظ المنطق واختيار الألفاظ

كان يتخير فى خطابه، ويختار لأُمته أحسنَ الألفاظ، وأجملها، والطفها، وأبعدها من ألفاظ أهل الجفاء والغلظة والفحش، فلم يكن فاحشاً ولا متفحشاً ولا صَخَاباً ولا فظاً. وكان يكره أن يُسْتَعْمَلَ اللفظُ الشريفُ المصونُ فى حقِّ مَنْ ليس كذلك، وأن يُسْتَعْمَلَ اللفظُ المَهِينُ المكروه فى حقِّ مَنْ ليس من أهله.

فمن الأول منعه أن يُقال للمنافق: «يا سيدنا» وقال: «فإنه إن يك سيِّداً فَقَدْ أَسْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ»^(٤)، ومنعه أن تُسمى شجرةُ العِنب كَرَمًا، ومنعه تسمية أبى جهل

(١) رواه البخارى (٦١٥) ومسلم (٩٥٦) وأحمد (٢/٢٧٨ و ٣٠٣ و ٣٧٥ و ٥٣٣) والترمذى (٢٢٥) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه. (٢) سبق تخريجه.

(٤) صحيح: رواه أحمد (٥/٣٤٦ و ٣٤٧) وأبو داود (٤٩٧٧) والبخارى فى «الأدب المفرد» (٧٦٠) وابن السنى فى «عمل اليوم واليلة» (٣٨٥) والبيهقى فى «شعب الإيمان» (٤٨٨٣) ونعيم بن حماد فى «زوائد الزهد» (١٨٦) من حديث بريدة رضى الله عنه.

بأبي الحكم ، وكذلك تغييره لاسم أبي الحكم من الصحابة : بأبي شريح ، وقال : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَم ، وإليه الحكم » (١) .

ومن ذلك نهيه للمملوك أن يقول لسيده أو لسيده : رَبِّي وَرَبِّي ، وللسيد أن يقول لمملوكه : عَبْدِي ، وَلَكِنْ يَقُولُ الْمَالِكُ : فَتَايَ وَفَتَاتِي ، وَيَقُولُ الْمَمْلُوكُ : سَيِّدِي وَسَيِّدَتِي (٢) ، وقال لمن ادعى أنه طيب : « أَنْتَ رَجُلٌ رَفِيقٌ ، وَطَبِيبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا » (٣) ، والجاهلون يُسَمُّونَ الكافرَ الَّذِي لَهُ عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّبِيعَةِ حَكِيمًا ، وَهُوَ مِنْ أَسْفَهِ الْخَلْقِ .

ومن هذا قوله للخطيب الذي قال : مَنْ يُطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى : « بِشِ الْخَطِيبُ أَنْتَ » (٤) .

ومن ذلك قوله : « لَا تَقُولُوا : مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فَلَانٌ ، وَلَكِنْ قُولُوا : مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ مَا شَاءَ فَلَانٌ » (٥) ، وقال له رجل : مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ ، فَقَالَ : « أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدَاءً ؟ قُلْ : مَا شَاءَ اللَّهُ وَخَذَهُ » (٦) .

وفى معنى هذا الشرك المنهى عنه قولُ مَنْ لَا يَتَوَقَّى الشَّرْكَ : أَنَا بِاللَّهِ وَبِكَ ، وَأَنَا فِي حَسْبِ اللَّهِ وَحَسْبِكَ ، وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ وَأَنْتَ ، وَأَنَا مَتَوَكِّلٌ عَلَى اللَّهِ وَعَلَيْكَ ، وَهَذَا مِنَ اللَّهِ وَمِنْكَ ، وَاللَّهُ لِي فِي السَّمَاءِ وَأَنْتَ لِي فِي الْأَرْضِ ، وَوَاللَّهُ وَحْيَاتِكَ ، وَأَمْثَالُ هَذَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَجْعَلُ فِيهَا قَائِلُهَا الْمَخْلُوقَ نِدَاءً لِلْخَالِقِ ، وَهِيَ أَشَدُّ مَنَعًا وَقُبْحًا مِنْ قَوْلِهِ : مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ . فَأَمَّا إِذَا قَالَ : أَنَا بِاللَّهِ ، ثُمَّ بِكَ ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ شِئْتَ ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، كَمَا فِي حَدِيثِ الثَّلَاثَةِ : « لَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه البخارى (٢٥٥٢) ومسلم (٥٧٦٨) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه .

(٣) صحيح : رواه أحمد (٢٢٦/٢) و٢٢٧ و٢٢٧/٤ و١٦٣) وأبو داود (٤٢٠٧) من حديث أبي رزمة رضى الله عنه .

(٤) رواه مسلم (١٩٧٧) وأحمد (٢٥٦/٤ و٣٧٩) وأبو داود (٤٩٨١) والنسائى (٩٠/٦) من حديث عدى بن حاتم رضى الله عنه .

(٥) صحيح : رواه أحمد (٣٨٤/٥ و٣٩٤ و٣٩٨) وأبو داود (٤٩٨٠) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٩٠/١) والبيهقى (٢١٦/٣) من حديث حذيفة بن اليمان رضى الله عنه .

(٦) صحيح : رواه أحمد (٢١٤/١ و٢٢٤ و٢٨٣ و٣٤٧) والبخارى فى «الأدب المفرد» (٧٨٧) وابن ماجه (٢١١٧) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٩٠/١) وأبو نعيم فى «الحلية» (٩٩/٤) والخطيب البغدادى فى «تاريخه» (١٠٥/٨) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ»^(١)، وكما فى الحديث المتقدم الإذن أن يقال: ما شاء الله ثم شاء فلان .



فصل

فى النهى عن سب الدهر

وأما القسم الثانى وهو أن تطلق الفاظُ الذمِّ على مَنْ ليس مِنْ أهلها ، فمثلُ نهيه ﷺ عن سبِّ الدهر ، وقال : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ » ، وفى حديث آخر : « يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ فَيَسِبُّ الدَّهْرَ ، وَأَنَا الدَّهْرُ ، بِيَدِي الْأَمْرُ أَقْلَبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ »^(٢)، وفى حديث آخر « لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ : يَا حَيَّةَ الدَّهْرِ »^(٣).

فى هذا ثلاثُ مفاسد عظيمة . إحداها: سبُّ مَنْ ليس بأهلٍ أن يُسبَّ، فإن الدهرَ خلقٌ مُسَخَّرٌ مِنْ خلقِ الله، منقادٌ لأمره، مذلٌّ لتسخيره، فسأبه أولى بالذمِّ والسبِّ منه .

الثانية : أن سبَّه متضمَّنٌ للشرك ، فإنه إنما سبَّه لظنه أنه يضرُّ وينفع ، وأنه مع ذلك ظالمٌ قد ضرَّ مَنْ لا يستحقُّ الضرر ، وأعطى مَنْ لا يستحقُّ العطاء ، ورفع مَنْ لا يستحقُّ الرِّفعة ، وحرَّم مَنْ لا يستحقُّ الحرمان ، وهو عند شاتميه من أظلم الظلمة، وأشعارُ هؤلاء الظلمة الخونة فى سبِّه كثيرةٌ جداً ، وكثيرٌ من الجهال يُصرِّحُ بلعنه وتقييحه .

الثالثة : أن السبَّ منهم إنما يقعُ على مَنْ فعل هذه الأفعال التى لو اتَّبَعَ الحقُّ فيها أهواءَهم لفسدتِ السماواتُ والأرض ، وإذا وقعت أهواؤهم ، حَمَدُوا الدهرَ ، وأثنوا عليه . وفى حقيقة الأمر ، قَرَبُ الدهرِ تعالى هو المعطى المانع ، الخافضُ الرافع ، المعزُّ المذلُّ ، والدهرُ ليس له من الأمر شئٌ ، فمَسَبَّتْهم للدهرِ مسبَّةٌ لله عَزَّ وَجَلَّ ،

(١) رواه البخارى (٣٤٦٤) فى أحاديث الأنبياء، باب: حديث أبرص وأعمى وأقرع فى بنى إسرائيل، ومسلم (٧٢٨٨)

كتاب الزهد والرفق، باب: الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر، وهو من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٢) رواه البخارى (٤٨٢٦) ومسلم (٥٧٥٥) وأحمد (٢٣٨/٢) وأبو داود (٥٢٧٤) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) رواه البخارى (٦١٨٢) كتاب الأدب، باب: لا تسبوا الدهر . ومسلم (٥٧٥٧) كتاب الادب، باب النهى عن سب الدهر، وأحمد (٢٥٩/٢) و٢٧٢ و٢٧٥ و٣١٨) ومالك فى «الموطأ» (٩٨٤/٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

ولهذا كانت مؤذيةً للربِّ تعالى ، كما فى « الصحيحين » من حديث أبى هريرة ، عن النبىِّ ﷺ قال : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : يُؤْذِنِى ابْنُ آدَمَ ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ »^(١) ، فسأبُّ الدهر دائر بين أمرين لا بد له من أحدهما . إما سبُّه لله ، أو الشُّركُ به ، فإنه إذا اعتقد أن الدهر فاعل مع الله فهو مشرك ، وإن اعتقد أن الله وحده هو الذى فعل ذلك وهو يسبُّ مَنْ فعله ، فقد سبَّ الله .

ومن هذا قوله ﷺ : « لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ : تَعَسَّ الشَّيْطَانُ فَإِنَّهُ يَتَعَاضَمُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْبَيْتِ ، فَيَقُولُ : بِقُوَّتِي صَرَعْتُهُ ، وَلَكِنْ لَيْقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ يَتَصَاغَرُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الذُّبَابِ »^(٢).

وفى حديث آخر : « إِنْ الْعَبْدَ إِذَا لَعَنَ الشَّيْطَانُ يَقُولُ : إِنَّكَ لَتَلْعَنُ مُلْعَنًا »^(٣).

ومثل هذا قولُ القائل : أخزى الله الشيطان ، وقبح الله الشيطان ، فإن ذلك كُلُّهُ يُفْرِحُهُ ويقول : علم ابنُ آدم أنى قد نلتته بقوتى ، وذلك ممَّا يُعِينُهُ عَلَى إِغْوَاةِ ، وَلَا يُفِيدُهُ شَيْئًا ، فأرشد النبىُّ ﷺ مَنْ مَسَّهُ شَيْءٌ مِنَ الشَّيْطَانِ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيَذْكُرَ اسْمَهُ ، وَيَسْتَعِيزَ بِاللَّهِ مِنْهُ ، فَإِنْ ذَلِكَ أَنْفَعُ لَهُ ، وَأَغِيظُ لِلشَّيْطَانِ .



فصل

فى النهى عن قول الرجل : خبثت نفسى

مِنْ ذَلِكَ : نَهَى ﷺ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : « خُبِّتْ نَفْسِي ، وَلَكِنْ لَيْقُلْ : لَقَسْتُ نَفْسِي »^(٤) ومعناها واحد : أَى : غَثَّتْ نَفْسِي ، وَسَاءَ خُلُقُهَا ، فَكَرِهَ لَهُمْ لَفْظَ الْخُبْثِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْقُبْحِ وَالشَّنَاعَةِ ، وَأَرَشَدَهُمْ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْحَسَنِ ، وَهَجْرَانِ الْقَبِيحِ ، وَإِبْدَالِ اللَّفْظِ الْمَكْرُوهِ بِأَحْسَنِ مِنْهُ .

(١) سبق تخريجه .

(٢) صحيح : رواه أحمد (٥/٥٩٧١ و٣٦٥) وأبو داود (٤٩٨٢) عن رجل من الصحابة .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) رواه البخارى (٦١٨٠) ومسلم (٥٧٧١) وأبو داود (٤٩٧٨) من حديث سهل بن حنيف رضى الله عنه . ورواه البخارى (٦١٧٩) ومسلم (٥٧٦٩) وأحمد (٦/٦١ و٢٠٩ و٢٣١ و٢٨١) من حديث عائشة رضى الله عنها .

ومن ذلك نهيه ﷺ عن قول القائل بعد فوات الامر: «لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا» وقال: «إِنَّ «لَوْ» تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» وأرشدته إلى ما هو أنفع له من هذه الكلمة، وهو أن يقول: «قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ»^(١) وذلك لأن قوله: «لَوْ كُنْتُ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، لَمْ يَفْتُنِّي مَا فَاتَنِي»، أو لم أقع فيما وقعت فيه، كلام لا يُجدى عليه فائدة البتة، فإنه غير مُسْتَقْبَلٍ لما استدبر من أمره، وغير مُسْتَقْبَلٍ عَثْرَتِهِ بـ «لَوْ»، وفى ضمن «لَوْ» ادعاء أن الأمر لو كان كما قدره فى نفسه، لكان غير ما قضاه الله وقدره وشاءه، فإن ما وقع مما يتمنى خلافه إنما وقع بقضاء الله وقدره ومشيته، فإذا قال: لو أنى فعلت كذا، لكان خلاف ما وقع فهو مُحَالٌ، إذ خلافُ المُقَدَّرِ المُقْضَى مُحَالٌ، فقد تَضَمَّنَ كلامه كذباً وجهلاً ومُحَالاً، وإن سَلِمَ من التَّكْذِيبِ بِالمُقَدَّرِ، لم يَسَلِّمْ من معارضته بقوله: لو أنى فعلت كذا، لدفعْتُ ما قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ.

فإن قيل: ليس فى هذا ردٌّ للمُقَدَّرِ ولا جَحْدٌ له، إذ تلك الأسبابُ التى تَمَتَّأها أيضاً من القَدَرِ، فهو يقول: لو وقفتُ لهذا القَدَرِ، لاندفع به عَنِّي ذلك القَدَرُ، فإنَّ القَدَرَ يُدْفَعُ بعضُهُ ببعض، كما يُدْفَعُ قَدَرُ المَرَضِ بالدَوَاءِ، وقَدَرُ الذُّنُوبِ بالتَّوْبَةِ، وقَدَرُ العَدُوِّ بالْجِهَادِ، فكلاهما من القَدَرِ.

قيل: هذا حقٌّ، ولكن هذا ينفعُ قبل وقوع القَدَرِ المَكْرُوهِ، وأما إذا وقع، فلا سبيلَ إلى دفعه، وإن كان له سبيلٌ إلى دفعه أو تخفيفه بقَدَرٍ آخَرَ، فهو أولى به من قوله: لو كنتُ فعلته، بل وظيفته فى هذه الحالة أن يستقبلَ فعله الذى يدفع به أو يخفف أثرَ ما وقع، ولا يتمنى ما لا مطمع فى وقوعه، فإنه عَجْزٌ مُحْضٌ، والله يُلُومُ عَلَى العَجْزِ، وَيُحِبُّ الكَيْسَ، وَيَأْمُرُ بِهِ، وَالْكَيْسُ: هو مباشرةُ الأسبابِ التى رَبطَ اللَّهُ بِهَا مُسَبِّبَاتِهَا النافعة للعبد فى معاشه ومعاده، فهذه تَفْتَحُ عَمَلَ الخَيْرِ، وأما العَجْزُ، فإنه يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ، فإنه إذا عَجَزَ عما يَنْفَعُهُ، وصار إلى الأمانى الباطلة بقوله: لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَوْ فَعَلْتُ كَذَا، يَفْتَحُ عَلَيْهِ عَمَلَ الشَّيْطَانِ، فإن بَابَهُ العَجْزُ والكسل، ولهذا استعاذ النَبِيُّ ﷺ مِنْهُمَا، وهما مفتاحُ كُلِّ شَرٍّ، ويصدر عنهما الهَمُّ، والحَزَنُ، والجُبْنُ، والبُخْلُ،

(٨٦٨) رواه مسلم (٦٦٤٩) وأحمد (٣٧٠٣٦٦/٢) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣) وابن ماجه فى «المقدمة» (٧٩) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٣٥٠) والبيهقى فى «شعب الإيمان» (٢١٦/١) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفى كل خير أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شئ فلا تقل: لو أنى فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل. فإن لو تفتح عمل الشيطان».

وَصَلَحُ الدِّينِ، وَغَلَبَةُ الرُّجَالِ، فَمَصْدَرُهَا كُلُّهَا عَنِ الْعِجْزِ وَالْكَسَلِ، وَعنوانها «لو»،
فلذلك قال النبي ﷺ: «فإن «لو» تفتحُ عملَ الشيطان» فالتمنى من أعجز الناس
وأفلسهم، فإن التمنى رأسُ أموالِ المفاليسِ، والعجزُ مفتاحُ كُلِّ شرٍ.

وأصل المعاصى كُلُّهَا العِجْزُ، فإن العبدَ يَعِجْزُ عن أسبابِ أعمالِ الطاعات، وعن
الأسبابِ التى تُبْعِدُهُ عن المعاصى، وتحولُ بينه وبينها، فيقعُ فى المعاصى، فجمع هذا
الحديثُ الشريفُ فى استعاذته - ﷺ - أصولَ الشرِّ وفروعه، ومبادئه وغاياته،
وموارده ومصادره، وهو مشتمل على ثمانى خصال، كُلُّ خصلتين منها قريتان فقال:
«أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ»^(١) وهما قرينان، فإن المكروه الوارد على القلب ينقسمُ
باعتبار سببه إلى قسمين، فإنه إما أن يكون سببه أمراً ماضياً، فهو يُحْدِثُ الْحَزْنَ، وإما
أن يكون توقع أمرٍ مستقبل، فهو يُحْدِثُ الْهَمَّ، وكلاهما من العِجْزِ، فإن ما مضى لا
يُدْفَعُ بالحزن، بل بالرضى، والحمد، والصبر، والإيمان بالقَدَرِ، وقول العبد: قَدَرُ
اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، وما يُسْتَقْبَلُ لا يُدْفَعُ أيضاً بالهم، بل إما أن يكون له حيلة فى
دفعه، فلا يعجز عنه، وإما أن لا تكون له حيلة فى دفعه، فلا يجزع منه، ويلبسُ له
لباسه، ويأخذُ له عُدته، ويتأهبُّ له أهْبته اللائقة به، وَيَسْتَجِنُّ بِجَنَّةٍ حصينة من
التوحيد، والتوكل، والانطراح بين يدى الرب تعالى والاستسلام له والرضى به رباً فى
كل شئ، ولا يرضى به رباً فيما يحب دون ما يكره، فإذا كان هكذا، لم يرضَ به رباً
على الإطلاق، فلا يرضاه الرب له عبداً على الإطلاق، فالهمُّ وَالْحَزْنُ لا يَنْفَعَانِ
العبدَ البتة، بل مضرَّتُهُما أَكْثَرُ من منفعتُهُما، فإنهما يُضْعِفَانِ الْعِزْمَ، ويُوْهِنَانِ الْقَلْبَ،
ويحولان بينَ العبدِ وبينَ الاجتهاد فيما ينفعه، ويقطعان عليه طريقَ السير، أو يُنْكَسَاهُ
إلى وراء، أو يَعَوِّقَانِهِ وَيَقِفَانِهِ، أو يَحْجُبَانِهِ عَنِ الْعِلْمِ الذى كُلَّمَا رَأَاهُ، شَمَّرَ إِلَيْهِ، وجدَّ
فى سيره، فهما حملٌ ثَقِيلٌ على ظهر السائر، بل إن عاقه الهمُّ وَالْحَزْنُ عن شهواته
وإراداته التى تضرُّهُ فى معاشه ومعاده، انتفع به من هذا الوجه، وهذا من حكمة
العزیز الحكيم أن سَلَطَ هَذَيْنِ الْجَنْدَيْنِ عَلَى الْقُلُوبِ الْمُعْرِضَةِ عَنْهُ، الْفَارِغَةِ مِنْ مُحِبَّتِهِ،

(١) رواه البخارى (٦٣٦٩) وأحمد (١٢٢/٣ و ١٥٩ و ٢٢٠ و ٢٢٦ و ٢٤٠) والترمذى (٣٤٨٤) والنسائى (٢٥٧/٨ - ٢٥٨)
من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

وخوفه، ورجائه، والإنابة إليه، والتوكل عليه، والأنس به، والفرار إليه، والانقطاع إليه، ليردّها بما يبتليها به من الهموم والغموم، والأحزان والآلام القلبية عن كثير من معاصيها وشهواتها المردية، وهذه القلوبُ فى سجن من الجحيم فى هذه الدار، وإن أريد بها الخير، كان حظّها من سجن الجحيم فى معادها، ولا تزال فى هذا السجن حتى تتخلّص إلى فضاء التوحيد، والإقبال على الله، والأنس به، وجعل محبته فى محل ديبِ خواطر القلب ووساوسه، بحيث يكون ذكره تعالى وحبه وخوفه ورجاؤه والفرح به والابتهاج بذكره، هو المستولى على القلب، الغالب عليه، الذى متى فقده، فقد قوّته الذى لا قوام له إلا به، ولا بقاء له بدونه، ولا سبيل إلى خلاص القلب من هذه الآلام التى هى أعظم أمراضه وأفسدّها له إلا بذلك، ولا بلاغ إلا بالله وحده، فإنه لا يوصل إليه إلا هو، ولا يأتى بالحسنات إلا هو، ولا يصرف السيئات إلا هو، ولا يدلُّ عليه إلا هو، وإذا أراد عبده لأمر، هيأه له، فمنه الإيجاد، ومنه الإعداد، ومنه الإمداد، وإذا أقامه فى مقام أى مقام كان، فبحمده أقامه فيه وبحكمته أقامه فيه، ولا يليق به غيره ولا يصلح له سواه، ولا مانع لما أعطى الله، ولا مُعطى لما منع، ولا يمنع عبده حقاً هو للعبد، فيكون بمنعه ظالماً له، بل إنما منعه ليتوسّل إليه بمحبته ليعبده، وليتضرّع إليه، ويتذلّل بين يديه، ويتملّقه، ويُعطى فقره إليه حقه، بحيث يشهد فى كل ذرة من ذرّاته الباطنة والظاهرة فاقة تامّة إليه على تعاقب الأنفاس، وهذا هو الواقع فى نفس الأمر، وإن لم يشهده العبد فلم يمنع الربُّ عبده ما العبد محتاج إليه بخلاً منه، ولا نقصاً من خزائنه، ولا استثناءً عليه بما هو حقٌّ للعبد، بل منعه ليردّه إليه، وليعزّه بالتذلّل له، ولْيُغْنِيهِ بالافتقار إليه، ولْيَجْبِرْهُ بالانكسار بين يديه، ولْيَذِيقْهُ بمرارة المنع حلاوة الخضوع له، ولذّة الفقر إليه، ولْيُلْبِسْهُ خلعة العبودية، ويولّيه بعز له أشرف الولايات، ولْيُشْهِدْهُ حكمته فى قدرته، ورحمته فى عزته، وبرّه ولطفه فى قهره، وأنّ منعه عطاءً، وعزله تولية، وعقوبته تأديبٌ، وامتنحانه محبةً وعطيةً، وتسليط أعدائه عليه سائق يسوقه به إليه .

وبالجملة فلا يليق بالعبد غير ما أقيم فيه، وحكمته وحمده أقاماه فى مقامه الذى لا يليق به سواه، ولا يحسن أن يتخطأه، والله أعلم حيث يجعل مواقع عطائه وفضله، والله أعلم حيث يجعل رسالته ﴿ وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ [الأنعام : ٥٣]، فهو سبحانه أعلم بمواقع

الفضل، ومحالّ التخصيص، ومحالّ الحرمان، فبحمده وحكمته أعطى، وبحمده وحكمته حرّم، فمن ردّه المنع إلى الافتقار إليه والتذلل له، وتملّقه، انقلب المنع في حقه عطاءً، ومن شغله عطاؤه، وقطعه عنه، انقلب العطاء في حقه منعاً، فكلُّ ما شغل العبد عن الله، فهو مشؤوم عليه، وكلُّ ما ردّه إليه فهو رحمة به، والربُّ تعالى يُريد من عبده أن يفعل، ولا يقع الفعل حتى يُريد سبحانه من نفسه أن يُعينه، فهو سبحانه أراد منا الاستقامة دائماً، واتخاذ السبيل إليه، وأخبرنا أن هذا المراد لا يقع حتى يُريد من نفسه إعانتنا عليها ومشيتته لنا، فهما إرادتان : إرادة من عبده أن يفعل، وإرادة من نفسه أن يُعينه، ولا سبيل له إلى الفعل إلا بهذه الإرادة، ولا يملك منها شيئاً، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [التكويد : ٢٩] فإن كان مع العبد روح أخرى، نسبّتها إلى روحه، كنسبة روحه إلى بدنه يستدعى بها إرادة الله من نفسه أن يفعل به ما يكون به العبد فاعلاً، وإلا فمحله غير قابل للعطاء، وليس معه إناء يوضع فيه العطاء، فمن جاء بغير إناء، رجع بالحرمان، ولا يلو من إلا نفسه.

والمقصود أن النبي ﷺ استعاذ من الهم والحزن، وهما قرينان، ومن العجز والكسل، وهما قرينان، فإن تخلف كمال العبد وصلاحه عنه، إما أن يكون لعدم قدرته عليه، فهو عجز، أو يكون قادراً عليه، لكن لا يُريدُ فهو كسل، وينشأ عن هاتين الصفتين، فوات كل خير، وحصول كل شر، ومن ذلك الشر تعطيله عن النفع ببذنه، وهو الجبن، وعن النفع بماله، وهو البخل، ثم ينشأ له بذلك غلبتان : غلبة بحق، وهى غلبة الدين، وغلبة بباطل، وهى غلبة الرجال، وكلُّ هذه المفاصد ثمرة العجز والكسل، ومن هذا قوله في الحديث الصحيح للرجل الذى قضى عليه، فقال : حَسْبِيَ اللَّهُ ونعم الوكيل، فقال : « إِنَّ اللَّهَ يَلُومُ عَلَى الْعَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكَيْسِ، فَإِذَا غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ : حَسْبِيَ اللَّهُ ونعم الوكيل »^(١)، فهذا قال : حَسْبِيَ اللَّهُ ونعم الوكيل بعد عجزه عن الكيس الذى لو قام به، لقضى له على خصمه، فلو فعل الأسباب التى يكون بها كَيْساً، ثم غلب فقال : حَسْبِيَ اللَّهُ ونعم الوكيل، لكانت الكلمة قد وقعت موقعها، كما أن إبراهيم الخليل، لما فعل الأسباب المأمور

(١) ضعيف. رواه أحمد (٢٥٠٢٤/٦) وأبو داود (٣٦٢٧) من حديث عوف بن مالك رضى الله عنه وفى سنده سيف الشامى قال الذهبى: لا يعرف، تفرد عنه خالد بن معدان «ميزان الاعتدال» (٢٥٩/٢).

بها ، ولم يعجز بتركها ، ولا بترك شئ منها ، ثم غلبه عدوه ، والقوة فى النار ، قال فى تلك الحال : «حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» (١) فوقعت الكلمة موقعها ، واستقرت فى مظاهرها ، فأثرت أثرها ، وترتب عليها مقتضاها .

وكذلك رسول الله ﷺ وأصحابه يوم أحد لما قيل لهم بعد إنصرافهم من أحد: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فتهجروا وخرجوا للقاء عدوهم ، وأعطوهم الكيس من نفوسهم ، ثم قالوا : ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (٢) .

فأثرت الكلمة أثرها ، واقتضت موجبها ، ولهذا قال تعالى : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ (٣) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴿ [الطلاق : ٢ - ٣] فجعل التوكل بعد التقوى الذى هو قيام الأسباب المأمور بها ، فحيث إن توكل على الله فهو حسبه ، وكما قال فى موضع آخر : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة : ١٠١] فالتوكل والحسب بدون قيام الأسباب المأمور بها عجز محض ، فإن كان مشوباً بنوع من التوكل ، فهو توكل عجز ، فلا ينبغى للعبد أن يجعل توكله عجزاً ، ولا يجعل عجزه توكلًا ، بل يجعل توكله من جملة الأسباب المأمور بها التى لا يتم المقصود إلا بها كلها .

ومن ههنا غلط طائفتان من الناس ، إحداهما : زعمت أن التوكل وحده سبب مستقل كاف فى حصول المراد ، فعطلت له الأسباب التى اقتضتها حكمة الله الموصلة إلى مسبباتها ، فوقعوا فى نوع تفريط وعجز بحسب ما عطّلوا من الأسباب ، وضعف توكلهم من حيث ظنوا قوته بانفراده عن الأسباب ، فجمعوا لهم كله وصيروه همًا واحدًا ، وهذا وإن كان فيه قوة من هذا الوجه ، ففيه ضعف من جهة أخرى ، فكلما قوى جانب التوكل بإفراده أضعفه التفريط فى السبب الذى هو محل التوكل ،

(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : «حسبنا الله ونعم الوكيل» قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقى فى النار وقالها محمد ﷺ حين قالوا : إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل» رواه البخارى (٤٥١٣) كتاب التفسير ، باب : «الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم» الآية .

(٢) انظر التخريج السابق . وقال الحافظ فى «الفتح» (٧٧/٨) : قوله (حين قالوا إن الناس قد جمعوا لكم) فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن إسحاق حطولا فى هذه القصة ، وأن أبا سفيان رجع بقریش بعد أن توجه من أحد فلقى معبد الخزاعى فأخبره أنه رأى النبی ﷺ فى جمع كثير . وقد اجتمع معه من كان تخلف عن أحد وندموا ، فثنى ذلك أبا سفيان وأصحابه فرجعوا ، وأرسل أبو سفيان . ناساً فأخبروا النبی ﷺ أن أبا سفيان وأصحابه يقصدونهم فقال : حسبنا الله ونعم الوكيل .

فإن التوكلَ محلُّه الأسباب، وكمالُه بالتوكل على الله فيها، وهذا كتوكل الحرَّاث الذي شق الأرض، وألقى فيها البذر، فتوكل على الله في زرعه وإنباته، فهذا قد أعطى التوكلَ حقه، ولم يضعف توكلُه بتعطيل الأرض وتخليتها بوراً، وكذلك توكلُ المسافر في قطع المسافة مع جدِّه في السَّير، وتوكلُ الأكياس في النجاة من عذاب الله والفوز بثوابه مع اجتهدهم في طاعته، فهذا هو التوكلُ الذي يترتبُ عليه أثره، ويكون الله حَسْبَ مَنْ قام به .

وأما توكلُ العجز والتفريط، فلا يترتبُ عليه أثره، وليس الله حَسْبَ صاحبه، فإن الله إنما يكون حَسْبَ المتوكلِ عليه إذا اتقاه، وتقواه فعلُ الأسباب المأمور بها، لا إضاعتها .

والطائفة الثانية: التي قامت بالأسباب، ورأت ارتباطَ المسببات بها شرعاً وقدراً، وأعرضت عن جانب التوكل، وهذه الطائفة وإن نالت بما فعلته من الأسباب ما نالته، فليس لها قوة أصحاب التوكل، ولا عونُ الله لهم وكفايته إياهم ودفاعه عنهم، بل هي مخذولةٌ عاجزةٌ بحسب ما فاتها من التوكل .

فالقوةُ كلُّ القوة في التوكل على الله كما قال بعضُ السَّلف: مَنْ سرَّه أن يكون أقوى الناس فليتوكل على الله، فالقوةُ مضمونة للمتوكل، والكفاية والحسبُ والدفع عنه، وإنما ينقصُ عليه من ذلك بقدر ما ينقصُ من التقوى والتوكل، وإلا فمع تحقُّقه بهما لا بد أن يجعل الله له مخرجاً من كُلِّ ما ضاق على الناس، ويكون الله حَسْبَهُ وكافيه، والمقصودُ أن النبي ﷺ أرشد العبدَ إلى ما فيه غايةُ كماله، ونيلُ مطلوبه، أن يحرصَ على ما ينفعه، ويبتذلَ فيه جهده، وحينئذ ينفعه التحسُّب وقولُ: « حَسْبِيَ اللهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ » بخلاف مَنْ عجز وفرطَ حتى فاتته مصلحته، ثم قال: « حَسْبِيَ اللهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ » فإن الله يلومه، ولا يكون في هذا الحال حَسْبَهُ، فإنما هو حَسْبُ مَنْ اتَّقاه، وتوكلَ عليه .



فصل

في هديه ﷺ في الذكر

كان النبي ﷺ أكملَ الخلق ذكراً لله عزَّ وجلَّ، بل كان كلامه كُلُّه في ذكر الله وما والاه، وكان أمره ونهيُه وتشيُّعه للأمة ذكراً منه لله، وإخباره عن أسماءِ الربِّ

وصفاته، وأحكامه وأفعاله، ووعده ووعيده، ذكرًا منه له، وثناؤه عليه بآلائه، وتمجيدُه وحمده وتسميحه ذكرًا منه له، وسؤالُه ودعاؤه إياه، ورغبته ورهبته ذكرًا منه له، وسكوته وصمته ذكرًا منه له بقلبه، فكان ذاكرًا لله في كل أحيانه، وعلى جميع أحواله، وكان ذكرُه لله يجري مع أنفاسه، قائمًا وقاعدًا وعلى جنبه، وفي مشيه وركوبه ومسيره، ونزوله وظعنه وإقامته .

وكان إذا استيقظ قال: « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ » (١).

وقالت عائشة: كان إذا هبَّ من اللَّيْلِ، كَبَّرَ اللَّهَ عَشْرًا، وَحَمِدَ اللَّهَ عَشْرًا، وَقَالَ: « سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ » عَشْرًا، « سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ » عَشْرًا، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ عَشْرًا، وَهَلَّلَ عَشْرًا، ثُمَّ قَالَ: « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ ضَيِّقِ الدُّنْيَا، وَضَيِّقِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ » عَشْرًا، ثُمَّ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ (٢).

وقالت أيضًا: كَانَ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: « لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ، اللَّهُمَّ اسْتَغْفِرْكَ لِدُنْيِي، وَأَسْأَلُكَ رَحْمَتَكَ، اللَّهُمَّ زِدْنِي عِلْمًا وَلَا تَزُغْ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ » (٣) (ذكرهما أبو داود).

وأخبر أن مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ [الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ] » - ثُمَّ قَالَ: « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي - أَوْ دَعَا بِدَعَاءٍ آخَرَ، - اسْتُجِيبَ لَهُ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى، قُبِلَتْ صَلَاتُهُ » (٤) (ذكره البخاري).

(١) رواه البخاري (٦٣١٢) وأحمد (٥/٣٨٥ و٣٨٧، ٣٩٧ و٣٩٩ و٤٠٧) وأبو داود (٥٠٤٩) والترمذي (٣٤١٧) وابن ماجه (٣٨٨٠) من حديث حذيفة رضى الله عنه. ورواه البخاري (٦٣٢٥) وأحمد (٥/١٥٤) من حديث أبي ذر رضى الله عنه ورواه مسلم (٦٧٥٦) وأحمد (٤/٢٩٤ و٣٠٢) من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه.

(٢) سبق تخريجه في المجلد الأول في أدعية الاستفتاح التي كان يستفتح بها النبي ﷺ صلاته.

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (٥٠٦١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٦٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧٥٦) والحاكم (١/٥٤٠) والمزني في «تهذيب الكمال» (١٦/٢٧١) وابن حبان (٥٥٣١ - إحصان) وفي سننه عبد الله بن الوليد المصري، قال الدارقطني: لا يعتبر به. وقال الحافظ في «التقريب» (١/٤٥٩): لين الحديث..

(٤) رواه البخاري (١١٥٤) وأحمد (٥/٣١٣) والترمذي (٣٤١٤) وأبو داود (٥٠٦٠) وابن ماجه (٣٨٧٨) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٦١) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧٥١) والبيهقي (٥/٣) من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه وقوله «العلی العظيم» ليست عند البخاري، وإنما هي من رواية ابن ماجه والنسائي وابن السني بسند صحيح.

وقال ابن عباس عنه عليه السلام لَيْلَةٌ مَبِيتُهُ عِنْدَهُ: إِنَّهُ لَمَّا اسْتَيْقَظَ، رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِيمُ مِنْ سُورَةِ «آلِ عِمْرَانَ»: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ إِلَى آخِرِهَا (١).

ثم قال: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيَمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنْبَتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» (٢).

وقد قالت عائشة رضي الله عنها: كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ قُلَى: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، إِهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِفْكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (٣).

وربما قالت: كَانَ يَفْتَتِحُ صَلَاتَهُ بِذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا أَوْتَرَ، خَتَمَ وَتَرَهُ بَعْدَ فَرَغِهِ بِقَوْلِهِ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» ثلاثاً، وَيَمْدُ بِالثَّلَاثَةِ صَوْتَهُ (٤).

وَكَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أَضِلَّ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أَظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ» (٥) (حَدِيثٌ صَحِيحٌ).

(١) رواه البخاري (١٨٣) ومسلم (١٧٦٨) وأبو داود (١٣٥٣ - ١٣٥٤) والنسائي (٢٣٦/٣).

(٢) رواه البخاري (٦٣١٧) ومسلم (١٧٧٧) وأحمد (٢٩٨/١ - ٣٠٨/١) ومالك في «الموطأ» (٣٤/١٢٥/١) والدارمي (١٦٩) وأبو داود (٧٧١) والترمذي (٣٤١٨) والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٠٩/٣ - ٢١٠).

(٣) سبق تخريجه في المجلد الأول، في أدعية الاستفتاح التي كان يستفتح النبي عليه السلام بها صلاته.

(٤) سبق تخريجه في المجلد الأول في هديه عليه السلام في صلاة الوتر.

(٥) صحيح: رواه أحمد (٣٠٦/٦) وأبو داود (٥٠٩٤) والترمذي (٣٤٢٧) والنسائي (٢٨٥/٨) وابن ماجه (٣٨٨٤) والحاكم (٥١٩/١) وصححه ووافقه الذهبي. وقال الترمذي: حسن صحيح وهو من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

وقال ﷺ: « مَنْ قَالَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، يُقَالَ لَهُ: هُدَيْتَ، وَكُفِّيتَ، وَوُقِّيتَ، وَتَنَحَّى عَنْهُ الشَّيْطَانُ »^(١) (حديث حسن).

وقال ابن عباس عنه ليلة ميته عنده: إنه خرج إلى صلاة الفجر وهو يقول: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ خَلْفِي نُورًا، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ قُدْرِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ تَحْتِي نُورًا، اللَّهُمَّ أَعْظِمْ لِي نُورًا »^(٢).

وقال فضيل بن مرزوق، عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَا خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا إِلَيْكَ، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ بَطَرًا وَلَا أَشْرًا، وَلَا رِيَاءً، وَلَا سُمْعَةً، وَإِنَّمَا خَرَجْتُ اتِّقَاءَ سَخَطِكَ، وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُنْقِذَنِي مِنَ النَّارِ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، إِلَّا وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ، وَأَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ حَتَّى يَقْضِيَ صَلَاتَهُ »^(٣).

وذكر أبو داود عنه ﷺ أنه كان إذا دخل المسجد قال: «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ قَالَ الشَّيْطَانُ: حُفِظَ مِنِّي سَائِرَ الْيَوْمِ »^(٤).

وقال ﷺ: « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، فَإِذَا خَرَجَ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ »^(٥). وذكر عنه: « أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ

(١) صحيح: رواه أبو داود (٥٠٩٥) والترمذي (٣٤٢٦) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه وقال الترمذي: حسن صحيح غريب.

(٢) رواه البخاري (٦٣١٦) ومسلم (١٧٥٧) وأحمد (٣٤٣/١) وأبو داود (٥٠٤٢) والترمذي في «الشماثل» والنسائي (٢١٨/٢) وابن ماجه (٥٠٨).

(٣) ضعيف: رواه أحمد (٧١/٣) وابن ماجه (٧٧٨) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٨٥) وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٧٤/١) هذا إسناد مسلسل بالضعفاء، عطية هو العوفي، وفضيل بن مرزوق والفضل بن الموفق كلهم ضعفاء. وانظر «الضعيفة» (٢٤).

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٤٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما.

(٥) رواه مسلم (١٦٢٢) وأبو داود (٤٦٥) والنسائي (٥٣/٢) وابن ماجه (٧٧٢).

اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك، فإذا خرج صلى على محمد وآله وسلم، ثم يقول: اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك» (١).

وكان إذا صلى الصبح، جلس في صلاة حتى تطلع الشمس يذكر الله عز وجل. وكان يقول إذا أصبح: «اللهم بك أصبحنا، وبك أمسينا، وبك نحيا، وبك نموت، وإليك النشور» (٢) (حديث صحيح).

وكان يقول: «أصبحنا وأصبح الملك لله، والحمد لله، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، رب أسألك خير ما في هذا اليوم، وخير ما بعده، وأعوذ بك من شر هذا اليوم، وشر ما بعده، رب أعوذ بك من الكسل، وسوء الكبر، رب أعوذ بك من عذاب في النار، وعذاب في القبر، وإذا أمسى قال: أمسينا وأمسى الملك لله... إلى آخره. (ذكره مسلم) (٣).

وقال له أبو بكر الصديق رضي الله عنه: مرني بكلمات أقولهن إذا أصبحت وإذا أمسيت، قال: قل: «اللهم فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، رب كل شيء ومليكه، أشهد أن لا إله إلا أنت، أعوذ بك من شر نفسي، ومن شر الشيطان وشركه، وأن اقترف على نفسي سوءاً أو أجره إلى مسلم» قال: «قلها إذا أصبحت وإذا أمسيت، وإذا أخذت مضجعك» (حديث صحيح) (٤).

وقال ﷺ: «ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة: بسم الله الذي لا

(١) حسن: رواه أحمد (٢٨٢/٦) والترمذي (٣١٤) وابن ماجه (٧٧١) وقال الترمذي: وقال علي ابن حجر: قال إسماعيل بن إبراهيم: فلقيت عبد الله بن الحسن بمكة فسألته عن هذا الحديث فحدثني به، قال: «كان إذا دخل قال: رب افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج قال: رب افتح لي باب فضلك» قال الترمذي: وفي الباب عن أبي حميد وأبي سيد وأبي هريرة.

قال الترمذي: حديث فاطمة خديث حسن وليس اسناده متصل، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى، وإنما عاشت فاطمة بعد النبي ﷺ أشهراً. أه وقال المباركفوري في «تحفة الأخوذ» (٢/٢٥٥) فإن قلت: قد اعترف الترمذي بعدم اتصال إسناد حديث فاطمة فكيف قال حديث فاطمة حسن؟ قلت: الظاهر أنه حسن لشواهد، وقد بينا في المقدمة أن الترمذي قد يحسن الحديث مع ضعف الإسناد للشواهد. أ هـ.

(٢) حسن: رواه (٥٠٦٨) والترمذي (٣٣٩١) وابن ماجه (٣٨٦٨) وانظر «الصحيحة» (٢٦٣).

(٣) رواه مسلم (٦٧٧٧) كتاب الدعوات، باب: التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل.

(٤) صحيح: رواه أحمد (٩/١) وأبو داود (٥٠٦٧) والترمذي (٣٣٩٢) وقال: حسن صحيح.

يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - إِلَّا لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ»^(١) (حديث صحيح) .

وقال: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِي: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُرْضِيَهُ»^(٢) (صححه الترمذى والحاكم) .

وقال: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِي: اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ أُشْهِدُكَ، وَأُشْهِدُ حَمَلَةَ عَرْشِكَ وَمَلَائِكَتَكَ، وَجَمِيعَ خَلْقِكَ، أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، أَعْتَقَ اللَّهُ رُبْعَهُ مِنَ النَّارِ، وَإِنْ قَالَهَا مَرَّتَيْنِ، أَعْتَقَ اللَّهُ نِصْفَهُ مِنَ النَّارِ، وَإِنْ قَالَهَا ثَلَاثًا، أَعْتَقَ اللَّهُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ مِنَ النَّارِ، وَإِنْ قَالَهَا أَرْبَعًا أَعْتَقَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ»^(٣) (حديث حسن) .

وقال: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ، فَمِنْكَ وَحَدِّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، لَكَ الْحَمْدُ، وَلَكَ الشُّكْرُ، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمَسِي، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ»^(٤) (حديث حسن) .

(١) صحيح: رواه أحمد (٦٢/١ - ٦٣ - ٦٦) وأبو داود (٥٠٨٨) والترمذى (٣٣٨٨) وابن ماجه (٣٨٦٩) والنسائى فى «عمل اليوم واللييلة» (٣٤٦) والبخارى فى «الأدب المفرد» (٦٦٠) والطبائسى (٧٩) والحاكم (٥١٤/١) وصححه ووافقه الحاكم، وقال الترمذى: حسن صحيح غريب .

(٢) حسن. رواه أبو داود (٥٠٧٢) والحاكم (٥١٨/١) عن رجل من الصحابة وفى سنده سابق بن ناجية وهو مجهول الحال وهو مقبول كما فى «التقريب» (٢٧٩/١) ولكن له شاهد من حديث ثوبان رضى الله عنه رواه الترمذى (٣٣٨٩) والطبرانى فى «الدعاء» (٣٠٤) وفى سنده سعيد بن مرزبان وهو ضعيف مدلس كما فى «التقريب» (٣٠٥/١) والحديث حسنه الترمذى وكذا الحافظ ابن حجر فى «نتائج الأفكار» (٣٥٢/٢) .

والحديث رواه الحاكم (٥١٨/١) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ولكن دون تقييد بزمان ولفظه «من قال رضىت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً وجبت له الجنة» وصححه الحاكم ووافقه الذهبى .

(٣) حسن. رواه أبو داود (٥٠٦٩) وفى سنده عبد الرحمن بن عبد المجيد السهمى وهو مجهول كما فى «التقريب» (٤٨٩/١) والطبرانى فى «الدعاء» (٢٩٧) وفى مسند الشاميين (١٥٤٢) والمزى فى «تهذيب الكمال» (٢٥٦/١٧) وفى سنده عبد الرحمن بن عبد المجيد السهمى وهو مجهول كما فى «التقريب» (٤٨٩/١) ولكن رواه أبو داود (٥٠٧٨) والترمذى (٣٥٠١) والنسائى فى «عمل اليوم واللييلة» (٩) والبخارى فى «الأدب المفرد» (١٢٠١) وابن السنى فى «عمل اليوم واللييلة» (٧٠) من طريق الوليد بن مسلم وهو مدلس ولكنه صرح بالتحديث كما عند النسائى وابن السنى، ولذا حسنه الحافظ فى «نتائج الأفكار» (٣٥٦/٢) وجود إسناده النوى فى الأذكار .

(٤) ضعيف: رواه أبو داود (٥٠٧٣) والنسائى فى «عمل اليوم واللييلة» (٧) والطبرانى فى «الدعاء» (٣٠٧ و ٣٠٦) وابن السنى فى «عمل اليوم واللييلة» (٤١) وابن حبان (٨٦١ - إحصان) والبغوى فى «شرح السنة» (١٣٢٨) وفى سنده عبد الله بن عنبسة، وهو مقبول كما فى «التقريب» (٤٣٩/١) ومع ذلك فقد حسنه الحافظ فى «نتائج الأفكار» (٣٦٠/٢) وهو من حديث عبد الله بن غنم رضى الله عنه وقد تصحف اسمه إلى عبد الله بن عباس كما عند الطبرانى (٣٠٦) وابن حبان، وهو خطأ والصواب ابن غنم .

وَكَانَ يَدْعُو حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِّي بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، اللَّهُمَّ احْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ قُوَّتِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أَغْتَالَ مِنْ تَحَنِّي»^(١) (صححه الحاكم).

وقال: «إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلْ: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمَلِكُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الْيَوْمِ: فَتَحَهُ وَنَصَرَهُ وَثَوْرَهُ وَبَرَكَتَهُ وَهِدَايَتَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهُ، ثُمَّ إِذَا أَمْسَى، فَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ»^(٢) (حديث حسن).

وذكر أبو داود عنه أنه قال لبعض بناته: «قُولِي حِينَ تُصْبِحِينَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهُنَّ حِينَ يُصْبِحُ، حُفِظَ حَتَّى يُمَسِّي، وَمَنْ قَالَهُنَّ حِينَ يُمَسِّي حُفِظَ حَتَّى يُصْبِحَ»^(٣).

وقال لرجل من الأنصار: «أَلَا أَعْلَمُكَ كَلَامًا إِذَا قُلْتَهُ أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّكَ، وَقَضَى عَنْكَ دَيْنَكَ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُلْ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ وَالْبَخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ وَقَهْرِ الرِّجَالِ» قال: فقلتهن، فأذهب الله همِّي وقضى عني ديني^(٤).

(١) صحيح: رواه أحمد (٢٥/٢) أبو داود (٥٠٧٤) وابن ماجه (٣٨٧١) والحاكم (٥١٧/١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٦٦) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٠) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

«تنبيه» ورد عند الحاكم «وأعوذ بعظمتك أن اغتال من تحتي، يعني الخسف، ولكن ورد تفسير الاغتال كما عند ابن السني من قول جبير وقال عبادة لا أدري قول رسول الله ﷺ أو قول جبير. وعند ابن ماجه: قال وكيع: يعني الخسف، فالظاهر أن هذا التفسير مدرج في الحديث وأنه ليس من كلام النبي ﷺ والله أعلم.

(٢) ضعيف: رواه أبو داود (٥٠٨٤) والطبراني في «مسند الشاميين» (١٦٧٥) وفي سننه محمد بن إسماعيل بن عياش. قال الحافظ ابن حجر: ومحمد بن إسماعيل المذكور ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: لم يسمع من أبيه شيئاً «نتائج الأفتكار» (٣٦٨/٢).

(٣) ضعيف: رواه أبو داود (٥٠٧٥) وفي سننه مجاهيل.

(٤) ضعيف: رواه أبو داود (١٥٥٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه، وفي سننه غسان بن عوف، وهو لين الحديث كما في «التقريب» (١٠٥/٢).

وكان إذا أصبح قال: « أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، وَكَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ، وَدِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمِلَّةِ أَبِيْنَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا مُسْلِمًا، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » (١).

هكذا فى الحديث: « ودين نبينا محمد ﷺ » وقد استشكله بعضهم وله حكمُ نظائره كقوله فى الخطب والتشهد فى الصلاة: « أشهد أن محمداً رسولُ الله » فإنه ﷺ مكلف بالإيمان بأنه رسولُ الله ﷺ إلى خلقه، ووجوبُ ذلك عليه أعظمُ من وجوبه على المرسل إليهم، فهو نبي إلى نفسه وإلى الأمة التى هو منهم، وهو رسول الله إلى نفسه وإلى أمته .

ويذكرُ عنه ﷺ أنه قال لفاطمة ابنته: « مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَسْمَعِي مَا أَوْصِيكَ بِهِ: أَنْ تَقُولِي إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتِ: يَا حَيُّ، يَا قَيُّومُ بِكَ أَسْتَغِيثُ، فَأُصَلِّحَ لِي شَأْنِي، وَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرَفَةَ عَيْنٍ » (٢).

ويذكرُ عنه ﷺ أنه قال لرجل شكاً إليه إصَابَةَ الْآفَاتِ: « قُلْ: إِذَا أَصْبَحْتَ: بِسْمِ اللَّهِ عَلَى نَفْسِي، وَأَهْلِي وَمَالِي، فَإِنَّهُ لَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ شَيْءٌ » (٣).

ويذكرُ عنه أنه كان إذا أصبح قال: « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْماً نَافِعاً، وَرِزْقاً طَيِّباً، وَعَمَلاً مُتَقَبَّلاً » (٤).

ويذكرُ عنه ﷺ: « إِنْ الْعَبْدُ إِذَا قَالَ حِينَ يُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ مِنْكَ فِي نِعْمَةٍ وَعَافِيَةٍ وَسِرِّ، فَأَتَمِّمْ عَلَيَّ نِعْمَتَكَ وَعَافِيَتَكَ وَسِرِّكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِذَا أَمْسَى،

(١) صحيح: رواه أحمد (٤٠٦/٣ و٤٠٧) والنسائي فى «الكبرى» (٤/٦) برقم (٩٨٣٠) والدارمى (٣٧٨/٢) برقم (٢٦٨٨) وابن أبى شيبة (١٧٧/٩) برقم (٦٥٩١) من حديث عبد الرحمن بن أبزى رضى الله عنه . وقال الهيثمى فى «المجمع» (١١٦/١٠) رواه أحمد والطبرانى ورجلها رجال الصحيح .

(٢) حسن: رواه النسائي فى «عمل اليوم والليلة» (٥٧٠) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٨) والخراطى فى «مكارم الأخلاق» (٤٤٦) المنتقى من مكارم الأخلاق والحاكم (٥٤٥/١) والبيهقى فى «الاسماء والصفات» (١٩٢/١) وحسنه الحافظ فى «تنتائج الأفكار» (٣٨٥/٢).

(٣) ضعيف: رواه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٥١) وفى سننه مجهول .

(٤) حسن: رواه أحمد (٢٩٤/٦، ٣٠٥، ٣٢٢) والنسائي فى «عمل اليوم والليلة» (١٠٢) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٤)، وعبد الرزاق (٣١٩١) ابن ماجه (٩٢٥) من حديث أم سلمة رضى الله عنها . وقال الهيثمى فى «المجمع» (١١١/١٠) رواه الطبرانى فى الصغير ورجاله ثقات .

قَالَ ذَلِكَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُتِمَّ عَلَيْهِ ^(١).

وَيَذْكُرُ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « مَنْ قَالَ فِي كُلِّ يَوْمٍ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِّي: حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ - سَبْعَ مَرَّاتٍ - كَفَاهُ اللَّهُ مَا أَهَمُّهُ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » ^(٢).

وَيَذْكُرُ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ مِنْ قَالَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي أَوَّلِ نَهَارِهِ، لَمْ تُصِبْهُ مُصِيبَةٌ حَتَّى يُمَسِّي، وَمَنْ قَالَهَا آخِرَ نَهَارِهِ لَمْ تُصِبْهُ مُصِيبَةٌ حَتَّى يُصْبِحَ: « اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، عَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَأَنْتَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي، وَشَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا، إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »، وَقَدْ قِيلَ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ: قَدْ احْتَرَقَ بَيْتُكَ فَقَالَ: مَا احْتَرَقَ، وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِيَفْعَلَ، لِكَلِمَاتٍ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَهَا ^(٣).

وَقَالَ: « سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، مَنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ مَوْفِقًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمَسِّي مَوْفِقًا بِهَا، فَمَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ » ^(٤).

« وَمَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِّي: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ - مِائَةَ مَرَّةٍ - لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ

(١) ضعيف: رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٥) من حديث ابن عباس رضى الله عنه، وفي سنده إبراهيم بن عبد الملك، وهو ضعيف. وقادة يدلس وقد عنعنه، وعمرو بن الحصين متروك.

(٢) ضعيف: رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧١) وقد روى الحديث موقوفاً على أبي الدرداء وتفرّد برفعه أحمد بن عبد الله بن عبد الرزاق الدمشقي كما قال الحافظ في «نتائج الأفكار» (٢/٤٠٠) ..

(٣) ضعيف: رواه الطبراني في «الدعاء» (٣٤٣) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٨) والخرائطي في «مكارم الأخلاق» كما في «نتائج الأفكار» (٢/٤٠٢) وفي سنده أغلب بن تميم الشعوزي قال الحافظ ضعيف جداً، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، والله أعلم «نتائج الأفكار» (٢/٤٠٢).

(٤) رواه البخاري (٦٣٠٦) كتاب الدعوات، باب: أفضل الاستغفار: من حديث شداد بن أوس رضى الله عنه.

يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلِ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدًا قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ، أَوْ زَادَ عَلَيْهِ ^(١).

وَقَالَ: « مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ عَشْرَ مَرَّاتٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمَحَا عَنْهُ بِهَا عَشْرَ سَيِّئَاتٍ، وَكَانَتْ كَعَدَلِ عَشْرِ رِقَابٍ، وَأَجَارَهُ اللَّهُ يَوْمَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَإِذَا أُنْسِيَ فَمِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصْبِحَ » ^(٢).

وقال: « مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةً، كَانَتْ لَهُ عَدَلُ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكُتِبَ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتَ عَنْ مِائَةِ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلِ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ » ^(٣).

وفى « المسند » وغيره أنه ﷺ علم زيد بن ثابت، وأمره أن يتعاهد به أهله فى كلِّ صباح: « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِى يَدَيْكَ، وَمَنْكَ وَبِكَ وَإِلَيْكَ، اللَّهُمَّ مَا قُلْتُ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ حَلَفْتُ مِنْ حَلْفٍ، أَوْ نَذَرْتُ مِنْ نَذْرٍ، فَمَشِيتُكَ بَيْنَ يَدَيِ ذَلِكَ كُلِّهِ، مَا شِئْتُ كَانَ، وَمَا لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ مَا صَلَّيْتُ مِنْ صَلَاةٍ فَعَلَى مَنْ صَلَّيْتُ، وَمَا لَعَنْتُ مِنْ لَعْنَةٍ، فَعَلَى مَنْ لَعَنْتُ، أَنْتَ وَلِيِّى فِى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَالْحَقِّنِى بِالصَّالِحِينَ، اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. فَإِنِّى أَعْهَدُ إِلَيْكَ فِى هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَأَشْهَدُكَ - وَكَفَى بِكَ شَهِيدًا - بِأَنِّى أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، لَكَ الْمُلْكُ، وَلَكَ الْحَمْدُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَشْهَدُ أَنَّ وَعْدَكَ حَقٌّ، وَلِقَاءَكَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنْكَ تَبْعَتْ مَنْ فِى الْقُبُورِ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ إِنْ

(١) رواه مسلم (٦٧١٧) كتاب الدعوات، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء: وأبو داود فى «الآداب» (٥٠٩١)

باب: ما يقول إذا أصبح. والترمذى فى «الدعوات» (٣٤٦٩) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٦٨).

(٢) ضعيف: رواه الطبرانى فى «الدعاء» (٧٠٦) من حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه، وفى سنده عبد الله بن زياد، وهو متروك، وعاصم بن منصور الأسدى مجهول الحال، وشهر بن جوشب ضعيف كثير الوهم.

(٣) رواه البخارى (٦٤٠٣) ومسلم (٦٧١٦) وأحمد (٣٧٥٣٠٢/٢) والترمذى (٣٤٦٨) وابن ماجه (٣٧٩٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

تَكُنِّي إِلَى نَفْسِي تَكُنِّي إِلَى ضَعْفٍ وَعَوْرَةٍ وَذَنْبٍ وَخَطِيئَةٍ، وَإِنِّي لَا أَتَّقِي إِلَّا بَرَحْمَتَكَ، فَاعْفُ رَحْمَةً لِي ذُنُوبِي كُلَّهَا إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ»^(١).



فصل

فِي هَدْيِهِ ﷺ فِي الذِّكْرِ عِنْدَ لِبْسِ الثَّوْبِ وَنَحْوِهِ

كَانَ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ، عِمَامَةً، أَوْ قَمِيصًا، أَوْ رِدَاءً، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ، وَخَيْرُ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ، وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ»^(٢) (حديث صحيح).

وَيُذَكِّرُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٣).

وَفِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الثَّوْبِ الَّذِي أَخْلَقَ فَتَصَدَّقَ بِهِ، كَانَ فِي حِفْظِ اللَّهِ، وَفِي كَنْفِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، حَيًّا وَمَيِّتًا»^(٤).

وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِأُمِّ خَالِدٍ لَمَّا أَلْبَسَهَا الثَّوْبَ الْجَدِيدَ: «أَبْلَى وَأَخْلَقِي، ثُمَّ أَبْلَى وَأَخْلَقِي - مَرَّتَيْنِ»^(٥).

(١) ضعيف: رواه أحمد (١٩١/٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٧) مختصراً، وفي سننه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني وهو ضعيف كما في «التقريب» (٣٩٨/٢).

(٢) صحيح: رواه أحمد (٥٠٣/٣) وأبو داود (٤٠٢٠) والترمذي (١٧٦٧) وفي الشرائع (٥٦) وأبو الشيخ في إخلاص النبي (ص ١٠٤) وأبو يعلى (١٠٧٩ و ١٠٨٢) وابن حبان (٥٤٢٠ - إحصان) والبيهقي في «شرح السنة» (٣١١١) والحاكم (١٩٢/٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وقال الترمذي: حسن غريب صحيح.

(٣) حسن: رواه أبو داود (٤٠٢٣) والحاكم (٥٠٧/١ و ١٩٢/٤ - ١٩٣).

(٤) ضعيف: رواه أحمد (٤٤/١) والترمذي (٣٥٦٠) وابن ماجه (٣٥٥٧) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٧٢) وفي سننه أبو العلاء الشامي وهو مجهول كما في «التقريب» (٤٥٨/٢).

(٥) رواه البخاري (٥٨٢٣) وأحمد (٣٦٤/٦)، (٣٦٥) وأبو داود (٤٠٢٤).

وفى « سنن ابن ماجه » أنه ﷺ رأى على عمر ثوباً فقال: « أَجْدِيدُ هَذَا، أَمْ غَسِيلٌ؟ » فَقَالَ: بَلْ غَسِيلٌ، فَقَالَ: « الْبَسْ جَدِيداً، وَعِشْ حَمِيداً، وَمُتْ شَهِيداً » (١).



فصل

فى هديه ﷺ عند دخوله إلى منزله

لم يكن ﷺ ليفجأ أهله بغتة يتخونهم، ولكن كان يدخل على أهله على علم منهم بدخوله، وكان يُسَلِّمُ عليهم، وكان إذا دخل، بدأ بالسؤال، أو سأل عنهم، وربما قال: « هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ غَدَاءٍ » (٢)؟ وربما سكت حتى يحضر بين يديه ما تيسر .

ويذكر عنه ﷺ أنه كان يقول إذا انقلب إلى بيته: « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانِي، وَأَوَانِي، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي وَسَقَانِي، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيَّ فَأَفْضَلَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُجِيرَنِي مِنَ النَّارِ » (٣).

وثبت عنه ﷺ أنه قال لأنس: « إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَهْلِكَ فَسَلِّمْ بِكُنْ بَرَكَةً عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِكَ » (٤). قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وفى السنن عنه ﷺ: « إِذَا وَلَّجَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوَاجِعِ،

(١) حسن: رواه أحمد (٨٩/٢) وابن ماجه (٣٥٥٨) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٣١١) وعبد الرزاق (٢٠٣٨٢) والطبرانى فى «الكبير» (١٣١٢٧) وفى «الذم» (٣٩٩ و ٤٠٠) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٦٨) و البغوى فى «شرح السنة» (٣١١٢) وابن حبان (٦٨٩٧ - إحصان) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

(٢) رواه مسلم (٢٦٧٠) وأحمد (٢٠٧/٦) وأبو داود (٢٤٥٥) والترمذى (٧٣٣) والنسائى (١٩٤/٤ - ١٩٥) من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٣) ضعيف: رواه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (١٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما، وفى سنده مجهول.

وروى أبو داود (٥٠٥٨) عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا أخذ مضجعه: «الحمد لله الذى كفانى وآوانى، وأطعمنى وسقانى، والذى مَنَّ عَلَى فَأَفْضَلَ، والذى أعطانى فأجزل الحمد لله على كل حال، اللهم رب كل شىء ومليكه، وإله كل شىء، أعوذ بك من النار» وسنده صحيح.

(٤) ضعيف: رواه الترمذى (٢٦٩٨) وفى سنده على بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٧/٢).

وَحَيْرَ الْمَخْرَجِ، بِسْمِ اللَّهِ وَلَجْنَا، وَعَلَى اللَّهِ رَبَّنَا تَوَكَّلْنَا، ثُمَّ لُيْسَلَّمُ عَلَى أَهْلِهِ» (١).
 وفيها عنه عليه السلام: «ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمْ ضَامِنٌ عَلَى اللَّهِ: رَجُلٌ خَرَجَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللَّهِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُ فَيُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ يَرُدَّهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ، وَرَجُلٌ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللَّهِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُ فَيُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ يَرُدَّهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ، وَرَجُلٌ دَخَلَ بَيْتَهُ بِسَلَامٍ، فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللَّهِ» (٢) (حديث صحيح).
 وصح عنه عليه السلام: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَيِّتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ، فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيِّتَ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيِّتَ وَالْعَشَاءَ» (٣) (ذكره مسلم).



فصل

فِي هُدْيِهِ عليه السلام فِي الذِّكْرِ عِنْدَ دُخُولِهِ الْخَلَاءِ

ثَبَتَ عَنْهُ فِي «الصَّحِيحِينَ» أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْخَلَاءِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ» (٤).

وَذَكَرَ أَحْمَدُ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ مَنْ دَخَلَ الْخَلَاءَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ (٥).

وَيُذَكِّرُ عَنْهُ: «لَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا دَخَلَ مَرْفِقَهُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ

(١) ضعيف: رواه أبو داود (٥٠٩٦) من حديث أبي مالك الأشعري رضى الله عنه وفي سنده انقطاع بين شريح بن عبيد وأبي مالك الأشعري رضى الله عنه، وقال أبو حاتم في «المراسيل» (ص ٩٠): شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرسل.

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٤٩٤) من حديث أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه.

(٣) رواه معلمي (٥١٦٤) وأبو داود (٣٧٦٥) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٧٨) وابن ماجه (٣٨٨٧) من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه.

(٤) رواه البخاري (١٤٢) ومسلم (٨٠٩) وأحمد (١٠١، ٩٩/٣، ٢٨٢) وأبو داود (٤) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٤) والترمذي (٦) والدارمي (١/١٧١) وابن ماجه (٢٩٨) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه. وقال: ابن حبان: الخبث: جمع الذكور من الشياطين والخبائث: جمع الإناث منهم.

(٥) صحيح. رواه أحمد (٣٧٣/٤) وابن أبي شيبه (١/١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٧ و٧٨) وابن ماجه (٢٩٦) والطبراني في «الكبير» (٥١٠٠ و٥١١٥) وابن حبان (١٤٠٦ - إحسان) والحاكم (١/١٨٧) والبيهقي (٩٦/١) والخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٣/٣٠١) من حديث زيد بن أرقم رضى الله عنه.

الرَّجْسِ النَّجْسِ، الْخَبِيثِ الْمُخْبِتِ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» (١).

ويذكر عنه عليه السلام قال: «سَتْرُ مَا بَيْنَ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْكَنِيفَ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ» (٢).

وثبت عنه عليه السلام أن رجلاً سَلَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبُولُ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ (٣).

وأخبر أن الله سبحانه يَمُقَّتُ الحديث على الغائط: فَقَالَ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَاتِهِمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمُقَّتُ عَلَى ذَلِكَ» (٤).

وقد تَقَدَّمَ أنه كان لا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ولا يَسْتَدْبِرُهَا بَبُولٍ ولا بَغَائِطٍ، وأنه نهى عن ذلك في حديث أبي أيوب، وسلمان الفارسي، وأبي هريرة، ومעقل بن أبي معقل، وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، رضى الله عنهم، وعامة هذه الأحاديث صحيحة، وسأثرها حسن، والمعارض لها إما معلول السند، وإما ضعيف الدلالة، فلا يُرد صريح نهيه المستفيض عنه بذلك، كحديث عراك عن عائشة: ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ عليه السلام أَنْ أَنَاسًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِفُرُوجِهِمْ، فقال: «أَوْ قَدْ فَعَلُوهَا؟ حَوْكُوا مَقْعَدَتِي قَبْلَ الْقِبْلَةِ» (٥) رواه الإمام أحمد وقال: هو أحسن ما روى في الرخصة وإن كان مرسلًا، ولكن هذا الحديث قد طعن فيه

(١) ضعيف: رواه ابن ماجه (٢٩٩) وقال: البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١٢٨/١): هذا إسناد ضعيف، قال

ابن جبان: إذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر وعلى بن يزيد والقاسم فذاك فما عملته أيديهم.

(٢) حسن: رواه الترمذي (٦٠٦) وابن ماجه (٢٩٧) من حديث علي بن طالب رضى الله عنه، وفي سنده الحكم بن عبد الله النصري، وهو مقبول كما في «التقريب» (١٩١/١) ومحمد بن حميد الرازي، وهو ضعيف كما في «التقريب» (١٥٦/٢) ولكن الحديث ورد من طرق أخرى عن أنس بن مالك وأبي سعيد الخدري وابن مسعود ومعاوية بن حيدة رضى الله عنهم وانظر «الإرواء» (٥٠).

(٣) رواه مسلم (٨٠١) وأبو داود (١٦) والترمذي (٩٠ و ٢٧٢) والنسائي (٣٥/١) وابن ماجه (٣٥٣) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٤) ضعيف: رواه أحمد (٣٦/٣) وأبو داود (١٥) وقال: هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار. أ هـ قلت: عكرمة بن عمار في روايته عن يحيى بن أبي كثير الاضطراب كما في هذا الحديث وفي سنده أيضاً: هلال بن عياض ويقال: عياض بن هلال، وقيل ابن أبي زهير الأنصاري، قال الحافظ في «التقريب» (٩٦/٢) مجهول، تفرد يحيى بن أبي كثير بالرواية عنه.

(٥) ضعيف: رواه أحمد (٢١٩ و ١٣٧/٦) والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٤٣/١/٢) وابن ماجه (٣٢٤) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٤، ٢٣٤) والدارقطني (٦٠/١) والطيالسي (٤٦/١) وفي سنده انقطاع بين عراك وعائشة رضى الله عنها وخالد بن أبي الصلت مقبول كما في «التقريب» (٢١٤/١) وفي الحديث علل أخرى انظرها في «الضعيفة» (٩٤٧).

البخارى وغيره من أئمة الحديث، ولم يُثبته، ولا يقتضى كلام الإمام أحمد تبيته ولا تحسينه. قال الترمذى فى كتاب «العلل الكبير» له: سألت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث فيه اضطراب، والصحيح عندى عن عائشة من قولها... انتهى.

قلت: وله علة أخرى، وهى انقطاعه بين عراك وعائشة، فإنه لم يسمع منها، وقد رواه عبد الوهاب الثقفى عن خالد الحذاء عن رجل عن عائشة، وله علة أخرى، وهى ضعف خالد بن أبى الصلت.

ومن ذلك حديث جابر: نهى رسول الله ﷺ أن تُستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها^(١)، وهذا الحديث استغربه الترمذى بعد تحسينه، وقال الترمذى فى كتاب «العلل»: سألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث صحيح، رواه غير واحد عن ابن إسحاق، فإن كان مراد البخارى صحته عن ابن إسحاق، لم يدل على صحته فى نفسه، وإن كان مراده صحته فى نفسه، فهى واقعة عين، حكمها حكم حديث ابن عمر لما رأى «رسول الله ﷺ يقضى حاجته مستدبر الكعبة»^(٢)، وهذا يحتمل وجوهاً ستة: نسخ النهى به، وعكسه، وتخصيصه به ﷺ، وتخصيصه بالبنيان، وأن يكون لعذر اقتضاه لمكان أو غيره، وأن يكون بياناً، لأن النهى ليس على التحريم، ولا سبيل إلى الجزم بواحد من هذه الوجوه على التعيين، وإن كان حديث جابر لا يحتمل الوجه الثانى منها، فلا سبيل إلى ترك أحاديث النهى الصحيحة الصريحة المستفيضة بهذا المحتمل، وقول ابن عمر: إنما نهى عن ذلك فى الصحراء، فهم منه لاختصاص النهى بها، وليس بحكاية لفظ النهى، وهو معارض بفهم أبى أيوب للعموم مع سلامة قول أصحاب العموم من التناقض الذى يلزم المفرقين بين الفضاء والبنيان، فإنه يقال لهم: ما حدُّ الحاجز الذى يجوز ذلك معه فى البنيان؟ ولا سبيل إلى ذكر حدٍّ فاصل، وإن جعلوا مطلق البنيان مجوزاً لذلك، لزمهم جوازه فى الفضاء الذى يحول بين البائل وبينه جبل قريب أو بعيد، كنظيره فى البنيان، وأيضاً فإن النهى تكريم

(١) حسن. رواه أحمد (٣/ ٣٦٠) وأبو داود (١٣) والترمذى (٩) وابن ماجه (٣٢٥) وابن الجارود (٣١) والدارقطنى (٥٨/١ - ٥٩) والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (٤/ ٢٣٤) وابن خزيمة (٥٨) وابن حبان (١٤٢٠ - إحصان) والحاكم (١٥٤/١) والبيهقى (٩٢/١).

(٢) رواه البخارى (١٤٨) كتاب الوضوء، باب: التبرؤى البيوت.

فصل

فيما يقال عند الخروج من الخلاء

وكان إذا خرج من الخلاء قال: «غُفْرَانُكَ»^(١)، ويذكر عنه أنه كان يقول: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى، وَعَافَانِي»^(٢) (ذكره ابن ماجه).



فصل

في هديه ﷺ في أذكار الوضوء

ثبت عنه ﷺ أنه وضع يديه في الإناء الذي فيه الماء، ثم قال للصحابه: «تَوَضَّؤُوا بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٣).

وثبت عنه أنه قال لجابر رضى الله عنه: «نَادِ بَوْضُوءَ» فجاء بالماء فقال: «خُذْ يَا جَابِرُ فَصُبَّ عَلَىَّ وَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ» قال: فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: بِسْمِ اللَّهِ، قال: فرأيت الماء يَفُورُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ^(٤).

وذكر أحمد عنه من حديث أبي هريرة، وسعيد بن زيد، وأبي سعيد الخدري رضى الله عنهم: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(٥). وفي أسانيدنا لين.

(١) حسن: رواه أحمد (١٥٥/٦) وأبو داود (٣٠) والترمذي (٧) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٩) وابن ماجه (٣٠٠) وابن أبي شيبة (٢/١) وابن السنن في «عمل اليوم والليلة» (٢٢) وابن خزيمة (٩٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٣) وابن الجاورد (٤٢) والدارمي (١٧٤/١) وابن حبان (١٤٤٤ - إحصان) والبيهقي في «شرح السنة» (١٨٨) والحاكم (١٥٨/١) والبيهقي (٩٧/١) وقال ابن حبان: قوله «غفرانك» قال البيهقي: معناه أسألك غفرانك كما قال الله سبحانه وتعالى «غفرانك ربنا» أى: اعطنا غفرانك، فكانه رأى تركه ذكر الله عزوجل رمان لبثه على الخلاء تقصيراً منه، فتداركه بالاستغفار.

(٢) ضعيف: رواه ابن ماجه (٣٠١) وفي سننه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف كما في «التقريب» (٧٤/١).
(٣) صحيح: رواه أحمد (١٦٥/٣) وعبد الرزاق (٢٠٥٣٥) النسائي (٦١/١) وابن السنن في «عمل اليوم والليلة» (٢٧) وابن خزيمة (١٤٤) وأبو يعلى (٣٠٣٦) وابن حبان (٦٥٤٤ - إحصان) والبيهقي (٤٣/١) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

(٤) رواه البخاري (٣٥٧٦) ومسلم (١٨٥٦) وأحمد (٣٥٣/٣) و٣٦٥.

(٥) حسن بطرفه وشواهده. رواه أحمد (٤١٨/٢) وأبو داود (١٠١) وابن ماجه (٣٩٩) والدارقطني (٧٩/١) والحاكم (١٤٦/١) والبيهقي (٤٣/١) من حديث أبي هريرة وفي سننه يعقوب بن سلمة وهو مجهول هو وأبوه. ورواه أحمد (٧٠/٤) الترمذي (٢٥) وابن ماجه (٣٩٨) من حديث سعيد بن زيد وفي سننه مجهول. ورواه أحمد (٤١/٣) وابن ماجه (٣٩٧) من حديث أبي سعيد الخدري وفي سننه ربيع بن عبد الرحمن، وهو مقبول كما في «التقريب» (٢٤٣/١). وقال الحافظ بن حجر: والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً، وقال والحديث قواه المنذرى، وحسنه ابن الصلاح وابن كثير.

وصح عنه ﷺ أنه قال: «مَنْ أَسْبَغَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ»^(١) (ذكره مسلم).

وزاد الترمذى بعد التشهد: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(٢) وزاد الإمام أحمد: ثُمَّ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ^(٣). وزاد ابن ماجه مع أحمد: قول ذلك ثلاث مرات^(٤).

وذكر بقى بن مخلد فى «مسنده» من حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعاً: «مَنْ تَوَضَّأَ فَفَرَّغَ مِنْ وَضُوئِهِ، ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كَتَبَ فِي رَقٍّ وَطُبِعَ عَلَيْهَا بِطَابِعٍ، ثُمَّ رُفِعَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٥)، ورواه النسائى فى كتابه الكبير من كلام أبى سعيد الخدرى، وقال النسائى: باب ما يقول بعد فراغه من وضوئه، فذكر بعض ما تقدم. ثم ذكر بإسناد صحيح من حديث أبى موسى الأشعرى قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ وَيَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَسِّعْ لِي فِي دَارِي، وَبَارِكْ لِي فِي رِزْقِي» فقلت: يَا نَبِيَّ اللَّهِ: سَمِعْتُكَ تَدْعُو بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: «وَهَلْ تَرَكْتَ مِنْ شَيْءٍ»^(٦)؟ وَقَالَ ابْنُ السَّنَى: باب ما يقول بين ظهراى وضوئه ... فذكره.

(١) رواه مسلم (٥٤٢) وأبو داود (١٦٩) والنسائى (٩٥/١) من حديث عقبة بن عامر رضى الله عنه بلفظ «ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، إلا وفتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها شاء».

(٢) سبق تخريجه فى المجلد الأول فصل الأذكار التى تقال عقب الوضوء.

(٣) ضعيف. رواه أحمد (١٥١/٤) وأبو داود (١٧٠) من حديث عقبة بن عامر رضى الله عنه، وفى سنده مجهول

(٤) ضعيف. رواه ابن ماجه (٤٦٩) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه، وفى سنده زيد العمى وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٧٤/١) وقول ابن القيم: قول ذلك ثلاث مرات أى قول: أشهد أن لا إله إلا الله لا شريك له. إلخ حديث عقبة بن عامر الذى رواه مسلم.

(٥) صحيح. رواه النسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٨١) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٣٠) والطبرانى فى «الأوسط» (١٤٥٥) - ط الحرمين - ورواه النسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٨٢) موقوفاً على أبى سعيد الخدرى وقال الهيثمى فى «المجمع» (٢٤٤/١): رواه الطبرانى فى الأوسط ورجاله رجال الصحيح وصححه الألبانى مرفوعاً. انظر الإرواء (٩٤/٣).

(٦) سبق تخريجه فى المجلد الأول فصل فيما كان يدعو به النبى ﷺ فى صلاته.

فصل

في هديه ﷺ في الأذان وأذكاره

ثبت عنه ﷺ أنه سنَّ التأذين بترجيع وبغير ترجيع^(١)، وشرع الإقامة مثنى وفردى، ولكن الذى صح عنه تثنية كلمة الإقامة: « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » ولم يصح عنه إفرادها البتة، وكذلك صحَّ عنه تكرارُ لفظ التكبير فى أول الأذان أربعاً، ولم يصحَّ عنه الاختصارُ على مرتين، وأما حديث: « أَمْرٌ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ »^(٢) فلا ينافى الشفع بأربع، وقد صحَّ التربعُ صريحاً فى حديث عبد الله بن زيد، وعمر بن الخطاب، وأبى محذورة رضى الله عنهم^(٣).

وأما إفراذ الإقامة، فقد صحَّ عن ابن عمر رضى الله عنهما، استثناء كلمة الإقامة، فقال: إِنَّمَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً. غير أنه يقول: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ^(٤).

وفى «صحيح البخارى» عن أنس: « أَمْرٌ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الْإِقَامَةَ »^(٥).

(١) الترجيع. هو العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين بخفض الصوت.

(٢) رواه البخارى (٦٠٣) ومسلم (٨١٥) وأبو داود (٥٠٨) والترمذى (١٩٣) والنسائى (٣/٢) وابن ماجه (٧٢٩) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

(٣) حديث عبد الله بن زيد رضى الله عنه رواه أحمد (٤٣/٤) وأبو داود (٤٩٩) والدارمى (٢٦٨/١ - ٢٦٩) والبخارى فى «خلق أفعال العباد» (ص ٣٤ - ٣٥) وابن الجارود (١٥٨) والدارقطنى (٣٤١/٢) وابن ماجه (٧٠٦) والبيهقى (٣٩٠/١ - ٣٩١ و ٤١٥) وسنده حسن.

وحديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه، رواه مسلم (٨٢٧) وأبو داود (٥٢٧).

وحديث أبى محذورة، رواه مسلم (٨١٩) وأبو داود (٥٠٠) والترمذى (١٩١) والنسائى (٥/٢) وابن ماجه (٧٠٨) وقد وقع التكبير فى حديث أبى محذورة مرتين. قال النووى: هكذا وقع هذا الحديث فى صحيح مسلم فى أكثر الأصول فى أوله الله أكبر مرتين فقط، ووقع فى غير مسلم الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر أربع مرات، قال القاضى عياض رحمه الله: ووقع فى بعض طرق الفارسى فى صحيح مسلم أربع مرات، وكذلك اختلف فى حديث عبد الله بن زيد فى التثنية والتربع والمشهور فيه التربع. اهـ قلت: وكذلك وقع هذا الاختلاف فى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه. وقد ورد حديث أبى محذورة بالتربع عند أحمد (٤٠٩/٣) وأبو داود (٥٠٣) والنسائى (٥/٢، ٦) وابن ماجه (٧٠٨) والدارقطنى (٢٣٣/١) والبيهقى (٣٩٣/١) والبعغوى (٤٠٧) وابن حبان (١٦٨٠ - ١٦٨١ - إحصان) وسنده حسن.

(٤) حسن. رواه أحمد (٣٨٥/٢، ٣٨٧) وأبو داود (٥١٠) والنسائى (٢/٢٠٣ - ٢١) وابن خزيمة (٣٧٤) وابن حبان (١٦٧٤ - إحصان) والبعغوى فى «شرح السنة» (٤٠٦) والدارمى (٢٧٠/١) والحاكم (١٩٧/١) والذولابى فى «الكنى» (١٠٦/٢) والبيهقى (٤١٣/١).

(٥) سبق تخريجه.

وصح من حديث عبد الله بن زيد وعمر في الإقامة: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» (١).

وصح من حديث أبي محذورة تشيئة كلمة الإقامة مع سائر كلمات الأذان (٢).
وكل هذه الوجوه جائزة مجزئة لا كراهة في شيء منها، وإن كان بعضها أفضل من بعض، فالإمام أحمد أخذ بأذان بلال وإقامته، والشافعي، أخذ بأذان أبي محذورة وإقامة بلال، وأبو حنيفة أخذ بأذان بلال وإقامة أبي محذورة، ومالك أخذ بما رأى عليه عمل أهل المدينة من الاختصار على التكبير في الأذان مرتين، وعلى كلمة الإقامة مرة واحدة، رحمهم الله كلهم، فإنهم اجتهدوا في متابعة السنة.



فصل

فيما شرعه ﷺ لأُمَّته من الذكر عند الأذان وبعده

وَأَمَّا هَدْيُهُ ﷺ فِي الذِّكْرِ عِنْدَ الْأَذَانِ وَبَعْدَهُ، فَشَرَعَ لَأُمَّتِهِ مِنْهُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

أحدها: أن يقول السامع كما يقول المؤذن (٣)، إلا في لفظ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» فإنه صح عنه إبدالهما بـ «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» (٤) ولم يجئ عنه الجمع بينها وبين: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» ولا الاختصار على الحيلة، وهديُّه ﷺ الذي صح عنه إبدالهما بالحوقة، وهذا مقتضى الحكمة المطابقة لحال المؤذن والسامع، فإن كلمات الأذان ذِكْرٌ، فَسَنٌ للسامع أن يقولها، وكلمة الحيلة دعاءٌ إلى الصلاة لمن سمعه، فَسَنٌ للسامع أن يَسْتَعِينَ على هذه الدعوة بكلمة الإعانة وهي: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

الثاني: أن يقول: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، رَضِيَتْ

(١) سبق تخريجهما

(٢) سبق تخريج حديث أبي محذورة رضى الله عنه.

(٣) عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ» رواه البخاري (٢٦١١) ومسلم (٨٢٥) وأحمد (٦/٣) و٥٣ و ٩٣ وأبو داود (٥٢٢) والترمذي (٢٠٨) والنسائي (٢٣/٢) وابن ماجه (٧٢٠).

(٤) رواه مسلم (٨٢٧) وأبو داود (٥٢٧) من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

بِاللَّهِ رَبِّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَأَخْبَرَ أَنَّ مَنْ قَالَ ذَلِكَ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ^(١).
 الثالث: أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ^(٢)، وَاكْمَلُ مَا يُصَلِّيُ عَلَيْهِ بِهِ، وَيَصِلُ إِلَيْهِ، هِيَ الصَّلَاةُ الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ كَمَا عَلَّمَهُ أُمَّتُهُ أَنْ يُصَلُّوا عَلَيْهِ، فَلَا صَلَاةَ عَلَيْهِ اكْمَلُ مِنْهَا وَإِنْ تَحَذَلْتِ الْمُتَحَذِلُونَ .

الرابع: أَنْ يَقُولَ بَعْدَ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ: «اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّامَةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ»^(٣) هَكَذَا جَاءَ بِهَذَا اللَّفْظِ: «مَقَامًا مَحْمُودًا» بِلا أَلِفٍ وَلَا لَامٍ، وَهَكَذَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ^(٤).

الخامس: أَنْ يَدْعُوَ لِنَفْسِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَسْأَلَ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّهُ يُسْتَجَابُ لَهُ، كَمَا فِي «السَّنَنِ» عَنْهُ ﷺ: «قُلْ كَمَا يَقُولُونَ - يَعْنِي الْمُؤَذِّنِينَ - فَإِذَا انْتَهَيْتَ فَسَلْ تُعْطَ»^(٥).

وذكر الإمام أحمد عنه ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَتَأَدَّى الْمُتَأَدِّي: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّامَةِ وَالصَّلَاةِ النَّافِعَةِ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَرْضَ عَنْهُ رِضَى لَا سَخَطَ بَعْدَهُ، اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ دَعْوَتُهُ»^(٦).

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ عِنْدَ أَذَانِ

(١) رواه مسلم (٨٢٨) وأحمد (١٨١/١) وأبو داود (٥٢٥) والترمذي (٢١٠) والنسائي (٣٦/٢) وفي «عمل اليوم والليلة» (٧٣) وابن ماجه (٧٢١) من حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٨٢٦) وأبو داود (٥٢٣) والترمذي (٣٦١٤) والنسائي (٢٥/٢ - ٢٦) من حديث عبد الله ابن عمرو ابن العاص رضى الله عنه.

(٣) رواه البخارى (٦١٤) وأحمد (٣٥٤/٣) وأبو داود (٥٢٩) والنسائي (٢٧/٢) والترمذي (٢١١) وابن ماجه (٧٢٢) من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه ولكن ليس فى الحديث زيادة «إنك لا تخلف الميعاد» وهذه الزيادة رواها البيهقى (٤١٠/١) وهى زيادة شاذة وانظر «الإرواء» (٢٦٠/١).

(٤) فيه نظر، فقد قال الحافظ فى «الفتح» (١١٣/٢): قال النوى: ثبت الرواية بالتنكير وكأنه حكاية للفظ القرآن، فتأولوا الطيبى: إنما نكره لأنه أفخم وأجزل، كأنه قيل مقاما أى مقاماً محموداً بكل لسان. قلت: وقد جاء فى هذه الرواية بعينها من رواية على بن عياش شيخ البخارى فيه بالتعريف عند النسائى، وهى فى صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً، وفى الطحاوى والطبرانى فى الدعاء والبيهقى، وفيه تعقب على من أنكر ذلك كالنوى.

(٥) حسن. رواه أحمد (١٧٢/٢) وأبو داود (٥٢٤) والنسائي فى «عمل اليوم والليلة» (٤٤) والبيهقى (٤١٠/١) وابن حبان (١٦٩٥ - إحسان) والبعغوى فى «شرح السنة» (٤٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

(٦) ضعيف. رواه أحمد (٣٣٧/٣) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (١٩٦) وفى سننه ابن لهيعة وهو ضعيف، وأبى الزبير المكى وهو مدلس وقد نعتنه.

المغرب: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ، وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ، وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ، فَاعْفِرْ لِي»^(١) (ذكره الترمذى).

وذكر الحاكم فى «المستدرک» من حدیث أبی أمامة یرفعه أنه کان إذا سمع الأذان قال: «اللَّهُمَّ رَبُّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّامَةِ الْمُسْتَجَابَةِ، وَالْمُسْتَجَابَ لَهَا، دَعْوَةُ الْحَقِّ وَكَلِمَةُ التَّقْوَى، تَوَفَّنِي عَلَيْهَا وَأَخِيْنِي عَلَيْهَا، وَاجْعَلْنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا عَمَلًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢)، وذكره البيهقي من حدیث ابن عمر موقوفاً علیه^(٣).

وذكر عنه - ﷺ - أنه كان يقول عند كلمة الإقامة: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا»^(٤). وفى السنن عنه ﷺ: «الدُّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ» قالوا فما نقول يا رسول الله؟ قال: «سَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^(٥) (حدیث صحيح). وفيها عنه: «سَاعَتَانِ، يَفْتَحُ اللَّهُ فِيهِمَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ وَقَلَمًا تُرَدُّ عَلَى دَاخِ دَعْوَتِهِ: عِنْدَ حُضُورِ النَّدَاءِ، وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٦).

وقد تقدّم هديّه فى أذكار الصلاة مفصلاً والأذكار بعد انقضائها، والأذكار فى

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٥٣٠) والترمذى (٣٥٨٣) والحاكم (١١٩/١) وفى سنده «أبو كثير» مولى أم سلمة، قال الترمذى: لا يعرف. «تهذيب التهذيب» (٢٣٢/١٢).

(٢) ضعيف جداً. رواه الحاكم (٥٤٦/١ - ٥٤٧) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٩٨) والأصبهاني فى «الترغيب والترهيب» (٢٠٥/١) برقم (٢٨٠) وفى سنده عفير بن معدان وهو ضعيف كما فى «الميزان» (٨٣/٣) وقال الذهبى: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبى بقوله: عفير واه جداً.

(٣) ضعيف: رواه البيهقي فى «السنن الكبرى» (٤١١/١) وفى سنده «أبو عيسى آخرسانى» وهو مقبول كما فى «التقريب» (٤٥٨/٢).

(٤) ضعيف. رواه أبو داود (٥٢٨) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (١٠٤) والبيهقى (٤١١/١) وفى سنده مجهول، ومحمد بن ثابت العبدى وشهر بن حوشب ضعيفان.

(٥) ضعيف. رواه الترمذى (٣٥٩٤) وفى سنده زيد العمى وهو ضعيف. ويحيى بن يمان العجلي يخطئ كثيراً وقد تغير كما فى «التقريب» (٣٦١/٢) ولكن صح الحديث بلفظ «الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة» رواه أجمد (١٥٥/٣) وأبو داود (٥٢١) وابن خزيمة (٤٢٧) والترمذ (٢١٢) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٦٧) وابن حبان (١٦٩٦) - إحصان، وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (١٠٢) وابن أبى شيبه (٢٢٥/١٠ - ٢٢٦) وعبد الرزاق (١٩٠٩) والبيهقى (٤١٠/١) وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٦) حسن. رواه أبو داود (٢٥٤٠) والدرامى (٢٧٢/١) وابن خزيمة (٤١٩) والحاكم (١٩٨/١) والطبرانى فى «الكبير» (٥٧٥٦) وابن الجارود (١٠٦٥) وابن حبان (١٧٢٠) - إحصان من حدیث سهل بن سعد الساعدى رضى الله عنه.

العبيدين ، والجناز ، والكسوف ، وأنه أمر فى الكسوف بالفرع إلى ذكر الله تعالى ، وأنه كان يسبح فى صلاتها قائماً رافعاً يديه يهلل ويكبر ويحمد ويدعو حتى حُسِرَ عن الشمس ، والله أعلم .

وفىها عنه : «سَاعَتَانِ، يَفْتَحُ اللَّهُ فِيهِمَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ وَقَلَمًا تُرَدُّ عَلَى دَاعٍ دَعْوَتُهُ: عِنْدَ حُضُورِ النَّدَاءِ، وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» .

وقد تقدّم هديّه فى أذكار الصلاة مفصلاً والأذكار بعد انقضائها، والأذكار فى العبيدين، والجناز، والكسوف، وأنه أمر فى الكسوف بالفرع إلى ذكر الله تعالى ، وأنه كان يسبح فى صلاتها قائماً رافعاً يديه يهلل ويكبر ويحمد ويدعو حتى حُسِرَ عن الشمس . والله أعلم .



فصل

فى هديه ﷺ فى العشر الأواخر من ذى الحجة

وكان ﷺ يكثرُ الدعاء فى عشرِ ذى الحِجَّةِ، ويأمرُ فيه بالإكثار من التهليل والتكبير والتحميد^(١) .

ويذكر عنه أنه كان يُكَبِّرُ من صلاة الفجر يومَ عرفة إلى العصر من آخر أيام

= وقد ورد الحديث موقوفاً على سهل بن سعد، رواه البخارى فى «الأدب المفرد» (٦٦١) ومالك فى «الموطأ» (١/ ٧٠/ ٧) وابن أبى شيبة (١٠/ ٢٢٤) والطبرانى فى «الكبير» (٥٧٧٤) وقال ابن عبد البر - فيما نقله عنه الزرقانى (١/ ١٤٦) .

هذا الحديث موقوف عند جماعة رَوَاهُ الموطأ . ومثله لا يقال بالراى وقال الألبانى : صحيح موقوفاً، وهو فى حكم المرفوع، وقد ثبت مرفوعاً . «صحيح الأدب المفرد» (ص ٢٤٧) .
(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : «ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام العشر»

قالوا : يا رسول الله ولا الجهاد فى سبيل الله فقال رسول الله ﷺ : «ولا الجهاد فى سبيل الله، إلا رجل خرج بنفسه وماله، ولم يرجع من ذلك بشيء» رواه البخارى (٩٦٩) والترمذى (٧٥٧) واللفظ له .

التشريق، فيقول: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»^(١) وهذا وإن كان لا يصح إسناده، فالعمل عليه، ولفظه هكذا يشفع التكبير، وأما كونه ثلاثاً، فإنما روى عن جابر وابن عباس من فعلهما ثلاثاً فقط، وكلاهما حسن، قال الشافعى: إن زاد فقال: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» كان حسناً.



فصل

فى هَدْيِهِ ﷺ فى الذكر عند رؤية الهلال

يُذكر عنه أنه كان يقول: «اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ، وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ، رَبِّى وَرَبُّكَ اللَّهُ»^(٢) قال الترمذى: حديث حسن.

ويُذكر عنه أنه كان يقول عند رؤيته: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ، وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ، وَالتَّوْفِيقِ لِمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى، رَبَّنَا وَرَبُّكَ اللَّهُ»^(٣) (ذكره الدارمى).

(١) ضعيف جداً. رواه الدارقطنى (٥٠/٢) والخطيب البغدادى فى «تاريخه» (٢٣٨/١٠) من حديث جابر ابن عبد الله رضى الله عنه وفى سنده عمرو بن شمر وجابر الجعفى قال الزيلعى فى «نصب الراية»: قال ابن القطان: جابر الجعفى سبىء الحال، وعمرو بن شمر أسوأ حالاً منه، بل هو من الهالكين، قال السعدى: عمرو بن شمر رائف كذاب، وقال الفلاس: واه وقال البخارى وأبو حاتم: منكر الحديث... فلا ينبغي أن يعلى الحديث إلا بعمرو بن شمر، مع أنه قد اختلف عليه فيه... ثم ذكر الاختلاف المشار إليه. ورواه البيهقى (٣١٥/٣) مختصراً وقال: عمرو بن شمر وجابر الجعفى لا يحتج بهما.

(٢) حسن. رواه أحمد (١٦٢/١) والترمذى (٣٤٥١) وأبو يعلى (٦٦١، ٦٦٢) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٧٦٥) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٦٤١) والدارمى (٤/٢) وابن أبى عاصم فى «السنن» (٣٧٦) والبيهقى فى «شرح السنن» (١٣٣٥) والحاكم (٢٨٥/٤) والفضاء فى «المختار» (٢٧٩/١) والعقلى فى «الضعفاء» (١٣٦/٢) من حديث طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه وفى سنده سليمان بن سفيان المدنى قال أبو حاتم والدارقطنى ضعيف، كما فى «الميزان» (٢٠٩/٢) وبلال بن يحيى بن طلحة ضعيف. ولكن للحديث شاهد عن ابن عمر رضى الله عنه وهو الآتى بعده، رواه الدارمى (٤، ٣/٢) وابن حبان (٨٨٨ - إحصان) والطبرانى فى «الكبير» (١٣٣٠) وانظر «الصحيحة» (١٨١٦).

(٣) حسن. وانظر التخرىج السابق.

وذكر أبو داود عن قتادة أنه بلغه أن نبي الله ﷺ كان إذا رأى الهلال قال : « هلالٌ خيرٌ ورُشدٌ، هلالٌ خيرٌ ورُشدٌ، آمَنْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ » - ثلاث مرَّات - ثُمَّ يَقُولُ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَهَبَ بِشَهْرِ كَذَا، وَجَاءَ بِشَهْرِ كَذَا » (١) . وفى أسانيدهما لين .

ويذكر عن أبي داود وهو فى بعض نسخ سننه أنه قال : ليس فى هذا الباب عن النبي ﷺ حديثٌ مسندٌ صحيحٌ (٢) .



فصل

فى هديه ﷺ فى اذكار الطعام قبله وبعده

كان إذا وضع يده فى الطعام قال : « بِسْمِ اللَّهِ » ويأمر الأكل بالتسمية، ويقول « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ، فَلْيَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ » (٣) (حديث صحيح) .

والصحيح وجوب التسمية عند الأكل، وهو أحد الوجهين لأصحاب أحمد، وأحاديث الأمر بها صحيحة صريحة، ولا معارض لها، ولا إجماع يسوغ مخالفتها ويخرجها عن ظاهرها، وتاركها شريكه الشيطان فى طعامه وشرابه .

فصل

وهنا مسألة تدعو الحاجة إليها، وهى أن الأكلين إذا كانوا جماعة، فسمى أحدهم، هل تزول مشاركة الشيطان لهم فى طعامهم بتسميته وحده، أم لا تزول إلا بتسمية الجميع ؟ فنص الشافعى على إجزاء تسمية الواحد عن الباقيين، وجعله أصحابه كرد السلام، وتسميت العاطس، وقد يقال : لا ترفع مشاركة الشيطان للأكل إلا بتسميته هو، ولا يكفيه تسمية غيره، ولهذا جاء فى حديث حذيفة : إِنَّا حَضَرْنَا مَعَ

(١) ضعيف لإرساله. رواه أبو داود (٥٠٩٢) والبغوى فى «شرح السنة» (١٣٣٦) وقال: هذا حديث منقطع.

(٢) أى بالنسبة لإسناد كل حديث بمفرده، لكن صح الحديث بمجموع الطرق.

(٣) صحيح. رواه أحمد (١٤٣/٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٤٦، ٢٦٥) وأبو داود (٣٧٦٧) والترمذى (١٨٥٨) وابن ماجه (٣٢٦٤) والدارمى (٩٤/٢) والطيالسى (١٥٦٦) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٨١) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٢١/٢) وابن حبان (٥٢١٤ - إحصان) والحاكم (١٠٨/٤) والبيهقى (٢٧٦/٧) من حديث عائشة رضى الله عنها وصححه الترمذى والحاكم ووافقه الذهبى...

رسول الله ﷺ طعاماً، فجاءت جارية كأنما تُدْفَع، فذهبت لتضع يدها في الطعام، فأخذ رسول الله ﷺ بيدها، ثم جاء أعرابي كأنما يُدْفَع، فأخذ بيده، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيْسَ تَحِلُّ الطَّعَامُ أَنْ لَا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ جَاءَ بِهِ هَذِهِ الْجَارِيَةَ لَيْسَ تَحِلَّ بِهَا، فَأَخَذَتْ بِيَدِهَا، فَجَاءَ بِهَذَا الْأَعْرَابِيُّ لَيْسَ تَحِلَّ بِهِ، فَأَخَذَتْ بِيَدِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ يَدُهُ لَفِي يَدَيَّ مَعَ يَدَيْهِمَا» ثم ذكر اسم الله وأكل^(١)، ولو كانت تسمية الواحد تكفي، لما وضع الشيطان يده في ذلك الطعام.

ولكن قد يُجاب بأن النبي ﷺ لم يكن قد وضع يده وسمى بعد، ولكن الجارية ابتدأت بالوضع بغير تسمية، وكذلك الأعرابي، فشاركهما الشيطان، فمن أين لكم أن الشيطان شارك من لم يُسم بعد تسمية غيره؟! فهذا مما يمكن أن يُقال، لكن قد روى الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يأكل طعاماً في ستة من أصحابه، فجاء أعرابي، فأكله بِلِقْمَتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ لَوْ سَمِيَ لَكَفَاكُم»^(٢)، ومن المعلوم أن رسول الله ﷺ وأولئك الستة سموا، فلما جاء هذا الأعرابي فأكل ولم يسم، شاركه الشيطان في أكله فأكل الطعام بِلِقْمَتَيْنِ، ولو سمي لكفى الجميع.

وأما مسألة رد السلام، وتشميت العاطس، ففيها نظر، وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ، فَحَمِدَ اللَّهَ فَحَقَّ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يُسَمِّتَهُ»^(٣) وإن سلَّم الحكم فيهما، فالفرق بينهما وبين مسألة الأكل ظاهر، فإن الشيطان إنما يتوصل إلى مشاركة الأكل في أكله إذا لم يُسم، فإذا سمي غيره، لم تجز تسمية من سمي عمن لم يُسم من مقارنة الشيطان له، فيأكل معه، بل تقل مشاركة الشيطان بتسمية بعضهم، وتبقى الشركة بين من لم يُسم وبينه، والله أعلم.

(١) رواه مسلم (٥١٦١ و ٥١٦٢) كتاب الأشربة باب: آداب الطعام. وأبو داود في الاطعمة (٣٧٦٦).

(٢) جزء من حديث عائشة رضى الله عنها السابق.

(٣) رواه البخاري (٦٢٢٣) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «إِنْ اللَّهُ يَحِبُّ الْعَطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَحَقَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يُسَمِّتَهُ. وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ. فَلْيُرِدْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِذَا قَالَ: هَاءَ ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ».

ويُذكر عن جابر عن النبي ﷺ: «مَنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ عَلَى طَعَامِهِ، فَلْيَقْرَأْ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ إِذَا فَرَّغَ»^(١) وفي ثبوت هذا الحديث نظر .

وكان إذا رُفِعَ الطعامُ من بين يديه يقول : « الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُودِعٍ وَلَا مُسْتَغْنَى عَنْهُ رَبَّنَا »^(٢) عَزَّ وَجَلَّ . (ذكره البخاري .

وربما كان يقول : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ »^(٣) .

وكان يقول : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى وَسَوَّغَهُ وَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا »^(٤) .

وذكر البخاريُّ عنه أنه كان يقولُ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَّانَا وَأَوَّانَا »^(٥) .

وذكر الترمذي عنه أنه قال : « مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »^(٦) (حديث حسن) .

ويُذكر عنه أنه كان إذا قُرَّبَ إليه الطعامُ قال : « بِسْمِ اللَّهِ » فإذا فَرَّغَ مِنْ طعامه

(١) ضعيف جداً، إن لم يكن موضوعاً. رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٦٠) وابن عدي في «الكامل» (٣٧٦/٢) وأبو نعيم في «الحلية» (١١٤/١٠) وفي سنده حمزة النصيبي، وهو متروك متهم بالوضع كما في «التقريب» (١٩٩/١).

(٢) رواه البخاري (٥٤٥٨ ، ٥٤٥٩) وأحمد (٢٦٧/٥) والدارمي (٩٥/٢) وأبو داود (٣٨٤٩) والترمذي (٣٤٥٦) وابن ماجه (٣٢٨٤) من حديث أبي أمامة رضى الله عنه.

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٣٢/٣ ، ٩٨) وأبو داود (٣٨٥٠) والترمذي (٣٤٥٧) وفي «الشماثل» (١٦٣) وابن ماجه (٣٢٨٢) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٦٤) وفي سنده اضطراب كما ذكر الحافظ في «التهذيب» (٢٥٩/٣) والترمذي في «سننه» (٤٧٤/٥).

(٤) صحيح. رواه أبو داود (٣٨٥١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٨٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٧١) وابن أبي الدنيا في كتاب «الشكر» (١٦٨) والطبراني في «الكبير» (٤٠٨٢) وابن حبان (٥٢٢٠ - إحصان) والبيهقي في «شرح السنة» (٢٨٣٠) من حديث أبي أيوب رضى الله عنه.

(٥) رواه البخاري (٥٤٥٩). كتاب الأطعمة، باب مايقول إذا فرغ من طعامه.

(٦) حسن. رواه أحمد (٤٣٩/٣) وأبو داود (٤٠٢٣) والترمذي (٣٤٥٨) وابن ماجه (٣٢٨٥) والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣٦٠/١/٤) وابن السني (٤٦٧) والحاكم (٥٠٧/١ و ١٩٢/٤) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعبه الذهبي بقوله: أبو مرحوم ضعيف، وهو عبد الرحيم بن ميمون. اهـ. قلت: أبو مرحوم، صدوق زاهد كما في «التقريب» (٥٠٥/١) فمثله يحسن حديثه والله أعلم.

قال : « اللَّهُمَّ اطْعَمْتَ وَسَقَيْتَ، وَأَغْنَيْتَ وَأَقْنَيْتَ، وَهَدَيْتَ وَأَحْيَيْتَ، فَلكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَعْطَيْتَ »^(١) (وإسناده صحيح) .

وفى السنن عنه أنه كان يقول إذا فرغ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا وَهَدَانَا، وَالَّذِي أَشْبَعَنَا وَأَرْوَانَا، وَمِنْ كُلِّ الْإِحْسَانِ آتَانَا »^(٢) (حديث حسن) .

وفى السنن عنه أيضاً : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا، فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزَى عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ غَيْرَ اللَّبَنِ »^(٣) (حديث حسن) .

ويذكر عنه أنه كَانَ إِذَا شَرِبَ فِي الْإِنَاءِ تَنَفَّسَ ثَلَاثَةَ أَنْفَاسٍ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ فِي كُلِّ نَفَسٍ، وَيَشْكُرُهُ فِي آخِرِهِنَّ^(٤) .



فصل

فى هديه ﷺ فى الطعام

وكان ﷺ إذا دخل على أهله رُبَّمَا يسألهم : « هَلْ عِنْدَكُمْ طَعَامٌ »^(٥) ؟ وَمَا عَابَ طَعَامًا قَطُّ، بَلْ كَانَ إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ وَسَكَتَ^(٦)، وربما قال : « أَجِدُنِي

(١) صحيح. رواه أحمد (٦٢/٤) و ٣٣٧ و ٣٧٥/٥ وابن السنن فى «عمل اليوم والليلة» (٢٤٦٥) وأبو الشيخ فى أخلاق النبى» (٢٣٨) عن عبد الرحمن بن جبير عن رجل خدّم النبى ﷺ .

(٢) منكر. رواه ابن السنن فى «عمل اليوم والليلة» (٤٦٦) وفى سننه محمد بن أبى الزعيزعة، قال أبو حاتم: منكر الحديث جدًّا، وكذا قال البخارى وأورد الذهبى هذا الحديث من مناكيره «ميزان الاعتدال» (٥٤٨/٣) .

(٣) حسن. رواه أحمد (٢٨٤/١) وأبو عبد الله بن مروان القرشى فى «الفوائد» (٢/١١٣/٢٥) كما فى «الصحيحة» (٤١١/٥) وأبو داود (٣٧٣٠) والترمذى (٣٥٢٠) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٨٦) وابن ماجه (٣٣٢٢) وابن السنن فى «عمل اليوم والليلة» (٤٧٤) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما وانظر «الصحيحة» (٢٣٢٠) .

(٤) حسن لشواهده. رواه ابن السنن فى «عمل اليوم والليلة» (٤٧١) والعقلى (٢١٤/٤) والطبرانى فى «الكبير» كما فى «الصحيحة» (٢٧٢/٣) وفى سننه المعلى بن عرفان، قال البخارى: منكر الحديث وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائى متروك ولكن للحديث شواهد تقوية، انظر «الصحيحة» (١٢٧٧) .

(٥) رواه مسلم (٢٦٧٠، ٢٦٧١) وأحمد (٢٠٧/٦) وأبو داود (٢٤٥٥) والترمذى (٧٣٣) والنسائى (١٩٤/٤) - (١٩٥) من حديث عائشة رضى الله عنها .

(٦) رواه البخارى (٣٥٦٣) ومسلم (٥٢٨٢، ٥٢٨٥) وأبو داود (٣٧٦٣) والترمذى (٢٠٣١) وابن ماجه (٣٢٥٩) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

أَعَافُهُ إِنِّى لَا أَشْتَهِيهِ»^(١).

وكان يمدح الطعام أحياناً، كقوله لما سأل أهله الإدامَ، فقالوا : ما عندنا إلا خُلٌّ، فدعا به فجعل يأكل منه ويقولُ : «نِعْمَ الْأَذْمُ الْخُلُّ»^(٢)، وليس فى هذا تفضيل له على اللبن واللحم والعسل والمُرَق، وإنما هو مدح له فى تلك الحال التى حضر فيها، ولو حضرَ اللحم أو لبن، كان أولى بالمدح منه، وقال هذا جبراً وتطبيهاً لقلب مَنْ قَدَّمه، لا تفضيلاً له على سائر أنواع الإدام .

وكان إذا قُرَّبَ إليه طعام وهو صائم قال : «إِنِّى صَائِمٌ»^(٣).

وأمر مَنْ قُرَّبَ إليه الطعامُ وهو صائم أن يُصَلِّىَ، أى يدعو لمن قَدَّمه، وإن كان مفطراً أن يأكل منه^(٤).

وكان إذا دُعِيَ لطعام وتبعه أحد، أعلمَ به ربَّ المنزل، وقال : «إِنَّ هَذَا تَبِعْنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ رَجَعَ»^(٥).

وكان يتحدث على طعامه، كما تقدَّم فى حديث الخُل، وكما قال لربيبه عمر ابن أبى سلمة وهو يؤاكلة : «سَمَّ اللَّهَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ»^(٦).

(١) رواه البخارى (٥٥٣٧) ومسلم (٤٩٤٦) كتاب الصيد، باب : إباحة الضب. وأبو داود فى الأطعمة (٣٧٩٤) والنسائى فى الصيد (١٩٧/٧ - ١٩٨) (٣٢٤١) من حديث خالد بن الوليد رضى الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٥٢٥٢) والترمذى (١٨٤٠) وابن ماجه (٣٣١٦) من حديث عائشة رضى الله عنها ورواه مسلم (٥٢٥٤ ، ٥٢٥٥ ، ٥٢٥٧) وأبو داود (٣٨٢١) والنسائى (١٤/٧) من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه.

(٣) رواه البخارى (١٩٨٢) من حديث أنس رضى الله عنه قال : دخل النبى ﷺ على أم سليم، فأتته بتمرٍ وسمين. قال : «أعيدوا سمنكم فى سقائه وغمركم فى وعائه فإننى صائم».

(٤) رواه مسلم (٣٤٥٧) كتاب النكاح، باب : الأمر بإجابة الداعى إلى دعوة من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «إذا دُعِيَ أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليصل، وإن كان مفطراً فَلْيَطْعَمْ» ومعنى فليصل أى فليدع.

(٥) رواه البخارى (٥٤٦١) من حديث أبى مسعود الأنصارى رضى الله عنه قال : «كان رجل من الأنصار يكتى أباً شعيب، وكان له غلامٌ لحام، أتى النبى ﷺ وهو فى أصحابه، فعرف الجوع فى وجه النبى ﷺ فذهب إلى غلامه اللحام فقال : اصنع لى طُعِيماً يكفى خمسة لعلى أدعو النبى خامسة. فصنع له طعيماً، ثم أتاه فدعاه، فتبعهم رجل، فقال النبى ﷺ : «يا أبا شعيب، إن رجلاً تبعنا، فإن شئت أذنت له وإن شئت تركته». قال : لا بل أذنت له».

(٦) رواه البخارى (٥٣٧٦) ومسلم (٥١٧١) وابن ماجه (٣٢٦٧) من حديث عمر بن سلمة رضى الله عنه.

وربما كان يُكرَّر على أضيافه عرض الأكل عليهم مراراً، كما يفعلُه أهلُ الكرم، كما في حديث أبي هريرة عند البخارى فى قصة شُرْب اللبن وقوله له مراراً: «اشْرَبْ» فَمَا زَالَ يَقُولُ: «اشْرَبْ» حَتَّى قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكاً^(١).

وكان إذا أكل عند قوم لم يخرج حتى يَدْعُوَ لَهُمْ، فدعا فى منزل عبد الله بن بسر، فقال: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ، وَاعْفِرْ لَهُمْ، وَارْحَمْهُمْ»^(٢) (ذكره مسلم).

ودعا فى منزل سعد بن عُبَادَة فقال: « أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامُكُمْ الْأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ »^(٣).

وذكر أبو داود عنه - ﷺ - أنه لما دعاه أبو الهيثم بن التَّيْهَان هو وأصحابه فأكلوا، فلما فرغوا قال: « أَتَيْبُوا أَخَاكُمْ » قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وما إثابته؟ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ، فَأَكَلَ طَعَامَهُ، وَشَرِبَ شَرَابَهُ، فَدَعَا لَهُ، فَذَلِكَ إِثَابَتُهُ»^(٤).

وصح عنه - ﷺ - أنه دخل منزله ليلة، فالتمس طعاماً فلم يجده، فقال: «اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَاسْقِ مَنْ سَقَانِي»^(٥).

وذكر عنه أن عمرو بن الحَقِّق سقاه لبناً فقال: «اللَّهُمَّ أَمْنِعْهُ بِشَبَابِهِ»، فَمَرَّتْ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ سَنَةً لَمْ يَرِ شَعْرَةً بَيْضَاءَ^(٦).

وكان يدعو لمن يُضيف المساكين، ويشنى عليهم، فقال مرة: «الْأَرْجُلُ يُضَيِّفُ هَذَا رَحِمَهُ اللَّهُ»، وقال للأنصارى وامراته اللَّذَيْنِ آثَرَا بِقُوَّتِهِمَا وَقُوَّتِ صَيَانِهِمَا

(١) رواه البخارى (٦٤٥٢).

(٢) رواه مسلم (٥٢٣٠) كتاب الاطعمة باب: استحباب وضع النوى خارج الثمر. وأبو داود (٣٧٢٩).

(٣) صحيح. رواه أحمد (١٣٨/٣) وأبو داود (٣٨٥٤) والبيهقى (٢٨٧/٧) من حديث أنس رضى الله عنه. ورواه ابن ماجه (١٧٤٧) وابن حبان (٥٢٩٦ - إحصان) من حديث عبد الله بن الزبير رضى الله عنه.

(٤) ضعيف. رواه أبو داود (٣٨٥٣) وفى سنده رجل لم يسم.

(٥) رواه مسلم (٥٢٦٤) كتاب الاطعمة باب: إكرام الضيف وفضل إثاره والترمذى (٢٧١٩) باب: وهو جزء حديث طويل عن المقداد رضى الله عنه.

(٦) ضعيف جداً. رواه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٧٥) وفى سنده إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة، وهو متروك كما فى «التقريب» (٥٩/١).

ضَيَّفَهُمَا : « لَقَدْ عَجِبَ اللَّهُ مِنْ صَنِيعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ »^(١) .

وَكَانَ لَا يَأْنَفُ مِنْ مُوَاقَلَةِ أَحَدٍ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، حُرًّا أَوْ عَبْدًا، أَعْرَابِيًّا أَوْ مَهَاجِرًا، حَتَّى لَقَدْ رَوَى أَصْحَابُ السَّنَنِ عَنْهُ أَنَّهُ أَخَذَ بِيَدِ مَجْذُومٍ فَوَضَعَهَا مَعَهُ فِي الْقَصْعَةِ فَقَالَ : « كُلْ بِسْمِ اللَّهِ ثِقَةً بِاللَّهِ، وَتَوَكُّلاً عَلَيْهِ »^(٢) .

وَكَانَ يَأْمُرُ بِالْأَكْلِ بِالْيَمِينِ، وَيَنْهَى عَنِ الْأَكْلِ بِالشَّمَالِ، وَيَقُولُ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ »^(٣)، وَمَقْتَضَى هَذَا تَحْرِيمُ الْأَكْلِ بِهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَإِنَّ الْأَكْلَ بِهَا، إِمَّا شَيْطَانًا، وَإِمَّا مَشَبَّهُ بِهِ، وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ أَكَلَ عِنْدَهُ، فَأَكَلَ بِشِمَالِهِ : « كُلْ بِيَمِينِكَ »، فَقَالَ : لَا أَسْتَطِيعُ، فَقَالَ : « لَا أَسْتَطَعْتُ » فَمَا رَفَعَ يَدَهُ إِلَى فِيهِ بَعْدَهَا^(٤)، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا، لَمَا دَعَا عَلَيْهِ بِفَعْلِهِ، وَإِنْ كَانَ كِبَرُهُ حَمْلَهُ عَلَى تَرْكِ امْتِثَالِ الْأَمْرِ، فَذَلِكَ أَبْلَغُ فِي الْعَصْيَانِ وَاسْتِحْقَاقِ الدَّعَاءِ عَلَيْهِ .

وَأَمَرَ مَنْ شَكَّوْا إِلَيْهِ أَنَّهُمْ لَا يَشْبَعُونَ : أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى طَعَامِهِمْ وَلَا يَتَفَرَّقُوا، وَأَنْ يَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يُبَارِكُ لَهُمْ فِيهِ^(٥) .

وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ يَأْكُلُ الْأَكْلَةَ يَحْمَدُهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبُ الشَّرْبَةَ يَحْمَدُهُ عَلَيْهَا »^(٦) .

وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « أَذْيَبُوا طَعَامَكُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالصَّلَاةِ، وَلَا تَنَامُوا

(١) رواه البخارى (٣٧٩٨) ومسلم (٥٢٦١) والترمذى (٣٣٠٤) والنسائى فى «الكبرى» (١٨٥/٤) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٢) ضعيف . رواه أبو داود (٣٩٢٥) والترمذى (١٨١٧) وابن ماجه (٣٥٤٢) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٦٣) والعقلى فى «الضعفاء» (٢٤٢/٤) والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (٣٠٩/٤) وابن حبان (٦١٢٠) - إحصان) والحاكم (١٣٦/٤، ١٣٧) والبيهقى (٢١٩/٧) وفى سننه المفضل بن فضالة وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٧١/٢) وانظر «الضعيفة» (١١٤٤) .

(٣) رواه مسلم (٥١٦٧) كتاب الأشربة، باب : آداب الطعام والشراب . وأبو داود (٣٧٧٦) والترمذى (١٧٩٩) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه .

(٤) رواه مسلم (٥١٧٠) كتاب الأشربة، باب : آداب الطعام والشراب من حديث سلمة بن الأكوع رضى الله عنه .

(٥) حسن . رواه أحمد (٥٠١/٣) وأبو داود (٣٧٦٤) وابن ماجه (٣٢٨٦) وابن حبان (٥٢٢٤) إحصان) والحاكم (١٠٣/٢) من حدث وحشى بن حرب رضى الله عنه . والحديث فى سننه ضعيف ولكن له شواهد يتقوى بها .

وانظر «الصحيحة» (٦٦٤) والإحصان لابن حبان (٢٨/١٢) .

(٦) رواه مسلم (٦٧٩٩) كتاب الدعوات، باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب . والترمذى فى (١٨١٦) .

عَلَيْهِ فَتَقَسَّوْ قُلُوبُكُمْ»^(١) وأحرى بهذا الحديث أن يكون صحيحاً والواقع فى التجربة يشهد به .

فصل

فى هديه ﷺ فى السلام والاستئذان وتشميت العاطس

ثبت عنه ﷺ فى «الصحيحين» عن أبى هريرة أن أفضل الإسلام وخيره إطعام الطعام، وَأَنْ تَقْرَأَ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَعَلَى مَنْ لَمْ تَعْرِفْ»^(٢).

وفيهما أن آدم عليه الصلاة والسلام لما خلقه الله قال له : اذْهَبْ إِلَى أَوْلَيْكَ النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ، وَاسْتَمِعْ مَا يُحْيُونَكَ بِهِ، فَإِنَّهَا تَحْيِيكَ وَتَحْيِي ذُرِّيَّتَكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَادُوهُ : «وَرَحْمَةُ اللَّهِ»^(٣).

وفيهما أنه - ﷺ - أَمَرَ بِإِفْشَاءِ السَّلَامِ وأخبرهم أنهم إذا أفشوا السلام بينهم تَحَابُّوا، وَأَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يُؤْمِنُوا، وَلَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَتَحَابُّوا^(٤).

وقال البخارى فى «صحيحه» : قال عمار : ثلاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ، فَقَدْ جَمَعَ

(١) ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً. رواه الطبرانى فى «الأوسط» (٤٩٥٢) - ط الحرمين) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٨٨) والعقلى فى «الضعفاء» (١٥٦/١) وابن عدى فى «الكامل» (٥٩/٢) وابن نصر فى «قيام الليل» (ص ١٩، ٢٠) وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» (٩٦/١). وفى سننه بزيع بن حسان أبى الخليل، قال الذهبى : منهم، قال ابن حبان : يأتى عن الثقات بأشياء موضوعات، كأنه المتعمد لها وذكر له الذهبى هذا الحديث فى مناكيره. وقال ابن عدى : له هكذا مناكير لا يتابع عليها. «ميزان الاعتدال» (٣٠٦/١) وقال الحافظ ابن حجر : قال البرقانى، عن الداوقنى : متروك قلت : له عن هشام عجائب. قال : هى بواطيل، ثم قال : كل شيء له باطل، وقال الحاكم : يروى أحاديث موضوعة، ويروىها عن الثقات «لسان الميزان» (١٦/٢) ط دار الفكر.

(٢) رواه البخارى (١٢) ومسلم (١٥٩) وأحمد (١٦٩/٢) وأبو داود (٥١٩٤) والنسائى (١٠٧/٨) وابن ماجه (٣٢٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أى الإسلام خير؟ قال : «نطعم الطعام ونقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف».

(٣) رواه البخارى (٣٣٢٦) ومسلم (٧٠٢٣) كتاب صفة الجنة والنار، باب : يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير. وأحمد (٣١٥/٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٤) رواه مسلم (١٩١) كتاب الإيمان، باب : بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون. والترمذى فى الاستئذان (٢٦٨٨) وابن ماجه (٦٨) (٣٦٩٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم».

الإِيمَانُ : الإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَيَذُلُّ السَّلَامَ لِلْعَالَمِ، وَالْإِنْصَافُ مِنَ الْإِقْتَارِ ^(١).

وقد تضمنت هذه الكلمات أصول الخير وفروعه، فإن الإنصاف يُوجب عليه أداء حقوق الله كاملة موفّرة، وأداء حقوق الناس كذلك، وأن لا يطالبهم بما ليس له، ولا يحملهم فوق وسعهم، ويُعاملهم بما يُحبُّ أن يعاملوه به، ويُعفيهم مما يُحبُّ أن يُعفو عنه، ويحكم لهم وعليهم بما يحكم به لنفسه وعليها، ويدخل فى هذا إنصافه نفسه من نفسه، فلا يدعى لها ما ليس لها، ولا يُخبثها بتدنيسه لها، وتصغيره إياها، وتخجيرها بمعاصي الله، ويُنيها ويكبرها ويرفعها بطاعة الله وتوحيده، وحبه وخوفه، ورجائه، والتوكل عليه، والإنابة إليه، وإيثار مرضاته ومحابه على مرضى الخلق ومحابهم، ولا يكون بها مع الخلق ولا مع الله، بل يعزلها من بين كما عزلها الله، ويكون بالله لا بنفسه فى حبه وبغضه، وعطائه ومنعه، وكلامه وسكوته، ومدخله ومخرجه، فينجى نفسه من البين، ولا يرى لها مكانة يعمل عليها، فيكون ممن ذمهم الله بقوله : ﴿اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾ [الأنعام : ١٣٥] .

فالعبد المحض ليس له مكانة يعمل عليها، فإنه مستحق المنافع والأعمال لسيده، ونفسه ملك لسيده، فهو عامل على أن يؤدي إلى سيده ما هو مستحق له عليه، ليس له مكانة أصلاً، بل قد كُتِبَ على حقوق مُنْجَمَةٌ، كلما أدّى نجماً حلَّ عليه نجم آخر، ولا يزال المكاتب عبداً ما بقى عليه شيء من نجوم الكتابة .

والمقصود أن إنصافه من نفسه يُوجب عليه معرفة ربه، وحقه عليه، ومعرفة نفسه، ومَا خُلِقَتْ له، وأن لا يُزاحم بها مالَكها، وفاطرها ويدعى لها الملكة

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقاً (١٠٣/١) كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ : إِفْشَاءِ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

وقال الحافظ ابن حجر: عمار هو ابن ياسر، أحد السابقين الأولين، وأثره هذا أخرجه أحمد بن حنبل فى كتاب الإيمان من طريق سفيان الثوري، ورواه يعقوب بن شيبه فى مسنده من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم عن أبى إسحاق السبيعي عن صلة بن زفر عن عمار، ولَفْظُ شُعْبَةَ «ثَلَاثٌ مِنْ كُنْ فِيهِ فَقَدْ = استكمل الإيمان» وهو بالمعنى، وهكذا رويناه فى جامع معمر عن أبى إسحاق، وكذا حدّث به عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر، وحدّث به عبد الرزاق بأخره فرفعه إلى النبى ﷺ، وكذا أخرجه البزار فى مسنده وابن أبى حاتم فى «العلل» كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفى، وكذا رواه البيهقى فى «شرح السنة» من طريق أحمد بن كعب الواسطى، وكذا أخرجه ابن الأعرابى فى «معجمه» عن محمد بن الصباح الطنعمانى ثلاثتهم عن عبد الرزاق مرفوعاً. واستغربه البزار وقال أبو زرعة: هو خطأ.

والاستحقاق، ويزاحم مراد سيده، ويدفعه بمراده هو، أو يقدمه ويؤثره عليه، أو يقسم إرادته بين مراد سيده ومُرادِه، وهى قسمة ضيزى^(١)، مثل قسمة الذين قالوا: ﴿ هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٦] .

فلينظر العبد لا يكون من أهل هذه القسمة بين نفسه وشركائه وبين الله لجهله وظلمه وإلا لبس عليه، وهو لا يشعر، فإن الإنسان خلق ظلوماً جهولاً، فكيف يطلب الإنصاف من وصفه الظلم والجهل؟! وكيف ينصف الخلق من لم ينصف الخالق؟! كما فى أثر إلهى يقول الله عز وجل: «ابن آدم ما أنصفتنى، خيرى إليك نازل، وشركى إلى صاعد، كم أتجبت إليك بالنعم، وأنا غنى عنك، وكم تتبغض إلى بالمعاصى وأنت فقير إلى، ولا يزال الملك الكريم يعرج إلى منك بعمل قبيح»^(٢) .

وفى أثر آخر: «ابن آدم ما أنصفتنى، خلقتك وتعبدت لغيرى، وأرزقك وتشكر سواى»^(٣) .

ثم كيف ينصف غيره من لم ينصف نفسه، وظلمها أقبح الظلم، وسعى فى ضررها أعظم السعى، ومنعها أعظم لذاتها من حيث ظن أنه يعطيها إياها، فاتعبها كل التعب، وأشقاها كل الشقاء من حيث ظن أنه يريحها ودسدها، وجد كل الجد فى حرمانها حظها من الله، وهو يظن أنه ينيلها حظوظها، ودسأها كل التدسية^(٤)، وهو يظن أنه يكبرها وينميها، وحقرها كل التحقير، وهو يظن أنه يعظمها، فكيف يرجى

= قلت: وهو معلول من حيث صناعة الإسناد، لأن عبد الرزاق تغيّره بأخرة، وسمع هؤلاء منه فى حال تغيّره، إلا أن مثله لا يقال بالرائى فهو فى حكم المرفوع، وقد روينا من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبرانى فى الكبير وفى إسناده ضعف، وله شواهد أخرى يبتها فى «تغليق التعليق». اهـ.

(١) ضيزى: أى جائرة، قال الله تعالى ﴿ تِلْكَ إِذَا قَسَمَ ضِيزَى ﴾ [النجم: ٢٢].

(٢) ضعيف. رواه الديلمى كما فى «وهر الفردوس» للحافظ ابن حجر (٢٥٧/٤) وكما فى «الفردوس بمأثور الخطاب» (٨٠٤٨).

(٣) ضعيف. رواه البيهقى فى «شعب الإيمان» (٤٥٦٣) وابن عساكر فى «تاريخ دمشق» (١/٣٥٠/٥) والطبرانى فى «مستند الشاميين» (٩٧٤/٩٣/٢) من حديث أبى الدرداء رضى الله عنه، وفى سنده انقطاع بين عبد الرحمن بن جبير وشريح بن عبيد وبين أبى الدرداء. وانظر «الضعيفة» (٢٣٧١).

(٤) دسأها: أى أخفاها، قال الله تعالى ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ [الشمس: ١٠].

الإنصافُ من هذا إنصافه لنفسه ؟ إذا كان هذا فعلَ العبد بنفسه، فماذا تراه بالأجانب يفعل .

والمقصود أن قول عمار رضى الله عنه : «ثلاث من جمعهن، فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار»، كلام جامع لأصول الخير وفروعه .

وبذل السلام للعالم يتضمن تواضعه وأنه لا يتكبر على أحد، بل يبذل السلام للصغير والكبير، والشريف والوضيع، ومن يعرفه ومن لا يعرفه، والمتكبر ضد هذا، فإنه لا يرُد السلام على كل من سلم عليه كبراً منه وتبهاً، فكيف يبذل السلام لكل أحد .

وأما الإنفاق من الإقتار، فلا يصدر إلا عن قوة ثقة بالله، وأن الله يُخلفه ما أنفق، وعن قوة يقين، وتوكل، ورحمة، وزهد فى الدنيا، وسخاء نفس بها، ووثوق بوعده من وعده مغفرةً منه وفضلاً، وتكذيباً بوعده من وعده الفقر، ويأمر بالفحشاء، والله المستعان .

فصل

فى هديه ﷺ فى السلام على الصبية والنساء

وثبت عنه ﷺ أنه مرَّ بصبيان، فسلم عليهم^(١)، ذكره مسلم . وذكر الترمذى فى «جامعه» عنه ﷺ: «مرَّ يوماً بجماعة نسوة، فألوى بيده بالتسليم»^(٢) .

وقال أبو داود : عن أسماء بنت يزيد : مرَّ علينا النبى ﷺ فى نسوة، فسلم علينا^(٣)، وهى رواية حديث الترمذى، والظاهر أن القصة واحدة وأنه سلم عليهن بيده^(٤) .

(١) رواه البخارى (٦٢٤٧) ومسلم (٥٥٥٩) والترمذى (٢٦٩٦) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ مرَّ على غلمان فسلم عليهم .

(٢) حسن . رواه أحمد (٤٥٧/٦)، (٤٥٨) والترمذى (٢٦٩٧) والبخارى فى «الأدب المفرد» (١٠٤٧) من حديث أسماء بنت يزيد الأنصارية رضى الله عنها

(٣) صحيح . رواه أحمد (٤٥٢/٦) وأبو داود (٥٢٠٤) والدارمى (٢٧٧/٢) وابن ماجه (٣٧٠١) .

(٤) وكذا جمع النووى بين الحديثين، قال فى «الأذكار» (ص ٣١٣): «وأما الحديث الذى رواه فى كتاب الترمذى عن أسماء بنت يزيد أن رسول الله ﷺ مرَّ فى المسجد يوماً وعصبة من النساء قعود فأشار بيده بالتسليم، قال =

وفى « صحيح البخارى » : أن الصحابه كانوا ينصرفون من الجمعة فيمرون على عجوز فى طريقهم، فيسلمون عليها، فتقدم لهم طعاماً من أصول السلق والشعير^(١). وهذا هو الصواب فى مسألة السلام على النساء : يُسلم على العجوز وذوات المحارم دون غيرهن^(٢).



فصل

فى هديه ﷺ فى السلام

وثبت عنه فى « صحيح البخارى » وغيره تسليم الصغير على الكبير، والمار على

= الترمذى : حديث حسن، فهذا محمول على أنه ﷺ جمع بين اللفظ والإشارة، يدل على هذا أن أبا داود روى هذا الحديث وقال فى روايته: فلم علينا. اهـ. وذهب الشيخ الألبانى إلا أن الإشارة باليد زيادة شاذة تفرد بها شهر بن حوشب وهو كثير الإرسال والأوهام كما فى «التقريب» وانظر «حجاب المرأة المسلمة» (ص ٩٩).

(١) رواه البخارى (٦٢٤٨) من حديث سهل بن سعد الساعدى رضى الله عنه.

(٢) هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم قال: الحافظ ابن حجر: قال ابن بطال عن المهلب: سلام الرجال على النساء والنساء على الرجال جائز إذا أمنت الفتنة، وفرق المالكية بين الشابة والعجوز سداً للريعة، ومنع منه ريعة مطلقاً. وقال الكوفيون: لا يشرع للنساء ابتداء السلام على الرجال لأنهن من الأذان والإقامة والجهر بالقراءة، قالوا: ويستثنى المحرم فيجوز لها السلام على محرما.

قال المهلب: وحجة مالك حديث سهل فى الباب، فإن الرجال الذين كانوا يزورونها وتطعمهم لم يكونوا من محارمها انتهى. وقال المتولى: إن كان للرجل روجة أو محرم أو أمة فكالرجل مع الرجل، وإن كانت أجنبية نظر: إن كانت جميلة يخاف الافتتان بها لم يشرع السلام لا ابتداءً ولا جواباً، فلو ابتداء أحدهما كره للآخر الرد، وإن كانت عجوزاً لا يفتن بها جاز. وحاصل الفرق بين هذا وبين المالكية التفصيل فى الشابة بين الجمال وعدمه، فإن الجمال مظنة الافتتان، بخلاف مطلق الشابة. فلو اجتمع فى المجلس رجال ونساء جاز السلام من الجانبين عند أمن الفتنة. اهـ «فتح البارى» (٣٧/١١).

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز السلام من الجانبين باطلاق، واستدلوا لذلك بحديث أم هانئ رضى الله عنها أنها ذهبت إلى النبى ﷺ وهو يغتسل، فسلمت عليه فقال: «من هذه؟» قالت: أم هانئ، قال: «مرحبا بأم هانئ» متفق عليه. وعن الحسن البصرى قال: «كن النساء يسلمن على الرجال» رواه البيهقى فى «شعب الإيمان» (٦/ ٤٦٠/ ٨٨٩٩) بسند حسن.

قال الألبانى: وتعليقاً على هذا الأثر أقول:

لقد ثبت سلامة ﷺ على النساء كما فى حديث أسماء.. كما ثبت سلام أم هانئ عليه.. وهى ليست من محارمه، فهذا كله ثابت عنه ﷺ، فهذا هو الأصل، وأما الآثار فهى مختلفة، فبعضها تطلق الجواز ولا تفرق بين الشابة والعجوز، فهى على الأصل، وبعضها تمنع مطلقاً، وبعضها تحيزه على العجوز دون الشابة، وبعضهم يفرق تفريقاً آخر فيمنع تسليم الرجال على النساء مطلقاً، ويجيز لهن السلام عليهم مطلقاً كما فى أثر الحسن هذا.

القاعد، والراكب على الماشى، والقليل على الكثير^(١).

وفى «جامع الترمذى» عنه: يُسَلِّم الماشى على القائم^(٢).

وفى «مسند البزار» عنه: يسَلِّم الراكبُ على الماشى، والماشى على القاعد، والماشيان أيهما بدأ، فهو أفضل^(٣).

وفى «سنن أبى داود» عنه: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمْ بِالسَّلَامِ»^(٤).

وكان فى هديه ﷺ السلامُ عند المجيء إلى القوم، والسلامُ عند الانصراف عنهم، وثبت عنه أنه قال: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُسَلِّمْ، وَإِذَا قَامَ، فَلْيُسَلِّمْ، وَلَيْسَتْ الْأَوَّلَى أَحَقَّ مِنَ الْآخِرَةِ»^(٥).

وذكر أبو داود عنه: «إِذَا لَقِيَ أَحَدُكُمْ صَاحِبَهُ فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَإِنْ حَالَ بَيْنَهُمَا شَجَرَةٌ أَوْ جِدَارٌ، ثُمَّ لَقِيَهُ، فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ أَيْضًا»^(٦).

وقال أنس: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَمَاشُونَ، فَإِذَا اسْتَقْبَلَتْهُمْ شَجَرَةٌ

= والذى يتبين لى - والله أعلم - البقاء على الأصل ولأنه داخل فى عموم الأدلة الأمرة بإفشاء السلام، مع مراعاة قاعدة «دفع المفسدة قبل جلب المصلحة» ما أمكن، وإليه جنح الحليمى فيما نقله البيهقى (٤٦١/٦) عنه، قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَخْشَى الْفِتْنَةَ فَلِذَلِكَ سَلَّمَ عَلَيْهِنَ، فَمَنْ وَثِقَ مِنْ نَفْسِهِ بِالتَّمَاسُكِ فَلْيَسَلِّمْ، وَمَنْ لَمْ يَأْمَنْ نَفْسَهُ فَلَا يَسَلِّمْ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ رُبَّمَا جَرَّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَالصَّمْتُ أَسْلَمٌ» وأقره البيهقى ثم العسقلانى (٣٣/١١، ٣٤) وإن مما يحسن التذكير به أن المنع مطلقاً مع ما فيه من المخالفة للأصل والعموم كما تقدم فهو مما لا يعقل، إلا إن افترض عدم جواز مكالمة الرجل المرأة عند الحاجة أو العكس وهذا عما لا يقوله عاقل. وإذا كان كذلك، فالبدأ بالسلام أمرٌ لابد منه فى هذه الحالة. وأما فى غيرها فهو موضع الخلاف، وقد تبين الصواب منه إن شاء الله تعالى. اهـ «صحيح الأدب المفرد» (ص ٣٩٩).

(١) رواه البخارى (٦٢٣٣ و ٦٢٣٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) صحيح. رواه أحمد (١٩/٦) والترمذى (٢٧٠٥) والبخارى فى «الأدب المفرد» (٩٩٦) والدارمى (٢٧٦/٢) وابن حبان (٤٩٧ - إحصان) من حديث فضالة بن عبيد رضى الله عنه. وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٣) صحيح. رواه البزار فى «مسنده» (٢٠٠٦) وابن حبان (٤٩٨ - إحصان).

(٤) صحيح. رواه أحمد (٢٥٤/٥ و ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٩) وأبو داود (٥١٩٧) من حديث أبى امامة رضى الله عنه.

(٥) حسن. رواه أحمد (٢٣٠/٢ و ٢٨٧ و ٤٣٩) وأبو داود (٥٠٢٨) والترمذى (٢٧٠٦) والحميدى (١١٦٢) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١) والبخارى فى «الأدب المفرد» (١٠٠٧ و ١٠٠٨).

والبغرى «شرح السنة» (٣٣٢٨) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (١٣٩/٢) وابن حبان (٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ - إحصان) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٦) صحيح. رواه أبو داود (٥٢٠٠) والبخارى فى «الأدب المفرد» (١٠١٠) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه. وانظر «الصحيحة» (١٨٦).

أَوْ أَكْمَةً، تَفَرَّقُوا يَمِينًا وَشِمَالًا، وَإِذَا التَّقَوَّا مِنْ وَرَائِهَا، سَلَّمَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ (١).
ومن هَذِهِ ﷺ أن الداخل إلى المسجد يبتدئُ بركعتين تحية المسجد، ثم يجيئُ
فيسلِّم على القوم، فتكون تحية المسجد قبل تحية أهله، فإن تلك حقُّ الله تعالى،
والسلام على الخلق هو حقُّ لهم، وحقُّ الله في مثل هذا أحقُّ بالتقديم، بخلاف
الحقوق المالية، فإن فيها نزاعاً معروفاً، والفرقُ بينهما حاجةُ آدمي وعدمُ اتساع الحق
المالِي لأداء الحقيين، بخلاف السلام .

وكانت عادةُ القوم معه هكذا، يدخلُ أحدهم المسجدَ، فيُصلي ركعتين، ثم يجيئُ،
فيسلِّم على النبي ﷺ، ولهذا جاء في حديث رفاعة بن رافع أن النبي صلى الله عليه
وسلم يَنِمًا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمًا قَالَ رِفَاعَةُ : وَنَحْنُ مَعَهُ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ
كَالْبَدَوِيِّ، فَصَلَّى، فَأَخَفَ صَلَاتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ
ﷺ : « وَعَلَيْكَ فَارْجِعْ، فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » . . وذكر الحديث (٢) فأنكر عليه
صلاته، ولم ينكر عليه تأخيرَ السلام عليه ﷺ إلى ما بعد الصلاة .

وعلى هذا : فيُسَنُّ لداخل المسجد إذا كان فيه جماعة ثلاثُ تحياتٍ مترتبة : أن
يقولَ عند دخوله : بِسْمِ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ . ثم يصلي ركعتين تحيةَ
المسجد، ثم يسلِّم على القوم .

فصل

فِي دُخُولِهِ ﷺ إِلَى بَيْتِهِ لَيْلًا

وكان إذا دخلَ على أهله بالليل، يُسَلِّم تسليمًا لا يُوقِظُ النَّائِمَ، وَيُسْمِعُ الْيَقْظَانَ،
(ذكره مسلم) (٣) .

(١) صحيح . رواه البخاري في «الآداب المفردة» (١٠١١) والطبراني في «الأوسط» (٧٩٨٧) - ط الحرمین - وابن السني
في «عمل اليوم والليلة» (٢٤٥) وانظر «الصحيحة»

(٢) حسن . رواه أحمد (٣٤٠ / ٤) وأبو داود (٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١) والترمذي (٣٠٢) والنسائي
(١٩٣ / ٢) و (٢٢٥) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٣٢ / ١) وفي «مشكل الآثار» (٣٨٦ / ٤) والطبراني في
«الكبير» (٤٥٢٠ ، ٤٥٢١ ، ٤٥٢٢ ، ٤٥٢٣ ، ٤٥٢٤ ، ٤٥٢٥ ، ٤٥٢٦ ، ٤٥٢٧ ، ٤٥٢٨ ، ٤٥٢٩)
وابن حبان (١٧٨٧) - إحصان) والحاكم (٢٤١ / ١ - ٢٤٢) والبيهقي (١٣٣ / ٢ ، ١٣٤ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ،
٣٨٠) ورواه البخاري (٧٩٣) ومسلم (٣٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواه مسلم (٥٢٦٤) كتاب الأطعمة باب : إكرام الضيف . والترمذي (٢٧١٩) من حديث المقداد بن الأسود
رضي الله عنه .

فصل

فى البدء بالسلام قبل الكلام

- وذكر الترمذى عنه عليه السلام : « السَّلَامُ قَبْلَ الْكَلَامِ »^(١) .
 وفى لفظ آخر : « لَا تَدْعُوا أَحَدًا إِلَى الطَّعَامِ حَتَّى يُسَلِّمَ »^(٢) .
 وهذا وإن كان إسناده وما قبله ضعيفاً، فالعمل عليه .

وقد روى أبو أحمد بإسناد أحسن منه من حديث عبد العزيز بن أبى رواد، عن نافع، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « السَّلَامُ قَبْلَ السُّؤَالِ ، فَمَنْ بَدَأَكُمْ بِالسُّؤَالِ قَبْلَ السَّلَامِ ، فَلَا تُجِيبُوهُ »^(٣) .

ويذكر عنه أنه كَانَ لَا يَأْذَنُ لِمَنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالسَّلَامِ ، ويُذكر عنه : « لَا تَأْذَنُوا لِمَنْ لَمْ

(١) ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً . رواه الترمذى (٢٦٩٩) وأبو يعلى (٢٠٥٩) وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» (٧٨/٢) وفى سنده عنبسة بن عبد الرحمن وهو متروك، رماه أبو حاتم بالوضع كما فى «التقريب» (٨٨/٢) ومحمد بن زاذان متروك كما فى «التقريب» (١٦١/٢) وهو من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه . وضعفه الترمذى بقوله : هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محمداً يقول : عنبسة بن عبد الرحمن ضعيف فى الحديث ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر الحديث .

(٢) ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً . رواه الترمذى عقب الحديث السابق، فقال : وبهذا الإسناد عن النبى ﷺ قال : « لَا تَدْعُوا أَحَدًا إِلَى الطَّعَامِ حَتَّى يُسَلِّمَ » .

(٣) حسن لشواهده رواه ابن عدى فى «الكامل» (٢٩١/٥) من حديث ابن عمر رضى الله عنه وفى سنده حفص ابن عمر الأيلى : قال فيه ابن عدى : أحاديث كلها منكورة المتن، أو السند، وهو إلى الضعف أقرب وقال أبو حاتم : كان شيخاً كذاباً .

وكذا فى سنده السرى بن عاصم، وهاء ابن عدى، وقال : يسرق الحديث وكذبه ابن خراش، وساق له الذهبى بعض الأحاديث المنكرة، وقال : إنها من بلاياه ومصابئه .

قلت : والحديث رواه أبو نعيم فى «الحلية» (١٩٩/٨) من طريق بقية بن الوليد عن عبد العزيز بن أبى رواد عن نافع عن ابن عمر وفى سنده بقية بن الوليد وهو مدلس وقال أبو نعيم : «غريب من حديث عبد العزيز لم نكتبه إلا من حديث بقية» ولم يصرح بقية بالتحديث عند أبى نعيم . ولكن قد صرح بالتحديث فى رواية أخرى عند ابن السنن فى «عمل اليوم والليلة» (٢١٠) فانتفت شبهة تدليس . وقال الألبانى : ولذلك فإنى أذهب إلى أن الحديث بهذا الإسناد حسن على أقل الدرجات . «الصحيح» (٣٨٦/٢) قلت : وقد روى الحديث من طرق أخرى عن نافع به، ولكنها واهية .

فقد رواه الطبرانى فى «الأوسط» (٤٢٩ - ط الحرمين) وفى سنده «هارون بن محمد أبو الطيب» وهو كذاب وساقه هكذا ابن أبى حاتم (٣٣٢/١) وقال : قال أبو زرعة : هذا حديث ليس له أصل .

قال الألبانى : وأخرجه السلفى فى «الطيوريات» (ق ٢٥٢/١) من طريق الواقدى، نا هارون السرخسى عن عبيد الله عن نافع به . والواقدى متهم، واسمه محمد بن عمر بن واقد الأسلمى .

يَدُ بِالسَّلَامِ»^(١).

وأجود منها ما رواه الترمذى عن كلدة بن حنبل، أن صفوان ابن أمية بعثه بلبن وكبا وجداية وضغائيس إلى النبي ﷺ والنبي ﷺ بأعلى الوادى قال: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، وَكَمْ أَسْلَمْتُ، وَكَمْ أَسْتَاذِنُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعْ فَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلُ»^(٢)؟، قال: هذا حديث حسن غريب.

وكان إذا أتى باب قوم، لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه، ولكن من ركنه الأيمن، أو الأيسر، فيقول: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ»^(٣).



فصل

فى هديه ﷺ فى تحميل السلام للغائب

وكان يُسَلِّم بنفسه على من يُواجهه، ويَحْمِلُ السَّلَامَ لمن يُريد السَّلَامَ عليه من الغائبين^(٤) عنه، ويتحمَّلُ السلامَ لمن يبلغه إليه، كما تحمَّلُ السلامَ من الله عز وجل على صديقة النساء خديجة بنت خويلد رضى الله عنها لما قال له جبريل: «هذه

(١) حسن لشواهد. رواه أبو يعلى فى «مسند» (١٨٠٩) وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» (٣٥٧/١) من حديث جابر ابن عبد الله رضى الله عنه. وفى مسنده إبراهيم بن يزيد الخورى، وهو متروك كما فى «التقريب» (٤٦/١) ولكن يشهد للحديث ما رواه البخارى فى «الأدب المفرد» برقم (١٠٨٤) وأحمد (٣٦٩/٥) وأبو داود (٥١٧٧) عن رعى قال: حدثنا رجل من بنى عامر أنه استأذن على النبي ﷺ وهو فى بيت فقال: ألج؟ فقال النبي ﷺ لحامه: «أخرج إلى هذا فعلمه الاستئذان، فقل له: قل السلام عليكم أدخل» فسمعه الرجل فقال: السلام عليكم أدخل؟ فأذن له النبي ﷺ فدخل. وسنده صحيح وجهالة الصحابى لا تضر فالصحابه كلهم عدول. وأيضاً يشهد له الحديث الآتى.

(٢) صحيح. رواه أحمد (٤١٤/٣) والبخارى فى «الأدب المفرد» (١٠٨١) وأبو داود (٥١٧٦) والترمذى (٢٧١١) (١٠٣٢) صحيح عن كلدة بن حنبل أن صفوان بن أمية بعثه إلى رسول الله ﷺ بلبن وجداية وضغائيس، النبي ﷺ بأعلى مكة، فدخلت ولم أسلم، فقال: «ارجع فقل السلام عليكم» وذلك بعدما أسلم صفوان بن أمية. سنده صحيح.

(٣) صحيح. رواه أبو داود (٥١٨٦) من حديث عبد الله بن بسر رضى الله عنه.

(٤) عن أنس بن مالك رضى الله عنه، أن فتى من أسلم قال يا رسول الله ﷺ إني أريد الغزو وليس معى ما أنجهز، قال: «أنت فلاتاً فإنه قد كان تجهز فمرض» فأنه فقال: إن رسول الله ﷺ يقرئك السلام ويقول: أعطى الذى تجهزت به، قال: يا فلاتة اعطيه الذى تجهزت به. ولا تحبسى عنه شيئاً، فوالله لا تحبسى منه شيئاً فيبارك لك فيه. رواه مسلم (٤٨١٨) كتاب الجهاد، باب: فضل اعانة الغازى فى سبيل الله، وأبو داود (٢٧٨٠)

خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْكَ بِطَعَامٍ، فَأَقْرَأْ [عَلَيْهَا] السَّلَامَ مِنْ رَبِّهَا، [وَمِنْى] وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِى الْجَنَّةِ (١).

وقال للصديقة الثانية بنت الصديق عائشة رضى الله عنها : « هَذَا جَبْرِيلُ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ » فَقَالَتْ : وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، يَرَى مَا لَا أَرَى (٢).



فصل

فى هديه ﷺ فى رد الدعاء

وكان هديه انتهاء السلام إلى : « وبركاته »، فذكر النسائي عنه أن رجلاً جاء فقال : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ : « عَشْرَةٌ » ثُمَّ جَلَسَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ : « عَشْرُونَ » ثُمَّ جَلَسَ وَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَرَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ : « ثَلَاثُونَ » (٣) (رواه النسائي، والترمذى من حديث عمران بن حصين، وحسنه).

وذكره أبو داود من حديث معاذ بن أنس، وزاد فيه : « ثُمَّ أَتَى آخَرُ فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ، فَقَالَ : « أَرْبَعُونَ » فَقَالَ : « هَكَذَا تَكُونُ الْفَضَائِلُ » (٤). ولا يثبت هذا الحديث، فإن له ثلاث علل : إحداها : أنه من رواية أبى مرحوم عبد الرحيم بن ميمون، ولا يُحتج به . الثانية : أن فيه أيضاً سهل بن معاذ وهو أيضاً كذلك، الثالثة : أن سعيد بن أبى مريم أحد رواة لم يجزم بالرواية

(١) رواه البخارى (٣٨٢٠) ومسلم (٦١٥٦) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) رواه البخارى (٣٢١٧) ومسلم (٦١٨٧) والترمذى (٣٨٨٢) من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٣) صحيح. رواه الترمذى (٢٦٨٩) وأبو داود (٥١٩٥) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٣٣٩) وقال الترمذى : حسن صحيح غريب.

(٤) ضعيف: رواه أبو داود (٥١٩٦) وعلة ضعفه أن سعيد بن أبى مريم قال أظن أنى سمعت نافع بن يزيد..

وأما قول المصنف - رحمه الله - عبد الرحيم من لا يحتج به، فهو ليس كذلك، فقد قال عنه الحافظ فى «التقريب» (٥٠٥/١): صدوق زاهد، وقوله أيضاً: سهل بن معاذ هو أيضاً كذلك، أى لا يحتج به، فهو أيضاً ليس كذلك، قال الحافظ عنه فى «التقريب» (٣٣٧/١): لا بأس به إلا فى روايات أبان عنه، قلت: وهذا الحديث ليس من رواية أبان عنه.

بل قال : أظنُّ أني سمعتُ نافع بن يزيد .

وأضعفُ من هذا الحديثُ الآخر عن أنس : كان رجلٌ يُرُّ بالنبي ﷺ يقول :
السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فيقولُ له النبي ﷺ : « وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ
وَبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ وَرِضْوَانُهُ » فقيل له : يا رسولَ اللَّهِ ؛ تُسَلِّمُ على هذا سلاماً ما
تُسَلِّمُ على أحد من أصحابك ؟ فقال : « وَمَا يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ يَنْصَرِفُ بِأَجْرِ
بِضْعَةِ عَشَرَ رَجُلًا »، وَكَانَ يَرَعَى عَلَى أَصْحَابِهِ (١) .

فصل

فى كيفية سلامه ﷺ على الجمع

وكان من هديهِ ﷺ أن يُسَلِّمَ ثلاثاً كما فى « صحيح البخارى » عن أنس رضى
اللَّهُ عنه قال : كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا
أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ ثَلَاثًا (٢) .

ولعل هذا كان هديهِ فى السلام على الجمع الكثير الذين لا يبلغُهُم سلام واحد،
أو هديهِ فى إسماع السلام الثانى والثالث، إن ظنَّ أن الاولَ لم يحصلْ به الإسماع
كما سَلَّمَ لما انتهى إلى منزل سعد بن عبادة ثلاثاً، فلما لم يُجِبْه أحد رجع (٣)، وإلا
فلو كان هديهِ الدائمُ التسليمَ ثلاثاً لكان أصحابُهُ يُسَلِّمونَ عليه كذلك، وكان يُسَلِّمُ
على كُلِّ مَنْ لقيه ثلاثاً، وإذا دخل بيته ثلاثاً، وَمَنْ تأمل هديهِ، عَلمَ أن الأمر ليس
كذلك، وأنَّ تكرار السلام كان منه أمراً عارضاً فى بعض الأحيان، واللَّهُ أعلم .

●●●●●

(١) ضعيف . رواه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٣٥) وفى سننه يوسف بن أبى كثير، وهو مجهول كما فى «التقريب» (٣٨٢/٢) ونوح بن ذكوان ضعيف كما فى «التقريب» (٣٠٨/٢) .

(٢) رواه البخارى (٩٥) .

(٣) صحيح . رواه أحمد (١٣٨/٣) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٤٩٨/١، ٤٩٩) والبيهقى فى السنن الكبرى (٢٨٧/٧) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه .

فصل

وكان يبدأ مَنْ لقيه بالسلام، وإذا سلم عليه أحدٌ، ردَّ عليه مثل تحيته أو أفضلَ منها على الفور من غير تأخير، إلا لعذر، مثل حالة الصلاة، وحالة قضاء الحاجة .

وكان يُسمعُ المسلم رَدَّهُ عليه، ولم يكن يردُّ بيده ولا رأسه ولا أصبعه إلا فى الصلاة، فإنه كان يرد على مَنْ سلم عليه إشارة، ثبتَ ذلك عنه فى عدة أحاديث، ولم يجئ عنه ما يعارضها إلا بشئ باطل لا يصح عنه كحديث يرويه أبو غطفان - رجل مجهول - عن أبى هريرة عنه ﷺ : « مَنْ أَسَارَ فى صَلَاتِهِ إِشَارَةً تُفْهَمُ عَنْهُ، فَلْيُعَذِّ صَلَاتَهُ »^(١) قال الدارقطنى : قال لنا ابن أبى داود : أبو غطفان هذا رجل مجهول، والصحيح عن النبى ﷺ أنه كان يُشير فى الصلاة، (رواه أنس وجابر وغيرهما عن النبى ﷺ) .



فصل

فى هديه ﷺ فى ابتداء السلام

وكان هَدِيه فى ابتداء السلام أن يقول : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ »، وكان يكره أن يقول المبتدئ : عليك السلام .

قال أبو جُرَيْ الهُجيمى : أتيتُ النبى ﷺ فَقُلْتُ : عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ : « لَا تَقُلْ عَلَيْكَ السَّلَامُ، فَإِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ تَحِيَّةُ الْمَوْتَى »^(٢) (حديث صحيح) .

وقد أشكل هذا الحديثُ على طائفة، وظنُّوه معارضاً لما ثبت عنه ﷺ فى السلام على الأموات بلفظ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ » بتقديم السلام، فظنوا أن قوله : « فإن عليك السلام تَحِيَّةُ الْمَوْتَى » إخبار عن المشروع، وغلطوا فى ذلك غلطاً أوجب لهم ظَنَّ التعارض، وإنما معنى قوله : « فَإِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ تَحِيَّةُ الْمَوْتَى » إخبار عن الواقع،

(١) سبق تخريجه فى المجلد الأول فى رده ﷺ بالإشارة على من يسلم عليه وهو فى الصلاة.

(٢) صحيح. رواه أحمد (٤٨٢/٣) وأبو داود (٤٠٨٤، ٥٢٠٩) والترمذى (٢٨٦٥) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة»

(٣٢٠ - ٣١٨) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٣٦) وقال الترمذى: حسن صحيح.

لا المشروع، أى : إن الشعراء وغيرهم يحيون الموتى بهذه اللفظة، كقول قائلهم :

عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ وَرَحْمَتُهُ مَا شَاءَ أَنْ يَرْحَمَا

فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَيْنَانُ قَوْمٍ تَهْدِمَا

فكره النبي ﷺ أن يحيى بتحية الأموات، ومن كراهته لذلك لم يرد على المسلم

بها.

وكان يرد على المسلم : « وَعَلَيْكَ السَّلَامُ » بالواو، ويتقديم « عَلَيْكَ » على لفظ

السلام .

وتكلم الناس ههنا فى مسألة، وهى لو حذف الراء « الواو » فقال : « عَلَيْكَ

السَّلَامُ » هل يكون صحيحاً .

فقال طائفة منهم المتولى وغيره : لا يكون جواباً، ولا يسقط به فرض

الرد، لأنه مخالف لسنة الرد، ولأنه لا يعلم : هل هو رد، أو ابتداء تحية ؟ فإن

صورته صالحة لهما، ولأن النبي ﷺ قال : « إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَقُولُوا :

وَعَلَيْكُمْ » ^(١) فهذا تنبيه منه على وجوب الواو فى الرد على أهل الإسلام، فإن

« الواو » فى مثل هذا الكلام تقتضى تقرير الأول، وإثبات الثانى، فإذا أمر بالواو فى

الرد على أهل الكتاب الذين يقولون : السام عليكم، فقال : « إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ

الكِتَابِ، فَقُولُوا : وَعَلَيْكُمْ » فذكرها فى الرد على المسلمين أولى وأحرى .

وذهبت طائفة أخرى إلى أن ذلك رد صحيح، كما لو كان بالواو، ونص عليه

الشافعى رحمه الله فى كتابه الكبير، واحتج لهذا القول بقوله تعالى : « هَلْ أَتَاكَ

حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا، قَالَ سَلَامٌ » [الذاريات :

٢٤ - ٢٥] أى : سلام عليكم، لا بد من هذا، ولكن حسن الحذف فى الرد، لأجل

(١) رواه البخارى (٦٣٥٨) ومسلم (٥٥٤٨) من حديث انس بن مالك رضى الله عنه .

الحذف فى الابتداء، واحتجوا بما فى «الصحيحين» عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ طَوْلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ، قَالَ لَهُ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَاسْتَمَعَ مَا يُحْيُونَكَ، فَإِنَّهَا نَحْيَتُكَ وَتَحْيَةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ» فَرَادُوهُ: «وَرَحْمَةُ اللَّهِ»^(١). فقد أخبر النبى ﷺ أن هذه تحيته وتحية ذُرِّيَّتِهِ.

قالوا: ولأن المسلم عليه مأثور أن يُحَيِّىَ المسلمَ بمثل تحيته عدلاً، وبأحسن منها فضلاً، فإذا ردَّ عليه بمثل سلامه، كان قد أتى بالعدل.

وأما قوله: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»، فهذا الحديث قد اختلفَ فى لفظة «الواو» فيه، فروى على ثلاثة أوجه، أحدها: بالواو، قال أبو داود: كذلك رواه مالك عن عبد الله بن دينار، ورواه الثورى عن عبد الله بن دينار، فقال فيه: «فعليكم»، وحديث سفيان فى «الصحيحين» ورواه النسائى من حديث ابن عُيينة عن عبد الله بن دينار بإسقاط «الواو»، وفى لفظ لمسلم والنسائى: فقل: «عليك» - بغير واو^(٢).

وقال الخطابى: عامةُ المحدثين يروونه: «وعليكم» بالواو، وكان سفيان ابن عيينة يرويه: «عليكم» بحذف الواو، وهو الصواب، وذلك أنه إذا حذف الواو، صار قولهم الذى قالوه بعينه مردوداً عليهم، وبإدخال الواو يقع الاشتراك معهم، والدخول فيما قالوا، لأن الواو حرفٌ للعطف والاجتماع بين الشيئين ... انتهى كلامه.

وما ذكره من أمر الواو ليس بمشكل، فإن «السَّام» الأكثرون على أنه الموت، والمسلم والمسلم عليه مشتركون فيه، فيكون فى الإتيان بالواو بيانٌ لعدم الاختصاص، وإثبات المشاركة، وفى حذفها إشعار بأن المسلم أحقُّ به وأولى من المسلم عليه وعلى هذا فيكون الإتيان بالواو هو الصواب، وهو أحسن من حذفها، كما رواه مالك وغيره، ولكن قد فُسِّرَ السَّامُ بالسَّامة، وهى المُلالة وسَّامة الدين، قالوا: وعلى هذا

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٥٥٥٠) والترمذى (١٦٠٣) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٨٠) عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَمُوا عَلَيْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقُلْ وَعَلَيْكَ».

فالوجه حذف الواو ولا بدّ، ولكن هذا خلافُ المعروف من هذه اللفظة في اللغة، ولهذا جاء في الحديث: « إِنَّ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ »^(١) ولا يختلفون أنه الموت، وقد ذهب بعض المتحذلقين إلى أنه يرد عليهم السّلام - بكسر السين - وهي الحجارة، جمع سلّمة، وردّ هذا الردّ متعيّن .



فصل

فِي هَدْيِهِ ﷺ فِي السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ

صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « لَا تَبْدَوْهُمْ بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي الطَّرِيقِ، فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِ الطَّرِيقِ »، لكن قد قيل: إن هذا كان في قضية خاصة لمّا ساروا إلى بنى قريظة قال: « لَا تَبْدَوْهُمْ بِالسَّلَامِ » فهل هذا حكمٌ عام لأهل الذمة مطلقاً، أو يختصُّ بمن كانت حاله بمثل حال أولئك؟ هذا موضعُ نظر.

ولكن قد روى مسلم في « صحيحه » من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: « لَا تَبْدُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ »^(٢) والظاهر أن هذا حكم عام .

وقد اختلف السلف والخلف في ذلك، فقال أكثرهم: لا يُبدؤون بالسّلام، وذهب آخرون إلى جواز ابتدائهم كما يُردُّ عليهم، روى ذلك عن ابن عباس، وأبى أُمّامة، وابن مُحَيْرِيز، وهو وجه في مذهب الشافعي رحمه الله، لكن صاحبُ هذا الوجه قال: يُقال له: السّلامُ عَلَيْكَ، فقط بدون ذكر الرحمة، وبلفظ الأفراد .

وقالت طائفة: يجوزُ الابتداءُ لمصلحة راجحة من حاجة تكون له إليه، أو خوف

(١) رواه البخارى (٥٦٨٨) ومسلم (٥٦٦٠) وابن ماجه (٣٤٤٧) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، ورواه البخارى (٥٦٨٧) من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٢) رواه مسلم (٥٥٥٧) وأحمد (٢٦٦/٢، ٣٤٦) وأبو داود (٢٥، ٥) والترمذى (١٦٠٢، ٢٧٨٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

من أذاه، أو لقراءة بينهما، أو لسبب يقتضى ذلك، يروى ذلك عن إبراهيم النخعى، وعلقمة. وقال الأوزاعى: إن سلمت، فقد سلم الصالحون، وإن تركت، فقد ترك الصالحون.

واختلفوا فى وجوب الرد عليهم، فالجمهور على وجوبه، وهو الصواب، وقالت طائفة: لا يجب الرد عليهم، كما لا يجب على أهل البدع وأولى، والصواب الأول، والفرق أنا مأمورون بهجر أهل البدع تعزيراً لهم، وتحذيراً منهم، بخلاف أهل الذمة.



فصل

فى هديه ﷺ فى السلام على مجلس

فيه أخلاط من المسلمين والمشركين

وثبت عنه - ﷺ - أنه مرَّ على مجلس فيه أخلاط من المسلمين، والمُشْرِكِينَ عَبْدَةَ الْأَوْثَانِ، وَالْيَهُودِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ^(١).

وصحَّ عنه أنه كتب إلى هِرَقْلَ وَغَيْرِهِ: «السَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى»^(٢).

فصل

ويذكر عنه - ﷺ - أنه قال: «يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ^(٣)، وَيُجْزَى عَنْ الْجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ» فذهب إلى هذا الحديث مَنْ قَالَ: إِنْ الرَّدُّ فَرَضُ كِفَايَةٍ يَقُومُ فِيهِ الْوَاحِدُ مَقَامَ الْجَمِيعِ، لَكِنْ مَا أَحْسَنَهُ لَوْ كَانَ ثَابِتًا، فَإِنْ هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ خَالِدِ الْخَزَاعِيِّ الْمَدَنِيِّ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِى: مَدَنِي ضَعِيفٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِى: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ الْبُخَارِى: فِيهِ نَظَرٌ. وَقَالَ الدَّارِقُطْنِى: لَيْسَ بِالْقَوِى.

(١) رواه البخارى (٢٩٨٦) ومسلم (٤٥٧٨) وأحمد (٢٠٣/٥) من حديث أسامة بن زيد رضى الله عنه.

(٢) رواه البخارى (٦٢٦٠).

(٣) حسن لغيره. رواه أبو داود (٥٢١٠) والمحاملى فى «الامالى» (٢/٦٢/٥) وأبو يعلى (٤٤١) وعبد الرزاق فى «المصنف» (١٩٤٤٣) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٢٤) والضياء فى «المختارة» (٢١٤/١، ٢١٥) والبيهقى (٤٩/٩) من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه. وفى سنده سعيد بن خالد وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٩٤/١) ولكن للحديث شواهد يقرب بها. انظر «الإرواء» (٧٧٨) و«الصحيح» (١١٤٨، ١٤١٢).

فصل

وكان من هديه - ﷺ - إذا بلغه أحد السلام عن غيره أن يرد عليه وعلى المبلغ، كما في « السنن » أن رجلاً قال له: إنَّ أبى يقرئك السلام، فقال له: « عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْبِكَ السَّلَامُ » (١).

وكان من هديه ترك السلام ابتداءً ورداً على من أحدث حدثاً حتى يتوب منه، كما هجر كعب بن مالك وصاحبيه، وكان كعب يُسلم عليه، ولا يدرى هل حرك شفثيه برد السلام عليه أم لا؟ (٢).

وسلم عليه عمار بن ياسر، وقد خلقه أهله بزعران، فلم يرد عليه، فقال: « اذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنْكَ » (٣).

وهجر زينب بنت جحش شهرين وبعض الثالث لما قال لها: « أُعْطِيَ صَفِيَّةٌ ظَهراً » لما اعتلَّ بعيرها، فقالت: أنا أُعْطِيَ تِلْكَ الْيَهُودِيَّةُ؟! (٤) (ذكرهما أبو داود).



فصل

فى هديه ﷺ فى الاستئذان

وصح عنه - ﷺ - أنه قال: « الْاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أَذِنَ لَكَ وَلِأَخِيكَ فَارْجِعْ » (٥).
وصح عنه - ﷺ - أنه قال: « إِنَّمَا جُعِلَ الْاسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ » (٦).
وصح عنه - ﷺ - أنه أراد أن يفقأ عين الذي نظر إليه من جحر في حجرته،

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٥٢٣١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٣٧٥) وفي سننه مجهول.
(٢) رواه البخارى (٢٧٥٧) ومسلم (٦٨٧٩) وأحمد (٤٥٩/٣، ٤٦٠) وأبو داود (٢٢٠٢) والنسائي (١٥٢/٦، ١٥٣).
(٣) ضعيف . رواه أبو داود (٤١٧٦، ٤٦٠١) وفي سننه انقطاع بين يحيى بن يعمر وعمار بن ياسر . ورواه أحمد (٣٢٠/٤) عن يحيى بن يعمر عن رجل أخبره عن عمار . وهو ضعيف لجهالة من حدث عنه يحيى بن يعمر .
(٤) ضعيف . رواه أحمد (١٣١/٦ - ١٣٢، ٢٦١، ٣٣٨) وأبو داود (٤٦٠٢) وفي سننه سمية البصرية وهى لا تعرف . وقال عنها الحافظ فى «التقريب» (٦٠١/٢) مقبولة .
(٥) رواه البخارى (٦٢٤٥) ومسلم (٥٥٢٢، ٥٥٢٩) وأبو داود (٥١٨١، ٥١٨٠) وأحمد (٦/٣).
(٦) رواه البخارى (٥٩٢٤) ومسلم (٥٥٣٤) وأحمد (٣٣٠/٥، ٣٣٥) والترمذى (٢٧٠٩) والنسائي (٦/٧) من حديث سهل بن سعد رضى الله عنه .

وقال: « إِنَّمَا جُعِلَ الاستِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ البَصَرِ »^(١).

وصح عنه أنه قال: « لَوْ أَنَّ امرَأً اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَخَذَفَتْهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَاتَ عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ »^(٢).

وصح عنه أنه قال: « مَنْ اطَّلَعَ عَلَى قَوْمٍ فِي بَيْتِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَوْا عَيْنَهُ »^(٣).

وصح عنه أنه قال: « مَنْ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَفَقَوْا عَيْنَهُ، فَلَا دِيَّةَ لَهُ، وَلَا قِصَاصَ »^(٤).

وصح عنه: التسليم قبل الاستئذان فعلاً وتعليماً، واستأذن عليه رجلٌ، فقال: أَلَلِجُ؟ فقال رسول الله ﷺ لِرَجُلٍ: « اخْرُجْ إِلَى هَذَا، فَعَلِّمَهُ الاستِئْذَانَ »، فَقَالَ لَهُ: قُلِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلْ؟ فسمعه الرجلُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلْ؟ فَأَذِنَ لَهُ النَبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ^(٥).

ولمَّا استأذَنَ عليه عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي مَشْرُبَتِهِ مُؤَلِّياً مِنْ نِسَائِهِ، قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَيْدْخُلْ عُمَرُ؟^(٦).

وقد تقدَّم قولُه - صلى الله عليه وسلم - لِكَلْدَةَ بْنِ حَنْبَلٍ لما دخل عليه ولم يُسَلِّمْ: « ارْجِعْ فَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَدْخُلْ »؟^(٧).

وفى هذه السنن ردٌّ على مَنْ قال: يُقدِّمُ الاستِئْذَانَ على السلام، وردُّ على مَنْ قال: إن وقعت عينُه على صاحب المنزل قبل دخوله، بدأ بالسلام، وإن لم تقع عينه عليه، بدأ بالاستئذان، والقولان، مخالفان للسنة.

(١) سبق تخريجه أعلاه.

(٢) رواه البخارى (٦٩٠٢) ومسلم (٥٥٣٩) والنسائى (٦١/٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٣) رواه مسلم (٥٥٣٨) كتاب الإستئذان، باب: تحريم النظر فى بيت غيره.

(٤) حسن. رواه أحمد (٣٨٥/٢) وأحمد (٦١/٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٥) صحيح. رواه البخارى فى «الأدب المفرد» (١٠٨٤) وأحمد (٣٦٩/٥) وأبو داود (٥١٧٧).

(٦) رواه البخارى (٤٩١٣) ومسلم (٣٦٢٧) وأحمد (٣٠٣/١) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

(٧) سبق تخريجه.

وكان من هديه - ﷺ - إذا استأذنَ ثلاثاً ولم يؤذن له، انصرف، وهو ردُّ على مَنْ يقول: إن ظنَّ أنهم لم يسمعوا، زاد على الثلاث، وردَّ على مَنْ قال: يُعيده بلفظٍ آخر، والقولان مخالفان للسنة .



فصل

فى تصريح المستأذن باسمه

وكان من هديه أن المستأذن إذا قيل له: مَنْ أَنْتَ؟ يقول: فلانُ ابنُ فلان، أو يذكر كُنيتَه، أو لقبه، ولا يقول: أنا، كما قال جبريلُ للملائكة فى ليلة المعراج لما استفتح بابَ السماء فسألوه: مَنْ؟ فقال: جبريلُ، واستمر ذلك فى كل سماء سماء .

وكذلك فى «الصحيحين» لما جلَّسَ النبى ﷺ فى البُستان، وجاء أبو بكر رضى الله عنه، فاستأذن فقال: «مَنْ؟ قال: أبو بكر، ثم جاء عمر، فاستأذن فقال: «مَنْ؟ قال: عمر، ثم عثمانُ كذلك»^(١) .

وفى «الصحيحين»، عن جابر: أتيتُ النبى ﷺ، فدققتُ البابَ فقال: «مَنْ ذا؟» فقلت: أنا، فقال: «أنا أنا»، كأنه كَرِهَهَا^(٢) .

ولما استأذنت أم هانئ، قال لها: «مَنْ هَذِهِ؟» قالت: أمُ هانئ^(٣)، فلم يكره ذكرها الكنية، وكذلك لما قال لأبى ذر: «مَنْ هَذَا؟» قال: أبو ذر^(٤)، وكذلك لما قال لأبى قتادة: «مَنْ هَذَا؟» قال: أبو قتادة .



(١) رواه البخارى (٣٦٩٣) ومسلم (٦٠٩٥) والترمذى (٣٧١٠) من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه .

(٢) رواه البخارى (٦٢٥٠) ومسلم (٥٥٣١) وأبو داود (٥١٨٧) والترمذى (٢٧١١) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٣٣٠) وابن ماجه (٣٧٠٩) .

(٣) رواه البخارى (٢٨٠) .

(٤) ضعيف. رواه الطبرانى فى «الكبير» (١٦١٧، ١٦١٨) وابن حبان (٧١٣٤ - إحصان) والحاكم (٢٤١/٣، ٢٤٢) وأبو نعيم فى الحلية (١٥٧/١) وفى سنده مالك بن مرتد وأبو وهما لم يوثقهما غير ابن حبان. وكذا فى الإسناد صدقة بن عبد الله وهو ضعيف .

فصل

فى الرجل يدعى أ يكون ذلك إذنه

وقد روى أبو داود عنه - عليه السلام - من حديث قتادة، عن أبى رافع، عن أبى هريرة: «رَسُولُ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ إِذْنُهُ» ^(١). وفى لفظ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ، ثُمَّ جَاءَ مَعَ الرَّسُولِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِذْنٌ لَهُ». وهذا الحديث فيه مقال، قال أبو على اللؤلؤى: سمعت أبا داود يقول: قتادة لم يسمع من أبى رافع. وقال البخارى فى «صحيحه»: وقال سعيد: عن قتادة، عن أبى رافع، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ: «هو إذنه»، فذكره تعليقاً لأجل الانقطاع فى إسناده ^(٢).

وذكر البخارى فى هذا الباب حديثاً يدلُّ على أن اعتبار الاستئذان بعد الدعوة، وهو حديث مجاهد عن أبى هريرة: دخلت مع النبى ﷺ، فوجدت لبناً فى قدح، فقال: «أذهب إلى أهل الصفة، فادعهم إلى» قال: فَأَتَيْتُهُمْ، فدعوتهم، فأقبلوا، فاستأذنوا، فأذن لهم، فدخلوا ^(٣).

وقد قالت طائفة: بأن الحديثين على حالين، فإن جاء الداعى على الفور من غير تراخ، لم يحتج إلى استئذان، وإن تراخى مجيئه عن الدعوة، وطال الوقت، احتاج إلى استئذان.

وقال آخرون: إن كان عند الداعى من قد أذن له قبل مجئ المدعو، لم يحتج إلى استئذان آخر، وإن لم يكن عنده من قد أذن له، لم يدخل حتى يستأذن. وكان رسول الله ﷺ، إذا دخل إلى مكان يحب الانفراد فيه، أمر من يمسك الباب، فلم يدخل عليه أحد إلا بإذن ^(٤).

- (١) صحيح. رواه أحمد (٥٣٣/٢) والبخارى فى الأدب المفرد (١٠٧٥) وأبو داود (٥١٩٠) والبيهقى (٣٤٠/٨) وقال أبو داود: قال أبو على اللؤلؤى: سمعت أبا داود يقول: قتادة لم يسمع من أبى رافع شيئاً. أ هـ، وتعقبه الحافظ بأنه قد ثبت سماعه منه وأيضاً له متابع رواه البخارى فى الأدب المفرد من طريق ابن سيرين عن أبى هريرة. ثم قال: وأخرج له (أى البخارى فى الأدب المفرد) شاهداً موقوفاً على ابن مسعود قال: «إذا دعى الرجل فهو إذنه وأخرجه ابن أبى شيبه مرفوعاً. أ هـ «فتح البارى» (٣٤/١١) قلت: وأثر ابن مسعود رواه البخارى فى «الأدب المفرد» (١٠٧٤) موقوفاً وابن أبى شيبه مرفوعاً (٦٤٦/٨) والصواب موقوفاً وسنده صحيح.
- (٢) قال الحافظ ابن حجر: اعتمد المنذرى على كلام أبى داود فقال: أخرجه البخارى تعليقاً لأجل الانقطاع، كذا قال، ولو كان عنده منقطعاً لعلقه بصيغة التمرىض كما هو الأغلب من صنيعه، وهو غالباً يجوز إذا صح السند إلى من علق عنه. وحيث وقع فيما طواه من ليس على شرطه مرصه. أ هـ «الفتح» (٣٤/١١)
- (٣) رواه البخارى (٦٢٤٦)، كتاب الاستئذان، باب إذا دعى الرجل هل يستأذن؟
- (٤) عن نافع بن عبد الحارث قال: خرجت مع رسول الله ﷺ، حتى دخلت حائطاً، فقال لى «أمسك الباب» =

فصل

فى الاستئذان الذى فى العورات الثلاث

وأما الاستئذان الذى أمر الله به الممالك، ومن لم يبلغ الحلم، فى العورات الثلاث: قبل الفجر، ووقت الظهر، وعند النوم، فكان ابن عباس يأمر به، ويقول: ترك الناس العمل بها، فقالت طائفة: الآية منسوخة، ولم تأت بحجة، وقال طائفة: أمر نذب وإرشاد، لا حتم وإيجاب، وليس معها ما يدل على صرف الأمر عن ظاهره، وقالت طائفة: المأمور بذلك النساء خاصة، وأما الرجال، فيستأذنون فى جميع الأوقات، وهذا ظاهر البطلان، فإن جمع «الذين» لا يختص به المؤنت، وإن جاز إطلاقه عليهن مع الذكور تغليبا. وقالت طائفة عكس هذا: إن المأمور بذلك الرجال دون النساء، نظراً إلى لفظ: «الذين» فى الموضعين، ولكن سياق الآية يأباه فتأمله.

وقالت طائفة: كان الأمر بالاستئذان فى ذلك الوقت للحاجة، ثم زالت، والحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها، فروى أبو داود فى «سننه» أن نفراً من أهل العراق قالوا لابن عباس: يا ابن عباس! كيف ترى هذه الآية التى أمرنا فيها بما أمرنا، ولا يعمل بها أحد: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النور: ٥٨] ... الآية. فقال ابن عباس: إن الله حكيم رحيم بالمؤمنين، يحب الستر، وكان الناس ليس لبيوتهم ستور ولا حجال، فربما دخل الخادم، أو الولد أو يتيمة الرجل، والرجل على أهله، فأمرهم الله بالاستئذان فى تلك العورات، فجاءهم الله بالستور والخير، فلم أر أحداً يعمل بذلك بعد^(١).

وقد أنكر بعضهم ثبوت هذا عن ابن عباس، وطعن فى عكرمة، ولم يصنع شيئاً، وطعن فى عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب، وقد احتج به صاحبها الصحيح، فإنكار هذا تعنت واستبعاد لا وجه له.

= ف ضرب الباب، فقلت: من هذا؟ رواه أبو داود (٥١٨٨) وسنده حسن.

وفى الباب عن أبى موسى الأشعري رواه البخارى (٣٦٧٤) ومسلم (٣٤٠٣) أن رسول الله ﷺ دخل حائطا وأمره أن يحفظ الباب... الحديث.

(١) حسن. رواه أبو داود (٥١٩٢)، كتاب الأدب، باب الاستئذان فى العورات الثلاث..

وقالت طائفة: الآية محكمة عامة لا معارِضَ لها ولا دافع، والعملُ بها واجب، وإن تركه أكثرُ الناس .

والصحيح: أنه إن كان هناك ما يقوم مقام الاستئذان من فتح باب فتحه دليل على الدخول، أو رفع ستر، أو تردد الداخل والخارج ونحوه، أغنى ذلك عن الاستئذان، وإن لم يكن ما يقوم مقامه، فلا بُد منه، والحكم معلَّلٌ بعلة قد أشارت إليها الآية، فإذا وجِدَتْ، وجَدَ الحكم، وإذا انتفت انتفى . والله أعلم .



فصل

فى هديه ﷺ فى أذكار العطاس

ثبت عنه ﷺ: « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمَدَ اللَّهَ، كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ، فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُرِدْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَثَاءَبَ، ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ »^(١) (ذكره البخارى) .

وثبت عنه فى « صحيحه »: « إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحَ بِأَلْسِنَتِكُمْ »^(٢) .

وفى « الصحيحين » عن أنس: أنه عَطَسَ عِنْدَهُ رَجُلَانِ، فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا، وَلَمْ يُشَمِّتِ الْآخَرَ، فَقَالَ الَّذِي لَمْ يُشَمِّتْهُ: عَطَسَ فَلَانٌ فَشَمَّتُهُ، وَعَطَسْتُ، فَلَمْ تُشَمِّتْنِي، فَقَالَ: « هَذَا حَمْدُ اللَّهِ، وَأَنْتَ لَمْ تَحْمَدِ اللَّهَ »^(٣) .

(١) رواه البخارى (٦٢٢٦) وأحمد (٢/٢٦٥، ٤٢٨، ٥١٧) والترمذى (٢٧٤٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٢) رواه البخارى (٦٢٢٤) وأحمد (٢/٣٥٣) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) رواه البخارى (٦٢٢١) ومسلم (٧٣٤٢) وأحمد (٣/١٠٠، ١١٧) وأبو داود (٥٠٣٩) والترمذى (٢٧٤٢) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٢٢) وابن ماجه (٣٧١٣) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه .

وثبت عنه في « صحيح مسلم »: « إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَحَمِدَ اللَّهَ، فَشَمَّتُوهُ، فَإِنْ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، فَلَا تُشَمَّتُوهُ »^(١).

وثبت عنه في « صحيحه »: من حديث أبي هريرة: « حَقَّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ: إِذَا لَقِيْتَهُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجَبَهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ، فَانْصَحَ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ وَحَمِدَ اللَّهَ، فَشَمَّتَهُ، وَإِذَا مَرِضَ، فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعَهُ »^(٢).

وروى أبو داود عنه بإسناد صحيح: « إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيَقُلْ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَلْيَقُلْ هُوَ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ »^(٣).

وروى الترمذی، أن رجلاً عَطَسَ عِنْدَ ابْنِ عَمْرٍ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ: وَأَنَا أَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ هَكَذَا عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ عَلَّمَنَا أَنْ نَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ^(٤).

وذكر مالك، عن نافع، عن ابن عمر: « كَانَ إِذَا عَطَسَ فَقِيلَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، قَالَ: يَرْحَمُنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ، وَيَغْفِرُ لَنَا وَلَكُمْ »^(٥).

فظاهر الحديث المبدوء به: أن التشميت فرض عين على كل من سمع العاطس يحمد الله، ولا يجزئ تشميت الواحد عنهم، وهذا أحد قولی العلماء، واختاره ابن أبي زيد، وأبو بكر بن العربي المالكيان، ولا دافع له.

وقد روى أبو داود: أن رجلاً عَطَسَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَعَلَى أُمَّكَ »، ثُمَّ قَالَ: « إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ،

(١) رواه مسلم (٧٣٤٤) كتاب الزهد والرقائق، باب: تشميت العاطس، وكراة الثاوب.

(٢) رواه مسلم (٥٥٤٧) كتاب السلام، باب: من حق المسلم للمسلم رد السلام.

(٣) صحيح. رواه أبو داود (٥٠٣٣)، كتاب الادب، باب ما جاء في تشميت العاطس.

(٤) حسن. رواه الترمذی (٢٧٣٨) والحاكم (٢٦٥/٤)، (٢٦٦).

(٥) صحيح. رواه مالك في «الموطأ» (٥/٩٦٥/٢) والبخاری في «الادب المفرد» (٩٣٣).

فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ » قال: فذكر بعضَ الحَامِدِ «وَلْيَقُلْ لَهُ، مَنْ عِنْدَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَلْيَرُدِّ - يَغْنِي عَلَيْهِمْ - يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ» (١).

وفى السلام على أم هذا المسلم نُكتةٌ لطيفةٌ، وهى إشعاره بأن سلامه قد وقع فى غير موقعه اللائق به، كما وقع هذا السلامُ على أمه، فكما أن سلامه هذا فى غير موضعه كذلك سلامه هو . ونكتةٌ أخرى الُطفُ منها، وهى تذكيره بأمه، ونسبه إليها، فكأنه أُمِّيٌّ محضٌ منسوب إلى الأم، باقى على تربيتها لم تربّه الرجالُ، وهذا أحدُ الأقوال فى الأُمِّي، أنه الباقي على نسبته إلى الأم . وأما النبى الأُمِّي: فهو الذى لا يُحسنُ الكتّابة، ولا يقرأ الكتابَ . وأما الأُمِّيُّ الذى لا تصحُّ الصلاةُ خلفه، فهو الذى لا يُصححُ الفاتحة، ولو كان عالماً بعلوم كثيرة .

ونظيرُ ذكر الأم ههنا ذكرُ هَنِ الأب لمن تعزّى بعزاء الجاهلية فيقال له: اعضُضْ هَنَ أَبِيكَ (٢)، وكانَ ذِكْرُ هَنِ الأب ههنا أحسنَ تذكيراً لهذا المتكبر بدعوى الجاهلية بالعضو الذى خرج منه، وهو هَنُ أبيه، فلا يَنْبَغِي لَهُ أن يتعدّى طوره، كما أن ذِكْرَ الأم ههنا أحسنَ تذكيراً له، بأنه باقى على أميته . والله أعلم بمراد رسوله ﷺ .

ولما كان العاطسُ قد حصلت له بالعُطاسِ نعمةٌ ومنفعةٌ بخروج الأبخرة المحتقنة فى دماغه التى لو بقيت فيه أحدثت له أدواءً عسيرةً، شُرِعَ له حمدُ الله على هذه النعمة مع بقاء أعضائه على الثامها وهيئتها بعد هذه الزلزلة التى هى للبدن كزلزلة الأرض لها، ولهذا يقال: سمتهُ وشمتهُ - بالسين والشين - فقيل: هما بمعنى واحد، قاله أبو عبيدة وغيره . قال: وكلُّ داعٍ بخير، فهو مُشْمَتٌ ومُسْمَتٌ . وقيل: بالمهمل

(١) ضعيف. رواه أحمد (٧/٦، ٨) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٢٩) من طريق سفيان عن منصور عن هلال ابن يساف عن رجل من آل خالد بن عرفة عن آخر قال: كنت مع سالم بن عبيد فى سفر فعطس رجل ورواه أبو داود (٥٠٣١) والترمذى (٢٧٤٠) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٢٥ - ٢٢٧) والطبرانى (٦٣٦٨) والحاكم (٢٦٧/٤) وابن حبان (٥٩٩ - إحصان) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٦١) عن هلال ابن يساف عن سالم بن سبيد بإسقاط الرجلين وبعضهم أسقط أحدهما وذكر الحاكم أن هلالاً لم يدرك سالمًا فالإسناد ضعيف لانقطاعه أو الجهالة الواسطة بينهما.

(٢) عن أبى بن كعب رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا تعزى الرجل بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكونوا» رواه أحمد (١٣٦/٥) وعبد الله بن أحمد فى زياداته على المسند (١٣٦/٥) والبخارى فى «الآداب المفردة» (٩٦٣، ٩٦٤) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٩٧٦) والطبرانى فى الكبير (١/١٩٩) برقم (٥٣٢) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٢٣٧/٤) والبيهقى فى «شرح السنة» (٣٥٤١) والضياء فى «المختارة» (١/٤٠٥، ٤٠٧) وسنده صحيح. وانظر «الصحيحة» (٢٦٩).

دعاء له بحسن السمّت، وبعوده إلى حالته من السكون والدعة، فإن العطاس يحدث في الأعضاء حركة وانزعاجاً . وبالمعجمة: دعاء له بأن يصرف الله عنه ما يشمت به أعداءه، فشمتّه: إذا أزال عنه الشماتة، كقرّد البعير: إذا أزال قراده عنه .

وقيل: هو دعاء له بثباته على قوائمه في طاعة الله، مأخوذ من الشوامت، وهى القوائم .

وقيل: هو تشميت له بالشیطان، لإغاظته بحمد الله على نعمة العطاس، وما حصل له به من محاب الله، فإن الله يحبّه، فإذا ذكر العبد الله وحَمَدَه، ساء ذلك الشيطان من وجوه، منها: نفس العطاس الذى يحبه الله، وحمد الله عليه، ودعاء المسلمين له بالرحمة، ودعاؤه لهم بالهداية، وإصلاح البال، وذلك كله غاظ للشیطان، محزن له، فتشميت المؤمن بغیظ عدوه وحزنه وكآبته، فسمى الدعاء له بالرحمة تشميتاً له، لما فى ضمنه من شماتته بعدوه، وهذا معنى لطيف إذا تنبه له العاطسُ والمشمّت، انتفعا به، وعظمت عندهما منفعة نعمة العطاس فى البدن والقلب، وتبين السرُّ فى محبة الله له، فَلَلهُ الحمدُ الذى هو أهله كما ينبغى لكريم وجهه وعزّ جلاله .

فصل

وكان من هديه - ﷺ - فى العطاس ما ذكره أبو داود والترمذى، عن أبى هريرة: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَطَسَ، وَضَعَ يَدَهُ أَوْ ثَوْبَهُ عَلَى فِيهِ، وَخَفَضَ، أَوْ غَضَّ بِهِ صَوْتَهُ ^(١) قال الترمذى: حديث صحيح .

ويذكر عنه - ﷺ - : أَنَّ التَّثَاؤْبَ الشَّدِيدَ، وَالْعَطَسَةَ الشَّدِيدَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ ^(٢) .

ويذكر عنه: أَنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالتَّثَاؤْبِ وَالْعَطَاسِ ^(٣) .

(١) صحيح. رواه أحمد (٤٣٩/٢) وأبو داود (٥٠٢٩) والترمذى (٢٨٩٣) والبخارى فى «شرح السنة» (٣١٤/١٢) وابن السنّى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٦٥). ورواه الحاكم (٢٦٤/٤) بلفظ «إذا عطس أحدكم فليضع كفيه على وجهه وليخفض صوته» وصححه ووافقه الذهبى وهو من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٢) ضعيف. رواه ابن السنّى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٦٤) من حديث أم سلمة رضى الله عنها .

(٣) ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً. رواه ابن السنّى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٦٧) من حديث عبد الله بن الزبير رضى الله عنه، وفى سنده على بن عروة، وهو متروك كما فى «التقريب» (٤١/٢) وقال ابن حبان: يضع الحديث، وكذب صالح جزرة .

وصح عنه: أنه عطسَ عنده رجلٌ، فقال له: «يَرْحَمُكَ اللَّهُ». ثُمَّ عَطَسَ أُخْرَى، فقال: «الرَّجُلُ مَرْكُومٌ». هذا لفظ مسلم أنه قال فى المرة الثانية، وأما الترمذى: فقال فيه عَنْ سلمة بن الأكوع: عَطَسَ رجلٌ عند رسول الله ﷺ وأنا شاهد، فقال رسول الله ﷺ: «يَرْحَمُكَ اللَّهُ»، ثُمَّ عَطَسَ الثَّانِيَةَ والثَّالِثَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا رَجُلٌ مَرْكُومٌ»^(١). قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

وقد روى أبو داود عن سعيد بن أبى سعيد، عن أبى هريرة موقوفاً عليه: «شَمَّتْ أَخَاكَ ثَلَاثًا، فَمَا زَادَ، فَهُوَ زُكَّامٌ»^(٢).

وفى رواية عن سعيد، قال: لا أعلمه إلا أنه رفع الحديث إلى النبى ﷺ بمعناه. قال أبو داود: رواه أبو نعيم، عن موسى بن قيس، عن محمد ابن عجلان، عن سعيد، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ. . انتهى.

وموسى بن قيس هذا الذى رفعه هو الحضرمى الكوفى يُعرف بعصفور الجنة. قال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم الرازى: لا بأس به.

وذكر أبو داود، عن عبيد بن رفاعة الزرقى، عن النبى ﷺ، قال: «تُشَمَّتُ الْعَاطِسُ ثَلَاثًا، فَإِنْ شَنَّتْ، فَشَمَّتُهُ، وَإِنْ شَنَّتْ فَكُفَّ»^(٣)، ولكن له علتان، إحداهما: إرساله، فإن عبيداً هذا ليست له صحبة، والثانية: أن فيه أبا خالد يزيد بن عبد الرحمن الدالانى، وقد تكلم فيه.

وفى الباب حديث آخر، عن أبى هريرة يرفعه: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُشَمِّتْهُ جَلِيسُهُ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَهُوَ مَرْكُومٌ، وَلَا تُشَمِّتُهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ»^(٤)، وهذا الحديث هو حديث أبى داود الذى قال فيه: رواه أبو نعيم، عن موسى بن قيس، عن محمد بن عجلان، عن سعيد، عن أبى هريرة، وهو حديث حسن.

(١) رواه مسلم (٧٣٤٥) وأحمد (٤٦/٤) وأبو داود (٥٠٣٧) والترمذى (٢٧٤٣) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٢٣) وابن ماجه (٣٧١٤).

(٢) حسن. رواه أبو داود (٥٠٣٤) والبخارى فى «الادب المفرد» (٩٣٩) موقوفاً على أبى هريرة رضى الله عنه. رواه (٥٠٣٥) مرفوعاً إلى النبى ﷺ وسنده حسن.

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (٥٠٣٦) من حديث عبيد بن رفاعة الزرقى عن النبى ﷺ. ورفاعة هذا ليست له صحبة، فالحديث مرسل. وابته الراوية عنه، وهى حميلة أو عبيدة مقبولة كما فى «التقريب» (٥٩٥/٢) وزيد بن عبد الرحمن الدالانى، أبو خالد: يخطئ كثيراً، وكان يدلّس كما فى «التقريب» (٤١٦/٢).

(٤) حسن. رواه أبو داود (٥٠٣٥) وابن السنّى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٥٠، ٢٥١) وانظر «الصحيحة» (١٣٣٠).

فإن قيل: إذا كان به زُكام، فهو أولى أن يُدعى له ممن لا عِلَّةَ به؟ قيل: يُدعى له كما يُدعى للمريض، ومَن به داء ووجع.

وأما سُنَّةُ العطاس الذي يُحبه الله، وهو نعمة، ويدلُّ على خِفةِ البدن، وخروج الأبخرة المحتقنة، فإِنما يكون إلى تمام الثلاث، وما زاد عليها يُدعى لصاحبه بالعافية.

وقوله في هذا الحديث: «الرَّجُلُ مَزْكُومٌ» تنبيه على الدعاء له بالعافية، لأن الزكمة عِلَّةٌ، وفيه اعتذار من ترك تشميته بعد الثلاث، وفيه تنبيهٌ له على هذه العِلَّةَ ليتداركها ولا يهملها، فيصعُبَ أمرُها، فكلامه - صلى الله عليه وسلم - كله حكمة ورحمة، وعلم وهدى.

وقد اختلف الناس في مسألتين: إحداهما: أن العطاسَ إذا حَمَدَ الله، فسمعه بعضُ الحاضرين دون بعض، هل يُسَنُّ لمن لم يسمعه تشميتُهُ؟ فيه قولان، والأظهر: أنه يُشمته إذا تحقَّق أنه حَمَدَ الله، وليس المقصودُ سماعَ المِشْمَتِ للحمد، وإِنما المقصودُ نفسُ حمده، فمتى تحقَّق ترتب عليه التشميتُ، كما لو كان المِشْمَتُ أخرسَ، ورأى حركةَ شفثيه بالحمد. والنبي ﷺ قال: «فإن حَمَدَ الله، فشمِّتوه» هذا هو الصواب.

الثانية: إذا ترك الحمد، فهل يُستحبُّ لمن حضره أن يذكِّره الحمد؟ قال ابن العربي: لا يذكِّره، قال: وهذا جهل من فاعله. وقال النووي: أخطأ من زعم ذلك، بل يذكِّره، وهو مروى عن إبراهيم النخعي. قال: وهو من باب النصيحة، والأمر بالمعروف، والتعاون على البرِّ والتقوى، وظاهر السُّنَّةِ يقوى قول ابن العربي لأنَّ النبي ﷺ لم يُشمِّت الذي عَطَسَ وَلَمْ يَحْمَدِ الله، ولم يذكِّره، وهذا تعزيز له، وحرمانُ لبركة الدعاء لَمَّا حرم نفسه بركة الحمد، فنسى الله، فصرف قلوب المؤمنين وألستهم عن تشميته والدعاء له، ولو كان تذكيره سُنَّةً، لكان النبي ﷺ أولى بفعلها وتعليمها، والإعانة عليها.



فصل

كيف يشمت الذمى إذا عطس فحمد الله

وصح عنه - ﷺ - : « أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا يَتَعَاطِسُونَ عِنْدَهُ، يَرْجُونَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ، فكَانَ يَقُولُ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِالْكُمِ »^(١).



فصل

فى هديه ﷺ فى اذكار السفر و آدابه

صح عنه - ﷺ - أنه قال: « إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي، وَعَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَأَقْدِرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، وَبَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُهُ شَرًّا لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي، وَعَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَأَقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ » قال: وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ، قال: رواه البخارى^(٢).

فعوض رسول الله ﷺ أمته بهذا الدعاء، عما كان عليه أهل الجاهلية من زجر الطير والاستسقام بالأزلام الذى نظيره هذه القرعة التى كان يفعلها إخوان المشركين، يطلبون بها علم ما قسم لهم فى الغيب، ولهذا سُمى ذلك استقساماً، وهو استفعال من القسم، والسين فيه للطلب، وعوضهم بهذا الدعاء الذى هو توحيد وافتقار،

(١) صحيح. رواه أحمد (٤٠٠/٤، ٤١١) وأبو داود (٥٠٣٨) والترمذى (٢٧٣٩) والبخارى فى «الآداب المفردة» (٩٤٠) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٣٣) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٦٢) والحاكم (٢٦٨/٤) من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه. قال الترمذى: حسن صحيح..

(٢) رواه البخارى (١١٦٦) وأحمد (٣/٣٤٤) وأبو داود (١٥٣٨) والترمذى (٤٨٠) والنسائى (٨٠/٦) وابن ماجه (١٣٨٣) من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه.

وعبوديةً وتوكلٌ، وسؤالٌ لمن بيده الخيرُ كُلُّهُ، الذى لا يأتى بالحسنات إلا هو، ولا يصرفُ السيئات إلا هو، الذى إذا فتح لعبده رحمة لم يستطع أحدٌ حبسها عنه، وإذا أمسكها لم يستطع أحدٌ إرسالها إليه من التطيرِ والتنجيمِ، واختيارِ الطالع ونحوه .
فهذا الدعاءُ، هو الطالعُ الميمونُ السعيد، طالعُ أهل السعادة والتوفيق، الذين سبقت لهم من الله الحسنى، لا طالعُ أهل الشك والشقاء والخذلان، الذين يجعلون مع الله إلهاً آخر، فسوف يعلمون .

فتضمن هذا الدعاءُ الإقرار بوجوده سبحانه، والإقرارَ بصفات كماله من كمال العلم والقُدرة والإرادة، والإقرار بربوبيته، وتفويضَ الأمر إليه، والاستعانة به، والتوكلُ عليه، والخروجُ من عهدة نفسه، والتبرُّى من الحول والقوة إلا به، واعترافُ العبد بعجزه عن علمه بمصلحة نفسه وقدرته عليها، وإرادته لها، وأن ذلك كُلُّه بيد وليه وافرطه وإلهه الحق .

وفى « مسند الإمام أحمد » من حديث سعد بن أبى وقاص، عن النبى ﷺ أنه قال: « مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ اسْتِخَارَةُ اللَّهِ وَرِضَاهُ بِمَا قَضَى اللَّهُ، وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ تَرْكُ اسْتِخَارَةِ اللَّهِ، وَسَخَطُهُ بِمَا قَضَى اللَّهُ » (١) .

فتأمل كيف وقع المقدور مكتنفاً بأمرين: التوكل الذى هو مضمون الاستخارة قبله، والرضا بما يقضى الله له بعده، وهما عنوان السعادة . وعنوان الشقاء أن يكتنفه تركُ التوكل والاستخارة قبله، والسخط بعده، والتوكل قبل القضاء .

فإذا أبرم القضاء وتم، انتقلت العبودية إلى الرضا بعده، كما فى «المسند»، وزاد النسائى فى الدعاء المشهور: « وَأَسْأَلُكَ الرِّضَا بَعْدَ الْقَضَاءِ » . وهذا أبلغ من الرضا بالقضاء، فإنه قد يكون عزماً فإذا وقع القضاء، تنحل العزيمة، فإذا حصل الرضا بعد

(١) ضعيف. رواه أحمد (١٦٨/١) والترمذى (٢١٥١) والحاكم (٥١٨/١) من حديث سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه . وفى سنده محمد بن أبى حميد، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (١٥٦/٢) وقال الترمذى عقب الحديث: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبى حميد، ويقال له أيضاً حماد بن أبى حميد، وهو إبراهيم المدينى، وليس هو بالقوى عند أهل الحديث: وقال الحاكم: صحيح الإسناد! ووافقه الذهبى!! وهذا من أوهامهما رحمهما الله تعالى، فإن الذهبى نفسه هو القائل فى محمد بن أبى حميد هذا: ضعفه، وساق له هذا الحديث: «ميزان الاعتدال» (٣/٥٣١) .

القضاء، كان حالاً أو مقاماً .

والمقصود أن الاستخارة تَوَكَّلُ على الله وتفويضُ إليه، واستقسامُ بقدرته وعلمه، وحسن اختياره لعبده، وهى من لوازم الرضا به رباً، الذى لا يذوق طعم الإيمان من لم يكن كذلك، وإن رضى بالمقدور بعدها، فذلك علامةُ سعادته .

وذكر البيهقى وغيره، عن أنس رضى الله عنه قال: لم يُرد النبي ﷺ سَفَرًا قط إلا قال حين ينهض من جلوسه: « اللَّهُمَّ بِكَ انْتَشَرْتُ، وَإِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ، وَبِكَ اعْتَصَمْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ ثَقْنِي، وَأَنْتَ رَجَانِي، اللَّهُمَّ اكْفِنِي مَا أَهَمَّنِي وَمَا لَا أَهْتَمُّ لَهُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي . عَزَّ جَارُكَ، وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، اللَّهُمَّ زَوِّدْنِي التَّقْوَى، وَاعْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَجِّهْنِي لِلْخَيْرِ أَيْنَمَا تَوَجَّهْتُ »^(١)، ثم يخرج .



فصل

فى هديه ﷺ إذا ركب راحلته مسافرا

وكان إذا ركب راحلته، كَبَّرَ ثلاثاً، ثم قال: « سُبْحَانَ الَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَذَا، وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ » . ثم يقول: « اللَّهُمَّ إِنِّى أَسْأَلُكَ فى سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فى السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فى الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ اصْحَبْنَا فى سَفَرِنَا، وَاخْلُفْنَا فى أَهْلِنَا » . وإذا رجع قالهنَّ وزاد فيهنَّ: « أَيُّوبُ نَائِبُونَ، عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ »^(٢) .

وذكر أحمد عنه ﷺ أنه كان يقول: « أَنْتَ الصَّاحِبُ فى السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فى الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الضَّبَّةِ فى السَّفَرِ وَالْكَأَبَةِ فى الْمُنْقَلَبِ، اللَّهُمَّ اقْبِضْ لَنَا

(١) ضعيف. رواه أبو يعلى (٢٧٧٠) والطبرانى فى «الدعاء» (٨٠٥). وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٩٥) والبيهقى (٢٥٠/٥) وفى سنده عمر بن المساور قال البخارى: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف «ميزان الاعتدال» (٢٢٣/٣) والحسن البصرى مدلس وقد عتقته.

(٢) رواه مسلم (٣٢١٧) وزيد داود (٢٥٩٩) والترمذى (٣٤٤٧) من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

الأرض، وهَوْنٌ عَلَيْنَا السَّفَرُ»، وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُوعَ قَالَ: «أَيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ»، وَإِذَا دَخَلَ أَهْلُهُ قَالَ: «تَوْبًا تَوْبًا، لِرَبِّنَا أَوْبًا، لَا يُغَادِرُ عَلَيْنَا حَوِيًّا»^(١).

وفى «صحيح مسلم»: أنه كان إذا سافر يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُتَقَلِّبِ، وَمِنْ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكُورِ، وَمِنْ دَعْوَةِ الْمُظْلُومِ، وَمِنْ سُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ»^(٢).



فصل

فى جامع سفره ﷺ

وكانَ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الرُّكَّابِ لِرُكُوبِ دَابَّتِهِ، قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ»، فَإِذَا اسْتَوَى عَلَى ظَهْرِهَا، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» - ثَلَاثًا - «اللَّهُ أَكْبَرُ» - ثَلَاثًا، ثُمَّ يَقُولُ: «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا، وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ» - ثُمَّ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» - ثَلَاثًا - «اللَّهُ أَكْبَرُ» ثَلَاثًا، ثُمَّ يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» - ثَلَاثًا، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، سُبْحَانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاعْفُ

(١) ضعيف . رواه أحمد (٢٩٩، ٢٥٦/١ - ٣٠٠) وأبو يعلى (٢٣٥٣) والطبرانى «الكبير» (٢٨٠/١١) برقم (١١٧٣٥) وفى «الأوسط». (١٥٢٨) طه الحريمين) وفى الدعاء (٨٠٩) وابن أبى شيبة (٣٥٨/١٠)، ٣٥٩، ٥١٧/١٢) وابن حبان (٢٧١٦ احسان). والبيهقى (٢٥٠/٥) وهو من طريق أبى الأحوص عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنهما، ورواية سماك عن عكرمة مضطربة وقد تغير بأخرة، فكان ربما يلحق، وقال الحافظ فى «التقريب» (٣٣٢/١) والضنية - بضم الضاد وكسرها، مع سكون الباء، وفتح النون - قال ابن الأثير: «ما تحت يدك من مال وعيال، ومن تلزمك نفقته. سموا ضنية لأنهم من ضبن من يعولهم. والضبن - بكسر الضاد -: ما بين الكشح والإبط، تعوذ بالله من العيال فى مظنة الحاجة وهو السفر. وقيل: تعوذ من صحبة من لاغناء فيه ولا كفاية من الرفاق، وإنما هو كل وعيال على من يرافقه» وثوبا: أى توباً راجعاً مكرراً. وأوباً، يقال: آب أوباً فهو آيب، أى رجع، والجوب: الإثم.

(٢) رواه مسلم (٣٢١٨) كتاب الحج، باب: ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره. والترمذى فى «الدعوات» (٣٤٣٩) باب: ما يقول إذا خرج مسافراً. وابن ماجه فى «الدعاء» (٣٨٨٨) باب: ما يدعو به الرجل إذا سافر. ومعنى «الحور بعد الكور» قال المازرى: معناه أعوذ بك من الرجوع عن الجماعة بعد أن كنا فيها، يقال: كار عمامته إذا لفها، وحارها إذا نقضها، وقيل: نعوذ بك من أن تفسد أمورنا بعد صلاحها كفساد العمامة بعد استقامتها على الرأس. أ هـ من شرح النووى على صحيح مسلم.

لى، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»^(١).

وكانَ إِذَا ودَّعَ أَصْحَابَهُ فى السَّفرِ يَقُولُ لِأَحَدِهِمْ: «أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ، وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ»^(٢).

وجاءَ إليه رجلٌ وقال: يا رسولَ اللَّهِ: إِنِّى أُرِيدُ سَفَرًا، فَزَوِّدْنِى . فقال: «زَوِّدَكَ اللَّهُ التَّقْوَى» . قال: زِدْنِى . قال: «وَعَفَّرَ لَكَ ذَنْبَكَ» . قال: زِدْنِى . قال: «وَيَسِّرْ لَكَ الْخَيْرَ حَيْثُمَا كُنْتَ»^(٣).

وقال له رجل: إِنِّى أُرِيدُ سَفَرًا، فقال: «أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ»، فلمَّا وَلَّى، قال: «اللَّهُمَّ أَزْوَاجَ الْأَرْضِ، وَهَوْنٌ عَلَيْهِ السَّفَرُ»^(٤).

وكانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، إِذَا عَلَوْا الشَّايَا، كَبَّرُوا، وَإِذَا هَبَطُوا، سَبَّحُوا، فَوَضَعَتِ الصَّلَاةُ عَلَى ذَلِكَ^(٥).

وقال أنس: كانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَلَا شَرْفًا مِنَ الْأَرْضِ، أَوْ نَشَزَا قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ

(١) حسن. رواه أحمد (١، ٩٧، ١١٥، ١٢٨) وأبو داود (٢٦٠٢) والترمذى (٣٤٤٦) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٠٦) وابن السنى «عمل اليوم والليلة» (٤٩٦) وعبد الرزاق فى «المصنف» (١٠٠/٧٨٢) والطبرانى فى «الدعاء» (٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥) وابن حبان (٢٦٩٧-٢٦٩٨ إحصان) وأبو يعلى (٥٦٨) والبراز (٧٧٣) والطيالسى (١٣٢) والحاكم (٩٨/٢ - ٩٩).

(٢) حسن. رواه أحمد (٢/٧٢، ٢٥، ٣٨، ١٣٦، ٣٥٨) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩) والترمذى (٣٤٤٢، ٣٤٤٣) وابن ماجه (٢٨٣٦) وابن حبان (٢٦٩٣، إحصان) والحاكم (٩٧/٢) من حديث ابن عمر رضى الله عنها. وانظر «الصحيحه» (١٤).

(٣) حسن. رواه الترمذى (٣٤٤٤) والحاكم (٩٧/٢) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

(٤) حسن. رواه أحمد (٢/٣٢٥، ٣٣١، ٤٤٣، ٤٧٦) وابن أبى شيبه (١٢/٥١٧) وابن خزيمة (٢٥٦١) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٠٥) والترمذى (٣٤٤٥) وابن ماجه (٢٧٧١) وابن حبان (٢٦٩٢ - إحصان) والحاكم (٩٨/٢) والبيهقى (٥/٢٥١) والبيهقى فى «شرح السنة» (١٣٤٦) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٠١، ٥٢٠) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٥) صحيح. دون قوله: فوضعت الصلاة على ذلك. رواه أبو داود (٢٥٩٩) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

وزاد ابن جريج فى الحديث جملة «فوضعت الصلاة على ذلك» والحديث رواه أيضاً مسلم (٣٢١٧) دون قوله: وكان النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ إِذَا عَلَوْ الشَّايَا كَبَّرُوا وَإِذَا هَبَطُوا سَبَّحُوا.

الشَّرَفُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ، وَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى كُلِّ حَمْدٍ»^(١).

وكان سيره في حَجَّه العَنَقَ، فإذا وَجَدَ فجوةً، رَفَعَ السَّيْرَ فوقَ ذلكَ، وكان يقول: « لا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رَفَقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ »^(٢).

وكان يكره للمسافر وحده أن يسير بالليل، فقال: « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا سَارَ أَحَدٌ وَحْدَهُ بِلَيْلٍ »^(٣).

بل كان يكره السفرَ للواحد بلا رفقة، وأخبر: « أَنَّ الْوَاحِدَ شَيْطَانٌ وَالْاِثْنَانِ شَيْطَانَانِ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ »^(٤).

وكان يقول: « إِذَا نَزَلَ أَحَدُكُمْ مَنْزِلًا فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْهُ »^(٥).

ولفظ مسلم: « مَنْ نَزَلَ ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ »^(٦).

وذكر أحمد عنه أنه كان إذا غزاً أو سافر، فَأَدْرَكَهُ اللَّيْلُ، قال: « يَا أَرْضُ رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ وَشَرِّ مَا فِيكَ، وَشَرِّ مَا خُلِقَ فِيكَ، وَشَرِّ مَا دَبَّ عَلَيْكَ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ كُلِّ أَسَدٍ وَأَسُودٍ، وَحَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ، وَمِنْ شَرِّ سَاكِنِ الْبَلَدِ،

(١) ضعيف. رواه أحمد (١٢٧/٣)، (٢٣٩) وفي سننه زياد بن عبد الله النميري. وهو ضعيف كما في «التقريب» (٢٦٩/١) وعماره بن زاذان كثير الخطأ كما في «التقريب» (٤٩/٢).

(٢) رواه مسلم (٥٤٤٢) كتاب اللباس، باب: كراهة الكلب والجرس في السفر. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٢٩٩٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) حسن. رواه أحمد (١٨٦/٢)، (٢١٤) ومالك في «الموطأ» (٣٥/٩٧٨/٢) وأبو داود (٢٦٠٧) والترمذي (١٦٧٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٥) رواه مسلم (٦٧٤٩) كتاب الدعوات. باب: في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء. من حديث خولة بنت حكيم السلمية رضي الله عنها.

(٦) رواه مسلم (٦٧٤٨) وأحمد (٣٧٧/٦)، (٣٧٨) ومالك في «الموطأ» (٩٧٨/٢) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٦٠) وعبد الرزاق (١٦٦/٥) والترمذي (٣٤٣٧) وابن ماجه (٣٥٤٧) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٣٣) والبيهقي (٢٥٣/٥) من حديث خولة بنت حكيم السلمية رضي الله عنها.

وَمِنْ شَرِّ وَالِدٍ، وَمَا وَلَدَ» (١).

وكان يقول: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخَصْبِ، فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ، فَبَادِرُوا نَفْيَهَا». وفى لفظ: «فَاسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَسْتُمْ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ، فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ وَمَاوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ» (٢).

وكان إذا رأى قرية يريد دخولها قال حين يراها: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلَنَ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلَنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلَنَ، وَرَبَّ الرِّيحِ وَمَا ذَرَبَنَ، إِنَّا نَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَخَيْرَ أَهْلِهَا، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا» (٣).

وكان إذا بدا له الفجر فى السفر، قال: «سَمِعَ سَامِعٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ بَلَاتِهِ عَلَيْنَا، رَبَّنَا صَاحِبِنَا وَأَفْضَلُ عَلَيْنَا عَائِذًا بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ» (٤).

وكان ينهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، مخافة أن يناله العدو (٥).

وَكَانَ يَنْهَى الْمَرْأَةَ أَنْ تُسَافِرَ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ، وَلَوْ مَسَافَةً بَرِيدٍ (٦).

(١) ضعيف. رواه أحمد (٣٢/٢) و (١٢٤/٣) وأبو داود (٢٦٠٣) والمزى فى «تهذيب الكمال» (٣٣٢/٩) والحاكم (١٠٠/٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه. وفى سنده الزبير بن الوليد الشامى، وهو مقبول كما فى «التقريب» (٢٥٩/١).

(٢) رواه مسلم (٤٨٧٦، ٤٨٧٧) كتاب الجهاد، باب: مراعاة مصلحة الدواب فى السير والنهى عن التعريس فى الطريق. وأحمد (٣٣٧/٢)، والترمذى (٢٨٥٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٣) حسن. رواه النسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٤٤) وابن خزيمة (٢٥٦٥) والطبرانى فى «الكبير» (٧٢٩٩) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٥٢٥) وابن حبان (٢٧٠٩) إحصان) والحاكم (٤٤٦/١، ١٠٠/٢ - ١٠١) والبيهقى (٢٥٢/٥) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٣١٢/٢) و (٢١٥/٣) والدولابى فى «الكنى» (٢٥/١) من حديث صهيب رضى الله عنه.

(٤) رواه مسلم (٦٦٦٩) كتاب الدعوات، باب: التعوذ من شر ما عمل، ومن شر ما لم يعمل. وأبو داود (٥٠٨٦) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٥) رواه البخارى (٢٩٩٠) ومسلم (٤٧٥٦، ٤٧٥٧) وأبو داود (٢٦١٠) وابن ماجه (٢٨٧٩، ٢٨٨٠) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

(٦) صحيح. رواه ابن خزيمة (٢٥٢٦) وابن حبان (٢٧٢٧ - إحصان) والبيهقى (١٣٩/٣) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ بَرِيدًا إِلَّا مَعَ ذَى مَحْرَمٍ» والبريد: مسيرة نصف يوم.

وَكَانَ يَأْمُرُ الْمُسَافِرَ إِذَا قَضَى نَهْمَتَهُ مِنْ سَفَرِهِ، أَنْ يُعَجِّلَ الْأَوْبَةَ إِلَى أَهْلِهِ ^(١).

وَكَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ سَفَرِهِ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَيُّونَ تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» ^(٢).

وَكَانَ يَنْهَى أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا إِذَا طَالَتْ غَيْبَتُهُ عَنْهُمْ ^(٣).

وفى «الصحيحين»: كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا يَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ غُدُوَةً أَوْ عَشِيَّةً ^(٤).

وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ يُلْقَى بِالْوِلْدَانِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) رواه البخارى (١٨٠٤) ومسلم (٤٨٧٨) وأحمد (٢٣٦/٢، ٤٤٥، ٤٩٦) ومالك فى الموطأ (٢/ ٣٩/٩٨٠) وابن ماجه (٢٨٨٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) رواه البخارى (١٧٩٧) ومسلم (٣٢٢٠) وأحمد (٦٣/٢) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

(٣) رواه البخارى (٥٢٤٤) ومسلم (٤٨٨٤) وأبو داود (٢٧٧٧) من حديث جابر رضى الله عنه بلفظ «نهى رسول الله ﷺ إذا أطال الرجل الغيبة أن يأتى أهله طروقاً» ورواه البخارى (٥٢٤٣) ومسلم (٤٨٨٥) وأبو داود (٢٧٧٦) عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ أن يطرُق الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يلتبس عثراتهم وروى البخارى ومسلم عن جابر رضى الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ فى غزاة فمنا قدمنا المدينة ذهبنا لندخل فقال: «امهلوا حتى ندخل ليلاً (أى عشاء) كى تمتشط الشعنة وتستحد المغيبة» وفى لفظ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قدم أحدكم ليلاً فلا يأتين أهله طروقاً حتى تستحد المغيبة وتمشط الشعنة» قال النووى: الطروق بضم الطاء هو الإتيان فى الليل، وكل آت فى الليل فهو طارق، ومعنى تستحد المغيبة: أى تزيل شعر عانتها والمغيبة التى غاب زوجها، ومعنى يتخونهم: يظن خيانتهم، ويكشف أستارهم، ويكشف هل خانوا أم لا.

ومعنى هذه الروايات كلها أنه يكره لمن طال سفره أن يقدم على امرأته ليلاً بغتة فإما من كان سفره قريباً فتوقع امرأته إتيانه ليلاً فلا بأس، كما قال فى إحدى، هذه الروايات «إذا أطال الرجل المغيبة» وإذا كان فى قفل عظيم أو عسكر ونحوهم واشتهر قدومهم ووصولهم وعلمت امرأته وأهله أنه قادم معهم، وأنهم الآن داخلون فلا بأس بقدومه متى شاء لزوال المعنى الذى نهى بسببه، فإن المراد أن يتأهبوا وقد حصل ذلك ولم يقدم بغتة، ويؤيد ما ذكرناه ما جاء فى الحديث الآخر «امهلوا حتى ندخل ليلاً أى عشاء كى تمتشط الشعنة وتستحد المغيبة» فهذا صريح فيما قلناه، وهو مفروض فى أنهم أرادوا الدخول فى أوائل النهار بغتة، فأمرهم بالصبر إلى آخر النهار ليبلغ قدومهم إلى المدينة وتأتب النساء وغيرهم. والله أعلم.

(٤) رواه البخارى (١٨٠٠) ومسلم (٤٨٧٩) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

جعفر: وإنه قدِمَ مرَّةً من سفر، فسُقِيَ بى إليه، فحَمَلَنى بَيْنَ يَدَيْهِ، ثم جِئَ بِأَحَدِ ابْنِي فاطمة، إما حَسَنَ وإما حُسَيْنَ، فأردفه خلفه، قال: فدخلنا المدينةَ ثلاثةً على دابةٍ (١).

وكان يعتنق القَادِمَ من سَفَرِهِ، ويُقبِّله إذا كَانَ من أهله. قال الزهرى: عن عروة، عن عائشة: قدِمَ زيدُ بنُ حارثةَ المدينةَ، ورسولُ اللَّهِ ﷺ فى بيتى، فأتاه، ففَرَعَ البابَ، فقامَ إليه رسولُ اللَّهِ ﷺ عُرِيَانَا يَجُرُّ ثَوْبَهُ، واللَّهُ ما رأيته عُرِيَانَا قَبْلَهُ ولا بَعْدَهُ، فاعتنقَهُ وَقَبَّلَهُ (٢).

قالت عائشة: لما قدِمَ جعفرُ وأصحابه، تلقاه النبي ﷺ، فقبلَ ما بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَأَعْتَنَقَهُ (٣).

قال الشعبى: وكان أصحابُ رسولِ اللَّهِ ﷺ إذا قدِمُوا من سَفَرٍ، تَعَانَقُوا (٤).
وكانَ إذا قدِمَ من سَفَرٍ، بدأَ بِالمَسْجِدِ، فَرَكَعَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ (٥).



فصل

فى هديه ﷺ فى اذكار النكاح

ثبت عنه - ﷺ - أنه علَّمهم خطبةَ الحاجة: «الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ،

(١) رواه مسلم (٦١٥١) كتاب الفضائل، باب فضائل عبد الله بن جعفر وأبو داود (٢٥٦٦) وابن ماجه فى (٣٧٧٣).

(٢) ضعيف. رواه الترمذى (٢٧٣٢) وفى سننه يحيى بن محمد بن عباد الشجرى، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٥٧/٢) ومحمد بن إسحاق مدلس وقد عنعنه. وإبراهيم بن يحيى لى الحديث كما فى «التقريب» (٤٥/٦) وقال الذهبى فى «الميزان» (٤٠٧/٤): هذا حديث منكر، تفرد به إبراهيم عن أبيه.

(٣) ضعيف. رواه البغوى فى «معجم الصحابة» كما فى «الفتح» (٦٢/١١) وقال الحافظ ابن حجر: فى سننه محمد ابن عبد الله بن عبيد بن عمير وهو ضعيف.

(٤) ضعيف. لإرساله. رواه أبو داود (٥٢٢٠).

(٥) رواه البخارى (٤٤١٨) ومسلم (١٦٢٩) وأبو داود (٢٧٨١) والنسائى (٥٣/٢) من حديث كعب بن مالك رضى الله عنه.

مَنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،
ثُمَّ يَقْرَأُ الْآيَاتِ الثَّلَاثَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧) يُصْلِحْ
لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (١) [الأحزاب:
٧٠، ٧١].

قال شعبة: قلت لأبي إسحاق: هذه فى خطبة النكاح، أو فى غيرها؟ قال: فى
كل حاجة.

وقال: «إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً، أَوْ خَادِمًا، أَوْ دَابَّةً، فَلْيَاخُذْ بِنَاصِيَتِهَا، وَلْيَدْعُ اللَّهَ
بِالْبَرَكَةِ، وَيُسَمِّيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا، وَخَيْرَ مَا جُبِلَتْ
عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ» (٢).

وكان يقول للمتزوج: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِى
خَيْرٍ» (٣).

وقال: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ،
وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يَقْدَرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِى ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا» (٤).



(١) حسن. رواه الترمذى (١١٠٥) وأبو داود (٢١١٨) والنسائى (٨٩/٦) وابن ماجه (١٨٩٢) من حديث ابن مسعود
رضى الله عنه

(٢) حسن. رواه أبو داود (٢١٦٠) وابن ماجه (١٩١٨) والبخارى فى «خلق أفعال العباد» (ص ٧٧) والحاكم
(١٨٥/٢) والبيهقى (١٤٨/٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

(٣) صحيح. رواه أحمد (٢٨١/٢) وأبو داود (٢١٣١) والترمذى (١٠٩١) وابن ماجه (١٩٠٥) من حديث أبى
هريرة رضى الله عنه.

(٤) رواه البخارى (٥١٦٥) ومسلم (٣٤٧٠) وأبو داود (٢١٦١) والترمذى (١٠٩٢) والنسائى فى «عشرة النساء»
(ص ٥٥) وابن ماجه (١٩١٩) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

فصل

فِي هَدْيِهِ ﷺ فِيمَا يَقُولُ مَنْ رَأَى

مَا يُعْجِبُهُ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ

يُذَكِّرُ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: « مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً فِي أَهْلٍ، وَلَا مَالٍ، أَوْ وَلَدٍ، فَيَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَيَرَى فِيهِ آفَةً دُونَ الْمَوْتِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ » [الكهف: ٣٩] ^(١).



فصل

فِيمَا يَقُولُ مَنْ رَأَى مُبْتَلًى

صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « مَا مِنْ رَجُلٍ رَأَى مُبْتَلًى فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا، إِلَّا لَمْ يَنْصِبْهُ ذَلِكَ الْبَلَاءُ كَانِنًا مَا كَانَ » ^(٢).



فصل

فِيمَا يَقُولُهُ مَنْ لَحِقَتْهُ الطَّيْرَةُ

ذُكِرَ عَنْهُ - ﷺ - أَنَّهُ ذُكِرَتْ الطَّيْرَةُ عِنْدَهُ، فَقَالَ: « أَحْسَنُهَا الْقَالَ وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا، فَإِذَا رَأَيْتَ مِنَ الطَّيْرِ مَا تَكْرَهُ فَقُلْ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ

(١) ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٢٦١) ط الحرمين. وفي «الصغير» (٢١٢/١) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٥٧) والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣٣٢) وقال الهيثمي في «المجمع» (١٤٣/١٠) رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه عبد الملك بن زرارة وهو ضعيف.

(٢) حسن لغیره. رواه الترمذی (٣٤٩٢) وابن ماجه (٣٨٩٢) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٠٨) وفي سنده عمرو بن دينار وهو ضعيف كما في «التقريب» (٦٩/٢) ولكن للحديث عند الترمذی (٣٤٩٣) عن أبي هريرة وقال حسن غريب.

إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ» ^(١).

وَكَانَ كَعَب يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ، وَلَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا رَبَّ غَيْرُكَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لِرَأْسِ التَّوَكُّلِ، وَكَتَزُ الْعَبْدِ فِي الْجَنَّةِ، وَلَا يَقُولُهُنَّ عَبْدٌ عِنْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَمْضِي إِلَّا لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ».



فصل

فيما يقوله من رأى في منامه ما يكرهه

صَحَّ عَنْهُ - ﷺ -: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَمَنْ رَأَى رُؤْيَا يَكْرَهُ مِنْهَا شَيْئًا، فَلْيَنْفُثْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ، وَلَا يُخْبِرُ بِهَا أَحَدًا. وَإِنْ رَأَى رُؤْيَا حَسَنَةً، فَلْيَسْتَبْشِرْ، وَلَا يُخْبِرُ بِهَا إِلَّا مَنْ يُحِبُّ» ^(٢).

وَأَمَرَ مَنْ رَأَى مَا يَكْرَهُهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ ^(٣)، وَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ.

فَأَمَرَهُ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ: أَنْ يَنْفُثَ عَنْ يَسَارِهِ، وَأَنْ يَسْتَعِذَّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَأَنْ لَا يُخْبِرَ بِهَا أَحَدًا، وَأَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَقُومَ يُصَلِّيَ، وَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ، لَمْ تَضُرَّهُ الرُّؤْيَا الْمَكْرُوهَةُ، بَلْ هَذَا يَدْفَعُ شَرَّهَا ^(٤).

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٣٩١٩) من حديث عروة بن عامر وفي سنده حبيب بن أبي ثابت وهو مدلس وقد عنعنه، وعروة بن عامر مختلف في صحبته فقال الماوردي: له صحبة. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. وقال المزني: لا صحبة له.

(٢) رواه البخاري (٥٧٤٧) ومسلم (٥٧٩٣) واللفظ له. وأبو داود (٥٠٢١) والترمذي (٢٢٧٧) وابن ماجه (٣٩٠٩) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم (٥٧٩٥) وأبو داود (٥٠٢٢) وابن ماجه (٣٩٠٨) من حديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يَكْرَهُهَا فَلْيَصِقْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثَلَاثًا، وَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ».

(٤) رواه مسلم (٥٧٩٦) وأبو داود (٥٠١٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال: «الرؤيا على رجل طائر ما لم تُعبر، فإذا عبرت، وقعت، ولا يقصها إلا على وادٍّ، أو ذي رأى»^(١).

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه، إذا قصت عليه الرؤيا، قال: اللهم إن كان خيراً فلنا، وإن كان شراً، فلعدونا.

ويذكر عن النبي ﷺ: «من عرّضت عليه رؤيا، فليقل لمن عرّض عليه خيراً»^(٢). ويذكر عنه أنه كان يقول للرأى قبل أن يعبرها له: «خيراً رأيت» ثم يعبرها.

وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: كان أبو بكر الصديق إذا أراد أن يعبر رؤيا، قال: إن صدقت رؤياك، يكون كذا وكذا.

فصل

فيما يقوله ويفعله من ابتلى بالسوساس،

وما يستعين به على الوسوسة

روى صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن مسعود يرفعه: «إن للملك الموكل بقلب ابن آدم لمة، وللشيطان لمة، فلمة الملك إبعاد بالخير، وتصديق بالحق، ورجاء صالح ثوابه، ولمة الشيطان، إبعاد بالشر، وتكذيب بالحق، وقنوط من الخير، فإذا وجدتم لمة الملك، فاحمدوا الله، وسلوه من فضله، وإذا وجدتم لمة الشيطان، فاستعيذوا بالله واستغفروه»^(٣).

(١) حسن. رواه أحمد (١٠/٤، ١٣) وأبو داود (٥٠٢٠) والترمذي (٢٢٧٩) وابن ماجه (٣٩١٤) وابن حبان (٦٠٥٠ - إحصان) والطبراني في «الكبير» (٤٦١/١٩ و ٤٦٤) والبيهقي في «شرح السنة» (٣٢٨٢) والدارمي (١٢٦/٢) والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٧٨/٢/٤) وابن أبي شيبة (١/١٨٩/١٢) والطيالسي (١٠٨٨) والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٢٩٥) والحاكم (٣٩٠/٤) من حديث أبي رزين العقيلي وهو لقيط بن عامر رضى الله عنه. (٢) تصدير المصنف للحديث بصيغة التمرّض «يذكر» يشعر بضعفه.

(٣) ضعيف. في سنده انقطاع بين عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وبين ابن مسعود ورواه الترمذي (٢٩٨٨) وابن حبان (٩٩٧ - إحصان) والطبري في «التفسير» (٨٨/٣) والنسائي في «التفسير» في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (١٣٩/٧) من طريق هناد عن أبي الأحوص عن عطاء بن السائب عن مرة الهمداني عن ابن مسعود وقال الترمذي: حسن غريب وهو حديث أبي الأحوص لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث أبي الأحوص. اهـ قلت: في سنده عطاء بن السائب وكان قد اختلط وأبو الأحوص هو - سلامة بن سليم - وكان قد سمع من عطاء بعد الاختلاط. وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٤٤، ٢٤٥) سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه =

وقال له عثمان بن أبي العاص: يا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي وَقِرَاءَتِي، قَالَ: « ذَاكَ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ: خَنْزَبٌ، فَإِذَا أَحْسَسْتَهُ، فَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْهُ، وَانْفَلُ عَنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا » (١).

وشكى إليه الصحابة أن أحدهم يجد في نفسه - يعرض بالشئ - لأن يكون حُممة أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: « اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسةِ » (٢).

وأرشد من بلى بشيء من وسوسة التسلسل في الفاعلين، إذا قيل له: هَذَا اللَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ ؟ أن يقرأ: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الحديد: ٣].

كذلك قال ابن عباس لأبي زميل سماك بن الوليد الحنفي وقد سأله: ما شيء أجده في صدري ؟ قال: ما هو ؟ قال: قلت: واللَّهِ لا أتكلَّمُ به . قال: فقال لي: أشئ من شك ؟ قلت: بلى، فقال لي: ما نجا من ذلك أحد، حتى أنزلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [يونس: ٩٤] قال: فقال لي: فإذا وجدت في نفسك شيئاً، فقل: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٣).

فأرشدهم بهذه الآية إلى بطلان التسلسل الباطل ببدئية العقل، وأن سلسلة المخلوقات في ابتدائها تنتهي إلى أول ليس قبله شيء، كما تنتهي في آخرها إلى آخر

= أبو الأحوص عن عطاء بن السائب عن عبد الله عن النبي ﷺ «إِنَّ لِلْمَلِكِ لَمَةً وَلِلشَّيْطَانِ لَمَةً» الحديث فقال أبو زرعة: الناس يوقفونه عن عبد الله وهو الصحيح: فقال أبي رواء حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن مرة عن عبد الله موقوفاً. قلت: فأيهما الصحيح؟ فقال أبي عطاء بن السائب كان يرفع الحديث مرة ويوقفه أخرى والناس يحدثون من وجوه عن عبد الله موقوف، ورواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن مسعود موقوف، وذكر أشياء من هذا النحو. اهـ قلت: ورواه الطبري في «التفسير» (٨٨/٣ و ٨٩) موقوفاً على ابن مسعود وسنده صحيح.

(١) رواه مسلم (٥٦٣٤) كتاب الطب، باب: التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة.

(٢) حسن. رواه أحمد (٢٣٥/١)، (٣٤٠) وأبو داود (٥١١٢) والطائسي (٢٧٠٤) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٧٢) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٥١/٢ و ٢٥٢) وابن منده في «الإيمان» (٣٤٥) وابن حبان (١٤٧) - إحصان) والبنغوي في «شرح السنة» (٦٠) وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٥٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما والحممة: بضم الحاء أى الرماد.

(٣) حسن. رواه أبو داود (٥١١٠).

ليس بعده شيء، كما أن ظهوره هو العلو الذي ليس فوقه شيء، وبطونه هو الإحاطة التي لا يكون دونه فيها شيء، ولو كان قبله شيء يكون مؤثراً فيه، لكان ذلك هو الرب الخلاق، ولا بد أن ينتهي الأمر إلى خالق غير مخلوق، وغنى عن غيره، وكل شيء فقير إليه، قائم بنفسه، وكل شيء قائم به، موجود بذاته، وكل شيء موجود به قديم لا أول له، وكل ما سواه فوجوده بعد عدمه، باق بذاته، وبقاء كل شيء به، فهو الأول الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، الظاهر الذي ليس فوقه شيء، الباطن الذي ليس دونه شيء.

وقال ﷺ: « لا يزال الناس يتساءلون حتى يقول قائلهم: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً، فليستعذ بالله وليتته^(١)، وقد قال تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦].

ولما كان الشيطان على نوعين: نوع يرى عياناً، وهو شيطان الإنس، ونوع لا يرى، وهو شيطان الجن، أمر سبحانه وتعالى نبيه ﷺ أن يكتفى من شر شيطان الإنس بالإعراض عنه، والعفو، والدفع بالتي هي أحسن، ومن شيطان الجن بالاستعاذة بالله منه، وجمع بين النوعين في سورة الأعراف، وسورة المؤمنین، وسورة فصلت، والاستعاذة في القراءة والذكر أبلغ في دفع شر شياطين الجن، والعفو والإعراض والدفع بالإحسان أبلغ في دفع شر شياطين الإنس. قال:

فما هو إلا الاستعاذة ضارِعاً أو الدِّفْعُ بالحُنى هُمَا خَيْرُ مَطْلُوبٍ
فهذا دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ شَرِّ مَا يُرَى وَذَلِكَ دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ شَرِّ مَحْجُوبٍ



(١) رواه البخارى (٣٢٧٦) ومسلم (٣٣٦) وأحمد (٢/٢٩٢، ٣١٧، ٣٣١، ٣٨٧، ٥٣٩) وأبو داود (٤٧٢١) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٦٦٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

فصل

فى ما يقوله ويفعله من اشتد غضبه

أمره - صلى الله عليه وسلم - أن يطفىء عنه جَمْرَةَ الغضب بالوُضوء^(١)، والقعود إن كَانَ قَائِمًا، والاضْطِجَاع إن كَانَ قَاعِدًا^(٢)، والاستعاذة بالله مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ^(٣). ولما كَانَ الغضبُ والشهوةُ جمرتينِ مِنْ نارٍ فى قلبِ ابنِ آدمَ، أمر أن يُطفئَهُمَا بالوضوءِ، والصلاةِ، والاستعاذةِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، كما قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾... الآية . وهذا إنما يحمل عليه شِدَّةُ الشهوةِ، فأمرهم بما يُطفئون بها جمرتها، وهو الاستعاذةُ بالصبرِ والصلاةِ، وأمر تعالى بالاستعاذةِ مِنَ الشَّيْطَانِ عند نزغاته، ولما كانت المعاصى كلها تتولد مِنَ الغضبِ والشهوةِ، وكان نِهَايةُ قُوَّةِ الغضبِ القتلُ، ونِهَايةُ قُوَّةِ الشهوةِ الزُّنى، جمع اللهُ تعالى بين القتلِ والزُّنى، وجعلهما قرينين فى سورة الأنعام، وسورة الإسراء، وسورة الفرقان، وسورة الممتحنة .

والمقصودُ: أنه سبحانه أرشد عباده إلى ما يدفعون به شرَّ قوتَي الغضبِ والشهوةِ مِنَ الصلاةِ والاستعاذةِ .



فصل

فى هديه ﷺ إذا رأى ما يحب أو ما يكره

وكان - ﷺ - إذا رأى ما يُحِبُّ، قال: « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ

(١) يشير المصنف إلى حديث: «إن الغضب من الشيطان، وإن الشيطان خلق من النار، وإنما تطفأ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ» وهو حديث ضعيف. رواه أحمد (٢٢٦/٤) وأبو داود (٤٧٨٤) والبخارى فى «التاريخ الكبير» (٨/١/٤) والطبرانى فى «الكبير» (١٦٧/١٧) برقم (٤٤٣) من حديث عطية السعدى وفى سنده عروة بن محمد بن عطية السعدى وهو مقبول كما فى «التقريب» (١٩/٢) وانظر «الضعيفة» (٥٨٢).

(٢) عن أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا غضب أحدكم وهو قائم فليجلس، فإن ذهب عنه الغضب وإلا فليضطجع» رواه أحمد (١٥٢/٥) وأبو داود (٤٧٨٢) وسنده صحيح.

(٣) عن سليمان بن صرد رضى الله عنه قال: استب رجلان عند النبى ﷺ ونحن عنده جلوس، واحدهما يسب صاحبه مغضباً قد أحمر وجهه فقال النبى ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» رواه البخارى (٦١١٥).

الصَّالِحَاتُ . وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ، قَالَ: « الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ » (١) .



فصل

فى هديه ﷺ لمن أسدى إليه معروفًا

وكان - ﷺ - يدعو لمن تقرب إليه بما يحبُّ وبما يُناسبُ، فلما وَضَعَ لَهُ ابن عباس وَضُوءَهُ قَالَ: « اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فى الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّوْبِيلَ » (٢) .

ولمَّا دَعَمَهُ أَبُو قَتَادَةَ فى مَسِيرِهِ بالليل لَمَّا مَالَ عن راحِلته، قَالَ: « حَفِظَكَ اللَّهُ بِمَا حَفِظْتَ بِهِ نَبِيَّهٖ » (٣) .

وقال: « مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ، فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَدْ أَبْلَغَ فى الشَّيْءِ » (٤) .

واستقرض من عبد الله بن أبى ربيعة مالا، ثم وفَّاه إياه، وقال: « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فى أَهْلِكَ وَمَالِكَ، إِنَّمَا جَزَاءُ السَّلَفِ الْحَمْدُ وَالْأَدَاءُ » (٥) .

ولمَّا أَرَاَهُ جَرِيرُ بن عبد الله الْبَجَلِيّ من ذِي الْخَلَصَةِ: صَنَمَ دَوْسَ، بَرَّكَ عَلَى

(١) حسن. رواه ابن ماجه (٣٨٠٣) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٣٧٨) والحاكم (٤٩٩/١) من حديث عائشة رضى الله عنها. وفى سنده زهير بن محمد، قال الحافظ فى «التقريب» (٢٦٤/١): رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، قال البخارى: عن أحمد: كان زهير الذى يروى عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه. اهـ. قلت وهذا الحديث من رواية الشاميين عنه، ولكن للحديث شواهد منها ما رواه أبو نعيم فى «الحلية» (١٥٧/٣) وابن ماجه (٣٨٠٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه وما رواه البغوى فى «شرح السنة» (١٣٧٩) عن محسن الفهرى رضى الله عنه ورواه أيضاً البغوى (١٣٨٠) عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وانظر «الصحيحة» (٢٦٥).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٢٦٦/١)، ٣١٤، (٣٣٥) والطبرانى فى «الكبير» (٣٢٠/١٠) برقم (١٠٦١٤) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

(٣) رواه مسلم (١٥٣٤) كتاب الصلاة، باب قضاء الصلاة الفاتية من حديث أبى قتادة رضى الله عنه.

(٤) صحيح. رواه الترمذى (٢٠٣٥) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (١٨٠) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٧٦) وابن حبان (٣٤١٣ - إحصان) وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» (٣٤٥/٢) من حديث أسامة بن زيد رضى الله عنه.

(٥) حسن. رواه أحمد (٣٦٠/٤) والنسائى (٣١٤/٧) وابن ماجه (٢٤٢٤) من حديث عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى رضى الله عنه.

خَيْلٍ قَبِيلَتِهِ أَحْمَسَ وَرَجَالَهَا خَمْسَ مَرَّاتٍ^(١) .

وكان - ﷺ - إذا أُهديت إليه هديةً فقبلها، كافاً عليها بأكثر منها^(٢)، وإن ردّها اعتذر إلى مُهديها، كقوله ﷺ لِلصَّعْبِ ابْنِ جَنَامَةَ لما أهدى إِلَيْهِ لَحْمَ الصَّيْدِ: «إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ»^(٣) . . . واللّه أعلم .

فصل

فى هديه ﷺ فى مجالسه، وغير ذلك

وأمر - ﷺ - أمته إذا سَمِعُوا نَهْيَ الحِمَارِ أن يتعوذوا باللّه من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وإذا سَمِعُوا صِيَّاحَ الدِّيَكَةِ، أن يَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ^(٤) .

ويروى عنه - ﷺ - أنه أمرهم بالتكبير عند رؤية الحريق، فَإِنَّ التَّكْبِيرَ يُطْفِئُهُ^(٥) .
وكره - ﷺ - لأهل المجلس أن يُخلُوا مَجْلِسَهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وقال: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَقُومُونَ مِنْ مَجْلِسٍ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا قَامُوا عَنْ مِثْلِ جِيفَةِ الحِمَارِ»^(٦)

- (١) رواه البخارى (٤٣٥٦، ٤٣٥٧) ومسلم (٦٢٤٨، ٦٢٤٩) وأحمد (٣٦٢/٤) وأبو داود (٢٧٧٢) عن جرير بن عبد الله البجلي رضى الله عنه قال: قال لى رسول الله ﷺ: «يا جرير ألا تريحنى من ذى الخلصة، بيت لخنهم كان يدعى كعبة اليمانية، فنفرت فى خمسين ومائة فارس. وكنت لا أثبت على الخيل، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فضرب يده فى صدرى فقال: «اللهم ثبته واجعله هادياً مهدياً». قال فانطلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير إلى رسول الله ﷺ رجلاً يبشره يكنى أبا أرطاة منا فأتى رسول الله ﷺ فقال له: ماجتتك حتى تركناها كأنها جمل أجرب. فبرك رسول الله ﷺ على خيل أحمس ورجالها خمس مرات.
- (٢) عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها. رواه البخارى (٢٥٨٥) وأبو داود (٣٥٣٦) والترمذى (١٩٥٣) ورواه ابن أبى شيبه بلفظ «ويثيب ما هو خير منها».
- (٣) رواه البخارى (١٨٢٥) ومسلم (٢٧٩٩) والترمذى (٨٤٩) والنسائى (١٨٣/٥) وابن ماجه (٣٠٩٠) عن الصعب ابن جثامة الليثى رضى الله عنه.
- (٤) رواه البخارى (٣٣٠٣) ومسلم (٦٧٨٨) وأبو داود (٥١٠٢) والترمذى (٣٤٥٩) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٩٤٤) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.
- (٥) ضعيف جداً. رواه ابن عدى فى «الكامل» (١٥١/٤) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦) وابن عساکر (٣٤٠/١٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه. وفى إسناده ابن عدى محمد بن معاوية النيسابورى، وهو متروك وقد أطلق عليه ابن معين الكذب كما فى «التقريب» (٢٠٩/٢) وفى إسناده ابن السنى القاسم بن عبد الرحمن وهو متروك، ورواه أحمد بالكذب كما فى «التقريب» (١١٨/٢).
- (٦) صحيح. رواه أحمد (٣٨٩/٢) و٤٩٤ و ٥١٥ و ٥٢٧) وأبو داود (٤٨٥٥) والحاكم (٤٩٢/١) وأبو نعيم (٢٠٧/٧) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٠٨) وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٤٤٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

وقال: « مَنْ قَعَدَ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تَرَةً، وَمَنْ اضْطَجَعَ مضجعاً لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهِ، كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ تَرَةً »^(١). والتَّرَةُ: الحسرة.

وفى لفظ: «وما سَلَكَ أَحَدٌ طَرِيقاً لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِيهِ، إِلَّا كَانَتْ عَلَيْهِ تَرَةً»^(٢).

وقال ﷺ: « مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ، فَكَثُرَ فِيهِ لَفْطُهُ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ »^(٣).

وفى « سنن أبى داود » و « مستدرک الحاكم » أنه - ﷺ - كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ مِنَ الْمَجْلِسِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّكَ لَتَقُولُ قَوْلًا مَا كُنْتَ تَقُولُهُ فِيمَا مَضَى. قَالَ: « ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِمَا يَكُونُ فِي الْمَجْلِسِ »^(٤).



فصل

فى الأرق

وشكى إليه خالد بن الوليد الأرق بالليل، فقال له: « إِذَا أُوتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَمَتْ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَمَتْ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَمَتْ، كُنْ لِي جَاراً مِنْ شَرِّ خَلْقِكَ كُلِّهِمْ جَمِيعاً مَنْ أَنْ يَفْرُطَ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَيَّ، أَوْ أَنْ يَطْفِئَ عَلَيَّ، عَزَّ جَارُكَ، وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ »^(٥).

(١) حسن. رواه أبو داود (٤٨٥٦) والحميدى فى «مسنده» (١١٥٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) صحيح. رواه النسائى فى «عمل اليوم واللية» (٤٠٦) وابن السنى فى «عمل اليوم واللية» (١٧٩) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٣) صحيح رواه الترمذى (٣٤٣٣) وابن حبان (٥٩٤ - إسان) والبقوى فى «شرح السنة» (١٣٤٠) والحاكم (٥٣٦/١) وصححه ووافقه الذهبى وقال الترمذى: «حسن صحيح غريب».

(٤) حسن رواه أبو داود (٤٨٥٩) والحاكم (٥٣٧/١) من حديث أبى برة الأسلمى رضى الله عنه.

(٥) ضعيف جداً. رواه الترمذى (٣٥٢٣) من حديث بريدة رضى الله عنه. وفى سنده الحكم بن ظهير وهو متروك كما فى «التقريب» (١٩١/١) وقال الترمذى: هذا حديث ليس إسناده بالقوى، والحكم بن ظهير قد ترك حديثه بعض أهل الحديث. ويروى هذا الحديث عن النبى ﷺ مرسلأ من غير هذا الوجه.

وكان - ﷺ - يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ مِنَ الْفَزَعِ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ غَضَبِهِ وَمِنْ شَرِّ عِبَادِهِ، وَمِنْ شَرِّ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ، وَأَنْ يَحْضُرُونَ»^(١).

ويُذَكِّرُ أَنْ رَجُلًا شَكَّى إِلَيْهِ - ﷺ - أَنَّهُ يَفْزَعُ فِي مَنَامِهِ، فَقَالَ: «إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ» ثُمَّ ذَكَرَهَا، فَقَالَهَا فَذَهَبَ عَنْهُ^(٢).



فصل

فِي الْفَاضِظِ كَانَ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ تُقَالَ

فَمِنْهَا: أَنْ يَقُولَ: خَبِثْتُ نَفْسِي، أَوْ جَاشَتْ نَفْسِي، وَلَيَقُلْ: لَقِسْتُ^(٣).

ومنها: أَنْ يُسَمِّيَ شَجَرَ الْعَنْبِ كَرَمًا، نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: «لَا تَقُولُوا: الْكَرَمُ، وَلَكِنْ قُولُوا: الْعَنْبُ وَالْحَبْلَةُ»^(٤).

وَكَرِهَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ. وَقَالَ: «إِذَا قَالَ ذَلِكَ، فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ»^(٥).

. وَفِي مَعْنَى هَذَا: فَسَدَ النَّاسُ، وَفَسَدَ الزَّمَانُ وَنَحْوُهُ.

وَنَهَى أَنْ يُقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ فُلَانٌ، بَلْ يُقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، فَقَالَ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدَاءً؟! قُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»^(٦).

وَفِي مَعْنَى هَذَا: لَوْلَا اللَّهُ وَفُلَانٌ، لَمَا كَانَ كَذَا، بَلْ هُوَ أَقْبَحُ وَأَنْكَرُ، وَكَذَلِكَ: أَنَا بِاللَّهِ وَبِفُلَانٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِفُلَانٍ، وَأَنَا فِي حَسْبِ اللَّهِ وَحَسْبِ فُلَانٍ، وَأَنَا مُتَكِلٌ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى فُلَانٍ، فَقَائِلُ هَذَا، قَدْ جَعَلَ فُلَانًا نِدَاءً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

- (١) حسن. رواه أحمد (٥٧/٤ و ٦/٦) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٣٨) من حديث الوليد بن الوليد رضى الله عنه.
- (٢) حسن. رواه أبو داود (٣٨٩٣) والترمذي (٣٥٩٠) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٦٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧٤٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.
- (٣) رواه البخاري (٦١٧٩) ومسلم (٥٧٦٩) من حديث عائشة رضى الله عنها.
- (٤) رواه مسلم (٥٧٦٤) كتاب الألفاظ، باب: كراهية تسمية العنب كرمًا. والحبله بفتح الباء: هي شجر العنب.
- (٥) رواه مسلم (٦٥٦) كتاب البر والصلة، باب: النهي عن قول: هلك الناس. وأبو داود (٤٩٨٣) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.
- (٦) سبق تخريجه في فصل هديه ﷺ في حفظ المنطق واختيار الألفاظ.

ومنها: أن يقال: مُطِرْنَا بَنُو كَذَا وَكَذَا، بل يقول: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ^(١).
ومنها: أن يحلف بغير الله. صح عنه - ۞ - أنه قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»^(٢).

ومنها: أن يقول فى حلفه: هو يهودى، أو نصرانى، أو كافر، إن فعل كذا^(٣).
ومنها: أن يقول لمسلم: يا كافر^(٤).

ومنها: أن يقول للسلطان: مَلِكُ الْمُلُوكِ^(٥). وعلى قياسه: قاضى القضاة.
ومنها: أن يقول السيد لغلامه وجارته: عَبْدى، وأمتى، ويقول الغلام لسيده: ربى، وليقل السيد: فَتَاى وَفَتَاتى، وليقل الغلام: سَيِّدِى وَسَيِّدَتِى^(٦).
ومنها: سبُّ الرِّيحِ إِذَا هَبَّتْ، بل يسأل الله خيرها، وخير ما أرسلت به، ويعوذ بالله من شرها وشر ما أرسلت به^(٧).

(١) عن زيد بن خالد الجهنى رضى الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ۞ صلاة الصبح بالحدبية فى إثر السماء كانت من الليل، فلما انصرف أقبل على الناس فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم.
قال «قال: أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر فاما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى كافر بالكوكب. وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بى مؤمن بالكوكب» رواه البخارى (٨٤٦) ومسلم (٢٧٧) وأحمد (٨٩/١)، ١٠٨، ١٣١، ٤١٥/٢، ٤٥٥، ٥٢٥، ٤٢٩/٣ و ١١٧/٤ وأبو داود (٣٩٠٦) والنسائى (١٦٤/٣).

(٢) صحيح. رواه أحمد (١٢٥/٢) والترمذى (١٥٣٥) وأبو داود (٣٢٥) والحاكم (١٨/١) و ٢٩٧/٤ وابن حبان (٤٣٥٨ - إحصان) والبيهقى (٢٩/١٠) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٣) عن بريدة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ۞ «من حلف فقال: إني برىء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال، وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالماً» رواه أبو داود (٣٢٥٨) والنسائى (٦/٧) وابن ماجه (٢١٠٠) وسنده حسن.

(٤) رواه البخارى (٦١٠٤) ومسلم (٢١١) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.
(٥) رواه البخارى (٦٢٠٥) ومسلم (٢١٤٣) وأبو داود (٤٩٦١) والترمذى (٢٨٢٩) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٦) سبق تخريجه فى فصل هديه ۞ فى حفظ المنطق واختيار الألفاظ.

(٧) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ۞: «الريح من روح الله تأتى بالرحمة، وتأتى بالعذاب، فإذا رأيتموها فلا تسبوها، وسلوا الله خيرها، واستعيذوا بالله من شرها» رواه أحمد (٢٥٠/٢)، ٢٦٨، ٤٠٩، ٤٣٧ (أبو داود (٥٠٩٧) والبخارى فى «الأدب المفرد» (٧٢٠) وابن ماجه (٣٧٢٧) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٩٣٢) وابن حبان (٥٧٣٢ - إحصان) والحاكم (٢٨٥/٤) والبيهقى (٣/٣٦١) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه وسنده صحيح

ومنها: سبُّ الحُمَى، نهى عنه، وقال: «إِنَّهَا تُذْهِبُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ، كَمَا يَذْهِبُ الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ»^(١).

ومنها: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الدَّيْكَ، صحَّ عنه - ﷺ - أنه قال: «لَا تَسْبُوا الدَّيْكَ، فَإِنَّهُ يُوَقِّظُ لِلصَّلَاةِ»^(٢).

ومنها: الدُّعَاءُ بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ^(٣)، وَالتَّعَزُّيُ بِعِزَائِهِمْ^(٤)، كالدُّعَاءِ إِلَى الْقَبَائِلِ وَالْعَصَبِيَّةِ لَهَا وَلِلْأَنْسَابِ، وَمِثْلُهُ التَّعَصُّبُ لِلْمَذَاهِبِ، وَالطَّرَائِقِ، وَالْمَشَايِخِ، وَتَفْضِيلُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ بِالْهَوَى وَالْعَصَبِيَّةِ، وَكَوْنُهُ مُتَسَبِّاً إِلَيْهِ، فَيَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، وَيُوَالِي عَلَيْهِ، وَيُعَادِي عَلَيْهِ، وَيَزِنُ النَّاسَ بِهِ، كُلُّ هَذَا مِنْ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ.

ومنها: تَسْمِيَةُ الْعِشَاءِ بِالْعَتَمَةِ^(٥) تسمية غالبية يُهَجَرُ فِيهَا لَفْظُ الْعِشَاءِ.

ومنها: النَّهْيُ عَنْ سَبَابِ الْمُسْلِمِ^(٦)، وَأَنْ يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّلَاثِ^(٧). وَأَنْ تُخْبِرَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا بِمَحَاسِنِ امْرَأَةٍ أُخْرَى^(٨).

ومنها: أَنْ يَقُولَ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، وَارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ»^(٩).

ومنها: الْإِكْثَارُ مِنَ الْحَلْفِ^(١٠).

(١) رواه مسلم (٦٤٤٨) كتاب البر والصلة، باب: ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) حسن. رواه أحمد (١٩٣/٥) وأبو داود (٥١٠١) من حديث زيد بن خالد رضي الله عنه.

(٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من ضرب الحدود، أو شق الجيوب، أو دعا بدعوى الجاهلية» رواه البخاري (٣٥١٩) ومسلم (٢٧٩) والنسائي (١٩/٤) وأحمد (٣٨٦/١) وابن ماجه (١٥٨٤).

(٤) سبق حديث: «من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكونوا».

(٥) رواه مسلم (١٤٢٨، ١٤٢٩) وأبو داود (٤٩٨٤) والنسائي (٢٧٠/١) وابن ماجه (٧٠٤) من حديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) رواه البخاري (٤٨) ومسلم (٢١٧) والترمذي (١٩٨٣) والنسائي (١٢٢/٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر».

(٧) رواه البخاري (٦٢٨٨، ٦٢٩٠) ومسلم (٥٥٩٠، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣) وأبو داود (٤٨٥١) والترمذي (٢٨٢٥) وابن ماجه (٣٧٧٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٨) رواه البخاري (٥٢٤٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٩) رواه مسلم (٦٦٨٧) كتاب الدعوات، باب: العزم بالدعاء، ولا يقل إن شئت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠) عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يمحى» رواه مسلم (٤٠٤٩) والنسائي (٢٩٦/٧) وابن ماجه (٢٢٠٩).

ومنها: كراهة أن يقول: قَوْسٌ قُزَحٌ، لهذا الذى يُرى فى السماء^(١).

ومنها: أن يسأل أحداً بِوَجْهِ اللَّهِ^(٢).

ومنها: أن يسمّى المدينة يثرب^(٣).

ومنها: أن يُسأل الرجلُ فيم ضربَ امرأته^(٤)، إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ومنها: أن يقول: صُمْتُ رمضانَ كُلَّهُ، أو قمتُ اللَّيْلَ كُلَّهُ^(٥).

فصل

ومن الألفاظِ المكروهةِ الإفصاحُ عَنِ الأشياءِ التى ينبغى الكنايةُ عنها بأسمائها الصريحة.

ومنها: أن يقول: أَطَالَ اللَّهُ بقاءَكَ، وَأَدَامَ أَيامَكَ، وَعِشْتَ أَلْفَ سَنَةٍ... ونحو ذلك.

ومنها: أن يقول الصائمُ: وَحَقَّ الذى خَاتَمَهُ على فمِ الكافر.

ومنها: أن يقول للمكوس: حقوقاً. وأن يقول لِمَا يُنْفَقُهُ فى طاعةِ اللَّهِ: غَرِمْتُ أو خَسِرْتُ كَذَا وَكَذَا، وأن يقول: أَنْفَقْتُ فى هذه الدنيا مَالاً كَثِيراً.

ومنها: أن يقول المفتى: أَحَلَّ اللَّهُ كَذَا، وَحَرَّمَ اللَّهُ كَذَا فى المسائل الاجتهادية، وإنما يقوله فيما ورد النصُّ بتحريمه.

ومنها: أن يُسمّى أدلة القرآن والسنة ظواهرَ لفظية ومجازاتٍ، فإن هذه التسمية

(١) ضعيف جداً. رواه أبو نعيم فى «الحلية» (٣/٩٠٩) والخطيب البغدادي فى «تاريخه» (٨/٤٥٢) من حديث ابن عباس رضى الله عنه. وفى سنده زكريا بن حكيم الجبلى وهو مالك كما قال ابن المدينى. وانظر «الضعيفة» (٨٧٢).

(٢) عن جابر رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «لَا يُسألُ بوجهِ الله إلا الجنة» رواه أبو داود (١٦٧١) وفى سنده سليمان بن معاذ التيمي وهو سىء الحفظ كما فى «التقريب» (١/٣٢٩).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ضعيف. رواه أحمد (١/٢٠) وأبو داود (٢١٤٧) وابن ماجه (١٩٨٦) والبيهقى (٣٠٥/٧) من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه وفى سنده عبد الرحمن المسلمى وهو مقبول كما فى «التقريب» وقال الذهبى: لا يعرف إلا فى هذا الحديث، تفرد عنه داود بن عبد الله الأودى. وانظر «الإرواء» (٢٠٣٤).

(٥) ضعيف. رواه أبو داود (٢٤١٥) من حديث أبى بكره رضى الله عنه وفى سنده الحسن البصرى وهو مدلس وقد عنعنه.

تُسْقَطُ حُرْمَتُهَا مِنَ الْقُلُوبِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا أَضَافَ إِلَى ذَلِكَ تَسْمِيَةَ شُبِّهِ الْمُتَكَلِّمِينَ
وَالْفَلَّاسِفَةِ قَوَاطِعَ عَقْلِيَّةٍ، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَمْ حَصَلَ بِهَاتَيْنِ التَّسْمِيَتَيْنِ مِنْ فُسَادٍ فِي
الْعُقُولِ وَالْأَدْيَانِ، وَالْدُنْيَا وَالْدِينِ .

فصل

ومنها: أَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ بِجَمَاعِ أَهْلِهِ، وَمَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، كَمَا يَفْعَلُهُ السَّفَلَةُ .
وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ: زَعَمُوا^(١)، وَذَكَرُوا، وَقَالُوا... وَنَحْوَهُ .
وَمَا يُكْرَهُ مِنْهَا أَنْ يَقُولَ لِلسُّلْطَانِ: خَلِيفَةُ اللَّهِ، أَوْ نَائِبُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، فَإِنَّ
الْخَلِيفَةَ وَالنَّائِبَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ غَائِبٍ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلِيفَةُ الْغَائِبِ فِي أَهْلِهِ^(٢)،
وَوَكِيلُ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ .



فصل

فِي الْقَوْلِ «أَنَا»، وَ«لِي»، وَ«عِنْدِي»

وَلِيَحْذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ طَغْيَانِ «أَنَا»، وَ«لِي»، وَ«عِنْدِي»، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ
الثَّلَاثَةَ ابْتُلِيَ بِهَا إِبْلِيسُ، وَفِرْعَوْنُ، وَقَارُونُ: فـ ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [سُورَةُ ص: ٧٦]
لِإِبْلِيسَ، وَ﴿لِي مُلْكٌ مِصْرَ﴾ [الزَّخْرَف: ٥١] لِفِرْعَوْنَ، وَ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ
عِنْدِي﴾ [الْقَصَص: ٧٨] لِقَارُونِ . وَأَحْسَنُ مَا وُضِعَتْ «أَنَا» فِي قَوْلِ الْعَبْدِ: أَنَا الْعَبْدُ
الْمُذْنِبُ، الْمَخْطِئُ، الْمُسْتَغْفِرُ، الْمُعْتَرِفُ... وَنَحْوَهُ . وَ«لِي»، فِي قَوْلِهِ: لِي الذَّنْبُ،
وَلِي الْجُرْمُ، وَلِي الْمَسْكَنَةُ، وَلِي الْفَقْرُ وَالذَّلُّ . وَ«عِنْدِي» فِي قَوْلِهِ: «اغْفِرْ لِي
جِدِّي، وَهَزَلِي، وَخَطِيئِي، وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي»^(٣) .



- (١) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِئْسَ مَطْيَةُ الرَّجُلِ زَعَمُوا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٧٢) وَالبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُرِيدِ» (٧٦٢)
وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزَّهْدِ» (٣٧٧) وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ . وَانْظُرْ «الصَّحِيحَةَ» (٨٦٦) .
(٢) وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٢١٧) وَأَبُو
دَاوُدَ (٢٥٩٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٤٧) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٩٨، ٦٣٩٩) وَمُسْلِمٌ (٦٧٧٠) كِتَابُ الدَّعَوَاتِ بَابُ: التَّعَوُّذُ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلَ، وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ
يَعْمَلْ . وَأَحْمَدُ (٤١٧/٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فهرس الجزء الثانى

الصفحة

الموضوع

٣	فصل فى هديه ﷺ فى الصدقة والزكاة
١١	فصل فى هديه ﷺ فى مصارف الزكاة
١٢	فصل فى زكاة العسل
١٦	فصل هل يشتري المتصدق صدقته
١٧	فصل فى هديه ﷺ فى زكاة الفطر
١٩	فصل فى هديه ﷺ فى وقت إخراج الصدقة
٢٠	فصل فى هديه ﷺ فى صدقة التطوع
٢١	فصل فى أسباب شرح الصدور وحصولها على الكمال له ﷺ
٢٥	فصل فى هديه ﷺ فى الصيام
٢٨	فصل فى عبادته ﷺ فى شهر رمضان
٣٣	فصل فى هديه ﷺ فى إثبات شهر رمضان
٣٣	فصل فى صوم يوم الشك وما قيل فيه
٤٢	فصل فى هديه ﷺ فى الإفطار
٤٤	فصل فى الصوم فى السفر
٤٧	فصل فى القبلة للمصائم
٤٨	فصل فىمن أكل وشرب ناسياً
٤٩	فصل فى مفطرات الصوم
٥٢	فصل فى ما جاء فى الكحل للمصائم
٥٢	فصل فى هديه ﷺ فى صيام التطوع
٦٢	فصل فى صيام يوم عرفة
٦٣	فصل فى هديه ﷺ فى صيام يومى السبت والأحد وما جاء فيهما
٦٥	فصل فى نهيه ﷺ من صيام الدهر

الموضوع

الصفحة

٦٧	فصل فى هديه ﷺ فى نية صوم التطوع
٧٠	فصل فى هديه ﷺ فى الاعتكاف
٧٥	كتاب الحج والعمرة
٧٥	فصل فى هديه ﷺ فى حجة وعمره
٨٣	فصل فى سياق هديه ﷺ فى حجته
٨٤	فصل فى إعلانه ﷺ عن حجته
٩٩	فصل فيمن وهم فى عمره ﷺ
١٠٠	فصل فيمن وهم فى حجه
١٠١	فصل فيمن وهم فى إحرامه ﷺ
١٠١	فصل فى أذار القائلين بهذه الأقوال وبيان منشأ الوهم والغلط
١٠٤	فصل فى أذار الذين وهموا فى صفة حجته
١٢٧	فصل: ولنرجع إلى سياق حجته ﷺ
١٣٨	فصل فيما جاء فى عمرة السيدة عائشة رضى الله عنها
١٤١	فصل فى هديه ﷺ فى فسخ الحج والعمرة وجواز التمتع
١٥٥	فصل فى معارضة أحاديث الفسخ بما يدل على خلافها
١٦٥	فصل فى إبطال قول من قال بمنع فسخ الحج
١٧٤	فصل فى دخوله ﷺ مكة وطوافه بالكعبة المشرفة
١٧٧	فصل فى هديه ﷺ بعد فراغه من الطواف
١٧٩	فصل فى صفة طوافه ﷺ حول الكعبة المشرفة
١٨٠	فصل فى سعيه وتحلله ﷺ
١٩١	فصل فى إفاضته ﷺ من عرفة
١٩٧	فصل فى وقت الوقوف بعرفة
١٩٨	فصل فى نسكه ﷺ بالمزدلفة
٢٠٠	فصل فى نسكه ﷺ فى منى
٢٠٧	فصل فى النحر بمنى

الموضوع

الصفحة

- ٢١٠ فصل فى هديه ﷺ فى طواف الإفاضة
- ٢١٦ فصل فى هديه ﷺ فى الشراب من زمزم
- ٢٢٤ فصل المبيت بمنى لأهل الأعدار
- ٢٣٩ فصل فى هديه ﷺ فى الهدايا والضحايا والعقيقة
- ٢٤٢ فصل : وأما هديه ﷺ فى الأضاحى
- ٢٤٤ فصل فى هديه ﷺ فى اختيار الأضحية
- ٢٤٦ فصل فى موضع نحره لأضحيتيه ﷺ
- ٢٤٧ فصل فى هديه ﷺ فى العقيقة
- ٢٥٣ فصل فى هديه ﷺ فى تسمية المولود وختانه
- ٢٥٤ فصل فى هديه ﷺ فى الأسماء والكنى
- ٢٥٨ فصل فى المحظور من الأسماء
- ٢٥٩ فصل فى ندبه ﷺ أمته إلى التسمى بأسماء الأنبياء
- ٢٦٠ فصل فى النهى عن التسمية ببعض الأسماء
- ٢٦١ فصل فى الكنى
- ٢٦٤ فصل فى التهى عن تسمية العنب كُرْمًا
- ٢٦٤ فصل فى كراهة تسمية العشاء بالعتمة
- ٢٦٥ فصل فى هديه ﷺ فى حفظ المنطق واختيار الألفاظ
- ٢٦٧ فصل فى النهى عن سب الدهر
- ٢٦٨ فصل فى النهى عن قول الرجل : خبثت نفسى
- ٢٧٤ فصل فى هديه ﷺ فى الذكر
- ٢٨٤ فصل فى هديه ﷺ فى الذكر عند لبس الثوب ونحوه
- ٢٨٥ فصل فى هديه ﷺ عند دخوله منزله
- ٢٨٦ فصل فى هديه ﷺ فى الذكر عند دخوله الخلاء
- ٢٨٩ فصل فيما يقال عند الخروج من الخلاء
- ٢٨٩ فصل فى هديه ﷺ فى أذكار الوضوء

الموضوع

الصفحة

- ٢٩١ فصل في هديه ﷺ في الأذان وأذكاره
- ٢٩٢ فصل فيما شرعه ﷺ لأئمة من الذكر عند الأذان وبعده
- ٢٩٥ فصل في هديه ﷺ في العشر الأواخر من ذى الحجة
- ٢٩٦ فصل في هديه ﷺ في الذكر عند رؤية الهلال
- ٢٩٧ فصل في هديه ﷺ في أذكار الطعام قبله وبعده
- ٣٠٠ فصل في هديه ﷺ في الطعام
- ٣٠٤ فصل في هديه ﷺ في السلام والاستئذان وتشميت العاطس
- ٣٠٧ فصل في هديه ﷺ في السلام على الصبية والنساء
- ٣٠٨ فصل في هديه ﷺ في السلام
- ٣١٠ فصل في دخوله ﷺ إلى بيته ليلاً
- ٣١١ فصل في البدء بالسلام قبل الكلام
- ٣١٢ فصل في هديه ﷺ في تحمیل السلام للغائب
- ٣١٣ فصل في هديه ﷺ في رد الدعاء
- ٣١٤ فصل في كيفية سلامه ﷺ على الجميع
- ٣١٥ فصل في هديه ﷺ في ابتداء السلام
- ٣١٨ فصل في هديه ﷺ في السلام على أهل الكتاب
- فصل في هديه ﷺ في السلام على مجلس فيه أخلاط من المسلمين
- ٣١٩ والمشرکین
- ٣٢٠ فصل في هديه ﷺ في الاستئذان
- ٣٢٢ فصل في تصريح المستأذن باسمه
- ٣٢٣ فصل في الرجل يدعى أكون ذلك إذنه
- ٣٢٤ فصل في الاستئذان الذي في العورات الثلاث
- ٣٢٥ فصل في هديه ﷺ في أذكار العطاس
- ٣٣١ فصل : كيف يشمت الذمي إذا عطس فحمد الله
- ٣٣١ فصل في هديه ﷺ في أذكار السفر وآدابه

الموضوع

الصفحة

٣٣٣	فصل فى هديه ﷺ فى إذا ركب راحلته مسافراً
٣٣٤	فصل فى جامع سفره ﷺ
٣٣٩	فصل فى هديه ﷺ فى أذكار النكاح
٣٤١	فصل فى هديه ﷺ فيما يقول من رأى ما يُعجبه من أهله وماله
٣٤١	فصل فيما يقول من رأى مُبتلى
٣٤١	فصل فيما يقوله من لحقته الطيرة
٣٤٢	فصل فيما يقوله من رأى فى منامه ما يكرهه
	فصل فيما يقوله ويفعله من ابتلى بالوسواس، وما يستعين به على
٣٤٣	الوسوسة
٣٤٦	فصل فى ما يقوله ويفعله من اشتد غضبه
٣٤٦	فصل فى هديه ﷺ إذا رأى ما يحب أو ما يكره
٣٤٧	فصل فى هديه ﷺ لمن أسدى إليه معروفاً
٣٤٨	فصل فى هديه ﷺ فى مجالسه، وغير ذلك
٣٤٩	فصل فى ألفاظ كان ﷺ يكره أن تقال
٣٥٤	فصل فى القول «أنا»، و«لى»، و«عندى»
٣٥٥	الفهرس

مكتبة الإيمان
المنصورة - أمام جامعة الأزهر
ت: ٠٥٠/٢٢٥٧٨٨٢

الأعمال

في هدي خير العباد

الإمام المحدث المفسر الفقيه شمس الدين أبو عبد الله

محمد بن أبي بكر الرزقي الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ هـ

ابن تيمية الجوزية

مقره دمشق ومقره أتابية وفقره عليه

محمد بن يحيى

ابن تيمية الرزقي

ابن تيمية الرزقي

ابن تيمية الرزقي

مكتبة الإيثار

القاهرة - أمام جامعة الأزهر

٩٩٥٧٨٨٩ : ٥

زاد المعاد

فى هدى خير العباد

للإمام المحدث المفسر الفقيه شمس الدين أبى عبد الله
محمد ابن أبى بكر الرزعى الدمشقى المتوفى سنة ٧٥١هـ
ابن قيم الجوزية

حقق نصوصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه

محمد بيومى

د/عمر الفرمأوى عبد الله المنشأوى

الجزء الثالث

مكتبة الإيمان بالمنصورة

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الايمان للنشر والتوزيع
المنصورة - أمام جامعة الأزهر
تليفون: ٣٥٧٨٨٢

فصل

في هديه ﷺ في

الجهاد والمغازي والسرايا والبعوث

لما كان الجهاد ذروة سنن الإسلام وقبته، ومنازل أهله أعلى المنازل في الجنة، كما لهم الرفعة في الدنيا، فهم الأعلون في الدنيا والآخرة، كان رسول الله ﷺ في الذروة العليا منه، فاستولى على أنواعه كلها فجاهد في الله حق جهاده بالقلب والجنان، والدعوة، والبيان، والسيف، والسنان، وكانت ساعاته موقوفة على الجهاد، بقلبه، ولسانه، ويده؛ ولهذا كان أرفع العالمين ذكراً، وأعظمهم عند الله قدراً .

وأمره الله تعالى بالجهاد من حين بعثه، وقال: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٢] فهذه سورة مكية أمر فيها بجهاد الكفار، بالحجة، والبيان، وتبليغ القرآن وكذلك جهاد المنافقين، إنما هو بتبليغ الحجة، وإلا فهم تحت قهر أهل الإسلام، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَا وَأْمُرُهُمْ جَهَنَّمُ وَبَشِ الْمَصِيرُ ﴾ [التوبة: ٧٣] . فجهاد المنافقين أصعب من جهاد الكفار، وهو جهاد خواص الأمة، وورثة الرسل، والقائمون به أفراد في العالم، والمشاركون فيه، والمعاونون عليه، وإن كانوا هم الأقلين عدداً، فهم الأعظمون عند الله قدراً .

ولما كان من أفضل الجهاد قول الحق مع شدة المعارض، مثل أن تتكلم به عند من تخاف سطوته وأذاه، كان للرسول - صلوات الله عليهم وسلامه - من ذلك الحظ الأوفر، وكان لنبينا ﷺ من ذلك أكمل الجهاد وأتممه .

ولما كان جهاد أعداء الله في الخارج فرعاً على جهاد العبد نفسه في ذات الله، كما قال النبي ﷺ: « المجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه » (١) . كان جهاد النفس مقدماً على جهاد العدو في الخارج، وأصلاً له، فإنه ما لم يُجاهد نفسه أولاً لتفعل ما أمرت به، وتترك ما نهيت عنه، ويحاربها في الله،

(١) صحيح. رواه أحمد (٢١/٦ و ٢٢) والطبراني في « الكبير » (٧٩٦/١٨) والبخاري (١١٤٣) وابن حبان (٤٨٦٢) - إحصان) والحاكم (١٠ / ١ - ١١) وصححه ووافقه الذهبي من حديث فضالة بن عبيد رضى الله عنه .

لم يُمكنه جهادُ عدوه في الخارج، فكيف يُمكنه جهادُ عدوه والانتصاف منه، وعدوه الذى بين جنبيه قاهرٌ له، متسلطٌ عليه، لم يُجاهده، ولم يُحاربه فى الله، بل لا يُمكنه الخروجُ إلى عدوه، حتى يُجاهد نفسه على الخروج .

فهذان عدوانٌ قد امتحنَ العبدُ بجهادهما، وبينهما عدوٌ ثالث، لا يمكنه جهادهما إلا بجهاده، وهو واقف بينهما يُثبِّطُ العبدَ عن جهادهما، ويُخذِّله، ويرُجفُ به، ولا يزالُ يُخَيِّلُ له ما فى جهادهما من المشاق، وتركِ الحظوظ، وفوتِ اللذات، والمشتريات، ولا يُمكنه أن يُجاهدَ ذَيْنِكَ العدوينِ إلا بجهاده، فكان جهاده هو الأصلُ لجهادهما، وهو الشيطان، قال تعالى: ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾ [فاطر: ٦] . والأمر باتخاذِه عدوًّا تنبيه على است فراغ الوُسع فى مُحاربتِه ومجاهدته، كأنه عدو لا يَفْتَر، ولا يَقْصِرُ عن محاربة العبد على عدد الأنفاس .

فهذه ثلاثة أعداء، أمرَ العبدُ بمحاربتِها وجهادها، وقد بلى العبد بمحاربتِها فى هذه الدار، وسلَّطَ عليه امتحاناً من الله له وإبتلاء، فأعطى الله العبدَ مدداً وعدةً وأعواناً وسلاحاً لهذا الجهاد، وأعطى أعداءه وعدةً وأعواناً وسلاحاً، وبلاَ أحدَ الفريقين بالآخر، وجعل بعضهم لبعض فتنةً لِيَبْلُوَ أخبارهم، ويمتحنَ من يتولاه، ويتولَّى رسُلُهُ من يتولَّى الشيطانَ وحزبه، كما قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ، وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢٠] وقال تعالى: ﴿ ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ ﴾ [محمد: ٤]، وقال تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ ﴾ [محمد: ٣١] . فأعطى عباده الأسماع والأبصار، والعقول والقوى وأنزل عليهم كُتُبَه، وأرسل إليهم رسُلَه، وأمدَّهم بملائكته، وقال لهم: ﴿ إِنِّى مَعَكُمْ فَتَبَتُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الأنفال: ١٢] وأمرهم من أمره بما هو من أعظم العون لهم على حربِ عدوهم، وأخبرهم أنهم إن امتثلوا ما أمرهم به، لم يزالوا منصورين على عدوه وعدوهم، وإنه إن سلَّطه عليهم، فتركهم بعض ما أمروا به، ولمعصيتهم له، ثم لم يؤيسهم، ولم يَقْطَعْهُمْ، بل أمرهم أن يستقبلوا أمرهم، ويدأوا جراحهم، ويعودوا إلى مناهضة عدوهم فينصرهم عليهم، ويظفرهم بهم، فأخبرهم أنه مع المتقين منهم، ومع المحسنين، ومع الصابرين، ومع المؤمنين، وأنه يدافع عن عباده المؤمنين ما لا يدافعون عن أنفسهم، بل بدفاعه

عنهم انتصروا على عدوهم، ولولا دفاعه عنهم، لتخطفهم عدوهم، واجتاحهم .
وهذه المدافعة عنهم بحسب إيمانهم، وعلى قدره، فإن قوى الإيمان، قوى المدافعة، فمن وجد خيراً، فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك، فلا يلومن إلا نفسه وأمرهم أن يجاهدوا فيه حق جهاده، كما أمرهم أن يتقوه حتى ثقاته (١)، وكما أن حق ثقاته أن يطاع فلا يعصى، ويذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر، فحق جهاده أن يجاهد العبد نفسه ليسلم قلبه ولسانه وجوارحه لله، لا لنفسه، ولا بنفسه، ويجاهد شيطانه بتكذيب وعده، ومعصية أمره، وارتكاب نهيه، فإنه يعد الأمانى، ويمنى الغرور، ويعد الفقر، ويأمر بالفحشاء، وينهى عن التقى والهدى، والعفة والصبر، وأخلاق الإيمان كلها، فجاهده بتكذيب وعده، ومعصية أمره، فينشأ له من هذين الجهادين قوة وسلطان، وعدة يجاهد بها أعداء الله فى الخارج بقلبه ولسانه ويده وماله، لتكون كلمة الله هى العليا .

واختلفت عبارات السلف فى حق الجهاد:

فقال ابن عباس: هو استفراغ الطاقة فيه، وألا يخاف فى الله لومة لائم . وقال مقاتل: اعملوا لله حق عمله، واعبدوه حق عبادته . وقال عبد الله ابن المبارك: هو مجاهدة النفس والهوى . ولم يصب من قال: إن الآيتين منسوختين لظنه أنهما تضمنتا الأمر بما لا يطاق، وحق ثقاته وحق جهاده: هو ما يطيقه كل عبد فى نفسه وذلك يختلف باختلاف أحوال المكلفين فى القدرة، والعجز، والعلم، والجهل . فحق التقوى، وحق الجهاد بالنسبة إلى القادر المتمكن العالم شىء، وبالنسبة إلى العاجز الجاهل الضعيف شىء، وتأمل كيف عقب الأمر بذلك بقوله: ﴿ هو اجتنابكم وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ [الحج: ٧٨] والحرَج: الضيق، بل جعله واسعاً يسع كل أحد، كما جعل رزقه يسع كل حى، وكلف العبد بما يسعه العبد، ورزق العبد ما يسع العبد، فهو يسع تكليفه، ويسعه رزقه وما جعل على عبده فى الدين من حرج بوجه ما، قال النبى ﷺ: « بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ » (٢) أى: بالملة،

(١) وذلك فى قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

وقوله: ﴿ وجاهدوا فى الله حق جهاده هو اجتنابكم وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ [الحج: ٧٨].

(٢) ضعيف.واه الخطيب البغدادي فى «تاريخه» (٢٠٩/٧) وفى سنده أبى الزبير المكى وهو مدلس وقد عنعنه.

فهى حنيفية فى التوحيد، سمحة فى العمل .

وقد وسَّعَ اللهُ سبحانه وتعالى على عباده غاية التوسعة فى دينه، ورزقه، وعفوه، ومغفرته، وبسط عليهم التوبة ما دامت الروح فى الجسد، وفتح لهم باباً لها لا يغلُّه عنهم إلى أن تطلُعَ الشمسُ من مغربها، وجعل لكلِّ سيئة كفارةً تكفرها من توبة، أو صدقة، أو حسنة ماحية، أو مُصيبة مكفرة، وجعل بكل ما حرَّم عليهم عوضاً من الحلال أنفعَ لهم منه، وأطيب، وألذَّ، فيقوم مقامه ليستغنى العبدُ عن الحرام، ويسعه الحلال، فلا يضيقُ عنه، وجعل لكلِّ عسرٍ يمتحنهم به يسراً قبله، ويسراً بعده، « فلن يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ » ^(١) فإذا كان هذا شأنه سبحانه مع عباده، فكيف يُكَلِّفُهُم ما لا يسعهم فضلاً عما لا يطيقونه ولا يقدرُونَ عليه .

فصل

إِذَا عُرِفَ هذا، فالجهادُ أربع مراتب: جهادُ النفس، وجهادُ الشيطان، وجهادُ الكفار، وجهادُ المنافقين .

فجهاد النفس أربع مراتب أيضاً:

إحداها: أَنْ يُجَاهِدَهَا على تعلُّم الهدى، ودين الحق الذى لا فلاح لها، ولا سعادة فى معاشها ومعادها إلا به، ومتى فاتها علمه، شقيت فى الدارين .

الثانية: أَنْ يُجَاهِدَهَا على العمل به بعد علمه، وإلا فمجرد العلم بلا عمل إن لم يضرَّها لم ينفعها .

الثالثة: أَنْ يُجَاهِدَهَا على الدعوة إليه، وتعليمه مَنْ لا يعلمه، وإلا كان من الذين يكتُمون ما أنزل الله من الهدى والبيئات، ولا ينفعه علمه، ولا يُنجيه من عذاب الله .

الرابعة: أَنْ يُجَاهِدَهَا على الصبر على مشاقِّ الدعوة إلى الله، وأذى الخلق، ويتحمَّل ذلك كله لله . فإذا استكمل هذه المراتب الأربع، صار من الربَّانين، فإن السلفَ مُجمِعُونَ على أن العالمَ لا يستحقُّ أن يُسمى ربانياً حتى يعرفَ الحقَّ، ويعملَ به، ويُعلِّمه، فمن علم وَعَمِلَ وَعَلَّمَ فذاك يُدعى عظيماً فى ملكوتِ السموات .

(١) ضعيف. رواه الحاكم (٥٢٨/٢) وسنده مرسل.

فصل

وأما جهادُ الشيطان، فمرتبتان، إحداهما: جهادهُ على دفع ما يُلقى إلى العبد من الشبهات والشكوكِ القادحة فى الإيمان .

الثانية: جهادهُ على دفع ما يُلقى إليه من الإرادات الفاسدة والشهوات، فالجهادُ الأول يكون بعده اليقين، والثانى يكون بعده الصبر . قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا، وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤] فأخبر أن إمامة الدين، إنما تُنال بالصبر واليقين، فالصبر يدفع الشهوات والإرادات الفاسدة، واليقين يدفع الشكوك والشبهات .

فصل

وأما جهادُ الكفار والمنافقين، فأربع مراتب: بالقلب، واللسان، والمال، والنفس، وجهادُ الكفار أخصُّ باليد، وجهادُ المنافقين أخصُّ باللسان .

فصل

وأما جهادُ أرباب الظلم، والبدع، والمنكرات، فثلاث مراتب: الأولى: باليد إذا قَدَّرَ، فإن عَجَزَ، انتقل إلى اللسان، فإن عَجَزَ، جاهد بقلبه، فهذه ثلاثة عشر مرتبةً من الجهاد، و « مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ النِّفَاقِ » (١) .

فصل

ولا يَتِمُّ الجِهَادُ إلا بالهجرة، ولا الهجرة والجهاد إلا بالإيمان، والراجونَ راحة الله هم الذين قاموا بهذه الثلاثة . قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٨] .
وكما أن الإيمان فرضٌ على كل أحد، ففرضُ عليه هجرتان فى كل وقت: هجرةٌ إلى الله عزَّ وجلَّ بالتوحيد، والإخلاص، والإنابة، والتوكل، والخوف،

(١) رواه مسلم (٤٨٤٨) كتاب الجهاد، باب ذم من مات ولم يغزو ولم يحدث نفسه بالغزو . وأبو داود (٢٥، ٢) كتاب الجهاد، باب كراهية ترك الغزو . والنسائي (٨/٦) كتاب الجهاد، باب التشديد فى ترك الجهاد من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

وَالرَّجَاءِ وَالْمَحَبَّةِ، وَالتَّوْبَةِ، وَهَجْرَةُ إِلَى رَسُولِهِ بِالْمُتَابَعَةِ، وَالانْقِيَادَ لِأَمْرِهِ، وَالتَّصَدِيقَ بِخَبْرِهِ وَتَقْدِيمَ أَمْرِهِ وَخَبْرِهِ عَلَى أَمْرٍ غَيْرِهِ وَخَبْرِهِ: « فَمَنْ هَجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ ». وَفَرَضَ عَلَيْهِ جِهَادَ نَفْسِهِ فِي ذَاتِ اللَّهِ، وَجِهَادَ شَيْطَانِهِ، فَهَذَا كُلُّهُ فَرَضٌ عَيْنٌ لَا يَنْبَغُ فِيهِ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ .

وَأَمَّا جِهَادُ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ، فَقَدْ يَكْتَفَى فِيهِ بَعْضُ الْأُمَّةِ إِذَا حَصَلَ مِنْهُمْ مَقْصُودُ الْجِهَادِ .

فصل

وَأَكْمَلُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ، مَنْ كَمَّلَ مَرَاتِبَ الْجِهَادِ كُلَّهَا، وَالْخَلْقُ مُتَفَاوِتُونَ فِي مَنَازِلِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ، تَفَاوَتْهُمْ فِي مَرَاتِبِ الْجِهَادِ، وَلِهَذَا كَانَ أَكْمَلُ الْخَلْقِ وَأَكْرَمُهُمْ عَلَى اللَّهِ خَاتِمُ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنَّهُ كَمَّلَ مَرَاتِبَ الْجِهَادِ وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، وَشَرَعَ فِي الْجِهَادِ مِنْ حِينَ بُعِثَ إِلَى أَنْ تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّهُ لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ رَبِّكَ فَكَبِّرْ وَثَيِّبًا فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ١ - ٤] شَمَّرَ عَنْ سَاقِ الدَّعْوَةِ، وَقَامَ فِي ذَاتِ اللَّهِ أَتَمَّ قِيَامٍ، وَدَعَا إِلَى اللَّهِ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَسِرًّا وَجَهَارًا، وَلَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ: ﴿فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [سورة الحجر: ٩٤]، فَصَدَعَ بِأَمْرِ اللَّهِ لَا تَأْخُذْهُ فِيهِ لُومَةٌ لَأْتَمَّ، فَدَعَا إِلَى اللَّهِ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، وَالْحَرِّ وَالْعَبْدِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْأَحْمَرَ، وَالْأَسْوَدَ، وَالْجِنَّ، وَالْإِنْسَ .

وَلَمَّا صَدَعَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَصَرَخَ لِقَوْمِهِ بِالْدَّعْوَةِ، وَنَادَاهُمْ بِسَبِّ آلِهِتِهِمْ^(١)، وَعَيَّبَ دِينَهُمْ، اشْتَدَّ أَذَاهُمْ لَهُ، وَلَمَنْ اسْتَجَابَ لَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَنَالُوهُ وَنَالُوهُمْ بِأَنْوَاعِ الْأَذَى، وَهَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي خَلْقِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣] . وَقَالَ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١٢] وَقَالَ: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا

(١) لَيْسَ الْمَقْصُودُ السَّبُّ الْمُبَادِرُ إِلَى الذِّهْنِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ وَإِنَّمَا نَفَى عَنْهُمْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي اتَّصَفُوا بِهَا وَالَّتِي لَا تَلِيقُ إِلَّا بِهِ جَلَّ شَأْنُهُ .

سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ أَتُواصُوا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٥٣﴾ [الذاريات: ٥٢، ٥٣] .

فَعَزَّى سَبْحَانَهُ نَبِيَّهَ بِذَلِكَ، وَأَنَّ لَهُ أَسُوءَ بَمَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ، وَعَزَّى أَتْبَاعَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنَّ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [سورة البقرة: ٢١٤] .

وقوله: ﴿الَّذِينَ (١) أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (٢) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ (٣) أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (٤) مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (٥) وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ (٦) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ (٧) وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٨) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ (٩) وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوْ لَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة العنكبوت: ١ - ١٠] .

فليتأمل العبدُ سياقَ هذه الآيات، وما تضمنته من العبرِ وَكُنُوزِ الْحِكَمِ، فَإِنَّ النَّاسَ إِذَا أُرْسِلَ إِلَيْهِمُ الرُّسُلُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ: آمَنَّا، وَإِمَّا أَلَا يَقُولَ ذَلِكَ، بَلْ يَسْتَمِرَّ عَلَى السَّيِّئَاتِ وَالْكُفْرِ، فَمَنْ قَالَ: آمَنَّا، امْتَحَنَهُ رَبُّهُ، وَابْتَلَاهُ، وَفْتَنَهُ، وَالْفِتْنَةُ: الْإِبْتِلَاءُ وَالْإِخْتِبَارُ، لِتَبْيِينِ الصَّادِقِ مِنَ الْكَاذِبِ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ: آمَنَّا، فَلَا يَحْسَبُ أَنَّهُ يُعْجِزُ اللَّهُ وَيَفُوتُهُ وَيَسْبِقُهُ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَطْوِي الْمَرَاحِلَ فِي يَدَيْهِ .

وَكَيْفَ يَفِرُّ الْمَرْءُ عَنْهُ بِذَنْبِهِ إِذَا كَانَ يَطْوِي فِي يَدَيْهِ الْمَرَاحِلُ

فَمَنْ آمَنَ بِالرُّسُلِ وَأَطَاعَهُمْ، عَادَاهُ أَعْدَاؤُهُمْ وَأَذَوْهُ، فَابْتُلِيَ بِمَا يُؤْلِمُهُ وَإِنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِمْ وَلَمْ يُطِيعَهُمْ، عُوِّبَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَحَصَلَ لَهُ مَا يُؤْلِمُهُ، وَكَانَ هَذَا الْمُؤْلَمُ لَهُ أَعْظَمَ أَلَمًا وَأَدْوَمَ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ، فَلَا بَدَّ مِنْ حَصُولِ الْأَلَمِ لِكُلِّ نَفْسٍ آمَنَتْ أَوْ رَغِبَتْ عَنِ الْإِيمَانِ، لَكِنَّ الْمُؤْمِنَ يَحْصُلُ الْأَلَمُ فِي الدُّنْيَا ابْتِدَاءً، ثُمَّ تَكُونُ لَهُ الْعَاقِبَةُ فِي

الدنيا والآخرة، والمُعْرِضُ عن الإيمان تحصلُ له اللذة ابتداءً، ثم يصير إلى الألم الدائم. وسئل^(١) الشافعي رحمه الله أيُّما أفضل للرجل، أن يُمكن أو يُبتلى؟ فقال: لا يُمكن حتى يُبتلى. والله تعالى ابتلى أولى العزم من الرسل فلما صَبَرُوا مَكَّنَهُمْ فلا يَظُنُّ أَحَدٌ أَنَّهُ يَخْلُصُ مِنَ الْأَلَمِ الْبَتَّةِ، وَإِنَّمَا يَتَفَاوَتُ أَهْلُ الْأَلَامِ فِي الْعُقُولِ فَأَعْقَلُهُمْ مَنْ بَاعَ أَلَمًا مُسْتَمِرًّا عَظِيمًا، بِأَلَمٍ مُنْقَطِعٍ يَسِيرٍ، وَأَشْقَاهُمْ مَنْ بَاعَ الْأَلَمَ الْمُنْقَطِعَ الْيَسِيرَ، بِالْأَلَمِ الْعَظِيمِ الْمُسْتَمِرِّ.

فإن قيل: كيف يختار العاقلُ هذا؟ قيل: الحاملُ له على هذا النَّقْدُ، والنَّسِيئَةُ.

وَالنَّفْسُ مُوَكَّلَةٌ بِالْعَاجِلِ

﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ . وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٠، ٢١]. «إِنَّ هَؤُلَاءِ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا» [الإنسان: ٢٧]. وهذا يحصل لكل أحد، فإن الإنسان مدنى بالطبع، لا بد له أن يعيش مع الناس، والناس لهم إرادات وتصورات، فيطلبون منه أن يوافقهم عليها، فإن لم يوافقهم، آذوه وعذبوه، وإن وافقهم، حصل له الأذى والعذاب، تارة منهم، وتارة من غيرهم، كمن عنده دين وتقى حل بين قوم فجار ظلمة، ولا يتمكنون من فجورهم وظلمهم إلا بموافقتهم لهم، أو سكوتهم عنهم، فإن وافقهم، أو سكت عنهم، سلم من شرهم في الابتداء، ثم يتسلطون عليه بالإهانة والأذى أضعاف ما كان يخافه ابتداء، لو أنكر عليهم وخالفهم، وإن سلم منهم، فلا بد أن يهان ويُعاقب على يد غيرهم، فالخزم كل الخزم في الأخذ بما قالت عائشة أم المؤمنين لمعاوية: «مَنْ أَرْضَى اللَّهَ بِسَخَطِ النَّاسِ، كَفَّاهُ اللَّهُ مُؤْنَةَ النَّاسِ، وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ لَمْ يُغْنُوا عَنْهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»^(٢).

ومن تأمل أحوال العالم، رأى هذا كثيرا فيمن يُعينُ الرؤساء على أغراضهم الفاسدة، وفيمن يُعينُ أهل البدع على بدعهم هرباً من عقوبتهم، فمن هداه الله، وألهمه رشده، ووقاه شر نفسه، امتنع من الموافقة على فعل المحرم، وصبر على عدوانهم، ثم تكون له العاقبة في الدنيا والآخرة، كما كانت للرسل وأتباعهم، كالمهاجرين،

(١) هذا كلام نفيس وفيه فقه والمعية فاشدد عليه بيدك وتدير حال المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها حتى يطمئن قلبك وتهتد نفسك.

(٢) صحيح. رواه ابن حبان (٢٧٧ - إحسان) كتاب البر والإحسان باب الصدق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والأنصار، ومن ابتلى من العلماء، والعباد، وصالحى الولاية، والتجار، وغيرهم .
ولما كان الألم لا محيص منه ألبته، عزى الله - سبحانه - من اختار الألم اليسير المنقطع على الألم العظيم المستمر بقوله: ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [العنكبوت: ٥] . فضرب لمدة هذا الألم أجلاً، لأبداً أن يأتى، وهو يوم لقائه، فيلتذ العبد أعظم اللذة بما تحمّل من الألم من أجله، وفى مرضاته، وتكون لذته وسروره وابتهاجه بقدر ما تحمّل من الألم فى الله والله، وأكد هذا العزاء والتسلية برجاء لقائه، ليحمل العبد اشتياقه إلى لقاء ربه ووليّه على تحمّل مشقة الألم العاجل، بل ربما غيبة الشوق إلى لقائه عن شهود الألم والإحساس به، ولهذا سأل النبى ﷺ ربه الشوق إلى لقائه، فقال فى الدعاء الذى رواه أحمد وابن حبان: « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِعِلْمِكَ الْغَيْبَ وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ، أُخِينِي إِذَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي، وَأَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرَّضَى، وَأَسْأَلُكَ الْقَصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى، وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْفَدُ، وَأَسْأَلُكَ قُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ، وَأَسْأَلُكَ الرِّضَى بَعْدَ الْقَضَاءِ، وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ الْعَيْشِ الْمَوْتِ، وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَأَسْأَلُكَ الشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ فِي غَيْرِ ضَرَاءٍ مُضِرَّةٍ وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ، واجعلنا هداةً مهتدين » (١) .

فالشوق يحمل المشتاق على الجد فى السير إلى محبوبه، ويُقرب عليه الطريق، ويطوى له البعيد، ويهون عليه الآلام والمشاق، وهو من أعظم نعمة أنعم الله بها على عبده، ولكن لهذه النعمة أقوال وأعمال، هما السبب الذى تُنال به، والله سبحانه سمیع لتلك الأقوال، علیم بتلك الأفعال، وهو علیم بمن يصلح لهذه النعمة ويشكرها، ويعرف قدرها، ويحب المنعم عليه، فيضع عنده هذه النعمة، ويصلح بها كما قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٣]، فإذا فاتت العبد نعمة من نعم ربه، فليقرأ على نفسه: « أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ » .

(١) حسن رواه ابن حبان (١٩٧١ - إحصان) كتاب الصلاة باب صفة الصلاة من حديث عمار بن ياسر .

ثم عزَّاهم تعالى بعزاءٍ آخر، وهو أن جهادهم فيه، إنما هو لأنفسهم، وثمرته عائدة عليهم، وأنه غنى عن العالمين، ومصلحتُهُ هذا الجهاد، ترجعُ إليهم، لا إليه سبحانه، ثم أخبر أنه يُدخلهم بجهادهم وإيمانهم في زُمرَةِ الصالحين .

ثم أخبر عن حال الدَّاخل في الإيمان بلا بصيرة، وأنه إذا أُوذِيَ في الله جعل فتنةً الناس له كعذاب الله، وهى أذاهم له، ونيلهم إياه بالمكروه والألم الذى لا بد أن يناله الرسلُ وأتباعهم ممن خالفهم، جعل ذلك فى قراره منهم، وتركه السبب الذى ناله، كعذاب الله الذى فرَّ منه المؤمنون بالإيمان، فالمؤمنون لكمال بصيرتهم، فرَّوا من ألم عذاب الله إلى الإيمان، وتحملُّوا ما فيه من الألم الزائل المُفارق عن قريب، وهذا لضعف بصيرته، فرَّ من ألم عذاب أعداء الرسل إلى موافقتهم ومتابعتهم، ففرَّ من ألم عذابهم إلى ألم عذاب الله، فجعل ألم فتنة الناس فى الفرار منه، بمنزلة ألم عذاب الله، وغُيِّنَ، كُلَّ الغَيْنِ إذ استجار من الرَّمضاء بالنار، وفرَّ من ألم ساعة إلى ألم الأبد، وإذا نصر الله جُنْدَه وأوليائه، قال: إني كنتُ معكم والله عليم بما انطوى عليه صدره من النفاق .

والمقصود: أن الله سبحانه اقتضت حكمته أنه لا بد أن يمتحن النفوسَ ويبتليها، فيُظهِرَ بالامتحان طيِّبها من خبيثها، ومن يصلح لموالاته وكراماته، ومن لا يصلح وليُمَحِّصَ النفوسَ التى تصلح له ويُخَلِّصَها بِكِبَرِ الامتحان، كالذهب الذى لا يخلُصَ ولا يصفو من غشه، إلا بالامتحان، إذ النفسُ فى الأصل جاهلة ظالمة، وقد حصل لها بالجهل والظلم من الخُبث ما يحتاجُ خروجه إلى السِّبْكِ والتصفية، فإن خرج فى هذه الدار، وإلا ففى كير جهنم، فإذا هُذِبَ العبدُ ونُقِيَ، أُذِنَ له فى دخول الجنة .



فصل

بداية دعوته ﷺ

ولما دعا ﷺ إلى الله عزَّ وجلَّ، استجاب له عبادُ الله من كل قبيلة، فكانَ حائز قصبِ سَبَقِهِم، صِدِّيقُ الأُمة، وأسبقُها إلى الإسلام، أبو بكر رضى الله عنه، فأزَّره فى دين الله، ودعا معه إلى الله على بصيرة، فاستجابَ لأبى بكر: عثمانُ بن عفان، وطلحةُ بن عبِيد الله، وسعدُ بن أبى وقاص .

وبادر إلى الاستجابة له ﷺ صَدِيقَةَ النِّسَاءِ: خديجة بنت خويلد، وقامت بأعباء الصَّدِيقَةِ، وقال لها: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى عَقْلِي». فَقَالَتْ لَهُ: أَبَشِّرْ قَوْلَ اللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا^(١) ثُمَّ اسْتَدَلَّتْ بِمَا فِيهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَاضِلَةِ، وَالْأَخْلَاقِ وَالشِّيمِ، عَلَى أَنْ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَخْزِي أَبَدًا، فَعَلِمَتْ بِكَمَالِ عَقْلِهَا وَفَطَرَتِهَا، أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ، وَالْأَخْلَاقَ الْفَاضِلَةَ، وَالشِّيمَ الشَّرِيفَةَ، تُنَاسِبُ أَشْكَالَهَا مِنْ كَرَامَةِ اللَّهِ، وَتَأْيِيدُهُ، وَإِحْسَانِهِ، وَلَا تُنَاسِبُ الْخِزْيَ وَالْخِذْلَانَ، وَإِنَّمَا يُنَاسِبُهُ أَضْدَادُهَا، فَمِنْ رَكَّبَهُ اللَّهُ عَلَى أَحْسَنِ الصِّفَاتِ وَأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ إِنَّمَا يَلِيقُ بِهِ كَرَامَتُهُ وَإِتْمَامُ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ، وَمَنْ رَكَّبَهُ عَلَى أَقْبَحِ الصِّفَاتِ وَأَسْوَأِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ إِنَّمَا يَلِيقُ بِهِ مَا يُنَاسِبُهَا، وَبِهَذَا الْعَقْلِ وَالصِّدْقَةِ اسْتَحَقَّتْ أَنْ يُرْسَلَ إِلَيْهَا رَبُّهَا بِالسَّلَامِ مِنْهُ مَعَ رَسُولِهِ جَبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ^(٢).



فصل

إسلام على بن أبى طالب وزيد بن حارثة

رضى الله عنهم ونظر من الصحابة

وبادر إلى الإسلام على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان ابن ثمان سنين، وقيل أكثر من ذلك، وكان فى كِفَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَخَذَهُ مِنْ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ إِعَانَةً لَهُ فِي سَنَةِ مَحَلٍ^(٣).

وبادر زيد بن حارثة حب رسول الله ﷺ، وكان غلاماً لخديجة، فوهبته لرسول الله ﷺ لما تزوجها، وَقَدِمَ أَبُوهُ وَعَمُّهُ فِي فِدَائِهِ، فَسَأَلَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقِيلَ: هُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا بَنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، يَا بَنَ هَاشِمٍ، يَا بَنَ سَيِّدِ قَوْمِهِ، أَنْتُمْ أَهْلُ حَرَمِ اللَّهِ وَجِيرَانِهِ، تَفَكُّونَ الْعَانِي وَتُطْعِمُونَ الْأَسِيرَ، جِئْنَاكَ فِي ابْنِنَا عِنْدَكَ، فَاْمُنْ عَلَيْنَا، وَأَحْسِنْ إِلَيْنَا فِي فِدَائِهِ، قَالَ: «مَنْ هُوَ؟» قَالُوا: زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَّا غَيْرَ ذَلِكَ» قَالُوا: مَا هُوَ؟ قَالَ: «أَدْعُوهُ فَأَخِيرُهُ، فَإِنْ اخْتَارَكُمْ، فَهُوَ

(١) رواه مسلم كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١/١٤٢ ح رقم ١٦٠ من حديث عائشة رضى الله عنها

(٢) رواه مسلم بنحوه كتاب فضائل الصحابة باب فضائل خديجة أم المؤمنين ١/١٨٨٧ ح رقم ٢٤٣٢ من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٣) محل: أجذب، المعجم الوسيط ٨٥٦.

لَكُمْ، وَإِنْ اخْتَارَنِي، فَوَاللَّهِ مَا أَنَا بِالَّذِي اخْتَارَ عَلَيَّ مَنْ اخْتَارَنِي أَحَدًا» قَالَا: قَدْ رَدَدْتَنَا عَلَى النَّصْفِ، وَاحْسَنْتَ، فَدَعَاهُ فَقَالَ: «هَلْ تَعْرِفُ هَؤُلَاءِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: هَذَا أَبِي، وَهَذَا عَمِّي، قَالَ: «فَأَنَا مَنْ قَدْ عَلِمْتَ وَرَأَيْتَ، وَعَرَفْتَ صَحْبَتِي لَكَ، فَاخْتَرَنِي أَوْ اخْتَرَهُمَا» قَالَ: مَا أَنَا بِالَّذِي اخْتَارَ عَلَيْكَ أَحَدًا أَبَدًا، أَنْتَ مِنْهُ مَكَانَ الْآبِ وَالْعَمِّ، فَقَالَا: وَيْحَكَ يَا زَيْدُ، اخْتَارُ الْعَبودية عَلَى الْحرية، وَعَلَى أَبِيكَ وَعَمِّكَ، وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ؟! قَالَ: نَعَمْ، قَدْ رَأَيْتُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ شَيْئًا مَا أَنَا بِالَّذِي اخْتَارَ عَلَيْهِ أَحَدًا أَبَدًا، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ، أَخْرَجَهُ إِلَى الْحِجْرِ، فَقَالَ: «أَشْهَدُكُمْ أَنَّ زَيْدًا ابْنِي، يَرِثُنِي وَأَرِثُهُ» فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ أَبُوهُ وَعَمُّهُ، طَابَتْ نَفْسُهُمَا فَانصَرَفَا وَدَعَى زَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَتَّى جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ: فَتَزَلَّتْ «أَدْعُوهُمْ لَأَبَائِهِمْ» [الْأَحْزَاب: ٥] فَدُعِيَ مِنْ يَوْمِئِذٍ: زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ^(١). قَالَ مَعْمَرُ فِي «جَامِعِهِ» عَنِ الزُّهْرِيِّ: مَا عَلِمْنَا أَحَدًا أَسْلَمَ قَبْلَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ^(٢) وَهُوَ الَّذِي أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ أَنْعَمَ عَلَيْهِ، وَأَنْعَمَ عَلَيْهِ رَسُولُهُ، وَسَمَاهُ بِاسْمِهِ. وَأَسْلَمَ الْقَسُّ وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ، وَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ جَدْعًا إِذْ يُخْرِجُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَوْمَهُ ^(٣)، وَفِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ فِي الْمَنَامِ فِي هَيْئَةٍ حَسَنَةٍ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: أَنَّهُ رَأَاهُ فِي ثِيَابٍ بَيَاضٍ ^(٤)

وَدَخَلَ النَّاسُ فِي الدِّينِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وَقَرِيشٌ لَا تُتَكَرَّرُ ذَلِكَ، حَتَّى بَادَاهُمُ بَعِيبُ دِينِهِمْ، وَسَبَّ ^(٥) آلَهُتِهِمْ، أَنَّهُ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، فَحِينَئِذٍ شَمَّرُوا لَهُ وَلِأَصْحَابِهِ عَنْ سَاقِ الْعِدَاوَةِ، فَحَمَى اللَّهُ رَسُولَهُ بِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، لِأَنَّهُ كَانَ شَرِيفًا مُعْظَمًا فِي قَرِيشٍ، مُطَاعًا فِي أَهْلِهِ، وَأَهْلُ مَكَّةَ لَا يَتَجَسَّرُونَ عَلَى مُكَاشَفَتِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَذَى.

وَكَانَ مِنْ حِكْمَةِ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ بَقَاؤُهُ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ الَّتِي تَبْدُو لِمَنْ تَأَمَّلَهَا.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ كِتَابَ التَّفْسِيرِ بَابَ أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْصَطُ عِنْدَ اللَّهِ ١٤٥، ٦ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو.

(٢) ضَعِيفٌ. رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ كِتَابَ الْمَغَازِي ٣٢٥/٥ وَفِي سَنَدِهِ قِطَاعٌ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ كِتَابَ بَدَأِ الْوَحْيِ فِي صَدْرِهِ ٣/١ مِنْ حَدِيثِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ.

(٤) ضَعِيفٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ كِتَابَ الرُّؤْيَا بَابَ مَا جَاءَ فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ الْمِيزَانَ وَالْدُّلُ ٤٦٨/٤ وَفِي سَنَدِهِ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ مَتْرُوكٌ (التَّقْرِيبُ ١١/٢).

(٥) سَبَقَ الْمُرَادُ مِنَ السَّبَبِ.

وأما أصحابه، فمن كان له عشيرة تحميه، امتنع بعشيرته، وسائرهم تصدّوا له بالأذى والعذاب، منهم عمار بن ياسر، وأمه سُمَيَّة، وأهل بيته، عذبوا فى الله، وكان رسولُ الله ﷺ إذا مرَّ بهم وهم يُعذبون يقول: « صَبْرًا يَا آلَ يَاسِرٍ، فَإِنَّ مَوْعِدَكُمْ الْجَنَّةُ » (١).

ومنهم بلالُ بنُ رباح، فإنه عُدِّبَ فى الله أشدَّ العذاب، فهانَ على قومه، وهانت عليه نفسه فى الله، وكان كلما اشتدَّ عليه العذابُ يقول: أحدُ أحدُ. فيمرُّ به ورقةُ ابن نوفل. فيقول: إى والله يا بلال أحدُ أحدُ، أما والله لئن قتلتموه، لأتخذنه حَنَانًا (٢).



فصل

أذى المشركين لضعاف المسلمين

وذكر الهجرة الأولى والثانية للحبشة

ولما اشتدَّ أذى المشركين على من أسلم، وفُتِنَ منهم من فُتِنَ، حتى يقولوا لأحدهم: اللاتُ والعزى إلهك من دون الله؟ فيقول: نعم، وحتى إن الجعلَ ليمرُّ بهم، فيقولون: وهذا إلهك من دون الله، فيقول: نعم. ومرَّ عدوُّ الله أبو جهل بسُمَيَّةَ أم عمار بن ياسر، وهى تُعَذَّبُ، وزوجها وابنها، فطعنها بحربةٍ فى فرجها حتى قتلها.

كان الصديقُ إذا مرَّ بأحد من العبيد يُعَذَّبُ، اشتراه منهم، وأعتقه، منهم بلالُ وعامرُ بنُ فهيرة، وأم عُبَيْس، وزَيْنِرة، والنهدية، وابتتها، وجارية لبنى عدى كان عجم يُعَذِّبُها على الإسلام قبل إسلامه، وقال له أبوه: يا بنى أراك تَعْتَقُ رِقَابًا ضِعَافًا، فلو أنك إذ فعلتَ ما فعلتَ أعتقتَ قوماً جُلْدًا يمنعونك، فقال له أبو بكر إنى أريدُ ما أريدُ.

فلما اشتدَّ البلاءُ، أذنَ الله سبحانه لهم بالهجرة الأولى إلى أرض الحبشة، وكان

(١) ذكره الهيثمى فى المجمع ٢٩٣/٩ وقال: رواه الطبرانى فى الأوسط ورجاله رجال الصحيح غير إبراهيم بن عبد العزيز المقوم وهو ثقة.

(٢) حديث مرسل ذكره ابن حجر فى الإصابة ٥٩٧/٣، والحنان: البركة، أراد: لأجعلن قبره موضع حنان، أى مظنة من رحمة الله تعالى فأتسبح به متبركا وكان ذلك فى الأمم الماضية. لسان العرب ١٢٨/١٣.

أولَ من هاجر إليها عثمانُ بن عفان، ومعه زوجته رُقِيَّةُ بنتُ رسول الله ﷺ، وكان أهلُ هذه الهجرة الأولى اثني عشرَ رجلاً، وأربع نسوة: عثمان، وامراته، وأبو حذيفة، وامراته سهلة بنت سهيل، وأبو سلمة، وامراته أم سلمة هند بنت أبي أمية، والزبير بن العوام، ومصعب بن عمير، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن مظعون، وعامر بن ربيعة، وامراته ليلى بنت أبي خيثمة، وأبو سبرة بن أبي رهم، وحاطب بن عمرو، وسهيل بن وهب، وعبد الله بن مسعود . وخرجوا متسللين سرّاً، فوقَّ الله لهم ساعة وصولهم إلى الساحل سفينتين للتجار، فحملوهم فيهما إلى أرض الحبشة، وكان مخرجهم في رجب في السنة الخامسة من المبعث، وخرجت قريشُ في آثارهم حتى جاؤوا البحرَ، فلم يُدرِكُوا منهم أحداً، ثم بلغهم أن قريشاً قد كفوا عن النبي ﷺ، فرجعوا، فلما كانوا دون مكة بساعة من نهار، بلغهم أن قريشاً أشدُّ ما كانوا عداوة لرسول الله ﷺ، فدخلَ مَنْ دخل منهم بجوار، وفي تلك المرة دخل ابن مسعود، فسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة، فلم يردَّ عليه، فتعاضمَ ذلك على ابن مسعود، حتى قال له النبي ﷺ: « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ »^(١) هذا هو الصواب، وزعم ابنُ سعد وجماعةُ أن ابن مسعود لم يدخل، وأنه رجع إلى الحبشة حتى قَدِمَ في المرة الثانية إلى المدينة مع مَنْ قَدِمَ، وردَّ هذا بأن ابن مسعود شهد بدرًا، وأجهز على أبي جهل، وأصحابُ هذه الهجرة إنما قَدِمُوا المدينة مع جعفر بن أبي طالب وأصحابه بعد بدر بأربع سنين أو خمس .

قالوا: فإن قيل: بل هذا الذي ذكره ابنُ سعد يُوافق قولَ زيد بن أرقم: كُنَّا نَقُومُ فِي الصَّلَاةِ، يَكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ، وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٨] فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ^(٢)، وزيدُ بن أرقم من الأنصار، والسورة مدنية، وحينئذ فابن مسعود سلَّم عليه لما قَدِمَ وهو في الصلاة، فلم يردَّ عليه حتى سلم، وأعلمه بتحريم الكلام فاتفق حديثه وحديث ابن أرقم .

قيل: يُبْطَلُ هذا شهود ابن مسعود بدرًا، وأهلُ الهجرة الثانية إنما قَدِمُوا عامَ خير

(١) رواه البخارى بنحوه كتاب العمل فى الصلاة باب لا يرد السلام فى الصلاة ٨٣/٢ .

(٢) رواه البخارى بنحوه فى كتاب العمل فى الصلاة باب ما ينهى من الكلام فى الصلاة ٧٩/٢ .

مع جعفر وأصحابه، ولو كان ابن مسعود ممن قَدِمَ قبل بدر، لكان لِقْدومه ذِكر ولم يذكر أحدُ قَدومٍ مهاجرى الحبشة إلا فى القَدَمَةِ الأولى بمكة، والثانية عامَ خيبر مع جعفر، فمتى قدم ابن مسعود فى غير هاتين المرتين ومع من ؟ وبنحو الذى قلنا فى ذلك قال ابن إسحاق، قال: وبلغ أصحابَ رسول الله ﷺ الذين خرجوا إلى الحبشة إسلامَ أهل مكة، فأقبلوا لما بلغهم من ذلك، حتى إذا دنوا من مكة، بلغهم أن إسلامَ أهل مكة كان باطلاً، فلم يدخل منهم أحدٌ إلا بجوار، أو مستخفياً . فكان ممن قدم منهم، فأقام بها حتى هاجر إلى المدينة، فشهد بدرًا وأحدًا فذكر منهم عبد الله بن مسعود .

فإن قيل: فما تصنعون بحديث زيد بن أرقم ؟ قيل: قد أُجيب عنه بجوابين، أحدهما: أن يكون النهى عنه قد ثبت بمكة، ثم أُذِنَ فيه بالمدينة، ثم نُهِى عنه . والثانى: أن زيدَ بنَ أرقم كان من صغار الصحابة، وكان هو وجماعةٌ يتكلمون فى الصلاة على عاداتهم، ولم يبلغهم النهى، فلما بلغهم انتهوا، وزيد لم يُخبر عن جماعة المسلمين كُلِّهم بأنهم كانوا يتكلمون فى الصلاة إلى حين نزول هذه الآية، ولو قُدِّرَ أنه أخبر بذلك لكان وهماً منه .

ثم اشتد البلاءُ من قريش على من قَدِمَ من مهاجرى الحبشة وغيرهم، وسطت بهم عشائِرُهُم، ولَقُوا منهم أذى شديداً، فأذِنَ لهم رسولُ الله ﷺ فى الخروج إلى أرضِ الحبشة مرةً ثانية، وكان خروجهم الثانى أشقَّ عليهم وأصعبَ، ولَقُوا من قريش تعنيفاً شديداً، ونالوهم بالأذى، وصَعُبَ عليهم ما بلغهم عن النجاشى من حسن جواره لهم، وكان عدَّةٌ من خرج فى هذه المرة ثلاثةً وثمانين رجلاً، إن كان فيهم عمارُ بن ياسر، فإنه يُشكَّ فيه، قاله ابن إسحاق، ومن النساءِ تسعَ عشرة امرأة .

قلت: قد ذُكِرَ فى هذه الهجرة الثانية عثمانُ بن عفان وجماعةٌ ممن شهد بدرًا، فلما أن يكونَ هذا وهماً، وإما أن يكونَ لهم قَدَمَةٌ أخرى قبل بدر، فيكونَ لهم ثلاثُ قدمات: قَدَمَةٌ قبل الهجرة، وقَدَمَةٌ قبل بدر، وقَدَمَةٌ عامَ خيبر، ولذلك قال ابنُ سعد وغيره: إنهم لما سَمِعُوا مُهاجَرَ رسولِ الله ﷺ إلى المدينة، رجع منهم ثلاثةٌ وثلاثون رجلاً، ومن النساءِ ثمانُ نُسوة، فمات منهم رجلان بمكة، وحُبِسَ بمكة سبعة، وشَهِدَ بدرًا منهم أربعةٌ وعشرون رجلاً .

فلما كان شهر ربيع الأول سنة سبع من هجرة رسول الله ﷺ إلى المدينة، كتب رسول الله ﷺ كتاباً إلى النجاشي يدعو إلى الإسلام، وبعث به مع عمرو بن أمية الضمري، فلما قرئ عليه الكتاب، أسلم، وقال: لئن قدرت أن آتيه لأتيته^(١). وكتب إليه أن يزوجه أم حبيبة بنت أبي سفيان، وكانت فيمن هاجر إلى أرض الحبشة مع زوجها عبيد الله بن جحش، فتنصر هناك ومات، فزوجه النجاشي إياها وأصدقها عنه أربعمئة دينار، وكان الذي وكى تزويجها خالد بن سعيد بن العاص^(٢).

وكتب إليه رسول الله ﷺ أن يبعث إليه من بقي عنده من أصحابه، ويحملهم، ففعل، وحملهم في سفيتين مع عمرو بن أمية الضمري، فقدموا على رسول الله ﷺ بخير، فوجدوه قد فتحها، فكلّم رسول الله ﷺ المسلمين أن يدخلوهم في سهامهم، ففعلوا^(٣).

وعلى هذا فيزول الإشكال الذي بين حديث ابن مسعود وزيد بن أرقم، ويكون ابن مسعود قدّم في المرة الوسطى بعد الهجرة قبل بدر إلى المدينة، وسلم عليه حينئذ، فلم يردّ عليه، وكان العهد حديثاً بتحريم الكلام، كما قال زيد بن أرقم، ويكون تحريم الكلام بالمدينة، لا بمكة، وهذا أنسب بالنسخ الذي وقع في الصلاة والتغيير بعد الهجرة، كجعلها أربعاً بعد أن كانت ركعتين، ووجوب الاجتماع لها.

فإن قيل: ما أحسنه من جمع وأثبتته لولا أن محمد بن إسحاق قد قال: ما حكيتُم عنه أن ابن مسعود أقام بمكة بعد رجوعه من الحبشة حتى هاجر إلى المدينة، وشهد بدرًا، وهذا يدفع ما ذكر.

قيل: إن كان محمد بن إسحاق قد قال هذا، فقد قال محمد بن سعد في «طبقاته»: إن ابن مسعود مكث يسيراً بعد مقدمه، ثم رجع إلى أرض الحبشة، وهذا هو الأظهر، لأن ابن مسعود لم يكن له بمكة من يحميه، وما حكاه ابن سعد قد تضمن زيادة أمر خفي على ابن إسحاق، وابن إسحاق لم يذكر من حديثه، ومحمد بن سعد أسند ما حكاه إلى المطلب بن عبد الله بن حنطب، فاتفقت الأحاديث، وصدق بعضها بعضاً، وزال عنها الإشكال، والله الحمد والمنة.

(١) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/١٦٢).

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/١٦٢).

(٣) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/١٦٢).

وقد ذكر ابنُ إسحاق فى هذه الهجرة إلى الحبشة أبا موسى الأشعرى عبد الله بن قيس، وقد أنكرَ عليه ذلك أهل السير، منهم محمد بن عمر الواقدى وغيره، وقالوا: كيف يخفى ذلك على ابن إسحاق أو على مَنْ دونه ؟

قلتُ: وليس ذلك مما يخفى على مَنْ دون محمد بن إسحاق فضلاً عنه، وإنما نشأ الوهمُ أن أبا موسى هاجر من اليمن إلى أرض الحبشة إلى عند جعفر وأصحابه لما سمع بهم، ثم قَدِمَ معهم إلى رسول الله ﷺ بخير، كما جاء مصرحاً به فى «الصحيح»^(١) فقد ذلك ابن إسحاق لأبى موسى هجرة، ولم يقل: إنه هاجر من مكة إلى أرض الحبشة لينكر عليه .



فصل

بعثة قريش إلى النجاشى ليرد عليهم المهاجرين

فانحاز المهاجرون إلى مملكة أصحاب النجاشى آمنين، فلما عَلمَت قريشُ بذلك، بعثت فى أثرهم عبد الله بن أبى ربيعة، وعمر بن العاص، بهداياً وتُحَفٍ مِنْ بلدهم إلى النجاشى ليردَّهم عليهم، فأبى ذلك عليهم، وشَفَعُوا إليه بعظماء جنده فلم يجبههم إلى ما طلبوا، فَوَشَوْا إليه: أن هؤلاء يقولون فى عيسى قولاً عظيماً، يقولون: إنه عبد الله، فاستدعى المهاجرين إلى مجلسه، وتقدَّمهم جعفر بن أبى طالب، فلما أرادوا الدخولَ عليه، قال جعفر: يستأذنُ عليك حِزْبُ الله، فقال للأذن: قل له يُعَيِّد استئذانه، فأعاده عليه، فلما دخلوا عليه قال: ما تقولون فى عيسى ؟ فتلا عليه جعفر صدرأ من سورة «كهيعص»^(٢) فأخذ النجاشى عُوداً من الأرض فقال: ما زاد عيسى على هذا ولا هذا العود، فتناخرت بطارقتُه عنده، فقال: وإن نخرتم، قال: اذهبوا فأنتم سيوم بأرضى، من سبَّكم غُرِّم . والسيوم: الآمنون فى لسانهم، ثم قال للرسولين: لو أعطيتُمونى دَبْرًا من ذهب، يقول: جبلاً من ذهب، ما أسلمتهم إليكما ثم أمرَ فَرَّدَتْ عليهما هداياهما، ورجعا مقبوحين^(٣) .

(١) رواه البخارى كتاب فرض الخمس باب إذا بعث الإمام رسولا فى حاجة، أو أمره بالمقام هل يسهم له ٢٧٣/٦ .

(٢) أى صدر سورة مريم .

(٣) حسن رواه أحمد ٢٠٣/١ .

فصل

الحصار الاقتصادي لجماعة المسلمين

ثم أسلم حمزة عمه وجماعة كثيرون، وفشا الإسلام، فلما رأت قريشُ أمرَ رسولِ الله ﷺ يعلو، والأمور تتزايد، أجمعوا على أن يتعاقدوا على بنى هاشم، وبنى عبد المطلب، وبنى عبد مناف، أن لا يُبايعوهم، ولا يُناكحوهم، ولا يُكَلِّموهم، ولا يُجَالِسُوهم، حتى يُسَلِّمُوا إليهم رسولَ الله ﷺ، وكتبوا بذلك صحيفة وعلَّقوها في سقفِ الكعبة، يقال: كتبها منصور بن عكرمة بن عامر بن هاشم، ويقال: النَّضْرُ ابن الحارث، والصحيح: أنه بغيض بن عامر بن هاشم، فدعا عليه رسولُ الله ﷺ فَشَلَّتْ يَدُهُ، فانحاز بنو هاشم وبنو المطلب مؤمنهم وكافرهم، إلا أبا لهب، فإنه ظاهر قريشاً على رسولِ الله ﷺ وبنى هاشم، وبنى المطلب، وحُبِسَ رسولُ الله ﷺ وَمَنْ معه في الشعب، شَعْبُ أَبِي طَالِبٍ لَيْلَةَ هلالِ المحرم، سنة سَبْعٍ من البعثة، وعلَّقت الصحيفةُ في جوفِ الكعبة، وبَقُوا محبوسينَ ومحصورينَ، مضيقاً عليهم جداً، مقطوعاً عنهم الميرة^(١) المدد، نحوَ ثلاثِ سنين، حتى بلغهم الجُهدُ، وسمِعَ أصواتُ صبيانهم بالبكاء من وراء الشعب، وهناك عَمِلَ أَبُو طَالِبٍ قصيدته اللامية المشهورة أولها:

جَزَى اللَّهُ عَنَّا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوَفَلًا عَقُوبَةَ شَرٍّ عَاجِلًا غَيْرَ أَجَلٍ

وكانت قريش في ذلك بين راضٍ وكاره، فسعى في نقض الصحيفة من كان كارهاً لها، وكان القائمُ بذلك هشامُ بن عمرو بن الحارث بن حبيب ابن نصر بن مالك مشى في ذلك إلى المُطْعِمِ بن عدى وجماعة من قريش، فأجابوه إلى ذلك، ثم أطلعَ الله رسوله على أمر صحيفتهم، وأنه أرسل عليها الأَرْضَةَ فأكلت جميع ما فيها من جَوْرِ وقطيعه وظلم، إلا ذكر الله عز وجل، فأخبر بذلك عمه، فخرج إلى قريش فأخبرهم أن ابن أخيه قد قال كذا وكذا، فإن كَانَ كاذباً خَلَيْنَا بينكم وبينه، وإن كَانَ صادقاً، رجعتُم عن قِطْعَتِنَا وظَلْمِنَا، قالوا: قد أنصفت، فأنزلوا الصَّحِيفَةَ، فلما رأوا الأمرَ كما أخبر به رسولُ الله ﷺ، ازدادوا كُفْراً إلى كُفْرهم، وخرج رسولُ الله ﷺ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الشَّعْبِ^(٢). قال ابن عبد البر: بعد عشرة أعوام من المبعث، ومات أبو طالب بعد ذلك بستة أشهر، وماتت خديجةُ بعده بثلاثة أيام، وقيل: غير ذلك.

(١) الميرة: الطعام لسان العرب ٥/١٨٨.

(٢) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى ١/١٦٣.

فصل

خروج النبى ﷺ إلى الطائف ودعوة أهلها إلى الإسلام

فلما نُقِضَت الصَّحِيفَةُ، وافق موتُ أبى طالب وموت خديجة، وبينهما سير، فاشتدَّ البلاءُ على رسولِ الله ﷺ من سفهاء قومه، وتجرؤوا عليه، فكاشفوه بالأذى، فخرج رسولُ الله ﷺ إلى الطائف رجاءً أن يؤووه وينصروه على قومه، ويمنعوه منهم، ودعاهم إلى الله عز وجل فلم يرَ من يؤوى، ولم يرَ ناصرًا، وأذوه مع ذلك أشدَّ الأذى، ونالوا منه ما لم يناله قومه، وكان معه زيد بن حارثة مولاه، فأقام بينهم عشرة أيام لا يدع أحدًا من أشرافهم إلا جاءه وكلمه، فقالوا: اخُرج من بلدنا، وأغروا به سفهاءهم، فوقفوا له سماطين^(١)، وجعلوا يرمونه بالحجارة حتى ذميت قدماه، وزيد بن حارثة يقيه بنفسه حتى أصابه شجاج فى رأسه، فانصرف راجعًا من الطائف إلى مكة محزونًا، وفى مرجعه ذلك دعا بالدعاء المشهور دعاء الطائف: «اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي، وَقِلَّةَ حِيلَتِي، وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، أَنْتَ رَبُّ الْمُسْتَضْعِفِينَ، وَأَنْتَ رَبِّى، إِلَى مَنْ تَكَلَّنِي، إِلَى بَعِيدٍ يَتَجَهَّمُنِي؟ أَمْ إِلَى عَدُوٍّ مَلَكَتْهُ أَمْرِي، إِنْ لَمْ يَكُنْ بِكَ غَضَبٌ عَلَى فَلَا أُبَالِي، غَيْرَ أَنَّ عَافِيَتَكَ هِيَ أَوْسَعُ لِي، أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ، وَصَلَحَ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَنْ يَحِلَّ عَلَى غَضَبِكَ، أَوْ أَنْ يَنْزِلَ بِي سَخَطُكَ، لَكَ الْعُتْبَى حَتَّى تَرْضَى، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ»^(٢).

فأرسل ربُّه تبارك وتعالى إليه ملكَ الجبال، يستأمره أن يطبقَ الْأَخْشِينَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، وهُمَا جِبَالَاهَا اللَّذَانِ هِيَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: «لَا، بَلْ أَسْتَأْنِي بِهِمْ لَعَلَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»^(٣).

فلما نزل بنخلة مَرَجَعُهُ، قام يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَصُرِفَ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ، فَاسْتَمَعُوا قِرَاءَتَهُ^(٤)، وَلَمْ يَشْعُرْ بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَزَلَ عَلَيْهِ: «وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ

(١) سماطين: أى صفيين وكل وصف من الرجال سماط. لسان العرب ٧/ ٣٢٥.

(٢) ذكره ابن هشام فى السيرة ٨٦/ ٢.

(٣) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبى ﷺ من أذى المشركين والمنافقين ٣/ ١٤٢٠، ١٤٢١ ح رقم

١٧٩٥.

(٤) رواه البخارى كتاب الأذان باب الجهر بقراءة صلاة الفجر ١/ ١٩٥، ١٩٦.

نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ . قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ . يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ . وَمَنْ لَا يَجِبِ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿الاحقاف: ٢٩ - ٣٢﴾ .

وأقام بنخلة أياماً، فقال له زيد بن حارثة: كيف تدخل عليهم، وقد أخرجوك؟
يعنى قريشاً، فقال: « يا زيد إن الله جاعل لما ترى فرجاً ومخرجاً، وإن الله ناصر دينه ومظهر نبيه » .

ثم انتهى إلى مكة فأرسل رجلاً من خزاعة إلى مطعم بن عدى: أدخل في جوارك؟ فقال: نعم، ودعا بنيه وقومه، فقال: البسوا السلاح، وكونوا عند أركان البيت فإنني قد أجرتُ محمداً، فدخل رسولُ الله ﷺ ومعه زيد بن حارثة، حتى انتهى إلى المسجد الحرام، فقام المطعمُ ابن عدى على راحلته، فنادى: يا معشر قريش إنني قد أجرتُ محمداً، فلا يَهْجُهُ أَحَدٌ مِنْكُمْ، فانتهى رسولُ الله ﷺ إلى الركن، فاستلمه، وصلى ركعتين، وانصرف إلى بيته، والمطعمُ بن عدى وولده محدقون به بالسلاح حتى دخل بيته ^(١) .



فصل

الإسراء والمعراج

ثم أسرى برسول الله ﷺ بِجَسَدِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ، رَاكِباً عَلَى الْبُرَاقِ، صَحْبَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَنَزَلَ هُنَاكَ، وَصَلَّى بِالْأَنْبِيَاءِ إِمَاماً ^(٢) وَرَبَطَ الْبُرَاقُ بِحَلْقَةٍ بَابِ الْمَسْجِدِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ نَزَلَ بِبَيْتِ لَحْمٍ، وَصَلَّى فِيهِ، وَلَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ عَنْهُ الْبَتَّةَ .

ثُمَّ عُرِجَ بِهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدَسِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ لَهُ جَبْرِيلُ، فَفُتِحَ لَهُ، فَرَأَى هُنَاكَ آدَمَ أَبَا الْبَشَرِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقَرَّ

(٢) ضعيف جداً. رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى ١/ ١٦٥. وفي سنده محمد بن عمر الواقدي، وهو متروك.

(٣) رواه مسلم كتاب الإيمان باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات ١/ ١٤٥ ح رقم ١٦٢ من حديث أنس.

بَنبُوتِهِ، وَأَرَاهُ اللَّهُ أَرْوَاحَ السُّعَدَاءِ عَنْ يَمِينِهِ، وَأَرْوَاحَ الْأَشْقِيَاءِ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحَ لَهُ، فَرَأَى فِيهَا يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا وَعِيسَى بْنَ مَرْيَمَ، فَلَقِيَهُمَا وَسَلَّمَ عَلَيْهِمَا، فَرَدَّ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَا بِهِ، وَأَقْرَأَا بَنبُوتَهُ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَرَأَى فِيهَا يُوسُفَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بَنبُوتَهُ ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَرَأَى فِيهَا إِدْرِيسَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَ بِهِ وَأَقْرَأَ بَنبُوتَهُ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَرَأَى فِيهَا هَارُونَ بْنَ عِمْرَانَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بَنبُوتَهُ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ فَلَقِيَ فِيهَا مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بَنبُوتَهُ، ثُمَّ رَفَعَ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، ثُمَّ رَفَعَ لَهُ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى الْجَبَّارِ جَلَّ جَلَّالُهُ، فَدَنَا مِنْهُ حَتَّى كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ^(١) فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى، وَفَرَضَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ صَلَاةً ^(٢). فَرَجَعَ حَتَّى مَرَّ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ لَهُ: بِمِ أُمِرْتُ؟ قَالَ: بِخَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: إِنَّ أَمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأَمَّتِكَ، فَالْتَفَتَ إِلَى جِبْرِيلَ كَأَنَّهُ يَسْتَشِيرُهُ فِي ذَلِكَ، فَأَشَارَ أَنْ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ، فَعَلَّا بِهِ جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى بِهِ الْجَبَّارَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَهُوَ فِي مَكَانِهِ. هَذَا لَفْظُ الْبَخَارِيِّ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرًا، ثُمَّ أَنْزَلَ حَتَّى مَرَّ بِمُوسَى، فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، فَلَمْ يَزَلْ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ مُوسَى، وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى جَعَلَهَا خَمْسًا، فَأَمَرَهُ مُوسَى بِالرُّجُوعِ وَسُؤَالَ التَّخْفِيفِ، فَقَالَ: قَدْ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي، وَلَكِنْ أَرْضَى وَأَسْلَمُ فَلَمَّا بَعْدَ نَادَى مُنَادٍ: قَدْ أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي، وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي ^(٣).

واختلف الصحابة: هل رأى ربه تلك الليلة، أم لا؟ فصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ، وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: رَأَاهُ بِفُؤَادِهِ ^(٤). وَصَحَّ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ إِنَّكَارُ ذَلِكَ، وَقَالَا: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً﴾

(١) سبق ذكر هذه الأخطاء التى وقع فيها شريك فى حديث الإسراء.

(٢) رواه البخارى كتاب التوحيد باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [الإسراء/ ١٨٣] من حديث أنس بن مالك.

(٣) رواه البخارى كتاب بدأ الخلق، باب ذكر الملائكة ١٣٤/٤ ط من حديث مالك بن صعصعة.

(٤) رواه مسلم كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل ولقد رآه نزلة أخرى ١٥٨/١ ح رقم ١٧٦.

أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُتَهَيَّ ﴿[النجم: ١٣]﴾ إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ ^(١) .
وَصَحَّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ سَأَلَهُ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ ؟ فَقَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ» أَيْ: حَالُ
بَيْنِي وَبَيْنَ رُؤْيَيْهِ النُّورِ كَمَا قَالَ فِي لَفْظٍ آخَرَ: «رَأَيْتُ نُورًا» ^(٢) .

وقد حكى عثمان بن سعيد الدارمي اتفاق الصحابة على أنه لم يره .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه: وليس قول ابن عباس: «إنه رآه» مناقضاً لهذا، ولا قوله: «رأه بفؤاده» وقد صح عنه أنه قال: «رأيتُ ربِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى» ^(٣) ولكن لم يكن هذا في الاسراء، ولكن كان في المدينة لما احتبس عنهم في صلاة الصبح، ثم أخبرهم عن رؤية ربِّه تبارك وتعالى تلك اللَّيْلَةَ في منامه، وعلى هذا بنى الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وقال: نعم رآه حقاً، فإن رؤيا الأنبياء حق، ولا بُدَّ، ولكن لم يَقُلْ أحمد رحمه الله تعالى: إنه رآه بعيني رأسه يقظةً، ومن حكى عنه ذلك، فقد وهم عليه، ولكن قال مرة: رآه، ومرة قال: رآه بفؤاده فَحُكِّيتُ عنه روايتان، وحُكِّيتُ عنه الثالثة من تصرف بعض أصحابه: أنه رآه بعيني رأسه، وهذه نصوصُ أحمد موجودة، ليس فيها ذلك .

وأما قول ابن عباس: أَنَّهُ رَأَاهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ اسْتِنَادُهُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣] والظاهر أنه مستنده، فقد صحَّ عنه عليه السلام أَنَّهُ هَذَا الْمَرَّةُ جِبْرِيلُ، رَأَاهُ مَرَّتَيْنِ فِي صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا هُوَ مُسْتَنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي قَوْلِهِ: رَأَاهُ بِفُؤَادِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنَى فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٧] فهو غير الدنو والتدلى في قصة الإسراء، فَإِنَّ الَّذِي فِي [سورة النجم] هُوَ دَنُو جِبْرِيلَ وَتَدَلَّيْهِ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَالسِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ٥] وَهُوَ جِبْرِيلُ ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ثُمَّ دَنَى فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٦ - ٨]، فَالضَّمَاثِرُ كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى هَذَا الْمَعْلَمِ الشَّدِيدِ الْقُوَى، وَهُوَ ذُو الْمِرَّةِ، أَيْ: الْقُوَّةُ، وَهُوَ

(١) رواه مسلم كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ولقد رآه نزلة أخرى ١٥٩/١ ح رقم ١٧٧ .

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: «نور أنى أراه» وفي قوله: «رأيت نورا» ١٦١/١ ح رقم ١٧٨ .

(٣) صحيح . رواه أحمد ٣٦٨/١ .

الذى استوى بالأفق الأعلى وهو الذى دنى فتدلى، فكان من محمد ﷺ قَدَرَ قوسين أو أدنى، فأما الدُّنُو والتدلى الذى فى حديث الإسراء، فذلك صريحٌ فى أنه دنوُّ الربِّ تبارك وتعالى ولا تَعَرُّضٌ فى [سورة النجم] لذلك، بل فيها أنه رآه نزلةً أخرى عند سِدْرَةِ المنتهى وهذا هو جبريلُ، رآه محمد ﷺ على صُورته مرتين: مرة فى الأرض، ومرة عند سِدْرَةِ المنتهى، والله أعلم .



فصل

وصفه ﷺ بيت المقدس

فلما أصبحَ رسولُ الله ﷺ فى قومه، أخبرهم بما أراه الله عز وجل من آياته الكبرى، فأشَدَّ تكذيبهم له، وأذاهم وضراوتهم عليه، وسألوه أن يصفَ لَهُمْ بَيْتَ المقدس، فجلَّاهُ الله له حتَّى عَاينَهُ، فَطَفِقَ يُخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَرُدُّوا عَلَيْهِ شَيْئاً (١) .

وأخبرهم عَنْ عِيَرِهِمْ فى مَسَرَّاهُ ورجوعه، وأخبرهم عن وقتِ قُدُومِهَا وأخبرهم عن البعير الذى يَقْدُمُهَا، وكان الأمرُ كما قال (٢)، فلم يَزِدْهُمْ ذلك إلا نفوراً، وأبى الظالمون إلا كُفُوراً .



فصل

هل كان الإسراء بالروح؟ أم بالروح والجسد معاً

وقد نقل ابن إسحاق عن عائشة ومعاوية أنهما قالَا: إنما كان الإسراء بروحه، ولم يفقد جسده، ونُقِلَ عن الحسن البصرى نحو ذلك، ولكن ينبغى أن يُعلم الفرقُ بين أن يُقال: كان الإسراءُ مناماً، وبين أن يُقال: كان بروحه دونَ جسده، وبينهما فرقٌ عظيم، وعائشة ومعاوية لم يَقُولَا: كان مناماً، وإنما قالَا: أُسْرِىَ بِرُوحِهِ ولم يَفْقِدْ

(١) رواه البخارى كتاب مناقب الأنصار باب حديث الإسراء وقول الله تعالى: ﴿سبحان الذى أسرى بعبده﴾ الآية ٦٦/٥ من حديث جابر بن عبد الله .

(٢) صحيح . رواه أحمد ٣٧٤/١ .

جَسَدَهُ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَإِنْ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ قَدْ يَكُونُ أَمْثَالًا مَضْرُوبَةً لِلْمَعْلُومِ فِي الصُّورِ الْمَحْسُوسَةِ، فَيَرَى كَأَنَّهُ قَدْ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، أَوْ ذُهِبَ بِهِ إِلَى مَكَّةَ وَأَقْطَارِ الْأَرْضِ، وَرُوحُهُ لَمْ تَصْعَدْ وَلَمْ تَذْهَبْ، وَإِنَّمَا مَلَكُ الرُّوْيَا ضَرَبَ لَهُ الْمِثَالَ وَالَّذِينَ قَالُوا: عُرِجَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَائِفَتَانِ: طَائِفَةٌ قَالَتْ: عُرِجَ بِرُوحِهِ وَبَدَنِهِ، وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: عُرِجَ بِرُوحِهِ وَلَمْ يَفْقَدْ بَدَنَهُ، وَهَؤُلَاءِ لَمْ يُرِيدُوا أَنْ الْمِعْرَاجَ كَانَ مَنَامًا، وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ الرُّوحَ ذَاتَهَا أُسْرِىَ بِهَا، وَعُرِجَ بِهَا حَقِيقَةً، وَبَاشَرَتْ مِنْ جِنْسٍ مَا تُبَاشِرُ بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ، وَكَانَ حَالُهَا فِي ذَلِكَ كَحَالِهَا بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ فِي صُعُودِهَا إِلَى السَّمَاوَاتِ سَمَاءً حَتَّى يَنْتَهَى بِهَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَتَقِفُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيَا مُرُ فِيهَا بِمَا يَشَاءُ، ثُمَّ تَنْزِلُ إِلَى الْأَرْضِ وَالَّذِي كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ أَكْمَلُ مِمَّا يَحْصُلُ لِلرُّوحِ عِنْدَ الْمَفَارِقَةِ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ فَوْقَ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ، لَكِنَّ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَقَامِ خَرَقِ الْعَوَائِدِ حَتَّى شَقَّ بَطْنُهُ، وَهُوَ حَى لَا يَتَأَلَّمُ بِذَلِكَ، عُرِجَ بِذَاتِ رُوحِهِ الْمُقَدَّسَةِ حَقِيقَةً مِنْ غَيْرِ إِمَاتَةٍ، وَمَنْ سِوَاهُ لَا يَنَالُ بِذَاتِ رُوحِهِ الصُّعُودَ إِلَى السَّمَاءِ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْمَفَارِقَةِ، فَالْأَنْبِيَاءُ إِنَّمَا اسْتَقَرَّتْ أَرْوَاحُهُمْ هُنَاكَ بَعْدَ مَفَارِقَةِ الْأَبْدَانِ، وَرُوحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَعِدَتْ إِلَى هُنَاكَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ ثُمَّ عَادَتْ، وَبَعْدَ وَفَاتِهِ اسْتَقَرَّتْ فِي الرِّفِيقِ الْأَعْلَى مَعَ أَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَمَعَ هَذَا، فَلَهَا إِشْرَافٌ عَلَى الْبَدَنِ وَإِشْرَاقٌ وَتَعَلُّ بِه، بِحَيْثُ يَرُدُّ السَّلَامَ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ ^(١) وَبِهَذَا التَّعْلُقُ رَأَى مُوسَى قَائِمًا يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ، وَرَأَاهُ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ . وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُعْرَجْ بِمُوسَى مِنْ قَبْرِهِ، ثُمَّ رُدَّ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَقَامُ رُوحِهِ وَاسْتِقْرَارُهَا وَقَبْرُهُ مَقَامُ بَدَنِهِ وَاسْتِقْرَارُهُ إِلَى يَوْمِ مَعَادِ الْأَرْوَاحِ إِلَى أَجْسَادِهَا، فَرَأَاهُ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ، وَرَأَاهُ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، كَمَا أَنَّهُ ﷺ فِي أَرْفَعِ مَكَانٍ فِي الرِّفِيقِ الْأَعْلَى مُسْتَقَرًّا هُنَاكَ، وَبَدَنُهُ فِي ضَرْحِهِ غَيْرُ مُفْقُودٍ، وَإِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَلَمْ يَفَارِقِ الْمَلَاءِ الْأَعْلَى، وَمَنْ كَثَّفَ إِدْرَاكُهُ، وَغَلِظَتْ طَبَاعُهُ عَنْ إِدْرَاكِ هَذَا، فَلْيَنْظُرْ إِلَى الشَّمْسِ فِي عُلُوِّ مَحَلِّهَا، وَتَعَلُّقِهَا، وَتَأْثِيرِهَا فِي الْأَرْضِ، وَحَيَاةِ النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانِ بِهَا، هَذَا وَشَأْنُ الرُّوحِ فَوْقَ هَذَا، فَلَهَا شَأْنٌ، وَلِلْأَبْدَانِ شَأْنٌ، وَهَذِهِ النَّارُ تَكُونُ فِي

(١) حسن . رواه أبو داود كتاب المناسك باب زيارة القبور ٢/٢٤٤ رقم ٢٠٤١، وأحمد في المسند ٥٢٧/٢ من حديث أبي هريرة .

محلها، وحرارتها تؤثر فى الجسم البعيد عنها مع أن الارتباط والتعلق الذى بين الروح والبدن أقوى وأكمل من ذلك وأتم، فشان الروح أعلى من ذلك والطف .

فَقُلْ لِلْعُيُونِ الرُّمْدِ إِيَّاكَ أَنْ تَرَى سَنَا الشَّمْسِ فَاسْتَغْشَى ظَلَامَ اللَّيَالِيَا



فصل

هل تعدد الإسراء؟

قال موسى بن عتبة عن الزهرى: عُرِجَ بروح رسول الله ﷺ إلى بيت المقدس وإلى السماء قبل خروجه إلى المدينة بسنة، وقال ابن عبد البر وغيره: كان بين الإسراء والهجرة سنة وشهران، انتهى .

وكان الإسراء مرة واحدة . وقيل: مرتين: مرة يقظة، ومرة مناماً، وأرباب هذا القول كأنهم أرادوا أن يجمعوا بين حديث شريك، وقوله: ثم استيقظت، وبين سائر الروايات، ومنهم من قال: بل كان هذا مرتين، مرة قبل الوحي لقوله فى حديث شريك: « وذلك قبل أن يُوحى إليه » ومرة بعد الوحي، كما دلت عليه سائر الأحاديث، ومنهم من قال: بل ثلاث مرات: مرة قبل الوحي، ومرتين بعده، وكل هذا خبط، وهذه طريقة ضعفاء الظاهرية من أرباب النقل الذين إذا رأوا فى القصة لفظة تُخالف سياق بعض الروايات، جعلوه مرة أخرى، فكلما اختلفت عليهم الروايات، عَدَدُوا الوقائع، والصواب الذى عليه أئمة النقل أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة .

ويا عجباً لهؤلاء الذين زعموا أنه مراراً، كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه فى كل مرة تُفرض عليه الصلاة خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمساً، ثم يقول: «أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي، وَخَفَفْتُ عَنْ عِبَادِي» ثم يعيدها فى المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها عشراً عشراً، وقد غلَطَ الحفاظُ شريكاً فى الفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه ثم قال: فَقَدَّمَ وَآخِرَ وَزَادَ وَنَقَصَ، ولم يسرد الحديث، فأجاد رحمه الله .

فصل

مقدمات الهجرة

فى مبدأ الهجرة التى فرّق الله فيها بين أوليائه وأعدائه، وجعلها مبدأ لإعزاز دينه ونصر عبده ورسوله .

قال الزهرى: حدثنى محمد بن صالح، عن عاصم بن عمر بن قتادة ويزيد بن رومان وغيرهما قالوا: أقام رسول الله ﷺ بمكة ثلاث سنين من أول نبوته مُستخفياً، ثم أعلن فى الرابعة، فدعا الناس إلى الإسلام عشر سنين، يوافى الموسم كل عام، يتبع الحاج فى منازلهم، وفى المواسم بعكاظ، ومجنة، وذى المجاز، يدعوهم إلى أن يمنعوه حتى يبلغ رسالات ربّه ولهم الجنة، فلا يجد أحداً ينصره ولا يجيبه، حتى إنه ليسأل عن القبائل ومنازلها قبيلة قبيلة، ويقول: « يا أيها الناس قولوا: لا إله إلا الله تفلحوا، وتملكوا بها العرب، وتدين لكم بها العجم، فإذا آمنتم، كنتم ملوكاً فى الجنة » وأبو لهب وراءه يقول: لا تطيعوه فإنه صابئ كذاب، فيردون على رسول الله ﷺ أقبح الرد، ويؤذونه، ويقولون: أسرتك وعشيرتك أعلم بك حيث لم يتبعوك، وهو يدعوهم إلى الله، ويقول: « اللهم لو شئت لم يكونوا هكذا » قال: وكان ممن يسمي لنا من القبائل الذين أتاهم رسول الله ﷺ ودعاهم، وعرض نفسه عليهم: بنو عامر ابن صعصعة، ومحارب بن حصفة، وفزارة، وغسان، ومرة، وحنيفة، وسليم، وعبس، وبنو النضر، وبنو البكاء، وكندة، وكتب، والحارث بن كعب، وعذرة، والحضارمة، فلم يستجب منهم أحد (١)



فصل

مبدأ دخول الإسلام بالمدينة

وكان مما صنع الله لرسوله أن الأوس والخزرج كانوا يسمعون من حلفائهم من يهود المدينة أن نبياً من الأنبياء مبعوث فى هذا الزمان سيخرج، فنتبعه ونقتلكم معه قتل عاد وإرم، وكانت الأنصار يحجون البيت كما كانت العرب تحجّه دون اليهود،

(١) رواه ابن سعد فى الطبقات ١/١٦٨ .

فلما رأى الأنصارُ رسولَ الله ﷺ يدعو الناسَ إلى الله عزَّ وجلَّ، وتأمَّلوا أحواله، قال بعضهم لبعض: تَعْلَمُونَ والله يا قَوْمُ أَنَّ هَذَا الَّذِي تَوَعَّدُكُمْ بِهِ يَهُودُ، فَلَا يَسْقُنْكُمْ إِلَيْهِ. وكانَ سُويْدُ بْنُ الصَّامِتِ مِنَ الْأَوْسِ قد قَدِمَ مَكَّةَ، فدعاه رسولُ الله ﷺ، فلم يَعبُدْ وَلَمْ يُجِبْ حَتَّى قَدِمَ أَنَسُ بْنُ رَافِعٍ أَبُو الْحِيسْرِ فى فِتْيَةٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ بَنَى عَبْدِ الْأَشْهَلِ يَطْلُبُونَ الْحِلْفَ، فدعاهم رسولُ الله ﷺ إلى الإسلام، فقال إِيَّاسُ بْنُ مُعَاذٍ وكان شاباً حَدَثًا: يَا قَوْمُ هَذَا وَالله خَيْرٌ مِمَّا جِئْنَا لَهُ، فَضَرَبَهُ أَبُو الْحِيسِّ وانتهره، فسَكَتَ، ثم لم يَتِمَّ لَهُمُ الْحِلْفُ، فانصَرَفُوا إلى المَدِينَةِ (١).



فصل

بيعة العقبة الأولى والثانية

ثم إنَّ رسولَ الله ﷺ لَقِيَ عِنْدَ الْعَقَبَةِ فى المَوْسِمِ سِتَّةَ نَفَرٍ مِنَ الْأَنْصَارِ كُلُّهُمْ مِنَ الْخَزْرَجِ، وهم: أَبُو أَمَامَةَ أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ، وَعُوفُ بْنُ الْحَرِثِ، وَرَافِعُ بْنُ مَالِكٍ، وَقُطَيْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِثَابٍ، فدَعَاهُمْ رسولُ الله ﷺ إلى الإسلام فأسلمُوا (٢).

ثم رجعوا إلى المَدِينَةِ، فدَعَوْهُمْ إلى الإسلام، ففشا الإسلامُ فيها حَتَّى لم يَبْقَ دَارٌ إِلَّا وَقَدْ دَخَلَهَا الْإِسْلَامُ، فلما كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، جَاءَ مِنْهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، السِّتَةُ الْأَوَّلُ خِلا جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَعَهُمْ مُعَاذُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ رِفَاعَةَ أَخُو عُوفِ الْمُتَقَدِّمُ، وَذِكْوَانُ بْنُ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَقَدْ أَقَامَ ذِكْوَانُ بِمَكَّةَ حَتَّى هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فيقال: إِنَّهُ مُهَاجِرُ أَنْصَارِي، وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، وَيَزِيدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ، وَأَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ وَعُؤَيْرُ ابْنِ مَالِكٍ هم اثْنَا عَشَرَ.

وقال أَبُو الزَّيْبِرِ: عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبِثَ بِمَكَّةَ عَشَرَ سَنِينَ يَتَّبِعُ النَّاسَ فى مَنَازِلِهِمْ فى المَوَاسِمِ، وَمَجَنَّةً، وَعُكَاظَ، يَقُولُ: « مَنْ يُؤْوِينِي؟ مَنْ يَنْصُرُنِي؟ حَتَّى أَبْلُغَ رِسَالَاتِ رَبِّي، وَلَهُ الْجَنَّةُ، فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَنْصُرُهُ وَلَا يُؤْوِيهِ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَرْحَلُ مِنْ مَضَرَ أَوْ الْيَمَنِ إِلَى ذِي رَحِمِهِ، فَيَأْتِيهِ قَوْمُهُ فيَقُولُونَ لَهُ: « احْذَرْ غَلَامَ

(١) رواه ابن هشام فى السيرة ٧٧/٢، وأيضا ذكره ابن كثير فى البداية ١٤٦/٣ وعزاه لابن إسحاق.

(٢) ذكره ابن كثير فى البداية والنهاية ١٤٧/٣ وعزاه لابن إسحاق.

قُرَيْشٌ لَا يَفْتَنُكَ، وَيَمْشِي بَيْنَ رَجَالِهِمْ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُمْ يَشِيرُونَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ، حَتَّى بَعَثْنَا اللَّهَ مِنْ يَثْرِبَ، فَيَأْتِيهِ الرَّجُلُ مَنَّا فَيُؤْمِنُ بِهِ وَيُقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ، فَيُسَلِّمُونَ بِإِسْلَامِهِ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ دَارٌ مِنْ دُورِ الْأَنْصَارِ إِلَّا وَفِيهَا رَهْطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَظْهَرُونَ الْإِسْلَامَ، وَبَعَثْنَا اللَّهَ إِلَيْهِ، فَاتَّخَمَرْنَا وَاجْتَمَعْنَا وَقُلْنَا: حَتَّى مَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَطْرُدُ فِي جِبَالِ مَكَّةَ وَيَخَافُ، فَرَحَلْنَا حَتَّى قَدَمْنَا عَلَيْهِ فِي الْمَوْسِمِ، فَوَاعَدَنَا بَيْعَةَ الْعَقَبَةِ، فَقَالَ لَهُ عَمُّ الْعَبَّاسِ: يَا بَنَ أَخِي مَا أَذْرِي مَا هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ الَّذِينَ جَاؤُوكَ، إِنِّي ذُو مَعْرِفَةٍ بِأَهْلِ يَثْرِبَ، فَاجْتَمَعْنَا عِنْدَهُ مِنْ رَجُلٍ وَرَجُلَيْنِ، فَلَمَّا نَظَرَ الْعَبَّاسُ فِي وُجُوهِنَا، قَالَ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا نَعْرِفُهُمْ هَؤُلَاءِ أَحْدَاثُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَامَ نُبَايَعُكَ؟ قَالَ: «عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ. وَعَلَى النَّفَقَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَعَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَلَى أَنْ تَقُومُوا فِي اللَّهِ لَا تَأْخُذْكُمْ لَوْمَةٌ لَأَنَّهُمْ، وَعَلَى أَنْ تَنْصُرُونِي إِذَا قَدِمْتُ عَلَيْكُمْ، وَتَمْنَعُونِي مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْهُ أَنْفُسَكُمْ وَأَزْوَاجَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ وَلَكُمْ الْجَنَّةُ».

فَقَمْنَا نُبَايَعُهُ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ، وَهُوَ أَصْغَرُ السَّبْعِينَ، فَقَالَ: رُوَيْدَا يَا أَهْلَ يَثْرِبَ، إِنَّا لَمْ نَضْرِبْ إِلَيْهِ أَكْبَادَ الْمَطِيِّ إِلَّا وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنْ إِخْرَاجَهُ الْيَوْمَ مَفَارِقَةُ الْعَرَبِ كَافَةً، وَقَتْلُ خِيَارِكُمْ، وَأَنْ تَعْضُكُمْ السُّيُوفُ، فِيمَا أَنْتُمْ تَصْبِرُونَ عَلَى ذَلِكَ، فَخَذُوهُ، وَأَجْرُكُمْ عَلَى اللَّهِ، وَإِنَّمَا أَنْتُمْ تَخَافُونَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ خِيفَةً قَدَرُوهُ، فَهُوَ أَعْذَرُ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ، فَقَالُوا: يَا أَسْعَدُ أَمِطْ عَنَّا يَدَكَ، فَوَاللَّهِ لَا نَذَرُ هَذِهِ الْبَيْعَةَ، وَلَا نَسْتَقْبِلُهَا، فَقَمْنَا إِلَيْهِ رَجُلًا رَجُلًا فَأَخَذَ عَلَيْنَا وَشَرَطَ، يُعْطِينَا بِذَلِكَ الْجَنَّةَ^(١).

ثُمَّ انْصَرَفُوا إِلَى الْمَدِينَةِ، وَبَعَثَ مَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَمُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ يَعْلَمَانِ مِنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ الْقُرْآنَ، وَيَدْعَوَانِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَتَزَلَا عَلَى أَبِي أَمَامَةَ أَسْعَدَ بْنِ زُرَّارَةَ، وَكَانَ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ يَوْمُهُمْ، وَجَمَعَ بِهِمْ لَمَّا بَلَّغُوا أَرْبَعِينَ^(٢) فَاسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِمَا بَشْرٌ كَثِيرٌ، مِنْهُمْ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ، وَسَعْدُ بْنُ مَعَادٍ، وَأَسْلَمَ بِإِسْلَامِهِمَا يَوْمَئِذٍ جَمِيعُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، إِلَّا أَصِيرَمَ عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ بَنٍ وَقَشٍ، فَإِنَّهُ تَأَخَّرَ إِسْلَامَهُ إِلَى يَوْمٍ أَحَدٍ، وَأَسْلَمَ حِينَئِذٍ، وَقَاتَلَ فَقَتَلَ قَبْلَ أَنْ

(١) صحيح. رواه الحاكم في المستدرک ٢/٢٦٤ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد جامع لبيعة العقبة ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

(٢) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ٢/٨٢ بنحوه.

يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً، فَأَخْبِرَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «عَمِلَ قَلِيلًا، وَأَجِرَ كَثِيرًا»^(١).

وَكَثُرَ الْإِسْلَامُ بِالْمَدِينَةِ، وَظَهَرَ، ثُمَّ رَجَعَ مُصْعَبٌ إِلَى مَكَّةَ، وَوَافَى الْمَوْسِمَ ذَلِكَ الْعَامَ خَلَقَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَشْرِكِينَ، وَزَعِيمُ الْقَوْمِ الْبِرَاءُ بْنُ مَعْرُورٍ فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْعَقْبَةِ الثَّلَاثِ الْأُولَى مِنَ اللَّيْلِ تَسَلَّلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ، فَبَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَفِيَةً مِنْ قَوْمِهِمْ، وَمِنْ كُفَّارِ مَكَّةَ، عَلَى أَنْ يَمْنَعُوهُمَا مَا يَمْنَعُونَ مِنْهُ نِسَاءَهُمْ وَأَبْنَاءَهُمْ وَأَزْوَاجَهُمْ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ بَايَعَهُ لَيْثُذُ الْبِرَاءِ بْنُ مَعْرُورٍ، وَكَانَتْ لَهُ الْيَدُ الْبَيْضَاءُ، إِذْ أَكَّدَ الْعَقْدَ. وَبَادَرَ إِلَيْهِ، وَحَضَرَ الْعَبَّاسُ عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَكَّدًا لِبَيْعَتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَانَ إِذْ ذَاكَ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ، وَاخْتَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ اثْنَى عَشَرَ نَقِيًّا، وَهُمْ: أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ، وَسَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، وَرَافِعُ بْنُ مَالِكٍ، وَالْبِرَاءُ بْنُ مَعْرُورٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ وَالِدُ جَابِرٍ، وَكَانَ إِسْلَامُهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَسَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ، وَالْمَنْذَرُ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، فَهَؤُلَاءِ تِسْعَةٌ مِنَ الْخَزْرَجِ، وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوْسِ: أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِرِ، وَسَعْدُ بْنُ خَيْثَمَةَ، وَرِفَاعَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَنْذَرِ. وَقِيلَ: بَلْ أَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ مَكَانَهُ.

وَأَمَّا الْمَرَأَتَانِ: فَأَمَّ عُمَارَةُ نُسَيْبَةُ بِنْتُ كَعْبٍ بْنِ عَمْرٍو، وَهِيَ الَّتِي قَتَلَ مُسَيْلِمَةُ ابْنَهَا حَبِيبَ بْنَ زَيْدٍ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ عَمْرٍو بْنِ عَدَى.

فَلَمَّا تَمَّتْ هَذِهِ الْبَيْعَةُ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمِيلُوا عَلَى أَهْلِ الْعَقْبَةِ بِأَسْيَافِهِمْ فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ^(٢)، وَصَرَخَ الشَّيْطَانُ عَلَى الْعَقْبَةِ بِأَبْعَدِ صَوْتٍ سَمِعَ: يَا أَهْلَ الْأَخَاشِبِ هَلْ لَكُمْ فِي مُحَمَّدٍ وَالصَّبَإِ مَعَهُ قَدْ اجْتَمَعُوا عَلَى حَرْبِكُمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَزَبُ الْعَقْبَةِ، هَذَا ابْنُ أَزَيْبٍ، أَمَا وَاللَّهِ يَا عَدُوَّ اللَّهِ لَا تُفَرَّغَنَّ لَكَ»^(٣).

ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَنْفَضُوا إِلَى رِحَالِهِمْ، فَلَمَّا أَصْبَحَ الْقَوْمُ، غَدَتْ عَلَيْهِمْ جَلَّةٌ قَرِيشَ وَأَشْرَافُهُمْ حَتَّى دَخَلُوا شَعْبَ الْأَنْصَارِ، فَقَالُوا: يَا مَعْشَرَ الْخَزْرَجِ، إِنَّهُ بَلَّغْنَا أَنْكُمْ لَقَيْتُمْ صَاحِبِنَا الْبَارِحَةَ، وَوَعَدْتُمُوهُ أَنْ تُبَايَعُوهُ عَلَى حَرْبِنَا، وَإِيمُ اللَّهِ مَا حَيَّ مِنَ الْعَرَبِ أَبْغَضَ إِلَيْنَا مَنْ أَنْ يَنْشَبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ الْحَرْبُ مِنْكُمْ، فَانْبَعَثَ مَنْ كَانَ هُنَاكَ مِنَ الْخَزْرَجِ مِنْ

(١) رواه البخارى كتاب الكهاد باب عمل صالح قبل القتال ٢٤/٤ من حديث البراء.

(٢) هذا دليل واضح أتمّ الوضوح على أن الإسلام لا يؤمن بالعنف ولا بالانقلابات؛ لأن ذلك سيؤدى حتماً إلى ضرر أشد وسوف يعم الهرج؛ لأن ما اقترحه المسلمون آنذاك هو أن يأذن لهم الرسول ﷺ بأن يقوموا بانقلاب غير أنه لم يأذن لهم.

(٣) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ٩٤/٢ وعزه لابن إسحاق.

المشركين، يحلفون لهم بالله: ما كان هذا وما علمنا، وجعل عبدُ الله بنُ أبي بن سلول يقول: هذا باطل، وما كان هذا، وما كان قومي ليفتاتوا على مثل هذا، لو كنتُ بيثرب ما صنع قومي هذا حتى يؤامروني، فرجعت قريش من عندهم، ورحل البراء بن معرور، فتقدم إلى بطنِ ياحج، وتلاحق أصحابه من المسلمين، وتطلبتهم قريش، فأدركوا سعدَ بنَ عباد، فربطوا يديه إلى عنقه ينسع رحله، وجعلوا يضربونه، ويجربونه، ويجذبونه بجُمته حتى أدخلوه مكة، فجاء مُطعمُ بنُ عدي والحارث بن حرب بن أمية، فخلصاه من أيديهم، وتشاورت الأنصار حين فقدوه أن يكرؤا إليه، فإذا سعد قد طلعَ عليهم، فوصل القومُ جميعاً إلى المدينة ^(١).

فأذن رسولُ الله ﷺ للمسلمين بالهجرة إلى المدينة، فبادر الناس إلى ذلك، فكان أولَ من خرج إلى المدينة أبو سلمة بن عبد الأسد، وامراته أم سلمة، ولكنها احتبست دونه، ومنعت من اللحاق به سنة، وحيلَ بينها وبين ولدها سلمة، ثم خرجت بعد السنة بولدها إلى المدينة، وشيعها عثمان بن أبي طلحة ^(٢).

ثم خرج الناس أرسالاً يتبع بعضهم بعضاً، ولم يبق بمكة من المسلمين إلا رسولُ الله ﷺ، وأبو بكر وعلي، أقاما بأمره لهما، وإلا من احتبسه المشركون كرهاً، وقد أعد رسولُ الله ﷺ جهازه ينتظر متى يؤمر بالخروج وأعد أبو بكر جهازه.



فصل

قصة خروجه ﷺ من مكة

فلما رأى المشركون أصحاب رسول الله ﷺ قد تجهزوا، وخرجوا، وحملوا، وساقوا الذراري والأطفال والأموال إلى الأوس والخزرج، وعرفوا أن الدار دارُ منعة وأن القوم أهل حلفه وشوكة وبأس فخافوا خروج رسول الله ﷺ إليهم ولحوقه بهم، فيشتد عليهم أمره، فاجتمعوا في دار الندوة، ولم يتخلف أحد من أهل الرأي والحجى منهم ليتشاوروا في أمره، وحضرهم وليهم وشيخهم إبليس في صورة شيخ كبير من أهل نجد مشتمل الصمء في كسائه، فتذاكروا أمر رسول الله ﷺ فأشار كل أحد منهم برأى، والشيخ يرده ولا يرضاه، إلى أن قال أبو جهل: قد فرق لي فيه رأى

(١) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى ١/ ١٧٣.

(٢) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ٢/ ١١٠ وعزاه لابن إسحاق.

ما أراكم قد وقعتُم عليه، قالوا: ما هو: قال: أرى أن نأخذ من كل قبيلة من قريش غلاماً نهدأ جلدأ، ثم نعطيه سيفاً صارماً، فيضربونه ضربة رجل واحد، فيتفرق دمه فى القبائل، فلا تدرى بنو عبد مناف بعد ذلك كيف تصنع، ولا يمكنها معاداة القبائل كلها، ونسوق إليهم ديتهم، فقال الشيخ: لله در الفتى، هذا والله الراى، قال: فتفرقوا على ذلك، واجتمعوا عليه، فجاءه جبريلُ بالوحي من عند ربه تبارك وتعالى، فأخبره بذلك، وأمره أن لا ينام فى مَضْجَعِهِ تلك الليلة (١).

وجاء رسولُ الله ﷺ إلى أبى بكر نصفَ النهار فى ساعة لم يكن يأتيه فيها مُتَقَنِّعاً، فقال له: «أُخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ» فقال: إنما هم أهلُك يا رسولَ الله، فقال: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لى فى الْخُرُوجِ» فقال أبو بكر: الصحبة يا رسولَ الله؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «نعم» فقال أبو بكر: فخذ بأبى وأمى إحدى راحلتى هاتين، فقال رسولُ الله ﷺ: «بِالْثَمَنِ» (٢).

وأمر علياً أن يبيت فى مَضْجَعِهِ تلك الليلة، واجتمع أولئك النفر من قريش يتطلعون من صِيرِ الباب ويرصدونه، ويريدون بياته، ويأتمرون أيهم يكون أشقاها، فخرج رسولُ الله ﷺ عليهم فأخذ حَفَنَةً من البطحاء، فجعل يذرُّه على رؤوسهم، وهم لا يرونه، وهو يتلو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [سورة يس: ٩] ومضى رسولُ الله ﷺ إلى بيت أبى بكر، فخرجوا من خَوْخَةٍ فى دار أبى بكر ليلاً، وجاء رجل، ورأى القوم يبابه، فقال: ما تنتظرون؟ قالوا: محمداً، قال: خَبِثْتُمْ وخَسِرْتُمْ قد والله مرَّ بِكُمْ وذَرَّ على رؤوسكم التراب، قالوا: والله ما أبصرناه، وقاموا ينفضون التراب عن رؤوسهم، وهم: أبو جهل، والحكم بن العاص، وعُقْبَةُ بن أبى مُعِيط، والنَّضْرُ بن الحارث، وأمِيَةُ بن خلف، وزمعة بن الأسود، وطُعَيْمَةُ بن عدى، وأبو لهب، وأبى بن خلف، ونيبه ومنبه ابنا الحجاج، فلما أصبحوا، قام على عن الفراش، فسألوه عن رسول الله ﷺ، فقال: لا علم لى به (٣).

ثم مضى رسولُ الله ﷺ وأبو بكر إلى غار ثور، فدخلاه، وضرب العنكبوتُ

(١) ذكره ابن كثير فى البداية والنهاية ١٧٣/٣، ١٧٤.

(٢) جزء من حديث رواه البخارى كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبى ﷺ إلى المدينة ٧٥/٥ من حديث عائشة.

(٣) رواه ابن سعد فى الطبقات ١/١٧٦، ١٧٧.

على بابه (١).

وكان قد استأجر عبد الله بن أريقط الليثي، وكان هادياً ماهراً بالطريق، وكان على دين قومه من قريش، وأمناه على ذلك، وسلماً إليه راحلتيهما، وواعده غار ثور بعد ثلاث (٢)، وجدت قريش في طلبهما، وأخذوا معهم القافة، حتى انتهوا إلى باب الغار، فوقفوا عليه. ففى «الصحيحين» أن أبا بكر قال: يا رسول الله ﷺ لو أن أحدَهُم نظر إلى ما تحت قدميه لأبصرنا فقال: «يَا أَبَا بَكْرٍ مَا ظَنُّكَ بِأَتَيْنِ اللَّهَ فَالْتُهُمَا لَا تَحْزَنُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَنَا» (٣) وكان النبي ﷺ وأبو بكر يسمعان كلامهم فوق رؤوسهما، ولكن الله سبحانه عمى عليهم أمرهما، وكان عامر بن فهيرة يرمى عليهما غمماً لأبي بكر، ويتسمع ما يُقال بمكة، ثم يأتيهما بالخبر، فإذا كان السحر سرح مع الناس.

قالت عائشة: وجهزناهما أحث الجهاز، ووضعنا لهما سفرة في جراب، فقطعت أسماء بنت أبي بكر قطعة من نطاقها، فأوكت به الجراب، وقطعت الأخرى فصيرتها عصماً لقم القربة، فلذلك لُقبت ذات النطاقين (٤).

وذكر الحاكم في «مستدركه» عن عمر قال: خرج رسول الله ﷺ إلى الغار، ومعه أبو بكر، فجعل يمشى ساعة بين يديه، وساعة خلفه، حتى فطن له رسول الله ﷺ، فسأله، فقال له: يا رسول الله أذكر الطلب، فأمشى خلفك، ثم أذكر الرصد، فأمشى بين يديك فقال: «يا أبا بكر لو كان شيء أحببت أن يكون بك دوني؟» قال: نعم والذي بعثك بالحق، فلما انتهى إلى الغار قال أبو بكر: مكانك يا رسول الله حتى أستبرئ لك الغار، فدخل، فاستبرأه، حتى إذا كان في أعلاه ذكر أنه لم يستبرئ الجحرة، فقال: مكانك يا رسول الله حتى أستبرئ الجحرة ثم قال: انزل يا رسول الله، فنزل (٥)، فمكثا في الغار ثلاث ليال حتى خمدت عنهما نار الطلب، فجاءهما عبد الله بن أريقط بالراحتين، فارتحلا، وأردف أبو بكر عامر بن فهيرة، وسار البليل

(١) رواه البخاري كتاب الفضائل باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ٧٥/٥ من حديث عائشة.

(٢) رواه البخاري كتاب الفضائل باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ٧٦/٥ من حديث عائشة.

(٣) رواه مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ٨٥٤/٤ من حديث أنس بن مالك.

(٤) رواه البخاري كتاب الفضائل باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ٧٥/٥ من حديث عائشة.

(٥) ضعيف. رواه الحاكم ٦/٣ وقال: صحيح على شرط الشيخين لولا إرسال فيه ولم يخرجاه وتمتبه الذهبي الذهبي بقوله: صحيح مرسل.

أمامهما، وعينُ الله تكلّوهُما، وتأييدهُ يصحبُهُما، وإسعادهُ يرَحِّلُهُما ويُنزِلُهُما .

ولما يثس المشركون من الظَّفَرِ بهما، جعلُوا لمن جاء بهما ديةً كل واحد منهما، فجَدَّ الناسُ فى الطَّلَبِ، واللهُ غالبٌ على أمره، فلما مروا بحى بنى مُدَلِّجٍ مُصْعِدِينَ من قُدَيْدٍ، بَصَرَ بهم رجلٌ من الحِىِّ، فوقف على الحِىِّ فقال: لقد رأيتُ أنفًا بالساحلِ أَسْوَدَةً ما أراها إلا محمداً وأصحابه، فَفَطَنَ بالأمرِ سُرَاقَةَ بن مالِك، فأراد أن يكون الظفَرُ له خاصة، وقد سبق له من الظَّفَرِ ما لم يكن فى حسابه، فقال: بل هم فلان وفلان، خرجا فى طلب حاجة لهما، ثم مكث قليلاً، ثم قام فدخل خِباءه وقال لخدمته: اخرجْ بالفرس من وراء الخِباء، وموعدك وراء الأكمة، ثم أخذ رُمحه، وخفض عَالِيَهُ يَخْطُ بِهِ الأَرْضَ حَتَّى رَكِبَ فرسه، فلما قَرُبَ منهم وسمع قراءة رسول الله ﷺ، وأبو بكر يُكثِرُ الالتفات، ورسول الله ﷺ لا يلتفت، فقال أبو بكر: يا رسول الله هذا سُرَاقَةُ بن مالِك قد رَهَقَنَا، فدعا عليه رسولُ الله ﷺ فساخت يدا فرسه فى الأرض، فقال: قد علمتُ أن الذى أصابنى بدعائكما، فادعوا الله لى، ولكما على أن أردَّ الناسَ عنكما، فدعا له رسولُ الله ﷺ، فأطلق، وسأل رسولُ الله ﷺ أن يكتبَ له كتاباً، فكتب له أبو بكر بأمره فى أديم^(١) وكان الكتابُ معه إلى يوم فتح مكة، فجاءه بالكتاب، فوفَّاه له رسولُ الله ﷺ، وقال: يَوْمَ وفاءٍ وَبِرٍّ، وعرض عليهما الزاد والحملان، فقالا: لا حاجة لنا به، ولكن عَمَّ عَنَّا الطَّلَبُ، فقال: قد كُفَيْتُمْ، ورجع فوجَدَ الناسَ فى الطَّلَبِ، فجعل يقول: قد استبرأتُ لكم الخبر، وقد كُفَيْتُمْ ما هاهنا، وكان أولُ النهار جاهدًا عليهما، وآخره حارساً لهما .



فصل

نزول رسول الله ﷺ على أم معبد

ثُمَّ مَرَّ رسولُ الله ﷺ فى مسيره ذلك حتى مرَّ بخيمة أمِّ مَعْبِدِ الخُزَاعِيَةِ، وكانت امرأة بَرْزَةٍ جَلْدَةٍ تحتبى بفناء الخيمة، ثم تُطْعِمُ وتَسْقِي مَنْ مَرَّ بِهَا، فَسَالَاها هل عندها شيء؟ فقالت: والله لو كان عندنا شيء ما أعوزَكُم القِرَى، والشَاءُ عازِب، وكانت

(١) رواه البخارى بنحوه كتاب الفضائل باب هجرة النبى ﷺ إلى المدينة ٧٧/٥ من حديث عائشة. والاديم: هو الأجلد. لسان العرب ٩/١٢.

سنة شهباء، فنظر رسول الله ﷺ إلى شاة في كِسْرِ الحَيَمَةِ، فقال: «ما هذه الشاة يا أمّ معبد؟» قالت: شاة خلفها الجَهْدُ عن الغنم، فقال: «هل بها من لبن؟» قالت: هي أجهدُ من ذلك، فقال: «أأُذنين لي أن أحلبها؟» قالت: نعم، بأبى وأمى، إن رأيتَ بها حَلَبًا فاحلبها، فمسح رسول الله ﷺ بيده ضَرْعَهَا، وسمى الله ودعا، فتفاجت عليه، ودرت، فدعا بإناء لها يُرَبِّصُ الرَّهْطَ، فحلب فيه حتى علت الرغوة، فسقاها فشربت حتى رويت، وسقى أصحابه حتى رَوُوا، ثم شرب، وحلب فيه ثانياً، حتى ملأ الإناء، ثم غادره عندها، فارتحلوا، فقلما لبث أن جاء زوجها أبو معبد يسوق أعزراً عجافاً، يتساوكن هُزالاً لا نقى بهن، فلما رأى اللبن عَجِبَ، فقال: من أين لك هذا، والشاة عازب؟ ولا حلوبة في البيت؟ فقالت: لا والله إلا أنه مر بنا رجل مبارك كان من حديثه كيت وكيت، ومن حاله كذا وكذا. قال: والله إني لأراه صاحب قريش الذي تطلبه، صفه لي يا أمّ معبد، قالت: ظاهر الوضأة، أبلجُ الوجه، حسنُ الخلق، لم تعبهُ ثَجَلَةٌ، ولم تُزِرْ به صُعَلَةٌ، وسيم قسيم، في عَيْنَيْهِ دَعَجٌ، وفي أَشْفَارِهِ وَطْفٌ، وفي صوته صَحْلٌ، وفي عُنُقِهِ سَطَعٌ، أحور، أكحل، أزج، أقرن، شديدُ سواد الشعر، إذا صمت علاه الوقارُ، وإن تكلم، علاه البهاءُ، أجملُ الناس وأبهاهم من بعيد، وأحسنه وأحلاه من قريب، حُلُوُ المنطق، فَصْلٌ، لا نَزْرٌ ولا هَذْرٌ، كأنَّ منطقَه خرزات تُنْظَمُ يَتَحَدَّرْنَ، ربعةٌ، لا تقحمه عينٌ من قصر، ولا تشنؤه من طول، غصنٌ بين غصنين، فهو أنضرُ الثلاثة منظرًا، وأحسنهم قدرًا، له رُفقاء يحفون به، إذا قال: استمعوا لقوله، وإذا أمر، تبادروا إلى أمره، محفودٌ محشودٌ، لا عابسٌ ولا مُفندٌ.

فقال أبو معبد: والله هذا صاحبُ قريش الذي ذكروا من أمره ما ذكروا لقد هممتُ أن أصحبه، ولا فعلن إن وجدتُ إلى ذلك سبيلًا، وأصبح صوت بمكة عاليًا يسمعونهُ ولا يرون القائل:

رَفِيقَيْنِ حَلَا خَيْمَتِي أُمّ مَعْبَدٍ
وَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ
بِهِ مِنْ فَعَالٍ لَا يُجَارَى وَسُودِدِ

جَزَى اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ خَيْرَ جَزَائِهِ
هُمَا نَزَلًا بِالْبِرِّ وَارْتَحَلَا بِهِ
فَيَا لَقُصَى مَا زَوَى اللهُ عَنْكُمْ

لِيَهْنِ بَنَى كَعْبٍ مَكَانُ قَتَاتِهِمْ وَمَقْعَدُهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصَدٍ
سَلُّوا أُخْتُكُمْ عَنْ شَاتِهَا وَإِنَائِهَا فَإِنَّكُمْ إِن تَسْأَلُوا الشَّاءَ تَشْهَدُ^(١)

قالت أسماء بنت أبى بكر: ما دَرِينَا أين توجه رسول الله ﷺ، إذ أقبل رجل من الجن من أسفل مكة، فأنشد هذه الأبيات، والنَّاسُ يَتَّبِعُونَهُ وَيَسْمَعُونَ صَوْتَهُ، ولا يرونه حتى خرج من أعلاها، قالت: فلما سَمِعْنَا قَوْلَهُ، عرفنا حيثُ توجه رسول الله ﷺ، وأن وجهه إلى المدينة .



فصل

وصول رسول الله ﷺ وصاحبه إلى المدينة

وبلغ الأنصارَ مخرجَ رسول الله ﷺ من مكة، وقصدَه المدينة . وكانوا يخرجون كلَّ يوم إلى الحرة ينتظرونه أول النهار، فإذا اشتدَّ حرُّ الشمس، رجَعُوا على عادتِهِمْ إلى منازلِهِمْ، فلما كان يومُ الاثنينِ ثانى عشر ربيع الأول على رأس ثلاث عشرة سنة من النبوة، خرجُوا على عادتِهِمْ، فلما حَمَى حرُّ الشمس رجَعُوا، وصَعَدَ رجل من اليهود على أطم من أطام المدينة لبعض شأنه، فرأى رسول الله ﷺ وأصحابه مُبِضِينَ، يزولُ بهم السراب، فصرخ بأعلى صوته: يا بنى قَيْلَةَ^(٢) هذا صَاحِبُكُمْ قد جاء، هذا جدُّكُمْ الذى تنتظرونه، فبادر الأنصار إلى السلاح ليتلقَّوا رسول الله ﷺ، وسمِعَتِ الرَّجَّةُ والتَّكْبِيرُ فى بنى عمرو بن عوف، وكبرَ المسلمون فرحاً بقُدومه، وخرجوا للقاءه، فتلقَّوه وحيَّوه بتحية النبوة . فأحدقوا به مطيفين حوله، والسكينة تغشاه، والوحى ينزل عليه ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: ٤]، فسار حتى نزل بقاء فى بنى عمرو بن عوف، فنزل على كُلِّ ثُومِ بَنِ الْهَدْمِ . وقيل: بل على سعد ابن خَيْثَمَةَ، والأول أثبت، فأقام فى بنى عمرو بن عوف أربع عشرة ليلةً وأسسَ مسجدَ بقاء، وهو أوَّلُ مسجد، أُسِّسَ بعد النبوة^(٣) .

فلما كان يوم الجمعة ركبَ بأمر الله له، فأدركته الجمعة فى بنى سالم بن عوف،

(١) صحيح. رواه الحاكم (٩/٣، ١٠)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

(٢) قيلة: هى اسم أهمهم .

(٣) رواه البخارى كتاب الفضائل باب هجرة النبى ﷺ وأصحابه إلى المدينة ٧٧/٥ من حديث عائشة .

فجمع بهم في المسجد الذي في بطن الوادي .

ثم ركب، فأخذوا بخطام راحلته، هَلَمَّ إلى العدد والعدة والسلاح والمنعة، فقال: « خَلُّوا سَبِيلَهَا، فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ » فلم تزل ناقته سائرة به لا تمرُّ بدار من دُور الأنصار إلا رغبوا إليه في النزول عليهم، ويقول: « دَعُوهَا فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ » فسارت حتى وصلت إلى موضع مسجده اليوم، وبركت، ولم ينزل عنها حتى نهَضَتْ وسَارَتْ قليلاً، ثم التفتت، فرجعت، فبركت في موضعها الأول، فنزل عنها، وذلك في بني النجار أخواله رضي الله عنه .

وكان من توفيق الله لها، فإنه أحبُّ أن ينزل على أخواله، يكرمهم بذلك، فجعل الناس يُكَلِّمون رسولَ الله ﷺ في النزول عليهم، وبادر أبو أيوب الأنصاري إلى رحلة، فأدخله بيته، فجعل رسولُ الله ﷺ يقول: « الْمَرْءُ مَعَ رَحْلِهِ » وجاء أسعدُ بن زرارة، فأخذ بزمام راحلته، وكانت عنده ^(١) وأصبح كما قال أبو قيس صرمة الأنصاري، وكان ابن عباس يختلف إليه يتحفَّظُ منه هذه الأبيات:

ثَوَى فِي قُرَيْشٍ بَضْعَ عَشْرَةِ حِجَّةٍ	يَذْكُرُ لَوْ يَلْقَى حَبِيبًا مُوَاتِيَا
وَيَعْرِضُ فِي أَهْلِ الْمَوَاسِمِ نَفْسُهُ	فَلَمْ يَرَ مَنْ يُؤْوِي وَلَمْ يَرَ دَاعِيَا
فَلَمَّا أَتَانَا وَاسْتَقَرَّتْ بِهِ النَّوَى	وَأَصْبَحَ مَسْرُورًا بِطَبِيبَةٍ رَاضِيَا
وَأَصْبَحَ لَا يَخْشَى ظَلَامَةَ ظَالِمٍ	بَعِيدٍ وَلَا يَخْشَى مِنَ النَّاسِ بَاغِيَا
بَذَلْنَا لَهُ الْأَمْوَالَ مِنْ حِلٍّ مَالِنَا	وَأَنْفُسَنَا عِنْدَ الْوَعَى وَالتَّاسِيَا
نُعَادِي الَّذِي مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ	جَمِيعًا وَإِنْ كَانَ الْحَبِيبَ الْمُصَافِيَا
وَنَعْلَمُ أَنَّ لَا رَبَّ غَيْرُهُ	وَأَنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَصْبَحَ هَادِيَا

قال ابن عباس: كان رسولُ الله ﷺ بمكة، فامرَّ بالهجرة وأنزلَ عليه: ﴿ وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِيْ مُدْخِلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا ۝ ﴾ [الإسراء: ٨٠] .

قال قتادة: أخرجه الله من مكة إلى المدينة مخرجَ صدق ونبيُّ الله يعلم أنه لا طاقة له بهذا الأمر إلا بسلطان، فسأل الله سلطاناً نصيراً، وأراه الله عزَّ وجلَّ دار

الهجرة، وهو بمكة فقال: «أُرِيتُ دَارَ هِجْرَتِكُمْ بِسَبْخَةِ ذَاتِ نَخْلٍ بَيْنَ لَابَتَيْنِ» (١).
 وذكر الحاكم فى «مستدرکه» عن على بن أبى طالب أن النبى ﷺ قال لجبريل:
 مَنْ يَهَاجِرُ مَعِى؟ قال: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ (٢).

قال البراء: أَوَّلُ مَنْ قَدَّمَ عَلَيْنَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ
 وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَجَعَلَا يُقَرِّئَانِ النَّاسَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ جَاءَ عِمَارُ وَبِلَالُ وَسَعْدُ، ثُمَّ جَاءَ
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي عَشْرِينَ رَاكِبًا، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا رَأَيْتُ
 النَّاسَ فَرَحُوا بِشَيْءٍ كَفَرَحِهِمْ بِهِ حَتَّى رَأَيْتُ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ وَالْإِمَاءَ يَقُولُونَ: هَذَا
 رَسُولُ اللَّهِ قَدْ جَاءَ (٣).

وقال أنس: شَهِدْتُهُ يَوْمَ دَخَلَ الْمَدِينَةَ فَمَا رَأَيْتُ يَوْمًا قَطُّ، كَانَ أَحْسَنَ وَلَا أَضْوَأَ
 مِنْ يَوْمِ دَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَيْنَا، وَشَهِدْتُهُ يَوْمَ مَاتَ، فَمَا رَأَيْتُ يَوْمًا قَطُّ، كَانَ أَقْبَحَ وَلَا
 أَظْلَمَ مِنْ يَوْمِ مَاتَ (٤).

فَأَقَامَ فِي مَنْزِلِ أَبِي أَيُّوبَ حَتَّى بَنَى حُجْرَهُ وَمَسْجِدَهُ، وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ
 فِي مَنْزِلِ أَبِي أَيُّوبَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ وَأَبَا رَافِعَ، وَأَعْطَاهُمَا بَعِيرَيْنِ وَخَمْسَمِائَةَ دِرْهَمَ إِلَى
 مَكَّةَ فَقَدِمَا عَلَيْهِ بِفَاطِمَةَ وَأُمِّ كُلْثُومَ ابْنَتَيْهِ، وَسُودَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ زَوْجَتِهِ، وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ،
 وَأُمَّهُ أُمَّ أَيْمَنَ، وَأُمَّا زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُمَكِّنْهَا زَوْجَهَا أَبُو الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ
 مِنَ الْخُرُوجِ، وَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ مَعَهُمْ بِعِيَالِ أَبِي بَكْرٍ، وَمِنْهُمْ عَائِشَةُ فَتَزَلُّوا
 فِي بَيْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ (٥).



فصل فى بناء المسجد

قال الزهري: بَرَكَتْ نَاقَةُ النَّبِيِّ ﷺ مَوْضِعَ مَسْجِدِهِ. وَهُوَ يَوْمُئِذٍ يُصَلَّى فِيهِ رِجَالُ
 مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ مَرِيدًا (٦) لِسَهْلٍ وَسُهَيْلٍ غُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَانَا فِي حَجَرٍ

(١) رواه البخارى كتاب الكفالة باب جوار أبى فى عهد النبى ١٢٨/٣ من حديث السيدة عائشة رضى الله عنها.

(٢) صحيح. رواه الحاكم فى مستدرکه ٥/٣ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد والمتن ولم يخرجاه وقال الذهبى
 معلقاً صحيح غريب.

(٣) رواه البخارى كتاب فضائل الصحابة باب مقدم النبى ﷺ وأصحابه ٨٤/٥.

(٤) صحيح. رواه أحمد ١٢٢/٣. (٥) رواه ابن سعد فى الطبقات الكبرى ١٨٣/١.

(٦) كل شىء حبست به الإبل والغنم ولهذا قيل مرید النعم الذى بالمدينة وأيضاً يقال لموضع التمر مریداً لسان العرب ١٧١/٣.

أسعد بن زُرارة، فساوم رسولُ الله ﷺ الغلامين بالمرَبْد، لِيَتَّخِذَهُ مَسْجِداً، فَقَالَا: بَلْ نَهَبَهُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتْبَاعَهُ مِنْهُمَا بَعْشَرَةُ ذَنَانِيرَ، وَكَانَ جِدَاراً لَيْسَ لَهُ سَقْفٌ، وَقَبْلَتُهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَكَانَ يُصَلَّى فِيهِ وَيُجْمَعُ أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ فِيهِ شَجَرَةٌ غَرْقَدٌ وَخَرْبٌ وَنَخْلٌ وَقُبُورٌ لِلْمُشْرِكِينَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقُبُورِ فَنُبِشَتْ، وَبِالْخَرْبِ فَسُوَّتْ وَبِالنَّخْلِ وَالشَّجَرِ فَقَطَعَتْ وَصَفَتْ فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، وَجَعَلَ طَوْلَهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ إِلَى مُؤَخَّرِهِ مِائَةَ ذِرَاعٍ، وَالْجَانِبِينَ مِثْلَ ذَلِكَ أَوْ دُونَهُ، وَجَعَلَ أَسَاسَهُ قَرِيباً مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ ثُمَّ بَنَاهُ بِاللِّبْنِ، وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْنِي مَعَهُمْ، وَيَنْقُلُ اللَّبْنَ وَالْحِجَارَةَ بِنَفْسِهِ وَيَقُولُ .

اللهم لا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

وكان يقول:

هذا الحمال لا حمال خير هذا أبر ربنا وأطهر^(١)

وجعلوا يرتجزون، وهم ينقلون اللَّبْنَ، ويقول بعضهم في رجزه:

لَيْتَ قَعْدَنَا وَالرَّسُولُ يَعْمَلُ لَذَاكَ مِنَّا الْعَمَلُ الْمُضَلَّلُ

وجعل قبْلته إلى بيت المقدس، وجعل له ثلاثة أبواب: باباً في مؤخره، وباباً يقال له: باب الرحمة، والباب الذي يدخل منه رسولُ الله ﷺ، وجعل عمده الجذوع وسَقَفَهُ بِالْجَرِيدِ، وَقِيلَ لَهُ: أَلَا تُسَقِّهِ، فَقَالَ: « لَا، عَرِيشُ كَعْرِيشِ مُوسَى » وَبَنَى إِلَى جَنْبِهِ بَيْوتَ أَزْوَاجِهِ بِاللِّبْنِ، وَسَقَفَهَا بِالْجَرِيدِ وَالْجُذُوعِ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْبِنَاءِ بَنَى بَعَائِشَةَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَنَاهُ لَهَا شَرْقَى الْمَسْجِدِ قَبْلِيهِ، وَهُوَ مَكَانُ حُجْرَتِهِ الْيَوْمَ، وَجَعَلَ لِسُودَةِ بِنْتِ زَمْعَةَ بَيْتاً آخَرَ^(٢).



(١) رواه البخاري معلقاً كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ إلى المدينة ٧٨/٥ من حديث عائشة.

(٢) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى ١٨٥/١.

فصل

مؤاخاته ﷺ بين المهاجرين والأنصار

ثم آخى رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار فى دار أنس بن مالك، وكانوا تسعين رجلاً، نصفهم من المهاجرين، ونصفهم من الأنصار، آخى بينهم على المواساة، يتوارثون بعد الموت دون ذوى الأرحام إلى حين وقعة بدر، فلما أنزل الله عز وجل: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٦] رد التوارث إلى الرِّحَم دون عقد الأخوة^(١).

وقد قيل: إنه آخى بين المهاجرين بعضهم مع بعض مؤاخاة ثانية، واتخذ فيها علياً أخاً لنفسه^(٢) والثبت الأول، والمهاجرون كانوا مستغنين بأخوة الإسلام، وأخوة الدار، وقربة النسب عن عقد مؤاخاة بخلاف المهاجرين مع الأنصار، ولو آخى بين المهاجرين، كان أحق الناس بأخوته أحب الخلق إليه ورفيقه فى الهجرة، وأيسره فى الغار، وأفضل الصحابة وأكرمهم عليه أبو بكر الصديق، وقد قال: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ» وفى لفظ «وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي»^(٣) وهذه الأخوة فى الإسلام وإن كانت عامة، كما قال: «وَدِدْتُ قَدْ رَأَيْتُنَا إِخْوَانًا» قالوا: أَلَسْنَا إِخْوَانَكَ؟ قَالَ: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانِي قَوْمُ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْْنِي»^(٤) فَلِلصَّدِّيقِ مِنْ هَذِهِ الْأَخْوَةِ أَعْلَىٰ مَرَاتِبَهَا، كما له من الصُّحْبَةِ أَعْلَىٰ مَرَاتِبَهَا، فالصحابة لهم الأخوة، ومزية الصُّحْبَةِ، ولأتباعه بعدهم الأخوة دون الصُّحْبَةِ.



(١) ذكره البخارى بنحوه كتاب الكفالة باب قول الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ إِيْمَانَكُمْ﴾ ١٢٤/٣ من حديث ابن عباس.

(٢) ضعيف. ذكره الهيثمى فى المجمع ١١٢/٩ وقال رواه الطبرانى من طريق بشر بن عون وهو ضعيف.

(٣) رواه البخارى كتاب فضائل الصحابة باب قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم: لو كنت متخذاً خليلاً ٥/٥.

(٤) رواه مسلم بنحوه كتاب الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتجمل فى الوضوء ٢١٨/١ ح رقم ٢٤٩ من حديث

فصل

موادعة الرسول ﷺ اليهود

واسلام عبد الله بن سلام رضى الله عنه

ووادع رسولُ الله ﷺ مَنْ بالمدينة من اليهود، وكتب بينه وبينهم كتاباً، وبادر خبرهم وعالمهم عبدُ الله بنُ سلام، فدخل في الإسلام^(١)، وأبى عامتهم إلا الكفرَ .

وكانوا ثلاثَ قبائل: بنو قَيْنَقَاعَ، وبنو النَّضِيرِ، وبنو قُرَيْظَةَ، وحاربه الثلاثة، فمنَّ على بنى قَيْنَقَاعَ، وأجلى بنى النَّضِيرِ، وقتل بنى قُرَيْظَةَ، وسبى ذُرِّيَّتَهُمْ، ونزلت [سورة الحشر] في بنى النَّضِيرِ، و [سورة الأحزاب] في بنى قُرَيْظَةَ .



فصل

فى تحويل القبلة إلى الكعبة الشريفة

وكان يُصَلَّى إلى قبلة بيت المقدس، ويُحِبُّ أن يُصَرَّفَ إلى الكعبة، وقال لجبريل «وَدِدْتُ أَنْ يُصَرَّفَ اللَّهُ وَجْهِي عَنْ قِبَلَةِ الْيَهُودِ» فقال: إِنَّمَا أَنَا عَبْدُ فَادُعُ رَبِّكَ، واسأله» فَجَعَلَ يُقَلِّبُ وَجْهَهُ فِي السَّمَاءِ يَرْجُو ذَلِكَ حَتَّى أَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] وذلك بعد ستة عشر شهراً من مقدِّمه المدينة قبل وقعة بدر بشهرين^(٢) .

قال محمد بن سعد: أخبرنا هاشمُ بنُ القاسم، قال: أنبأنا أبو معشر عن محمد بن كعب القرظي قال: ما خَالَفَ نَبِيٌّ نَبِيًّا قَطُّ فِي قِبْلَةٍ، وَلَا فِي سُنَّةٍ إِلَّا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَقْبَلَ بَيْتَ الْمَقْدَسِ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الشورى: ١٣]^(٣) .

وكان لله في جعل القبلة إلى بيت المقدس، ثم تحويلها إلى الكعبة حكمٌ عظيمة، ومحنةٌ للمسلمين والمشركون واليهود والمنافقين .

(١) رواه البخارى بنخره كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبى ﷺ وأصحابه إلى المدينة ٥/ ٨٠ من حديث أنس بن مبارك .

(٢) ضعيف . رواه ابن سعد فى الطبقات الكبرى ١/ ١٨٦ . (٣) رواه ابن سعد فى الطبقات ١/ ١٨٧ .

فأما المسلمون، فقالوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَقَالُوا: ﴿أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [سورة آل عمران: ٧]. وهم الذين هدى الله، ولم تكن كبيرة عليهم .

وأما المشركون، فقالوا: كما رجع إلى قبلتنا يُوشِكُ أن يَرْجِعَ إلى ديننا، وما رجع إليها إلا أنه الحق .

وأما اليهود، فقالوا: خالف قبلة الأنبياء قبله، ولو كان نبياً، لكان يُصَلَّى إلى قبلة الأنبياء .

وأما المنافقون، فقالوا: ما يدري محمد أين يتوجه إن كانت الأولى حقاً، فقد تركها، وإن كانت الثانية هى الحق، فقد كان على باطل، وكثرت أقاويلُ السفهاء من الناس، وكانت كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣] وكانت محنة من الله امتحن بها عباده، ليرى من يتبع الرسول منهم ممن يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ .

ولما كان أمرُ القبلة وشأنها عظيماً، وطأً - سبحانه - قبلها أمرُ النسخ^(١) وقدرته عليه، وأنه يأتى بخير من المنسوخ أو مثله، ثم عقب ذلك بالتوبيخ لمن تعنت رسول الله ﷺ، ولم يَنْقُدْ له، ثم ذكر بعده اختلاف اليهود والنصارى، وشهادة بعضهم على بعض بأنهم ليسوا على شىء، وحذر عباده المؤمنين من موافقتهم، واتباع أهوائهم، ثم ذكر كفرهم وشركهم به، وقولهم: إن له ولداً، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً، ثم أخبر أن له المشرقَ والمغرب، وأينما يُوَلِّى عِبَادَهُ وجوههم، فثمَّ وجهه، وهو الواسع العليم، فلِعَظَمَتِهِ وسعته وإحاطته أينما يُوجِّهُ العبد، فثمَّ وجهُ الله .

ثم أخبر أنه لا يَسْأَلُ رسوله عن أصحاب الجحيم الذين لا يَتَابِعُونَهُ ولا يُصَدِّقُونَهُ ثم أعلمه أن أهل الكتاب من اليهود والنصارى لن يَرْضَوْا عنه حتى يَتَّبِعَ ملتهم، وأنه إن فعل، وقد أعاده الله من ذلك، فما له من الله من ولى ولا نصير، ثم ذَكَرَ أهل الكتاب بنعمته عليهم، وخَوَّفَهُمْ مِنْ بَاسِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثم ذكر خَلِيلَهُ بَاقِي بَيْتِهِ الْحَرَامِ، وأثنى عليه ومدحه وأخبر أنه جعله إماماً للناس، يَأْتُمُّ بِهِ أَهْلُ الْأَرْضِ ثم ذكر بَيْتَهُ الْحَرَامِ، وبناءَ خَلِيلِهِ، وفى ضمن هذا أن بَاقِي الْبَيْتِ كما هو إمامٌ للناس،

(١) ما يلى من كلام ابن القيم رحمه الله هو شرح مجمل لطائفة من آيات القرآن الكريم من أول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ الآيات من رقم ١٠٦ : ١٥٣ من سورة البقرة.

فكذلك البيتُ الذى بناه إمامُ لهم، ثم أخبر أنه لا يرغَبُ عن ملَّةِ هذا الإمام إلا أسفهُ الناسِ، ثم أمر عباده أن يأتُمُوا برسوله الخاتم، ويؤمنوا بما أنزلَ إليه وإلى إبراهيم، وإلى سائر النبيين، ثم ردَّ على من قال: إن إبراهيم وأهل بيته كانوا هوداً أو نصارى، وجعل هذا كله توطئةً ومُقدِّمةً بين يدي تحويل القبلة، ومع هذا كله، فقد كَبُرَ ذلكَ على الناسِ إلا مَنْ هدى الله مِنْهُمْ، وأكد سبحانه هذا الأمرَ مرَّةً بعد مرَّةً، بعد ثالثةً، وأمر به رسوله حيثما كان، ومن حيث خرج، وأخبر أن الذى يَهْدِي من يشاء إلى صراط مستقيم هو الذى هداهم إلى هذه القبلة، وأنها هى القبلة التى تليق بهم، وهم أهلُها، لأنها أوسطُ القِبَلِ وأفضلُها، وهم أوسطُ الأممِ وخيارُهم، فاختار أفضلَ القِبَلِ لأفضلِ الأممِ، كما اختار لهم أفضلَ الرسل، وأفضلَ الكتب، وأخرجهم فى خير القرون، وخصهم بأفضلِ الشرائع، ومنحهم خير الأخلاق، وأسكنهم خير الأرض، وجعل منازلهم فى الجنة خيرَ المنازل، وموقفهم فى القيامة خيرَ المواقف، فهم على تُلٍّ عالٍ، والناسُ تحتهم، فسبحان من يختصُّ برحمته من يشاء، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم .

وأخبر سبحانه أنه فعل ذلك لئلا يكون للناس عليهم حُجَّةٌ، ولكن الظالمون الباغون يحتجُّونَ عليهم بتلك الحجج التى ذُكِرَتْ، ولا يُعارضُ الملحدون الرسلَ إلا بها وبأمثالها من الحجج الداحضة، وكلُّ من قدَّمَ على أقوال الرسول سواها، فحجَّته من جنس حُجج هؤلاء .

وأخبر سبحانه أنه فعل ذلك لِيُتِمَّ نعمته عليهم، وليهديهم، ثم ذكرهم نعمه عليهم بإرسال رسوله إليهم، وإنزال كتابه عليهم، ليزكيهم ويُعلِّمهم الكتاب والحكمة، ويعلمهم ما لم يكونوا يعلمون، ثم أمرهم بذكره وبشكره، إذ بهذين الأمرين يستوجبونَ إتمامَ نعمه، والمزيدَ من كرامته، ويستجلبون ذكره لهم، ومحبتَه لهم، ثم أمرهم بما لا يتم لهم ذلك إلا بالاستعانة به، وهو الصبرُ والصلاة، وأخبرهم أنه مع الصابرين .

فصل

فى الأذان وإتمام الصلاة فى الحضر

وَأَتَمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْهِمْ مَعَ الْقِبْلَةِ بِأَنْ شَرَعَ لَهُمُ الْأَذَانَ ^(١) فِى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ خَمْسَ مَرَّاتٍ، وَزَادَهُمْ فِى الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ ثَنَائِيَّةً ^(٢)، فَكُلُّ هَذَا كَانَ بَعْدَ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ .



فصل

فى مشروعية القتال

فَلَمَّا اسْتَقَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، وَأَيَّدَهُ اللَّهُ بِنَصْرِهِ، بِعِبَادَةِ الْمُؤْمِنِينَ الْأَنْصَارِ، وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ بَعْدَ الْعِدَاوَةِ وَالْإِحْنِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ، فَمَنْعَتْهُ أَنْصَارُ اللَّهِ وَكُتَيْبَةُ الْإِسْلَامِ مِنَ الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ، وَبَذَلُوا نَفُوسَهُمْ دُونَهُ وَقَدَّمُوا مَحَبَّتَهُ عَلَى مَحَبَةِ الْآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَالْأَزْوَاجِ، وَكَانَ أَوْلَى بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، رَمَتْهُمْ الْعَرَبُ وَالْيَهُودُ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ، وَشَمَّرُوا لَهُمْ عَنْ سَاقِ الْعِدَاوَةِ وَالْمَحَارَبَةِ، وَصَاحُوا بِهِمْ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَأْمُرُهُمُ بِالصَّبْرِ وَالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ حَتَّى قَوِيَ الشُّوْكَةُ، وَاشْتَدَّ الْجَنَاحُ، فَأَذِنَ لَهُمْ حِينَئِذٍ فِى الْقِتَالِ، وَلَمْ يَفْرِضْهُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنْ اللَّهُ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩].

وَقَدْ قَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنْ هَذَا الْإِذْنُ كَانَ بِمَكَّةَ، وَالسُّورَةُ مَكِّيَّةٌ، وَهَذَا غُلَطٌ لَوْجُوهُ: أَحَدُهَا: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْذِنْ بِمَكَّةَ لَهُمْ فِى الْقِتَالِ، وَلَا كَانَ لَهُمْ شُوكَةٌ يَتِمَكَّنُونَ بِهَا مِنَ الْقِتَالِ بِمَكَّةَ .

الثَّانِي: أَنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِذْنَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَإِخْرَاجِهِمْ مِنْ دِيَارِهِمْ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُهَاجِرُونَ .

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا نِ حَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩] نَزَلَتْ فِى

(١) وَذَلِكَ فِى الْبُخَارَى كِتَابُ الْأَذَانِ بَابُ لَدَى الْأَذَانِ ١/١٥٧ .

(٢) وَذَلِكَ فِى مُسْلِمَ كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا ١/٤٧٨ .

الَّذِينَ تَبَارَزُوا يَوْمَ بدرٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ^(١) .

الرابع: أنه قد خاطبهم في آخرها بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ والخطابُ بذلك كله مدني، فأما الخطاب ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فمشترك .

الخامس: أنه أمر فيها بالجهاد الذي يَعُمُّ الجهادَ باليد وغيره، ولا ريبَ أن الأمر بالجهاد المطلق إنما كان بعد الهجرة، فأما جهادُ الْحُجَّةِ، فأمر به في مكة بقوله: ﴿فَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ﴾ أي: بالقرآن ﴿جِهَاداً كَبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٢] فهذه سورة مكية والجهاد فيها هو التبليغُ، وجهادُ الحجة، وأما الجهادُ المأمور به في [سورة الحج] فيدخل فيه الجهادُ بالسيف .

السادس: أن الحاكم روى في «مستدركه» من حديث الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما خَرَجَ رسولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجُوا: أَخْرَجُوا نَبِيَّهِمْ، إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ لِيَهْلِكُنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الحج: ٣٩] وهى أول آية نزلت في القتال^(٢) . وإسناده على شرط «الصحيحين» وسياق السورة يدل على أن فيها المكيَّ والمدنيَّ، فإن قصة إلقاء الشيطان في أمنية الرسول مكية، والله أعلم .



فصل

في فرض القتال

ثم فرضَ عليهم القتالَ بعدَ ذلك لمن قاتلهم دون من لم يُقاتِلْهم فقال: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠] .

ثم فرض عليهم قتالَ المشركينَ كافَّةً، وكان محرماً، ثم مآذوناً به، ثم مأموراً به لمن بدأهم بالقتال، ثم مأموراً به لجميع المشركين إما فرضَ عينٍ على أحد القولين أو فرضَ كفاية على المشهور .

(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب قتل أبى جهل ٩٦/٥ .

(٢) صحيح. رواه الحاكم فى المستدرک ٦٦/٢ وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذمى .

والتحقيق أن جنس الجهاد فرضٌ عين إما بالقلب، وإما باللسان، وإما بالمال، وإما باليد، فعلى كُلِّ مسلم أن يُجاهد بنوعٍ من هذه الأنواع .

أما الجهاد بالنفس، ففرض كفاية، وأما الجهاد بالمال، ففي وجوبه قولان، والصحيح وجوبه لأن الأمر بالجهاد به وبالنفس في القرآن سواء، كما قال تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٤١] وعلّق النجاة من النار به، ومغفرة الذنب، ودخول الجنة، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُجِيبُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [الصف: ١٠ - ١٢] وأخبر أنهم إن فعلوا ذلك، أعطاهم ما يحبون من النصر والفتح القريب فقال: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ أي: ولكم خصلة أخرى تحبونها في الجهاد وهي ﴿نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ [الصف: ١٣] وأخبر سبحانه أنه ﴿اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: ١١١] وأعاضهم عليها الجنة، وأن هذا العقد والوعد قد أودعه أفضل كتبه المنزلة من السماء، وهي التوراة والإنجيل والقرآن، ثم أكد ذلك بإعلامهم أنه لا أحدَ أو في بعده منه تبارك وتعالى، ثم أكد ذلك بأن أمرهم بأن يستبشروا ببيعهم الذي عاقده عليه، ثم أعلمهم أن ذلك هو الفوز العظيم .

فليتأمل العاقد مع ربه عقد هذا التبايع ما أعظم خطره وأجله، فإن الله عز وجل هو المشتري، والثلث جنة النعيم، والفوز برضاه، والتمنع، برويته هناك، والذي جرى على يده هذا العقد أشرف رسله وأكرمهم عليه من الملائكة والبشر، وإن سلعة هذا شأنها لقد هيئت لأمرٍ عظيمٍ وخطبٍ جسيمٍ:

قَدْ هَيَّوْكَ لِأَمْرٍ لَوْ فَطِنْتَ لَهُ فَأَرَبَا بِنَفْسِكَ أَنْ تَرَعَىٰ مَعَ الْهَمَلِ

مهرُ المحبة والجنة بذل النفس والمال للكهما الذي اشتراهما من المؤمنين، فما للجبان المعرض المُفْلِسِ وسوم هذه السلعة، بالله ما هزلت فيستامها المفلسون، ولا كسدت، فيبيعها بالنسيئة المعسرون، لقد أقيمت للعرض في سوق من يُريد، فلم يرض

رَبُّهَا لَهَا بَشْمَنٌ دُونَ بَذْلِ النَّفُوسِ، فَتَأَخَّرَ الْبَطَّالُونَ، وَقَالَ الْمَحْبُونُونَ يَنْتَظِرُونَ أَيُّهُمْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ نَفْسُهُ الثَّمَنُ، فَدَارَتِ السَّلْعَةُ بَيْنَهُمْ، وَوَقَعَتْ فِي يَدِ ﴿٥٤﴾ أَذَلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٥٤﴾.

لَمَّا كَثُرَ الْمَدْعُونَ لِلْمَحَبَةِ، طَوَّلُوا بِإِقَامَةِ الْبَيْنَةِ عَلَى صَحَةِ الدَّعْوَى، فَلَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَا دَعَى الْخَلَى حَرْقَةَ الشَّجَى، فَتَنَوَعَ الْمَدْعُونَ فِي الشُّهُودِ، فَقِيلَ لَا تُثَبِّتْ هَذِهِ الدَّعْوَى إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ﴿٥٤﴾ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴿٥٤﴾ [آل عمران: ٤١] فَتَأَخَّرَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ، وَثَبَّتَ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ وَهَدْيِهِ وَأَخْلَاقِهِ، فَطَوَّلُوا بِعَدَالَةِ الْبَيْنَةِ، وَقِيلَ: لَا تُقْبَلُ الْعَدَالَةُ إِلَّا بِتَرْكِيَةٍ ﴿٥٤﴾ يَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةً لَائِمَةً ﴿٥٤﴾ [المائدة: ٥٤] فَتَأَخَّرَ أَكْثَرُ الْمَدْعِينَ لِلْمَحَبَةِ، وَقَامَ الْمَجَاهِدُونَ، فَقِيلَ لَهُمْ: إِنْ نَفُوسُ الْمُحِبِّينَ وَأَمْوَالُهُمْ لَيْسَتْ لَهُمْ، فَسَلِمُوا مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، فَإِنْ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ، وَعَقْدُ التَّبَاعِ يُوجِبُ التَّسْلِيمَ مِنَ الْجَانِبِينَ، فَلَمَّا رَأَى التَّجَارُ عِظَمَ الْمُشْتَرَى وَقَدَّرَ الثَّمَنَ، وَجَلَّالَةَ قَدَرٍ مَنْ جَرَى عَقْدُ التَّبَاعِ عَلَى يَدَيْهِ، وَمِقْدَارَ الْكِتَابِ الَّذِي أُثْبِتَ فِيهِ هَذَا الْعَقْدُ، عَرَفُوا أَنَّ لِلْسَّلْعَةِ قَدْرًا وَشَأْنًا لَيْسَ لِغَيْرِهَا مِنَ السَّلْعِ، فَرَأَوْا مِنَ الْخُسْرَانِ الْبَيِّنِ وَالْعَيْنِ الْفَاحِشِ أَنْ يَبِيعُوهَا بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ تَذْهَبُ لَذَّتِهَا وَشَهْوَتُهَا، وَتَبْقَى تَبَعَتُهَا وَحَسْرَتُهَا، فَإِنْ فَاعَلَ ذَلِكَ مَعْدُودٌ فِي جُمْلَةِ السَّفَهَاءِ، فَعَقَدُوا مَعَ الْمُشْتَرَى بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ رِضًى وَاخْتِيَارًا مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ خِيَارٍ، وَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَقِيلُكَ وَلَا نَسْتَقِيلُكَ فَلَمَّا تَمَّ الْعَقْدُ، وَسَلِمُوا الْمَبِيعَ، قِيلَ لَهُمْ: قَدْ صَارَتْ أَنْفُسُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ لَنَا، وَالْآنَ فَقَدْ رَدَدْنَاهَا عَلَيْكُمْ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ وَأَضْعَافَ أَمْوَالِكُمْ مَعَهَا ﴿٥٤﴾ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿٥٤﴾ [آل عمران: ٦٩] لَمْ تَتَّبِعْ مِنْكُمْ نَفُوسَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ طَلَبًا لِلرِّبْحِ عَلَيْكُمْ، بَلْ لِيُظْهَرَ أَثَرُ الْجُودِ وَالْكَرَمِ فِي قَبُولِ الْمَعِيبِ وَالْإِعْطَاءِ عَلَيْهِ أَجَلَ الْإِثْمَانِ، ثُمَّ جَمَعْنَا لَكُمْ بَيْنَ الثَّمَنِ وَالثَّمَنِ . تَأَمَّلْ قِصَّةَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « وَقَدْ اشْتَرَى مِنْهُ ﷺ بَعِيرَهُ، ثُمَّ وَقَاهُ الثَّمَنَ وَزَادَهُ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْبَعِيرَ »^(١) وَكَانَ أَبُوهُ قَدْ قُتِلَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي وَقْعَةِ أَحُدٍ، فَذَكَرَهُ بِهَذَا الْفِعْلِ حَالَ أَبِيهِ مَعَ اللَّهِ، وَأَخْبِرَهُ « أَنَّ اللَّهَ أَحْيَاهُ، وَكَلَّمَهُ كِفَاحًا

(١) رواه البخارى كتاب الوكالة باب إذا وكل رجل أن يعطى شيئا ولم يبين كم يعطى فأعطى على ما يتعرفه الناس ١٣١/٣ من طريق عطاء بن أبى رباح عن جابر، ومسلم كتاب المساقاة باب بيع البعير واستثنائه ركوبه ١٢٢٣/٣ رقم ١١٢ من طريق أبى نضرة عن جابر.

وَقَالَ: يَا عَبْدِي تَمَنَّ عَلَىَّ ^(١) فَسَبَحَانَ مَنْ عَظَّمَ جُودَهُ وَكَرَّمَهُ أَنْ يُحِيطَ بِهِ عِلْمُ الْخَلَائِقِ، فَقَدْ أُعْطِيَ السَّلْعَةَ، وَأُعْطِيَ الثَّمَنَ وَوَفَّقَ لِتَكْمِيلِ الْعَقْدِ، وَقَبْلَ الْمَبِيعِ عَلَى عِيْبِهِ، وَأَعَاضَ عَلَيْهِ أَجَلَ الْأَثْمَانِ، وَاشْتَرَى عَبْدَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِمَالِهِ، وَجَمَعَ لَهُ بَيْنَ الثَّمَنِ وَالْثَمَنِ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَمَدَحَهُ بِهَذَا الْعَقْدِ وَهُوَ سَبْحَانَهُ الَّذِي وَفَّقَهُ لَهُ، وَشَاءَهُ مِنْهُ .

فَحِيْهَلَا إِنْ كُنْتَ ذَا هِمَّةٍ فَقَدْ
وَقُلْ لِمَنَادِي حَبِيْهِمْ وَرِضَاهُمْ
وَلَا تَنْظُرِ الْأَطْلَالَ مِنْ دُونِهِمْ فَإِنْ
وَلَا تَنْتَظِرِ بِالسَّيْرِ رَفَقَةً قَاعِدَ
وَحُذْ مِنْهُمْ زَادًا إِلَيْهِمْ وَسِرٌّ عَلَى
وَأَحْيَ بِذِكْرَاهُمْ شِرَاكَ إِذَا دَنَتْ
وَأَمَّا تَخَافَنَّ الْكَلَالَ فَقُلْ لَهَا
وَحُذْ قَبْسًا مِنْ نُورِهِمْ ثُمَّ سِرٌّ بِهِ
وَحَيَّ عَلَى وَادَى الْأَرَاكَ فَقُلْ بِهِ
وَالْأَفْقَى نَعْمَانَ عِنْدِي مُعَرَّفُ الْ
وَالْأَفْقَى جَمْعُ بَلِيلَتِهِ فَإِنْ
وَحَيَّ عَلَى جَنَاتِ عَدْنٍ فَإِنَّهَا
وَلَكِنْ سَبَاكَ الْكَاشِحُونَ لِأَجْلِ ذَا
وَحَيَّ عَلَى يَوْمِ الْمَزِيدِ بِجَنَّةِ الْ
فَدَعَهَا رُسُومًا دَارِسَاتٍ فَمَا بِهَا
رُسُومًا عَفَتْ يَتَنَبَّأُهَا الْخَلْقُ كَمْ بِهَا
وَحُذْ يَمْنَةً عَنْهَا عَلَى الْمَنْهَجِ الَّذِي
وَقُلْ سَاعِدِي يَا نَفْسُ بِالصَّبْرِ سَاعَةً
فَمَا هِيَ إِلَّا سَاعَةٌ ثُمَّ تَنْقَضِي

حَدَا بِكَ حَادِي الشُّوقِ فَاطُورِ الْمَرَاحِلِ
إِذَا مَا دَعَا لَبَّيْكَ أَلْفًا كَوَامِلًا
نَظَرْتَ إِلَى الْأَطْلَالِ عُدْنَ حَوَائِلًا
وَدَعُهُ فَإِنَّ الشُّوقَ يَكْفِيكَ حَامِلًا
طَرِيقَ الْهُدَى وَالْحُبَّ تُصْبِحُ وَأَصِلًا
رِكَابُكَ فَالذِّكْرَى تُعِيدُكَ عَامِلًا
أَمَامَكَ وَرَدُّ الْوَصْلِ فَابْنِي الْمَنَاهِلِ
فَنُورُهُمْ يَهْدِيكَ لَيْسَ الْمَشَاعِلِ
عَسَاكَ تَرَاهُمْ ثُمَّ إِنْ كُنْتَ قَائِلًا
سَاحِبَةً فَاطْلُبُهُمْ إِذَا كُنْتَ سَائِلًا
تَفْتُ فَمَنْى يَا وَيْحَ مَنْ كَانَ غَافِلًا
مَنَازِلُكَ الْأُولَى بِهَا كُنْتَ نَازِلًا
وَقَفْتَ عَلَى الْأَطْلَالِ تَبْكِي الْمَنَازِلِ
سَخْلُودٍ فَجُدْ بِالنَّفْسِ إِنْ كُنْتَ بَازِلًا
مَقِيلُ وَجَاوِزَهَا فَلَيْسَتْ مَنَازِلًا
قَتِيلُ وَكَمْ فِيهَا لَذَا الْخَلْقِ قَاتِلًا
عَلَيْهِ سَرَى وَفَدُ الْأَحْبَةِ أَهْلًا
فَعِنْدَ اللَّقَا ذَا الْكَدِّ يُصْبِحُ زَائِلًا
وَيُصْبِحُ ذُو الْأَحْزَانِ فَرَحَانٌ جَاذِلًا

لَقَدْ حَرَّكَ الدَّاعِيَ إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى دَارِ السَّلَامِ النُّفُوسَ الْأَبْيَّةَ، وَالْهِمَمَ الْعَالِيَةَ،

(١) حسن. رواه الترمذى تفسير القرآن باب ٤ ومن سورة آل عمران ٥/٢١٥ ح رقم ٣٠١٠ من حديث جابر قال: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وأسمع منادى الإيمان من كانت له أذُنٌ واعية، وأسمع الله من كان حياً، فهزه السماعُ إلى منازل الأبرار، وحدا به في طريق سيره، فما حطَّت به رحالُه إلا بدار القرارِ فقال: « انتدبَ الله لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانُ بِي، أَتَصَدِّقُ بِرُسُلِي أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيْمَةٍ أَوْ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ وَلَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَةٍ، وَلَوِ دِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أَقْتُلُ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ » (١) .

وقال: « مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَائِمِ بآيَاتِ اللَّهِ لَا يَقْتَرُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَتَوَكَّلَ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ بِأَنْ يَتَوَقَّاهُ أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيْمَةٍ » (٢) .

وقال: « غَدَوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » (٣) .

وقال فيما يروى عن ربِّه تبارك وتعالى: « أَيُّمَا عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي خَرَجَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِي ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي، ضَمَنْتُ لَهُ أَنْ أَرْجِعَهُ إِنْ أَرْجَعْتُهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيْمَةٍ، وَإِنْ قَبَضْتُهُ أَنْ أَغْفِرَ لَهُ وَأَرْحَمَهُ وَأَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ » (٤) .

وقال: « جَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يُنْجِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهَمِّ وَالْغَمِّ » (٥) .

وقال: « أَنَا زَعِيمٌ - وَالزَّعِيمُ الْحَمِيلُ - لِمَنْ آمَنَ بِي، وَأَسْلَمَ وَهَاجَرَ بَيْتَ فِي رِبْضِ الْجَنَّةِ، وَبَيْتَ فِي وَسْطِ الْجَنَّةِ، وَأَنَا زَعِيمٌ لِمَنْ آمَنَ بِي وَأَسْلَمَ، وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَيْتَ فِي رِبْضِ الْجَنَّةِ، وَبَيْتَ فِي وَسْطِ الْجَنَّةِ، وَبَيْتَ فِي أَعْلَى غَرْفِ الْجَنَّةِ، مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، لَمْ يَدْعُ لِلْخَيْرِ مُطْلَبًا، وَلَا مِنَ الشَّرِّ مَهْرَبًا يَمُوتُ حَيْثُ شَاءَ أَنْ يَمُوتَ » (٦) .

(١) رواه البخارى كتاب الإيمان باب الجهاد من الإيمان ١/ ١٥ من حديث أبى هريرة.

(٢) رواه مسلم كتاب الإمامة باب فضل الشهادة فى سبيل الله تعالى ٣/ ١٤٩٨ ح رقم ١٨٧٨ من حديث أبى هريرة.

(٣) رواه مسلم كتاب الإمامة باب فضل الغدوة والروحة فى سبيل الله ٣/ ١٥٠٠ ح رقم ١٨٨١ من حديث سهل ابن الساعدى.

(٤) رواه مسلم بنحوه كتاب الإمامة باب فضل الجهاد فى سبيل الله ٣/ ١٤٩٦ ح رقم ١٨٧٦ من حديث أبى هريرة.

(٥) صحيح . رواه الحاكم بنحوه كتاب الجهاد ٢/ ٧٥.

(٦) صحيح . رواه النسائى كتاب الجهاد باب من لم أسلم وهاجر وجاهد ٦/ ٢١ من حديث معاذ بن جبل .

وقال: « مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَوَاقِ نَاقَةٍ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » (١).

وقال: « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَإِنَّمَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تُفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ » (٢).

وقال لأبي سعيد: « مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » فعجب لها أبو سعيد، فقال: أَعَدَّهَا عَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفَعَلَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « وَأُخْرَى يَرْفَعُ اللَّهُ بِهَا الْعَبْدَ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » قال: وما هي يا رسول الله؟ قال: « الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » (٣).

وقال: « مَنْ أَتَّفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ كُلُّ خَزَنَةٍ بَابٍ، أَى هَلُمَّ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَانِ »، فقال أبو بكر: بأبي أنت وأمي يا رسول الله ما على مَنْ دُعِيَ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قال: « نَعَمْ وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ » (٤).

وقال: « مَنْ أَتَّفَقَ نَفَقَةً فَاضِلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَسَبْعُمِائَةٍ، وَمَنْ أَتَّفَقَ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ، وَعَادَ مَرِيضًا أَوْ أَمَاطَ الْأَذَى عَنْ طَرِيقٍ، فَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَالصَّوْمُ جَنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِفْهَا، وَمَنْ ابْتَلَاهُ اللَّهُ فِي جَسَدِهِ فَهُوَ لَهُ حِطَّةٌ » (٥).

وذكر ابن ماجه عنه: « مَنْ أَرْسَلَ بِنَفَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَقَامَ فِي بَيْتِهِ فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُمِائَةٍ دِرْهَمٍ، وَمَنْ غَزَا بِنَفْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَتَّفَقَ فِي وَجْهِهِ ذَلِكَ، فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ

(١) صحيح. رواه النسائي كتاب الجهاد باب ثواب من قاتل في سبيل الله فوق ناقته ٢٥/٦ من حديث فضالة بن عبيد.

(٢) رواه البخاري كتاب الجهاد والسير باب درجات المجاهدين في سبيل الله ويقال هذه سبيلي وهذا سبيلي ١٩/٤ من حديث أبي هريرة.

(٣) رواه مسلم كتاب الإمارة باب بيان ما أعدّه الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات ٣/١٥٠١ ح رقم ١٨٨٤.

(٤) رواه مسلم كتاب الزكاة باب من جمع الصدقة وأعمال البر ٧١/٢ ح رقم ١٠٢٧ من حديث أبي هريرة.

(٥) رواه الحاكم في المستدرک ٣/٢٦٥ ولم يعلق عليه وكذا الذهبي.

سَبْعُمِائَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ» ثم تلا هذه الآية: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] (١).

وقال: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَارِمًا فِي غُرْمِهِ أَوْ مُكَاتِبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» (٢).

وقال: «مَنْ اغْتَبَرْتُ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُمَا اللَّهُ عَلَى النَّارِ» (٣).

وقال: «لَا يَجْتَمِعُ شُحٌّ وَإِيمَانٌ فِي قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَجْتَمِعُ غُبَارُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدُخَانُ جَهَنَّمَ فِي وَجْهِ عَبْدٍ» وفي لَفْظٍ «فِي قَلْبِ عَبْدٍ» وفي لَفْظٍ «فِي جَوْفِ امْرِئٍ» وفي لَفْظٍ «فِي مَنْخَرِي مُسْلِمٍ» (٤).

وذكر الإمام أحمد رحمه الله تعالى «مَنْ اغْتَبَرْتُ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُمَا حَرَامٌ عَلَى النَّارِ» (٥).

وذكر عنه أيضاً أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَجْمَعُ اللَّهُ فِي جَوْفِ رَجُلٍ غُبَارًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدُخَانَ جَهَنَّمَ، وَمَنْ اغْتَبَرْتُ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَ اللَّهُ سَائِرَ جَسَدِهِ عَلَى النَّارِ، وَمَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، بَاعَدَ اللَّهُ عَنْهُ النَّارَ مَسِيرَةَ أَلْفِ سَنَةٍ لِلرَّاكِبِ الْمُسْتَعَجِلِ، وَمَنْ جَرَحَ جِرَاحَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خُتِمَ لَهُ بِخَاتَمِ الشُّهَدَاءِ، لَهُ نُورٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَوْنُهَا لَوْنُ الزَّعْفَرَانِ، وَرِيحُهَا رِيحُ الْمِسْكِ يَعْرِفُهُ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ، وَيَقُولُونَ: فَلَانُ عَلَيْهِ طَابِعُ الشُّهَدَاءِ، وَمَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُؤَادًا نَاقَةً، وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» (٦).

وذكر ابن ماجه عنه: «مَنْ رَاحَ رَوْحَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَانَ لَهُ بِمِثْلِ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْغُبَارِ مِسْكًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٧).

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه ٩٢٢/٢ كتاب الجهاد باب فضل النفقة في سبيل الله ح رقم ٢٧٦١ من حديث أبي هريرة وقال في الزوائد: في إسناده خليل بن عبد الله. قال الذهبي: لا يعرف. وكذا قال ابن الهادي.

(٢) ضعيف. رواه أحمد في مسنده ٤٨٦/٣ من حديث سهل بن حنيف.

(٣) رواه البخاري كتاب الجمعة باب المشي إلى الجمعة ٩/٢ من حديث أبي عيسى.

(٤) حسن.. رواه النسائي كتاب الجهاد باب فضل من عمل في سبيل الله على قدمه ١٢/٦ من حديث أبي سعيد الخدري.

(٥) حسن.. رواه ابن حبان (٤٦٠٥ - إحصان) من حديث أبي عيسى.

(٦) حسن.. رواه أحمد في المسند ٤٤٤/٦.

(٧) حسن.. رواه ابن ماجه كتاب الجهاد باب الخروج في النفير ٩٢٧/٢ حديث رقم ٢٧٧٥ من حديث أنس قال في الزوائد هذا إسناده حسن مختلف في رجال إسناده.

وذكر أحمد - رحمه الله - عنه: « مَا خَالَطَ قَلْبَ امْرِئٍ رَهَجٌ ^(١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ » ^(٢)

وقال: « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا » ^(٣)

وقال: « رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ، جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجِرَى عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَأَمِنَ الْفَنَانَاتِ » ^(٤)

وقال: « كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَاطِبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيُؤْمَنُ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ » ^(٥)

وقال: « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ » ^(٦)

وذكر الترمذی عنه: « مَنْ رَاطِبَ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَانَتْ لَهُ كَأَلْفِ لَيْلَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا » ^(٧)

وقال: « مُقَامُ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ أَحَدِكُمْ فِي أَهْلِهِ سِتِينَ سَنَةً، أَمَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَتَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، جَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُوقَ نَاقَةٍ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » ^(٨)

وذكر أحمد عنه: « مَنْ رَاطِبَ فِي شَيْءٍ مِنْ سِوَا حِلِّ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَجْزَأَتْ عَنْهُ رِبَاطَ سَنَةٍ » ^(٩)

(١) رهج: الغبار. لسان العرب ٢/ ٢٨٤.

(٢) رواه البخاري كتاب الجهاد والسير باب فضل رباط يوم في سبيل الله ٤/ ٤٣ من حديث سهل بن سعد الساعدي.

(٣) رواه مسلم كتاب الإمامة باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل ٣/ ١٥٤٠ ح رقم (١٩١٣) من حديث سلمان.

(٤) صحيح. رواه الترمذی كتاب فضائل الجهاد باب ما جاء في فضل من مات مرابطا ٤/ ١٤٢ ح رقم ١٦٢١ من حديث فضالة بن عبيد وقال الترمذی: حسن صحيح.

(٥) صحيح. رواه الترمذی كتاب فضائل الجهاد باب ما جاء في فضل المراتب ٤/ ١٦٢ من حديث عثمان قال حسن صحيح غريب.

(٦) ضعيف. رواه ابن ماجه كتاب الجهاد باب فضل الرباط في سبيل الله ٢/ ٩٢٤ رقم الحديث ١٧٦٦ من حديث عثمان بن عفان وفي سنده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف.

(٨) حسن. رواه الترمذی كتاب فضائل الجهاد باب ما جاء في فضل الغدر والرواح في سبيل الله ٤/ ٥٥ ح رقم ١٦٥٠ من حديث أبي هريرة وقال: حديث حسن.

(٩) ضعيف. رواه أحمد ٦/ ٣٦٢ من حديث أم الدرداء.

وذكر عنه أيضاً: « حَرَسُ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ لَيْلَةٍ يُقَامُ لَيْلُهَا، وَيَصَامُ نَهَارُهَا »^(١)

وقال: « حُرِّمَتِ النَّارُ عَلَى عَيْنٍ دَمَعَتْ أَوْ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَحُرِّمَتِ النَّارُ عَلَى عَيْنٍ سَهَرَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ »^(٢).

وذكر أحمد عنه: « مَنْ حَرَسَ مِنْ وَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُطَوَّعًا لَا يَأْخُذُهُ سُلْطَانُ، لَمْ يَرِ النَّارَ بَعَيْنِيهِ إِلَّا تَحَلَّةَ الْقَسَمِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ »^(٣)

وقال لرجل حَرَسَ الْمُسْلِمِينَ لَيْلَةً فِي سَفَرِهِمْ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى الصَّبَاحِ عَلَى ظَهْرِ فَرَسِهِ لَمْ يَنْزِلْ إِلَّا لَصَلَاةٍ أَوْ قَضَاءِ حَاجَةٍ: « قَدْ أَوْجِبَتْ فَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَعْمَلَ بَعْدَهَا »^(٤).

وقال: « مَنْ بَلَغَ بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَهُ دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ »^(٥)

وقال: « مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهُوَ عَدْلٌ مُحَرَّرٌ، وَمَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٦) وعند الترمذي تفسير الدرجة بمائة عام^(٧). وعند النسائي تفسيرها بخمسمائة عام.

وقال: « إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ الْجَنَّةَ: صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنَعَتِهِ الْخَيْرَ وَالْمَدَّ بِهِ، وَالرَّامِيَ بِهِ، وَارْمُوا وَارْكَبُوا، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، وَكُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ فِبَاطِلٍ إِلَّا رَمِيَهُ بِقَوْسِهِ، أَوْ تَأْدِيَةَ فَرَسِهِ، وَمَلَاعِبَتَهُ أَمْرَاتِهِ، وَمَنْ عَلَّمَهُ اللَّهُ الرَّمْيَ، فَتَرَكَهُ رَغْبَةً عَنْهُ، فَنِعْمَةٌ كَفَرَهَا » رواه أحمد وأهل السنن^(٨) وعند ابن ماجه « مَنْ تَعَلَّمَ الرَّمْيَ ثُمَّ تَرَكَهُ،

(١) ضعيف . رواه أحمد ٦١/١ من حديث عثمان بن عفان وفي سنده مصعب بن ثابت بن الزبير وهو لين الحديث.

(٢) صحيح رواه الحاكم في المستدرک کتاب الجهاد ٨٣/٢ وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي من حديث أبي ریحانة.

(٣) ضعيف . رواه أحمد ٤٣٧/٣ من حديث معاذ وفي سنده ابن اهیعة وهو ضعيف والآية من سورة مريم رقم ٧١.

(٤) صحيح . رواه أبو داود کتاب الجهاد فی فضل الحرث فی سبیل الله تعالى ح رقم ٢٥٠١ من حديث سهل الخنيزلة.

(٥) حسن . رواه أبو داود کتاب العتق باب أى الرقاب أفضل ٢٨/٤ ح رقم ٣٩٦٥ من حديث أبي نجيح السلمي.

(٦) صحيح . رواه أحمد ١١٣/٤ من حديث عمر.

(٧) صحيح . رواه النسائي في الكبرى کتاب الجهاد باب ثواب من رمى بسهم في سبيل الله ١٩/٣ ح رقم ٤٣٥٢ من حديث كعب بن مرة.

(٨) ضعيف .. رواه أحمد (١٤٤٤/٤). وابن ماجه (٢٨١١).

فَقَدْ عَصَانِي» (١)

وذكر أحمد عنه أن رجلاً قال له: أوصني فقال: «أوصيك بتقوى الله، فإنه رأسُ كلِّ شيء، وعَلَّكَ بِالْجِهَادِ، فَإِنَّهُ رَهْبَانِيَّةُ الْإِسْلَامِ، وَعَلَيْكَ بِذِكْرِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ رُوحُكَ فِي السَّمَاءِ، وَذِكْرُكَ فِي الْأَرْضِ» (٢). وقال: «ذِرْوَةُ سَنَامِ الْإِسْلَامِ الْجِهَادُ» (٣)

وقال: «ثَلَاثَةٌ حَقُّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمُ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يَرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّاكِحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَفَافَ» (٤)

وقال: «مَنْ مَاتَ، وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ» (٥).

وذكر أبو داود عنه: «مَنْ لَمْ يَغْزُ، أَوْ يُجَهِّزْ غَازِيًا، أَوْ يُخَلِّفْ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ، أَصَابَهُ اللَّهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (٦)

وقال: «إِذَا ضَنَّ النَّاسُ بِالْدِّينَارِ وَالْدِّرْهَمِ، وَتَبَايَعُوا بِالْعَيْنَةِ، وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَتَرَكُوا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِمْ بَلَاءً، فَلَمْ يَرْفَعْهُ عَنْهُمْ حَتَّى يَرْجِعُوا دِينَهُمْ» (٧).

وذكر ابن ماجه عنه: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَيْسَ لَهُ أَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَقِيَ اللَّهَ،

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه كتاب الجهاد باب الرمي في سبيل الله ٢/ ٩٤٠ ح رقم ٢٨١٤.

(٢) ضعيف. رواه أحمد في المسند ٨٢/ ٣ من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) رواه. الترمذى كتاب الإيمان باب ما جاء في حرمة الصلاة ١٣/ ٥ ح رقم ٢٦١٦ وقال: حسن صحيح حديث معاذ بن جبل.

(٤) صحيح. رواه الحاكم في المستدرک ٢/ ٢١٧ وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي من حديث أبي هريرة.

(٥) رواه مسلم كتاب الإمامة باب ذم من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو ٣/ ١٥١٧ ح رقم ١٩١٠ من حديث أبي هريرة.

(٦) حسن. رواه ابن ماجه كتاب الجهاد باب التغليظ في ترك الجهاد ٢/ ٩٢٣ ح رقم ٢٧٦٢ من حديث أبي أمامة.

(٧) حسن بطرقه. رواه أبو داود كتاب البيوع باب في النهي عن العينة ٣/ ٢٧٢ حديث رقم ٣٤٦٢ من حديث ابن عمر ومعنى العينة يقصره هذا الأثر الذى أورده ابن القيم فى عون المعبود ٩/ ٢٤٦.

قال عن إسحاق عن جدته العالية قالت: دخلت على عائشة فى نسوة فقالت ما حاجتكن؟ فكان أول من سألها أم محبة فقالت يا أم المؤمنين هل تعرفين زيد بن أرقم؟ قالت: نعم. قالت فأنى بعته جارية لى بشمانخة درهم إلى العطاء وإنه أراد أن يبيعهافاتبعتها بشمانخة درهم نقداً فأقبلت عليها وهى غضبى. فقالت بشما شريت وبشما اشتريت أبلغنى زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب وأفحمت صاحبتنا فلم تتكلم طويلاً ثم إنه سهل عنها فقالت: يا أم المؤمنين أرايت إن لم آخذ إلا رأس مالى؟ فقلت عليها «فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف».

وَفِيهِ ثُلْمَةٌ» (١) .

وقال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وفسر أبو أيوب الأنصاري الإلقاء باليد إلى التهلكة بترك الجهاد (٢)، وصح عنه ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلِّ السَّيْفِ» (٣) .

وصح عنه: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (٤)
وصح عنه: «إِنَّ النَّارَ أَوَّلُ مَا تُسْعَرُ بِالْعَالَمِ وَالْمُنْفِقِ وَالْمُقْتُولِ فِي الْجِهَادِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِيُقَالَ» (٥) .

وصح عنه: «أَنْ مَنْ جَاهَدَ يَتَنَفَّى عَرْضَ الدُّنْيَا فَلَا أَجْرَ لَهُ» (٦) .
وصح عنه أنه قال لعبد الله بن عمرو: «إِنْ قَاتَلْتَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، بَعَثَكَ اللَّهُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَإِنْ قَاتَلْتَ مُرَائِيًا مُكَاثِرًا، بَعَثَكَ اللَّهُ مُرَائِيًا مُكَاثِرًا، يَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنِ عَمْرُو عَلَى أَىِّ وَجْهِ قَاتَلْتَ أَوْ قُتِلْتَ، بَعَثَكَ اللَّهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ» (٧) .



فصل

فى هديه ﷺ لأوقات القتال

وَكَانَ يَسْتَحِبُّ الْقِتَالَ أَوَّلَ النَّهَارِ، كَمَا يَسْتَحِبُّ الْخُرُوجَ لِلْسَفَرِ أَوَّلَهُ، فَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ

(١) حسن . رواه الترمذى من كتاب فضائل الجهاد باب ما جاء فى فضل المرباط ١٦٢/٤ ح رقم ١٦٦٦ من حديث أبى هريرة، قال: حديث حسن غريب .

(٢) صحيح . رواه الترمذى فى كتاب تفسير القرآن باب من سورة البقرة ١٩٦/٥ حديث رقم ٢٩٧٢ وقال: حسن صحيح غريب .

(٣) رواه مسلم فى كتاب الرمارة باب ثبوت الجنة للشهيد (١١٥١١/٣) ح رقم (١٩٠٢) من حديث عبد الله بن قيس .

(٤) رواه البخارى فى كتاب العلم باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً ٤٢/١ من حديث موسى .

(٥) رواه مسلم كتاب الإمامة باب من قاتل للرياء والسرقة استقى النار ١٥١٣/٣ ح رقم ١٩٠٥ من حديث أبى هريرة .

(٦) حديث صحيح . رواه الحاكم فى المستدرک كتاب الجهاد ٨٥/٢ من حديث أبى هريرة وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبى .

(٧) ضعيف . رواه أبو داود كتاب الجهاد باب من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا ١٤/٣ ح رقم ٢٥١٩ من حديث عبد الله بن عمرو وفى سنده حنان بن خارجة وهو مجهول .

أَوَّلَ النَّهَارِ، آخِرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهْبُ الرِّيَّاحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ^(١).



فصل

فضل الشهداء

قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِّ، وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ»^(٢)

وفى الترمذى عنه «لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَطْرَتَيْنِ أَوْ أَثَرَيْنِ، قَطْرَةٌ دَمْعَةٍ مِنْ حَشْيَةِ اللَّهِ، وَقَطْرَةٌ دَمٍ تُهْرَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْأَثَرَانِ، فَأَثَرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَثَرُ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ»^(٣)

وصحَّ عنه أنه قال: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ، لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لَا يَسْرُهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَأَنَّ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدَ لَمَّا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهُ يَسْرُهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى» وفى لفظ: «فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ لَمَّا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ»^(٤)

وقال لأُمِّ حَارِثَةَ بِنْتِ النُّعْمَانِ، وَقَدْ قُتِلَ ابْنُهَا مَعَهُ يَوْمَ بَدْرٍ، فَسَأَلَتْهُ أَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: «إِنَّهُ فِي الْفِرْدَوْسِ الْأَعْلَى»^(٥).

وقال: «إِنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضِرَ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، فَاطْلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ أَطْلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَسْتَهْوُونَ شَيْئًا؟ فَقَالُوا: أَى شَيْءٍ نَسْتَهْوِي، وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ بِهِمْ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبُّ نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تَرِكُوا»^(٦).

(١) رواه البخارى بنحو كتاب الجزية والمواذعة باب الجزية والمواذعة مع أهل الذمة والحرب ١١٨/٤ من حديث النعمان.

(٢) رواه مسلم كتاب الإمامة باب فضل الجهاد والخروج فى سبيل الله ١٤٩٦/٣ ح رقم ١٨٧٦ من حديث أبى هريرة.

(٣) حسن.. رواه الترمذى كتاب فضائل الجهاد باب ما جاء فى فضل المرباط ١٦٣، ٤ ح رقم ١٦٦٩ من حديث أبى

أمامة وقال: حديث حسن غريب.

(٤) رواه البخارى كتاب الجهاد والسير باب الحور العين وصفتهم ٢٠/٤ من حديث أنس بن مالك.

(٥) رواه البخارى كتاب الجهاد والسير باب من أتاه سهم غرب فقتله ٢٣/٤ من حديث أنس بن مالك.

(٦) رواه مسلم كتاب الإمامة باب بيان أن أرواح الشهداء فى الجنة وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون ١٥٠٢/٣ ح رقم

١٨٨٧ من حديث ابن مسعود به.

وقال: « إِنَّ لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ خَصَالًا أَنْ يُغْفَرَ لَهُ مِنْ أَوَّلِ دَفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ، وَيُرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُحَلَّى حَلِيَّةَ الْإِيمَانِ، وَيُزَوَّجَ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَيُجَارَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنَ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ، وَيُوضَعَ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، الْيَاقُوتَةُ مِنْهُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا. وَيُزَوَّجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَيَشْفَعُ فِي سَبْعِينَ إِنْسَانًا مِنْ أَقَارِبِهِ »^(١) ذكره أحمد وصححه الترمذی .

وقال لجابر: « أَلَا أُخْبِرُكَ مَا قَالَ اللَّهُ لِأَبِيكَ ؟ » قال: بلى، قال: « مَا كَلَّمَ اللَّهُ أَحَدًا إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَكَلَّمَ أَبَاكَ كَفَاحًا، فَقَالَ: يَا عَبْدِي تَمَنَّ عَلَى أُعْطِيكَ، قَالَ: يَا رَبِّ تُحْيِيَنِي فَأُثَلِّ فِيكَ ثَانِيَةً، قَالَ إِنَّهُ سَبَقَ مِنِّي ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهَا لَا يُرْجِعُونَ ﴾ قَالَ: يَا رَبِّ فَأَبْلِغْ مِنْ وَرَائِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٩] »^(٢) .

وقال: لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ، بِأَحَدٍ جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجْوَافِ طَيْرٍ خَضِرٍ، تَدُدُ أَنْفَارَ الْجَنَّةِ، وَتَأْكُلُ مِنْ ثَمَارِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْبَ مَأْكَلِهِمْ وَمَشْرِبِهِمْ وَحُسْنَ مَقِيلِهِمْ، قَالُوا: يَا لَيْتَ إِخْوَانَنَا يَعْلَمُونَ مَا صَنَعَ اللَّهُ لَنَا لئَلَّا يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ وَلَا يَنْكَلُوا عَنِ الْحَرْبِ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أُبَلِّغُهُمْ عَنْكُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ هَذِهِ الْآيَاتِ: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ﴾^(٣) وفى « المسند » مرفوعاً: « الشُّهَدَاءُ عَلَى بَارِقٍ نَهْرٍ بِبَابِ الْجَنَّةِ، فِي قُبَّةٍ خَضْرَاءَ يَخْرُجُ عَلَيْهِمْ رِزْقُهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً »^(٤) .

وقال: « لَا تَجِفُّ الْأَرْضُ مِنْ دَمِ الشَّهِيدِ حَتَّى يَتَنَدَّرَهُ زَوْجَتَاهُ، كَأَنَّهُمَا طَيْرَانِ أَصْلَقَتَا فَصِيلَيْهِمَا بِرَاحٍ مِنَ الْأَرْضِ بِيَدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حُلَّةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا »^(٥) .

(١) صحيح. رواه الترمذی كتاب فضائل الجهاد باب ف ثواب الشهيد ٤/ ١٦١ ح رقم ١٦٦٣ من حديث المقدم بن معد يكرب وقال حسن صحيح غريب.

(٢) حسن. رواه الترمذی كتاب تفسير القرآن باب من سورة آل عمران ٥/ ٢١٥ ح رقم ٣٠١٠ من حديث جابر بن عبد الله وقال حسن غريب من هذا الوجه.

(٣) حسن. رواه أبو داود كتاب الجهاد باب في فضل الشهادة ٣/ ١٤ م رقم ٢٥٢٠ من حديث ابن عباس.

(٤) صحيح. رواه الحاكم في المستدرک ٢، ٧٤ وقال عنه هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . من حديث ابن عباس.

(٥) ضعيف. رواه ابن ماجه في السنن كتاب الجهاد باب فضل الشهادة في سبيل الله ٢/ ٩٣٥ ح رقم ٢٧٩٨ من حديث أبي هريرة وقال في الزوائد هذا إسناد ضعيف لضعف هلال بن أبي ذئب.

وفى « المستدرک » والنسائی مرفوعاً: « لَأَنْ أَقْتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي أَهْلُ الْمَدْرِ وَالْوَبَرِ »^(١)

وفيهما: « مَا يَجِدُ الشَّهِيدُ مِنَ الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ مِنْ مَسِّ الْقَرْصَةِ »^(٢).

وفى « السنن »: « يَشْفَعُ الشَّهِيدُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ »^(٣)

وفى « المسند »: « أَفْضَلُ الشُّهَدَاءِ الَّذِينَ إِنْ يَلْقَوْا فِي الصِّفِّ لَا يَلْفُتُونَ وَجُوهَهُمْ حَتَّى يُقْتَلُوا، أُولَئِكَ يَتَلَبَّطُونَ فِي الْغُرَفِ الْعُلَى مِنَ الْجَنَّةِ، وَيَضْحَكُ إِلَيْهِمْ رَبُّكَ، وَإِذَا ضَحِكَ رَبُّكَ إِلَى عَبْدٍ فِي الدُّنْيَا، فَلَا حِسَابَ عَلَيْهِ »^(٤).

وفيه: « الشُّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَدُّ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ الَّذِي يَرْفَعُ إِلَيْهِ النَّاسُ أُعْنَاقَهُمْ، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ حَتَّى وَقَعَتْ فَلَنَسُوهُ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَدُّ الْإِيمَانِ، لَقِيَ الْعَدُوَّ فَكَأَنَّمَا يَضْرِبُ جِلْدُهُ بِشَوْكِ الطَّلَحِ أَنَاهُ سَهْمٌ غَرِبَ، فَقَتَلَهُ، هُوَ الدَّرَجَةُ الثَّانِيَّةُ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَدُّ الْإِيمَانِ، خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّلَاثَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أُسْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ إِسْرَافًا كَثِيرًا لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ »^(٥)

وفى « المسند » و« صحيح ابن حبان »: « الْقَتْلَى ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَاهَدَ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى يُقْتَلَ، فَذَلِكَ الشَّهِيدُ الْمُتَحَنُّ فِي خِيَمَةِ اللَّهِ تَحْتَ عَرَشِهِ، لَا يَفْضُلُهُ النَّبِيُّونَ إِلَّا بِدَرَجَةِ النَّبَوَّةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ فَرَّقَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا، جَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ، قَاتَلَ حَتَّى يُقْتَلَ، فَتِلْكَ مُمَصَّمَصَةٌ مَحْتِ ذُنُوبِهِ وَخَطَايَاهُ، إِنَّ السَّيْفَ مَحَاءُ الْخَطَايَا، وَأَدْخَلَ مِنْ أَى أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَ، فَإِنَّ لَهَا ثَمَانِيَةَ أَبْوَابٍ، وَلِجَهَنَّمَ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، وَبَعْضُهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، وَرَجُلٌ مُتَأَفِّقٌ جَاهَدَ

(١) صحيح. رواه أحمد فى مسنده ٢١٦/٤ من حديث ابن أبى عميرة.

(٢) صحيح. رواه الترمذى كتاب فضائل الجهاد باب ما جاء فى فضل الماربط ١٦٣/٤ ح رقم ١٦٦٨ من حديث أبى هريرة.

(٣) صحيح. رواه أبو داود كتاب الشهيد باب فى الشهيد يشفع ١٥/٣ ح رقم ٢٥٢٢ من حديث أبى الدرداء.

(٤) حسن. رواه الترمذى كتاب فضائل الجهاد باب ما جاء فى فضل الشهداء عند الله ١٥٢/٤ ح رقم ١٦٤٤ من

(٥) حسن. رواه الترمذى كتاب فضائل الجهاد باب ما جاء فى فضل الشهداء عند الله ١٥٢/٤ ح رقم ١٦٤٤ من

حديث عمر بن الخطاب.

بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، حَتَّى إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ، قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يُقْتَلَ، فَإِنَّ ذَلِكَ فِي النَّارِ، وَإِنَّ السَّيْفَ لَا يَمْحُو النِّفَاقَ»^(١)

وصح عنه: «أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلَةٌ فِي النَّارِ أَبَدًا»^(٢).

وسئل أَىُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «مَنْ جَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ» قيل: فَأَىُّ الْقَتْلِ أَفْضَلُ؟ قال: «مَنْ أَهْرَبَ دَمُهُ، وَعَقَرَ جَوَادُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٣)

وفى «سنن ابن ماجه»: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ كَلِمَةً عَدَلَ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»^(٤) وهو لأحمد والنسائي مرسلًا.

وصح عنه: «أَنَّهُ لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِهِ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(٥) وفى لفظ: «حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُهُمُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ».



فصل

ماذا كان يفعل النبي ﷺ فى الغزو

وكان النبي ﷺ يُبَايِعُ أَصْحَابَهُ فِي الْحَرْبِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَبِأَيْمَانِهِمْ عَلَى الْهَجْرَةِ قَبْلَ الْفَتْحِ، وَبِأَيْمَانِهِمْ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَالتَّزَامِ طَاعَةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَبِأَيْمَانِهِمْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِهِ لَا يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا.

وَكَانَ السَّوْطُ يَسْقُطُ مِنْ يَدِ أَحَدِهِمْ، فَيَنْزِلُ عَنْ دَابَّتِهِ، فَيَأْخُذُهُ، وَلَا يَقُولُ لِأَحَدٍ نَاوَلْنِي إِيَّاهُ^(٦).

وكان يُشاور أصحابه فى أمر الجهاد، وأمر العدو، وتخيير المنازل، وفى «المستدرک»

(١) حسن. رواه ابن حبان (٤٦٦٣ - إسان) كتاب السير باب فضل الشهادة من حديث عتبة بن عبد السلمي.

(٢) رواه مسلم كتاب الإمامة باب من قتل كافر ثم سدد ٣/١٥٠٥ ح رقم ١٨٩١ من حديث أبى هريرة.

(٣) حسن. رواه الدارمى كتاب الصلاة باب الصلاة أفضل ١/٣٩٠ ح رقم ١٤٢٤ من حديث عبد الله بن حبش.

(٤) حسن. رواه الترمذى كتاب الفتن ما جاء أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر ٤/٤٠٩ ح. ورقم ٢١٧٤ من

حديث أبى سعيد الخدرى.

(٥) رواه البخارى كتاب المناقب ولم يترجم للباب ٤/٢٥٢ من حديث المغيرة بن شعبة.

(٦) رواه مسلم كتاب الزكاة باب كراهة المسألة للناس ح رقم ١٠٤٣ من حديث عوف بن مالك الأشجعى.

عن أبى هريرة: ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ .
وكان يتخلف فى ساقَتهم فى المسير، فيُزجى الضعيفَ، ويُردِفُ المنقطعَ، وكان أرفق النَّاسِ بهم فى المسير^(١) .

وكان إذا أراد غزوة ورى بغيرها^(٢) ، فيقول مثلاً إذا أراد غزوة حنين: كيف طريقُ نجد ومياهاها ومن بها من العدو ونحو ذلك .
وكان يقول: « الْحَرْبُ خَدْعَةٌ »^(٣) .

وكان يبعث العيون يأتونه بخبر عدوّه، ويطلعُ الطلائعَ، ويبيتُ الحرسَ^(٤) .
وكان إذا لقي عدوّه، وقف ودعا، واستنصرَ الله، وأكثر هو وأصحابه من ذكر الله، وخفضوا أصواتهم^(٥) .

وكان يرتبُ الجيش والمقاتلة، ويجعلُ فى كل جبهة كُفناً لها، وكان يبارزُ بين يديه بأمره، وكان يلبسُ للحرب عدته، وربماً ظاهر بين درعين^(٦) ، وكان له الأولوية والرايات^(٧) .

وكان إذا ظهر على قوم، أقام بعِزَّتِهِمْ ثلاثاً، ثم قفل^(٨) .
وكان إذا أراد أن يغير، انتظر، فإن سمع فى الحى مؤذناً، لم يغرْ وإلا أغار^(٩) .
وكان ربما بيت عدوّه، وربماً فاجأهم نهراً^(١٠) .

(١) حسن . رواه أبو داود كتاب الجهاد فى لزوم الساقة ٤٤٤/٣ ح رقم ٢٦٣٩ من حديث جابر .

(٢) رواه مسلم بنحوه كتاب التوبة باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبه ٢١٢٠/٤ ح رقم ٢٧٦٩ من حديث كعب بن مالك .

(٣) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب جواز الخدع فى الحرب ١٣٦١/٣ ح رقم ١٧٤٩ من حديث جابر .

(٤) رواه مسلم كتاب الإمارة باب ثبوت الجئة للشهيد ١٥٠٩/٣ ح رقم ١٩٠١ من حديث أنس بن مالك .

(٥) رواه مسلم بنحوه كتاب الجهاد والسير باب الإمداد بالملائكة فى غزوة بدر وإباحة الغنائم ١٣٨٣/٣ ح رقم ١٧٦٣ من حديث عمر بن الخطاب .

(٦) صحيح رواه الحاكم فى المستدرک كتاب المغازى ٢٥/٣ وقال عنه حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبى من حديث الزبير بن العوام .

(٧) رواه البخارى بنحوه كتاب المغازى باب أين ركز النبی ﷺ الراية يوم الفتح ١٨٦/٥ من حديث الزبير بن العوام .

(٨) رواه البخارى كتاب الجهاد والسير باب من غلب العدو فأقام على عرستهم ثلاثاً ٨٩/٤ ح رقم ٨٩ من حديث أبى طلحة .

(٩) رواه البخارى كتاب الآذان باب ما يحقن بالآذان من الدماء ١٥٨/١ من حديث أنس بن مالك .

(١٠) رواه مسلم بنحوه كتاب الجهاد والسير باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغهم دعوة الإسلام من غير تقدم الإعلام بالإغارة ١٣٥٦/٣ ح رقم ١٧٣٠ من حديث عبد الله عن عمر .

وكان يحب الخروج يوم الخميس بكرة النهار، وكان العسكر إذا نزل انضمَّ بعضه إلى بعض حتى لو بُسَطَ عليهم كساء لعمهم^(١).

وكان يرتب الصفوف^(٢) ويُعبِّهُم عند القتال بيده، ويقول: «تقدم يا فلان، تأخر يا فلان».

وكان يستحب للرجل منهم أن يُقاتل تحت راية قومه.

وكان إذا لَقِيَ العدو، قال: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجْزِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، أَهْزِمْهُمْ، وَانصُرْنَا عَلَيْهِمْ»^(٣)، وربما قال: «سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُوَلِّونَ الدُّبْرَ بَلَّ السَّاعَةِ مَوْعِدَهُمُ وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ»^(٤).

وكان يقول: «اللَّهُمَّ أَنْزِلْ نَصْرَكَ» وكان يقول: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضْدِي وَأَنْتَ نَصِيرِي، وَبِكَ أَقَاتِلُ»^(٥). وكان إذا اشتد له بأس، وَحَمِيَ الْحَرْبُ، وقصده العدو، يَعْلَمُ بِنَفْسِهِ ويقول:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٦)

وكان الناس إذا اشتدَّ الْحَرْبُ اتَّقَوْا بِهِ ﷺ^(٧) وكان أقربهم إلى العدو.

وكان يجعل لأصحابه شعاراً في الحرب يُعْرِفُونَ به إذا تكلَّموا، وَكَانَ شِعَارُهُمْ مَرَّةً: «أَمِتْ أَمِتْ»^(٨) ومرة: «يَا مَنْصُورُ» ومرة: «حَمَّ لَا يُنْصَرُونَ»^(٩)

وكان يلبس الدَّرْعَ وَالْخُوْذَةَ، وَيَتَقَلَّدُ السِّيفَ، وَيَحْمِلُ الرَّمْحَ وَالْقَوْسَ الْعَرَبِيَّةَ،

(١) ضعيف. رواه أبو داود في كتاب الجهاد باب ما يؤم من انضمام العسكر وسعته ٤١/٣ ح رقم ٢٦٢٨ وفي سنده الوليد ابن مسلم وهو مدلس ولم يصرح بالسماع.

(٢) رواه البخاري بنحوه كتاب الجهاد والسير باب من صفى أصحابه عند الهزيمة ونزل عن دابته واستنصر ٥٢/٤ من حديث البراء.

(٣) رواه البخاري كتاب الجهاد والسير باب كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى نزول الشمس ٦٢/٤ من حديث عبد الله بن أبي روفى.

(٤) رواه البخاري كتاب المغازي باب قوله تعالى: «إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رِيكَمْ» ٩٣/٥ من حديث ابن عباس.

(٥) حسن. رواه الترمذي في كتاب الدعوات باب في الدعاء إذا غزى ٥٣٤/٥ ح رقم ٣٥٨٤ من حديث أنس.

(٦) رواه البخاري كتاب المغازي باب قول الله تعالى: «وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ» ١٩٤/٥ من حديث البراء.

(٧) رواه مسلم بنحوه كتاب الجهاد والسير باب في غزوة حنين ١٤٠١/٣ ح رقم ١٧٧٦ من حديث البراء.

(٨) صحيح. رواه الحاكم في المستدرک کتاب الجهاد ١٠٧/٢ قال: عنه صحيح على شرط الشيخين، لم يخرجاه وافقه الذهبي.

(٩) ضعيف. رواه الترمذي كتاب الجهاد باب ما جاء في الشعار ١٧٠/٤ ح رقم ١٦٨٢. وهو مرسل.

وكان يترسُّ بالترس، وكان يُحبُّ الخيلاء فى الحرب وقال: «إِنَّ مِنْهَا مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُهُ اللَّهُ، فَأَمَّا الْخِيَلَاءُ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ، فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ بِنَفْسِهِ عِنْدَ اللَّقَاءِ، وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، وَأَمَّا الَّتِي يُبْغِضُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَاخْتِيَالُهُ فِي الْبَغْيِ وَالْفَخْرِ»^(١).

وقاتل مرة بالمنجنيق نصبه على أهل الطائف. وكان ينهى عن قتل النساء والولدان^(٢) وكان ينظرُ فى المقاتلة، فمن رآه أُنبت، قَتَلَهُ، ومن لم يُنبت، استحياه^(٣).

وكان إذا بعث سريةً يوصيهم بتقوى الله، ويقول: «سِرُّوا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَلَا تُمَتَّلُوا، وَلَا تَغْدُرُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا»^(٤). وكان ينهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو.

وكان يأمر أميرَ سرِيته أن يدعوَ عِدُوهُ قبل القتال إما إلى الإسلام والهجرة، أو الإسلام دون الهجرة، ويكونون كأعراب المسلمين، ليس لهم فى الفء نصيب، أو بذل الجزية، فإن هُم أجابوا إليه، قَبِلَ منهم، وإلا استعان بالله وقاتلهم.

وكان إذا ظفر بعدوه، أمر منادياً، فجمع الغنائم كلها، فبدأ بالأسلاب فأعطاها لأهلها، ثم أخرج خُمُسَ الباقي، فوضعه حيث أراه الله، وأمره به من مصالح الإسلام، ثم يَرَضِّخُ من الباقي لمن لا سهم له من النساء والصبيان والعبيد، ثم قسم الباقي بالسوية بين الجيش، للفارس ثلاثة أسهم: سهم له، وسهمان لفرسه، وللراجل سهم^(٥)، هذا هو الصحيح الثابت عنه.

وكان ينفل من صُلْب الغنيمة بحسب ما يراه من المصلحة، وقيل: بل كان النفل من الخمس، وقيل وهو أضعف الأقوال: بل كان من خُمُسِ الخُمُسِ. وجمع لِسْلَمَة ابن الأكوغ فى بعض مغازيه بين سهم الراجل والفارس، فأعطاه أربعة أسهم لعظم غَنَائِهِ فى تلك الغزوة.

(١) ضعيف. رواه أبو داود كتاب الجهاد باب الخيلاء فى الحرب ٣/ ٥٠ من حديث جابر ابن عتيك. وفى سنده مجهول.

(٢) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب تحريم قتل النساء والصبيان فى الحرب ٣/ ١٣٦٤ ح رقم ١٧٤٤ من حديث ابن عمر.

(٣) صحيح. رواه الترمذى كتاب السير باب ما جاء فى النزول على الحكم ٤/ ١٢٣ ح رقم ١٥٨٤ وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب تأمير الإمام الامراء على البعوث ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها ٣/ ١٣٥٧ ح رقم ١٧٣١ من حديث بريدة بن الحصيب.

(٥) رواه مسلم كتاب الجهاد باب كيفية قسمة الغنيمة ٣/ ١٣٨٣ ح رقم ١٧٦٢ من حديث ابن عمر.

وكان يُسَوَّى الضعيف والقوى فى القسمة ما عدا النفل .

وكان إذا أغار فى أرض العدو، بعث سرية بين يديه، فما غنمت، أخرج خُمُسَهُ ونفلها رُبْعَ الباقي، وقسم الباقي بينها وبين سائر الجيش، وإذا رجع، فعل ذلك، ونفلها الثلث ومع ذلك، فكان يكره النفل، ويقول: « لِيرُدَّ قَوِيُّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى ضَعِيفِهِمْ »^(١).

وكان له ﷺ سَهْمٌ من الغنيمة يُدْعَى الصَّفَى، إن شاء عبداً، وإن شاء أمةً وإن شاء فرساً يختاره قبل الخمس .

قالت عائشة: « وَكَانَتْ صَفِيَّةٌ مِنَ الصَّفَى »^(٢) رواه أبو داود . ولهذا جاء فى كتابه إلى بنى زهير بن أقيش « إِنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ، وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ، وَأَدَيْتُمُ الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ وَسَهْمَ النَّبِيِّ ﷺ، وَسَهْمَ الصَّفَى أَنْتُمْ آمِنُونَ بِأَمَانِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ »^(٣).

وكان سيفه ذو الفقار من الصَّفَى .

وكان يُسَهَّمُ لمن غاب عن الوقعة لمصلحة المسلمين، كما أسهم لعثمان سهمه من بدر، ولم يحضرها لمكان تمرضه لامرأته رقية ابنة رسول الله ﷺ فقال: « إِنَّ عُمَانَ انْطَلَقَ فِي حَاجَةِ اللَّهِ وَحَاجَةِ رَسُولِهِ » فَضَرَبَ لَهُ سَهْمَهُ وَأَجْرَهُ .

وكانوا يشترون معه فى الغزو ويبيعون، وهو يراهم ولا ينهاهم، وأخبره رجل أنه ربحَ ربحاً لم يربحْ أحدٌ مثله، فقال: « ما هو ؟ » قال: ما رلتُ أبيعُ وأبتاعُ حتى ثلاثمائة أوقية، فقال: « أَنَا أَتُبْتُكَ بِخَيْرِ رَجُلٍ رِبَحَ » قَالَ: مَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: « رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ »^(٤).

وكانوا يستأجرون الأجراء للغزو على نوعين، أحدهما: أن يخرج الرجلُ،

(١) ضعيف. رواه أحمد ٣٢٣/٥، ٣٢٤ من حديث عبادة بن الصامت.

(٢) صحيح. رواه أبو داود كتاب الخراج باب ما جاء فى سهم الصفى ١٥٢/٣ ح رقم ٢٩٩٤ من حديث السيدة عائشة.

(٣) صحيح. رواه أبو داود كتاب الخراج باب ما جاء فى سهم الصفى ١٥٣/٣ ح رقم ٢٩٩٩ من حديث يزيد بن عبد الله بن الشجر.

(٤) ضعيف. رواه أبو داود كتاب الجهاد باب فى التجارة فى الغزو ٩٢/٣ ح رقم ٢٧٨٥ من حديث رجل من أصحاب النبى ﷺ وفيه رجل مجهول.

ويستأجر مَنْ يَخْدُمُهُ فى سفرِهِ . والثانى : أن يستأجرَ من ماله من يخرج فى الجهاد ويسمون ذلك الجعائل، وفيها قال النبى ﷺ : « للغازى أجره، وللجاعل أجره وأجرُ الغازى »^(١) .

وكانوا يتشاركون فى الغنيمة على نوعين أيضاً، أحدهما : شركة الأبدان، والثانى : أن يدفع الرَّجُلُ بغيره إلى الرجل أو فرسه يغزو عليه على النصف مما يغنم حتى ربما اقتسما السَّهْمَ، فأصاب أحدهما قَدْحَهُ، والآخر نصله وريشه .

وقال ابن مسعود : اشتركتُ أَنَا وَعَمَّارٌ وَسَعْدُ فيما نُصِيبُ يَوْمَ بَدْرٍ، فَجَاءَ سَعْدُ بِأَسِيرَيْنِ، وَلَمْ أَجِءْ أَنَا وَعَمَّارٌ بِشَيْءٍ .

وكان يبعثُ بالسرية فرساناً تارةً، ورجالة أخرى، وكان لا يُسْهِمُ لِمَنْ قَدِمَ مِنَ المَدَدِ بعدَ الفتح .



فصل

سهم ذوى القربى

وكان يُعطى سهمَ ذى القربى فى بنى هاشم وبنى المطلب دون إخوتهم من بنى عبد شمس وبنى نوفل ، وقال : « إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلَبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ » وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَقَالَ : « إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونَا فى جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ »^(٢)



فصل

إباحة الأكل من الغنيمة قبل القسمة

وكان المسلمون يُصَيَّبُونَ معه فى مغازيهم العَسَلَ والعِنَبَ والطَّعَامَ فَيَأْكُلُونَهُ، وَلَا يَرْفَعُونَهُ فى المغانم^(٣) ، قال ابنُ عمر : « إِنَّ جَيْشًا غَنِمُوا فى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا

(١) صحيح . رواه أبو داود كتاب الجهاد باب الرخصة فى أخذ الجعائل ١٦/٣ ح رقم ٢٥٢٦ من حديث ابن عمرو .

(٢) رواه البخارى كتاب فرض الخمس باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام ١١١/٤ من حديث جبير بن مطعم .

(٣) رواه البخارى كتاب فرض الخمس باب ما يصيب من الطعام فى أرض الحرب ١١٦/٤ من حديث ابن عمر .

وَعَسَلًا، وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ الْخُمْسُ» ذكره أبو داود (١).

وانفرد عبد الله بن المغفل يومَ خيبر بجِرابٍ شحمٍ، وقال: لا أُعْطَى اليومَ أحداً منَ هذا شيئاً، فسمِعَهُ رسولُ الله ﷺ، فبَسَمَ ولم يَقُلْ له شيئاً (٢).

وقيل لابن أبي أوفى: كُتِمَ تُخْمَسُونَ الطعامَ في عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أصبنا طعاماً يومَ خيبر، وكان الرجلُ يَجِيءُ، فيأخذُ منه مقداراً ما يكفيه، ثم ينصرفُ (٣).

وقال بعضُ الصحابة: «كنا نأكلُ الجوزَ في الغزو، ولا نَقْسِمُهُ حتى إن كنا لَنَرْجِعُ إلى رِحَالِنَا وأُخْرِجْتَنَا منه مملوءة» (٤).



فصل

النهى عن النهب والمثلة

وكان ينهى في مغازيه عن النَّهْبَةِ والمِثْلَةِ وقال: «مَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً فَلَيْسَ مِنَّا» (٥) وأمرَ بالقُدُورِ التى طُبِخَتْ من النُّهْبِى فأكفيت (٦).

وذكر أبو داود عَنْ رجلٍ من الأنصار قال: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فى سَفَرٍ، فَأَصَابَ النَّاسَ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ وَجَهْدٌ، وَأَصَابُوا غَنَمًا، فانتَهَبُوهَا وَإِنَّ قُدُورَنَا لَتَغْلَى إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِى عَلَى قَوْسِهِ، فَأَكْفَأَ قُدُورَنَا بِقَوْسِهِ، ثُمَّ جَعَلَ يُرْمِلُ اللَّحْمَ بِالتَّرَابِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ النَّهْبَةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ الْمَيْتَةِ، أَوْ إِنْ الْمَيْتَةُ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ

(١) حسن. رواه أبو داود كتاب الجهاد باب فى إباحة الطعام فى أرض العدو ٦٥/٣ ح رقم ٢٧٠١ من حديث ابن عمر.

(٢) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب جوار الأكل من طعام الغنيمة فى دار الحرب ١٣٩٣/٣ ح رقم ١٧٧٢ من حديث عبد الله بن مغفل.

(٣) صحيح. رواه أبو داود كتاب الجهاد فى النهى عن النهبة ٦٦/٣ ح رقم ٢٧٠٤ من حديث عبد الله بن أبي أوفى.

(٤) ضعيف. رواه أبو داود كتاب الجهاد باب فى حمل الطعام من أرض العدو ٦٦/٣ ح رقم ٢٧٠٦ وفى سننه من لا يعرف.

(٥) صحيح. رواه الترمذى كتاب النكاح باب ما جاء فى النهى عن نكاح الشغار ٤٣١/٢ ح رقم ١١٢٣ من حديث عمران بن حصين وقال: حسن صحيح.

(٦) رواه مسلم كتاب الأضاحى باب جوار الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام ١٥٥٩/٣ ح رقم ١٩٦٨ من حديث رافع بن خديج.

النَّهْيَةُ» (١).

وكان ينهى أن يركب الرجلُ دابةً من الفِئ حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا، رَدَّهَا فِيهِ (٢)، وَأَنْ يَلْبَسَ الرَّجُلُ ثَوْباً مِنْ الْفِئ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ، رَدَّهُ فِيهِ وَلَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَالِ الْحَرْبِ .



فصل

النهى عن الغلول

وكان يُشَدِّدُ فِي الْغُلُولِ جَدًّا، وَيَقُولُ: « هُوَ عَارٌ وَنَارٌ وَشَنَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٣).

وَلَمَّا أُصِيبَ غَلَامُهُ مَدْعَمٌ قَالُوا: هَنِيئًا لَهُ الْجَنَّةُ قَالَ: « كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْرٍ مِنَ الْغَنَائِمِ، لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلَ عَلَيْهِ نَارًا » فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ لَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ، فَقَالَ: « شِرَاكٌ أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ » (٤).

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْغُلُولَ وَعَظَّمَهُ، وَعَظَّمَ أَمْرَهُ، فَقَالَ: « لَا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثَغَاءٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ » (٥).

وَقَالَ لِمَنْ كَانَ عَلَى ثَقَلِهِ وَقَدْ مَاتَ « هُوَ فِي النَّارِ » فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا (٦).

(١) صحيح. رواه ابن ماجه كتاب الفتن باب النهى عن النهية ١٢٩٩/٢ ح رقم ٣٩٣٨ من حديث ثعلبة بن الحكم.

(٢) حسن. رواه أحمد فى المسند ١٠٨/٤ من حديث رويغ بن ثابت الأنصارى.

(٣) حسن بشواهده. رواه ابن ماجه كتاب الجهاد باب الغلول ٩٥٠/٢، ٩٥١ ح رقم ٨٥٠ من حديث عبادة بن الصامت.

(٤) رواه مسلم كتاب الإيمان باب غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ١٠٨/١ ح رقم ١١٥ من حديث أبى هريرة.

(٥) رواه مسلم كتاب الإمامة باب فلظ تحريم الغلول ١٤٦١/٣ ح رقم ١٨٣١.

(٦) جزء من حديث رواه البخارى كتاب الجهاد والسير باب القليل من الغلول ٩١/٤ من حديث عبد الله بن عمرو.

قالوا في بعض غزواتهم: « فلان شهيد، وفلان شهيد حتى مروا على رجل، فقالوا: وفلان شهيد، فقال: « كلاً إنني رأيته في النار في بردة غلها أو عباءة » ثم قال رسول الله ﷺ: « اذهب يابن الخطاب، اذهب فتاد في الناس: إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون »^(١).

وتوفي رجل يوم خيبر، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: « صلوا على صاحبكم » فتغيرت وجوه الناس لذلك، فقال: « إن صاحبكم غل في سبيل الله شيئاً، ففتشوا متاعه، فوجدوا خرزاً من خرز يهود لا يساوي درهمين »^(٢).

وكان إذا أصاب غنيمَةً أمر بلالاً، فنادى في الناس، فيجيئون بغنائمهم، فيخمسهُ، ويقسمهُ، فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر، فقال رسول الله ﷺ: « سمعت بلالاً نادى ثلاثاً ؟ » قال: نعم، قال: « فما منعك أن تجيء به ؟ » فاعتذر، فقال: « كنت أنت تجيء به يوم القيامة فلن أقبله منك »^(٣).



فصل

حكم الغال ومتاعه

وأمر بتحريق متاع الغال وضربه، وحرقه الخليفان الراشدان بعده، فقيل: هذا منسوخ بسائر الأحاديث التي ذكرت، فإنه لم يجيء التحريق في شيء منها، وقيل - وهو الصواب - إن هذا من باب التعزيز والعقوبات المالية الراجعة إلى اجتهد الأئمة بحسب المصلحة، فإنه حرّق وترك، وكذلك خلفاؤه من بعده، ونظير هذا قتل شارب الخمر في الثالثة أو الرابعة فليس بحد ولا منسوخ، وإنما هو تعزيز يتعلق باجتهد الإمام.



(١) رواه مسلم كتاب الإيمان باب غلظ تحريم الغلول ١٠٧/٣ ح رقم ١١٤ من حديث عمر بن الخطاب.

(٢) ضعيف. رواه أحمد ١١٤/٤ من حديث زيد بن خالد الجهني وفي سنده ابن أبي عمرة وهو مقبول.

(٣) صحيح. رواه الحاكم في المستدرک ١٣٧/٢ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأقره الذهبي.

فصل

هديه ﷺ في الأسارى

كَانَ يَمْنُ عَلَى بَعْضِهِمْ، وَيَقْتُلُ بَعْضَهُمْ، وَيُفَادِي بَعْضَهُمْ بِالْمَالِ، وَبَعْضَهُمْ بِأَسْرَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِحَسَبِ الْمصلحة، ففادى أسارى بدرٍ بمالٍ، وقال: «لَوْ كَانَ الْمُطْعَمُ بْنُ عَدِي حَيًّا، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى، لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ»^(١).

وهبطَ عليه في صلح الحديبية سبعون متسلحون يريدون غرته، فأسرهم ثم منَّ عليهم

وأسر ثُمَامَةَ بْنَ أَثَالٍ سَيِّدَ بَنِي حَنِيفَةَ، فربطه بِسَارِيَةِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ أَطْلَقَهُ فَأَسْلَمَ^(٢) واستشار الصحابة في أسارى بدر، فأشار عليه الصديق أن يأخذُ منهم فدية تكونُ لهم قوَّةً على عَدُوِّهِمْ وَيُطْلِقَهُمْ، لعلَّ الله أن يهديهم إلى الإسلام، وقال عمر لا والله، ما أرى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَرَى أَنْ تَمَكَّنَّا فَضَرْبَ أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أُمَّةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا، فَهَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَهُوَ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ، أَقْبَلَ عُمَرُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْكِي هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مِنْ أَى شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ، فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءَ بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءَ، تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَى أَصْحَابِكَ مِنْ أَخْذِهِمُ الْفِدَاءَ، لَقَدْ عَرَضَ عَلَى عَذَابِهِمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ»، وَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧] الآية^(٣).

وقد تكلَّم النَّاسُ، فِي أَى الرَّأْيَيْنِ كَانَ أَصَوْبُ، فَرجَّحت طائفة، قولَ عُمَرَ لهذا الحديث، وَرجَّحت طائفة قولَ أبى بَكْرٍ، لاستقرار الأمر عليه، وموافقة الكتاب الذى سَبَقَ مِنَ اللَّهِ بِإِحْلَالِ ذَلِكَ لَهُمْ، وَلِمُوافقة الرحمة التى غلبتِ الغضب، ولتشبيه النبى

(١) رواه البخارى كتاب فرض الخمس باب ما منَّ النبى ﷺ على الأسارى من غير أن يخمس ١١١/٤ من حديث

جبير بن مطعم.

(٢) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب ربط الأسير ١٣٨٦/٣ ح رقم ١٧٦٤ من حديث أبى هريرة.

(٣) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب الإمداد بالملائكة فى غزوة بدر وإباحة الغنائم ١٣٨٣/٣ ح رقم ١٧٦٣ من

حديث عمر بن الخطاب.

ﷺ له في ذلك بإبراهيم وعيسى، وتشبيهه لعمر بنوح وموسى^(١) ولحصول الخير العظيم الذي حصل بإسلام أكثر أولئك الأسرى، ولخروج من خرج من أصلابهم من المسلمين، ولحصول القوة التي حصلت للمسلمين بالفداء، ولموافقة رسول الله ﷺ لأبي بكر أولاً، ولموافقة الله له آخراً حيث استقر الأمر على رأيه، ولكمال نظر الصديق، فإنه رأى ما يستقر عليه حكم الله آخراً، وغلبت جانب الرحمة على جانب العقوبة.

قالوا: وأما بكاء النبي ﷺ، فإنما كان رحمةً لنزول العذاب لمن أراد بذلك عرض الدنيا، ولم يرد ذلك رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر، وإن أراد به بعض الصحابة، فالفتنة كانت نعم ولا تُصيب من أراد ذلك خاصة، كما هُزم العسكر يوم حنين بقول أحدهم: «لَنْ نُغْلِبَ الْيَوْمَ مِنْ قَلَّةٍ» وبإعجاب كثرتهم لمن أعجبتهم منهم، فهزم الجيش بذلك فتنة ومحنة، ثم استقر الأمر على النصر والظفر والله أعلم.

واستأذنه الأنصار أن يتركوا للعباس عمه فداءه، فقال: «لَا تَدْعُوا مِنْهُ دَرَهْمًا»^(٢)

واستوهب من سلمة بن الأكوع جارية نفلها إياها أبو بكر في بعض مغازيه، فوهبها له، فبعث بها إلى مكة، ففدى بها ناساً من المسلمين^(٣). وفدى رجلين من المسلمين برجل من عقيل، ورد سبي هوازن عليهم بعد القسمة، واستطاب قلوب الغنائم، فطيبوا له، وعوض من لم يطيب من ذلك بكل إنسان ست فرائض^(٤)، وقتل.

وذكر الإمام أحمد عن ابن عباس قال: كان ناس من الأسرى لم يكن لهم مال، فجعل رسول الله ﷺ فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة^(٥)، وهذا يدل على جواز الفداء بالعمل، كما يجوز بالمال.

وكان هديته أن من أسلم قبل الأسر، لم يُسرق، وكان يُسرق سبي العرب، كما

(١) صحيح. رواه أحمد ١/١٨٣ من حديث عبد الله بن مسعود

(٢) رواه البخاري كتاب العتق باب إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادي إذا كان مشركاً ٣/١٩٣ من حديث أنس.

(٣) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب التنفيل وفداء المسلمين الأسارى ٣/١٣٧٥ ح رقم ١٧٥٥ من حديث سلمة

ابن الأكوع.

(٤) رواه البخاري بنحوه كتاب المغازي باب قول الله تعالى: «ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم» ١٩٥/٥ من حديث

(٥) ضعيف. رواه أحمد في المسند ١/٢٤٧.

المسور بن مخرمة.

يَسْتَرْقُ غَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَكَانَ عِنْدَ عَائِشَةَ سَبِيَّةٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: «أَعْتَقِيهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»^(١)

وفى الطبرانى مرفوعاً: «مَنْ كَانَ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، فَلْيَعْتِقْ مِنْ بَلْعَبَرٍ»^(٢)

ولما قسم سبايا بنى المصطلق، وقعت جويرية بنت الحارث فى السبى لثابت بن قيس بن شماس، فكاتبتة على نفسها، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٣) كِتَابَتَهَا وَتَزَوَّجَهَا، فَأَعْتَقَ بِتَزَوُّجِهِ إِيَّاهَا مِائَةَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ بَنَى الْمُصْطَلِقِ إِكْرَاماً لَصَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهى من صريح العرب، ولم يكونوا يتوقفون فى وطء سبايا العرب على الإسلام، بل كانوا يطؤونهن بعد الاستبراء، وأباح الله لهم ذلك، ولم يشترط الإسلام، بل قال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، فأباح وطء ملك اليمين، وإن كانت محصنة إذا انقضت عدتها بالاستبراء وقال له سلمة بن الأكوع، لما استوهبه الجارية من السبى: والله يا رسول الله! لقد أعجبتنى، وما كشفت لها ثوباً^(٤). ولو كان وطؤها حراماً قبل الإسلام عندهم، لم يكن لهذا القول معنى، ولم تكن قد أسلمت، لأنه قد فدى بها ناساً من المسلمين بمكة، والمسلم لا يفادى به.

وبالجملة فلا نعرف فى أثر واحد قط اشتراط الإسلام منهم قولاً أو فعلاً فى وطء المسيبة، فالصواب الذى كان عليه هديه وهدى أصحابه استرقاق العرب، ووطء إمائهن المسيبات بملك اليمين من غير اشتراط الإسلام.

فصل

وكان ﷺ يمنع التفريق فى السبى بين الوالدة والدها، ويقول: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا، فَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٥) وكان يؤتى بالسبى، فيعطى أهل البيت جميعاً كراهية أن يفرق بينهم.

(١) رواه مسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة وأشجع ومزينة وتميم ودوس وطى ١٩٥٧/٤ ح رقم ٢٥٢٥ من حديث أبى هريرة.

(٢) أى من بنى العنبر والحديث رواه الطبرانى فى الكبير ٢٦٧/٥ ح رقم ٥٢٩٨ وقال فى المجمع ٤٧/١٠ فيه عبد الله ابن زبيب ذكره ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ٦٢/٥ ويض له.

(٣) حسن. رواه أحمد فى المسند ٢٧٧/٦ من حديث.

(٤) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب التفتيل وفداء المسلمين بالاسارى ١٣٧٥، ٣ ح رقم ١٧٥٥ من حديث سلمة ابن الأكوع.

(٥) حسن. رواه الترمذى كتاب السير باب فى كراهية التفريق بين السبى ١١٤/٤ ح رقم ١٥٦٦ من حديث أبى أيوب.

فصل

فى هديه فيمن جسّ عليه

ثبت عنه أنه قتل جاسوساً من المشركين ^(١). وثبت عنه أنه لم يقتل حاطباً، وقد جسّ عليه، واستأذنه عمرُ في قتله فقال: «وما يُذريكَ لعلَّ اللهَ اطلَّعَ علىَّ أهلَ بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم» ^(٢) فاستدلَّ به من لا يرى قتلَ المسلمِ الجاسوس، كالشافعى، وأحمد، وأبى حنيفة رحمهم الله، واستدلَّ به من يرى قتله، كمالك، وابن عقيل من أصحاب أحمد - رحمه الله - وغيرهما قالوا: لئنهُ علل بعله مانعة من القتل متنتية فى غيره، ولو كان الإسلامُ مانعاً من قتله، لم يُعلل بأخص منه، لأن الحكم إذا علل بالأعلم، كان الأخص عديم التأثير، وهذا أقوى، والله أعلم.



فصل

عتق عبيد المشركين إذا أسلموا

وكان هديه ﷺ عتقَ عبيد المشركين إذا خرجوا إلى المسلمين وأسلموا، ويقول: «هُم عِتْقَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» ^(٣).

وكان هديه أن من أسلم على شىء فى يده، فهو له، ولم ينظر إلى سببه قبل الإسلام، بل يُقرُّه فى يده كما كان قبل الإسلام، ولم يكن يُضمَّن المشركين إذا أسلموا ما أتلَّفوه على المسلمين من نفس، أو مال حال الحرب ولا قبله، وعزم الصديق على تضمين المحاربين من أهل الردة ديات المسلمين وأموالهم، فقال عمر: تلك دمَاء أُصِيبَتْ فى سبيل الله، وأجورهم على الله، ولا دية لشهيد، فاتفق الصحابة على ما قال عمر، ولم يكن أيضاً يردُّ على المسلمين أعيان أموالهم التى أخذها منهم الكفار قهراً بعد إسلامهم، بل كانوا يرونها بأيديهم، ولا يتعرضون لها سواء فى ذلك

(١) رواه البخارى كتاب الجهاد والسير باب الحربى إذا دخل دار الإسلام بغير أمان ٨٤/٤ من حديث سلمة بن الأكوع.

(٢) رواه البخارى كتاب الجهاد والسير باب الجاسوس ٧٢/٤ من حديث على رضى الله عنه.

(٣) رواه الترمذى بنحوه كتاب المناقب باب مناقب على بن أبى طالب ٥٩٢/٥ ح رقم ٣٧١٥ من حديث على بن أبى طالب قال: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ربيعى عن على.

العقار والمنقول، هذا هديّه الذى لا شك فيه .

ولما فتح مكة، قام إليه رجال من المهاجرين يسألونه أن يرد عليهم دورهم التى استولى عليها المشركون، فلم يردّ على واحد منهم داره، وذلك لأنهم تركوها لله، وخرجوا عنها ابتغاءَ مرضاته، فأعاضهم عنها دوراً خيراً منها فى الجنة، فليس لهم أن يرجعوا فيما تركوه لله، بل أبلغ من ذلك أنه لم يُرخص للمهاجر أن يُقيم بمكة بعد نُسكِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ ^(١)، لأنه قد ترك بلده لله، وهاجر منه، فليس له أن يعودَ يستوطنه، ولهذا رثى لسعد ابن خولة، وسمّاه بائساً أن مات بمكة، ودُفِنَ بها بعد هجرته منها ^(٢)



فصل

فى هديه فى الأرض المغنومة

ثبت عنه أنه قسم أرضَ بنى قريظة وبنى النضير وخيبر بين الغنائين، وأما المدينة، ففتحت بالقرآن، وأسلم عليها أهلها، فأقرت بحالها . وأما مكة، ففتحتها عنوةً، ولم يقسمها، فأشكل على كلّ طائفة من العلماء الجمعُ بين فتحها عنوةً، وترك قسمتها فقالت طائفة: لأنها دارُ المناسك، وهى وقفٌ على المسلمين كلّهم، وهم فيها سواء، فلا يُمكنُ قسمتها، ثم من هؤلاء من منع بيعها وإجارتها، ومنهم من جوز بيع رباعها، ومنع إجارتها، والشافعى رضى الله عنه لما لم يجمع بين العنوة، وبين عدم القسمة، قال: إنها فُتحت صلحاً، فلذلك لم تُقسم . قال: ولو فُتحت عنوةً، لكانت غنيمة، فيجبُ قسمتها كما تجبُ قسمةُ الحيوان والمنقول، ولم يربأساً من بيع رباع مكة، وإجارتها، واحتج بأنها ملك لأربابها تُورث عنهم وتُوهب، وقد أضافها الله سبحانه إليهم إضافةً الملك إلى مالكة، واشترى عمرُ بن الخطاب داراً من صفوان بن أمية، وقيل للنبي ﷺ: أين تنزل غداً فى دارك بمكة؟ فقال: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ» ^(٣) وكان عَقِيلٌ ورثَ أبا طالب، فلما كان أصل الشافعى أن الأرض من الغنائم، وأن الغنائم

(١) رواه البخارى نحوه مختصراً كتاب مناقب الأنصار باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ٥/٨٧ من حديث العلاء بن الحضرمي .

(٢) جزء من حديث رواه البخارى كتاب الجنائز باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة ٢/١٠٣ من حديث بن أبى وقاص .

(٣) جزء من حديث رواه البخارى كتاب الحج باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها ٢/١٨١ من حديث أسامة بن زيد .

تَجِبُ قِسْمَتُهَا، وَأَنْ مَكَّةَ تُمْلِكَ وَتُبَاعَ، وَرِبَاعُهَا وَدُورُهَا لَمْ تَقْسَمَ، لَمْ يَجِدْ بُدْأً مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا فُتِحَتْ صَلَاحًا .

لكن من تأمل الأحاديث الصحيحة، وجدها كلها دالة على قول الجمهور، أنها فتحت عنوة. ثم اختلفوا لأى شيء لم يقسمها؟ فقالت طائفة: لأنها دار النُّسْكُ ومحلُّ العبادة، فهي وقف من الله على عباده المسلمين. وقالت طائفة: الإمام مُخَيَّرُ فى الأرض بين قسمتها وبين وقفها، والنبى ﷺ قسم خير، ولم يقسم مكة فدل على جواز الأمرين. قالوا: والأرض لا تدخل فى الغنائم المأمور بقسمتها، بل الغنائم هى الحيوان والمنقول، لأن الله تعالى لم يُحِلَّ الغنائم لأمة غير هذه الأمة وأحل لهم ديار الكفر وأرضهم كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٢٠، ٢١]، وقال فى ديار فرعون وقومِهِ وأرضهم: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٥٩]، فعلم أن الأرض لا تدخل فى الغنائم، والإمام مُخَيَّرٌ فيها بحسب المصلحة، وقد قَسَمَ رسولُ الله ﷺ وترك، وعُمِّرَ لم يقسم، بل أقرها على حالها وضرب عليها خراجاً مستمراً فى رقبتهما يكون للمقاتلة، فهذا معنى وقفها، ليس معناه الوقف الذى يمنع من نقل الملك فى الرقبة، بل يجوزُ بيعُ هذه الأرض كما هو عملُ الأمة، وقد أجمعوا على أنها تورث، والوقف لا يُورث، وقد نص الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - على أنها يجوزُ أن تُجعل صدَاقاً، والوقفُ لا يجوزُ أن يكون مهراً فى النكاح، ولأن الوقف إنما امتنع بيعه ونقل الملك فى رقبته لما فى ذلك من إبطال حقَّ البطون الموقوف عليهم من منفعتهم، والمقاتلة حقهم فى خراج الأرض، فمن اشتراها صارت عنده خراجية، كما كانت عند البائع سواءً، فلا يبطلُ حق أحد من المسلمين بهذا البيع، كما لم يبطل بالميراث والهبة والصدّاق، ونظيرُ هذا بيعُ رَقَبَةِ المكاتب، وقد انعقد فيه سببُ الحرية بالكتابة، فإنه ينتقل إلى المشتري مكاتباً كما كان عند البائع، ولا يبطل ما انعقد فى حقّه من سبب العتق ببيعه، والله أعلم .

وما يدلُّ على ذلك أن النبى ﷺ قسم نصفَ أرضِ خيبر خاصة، ولو كان حكمها

حكم الغنيمة، لقسمها كلها بعد الخمس، وفى « السنن » و « المستدرک »: أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خير قسمها على ستة وثلاثين سهماً، جمع كل ستم مائة ستم، فكان لرسول الله ﷺ وللمسلمين النصف من ذلك، وعزل النصف الباقي لمن نزل به من الوفود والأمور ونواب الناس . هذا لفظ أبى داود، وفى لفظ عزل رسول الله ﷺ ثمانية عشر سهماً، وهو الشطر لنوابه، وما ينزل به من أمر المسلمين، وكان ذلك لو طيح والكتيبة، والسلا لم وتوابعها . وفى لفظ له أيضاً: عزل نصفها لنوابه وما نزل به: الوطيحة والكتيبة، وما أحيز معهما، وعزل النصف الآخر، فقسمة بين المسلمين: الشق والنظاة، وما أحيز معهما، وكان سهم رسول الله ﷺ فيما أحيز معهما^(١) .



فصل

الأدلة على أن مكة فتحت عنوة

والذى يدل على أن مكة فتحت عنوة وجوه:

أحدها: أنه لم ينقل أحد قط أن النبى ﷺ صالح أهلها زمن الفتح، ولا جاءه أحد منهم صالحه على البلد، وإنما جاءه أبو سفيان، فأعطاه الأمان لمن دخل داره، أو أغلق بابه، أو دخل المسجد، أو ألقى سلاحه. ولو كانت قد فتحت صلحاً، لم يقل: من دخل داره، أو أغلق بابه، أو دخل المسجد فهو آمن^(٢)، فإن الصلح يقتضى الأمان العام .

الثانى: أن النبى ﷺ قال: « إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهُ أَدْنَى لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ » وفى لفظ: « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ »^(٣) وفى لفظ « فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَدْنَى لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَدْنَى لِي

(١) حديث مرسل رواه أبو داود كتاب الحراج والامارة والفيء باب ما جاء فى حكم أرض خيبر ١٥٨/٣ ح رقم

(٢) رواه مسلم الجهاد والسير باب فتح مكة ١٤٠٥/٣ ح رقم ١٧٨٠ من حديث أبى هريرة.

(٣) رواه البخارى كتاب اللقطة باب كيف لقطة أهل ١٦٤/٣ من حديث أبى هريرة.

سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ»^(١) . وهذا صريح في أَنَّهَا فَتَحَتْ عَنُودَهُ .

وأيضاً، فإنه ثبت في « الصحيح » : أنه جعل يومَ الفتح خالدَ بْنَ الوليدِ على المُجَنَّبَةِ اليمْنَى، وجعل الزبير على المُجَنَّبَةِ اليسرى، وجعلَ أبا عبيدة على البيارقة وبطنِ الوادي، فقال: « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ اذْعُ لِي الْأَنْصَارَ » فجاؤوا يُهْرَوُلُونَ، فقال: « يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، هَلْ تَرَوْنَ أَوْبَاشَ قُرَيْشٍ ؟ » قالوا: نعم، قال: « انظُرُوا إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَحْصُدُوهُمْ حَصْدًا »، وأجفى بيده، وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، وقال: « مَوْعِدُكُمْ الصَّفَا »، وجاءت الأنصار فأطافت بالصفاء، قال: فما أشرفَ يَوْمُئِذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنَامُوهُ، وصعدَ رسولُ الله ﷺ الصَّفَا، وجاءت الأنصارُ، فأطافوا بِالصَّفَا، فجاء أبو سفيان فقال « يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أُبَيِّدْتُ خَضِرَاءُ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السَّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ » .

وأيضاً، فَإِنَّ أُمَّ هَانِيءَ أَجَارَتْ رَجُلًا، فَأَرَادَ عَلَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ قَتْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِيءَ »^(٢) وفي لفظ عنها: لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ، أَجَرَتْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَحْمَانِي، فَأَدْخَلْتُهُمَا بَيْتًا، وَأَغْلَقْتُ عَلَيْهِمَا بَابًا، فَجَاءَ ابْنُ أُمَى عَلَى فُتْلَتَ عَلَيْهِمَا بِالسَّيْفِ، فَذَكَرْتُ حَدِيثَ الْأَمَانِ، وَقَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِيءَ » وذلك ضُحَى بِجُوفِ مَكَّةَ بَعْدَ الْفَتْحِ^(٣) فإِجَارَتُهَا لَهُ، وَإِرَادَةُ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ قَتْلَهُ، وَإِمِضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ إِجَارَتَهَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا فَتَحَتْ عَنُودَهُ .

وأيضاً فإنه أمر بقتل مَقِيسِ بْنِ صُبَابَةَ، وَابْنِ خَطْلٍ، وَجَارِيَتَيْنِ، وَلَوْ كَانَتْ فُتِحَتْ صُلْحًا، لَمْ يَأْمُرْ بِقَتْلِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَكَانَ ذَكَرُ هَؤُلَاءِ مُسْتَثْنَى مِنْ عَقْدِ الصَّلْحِ، وَأَيْضًا فِي « السَّنَنِ » بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ، قَالَ: « آمَنُوا النَّاسَ إِلَّا أَمْرَاتَيْنِ، وَأَرْبَعَةَ نَفَرٍ، افْتُلُوهُمْ وَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ مُتَعَلِّقِينَ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ »^(٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) رواه البخارى كتاب العلم باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب ١/٣٧ من حديث أبى شريح .

(٢) رواه البخارى كتاب باب ما جاء فى زعموا ٨/٤٦ من حديث أم هانئ . (٣) سبق تخريجه .

(٤) جزء من حديث رواه مسلم كتاب الحج باب جواز دخول مكة بغير إحرام ٢/٩٨٩، ٩٩٠ ح رقم ١٣٥٨ من حديث أنس بن مالك .

فصل

وجوب الهجرة على القادر عليها

ومنع رسولُ الله ﷺ من إقامة المسلم بين المشركين إذا قَدَرَ على الهجرة من بينهم وقال: «أنا بريء من كل مسلم يُقيم بين أظهر المشركين». قيل: يا رسول الله! ولم؟ قال: «لا تراءى ناراها»^(١) وقال: «من جامع المشرك وسكن معه فهو مثله»^(٢). وقال: «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها»^(٣)، وقال: «ستكون هجرة بعد هجرة، فخير أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم، ويبقى فى الأرض شرار أهلها، تلفظهم أرضوهم. تقدروهم نفس الله، وتحشرهم النار مع القردة والخنازير»^(٤).



فصل

الصلح والأمان

فى هديه فى الأمان والصلح، ومعاملة رسل الكفار، وأخذ الجزية ومعاملة أهل الكتاب، والمنافقين، وإجارة من جاءه من الكفار حتى يسمع كلام الله، وردّه إلى مأمنه، ووفائه بالعهد، وبرائه من الغدر.

ثبت عنه أنه قال: «ذمة المسلمين وأحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً، فعليه لعنة الله والملائكة، والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً»^(٥) وقال: «المسلمون تتكافؤ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد فى عهده، من أحدث حديثاً فعلى نفسه، ومن أحدث حديثاً أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»^(٦).

(١) صحيح. رواه الترمذى كتاب السير باب ما جاء فى كراهية المقام بين أظهر المشركين ١٣٢/٤، ١٣٣ ح رقم ١٦٠٤ من حديث جرير بن عبد الله.

(٢) ذكره الترمذى فى سننه ١٣٣/٤.

(٣) ضعيف. رواه أحمد فى مستدركه ٩٩/٤ من حديث معاوية بن أبى سفيان. وفى سننه مجهول.

(٤) ضعيف. رواه أحمد فى مستدركه ٨٤/٢ من حديث عبد الله بن عمر.

(٥) رواه مسلم كتاب الحج باب فضل المدينة ٩٩٤/٢ ح رقم ١٣٧٠ من حديث على بن أبى طالب.

(٦) صحيح. رواه أبو داود كتاب الديات باب قود المسلم بالكافر ١٧٩/٤ ح رقم ٤٥٣٠.

وثبت عنه أنه قال: « مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَحُلْنَ عَقْدَةً وَلَا يَشُدُّهَا حَتَّى يَمْضِيَ أَمْدُهُ، أَوْ يَنْبَذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ »^(١).

وقال: « مَنْ أَمَّنَ رَجُلًا عَلَى نَفْسِهِ فَقَتَلَهُ، فَأَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْقَاتِلِ ». وفي لفظ: « أُعْطِيَ لَوَاءَ غَدَرٍ »^(٢) وقال: « لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ يُقَالُ: هَذِهِ غَدَرُهُ فَلَانَ بْنِ فَلَانٍ »^(٣).

ويذكر عنه أنه قال: « مَا نَقَضَ قَوْمُ الْعَهْدِ إِلَّا أُدِيلَ عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ »^(٤).



فصل

معاملة الكفار

ولما قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المدينة، صارَ الكفارُ معه ثلاثة أقسام: قسمٌ صالحهم ووادعهم على ألا يحاربوه، ولا يُظاهروا عليه، ولا يوالوا عليه عدوه، وهم على كفرهم آمنون على دمائهم، وأموالهم. وقسم: حاربوه ونصبوا له العداوة.

وقسم: تاركوه، فلم يُصالحوه، ولم يُحاربوه، بل انتظروا ما يؤول إليه أمره، وأمرُ أعدائه ثم من هؤلاء مَنْ كَانَ يُحِبُّ ظَهْرَهُ، وانتصاره في الباطن، ومنهم: مَنْ كَانَ يُحِبُّ ظَهْرَ عَدُوِّهِ عَلَيْهِ وانتصارهم، ومنهم: مَنْ دَخَلَ مَعَهُ فِي الظَّاهِرِ، وهو مع عدوه في الباطن، ليأمن الفريقين، وهؤلاء هم المنافقون، فعاملَ كُلَّ طَائِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الطَوَائِفِ بِمَا أَمَرَهُ بِهِ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

فصالح يهودَ المدينة، وكتبَ بينهم وبينه كتابَ أَمْنٍ، وكانوا ثلاثَ طوائفَ حولَ المدينة: بنو قَيْنِقَاعَ، وبنو النَّضِيرِ، وبنو قُرَيْظَةَ، فحاربتهم بنو قَيْنِقَاعَ بعد ذلك بعدَ بدرٍ، وشرَّقُوا بوقعة بدرٍ، وأظهروا البغىَ والحسدَ فسارت إليهم جنود الله، يقدِّمهم عبدُ الله ورسولُه يومَ السبتِ للنصفِ من شوالٍ على رأسِ عشرين شهرًا من مُهاجرِهِ، وكانوا

(١) صحيح. رواه الترمذی کتاب السیر باب ما جاء فی الغدر ٤/ ١٢١، ١٢٢ ح رقم ١٥٨٠ قال: حسن صحيح.

(٢) صحيح. رواه أحمد فی المسند ٥/ ٢٢٤.

(٣) رواه مسلم کتاب الجهاد والسیر باب تحریم الغدر ٣/ ١٣٦٠ ح رقم ١٧٣٥ من حدیث عبد الله بن عمر.

(٤) حسن. رواه الحاكم فی المستدرک ٢/ ١٧٦ بنحوه وفيه بشير بن المهاجر مختلف فيه التهذيب ١/ ٤١١.

حلفاء عبد الله بن أبى ابن سكلول رئيس المنافقين، وكانوا أشجع يهود المدينة، وحامل لواء المسلمين يومئذ حمزة بن عبد المطلب، واستخلف على المدينة أبا لُبابة بن عبد المنذر، وحاصروهم خمسة عشر ليلة إلى هلال ذى القعدة، وهم أول من حارب من اليهود، وتحصنوا فى حصونهم، فحاصروهم أشد الحصار، وقذف الله فى قلوبهم الرعب الذى إذا أراد خذلان قوم وهزيمتهم أنزله عليهم، وقذفه فى قلوبهم، فنزلوا على حكم رسول الله ﷺ فى رقابهم وأموالهم، ونسائهم وذريتهم، فأمر بهم فكتفوا، وكلم عبد الله بن أبى فيهم رسول الله ﷺ، وألح عليه، فوهبهم له، وأمرهم أن يخرجوا من المدينة، ولا يجاوروه بها، فخرجوا إلى أذرعات من أرض الشام، فقل أن لبثوا فيها حتى هلك أكثرهم، وكانوا صاغة وتجاراً، وكانوا نحو الستمائة مقاتل، وكانت دارهم فى طرف المدينة، وقبض منهم أموالهم، فأخذ منها رسول الله ﷺ ثلاث قسيّ ودرعين، وثلاثة أسياف، وثلاثة رماح، وخمسة غنائمهم، وكان الذى تولّى جمع الغنائم محمد بن مسلمة .



فصل

قصة بنى النضير ونقضهم العهد

ثم نقض العهد بنو النضير، قال البخارى: وكان ذلك بعد بدر بستة أشهر، قاله عروة^(١) وسبب ذلك أنه ﷺ خرج إليهم فى نفر من أصحابه، وكلمهم أن يعينوه فى دية الكلابيين اللذين قتلهم عمرو بن أمية الضمري، فقالوا: نفعل يا أبا القاسم، اجلس هاهنا حتى نقضى حاجتك، وخلا بعضهم ببعض، وسول لهم الشيطان الشقاء الذى كتب عليهم، فتأمروا بقتله ﷺ، وقالوا: أيكم يأخذ هذه الرّحاً ويصعد، فيلقىها على رأسه يشدّخه بها؟ فقال أشقاهم عمرو بن جحاش: أنا، فقال لهم سلام بن مشكم: لا تفعلوا فوالله ليخبرن بما همتم به، وإنه لنقض العهد الذى بيننا وبينه، وجاء الوحي على الفور إليه من ربه تبارك وتعالى بما هموا به، فنهض مسرعاً، وتوجه إلى المدينة، ولحقه أصحابه، فقالوا: نهضت ولم نشعربك، فأخبرهم بما همّت يهود به، وبعث إليهم رسول الله ﷺ: أن اخرجوا من المدينة، ولا تسكنوني بها، وقد

(١) ذكره البخارى تعليقاً كتاب المغازى باب حديث بنى النضير ١٢٢/٥ .

أَجَلْتُمْ عَشْرًا، فَمَنْ وَجَدْتُ بَعْدَ ذَلِكَ بِهَا، ضَرَبْتُ عَنْقَهُ، فَأَقَامُوا أَيَّامًا يَتَجَهَّزُونَ، وَأَرْسَلُ إِلَيْهِمُ الْمُنَافِقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي: أَنْ لَا تَخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ، فَإِنْ مَعِيَ أَلْفِينَ يَدْخُلُونَ مَعَكُمْ حَصْنَكُمْ، فَيَمُوتُونَ دُونَكُمْ، وَتَنْصُرُكُمْ قُرَيْظَةُ وَحُلَفَاؤُكُمْ مِنْ غَطَفَانَ، وَطَمَعَ رَئِيسُهُمْ حَيُّ بْنُ أَخْطَبٍ فِيمَا قَالَ لَهُ، وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّا لَا نَخْرُجُ مِنْ دِيَارِنَا، فَاصْنَعْ مَا بَدَأَ لَكَ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَنَهَضُوا إِلَيْهِ، وَعَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَحْمِلُ اللَّوَاءَ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَيْهِمْ، أَقَامُوا عَلَى حُصُونِهِمْ يَرْمُونَ بِالنَّبْلِ وَالْحِجَارَةِ، وَاعْتَزَلْتَهُمْ قُرَيْظَةُ، وَخَانَهُمْ ابْنُ أَبِي وَحُلَفَاؤُهُمْ مِنْ غَطَفَانَ، وَلِهَذَا شَبَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى قِصَّتَهُمْ، وَجَعَلَ مِثْلَهُمْ ﴿كَمَثَلَ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ﴾ [الحشر: ١٦]، فَإِنْ سُورَةُ الْحَشْرِ هِيَ سُورَةُ بَنِي النَّضِيرِ، وَفِيهَا مَبْدَأُ قِصَّتِهِمْ وَنِهَايَتِهَا، فَحَاصِرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَطَعَ نَخْلَهُمْ، وَحَرَّقَ^(١)، فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ: نَحْنُ نَخْرُجُ عَنِ الْمَدِينَةِ، فَأَنْزَلَهُمْ عَلَى أَنْ يَخْرُجُوا عَنْهَا بِنَفْسِهِمْ وَذَرَارِيهِمْ، وَأَنْ لَهُمْ مَا حَمَلَتِ الْإِبِلُ إِلَّا السَّلَاحَ، وَقَبَضَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَمْوَالَ وَالْحُلُقَةَ، وَهِيَ السَّلَاحُ، وَكَانَتْ بَنُو النَّضِيرِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِنَوَائِبِهِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يُخَمَّسْهَا لِأَنَّ اللَّهَ أَفَاءَهَا عَلَيْهِ، وَلَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهَا بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ . وَخَمَسَ قُرَيْظَةَ^(٢) .

قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : خَمَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرَيْظَةَ، وَلَمْ يُخَمَّسْ بَنُو النَّضِيرِ، لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُوجِفُوا بِخَيْلِهِمْ وَلَا رِكَابِهِمْ عَلَى بَنِي النَّضِيرِ، كَمَا أَوْجَفُوا عَلَى قُرَيْظَةَ وَأَجْلَاهُمْ إِلَى خَيْبَرَ، وَفِيهِمْ حَيُّ بْنُ أَخْطَبٍ كَبِيرُهُمْ، وَقَبَضَ السَّلَاحَ، وَاسْتَوْلَى عَلَى أَرْضِهِمْ وَدِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، فَوَجَدَ مِنَ السَّلَاحِ خَمْسِينَ دِرْعًا، وَخَمْسِينَ بَيْضَةً، وَثَلَاثُمِائَةَ وَأَرْبَعِينَ سَيْفًا، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي قَوْمِهِمْ بِمَنْزِلَةِ بَنِي الْمُغِيرَةِ فِي قُرَيْشٍ، وَكَانَتْ قِصَّتُهُمْ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ أَرْبَعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ^(٣) .

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها ١٣٦٥/٣ ح رقم ١٧٤٦ من حديث عمر .

(٢) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب حكم الفئ ١٣٧٦/٣ ح رقم ١٧٥٧ من حديث عمر بن الخطاب .

(٣) رواه ابن سعد في الطبقات ٤٤/٢ .

فصل

قصة بنى قريظة

وأما قريظة، فكانت أشدَّ اليهودِ عداوةً لرسول الله ﷺ، وأغلظَهم كُفراً، ولذلك جرى عليهم ما لم يجرِ على إخوانهم .

وكان سببُ غزوهم أنَّ رسول الله ﷺ لما خرج إلى غزوة الخندق والقوم معه صلُّحٌ، جاء حُيى بن أخطبَ إلى بنى قريظة فى ديارهم، فقال: قد جئكم بعزِّ الدهر، جئكم بقريش على ساداتها، وغطفان على قاداتها، وأنتم أهلُ الشُّوكَةِ والسلاح، فهلُمَّ حتى نناجزَ محمداً ونفرُغَ منه، فقالَ لَهُ رئيسُهم: بل جئتنى والله بذيِّ الدهر، جئتنى بسحابٍ قد أراق ماءه، فهو يرعدُ ويرقُّ، فلم يزل حُيى يُخادعه ويُعيده ويُمنيه حتى أجابه بشرط أن يدخلَ معه فى حصنه، يُصيبه ما أصابهم، ففعل، ونقضوا عهدَ رسول الله ﷺ، وأظهروا سبَّهُ، فبلغَ رسولَ الله ﷺ الخبرُ، فأرسلَ يستعلمُ الأمرَ، فوجدهم قد نقضوا العهدَ، فكبر وقال: « أَبشِرُوا يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ » .

فلما انصرفَ رسولُ الله ﷺ إلى المدينة، لم يكن إلا أن وضع سلاحه، فجاءه جبريلُ، فقال: وضعتَ السَّلاحَ، والله إن الملائكةَ لم تضعْ أسلحتَها ؟ ! فانهض بمن معك إلي بنى قريظة، فإنى سائرُ أمامك أزلزلَ بهم حصونَهم، وأقذفُ فى قلوبهم الرعبَ، فسار جبريلُ فى موكبه من الملائكة، ورسولُ الله ﷺ على أثره فى موكبه من المهاجرين والأنصار^(١)، وقال لأصحابه: يومئذ: « لا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ الْعَصْرَ إِلَّا فى بنى قُرَيْظَةَ »، فبادروا إلى امثال أمره، ونهضوا من فورهم، فأدركتهم العَصْرُ فى الطريق، فقال بعضهم: لا نُصليها إلا فى بنى قريظة كما أمرنا، فصلُّوا بعد عشاء الآخرة، وقال بعضهم: لم يُردْ مِنَّا ذلك، وإنما أراد سرعة الخروج، فصلُّوها فى الطريق، فلم يُعْتَفَ واحدة من الطائفتين^(٢)

واختلف الفقهاءُ أيُّهما كان أصوب ؟ فقالت طائفة: الذين أخروها هم المصيبون،

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم ١٣٨٩/٣ ح رقم ١٧٦٩ من حديث عائشة

(٢) رواه البخارى كتاب المغازى باب مرجع النبی ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بنى قريظة ومحاصرته إياهم ١٤٣/٥ من حديث ابن عمر .

ولو كُنَّا معهم، لأخرناها كما أخروها، ولما صَلَّيْنَاهَا إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ امْتِثَالاً لَأَمْرِهِ، وتركاً للتأويل المخالف للظاهر .

وقالت طائفة أخرى: بل الذين صَلَّوْهَا فِي الطَّرِيقِ فِي وَقْتِهَا حَازُوا قَصَبَ السَّبْقِ وَكَانُوا أَسْعَدَ بِالْفَضِيلَتَيْنِ، فَإِنَّهُمْ بَادَرُوا إِلَى امْتِثَالِ أَمْرِهِ فِي الْخُرُوجِ، وَبَادَرُوا إِلَى مَرْضَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ بَادَرُوا إِلَى اللَّحَاقِ بِالْقَوْمِ، فَحَازُوا فَضِيلَةَ الْجِهَادِ، وَفَضِيلَةَ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا، وَفَهِمُوا مَا يُرَادُ مِنْهُمْ، وَكَانُوا أَفْقَهَ مِنَ الْآخَرِينَ، وَلَا سِوَا تِلْكَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا كَانَتْ صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَهِيَ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى بِنَصِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا مَدْفَعَ لَهُ وَلَا مَطْعَنَ فِيهِ^(١)، وَمَجِئَ السَّنَةِ بِالمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا، وَالمُبَادَرَةِ إِلَيْهَا، وَالتَّبَكُّيرِ بِهَا، وَأَنْ مِنْ فَاتَتِهِ، فَقَدْ وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ، أَوْ قَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ^(٢)، فَالَّذِي جَاءَ فِيهَا أَمْرٌ لَمْ يَجِئْ مِثْلُهُ فِي غَيْرِهَا وَأَمَّا الْمُؤَخَّرُونَ لَهَا، فَغَايَتُهُمْ أَنَّهُمْ مَعْذُورُونَ، بَلْ مَاجُورُونَ أَجْرًا وَاحِدًا لِمَسْكُوكِهِمْ بِظَاهِرِ النَّصِّ، وَقَصْدِهِمْ امْتِثَالِ الْأَمْرِ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونُوا هُمُ الْمَصِيبِينَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَمَنْ بَادَرَ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِلَى الْجِهَادِ مَخْطِئًا، فَحَاشَا وَكَلَّا، وَالَّذِينَ صَلَّوْا فِي الطَّرِيقِ جَمَعُوا بَيْنَ الْأَدْلَةِ، وَحَصَّلُوا الْفَضِيلَتَيْنِ، فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَالْآخَرُونَ مَاجُورُونَ أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

فَإِنْ قِيلَ: كَانَ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِلْجِهَادِ حَيْثُ جَائِزًا مَشْرُوعًا، وَلِهَذَا كَانَ عَقَبَ تَأْخِيرِ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ إِلَى اللَّيْلِ، فَتَأْخِيرُهُمْ صَلَاةَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ، كَتَأْخِيرِهِ ﷺ لَهَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ إِلَى اللَّيْلِ سَوَاءً، وَلَا سِوَا أَنْ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ شُرُوعِ صَلَاةِ الْخَوْفِ .

قِيلَ: هَذَا سَوْأَلٌ قَوِي، وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ .

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقَالَ: لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا كَانَ جَائِزًا بَعْدَ بَيَانِ الْمَوَاقِيتِ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا قِصَّةُ الْخَنْدَقِ، فَإِنَّهَا هِيَ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا مَنْ قَالَ ذَلِكَ، وَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا بَيَانُ أَنَّ التَّأْخِيرَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ عَنْ عَمْدٍ، بَلْ لَعَلَّهُ كَانَ نِسْيَانًا، وَفِي الْقِصَّةِ مَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ، فَإِنْ عَمِرَ لَمَّا قَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا كَدْتُ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا» ثُمَّ قَامَ، فَصَلَّاهَا^(٣) . وَهَذَا مَشْعُرٌ بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ نَاسِيًا بِمَا هُوَ فِيهِ مِنَ الشَّغْلِ،

(١) وَفِي ذَلِكَ صَحِيحُ مُسْلِمَ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ بَابُ التَّغْلِيزِ فِي نَفْوِثِ صَلَاةِ الْعَصْرِ ٤٣٦/١ ح رقم ٦٢٧ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمُ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَابُ التَّغْلِيزِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ ٤٣٦/١ ح رقم ٦٢٦ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ كِتَابُ الْمَغَازِي بَابُ غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ وَهِيَ غَزْوَةُ الْأَحْزَابِ ١٤١/٥ .

والاهتمام بأمر العدو المحيط به، وعلى هذا يكون قد أخرها بعذر النسيان، كما أخرها بعذر النوم فى سفره، وصلّاها بعد استيقاظه، وبعد ذكره لتتأسى أمته به .

والجواب الثانى: أن هذا على تقدير ثبوته إنما هو فى حال الخوف والمُسايفة عند الدهش عن تعقّل أفعال الصلاة، والإتيان بها، والصحابة فى مسيرهم إلى بنى قريظة، لم يكونوا كذلك، بل كان حكمهم حكم أسفارهم إلى العدو قبل ذلك وبعده ومعلوم أنهم لم يكونوا يؤخرون الصلاة عن وقتها، ولم تكن قريظة ممن يخاف فوتهم، فإنهم كانوا مقيمين بدارهم، فهذا منتهى إقدام الفريقين فى هذا الموضع .



فصل

حصار بنى قريظة وما حل بهم

وأعطى رسول الله ﷺ الراية على بن أبى طالب، واستخلف على المدينة ابن أم مكتوم، ونازل حصون بنى قريظة، وحصرهم خمساً وعشرين ليلة، ولما اشتد عليهم الحصار، عرض عليهم رئيسهم كعب بن أسد ثلاث خصال: إما أن يسلموا ويدخلوا مع محمد فى دينه، وإما أن يقتلوا ذراريهم، ويخرجوا إليهم بالسيوف مُصلتين يناجزونه حتى يظفروا به، أو يقتلوا عن آخرهم، وإما أن يهجموا على رسول الله ﷺ وأصحابه ويكبسوه يوم السبت، لأنهم قد آمنوا أن يقتلوه فى فيه، فأبوا عليه أن يجيبوه إلى واحدة منهن، فبعثوا إليه أن أرسل إلينا أبا لُبابة بن عبد المنذر نستشيرهُ، فلما رأوه، قاموا فى وجهه يبيكون، وقالوا: يا أبا لُبابة ! كيف ترى لنا أن ننزل على حكم محمد ؟ فقال: نعم، وأشار بيده إلى حلقه يقول: إنه الذبح ثم علّم من فوره أنه قد خان الله ورسولَه، فمضى على وجهه، ولم يرجع إلى رسول الله ﷺ حتى أتى المسجد مسجد المدينة، فربط نفسه بسارية المسجد، وحلف ألا يحلّه إلا رسول الله ﷺ بيده، وأنه لا يدخل أرض بنى قريظة أبداً، فلما بلغ رسول الله ﷺ ذلك، قال: « دَعُوهُ حَتَّى يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ » ثم تاب الله عليه، وحلّه رسول الله ﷺ بيده، ثم إنهم نزلوا على حكم رسول الله ﷺ فقامت إليه الأوس، فقالوا: يا رَسُولُ اللَّهِ ! قد فعلت فى بنى قَيْنَقَاعَ ما قد علّمتَ وهم حلفاءُ إخواننا الخزرج، وهؤلاء موالينا، فأحسن فيهم فقال: « أَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِمْ رَجُلٌ مِنْكُمْ ؟ » قالوا: بلى . قال: « فَذَلِكَ إِلَى سَعْدِ ابْنِ مُعَاذٍ » . قالوا: قد رضينا .

فأرسل إلى سعد بن معاذ، وكان في المدينة لم يخرج معهم لجرح كان به، فأركب حماراً وجاء إلى رسول الله ﷺ، فجعلوا يقولون له وهم كنفه: يا سعد! أجمل إلى مواليك، فأحسن فيهم، فإن رسول الله ﷺ قد حكّمك فيهم لتحسن فيهم، وهو ساكت لا يرجع إليهم شيئاً، فلما أكثرُوا عليه، قال: لقد آن لسعد ألا تأخذه في الله لومة لائم، فلما سمعوا ذلك منه، رجع بعضهم إلى المدينة، فنفي إليهم القوم، فلما انتهى سعد إلى النبي ﷺ، قال للصحابه: «قوموا إلى سيّدكم» فلما أنزلوه، قالوا: يا سعد! إن هؤلاء القوم قد نزلوا على حكمك، قال: وحكمي نافذ عليهم؟ قالوا: نعم. قال: وعلى المسلمين؟ قالوا: نعم. قال: وعلى من هاهنا وأعرض بوجهه، وأشار إلى ناحية رسول الله ﷺ إجلالاً له وتعظيماً؟ قال: «نعم، وعلى». قال: فإنّي أحكم فيهم أن يقتل الرّجال، وتُسبى الذّرية، وتقسّم الأموال، فقال رسول الله ﷺ: «لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سماءات»^(١). وأسلم منهم تلك الليلة نفر قبل النزول، وهرب عمرو بن سعد، فانطلق فلم يعلم أين ذهب، وكان قد أبى الدخول معهم في نقض العهد، فلما حكم فيهم بذلك، أمر رسول الله ﷺ بقتل كلّ من جرت عليه موسى منهم، ومن لم يُنبئ، ألحق بالذرية، فحفر لهم خنادق في سوق المدينة، وضربت أعناقهم، وكانوا ما بين الستائة إلى السبعائة، ولم يقتل من النساء أحد سوى امرأة واحدة كانت طرحت على رأس سويد بن الصامت رحي، فقتلته، وجعل يذهب بهم إلى الخنادق أرسالاً، فقالوا لرئيسهم كعب بن أسد: يا كعب! ما تراه يصنع بنا؟ فقال: أفي كل موطن لا تعقلون؟ أما ترون الداعي لا ينزع، والذاهب منكم لا يرجع، هو والله القتل.

قال مالك في روايه ابن القاسم: قال عبد الله بن أبي لسعد بن معاذ في أمرهم: إنهم أحد جناحي، وهم ثلاثمائة دارع، وستمائة حاسر، فقال: قد آن لسعد ألا تأخذه في الله لومة لائم، ولما جئ بحبي بن أخطب إلى بين يديه، ووقع بصره عليه، قال: أما والله ما لمت نفسي في معاداتك، ولكن من يغالب الله يغلب ثم قال: يا أيها الناس، لا بأس قدر الله وملحمة كتبت على بني إسرائيل، ثم حبس فضربت عنقه، واستوهب ثابت بن قيس الزبير بن باطا وأهله وماله من رسول الله، فوهبهم له، فقال

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب جواز قتل من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم عدل أهل للحكم ٣/١٣٨٩ ح رقم ١٧٦٩ من حديث عائشة.

له ثابت بن قيس: قد وهبك لى رسولُ الله ﷺ ووهب لى مالك وأهلك، فهم لك . فقال: سألتكَ بيدى عندك يا ثابتُ ألا ألحقننى بالأحبة، فضرب عنقه، وألحقه بالأحبة من اليهود، فهذا كُلُّهُ فى يهود المدينة، وكانت غزوة كل طائفة منهم عَقِبَ كُلِّ غزوة من الغزوات الكبار .

فغزوة بنى قينقاع عقب بدر، وغزوة بنى النضير عقب غزوة أحد وغزوة بنى قُريظة عقب الخندق .

وأما يهود خيبر، فسيأتى ذكر قصتهم إن شاء الله تعالى .



فصل

حكم ناقضى العهد

وكان هديه ﷺ أنه إذا صالح قوماً فَنَقَضَ بعضهم عهده، وصُلِّحه، وأقرَّهم الباقون، ورضوا به، غزا الجميع، وجعلهم كُلُّهم ناقضين، كما فعل بِقُريظة، والنَّضير، وبنى قَيْنِقَاع، وكما فعل فى أهل مكة، فهذه سَنَّتُهُ فى أهل العهد، وعلى هذا ينبغى أن يَجْرَى الحُكْمُ فى أهل الذمة كما صرح به الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم، وخالفهم أصحاب الشافعى فخصوا نقض العهد بمن نقضه خاصةً دون من رَضِيَ به، وأقرَّ عليه، وفرَّقوا بينهما بأن عقد الذمة أقوى وأكْد، ولهذا كان موضوعاً على التأييد، بخلاف عقد الهدنة والصلح .

والأولون يقولون: لا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وعقد الذمة لم يُوضع للتأييد، بل بشرط استمرارهم ودوامهم على التزام ما فيه، فهو كعقد الصلح الذى وضع للهدنة بشرط التزامهم أحكام ما وقع عليه العقد، قالوا: والنبي ﷺ لم يُوقَّتْ عقد الصلح والهدنة بينه وبين اليهود لما قدم المدينة، بل أطلقه ما داموا كافرين عنه، غير محاربين له، فكانت تلك ذمتهم، غير أن الجزية لم يكن نزل فرضها بعد، فلما نزل فرضها، ازداد ذلك إلى الشروط المشترطة فى العقد، ولم يغير حكمه، وصار مقتضاها التأييد، فإذا نقض بعضهم العهد، وأقرَّهم الباقون، ورضوا بذلك، ولم يُعلموا به المسلمين، صاروا فى ذلك كتنقض أهل الصلح، وأهل العهد والصلح سواء فى هذا المعنى، ولا

فرق بينهما فيه، وإن اختلفا من وجه آخر يوضح هذا أن المقرّ الراضى والساکت إن كان باقياً على عهده وصلحّه، لم يجز قتاله ولا قتله فى الموضعين، وإن كان بذلك خارجاً عن عهده وصلحه راجعاً إلى حاله الأولى قبل العهد والصلح، لم يفتقر الحال بين عقد الهدنة وعقد الذمة فى ذلك، فكيف يكون عائداً إلى حاله فى موضع دون موضع، هذا أمر غير معقول .

توضيحه: أن تجدد أخذ الجزية منه، لا يوجب له أن يكون مؤفياً بعهده مع رضاه، وموالاته ومواطاته لمن نقض، وعدم الجزية يوجب له أن يكون ناقضاً غادراً غير مؤف بعهده، هذا بين الامتناع .

فالأقوال ثلاثة: النقض فى الصورتين، وهو الذى دلت عليه سنة رسول الله ﷺ فى الكفار، وعدم النقض فى الصورتين، وهو أبعد الأقوال عن السنة، والتفريق بين الصورتين، والأولى أصوبها، وبالله التوفيق .



فصل

حادثة حدثت فى زمن ابن القيم رحمه الله

وبهذا القول أفتينا ولّى الأمر لما أحرقت النصارى أموال المسلمين بالشام ودورهم وراموا إحراق جامعهم الأعظم حتى أحرقوا منارته، وكاد - لولا دفع الله - أن يحترق كلُّه، وعلم بذلك من علم من النصارى، وواطؤوا عليه وأقروه، ورضوا به، ولم يعلموا ولّى الأمر، فاستفتى فيهم ولّى الأمر من حضره من الفقهاء، فأفتيناه بانتقاد عهد من فعل ذلك، وأعان عليه بوجه من الوجوه، أو رضى به، وأقر عليه وأن حده القتل حتماً، لا تخيير للإمام فيه، كالأسير، بل صار القتل له حداً، والإسلام لا يسقط القتل إذا كان حداً من هو تحت الذمة، ملتزماً لأحكام الله بخلاف الحربى إذا أسلم، فإن الإسلام يعصم دمه وماله، ولا يُقتل بما فعله قبل الإسلام، فهذا له حكم، والذى الناقض للعهد إذا أسلم له حكم آخر، وهذا الذى ذكرناه هو الذى تقتضيه نصوص الإمام أحمد وأصوله، ونص عليه شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه، وأفتى به فى غير موضع .

فصل

هديه ﷺ إذا صالح قوماً وانضاف إليهم عدوهم

وكان هذه وسنته إذا صالح قوماً وعاهدهم، فانضاف إليهم عدو له سواهم، فدخلوا معهم فى عقدهم، وانضاف إليه قوم آخرون، فدخلوا معه فى عقده، صارحكم من حارب من دخل معه فى عقده من الكفار حكم من حاربه، وبهذا السبب غزا أهل مكة، فإنه صالحهم على وضع الحرب بينهم عشر سنين، وتواثب بنو بكر بن وائل، فدخلت فى عهد قريش، وعقدها، وتواثب خزاعة، فدخلت فى عهد رسول الله ﷺ. وعقده، ثم عدت بنو بكر على خزاعة فبيتهم، وقتلت منهم، وأعانتهم قريش فى الباطن بالسلح، فعد رسول الله ﷺ قريشاً ناقضين للعهد بذلك، واستجاز غزو بنى بكر بن وائل لتعديهم على حلفائه، وسيأتى ذكر القصة إن شاء الله تعالى .

وبهذا أفتى شيخ الإسلام ابن تيمية بغزو نصارى المشرق لما أعانوا عدو المسلمين على قتالهم، فأمدوهم بالمال والسلح، وإن كانوا لم يغزونا ولم يحاربونا، ورأهم بذلك ناقضين للعهد، كما نقضت قريش عهد النبى ﷺ بإعانتهم بنى بكر بن وائل على حرب حلفائه، فكيف إذا أعان أهل الذمة المشركين على حرب المسلمين . والله أعلم .



فصل

معاملة السفراء

وكانت تقدم عليه رسل أعدائه، وهم على عداوته، فلا يهيجهم، ولا يقتلهم، ولما قدم عليه رسولا مسلمة الكذاب: وهما عبد الله بن النواحة وابن أنال، قال لهما: « فَمَا تَقُولَانِ أَنْتُمَا ؟ » قالا: نقول كما قال فقال رسول الله ﷺ: « لَوْلَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقَكُمَا » (١) فجرت سنته ألا يقتل رسول .

وكان هديه أيضاً ألا يحبس الرسول عنده إذا اختار دينه، فلا يمنعه من اللحاق بقومه، بل يرده إليهم، كما قال أبو رافع: بعثتنى قريش إلى النبى ﷺ، فلما أتيته،

(١) حسن. رواه ابن حبان (٤٨٧٨ - إحصان) كتاب السير باب الرسول من حديث ابن مسعود.

وقع في قلبي الإسلام، فقلت: يا رَسُولَ اللَّهِ ! لا أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ . فقال: « إِنِّي أَحْسِبُ بِالْعَهْدِ، وَلَا أَحْسِبُ الْبُرْدَ، أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ، فَإِنْ كَانَ فِي قَلْبِكَ الَّذِي فِيهِ الْآنَ، فَارْجِعْ » ^(١).

قال أبو داود: وكان هذا في المدة التي شرط لهم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن يردَّ إليهم مَنْ جاء منهم، وإن كان مسلماً، وأما اليومَ، فلا يصلح هذا انتهى .

وفى قوله: « لا أَحْسِبُ الْبُرْدَ » إشعار بأن هذا حكم يختص بالرسُل مطلقاً، وأما ردُّه لمن جاء إليه منهم وإن كان مسلماً، فهذا إنما يكون مع الشرط، كما قال أبو داود، وأما الرسُلُ، فلهم حكم آخر، ألا تراه لم يتعرض لرسولي مسيلمة وقد قال له في وجهه: نشهد أن مسيلمة رسول الله .

وكان من هديه، أن أعداءه إذا عاهدوا واحداً من أصحابه على عهد لا يضرُّ بالمسلمين من غير رضاه، أمضاه لهم، كما عاهدوا حذيفةَ وأباه الحُسيلَ أن لا يُقاتلَاهُم مَعَهُ ﷺ، فأمضى لهم ذلك وقال لهما: « انصَرِفَا نَفْيَ لَهْمَ بَعْدَهُمْ، وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ » ^(٢).



فصل

بعض شروط صلح الحديبية وما يستنبط منها

وصالح قريشاً على وضع الحرب بينه وبينهم عشرَ سنين، على أن من جاءه منهم مسلماً ردَّه إليهم، ومن جاءهم من عنده لا يردُّونه إليه ^(٣).

وكان اللفظُ عاماً في الرجال والنساء، ففسخَ الله ذلك في حقِّ النساء، وأبقاه في حقِّ الرجال، وأمر الله نبيَّه والمؤمنين أن يمتحنوا مَنْ جاءهم من النساء، فإن عَلمُوها مؤمنةً، لم يردُّوها إلى الكُفَّار، وأمرهم بردَّ مهرها إليهم لما فات على زوجها من منفعة بُضْعها، وأمر المسلمين أن يردُّوا على من ارتدت امرأته إليهم مهرها إذا عاقبوا، بأن يجبَ عليهم ردُّ مهر المهاجرة، فيردونه إلى من ارتدت امرأته، ولا يردونها إلى زوجها المشرك فهذا هو العقاب، وليس من العذاب في شيء، وكان في هذا دليل على أن خروج البُضع من مُلك الزوج متقوم، وأنه متقومٌ بالمسمى الذي هو ما أنفق الزوجُ لا

(١) صحيح. رواه ابن حبان (٤٨٧٧ - إحصان) كتاب السير باب المواعدة والمهادنة من حديث أبي رافع.

(٢) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب الوفاء بالعهد ٣/١٤١٤ ح رقم ١٨٨٧ من حديث حذيفة بن اليمان.

(٣) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب صلح الحديبية ٣/١٤٢٢ ح رقم ١٧٨٤ من حديث سهيل بن عمرو.

بمهرٍ المثل، وأن أنكحة الكفار لها حكم الصحة، لا يحكم عليها بالبطلار، وأن لا يجوز رد المسلمة المهاجرة إلى الكفار ولو شرط ذلك، وأن المسلمة لا يحل لها نكاح الكافر، وأن المسلم له أن يتزوج المرأة المهاجرة إذا انقضت عدتها، وآتاها مهرها، وفى هذا أبين دلالة على خروج بُضعها من ملك الزوج، وانفساخ نكاحها منه الهجرة والإسلام .

وفيه دليل على تحريم نكاح المشركة على المسلم، كما حرم نكاح المسلمة على الكافر .

وهذه أحكام استفيدت من هاتين الآيتين ^(١)، وبعضها مجمع عليه، وبعضها مختلف فيه، وليس مع من ادعى نسخها حجة البتة، فإن الشرط الذى وقع بين النبى ﷺ وبين الكفار فى رد من جاءه مسلماً إليهم، إن كان مختصاً بالرجال، لم يدخل النساء فيه، وإن كان عاماً للرجال والنساء، فالله سبحانه وتعالى خصص منه رد النساء ونهاهم عن ردهن، وأمرهم برد مهورهن، وأن يردوا منها على من ارتدت امرأته إليهم من المسلمين المهر الذى أعطاهما، ثم أخبر أن ذلك حكمه الذى يحكم به بين عباده، وأنه صادر عن علمه وحكمته، ولم يأت عنه ما ينافى هذا الحكم، ويكون بعده حتى يكون ناسخاً .

ولما صالحهم على رد الرجال، كان يُمكنهم أن يأخذوا من أتى إليه منهم، ولا يُكرهه على العود، ولا يأمره به، وكان إذا قتل منهم، أو أخذ مالا، وقد فصل عن يده، ولم يلحق بهم، ولم يُنكر عليه ذلك، ولم يضمه لهم، لأنه ليس تحت قهره، ولا فى قبضته، ولا أمره بذلك، ولم يقتض عقد الصلح الأمان على النفوس والأموال إلا عمن هو تحت قهره، وفى قبضته، كما ضمن لى جذيمة ما أثلفه عليهم خالد من نفوسهم وأموالهم وأنكره، وتبرأ منه ^(٢) . ولما كان إصابته لهم عن نوع شبهة، إذ لم يقولوا: أسلمنا، وإنما قالوا: صباناً، فلم يكن إسلاماً صريحاً، ضمنهم بنصف دياتهم لأجل التأويل والشبهة، وأجراهم فى ذلك مجرى أهل الكتاب الذين قد عصموا نفوسهم وأموالهم بعقد الذمة ولم يدخلوا فى الاسلام، ولم يقتض عهد الصلح أن ينصرهم على من حاربهم ممن ليس فى قبضة النبى ﷺ وتحت قهره، فكان

(١) هما الآيتان رقمى ١٠، ١١ من سورة الممتحنة .

(٢) بنحوه رواه البخارى كتاب المغازى باب بعث النبى ﷺ خالد بن الوليد إلى بنى ٢٠٣/٥ من حديث عبد الله بن

فى هذا دليل على أن المعاهدَينَ إذا غزاهُم قومٌ ليسوا تحت قهر الإمام وفى يده، وإن كانوا من المسلمين أنه لا يجبُ على الإمام ردهم عنهم، ولا منعهم من ذلك، ولا ضمانُ ما أتلفوه عليهم .

وأخذُ الأحكامِ المعلقة بالحرب، ومصالح الإسلام، وأهله، وأمره وأمور السياسات الشرعية من سيره، ومغازيه أولى من أخذها من آراء الرجال، فهذا لون وتلك لون، وبالله التوفيق .



فصل

مصالحة أهل خيبر وما يستنبط منها

وكذلك صالح أهل خيبر لما ظهر عليهم على أن يُجلبهم منها، ولهم ما حملت ركابهم، ولرسول الله ﷺ الصفراءُ والبيضاءُ، والحلقةُ، وهى السلاح . واشترط فى عقد الصلح ألا يكتُموا ولا يُغيَّبوا شيئاً، فإن فعلوا، فلا ذمة لهم، ولا عهد فغيَّبوا مسكاً فيه مال وحلى لحبى بن أخطب كان احتمله معه إلى خيبر حين أُجلبت النضير^(١)، فقال رسول الله ﷺ لعم حبى بن أخطب، واسمه سعية: « مَا فَعَلَ مَسْكُ حَبِيٍّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مِنَ النَّضِيرِ ؟ » فقال: أذهبته النفقات والحروب، فقال: « الْعَهْدُ قَرِيبٌ، وَالْمَالُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ » . وقد كان حبى قُتِلَ مع بنى قُريظة لما دخل معهم، فدفع رسول الله ﷺ عمه إلى الزبير ليستقره، فمسه بعذاب، فقال: « قَدْ رَأَيْتُ حَبِيًّا يَطُوفُ فِي خَرِبةٍ هَاهُنَا، فَذَهَبُوا فِطَافُوا، فَوَجَدُوا الْمَسْكَ فِي الْخَرِبةِ، فَقَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنِي أَبِي الْحَقِيقِ، وَأَحَدَهُمَا زَوْجَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَبِيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ، وَسَبَى نِسَاءَهُمْ وَذُرَارِيَهُمْ، وَقَسَمَ أَمْوَالَهُمْ بِالنَّكَثِ الَّذِي نَكَثُوا، وَأَرَادَ أَنْ يُجْلِبَهُمْ مِنْ خَيْبَرٍ فَقَالُوا: دَعْنَا نَكُونَ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ نُصْلِحَهَا وَنَقُومَ عَلَيْهَا، فَنَحْنُ أَعْلَمُ بِهَا مِنْكُمْ، وَلَمْ يَكُنْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا لِأَصْحَابِهِ غُلْمَانُ يَكْفُونَهُمْ مَوْنَتَهَا، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِمْ عَلَى أَنْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الشَّطْرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ، وَلَهُمُ الشَّطْرُ وَعَلَى أَنْ يُقَرَّهُمْ فِيهَا مَا شَاءَ^(٢) .

(١) يقصد بنى النضير

(٢) صحيح. رواه أبو داود كتاب الخراج والإمارة والفىء باب ما جاء فى أرض خيبر ١٥٦/٣ ح رقم ٣٠٠٦ من حديث ابن عمر.

ولم يعمّمهم بالقتل كما عمّ قُرَيْظَةُ لاشتراك أولئك فى نقض العهد، وأما هؤلاء فالذين علّموا بالمسك وغيبوه، وشرطوا له إن ظهر، فلا ذمة لهم ولا عهد، فإنه قتلهم بشرطهم على أنفسهم، ولم يتعدّ ذلك إلى سائر أهل خيبر، فإنه معلوم قطعاً أن جميعهم لم يعلموا بمسك حى، وأنه مدفون فى خربة، فهذا نظير الذمى والمعاهد إذا نقض العهد، ولم يمالكه عليه غيره، فإن حكم النقض مختص به .

ثم فى دفعه إليهم الأرض على النصف دليل ظاهر على جواز المساقاة والمزارعة، وكون الشجر نخلاً لا أثر له البتة، فحكم الشيء حكم نظيره، فبلد شجرهم الأعناب والتين وغيرهما من الثمار فى الحاجة إلى ذلك، حكمه حكم بلد شجرهم النخل سواء، ولا فرق .

وفى ذلك دليل على أنه لا يُشترط كون البذر من ربّ الأرض فإنّ رسول الله ﷺ صالحهم عن الشطر، ولم يُعطهم بذراً البتة، ولا كان يُرسل إليهم ببذر، وهذا مقطوع به من سيرته، حتى قال بعض أهل العلم: إنه لو قيل باشتراط كونه من العامل، لكان أقوى من القول باشتراط كونه من ربّ الأرض، لموافقته لسنة رسول الله ﷺ فى أهل خيبر .

والصحيح: أنه يجوز أن يكون من العامل، وأن يكون من ربّ الأرض، ولا يُشترط أن يختصّ به أحدهما، والذين شرطوه من ربّ الأرض، ليس معهم حجة أصلاً أكثر من قياسهم المزارعة على المضاربة، قالوا: كما يُشترط فى المضاربة أن يكون رأس المال من المالك، والعمل من المضارب، فهكذا فى المزارعة، وكذلك فى المساقاة يكون الشجر من أحدهما، والعمل عليها من الآخر، وهذا القياس إلى أن يكون حجة عليهم أقرب منه أن يكون حجة لهم، فإن فى المضاربة يعود رأس المال إلى المالك، ويقتسمان الباقي، ولو شرط ذلك فى المزارعة، فسدت عندهم، فلم يُجروا البذر مجرى رأس المال، بل أجروه مجرى سائر البقل، فبطل إلحاق المزارعة بالمضاربة على أصلهم .

وأيضاً فإن البذر جار مجرى الماء، ومجرى المنافع، فإن الزرع لا يتكون وينمو به وحده، بل لأبد من السقى والعمل، والبذر يموت فى الأرض، وينشئ الله الزرع من أجزاء آخر تكون معه من الماء والريح، والشمس والتراب والعمل، فحكم البذر حكم هذه الأجزاء .

وأيضاً فإن الأرض نظيرُ رأس المال في القراض، وقد دفعها مالكها إلى المزارع وبذرُها وحرثُها وسقيها نظيرُ عمل المضارب، وهذا يقتضى أن يكون المزارع أولى بالبذر من رب الأرض تشبيهاً له بالمضارب، فالذى جاءت به السنة هو الصواب الموافق لقياس الشرع وأصوله .

وفى القصة دليل على جواز عقد الهدنة مطلقاً من غير توقيت، بل ما شاء الإمام، ولم يجيء بعد ما ينسخ هذا الحكم البتة، فالصوابُ جوازه وصحته، وقد نص عليه الشافعى في رواية المزنّى، ونص عليه غيره من الأئمة، ولكن لا ينهضُ إليهم ويحاربهم حتى يُعلمهم على سواء ليستووا هم وهو في العلم بنقض العهد .

وفى دليل على جواز تعزيز المتهم بالعقوبة، وأن ذلك من السياسات الشرعية، فإن الله سبحانه كان قادراً على أن يدلَّ رسول الله ﷺ على موضع الكنز بطريق الوحي، ولكن أراد أن يسُنَّ للأمة عقوبة المتهمين، ويوسعَ لهم طرقَ الأحكام رحمة بهم، وتيسيراً لهم .

وفى دليل على الأخذ بالقرائن فى الاستدلالات على صحة الدعوى وفسادها، لقوله ﷺ لِسَعِيَّةَ لما ادعى نفاذ المال: « الْعَهْدُ قَرِيبٌ، وَالْمَالُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ » .

وكذلك فعل نبي الله سليمان بن داود فى استدلاله بالقرينة على تعيين أم الطفل الذى ذهب به الذئب، وادعت كل واحدة من المرأتين أنه ابنها، واختصمتا فى الآخر فقضى به داود للكبرى، فخرجتا إلى سليمان، فقال: بِمَ قَضَى بَيْنَكُمَا نَبِيُّ اللَّهِ، فأخبرته . فقال: اتتوني بالسكّين أشقه بينكما، فقالت الصغرى: لا تفعل رحمك الله، هو ابنها، فقضى به للصغرى^(١) فاستدل بقرينة الرحمة والرأفة التى فى قلبها، وعدم سماحتها بقتله وسماحة الأخرى بذلك، لتصير أسوتها فى فقد الولد على أنه ابن الصغرى .

فلو اتفقت مثل هذه القضية فى شريعتنا، لقال أصحابُ أحمد والشافعى ومالك رحمهم الله: عمل فيها بالقافة، وجعلوا القافة سبباً لترجيح المدعى للنسب رجلاً كان أو امرأة .

قال أصحابنا: وكذلك لو ولدت مسلمة وكافرة وكَدَيْنِ، وادَّعتِ الكافرةُ ولد

(١) رواه مسلم كتاب الأقضية باب بيان اختلاف المجتهدين ٣/ ١٣٤٤ ح رقم ١٧٢٠ من حديث أبى هريرة .

المسلمة، وقد سئل عنها أحمد، فتوقف فيها . فقليل له : ترى القافة ؟ فقال : ما أحسنها، فإن لم توجد قافة، وحكم بينهما حاكم بمثل حكم سليمان، لكان صواباً وكان أولى من القرعة، فإن القرعة إنما يصار إليها إذا تساوى المدعيان من كل وجه ولم يترجح أحدهما على الآخر، فلو ترجح بيد أو شاهد واحد، أو قرينة ظاهرة من لوث^(١) نكول خصمه عن اليمين، أو موافقة شاهد الحال لصدقه، كدعوى كل واحد من الزوجين ما يصلح له من قماش البيت والآنية، ودعوى كل واحد من الصانعين آلات صنعته، ودعوى حاسر الرأس عن العمامة عمامة من بيده عمامة، وهو يشتد عدواً، وعلى رأسه أخرى، ونظائر ذلك، قدّم ذلك كله على القرعة .

ومن تراجم أبى عبد الرحمن النسائي على قصة سليمان (هذا باب، الحكم يؤهم خلاف الحق، ليستعلم به الحق)، والنبى ﷺ لم يقص علينا هذه القصة لتتخذها سمرأ، بل لنعبر بها في الأحكام، بل الحكم بالقسامة وتقديم أيمان مدعى القتل هو من هذا استناداً إلى القرائن الظاهرة، بل ومن هذا رجم الملاعنة إذا التعن الزوج ونكّلت عن الالتعان . فالشافعى ومالك رحمهما الله، يقتلانه بمجرد التعان الزوج ونكولها استناداً إلى اللوث الظاهر الذى حصل بالتعانه، ونكولها .

ومن هذا ما شرعه الله سبحانه وتعالى لنا من قبول شهادة أهل الكتاب على المسلمين فى الوصية فى السفر، وأن أولياء الميت إذا اطلعوا على خيانة من الوصيين جاز لهما أن يحلفا ويستحقا ما حلفا عليه ، وهذا لوث فى الأموال، وهذا نظير اللوث فى الدماء، وأولى بالجواز منه، وعلى هذا إذا اطلع الرجل المسروق ماله على بعضه فى يد خائن معروف بذلك، ولم يتبين أنه اشتراه من غيره، جاز له أن يحلف أن بقية ماله عنده، وأنه صاحب السرقة استناداً إلى اللوث الظاهر، والقرائن التى تكشف الأمر وتوضحه، وهو نظير حلف أولياء المقتول فى القسامة أن فلاناً قتله : سواء، بل أمر الأموال أسهل وأخف، ولذلك ثبت بشاهد ويمين، وشاهد وامرأتين، ودعوى ونكول، بخلاف الدماء . فإذا جاز إثباتها باللوث، فإثبات الأموال به بالطريق الأولى والأخرى .

والقرآن والسنة يدلان على هذا وهذا، وليس مع من ادعى نسخ ما دلّ عليه

(١) اللوث : قال ابن منظور : فى حديث القسامة ذكر اللوث، وهو يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت أن فلاناً قتلنى أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما أو تهديد منه له أو نحو ذلك لسان العرب ٢/ ١٨٥ .

القرآن من ذلك حُجَّةٌ أصلاً، فإن هذا الحكمُ في سورة المائدة، وهى من آخر ما نَزَلَ من القرآن، وقد حكم بموجبها أصحابُ رسول الله ﷺ بعده، كآبى موسى الأشعرى وأقره الصحابةُ .

ومن هذا أيضاً ما حكاه الله سبحانه فى قصة يوسف من استدلال الشاهد بقرينة قَدْ القميصِ مِنْ دُبُرٍ عَلَى صِدْقِهِ، وكذب المرأة، وأنه كان هارباً مُوكِّياً، فأدركته المرأة مِنْ ورائه، فجذبتَه، فَقَدَّتْ قميصه مِنْ دُبُرٍ، فعلم بعلُّها والحاضرونَ صدقه، وقبلوا هذا الحكم، وجعلوا الذنبَ ذنبها، وأمروها بالتوبة، وحكاه الله - سبحانه وتعالى - حكاية مقررٍ له غير منكر، والتأسَّى بذلك وامثاله فى إقرار الله له، وعدم إنكاره، لا فى مجردِ حكايته، فإنه إذا أخبر به مقرأً عليه، ومثنيًا على فاعله، ومادحاً له، دل على رضاه به، وأنه موافق لحكمه ومرضاته، فليُتَدَبَّرَ هذا الموضعُ، فإنه نافع جداً، ولو تتبعنا ما فى القرآن والسنة، وعمل رسول الله ﷺ وأصحابه من ذلك لطال، وعسى أن نُفَرِّدَ فِيهِ مصنفًا شافياً إن شاء الله تعالى . والمقصود: التنبيه على هديه، واقتباس الأحكام من سيرته، ومغازيه، ووقائعه صلواتُ الله عليه وسلامه (١) .

ولما أقرَّ رسولُ الله ﷺ أهلَ خير فى الأرض، كان يبعثُ كلَّ عامٍ من يَخْرُصُ (٢) عليهم الثمارَ، فيَنْظُرُ: كَمْ يُجْنَى منها، فيُضْمَنُهم نصيبَ المسلمين، ويتصرفون فيها (٣) .

وكان يكتفى بخارص واحد . ففى هذا دليل على جواز خَرْصِ الثمار البادى كثمر النخل، وعلى جواز قسمة الثمار خرصاً على رؤوس النخل، ويصيرُ نصيبُ أحد الشريكين . معلوماً وإن لم يتميز بعد لمصلحة النماء، وعلى أن القسمة إفراز لا بيع، وعلى جواز الاكتفاء بخارص واحد، وقاسم واحد، وعلى أن لِمَن الثمارُ فى يده أن يتصرفَ فيها بعد الخرص، ويَضْمَنَ نصيبَ شريكه الذى خرص عليه .

فلما كان فى زمن عمر، ذهب عبدُ الله ابنه إلى ماله بخير، فَعَدَّوْا عليه، فألقوه من فوق بيت، ففكُّوا يده فأجلاهم عمر منها إلى الشام، وقسمها بين من كان شهد خير من أهل الحُدَيْيَةِ .



(١) راجع هذه المسألة بصورها فى تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢، ١١١ : ١١٤ فإن فيها فائدة عظيمة .

(٢) التخريص . خرسه أى حزره (التخمين) لسان العرب ٧/ ٢١ .

(٣) بنحوه رواه البخارى كتاب المغازى معاملة النبی ﷺ أهل خير ٥/ ١٧٩ من حديث ابن عمر .

فصل

وأما هديه فى عَقْد الذِّمَّة وأخذ الجزية، فإنه لم يأخذ من أحد من الكفار جزية إلا بعد نزول (سورة براءة) فى السنة الثامنة من الهجرة، فلما نزلت آية الجزية أخذها من المجوس^(١)، وأخذها من أهل الكتاب، وأخذها من النصارى، وبعث معاذاً رضى الله عنه إلى اليمن، فعقد لمن لم يُسلم من يهودها الذِّمَّة، وضرب عليهم الجزية، ولم يأخذها من يهود خيبر، فظن بعض الغالطين المخطئين أن هذا حكم مختص بأهل خيبر، وأنه لا يؤخذ منهم جزية وإن أخذت من سائر أهل الكتاب وهذا من عدم فقهه فى السير والمغازى، فإن رسول الله ﷺ قاتلهم وصالحهم على أن يُقرَّهم فى الأرض ما شاء، ولم تكن الجزية نزلت بعد، فسبق عقد صلحهم وإقرارهم فى أرض خيبر نزول الجزية، ثم أمره الله سبحانه وتعالى أن يُقاتل أهل الكتاب حتى يُعطوا الجزية، فلم يدخل فى هذا يهود خيبر إذ ذاك، لأن العقد كان قديماً بينه وبينهم على إقرارهم، وأن يكونوا عمالاً فى الأرض بالشرط، فلم يُطالبهم بشيء غير ذلك، وطالب سواهم من أهل الكتاب ممن لم يكن بينه وبينهم عقد كعقدهم بالجزية، كنصارى نجران، ويهود اليمن، وغيرهم، فلما أجلاهم عمرُ إلى الشام، تغيَّر ذلك العقد الذى تضمن إقرارهم فى أرض خيبر، وصار لهم حكم غيرهم من أهل الكتاب .



فصل

حادثة هامة

ولما كان فى بعض الدول التى خفيت فيها السنة وأعلامها، أظهر طائفة منهم كتاباً قد عتقوه وزوروه، وفيه: أن النبى ﷺ أسقط عن يهود خيبر الجزية، وفيه: شهادة على بن أبى طالب، وسعد بن معاذ، وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم فراج ذلك على من جهل سنة رسول الله ﷺ ومغازيه وسيره، وتوهموا، بل ظنوا صحتهم، فجروا على حكم هذا الكتاب المزور، حتى ألقى إلى شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - وطلب منه أن يُعين على تنفيذه، والعمل عليه، فبصق عليه واستدل على كذبه بعشرة أوجه:

(١) رواه البخارى كتاب الجزية والمواذعة باب الجزية والمواذعة مع أهل الحرب ١١٧/٤ من حديث عمر بن الخطاب .

منها: أن فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد توفي قبل خير قطعاً .

ومنها: أن في الكتاب، أنه أسقط عنهم الجزية، والجزية لم تكن نزلت بعد، ولا يعرفها الصحابة حينئذ، فإن نزولها كان عام تبوك بعد خير بثلاثة أعوام .

ومنها: أنه أسقط عنهم الكُلفَ والسُّخْرَ، وهذا محال، فلم يكن في زمانه كُلفٌ ولا سُخْرٌ تؤخذ منهم، ولا من غيرهم، وقد أعاده الله، وأعاد أصحابه من أخذ الكُلفِ والسُّخْرِ، وإنما هي من وضع الملوك الظلمة، واستمر الأمر عليها .

ومنها: أن هذا الكتاب لم يذكره أحد من أهل العلم على اختلاف أصنافهم، فلم يذكره أحد من أهل المغازي والسير، ولا أحد من أهل الحديث والسنة، ولا أحد من أهل الفقه والإفتاء، ولا أحد من أهل التفسير، ولا أظهروه في زمان السلف لعلمهم أنهم إن زوروا مثل ذلك، عرفوا كذبه وبطلانه، فلما استخفوا بعض الدول في وقت فتنة وخفاء بعض السنة، زوروا ذلك، وعتقوه وأظهروه، وساعدتهم على ذلك طمع بعض الخائنين لله ولرسوله، ولم يستمر لهم ذلك حتى كشف الله أمره، وبين خلفاء الرسل بطلانه وكذبه .

فصل

فلما نزلت آية الجزية، أخذها ﷺ من ثلاث طوائف: من المجوس، واليهود، والنصارى، ولم يأخذها من عبّاد الأصنام . ف قيل: لا يجوز أخذها من كافر هؤلاء ومن دان بدينهم، اقتداءً بأخذه وتركه . وقيل: بل تؤخذ من أهل الكتاب وغيرهم من الكفار كعبدة الأصنام من العجم دون العرب، والأول: قول الشافعي رحمه الله وأحمد، في إحدى روايتيه . والثاني: قول أبي حنيفة، وأحمد رحمهما الله في الرواية الأخرى .

وأصحاب القول الثاني: يقولون: إنما لم يأخذها من مشركي العرب، لأنها إنما نزلت فرضها بعد أن أسلمت دارة العرب، ولم يبق فيها مشرك، فإنها نزلت بعد فتح مكة، ودخول العرب في دين الله أفواجاً، فلم يبق بأرض العرب مشرك، ولهذا غزا بعد الفتح تبوك، وكانوا نصارى، ولو كان بأرض العرب مشركون، لكانوا يلونه، وكانوا أولى بالغزو من الأبعدين .

ومن تأمل السير، وأيام الإسلام، علم أن الأمر كذلك، فلم تؤخذ منهم الجزية لعدم من يؤخذ منه، لا لأنهم ليسوا من أهلها، قالوا: وقد أخذها من المجوس،

وليسوا بأهل كتاب، ولا يصح أنه كان لهم كتاب، ورفع وهو حديث لا يثبت مثله ولا يصح سنده .

ولا فرق بين عبَادِ النَّارِ، وعبَادِ الأصنام، بل أهلُ الأوثانِ أقربُ حالاً من عبَادِ النار، وكان فيهم من التمسك بدين إبراهيم ما لم يكن فى عباد النار، بل عباد النار أعداءُ إبراهيم الخليل، فإذا أُخِذَتْ منهم الجزية، فأخذها من عباد الأصنام أولى، وعلى ذلك تدل سنة رسول الله ﷺ، كما ثبت عنه فى « صحيح مسلم » أنه قال: « إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى خِلَالِ ثَلَاثٍ، فَأَيَّتَهُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ » . ثم أمره أن يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَوِ الْجَزِيَّةِ، أَوْ يُقَاتِلَهُمْ ^(١) .

وقال المغيرة لعامل كسرى: أمرنا نبينا أن نقاتلكم حتى تُعبدوا الله، أو تؤدُّوا الجزية ^(٢) .

وقال رسولُ الله ﷺ لقريش: « هَلْ لَكُمْ فِى كَلِمَةٍ تَدِينُ لَكُمْ بِهَا الْعَرَبُ، وَتُؤَدَّى الْعَجْمُ إِلَيْكُمْ بِهَا الْجَزِيَّةُ » . قَالُوا: مَا هِىَ ؟ قَالَ: « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ^(٣) .



فصل

مصالحة أكيدر دومة وأهل نجران

ولما كان فى مرجعه من تبوك، أخذت خيَلُهُ أَكِيدِرَ دُومَةَ، فصالحه على الجزية، وحقن له دمه .

وصالح أهلَ نجران من النصارى على ألفى حِلَّةٍ، النَّصْفُ فى صفر، والبقية فى رجب، يؤدونها إلى المسلمين، وعارية ثلاثين درعاً، وثلاثين فرساً، وثلاثين بعبيراً وثلاثين من كُلِّ صِنْفٍ من أصناف السلاح، يغزؤون بها، والمسلمون ضامنون لها حتى يردوها عليهم إن كان باليمن كَيْدُ أَوْ غَدْرَةٌ، على ألا تُهدم لهم بيعة، ولا يُخرج لهم قَسٌّ، ولا

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها ١٣٥٧/٣ ح رقم ١٧٣١ من حديث بريدة بن الحصيب .

(٢) رواه البخارى كتاب الجزية والموادعة باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب ١١٨/٤ من حديث عمر .

(٣) سبق تخريجه .

يُفْتَنُوا عَنْ دِينِهِمْ مَا لَمْ يُحَدِّثُوا حَدَثًا أَوْ يَأْكُلُوا الرِّبَا» (١) .

وفى هذا دليل على انتقاض عهد الذمة بإحداث الحدث، وأكل الربا إذا كان مشروطاً عليهم .

ولما وجه معاذاً إلى اليمن، أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ مُحْتَلِمٍ دِينَارًا أَوْ قِيمَتَهُ مِنَ الْمَعَاوِرِ، وهى ثياب تكون باليمن (٢) .

وفى هذا دليل على أن الجزية غير مقدرة الجنس، ولا القدر، بل يجوز أن تكون ثياباً وذهباً وحللاً، وتزیدُ وتنقصُ بحسب حاجة المسلمين، واحتمال من تؤخذ منه، وحاله فى الميسرة، وما عنده من المال .

ولم يفرق رسول الله ﷺ، ولا خلفاؤه فى الجزية بين العرب والعجم، بل أخذها رسول الله ﷺ من نصارى العرب، وأخذها من مجوس هجر، وكانوا عرباً، فإن العرب أمة ليس لها فى الأصل كتاب، وكانت كل طائفة منهم تدين بدين من جاورها من الأمم، فكانت عرب البحرين مجوساً لمجاورتها فارس، وتوخ، وبهرة وبنو تغلب نصارى لمجاورتهم للروم، وكانت قبائل من اليمن يهود لمجاورتهم ليهود اليمن، فأجرى رسول الله ﷺ أحكام الجزية، ولم يعتبر آباءهم، ولا متى دخلوا فى دين أهل الكتاب: هل كان دخولهم قبل النسخ والتبديل أو بعده، ومن أين يعرفون ذلك، وكيف ينضبط وما الذى دل عليه ؟ وقد ثبت فى السير والمغازى، أن من الأنصار من تهود أبناؤهم بعد النسخ بشريعة عيسى، وأراد آباؤهم إكراههم على الإسلام، فأنزل الله تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦] وفى قوله لمعاذ: « خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا » دليل على أنها لا تؤخذ من صبي ولا امرأة .

فإن قيل: فكيف تصنعون بالحديث الذى رواه عبد الرزاق فى « مصنفه » وأبو عبيد فى « الأموال » أن النبی ﷺ أَمَرَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ: أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْيَمَنِ الْجَزِيَةَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ أَوْ حَالِمَةٍ، زَادَ أَبُو عَبِيدٍ: عَبْدًا أَوْ أَمَةً، دِينَارًا أَوْ قِيمَتَهُ مِنَ الْمَعَاوِرِ » فهذا فيه أخذها من الرجل والمرأة، والحر والرقيق ؟ قيل: هذا لا يصح وصله، وهو منقطع، وهذه الزيادة مختلف فيها، لم يذكرها سائر الرواة، ولعلها من تفسير بعض الرواة .

(١) ضعيف . رواه أبو داود الخراج باب فى أخذ الجزية ١٦٥/٣ ح رقم ٣٠٤١ من حديث ابن عباس وإسناده ضعيف .

(٢) صحيح . رواه الحاكم فى المستدرک ٣٩٨/١ وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وواقفه الذهبى من حديث معاذ بن جبل .

وقد روى الإمام أحمد، وأبو داود والترمذى، والنسائى، وابن ماجه، وغيرهم هذا الحديث، فاقصروا على قوله: أمره « أن يأخذ من كل حالم ديناراً » ولم يذكروا هذه الزيادة، وأكثر من أخذ منهم النبى ﷺ الجزية العرب من النصارى واليهود، والمجوس، ولم يكشف عن أحد منهم متى دخل فى دينه، وكان يعتبرهم بأديانهم لأبائهم .



فصل

فى ترتيب سياق هديه مع الكفار والمنافقين

من حين بعث إلى حين لقي الله عز وجل

أول ما أوحى إليه ربّه تبارك وتعالى: أن يقرأ باسم ربّه الذى خلق، وذلك أول نبوته، فأمره أن يقرأ فى نفسه، ولم يأمره إذ ذاك بتبليغ، ثم أنزل عليه ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾^(١) فنبأه بقوله: ﴿ اقْرَأْ ﴾، وأرسله بـ ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ ثم أمره أن ينذر عشيرته الأقرين، ثم أنذر قومه، ثم أنذر من حولهم من العرب، ثم أنذر العرب قاطبة، ثم أنذر العالمين، فأقام بضع عشرة سنة بعد نبوته ينذر بالدعوة بغير قتال ولا جزية، ويؤمر بالكف والصبر والصفح .

ثم أذن له فى الهجرة، وأذن له فى القتال، ثم أمره أن يقاتل من قاتله، ويكفّ عمن اعتزله ولم يقاتله، ثم أمره بقتال المشركين حتى يكون الدين كله لله .

ثم كان الكفار معه بعد الأمر بالجهاد ثلاثة أقسام: أهل صلح وهذنة، وأهل حرب، وأهل ذمة، فأمر بأن يتم لأهل العهد والصلح عهدهم، وأن يوفى لهم به ما استقاموا على العهد، فإن خاف منهم خيانة، نبذ إليهم عهدهم، ولم يقاتلهم حتى يعلمهم بنقض العهد، وأمر أن يقاتل من نقض عهده . ولما نزلت (سورة براءة) ببيان حكم هذه الأقسام كلها، فأمره فيها أن يقاتل عدوه من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية، أو يدخلوا فى الإسلام، وأمره فيها بجهاد الكفار والمنافقين والغلبة عليهم فجاهد الكفار بالسيف والسنان، والمنافقين بالحجة واللسان .

وأمره فيها بالبراءة من عهود الكفار، ونبذ عهودهم إليهم، وجعل أهل العهد فى

(١) رواه البخارى كتاب بدء الوحي باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ٣/١ من حديث عائشة .

ذلك ثلاثة أقسام: قسماً أمره بقتالهم، وهم الذين نقضوا عهده، ولم يستقيموا له، فحاربهم وظهر عليهم . وقسماً لهم عهد مُؤَقَّت لم ينقضوه، ولم يُظَاهِرُوا عليه، فأمره أن يُتِمَّ لهم عهدهم إلى مدتهم . وقسماً لم يكن لهم عهد ولم يحاربوه، أو كان لهم عهد مطلق، فأمر أن يُؤجلهم أربعة أشهر، فإذا انسلخت قاتلهم، وهى الأشهر الأربعة المذكورة فى قوله: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾^(١) وهى الحرمُ المذكورة فى قوله: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢) فالحرم هاهنا: هى أشهر التسيير، أولها يومُ الأذان وهو اليومُ العاشر من ذى الحجة، وهو يومُ الحجِّ الأكبر الذى وقع فيه التأذين بذلك، وآخرها العاشر من ربيع الآخر، وليست هى الأربعة المذكورة فى قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾^(٣) فإن تلك واحد فرد، وثلاثة سرد: رجب، وذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ولم يسير المشركين فى هذه الأربعة، فإن هذا لا يُمكن، لأنها غير متوالية، وهو إنما أجَّلهم أربعة أشهر. ثم أمره بعد إنسلاخها أن يُقاتلهم، فقتل الناقض لعهده، وأجَّل مَنْ لا عهد له، أو له عهد مطلق أربعة أشهر، وأمره أن يُتِمَّ للموفى بعهده عهده إلى مدته، فأسلم هؤلاء كُلُّهم، ولم يُقيموا على كفرهم إلى مدتهم، وضربَ على أهل الذمة الجزية .

فاستقر أمرُ الكفار معه بعد نزول براءة على ثلاثة أقسام: محاربين له، وأهل عهد، وأهل ذمة، ثم آلت حالُ أهل العهد والصلح إلى الإسلام، فصاروا معه قسمين: محاربين، وأهل ذمة، والمحاربون له خائفون منه، فصار أهلُ الأرض معه ثلاثة أقسام: مسلم مؤمن به، ومسالم له آمن، وخائف محارب .

وأما سيرته فى المنافقين، فإنه أمرَ أن يقبل منهم علانيتهم، ويكِلَ سرائرهم إلى الله، وأن يُجاهدَهم بالعلم والحُجَّة، وأمره أن يُعرِضَ عنهم، ويغلظَ عليهم، وأن يبلِّغَ بالقولِ البليغِ إلى نفوسهم، ونهاه أن يُصلَّى عليهم، وأن يقومَ على قبورهم، وأخبر أنه إن استغفر لهم، فلن يغفر الله لهم، فهذه سيرته فى أعدائه من الكفار والمنافقين .



فصل

وأما سيرته فى أوليائه وحزبه، فأمره أن يصبر نفسه مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى يريدون وجهه، وألا تعدو عيناه عنهم، وأمره أن يعفو عنهم ويستغفر لهم، ويأمرهم فى الأمر، وأن يصلّى عليهم .

وأمره بهجر من عصاه، وتخلّف عنه، حتى يتوب، ويراجع طاعته، كما هجر الثلاثة الذين خلّفوا .

وأمره أن يقيم الحدود على من أتى موجباتها منهم، وأن يكونوا عنده فى ذلك سواء شريفهم وذيئهم .

وأمره فى دفع عدوه من شياطين الإنس، بأن يدفع بالتى هى أحسن، فيقابل إساءة من أساء إليه بالإحسان، وجهله بالحلم، وظلمه بالعفو، وقطيعة بالصلة، وأخبره أنه إن فعل ذلك، عاد عدوه كأنه ولى حميم .

وأمره فى دفعه عدوه من شياطين الجن بالاستعاذة بالله منهم، وجمع له هذين الأمرين فى ثلاثة مواضع من القرآن: فى (سورة الأعراف) و (المؤمنين) و (سورة حم فصلت) فقال فى سورة الأعراف: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ . وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١) . فأمره باتقاء شر الجاهلين بالإعراض عنهم، وباتقاء شر الشيطان بالاستعاذة منه، وجمع له فى هذه الآية مكارم الأخلاق والشيم كلها، فإن ولى الأمر مع الرعية ثلاثة أحوال: فإنه لا بدّ له من حقّ عليهم يلزمهم القيام به، وأمر يأمرهم به، ولا بدّ من تفريط وعدوان يقع منهم فى حقه، فأمر بأن يأخذ من الحق الذى عليهم ما طوّعت به أنفسهم وسمحت به، وسهل عليهم، ولم يشقّ، وهو العفو الذى لا يلحقهم ببذله ضرر ولا مشقة، وأمر أن يأمرهم بالعرف، وهو المعروف الذى تعرفه العقول السليمة، والفتوى المستقيمة، وتقرّ بحسنه ونفعه، وإذا أمر به يأمر بالمعروف أيضاً لا بالعرف والغلظة . وأمره أن يقابل جهل الجاهلين منهم بالإعراض عنه، دون أن يقابله بمثله، فذلك يكتفى شرهم .

وقال تعالى فى سورة المؤمنين: ﴿ قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيدُنِي مَا يُوعَدُونَ . رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي

الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ. وَإِنَّا عَلَىٰ أَن نُّرِيكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَادِرُونَ. ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ. وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ. وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونُ ﴿ [المؤمنون: ٩٨-٩٣].

وقال تعالى في سورة حم فصلت: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ. وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ. وَإِنَّمَا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦-٣٤] ، فهذه سيرته مع أهل الأرض إنهم، وجنهم، مؤمنهم، وكافرهم .



فصل

فى سياق مغازيه وبعوثه على وجه الاختصار

وكان أول لواء عقده رسول الله ﷺ لحمزة بن عبد المطلب فى شهر رمضان، على رأس سبعة أشهر من مهاجره، وكان لواءً أبيض، وكان حامله أبا مرثد كَنَاز ابن الحُصَيْن الغنَوى حليف حمزة، وبعثه فى ثلاثين رجلاً من المهاجرين خاصة، يعترضُ عِيراً لقريش جاءت من الشام، وفيها أبو جهل بن هشام فى ثلاثمائة رجل، فبلغوا سيفَ البحرِ من ناحية العيصِ، فالتَقُوا واصطَفُوا للقتال، فمَشَى مجدى بن عمرو الجُهْنى، وكان حليفاً للفريقين جميعاً، بين هؤلاء وهؤلاء، حتى حَجَزَ بينهم ولم يقتتلوا^(١).



فصل

سرية عبدة بن الحارث بن عبد المطلب

ثم بعث عبدة بن الحارث بن المطلب فى سرية إلى بطن رابغ فى شوال على رأس ثمانية أشهر من الهجرة، وعقد له لواءً أبيض، وحمله مسطح بن أثانة بن عبد المطلب بن عبد مناف، وكانوا فى ستين من المهاجرين ليس فيهم أنصارى، فلقى أبا سفيان بن حرب، وهو فى مائتين على بطن رابغ، على عشرة أميالٍ من الجُحْفَةِ،

(١) رواه ابن سعد فى الطبقات ٣/٢، ٤.

وكان بينهم الرمى، ولم يَسْلُوا السيوف، ولم يصطفوا للقتال، وإنما كانت مناوشة، وكان سعد بن أبى وقاص فيهم، وهو أول من رمى بسهم فى سبيل الله، ثم انصرف الفريقان على حاميتهم . قال ابن إسحاق: وكان على القوم عكرمة بن أبى جهل، وقدم سرية عبدة على سرية حمزة (١) .



فصل

بعث سعد بن أبى وقاص إلى الخرار

ثم بعث سعد بن أبى وقاص إلى الخرار فى ذى القعدة على رأس تسعة أشهر، وعقد له لواءً أبيض، وحمله المقداد بن عمرو، وكانوا عشرين راكباً يعترضون عيراً لقريش، وعهد أن لا يُجاوَزَ الخرار، فخرجوا على أقدامهم، فكانوا يكمنون بالنهار، ويسرون بالليل، حتى صبحوا المكان صبيحة خمس، فوجدوا العير قد مرّت بالأمس (٢)



فصل

غزوة الأبواء

ثم غزا بنفسه غزوة الأبواء، ويقال لها: ودان، وهى أول غزوة غزاها بنفسه، وكانت فى صفر على رأس اثنى عشر شهراً من مهاجره، وحمل لواءه حمزة بن عبد المطلب، وكان أبيض، واستخلف على المدينة سعد بن عباد، وخرج فى المهاجرين خاصة يعترض عيراً لقريش، فلم يلق كيداً، وفى هذه الغزوة وادع عمرو بن مخشى الضمرى وكان سيد بنى ضمرة فى زمانه على ألا يغزو بنى ضمرة، ولا يغزوه، ولا أن يكثرُوا عليه جمعاً، ولا يُعِينُوا عليه عدواً، وكتب بينه وبينهم كتاباً، وكانت غيبته خمس عشرة ليلة (٣) .



(١) رواه ابن سعد فى الطبقات ٤/٢ .

(٢) رواه ابن سعد فى الطبقات ٤/٢، ٥ .

(٣) رواه ابن سعد فى الطبقات ٥/٢ .

فصل

غزوة بواط

ثم غزا رسولُ الله ﷺ بُوَاطَ في شهر ربيع الأول، على رأس ثلاثة عشر شهراً من مُهاجرِهِ، وحمل لواءه سعدُ بنُ أبي وقاص، وكان أبيضَ، واستخلف على المدينة سعدَ بن معاذ، وخرج في مائتين من أصحابه يعترض عيراً لقريش، فيها أميةُ بنُ خلف الجُمحى، ومائة رجل من قريش، وألفان وخمسمائة بعير، فبلغ بُوَاطَ، وهما جبلان فرعان، أصلهما واحد من جبالِ جُهينة، مما يلي طريقَ بُوَاطَ والمدينة نحو أربعة بُرد^(١)، فلم يلق كيداً فرجع^(٢).



فصل

طلب كرز بن جابر الفهري

ثم خرج على رأس ثلاثة عشر شهراً من مُهاجرِهِ يطلب كُرْزَ بن جابر الفهري، وحمل لواءه عليُّ بن أبي طالب رضى الله عنه، وكان أبيضَ، واستخلف على المدينة زيد بن حارثة، وكان كُرْزُ قد أغار على سرح المدينة، فاستاقه، وكان يرعى بالحِمى، فطلبه رسولُ الله ﷺ حتى بلغ وادياً يقال له: سَقَوَان من ناحية بدر، وفاته كُرْزُ ولم يلحقه، فرجع إلى المدينة^(٣).



فصل

اعتراض عيراً لقريش

ثم خرج رسولُ الله ﷺ في جُمادى الآخرة على رأس ستة عشر شهراً، وحمل لواءه حمزة بن عبد المطلب، وكان أبيضَ، واستخلف على المدينة أبا سلمة بن عبد الأسد المخزومي، وخرج في خمسين ومائة، ويقال: في مائتين من المهاجرين، ولم يُكْرِهُ أحداً على الخروج، وخرجوا على ثلاثين بعيراً يتعقبونها يعترضون عيراً لقريش

(١) البرد: ستة عشر فرسخاً والفرسخ ثلاثة أميال النهاية ١١٦/٢.

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات ٦/٢.

(٣) رواه ابن سعد في الطبقات ٥/٢، ٦.

ذاهبة إلى الشام، وقد كان جاء الخبرُ بفصولها من مكة فيها أموالٌ لقريش، فبلغ ذا العُشيرة، وقيل: العُشيرة بالمد. وقيل: العُسيرة بالمهملة، وهى بناحية ينبع، وبين ينبع والمدينة تسعة برد، فوجد العيرَ قد فاتته بأيام، وهذه هى العيرُ التى خرج فى طلبها حين رجعت من الشام، وهى التى وعده الله إياها، أو المقاتلة، وذات الشوكة، ووفى له بوعده (١).

وفى هذه الغزوة، وادع بنى مُدَلِج وحلفاءهم من بنى ضَمْرَة .

قال عبد المؤمن بن خلف الحافظ: وفى هذه الغزوة كنى رسولُ الله ﷺ علياً أبا تُراب، وليس كما قال، فإن النبیَّ ﷺ: إنما كَنَاهُ أبا تراب بعد نكاحه فاطمة، وكان نكاحها بعد بدر، فإنه لما دخل عليها وقال: «أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ؟» قالت: خَرَجَ مُغَاضِباً، فجاءَ إلى المسجد، فوجده مضطجعاً فيه، وقد لصق به التراب، فجعل يتفُضُّه عنه ويقول: «اجْلِسْ أبا تُرابِ اجْلِسْ أبا تُرابِ» (٢) وهو أول يوم كُنِيَ فيه أبا تراب .



فصل

بعث عبد الله بن جحش الأسدى إلى نخلة

ثم بعثَ عبدَ الله بن جَحْشِ الأسدى إلى نَخْلَةٍ فى رَجَب، على رأسِ سبعةَ عشرَ شهراً من الهِجْرة، فى اثنى عشر رجلاً من المهاجرين، كُلُّ اثنين يعتقبان على بغير فوصلوا إلى بطن نخلة يرصدون عيراً لقريش، وفى هذه السرية سُميَ عبدُ الله بن جحش أمير المؤمنين، وكان رسولُ الله ﷺ كتب له كتاباً، وأمره أن لا ينظرَ فيه حتى يسيرَ يومين، ثم ينظرَ فيه، ولما فَتَحَ الكتاب، وجد فيه: «إِذَا نَظَرْتَ فى كتابى هذا، فَاْمْضِ حَتَّى تَنْزِلَ نَخْلَةَ بَيْنَ مَكَّةَ والطَّائِفِ، فَتَرْصُدْ بِهَا قُرَيْشاً، وَتَعْلَمَ لَنَا مِنْ أَخْبَارِهِمْ» فقال: سَمِعاً وَطَاعَةً، وأخبر أصحابه بذلك، وبأنه لا يستكرههم، فمن أحبَّ الشهادة، فلينهض، ومن كره الموت، فليرجع، وأما أنا فناهض، فَمَضَوْا كُلُّهُمْ، فلما كان فى أثناء الطريق، أضلَّ سعدُ بن أبى وقاص، وعتبةُ بنُ غزوان بغيراً لهما كانا

(١) رواه ابن سعد فى الطبقات ٦/٢.

(٢) رواه مسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل على بن أبى طالب رضى الله عنه ٤/١٨٧٥ ح رقم ٢٤٠٩

من حديث سهل بن سعد.

يَعْتَقِبَانِهِ، فتخلفا في طلبه، وَبَعْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ حَتَّى نَزَلَ بِنَخْلَةٍ، فَمَرَّتْ بِهِ عِيرٌ لِقُرَيْشٍ تَحْمِلُ زَبِيحًا وَأَدَمًا وَتِجَارَةً فِيهَا عَمْرُو بْنُ الْخَضَرَمِيِّ، وَعُثْمَانُ، وَنُوفَلٌ: ابْنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَالْحَكَمُ بْنُ كَيْسَانَ مَوْلَى بَنِي الْمُغِيرَةِ، فَتَشَاوَرَ الْمُسْلِمُونَ وَقَالُوا: نَحْنُ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَجَبِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَإِنْ قَاتَلْنَاهُمْ، انْتَهَكْنَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ، وَإِنْ تَرَكْنَاهُمْ اللَّيْلَةَ، دَخَلُوا الْحَرَمَ، ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَى مُلَاقَاتِهِمْ، فَرَمَى أَحَدُهُمْ عَمْرُو بْنُ الْخَضَرَمِيِّ فَقْتَلَهُ، وَأَسْرَوْا عُثْمَانَ وَالْحَكَمَ، وَأَفْلَتَ نُوفَلٌ، ثُمَّ قَدِمُوا بِالْعِيرِ وَالْأَسِيرِينَ، وَقَدْ عَزَلُوا مِنْ ذَلِكَ الْخَمْسِ، وَهُوَ أَوَّلُ خَمْسٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَوَّلُ قَتِيلٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَوَّلُ أُسِيرِينَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ مَا فَعَلُوهُ ^(١) وَاشْتَدَّ تَعَنُّتُ قُرَيْشٍ وَإِنْكَارُهُمْ ذَلِكَ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ وَجَدُوا مَقَالًا، فَقَالُوا: قَدْ أَحْلَى مُحَمَّدٌ الشَّهْرَ الْحَرَامَ، وَاشْتَدَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ ^(٢)، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]. يَقُولُ سَبْحَانَهُ: هَذَا الَّذِي أَنْكَرْتُمُوهُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا، فَمَا ارْتَكَبْتُمُوهُ أَنْتُمْ مِنَ الْكُفْرِ بِاللَّهِ، وَالصَّدِّ عَنْ سَبِيلِهِ، وَعَنِ بَيْتِهِ، وَإِخْرَاجِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهُ مِنْهُ، وَالشِّرْكَ الَّذِي أَنْتُمْ عَلَيْهِ، وَالْفِتْنَةُ الَّتِي حَصَلَتْ مِنْكُمْ بِهِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ قِتَالِهِمْ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَأَكْثَرُ السَّلَفِ فَسَرُوا الْفِتْنَةَ هَاهُنَا بِالشِّرْكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] أَيْ: لَمْ يَكُنْ مَالُ شُرَكَاهُمْ، وَعَاقِبَتُهُ وَآخِرُ أَمْرِهِمْ، إِلَّا أَنْ تَبَرَّوْا مِنْهُ وَأَنْكَرُوهُ .

وَحَقِيقَتُهَا: أَنَّهَا الشِّرْكَ الَّذِي يَدْعُو صَاحِبُهُ إِلَيْهِ، وَيُقَاتِلُ عَلَيْهِ، وَيُعَاقِبُ مَنْ لَمْ يَفْتَتِنْ بِهِ، وَلِهَذَا يُقَالُ لَهُمْ وَقْتَ عَذَابِهِمْ بِالنَّارِ وَفِتْنَتِهِمْ بِهَا: ﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ﴾ [الذاريات: ١٤] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَكْذِيبُكُمْ، وَحَقِيقَتُهُ: ذُوقُوا نَهَايَةَ فِتْنَتِكُمْ، وَغَايَتَهَا، وَمَصِيرَ أَمْرِهَا، كَقَوْلِهِ: ﴿ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الزمر: ٢٤]، وَكَمَا فَتَنُوا عِبَادَهُ عَلَى الشِّرْكَ، فَتَنُوا عَلَى النَّارِ، وَقِيلَ لَهُمْ: ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا﴾ [البروج: ١٠] فَسَرَتِ الْفِتْنَةُ هَاهُنَا بِتَعْذِيبِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ،

(١) رواه البيهقي في الكبرى كتاب السير باب قسم الغنيمة في دار الحرب ٥٨/٩، ٥٩.

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات ٧/٢.

وإحراقهم إياهم بالنار، واللفظُ أعمُّ من ذلك وحقيقته: عَذَّبُوا الْمُؤْمِنِينَ لِيَفْتِنُوا عَنْ دِينِهِمْ، فهذه الفتنةُ المضافةُ إلى المشركين .

وأما الفتنة التي يضيفها الله سبحانه إلى نفسه أو يُضيفها رسولُه إليه، كقوله: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ وقول موسى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، فتلك بمعنى آخر، وهى بمعنى الامتحان، والاختبار، والابتلاء من الله لعباده بالخير والشر، بالنعم والمصائب، فهذه لون، وفتنةُ المشركين لون، وفتنة المؤمن فى ماله وولده وجاره لون آخر، والفتنة التي يوقعها بين أهل الإسلام، كالفتنة التي أوقعها بين أصحاب على ومعاوية، وبين أهل الجمل وصفين، وبين المسلمين، حتى يتقاتلوا ويتهاجروا لون آخر، وهى الفتنة التي قال فيها النبى ﷺ: « سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي » ^(١) وأحاديثُ الفتنة التي أمر رسولُ الله ﷺ فيها باعتزال الطائفتين، هى هذه الفتنة .

وقد تأتى الفتنة مراداً بها المعصية كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ إِذْنَ لِي وَلَا تَقْنِي﴾ [التوبة: ٤٩]، بقوله الجدُّ بن قيس، لما ندبه رسولُ الله ﷺ إلى تبوك، يقول: ائذن لى فى القُعود، ولا تفتنى بتعرضى لبنات بنى الأصفر، فإنى لا أصبرُ عنهن، قال تعالى: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩]، أى: وقعوا فى فتنة النفاق، وفروا إليها من فتنة بنات الأصفر ^(٢) .

والمقصود: أن الله سبحانه حكم بين أوليائه وأعدائه بالعدل والإنصاف، ولم يُبرئ أوليائه من ارتكاب الإثم بالقتال فى الشهر الحرام، بل أخبر أنه كبير، وأن ما عليه أعداؤه المشركون أكبرُ وأعظمُ من مجرد القتال فى الشهر الحرام، فهم أحقُّ بالذمِّ والعيب والعقوبة، لا سيما وأوليائهم كانوا متأولين فى قتالهم ذلك، أو مقصرين نوعً تقصير يغفره الله لهم فى جنب ما فعلوه من التوحيد والطاعات، والهجرة مع رسوله، وإيثار ما عند الله، فهم كما قيل:

(١) رواه البخارى كتاب الفتن باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ٦٤/٩ من حديث أبى هريرة .
(٢) ضعيف . ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٣٠ / ٧ وعزاه للطبرانى فى الكبير والأوسط وقال: فيه يحيى الحماني وهو ضعيف .

وَإِذَا الْحَبِيبُ أَتَى بِذَنْبٍ وَاحِدٍ جَاءَتْ مَحَاسِنُهُ بِأَلْفِ شَفِيعٍ
فَكَيْفَ يُقَاسُ بِيَغْيُضٍ عَدُوٍّ جَاءَ بِكُلِّ قَيْحٍ، وَلَمْ يَأْتِ بِشَفِيعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمَحَاسِنِ .

فصل

ولما كان في شعبان من هذه السنة، حُوِّلت القبلة، وقد تقدم ذكر ذلك .



فصل

في غزوة بدر الكبرى

فلما كان في رمضان من هذه السنة، بلغ رسول الله ﷺ خبرُ العيرِ المقبلة من الشام لقريش صُحْبَةً أَبِي سَفِيَانَ، وهى العيرُ التى خرجوا فى طلبها لما خرجت من مكة، وكانوا نحو أربعين رجلاً، وفيها أموالٌ عظيمة لقريش، فندب رسول الله ﷺ الناسَ للخروج إليها، وأمر من كان ظهره حاضراً بالنهوض، ولم يحتفل لها احتفالاً بليغاً، لأنه خرج مُسْرِعاً فى ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً، ولم يكن معهم من الخيل إلا فَرَسَانِ: فرس للزبير بن العوام، وفرسٌ للمقداد بن الأسود الكندى، وكان معهم سبعون بعيراً يَعْتَقِبُ الرِّجْلَانِ والثلاثة على البعير الواحد، فكان رسول الله ﷺ، وعلى، ومرثد بن أبى مرثد الغنوى، يَعْتَقِبُونَ بَعِيراً، وزيد بن حارثة وابنه وكبشة موالى رسول الله ﷺ، يَعْتَقِبُونَ بَعِيراً وأبو بكر، وعمر وعبد الرحمن بن عوف، يَعْتَقِبُونَ بَعِيراً، واستخلف على المدينة وعلى الصلاة ابنُ أمِّ مكتوم، فلما كان بالروحاء^(١) رد أبا ثابة بن عبد المنذر، واستعمله على المدينة، ودفع اللواء إلى مُصْعَبِ بْنِ عَمِيرٍ، والراية الواحدة إلى على بن أبى طالب، والأخرى التى للأنصار إلى سعد بن معاذ، وجعل على الساقة قيس بن أبى صَعَصَعَةَ، وسار، فلما قُرِبَ مِنَ الصَّفْرَاءِ، بعث بَسْبَسَ بْنَ عَمْرِو الْجَهْنَى، وعدى ابن أبى الرغباء إلى بدر يتجسَّسُ أخبارَ العيرِ، وأما أبو سفيان، فإنه بلغه مخرج رسول الله ﷺ وقصده إياه، فاستأجر ضَمَضَمَ بْنَ عَمْرِو الْغِفَارَى إلى مكة، مُسْتَصْرِخاً لقريش بالنَّفِيرِ إلى غيرهم، ليمنعوه من محمد

(١) الروحاء: قرية من قرى بغداد على نهر عيسى قرب السندية. معجم البلدان ٨٣/٢.

وأصحابه، وبلغ الصريخُ أهلَ مكة، فنهضوا مُسرِّعين، وأوعبوا^(١) فى الخروج، فلم يتخلف من أشرافهم أحدٌ سوى أبى لهب، فإنه عوّض عنه رجلاً كان له عليه دين، وحشدوا فيمن حولهم من قبائل العرب، ولم يتخلف عنهم أحد من بطون قريش إلا بنى عدى، فلم يخرج معهم منهم أحد، وخرجوا من ديارهم كما قال تعالى: ﴿بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٤٧]، وأقبلوا كما قال رسول الله ﷺ: «بَحْدَهُمْ وَحَدِيدَهُمْ، تُحَادُّهُ وَتُحَادُّ رَسُولَهُ»، وجاؤوا على حردٍ قادرين، وعلى حمية، وغضب، وحقَّ على رسول الله ﷺ وأصحابه، لما يُريدون من أخذ غيرهم، وقتل من فيها، وقد أصابوا بالأسر عمرو بن الحضرمي، والبير التي كانت معه، فجمعهم الله على غير ميعاد كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٢] .

ولما بلغ رسول الله ﷺ خروجُ قريش، استشار أصحابه، فتكلم المهاجرون فأحسنوا، ثم استشارهم ثانياً، فتكلم المهاجرون فأحسنوا، ثم استشارهم ثالثاً، ففهمتم الأنصارُ أنه يعينهم، فبادر سعد بن معاذ، فقال: يا رسول الله ! كأنك تعرّض بنا ؟ وكان إنما يعينهم، لأنهم بايعوه على أن يمنعوه من الأحمر والأسود فى ديارهم، فلما عزم على الخروج، استشارهم ليعلم ما عندهم، فقال له سعد: لعلك تخشى أن تكون الأنصارُ ترى حقاً عليها أن لا ينصروك إلا فى ديارها، وإنى أقول عن الأنصار، وأجيب عنهم: فاطعن حيث شئت، وصلّ جبل من شئت، واقطع جبل من شئت، وخذ من أموالنا ما شئت، وأعطنا ما شئت، وما أخذت منا كان أحب إلينا مما تركت، وما أمرت فيه من أمر فأمرنا تبع لأمرك، فوالله لئن سرت حتى تبلغ البرك من غمدان، لنسيرن معك، ووالله لئن استعرضت بنا هذا البحر خضناه معك، وقال له المقداد: لا نقول لك كما قال قوم موسى لموسى: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون، ولكننا نقاتل عن يمينك، وعن شمالك ومن بين يديك، ومن خلفك^(٢) . فأشرق وجه رسول الله ﷺ، وسرّ بما سمع من أصحابه، وقال: «سيروا وأبشروا، فإن الله قد وعدنى إحدى الطائفتين، وإنى قد رأيت مصارع القوم»^(٣) .

(١) أوعبوا: حشدوا ما استطاعوا من جمع . لسان العرب ١/ ٨٠٠ .

(٢) رواه البخارى بنحوه كتاب باب قوله تعالى ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ ٩٣/٥ من حديث ابن مسعود .

(٣) رواه ابن سعد فى الطبقات ٢/ ١٠ .

فسار رسول الله ﷺ إلى بدر، وخَفَضَ أبو سفيان فَلَحَقَ بِساحل البحر، ولما رأى أنه قد نجا، وأحرز العير، كتب إلى قريش: أن ارجعوا، فإنكم إنما خرجتم لِتُحْرِزُوا عيركم، فأتاهم الخبر، وهم بالجحفة، فهموا بالرجوع، فقال أبو جهل: والله لا نرجع حتى نُقَدِّمَ بدرًا، فنقيم بها، ونُطْعِمَ مَنْ حَضَرَنَا مِنَ العرب، وتخافنا العربُ بعد ذلك، فأشار الأحنس بن شريق عليهم بالرجوع، فَعَصَوْهُ، فرجع هو وبنو زهرة، فلم يشهد بدرًا زهري، فاغتبطت بنو زهرة بعدُ برأى الأحنس، فلم يزل فيهم مطاعاً معظمًا، وأرادت بنو هاشم الرجوع، فاشتدَّ عليهم أبو جهل، وقال: لا تُفَارِقُنَا هذه العصابة حتى نرجعَ فساروا، وسارَ رسولُ الله ﷺ حتى نزل عشيًّا أدنى ماء من مياه بدر، فقال: «أُشِيرُوا عَلَيَّ فِي الْمَنْزِلِ». فقال الحُبَابُ بْنُ الْمُنْذِرِ: يا رسول الله! أنا عالم بها وبِقُلُوبِهَا، إن رأيتَ أن نسيرَ إلى قُلُوبٍ قد عرفناها، فهي كثيرة الماء، عذبة، فننزلَ عليها ونُسَبِّقَ القومَ إليها ونُغَوِّرَ ما سواها من المياه^(١).

وسار المشركون سراعاً يريدون الماء، وبعث عليًّا وسعداً والزبير إلى بدر يلتمسون الخبر، فَقَدِمُوا بَعْدِينَ لِقْرِيش، ورسولُ الله ﷺ قائم يُصَلِّي، فسألهما أصحابه: مَنْ أَنْتُمَا؟ قالا: نحن سقاة لقريش، فكره ذلك أصحابه، وودَّوا لو كانا لِعِيرِ أَبِي سَفْيَانَ، فلما سلَّم رسولُ الله ﷺ قال لهما: أَخْبِرَانِي أَيْنَ قُرَيْشٌ؟ قالا: وراء هذا الكثيب. فقال: كم القومُ؟ فقالا: لا علم لنا، فقال: «كم ينحرون كُلَّ يَوْمٍ؟» فقالا: يوماً عشراً، يوماً تسعاً، فقال رسولُ الله ﷺ: «القومُ ما بينَ تسعمائة إلى الألف»، فأنزل الله عزَّ وجلَّ في تلك الليلة مطراً واحداً، فكان على المشركين وابلاً شديداً منعهم من التقدم، وكان على المسلمين طلاً طهرهم به، وأذهب عنهم رجسَ الشيطان، ووطأ به الأرض، وصلَّب به الرمل، وثبت الأقدام، ومهدَّ به المنزل، وربطَ به على قلوبهم، فسبق رسولُ الله ﷺ وأصحابه إلى الماء، فنزلوا عليه شطرَ الليل، وصنعوا الحياض، ثم غَوَّروا ما عداها من المياه، ونزل رسولُ الله ﷺ وأصحابه على الحياض، وبنى لرسول الله ﷺ عريش يكون فيها على تلٍّ يُشْرِفُ على المعركة، ومشى في موضع المعركة، وجعل يُشير بيده، هذا مصرع فلان، وهذا مصرع فلان، وهذا مصرع فلان إن شاء الله، فما تعدى أحد منهم موضعَ إشارته^(٢).

(١) رواه ابن سعد في الطبقات ٢/ ١٠، ١١.

(٢) رواه مسلم بنحوه كتاب الجهاد والسير باب غزوة بدر ٣/ ١٤٠٤، ١٤٠٥ ح رقم ١٧٧٩ من حديث أنس.

فلما طلع المشركون، وتراءى الجمعان، قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ هَذِهِ قُرَيْشٌ جَاءَتْ بِخِيْلَانِهَا وَفَخَرَهَا، جَاءَتْ تُحَارِبُكَ، وَتَكْذِبُ رَسُولَكَ». وقام، ورفع يديه، واستنصر ربه وقال: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أُنَشِدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ»، فالتزمه الصديق من ورائه، وقال: يا رسول الله؟ أبشر، فوالذى نفسى بيده، لَيُنْجِزَنَّ اللَّهُ لَكَ مَا وَعَدَكَ (١).

واستنصر المسلمون الله، واستغاثوا وأخلصوا له، وتضرعوا إليه، فأوحى الله إلى ملائكته: «أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ» [الأنفال: ١٢]، وأوحى الله إلى رسوله: «أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِّينَ» [الأنفال: ٩]، قرئ بكسر الدال وفتحها، فقيل: المعنى إنهم رِدْفٌ لكم. وقيل: يُرْدِفُ بعضهم بعضاً إرسالاً لم يأتوا دفعةً واحدة.

فإن قيل: هاهنا ذكر أنه أمدهم بألف، وفى (سورة آل عمران) قال: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزِلِينَ. بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤ - ١٢٥]، فكيف الجمع بينهما؟

قيل: قد اختلف فى هذا الإمداد الذى بثلاثة آلاف، والذى بالخمسة على قولين: أحدهما: أنه كان يوم أحد، وكان إمداداً معلقاً على شرط، فلما فات شرطه، فات الإمداد، وهذا قول الضحاك ومقاتل، وإحدى الروایتين عن عكرمة.

والثانى: أنه كان يوم بدر، وهذا قول ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والرواية الأخرى عن عكرمة، واختاره جماعة من المفسرين. وحجة هؤلاء أن السياق يدل على ذلك، فإنه سبحانه قال: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ. إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزِلِينَ. بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٢٣ - ١٢٥]. إلى أن قال: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٢٦] أى: هذا الإمداد ﴿إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ، وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾. قال هؤلاء: فلما استغاثوا،

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب الإمداد بالملائكة فى غزوة بدر ٣/١٣٨٣ ح رقم ١٧٦٣ من حديث عمر.

أمدَّهم بتمام ثلاثة آلاف، ثم أمدَّهم بتمام خمسة آلاف لما صبروا واتفقوا، فكان هذا التدرُّج، ومتابعة الإمداد، أحسن موقعا، وأقوى لنفوسهم، وأسرَّ لها من أن يأتي به مرة واحدة، وهو بمنزلة متابعة الوحي ونزوله مرة بعد مرة .

وقالت: الفرقة الأولى: القصة في سياق أحد، وإنما أدخل ذكر بدر اعتراضاً في أثنائها، فإنه سبحانه قال: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢١] ثم قال: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَانْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، فذكرهم نعمته عليهم لما نصرهم ببدر، وهم أذل، ثم عاد إلى قصة أحد، وأخبر عن قول رسوله لهم ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ثم وعدهم أنهم إن صبروا واتفقوا أمدَّهم بخمسة آلاف، فهذا من قول رسوله، والإمداد الذي ببدر من قوله تعالى، وهذا بخمسة آلاف، وإمداد بدر بألف، وهذا معلق على شرط، وذلك مطلق، والقصة في سورة آل عمران هي قصة أحد مستوفاة مطولة، وبدر ذكرت فيها اعتراضاً، والقصة في سورة الأنفال قصة بدر مستوفاة مطولة، فالسياق في (آل عمران) غير السياق في الأنفال .

يوضح هذا أن قوله: ﴿وَيَأْتِيَكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا﴾ [آل عمران: ١٢٥]، وقد قال مجاهد: إنه يوم أحد، وهذا يستلزم أن يكون الإمداد المذكور فيه، فلا يصحُّ قوله: إن الإمداد بهذا العدد كان يوم بدر، وإتيانهم من فورهم هذا يوم أحد . والله أعلم .



فصل

وبات رسول الله ﷺ يصلى إلى جذع شجرة هناك، وكانت ليلة الجمعة السابع عشر من رمضان في السنة الثانية، فلما أصبحوا، أقبلت قريش في كتائبها، واصطف الفريقان، فمشى حكيم بن حزام، وعتبة بن ربيعة في قريش، أن يرجعوا ولا يقاتلوا، فأبى ذلك أبو جهل، وجرى بينه وبين عتبة كلام أحفظه، وأمر أبو جهل أخا عمرو بن الحضرمي أن يطلب دم أخيه عمرو، فكشف عن أسنانه، وصرخ: واعمرأه، فحمى القوم، ونشبت الحرب، وعدل رسول الله ﷺ الصفوف، ثم رجع إلى العريش

هو وأبو بكر خاصة، وقام سعدُ بن معاذُ فى قوم من الأنصار على باب العريش، يحمون رسولَ الله ﷺ .

وخرجَ عتبةٌ وشيبةُ ابنا ربيعة، والوليدُ بن عتبة، يطلبون المبارزة، فخرج إليهم ثلاثةٌ من الأنصار: عبدُ الله بن رواحة، وعوفٌ، ومعوذُ ابنا عفراء، فقالوا لهم: من أنتم؟ فقالوا: من الأنصار . قالوا: أكفاءٌ كرام، وإنما نريدُ بنى عمنا، فبرز إليهم على وعبيدة بن الحارث وحمزةٌ فقتل على قِرْنِه الوليد، وقتل حمزة قِرْنِه عتبة، وقيل: شيبة، واختلف عبيدة وقِرْنُه ضربتين، فكَرَّ على وحمزة على قرن عبيدة، فقتلاه واحتملا عبيدة^(١) وقد قطعت رجله، فلم يزل ضَمْنًا حتى مات بالصفراء^(٢) .

وكان على يُقسمُ بالله: لنزلت هذه الآية فيهم: ﴿هَذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩] الآية^(٣) .

ثم حمى الوطيسُ، واستدارت رَحَى الحرب، واشتدَّ القتال، وأخذ رسولُ الله ﷺ فى الدعاء والابتهال، ومناشدة ربِّه عز وجل، حتى سقط رداؤه عن منكبيه، فردَّه عليه الصديق، وقال: تعضُ مُناشدتك ربَّك، فإنه منجزٌ لك ما وعدك .

فأعفى رسولُ الله ﷺ إغفاءة واحدة، وأخذ القومَ النعاسُ فى حال الحرب، ثم رفع رسولُ الله ﷺ رأسه فقال: «أَبشِرْ يَا أَبَا بَكْرُ! هَذَا جِبْرِيلُ عَلَى ثَنَائِهِ النَّفْعُ»^(٤) . وجاء النصر، وأنزل الله جنده، وأيد رسوله والمؤمنين، ومنحهم أكتافَ المشركين أسراً وقتلاً، فقتلوا منهم سبعين، وأسرُوا سبعين .



فصل

ولما عزموا على الخروج، ذكروا ما بينهم وبين بنى كِنانة من الحرب، فتبدَّى لهم إبليسُ فى صورة سُرَاقَة بن مالك المدلجى، وكان من أشراف بنى كِنانة، فقال لهم: لا

(١) صحيح. رواه أبو داود بنحوه كتاب الجهاد باب فى المبارزة ٥٢/٣، ٥٣ ح رقم ٢٢٦٥ من حديث على .

(٢) صحيح. رواه الحاكم فى كتاب معرفة الصحابة ١٨٧/٣، ١٨٨ وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبى .

(٣) رواه البخارى كتاب التفسير باب سورة الحج ١٢٣/٦ .

(٤) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ٢٦٩/٢ وعزاه إلى ابن إسحاق .

غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ، وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَأْتِيَكُمْ كِنَانَةٌ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ، فَخَرَجُوا وَالشَّيْطَانُ جَارٌ لَهُمْ لَا يُفَارِقُهُمْ، فَلَمَّا تَعَبَوْا لِلْقِتَالِ، وَرَأَى عَدُوُّ اللَّهِ جُنْدَ اللَّهِ قَدْ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ، فَرَّ، وَنَكَصَ عَلَى عَقْبِيهِ، فَقَالُوا: إِلَى أَيْنَ يَا سُرَاقَةُ؟ أَلَمْ تَكُنْ قُلْتَ: إِنَّكَ جَارٌ لَنَا لَا تُفَارِقُنَا؟ فَقَالَ: إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ، إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ^(١) وَصَدَقَ فِي قَوْلِهِ: إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ، وَكَذَبَ فِي قَوْلِهِ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ. وَقِيلَ: كَانَ خَوْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَهْلِكَ مَعَهُمْ، وَهَذَا أَظْهَرَ.

ولما رأى المنافقونَ وَمَنْ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ قَلَّةَ حِزْبِ اللَّهِ وَكَثْرَةَ أَعْدَائِهِ، ظَنُّوا أَنَّ الْغَلْبَةَ إِنَّمَا هِيَ بِالْكَثَرَةِ، وَقَالُوا: ﴿غَوْ هَؤُلَاءِ دِينَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩]، فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ النَّصْرَ بِالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ لَا بِالْكَثَرَةِ، وَلَا بِالْعَدَدِ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ لَا يُغَالِبُ، حَكِيمٌ يَنْصُرُ مَنْ يَسْتَحِقُّ النَّصْرَ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، فَعَزَّزْتُهُ وَحَكَمْتُهُ أَوْجَبَتْ نَصْرَ الْفِتْنَةِ الْمُتَوَكِّلَةِ عَلَيْهِ.

ولما دنا العدو وتواجه القومُ، قام رسول الله ﷺ فِي النَّاسِ، فَوَعَّظَهُمْ، وَذَكَرَهُمْ بِمَا لَهُمْ فِي الصَّبْرِ وَالثَّبَاتِ مِنَ النَّصْرِ، وَالظَّفَرِ الْعَاجِلِ، وَثَوَابِ اللَّهِ الْآجِلِ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْجَبَ الْجَنَّةَ لِمَنْ اسْتَشْهَدَ فِي سَبِيلِهِ، فَقَامَ عَمِيرُ بْنُ الْحُمَامِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: بَخٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «مَا يَحْمِلُكَ عَلَى قَوْلِكَ بَخٍ بَخٍ؟» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا رَجَاءُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا. قَالَ: «فَإِنَّكَ مِنْ أَهْلِهَا» قَالَ: فَأَخْرَجَ تَمْرَاتٍ مِنْ قَرْنِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُنَّ، ثُمَّ قَالَ: لَئِنْ حَيَّيْتُ حَتَّى أَكُلَ تَمْرَاتِي هَذِهِ، إِنَّهَا لَحَيَاةٌ طَوِيلَةٌ، فَرَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ التَّمْرِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ^(٢). فَكَانَ أَوَّلَ قَتِيلٍ.

وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِلءَ كَفِّهِ مِنَ الْحَصْبَاءِ، فَرَمَى بِهَا وَجْهَ الْعَدُوِّ، فَلَمْ تَتْرَكْ رَجُلًا مِنْهُمْ إِلَّا مَلَأَتْ عَيْنِيهِ، وَشَغِلُوا بِالتَّرَابِ فِي أَعْيُنِهِمْ، وَشَغِلَ الْمُسْلِمُونَ بِقَتْلِهِمْ^(٣)، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي شَأْنِ هَذِهِ الرَّمِيَةِ عَلَى رَسُولِهِ ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

وقد ظن طائفة أن الآية دَلَّتْ عَلَى نَفْيِ الْفِعْلِ عَنِ الْعَبْدِ، وَإِثْبَاتِهِ لِلَّهِ، وَأَنَّهُ هُوَ

(١) رواه البيهقي في الدلائل ٧٩/٣.

(٢) رواه مسلم كتاب الإمامة باب ثبوت الجنة للشهيد ١٥٠٩/٣ ح رقم ١٩٠١ من حديث أنس.

(٣) حسن. ذكره الهيثمي في المجمع ٨٤/٦ بنحوه وقال: رواه الطبراني وإسناده حسن.

الفاعل حقيقة، وهذا غلط منهم من وجوه عديدة مذكورة في غير هذا الموضع . ومعنى الآية: أن الله سبحانه أثبت لرسوله ابتداء الرمي، ونفى عنه الإيصال الذي لم يحصل برميته فالرمي يُرادُ به الحذفُ والإيصال، فأثبت لنبيه الحذف، ونفى عنه الإيصال .

وكانت الملائكة يومئذ تُبادرُ المسلمين إلى قتل أعدائهم، قال ابن عباس: « بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ، إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ فَوْقَهُ، وَصَوْتَ الْفَارَسِ فَوْقَهُ يَقُولُ: أَقْدَمَ حِزْوْمٌ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ مُسْتَلْقِيًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ خَطَمَ أَنْفَهُ، وَشَقَّ وَجْهَهُ، كَضَرْبَةِ السَّوْطِ، فَأَخْضَرَ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ، فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: « صَدَقْتَ ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ » (١) .

وقال أبو داود المازني: « إِنِّي لَأَتَّبِعُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ لَا ضَرْبَةَ، إِذْ وَقَعَ رَأْسُهُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ سَيْفِي، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ قَدْ قَتَلَهُ غَيْرِي » (٢) .

وجاء رجلٌ من الأنصار بالعباس بن عبد المطلب أسيرًا، فقال العباس: إنَّ هذا والله ما أسرنى، لقد أسرنى رجل أجلح، من أحسن النَّاسِ وجهًا، على فرس أبلق ما أراه فى القوم، فقال الأنصارى: أنا أسرته يا رسول الله، فقال: « اسْكُتْ فَقَدْ أَيْدَكَ اللَّهُ بِمَلَكٍ كَرِيمٍ » . وأسر من بنى عبد المطلب ثلاثة: العباس، وعقيل، ونوفل بن الحارث (٣) .

وذكر الطبراني فى « معجمه الكبير » عن رفاعة بن رافع، قال: لما رأى إبليسُ ما تفعلُ الملائكةُ بالمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ، أَشْفَقَ أَنْ يَخْلُصَ الْقَتْلَ إِلَيْهِ، فَتَشَبَّثَ بِهِ الْحَرِثُ بْنُ هِشَامٍ، وَهُوَ يَظُنُّهُ سُرَاقَةً بِنَ مَالِكٍ، فَوَكَّزَ فِي صَدْرِ الْحَرِثِ فَأَلْقَاهُ، ثُمَّ خَرَجَ هَارِبًا حَتَّى أَلْقَى نَفْسَهُ فِي الْبَحْرِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ نَظْرَتَكَ إِيَّايَ (٤)، وَخَافَ أَنْ يَخْلُصَ إِلَيْهِ الْقَتْلُ، فَاقْبَلْ أَبُو جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النَّاسِ ! لَا يَهْزَمَنَّكُمْ خِذْلَانُ سُرَاقَةٍ إِيَّاكُمْ، فَإِنَّهُ كَانَ عَلَى مِيعَادٍ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَلَا يَهْوَلَنَّكُمْ قَتْلُ عُتْبَةَ وَشَيْبَةَ

(١) سبق تخريجه . (٢) ذكره بن هشام فى السيرة النبوية ٢/ ٢٧٥ وعزاه إلى ابن إسحاق .

(٣) صحيح . رواه أحمد ١/ ١١٧ .

(٤) وهو قوله تعالى: حكاية عنه «قال رب فانظرنى إلى يوم يبعثون. قال فإنك من المنظرين. إلى يوم الوقت المعلوم» سورة ص آية رقم ٧٩، ٨٠، ٨١ .

والوكيد، فإنهم قد عجلوا، فواللآت والعزى، لانرجع حتى نقرنهم بالحبال، ولا ألفين رجلاً منكم قتل رجلاً منهم، ولكن خذوهم أخذاً حتى نعرفهم سوء صنيعهم^(١).

واستفتح أبو جهل فى ذلك اليوم، فقال: اللهم أقطعنا للرحم، وآتانا بما لا نعرفه فأحنه الغداة، اللهم أينما كان أحب إليك، وأرضى عندك، فانصره اليوم فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِتْنَتُكُمْ شَيْئاً وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

ولما وضع المسلمون أيديهم فى العدو يقتلون ويأسرون، وسعد بن معاذ واقف على باب الخيمة التى فيها رسول الله ﷺ وهى العريش متوشحاً بالسيف فى ناس من الأنصار، رأى رسول الله ﷺ فى وجه سعد بن معاذ الكراهية لما يصنع الناس، فقال رسول الله ﷺ: كأنك تكره ما يصنع الناس؟ قال: أجل والله كانت أول وقعة أوقعها الله بالمشركين، وكان الإثخان فى القتل أحب إلى من استبقاء الرجال.

ولما بردت الحرب، وولّى القوم منهزمين، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ يَنْظُرُنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟» فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربته ابناً عفراء حتى برد، وأخذ بلحيته فقال: أنت أبو جهل؟ فقال: لمن الدائرة اليوم؟ فقال: لله وكرسوله، وهل أخزأك الله يا عدو الله؟ فقال: وهل فوق رجل قتل قومته؟ فقتله عبد الله، ثم أتى النبى ﷺ، فقال: قتلته، فقال: «اللّه الذى لا إله إلا هو» فرددها ثلاثاً، ثم قال: «الله أكبر، الحمد لله الذى صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، انطلق أرنبه» فانطلقنا فأريته إياه، فقال: «هذا فرعون هذه الأمة»^(٣).

وأسر عبد الرحمن بن عوف أمية بن خلف، وابنه عليا، فأبصره بلال، وكان أمية يعذبه بمكة، فقال: رأس الكفر أمية بن خلف، لا نجوت إن نجأ، ثم استوخمى جماعة من الأنصار، واشتد عبد الرحمن بهما يحرزهما منهم، فأدركوهم، فشفلهم عن أمية بابنه، ففرغوا منه، ثم لحقوهما، فقال له عبد الرحمن: أبرك، فبرك فألقى

(١) ضعيف. رواه الطبرانى فى الكبير ٤٧/٥ ح رقم ٤٥٥٠ وقال فى المجمع ٧٧/٦ فيه عبد العزيز بن عمران وهو ضعيف.

(٢) صحيح. رواه الحاكم كتاب التفسير ٣٢٨/٢ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبى والآية من سورة الأنفال رقم ١٩.

(٣) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب قتل أبو جهل ١٤٢٤/٣ ح رقم ١٨٠٠ من حديث أنس.

نَفْسَهُ عَلَيْهِ، فَضَرَبُوهُ بِالسُّوفِ مِنْ تَحْتِهِ حَتَّى قَتَلُوهُ، وَأَصَابَ بَعْضُ السُّيُوفِ رَجُلَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ لَهُ أُمِيَّةٌ قَبْلَ ذَلِكَ: مَنْ الرَّجُلُ الْمَعْلُومُ فِي صَدْرِهِ بَرِيْشَةٌ نَعَامَةٌ؟ فَقَالَ: ذَلِكَ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ. فَقَالَ: ذَلِكَ الَّذِي فَعَلَ بِنَا الْأَفَاعِيلَ، وَكَانَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَدْرَاعٌ قَدْ اسْتَلْبَهَا، فَلَمَّا رَأَاهُ أُمِيَّةٌ قَالَ لَهُ: أَنَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَدْرَاعِ، فَالْقَاهَا وَأَخْذَهَا، فَلَمَّا قَتَلَهُ الْأَنْصَارُ، كَانَ يَقُولُ: يَرْحَمُ اللَّهُ بِلَالًا، فَجَعَنِي، بِأَدْرَاعِي وَبِأَسِيرِي (١).

وانقطع يومئذ سيفُ عكاشةَ بنِ محصنٍ، فأعطاهُ النبي ﷺ جذلاً مِنْ حَطَبٍ، فَقَالَ: «دُونِكَ هَذَا»، فلما أخذه عكاشةُ وهزّه، عاد فى يده سيفاً طويلاً شديداً أبيض، فلم يزل عنده يُقاتِلُ به حَتَّى قُتِلَ فى الرِّدَّةِ أَيَّامَ أَبِي بَكْرٍ (٢).

ولقى الزبيرُ عبيدةَ بنِ سعيدِ بنِ العاصِ، وهو مُدَجَّجٌ فى السلاح لا يُرى مِنْهُ إِلَّا الْحَدَقُ، فحمل عليه الزبيرُ بحربته، فطعنه فى عَيْنِهِ، فمات، فوضع رجله على الحربة، ثم تَمَطَّى، فكان الجَهْدُ أَنْ نَزَعَهَا، وَقَدْ انْتَنَى طَرَفَاهَا، قَالَ عُرْوَةُ: فَسَأَلَهُ إِيَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهَا، فَلَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَخَذَهَا، ثُمَّ طَلَبَهَا أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهَا، فَلَمَّا قُبِضَ أَبُو بَكْرٍ، سَأَلَهُ إِيَّاهَا عُمَرُ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهَا، فَلَمَّا قُبِضَ عُمَرُ، أَخَذَهَا، ثُمَّ طَلَبَهَا عُثْمَانُ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهَا، فَلَمَّا قُبِضَ عُثْمَانُ، وَقَعَتْ عِنْدَ آلِ عَلَى فَطَلَبَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبِيرِ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ حَتَّى قُتِلَ (٣).

وقال رِفاعَةُ بْنُ رَافِعٍ: رُمِيتُ بِسَهْمٍ يَوْمَ بَدْرٍ، فَفُقِقَتْ عَيْنِي، فَبَصَقَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ودعا لى، فما آذانى مِنْهَا شَيْءٌ (٤).

ولما انقضت الحربُ، أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى وَقَفَ عَلَى الْقَتْلَى فَقَالَ: «بَشِّرْ عَشِيرَةَ النَّبِيِّ كُتُبَنَ لِنَبِيِّكُمْ، كَذَبْتُمُونِي، وَصَدَقْتَنِى النَّاسُ، وَخَذَلْتُمُونِي وَنَصَرْتَنِى النَّاسُ، وَأَخْرَجْتُمُونِي وَأَوَانَى النَّاسُ» (٥).

(١) رواه ابن هشام فى السيرة ٤٧٤/٢.

(٢) ذكره ابن هشام فى السيرة ٢٧٨/١ وعزاه إلى ابن إسحاق، والذهبي فى سير أعلام النبلاء ٣٠٨/١.

(٣) رواه البخارى كتاب المغازى باب شهود الملائكة بدرًا ١٠٤/٥ من حديث الزبير.

(٤) ضعيف. رواه الطبرانى فى الكبير ٤٢/٥ ح ٤٥٣٥ وقال الهيثمى فى المجمع ٥٢٦/٨: فيه عبد العزيز بن

عمران ضعيف.

(٥) رواه ابن هشام فى السيرة ٢٨١/٢.

ثم أمر بهم، فسحبوا إلى قليب من قُلب بدر، فطرحوا فيه، ثم وقف عليهم، فقال: « يا عُبَيْةَ بْنَ رِيعَةَ، ويا شَيْبَةَ بْنَ رِيعَةَ، ويا فُلانُ، ويا فُلانُ، هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقًّا، فَإِنِّي وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا »، فقال عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا تُخَاطَبُ مِنْ أَقْوَامٍ قَدْ جِئُوا ؟ فقال: « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْجَوَابَ »^(١)، ثُمَّ أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَصَةِ ثَلَاثًا، وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِعَرَصَتِهِمْ ثَلَاثًا^(٢).

ثم ارتحل مؤيداً منصوراً، قريراً العين بنصر الله له، ومعه الأسارى والمغانم، فلما كان بالصفراء، قسم الغنائم، وضرب عُنُقَ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ كِلْدَةَ، ثُمَّ لَمَّا نَزَلَ بِعَرَقِ الظُّبْيَةِ، ضَرَبَ عُنُقَ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ .

ودخل النبي ﷺ المدينة مؤيداً مظفراً منصوراً قد خافه كُلُّ عَدُوٍّ لَهُ بِالمدينة وحولها، فأسلم بشر كثير من أهل المدينة، وحينئذ دخل عبد الله بن أبي المنافق وأصحابه في الإسلام ظاهراً .

وجملة من حضر بدرأ من المسلمين ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً، من المهاجرين ستة وثمانون، ومن الأوس أحد وستون، ومن الخزرج مائة وسبعون، وإنما قَلَّ عَدَدُ الأوسِ عن الخزرج، وإن كانوا أشدَّ منهم، وأقوى شوكة، وأصبرَ عند اللقاء، لأن منازلهم كانت في عوالي المدينة، وجاء النفيرُ بغتةً، وقال النَّبِيُّ ﷺ: « لَا يَتَّبِعُنَا إِلَّا مَنْ ظَهَرَهُ حَاضِراً »، فاستأذنه رجالٌ ظهروهم في علو المدينة أن يستأني بهم حتى يذهبوا إلى ظهورهم، فأبى^(٣) ولم يَكُنْ عَزْمُهُمْ عَلَى اللَّقَاءِ، وَلَا أَعَدُّوا لَهُ عِدَّتَهُ، وَلَا تَأَهَّبُوا لَهُ أَهْبَتَهُ، وَلَكِنْ جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَدُوهِمْ عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ .

واستشهد من المسلمين يومئذ أربعة عشر رجلاً: ستة من المهاجرين، وستة من الخزرج، واثنان من الأوس، وفرغ رسول الله ﷺ من شأن بدر والأسارى في شوال^(٤)



(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب قتل أبى جعل ٩٧/٥ من حديث أنس عن أبى طلحة .

(٢) رواه البخارى كتاب الجهاد والسير باب من غلب العدو فأقام فى عرصتهم ٨٩/٤ من حديث أبى طلحة .

(٣) رواه مسلم كتاب الإمارة باب ثبوت الجنة للشهيد ١٥١٠/٣ ح ١٥١٠ ح رقم ١٩٠١ من حديث أنس بن مالك .

(٤) رواه ابن هشام بنحوه ٢/٢٤٥، ٢٤٦ .

فصل

غزوة بنى سليم

ثم نهض بنفسه صلواتُ الله وسلامُه عليه بعد فراغه بسبعة أيام إلى غزو بنى سليم، واستعمل على المدينة سباع بن عُرْفُطَةَ . وقيل: ابن أم مكتوم، فبلغ ماء يقال له: الكُدْرُ، فأقام عليه ثلاثاً، ثم انصرف، ولم يلق كيداً^(١) .



فصل

غزوة السويق

ولما رجع فلُّ المشركين إلى مكة موتورين، محزونين، نذر أبو سفيان أن لا يمس رأسه ماء حتى يغزو رسول الله ﷺ، فخرج فى مائتى راكب، حتى أتى العريضَ فى طرف المدينة، وبات ليلة واحدة عند سلام بن مشكم اليهودى، فسقاه الخمر، وبطن له من خبر الناس، فلما أصبح، قطع أصواراً^(٢) من النخل، وقتل رجلاً من الأنصار وحلفاً له، ثم كرّ راجعاً، ونذر به رسول الله ﷺ، فخرج فى طلبه، فبلغ قرقرة الكُدْر، وفاته أبو سفيان، وطرح الكفار سويقاً كثيراً من أزوادهم يتخففون به، فأخذها المسلمون، فسُميت غزوة السويق، وكان ذلك بعد بدر بشهرين^(٣) .

فأقام رسول الله ﷺ بالمدينة بقية ذى الحجة، ثم غزا نجداً يريد غطفان، واستعمل على المدينة عثمان بن عفان رضى الله عنه، فأقام هناك صَفراً كله من السنة الثالثة، ثم انصرف، ولم يلق حرباً^(٤) .



فصل

غزوة غطفان

فأقام بالمدينة ربيعاً الأول، ثم خرج يريد قريشاً، واستخلف على المدينة ابن أم

(١) انظر السيرة لابن هشام ٥/٣، ٦ .

(٢) الصور: الجماعة من النخل ولا واحد له من لفظه ويجمع على صيران النهاية ٥٩/٣ .

(٣) رواه ابن هشام فى السيرة ٨/٣ .

(٤) رواه ابن سعد فى الطبقات ٢/٢٢، ٢٣ .

مكتوم، فبلغ بُحْرَانَ مَعْدِنًا بِالْحِجَارِ مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ، وَلَمْ يَلْقَ حَرْبًا، فَأَقَامَ هُنَاكَ رِبْعًا
الْآخَرَ، وَجُمَادَى الْأُولَى، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ ^(١).



فصل

غزوة بنى قينقاع

ثُمَّ غَزَا بَنِي قَيْنَقَاعَ، وَكَانُوا مِنْ يَهُودِ الْمَدِينَةِ، فَنَقَضُوا عَهْدَهُ، فَحَاصَرَهُمْ خَمْسَةَ
عَشَرَ لَيْلَةً حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ، فَشَفَعَ فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، وَالْحَّ عَلَى، فَأُطْلِقَهُمْ
لَهُ، وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَكَانُوا سَبْعَمِائَةَ مُقَاتِلٍ، وَكَانُوا صَاغَةً وَتَجْرًا ^(٢).



فصل

قتل كعب بن الأشرف

وَكَانَ رَجُلًا مِنْ الْيَهُودِ، وَأُمُّهُ مِنْ بَنِي النَّضِيرِ، وَكَانَ شَدِيدَ الْأَذَى لِرَسُولِ اللَّهِ
ﷺ، وَكَانَ يُشَبِّبُ فِي أَشْعَارِهِ بِنِسَاءِ الصَّحَابَةِ، فَلَمَّا كَانَتْ وَقْعَةُ بَدْرٍ، ذَهَبَ إِلَى مَكَّةَ،
وَجَعَلَ يُؤَلِّبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، فَإِنَّهُ قَدْ آذَى وَرَسُولُهُ»،
فَانْتَدَبَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَعَبَادُ بْنُ بَشْرٍ، وَأَبُو نَائِلَةَ وَأَسْمَةُ سِلْكَانُ بْنُ سَلَامَةَ،
وَهُوَ أَخُو كَعْبٍ مِنَ الرِّضَاعِ وَالْحَارِثُ بْنُ أَوْسٍ، وَأَبُو عَبْسٍ بْنُ جَبْرِ، وَأُذِنَ لَهُمْ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولُوا مَا شَاؤُوا مِنْ كَلَامٍ يَخْدَعُونَهُ بِهِ، فَذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي لَيْلَةٍ مُقَمَّرَةٍ،
وَشِيعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فَلَمَّا انْتَهَوْا إِلَيْهِ، قَدَّمُوا سِلْكَانُ بْنُ سَلَامَةَ
إِلَيْهِ، فَأَظْهَرَ لَهُ مُوَافَقَتَهُ عَلَى الْإِنْحِرَافِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَشَكَا إِلَيْهِ ضَيْقَ حَالِهِ،
فَكَلَّمَهُ فِي أَنْ يَبِيعَهُ وَأَصْحَابَهُ طَعَامًا، وَيَرْهِنُونَهُ سِلَاحَهُمْ، فَأَجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ.

وَرَجَعَ سِلْكَانُ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَأَخْبَرَهُمْ، فَأَتَوْهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ مِنْ حِصْنِهِ، فَتَمَاشَاوَا،
فَوَضَعُوا عَلَيْهِ سِوْفَهُمْ، وَوَضَعَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ مِغْوَلًا ^(٣) كَانَ مَعَهُ فِي ثُنْتِهِ، فَقَتَلَهُ،
وَصَاحَ عَدُوُّ اللَّهِ صَيْحَةً شَدِيدَةً أَفْزَعَتْ مَنْ حَوْلَهُ. وَأَوْقَدُوا النَّيْرَانَ، وَجَاءَ الْوَفْدُ حَتَّى

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات ٢/٢١، ٢٢.

(١) رواه ابن سعد بنحوه في الطبقات ٢/٢٦.

(٣) مغولا: المغول سوط في جوفه سيف ويسمى مغولا؛ لأن صاحبه يقتال به عدوه/ لسان العرب ١١/٥١٠.

قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، وَجُرْحُ الْحَارِثِ بْنِ أَوْسٍ بَعْضُ سَيْوفِ أَصْحَابِهِ، فَتَفَلَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَرِئَ، فَأَذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَتْلِ مَنْ وَجَدَ مِنَ الْيَهُودِ لِنَقْضِهِمْ عَهْدَهُ وَمَحَارَبَتِهِمْ اللَّهُ وَرَسُولَهُ (١)



فصل فى غزوة أحد

7

ولما قتل الله أشرافَ قريشٍ ببدر، وأصيبوا بمصيبةٍ لم يُصابوا بمثلها، ورأسَ فيهم أبو سفيانَ بنُ حربٍ لذهابِ أكابرهم، وجاء كما ذكرنا إلى أطرافِ المدينة فى غزوة السَّوِّقِ، ولم تَلْ مَا فى نفسه، أخذ يُؤَلِّبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَيَجْمَعُ الْجَمْعَ، فجمع قريبا من ثلاثة آلاف من قريش، والحلفاء، والأحابيش، وجاءوا بنسائهم لثلاثا يَفْرُوا، وليحاموا عنهم، ثم أقبل بهم نحوَ المدينة، فنزل قريبا من جبل أحد بمكان يقالله: عَيْنَيْنِ، وذلك فى شوال من السنة الثالثة، واستشار رسولُ الله ﷺ أصحابه أَيْخُرُجَ إِلَيْهِمْ، أَمْ يَمْكُثُ فى المدينة؟ وكان رأيه ألا يخرجوا من المدينة، وأن يتحصنوا بها، فإن دخلوها، قاتلهم المسلمون على أفواه الأزقة، والنساء من فوق البيوت، ووافق على هذا رأى عبدُ الله بن أبى، وكان هو الرأى فبادر جماعة من فضلاء الصحابة ممن فاته الخروجُ يوم بدر، وأشاروا عليه بالخروج، وألحوا عليه فى ذلك، وأشار عبد الله بن أبى بالمقام فى المدينة، وتابعه على ذلك بعضُ الصحابة، فألح أولئك على رسول الله ﷺ، فنهض ودخل بيته، ولَبِسَ لَأَمَّتَهُ، وخرج عليهم، وقد انثنى عزمُ أولئك، وقالوا: أكرهنا رسولَ الله ﷺ على الخروج، فقالوا: يا رسولَ الله! إن أحببت أن تَمْكُثَ فى المدينة فافعلْ، فقال رسول الله ﷺ: «مَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ إِذَا لَبِسَ لَأَمَّتَهُ أَنْ يَضَعَهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّهِ» (٢).

فخرج رسولُ الله ﷺ فى ألف من الصحابة، واستعمل ابنَ أُمِّ مَكْتُومٍ على الصلاة بمن بقى فى المدينة، وكان رسولُ الله ﷺ رأى رؤيا، وهو بالمدينة، رأى أن فى سيفه ثُلْمَةً، ورأى أن بقرأ تَذْبِج، وأنه أدخل يده فى درع حصينة، فتأول الثُلْمَةُ فى

(١) رواه مسلم بنحوه كتاب الجهاد والسير باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود ٣/١٤٢٥ ح رقم ١٨٠١ من حديث جابر.

(٢) رواه ابن سعد فى الطبقات ٢/٢٩.

سيفه برجل يُصاب من أهل بيته وتأول البقر بَنَقَرٍ من أصحابه يُقتلون، وتأول الدرع بالمدينة (١).

فخرج يوم الجمعة، فلما صار بالشَّوْطَ بَيْنَ المدينة وأحد، انخزلَ عبدُ الله بن أبي بنحو ثلث العسكر، وقال: تُخالفني وتسمعُ من غيري، فتبعهم عبدُ الله بن عمرو بن حرام، والد جابر بن عبد الله يُوبِّخهم ويحضُّهم على الرجوع، ويقول: جَعَلُوا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أو اَدْفَعُوا. قالوا: لو نَعَلَمُ أَنْكُمْ تُقَاتِلُونَ، لم نَرَجِعْ، فرجع عنهم، وسبَّهم، وسأله قوم من الأنصار أن يستعينوا بحلفائهم من يهود، فأبى، وسلك حرة بني حارثة، وقال: «مَنْ رَجُلٌ يَخْرُجُ بِنَا عَلَى الْقَوْمِ مِنْ كَثَبٍ؟»، فخرج به بعض الأنصار حتى سَلَكَ فِي حَائِطٍ لِبَعْضِ الْمُنَافِقِينَ، وكان أَعْمَى، فقام يَحْثُوا التُّرَابَ فِي وَجْهِهِ الْمُسْلِمِينَ ويقول: لَا أَحِلُّ لَكَ أَنْ تَدْخُلَ فِي حَائِطِي إِنْ كُنْتَ رَسُولَ اللَّهِ، فابتدره القومُ لِيَقْتُلُوهُ، فقال: «لَا تَقْتُلُوهُ فَهَذَا أَعْمَى الْقَلْبِ أَعْمَى الْبَصَرِ» (٢).

ونفذ رسولُ الله ﷺ حتى نَزَلَ الشَّعْبَ مِنْ أَحَدٍ فِي عُدْوَةِ الْوَادِي، وجعلَ ظَهْرَهُ إِلَى أَحَدٍ، ونهى النَّاسَ عَنِ الْقِتَالِ حَتَّى يَأْمُرَهُمْ، فلما أَصْبَحَ يَوْمَ السَّبْتِ، تَعَبَى لِلْقِتَالِ، وهو فِي سَبْعِمِائَةٍ، فِيهِمْ خَمْسُونَ فَارِسًا، واستعمل على الرِّمَاءِ - وكانوا خَمْسِينَ - عبدُ الله بن جُبَيْر، وأمره وأصحابه أن يَلْزِمُوا مَرْكَزَهُمْ، وَأَلَّا يُفَارِقُوهُ، ولو رَأَى الطَّيْرَ تَتَخَفُفُ الْعَسْكَرَ، وكانوا خَلْفَ الْجَيْشِ، وأمرهم أَنْ يَنْضَحُوا الْمُشْرِكِينَ بِالنَّبْلِ، لِئَلَّا يَأْتُوا الْمُسْلِمِينَ مِنْ وَرَائِهِمْ (٣).

فظاهر رسولُ الله ﷺ بَيْنَ دَرْعَيْنِ يَوْمِئِذٍ، وأعطى اللِّوَاءَ مُصْعَبَ بْنَ عُمَيْرٍ، وجعل على إِحْدَى الْمَجْنِبَتَيْنِ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، وعلى الأُخْرَى الْمُنْذَرَ بْنَ عَمْرٍو، واستعرض الشَّبابَ يَوْمِئِذٍ، فَرَدَّ مَنْ اسْتَصْغَرَهُ عَنِ الْقِتَالِ، وكان منهم عبدُ الله بنُ عمر، وأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ، والبراءُ ابْنُ عَازِبٍ، وزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، وزَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ، وَعَرَابَةُ بْنُ أَوْسٍ، وعَمْرُو بْنُ حَزْمٍ، وَأَجَازُ بْنُ رَأَاهُ مُطِيقًا، وكان منهم سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ، ورافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، ولهما خمسَ عَشْرَةَ سَنَةً. فقيل: أَجَازُ مِنْ أَجَازِ

(١) صحيح. رواه الحاكم في المستدرک کتاب قسم الفئ ١٢٩/٢ وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأقره الذهبي من حديث ابن عباس.

(٢) رواه ابن جرير في تاريخه ٥٧٠/١ وذكره ابن هشام في السيرة ٢٨/٣.

(٣) رواه ابن سعد بنحوه في الطبقات ٣٠/٢.

لبلوغه بالسَّنَّ خمس عشرة سنة، وردَّ مَنْ رَدَّ لِصَغَرِهِ عَنْ سِنِّ الْبُلُوغِ، وقالت طائفة: إنما أجاز مَنْ أجاز لإطاقته، وردَّ مَنْ رَدَّ لِعَدَمِ إِطَاقَتِهِ، ولا تأثير للبلوغ وعدمه فى ذلك قالوا: وفى بعض ألفاظ حديث ابن عمر: « فَلَمَّا رَأَى مُطِيقاً أَجَازَنِى » (١).

وتعبت قريش للقتال، وهم فى ثلاثة آلاف، وفيهم مائتا فارس، فجعلوا على ميمنتهم خالد بن الوليد، وعلى اليسرة عهكرمة بن أبى جهل، ودفع رسول الله ﷺ سيفه إلى أبى دُجَّانَةَ سِمَاكِ بْنِ خَرْشَةَ، وكان شجاعاً بطلاً يَخْتَالُ عِنْدَ الْحَرْبِ (٢).

وكان أول مَنْ بَدَرَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَبُو عَامِرٍ الْفَاسِقُ، واسمه عبدُ عَمْرِو بْنِ صَيْفَى، وكان رأس الأوس فى الجاهلية، فلما جاء الإسلام، شَرَقَ بِهِ، وجاهرَ رسول الله ﷺ بِالْعِدَاوَةِ، فخرج من المدينة، وذهب إلى قريش يؤلِّبُهُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ويحضُّهُمْ عَلَى قِتَالِهِ، ووعدَهُمْ بأن قومه إذا رآوه أطاعوه، ومألوا معه، فكان أول مَنْ لَقِيَ الْمُسْلِمِينَ، فنادى قومه، وتعرَّفَ إليهم، فقالوا له: لا أنهم الله بكَ عينا يا فاسق، فقال: لقد أصابَ قَوْمِي بَعْدِي شَرٌّ، ثم قاتل المسلمين قتالاً شديداً، وكان شعارُ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ، أَمِتْ (٣).

وأبلى يومئذ أبو دُجَّانَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وطلحة بن عبيد الله، وأسدُ الله وأسدُ رسوله حمزة بن عبد المطلب، وعلى بن أبى طالب، وأنس بن النضر، وسعد بن الربيع.

وكانت الدولة أولَ النهارِ للمسلمين على الكفار، فانهزم عدوُّ الله، وولَّوْا مُدْبِرِينَ حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى نِسَائِهِمْ، فلما رأى الرُّمَّةُ هَزِيمَتَهُمْ، تركوا مركزَهم الذى أمرهم رسول الله ﷺ بحفظه، وقالوا: يا قومُ الْغَنِيْمَةُ فَذَكَّرَهُمْ أَمِيرُهُمْ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فلم يسمعوا، وظنوا أن ليس للمشركين رجعة، فذهبوا فى طلب الغنيمة، وأخلوا الثَّغَرَ، وكرَّ فُرسَانُ الْمُشْرِكِينَ، فوجدوا الثَّغَرَ خالياً، قد خلا من الرُّمَّةِ، فجازوا منه، وتمكَّنوا حتى أقبل آخِرُهُمْ، فأحاطوا بالمسلمين، فأكرم الله مَنْ أكرمَ منهم بالشهادة، وهم سبعون (٤)، وتولَّى الصَّحَابَةُ، وخلصَ المشركون إلى رسول الله ﷺ فجرَّحُوا وجهه،

(١) ضعيف. ذكره الهيثمى بنحوه فى المجمع ١٠٨/٦ وقال رواه الطبرانى وفيه من لم أعرفه.

(٢) رواه ابن سعد بنحوه فى الطبقات ٣٠/٢.

(٣) حسن. رواه أبو داود كتاب الجهاد باب فى البيات ٤٤/٣ ح رقم ٢٦٣٨ من حديث إياس بن سلمة عن أبيه.

(٤) رواه ابن سعد بنحوه فى الطبقات ٣٦/٢.

وكسروا رِبَاعِيَّتَهُ الْيُمْنَى، وكانت السُّفْلَى، وَهَشَمُوا الْبَيْضَةَ عَلَى رَأْسِهِ (١) وَرَمَوْهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى وَقَعَ لَشِقِهِ، وَسَقَطَ فِي حُفْرَةٍ مِنَ الْحُفَرِ الَّتِي كَانَ أَبُو عَامِرٍ الْفَاسِقُ يَكِيدُ بِهَا الْمُسْلِمِينَ، فَأَخَذَ عَلَى بِيَدِهِ، وَاحْتَضَنَهُ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى أَذَاهُ ﷺ عَمْرُو بْنُ قَمَيْتَةَ، وَعُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَقِيلَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شِهَابِ الزَّهْرِيَّ، عَمَّ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شِهَابِ الزَّهْرِيَّ، هُوَ الَّذِي شَجَّهُ .

وَقُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَ اللِّوَاءَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَنَشِبَتْ حَلَقَتَانِ مِنَ حَلْقِ الْمَغْفَرِ فِي وَجْهِهِ، فَانَزَعَهُمَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَعَضَّ عَلَيْهِمَا حَتَّى سَقَطَتِ ثَنِيَّتَاهُ مِنْ شِدَّةِ غَوْصِهِمَا فِي وَجْهِهِ، وَامْتَصَّ مَالِكُ بْنُ سَنَانٍ وَالِدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ الدَّمَ مِنْ وَجْتِهِ، وَأَدْرَكَهُ الْمَشْرُكُونَ يُرِيدُونَ مَا لِلَّهِ حَائِلٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، فَحَالَ دُونَهُ نَفَرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَحْوُ عَشْرَةٍ حَتَّى قُتِلُوا، ثُمَّ جَالَدَهُمْ طَلْحَةُ حَتَّى أَجْهَضَهُمْ عَنْهُ، وَتَرَسَّ أَبُو دُجَانَةَ عَلَيْهِ بِظَهْرِهِ، وَالنَّبْلُ يَقِفُ فِيهِ، وَهُوَ لَا يَتَحَرَّكُ، وَأَصَابَتْ يَوْمئِذٍ عَيْنُ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، فَاتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَردَّهَا عَلَيْهِ بِيَدِهِ، وَكَانَتْ أَصَحَّ عَيْنِيهِ وَأَحْسَنَهُمَا، وَصَرَخَ الشَّيْطَانُ بِأَعْلَى صَوْتِهِ: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ (٢)، وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَفَرَّ أَكْثَرُهُمْ، وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا .

وَمَرَّ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ بِقَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ أَلْقَوْا بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ: مَا تَنْتَظِرُونَ ؟ فَقَالُوا: قُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا تَصْنَعُونَ فِي الْحَيَاةِ بَعْدَهُ ؟ قَوْمُوا فَمُوتُوا عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَغْبَلَ النَّاسَ، وَلَقِيَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ فَقَالَ: يَا سَعْدُ إِنِّي لِأَجِدُ رِيحَ الْجَنَّةِ مِنْ دُونِ أَحَدٍ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، وَوُجِدَ بِهِ سَبْعُونَ ضَرْبَةً (٣)، وَجُرِحَ يَوْمئِذٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ جِرَاحَةً .

وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ عَرَفَهُ تَحْتَ الْمَغْفَرِ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، فَصَاحَ بِأَعْلَى صَوْتِهِ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، أَبْشِرُوا هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ أَسْكُتَ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ وَنَهَضُوا مَعَهُ إِلَى الشَّعْبِ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ، وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَالْحَارِثُ بْنُ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيُّ وَغَيْرُهُمْ، فَلَمَّا اسْتَنْدُوا إِلَى

(١) رواه البخاري كتاب الجهاد والسير باب لبس البيضة ٤٨/٤ من حديث سهل .

(٢) رواه ابن سعد بنحوه في الطبقات ٣٢/٢ وفيه أن الذي صرخ بأنه قتل النبي ﷺ ابن قميئة وليس الشيطان .

(٣) رواه البخاري كتاب الجهاد والسير باب قول الله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ ٢٣/٤

الجليل، أدرك رسول الله ﷺ أبا بن خلف على جواد له يُقال له: العوذ، زعم عدو الله أنه يقتل عليه رسول الله ﷺ، فلما اقترب منه، تناول رسول الله ﷺ الحربة من الحارث بن الصِّمَّة، فطعنه بها فجاءت في ترقوته، فكرَّ عدو الله منهزماً، فقال له المشركون: والله ما بك من بأس فقال: والله لو كان ما بى بأهل ذى المجاز، لماثوا أجمعون، وكان يعلفُ فرسه بمكة ويقول: أقتلُ عليه محمداً، فبلغ رسول الله ﷺ، فقال: « بَلْ أَنَا أَقْتُلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى » فلما طعنه، تذكَّرَ عدو الله قوله: أنا قاتله، فأيقن بأنه مقتول من ذلك الجرح، فمات منه في طريقه بِسِرْفِ مَرْجِعِهِ إِلَى مَكَّةَ (١).

وجاءَ على إلى رسول الله ﷺ بماء ليشرب منه، فوجده آجناً، فرده، وغسل عن وجهه الدم، وصبَّ على رأسه، فأراد رسول الله ﷺ أن يعلوَ صخرةً هنالك، فلم يَسْتَطِعْ لما به، فجلس طلحةً تحته حتى صعدَهَا، وحانت الصلاة، فصلَّى بهم جالساً، وصار رسول الله ﷺ في ذلك اليوم تحت لواء الانصار .

وشدَّ حنظلة الغسيل، وهو حنظلة بن أبي عامر على أبي سفيان، فلما تمكَّن منه حملَ على حنظلة شدَّاد بن الأسود فقتله، وكان جنباً، فإنه سَمِعَ الصَّيْحَةَ، وهو على امرأته، فقامَ من فوره إلى الجهاد، فأخبر رسول الله ﷺ أصحابه أَنَّ الملائكة تُغَسِّلُهُ ثم قال: « سَلُّوا أَهْلَهُ ؟ مَا شَأْنُهُ ؟ » فسألوا امرأته، فأخبرتهم الخبرَ (٢) . وجعل الفقهاءُ هذا حجةً، أن الشعيذ إذا قُتِلَ جنباً، يغسَلُ اقتداءً بالملائكة (٣) .

وقتل المسلمون حاملَ لواء المشركين، فرفعتُ لهم عمرة بنتُ علقمة الحارثية، حتى اجتمعوا إليه، وقاتلت أمَّ عُمارة، وهى نُسبية بنتُ كعب المازنية قتالاً شديداً، وضربت عمرو بن قُمئة بالسيف ضربات فوقته دِرْعَانِ كانتا عليه، وضربها عمرو بالسيف، فجرحها جرحاً شديداً على عاتقها .

وكان عمرو بن ثابت المعروفُ بالأصيرم من بنى عبد الأشهل يأبى الإسلام، فلما كان يومَ أحد، قذف الله الإسلام في قلبه للحسنى التى سبقت له منه، فأسلم وأخذ سيفه، ولحقَ بالنبي ﷺ، فقاتل فأنثيت بالجراح، ولم يعلم أحدٌ بأمره، فلما انجلت الحرب، طاف بنو عبد الأشهل في القتلى، باغمسون قتلاهم، فوجدوا الأصيرم وبه

(١) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ٤٦/٣ . صحيح . رواه الحاكم في المستدرک ٢٠٤/٣ وصححه .

(٢) ذكر هذا الحكم الفقهى ابن حجر في فتح الباری ٢٥٢/٣ أثناء تعليقه على الحديث ١٣٤٦ .

رَمَقٌ يَسِير، فقالوا: والله إن هذا الأصيرمَ، ما جاء به لقد تركناه وإنه لَمُنْكَرٌ لهذا الأمر، ثم سألوه ما الَّذِي جاء بك؟ أَحَدَبُ عَلَى قَوْمِكَ، أن رغبةً في الإسلام؟ فقال: بل رغبةً في الإسلام، آمَنْتُ بالله ورسوله، ثم قاتلتُ مع رسول الله ﷺ حتى أصابني ما تَرَوْنَ، ومات من وقته، فذكروه لرسول الله ﷺ، فقال: «هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». قال أبو هريرة: ولم يُصَلِّ لِلَّهِ صَلَاةً قَطُّ^(١).

ولما انقضت الحرب، أشرف أبو سفيان على الجبل، فنادى: أفيكم محمد؟ فلم يجيبوه، فقال: أفيكم ابنُ قُحَافَة؟ فلم يجيبوه. فقال: أفيكم عمرُ بنُ الخطاب؟ فلم يجيبوه، ولم يسألْ إلا عن هؤلاء الثلاثة لعلمه وعلم قومه أن قَوَامَ الإسلام بهم، فقال: أمّا هؤلاء، فقد كُفِّتُمُوهم، فلم يَمَلِكْ عَمْرُ نَفْسَهُ أن قال: يَا عَدُوَّ اللَّهِ إِنَّ الَّذينَ ذَكَرْتَهُمْ أَحْيَاءُ، وقد أَبْقَى اللَّهُ لَكَ مَا يَسُوءُكَ، فقال: قَدْ كَانَ فِي الْقَوْمِ مِثْلُهُ لَمْ أَمُرْ بِهَا، ولم تَسْؤُنِي، ثم قال: أَعْلُ هُبْلُ. فقال: النبی ﷺ: «أَلَا تُجِيبُونَهُ؟» فَقَالُوا: مَا نَقُولُ؟ قال: «قُولُوا: اللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ»، ثم قال: لَنَا الْعِزَّى وَلَا عِزَّى لَكُمْ. قال: «أَلَا تُجِيبُونَهُ؟» قَالُوا: مَا نَقُولُ؟ قال: «قُولُوا: اللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ»^(٢).

فأمرهم بجوابه عند افتخاره بآلهته، وبشركه تعظيماً للتوحيد، وإعلاماً بعزة مَنْ عبده المسلمون، وقوة جانبهِ، وأنه لا يُغْلَبُ، ونحن حزبه وجنده، ولم يأمرهم بإجابته حين قال: أفيكم محمد؟ أفيكم ابنُ أُمِّ قُحَافَة؟ أفيكم عمر؟ بل قد رَوَى أَنَّهُ نَهَاہُمْ عَنْ إِجَابَتِهِ، وقال: لا تُجِيبُوهُ، لأن كَلِمَتَهُمْ لَمْ يَكُنْ بَرْدَ بَعْدُ فِي طَلَبِ الْقَوْمِ، ونارُ غِيظِهِمْ بَعْدَ مَتَوَقَّدَةٍ، فلما قال لأصحابه، أمّا هؤلاء فقد كُفِّتُمُوهم، حمى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، واشتد غضبه وقال: كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، فكان في هذا الإعلام من الإذلال، والشجاعة، وعدم الجبن، والتعرف إلى العدو في تلك الحال، ما يُؤْذِنُهُمْ بِقُوَّةِ الْقَوْمِ وَبِسَالَتِهِمْ، وأنهم لم يَهِنُوا وَلَمْ يَضَعُفُوا، وأنه وقومه جديرون بعدم الخوف منهم، وقد أَبْقَى اللَّهُ لَهُمْ مَا يَسُوءُهُمْ مِنْهُمْ، وكان في الإعلام ببقاء هؤلاء الثلاثة وهلة بعد ظَهَرِ ظَنِّ قَوْمِهِ أَنَّهُمْ قَدْ أَصِيبُوا مِنَ الْمَصْلَحَةِ، وغيظ العدو وحزبه، والفت في عَضُدِهِ مَا لَيْسَ فِي جَوَابِهِ حِينَ سَأَلَ عَنْهُمْ وَاحِدًا وَاحِدًا، فكان سؤاله عنهم

(١) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ٥٢/٣

(٢) رواه البخاري كتاب المغازي باب غزوة أحد (٥/ ١٢٠) من حديث البراء.

ونعيمهم لِقَوْمِهِ آخِرُ سِهَامِ الْعَدُوِّ وَكِيدِهِ، فَصَبَرَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى اسْتَوْفَى كَيْدَهُ، ثُمَّ انْتَدَبَ لَهُ عُمَرُ، فَرَدَّ سِهَامَ كَيْدِهِ عَلَيْهِ، وَكَانَ تَرَكُ الْجَوَابِ أَوَّلًا عَلَيْهِ أَحْسَنَ، وَذَكَرَهُ ثَانِيًا أَحْسَنَ، وَأَيْضًا فَإِنْ فِي تَرَكِ إِيَابَتِهِ حِينَ سَأَلَ عَنْهُمْ إِهَانَةً لَهُ، وَتَصْغِيرًا لَشَأْنِهِ، فَلَمَّا مَتَّهَ نَفْسُهُ مَوْتَهُمْ، وَظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ قَتَلُوا، وَحَصَلَ بِذَلِكَ مِنَ الْكِبَرِ وَالْأَشْرِ مَا حَصَلَ، كَانَ فِي جَوَابِهِ إِهَانَةً لَهُ، وَتَقْيِيرٌ، وَإِذْلَالٌ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مُخَالَفًا، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُجِيبُوهُ»، فَإِنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْ إِيَابَتِهِ حِينَ سَأَلَ: أَفِيَكُمُ مُحَمَّدٌ؟ أَفِيَكُمُ فَلَانٌ؟ وَلَمْ يَنْهَ عَنْ إِيَابَتِهِ حِينَ قَالَ: أَمَا هَؤُلَاءِ، فَقَدْ قَتَلُوا، وَبِكُلِّ حَالٍ، فَلَا أَحْسَنَ مِنْ تَرَكِ إِيَابَتِهِ أَوَّلًا، وَلَا أَحْسَنَ مِنْ إِيَابَتِهِ ثَانِيًا.

ثُمَّ قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: يَوْمَ بِيَوْمِ بَدْرٍ، وَالْحَرْبُ سِجَالٌ، فَأَجَابَهُ عُمَرُ فَقَالَ: لَا سَوَاءَ، قَتَلْنَا فِي الْجَنَّةِ، وَقَتَلَكُمُ فِي النَّارِ^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا نُصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَوْطِنٍ نَصَرَهُ يَوْمَ أَحُدٍ، فَأُنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: بَيْنِي وَبَيْنَ مَنْ يُنْكَرُ كِتَابُ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَالْحَسُّ: الْقَتْلُ، وَلَقَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِأَصْحَابِهِ أَوَّلُ النَّهَارِ حَتَّى قُتِلَ مِنْ أَصْحَابِ الْمُشْرِكِينَ سَبْعَةٌ أَوْ تِسْعَةٌ^(٢). وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّعَاسَ أَمْنَةً فِي غَزَاةِ بَدْرٍ وَأَحُدٍ، وَالنَّعَاسُ فِي الْحَرْبِ وَعِنْدَ الْخَوْفِ دَلِيلٌ عَلَى الْأَمْنِ، وَهُوَ مِنَ اللَّهِ، وَفِي الصَّلَاةِ وَمَجَالِسِ الذِّكْرِ وَالْعِلْمِ مِنَ الشَّيْطَانِ.

وَقَاتَلَتِ الْمَلَائِكَةُ يَوْمَ أَحُدٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَفِي «الصَّحِيحِينَ»: عَنْ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحُدٍ وَمَعَهُ رَجُلَانِ يُقَاتِلَانِ عَنْهُ، عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بَيْضُ كَأَشَدِّ الْقِتَالِ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ^(٣).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِنَحْوِهِ كِتَابُ الْمَغَازِي بَابُ غَزْوَةِ أَحُدِ ٥/ ١٢٠ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ.

(٢) ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٢/ ٢٩٦ وَقَالَ عَنْهُ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَخْرُجْهُ وَوَاقَقَهُ الذَّهَبِيُّ عَلَى ذَلِكَ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ كِتَابُ الْمَغَازِي بَابُ: «إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشِلَا وَاللَّهُ وَلِيهِمَا» ٥/ ١٢٤.

وفى «صحيح مسلم»: أنه ﷺ، أُفِرِدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا رَهَقُوهُ، قَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا، وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ» فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهَقُوهُ، فَقَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا، وَلَهُ الْجَنَّةُ»، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ «فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا»^(١) وهذا يروى على وجهين: بسكون الفاء ونصب «أصحابنا» على المفعولية، وفتح الفاء رفع «أصحابنا» على الفاعلية.

ووجه النصب: أن الأنصار لما خرجوا للقتال واحداً بعد واحد حتى قُتِلُوا، ولم يخرج القرشيان، قال ذلك، أى: ما أنصفت قريش الأنصار.

ووجه الرفع: أن يكون المراد بالأصحاب، الذين فروا عن رسول الله ﷺ حتى أُفِرِدَ فِي النِّفْرِ الْقَلِيلِ، فَقُتِلُوا واحداً بعد واحد، فلم يُنْصَفُوا رسول الله ﷺ وَمَنْ ثَبِتَ مَعَهُ.

وفى «صحيح ابن حبان» عن عائشة، قالت: قال أبو بكر الصديق: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ، انصرفَ النَّاسُ كُلُّهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَنتُ أَوَّلَ مَنْ فَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَأَيْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلًا يُقَاتِلُ عَنْهُ وَيَحْمِيهِ، قُلْتُ: كُنْ طَلْحَةَ فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، كُنْ طَلْحَةَ فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي. فَلَمْ أَنْشَبْ، أَنْ أَدْرَكَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَإِذَا هُوَ يَشْتَدُّ كَأَنَّهُ طَيْرٌ حَتَّى لَحَقَنِي، فَدَفَعْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا طَلْحَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ صَرِيحاً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دُونَكُمْ أَخَاكُمْ فَقَدْ أَوْجَبَ»، وَقَدْ رُمِيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي جَبِينِهِ، وَرَوَى فِي وَجَّتِهِ حَتَّى غَابَتْ حَلَقَةٌ مِنْ حَلَقِ الْمَغْفَرِ فِي وَجَّتِهِ، فَذَهَبَتْ لِأَنْزِعَهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ يَا أَبَا بَكْرٍ إِلَّا تَرَكْتَنِي؟ قَالَ: فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ السَّهْمَ بِفِيهِ، فَجَعَلَ يُنْضِضُهُ كَرَاهَةً أَنْ يُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَلَّ السَّهْمَ بِفِيهِ، فَندرتُ نِيَّةُ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: ثُمَّ ذَهَبَتْ لِأَخَذِ الْآخَرِ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ يَا أَبَا بَكْرٍ، إِلَّا تَرَكْتَنِي؟ قَالَ: فَأَخَذَهُ، فَجَعَلَ يُنْضِضُهُ حَتَّى اسْتَلَّهُ، فَندرتُ نِيَّةُ أَبِي عُبَيْدَةَ الْآخَرَى، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دُونَكُمْ أَخَاكُمْ فَقَدْ أَوْجَبَ»، قَالَ: فاقبلنا عَلَى

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد باب غزوة أحد ١٤١٥/٣ ح ١٧٨٩ من حديث أنس.

طلحة نعالجه، وقد أصابته بضعة عشر ضربه (١).

وفى « مغازى الأموى »: أن المشركين صعدوا على الجبل، فقال رسول الله ﷺ لسعد: « اجنبهم » يقول: ارددهم . فقال: كيف اجنبهم وحدى ؟ فقال: ذلك ثلاثاً، فأخذ سعد سهماً من كِنانته، فرمى به رجلاً فقتله، قال: ثم أخذت سهمى أعرفه، فرميت به آخر فقتلته، ثم أخذته أعرفه، فرميت به آخر فقتلته، فهبطوا من مكانهم، فقلت: هذا سهم مبارك، فجعلته فى كِنانتى، فكان عند سعد حتى مات، ثم كان عند بنيه .

وفى « الصحيحين » عن أبى حازم، أنه سئل عن جرح رسول الله ﷺ، فقال: «والله إني لأعرف من كان يغسل جرح رسول الله ﷺ، ومن كان يسكب الماء، وبما دوى، كانت فاطمة ابنته تغسله، وعلى بن أبى طالب يسكب الماء بالمجن، فلما رأت فاطمة أن الماء لا يزيد الدم إلا كثرة، أخذت قطعة من حصير، فأحرقتها فأنصفتها فاستمسك الدم» (٢).

وفى « الصحيح »: أنه كسرت رباعيته، وشج فى رأسه، فجعل يسأل الدم عنه، ويقول: « كيف يفلح قوم شجوا وجه نبيهم، وكسروا رباعيته، وهو يدعوهم » فأنزل الله عز وجل: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ (٣).

ولما انهزم الناس، لم ينهزم أنس بن النضر . وقال: اللهم أنى أعترد إليك مما صنع هؤلاء، يعنى المسلمين، وأبرأ إليك مما صنع هؤلاء، يعنى المشركين، ثم تقدم، فلقيه سعد بن معاذ، فقال: أين يا أبا عمر ؟ فقال أنس: واهما لريح الجنة يا سعد، إني أجدته دون أحد، ثم مضى، فقاتل القوم حتى قتل، فما عرف حتى عرفته أخته بِنانه، وبه بضع وثمانون، ما بين طعنة برمح وضربة بسيف، ورمية بسهم (٤).

(١) ضعيف. رواه ابن حبان (٦٩٨٠ - إحصان) والبخاري (١٧٩١) وفى سنده إسحاق بن يحيى بن طلحة وهو متروك كما قال الهيثمى فى «المجمع» (١١٢/٦).

(٢) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب غزوة أحد ١٤١٦/٣ ح رقم ١٧٩٠ من حديث أبى حازم.

(٣) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب غزوة أحد ١٤١٧/٣ ح رقم ١٧٩١ من حديث أنس. والآية من سورة آل

عمران رقم: ١٢٨.

(٤) رواه مسلم كتاب الإمارة باب ثبوت الجنة للشهيد ١٥١٢/٣ ح رقم ١٩٠٣ من حديث أنس.

وانهزم المشركون أول النهار كما تقدم، فصرخ فيهم إبليس ! أى عباد الله، أخزاكم الله، فارجعوا من الهزيمة، فاجتلدوا .

ونظر حذيفة إلى أبيه، والمسلمون قتله، وهم يظنونهم من المشركين، فقال: أى عباد الله ! أبى، فلم يفهموا قوله حتى قتلوه، فقال: يغفر الله لكم، فأراد رسول الله ﷺ أن يديه، فقال: قد تصدقت بديته على المسلمين، فزاد ذلك حذيفة خيراً عند النبي ﷺ (١) .

وقال زيد بن ثابت، بعثني رسول الله ﷺ يوم أحد اطلب سعد بن الربيع، فقال لى: « إن رأيته فأقرئه مني السلام، وقُلْ له: يقول لك رسول الله ﷺ: كيف تجدك؟ قال: فجعلت أطوف بين القتلى، فأتيته، وهو بأخر رمق، وفيه سبعون ضربة، ما بين طعنة برمح، وضربة بسيف ورمية بسهم، فقلت: يا سعد، إن رسول الله ﷺ يقرأ عليك السلام، ويقول لك: أخبرني كيف تجدك؟ فقال: وعلى رسول الله ﷺ السلام، قل له: يا رسول الله، أجد ریح الجنة، وقل لقومي الأنصار: لا عذر لكم عند الله إن خُصص إلى رسول الله ﷺ، وفيكم عين تطرف، وفاضت نفسه من وقته (٢) .

ومر رجل من المهاجرين برجل من الأنصار، وهو يتشحط في دمه، فقال: يا فلان ! أشعرت أن محمداً قد قُتل ؟ فقال الأنصارى: إن كان محمد قد قُتل، فقد بلغ، فقاتلوا عن دينكم، فنزل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٤] الآية (٣) .

وقال عبد الله بن عمرو بن حرام: رأيت في النوم قبل أحد، مبشراً بن عبد المنذر يقول لى: أنت قادم علينا في أيام، فقلت: وأين أنت ؟ فقال: في الجنة نسرح فيها كيف نشاء، قلت له: ألم تقتل يوم بدر ؟ قال: بلى، ثم أحييت، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: « هَذِهِ الشَّهَادَةُ يَا أَبَا جَابِرٍ » .

وقال خيثمة أبو سعد، وكان ابنه استشهد مع رسول الله ﷺ يوم بدر: لقد أخطأتني وقعة بدر، وكنت والله عليها حريصاً، حتى ساهمت ابني في الخروج،

(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب قوله تعالى «إذا هممت طائفتان منكم أن تفشلا» ١٢٥/٥ .

(٢) رواه ابن جرير الطبرى فى تاريخه ٥٧٦/١ .

(٣) رواه ابن هشام فى السيرة ٥٧/٣ .

فخرج سهمه، فَرَزَقَ الشَّهَادَةَ، وقد رَأَيْتُ الْبَارِحَةَ ابْنِي فِي النُّومِ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ يَسْرَحُ فِي ثَمَارِ الْجَنَّةِ وَأَنْهَارِهَا، وَيَقُولُ: الْحَقُّ بِنَا تُرَافِقُنَا فِي الْجَنَّةِ، فَقَدْ وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا، وَقَدْ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصْبَحْتُ مُشْتَقًا إِلَى مُرَافَقَتِهِ فِي الْجَنَّةِ، وَقَدْ كَبَّرْتَ سِنِّي، وَرَقَّ عَظْمِي، وَأَحْبَبْتَ لِقَاءَ رَبِّي، فَادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَرْزُقَنِي الشَّهَادَةَ، وَمُرَافَقَةَ سَعْدٍ فِي الْجَنَّةِ، فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَتَلَ بِأَحَدٍ شَهِيدًا .

وقال عبد الله بن جَحْشٍ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْسِمُ عَلَيْكَ أَنْ أَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا، فَيَقْتُلُونِي، ثُمَّ يَبْقُرُوا بَطْنِي، وَيَجْدَعُوا أَنْفِي، وَأَذْنِي، ثُمَّ تَسْأَلْنِي: فِيمَ ذَلِكَ، فَأَقُولُ فِيكَ ^(١) .

وَكَانَ عَمْرُو بْنُ الْجَمُوحِ أَعْرَجَ شَدِيدَ الْعَرَجِ، وَكَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ بَنِينَ شَبَابَ، يَغْزُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا، فَلَمَّا تَوَجَّهَ إِلَى أَحُدَ، أَرَادَ أَنْ يَتَوَجَّهَ مَعَهُ، فَقَالَ لَهُ بَنُوهُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لَكَ رَخْصَةً، فَلَوْ قَعَدْتَ وَنَحْنُ نَكْفِيكَ، وَقَدْ وَضَعَ اللَّهُ عَنْكَ الْجِهَادَ، فَاتَى عَمْرُو بْنُ الْجَمُوحِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ بَنِي هَؤُلَاءِ يَمْنَعُونِي أَنْ أَخْرُجَ مَعَكَ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أُسْتَشْهَدَ فَاطًا بِعَرَجَتِي هَذِهِ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَمَّا أَنْتَ وَفَقَدْ وَضَعَ اللَّهُ عَنْكَ الْجِهَادَ » وَقَالَ لَبْنِيهِ: « وَمَا عَلَيْكُمْ أَنْ تَدْعُوهُ، لَعَلَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَرْزُقَهُ الشَّهَادَةَ » ^(٢)، فَخَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَتَلَ يَوْمَ أَحُدٍ شَهِيدًا .

وَانْتَهَى أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ فِي رِجَالٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَقَدْ أَلْقَوْا بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ: مَا يُجْلِسُكُمْ ؟ فَقَالُوا: قُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: فَمَا تَصْنَعُونَ بِالْحَيَاةِ بَعْدَهُ ؟ فَقَوْمُوا فَمُوتُوا عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْقَوْمُ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ^(٣) .

وَأَقْبَلَ أَبِي بْنُ خَلْفٍ عَدُوُّ اللَّهِ، وَهُوَ مُقَنَّعٌ فِي الْحَدِيدِ، يَقُولُ: لَا نَجُوتُ إِنْ نَجَا مُحَمَّدٌ، وَكَانَ حَلَفَ بِمَكَّةَ أَنْ يَقْتُلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَقْبَلَهُ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، فَقَتَلَ مُصْعَبٌ، وَأَبْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَرْقُوتَ أَبِي بْنِ خَلْفٍ مِنْ فُرْجَةٍ بَيْنَ سَابِغَةِ الدَّرْعِ

(١) مرسل. رواه الحاكم (٣/ ٢٠٠) وقال عنه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين لولا إرسال فيه وقال الذهبي مرسل صحيح.

(٢) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ٣/ ٤٦ .

(٣) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ٣/ ٥٣ .

والبَيْضَةِ، فطعننه بِحَرْبَتِهِ، فَوَقَعَ عَنْ فَرَسِهِ، فاحتمله أصحابه، وهو يخور خوار الثَّورَ، فَقَالُوا: مَا أَجْزَعَكَ؟ إِنَّمَا هُوَ خَدَشٌ، فذكر لهم قول النبي ﷺ: «بل أنا أقتله إن شاء الله تعالى» فمات برابغ (١).

قال ابن عمر: إني لأسيرُ ببطْنِ رَابِغٍ بعد هُوًى من الليل، إذا نارٌ تَأَجَّجُ لِي، فيمتمُّها، وإذا رجل يخرج منها في سُلْسَلَةٍ يجتذبُها يصيحُ العطش، وإذا رجلٌ يقول: لَا تَسْقِهْ هَذَا قَنِيلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، هَذَا أَبِي بَنُ خَلْفٍ (٢).

وقال نافعُ بنُ جبير: سمعتُ رجلاً من المهاجرين يقول: شَهِدْتُ أَحَدًا، فنطرتُ إلى النَّبْلِ يَأْتِي مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطَهَا، كُلُّ ذَلِكَ يُصْرَفُ عَنْهُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بنَ شَهَابِ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ يَوْمَئِذٍ، دُلُّونِي عَلَى مُحَمَّدٍ، لَا نَجُوتُ إِلَّا نَجَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ مَا مَعَهُ أَحَدٌ، ثُمَّ جَاوَزَهُ، فَعَاتَبَهُ فِي ذَلِكَ صَفْوَانٌ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُهُ، أَحْلَفُ بِاللَّهِ، إِنَّهُ مِنَّا مَمْنُوعٌ، فَخَرَجْنَا أَرْبَعَةً، فَتَعَاهَدْنَا، وَتَعَاقدْنَا عَلَى قَتْلِهِ، فَلَمْ نَخْلُصْ إِلَى ذَلِكَ.

ولما مَصَّ مَالِكُ أَبُو أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ جَرَحَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَنْقَاهُ، قَالَ لَهُ: «مُجِّهٌ» قَالَ: وَاللَّهِ لَا أُمَجِّهُ إِلَّا بَدَأَ ثُمَّ أَدْبَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا».

قَالَ الزُّهْرِيُّ، وَعَاصِمُ بْنُ عَمْرِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَبَانَ وَغَيْرُهُمْ: كَانَ يَوْمَ أَحَدٍ يَوْمَ بَلَاءٍ وَتَمْحِصٍ، اخْتَبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَظْهَرَ بِهِ الْمُنَافِقِينَ مِمَّنْ كَانَ يُظْهَرُ الْإِسْلَامَ بِلِسَانِهِ، وَهُوَ مُسْتَخْفٍ بِالْكَفْرِ، فَأَكْرَمَ اللَّهُ فِيهِ مَنْ أَرَادَ كِرَامَتَهُ بِالشَّهَادَةِ مِنْ أَهْلِ وَلَايَتِهِ، فَكَانَ مِمَّا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي يَوْمٍ أَحَدُ سِتُونَ آيَةً مِنْ آلِ عِمْرَانَ، أُولَئِكَ: ﴿وَإِذْ عَدُوَّتُ مِنْ أَهْلِكَ تَبَوَّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [سورة الاعراف: ١٢١] إِلَى آخِرِ الْقِصَّةِ.



(١) ذكره ابن هشام في السيرة ٤٧/٣ وعزاه إلى ابن إسحاق.

(٢) ذكره الواقدي في المغازي ٢٥٢/١.

فصل

فيما اشتملت عليه هذه الغزاة من الأحكام والفقه

منها: أن الجهاد يلزم الشروع فيه، حتى إن مَنْ لَبَسَ لَأَمَّتَهُ وَشَرَعَ فِي أَسْبَابِهِ، وَتَأَهَّبَ لِلْخُرُوجِ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنِ الْخُرُوجِ حَتَّى يُقَاتِلَ عَدُوَّهُ .

ومنها: أنه لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا طَرَقَهُمْ عَدُوُّهُمْ فِي دِيَارِهِمْ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ، بَلْ يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَلْزَمُوا دِيَارَهُمْ، وَيُقَاتِلُوهُمْ فِيهَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَنْصَرَ لَهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ، كَمَا أَشَارَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ يَوْمَ أَحُدَ .

ومنها: جَوَازُ سُلُوكِ الْإِمَامِ بِالْعَسْكَرِ فِي بَعْضِ أَمْلَاكِ رَعِيَّتِهِ إِذَا صَادَفَ ذَلِكَ طَرِيقَهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْمَالِكُ .

ومنها: أنه لَا يَأْذَنُ لِمَنْ لَا يُطِيقُ الْقِتَالَ مِنَ الصَّبِيَّانِ غَيْرِ الْبَالِغِينَ، بَلْ يَرُدُّهُمْ إِذَا خَرَجُوا، كَمَا رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَ عَمْرٍو مِنْ مَعَهُ .

ومنها: جَوَازُ الْغَزْوِ بِالنِّسَاءِ، وَالِاسْتِعَانَةُ بِهِنَّ فِي الْجِهَادِ .

ومنها: جَوَازُ الْانْغِمَاسِ فِي الْعَدُوِّ، كَمَا انْغَمَسَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ وَغَيْرُهُ .

ومنها: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ صَلَّى بِهِمْ قَاعِدًا، وَصَلُّوا وَرَاءَهُ قَعُودًا، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذِهِ الْغَزْوَةِ، وَاسْتَمَرَّتْ عَلَى ذَلِكَ سُنَّتُهُ إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ

ومنها: جَوَازُ دَعَاءِ الرَّجُلِ أَنْ يُقْتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَتَمْنِيهِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ تَمْنَى الْمَوْتِ عَنْهُ، كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ: اللَّهُمَّ لَقِّنِي مِنَ الْمَشْرِكِينَ رَجُلًا عَظِيمًا كَفَرَهُ، شَدِيدًا حَرْدَهُ، فَأَقَاتِلْهُ، فَيَقْتُلَنِي فِيكَ، وَيَسْلُبَنِي، ثُمَّ يَجْدَعُ أَنْفِي وَأُذُنِي، فَإِذَا لَقِيتُكَ، فَقُلْتَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، فِيمَ جُدِعْتَ؟ قُلْتَ: فِيكَ يَا رَبِّ .

ومنها: أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، لِقَوْلِهِ ﷺ فِي قُرْمَانَ الَّذِي أَبْلَى يَوْمَ أَحُدَ بَلَاءً شَدِيدًا، فَلَمَّا اشْتَدَّتْ بِهِ الْجِرَاحُ، نَحَرَ نَفْسَهُ، فَقَالَ ﷺ: «هُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» (١) .

ومنها: أَنَّ السُّنَّةَ فِي الشَّهِيدِ أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ (٢)، وَلَا يُكْفَنُ فِي غَيْرِ

(١) رواه البحارى كتاب المغازى باب غزوة خيبر ١٦٨/٥ منه حديث سهل بن سعد .

(٢) ذكر هذا الرأى ابن حجر فى فتح البارى ٣/ ٢٥٠ أثناء تعليقه على الحديث ١٣٤٤ .

ثيابه، بل يُدفن فيها بدمه وكُلومه^(١)، إلا أن يُسَلِّبها، فيكفن في غيرها .

ومنها: أنه إذا كان جنباً، غُسلَ كما غُسلَتِ الملائكةُ حنظلَةَ بن أبي عامر .

ومنها: أن السنة في الشهداء أن يُدفنوا في مصارعهم، ولا يُنقلوا إلى مكان آخر، فإن قوماً من الصحابة نقلوا قتلاهم إلى المدينة، فنَادَى منادى رسولَ اللَّهِ ﷺ بالأمرِ بِرَدِّ القتلى إلى مصارعهم، قال جابر: بينا أنا في النَّظَّارَةِ، إذ جاءت عَمَّتِي بِأَبِي وَخَالِي عَادِلَتُهُمَا عَلَى نَاضِحٍ، فدخلتُ بهما المدينة، لِنَدْفِنَهُمَا فِي مَقَابِرِنَا، وجاء رجل يُنادى: أَلَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَرْجِعُوا بِالْقَتْلَى، فَتَدْفِنُوها فِي مَصَارِعِهَا حَيْثُ قُتِلَتْ . قال: فرجعنا بِهِمَا، فدَفَنَاهُمَا فِي الْقَتْلَى حَيْثُ قُتِلَا، فبينما أنا فِي خِلافةِ معاويةَ ابنِ أَبِي سُفْيَانَ، إِذَا جَاءَنِي رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا جَابِرُ ! وَاللَّهِ لَقَدْ أَثَارَ أَبَاكَ عُمَالُ مَعَاوِيَةَ فِدَا، فَخَرَجَ طَائِفَةٌ مِنْهُ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ، فوجدتهُ عَلَى النَحْوِ الَّذِي تَرَكْتُهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْهُ شَيْءٌ . قال: فَوَارَيْتُهُ، فَصَارَتْ سُنَّةً فِي الشَّهَدَاءِ أَنْ يُدْفَنُوا فِي مَصَارِعِهِمْ^(٢) .

ومنها: جوازُ دفنِ الرجلينِ أو الثلاثةِ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُدْفِنُ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي الْقَبْرِ، وَيَقُولُ: « أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ »، فَإِذَا أَشَارُوا إِلَى رَجُلٍ، قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ^(٣) .

ودفن عبد الله بن عمرو بن حرام، وعمرو بن الجموح ف يقبر واحد، لما كلن بينهما من المحبة فقال: « اذْفَنُوا هَذَيْنِ الْمُتَحَابِّينِ فِي الدُّنْيَا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ »^(٤)، ثُمَّ حُفِرَ عَنْهُمَا بَعْدَ زَمَنِ طَوِيلٍ، وَبَدَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ عَلَى جَرْحِهِ كَمَا وَضَعَهَا حِينَ جُرْحٍ، فَأَمِيطَتْ يَدُهُ عَنْ جَرْحِهِ، فَانْبَعَثَ الدَّمُ، فَرُدَّتْ إِلَى مَكَانِهَا، فَسَكَنَ الدَّمُ .

وقال جبار: رَأَيْتُ أَبِي فِي حُفْرَتِهِ حِينَ حُفِرَ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ نَائِمٌ، وَمَا تَغَيَّرَ مِنْ حَالِهِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ . قِيلَ لَهُ: أَفَرَأَيْتَ أَكْفَانَهُ ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا دُفِنَ فِي غَمْرَةٍ خُمْرٍ وَجْهُهُ، وَعَلَى رِجْلَيْهِ الْحَرْمَلُ، فوجدنا النَّمِرَةَ كَمَا هِيَ، وَالْحَرْمَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى هَيْئَتِهِ، وَبَيْنَ ذَلِكَ

(١) رواه البخارى كتاب الجنائز باب الصلاة على الشهيد ١١٤/٢ من حديث جابر بن عبد الله .

(٢) صحيح رواه الترمذى كتاب الجهاد باب ما جاء فى دفن القتيل فى مقتله ١٨٧/٤ ح رقم ١٧١٧ من حديث

جابر .

(٤) بنحوه ذكره ابن حجر فى الإصابة ٣٤٢/٢ .

(٣) سبق تخريجه .

ست وأربعون سنة (١) .

وقد اختلف الفقهاء فى أمر النبى ﷺ أن يُدفن شهداء أحد فى ثيابهم، هل هو على وجه الاستحباب والأولوية، أو على وجه الوجوب؟ على قولين . الثانى: أظهرهما وهو المعروف عن أبى حنيفة، والأول: هو المعروف عن أصحاب الشافعى وأحمد، فإن قيل: فقد روى يعقوب بن شيبه وغيره بإسناد جيد، أن صفية أرسلت إلى النبى ﷺ ثوبين ليكفن فيهما حمزة، فكفنه فى أحدهما، وكفن فى الآخر رجلاً آخر (٢) . قيل: حمزة، كان الكفار قد سلبوه، ومثلوا به، وبقروا عن بطنه، واستخرجوا كبده، فلذلك كفن فى كفن آخر . وهذا القول فى الضعف نظير قول من قال: يغسل الشهيد، وسنة رسول الله ﷺ أولى بالاتباع .

ومنها: أن شهيد المعركة لا يُصلّى عليه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يُصل على شهداء أحد، ولم يعرف عنه أنه صلى على أحد ممن استشهد معه فى مغازيه، وكذلك خلفاؤه الراشدون، ونوابهم من بعدهم .

فإن قيل: فقد ثبت فى « الصحيحين » من حديث عتبة بن عامر، أن النبى ﷺ خرج يوماً، فصلّى على أهل أحد صلواته على الميت، ثم انصرف إلى المنبر (٣) . وقال ابن عباس: « صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد (٤) » .

قيل: أما صلواته عليهم، فكانت بعدل ثمان سنين من قتلهم قرب موته، كالمودع لهم، ويشبه هذا خروجه إلى البقيع قبل موته، يستغفر لهم كالمودع للأحياء والأموات، فهذه كانت توديعاً منه لهم، لا أنها سنة الصلاة على الميت، ولو كان ذلك كذلك، لم يؤخرها ثمان سنين، لا سيما عند من يقول: لا يُصلّى على القبر، أو يُصلّى عليه إلى شهر .

ومنها: أن من عذره الله فى التخلف عن الجهاد لمرض أو عرج، يجوز له الخروج

(١) المصدر السابق .

(٢) صحيح . رواه أحمد فى المسند ١٦٥/١ بنحوه .

(٣) البخارى كتاب الجنائز باب الصلاة على الشهيد ١١٤/٢ ومسلم كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا محمد ﷺ ١٧٩٥/٤ ح رقم ٢٢٩٦ .

(٤) رواه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب الجنائز باب من زعم أن النبى ﷺ صلى على شهداء أحد ١٢/٤ وقال: لا أحفظه إلا من حديث أبى بكر بن عياش عن زيد بن أبى زياد وكانا غير حافظين .

إليه، وإن لم يجب عليه، كما خرج عمرو بن الجموح، وهو أعرج .

ومنها: أن المسلمين إذا قتلوا واحداً منهم في الجهاد يظنونه كافراً، فعلى الإمام دية من بيت المال، لأن رسول الله ﷺ أراد أن يدى اليمان أبا حذيفة، فامتنع حذيفة من أخذ الدية؛ وتصدق بها على المسلمين .



فصل

في ذكر بعض الحكم والغايات المحموده

التي كانت في وقعة أحد

وقد أشار الله - سبحانه وتعالى - إلى أمهاتها وأصولها في سورة (آل عمران) حيث افتتح القصة بقوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، إلى تمام ستين آية .

فمنها: تعريفهم سوء عاقبة المعصية، والفشل، والتنازع، وأن الذي أصابهم إنما هو بشؤم ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تحَسُونَهُمْ بِأَذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تَحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يَرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يَرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢] .

فلما ذاقوا عاقبة معصيتهم للرسول، وتنازعهم، وفشلهم، كانوا بعد ذلك أشد حذراً وبقظة، وتحزراً من أسباب الخذلان .

ومنها: أن حكمة الله وسنته في رُسله، وأتباعهم، جرت بأن يدالوا مرةً، ويدال عليهم أخرى، لكن تكون لهم العاقبة، فإنهم لو انتصروا دائماً، دخل معهم المؤمنون وغيرهم، ولم يتميز الصادق من غيره، ولو انتصر عليهم دائماً، لم يحصل المقصود من البعثة والرسالة، فاقتضت حكمة الله أن جمع لهم بين الأمرين ليميز من يتبعهم ويطيعهم للحق، وما جاؤوا به ممن يتبعهم على الظهور والغلبة خاصة .

ومنها: أن هذا من أعلام الرسل، كما قال هرقل لأبى سفيان: هل قَاتَلْتُمُوهُ؟ قال: نعم . قال: كَيْفَ الْحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ؟ قال: سِجَالٌ، يُدَالُ عَلَيْنَا الْمَرَّةَ، وَنُدَالُ

عليه الأخرى . قال: كَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى، ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ ^(١) .

ومنها: أن يتميز المؤمنُ الصَّهَادِقُ مِنَ المنافقِ الكاذبِ، فإنَّ المسلمين لما أظهرهم الله على أعدائهم يومَ بدر، وطار لهم الصَّيْتُ، دخل معهم فى الإسلام ظاهراً مَنْ ليس معهم فيه باطناً، فافتضت حِكْمَةُ اللَّهِ عز وجل أن سَبَبَ لعباده مِحْنَةً مَيَّزَتْ بَيْنَ المؤمن والمنافق .

فأطْلَعَ المنافقون رؤوسَهُمْ فى هذه الغزوة، وتكَلَّمُوا بما كانوا يَكْتُمُونَهُ، وظهرت مُخْبَأَتُهُمْ، وعاد تلويحُهُم تصرُّحاً، وانقسم الناسُ إلى كافر، ومؤمن، ومنافق، انقساماً ظاهراً، وعَرَفَ المؤمنون أن لهم عدواً فى نفس دُورهم، وهم معهم لا يُفارقونهم، فاستعدُّوا لهم، وتحرَّزوا منهم . قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [آل عمران: ١٧٩] . أى: ما كان الله ليذركم على ما أنتم عليه من التباسِ المؤمنين بالمنافقين، حتى يميزَ أهلَ الإيمانِ من أهلِ النفاق، كما ميزَهم بالمحنة يومَ أحد، وما كان الله ليطلعكم على الغيب الذى يَمِيزُ به بين هؤلاء وهؤلاء، فإنهم متميِّزون فى غيبه وعلمه، وهو سبحانه يُريد أن يميزَهم تمييزاً مشهوداً، فيقع معلومه الذى هو غيبٌ شهادةً . وقوله: ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ استدراك لما نفاه من إطلاع خلقه على الغيب، سوى الرسل، فإنه يُطلعهم على ما يشاء من غيبه، كما قال: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا . إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧] فحفظكم أنتم وسعادتكم فى الإيمان بالغيب الذى يُطْلَعُ عليه رسله، فإن آمنتم به وأيقنتم، فلکم أعظمُ الأجر والكرامة .

ومنها: استخراجُ عبوديةِ أوليائه وحزبه فى السَّراءِ والضَّراءِ، وفيما يُحِبُّونَ وما يكرهون، وفى حال ظفرهم وظفر أعدائهم بهم، فإذا ثَبَتُوا على الطاعة والعبودية فيما يُحِبُّونَ وما يكرهون، فهم عبيدهُ حقاً، وليسوا كمن يعبد الله على حرف واحد من السَّراءِ والنعمة والعافية .

(١) جزء من حديث رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعو إلى الإسلام ١٣٩٣/٣ ح رقم ١٧٧٣ من حديث ابن عباس .

ومنها: أنه سبحانه لو نصرهم دائماً، وأظفرهم بعدوهم فى كُلِّ موطن، وجعل لهم التَّمَكِينَ والقَهَرَ لأعدائهم أبداً، لطغت نفوسهم، وشمخت وارتفعت، فلو بسط لهم النصرَ والظفرَ، لكانوا فى الحال التى يكونون فيها لو بَسَطَ لهم الرِّزْقَ، فلا يُصْلِحُ عباده إلا السَّراءُ والضَّراءُ، والشَّدةُ والرخاءُ، والقبضُ والبسطُ، فهو المدبِّرُ لأمر عباده كما يليقُ بحكمته، إنه بهم خير بصير .

ومنها: أنه إذا امتحنهم بالغَلَبَةِ، والكَسْرِ، والهزيمة، ذلُّوا وانكسروا، وخضعوا، فاستوجبوا منه العزَّ والنَّصرَ، فإن خلعه النصرُ إنما تكونُ مع ولاية الذلِّ والانكسار، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٣] . وقال: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً ﴾ [التوبة: ٢٥]، فهو - سبحانه - إذا أراد أن يُعزَّ عبده، ويجبره، وينصره، كسره أولاً، ويكونُ جبره له، ونصره على مقدار ذلِّه وانكساره .

ومنها: أنه سبحانه هياً لعباده المؤمنين منازلَ فى دار كرامته، لم تبلُغها أعمالهم، ولم يكونوا بالغيها إلا بالبلاء والمحنة، فقيَّضَ لهم الأسبابَ التى تُوصِلُهُم إليها من ابتلائه وامتحانه، كما وفقهم للأعمال الصالحة التى هى من جملة أسباب وصولهم إليهم .

ومنها: أن النفوسَ تكسِبُ من العافية الدائمة والنصر والغنى طغياناً ورُكوناً إلى العاجلة، وذلك مرض يَعُوقُها عن جِدِّها فى سيرها إلى الله والدارِ الآخرة، فإذا أراد بها ربُّها ومالكُها وراحِمُها كرامته، قيَّضَ لها من الابتلاء والامتحان ما يكون دواءً لذلك المرض العائق عن السير الحثيث إليه، فيكون ذلك البلاء والمحنة بمنزلة الطبيب يسقى العليلَ الدواءَ الكريه، ويقطع منه العروقَ المؤلمة لاستخراج الأدوية منه، ولو تركه، لَغَلَبَتْهُ الأدويةُ حتى يكون فيها هلاكه .

ومنها: أن الشهادة عنده من أعلى مراتب أوليائه، والشهداء هم خواصه والمقربون من عباده، وليس بعد درجة الصَّدِيقِيَّةِ إلا الشهادة، وهو سبحانه يُحب أن يتخذَ من عباده شهداء، تُراقُ دماؤهم فى محبته ومرضاته، ويؤثرونَ رضاه ومحابه

على نفوسهم، ولا سبيلَ إلى نيل هذه الدرجة إلا بتقدير الأسباب المفضية إليها من تسليط العدو .

ومنها: أن الله سبحانه إذا أراد أن يهلك أعداءه ويمحقهم، قيض لهم الأسباب التى يستوجبون بها هلاكهم ومحقهم، ومن أعظمها بعد كفرهم بغيهم، وطغيانهم، ومبالغتهم فى أذى أوليائه، ومحاربتهم، وقتالهم، والتسلط عليهم، فيتمحض بذلك أولياؤه من ذنوبهم وعيوبهم، ويزداد بذلك أعداؤه من أسباب محققهم وهلاكهم، وقد ذكر سبحانه وتعالى ذلك فى قوله: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩ ، ١٤٠]، فجمع لهم فى هذا الخطاب بين تشجيعهم وتقوية نفوسهم، وإحياء عزائمهم وهممهم، وبين حسن التسلية، وذكر الحكم الباهرة التى اقتضت إدالة الكفار عليهم فقال: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، فقد استويتم فى القرح والألم، وتبايتم فى الرجاء والثواب، كما قال: ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، فما بالكم تهنون وتضعفون عند القرح والألم، فقد أصابهم ذلك فى سبيل الشيطان، وأنتم أصبتم فى سبيلى وابتغاء مرضاتى .

ثم أخبر أنه يداول أيام هذه الحياة الدنيا بين الناس، وأنها عرضٌ حاضِرٌ يقسمها دُولاً بين أوليائه وأعدائه بخلاف الآخرة، فإن عزها ونصرها ورجاءها خالصٌ للذين آمنوا .

ثم ذكر حكمة أخرى، وهى أن يتميز المؤمنون من المنافقين، فيعلمهم علمَ رؤية ومشاهدة بعد أن كانوا معلومين فى غيبه، وذلك العلم الغيبى لا يترتب عليه ثواب ولا عقاب، وإنما يترتب الثواب والعقاب على المعلوم إذا صار مشاهداً واقعاً فى الحس .

ثم ذكر حكمة أخرى، وهى اتخاذُه سبحانه منهم شهداء، فإنه يحبُّ الشهداء من عباده، وقد أهدَّ لهم أعلى المنازل وأفضلها، وقد اتخذهم لنفسه، فلا بدَّ أن يُنيلهم درجة الشهادة . وقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، تنبيه لطيفٌ

الموقع جدا على كراهته وبغضه للمنافقين الذين انخدَلُوا عن نبيه يومَ أحد، فلم يشهدوه، ولم يَتَّخِذْ مِنْهُمْ شُهَدَاءَ، لأنه لم يُحِبَّهُمْ، فَأَرْكَسَهُمْ، وَرَدَّهُمْ لِيَحْرِمَهُمْ ما خص به المؤمنين في ذلك اليوم، وما أعطاهُ من استُشْهِدَ مِنْهُمْ، فثبط هؤلاء الظالمين عن الأسباب التي وفق لها أوليائه وحزبه .

ثم ذكر حكمة أخرى فيما أصابهم ذلك اليوم، وهو تمحيص الذين آمنوا، وهو تنقيتهم وتخليصهم من الذنوب، ومن آفات النفوس، وأيضاً فإنه خلَّصهم ومَحَصَّهُمْ من المنافقين، فَتَمَيَّزُوا مِنْهُمْ، فحصل لهم تمحيصان: تمحيص من نفوسهم، وتمحيص من كان يُظْهَرُ أَنَّهُ مِنْهُمْ، وهو عدوهم .

ثم ذكر حكمة أخرى، وهي محقُّ الكفارين بطغيانهم، وبغيهم، وعدوانهم، ثم أنكر عليهم حُسابانهم، وظنَّهم أن يدخلوا الجنة بدون الجهاد في سبيله، والصبر على أذى أعدائه، وإن هذا ممتنع بحيث يُنْكَرُ على من ظنه وحسبه . فقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، أى ولما يَقَعُ ذَلِكَ مِنْكُمْ، فيعلمه، فإنه لو وقع، لعلمه، فجازاكم عليه بالجنة، فيكون الجزاء على الواقع المعلوم، لا على مجرد العلم، فإن الله لا يجزى العبدَ على مجرد علمه فيه دون أن يقع معلومه، ثم وبَّخهم على هزيمتهم من أمر كانوا يتمنونه ويودُّون لقاءه فقال: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] .

قال ابن عباس: ولما أخبرهم الله تعالى على لسان نبيه بما فعل بشهداء بدر من الكرامة، رغبوا في الشهادة، فتمنوا قتالاً يستشهدون فيه، فيلحقون إخوانهم، فأراهم الله ذلك يوم أحد، وسبَّه لهم، فلم يَلْبَثُوا أَنْ انهزموا إلا من شاء الله منهم، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ .

ومنها: أن وقعة أحد كانت مُقَدِّمَةً وإرهاصاً بين يدي موت رسول الله ﷺ، فثبَّتَهُمْ، ووبَّخَهُمْ على إنقلابهم على أعقابهم أن مات رسول الله ﷺ، أو قُتِلَ، بل الواجبُ له عليهم أن يثبتوا على دينه وتوحيده ويموتوا عليه، أو يُقْتَلُوا، فإنهم إنما يعبدون ربَّ محمد، وهو حيٌّ لا يموت، فلو مات محمد أو قُتِلَ، لا ينبغي لهم أن

يَصْرِفَهُمْ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وما جاء به، فكلُّ نفسٍ ذائِقَةُ الموت، وما بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ لِيَخْلُدَ لَا هُوَ وَلَا هُمْ، بل لِيَمُوتُوا عَلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّوْحِيدِ، فإنَّ الموتَ لَا بُدَّ مِنْهُ، سواءَ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ بَقِيَ، ولهذا وَيَبْخُهُمْ عَلَى رَجُوعٍ مِنْ رَجَعِ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ لما صَرَخَ الشَّيْطَانُ: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ، فقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، والشَّاكِرُونَ: هم الذين عرفوا قدر النعمة، فثبتوا عليها حتى ماتوا أَوْ قُتِلُوا، فظهر أثرُ هذا الْعِتَابِ، وحكمُ هذا الخطاب يومَ ماتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وارتدَّ من ارتدَّ عَلَى عَقْبِهِ، وثبت الشَّاكِرُونَ عَلَى دِينِهِمْ، فنصرهم الله وأعزَّهُمْ وظفرهم بأعدائهم، وجعل العاقبةَ لَهُمْ، ثم أخبر سبحانه أَنه جعل لكل نفس أَجلاً لَا بُدَّ أَنْ تَسْتَوِيَهُ، ثم تلحقَ بِهِ، فَيَرِدُ النَّاسُ كُلُّهُمْ حَوْضَ الْمَنَآيَا مَوْرِدًا وَاحِدًا، وَإِنْ تَنَوَّعتْ أسبابه، ويصدرونَ عَنْ مَوْقفِ الْقِيَامَةِ مَصَادِرَ شَتَّى، ففريقٌ فى الْجَنَّةِ وفريقٌ فى السَّعِيرِ، ثم أخبر سبحانه أَن جماعةً كَثِيرَةً مِنْ أَنْبِيَائِهِ قُتِلُوا وَقُتِلَ مَعَهُمْ أَتْبَاعٌ لَهُمْ كَثِيرُونَ، فما وَهَنَ مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ لِمَا أَصَابَهُمْ فى سَبِيلِهِ، وما ضَعُفُوا، وما اسْتَكَانُوا، وما وَهِنُوا عِنْدَ الْقَتْلِ، ولا ضَعُفُوا، ولا اسْتَكَانُوا، بل تَلَقَّوْا الشَّهَادَةَ بِالْقُوَّةِ، والعَزِيمَةِ، والإِقْدَامِ، فلم يُسْتَشْهِدُوا مُدْبِرِينَ مُسْتَكِنِينَ أَذْلَةً، بل اسْتَشْهِدُوا أَعْزَةً كِرَامًا مُقْبِلِينَ غَيْرَ مُدْبِرِينَ، والصَّحِيحُ: أَنَّ الْآيَةَ تَنَاولَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا .

ثم أخبر سبحانه عما استنصرت به الأنبياء وأمرهم عَلَى قومهم مِنْ اعترافهم وتوبتهم واستغفارهم وسؤالهم رَبَّهُمْ، أَنَّ يُثَبِّتَ أَقْدَامَهُمْ، وَأَن يَنْصُرَهُمْ عَلَى أَعْدَائِهِمْ فقال: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ . فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٧، ١٤٨] . لما علم الْقَوْمُ أَنَّ الْعَدُوَّ إِنَّمَا يَدَّالُ عَلَيْهِمْ بِذُنُوبِهِمْ، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ إِنَّمَا يَسْتَرْلِيهِمْ وَيَهْزِمُهُمْ بِهَا، وَأَنَّهَا نَوْعَانِ: تَقْصِيرٌ فى حَقِّ أَوْ تَجَاوُزٌ لِحُدِّ، وَأَنَّ النُّصْرَةَ مَنْوُطَةٌ بِالطَّاعَةِ، قَالُوا: رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فى أَمْرِنَا، ثُمَّ عَلِمُوا أَنَّ رَبَّهُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِنْ لَمْ يُثَبِّتْ أَقْدَامَهُمْ وَيَنْصُرَهُمْ، لَمْ يَقْدِرُوا هُمْ عَلَى ثَبَاتِ أَقْدَامِ أَنْفُسِهِمْ، وَنَصْرِهَا عَلَى أَعْدَائِهِمْ، فَسألوه مَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ بِيَدِهِ دُونُهُمْ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُثَبِّتْ

أقدامهم وينصرهم لم يثبتوا ولم ينتصروا، فَوَفَّوْا الْمُقَامَيْنِ حَقَّهُمَا: مقامَ المقتضى، وهو التوحيد والالتجاء إليه سبحانه، ومقامَ إزالةِ المانع من النصر، وهو الذنوبُ والإسرافُ، ثم حذرهم سبحانه من طاعةِ عدوِّهم، وأخبر أنَّهم إن أطاعوهم خَسِرُوا الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ، وفي ذلك تعريضٌ بالمنافقين الذين أطاعوا المشركين لما انتصروا وظفروا يومَ أحد .

ثم أخبر سبحانه أنه مولى المؤمنين، وهو خير الناصرين، فمن والاه فهو المنصور ثم أخبرهم أنه سيُلْقَى في قلوب أعدائهم الرعب الذي يمنعهم من الهُجُومِ عليهم، والإقدام على حربهم، وأنَّه يُؤَيِّدُ حَزْبَهُ بجندٍ من الرعب ينتصرون به على أعدائهم، وذلك الرعبُ بسبب ما في قلوبهم من الشرك بالله، وعلى قدرِ الشركِ يكون الرعبُ فالمشركُ بالله أشدُّ شيءَ خوفاً ورُعْباً، والذين آمنوا ولم يَلْبِسُوا إيمانَهُم بالشركِ، لهم الأَمْنُ والهُدَى والفلاحُ، والمشركُ له الخوفُ والضلالُ والشقاءُ .

ثم أخبرهم أنه صَدَقَهُمْ وَعَدَهُ في نُصْرَتِهِم على عدوهم، وهو الصادقُ الوعد، وأنهم لو استمروا على الطاعة، ولزوم أمر الرسول لاستمرت نُصْرَتُهُم، ولكن انخلعوا عن الطاعة، وفارقوا مركزهم، فانخلعوا عن عصمة الطاعة، ففارقتهم النصرَةُ، فصرفهم عن عدوهم عقوبةً وابتلاءً، وتعريفاً لهم بسوء عواقب المعصية، وحُسنِ عاقبة الطاعة .

ثم أخبر أنه عَفَاَ بعد ذلك كُلَّهُ، وأنه ذو فضلٍ على عباده المؤمنين . قيل للحسن: كيف يعفو عنهم، وقد سَلَّطَ عليهم أعداءَهُم حتى قَتَلُوا منهم من قتلوا، ومثَّلُوا بهم، ونالوا منهم ما نالوه ؟ فقال: لولا عَفْوُهُ عنهم، لاستأصلَهُم، ولكن بعفوهِ عنهم دَفَعَ عنهم عدوَّهُم بعد أن كانوا مُجْمَعِينَ على استئصالهم .

ثم ذكَّرَهُم بحالهم وقتَ الفرارِ مُصْعِدِينَ، أى جادِّين في الهربِ والذهابِ في الأرضِ، أو صاعدين في الجبلِ لا يَلْوُونَ على أحدٍ من نبيهم ولا أصحابهم، والرسولُ يدعوهم في أخراهم: إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، فأتابهم بهذا الهرب والفرارِ، غَمًّا بعدَ غَمٍّ: غَمُّ الهزيمة والكسرة، وغَمٌّ صرخَةِ الشيطانِ فيهم بأن محمداً قد قتل .

وقيل: جازاكم غمًا بما غمتم رسولَكم بفراركم عنه، وأسلمتموه إلى عدوِّه، فالغمُّ الذي حصل لكم جزاءً على الغمِّ الذي أوقعتموه بنبيه، والقول الأول أظهر لوجوه:

أحدها: أن قوله: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣] تنبيهٌ على حكمة هذا الغم بعد الغمِّ، وهو أن يُنسيهم الحزن على ما فاتهم من الظفر، وعلى ما أصابهم من الهزيمة والجراح، فنسوا بذلك السبب، وهذا إنما يحصل بالغمِّ الذي يعقبه غم آخر.

الثاني: أنه مطابق للواقع، فإنه حصلَ لهم غمُّ فوات الغنيمة، ثم أعقبه غمُّ الهزيمة، ثم غمُّ الجراح التي أصابتهم، ثم غمُّ القتل، ثم غمُّ سماعهم أن رسولَ الله ﷺ قد قُتِلَ، ثم غمُّ ظهور أعدائهم على الجبل فوقهم، وليس المراد غمَّين اثنين خاصة، بل غمًا متتابعًا لتمام الابتلاء والامتحان.

الثالث: أن قوله: « بغم »، من تمام الثواب، لا أنه سببُ جزاء الثواب، والمعنى: أثابكم غمًا متصلًا بغم، جزاءً على ما وقع منهم من الهروب وإسلامهم نبيهم ﷺ وأصحابه، وترك استجابتهم له وهو يدعوهم، ومخالفتهم له في لزوم مركزهم، وتنازعهم في الأمر، وفشلهم، وكلُّ واحد من هذه الأمور يُوجب غمًا يخصه، فترادت عليهم الغموم كما ترادت منهم أسبابها وموجباتها، ولولا أن تداركهم بعفوه، لكان أمرًا آخرًا وَمِنْ لطفه بهم، ورأفته، ورحمته، أن هذه الأمور التي صدرت منهم، كانت من موجبات الطباع، وهي من بقايا النفوس التي تمنع من النصر المستقرة، فقيضَ لهم بلطفه أسبابًا أخرجها من القوة إلى الفعل، فترتب عليها آثارها المكروهة، فعلموا حينئذ أن التوبة منها والاحتراز من أمثالها، ودفعها بأضدادها أمرٌ متعينٌ، لا يتم لهم الفلاحُ والنصرةُ الدائمة المستقرة إلا به، فكانوا أشدَّ حذرًا بعدها، ومعرفةً بالأبواب التي دخل عليهم منها.

وربَّما صَحَّتِ الْأَجْسَامُ بِالْعِلَلِ .

ثم إنه تداركهم سُبْحانه برحمته، وخَفَّفَ عنهم ذلك الغمَّ، وَغَيَّبَ عنهم بالنعاسِ الذي أنزله عليهم أمنًا منه ورحمة، والنعاسُ في الحرب علامةُ النصر والأمين، كما أنزله عليهم يومَ بدر، وأخبر أن من لم يُصِبْه ذلك النعاسُ، فهو ممن أهمته نفسه لا

دينه ولا نبيه ولا أصحابه، وأنهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية، وقد فُسِّرَ هذا الظن الذي لا يليق بالله، بأنه سبحانه لا ينصرُ رسوله، وأن أمره سيضمحل، وأنه يُسلمه للقتل، وقد فُسِّرَ بظنهم أن ما أصابهم لم يكن بقضائه وقدره، ولا حكمة له فيه، ففسر بإنكار الحكمة، وإنكار القدر، وإنكار أن يتم أمرُ رسوله ويُظهره على الدين كله، وهذا هو ظنُّ السوء الذي ظنُّه المنافقون والمشركون به سبحانه وتعالى في (سورة الفتح) حيث يقول: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظُنُّ السَّوِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوِّ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦٠]، وإنما كان هذا ظنُّ السوء، وظنُّ الجاهلية المنسوب إلى أهل الجهل وظنُّ غير الحق، لأنه ظنُّ غير ما يليق بأسمائه الحسنی، وصفاته العلیا، وذاته المبرأة من كل عيب وسوء، بخلاف ما يليق بحكمته وحمده، وتفردِهِ بالربوبية والإلهية، وما يليق بوعده الصادق الذي لا يُخلفه، وبكلمته التي سبقت لرسوله أنه ينصرهم ولا يخذلهم، ولجندِهِ بأنهم همُ الغالبون، فمن ظنَّ بأنه لا ينصرُ رسوله، ولا يتمُّ أمره ولا يؤيده ويؤيدُ حزبه، ويُعليهم، ويُظهرهم بأعدائه، ويُظهرهم عليهم، وأنه لا ينصرُ دينه وكتابه، وأنه يُدبِلُ الشركَ على التوحيد، والباطلَ على الحقِّ إدالةً مستقرةً يضمحلُّ معها التوحيد والحق اضمحلالاً لا يقوم بعده أبداً، فقد ظنَّ بالله ظنُّ السوء، ونسبه إلى خلاف ما يليق بكماله وجلاله، وصفاته ونعوته، فإنَّ حمده وعزَّته، وحكمته وإلهته تأبى ذلك، وتأبى أن يذلَّ حزبه وجنده، وأن تكون النصرةُ المستقرة، والظفرُ الدائم لأعدائه المشركين به، العادلين به، فمن ظنَّ به ذلك فما عرفه، ولا عرف أسمائه، ولا عرف صفاته وكماله، وكذلك من أنكر أن يكون ذلك بقضائه وقدره، فما عرفه، ولا عرف ربوبيته، وملكه وعظمته، وكذلك من أنكر أن يكون قدر ما قدره من ذلك وغيره لحكمة بالغة، وغاية محمودة يستحقُّ الحمدَ عليها، وأن ذلك إنما صدر عن مشيئته مجردة عن حكمة، وغاية مطلوبة هي أحبُّ إليه من فوتها، وأن تلك الأسبابُ المكروهة المفضية إليها لا يخرج تقديرها عن الحكمة لإفضائها إلى ما يُحبُّ، وإن كانت مكروهة له، فما قدرها سدى، ولا أنشأها عبثاً، ولا خلقها باطلاً، ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَلَّيْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧] وأكثرُ النَّاسِ يظنون بالله غير الحق ظنُّ السوء فيما يختصُّ بهم وفيما يفعله بغيرهم، ولا يسلمُ عن ذلك إلا من

عرف الله، وعرف أسماءَ وصفاته، وعرفَ موجبَ حمدهِ وحكمته، فمن قنطَ من رحمته، وأيسَ من رَوْحه، فقد ظنَّ به ظنَّ السوءِ .

ومن جوزَّ عليه أن يعذَّبَ أوليائه مع إحسانهم وإخلاصهم، ويسوى بينهم وبين أعدائه، فقد ظنَّ به ظنَّ السوءِ .

ومن ظنَّ به أن يتركَ خلقه سُدى، معطلينَ عن الأمر والنهي، ولا يُرسل إليهم رسله، ولا ينزلَ عليهم كتبه، بل يتركهم هملاً كالأنعام، فقد ظنَّ به ظنَّ السوءِ .

ومن ظنَّ أنه لن يجمع عبدهَ بعد موتِهِ للثوابِ والعقابِ في دار يُجازى المحسنُ فيها بإحسانه، والمسيءُ بإساءته، ويبينُ لخلقهِ حقيقة ما اختلفوا فيه، ويظهرُ للعالمين كلُّهم صدقَهُ وصدقَ رسله، وأن أعداءه كانوا هم الكاذبين، فقد ظنَّ به ظنَّ السوءِ .

ومن ظنَّ أنه يُضَيِّعُ عليه عمله الصالحَ الذي عمله خالصاً لوجهه الكريم على إمتثال أمره، ويُبطِّله عليه بلا سبب من العبد، أو أنه يُعاقِبُه بما لا صنُعَ فيه، ولا اختيارَ له، ولا قدرةً، ولا إرادةً في حصوله، بل يُعاقِبُه على فعله هو سبحانه به، أو ظنَّ به أنه يجوزُ عليه أن يؤيِّدَ أعداءَ الكاذبين عليه بالمعجزات التي تؤيِّدُ بها أنبياءه ورسله، ويُجرِّبها على أيديهم يُضِلُّونَ بها عباده، وأنه يحسنُ منه كُلُّ شَيْءٍ حتى تعذيبُ من أفتى عمره في طاعته، فيخلدُه في الجحيم أسفل السافلين، ويُنعِمُ من استنفذ عُمُرَه في عداوته وعداوة رسله ودينه، فيرفعه إلى أعلى عليين، وكلا الأمرين عنده في الحسنِ سوء، ولا يعرف امتناعُ أحدهما ووقوع الآخر إلا بخبر صادق وإلا فالعقل لا يقضى بقبح أحدهما وحسن الآخر، فقد ظنَّ به ظنَّ السوءِ .

ومن ظنَّ به أنه أخبرَ عن نفسه وصفاته وأفعاله بما ظاهره باطل، وتشبيهه، وتمثيله، وترك الحقَّ، لم يُخبر به، وإنما رَمَزَ إليه رموزاً بعيدة، وأشار إليه إشارات مُلغِزة لم يُصرح به، وصرَّح دائماً بالتشبيه والتثيل والباطل، وأراد من خلقه أن يُعبِوا أذهانهم وقواهم وأفكارهم في تحريف كلامه عن مواضعه، وتأويله على غير تأويله، ويتطلبوا له وجوه الاحتمالات المستكرهه، والتأويلات التي هي بالالغاز والأحاجي أشبه منها بالكشف والبيان، وأحالهم في معرفة أسمائه وصفاته على عقولهم وآرائهم، لا على

كتابه، بل أراد منهم أن لا يحملوا كلامه على ما يعرفون من خطابهم ولغتهم، مع قدرته على أن يُصرِّحَ لهم بالحق الذى ينبغى التصريح به، ويُريحهم من الالفاظ التى توقعهم فى اعتقاد الباطل، فلم يفعل، بل سلك بهم خلاف طريق الهدى والبيان، فقد ظنَّ به ظنَّ السَّوءِ، فإنه إن قال: إنه غيرُ قادرٍ على التعبير عن الحقِّ باللفظ الصريح الذى عبرَ به هو وسلفه، فقد ظنَّ بقُدْرته العجز، وإن قال: إنه قادرٌ ولم يُبين، وعدلَ عن البيان، وعن التصريح بالحقِّ إلى ما يُوهم، بل يُوقعُ فى الباطل المحال، والاعتقاد الفاسد، فقد ظنَّ بحكمته ورحمته ظنَّ السَّوءِ، وظنَّ أنه، هو وسلفه عبروا عن الحقِّ بصريحه دُونَ الله ورسوله، وأن الهدى والحقَّ فى كلامهم وعباراتهم. وأما كلام الله، فإنما يؤخذ من ظاهره التشبيه، والتمثيل، والضلال، وظاهر كلام المتهوِّكين الحيارى، هو الهدى والحق، وهذا من أسوأ الظن بالله، فكلُّ هؤلاء من الظانين بالله ظن السوء، ومن الظانين به غير الحق ظن الجاهلية.

ومن ظن به أن يكونَ فى ملكه ما لا يشاء ولا يَقْدِرُ على إيجاده وتكوينه، فقد ظنَّ به ظنَّ السوء.

ومن ظن به أنه كان مُعْطَلاً من الأزل إلى الأبدِ عن أن يفعلَ، ولا يُوصَفُ حينئذٍ بالقُدرة على الفعل، ثم صارَ قادراً عليه بعد أن لم يكن قادراً، فقد ظنَّ به ظنَّ السَّوءِ ومن ظنَّ به أنه لا يَسْمَعُ ولا يُبْصِرُ، ولا يعلم الموجودات، ولا عدد السماوات والأرض، ولا النجوم، ولا بنى آدمَ وحركاتهم وأفعالهم، ولا يعلم شيئاً من الموجودات فى الأعيان، فقد ظنَّ به ظنَّ السَّوءِ. ومن ظنَّ أنه لا سَمْعَ له، ولا بصرَ، ولا عِلْمَ له، ولا إرادة، ولا كلامَ يقولُ به، وأنه لم يُكَلِّمْ أحداً من الخلق، ولا يتكلَّمُ أبداً، ولا قال ولا يقولُ، ولا له أمرٌ ولا نهى يقومُ به، فقد ظنَّ به ظنَّ السَّوءِ.

ومن ظنَّ به أنه فوقَ سماواته على عرشه بائناً من خلقه، وأن نسبة ذاته تعالى إلى عرشه كنسبتها إلى أسفل السافلين، وإلى الأمكنة التى يُرْغَبُ عن ذكرها، وأنه أسفلُ، كما أنه أعلى، فقد ظنَّ به أقبحَ الظنِّ وأسوأه.

ومن ظنَّ به أنه يُحِبُّ الكفرَ، والفسوقَ، والعِصيانَ، ويحبُّ الفسادَ كما يُحِبُّ الإيمانَ، والبرَ، والطاعةَ، والإصلاحَ، فقد ظنَّ به ظنَّ السَّوءِ.

ومن ظنَّ به أنه لا يُحِبُّ ولا يَرْضَى، ولا يَغْضِب ولا يَسْخَط، ولا يُؤَالِي ولا يُعَادِي، ولا يقرب من أحد من خلقه، ولا يقربُ منه أحد، وأن ذوات الشياطين في القُرب من ذاته كذوات الملائكة المقربين وأوليائه المفلحين، فقد ظنَّ به ظنَّ السَّوء .

ومن ظنَّ أنه يُسَوِّى بين المتضادَّين، أو يفرِّق بين المتساويين من كل وجه، أو يُحْبِطُ طاعات العمر المديد الخالصة الصوابَ بكبيرة واحدة تكون بعدها، فيخلد فاعل تلك الطاعات في النار أبد الآبدين بتلك الكبيرة، ويُحْبِطُ بها جميع طاعاته ويُخَلِّدُ في العذاب، كما يخلد من لا يؤمن به طرفة عين، وقد استنفد ساعاتِ عمره في مساخطه ومعاذاة رسله ودينه، فقد ظنَّ به ظنَّ السَّوء .

وبالجملة فمن ظنَّ به خِلافَ ما وصف به نفسه ووصف ه به رسله، أو عطلَّ حقائق ما وصف به نفسه، ووصفته به رُسله، فقد ظنَّ به ظنَّ السَّوء .

ومن ظن أن له ولدًا، أو شريكًا أو أن أحدًا يشفعُ عنده بدون إذنه، أو أن بينه وبين خلقه وسائطَ يرفعون حوائجهم إليه، أو أنه نَصَبَ لعباده أولياء من دونه يتقربون بهم إليه، ويتوسلون بهم إليه، ويجلعونهم وسائطَ بينهم وبينه، فيدعونهم، ويحبونهم كحبه، ويخافونهم ويرجونهم، فقد ظنَّ به أقبحَ الظن وأسوأه .

ومن ظن به أنه ينالُ ما عنده بمعصيته ومخالفته، كما يناله بطاعته والتقربِ إليه، فقد ظنَّ به خِلافَ حِكْمَتِهِ وخِلافَ موجبِ أسمائه وصفاته، وهو من ظن السوء .

ومن ظنَّ به أنه إذا ترك لأجله شيئاً لم يُعَوِّضْه خيراً منه، أو من فعل لأجله شيئاً لم يُعْطَ أفضلَ منه، فقد ظنَّ به ظن السَّوءِ .

ومن ظنَّ به أنه يغضبُ على عبده، ويُعاقبه ويحرمه بغير جُرم، ولا سبب من العبد إلا بمجرد المشيئة، ومحض الإرادة، فقد ظنَّ به ظن السوء .

ومن ظنَّ به أنه إذا صدقه في الرغبة والرغبة، وتضرَّعَ إليه، وسأله، واستعان به، وتوكلَ عليه أنه يُخَيِّبُه ولا يُعْطِيه ما سأله، فقد ظنَّ به ظنَّ السَّوءِ، وظنَّ به خِلافَ ما هو أهله .

ومن ظنَّ به أنه يُثِيْبُه إذا عصاه بما يُثِيْبُه به إذا أطاعه، وسأله ذلك في دعائه، فقد ظنَّ به خِلافَ ما تقتضيه حِكْمَتُهُ وحمده، وخِلافَ ما هو أهله وما لا يفعله .

ومن ظن به إذا أغضبه، وأسخطه، وأوضع في معاصيه، ثم اتخذ من دونه ولياً، ودعا من دونه ملكاً أو بشراً حياً، أو ميتاً يرجو بذلك أن ينفعه عند ربّه، ويُخلّصه من عذابه، فقد ظنّ السوء، وذلك زيادة في بعده من الله، وفي عذابه .

ومن ظنّ به أنه يُسلّط على رسوله محمد ﷺ أعداءه تسليطاً مستقراً دائماً في حياته وفي مماته، وابتلاه بهم لا يفارقونه، فلما مات استبدوا بالأمر دون وصية، وظلموا أهل بيته، وسلبوهم حقّهم، وأذلّوهم، وكانت العزة والغلبة والقهر لأعدائه وأعدائهم دائماً من غير جرم ولا ذنب لأوليائه، وأهل الحق وهو يرى قهرهم لهم، وغضبهم إياهم حقّهم، وتبديلهم دينَ نبيهم، وهو يقدر على نصرة أوليائه وحزبه وجنده، ولا ينصرهم ولا يديلهم، بل يدل أعداءهم عليهم أبداً، أو أنه لا يقدر على ذلك، بل حصل هذا بغير قدرته ولا مشيئته، ثم جعل المبديلين لدينه مضاجعيه في حفرته، تُسلم أمته عليه وعليهم كل وقت كما تظنه الرافضة، فقد ظنّ به أقبح الظنّ وأسوأه، سواء قالوا: إنه قادر على أن ينصرهم، ويجعل لهم الدولة والظفر، أو أنه غير قادر على ذلك، فهم قادحون في قدرته، أو في حكمته وحمده، وذلك من ظنّ السهوّ به، ولا ريب أن الربّ الذي فعل هذا بغیض إلى من ظنّ به ذلك غير محمود عندهم، وكان الواجب أن يفعل خلاف ذلك، لكن رفقوا هذا الظنّ الفاسد بخرق أعظم منه، واستجاروا من الرّمضاء بالنار، فقالوا: لم يكن هذا بمشيئة الله، ولا له قدرة على دفعه ونصر أوليائه، فإنه لا يقدر على أفعال عباده، ولا هي داخلّة تحت قدرته، فظنّوا بن ظنّ إخوانهم المجوس والثّنية بربهم، وكل مبطل، وكافر، مبتدع مقهور مستذل، فهو يظن بربه هذا الظن، وأنه أولى بالنصر والظفر، والعلو من خصومه، فأكثر الخلق، بل كلهم إلا من شاء الله يظنون بالله غير الحقّ ظنّ السوء، فإن غالب بني آدم يعتقد أنه مبخوس الحق ناقصُ الحظ وأنه يستحق فوق ما أعطاه الله، ولسان حاله يقول: ظلمني ربّي، ومنعني ما أستحقّه، ونفسي تشهد عليه بذلك، وهو بلسانه يُنكره ولا يتجاسر على التصريح به، ومن فتش نفسه، وتغلغل في معرفة دفائنها وطواياها، رأى ذلك فيها كامناً كُمون النار في الزناد، فاقدح زناد من شئت يُنبئك شرّاره غما في زناده ولو فتشت من فتشته، لرأيت عنده تعتياً على القدر وملامة له، واقتراحاً عليه خلاف ما جرى به، وأنه كان ينبغي أن يكون كذا وكذا، فمستقلّ ومستكثر، وفتش نفسك هل أنت سالم من ذلك .

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإِلَّا فَأَنْتَى لَا إِخْلَاكَ نَاجِيًا
فليعتنِ اللبيبُ الناصحُ لنفسه بهذا الموضع، وليتُبْ إلى الله تعالى وليستفره كلَّ
وقت من ظنه بربه ظن السوء، وليظنَّ بنفسه التى هى مأوى كل سوء، ومنيعُ كل
شر، المركبة على الجهل والظلم، فهى أولى بظن السوء من أحكم الحاكمين، وأعدل
العادلين، وأرحم الراحمين، الغنى الحميد، الذى له الغنى التام، والحمدُ التام،
والحكمةُ التامة، المنزهة عن كل سوء فى ذاته وصفاته، وأفعاله وأسمائه، فذاته لها
الكمالُ المطلقُ من كل وجه، وصفاته كذلك، وأفعاله كذلك كُلُّها حكمة ومصلحة،
ورحمة وعدل، وأسماءه كُلُّها حسنى .

فَلَا تَظُنُّنْ بِرَبِّكَ ظَنًّا سَوْءَ فَإِنَّ اللَّهَ أَوْلَى بِالْجَمِيلِ
وَلَا تَظُنُّنْ بِنَفْسِكَ قَطُّ خَيْرًا وَكَيْفَ بِظَالِمِ جَانٍ جُهُولِ
وَقُلْ يَا نَفْسُ مَأْوَى كُلِّ سَوْءٍ أَيُرْجَى الْخَيْرُ مِنْ مَيْتٍ بَخِيلِ
وُظُنَّ بِنَفْسِكَ السُّوَاىَ تَجِدْهَا كَذَاكَ وَخَيْرَهَا كَأَلْمُسْتَحِيلِ
وَمَا بِكَ مِنْ تَقَى فِيهَا وَخَيْرٍ فَتِلْكَ مَوَاهِبُ الرَّبِّ الْجَلِيلِ
وَلَيْسَ بِهَا وَلَا مِنْهَا وَلَكِنْ مِنْ الرَّحْمَنِ فَاشْكُرْ لِلدَّلِيلِ

والمقصود ما ساقنا إلى هذا الكلام من قوله: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ
غَيْرَ الْحَقِّ ظَنًّا الْجَاهِلِيَّةَ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ثم أخبر عن الكلام الذى صدر عن ظنهم
الباطل، وهو قولهم: ﴿هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فليس مقصودهم
بالكلمة الأولى والثانية إثبات القدر، ورد الأمر كُلُّه إلى الله، ولو كان ذلك
مقصودهم بالكلمة الأولى، لما ذموا عليه، ولما حَسَنَ الردُّ عليه بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ
كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ولا كان مصدرُ هذا الكلام ظنَّ الجاهلية، ولهذا قال غيرُ
واحد من المفسرين: إن ظنَّهم الباطل هاهنا: هو التكذيب بالقدر، وظنَّهم أن الأمر لو
كان إليهم، وكان رسولُ الله ﷺ وأصحابُه تبعاً لهم يسمعون منهم، لما أصابهم القتلُ،
ولكان النصرُ والظفرُ لهم، فأكذبهم الله عزَّ وجلَّ فى هذا الظنَّ الباطل الذى هو ظنُّ
الجاهلية، وهو الظنُّ المنسوب إلى أهل الجهل الذين يزعمون بعد نفاذ القضاء والقدر
الذى لم يكن بُدُّ من نفاذه أنهم كانوا قادرين على دفعه، وأن الأمر لو كان إليهم، لما

نفذ القضاء، فأكذبهم الله بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾، فلا يكون إلا ما سبق به قضاؤه وقدره، وجرى به علمه وكتابه السابق، وما شاء الله كان ولا بُدَّ، شاءَ الناسُ أم أبوا، وما لم يشأْ لم يكن، شاءَ الناسُ أم لم يشأوه، وما جرى عليكم من الهزيمة والقتل، فبأمره الكونى الذى لا سبيلَ إلى دفعه، سواء كان لكم من الأمر شئ، أو لم يكن لكم، وأنكم لو كنتم فى بيوتكم، وقد كُتِبَ القتلُ على بعضكم لخرج الذين كتب عليهم القتل من بيوتهم إبلى مضاجعهم ولا بُدَّ، سواء كان لهم من الأمر شئ، أو لم يكن، وهذا من أظهر الأشياء إبطالاً لقول القَدَرِيَّةِ النفاة، الذين يجوزون أن يقع ما لا يشأه الله، وأن يشاء ما لا يقع .



فصل

دروس أخرى مستفادة من غزوة أحد

ثم أخبر سبحانه عن حكمة أخرى فى هذا التقدير، هى ابتلاء ما فى صدورهم، وهو اختبار ما فيها من الإيمان والنفاق، فالؤمن لا يزدادُ بذلك إلا إيماناً وتسليماً، والمنافقُ ومن فى قلبه مرضٌ، لا بد أن يظهر ما فى قلبه على جوارحه ولسانه .

ثم ذكر حكمة أخرى: وهو تمحيصُ ما فى قلوب المؤمنين، وهو تخليصُه وتنقيته وتهذيبه، فإن القلوب يُخالطها بغلبات الطباع، وميل النفوس، وحكم العادة، وتزيين الشيطان، واستيلاء الغفلة ما يُضادُّ ما أُودِعَ فيها من الإيمان والإسلام والبر والتقوى، فلو تركت فى عافية دائمة مستمرة، لم تتخلَّص من هذه المخالطة، ولم تتمحص منه، فاقتضت حكمة العزيز أن قيَّض لها من المحن والبلايا ما يكون كالدواء الكريه لمن عرض له داء إن لم يتداركه طبيبه بإزالته وتنقيته من جسده، وإلا خيف عليه منه الفساد والهلاك، فكانت نعمته سبحانه عليهم بهذه الكسرة والهزيمة، وقتل من قتل منهم، تُعادلُ نعمته عليهم بنصرهم وتأيدهم وظفرهم بعدوهم، فله عليهم النعمة التامة فى هذا وهذا .

ثم أخبر - سبحانه وتعالى - عن تَوَلَّى مَنْ تَوَلَّى من المؤمنين الصادقين فى ذلك اليوم، وأنه بسبب كسبهم وذنوبهم، فاستنزَلَهُم الشيطان بتلك الأعمال حتى تولَّوا،

فكانت أعمالهم جنداً عليهم، ازداد بها عدوهم قوة، فإن الأعمال جند للعبد وجندٌ عليه، ولا بُدَّ فللعبد كلَّ وقت سريةٌ من نفسه تهزيمه، أو تنصره، فهو يمدُّ عدوه بأعماله من حيث يظن أنه يُقاتله بها، ويبعث إليه سرية تغزوه مع عدوه من حيث يظن أنه يغزو عدوه فأعمالُ العبد تسوقه قسراً إلى مقتضاها من الخير والشر، والعبد لا يشعر أو يشعر ويتعمى، ففرارُ الإنسان من عدوه، وهو يُطبقه إنما هو بجندٍ من عمله، بعثه له الشيطان واستزله به .

ثم أخبر سبحانه: أنه عفا عنهم، لأن هذا الفرار لم يكن عن نفاق ولا شك، وإنما كان عارضاً، عفا الله عنه، فعادت شجاعةُ الإيمان وثباته إلى مركزها ونصابها، ثم كرّر عليهم سبحانه: أن هذا الذى أصابهم إنما أتوا فيه من قبل أنفسهم، وبسبب أعمالهم، فقال: ﴿أَوَلَمْ أَصَابَكُمْ مِصْبِيَّةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وذكر هذا بعينه فيما هو أعم من ذلك فى السور المكية فقال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، فالحسنة السيئة هاهنا: النعمة والمصيبة، فالنعمة من الله من بها عليك، والمصيبة إنما نشأت من قبل نفسك وعملك، فالأول فضله، والثانى عدله، والعبد يتقلب بين فضله وعدله، جار عليه فضله، ماض فيه حكمه، عدل فيه قضاؤه، وختم الآية الأولى بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ بعد قوله: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] إعلاماً لهم بعموم قدرته مع عدله، وأنه عادلٌ قادر، وفى ذلك إثباتُ القدر والسبب، فذكر السبب، وأضافه إلى نفوسهم، وذكر عموم القدرة وأضافها إلى نفسه، فالأول ينفى الجبر، والثانى ينفى القول بإبطال القدر، فهو يشاكل قوله: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩] .

وفى ذكر قدرته هاهنا نكتة لطيفة، وهى أن هذا الأمر بيده وتحت قدرته، وأنه هو الذى لو شاء لصرفه عنكم، فلا تطلبوا كشف أمثاله من غيره، ولا تتكلوا على سواه، وكشف هذا المعنى وأوضحه كل الإيضاح بقوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ

فَبِإِذْنِ اللَّهِ. وهو الإذن الكونى القدرى، لا الشرعى الدينى، كقوله فى السحر: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ثم أخبر عن حكمة هذا التقدير، وهى أن يعلمَ المؤمنون من المنافقين عِلْمَ عَيَانٍ ورؤية يتميز فيه أحدُ الفريقين من الآخر تمييزاً ظاهراً، وكان من حكمة هذا التقدير تكَلُّمُ المنافقين بما فى نفوسهم، فسمعه المؤمنون، وسمعوا ردَّ الله عليهم وجوابه لهم، وعرفوا مؤدَّى النفاق وما يؤول إليه، وكيف يُحرَمُ صاحبُه سعادة الدنيا والآخرة، فيعودُ عليه بفساد الدنيا والآخرة.

فللَّهِ كم من حكمة فى ضِمْنِ هذه القِصة بالغَةِ، ونعمة على المؤمنين سابغة، وكم فيها من تحذير وتخويف وإشاد وتنبية، وتعريفٍ بأسباب الخير والشر وما لهما وعاقبتهما.

ثم عزَّى نبيه وأوليائه عمن قتل منهم فى سبيله أحسنَ تعزية، وألطفها وأدعأها إلى الرضى بما قضاه لها، فقال: ﴿وَلَا تَحْسِنَ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ. فَرَحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩، ١٧٠]، فجمع لهم إلى الحياة الدائمة منزلة القرب منه، وأنهم عنده، وجريان الرزق المستمر عليهم، وفرحهم بما آتاهم من فضله، وهو فوق الرضى، بل هو كمال الرضى، واستبشارهم بإخوانهم الذين باجتماعهم بهم يتمُّ سرورهم ونعيمهم، واستبشارهم بما يُجددُ لهم كُلَّ وقتٍ من نعمته كرامته، وذَكَرَهم سبحانه فى أثناء هذه المحنة بما هو من أعظمِ منته ونعمه عليهم التى إن قابلوا بها كُلَّ محنة تنالهم وبلية، تلاشت فى جنب هذه المنة والنعمة، ولم يبق لها أثر البتة، وهى مِنتَه عليهم بإرسال رسول من أنفسهم إليهم، يتلُو عليهم آياته، ويُزَكِّيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، ويُنقِذُهم من الضلال الذى كانوا فيه قبل إرساله إلى الهدى، ومن الشقاء إلى الفلاح، ومن الظلمة إلى النور، ومن الجهل إلى العلم، فكلُّ بلية ومحنة تنالُ العبد حصول هذا الخير العظيم له أمرٌ يسيرٌ جداً فى جنب الخير الكثير، كما ينالُ الناس بأذى المطر فى جنب ما يحصل لهم به من الخير، فأعلمهم أن سببَ المصيبة من عند أنفسهم ليحذروا، وأنها بقضائه وقدره ليوحِّدوا ويتكَلَّموا، ولا يخافوا غيره، وأخبرهم بما لهم فيها من الحكم لئلا يتهموه فى قضائه وقدره، وليتعرفَ إليهم أسمائه وصفاته، وسلاهم بما أعطاهم مما هو أجلُّ قدراً،

وأعظمُ خطراً مما فاتهم من النصر والغنيمة، وعزَّاهم عن قتالهم بما نالوه من ثوابه وكرامته، لينافسُوهم فيه، ولا يحزنُوا عليهم، فله الحمدُ كما هو أهله، وكما ينبغي لكرم وجهه، وعزِّ جلاله .

فصل

ولما انقضت الحربُ، انكفأ المشركون، فظنَّ المسلمون أنهم قَصَدُوا المدينةَ لإحراز الذرارى والأموال، فَشَقَّ ذلك عليهم، فقال النبي ﷺ لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه: « اخرجْ فى آثار القومِ فانظرْ ماذا يصنعونَ وماذا يريدونَ، فإنْ هُم جَنَّبُوا الخيلَ وامتنطَوْا الإبلَ، فإنَّهُم يريدونَ مكةَ، وإنْ رَكَبُوا الخيلَ وساقُوا الإبلَ فإنَّهُم يريدونَ المدينةَ فوالَّذى نفسى بيده لئنْ أرادوها، لأسيرنَّ إليهم، ثُمَّ لَأَنَاجِزَنَّهُم فيها » . قال على: فخرجتُ فى آثارهم انظرُ ماذا يصنعونَ، فجنَّبُوا الخيلَ، وامتنطَوْا الإبلَ، ووجهوا إلى مكة، ولما عزموا على الرجوعِ إلى مكة، أشرف على المسلمين أبو سفيان، ثم ناداهم: مَوعدُكم المَوسِمُ بيدر، فقال النبي ﷺ: « قولوا: نَعَمْ قَدْ فَعَلْنَا » قال أبو سفيان: فَذَلِكُم المَوعدُ ثم انصرف هو وأصحابه، فلما كان فى بعض الطريق، تلاوموا فيما بينهم، وقال بعضهم لبعض: لم تصنعوا شيئاً، أصببُ شوكتَهم وحدَّهم، ثم تركتموهم، وقد بقى منهم رءوس يجمعون لكم، فارجعوا حتى نستأصل شأفتَهم، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فنادى فى الناس، وندبهم إلى المسيرِ إلى لقاء عدوهم، وقال: « لَا يَخْرُجُ مَعَنَا إِلَّا مَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ »، فقال له عبد الله بن أبى: أركبْ معك؟ قال: « لا »، فاستجاب له المسلمون على ما بهم من القرح الشديد والخوف، وقالوا: سمعاً وطاعةً، واستأذنه جابرُ بنُ عبد الله، وقال: يا رَسولَ الله ! إني أحبُّ ألاَّ تشهدَ مشهداً إلا كنتُ معك، وإنما خلَّفنى أبى على بناته، فأذن لى أسيرُ معك، فأذن له، فسارَ رسول الله ﷺ والمسلمون معه حتى بلغوا حمراء الأسد^(١)، وأقبل معبدُ بن أبى معبد الخُزاعى إلى رسول الله ﷺ، فأسلم، فأمره أن يلحقَ بأبى سفيان، فيخذله، فلحقه بالروحاء، ولم يعلم بإسلامه، فقال: ما وراءك يا معبدُ؟ فقال: محمدٌ وأصحابه، قد تحرَّقوا عليكم، وخرجوا فى جع لم يخرجوا فى مثله، وقد ندم من كان تخلف عنهم من أصحابهم، قال: ما تقولُ؟ فقال: ما أرى أن

(١) حمراء الأسد: هو موضع على ثمانية أميال من المدينة. معجم البلدان ٢/ ٣٤٦

تَرْتَحِلَ حَتَّى يَطْلُعَ أَوَّلُ الْجَيْشِ مِنْ وَرَاءِ هَذِهِ الْأَكْمَةِ . فَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ : وَاللَّهِ لَقَدْ أَجْمَعْنَا الْكُرَّةَ عَلَيْهِمْ لِنَسْتَأْصِلَهُمْ . قَالَ : فَلَا تَفْعَلْ ، فَإِنِّي لَكَ نَاصِحٌ ، فَرَجَعُوا عَلَى أَعْقَابِهِمْ إِلَى مَكَّةَ ، وَلَقِيَ أَبُو سَفْيَانَ بَعْضَ الْمَشْرِكِينَ يَرِيدُ الْمَدِينَةَ ، فَقَالَ : هَلْ لَكَ أَنْ تُبَلِّغَ مُحَمَّدًا رِسَالَةَ ، وَأَوْقِرَ لَكَ رَاحِلَتَكَ زَيْبًا إِذَا أَتَيْتَ إِلَى مَكَّةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : أَبْلِغْ مُحَمَّدًا أَنَا قَدْ أَجْمَعْنَا الْكُرَّةَ لِنَسْتَأْصِلَهُ وَنَسْتَأْصِلَ أَصْحَابَهُ ، فَلَمَّا بَلَغَهُمْ قَوْلُهُ ، قَالُوا : ﴿ حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ . فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسْسَهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴾ [آل عمران : ١٧٣ ، ١٧٤] ^(١) .

فصل

وكانت وقعة أحد يوم السبت في سابع شوال سنة ثلاث كما تقدّم، فرجع رسول الله ﷺ إلى المدينة، فأقام بها بقية شوال وذا القعدة وذا الحجة والمحرم، فلما استهل هلال المحرم، بلغه أن طلحة وسلمة ابني خويلد قد سار في قومهما ومن أطاعهما يدعوان بني أسد بن خزيمة إلى حرب رسول الله ﷺ، فبعث أبا سلمة، وعقد له لواء، وبعث معه مائة وخمسين رجلاً من الأنصار والمهاجرين، فأصابوا إبلاً، وشاء، ولم يلقوا كيداً، فأنحدر أبو سلمة بذلك كله إلى المدينة .



فصل

مقتل خالد بن سفيان بن نبيح الهذلي

فلما كان خامس المحرم، بلغه أن خالد بن سفيان بن نبيح الهذلي قد جمع له الجموع، فبعث إليه عبد الله أنيس فقتله، قال عبد المؤمن بن خلف ^(٢) : وجاءه برأسه، فوضعه بين يديه، فأعطاه عصاً، فقال : « هَذِهِ آيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » فلما حضرته الوفاة أوصى أن تجعل معه في أكفانه، وكانت غيبته ثمان عشرة ليلة، وقدم يوم السبت لسبع بقين من المحرم .

(١) ذكره ابن هشام في السيرة ٦٩/٣ .

(٢) هو عبد بن خلف الدمياطي ت ٧٠٥ هـ وقد أعد فيه أحد الزملاء رسالته للدكتوراه وذلك في كلية أصول الدين بالقاهرة . تحت إشراف شيخنا وأستاذنا فضيلة الأستاذ الدكتور محروس رضوان عبد العزيز .

فصل

وقعة الرجيع

فلما كان صفر، قَدِمَ عليه قَوْمٌ من عَضَلِ والقارة ، وذكروا أن فيهم إسلاماً، وسألوه أن يَبْعَثَ معهم مَنْ يُعَلِّمُهُمُ الدِّينَ ، وَيُقَرِّئُهُمُ الْقُرْآنَ ، فَبَعَثَ معهم سِتَّةَ نَفَرٍ فى قول ابن إسحاق، وقال البخارى: كانوا عشرة، وأمر عليهم مرثد بن أبى مرثد الغنوى، وفيهم خبيب بن عدى، فذهبوا معهم، فلما كانوا بالرجيع، وهو ماء لهذيل بناحية الحجاز غدروا بهم، استصرخوا عليهم هذيلًا، فجاؤا حتى أحاطوا بهم، فقتلوا عامتهم، واستأسروا خبيب بن عدى، وزيد بن الدثنة، فذهبوا بهما، وباعوهما بمكة، وكانا قتلا من رؤوسهم يوم بدر، فأما خبيب، فمكث عندهم مسجونًا، ثم أجمعوا قتله، فخرجوا به من الحرم إلى التنعيم، فلما أجمعوا على صلبه، قال: دَعُونِي حَتَّى أَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ، فَتَرَكُوهُ فَصَلَّاهُمَا، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: وَاللَّهِ لَوْلَا أَن تَقُولُوا إِنَّ مَا بِي جَزَعٌ، لَزِدْتُ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ عَدَدًا وَاقْتُلْهُمْ بَدَدًا»، وَلَا تَبْقِ مِنْهُمْ أَحَدًا، ثُمَّ قَالَ:

لَقَدْ أَجْمَعَ الْأَحْزَابُ حَوْلِي، رَأَبُوا
وَكُلُّهُمْ مَبْدَى الْعِدَاوَةِ جَاهِدُ
وَقَدْ قَرَّبُوا أَبْنَاءَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ
إِلَى اللَّهِ أَشْكُوا غُرْبَتِي بَعْدَ كُرْبَتِي
فَذَا الْعَرْشُ صَبَّرَنِي عَلَى مَا يُرَادُ بِي
وَقَدْ خَيْرُونِي الْكُفْرَ، وَالْمَوْتَ دُونَهُ
وَمَا بِي حَذَارُ الْمَوْتِ إِنِّي لَمَيِّتٌ
وَكُنْتُ أَبَالِي حِينَ أَقْتُلُ مُسْلِمًا
وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ
فَلَسْتُ بِمَبْدَى لِلْعَدُوِّ تَخْشَعَا

قَبَائِلُهُمْ وَاسْتَجْمَعُوا كُلَّ مَجْمَعٍ
عَلَيَّ فِي وَثَاقٍ بِمَضْجِعٍ
وَقُرْبَتُ مِنْ جَذَعٍ طَوِيلٍ مُّمنَعٍ
وَمَا أَرْصَدَ الْأَحْزَابُ لِي عِنْدَ مَضْرَعِي
فَقَدْ بَضَعُوا لَحْمِي وَقَدْيَاسَ مَطْمَعِي
فَقَدْ ذَرَفَتْ عَيْنَايَ مِنْ غَيْرِ مَجْزَعٍ
وَأِنْ إِلَى رَبِّي إِيَابِي وَمَرْجِعِي
عَلَى أَيْ شِقٍّ فِي اللَّهِ مَضْجِعِي
يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شُلُوِّ مُمَزَّعٍ
وَلَا جَزَعًا، إِنِّي إِلَى اللَّهِ مَرْجِعِي

فقال له أبو سفيان: أيسرك أن محمداً عندنا تُضْرَبَ عُنُقُهُ وإنك في أهلك، فقال: لا والله، ما يسرني أني في أهلي، وأن محمداً في مكانه الذي هو فيه تؤذيه .

وفى « الصحيح »: أن خبيباً أولُّ مَنْ سَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ عِنْدَ الْقَتْلِ^(١). وقد نقل أبو عمر بن عبد البر، عن الليث بن سعد، أنه بلغه عن زيد بن حارثة، أنه صلاهما فى قصة ذكرها، وكذلك صلاهما حِجْرُ بْنُ عَدَى حين أمر معاويةُ بقتله بأرض عذراء من أعمالِ دمشق^(٢).

ثم صلبوا خبيباً، ووكلوا به من يَحْرُسُ جُثَّتَهُ، فجاء عمرو بن أمية الضميرى، فاحتمله بجذعه ليلاً، فذهب به، فدفنه^(٣).

وروى خبيبٌ وهو أسيرٌ يأكلُ قِطْفاً مِنَ الْعِنَبِ، وما بمكة ثمرةٌ، وأما زيدُ بن الدثنة، فابتاعه صفوانُ بن أمية، فقتله بأبيه.

وأما موسى بن عقبة، فذكر سبب هذه الواقعة، أن رسولَ الله ﷺ بعث هؤلاء الرهط يتحسسون له أخبار قريش، فاعترضهم بنو لحيان.



فصل

وقعة بئر معونة

وفى هذا الشهر بعينه، وهو صفر من السنة الرابعة، كانت وقعة بئر معونة، وملخصها أن أبا براء عامر بن مالك المدعو ملاعب الأسنة قدِمَ على رسولِ الله ﷺ المدينة، فدعاه إلى الإسلام، فلم يُسلم، ولم يبعد، فقال: يا رسولَ الله، لو بعثت أصحابك إلى أهل نَجْدٍ يدعونهم إلى دينك، لرجوتُ أن يُجيئوهم. فقال: « إني أخافُ عليهم أهلَ نَجْدٍ » فقال أبو براء: أنا جارٌ لهم، فبعث معه أربعين رجلاً فى قول ابن إسحاق. وفى الصحيح: « أنهم كانوا سبعين »^(٤) والذى فى الصحيح: هو الصحيح. وأمر عليهم المنذر بن عمرو - أحد بنى ساعدة الملقب بالمُعَنِقِ ليموت - وكانوا من خيار المسلمين، وفُضِّلَاتهم، وساداتهم، وقرائهم، فساروا حتى نزلوا بئر معونة، وهى بين أرض بنى عامر، وحرّة بنى سليم، فنزلوا هناك، ثم بعثوا حرام بن

(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة الرجيع وحديث خبيب وأصحابه ١٣٣/٥ من حديث أبى هريرة.

(٢) انظر القصة فى الإصابة لابن حجر ٣١٣/١.

(٣) صحيح. رواه أحمد بنحوه ١٣٩/٤ وفيه أن خبيباً ابتلعه الأرض فلم يُر له أثر.

(٤) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة الرجيع رعل وذكوان وبئر معونة ١٣٥/٥ من حديث أنس.

ملحان أخا أم سليم بكتاب رسول الله ﷺ إلى عدو الله عامر بن الطفيل، فلم ينظر فيه، وأمر رجلاً، قطعنه بالحربة من خلفه، فلما أنفذها فيه، ورأى الدّم، قال: «فُزْتُ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ»^(١)، ثم استنفر عدو الله لِفوره بنى عامر إلى قتال الباقيين، فلم يُجيبوه لأجل جوار أبى براء، فاستنفر بنى سليم، فأجابته عَصِيَّةُ وَرَعْلٌ وَذُكْوَانٌ، فجاءوا حتى أحاطوا بأصحاب رسول الله ﷺ، فقاتلوا حتى قُتِلُوا عن آخرهم إلا كعب بن زيد بن النجار، فإنه أُرْتُثَ بين القتلى، فعاش حتى قُتِلَ يومَ الخندق، وكان عمرو بن أمية الضمري، والمنذر بن عقبة بن عامر فى سَرَحَ المسلمين، فرأيا الطير تحومُ على موضع الوقعة، فنزل المنذر بن محمد، فقاتل المشركين حتى قُتِلَ مع أصحابه، وأسر عمرو بن أمية الضمري، فلما أخبر أنه من مضر، جزَّ عامرُ ناصيته، وأعتقه عن رقبة كانت على أمه، ورجع عمرو بن أمية، فلما كان بالقرقرة من صدرِ قناة^(٢) نزل فى ظلِّ شجرة، وجاء رجلا من بنى كلاب، فتزلا معه، فلما ناما، فتك بهما عمرو، وهو يرى أنه قد أصاب ثأراً من أصحابه، وإذا معهما عهدٌ من رسول الله ﷺ لم يشعر به، فلما قدِمَ، أخبر رسول الله ﷺ بما فعل، فقال: «لَقَدْ قَتَلْتَ قَتِيلَيْنِ لِأَدِينَهُمَا»^(٣).



فصل

غزوة بنى النضير

فكان هذا سببَ غزوة بنى النضير، فإنه خرج إليهم ليعينوه فى ديتهما لما بينه وبينهم من الحلف، فقالوا: نعم، وجلس هو وأبو بكر وعمر وعلى، وطائفة من أصحابه، فاجتمع اليهود وتشاوروا، وقالوا: مَنْ رجلٌ يُلْقَى على محمدٍ هذه الرّحى فيقتله؟ فانبعث أشقاها عمرو بن جِحاش لعنه الله، ونزال جبريلُ من عند رب العالمين على رسوله يعلمه بما هموا به، فهض رسولُ الله ﷺ من وقته راجعاً إلى المدينة، ثم تجهَّز، وخرج بنفسه لحربهم، فحاصرهم سِتَّ ليالٍ، واستعمل على المدينة ابنَ أم مكتوم، وذلك فى ربيع الأول.

(٢) قرقرة وسط القاع ووسط الغائط المكان الأجرد منه لسان العرب ٨٦/٥.

(١) المصدر السابق.

(٣) رواه ابن هشام فى السيرة ١٣٩/٣ وعزاه لابن إسحاق.

قال ابن حزم: وحيثُ حُرِّمَتِ الخمرُ، ونزلوا على أن لهم ما حملت إبلهم غير السلاح، ويرحلون من ديارهم، فترحل أكابرهم كحبي بن أخطب، وسلام بن أبي الحقيق إلى خيبر، وذهبت طائفة منهم إلى الشام، وأسلم منهم رجلان فقط، يامين ابن عمرو، وأبو سعد بن وهب، فأحرزا أموالهم، وقسم رسول الله ﷺ أموال بني النضير بين المهاجرين الأولين خاصة، لأنها كانت مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب^(١)، إلا أنه أعطى أبا دُجانة، وسهل بن حنيف الأنصارين لفقرهما^(٢).

وفي هذه الغزوة، نزلت سورة الحشر، هذا الذي ذكرناه، هو الصحيح عند أهل المغازي والسير^(٣).

وزعم محمد بن شهاب الزهري، أن غزوة بني النضير كانت بعد بدر بستة أشهر، وهذا وهم منه أو غلط عليه، بل الذي لا شك فيه أنها كانت بعد أحد، والتي كانت بعد بدر بستة أشهر: هي غزوة بني قينقاع، وقريظة بعد الخندق، وخيبر بعد الحديبية، وكان له مع اليهود أربع غزوات، أولها: غزوة بني قينقاع بعد بدر، والثانية: بني النضير بعد أحد، والثالثة: قريظة بعد الخندق، والرابعة: خيبر بعد الحديبية.

فصل

وقنت رسول الله ﷺ شهراً يدعوا على الذين قتلوا القراء أصحاب بئر معونة بعد الرُّكُوع، ثم ت ركه، لما جاؤوا تائبين مسلمين^(٤).



فصل

غزوة ذات الرقاع وهل كانت قبل غزوة خيبر أم بعدها^(٥)

ثم غزا رسول الله ﷺ بنفسه غزوة ذات الرقاع، وهي غزوة نجد، فخرج في جمادى الأولى من السنة الرابعة، وقيل: في المحرم، يريد محارب، وبني ثعلبة بن

(١) رواه البخاري كتاب الجهاد والسير باب الجن ومن يترس بترس صاحبه ٦٤/٤ من حديث أنس بن مالك.

(٢) ذكره ابن هشام في السيرة ١٤٥/٣ وعزاه لابن إسحاق.

(٣) رواه البخاري كتاب التفسير باب سورة الحشر ١٨٣/٦ من حديث ابن عباس.

(٤) رواه البخاري كتاب المغازي باب غزوة الرجيع ورغل ذكوان وبئر معونة ١٣٦/٥ من حديث أنس وفي هذا

دليل على مشروعية القنوت في الصلوات المس عندما تنزل على المسلمين.

(٥) إن تعليق ابن القيم على تلك الغزوة يدل على فهمه الدقيق وفقهه العميق فاشدد عليه.

سَعْدُ بْنُ غَطَفَانَ، واستعمل على المدينة أبا ذر الغفارى، وقيل: عثمان بن عفان، وخرج فى أربعمئة من أصحابه. وقيل: سبعمئة، فلقى جمعاً من غطفان، فتواقفوا، ولم يكن بينهم قتال، إلا أنه صلى بهم يومئذ صلاة الخوف^(١)، هكذا قال ابن إسحاق، وجماعة من أهل السير والمغازى فى تاريخ هذه الغزاة، وصلاة الخوف بها، وتلقاه الناس عنهم، وهو مُشْكِلٌ جداً، فإنه قد صحَّ أن المشركين حبسوا رسول الله ﷺ يوم الخندق عن صلاة العصر حتى غابت الشمس^(٢).

وفى «السنن» و«مسند أحمد»، والشافعى رحمهما الله، أنهم حبسوه عن صلاة الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، فصلاهن جميعاً^(٣). وذلك قبل نزول صلاة الخوف، والخندق بعد ذات الرقاع سنة خمس.

والظاهر أن النبى ﷺ أول صلاة صلاها للخوف بعسفان، كما قال أبو عياش الزرقى: كنّا مع النبى ﷺ بعسفان، فصلّى بنت الظهر، وعلى المشركين يومئذ خالد ابن الوليد، فقالوا: لقد أصبنا منهم غفلة، ثم قالوا: إنّ لهم صلاة بعد هذه هى أحبّ إليهم من أموالهم وأبنائهم، فنزّلت صلاة الخوف بين الظهر والعصر، فصلّى بنا العصر، ففرقنا فرقتين... وذكر الحديث، رواه أحمد وأهل السنن^(٤).

وقال أبو هريرة: كان رسول الله ﷺ نازلاً بين ضجنان وعسفان محاصراً للمشركين، فقال المشركون: إنّ لهؤلاء صلاة هى أحبّ إليهم من أبنائهم وأموالهم، أجمعوا أمرهم، ثم ميلوا عليهم ميلاً واحدة، فجاء جبريل، فأمره أن يقسم أصحابه نصفين... وذكر الحديث، قال الترمذى: حديث حسن صحيح^(٥).

ولا خلاف بينهم أن غزوة عسفان كانت بعد الخندق، وقد صحّ عنه أنه صلى صلاة الخوف بذات الرقاع، فعلم أنها بعد الخندق وبعد عسفان، ويؤيد هذا أن أبا هريرة، وأبا موسى الأشعرى شهدا ذات الرقاع، كما فى «الصحيحين» عن أبى موسى، أنه شهد غزوة ذات الرقاع، وأنهم كانوا يلقون على أرجلهم الحرق لَمَّا نَفِيت^(٦).

(١) رواه البخارى المغازى باب غزوة الرقاع ١٤٤/٥ من حديث جابر.

(٢) رواه البخارى بنحوه كتاب المغازى باب غزوة ذات الرقاع ١٤٥/٥ من حديث جابر.

(٣) صحيح. رواه أحمد ٢٥/٣.

(٤) صحيح. رواه أبو داود كتاب الصلاة باب صلاة الخوف ١٢/٢ ح رقم ١٢٣٦ من حديث أبى عياش الزرقى.

(٥) حسن. رواه النسائى فى الكبرى كتاب صلاة الخوف فى صدره ٥٩٤/١ ح رقم ١٩٣٢ من حديث أبو هريرة.

(٦) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة ذات الرقاع ١٤٥/٥ من حديث أبى موسى.

وَأَمَّا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَفِي « الْمُسْنَدِ » « وَالسَّنَنِ » أَنَّ مِرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ سَأَلَهُ: هَلْ صَلَّيْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَتَى؟ قَالَ: عَامَ غَزْوَةِ نَجْدٍ^(١).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَزْوَةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ بَعْدَ خَيْبَرَ، وَأَنَّ مِنْ جَعْلِهَا قَبْلَ الْخَنْدَقِ، فَقَدْ وَهَمَ وَهَمًا ظَاهِرًا، وَلَمَّا لَمْ يَفْطَنْ بَعْضُهُمْ لِهَذَا، ادَّعَى أَنَّ غَزْوَةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ كَانَتْ مَرَّتَيْنِ، فَمَرَّةً قَبْلَ الْخَنْدَقِ، وَمَرَّةً بَعْدَهَا عَلَى عَادَتِهِمْ فِي تَعْدِيدِ الْوُقُوعِ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَلْفَظُهَا أَوْ تَارِيخُهَا.

وَلَوْ صَحَّ لِهَذَا الْقَائِلِ مَا ذَكَرَهُ، وَلَا يَصِحُّ، لَمْ يُمْكِنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الْخَوْفِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ قِصَّةِ عُصْفَانَ، وَكَوْنِهَا بَعْدَ الْخَنْدَقِ، وَلَهُمْ أَنْ يُجِيبُوا عَنْ هَذَا بِأَن تَأْخِيرَ يَوْمِ الْخَنْدَقِ جَائِزٌ غَيْرُ مَنْسُوخٍ، وَأَنَّ فِي حَالِ الْمَسَافَةِ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَتِمَّ كُنَّ مِنْ فَعْلِهَا، وَهَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرِهِ، لَكِنْ لَا حِيلَةَ لَهُمْ فِي قِصَّةِ عُصْفَانَ أَنَّ أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا لِلْخَوْفِ بِهَا، وَأَنَّهَا بَعْدَ الْخَنْدَقِ.

فَالصَّوَابُ تَحْوِيلُ غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى مَا بَعْدَ الْخَنْدَقِ، بَلْ بَعْدَ خَيْبَرَ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهَا هَاهُنَا تَقْلِيدًا لِأَهْلِ الْمَغَازِي وَالسَّيْرِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَنَا وَهْمُهُمْ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَزْوَةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ بَعْدَ الْخَنْدَقِ، مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي « صَحِيحِهِ » عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْلُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِذَاتِ الرِّقَاعِ، قَالَ: كُنَّا إِذَا أَتَيْنَا عَلَى شَجَرَةٍ ظَلِيلَةٍ، تَرَكْنَاهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَسِيفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُعَلَّقٌ بِالشَّجَرَةِ فَأَخَذَ السَّيْفَ، فَاخْتَرَطَهُ، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ، وَقَالَ: فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَأَخَّرُوا، وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُخْرَى رَكَعَتَيْنِ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَلِلْقَوْمِ رَكَعَتَانِ^(٢).

وَصَلَاةُ الْخَوْفِ، إِنَّمَا شُرِعَتْ بَعْدَ الْخَنْدَقِ، بَلْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا بَعْدَ عُصْفَانَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) صحيح. رواه أحمد ٢/ ٣٢٠، والنسائي في الكبرى كتاب صلاة الخوف (١/ ٥٩٤) رقم (١٩٣١).

(٢) رواه مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها ١/ ٥٧٦ ح رقم ٨٤٣ من حديث جابر.

وقد ذكروا أن قصة بَيْعِ جَابِرِ جَمَلَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كانت فى غزوة ذاتِ الرِّقَاعِ^(١). وقيل: فى مرجعه من تبوك، ولكن فى إخباره للنبي ﷺ فى تلك القضية، أَنَّهُ تزوج امرأة ثيباً تقومُ على أخواتِهِ، وتكفلهن إشعاراً بأنه بادر إلى ذلك بعد مقتل أبيه، ولم يؤخّر إلى عام تبوك، والله أعلم.

وفى مرجعهم من غزوة ذات الرِّقَاعِ، سَبَّوا امرأة من المشركين، فنذرَ زوجها الأَمرَ جَازِئاً حَتَّى يُهْرَقَ دَمًا فى أصحابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فجاء ليلًا، وقد أَرَصَدَ رسولُ الله ﷺ رَجُلَيْنِ رَبِيبَةً للمسلمين من العدو، وهما عَبَادُ بْنُ بَشْرٍ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، فضرب عبَادًا، وهو قائمٌ يُصَلِّى بِسَهْمٍ، فتزعه، ولم يُبْطِلْ صلاته، حتى رَشَقَهُ بثلاثة أسهم، فلم يَنْصَرِفْ مِنْهَا حَتَّى سَلَّمَ، فَأَيَقَظَ صاحِبَهُ فقال: سبحان الله . هَلَّا أَنْهَيْتَنِي ؟ فقال: إِنِّى كُنْتُ فى سُورَةٍ، فَكِرِهْتُ أَنْ أَقْطَعَهَا^(٢).

وقال موسى بن عقبة فى « مغازيه »: ولا يُدرى متى كانت هذه الغزوة قَبْلَ بدرٍ، أو بعدها، أو فيما بَيْنَ بدرٍ وأُحُدٍ أو بعد أُحُدٍ . ولقد أبعَدَ جدًّا إِذْ جَوَّزَ أَنْ تكون قَبْلَ بدرٍ، وهذا ظاهرُ الإحالة، ولا قَبْلَ أُحُدٍ، ولا قَبْلَ الخندق كما تقدم بيانه .



فصل

غزوة بدر الآخرة

وقد تقدّم أن أبا سفيان قال عند انصرافِهِ من أُحُدٍ: مَوْعِدُكُمْ وإيانا العامُ القابلُ بِبدرٍ، فلما كان شعبانُ، وقيل: ذُو القَعْدَةِ مِنَ العامِ القَابِلِ، خرجَ رسولُ الله ﷺ لموعده فى ألف وخمسمائة، وكانت الخيلُ عَشْرَةَ أَفْرَاسٍ، وَحَمَلَ لِوَاءَهُ عَلَى بَنِ أَبِي طَالِبٍ، واسْتَخْلَفَ عَلَى المَدِينَةِ عبدُ الله ابنُ رواحة، فانتهى إلى بدرٍ، فأقام بها ثمانية أيامٍ ينتظرُ المشركين، وخرجَ أبو سفيان بالمشركين من مَكَّةَ، وهم ألفان، ومعهم خمسون فرسًا، فلما انتهوا إلى مَرِّ الظَّهْرَانِ - على مَرَحَلَةٍ من مَكَّةَ - قال لهم أبو سفيان: إن العامَ عامُ جَدَبٍ، وقد رأيتُ أنى أرجعُ بكم، فأنصرفوا راجعين وأخلفوا الموعِدَ، فَسُمِّيَتْ هذه بِدَرٍ الموعِدِ، وتسمى بِدَرِ الثَّانِيَةِ^(٣).

(١) ذكره ابن هشام فى السيرة ١٥٧/٣ وعزاه لابن إسحاق.

(٢) ذكره ابن هشام فى السيرة ١٥٩/٣، ١٦٠ وعزاه لابن إسحاق.

(٣) ذكره ابن هشام فى السيرة ١٦٠/٣، ١٦١ وعزاه لابن إسحاق.

فصل

فى غزوة دومة الجندل

وهى بضم الدال، وأما دومة بالفتح، فمكان آخر . خرج إليها رسول الله ﷺ فى ربيع الأول سنة خمس، وذلك أنه بلغه أن بها جمعاً كثيراً يريدون أن يدنوا من المدينة، وبينها وبين المدينة خمس عشرة ليلة، وهى من دمشق على خمس ليال، فاستعمل على المدينة سباع بن عرفة الغفارى، وخرج فى ألف من المسلمين، ومعه دليل من بنى عذرة، يقال له: مذكور، فلما دنا منهم، إذا هم مغربون، وإذا آثار النعم والشاء فهجم على ماشيتهم ورعاتهم، فأصاب من أصاب، وهرب من هرب، وجاء الخبر أهل دومة الجندل، ففرقوا، ونزل رسول الله ﷺ بساحتهم، فلم يجز فيها أحداً، فأقام بها أياماً وبث السرايا، وفرق الجيوش، فلم يصب منهم أحداً، فرجع رسول الله ﷺ إلى المدينة، ووادع فى تلك الغزوة عيينة بن حصن^(١)



فصل

فى غزوة المريسيع

وكانت فى شعبان سنة خمس، وسببها: أنه لما بلغه ﷺ أن الحارث بن أبى ضرار سيد بن المصطلق سار فى قومه ومن قدر عليه من العرب، يريدون حرب رسول الله ﷺ، فبعث بريرة بن الحبيب الأسلمى يعلم له ذلك فاتاهم، ولقى الحارث بن أبى ضرار، وكلمه، ورجع إلى رسول الله ﷺ، فأخبره خبرهم، فندب رسول الله ﷺ الناس فأسرعوا فى الخروج، وخرج معهم جماعة من المنافقين، لم يخرجوا فى غزاة قبلها، واستعمل على المدينة زيد بن حارثة، وقيل: أبا ذر، وقيل: نُميلة بن عبد الله الليثى، وخرج يوم الإثنين لليلتين خلتا من شعبان، وبلغ الحارث بن أبى ضرار ومن معه مسير رسول الله ﷺ، وقتله عينه الذى كان وجهه ليأتيه بخبره وخبر المسلمين، فخافوا خوفاً شديداً، وتفرق عنهم من كان معهم من العرب، وانتهى رسول الله ﷺ إلى المريسيع، وهو مكان الماء، فضرب عليه قبته، ومعه عائشة وأم سلمة، فتهيؤوا للقتال، وصف رسول الله ﷺ أصحابه، وراية المهاجرين مع أبى بكر

(١) ذكره ابن سعد فى الطبقات ٤٧/٢، ٤٨.

الصدِّيق، وراية الأنصار مع سعد بن عبادة، فترامَوْ بالنبَل ساعة، ثم أمر رسولُ الله ﷺ أصحابه، فحملوا حملة رجل واحد، فكانت النُّصرة، وانهزم المشركون، وقُتلَ مَنْ قُتلَ منهم، وسبى رسولُ الله ﷺ النساءَ والذراري، والنعمَ والشاءَ، ولم يُقتلْ من المسلمين إلا رجلٌ واحد، هكذا قال عبدُ المؤمن بن خلف فى « سيرته » وغيره، وهو وهم، فإنه لم يكن بينهم قتال، وإنما أغارَ عليهم على الماء، فسبى ذراريهم، وأموالهم، كما فى « الصحيح »: أغارَ رسولُ الله ﷺ على بنى المُصطلق، وهم غارون، وذكر الحديث (١).

وكان من جملة السبى جويزية بنتُ الحارث سيِّد القوم، وقعت فى سَهْم ثابت بن قيس، فكاتبها، فأدَّى عنها رسولُ الله ﷺ، وتزوجها، فأعتقَ المسلمون بسبب هذا التزويج مائة أهل بيتٍ من بنى المُصطلق قد أسلموا، وقالوا: أصهارُ رسولِ الله ﷺ (٢).

قال ابنُ سعد: وفى هذه الغزوة سقط عقدٌ لعائشة، فاحتبسوا على طلبه، فنزلت آية التيمم.

وذكر الطبرانى فى « معجمه » من حديث محمد بن إسحاق عن يحيى ابن عباد ابن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة قالت: « ولما كان من أمرِ عقدى ما كان، قال: أهلُ الإفك ما قالوا، فخرجتُ مع النبى ﷺ فى غزاة أخرى، فسقطَ أيضاً عقدى حتى حبسَ التماسه الناس، ولقيتُ من أبى بكر ما شاء الله، وقال لى: يا بنيةُ فى كُلِّ سفرٍ تكونينِ عناءً وبلاءً، وليس مع الناس ماء، فأنزل الله الرخصة فى التيمم (٣). وهذا يدل على أن قصة العقد التى نزل التيمم لأجلها بعد هذه الغزوة، وهو الظاهر، ولكن فيها كانت قصة الإفك بسبب فقد العقد والتماسه، فالتبس على بعضهم إحدى القصتين بالأخرى، ونحن نشير إلى قصة الإفك.



فصل حديث الإفك

وذلك أن عائشة رضى الله عنها كانت قد خرجَ بها رسولُ الله ﷺ معه فى هذه الغزوة بقرعة أصابتها، وكانت تلك عادته مع نسائه، فلما رجعوا من الغزوة، نزلوا

(١) رواه البخارى كتاب العتق باب من ملك من العرب رقيقا ١٩٤/٣ من حديث عبد الله بن عمر.

(٢) ذكره ابن سعد فى الطبقات ٤٩/٢.

(٣) رواه البخارى كتاب باب قوله تعالى « فلم يجدوا ماءً فتييموا صعيداً طيباً » ٩١/١ من حديث عائشة رضى الله عنها.

فى بعض المنازل، فخرجت عائشة لحاجتها، ثم رجعت، ففقدت عقداً لاختها كانت أعارتها إياه، فرجعت تلتمسهُ فى الموضع الذى فقدته فيه، فجاء النفر الذين كانوا يرحلون هودجها، فظنوها فيه، فحملوا الهودج، ولا يُنكرون خفته، لأنها رضى الله عنها كانت فتية السن، لم يغشها اللحم الذى كان يُثقلها، وأيضاً، فإن النفر لما تساعدوا على حمل الهودج، لم يُنكروا خفته، ولو كان الذى حمله واحداً أو اثنين، لم يخف عليهما الحال، فرجعت عائشة إلى منازلهم، وقد أصابت العقد، فإذا ليس بها داع ولا مُجيب، فقعدت فى المنزل، وظنت أنهم سيفقدونها، فيرجعون فى طلبها، والله غالب على أمره، يُدبر الأمر فوق عرشه كما يشاء، فغلبتها عينها، فنامت، فلم تستيقظ إلا بقول صفوان بن المُعطّل: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، زوجة رسول الله ﷺ. وكان صفوان قد عرس فى أخريات الجيش، لأنه كان كثير النوم، كما جاء عنه فى « صحيح أبى حاتم » وفى « السنن »: فلما رآها عرفها، وكان يراها قبل نزول الحجاب، فاسترجع، وأناخ راحلته، فقربها إليها، فركبتها، وما كلمها كلمة واحدة، ولم تسمع منه إلا استرجاعه، ثم سار بها يقودها حتى قدم بها، وقد نزل الجيش فى نحر الظهيرة، فلما رأى ذلك الناس، تكلم كل منهم بشاكلته، وما يليق به، ووجد الخبيث عدو الله ابن أبى متنفساً، فتنفس من كرب النفاق والحسد الذى بين ضلوعه، فجعل يستحكى الإفك، ويستوشيه، ويشيعه، ويذيعه، ويجمعه، ويفرقه، وكان أصحابه يتقربون به إليه، فلما قدموا المدينة، أفاض أهل الإفك فى الحديث، ورسول الله ﷺ ساكت لا يتكلم، ثم استشار أصحابه فى فراقها، فأشار عليه على رضى الله عنه أن يفارقها، ويأخذ غيرها تلويحاً لا تصريحاً، وأشار عليه أسامة وغيره بإمسакها، وألا يلتفت إلى كلام الأعداء، فعلى لما رأى أن ما قيل مشكوك فيه، أشار بترك الشك والريبة إلى اليقين ليتخلص رسول الله ﷺ من الهم والغم الذى لحقه من كلام الناس، فأشار بحسم الداء، وأسامة لما علم حب رسول الله ﷺ لها ولأبيها، وعلم من عفتها وبرائها، وحصانتها وديانتها ما هى فوق ذلك، وأعظم منه، وعرف من كرامة رسول الله ﷺ على ربه ومنزله عنده، ودفاعه عنه، أنه لا يجعل ربه بيته وحبيبته من النساء، وبنّت صديقه بالمنزلة التى أنزلها به أرباب الإفك، وأن رسول الله ﷺ أكرم على ربه، وأعز عليه من أن يجعل تحته امرأة بغياً، وعلم أن الصديقة حبيبة رسول الله ﷺ أكرم على ربه من أن يتليها بالفاحشة، وهى تحت رسوله، ومن

قَوِيَتْ معرفته لله ومعرفته لرسوله وقدره عند الله فى قلبه، قال كما قال أبو أيوب وغيره من سادات الصحابة، لما سمعوا ذلك: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾^(١).

وتأمل ما فى تسييحهم لله، وتنزيههم له فى هذا المقام من المعرفة به، وتنزيهه عما لا يليق به، أن يجعل لرسوله وخليفه وأكرم الخلق عليه امرأة خبيثة بعيًا، فمن ظنَّ به سُبْحانه هذا الظنَّ، فقد ظنَّ به ظنُّ السوء، وعرف أهل المعرفة بالله ورسوله أن المرأة الخبيثة لا تليق إلا بمثلها، كما قال تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾ (النور: ٢٦)، فقطعوا قطعاً لا يشكُّون فيه أن هذا بُهْتَانٌ عظيم، وفرية ظاهرة.

فإن قيل: فما بال رسول الله ﷺ توقف فى أمرها، وسأل عنها، وبحث، واستشار، وهو أعرف بالله، وبمنزلته عنده، وبما يليق به، وهلاً قال: سُبْحَانَكَ هذا بُهْتَانٌ عظيم، كما قاله فضلاء الصحابة؟

فالجواب أن هذا من تمام الحكم الباهرة التى جعل الله هذه القصة سبباً لها، وامتحاناً وابتلاءً لرسوله ﷺ، ولجميع الأمة إلى يوم القيامة، ليرفع بهذه القصة أقواماً، ويضع بها آخرين، ويزيد الله الذين اهتدوا هُدي وإيماناً، ولا يزيد الظالمين إلا خساراً، واقتضى تمام الامتحان والابتلاء أن حبس عن رسول الله ﷺ الوحى شهراً فى شأنها، لا يوحى إليه فى ذلك شئ لتتم حكمته التى قدرها وقضاهَا، وتظهر على أكمل الوجوه، ويزداد المؤمنون الصادقون إيماناً وثباتاً على العدل والصدق، وحسن الظنِّ بالله ورسوله، وأهل بيته، والصدِّقين من عباده، ويزداد المنافقون إفكاً ونفاقاً، ويظهر لرسوله وللمؤمنين سرائرهم، ولتتم العبودية المرادة من الصديقة وأبويها، وتتم نعمة الله عليهم، ولتشتد الفاقة والرغبة منها ومن أبويها، والافتقار إلى الله والذل له، وحسن الظن به، والرجاء له، ولينقطع رجاؤها من المخلوقين، وتيأس من حصول النصرة والفرج على يد أحد من الخلق، ولهذا وقت هذا المقام حقّه، لما قال لها أيواها: قومي إليه، وقد أنزل الله عليه براءتها، فقالت: واللّه لا أقومُ إليه، ولا أحمدُ إلا الله، هو الذى أنزل براءتي.

وأيضاً فكان من حكمة حبس الوحى شهراً، أن القضية مُحَصَّتْ وتمَحَّضَتْ،

(١) رواه مسلم كتاب التوبة باب فى حديث الإفك وقبول توبة القاذف ٢٣١٢/٤ - ٢١٣٦ ح رقم ٢٧٧٠ من حديث

عائشة رضى الله عنها. والآية من سورة النور رقم ١٦.

واستشرفت، قلوبُ المؤمنين أعظمَ استشرافٍ إلى ما يُوحيه اللهُ إلى رسوله فيها، وتطلَّعت إلى ذلك غايةَ التطلُّع، فوافى الوحيُ أحوجَ ما كان إليه رسولُ الله ﷺ، وأهلُ بيته، والصديقُ وأهلُه، وأصحابُه والمؤمنون، فورد عليهم ورودُ الغيثِ على الأرضِ أحوجَ ما كانت إليه، فوقع منهم أعظمُ موقعٍ وألطفَه، وسرُّوا به أتمَّ السرورِ، وحصل لهم به غايةُ الهناء، فلو أطلع اللهُ رسوله على حقيقة الحالِ من أوَّلِ وهلة، وأنزل الوحيَ على الفورِ بذلك، لفاتت هذه الحكمُ وأضعافُها بل أضعافُ أضعافِها .

وأيضاً فإن الله سبحانه أحبُّ أن يُظهرَ منزلةَ رسوله وأهلِ بيته عنده، وكرامتهم عليه، وأن يُخرجَ رسوله عن هذه القضية، ويتولَّى هو بنفسه الدفاعَ والمنافحةَ عنه، والردَّ على أعدائه، وذمهم وعييبهم بأمرٍ لا يكون له فيه عمل، ولا يُنسب إليه، بل يكونُ هو وحده المتولَّى لذلك، الثائر لرسوله وأهل بيته .

وأيضاً فإن رسولَ الله ﷺ كان هو المقصودُ بالأذى، والتي رَمِيتُ زوجته، فلم يكن يليقُ به أن يشهد ببراءتها مع علمه، أو ظنه الظنَّ المقاربَ للعلم ببراءتها، ولم يظنَّ بها سوءاً قطُّ، وحاشاه، وحاشاها، ولذلك لما استعذر من أهل الإفك، قال: «مَنْ يَعْذِرُنِي فِي رَجُلٍ بَلَّغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ إِلَّا مَعِيَ»، فكان عنده من القرائن التي تشهدُ ببراءة الصديقِ أكثرَ مما عند المؤمنين، ولكن لِكَمال صبره وثباته، ورفقه، وحسنِ ظنه بربه، وثقته به، وفي مقامِ الصبر والثبات، وحسن الظن بالله حقَّه، حتى جاءه الوحيُ بما أقرَّ عينه، وسرَّ قلبه، وعظَّم قدره، وظهر لأمتِه احتفالُ ربه به، واعتناؤه بشأنه .

ولما جاء الوحيُ ببراءتها، أمرَ رسولُ الله ﷺ بمن صرَّحَ بالإفك، فحدُّوا ثمانين

ثمانين



فصل

لماذا لم يحد ابن أبي؟ .

ولم يحد الخبيثُ عبد الله بن أبي، مع أمه رأسُ أهل الإفك، فقليل: لأن الحدودَ تخفيفٌ عن أهلها وكفارة، والخبيثُ ليس أهلاً لذلك، وقد وعدَّه اللهُ بالعذابِ العظيمِ

فى الآخرة، فيكفيه ذلك عن الحد، وقيل: بل كان يستوشى الحديث ويجمعه ويحكيه، ويخرجه فى قوالب من لا يُنسب إليه، وقيل: الحدُّ لا يثبتُ إلا بالإقرار، أو بيّنة، وهو لم يُقر بالقذف، ولا شهد به عليه أحد، فإنه إنما كان يذكره بين أصحابه، ولم يشهدوا عليه، ولم يكن يذكره بين المؤمنين .

وقيل: حدُّ القذف حدُّ الآدمى، لا يُستوفى إلا بمطالبتة، وإن قيل: إنه حقٌّ لله، فلا بدَّ من مطالبة المقذوف، وعائشة لم تُطالب به ابنُ أبى .

وقيل: بل ترك حدَّه لمصلحة هى أعظم من إقامته، كما ترك قتله مع ظهور نفاقه، وتكلمه بما يُوجب قتله مراراً، وهى تأليفُ قومه، وعدمُ تنفيرهم عن الإسلام، فإنه كان مطاعاً فيهم، رئيساً عليهم، فلم تؤمن إثارة الفتنة فى حدَّه، ولعله تركَ لهذه الوجوه كلها .

فجلد مسطح بن أثانة، وحسان بن ثابت، وحنانة بنت جحش، وهؤلاء من المؤمنين الصادقين تطهيراً لهم وتكفيراً، وترك عبد الله بن أبى إذا، فليس هو من أهل ذلك .



فصل

قوة ثبات السيدة عائشة رضى الله عنها

ومن تأمل قولَ الصديقة وقد نزلت براءتها، فقال لها أبواها: قومي إلى رسول الله ﷺ، فقالت: « والله لا أقومُ إليه، ولا أحمدُ إلا الله »، علم معرفتها، وقوة إيمانها، وتوليها النعمة لرَبِّها، وإفراده بالحمد فى ذلك المقام، وتجريدها التوحيد، وقوة جاشها، وإدلالها ببراءة ساحتها، وأنها لم تفعل ما يُوجب قيامها فى مقام الراغب فى الصلح، الطالب له، وثقتها بمحبة رسول الله ﷺ لها قالت ما قالت، إدلالاً للحبيب على حبيبه، ولا سيما فى مثل هذا المقام الذى هو أحسنُ مقامات الإدلال، فوضعتُه موضعَه، ولله ما كان أحبَّها إليه حين قالت: لا أحمدُ إلا الله، فإنه هو الذى أنزل براءتى، والله ذلك الثباتُ والزانةُ منها، وهو أحبُّ شئٍ إليها، ولا صبرَ لها عنه، وقد تنكَّر قلبُ حبيبها لها شهراً، ثم صادفتِ الرضى منه والإقبال، فلم تُبادرْ إلى القيام إليه، والسرور برضاه وقربه مع شدة محبتها له، وهذا غاية الثبات والقوة .



فصل

تاريخ خبر الإفك

وفى هذه القضية أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما قال: «مَنْ يَعْذِرُنِي فِي رَجُلٍ بَلَّغَنِي أَدَاهُ فِي أَهْلِي؟» قام سعد بن معاذ أخو بني عبد الأشهل، فقال: أنا أعْذِرُكَ مِنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . وقد أشكلَ هذا على كثير من أهل العلم، فَإِنَّ سعد بن معاذ لا يَخْتَلِفُ أَحَدٌ من أهل العلم، أَنَّهُ تُوْفِيَ عَقِيبَ حُكْمِهِ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ عَقِيبَ الْخَنْدَقِ، وَذَلِكَ سَنَةَ خَمْسٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَحَدِيثُ الْإِفْكَ لَا شَكَّ أَنَّهُ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ هَذِهِ، وَهِيَ غَزْوَةُ الْمُرَيْسِعِ، وَالْجُمْهُورُ عَنْدهُمْ أَنَّهُا كَانَتْ بَعْدَ الْخَنْدَقِ سَنَةَ سِتٍّ، فَاخْتَلَفَتْ طَرُقُ النَّاسِ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ .

فقال موسى بن عقبة: غزوة المريسيع كانت سنة أربع قبل الخندق، حكاه عنه البخارى .

وقال الواقدي: كانت سنة خمس . قال: وكانت قريظة والخندق بعدها .

وقال القاضى إسماعيل بن إسحاق: اختلفوا فى ذلك، والأولى أن تكون المريسيع قبل الخندق، وعلى هذا، فلا إشكال، ولكن الناس على خلافه، وفى حديث الإفك، ما يدل على خلاف ذلك أيضاً، لأن عائشة قالت: إن القضية، كانت بعدما أنزل الحجاب ، وآية الحجاب نزلت فى شأن زينب بنت جحش، وزينبُ إذ ذاك كانت تحتَه، فإنه ﷺ سألها عن عائشة، فقالت: «أحمى سَمْعِي وَبَصَرِي» قالت عائشة: وهى التى كانت تُسامِنِي مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ .

وقد ذكر أربابُ التواريخ أن تزويجه بزینب كان فى ذى القعدة سنة خمس، وعلى هذا فلا يصح قولُ موسى بن عقبة .

وقال محمد بن إسحاق: إن غزوة بنِ الْمُصْطَلِقِ كانت فى سنة ست بعد الخندق^(١)، وذكر فيها حديث الإفك، إلا أنه قال عن الزهرى، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة، فذكر الحديث . فقال: فقام أسيدُ ابن الحضير، فقال: أنا

(١) رواه البخارى معلقاً كتاب المغازى باب غزوة بني المصطلق ١٤٧/٥ .

أعذرُك منه، فردَّ عليه سعدُ بن عبادَةَ، ولم يذكر سعد بن معاذ، قال أبو محمد بنُ حزم: وهذا هو الصحيحُ الذي لا شك فيه، وذكر سعد بن معاذ وهم، لأنَّ سعدَ بن معاذ مات إثر فتح بنى قريظة بلا شك، وكانت في آخر ذى القعدة من السنة الرابعة، وغزوة بنى المصطلق في شعبان من السنة السادسة بعد سنة وثمانية أشهر من موت سعد، وكانت المقابلة بين الرجلين المذكورين بعد الرجوع من غزوة بنى المصطلق بأزيد من خمسين ليلة .

قلت: الصحيح: أن الخندق كان في سنة خمس كما سيأتى .

ومما وقع في حديث الإفك، أن في بعض طرق البخارى، عن أبى وائل عن مسروق، قال: سألت أمَّ رومان عن حديث الإفك، فحدثتني^(١). قال غير واحد: وهذا غلط ظاهر، فإن أمَّ رومان ماتت على عهد رسول الله ﷺ، ونزل رسول الله ﷺ في قبرها، وقال: « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذِهِ »^(٢) قالوا: ولو كان مسروق قدَّم المدينة في حياتها وسألها، للقى رسول الله ﷺ وسمع منه، ومسروق إنما قدَّم المدينة بعد موت رسول الله ﷺ . قالوا: وقد روى مسروق، عن أمَّ رومان حديثاً غير هذا، فأرسل الرواية عنها، فظنَّ بعض الرواة، أنه سمع منها، فحمل هذا الحديث على السماع، قالوا: ولعل مسروقاً قال: سئلت أم رومان فنصحفت على بعضهم: سألت، لأن من الناس من يكتب الهمزة بالالف على كل حال، وقال آخرون: كل هذا لا يردُّ الرواية الصحيحة التى أدخلها البخارى في «صحيحه» وقد قال ابراهيم الحربى وغيره: إن مسروقاً سألها، وله خمس عشرة سنة، ومات وله ثمان وسبعون سنة، وأمَّ رومان أقدم من حدث عنه، قالوا: وأما حديث موتها في حياة رسول الله ﷺ، ونزوله في قبرها، فحديث لا يصح، وفيه علتان تمنعان صحته، إحداهما: رواية على بن زيد بن جدعان له، وهو ضعيف الحديث لا يحتاج بحقيقته، والثانية: أنه رواه عن القاسم ابن محمد، عن النبى ﷺ، والقاسم لم يدرك زمن رسول الله ﷺ، فكيف يقدم هذا على حديث إسناده كالشمس يرويه البخارى في «صحيحه» ويقول فيه مسروق: سألت أمَّ رومان، فحدثتني، وهذا يرد أن يكون اللفظ سئلت. وقد قال أبو نعيم في كتاب «معرفة الصحابة»: قد قيل: إن أم رومان توفيت في عهد رسول الله ﷺ، وهو وهم .

(١) ورواه البخارى كتاب أحاديث الانبياء باب قوله تعالى: «لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين» ١٨٣/٤ من

(٢) ذكره ابن سعد في الطبقات ٢١٦/٨ .

ومما وقع فى حديث الإفك أن فى بعض طرقه: أن علياً قال للنبي ﷺ لما استشاره: سل الجارية تصدقك، فدعا بريرة، فسألها، فقالت: ما علمتُ عليها إلا ما يعلمُ الصائغُ على التبر، أو كما قالت، وقد استشكلَ هذا، فإن بريرة إنما كاتبت وعقَّتْ بعد هذا بمدة طوبلة، وكان العباسُ عمُ رسول الله ﷺ إذ ذاك فى المدينة، والعباسُ إنما قدِمَ المدينةَ بعدَ الفتح، ولهذا قال له النبي ﷺ، وقد شفعَ إلى بريرة: أن تُراجعَ زوجها، فأبت أن تُراجعهُ: «يا عباسُ! ألا تعجبُ من بغضِ بريرة مُغيثاً وحبِّهَ لها» (١).

ففى قصة الإفك، لم تكن بريرة عند عائشة، وهذا الذى ذكروه، إن كان لازماً فيكون الوهمُ من تسميته الجارية بريرة، ولم يقل له على: سل بريرة، وإنما قال: سل الجارية تصدقك، فظن بعضُ الرواة أنها بريرة، فسامها بذلك، وإن لم يلزم بأن يكون طلب مغيث لها استمر إلى بعد الفتح، ولم يأس منها، زال الإشكال . والله أعلم .



فصل

ما أنزل الله سبحانه وتعالى فى رأس النفاق

وفى مرجعهم من هذه الغزوة، قال رأسُ المنتفقين ابنُ أبى: لئن رجعنا إلى المدينة، ليُخرجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ، فبلغها زيدُ بن أرقم رسولَ الله ﷺ، وجاء ابنُ أبى يعتذرُ ويحلفُ ما قال: فسكتَ عنه رسولُ الله ﷺ، فأنزلَ الله تصديقَ زيدٍ فى سورة المنافقين، فأخذ النبي ﷺ بأذنه، فقال: «أبشِرْ فَقَدْ صَدَقَكَ اللَّهُ»، ثم قال: «هَذَا الَّذِى وَفَى لِلَّهِ بِأَذْنِهِ»، فقال لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ مَرُ عِبَادَ بَنِ بَشَرٍ، فَلْيَضْرِبْ عَنْقَهُ، فقال: «فَكَيْفَ إِذَا تَخَدَّثَ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ» (٢).



فصل

فى غزوة الخندق

وكانت فى سنة خمسٍ من الهجرة فى شوال على أصحِّ القولين، إذ لا خلاف أن

(١) رواه البخارى كتاب الطلاق باب شفاعة النبي ﷺ فى زوج بريرة ٦٢/٧.

(٢) رواه البخارى كتاب التفسير باب قوله: «إِذَا جَادَكَ الْمُنَافِقُونَ» ١٨٩/٦.

أُحْدًا كَانَتْ فِي شَوَالِ سَنَةِ ثَلَاثٍ، وَوَاعَدَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ، وَهُوَ سَنَةُ أَرْبَعٍ، ثُمَّ أَخْلَفُوهُ لِأَجْلِ جَذْبِ تِلْكَ السَّنَةِ، فَرَجَعُوا فَلَمَّا كَانَتْ سَنَةُ خَمْسٍ، جَاؤُوا لِحَرْبِهِ، هَذَا قَوْلُ أَهْلِ السِّيَرِ وَالْمَغَازِي .

وخالفهم موسى بن عتبة وقال: بل كانت سنة أربع، قال أبو محمد بن حزم: وهذا هو الصحيح الذى لا شك فيه، واحتج عليه بحديث ابن عمر في « الصحيحين » أنه عُرِضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجْزِهِ، ثُمَّ عُرِضَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَهُ ^(١) .

قال: فصَحَّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا سَنَةٌ وَاحِدَةٌ .

وأجيب عن هذا بجوابين، أحدهما: أن ابن عمر أخبر أن النبي ﷺ، رَدَّهُ لَمَّا اسْتَصَفَرَهُ عَنِ الْقِتَالِ، وَأَجَازَهُ لَمَّا وَصَلَ إِلَى السَّنِّ الَّتِي رَأَاهُ فِيهَا مَطِيقًا، وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يَنْفِي تَجَاوُزَهَا بِسَنَةٍ أَوْ نَحْوِهَا .

الثانى: أَنَّهُ لَعَلَّهُ كَانَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي أَوَّلِ الرَّابِعَةِ عَشْرَةِ وَيَوْمَ الْخَنْدَقِ فِي آخِرِ الْخَامِسَةِ عَشْرَةٍ .



فصل

تفاصيل أحداث غزوة الخندق

وكان سبب غزوة الخندق أن اليهود لما رأوا انتصارَ المشركين على المسلمين يَوْمَ أُحُدٍ، وَعَلِمُوا بِمِيعَادِ أَبِي سَفْيَانَ لَغْزْوِ الْمُسْلِمِينَ، فَخَرَجَ لِذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعَ لِلْعَامِ الْمُقْبِلِ، خَرَجَ أَشْرَافُهُمْ، كِسْلَامُ بْنُ أَبِي الْحَقِيقِ، وَسَلَامُ بْنُ مَشْكَمٍ، وَكَنَانَةُ بْنُ الرَّبِيعِ وَغَيْرُهُمْ إِلَى قَرِيشٍ بِمَكَّةَ يُحَرِّضُونَهُمْ عَلَى غَزْوِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُؤَلِّبُونَهُمْ عَلَيْهِ، وَوَعَدُوهُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ بِالنَّصْرِ لَهُمْ، فَأَجَابَتْهُمْ قَرِيشٌ، قَمَّ خَرَجُوا إِلَى غَطَفَانَ فَدَعَوْهُمْ، فَاسْتَجَابُوا لَهُمْ، ثُمَّ طَافُوا فِي قِبَائِلِ الْعَرَبِ، يَدْعُونَهُمْ إِلَى ذَلِكَ، فَاسْتَجَابَ لَهُمْ مَنْ

(١) رواه البخارى كتاب الشهادات باب بلوغ الصبيان وشهادتهم ٢٣٢/٣ .

استجاب، فخرجت قُريشٌ وقائدهم أبو سفيان في أربعة آلاف، ووافتهم بنو سليم بمرَّ الظَّهْرَانِ، وخرجت بنو أسد، وفَزَارَة، وأشجع، وبنو مَرَّة، وجاءت غَطَفَانُ وقائدهم عِيشَةُ بنُ حِصْنٍ . وكان مَنْ وافى الخندقَ مِنَ الكفار عشرة آلاف .

فلما سَمِعَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بمسيرهم إليه، استشار الصحابة فأشار عليه سلمانُ الفارسي بحفر خندق يحولُ بين العدوِّ وبين المدينة، فأمر به رسولُ اللَّهِ ﷺ، فبادر إليه المسلمون، وعَمِلَ بنفسه فيه، وبادروا هجومَ الكُفَّارِ عليهم، وكان في حَفَرِهِ من آياتِ نبوته، وأعلام رسالته ما قد تواتر الخبرُ به، وكان حفرُ الخندق أمامَ سَلْعٍ وسَلْعٍ : جبل خلفَ ظهورِ المسلمين، والخندقُ بينهم وبين الكفار .

وخرج رسولُ اللَّهِ ﷺ في ثلاثة آلاف من المسلمين، فتحصَّنَ بالجبل من خلفه، وبالخندق أمامهم .

وقال ابنُ إسحاق: خرج في سبعمائة، وهذا غلطٌ من خروجه يوم أُحُدٍ .

وأمر النبيُّ ﷺ بالنِّسَاءِ والذَّرَارِي فَجَعِبُوا في آطامِ المدينة، واستخلف عليها ابنُ أمِّ مكتوم .

وانطلق حُيَّ بنُ أخطَبَ إلى بنى قُريظة، فدنا مِنْ حصنهم، فأبى كعبُ بنُ أسد أن يفتحَ له، فلم يَزَلْ يُكَلِّمُهُ حتى فتحَ له، فلما دخل عليه، قال: لقد جئتُكَ بعزِّ الدهر، جئتُكَ بقريشٍ وغَطَفَانِ وأسدٍ على قادتها لحرب محمد، قال كعب: جئتني والله بذلِّ الدهر، وبجَهَامٍ^(١) قد هراقَ مائِع، فهو يَرْعُدُ وَيَبْرُقُ ليس فيه شيء . فلم يزل به حتى نقضَ العهدَ الذي بينه وبين رسولِ اللَّهِ ﷺ، ودخل مع المشركين في مُحاربتِهِ، فَتَرَّ بِذَلِكَ المشركون، وشرط كعب على حُيَّ أنه إن لم يظفروا بمحمد أن يجيئ حتى يدخلَ معه في حصنه، فيصيبه ما أصابه، فأجابه إلى ذلك، ووفَّى له به .

وبلغ رسولُ اللَّهِ ﷺ خبرُ بنى قُريظة ونقضهم للعهد، فبعث إليهم السَّعْدِينَ، وخَوَاتَ بنَ جُبَيْر، وعبدَ اللَّهِ بنَ رواحة لِيَعْرِفُوا: هل هم على عهدهم، أو قد نقضوه؟ فلما دنوا منهم، فوجدوهم على أخبث ما يكون، وجاهروهم بالسبِّ

(١) جهام: السحاب الذي لا ماء فيه . لسان العرب ١٢/١١١ .

والعداوة، ونالوا من رسول الله ﷺ، فانصرفوا عنهم، وحنوا إلى رسول الله ﷺ لحناً يُخبرونه أنهم قد نقضوا العهد، وغدروا، فعظم ذلك على المسلمين، فقال رسول الله ﷺ عند ذلك: «اللَّهُ أَكْبَرُ أَبْشِرُوا يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ»، واشتدَّ البلاء، ونجم النَّفَاقُ، واستأذن بعضُ بنى حارثة رسولَ الله ﷺ فى الذهاب إلى المدينة وقالوا: ﴿إِنْ يُبَوِّتْنَا عِوْرَةً وَمَا هِيَ بِعِوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [سورة الاحزاب: ١٣] وهم بنو سلمة بالفشل، ثم ثبَّتَ اللَّهُ الطائفتين .

وأقام المشركون محاصرين رسولَ الله ﷺ شهراً، ولم يكن بينهم قتال لأجل ما حالَّ اللَّهُ به من الخندق بينهم وبين المسلمين، إلا أن قوَّارِسَ من قُريش، منهم عمرو بن عبد ودَّ وجماعة معه أقبلوا نحوَ الخندق، فلما وقفوا عليه، قالوا: إن هذه مكيدةٌ ما كانت العربُ تعرفُها، ثم تيمَّمُوا مكاناً ضيقاً من الخندق، فاقتحموه، وجالت بهم خيلُهم فى السَّبخة بين الخندق وسلْع، ودَعَوْا إلى البرَار، فانتدب لعمرو على بن أبى طالب رضى الله عنه، فبارزه، فقتله اللَّهُ على يديه، وكان من شُجعان المشركين وأبطالهم، وانهمزَ الباكون إلى أصحابهم، وكان شعارُ المسلمين يومئذٍ «حم لا يُنصرون» (١) .

ولما طالَّت هذه الحالُ على المسلمين، أراد رسولُ الله ﷺ أن يُصالح عُيَيْنَةَ بنَ حِصْنٍ، والحارثَ بنَ عوفَ رئيسي غطفان، على ثلثِ ثَمَارِ المدينة، وينصرفا بقومهما، وجرت المفاوضةُ على ذلك، فاستشار السَّعْدَيْنِ فى ذلك، فقالا: يا رسولَ اللَّهِ ! إن كان اللَّهُ أَمَرَكَ بهذا، فسمعاً وطاعةً، وإن كان شيئاً تصنعه لنا، فلا حاجةَ لنا فيه، لقد كُنَّا نحن وهؤلاء القومُ على السَّركِ بِاللَّهِ وعبادةِ الأوثان، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرةً إلا قرئَ أو بيعاً، فحين أكرمنا اللَّهُ بالإسلام، وهدانا له، وأعزَّنَا بك، نُعطِيهم أموالنا ؟! وَاللَّهِ لَا نُعْطِيهم إِلَّا السَّيْفَ، فَصَوَّبَ رَأْيُهُمَا، وقال: «إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَصْنَعُهُ لَكُمْ لَمَّا رَأَيْتُ الْعَرَبَ قَدْ رَمَتْكُمْ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ» .

ثم إن الله عز وجل - وله الحمد - صنع أمراً من عنده، خذل به العدو، وهزم جموعهم

وفلَّ حَدَّهْم، فكان مما هَيَّا مِنْ ذَلِكَ، أَنْ جَلَأَ مِنْ غَطَفَانَ يُقَالُ لَهُ: نُعَيْمُ ابْنُ مَسْعُودِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْى قَدْ أَسْلَمْتُ، فَمُرْنِي بِمَا شِئْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِنَّمَا أَنْتَ رَجُلٌ وَاحِدٌ، فَخَذَلْ عَنَّا مَا اسْتَطَعْتَ فَإِنَّ الْحَرْبَ خَدَعَةٌ »، فَذَهَبَ مِنْ فَوْرِهِ ذَلِكَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ، وَكَانَ عَشِيرًا لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ بِإِسْلَامِهِ، فَقَالَ: يَا بَنِي قُرَيْظَةَ، إِنَّكُمْ قَدْ حَارَبْتُمْ مُحَمَّدًا، وَإِنْ قَرِيشًا إِنْ أَصَابُوا فُرْصَةً انْتَهَزُوهَا، وَإِلَّا انْشَمَرُوا إِلَى بِلَادِهِمْ رَاجِعِينَ، وَتَرْكُوكُمْ وَمُحَمَّدًا، فَاثْنَمُكُمْ . قَالُوا: فَمَا الْعَمَلُ يَا نُعَيْمُ ؟ قَالَ: لَا تُقَاتِلُوا مَعَهُمْ حَتَّى يُعْطَوْكُمْ رَهَائِنَ، قَالُوا: لَقَدْ أَشْرْتَ بِالرَّأْيِ، ثُمَّ مَضَى عَلَى وَجْهِهِ إِلَى قُرَيْشٍ، فَقَالَ لَهُمْ: تَعْلَمُونَ وَدَّى لَكُمْ، وَنُصَحَى لَكُمْ، قَالُوا: نَعَمْ . قَالَ: إِنْ يَهُودٌ قَدْ نَدِمُوا عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ نَقْضِ عَهْدِ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ، وَإِنَّهُمْ قَدْ رَاسَلُوهُ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مِنْكُمْ رَهَائِنَ يَدْفَعُونَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ يَمَالُثُونَهُ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ سَأَلُوكُمْ رَهَائِنَ، فَلَا تُعْطُوهُمْ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى غَطَفَانَ، فَقَالَ لَهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ السَّبْتِ مِنْ شَوَالٍ، بَعَثُوا إِلَى الْيَهُودِ: إِنَّا لَسْنَا بِأَرْضِ مُقَامٍ، وَقَدْ هَلَكَ الْكُرَاعُ وَالْخُفُّ، فَانْهَضُوا بِنَا حَتَّى نُنَاجِزَ مُحَمَّدًا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ الْيَهُودُ: إِنْ الْيَوْمَ يَوْمُ السَّبْتِ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَصَابَ مَنْ قَبْلَنَا حِينَ أَحْدَثُوا فِيهِ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّا لَا نُقَاتِلُ مَعَكُمْ حَتَّى تَبْعَثُوا إِلَيْنَا رَهَائِنَ، فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِذَلِكَ، قَالَتْ قُرَيْشٌ: صَدَقَكُمْ وَاللَّهِ نُعَيْمُ، فَبَعَثُوا إِلَى يَهُودِ: إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُرْسِلُ إِلَيْكُمْ أَحَدًا، فَاخْرَجُوا مَعَنَا حَتَّى نُنَاجِزَ مُحَمَّدًا فَقَالَتْ قُرَيْظَةُ: صَدَقَكُمْ وَاللَّهِ نُعَيْمُ، فَتَخَاذَلَ الْفَرِيقَانِ، وَأَرْسَلَ اللَّهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ جُنْدًا مِنَ الرِّيحِ، فَجَعَلَتْ تُقَوِّضُ خِيَامَهُمْ، وَلَا تَدْعُ لَهُمْ قَدْرًا إِلَّا كَفَّاتْنَاهَا، وَلَا طُنْبًا، إِلَّا قَلَعَتْهُ، وَلَا يَقَرُّ لَهُمْ قَرَارٌ، وَجُنْدُ اللَّهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَزْلُزُلُونَهُمْ، وَيُلْقُونَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ وَالْخَوْفَ، وَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَأْتِيهِمْ بِخَبَرِهِمْ، فَوَجَدَهُمْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، وَقَدْ تَهَيَّأُوا لِلرَّحِيلِ، فَرَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ بِرَحِيلِ الْقَوْمِ، فَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ رَدَّ اللَّهُ عَدُوَّهُ بِغِيظِهِ، لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا، وَكَفَاهُ اللَّهُ قِتَالَهُمْ، فَصَدَقَ وَعْدَهُ، وَأَعَزَّ جُنْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، فَدَخَلَ الْمَدِينَةَ وَوَضَعَ السِّلَاحَ، فَجَاءَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ يَغْتَسِلُ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ: أَوْضَعْتُمُ السِّلَاحَ، إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَمْ تَضَعْ بَعْدَ أَسْلِحَتِهَا، أَنْهَضَ إِلَى غَزْوَةِ هَوْلَاءِ، يَغْنِي بَنِي

قُرَيْظَةَ، فَنادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ سَامِعًا مُطِيعًا، فَلَا يُصَلِّينَ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»^(١)، فخرج المسلمون سراعاً، وكان من أمره وأمر بني قُرَيْظَةَ ما قدمناه، واستشهد يومَ الخندق ويومَ قُرَيْظَةَ نحوُ عشرةٍ من المسلمين .



فصل

قتل أبى رافع عبد الله بن أبى الحقيق

وقد قدّمنا أن أبا رافع كان مِمَّنْ إلبَّ الأحزابَ على رسولِ اللَّهِ ﷺ، ولم يُقتلْ مع بني قُرَيْظَةَ كما قُتِلَ صاحِبُهُ حَيْبُ بنِ أخطب، ورغبتِ الخزرجُ فى قتله مساواةً للأوس فى قتلِ كعبِ بنِ الأشرف، وكان اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - قد جعل هذينِ الحَيَيْنِ يتصاولانِ بين يدي رسولِ اللَّهِ ﷺ فى الخيرات، فاستأذَنُوهُ فى قتله، فَأَذِنَ لَهُمْ، فانتدبَ لَهُ رِجَالُ كُلِّهِمْ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، وَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بنِ عَتِيكٍ، وَهُوَ أَمِيرُ الْقَوْمِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ أَنَيْسٍ، وَأَبُو قَتَادَةَ، الْحَارِثُ بنُ رَبِيعٍ، وَمَسْعُودُ بنِ سَنَانٍ، وَخَزَاعِيُّ ابنِ أَسُودٍ، فَسَارُوا حَتَّى أَتَوْهُ فى خَيْبَرَ فى دَارِ لَهُ، فَتَزَلُّوا عَلَيْهِ لَيْلاً، فَقَتَلُوهُ، وَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُلُّهُمْ ادَّعَى قَتْلَهُ، فَقَالَ: «أَرُونِى أَسْيَافَكُمْ» فَلَمَّا أَرَوْهُ إِيَّاهَا، قَالَ لِسَيْفِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَنَيْسٍ: «هَذَا الَّذِى قَتَلَهُ أَرِى فِيهِ أَثَرُ الطَّعَامِ»^(٢)



فصل

غزوة بنى لحيان

ثم خرج رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى بنى لِحْيَانَ بَعْدَ قُرَيْظَةَ بِسِتَةِ أَشْهُرٍ لِيَغْزَوْهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فى مائتى رَجُلٍ، وَأَظْهَرَ أَنَّهُ يُرِيدُ الشَّامَ، وَاسْتَخْلَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، ثُمَّ أَسْرَعَ السَّيْرَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى بَطْنِ غُرَّانَ وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ بِلَادِهِمْ، وَهُوَ بَيْنَ أَمَجٍ وَعُسْفَانَ حَيْثُ كَانَ مُصَافٍ أَصْحَابَهُ، فَلَمْ يَقْدِرْ مِنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ، فَأَقَامَ يَوْمَيْنِ

(١) رواه البخارى كتاب صلاة الخوف باب صلاة الطالب والمطلوب ١٩/٢ من حديث ابن عمر .

(٢) رواه البخارى بنحوه كتاب المغازى باب قتل أبى رافع عبد الله بن أبى الحقيق ١١٧/٥ من حديث البراء .

بأرضهم، وبعث السرايا، فلم يَقْدِرُوا عليهم، فسار إلى عُسفان، فبعث عشرة فوارس إلى كُرَاعِ الْغَمِيمِ لِتَسْمَعَ بِهِ قُرَيْشٌ، ثم رجع إلى المدينة، وكانت غيبته عنها أربع عشرة ليلة^(١)



فصل

فى سرية نجد

ثم بعث رسول الله ﷺ خيلاً قَبْلَ نَجْدٍ، فجاءت بِثُمَامَةَ بْنِ أَثَالِ الْحَنِيفِيِّ سَيِّدِ بَنِي حَنِيفَةَ، فربطه رسول الله ﷺ إلى سارية من سواري المسجد، ومر به، فقال: « مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ ؟ » فقال: يَا مُحَمَّدُ ! إِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تَنْعِمْ تَنْعِمْ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فتركه، ثم مرَّ به مرة أخرى، فقال له مِثْلَ ذَلِكَ، فَرَدَّ عَلَيْهِ كَمَا رَدَّ عَلَيْهِ أَوَّلًا، ثُمَّ مَرَّ مَرَّةً ثَالِثَةً، فَقَالَ: « أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ » فَأَطْلَقُوهُ، فَذَهَبَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ جَاءَهُ، فَأَسْلَمَ وَقَالَ: وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ دِينٌ أَبْغَضَ عَلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الْأَدْيَانِ إِلَيَّ، وَإِنَّ خَيْلِكَ أَخَذَتْنِي، وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى قُرَيْشٍ، قَالُوا: صَبَّوْا يَا ثُمَامَةُ ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْبِمَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢)، وَكَانَتِ الْبِمَامَةُ رِيفَ مَكَّةَ، فَانْصَرَفَ إِلَى بَلَادِهِ، وَمَنْعَ الْحَمَلِ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى جَهَدَتْ قُرَيْشٌ، فَكَتَبُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ بِأَرْحَامِهِمْ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى ثُمَامَةَ يُخَلِّيَ إِلَيْهِمْ حَمَلَ الطَّعَامِ، فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.



(١) رواه ابن هشام فى السيرة النبوية ٣/ ٢٢٥، وابن سعد فى الطبقات الكبرى ٢/ ٦٠.

(٢) رواه البخارى كتاب المغازى باب وفد بنى حنيفة ٥/ ٢١٤ من حديث أبى هريرة.

فصل

فى غزوة الغابة^(١)

ثم أغار عيينة بن حصن الفزاري في بنى عبد الله بن غطفان على لقاح النبی ﷺ التي بالغابة ، فاستاقها ، وقتل راعيها وهو رجل من عسفان ، واحتملوا امراته ، قال عبد المؤمن بن خلف : وهو ابن أبي ذر ، وهو غريبٌ جداً ، فجاء الصريخ ، ونودي : يا خيلَ الله اركبي ، وكان أول ما نودي بها ، وركب رسولُ الله ﷺ مُقنَّعاً في الحديد ، فكان أول مَنْ قدم إليه المقدادُ بن عمرو في الدرع والمغفر ، فَعَقَدَ له رسولُ الله ﷺ اللواءَ في رُمحه ، وقال : « امضِ حَتَّى تُلْحِقَكَ الخيولُ ، إِنَّا عَلَى أَثَرِكَ » ، واستخلف رسولُ الله ﷺ ابنَ أُمِّ مكتوم ، وأدرك سلمةُ بنُ الأكوع القوم ، وهو على رجليه ، فجعلَ يرميهم بالنبلِ ويقول :

خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْأَكُوعِ وَالْيَوْمَ يَوْمُ الرِّضْعِ

حت انتهى إلى ذى قرد وقد استنفذَ منهم جميعَ اللَّقَاحِ وثلاثين بُردة ، قال سلمة : فَلَحِقْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ والخيلُ عشاءً ، فقلتُ : يا رسولَ الله ! إن القومَ عطاش ، فلو يعثني في مائة رجل استنفذتُ ما في أيديهم من السَّرح ، وأخذتُ بأعناق القوم ، فقال رسولُ الله ﷺ : « مَلَكْتُ فَاسْجُجْ »^(٢) ثم قال : « إِنَّهُمْ الْآنَ لَيُفْرُونَ فِي غُطَفَانَ » .

وذهب الصريخُ بالمدينة إلى بنى عمرو بن عوف ، فجاءت الأمدادُ ولم تزل الخيلُ تأتي ، والرجالُ على أقدامهم وعلى الإبل ، حتى انتهوا إلى رسولِ الله ﷺ بِذِي قَرْدٍ . قال عبد المؤمن بن خلف : فاستنقذوا عَشَرَ لِقَاح ، وأُفِلَتِ القومُ بما بقى ، وهو عشر .

قلت : وهذا غلطٌ بَيِّن ، والذي في « الصحيحين » : أنهم استنقذوا اللَّقَاحَ كُلَّهَا ، ولفظ مسلم في « صحيحة » عن سلمة : « حتى ما خلق الله من شيءٍ من لِقَاحِ

(١) الغابة : موضع قرب المدينة من ناحية الشام . معجم البلدان ٢٠٦/٤ ط ، وانظر : ابن سعد في الطبقات ٦١/٢ .

(٢) الإسجاج : جسس المفوض . القاموس المحيط ٢٨٥ .

رسول الله ﷺ إلا خَلَفْتُهُ وراء ظهري، واستلبت منهم ثلاثين بُردَةً^(١)

وهذه الغزوة كانت بعد الحُدَيْبِيَّةِ، وقد وَهَمَ فيها جملةٌ من أهل المغازي والسَّيرِ، فذكروا أنها كانت قَبْلَ الحُدَيْبِيَّةِ، والدليلُ على صِحَّةِ ما قلناه: ما رواه الإمام أحمد، والحسن بن سفيان، عن أبي بكر بن أبي شيبَةَ، قال: حدثنا هاشمُ بنُ القاسمِ، قال: حدثنا عكرمة بنُ عمار، قال: حدثني إياس بن سلمة، عن أبيه، قال: قَدِمْتُ المَدِينَةَ زَمَنَ الحُدَيْبِيَّةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قال: « خَرَجْتُ أَنَا وَرَبَّاحٌ بِفَرَسٍ لَطْلَحَةَ أُنْدِيهِ مَعَ الْإِبِلِ، فَلَمَّا كَانَ بِغَلَسٍ، أَغَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُيَيْنَةَ عَلَى إِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَقَلَ رَاعِيَهَا » وساقَ القصةَ^(٢)، رواها مسلم في « صحيحه » بطولها .

ووهم عبد المؤمن بن خلف في « سيرته » في ذلك وهماً بيئاً، فذكر غزاة بني لحيان بعد قريظة ستة أشهر، ثم قال: لما قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَدِينَةَ، لم يَمُكُثْ إِلَّا لِيَالِي حَتَّى أَغَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُيَيْنَةَ وَذَكَرَ القِصَّةَ . والذي أَغَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وقيل: أبوه عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حَظِيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ، فأين هذا من قول سلمة: قَدِمْتُ المَدِينَةَ زَمَنَ الحُدَيْبِيَّةِ ؟



فصل

أحداث سنة ست

وقد ذكر الواقدي عدة سرايا في سنة ست من الهجرة قبل الحُدَيْبِيَّةِ، فقال: بعث رسول الله ﷺ في ربيع الأول - أو قال: الآخر - سنة ست من قدومه المَدِينَةَ عُكَّاشَةَ بْنَ مَخْصَنٍ الْأَسَدِيَّ فِي أَرْبَعِينَ رَجُلًا إِلَى الْعَمْرِ، وفيهم ثابت بن أقرم، وسباع بن وهب، فأجَدَّ السَّيْرَ، وَنَذَرَ الْقَوْمُ بِهِمْ، فَهَرَبُوا، فَتَزَلَّ عَلَى مِيَاهِهِمْ وَبَعَثَ الطَّلَاعُ فَأَصَابُوا مِنْ دَلْهِمْ عَلَى بَعْضِ مَا شِيتِهِمْ، فوجدوا مائتي بعير، فسأقوها إلى المَدِينَةِ^(٣) .

وبعثَ سَرِيَّةَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ إِلَى ذِي الْقِصَّةِ ، فساروا ليلتهم مُشَاءً، ووافوها مع الصُّبْحِ، فَأَغَارُوا عَلَيْهِمْ، فَأَعْجَزُوهُمْ هَرَبًا فِي الْجِبَالِ، وَأَصَابُوا رَجُلًا

(١) رواه البخاري كتاب المغازي باب غزوة ذات القرد ١٦٥/٥، ومسلم كتاب الجهاد باب غزوة ذات قرد ١٤٣٣/٣ ح

رقم ١٨٠٧ من حديث سلمة .

(٣) ذكرها الواقدي في: المغازي ٢/ ٥٥٠ .

(٢) سبق تخريجه .

واحداً فأسلم^(١).

وبعث محمد بن مسلمة فى ربيع الأول فى عشرة نفر سرية، فكمن القوم لهم حتى ناموا، فما شعروا إلا بالقوم، فقتل أصحاب محمد بن مسلمة، وأفلت محمد جريحاً^(٢).

وفى هذه السنة - وهى سنة ست - كانت سرية زيد بن حارثة بالجُموم، فأصاب امرأة من مُزينة يقال لها: حليلة، فدلّتهم على محلّة من محالّ بنى سليم، فأصابوا نَعَمًا وشاءَ وأسرى، وكان فى الأسرى زوجُ حليلة، فلما قتل زيد بن حارثة بما أصاب، وهب رسولُ الله ﷺ للمُزينة نفسها وزوجها^(٣).

وفىها - يعنى: سنة ست - كانت سريجة زيد بن حارثة إلى الطّرف^(٤) فى جمادى الأولى إلى بنى ثعلبة فى خمسة عشر رجلاً، فهربت الأعراب، وخافوا أن يكون رسولُ الله ﷺ سارَ إليهم، فأصاب من نَعَمِهِم عشرينَ بعيراً، وغاب أربع ليالٍ^(٥).

وفىها كانت سرية زيد بن حارثة إلى العيص^(٦) فى جمادى الأولى، وفىها: أخذت الأموال التى كانت مع أبى العاص بن الربيع زوج زينب مَرَجَعَهُ مِنَ الشَّامِ، وكانت أموال قريش، قال ابن إسحاق: حدثنى عبدُ الله بن محمد بن حزم، قال: خرج أبو العاص بن الربيع تاجراً إلى الشام، وكان رجلاً مأموناً، وكانت معه بضائع لقريش، فأقبل قافلاً فلحقته سرية لرسولِ الله ﷺ، فاستاقوا عيرة، وأفلت، وقدموا على رسولِ الله ﷺ بما أصابوا، فقسّمه بينهم، وأتى أبو العاص المدينة، فدخل على زينب رسولِ الله ﷺ، فاستجار بها، وسألها أن تطلبَ له من رسولِ الله ﷺ ردَّ ماله عليه، وما كان معه من أموال الناس، فدعا رسولُ الله ﷺ السرية، فقال: «إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ مَنَّا حَيْثُ قَدْ عَلِمْتُمْ، وَقَدْ أَصَبْتُمْ لَهُ مَالًا وَلَغَيْرِهِ، وَهُوَ فِى اللَّهِ الَّذِى أَفَاءَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تَرُدُّوهُ عَلَيْهِ، فافْعَلُوا وَإِنْ كَرِهْتُمْ، فَأَنْتُمْ وَحَقُّكُمْ»، فقالوا: بل نرده على

(١) المصدر السابق ٥٥٢/٢. (٢) المصدر نفسه ٥٥١/٢. (٣) المصدر نفسه ٥٥٣/٢.

(٤) الطرف: مكان على بعد ستة سِيلاً من المدينة من ناحية العراق. معجم البلدان ٣٥/٥.

(٥) ذكرها ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٦٧/٢.

(٦) العيص: موضع فى بلاد بنى سليم به ماء ناحية ذى المروة على ساحل البحر. معجم البلدان ١٩٥/٤، وقد ذكرها ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٦٦/٢.

يا رسول الله، فردوا عليه ما أصابوا، حتى إن الرجل ليأتى بالشئ، والرجل بالإداوة، والرجل بالحبل، فما تركوا قليلاً أصابوه ولا كثيراً إلا ردّوه عليه، ثم خرج حتى قدّم مكة، فأدّى إلى الناس بضائعهم، حتى إذا فرغ، قال: يا معشر قريش! هل بقي لأحد منكم معي مالٌ لم أردّه عليه؟ قالوا: لا فجزاك الله خيراً، وقد وجدناك وفياً كريماً، فقال: أما والله ما معنى أن أسلم قبل أن أقدم عليكم إلا تخوفاً أن تظنوا أنني أسلمت لأذهب بأموالكم، فإني أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله.

وهذا القول من الواقدي وابن إسحاق يدل على أن قصة أبي العاص كانت قبل الحديبية، وإلا فبعد الهدنة لم تتعرض سرايا رسول الله ﷺ لقريش. ولكن زعم موسى بن عقبة، أن قصة أبي العاص كانت بعد الهدنة، وأن الذي أخذ الأموال أبو بصير وأصحابه، ولم يكن ذلك بأمر رسول الله ﷺ، لأنهم كانوا منحازين بسيف البحر، وكانت لا تمر بهم غير قريش إلا أخذوها، هذا قول الزهري.

قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب في قصة أبي بصير: ولم يزل أبو جندل، وأبو بصير وأصحابهما الذين اجتمعوا إليهما هنالك، حتى مرّ بهم أبو العاص بن الربيع، وكانت تحته زينب بنت رسول الله ﷺ في نفر من قريش، فأخذوهم وما معهم، وأسروهم، ولم يقتلوا منهم أحداً لصهر رسول الله ﷺ من أبي العاص، وأبو العاص يومئذ مشرك، وهو ابن أخت خديجة بنت خويلد لأبيها وأُمها، وخلوا سبيل أبي العاص، فقدم المدينة على امرأته زينب، فكلّمها أبو العاص في أصحابه الذين أسره أبو جندل وأبو بصير، وما أخذوا لهم، فكلّمت زينب رسول الله ﷺ في ذلك، فزعموا أن رسول الله ﷺ قام، فخطب الناس، فقال: «إنا صاهرنا أبا العاص، فنعم الصهر وجدناه، وإنه أقبل من الشام في أصحاب له من قريش، فأخذهم أبو جندل وأبو بصير، وأخذوا ما كان معهم، ولم يقتلوا منهم أحداً، وإن زينب بنت رسول الله ﷺ سألتني أن أجبرهم، فهل أنتم مجبرون أبا العاص وأصحابه؟» فقال الناس: نعم، فلما بلغ أبا جندل وأصحابه قول رسول الله ﷺ في أبي العاص وأصحابه الذين كانوا عنده من الأسرى، ردّ إليهم كلّ شيء أخذ منهم، حتى العقال، وكتب رسول الله ﷺ إلى أبي جندل وأبي بصير، يأمرهم أن يقدموا عليه، ويأمر من معهما من المسلمين أن يرجعوا إلى بلادهم وأهليهم، وألا يتعرضوا لأحد من قريش وغيرها، فقدم كتاب

رسول الله ﷺ على أبى بصير، وهو فى الموت، فمات وهو على صدره، ودفنه أبو جندل مكانه، وأقبل أبو جندل على رسول الله ﷺ، وأمنت عير قريش، وذكر باقى الحديث .

وقول موسى بن عقبة: أصوب، وأبو العاص إنما أسلم زمن الهدنة، وقريش إنما انبسطت عيرها إلى الشام زمن الهدنة، وسياق الزهري للقصة بين ظاهر أنها كانت فى زمن الهدنة .

قال الواقدي: وفيها أقبل دحية بن خليفة الكلبي من عند قيصر، وقد أجازته بمال وكسوة، فلما كان بجسمى^(١)، لقيه ناس من جذام، فقطعوا عليه الطريق، فلم يتركوا معه شيئاً، فجاء رسول الله ﷺ قبل أن يدخل بيته فأخبره، فبعث رسول الله ﷺ زيد ابن حارثة إلى جسمى . قلت: وهذا بعد الحديبية بلا شك .

قال الواقدي: وخرج على فى مائة رجل إلى فدك إلى حي من بنى سعد بن بكر، وذلك أنه بلغ رسول الله ﷺ أن بها جمعاً يريدون أن يمدوا يهود خيبر، فسار إليهم، سير الليل، ويكنن النهار، فأصاب عيناً لهم، فأقر له أنهم بعثوه إلى خيبر، فعرضوا عليهم نصرتهم على أن يجعلوا لهم ثمر خيبر^(٢) .

قال: وفيها سرية عبد الرحمن بن عوف إلى دومة الجندل فى شعبان، فقال له رسول الله ﷺ: « إن أطاعوك، فنزوح ابنة ملكهم » فأسلم القوم، وتزوج عبد الرحمن ثماض بنت الأصبغ، وهى أم أبى سلمة ، وكان أبوها رأسهم وملكهم .

قال: وكانت سرية كرز بن جابر الفهري إلى العرنيين الذين قتلوا راعى رسول الله ﷺ، واستأقوا الإبل فى شوال سنة ست، وكانت السرية عشرين فارساً^(٣) .

قلت: وهذا يدل على أنها كانت قبل الحديبية كانت فى ذى القعدة كما سيأتى، وقصة العرنيين فى « الصحيحين » من حديث أنس، أن رهطاً من عكلى وعرينة أتوا رسول الله ﷺ، قالوا: يا رسول الله ! إننا أهل ضرع، ولم نكن أهل ريف، فاستوخمنا المدينة، فأمر لهم رسول الله ﷺ بدود، وأمرهم أن يخرجوا فيها، فيشربوا من ألبانها وأبوالها، فلمّا صحووا، قتلوا راعى رسول الله ﷺ، واستأقوا الدود،

(١) حسمى: أرض ببادية الشام بينها وبين وادى القرى ليلتان. معجم البلدان ٢/ ٢٩٨.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٧١.

(٣) ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٢/ ٦٩.

وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ .

وفى لفظ لمسلم، سَمَلُوا عَيْنَ الرَّاعِي، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي طَلَبِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا^(١) .

وفى حديث أبي الزُّبَيْر، عن جابر، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَمَّ عَلَيْهِمُ الطَّرِيقَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ أَضْنَقَ مِنْ مَسْكِ جَمَلٍ»، فَعَمَّى اللَّهُ عَلَيْهِمُ السَّبِيلَ، فَأُذِرْكُمْ، وَذَكَرِ الْقِصَّةَ .



فصل

فقه هذه القصة

وفيهما من الفقه جوازُ شُرْبِ أبوال الإبل، وطهارةُ بول مأكول اللحم، والجمع للمحارب إذا أخذ المال وقتل بين قَطْعِ يَدِهِ وَرِجْلِهِ وقتله، وأنه يُفَعَّلُ بِالْجَانِي كَمَا فَعَلَ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا سَمَلُوا عَيْنَ الرَّاعِي، سَمَلْ أَعْيُنَهُمْ، وَقَدْ ظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ الْقِصَّةَ مُحْكَمَةٌ لَيْسَتْ مَنْسُوخَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْحُدُودُ، وَالْحُدُودُ نَزَلَتْ بِتَقْرِيرِهَا لَا بِإِبْطَالِهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



فصل

فى قصة الحديبية

قال نافع: كانت سنة ست^١ فى ذى القعدة، وهذا هو الصحيح، وهو قولُ الزهرى، وقتادة، وموسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم .
وقال هشام بن عروة، عن أبيه: خرجَ رسولُ الله ﷺ إلى الحُدَيْبِيَّةِ فى رمضان، وكانت فى شوال، وهذا وهم، وإنما كانت غزاةُ الفتح فى رمضان، وقد قال أبو الأسود عن عروة: إنها كانت فى ذى القعدة على الصواب .

(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب قصة عكل وعرينة ٥/١٦٤، ومسلم كتاب القسامة باب حكم المحاربين والمرتدين

وفى « الصحيحين » عن أنس، أن النبيَّص اعتمر أربعَ عُمَر، كُلُّهُنَّ فى ذى القَعْدَةِ، فذكر منها عُمرة الحديبية (١).

وكان معه ألفٌ وخمسمائة، هكذا فى « الصحيحين » (٢) عن جابر، وعنه فيهما: « كانوا ألفاً وأربعمائة » (٣) وفيهما: عن عبد الله بن أبى أوفى: « كُنَّا ألفاً وثلاثمائة » (٤)، قال قتادة: قلتُ لسعيد بن المسيَّب: كم كان الذين شَهِدُوا بيعة الرُّضْوَانِ؟ قال: خمسَ عشرةَ مائة. قال: قلتُ: فإن جابرَ بنَ عبد الله قال: كانوا أربعَ عشرةَ مائة، قال: يرحمهُ الله أوْهمَ هُرْ حَدَّثَنِى أَنَّهُمْ كانوا خمسَ عشرةَ مائة. قلتُ: وقد صحَّ عن جابر القولانِ، وصح عنه أَنَّهُمْ نَحَرُوا الحُديبية سبعينَ بَدَنَةً، البدنةُ عن سبعة، فقليل له: كم كُنْتُمْ؟ قال: ألفاً وأربعمائة بخيلنا (٥) وَرَجَلْنَا، يعنى فَارِسَهُمْ وَرَاجِلَهُمْ، والقلبُ إلى هذا أَمِيلٌ، وهو قولُ البراء بن عازب، وَمَعْقِلُ بنِ يسار، وسلمةُ بنِ الأكوعِ فى أصحِّ الروایتين، وقولُ المسيَّب بنِ حَزَن، قال شعبةُ: عن قتادة، عن سعيد ابن المسيب، عن أبيه: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ألفاً وأربعمائة.

وغلط غلطاً بيئاً من قال: كانوا سبعمائة، وعُدَّه أَنَّهُمْ نَحَرُوا يومئذ سبعينَ بَدَنَةً، والبدنةُ قد جاءَ إجزاؤها عن سبعة وعن عشرة، وهذا لا يدلُّ على ما قاله هذا القائل، فإنه قد صرَّحَ بأن البدنة كانت فى هذه العمرة عن سبعة، فلو كانت السبعون عن جميعهم، لكانُوا أربعمائة وتسعين رجلاً، وقد قال فى تمام الحديث بعينه: إِنَّهُمْ كانوا ألفاً وأربعمائة.



(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة الحديبية ١٥٥/٥، ومسلم كتاب الحج باب بيان عمر النبي ﷺ ٩١٩/٢ ح رقم ١٢٥٣.

(٢) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة الحديبية ١٥٦/٥ ومسلم كتاب الإمارة باب استحباب مبايعة الإمام ١٤٨٣/٣ ح رقم ١٨٥٦.

(٣) رواه البخارى الموضع السابق ١٥٧/٥ وكذا مسلم.

(٤) رواه البخارى الموضع السابق.

(٥) رواه مسلم كتاب الحج باب الاشتراك فى الهدى ٩٥٥/٢ ح رقم ١٣١٨.

فصل

الأحداث التي سبقت الصلح

فلما كانوا بذى الحليفة، قلّد رسولُ الله ﷺ الهدى وأشعره، وأحرمَ بالعمرة، وبعث بين يديه عيناً له من خزاعة يُخبره عن قريش، حتى إذا كان قريباً من عُسفان، أتاه عيّنه، فقال: «إني تركتُ كعبَ بنَ لؤى قد جمعوا لك الأحابيشَ» (١)، وجمعوا لك جموعاً، وهم مقاتلون وصادقون عن البيت ومانعون، واستشار النبي ﷺ أصحابه، وقال: «أترون أن نَمِيلَ إلى ذراري هؤلاء الذين أعانواهم فنُصيبهم، فإن قعدوا، قعدوا موتورين محروبين، وإن يجيؤوا تَكُنْ عُنقاً قطعها الله، أم ترون أن نؤم البيت، فمن صدنا عنه قاتلناه؟» فقال أبو بكر: الله ورسوله أعلم، إنما جئنا معتمرين، ولم نحج لقتال أحد، ولكن من حال بيننا وبين البيت، قاتلناه، فقال النبي ﷺ: «فروحوا إذاً» فراحوا حتى إذا كانوا ببعض الطريق، قال النبي ﷺ: «إن خالد بن الوليد بالغميم في خيلٍ لقريش طليعة، فخذوا ذات اليمين» فوالله ما شعر بهم خالد حتى إذا هم بقترة الجيش، فانطلق يركض نذيراً لقريش، وسار النبي ﷺ حتى إذا كان بالثنية التي يهبطُ عليهم منها بركت به راحلته، فقال الناس: حلّ حلّ، فألحت، فقالوا: خلّات القصواء، خلّات القصواء، فقال النبي ﷺ: «ما خلّات القصواء، وما ذاك لهنَّ بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل»، ثم قال: «والذي نفسي بيده، لا يسألوني خطّةً يعظّمون فيها حرّمت الله، إلّا أعطيتهم إياها»، ثم زجرها، فوثبت به، فعَدَلَ حتى نزل بأقصى الحديبية على ثمد قليل الماء، إنما يتبرّضه النّهاسُ تبرّضاً، فلم يلبثه الناسُ أن نزحوه، فشكّوا إلى رسول الله ﷺ العطش، فانتزع سهماً من كنانته، ثم أمرهم أن يجعلوه فيه، قال: فوالله ما زال يجيش لهم بالرّى، حتى صدروا عنه (٢).

وفزعت قريش لنزوله عليهم، فأحبّ رسول الله ﷺ أن يبعث إليهم رجلاً من أصحابه، فدعا عمر بن الخطّاب ليعثه إليهم، فقال: يا رسول الله! ليس لى بمكة أحدٌ من بنى كعب يغضب لى إن أوديت، فأرسل عثمان بن عفان، فإن عشيرته بها،

(١) الأحابيش: جنس من السودان. القاموس المحيط ٧٥٩.

(٢) رواه البخاري مختصراً كتاب المغازي باب غزوة خيبر ١٦١/٥ من حديث المسود ومروان.

وإنه مبلغٌ ما أردتَ، فدعا رسولُ الله ﷺ عثمانَ بنَ عفانَ، فأرسله إلى قريشَ، وقال: «أخبرهم أنا لم نأت لقتال، وإنما جئنا عُمَّاراً، وادعهم إلى الإسلام»، وأمره أن يأتى رجالاً بمكة مؤمنين، ونساءً مؤمنات، فيدخلَ عليهم، ويبشِّرهم بالفتح، ويخبرهم أن الله عزَّ وجلَّ مظهرٌ دينه بمكة، حتى لا يُستَخفى فيها بالإيمان، فانطلق عثمان، فمر على قريش ببلدح، فقالوا: أين تريد؟ فقال: بعثنى رسولُ الله ﷺ أدعوكُم إلى الله وإلى الإسلام، وأخبركم أنا لم نأت لقتال، وإنما جئنا عُمَّاراً، فقالوا: قد سمعنا ما تقول، فانفذْ لحاجتك، وقام إليه أبانُ بنُ سعيد بن العاص، فرحبَ به، وأسرج فرسه، فحملَ عثمانَ على الفرس، وأجاره، وأردفه أبانُ حتى جاء مكة، وقال المسلمون قبل أن يرجعَ عثمانُ؟ خلَّصَ عثمانَ قبلنا إلى البيت وطافَ به، فقال رسولُ الله ﷺ: «مَا أَظْنُهُ طَافَ بِالْبَيْتِ وَنَحْنُ مَحْضُورُونَ»، فقالوا: وما يمنعه يا رسولَ الله ﷺ وقد خلَّصَ؟ قال: «ذَاكَ ظَنُّى بِهِ، أَلَّا يَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ حَتَّى نَطُوفَ مَعَهُ».

واختلط المسلمون بالمشركين فى أمر الصلح، فرمى رجلٌ من أحد الفريقين رجلاً من الفريق الآخر، وكانت معركة، وتراموا بالنبل والحجارة، وصاح الفريقان كلاهما، وارتهن كلُّ واحدٍ من الفريقين بمن فيهم، وبلغ رسولُ الله ﷺ أن عثمانَ قد قُتلَ، فدعا إلى البيعة، فثار المسلمون إلى رسول الله ﷺ وهو تحتَ الشجرة، فبايعوه على ألا يفروا، فأخذ رسولُ الله ﷺ بيد نفسه، وقال: «هَذِهِ عَنْ عُثْمَانَ» (١).

ولما تَمَّت البيعة، رجعَ عثمانُ، فقال له المسلمون: اشتفتِ يا أبا عبد الله من الطواف بالبيت، فقال: بشئ ما ظننتم بى، والذى نفسى بيده، لو مكثتُ بها سنة، ورسولُ الله ﷺ مقيمٌ بالحُدَيْبِيَّةِ، ما طُفْتُ بها حتى يطُوفَ بها رسولُ الله ﷺ، ولقد دعتنى قريشٌ إلى الطواف بالبيت، فأبيتُ، فقال المسلمون: رسولُ الله ﷺ كان أعلمنا بالله، وأحسننا ظناً، وكان عمر آخذاً بيدِ رسول الله ﷺ للبيعة تحتَ الشجرة، فبايعه المسلمون كُلُّهُمْ إِلَّا الْجَدَّ بْنَ قَيْسٍ (٢).

وكانَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ آخِذاً بِغَضَنِهَا يَرْفَعُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٣)، وكانَ أَوَّلَ مَنْ بايعه أَبُو سِنَانِ الْأَسَدِيَّ.

(١) البخارى كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عثمان بن عفان ١٨/٥ من حديث ابن عمر.

(٢) رواه مسلم كتاب الرامة باب بيان بيعة الرضوان ٣/١٤٨٣ ح رقم ١٨٥٦ من حديث جابر مختصراً.

(٣) المصدر السابق ٣/١٤٨٥ ح رقم ١٨٥٨.

وبايعه سلمةُ بنُ الأكوع ثلاثَ مرات، في أولِ الناس، وأوسطِهِم، وآخرِهِم^(١).
 فبينما هم كذلك، إذ جاء بُدَيْلُ بنُ ورقاءَ الخزاعي في نفرٍ من خُزاعة، وكانوا
 عِيَّةَ نُصْحِ رسولِ الله ﷺ من أهلِ تِهامة، فقال: إني تركتُ كعبَ بنَ لؤى، وعامر
 ابنَ لؤى نزلوا أَعْدَادَ مِياهِ الحَدِيثِيةِ معهم العودُ المَطافِيلُ، وهم مقاتِلُوك، وصادُوك عن
 البيت، قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّا لَمِ نَجِئُ لِقَتَالَ أَحَدٍ، وَلَكِنْ جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ، وَإِنْ قُرَيْشًا قَدْ
 نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبُ، وَأَضْرَتْ بِهِمْ، فَإِنْ شَاؤُوا مَادَدْتُهُمْ، وَيُخْلُوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ، وَإِنْ شَاؤُوا أَنْ
 يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ، فَعَلُوا وَإِلَّا فَقَدْ جَمَّوْا، وَإِنْ هُمْ أَبَوْا إِلَّا الْقِتَالَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي
 بِيَدِهِ، لَا قَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفَتِي، أَوْ لِيَفِئِدَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ».

قال بُدَيْلُ: سأبلغهم ما تقول، فانطلق حتى أتى قُرَيْشًا، فقال: إني قد جئتكم من
 عند هذا الرجل، وقد سمعته يقول قولاً، فإن شئتم عرضته عليكم، فقال سفهاؤهم:
 لا حاجةَ لنا أن تُحدِّثنا عنه بشئٍ. وقال ذوو الرأي منهم: هات ما سمعته، قال:
 سمعته يقول: كذا وكذا. فحدثهم بما قال النبي ﷺ. فقال عروةُ ابنُ مسعود
 الثَّقَفِيُّ: إن هذا قد عَرَضَ عليكم خُطَّةَ رُشدٍ، فاقبلوها، ودعوني آتِه، فقالوا: اتته،
 فأتاه، فجعل يُكلمه، فقال له النبي ﷺ نحواً من قوله لبُديل، فقال له عروةُ عند
 ذلك: أي محمد، أَرَأَيْتَ لو استأصَلتَ قومَكَ هل سمعتَ بأحدٍ من العربِ اجتاحت
 أهلَه قَبْلَكَ؟ وإن تكن الأخرى، فوالله إني لأرى وجوهاً، وأرى أوشاباً من الناس
 خَلِيقاً أَنْ يَفِرُّوا ويدعوك، فقال له أبو بكر: امْضُصْ بَظَرَ اللَّاتِ، أنحنُ نفرٌ عنه
 وندعه. قال: من ذا؟ قالوا: أبو بكر. قال: أما والذي نفسِي بيده، لولا يَدُكَ كَانَتْ
 لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا، لَأَجِيتُكَ، وجعل يُكَلِّمُ النبي ﷺ، وكلما كلمه أخذَ بِلِحِيتهِ،
 والمغيرةُ بنُ شُعْبَةَ عندَ رَأْسِ النبي ﷺ، ومعه السيفُ، وعليه المغفرُ، فكلما أهوى عروةُ
 إلى لَحْيَةِ النبي ﷺ، ضربَ يَدَهُ بِنَعْلِ السيفِ، وقال: آخِرُ يَدِكَ عَنْ لَحْيَةِ رسولِ الله
 ﷺ، فرفع عروةَ رأسه وقال: من ذا؟ قالوا: المغيرةُ بنُ شُعْبَةَ. فقال: أيُّ غَدْرٍ، أو لستُ
 أَسْعَى في غَدْرَتِكَ؟ وكان المغيرةُ صَحْبَ قومًا في الجاهلية، فقتلهم وأخذ أموالهم،
 ثم جاء فأسلم. فقال النبي ﷺ: «أَمَّا الْإِسْلَامُ فَأَقْبَلُ، وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ».

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد باب غزوة ذي قرد وغيرها ١٤٣٣/٣ ح رقم ١٨٠٧ من حديث سلمة

ثم إن عروة جعلَ يَرْمُقُ أصحابَ رسولِ اللَّهِ ﷺ بعينيه، فواللَّهِ مَا تَنَخَّمَ النَّبِيُّ ﷺ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ بِهَا جِلْدَهُ وَوَجْهَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأُوا، كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمُوا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ، فَرَجَعَ عُرْوَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَيُّ قَوْمٍ وَاللَّهِ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ: عَلَى كَسْرَى، وَقِصْرَ، النِّجَاشِيِّ، وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ مُلَكًا يُعْظِمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعْظَمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدًا، وَاللَّهِ إِنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأُوا، كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمُوا، خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ، وَقَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ، فَاقْبَلُوهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ: دَعُونِي آتِهِ، فَقَالُوا: آتِهِ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « هَذَا فُلَانٌ، وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُعْظَمُونَ الْبُذْنَ، فَابْعَثُوها لَهُ »، فَابْعَثُوها لَهُ، وَاسْتَقْبَلَهُ الْقَوْمُ يُلْبُّونَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: « سُبْحَانَ اللَّهِ مَا يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ أَنْ يُصَدُّوا عَنِ الْبَيْتِ »، فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ الْبُذْنَ قَدْ قُلِدَتْ وَأُشْعِرَتْ . وَمَا أَرَى أَنْ يُصَدُّوا عَنِ الْبَيْتِ، فَقَامَ مَكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ، فَقَالَ: دَعُونِي آتِهِ . فَقَالُوا: آتِهِ . فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « هَذَا مَكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ، وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ » فَجَعَلَ يُكَلِّمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَيْنَا هُوَ يَكَلِّمُهُ، إِذْ جَاءَ سَهِيلُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « قَدْ سَهِّلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ »، فَقَالَ: هَاتِ، أَكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا، فَدَعَا الْكَاتِبَ، فَقَالَ: « أَكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . فَقَالَ سَهِيلُ: أَمَّا الرَّحْمَنُ، فَوَاللَّهِ مَا نَدْرِي مَا هُوَ، وَلَكِنْ أَكْتُبْ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: وَاللَّهِ لَا نَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « أَكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ »، ثُمَّ قَالَ: « أَكْتُبْ هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ »، فَقَالَ سَهِيلُ: فَوَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ، وَلَا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنْ أَكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي، أَكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ » فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « عَلَى أَنْ تَخْلُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَتَطُوفَ بِهِ » فَقَالَ سَهِيلُ: وَاللَّهِ لَا تَتَحَدَّثُ الْعَرَبُ أَنَا أُخَذْنَا ضَغْطَةً، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ الْمَقْبَلِ، فَكْتُبْ، فَقَالَ سَهِيلُ: عَلَى أَنْ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: سُبْحَانَ اللَّهِ،

كيف يُردُّ إلى المشركين، وقد جاء مسلماً، فيينا هم كذلك، إذ جاء أبو جندل بن سهيل ابن عمرو يرسفُ في قيوده قد خرج من أسفل مكة حتى رمى بنفسه بين ظهور المسلمين، فقال سهيل: هذا يا محمد أول ما أقاضيك عليه أن تردّه إلى، فقال النبي ﷺ: «إنا لم نقض الكتاب بعد» فقال: فوالله إذا لا أصالحك على شئ أبداً، فقال النبي ﷺ: «فأجزه لى» قال: ما أنا بمجيزه لك. قال: «بلى فافعل» قال: ما أنا بفاعل. قال مكرز: بلى قد أجزناه. فقال أبو جندل: يا معشر المسلمين أريدُ إلى المشركين، وقد جئتُ مسلماً، ألا ترون ما لقيتُ وكان قد عذبَ فى الله عذاباً شديداً، قال عمرُ بن الخطاب: والله ما شككتُ منذ أسلمتُ إلا يومئذ. فأتيتُ النبي ﷺ، فقلت يا رسول الله: ألسن نبي الله حقاً؟ قال: بلى، قلت: ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: بلى، فقلت: علام نعطى الدنية فى ديننا إذا، وترجع ولما يحكم الله بيننا وبين أعدائنا؟ فقال: «إنى رسولُ الله، وهو ناصرى، ولستُ أعصيه» قلت: أولست كنت تُحدثنا أنا سنأتى البيت ونطوفُ به؟ قال: «بلى، أفأخبرتك أنك تأتية العام؟» قلت: لا. قال: «فإنك آتية ومطوفُ به». قال: فأتيتُ أبا بكر، فقلت له كما قلتُ لرسول الله ﷺ، وردَّ على أبو بكر كما ردَّ على رسول الله ﷺ سواء، وزاد: فاستمسك بِغُرْزِهِ حَتَّى تَمُوتَ، فوالله إنه لعلى الحقِّ قال: عمر: فعملت لذلك أعمالاً.

فلما فرغ من قضية الكتاب، قال رسولُ الله ﷺ: «قُومُوا فَانْحَرُوا، ثُمَّ احْلِقُوا» فوالله ما قام منهم رجلٌ واحد حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يقم منهم أحد، قام فدخل على أم سلمة، فذكر لها ما لقي من الناس، فقالت أم سلمة: يا رسول الله: أتحبُّ ذلك؟ أخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بُدْنَكَ، وتدعو حالقك، فقام، فخرج، فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك: نحر بُدْنَهُ، ودعا حالقه فحلقه، فلما رأى الناس ذلك، قاسوا فنحروا، وجعل بعضهم يحلقُ بعضاً، حتى كادَ بعضهم يقتل بعضاً غماً، ثم جاءت نسوةٌ مؤمنات، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ﴾، حتى بلغ: ﴿بَعْضُ الْكُوفَرِ﴾ [الممتحنة: ١٠] فطلق عمرُ يومئذ امرأتين كانت له فى الشرك، فتزوج إحداهما معاوية، والأخرى صفوان بن أمية، ثم رجع إلى المدينة، وفى مرجعه أنزل الله عليه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا

مُبِينًا . لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا .
وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا» [سورة الفتح: ١ - ٣] فقال عمر: أو فتح هو يا رسول الله ؟
قال: نعم، فقال الصحابة: هنيئاً لك يا رَسُولَ اللَّهِ، فما لنا ؟ فأنزل الله عز وجل:
﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الفتح: ٤] الآية .

ولما رجع إلى المدينة، جاءه أبو بصير رجل من قريش مسلماً، فأرسلوا فى طلبه
رجلين، وقالوا: العهد الذى جعلت لنا، فدفعه إلى الرجلين، فخرجا به حتى بلغا ذا
الحليفة، فنزلوا يأكلون من تمر لهم، فقال أبو بصير لأحد الرجلين: واللّه إننى لأرى
سيفك هذا جيداً، فاستلّه الآخر، فقال: أجلّ واللّه إنه لجيد، لقد جربتُ به ثم
جربت، فقال أبو بصير: أرنى أنظر إليه، فأمكنه منه، فضربه به حتى برد، وفر الآخر
بعدو حتى بلغ المدينة، فدخل المسجد، فقال رسولُ الله ﷺ حين رآه: «لَقَدْ رَأَى هَذَا
ذُعْرًا»، فلما انتهى إلى النبى ﷺ، قال: قُتِلَ واللّه صاحبى، وإنى لمقتول، فجاء أبو
بصير، فقال: يا نبى الله، قد واللّه أوفى الله ذمتك، قد رددتنى إليهم، فأنجاني الله
منهم، فقال النبى ﷺ: «وَيْلُ أُمِّهِ مَسْعَرُ حَرْبٍ، لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ»، فلما سمع ذلك،
عرف أنه سيرده إليهم، فخرج حتى أتى سيفَ البحر، وینفلت منهم أبو جندل بن
سهيل، فلحق بأبى بصير، فلا يخرجُ من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبى بصير،
حتى اجتمعت منهم عصابة، فوالله لا يسمعونه بعير لقريش خرجت إلى الشام إلا
اعترضوا لها، فقتلوهم، وأخذوا أموالهم، فأرسلت قريش إلى النبى ﷺ تناشده الله
والرحم لما أرسل إليهم، فمن أتاه منهم، فهو آمن، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي
كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ حتى بلغ ﴿حَمِيَّةَ
الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [الفتح: ٢٤]، وكانت حميتهم أنهم لم يَقْرُوا أنه نبى الله، ولم يَقْرُوا بِسْمِ
اللّه الرحمن الرحيم، وحالوا بينهم وبين البيت (١) .

قلتُ: فى «الصحیح»: أن النبى ﷺ «توضأ، ومجّ فى بئر الحديبية من فمه،
فجاشت بالماء» كذلك قال البراء بن عازب، وسلمة بن الأكوع فى «الصحیحين» (٢) .
وقال عروة: عن مروان بن الحكم، والمِسُور بن مَخْرَمَةَ، أنه غزر فيها سهماً من

(١) رواه البخارى كتاب الشروط باب الشروط فى الجهاد والمصالحة ٢٥٢/٣ من حديث المسور ومروان مطولاً.

(٢) المصدر السابق.

كنانته، وهو في « الصحيحين » أيضاً ^(١) .

وفى مغازى أبى الأسود عن عروة: توضأ فى الدَّلْوِ، ومضمض فاه، ثم مَجَّ فيه، وأمر أن يُصَبَّ فى البثر، ونزع سهماً من كِنانته، وألقاه فى البثر، ودعا الله تعالى، فَغَارَتْ بالماء حتى جعلُوا يَغْتَرِفُونَ بأيديهم منها، وهم جلوس على شَقِّهَا، فجمع بين الأمرين، وهذا أشبه والله أعلم .

وفى « صحيح البخارى »: عن جابر، قال: عَطَشَ النَّاسُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ يَدَيْهِ رَكْوَةٌ يَتَوَضَّأُ مِنْهَا، إِذْ جَهَّشَ النَّاسُ نَحْوَهُ، فَقَالَ: مَا لَكُمْ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عِنْدَنَا مَاءٌ نَشْرَبُ، وَلَا مَا نَتَوَضَّأُ إِلَّا مَا بَيْنَ يَدَيْكَ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي الرِّكْوَةِ، فَجَعَلَ الْمَاءُ يَفُورُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ أَمْثَالَ الْعَيُونِ، فَشَرَبُوا، وَتَوَضَّؤُوا، وَكَانُوا خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً ^(٢) ، وَهَذِهِ غَيْرُ قِصَّةِ الْبَثْرِ .

وفى هذه الغزوة أصابهم ليلة مطر، فلما صلى النبى ﷺ الصُّبْحَ قَالَ: « أَتَذَرُونَّ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ اللَّيْلَةَ؟ » قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ: « أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي، كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ » ^(٣) .



فصل

ما جاء فى صلح الحديبية

وجرى الصلح بين المسلمين وأهل مكة على وضع الحرب عشرَ سنين، وأن يأمنَ الناسُ بعضهم من بعض، وأن يرجعَ عنهم عامهُ ذلك، حتى إذا كان العامُ المقبل، قَدِمَهَا، وَخَلَّوْا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ، فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا، وَأَنْ لَا يَدْخُلَهُ إِلَّا بِسِلَاحِ الرَّكَابِ، وَالسِّبَاقِ فِي الْقُرْبِ، وَأَنْ مَنْ أَتَانَا مِنْ أَصْحَابِكَ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ، وَمَنْ أَتَاكَ مِنْ أَصْحَابِنَا رَدَدْتَهُ عَلَيْنَا، وَأَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ عِيَّةٌ مَكْفُوفَةٌ ، وَأَنْ لَا إِسْلَالَ وَلَا إِغْلَالَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نُعْطِيهِمْ هَذَا؟ فَقَالَ: مَنْ أَتَاهُمْ مِنَّْا فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَتَانَا

(١) المصدر نفسه . (٢) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة الحديبية ١٥٦/٥ .

(٣) المصدر السابق ١٥٥/٥ من حديث زيد بن خالد .

منهم فرددناه إليهم، جَعَلَ اللَّهُ له فرجاً ومخرجاً^(١).

وفى قصة الحديبية، أنزل الله - عزَّ وجلَّ - فدية الأذى لمن حلق رأسه بالصيام، أو الصدقة، أو النُكس فى شأن كعب بن عُجرة^(٢).

وفىها دعا رسولُ اللَّهِ ﷺ للمُحَلِّقِينَ بِالْمَغْفِرَةِ ثلاثاً، ولِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً.

وفىها نَحَرُوا الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

وفىها أهدى رسولُ اللَّهِ ﷺ فى جملة هَدْيِهِ جملاً كان لأبى جهلٍ كان فى أنفه بُرَّةٌ مِنْ فِضَّةٍ لِيَغِظَ بِهِ الْمُشْرِكِينَ.

وفىها أُنْزِلَتْ سُورَةُ الْفَتْحِ، ودخلت خِزَاعَةُ فى عَقْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وعهده، ودخلتْ بنو بكر فى عقد قريش وعهدهم، وكان فى الشرط أن من شاء أن يدخل فى عقده صلى الله عليه وسلم دخل، ومن شاء أن يدخل فى عقد قريش دخل.

ولما رجع إلى المدينة جاءه نساء مؤمنات، مِنْهُنَّ أُمُّ كُلْثُومُ بِنْتُ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مَعِيطٍ، فجاء أهلها يسألونها رسولَ اللَّهِ ﷺ بالشرط الذى كانَ بينهم، فلم يَرْجِعْهُمَا إِلَيْهِمْ، ونهاهُ اللَّهُ عزَّ وجلَّ عن ذل، فقل هذا نسخ للشرط فى النساء. وقيل تخصيص للسنة بالقرآن، وهو غزيرٌ جداً. وقيل لم يقع الشرط إلا على الرجال خاصة، وأراد المشركون أن يُعَمِّمُوهُ فى الصنفين، فأبى الله ذلك.



فصل

فى بعض ما فى قصة الحديبية من الفوائد الفقهية

فمنها: اعتمارُ النَّبِيِّ ﷺ فى أشهر الحج، فإنه خرج إليها فى ذى القعدة.

ومنها: أن الإحرامَ بِالْعُمْرَةِ من الميقات أفضل، كما أن الإحرامَ بِالْحَجِّ كذلك، فإنه أحرم بهما من ذى الحليفة، وبينها وبين المدينة ميلٌ أو نحوه، وأما حديث « مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ » وفى لفظ: « كَانَتْ

(١) رواه البخارى كتاب الشروط باب الشروط فى الجهاد والمصالحة ٢٥٢/٣ من حديث السور ومروان.

(٢) رواه مسلم كتاب الحج باب جوار حلق الرأس للمحوم ٨٥٩/٢ ح رقم ١٢٠١.

كَفَّارَةً لِّمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ»^(١)، فحديث لا يُثبت، وقد اضطرب فيه إسناداً ومتناً اضطراباً شديداً .

ومنها: أن سوق الهدى مسنونٌ في العُمرة المفردة، كما هو مسنون في القران .

ومنها: أن إشعار الهدى سنة لا مثله منهي عنها .

ومنها: استحبابُ مُغَايَظَةِ أعداءِ الله، فإن النبي ﷺ أهدى في جُملة هديه جملأً لأبى جهل في أنفه بُرَّةٌ من فضة يَغِيْظُ به المشركين، وقد قال تعالى في صفة النبي ﷺ وأصحابه ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ يُعْجَبُ الزَّرَّاعُ لِيَغِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال عز وجل ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيْبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْنُونَ مَوْطِئًا يَغِيْظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠] .

ومنها: أن أمير الجيش ينبغي له أن يبعث العيون أمامه نحو العدو .

ومنها: أن الاستعانة بالمُشْرِكِ المأمون في الجهاد جائزة عند الحاجة، لأن عينه الخزاعي كَانَ كَافِرًا إِذْ ذَا، وفيه من المصلحة أنه أقرب إلى اختلاطه بالعدو، وأخذه أخبارهم .

ومنها استحبابُ مشورة الإمام رعيته وجيشه، استخراجاً لوجه الرأي، واستطابةً لنفوسهم، وأمناً لعبيتهم، وتعرفاً لمصلحة يختص بعلمها بعضهم دون بعض، وامثالاً لأمر الرب في قوله تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقد مدح سبحانه وتعالى عباده بقوله: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨] .

ومنها: جواز سبي ذراري المشركين إذا انفردوا عن رجالهم قبل مقاتلة الرجال .

ومنها: ردُّ الكلام الباطل ولو نسب إلى غير مُكَلَّف، فإنهم لما قالوا: خلأت القُصُوءُ، يعني حرَّتْ وألحَّتْ، فلم تَسِرْ، والخلاء في الأبل بكسر الخاء والمد، نظير الحِران في الخيل، فلما نسبوا إلى الناقة ما ليس من خُلُقِهَا وطبعها، رده عليهم، وقال

(١) ضعيف . رواه ابن ماجه كتاب المناسك باب من أهل بعرة من بيت المقدس ٩٩٩/٢ ح رقم ٣٠٠١ و ٣٠٠٢ من حديث أم سلمة . وفي سنده أم حكيم بنت أمية وهي مقبولة كما في «التقريب» (٢/٥٩٥)، وابن إسحاق وهو مدلس قد عنعن .

« مَا خَلَّاتُ وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ » ، ثم أخبر صلى الله عليه وسلم عن سبب بروتها ، وأن الذى حبسَ الفيلَ عن مكة حبسها للحكمة العظيمة التى ظهرت بسبب حبسها ، وما جرى بعده .

ومنها : أن تسمية ما يلبسه الرجلُ من مراكبه ونحوها سنة .

ومنها : جوازُ الحَلْفِ ، بل استحبابُه على الخبر الدينى الذى يريد تأيده ، وقد حَفِظَ عن النبىِّ ﷺ الحَلْفُ فى أكثر من ثَمَانِينَ موضعاً ، وأمره الله تعالى بالحَلْفِ على تصديق ما أخبر به فى ثلاثة مواضع : فى (سورة يونس) ^(١) ، و(سبا) ^(٢) ، و(التغابن) ^(٣) .

ومنها : أن المُشْرِكِينَ ، وأهل البدع والفجور ، والبُغَاة ، والظَلَمَةَ ، إذا طَلَبُوا أمراً يُعْظَمُونَ فيه حُرْمَةً من حُرُمَاتِ الله تعالى ، أجبوا إليه وأعطوه ، وأعينوا عليه ، وإن منعوا غيره ، فيعاونون على ما فيه تعظيم حرَمَاتِ الله تعالى ، لا على كفرهم وبغيهم ، ويُمنعون مما سوى ذلك ، فكلُّ من التمس المعاونة على محبوبٍ لله تعالى مُرضٍ له ، أجب إلى ذلك كائناً من كان ، ما لم يترتب على إعانتة على ذلك المحبوبِ مَبْغُوضٌ لله أعظمُ منه ، وهذا من أدقِّ المواضع وأصعبها ، وأشقَّها على النفوس ، ولذلك ضاق عنه من الصحابة من ضاق ، وقال عمر ما قال ، حَتَّى عَمِلَ له أعمالاً بعده ، والصدِّيقُ تلقاه بالرضى والتسليم ، حتى كان قلبه فيه على قلبِ رسولِ الله ﷺ ، وأجاب عُمَرُ عما سأل عنه من ذلك بعين جوابِ رسولِ الله ﷺ ، وذلك يدل على أن الصدِّيقَ رضى الله عنه أفضلُ الصحابة وأكملهم ، وأعرفهم بالله تعالى ورسوله ﷺ ، وأعلمهم بدينه ، وأقرمهم بمحبته ، وأشدَّهم موافقةً له ، ولذلك لم يسأل عمر عما عَرَضَ له إلا رسولَ اللَّهِ ﷺ وصدِّيقه خاصة دون سائر أصحابه .

ومنها : أن النبىَّ ﷺ عدَلَ ذاتَ اليمينِ إلى الحُدَيْبِيَّةِ . قال الشافعى : بعضها من الحِلِّ ، وبعضها من الحَرَمِ .

وروى الإمام أحمد فى هذه القصة أن النبىَّ ﷺ كان يُصَلِّى فى الحرم ، وهو

(١) هى الآية رقم ٥٣ وهى قوله تعالى «وَيَسْتَنبِشُونَكَ أَحَقُّ هُوَ؟ قُلْ: إِي وَرَبِّى إِنَّهُ لَحَقٌّ» .

(٢) هى الآية رقم ٣ وهى قوله تعالى «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِنَا السَّاعَةُ، قُلْ بَلَى رَّبِّى وَرَبِّكُمْ لَتَأْتِيَنَّكُمْ» .

(٣) هى الآية رقم ٧ وهى قوله تعالى : «زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثَ قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَيُبْعَثَنَّ» .

مضطرب في الحل^(١) ، وفي هذا كالدلالة على أن مضاعفة الصلاة بمكة تتعلق بجميع الحرم لا يخص بها المسجد الذي هو مكان الطواف ، وأن قوله : « صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي »^(٢) ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ [التوبة: ٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الإسراء: ١] ، وكان الإسراء من بيت أم هانئ .

ومنها : أن من نزل قريباً من مكة ، فإنه ينبغي له أن ينزل في الحل ، ويصلي في الحرم ، وكذلك كان ابنُ عمر يصنعُ .

ومنها : جوازُ ابتداء الإمام بطلب العدو إذا رأى المصلحة للمسلمين فيه ، ولا يتوقف ذلك على أن يكون ابتداء الطلب منهم .

وفي قيام المغيرة بن شعبة على رأس رسول الله ﷺ بالسيف ، ولم يكن عادته أن يُقام على رأسه ، وهو قاعد ، سنةٌ يقتدى بها عند قدوم رسل العدو من إظهار العز والفخر ، وتعظيم الإمام ، وطاعته ، ووقايته ، بالنفوس ، وهذه هي العادة الجارية عند قدوم رسل المؤمنين على الكافرين ، وقدوم رسل الكافرين على المؤمنين ، وليس هذا من هذا النوع الذي ذمّه النبي ﷺ بقوله : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »^(٣) ، كما أن الفخر والخيلاء في الحرب ليسا من هذا النوع المذموم في غيره ، وفي بعث البدن في وجه الرسول الآخر دليل على استحباب إظهار شعائر الإسلام لرسل الكفار .

وفي قول النبي ﷺ للمغيرة : « أَمَّا الْإِسْلَامُ فَأَقْبَلُ ، وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ » ، دليل على أن مال المشرك المعاهد معصوم ، وأنه لا يملك ، بل يرد عليه ، فإن المغيرة كان قد صحبهم على الأمان ، ثم غدر بهم ، وأخذ أموالهم ، فلم يتعرض النبي ﷺ لأموالهم ، ولا ذب عنها ، ولا ضمنها لهم ، لأن ذلك كان قبل إسلام المغيرة .

وفي قول الصديق لعروة : امصص بظَرَ اللَّاتِ ، دليل على جواز التصريح باسم

(١) ضعيف . رواه أحمد في المسند ٣٢٦/٤ وفي سننه ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن .

(٢) رواه مسلم كتاب الحج باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة ١٠١٢/٢ ح رقم ١٣٩٤ من حديث أبي هريرة .

(٣) حسن . رواه الترمذي باب ما جاء في كراهية قيام الرجل ٨٤/٥ ح رقم ٢٧٥٥ من حديث معاوية وقال هذا حديث حسن .

العورة إذا كان فيه مصلحة تقتضيها تلك الحال، كما أذن النبي ﷺ أن يُصرَّحَ لمن ادَّعى دعوى الجاهلية بهن أبيه، ويقال له: اعضضْ أيرَ أيبك، ولا يُكنى له، فلكل مقام مقال .

ومنها : إحتمالُ قلَّةِ أدبِ رسولِ الكُفار، وجهله وجفوته، ولا يقابل على ذلك لما فيه من المصلحة العامة، ولم يقابل النبي ﷺ عروةً على أخذه بلحيته وقت خطابه، وإن كانت تلك عادة العرب، لكن الوقارَ والتعظيمُ خلافُ ذلك .

وكذلك لم يقابل رسولُ الله ﷺ رسولى مسيلمة حين قالوا: نشهد أنه رسول الله وقال: «لَوْلا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَقَتَلْتُكُمْ» (١) .

ومنها: طهارة النخامة، سواء كانت من رأسٍ أو صدر .

ومنها: طهارة الماء المستعمل .

ومنها: استحبابُ التفاؤل، وأنه ليس مِنَ الطَّيْرَةِ المَكْرُوهَةِ، لقوله لما جاء سهيل: «سَهْلٌ أَمْرُكُمْ» .

ومنها: أن المشهودَ عليه إذا عُرِفَ باسمه واسم أبيه، أغنى ذلك عن ذكر الجدِّ، لأن النبي ﷺ لم يزد على محمد بن عبد الله، وقنع من سهيل بذكر اسمه واسم أبيه خاصة، واشترط ذكر الجد لا أصل له، ولما اشترى العداءُ بنُ خالدٍ منه ﷺ الغلامَ فكتب له: «هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدٍ مِنْ هَوْدَةَ» (٢) فذكر جده، فهو زيادةُ بيان تدوُّل على أنه جائز لا بأس به، ولا تدلُّ على اشتراطه، ولما لم يكن فى الشهرة بحيث يُكتفى باسمه واسم أبيه ذكر جده، فيُشترط ذكرُ الجد عند الاشتراك فى الاسم واسم الأب، وعند عدم الاشتراك و اكتفى بذكر الاسم واسم الأب والله أعلم .

ومنها: أن مصلحةَ المشركين ببعض ما فيه ضيِّمٌ على المسلمين جائزةٌ للمصلحة الراجحة، ودفع ما هو شر منه، ففيه دفعُ أعلى المفسدين باحتمالِ أدانها .

ومنها: أن من حَلَفَ على فعلِ شئ، أو نَذَرَهُ، أو وَعَّ دَغِيرَهُ به ولم يُعَيِّنْ وقتاً، لا بلفظه، ولا بنيته، لم يكن على الفور، بل على التراخى .

(١) ضعيف رواه أبو داود كتاب الجهاد باب فى الرسل ٨٤/٣ ح رقم ٢٧٦١ من حديث نعيم بن مسعود وفيه محمد بن إسحاق ولم يصرح بالسماع وهو مشهور بالتدليس .

(٢) حسن رواه ابن ماجة كتاب التجارات باب شراء الرقيق ٧٥٦/٢ ح رقم ٢٢٥١ من حديث العداء بن خالد .

ومنها: أن الحلاق نُسكٌ، وأنه أفضل من التقصير، وأنه نُسكٌ في العُمرة، كما هو نُسكٌ في الحج، وأنه نُسكٌ في عُمرة المحصور، كما هو نسك في عُمرة غيره .

ومنها: أن المُحَصَّرَ ينحرُ هديَه حيث أُحْصِرَ من الحِلِّ أو الحرم، وأنه لا يجب عليه أن يُوَاعِدَ من ينحرُه في الحرم إذا لم يصل إليه، وأنه لا يتحلل حتى يصل إلى محله، بدليل قوله تعالى: ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥].

ومنها: أن الموضع الذي نحر فيه الهدى، كان من الحِلِّ لا من الحرم، لأن الحرمَ كُلُّه محلُّ الهدى .

ومنها: أن المُحَصَّرَ لا يجب عليه القضاء، لأنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بالحلُق والنحر، ولم يأمر أحداً منهم بالقضاء، والعُمرة من العام القابل لم تكن واجبةً، ولا قضاءً عن عُمرة الإحصار، فإنهم كانوا في عُمرة الإحصار ألفاً وأربعمائة، وكانوا في عُمرة القضية دُونَ ذلك، وإنما سُمِّيت عُمرة القضية والقضاء لأنها العُمرة التي قاضاهم عليها، فأُضيفت العُمرة إلى مصدر فعله .

ومنها: أن الأمر المطلق على الفور وإلا لم يَغْضَبْ لتأخيرهم الامتثال عن وقت الأمر، وقد اعتذر عن تأخيرهم الامتثال بأنهم كانوا يَرْجُونَ النسخ، فإنه صلى الله عليه وسلم لو فَهَمَ منهم ذلك، لم يشتدَّ غضبه لتأخير أمره، ويقول: « مَالِي لَا أَغْضَبُ، وَأَنَا أَمْرٌ بِالْأَمْرِ فَلَا أَتَّبِعُ »، وإنما كان تأخيرهم من السعى المغفور لا المشكور، وقد رضى الله عنهم، وغفر لهم، وأوجب لهم الجنة .

ومنها: أن الأصل مشاركة أُمَّته له في الأحكام، إلا ما خصه الدليل، ولذلك قالت أم سلمة: « آخِرُجْ وَلَا تُكَلِّمْ أَحَدًا حَتَّى تَحْلِقَ رَأْسَكَ وَتَنْحَرَ هَدْيَكَ »، وعلمت أن الناس سيتابعونه .

فإن قيل: فيكيف فعلوا ذلك اقتداءً بفعله، ولم يمثّلوه حين أمرهم به ؟ قيل: هذا هو السبب الذي لأجله ظنَّ أنهم آخروا الامتثال طمعاً في النسخ، فلما فعل النبي ﷺ ذلك، عَلِمُوا حينئذ أنه حكم مُسْتَقَرٌّ غيرُ منسوخ، وقد تقدم فسادُ هذا الظن، ولكن لما تَغَيَّطَ عليهم، وخرج ولم يكلمهم، وأراههم أنه بادر إلى إمتثال ما أمر به، وأنه لم يؤخر كتأخيرهم، وأن اتباعهم له وطاعتهم تُوجِبُ اقتداءهم به، بادروا حينئذ

إلى الاقتداء به وامتنال أمره .

ومنها: جوازُ صلح الكفار على ردّ من جاء منهم إلى المسلمين، وألا يُردّ مَنْ ذهب من المسلمين إليهم، هذا فى غير النساء، وأما النساء، فلا يجوزُ اشتراطُ ردّهن إلى الكفار، وهذا موضعُ النسخ خاصة فى هذا العقد بنص القرآن، ولا سبيل إلى دعوى النسخ فى غيره بغير موجب .

ومنها: أن خروجَ البضع من ملك الزوج متقومٌ، ولذلك أوجبَ الله سبحانه ردَّ المهر على من هاجرات أمرائه، وحيل بينه وبينها، وعلى من ارتدت امرأته من المسلمين إذا استحق الكفارُ عليهم ردَّ مهورٍ من هاجر إليهم من أزواجهم، وأخبر أن ذلك حكمه الذى حكم به بينهم، ثم لم ينسخه شئٌ، وفى إيجابه ردَّ ما أعطى الأزواجُ من ذلك دليلٌ على تقوّمه بالمسمى، لا بمهر المثل .

ومنها: أن ردَّ من جاء الكفار إلى الإمام لا يتناول من خرج منهم مسلماً إلى غير بلد الإمام، وأنه إذا جاء إلى بلد الإمام، لا يجبُ عليه ردُّه بدون الطلب، فإن النبى ﷺ لم يُردَّ أباً بصير حين جاءه، ولا أكرهه على الرجوع، ولكن لما جاؤوا فى طلبه، مكّنهم من أخذه ولم يكرهه على الرجوع .

ومنها أن المعاهدين إذا تسلّموه وتمكّنوا منه فقتل أحداً منهم لم يضمّنه بديّة ولا قود، ولم يضمّنه الإمام، بل يكون حكمه فى ذلك حكم قتله لهم فى ديارهم حيث لا حكم للإمام عليهم، فإن أباً بصير قتل أحد الرجلين المعاهدين بذى الحليفة، وهى من حكم المدينة، ولكن كان قد تسلّموه، وفُصل عن يد الإمام. وحكمه .

ومنها: أن المعاهدين إذا عاهدوا الإمام، فخرجت منهم طائفة، فحاربتهم، وغنمت أموالهم، ولم يتّحيزوا إلى الإمام، لم يجب على الإمام دفعهم عنهم، ومنعهم منهم، وسواء دخلوا فى عقد الإمام وعهده ودينه، أو لم يدخلوا، والعهد الذى كان بين النبى ﷺ وبين المشركين، لم يكن عهداً بين أبى بصير وأصحابه وبينهم، وعلى هذا فإذا كان بين بعض ملوك المسلمين وبعض أهل الذمة من النصارى وغيرهم عهد، جاز للملك آخر من ملوك المسلمين أن يغزوهم، ويغنم أموالهم إذا لم يكن بينه وبينهم عهد، كما أفتى به شيخ الإسلام فى نصارى ملطية وسيبهم، مستدلاً بقصة أبى بصير مع المشركين .

فصل

فى الإشارة إلى بعض الحُكْمِ التى تضمَّنتها هذه الهدنة

وهى أكبرُ وأجلُّ من أن يُحيط بها إلا الله الذى أحكم أسبابها، فوَقَّعت الغايةُ على الوجه الذى اقتضته حكمته وحمده .

فمنها: أنها كانت مُقدِّمةً بين يدي الفتح الأعظم الذى أعزَّ الله به رسوله وجنده، وخل الناس به فى دين الله أفواجاً، فكانت هذه الهدنة باباً له، ومفتاحاً، ومؤذناً بين يديه، وهذه عادةُ الله سبحانه فى الأمور العظام التى يقضيها قدراً وشرعاً، أن يُوطئَ لها بين يديها مقدمات وتوطئات، تُؤذِنُ بها، وتدلُّ عليها .

ومنها: أن هذه الهدنة كانت من أعظم الفتوح، فإن الناس آمنَ بعضهم بعضاً، واختلطَ المسلمون بالكفار، وبادؤوهم بالدعوة، وأسمعوهم القرآن، وناظروهم على الإسلام جهرةً آمنين، وظهر من كان مختفياً بالإسلام، ودخل فيه فى مدة الهدنة من شاء الله أن يدخل، ولهذا سماه الله فتحاً مبيناً . قال ابن قتيبة: قضينا لك قضاءً عظيماً، وقال مجاهد: هو ما قضى الله له بالحدبية .

وحقيقة الأمر: أن الفتح - فى اللغة - فتحُ المغلق، والصلح الذى حصل مع المشركين بالحدبية كان مسدوداً مُغلَقاً حتى فتحه الله، وكان من أسباب فتحه صدُّ رسولِ الله ﷺ وأصحابه عن البيت، وكان فى الصورة الظاهرة ضيماً وهضماً للمسلمين، وفى الباطن عزاً وفتحاً ونصراً، وكان رسولُ الله ﷺ ينظر إلى ما وراءهُ من الفتح العظيم، والعزِّ، والنصرِ من وراء ستر رقيق، وكان يُعطى المشركين كلَّ ما سألوه من الشروط، التى لم يحتملها أكثر أصحابه ورؤوسهم، وهو صلى الله عليه وآله وسلم يعلم ما فى ضمن هذا المكروه من محبوب: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] .

وَرَبِّمَا كَانَ مَكْرُوهُ النَّفُوسِ إِلَى مَحْبُوبِهَا سَبَبًا مَا مِثْلُهُ سَبَبٌ

فكان يَدْخُلُ على تلك الشروط دخولَ واثقٍ بنصر الله له وتأيده، وأن العاقبةَ له، وأن تلك الشروط واحتمالها هو عينُ النصر، وهو من أكبر الجند الذى أقامه

المشترطون، ونصبوه لحربهم، وهم لا يشعرون، فذلُّوا من حيث طلبوا العز، وقهروا من حيث أظهروا القدرة والفخر والغلبة، وعزَّ رسولُ الله ﷺ وعساكرُ الإسلام من حيث انكسروا لله، واحتملوا الضيمَ له وفيه، فدارَ الدورُ، وانعكس الأمرُ، وانقلب العزُّ بالباطل ذلاً بحق، وانقلبت الكسرة لله عزاً بالله، وظهرت حكمة الله وآياته، وتصديقُ وعده، ونصرةُ رسوله على أتمِّ الوجوه وأكملها التى لا اقتراح للعقول وراءها .

ومنها: ما سبَّه سبحانه للمؤمنين من زيادة الإيمان والإذعان، والانقياد على ما أحبوا وكرهوا، وما حصل لهم فى ذلك من المرضى بقضاء الله، وتصديق موعوده وانتظار ما وعَدُوا به، وشهود مِنَّة الله ونِعْمته عليهم بالسَّكينة التى أنزلها فى قلوبهم، أحوج ما كانوا إليها فى تلك الحال التى تزعزع لها الجبال، فانزل الله عليهم من سكينته ما اطمأنت به قلوبهم، وقويت به نفوسهم، وازدادوا به إيماناً .

ومنها: أنه سبحانه جعل هذا الحكم الذى حكم به لرسوله وللمؤمنين سبباً لما ذكره من المغفرة لرسوله ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر، وإتمام نِعْمته عليه، ولهدياته الصِّراطَ المستقيم، ونصره النصر العزيز، ورضاه به، ودخوله تحته، وانشرح صدره به مع ما فيه من الضيم، وإعطاء ما سأله، كان من الأسباب التى نال بها الرسولُ وأصحابه ذلك، ولهذا ذكره الله سبحانه جزاءً وغاية، وإنما يكون ذلك على فعل قام بالرسول والمؤمنين عند حكمه تعالى، وفتحته .

وتأمل كيف وصف - سبحانه - النصر بأنه عزيزٌ فى هذا الوطن، ثم ذكر إنزال السَّكينة فى قلوب المؤمنين فى هذا الوطن الذى اضطربت فيه القلوب، وقَلَّتْ أشدُّ القلق، فهى أحوج ما كانت إلى السَّكينة، فازادوا بها إيماناً إلى إيمانهم، ثم ذكر سبحانه بيعتهم لرسوله، وأكدها بكونها بيعَةً له سبحانه، وأن يده تعالى كانت فوق أيديهم إذ كانت يدُ رسول الله ﷺ كذلك، وهو رسوله ونبيُّه، فالعقدُ معه عقدٌ مع مُرسِله، وبيعته بيعته، فمن بايعه، فكأنما بايع الله، ويدُ الله فوق يده، وإذا كان الحجرُ الأسودُ يمينُ الله فى الأرض، فمن صافحه وقبله، فكأنما صافح الله وقبل يمينه^(١)،

(١) ضعيف رواه الحاكم فى المستدرک ٤٥٧/١ وقال الذهبى فيه: عبد الله بن المؤمل واه .

فيد رسول الله ﷺ أولى بهذا من الحجر الأسود، ثم أخبر أن ناكث هذه البيعة إنما يعود نكثه على نفسه، وأن للمؤفى بها أجراً عظيماً فكل مؤمن فقد بايع الله على لسان رسوله بيعة على الإسلام وحقوقه، فناكث ومؤف .

ثم ذكر حال من تخلف عنه من الأعراب، وظنهم أسوأ الظن بالله: أنه يخذل رسوله وأوليائه، وجنده، ويظفر بهم عدوهم، فلن ينقلبوا إلى أهلهم، وذلك من جهلهم بالله وأسمائه وصفاته، وما يليق به، وجهلهم برسوله، وما هو أهل أن يعامله به ربه ومولاه .

ثم أخبر سبحانه عن رضاه عن المؤمنين بدخولهم تحت البيعة لرسوله، وأنه سبحانه علم ما فى قلوبهم حينئذ من الصدق والوفاء، وكمال الانقياد، والطاعة، وإيثار الله ورسوله على ما سواه، فأنزل الله السكينة والطمأنينة، والرضى فى قلوبهم، وأثابهم على الرضى بحكمه، والصبر لأمره فتحاً قريباً، ومغانم كثيرة يأخذونها، وكان أول الفتح والمغانم فتح خيبر، ومغانمها، ثم استمرت الفتوح والمغانم إلى إنقضاء الدهر .

ووعدهم سبحانه مغانم كثيرة يأخذونها، وأخبرهم أنه عجل لهم هذه الغنيمة، وفيها قولان: أحدهما: أنه الصلح الذى جرى بينهم وبين عدوهم، والثانى: أنها فتح خيبر وغنائمها، ثم قال: ﴿وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ﴾ [الفتح: ٢٠]، فقيل: أيدى أهل مكة أن يقاتلوهم، وقيل: أيدى اليهود حين هموا بأن يغتالوا من بالمدينة بعد خروج رسول الله ﷺ من معه من الصحابة منها، وقيل: هم أهل خيبر وحلفاؤهم الذين أرادوا نصرهم من أسد وغطفان . والصحيح تناول الآية للجميع .

وقوله: ﴿وَلَتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ قيل: هذه الفعلة التى فعلها بكم، وهى كف أيدى أعدائكم عنكم مع كثرتهم، فإنهم حينئذ كان أهل مكة ومن حولها، وأهل خيبر ومن حولها، وأسد وغطفان، وجمهور قبائل العرب أعداء لهم، وهم بينهم كالشامة، فلم يصلحوا إليهم بسوء، فمن آيات الله سبحانه كف أيدى أعدائهم عنهم، فلم يصلحوا إليهم بسوء مع كثرتهم، وشدة عداوتهم، وتولى حراستهم، وحفظهم فى مشهدهم ومغيبهم .

وقيل: هى فتح خيبر، جعلها آية لعباده المؤمنين، وعلامة على ما بعدها من الفتوح، فإن الله سبحانه وعدهم مغنم كثيرة، وفتوحاً عظيمة، فعجل لهم فتح خيبر، وجعلها آية لما بعدها، وجزاء لصبرهم ورضاهم يوم الحديبية وشكراناً، ولهذا خص بها وبغنائمها من شهد الحديبية . ثم قال: ﴿وَيَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢٠]، فجمع لهم إلى النصر والظفر والغنائم الهداية، فجعلهم مهديين منصورين غانمين، ثم وعدهم مغنم كثيرة وفتوحاً أخرى، لم يكونوا ذلك الوقت قادرين عليها، فقيل: هى مكة وقيل: هى فارس والروم . وقيل: الفتوح التى بعد خيبر من مشارق الأرض ومغاربها .

ثم أخبر سبحانه أن الكفار لو قاتلوا أوليائه، لولى الكفار الأدبار غير منصورين، وأن هذه سنته فى عباده قبلهم، ولا تبدل لسته .

فإن قيل: فقد قاتلوهم يوم أحد، وانتصروا عليهم، ولم يولوا الأدبار؟

قيل: هذا وعد معلق بشرط مذكور فى غير هذا الموضع، وهو الصبر والتقوى، وفات هذا الشرط يوم أحد بفشلهم المنافى للصبر، وتنازعهم، وعصيانهم المنافى للتقوى، فصرفهم عن عدوهم، ولم يحصل الوعد لاتفاء شرطه .

ثم ذكر - سبحانه - أنه هو الذى كف أيدى بعضهم عن بعض من بعد أن أظفر المؤمنين بهم، لما له فى ذلك من الحكم البالغة التى منها: أنه كان فيهم رجال ونساء قد آمنوا، وهم يكتُمون إيمانهم، لم يعلم بهم المسلمون، فلو سلطكم عليهم لأصبت أولئك بمعة الجيش، وكان يصيبكم منهم معة العدوان والإيقاع بمن لا يستحق الإيقاع به، وذكر سبحانه حصول المعة بهم من هؤلاء المستضعفين المستخفين بهم، لأنها موجب المعة الواقعة منهم بهم، وأخبر سبحانه أنهم لو زيلوهم وتميزوا منهم، لعذب أعداءه عذاباً أليماً فى الدنيا، إما بالقتل والأسر، وإما بغيره، ولكن دفع عنهم هذا العذاب لوجود هؤلاء المؤمنين بين أظهرهم، كما كان يدفع عنهم عذاب الاستئصال، ورسوله بين أظهرهم .

ثم أخبر سبحانه عما جعله انكفاراً في قلوبهم من حمية الجاهلية التي مصدرها الجهل والظلم، التي لأجلها صدّوا رسوله وعبادته عن بيته، ولم يَقْرُوا بِبِسْمِ اللَّهِ الرحمن الرحيم، ولم يَقْرُوا لمحمد بأنه رسول الله مع تحققهم صدقه، وتيقنهم صحة رسالته بالبراهين التي شاهدوها وسمعوا بها في مدة عشرين سنة، وأضاف هذا الجعل إليهم إن كان بقضائه وقدره، كما يُضاف إليهم سائر أفعالهم التي هي بقدرتهم وإرادتهم .

ثم أخبر - سبحانه - أنه أنزل في قلب رسوله وأوليائه من السكينة ما هو مقابل لما في قلوب أعدائه من حمية الجاهلية، فكانت السكينة حظاً رسوله وحزبه، وحمية الجاهلية حظاً المشركين وجندهم، ثم ألزم عباده المؤمنين كلمة التقوى، وهي جنس يعم كل كلمة يتقى الله بها، وأعلى نوعها كلمة الإخلاص، وقد فُسِّرَتْ بِبِسْمِ اللَّهِ الرحمن الرحيم، وهي الكلمة التي أبت قريش أن تلتزمها، فالزمها الله أوليائه وحزبه، وإنما حرّمها أعداءه صيانة لها عن غير كفئها، وألزمها من هو أحقُّ بها وأهلها، فوضعها في موضعها، ولم يُضِعْها بوضعها في غير أهلها، وهو العليم بمحال تخصيصه ومواضعه .

ثم أخبر سبحانه: أنه صدّق رسوله رؤياه في دخولهم المسجد آمنين، وأنه سيكون ولا بُدَّ، ولكن لم يكن قد آن وقت ذلك في هذا العام، والله سبحانه علّم من مصلحة تأخيرهِ إلى وقته ما لم تعلموا أنتم، فأنتم أحببتم استعجال ذلك، والرب تعالى يعلم من مصلحة التأخير وحكمته ما لم تعلموه، فقدم بين يدي ذلك فتحاً قريباً، توطئه له وتمهيداً .

ثم أخبرهم بأنه هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، فقد تكفل الله لهذا الأمر بالتمام والإظهار على جميع أديان أهل الأرض، ففي هذا تقوية لقلوبهم، وبشارة لهم وتثبيت، وأن يكونوا على ثقة من هذا الوعد الذي لا بُدَّ أن ينجزه، فلا تظنّوا أن ما وقع من الإغماض والقهر يوم الحديبية نصرة لعدوه، ولا تخلياً عن رسوله ودينه، كيف وقد أرسله بدينه الحق، ووعد أنه يُظهره على كل دين سواه .

ثم ذكر - سبحانه - رسوله وحزبه الذين اختارهم له، ومدحهم بأحسن المدح، وذكر صفاتهم فى التوراة والإنجيل، فكان فى هذا أعظم البراهين على صدق من جاء بالتوراة والإنجيل والقرآن، وأن هؤلاء هم المذكورين فى الكتب المتقدمة بهذه الصفات المشهورة فيهم، لا كما يقول الكفار عنهم: إنهم متغلبون طالبو ملك ودنيا، ولهذا لما رآهم نصارى الشام، وشاهدوا هديهم وسيرتهم، وعدلهم وعلمهم، ورحمتهم وزهدهم فى الدنيا، ورغبتهم فى الآخرة، قالوا: ما الذين صَحَبُوا المسيحَ بأفضل من هؤلاء، وكان هؤلاء النصارى أعرف بالصحابة وفضلهم من الرافضة أعدائهم، والرافضة تصفهم بضد ما وصفهم الله به فى هذه الآية وغيرها و: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧].



فصل

فى غزوة خيبر

قال موسى بن عتبة: ولما قدم رسولُ الله ﷺ المدينةَ من الحُدَيْبِيَّةِ، مكثَ بها عشرين ليلةً أو قريباً منها، ثم خرج غازياً إلى خيبر، وكان الله عزَّ وجلَّ وعده إياها، وهو بالحُدَيْبِيَّةِ .

وقال مالك: كان فتحُ خيبرَ فى السنة السادسة، والجمهور: على أنها فى السابعة . وقطع أبو محمد بنُ حزم: بأنها كانت فى السادسة بلا شك، ولعل الخلافَ مبنى على أولِ التاريخ، هل هو شهر ربيع الأول شهرُ مقدِّمه المدينة، أو من المحرم فى أولِ السنة ؟ وللناس فى هذا طريقان . فالجمهورُ على أن التاريخَ وقع من المحرم، وأبو محمد بن حزم: يرى أنه من شهر ربيع الأول حين قدِمَ، وكان أولُ من أرخَ بالهجرة يعلى بن أمية باليمن، كما رواه الإمام أحمد بإسناد صحيح وقيل: عمرُ بن الخطاب رضى الله عنه، سنة ست عشرة من الهجرة .

وقال ابنُ إسحاق: حدثني الزُّهري، عن عُرْوَة، عن مروانَ بنِ الحكمِ والمُسورِ بنِ مَخْرَمَة، أنهما حدثاه جميعاً، قالَا: انصرفَ رسولُ اللَّهِ ﷺ عامَ الحُدَيْبِيَّةِ، فنزلت عليه سورةُ الفتحِ فيما بينَ مكةَ والمدينةِ، فأعطاهُ اللَّهُ عزَّ وجلَّ فيها خبيرٌ ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَلَ لَكُمْ هَذِهِ﴾ [الفتح: ٢٠] خبيرٌ، فقدمَ رسولُ اللَّهِ ﷺ المدينةَ في ذِي الحِجَّةِ، فأقام بها حتى سارَ إلى خيبرِ في المحرمِ، فنزلَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بالرجيعِ: وادَّ بينَ خيبرَ وغطَفَانِ، فتخوَّفَ أن تمدَّهم غَطَفَانُ فبات به حتى أصبحَ، فغدا إليهم انتهى.

واستخلف على المدينة سباعَ بنَ عُرفُطَةَ، وقَدِمَ أبو هريرة حينئذ المدينة، فوافي سباعَ بنَ عُرفُطَةَ في صلاة الصُّبحِ، فسمِعَه يقرأ في الركعة الأولى: ﴿كهيعص﴾ وفي الثانية ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، فقال في نفسه: ويل لأبى فلان، له مكيالان، إذا إكتال إكتال بالوافي، وإذا كال كال بالناقص، فلما فرغ من صلاته، أتى سباعاً، فزوده حتى قَدِمَ على رسولِ اللَّهِ ﷺ وكَلَّمَ المسلمين، فأشركوه وأصحابه في سُهْمَانِهِمْ^(١).

وقال سلمةُ بنُ الأكوع: «خرجنا مع رسولِ اللَّهِ ﷺ إلى خيبر، فسرنا ليلاً، فقال رجلٌ من القومِ لعامرِ بنِ الأكوع: أَلَا تُسَمِعُنَا مِنْ هُنِيهَاتِكَ، وكان عامرُ رجلاً شاعراً؟ فنزلَ بعددُ بالقومِ يقول:

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فاغفرِ فداءً لَكَ مَا اقْتَفَيْنَا وَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَاقَيْنَا

وَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صَبَحْنَا بَنَّا أَتَيْنَا

وبالصَّيَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا وَإِنْ أَرَادُوا فِتْنَةً أَتَيْنَا

فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟» قالوا: عامر. فقال: «رَحِمَهُ اللَّهُ». فقال رجلٌ من القومِ: وجبت يا رسولَ اللَّهِ لَوْلَا أَمْتَعْتَنَا بِهِ. فقال: فاتينا خيبرَ، فحاصرناهم حتى أصابتنا مخمصةٌ شديدة، ثم إنَّ اللهَ تعالى فتح عليهم، فلما أَمْسَوْا، أو قدموا نيراناً كثيرة، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذِهِ النَّيْرَانُ، عَلَى أَى شَيْءٍ تُوقَدُون؟» قالوا: على لحم. قال: «عَلَى أَى لَحْمٍ؟» قالوا: على لحمِ حمرِ أنسية. فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ

ﷺ: « أَهْرِيقُوهَا وَانْكَسِرُوهَا »، فقال رجل: يا رسول الله أو نُهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا؟ فقال: « أو ذَاكَ »، فلما تصاف القومُ، خرج مَرَحَبٌ يخطرُ بسيفه وهو يقول:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرُ أَنْى مَرَحَبُ شَاكِى السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجَرَّبٌ
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَّبُ

فتزل إليه عامر وهو يقول:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرُ أَنْى عَامِرُ شَاكِى السَّلَاحِ بَطْلٌ مُغَامِرُ

فاختلفا ضربتين، فوقع سيف مَرَحَبٍ فى ترس عامر، فذهب عامر يَسْفُلُ له، وكان سيفُ عامر فيه قصر، فرجع عليه ذُباب سيفه، فأصابَ عَيْنَ ركبته، فمات منه، فقال سلمة للنبي ﷺ: زعموا أن عامراً حَبَطَ عمله، فقال: « كَذَبَ مَنْ قَالَهُ إِنَّ لَهُ أَجْرَيْنِ »، وجمع بين أصبعيه انه لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قلَّ عربى مشى بها مثله ^(١)



فصل

قدوم النبى ﷺ وصحبه خيبر

ولما قَدِمَ رسولُ الله ﷺ خيبر، صَلَّى بها الصُّبْحَ، وركب المسلمون، فخرج أهلُ خيبر بمساحيهم ومكاتلهم، ولا يَشْعُرُونَ، بل خرجوا لأرضهم، فلما رأوا الجيش، قالوا مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ، مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، ثم رجعوا هارين إلى حصونهم، فقال النبي ﷺ: « اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ » ^(٢)

ولما دنا النبي ﷺ وأشرف عليها، قال: « قفوا » فوقف الجيشُ، فقال: « اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ السَّعْيِ وَمَا أَفْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضَلَلْنَ، فَإِنَّا نَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَخَيْرَ أَهْلِهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَشَرِّ أَهْلِهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا، أَقْدِمُوا بِسْمِ اللَّهِ » ^(٣)

(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة خيبر ١٦٦/٥ من حديث سلمة بن الأكوع.

(٢) رواه البخارى (١٦٧/٥) كتاب المغازى، باب: غزوة خيبر. من حديث أنس رضى الله عنه.

(٣) حسن. ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٣٤/١٠ وقال: رواه الطبرانى فى الاوسط وإسناده حسن.

ولما كانت ليلة الدخول، قال: «لأعطينَ هذه الرؤيةَ غداً رجلاً يُحبُّ اللهَ ورَسُولَهُ، ويُحِبُّهُ اللهُ ورَسُولُهُ، يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ»، فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا، فلما أَصْبَحَ النَّاسُ، غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فقال: «أَيْنَ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ؟» فقالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ ! هُوَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ. قال: «فَارْسُلُوا إِلَيْهِ»، فَأَتَى بِهِ، فَبَصَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي عَيْنَيْهِ، ودَعَا لَهُ، فَبَرَأَ حَتَّى كَانَ لَمْ يَكُنْ بِهِ رَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرِّايَةَ، فقال: يَا رَسُولَ اللهِ ! أَقَاتِلْهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا ؟ قال: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ اذْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِيهِ، فَوَ اللهُ لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ»^(١).

فخرج مَرْحَبٌ وهو يقول:
أَنَا الَّذِي سَمَتْنِي أُمِّي مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجَرَّبٌ
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَّبُ

فبرز إليه عَلَى وهو يقول:
أَنَا الَّذِي سَمَتْنِي أُمِّي حَيْدَرَةٌ كَلَيْتَ غَابَاتِ كَرِيهِ الْمَنْظَرَةِ
أَوْ فِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ
فَضْرَبَ مَرْحَبًا، فَفَلَقَ هَامَتَهُ، وَكَانَ الْفَتْحُ^(٢).

ولما دانا عَلَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ حُصُونِهِمْ، اطَّلَعَ يَهُودِيٌّ مِنْ رَأْسِ الْحَصَنِ، فقال: مَنْ أَنْتَ ؟ فقال: أَنَا عَلَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ . فقال اليهودي: عَلَوْتُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى .

هكذا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَنَّ عَلَى بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هُوَ الَّذِي قَتَلَ مَرْحَبًا^(٣).

وقال موسى بن عُقْبَةَ: عَنِ الزَّهْرِيِّ وَأَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ وَيُونُسَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ سَهْلٍ، أَحَدُ بَنِي حَارِثَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَةَ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ، قَالَ جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ: خَرَجَ مَرْحَبُ الْيَهُودِيِّ مِنْ حَصْنٍ خَيْرٌ قَدْ جَمَعَ سِلَاحَهُ، وَهُوَ يَرْتَجِزُ وَيَقُولُ: مَنْ يُبَارِزُ ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لِهَذَا ؟» فقال مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ: أَنَا لَهُ يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا وَاللَّهِ الْمُتَوَتِّرُ الثَّائِرُ،

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد باب غزوة ذات قرد وغيرها ١٤٣٣/٣ ح رقم ١٨٠٧ من حديث سلمة.

(٢، ٣) المصدر السابق.

قتلوا أخى بالأُمس، يعنى محمود بن مسلمة، وكان قُتل بخيبر، فقال: « قُمْ إِلَيْهِ اللَّهُمَّ أَعْنَهُ عَلَيْهِ »، فلما دنا أحدهما من صاحبه، دخلت بينهما شجرة، فجعل كل واحد منهما يلوذ بها من صاحبه، كلما لاذ بها منه اقتطع صاحبه سيفه ما دونه منها، حتى برز كل واحد منهما لصاحبه، وصارت بينهما كالرجل القائم، ما فيها فنن، ثم حمل على محمد فضربه، فاتقاه بالدرقة، فوقع سيفه فيها فعضت به، فأمسكته، وضربه محمد بن مسلمة فقتله^(١)، وكذلك قال سلمة بن سلامة، ومجمع بن حارثة: إن محمد بن مسلمة قتل مرحباً .

قال الواقدي: وقيل: إن محمد بن مسلمة ضرب ساقى مرحب فقطعهما، فقال مرحب: أجهز على يا محمد . فقال محمد: ذُق الموت كما ذاقه أخى محمود، وجاوزه، ومر به على رضى الله عنه، ف ضرب عنقه، وأخذ سلبيه، فاخصمما إلى رسول الله ﷺ فى سلبيه، فقال محمد بن مسلمة: يا رسول الله ! ما قطعتُ رجله ثم تركته إلا ليدوق الموت، وكنت قادراً أن أجهز عليه . فقال على رضى الله عنه: صدق، ضربتُ عنقه بعد أن قطع رجله، فأعطى رسولُ الله ﷺ محمد بن مسلمة سيفه ورمحه، ومغفره وبِضْته، وكان عند آل محمد بن مسلمة سيفه فيه كتاب لا يُدرى ما فيه، حتى قرأه يهودى، فإذا فيه:

هَذَا سَيْفُ مَرْحَبٍ مَنْ يَذُقُهُ يَعْطَبُ

ثم خرج (بعد مرحب أخوه) ياسر، فبرز إليه الزبير، فقالت صفية أمه: يا رسول الله ! يقتل ابنى ؟ قال: « بَلْ ابْنُكَ يَقْتُلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ »، فقتله الزبير . قال موسى بن عقبة: ثم دخل اليهود حصناً لهم منيعاً يقال له: القموص، فحاصروهم رسولُ الله ﷺ قريباً من عشرين ليلة، وكانت أرضاً وخمة شديدة الحر، فجهَد المسلمون جهداً شديداً، فذبحوا الحُمُرَ فنهاهم رسول الله ﷺ عن أكلها، وجاء عبد أسود حبشى من أهل خيبر، كان فى غنم لسيده، فلما رأى أهل خيبر قد أخذوا السلاح، سألهم ما تريدون ؟ قالوا: نُقاتل هذا الذى يزعم أنه نبي، فوقع فى نفسه ذكر النبي ﷺ، فأقبل بغنمه إلى رسول الله ﷺ، فقال: ماذا تقول وما تدعو إليه ؟ قال: « أَدْعُو إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنْ لَا تَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ » . قال العبد: فمالى إن شهدتُ وآمنتُ بالله عز وجل ؟ قال: « لَكَ الْجَنَّةُ إِنْ مَتَّ عَلَى ذَلِكَ » فأسلم، ثم قال: يا نبي الله ! إن هذه الغنم عندى أمانة، فقال له رسول

(١) ذكره ابن هشام فى السيرة ٢/ ٢٨٣ وعزاه إلى ابن إسحاق.

الله ﷺ: « أَخْرَجْهَا مِنْ عِنْدِكَ وَارْمِهَا بِالْحَصْبَاءِ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيُؤَدِّي عَنْكَ أَمَانَتَكَ »، ففعل، فرجعت الغنم إلى سيدها، فعلم اليهودي أن غلامه قد أسلم، فقام رسول الله ﷺ في الناس، فوعظهم، وحضهم على الجهاد، فلما التقى المسلمون واليهود، قُتلَ فيمن قُتلَ العبدُ الأسود، فاحتمله المسلمون إلى معسكرهم، فأدخل في الفُسْطَاطَ، فزعموا أن رسول الله ﷺ اطلع في الفُسْطَاطَ، ثم أقبل على أصحابه وقال: « لَقَدْ أَكْرَمَ اللَّهُ الْعَبْدَ، وَسَاقَهُ إِلَى خَيْرٍ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ عِنْدَ رَأْسِهِ اثْنَتَيْنِ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَلَمْ يُصَلِّ لِلَّهِ سَجْدَةً قَطُّ ».

قَالَ حماد بن سلمة: عن ثابت، عن أنس، أتى رسول الله ﷺ رجلٌ فقال: يا رسول الله ! إني رجل أسود اللون، قبيح الوجه، مُتَنِّ الرِّيحَ، لا مال لي، فإن قاتلت هؤلاء حتى أقتل، أأدخل الجنة؟ قال: نعم، فتقدم، فقاتل حتى قُتل، فأُتي عليه النبي ﷺ وهو مقتول، فقال: « لَقَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَجْهَكَ، وَطَيَّبَ رِيحَكَ، وَكَثَّرَ مَالَكَ »، ثم قال: « لَقَدْ رَأَيْتُ زَوْجَتَيْهِ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ يَنْزِعَانِ جَبَّتَهُ عَنْهُ، يَدْخُلَانِ فِيمَا بَيْنَ جِلْدِهِ وَجَبَّتِهِ ».

وَقَالَ شَدَادُ بْنُ الْهَادِ: جاء رجل من الأعراب إلى النبي ﷺ، فأمن به واتبعه، فَقَالَ: أَهَاجِرُ مَعَكَ، فأوصى به بعض أصحابه، فلما كانت غزوة خيبر، غنم رسول الله ﷺ شيئاً، فقسمه، وقسم للأعرابي، فأعطى أصحابه ما قسمه له، وكان يرعى ظهرهم، فلما جاء، دفعوه إليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: قَسَمُ قَسَمَهُ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فأخذه، فجاء به إلى النبي ﷺ، فقال: ما هذا؟ يا رسول الله؟ قال: « قَسَمُ قَسَمْتُهُ لَكَ »، قال: ما على هذا اتبعتك، ولكن اتبعتك على أن أرمى هاهنا، وأشار إلى حلقه بسهم، فأموت فأدخل الجنة، فقال: « إِنْ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِصَدَقَتِكَ » ثم نهض إلى قتال العدو، فأُتي به إلى النبي ﷺ وهو مقتول، فقال: « أَهْوَهُو؟ » قالوا: نعم . قال: « صَدَقَ اللَّهُ فَصَدَقَهُ »، فكفنه النبي ﷺ في جَبَّتِهِ، ثم قدمه، فصلّى عليه، وكان من دعائه له: « اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ خَرَجَ مُهَاجِرًا فِي سَبِيلِكَ، قُتِلَ شَهِيدًا، وَأَنَا عَلَيْهِ شَهِيدٌ » (١).

قال الواقدي: وتحولت اليهود إلى قلعة الزبير: حصنٍ منيع في رأس قُلتِهِ، فأقام رسول الله ﷺ ثلاثة أيام، فجاء رجل من اليهود يقال له عزال فقال: يا أبا القاسم ! إنك لو أقمت شهراً ما بالوا، إن لهم شراباً وعيوناً، تحت الأرض، يخرجون بالليل،

(١) رواه الحاكم في المستدرک ٥٩٥/٣ ولم يقل شيئاً، وكذا الذهبي.

فيشربون منها، ثم يرجعون إلى قلعته، فيمتنعون منك، فإن قطعت مشربهم عليهم أصرحوا لك، فسار رسول الله ﷺ إلى مائهم، فقطعه عليهم، فلما قطع عليهم، خرجوا، فقاتلوا أشد القتال، وقتل من المسلمين نفر، وأصيب نحو العشرة من اليهود، واقتحه رسول الله ﷺ، ثم تحول رسول الله ﷺ إلى أهل الكُتَيْبَةِ والوُطَيْحِ والسَّلَامِ حصن ابن أبي الحقيق، فتحصن أهله أشد التحصن، وجاءهم كل فل كان انهزم من النطاة والشق، فإن خير كانت جانين: الأول: الشق والنطاة، وهو الذي افتتحه أولاً والجانب الثاني: الكُتَيْبَةِ والوُطَيْحِ والسَّلَامِ، فجعلوا لا يخرجون من حصونهم حتى هم رسول الله ﷺ أن ينصب عليهم المنجنيق، فلما أيقنوا بالهلكة، وقد حصرهم رسول الله ﷺ أربعة عشر يوماً، مألوا رسول الله ﷺ الصلح، وأرسل ابن أبي الحقيق إلى رسول الله ﷺ: أنزل فأكلمك؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم»، فنزل ابن أبي الحقيق، فصالح رسول الله ﷺ على حقن دماء من في حصونهم من المقاتلة وترك الذرية لهم، ويخرجون من خيبر وأرضها بذراريهم، ويخلون بين رسول الله ﷺ وبين ما كان لهم من مال وأرض، وعلى الصفراء والبيضاء، والكراع والحلقة إلا ثوباً على ظهر إنسان، فقال رسول الله ﷺ: «وبرئت منكم ذمة الله وذمة رسوله إن كنتم مني شيئاً»، فصالحوه على ذلك.

قال حماد بن سلمة: أنبأنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ قاتل أهل خيبر حتى ألباهم إلى قصرهم، فغلب على الأزرع والنخل والأرض، فصالحوه على أن يجعلوا منها، ولهم ما حملت ركبهم ولرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء، واشترط عليهم أن لا يكتموا ولا يغيبوا شيئاً، فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد، فغيبوا مسكاً فيه مال وحلى لحى بن أخطب، كان احتمله معه إلى خيبر حين أجليت النضير، فقال رسول الله ﷺ لعم حبي بن أخطب: «ما فعل مسك حبي الذي جاء به من النضير؟». قال: أذهبته النفقات والحروب، فقال: «العهد قريب، والمال أكثر من ذلك»، فدفعه رسول الله ﷺ إلى الزبير، فمسه بعذاب، وقد كان قبل ذلك خربة فقال: «قد رأيت حياً، يطوف في خربة هاهنا»، فذهبوا، فطافوا، فوجدوا المسك في الخربة، فقتل رسول الله ﷺ ابني أبي الحقيق، وأحدهما زوج صفية بنت حبي بن أخطب، وسبى رسول الله ﷺ نساءهم وذراريهم وقسم أموالهم بالنكث الذي نكثوا، وأراد أن يجعلهم منها، فقالوا يا محمد! دعنا نكون في هذه الأرض نصلحها ونقوم عليها، فنحن أعلم بها منكم، ولم يكن لرسول الله ﷺ ولا لأصحابه غلمان يقومون عليهم، وكانوا لا يفرغون يقومون عليها، فأعطاهم خيبر على

أَن لَّهِم الشُّطْرَ مِنْ كُلِّ زَرْعٍ وَكُلِّ ثَمَرٍ مَا بَدَأَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْرَهُمْ^(١) . وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ يَخْرُصُهُ عَلَيْهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ . وَلَمْ يَقْتُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الصَّلَاحِ إِلَّا ابْنَ أَبِي الْحَقِيقِ لِلنَّكَثِ الَّذِي نَكثُوا، فَإِنَّهُمْ شَرَطُوا إِنْ غَيَّبُوا، أَوْ كَتَمُوا، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَغَيَّبُوا، فَقَالَ لَهُمْ: «أَيْنَ الْمَالِ الَّذِي خَرَجْتُمْ بِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ حِينَ أَجْلَيْنَاكُمْ؟» قَالُوا: ذَهَبَ، فَحَلَفُوا عَلَى ذَلِكَ، فَاعْتَرَفَ ابْنُ عَمٍّ كَنَانَةَ عَلَيْهِمَا بِالْمَالِ حِينَ دَفَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الزُّبَيْرِ يُعَذِّبُهُ، فَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَنَانَةَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ فَقَتَلَهُ وَيُقَالُ: إِنْ كَنَانَةَ هُوَ كَانَ قَتَلَ أَخَاهُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَةَ .

وَسَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ بْنِ أَخْطَبَ، وَابْنَةَ عَمَّتِهَا، وَكَانَتْ صَفِيَّةً تَحْتَ كَنَانَةَ بْنِ أَبِي الْحَقِيقِ، وَكَانَتْ عُرُوسًا حَدِيثَةً عَهْدَ بِالْدُخُولِ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَذْهَبَ بِهَا إِلَى رَجُلِهِ، فَمَرَّ بِهَا بِلَالٌ وَسَطَ الْقَتْلَى، فَكَرِهَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «أَذْهَبْتَ الرَّحْمَةَ مِنْكَ يَا بِلَالُ» .

وَعَرَّضَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِسْلَامَ، فَاسْلَمَتْ، فَاصْطَفَاهَا لِنَفْسِهِ، وَأَعْتَقَهَا، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا^(٢) ، وَبَنَى بِهَا فِي الطَّرِيقِ، وَأَوَّلَمَ عَلَيْهَا، وَرَأَى بَوَاجِهَا خُضْرَةً، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَأَيْتُ قَبْلَ قُدُومِكَ عَلَيْنَا، كَأَنَّ الْقَمَرَ زَالَ مِنْ مَكَانِهِ، فَسَقَطَ فِي حَجَرِي، وَلَا وَاللَّهِ مَا أَكْذَرُ مِنْ شَأْنِكَ شَيْئًا، فَقَصَصْتُهَا عَلَى زَوْجِي، فَلَطَمَ وَجْهِي، وَقَالَ: تَمْنِينَ هَذَا الْمَلِكُ الَّذِي بِالْمَدِينَةِ^(٣) .

وَشَكَ الصَّحَابَةُ: هَلْ اتَّخَذَهَا سُرِّيَّةً أَوْ زَوْجَةً؟ فَقَالُوا: انْظُرُوا إِنْ حَجَبَهَا، فَهِيَ إِحْدَى نِسَائِهِ، وَإِلَّا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، فَلَمَّا رَكِبَ جَعَلَ ثَوْبَهُ الَّذِي ارْتَدَى بِهِ عَلَى ظَهَرِهَا وَوَجْهَهَا، ثُمَّ شَدَّ طَرَفَهُ تَحْتَهُ، فَتَأَخَّرُوا عَنْهُ فِي الْمَسِيرِ، وَعَلِمُوا أَنَّهَا إِحْدَى نِسَائِهِ، وَلَمَّا قَدِمَ لِيَحْمِلَهَا عَلَى الرَّحْلِ أَجْلَّتْهُ أَنْ تَضَعَ قَدَمَهَا عَلَى فَخْذِهِ، فَوَضَّعَتْ رِكْبَتَهَا عَلَى فَخْذِهِ ثُمَّ رَكِبَتْ^(٤) .

وَلَمَّا بَنَى بِهَا، بَاتَ أَبُو أَيُّوبَ لَيْلَتَهُ قَائِمًا قَرِيبًا مِنْ قُبَّتِهِ، آخِذًا بِقَائِمِ السِّيفِ حَتَّى أَصْبَحَ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَبَّرَ أَبُو أَيُّوبَ حِينَ رَأَاهُ قَدْ خَرَجَ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَالِكُ يَا أَبَا أَيُّوبَ؟» فَقَالَ لَهُ: أَرَقْتُ لَيْلَتِي هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمَّا دَخَلْتُ بِهِذِهِ الْمَرْأَةَ، ذَكَرْتُ أَنَّكَ قَتَلْتَ أَبَاهَا وَأَخَاهَا، وَزَوْجَهَا وَعَامَةً عَشِيرَتَهَا، فَخِفْتُ أَنْ تَغْتَالِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ لَهُ مَعْرُوفًا .

(١) حسن. رواه أبو داود كتاب الخراج باب ما جاء في حكم أرضي غير ١٥٦/٣ .

(٢) رواه مسلم كتاب النكاح باب فضيلة إعتاق أمته ثم يتزوجها ١٠٤٣/٢ ح رقم ١٣٦٥ من حديث أنس .

(٣) ذكره الهيثمي في المجمع ٢٥١/٩ وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح .

(٤) رواه مسلم كتاب النكاح باب فضيلة إعتاق أمته ثم يتزوجها ١٠٤٦/٢ ح ورقم ١٣٦٥ من حديث أنس .

فصل قسمة غنائم خيبر

وقسم رسول الله ﷺ خيبر على ستة وثلاثين سهماً، جمع كلُّ سهم مائة سهم، فكانت ثلاثة آلاف وستمائة سهم، فكان لرسول الله ﷺ ولل المسلمين النصف من ذلك، وهو ألف وثمانمائة سهم، لرسول الله ﷺ سهمٌ كسهم أحد المسلمين، وعزل النصف الآخر، وهو ألف وثمانمائة سهم لنوابه وما ينزل به من أمور المسلمين^(١)، قال البيهقي: وهذا لأن خير فتح شطرها عنوةً، وشطرها صلحاً، فقسم ما فتح عنوةً بين أهل الخمس والغنائم، وعزل ما فتح صلحاً لنوابه وما يحتاج إليه من أمور المسلمين.

قلت: وهذا بناء منه على أصل الشافعى رحمه، أنه يجب قسم الأرض المفتحة عنوةً كما تُقسم سائر المغانم، فلما لم يجده قسم النصف من خير، قال: إنه فتح صلحاً. ومن تأمل السير والمغازى حق التأمل، تبين له أن خير إنما فتحت عنوةً، وأن رسول الله ﷺ استولى على أرضها كلها بالسيف عنوةً، ولو فتح شئ منها صلحاً، لم يُجلهم رسول الله ﷺ منها، فإنه لما عزم على إخراجهم منها، قالوا: نحن أعلم بالأرض منكم، دعونا نكون فيها، ونعمرها لكم بشطر ما يخرج منها، وهذا صريح جداً فى أنها إنما فتحت عنوةً، وقد حصل بين اليهود والمسلمين بها من الحراب والمبارزة والقتل من الفريقين ما هو معلوم، ولكن لما ألجفوا إلى حصنهم، نزلوا على الصلح الذى بذلوه، أن لرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء، والحلقة والسلاح، ولهم رقابهم وذريتهم، ويجلوا من الأرض، فهذا كان الصلح، ولم يقع بينهم صلح أن شيئاً من أرض خير لليهود، ولا جرى ذلك البتة، ولو كان كذلك، لم يقل: نفركم ما شئنا، فكيف يُقرهم فى أرضهم ما شاء؟ ولما كان عمر أجلاهم كلهم من الأرض، ولم يصلحهم أيضاً على أن الأرض للمسلمين، وعليها خراج يؤخذ منهم، هذا لم يقع، فإنه لم يضرب على خير خراجاً البتة.

فالصواب الذى لا شك فيه: أنها فتحت عنوةً، والإمام مخير فى أرض العنوة بين قسمها ووقفها، أو قسم بعضها ووقف البعض، وقد فعل رسول الله ﷺ الأنواع الثلاثة، فقسم قريظة والخصير، ولم يقسم مكة، وقسم شطر خير، وترك شطرها، وقد تقدم تقرير كون مكة فتحت عنوةً بما لا مدفع له.

(١) رواه أبو داود كتاب الخراج باب ما جاء فى حكم أرض خير ١٥٨/٣ ح رقم ٣٠١٠، وما بعده.

وَإِنَّمَا قُسِمَتْ عَلَى أَلْفٍ وَثَمَانِ مِائَةِ سَهْمٍ، لِأَنَّهَا كَانَتْ طُعْمَةً مِنَ اللَّهِ لِأَهْلِ الْحُدُيَّةِ مِنْ شَهِدٍ مِنْهُمْ، وَمَنْ غَابَ، وَكَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ، وَكَانَ مَعَهُم مِائَتَا فَرَسٍ، لِكُلِّ فَرَسٍ سَهْمَانٍ، فَقُسِمَتْ عَلَى أَلْفٍ وَثَمَانِ مِائَةِ سَهْمٍ، وَلَمْ يَغِبْ عَنْ خَيْرٍ مِنْ أَهْلِ الْحُدُيَّةِ إِلَّا جِبَارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَسَمَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَسَهْمِ مَنْ حَضَرَهَا .

وَقَسَمَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا، كَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ وَفِيهِمْ مِائَتَا فَارِسٍ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ .

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ أَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ وَالرَّاجِلَ سَهْمًا

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَأَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا يَقُولُ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا، فَقَالَ: لِلْفَارِسِ، وَلَيْسَ يَشُكُّ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَقَدُّمِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَلَى أَخِيهِ فِي الْحِفْظِ، وَقَدْ أَنْبَأَنَا الثَّقَةُ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنِ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ لِلْفَرَسِ بِسَهْمَيْنِ، وَلِلْفَارِسِ بِسَهْمٍ .

ثُمَّ رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْهَمَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ: سَهْمٌ لَهُ، وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحِينَ»^(١) وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَرَوَى مَجْمَعُ بْنُ جَارِيَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ سَهَامَ خَيْرٍ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشْرٍ سَهْمًا، وَكَانَ الْجَيْشُ أَلْفًا وَخَمْسَمِائَةٍ، مِنْهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ فَارِسٍ، فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ، وَالرَّاجِلَ سَهْمًا .

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَجْمَعُ بْنُ يَعْقُوبَ، يَعْنِي رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَمِّهِ مَجْمَعِ بْنِ جَارِيَةَ، شَيْخٌ لَا يَعْرِفُ، فَأَخَذْنَا فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَلَمْ نَرِ لَهُ مِثْلَهُ خَيْرًا يُعَارِضُهُ، وَلَا يَجُوزُ رَدُّ خَيْرٍ إِلَّا بِخَيْرٍ مِثْلِهِ .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَالَّذِي رَوَاهُ مَجْمَعُ بْنُ يَعْقُوبَ بِإِسْنَادِهِ فِي عَدَدِ الْجَيْشِ وَعَدَدِ الْفَرَسَانِ، قَدْ خُوِّلَفَ فِيهِ، فِي رِوَايَةِ جَابِرٍ، وَأَهْلِ الْمَغَارِي: أَنَّهُمْ كَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ، وَهُمْ أَهْلُ الْحُدُيَّةِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَصَالِحِ ابْنِ كَيْسَانَ، وَبِشِيرِ بْنِ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ كِتَابَ الْمَغَارِي بَابَ غَزْوَةِ خَيْرٍ ١٧٤/٥ وَمُسْلِمٌ كِتَابَ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ بَابَ كَيْفِيَةِ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ

يسار، وأهل المغازى: أن الخيل كانت مائتى فرس، وكان للفرس سهمان، ولصاحبه سهم، ولكل راجل سهم .

وقال أبو داود: حديثُ أبى معاوية أصحُّ، والعملُ عليه، وأرى الوهم فى ف حديث مجمع أنه قال ثلاثمائة فارس، وإنما كانوا مائتى فارس .

وقد روى أبو داود أيضاً من حديث أبى عمرة، عن أبيه، قال: « أتينا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أربعة نفر، ومعنا فرس، فأعطى كل إنسان منا سهماً، وأعطى الفرسان سهمين ^(١) . وهذا الحديث فى إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، وهو المسعودى، وفيه ضعف . وقد روى الحديثُ عنه على وجه آخر، فقال: أتينا رسولَ اللَّهِ ﷺ ثلاثة نفر، معنَّا فرس، فكان للفارس ثلاثة أسهم، ذكره أبو داود أيضاً ^(٢) .



فصل

قدوم جعفر بن أبى طالب وأصحابه من الحبشة

وفى هذه الغزوة، قدم عليه ﷺ ابن عمه جعفر بن أبى طالب وأصحابه، ومعهم الأشعريون، عبدُ الله بنُ قيس أبو موسى، وأصحابه، وكان فيمن قَدِمَ معهم أسماء بنت عميس . قال أبو موسى: بلغنا مَخْرَجُ النَّبِيِّ ﷺ ونحن باليمن، فخرجنا مُهاجرين أنا، وأخوان لى: أنا أصغرُهما، أحدهما أبو رُهم، والآخر أبو، بُردة، فى بضع وخمسين رجلاً من قومي، فركبنا سفينةً، فآلقتنا سفينتنا إلى النجاشى بالحبشة، فوافقنا جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وأصحابه عنده، فقال جعفر: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بعثنا، وأمرنا بالإقامة، فأقيموا معنا، فأقمنا معه حتى قدمنا جميعاً، فوافقنا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حين افتتح خير، فأسهم لنا، وما قسم لأند غابَ عن فتح خير شيئاً إلا لمن شهد معه، إلا لأصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه، قَسَمَ لهم معهم، وكان ناس يقولون لنا: سبقناكم بالهجرة، قال: ودَخَلْتُ أسماءُ بنتُ عميس على حفصة، فدخل عليها عمر، فقال: مَنْ هذه؟ قالت: أسماءُ . فقال عمر: سبقناكم بالهجرة، نحن أحقُّ برسولِ اللَّهِ ﷺ مِنكم،

(١) صحيح. رواه أبو داود كتاب اللجهاد باب فى سهمان الخيل ٧٦/٣ رقم ٢٧٣٤ .

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٢٧٣٥) كتاب اللجهاد، باب: فى سهمان الخيل .

فَغَضِبْتُ، وقالت: يا عُمَرُ ! كلا والله، لقد كنتم مع رسول الله ﷺ . يُطْعِمُ جائعكم، وَيَعْظُمُ جاهلكم، وكنا في أرض البُعْداءِ البُغْضاءِ، وذلك في الله، وفي رسوله، وإيْمُ اللَّهِ، لَا أَطْعِمُ طَعَاماً، وَلَا أَشْرِبُ شَراباً حتى أذكر ما قلتَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ونحن كنا نُؤْذِي ونُخَافُ، وسأذكر ذلك لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، والله لا أكذب ولا أزيغ ولا أريدُ عن ذلك، فلما جاء النبيُّ ﷺ قالت: يا رسول الله ! إن عمر قال كذا وكذا . فقال رسول الله ﷺ: ما قلتَ له ؟ قالت: قلتَ له: كذا وكذا . فقال: «لَيْسَ بِأَحَقَّ بِي مِنْكُمْ، وَلَهُ وَأَصْحَابُهُ هَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكُمْ أَنْتُمْ أَهْلُ السَّفِينَةِ هَجْرَتَانِ»، وكان أبو موسى وَأَصْحَابُ السَّفِينَةِ يَأْتُونَ أَسمَاءَ أرسالاً يسألونها عن هذا الحديث، ما من الدنيا شيء، هم به أفرحُ ولا أعظمُ في أنفسهم مما قال لهم رسولُ الله ﷺ» (١) .

ولما قَدِمَ جعفرٌ على النبيِّ ﷺ، تلقاه وقباً جبهته، وقال: «والله ما أدري بأيِّهما أفرحُ، بِفَتْحِ خَيْرٍ أَمْ بِقُدُومِ جَعْفَرٍ؟» .

وأما ما رُوي في هذه القصة، أن جعفرأ لما نظر إلى النبيِّ ﷺ، حَجَلَ يَعْنِي: مشى على رجلٍ واحدةٍ إعظاماً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وجعله أشباهُ الدِّبَابِ الرَّقَّاصُونَ أصلاً لهم في الرقص، فقال البيهقي - وقد رواه من طريق الثوري عن أبي الزبير، عن جابر: وفي إسناده إلى الثوري من لا يعرف .

قلت: ولو صح، لم يكن في هذا حُجَّةٌ على جواز التشبُّه بالدِّبَابِ، والتكسر والتخنُّث في المشي المنافي لهدى رسول الله ﷺ، فإن هذا لعله كان من عادة الحبشة تعظيماً لكبرائها، كضرب الجوك عند الترك ونحو ذلك، فعجى جعفر على تلك العادة وفعلها مرة، ثم تركها لِسنة الإسلام، فأين هذا من القفز والتكسر، والشنى والتخنُّث، وبالله التوفيق .

قال موسى بن عقبة: كانت بنو فزارة ممن قدم على أهلِ خيبر ليعينوهم، فراسلهم رسولُ الله ﷺ ألا يعينوهم، وأن يخرجوا عنهم، ولكم من خير كذا وكذا، فأبوا عليه، فلما فتح الله عليه خيبر، أتاه من كان ثَمَّ من بني فزارة، فقالوا: وعدك الذي وعدتنا، فقال: «لكم ذو الرقبة» جبل من جبال خيبر، فقالوا: إذا نُقاتلك . فقال: مَوْعِدُكُمْ كذا، فلما سَمِعُوا ذلك من رسول الله ﷺ، خرجوا هاربين .

وقال الواقدى: قال أبو شبيب المزنى - وكان قد أسلم فحسن إسلامه - : لما نفرنا إلى أهلنا مع عيينة بن حصن، رجع بنا عيينة، فلما كان دونخير، عرسنا من الليل، ففرعنا، فقال عيينة: أبشروا، إني أرى الليلة فى النوم أننى أعطيت ذا الرقية جبلاً بخير قد والله أخذتُ برقية محمد، فلما قدمنا خير، قدم عيينة، فوجد رسول الله ﷺ قد فتح خير . فقال: يا محمد ! أعطني ما غنمت من حلفائى فإنى انصرفتُ عنك، وقد فرغنا لك، فقال رسول الله ﷺ: « كَذَبْتَ وَلَكِنَّ الصَّيَّاحَ الَّذِى سَمِعْتَ نَفَرَكَ إِلَى أَهْلِكَ ». قال: أجزنى: يا محمد؟ قال: « لك ذُو الرقية ». قال: وما ذُو الرقية؟ قال: « الجبلُ الذى رأيتَ فى النوم أنك أخذته ». فانصرف عيينة، فلما رجع إلى أهله، جاءه الحارث بن عوف، فقال: ألم أقل لك: إنك تُوضع فى غير شئ، والله ليظهرَنَّ محمد على ما بين المشرق والمغرب، يهود كانوا يُخبروننا بهذا، أشهد لسمعتُ أبا رافع سلام بن أبى الحقيق يقول: إنا نحسدُ محمداً على النبوة حيث خرجت من بنى هارون، وهو نبى مرسل، ويهود لا تُطاوعنى على هذا، ولما منه ذبحان، واحد يثرب وآخر بخير، قال الحارث: قلن لسلام: يملكُ الأرض جميعاً؟ قال: نعم والتوراة التى نزلت على موسى، وما أحبُّ أن تعلم يهود بقولى فيه .



فصل

حادثة سم النبى ﷺ

وفى هذه الغزاة، سمَّ رسول الله ﷺ، أهدت له زينبُ بنمتُ الحارث اليهوديةُ امرأة سلام بن مشكم شاةً مشويةً قد سمَّتها، وسألت: أى اللحم أحبُّ إليه؟ فقالوا: الذراعُ، فأكثرت من السمِّ فى الذراع، فلما انتهش من ذراعها، أخبره الذراعُ بأنه مسموم، فلفظ الأكلة، ثم قال: « اجْمَعُوا لى مَنْ هَاهُنَا مِنَ الْيَهُودِ »، فجمعوا له، فقال لهم: « إِنِّى سَأَلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ فِيهِ؟ » قالوا: نَعَمْ، يا أبا القاسم، فقال لهم رسول الله ﷺ: « مَنْ أَبُوكُمْ؟ » قالوا: أبونا فلان . قال: « كَذَبْتُمْ أَبُوكُمْ فُلَانٌ ». قالوا: صدقت وبررت، قال: « هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟ » قالوا: نعم يا أبا القاسم، وإن كذبتناك، عرفت كذبنا كما عرفته فى أينا ! فقال رسول الله ﷺ: « مَنْ أَهْلُ النَّارِ؟ » فقالوا: نكون فيها يسيراً، ثم

تَخْلُقُونَنَا فِيهَا . فقال لهم رسول الله ﷺ: « اخْسَوْا فِيهَا، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلُقُكُمْ فِيهَا أَبَدًا »، ثم قال: « هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونَ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟ » قالوا: نعم . قال: « أَجَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سَمًّا؟ » قالوا: نعم . قال: « فَمَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ » قالوا: أردنا إن كنْتَ كاذباً نستريحُ مِنْكَ، وإن كنت نبياً لم يضرْك (١) .

وجئ بالمرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: أردتُ قتلَكَ . فقال: « ما كانَ اللَّهُ لِيُسَلِّطَكَ عَلَيَّ »، قالوا: ألا نقتلها؟ قال: « لا »، وكَمْ يتعرض لها، ولم يُعاقبها (٢)، واحتجم على الكاهل، وأمر من أكل منها فاحتجم، فمات بعضهم، واختلف في قتل المرأة، فقال الزهري: أسلمت، فتركها عبد الرزاق، عن معمر، عنه، ثم قال معمر: والناسُ يقولون: قتلها النبي ﷺ .

قال أبو داود: حدثنا وهب بن بقية، قال: حدثنا خالد، عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة، أن رسول الله ﷺ أهدت له يهوديةٌ بخيرِ شاةٍ مَصْلِيَّةٍ وذكر القصة، وقال: فمات بشر بن البراء بن معرور، فأرسل إلى اليهودية: « ما حملك على الذي صنعت؟ » قال جابر: فأمر بها رسول الله ﷺ فقتلت (٣) .

قلت: كلاهما مرسل، ورواه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة متصلاً، « أنه قتلها لما مات بشر بن البراء » .

وقد وُفِّقَ بين الروایتين، بأنه لم يقتلها أولاً، فلما مات بشر، قتلها .

وقد اختلف: هل أكل النبي ﷺ منها أو لم يأكل؟ وأكثر الروايات، أنه أكل منها، وبقي بعد ذلك ثلاث سنين حتى قال في وجعه الذي مات فيه: « مَا زِلْتُ أَجِدُ مِنَ الْأَكْلَةِ الَّتِي أَكَلْتُ مِنَ الشَّاةِ يَوْمَ خَيْرٍ، فَهَذَا أَوْأَنُ انْقِطَاعِ الْأَبْهَرِ مِنِّي » (٤) .

قال الزهري: فتوفى رسول الله ﷺ شهيداً .



(١) رواه البخاري كتاب الطب باب ما يذكر في سم النبي ١٨٠/٧ من حديث أبي هريرة .

(٢) رواه مسلم كتاب السلام باب السم ١٧٢١/٤ ح رقم ٢١٩٠ من حديث أنس .

(٣) صحيح . رواه أبو داود (٤٥١١) كتاب الديات، باب: فيمن سقى رجلاً سمّاً .

(٤) رواه البخاري تعليقاً كتاب المغازي باب مرض النبي ﷺ ووفاته ١١/٦ من حديث عائشة رضی الله عنها .

فصل

قصة عجيبة

قال موسى بن عقبة وغيره: وكان بين قريش حين سمعوا بخروج رسول الله ﷺ إلى خيبر ترهناً عظيم، وتبايع، فمنهم من يقول: يظهر الحليفان ويهود خيبر، وكان الحجاج بن علاط السلمى قد أسلم وشهد فتح خيبر، وكانت تحته أم شيبه أخت بنى عبد الدار بن قصى، وكان الحجاج مكثرًا من المال، كانت له معادن بأرض بنى سليم، فلما ظهر النبى ﷺ على خيبر، قال الحجاج بن علاط: إن لى ذهباً عند امرأتى، وإن تعلم هى وأهلها بإسلامى، فلا مال لى، فأذن لى، فلأسرع السير وأسبق الخبر، ولأخبرن أخباراً إذا قدمت أدرأ بها عن مالى ونفسى، فأذن له رسول الله ﷺ، فلما قدم مكة، قال لامرأته: أخفى على واجمعى ما كان لى عندك من مال، فإنى أريد أن أشتري من غنائم محمد وأصحابه، فإنهم قد تعلم هى وأهلها بإسلامى، فلا مال لى، فأذن لى، فلأسرع السير وأسبق الخبر، ولأخبرن أخباراً إذا قدمت أدرأ بها عن مالى ونفسى، فأذن له رسول الله ﷺ، فلما قدم مكة، قال لامرأته: أخفى على واجمعى ما كان لى عندك من مال، فإنى أريد أن أشتري من غنائم محمد وأصحابه، فإنهم قد استيحيوا، وأصيب أموالهم، وإن محمداً قد أسر، وتفرق عنه أصحابه، وإن اليهود قد أقسموا: لتبعثن به إلى مكة ثم لتقتلنه بقتلاهم بالمدينة، وفشا ذلك بمكة، واشتد على المسلمين، وبلغ منهم، وأظهر المشركون الفرج والسرور، فبلغ العباس عم رسول الله ﷺ زجلة الناس وجلبتهم، وإظهارهم السرور، فأراد أن يقوم ويخرج، فانخزل ظهره، فلم يقدر على القيام، فدعا ابناً له يقال له: قثم، وكان يشبه رسول الله ﷺ، فجعل العباس يرتجز، ويرفع صوته لئلا يشمت به أعداء الله:

حَبِى قُثْمُ حَبِى قُثْمُ شَبِيهُ ذِى الْأَنْفِ الْأَشْمُ
نَبِىُّ رَبِّى ذِى النُّعْمِ بَرَغَمِ أَنْفٍ مِّنْ رَّغَمِ

وحشر إلى باب داره رجال كثيرون من المسلمين والمشركين، منهم المظهر للفرح والسرور، ومنهم الشامت المغرى، ومنهم من به مثل الموت من الحزن والبلاء، فلما سمع المسلمون رجز العباس وتجلده، طابت نفوسهم، وظن المشركون أنه قد أتاها ما لم يأتهم، ثم أسل العباس غلاماً له إلى الحجاج، وقال له: اخل به، وقل له: ويلك

ما جئتُ به، وما تقول . فالذى وعد الله خيرٌ مما جئتُ به ؟ فلما كلمه الغلام قال له :
 اقرأ على أبى الفضل السلام، وقل له : فَلْيَخْلُ بى فى بعض بيوته حتى آتية، فإن
 الخبرَ على ما يَسْرُهُ، فلما بلغ العبدُ باب الدار، قال : أبشر يا أبا الفضل، فوثب
 العباسُ فرحاً كأنه لم يُصبه بلاءٌ قطُّ، حتى جاءه وقبَّل ما بين عينيه فأخبره بقول
 الحجاج، فأعتقه، ثم قال : أخبرنى . قال : يقولُ لك الحجاج : أخلُ به فى بعض
 بيوتك حتى يأتِكَ ظهراً، فلما جاءه الحجاج، وخلا به، أخذ عليه لتكتمنَ خبرى،
 فوافقه عباس على ذلك، فقال له الحجاج : جئتُ وقد افتتح رسولُ الله ﷺ خير،
 وغنم أموالهم، وجرت فيها سهامُ الله، وإنَّ رسولَ الله ﷺ قد اصطفى صفيةً بنت
 حُبى لنفسه، وأعرسَ بها، ولكن جئتُ لمالى، أردت أن أجمعه وأذهب به، وإنى
 استأذنتُ رسولَ الله ﷺ أن أقول، فَأَذِنَ لى، أن أقول ما شئت فأخفِ على ثلاثاً، ثم
 اذكر ما شئت . قال : فجمعت له امرأته متاعه، ثم انشمر راجعاً، فلما كان بعدَ
 ثلاث، أتى العباسُ امرأةَ الحجاج، فقال : ما فعل زوجك ؟ قالت : ذهب، وقالت : لا
 يحزنُكَ اللهُ يا أبا الفضل، لقد شقَّ علينا الذى بلغك . فقال : أجل، لا يحزنُننى اللهُ،
 ولم يكن بحمد الله إلا ما أحبُّ، فتح اللهُ على رسوله خير، وجرت فيها سهامُ الله،
 واصطفى رسولُ الله ﷺ صفيةً لنفسه، فإن كان لك فى زوجك حاجة، فالحقى به .
 قالت : أظنُّكَ والله صادقاً . قال : فإنى والله صادق، والأمرُ على ما أقول لك .
 قالت : فمن أخبرك بهذا ؟ قال : الذى أخبرك بما أخبرك، ثم ذهب حتى أتى مجالسَ
 قريش، فلما رآوه، قالوا : هذا والله التجلُّدُ با أبا الفضل، ولا يصيبُكَ إلا خير .
 قال : أجل لم يُصبنى إلا خيرٌ، والحمد لله، أخبرنى الحجاجُ بكذا وكذا، وقد سألنى
 أن أكتُم عليه ثلاثة لحاجة، فردَّ الله ما كان للمسلمين من كآبةٍ وجزَعٍ على المشركين،
 وخرج المسلمون من مواضعهم حتى دخلوا على العباس، فأخبرهم الخبر، فأشرقت
 وجوه المسلمين ^(١) .



فصل

فيما كان في غزوة خيبر من الأحكام الفقهية

فمنها محاربة الكفار ومقاتلتهم في الأشهر الحرم، فإن رسول الله ﷺ رجع من الحديبية في ذي الحجة، فمكث بها أياماً، ثم سار إلى خيبر في المحرم، كذلك قال الزهري عن عروة، عن مروان والمصور بن مخرمة، وكذلك قال الواقدي: خرج في أول سنة سبع من الهجرة، ولكن في الاستدلال بذلك نظر، فإن خروجه كان في أواخر المحرم لا في أوله، وفتحها إنما كان في صفر، وأقوى من هذا الاستدلال بيعة النبي ﷺ أصحابه عند الشجرة بيعة الرضوان على القتال، وألا يقرؤا، وكانت في ذي القعدة، ولكن لا دليل في ذلك، لأنه إنما بايعهم على ذلك لما بلغه أنهم قد قتلوا عثمان وهم يريدون قتاله، فحينئذ بايع الصحابة، ولا خلاف في جواز القتال في الشهر الحرام إذا بدأ العدو، إنما الخلاف أن يُقاتل فيه ابتداء، فالجمهور: جوزوه، وقالوا: تحريم القتال فيه منسوخ، وهو مذهب الأئمة الأربعة رحمهم الله .

وذهب عطاء وغيره إلى أنه ثابت غير منسوخ، وكان عطاء يحلف بالله، ما يحل القتال في الشهر الحرام، ولا نسخ تحريمه شيء .

وأقوى من هذين الاستدلالتين الاستدلال بحصار النبي ﷺ للطائف، فإنه خرج إليها في أواخر شوال، فحاصروهم بضعا وعشرين ليلة، فبعضها كان في ذي القعدة، فإنه فتح مكة لعشر بقين من رمضان، وأقام بها بعد الفتح تسع عشرة يقصر الصلاة، فخرج إلى هوازن وقد بقي من شوال عشرون يوماً، ففتح الله عليه هوازن، وقسم غنائمها، ثم ذهب منها إلى الطائف، فحاصرها بضعا وعشرين ليلة، وهذا يقتضي أن بعضها في ذي القعدة بلا شك .

وقد قيل: إنما حاصروهم بضعة عشرة ليلة . قال ابن حزم: وهو الصحيح بلا شك، وهذا عجيب منه، فمن أين له هذا التصحيح والجزم به؟ وفي «الصحيحين» عن أنس بن مالك في قصة الطائف، قال: «فحاصروهم أربعين يوماً، فاستعصوا وتمنعوا» وذكر الحديث^(١) فهذا الحصار وقع في ذي القعدة بلا ريب، ومع هذا فلا

(١) رواه البخاري كتاب المغازي باب غزوة الطائف ٥/ ٢٠٠، ٢٠١ مسلم كتاب الزكاة باب إعطاء المؤلف قلوبهم

دليل في القصة، لأن غزو الطائف كان من تمام غزوة هوازن، وهم بدؤوا رسول الله ﷺ بالقتال، ولما انهزموا، دخل ملكهم، وهو مالك بن عوف النَّضْرِي مع ثقيف في حصن الطائف محاربين رسول الله ﷺ، فكان غزوهم من تمام الغزوة التي شرع فيها، والله أعلم .

وقال الله تعالى في (سورة المائدة) وهي من آخر القرآن نزولاً، وليس فيها منسوخ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾ [المائدة: ٢].

وقال في سورة البقرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فهاتان آيتان مدينتان، بينهما في النزول نحو ثمانية أعوام، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ناسخ لحكمهما، ولا أجمعت الأمة على نسخه، ومن استدل على نسخه بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] ونحوها من العموميات، فقد استدل على النسخ بما لا يدل عليه، ومن استدل عليه بأن النبي ﷺ بعث أبا عامر في سرية إلى أوطاس في ذى القعدة، فقد استدل بغير دليل، لأن ذلك كان من تمام الغزوة التي بدأ فيها المشركون بالقتال، ولم يكن ابتداءً منه لقتالهم في الشهر الحرام .

ومنها: قسمة الغنائم، للفارس ثلاثة أسهم، وللراجل سهم، وقد تقدم تقريره .
ومنها: أنه يجوز لأحد الجيش إذا وجد طعاماً أن يأكله ولا يُخَمِّسَه، كما أخذ عبد الله بن المغفل جراب الشَّحْم الذي دُلِّي يومَ خيبر، واختص به بمحض النبي ﷺ (١).

ومنها: أنه إذا لحق مددٌ بالجيش بعد تقضى الحرب، فلا سهم له إلا بإذن الجيش ورضاهم، فإن النبي ﷺ كلَّم أصحابه في أهل السفينة حين قَدِمُوا عليه بخيبر - جعفر وأصحابه - أن يُسَهِّمَ لهم، فأسهم لهم (٢) .

ومنها تحريمُ لحوم الحُمُرِ الإنسية، صح عنه تحريمها يومَ خيبر، وصح عنه تعليلُ التحريم بأنها رجسٌ، وهذا مقدَّمٌ على قول من قال من الصحابة: إنما حرمها، لأنها

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب ٣/١٣٩٣ ح رقم ١٧٧٢ من حديث عبد الله بن المغفل .

(٢) رواه البخاري كتاب باب غزوة خيبر ٥/١٧٥ من حديث أبي موسى .

كانت ظهر القوم وحمولتهم، فلما قيل له: فنى الظهر وأكلت الحمر، حرمها وعلى قول من قال: إنما حرمها، لأنها لم تُخمس، وعلى قول من قال: إنما حرمها لأنها كانت حول القرية، وكانت تأكل العذرة، وكل هذا فى «الصحيح»، ولكن قول رسول الله ﷺ: «إنها رجس» مقدّم على هذا كله، لأنه من ظن الراوى، وقوله بخلاف التعليل بكونها رجساً .

ولا تعارض بين هذا التحريم وبين قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فإنه لم يكن قد حُرّم حين نزول هذه الآية من المطاعم إلا هذه الأربعة، والتحريم كان يتجدد شيئاً فشيئاً، فتحريم الحمر بعد ذلك تحريم مبتدأ لما سكت عنه النص، لا أنه رافع لما أباحه القرآن، ولا مُخصّص لعمومه، فضلاً عن أن يكون ناسخاً، والله أعلم .



فصل

بحث مختصر فى نكاح المتعة

ولم تُحرّم المتعة يومَ خير، وإنما كان تحريمها عامَ الفتح هذا هو الصواب، وقد ظن طائفة من أهل العلم أنه حرمها يومَ خير، واحتجوا بما فى «الصحيحين» من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه «أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يومَ خير، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية» (١) .

وفى «الصحيحين» أيضاً: أن علياً رضى الله عنه، سمع ابن عباس يُلَيّنُ فى متعة النساء، فقال: مهلاً يا ابن عباس، فإن رسول الله ﷺ «نهى عنها يومَ خير، وعن لحوم الحمر الإنسية»، وفى لفظ للبخارى عنه، أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يومَ خير، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية .

ولما رأى هؤلاء أن رسول الله ﷺ أباحها عامَ الفتح، ثم حرمها، قالوا: حرّمت، ثم أبيحت، ثم حرّمت .

(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة خير ١٧٣/٥، ومسلم كتاب النكاح باب نكاح المتعة ١٢٠٧/٢ ح رقم

قال الشافعي: لا أعلم شيئاً حُرِّمَ، ثم أبيح، ثم حُرِّمَ إلا المتعة، قالوا: نُسختْ مرتين، وخالفهم في ذلك آخرون، وقالوا: لم تُحرم إلا عامَ الفتح، وقبل ذلك كانت مباحة. قالوا: وإنما جمع على بن أبي طالب رضى الله عنه بين الإخبار بتحريمها، وتحريم الحُمُرِ الأهلية، لأن ابن عباس كان يُبيحهما، فروى له على تحريمهما عن النبي ﷺ رداً عليه، وكان تحريم الحُمُرِ يومَ خيبر بلا شك، وقد ذكر يومَ خيبر ظرفاً لتحريم الحُمُرِ، وأطلق تحريمَ المتعة، ولم يُقيده بزمن، كما جاء ذلك في «مسند الإمام أحمد» بإسناد صحيح، أن رسول الله ﷺ «حَرَّمَ لحومَ الحُمُرِ الأهلية يومَ خيبر، وحَرَّمَ مُتعة النساء» وفي لفظ: حرم متعة النساء، وحرم لحوم الحُمُرِ الأهلية يومَ خيبر، هكذا رواه سفيان بن عيينة مفصلاً مميّزاً، فظن بعضُ الرواة أن يومَ خيبر زمنٌ للتحريمين، فقيدهما به، ثم جاء بعضهم، فاقصر على أحد المحرّمين وهو تحريمُ الحمر، وقيد بالظرف، فمنها هنا نشأ الوهم.

وقصة خيبر لم يكن فيها الصحابةُ يتمتعون باليهوديات، ولا استأذنوا في ذلك رسولَ الله ﷺ، ولا نقله أحدٌ قطُّ في هذه الغزوة، ولا كان للمتعة فيها ذكرُ البتة، لا فعلاً ولا تحريماً، بخلاف غزاة الفتح، فإن قصة المتعة كانت فيها فعلاً وتحريماً مشهورة، وهذه الطريقةُ أصحُّ الطريقتين.

وفيها طريقة ثالثة: وهى أن رسولَ الله ﷺ لم يُحرّمها تحريماً عاماً البتة، بل حرّمها عند الاستغناء عنها، وأباحها عند الحاجة إليها، وهذه كانت طريقة ابن عباس حتى كان يُفتى بها ويقول: هى كالميتة والدمّ ولحم الخنزير، تُباح عند الضرورة وخشية العنت، فلم يفهم عنه أكثرُ الناسِ ذلك، وظنوا أنه أباحها إباحةً مطلقةً، وشيّبوا في ذلك بالأشعار، فلما رأى ابنُ عباس ذلك، رجع إلى القول بالتحريم.

ومنها: جوازُ المساقاة والمزارعة بجزء مما يخرج من الأرض من ثمر أو زرع، كما عامل رسولُ الله ﷺ أهلَ خيبر على ذلك، واستمر ذلك إلى حين وفاته لم يُنسخ البتة، واستمر عملُ خلفائه الراشدين عليه، وليس هذا من باب المؤاجرة فى شئ، بل من باب المشاركة، وهو نظيرُ المضاربة سواء، فمن أباح المضاربة، وحرّم ذلك، فقد فرق بين متماثلين.

ومنها أنه دفع إليهم الأرضَ على أن يعملوها من أموالهم، ولم يدفع إليهم

البذر، ولا كان يحملُ إليهم البذرَ من المدينة قطعاً، فدل على أن هديه عدمُ اشتراط كونِ البذرِ من ربِّ الأرض، وأنه يجوز أن يكون من العامل، وهذا كان هدى خلفائه الراشدين من بعده، وكما أنه هو المنقول، فهو الموافق للقياس، فإن الأرضَ بمنزلة رأس المال فى القراض، والبذر يجرى مجرى سقى الماء، ولهذا يموتُ فى الأرض، ولا يرجعُ إلى صاحبه، ولو كان بمنزلة رأس مال المضاربة لاشتَرَطَ عودُهُ إلى صاحبه، وهذا يُفسدُ المزارعة، فعلم أن القياسَ الصحيح هو الموافق لهدى رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين فى ذلك . والله أعلم .

ومنها: خرصُ الثمار على رؤوس النخل وقسمتها كذلك، وأن القسمة ليست بيعاً.

ومنها: الاكتفاء بخارصٍ واحد، وقاسمٍ واحد .

ومنها: جواز عقدِ المهادنة عقداً جائزاً للإمام فسخه متى شاء .

ومنها: جوازُ تعليق عقد الصلح والأمان بالشرط، كما عقَدَ لهم رسول الله ﷺ بشرط أن لا يُغيَّبوا ولا يكتُموا .

ومنها: جوازُ تقريرِ أربابِ التَّهم بالعقوبة، وأن ذلك من الشريعة العادلة لا من السياسة الظالمة .

ومنها: الأخذُ فى الأحكام بالقرائن والأمارات، كما قال النبى ﷺ لكانانة: «المالُ كثيرٌ، والعهدُ قريبٌ»، فاستدل بهذا على كذبه فى قوله: أذهبتِ الحروبُ والنَّفقة .

ومنها: أن من كان القولُ قولَهُ إذا قامت قرينةٌ على كذبه، لم يلتفت إلى قوله، ونُزِّلَ منزلة الخائن .

ومنها: أن أهلَ الذِّمة إذا خالفوا شيئاً مما شَرَطَ عليهم، لم يبقَ لهم ذمة، وحلَّت دماؤهم وأموالهم، لأن رسول الله ﷺ عقد لهؤلاء الهدنة، وشرط عليهم أن لا يُغيَّبوا ولا يكتُموا، فإن فعلوا حلَّت دماؤهم وأموالهم، فلما لم يفُوا بالشرط، استباحَ دماءهم وأموالهم، وبهذا اقتدى أميرُ المؤمنين عمرُ بن الخطاب فى الشروط التى اشترطها على أهل الذمة، فشرط عليهم أنهم متى خالفوا شيئاً منها، فقد حلَّ له منهم ما يحلُّ من أهل الشقاق والعداوة .

ومنها: جوازُ نسخِ الأمرِ قبلِ فعله، فإنَّ النبيَّ ﷺ أمرهم بكسرِ القدور، ثم نسخه عنهم بالأمرِ بِغَسْلِهَا .

ومنها: أن ما لا يؤكل لحمه لا يطهرُ بالذَّكاة لا جِلْدُهُ ولا لحمه، وأن ذبيحته بمنزلة موته، وأن الذكاة إنما تعمل في مأكول اللحم .

ومنها: أن من أخذ من الغنيمة شيئاً قبل قسمتها لم يملكه، وإن كان ذونَ حقه، وأنه إنما يملكه بالقسمة، ولهذا قال في صاحبِ الشُّمْلَةِ التي غلها: « إِنَّهَا تَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا » . وقال لصاحبِ الشُّرَاكِ الذي غله: « شِرَاكُكَ مِنْ زَنَارٍ » .

ومنها: أن الإمام مخيرٌ في أرضِ العنوة بين قسمتها وتركها، وقسم بعضها، وترك بعضها .

ومنها: جوازُ التفاؤلِ بل استحبابه بما يراه أو يسمعه عما هو من أسباب ظهورِ الإسلام وإعلامه، كما تفاءل النبيُّ ﷺ بروية المساحي والفؤوس والمكاتيل مع أهل خيبر، فإن ذلك قال في خرابها .

ومنها: جوازُ إجلاء أهلِ الذِّمة من دار الإسلام إذا استغنى عنهم، كما قال النبيُّ ﷺ: « نُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللَّهُ » وقال لكبيرهم: « كَيْفَ بَكَ إِذَا رَقَصَتْ بِكَ رَاحِلَتُكَ نَحْوَ الشَّامِ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا »، وأجلّاهم عمرُ بعد موته ﷺ، وهذا مذهبُ محمد بن جرير الطبري، وهو قولٌ قوى يسوغُ العملُ به إذا رأى الإمامُ فيه المصلحة .

ولا يُقال: أهل خيبر لم تكن لهم ذمة، بل كانوا أهلَ هُدنة، فهذا كلام لا حاصل تحته، فإنهم كانوا أهلَ ذمة، قد آمنوا بها على دمائهم وأموالهم أماناً مستمراً، نعم لم تكن الجزية قد شرعت، ونزل فرضها، وكانوا أهلَ ذمة بغير جزية، فلما نزل فرضُ الجزية، استؤنفَ ضربُها على من يُعقد له الذمة من أهل الكتاب والمجوس، فلم يكن عدمُ أخذ الجزية منهم، لكونهم ليسوا أهلَ ذمة، بل لأنها لم تكن نزل فرضها بعد .

وأما كونُ العقد غيرَ مؤبد، فذاك لمدة إقرارهم في أرض خيبر، لا لمدة حقنِ دمائهم، ثم يستبيحهم الإمام متى شاء، فلهذا قال: « نُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللَّهُ أَوْ مَا شَتَّنَا »، ولم يقل: نحقنُ ماءكم ما شتْنَا، وكذلك كان عقدُ الذمة لقريظة والنضير عقداً

مشروطاً، بأن لا يُحاربوه، ولا يُظاهروا عليه، ومتى فعلوا، فلا ذمة لهم، وكانوا أهل ذمة بلا جزية، إذ لم يكن نزل فرضها إذ ذاك، واستباح رسول الله ﷺ سبي نسائهم وذرائعهم، وجعل نقض العهد سارياً في حق النساء والذرية، وجعل حكم الساكت والمقر حكم الناقض والمحارب، وهذا موجب هديه صلى الله عليه وسلم في أهل الذمة بعد الجزية أيضاً، أن يسرى نقض العهد في ذريتهم ونسائهم ولكن هذا إذا كان الناقضون طائفة لهم شوكة ومنعة، أما إذا كان الناقض واحداً من طائفة لم يوافقه بقيتهم، فهذا لا يسرى النقض إلى زوجته وأولاده، كما أن من أهدر النبي ﷺ دماءهم ممن كان يسبه، لم يسب نساءهم وذريتهم، فهذا هديه في هذا، وهو الذي لا محيد عنه وبالله التوفيق .

ومنها: جواز عتق الرجل أمتة، وجعل عتقها صدقاً لها، ويجعلها زوجته بغير إذنها، ولا شهود، ولا ولي غيره، ولا لفظ إنكاح ولا تزويج، كما فعل ﷺ بصفية، ولم يقل قط: هذا خاص بي، ولا أشار إلى ذلك، مع علمه باقتداء أمتة به، ولم يقل أحد من الصحابة: إن هذا لا يصلح لغيره، بل رَوُوا القصة ونقلوها إلى الأمة، ولم يمنعوهم، ولا رسول الله ﷺ من الاقتداء به في ذلك، والله سبحانه لما خصه في النكاح بالموهوبة قال: ﴿خَالِصَةٌ لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فلو كانت هذه خالصة له من دون أمتة، لكان هذا التخصيص أولى بالذكر لكثرة ذلك من السادات مع إمائهم، بخلاف المرأة التي تهب نفسها للرجل لندرتها، وقتله، أو مثله في الحاجة إلى البيان، ولا سيما والأصل مشاركة الأمة له، واقتداؤها به، فكيف يسكت عن منع الاقتداء به في ذلك الموضع الذي لا يجوز مع قيام مقتضى الجواز، هذا شبه المحال، ولم تجتمع الأمة على عدم الاقتداء به في ذلك، فيجب المصير إلى إجماعهم وبالله التوفيق .

والقياس الصحيح: يقتضى جواز ذلك، فإنه يملك رقبته، ومنفعة وطئها، وخدمتها، فله أن يسقط حقه من ملك الرقبة، ويستبقى ملك المنفعة، أو نوعاً منها، كما لو أعتق عبده، وشرط عليه أن يخدمه ما عاش، فإذا أخرج المالك رقبة ملكه، واستثنى نوعاً من منفعة، لم يمنع من ذلك في عقد البيع، فكيف يمنع منه في عقد النكاح، ولما كانت منفعة البضع، لا تستباح إلا بعقد نكاح أو ملك يمين، وكان إعتاقها يُزيل ملك اليمين عنها، كان من ضرورة استباحة هذه المنفعة، جعلها زوجة، وسيدها

كان يلى نكاحها، ويبيعها ممن شاء بغير رضاها، فاستثنى لنفسه ما كان يملكه منها، ولما كان من ضرورته عقد النكاح ملكه، لأن بقاء ملكه المستثنى لا يتم إلا به، فهذا محض القياس الصحيح الموافق للسنة الصحيحة والله أعلم .

ومنها: جوازُ كذب الإنسان على نفسه وعلى غيره، إذا لم يتضمن ضرراً ذلك الغير إذا كان يتوصل بالكذب إلى حقه، كما كذب الحجاجُ بن علاط على المسلمين، حتى أخذ ماله من مكة من غير مضرة لحقت المسلمين من ذلك الكذب، وأما ما نال من بمكة من الأذى والحزن، فمفسدة يسيرة في جنب المصلحة التي حصلت بالكذب، ولا سيما تكميل الفرح والسرور، وزيادة الإيمان الذي حصل بالخبر الصادق بعد هذا الكذب، فكان الكذب سبباً في حصول هذه المصلحة الراجحة، ونظيرُ هذا الإمامُ والحاكمُ يوهمُ الخصمَ خلافَ الحق ليتوصل بذلك إلى استعلام الحق، كما أوهم سليمانُ بن داود إحدى المرأتين بشقِّ الود نصفين حتى توصل بذلك إلى معرفة عين الأم^(١).

ومنها: جوازُ بناء الرجل بامرأته في السفر، وركوبها معه على دابة بين الجيش .
ومنها: أن مَنْ قتل غيره بسماً يقتل مثله، قُتِلَ به قصاصاً، كما قُتِلَتِ اليهوديةُ ببشر بن البراء .

ومنها: جوازُ الأكل من ذبائح أهل الكتاب، وحلُّ طعامهم .
ومنها: قبولُ هدية الكافر . فإن قيل: فلعل المرأة قُتِلَتْ لنقض العهد لحراها بالسُّمِّ لا قصاصاً، قيل: لو، كان قتلها لنقض العهد، لَقُتِلَتْ من حين أقرت أنها سمت الشاة، ولم يتوقف قتلها على موت الأكل منها .
فإن قيل: فهلاً قُتِلَتْ بنقض العهد ؟ قيل: هذا حجةٌ من قال: إن الإمام مخيرٌ في ناقض العهد، كالأسير .

فإن قيل: فأنتم تُوجبون قتله حتماً كما هو منصوب أحمد، وإنما القاضي أبو يعلى ومن تبعه قالوا: يُخير الإمام فيه، قيل: إن كانت قصة الشاة قبل الصلح، فلا حجة فيها، وإن كانت بعد الصلح، فقد اختلف في نقض العهد بقتل المسلم على

(١) أصل القصة عند مسلم في كتاب الاقضية باب اختلاف المجتهدين ٣/١٣٤٤ ح رقم ١٧٢٠ من حديث أبي هريرة.

قولين، فمن لم ير النقضَ به، فظاهر، ومن رأى النقضَ به، فهل يتحتمُ قتلهُ، أو يُخَيَّرُ فيه، أو يفصلُ بينَ بعضِ الأسبابِ الناقضةِ وبعضِها، فيتحتمُ قتلهُ بسببِ السببِ، ويُخَيَّرُ فيه إذا نقضه بحرا به، ولحقه بدار الحرب، وإن نقضه بسواهما كالقتل، والزنى بالمسلمة، والتجسسُ على المسلمين، وإطلاع العدو على عوراتهم؟ فالمنصوصُ: تعيينُ القتل، وعلى هذا فهذه المرأةُ لما سَمَتِ الشاةَ، صارت بذلك محاربة، وكان قتلُها مخيراً فيه، فلما مات بعضُ المسلمين من السَّمِّ، قُتِلَتْ حتماً إما قصاصاً، وإما لنقضِ العهدِ بقتلها المسلم، فهذا محتمل . والله أعلم .

واختلفَ فى فتحِ خير: هل كان عنوة، أو كان بعضها صلحاً، وبعضها عنوة ؟
فروى أبو داود من حديث أنس « أن رسولَ الله ﷺ غزا خيرَ، فأصبناها عنوةً فَجُمِعَ السَّبْيُ » (١)
وقال ابنُ إسحاق: سألتُ ابنَ شهاب، فأخبرنى أن رسولَ الله ﷺ افتتح خيرَ عَنوةً بعد القتال (٢) .

وذكر أبو داود، عن ابنِ شهاب: بلغنى أن رسولَ الله ﷺ افتتح خيرَ عنوةً بعد القتال، ونزل من نزل من أهلها على الجلاء بعد القتال .

قال ابنُ عبد البر: هذا هو الصحيح فى أرضِ خير، أنها كانت عَنوةً كُلُّها مغلوباً عليها، بخلافِ فَذَكْ، فإنَّ رسولَ الله ﷺ قسمَ جميعَ أرضِها على الغانمين لها، المُوجِفِينَ عليها بالخيْلِ والرُّكَّاب، وهم أهلُ الحُدَيْبِيَّة، ولم يختلفِ العلماءُ أن أرضَ خيرٍ مقسومة، وإنما اختلفوا: هل تُقَسَمُ الأرضُ إذا غُنِمَتِ البلادُ أو توقَّف ؟

فقال الكوفيون: الإمامُ مخيَّرٌ بينَ قسمتها كما فعل رسولُ الله ﷺ بأرضِ خير، وبينَ إيقافها كما فعلَ عُمَرُ بسوادِ العراق .

وقال الشافعى: تُقَسَمُ الأرضُ كُلُّها كما قَسَمَ رسولُ الله ﷺ خيرَ، لأنَّ الأرضَ غنِمةٌ كسائرِ أموالِ الكفار .

وذهب مالك إلى إيقافها اتباعاً لعمر، لأنَّ الأرضَ مخصوصةٌ من سائرِ الغنِمةِ بما

(١) صحيح . رواه أبو داود فى كتاب الخراج باب ما جاء فى حكم أرضِ خير ١٥٧/٣ ج رقم ٣٠٠٩ .

(٢) ضعيف . رواه أبو داود ١٥٩/٣ ج رقم ٣٠١٨ . وسنده مرسل .

فعل عمر في جماعة من الصحابة من إيقافها لمن يأتي بعده من المسلمين، وروى مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: سمعتُ عمر يقول: «لَوْلَا أَن يَتْرَكَ آخِرُ النَّاسِ لَا شَيْءَ لَهُمْ مَا افْتَتَحَ الْمُسْلِمُونَ قَرْيَةً إِلَّا قَسَمْتُهَا سُهْمَانًا كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ سُهْمَانًا» (١).

وهذا يدل على أن أرضَ خيبر قُسمتْ كُلُّهَا سُهْمَانًا كما قال ابنُ إسحاق .
وأما من قال: إن خيبر كان بعضها صلحاً، وبعضها عنوة، فقدوهم وغلط، وإنما دخلت عليهم الشبهةُ بالحصنين اللذين أسلمهما أهلُهما في حقن دمائهم، فلما لم يكن أهلُ ذينك الحصنين من الرجال والنساء والذرية مغنومين، ظن أن ذلك في الرجال والنساء والذرية، كضرب من الصلح، ولكنهم لم يتركوا أرضهم إلا بالحصار والقتال، فكان حكمُ أرضهما حكمَ سائر أرضِ خيبر كُلِّها عنوةً غنيمَةً مقسومةً بين أهلها .

وربما شبهَ على من قال: إن نصفَ خيبر صلحٌ، ونصفها عنوة، بحديث يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار: «أن رسولَ الله ﷺ قَسَمَ خَيْرَ نِصْفَيْنِ: نِصْفًا لِلْمُسْلِمِينَ» (٢).

قال أبو عمر: ولو صح هذا، لكان معناه أَنَّ النِّصْفَ له مع سائر من وقع في ذلك النصف معه، لأنها قُسمت على ستة وثلاثين سهماً، فوقع السهمُ للنبي ﷺ وطائفة معه في ثمانية عشر سهماً، ووقع سائرُ الناس في باقيها، وكُلُّهم ممن شهد الحديبية ثم خيبر، وليست الحصون التي أسلمها أهلُها بعد الحصار والقتال صلحاً، ولو كانت صلحاً لملكها أهلُها كما يملك أهلُ الصُّلحِ أرضهم وسائر أموالهم، فالحق في هذا ما قاله ابنُ إسحاق دون ما قاله موسى بن عقبة وغيره عن ابن شهاب، هذا آخر كلام أبي عمر .

قلت: ذكر مالك، عن ابن شهاب، أن خيبر كان بعضها عنوة، وبعضها صلحاً، والكُتبية أكثرها عنوةً: وفيها صلح، قال مالك: والكُتبية أرضُ خيبر، وهو أربعون ألفَ عَدَقٍ (٣) .

وقال مالك: الزهري، عن ابن المسيب: أن رسولَ الله ﷺ افتتح بعضَ خيبر عنوةً: (٤)

(١) رواه البخاري كتاب الحرث والمزارعة باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ ١٣٩/٣ .

(٢) سبق تخريجه . (٣) أبو داود كتاب الخراج باب ما جاء في حكم أرض خيبر ١٥٩/٣ ح رقم ٣٠١٧ .

(٤) ضعيف . رواه أبو داود (٣٠١٧) كتاب الخراج، باب ما جاء في حكم أرض خيبر .

فصل

ثم انصرف رسول الله ﷺ من خيبر إلى وادى القرى، وكان بها جماعة من اليهود، وقد انضاف إليهم جماعة من العرب، فلما نزلوا استقبلهم يهود بالرمى، وهم على غير تعبئة، فقتل مدغم عبد رسول الله ﷺ، فقال الناس: هنيئاً له الجنة فقال النبي ﷺ: « كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَغَانِمِ، لَمْ تُصْنَفْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلْ عَلَيْهِ نَارًا »، فلما سمع بذلك الناس، جاء رجل إلى النبي ﷺ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ، فقال النبي ﷺ: « شِرَاكِ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ » (١).

فعبأ رسول الله ﷺ أصحابه للقتال، وصفهم، ودفع لواءه إلى سعد بن عباد، وراية إلى الحباب بن المنذر، وراية إلى سهل بن حنيف، وراية إلى عباد بن بشر، ثم دعاهم إلى الإسلام، وأخبرهم أنهم إن أسلموا، أحرزوا أموالهم، وحققوا دماءهم وحسابهم على الله، فبرز رجل منهم فبرز إليه الزبير بن العوام، فقتله، ثم برز آخر، فقتله، ثم برز آخر، فبرز إليه على بن أبى طالب رضى الله عنه فقتله، حتى قتل منهم أحد عشر رجلاً، كلما قُتلَ منهم رجلٌ، دعا من بقى إلى الإسلام، وكانت الصلاة تحضر ذلك اليوم، فيصلى بأصحابه، ثم يعود فيدعوهم إلى الإسلام وإلى الله ورسوله، فقاتلهم حتى أمسوا، وغدا عليهم، فلم ترتفع الشمس قيد رمح حتى أعطوا ما بأيديهم، وفتحها عنوة، وغنمه الله أموالهم، وأصابوا أثاثاً ومتاعاً كثيراً، وأقام رسول الله ﷺ بواضى القرى أربعة أيام، وقسم ما أصاب على أصحابه بواضى القرى، وترك الأرض والنخل بأيدي اليهود، وعاملهم عليها، فلما بلغ يهود تيماء ما واطأ عليه رسول الله ﷺ أهل خيبر وفدك ووادى القرى، صالحوا رسول الله ﷺ، وأقاموا بأموالهم، فلما كان زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، أخرج يهود خيبر وفدك، ولم يخرج أهل تيماء ووادى القرى، لأنهما داخلتان فى أرض الشام، ويرى أن ما دون وادى القرى إلى المدينة حجاز، وأن ما وراء ذلك من الشام وانصرف رسول الله ﷺ راجعاً إلى المدينة .

فما كان ببعض الطريق، سار ليلة حتى إذا كان ببعض الطريق أدركهم الكرى، عرس، وقال لبلال: « اكْلَا لَنَا اللَّيْلَ » (فصلى بلال ما قدر له، ونام رسول الله ﷺ)

وأصحابه فلما تقاربَ الفجرُ استند بلال إلى راحلته مُواجه الفجر)، فغلبت بلالاً عيناه، وهو مستند إلى راحلته، فلم يستيقظ النبي ﷺ ولا بلال، ولا أحدٌ من أصحابه حتى ضربتهم الشمس، فكان رسولُ الله ﷺ أولَهم استيقاظاً، ففزعَ رسولُ الله ﷺ، فقال: «أَيُّ بِلَالٍ؟» فقال: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ، يَا أَبَى أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فاقتادوا رواحلهم شيئاً حتى خرجوا من ذلك الوادى، ثم قال: «هذا واد به شَيْطَانٌ»، فلما جاوزه، أمرهم أن ينزلوا وأن يتوضؤوا، ثم صَلَّى سنة الفجر، ثم أمر بلال، فأقام الصلاة، وصَلَّى بالناس، ثم انصرف إليهم وقد رأى من فزعهم وقال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا، وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا إِلَيْنَا فِي حِينٍ غَيْرِ هَذَا، فَإِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا، ثُمَّ فَزِعَ إِلَيْهَا فَلْيُصَلِّهَا كَمَا يُصَلِّيَهَا فِي وَقْتِهَا» ثم التفت رسولُ الله ﷺ إلى أَبِي بَكْرٍ فقال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ أَتَى بِلَالاً، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فَأَضْجَعَهُ فَلَمْ يَزَلْ يُهْدِئُهُ كَمَا يُهْدِئُ الصَّبِيَّ حَتَّى نَامَ ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالاً، فَأَخْبَرَهُ بِمَثَلِ مَا أَخْبَرَهُ بِأَبَا بَكْرٍ»^(١).

وقد رُوى أن هذه القصة كانت في مرجعهم من الحديبية، ورُوى أنها كانت في مرجعهم من غزوة تبوك، وقد روى قصة النوم عن صلاة الصبح عمران بن حصين، ولم يُوقَّت مدتها^(٢)، ولا ذكر في أى غزوة كانت، وكذلك رواها أبو قتادة كلاهما في قصة طويلة محفوظة^(٣).

وروى مالك، عن زيد بن أسلم، أن ذلك كان بطريق مكة، وهذا مرسل^(٤).

وقد روى شعبة، عن جامع بن شداد، قال: سمعتُ عبد الرحمن بن أبي علقمة، قال: سمعت عبد الله بن مسعود، قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ زمن الحديبية، فقال النبي ﷺ: «مَنْ يَكْلُونَا؟». فقال بلال: أنا، فذكر القصة^(٥).

لكن قد اضطربت الرواة في هذه القصة، فقال عبد الرحمن بن مهدي عن

(١) مسلم كتاب المساجد باب قضاء الصلاة الفاتحة ٤٧١/١ ح رقم ٨٦٠ من حديث أبي هريرة غير أنه ليس على هذه السياقة.

(٢) رواه مسلم ٤٧٤/١ ح رقم ٨٦٢ من حديث عمران بن حصين.

(٣) رواه مسلم ٤٧٢/١ ح رقم ٨٦١ من حديث أبي قتادة.

(٤) رواه مالك في الموطأ كتاب وقوت الصلاة باب النوم عن الصلاة ١٤/١، ١٥ وهو مرسل.

(٥) صحيح. رواه أبو داود كتاب الصلاة باب من نام عن الصلاة أو نسيها ١١٩/١ ح رقم ٤٤٧

شعبة، عن جامع: إن الحارس فيها كان ابن مسعود، وقال غُندَرُ عنه: إن الحارس كان بلالاً، واضطربت الرواية فى تاريخها، فقال المعتمر بن سليمان: عن شعبة عنه: إنها كانت فى غزوة تبوك، وقال غيره عنه: إنها كانت فى مرجعهم من الحُدَيْبية، فدل على وهم وقع فيها، ورواية الزهرى عن سعيد سالمة من ذلك، وبالله التوفيق.



فصل

فى فقه هذه القصة

فيها: أن من نام عن صلاة أو نسيها، فوقتها حين يستيقظ أو يذكرها .
وفيها: أن السنن الرواتب تُقضى، كما تُقضى الفرائض، وقد قضى رسول الله ﷺ سنة الفجر معها، وقضى سنة الظهر وحدها، وكان هديه ﷺ قضاء السنن الرواتب مع الفرائض .
وفيها: أن الفائتة يُؤذَن لها ويُقام، فإن فى بعض طرق هذه القصة، أنه أمر بلالاً، فنادى بالصلاة، وفى بعضها فأمر بلالاً، فأذن وأقام ذكره أبو داود .
وفيها: قضاء الفائتة جماعة .

وفيها: قضاؤها على الفور لقوله: « فليصلها إذا ذكرها »، وإنما أخرها عن مكان مُعرَّسهم قليلاً، لكونه مكاناً فيه شيطان، فارتحل منه إلى مكان خير منه، وذلك لا يفوت المبادرة إلى القضاء، فإنهم فى شغل الصلاة وشأنها .
وفيها: تنبيه على اجتناب الصلاة فى أمكنة الشيطان . كالحمام، والحش [بطريق الأولى، فإن هذه منازلُ التى يأوى إليها ويسكنها، فإذا كان النبى ﷺ، ترك المبادرة إلى الصلاة فى ذلك الوادى، وقال: إن به شيطاناً، فما الظن بمأوى الشيطان وبيته .



فصل

رجوع النبى ﷺ إلى المدينة وبعثه السريا

ولما رجع رسول الله ﷺ إلى المدينة، رد المهاجرين إلى الأنصار ماثحهم التى كانوا منحوهم إياها من النخيل حين صار لهم بخير مال ونخيل، فكانت أم سليم - وهى أم أنس بن مالك -، أعطت رسول الله ﷺ عذاقاً، فأعطاهن أم أيمن مولاته، وهى أم أسامة بن زيد، فرد رسول الله ﷺ على أم سليم عذاقها، وأعطى أم أيمن

مكانهن من حائطه مكان كل عَذق عشرة » .

وأقام رسولُ الله ﷺ في المدينة بعد مقدّمه من خيبر إلى شوال، وبعث في خلال ذلك السرايا .

فمنهما: « سريةُ أبي بكر الصديق رضى الله عنه إلى نجد قبلَ بنى فزارة، ومعه سلمةُ بنُ الأكوع، فوقع في سهمه جاريةٌ حسناء، فاستوهبها منه رسولُ الله ﷺ، ونادى بها أسرى من المسلمين كانوا بمكة »^(١) .

ومنها: سريةُ عمر بن الخطاب رضى الله عنه في ثلاثين راكباً نحو هوازن، فجاءهم الخبر، فهربوا وجاؤوا محالهم، فلم يَلَقَ منهم أحداً، فانصرف راجعاً إلى المدينة، فقال له الدليل: هل لك في جمع من خُتَمَ جاؤوا سائرين، وقد أُجِدبت بلادهم ؟ فقال عمر: لم يأمرنى رسولُ الله ﷺ بهم، ولم يعِاضَ لهم .

ومنها: سرية عبد الله بن رواحة في ثلاثين راكباً، فيهم عبد الله بن أنيس إلى يسير بن رزّام اليهودى، فإنه بلغ رسول الله ﷺ أنه يجمع غطفان ليغزوه بهم، فأتوه بخيبر فقالوا: أرسلنا إليك رسولُ الله ﷺ ليستعملك على خيبر، فلم يزلوا - حتى تَبِعَهُمْ في ثلاثين رجلاً مع كُلِّ رجل منهم رديفٌ من المسلمين، فلما بلغوا قرقرة نيار - وهى من خيبر على ستة أميال - ندم يسير، فأهوى بيده إلى سيف عبد الله بن أنيس، ففطن له عبد الله بن أنيس، فزجر بعيره، ثم اقتحم عن البعير يسوقُ القوم حتى إذا استمكن من يسير، ضرب رجله ففقطعها، واقتحم يسير وفي يده مِخْرَشٌ من شوحط^(٢)، فضرب به وجه عبد الله فشجّه مأمومةً، فانكفا كُلُّ رجل من المسلمين على رديفه، فقتله غير رجل من اليهود أعجزهم شداً، ولم يُصَبِّ من المسلمين أحداً، وقدموا على رسول الله ﷺ، فبصق في شجة عبد الله بن أنيس، فلم تَقِحْ، ولم تُؤذِه حتى مات .

ومنها: سريةُ بشير بن سعد الأنصارى إلى بنى مُرةً بفدك في ثلاثين رجلاً، فخرج إليهم، فلقى رِعاءَ الشاء، فاستاق الشاء والنَّهَم، ورجه إلى المدينة، فأدركه الطلبُ عند

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى ٣/ ١٣٧٥ ح رقم ١٧٥٥ .

(٢) المخرش: خشبة يخطط بها الخراز القاموس المحيط ٧٦٤، الشوحط: شجرة تتخذ منه القسى. القاموس المحيط

الليل، فباتوا يرمونهم بالنبل حتى فنى نبلُ بشير وأصحابه، فولى منهم مَنْ ولى، وأصيب مَنْ أُصيب، وقاتل بشير قتالاً شديداً، ورجع القومُ بنعمهم وشائهم، وتحامل بشيرُ حتى انتهى إلى فذك، فأقام عند يهود حتى برئت جراحه، فرجع إلى المدينة، ثم بعث رسولُ الله ﷺ سرية إلى الحُرقة من جهينة، وفيهم أسامةُ بن زيد، فلما دنا منهم، بعث الأميرُ الطلائع، فلما رجعوا بخبرهم، أقبل حتى إذا دنا منهم ليلاً، وقد احتلبوا وهدؤوا، قام فحمدَ الله، وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: أوصيكم بتقوى الله وحده لا شريك له، وأن تُطيعوني، ولا تُخالفوا أمرى، فإنه لا رأى لمن لا يُطاع، ثم رتبهم وقال: يا فلان ! أنت وفلان، ويا فلان أنت وفلان، لا يُفارقُ كلُّ منكما صاحبه وزميله، وإياكم أن يرجع أحدُ منكم، فأقول: أين صاحبك؟ فيقول: لا أدري، فإذا كبرتُ، فكبروا، وجردوا السيوف، ثم كبروا، وحملوا حملة واحدة، وأحاطوا بالقوم، وأخذتهم سيوفُ الله، فهم يضعونها منهم حيث شاؤوا، وشعارهم: أمتُ أمت، وخرج أسامةُ فى أثر رجلٍ منهم يقال له مرداسُ بن نَهيك، فلما دنا منه، وكَحَمَهُ بالسيف، قال: لا إله إلا الله، فقتله، ثم استاقوا الشاءَ والنَّعمَ والذريةَ، وكانت سُهْمَانُهُمْ عشرة أبعرة لكل رجلٍ أو عدلها من النَّعم، فلما قَدَمُوا على رسولِ الله ﷺ، أخبر بما صنع أسامة، فكبرُ ذلك عليه، وقال: « أَقْتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ » فَقَالَ: إِنَّمَا قَالَهَا مَتَعُودًا، قال: « فَهَلَّا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ » ثم قال: « مَنْ لَكَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »، فما زال يُكرر ذلك عليه حتى تَمَنَّى أن يكون أسلمَ يومئذ^(١) وقال: يا رسولَ الله ! أعطى الله عهداً ألا أقتل رجلاً يقول: لا إله إلا الله، فقال رسولُ الله ﷺ: « بعدى » فقال أسامة: بعدك .

فصل

وبعث رسولُ الله ﷺ غالب بن عبد الله الكلبي إلى بنى الملوّح بالكديد وأمره أن يغير عليهم .

قال ابن إسحاق: فحدثني يعقوبُ بن عتبة، عن مسلم بن عبد الله الجهني، عن جندب بن مكيث الجهني، قال: كنتُ فى سريره، فمضينا حتى إذا كنا بِقَدِيدٍ لَقِينَا به الحارث بن ملالك بن البرصاء الليثي، فأخذناه، فقال: إنما جئتُ لأسلم، فقال له

(١) رواه مسلم كُتْلِبَ الْإِيمَانُ باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله ٦٩/١ ح رقم ٩٦ .

غالب بن عبد الله: إن كنتَ إنما جئتَ لتسلم، فلا يضركَ رباطُ يومٍ وليلة، وإن كنتَ على غير ذلك، استوثقنا منك، فأوثقه، رباطاً وخلفَ عليه رُويجلاً أسود، وقال له: امكثْ معه حتى نمرَ عليك، فإذا عازَكَ، فاحترزْ رأسه، فمضيا حتى أتينا بطن الكديد، فنزلناه عشيةً بعد العصر، فبعثنى أصحابي إليه، فعمدْتُ إلى تلٍ يطلعني على الحاضر، فانبطحتُ عليه، وذلك قبلَ غروب الشمس، فخرج رجلٌ منهم، فنظر فرآني منبطحاً على التل، فقال لامرأته: إني لأرى سواداً على هذا التلِّ ما رأيتهُ في أوَّلِ النهار، فانظري لا تكونِ الكلابُ اجتزتْ بعضراً أو عيتك، فنظرتُ، فقالت: لا والله لا أفقد شيئاً. قال: فناوليني قوسى وسهمين من نبلى، فناولته، فرماني بسهم، فوضعه في جنبى، فنزعته فوضعتُهُ ولم أتحرك، ثم رماني بالآخر، فوضعه في رأس منكبى، فنزعته فوضعتُهُ ولم أتحرك، فقال لامرأته: أما والله، لقد خالطه سهامى، ولو كان ريثةً لتحرك، فإذا أصبحت، فابتغى سَهْمَيَّ فخذيهما لا تمضغهما الكلاب على، قال: فأملهنهم حتى إذا راحت روائحهم، واحتلبوا وسكنوا، وذهبت عتمة الليل، شننا عليهم الغارة، فقتلنا من قتلنا، واستقنا النعم، فوجهنا قافلين به، وخرج صريخُهم إلى قومهم، وخرجنا سراعاً حتى نمر بالحارث بن مالك وصاحبه، فانطلقنا به معنا، وأتانا صريخُ الناس، فجاءنا ما لا قبلَ لنا به، حتى إذا لم يكن بيننا وبينهم إلا بطنُ الوادى من قُديد، أرسل الله عزَّ وجلَّ من حيث شاء سيلاً، لا والله ما رأينا قبل ذلك مطراً، فجاء بما لا يقدر أحدٌ يقدِّم عليه، فلقد رأيتُهم وقوفاً ينظرون إلينا ما يقدِّر أحدٌ منهم أن يقدِّم عليه، ونحن نحذوها، فذهبنا سراعاً حتى أسندناها فى المُشَلَّل، ثم حدرناها عنه، فأعجزنا القوم بما فى أيدينا^(١).

وقد قيل: إن هذه السرية هى السرية التى قبلها. والله أعلم.

فصل

ثم قدم حُسيل بن نُويره، وكان دليلَ النبی ﷺ إلى خير، فقال له النبی ﷺ: «ما وراءك؟» قال: تركتُ جمعاً من يَمَنٍ وغطفانَ وحيَّان، وقد بعث إليهم عيينة: إما أن تسيروا إلينا، وإما أن نسيرَ إليكم، فأرسلوا إليه أن سِرَ إلينا، وهم يُريدونك، أو بعضَ أطرافك، فدعا رسول الله ﷺ أبا بكر وعمر، فذكر لهما ذلك، فقالا جميعاً: ابعث بشير بن سعد، فعقد له لواء، وبعث معه ثلاثمائة رجل، وأمرهم أن

(١) ضعيف. رواه ابن إسحاق كما فى «السيرة النبوية» لابن هشام، وأحمد (٣/٤٦٧ - ٤٦٨) وفى مسنده مسلم ابن عبد الله الجهينى وهو لم يوثقه غير ابن حبان، وقال الحافظ مجهول.

يسيروا والليل، ويكمنوا النهار، وخرج معهم حُسيل دليلاً، فساروا الليل وكمنوا النهار، حتى أتوا أسفلَ خيبر، حتى دَنَوْا مِنَ القوم، فأغاروا على سرحهم وبلغ الخبرُ جمعهم ففترَّقوا، فخرج بشير فى أصحابه حتى أتى محالَّهم، فيجدُها ليس بها أحد، فرجع بالنَّعم، فلما كانوا بسلاح، لَقُوا عينا لعُيينة، فقتلوه، قم لَقُوا جمعَ عُيينة وعُيينة لا يشعرُ بهم، فناوشهم، ثم انكشفَ جمع عُيينة، وتبعهم أصحابُ رسول الله ﷺ، فأصابوا منهم رجلين، فَقَدِمُوا بهما على النبى ﷺ، فأسلما فأرسلهما^(١).

وقال الحارث بن عوف لعُيينة وقد لقيه منهزماً تعدو به فرسه: قف . قال: لا أقدرُ خلفى الطلب، فقال له الحارث: أما آن أن تُبصرَ بعضَ ما أنت عليه، وأن محمداً قد وطأ البلادَ، وأنت توضع فى غير شئ؟ قال الحارث: فأقمتُ من حين زالت الشمسُ إلى الليل وما أرى أحداً، ولا طلبوه إلا الرعب الذى دخله .



فصل

بعث رسول الله ﷺ ابن أبى حذرة الأسلمى فى سرية

وكان من قصته ما ذكر ابن إسحاق: أن رجلاً من جُشم بن معاوية، يقال له: قيس بن رفاعه، أو رفاعه ابن قيس، أقبل فى عدد كثير حتى نزلوا بالغابة يُريد أن يجمع قيساً على محاربة رسول الله ﷺ، وكان ذا اسم وشرف فى جُشم، قال: فدعان رسول الله ﷺ ورجلين من المسلمين، فقال: « اخرجوا إلى هذا الرجل حتى تأتوا منه بخبر وعلم » فقدم إلينا شارفاً عجفاءً، فَحَمِلَ عليها أحدنا، فوالله ما قامت به ضعفاً حتى دَعَمَهَا الرجلُ من خلفها بأيديهم حتى استقلتْ وما كادت، وقال: « تَبَلَّغُوا عَلَى هَذِهِ » فخرجنا ومعنا سلاحنا من النبل والسيوف، حتى إذا جئنا قريباً من الحاضر مع غروب الشمس، فَكَمَنْتُ فى ناحية، وأمرتُ صاحبى، فكما فى ناحية أخرى من حاضر القوم، قلت لهما: إذا سمعتمانى قد كبرتُ وشددتُ فى ناحية العسكر، فكبراً وشداً معى، فوالله إنا كذلك ننتظر أن نرى غرة أو نرى شيئاً، وقد غَشَيْنَا الليلَ حتى ذهبَت فحمة العشاء، وقد كان لهم راع قد سرح فى ذلك البلد، فأبطأ عليهم، حتى تخوفُوا عليه، فقام صاحبُهُم رفاعه بن قيس، فأخذ سيفه، فجعله فى عنقه، وقال:

(١) ذكره ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٩٢/٢ .

وَاللَّهُ لَا تَبْعَنَ أَثَرُ رَاعِنَا هَذَا، وَاللَّهُ لَقَدْ أَصَابَهُ شَرٌّ، فَقَالَ نَفَرٌ مِنْ مَعِهِ: وَاللَّهُ لَا تَذْهَبُ نَحْنُ نَكْفِيكَ، فَقَالَ: وَاللَّهُ لَا يَذْهَبُ إِلَّا أَنَا. قَالُوا: فَنَحْنُ مَعَكَ، وَقَالَ: وَاللَّهُ لَا يَتْبَعُنِي مِنْكُمْ أَحَدٌ، وَخَرَجَ حَتَّى يَمُرَّ بِي، فَلَمَّا أَمَكَّنِي، نَفَعْتُهُ بِسَهْمٍ فَوَضَعْتُهُ فِي فَوَادِهِ، فَوَاللَّهُ مَا تَكَلَّمَ، فَوُثِبْتُ إِلَيْهِ فَاحْتَرَرْتُ رَأْسَهُ، ثُمَّ شَدَدْتُ فِي نَاحِيَةِ الْعَسْكَرِ، وَكَبَّرْتُ، وَشَدَّ صَاحِبَايَ فَكَبَّرَا، فَوَاللَّهُ مَا كَانَ إِلَّا النِّجَاءُ مَنْ كَانَ فِيهِ: عِنْدَكَ عِنْدَكَ بِكُلِّ مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ مِنْ نَسَائِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ، وَمَا خَفَّ مَعَهُمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَاسْتَقَيْنَا إِبِلًا عَظِيمَةً، وَغَنَمًا كَثِيرَةً، فَجِئْنَا بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَجِئْتُ بِرَأْسِهِ أَحْمَلُهُ مَعِيَ، فَأَعْطَانِي مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ بَعِيرًا فِي صَدَاقِي، فَجَمَعْتُ إِلَى أَهْلِي، وَكُنْتُ قَدْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي، فَأَصْدَقْتُهَا مَا تَى دَرَاهِمَ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْتَعِينُهُ عَلَى نِكَاحِي، فَقَالَ: وَاللَّهُ مَا عِنْدِي مَا أَعِينُكَ، فَلَبِثْتُ أَيَّامًا، ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ السَّرِيَّةَ (١).



فصل

سرية إضم

وَبَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى إِضْمَ، وَكَانَ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، وَمُحَلِّمُ بْنُ جَثَّامَةَ فِي نَفَرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَمَرَّ بِهِمْ عَامِرُ بْنُ الْأَضْبَطِ الْأَشْجَعِيُّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ مَعَهُ مَتِيعٌ لَهُ، وَوَطْبٌ مِنْ لَبَنٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ بِتَحِيَّةِ الْإِسْلَامِ، فَأَمْسَكُوا عَنْهُ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ مُحَلِّمُ بْنُ جَثَّامَةَ فَقَتَلَهُ لَشَى كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَأَخَذَ بَعِيرَهُ وَمَتِيعَهُ، فَلَمَّا قَدَّمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَخْبَرُوهُ الْخَبَرَ، فَنَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَتَّبِعُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ٩٤]، فَلَمَّا قَدَّمُوا، أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ آمَنْتُ بِاللَّهِ؟» (٢).

وَلَمَّا كَانَ عَامُ خَيْبَرَ، جَاءَ عُيَيْنَةُ بْنُ بَدْرِ يَطْلُبُ بَدْمَ عَامِرِ بْنِ الْأَضْبَطِ الْأَشْجَعِيِّ وَهُوَ سَيْدُ قَيْسٍ، وَكَانَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَرُدُّ عَنْهُمْ، وَهُوَ سَيْدُ خَنْدَفٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِقَوْمِ عَامِرٍ: «هَلْ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا الْآنَ مِنْ خَمْسِينَ بَعِيرًا أَوْ خَمْسِينَ إِذَا رَجَعْنَا إِلَى

(١) ذكره ابن هشام بنحوه في السيرة ٧٦/٤.

(٢) رواه ابن سعد بنحوه في الطبقات ١٠١/٢.

المدينة ؟ » فقال عُبَيْنَةُ بْنُ بَدْرٍ: والله لا أدعُه حتى أُذيقَ نساءه من الحُرقة مثل ما أذاق نساى، فلم يزل به حتى رَضُوا بالدية، فجاؤا بِمُحَلِّمٍ حتى يستغفر له رسولُ الله ﷺ، فلما قام بين يديه، قال: «اللهم لا تَغْفِرْ لِمُحَلِّمٍ» وقالها ثلاثاً، فقام وإنه ليتلقى دموعه بطرف ثوبه^(١).

قال ابن إسحاق: وزعم قومه أنه استغفر له بعد ذلك، قال ابن إسحاق: وحدثني سالم أبو النضر، قال: لم يقبلوا الدية حتى قام الأقرعُ بْنُ حابس، فخلا بهم، فقال: يا معشر قيس ! سألكم رسولُ الله ﷺ قتيلاً تتركونه ليُصلَحَ به بين الناس، فمنعتموه إياه . أفأمنتُم أن يغضبَ عليكم رسولُ الله ﷺ، فيغضبَ اللهُ عليكم لغضبه، أو يلعنكم رسولُ الله ﷺ، فيلعنكم الله بلعنته، والله لتُسَلِّمَنَّهُ إلى رسولِ الله ﷺ، أو لآتينَ بخمسين من بنى تميم كلُّهم يشهدون أن القَتيلَ ما صَلَّى قط فلا طُلَّ دمه، فلما قال ذلك: أخذوا الدية .



فصل

فى سرية عبد الله بن حذافة السهمي

ثبت فى « الصحيحين » من حديث سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فى عبد الله بن حذافة السهمي بعثه رسولُ الله ﷺ فى سرية^(٢).

وثبت فى « الصحيحين » أيضاً من حديث الأعمش، عن سعيد بن عُبَيْدة، عن أبى عبد الرحمن السُّلَمي، عن علىٍّ رضى الله عنه، قال: استعمل رسولُ الله ﷺ رجلاً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى سَرِيَّةٍ، بَعَثَهُمْ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ وَيُطِيعُوا، قال: فأغضبوه فى شئ، فقال: اجمعوا لى حطباً، فجمعوا، فقال: أوقدوا ناراً، فأوقدوا، ثم قال: ألم يأمرُكم رسولُ الله ﷺ أن تسمعوا لى وتطيعوا ؟ قالوا: بلى، قال: فادخلوها، قال: فنظر بعضهم إلى بعضٍ، وقالوا: إنما فررنا إلى رسولِ الله ﷺ مِنَ النَّارِ، فَسَكَنَ

(١) ضعيف. رواه أبو داود كتاب الديات باب الإمام يأمر بالعفو فى الدم ١٦٩/٥، ١٧٠ ح رقم ٤٥٠٣.

(٢) رواه مسلم كتاب الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية وتخريبها فى المعصية ١٤٦٥/٣ ح رقم

غَضَبُهُ، وَطَفَّنَتْ النَّارُ، فَلَمَّا قَدَّمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا وَإِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»^(١).

وهذا هو عبد الله بن حذافة السهمي .

فإن قيل: فلو دخلوها طاعة لله ورسوله في ظنهم، فكانوا متأولين مخطئين، فكيف يُخَلَّدُونَ فيها؟ قيل: لما كان إلقاء نفوسهم في النار معصيةً يكونون بها قاتلي أنفسهم، فهموا بالمبادرة إليهما من غير اجتهاد منهم: هل هو طاعة وقربة، أو معصية؟ كانوا مُقَدِّمِينَ على ما هو محرَّم عليهم، ولا تَسَوُّغُ طاعةً ولى الأمر فيه، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فكانت طاعُ مَنْ أمرهم بدخول النار معصيةً لله ورسوله، فكانت هذه الطاعة هي سبب العقوبة، لأنها نفسُ المعصية، فلو دخلوها، لكانوا عَصَاةً لله ورسوله، وإن كانوا مطيعين لولى الأمر، فلم تدفع طاعتهم لولى الأمر معصيتهم لله ورسوله، لأنهم قد عَلِمُوا أَنَّهُمْ من قتل نفسه، فهو مستحقٌ للعيد، والله قد نهاهم عن قتل أنفسهم، فليس لهم أن يُقَدِّمُوا على هذا النهى طاعة لمن لا تَجِبُ طاعته إلا في المعروف .

فإذا كان هذا حُكْمَ مَنْ عَذِبَ نفسه طاعة لولى الأمر، فكيف من عَذَّبَ مسلماً لا يجوز تعذيبه طاعة لولى الأمر .

وأيضاً فإذا كان الصحابةُ المذكورون لو دخلوها لما خرجوا منها مع قصدِهم طاعة الله ورسوله بذلك الدخول، فكيف بمن حمله على ما لا يجوزُ من الطاعة الرغبة والرغبةُ الدنيوية .

وإذا كان هؤلاء لو دخلوها، لما خرجوا منها مع كونهم قصدوا طاعة الأمير، وظنوا أن ذلك طاعة لله ورسوله، فكيف بمن دخلها من هؤلاء المُلَبَّسِينَ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ، وأوهموا الجُهَّالَ أن ذلك ميراثٌ من إبراهيم الخليل، وأن النار قد تصيرُ عليهم برداً وسلاماً، كما صارت على إبراهيم، وخيارُ هؤلاء ملبوسٌ عليه يظنُّ أنه دخلها بحال رحمانى، وإنما دخلها بحال شيطانى، فإذا كان لا يعلم بذلك، فهو ملبوس عليه، وإن كلن يعلم به، فهو مُلَبَّسٌ على الناس يُوهمهم أنه من أولياء الرحمن، وهو من أولياء الشيطان، وأكثرهم يدخلها بحال بُهْتَانِي وَتَحِيلِ إنسانى، فهم

(١) رواه مسلم كتاب الإمامة باب وجوب طاعة الامراء فى غير معصية وتخريبها فى المعصية ٣/١٤٦٩ ح رقم ١٨٤٠ .

فى دخولها فى الدنيا ثلاثة أصناف: ملبوسٌ عليه، وملبَسٌ، ومتحِيلٌ، ونار الآخرة أشد عذاباً وأبقى .



فصل

فى عمرة القضية

قال نافع: كانت فى ذى القعدة سنة سبع، وقال سليمان التيمى: لما رجع رسولُ الله ﷺ من خيبر، بعث السرايا، وأقام بالمدينة حتى استهل ذو القعدة، ثم نادى فى الناس بالخروج .

قال موسى عقبة: ثم خرج رسولُ الله ﷺ من العام المقبل من عام الحديبية معتمراً فى ذى القعدة سنة سبع، وهو الشهر الذى صده فيه المشركون عن المسجد الحرام، حتى إذا بلغ يأجُج، وضع الأداة كلها الجحف والمجان والنبل والرماح، ودخلوا بسلاح الراكب السيوف، وبعث رسولُ الله ﷺ جعفر بن أبى طالب بين يديه إلى ميمونة بنت الحارث بن حزن العامرية، فخطبها إليه، فجعلت أمرها إلى العباس بن عبد المطلب، وكانت أختها أم الفضل تحتة، فزوجها العباس رسولَ الله ﷺ، فلما قدّم رسولُ الله ﷺ، أمر أصحابه فقال: «اكشفوا عن المناكب، واسنعوا فى الطواف»، ليرى المشركون جلدَهم وقوتَهم^(١) . وكان يكأيدهم بكل ما استطاع، فوقف أهل مكة: الرجال والنساء والصبيان، ينظرون إلى رسول الله ﷺ وأصحابه وهم يطوفون بالبيت، وعبد الله بن رواحة بين يدي رسول الله ﷺ يرتجز متوشحاً بالسيف يقول:

خَلُّوا بَنَى الْكُفَّارِ عَنْ سَبِيلِهِ قَدْ أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ فِى تَنْزِيلِهِ
فِى صُحُفٍ تُتْلَى عَلَى رَسُولِهِ يَارَبِّ إِنِّى مُؤْمِنٌ بِقِيلِهِ
إِنِّى رَأَيْتُ الْحَقَّ فِى قَبُولِهِ الْيَوْمَ نَضْرِبُكُمْ عَلَى تَأْوِيلِهِ
ضَرْباً يُزِيلُ الْهَامَ عَنْ مَقِيلِهِ وَيُذْهِلُ الْحَلِيلَ عَنْ خَلِيلِهِ^(٢)

وتغيب رجال من المشركين كراهية أن ينظروا إلى رسول الله ﷺ حقاً وغيظاً، فأقام رسولُ الله ﷺ بمكة ثلاثاً، فلما أصبح من اليوم الرابع، أتاه سهيل بن عمرو

(١) رواه مسلم بنحوه كتاب الحج باب استحباب الرمل فى الطواف والعمرة فى الطواف الأول من الحج ٩٢٣/٢ ح

(٢) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ٧/٤ .

رقم ١٢٦٦ من حديث ابن عباس .

وحُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى، ورسولُ الله ﷺ في مجلسِ الأنصارِ يتحدثُ مع سعدِ بنِ عبادة، فصاح حُوَيْطِبُ نناشدُكَ الله والعقد لما خرَجْتَ مِنْ أرضِنَا، فقد مضتِ الثلاثُ، فقال: سعد بن عبادة: كذبتَ لا أمَّ لك، ليست بأرضِكَ ولا أرضِ آبائِكَ، والله لا نخرجُ، ثم نادى رسولُ الله ﷺ حُوَيْطِباً أو سهيلاً، فقال: « إِنِّي قَدْ نَكَحْتُ مِنْكُمْ امْرَأَةً فَمَا يَضُرُّكُمْ أَنْ أَمْكُثَ حَتَّى أَدْخُلَ بِهَا، وَنَضَعَ الطَّعَامَ، فَأَكُلُ، وَتَأْكُلُونَ مَعَنَا »، فقالوا: نُنَاشِدُكَ الله والعقد إلا خرجتَ عنا، فأمر رسولُ الله ﷺ أبا رافع، فأذِنَ بالرحيل، وركبَ رسولُ الله ﷺ حتى نزلَ بطنَ سَرْفٍ، فأقام بها، وخلفَ أبا رافعَ ليحملَ ميمونةَ إليه حينَ يُمسي، فأقام حتى قَدِمَتِ ميمونةُ وَمِنْ مَعَهَا، وقد لَقُوا أذىً وَعَنَاءً مِنْ سُفْهَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَصَبِيَانِهِمْ، فبَنَى بِهَا بِسَرْفٍ، ثم أدلَجَ وسارَ حَتَّى قَدِمَ المدينةَ، وَقَدَّرَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ قَبْرَ مَيْمُونَةَ بِسَرْفٍ حَيْثُ بَنَى بِهَا .

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: « إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ » فَمَا اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ، وَعُدَّ مِنْ وَهْمِهِ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَوَهْمُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِنْ كَانَتْ خَالَتُهُ، مَا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بَعْدَ مَا حُلَّ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ^(١)

وقال يزيدُ بن الأَصبَغِ عن ميمونة: « تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ حَلَالَانِ بِسَرْفٍ » رواه مسلم^(٢)

وقال أبو رافعٍ: « تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ، هُوَ حَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَكُنْتُ الرُّسُولَ بَيْنَهُمَا » صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُ^(٣)

وقال سعيدُ بنُ المُسيَّبِ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَزْعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَإِنَّمَا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ، وَكَانَ الْحِلُّ وَالنِّكَاحُ جَمِيعاً، فَشَبَّهَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ .

وقد قيل: إِنَّهُ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَكُلٌّ فِي الْعَقْدِ عَلَيْهَا قَبْلَ إِحْرَامِهِ، وَأَظُنُّ الشَّافِعِيَّ ذَكَرَ ذَلِكَ قَوْلًا، فَلَا اقْوَالَ ثَلَاثَةَ .

(١) رواه مسلم كتاب النكاح باب تحريم المحرم وكراهة خطبه ٢/١٠٣١ ح رقم ١٤١٠ .

(٢) رواه مسلم كتاب باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبه ٢/١٠٣٢ ح رقم ١٤١١ .

(٣) حسن رواه الترمذی كتاب الحج باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم ٣/٢٠٠ وقال عنه حديث حسن ح رقم

أحدها: أنه تزوّجها بعد حلّه من العمرة، وهو قول ميمونة نفسها، وقول السفير بينها وبين رسول الله ﷺ وهو أبو رافع، وقول سعيد بن المسيّب، وجمهور أهل النقل.

والثانى: أنه تزوّجها وهو مُحَرَّم، وهو قول ابن عباس، وأهل الكوفة وجماعة .
والثالث: أنه تزوّجها قبل أن يُحرّم .

وقد حُمِلَ قول ابن عباس أنه تزوّجها، وهو مُحَرَّمٌ على أنه تزوّجها فى الشهر الحرام، لا فى حال الإحرام، قالوا: ويُقال: أحرّم الرجل: إذا عقد الإحرام، وأحرّم: إذا دخل فى الشهر الحرام، وإن كان حلالاً بدليل قول الشاعر:

قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحَرَّمًا وَرِعًا فَلَمْ أَرِ مِثْلَهُ مَقْتُولًا

وإما قتلوه فى المدينة حلالاً فى الشهر الحرام .

وقد روى مسلم فى « صحيحه » من حديث عثمان بن عفّان رضى الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: « لَا يَنْكِحُ الْمُحَرَّمُ وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ »^(١) ولو قدّر تعارضُ القولِ والفعلِ هاهنا، لوجب تقديمُ القولِ، لأن الفعلَ موافق للبراءة الأصلية، والقولُ ناقلٌ عنها، فيكون رافعاً لحكم البراءة الأصلية، وهذا موافق لقاعدة الأحكام، ولو قدّم الفعلُ، لكان رافعاً لموجب القول، والقولُ رافع لموجب البراءة الأصلية، فيلزمُ تغييرُ الحكم مرتين، وهو خلاف قاعدة الأحكام والله أعلم .

فصل

ولما أراد النبي ﷺ الخروجَ من مكة، تبعتهُم ابنةُ حمزة ثنادى: يَا عَمُّ يَا عَمُّ، فتناولها على بنُ أبى طالب رضى الله عنه، فأخذ بيدها، وقال لفاطمة: دونك ابنةَ عمك، فحملتها، فاختصم فيها علىُّ وزيدٌ وجعفرُ، فقال على: أَنَا أَخَذْتُهَا، وهى ابنةُ عمى، وقال جعفرُ: ابنةُ عمى وخالتها تحتى، وقال زيد: ابنةُ أختى، ففضى بها رسولُ الله ﷺ لخالتها، وقال: « الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ »، وقال لعلی: « أَنْتَ مَنِّى وَأَنَا مِنْكَ »، وقال لجعفر: « أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي »، وقال لزيد: « أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا »، متفق على صحته .

(١) وه مسلمه كتاب الحج باب تحريم كحاح لمحرّم وكراهة خطبة ٢/٣ ح رقم ١٤٠٩

وفى هذه القصة من الفقه: أن الخالة مقدّمة فى الحضانة على سائر الأقارب بعد الأبوين .

وأن تزوّج الحاضنة بقریب من الطفل لا يسقط حضانتها، نص أحمد رحمه الله تعالى فى رواية عنه على أن تزويجها لا يسقط حضانتها فى الجارية خاصة، واحتج بقصة بنت حمزة هذه، ولما كان ابن العم ليس محرّماً لم يُفرّق بينه وبين الأجنبية فى ذلك، وقال: تزوّج الحاضنة لا يسقط حضانتها للجارية، وقال الحسن البصرى: لا يكون تزوّجها مسقطاً لحضانتها بحال ذكرّاً كان الولد أو أنثى، وقد اختلف فى سقوط الحضانة بالنكاح على أربعة أقوال .

أحدها: تسقط به ذكرّاً كان أو أنثى، وهو قول مالك، والشافعى، وأبى حنيفة، وأحمد فى إحدى الروايات عنه .

والثانى: لا تسقط بحال، وهو قول الحسن، وابن حزم .

والثالث: إن كان الطفل بنتاً، لم يسقط الحضانة، وإن كان ذكرّاً سقطت، وهذه رواية عن أحمد رحمه الله تعالى، وقال فى رواية مهنا: إذا تزوّجت الأم وابنتها صغير، أخذ منها، قيل له: والجارية مثل الصبي؟ قال: لا الجارية تكون معها إلى سبع سنين، وحكى ابن أبى موسى رواية أخرى عنه: أنها أحقّ بالبنت وإن تزوّجت إلى تبلغ .

والرابع: أنها إذا تزوّجت بنسب من الطفل، لم تسقط حضانتها، وإن تزوّجت بأجنبي، سقطت، ثم اختلف أصحاب هذا القول على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يكفى كونه نسيباً فقط، محرّماً كان أو غير محرّم، وهذا ظاهر كلام أصحاب أحمد وإطلاقهم .

الثانى: أنه يشترط كونه مع ذلك ذا رحم محرّم، وهو قول الحنفية .

الثالث: أنه يشترط مع ذلك أن يكون بينه وبين الطفل ولادة، بأن يكون جداً للطفل، وهذا قول بعض أصحاب أحمد، ومالك، والشافعى .

وفى القصة حجة لمن قدّم الخالة على العمّة، وقربة الأم على قرابة الأب، فإنه قضى بها لخالتها، وقد كانت صفيّة عمّتها موجودة إذ ذاك، وهذا قول الشافعى،

ومالك، وأبى حنيفة، وأحمد فى إحدى الروايتين عنه، وعنه رواية ثانية: أن العمّة مقدّمة على الخالة، وهى اختيارُ شيخنا .

وكذلك نساءُ الأب يُقدّمْنَ على نساءِ الأم، لأنّ الولايةَ على الطفل الأصل للأب، وإنّما قدّمتْ عليه الأمُّ لمصلحة الطفل وكمال تربيته، وشفقتها وحنوها، والإناثُ أقومُ بذلك من الرجال، فإذا صار الأمر إلى النساء فقط، أو الرجال فقط، كانت قرابةُ الأب أولى من قرابة الأم، كما يكون الأبُ أولى من كل ذكر سواه، وهذا قوى جداً .

ويجاء عن تقديم خالة ابنة حمزة على عمتها بأن العمّة لمنطَلَبُ الحضانة، والحضانة حق لها يقضى لها به بطلبه، بخلاف الخالة، فإن جعفرًا كان نائباً عنها فى طلب الحضانة، ولهذا قضى بها النبىُّ ﷺ لها فى غيبتها .

وأيضاً فكما أن لقرابة الطفل أن يمنع الحضانة من حضانة الطفل إذا تزوجت، فللزواج أن يمنعها من أخذخ وتفرغها له، فإذا رضى الزوج بأخذه حيث لا تسقطُ حضانتها لقرابته، أو لكون الطفل أنثى على رواية، مُكِّنَتْ من أخذه وإن لم يرض، فالحق له، والزواج هاهنا قد رضى وخاصم فى القصة، وصفية لم يكن منها طلب .

وأيضاً فابنُ العلم له حضانة الجارية التى لا تُشْتَهى فى أحد الوجهين، بل وإن كانت تُشْتَهى، فله حضانتها أيضاً، وتُسَلَّم إلى امرأة ثقة يختارها هو، أو إلى محرمة، وهذا هو المختارُ لأنه قريبٌ من عصباتها، وهو أولى من الأجانب والحاكم، وهذه إن كانت طفلة فلا إشكال، وإن كانت ممن يُشْتَهى، فقد سلّمتْ إلى خالتها، فهى وزوجها من أهل الحضانة، والله أعلم .

وقول زيد: ابنة أخى، يُريد الإخاء الذى عقده رسولُ الله ﷺ بينه وبين حمزة لما واخى بين المهاجرين، فإنه واخى بين أصحابه مرتين، فواخى بين المهاجرين بعضهم مع بعض قبل الهجرة على الحقِّ والمواساة، وأخى بين أبى بكر وعمر، وبين حمزة وزيد بن حارثة، وبين عثمان وعبد الرحمن بنعوف، وبين الزبير وابن مسعود، وبين عبيدة بن الحارث وبلال، وبين مصعب بننعمير وسعد بن أبى وقاص، وبين أبى عبيدة وسالم مولى أبى حذيفة، وبين سعيد بن زيد، وطلحة بن عبيد الله، والمرة الثانية: أخى بين المهاجرين والأنصار فى دار أنس بن مالك بعد مقدمه المدينة .

فصل

سبب تسمية هذه العمرة بالقضاء

واختلفَ في تسمية هذه العمرة بعمرة القضاء، هل هو لكونها قضاءً للعمرة التي صُدُّوا عنها، أو من المقاضاة ؟ على قولين تقدما، قال الواقدي: حدثني عبد الله ابن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: لم تكن هذه العمرة قضاء، ولكن كان شرطاً على المسلمين أن يعتمرُوا في الشهر الذي حاصرهم فيه المشركون .

واختلف الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال:

أحدها: أن من أحصر عن العمرة يلزمه الهدى والقضاء، وهذا إحدى الروايات عن أحمد، بل أشهرها عنه .

والثاني: لا قضاء عليه، وعليه الهدى، وهو قول الشافعي، ومالك في ظاهر مذهبه، ورواية أبي طالب عن أحمد .

والثالث: يلزمه القضاء، ولا هدى عليه، وهو قول أبي حنيفة .

والرابع: لا قضاء عليه، ولا هدى، وهو إحدى الروايات عن أحمد .

فمن أوجب عليه القضاء والهدى حين صُدُّوا عن البيت، ثم قَضَوْا من قابل، قالوا: والعمرة تلزم بالشروع فيها، ولا يسقط الوجوب إلا بفعلها، ونحر الهدى لأجل التحلل قبل تمامها، وقالوا: وظاهر الآية يُوجب الهدى، لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] .

ومن لم يُوجبهما، قالوا: لم يأمرُ النبي ﷺ الذين أحصروا معه بالقضاء ولا أحداً منهم، ولا وقف الحلُّ على نحرهم الهدى، بل أمرهم أن يَحْلِقُوا رؤوسهم، وأمر من كان معه هدى أن ينحر هديه، ومن أوجب الهدى دون القضاء احتج بقوله: ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ .

ومن أوجب القضاء دون الهدى، احتج بأن العمرة تلزم بالشروع، فإذا أُحْصِرَ، جاز له تأخيرها لعذر الإحصار، فإذا زال الحصر، أتى بها بالوجوب السابق، ولا يُوجب تخلل التحلل بين الإحرام بها أولاً، وبين فعلها في وقت الإمكان شيئاً، وظاهر القرآن يردُّ هذا القول، ويُوجب الهدى دون القضاء، لأنه جعل الهدى هو

جميع ما على المُحَصِّر، فدل على أنه يُكْتَفَى به منه . والله أعلم .

وفى نحوه صلى الله عليه وسلم لما أُحْصِرَ بالحُدَيْبِيَّة، دليلٌ على أن المُحَصِّرَ ينحر هديه وقتَ حصره، وهذا لا خلاف فيه إذا كان محرماً بعمرة، وإن كان مفرداً أو قارناً، ففيه قولان:

أحدهما: أن الأمر كذلك، وهو الصحيح لأنه أحد النسكين، فجاز الحل منه، ونحر هديه وقت حصره، كالعمرة، لأن العمرة لا تفوت، وجميع الزمان وقت لها، فإذا جاز الحلُّ منها ونحر هديها من غير خشية فواتها، فالحجُّ الذي يُخْشَى فواته أولى، وقد قال أحمد في رواية حنبل: إنه لا يحلُّ، ولا ينحر الهدى إلى يوم النحر، ووجه هذا أن للهدى محلَّ زمان ومحلَّ مكان، فإذا عجز عن محل المكان لم يسطر عنه محل الزمان لتمكنه من الإتيان بالواجب في محله الزماني، وعلى هذا القول لا يجوز له التحلل قبل يوم النحر، لقوله: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فصل

وفى نحره ﷺ وحلُّه، دليلٌ على أن المُحَصِّرَ بالعمرة يتحلل، وهذا قول الجمهور، وقد روى عن مالك رحمه الله، أن المعتصر لا يتحلل، لأنه لا يخاف الفوت، وهذا تبعدُ صحته عن مالك رحمه الله، لأن الآية إنما نزلت في الحُدَيْبِيَّة، وكان النبي ﷺ وأصحابه كُلُّهم مُحْرَمِينَ بعمرة، وحلُّوا كُلُّهم، وهذا مما لا يَشْكُ فيه أحد من أهل العلم .

وفى ذبحه ﷺ بالحُدَيْبِيَّة وهي من الحل بالاتفاق، دليلٌ على أن المُحَصِّرَ ينحر هديه حيث أُحْصِرَ هديه حيث أُحْصِرَ من حل أو حرَم، وهذا قول الجمهور وأحمد، ومالك، والشافعي، وعن أحمد رحمه الله رواية أخرى: أنه ليس له نحر هديه إلا في الحرم، فيبعثه إلى الحرم، ويؤاطى رجلاً على أن ينحره في وقت يتحلل فيه، وهذا يروى عن ابن مسعود رضى الله عنه، وجماعة من التابعين، وهو قول أبي حنيفة .

وهذا إن صح عنهم فينبغي حملُه على الحصر الخاص، وهو أن يتعرضَ ظالمٌ لجماعة أو لواحد، وأما الحصر العام، فالسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ تدلُّ على خلافه، والحُدَيْبِيَّة من الحل باتفاق الناس، وقد قال الشافعي: بعضها من الحل، وبعضها من الحرم، قلت: ومراده أن أطرافها من الحرم وإلا فهي من الحل باتفاقهم .

وقد اختلف أصحابُ أحمد رحمهُ الله في المحصر إذا قدر على أطراف الحرم، هل يلزمه أن ينحر فيه؟ فيه وجهان لهم.

والصحيح: أنه يلزمه، لأن النبي ﷺ نحرَ هديَه في موضعه مع قدرته على أطراف الحرم، وقد أخبر الله سبحانه أن الهدى كان محبوساً عن بلوغ محلّه، ونصب الهدى بوقوع فعل الصّدِّ عليه، أى: صدّوكم عن المسجد الحرام، وصدّوا الهدى عن بلوغ محلّه، ومعلوم أن صدّهم وصدّ الهدى استمر ذلك العام ولم يزل، فلم يصلّوا فيه إلى محل إحرامهم ولم يصل الهدى إلى محل نحره، والله أعلم.



فصل

في غزوة مؤتة

وهي بأدنى البلقاء من أرض الشام، وكانت في جمادى الأولى سنة ثمان، وكان سببها أن رسول الله ﷺ بعث الحارث بن عمير الأزدي أحد بني لهب بكتابه إلى الشام إلى ملك الروم أو بصرى، فعرض له شرحبيل بن عمرو الغساني، فأوثقه رباطاً، ثم قدّمه فضرب عنقه، ولم يقتل لرسول الله ﷺ رسول غيره، فاشتد ذلك عليه حين بلغه الخبر، فبعث البعوث، واستعمل عليهم زيد بنحارته، وقال: «إن أصيب جعفرُ ابن أبي طالب على الناس، فإن أصيب جعفرُ، فعبدُ الله بن راحة»^(١).

فتجهز الناس وهم ثلاثة آلاف، فلما حضر خروجهم، ودّع الناس أمراء رسول الله ﷺ، وسلّموا عليهم، فبكى عبد الله بن راحة، فقالوا: ما يبكيك؟ فقال: أما والله ما بى حُب الدنيا ولا صباية بكم، ولكنى سمعتُ رسول الله ﷺ يقرأ آية من كتاب الله يذكر فيها النار ﴿وَإِنْ مِتَّكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]، فليست أدرى كيف لى بالصّدْر بعد الورود؟ فقال المسلمون: صحبكم الله بالسلامة، ودفع عنكم، وردكم إلينا صالحين، فقال عبد الله بن راحة:

لَكِنِّي أَسْأَلُ الرَّحْمَنَ مَغْفِرَةً وَضَرْبَةَ ذَاتِ فَرْغٍ تَقْذِفُ الزَّبَدَا
أَوْ طَعْنَةَ بَيْدَى جَرَّانٍ مُجْهِزَةٍ بِحُوبَةٍ تُنْفِذُ الْأَحْشَاءَ وَالْكَبَدَا

(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة مؤتة من أرض الشام ١٨٢/٥ من حديث عبد الله بن عمر.

حَتَّى يُقَالَ إِذَا مَرُّوا عَلَى جَدَّتِي يَا أَرْشَدَ اللَّهُ مِنْ غَازٍ وَقَدْ رَشَدًا^(١)

ثم مَضَوْا حَتَّى نَزَلُوا مَعَانَ، فَبَلَغَ النَّاسَ أَنَّ هِرْقُلَ بِالْبَلْقَاءِ فِي مِائَةِ أَلْفِ مِنَ الرُّومِ، وَانْضَمَّ إِلَيْهِمْ مِنْ لَحْمٍ، وَجُدَامٍ، وَبَلْقَيْنَ وَبَهْرَاءَ، وَبَلَى، مِائَةُ أَلْفٍ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ، أَقَامُوا عَلَى مَعَانَ لَيْلَتَيْنِ يَنْظُرُونَ فِي أَمْرِهِمْ وَقَالُوا: نَكْتُبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُخْبِرُهُ بَعْدَ عَدُونَا، فَإِمَّا أَنْ يُدِنَنَا بِالرِّجَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَأْمُرَنَا بِأَمْرِهِ، فَنَمْضِي لَهُ، فَشَجَعَ النَّاسَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَقَالَ: يَا قَوْمَ: وَاللَّهِ إِنَّ الَّذِي تَكْرَهُونَ لِلَّتِي خَرَجْتُمْ تَلْبُونَ: الشَّهَادَةَ، وَمَا تُقَاتِلُ النَّاسَ بَعْدَ وَلَا قُوَّةَ وَلَا كَثْرَةَ، مَا تُقَاتِلُهُمْ إِلَّا بِهَذَا الدِّينِ الَّذِي أَكْرَمَنَا بِهِ اللَّهُ، فَاَنْطَلِقُوا، فَإِنَّمَا هِيَ إِحْدَى الْحُسَيْنِ، إِمَّا ظَفَرٌ وَإِمَّا شَهَادَةٌ.

فَمَضَى النَّاسُ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِتُخُومِ الْبَلْقَاءِ، لَقِيَتْهُمْ الْجُمُوعُ بِقَرِيَةِ يَقَالُ لَهَا: مَشَارَفُ، فَدَنَا الْعَدُوُّ، وَانْحَازَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى مُؤْتَةَ، فَالْتَقَى النَّاسُ عِنْدَهَا، فَتَعَبَى الْمُسْلِمُونَ، ثُمَّ اقْتَتَلُوا وَالرَّايَةُ فِي يَدِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، فَلَمْ يَزَلْ يُقَاتِلُ بِهَا حَتَّى شَاطَ فِي رِمَاحِ الْقَوْمِ وَخَرَّ صَرِيْعًا، وَأَخَذَهَا جَعْفَرٌ، فَقَاتَلَ بِهَا حَتَّى إِذَا أَرَهَقَهُ الْقِتَالُ، اقْتَحَمَ عَنْ فَرَسِهِ، فَعَقَرَهَا، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَكَانَ جَعْفَرُ أَوَّلَ مَنْ عَقَرَ فَرَسَهُ فِي الْإِسْلَامِ عِنْدَ الْقِتَالِ، فَقُطِعَتْ يَمِينُهُ، فَأَخَذَ الرَّايَةَ بِيَسَارِهِ، فَقُطِعَتْ يَسَارُهُ، فَاحْتَضَنَ الرَّايَةَ حَتَّى قُتِلَ وَلَهُ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، وَتَقَدَّمَ بِهَا وَهُوَ عَلَى فَرَسِهِ، فَجَهِلَ يَسْتَنْزِلُ نَفْسَهُ وَيَتَرَدَّدُ بَعْضُ التَّرَدُّدِ، ثُمَّ نَزَلَ، فَأَتَاهُ ابْنُ عَمِّ لَهُ، بِعَرَقٍ مِنْ لَحْمِ فَقَالَ: شُدَّ بِهَا صُلْبُكَ، فَإِنَّكَ قَدْ لَقِيتَ فِي أَيَّامِكَ هَذِهِ مَا لَقِيتَ، فَأَخَذَهَا مِنْ يَدِهِ، فَانْتَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً، ثُمَّ سَمِعَ الْحَطْمَةَ فِي نَاحِيَةِ النَّاسِ، فَقَالَ: وَأَنْتَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ أَلْقَاهُ مِنْ يَدِهِ، ثُمَّ أَخَذَ سَيْفَهُ وَتَقَدَّمَ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ أَخَذَ الرَّايَةَ ثَابُ بْنُ أَقْرَمَ أَخُو بَنِي عَجْلَانَ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ! اصْطَلِحُوا عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ، قَالُوا: أَنْتَ، قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِلٍ، فَاصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى خَالِدِ ابْنِ الْوَلِيدِ، فَلَمَّا أَخَذَ الرَّايَةَ، دَافَعَ الْقَوْمَ، وَحَاشَ بِهِمْ، ثُمَّ انْحَازَ بِالْمُسْلِمِينَ، وَانْصَرَفَ بِالنَّاسِ.

وقد ذكر ابن سعد أن الهزيمة كانت على المسلمين، والذي فى «صحيح البخارى» أن الهزيمة كانت على الروم^(٢).

(١) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ١٢/٤.

(٢) لم يذكر البخارى فى غزوة مؤتة أن المسلمين هزموا الروم والذي ذكر ذلك الحافظ فى فتح البارى ٥٨٦/٧.

والصحيح ما ذكره ابن إسحاق أن كل فئة انحارت عن الأخرى (١).

وأطلع الله سبحانه على ذلك رسوله من يومهم ذلك، فأخبر به أصحابه، وقال: «لَقَدْ رَفَعُوا إِلَيَّ فِي الْجَنَّةِ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ عَلَى سُورٍ مِنْ ذَهَبٍ فَرَأَيْتُ فِي سَرِيرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ اِزْوَرَّاراً عَنْ سَرِيرِ صَاحِبِيهِ»، فقلت: «عَمَّ هَذَا؟» فقليل لى: مَضِيَا، وَتَرَدَّدَ عَبْدُ اللَّهِ بَعْضَ التَّرَدُّدِ ثُمَّ مَضَى (٢).

وذكر عبد الرزاق عن ابن عيينة، عن ابن جدعان، عن ابن المسيب، قال: رسول الله ﷺ: «مَثَّلَ لِي جَعْفَرُ وَزَيْدٌ وَابْنُ رَوَاحَةَ فِي خِيَمَةٍ مِنْ دُرٍّ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى سَرِيرٍ، فَرَأَيْتُ زَيْدًا وَابْنَ رَوَاحَةَ فِي أَحْنَاقِهِمَا صُدُودٌ، وَرَأَيْتُ جَعْفَرًا مُسْتَقِيمًا لَيْسَ فِيهِ صُدُودٌ قَالَ: «فَسَأَلْتُ أَوْ قِيلَ لِي: إِلَهُمَا حِينَ غَشِيَهُمَا الْمَوْتُ أَعْرَضَا أَوْ كَانَهُمَا صَدًّا بَوُجُوهِهِمَا، وَأَمَّا جَعْفَرٌ فَإِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ».

وقال رسول الله ﷺ في جعفر: «إِنَّ اللَّهَ أَبْدَلَهُ بِيَدَيْهِ جَنَاحَيْنِ يَطِيرُ بِهِمَا فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَ».

قال أبو عمر: وروينا عن ابن عمر أنه قال: «وجدنا ما بين صدر جعفر ومنكبيه وما أقبل منه، تسعين جراحة ما بين ضربة بالسيف وطعنة بالرمح».

وقال موسى بن عقبة: قدم يعلى بن منية على رسول الله ﷺ بخبر أهل مؤتة، فقال له رسول الله ﷺ: «إِنْ شِئْتَ فَأَخْبِرْنِي، وَإِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ»، قال: أخبرني يا رسول الله فأخبره ﷺ خبرهم كله، ووصفهم له، فقال: والذي بعثك بالحق، ما تركت من حديثهم حرفاً واحداً لم تذكره، وإن أمرهم لكما ذكرت، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ رَفَعَ لِي الْأَرْضَ حَتَّى رَأَيْتُ مُعْتَرَكَهُمْ».

واستشهد يومئذ: جعفر، وزيد بن حارثة، وعبد الله بن رواحة، ومسعود بن الأوس، ووهب بن سعد بن أبي سرح، وعبد بن قيس، وحارثة بن النعمان، وسراقة بن عمرو بن عطية، وأبو كليب، وجابر ابنا عمرو بن زيد، وعامر، وعمرو ابنا سعيد بن الحارث وغيرهم.

(١) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ١٩/٤.

(٢) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ١٩/٤، ٢٠.

قال ابن إسحاق: وحدثني عبد الله بن أبي بكر أنه حدث عن زيد بن أرقم قال: كنتُ يتيماً لعبد الله بن رواحة في حجره فخرج لى فى سفره ذلك مُردفى على حَقِيبة رَحَلِه، فوالله إنه ليسيرُ ليلةً إذ سمعته وهو يُنشد:

إذا أدْنَيْتَنِي وَحَمَلْتَ رَحْلِي مَسِيرَةَ أَرْبَعِ بَعْدَ الْحِسَاءِ
فَشَأْنُكَ فَانْعَمِي وَخَلَاكِ دَمٌ وَلَا أَرْجِعْ إِلَى أَهْلِي وَرَأْسِي
وَجَاءَ الْمُسْلِمُونَ وَغَادَرُونِي بِأَرْضِ الشَّامِ مُسْتَنْهَى الثَّوَاءِ^(١)



فصل

وقد وقع فى الترمذى وغيره أن رسولَ الله ﷺ دخل مكة يومَ الفتح وعبدُ الله ابن رواحة بين يديه ينشد .

خَلُّوا بَنِي الْكَفَّارِ عَنْ سَبِيلِهِ . . . الأبيات^(٢) .

وهذا وهم، فإن ابنَ رواحة قتل فى هذه الغزوة، وهى قبل الفتح بأربعة أشهر، وإنما كان يُنشدُ بين يديه شعر ابن رواحة، وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل النقل .



فصل

فى غزوة ذات السلاسل

وهى وراء وادى القرى بضم السين الأولى وفتحها لغتان، وبينها وبين المدينة عشرة أيام، وكانت فى جمادى الآخرة سنة ثمان .

قال ابن سعد: بلغ رسولَ الله ﷺ أن جمعاً من قُضاعة قد تجمعوا يريدون أن يدنوا إلى أطراف المدينة، فدعا رسولُ الله ﷺ عمرو بن العاص، فعقد له لواءً أبيض، وجعل معه رايةً سوداء، وبعثه فى ثلاثمائة من سرّاة المهاجرين والأنصار، ومعهم

(١) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ١٥/٤ .

(٢) صحيح. رواه الترمذى كتاب الآداب باب ما جاء فى إنشاد الشعر ١٢٧/٥ ح ٢٨٤٧ من حديث أنس، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

ثلاثون فارساً، وأمره أن يستعينَ بمن مرَّ بهمن بليّ، وعُدْرَة، وبلقين، فسار الليل، وكَمَنَ النهار، فلما قَرُبَ مِنَ القوم، بلغه أن لهمجمعاً كثيراً، فبعث رافعُ بن مكيث الجُهَنِي إلى رسول الله ﷺ يستمده، فبعث إليه أبا عبيدة بن الجراح في مائتين، وعقد له لواء، وبعث له سرّاة المهاجرين والأنصار، وفيهم أبو بكر، وعمر، وأمره أن يلحقَ بعمرو، وأن يكونا جميعاً ولا يختلفا، فلما لحق به، أراد أبو عبيدة أن يؤمَّ الناس، فقال عمرو: إنما قَدِمْتُ على مدداً وأنا الأمير، فأطاعه أبو عبيدة، فكان عمرو يُصَلِّي بالناس، وسار حتى وطئ بلاد قضاة، فدونحها حتى أتى إلى أقصى بلادهم، لقي في آخر ذلك جمعاً، فحمل عليهم المسلمون فهربوا في البلاد، وتفرّقوا، وبعث عوف بن مالك الأشجعي يريدُ إلى رسول ﷺ فأخبره بقولهم وسلامتهم وما كان في غزاتهم^(١).

وذكر ابن إسحاق نزولهم على ماء لجذام يقال له: السلسل، قال: وبذلك سميت ذات السلاسل.

قال الإمام أحمد: حدثنا محمد بن أبي عدي، عن داود، عن عامر قال: بعث رسول الله ﷺ جيشَ ذات السلاسل، فاستعمل أبا عبيدة على المهاجرين، واستعمل عمرو بن العاص على الأعراب، وقال لهما: «تَطَاوَعَا» قال: وكانوا أمرُوا أن يُغَيِّرُوا على بكر، فانطلق عمرو، وأغار على قضاة لأن بكرأ أخواله، قال: فانطلق المغيرة بن شعبة إلى أبي عبيدة فقال: إن رسول الله ﷺ استعملك علينا، وإن ابن فلان قد اتبع أمر القوم، فليس لك معه أمر، فقال أبو عبيدة: إن رسول الله ﷺ أمرنا أن نَتَطَاوَعَ، فأنا أطيع رسول الله ﷺ وإن عصاه عمرو^(٢).

فصل

وفي هذه الغزوة احتلم أميرُ الجيش عمرو بن العاص، وكانت ليلة باردة، فخاف على نفسه من الماء، فتيَمَّمَ وصَلَّى بأصحابه الصُّبح، فذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال: «يا عمرو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟». فأخبره بالذي منعه من الاغتسال،

(١) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى ٢/ ١٠٠.

(٢) ضعيف. رواه أحمد في المسند ١/ ١٩٦ وفي سنده انقطاع؛ لأن عامراً وهو الشعبي لم يدرك عمراً انظر:

وقال: إني سمعتُ الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩] ، فضحك رسولُ الله ﷺ ولم يقل شيئاً^(١)، وقد احتجَّ بهذه القصة مَنْ قال: إنَّ التيممَ لا يرفعُ الحدثَ، لأنَّ النبيَّ ﷺ سَمَاهُ جُنُبًا بعد تيممه، وأجابَ مَنْ نازعهم فى ذلك بثلاثة أجوبة:

أحدها: أن الصحابة لما شكَّوه قالوا: صلَّى بنا الصبحَ، وهو جنب، فسأله النبيُّ ﷺ عن ذلك وقال: « صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ ؟ »، استفهاماً واستعلاماً، فلما أخبره بعُذْرِهِ، وأنه تيمَّم للحاجة، أقره على ذلك .

الثانى: أن الرواية اختلفت عنه، فرُوى عنه فيها أنه غسل مغابنه وتوضأ وضوءه للصلاة، ثم صلَّى بهم، ولم يذكر التيممَ، وكان هذه الرواية أقوى من رواية التيمم، قال عبد الحق وقد ذكرها وذكر رواية التيمم قبلها، ثم قال: وهذا أوصلُ من الأول لأنه عن عبد الرحمن بن جُبَيْر المصْرِى، عن أبى القيس مولى عمرو، عن عمرو . والأولى التى فيها التيممُ، من رواية عبد الرحمن بن جبير، عن عسرو بن العاص، لم يذكر بينهما أبا قيس .

الثالث: أن النبيَّ ﷺ أراد أن يستعلمَ فقهَ عمرو فى تركه الاغتسال، فقال له: « صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ ؟ » . فما أخبره أنه تيمَّم للحاجة علمَ فقهه، فلم يُنكر عليه، ويدل عليه أن ما فعله عمرو من التيمم، - والله أعلم - خَشْيَةُ الهلاك بالبرد، كما أخبر به، والصلاة بالتيمم فى هذه الحال جائزة غيرُ منكر على فاعلها، فعلم أنه أراد استعلامَ فقهه وعلمه . والله أعلم .



فصل

فى سرية الخَبِطِ^(٢)

وكان أميرها أبا عُبَيْدة بن الجراح، وكانت فى رَجَب سنة ثمانٍ فيما أنبأنا به الحافظ أبو الفتح محمد بن سيِّد الناس فى كتاب «عيون الأثر» له، وهو عندى وهم،

(١) صحيح. رواه أبو داود كتاب الطهارة إذا خاف الجنب البرد أيتيم ١/ ٩٠ ح رقم ٣٣٤.

(٢) الخط: اسم الورق الساقط. النهاية ٢/ ٥٧ .

كما سنذكره إن شاء الله تعالى . قالوا: بعث رسول الله ﷺ أبا عبيدة بن الجراح في ثلاثمائة رجل من المهاجرين والأنصار، وفيهم عمر بن الخطاب إلى حيٍّ من جهينة بالقبيلة مما يلي ساحل البحر، وبينهما وبين المدينة خمس ليال، فأصابهم في الطريق جوعٌ شديد، فأكلوا الخَبَطَ، وألقى إليهم البحرُ حوتاً عظيماً، فأكلوا منه، ثم انصرفوا، ولم يلقوا كيداً، وفي هذا نظر، فإن في « الصحيحين » من حديث جابر قال: « بعثنا رسول الله ﷺ في ثلاثمائة راكب، أميرنا أبو عبيدة بن الجراح نَرَصْدُ عِيراً لقريش، فأصابنا جوعٌ شديد حتى أكلنا الخَبَطَ، فسمى جيشَ الخَبَطِ، فنحر رجلٌ ثلاث جزائر، ثم نحر ثلاث جزائر، ثم نحر ثلاث جزائر، ثم إن أبا عبيدة نهار .

فألقى إلينا البحرُ دابةً يقال لها: العنبرُ، فأكلنا منها نصفَ شهر، وادھنا من ودكها حتى ثابَتْ إلينا أجسامنا، وصلَّحت، وأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه، فنظر إلى أطول رجلٍ في الجيش، وأطول جملٍ، فحملَ عليه ومرَّ تحته، وتزودنا من لحمه وشائق، فلما قدمنا المدينة، أتينا رسول الله ﷺ، فذكرنا له ذلك، فقال: « هُوَ رَزَقٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ فَهَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ تُطْعَمُونَا ؟ »، فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكل » (١) .

قلتُ: وهذا السياق يدل على أن هذه الغزوة كانت قبل الهدنة وقبل عمرة الحديبية، فإنه من حين صالح أهل مكة بالحديبية ليكن يرصدُ لهم عيراً، بل كان زمنُ أهن وهدنة إلى حين الفتح، ويبعدُ أن تكون سرية الخَبَطِ على هذا الوجه مرتين: مرة قبل الصلح، ومرة بعده . والله أعلم .



فصل

في فقه هذه القصة

ففيها جوازُ القتال في الشهرِ الحرامِ إن كان ذِكْرُ التاريخ فيها برجب محفوظاً، والظاهر - والله أعلم - أنه وهم غيرُ محفوظ، إذ لم يُحفظ عن النبي ﷺ أنه غزا في الشهر الحرام، ولا أغار فيه، ولا بعث فيه سريةً، وقد عيَّرَ المشركون المسلمين بقتالهم

فى أول رجب فى قصة العلاء بن الحضرمى، فقالوا: استحل محمدُ الشهرَ الحرامَ، وأنزل الله فى ذلك: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ولم يثبت نسخُ هذا بنص يجبُ المصيرُ إليه، ولا أجمعت الأمةُ على نسخه، وقد استدلَّ على تحريم القتال فى الأشهر الحرم بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، ولا حُجة فى هذا، لأن الأشهر الحرم هاهنا هى أشهر التسيير الأربعة التى سیر الله فيها المشركين فى الأرض يأمنون فيها، وكان أولها يومَ الحج الأكبر عاشرَ ذى الحِجَّة، وآخرها عاشرَ ربيع الآخر، هذا هو الصحيحُ فى الآية لوجوه عديدة، ليس هذا موضعها .

وفيهما: جوازُ أكل ورق الشجر عند المَخْمَصَةِ، وكذلك عُشْبُ الأرض .

وفيهما: جواز نهى الإمام وأمير الجيش للغزاة عن نحر ظهورهم وإن احتاجوا إليه خشية أن يحتاجوا إلى ظهرهم عند لقاء عدوهم، ويجب عليهم الطاعة إذا نهاهم .

وفيهما: جوازُ أكل ميتة البحر، وأنها لم تدخل فى قوله عز وجل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] وقد قال تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وقد صح عن أبى بكر الصديق، وعبد الله بن عباس، وجماعة من الصحابة، أن صيدَ البحر ما صيد منه، وطعامه ما مات فيه، وفى السنن: عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالْسَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»^(١) . حديث حسن . وهذا الموقوف فى حكم المرفوع، لأن قولَ الصحابى أُحِلَّ لَنَا كَذَا وَحُرِّمَ عَلَيْنَا يَنْصَرِفُ إِلَى إِحْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ وتحريمه .

فإن قيل: فالصحابَةُ فى هذه الواقعة كانوا مضطرين، ولهذا لما هموا بأكلها قالوا: إنها ميتة، وقالوا: نحنُ رسلُ رسول الله ﷺ ونحنُ مضطرون، فأكَلُوا، وهذا دليلٌ على أنهم لو كانوا مستغنين عنها، لما أكلوا منها . قيل: لا ريب أنهم كانوا مضطرين، ولكن هياُ الله لهم من الرزق أطيَّبه وأحلَّه، وقد قال النبى ﷺ لهم بعد أن قدَّموا: «هَلْ بَقِيَ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟» قالوا: نعم، فأكل منه النبى ﷺ، وقال: «إِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقِهِ اللَّهُ لَكُمْ»، ولو كان هذا رِزْقُ مضطر لم يأكل منه رسولُ الله ﷺ فى حال الاختيار، ثم لو كان أكلهم منها للضرورة، فكيف ساغَ لهم أن يدهنوا من ودكها

وَيُنَجِّسُوا بِهِ ثِيَابَهُمْ وَأَبْدَانَهُمْ، وَأَيْضاً فَكَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ لَا يُجَوِّزُ الشَّبْعَ مِنَ الْمَيْتَةِ، إِنَّمَا يَجُوزُونَ مِنْهَا سَدَّ الرَّمَقِ، وَالسَّرِيَّةَ أَكَلَتْ مِنْهَا حَتَّى ثَابَتْ إِلَيْهِمْ أَجْسَامُهُمْ وَسَمِنُوا، وَتَزَوَّدُوا مِنْهَا .

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يَتِمُّ لَكُمْ الْاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الدَّابَّةُ قَدْ مَاتَتْ فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ أَلْقَاهَا مَيْتَةً، وَمِنَ الْمَعْلُومِ، أَنَّهُ كَمَا يُحْتَمَلُ ذَلِكَ يُحْتَمَلُ أَنَّ يَكُونُ الْبَحْرُ قَدْ جَزَرَ عَنْهَا، وَهِيَ حَيَّةٌ، فَمَاتَتْ بِمُفَارَقَةِ الْمَاءِ، وَذَلِكَ ذِكَاثُهَا وَذِكَاةُ حَيَوَانَ الْبَحْرِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ، كَيْفَ وَفِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ «فَجَزَرَ الْبَحْرُ عَنْ حَوْتٍ كَالظَّرْبِ» قِيلَ: هَذَا الْإِحْتِمَالُ مَعَ بُعْدِهِ جَدًّا، فَإِنَّهُ يَكَادُ يَكُونُ خَرَقًا لِلْعَادَةِ، فَإِنْ مَثَّلَ هَذِهِ الدَّابَّةُ إِذَا كَانَتْ حَيَّةً إِنَّمَا تَكُونُ فِي لُجَّةِ الْبَحْرِ وَتُبَجِّهِ دُونَ سَاحِلِهِ، وَمَا رَقَّ مِنْهُ وَدَنَا مِنَ الْبَرِّ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ لَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي الْحُلِّ، لِأَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي السَّبَبِ الَّذِي مَاتَ بِهِ الْحَيَوَانُ، هَلْ هُوَ سَبَبٌ مَبِيحٌ لَهُ أَوْ غَيْرُ مَبِيحٍ؟ لَمْ يَحْلُ الْحَيَوَانُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّيْدِ يَرْمَى بِالسَّهْمِ، ثُمَّ يُوجَدُ فِي الْمَاءِ: «وَأِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ، فَلَا تَأْكُلْهُ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي الْمَاءَ قَتْلَهُ أَوْ سَهْمَكَ»^(١) فَلَوْ كَانَ الْحَيَوَانُ الْبَحْرِيُّ حَرَامًا إِذَا مَاتَ فِي الْبَحْرِ، لَمْ يُبَحَّ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَعْلَمُ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْأُئِمَّةِ .

وَأَيْضاً فَلَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ النُّصُوصُ مَعَ الْمُبِيحِينَ، لَكَانَ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ مَعَهُمْ، فَإِنَّ الْمَيْتَةَ إِنَّمَا حُرِّمَتْ لِاحْتِقَانِ الرُّطُوبَاتِ وَالْفَضَلَاتِ وَالدِّمِ الْخَبِيثِ فِيهَا، وَالدِّمُ لِمَا كَانَتْ تُزِيلُ ذَلِكَ الدِّمَ وَالْفَضَلَاتِ، كَانَتْ سَبَبَ الْحِلِّ، وَإِلَّا فَالْمَوْتُ لَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، فَإِنَّهُ حَاصِلٌ بِالدِّمِ كَمَا يَحْصُلُ بِغَيْرِهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَيَوَانِ دَمٌ وَفَضَلَاتٌ تُزِيلُهَا الدِّمُ، لَمْ يَحْرُمُ بِالْمَوْتِ، وَلَمْ يُشْتَرَطْ لِحُلِّهِ ذِكَاةُ كَالْجَرَادِ، وَلِهَذَا لَا يَنْجَسُ بِالْمَوْتِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً، كَالذُّبَابِ وَالنَّحْلَةَ، وَنَحْوَهُمَا، وَالسَّمَكُ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ دَمٌ وَفَضَلَاتٌ تَحْتَقِنُ بِمَوْتِهِ، لَمْ يَحْلُ لِمَوْتِهِ بِغَيْرِ ذِكَاةٍ، وَلَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ مَوْتِهِ فِي الْمَاءِ وَمَوْتِهِ خَارِجَهُ، إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَوْتَهُ فِي الْبَرِّ لَا يُذْهِبُ تِلْكَ الْفَضَلَاتِ الَّتِي تُحَرِّمُهُ عِنْدَ الْمُحَرِّمِينَ إِذَا مَاتَ فِي الْبَحْرِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ نُّصُوصٌ، لَكَانَ هَذَا الْقِيَاسُ كَافِيًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) رواه مسلم كتاب الصيد والذبائح . باب الصيد بالكلاب المعلمة ١٥٣١/٤ ح رقم ١٩٢٩ بنحوه من حديث عدي ابن حاتم .

وفيه دليل على جواز الاجتهاد فى الوقائع فى حياة النبى ﷺ، وإقراره على ذلك، لكن هذا كان فى حال الحاجة إلى الاجتهاد، لعدم تمكنهم من مراجعة النص، وقد اجتهد أبو بكر، وعمر رضى الله عنهما بين يدى رسول الله ﷺ فى عدة من الوقائع، وأقرهما على ذلك، لكن فى قضايا جزئية معينة، لا فى أحكام عامة وشرائع كلية، فإن هذا لم يَقَعْ من أحد من الصحابة فى حضوره ﷺ ألبتة .



فصل

فى الفتح الأعظم

الذى أعزَّ الله به دينه، ورسوله، وجنده، وحزبه الأمين، واستنقذ به بلده وبيته الذى جعله هدى للعالمين منأيدى الكفار والمشركين، وهو الفتح الذى استبشر به أهل السماء، وضربت أطنابُ عزَّه على مناكبِ الجوزاء^(١)، ودخل الناسُ به فى دين الله أفواجا، وأشرق به وجهُ الأرضِ ضياءً وأبتهاجا، خرج له رسولُ الله ﷺ بكتائبِ الإسلام، وجنودُ الرحمن سنةَ ثمانٍ لعشرِ مَضَيْنَ من رمضان، واستعمل على المدينة أبا رُهمٍ كلثوم بن حصين الغفارى. وقال ابن سعد: بل استعمل عبد الله بن أم مكتوم.

وكان السبب الذى جرَّ إليه، وحدا إليه فيما ذكر إمامُ أهل السير والمغازى والأخبار محمد بن إسحاق بن يسار^(٢): أن بنى بكر بن عبد مناة بن كنانة عدتْ على خزاعة، وهم على ماء يُقال له: الوثير، فبيتوهم وقتلوا منهم، وكان الذى هاج ذلك أن رجلاً من بنى الحَضْرَمِى يُقال له: مالك بن عباد خرج تاجراً، فلما توسَّطَ أرضَ خزاعة، عدوا عليه فقتلوه، وأخذوا ماله، فعدت بنو بكر على رجل من بنى خزاعة فقتلوه، فعدت خزاعة على بنى الأسود، وهم سلمى وكلثوم وذؤيب، فقتلوهم بعرفة عند أنصاب الحرم، هذا كله قبل المبعث، فلما بُعثَ رسولُ الله ﷺ وجاء الإسلام، حجز بينهم، وتشاغل الناسُ بشأنه، فلما كان صلحُ الحُدَيْبية بين رسول الله ﷺ وبين قريش، وقع الشرط: أنه من أحبَّ أن يدخل فى عقد رسول الله ﷺ وعهده، فَعَلَ، ومن أحبَّ أن يدخل فى عقد قريش وعهدهم، فعَلَ، فدخلت بنو بكر فى عقد قريش

(١) الجوزاء: برج من أبراج السماء. المعجم الوسيط ١٤٧.

(٢) ذكرها بطولها ابن هشام فى السيرة النبوية ٢٩، ٤ وابن سعد فى الطبقات الكبرى ١٠٢/٢.

وعهدهم، ودخلت خُزاعة في عَقْد رسول الله ﷺ وعهده، فلما اسمنرت الهدنة، اغتنمها بنو بكر من خُزاعة، وأرادوا أن يُصَيِّبُوا منهم الثَّارَ القديم، فخرج نوفلُ بنُ معاوية الدِّبْلَى في جماعةٍ من بني بكر، فبيَّت خُزاعة وهم على الوتير، فأصابوا منهم رجالاً، وتناوشوا واقتتلوا، وأعانت قُريش بنو بكر بالسَّلاح، وقاتلَ معهم من قُريش من قاتل مستخفياً ليلاً، ذكر ابن سعد منهم: صفوان بن أمية، وحويطب بن عبد العزى، ومِكرز بن حفص، حتى حازوا خُزاعة إلى الحرم، فلما انتهوا إليه، قالت بنو بكر: يا نوفل ! إنا قد دخلنا الحرم إلهك إلهك . فقال كلمة عظيمة: لا إله له اليوم، يا بني بكر أصيبوا تاركهم، فلعمري إنكم لتسرقون في الحرم أفلا تُصَيِّبونَ تاركهم فيه؟! فلما دَخَلَتْ خُزاعة مكة، لجؤوا إلى دار بُدَيْل بن ورقاء الخُزاعى ودار مولى لهم يقال له: رافع، ويخرج عمرو بن سالم الخُزاعى حتى قَدِمَ على رسولِ الله ﷺ المدينة، فوقف عليه، وهو جالس في المسجد بين ظهرائي أصحابه فقال:

يَا رَبِّ إِنِّي نَاشِدُ مُحَمَّدًا	حَلَفَ أَبِينَا وَأَبِيهِ الْأَتْلَادَا
قَدْ كُنْتُمْ وَلَدًا وَكُنَّا وَالِدَا	ثُمَّتَ أَسْلَمْنَا وَلَمْ نَنْزِعْ يَدَا
فَانْصُرْ هَذَاكَ اللَّهُ نَصْرًا أَبَدَا	وَادْعُ عِبَادَ اللَّهِ يَا ثَوَا مَدَدَا
فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ قَدْ تَجَرَّدَا	أَبْيَضَ مِثْلَ الْبَذَرِ يَسْمُو صُعْدَا
إِنْ سِيمَ خَسَفًا وَجْهَهُ تَرَبَّدَا	فِي فَيْلَقٍ كَالْبَحْرِ يَجْرَى مُزْبِدَا
إِنْ قُرَيْشًا أَخْلَفُواكَ الْمَوْعَدَا	وَنَقَضُوا مِيثَاقَكَ الْمُؤَكَّدَا
وَجَعَلُوا لِي فِي كِدَاءٍ رَصَدَا	وَزَعَمُوا أَنَّ لَسْتَ تَدْعُو أَحَدَا
وَهُمْ أَذِلُّ وَأَقْلُّ عَدَدَا	هُمْ يَبْتَثُونَ بِالْوَتِيرِ هُجَّدَا
وَقَتَلُونَا رُكْعًا وَسُجْدَا	

يقول: قُتِلْنَا وَقَدْ أَسْلَمْنَا، فقال رسولُ الله ﷺ: «نُصِرْتَ يَا عَمْرُو بْنُ سَالِمَ»، ثم عَرَضَتْ سَحَابَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقال: «إِنَّ هَذِهِ السَّحَابَةُ لَتَسْتَهْلُ بِنَصْرِ بَنِي كَعْبٍ»، ثم خرج بُدَيْل بنُ ورقاء في نفرٍ من خُزاعة، حتى قَدِمُوا على رسولِ الله ﷺ، فأخبروه بما أُصِيبَ منهم، وبمُظَاهَرَةِ قُريش بنو بكر عليهم، ثم رَجَعُوا إلى مكة، فقال رسولُ الله ﷺ للناس: «كَأَنَّكُمْ بِأَبِي سَفْيَانَ، وَقَدْ جَاءَ لِيَشُدَّ الْعَقْدَ وَيَزِيدَ فِي الْمُدَّةِ».

ومضى بُدَيْل بنُ ورقاء في أصحابه حتى لَقُوا أبا سَفْيَانَ بنَ حَرْبٍ بَعُفَّانٍ وقد

بعثته قريش إلى رسول الله ﷺ لِيَسُدَّ الْعَقْدَ، ويزيدَ فى المدة، وقد رهبوا الذى صنعوا، فلما لقي أبو سفيان بُدِيلَ بن ورقاء، قال: من أين أقبلت يا بُدِيل؟ فظنَّ أنه أتى النبى ﷺ فقال: سِرْتُ فى خِزَاعَةٍ فى هذا الساحل، وفى بطن هذا الوادى، قال: أو ما جئتَ محمداً؟ قال: لا، فلما راح بُدِيل إلى مكة، قال أبو سفيان: لئن كُنا، إن جاء المدينة، لقد علفَ بها النوى، فاتى مَبْرَكَ واحِلته، فأخذ من بعرها، ففتَّه، فرأى فيها النوى، فقال: أحلفُ بالله لقد جاء بُدِيل محمداً .

ثم خرج أبو سفيان حتى قَدِمَ المدينة، فدخل على ابنته أم حبيبة، فلما ذهب ليجلس على فراش رسول الله ﷺ، طَوَّتهُ عنه، فقال: يا بُنية ما أدرى أرغبتِ بى عن هذا الفراش، أم رغبتِ به عني؟ قالت: بل هو فراشُ رسول الله ﷺ وأنت مُشْرِك نَجَسٌ، فقال: والله لقد أصابك بعدى شر .

ثم خرج حتى أتى رسول الله ﷺ، فكَلَّمَهُ، فلم يَرُدَّ عليه شيئاً، ثم ذهب إلى أبى بكر، فكَلَّمَهُ أن يُكَلِّمَ لَهُ رسول الله ﷺ، فقال: ما أنا بفاعل، ثم أتى عُمَرَ ابن الخطاب فكَلَّمَهُ، فقال: أنا أشفعُ لكم إلى رسول الله ﷺ؟ فوالله لو لم أجد إلا الذرَّ لجاهدتُكم به، ثم جاء فدخل على على بن أبى طالب، وعنده فاطمة، وحسنٌ غلامٌ يَدِبُ بين يديهما، فقال: يا على إنك أَمْسُ القومِ بى رحماً، وإنى قد جئتُ فى حاجة، فلا أَرْجِعَنَّ كما جئتُ خائباً، اشفع لى إلى محمد، فقال: ويحك يا أبا سفيان، والله لقد عزم رسول الله ﷺ على أمر ما نستطيعُ أن نُكَلِّمَهُ فيه، فالتفت إلى فاطمة فقال: « هَلْ لَكَ أَنْ تَأْمُرِ ابْنَكَ هَذَا، فيجير بين الناس، فيكون سيد العرب إلى آخر الدهر؟ قالت: والله ما يبلغُ ابْنى ذاك أن يجير بين الناس، وما يجير أحدٌ على رسول الله ﷺ، قال: يا أبا الحسن إنى أرى الأمورَ قد اشتدت على، فانصحنى، قال: والله ما أعلم لك شيئاً يغنى عنك، ولكنك سيدُ بنى كِنانة، فقم فأجرُ بين الناس، ثم الحق بأرضك، قال: أو ترى ذلك مغنياً عني شيئاً، قال: لا والله ما أظنه، ولكنى ما أجد لك غيرَ ذلك، فقام أبو سفيان فى المسجد فقال: أيها الناس ! إنى قد أجزتُ بين الناس، ثم ركب بعيره، فانطلق فلما قدم على قريش، قالوا: ما وراءك؟ قال: جئتُ محمداً فكلمته، فوالله ما ردَّ علىَّ شيئاً، ثم جئتُ ابن أبى قُحافة، فلم أجد فيه خيراً، ثم جئتُ عمر بن الخطاب، فوجدته أعدى العدو، ثم

جئت علياً فوجدته ألين القوم، قد أشار على بشئ صنعته، فوالله ما أدري، هل يغنى عني شيئاً، أم لا ؟ قالوا: وبم أمرك ؟ قال: أمرنى أن إجبر بين الناس، ففعلتُ، فقالوا: فهل أجاز ذلك محمد ؟ قال: لا . قالوا: ويلك والله إن زاد الرجلُ على أن لعب بك، قال: لا والله ما وجدت غير ذلك .

وأمر رسول الله ﷺ الناس بالجهاز، وأمر أهله أن يُجهزوه، فدخل أبو بكر على ابنته عائشة رضى الله عنها، وهى تُحرِّكُ بعضَ جهاز رسول الله ﷺ، فقال: أى بنية، أمركن رسول الله ﷺ بتجهيزه ؟ قالت: نعم، فتجهز . قال: فأين تريئه يُريد، قالت: لا والله ما أدري .

ثم إن رسول الله ﷺ أعلم الناس أنه سائر إلى مكة، فأمرهم بالحد والتجهيز، وقال: « اللّهُمَّ خُذِ الْعِيُونَ وَالْأَخْبَارَ عَنْ قُرَيْشٍ حَتَّى نَبْتَغْتَهَا فِي بِلَادِهَا » فتجهز الناسُ

فكتب حاطبُ بن أبى بلتعةَ إلى قُرَيْشٍ كتاباً يخبرهم بمسير رسول الله ﷺ إليهم، ثم أعطاه امرأة، وجعل لها جعلاً على أن تُبلغه قريشاً، فحعلته فى قُرون فى رأسها، ثم خرجتُ به، وأتى رسول الله ﷺ الخبرُ من السماء بما صنع حاطب، فبعث علياً والزبير، وغير ابن إسحاق يقول: بعث علياً والمقداد والزبير، فقال: انطلقا حتى تأتيا رَوْضَةَ خَاخ، فإنَّ بها طعينة معها كتاب إلى قُرَيْشٍ، فانطلقا تَعَادَى خَيْلُهَا، حتى وجدا المرأة بذلك المكان، فاستترلاها، وقالوا: معك كتاب ؟ فقالت: ما معى كتاب، ففتشوا رَحْلَهَا، فلم يجدوا شيئاً، فقال لها على - رضى الله عنه - : أَحْلَفُ بِاللّهِ مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا كَذَبْنَا، وَاللّهِ لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَتُجَرَّ دَنْكَ، فَلَمَّا رَأَتْ أَلْجَدَّ مِنْهُ، قَالَتْ: أَعْرِضْ، فَأَعْرِضْ، فَحَلَّتْ قُرونَ رَأْسِهَا، فَاسْتَخْرِجَتْ الْكِتَابَ مِنْهَا، فَدَفَعَتْهُ إِلَيْهِمَا، فَاتِيَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا فِيهِ: مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِنِّى قُرَيْشٍ يَخْبِرُهُمْ بِمَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاطِباً، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا حَاطِبُ ؟ فَقَالَ: لَا تَعْجَلْ عَلَىَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللّهِ إِنِّى لَمُؤْمِنٌ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَا ارْتَدَدْتُ، وَلَا بَدَلْتُ، وَلَكِنِّى كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقاً فِي قُرَيْشٍ لَسْتُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَلِى فِيهِمْ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ وَوَلَدٌ، وَلَيْسَ لِى فِيهِمْ قَرَابَةٌ، يَحْمُونُهُمْ، وَكَانَ مِنْ مَعَكَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونُهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِى ذَلِكَ أَنْ أَتَخَذَ عَنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِى، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ:

دعنى يا رسول الله أضرب عنقه، فإنه قد خان الله ورسوله، وقد نافق، فقال رسول الله ﷺ: «إنه قد شهد بدراً، وما يذريك يا عمر، لعل الله قد أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم» فذرفت عينا عمر وقال: الله ورسوله أعلم^(١).

ثم مضى رسول الله ﷺ وهو صائم، والناس صيام، حتى إذا كانوا بالكديد - وهو الذى تسميه الناس اليوم قديداً - أفطر وأفطر الناس معه^(٢).

ثم مضى حتى نزل مر الظهران، وهو بطن مر، ومعه عشرة آلاف، وعمى الله الأخبار عن قريش، فهم على وجل وارتقاب، وكان أبو سفيان يخرج يتحسس الأخبار، فخرج هو وحكيم بن حزام، وبديل بن ورقاء يتحسسون الأخبار، وكان العباس قد خرج قبل ذلك بأهله وعياله مسلماً مهاجراً، فلقي رسول الله ﷺ بالجحفة، وقيل: فوق ذلك، وكان ممن لقيه فى الطريق ابن عمه أبو سفيان بن الحارث، وعبد الله بن أبي أمية لقيه بالأبواء، وهما ابن عمه وابن عمته، فأعرض عنهما لما كان يلقاه منهما من شدة الأذى والهجو، فقالت له أم سلمة لا يكن ابن عمك وابن عمته أشقى الناس بك، وقال على لأبى سفيان فيما حكاه أبو عمر: ائت رسول الله ﷺ من قبل وجهه، فقل له ما قال إخوة يوسف ليوسف: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩١]. فإنه لا يرضى أن يكون أحد أحسن منه قولاً، ففعل ذلك أبو سفيان، فقال له رسول الله ﷺ: ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٩٢]، فأنشده أبو سفيان أبياتاً منها:

لَعَمْرُكَ إِنِّي حِينَ أَحْمِلُ رَايَةً لَتَغْلِبَ خَيْلُ اللَّاتِ خَيْلَ مُحَمَّدٍ
لَكَ لِمَدْلِجِ الْخَيْرَانِ أَظْلَمَ لَيْلُهُ فَهَذَا أَوَانِي حِينَ أَهْدَى فَأَهْتَدِي
هَدَانِي هَادٍ غَيْرُ نَفْسِي وَدَلَّيْسِي عَلَى اللَّهِ مَنْ طَرَدَتْ كُلَّ مُطَرِّدٍ

(١) رواه مسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أهل بدر ٤، ١٩٤١ ح رقم ٢٤٩٤ من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه.

(٢) رواه مسلم كتاب الصيام باب جواز الصيام والفطر فى شهر رمضان للمسافر فى غير معصية ٢/ ٧٨٤ ح رقم ١١١٣ من حديث ابن عباس.

فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: « أَنْتَ طَرَدْتَنِي كُلَّ مُطَرِّدٍ »^(١) وحسن إسلامه بعد ذلك .

ويقال: إنه ما رفع رأسه إلى رسول الله ﷺ منذ أسلم حياً منه، وكان رسول الله ﷺ يُحِبُّه، وشهد له بالجنة^(٢)، وقال: « أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَلْفاً مِنْ حَمَزَةٍ »، ولما حضرته الوفاة، قال: لَا تَبْكُوا عَلَيَّ، فوالله ما نطقت بخطيئة منذ أسلمت .

فلما نزل رسول الله ﷺ مرَّ الظهران، نزله عشاء، فأمر الجيش، فأوقدوا النيران، فأوقدت عشرة آلاف نار، وجعل رسول الله ﷺ على الحرس عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وركب العباس بغلة رسول الله ﷺ البيضاء، وخرج يلتمس لعله يجد بعض الخطابة، أو أحداً يخبر قريشاً ليخرجوا يستأمنون رسول الله ﷺ قبل أن يدخلها عنوة، قال: والله إنني لأسير عليها إذ سمعتُ كلامَ أبي سفيان، وبديل بن ورقاء وهما يتراجعان، وأبو سفيان يقول: ما رأيتُ كالليلة نيراناً قطُّ ولا عسكرياً، قال: يقولُ بدليل: هذه والله خزاعة حمشتها الحربُ، فيقول أبو سفيان: خزاعة أقلُّ وأذلُّ من أن تكون هذه نيرانها وعسكرها، قال: فعرفتُ صوته، فقلت: أبا حنظلة ! فعرف صوتي، فقال: أبا الفضل ؟ قلتُ: نعم، قال: مالك فداك أبي وأمي ؟ قال: قلتُ: هذا رسول الله ﷺ في الناس واصباحُ قريش والله، قال: فما الحيلةُ فداك أبي وأمي ؟ قلتُ: والله لئن ظفرتُ بك ليضربنَّ عنقك، فاركب في عجزِ هذه البغلة حتى آتي بك رسول الله ﷺ، فاستأمنه لك، فركب خلفي ورجع صاحباً، قال: فجئتُ به، فكلما مررتُ به على نار من نيران المسلمين، قالوا: « مَنْ هَذَا ؟ » فإذا رأوا بغلة رسول الله ﷺ وأنا عليها، قالوا: عمُّ رسول الله ﷺ على بغلته، حتى مررتُ بنارِ عمر بن الخطاب، فقال: من هذا ؟ وقام إليَّ، فلما رأى أبا سفيان على عجزِ الدابة، قال: أبو سفيان عدوُّ الله، الحمد لله الذي أمكنَ منك بغير عقد ولا عهد، ثم خرج يشدُّ نحو رسول الله ﷺ، وركضتُ البغلة، فسبقتُ، فافتحمتُ عن البغلة، فدخلتُ على رسول الله ﷺ، ودخل عليه عمرُ، فقال: يا رسول الله ! هذا أبو سفيان، فدعني أضرب عنقه، قال: قلتُ: يا رسول الله إنني قد أجرتَه، ثم جلستُ إلى رسول الله

(١) صحيح. رواه الحاكم في المستدرک ٤٣/٣، ٤٤ وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وأقره الذهبي .

(٢) انظر القصة بتمامها في الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٩٠/٤، ٩١ .

ﷺ، فأخذتُ برأسه، فقلتُ: والله لا يُناجيه الليلةَ أحدٌ دوني، فلما أكثرَ عمرُ في شأنه، قلتُ: مهلاً يا عمر، فوالله لو كان من رجالِ بنى عدى بنِ كعب ما قلتُ مثلَ هذا، قال: مهلاً يا عباسُ، « فوالله لإسلامكَ كانَ أحبَّ إليَّ منَ إسلامِ الخطَّابِ لو أسلمَ، وما بى إلا أنى قد عرفتُ أنَّ إسلامكَ كانَ أحبَّ إلى رسولِ الله ﷺ من إسلامِ الخطَّابِ، فقال رسولُ الله ﷺ: « اذهبْ به يا عباسُ إلى رَحْلِكَ، فإذا أصبحتَ فأتنى به، » فذهبتُ فلما أصبحتُ، غدوتُ به إلى رسولِ الله ﷺ، فلما رآه رسولُ الله ﷺ قال: « وَيْحَكَ يَا أَبَا سَفْيَانَ، أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ » قال: بأبى أنتَ وأُمى، ما أحلمك، وأكرمك، وأوصلك، لقد ظننتُ أن لو كان مع الله إلهٌ غيره، لقد أغنى شيئاً بعد، قال: وَيْحَكَ يَا أَبَا سَفْيَانَ، أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَعْلَمَ أَنى رَسُولُ اللَّهِ؟ » قال: بأبى أنتَ وأُمى، ما أحلمك وأكرمك وأوصلك، أما هذه، فإن فى النفسِ حتى الآنَ منها شيئاً، فقال له العباسُ: وَيْحَكَ أسلم، واشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسولُ الله قبل أن تُضربَ عنقُك، فأسلم وشهدَ شهادةَ الحق، فقال العباسُ: يا رسولَ الله ! إن أبا سفيان رجلاً يُحبُّ الفخر، فاجعل له شيئاً، قال: « نَعَمْ مَنْ دَخَلَ دَارَ أبى سَفْيَانَ، فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ، فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَهُوَ آمِنٌ. »

وأمر العباس أن يحبسَ أبا سفيانَ بمضيقِ الوادى عندَ خَطَمِ الجبلِ حتى تمرَّ به جنودُ الله، فيراها، ففعل، فمرتِ القبائلُ على راياتها، كلما مرت به قبيلةٌ قال: يا عباسُ، مَنْ هذه؟ فأقول: سليم، قال: فيقول: مالى وسليم، ثم تمرُّ به القبيلة، فيقول: يا عباسُ! مَنْ هؤلاء؟ فأقول: مُزَيْنَةُ، فيقول: مالى ولمزينة، حتى نفدتِ القبائلُ، ما تمرُّ به قبيلةٌ إلا سألنى عنها، فإذا أخبرتهُ بهم قال: ومالى ولبنى فلان حتى مرَّ به رسولُ الله ﷺ فى كتيبتِهِ الخضراءِ، فيها المهاجرون والأنصار، لا يرى منهم إلا الحَدَقَ مِنَ الحديدِ قال: سبحانَ الله يا عباس، من هؤلاء؟ قال: قلتُ: هذا رسولُ الله ﷺ فى المهاجرين والأنصار، قال: ما لأحدٍ بهؤلاءِ قَبْلٌ ولا طاقة، ثم قال: والله يا أبا الفضل ! لَقَدْ أَصْبَحَ مُلْكُ ابنِ أخيكَ اليومَ عظيماً، قال: قلتُ يا أبا سفيان: إنها النبوة، قال: فنعمةٌ إذاً، قال: قلتُ: النِّجاءُ إلى قومك .

وكانت رايةُ الأنصارِ مع سعد بنِ عُبادة، فلما مرَّ بأبى سفيان، قال له: اليومَ يومُ المَلْحَمَةِ، اليومَ تُسْتَحَلُّ الحُرْمَةُ، اليومَ أذلَّ اللهُ قُرَيْشًا .

فلما حاذى رسول الله ﷺ أبا سفيان، قال: يا رسول الله، ألم تسمع ما قال سعد؟ قال: «وما قال»، فقال: كذا وكذا، فقال عثمان وعبد الرحمن بن عوف: يا رسول الله! ما نأمن أن يكون له في قريش صولة، فقال رسول الله ﷺ: «بَلِ الْيَوْمَ يَوْمٌ تُعْظَمُ فِيهِ الْكَعْبَةُ، الْيَوْمَ يَوْمٌ أَعَزَّ اللَّهُ فِيهِ قُرَيْشًا». ثم أرسل رسول الله ﷺ إلى سعد، فتنزع منه اللواء، ودفعه إلى قيس ابنه، ورأى أن اللواء لم يخرج عن سعد إذ صار إلى ابنه، قال أبو عمر: وروى أن النبي ﷺ لما نزع منه الراية، دفعها إلى الزبير.

ومضى أبو سفيان حتى إذا جاء قريشاً، صرخ بأعلى صوته: يا معشر قريش، هذا محمد قد جاءكم فيما لا قبل لكم به، فمن دخل دار أبي سفيان، فهو آمن فقامت إليه هند بنت عتبة، فأخذت بشاربه، فقالت: اقتلوا الحميت الدسم^(١)، الأخمش الساقين، قُبِحَ مِنْ طَلِيعَةِ قَوْمٍ، قال: ويلكم لا تغرنكم هذه من أنفسكم، فإنه قد جاءكم ما لا قبل لكم به، من دخل دار أبي سفيان، فهو آمن، ومن دخل المسجد، فهو آمن، قالوا: قاتلك الله، وما تُغْنِي عَنَا دَارُكَ، قال: ومن أغلق عليه بابه، بهو آمن، ومن دخل المسجد، فهو آمن، ففرق الناس إلى دورهم وإلى المسجد، وسار رسول الله ﷺ، فدخل مكة من أعلاها، وضربت له هنالك قبة، وأمر رسول الله ﷺ خالد بن الوليد أن يدخلها من أسفلها، وكان على الْمُجَنَّبَةِ الْيُمْنَى، وفيها أسلم، وسليم، وغفار، ومزينة، وجهينة، وقبائل من قبائل العرب، وكان أبو عبيدة على الرجالة والحُسُرِ، وهم الذين لا سلاح معهم، وقال لخالد ومن معه: إن عرض لكم أحد من قريش، فاحصدهم حصداً حتى تُوافوني على الصفا، فما عرض لهم أحد إلا أناموه، وتجمع سفهاء قريش وأخفاؤها مع عكرمة بن أبي جهل، وصفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو بالخنْدَمَةِ لِيُقَاتِلُوا الْمُسْلِمِينَ، وكان حماس بن قيس بن خالد أخو بني بكر يُعَدُّ سِلَاحاً قَبْلَ دُخُولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقالت له امرأته: لماذا تُعَدُّ ما أرى؟ قال: لمحمد وأصحابه، قالت: والله ما يقوم لمحمد وأصحابه شيء، قال: إني والله لا أرجو أن أُخْدِمَكَ بعضهم، ثم قال:

إِنْ يُقْبِلُوا الْيَوْمَ فَمَا لِي عَلَيْهِ هَذَا سِلَاحٌ كَامِلٌ وَأَلَّهُ

وَذُو غَرَارَيْنِ سَرِيعُ السَّلَّةِ

(١) الحميت الدسم: أى وعاء السم. القاموس المحيط ١٩٢.

ثم شهد الخندمة مع صفوان وعكرمة وسهيل بن عمرو، فلما لقيهم المسلمون نأوشوهم شيئاً من قتال، فقتل كُرز بن جابر الفهري، وخنيس بن خالد بن ربيعة من المسلمين، وكانا في خيل خالد بن الوليد، فشدّاً عنه، فسلكا طريقاً غير طريقه، فقتلا جميعاً، وأصيب من المشركين نحو اثني عشر رجلاً، ثم انهزموا، وانهزم حماس صاحب السلاح حتى دخل بيته، فقال لامراته: أغلّقي على بابي، فقالت: وأين ما كانت تقول ؟ فقال:

إِنَّكَ لَوْ شَهِدْتَ يَوْمَ الْخَنْدَمَةِ إِذْ فَرَّ صَفْوَانُ وَفَرَّ عَكْرَمَةُ
وَأَسْتَقْبَلْتَنَا بِالسُّيُوفِ الْمُسْلِمَةِ يَقْطَعْنَ كُلَّ سَاعِدٍ وَجُمْجُمَةٍ
ضَرْباً فَلَا نَسْمَعُ إِلَّا شَمْعَمَهُ لَهُمْ نَعِيَتْ حَوْلُنَا وَهَمَّهَمَهُ
لَمْ تَنْطَقِي فِي اللَّوْمِ أَدْنَى كَلِمَةٍ

وقال أبو هريرة: أقبل رسول الله ﷺ و فدخل مكة، فبعث الزبير على إحدى المجنبتين، وبعث خالد بن الوليد على المجنبة الأخرى، وبعث أبا عبيدة بن الجراح على الحُسَر، وأخذوا بطن الوادي ورسول الله ﷺ في كتيبه، قال: وقد وبّشت قريش أوباشاً لها، فقالوا: نُقدّم هؤلاء، فإن كان لقريش شيء كنا معهم، وإن أُصيبوا أعطينا الذي سئلنا، فقال رسول الله ﷺ: «يا أبا هريرة؟» فقلت: لبيك يا رسول الله وسعديك، فقال: «تهتف لي بالأنصار، ولا يأتيني إلا أنصاري»، فهتف بهم، فجاؤوا، فأطافوا برسول الله ﷺ، فقال: «أترؤن إلى أوباش قريش وأتباعهم» ثم قال بيديه إحداهما على الأخرى: «أخضدوهم حصداً حتى تُوافوني بالصفاء» فانطلقنا، فما يشاء أحد منا أن يقتل منهم إلا شاء، وما أحد منهم وجه إلينا شيئاً^(١). وركزت راية رسول الله ﷺ بالحجون عند مسجد الفتح.

ثم نهض رسول الله ﷺ والمهاجرون والأنصار بين يديه، وخلفه وحوله، حتى دخل المسجد، فأقبل إلى الحجر الأسود، فاستلمه، ثم طاف بالبيت، وفي يده قوس، وحول البيت وعليه ثلاثمائة وستون صنماً، فجعل يطعنهما بالقوس ويقول: ﴿هَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾ [الإسراء: ٨١] ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبا: ٤٩]، والأصنام تتساقط على وجوهها^(٢).

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب فتح مكة ١٤٠٥/٣ ح رقم ١٧٨٠.

(٢) رواه مسلم كتاب الجهاد والسير باب إزالة الأصنام من حول الكعبة ١٤٠٨/٣ ح رقم ١٧٨١ من حديث ابن مسعود.

وكان طوافه على راحلته، ولم يكن محرماً يومئذ، فاقصر على الطَّوافِ، فلمات أكملهُ، دعا عثمان بن طلحة، فأخذ منه مفتاح الكعبة، فأمر بها ففُتحت، فدخلها فرأى فيها الصَّوَر، ورأى فيها صورة إبراهيم وإسماعيل يستقسمان بالأزلام، فقال: «قَاتِلْهُمُ اللَّهُ، وَاللَّهِ إِنْ اسْتَقْسَمُوا بِهَا قُتُّوا»^(١).

ورأى في الكعبة حمامة من عيدان، فكسرها بيده، وأمر بالصَّوَرِ فمُحيت .

ثم أغلق عليه الباب، وعلى أسامة وبلال، فاستقبل الجدار الذي يُقابل الباب، حتى إذا كان بينه وبينه قدرُ ثلاثة أذرع، وقف وصلى هناك، ثم دار في البيت، وكبر في نواحيه، ووحد الله، ثم فتح الباب، وقرش قد ملأت المسجد صفوفاً ينتظرون ماذا يصنع، فأخذ بعضادتي الباب، وهم تحته، فقال: « لا إله إلا الله وحده لا شريك له، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده ألا كلُّ مأثرة أو مال أو دم، فهو تحت قدمي هاتين إلا سُدانة البيت وسقاية الحج، ألا وقتل الخطأ شبه العمد السوط والعصا، ففيه الدية مغلظة مائة من الإبل، أربعون منها في بطونها أولادها»^(٢)، يا معشر قريش إن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالآباء، الناس من آدم، وآدم من تراب، ثم تلا هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، ثم قال: «يا معشر قريش ما ترون أني فاعل بكم؟» قالوا: خيراً أخ كريم وابن أخ كريم، قال: «فإنني أقول لكم كما قال يوسف لإخوته: لا تثريب عليكم اليوم، اذعَبُوا فَأَنْتُمْ الطَّلَاقُ».

ثم جلس في المسجد، فقام إليه على رضى الله عنه، ومفتاح الكعبة في يده، فقال: يا رسول الله ! اجمع لنا الحجابة مع السقاية صلى الله عليك، فقال رسول الله ﷺ: «أين عثمان بن طلحة؟» فدعى له، فقال له: «هاك مفتاحك يا عثمان، اليوم يوم بُرٍّ ووفاء»^(٣).

وذكر ابن سعد في «الطبقات»^(٤) عن عثمان بنطلحة، قال: كنا نفتح الكعبة في الجاهلية يوم الاثنين، والخميس، فأقبل رسول الله ﷺ يوماً يريد أن يدخل الكعبة

(١) رواه البخاري كتاب المغازي باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح ١٨٨/٥ من حديث ابن عباس.

(٢) صحيح. رواه أبو داود كتاب الديات باب في الخطأ شبه العمد ١٨٤/٤ ح رقم ٤٥٤٧ من حديث ابن عمر.

(٣) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ٥٥/٤. (٤) ابن سعد في الطبقات الكبرى ١٠٤/٢.

الناس، فأغلظتُ له، ونلتُ منه، فحلَمَ عني، ثم قال: «يا عثمانُ لعلَّكَ ستري هذا المفتاح يوماً بيدي أضعه حيث شئتُ»، فقلتُ: لقد هلكت قريشُ يومئذٍ وذلتُ، فقال: بل عَمَرَتْ وَعَزَّتْ يومئذٍ، ودخل الكعبة، فوقعت كلمته مني موقعاً ظننتُ يومئذٍ أن الأمرَ سيصيرُ إلى ما قال، فلما كان يو الفتح، قال: «يا عثمان ائتني بالمفتاح»، فأتيتُه به، فأخذه مني، ثم دفعه إليَّ وقال: «خُذوها خالدةً تالدةً لا ينزعُها منكم إلا ظالمٌ، يا عثمانُ إنَّ اللهَ استأمنكم على بيته، فكلُّوا ممَّا يصلُ إليكم من هذا البيت بالمعروف»، قال: فلما وليتُ، ناداني، فرجعتُ إليه فقال: «ألم يكن الذي قلتُ لك؟» قال: فذكرتُ قوله لى بمكة قبل الهجرة: «لعلك ستري هذا المفتاح بيدي أضعه حيث شئتُ»، فقلتُ: بلى أشهدُ أنك رسولُ الله .

وذكر سعيدُ بن المسيَّب أن العباس تطاول يومئذٍ لأخذ المفتاح فى رجال من بنى هاشم، فردَّه رسولُ الله ﷺ إلى عثمان بن طلحة .

وأمر رسولُ الله ﷺ بلالاً أن يصعدَ فيؤذِّن على الكعبة، وأبو سفيان بن حرب، وعَتَّابُ بنُ أسيد، والحارثُ بنُ هشام، وأشرافُ قريش جُلوسُ بفناء الكعبة، فقال عَتَّابُ: لقد أكرم الله أسيداً ألا يكون سَمِعَ هذا، فيسمعَ منه ما يُغيظُه، فقال الحارثُ: أما والله لو أعلم أنه حقٌّ لاتبعتُه، فقال أبو سفيان: أما والله لا أقول شيئاً، لو تكلمتُ، لأخبرت عنى هذه الحصباءُ، فخرج عليهم النبيُّ ﷺ فقال لهم: «قَدْ عَلِمْتُ الَّذِي قُلْتُمْ» ثم ذكر ذلك لهم، فقال الحارثُ وعَتَّابُ: نشهد أنك رسولُ الله، والله ما اطلع على هذا أحد كان معنا، فنقول: أخبرك^(١) .

فصل

ثم دخل رسولُ الله ﷺ دارَ أمِّ هانئٍ بنتِ أبى طالب، فاغتسل، وصلى ثمانَ ركعات فى بيتها، وكانت ضحى^(٢)، فظنها من ظنها صلاة الضحى، وإنما هذه صلاةُ الفتح، وكان أمراءُ الإسلام إذا فتحوا حصناً أو بلدًا، صلُّوا عَقِيبَ الفتح هذه الصلاة اقتداءً برسولِ الله ﷺ، وفى القصة ما يدل على أنها بسبب الفتح شكراً لله عليه، فإنها قالت: ما رأيته صلاها قبلها ولا بعدها .

(١) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ٥٦/٤ .

(٢) رواه مسلم مختصراً كتاب صلاة المسافرين باب استحباب صلاة الضحى ١/٤٩٨ ح رقم ٣٣٦ .

وأجارت أم هانئ حمَويْنِ لها، فقال لها رسول الله ﷺ: « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِئٍ »^(١).



فصل

إهدار دم بعض المشركين وهدم الأوثان

ولما استقر الفتح، أَمَّنَ رسولُ الله ﷺ النَّاسَ كُلَّهُمْ إِلَّا تِسْعَةَ نَفَرٍ، فَإِنَّهُ أَمَرَ بِقَتْلِهِمْ، وَإِنْ وُجِدُوا تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، وَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، وَعِكْرَمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ، وَعَبْدُ الْعَزَى بْنُ خَطْلٍ، وَالْحَارِثُ بْنُ نُفَيْلِ بْنِ وَهَبٍ، وَمَقِيسُ بْنُ صَبَابَةَ، وَهَبَّارُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَقَيْتَانُ ابْنِ خَطْلٍ، كَانَتَا تُغْنِيَانِ بِهَجَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَارَةُ مَوْلَاةٌ لِبَعْضِ بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ.

فَأَمَّا ابْنُ سَرْحٍ فَأَسْلَمَ، فَجَاءَ بِهِ عِثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، فَاسْتَأْمَنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَبِلَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ أَمْسَكَ عَنْهُ رَجَاءُ أَنْ يَقُومَ إِلَيْهِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ فَيَقْتُلَهُ، وَكَانَ قَدْ أَسْلَمَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهَاجَرَ، ثُمَّ ارْتَدَّ، وَرَجَعَ إِلَى مَكَّةَ.

وَأَمَّا عِكْرَمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ، فَاسْتَأْمَنَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ بَعْدَ أَنْ فَرَ، فَأَمَنَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَدِمَ وَأَسْلَمَ وَحَسَّنَ إِسْلَامَهُ.

وَأَمَّا ابْنُ خَطْلٍ، وَالْحَارِثُ، وَمَقِيسُ، وَإِجْدَى الْقَيْتَيْنِ، فَقُتِلُوا، وَكَانَ مَقِيسٌ، قَدْ أَسْلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ وَقُتِلَ، وَلَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ، وَأَمَّا هَبَّارُ بْنُ الْأَسْوَدِ، فَهُوَ الَّذِي عَرَضَ لَزَيْنَبَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ هَاجَرَتْ، فَخَسَّ بِهَا حَتَّى سَقَطَتْ عَلَى صَخْرَةٍ، وَأَسْقَطَتْ جَنِينَهَا، فَفَرَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ وَحَسَّنَ إِسْلَامَهُ.

وَاسْتَوْمَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَارَةَ وَلِإِجْدَى الْقَيْتَيْنِ، فَأَمَتْنَهُمَا فَأَسْلَمَتَا.

فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ خَطِيْبًا، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَمَجَّدَهُ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهِيَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلَا يَحِلُّ لِمَنْ يَزُومُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ فِيهَا دَمًا أَوْ يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا حَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» (١).

ولما فتح الله مكة على رسوله، وهى بلده، ووطنه، ومولده، قال الأنصار فيما بينهم: أترون رسول الله ﷺ إذ فتح الله عليه أرضه وبلده أن يُقيم بها، وهو يدعو على الصفا رافعاً يديه؟ فلما فرغ من دُعائه، قال: ماذا قلتم؟ قالوا: لا شئ يا رسول الله، فلم يزل بهم حتى أخبروه، فقال رسول الله ﷺ: «مَعَاذَ اللَّهِ، الْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ» (٢).

وهم فضالة بن عُمير بن الملوّح أن يقتل رسول الله ﷺ وهو يطوف بالبيت، فلما دنا منه، قال له رسول الله ﷺ: «أَفْضَالَةُ؟» قال: نعم فضالة يارسول الله، قال: «مَاذَا كُنْتَ تُحَدِّثُ بِهِ نَفْسَ؟» قال: لا شئ كنت أذكر الله، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ ثم قال: «اسْتَغْفِرَ اللَّهُ»، ثم وضع يده على صدره، فسكن قلبه، وكان فضالة يقول: وَاللَّهِ مَا رَفَعَ يَدَهُ عَنْ صَدْرِي حَتَّى مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ، قَالَ فَضَالَةُ: فَرَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي، فَمررتُ بامرأة كُنْتُ أَتَحَدَّثُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَلُمَّ إِلَى الْحَدِيثِ، فَقُلْتُ: لَا وَابْعَثْ فَضَالَةَ يَقُولُ:

قَالَتْ هَلُمَّ إِلَى الْحَدِيثِ فَقُلْتُ لَا يَا أَبَى عَلَنِكَ اللَّهُ وَالْإِسْلَامُ
لَوْ قَدْ رَأَيْتَ مُحَمَّدًا وَقَبِيلَهُ بِالْفَتْحِ يَوْمَ نَكَسَرُ الْأَصْنَامُ
لَرَأَيْتَ دِينَ اللَّهِ أَضْحَى بَيْنًا وَالشَّرْكَ يَغْشَى وَجْهَهُ الْإِظْلَامُ

وفراً يومئذ صفوان بن أمية، وعكرمة بن أبى جهل، فأما صفوان، فاستأمن له عُميرُ بن وهب الجُمَحَى رسول الله ﷺ، فأمنه وأعطاه عِمَامَتَهُ التى دخل بها مكة، فلحقه عُميرٌ وهو يُريدُ أن يركب البحر فردّه، فقال: اجعلنى فيه بالخيار شهرين، فقال: «أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ».

وكانت أم حكيم بنتُ الحارث بن هاشم تحتَ عكرمة بن أبى جهل، فأسلمت، واستأمنت له رسول الله ﷺ، فأمنه فَلَحِقَتْ بِهِ بِالْيَمَنِ، فأمنته فردّته، وأقرهما رسولُ

(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب منزل النبى ﷺ يوم الفتح ٥/ ١٩٠ من حديث أبى شريح العدوى.

(٢) سبق تحريره.

الله ﷺ هو وصفوان على نكاحهما الأول^(١) .

ثم أمر رسول الله ﷺ تميم بن أسيد الخزاعي فجدد أنصاب الحرم .

وبث رسول الله ﷺ سراياه إلى الأوثان التي كانت حول الكعبة، فكسرت كلها منها اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، ونادى مناديه بمكة « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْعُ فِي بَيْتِهِ صَنَمًا إِلَّا كَسَرَهُ » .

فبعث خالد بن الوليد إلى العزى لخمس ليال بقين من شهر رمضان ليهدمها، فخرج إليها في ثلاثين فارساً من أصحابه حتى انتهوا إليها، فهدمها ثم رجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال: « هَلْ رَأَيْتَ شَيْئًا؟ » قال: لا، قال: « فَإِنَّكَ لَمْ تَهْدَمْهَا فَارْجِعْ إِلَيْهَا فَاهْدَمْهَا » فرجع خالد وهو متغيظ فجرد سيفه، فخرجت إليه امرأة عجوز عريانة سوداء ناشرة الرأس، فجعل السَّادُنُ يصيحُ بها، فضربها خالد فجزلها باثنين، ورجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال: « نَعَمْ تِلْكَ الْعُزَّى، وَقَدْ أَيْسَتْ أَنْ تُعْبَدَ فِي بِلَادِكُمْ أَبَدًا » وكانت بنخلة^(٢)، وكانت لقريش وجميع بني كنانة، وكانت أعظم أصنامهم، وكان سدنتها بنى شيبان^(٣) .

ثم بعث عمرو بن العاص إلى سِوَاع، وهو صنم لهذيل ليهدمه، قال عمرو: فانتهيت إليه وعنده السَّادُنُ، فقال: ما تريد؟ قلت: أمرني رسول الله ﷺ أَنْ أَهْدِمَهُ، فقال: لَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، قلت: لم؟ قالت: تمنع. قلت: حتى الآن أنت على الباطل، ويحك فهل يسمع أو يبصر؟ قال: فدنوت منه فكسرتُه، وأمرت أصحابي فهدموا بيت خزانته فلم نجد فيه شيئاً، ثم قلتُ للسَّادُنِ: كيف رأيت؟ قال: أسلمتُ لله^(٤) .

ثم بعث سعد بن زيد الأشهلي إلى مناة، وكانت بالمشلل عند قديد للأوس والخزرج، وغسان وغيرهم، فخرج في عشرين فارساً حتى انتهى إليها وعندها سادُنٌ، فقال السَّادُنُ: ما تريد؟ قلت: هَدَمَ مِنَاةَ، قال: أنتَ وذاك، فأقبل سعدٌ يمشي إليها، وتخرجُ إليه امرأة عريانة سوداء، ناثرة الرأس، تدعو بالويل، وتضرب صدرها، فقال لها السَّادُنُ: مناة دونك بعض عَصَاتِكَ، فضربها سعد فقتلها، وأقبل إلى الصنم،

(١) ابن هشام في السيرة النبوية ٥٩/٤ - ٦١ . (٢) اسم وادي على بعد ليلة من مكة . القاموس المحيط ١٢٧١ .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ١١٠/٢ .

(٤) المصدر السابق ١١١/٢ .

ومعه أصحابه فهدمه، وكسروه، ولم يجدوا فى خزائنه شيئاً^(١).



فصل

ذكر سرية خالد بن الوليد إلى بنى جذيمة

قال ابن سعد^(٢): ولما رجع خالد بن الوليد من هدم العزى، ورسول الله ﷺ مقيم بمكة، بعثه إلى بنى جذيمة داعياً إلى الإسلام، ولم يبعثه مقاتلاً، فخرج فى ثلاثمائة وخمسين رجلاً من المهاجرين والأنصار وبنى سليم، فأنتهى إليهم، فقال: ما أنتم؟ قالوا: مسلمون قد صلينا وصدقنا بمحمد وبنينا المساجد فى ساحتنا، وأذننا فيها، قال: فما بال السلاح عليكم؟ قالوا: إن بيننا وبين قوم من العرب عداوة، فخفنا أن تكونوا هم، [وقد قيل: إنهم قالوا صباناً، ولم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا]^(٣)، قال: فضعوا السلاح، فوضعوه، فقال لهم: استأسروا، فاستأسر القوم، فأمر بعضهم فكثف بعضاً، وفرقهم فى أصحابه، فلما كان فى السحر، نادى خالد بن الوليد: من كان معه أسير، [فليضرب عنقه]^(٤)، فأما بنو سليم فقتلوا من كان فى أيديهم، وأما المهاجرون والأنصار، فأرسلوا أسراهم، فبلغ النبى ﷺ ما صنع خالد، فقال: «اللهم إنى أبرأ إليك مما صنع خالد»، وبعث علياً يودى لهم قتلاهم وما ذهب منهم.

وكان بين خالد وعبد الرحمن بن عوف كلامٌ وشرٌ فى ذلك، فبلغ النبى ﷺ، فقال: «مهلاً يا خالد دغ عنك أصحابى فوالله لو كان لك أحد ذهباً ثم أنفقت فى

(١) المصدر نفسه ١١١/٢، ١١٢.

(٢) المصدر نفسه ١١٢/٢، ١١٣.

(٣) ما بين المعكوفين ليس فى الطبقات وإنما فيها: فأخذنا السلاح.

(٤) ما بين المعكوفين ليس فى الطبقات وإنما فيها: فليدافه، والمداقة الإجهاد عليه بالسيف. وفى البخارى غير ذلك فقد أخرج البخارى بسنده إلى عبد الله بن عمر قال: بعث النبى ﷺ خالد إلى بنى جذيمة، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، فجعلوا يقولون: صباناً، صباناً، فجعل خالد يقتل منهم، ويأسر، ودفع إلى كل رجل منا أسيره، حتى إذا كان يوم، أمر خالد أن يقتل كل رجل منا أسيره، فقلت، والله لا أقتل أسيرى، ولا يقتل رجل من أصحابى أسيره، حتى قدما على النبى ﷺ فذكرناه، فرجع النبى ﷺ يده، فقال: «اللهم إنى أبرأ إليك مما صنع خالد». الصحيح كتاب المغارى باب بعث النبى ﷺ خالد بن الوليد إلى بنى جذيمة ٢٠٣/٥.

سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَذْرَكْتَ غَدَوَةَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِي وَلَا رَوْحَتَهُ» (١).

فصل

وكان حسان بن ثابت رضى الله عنه قد قال فى عمرة الحديبية:

عَفَتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجَوَاءُ
دِيَارٌ مِنْ بَنَى الْحَسْحَاسِ قَفْرٌ
وَكَانَتْ لَا يَزَالُ بِهَا أَنْيْسٌ
فَدَغَ هَذَا وَلَكِنْ مِنْ لَطِيفٍ
لشَعْنَاءِ الَّتِي قَدْ تَيَمَّمَتْهُ
كَانَ خَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِ
إِذَا مَا الْأَشْرِيَّاتُ ذُكِرْنَ يَوْمًا
نُؤْلِيهَا الْمَلَامَةَ إِنْ الْمَنَا
وَنَشْرَبُهَا فَتَتْرَكُنَا مُلُوكًا
عَدَمْنَا خَيْلَنَا إِنْ لَمْ تَرَوْهَا
يُنَارِعُنَ الْأَعْنَةَ مُصْعِدَاتٍ
تَظَلُّ جِيَادُنَا مَتَمَطِرَاتٍ
فَوَمَا تُعْرِضُوا عَنَّا اعْتَمَرْنَا
وَالَا فَاَصْبِرُوا لَجِلَادِ يَوْمٍ
وَجَبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ فِينَا
وَقَالَ اللَّهُ قَدْ أَرْسَلْتُ عَبْدًا
شَهِدْتُ بِهِ فَقُومُوا صِدْقُوهُ
وَقَالَ اللَّهُ قَدْ سِيرْتُ جُنْدًا
لَنَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ مَعَدٍ

إِلَى عَذْرَاءَ مَنَزَلُهَا خَلَاءُ
تُعْفِيهَا الرِّوَامِسُ وَالسَّمَاءُ
خِلَالَ مَرُوجِهَا نَعَمٌ وَشَاءُ
يُورِقُنِي إِذَا ذَهَبَ الْعِشَاءُ
فَلَيْسَ لِقَلْبِهِ مِنْهَا شِفَاءُ
يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ
فَهْنٌ لَطِيبِ الرَّاحِ الْفِدَاءُ
إِذَا مَا كَانَ مَغْثٌ أَوْ لِحَاءُ
وَأَسْدًا مَا يُنْهِنُهَا اللَّقَاءُ
تُثِيرُ النَّفْعَ مَوْعِدَهَا كِدَاءُ
عَلَى أَكْتَافِهَا الْأَسْلُ الْظَّمَاءُ
تُلْطِمُهُنَّ بِالْخُمْرِ النِّسَاءُ
وَكَانَ الْفَتْحُ وَانْكَشَفَ الْغَطَاءُ
يُعِزُّ اللَّهُ فِيهِ مَنْ يَشَاءُ
وَرَوْحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ
يَقُولُ الْحَقُّ إِنْ نَفَعَ الْبَلَاءُ
فَقُلْتُمْ لَا نَقُومُ وَلَا نَشَاءُ
هُمْ الْأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللَّقَاءُ
سَبَابٌ أَوْ قِتَالٌ أَوْ هِجَاءُ

(١) رواه مسلم كتاب فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة رضى الله عنهم ٤/١٩٦٧ ح رقم ٢٥٤١ من حديث أبى سعيد الخدرى بنحوه.

فَنُحْكِمُ بِالْقَوَاغِي مَنْ هَجَانَا
أَلَا أَبْلُغُ أَبَا سَفِيَّانَ عَنِّي
بِأَنَّ سَيُوفَنَا تَرَكَتَكَ عَبْدًا
هَجَوْتَ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ
أَتَهْجُوهُ وَلَسْتُ لَهُ بِكَفٍّ
هَجَوْتَ مُبَارَكًا بَرًّا حَنِيفًا
أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ
فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعَرَضِي
لِسَانِي صَارِمٌ لَا عَيْبَ فِيهِ
وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدِّمَاءُ
مُغْلَغَلَةً فَقَدْ بَرَحَ الْخَفَاءُ
وَعَبْدُ الدَّارِ سَادَاتُهَا الْإِمَاءُ
وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ
فَشَرُّكُمْ لَخَيْرُكُمْ الْفِدَاءُ
أَمِينَ اللَّهُ شِيمَتُهُ الْوَفَاءُ
وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ
لِعَرَضٍ مُحَمَّدٌ مِنْكُمْ وَقَاءُ
وَبَحْرِي لَا تُكْذِرُهُ الدَّلَاءُ

فصل

فى الإشارة إلى ما فى الغزوة من الفقه واللطائف

كان صلحُ الحديبية مقدمةً وتوطئةً بينَ يدي هذا الفتح العظيم، أمِنَ الناسُ به، وكَلَّمَ بعضهم بعضاً وناظره فى الإسلام، وتمكنَ مَنْ اختفى من المسلمين بمكة من إظهار دينه، والدعوة إليه، والمناظرة عليه، ودخل بسببه بشرٌ كثيرٌ فى الإسلام، ولهذا سماه الله فتحاً فى قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [سورة الفتح: ١١]، نزلت فى شأن الحديبية، فقال عمر: يا رسول الله! أو فتحٌ هو؟ قال: «نعم» (٢). وأعاد سبحانه وتعالى ذكر كونه فتحاً، فقال: ﴿لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الْرُّوْيَا بِالْحَقِّ﴾ إلى قوله: ﴿فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [سورة الفتح: ٢٧] وهذا شأنه - سبحانه - أن يُقدِّم بين يدي الأمور العظيمة مقدمات تكونُ كالمُدْخَلِ إليها، المنبهة عليها، كما قدَّم بين يدي قصة المسيح وخلقه من غير أب، قصة زكريا، وخلق الولد له مع كونه كبيراً لا يُولد لمثله، وكما قدَّم بين يدي نسخ القِبلة قصة البيت وبنائه وتعظيمه، والتنويه به، وذكر بانيه، وتعظيمه، ومدحه، ووطأ قبل ذلك كُلَّهُ بذكر النسخ، وحكمته المقتضية له، وقدرته الشاملة له، وهكذا ما قدَّم بين يدي مبعث رسوله ﷺ، من قصة الفيل، وبشارات الكُهَّان به، وغير ذلك، وكذلك الرُّوْيَا الصالحة لرسول الله ﷺ كانت

(١) ضعيف رواه أبو داود كتاب الجهاد باب فيمن أسهم له سهماً ٧٦/٣ ح رقم ٢٧٣٦ من حديث مجمع بن جارية الأنصارى.

مقدمةً بين يدي الوحي في اليقظة، وكذلك الهجرة كانت مقدمةً بين يدي الأمر بالجهاد، ومن تأمل أسرار الشرع والقدر رأى من ذلك ما تبهرُ حِكْمَتُهُ الألبابَ .

وفيها: أن أهل العهد إذا حاربوا من هم في ذمة الإمام وجواره وعهده، صاروا حرباً له بذلك، ولم يبق بينهم وبينه عهدٌ، فله أن يُبَيِّتَهُمْ في ديارهم، ولا يحتاجُ أن يُعَلِّمَهُمْ على سوء، وإنما يكون الإلزامُ إذا خاف منهم الخيانة، فإذا تحقَّقا، صاروا نابذين لعهد .

وفيها: انتقاضُ عهد جميعهم بذلك، ردُّهم ومُباشِرِيهِمْ إذا رضوا بذلك، وأقروا عليه ولم يُنكروه، فإن الذين أعانوا بنى بكرٍ من قُرَيْشٍ بعضهم، لم يُقَاتِلُوا كُلَّهُمْ معهم، ومع هذا فغزاهم رسولُ الله ﷺ كُلَّهُمْ، وهذا كما أنهم دخلوا في عقد الصلح تبعاً، ولم ينفرد كل واحد منهم بصلح، إذ قد رَضُوا به وأقروا عليه، فكذلك حُكْمُ نقضهم للعهد، هذا هدى رسول الله ﷺ الذي لا شك فيه كما ترى .

وطردُ هذا جريانُ هذا الحكم على ناقضِ العهد من أهل الذمة إذا رضى جماعتُهُمْ به، وإن لم يُباشِرْ كُلُّ واحد منهم ما ينقضُ عهده، كما أجلى عُمَرُ يهود خيبر لما عدا بعضهم على ابنه، ورَمَوْهُ من ظهر دار ففَدَعَوْا يده، بل قد قتل رسولُ الله ﷺ جميع مقاتلة بنى قُرَيْظَةَ، ولم يسأل عن كل رجل منهم: هل نقض العهد أم لا ؟ وكذلك أجلى بنى النضير كُلَّهُمْ، وإنما كان الذي هَمَّ بالقتل رجلاً، وكذلك فعلُ بنى قَيْنُقَاعَ حتى استوهمهم منه عبدُ الله بن أبي، فهذه سيرته وهدية الذي لا شك فيه، وقد أجمع المسلمون على أن حكم الردء^(١) حكمُ المباشِرِ في الجهاد، ولا يُشترط في قسمة الغنيمة، ولا في الثواب مباشرة كل واحدٍ واحدٍ القتال .

وهذا حكمُ قطاع الطريق، حكمُ ردِّهم حكمُ مباشرهم، لأن المباشِرِ إنما باشر الإفساد بقوة الباقين، ولولا هم ما وصل إلى ما وصل إليه، وهذا هو الصواب الذي لا شك فيه، وهو مذهبُ أحمد، ومالك، وأبي حنيفة، وغيرهم .

وفيها: جوازُ صلح أهل الحرب على و، ضع القتال عشر سنين، وهل يجوزُ فوق ذلك ؟ الصواب: أنه يجوزُ للحاجة والمصلحة الراجحة، كما إذا كان بالمسلمين ضعفُ

(١) الردء: بكسر الراء المهملة وشدتها وسكون الدال المهملة بعدها همزة: العون. القاموس المحيط ص ٥٢ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ القصص ٣٤

وعدهم أقوى منهم، وفى العقد لما زاد عن العشر مصلحة للإسلام .

وفيهما: أن الإمام وغيره إذا سئل ما لا يجوز بذله، أو لا يجب، فسكت عن بذله، لم يكن سكوته بذلاً له، فإن أبا سفيان سأل رسول الله ﷺ تجديد العهد، فسكت رسول الله ﷺ، ولم يجبه بشئ، ولم يكن بهذا السكوت معاهداً له .

وفيهما: أن رسول الكفار لا يقتل، فإن أبا سفيان كان ممن جرى عليه حكم انتقاض العهد، ولم يقتله رسول الله ﷺ إذ كان رسول قومه إليه .

وفيهما: جواز تبئيت الكفار، ومغافضتهم فى ديارهم إذا كانت قد بلغتهم الدعوة، وقد كانت سرايا رسول الله ﷺ يبيتون الكفار، ويغيرون عليهم بإذنه بعد أن بلغتهم دعوته .

وفيهما: جواز قتل الجاسوس وإن كان مسلماً لأن عمر رضى الله عنه سأل رسول الله ﷺ قتل حاطب بن أبى بلتعة لما بعث يخبر أهل مكة بالخبر ولم يقل رسول الله ﷺ: لا يحل قتله إنه مسلم، بل قال: « وما يذريك لعل الله قد أطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم » فأجاب بأن فيه ما نعا من قتله، وهو شهوده بداراً وفى الجواب بهذا كالتنبية على جواز قتل جاسوس ليس له مثل هذا المانع، وهذا مذهب مالك، وأحد الوجهين فى مذهب أحمد، وقال الشافعى وأبو حنيفة: لا يقتل، وهو ظاهر مذهب أحمد، والفريقان يحتجون بقصة حاطب، والصحيح: أن قتله راجع إلى رأى الإمام، فإن رأى فى قتله مصلحة للمسلمين، قتله، وإن كان استبقاؤه أصلح، استبقاه . والله أعلم .

وفيهما: جواز تجريد المرأة كلُّها وتكشيفها للحاجة والمصلحة العامة، فإن علياً والمقداد قالوا للطعينة: لتُخرجن الكتاب أو لنكشفنك، وإذا جاز تجريدُها لحاجتها إلى ذلك حيث تدعو إليها، فتجريدُها لمصلحة الإسلام والمسلمين أولى .

وفيهما: أن الرجل إذا نسب المسلم إلى النفاق والكفر متأولاً وغضباً لله ورسوله ودينه لا لهواه وحظه، فإنه لا يكفر بذلك، بل لا يائمه به، بل يثاب على نيته وقصده، وهذا بخلاف أهل الأهواء والبدع، فإنهم يكفرون ويُدعون لمخالفة أهوائهم ونحلهم، وهم أولى بذلك ممن كفروه وبدعوه .

وفيها: أن الكبيرة العظيمة مما دون الشرك قد تُكْفَرُ بالحسنة الكبيرة الماحية^(١)، كما وقع الجسُّ من حاطب مكفراً بشهوده بداراً، فإن ما اشتملت عليه هذه الحسنة العظيمة من المصلحة، وتضمنته من محبة الله لها ورضاه بها، وفرح به، ومباهاته للملائكة بفاعلها، أعظم مما اشتملت عليه سيئة الجسِّ من المفسدة، وتضمنته من بغض الله لها، فغلب الأقوى على الأضعف، فأزاله، وأبطل مقتضاه، وهذه حكمة الله في الصحة والمرض الناشئين من الحسنات والسيئات، الموجبين لصحة القلب ومرضه، وهى نظير حكمته تعالى في الصحة والمرض اللاحقين للبدن، فإن الأقوى منهما يقهر المغلوب، ويصير الحكم له حتى يذهب أثر الأضعف، فهذه حكمته في خلقه وقضائه وتلك حكمته في شرعه وأمره .

وهذا كما أنه ثابت في محو السيئات بالحسنات، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [سورة هود: ١٤] وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] وقوله ﷺ: «وَاتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا»^(٢) فهو ثابت في عكسه لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَطْلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤]. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٤]. وقول عائشة، عن زيد ابن أرقم أنه لما باع بالعينه: «إِنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»^(٣). وكقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذى رواه البخارى فى «صحيحه»: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ»^(٤)، إلى غير ذلك من النصوص والآثار الدالة على تدافع الحسنات والسيئات، وإبطال بعضها بعضاً، وذهاب أثر القوى منها بما دونه، وعلى هذا مبنى الموازنة والإحباط .

وبالجملة ففوة الإحسان ومرضُ العصيان متصلولان ومتحاربان، ولهذا المرض مع

(١) هذا باب عظيم من أبواب العلم فاشدد عليه أيها القارئ الكريم.

(٢) صحيح: رواه الترمذى كتاب البر والصلة باب ما جاء فى حاشية النلس ٣١٢/٤ ح رقم ١٩٨٧ من حديث أبى ذر وقال: هذا حديث حسن صحيح .

(٣) سبق الإشارة إلى تلك القصة .

(٤) كتاب مواقيت الصلاة باب من ترك صلاة العصور من حديث: بريدة .

هذه القوة حاله تزايد وترام إلى الهلاك، وحالة انحطاط وتناقص، وهى خيرُ حالات المريض، وحالة وقوف وتقابل إلى أن يقهرَ أحدهما الآخر، وإذا دخل وقتُ البُحران^(١) وهو ساعة المناجزة، فحظُّ القلب أحدُ الخطتين: إما السلامة وإما العطبُ، وهذا البُحران يكونُ وقتَ فعلِ الواجبات التى تُوجبُ رضى الربِّ تعالى ومغفرته، أو تُوجبُ سُخطه وعقوبته، وفى الدعاء النبوى: «أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ»^(٢)، وقال عن طلحة يومئذ: «أَوْجَبَ طَلْحَةُ»^(٣) ورفع إلى النبىِّ ﷺ رجلاً وقالوا: يا رسول الله إنه قد أوجب، فقال: «أَعْتَقُوا عَنْهُ»^(٤). وفى الحديث الصحيح «أَتَذَرُونَ مَا الْمُوجِبَتَانِ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»^(٥)، يريد أن التوحيد والشُّرك رأسُ الموجبات وأصلها، فهما بمنزلة السمِّ القاتل قطعاً، والترىاق المنجى قطعاً.

وكما أن البدن قد تعرَّضَ له أسبابٌ رديئة لازمة تُوهِنُ قُوَّتَه وتُضعِفُها، فلا ينتفعُ معها بالأسبابِ الصالحة والأغذية النافعة، بل تُحيلُها تلك المواد الفاسدة إلى طبعها وقوتها، فلا يزدادُ بها إلا مرضاً، وقد تقومُ به موادٌ صالحة وأسبابٌ موافقة تُوجبُ قُوَّتَه، وتمكِّنه من الصحة وأسبابها، فلا تكادُ تضرُّه الأسبابُ الفاسدة، بل تُحيلُها تلك الموادُ الفاضلة إلى طبعها، فهكذا موادُ صحة القلبِ وفساده.

فتأمل قوة إيمان حاطب التى حملته على شهودٍ بدر، وبذله نفسه مع رسول الله ﷺ، وإيثاره الله ورسوله على قومه وعشيرته وقرباته وهم بين ظهرائى العدو، وفى بلدهم، ولم يثنِ ذلك عَنانَ عزمه، ولا قلَّ من حَدِّ إيمانه ومواجهته للقتال لمن أهله وعشيرته وأقاربه عندهم، فلما جاء مرضُ الجس، برزت إليه هذه القوة، وكان البُحرانُ

(١) البُحران: التغير الذى يحدث للعليل فجأة فى الأمراض الحُميَّة الحادة، ويصحبه عرق غزير وانخفاض سريع فى الحرارة. المعجم الوسيط ص ٤٠.

(٢) صحيح. رواه الحاكم فى المستدرک ١/ ٥٢٥ من حديث ابن مسعود قال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وأقره الذهبي.

(٣) صحيح. رواه الترمذى كتاب المناقب باب مناقب طلحة بن عبيد الله ١/ ٥٠٦ ح رقم ٣٧٣٨ من حديث الزبير وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٤) رواه مطولاً أبو داود كتاب العتق باب فى ثواب العتق ٤/ ٢٨ ح رقم ٢٩٦٤ من حديث واثلة وفيه قصة.

(٥) رواه مسلم كتاب الإيمان باب من مات بالله لا بشرك شيئاً دخل الجنة ١/ ٩٤ ح رقم ٩٣ من حديث ابن مسعود.

صالحاً، فاندفع المرض، وقام المريض، كان لم يكن به قَلْبَةٌ ولما رأى الطبيب قُوَّةَ إيمانه قد استعلت على مرض جسِّه وقهرته، قال لمن أراد فصده: لا يحتاجُ هذا العارضُ إلى فساد، « وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى بَذْرِ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ » وعكس هذا ذو الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِي وأضرابه من الخوارج الذين بلغ اجتهدُهم في الصلاة والصَّيَّام والقراءة إلى حدِّ يَحْقِرُ أَحَدُ الصَّحَابَةِ عَمَلَهُ معه كيف قال فيهم: «لَنْ أَدْرِكْتَهُمْ لِأَقْتُلْنَهُمْ قَتْلَ عَادَ»، وقال: «اَقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ». وقال: « شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ »^(١) فلم يَتَفَعَّلُوا بِتِلْكَ الْأَعْمَالِ الْعَظِيمَةِ مع تلك الموادِّ الفاسدةِ المهلكةِ واستحالت فاسدةً .

وتأمل في حال إبليس لما كانت المادةُ المهلكةُ كامنة في نفسه، لم ينتفعُ معها بما سلف من طاعاته، ورجع إلى شاكلته وما هوَ أولى به، وكذلك الذي آتاه اللهُ آيَاتِهِ، فانسَلَخَ مِنْهَا، فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ، فكان من الغاوين وأضرابه وأشكاله، فالمعوَّلُ على السرائر والمقاصد والنِّيَّاتِ والهَمَمِ، فهي الإكسير الذي يَقْلِبُ نحاسَ الأعمالِ ذهباً، أو يَرُدُّهَا خَبَثًا، وبالله التوفيق .

ومن له لُبٌّ وعقل، يعلم قَدْرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَشِدَّةَ حَاجَتِهِ إِلَيْهَا، وانتفاعه بها وَيُطَّلِعُ مِنْهَا عَلَى باب عظيم من أبواب معرفة الله سبحانه وحكمته في خلقه، وأمره، وثوابه، وعقابه، وأحكام الموازنة، وإيصال اللذة والألم إلى الروح والبدن في المعاش والمعاد، وتفاوتِ المراتب في ذلك بأسباب مقتضية بالغة من هو قائمٌ على كُلِّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ .

وفى هذه القصة جوازُ مَبَاغِتَةِ الْمُعَاهِدِينَ إِذَا نَقَضُوا الْعَهْدَ، وَالْإِغَارَةَ عَلَيْهِمْ، وَأَلَّا يُعْلِمَهُمْ بِمَسِيرَةِ إِلَيْهِمْ، وَأَمَّا مَا دَامُوا قَائِمِينَ بِالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ حَتَّى يَنْبَذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سِوَاءٍ .

وفيها: جواز بل استحباب كثرة المسلمين وقوتهم وشوكتهم وهيئتهم لرسول العدوِّ إِذَا جَاؤُوا إِلَى الْإِمَامِ كَمَا يَفْعَلُ مُلُوكُ الْإِسْلَامِ، كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِيقَادِ النِّيرَانِ لَيْلَةَ الدِّخُولِ إِلَى مَكَّةَ، وَأَمَرَ الْعَبَّاسَ أَنْ يَحْبِسَ أَبَا سَفْيَانَ عِنْدَ خَطْمِ الْجَبَلِ، وَهُوَ مَا تَضَاقِقُ مِنْهُ حَتَّى عَرَضَتْ عَلَيْهِ عَسَاكِرُ الْإِسْلَامِ، وَعَصَابَةُ التَّوْحِيدِ وَجَنَدُ اللَّهِ، وَعَرَضَتْ عَلَيْهِ

(١) رواه مسلم كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٧٤١/٢ ح رقم ١٠٦٤ من حديث أبي سعيد .

خاصكية^(١) رسول الله ﷺ وهم فى السلاح منهم إلا الحدق، ثم أرسله، فأخبر قريشاً بما رأى .

وفيهما: جواز دخول مكة للقتال المباح بغير إحرام، كما دخل رسول الله ﷺ والمسلمون، وهذا لا خلاف فيه، ولا خلاف أنه لا يدخلها من أراد الحج أو العمرة إلا بإحرام، واختلَفَ فيما سوى ذلك إذا لم يكن الدخولُ لحاجة متكررة، كالحشَّاشِ والخطَّاب، على ثلاثة أقوال:

أحدها: لا يجوزُ دخولُها إلا بإحرام، وهذا مذهبُ ابنِ عباس رضى الله عنه، وأحمد فى ظاهر مذهبه، والشافعى فى أحد قوليهِ .

والثانى: أنه كالحشَّاشِ والخطَّاب، فيدخلُها بغير إحرام، وهذا القولُ الآخر للشافعى، ورواية عن أحمد .

والثالث: أنه إن كان داخلَ المواقيت، جاز دخولُه بغير إحرام، وإن كان خارجَ المواقيت، لم يدخلْ إلا بإحرام، وهذا مذهبُ أبى حنيفة وهدى رسول الله ﷺ معلومٌ فى المجاهد، ومريد النُّسك، وأما مَنْ عداهما فلا واجبَ إلا ما أوجبه اللهُ ورسولُه، أو أجمعت عليه الأمة .



فصل

هل فتحت مكة عنوة أم صلحاً ؟

وفيهما البيانُ الصريح بأن مكة فُتِحَتْ عَنْوَةً كما ذهب إليه جمهورُ أهل العلم، ولا يُعرف فى ذلك خلاف إلا عن الشافعى وأحمد فى أحد قوليهِ، وسياق القصة أوضحُ شاهد لمن تأمله لقول الجمهور، ولما استهجن أبو حامد الغزالى القول بأنها فُتِحَتْ صلحاً، حكى قول الشافعى أنها فُتِحَتْ عَنْوَةً فى «وسيطه»، وقال: هذا مذهبه .

قال أصحاب الصلح: لو فتحت عَنْوَةً، لقسمها رسولُ الله ﷺ بين الغانمين كما قسم خيبر، وكما قسم سائر الغنائم من المنقولات، فكان يُخمسها ويُقسِمُها.

قالوا: ولما استأمن أبو سفيان لأهل مكة لما أسلم، فأمَنهم، كان هذا عقد صلح معهم.
قالوا: ولو فُتِحَتْ عَنوةٌ، للملك الغانمُون رباعها ودورَها، وكانوا أحقَّ بها من أهلها، وجاز إخراجهم منها، فحيثُ لم يحكم رسولُ الله ﷺ فيها بهذا الحكم، بل لم يردَّ على المهاجرين دورَهُم التي أُخْرِجُوا منها، وهى بأيدي الذين أخرجوهم، وأقرَّهم على بيع الدور وشرائها وإجارتها وسكنائها، والانتفاع بها، وهذا مناف لأحكام فتوح العنوة، وقد صرح بإضافة الدور إلى أهلها، فقال: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ، فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُ، فَهُوَ آمِنٌ».

قال أرباب العنوة: لو كان قد صالحهم لم يكن لأمانه المقيد بدخول كلِّ واحد داره، وإغلاقه بابه، وإلقائه سلاحه فائدة، ولم يُقاتلهم خالدُ بن الوليد حتى قتل منهم جماعة، ولم يُنكر عليه، ولَمَّا قَتَلَ مَقِيسَ بن ضُبَابَةَ وعبدُ الله بن خَطَلٍ ومن ذكَّرَ معهما، فإن عقد الصلح لو كان قد وقع، لاستثنى فيه هؤلاء قطعاً، ولنقل هذا وهذا.

ولو فُتِحَتْ صلحاً، لم يُقاتلهم، وقد قال: «فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذَنٌ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ»، ومعلوم أن هذا الإذن المختص برسول الله ﷺ، إنما هو الإذن في القتال لا في الصلح، فإن الإذن في الصلح عام.

وأيضاً فلو كان فتحها صلحاً، لم يقل: إن الله قد أحلها له ساعة من نهار، فإنها إذا فُتِحَتْ صلحاً كانت باقية على حرمتها، ولم تخرج بالصلح عن الحرمة، وقد أخبر بأنها في تلك الساعة لم تكن حراماً، وأنها بعد انقضاء ساعة الحرب عادت إلى حرمتها الأولى.

وأيضاً فإنها لو فُتِحَتْ صلحاً لم يعبى جيشه: خيالتهم ورجالتهم ميمنة وميسرة، ومعهم السلاح، وقال لأبى هريرة: «اهتف لي بالأنصار»، فهتف بهم، فجاءوا، فأصافوا برسول الله ﷺ، فقال: «أَتُرُونِ إِلَى أَوْبَاشِ قُرَيْشٍ وَأَتَبَاعِهِمْ»، ثم قال بيديه إحداهما على الأخرى: «أَحْضِدُوهُمْ حَصْداً حَتَّى تَوَافُونِي عَلَى الصِّفَا»، حتى قال أبو سفيان، يا رسول الله: أبيع خضراء قريش، لا قريش بعد اليوم، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ، فَهُوَ آمِنٌ». وهذا محال أن يكون مع الصلح، فإن كان قد تقدم صلح - وكلاً - فإنه ينتقض بدون هذا.

أيضاً فكيف يكون صلحاً، وإنما فتحت بإيجاف الخيل والركاب، ولم يحبس الله رسوله وركابه عنها، كما حبسها يوم صلح الحديبية، فإن ذلك اليوم كان يوم الصلح حقاً، فإن القصواء لما بركت به، قالوا: خلأت القصواء، قال: « ما خلأت وما ذاك لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل »، ثم قال: « والله لا يسألونى خطئة يعظمون فيها حرمة من حرّمات الله إلا أعطيتهموها ».

وكذلك جرى عقد الصلح بالكتاب والشهود، ومحضر ملا من المسلمين والمشرّكين، والمسلمون يومئذ ألف وأربعمائة، فجرى مثل هذا الصلح فى يوم الفتح، ولا يكتب ولا يشهد عليه، ولا يحضره أحد، ولا ينقل كيفيته والشروط فيه، هذا من الممتنع البين امتناعه، وتأمل قوله: « إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين »، كيف يفهم منه أن قهر رسوله وجنده الغالين لأهلها أعظم من قهر الفيل الذى كان يدخلها عليهم عنوة، فحبسه عنهم وسلط رسوله والمؤمنين عليهم حتى فتحوها عنوة بعد القهر، وسلطان العنوة، وإذلال الكفر وأهله، وكان ذلك أجلّ قدراً، وأعظم خطراً، وأظهر آية، وأتم نصرة وأعلى كلمة من أن يدخلهم تحت رق الصلح، واقتراح العدو وشروطهم، ويمنعهم سلطان العنوة وعزّها وظفرها فى أعظم فتح فتحه على رسوله، وأعزّ به دينه، وجعله آية للعالمين .

قالوا: وأما قولكم: إنها لو فتحت عنوة، لقسمت بين الغانمين، فهذا مبنى على أن الأرض داخلة فى الغنائم التى قسمها الله سبحانه بين الغانمين بعد تخميسها، وجمهور الصحابة والأئمة بعدهم على خلاف ذلك، وأن الأرض ليست داخلة فى الغنائم التى تجب قسمتها، وهذه كانت سيرة الخلفاء الراشدين، فإن بلالاً وأصحابه لما طلبوا من عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يقسم بينهم الأرض التى افتتحوها عنوة وهى الشام وما حولها، وقالوا له: خذ خمسها واقسمها، فقال عمر: هذا غير المال، ولكن أحبسه فيئاً يجرى عليكم وعلى المسلمين، فقال بلال:، وأصحابه رضى الله عنهم: اقسمها بيننا، فقال عمر: « اللهم اكفنى بلالاً وذويه »، فما حال الحول ومنهم عين تطرف، ثم وافق سائر الصحابة - رضى الله عنهم - عمر - رضى الله عنه - على ذلك، وكذلك جرى فى فتوح مصر والعراق، وأرض فارس، وسائر البلاد التى فتحت عنوة لم يقسم منها الخلفاء الراشدون قرية واحدة .

ولا يَصَحُّ أن يُقال: إنه استطابَ نفوسَهُم، ووقفها برضاهم، فإنَّهُم قد نازعُوهُ فى ذلك، وهو يأبى عليهم، ودعا على بلال وأصحابه - رضى الله عنهم - وكان الذى رآه وفعله عين الصواب ومحض التوفيق، إذ لو قُسمَت، لتوارثها ورثَةُ أولئك وأقاربُهُم، فكانت القرية والبلدُ تصير إلى امرأة واحدة، أو صبى صغير، والمقاتلة لا شئ بأيديهم، فكان فى ذلك أعظمُ الفسادِ وأكبرُهُ، وهذا هو الذى خاف عمرُ رضى الله عنه منه، فوفَّقهُ الله سبحانه لترك قسمة الأرض، وجعلها وقفاً على المقاتلة تجرى عليهم فيثاً حتى يغزو منها آخرُ المسلمين، وظهرت بركةُ رأيه ويُمِنه على الإسلام وأهله، ووافقه جمهور الأئمة .

واختلفوا فى كيفية إبقائها بلا قسمة، فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثرُ نصوصه، على أن الإمام مخيرٌ فيها تَخْيِيرَ مصلحة لا تَخْيِيرَ شهوة، فإن كان الأصلحُ للمسلمين قسمتها، قسمها، وإن كان الأصلحُ أن يَقِفها على جماعتهم، وقفها، وإن كان الأصلحُ قسمة البعض ووقف البعض، فعَله، فإن رسول الله ﷺ فعل الأقسام الثلاثة، فإنه قَسَمَ أرضَ قُريظة والنَّضِير، وترك قِسمة مكة، وقَسَمَ بعضَ خيبر، وترك بعضها لما يَتَوَبُّهُ من مصالح المسلمين .

وعن أحمد روايةٌ ثانية: أنها تصير وقفاً بنفس الظهور والاستيلاء عليها من غير أن يُنشئ الإمام وقفها، وهى مذهب مالك .

وعنه رواية ثالثة: أنه يَقْسِمُها بين الغانمين كما يَشِمْ بينهم المنقول، إلا أن يتركوا حقوقهم منها، وهى مذهب الشافعى .

وقال أبو حنيفة: الإمام مخيرٌ بين القسمة، وبين أن يَقِرَّ أربابها فيها بالخراج، وبين أن يُجْلِيَهُم عنها وينفذ إليها قوماً آخرين يضربُ عليهم الخراج .

وليس هذا الذى فعل عمرُ - رضى الله عنه - بامخالف للقرآن، فإن الأرض ليست داخلةً فى الغنائم التى أمر الله بتخميسها وقسمتها، ولهذا قال عمر: إنها غيرُ المال، ويدل عليه أن إباحة الغنائم لم تكن لغير هذه الأمة، بل هو من خصائصها، كما قال ﷺ فى الحديث المتفق على صحته: « وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي » وقد أحلَّ اللهُ سبحانه الأرض التى كانت بأيدي الكفار لمن قبلنا من أتباع الرسل إذا استولوا عليها عنوة، كما أحلَّها لِقَوْمِ موسى، فلهذا قال موسى لقومه: ﴿ يَا قَوْمِ ادْخُلُوا

الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿٢١﴾ [المائدة: ٢١]
 فموسى وقومه قاتلوا الكفار، واستولوا على ديارهم وأموالهم، فجمعوا الغنائم، ثم نزلت النار من السماء فأكلتها وسكنوا الأرض والديار، ولم تحرم عليهم، فعلم أنها ليست من الغنائم، وأنها لله يورثها من يشاء .

وأما مكة، فإن فيها شيئا آخر يمنع من قسمتها ولو وجبت قسمة ما عداها من القرى، وهى أنها لا تملك، فإنها دار النسك، ومتعبد الخلق، وحرم الرب تعالى الذى جعله للناس سواء العاكف فيه والباد، فهى وقف من الله على العالمين، وهم فيها سواء، ومنى مناخ من سبق، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]، والمسجد الحرام هنا، المراد به الحرم كله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨] . فهذا المراد به الحرم كله، وقوله سبحانه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وفى الصحيح^(١): أنه أسرى به من بين أم هانئ وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦] ، وليس المراد به حضور نفس موضع الصلاة اتفاقا، وإنما هو حضور الحرم والقرب منه، وسياق آية الحج ندل على ذلك، فإنه قال: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ ، وهذا لا يختص بمقام الصلاة قطعاً، بل المراد به الحرم كله، فالذى جعله للناس سواء العاكف فيه والباد، هو الذى توعد من صد عنه، ومن أراد الإلحاد بالظلم فيه، فالحرم ومشاعره كالصفاء والمروة، والمسعى ومنى، وعرفة، ومزدلفة، لا يختص بها أحد دون أحد، بل هى مشتركة بين الناس، إذ هى محل نسكهم ومتعبد لهم، فهى مسجد من الله، وقفه ووضع لخلقه، ولهذا امتنع النبى ﷺ أن يبنى له بيت بمنى يظله من الحر، وقال: «مِنَى مُنَاخٌ مِنْ سَبَقٍ»^(٢).

ولهذا ذهب جمهور الأئمة من السلف والخلف، إلى أنه لا يجوز بيع أراضى

(١) الرواية التى نصت على أن النبى ﷺ أسرى به من بيت أم هانئ نص الحافظ ابن حجر على أنه عند الطبرانى، ولو كان فى الصحيحين أو أحدهما كما نص ابن القيم - رحمه الله - لاشار إليه انظر: فتح البارى ٢٤٣/٧ .

(٢) رواه الدارقطنى كتاب الحج باب المواقيت ٢/ ٣٠٠ من حديث ابن عمر .

مكة ولا إجارة بيوتها، هذا مذهب مجاهد وعطاء في أهل مكة، ومالك في أهل المدينة وأبى حنيفة في أهل العراق، وسفيان الثوري، والإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق ابن راهوية .

وروى الإمام أحمد رحمه الله، عن علقمة بن نضلة، قال: كانت رباع مكة تُدعى السَّوَّاب على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر، من احتاج سكن، ومن استغنى أسكن .

وروى أيضاً عن عبد الله بن عمر: « مَنْ أَكَلَ أَجُورَ بِيُوتِ مَكَّةَ، فَإِنَّمَا يَأْكُلُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ » رواه الدارقطني مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وفيه « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، فَحَرَامٌ بَيْعَ رَبَاعِهَا وَأَكْلُ ثَمَنِهَا » .

وقال الإمام أحمد: حدثنا معمر، عن ليث، عن عطاء، وطاوس ومجاهد، أنهم قالوا: يُكره أن تُباع رباع مكة أو تُكرى بيوتها .

وذكر الإمام أحمد، عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: من أكل من كراء بيوت مكة، فإنما يأكل في بطنه ناراً .

وقال أحمد: حدثنا هشيم، حدثنا حجاج، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر، قال: نَهَى عَنْ إِجَارَةِ بِيُوتِ مَكَّةَ وَعَنْ بَيْعِ رَبَاعِهَا، وذكر عن عطاء، قال: نهى عن إجارة بيوت مكة .

وقال أحمد: حدثنا إسحاق بن يوسف قال: حدثنا عبد الملك، قال: كتب عمرُ ابنُ عبد العزيز إلى أمير أهل مكة ينهاهم عن إجارة بيوت مكة، وقال: إنه حرام، وحكى أحمد عن عمر، أنه نهى أن يتخذ أهل مكة للدور أبواباً، لينزل البادى حيث شاء، وحكى عن عبد الله بن عمر، عن أبيه، أنه نهى أن تُغلق أبواب دور مكة، فنهى من لا باب لداره أن يتخذ لها باباً، ومن لداره باباً أن يغلقه، وهذا في أيام المُوَسِّم .

قال المجوزون للبيع والإجارة: الدليل على جواز ذلك، كتابُ الله وسنةُ رسوله، وعملُ أصحابه وخلفائه الراشدين . قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾، وقال: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾، وقال:

﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ ﴾ فأضاف الدور إليهم، وهذه إضافة تمليك، وقال النبي ﷺ، وقد قيل له: أين تنزل غداً بدارك بمكة؟ فقال: « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِّن رِّبَاعٍ »^(١)، ولم يقل: إنه لا دار لي، بل أقرهم على الإضافة، وأخبر أن عقيلاً استولى عليها ولم ينزعها من يده، وإضافة دورهم إليهم في الأحاديث أكثر من أن تذكر، كدار أم هانئ، ودار خديجة، ودار أبي أحمد بن جحش وغيرها، وكانوا يتوارثونها كما يتوارثون المنقول، ولهذا قال النبي ﷺ: « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِّن مَّنْزِلٍ »، وكان عقيل هو ورث دور أبي طالب، فإنه كان كافراً، ولم يرثه على رضى الله عنه، لاختلاف الدين بينهما، فاستولى عقيل على الدور، ولم يزالوا قبل الهجرة وبعدها، بل قبل المبعث وبعده، من مات، ورث ورثته داره إلى الآن، وقد باع صفوان بن أمية داراً لعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بأربعة آلاف درهم، فاتخذها سجنًا، وإذا جاز البيع، والميراث، فالإجارة أجوز وأجوز، فهذا موقف أقدام الفريقين كما ترى، وحججهم في القوة والظهور لا تدفع، وحجج الله وبيناته لا يبطل بعضها بعضاً بل يصدق بعضها بعضاً، ويجب العمل بموجبها كلها، والواجب اتباع الحق أين كان .

فالصواب القول بموجب الأدلة من الجانبين، وأن الدور تملك، وتُهب، وتُورث، وتُباع، ويكون نقل الملك في البناء لا في الأرض والعرصة، فلو زال بناؤه، لم يكن له أن يبيع الأرض، وله أن يبنها ويعيد ها كما كانت، وهو أحقُّ بها يسكنها ويسكن فيها من شاء، وليس له أن يعاوض على منفعة السكنى بعقد الإجارة، فإن هذه المنفعة إنما يستحق إن يقدم فيها على غيره، ويختصُّ بها لسبقه وحاجته، فإذا استغنى عنها، لم يكن له أن يعاوض عليها، كالجلوس في الرَّحَاب، والطرق الواسعة، والإقامة على المعادن وغيرها من المنافع والأعيان المشتركة التي من سبق إليها، فهو أحقُّ بها ما دام ينتفع، فإذا استغنى، لم يكن له أن يعاوض، وقد صرح أربابُ هذا القول بأن البيع ونقل الملك في رباعها إنما يقع على البناء لا على الأرض، ذكره أصحاب أبي حنيفة .

فإن قيل: فقد منعت الإجارة، وجوزتم البيع، فهل لهذا نظير في الشريعة، والمعهود في الشريعة أن الإجارة أوسع من البيع، فقد يمتنع البيع، وتجوز الإجارة،

(١) البخارى كتاب الحج باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها ١٨١/٢ من حديث أسامة ابن زيد .

كالوقوف والحر، فأما العكس، فلا عهد لنا به ؟ قيل: كُلُّ واحد من البيع والإجارة عقدٌ مستقلٌ غيرُ مستلزم للآخر في جوازه وامتناعه، وموردهما مختلف، وأحكامهما مختلفة، وإنما جاز البيعُ، لأنه وارد على المحل الذي كان البائعُ أخصَّ به من غيره، وهو البناء، وأما الإجارة فإنما ترد على المنفعة، وهى مشتركة، وللسابق إليها حقُّ التقدم دون المعاوضة، فهذا أجزنا البيع دون الإجارة، فإن أبيتم إلا النظر، قيل: هذا المكاتبُ يجوزُ لسيدهِ بيعه، ويصيرُ مكاتباً عند مشتريه، ولا يجوزُ له إجارته إذ فيها إبطالُ منفعه وأكسابه التى ملكها بعقد الكتابة والله أعلم . على أنه لا يمنعُ البيع، وإن كانت منافع أرضها ورباعها مشتركةً بين المسلمين، فإنها تكون عند المشتري كذلك مشتركة المنفعة، إن احتاج، سكن، وإن استغنى، أسكن كما كانت عند البائع، فليس فى بيعها إبطالُ اشتراك المسلمين فى هذه المنفعة، كما أنه ليس فى بيع المكاتب إبطالُ ملكه لمنفعه التى ملكها بعقد المكاتبه، ونظيرُ هذا جوازُ بيه أرض الخراج التى وقفها عمر رضى الله عنه على الصحيح الذى استقر الحال عليه من عمل الأمة قديماً وحديثاً، فإنها تنتقل إلى المشتري خراجية، كما كانت عند البائع، وحق المقاتلة إنما هو فى خراجها، وهو لا يبطلُ بالبيع، وقد اتفقت الأمة على أنها تُورث، فإن كان بطلان بيعها لكونها وقفاً، فكذلك ينبغى أن تكون وقفيتها مبطلة لميراثها، وقد نصَّ أحمد على جواز جعلها صداقاً فى النكاح، فإذا جاز نقلُ الملك فيها بالصداق والميراث والهبة، جاز البيعُ فيها قياساً وعملاً، وفقهاً . والله أعلم .

فإذا كانت مكة قد فُتحتْ عنوة، فهل يُضرب الخراجُ على مزارعها كسائر أرض العنوة، وهل يجوز لكم أن تفعلوا ذلك أم لا ؟ قيل: فى هذه المسألة قولان لأهحاب العنوة:

أحدهما: المنصوصُ المنصورُ الذى لا يجوز القولُ بغيره، أنه لا خراج على مزارعها وإن فتحت عنوة، فإنها أجلُّ وأعظم من أن يُضرب عليها الخراج، لا سيما والخراجُ هو جزية الأرض، وهو على الأرض كالجزية على الرؤوس، وحرَّمُ الرَّبِّ أجلُّ قدرًا وأكبرُ من أن تضرب عليه جزية، ومكة بفتحها عادت إلى ما وضعها الله عليه من كونها حرماً آمناً يشتركُ فيه أهلُ الإسلام، إذ هو موضع مناسكهم ومتعبدهم وقبله أهل الأرض .

والثانى: وهو قول بعض أصحاب أحمد - أن على مزارعها الخراج، كما هو على مزارع غيرها من أرض العنوة، وهذا فاسد مخالف لنص أحمد رحمه الله ومذهبه، ولفعل رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين من بعده رضى الله عنهم، فلا التفات إليه، والله أعلم .

وقد بنى بعضُ الأصحاب تحريمَ بيعِ رِباعِ مكَّةَ على كونها قُتِحَتْ عنوةً، وهذا بناء غيرُ صحيح، فإن مساكن أرضِ العنوة تُباع قولاً واحداً، فظهر بطلان هذا البناء والله أعلم .

وفيهما: تعيينُ قتلِ السَّابِّ لرسولِ الله ﷺ، وأن قتله حدٌّ لا بُدَّ من استيفائه، فإن النبی ﷺ لم يؤمِّن مقيسَ بنَ صُبابَةَ، وابنَ خطلٍ، والجاريتين اللتين كانتا تُغنيان بهجائه، مع أن نساء أهل الحرب لا يُقتلن كما لا تُقتل الذرية، وقد أمر بقتل هاتين الجاريتين، وأهدر دم أمٍّ ولد الأعمى لما قتلها سيدها لأجل سبِّها النبي ﷺ^(١)، وقتل كعب بن الأشرف اليهودى، وقال: « مَنْ لَكَعَبُ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ »^(٢)، وكان يسبه، وهذا إجماعٌ من الخلفاء الراشدين، ولا يُعلم لهم فى الصحابة مخالفٌ، فإن الصَّدِّيقَ - رضى الله عنه - قال لأبى برزة الأسلمى وقد هم بقتل من سبَّه: لم يكن هذا لأحد غير رسول الله ﷺ، ومرَّ عمر - رضى الله عنه - براهب، فقيل له: هذا يسبُّ رسول الله ﷺ. فقال: لو سمعته لقتلته، إنا لم نعظم الذمَّةَ على أن يسبوا نبينا ﷺ .

ولا ريبَ أن المحاربة بسبِّ نبينا أعظمُ أذيةً ونكايةً لنا من المحاربة باليد، ومنع دينار جزية فى السنة، فكيف يُنقض عهده ويُقتل بذلك دون السبِّ، وأىُّ نسبة لمفسدة منعه ديناراً فى السنة إلى مفسدة منع مجاهرته بسبِّ نبينا أقبحُ بسٍّ على رؤوس الأَشْهاد، بل لا نسبة لمفسدة محاربته باليد إلى مفسدة محاربته بالسبِّ، فأولى ما انتقض به عهده وأمانه سبُّ رسولِ الله ﷺ، ولا ينتقض عهده بشئٍ أعظمَ منه إلا سبُّ الخالق سبحانه، فهذا محضُ القياس، ومقتضى النصوص، وإجماعُ الخلفاء الراشدين - رضى الله عنهم - وعلى هذه المسألة أكثرُ من أربعين دليلاً .

(١) القصة بتمامها رواها أبو داود كتاب الحدود باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ ١٢٧/٤ ح رقم ٤٣٦١ من حديث

ابن عباس .

(٢) سبق تخريجه .

فإن قيل: فالنبي ﷺ لم يقتل عبد الله بن أبي وقد قال لئن رجعنا إلى المدينة ليُخرجَنَّ الأعزَّ منها الأذلَّ، ولم يقتل ذا الحُويصرة التميمي وقد قال له: اعدل، فإنَّكَ لم تعدل، ولم يقتل من قال له: يقولون: إنك تنهى عن الغي وتستخلى به ولم يقتل القائل له: إنَّ هذه القِسْمة ما أُريدَ بها وجهُ الله، ولم يقتل من قال له حكم للزبير بتقديمه في السقي: أن كان ابن عمك، وغير هؤلاء ممن كان يبلِّغه عنهم أذى له وتنقُّص .

قيل: الحقُّ كان له فله أن يستوفيه، وله أن يُسقطه، وليس لمن بعده أن يُسقطَ حقَّه، كما أن الربَّ تعالى له أن يستوفى حقَّه، وله أن يُسقطَ، وليس لأحد أن يُسقطَ حقَّه تعالى بعد وجوبه، كيف وقد كان في ترك قتل من ذكرتم وغيرهم مصالحٌ عظيمة في حياته زالت بعد موته من تأليف الناس، وعدم تنفيرهم عنه، فإنه لو بلغهم أنه يقتل أصحابه، لنفروا، وقد أشار إلى هذا بعينه، وقال لعمر لما أشار عليه بقتل عبد الله بن أبي: « لا يبلِّغُ النَّاسَ أنْ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ »^(١) .

ولا ريب أن مصلحة هذا التأليف، وجمع القلوب عليه كانت أعظمَ عنده وأحبَّ إليه من المصلحة الحاصلة بقتل من سبَّه وآذاه، ولهذا لما ظهرت مصلحة القتل، وترجَّحت جدًّا، قتل السَّابِّ، كما فعل بكعب بن الأشرف، فإنه جاهر بالعداوة والسبِّ فكان قتله أرجح من إبقائه، وكذلك قتلُ ابنِ خطلٍ، ومقيس، والجاريين، وأم ولد الأعمى، فقَتَلَ للمصلحة الراجحة، وكفَّ للمصلحة الراجحة، فإذا صار الأمر إلى نُوبِاه وخلفائه، لم يكن لهم أن يُسقطوا حقَّه .



فصل

فيما في خطبته العظيمة ثانی يوم الفتح من أنواع العلم

فمنها قوله: « إنَّ مَكَّةَ حَرَمَها اللهُ، وَلَمْ يُحَرِّمْها النَّاسُ »، فهذا تحريمٌ شرعى قد رى سبق به قدره يومَ خلق هذا العالم، ثم ظهر به على لسان خليفه إبراهيم، ومحمد

(١) رواه مسلم في كتاب البر والصلة باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً ٤/١٩٩٨ ح رقم ٢٥٨٤ من حديث جابر .

صلوات الله وسلامه عليهما كما فى «الصحيح» عنه، أنه ﷺ قال: «اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَكَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَإِنِّى أُحَرِّمُ الْمَدِينَةَ»^(١)، فهذا إخبارٌ عن ظهور التحريم السابق يوم خلق السماوات والأرض على لسان إبراهيم، ولهذا لم يُتَنَازَع أحد من أهل الإسلام فى تحريمها، وإن تنازعوا فى تحريم المدينة، والصوابُ المقطوعُ به تحريمها، إذ قد صح فيه بضعةٌ وعِشرون حديثاً عن رسول الله ﷺ لا مطعن فيها بوجه .

ومنها: قوله: «فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا»، هذا التحريمُ لسفك الدم المختصُّ بها، وهو الذى يُباح فى غيرها، ويُحرَّم فيها لكونها حرماً، كما أن تحريم عَصَدِ الشجر بها، واختلاء خلائها، والتقاط لُقَطَتِها، هو أمر مختصُّ بها، وهو مباح فى غيرها، إذا الجميعُ فى كلام واحد، ونظام واحد، وإلا بطلب فائدة التخصيص . وهذا أنواعٌ:

أحدها: وهو الذى ساقه أبو شريح العدوى لأجله - : أن الطائفة الممتنعة بها من مبايعة الإمام لا تُقاتَل، لا سيما إن كان لها تأويل، كما امتنع أهل مكة من مبايعة يزيد، وبايعوا ابنَ الزبير، فلم يكن قتالهم، ونصبُ المنجنيق عليهم، وإحلال حَرَمِ الله جائزاً بالنص والإجماع، وإنما خالف فى ذلك عمرو بن سعيد الفاسق وشيعته، وعارض نصَّ رسول الله ﷺ برأيه وهواه، فقال: إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا، فيقال له: هو لا يُعِيدُ عَاصِيًا مِنْ عَذَابِ الله، ولو يُعِيدُهُ مِنْ سَفْكَ دَمِهِ، لم يكن حرماً بالنسبة إلى الآدميين، وكان حرماً بالنسبة إلى الطير والحيوان البهيم، وهو لم يزل يُعِيدُ الْعَصَاةَ مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتِ الله عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ، وقام الإسلام على ذلك، وإنما لم يُعِيدْ مَقِيسُ ابْنِ صُبَابَةَ، وابنُ خَطَلٍ، ومن سُمِّيَ مَعَهُمَا، لأنه فى تلك الساعة لم يكن حرماً، بل حلالاً، فلما انقضت ساعة الحرب، عاد إلى ما وضع عليه يوم خلق الله السماوات والأرض . وكانت العربُ فى جاهليتها يرى الرجلُ قَاتِلَ أَبِيهِ، أو ابنه فى الحرم، فلا يَهْجُهُ، وكان ذلكيئسهم خاصية الحرم التى صار بها حرماً، ثم جاء الإسلام، فأكد ذلك وقواه، وعلم النبىُّ ﷺ أن من الأمة من يتأسى به فى إحلاله بالقتال والقتل، فقطع

(١) رواه مسلم كتاب الحج باب التَّغْيِبِ فى فى سكنى المدينة والصبر على لاوائها ١٠٠١/٣ ح رقم ١٣٧٤ من حديث أبى سعيد الخدرى .

الإلحاق، وقال لأصحابه: «فإن أحدًا ترخص لقتال رسول الله ﷺ، فقولوا: «إن الله أذن لرسوله، ولم يأذن لك»^(١)، وعلى هذا فمن أتى حداً أو قصاصاً خارج الحرم يُوجبُ القتل، ثم لجأ إليه، لم يجزُ إقامته عليه فيه، وذكر الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: لو وجدتُ فيه قاتلَ الخطاب ما مسسته حتى يخرج منه. وذكر عن عبد الله بن عمر أنه قال: لو لقيتُ فيه قاتلَ عمر ما ندته^(٢)، وعن ابن عباس، أنه قال: لو لقيتُ قاتلَ أبي في الحرم ما هجته حتى يخرج منه، وهذا قولُ جمهورِ التابعين ومن بعدهم، بل لا يُحفظ عن تابعي ولا صحابي خلافة، وإليه ذهب أبو حنيفة ومن وافقه من أهل العراق، والإمام أحمد ومن وافقه من أهل الحديث.

وذهب مالك والشافعي إلى أنه يُستوفى منه في الحرم، كما يُستوفى منه في الحل، وهو اختيارُ ابن المنذر، واحتج لهذا القول بعموم النصوص الدالة على استيفاء الحدود والقصاص في كلِّ مكان وزمان، وبأن النبي ﷺ قتل ابن خطل، وهو متعلق بأستار الكعبة، وبما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ الحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًا بِدَمٍ وَلَا بِخَرِيَّةٍ»^(٣)، ويأنه لو كان الحدود والقصاص فيما دون النفس، لم يُعذه الحرم، ولم يمنعه من إقامته عليه، وبأنه لو أتى فيه بما يُوجب حداً أو قصاصاً، لم يُعذه الحرم، ولم يمنع من إقامته عليه، فكذلك إذا أتاه خارجة، ثم لجأ إليه، إذ كونه حراماً بالنسبة إلى عصمته، لا يختلفُ بين الأمرين، وبأنه حيوان أبيع قتله لفساده، فلم يفتقر الحال بين قتله لا جنأ إلى الحرم، وبين كونه قد أوجب ما أبيع قتله فيه، كالحية، والحدأة، والكلب العقور، ولأن النبي ﷺ قال: «حَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ»^(٤)، فنبه بقتلهن في الحل والحرم على العلة، وهى فسقهن، ولم يجعل التجاءهن إلى الحرم مانعاً من قتلهن، وكذلك فاسق بنى آدم الذى قد استوجب القتل.

(١) رواه البخارى كتاب العلم باب ليلبلغ العلم الشاهد الغائب ٣٧/١ من حديث أبى شريح.

(٢) ضعيف. رواه عبد الرزاق فى المصنف ١٥٣/٥ وفى سننه ابن جريج وهو مدلس ولم يصرح بالسماع.

(٣) رواه مسلم كتاب الحج باب تحريم مكة وحدها وخللاها وشجرها ولقطنها إلا لمنشر على الدوام ٩٨٨/٢ ح رقم ١٣٥٤ من حديث أبى شريح.

(٤) رواه مسلم كتاب الحج باب ما يندب للمحرم وغيره مثله من الدواب فى الحل والحرم ٨٥٦/٢ من حديث عائشة.

قال الأولون: ليس في هذا هذا ما يُعارضُ ما ذكرنا من الأدلة ولا سيما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وهذا إما خبر بمعنى الأمر لاستحالة الخلف في خبره تعالى، وإما خبرٌ عن شرعه ودينه الذي شرعه في حرمه، وإما إخبارٌ عن الأمر المهود المستمر في حرمه في الجاهلية والإسلام، كما قال تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧] وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن تَتَّبِعِ الْهْدَىٰ مَعَكَ نَتَخَطَّفُ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجَبِّي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [القصص: ٥٧] وما عدا هذا من الأقوال الباطلة فلا يُلتفت إليه، كقول بعضهم: ومن دخله كان آمناً من النار، وقوله بعضهم: كان آمناً من الموت على غير الإسلام، ونحو ذلك، فكم ممن دخله، وهو في قعر الجحيم .

وأما العمومات الدالة على استيفاء الحدود والقصاص في كل زمان ومكان، فيقال أولاً: لا تعرض في تلك العمومات لزمان الأسفاء، ولا مكانه، كما لا تعرض فيها لشروطه وعدم موانعه، فإن اللفظ لا يدل عليها بوضعه ولا بتضمنه، فهو مطلقٌ بالنسبة إليها، ولهذا إذا كان للحكم شرط أو مانع، لم يُقَل: إن توقف الحكم عليه تخصيص لذلك العام فلا يقول محصل: إن قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] مخصوص بالمنكوحة في عدتها، أو بغير إذن وليها، أو بغير شهود، فهكذا النصوص العامة في استيفاء الحدود والقصاص لا تعرض فيها لزمانه، ولا مكانه، ولا شرطه، ولا مانعه، ولو قدر تناول اللفظ لذلك، لوجب تخصيصه بالأدلة الدالة على المنع، لثلا يبطل موجبها، ووجب حمل اللفظ العام على ما عداها كسائر نظائره، وإذا خصصتم تلك العمومات بالحامل، والمرضع، والمريض الذي يُرجى برؤه، والحال المحرمة للاستيفاء، كشدة المرض، أو البرد، أو الحر، فما المانع من تخصيصها بهذه الأدلة؟ وإن قلتم: ليس ذلك تخصيصاً، بل تقييداً لمطلقها، كلنا لكم بهذا الصاع سواء بسواء .

وأما قتل ابن خطل، فقد تقدم أنه كان في وقت الحل، والنبى ﷺ قطع الإلحاق، ونص على أن ذلك من خصائصه، وقوله ﷺ: « وَإِنَّمَا أُحِلَّت لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ »^(١) صريح في أنه إنما أحل له سفك دم حلال في غير الحرم في تلك الساعة، وهذا صريح في أن الدم الحلال في غيرها حرام فيها، فيما عدا تلك الساعة، وأما

قوله: «الْحَرَمُ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا» فهو من كلام الفاسق عمرو بن سعيد الأشدق، يردُّ به حديث رسول الله ﷺ حين روى له أبو شريح الكعبي هذا الحديث، كما جاء مبيناً في «الصحيح» فكيف يُقدِّم على قول رسول الله ﷺ.

وأما قولكم: لو كان الحدُّ والقصاصُ فيما دُوم النفس، لم يُعَذِّه الحَرَمُ منه، فهذه المسألة فيها قولان للعلماء، وهما روايتان منصوبتان عن الإمام أحمد، فمن منع الاستيفاء نظر إلى عموم الأدلة العاصمة بالنسبة إلى النفس وما دونها، ومن فرق، قال: سفكُ الدم إنما ينصرفُ إلى القتل، ولا يلزم من تحريمه تحريمُ ما دونه، لأن حرمة النفس أعظم، والانتهاك بالقتل أشدُّ، قالوا: ولأن الحدَّ بالجلد أو القطع يجرى مجزئاً التأديب، فلم يمنع منه كتأديب السيِّد عبده، وظاهرُ هذا المذهب أنه لا فرق بين النفس وما دونها في ذلك، قال أبو بكر: هذه مسألة وجدتها لحنبل عن عمِّه، أن الحدود كلها تُقام في الحرم إلا القتل، قال: والعمل على أن كل جان دخل الحرم لم يَقم عليه الحدُّ حتى يخرج منه، قالوا: وحيثُ فنجيكم بالجواب المركَّب، وهو أنه إن كان بين النفس وما دونها في ذلك فرق مؤثر، بطل الإلزام، وإن لم يكن بينهما فرق مؤثر، سويتا بينهما في الحكم، وبطل الاعتراض، فتحقق بطلانه على التقديرين.

قالوا: وأما قولكم: إن الحرم لا يُعِيدُ مَنْ انتهك فيه الحرمة إذا أتى فيه مل يؤجب الحد، فكذلك اللاجئ إليه، فهو جمعُ بين ما فرَّق اللهُ ورسوله والصحابةُ بينهما، فروى الإمام أحمد، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس قال: مَنْ سَرَقَ أو قَتَلَ في الحِلِّ ثُمَّ دَخَلَ الحَرَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُجَالَسُ وَلَا يُكَلِّمُ، وَلَا يُؤْوَى، وَلَكِنَّهُ يُنَاشَدُ حَتَّى يَخْرُجَ، فَيُؤْخَذَ، فَيُقَامَ عَلَيْهِ الحَدُّ، وَإِنْ سَرَقَ أو قَتَلَ في الحَرَمِ، أُقِيمَ عَلَيْهِ في الحَرَمِ ^(١). وذكر الأثر، عن ابن عباس أيضاً: مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا في الحَرَمِ، أُقِيمَ عَلَيْهِ ما أَحْدَثَ فيه من شَيْءٍ، وقد أمر الله سبحانه بقتل مَنْ قَاتَلَ في الحرم، فقال: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١].

والفرق بين اللاجئ والمنتهك فيه من وجوه:

أحدها: أن الجاني فيه هلتكُ لحرمة بإقدامه على الجناية فيه، بخلاف مَنْ جَنَى

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٥/١٥٢ ح رقم ٩٢٢٦ وهو موقوف على ابن عباس.

خارجة إليه، فإنه معظمٌ لحُرْمته مستشعرٌ بها بالتجائه إليه، فقياس أحدهما على الآخر باطلٌ.

الثاني: أن الجاني فيه منزلة المفسد الجاني على بساط الملك في داره وحرمة، ومن جنى خارجة، ثم لجأ إليه، فإنه بمنزلة من جنى خارج بساط السلطان وحرمة، ثم دخل إلى حرمة مستجيراً.

الثالث: أن الجاني في الحرم قد انتهك حرمة الله سبحانه، وحرمة بيته وحرمة، فهو هاتك لحرمتين بخلاف غيره.

الرابع: أنه لو لم يُقم الحدُّ على الجنّة في الحرم، لعمّ الفساد، وعظم الشرُّ في حرم الله، فإن أهل الحرم كغيرهم في الحاجة إلى صيانة نفوسهم، وأموالهم، وأعراضهم، ولو لم يُشرع الحد في حق من ارتكب الجرائم في الحرم، لتعطلت حدود الله، وعمّ الضرر للحرم وأهله.

والخامس: أن اللاجئ إلى الحرم بمنزلة التائب المتصل، اللاجئ إلى بيت الرب تعالى، المتعلق بأستاره، فلا يُناسب حاله ولا حال بيته وحرمة أن يُهاج، بخلاف المُقَدِّم على انتهاك حرمة، فظهر سرُّ الفرق، وتبين أن ما قاله ابن عباس هو محضُ الفقه.

وأما قولكم: إنه حيوان مفسد، فأبيح قتله في الحلِّ والحرم كالكلب العقور، فلا يصحُّ القياس، فإن الكلب العقور طبعه الأذى، فلم يُحرّمه الحرم ليدفع أذاه عن أهله، وأما الآدميُّ فالأصل فيه الحرمة، وحرمة عظيمة، وإنما أبيه لعارض، فأشبه الصائل من الحيوانات المباحة من المأكولات، فإن الحرم يعصمها.

وأيضاً فإن حاجة أهل الحرم إلى قتل الكلب العقور، والحية، والحِدَاة كحاجة أهل الحلِّ سواء، فلو أعادها الحرم لعظم عليهم الضرر بها.

ومنها: قوله ﷺ: «ولا يُعْضدُ بها شجرٌ»^(١)، وفي اللفظ الآخر: «ولا يُعْضدُ شوْكُها»^(٢)، وفي لفظ في «صحيح مسلم»: «ولا يُخْبَطُ شوْكُها»^(٣) لا خلاف بينهم

(١) رواه البخاري كتاب العلم باب كتابة العلم ٣٨/١ من حديث أبي هريرة.

(٢) رواه البخاري كتاب الحج باب فضل الحرم ١٨١/٢ من حديث ابن عباس.

(٣) رواه مسلم كتاب الحج باب تحريم مكة وصيدها وخلوها وشرجها ولقطنها إلا لمنشد على الدوام ٩٨٩/٢ ح رقم ١٣٥٥ من حديث أبي هريرة.

أن الشجر البرى الذى لم يَنْبَتْهُ الآدمىُّ على اختلاف أنواعه مراد من هذا اللفظ، واختلفوا فيما أنبته الآدمى من الشجر فى الحرم على ثلاثة أقوال، وهى فى مذهب أحمد:

أحدها: أن له قلعَه، ولا ضمانَ عليه، وهذا اختيارُ ابن عقيل، وأبى الخطاب، وغيرهما .

والثانى: أنه ليس له قلعَه، وإن فعل، ففيه الجزاءُ بكل حال، وهو قولُ الشافعى، وهو الذى ذكره ابن البناء فى « خصاله » .

الثالث: الفرق بين ما أنبته فى الحل، ثم عرسَه فى الحرم، وبين ما أنبته فى الحرم أولاً، فالأول: لا جزاء فيه، والثانى: لا يُقْلَع وفيه الجزاء بكل حال، وهذا قول القاضى وفيه قول رابع: وهو الفرقُ بينما ينبت الآدمى جنسه كاللوز والجوز، والنخل، ونحوه، وما لا ينبت الآدمى جنسه، كالذَّوْح، والسَّلَم، ونحوه، فالأول يجوز قلعُه ولا جزاء فيه، والثانى: لا يجوزُ، وفيه الجزاء .

قال صاحب « المغنى »: والأولى الأخذ بعموم الحديث فى تحريم الشجر كُلِّه، إلا ما أنبت الآدمى من جنس شجرهم بالقياس على ما أنبتوه من الزرع، والأهلى من الحيوان، فإننا إنما أخرجنا من الصيد ما كان أصلُه إنسياً دون ما تأنس من الوحشى، كذا هاهنا، وهذا تصريح منه باختيار هذا القول الرابع، فصار فى مذهب أحمد أربعة أقوال .

والحديث ظاهر جداً فى تحريم قطع الشوك والعوسج، وقال الشافعى: لا يحرم قطعه، لأنه يؤذى الناس بطبعه، فأشبهه السباع، وهذا اختيارُ أبى الخطاب، وابن عقيل، وهو مروى عن عطاء ومجاهد وغيرهما .

وقوله ﷺ: « لا يُعْضَدُ شَوْكُهَا »، وفى اللفظ الآخر: « لا يُخْتَلَى شَوْكُهَا » صريح فى المنع، ولا يصحُّ قياسُه على السباح العادية، فإن تلك تُقْصَدُ بطبعها الأذى، وهذا لا يؤذى من لم يدن منه .

والحديث لم يفرق بين الأخضر واليابس، ولكن قد جوزوا قَطْعَ اليابس، قالوا: لأنه بمنزلة الميت، ولا يُعرف فيه خلاف، وعلى هذا فسياقُ الحديث يدل على أنه إنما

أراد الأخضر، فإنه جعله لمنزلة تنفير الصيد، وليس في أخذ اليباس انتهاكاً حرمة الشجرة والخضراء التي تُسَبَّحُ بحمد ربّها، ولهذا غرس النبي ﷺ على القبرين غصنين أخضرين، وقال: «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَا» (١).

وفي الحديث دليل على أنه إذا انقلعت الشجرة بنفسها، أو انكسر الغصن، جاز الانتفاع به، لأنه لم يعضده هو، وهذا لا نزاع فيه.

فإن قيل: فما تقولون فيما إذا قلعتها قلع، ثم تركها، فهل يجوز له أو لغيره أن ينتفع بها؟ قيل: قد سئل الإمام أحمد عن هذه المسألة، فقال: من شبهه بالصيد، لم ينتفع بحطبها، وقال: لم أسمع إذا قطعه ينتفع به وفيه وجه آخر، زنه يجوز لغير القاطع الانتفاع به، لأنه قطع بغير فعله، فأبيح له الانتفاع به كما لو قعلته الريح، وهذا بخلاف الصيد إذا قتله محرم حيث يحرم على غيره، فإن قتل المحرم له جعله ميتة. وقوله في اللفظ الآخر: «وَلَا يُخْبِطُ شَوْكُهَا» صريح، أو كالصريح في تحريم قطع الورق، وهذا مذهب أحمد - رحمه الله - وقال الشافعي: له أخذه، ويروى عن عطاء، والأول أصح لظاهر النص والقياس، فإن منزلته من الشجرة منزلة ريش الطائر منه، وأيضاً فإن أخذ الورق ذريعة إلى ييس الأغصان، فإنه لباسها ووقايتها.

وقوله ﷺ: «وَلَا يُخْتَلَى خِلَاها» لا خلاف أن المراد من ذلك ما يَنْبُتُ بنفسه دون ما أنبته الآدميون، ولا يدخل اليباس في الحديث، بل هو للرطب خاصة، فإن الخلا بالقصر: الحشيش الرطب ما دام رطباً، فإذا ييس، فهو حشيش، وأخلت الأرض، كثر خلاها، واختلاء الخلى: قطعه، ومنه الحديث: كان ابن عمر يَخْتَلِي لفرسه، أي: يقطع لها الخلى، ومنه سميت المخلاة: وهي وعاء الخلى، والإذخر: مستثنى بالنص، وفي تخصيصه بالاستثناء دليل على إرادة العموم فيما سواه.

فإن قيل: فهل يتناول الحديث الرعى أم لا؟ قيل: هذا فيه قولان، أحدهما: لا يناولُهُ، فيجوز الرعى، وهذا قول الشافعي، والثاني: يتناولُهُ بمعناه، وإن لم يتناولهُ بلفظه، فلا يجوز الرعى، وهو مذهب أبي حنيفة، والقولان لأصحاب أحمد.

قال المحرّمون: وأى فرق بين اختلائه وتقديمه للدابة، وبين إرسال الدابة عليه

ترعاه؟

(١) رواه البخارى كتاب الوضوء باب من الكبائر الا يستتر من بوله ٦٤/١ من حديث ابن عباس.

قال المبيحون: لما كانت عادة الهدايا أن تدخل الحرم، وتكثر فيه، ولم يُنقل قطُّ أنها كانت تُسدُّ أفواهها، دل على جواز الرعى.

قال المحرمون: الفرق بين أن يُرسلها ترعى، ويُسلطها على ذلك، وبين أن ترعى بطبعها من غير أن يُسلطها صاحبها، وهو لا يجب عليه أن يسدَّ أفواهها، كما لا يجب عليه أن يسدَّ أنفه في الإحرام عن شم الطيب، وإن لم يجز له أن يتعمد شمه، وكذلك لا يجب عليه أو يمتنع من السير خشية أن يوطئ صيداً في طريقه، وإن لم يجز له أن يقصد ذلك، وكذلك نظائره. فإن قيل: فهل يدخل في الحديث أخذ الكمأة والفقع، وما كان مغيباً في الأرض؟ قيل: لا يدخل فيه، لأنه بمنزلة الثمرة، وقد قال أحمد: يؤكل من شجر الحرم الضغائيس والعشريق.

وقوله ﷺ: «ولا يُنْفَرُ صَيْدُهَا» صريح في تحريم التسبب إلى قتل الصيد واصطياده بكل سبب، حتى إنه لا يُنْفَرُ عن مكانه، لأنه حيوان محترم في هذا المكان، قد سبق إلى مكان، فهو أحقُّ به، ففي هذا أن الحيوان المحترم إذا سبق إلى مكان، لم يُزعج عنه.

وقوله ﷺ: «ولا يَلْتَقِطُ سَاقِطَتَهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا»^(١). وفي لفظ: «ولا تحلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ»، فيه دليل على أن لُقْطَةَ الحرم لا تُملك بحال، وأنها لا تَلْتَقِطُ إِلَّا لِلتَّعْرِيفِ لَا لِلتَّمْلِكِ، وإلا لم يكن لتخصيص مكة بذلك فائدة أصلاً، وقد اختلف في ذلك، فقال مالك وأبو حنيفة: لُقْطَةُ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ سَوَاءٌ، وهذا إحدى الروایتين عن أحمد، وأحد قولي الشافعي، ويروى عن ابن عمر، وابن عباس، وعائشة رضي الله عنهم، وقال أحمد في الرواية الأخرى، والشافعي في القول الآخر: لا يجوز التقاطها للتملك، وإنما يجوز لحفظها لصاحبها، فإن التقطها، عرفها أبداً حتى يأتي صاحبها، وهذا قول عبد الرحمن بن مهدى، وأبى عبيد، وهذا هو الصحيح، والحديث صريح فيه، والمنشد: المعرف. والناشد: الطالب، ومنه قوله: إصَاخَةُ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ.

وقد روى أبو داود في «سننه»: أن النبي ﷺ: «نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ»، وقال

ابن وهب: يعنى يتركها حتى تجدها صاحبها^(١).

قال شيخنا: وهذا من خصائص مكة، والفرق بينها وبين سائر الآفاق فى ذلك، أن الناس يتفرقون عنها إلى الأقطار المختلفة، فلا يتمكن صاحب الضالة من طلبها والسؤال عنها، بخلاف غيرها من البلاد.

وقوله ﷺ فى الخطبة: « وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَقتُلَ، وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَّةَ »^(٢) فيه دليل على أن الواجب بقتل العمد لا يتعين فى قصاص، بل هو أحد شيئين: إما القصاص، وإما الدية.

وفى ذلك ثلاثة أقوال: وهى روايات عن الإمام أحمد.

أحدها: أن الواجب أحد شيئين، إما القصاص، وإما الدية، والخيرة فى ذلك إلى الولي بين أربعة أشياء: العفو مجاناً، والعفو إلى الدية، والقصاص، ولا خلاف فى تخييره بين هذه الثلاثة. والرابع: المصالحة على أكثر من الدية، فيه وجهان. أشهرهما مذهباً: جوازه. والثانى: ليس له العفو على مال إلا الدية أو دونها، وهذا أرجح دليلاً، فإن اختار الدية، سقط القود، ولم يملك طلبه بعد، وهذا مذهب الشافعى، وإحدى الروایتين عن مالك.

والقول الثانى: أن موجب القود عيناً، وأنه ليس له أن يعفو إلى الدية إلا برضى الجانى، فإن عدل إلى الدية ولم يرض الجانى، فقوده بحاله، وهذا مذهب مالك فى الرواية الأخرى وأبى حنيفة.

والقول الثالث: أن موجب القود عيناً مع التخيير بينه وبين الدية، وإن لم يرض الجانى، فإذا عفا عن القصاص إلى الدية، فرضى الجانى، فلا إشكال، وإن لم يرض، فله العود إلى القصاص عيناً، فإن عفا عن القود مطلقاً، فإن قلنا: الواجب أحد الشيئين، فله الدية، وإن قلنا: الواجب القصاص عيناً، سقط حقه منها.

فإن قيل: فما تقولون فيما لو مات القاتل؟ قلنا: فى ذلك قولان: أحدهما: تسقط الدية، وهو مذهب أبى حنيفة، لأن الواجب عندهم القصاص عيناً، وقد زال محل

(١) صحيح رواه أبو داود فى كتاب اللقطة فى صدره ١٤٢/٢ رقم ١٧١٩، ورواه مسلم كتاب اللقطة باب فى لقطة الحاج ١٣٥١/٣ رقم ١٧٢٤ من حديث عبد الرحمن بن عثمان به.

(٢) رواه مسلم كتاب الحج باب تحريم مكة وصيدها ٩٨٨/٢ رقم ١٣٥٥ من حديث أبى هريرة به.

استيفائه بفعل الله تعالى، فأشبهه ما لو مات العبدُ الجاني، فإن أُرْسَ الجناية لا ينتقلُ إلى ذمّة السيد، وهذا بخلاف تلف الرهن وموت الضامن، حيث لا يسقطُ الحقُّ لثبوته في ذمّة الراهن والمضمونِ عنه، فلم يسقط بتلف الوثيقة .

وقال الشافعي وأحمد: تتعينُ الديةُ في تركته، لأنه تعذرُ استيفاءُ القصاصِ من غير إسقاط، فوجب الديةُ لثلا يذهبُ الورثة من الدم والدية مجاناً، فإن قيل: فما تقولون لو اختار القصاص، ثم اختار بعده العفو إلى الدية، هل له ذلك؟ قلنا: هذا فيه وجهان، أحدهما: أن له ذلك، لأن القصاص أعلى، فكان له الانتقالُ إلى الأدنى، والثاني: ليس له ذلك، لأنه لما اختار القصاص، فقد أسقط الدية باختياره له، فليس له أن يعودَ إليها بعد إسقاطها .

فإن قيل: فكيف تجمعون بين هذا الحديث، وبين قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ» (١) .

قيل: لا تعارض، بينهما بوجه، فإن هذا يدل على وجوب القود بقتل العمد، وقوله: «فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» يدل على تخييره بين استيفاء هذا الواجب له وبين أخذ بدله، وهو الدية، فأى تعارض؟! وهذا الحديثُ نظيرُ قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ» [سورة البقرة: ١٧٨]، وهذا لا ينفي تخيير المستحق له بين ما كُتِبَ له، وبين بدله. والله أعلم .

وقوله ﷺ في الخطبة: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»، بعد قول العباس له: «إِلَّا الْإِذْخِرَ» (١)، يدل على مسألتين:

إحداهما: إباحة قطع الإذخر .

والثانية: أنه لا يشترط في الاستثناء أن ينويه من أول الكلام، ولا قبل فراغه، لأن النبي ﷺ لو كان ناوياً لاستثناء الإذخر من أول كلامه، أو قبل تمامه، لم يتوقف استثناءه له على سؤال العباس له ذلك، وإعلامه أنهم لا بدّ لهم منه لِقَيْنِهِمْ وبيوتهم، ونظير هذا استثناءه ﷺ، لسهيل بن بيضاء من أسارى بدر بعد أن ذكره به ابن مسعود، فقال: «لَا يَنْفَلِتَنَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبَةٍ عُنُقٍ» فقال ابن مسعود: إلا

(١) صحيح رواه أبو داود كتاب الديات باب من قتل في عمياء بين قوم ٤/١٨٢ ح رقم ٤٤٤٤٥٣٩ من حديث ابن عباس به .
(٢) سبق تخريجه .

سهيلَ بْنَ بِيضَاءَ، فإنى سمعته يذكر الإسلام، فقال: «إِلَّا سَهِيلَ بْنَ بِيضَاءَ»^(١) ومن المعلوم أنه لم يكن قد نوى الاستثناء فى الصورتين من أول كلامه .

ونظيره أيضاً قولُ المَلِكِ لسليمان لما قال: «لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فقال له المَلِكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَمْ يَقُلْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، لَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَجْمَعُونَ» وفى لفظ «لَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ»^(٢) فأخبر أن هذا الاستثناء لو وقع منه فى هذه الحالة لنفعه، ومن يشترط النية يقول: لا ينفعه .

ونظيرُ هذا قوله ﷺ: «وَاللَّهُ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا، وَاللَّهُ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا» ثلاثاً، ثم سكت، ثم قال: «أَنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٣)، فهذا استثناء بعد سكوت، وهو يتضمن إنشاء الاستثناء بعد الفراغ من الكلام والسكوت عليه، وقد نص أحمد على حوازه، وهو الصواب بلا ريب، والمصيرُ إلى موجب هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة أولى . وبالله التوفيق .

وفى القصة: أن رجلاً من الصحابة يقال له: أبو شاه، قام، فقال: اكتبوا لى، فقال النبي ﷺ: «اكتبوا لأبى شاه»^(٤)، يُريدُ خطبته، ففيه دليل على كتابة العلم، ونسخ النهى عن كتابة الحديث، فإن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ، فَلَيْمَحُهُ»^(٥) وهذا كان فى أول الإسلام خشية أن يتخلط الوحي الذى يُتلى بالوحي الذى لا يُتلى، ثم أذن فى الكتابة لحديثه .

وصح عن عبد الله بن عمرو أنه كان يكتب حديثه، وكان مما كتبه صحيفة تُسمى الصادقة، وهى التى رواها حفيده عمرو بن شعيب، عن أبيه عنه، وهى من أصح الأحاديث، وكان بعض أئمة أهل الحديث يجعلها فى درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر، والأئمة الأربعة وغيرهم احتجوا بها .

وفى القصة: أن النبي ﷺ دخل البيت، وصلى فيه^(٦)، ولم يدخله حتى مُحِيت الصورُ منه، ففيه دليل على كراهة الصلاة فى المكان المور، وهذا أحقُّ بالكراهة من

(١) ضعيف. رواه أحمد فى المسند ١/ ٣٨٣ وفى سنده انقطاع بين عبيد الله بن عبد الله بن مسعود وبين أبيه .

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان باب الاستثناء ٣/ ١٢٧٥ ح رقم ١٦٥٤ من حديث أبى هريرة .

(٣) صحيح. رواه أبو داود كتاب الإيمان والنذور باب الاستثناء فى الإيمان بعد السكوت ٣/ ٢٢٨ ح رقم ٣٢٨٥ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) رواه مسلم كتاب الزهد باب الثبوت فى الحديث ٤/ ٢٢٩٨ ح رقم ٣٠٠٤ من حديث أبى سعيد الخدرى .

(٦) رواه مسلم كتاب الحج باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ح رقم ١٣٢٩ من حديث ابن عمر .

الصلاة في الحمام، لأن كراهة الصلاة في الحمام، إما لكونه مَظَنَّةً النجاسة، وإما لكونه بيتاً للشيطان، وهو الصحيح، وأما محلُّ الصور، فَمَظَنَّةُ الشُّرْكِ، وغالبُ شرك الأُمم كان من جهة الصور والقبور.

وفى القصة: أنه دخل مكة، وعليه عمامة سوداء، ففيه دليل على جواز لبس السواد أحياناً، وَمِنْ ثَمَّ جعل خلفاء بنى العباس لبس السواد شعاراً لهم، ولولاتهم، وقضاتهم، وخطبائهم، والنبي ﷺ لم يلبسه لباساً راتباً، ولا كان شعاره في الأعياد، والجمع، والمجامع العظام البتة، وإنما اتفق له لبسُ العمامة السوداء يومَ الفتح دون سائر الصحابة، ولم يكن سائرُ لباسه يومئذ السواد^(١)، بل كان لواؤه أبيض.



فصل

فى وقت تحريم متعة النساء

ومما وقع فى هذه الغزوة، إباحةُ متعةِ النساء، ثم حرَّمها قبلَ خروجه من مكة، واختلَفَ فى الوقت الذى حرمت فيه المتعة، على أربعة أقوال:

أحدها: أنه يوم خيبر، وهذا قول طائفة من العلماء. منهم: الشافعى وغيره.

والثانى: أنه عام فتح مكة، وهذا قول ابن عيينة، وطائفة.

والثالث: أنه عام حنين، وهذا فى الحقيقة هو القول الثانى، لاتصال غزاة حنين بالفتح.

والرابع: أنه عام حجة الوداع، وهو وهم من بعض الرواة، سافر فيه وهمه من فتح مكة إلى حجة الوداع، كما سافر وهم معاوية من عمرة الجعرانة إلى حجة الوداع حيث قال: قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص على المروة فى حجته، وقد تقدم فى الحج، وسفر الوهم من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، ومن واقعة إلى واقعة، كثيراً ما يعرض للحفاظ فمن دونهم.

والصحيح: أنه المتعة إنما حرمت عام الفتح، لأنه قد ثبت فى «صحيح مسلم» أنهم

(١) رواه مسلم كتاب الحج باب جواز دخول مكة بغير إحرام ٢/ ٩٩٠ ح رقم ١٣٥٩ من حديث عمرو بن حريث.

استمتعوا عام الفتح مع النبى ﷺ بإذنه^(١)، ولو كان التحريم زمن خير، لزم النسخ مرتين، وهذا لا عهد بمثله فى الشريعة البتة، ولا يقع مثله فيها، وأيضاً: فإن خير لم يكن فيها مسلمات، وإنما كُنَّ يهوديات، وإباحة نساء أهل الكتاب لم تكن ثبتت بعد، وإنما أبخُنَ بعد ذلك فى سورة المائدة بقوله: ﴿الْيَوْمَ أَحْلَلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] وهذا متصل بقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وبقوله: ﴿الْيَوْمَ يَفْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وهذا كان فى آخر الأمر بعد حجة الوداع، أو فيها، فلم تكن إباحة نساء أهل الكتاب ثابتة زمن خير، ولا كان للمسلمين رغبة فى الاستمتاع بنساء عدوهم قبل الفتح، وبعد الفتح استرق من استرق منهم، وصرن إماءً للمسلمين.

فإن قيل: فما تصنعون بما ثبت فى «الصحيحين» من حديث على بن أبى طالب: «أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خير، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية»^(٢) وهذا صحيح صريح؟

قيل: هذا الحديث قد صحَّت روايته بلفظتين: هذا أحدهما . والثانى: الاختصار على نهى النبى ﷺ عن نكاح المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خير، هذه رواية ابن عيينة عن الزهرى، قال قاسم بن أصبغ: قال سفيان بن عيينة: يعنى أنه نهى عن لحوم الحمر الأهلية زمن خير، لا عن نكاح المتعة، ذكره أبو عمر، وفى «التمهيد»: ثم قال: على هذا أكثر الناس، انتهى، فتوهم بعض الرواة أن يوم خير ظرفٌ لتحريمهن، فرواه: حرم رسول الله ﷺ المتعة زمن خير، والحمر الأهلية، واقتصر بعضهم على رواية بعض الحديث، فقال: حرم رسول الله ﷺ المتعة زمن خير، فجاء بالغلط البين .

فإن قيل: فأى فائدة فى الجمع بين التحريمين، إذا كلم يكونا قد وقعا فى وقت واحد، وأين المتعة من تحريم الحمر؟ قيل: هذا الحديث رواه على بن أبى طالب - رضى الله عنه - محتجاً به على ابن عمه عبد الله بن عباس فى المسألتين، فإنه كان يُبيح المتعة ولحوم الحمر، فناظره على بن أبى طالب فى المسألتين، وروى له التحريمين،

وقيدَ تحريمَ الحمرِ بزمنِ خير، وأطلقَ تحريمَ المتعة وقال: إنك امرؤ تائه، إن رسول الله ﷺ حرّمَ المتعة، وحرّمَ لحوم الحمر الأهلية يومَ خير كما قاله سفيانُ بنُ عيينة، وعليه أكثرُ الناس، فروى الأمرين محتجاً عليه بهما، لا مقيداً لهما بيومِ خير والله الموفق .

ولكن هاهنا نظر آخر، وهو أنه: هلُ حرمها تحريمَ الفواحش التي لا تباح بحال، أو حرمها عند الاستغناء عنها، وأباحها للمضطر؟ هذا هو الذي نظر فيه ابنُ عباس وقال: أنا أباحتها للمضطر كالميتة والدم، فلما توسّع فيها من توسع، ولم يقف عند الضرورة، أمسك ابنُ عباس عن الإفتاء بحلها، ورجع عنه .

وقد كان ابنُ مسعود يرى إباحتها ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٨٧] ، ففي «الصحيحين» عنه قال: كنّا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا نساء، فقلنا: ألا نختصي؟ فنهانا، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل، ثم قرأ عبد الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [سورة المائدة: ٨٧] ^(١)

وقراءة عبد الله هذه الآية عقيب هذا الحديث يحتمل أمرين:

أحدهما: الفردُ على من يحرمها، وأنها لو لم تكن من الطيبات لما أباحها رسول الله ﷺ .

والثاني: أن يكون أراد آخرَ هذه الآية، وهو الرد على من أباحها مطلقاً، وأنه معتد، فإن رسول الله ﷺ إنما رخص فيها للضرورة، وعند الحاجة في الغزو، وعند عدم النساء، وشدة الحاجة إلى المرأة فمن رخص فيها في الحضر مع كثرة النساء، وإمكان النكاح المعتاد، فقد اعتدى، والله لا يحب المعتدين .

فإن قيل: فكيف تصنعون بما روى مسلم في «صحيحه» من حديث جابر، وسلمة بن الأكوع، قالوا: خرج علينا منادى رسول الله ﷺ فقال: إن رسول الله ﷺ قد أذن لكم أن تستمتعوا، يعني: متعة النساء ^(٢) .

قيل: هذا كان زمنَ الفتح قبل التحريم، ثم حرّمها بعد ذلك بدليل ما رواه مسلم

(١) رواه البخاري كتاب النكاح ما يكره من التبتل والخصاء ٥/٧ .

(٢) رواه مسلم كتاب النكاح باب نكاح المتعة ١٠٢٢/٢ ح رقم ١٤٠٥ من حديث جابر وسلمة به .

فى « صحىحه »، عن سلمة ابن الأكوع قال: رخص لنا رسول الله ﷺ عام أوطاس فى المتعة ثلاثاً، ثم نهى عنها^(١). وعام أوطاس: هو عام الفتح، لأن غزاة أوطاس متصلة بفتح مكة .

فإن قيل: فما تصنعون بما رواه مسلم فى « صحىحه »، عن جابر بن عبد الله، قال: كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ، وأبى بكر حتى نهى عنها عمر فى شأن عمرو بن حريث^(٢). وفيما ثبت عن عمر أنه قال: مُتعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ، أنا أنهى عنهما: متعة النساء ومتعة الحج^(٣). قيل: الناس فى هذا طائفتان:

طائفة تقول: إن عمر هو الذى حرّمها ونهى عنها، وقد أمر رسول الله ﷺ باتباع ما سنّه الخلفاء الراشدون، ولم تر هذه الطائفة تصحيح حديث سبرة بن معبد فى تحريم المتعة عام الفتح، فإنه من رواية عبد الملك ابن الربيع ابن سبرة عن أبيه، عن جده، وقد تكلم فيه ابن معين، ولم ير البخارى إخراج حديثه فى « صحىحه » مع شدة الحاجة إليه، وكونه أصلاً من أصول الإسلام، ولو صح عنده لم يصبر عن إخرجه والاحتجاج به، قالوا: ولو صح حديث سبرة، لم يخف على ابن مسعود حتى يروى أنهم فعلوها، ويحتج بالآية، وأيضاً ولو صح، لم يقل عمر: إنها كانت على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنها، وأعاقل عليها، بل كان يقول: إنه ﷺ حرّمها ونهى عنها . قالوا: ولو صح، لم تفعل على عهد الصديق وهو عهد خلافة النبوة حقاً .

والطائفة الثانية: رأت صحة حديث سبرة، ولو لم يصح، فقد صحّ حديث على - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ حرّم متعة النساء، فوجب حمل حديث جابر على أن أخبر عنها بفعلها لم يبلغه التحريم، ولم يكن قد اشتهر حتى كان زمن عمر رضى الله عنه، فلما وقع فيها النزاع، ظهر تحريمها واشتهر، وبهذا تألّف الأحاديث الواردة فيها . وبالله التوفيق .



(١) سبق تخريجهما .

(٢) رواه مسلم بنحوه كتاب الحج باب فى المتعة بالحج إلى العمرة ٢/ ٨٨٥ ح رقم ١٢١٧ من حديث جابر وهو عند أحمد بلفظ مقارب ٣/ ٣٢٥ .

فصل

وفى قصة الفتح من الفقه: جواز إجارة المرأة وأمانها للرجل والرجلين كما أجاز النبي ﷺ أمان أم هانئ لحمويتها .

وفيه من الفقه جواز قتل المرتد الذى تغلظت ردة من غير استتابة، فإن عبد الله بن سعد بن أبي سرح كان قد أسلم وهاجر، وكان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ، ثم ارتد، ولحق بمكة، فلما كان يوم الفتح، أتى به عثمان بن عفان رسول الله ﷺ ليبيعه، فأمسك عنه طويلاً، ثم بايعه، وقال: إنما أمسكت عنه ليقوم إليه بعضكم، فيضرب عنقه، فقال له رجل: هلاً أومات إلى يا رسول الله ؟ فقال: « مَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ »^(١) فهذا كان قد تغلظ كفره برده بعد إيمانه، وهجرته، وكتابة الوحي، ثم ارتد ولحق بالمشركين يطعن على الإسلام ويعيبه، وكان رسول الله ﷺ يريد قتله، فلما جاء به عثمان بن عفان وكان أخاه من الرضاة، لم يأمر النبي ﷺ بقتله حياة من عثمان، ولم يبيعه ليقوم إليه بعض أصحابه فيقتله، فهابوا رسول الله ﷺ أن يقدموا على قتله بغير إذنه، واستحى رسول الله ﷺ من عثمان، وساعد القدر السابق لما يريد الله سبحانه بعبد الله مما ظهر منه بعد ذلك من الفتوح، فبايعه، وكان ممن استثنى الله بقوله: « كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » [آل عمران: ٨٦-٨٩]، وقوله ﷺ: « مَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ »، أى أن النبي ﷺ لا يخالف ظاهره باطنه، ولا سره علانيته، وإذا نفذ حكم الله وأمره، لم يؤم به، بل صرح به، وأعلنه، وأظهره .



(١) صحيح . رواه أبو داود كتاب الجهاد باب قتل الأسير لا يعرض عليه الإسلام ٥٩/٣ ح رقم ٢٦٨٣ من حديث سعد .

فصل

فى غزوة حنين وتسمى : غزوة اوطاس

وهما موضعان بين مكة والطائف، فسميت الغزوة باسم مكانها، وتسمى غزوة هوازن، لأنهم الذين أتوا لقتال رسول الله ﷺ.

قال ابن إسحاق ^(١): ولما سمعت هوازن برسول الله ﷺ، وما فتح الله عليه من مكة، جمعها مالك بن عوف النصرى، واجتمع إليه مع هوازن ثقيف كلها، واجتمعت إليه مضر وجشم كلها، وسعد بن بكر، وناس من بنى هلال، وهم قليل، ولم يشهداها من قيس عيلان إلا هؤلاء، ولم يحضرها من هوازن كعب، ولا كلاب، وفى جشم دريد بن الصمة شيخ كبير ليس فيه إلا رأيه ومعرفته بالحرب، وكان شجاعاً مجرباً، وفى ثقيف سيدان لهم، وفى الأخلاق قارب بن الأسود، وفى بنى مالك سبيع بن الحارث وأخوه الأمر بن الحارث، وجماع أمر الناس إلى مالك بن عوف النصرى. فلما أجمع السير إلى رسول الله ﷺ، ساق مع الناس أموالهم ونساءهم وأبناءهم، فلما نزل بأوطاس، اجتمع إليه الناس وفيهم دريد بن الصمة، فلما نزل قال: بأى واد أنتم؟ قالوا: بأوطاس. قال: نعم مجال الخيل، لا حزن ضرر، ولا سهل دهس، مالى أسمع رغاء البعير، ونهاق الحمير، وبكاء الصبى، ويعار الشاء؟ قالوا: ساق مالك بن عوف مع الناس نساءهم وأموالهم وأبناءهم. قال: أين مالك؟ قيل: هذا مالك، ودعى له، قال: يا مالك إنك قد أصبحت رئيس قومك، وإن هذا يوم كائن له ما بعده من الأيام، مالى أسمع رغاء البعير، ونهاق الحمير، وبكاء الصغير، ويعار الشاء؟ قال: سقت مع الناس أبناءهم، ونساءهم، وأموالهم. قال: ولم؟ قال: أردت أن أجعل خلف كل رجل أهله وماله ليقاتل عنهم. فقال: راعى ضأن والله، وهل يرد المنهزم شىء، إنها إن كانت لك لم ينفعك إلا رجل بسيفه ورمحه، وإن كانت عليك، فضحت فى أهلك ومالك، ثم قال: ما فعلت كعب وكلات؟ قالوا: لم يشهداها أحد منهم. قال: غاب الحد والجد، لو كان يوم علاء ورفعة، لم تغب عنه كعب ولا كلاب، ولوددت أنكم فعلتم ما فعلت كعب وكلات، فمن شهداها منكم؟ قالوا: عمرو بن عامر، وعوف بن عامر قال: ذلك الجذعان من

عامر، لا ينفعان ولا يضران. يا مالك! إنك لم تصنع بتقديم البيضة بيضة هوازن إلى نحور الخيل شيئا، ارفعهم إلى متمنع بلادهم وعلياً قومهم، ثم اتق الصبابة على متون الخيل، فإن كانت لك، لحق بك من وراءك، وإن كانت عليك، ألفاك ذلك، وقد أحرزت أهلك ومالك. قال: والله لا أفعل، إنك قد كبرت وكبر عقلك، والله لتطيعننى، يا معشر هوازن، أو لا تكثن على هذا السيف حتى يخرج من ظهري، وكره أن يكون لدريد فيها ذكر ورأى، فقالوا: أطعنك، فقال دريد: هذا يوم لم أشهده ولم يفتنى.

يا ليتنى فيها جذع أحب فيها وأضع

أفود وطفاء الزرع كأنها شاة صدع

ثم قال مالك للناس: إذا رأيتموهم فاكسروا جفون سيوفكم، ثم شدوا شدة رجل واحد، وبعث عيونا من رجاله، فأتوه وقد تفرقت أوصالهم، قال: ويلكم ما شأنكم؟ قالوا: رأينا رجلا بيضا على خيل بلق، والله ما تماسكنا أن أصابنا ما ترى، فوالله ما رده ذلك عن وجهه أن مضى على ما يريد.

ولما سمع بهم نبي الله ﷺ بعث إليهم عبد الله بن أبي حذرر الأسلمي، وأمره أن يدخل فى الناس، فيقيم فيهم حتى يعلم علمهم، ثم يأتيه بخبرهم، فانطلق ابن أبي حذرر، فدخل فيهم حتى سمع وعلم ما قد جمعوا له من حرب رسول الله ﷺ، وسمع من مالك وأمر هوازن ما هم عليه، ثم أقبل حتى أتى رسول الله ﷺ فأخبره الخبر.

فلما أجمع رسول الله ﷺ السير إلى هوازن، ذكر له أن عند صفوان بن أمية أدراعا وسلاحا، فأرسل إليه، وهو يومئذ مشرك، فقال: «يا أبا أمية! أعرنا سلاحك هذا نلقى فيه عدونا غدا»، فقال صفوان: أغصبا يا محمد؟ قال: «بل عارية مضمونة حتى نؤديها إليك»^(١)، فقال: ليس بهذا بأس، فأعطاه مائة درع بما يكفيها من السلاح، فزعموا أن رسول الله ﷺ سأل أن يكفيهم حملها، ففعل.

ثم خرج رسول الله ﷺ معه ألفان من أهل مكة، مع عشرة آلاف من أصحابه

(١) صحيح. رواه أحمد فى المسند ٤٠١/٣ وفى سنده ضعف، ولكن رواه الحاكم فى المستدرک ٤٨/٣ من طريق آخر وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وأقره الذهبي.

الذين خرجوا معه، ففتح الله بهم مكة، وكانوا اثني عشر ألفاً، واستعمل عتاب بن أسيد على مكة أميراً، ثم مضى يريد لقاء هوازن.

قال ابن إسحاق: فحدثني عاصم بن عمر بن قتادة، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه جابر بن عبد الله، قال: لما استقبلنا وادي حنين، انحدرنا في واد من أودية تهامة أجوف حطوط، إنما ننحدر فيه انحداراً. قال: وفي عماية الصيح، وكان القوم قد سبقونا رلى الوادي، فكمنوا لنا في شعابه وأحنائه ومضايقه، قد أجمعوا، وتهيؤوا، وأعدوا فوالله ما راعنا - ونحن منحطون - إلا الكتائب، قد شدوا علينا شدة رجل واحد، وانشمر الناس راجعين لا يلوى أحد منهم على أحد، وانحاز رسول الله ﷺ ذات اليمين، ثم قال: «إلى أين أيها الناس؟ هلم إلى أنا رسول الله، أنا محمد بن عبد الله»، وبقي مع رسول الله ﷺ نفر من المهاجرين والأنصار وأهل بيته، وفيمن ثبت معه من المهاجرين أبو بكر وعمر، ومن أهل بيته علي، والعباس، وأبو سفيان بن الحارث وابنه، والفضل بن العباس، وربيعه بن الحارث، وأسامة بن زيد، وأيمن ابن أم أيمن، وقتل يومئذ. قال: ورجل من هوازن على جمل له أحمر بيده راية سوداء في رأس رمحه لمن وراءه فاتبعوه، فبينما هو كذلك إذ أهوى عليه بن أبي طالب، ورجل من الأنصار يردانه، قال: فأتى علي من خلفه، فضرب عرقوبى الجمل، فوقع على عجزه، ووثب الأنصاري على الرجل، فضربه ضربة أطن قدمه بنصف ساقه، فانجعف عن رحله، قال: فاجتلد الناس. قال: فوالله ما رجعت راجعة الناس من هزيمتهم حتى وجدوا الأسارى عند رسول الله ﷺ.

قال ابن إسحاق: ولما انهزم المسلمون، ورأى من كان مع رسول الله ﷺ من جفاة أهل مكة الهزيمة، تكلم رجال منهم بما في أنفسهم من الضعن، فقال أبو سفيان بن حرب: لا تنتهي هزيمتهم دون البحر، وإن الألام لمعه في كناته، وصرخ جبلة بن الحنبل وقال ابن هشام: صوابه كلدة: - ألا بطل السحر اليوم، فقال له صفوان أخوه لأمه وكان بعد مشركاً: اسكت فض الله فاك، فوالله لأن يربني رجل من قريش، أحب إلى من أن يربني رجل من هوازن.

وذكر ابن سعد عن شيبه بن عثمان الحجبي، قال: لما كان عام الفتح، دخل رسول الله ﷺ مكة عنوة، قلت: أسير مع قريش إلى هوازن بحنين، فغسى إن اختلطوا أن

أصيب من محمد غرة، فأثار منه، فأكون أنا الذى قمت بثأر قريش كلها، وأقول: لولم يبق من العرب والهجم أحد إلا اتبع محمدا، ما تبعته أبدا، وكنت مرصدا لما خرجت له، لا يزداد الأمر فى نفسى إلا قوة، فلما اختلط الناس، اقتحم رسول الله ﷺ عن بغلته، فأصلت السيف، فدنوت أريد ما أريد منه، ورفعت سيفى حتى كدت أشعره إياه، فرفع لى شواظ من نار كالبرق كاد يحشنى، فوضعت يدى على بصرى خوفا عليه، فالتفت إلى رسول الله ﷺ، فنادانى: «يا شيب ادن منى» فدنوت منه، فمسح صدرى، ثم قال: «اللهم أعذه من الشيطان» قال: فوالله لهوكان ساعتئذ أحب إلى من سمعى، وبصرى، ونفسى، وأذهب الله ما كان فى نفسى، ثم قال: «ادن فقاتل»، فتقدمت أمامه أضرب بسفى، الله يعلم أنى أحب أن أقيه بنفسى كل شىء، ولو لقيت تلك الساعة أبى لو كان حيا لأوقعت به السيف، فجعلت ألزمه فيمن لزمه حتى تراجع المسلمون، فكروا كرة رجل واحد، وقربت بغلة رسول الله ﷺ، فاستوى عليها، وخرج فى أثرهم حتى تفرقوا فى كل وجه، ورجع إلى معسكره، فدخل خبائه، فدخلت عليه، ما دخل عليه أحد غيرى حبا لرؤية وجهه، وسرورا به، فقال: «يا شيب! الذى أراد الله بك خير مما أردت لنفسك». ثم حدثنى بكل ما أضمرت فى نفسى ما لم أكن أذكره لأحد قط، قال: فقلت: فأنى أشهد أن لا إله إلا الله، وأنتك رسول الله، ثم قلت: استغفر لى فقال: «غفر الله لك».

وقال ابن إسحاق: وحدثنى الزهرى، عن كثير بن العباس، عن أبيه العباس بن عبد المطلب، قال: إنى لمع رسول الله ﷺ أخذ بحكمة بغلته البيضاء، قد ضجرتها بها، وكنت امرأة جسميا شديد الصوت، قال رسول الله ﷺ يقول حين رأى من الناس: «إلى أين أيها الناس؟» قال: فلم أر الناس يلوون على شىء، فقال: «يا عباس اصرخ: يا معشر الأنصار، يا معشر أصحاب السمرة»، فأجابوا: ليك ليك. قال: فيذهب الرجل ليشى بعيره، فلا يقدر على ذلك، فيأخذ درعه فيقذفها فى عنقه، ويأخذ سيفه وقوسه وترسه، ويقتحم عن بعيره، ويخلى سبيله، ويؤم الصوت حتى ينتهى إلى رسول الله ﷺ، حتى إذا اجتمع آخرا: يا للخزرج، وكانوا صبورا عند الحرب، فأشرف رسول الله ﷺ فى ركائبه، فنظر إلى مجتلد القوم، وهم يجتلدون،

فقال : « الآن حمى الوطيس » وزاد غيره .

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب^(١)

وفى « صحيح مسلم » : ثم أخذ رسول الله ﷺ حصيات ، فرمى بها فى وجوه الكفار ، ثم قال : « انهزموا ورب محمد » ، فما هو إلا رماهم ، فما زلت أرى حدهم كليلا ، وأمرهم مذبرا^(٢) .

وفى لفظ له : إنه نزل عن البغلة ، ثم قبضة من تراب الأرض ، ثم استقبل بها وجوههم ، وقال : « شأنت الوجوه » ، فما خلق الله منهم إنسانا إلا ملأ عينه ترابا بتلك القبضة ، فولوا مدبرين^(٣) .

وذكر ابن إسحاق عن جبير بن مطعم ، قال : لقد رأيت - قبل هزيمة القوم ، والناس يقتتلون يوم حنين - مثل البجاد الزسود ، أقبل من السواد حتى سق بيننا وبين القوم ، فنظرت فإذا غل أسود مبيوث قد ملأ الوادى ، فلم يكن إلا هزيمة القوم ، فلم أشك أنها الملائكة .

قال ابن إسحاق : ولما انهزم المشركون ، أتوا الطائف ، ومعهم مالك بن عوف ، وعسكر بعضهم بأوطاس ، وتوجه بعضهم نحو نخلة ، وبعث رسول الله ﷺ فى آثار من توجه قبل أوطاس فأخذ الراية أبو موسى الأشعرى ، وهو ابن أخيه ، فقاتلهم ، ففتح الله عليه فهزمهم الله ، وقتل قاتل أبى عامر ، فقال رسول الله ﷺ : « اللهم اغفر لعبيد أبى عامر وأهله ، واجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك » واستغفر لأبى موسى^(٤) .

ومضى مالك بن عوف حتى تحصن بحصن ثقيف ، وأمر رسول الله ﷺ بالسبى والغنائم أن تجمع ، فجمع ذلك كله ، ووجهوه إلى الجعرانة ، وكان السبى ستة آلاف رأس ، والإبل أربعة وعشرين ألفا ، والغنم أكثر من أربعين ألف شاة ، وأربعة آلاف

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد باب فى غزوة حنين ٣ / ١٤٠٠ رقم ١٧٧٦ من حديث البراء .

(٢) رواه مسلم كتاب الجهاد باب غزوة حنين ٣ / ١٣٩٨ ح رقم ١٧٧٥ من حديث العباس بن عبد المطلب مطولا .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) رواه مسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبى موسى ٤ / ١٩٤٣ ح رقم ٢٤٩٨ من حديث أبى موسى الأشعرى .

أوقية فضة، فاستأنى بهم رسول الله ﷺ أن يقدموا عليه مسلمين بضعة عشرة ليلة.

ثم بدأ بالأموال فقسمها، وأعطى المؤلفة قلوبهم أول الناس، فأعطى أبا سفيان ابن حرب أربعين أوقية، ومائة من الإبل، فقال: ابني يزيد؟ فقال: «أعطوه أربعين أوقية من الإبل»، فقال: ابني معاوية؟ قال: «أعطوه أربعين أوقية، ومائة من الإبل» وأعطى حكيم بن حزام مائة من الإبل، ثم سأله مائة أخرى فأعطاه، وأعطى النضر ابن الحارث ابن كلدة مائة من الإبل، وأعطى العلاء بن حارثة الثقفي خمسين، وذكر أصحاب المائة - وأصحاب الخمسين - وأعطى العباس بن مرداس أربعين، فقال في ذلك شعرا، فأكمل له المائة.

ثم أمر زيد بن ثابت بإحصاء الغنائم والناس، ثم فضها على الناس فكانت سهامهم لكل رجل أربعاً من الإبل وأربعين شاة. فإن كان فارساً أخذ اثني عشر بعيراً وعشرين ومائة شاة.

قال ابن إسحاق: وحدثني عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن أبي سعيد الخدري قال: لما أعطى رسول الله ﷺ ما أعطى من تلك العطايا في قریش، وفي قبائل العرب، ولم يكن في الأنصار منها شيء، وجد هذا الحى من الأنصار في أنفسهم، حتى كثرت فيهم القالة، حتى قال قائلهم: لقي والله رسول الله ﷺ قومه، فدخل عليه سعد بن عباد، فقال: يا رسول الله! إن هذا الحى من الأنصار قد وجدوا عليك في أنفسهم لما صنعت في هذا الفىء الذى أصبت قسمت في قومك، وأعطيت عطايا عظاما في قبائل العرب، ولم يكن في هذا الحى من الأنصار منها شيء قال: «فأين أنت من ذلك يا سعد» قال: يا رسول الله! ما أنا إلا من قومي. قال: «فاجمع لى قومك فى هذه الحظيرة؟» قال: فجاء رجال كم المهاجرين، فتركهم، فدخلوا، وجاء آخرون فردهم، فلما اجتمعوا، أتى سعد، فقال: قد اجتمع لك هذا الحى من الأنصار، فاتاهم رسول الله، فحمد الله، وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: «يا معشر الأنصار ما قالة بلغتني عنكم، وجدة وجدتموها في أنفسكم، ألم، أتكم ضلالا فهذاكم الله بى، وعالة فأغناكم الله بى، وأعداء فألف الله

بين قلوبكم؟» قالوا: الله ورسوله أمنّ وأفضل. ثم قال: «ألا تحببونى يا معشر الأنصار؟» قالوا: بماذا نجيبك يا رسول الله، لله ولرسوله المنّ والفضل. قال: «أما والله لو شئتم، لقتلتم، فلصدقتم ولصدقتم: أيتتنا مكذبا فصدقناك، ومخدولا فنصرناك، وطريلا فأويناك، وعائلا فأسيناك، أوجدتم على يا معشر الأنصار فى أنفسكم فى لعاعة من الدنيا تألفت بها قوما ليسلموا، ووكلتكم إلى إسلامكم؟ ألا ترضون يا معشر الأنصار أن يذهب الناس بالشاء والبعير، وترجعون برسول الله رلى رحالكُم، فوالذى نفس محمد بيه لما تنقلبون به خير مما ينقلبون شعيا وواديا لسلكت شعب الأنصار وواديهما، الأنصار شعار، والناس دثار، اللهم ارحم الأنصار وأبناء الأنصار، وأبناء أبناء الأنصار».

قال: فبكى القوم حتى أخضلوا لحاهم، وقالوا: رضينا رسول الله ﷺ قسما وحظا، ثم انصرف رسول الله ﷺ وتفرقوا^(١).

وقدمت الشيماء بنت الحارث بن عبد العزى أخت رسول الله ﷺ من الرضاعة، فقالت: يا رسول الله! أنى أحتك من الرضاعة، قال وما علامة ذلك؟ قالت: عضه عضضتنيها فى ظهري، وأنا متوركتك قال: فعرف رسول الله ﷺ العلامة، فبسط لها رداءه، وأجلسها عليه وخيرها، فقال: «إن أحببت الإقامة فعندى محبة مكرمة، إن أحببت أن أمتعك فترجعى إلى قومك؟» قالت: بل تمتعنى وتردنى إلى قومى، ففعل، فزعمت بنو سعد أنه أعطاها غلاما يقال له: مكحول وجارية، فزوجت إحداهما من الآخر، فلم يزل فيهم من نسلهما بقية. وقال أبو عمر: فأسلمت، فأعطاها رسول الله ﷺ ثلاثة أعبد وجارية، ونعما، وشاء، وسماها حذافة. وقال: والشيماء لقب^(٢).

وقدم وفد هوازن على رسول الله ﷺ، وهم أربعة عشر رجلا، ورأسهم زهير بن صرد، وفيهم أبو برقان عم رسول الله ﷺ من الرضاعة، فسألوه أن يمين عليهم بالسبى والأموال، فقال: «إن معى من ترون وإن أحب الحديث إلى أصدقه، فأبناؤكم ونساؤكم أحب إليكم أم أموالكم؟» قالوا: ما كنا نعدل بالأحساب شيئا. فقال: «إذا

(١) رواه مسلم بنحوه كتاب الزكاة باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام ٧٣٨/٢ ح رقم ١٠٦١ من حديث عبد الله بن زيد رضى الله عنه.

(٢) الإصابة ٣٣٥/٤.

صليت الغداة فقوموا فقولوا: إنا نستشفع برسول الله ﷺ إلى المؤمنين، ونستشفع بالمؤمنين إلى رسول الله ﷺ أن يردوا علينا سبينا»، فلما صلى الغداة، قاموا فقالوا ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «أما ما كان لي ولبنى عبد المطلب، فهو لكم، وسأسأل لكم الناس»، فقال المهاجرون والأنصار ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ، فقال ازقرع ابن حابس: أما أنا وبنو تميم، فلا، وقال عينة بن حصن: أما أنا وبنو فزارة فلا. وقال العباس بن مرادس: أما أنا وبن سليم، فلا، فقالت بنو سليم: ما كان لنا، فهو لرسول الله ﷺ، فقال العباس بن مرادس: وهتموني، فقال رسول الله ﷺ: «إن هؤلاء القوم قد جاؤوا مسلمين، وقد كنت استأنيت سبيهم، وقد خيرتهم، فلم يعدلوا بالأبناء والنساء شيئا، فمن كان عنده منهن شيء، فطابت نفسه بأن يرده، فسيبيل ذلك، ومن أحب أن يستمسك بحقه، فليرد عليهم، وله بكل فريضة ست فرائض من أول ما يفىء الله علينا»، فقال الناس: قد طيبنا لرسول الله ﷺ. فقال: «إنا لا نعرف من ضرى منكم ممن لم يرض، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم» فردوا عليهم نساءهم وأبناءهم^(١).



فصل

الإشارة إلى بعض ما تضمنته هذه الغزوة

من المسائل الفقهية والنكت الحكيمة

كان الله عز وجل قد وعد رسوله، وهو صادق الوعد، أنه إذا فتح مكة دخل الناس في دينه أفواجا، ودانت له العرب بأسرها، فلما تم له الفتح المبين اقتضت حكمته تعالى أن أمسك قلوب هوازن ومن تبعها عن الإسلام، وأن يجمعوا ويتألبوا لحرب رسول الله ﷺ والمسلمين، ليظهر أمر الله، وتقام إعزازه لرسوله، ونصره لدينه، ولتكون غنائمهم شكرانا لأهل الفتح، وليظهر الله - سبحانه - رسوله وعباده، وقهره لهذه الشوكة العظيمة التي لم يلق المسلمون مثلها، فلا يقاومهم بعد أحد من العرب، ولغير ذلك من الحكم الباهرة التي تلوح للمتأملين، وتبدو للمتوسمين.

(١) بنحو القصة رواها البخاري كتاب المغازي باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ ١٩٥/٥ من حديث مروان والمِسْوَر.

واقترضت حكمته سبحانه أن أذاق المسلمين أولاً مرارة الهزيمة والكسرة مع كثرة عددهم، وعددهم، وقوة شوكتهم ليطامن رؤوساً رفعت بالفتح، ولم تدلخ بلده وحرمة كما دخله رسول الله ﷺ واضعاً رأسه منحنيًا على فرسه، حتى إن ذقنه تكاد تمس سوجه تواضعا لربه، وخضوعاً لعظمته، واستكانة لعزته أن أحل له حرمة وبلده، ولم يحل لأحد قبله ولا لأحد بعده، وليبين سبحانه لمن قال: لن تغلب اليوم عن قلة، أن النصر إنما هو من عنده، وأنه من ينصره، فلا غالب له، ومن يخذله، فلا ناصر له غيره، وأنه سبحانه هو الذي تولى نصر رسوله ودينه، لا كثوتكم التي أعجبتكم، فإنها لم تغن عنكم شيئاً، فوليتم مدبرين، فلما انكسرت قلوبهم، أرسلت إليها خلع الخبر مع بريد النصر، فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين، وأنزل جنوداً لم تروها. وقد اقتضت حكمته أن خلع النصر وجوائزه إنما تفيض على أهل الانكسار، ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ . وَنَمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٥، ٦].

ومنها: أن الله سبحانه لما منع الجيش غنائم مكة، فلم يغنموا منها ذهباً، ولا فضة، ولا متاعاً، ولا سبياء، ولا أرضاً كما روى أبو داود، عن وهب بن منبه، قال: سألت جابراً: هل غنموا يوم الفتح شيئاً؟ قال: لا^(١). وكانوا قد فتحوها بإيجاف الخيل والركاب، وهم عشرة آلاف، وفيهم حاجة إلى ما يحتاج إليه الجيش من أسباب القوة، فحرك سبحانه قلوب المشركين لغزوهم، وقذف في قلوبهم إخراج أموالهم، ونعمهم، وشأنهم، وسببهم معهم نزولاً، وضيافة، وكرامة، لحزبه وجنده وتمم، تقديره سبحانه بأن أطعمهم في الظفر، والآح لهم مبادئ النصر، ليقضى الله أمراً كان مفعولاً، فلما أنزل الله نصره على رسوله وأوليائه، وبردت الغنائم لأهلها، وجرت فيها سهام الله ورسوله، قيل: لا حاجة لنا في دمائكم، ولا في نساءكم وذرائكم، فأوحى الله سبحانه رلى قلوبهم التوبة والإنابة، فجاءوا مسلمين، فقيل: إن من شمر إسلامكم وإتيانكم، أن نرد عليكم نساءكم وأبناءكم وسبيكم ﴿وَإِنْ يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٠].

ومنها: أن الله سبحانه افتتح غزو العرب بغزوة بدر، وختم غزوهم بغزوة حنين، ولهذا يقرن بين هاتين الغزاتين بالذكر، فيقال: بدر وحنين، وإن كان بينهما سبع سنين، والملائكة قاتلت بأنفسها مع المسلمين في هاتين الغزاتين، والنبي ﷺ رمى في وجوه المشركين بالحصباء فيهما، وبهاتين الغزاتين جمرة العرب لغزو رسول الله ﷺ والمسلمين، فالأولى: خوفتهم وكسرت من حدهم، والثانية: استفرغت قواهم، واستنفدت سهامهم، وأذلت جمعهم حتى لم يجدوا بدا من الدخول في دين الله.

ومنها: أن الله سبحانه جبر بها أهل مكة، وفرحهم بما نالوا من النصر والمغنم، فكانت مالدواء لما نالهم من كسرهم، وإن كان عين جبرهم، وعرفهم تمام نعمته عليهم بما صرف عنهم من شر هوازن، فإنه لم يكن لهم بهم طاقة، وإنما نصرُوا عليهم بالمسلمين، ولو أفردوا عنهم، لأكلمهم عدوهم، إلى غير ذلك من الحكم التي لا يحيط بها إلا الله تعالى.

وفيها: من الفقه أن الإمام ينبغي له أن يبعث العيون ومن يدخل بين عدوه ليأتيه بخبرهم، وأن الإمام إذا سمع بقصد عدوه له، وفي جيشة قوة ومنعة لا يعقد ينتظرهم، بل يسير إليهم، كما سار رسول الله ﷺ إلى هوازن حتى لقيهم بحنين.

ومنها: أن الإمام له أن يستعير سلاح المشركين وعدتهم لقتال عدوه، كما استعار رسول الله ﷺ أدرع صفوان، وهو يومئذ مشرك.

ومنها: أن من تمام التوكل استعمال الأسباب التي نصبها الله لمسيباتها قدرا وشرعا، فإن رسول الله ﷺ وأصحابه أكمل الخلق توكلًا، وإنما كانوا يلقون عدوهم، وهم متحصنون بأنواع السلاح، ودخل رسول الله ﷺ مكة، والبيضة على رأسه، وقد أنزل الله عليه: ﴿وَاللَّهُ يَعِصُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

وكثير ممن لا تحقيق عنده، ولا رسوخ في العلم يستشكل هذا، ويتكاسى في الجواب تارة بأن هذا فعله تعليما للأمة، وتارة بأن هذا كان قبل نزول الآية. ووقعت في مصر مسألة سأل عنها بعض الأمراء، وقد ذكر له حديث ذكره أبو القاسم بن عساكر في «تاريخه الكبير» أن رسول الله ﷺ كان بعد أن أهدت له اليهودية الشاة

المسمومة لا يأكل طعاما قدم له حتى يأكل منه من قدمه .

قالوا: وفى هذا أسوة للملوك فى ذلك، فقال قائل: كيف يجمع بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ فإذا كان الله سبحانه قد ضمن له العصمة، فهو يعلم أنه لا سبيل لبشر إليه .

وأجاب بعضهم: بأن هذا يدل على ضعف الحديث، وبعضهم بأن هذا كان قبل نزول الآية، فلما نزلت لم يكن ليفعل ذلك بعدها. ولو تأمل هؤلاء أن ضمان الله له العصمة، لا ينافى تعاطيه لأسبابها، لأغناهم عن هذا التكلف، فإن هذا الضمان له من ربه تبارك وتعالى لا يناقض احتراسه من الناس، ولا ينافيه، كما أن إخبار الله سبحانه له بأنه يظهر دينه على الدين كله، ويعليه، لا يناقض أمره بالقتال، وإعداد العدة، والقوة، ورباط الخيل، والأخذ بالجد، والحذر، والاحتراس من عدوة، ومحاربتة بأنواع الحرب، والتورية، فكان إذا أراد الغزوة، ورى بغيرها؛ وذلك لأن هذا إخبار من الله سبحانه عن عاقبة حاله ومآله بما يتعاطاه من الأسباب التى جعلها الله مفضية إلى ذلك، مقتضية له، وهو ﷺ أعلم بربه، وأتبع لأمره من أن يعطل الأسباب التى جعلها الله له بحكمته موجبة لما وعده به من النصر والظفر، وإظهار دينه، وغلبته لعدوه، وهذا كما أنه سبحانه ضمن له حياته حتى يبلغ رسالته، ويظهر دينه، وهو يتعاطى أسباب الحياة من المأكل والمشرب، والملبس والسكن، وهذا موضع يغلط فيه كثير من الناس، حتى آل ذلك ببعضهم إلى أن ترك الدعاء، وزعم أنه لا فائدة فيه، لأن المستول إن كان قد قدر، ناله ولا بد، وإن لم يقدر، لم ينله، فأى فائدة فى الاشتغال بالدعاء؟ ثم تكايس فى الحواب، بأن قال: الدعاء عبادة، فيقال لهذا الغالط: بقى عليك قسم آخر - وهو الحق - أنه قد قدر له مطلوبه بسبب إن تعاطاه، حصل له المطلوب، وإن عطل السبب، فاته المطلوب، والدعاء من أعظم الأسباب فى حصول المطلوب، وما مثل هذا الغالط إلا مثل من يقول: إن كان الله قد قدر لى الشبع، فأنا أشبع، أكلت أو لم أكل، وإن لم يقدر لى الشبع، لم أشبع أكلت أو لم أكل، فما فائدة الأكل؟ وأمثال هذه الترهات الباطلة المنافية للحكمة الله تعالى وشرعه، وبالله التوفيق.

وفيهما: أن النبي ﷺ شرط لصفوان في العارية الضمان، فقال: «بل عارية مضمونة» فهل هذا إخبار عن شرعه في العارية، ووصف لها بوصف شرعه الله فيها، وأن حكمها الضمان كما يضمن المغصوب، أو إخبار عن ضمانها بالأداء بعينها، ومعناه: أني ضامن لك تأديتها، وأنها لا تذهب، بل أردّها إليك بعينها؟ هذا مما اختلف فيه الفقهاء.

فقال الشافعي وأحمد بالزول، وأنها مضمونة بالتلف. وقال أبو حنيفة ومالك بالثاني، وأنها مضمونة بالرد على تفصيل في مذهب مالك، وهو أن العين إن كانت مما لا يغاب عليه، كالحيوان والعقار، لم تضمن بالتلف إلا أن يظهر كذبه، وإن كانت مما يغاب عليه كالخلى ونحوه، ضمنت بالتلف إلا أن يأتي بيينة تشهد على التلف، وسر مذهبه أن العارية أمانة غير مضمونة كما قال أبو حنيفة، إلا أنه لا يقبل قوله فيما يخالف الظاهر، فلذلك فرق بين ما يغاب عليه، وما لا يغاب عليه.

ومأخذ المسألة أن قوله ﷺ لصفوان: «بل عارية مضمونة» هل أراد به أنها مضمونة بالدر أو التلف؟ أي: أضمنها إن تلفت، أو أضمن لك ردها، وهو يحتمل الأمرين، وهو في ضمان الرد أظهر لثلاثة أوجه:

أحدها: أن في اللفظ الآخر: «بل عارية مضمونة» فهذا يبين أن قوله: «مضمونة»، المراد به: المضمونة بالأداء.

الثاني: أنه لم يسأله عن تلفها، وإنما سأله هل تأخذها مني أخذ غصب تحول بيني وبينها؟ فقال: «لا بل أخذ عارية أؤديها إليك». ولو كان سأله عن تلفها وقال: أخاف أن تذهب، لناسب أن يقول: أنا ضامن لها إن تلفت.

الثالث: أنه جعل الضمان صفة لها نفسها، ولو كان ضمان تلف، لكان الضمان لبدلها، فلما وقع الضمان على ذاتها، دل على أنه ضمان أداء.

فإن قيل: ففي القصة أن بعض الدروع ضاع، فعرض عليه النبي ﷺ أن يضمّنه، فقال: أنا اليوم في الإسلام أرغب، قيل: هل عرض عليه أمرا واجبا أو جائزا مستحبا الأولى فعله، وهو من مكارم الأخلاق والشيم، ومن محاسن الشريعة؟ وقد يترجح الثاني بأنه عرض عليه الضمان، ولو كان الضمان واجبا، لم يعرضه عليه، بل كان

يفى له به، ويقول: هذا حقك، كما لو كان الذاهب يعينه موجودا، فإنه لم يكن ليعرض عليه رده فتأمله.

وفيهما: جواز عقر فرس العدو ومركوبه إذا كان ذلك عوناً على قتله، كما عقر على - رضى الله عنه - جمل حامل راية الكفار، وليس هذا من تعذيب الحيوان المنهى عنه.

وفيهما: عفو رسول الله ﷺ عن من هم بقتله، ولم يعاجله، بل دعا له ومسح صدره حتى عاد، كأنه ولى حميم.

ومنها: ما ظهر فى هذه الفتوة من معجزات النبوة وآيات الرسالة، من إخباره لشية بما أضمر فى نفسه، ومن ثباته، وقد تولى عنه الناس، وهو يقول:

أنا النبى لا كذب أنا ابن عبد المطلب

وقد استقبله كتائب المشركين.

ومنها: إيصال الله قبضته التى رمى بها إلى عيون أعدائه على البعد منه، وبركته فى تلك القبضة، حتى ملأت أعين القوم، إلى غير ذلك من معجزاته فيها، كنزول الملائكة للقتال معه، حتى رآهم العدو جهرة، ورآهم بعض المسلمين.

ومنها: جواز انتظار الإمام بقسم الغنائم إسلام الكفار ودخولهم فى الطاعة، فيرد عليهم غنائمهم وسبيهم، وفى هذا دليل لمن يقول: إن الغنيمة إنما تملك بالقسمة، لا بمجرد الاستيلاء عليها، إذ لو ملكها المسلمون بمجرد الاستيلاء، لم يستأن بهم النبى ﷺ ليردها عليهم، وعلى هذا فلو مات أحد من الغنائم قبل القسمة، أو إحرازها بدار الإسلام، رد نصيبه على بقية الغنائم دون ورثته، وهذا مذهب أبى حنيفة، لو مات قبل الاستيلاء لم يكن لورثته شيء، ولو مات بعد القسمة، فسهمه لورثته.

وهذا العطاء الذى أعطاه النبى ﷺ لقريش، والمؤلفة قلوبهم، هل هو من أصل الغنيمة أو من الخمس، أو من خمس الخمس؟ فقال الشافعى ومالك: هو من خمس الخمس، وهو سهمه ﷺ الذى جعله الله له من الخمس، وهو غير الصفى وغير ما يصيبه من المغنم؛ لأن النبى ﷺ لم يستأذن الغنائم فى تلك العطية. ولو كان العطاء

من أصل الغنيمة، لاستأذنيهم لأنهم ملكوها بحوزها والاستيلاء عليها، وليس من أصل الخمس، لأنه مقسوم على خمسة، فهو إذا من خمس الخمس. وقد نص الإمام أحمد على أن النفل يكون من أربعة أخماس الغنيمة، وهذا العطاء هو من النفل، نفل النبي ﷺ به رؤوس القبائل والعشائر ليتألفهم به وقومهم على الإسلام، فهو أولى بالجواز من تنفيل الثل بعد الخمس، والربع بعده، لما فيه من تقوية الإسلام وشوخته وأهله، واستجلاب عدوه إليه، فكذا وقع سواء كما قال بعض هؤلاء الذين نفلهم: لقد أعطاني رسول الله ﷺ وإنه لأبغض الخلق إلى، فما زال يعطيني حتى إنه لأحب الخلق إلى، فما ظنك بعطاء قوى الإسلام وأهله، وأذل الكفر وحزبه، واستجلب به قلوب رؤوس القبائل والعشائر الذين إذا غضبوا، غضب لغضبهم أتباعهم، وإذا رضوا رضوا لرضاهم. فإذا أسلم هؤلاء، لم يتخلف عنهم أحد من قومهم، فله ما أعظم موقع هذا العطاء، وما أجده وأنفعه للإسلام وأهله.

ومعلوم: أن الأنفال لله ولرسوله يقسمها رسوله حيث أمره لا يتعدى الأمر، فلو وضع الغنائم بأسرها في هؤلاء لمصلحة الإسلام العامة، لما خرج عن الحكمة والمصلحة والعدل، ولما عميت أبصار ذى الخويصرة التميمي وأضرابه عن هذه المصلحة والحكمة. قال له قائلهم: اعدل فإنك لم تعدل^(١). وقال مشبهه: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله، ولعمر الله إن هؤلاء من أجهل الخلق برسوله، ومعرفته بربه، وطاعته له، وتما عده، وإعطائه لله، ومنعه لله، والله - سبحانه - أن يقسم الغنائم كما يحب، وله أن يمنعها الغانمين جملة كما منعهم غنائم مكة، وقد أوجفوا عليها بخيلهم وركابهم، وله أن يسلط عليها نارا من السماد تأكلها، وهو في ذلك كله أعدل العادلين، وأحكم الحاكمين، وما فعل ما فعله من ذلك عبثا، ولا قدره سدى، بل هو عين المصلحة والعدل والرحمة، مصدره كمال علمه، وعزته، وحكمته، ورحمته، ولقد أتم نعمته على قوم ردهم إلى منازلهم برسوله ﷺ يقودونه إلى ديارهم، وأرضى من لم يعرف قدر هذه النعمة بالشاة والبعير، كما يعطى الصغير ما يناسب عقله ومعرفته، ويعطى العاقل اللبيب ما سنا به، وهذا فضله، وليس هو سبحانه تحت حجر أحد من خلقه، فيوجبون عليه بعقولهم، ويحرمون، ورسوله منفذ لأمره.

(١) رواه مسلم كتاب الزكاة باب ذكر الخواارج وصفاتهم ٢ / ٧٤١ ح رقم ١٠٦٤ من حديث أبى سعيد الخدرى.

فإن قيل: فلو دعت حاجة الإمام فى وقت من الأوقات إلى مثل هذا مع عدوه، هل يسوغ له ذلك؟

قيل: الإمام نائب عن المسلمين يتصرف لمصالحهم، وقيام الدين، فإن تعين ذلك للدفع عن الإسلام، والذب عن حوزته، واستجلاب رؤوس أعدائه إليه ليأمن المسلمون شرهم، ساغ له ذلك، بل تعين عليه، وهل تجوز الشريعة غير هذا، فإنه وإن كان فى الحرمان مفسدة فالمفسدة المتوقعة من فوات تأليف هذا العدو أعظم، ومبني الشريعة على دفع أعلى المفسدتين باحتمال أدناهما، وتحصيل أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما، بل بناد مصالح الدنيا والدين علي هذين الأصلين. وبالله التوفيق.

وفيهما: أن النبى ﷺ قال: « من لم طيب نفسه، فله بكل فريضة ست فرائض من أول ما يقىء الله علينا ».

وفى « السنن » من حديث عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهب جيشاً، فنفدت الإبل، فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة، وكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة^(١).

وفى « السنن » عن ابن عمر، عنه ﷺ أنه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. ورواه الترمذى من حديث الحسن عن سمرة، وصححه^(٢).

وفى الترمذى من حدى الحجاج بن أرطاة، عن أبى الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: « الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نسيئاً، ولا بأس به يدا بيد » قال الترمذى: حديث حسن^(٣).

فاختلف الناس فى هذه الأحاديث، على أربعة أقوال، وهى روايات عن أحمد.

(١) ضعيف. رواه أبو داود كتاب البيوع باب الرخصة فى بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٢٤٨/٣ ح رقم ٣٣٥٧، وفى سننه ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن.

(٢) المصدر السابق باب فى بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٢٤٧/٣ ح رقم ٣٣٥٦ من حديث سمرة وليس فيه عن ابن عمر، ورواه الترمذى فى السنن كتاب البيوع باب ما جاء فى كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٥٣٨/٣ ح رقم ١٢٣٧ وقال: حديث سمرة حسن صحيح.

(٣) صحيح. رواه الترمذى كتاب البيوع باب ما جاء فى كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٥٣٩/٣ ح رقم ١٢٣٨ وقال: حسن صحيح.

أحدها: جواز ذلك متفاضلا، ومتساويا، نسيئة، ويدا، وهو مذهب أبى حنيفة، والشافعى.

والثانى: لا يجوز ذلك نسيئة، ولا متفاضلا.

والثالث: يحرم الجمع بين النساء والتفاضل، ويجوز البيع مع أحدهما، وهو قول مالك - رحمه الله -.

والرابع: إن اتحد الجنس، جاز التفاضل، وحرم النساء، وإن اختلف الجنس، جاز التفاضل والنساء.

وللناس فى هذه الأحاديث والتأليف بينها ثلاثة مسالك:

أحدهما: تضعيف حديث الحسن عن سمرة؛ لأنه لم يسمع منه سوى حديثين هذا منهما، وتضعيف حديث الحجاج بن أرطاة.

والمسلك الثانى: دعوى النسخ، وإن لم يتبين المتأخر منها من المتقدم؛ ولذلك وقع الاختلاف.

والمسلك الثالث: حملها على أحوال مختلفة، وهو أن النهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وإنما كان لأنه ذريعة إلى النسيئة فى الرويات، فإن البائع إذا رأى ما فى البيع من الربح لم تقتصر نفسه عليه، وما حرم للذريعة يباح للمصلحة الراجحة، كما أباح من المزانة العرايا للمصلحة الراجحة، وأباح ما تدعو إليه الحاجة منها، وكذلك بيع الحيوان بالحيوان نسيئة متفاضلا فى هذه القصة، وفى حديث ابن عمر إنما وقع فى الجهاد، وحاجة المسلمين إلى تجهيز الجيش، ومعلوم أن مصلحة تجهيزه أرجح من المفسدة فى بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، والشرعية لا تعطل المصلحة الراجحة لأجل المرجوحة، ونظير هذا جواز لبس الحرير فى الحرب، وجواز الخيلاء فيها، إذ مصلحة ذلك أرجح من مفسدة لبسه، ونظير ذلك لباسه القباء الحرير الذى أهده له ملك أيلة ساعة، ثم نزعه للمصلحة الراجحة فى تأليفه وجبره، وكان هذا بعد النهى عن لباس الحرير، كما بيناه مستوفى فى كتاب «التخير فيما يحل ويحرم من لباس الحرير» وبيننا أن هذا كان عام الوفود سنة تسع، وأن النهى عن لباس الحرير كان قبل ذلك، بدليل أنه نهى عمر عن لبس الحلة الحرير التى أعطاه إياها، فكساها عمر أخل له مشركا

بمكة^(١)، وهذا كان قبل الفتح، ولباسه ﷺ هدية ملك آيلة كان بعد ذلك^(٢)، ونظير هذا نهيه ﷺ عن الصلاة قبل طلوع الشمس، وبعد العصر، سدا لذريعة التشبه بالكفار، وأباح ما فيه مصلحة راجحة من قضاء الفوائت، وقضاء السنن، وصلاة الجنازة، وتحية المسجد؛ لأن مصلحة فعلها أرجح من مفسدة النهى. والله أعلم.

وفى القصة دليل على أن المتعاقدين رذا جعلاً بينهما رجلاً غير محدود، جاز إذا اتفقا عليه ورضيا به، وقد نص أحمد على جوازه فى رواية عنه فى الخيار مدة غير محدودة، وأنه يكون جائزاً حتى يقطعه، وهذا هو الراجح، إذ لا محذور فى ذلك، ولا عذر، وكل منهما قد دخل على بصيرة ورضى بموجب العقد، فكلاهما فى العلم به سواء، فليس لأحدهما مزية على الآخر، فلا يكون ذلك ظلماً.



فصل

[حكم السلب]

وفى هذه الغزوة أنه قال: « من قتل قتيلاً، له عليه بيعة، فله سلبه » وقاله فى غزوة أخرى قبلها، فاختلف الفقهاء، هل هذا السلب مستحق بالشرع أو بالشرط؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد:

أحدهما: أنه له بالشرع، شرطه الإمام أو لم يشترطه، وهو قول الشافعى. والثانى: أنه لا يستحق إلا بشرط الإمام، وهو قول أبى حنيفة. وقال مالك رحمه الله: لا يستحق إلا بشروط الإمام بعد القتال. فلو نص قبله لم يجز. قال مالك: ولم يبلغنى أن النبى ﷺ قال ذلك إلا يوم حنين، وإنما نفل النبى ﷺ بعد أن برد القتال.

ومأخوذ النزاع أن النبى ﷺ كان هو الإمام، والحاكم، والمفتى، وهو الرسول، فقد يقول الحكم بمنصب الرسالة، فيكون شرعاً عاماً إلى يوم القيامة كقوله: « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »^(٣) وقوله: « من زرع فى أرض قوم بغير إذنهم

(١) رواه مسلم كتاب البياس باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ١٦٣٨/٣ ح رقم ٢٠٦٨ من حديث عمر.

(٢) الموضع السابق ١٦٤٤/٣ ح رقم ٢٠٧٠ من حديث جابر.

(٣) رواه مسلم كتاب الاقضية باب نقض الاحكام الباطنة ورد محدثات الامور ١٤٣/٣ ح رقم ١٧١٨ من حديث عائشة.

فليس له من الزرع شيء، وله نفقته»^(١) وكحكمه: الشاهد، واليمين^(٢)، وبالشفعه فيما لم يقسم^(٣). وقد يقول بمنصب القتوى، كقوله لهند بنت تبة امرأة أبى سفيان، وقد شكت إليه شح زوجها، وأنه لا يعطيها ما يكفيها: «خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف»^(٤) فهذه فتيا لا حكم، إذا لم يدع بأبى سفيان، ولم يسأله عن جواب الدعوى، ولا سألها البينة.

وقد يقوله بمنصب الإمامة، فيكون مصلحة للأمة فى ذلك الوقت، وذلك المكان، وعلى تلك الحال، فيلزم من بعده من الأئمة، أو بمنصب الرسالة والنبوة، فيكون شرعا عاما؟ وكذلك قوله: «من أحيا أرضا ميتة فهي له»^(٥) هل هو شرع عام لكل أحد، أذن فيه الإمام، أو لم يأذن، أو هو راجع إلى الأئمة، فلا يملك بالإحياء إلا بإذن الإمام؟ على القولين، فالأول: للشافعى وأحمد فى ظاهر مذهبهما. والثانى: لأبى حنيفة وفرق مالك بين الفلوات الواسعة، وما لا يتشاح فيه الناس، وبين ما يقع فيه التشاح، فاعتبر إذن الإمام فى الثانى دون الأول.

وقوله ﷺ: «له عليه بينة» دليل على مسألتين:

إحداهما: أن دعوى القاتل أنه قتل هذا الكافر، لا تقبل فى استحقاق سلبه.

الثانية: الاكتفاء فى ثبوت هذه الدعوى بشاهد واحد من غير يمين، لما ثبت فى الصحيح عن أبى قتادة قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين، فلما التقينا، كانت للمسلمين جولة، فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين، فاستدرت إليه حتى أتته من ورائه، فضربتة على جبل عاتقه، وأقبل على، فضمنى ضمة، ودت منها ريح الموت، ثم أدركه الموت، فأرسلنى، فلحقت عمر بن الخطاب فقال: ما للناس؟ فقلت: أمر الله، ثم إن الناس رجعوا، وجلس رسول الله ﷺ فقال: «من قتل قتيلًا له عليه بينة، فله سلبه»، فقال: فقامت فقلت من يشهد لى؟ ثم جلست، ثم

(١) صحيح رواه أبو داود كتاب البيوع باب فى زرع الأرض بغير إذن صاحبها ٢٥٩/٣ ح رقم ٣٤٠٣ من حديث زافع بن خديج.

(٢) رواه مسلم كتاب الأقضية باب القضاء باليمين ١٣٣٧/٣ ح رقم ١٧١٢ من حديث ابن عباس.

(٣) رواه البخارى كتاب البيوع باب بيع الشريك ١٠٤/٣ من حديث جابر.

(٤) البخارى بنحوه كتاب الإيمان والنذور باب كيف كان يمين النبى ﷺ ١٦٣/٨ من حديث السيدة عائشة.

(٥) البخارى بنحوه كتاب الحرث والمزراعة باب من أحيا أرضا مواتا ١٤٠/٣ من حديث السيدة عائشة.

قال مثل ذلك قالك فقممت فقلت: من يشهد لى؟ ثم قال ذلك الثالثة، فقممت، فقام رسول الله ﷺ: «مالك يا أبا قتادة؟» فقصصت عليه القصة، فقال رجل من القوم: صدق يا رسول الله، وسلب ذلك القتيلى عندى، فأرضه من حقه، فقال أبو بكر الصديق: لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله، فيعطيك سلبه، فقال رسول الله ﷺ: «صدق فأعطه إياه» فأعطانى، فبعث الدرع، فاتبعت به مخرفا فى بنى سلمة، فإنه لأول مال تأثله فى الإسلام^(١).

وفى المسألة ثلاثة أقوال، هذا أحدها، وهو وجه فى مذهب أحمد. والثانى: أنه لابد من شاهد ويمين، كإحدى الروایتين عن أحمد. والثالث - وهو منصوص الإمام أحمد - أنه لابد من شاهدين؛ لأنها دعوى قتل، فلا تقبل إلا بشهادتين.

وفى القصة دليل على مسألة أخرى، وهى أنه لا يشترط فى الشهادة التلفظ بلفظ «أشهد» وهذا أصح الروايات عن أحمد فى الدليل، وإن الأشهر عند أصحابه الاشتراط، وهى مذهب مالك. قال شيخنا: ولا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين اشتراط لفظ الشهادة، وقد قال ابن عباس: شهد عندى رجال مرضيون، وأرضاهم عندى عمر، أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر، وبعد الصبح. ومعلوم: أنهم لم يتلفظوا له بلفظ أشهد، وإنما كان مجرد إخبار. وفى حديث ماعز فلما شهد على نفسه أربع شهادات رجمه^(٢)، وإنما كان منه مجرد إخبار عن نفسه، وهو إقرار، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَتُنْكُمُ تَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩] وقوله: ﴿قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٠]. وقوله: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]. وقوله: ﴿أَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١] وقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، إلى أشعاف ذلك مما ورد فى القرآن والسنة من إطلاق لفظ اشهادة على الخبر المجرد عن لفظ أشهد.

(١) البخارى كتاب الخمس باب من لم يخمس الأسلاب ١١٢/٤.

(٢) رواه مسلم بنحوه كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا ٣/١٣٢٠ ح رقم ١٦٩٤ من حديث أبى سعيد.

وقد تنازع الإمام أحمد وعلى بن المديني في الشهادة للشجرة بالجنة، فقال على: أقول: هم في الجنة، ولا أقول: أشهد أنهم في الجنة. فقال الإمام أحمدك متى قلت: هم في الجنة، فقد شهدت. وهذا تصريح منه بأنه لا يشترط في الشهادة لفظ أشهد. وحديث أبي قتادة من أبين الحجج في ذلك.

فإن قيل: إخبار من كان عنده السلب إنما كان إقرارا بقوله: فهو عندي، وليس ذلك من الشهادة في شيء. قيلك تضمن كلامه شهادة وإقرارا بقوله: «صدق» شهادة له بأنه قتله، وقوله: و«عندي» إقرار منه بأنه عنده، والنبى ﷺ إنما قضى بالسلب بعد البينة، وكان تصديق هذا هو البينة.

وقوله ﷺ: «فله سلبه»، دليل على أن له سلبه كله غير مخمس، وقد صرح بهذا في قوله لسلمة بن الأكوع لما قتل قتيلًا: «له سلبه أجمع».

وفى المسألة ثلاثة مذاهب، هذا أحدها.

والثاني: أنه يخمس كالغنيمة، وهذا قول الأوزاعي وأهل الشام، وهو مذهب ابن عباس لدخوله في آية الغنيمة.

والثالث: أن الإمام إن استكثره خمسه، وإن استقله لم يخمسه وهو قول إسحاق، وفعله عمر بن الخطاب، فروى سعيد في «سننه» عن ابن سيرين، أن البراء ابن مالك بارز مرزبان المرازبة بالبحرين، فطعنه، فدق صلبه، وأخذ سواريه وسلبه، فلما صلى عمر الظهر، أتى البراء في داره فقال: إنا كنا لا نخمس السلب، وإن سلب البراء قد بلغ مالا، وأنا خامسه، فكان أول سلب خمس في الإسلام سلب البراء، وبلغ ثلاثين ألفا. والأول: أصح، فإن رسول الله ﷺ لم يخمس السلب وقال: هو له أجمع، ومضت على ذلك سنته وسنة الصديق بعده، وما رآه عمر اجتهد منه أداه إليه رأيه.

والحديث يدل على أنه من أصل الغنيمة، فإن النبى ﷺ قضى به للقاتل، ولم ينظر في قيمته، وقدره، واعتبار خروجه من خمس الخمس، وقال مالك: هو من خمس الخمس، ويدل على أنه يستحقه من يسهم له، ومن لا يسهم به من صبي وامرأة. وعبد ومشارك. وقال الشافعي في أحد قولي: لا يستحق السلب إلا من يستحق السهم؛ لأن السهم المجمع عليه إذا لم يستحقه العبد والصبي، والمرأة والمشارك، فالسلب أولى، والأول أصح للعموم، ولأنه جار مجرى قول الإمام: من فعل كذا

وكذا، أو دل على حصن، أو جاء برأس، فله كذا مما فيه تحريض على الجهاد والسهم مستحق بالحضور، وإن لم يكن منه فعل، والسلب مستحق بالفعل، فجرى مجرى الجعالة.

وفيه دلالة على أنه يستحق سلب جميع من قتله، وإن كثروا، وقد ذكر أبو داود أن أبا طلحة قتل يوم حنين عشرين رجلا، فأخذ أسلابهم^(١).



فصل

غزوة الطائف

فى شوال سنة ثمان. قال ابن سعد: قالوا: ولما أراد رسول الله ﷺ المسير إلى الطائف، بعث الطفيل بن عمرو إلى ذى الكفين: صنم عمرو بن حممة الدوسى، يهدمه، وأمره أن يستمد قومه، ويوافيه بالطائف، فخرج سريعا إلى قومه، فهدم ذا الكفين، وجعل يحش النار فى وجهه ويحرقه ويقول

يا ذا الكفين لست من عبادكا ميلادنا أقدم من ميلادكا

إنى حثوت النار فى فؤادكا

وانحدر معه من قومه أربعمائة سراعا، فوافوا النبى ﷺ بالطائف بعد مقدمه بأربعة أيام، وقدم بدبابة ومنجنيق^(٢).

قال ابن سعد: ولما خرج رسول الله ﷺ من حنين يريد الطائف، قدم خالد بن الوليد على مقدمته، وكانت ثقيف قد رموا حصنهم، وأدخلوا فيه ما يصلح لهم لسنة، فلما انهزموا من أوطاس، دخلوا حصنهم وأغلقوه عليهم، وتهيؤوا للقتال، وسار رسول الله ﷺ، فنزل قريبا من حصن الطائف، وعسكر هناك، فرموا المسلمين بالنبل رميا شديدا، كأنه رجل جراد حتى أصيب ناس من المسلمين بجراحة، وقتل منهم اثنا عشر رجلا، فارتفع رسول الله ﷺ إلى موضع مسجد الطائف اليوم، وكان

(١) حسن. رواه أبو داود كتاب الجهاد باب فى السلب يعطى القتال ٧١/٣ ح رقم ٢٧١٨ من حديث أنس رضى الله عنه.

(٢) الدبابة: مشددة: آلة تتخذ للحروب، فتدفع فى أصل الحصن فيقنبهم فى جوفها. القاموس المحيط ١٠٦.

معه من نسائه أم سلمة وزينب، فضرب لهما قبتين، وكان يصلى بين القبتين مدة حصار الطائف، فحاصروهم ثمانية عشر يوما^(١)، وقال ابن إسحاق: بضعا وعشرين ليلة.

ونصب عليهم المنجنيق، وهو أول ما رمى به فى الإسلام.

وقال ابن سعد: حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، عن ثور بن يزيد، عن مكحول أن النبى ﷺ نصب المنجنيق على أهل الطائف أربعين يوما^(٢).

قال ابن إسحاق: حتى إذا كان يوم الشدخة عند جدار الطائف، دخل نفر من أصحاب رسول الله ﷺ تحت دبابه، ثم دخلوا بها إلى جدار الطائف ليحرقوه، فأرسلت عليهم ثقيف سكك الحديد محماة بالنار، فخرجوا من تحتها، فرمتهم ثقيف بالنبل، فقتلوا منهم رجلا، فأمر رسول الله ﷺ بقطع أعنان ثقيف، فوقع الناس فيها يقطعون.

قال ابن سعد: فسألوه أن يدعها لله وللرحم، فقال رسول الله ﷺ: «فإني أدعها لله وللرحم» فاذى منادى رسول الله ﷺ: أيما عبد نزل من الحصن وخرج إلينا فهو حر، فخرج منهم بضعة عشر رجلا، منهم أبو بكر، فأعتقهم رسول الله ﷺ ودفع كل رجل منهم إلى رجل من المسلمين يمونه، فشق ذلك على أهل الطائف مشقة شديدة.

ولم يؤذن لرسول الله ﷺ فى فتح الطائف، واستشار رسول الله ﷺ نوفل بن معاوية الديلى، فقال: «ما ترى؟» فقال: ثعلب فى جحر، إن أقمت عليه أخذته، وإن تركته لم يضرك. فأمر رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب، فأذن فى الناس بالرحيل، فضج النا من ذلك، وقالوا: نرحل ولم يفتح علينا الطائف؟ فقال رسول الله ﷺ: «فاغدوا على القتال» فغدوا فأصابت المسلمين جراحات، فقال رسول الله ﷺ: «إنا قافلون غدا إن شاء الله»، فسروا بذلك وأذعنوا، وجعلوا يرحلون، ورسول الله ﷺ يضحك، فلما ارتحلوا واستقلوا، قالك قولوا: «آيئون، تائبون، عابدون لربنا حامدون»، وقيل: يا رسول الله ادع الله على ثقيف فقال: «اللهم اهد ثقيفا واث

(٢) رواه ابن سعد فى الطبقات ١٢١/٢.

(١) رواه ابن سعد فى الطبقات ١٢٠/٢.

(١) بهم .

واستشهد مع رسول الله ﷺ بالطائف جماعة، ثم رجع رسول الله ﷺ من الطائف إلى الجعرانة، ثم دخل منها محرما بعمره، ففضى عمرته، ثم رجع إلى المدينة.



فصل

[حديث ثقيف وهدم اللات]

قال ابن إسحاق: وقدم رسول الله ﷺ المدينة من تبوك فى رمضان، وقدم عليه فى ذلك الشهر وفد ثقيف، وكان من حديثهم: أن رسول الله ﷺ لما انصرف عنهم اتبع أثره عروة بن مسعود حتى أدركه قبل أن يدخل المدينة، فأسلم وسأله أن يرجع إلى قومه بالإسلام، فقال له رسول الله ﷺ: كما يتحدث قومك أنهم قاتلوك، وعرف رسول الله ﷺ أن فيهم نخوة الامتناع الذى كان منهم، فقال عروة: يا رسول الله؟ أنا أحب إليهم من أبقارهم، وكان فيهم كذلك محببا مطاعا، فخرج يدعو قومه إلى الإسلام رجاء ألا يخالفوه لمزلتة فيهم، فلما زشرف لهم على عليه له، وقد دعاهم إلى الإسلام، وأظهر لهم دينه، رموه بالنبل من كل وجه، فأصابه سهم فقتله، فقبل لعروة: ما ترى فى دمك؟ قال: كرامة أكرمنى الله بها، وشهادة ساقها الله إلى، فليس فى إلا ما فى الشهداء الذين قتلوا مع رسول الله ﷺ قبل أن يرتحل عنكم، فادفنونى معهم، فدفنوه معهم، فزعموا أن رسول الله ﷺ قال فيه: «إن مثله فى قومه، كمثلى صاحب يس فى قومه».

ثم أقامت ثقيف بعد قتل عروة أشهرا، ثم انهم ائتمروا بينهم، ورأوا أنه لا طاقة لهم بحرل من حولهم من العرب، وقد بايعوا وأسلموا، فأجمعوا أن يرسلوا إلى رسول الله ﷺ رجلا، كما أرسلوا عروة، فكلموا عبد ياليل بن عمرو بن عمير، وكان فى سن عروة بن مسعود، وعرضوا عليه ذلك، فأبى أن يفعل وخشى أن يصنع به كما صنع بعروة، فقال: لست بفاعل حتى ترسلوا معى رجالا، فأجمعوا أن يبعثوا

معه رجلين من الأحلاف، وثلاثة من بنى مالك، فيكونون ستة، فبعثوا معه الحكم بن عمرو بن وهب، وشرجيل بن غيلان، ومن بنى مالك عثمان بن أبى العاص، وأوس ابن عوف، ونمير بن خرشة، فخرج بهم، فلما دنوا من المدينة، ونزلوا قناة لقوا بها المغيرة بن شعبة، فاشتد ليشر رسول الله ﷺ بقدمهم عليه، فلقه أبو بكر فقال: أقسمت عليك بالله لا تسبقنى إلى رسول الله ﷺ حتى أكون أنا أحدثه، ففعل، فدخل أبو بكر على رسول الله ﷺ فأخبره بقدمهم عليه، ثم خرج المغيرة إلى أصحابه، فروح الظهر معهم، وأعلمهم كيف يحيون رسول الله ﷺ، فلم يفعلوا إلا بتحية الجاهلية، فلما قدموا على رسول الله ﷺ، ضرب عليهم قبة فى ناحية مسجده كما يزعمون.

وكان خالد بن سعيد بن العاص هو الذى يمشى بينهم، وبين رسول الله ﷺ حتى اكتتبوا كتابهم، وكان خالد هو الذى كتبه، وكانوا لا يأكلون طعاماً يأتيهم من عند رسول الله ﷺ حتى يأكل منه خالد، حتى أسلموا.

وقد كان فيما سألوا رسول الله ﷺ أن يدع لهم الطاغية، وهى اللات لا يهدمها ثلاث سنين، فأبى رسول الله ﷺ عليهم، فما برحوا يسألونه سنة سنة، ويأبى عليهم، حتى سألوه شهراً واحداً بعد قدومهم، فأبى عليهم أن يدعها شيئاً مسمى، وإنما يريدون بذلك فيما يظهرون أن يسلموا بتركها من سفهائهم ونسائهم وذرائعهم، ويكرهون أن يروعوا قومهم بهدمها حتى يدخلهم الإسلام، فأبى رسول الله ﷺ إلا أن يبعث أبا سفيان بن حرب والمغيرة بن شعبة يهدمانها، وقد كانوا يسألونه مع ترك الطاغية أن يعفيهم من الصلاة، وألا يكسروا أوثانهم بزيديهم. فقال رسول الله ﷺ: «أما كسر أوثانكم بأيديكم، فسنعفيكم منه، وأما الصلاة، فلا خير فى دين لا صلاة فيه». فلما أسلموا وكتب لهم رسول الله ﷺ كتاباً، أمر عليهم عثمان بن أبى العاص، وكان من أحدثهم سناً؛ وذلك أنه كان من أحرصهم على التفقه فى الإسلام، وتعلم القرآن.

فلما فرغوا من أمرهم وتوجهوا إلى بلادهم راجعين، بعث رسول الله ﷺ معهم أبا سفيان بن حرب، والمغيرة بن شعبة فى هدم الطاغية، فخرجوا مع القوم، حتى إذا قدموا الطائف، أراد المغيرة بن شعبة أن يقدم أبا سفيان، فأبى ذلك عليه أبو سفيان،

فقال: ادخل أنت على قومك، وأقام أبو سفيان بماله بذى الهمد، فلما دخل المغيرة بن شعبة، علاها يضربها بالمعول، وقام دونه بنو معتب خشية أن يرمى أو يصاب كما أصيب عروة، وخرج نساء ثقيف حسرا يبكين عليها، ويقول أبو سفيان - والمغيرة يضربها بالفأس -: واه لك واه لك، فلما هدمها المغيرة، وأخذ مالها وحليها، أرسل إلى أبي سفيان مجموع مالها من الذهب والفضة والجزع.

وقد كان أبو مليح بن عروة وقارب بن الأسود قدما على رسول الله ﷺ قبل وفد ثقيف حين قتل عروة يريدان فراق ثقيف، وألا يجامعهم على شيء أبدا، فأسلما، فقال لهما رسول الله ﷺ: «توليا من شتتما» قالا: نتولى الله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: «وخالكما أبا سفيان بن حرب» فقالا: وخالنا أبا سفيان.

فلما أسلم أهل الطائف، سأل أبو مليح رسول الله ﷺ أن يقضى عن أبيه عروة ديننا كان عليه من مال الطاغية، فقال له رسول الله ﷺ: «نعم»، فقال له قارب بن الأسود: وعن الأسود يا رسول الله فاقضه - وعروة والأسود أخوان لأب وأم - فقال رسول الله ﷺ: «إن الأسود مات مشركا» فقال قارب بن الأسود: يا رسول الله ﷺ أبا سفيان أن يقضى دين عروة والأسود من مال الطاغية، ففعل.

وكان كتاب رسول الله ﷺ الذى كتب لهم: «بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد النبى رسول الله إلى المؤمنين، إن عضاه وج، وصيده حرام، لا يعصده، من وجد يصنع شيئا من ذلك، فإنه يجلد، وتنزع ثيابه، فإن تعدى ذلك، فإنه يؤخذ، فيبلغ به إلى النبى محمد، وإن هذا أمر النبى محمد رسول الله ﷺ».

فكتب خالد بن سعيد بأمر الرسول محمد بن عبد الله . ، فلا يتعداه أحد، فيظلم نفسه فيما أمر به محمد رسول الله (١).

فهذه قصة ثقيف من أولها إلى آخرها، سقناها كما هى، وإن تخلل بين غزوها وإسلامها غزاة تبوك (٢) وغيرها، لكن آثرنا أن لا نقطع قصتهم، وأن ينتظم أولها بآخرها ليقع الكلام على فقه هذه القصة وأحكامها فى موضع واحد.

فنقول:

(١) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ١٨٥/٤ وعزاه لابن إسحاق.

(٢) لعل ذلك سهواً من ابن القيم عليه رحمة الله تعالى فإن غزوة تبوك سترد إن شاء الله بعد ذلك، فى السنة التاسعة فى شهر رجب منها.

فيها من الفقه

جواز القتال في الأشهر الحرم، ونسخ تحريم ذلك، فإن رسول الله ﷺ خرج من المدينة إلى مكة في أواخر شهر رمضان بعد مضي ثمان عشرة ليلة منه، والدليل عليه ما رواه أحمد في «مسنده»: حدثنا إسماعيل عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، أنه مر مع رسول الله ﷺ زمن الفتح على رجل يحتجم بالبقيع لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان، وهو آخذ بيدي، فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»، وهذا أصح من قول من قال: إنه خرج لعشر خلون من رمضان، وهذا الإسناد على شرط مسلم، فقد روى به بعينه: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء»^(١).

وأقام بمكة تسع عشرة ليلة يقصر الصلاة، ثم خرج إلى هوازن، فقاتلهم، وفرغ منهم، ثم قصد الطائف، فحاصره بضعا وعشرين ليلة في قول ابن إسحاق وثمان عشرة ليلة في قول ابن سعد، وأربعين ليلة في قول مكحول. فإذا تأملت ذلك، علمت أن بعض مدة الحصار في ذي القعدة، ولا بد، ولكن قد يقال: لم يتدئ القتال إلا في شوال، فلما شرع فيه، لم يقطعه للشهر الحرام، ولكن من أين لكم أنه ﷺ ابتداء قتالا في شهر حرام، وفرق بين الابتداء والاستدامة.

ومنها: جواز غزو الرجل وأهله معه، فإن النبي ﷺ كان معه في هذه الغزوة أم سلمة وزينب.

ومنها: جواز نصب المنجنيق على الكفار، ورميهم به وإن أفضى إلى قتل من لم يقاتل من النساء والذرية.

ومنها: جواز قطع شجر الكفار إذا كان ذلك يضعفهم ويغيظهم، وهو أنكى فيهم.

أن العبد إذا أبق من المشركين ولحق بالمسلمين، صار حرا. قال سعيد بن منصور: حدثنا يزيد بن هارون، عن الحجاج، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يعتق العبيد إذا جاؤا قبل مواليهم.

(١) رواه مسلم بنحوه كتاب الصيد والذباح باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة ١٥٤٨/٣ ح رقم ١٩٥٥ من حديث شداد بن أوس.

وروى سعيد بن منصور أيضا، قال: قضى رسول الله، فى العبد وسيده قضيتين: قضى أن العبد إذا خرج من دار الحرب قبل سيده أنه حر، فإن خرج سيده بعده لم يرد عليه، وقضى أن السيد إذا خرج قبل العبد، ثم خرج العبد، ورد على سيده.

وعن الشعبي، عن رجل من ثقيف، قال: سألنا رسول الله ﷺ أن يرد علينا أبا بكر، وكان عبدا لنا أتى رسول الله ﷺ وهو محاصر ثقيفا، فأسلم، فأبى أن يرده علينا، فقال: «هو طليق الله، ثم طليق رسوله» ^(١) فلم يرده علينا.

قال ابن المنذر: هذا قول كل من يحفظ عنه من أهل العلم.

ومنها: أن الإمام إذا حاصر حصنا، ولم يفتح عليه، ورأى مصلحة المسلمين فى الرحيل عنه، لم يلزمه مصابرتة، وجاز له ترك مصابرتة وإنما تلزم المصابرة إذا كان فيها مصلحة راجحة على مفسدتها.

ومنها: أنه أحرم من الجعرانة بعمرة، وكان داخلا إلى مكة، وهذه هى السنة لمن دخلها من طريق الطائف وما يليه، وأما ما يفعله كثير ممن لا علم عندهم من الخروج من مكة إلى الجعرانة ليحرم منها بعمرة، ثم يرجع إليها، فهذا لم يفعله رسول الله ﷺ، ولا أحد من أصحابه البتة، ولا استحبه أحد من أهل العلم، وإنما يفعله عوام الناس، زعموا أنه اقتداء بالنبي ﷺ وغلطوا، فإنه إنما أحرم منها داخلا إلى مكة، ولم يخرج منها إلى الجعرانة ليحوم منها، فهذا لون، وستته لون، وبالله التوفيق.

ومنها: استجابة الله لرسوله ﷺ دعاءه لثقيف أن يديهم، ويأتى بهم، وقد حاربوه وقاتلوه، وقتلوا جماعة من أصحابه، وقتلوا رسول الله الذى أرسله إليهم يدعوهم إلى الله، ومع هذا كله فدعا لهم، ولم يدع عليهم، هذا من كمال رأفته، ورحمته، ونصيحته صلوات الله وسلامه عليه.

ومنها: كمال محبة الصديق له، وقصده التقرب إليه. والتحجب بكل ما يمكنه، ولهذا ناشد المغيرة أن يدعه هو يبشر النبي ﷺ بقدوم وفد الطائف، ليكون هو الذى بشره وفرحه بذلك، وهذا يدل على أنه يجوز للرجل أن يسأل أخاه أن يؤثره بقربة من القرب. وأنه يجوز للرجل أن يؤثر بها أخاه، وقول من قال من الفقهاء: لا يجوز الإيثار

(١) ذكره ابن حجر فى الفتح ٦٤١/٧ بنحوه وعزاه لابن أبى شيبة.

بالقرب، لا يصح. وقد آثرت عائشة عمر بن الخطاب بدفنه فى بيتها جوار النبى ﷺ، وسألها عمر ذلك، فلم تكره له السؤال، ولا لها البذل، وعلى هذا: فإذا سأل الرجل غيره أن يؤثره بمقامه فى الصف الأول، لم يكره له السؤال، ولا لذلك البذل، ونظائره.

ومن تأمل سيرة الصحابة، وجدهم غير كارهين لذلك، ولا ممتنعين منه، وهل هذا إلا كرم وسخاء، وإيثار على النفس بما هو أعظم محبوباتها تفريحا لأخيه، وتعظيما لقدره، وإجابة له إلى ما سأل، وترغيبا له فى الخير، وقد يكون ثواب كل واحد من هذه الخصال واجبا على ثواب تلك القربة، فيكون المؤثر بها ممن تاجر، فبذل قربة، وأخذ أضعافها، وعلى هذا فلا يمتنع أن يؤثر صاحب الماء بمائه أن يتوضأ به ويتيمم هو اذا كان لابد من تيمم أحدهما، فأثر أخاه، وحار فضيلة الإيثار، وفضيلة الطهر بالتراب، ولا يمنع هذا كتاب ولا سنة، فأثر على نفسه. واستسلم للوت، كان ذلك جائزا، ولم يقل: إنه قاتل لنفسه، ولا أنه فعل محرما، بل هذا غاية الجود والسخاء كما قال تعالى: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر ٩]، وقد جرى هذا بعينه لجماعة من الصحابة فى فتوح الشام، وعد ذلك من مناقبهم وفضائلهم، وهل إهداء القرب المجمع عليها والمتنازع فيها إلى الميت إلا إيثار بثوابها، وهو عين الإيثار بالقرب، فأى فرق بين أن يؤثره بفعلها ليحوز ثوابها، وبين أن يعمل ثم يؤثره بثوابها، وبالله التوفيق.

ومنها: أنه لا يجوز إبقاء مواضع الشرك والطواغيت بعد القدرة على هدمها وإبطالها يوما واحداً، فإنها شعائر الكفر والشرك، وهى أعظم المنكرات، فلا يجوز الإقرار عليها مع القدرة البتة، وهذا حكم المشاهد التى بينت على القبور التى اتخذت أوثانا وطواغيت تعبد من دون الله، والزحجار التى تقصد للتعظيم والتبرك، والنذر والتقييل، لا يجوز إبقاء شئ منها على وجه الأرض مع القدرة على إزالته، وكثير منها بمنزلة اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، وأعظم شركاً عندها، وبها، والله المستعان.

ولم يكن أحد من أرباب هذه الطواغيت يعتقد أنها تخلق وترزق، وتميت وتحيى، وإنما كانوا يفعلون عندها وبها ما يفعله إخوانهم من المشركين اليوم عند طواغيتهم،

فاتبع هؤلاء سنن من كان قبلهم، وسلكوا سبيلهم حذو القُدَّة بالقُدَّة، وأخذوا مأخذهم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، وغلب الشرك على أكثر النفوس لظهور الجهل وخفاء العلم، ^(١) فصار المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والسنة بدعة، والبدعة سنة، ونشأ فى ذلك الصغير، وهرم عليه الكبير، وطمست الأعلام، واشتدت غربة الإسلام، وقلَّ العلماء، وغلب السفهاء، وتفاقم الأمر، واشتد البأس، وظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، ولكن لا تزال طائفة من العصاة المحمدية بالحق قائمين، ولأهل الشرك والبدع مجاهدين إلى أن يرث الله سبحانه الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين.

ومنها: جواز صرف الإمام الأموال التى تصير إلى هذه المشاهد والطواغيت فى الجهاد ومصالح المسلمين، فيجوز للإمام، بل يجب عليه أن يأخذ أموال هذه الطواغيت التى تُساق إليها كلها، ويصرفها على الجند، والمقاتلة، ومصالح الإسلام، كما أخذ النبي ﷺ أموال اللات، وأعطاهما لأبى سفيان يتألفه بها، وقضى منها دين عروة والأسود، وكذلك يجب عليه أن يهدم هذه المشاهد التى بُنيت على القبور التى اتخذت أوثاناً، وله أن يقطعها للمقاتلة، أو يبيعها ويستعين بأئمتها على مصالح المسلمين، وكذلك الحكم فى أوقافها، فإن وقفها فالوقف عليها باطل، وهو مال ضائع، فيُصرف فى مصالح المسلمين، فإن الوقف لا يصح إلا فى قرينة وطاعة لله ورسوله، فلا يصح الوقف على مشهد، ولا قبر يُسرج عليه ويُعظم، ويُذَر له، ويحج إليه، ويُعبد من دون الله، ويتخذ وثناً من دونه، وهذا مما لا يخالف فيه أحد من أئمة الإسلام، ومن اتبع سبيلهم ^(٢).

فصل

ومنها: أن وادى وجّ - وهو واد الطائف - حرم يحرم صيده، وقطع شجره، وقد اختلف الفقهاء فى ذلك، والجمهور قالوا: ليس فى البقاع حرم إلا مكة والمدينة، وأبو

(١) ألا فليعلم ذلك هؤلاء القبوريون الذين يطوفون حول الأضرحة كما يطاف حول الكعبة المشرفة، ويقبلون أعتابها كما يقبل الحجر الأسود، ويتعهدون تلك الأماكن بالزيارة كما يتعهد البيت الحرام، فإن ذلك حرام فعله، شنيع جرمه، ويقارب فاعله من النار ويجعله من أهلها، ويباعده من الجنة ويحرمه من نعيمها إذا لم يتب إلى الله تعالى الغفور الرحيم ويستغفره.

(٢) هذا كلام نفيس يرد على أسئلة كثيرة تدور فى الأذهان حول هذا الموضوع.

حنيفة خالفهم في حرم المدينة، وقال الشافعي - رحمه الله - في أحد قوله: وج يحرم صيده وشجره، واحتج لهذا القول بحديثين أحدهما هذا الذي تقدم، والثاني: حديث عروة بن الزبير، عن أبيه الزبير، أن النبي ﷺ قال: «إن صيد وج وعضاهه حرم محرم لله» رواه الإمام أحمد وأبو داود^(١) وهذا الحديث يعرف بمحمد بن عبد الله بن إنسان عن أبيه عن عروة. قال البخاري في تاريخه: لا يتابع عليه.

قلت: وفي سماع عروة من أبيه نظر، وإن كان قد رآه والله أعلم.

فصل

ولما قدم رسول الله ﷺ المدينة، ودخلت سنة تسع، بعث المصدقين يأخذون الصدقات من الأعراب. قال ابن سعد: ثم بعث رسول الله ﷺ المصدقين، قالوا: لما رأى رسول الله ﷺ هلال المحرم سنة تسع، بعث المصدقين يصدقونه العرب، فبعث عيينة بن حصن إلى بني تميم، وبعث يزيد بن الحُصين إلى أسلم وغفار، وبعث عباد ابن بشر الأشهلي إلى سليم ومُزينة، وبعث رافع بن مكث إلى جُهينة، وبعث عمرو بن العاص إلى بني فزارة، وبعث الضحاك بن سفيان إلى بني كلاب، وبعث بشر بن سفيان إلى بني كعب، وبعث ابن اللثبية الأدي إلى بني ذبيان، وأمر رسول الله ﷺ المصدقين أن يأخذوا العفو منهم، ويتوقوا كرائم أموالهم^(٢). قيل: ولما قدم ابن اللثبية حاسبه^(٣) وكان في هذه حجة علي محاسبة العمال والأمناء، فرن ظهرت خيانتهم عزلهم، وولى أميناً.

قال ابن إسحاق: وبعث المهاجر بن أمية إلى صنعاد، فخرج عليه العنسي وهو بها، وبعث زياد بن ليبيد إلى حضر موت، وبعث عدى بن حاتم إلى طيء وبني أسد، وبعث مالك بن نويرة على صدقات بني حنظلة. وفرق صدقات بني سعد على رجلين، فبعث الزُّبرقان بن بدر على ناحية، وقيس بن عاصم على ناحية، وبعث العلاء بن الحضرمي على البحرين، وبعث علياً - رضوان الله عليه - إلى نجران ليجمع صدقاتهم، ويقدم عليه بجزيتهم^(٤).

(١) ضعيف. رواه أبو داود كتاب المناسك باب في مال مكة ٢/٢٢٢ ح رقم ٢٠٣٢. و«صيدوج» بفتح الصاد وتشديد الشاة - و«وج» واد بالطائف، به كانت غزوة النبي ﷺ للطائف. وقيل: هو الطائف.

(٢) ابن هشام في السيرة النبوية ٤/٢٤٢ وعزاه إلى ابن إسحاق.

(٣) القصة عند مسلم كتاب الإمارة باب هدايا العمال / ١٤٦٣ ج رقم ١٨٣٢ من حديث أبي حميد الساعدي.

(٤) سبق ذكر مصدره.

فصل

السرايا والبعوث فى سنة تسع ذكر سرية

عيينة بن حصن الزبارة إلى بنى تميم

وذلك فى المنحرم من هذه السنة، بعثه إليهم فى سرية ليغزوهم فى خمسين فارساً ليس فيهم مهاجرى ولا أنصارى، فكان يسير الليل ويكمن النهار، فهجم عليهم فى صحراء، وقد سرحوا مواشيهم، فلما رأوا الجمع ولّوا، فأخذ منهم أحد عشر رجلاً وإحدى وعشرين امرأة وثلاثين صبيّاً، فساqهم إلى المدينة، فأنزلوا فى دار رملة بنت الحارث فقدم فيهم عدة من رؤسائهم عطارد بن حاجب، والزبرقان بن بدر، وقيس بن عاصم، والزقرع بن حابس، وقيس بن الحارث، ونعيم بن سعد، وعمرو بن الأهتم، ورباح بن الحارث، فلما رأوا نسائهم وذرايهم، بكوا إليهم، فجعلوا، فجاؤوا إلى باب النبى ﷺ، فنادوا: يا محمد اخرج إلينا، فخرج رسول الله ﷺ، وأقام بلال الصلاة، وعلقوا برسول الله ﷺ يكلمونه، فوقف معهم، ثم مضى فصلى الظهر، ثم جلس فى صحن المسج، فقدموا عطارد بم فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ . وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ٤: ٥]، فرد عليهم رسول الله ﷺ الأسرى والسبى، فقام الزبرقان شاعر بنى تميم فأنشد مفاخره:

نحن الكرام فلا حى يعادلنا	من الملوك وفينا تنصب البيع
وكم قسرنا من الأحياء كلهم	عند النهاب وفضل العز يتبع
ونحن نطعم عند القحط مطعنا	من الشواء إذا لم نصطنع
به ترى الناس تأتينا سراتهم	من كل أرض هوىاً ثم نصطنع
فننحر القوم غيظاً فى أرومتنا	للنازلين إذا ما أنزلوا شبعوا
فلا ترانا إلى حى نفاخرهم	إلا استفادا فكانوا الرأس يقطع
فمن يفاخرنا فى ذاك نعرفه	فيرجع القوم والأخبار تتبع

فقام شاعر الإسلام حسان بن ثابت، فأجابه على البديهة:

إن الذوائب من فھر وإخوتھم	قد بینوا سنة للناس تتبع
یرضی بها كل من كانت سریرته	تقوى الإله وكل الخیر مصطنع
قوم إذا حاربوا ضروا عدوھم	أو حاولوا النفع فی أشاعھم نفعوا
سجیة تلك فیھم غیر محدثة	إن الخلائق فاعلم شرھا البدع
إن كان فی الناس سباقون بعدهم	فكل سبق لأدنى سبقھم تبع
لا یرفع الناس ما أوھمت أكفھم	عند الدفیع ولا یوھون ما رقعوا
إن سابقوا الناس يوماً فاز سبقھم	أو وازنوا أهل مجد بالندی متعوا
أعفة ذكرت فی الوحى عفتھم	لا یطبعون ولا یردیھم الطمع
لا یبخلون على جار بفضلھم	ولا یمسھم من مطمع طبع
إذا نصبنا لھى نالتنا مخالباھا	كما یدب إلى الوحشة الذرع
نسموا إذا الحرب نالتنا مخالباھا	إذا الزعانف من أظفارھا خشعوا
لا یفخرون إذا نالوا مکتنع	وإن أصیبوا فلا جور ولا هلع
كانھم فی الوغى والموت مکتنع	أسد بحلیة فی أرساغھا فدع
خذ منھم ما اتوا إذا غضبوا	ولا یکن همك الأمر الذی منعوا
فإن فی حربھم فاترك عداوتھم	شراً یخاض علیھ السم والسلع
أكرم بقوم رسول الله شیعتھم	إذا تفاوتت الأهواء والشیع
أھدی لھم مدحتی قلب یوازره	فیما أحب لسان حائك صنع
فإنھم أفضل الأھیاء كلھم	إن جد بالناس جد القول أو شمعوا

فلما فرغ حسان، قال الأقرع بن حابس: إن هذا الرجل لموتى له، لخطيئه أخطب من خطيبنا، ولشاعره أشعر من شاعرنا، ولأصواتهم أعلى من أصواتنا، ثم أسلموا، فأجازهم رسول الله ﷺ فأحسن جوائزهم.

قال ابن إسحاق: فلما قدم وفد بنى تميم، دخلوا المسجد، ونادوا رسول الله ﷺ أن اخرج إلينا يا محمد، فأذى ذلك رسول الله ﷺ من صياحهم، فخرج إليهم، فقالوا: جئنا لنفاخرك، فأذن لشاعرنا وخطيبنا قال: «نعم قد أذنت لخطيبكم فليقم»، فقام عطار بن حاجب، فقال: الحمد لله الذى جعلنا ملوكا، الذى له الفضل علينا، والذى وهب لنا أموالا عظيمة نفعل فيها المعروف، وجعلنا أعز أهل المشرق وأكثره عددا، وأيسره عدة، فمن مثلنا فى الناس؟ ألسنا رءوس الناس، وأولى فضلهم، فمن فاحرنا، فليعد مثل ما عددنا، فلو شئنا لأكثرنا من الكلام، ولكن نستحي من الإكثار لما أعطانا، أقول هذا لأن تأتوا بمثل قولنا، أو أمر أفضل من أمرنا، ثم جلس، فقال رسول الله ﷺ لثابت بن قيس بن شماس: «قم فأجبه»، فقام فقال: الحمد لله الذى السموات والأرض خلقه، قضى فيهن أمره، ووسع كرسيه علمه، ولم يكن شئ قط إلا من فضله، ثم كان من فضله أن جعلنا ملوكا، واصطفى من خير خلقه رسولا، أكرمه نسباً، وأصدق حديثاً، وأفضله حسبا، فأنزل عليه كتابا، واثمنه على خلقه، وكان خيرة الله من العالمين، ثم دعا الناس إلى الإيمان بالله، فآمن به المهاجرون من قومه ذوى رحمه، أكرم الناس أحساباً، وأحسنهم وجوهاً، وخير الناس فعلاً، ثم كان أول الخلق ﷺ يُقاتل الناس حتى يؤمنوا، فمن آمن بالله ورسوله منع ماله ودمه، ومن نكث جاهدناه فى الله أبداً، وكان قتله علينا يسيراً، أقول هذا، وأستغفر الله العظيم للمؤمنين والمؤمنات، والسلام عليكم.

ثم ذكر قيام الزبرقان ورنشاده، وجواب حسان له بالأبيات المتقدمة، فلما فرغ حسان من قوله، قال الأقرع بن حابس: إن هذا الرجل خطيئه أخطب من خطيبنا، وشاعره أشعر من شاعرنا، وأقوالهم أعلى من أقوالنا، ثم أجازهم رسول الله ﷺ فأحسن جوائزهم (١).



ذكر سرية قطبة بن عامر بن حديدة إلى خثعم

وكانت في صفر سنة تسع. قال ابن سعد: قالوا: بعث رسول الله ﷺ قطبة بن عامر في عشرين رجلا إلى حى من خثعم بناحية تبالة، وأمره أن يشن الغارة، فخرجوا على عشرة أبعة يعتقبونها، فأخذوا رجلا، فسألوه، فاستعجم عليهم، فجعل يصيح بالحاضرة ويحذرهم، فضربوا عنقه، ثم أقاموا حتى نام الحاضرة، فشنوا عليهم الغارة، فاقتتلوا قتالا شديدا حتى كثر الجرحى في الفريقين جميعاً، وقتل قطبة بن عامر من قتل، وساقوا النعم والنساء والشاء إلى المدينة، وفي القصة أنه اجتمع القوم وركبوا في آثارهم، فأرسل الله سبحانه عليهم سيلا عظيما حال بينهم وبين المسلمين، فساقوا النعم والشاء والسبي، وهم ينظرون لا يستطيعون أن يعبروا إليهم حتى غابوا عنهم^(١).



سرية الضحاك بن سفيان الكلابي إلى بنى كلاب

في ربيع الأول سنة تسع

قالوا: بعث رسول الله ﷺ جيشا إلى بنى كلاب، وعليهم الضحاك بن سفيان بن عوف الطائي، ومعه الأصيد بن سلمة، فلقوهم بالزج، زج لاوة، فدعوههم إلى الإسلام، فأبوا، فقاتلوهم، فهزموهم، فلحق الأصيد أباه سلمة، وسلمة على فرس له في غدير بالزج، فدعاه إلى الإسلام، وأعطاه الزمان، فسبه وسب دينه، فضرب الأصيد عرقوبى فرس أبيه، فلما وقع الفرس على عرقوبيه، ارتكز سلمة على الرمح في الماء، ثم استمسك حتى جاءه أحدهم فقتله، ولم يقتله ابنه^(٢).



سرية علقمة بن مجزر المدلجى إلى الحبشة

سنة تسع في شهر ربيع الآخر

قالوا: فلما بلغ رسول الله ﷺ أن ناسا من الحبشة تراياهم أهل جدة، فبعث إليهم علقمة بن مجزر في ثلاثمائة، فانتهى إلى جزيرة في البحر، وقد خاض إليهم

(١) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى ١٢٢/٢.

(٢) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى ١٢٣/٢.

البحر، فهربوا منه، فلما رجع تعجل بعض القوم إلى أهليهم، فاذن لهم، فتعجل عبد الله بن حذافة السهمي، فأمره على من تعجل، وكانت فيه دُعاة، فزّلوا ببعض الطريق القوم، فتجهزوا حتى ظن أنهم واثبون فيها، فقال: اجلسوا إنما أضحك معكم، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «من أمركم بمعصية فلا تطيعوه».

قلت: فى «الصحيحين» عن على بن أبى طالب قال: بعث رسول الله ﷺ سرية، واستعمل عليهم رجلا من الأنصار، وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا، فأغضبوه، فقال: اجمعوا لى خطبا، فجمعوا، فقال: أوقدوا نارا، ثم قال: ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا لى؟ قالوا: بلى. قال: فادخلوها، فنظر بعضهم إلى بعض، وقالوا: إنما فررنا إلى رسول الله ﷺ من النار، فكانوا كذلك حتى سكن غضبه، وطُفئت النار، فلما رجعوا، ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «لو دخلوها ما خرجوا منها أبدا» وقال: «لا طاعة فى معصية الله، إنما الطاعة فى المعروف»^(١).

فهذا فيه أن الأمير كان من الأنصار، وأن رسول الله ﷺ هو الذى أمره، وأن الغضب حمله على ذلك.

وقد روى الإمام أحمد فى «مسنده» عن ابن عباس، فى قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٩٩]، قال: نزلت فى عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدى، بعثه رسول الله ﷺ فى سرية^(٢)، فإما أن يكونا واقعيتين، أو يكون حديث على هو المحفوظ. والله أعلم.



سرية على بن أبى طالب رضى الله عنه إلى

صنم طيء ليهدمه فى هذه السنة

قالوا: وبعث رسول الله ﷺ على بن أبى طالب فى مائة وخمسين رجلا من الأنصار على مائة بعير، وخمسين فرسا، ومعه راية سوداء، ولواء أبيض إلى القُلُس، وهو صنم طيء ليهدمه، فشنوا الغارة على محله آل حاتم مع الفجر، فهدموه،

(١) رواه البخارى بنحوه كتاب المغازى باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي ٢٠٣/٥ من حديث على.

(٢) رواه البخارى كتاب التفسير باب «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» ٥٧/٦ من حديث ابن عباس.

وملؤوا أيديهم من السبى والنعم والشاء، وفى السبى أختُ عدى بن حاتم، وهرب عدى إلى الشام، ووجدوا فى خزانته ثلاثة أسياف، وثلاثة أدرع، فاستعمل على السبى أبو قتادة، وعلى الماشية والرثة عبد الله بن عتيك، وقسم الغنائم فى الطريق، وعزل الصفى لرسول الله ﷺ، ولم يقسم على آل حاتم حتى قدم بهم المدينة (١).

قال ابن إسحاق: قال عدى بن حاتم: ما كان رجل من العرب أشد كراهية لرسول الله ﷺ منى حين سمعتُ به ﷺ وكنت امرأة شريفا، وكنت نصرانيا، وكنت أسيرا فى قومي بالمربع، وكنت فى نفسى على دين، وكنت ملكا فى قومي، فلما سمعتُ برسول الله ﷺ، كرهته، فقلت لغلام عربى كان لى، وكان راعيا لإبلى: لا أبالك أعدد لى من إبلى أجمالا ذللا سمانا فاحبسها قريبا منى، فإذا سمعت بجيش لمحمد قد وطئ هذه البلاد فأذنى، ففعل، ثم إنه أتانى ذات غداة، فقال: يا عدى، ما كنت صانعا إذا غشيتك خيلُ محمد، فاصنعه الآن، فإنى قد رأيتُ رايات، فسألت عنها فقالوا: هذه جيوشُ محمد، قال: فقلت: فاقرب إلى أجمالى، فقربها، فاحتملتُ بأهلى وولدى، ثم قلت: ألحق بزهل دينى من النصرارى بالشام، وخلفتُ بنتا لحاتم فى الحاضرة، فلما قدمتُ بها على رسول الله ﷺ فى سبايا من طيء، وقد بلغ رسول الله ﷺ هربى إلى الشام، فمر بها رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، غاب الوافد، وانقطع الوالد، وأنا عجوز كبيرة، ما بي من خدمة، فمَنه على، من الله عليك، قال: «من وافدك؟» قالت: عدى بن حاتم قال: «الذى فر من الله ورسوله؟» قالت: فمن على. قال: فلما رجع ورجل إلى جنبه يرى أنه على، قال: سليه الحملان، قالت: فسألته، فأمر لها به. قال عدى: فأتتنى أختى، فقالت: لقد فعلتُ فعله ما كان أبوك يفعلها، اتته راغبا أو راهبا، فقد أتاه فلان، فأصاب منه، وأتاه فلان فأصاب منه. قال عدى: فأتيته وهو جالس فى المسجد، فقال القوم: هذا عدى بن حاتم، وجئتُ بغير أمان ولا كتاب، فلما دُعْتُ إليه، أخذ بيدي، وقد كان قبل ذلك قال: «إنى أرجو أن يجعل الله يده فى يدي»، قال: فقام لى، فلقيته امرأة، ومعها صبى، فقالا: إن لنا إليك حاجة، فقام معهما حتى قضى حاجتهما، ثم أخذ بيدي حتى أتى

دالره، فألقت له الوليدة وسادة، فجلس عليها، وجلست بين يديه، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «ما يفرك أن تقول: لا إله إلا الله، فهل تعلم من إله سوى الله؟» قال: قلت: لا. قال: ثم تكلم ساعة، ثم قال: «إنما تفر أن يقال: الله أكبر، وهل تعلم شيئاً أكبر من الله؟» قال: قلت: لا. قال: «فإن اليهود مغضوب عليهم، وإن النصارى ضالون» قال: فقلت: إني حنيف مسلم قال: فرأيت وجهه ينسبط فرحاً. قال: ثم أمرني فأنزلتُ عند رجل من الأنصار، وجعلت أغشاه، آتبه طرفي النهار، قال: فبينما أنا عنده، إذ جاء قوم في ثياب من الصوف من هذه النمار، قال: فصلي وقام، فحث عليهم، ثم قال: «يا أيها الناس ارضخوا من الفضل ولو بصاع، ولو بنصف صاع، ولو بقبضة، ولو ببعض قبضة، يقي أحدكم وجهه حر جهنم أو النار ولو بتمرة، ولو بشق تمرة، فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة، فإن أحدكم لاقى الله، وقائل له ما أقول لكم: ألم أجعل لك مالا وولدا؟ فيقول: بلى، فيقول: أين ما قدمت لنفسك، فينظر قدامة، وبعده، وعن يمينه، وعن شماله، ثم لا يجد فبكلمة طيبة، فإني لا أخاف عليكم الفاقة، فإن الله ناصركم ومعطيكم حتى تسير الظعينة ما بين يثرب والحيرة، وأكثر ما يخاف على مطيتها السرق»^(١)، قال: فجعلت أقول في نفسي: فأين لصوص طيء.



فصل

قصة كعب بن زهير مع النبي ﷺ

وكانت فيما بين رجوعه من الطائف، وغزوة تبوك.

قال ابن إسحاق: ولما قدم رسول الله ﷺ من الطائف، كتب بفجير بن زهير إلى أخيه كعب يخبره أن رسول الله ﷺ قتل رجالاً بمكة ممن كان يهجوهم ويؤذيه، وأن من بقى من شعراء قريش ابن الزبعرى، وهبيرة بن أبي وهب قد هربوا في كل وجه، فإن كانت لك في نفسك حاجة، فطر رلى رسول الله ﷺ، فإنه لا يقتل أحداً جاءه تائباً مسلماً، وإن أنت لم تفعل، فانج إلى نجاك، وكان كعب قد قال:

(١) رواه الترمذی کتاب تفسیر القرآن باب ومن سورة فاتحة الكتاب ١٨٦/٥ ح رقم ٢٩٥٣ وقال: هذا حديث حسن غريب.

ألا أبلغا عنى بجيرا رسالة فهل لك فيما قلت ويحك هل لكا
 فبين لنا إن كنت لست بفاعل على أى شىء غير ذلك دلكا
 على خلق لم تلف أما ولا أبا عليه ولم تدرك عليه أبا لكا
 فإن أنت لم تفعل فلست بأسف ولا قائل إما عثرت لعالكا
 سقاك بها المأمون كأسا روية فأنهلك المأمون منها وعذكا
 قال: وبعث بها إلى بُجير، فلما أتت بُجيرا، كره أن يكتبها رسول الله ﷺ،
 فأنشده إياها، فقال رسول الله ﷺ: «سقاك المزمون»، صدق ورنه لكذوب، أنا
 المأمون»، ولما سمع على خلق لم تلف أما ولا أبا عليه، فقال: أجل. قال: لم يلف
 عليه أباه ولا أمه، ثم قال بجير لكعب:

من مبلغ كعبا فهل لك فى التى تلوم عليها باطلا وهى أحزم
 إلى الله لا العزى ولا اللات وحده فتنجوا إذا كان النجاء وتسلم
 لدى يسوم لا ينجو وليس بمفلت من الناس إلا طاهر القلب مسلم
 فدين زهير وهو لا شىء دينه ودين أبى سلمى على محرم

فلما بلغ كعبا الكتاب، ضاقت به الأرض، وأشفق على نفسه، وأرجف به من
 كان فى حاضره من عدوه، فقال: هو مقتول، فلما لم يجد من شىء بُدا، قال
 قصيدته التى يمدح فيها رسول الله ﷺ، وذكر خوفه وإرجاف الوشاة به من عدوه، ثم
 خرج حتى قدم المدينة، فنزل على رجل كانت بينه وبينه معرفة من جهينة، كما ذكر
 لى، فغدا به إلى رسول الله ﷺ حين صلى الصبح، فصلى مع رسول الله ﷺ، ثم
 أشار إلى رسول الله ﷺ، فقال: هذا رسول الله، فقم إليه فاستأمنه، فذكر لى أنه قام
 إلى رسول الله ﷺ. حتى جلس إليه، فوضع يده فى يده، وكان رسول الله ﷺ لا
 يعرفه، فقال: يا رسول الله! إن كعب بن زهير قد جاء ليستأمنك تائبا مسلما، فهل
 أنت قابل منه إن أنا جئتُك به؟ قال رسول الله ﷺ: «نعم». قال: أنا يا رسول الله كعب
 ابن زهير.

قال ابن إسحاق: فحدثني عاصم بن عمر بن قتادة، زنه وثب عليه رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله، دعنى وعدو الله أضرب عنقه، فقال رسول الله ﷺ: «دعه عنك، فقد جاد تائباً نازعاً عما كان عليه» قال: فغضب كعب على هذا الحى من الأنصار لما صنع به صاحبهم، وذلك زنه لم يتكلم فيه رجل من المهاجرين إلا بخير، فقال قصيدته اللامية التى يصف فيها محبوبته وناقته التى أولها:

بانث سعاد فقلبى اليوم متبول	متيم إثرها لم يفد مكبول
يسعى الغواة جنايها وقولهم	إنك يا ابن أبى سلمى لمقتول
وقال كل صديق كنت آتياً	لا ألهينك إنى عنك مشغول
فقلت خلوا طريقي لا أبالكم	فكل ما قدر الرحمن مفعول
كل ابن أثنى وإن طالت سلامته	يوماً على آله حدباد محمول
نبذت أن رسول الله أوعدنى	والعفو عند رسول الله مأمول
مهلاً هداك الذى أعطاك نافلة ال	قرآن فيها مواعيز وتفصيل
لا تأخذنى بأقوال الوشاة ولم	أذنب ولو كثرت فى الأقاويل
لقد أقوم مقاماً لو يقوم به	أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل
لظل ترعد من خوف بواده	إن لم يكن من رسول الله تنويل
حتى وضعت يمينى ما أنازعها	فى كف ذى نقمات قوله القيل
فلهر أخوف عندى إذ أكلمه	وقيل إنك منسوب ومسؤول
من ضيغم بضراء الأرض مخدره	فى بطن عشر غيل دونه غيل
يغدو فليحم ضرغامين عيشهما	من الناس، معفور خراويل
إذا يساور قرناً لا يحل له	أن يترك القرن إلا وهو مفلول
منه تظل سباع الجو نافرة	ولا تمشى بواديه الأراجيل
ولا يزال بواديه أخو ثقة	مضرج البز والدرسان مأكول
إن الرسول لنور يستضاء به	مهند من سيوف الله مسلول
فى عصة من قريش قال قائلهم	بيطن مكة لما أسلموا زولوا
زالوا فما زال أنكاس ولا كشف	عند اللقاء ولا ميل معازيل
يمشون مشى الجمال الزهر يعصمهم	ضرب إذا عرد السود التنايل
شم العرانيں أبطال لبوسهم	من نسج داود فى الهيجا سرايل

بيض سوايغ قد شكت لها حلق
ليسوا مفاريح إن نالت رماحهم
لا يقع الطعن إلا في نحورهم
كأنها حلق القفعاء مجدول
قوما وليسوا مجازيعا إذا نيلوا
وما لهم عن حياض الموت تهليل

قال ابن إسحاق: قال عاصم بن عمر بن قتادة: فلما قال كعب. إذا عرد السود التنايل. وإنما عنى معشر الأنصار لما كان صاحبنا صنع به ما صنع، وخص المهاجرين بمدحته، غضب عليه الأنصار، فقال بعد أن أسلم يمدح الأنصار في قصيدته التي يقول فيها:

من سره كرم الحياة فلا يزل
ورثوا المكارم كابراً عن كابر
الباذلين نفوسهم لنبيهم
والزائلين الناس عن أديانهم
والبائعين نفوسهم لنبيهم
يتطهرون يرونه نسكاً لهم
وإذا حللت ليمنعوك إليهم
قوم إذا خوت النجوم فإنهم
في مقنب من صالحى الأنصار
إن الخيار هم بنو الأخيار
يوم الهياج وسطوة الجبار
بالمشرفى وبالقنا الخطار
للموت يوم تعانق وكرار
بدماء من علقوا من الكفار
أصبحت عند معاقل من الأعفار
للطارقين النازلين مقارى

وكعب بن زهير من فحول الشعراء، هو وأبوه، وابنه عقبة، وابن ابنة العوام بن عقبة، وما يستحسن لكعب قوله:

لو كنت أعجب من شيء لأعجبنى
يسعى الفتى لأمر ليس يدركها
والمرء ما عاش ممدود له أمل

وما يتسن له أيضا قوله فى النبى ﷺ:

تحدى به الناقة الأنواء معتجرا
ففى عطافيه أو أثناء بردته
للبرد كالبدر جلى ليلة الظلم
ما يعلم الله من دين ومن كرم

فصل

فى غزوة تبوك

وكانت فى شهر رجب سنة تسع ^(١)، قال ابن إسحاق: وكانت فى زمن عسرة من الناس، وجذب من البلاد، وحين طابت الثمار، والناس يحبون المقام فى ثمارهم وظلالهم، ويكرهون شخوصهم على تلك الحال، وكان رسول الله ﷺ قلما يخرج فى غزوة إلا كنى عنها، وورى بغيرها، إلا ما كان من تبوك، لبعد الشقة، وشدة الزمان.

فقال رسول الله ﷺ ذات يوم، وهو فى جهازه للجند بن قيس أحد بنى «سلمة: «يا جد! هل لك العام فى جلاد بنى الأصفر؟» فقال: يا رسول الله أو تأذن لى ولا تفتنى؟ فو الله لقد عرف قومى أنه ما من رجل بأشد عجبا بالنساء منى، وإنى أخشى إن رأيت نساء بنى الأصفر أن لا أصبر، فأعرض عنه رسول الله ﷺ وقال: «قد أذنت لك»، ففيه نزلت الآية ﴿ومنهم من يقول ائذن لى ولا تفتنى﴾ ^(٢) [التوبة: ٤٩]

وقال قوم من المنافقين بعضهم لبعض: لا تنفروا فى الحر، فأنزل الله فيهم: ﴿وقالوا لا تنفروا فى الحر﴾ الآية [التوبة: ٨١].

ثم إن رسول الله ﷺ جد فى سفره، وأمر الناس بالجهاز، وحض أهل الغنى على النفقة والحملان فى سبيل الله، فحمل رجال من أهل الغنى واحتسبوا، وأنفق عثمان بن عفان فى ذلك نفقة عظيمة بم ينفق أحد مثلها.

قلت: كانت ثلاثمائة بعير بأحلاسها وأقتابها وعدتها، وألف دينار عينا ^(٣).

وذكر ابن سعد قال: بلغ رسولا الله، أن الروم قد جمعت جموعا كثيرة بالشام، وأن هرقل قد رزق أصحابه لسنة، وزجلبت معه لحم، وجذام، وعاملة، وغسان، قدموا مقدماتهم إلى البلقاء، وجاء البكاؤون وهم سبعة يستحملون رسول الله ﷺ، فقال: «لا أجد ما أحملكم عليه» فتولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا أن لا يجدوا

(١) ذكرها ابن سعد فى الطبقات الكبرى ١٢٥/٢ وابن هشام فى السيرة النبوية ١٥٥/٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

ما ينفقون. وهم سالم بن عمير، وعلبة بن زيد، وأبو ليلى المازنى، عمرو بن عنمة، وسلمة بن صخر، والعرباض بن سارية. وفى بعض الروايات: وعبد الله بن مغفل، ومعقل بن يسار، وبعضهم يقول: البكاؤون بنو مقرن السبعة، وهم من مزينة^(١). وابن إسحاق: يعد فيهم عمرو بن الحمام بن الجموح.

وأرسل أبا موسى أصحابه إلى رسول الله ﷺ ليحملهم، فوفاه غضبان، فقال: «والله لا أحملكم، ولا أجد ما أحملكم عليه»، ثم أتاه إبل، فأرسل إليهم، ثم قال: «ما أنا حملتكم، ولكن الله حملكم، وإنى والله لا أحلف على يمين، فأرى غيرها خيرا منها، إلا كفرت عن يمينى وأتيت الذى هو خير»^(٢).

وقام على بن زيد فصلى من الليل وبكى، وقال: اللهم إنك قد أمرت بالجهاد، ورغبت فيه، ثم لم تجعل عندى ما أتقوى به مع رسولك، ولم تجعل فى يد رسولك ما يحملنى عليه، وإنى أتصدق على كل مسلم بكل مظلمة أصابنى فيها من مال، أو جسد، أو عرض، ثم أصبح مع الناس، فقال النبى ﷺ: «أين المتصدق هذه الليلة». فلم يقم إليه أحد، ثم قال: «أين المتصدق، فليقم» فقام إليه، فأخبره، فقال النبى: «أبشر فوالذى نفس محمد بيده لقد كتبت فى الزكاة المقبلة»^(٣).

وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم، فلم يعذرهم. قال ابن سعد: وهم اثنان وثمانون رجلا، وكان عبد الله بن أبى بن سلول قد عسكر على ثنية الوداع فى حلفائه من اليهود والمنافقين، فكان يقال: ليس عسكره بأقل العسكرين. واستخلف رسول الله ﷺ على المدينة محمد بن مسلمة الأنصارى. وقال ابن هشام: سباع بن عرفة، والأول أثبت.

فلما سار رسول الله ﷺ، تخلف عبد الله بن أبى ومن كان معه، وتخلف نفر من المسلمين من غير شك ولا ارتياب، منهم: كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة ابن الربيع، وأبو خثيمة السالمى، وأبو ذر، ثم لحقه أبو خثيمة، وأبو ذر، وشهدها رسول الله ﷺ فى ثلاثين ألفا من الناس، والحليل عشرة آلاف فرس، وأقام بها عشرين ليلة يقصر الصلاة، وهرقل يومئذ بحمص.

(١) المصدر السابق.

(٢) رواه البخارى كتاب المغازى غزوة تبوك ٢/٦.

(٣) ذكره ابن حجر فى الإصابة ٢/٤٩٣.

قال ابن إسحاق: ولما أراد رسول الله ﷺ الخروج، خلف على بن أبى طالب على أهله، فأرجف به المنافقون، وقالوا: ما خلفه إلا استثقلا وتخففا منه، فأخذ على رضى الله عنه سلاحه، ثم خرج حتى أتى رسول الله ﷺ وهو نازل بالجرف، فقال: يا نبي الله! زعم المنافقون أنك إنما خلفتني لأنك استثقلتني وتخفت مني، فقال: «كذبوا ولكني خلفتك لما تركت ورائي، فارجع فاخلفني فى أهلى وأهلك، أفلا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه لا نبي بعدى»^(١) فرجع إلى المدينة.

ثم إن أبا خيثمة رجع بعد أن سار رسول الله ﷺ أياما إلى أهله فى يوم حار، فوجد امرأتين له فى عريشين لهما فى حائطه، قد رشت كل واحدة منهما عريشها، وبردت له ماء، وهيات له فيه طعاما، فلما دخل، قام على باب العريش، فنظر إلى امرأته وما صنعتا له، فقال: رسول الله ﷺ فى الضح والريح، والحر، وأبو خيثمة فى ظل بارد، وطعام مهيا، وامرأة حسناء، فى ماله مقيم؟ ما هذا بالنصف، ثم قال: والله لا أدخل عريش واحدة منكما حتى ألقى رسول الله ﷺ حتى أدركه حين نزل تبوك، وقد كان أدرك أبا خيثمة عمير بن وهب الجمحى فى الطريق يطلب رسول الله ﷺ، فترافقا حتى إذا دنوا من تبوك، قال أبو خيثمة لعمير بن وهب: إن لى ذنبا، فلا عليك أن تتخلف عنى حتى أتى رسول الله ﷺ، ففعل حتى إذا دنوا من رسول الله ﷺ وهو نازل بتبوك، قال الناس: هذا راكب على الطريق مقبل. ففعل رسول الله ﷺ: «كن أبا خيثمة» قالوا: يا رسول الله! هو والله أبو خيثمة، فلما أناخ أقبل، فسلم على رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «أولى لك يا أبا خيثمة»، فأخبر رسول الله ﷺ خبره، فقال له رسول الله ﷺ خيرا ودعا له بخير^(٢).

وقد كان رسول الله ﷺ حين مر بالحجر بديار ثمود، قال: «لا تشربوا من مائها شيئا، ولا تتوضؤوا منه للصلاة، وما كان من عجين عجنتموه فاعلفوه الإبل، ولا تأكلوا منه شيئا، ولا يخرجن أحد منكم إلا ومعه صاحب له»، ففعل الناس، إلا أن رجلين من بنى ساعدة خرج أحدهما لحاجته، وخرج الآخر فى طلب بعيه، فاحتملته الريح حتى طرحته بجبل طيء، فأخبر بذلك رسول الله ﷺ، فقال: «ألم أنهيكم ألا

(١) رواه البخارى كتاب المغارى باب غزوة تبوك ٣/٦.

(٢) رواه مسلم كتاب التوبة باب حديث توبة كعب بن مالك ٤/٢١٢٠ ج رقم ٢٧٦٩ من حديث كعب بن مالك.

يخرج أحد منكم إلا ومعه صاحبه»، ثم دعا للذى خنق على مذهبه فشفى، وأما الآخر، فأهدته طييء لرسول الله ﷺ حين قدم المدينة^(١).

قلت: والذي فى «صحيح مسلم»، ومن حديث أبى حميد: انطلقنا حتى قدمنا تبوك، فقال رسول الله ﷺ: «ستهب عليكم الليلة ريح شديدة، فلا يقيم منكم أحد، فمن كان له بعير فليشد عقاله» فهبت ريح شديدة، فقام رجل فحملته الريح حتى ألقت به بجبل طييء^(٢).

قال ابن هشام: بلغنى عن الزهرى أنه قال: لما مر رسول الله ﷺ بالحجر، سجد ثوبه على وجهه، واستحث راحلته، ثم قال: «لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا أنفسهم إلا وأتم باكون خوفا أن يصيبكم ما أصابهم».

قلت: فى «الصحيحين» من حديث ابن عمر، رسول الله ﷺ قال: «لا تدخلوا على هؤلاء القوم المعذبين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين، فلا تدخلوا عليهم لا يصيبكم مثل ما أصابهم»^(٣).

وفى «صحيح البخارى»: أنه أمرهم بالقاء العجين وطرحه^(٤). وفى «صحيح مسلم»: أنه أمرهم أن يعلفوا الإبل العجين، وأن يهريقوا الماء، ويستقوا من البئر التى كانت ترددها الناقة^(٥). وقد رواه البخارى أيضا، وقد حفظ راويه ما لم يحفظه من روى الطرح.

وذكر البيهقى أنه نادى فيهم الصلاة جامعة، فلما اجتمعوا، قال: «علام تدخلون على قوم غضب الله عليهم» فناداه رجل فقال: نعجب منهم يا رسول الله! فقال: «ألا أنبئكم بما هو أعجب من ذلك؟ رجل من أنفسكم ينبئكم بما كان قبلكم وما هو كائن بعدكم، استقيموا وسددوا، فإن الله عز وجل لا يعبأ بعذابكم شيئا، وسيأتى الله بقوم لا يدفعون عن أنفسهم شيئا».

(١) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ١٦١/٤.

(٢) رواه مسلم كتاب الفضائل باب فى معجزات النبى ﷺ ١٧٨٥/٤ ح رقم ١٣٩٢.

(٣) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة تبوك ٩/٦ ومسلم كتاب الزهد باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم ٢٢٨٦/٤ ح رقم ٢٩٨٠.

(٤) رواه البخارى كتاب فرض الخمس باب ما يصيب من الطعام فى أرض الحرب ١١٦/٤ من حديث ابن أبى أوفى.

(٥) رواه مسلم كتاب الزهد باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم ٢٢٨٧/٤ ح رقم ٢٩٨١.

قال ابن إسحاق: وأصبح الناس ولا ماء معهم، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فدعا رسول الله ﷺ، فأرسل الله سبحانه صحابة، فأمطرت حتى ارتوى الناس، واحتملوا حاجتهم من الماء^(١).

ثم إن رسول الله ﷺ سار حتى إذا كان ببعض الطريق، ضلت ناقته، فقال زيد ابن اللصيت وكان منافقا: أليس يزعم أن نبى، ويخبركم عن خبر السماء، وهو لا يدرى أين نناقته؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن رجلا يقول، وذكر مقالته وإنى والله أعلم إلا ما علمنى الله، وقد دلنى الله عليها، وهى فى الوادي فى شعب كذا وكذا، وقد حسبته شجرة بزمامها، فاطلقوا حتى تأتونى بها» فذهبوا فأتوه بها^(٢). وفى طريقه تلك خرص حديقة المرأة لعشرة أوسق^(٣).

ثم مضى رسول الله ﷺ، فجعل يتخلف عنه الرجل فيقولون: تخلف فلان. فيقول: «دعوه فإن يك فيه خير، فسيلحقه الله بكم، وإن يك غير ذلك، فقد أراحكم الله منه»^(٤).



فصل

[قصة أبى ذر الغفارى]

وتلوم على أبى ذر بغيره، فلما أبطأ عليه، أخذ متاعه على ظهره، ثم خرج يتبع أثر رسول الله ﷺ ماشيا، ونزل رسول الله ﷺ فى بعض منازل، فنظر ناظر من المسلمين فقال: يا رسول الله، إن هذا الرجل يمشى على الطريق وحده، فقال رسول الله ﷺ: «كن أبا ذر»، فلما تأمله القوم، قالوا: يا رسول الله! والله هو أبو ذر. فقال رسول الله ﷺ: «رحم الله أبا ذر يمشى وحده، ويموت وحده، ويبعث وحده»^(٥).

قال ابن إسحاق: فحدثنى بريدة بن سفيان الأسلمى، عن محمد بن كعب القرظى، عن عبد الله بن مسعود قال: لما نفى عثمان أبا ذر إلى الريزة، وأصابه بها

(٢) المصدر السابق.

(١) ابن هشام فى السيرة ١٦٣/٤.

(٣) رواه البخارى كتاب الزكاة باب خرص التمر ١٥٤، ١٥٥ من حديث أبى حميد الساعدى.

(٥) المصدر السابق ١٦٤/٤.

(٤) ابن هشام فى السيرة ١٦٣/٤.

قدره، لم يكن معه أحد إلا امرأته وغلामه، فأوصاهما أن غسلاني وكفناني، ثم ضعاني على قارعة الطريق، فزول ركب يمر بكم فقولواك هذا زبو ذر صاحب رسول الله ﷺ فأعينونا على دفنه، قال: فاستهل عبد الله يبكي ويقول: صدق رسول الله ﷺ «تمشى وحدك، وتموت وحدك، وتبعث وحدك» ثم نزل هو وأصحابه، فواروه، ثم حدثهم عبد الله بن مسعود حديثه، وما قاله له رسول الله ﷺ في مسيرة إلى تبوك^(١).

قلت: وفي هذه القصة نظر، فقد ذكر أبو حاتم بن حبان في «صحيحه» وغيره في قصة وفاته، عن مجاهد، عن إبراهيم بن الأشتر، عن أبيه، عن أم ذر، قالت: لما حضرت أبا ذر الوفاة، بكيت، فقال: ما يبكيك؟ فقلت: ما لى لا أبكى، وأنت تموت بفلاة من الأرض، وليس عندى ثوب يسعك كفنا، ولا يدان لى فى تغيبك؟ قال: أبشرى ولا تنكى، فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول لنفر أنا فيهم: «ليموتن رجل منكم بفلاة من الأرض يشهده عصابة من المسلمين» وليس أحد من أولئك النفر إلا وقد مات فى قرية وجماعة، فأنا ذلك الرجل، فوالله ما كذبت ولا كذبت، فأبصرى الطريق. فقلت: أنى وقد ذهب الحاج، وتقطعت الطرق؟! فقال: اذهبي فتبصرى. قالت: فكنت أسند إلى الكثيب أتبصر، ثم أرجع فأمرضه، فبينما أنا وهو كذلك، إذ أنا برجال على رحالهم كأنهم الرخم تخب بهم رواحلهم، قالت: فأشرت إليهم، فأسرعوا إلى حتى وقفوا على فقالوا: يا أمة الله! مالك؟ قلت: امرؤ من المسلمين يموت تكفونه. قالوا: ومن هو؟ قلت: أبو ذر. قالوا: صاحب رسول الله ﷺ؟ قلت: نعم، ففدوه بآبائهم وأمهاتهم، وأسرعوا إليه حتى دخلوا عليه، فقال لهم: أبشروا فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول لنفر أنا فيهم: «ليموتن رجل منكم بفلاة من الأرض يشهده عصابة من المؤمنين» وليس من أولئك النفر رجل إلا وقد هلك فى جماعة. والله ما كذبت ولا كذبت، إنه لو كان عندى ثوب يسعني كفنا لى أو لامرأتى، لم أكفن إلا فى ثوب هو لى أولها، فإنى أنشدكم الله ألا يكفننى رجل منكم كان أميرا، أو عريفا، أو بريدا، أو نقيبا، وليس من أولئك النفر أحد إلا وقد

قارف بعض ما قال إلا فتى من الأنصار قال: أنا يا عم، أكفئك فى ردائى هذا، وفى ثوبى من عييتى من غزل أمى. قال: أنت فكفتى، فكفته الأنصارى، وقاموا عليه، ودفنوه فى نفر كلهم يمان^(١).



فصل

[عود إلى غزوة تبوك]

رجعنا إلى قصة تبوك، وقد كان رهط من المنافقين، منهم: ودیعة بن ثابت أخو بنى عمرو بن عوف، ومنهم رجل من أشجع حليف لبنى سلمة يقال له: مخشى بن حمير، قال بعضهم لبعض: أتخسبون جلاد بنى الأصفر، كقتال العرب بعضهم لبعض؟ والله لكأنا بكم غدا مقرنين فى الحبال إرجافا وترهيبا للمؤمنين. فقال مخشى ابن حمير: والله لوددت أنى أقاضى على أن يضرب كل منا مائة جلدة، وإنا نتفلت أن ينزل فىنا قرآن لمقاتلكم هذه.

وقال رسول الله ﷺ لعمار بن ياسر: «أدرك القوم، فإنهم قد احترقوا فسلهم عما قالوا؟ فإن أنكروا، فقال: بل قلت: كذا وكذا» فانطلق إليهم عمار، فقال لهم ذلك، فأتوا رسول الله ﷺ يعتذرون إليه، فقال ودیعة بن ثابت: كنا نخوض ونلعب، فأنزل الله فيهم: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥] فقال مخشى بن حمير: يا رسول الله! قعد بى اسمى واسم زبى، فكان الذى عفى عنه فى هذه الآية، وتسمى عبد الرحمن، وسأل الله أن يقتل شهيدا لا يعلم بمكانه، فقتل يوم اليمامة، فلم يوجد له سر.

وذكر ابن عائذ فى «مغازيه» أن رسول الله ﷺ نزل تبوك فى زمان قل ماؤها فيه، فاغترف رسول الله ﷺ غرفة بيده من ماء، فمضمض بها فاه، ثم بصقه فيها، ففارت عينها حتى امتلأت، فهى كذلك حتى الساعة.

قلت: فى «صحيح مسلم» أنه قال قبل وصوله إليها: «إنكم ستأتون غدا إن شاء

(١) حسن . رواه ابن حبان (٦٦٧٠ - إسان).

الله تعالى عين تبوك، وإنكم لن تأتوها حتى يضحي النهار فمن جاءها فلا يمس من مائها شيئا حتى آتى». قال: فجئناها وقد سبق إليها رجلان، والعين مثل الشراك تبض من ماء، فسألهما رسول الله ﷺ: «هل مسستها ما مائها شيئا؟» قالا: نعم، فسيهما النبي ﷺ، وقال لهما ما شاء الله أن يقول، ثم غرفوا من العين قليلا قليلا حتى اجتمع في شيء، وغسل رسول الله ﷺ فيه وجهه ويديه، ثم أعاده فيها، فجرت العين بماء منهمر، حتى استقى الناس، ثم قال رسول الله ﷺ: «يوشك يا معاذ إن طالت بك حياة أن ترى ما هاهنا قد ملئ جنانا»^(١).

ولما انتهى رسول الله ﷺ إلى تبوك، أتاه صاحب أيلة، فصالحه وأعطاه الجزية، وأتاه أهل جربا، وأذرح، فأعطوهم الجزية، وكتب لهم رسول الله ﷺ كتابا، فهو عندهم، وكتب لصاحب أيلة: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا أمانة من الله، ومحمد النبي رسول الله ليحنة بن رؤبة، وأهل أيلة، سفنهم، وسيارتهم في البر والبحر، لهم ذمة الله، ومحمد النبي، ومن كان معهم من أهل الشام، وأهل اليمن، وأهل البحر، فمن أحدث منهم حدثا، فإنه لا يحول ماله دون نفسه، وإنه لمن أخذه من الناس، وإنه لا يحل أن يمنعوا ماء يردونه، ولا طريقا يردونه من بحر أو بر»^(٢).

فصل: بعث رسول الله ﷺ

خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة

قال ابن إسحاق: ثم إن رسول الله ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة، وهو أكيدر بن عبد الملك، رجل من كندة، وكان نصرانيا، وكان ملكا عليها، فقال رسول الله ﷺ لخالد: «إنك ستجده يصيد البقر»، فخرج خالد حتى إذا كان من حصنه بمنظر العين، وفي ليلة مقمرة صافية، وهو على سطح له، ومعه امرأته، فباتت البقرة تحك بقرونها باب القصر، فقالت له امرأته: هل رأيت مثل هذا قط؟ قال: لا والله. قالت: فمن يترك هذه؟ قال: لا أحد، فنزل، فأمر بفرسه، فأسرج له، وركب معه. من أهل بيته فيهم أخ له يقال له: حسان، فركب وخرجوا معه بمطردهم، فلما

(١) رواه مسلم كتاب الفضائل باب في معجزات النبي ﷺ ١٧٨٤/٤ ح رقم ٧٠٦ من طريق معاذ.

(٢) ابن هشام في السيرة النبوية ١٦٦/٤.

خرجوا، تلقتهم خيل رسول الله ﷺ، فأخذته، وقتلوا أخاه، وقد كان عليه قباد. من ديباج مخوض بالذهب، فاستلبه خالد، فبعض به إلى رسول الله ﷺ، قبل قدومه عليه، ثم إن خالدا قدم بأكيدر على رسول الله ﷺ، فحقن له دمه، وصالحه على الجزية، ثم خلى سبيله، فرجع إلى قريته^(١).

وقال ابن سعد: بعث رسول الله ﷺ خالداً في أربعمئة وعشرين فارساً، فذكر نحو ما تقدم. قال: وأجار خالد أكيدر من القتل حتى يأتى به رسول الله ﷺ، على أن يفتح له دومة الجندل، ففعل وصالحه على ألفى بعير، وثمانمئة رأس، وأربعمئة درع، وأربعمئة رمح، فعزل للنبي ﷺ صفية خالصة، ثم قسم الغنيمة، فأخرج الخمس، فكان للنبي ﷺ، ثم قسم ما بقى فى أصحابه، فصار لكل واحد منهم خمس فرائض.

وذكر ابن عائد فى هذا الخبر، أن أكيدر قال عن البقر: والله ما رأيتها قط أتتنا إلا البارحة، فأبىا، وأقرا بالجزية، فقاضاهما رسول الله ﷺ على قضية دومة، وعلى تبوك، وعلى أيلة، وعلى تيماء، وكتب لهما كتاباً.



فصل

[عود إلى غزوة تبوك]

رجعنا لى قصة تبوك: قال ابن إسحاق: فأقام رسول الله ﷺ بتبوك بضع عرشة ليلة لم يجاوزها، ثم انصرف قافلاً إلى المدينة، وكان فى الطريق ماء يخرج من وشل يروى الراكب والراكبين الثلاثة، بواد يقال له: وادى المشقق، فقال رسول الله ﷺ: «من سبقنا إلى ذلك الماء، فلا يستقين منه شيئاً حتى نأتى» قال: فسبقه إليه نفر من المنافقين، فاستقوا، فلم ير فيه شيئاً، فقال: «من سبقنا إلى هذا الماء؟» ف قيل له: يا رسول الله! فلان وفلان. فقال: «أو لم أنهم أن يسقوا منه شيئاً حتى آتية»، ثم لعنهم رسول

الله ﷺ، ودعا عليهم، ثم نزل فوضع يده تحت الوشل، فجعل يصب في يده ما شاء الله أن يصب، ثم نضحه به، ومسحه بيده، ودعا رسول الله ﷺ بما شاء الله أن يدعوه به، فانخرق من الماء - كما يقول من سمعه - ما إن حسا كحس الصواعق، فشرب الناس، واستقوا حاجتهم منه، فقال رسول الله ﷺ: «لئن بقيتم أو من بقى منكم ليسمعن بهذا الوادى، وهو أخصب ما بين يديه وما خلفه».

قلت: ثبت في «صحيح مسلم» أن رسول الله ﷺ قال لهم: «إنكم ستأتون غدا إن شاء الله عين تبوك، وإنكم لن تأتوها حتى يضحي النهار فمن جاءها فلا يمس من مائها شيئا» الحديث، وقد تقدم (١).

فإن كانت القصة واحدة، فالمحفوظ حديث مسلم، وإن كانت قصتين، فهو ممكن. قال: وحدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيسى، أن عبد الله بن مسعود كان يحدث، قال: قمت من جوف الليل، وأنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فرأيت شعلة من نار في ناحية العسكر، فاتبعتها أنظر إليها، فإذا رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وإذا عبد الله. ذو البجادين المزنى قد مات، وإذا هم قد حفروا له، ورسول الله ﷺ في حفرة، وأبو بكر وعمر يدلّيانه إليه، وهو يقولك «أدنيا إلى أخاكما»، فدلّياه إليه، فلما هبأه لشقه، قال: «اللهم إني قد أُمسيت راضيا عنه، فارض عنه» قال: يقول عبد الله بن مسعود: يا ليتنى كنت صاحب الحفرة. (٢)

وقال رسول الله ﷺ مرجعه من غزوة تبوك: «إن بالمدينة لأقواما ما سرتهم مسيرا، ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم»، قالوا: يا رسول الله! وهم بالمدينة؟ قال: «نعم حبسهم العذر» (٣).



(١) سبق تخريجه.

(٢) ضعيف رواه ابن هشام في السيرة النبوية ١٦٨/٤ وإسناده منقطع؛ لأن محمد بن إبراهيم لم يلق ابن مسعود.

(٣) لم كتاب الإمامة باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر ١٥١٨/٣ ح رقم ١٩١١ من حد

فصل

خطبته ﷺ بتبوك وصلاته

ذكر البيهقى فى «الدلائل»، والحاكم من حديث عقبة بن عامر، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ فى غزوة تبوك، فاسترق رسول الله ﷺ ليلة لما كان منها على ليلة، فلم يستيقظ فيها حتى كانت الشمس قيد رمح قال: «ألم أقل لك يا بلال اكلاً لنا الفجر»، فقال: يا رسول الله! ذهب بى من النوم الذى ذهب بك، فانتقل رسول الله ﷺ من ذلك المنزل غير بعيد، ثم صلى، ثم ذهب بقية يومه وليلته، فأصبح بتبوك، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: «أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأوثق العرى كلمة التقوى، وخير المثل ملّة إبراهيم، وخير السنن سنة محمد، وأشرف الحديث ذكر الله، وأحسن القصص هذا القرآن، وخير الأمور عوازمها، وشر الأمور محدثاتها، وأحسن الهدى هدى الأنبياء، وأشرف الموت قتل الشهداء، وأعمى العمى الضلالة بعد الهدى، وخير الأعمال ما نفع، وخير الهدى ما اتبع، وشر العمى عمى القلب، واليد العليا خير من اليد السفلى، وما قل وكفى خير مما كثر وألهى، وشر المعذرة حين يحضر الموت، وشر الندامة يوم القيامة، ومن الناس من لا يأتى الجمعة إلا دبراً، ومنهم من لا يذكر الله إلا هجراً، ومن أعظم الخطايا اللسان الكذاب، وخير الغنى غنى النفس، وخير الزاد التقوى، ورأس الحكم مخافة الله عز وجل، وخير ما وقر فى القلوب اليقين، والارتياب من الكفر، والنياحة من عمل الجاهلية، والغلول من جثا جهنم، والسكر كى من النار، والشعر من إبليس، والخمر جماع الإثم وشر المأكّل مال اليتيم، والسعيد من وعظ بغيره، والشقى من شقى فى بطن أمه، وإنما يصبر أحكم إلى موضع أربعة أذرع، والأمر إلى الآخرة، وملاك العمل خواتمه، وشر الروايا روايا الكذب، وكل ما هو آت قريب، وسباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر، وأكل لحمه من معصية الله، وحرمة ماله كحرمة دمه، ومن يتأل على الله يكذبه ومن يغفر يغفر له، ومن يعف، يعف الله عنه، ومن يكظم الغيظ يأجره الله، ومن يصبر على الرزية يعوضه الله، ومن يتبع السمعة، يسمع الله به، ومن يتصبر، يضعف الله له، ومن يعص الله يعذبه الله» ثم استغفر ثلاثاً^(١).

(١) ضعيف. رواه البيهقى فى دلائل النبوة ٢٤١/٥، ٢٤٢ وقال محققه نقلاً عن ابن كثير: هذا حديث غريب وفيه نكارة وفى إسناده ضعيف.

وذكر أبو داود في « سنته » من حديث ابن وهب: أخبرني معاوية، عن سعيد بن غزوان، عن أبيه أنه نزل بتبوك، وهو حاج، فإذا رجل مقعد، فسألته عن أمر، قال: سأحدثك حديثا، فلا تحدث به ما سمعت أني حي: إن رسول الله ﷺ نزل بتبوك إلى نخلة، فقال: « هذه قبلتنا »، ثم صلي إليها، قال: فزقبت وأنا غلام أسعى، حتى مررت بينه وبينها، فقال: « قطع صلاتنا، قطع الله أثره »، قال: فما قمت عليهما إلى يومي هذا^(١).

ثم ساقه أبو داود من طريق وكيع، عن سعيد بن عبد العزيز، عن مولى ليزيد ابن نمران، عن يزيد بن نران، قال: رأيت رجلا بتبوك مقعدا، فقال: مررت بين يدي رسول الله ﷺ على حمار وهو يصلي، فقال: « اللهم اقطع أثره »، فما مشيت عليهما بعد^(٢). وفي هذا الإسناد والذي قبله ضعف.



فصل

جمعة بين الصلاتين في غزوة تبوك

قال أبو داود: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن عامر بن واثلة، عن معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، آخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر، فيصليها جميعا، وإذا ارتحل قبل المغرب، آخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب، عجل العشاء، فصلها مع المغرب.

وقال الترمذي: إذا ارتحل بعد زيف الشمس، عجل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعا^(٣)؛ وقال: حديث حسن غريب. وقال أبو داود: هذا حديث منكر، وليس في تقديم الوقت حديث قائم.

وقال أبو محمد بن حزم: لا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد بن أبي حبيب سماعا من أبي الطفيل.

(١) ضعيف. رواه أبو داود كتاب الصلاة باب ما يقطع الصلاة ١/ ١٨٥ ح رقم ٧٠٧.

(٢) ضعيف. رواه أبو داود.

(٣) الترمذي كتاب الصلاة باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين ٢/ ٤٣٨ - ٤٤٠ ح رقم ٥٥٣، ٥٥٤.

وقال الحاكم في حديث أبي الطفيل هذا: هو حديث رواه أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علة نعلله بها، فنظرنا فإذا الحديث موضوع، وذكر عن البخاري: قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ قال: كتبه مع خالد المدائني، وكان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ. ورواه أبو داود أيضا: حدثنا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب الرملي، حدثنا مفضل بن فضالة، والليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الشهر والعصر، وفي المغرب مثل ذلك: إن غابت الشمس قبل أن يرتحل، جمع بين المغرب والعشاء، وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس، أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم يجمع بينهما^(١).

وهشام بن سعد: ضعيف عندهم، ضعفه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، ويحيى بن سعيد، وكان لا يحدث عنه، وضعفه النسائي أيضا، وقال أبو بكر البزار: لم أر أحدا توقف عن حديث هشام بن سعد، ولا اعتل بعله توجب التوقف عنه. وقال أبو داود: حديث المفضل والليث حديث منكر.



فصل

رجوع النبي ﷺ من تبوك

وما هم المنافقون به من الكيد به وعصمة الله إياه

ذكر أبو الأسود في «مغازيه» عن عروة قال: ورجع رسول الله ﷺ قافلا من تبوك إلى المدينة، حتى إذا كان ببعض الطريق، مكر برسول الله ﷺ ناس من المنافقين، فتأمروا أن يطرحوه من رأس عقبة في الطريق، فلما بلغوا العقبة، أرادوا أن يسلكوها معه، فلما غشيه رسول الله ﷺ. أخبر خبرهم، فقال: «من شاء منكم أن يأخذ ببطن الوادي، فإنه أوسع لكم» وأخذ رسول الله ﷺ العقبة، وأخذ الناس ببطن الوادي إلا النفر الذين هموا بالمكر برسول الله ﷺ، لما سمعوا بذلك، استعدوا وتلثموا، وقد

(٢) صحيح. رواه أبو داود كتاب الصلاة باب الجمع بين الصلاتين ٥/٢ ح رقم ١٢٠٨.

هموا بأمر عظيم، وأمر رسول الله ﷺ حذيفة بن اليمان، وعمار بن ياسر، فمشيا معه، وأمر عمارا أن يأخذ بزمام الناقة، وأمر حذيفة أن يسوقها فيينا هم يسرون، إذ سمعوا وكزة القوم من ورائهم قد غشوه، فغضب رسول الله ﷺ، وأمر حذيفة أن يردهم، وأبصر حذيفة غضب رسول الله ﷺ فرجع ومعه محجن، واستقبل وجوه رواحلهم، فضربها ضربا بالمحجن، وبصر القوم، وهم متلثمون، ولا يشعر إلا أن ذلك فعل المسافر، فأرعبهم الله سبحانه حين أبصروا حذيفة، وظنوا أن مكرهم قد ظهر عليه فأسرعوا حتى خالطوا الناس، وأقبل حذيفة حت أدرك رسول الله ﷺ، فلما أدركه، قال: «اضرب الراحلة يا حذيفة، وامش أنت يا عمار» فأسرعوا حتى استوا بأعلاها، فخرجوا من العقبة ينتشرون الناس، فقال النبي ﷺ لحذيفة: «هل عرفت من هؤلاء الرهط أو الركب أحدا» قال حذيفة: عرفت راحلة فلان وفلان، وقال: كانت ظلمة الليل، وغشيتهم، وهم متلثمون، فقال رسول الله ﷺ: «هل علمتم ما كان شأن الركب وما أرادوا؟» قالوا: لا والله يا رسول الله! قال: «فإنهم مكروا ليسيروا معي، حتى إطا اطلعت في العقبة طرحوني منها»، وقالوا: أولا تأمر بهم يا رسول الله إذا، فنضرب أعناقهم؟ قال: «أكره أن يتحدث الناس ويقولوا: إن محمد قد وضع يده في أصحابه، فسماهم لهما، وقال: اكتماهم»^(١).

وقال ابن إسحاق في هذه القصة: «إن الله قد أخبرني بأسمائهم، وأسماء آبائهم، وسأخبرك بهم إن شاء الله غدا عند وجه الصبح»، فانطلق حتى إذا أصبحت، فأجمعهم، فلما أصبح قال: ادعو عبد الله بن أبي، وسعد بن أبي سرح، وأبا خاطر الأعرابي، وعمارا، وأبا عامر، والجلال بن سويد بن الصامت، وهو الذي قال: لا ننتهي حتى نرمى محمدا من العقبة الليلة، وإن كان محمد وأصحابه خيرا منا، إنا إذا لغنم وهو الراعي ولا عقل لنا، وهو العاقل، وأمره أن يدعو مجمع بن حارثة، ومليحا التيمي، وهو الذي سرق طيب الكعبة، وارتد عن الإسلام، وانطلق هاربا في الأرض، فلا يدرى أين ذهب، وأمره أن يدعو حصن بن غمير الذي أغار على تمر الصدقة فسرقة، وقال له رسول الله ﷺ: «ويحك ما حملك على هذا؟» فقال: حملني عليه أني ظننت أن الله لا يطلعك عليه، فأما إذا أطلعك الله عليه، وعلمته، فأنا أشهد اليوم أنك رسول الله، وإنني لم أومن بك قط قبل هذه الساعة، فأقال

(١) رواه بنحوه أحمد في المسند ٤٥٣/٥ من حديث عامر بن واثلة.

رسول الله ﷺ عشرته، وعفا عنه، وأمره أن يدعو طعيمة بن أبيرق، وعبد الله بن عيينة، وهو الذى قال لأصحابه: اسهروا هذه الليلة تسلموا الدهو كله، فوالله ما لكم أمر دون أن تقتلوا هذا الرجل، فدعاه فقال: «ويحك ما كان ينفعك من قتلى لو أنى قتلت؟» فقال عبد الله فوالله يا رسول الله لا نزال بخير ما أعطاك الله النصر على عدوك. إنما نحن بالله وبك، فتركه رسول الله ﷺ، وقال: ادع مرة بن الربيع، وهو الذى قال: نقتل الواحد الفرد، فيكون الناس عامة بقتله مطمئنين، فدعاه رسول الله ﷺ فقال: «ويحك ما حملك على أن تقول الذى قلت؟» فقال: يا رسول الله! إن كنت قلت شيئا من ذلك إنك لعالم به، وما قلت شيئا من ذلك، فجمعهم رسول الله ﷺ وهم اثنا عشر رجلا الذين حاربوا الله ورسوله وأرادوا قتله، فأخبرهم رسول الله ﷺ بقولهم، ومنطقهم، وسرهم، وعلايتهم، وأطلع الله سبحانه نبيه على ذلك بعلمه، ومات الاثنا عشر منافقين محاربين لله ولرسوله، وذلك قوله عز وجل: ﴿وَهُمْوَمَا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾ [التوبة ٧٤] و كان أبو عامر رأسهم، وله بنو مسجد الضرار، وهو الذى كان يقال له: الراهب، فسماه رسول الله ﷺ الفاسق، وهو أبو حنظلة غسيل الملائكة، فأسلوا إليه، ففدهم عليهم، فلما قدم عليهم، أخزاه الله وإياهم، فانهارت تلك البقعة فى نار جهنم.



فصل

[ما فى رواية ابن إسحاق من الوهم]

قلت: وفى سياق ما ذكره ابن إسحاق وهم من وجوه:

أحدها: أن النبى ﷺ أسر إلى حذيفة أسماء أولئك المنافقين، ولم يطلع عليهم أحدا غيره، وبذلك كان يقال لحذيفة: إنه صاحب السر الذى لا يعلمه غيره، ولم يكن عمر، ولا غيره يعلم أسماءهم، وكان إذا مات الرجل وشكوا فيه، يقول عمر: انظروا، فإن صلى عليه حذيفة، وإلا فهو منافق منهم.

الثانى: ما ذكرناه من قوله: فيهم عبد الله بن أبى، وهو وهم ظاهر، وقد ذكر ابن إسحاق نفسه، أن عبد الله بن أبى تخلف فى غزوة تبوك.

الثالث: أن قوله: وسعد بن أبي سرح وهم أيضا، وخطأ ظاهر، فإن سعد بن أبي سرح ييم يعرف له إسلام البتة، وإنما ابنه عبد الله كان قد أسلم وهاجر، قم ارتد ولحق بمكة، حتى استأمن له عثمان النبي ﷺ عام الفتح، فأمنه وأسلم، فحسن إسلامه، ولم يظهر منه بعد ذلك شيء ينكر عليه، ولم يكن مع هؤلاء الاثنى عشر البتة، فما أدري ما هذا الخطأ الفاحش.

الرابع: قوله: وكان أبو عامر رأسهم، وهذا وهو ظاهر لا يخفى على من دون ابن إسحاق، بل هو نفسه قد ذكر قصة أبي عامر هذا في قصة الهجرة، عن عاصم بن عمر بن قتادة، أن أبا عامر لما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة، خرج إلى مكة ببضعة عشر رجلا، فلما افتتح رسول الله ﷺ مكة، خرج إلى الطائف، فلما أسلم أهل الطائف، خرج إلى الشام، فمات بها طريدا وحيدا غريبا، فأين كان الفاسق وغزوة تبوك ذهابا وإيابا.



فصل

فى أمر مسجد الضرار الذى نهى

الله رسوله أن يقوم فيه، فهدمه ﷺ

وأقبل رسول الله ﷺ من تبوك، حتى نزل بذي أوان، وبينها وبين المدينة ساعة، وكان أصحاب مسجد الضرار أتوه وهو يتجهز إلى تبوك، فقالوا: يا رسول الله! إنا قد بنينا مسجدا لذي العلة والحاجة، واللييلة المطيرة الشاتية، وإنا نحب أن تأتينا فتصلى لنا فيه، فقال: «إنى على جناح سفر، وحال شغل، ولو قدما إن شاد الله لأتيناكم فصلينا لكم فيه»، فلما نزل بذي أوان جاءخ خبر المسجد من السماء، فدعا مالك بن الدخشم أخا بنى سلمة بن عوف، ومعن بن عدى العجلانى، فقال: «انطلقا إلى هذا المسجد الظالم أهله، فاهدماه، وحرقاه»، فخرجا مسرعين، حتى أتيا يني سالم بن عوف، وهم رهط مالك ابن الدخشم، فقال مالك لمعن: أنظرنى حتى أخرج إليك بنار من أهلى، ودخل إلى رهله، فأخذ سعفا من النخل، فأشعل فيه نارا، ثم خرجا يشتدان حتى دخلاه - وفيه أهله - فحرقاه وهدماه، ففرقوا عنه، فأنزل الله

فيه: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٠٧]؛ إلى آخر القصة^(١).

وذكر ابن إسحاق الذين بنوه، وهم اثنا عشر رجلاً، منهم ثعلبة بن حاطب^(٢) وذكر عثمان بن سعيد الدارمى، حدثنا عبدالله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن على بن أبى طلحة، عن ابن عباس فى قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا﴾، هم أناس من الأنصار ابتنوا مسجدا فقال لهم أبو عامر: ابنوا مسجدكم، واستمدوا ما استطعتم من قوة ومن سلاح، فأتى بجند من الروم، فأتى بجند من الروم، فأخرج محمدا وأصحابه، فلما فرغوا من مسجدهم، أتوا النبى ﷺ فقالوا: إنا قد فرغنا من بناء مسجدنا، فنحب أن تصلى فيه، وتدعو بالبركة، فأنزل الله عز وجل: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ يعنى مسجد قباء: ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ﴾ [التوبة: ١٠٨] إلى قوله: ﴿فَإَنْهَارَ يَوْمٍ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ١٠٩] يعنى قواعده، ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ يعنى: الشك ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠] يعنى بالموت^(٣).

فلما دنا رسول الله ﷺ من المدينة، خرج الناس لتلقيه، وخرج النساء والصبيان والولائد يقلن:

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داعي^(٤)

وبعض الرواة يهم فى هذا ويقول: إنما كان ذلك عندم مقدمه إلى المدينة من مكة، وهو وهم شاهر؛ لأن ثنيات الوداع إنما هى من ناحية الشام، لا يراها القادم من مكة إلى المدينة، ولا يمر بها إلا إذا توجه إلى الشام، فلما أشرف على المدينة، قال: «هذه طابة، وهذا أجد جبل يحبنا ونحبه»^(٥).

(١) ذكره ابن هشام فى السيرة النبوية ١٧١/٤، ١٧٢.

(٢) ثعلبة بن حاطب كان من البديرين وقد عده ابن سعد فى الطبقة الأولى من الأنصار. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/٣٥١ وقد وهم من قال: إن ثعلبة بن حاطب هو الذى نزل فيه ﴿ومنهم من عاهد الله﴾.

(٣) إسناده منقطع فيه على بن أبى طلحة قال عنه الحافظ ابن حجر فى التقریب ٣٩/٢: أرسل عن ابن عباس، ولم يره مات سنة ثلاث وأربعين ومائة.

(٤) (٥) سبق تخريجهما.

فلما دخل قال العباس: يا رسول الله! ائذن لي أمتدحك. فقال رسول الله ﷺ: «قل: لا يفضض الله فاك» فقال:

من قبلها طبت في الظلال وفي	مستودع حيث يخصف الورق
ثم هبطت البلاد لا بشر	أنت ولا مضغة ولا علق
بل نطفة تركب السفين وقد	أجم نسرأ وأهله الغرق
تنقل من صلب إلى رحم	إذا مضى عالم بدا طبق
حتى احتوى بيتك المهيمن من	خندق عليا تحتها النطق
وأنت لما ولدت أشرقت الـ	أرض وضاءت بنورك الأفق
فنحن في ذلك الضياء وفي	نور وسبل الرشاد نخترق

ولما دخل رسول الله ﷺ المدينة، بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين، ثم جلس للناس، فجاءه المخلفون، فطفقوا يعتذرون إليه، ويحلفون له، وكانوا بضعة وثمانين رجلا، فقبل منهم رسول الله ﷺ علانيتهم، وبايعهم، واستغفر لهم، ووكل سرائرهم إلى الله، وجاءه كعب بن مالك، فلما سلم عليه، تبسم تبسم الغضب، ثم قال له: «تعالى». قال: جئت أمشي حتى جلست بين يديه، فقال: «ما خلفك، ألم تكن قد ابتعت ظهرك؟» فقلت: بلى إني والله لو جلست عن غيرك من أهل الدنيا، لرأيت أن أخرج من سخطه بعذر ولقد أعطيت جدلا، ولكني والله لقد علمت إن حدثك اليوم حديث كذب ترضى به على، ليوشكن الله أن يسخطك على، ولئن حدثت حديثا صدق، تجد على فيه، إني لأرجو فيه عفو الله عني، والله ما كان لي من عذر، والله ما كنت قط أقوى ولا أيسر مني حين تخلفت عنك. فقال رسول الله ﷺ: «أما هذا فقد صدق، فقم حتى يقضى الله فيك» فقامت. وثار رجال من بني سلمة، فاتبعوني يؤنبوني، فقالوا لك والله ما علمناك كنت أذنبت ذنبا قبل هذا، ولقد عجزت ألا تكون اعتذرت إلى رسول الله ﷺ بما اعتذر به المخلفون، فقد كان كافيك ذنبك استغفار رسول الله ﷺ لك. قال: فوالله ما زالوا يؤنبوني حتى أردت أن أرجع، فأكذب نفسي، ثم قلت لهم: هلي لقي هذا معي أحد؟ قالوا: نعم رجلان قالا مثل ما قلت. فقبل لهما مثل ما قيل لك، فقلت: من هما؟ قالوا: مرارة بن الربيع العامري، وهلال بن أمية الواقفي، فذكروا لي رجلين صالحين شهدا بدرا فبهما أسوة، فمضيت حين ذكروهما لي.

ونهى رسول الله ﷺ المسلمين عن كلامنا ربيها الثلاثة من بين من تخلف عنه، فاجتنبنا الناس، وتغيروا لنا، حتى تنكرت لى الأرض، فما هى بالتى أعرف، فلبثنا على ذلك خمسين ليلة، فأما صاحباى، فاستكانا وقعدا فى بيتهما يبكيان، وأما أنا فكنت أشب القوم وأجلدهم، فكنت أخرج، فأشهد الصلاة مع المسلمين، وأطوف فى الزسواق، ولا يكلمنى أحد، وآتى رسول الله ﷺ، فأسلم عليه وهو فى مجلسه بعد الصلاة، فأقول فى نفسى: هل حرك شفتيه برد السلام على أم لا؟ ثم أصلى قريبا منه، فأسارقه النظر، فإذا أقبلت على صلاتى، أقبل إلى، وإذا التفت نحو، أعرض عنى، حتى رذا طال على ذلك من جفوة المسلمين، مشيت حتى تسورت جدار حائط أبى قتادة، وهو ابن عمى، وأحب الناس إلى، فسملت عليه، فوالله ما رد علي السلام، فقلت: يا أبا قتادة! أنشدك بالله، هل تعلمنى أحل الله ورسوله ﷺ؟ فسكت، فعدت، فناشدته، فسكت، فعدت فناشدته، فقال: الله ورسوله أعلم، ففضات عينائى، وتوليت حتى تسورت الجدار.

فبينما أنا أمشى بسوق المدينة، إذا نبطى^(١) من أنباط الشام ممن قدم بالطعام يبيعه بالمدينة يقول: من يدل على كعب بن مالك، فطفق الناس يشيرون له حتى إذا جاءنى، دفع إلى كتابا من ملك غسان، فإذا فيه:

أما بعد: فإنه بلغنى أنا صاحبك قد جفاك، ولم يجعلك الله بدار هوان، ولا ضميعة، فالحق بنا نواسك، فقلت لما قرأتها: وهذا أيضا من البلاء، فتيممت بها التنور، فسجرتها حتى رذا مضت أربعون ليلة من الخمسين، إذا رسول الله ﷺ يأتينى، فقال: إن رسول الله ﷺ يأمرك أن تعتزل امرأتك، فقلت: أطلقها أم ماذا؟ قال: لا ولكن اعتزلها ولا تقربها، وأرسل إلى صاحبي مثل ذلك، فقلت لامراتى: الحقى بأهلك، فكونى عندهم حتى يقضى الله فى هذا الأمر، فجاءت امرأة هلال بن أمية، فقال: يا رسول الله! إن هلال بن أمية شيخ ضائع ليس له خادم، فهل تكره أن أخدمه قال: لا ولكن لا يقربك، قالت: إنه والله ما به حركة إلى شىء، والله ما زال يبكى من ذكان من أمره ما كان إلى يومه هذا، قال كعب: فقال لى بعض أهلى: لو استأذنت رسول الله ﷺ فى امرأتك كما أذن لامرأة هلال بن أمية أن تخدمه، فقلت:

(١) نبطى: النبط: جيل من الناس كانوا يسكنون العراق. النهاية ٩/٥.

والله لا أستأذن فيها رسول الله ﷺ، وما يدريني ما يقول رسول الله ﷺ إذا استأذنته فيها، وأنا رجل شاب، ولبثت بعد ذلك عشر ليال كملت لنا خمسون ليلة على سطح بيت من بيوتنا، بينما أنا جالس على الحال التي ذكر الله تعالى، قد ضاقت على نفسي، وضاقت على الأرض بما رحبت، سمعت صوت صارخ أوفى على جبل سلع بأعلى صوته: يا كعب بن مالك! أبشر، فخررت ساءدا، فعرفت أن قد جاء فرج من الله، وأذن رسول الله ﷺ بتوبة الله علينا حين صلى الفجر، فذهب الناس يبشروننا، وذهب قبل صاحبي مبشرون، وركض إلى رجل فرسا، وسعى ساع من أسلم، فأوفى على ذروة الجبل، وكان الصوت أسرع من الفرس، فلما جاءني الذي سمعت صوته يبشرني، نزعت له ثوبى فكشوته إياهما بشره، والله ما أملك غيرهما، واستعرت ثوبين، فلبستهما، فانطلقت إلى رسول الله ﷺ، فتلقاني الناس فوجا فوجا يهتثونى بالتوبة يقولون: ليهنك توبة الله عليك. قال كعب: حتى دخلت المسجد، فإذا رسول الله ﷺ جالس حوله الناس، فقام إلى طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني، والله ما قام إلى رجل من المهاجرين غيره، ولست أنساها لطلحة، فلما سلمت على رسول الله ﷺ، قال وهو يبرق وجهه من السرور: «أبشروا بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك». قال: قلت: أمن عندك يا رسول الله، أم من عند الله؟ قال: «لا بل من عند الله». وكان رسول الله ﷺ إذا سر استنار وجهه حتى كأنه قطعة قمر، وكنا نعرف ذلك منه، فلما جلست بين يديه، قلت: يا رسول الله! إن من توبتى أن أنخلع من مالى صدقة إلى الله، وإلى رسوله، فقال: «أمسك عليك بعض مالك، فهو خير لك»، قلت: فإنى أمسك سهمي الذى بخير. فقلت: يا رسول الله! إن الله إنما نجاني بالصدق، وإن من توبتى ألا أحدث إلا صدقا ما بقيت، فوالله ما أعلم أحدا من المسلمين أبلاه الله فى صدق الحديث منذ ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ إلى يومى هذا ما أبلانى، والله ما تعمدت بعد ذلك إلى يومى هذا كذبا، وإنى لأرجو أن يحفظنى الله فيما بقيت، فأنزل الله تعالى على رسوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ إلى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٧ - ١١٩]، فوالله ما أنعم الله على نعمة قط بعد أن هدانى للإسلام، أعظم فى نفسى من صدقى رسول الله ﷺ، أن لا أكون كذبتة، فأهلك كما هلك الذين كذبوا، فإن الله قال للذين كذبوا حين نزل الوحي شر ما قال لأحد

قال: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٥، ٩٦].

قال كعب: وكان تخلفنا أيها الثلاثة عن أمر أولئك الذين قبل منهم رسول الله ﷺ حين حلفوا له، فبايعهم، واستغفر لهم، وأرجأ أمرنا حتى قضى الله فيه، فبذلك قال الله: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ [التوبة: ١١٨]، وليس الذى ذكر الله مما خلفنا عن الغزو، وإنما هو تخليفه إيانا، وإجأؤه أمرنا عمن حلف له، واعتذر إليه فقبل منه^(١).

وقال عثمان بن سعيد الدارمى: حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، فى قوله: ﴿وَأَخْرُونا اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] قال: كانوا عشرة رهط تخلفوا عن رسول الله ﷺ فى غزوة تبوك، فلما حضر رسول الله ﷺ أوثق سبعة منهم أنفسهم بسواري المسجد، وكان يمر النبى ﷺ إذا رجع فى المسجد عليهم، فما رآهم قال: «من هؤلاء الموثقون أنفسهم بالسوارى؟» قالوا: هذا أبو لبابة وأصحاب له تخلفوا عمك يا رسول الله أوثقوا أنفسهم حتى يطلقهم النبى ﷺ ويعذرهم، قال: «وأنا أقسم بالله لا أطلقهم ولا أعذرهم حتى يكون الله هو الذى يطلقهم، رغبوا عني وتخلفوا عن الغزو مع المسلمين»، فلما بلغهم ذلك، قالوا: ونحن لا نطلق أنفسنا حتى يكون الله هو الذى يطلقنا، فأنزل الله عز وجل ﴿وَأَخْرُونا اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وعسى من الله واجب ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾. فلما نزلت، أرسل إليهم النبى ﷺ، فأطلقهم، وعذرهم، فجاءوا بأموالهم، فقالوا: يا رسول الله! هذه أموالنا، فتصدق بها عنا، واستغفر لنا، قال: «نا أمرت أن آخذ أموالكم» فأنزل الله ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، يقول: استغفر لهم، ﴿إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ﴾ فأخذ منهم الصدقة، واستغفر لهم، وكان ثلاثة نفر لم يوثقوا أنفسهم بالسوارى، فأرجئوا لا يدرون أيعذبون أم يتاب عليهم؟ فأنزل الله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ إلى قوله: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ تابعه عطية بن سعد^(٢).

(١) إسناده منقطع حيث إن على بن أبي طلحة مولى ابن عباس لم يره وكان يرسل عنه. التقريب ٣٩/٢.

(٢) سبق تخريجه.

فصل

الإشارة إلى بعض ما تضمنته هذه الغزوة

من الفقه والفوائد

فمنها: جواز القتال في الشهر الحرام إن كان خروجه في رجب محفوظا على ما قاله ابن إسحاق، ولكن ها هنا أمر آخر، وهو أن أهل الكتاب لم يكونوا يحرمون الشهر الحرام، بخلاف العرب، فإنها كانت تحرمه، وقد تقدم أن في نسخ تحريم القتال فيه قولين، وذكرنا حجج الفريقين.

ومنها: تصريح الإمام للرعية، وإعلامهم بالأمر الذي يضرهم ستره وإخفاؤه، ليتأهبوا له، ويعدوا له عدته، وجواز ستر غيره عنهم والكناية عنه للمصلحة.

ومنها: أن الإمام إذا استنفر الجيش، لزمهم النفير، ولم يجز لأحد التخلف إلا بإذنه، ولا يشترط في وجوب النفير تعيين كل واحد منهم بعينه، بل متى استنفر الجيش، لزم كل واحد منهم الخروج معه، وهذا أحد المواضع الثلاثة التي يصير فيها الجهاد فرض عين. الثاني: إذا حضر العدو البلد. والثالث: إذا حضر بين الصنفين.

ومنها: وجوب الجهاد بالمال، كما يجب بالنفس، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد، وهي الصواب الذي لا ريب فيه، قرن الأمر بالجهاد بالمال شقيق الأمر بالجهاد بالنفس في القرآن وقرينه، بل جاء مقدما على الجهاد بالنفس في كل موضع، إلا موضعا واحدا، وهذا يدل على أن الجهاد به أهم وأكد من الجهاد بالنفس، ولا ريب أنه أحد الجهادين، كما قال النبي ﷺ: «من جهز غازيا فقد غزا»^(١)، فيجب على القدر عليه، كما يجب على القادر بالبدن، ولا يتم الجهاد بالبدن إلا ببذله، ولا ينتصر إلا بالعدد، فإن لم يقدر أن يكثر العدد، وجب عليه أن يمد بالمال والعدة، وإذا وجب الحج بالمال على العاجز بالبدن، فوجوب الجهاد بالمال أولى وأحرى.

ومنها: مال برز به عثمان بن عفان من النفقة العظيمة في هذه الغزوة، وسبق به

(١) رواه مسلم كتاب الإمارة باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله ١٥٠٦/٣ ح رقم ١٨٩٥ من حديث زيد بن خالد الجهني.

الناس، فقال النبى ﷺ: «غفر الله لك يا عثمان ما أسررت، وما أعلنت، وما أخفيت، وما أبديت». ثم قال: «ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم»، وكان قد أنفق ألف دينار، وثلاثمائة بعير بعدتها وأحلاسها وأقتابها.

ومنها: أن العاجز بماله لا يعذر حتى يبذل جهده، ويتحقق عجزه، فإن الله سبحانه إنما نفى الحرج عن هؤلاء العاجزين بعد أن أتوا رسول الله ﷺ ليحملهم، فقال: ﴿لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾، فرجعوا ليكون لما فاتهم من الجهاد، فهذا العاجز الذى لا حرج عليه.

ومنها: استخلاف الإمام - إذا سافر - رجلا من الرعية على الضعفاء، والمعدورين، والنساء، والذرية، ويكون نائبه من المجاهدين، لأنه من أكبر العون لهم. وكان رسول الله ﷺ يستخلف ابن أم مكتوم، فاستخلفه بضع عشرة مرة، وأما فى غزوة تبوك فالمعروف عند أهل الأثر أنه استخلف على بن أبى طالب، كما فى «الصحيحين» عن سعد بن أبى وقاص، قل: خلف رسول الله ﷺ عليا رضى الله عنه فى غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله! تخلفنى مع النساء والصبيان، فقال: «أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»^(١). ولكن هذه كانت خلافة خاصة على أهله ﷺ، وأما الاستخلاف العام، فكان لمحمد بن مسلمة الأنصارى، ويدل على هذا أن المنافقين لما أرجفوا به، وقالوا: خلفه استثقلا، أخذ سلاحه ثم لحق بالنبى ﷺ، فأخبره، فقل: «كذبوا ولكن خلفتك لما تركت ورائى، فارجع فاخلفنى فى أهلى وأهلك».

ومنها: جواز الخرص للربط على رؤوس النخل، وأنه من الشرع، العمل بقول الخارص، وقد تقدم فى غزاة خيبر، وأن الإمام يجوز أن يحرص بنفسه، كما حرص رسول الله ﷺ حديقة المرأة.

ومنها: أن الماء الذى بآبار ثمود، لا يجوز شربه، ولا الطبخ منه، ولا العجين به، ولا الطهارة به، ويجوز أن يسقى البهائم إلا ما كان من بثر الناقة، وكانت معلومة باقية إلى زمن رسول الله ﷺ، ثم استمر علم الناس بها قرنا بعد قرن إلى وقتنا هذا،

فلا يرد الركوب بثرا غيرها، وهى مطوية محكمة البناء، واسعة الأرجاء، آثار العتق عليها بادية، لا تشبه بغيرها.

ومنها: أن من مر بديار المغضوب عليهم والمعذبين، لم ينبغ له أن يدخلها، ولا يقيم بها، بل يسرع السير، ويتقنع بثوبه حتى يجاوزها، ولا يدخل عليهم إلا باكيا معتبرا، ومن هذا إسراع النبي ﷺ السير فى وادى محسر بين منى وعرفة فإنه المكان الذى أهلك الله فيه الفيل وأصحابه.

ومنها: أن النبي ﷺ كان يجمع بين الصلاتين فى السفر، وقد جاء جمع التقديم فى هذه القصة فى حديث معاذ، كما تقدم، وذكرنا علة الحديث. ومن أنكره، ولم يجىء جمع التقديم عنه فى سفر إلا هذا، وصح عنه جمع التقديم بعرفة قبل دخوله إلى عرفة، فإنه جمع بين الظهر والعصر فى وقت الظهر، فقل: ذلك لأجل النسك، كما قال أبو حنيفة. وقيل: لأجل السفر الطويل، كما قاله الشافعى وأحمد. وقيل: لأجل الشغل، وهو اشتغاله بالوقوف، واتصاله إلى غروب الشمس. قال أحمد: يجمع للشغل، وهو قول جماعة من السلف والخلف، وقد تقدم.

ومنها: جواز التيمم بالرمل، فإن النبي ﷺ وأصحابه، قطعوا الرمال التى بين المدينة وتبوك، ولم يحملوا معهم ترابا بلا شك، وتلك مفاوز معطشة شكوا فيها العطش إلى رسول الله ﷺ، وقطعا كانوا يتيممون بالأرض التى هم فيها نازلون، هذا كله مما لا شك فيه مع قوله ﷺ: «فحيثما أدركت رجلا من أمتى الصلاة، فعنده مسجده وطهوره» (١).

ومنها: أنه ﷺ أقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة، ولم يقل للأمة: لا يقصر الرجل الصلاة إذا أقام أكثر من ذلك، ولكن اتفقت إقامته هذه المدة، وهذه الإقامة فى حال السفر لا تخرج عن حكم السفر، سواء طالت أو قصرت إذا كان غير مستوطن، ولا عازم على الإقامة بذلك الموضع.

وقد اختلف السلف والخلف فى ذلك اختلافا كثيرا، ففى «صحيح البخارى» عن ابن عباس، قال: أقام رسول الله ﷺ فى بعض أسفاره تسع عشرة يصلى ركعتين،

فنحن إذا أقمنا تسع عشرة نصلى ركعتين، وإن زدنا على ذلك أتممنا^(١)، وظاهر كلام أحمد أن ابن عباس أراد مدة مقامه بمكة زمن الفتح، فإنه قال: أقام رسول الله ﷺ بمكة ثمان عشرة زمن الفتح لأنه أراد حنيناً، ولم يكن ثم أجمع المقام، وهذه إقامته التي رواها ابن عباس. وقل غيره: بل أراد ابن عباس مقامه بتبوك، كما قال جابر بن عبد الله: أقام النبي ﷺ بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة، رواه الإمام أحمد في مسنده^(٢).

وقال عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة: أقمنا مع سعد ببعض قرى الشام أربعين ليلة يقصرها سعد ونتمها^(٣).

وقال نافع: أقام ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يصلى ركعتين^(٤)، وقد حال الثلج بينه وبين الدخول.

وقال حفص بن عبيد الله: أقام أنس بن مالك بالشام ستين يصلى صلاة المسافر^(٥).

وقال أنس: أقام أصحاب رسول الله ﷺ بramer مز سبعة أشهر يقصرون الصلاة^(٦).

وقال الحسن: أقمت مع عبد الرحمن بن سمرة بكابل ستين يقصر الصلاة ولا يجمع^(٧).

وقال إبراهيم: كانوا يقيمون بالرى السنة، وأكثر من ذلك، وسجستان الستين.

فهذا هدى رسول الله ﷺ وأصحابه كما ترى، وهو الصواب.

وأما مذاهب الناس، فقال الإمام أحمد: إذا نوى إقامة أربعة أيام، أتم، وإن نوى دونها، قصر، وحمل هذه الآثار على أن رسول الله ﷺ وأصحابه لم يجمعوا الإقامة

(١) رواه البخارى كتاب المغارى باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح ١٩٠ / ٥ من حديث ابن عباس.

(٢) ضعيف. رواه أحمد في المسند ٢٩٥ / ٣ وفي سنده محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مجهول.

(٣) حسن. رواه عبد الرزاق بنحوه في المصنف ٥٣٥ / ٢.

(٤) رواه عبد الرزاق في المصنف ٥٣٣ / ٢ برقم ٤٣٣٩.

(٥) رواه عبد الرزاق في المصنف ٥٣٧ / ٢ برقم ٤٣٥٤.

(٦) رواه البيهقي في الكبرى كتاب الصلاة باب من قال: يقصر أبدا ما لم يجمع مكثا ١٥٢ / ٣ من حديث أنس.

(٧) رواه عبد الرزاق (٤٣٥٢).

البتة، بل كانوا يقولون: اليوم نخرج، غدا نخرج. وفي هذا نظر لا يخفى، فإن رسول الله ﷺ فتح مكة، وهى ما هى، وأقام فيها يؤسس قواعد الإسلام، ويهدم قواعد الشرك، ويمهد أمر ما حولها من العرب، ومعلوم قطعاً أن هذا يحتاج إلى إقامة أيام لا يتأتى فى يوم واحد، ولا يومين، وكذلك إقامته بتبوك، فإنه أقام ينتظر العدو، ومن المعلوم قطعاً، أنه كان بينه وبينهم عدة مراحل يحتاج قطعها إلى أيام، وهو يعلم أنهم لا يوافون فى أربعة أيام، وكذلك إقامة ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة من أجل الثلج، ومن المعلوم أن مثل هذا الثلج لا يتحلل ويذوب فى أربعة أيام، بحيث تفتح الطرق، وكذلك إقامة أنس بالشام سنتين يقصر، وإقامة الصحابة برامهر مز سبعة أشهر يقصرون، ومن المعلوم أن مثل هذا الحصار والجهد يعلم أنه لا ينقضى فى أربعة أيام. وقد قال أصحاب أحمد: إنه لو أقام لجهاد عدو، أو حبس سلطان، أو مرض، قصر، سواء غلب على ظنه انقضاء حاجته فى المدة التى لا تقطع حكم السفر، وهى ما دون الأربعة الأيام، فيقال: من أين لكم هذا الشرط، والنبي لما أقام زيادة على أربعة أيام يقصر الصلاة بمكة وتبوك لم يقل لهم شيئاً، ولم يبين لهم أنه لم يعزم على إقامة أكثر من أربعة أيام، وهو يعلم أنهم يقتدون به فى صلاته، ويتأسون به فى قصرها فى مدة إقامته، فلم يقل لهم حرفاً واحداً: لا تقصروا فوق إقامة أربع ليال، وبيان هذا من أهم المهمات، وكذلك اقتداء الصحابة به بعده، ولم يقولوا لمن صلى معهم شيئاً من ذلك.

وقال مالك والشافعى: إن نوى أكثر من أربعة أيام أتم، وإن نوى دونها قصر.

وقال أبو حنيفة: إن نوى إقامة خمسة عشر يوماً أتم، وإن نوى دونها قصر، وهو مذهب الليث بن سعد، وروى عن ثلاثة من الصحابة: عمر، وابنه، وابن عباس. وقال سعيد بن المسيب: إذا أقمت أربعاً فصل أربعاً، وعنه: كقول أبى حنيفة.

وقال على بن أبى طالب: إن أقام عشراً، أتم، وهو رواية عن ابن عباس.

وقال الحسن: يقصر مالم يقدم مصراً.

وقالت عائشة: يقصر مالم يضع الزاد والمزاد.

والأئمة الأربعة متفقون على أنه إذا أقام لحاجة ينتظر قضاءها يقول: اليوم أخرج، غدا أخرج، فإنه يقصر أبداً، إلا الشافعى فى أحد قوليه، فإنه يقصر عنده إلى سبعة

عشر، أو ثمانية عشر يوماً، ولا يقصر بعدها.

وقد قال ابن المنذر في «إشرافه»: أجمع أهل العلم أن للمسافر أن يقصر ما لم يجمع إقامة وإن أتى عليه سنون.

ومنها: جواز، بل استحباب حنث الحلف في يمينه إذا رأى غيرها خيراً منها، فيكفر عن يمينه؛ ويفعل الذي هو خير، والله شاء قدم الكفارة على الحنث، وإن شاء آخرها. وقد روى حديث أبي موسى هذا «إلا أتيت الذي هو أخير، وتحملتها» وفي لفظ: «إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو أخير» وفي لفظ: «إلا أتيت الذي هو خير، وكفرت عن يميني» وكل هذه الألفاظ في «الصحيحين»^(١)، وهي تقتضي عدم الترتيب.

وفي السنن من حديث عبد الرحمن بن سمرة، عن النبي ﷺ: «إذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيراً منها، فكفر عن يمينك، ثم أتت الذي هو خير»^(٢)، وأصله في «الصحيحين»، فذهب أحمد، ومالك، والشافعي إلى جواز تقديم الكفارة على الحنث، واستثنى الشافعي التكفير بالصوم، فقال: لا يجوز التقديم، ومنع أبو حنيفة تقديم الكفارة مطلقاً.

ومنها: انعقاد اليمين في حال الغضب إذا لم يخرج بصاحبه إلى حد لا يعلم معه ما يقول، وكذلك ينفذ حكمه، وتصح عقوده، فلو بلغ به الغضب إلى حد الإغلاق، لم تنعقد يمينه ولا طلاقه. قال أحمد في رواية ابن حنبل في حديث عائشة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق»^(٣) يريد الغضب.

ومنها: قوله ﷺ: «ما أنا حملتكم، ولكن الله حملكم»، قد يتعلق به الجبري، ولا متعلق له به، وإنما هذا مثل قوله: «والله لا أعطى أحدا شيئاً، ولا أمنع، وإنما أن قاسم، أضع حيث أمرت»^(٤)، فإنه عبد الله ورسوله، إنما يتصرف بالأمر، فإذا أمره

(١) رواه البخاري كتاب الإيمان والنذور باب لا تحلفوا بآبائكم ١٦٥/٨ ومسلم كتاب الإيمان باب نذر من حلف ميمناً... ١٢٦٨/٣ رقم ١٦٤٩ كلاهما من حديث أبي موسى.

(٢) صحيح. رواه أبو داود كتاب الإيمان والنذور باب الرجل يكفر قبل أن يحنث ٢٢٦/٣ ح رقم ٣٢٧٧.

(٣) حسن رواه أحمد في المسند ٢٧٦/٦ وأبو داود كتاب الطلاق باب في الطلاق على غلط ٢٦٥/٢ برقم ٢١٩٣.

(٤) رواه البخاري كتاب فرض الخمس باب قول الله تعالى ﴿فإن لله خمسة﴾ ١٠٢/٤ من حديث أبي هريرة..

ربه بشيء، نفذه فالله هو المعطى، والمانع، والحامل، والرسول منفذ لما أمر به. وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، فالمراد به القبضة من الحصباء التى رمى بها وجوه المشركين، فوصلت إلى عيون جميعهم، فأثبت الله سبحانه له الرمى باعتبار النبذ والإلقاء، فإنه فعله، ونفاه عنه باعتبار الإيصال إلى جميع المشركين، وهذا فعل الرب تعالى لا تصل إليه قدرة العبد، والرمى يطلق على الخذف وهو مبدؤه، وعلى الإيصال، وهو نهايته.

ومنها: تركه قتل المنافقين، وقد بلغه عنهم الكفر الصريح، فاحتج به من قال: لا يقتل الزنديق إذا أظهر التوبة؛ لأنهم لرسول الله ﷺ أنهم ما قالوا، وهذا إذا لم يكن إنكارا، فهو توبة وإقلاع، وقد قال أصحابنا وغيرهم: ومن شهد عليه بالردة، فشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، لم يكشف عن شيء عنه بعد وقال بعض الفقهاء: إذا جحد الردة، كفاه جحدها. ومن لم يقبل توبة الزنديق، قال: هؤلاء لم تقم عليهم بينة، ورسول الله ﷺ لا يحكم عليهم بعلمه، والذي بلغ رسول الله ﷺ عنهم قولهم لم يبلغه إياه نصاب البينة، بل شهد به عليهم واحد فقط، كما شهد زيد بن أرقم وحده على عبد الله بن أبى، وكذلك غيره أيضا، إنما شهد عليه واحد.

وفى هذا الجواب نظر، فإن نفاق عبد الله بن أبى، وأقواله فى النفاق كانت كثيرة جدا، كالمتواترة عند النبى ﷺ وأصحابه، وبعضهم أقر بلسانه، وقال: «إنما كنا نخوض ونلعب» وقد واجهه بعض الخوارج فى وجهه بقوله: «إنك لم تعدل». والنبى ﷺ لما قيل له: ألا تقتلهم؟ لم يقل ما قامت عليهم بينة، بل قال: «لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه» (١).

فالجواب الصحيح إذن أنه كان فى ترك قتلهم فى حياة النبى ﷺ مصلحة تتضمن تأليف القلوب على رسول الله ﷺ، وجمع كلمة الناس عليه، وكان فى قتلهم تنفير، والإسلام بعد فى غربة، ورسول الله ﷺ أحرص شيء على تأليف الناس، وأترك شيء لما ينفرهم عن الدخول فى طاعته، وهذا أمر كان يختص بحال حياته ﷺ، وكذلك ترك قتل من طعن عليه فى حكمه بقوله فى قصة الزبير وخصمه: أن كان ابن

عمتك^(١). وفى قسمه بقوله: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله. وقول الآخر له: إنك لم تعدل، فإن هذا محض حقه، له أن يستوفيه، وله أن يتركه، وليس للأمة بعده ترك استيفاء حقه، بل يتعين عليهم استيفاؤه، ولا بد، ولتقرير هذه المسائل موضع آخر، والغرض التنبيه والإشارة.

ومنها: أن أهل العهد والذمة إذا أحدث أحد منهم حدثا فيه ضرر على الإسلام، انتقض عهده فى ماله ونفسه، وأنه إذا لم يقدر عليه الإمام، فدمه وماله هدر، وهو لمن أخذه، كما قال فى صلح أهل أيلة: فمن أحدث منهم حدثا، فإنه لا يحول ماله دون نفسه، وهو لمن أخذه من الناس، وهذا لأنه بالإحداث صار محاربا، حكمه حكم أهل الحرب.

ومنها: جواز الدفن بالليل، كما دفن رسول الله ﷺ ذا النجادين ليلا. وقد سئل أحمد عنه، فقال: وما بأس بذلك. وقال: أبو بكر دفن ليلا، وعلى دفن فاطمة ليلا. وقالت عائشة: سمعنا صوت المساحى من آخر الليل فى دفن النبى ﷺ انتهى.

ودفن عثمان، وعائشة، وابن مسعود ليلا.

وفى الترمذى عن ابن عباس، أن النبى ﷺ دخل قبرا ليلا، فأسرج له سراج، فأخذه من قبل القبلة، وقال: «رحمك الله إن كنت لأواها تلاء للقرآن»^(٢). وقال الترمذى: حديث حسن.

وفى البخارى: أن رسول الله ﷺ سأل عن رجل فقال: سمن هذا؟ قالوا: فلان دفن البارحة فصلى عليه^(٣).

فإن قيل: فما تصنعون بما رواه مسلم فى «صحيحه» أن النبى ﷺ خطب يوما، فذكر رجلا من أصحابه قبض فكفن فى كفن غير طائل، وقبر ليلا، فزجر النبى ﷺ أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك^(٤) قال الإمام أحمد: إليه أذهب.

(١) رواه مسلم كتاب الفضائل باب وجوب اتباعه ﷺ ١٨٢٩/٤ ح رقم ٢٣٥٧ من حديث عبد الله بن الزبير.

(٢) حسن. رواه الترمذى كتاب الجنائز باب ما جاء فى الدفن بالليل ٣٧٢/٣ ح رقم ١٠٥٧. وقال: هذا حديث حسن.

(٣) رواه البخارى كتاب الجنائز باب الدفن بالليل ١١٣/٢ من حديث ابن عباس.

(٤) رواه مسلم كتاب الجنائز باب فى تحسين كفن الميت ٦٥١/٢ ح رقم ٩٤٣ من حديث جابر.

قيل: نقول بالحديثين بحمد الله، ولا نرد أحدهما بالآخر، فنكره الدفن بالليل، بل نزجر عنه إلا لضرورة أو مصلحة راجحة، كميت مات مع المسافرين باليل، ويتضررون بالإقامة به إلى النهار، وكما إذا خيف على الميت الانفجار، ونحو ذلك من الأسباب المرجحة للدفن ليلا. وبالله التوفيق.

ومنها: أن الإمام إذا بعث سرية، فلغمت غنيمة، أو أسرت أسيرا، أو فتحت حصنا، كان ما حصل من ذلك لها بعد تخميسه، فإن النبي ﷺ قسم ما صالح عليه أكيدر من فتح دومة الجندل بين السرية الذين بعثهم مع خالد، وكانوا أربعمائة وعشرين فارسا، وكانت غنائمهم ألفى بغير وثمائمائة رأس، فأصاب كل رجل منهم خمس فرائض، وهذا بخلاف ما إذا أخرجت السرية من الجيش في حال الغزو، فأصاب ذلك بقوة الجيش، فإن ما أصابوا يكون غنيمة للجميع بعد الخمس والنفل، وهذا كان هديه ﷺ.

ومنها: قوله ﷺ: «إن بالمدينة أقواما ما سرتهم مسيرا، ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم»، فهذه المعية هي بقلوبهم وهمهم، لا كما يظنه طائفة من الجهال أنهم معهم بأبدانهم، فهذا محال، لأنهم قالوا له: وهم بالمدينة؟ قال: «وهم بالمدينة حبسهم العذر»^(١)، وكانوا معه بزرواحهم، وبادار الهجرة بأشباحهم، وهذا من الجهاد بالقلب، وهو أحد مراتبه الأربع، وهي القلب، واللسان، والمال، والبدن. وفي الحديث: «جاهدوا المشركين بألسنتكم وقلوبكم وأموالكم»^(٢).

ومنها: تحريق أمكنة المعصية التي يعصى الله ورسوله فيها وهدمها، كما حرق رسول الله ﷺ مسجد الضرار، وأمر بهدمه، وهو مسجد يصلى فيه، ويذكر اسم الله فيه، لما كان بناؤه ضارا وتفريقا بين المؤمنين، ومأوى للمنافقين، وكل مكان هذا شأنه، فواجب على الإمام تعطيله، إما بهدم وتحريق، وإما بتغيير صورته وإخراجه عما وضع له. وإذا كان هذا شأن مسجد الضرار، فمشاهد الشرك التي تدعو سدنتها إلى اتخاذ من فيها أندادا من دون الله أحق بالهدم وأوجب، وكذلك محال المعاصي

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح. رواه أبو داود كتاب الجهاد باب كراهية تذك الغزو ٣/ ١٠ ح رقم ٢٥٠٤ من حديث أنس.

والفسوق، كالحانات، وبيوت الخمارين، وأرباب المنكرات. وقد حرق عمر بن الخطاب قرية بكمالها يباع فيها الخمر، وحرق حانوت رويشد الثقفى وسماء فويسقا، وحرق قصر سعد عليه لما احتجب فيه عن الرعية، وهم رسول الله ﷺ بتحريق بيوت تاركى حضور الجماعة والجمعة^(١)، وإنما منعه من فيها من النساء والذرية الذين لا تجب عليهم كما أخبر هو عن ذلك.

ومنها: أن الوقف لا يصح على غير برولا قرية، كما لم يصح وقف هذا المسجد، وعلى هذا: فيهدم المسجد إذا بنى على قبر، كم ينبش الميت إذا دفن فى المسجد، نص على ذلك الإمام أحمد وغيره، فلا يجتمع فى دين الإسلام مسجد وقبر، بل أيهما طرأ على الآخر، منع منه، وكان الحكم للسابق، فلو وضع معا، لم يجز، ولا يصح هذا الوقف ولا يجوز، ولا تصح الصلاة فى هذا المسجد لنهى رسول الله ﷺ عن ذلك، ولعنه من اتخذ القبر مسجدا أو أوقد عليه سراجا، فهذا دين الإسلام الذى بعث الله به رسوله ونبيه، وغرته بين الناس كما ترى^(٢).

ومنها: جواز إنشاد الشعر للقادم فرحا وسرورا به مالم يكن معه محرم من لهو، كمزمار، وشبابة، وعود، ولم يكن غناء يتضمن رقية الفواحش، وما حرم الله، فهذا لا يحرمه أحد، وتعلق أرباب السماع الفسقى به كتعلق من يستحل شرب الخمر المسكر قياسا على أكل العنب، وشرب العصير الذى لا يسكر، ونحو هذا من القياسات التى تشبه قياس الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا.

ومنها: استماع النبى ﷺ مدح المادحين له، وترك الإنكار عليهم، ولا يصح قياس غيره عليه فى هذا، لما بين المادحين والممدوحين من الفروق، وقد قال: «احشوا فى وجوه المادحين التراب»^(٣).

ومنها: ما اشتملت عليه قصة الثلاثة الذين خلفوا من الحكم والفوائد الجملة، فنشير إلى بعضها:

(١) مسلم كتاب المساجد باب فضل صلاة الجماعة ٤٥١/١ ح رقم ٦٥١ من حديث أبى هريرة.

(٢) ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

(٣) رواه مسلم كتاب الزهد باب النهى عن المدح ٢٢٩٧/٤ ج رقم ٣٠٠٢ من حديث المقداد.

فمهما: جواز إخبار الرجل عن تفريطه وتقصيره في طاعة الله ورسوله، وعن سبب ذلك، وما آل إليه أمره، وفي ذلك من التحذير والنصيحة، وبيان طرق الخير والشر، وما يترتب عليها ما هو من أهم الأمور.

ومنها: جواز مدح الإنسان نفسه بما فيه من الخير إذا لم يكن على سبيل الفخر والترفع.

ومنها: تسليية الإنسان نفسه عما لم يقدر له من الخير بما قدر له من نظيره أو خير منه.

ومنها: أن بيعة العقبة كانت من أفضل مشاهد الصحابة، حتى إن كعبا كان لا يراها دون مشهد بدر.

ومنها: أن الإمام إذا رأى المصلحة في أن يستر عن رعيته بعض ما يهم به ويقصده من العدو، ويورى عنه، استحجب له ذلك، أو يتعت بحسب المصلحة.

ومنها: أن الستر والكتمان إذا تضكنا مفسدة، لم يجز.

ومنها: أن الجيش في حياة النبي ﷺ لم يكن لهم ديوان، وأول من دون الديوان عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا من سنته التي أمر النبي ﷺ باتباعها، وظهرت مصلحتها، وحاجة المسلمين إليها.

ومنها: أن الرجل إذا حضرت له فرصة القربة والطاعة، فالحزم كل الحزم في انتهازها، والمبادرة إليها، والعجز في تأخيرها، والتسويق بها، ولا سيما إذا لم يثق بقدرته وتمكنه من أسباب تحصيلها، فإن العزائم والهمم سريعة الانتقاض قلما ثبت، والله سبحانه يعاقب من فتح له بابا من الخير فلم ينتهزه، بأن يحول بين قلبه وإرادته، فلا يمكنه بعد من إرادته عقوبة له، فمن لم يستجب لله وروسله إذا دعاه حال بينه وبين قلبه وإرادته فلا يمكنه الاستجابة بعد ذلك. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وقد صرح الله سبحانه بهذا في قوله: ﴿وَنَقَلَبْ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]. وقال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥] وهو كثير في

القرآن .

ومنها: أن لم يكن يتخلف عن رسول الله ﷺ إلا أحد رجال ثلاثة، إما مغموص على فى النفاق، أو رجل من أهل الأعدار، أو من خلفه رسول الله ﷺ واستعمله على المدينة، أو خلفه لمصلحة .

ومنها: أن الإمام والنطاع لا ينبغى له أن يهمل من تخلف عنه فى بعض الأمور، بل يذكره ليراجع الطاعة ويتوب، فإن النبى ﷺ قال بتبوك: «ما فعل كعب؟» ولم يذكر سواه من المخلفين استصلاحا له، ومراعاة وإهمالا للقوم المنافقين .

ومنها: جواز الطعن فى الرجل بما يغلب على اجتهاد الطاعن حمية، أو ذنبا عن الله ورسوله، ومن هذا طعن أهل الحديث فيمن طعنوا فيه من الرواة، ومن هذا طعن ورثة الأنبياء وأهل السنة فى أهل الأهواء والبدع، لله لا لحظوظهم وأغراضهم .

ومنها: جواز الرد على الطاعن إذا غلب على ظن الراد أه وهم وغلط، كما قال معاذ للذى طعن فى كعب: بشئ ما قلت، والله يا رسول الله ما علمنا عليه إلا خيرا، ولم ينكر رسول الله ﷺ على واحد منهما .

ومنها: أن السنة للقادم من السفر أن يدخل البلد على وضوء، وأن يبدز ببيت الله قبل بيته، فيصلى فيه ركعتين، ثم يجلس للمسلمين عليه، ثم ينصرف إلى أهله .

ومنها: أن رسول الله ﷺ كان يقبل علنية من أظهر الإسلام من المنافقين، ويكل سريرته إلى الله، ويجرى عليه حكم الظاهر، ولا يعاقبه بما لم يعلم من سره .

ومنها: ترك الإمام والحاكم رد السلام على من أحدث حدثا تأديبا له، وزجرا لغيره، فإنه ﷺ لم ينقل أنه رد على كعب، بل قابل سلامه بتبسم الم غضب .

ومنها: أن التبسم قد يكون عن الغضب، كما يكون عن التعجب والسرور، فإن كلا منهما يجب انبساط دم القلب وثورانه؛ ولهذا تظهر حمة الوجه لسرعة ثوران الدم فيه، فينشأ عن ذلك السرور، والغضب تعجب يتبعه ضحك وتبسم، فلا يغتر المغتر بضحك القادر عليه فى وجهه، ولا سيما عند المعتبة كما قيل :

إذا رأيت نيوب الليث بارزة فلا تظن أن الليث مبتسم

ومنها: معاتبة الإمام والمطاع أصحابه، ومن يعز عليه، ويكرم عليه، فإنه عاتب الثلاثة دون سائر من تخلف عنه، وقد أكثر الناس من مدح عتاب الأحياء، واستلذاذه، والسرور به، فكيف بعتاب أحب الخلق على الإطلاق إلى المعتوب عليه، والله ما كان أحلى ذلك العتاب، وما أعظم ثمرته، وأجل فائدته، والله ما نال به الثلاثة من أنواع المسرات، وحلاوة الرضى، وخلع القبول.

ومنها: توفيق الله لكعب وصحابيه فيا جاؤوا به من الصدق، ولم يخذلهم حتى كذبوا واعتذروا بغير الحق، فصلحت عاجلتهم، وفسدت عاقبتهم كل الفساد، والصادقون تبعوا في العاجلة بعض التعب، فأعقبهم صلاح العاقبة، والفلاح كل الفلاح، وعلى هذا قامت الدنيا والآخرة، فمرارات المبادئ حلاوات في العواقب، وحلاوات المبادئ مرارات في العواقب. وقول النبي ﷺ لكعب: «أما هذا، فقد صدق»، دليل ظاهر في التمسك بمفهوم اللقب عند قيام قرينة تقتضى تخصيص المذكور بالحكم، كقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَمٌّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ . فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩]، وقوله ﷺ: «جعلت لى الأرض مسجدا وتربتها طهورا»^(٢)، وقوله فى هذا الحديث: «أما هذا فقد صدق»، وهذا مما لا يشك السامع أن المتكلم قصد تخصيصه بالحكم.

وقول كعب: هل لقي هذا معى أحد؟ فقالوا: نعم، مرارة بن الربيع، وهلال ابن أمية، فيه أن الرجل ينبغي له أن يرد حر المصيبة بروح التأسى بمن لقي مثل ما لقي، وقد أرشد سبحانه إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، وهذا هو الروح الذى منعه الله سبحانه أهل النار فيها بقوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]. وقوله: فذكروا لى رجلين صالحين قد شهدا بدرا لى فيهما أسوة. هذا الموضع مما عد من أوهام الزهرى، فإنه لا يحفظ عن أحد من أهل المغازى والسير ألبتة ذكر هذين الرجلين فى أهل بدر، لا ابن إسحاق ولا موسى بن عقبة، ولا الأموى، ولا الواقدى، ولا أحد ممن عد أهل بدر، وكذلك ينبغي ألا يكونا من

أهل بدر، فإن النبى ﷺ لم يهجر حاطبا، ولا عاقبة وقد جس عليه، وقال لعمر لما هم بقتله: «وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»، وأين ذنب التخلف من ذنب الجس.

قال أبو الفرج بن الجوزى: ولم أزل حريصا على كشف ذلك وتحقيه حتى رأيت أبا بكر الأثرم قد ذكر الزهرى، وذكر فضله وحفظه وإتقانه، وأنه لا يكاد يحفظ عليه غلط إلا فى هذا الموضع، فإنه قال: إن مرارة بن الربيع، وهلال بن أمية شهدا بدرا، وهذا لم يقله أحد غيره، والغلط لا يعصم منه إنسان.

وفى نهى النبى ، عن كلام هؤلاء الثلاثة من بين سائر من تخلف عنه دليل على صدقهم وكذب الباقين، فأراد هجر الصادقين وتأديبهم على هذا الذنب، وأما المنافقون، فجرمهم أعظم من أن يقابل بالهجر، فداواء هذا المرض لا يعمل فى مرض النفاق، ولا فاذة فيه، وهكذا يفعل الرب سبحانه بعباده فى عقوبات جرائمهم، فيؤدب عبده المؤمن الذى يحبه وهو كريم عنده بأدنى زلة وهفوة، فلا يزال مستيقظا حذرا، أما من سقط من عينه وهان عليه، فإنه يخى بينه وبين معاصيه، وكلما أحدث ذنبا أحدث له نعمة، والمغرور يظن أن ذلك من كرامته عليه، ولا يعمل أن ذلك عين الإهانة، وأنه يريد به العذاب الشديد، والعقوبة التى لا عاقبة معها، كما فى الحديث المشهور: «إذا أراد الله بعبده خيرا عجل له عقوبته فى الدنيا، وإذا أراد بعبده شرا، أمسك عنه عقوبته فى الدنيا، فيرد يوم القيامة بذنوبه»^(١).

وفيه دليل أيضا على هجرتين الإمام، والعالم، والمطاع لمن فعل ما يستوجب العتب، ويكون هجرانه دواء له بحيث لا يضعف عن حصول الشفاء به، ولا يزيد فى الكمية والكيفية عليه فيهلكه، إذا المراد تأديبه لا إتلافه.

وقوله: «حتى تنكرت لى الأرض، فما هى بالتى أعرف»، هذا التنكر يجده الخائف والحزين والمهموم فى الأرض، وفى الشجر، والنبات حتى يجده فيمن لا يعلم حاله من الناس، ويجده أيضا المذنب العاصى بحسب جرمه حتى فى خلق زوجته وولده،

(١) حسن. رواه الترمذى كتاب الزهد باب ما جاء فى الصبر على البلاء ٥١٩/٤ ح رقم ٢٣٩٦ وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وخادمه ودابته، ويجده في نفسه أيضا، فتتنكر له نفسه حتى ما كأنه هو، ولا كأن أهله وأصحابه، ومن يشفق عليه بالذين يعرفهم، وهذا سر من الله لا يخفى إلا على من هو ميت القلب، وعلى حسب حياة القلب، يكون إدراك هذا التنكر والوحشة.

وما لجرح بميت إيلام

ومن المعلوم أن هذا التنكر والوحشة كانا لأهل النفاق أعظم، ولكن لموت قلوبهم لم يكونوا يشعرون به، وهكذا القلب إذا استحكم مرضه، واشتد ألمه بالذنوب والإجرام، لم يجد هذه الوحشة والتنكر، ولم يحس بها، وهذه علامة الشقاوة، وأنه قد آيس من عاقبة هذا المرض، وأعيى الأطباء شفاؤه، والخوف مع الريبة، والزمن والسرور مع البراءة من الذنب.

فما في الأرض أشجع من برىء ولا في الأرض أخوف من مريب

وهذا القدر قد ينتفع به المؤمن البصير إذا ابتلى به ثم راجع، فإنه ينتفع به نفعاً عظيماً من وجوه عديدة تفوت الحصر، ولو لم يكن منها إلا استثماره من ذلك أعلام النبوة، وذوقه نفس ما أخبر به الرسول فيصير تصديقه ضروريا عنده، ويصير ما ناله من الشر بمعاصيه، ومن الخير بطاعته من أدلة صدق النبوة الذوقية التي لا تنطرق إليها الاحتمالات، وهذا كمن أخبرك أن في هذه الطريق من المعاطب والمخاوف كيت وكيت على التفصيل، فخالفته وسلكتها، فرأيت عين ما أخبرك به، فإنك تشهد صدقه في نفس خلاfk له، وأما إذا سلكت طريق الأمن وحدها، ولم تجد من تلك المخاوف شيئا، فإنه وإن شهد صدق المخبر بما ناله من الخير والظفر مفصلا، فإن علمه بتلك يكون مجملا.

ومنها: أن هلال بن أمية ومرارة قعدا في بيوتهما، وكان يصليان في بيوتهما، ولا يحضران الجماعة، وهذا يدل على أن هجران المسلمين لرجل عذر يبيح له التخلف عن الجماعة، أو يقال: من تمان هجرانه أن لا يحضر جماعة المسلمين، لكن يقال: فكعب كان يحضر الجماعة ولم يمنعه النبي ﷺ، ولا عتب عليهما على التخلف، وعلى هذا يقال: لما أمر المسلمون بهجرهم تركوا: لم يؤمروا، ولم ينهوا، ولم يكلموا، فكان من حضر منهم الجماعة لم يمنع، ومن تركها لم يكلم، أو قال:

لعلهما ضعفا وعجزا عن الخروج، ولهذا قال كعب: وكنت أنا أجلد القوم وأشبههم، فكنت أخرج فأشهد الصلاة مع المسلمين.

وقوله: وآتى رسول الله ﷺ فأسلم عليه، وهو فى مجلسه بعد الصلاة، فأقول: هل حرك شفتيه برد السلام على أم لا فيه دليل على أن الرد على من يستحق الهجر غير واجب، إذ لو وجب الرد لم يكن بد من إسماعه.

وقوله: حتى إذا طال ذلك على، تسورت جدار حائط أبى قتادة، فيه دليل على دخول الإنسان دار صاحبه وجاره إذا علم رضا بذلك، وإن لم يستأذنه.

وفى قول أبى قتادة له: الله ورسوله أعلم، دليل على أن هذا ليس بخطاب ولا كلام، فلو حلف لا يكلمه، فقال مثل هذا الكلام جوابا له لم يحنث، ولا سيما إذا لم ينو به مكالمته، وهو الظاهر من حال أبى قتادة.

وفى إشارة الناس إلى النبطى الذى كان يقول: من يدل على كعب بن مالك دون نطقهم له تحقيق لمقصود الهجر، وإلا فلو قالوا له صريحا: ذاك كعب بن مالك، لم يكن ذلك كلاما له، فلا يكونون به مخالفين للنهى، ولكن لفرط تحريمهم وتمسكهم بالأمر، لم يذكره له بصريح اسمه. وقد يقال: إن فى الحديث عنه بحضرته وهو يسمع نوع مكاملة له، ولا سيما إذا جعل ذلك ذريعة إلى المقصود بكلامه، وهى ذريعة قريبة، فالمنع من ذلك من باب منه الحيل وسد الذرائع، وهذا أفقه وأحسن.

وفى مكاتبة ملك غسان له بالمصير إليه ابتلاء من الله تعالى، وامتحان لإيمانه ومحبته لله ورسوله، وإظهار للصحابة أنه ليس ممن ضعف إيمانه بهجر النبى ﷺ والمسلمين له، ولا هو ممن تحمله الرغبة فى الجاه والملك مع هجران الرسول والمؤمنين له على مفارقة دينه، فهذه فيه من تبرة الله له من النفاق، وإظهار قوة إيمانه، وصدقه لرسوله وللمسلمين ما هو من تمام نعمة الله عليه، ولطف به، وجبره لكسره، وهذا البلاء يظهر لب الرجل وسره، وما ينطوى عليه، فهو كالكير الذى يخرج الخبيث من الطيب.

وقوله: فتيمنت بالصحيفة التنور، فيه المبادرة إلى إتلاف ما يخشى منه الفساد والمضرة فى الدين، وأن الحارم لا ينتظر به ولا يؤخره، وهذا كالعصير إذا تخمر، وكالكتاب الذى يخشى منه الضرر والشر، فالخزم المبادرة إلى إتلافه وإعدامه.

وكانت غسان إذ ذاك - وهم ملوك عرب الشام - حرباً لرسول الله ﷺ، وكانوا ينعلون خيولهم لمحاربتة، وكان هذا لما بعث شجاع بن وهب الأسدي إلى ملكهم الحارث بن أبي شمر الغساني يدعوه إلى الإسلام، وكتب معه إليه، قال شجاع: فانتهيت إليه وهو في غرطة دمشق، وهو مشغول بتهيئة الأنزال والألطف لقيصر، وهو جاء من حمص إلى إيلياء، فأقمتُ على بته يومين أو ثلاثة، فقلتُ لحاجبه: إني رسول رسول الله ﷺ إليه، فقال: لا تصلُ إليه حتى يخرج يوم كذا وكذا، وجعل حاجبه - وكان رميةً اسمه مري - يسألني عن رسول الله ﷺ، وكنتُ أحدثه عن رسول الله ﷺ وما يدعو إليه، فيرقُ حتى يغلبَ عليه البكاء ﷺ ويقول: إني قرأتُ الإنجيل، فأجذف صفة هذا النبي بعينه، فانا أؤمن به وأصدقُه، فأخافُ من الحارث أن يتقلني وكان يكرمني، ويحسن ضيافتي، وخرج الحارث يوماً فجلس، فوضع التاج على رأسه، فأذن لي عليه، فدفعْتُ إليه كتابَ رسول الله ﷺ، فقرأه، ثم رمى به، قال: من يتنُ مني ملكي، وقال: أنا سائر إليه؛ ولو كان باليمن جئتُه، على الناس، فلم تزل تُعرضُ حتى قام، وأمر بالخيول تنعل، ثم قال: أخبر صاحبك بما ترى، وكتب إلى قيصر يخبره خبري، وما عزم عليه، فكتب إليه قيصر: أن لا تسر، ولا تعبُرُ إليه، والهُ عنه، ووافني بإيلياء، فلما جاءه جوابُ كتابه، دعاني فقال: متى تُريد أن تخرج إلى صاحبك؟ فقلت: غداً، فأمر لي بمائة مثقال ذهباً، ووصلني حاجبه بنفقة وكُسوة، وقال: اقرأ على رسول الله ﷺ مني السلام فقدمت على رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: «باد ملكه» وأقرأته، من حاجبه السلام، وأخبرته بما قال، فقال رسول الله ﷺ: «صدق»، ومات الحارث ابن أبي شمر عام الفتح، ففي هذه المدة أرسل ملكف غسان يدعو كعباً إلى اللحاق به، فأبى له سابقة الحسنى أن يرغب عن رسول الله ﷺ ودينه.

في أمر رسول الله ﷺ لهؤلاء الثلاثة أن يعتزلوا نساءهم لما مضى لهم أربعون ليلة، كالبشارة بمقدمات الرُج والفتح من وجهين:

أحدهما: كلامه لهم، وإرساله إليهم بعد أن كان لا يكلمهم بنفسه ولا برسوله.

الثاني: من خصوصية أمرهم باعتزال النساء، وفيه تنبيه وإرشاد لهم إلى الجد والاجتهاد في العبادة، وشد المثزر، واعتزال محل اللهو واللذة، والتعوض عنه بالإقبال

على العبادة، وفى هذا أذان بقرب الفرج، وأنه قد بقى من العتب أمر يسير.

وفقه هذه القصة، أن زمن العبادات ينبغى فيه تجنبُ النساء، كزمن الإحرام، وزمن الاعتكاف؛ وزمن الصيام، فأراد النبى ﷺ أن يكون آخرُ هذه المدة فى حق هؤلاء بمنزلة أيام الإحرام والصيام فى توفرها على العبادة، ولم يأمرهم بذلك. من أول المدة رحمةً بهم، وشفقةً عليهم، إذ لعلهم يضعف صبرهم عن ناسئهم فى جميعها، فكان من اللطف بهم والرحمة، أن أمروا بذلك فى آخر المدة، كما يؤمر به الحاج حين يحرم، لا من حين يعزم على الحج.

وقول كعب لامراته: الحقى بأهلك، دليل على أنه لم يقطع بهذه اللفظة وأمثالها طلاق ما لم ينوه. والصحيح: أن لفظ الطلاق والعتاق والحرية كذلك إذا أراد به غير تسييب الزوجة، وإخراج الرقيق عن ملكه، لا يقع به طلاقٌ ولا عتاق، هذا هو الصواب الذى ندين الله به، ولا نرتابُ فيه البتة، فإذا قيل له: إن غلامك فاجر أو جاريتك تزنى، فقال: ليس كذلك، بل هو غلام عفيف حر، وجارية عفيفة حرة، وكذا إذا قيل له: كم لغلامك عندك سنة؟ فقال: هو عتيق عندي، وأراد قدم ملكة له، لم يعتق بذلك، وكذلك إذا ضرب امرأته الطلق، فستل عنها، فقال: هى طالق، ولم يخطر بقلبه إيقاع الطلاق، وإنما أراد أنها فى طلق الولادة، لم تطلق بهذا، وليست هذه الألفاظ مع هذه القرائن صريحة إلا فيما أريد بها، ودل السياق عليها، فدعوى أنها صريحة فى العتاق والطلاق مع هذه القرائن مكابرة، ودعوى باطلة قطعاً.

وفى سجود كعب حين سمع صوت المبرر دليل ظاهر أن تلك كانت عادة الصحابة، وهى سجودُ الشكر عند النعم المتجددة، والنقم المندفغة، وقد سجد أبو بكر الصديق لما جاءه قتلُ مسيلمة الكذاب، وسجد على بن أبى طالب لما وجد ذا النُدبة مقتولاً فى الخوارج، وسجد رسول الله ﷺ حين بشره جبريل أنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشراً، ويجد حين شفع لأمته، فشفعه الله فيهم ثلاث مرات، وأتاه بشير فبشره بظفر جند له على عدوهم ورأسه فى حجر عائشة، فقام فخر ساجداً، وقال أبو بكر: كان رسول الله ﷺ إذا أتاه أمر يسره خراً لله ساجداً^(١)، وهى

(١) حسن. رواه الترمذى كتاب السير باب ما جاء فى سجدة الشكر ٤/ ١٢٠ ح رقم ١٥٧٨ وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

آثار صحيحة لا مطعن فيها.

وفى استباق صاحب الفرس والراقى على سلع ليبشرا كعباً دليل على حرص القوم على الخير، واستباقهم إليه، وتنافسهم فى مسرة بعضهم بعضاً.

وفى نزع كعب ثوبيه وإعطائهما للبشير، دليل أن إطاء المبشرين من مكارم الأخلاق والشيم، وعادة الأشراف، وقد أعتق العباس غلامه لما بشره أن عند الحجاج بن علاط من الخبر عن رسول الله ﷺ ما يسره.

وفيه دليل على جواز إعطاء البشير جميع ثيابه.

وفيه دليل على استحباب تهنئة من تجددت له نعمة دينية، والقيام إليه إذا أقبل، ومصافحته، فهذه سنة مستحبة، وهو جائز لمن تجددت له نعمة دنيوية، وأن الأولى أن يقال له: ليهنك ما أعطاك الله، وما من الله به عليك، ونحو هذا الكلام، فإن فيه تولية النعمة ربها، والدعاء لمن نالها بالتهنى بها،

وفيه دليل على أن خير أيام العبد على الإطلاق وأفضلها يومُ توبته إلى الله، وقبول الله توبته، لقول النبي ﷺ: «أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك»^(١).

فإن قيل: فكيف يكون هذا اليوم خيراً من يوم إسلامه؟ قيل: هو مكمل ليوم إسلامه، ومن تمامه، فيومُ إسلامه بداية سعادته، ويوم توبته كمالها وتمامها، والله المستعان.

وفى سرور رسول الله ﷺ بذلك وفرحه به واستناره وجهه دليل على ما جعل الله فيه من كمال الشفقة على الأمة، والرحمة بهم والرأفة، حتى لعل فرحه كان أعظم من فرح كعب وصحابيه.

وقول كعب: يا رسول الله إن من توبتى أن انخلع من مالى. دليل على استحباب الصدقة عند التوبة بما قدر عليه من المال.

وقول رسول الله ﷺ: «أمسك عليك بعض مالك، فهو خير لك»، دليل على أن

(١) رواه مسلم كتاب التوبة باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبه ٢١٢٧/٤ ح رقم ٢٧٦٩ من حديث ابن شهاب.

من نذر الصدقة لكلّ ماله، لم يلزمه إخراج جميعه، بل يجوز له أن يبقى له منه بقية، وقد اختلفت الرواية فى ذلك، ففى «الصحيحين»^(١) أن النبى ﷺ قال له: «أمسك عليك بعض مالك» ولم يعين له قدراً، بل أطلق ووكله إلى اجتهاده فى قدر الكفاية، وهذا هو الصحيح، فإن ما نقص عن كفايته وكفاية أهله لا يجوز له التصديق به، فنذره لا يكون طاعة، فلا يجب الوفاء به، وما زاد على قدر كفايته وحاجته، فأخبره والصدقة به أفضل، فيجب إخراجُه إذا نذره، هذا قياسُ المذهب، ومقتضى قواعد الشريعة، ولهذا تقدم كفاية الرجل، وكفايةُ أهله على أداء الواجبات المالية، سواء كانت حقاً لله كالكفارات والحج، أو حقاً للآدميين كأداء الديون، فإننا نترك للمفلس ما لا بد منه من مسكن، وخادم، وكسوة، وآلة حرفة، أو ما يتجر به لمؤنته إن فقدت الحرفة، ويكون حق الغرماء فيما بقى. وقد نص الإمام أحمد على أن من نذر الصدقة بماله كله، أجزاء ثلثه، واحتج له أصحابه بما روى فى قصة كعب هذه، أنه قال: يا رسول الله! إن من تويتى إلى الله ورسوله أن أخرج من مالى كله إلى الله ورسوله صدقه، قال: «لا» قلت: فنصفه؟ قال: «لا» قلت: فثلثه قال: «نعم» قلت: فإنى أمسك سهمى الذى بخير. رواه أبو داود^(٢). وفى ثبوت هذا ما فيه، فإن الصحيح فى قصة كعب هذه ما رواه أصحاب الصحيح من حديث الزهري، عن ولد كعب بن مالك عنه أنه قال: «أمسك عليك بعض مالك» من غير تعيين لقدره، وهم أعلم بالقصة من غيرهم، فإنهم ولدُه، وعنه نقلوها.

فإن قيل: فما تقولون فيما رواه الإمام أحمد فى «مسنده»^(٣) أن أبا لبابة بن عبدالمنذر لما تاب الله عليه، قال: يا رسول الله! إن من تويتى أن أهجر دار قومى وأسأكنك، وأن أنخلع من مالى صدقة لله عز وجل ولرسوله، فقال رسول الله ﷺ: «يجزئُ عنك الثلث»^(٤). قيل: هذا هو الذى احتج به أحمد، لا بحديث كعب، فإنه قال فى رواية ابنه عبد الله: إذا نذر أن يتصدق بماله كله أو بعضه، وعليه دين أكثر مما يملكه، فالذى أذهب إليه أنه يجزئه من ذلك الثلث؛ لأن النبى ﷺ أمر أبا لبابة بالثلث، وأحمد أعلم بالحديث أن يحتج بحديث كعب هذا الذى فيه ذكر

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح. رواه أبو داود كتاب البيوع باب فيمن نذر أن يتصدق بماله ٢٣٨/٣ ح رقم ٣٣٢١.

(٣) رواه البخارى فى التاريخ الكبير ٢/٣٨٥، ٣٨٦ ح رقم ٢٨٦٤.

(٤) رواه البخارى فى التاريخ الكبير ٢/٣٨٥، ٣٨٦ ح رقم ٢٨٦٤.

الثالث، إذ المحفوظ في هذا الحديث «أمسك عليم بعض مالك» وكان أحمد رأى تقييد إطلاق حديث كعب هذا بحديث أبي لبابة.

وقوله فيمن نذر أن يتصدق بماله كله أو ببعضه وعليه دين يستغرقه: إنه يجزئه من ذلك الثالث، دليل على انعقاد نذره، وعليه دين يستغرق ماله، ثم إذا قضى الدين، أخرج مقدار ثلث ماله يوم النذر، وهكذا قال في رواية ابنه عبد الله: إذا وهب ماله، وقضى دينه، واستقاد غيره، ففرغاً يجب عليه إخراج ماله يوم حثته، يريد بيوم حثته يوم نذره، فينظر قد الثالث ذلك اليوم، فيخرجه بعد قضاء دينه.

وقوله: أو ببعضه. يُريد أنه إذا نذر الصدقة بجميع من ماله، أو بمقدار كالف ونحوها، فيجزئه ثلثه كنذر الصدقة بجميع ماله، والصحيح من مذهبه لزوم الصدقة بجميع المعين.

وفيه رواية أخرى، أن المعين إن كان ثلث ماله فما دونه، لزمه الصدقة بجميعه، وإن زاد على الثالث، لزمه منه بقدر الثالث، وهي أصح عند أبي البركات.

وبعد: فإن الحديث ليس فيه دليل على أن كعباً وأبا لبابة نذراً نذراً منجزاً، وإنما قالوا: إن من توبتنا أن ننخلع من أموالنا، وهذا ليس بصريح في النذر، وإنما فيه العزم على الصدقة بأموالهما شكراً لله على قبول توبتهما، فأخبر النبي ﷺ أن بعض المال يجزئ من ذلك، ولا يحتاجان إلى إخراج كله، وهذا كما قال لسعد وقد استأذنه أن يوصى بماله كله، فأذن له في قدر الثالث.

فإن قيل: هذا يدفعه أمران. أحدهما: قوله: «يجزئك»، والإجزاء إنما يستعمل في الواجب، والثاني: أن منعه من الصدقة بما زاد على الثالث دليل على أنه ليس بقربة، إذ الشارع لا يمنع من القرب، ونذر ما ليس بقربة لا يلزم الوفاء به.

قيل: أما قوله: «يجزئك»، فهو بمعنى يكفيك، فهو من الرباعي، وليس من «جزى عنه» إذا قضى عنه، يقال: أجزأتني: رذا كفاني، وجزى عني: إذا قضى عني، وهذا هو الذي يستعمل في الواجب، ومنه قوله ﷺ لأبي بردة في الأضحية: «تجزئ عنك ولن تجزئ عن أحد بعدك»^(١) والكفاية تستعمل في الواجب والمستحب.

(١) رواه مسلم كتاب الأضاحي باب وقتها ١٥٥٣/٣ ح رقم ١٩٦١ من حديث البراء بن عازب.

وأما منعه من الصدقة بمد على الثلث، فهو إشارة منه عليه بالأرفق به، وما يحصل له به منفعة دينه ودنياه، فإنه لو مكنه من إخراج ماله كله لم يصبر على الفقر والعدم، كما فعل بالذى جاءه بالصرة ليتصدق بها، فضربه بها^(١)، ولم يقبلها منه خوفاً عليه من الفقر، وعدم الصبر. وقد يقال - وهو أرجح إن شاء الله تعالى :- إن النبى ﷺ عامل كل واحد من أراد الصدقة بماله بما يعلم من حاله، فممكن أبا بكر الصديق من إخراج ماله كله، وقال: « ما أبقيت لأهلك؟ » فقال: أبقيتُ لهم الله ورسوله^(٢)، فلم ينكر عليه، وأقر عمر على الصدقة بشطر ماله، ومنع صاحب الصرة من التصديق بها، وقال لكعب: « أمسك عليك بعض مالك »، وهذا ليس فيه تعيين المخرج بأنه الثلث، ويبعد جداً بأن يكون الممسك ضعفى المخرج فى هذا اللفظ، وقال لأبى لبابة: يجزئك الثلث، ولا تناقض بين هذه الأخبار، وعلى هذا، فمن نذر الصدقة بماله كله، أمسك منه ما يحتاج إليه هو وأهله، ولا يحتاجون معه إلى سؤال الناس مدة حياتهم من رأس مال أو عقار، أو أرض يقوم مغلها بكفائتهم، وتصدق بالباقى. والله أعلم.

وقال ربيعة بن أبى عبد الرحمن: يتصدقُ منه بقدر الزكاة، ويمسك الباقى. وقال جابر بن زيد: إن كان ألفين فأكثر، أخرج عُشره، وإن كان ألفاً، فما دون فسبعه وإن كان خمسمائة فما دون فخمسه. وقال أبو حنيفة رحمه الله: يتصدق بكل ماله الذى تجبف فيه الزكاة، وما لا تجب فيه الزكاة، ففيه روايتان: أحدهما: يُخرجه، والثانية: لا يلزمه منه شيء.

وقال الشافعى: تلزمه الصدقة بماله كله، وقال مالك، والزهري، وأحمد: يتصدق بثلثه، وقال طائفة: يلزمه كفارة يمين فقط.

ومنها: عظم مقدار الصدق، وتعليق سعادة الدنيا والآخرة، والنجاة من شرهما به، فكان أنجى الله من أنجاه إلا بالصدق، ولا أهلك من أهلكه إلا بالكذب، وقد أمر الله سبحانه عباده المؤمنين أن يكونوا مع الصادقين، فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ

(١) ضعيف رواه أبو داود كتاب الزكاة باب الرجل يخرج من ماله ١٣١/٢ ح رقم ١٦٧٣ من حديث جابر وفيه قصه.

(٢) صحيح. رواه الترمذى كتاب المناقب باب فى مناقب أبى بكر وعمر رضى الله عنهما كليهما ٥٧٤/٥ ح رقم

٣٦٧٥ وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح

وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿التوبة: ١١٩﴾.

وقد قسم سبحانه الخلق إلى قسمين: سعداء وأشقياء، فجعل السعداء هم أهل الصدق والتصديق، والأشقياء هم أهل الكذب والتكذيب، وهو تقسيم حاصر مطرد منعكس. فالسعادة دائرة مع الصدق والتصديق، والشقاوة دائرة مع الكذب والتكذيب.

وأخبر سبحانه وتعالى: أنه لا ينفع العباد يوم القيامة إلا صدقهم، وجعل علم المنافقين الذي تميزوا به هو الكذب في أقوالهم وأفعالهم، فجميع مانعاه عليهم أصله الكذب في القول والفعل، فالصدق بريدُ الإيمان، ودليله، ومركبه، وسائقه، وقائده، وحليته، ولباسه، بل هو له وروحه. والكذب: بريدُ الكفر والنفاق، ودليله، ومركبه، وسائقه، وقائده، وحليته، ولباسه وله، فمضادة الكذب للإيمان كمضادة الشرك للتوحيد، فلا يجتمع الكذب والإيمان إلا ويطرده أحدهما صاحبه، ويستقر موضعه، والله سبحانه أنجى الثلاثة بصدقهم، وأهلك غيرهم من المخلفين بكذبهم، فما أنعم الله على عبد بعد الإسلام بنعمة أفضل من الصدق الذي هو غذاء الإسلام وحياته، ولا ابتلاه ببلية أعظم من الكذب الذي هو مرضُ الإسلام وفساده، والله المستعان.

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧]، هذا من أعظم ما يعرف العبد قدر التوبة وفضلها عند الله، وأنها غاية كمال المؤمن، فإنه سبحانه أعطاهم هذا الكمال بعد آخر الغزوات بعد أن قضوا نحبتهم، وبذلوا نفوسهم، وأموالهم، وديارهم لله، وكان غاية أمرهم أن تبا اليوم، ولا يعرف هذا حق معرفته إلا من عرف الله، وعرف حقوقه عليه، وعرف ما ينبغى له منعبوديته، وعرف نفسه وصفاتها وأفعالها، وأن الذي قام به من العبودية بالنسبة إلى حق ربه عليه، كقطرة في بحر، هذا إذا سلم من الآفات الظاهرة والباطنة، فسبحان من لا يسعُ عباده غيرُ عفوه ومغفرته، وتغمده لهم بمغفرته ورحمته، وليس إلا ذلك أو الهلاك، فإن وضع عليهم عدله، فعذب أهل سماواته وأرضه عذبهم، وهو غير ظالم لهم، وإن رحمهم، فرحمته خير لهم من أعمالهم ولا يُنجى أحداً منهم

علمه^(١).

وتأمل تكريره سبحانه توبته عليهم مرتين فى أول الآية وآخرها، فإنه تاب عليهم أولاً بتوفيقهم للتوبة، فلما تابوا، تاب عليهم ثانياً بقبولها منهم، وهو الذى وفقهم لفعلها، وتفضل عليهم بقبولها، فالخير كله منه وله، وله وفى يديه، يعطيه من يشاء إحساناً وفضلاً ويحرمه من يشاء حكمة وعدلاً.

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا﴾ [التوبة: ١١٨]، وقد فسرها كعب الصاب، وهو أنهم خُلِفُوا من بين من حلف لرسول الله ﷺ، واعتذر من المتخلفين، فحلف هؤلاء الثلاثة عنهم، وأرجأ أمرهم دونهم، وليس ذلك تخلفهم عن الغزو؛ لأنه لو أراد ذلك، لقال: تخلفوا، كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٢٠]، وذلك لأنهم تخلفوا بأنفسهم بخلاف تخليفهم عن أمر المتخلفين سواهم، فإن الله سبحانه هو الذى خلفهم عنهم، ولم يتخلفوا عنه بأنفسهم. والله أعلم.



فصل

حجة أبى بكر الصديق رضى الله عنه

سنة تسع بعد مقدمه من تبوك^(٢)

قال ابن إسحاق: ثم أقام رسول الله ﷺ منصرفه من تبوك بقية رمضان وشوال وذا القعدة، ثم بعث أبا بكر أميراً على الحج سنة تسع ليقم للمسلمين حجهم، والناس من أهل الشرك على منازلهم من حجهم، فخرج أبو بكر والمؤمنون.

قال ابن سعد: فخرج فى ثلاثمائة رجل من المدينة، وبعث معه رسول الله ﷺ بعشرين بدنة، قلدها وأشعرها بيده، عليها ناجية بن جندب الأسلمى، وساق أبو بكر خمس بدنات.

قال ابن إسحاق: فنزلت براءة فى نقض ما بين رسول الله ﷺ وبين المشركين من

(١) ما أحسن هذا الكلام وأجمله.

(٢) أخرجه ابن هشام فى السيرة ١٨٧/٤ وعزاه لابن إسحاق.

العهد الذى كانوا عليه، فخرج على بن أبى طالب رضى الله عنه على ناقة رسول الله ﷺ العضاء.

قال ابن سعد: فلما كان بالعرج وابن عائذ يقول: بضجنان فلققه على بن أبى طالب رضى الله عنه على الضعباء، فلما رآه أبو بكر، قال: أميرٌ أو مأمورٌ قال: لا بل مأمور، ثم مضيا.

وقال ابن سعد: فقال له أبو بكر: أستعملك رسول الله ﷺ على الحج؟ قال: لا، ولكن بعثنى أقرأ براءة على الناس، وأنبذ إلى كل ذى عهد عهده، فأقام أبو بكر للناس حجهم حتى إذا كان يوم النحر، قام على بن أبى طالب، فأذن فى الناس عند الجمرة بالذى أمره رسول الله ﷺ ونبذ إلى كل ذى عهد عهده، وقال: أيها الناس! لا يدخل الجنة كافر، ولا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان له عهد عند رسول الله ﷺ فهو إلى مدته.

وقال الحميدى: حدثنا سفيان، قال: حدثنى أبو إسحاق الهمدانى، عن زيد بن يثيع، قال: سألنا عليا، بأى شيء بُعثت فى الحجة؟ قال: بُعثُ بأربع: لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يجتمع مُسلم وكافر فى المسجد الحرام بعد عامه هذا، ومن كان بينه وبين النبى ﷺ عهد، فعهدته إلى مدته، ومن لم يكن له عهد، فأجله إلى أربعة أشهر^(١).

وفى «الصحيحين»: عن أبى هريرة، قال: بعثنى أبو بكر فى تلك الحجة فى مؤذنين بعثهم يوم النحر يؤذنون بمنى: ألا يحج بعد هذا العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ثم أردف النبى ﷺ أبا بكر بعلى بن أبى طالب رضى الله عنهما، فأمره أن يؤذن ببراءة، قال: فأذن معنا على فى أهل منى يوم النحر ببراءة، وألا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان^(٢). وفى هذه القصة دليل على أن يوم الحج الأكبر يوم النحر، واختلف فى حجة الصديق هذه، هل هى التى أسقطت الفرض، أو المسقطه هى حجة الوداع مع النبى ﷺ؟ على قولين: أحدهما: الثانى، والقولان مبنيان على أصليين، أحدهما: هل كان الحج فرضاً قبل عام حجة الوداع أولاً؟ والثانى: هل كانت حجة الصديق رضى الله عنه فى ذى الحجة، أم وقعت فى ذى القعدة من أجل النسيء الذى كان الجاهلية يؤخرون له الأشهر ويقدمونها؟ على

(١) رواه الترمذى كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة التوبة ٢٥٧/٥ ح رقم ٣٠٩٢.

(٢) رواه البخارى كتاب الصلاة باب ما يستمر من العورة ١٠٢/١، ١٠٣، ومسلم كتاب الحج باب لا يحج البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبيان يوم الحج الأكبر ٩٨٢/٢ ح رقم ١٣٤٧.

قولين. والثانى: قولٌ مجاهد وغيره. وعلى هذا، فلم يؤخر النبي ﷺ الحج بعد فرضه عاماً واحداً، بل بادر إلى الامتثال فى العام الذى فرض فيه، وهذا هو اللائق بهديه وحاله ﷺ، وليس بيد من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد. وغاية ما احتج به من قال: فرض سنة ست قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وهى قد نزلت بالحديبية سنة ست، وهذا ليس فيه ابتدائه فرض الحج، وإنما فيه الأمر بإتمامه إذا شرع فيه، فأين هذا من وجوب ابتدائه، وآية فرض الحج وهى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، نزلت عام الوفود أو آخر سنة تسع.



فصل

قدوم وفود العرب وغيرهم على النبي ﷺ

فقدم عليه وفد ثقيف، وقد تقدم مع سياق غزوة الطائف.

قال موسى بن عقبة: وأقام أبو بكر للناس حجهم، وقدوم عروة بن مسعود الثقفى على رسول الله ﷺ، فاستأذن رسول الله، ليرجع إلى قومه، فذكر نحو ما تقدم وقال: فقدم وفدهم، وفيهم: كنانة بن عبد ياليل، وهو رأسهم يومئذ، وفيهم: عثمان بن أبى العاص، وهو أصغر الوفد، فقال المغيرة بن شعبة: يا رسول الله: أنزل قومي فأكرمهم، فإنى حديث الجرح فيهم، فقال رسول الله ﷺ: «لا أمنعك أن تكرم قومك، ولكن أنزلهم حيث يسمعون القرآن». وكان من جرح المغيرة فى قومه أنه كان أجيراً لثقيف، وأنهم زقبلوا من مضر حتى إذا كانوا ببعض الطريق، عدا عليهم وهم نيام، فقتلهم، ثم أقبل بأموالهم حتى أتى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «أما الإسلام فنقبل، وأما الملا فلا، فإننا لا نغدر»، وأبى أن يخمس ما معه، وأنزل رسول الله ﷺ وفد ثقيف فى المسجد وبنى لهم خياماً لكي يسمعوا القرآن، ويروا الناس إذا صلوا، وكان رسول الله ﷺ إذا خطب لا يذكر نفسه، فلما سمعه وفد ثقيف، قالوا: يأمرنا أن نشهد أنه رسول الله، ولا يشهد به فى خطبته، فلما بلغه قولهم، قال: فإنى أول من شهد أنى رسول الله. وكانوا يغدون إلى رسول الله ﷺ كل يوم، ويخلفون عثمان بن أبى العاص على رجالهم، لأنه أصغرهم، فكان عثمان كالماً

رجع الوفد إليه وقالوا بالهاجرة، عمد إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن الدين، واستقرأه القرآن، فاختلف إليه عثمان مرارا حتى فقه في الدين وعلم، وكان إذا وجد رسول الله ﷺ نائما، عمدَ إلى أبي بكر وكان يكتُم ذلك من أصحابه، فأعجب ذلك رسول الله ﷺ وأحبه، فمكث الوفد يختلفون إلى رسول الله ﷺ وهو يدعوهم إلى الإسلام، فأسلموا، فقال كنانة بن بعد ياليل: هل أنت مقاضينا حتى نرجع إلى قومنا؟ قال: «نعم، إن أنتم أقررتُم بالإسلام أقاضيكُم، وإلا فلا قضية، ولا صلح بيني وبينكم». قال أفرأيت الزنى، فإننا قوم نغترَب، ولا بد لنا منه؟ قال: «هو عليكم حرام فرن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]، قالوا: أفرأيت الربا فإنه أموالنا كلها؟ قال: «لكم رءوس أموالكم إن الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] . قالوا: أفرأيت الخمر، فإنه عضير أرضنا لا بد لنا منها؟ قال: «إن الله قد حرّمها، وقرأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩]، فارتفع القوم، فخلا بعضهم ببعض، فقالوا: ويحكم إنا نخاف إن خالفناه يوماً كيوم مكة، انطلقوا نكاتبه على ما سألناه، فأتوا رسول الله ﷺ فقالوا: نعم لك ما سألت، أرايت الربة^(١) ماذا نصنع فيها؟ قال: «اهدموها». قالوا: هيهات لو تعلم، الربة أنك تريد هدمها، لقتلت أهلها، فقال عمر بن الخطاب: ويحك يا ابن عبد ياليل، ما أجهلك، إنما الربة حجر. فقالوا: إنا لم نأتك يا ابن الخطاب، وقالوا لرسول الله ﷺ: تول أنت هدمها، فأما نحن، فإننا لا نهدمها أبداً. قال: «فسأبعث إليكم من يكفيكم هدمها» فكتبوه، فقال كنانة بن بعد ياليل: ائذن لنا قبل رسولك، ثم ابعث في آثارنا، فإننا أعلم بقومنا، فأذن لهم رسول الله ﷺ، أكرمهم وحباهم، وقالوا: يا رسول الله! أمر علينا رجلاً يؤمنا من قومنا، فأمر عليهم عثمان بن أبي العاص لما رأى من حرصه على الإسلام، وكان قد تعلم سوراً من القرآن قبل أن يخرج، فقال كنانة بن عبد ياليل: أنا أعلم الناس بثقيف، فاكتموهم القضية، وخوفوهم بالحرب والقتال، وأخبرهم أن محمداً سألنا أموراً أئيناها عليه، سألنا أن نهدم اللات والعزى، وأن نحرم الخمر والزنى، وأن نبطل العنف،

(١) الربة: مؤنث الرب على زعمهم يقصدون اللات.

وقطروا الإبل، وتغشوا ثيابهم كهيئة القوم قد حزنوا وكربوا، ولم يرجعوا بخير، فقال بعضهم لبعض: ما جاء وفدكم بخير، ولا رجعوا به، وترجل الوفد، وقصدوا اللات ونزلوا عندها - واللات وثن كان بين ظهرانى الطائف، يستر ويهدى له الهدى كما يهدى لبيت الله الحرام - فقال ناسٌ من ثقيف حين نزل الوفد إليها: إنهم لا عهد لهم برؤيتها، ثم رجع كل رجل منهم إلى أهله، وجاء كلا منهم خاصته من ثقيف، فسألوهما ماذا جئتم به وماذا رجعتم به؟ قالوا: أتينا رجلاً فظاً غليظاً يأخذ من أمره ما يشاء، قد ظهر بالسيف، وداخ له العرب، ودان له الناس، فعرض علينا أموراً شداداً: هدم اللات والعزى، وترك الأموال فى الربا إلا رءوس أموالكم، وحرم الخمر والزنى، فقالت ثقيف: والله لا نقبل أبداً. فقال الوفد: أصلحوا السلاح، وتهيؤوا للقتال، وتعبؤوا له، ورمؤا حصنكم. فمكثت ثقيف بذلك يومين أو ثلاثة يُريدون القتال، ثم ألقى الله عز وجل فى قلوبهم الرعب، وقالوا: والله ما لنا به طاقة، وقد داخ له العرب كلها، فجرعوا إليه، فأعطوه ما سأل وصالحوه عليه. فلما رأى الوفد أنهم قد رغبوا، واختاروا الأمان على الخوف والحرب، قال الوفدك فرنا قد قاضيناه، وأعطيناه ما أحببنا، وشرطنا ما أردنا، ووجدناه أتقى الناس، وأوفاهم، وأرحمهم، وأصدقهم، وقد بُورك لنا ولكم فى مسيرنا إليه، وفيما قاضيناه عليه، فاقبلوا عافية الله، فقالت ثقيف: فلم كتمتمونا هذا الحديث، وغمتمونا أشد الغم؟ قالوا: أردنا أن ينزع الله من قلوبكم نخوة الشيطان، فأسلموا مكانهم، ومكثوا. ثم قدم عليه رسول رسول الله ﷺ قد أمر عليهم خالد بن الوليد، وفيهم المغيرة بن شعبة، فلما قدموا، عمدوا إلى اللات ليهدمواها، «واستكفَّت ثقيف كُلُّها، الرِّجالُ والنساءُ والصبيان، حتى خرج العواتق من الحجال لا ترى عامةً ثقيف أنها مهدومة يظنون أنها ممتنعة، فقام المغيرة بن شعبة، فأخذ الكرزين، وقال لأصحابه: والله لأضحكنكم من ثقيف، فضرب بالكرزين، ثم سقط يركض، فارتجَّ أهلُ الطائف بضجةٍ واحدة، وقالوا: أبعد الله المغيرة، قتله الربة، وفرحوا حين رأوه ساقطاً، وقالوا: من شاء منكم، فليقرب، وليجتهد على هدمها، فوالله لا تُستطاع، فوثب المغيرة بن شعبة، فقال: قَبَّحكم الله يا معشر ثقيف، إنما هى لكاع حجارة ومدر، فاقبلوا عافية الله واعبدوه، ثم ضرب الباب فكسره، ثم علا سورها، وعلا الرجالُ معه، فما زالوا يهدمونها حجراً حجراً حتى سوَّوها بالأرض،

وجعل صاحب المفتاح يقول: ليغضبن الأساس، فليخسفن بهم، فلما سمع ذلك المغيرة، قال لخالد: دعني أحفر أساسها، فحفره حتى أخرجوا ترابها، وانتزعوا حليها ولباسها، فُبهِتَتْ ثقيف، فقالت عجوز منهم: أسلمها الرضائع، وتركوا المصاع^(١).

وأقبل الوفد حتى دخلوا على رسول الله ﷺ بحليها وكسوتها، فقسمه رسول الله ﷺ من يومه، وحمد الله على نصره نبيه وإعزاز دينه، وقد تقدم أنه أعطاه لأبي سفيان بن حرب، هذا لفظ موسى بن عقبة.

وزعم ابن إسحاق أن النبي ﷺ قدم من تبوك في رمضان، وقدم عليه في ذلك الشهر وفد ثقيف.

وروي في «سنن أبي داود» عن جابر قال: اشترطت ثقيف على النبي ﷺ ألا صدقة عليها ولا جهاد، فقال النبي ﷺ بعد ذلك: «سيتصدقون ويجاهدون إذا أسلموا»^(٢).

وروي في «سنن أبي داود الطيالسي»، عن عثمان بن أبي العاص، أن النبي ﷺ، أمره أن يجعل مسجد الطائف حيث كانت طاغيتهم^(٣).

وفي «المغازي» لمعتمر بن سليمان قال: سمعتُ عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي يحدث عن عثمان بن عبد الله، عن عمه عمرو بن أوس، عن عثمان بن أبي العاص، قال: استعملني رسول الله ﷺ وأنا أصغرُ الستة الذين وفدوا عليه من ثقيف، وذلك أني كنتُ قرأتُ سورة البقرة، فقلت: يا رسول الله! إن القرآن يتفلتُ مني، فوضع يده على صدرى وقال: «يا شيطان اخرج من صدر عثمان فما نسيتُ شيئاً بعده أريد حفظه»^(٤).

وفي «صحيح مسلم» عن عثمان بن أبي العاص، قلتُ: يا رسول الله! إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي قال: «ذاك شيطان يقال له: خنزب، فإذا

(١) صحيح رواه أحمد في المسند ٢١٨/٤.

(٢) صحيح رواه أبو داود كتاب الخراج والإمارة والفتى باب ما جاء في خير ثقيف ١٦١/٣ حرقم ٣٠٢٥.

(٣) ليس عند الطيالسي وإنما عند السجستاني حيث رواه في كتاب الصلاة باب في بناء المساجد ١٢٠/١.

(٤) إسناده ضعيف.

أحسسته، فتعوذ بالله منه، واتفل عن يسارك ثلاثاً»^(١) ففعلتُ، فاذهبه الله عني .



فصل

[فقه هذه القصة]

وفى قصة هذا الوفد من الفقه، أن الرجل من أهل الحرب إذا غدر بقومه، وأخذ أموالهم، ثم قدم مسلماً، لم يتعرض له الإمام، ولا لما أخذه من المال، ولا يضمن ما أتلفه قبل مجيئه من نفس ولا مال، كما يتعرض النبي ﷺ لما أخذه المغيرة من أموال الثقيين، ولا ضمن ما أتلفه عليهم، وقال: «أما الإسلام فأقبل، وأما المال، فلست منه فى شيء» .

ومنها: جواز إنزال المشرك فى المسجد، ولا سيما إذا كان يرجو إسلامه، وتمكينه من سماع القرآن، ومشاهدة أهل الإسلام، وعبادتهم

ومنها: حسن سياسة الوفد، وتلطفهم حتى تمكنوا من إبلاغ ثقيف ما قدموا به فتصوروا لهم بصورة المنكر لما يكرهونه، الموافق لهم فيما يهونونه حتى ركنوا إليهم، واطمأنوا، فلما علموا أنه ليس لهم بُد من الدخول فى دعوة الإسلام أذعنوا، فأعلمهم الوفد أنهم بذلك قد جاؤوهم، ولو فاجؤوهم به من أهل وهلة لما اقرؤا به، ولا أذعنوا، وهذا من أحسن الدعوة، وتمام التبليغ، ولا يتأتى إلا مع الباء الناي وعقلائهم .

ومنها: أن المستحق لإمرة القوم وإمامتهم أفضلهم وأعلمهم بكتاب الله، وأفقههم فى دينه .

ومنها: هدم مواضع الشرك التى تتخذ بيوتاً للطواغيت، وهدمها أحبُّ إلى الله ورسوله، وأنفع للإسلام والمسلمين من هدم الحانات والمواخير، وهذا حال المشاهد المبينة على القبور التى تُعبد من دون الله، ويُشرك بأربابها مع الله، لا يحلُ إبقاؤها فى الإسلام، ويجب هدمها، ولا يصح وقفها، ولا الوقف عليها، وللإمام أن يقطعها وأوقافها لجند الإسلام، ويستعين بها على مصالح المسلمين، وكذلك ما فيها من

(١) رواه مسلم كتاب السلام باب التعوذ من شيطان الوسوسة فى الصلاة ١٧٢٨/٤ حرقم ٢٢٠٣ .

الآلات، والمتاع، والنذور التي تُساق إليها، يُضاهى بها الهدايا التي تُساق إلى البيت الحرام، للإمام أخذها كلها، وصرفها في مصالح المسلمين، كما أخذ النبي ﷺ أموال بيوت هذه الطواغيت، وصرفها في مصالح الإسلام، وكان يفعل عندها ما يفعل عند هذه المشاهد، سواء من النذور لها، والتبرك بها، والتمسح بها، وتقبيلها، واستلامها، هذا كان شرك القوم بها، ولم يكونوا يعتقدون أنها خلقت السموات والأرض، بل كان شركهم بها كشرك أهل الشرك من أرباب المشاهد بعينه.

ومنها: استحبابُ اتخاذ المساجد مكان بيوت الطواغيت، فيعبد الله وحده، لا يشرك به شيئاً في الأمكنة التي كان يُشركُ به فيها، وهكذا الواجبُ في مثل هذه المشاهد أن تُهدم، وتُجعل مساجد إن احتاج إليها المسلمون، وإلا أقطعها الإمامُ هي وأوقافُها للمقاتلة وغيرهم.

ومنها: أن العبد إذا تَعَوَّذَ بالله من الشيطان الرجيم، وتَفَلَّعَ عن يساره، لم يُضِرَّه ذلك، ولا يقطعُ صلاته، بل هذا من تمامها وكمالها، والله أعلم.

فصل

قال ابن إسحاق: ولما افتتح رسولُ الله ﷺ مكة، وفرع من تبوك، وأسلمت ثقيف وبايعت، ضربت إليه وفود العرب من كل وجه، فدخلوا في دين الله أفواجا يضرِبون إليه من كل وجه.

وقد تقدم ذكر وفد بنى تميم ووفد طيء.

[وفد بنى عامر]

ذكر وفد بنى عامر، ودعاء النبي ﷺ على عامر بن الطفيل، وكفاية الله شره وشر أربد بن قيس بعد أن عصم منهما نبيه.

روينا في كتاب «الدلائل» للبيهقي، عن يزيد بن عبد الله أبي العلاء، قال: وفد أبي في وفد بنى عامر إلى النبي ﷺ، فقالوا: أنت سيدنا، وذو الطَّوَلِ علينا، فقال: «مه مه، قولوا بقولكم، ولا يستجرينكم الشيطان، السيد الله»^(١).

روينا عن ابن إسحاق، قال: لما قدم على رسول الله ﷺ وفدُ بنى عامر فيهم عامرُ بن الطفيل، وأريدُ بن قيس بن جزء بن خالد بن جعفر، وجبار بن سلمى بن مالك بن جعفر، وكان هؤلاء نفر رؤساء القوم وشياطينهم، فقدم عدوُ الله عامرُ بنُ الطفيل على رسول الله ﷺ وهو يريد الغدر به، فقال له قومه: يا عامر ! إن الناس قد أسلموا، فقال: والله لقد كنتُ أليتُ ألا أنتهى حتى تتبع العرب عقبي، وأنا أتبعُ عقبَ هذا الفتى من قريش! ثم قال لأريد: إذا قدمنا على الرجل، فإني شاغل عنك وجهه، فإذا فعلتُ، فاعلهُ بالسيف، فلما قدموا على رسول الله ﷺ، قال عامر: يا محمد ! خالنى. قال: «لا والله حتى تؤمن بالله وحده». قال: يا محمد! خالنى. قال: «حتى تؤمن بالله وحده لا شريك له»، فلما أبى عليه رسولُ الله ﷺ، قال له: أما والله لأملأنها عليك خيلاً ورجالاً.

فلما ولى، قال رسولُ الله ﷺ: «اللهم اكفنى عامر بن الطفيل»، فلما خرجوا من عند رسول الله ﷺ، قال عامر لأريد: ويحك يا أريد، أين ما كنتُ أمرتك به؟ والله ما كان على وجه الأرض أخوفُ عندى على نفسى منك، وإيم الله لا أخافك بعد اليوم أبداً. قال: لا أبالك، لا تعجلُ على، فو الله ما هممتُ بالذى أمرتنى به، إلا دخلت بينى وبين الرجل، أفأضربك بالسيف؟.

ثم خرجوا راجعين إلى بلادهم، حتى إذا كانوا ببعض الطريق، بعث الله على عامر بن الطفيل الطاعون فى عنقه، فقتله الله فى بيت امرأة من بنى سلول، ثم خرج أصحابه حين رأوه حتى قدموا أرض بنى عامر، اتاهم قومهم فقالوا: ما وراءك يا أريد؟ فقال: لقد دعانى إلى عبادة شئ لوددتُ أنه عندى فارميه بنبلى هذه حتى أقتله، فخرج بعد مقاتله بيون أو بيومين معه جمل يتبعه، فأرسل الله عليه وعلى جملة صاعقة فأحرقتهما، وكان أريد أخا لبيد بن ربيعة لأمه، فبكى ورثاه^(١).

وفى «صحيح البخارى» أن عامر بن الطفيل أتى النبى ﷺ، فقال: أخيرك بين ثلاث خصال: يكونُ لك أهلُ السهل، ولى أهلُ المدر، أو أكونُ خليفتك من بعدك، أو أغزوك بغطفان بألف أشقر، وألف شقراء، فطعن فى بيت امرأة فقال: أغدَّة كغدَة البكر فى بيت امرأة من بنى فلان اتنوى بفرسى، فركب، فمات على ظهر فرسه^(٢).

(١) رواه ابن هشام فى السيرة ٢١٢/٤ وعزه لابن إسحاق

(٢) رواه البخارى كتاب المغازى باب غزوة الرجيع ورغل وذكوان ١٣٥/٥.

فصل

فى قدوم وفد عبد القيس

فى «الصحيحين» من حديث ابن عباس: أن وفد عبد القيس قدموا على النبي ﷺ، فقال: «من القوم؟» فقالوا: من ربيعة. فقال: «مرحباً بالوفد غير خزايا ولا ندامى» فقالوا: يا رسول الله! إن بيننا وبينك هذا الحى من كفار مضر، وإنا نصل إليك إلا فى شهر حرام، فمُرنا بأمر فصل نأخذ به ونأمر به من وراءنا، وندخل به الجنة، فقال: «أمركم بأربع، وزنهاكم عن أربع: أمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تعطوا الخمس من المغنم، وأنهاكم عن أربع: عن الدباء والحنتم، والنقير، والمزفت، فاحفظوهن وادعوا إليهن من وراءكم»^(١). زاد مسلم: قالوا: يا رسول الله، ما علمك بالنقير؟ قال: «بلى جذع تنقرونه، ثم تلقون فيه من التمر، ثم تصبون عليه الماء حتى يغلى، فإذا سكن، شربتموه، فعسى أحدكم أن يضرب ابن عمه بالسيف»، وفى القوم رجل به ضربة كذلك. قال: وكنت أخبؤها حياء من رسول الله ﷺ قالوا: فقيم نشرب يا رسول الله قال: «اشربوا فى أسقية الأدم التى يلاث على أفواهها». قالوا: يا رسول الله! إن أرضنا كثيرة الجرذان لا تبقى فيها أسقية الأدم، قال: «وإن أكلها الجرذان» مرتين أو ثلاثاً، ثم قال رسول الله ﷺ لأشج عبد القيس: «إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة»^(٢).

قال ابن إسحاق: قدم على رسول الله ﷺ الجارود بن بشر بن المعلى وكان نصرانياً، فجاء رسول الله ﷺ فى وفد عبد القيس، فقال: يا رسول الله، إني على دين، وإني تارك ديني لدينك، فتضمن لى بما فيه؟ قال: «نعم أنا ضامن لذلك، إن الذى أدعوك إليه خير من الذى كنت عليه»، فأسلم وأسلم أصحابه، ثم قال: يا رسول الله! احملنا. فقال: «والله ما عندي ما عندي ما أحملكم عليه»، فقال: يا رسول الله إن بيننا وبين بلادنا ضوال من ضوال الناس، أفتبلى عليها؟ قال: «لا تلك حرق النار»^(٣).

(١) رواه البخارى كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة ١٣١/٢ من حديث ابن عباس.

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ٤٨/١ حرقم ٢٥ من حديث ابن عباس.

(٣) رواه ابن هشام فى السيرة ٢١٧/٤، ٢١٨ وعزاه لابن إسحاق.

[فقه هذه القصة]

ففى هذه القصة:

أن الإيمان بالله هو مجموع هذه الخصال من القول والعمل، كما على ذلك أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون، وتابعوهم كلهم، ذكره الشافعى فى «المبسوط»، وعلى ذلك ما يقارب مائة دليل من الكتاب والسنة.

وفىها: أنه لم يعدّ الحجّ فى هذه الخصال، وكان قدومهم فى سنة تسع، وهذا أحد ما يُحتج به على الحجّ لم يكن فرضَ بعد، وأنه إنما فرض فى العاشرة، ولو كان فرضَ لعدة من الإيمان، كما عدّ الصوم والصلاة والزكاة.

وفىها: أنه لا يُكره أن يُقال: رمضان للشهر خلافاً لمن كره ذلك، وقال: لا يُقال: إلا شهر رمضان.

وفى «الصحيحين»: «من صام إيماناً واحتساباً، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(١).

وفىها: وجوب أداء الخمس من الغنيمة، وأنه من الإيمان.

وفىها: النهى عن الانتباز فى هذه الأوعية، وهل تحريمه باق أو منسوخ؟ على قولين، وهما روايتان عن أحمد. والأكثرون على نسخة بحديث بريدة الذى رواه مسلم وقال فيه: «وكنتم نهيتكم عن الأوعية فانتبذوا فيما بدا لكم، ولا تشربوا مسكراً»^(٢). ومن قال: بإحكام أحاديث النهى، وأنها غير منسوخة، قال: هى أحاديث تكادُ تبلغ التواتر فى تعددها وكثرة طرقها، وحديثُ الإباحة فرد، فلا يبلغُ مقاومتها، وسر المسألة أن النهى عن الأوعية المذكورة من باب سدِّ الذرائع، إذ الشرابُ يُسرّع إليه الإسكارُ فيها. وقيل: بل النهى عنها لصلابتها، وأن الشرابَ يُسكر فيها، ولا يُعلم به بخلاف الظروف غير المزفة، فإن الشرابَ متى غلا فيها وأسكر، انشقت، فيُعلم، بأن مسكر، فعلى هذه العلة يكون الانتباز فى الحجارة، والصقّر أولى بالتحريم، وعلى الأول لا يحرم، إذ لا يُسرّع الإسكار إليه فيها، كإسراعه فى الأربعة

(١) رواه البخارى كتاب الإيمان باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان ١٦/١ من حديث أبى هريرة ومسلم

كتاب صلاة المسافرين وقصرها ١/٥٢٣، ٥٢٤ ح رقم ١٧٥ من حديث أبى هريرة.

(٢) رواه مسلم كتاب الجنائز باب استئذان النبى ﷺ ربه عز وجل فى زيارة قبر أمه ٦٧٢/٢ ح رقم ٩٧٧ من

حديث بريدة..

المذكورة، وعلى كلا العلتين، فهو من باب سد الذريعة. كالنهي أولاً عن زيارة القبور سداً للذريعة الشرك، فلما استقر التوحيد في نفوسهم، وقوى عندهم، أذن في زيارتها، غير أن لا يقولوا هُجراً وهكذا قد يقال في الانتباز في هذه الأوعية إنه فطمهم عن المسكر وأوعيته، وسد الذريعة إليه إذ كانوا حديثي عهد بشربه، فلما استقر تحريره عندهم، واطمأنت إليه نفوسهم، أباح لهم الأوعية كُلِّها غير أن لا يشربوا مسكراً، فهذه فقه المسألة وسرُّها.

وفيها: مدح صفتي الحلم والأناة، وأن الله يحبهما، وضدِّهما الطيش والعجلة، وهما خلُقَانِ مذمومان مفسدان للأخلاق والأعمال.

وفيه دليل على أن الله يحبُّ من عبده ما جبله عليه من خصال الخير، كالذكاء، والشجاعة، والحلم.

وفيه دليل على أن الخلُقَ قد يحصل التخلُّق والتكلف، لقوله في هذا الحديث: «خلقين تَخَلَّقْتَ بهما، أو جبلني الله عليهما؟». فقال: «بل جبلت عليهما»^(١).

وفيه دليل على أنه سبحانه خالقُ أفعال العباد وأخلاقهم، كما هو خالقُ ذَوَاتِهِم وصفاتهم، فالعبدُ كُلُّه مخلوق ذاته وصفاته وأفعاله، ومن أخرج أفعاله عن خلق الله. فقد جعل فيه خالقاً مع الله، ولهذا شبه السلفُ القَدَرِيَّةُ النفاة بالمجوس، وقالوا: هم مجوسُ هذه الأمة، صح ذلك عن ابن عباس.

وفيه إثباتُ الجبَا لا راجِبَ لهُ تعالى، وأنه يَجْبِلُ عبده على ما يريد، كما جبل الأشجَّ على الحلم والأناة، وهما فعَلاَن ناشتان عن خلُقَيْن في النفس، فهو سبحانه الذي جبل العبدَ على أخلاقه وأفعاله، ولهذا قال الأوزاعي، وغيره من أئمة السلف: تقول: إن الله جبل العبادَ على أعمالهم، ولا نقول: جَبَّرَهُمْ عليها. وهذا من كمال علم الأئمة، ودقيقِ نظرهم، فإن الجبر أن يُحَلَّ العبد على خلاف مراده، كجبر البكر الصغيرة على النكاح، وجبر الحاكم عن عليه الحق على أدائه، والله سبحانه أقدرُ من أن يجبر عبده بهذا المعنى، ولكنه يجعلهُ على أن يفعل ما يشاء الرب بإرادة عبده واختياره ومشيتته، فهذا لون، والجبر لون.

وفيهما: أن الرجل لا يجوز له أن ينتفع بالضالة التى لا يجوز التقاطها، كالإبل، فإن النبى ﷺ لم يحوز للمجارود ركوب الإبل الضالة، وقال: «ضالة المسلم حرق النار»، وذلك ركوبها والانتفاع بها، لاقتضى إلى ألا يقدر عليها ربها، وأيضاً تطمع فيها النفوس، وتملكها، فمنع الشارع من ذلك.



فصل

فى قدوم وفد بنى حنيفة

قال ابن إسحاق: قدم على رسول الله ﷺ وفد بنى حنيفة، فيهم مسيلمة الكذاب، وكان منزلهم فى دار امرأة من الأنصار من بنى النجار، فأتوا بمسيلمة إلى رسول الله ﷺ يُستر بالثياب، ورسول الله ﷺ جالس مع أصحابه، فى يده عسيب من سعف النخل، فلما انتهى إلى رسول الله ﷺ وهم يسترونه بالثياب، وكلمة وسأله، فقال له رسول الله ﷺ: «لو سألتنى هذا العسيب الذى فى يدي ما أعطيتك».

قال ابن إسحاق: فقال لى شيخ من أهل اليمامة من بنى حنيفة: إن حديثه كان على غير هذا زعم أن وفد بنى حنيفة أتوا رسول الله ﷺ، وخلفوا مسليمة فى رحالهم، فلما أسلموا، ذكروا له مكانه، فقالوا: يا رسول الله ! إنا قد خلفنا صاحباً لنا فى رحالنا وركباناً يحفظها لنا، فأمر له رسول الله ﷺ بما أمر به للقوم، وقال: «أما إنه ليس بشركم مكاناً» يعنى حفظه ضيعة أصحابه، وذلك الذى يريد رسول الله ﷺ.

ثم انصرفوا وجاءه بالذى أعطاه، فلما قدموا اليمامة، ارتدَّ عدوُّ الله وتنبأ، وقال: إنى أشركتُ فى الأمر معه، ألم يقل لكم حين ذكرتمونى له: «أما إنه ليس بشركم مكاناً»، وما ذاك إلا لما كان يعلم أنى قد أشركت فى الأمر معه، ثم جعل يسجع السجعات، فيقول لهم فيما يقول مضاهاة للقرآن: لقد أنعم الله على الحبلى، أخرج منها نسمة تسعى، من بين صفاقٍ وحشا. ووضع عنهم الصلاة، وأحل لهم الخمر والزنى، وهو مع ذلك يشهد لرسول الله ﷺ أنه نبى، فأصفت معه بنو حنيفة على ذلك (١).

(١) رواه ابن هشام فى السيرة ٢١٩/٤ وعزاه لابن إسحاق.

قال ابن إسحاق: وقد كان كتب لرسول الله ﷺ: من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله، أما بعد: فإنني أشركتُ في الأمر معك، وإن لنا نصف الأمر ولقریش نصف الأمر، وليس قریش قومًا يعدلون، فقدم عليه رسوله بهذا الكتاب، فكتب إليه رسول الله ﷺ: «بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد رسول الله، إلى مسيلمة الكذاب، سلام على من اتبع الهدى. أما بعد: فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين» وكان ذلك في آخر سنة عشر.

قال ابن إسحاق: فحدثني سعد بن طارق، عن سلمة بن نعيم بن مسعود، عن أبيه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ حين جاءه رسولا مسيلمة الكذاب بكتابه يقول لهما: «وأنتما تقولان بمثل ما يقول؟» قالوا: نعم. فقال: «أما والله لولا أن الرسل لا تقتل، لضربت أعناقكما» (١).

وروي في «مسند أبي داود الطيالسي» عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: جاء ابن النواحة وابن أثال رسولين لمسلمة الكذاب إلى رسول الله ﷺ، فقال لهما رسول الله ﷺ: «أمنت بالله ورسوله ولو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما». قال عبد الله: فمضت السنة بأن الرسل لا تقتل (٢).

وفى «صحيح البخاري» عن أبي رجاء العطارى، قال: لما بُعث النبي ﷺ، فسمعنا به، لحقنا بمسيلمة الكذاب، فلحقنا بالنار، وكنا نعبد الحجر في الجاهلية، فإذا وجدنا حجراً هو أحسن منه، ألقينا ذلك وأخذناه، فإذا لم تجد رجب، قلنا: جاء متصل الأسنة، فلا ندأع رُمحاً فيه حديدة، ولا سهماً فيه حديدة إلا نزعناها وألقيناها (٣).

قلت: وفى «الصحيحين» من حديث نافع من جبير، عن ابن عباس، قال: قدم مسيلمة الكذاب على عهد رسول الله ﷺ المدينة، فجعل يقول: إن جعل لى محمد الأمر من بعده، تبعته، وقدمها في بشر كثير من قومه، فأقبل النبي ﷺ ومعه ثابت بن قيس بن شماس، وفى يد النبي ﷺ قطعة جريد حتى وقف على مسيلمة فى

(١) ضعيف رواه أبو داود كتاب الجهاد باب فى الرسل ٨٤/٣ ح رقم ٢٨٦١ وفى سنده مجهول.

(٢) حسن رواه أبو داود الطيالسي ص ٣٤ ح رقم ٣٥١.

(٣) رواه البخارى كتاب المغازى باب وفد بنى حنيفة ٢١٦/٥.

أصحابه ، فقال : «إن سألتنى هذه القطعة ما أعطيتها، ولن تعدو أمر الله فيك، ولن أدبرت ، ليعقرتك الله، وإنى أراك الذى أريت فيه ما أريت، وهذا ثابت بن قيس يجيبك عنى» ثم انصرف . قال ابن عباس: فسألتُ عن قول النبى ﷺ «إنك الذى أريت فيه ما أريت» فأخبرنى أبو هريرة، أن النبى ﷺ قال: «بينا أنا نائم رأيت فى يدى سوارين من ذهب، فأهمنى شأنهما، فأوحى إلى فى المنام أن انفخهما فنفختهما فطارا، فأولتهما كذابين يخرجان من بعدى، فهذان هما، أحدهما العنى صاحب صنعاء، والآخر مسيلمة الكذاب صاحب اليمامة^(١). وهذا أصح من حديث ابن إسحاق المتقدم. وفى «الصحيحين» من حديث أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «بينا أنا نائم إذا أتيت بخزائن الأرض، فوضع فى يدى سوارين من ذهب فكبرا على وأهمانى. فأوحى إلى أن انفخهما، فنفختهما فذهبا. فأولتهما الكذابين اللذين أنا بينهما، صاحب صنعاء وصاحب اليمامة»^(٢).

فقه هذه القصة

فيها: جوازُ مكاتبة الإمام لأهل الردة إذا كان لهم شوكة، ويكتب لهم ولإخوانهم من الكفار: سلام على من اتبع الهدى.

ومنها: أن رسول لا يُقتل ولو كان مرتدًا ، هذه السنة.

ومنها: أن للإمام أن يأتى بنفسه إلى من قدم يُريد لقاءه من الكفار.

ومنها: أن الإمام ينبغى له أن يستعينَ برجل من أهل العلمُ يجيب عنه أهل الاعتراض والعتاد.

ومنها: توكيل العالم لبعض أصحابه أن يتكلم عنه، ويُجيب عنه.

ومنها: أن هذا الحديث من أكبر فضائل الصديق، فإن النبى ﷺ نفخ السوارين بروحه فطارا، وكان الصديق هو ذلك الروح الذى نفخ مسيلمة وأطاره.

قال الشاعر:

(١) رواه البخارى كتاب المغازى باب وقد بنى حنيفة ٢١٥/٥، ومسلم كتاب الرويا باب رؤيا النبى ﷺ ٤/١٧٨٠ رقم ٢٢٧٣.

(٢) رواه البخارى كتاب المغازى باب وقد بنى حنيفة ٢١٦/٥، ومسلم كتاب الرويا باب رؤيا النبى ﷺ ٤/١٧٨١ رقم ٢٢٧٤.

فقلت له ارفعها إليك فأحيها بروحك واقتته لها قية قدراً

ومن هنا دل لباس الحلى للرجال على نكد يلحقه وهم يناله.

وأنبأني أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عبد المنعم بن نعمة بن سرور المقدسى المعروف بالشهاب العابر قال: قال لى رجل: رأيت فى رجلى خِلْخَالاً فقلت له: تتخلخل رجلك بآلم، وكان كذلك.

وقال لى آخر: رأيت فى يدى سواراً والناس يُبصرونه، فقلتُ له سوء يُبصره الناس فى يدك، فعن قليل طلع فى يده طلوع، ورأى ذلك آخر لم يكن يُبصره الناس، فقلت له: تتزوج امرأة حسنة، وتكون رقيقة قلت: عبر له السوار بالمرأة لما أخفاه، وستره عن الناس، ووضفها بالحسن لحسن منظر الذهب وبهجته، وبالرقه لشكل السوار.

والحلية للرجل تتصرف على وجوه، فربما دلت على تزويج العُزاب لكونها من آلات التزويج، وربما دلت على الإماء والسرارى، وعلى الغناء، وعلى البنات، وعلى الخدم، وعلى الجهاز، وذلك يحسب حال الرائي وما يليق به.

قال أبو العباس العابر: وقال لى رجل: رأيت كأن فى يدى سواراً منفوخاً لا يراه الناس، فقلت له: عندك امرأة بها مرض الاستسقاء، فتأمل كيف عبر له السوار بالمرأة، ثم حكم عليها بالمرض لصفرة السوار، وأنه مرض الاستسقاء الذى ينتفخ معه البطن.

قال: وقال لى آخر: رأيت فى يدى خِلْخَالاً وقد أمسكه آخر، وأنا ممسك له، وأصيح عليه وأقول: اترك خِلْخالى، فتركه، فقلت له: فكان الخِلْخال فى يدك أملكس؟ فقال: بل كان خشناً تألمتُ منه مرة بعد مرة، وفيه شراريف، فقلت له: أملك وخالك شريفان، ولست بشريف، واسمك عبد القاهر، وخالك لسانه نجس ردىء يتكلم فى عرضك، ويأخذ مما فى يدك قال: نعم، قلت: ثم إنه يقع فى يد ظالم متعدد، وحتمى بك، فتشد منه، وتقول: خلّ خالى، فجرى ذلك عن قليل.

قلت: تأمل أخذه الخال من لفظ «الخِلْخال»، ثم عاد إلى اللفظ بتمامه حتى أخذ منه، خلّ خالى، وأخذ شرفه من شراريف الخِلْخال، ودل على شرف أمه، إذ هى

شقيقة خاله، وحكم عليه بأنه ليس بشريف، إذ شرفات الخال الدالة على الشرف اشتقاقاً هي فى أمر خارج عن ذاته، واستدل على أن لسان خاله لسان ردئ يتكلم فى عرضه بالآلم الذى حصل له بخشونة الخلخال مرة بعد مرة، فهي خشونة الخلخال مرة بعد مرة، فهي خشونة لسان خاله فى حقه، واستدل على أخذ خاله ما فى يديه بتأذيه به، ويأخذه من يديه فى النوم بخشونته. واستدل بإمساك الأجنبى للخلخال، ومجازبة الرائي عليه على وقوع الخال فى يد ظالم متعدد يطلب منه ما ليس به، واستدل بصياحه على المجاذب له، وقوله: خل خالى على أنه يعين خاله على ظلمه، ويشد منه، واستدل على قهره لذلك المجاذب له، وأنه القاهر، يده عليه على أنه اسمه عبد القاهر، وهذه كانت حال شيخنا هذا، ورسوخه فى علم التعبير، وسمعت عليه عدة أجزاء، ولم يتفق لى قراءة هذا العلم عليه لصغر السن واخترام المنية له رحمه الله تعالى.



قدوم وفد طيئ على النبي ﷺ

قال ابن إسحاق: وقدم على رسول الله ﷺ وفد طيئ وفيهم زيد الخيل، وهو سيدهم، فلما انتهوا إليه، كلمهم، وعرض عليهم الإسلام، فأسلموا وحسن إسلامهم، قال رسول الله ﷺ: «ما ذكر لى رجل من العرب بفضل ثم جاءنى إلا رأيته دون ما يقال فيه إلا زيد الخيل: فإنه لم يبلغ كل ما فيه»، ثم سماه: زيد الخبير، وقطع له فيداً^(١) وأرضين معه، وكتب له بذلك، فخرج من عند رسول الله ﷺ راجعاً إلى قومه، فقال رسول الله ﷺ: «إن ينج زيد من حمى المدينة»، فإنه قال: وقد سماها رسول الله ﷺ باسم غير الحمى وغير أم ملدم، فلم يُثبت. فلما انتهى إلى ماء من مياه نجد يقال له: قَرْدَة، أصابته الحمى بها، قمت، فلما أحس بالموت أنشد:

أمر تحل قومي المشارق غُدوة وأترك فى بيت بفردة منجد
إلا رب يوم لو مر ضت لعادنى عوائد لم يبر منهن بجهد^(٢)

قال ابن عبد البر: وقيل: مات فى آخر خلافة عمر رضى الله عنه، وله ابنان:

(١) الفيد: منزل بطريق مكة معجم البلدان ٤ / ٣٢٠.

(٢) رواه ابن هشام فى السيرة ٤ / ٢٢٠ وعزاه لابن إسحاق.

مكنف، وحريث، أسلما، وصحبا رسول الله ﷺ، وشهدا قتال أهل الردة مع خالد ابن الوليد (١).

قدوم وفد كندة على رسول الله ﷺ (٢)

قال ابن إسحاق: حدثني الزهري، قال: قدم الأشعث بن قيس على رسول الله ﷺ في ثمانين أو ستين راكباً من كندة، فدخلوا عليه ﷺ مسجده قد رجّلوه جمعهم، وتسليحوا، ولبسوا جباب الحبرات مكففة بالحرير، فلما دخلوا، قال رسول الله ﷺ: «أولم تسلموا؟» قالوا: بلى. قال: «فما بال هذا الحرير في أعناقكم؟».. فشقوه ونزعوه، وألقوه، ثم قال الأشعث يا رسول الله! نحن بنو آكل المرار، وأنت ابن آكل المرار، فضحك رسول الله ﷺ، ثم قال: «ناسبوا بهذا النسب ربيعة بن الحارث، والعباس بن عبد المطلب».

قال الزهري وابن إسحاق: كانا تاجرين، وكانا إذا سارا في أرض العرب، فسئلا من أنتما؟ قالوا: نحن بنو آكل المرار، يتعززون بذلك في العرب، ويدفعون به عن أنفسهم؛ لأن بنى آكل المرار من كندة كانوا ملوكاً. قال رسول الله ﷺ: «نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمنا ولا ننتفى من أبينا».

وفى «المسند» من حديث حماد بن سلمة، عن عقيل بن طلحة، عن مسلم بن هيصم، عن الأشعث بن قيس، قال: قدمنا على رسول الله ﷺ وفد كندة، ولا يرون إلا أنى أفضلهم، قلت: يا رسول الله! ألستم منا؟ قال: «لا، نحن بنو النضر بن كنانة، لا نقفو أمنا ولا ننتفى من أبينا»، وكان الأشعث يقول: لا أوتى برجل نفى رجلاً من قريش من النضر بن كنانة إلا جلدته الحد (٣).

وفى هذا من الفقه، أن من كان من ولد النضر بن كنانة، فهو من قريش. وفيه: جواز إتلاف المال المحرم استعماله، كثياب الحرير على الرجال، وأن ذلك ليس بإضاعة.

والمرار: هو شجر من شجر البوادي، وآكل المرار: هو الحارث بن عمرو بن حجر

(٢) رواه ابن هشام في السيرة ٢٢٨/٤ وعزاه لابن إسحاق.

(١) الاستيعاب ٥٤٣/١، ٥٤٤.

(٣) حسن رواه أحمد في المسند ٥/٢١١.

ابن عمرو بن معاوية بن كندة، وللنبي ﷺ جدة من كندة مذكورة، وهى أم كلاب بن مرة، وإياها أراد الأشعث.

وفيه: أن من انتسب إلى غير أبيه، فقد انتفى من أبيه، وقفى أمه، أى: رماها بالفجور.

وفيه: أن كندة ليسوا من، ولد النضر بن كنانة.

وفيه: أن من أخرج رجلاً عن نسبه المعروف، جلدَ حَدَّ القذف.

فصل

قدوم وفد الأشعريين وأهل اليمن

روى يزيد بن هارون، عن حميد، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «يقدم قوم هم أرق منكم قلوباً» فقدم الأشعريون، فجعلوا يرتجزون:

غداً نلقى الأحبه محمداً وحزبه (١)

وفى «صحيح مسلم» عن أبى هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «جاء أهل اليمن، هم أرق أفئدة وأضعف قلوباً، والإيمان يمان والحكمة يمانية والسكينة فى أهل الغنم، والفخر والخيلاء فى الفدادين من أهل الوبر قبل مطلع الشمس» (٢).

ورويها عن يزيد بن هارون، أنبأنا ابنُ أبى، ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: كنا مع رسول الله ﷺ فى سفر، فقال: «أتاكم أهل اليمن كأنهم السحاب هم خيار من فى الأرض». فقال رجل من الأنصار: إلا نحن يا رسول الله، فسكت، ثم قال: إلا نحن يا رسول الله. فسكت، ثم قال: «إلا أنتم» كلمة ضعيفة (٣).

وفى «صحيح البخارى»: أن نفرأ من بنى تميم، جاؤوا إلى رسول الله ﷺ فقال: «أبشروا يا بنى تميم»، فقالوا: بشرتنا فأعطنا، فتغير وجه رسول الله ﷺ وجاء نفر من أهل اليمن، فقال: «أقبلوا البشرى إذا لم يقبلها بنو تميم»، قالوا: قد قبلنا، ثم قالوا: يا رسول الله، جئنا لتنفقه فى الدين، ونسألك عن أول هذا الأمر، فقال: «كان

(١) صحيح. رواه أحمد فى المسند ١٠٥/٣.

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان باب تفاضل أهل الإيمان فيه ورحجان أهل اليمن فيه ٧١/١ ح رقم ٥٢ من حديث أبى هريرة.

(٣) حسن. رواه أحمد فى المسند ٨٤/٤.

الله، لم يكن شئ غيره، وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شئ» (١).

فصل

قدوم وفد الأزدي على رسول الله ﷺ (٢)

قال ابن إسحاق: وقدم على رسول الله ﷺ صرد بن عبد الله الأزدي، فأسلم وحسن إسلامه في وفد من الأزدي، فأمره رسول الله ﷺ على من أسلم من قومه، وأمره أن يجاهد بمن أسلم من كان يليه من أهل الشرك من قبائل اليمن، فخرج صرد يسير بأمر رسول الله ﷺ حتى نزل بجرش (٣) وهي يومئذ مدينة مغلقة، وبها قبائل من قبائل اليمن، وقد ضوت إليهم خثعم، فدخلوها معهم حين سمعوا بمسير المسلمين إليهم، فحاصروهم فيها قريباً من شهر، وامتنعوا فيها، فرجع عنهم قافلاً، حتى إذا كان في جبل لهم يقال له: شكر، ظن أهلُ جرَش أنه إنما ولى عنهم منهزماً، فخرجوا في طلبه حتى إذا أدركوه، عطف عليهم، فقاتلهم، فقتلهم قتلاً شديداً، وقد كان أهلُ جرَشَ بعثوا إلى رسول الله ﷺ رجلين منهم يرتادان وينظران، فبينما هما عند رسول الله ﷺ عشية بعد العصر، إذ قال رسول الله ﷺ: «بأى بلاد الله شكر؟» فقام الجرشيان، فقالا: يا رسول الله! ببلادنا جبل يقال له. كشر، وكذلك تسميه أهل جرَش، فقال: «إنه ليس بكشر، ولكنه شكر»، قالوا: فما شأنه يا رسول الله؟ قال: فقال: «إن بدن الله لتنحر عنده الآن»، قال: فجلس الرجلان إلى أبي بكر وإلى عثمان فقالا لهما: ويحكمما، إن رسول الله ﷺ بينى لكما قومك، فقوماً إليه، فأسألاه أن يدعو الله أن يرفع عن قومكما، فقاما إليه، فأسألاه ذلك، فقال: «اللهم ارفع عنهم»، فخرجوا من عند رسول الله ﷺ راجعين إلى قومهما، فوجدوا قومهما أصيبوا في اليوم الذي قال فيه رسول الله ﷺ ما قال، وفي الساعة التي ذكر فيها ما ذكر، فخرج وفد جرَشَ حتى قدموا على رسول الله ﷺ، فأسلموا، وحمى لهم حمى حول قربتهم.

فصل

قدوم وفد بنى الحارث بن كعب على رسول الله ﷺ

قال ابن إسحاق: ثم بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد في شهر ربيع الآخر، أو جمادى الأولى سنة عشر إلى بنى الحارث بن كعب بنجران، وأمره أن يدعوهم إلى

(١) رواه البخاري كتاب بدء الخلق باب ما جاء في قول الله تعالى «وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده» ١٢٨/٤.

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات ٢٥٤/١، ٢٥٥.

(٣) جرَش: مدينة عظيمة باليمن وولاية واسعة. معجم البلدان ١٤٧/٢.

الإسلام قبل أن يقاتلهم ثلاثاً، فإن استجابوا، فأقبل منهم، وإن لم يفعلوا، فقاتلهم، فخرج خالد حتى قدم عليهم، فبعث الركبان يضربون فى كل وجه، ويدعون إلى الإسلام، ويقولون: أيها الناس أسلموا، وكتب إلى رسول الله ﷺ بذلك، فكتب له رسول الله ﷺ أن يقبل ويقبل معه وفدهم، فأقبل وأقبل معه وفدهم، فيهم: قيس بن الحصين ذى الغصّة، ويزيد بن عبد المدان، ويزيد بن المحجل، وعبد الله بن قراد، وشداد بن عبد الله، وقال لهم رسول الله ﷺ: «بم كنتم تغلبون من قاتلكم فى الجاهلية؟» قالوا: لم نكن نغلب أحداً. قال: «بلى». قالوا: كنا نجتمع ولا نتفرق، ولا نبدأ أحداً بظلم. قال: «صدقتم»، وأمر عليهم قيس بن الحصين، فرجعوا إلى قومهم فى بقية من شوال، أو من ذى القعدة، فلم يمكثوا إلا أربعة أشهر حتى توفى رسول الله ﷺ (١).

فصل

قدوم وفد همدان عليه ﷺ

وقدم عليه وفد همدان، منهم: مالك بن النمط، ومالك بن أيفع، وضمام بن مالك، وعمر بن مالك، فلقوا رسول الله ﷺ مرجعه من تبوك، وعليهم مقطعات الخبرات والعمائم العدنية على الرواحل المهرية والأرخبية، ومالك بن النمط يرتجز بين يدى رسول الله ﷺ ويقول: إليك جاوزن سواد الريف، فى هبوات الصيف والخريف، مخطات بحيال الليف، وذكروا له كلاماً حسناً فصيحاً، فكتب لهم رسول الله ﷺ كتاباً أقطعهم فيه ما سألوه، وأمر عليهم مالك بن النمط، واستعمله على من أسلم من قومه، وأمره بقتال ثقيف، وكان لا يخرج لهم سرح إلا أغاروا عليه.

وقد روى البيهقى بإسناد صحيح، من حديث أبى إسحاق، عن البراء، أن النبى ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى أهل اليمن يدعوهم إلى الإسلام، قال البراء: فكنت فيمن خرج مع خالد بن الوليد، فأقمنا ستة أشهر يدعوهم إلى الإسلام، فلم يجيبوه، ثم إن النبى ﷺ بعث على بن أبى طالب رضى الله عنه، فأمره أن يقفل خالداً إلا رجلاً ممن كان مع خالد أحب أن يعقب مع على رضى الله عنه، فليعقب معه. قال البراء: فكنت فيمن عقب مع على، فلما دنونا من القوم، خرجوا إلينا، فصلى بنا على رضى الله ﷺ عنه، ثم صفنا صفاً واحداً، ثم تقدم بين أيدينا، وقرأ

عليهم كتاب رسول الله ﷺ: فأسلمت همدان جميعاً، فكتب على رضى الله عنه إلى رسول الله ﷺ بإسلامهم، فلما قرأ رسول الله ﷺ الكتاب، خر ساجداً، ثم رفع رأسه فقال: «السلام على همدان، السلام على همدان»^(١). وأصل الحديث فى صحيح البخارى.

وهذا أصح مما تقدم ، ولم تكن همدان أن تقابل ثقيفاً، ولا تغير على سرحهم، فإن همدان باليمن، وثقيفاً بالطائف.

فصل

قدوم وفد مزينة على رسول الله ﷺ

روينا من طريق البيهقى، عن النعمان بن مقرن، قال: قدمنا على رسول الله ﷺ أربعمائة رجل من مزينة، فلما أردنا أن نصرف، قال: «يا عمر! زود القوم» فقال: ما عندى إلا شئ من تمر، ما أظنه يقع من القوم موقعاً قال: «انطلق فزودهم» قال: فانطلق بهم عمر، فأدخلهم منزله، ثم أصدعهم إلى عليّة، فلما دخلنا، إذا فيها من التمر مثل الجمل الأورق، فأخذ القوم حاجتهم، قال النعمان: فكنت فى آخر من خرج، فنظرت فما أفقد موضع تمرة من مكانها^(٢).

فصل

قدوم وفد دوس على رسول الله ﷺ قبل ذلك بخيبر^(٣)

قال ابن إسحاق: كان الطفيل بن عمرو الدوسى يحدث أنه قدم مكة، ورسول الله ﷺ بها، فمشى إليه رجال من قريش، وكان الطفيل رجلاً شريفاً شاعراً لبيباً، قالوا له: إنك قدمت بلادنا، وإن هذا الرجل - وهو الذى بين أظهرنا - فرق جماعتنا، وشتت أمرنا، وإنما قوله كالسحر يفرق بين المرء وابنه، وبين المرء وأخيه، وبين المرء وزوجه، وإنما نخشى عليك وعلى قومك ما قد حل علينا، فلا تكلمه، ولا تسمع منه، قال: فوالله ما زالوا بى حتى أجمعت ألا أسمع منه شيئاً، ولا أكلمه حتى حشوت فى أذنى حين غدوت إلى المسجد كرسفاً فرقا من أن يبلغنى شئ من قوله. قال: فغدوت إلى المسجد، فإذا رسول الله ﷺ قائم يصلى عند الكعبة، فقمْتُ قريباً منه، فأبى الله إلا أن يسمعنى بعض قوله، فسمعتُ كلاماً حسناً، فقلتُ فى نفسى:

(١) رواه البيهقى فى الكبرى كتاب الصلاة باب سجود الشكر ٣٦٩/٢ وقال: صدر هذا الحديث صحيح على شرط البخارى.

(٢) رواه ابن سعد بنحوه فى الطبقات ١/٢٢٢، ٢٢٣.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٤/١٧٩.

واثكل أمياه، والله إني لرجل لبيب شاعر، وما يخفى على الحسن من القبيح، فما يمنعني أن أسمع من هذا الرجل ما يقول؟ فإن كان ما يقول حسناً. قبلت، وإن كان قبيحاً، تركت. قال: فمكثت حتى انصرف رسول الله ﷺ إلى بيته، فتبعته حتى إذا دخل بيتي دخلت عليه، فقلت: يا محمد! إن قومك قد قالوا لي: كذا وكذا، فوالله ما برحوا يخوفوني أمرك حتى سددت أذني بكرسف لثلا أسمع قولك ثم أبى الله إلا أن يسمعني، فسمعتُ قولاً حسناً، فاعرض على أمرك فعرض على رسول الله ﷺ الإسلام، وتلا على القرآن، فلا والله ما سمعت قولاً قط أحسن منه، ولا أمراً أعدل منه، فأسلمت، وشهدت شهادة الحق. وقلت: يا نبي الله، إني امرؤ مطاع في قومي، وإني راجع إليهم، فداعيتهم إلى الإسلام، فادع الله لي أن يجعل لي آية تكون عوناً لي عليهم فيما أدعوهم إليه، فقال: «اللهم اجعل له آية» قال: فخرجت إلى قومي حتى إذا كنت بثنية تطلعي على الحاضر، وقع نور بين عيني مثل المصباح، قلت: اللهم في غير وجهي إني أخشى أن يظنوا أنها مثلة وقعت في وجهي لفراق دينهم قال: فتحول فوق في رأس سوطي كالقنديل المعلق، وأنا انهبط إليهم من الثنية حتى جئتهم، وأصبحت فيهم، فلما نزلت، أتاني أبي، وكان شيخاً كبيراً، فقلت: إليك عني يا أبت، فلست مني ولست منك، قال: لم يا بني؟ قلت: قد أسلمت، وتابعت دين محمد. قال: يا بني فديني دينك. قال: فقلت: اذهب فاغتسل، وطهر ثيابك، ثم تعال حتى أعلمك ما علمت. قال: فذهب فاغتسل، وطهر ثيابه، ثم جاء فعرضت عليه الإسلام فأسلم، ثم أتتني صاحبتى، فقلت لهما: إليك عني، فلست منك ولست مني. قالت: لم بأبي أنت وأمي؟! قلت: فرق الإسلام بيني وبينك، أسلمت وتابعت دين محمد، قالت: فديني دينك، قال قلت: فاذهبي فاغتسلي، ففعلت، ثم جاءت، فعرضت عليها الإسلام فأسلمت، ثم دعوت دوساً إلى الإسلام فأبظروا على، فجئت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! إنه قد غلبني على دوس الزنى، فادع الله عليهم، فقال: «اللهم اهد دوساً»، ثم قال: «ارجع إلى قومك فادعهم إلى الله وارفق بهم» فرجعت إليهم، فلم أزل بأرض دوس أدعوهم إلى الله، ثم قدمت على رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ بخير، فنزلت المدينة بسبعين أو ثمانين بيتاً من دوس، ثم لحقنا برسول الله ﷺ بخير، فأسهم لنا مع المسلمين.

قال ابن إسحاق: فلما قبض رسول الله ﷺ وارتدت العرب، خرج الطفيل مع

المسلمين حتى فرغوا من طليحة ، ثم سار مع المسلمين إلى اليمامة ، ومعه ابنه عمرو بن الطفيل ، فقال لأصحابه : إني قد رأيت رؤيا فاعبروها لى : رأيت أن رأسى قد حلق ، وأنه قد خرج من فمى طائر ، وأن امرأة لقيتنى ، فأدخلتنى فى فرجها ، ورأيت ابنى يطلبنى طلباً حثيثاً ، ثم رأيته حبس عنى ، قالوا : خيراً رأيت . قال : أما والله إنى قد أولتها . قالوا : وما أولتها؟ قال : أما حلق رأس ، فوضعه ، وأما الطائر الذى خرج من فمى ، فروحى ، وأما المرأة التى أدخلتنى فى فرجها ، فالأرض تحفر ، فأغيب فيها ، وأما طلب ابنى إياى وحبسه عنى ، فإنى أراه سيجهد ، لأن يصيبه من الشهادة ما أصابنى ، فقتل الطفيل شهيداً باليمامة ، وجرح ابنه عمرو جرحاً شديداً ، ثم قتل عام اليرموك شهيداً فى زمن عمر رضى الله عنه .

فصل

فقه هذه القصة

فيها : أن عادة المسلمين كانت غسل الإسلام قبل دخولهم فيه ، وقد صح أمر النبى ﷺ به ^(١) . وأصح الأقوال : وجوبه على من أجنب فى حال كفره ومن لم يجنب .

وفيهما : أنه لا ينبغي للعاقل أن يُقلد الناس فى المدح والذم ، ولا سيما تقليد من يمدح بهوى ويذم بهوى ، فكم حال هذا التقليد بين القلوب وبين الهدى ، ولم ينج منه إلا من سبقت له من الله الحسنى .

ومنها : أن المدد إذا لحق بالجيش قبل انقضاء الحرب ، أسهم لهم .

ومنها : وقوع كرامات الأولياء ، وأنها إنما تكون لحاجة فى الدين ، أو لمنفعة للإسلام والمسلمين ، فهذه هى الأحوال الرحمانية ، سببها متابعة الرسول ﷺ ، ونتيجتها إظهار الحق ، وكسر الباطل ، والأحوال الشيطانية ضدها سبباً ونتيجة .

ومنها : التأنى والصبر فى الدعوة إلى الله ، وأن لا يُعجل بالعقوبة والدعاء على العصاة ، وأما تعبيره حلق رأسه بوضعه ، فهذا لأن حلق الرأس وضع شعره على الأرض ، وهو لا يدل بمجردده على وضع رأسه ، فإنه دال على خلاص من هم ، أو مرض ، أو شدة لمن يليق به ذلك ، وعلى فقر ، ونكد وزوال رياسة وجاء لمن لا يليق

(١) حسن . رواه الترمذى كتاب أبواب الصلاة باب ما ذكر فى الاغتسال عندما يسلم الرجل ٢/ ٥٠٢ ، ٥٠٣ ح رقم ٦٠٥ . وقال : هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

به ذلك ، ولكن فى منام الطفيل قرائن اقتضت أنه وضع رأسه ، منها أنه كان فى الجهاد ، ومقاتلة العدو ذى الشوكة واليأس .

ومنها : أنه دخل فى بطن المرأة التى رآها ، وهى الأرض التى هى بمنزلة أمه ، ورأى أنه قد دخل فى الموضع الذى خرج منه ، وهذا هو إعادته إلى الأرض ، كما قال تعالى ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ [سورة طه : ٥٥] ، فأول المرأة بالأرض إذ كلاهما محل الوطء ، وأول دخوله فى فرجها بعوده إليها كما خلق منها ، وأول الطائر الذى خرج من فيه بروحه ، فإنها كالطائر المحبوس فى البدن ، فإذا خرجت منه كانت كالطائر الذى فارق حبسه ، فذهب حيث شاء ، ولهذا أخبر النبى ﷺ « أن نسمة المؤمن طائر يعلق فى شجر الجنة » (١) وهذا هو الطائر الذى رأى داخلاً فى قبر ابن عباس لما دفن ، وسمع قارئ يقرأ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ﴾ [سورة الفجر ٢٧ ، ٢٨] .

وعلى حسب بياض هذا الطائر وسواده وحسنه وقبحه ، تكرر الروح ، ولهذا كانت أرواح آل فرعون فى صورة طيور سود ترد النار بكرة وعشية ، وأول طلب ابنه له باجتهاده فى أن يلحق به الشهادة ، وحبسه عنه هو مدة حياته بين وقعة اليمامة واليرموك . والله أعلم .

فصل

قدوم وفد نجران عليه ﷺ (٢)

قال ابن إسحاق : وفد على رسول الله ﷺ وفد نصارى نجران بالمدينة ، فحدثني محمد ابن جعفر بن الزبير ، قال : لما قدم نجران على رسول الله ﷺ ، دخلوا عليه مسجده بعد صلاة العصر ، فحانت صلاتهم ، فقاموا يصلون فى مسجده ، فأراد الناس منهم ، فقال رسول الله ﷺ : « دعوهم » فاستقبلوا المشرق ، فصلوا صلاتهم .

قال : وحدثني يزيد بن سفيان ، عن ابن البيلماني ، عن كرز بن علقمة ، قال : قدم على رسول الله ﷺ وفد نصارى نجران ستون راكباً منهم : أربعة وعشرون رجلاً من أشrafهم والأربعة والعشرون ، منهم ثلاثة نفر إليهم يؤول أمرهم : العاقب أمير القوم ، وذو رأيهم ، وصاحب مشورتهم ، والذى لا يصدر عن رأيه وأمره ،

(١) صحيح . رواه مالك فى الموطأ ١ / ٢٤٠ .

(٢) رواه ابن سعد فى الطبقات ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

واسمه عبد المسيح، والسيد: ثمالهم، وصاحب رحلهم، ومجتمعهم، واسمه الأيهم، وأبو حارثة بن علقمة أخو بني بكر ابن وائل أسقفهم وحبرهم وإمامهم، وصاحب مدراسهم.

وكان أبو حارثة قد شرفَ فيهم، ودرَسَ كتبهم، وكانت ملوكُ الروم من أهل النصرانية قد شرفوه، ومولوه، وأخدموه، وبنوا له الكنائس، وبسطوا عليه الكرمات لما يبلغهم عنه من علمه واجتهاده في دينهم.

فلما وجهوا إلى رسول الله ﷺ من نجران، جلس أبو حارثة على بغلة له موجهاً إلى رسول الله ﷺ وإلى جنبه أخٌ له يقال له: كرز بن علقمة يسابره، إذ عثرت بغلة أبي حارثة، فقال له كرز: تعس الأبعد يريدُ رسول الله ﷺ. فقال له أبو حارثة: بل أنت تعست. فقال: ولم يا أخي؟ فقال: والله إنه النبي الأمي الذي كنا ننتظره. فقال له كرز: فما يمنعك من اتباعه وأنت تعلمُ هذا؟ فقال: ما صنع بنا هؤلاء القوم: شرفونا، ومولونا وأكرمونا، وقد أبوا إلا خلافه، ولو فعلت نزعوا منا كل ما ترى، فأضمر عليها منه أخوه كرز بن علقمة حتى أسلم بعد ذلك.

قال ابن إسحاق: وحدثني محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت، قال: حدثني سعيد بن جبير، وعكرمة، عن ابن عباس، قال: اجتمعت نصارى نجران، وأخبارُ يهود عند رسول الله ﷺ فتنازعوا عنده، فقالت الأخبارُ: ما كان إبراهيم إلا يهودياً، وقالت النصارى: ما كان إلا نصرانياً، فأنزل الله عز وجل فيهم: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَمْ تُحَاجُّوا فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾. ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علمٌ والله يعلمُ وأنتم لا تعلمون. ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين. إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين ﴿آل عمران: ٦٥ - ٦٦﴾ فقال رجل من الأخبار: أنريد منا يا محمد أن نعبدك كما تعبد النصارى عيسى ابن مريم؟ وقال رجل من نصارى نجران: أو ذلك تريدُ يا محمد، وإليه تدعون؟ فقال رسول الله ﷺ: «معاذ الله أن أعبد غير الله، أو أمر بعبادة غيره ما بذلك بعثني ولا أمرني». فأنزل الله عز وجل في ذلك ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾. ولا

يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٧٩﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠]، ثم ذكر ما أخذ عليهم وعلى آبائهم من المشاة، نتصديقه، وإقرارهم به على أنفسهم، فقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ إلى قوله: ﴿مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

وحدثنى محمد بن سهل بن أبى أمامة، قال: لما قدم وفد نجران على رسول الله ﷺ يسألونه عن عيسى ابن مريم، نزل فيهم فاتحة آل عمران إلى رأس الثمانين منها.

وروينا عن أبى عبد الله الحاكم، عن الأصم، عن أحمد بن عبد الجبار، عن يونس بن بكير، عن سلمة بن عبد يسوع، عن أبيه، عن جده - قال يونس: وكان نصرانياً فأسلم -: إن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل نجران باسم إله إبراهيم وإسحاق ويعقوب: «أما بعد فإنى أدعوكم إلى عبادة الله من عبادة العباد، وأدعوكم إلى ولاية الله من ولاية العباد، فإن أبيتُم فالجزية فإن أبيتُم، فقد آذنتكم بحرب، والسلام». فلما أتى الأسقف الكتاب فقرأه، فقطع به، وذعر به ذعراً شديداً، فبعث إلى رجل من أهل نجران يقال له: شرحبيل بن وداعة، وكان من همدان، ولم يكن أحد يدعى إذا نزل معضلة قبله، لا الأيهم، ولا السيد، ولا العاقب، فدفع الأسقف كتاب رسول الله ﷺ إليه، فقرأه فقال الأسقف: يا أبا مريم ما رأيك؟ فقال شرحبيل: قد علمت ما وعد الله إبراهيم فى ذرية إسماعيل من النبوة، فما يؤمن أن يكون هذا هو ذلك الرجل، ليس لى فى النبوة رأى، لو كان من أهل نجران يقال له: عبد الله بن شرحبيل، وهو من ذى أصبح من حمير، فاجلس، فتنحى شرحبيل فجلس ناحية، فبعث الأسقف: إلى رجل من أهل نجران يقال له عبد الله بن شرحبيل، وهو من ذى أصبح، من حمير، فأقرأه الكتاب، وسأله عن الرأى فيه فقال له مثل قول شرحبيل، فقال له الأسقف تنحى فاجلس فتنحى فجلس ناحية، فبعث الأسقف إلى رجل من أهل نجران يقال له: جبار بن فيض من بنى الحارث بن كعب، فأقرأه الكتاب وسأله عن الرأى فيه، فقال له مثل قول شرحبيل وعبد الله، فأمره الأسقف فتنحى، فلما اجتمع الرأى منهم على تلك المقالة جميعاً، أمر الأسقف بالناقوس، فضرب به، ورفعت المسوح فى الصوامع، وكذلك كانوا يفعلون إذا فزعوا بالنهار، وإذا كان فزعهم بالليل ضرب الناقوس، ورفعت النيران فى الصوامع، فاجتمع - حين ضرب بالناقوس، ورفعت المسوح أهل الوادى أعلاه وأسفله. وطول الوادى مسيرة يوم للراكب السريع، وفيه ثلاث وسبعون قرية، وعشرون ومائة ألف مقاتل، فقرأ عليهم كتاب رسول الله ﷺ، وسألهم عن الرأى فيه، فاجتمع رأى أهل الوادى منهم على أن يبعثوا شرحبيل بن وداعة الهمدانى، وعبد الله بن شرحبيل، وجبار بن فيض الحارثى، فيأتوهم بخبر رسول الله ﷺ.

فانطلق الوفد حتى إذا كانوا بالمدينة، وضعوا ثياب السفر عنهم، ولبسوا حُللاً لهم يجرونها من الحبرة، وخواتيم الذهب، ثم انطلقوا حتى أتوا رسول الله ﷺ، فسلموا عليه، فلم يرد عليهم السلام، وتصدوا لكلامه نهائراً طويلاً، فلم يكلمهم، وعليهم تلك الخلل والخواتيم الذهب، فانطلقوا يتبعون عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وكانا معرفة لهم، كانا يخرجان العير في الجاهلية إلى نجران، فيشتري لهما من برها وثمرها وذرتها.

فوجدوهما في ناس من الأنصار والمهاجرين في مجلس، فقالوا: يا عثمان، ويا عبد الرحمن، إن نبيكم كتب إلينا بكتاب، فأقبلنا مجيئين له، فأتيناه فسلمنا عليه، فلم يرد علينا سلامنا، وتصدينا لكلامه نهائراً طويلاً، فأعيانا أن يكلمنا، فما الرأي منكما، أنعود؟

فقالا لعل بن أبي طالب وهو في القوم: ما ترى يا أبا الحسن في هؤلاء القوم؟ فقال على لعثمان وعبد الرحمن رضى الله عنهما: أرى أن يضعوا حللهم هذه وخواتيمهم، ويلبسوا ثياب سفرهم ثم يأتوا إليه ففعل الوفد ذلك فوضعوا حللهم وخواتيمهم ثم عادوا إلى رسول الله ﷺ، فسلموا عليه، فرد سلامهم، ثم سألهم وسألوه، فلم تزل به وبهم المسألة حتى قالوا له: ما تقول في عيسى عليه السلام؟ فإنا نرجع إلى قومنا، ونحن نصارى فيسرنا إن كنت نبياً أن نعلم ما تقول فيه؟ فقال رسول الله ﷺ: «ما عندى فيه شئ يومى هذا، فأقيموا حتى أخبركم بما يقال لى في عيسى عليه السلام». فأصبح الغد وقد أنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ. الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ. فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْهَلْ فَجْعَلْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٥٩-٦١] فأبوا أن يقرؤا بذلك، فلما أصبح رسول الله ﷺ الغد بعدما أخبرهم الخبر، أقبل مشتملاً على الحسن والحسين رضى الله عنهما في خميل له، وفاطمة رضى الله عنها تمشى عند ظهره للمباهلة، وله يومئذ عدة نسوة، فقال شرحبيل لصاحبه: يا عبد الله بن شرحبيل، ويا جبار بن فيض، قد علمتما أن الوادى إذا اجتمع أعلاه وأسفله لم يردوا، ولم يصدروا إلا عن رأى، وإنى والله أرى أمراً مقبلاً، وأرى والله إن كان هذا الرجل ملكاً مبعوثاً، فكنا أول العرب طعن في عينه، ورد عليه أمره لا يذهب لنا من صدره، ولا من صدور

قومه حتى يُصيبونا بجائحة، وإنا أدنى العرب منهم جواراً، وإن كان هذا الرجل نبياً مرسلأً، فلا يبقى على وجه الأرض منا شعرة ولا ظفر إلا هلك، فقال له صاحبه: فما رأى فقد وضعتك الأمور على ذراع، فهات رأيك؟ فقال: رأى أن أحكمه فإنى أرى رجلاً لا يحكم شططاً أبداً. فقالا له: أنت وذاك.

فلقى شرحبيل رسول الله ﷺ: فقال: إنى قد رأيت خيراً من ملاعنتك، فقال: «وما هو؟» قال شرحبيل: حكمك اليوم إلى الليل وليلتك إلى الصباح، فمهما حكمت فينا، فهو جائز.

فقال رسول الله ﷺ: «لعل وراءك أحداً يثرب عليك». فقال له شرحبيل: سل صاحبى، فسألهم، فقالا: ما يرد الوادى، ولا يصدر إلا عن رأى شرحبيل. فقال رسول الله ﷺ: «كافر»، أو قال: «جاحد موفق».

فرجع رسول الله ﷺ ولم يلاعنهم، حتى إذا كان من الغد أتوه، فكتب لهم فى الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم:، هذا ما كتب محمد النبي رسول الله لنجران إذ كان عليهم حكمه فى كل ثمرة، وفى كل صفراء، وبيضاء، وسوداء، ورقيق، فأفضل عليهم، وترك ذلك كله على ألفى حلة، فى كل رجب ألف حلة، وفى كل صفر ألف حلة، وكل حلة أوقية ما زادت على الخراج أو نقصت على الأواقي فبحساب وما قضوا من دروع أو خيل، أو ركاب، أو عرض، أخذ منهم بحساب، وعلى نجران مثواه رسلى، ومتعتهم بها عشرين فدونهم، ولا يعبس رسول فوق شهر، وعليهم عارية ثلاثين درعاً، وثلاثين فرساً، وثلاثين بعيراً إذا كان كيد باليمن ومغدة، وما هلك مما أعاروا رسولى من دروع، أو خيل أو ركاب، فهو ضمان على رسولى حتى يؤديه إليهم، ولنجران وحسبها جوار الله وذمة محمد النبي على أنفسهم وملتهم، وأرضهم، وأموالهم، وغائبهم، وشاهدهم، وعشيرتهم، وتبعهم، وأن لا يغيروا مما كانوا عليه، ولا يغير حق من حقوقهم ولا ملتهم، ولا يغير أسقف من أسقفته، ولا راهب من رهبانته، ولا واه^(١) عن وفهيته وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير، وليس عليهم ريبة ولا دم جاهلية، ولا يحشرون، ولا يعشرون، ولا يطأ أرضهم جيش، ومن سأل منهم حقاً فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين، ومن أكل ربا من ذى قبل، فذمتى

(١) الوافه: قيم البيعة. القاموس المحيط ١٦٢١ وفى النهاية: الوافه: القيم على البيت الذى فيه صليب النصرى، بلغة أهل الجزيرة ٢٢١/٥.

منه بريئة، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر، وعلى ما فى هذه الصحيفة جوارُ الله وذمة محمد النبي رسول الله حتى يأتى الله بأمره ما نصحوا وأصلحوا فيما عليهم غير منقلبين بظلم» شهد أبو سفيان بن حرب ، وغيلان بن عمرو، ومالك بن عوف، والأقرع ابن حابس الحنظلى، والمغيرة بن شعبة، وكتب: حتى إذا قبضوا كتابهم، انصرفوا إلى نجران، فتلقاهم الأسقف ووجوه نجران على مسيرة ليلة، ومع الأسقف أخ له من أمه، وهو ابن عمه من النسب، يقال له: بشر بن معاوية، وكنيته أبو علقمة، فدفع الوفد كتاب رسول الله ﷺ إلى الأسقف فبينما هو يقرؤه وأبو علقمة معه وهما يسيران إذ كتبت ببشر ناقته، فتعس بشر، غير أنه لا يكتنى عن رسول الله ﷺ، فقال له الأسقف عند ذلك: قد تعست والله نبياً مرسلأ، فقال بشر: لا جرم والله لا أحل عنها عقداً حتى آتية، فضرب وجه ناقته نحو المدينة، وثنى الأسقف ناقته عليه، فقال له: افهم عنى إنما قلت هذا لتبلغ عنى العرب مخافة أن يقولوا: إنا أخذنا حمقة أو نخعنا لهذا الرجل بما لم تنزع به العرب، ونحن أعزهم وأجمعهم دارأ، فقال له بشر: لا والله لا أقيلك ما خرج من رأسك أبداً، فضرب بشر ناقته، وهو مول ظهره للأسقف وهو يقول: إليك تعدو قلقتا وضيئها معترضاً فى بطنها جنيئها مخالفاً دين النصارى دينها حتى أتى النبي ﷺ ولم يزل مع النبي ﷺ حتى استشهد أبو علقمة بعد ذلك .

ودخل الوفد نجران، فأتى الراهب ابن أبى شمر الزيدى، وهو فى رأس صومعة له، فقال له: إن نبيأ قد بعث بتهامة، وإنه كتب إلى الأسقف، فأجمع أهل الوادى أن يسيروا إليه شرحبيل بن وداعة، وعبد الله بن شرحبيل، وجبار بن فيض، فيأتونهم بخبره، فساروا حتى أتوه، فدعاهم إلى المباهلة، فكرهوا ملاعنته، وحكمه شرحبيل، فحكم عليهم حكماً، وكتب لهم كتابأ، ثم أقبل الوفد بالكتاب حتى دفعوه إلى الأسقف ، فبينما الأسقف يقرؤه وبشر معه حتى كتبت ببشر ناقته فتعسه، فشهد الأسقف أنه نبي مرسل، فانصرف أبو علقمة نحوه يريد الإسلام، فقال الراهب: أنزلونى وإلا رميت بنفسى من هذه الصومعة فأنزلوه، فانطلق الراهب بهديه إلى رسول الله ﷺ، منها هذا البرد الذى يلبسه الخلفاء والقعب والعصا، وأقام الراهب بعد ذلك يسمع كيف ينزل الوحي، والسنن، والفرائض، والحدود، وأبى الله للراهب

الإسلام ، فلم يُسلم ، واستأذن رسول الله ﷺ فى الرجعة إلى قومه ، وقال : إن لى حاجة ومعاداً إن شاء الله تعالى ، فرجع إلى قومه ، فلم يعد حتى قبض رسول الله ﷺ .

وإن الأسقف أبا الحارث أتى رسول الله ﷺ ومعه السيد والعاقب ووجوه قومه ، وأقاموا عنده يستمعون ما ينزل الله عليه ، فكتب للأسقف هذا الكتاب وللأساقفة بنجران بعده : « بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد النبى إلى الأسقف أبى الحارث وأساقفة نجران وكهنتهم ورهبانهم ، وأهل بيعهم ، وزقيقهم ، وملتهم ، وسوقتهم ، وعلى كل ما تحت أيديهم من قليل وكثير ، جوار الله ورسوله ، ولا يغير أسقف من أسقفته ، ولا راهب من رهبانيته ، ولا كاهن من كهانته ، ولا يغير حق من حقوقهم ، ولا سلطانهم ، ولا مما كانوا عليه ، على ذلك جوار الله ورسوله أبداً ما نصحوا وأصلحوا عليهم ، غير منقلبين بظالم ، ولا ظالمين » وكتب المغيرة بن شعبة ، فلما قبض الأسقف الكتاب ، استأذن فى الانصراف إلى قومه ومن معه فأذن لهم ، فانصرفوا ^(١) .

وروى البيهقى بإسناد صحيح إلى ابن مسعود ، أن السيد والعاقب أتيا رسول الله ﷺ ، فأراد أن يلاعنهما ، فقال أحدهما لصاحبه : لا تلاعنه ، فوالله إن كان نبياً فلاعنته لا نفلح نحن ، ولا عقبنا من بعدنا ، قالوا له : نعطيك ما سألت ، فابعث معنا رجلاً أميناً ، ولا تبعث معنا إلا أميناً ، فقال رسول الله ﷺ : « لأبعثن معكم رجلاً أميناً حق أمين » . فاستشرف لها أصحابه ، فقال : « قم يا أبا عبيدة بن الجراح » فلما قام ، قال : « هذا أمين هذه الأمة » ^(٢) .

ورواه البخارى فى « صحيحه » من حديث حذيفة بنحوه ^(٣) .

وفى « صحيح مسلم » من حديث المغيرة بن شعبة قال : بعثنى رسول الله ﷺ إلى نجران ، فقالوا فيما قالوا : أرايت ما يقرؤون ﴿ يَا أُخْتَ هَارُونَ ﴾ [سورة مريم : ٢٨] ، وقد كان بين عيسى وموسى ما قد علمتهم ، قال : فأتيت النبى ﷺ ، فأخبرته ، قال : « أفلا

(١) رواه ابن سعد فى الطبقات ١/ ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) صحيح . رواه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب الصلاة باب وجوب تعلم ما تجزئ بن الصلاة ١٧/ ٢

(٣) رواه البخارى كتاب فضائل الصحابة باب مناقب أبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ٣٢/ ٥ من حديث أنس .

أخبرتهم أنهم كانوا يسمون - بأسماء أنبيائهم والصالحين الذين كانوا قبلهم»^(١).

وروينا عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، قال: وبعث رسول الله ﷺ على بن أبى طالب إلى أهل نجران ليجمع صدقاتهم، ويقدم عليه بجزيته.

فصل

فى فقه هذه القصة

فيها: جواز دخول أهل الكتاب مساجد المسلمين.

وفيها: تمكين أهل الكتاب من صلاتهم بحضرة المسلمين وفى مساجدهم أيضاً إذا كان ذلك عارضاً، ولا يمكنون من اعتياد ذلك.

وفيها: أن إقرار الكاهن الكتابى لرسول الله ﷺ بأنه نبي لا يدخله فى الإسلام ما لم يلتزم طاعته ومتابعته، فإذا تمسك بدينه بعد هذا الإقرار لا يكون ردة منه، ونظير هذا قول الحبرين له، وقد سألاه عن ثلاث مسائل، فلما أجابهما، قالاً: نشهد أنك نبي، قال: «فما يمنعكما من اتباعي؟» قالاً: نخاف أن تقتلنا اليهود، ولم يلزمهما بذلك الإسلام. ونظير ذلك شهادة عمه أبى طالب له بأنه صادق، وأن دينه من خير أديان البرية ديناً، ولم تدخله هذه الشهادة فى الإسلام.

ومن تأمل ما فى السير والأخبار الثابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشركون له ﷺ بالرسالة، وأنه صادق، فلم تدخلهم هذه الشهادة فى الإسلام، علم أن الإسلام أمر وراء ذلك، وأنه ليس هو المعرفة فقط، ولا المعرفة والإقرار فقط، بل المعرفة، والإقرار، والانقياد، والتزام دينه ظاهراً وباطناً.

وقد اختلف أئمة الإسلام فى الكافر إذا قال: أشهد أن محمداً رسول الله ولم يزد، هل يحكم بإسلامه بذلك؟ على ثلاثة أقوال، وهى ثلاث روايات عن الإمام أحمد، إحداها: يحكم بإسلامه بذلك. والثانية: لا يحكم بإسلامه حتى يأتى بشهادة أن لا إله إلا الله. والثالثة: أنه إذا كان مقراً بالتوحيد. حكم بإسلامه، وإن لم يكن مقراً، لم يحكم بإسلامه حتى يأتى به، وليس هذا موضع استيفاء هذه المسألة، وإنما

(١) رواه مسلم كتاب الآداب باب النهى عن التكنى بأبى القاسم ٣/١٦٨٥ ح رقم ٢١٣٥ من حديث المغيرة بن شعبة.

أشرنا إليه إشارة، وأهل الكتابين مجتمعون على أن نبياً يخرج فى آخر الزمان، وهم ينتظرون، ولا يشك علماؤهم فى أنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، وإنما يمنعهم من الدخول فى الإسلام رئاستهم على قومهم، وخضوعهم لهم، وما ينالونه منهم من المال والجاه.

ومنها: جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم، بل استحباب ذلك، بل وجوبه إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجة عليهم، ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجزاً عن إقامة الحجة، فليول ذلك إلى أهله، وليخل بين المطى وحاديها، والقوس وباريها، ولولا خشية الإطالة لذكرنا من الحجج التى تلزم أهل الكتابين الإقرار بأنه رسول الله بما فى كتبهم، وبما يعتقدونه بما لا يمكنهم دفعه ما يزيد على مائة طريق، ونرجو من الله سبحانه أفرادها بمصنف مستقل.

ودار بينى وبين بعض علمائهم مناظرة فى ذلك، فقلت له فى أثناء الكلام: ولا يتم لكم القدح فى نبوة نبينا ﷺ إلا بالطعن فى الرب تعالى والقدح فيه، ونسبته إلى أعظم الظلم والسفه والفساد، تعالى الله عن ذلك، فقال: كيف يلزمننا ذلك؟ قلت: بل أبلغ من ذلك، لا يتم لكم ذلك إلا بجهوده وإنكار وجوده تعالى.

وبيان ذلك أنه إذا كان محمد عندكم ليس بنبي صادق، وهو يزعمكم ملك ظالم، فقد تهيأ له أن يفترى على الله، ويتقول عليه ما لم يقله، ثم يتم له ذلك، ويستمر حتى يحلل، ويحرم ويفرض الفرائض، ويشرع الشرائع، وينسخ الملل، ويضرب الرقاب، ويقتل أتباع الرسل، وهم أهل الحق، ويسبى نساءهم وأولادهم ويغنم أموالهم وديارهم ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض وينسب ذلك كله إلى أمر الله تعالى له به ومحبته له، والرب تعالى يشاهده، وما يفعل بأهل الحق وأتباع الرسل، وهو مستمر فى الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويعلى أمره، ويمكن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر، وأعجب من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه من غير فعل منه نفسه ولا سبب، بل تارة بدعائه، وتارة يستأصلهم سبحانه من غير دعاء منه ﷺ، ومع ذلك يقضى له كل حاجة سألها إياها، ويعده كل وعد جميل، ثم ينجز له وعده على أتم الوجوه، وأهنئها، وأكملها، هذا وهو عندكم فى غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أكذب ممن كذب على الله، واستمر على ذلك، ولا أظلم ممن أبطل شرائع أنبيائه ورسله، وسعى فى

رفعها من الأرض، وتبديلها بما يريد هو، وقتل أوليائه وحزبه وأتباع رسله، واستمرت نصرته عليهم دائماً، والله تعالى في ذلك كله يقره، ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين، وهو يخبر عن ربه أنه أوحى إليه أنه لا ﴿أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣] فيلزمكم معاشر من كذبه أحد أمرين لا بد لكم منهما:

إما أن تقولوا: لا صانع للعالم، ولا مدبر، ولو كان للعالم صانع مدبر قدير حكيم لأخذ على يديه، ولقابله أعظم مقابلة، وجعله نكالاً للظالمين إذ لا يليق بالملوك غير هذا، فكيف بملك السموات والأرض، وأحكم الحاكمين؟.

الثاني: نسبة الرب إلى ما لا يليق به من الجور، والسفه، والظلم، وإضلال الخلق دائماً أبد الآباد، لا بل نصرة الكاذب، والتمكين له من الأرض، وإجابة دعواته، وقيام أمره من بعده، وإعلاء كلماته دائماً، وإظهار دعوته والشهادة له بالنبوة قرناً بعد قرب على رؤوس الأشهاد في كل مجمع وناد، فأين هذا من فعل أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، فلقد قدحتم في رب العالمين أعظم قدح، وطعتم فيه أشد طعن، وأنكرتموه بالكلية، ونحن لا ننكر أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتم له أمره، ولم تطل مدته، بل سلط عليه رسله وأتباعهم، فمحقوا أثره، وقطعوا دابره، واستأصلوا شأفته، هذه سنته في عبادته منذ قامت الدنيا، وإلى أن يرث الأرض ومن عليها، فلما سمع مني هذا الكلام، قال: معاذ الله أن نقول: إنه ظالم أو كاذب، بل كل منصف من أهل الكتاب يقر بأن من سلك طريقه، واقتفى أثره فهو من أهل النجاة والسعادة في الآخرة. قلت له: فكيف يكون سالك طريق الكذاب ومقتفى أثره بزعمكم من أهل النجاة والسعادة؟ فلم يجد بداً من الاعتراف برسالته، ولكن لم يرسل إليهم. قلت: فقد لزمك تصديقه، ولا بد وهو قد تواترت عنه الأخبار بأنه رسول رب العالمين إلى الناس أجمعين. كتابيهم وأميهم، ودعا أهل الكتاب إلى دينه، وقاتل من لم يدخل في دينه منهم حتى أقروا بالصغار والجزية، فبهت الكافر، ونهض من فوره.

والمقصود: أن رسول الله ﷺ لم يزل في جدال الكفار على اختلاف مللهم

ونحلهم إلى أن توفى، كذلك أصحابه من بعده، وقد أمره الله سبحانه بجدالهم بالتي هى أحسن فى السورة المكية والمدنية، وأمره أن يدعوهم بعد ظهور الحجة إلى المباهلة، وبهذا قام الدين، وإنما جعل السيف ناصراً للحجة، وأعدل السيوف سيف ينصر حجج الله وبيناته، وهو سيف رسوله وأمته.

ومنها: أن من عظم مخلوقاً فوق منزلته التى يستحقها، بحيث أخرجه عن منزلة العبودية المحضة. فقد أشرك بالله، وعبد مع الله غيره، وذلك مخالف لجميع دعوة الرسل. وأما قوله: إنه ﷺ كتب إلى نجران باسم إله إبراهيم وإسحاق ويعقوب، فلا أظن ذلك محفوظاً، وقد كتب إلى هرقل: «بسم الله الرحمن الرحيم» وهذه كانت سنته فى كتبه إلى الملوك، كما سيأتى إن شاء الله تعالى، وقد وقع فى هذه الرواية هذا، وقال ذلك قبل أن ينزل عليه: ﴿طَسَّ تَلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ١] وذلك غلط على غلط، فإن هذه السورة مكية باتفاق، وكتابه إلى نجران بعد مرجعه من تبوك.

وفىها: جواز إهانة رسل الكفار، وترك كلامهم إذا ظهر منهم التعاضم والتكبر، فإن رسول الله ﷺ لم يكلم الرسل، ولم يرد السلام عليهم حتى لبسوا ثياب سفرهم، وألقوا حللهم وحلاهم.

ومنها: أن السنة فى مجادلة أهل الباطل إذا قامت عليهم حجة الله، ولم يرجعوا، بل أصروا على العناد أن يدعوهم إلى المباهلة، وقد أمر الله سبحانه بذلك رسوله ولم يقل: إن ذلك ليس لأمتك من بعدك، ودعا إليه ابن عمه عبد الله بن عباس لمن أنكر عليه بعض مسائل الفروع، ولم ينكر عليه الصحابة، ودعا إليه الأوزاعى سفيان الثورى فى مسألة رفع اليدين، ولم ينكر عليه ذلك، وهذا من تمام الحجة.

ومنها: جواز صلح أهل الكتاب على ما يريد الإمام من الأموال ومن الثياب وغيرها، ويجزى ذلك مجرى ضرب الجزية عليهم، فلا يحتاج إلى أن يفرد كل واحد منهم بجزية، بل يكون ذلك المال جزية عليهم يقتسمونها كما أحبوا، ولما بعث معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً، أو عدله معافياً، والفرق بين الموضعين أن أهل نجران لم يكن فيهم مسلم، وكانوا أهل صلح، وأما اليمن فكانت دار

الإسلام، وكان فيهم يهود فأمره أن يضرب الجزية على كل واحد منهم. ، والفقهاء يخصون الجزية بهذا القسم دون الأول، وكلاهما جزية ، فإنه مال مأخوذ من الكفار على وجه الصغار في كل عام.

ومنها: جواز ثبوت الحلل في الذمة، كما تثبت في الدية أيضاً، وعلى هذا يجوز ثبوتها في الذمة بعقد السلم وبالضمان وبالتلف، كما تثبت فيها بعقد الصداق والخلع.

ومنها: أنه يجوز معاوضتهم على ما صالحوا عليه من المال بغيره من أموالهم بحسابه.

ومنها: اشتراط الإمام على الكفار أن يؤووا رسله ويكرمواهم، ويضيفوهم أياماً معدودة.

ومنها: جواز اشتراطه عليهم عارية ما يحتاج المسلمون إليه من سلاح، أو متاع، أو حيوان، وأن تلك العارية مضمونة، لكن هل هي مضمونة بالشرط أو بالشرع؟ هذا محتمل، وقد تقدم الكلام عليه في غزوة حنين، وقد صرح ها هنا بأنها مضمونة بالرد، ولم يتعرض لضمان التلف.

ومنها: أن الإمام لا يقر أهل الكتاب على المعاملات الربوية، لأنها حرام في دينهم، وهذا كما لا يقرهم على السكر، ولا على اللواط والزنى، بل يحدهم على ذلك.

ومنها: أنه لا يجوز أن يؤخذ رجل من الكفار بظلم آخر، كما لا يجوز ذلك في حق المسلمين، وكلاهما ظلم.

ومنها: أن عقد العهد والذمة مشروط بنصح أهل العهد والذمة وإصلاحهم، فإذا غشوا المسلمين وأفسدوا في دينهم، فلا عهد لهم ولا ذمة، وبهذا أفتينا نحن وغيرنا في انتقاض عهدهم لما حرقوا الحريق العظيم في دمشق حتى سرى إلى الجامع، وبانتقاض عهد من واطأهم وأعانهم بوجه ما، بل ومن علم ذلك، ولم يرفعه إلى ولي الأمر، فإن هذا من أعظم الغش والضرر بالإسلام والمسلمين.

ومنها: بعث الإمام الرجل العالم إلى أهل الهدنة في مصلحة الإسلام، وأنه

ينبغي أن يكون أميناً، وهو الذى لا غرض له ولا هوى، وإنما مراده مجرد مرضاة الله ورسوله، لا يشوبها غيرها، فهذا هو الأمين حق الأمين، كحال أبى عبيدة بن الجراح. ومنها: مناظرة أهل الكتاب وجوابهم عما سألوه عنه، فإن أشكل على المسؤول، سأل أهل العلم.

ومنها: أن الكلام عند الإطلاق يحمل على ظاهره حتى يقوم دليل على خلافه، وإلا لم يشكل على المغيرة قوله تعالى: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ﴾ [مريم: ٢٨] هذا وليس فى الآية ما يدل على أنه هارون بن عمران حتى يلزم الإشكال، بل المورد ضم إلى هذا أنه هارون بن عمران، ولم يكتف بذلك حتى ضم إليه أنه أخو موسى بن عمران، ومعلوم أنه لا يدل اللفظ على شئ من ذلك، فأيراده إيراد فاسد، وهو إما من سوء الفهم، أو فساد القصد.

وأما قول ابن إسحاق: إن النبي ﷺ بعث على بن أبى طالب رضى الله عنه إلى أهل نجران ليجمع صدقاتهم، ويقدم عليه بجزيته، فقد يظن أنه كلام متناقض، لأن الصدقة والجزية لا تجتمعان، وأشكل منه ما ذكره هو وغيره أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد فى شهر ربيع الآخر، أو جمادى الأولى سنة عشر إلى بنى الحارث بن كعب بنجران، وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يقاتلهم ثلاثاً، فإن استجابوا فاقبل منهم، وإن لم يفعلوا فقاتلهم، فخرج خالد حتى قدم عليهم، فبعث الركاب يضربون فى كل وجه، ويدعون إلى الإسلام، فأسلم الناس، ودخلوا فيما دعوا إليه، فأقام فيهم خالد يعلمهم الإسلام، وكتب بذلك إلى رسول الله ﷺ، فكتب إليه رسول الله ﷺ أن يقبل، ويقبل إليه بوفدهم، وقد تقدم أنهم وفدوا على رسول الله ﷺ، فصالحهم على ألفى حلة، وكتب لهم كتاب أمن وأن لا يغيروا عن دينهم، ولا يحشروا، ولا يعشروا.

وجواب هذا: أن أهل نجران كانوا صنفين: نصارى وأميين، فصالح النصارى على ما تقدم، وأما الأميون منهم، فبعث إليهم خالد بن الوليد، فأسلموا وقدم وفدهم على النبي ﷺ وهم الذين قال لهم رسول الله ﷺ: «بم كنتم تغلبون من قاتلكم فى الجاهلية؟». قالوا: كنا نجتمع ولا نتفرق، ولا نبدأ أحداً بظلم. قال: «صدقت»، وأمر عليهم قيس بن الحصين، وهؤلاء، هم بنو الحارث بن كعب،

فقوله: بعث علياً إلى أهل نجران ليأتيه بصدقاتهم أو جزيتهم، أراد به الطائفتين من أهل نجران، صدقات من أسلم منهم، وجزية النصارى.

فصل

في قدوم رسول فروة بن عمرو الجذامي ملك عرب الروم

قال ابن إسحاق: وبعث فروة بن عمرو الجذامي إلى رسول الله ﷺ رسولاً بإسلامه، وأهدى له بغلة بيضاء، وكان فروة عاملاً للروم على من يليهم من العرب، وكان منزله معان وما حوله من أرض الشام، فلما بلغ الروم ذلك من إسلامه، طلبوه حتى أخذوه، فحبسوه عندهم، فلما اجتمعت الروم لصلبه على ماء لهم يقال له: عفراء، بفلسطين، قال:

ألا هل أتى سلمى بأن حليلها على ماء عفرا فوق إحدى الرواحل

على كاقة لم يضرب الفحل أمها مشذبة أطرافها بالمناجل

قال ابن إسحاق: وزعم الزهري أنهم لما قدموه، ليقتلوه قال:

بلغ سراة المسلمين بأئني سلم لربي أعظمي ومقامي

ثم ضربوا عنقه، وصلبوه على ذلك الماء يرحمه الله تعالى^(١).

فصل

فِي قَدُومِ وَفْدِ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

قال ابن إسحاق: حدثني محمد بن الوليد بن نوفيع عن كُريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس، قال: بعثت بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة وافتدأ إلى رسول الله ﷺ، فقدم عليه، فأناخ بعيره على باب المسجد، فعقله، ثم دخل على رسول الله ﷺ وهو في المسجد جالس في أصحابه، فقال: أيكم ابن عبد المطلب؟ فقال رسول الله ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب»، فقال: محمد؟ فقال: «نعم»، فقال: يا ابن عبد المطلب! إنني سائلك ومغلظ عليك في المسألة، فلا تجدن في نفسك. فقال: «لا أجد في نفسي فسل عما بدا لك» فقال: أنشدك الله إلهك وإله أهلِكَ، وإله من كان قبلك، وإله من هو كائن بعدك، آله بعثك إلينا رسولاً؟ قال: «اللهم نعم»، قال: فأنشدك الله إلهك، وإله من كان قبلك، وإله من كان هو كان بعدك، آله أمرُك أن نعبد لا نشرك به شيئاً، وأن نخلع هذه الأنداد التي كان آبائنا يعبدون؟ فقال رسول الله

(١) ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ٢٣٤/٤ وعزاه لابن إسحاق.

ﷺ: «اللهم نعم»، ثم جعل يذكر فرائض الإسلام فريضة فريضة: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وفرائض الإسلام كلها، ينشده عند كل فريضة كما نشده فى التى قبلها حتى إذا فرغ قال: فإننى أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وسأؤدى هذه الفرائض، وأجتنب ما نهيتنى عنه، لا أزيد ولا أنقص، ثم انصرف راجعاً إلى بعيده، فقال رسول الله ﷺ حين ولى: «إن يصدق ذو العقيصتين، يدخل الجنة» وكان ضمام رجلاً جلدًا أشعر ذا غديرتين، ثم أتى بعيده، فأطلق عقاله، ثم خرج حتى قدم على قومه، فاجتمعوا عليه، وكان أول ما تكلم به أن قال: بثست اللات والعزى، فقالوا: مه يا ضمام، اتق البرص، والجنون، والجذام. قال: ويلكم، إنهما ما يضران ولا ينفعان، إن الله قد بعث رسولاً، وأنزل عليه كتاباً استنقذك به مما كنتم فيه، وإنى أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وإنى قد جئتكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه، فوالله ما أمسى من ذلك اليوم فى حضرته رجل ولا امرأة إلا مسلماً.

قال ابن إسحاق: فما سمعنا بوافد قوم أفضل من ضمام بن ثعلبة^(١)، والقصة فى «الصحيحين» من حديث أنس بن نحو هذه^(٢).

وذكر الحج فى هذه القصة يدل على أن قدوم ضمان كان بعد فرض الحج، وهذا بعيد، فالظاهر أن هذه اللفظة مدرجة من كلام بعض الرواة والله أعلم.

فصل

فى قدوم طارق بن عبد الله وقومه على رسول الله ﷺ

روينا فى ذلك لأبى بكر البيهقى، عن جامع بن شداد، قال: حدثنى رجل يقال له: طارق بن عبد الله. قال: إنى لقائم بسوق المجاز، إذ أقبل رجل عليه جبة له وهو يقول: «يا أيها الناس، قولوا: لا إله إلا الله تفلحوا»، ورجل يتبعه يرميه بالحجارة يقول: يا أيها الناس! لا تصدقوه فإنه كذاب، فقلت: مَنْ هذا؟ فقالوا: هذا غلام من بنى هاشم الذى يزعم أنه رسول الله، قال: قلت من هذا الذى يفعل به هذا؟ قالوا:

(١) صحيح رواه الحاكم فى المستدرک کتاب المغازی ٥٤/٣، ٥٥ وصححه ووافقه الذهبى.

(٢) رواه البخارى كتاب العلم باب ما جاء فى العلم وقوله تعالى ﴿وقل رب زدنى علماً﴾ ٢٤/١، ٢٥ من حديث

أنس ومسلم كتاب العلم باب السؤال عن أركان الإسلام ٤٠/١، ٤٢ حرقم ١٢ من حديث أنس.

هذا عمه عبد العزى، قال: فلما أسلم الناس، وهاجروا، خرجنا من الرَبْذَةِ نريدُ المدينة نمتارُ من تمرها، فلما دنونا من حيطانها ونخلها، قلنا: لو نزلنا فلبسنا ثياباً غير هذه، فإذا رجل فى طمرين له، فسَلَّم وقال: «من أين أقبل القوم؟» قلنا: من الرَبْذَةِ. قال: «وأين تريدون؟» قلنا: نريدُ هذه المدينة، قال: «ما حاجتكم فيها؟» قلنا: نمتارُ من تمرها. قال: ومعنا ظعينةٌ لنا، ومعنا جمل أحمر مخطوم، فقال: «أتبيعون جملكم هذا؟» قالوا: نعم بكذا وكذا صاعاً من تمر، قال: فما استوضعنا مما قلنا شيئاً، فأخذ بخطام الجمل، فانطلق، فلما توارى عنا بحيطان المدينة ونخلها، قلنا: ما صنعنا، والله ما بعنا جملنا ممن نعرف، ولا أخذنا له ثمناً، قال: تقولُ المرأةُ التى معنا: والله لقد رأيتُ رجلاً كأن وجهه شقةُ القمر ليلة البدر أنا ضامنة لثمن جملكم.

وفى رواية ابن إسحاق قالت الظعينة: فلا تلاوموا، فلقد رأيت وجه رجل لا يغدرُ بكم، ما رأيتُ شيئاً أشبه بالقمر ليلة البدر من وجهه، فبينما هم كذلك إذ أقبل رجلٌ فقال: أنا رسولُ الله ﷺ إليكم، هذا تمرُكم، فكلوا، واشبعوا، واكتالوا، واستوفوا، فأكلنا حتى شبعنا، واكتلنا واستوفينا، ثم دخلنا المدينة، فدخلنا المسجد، فإذا هو قائم على المنبر يخطبُ الناس، فأدركنا من خطبته وهو يقول: «تصدقوا فإن الصدقة خير لكم، اليد العليا خير من اليد السفلى، أمك وأباك وأختك وأخاك وأدناك أدناك» إذ أقبل رجل من بنى يربوع، أو قال: من الأنصار، فقال: يا رسول الله ! لنا فى هؤلاء دماء فى الجاهلية، فقال: «إن أماً لا تجنى على ولد» ثلاث مرات (١).



فصل

فى قدوم وفد تجيب

وقدم عليه ﷺ وفدٌ تجيب، وهم من السَّكُونِ (٢) ثلاثة عشر رجلاً قد ساقوا معهم صدقات أموالهم التى فرض الله عليهم، فُسِّرَ رسول الله ﷺ بهم، وأكرم منزلهم، وقالوا: يا رسول الله! سقنا إليك حق الله فى أموالنا، فقال رسول الله

(١) صحيح. رواه الحاكم فى المستدرک كتاب التاريخ ٦١١/٢، ٦١٢ وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم

يخرجاه. ووافقه الذهبى

(٢) السكون: حى من اليمن. لسان العرب ٢١٨/١٣.

ﷺ: «ردوها فاقسموها على فقرائكم» قالوا: يا رسول الله! ما قدمنا عليك إلا بما فضل عن فقرائنا، فقال أبو بكر: يا رسول الله! ما وفد من العرب بمثل ما وفد به هذا الحى من نجيب، فقال رسول الله ﷺ: «إن الهدى بيد الله عز وجل، فمن أراد به خيراً شرح صدره للإيمان»، وسألوا رسول الله ﷺ أشياء، فكتب لهم بها، وجعلوا يسألونه عن القرآن والسنن، فارداد رسول الله ﷺ بهم رغبة، وأمر بلالاً أن يُحسن ضيافتهم، فأقاموا أياماً، ولم يُطيلوا اللبث، فقيل لهم: ما يُعجبكم؟ فقالوا: نرجعُ إلى من وراءنا فنخبرهمُ برويتنا رسول الله ﷺ وكلامنا إياه، وما ردَّ علينا، ثم جاؤوا إلى رسول الله ﷺ يودعونه، فأرسل إليهم بلالاً، فأجازهم بأرفع ما كان يُجيز به الوفود. قال: «هل بقى منكم أحد؟» قالوا: نعم. غلام خلفناه على رحالنا هو أحدثنا سناً، قال: «أرسلوه إلينا»، فلما رجعوا إلى رحالهم، قالوا للغلام: انطلق إلى رسول الله ﷺ، فاقض حاجتك منه، فإننا قد قضينا حوائجنا منه وودعناه، فأقبل الغلام حتى أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! أنى امرؤ من بني أُنْذَى، يقول: من الرهط الذين أتوك آنفاً، فقضيت حوائجهم، فاقض حاجتى يا رسول الله. قال: «وما حاجتك؟» قال: إنَّ حاجتى ليست كحاجة أصحابى، وإن كانوا قدموا راغبين فى الإسلام، وساقوا ما ساقوا من صدقاتهم، وإنى والله ما أعملنى من بلادى إلا أن تسأل الله عز وجل أن يغفر لى ويرحمنى، وأن يجعل غناى فى قلبى، فقال رسولُ الله ﷺ وأقبل إلى الغلام: «اللهم اغفر له، وارحمه، واجعل غناه فى قلبه»، ثم أمر له بمثل ما أمر به لرجل من أصحابه، فانطلقوا راجعين إلى أهليهم، ثم وافوا رسولَ الله ﷺ فى الموسم بمنى سنة عشر، فقالوا: نحن بنو أُنْذَى، فقال رسولُ الله ﷺ: «ما فعل الغلام الذى أتانى معكم؟» قالوا: يا رسول الله! ما رأينا مثله قط، ولا حَدَّثنا بأقنع منه بما رزقه الله، لو أن الناس اقتسموا الدنيا ما نظر نحوها ولا التفت إليها، فقال رسولُ الله ﷺ: «الحمد لله إنى لأرجو أن يموت جميعاً»، قال رجل منهم: أو ليس يموت الرجلُ جميعاً يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «تشعب أهواؤه وهمومه فى أودية الدنيا، فلعل أجله أن يدركه فى بعض تلك الأودية فلا يبالى الله عز وجل فى أيها هلك»، قالوا: فعاش ذلك الغلام فينا على أفضل حال، وأزهد فى الدنيا، وأقنعه بما رُزق، فلما توفى رسول الله ﷺ، ورجع من رجع من أهل اليمن عن الإسلام، قام فى قومه، فذكرهم الله والإسلام، فلم يرجع منهم أحد، وجعل

أبو بكر الصديق يذكره ويسأل عنه حتى بلغه حاله، وما قام به، فكتب إلى زياد ابن لبيد يوصيه به خيراً^(١).

فصل

في قدوم وفد بنى سعد هُذَيْمٍ من قضاة

قال الواقدي، عن أبي النعمان، عن أبيه من بنى سعد هُذَيْمٍ: قدمتُ على رسول الله ﷺ وافداً في نفرٍ من قومي، وقد أوطأ رسولُ الله ﷺ البلادَ غلبةً، وأداخ العرب، والناسُ صنفان: إما داخل في الإسلام راغبٌ فيه، وإما خائف من السيف، فنزلنا ناحيةً من المدينة، ثم خرجنا نؤم المسجد حتى انتهينا إلى بابه، فنجدُ رسول الله ﷺ يصلي على جنازة في المسجد، فقمنا ناحية، ولم ندخل مع الناس في صلاتهم حتى تلقى رسول الله ﷺ ونبايعه، ثم انصرف رسولُ الله ﷺ، فنظر إلينا، فدعا بنا، فقال: «من أنتم؟» فقلنا: من بنى سعد هُذَيْمٍ، فقال: «أمسلمون أنتم؟» قلنا: نعم. قال: «فهلا صليتم على أخيكم؟» قلنا: يا رسول الله! ظننا أن ذلك لا يجوز لنا حتى نُبَايعَكَ. فقال رسولُ الله ﷺ: «أينما أسلمتم فأنتم مسلمون»، قالو: فأسلمنا وبَايعنا رسول الله ﷺ على الإسلام، ثم انصرفنا إلى رحالنا قد خلفنا عليها أصغرنا، فبعث رسولُ الله ﷺ في طلبنا، فأتى بنا إليه، فتقدم صاحبنا إليه، فبايعه على الإسلام، فقلنا: يا رسول الله! إنه أصغرنا وإنه خادمنا، فقال: «أصغر القوم خادمهم، بارك الله عليه»، قال: فكان والله خيرنا، وأقرأنا للقرآن لدعاء رسول الله ﷺ له، ثم أمره رسولُ الله ﷺ علينا، فكان يؤمُّنا، ولما أردنا الانصراف، أمر بلالاً فأجازنا بأواقي من فضة لكل رجل منا، فرجعنا إلى قومنا، فرزقهم الله الإسلام^(٢).

فصل

في قدوم وفد بنى فزارة

قال أبو الربيع بن سالم في كتاب «الاكتفاء»: ولما رجع رسولُ الله ﷺ من تبوك، قدمَ عليه وفدُ بنى فزارة بضعة عشر رجلاً، فيهم خارجة بنُ حصن، والحر بن قيس ابن أخي عيينة بن حصن، وهو أصغرهم فنزلوا في دار رملة بنت الحارث وجأؤا رسول الله ﷺ مقرين بالإسلام وهم مُسْتَوُونَ على ركاب عجاف، فسألهم رسولُ الله ﷺ عن بلادهم، فقال أحدهم: يا رسول الله! أسنَّت بلادنا، وهلكت مواشينا، وأجذب جانبنا، وغرث عيالنا، فادعُ لنا ربك يُغِيثنا، واشفع لنا إلى ربك، وليشفع لنا ربُّك إليك، فقال رسول الله ﷺ: «سبحان الله ويلك هذا إنما شفعت إلى ربي عز

وجل، فمن الذى يشفع ربنا إليه؟ لا إله إلا هو العظيم، وسع كرسیه السموات والأرض، فهى تثط من عظمته وجلاله كما يثبط الرجل الجديد» وقال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل ليضحك من شغفكم وأزلكم، وقرب غيائكم»، فقال الأعرابى: يا رسول الله! ويضحك ربنا عز وجل؟ قال: «نعم»، فقال الأعرابى: لن نعدم من رب يضحك خيراً، فضحك النبى ﷺ من قوله، وصعد المنبر، فتكلم بكلمات، وكان لا يرفع يديه فى شىء من الدعاء إلا رفع الاستسقاء، فرفع يديه حتى رأى بياض إبطيه، وكان مما حفظ من دعائه «اللهم اسق بلادك وبهائمك، وانشر رحمتك، وأحى بلدك الميت، اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريعاً طبعاً واسعاً عاجلاً غير آجل، نافعاً غير ضار، اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا هدم، ولا غرق، ولا محق، اللهم اسقنا الغيث وانصرنا على الأعداء»^(١).

فصل

فى قدوم وفد بنى أسد

وقدم عليه ﷺ وفد بنى أسد عشرة رهط، فيهم وابصة بن معبد، وطلحة بن خويلد، ورسول الله ﷺ جالس مع أصحابه فى المسجد، فتكلموا، فقال متكلمهم: يا رسول الله! إنا شهدنا أن الله وحده لا شريك له، وأنت عبده ورسوله، وجئناك يا رسول الله، ولم تبعث إلينا بعثنا، ونحن لمن وراءنا. قال محمد بن كعب القرظى: فأنزل الله على رسوله:

﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِلَّا مَعَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧] وكان مما سألوا رسول الله ﷺ عنه يومئذ العيافة والكهانة وضرب الحصى، فنهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك كله، فقالوا: يا رسول الله! إن هذه أمور كنا نفعلها فى الجاهلية، أرايت خصلة بقيت؟ قال: «وما هى؟» قالوا: الخط. قال: «علمه نبى من الأنبياء، فمن صادف مثل علمه علم»^(٢).



(١) صحيح. رواه الحاكم فى المستدرک كتاب الاستسقاء ٣٢٧/١ مختصراً وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى.

(٢) ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٢٢٣/١.

فصل

فى قدوم وفد بهراء

ذكر الواقدي عن كريمة بنت المقداد قالت: سمعت أُمى ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب تقول: قدم وفدُ بهراء من اليمن على رسول الله ﷺ وهم ثلاثة عشر رجلاً، فأقبلوا يقدون رواحهم حتى انتهوا إلى باب المقداد، ونحن في منازلنا ببني حُدَيْلة، فخرج إليهم المقداد، فرحب بهم، فأنزلهم، وجاءهم بجفنة من حيس قد كُنَّا هيأناها قبل أن يحلُّوا لنجلس عليها، فحملها المقداد، وكان كريماً على الطعام، فأكلوا منها حتى نهلوا، وردَّتْ إلينا القصعة، وفيها أكلٌ، فجمعنا تلك الأكل في قصعة صغيرة، ثم بعثنا بها إلى رسول الله ﷺ مع سدره مولاتي، فوجدته في بيت أم سلمة، فقال رسول الله ﷺ: «ضباعة أرسلت بهذا؟» قالت سدره: نعم يا رسول الله، قال: «ضعى» ثم قال: «ما فعل ضيفُ أبى معبد؟» قلت: عندنا، قالت: فأصاب منها رسول الله ﷺ أكلاً هو ومن معه في البيت حتى نهلوا، وأكلت معهم سدره، ثم قال: «اذهبي بما بقى إلى ضيفكم»، قالت سدره: فرجعتُ بما بقى في القصعة إلى مولاتي، قالت: فأكل منها الضيفُ ما أقاموا، نردها عليهم، وما تغيضُ حتى جعل القومُ، يقولون: يا أبا معبد! إنك لتنهلنا من أحبِّ الطعام إلينا ما كنا نَقْدِرُ على مثل هذا إلا في الحين، وقد ذكر لنا أن الطعام ببلادكم، إنما هو العُلُقَةُ أو نحوه، ونحن عندك في الشَّبْع، فأخبرهم أبو معبد بخبر رسول الله ﷺ أنه أكل منها أكلاً، وردها، فهذه بركة أصابع رسول الله ﷺ، فجعل القوم يقولون: نشهد أنه رسول الله، وازدادوا يقيناً، وذلك الذي أراد رسول الله ﷺ، فتعلَّموا الفرائض، وأقاموا أياماً، ثم جاؤوا رسول الله ﷺ يُودِّعونه، وأمر لهم بجوائزهم، وانصرفوا إلى أهلهم^(١).

فصل

فى قدوم وفد عذرة

وقدم على رسول الله ﷺ وفد عذرة في صفر سنة تسع اثنا عشر رجلاً، فيهم جمرة ابن النعمان، فقال رسول الله ﷺ: «من القوم؟» فقال متكلمهم: من لا تُنكرُهُ،

نحن بنو عذرة إخوة قُصَى لأُمّه، نحنُ الذين عضدوا قُصَيًّا، وأزاحوا من بطن مكة خزاعة وبنى بكر، ولنا قَراباتٌ وأرحام، قال رسول الله ﷺ: «مرحباً بكم وأهلاً، ما أعرفنى بكم»، فأسلموا، وبشّرهم رسولُ الله ﷺ بفتح الشام، وهرب هرقل إلى ممتنع من بلاده، ونههاهم رسول الله ﷺ عن سؤال الكاهنة، وعن الذبائح التى كانوا يذبحونها، وأخبرهم أن ليس عليهم إلا الأُضحية، فأقاموا أياماً بدار رملة، ثم انصرفوا وقد أُجيزوا (١).

فصل

فى قدوم وفد بلى

وقدم عليه وفد بلىّ فى ربيع الأول من سنة تسع، فأنزلهم رُوَيْفَع بن ثابت البلوى عنده، وقدم بهم علي رسول الله ﷺ، وقال: هؤلاء قومى، فقال له رسول الله ﷺ: «مرحباً بك وبقومك»، فأسلموا، وقال لهم رسول الله: «الحمد لله الذى هداكم للإسلام، فكل من مات علي غير الإسلام، فهو فى النار»، فقال له أبو الضبيب شيخُ الوفد: يا رسول الله ! إن لى رغبة فى الضيافة، فهل لى فى ذلك أجر؟ قال: «نعم، وكل معروف صنعته إلى غنى أو فقير، فهو صدقة»، فقال: يا رسول الله! ما وقتُ الضيافة؟ قال: «ثلاثة أيام، فما كان بعد ذلك فهو صدقة، ولا يحل للضيف أن يقيم عندك فيخرجك»، قال: يا رسول الله أرأيت الضالة من الغنم أجدها فى الفلاة من الأرض؟ قال: «هى لك أو لأخيك أو للذئب»، قال: فالبعير؟ قال: «مالك وله، دعه حتى يجده صاحبه»، قال رُوَيْفَع: ثم قاموا فرجعوا إلى منزلى، فإذا رسولُ الله ﷺ يأتى منزلى يحملُ تمرًا، فقال: «استعن بهذا التمر»، وكانوا يأكلون منه ومن غيره، فأقاموا ثلاثاً، ثم ودّعوا رسول الله ﷺ، وأجازهم، ورجعوا إلى بلادهم (٢).

فصل

فى هذه القصة من الفقه: أن للضيف حقاً على من نزل به، وهو ثلاثُ مراتب: حقٌ واجب، وتمام مستحب، وصدقة من الصدقات. فالحق الواجب يوم وليلة، وقد ذكر النبىُّ ﷺ المراتب الثلاثة فى الحديث المتفق على صحته من حديث أبى شريح الخُزاعى، أن رسول الله ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه جائزته»، قالوا: وما جائزته يا رسول الله؟ قال: «يومه وليلته، والضيافة ثلاثة أيام، فما

كان وراء ذلك، فهو صدقة، ولا يحل له أن يثوى عنده حتى يُحرجه»^(١).

وفيه: جوازُ التقاط الغنم، وأن الشاة إذا لم يأت صاحبها، فهي ملك الملتقط، واستدل بهذا بعضُ أصحابنا على أن الشاة ونحوها مما يجوزُ التقاطه يُخيرُ الملتقط بين أكله في الحال، وعليه قيمته، وبين بيعه وحفظ ثمنه، وبين تركه والإنفاق عليه من ماله، وهل يرجعُ به؟ على وجهين؛ لأنه وَلِلَّهِ جَعَلَهَا لَهُ، إلا أن يظهر صاحبها، وإذا كانت له، خيرٌ بين هذه الثلاثة، فإذا ظهر صاحبها، دفعها إليه أو قيمتها، وأما متقدموا أصحاب أحمد، فعلى خلاف هذا. قال أبو الحسين: لا يتصرفُ فيها قبل الحول رواية واحدة، قال: وإن قلنا: يأخذُ مالا يستقلُّ بنفسه كالغنم، فإنه لا يتصرفُ بأكل ولا غيره رواية واحدة، وكذلك قال ابن عقيل. ونص أحمد في رواية أبي طالب في الشاة: يُعرفُها سنة، فإن جاء صاحبها ردها إليه، وكذلك قال الشريهان: لا يملك الشاة قبل الحول رواية واحدة وقال أبو بكر: وضالةُ الغنم إذا أخذها يعرفها سنة، وهو الواجب، فإذا مضت السنة ولم يعرف صاحبها، كانت له، والأولُ أفقه وأقربُ إلى مصلحة الملتقط والمالك، إذ قد يكون تعريفها سنة مستلزماً لتغريم مالِكها أضعاف قيمتها إن قلنا: يرجعُ عليه بنفقتها، وإن قلنا: لا يرجعُ، استلزم تغريم الملتقط ذلك، وإن قيل: يدعها ولا يلتقطها، كانت للذئب وتلفت، والشارع لا يأمر بضياح المال.

فإن قيل: فهذا الذي رجحتموه مخالف لنصوص أحمد وأقوال أصحابه، وللدليل أيضاً.

أما مخالفة نصوص أحمد، فمما تقدم حكايته في رواية أبي طالب، ونص أيضاً في روايته في مضطر وجد شاة مذبوحة وشاة ميتة، قال: يأكلُ من الميتة، ولا يأكل من المذبوحة، الميتة أحلت، والمذبوحة لها صاحب قد ذبحها، يُريد أن يعرفها، ويطلب صاحبها، فإذا أوجب إبقاء المذبوحة على حالها، فإبقاء الشاة الحية بطريق الأولى، وأما مخالفة كلام الأصحاب فقد تقدم، وأما مخالفة الدليل، ففي حديث عبد الله بن عمرو: يا رسول الله ! كيف تري في ضالة الغنم؟ فقال: «هي لك أو لأخيك، أو للذئب احبس علي أخيك ضالته». وفي لفظ: «رد على أخيك ضالته»،

(١) رواه البخاري كتاب الأدب باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ١٣/٨ ومسلم كتاب اللقطة باب الضيافة ونحوها ١٣٥٢/٣ ح ٤٨.

وهذا يمنع البيع والذبح.

قيل: ليس فى نص أحمد أكثر من التعريف، ومن يقول: إنه مخير بين أكلها وبيعها وحفظها، لا يقول بسقوط التعريف، بل يعرفها مع ذلك، وقد عرف شيتها وعلامتها، فإن ظهر صاحبها أعطاه القيمة. فقول أحمد: يعرفها أعم من تعريفها وهى باقية، أو تعريفها وهى مضمونة فى الذمة لمصلحة صاحبها وملتقطها، ولا سيما إذا التقطها فى السفر، فإن فى إيجاب تعريفها سنة من الحرج والمشقة ما لا يرضى به الشارع، وفى تركها من تعريضها للإضاعة والهلاك ما ينافى أمره بأخذها، وإخباره أنه إن لم يأخذها كانت للذئب، فيتعين ولا بد: إما بيعها وحفظ ثمنها، وإما أكلها وضمان قيمتها أو مثلها.

وأما مخالفة الأصحاب، فالذى اختار التخيير من أكبر أئمة الأصحاب، ومن يقاس بشيوخ المذهب الكبار الأجلاء، وهو أبو محمد المقدسى قدس الله روحه، ولقد أحسن فى اختياره التخيير كل الإحسان.

وأما مخالفة الدليل، فأين فى الدليل الشرعى المنع من التصرف فى الشاة الملتقطة فى المفازة وفى السفر بالبيع والأكل، وإيجاب تعريفها والإنفاق عليها سنة مع الرجوع بالإنفاق، أو مع عدمه؟ هذا ما لا تأتى به شريعة فضلاً أن يقوم عليه دليل، وقوله ﷺ: «احبس على أخيك ضالته» صريح فى أن المراد به ألا يستأثر بها دونه، ويزيل حقه، فإذا كان بيعها وحفظ ثمنها خيراً له من تعريفها سنة، والإنفاق عليها، وتغريم صاحبها أضعاف قيمتها، كان حبسها وردّها عليه هو بالتخيير الذى يكون له فيه الحظ، والحديث يقتضيه بفحواه وقوته، وهذا ظاهر، وبالله التوفيق.

ومنها: أن البعير لا يجوز التقاطه، اللهم إلا أن يكون قُلُوءاً صغيراً لا يمتنع من الذئب ونحوه، فحكمه حكم الشاة بتنبية النص ودلالته.

فصل

فى قدوم وفد ذى مرة

وقدّم على رسول الله ﷺ وفد ذى مرة ثلاثة عشر رجلاً رأسهم الحارث بن عوف، فقالوا: يا رسول الله! إنا قومك وعشيرتك، نحن قوم من بنى لؤى بن غالب، فتبسم رسول الله ﷺ، وقال للحارث: «أين تركت أهلِكَ؟» قال: بسلاح وما والاها. قال: «وكيف البلاد؟» قال: والله إنا مُسْتَتُونَ، وما فى المال مخ، فادعُ الله لنا.

فقال رسول الله ﷺ: «اللهم اسقهم الغيث» فأقاموا أياماً، ثم أرادوا الانصراف إلى بلادهم، فجاؤوا رسول الله ﷺ مُودِّعين له، فأمر بلالا أن يُجيزهم، فأجازهم بعشر أواق فضة، وفضل الحارث بن عوف أعطاه اثنتي عشرة أوقية، ورجعوا إلى بلادهم، فوجدوا البلاد مطيرة، فسألوا: متى مُطرتُم؟ فإذا هو ذلك اليوم الذي دعا رسول الله ﷺ فيه، وأخصبت بعد ذلك بلادهم (١).

فصل

في قدوم وفد خولان

وقدّم عليه ﷺ في شهر شعبان سنة عشر وفد خولان، وهم عشرة، فقالوا: يا رسول الله! نحن على من وراءنا من قومنا ونحن مؤمنون بالله عز وجل، ومصدقون برسوله، وقد ضربنا إليك آباط الإبل، وركبنا حُزُون الأرض وسهولها، والمنة لله ولرسوله علينا، وقدّمنا زائرين لك، فقال رسول الله ﷺ: «أما ما ذكرتم من مسيركم إلى فإن لكم بكل خطوة خطاها بعير أحدكم حسنة، وأما قولكم: زائرين لك، فإنه من زارني بالمدينة، كان في جوارى يوم القيامة»، قالوا: يا رسول الله! هذا السفر الذي لا توى عليه، ثم قال رسول الله ﷺ: «ما فعل عم أنس» - وهو صنم خولان الذي كانوا يعبدونه - قالوا: أبشر، بدلنا الله به ما جئت به، وقد بقيت منا بقايا - من شيخ كبير وعجوز كبيرة - متمسكون به، ولو قدّمنا عليه، لهدمناه إن شاء الله، فقد كنا منه في غُرور وقتنة. فقال لهم رسول الله ﷺ: «وما أعظم ما رأيتم من فتنته؟» قالوا: لقد رأيتنا أسنتنا حتى أكلنا الرِّمّة؛ فجمعنا ما قدرنا عليه، وابتعنا به مائة ثور، ونحرناها «لعم أنس» قرباناً في غداة واحدة، وتركناها تردّها السباع، ونحن أحوج إليها من السباع، فجاءنا الغيث من ساعتنا، ولقد رأينا العُشب يُوارى الرجال، ويقول قائلنا: أنعم علينا «عم أنس» وذكروا لرسول الله ﷺ ما كانوا يقسمون لصنمهم هذا من أنعامهم وحُرُوثهم، وأنهم كانوا يجعلون من ذلك جزءاً له وجزءاً لله بزعمهم، قالوا: كنا نزرع الزرع، فنجعل له وسطه، فنسميه له، ونسمى زرعاً آخر حجرة لله، فإذا مالت الريح فالذي سميناه الله جعلناه لعم أنس، وإذا مالت الريح، فالذي جعلناه لعم أنس، لم نجعله لله، فذكر لهم رسول الله ﷺ أن الله أنزل على في ذلك: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾ الآية [الأنعام: ١٣٦] قالوا: وكنا نتحاكم إليه فيتكلم،

فقال رسول الله ﷺ: «تلك الشياطين تكلمكم»، وسألوه عن فرائض الدين، فأخبرهم، وأمرهم بالوفاء بالعهد، وأداء الأمانة، وحسن الجوار لمن جاوروا، وأن لا يظلموا أحداً. قال: «إِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، ثم ودعوه بعد أيام، وأجازهم، فرجعوا إلى قومهم، فلم يحلوا عقدة حتى هدموا «عم أنس»^(١).

فصل

فى قدوم وفد محارب

وقدم على رسول الله ﷺ وفد محارب عام حجة الوداع، وهم كانوا أغلظ العرب، وأفظههم على رسول الله ﷺ في تلك المواسم أيام عرضه نفسه على القبائل يدعوههم إلى الله، فجاء رسول الله ﷺ منهم عشرة نائبين عمن وراءهم من قومهم، فأسلموا، وكان بلال يأتيهم بغداء وعشاء إلى أن جلسوا مع رسول الله ﷺ يوماً من الظهر إلى العصر، فعرف رجلاً منهم، فأمدّه النظر، فلما رآه المحاربى يديم النظر إليه، قال: كأنك يا رسول الله توهمنى؟ قال: «لقد رأيتك»، قال المحاربى: أى والله، لقد رأيتنى وكلمتنى، وكلمتك بأقبح الكلام، ورددتك بأقبح الرد بعكاظ، وأنت تطوف على الناس، فقال رسول الله ﷺ: «نعم»، ثم قال المحاربى: يا رسول الله! ما كان في أصحابى أشد عليك يومئذ، ولا أبعد عن الإسلام منى، فأحمد الله الذى أبقانى حتى صدقت بك، ولقد مات أولئك النفر الذين كانوا معي على دينهم، فقال رسول الله ﷺ: «إن هذه القلوب بيد الله عز وجل»، فقال المحاربى: يا رسول الله! استغفر لى من مراجعتى إياك، فقال رسول الله ﷺ: «إن الإسلام يجب ما كان قبله من الكفر»، ثم انصرفوا إلى أهلهم^(٢).

فصل

فى قدوم وفد صداء فى سنة ثمان

وقدّم عليه ﷺ وفد صداء، وذلك أنه لما انصرف من الجعرانة، بعث بعوثاً، وهياً بعثاً، واستعمل عليه قيس بن سعد بن عبادة، وعقد له لواء أبيض، ودفع إليه راية سوداء، وعسكر بناحية قناة فى أربعمائة من المسلمين، وأمره أن يطأ ناحية من اليمن كان فيها صداء، فقدم على رسول الله ﷺ رجل منهم، وعلم بالجيش، فأتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله جئتك وافداً على من ورائى فاردد الجيش وأنا لك بقومى، فرد رسول الله ﷺ قيس بن سعد من صدر قناة، وخرج الصدائى إلى قومه، فقدم على

(١) المصدر السابق: ١/ ٢٤٥.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٢٧.

على رسول الله ﷺ خمسة عشر رجلاً منهم، فقال سعد بن عبادة: يا رسول الله! دعهم ينزلوا على، فنزلوا عليه، فحيّاهم وأكرمهم، وكساهم، ثم راح بهم إلى رسول الله ﷺ، فبايعوه على الإسلام، فقالوا نحن لك على من وراءنا من قومنا فرجعوا إلى قومهم ففشا فيهم الإسلام فوافى رسول الله ﷺ منهم مائة رجل في حجة الوداع، ذكر هذا الواقدي عن بعض بنى المصطلق، وذكر من حديث زياد بن الحارث الصدائي أنه الذي قدم على رسول الله ﷺ فقال له: اردد الجيش وأنا لك بقومى، فردّهم، قال: وقدم وفد قومى عليه، فقال لى: «يا أخا صداء، إنك لمطاع فى قومك؟» قال: قلت: بل يا رسول الله من الله عز وجل، ومن رسوله، وكان زياد هذا مع رسول الله ﷺ فى بعض أسفاره، قال: فاعتشى رسول الله ﷺ أى سار ليلاً، واعتشنا معه، وكنت رجلاً قوياً، قال: فجعل أصحابه يتفرقون عنه، ولزمت غرزه، فلما كان فى السحر، قال: «أذن يا أخا صداء» فأذنت على راحلتى، ثم سرنا حتى ذهبنا، فنزل لحاجته، ثم رجع، فقال: يا أخا صداء، هلى معك ماء؟ قلت: معى شىء فى أدواتى فقال: هاته فجنث به فقال صب فصبيت ما فى الإداوة فى القعب فجعل أصحابه يتلاحقون، ثم وضع كفه على الإناء، فرأيت بين كل أصبعين من أصابعه عيناً تنفور، ثم قال: «يا أخا صداء، لولا أنى أستحى من ربى عز وجل، لسقينا واستقينا» ثم توضأ، وقال: «أذن فى أصحابى، من كانت له حاجة بالوضوء فليرد» قال: فورّدوا من آخرهم، ثم جاء بلال يقيم، فقال: «إن أخا صداء أذن، ومن أذن، فهو يقيم» فأقمْتُ، ثم تقدم رسول الله ﷺ فصلى بنا، وكنتُ سألتُه قبل أن يؤمّرنى على قومى، ويكتب لى بذلك كتاباً، ففعل، فلما فرغ من صلاته، قام رجل يشتكى من عامله، فقال: يا رسول الله! إنه أخذنا بذحول كانت بيننا وبينه فى الجاهلية، فقال رسول الله ﷺ: «لا خير فى الإمارة لرجل مسلم»، ثم قام آخر، فقال: يا رسول الله! أعطنى من الصدقة، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله لم يكل قسمتها إلى ملك مقرب، ولا نبي مرسل، حتى جزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت جزءاً منها أعطيتك، وإن كنت غنياً عنها، فإنما هى صداع فى الرأس، وداء فى البطن»، فقلت فى نفسى: هاتان خصلتان جين سألت الإمارة، وأنا رجل مسلم، وسألتُه من الصدقة، وأنا غنى عنها، فقلت: يا رسول الله! هذان كتاباك فاقبلهما، فقال رسول الله ﷺ: «ولم؟» فقلت: إنى سمعتك تقول: «لا خير فى الإمارة لرجل مسلم»، وأنا مسلم، وسمعتك تقول: «من سأل من

الصدقة، وهو غنى عنها، فإنما هى صداع فى الرأس، وداء فى البطن» وأنا غنى، فقال رسول الله ﷺ: «أما إن الذى قلت كما قلت»، فقبلهما رسول الله ﷺ، ثم قال لى: «دلى على رجل من قومك أستعمله»، فدلته على رجل منهم، فاستعمله، قلت: يا رسول الله! إنا لنا بئراً إذا كان الشتاء كفانا ماؤها، وإذا كان الصيف، قل علينا، ففترقنا على المياه، والإسلام اليوم فينا قليل، ونحن نخاف، فادع الله عز وجل لنا فى بئرا، فقال رسول الله ﷺ: «ناولنى سبع حصيات» فناولته، فعركهن بيده ثم دفعهن إلى، وقال: «إذا انتهيت إليها، فألق فيها حصاة حصاة، وسم الله» قال: ففعلت، فما أدركنا لها قعراً حتى الساعة^(١).

فصل

فى فقه هذه القصة

ففيها: استحباب عقد الألوية والرايات للجيش، واستحباب كون اللواء أبيض، وجواز كون الراية سوداء من غير كراهية.

وفيهما: قبول خبر الواحد، فإن النبى ﷺ رد الجيش من أجل خبر الصدائى وحده.

وفيهما: جواز سير الليل كله فى السفر إلى الأذان، فإن قوله: «اعتشى» أى سار عشية، ولا يقال لما بعد نصف الليل.

وفيهما: جواز الأذان على الراحلة.

وفيهما: طلب الإمام الماء من أحد رعيته للوضوء، وليس ذلك من السؤال.

وفيهما: أنه لا يتيمم حتى يطلب الماء فيعوذه.

وفيهما: المعجزة الظاهرة بفوران الماء من بين أصابعه، لما وضعها فيه أمدته الله به وكثره، حتى جعل يفور من خلال الأصابع الكريمة، والجهال تظن أنه كان يشق الأصابع، ويخرج من خلال اللحم والدم، وليس كذلك، وإنما بوضعه أصابعه فيه حلت فيه البركة من الله والممدد، فجعل يفور حتى خرج

من بين الأصابع، وقد جرى له هذا مراراً عديدة بمشهد أصحابه.

وفيهما: أن السنة أن يتولى الإقامة من تولى الأذان، ويجوز أن يؤذن واحد، ويقيم

آخر، كما ثبت في قصة عبد الله بن زيد أنه لما رأى الأذان، وأخبر به النبي ﷺ قال: «ألقه على بلال»، فألقاه عليه، ثم أراد بلال أن يقيم، فقال عبد الله بن زيد: يا رسول الله! أنا رأيتُ، أريد أن أقيم، قال: «فأقم»، فأقام هو، وأذن بلال، ذكره الإمام أحمد رحمه الله^(١).

وفيها: جواز تأمير الإمام وتوليته لمن سألَه ذلك إذا رآه كفتاً. ولا يكون سؤاله مانعاً من توليته، ولا يناقض هذا قوله في الحديث الآخر: «إننا لن نولى على عملنا من أَرادَه»^(٢)، فإن الصَّدائى إنما سألَه أن يؤمِّره على قومه خاصة، وكان مطاعاً فيهم، محبباً إليهم، وكان مقصوده إصلاحهم، ودعاهم إلى الإسلام، فرأى النبي ﷺ أن مصلحة قومه في توليته، فأجابه إليها، ورأى أن ذلك السائل إنما سألَه الولاية لحظ نفسه ومصلحته هو، فمنعه منها، فولى للمصلحة، ومنع للمصلحة، فكانت توليته لله، ومنعه لله.

وفيها: جواز شكاية العمال الظلمة ورفعهم إلى الإمام، والقدح فيهم بظلمهم وأن ترك الولاية خيرٌ للمسلم من الدخول فيها، وأن الرجل إذا ذكر أنه من أهل الصدقة، أعطى منها بقوله ما لم يظهر منه خلافه.

ومنها: أن الشخص الواحد يجوز أن يكون وحده صنفاً من الأصناف لقوله: «إن الله جزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت جزءاً منها أعطيتك».

ومنها: جواز إقالة الإمام لولاية من ولاه إذا سألَه ذلك.

ومنها: استشارة الإمام لذي الرأي من أصحابه فيمن يوليه.

ومنها: جواز الوضوء بالماء المبارك، وأن بركته لا توجب كراهة الوضوء منه، وعلى هذا فلا يكره الوضوء من ماء زمزم، ولا من الماء الذى يجرى على ظهر الكعبة. والله أعلم.



(١) ضعيف. رواه أحمد في المسند ٤/٤٢ وأبو داود كتاب الصلاة باب فى الرجل يؤذن ويقيم آخر ١/١٣٨ ح رقم ٥١٢ كلاهما من حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه.

(٢) رواه مسلم كتاب الإمارة باب النهى عن طلب الإمارة ٣/١٤٥٦ ح رقم ١٦٥٢ من حديث أبى موسى.

فصل

فى قدوم وفد غسان

وقدموا فى شهر رمضان سنة عشر، وهم ثلاثة نفر، فأسلموا، وقالوا: لا ندرى أيتبعنا قومنا أم لا؟ وهم يحبون بقاء ملكهم، وقرب قيصر، فأجازهم رسول الله ﷺ بجواز، وانصرفوا راجعين، فقدموا على قومهم، فلم يستجيبوا لهم، وكنتموا إسلامهم حتى مات منهم رجلان على الإسلام، وأدرك الثالث منهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه عام اليرموك، فلقى أبا عبيدة، فأخبره بإسلامه، فكان يكرمه^(١).

فصل

فى قدوم وفد سلمان

وقدم عليه ﷺ وفد سلمان سبعة نفر، فيهم حبيب بن عمرو، فأسلموا. قال حبيب: فقلت: أى رسول الله! ما أفضل الأعمال؟ قال: «الصلاة فى وقتها»، ثم ذكر حديثا طويلا، وصلوا معه يومئذ الظهر والعصر، قال: فكانت صلاة العصر أخف من القيام فى الظهر، ثم شكوا إليه جذب بلادهم، فقال رسول الله ﷺ بيده: «اللهم اسقهم الغيث فى دارهم»، فقلت: يا رسول الله! ارفع يديك، فإنه أكثر وأطيب، فتبسّم رسول الله ﷺ، ورفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه، ثم قام وقمنا عنه، فأقمنا ثلاثا، وضيافته تجرى علينا، ثم ودعنا وأمر لنا بجواز، فأعطينا خمس أواق لكل رجل منا، واعتذر إلينا بلال، وقال: ليس عندنا اليوم مال، فقلنا: ما أكثر هذا وأطيبه، ثم رحلنا إلى بلادنا، فوجدناها قد مطرت فى اليوم الذى دعا فيه رسول الله ﷺ فى تلك الساعة. قال الواقدي: وكان مقدمهم فى شوال سنة عشر^(٢).

فصل

فى قدوم وفد بنى عبس

وقدم عليه وفد بنى عبس، فقالوا: يا رسول الله! قدم علينا قُرَآؤنا، فأخبرونا أنه لا إسلام لمن لا هجرة له، ولنا أموال ومواشٍ، وهى معاشنا، فإن كان لا إسلام لمن لا هجرة له، فلا خير فى أموالنا، بعناها وهاجرنا من آخرنا، فقال رسول الله ﷺ: «اتقوا الله حيث كنتم، فلن يلتكم الله من أعمالكم شيئا» وسألهم رسول الله ﷺ عن خالد بن سنان، هل له عقب؟ فأخبروه أنه لا عقب له، كانت له ابنة فانقرضت، وأنشأ رسول الله ﷺ يحدث أصحابه عن خالد بن سنان، فقال: «نبى ضيعه قومه»^(٣).

فصل

فى قدوم وفد غامد

قال الواقدى: وقدم على رسول الله ﷺ وفد غامد سنة عشر، وهم عشرة، فنزلوا ببيع الغرقد، وهو يومئذ أثل وطرفاء، ثم انطلقوا إلى رسول الله ﷺ، وخلفوا عند رحلهم أحدثهم سنا، فنام عنه، وأتى سارق، فسرق عيبة لأحدهم فيها أثواب له، وانتهى القوم إلى رسول الله ﷺ، فسلموا عليه، وأقرأوا به بالإسلام، وكتب لهم كتاباً فيه شرائع من شرائع الإسلام، وقال لهم: «من خلفتم فى رجالكم»، فقال: أحدثنا يا رسول الله، قال: «فإنه قد نام عن متاعكم حتى أتى آت فأخذ عيبة أحدكم»، فقال أحد القوم: يا رسول الله! ما لأحد من القوم عيبة غيرى، فقال رسول الله ﷺ: «فقد أخذت وردت إلى موضعها»، فخرج القوم سراعاً حتى أتوا رحلهم، فوجدوا صاحبهم، فسألوه عما أخبرهم رسول الله ﷺ، قال فزعت من نومى، ففقدت العيبة فقمت فى طلبها، فإذا رجل قد كان قاعداً، فلما رأتى، فثار يعدو منى، فانتهيت إلى حيث انتهى فإذا أثر حفر وإذا هو قد غيب العيبة، فاستخرجتها، فقالوا: نشهد أنه رسول الله، فإنه قد أخبرنا بأخذها، وأنها قد ردت، فرجعوا إلى النبی ﷺ، فأخبروه، وجاء الغلام الذى خلّفوه، فأسلم، وأمر النبی ﷺ أبى بن كعب، فعلمهم قرآناً، وأجازهم كما كان يجيز الوفود وانصرفوا^(١).

فصل

فى قدوم وفد الأزدي على رسول الله ﷺ

ذكر أبو نعيم فى كتاب « معرفة الصحابة »، والحافظ أبو موسى المدينى، من حديث أحمد بن أبى الحوارى، قال: سمعت أبا سليمان الداراني قال: حدثنى علقمة ابن يزيد ابن سويد الأزدي، قال: حدثنى أبى عن جدى سويد بن الحارث قال: وفدت سابع سبعة من قومي على رسول الله ﷺ، فلما دخلنا عليه، وكلمناه، أعجبه ما رأى من سمئنا وزينا، فقال: «ما أنتم؟» قلنا: مؤمنون، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: «إن لكل قول حقيقة، فما حقيقة قولكم وإيمانكم؟» قلنا: خمس وعشرة خصلة، خمس منها أمرتنا بها رسلك أن نؤمن بها، وخمس أمرتنا أن نعمل بها وخمس تخلقنا بها فى الجاهلية، فنحن عليها الآن، إلا أن تكره منها شيئاً، فقال رسول الله ﷺ: «وما الخمس التى أمرتكم بها رسلى أن تؤمنوا بها؟» قلنا: أمرتنا أن نؤمن بالله، وملائكته،

(١) ابن سعد فى الطبقات الكبرى ١/ ٢٦٠.

وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت. قال: «وما الخمس التى أمرتكم أن تعملوا بها؟» قلنا: أمرتنا أن نقول: لا إله إلا الله، ونقيم الصلاة، ونؤتي الزكاة، ونصوم رمضان، ونحج البيت الحرام من استطاع إليه سبيلاً، فقال: «وما الخمس التى تخلفتم بها فى الجاهلية؟» قالوا: الشكر عند الرخاء، والصبر عند البلاء، والرضى بمر القضاء، والصدق فى مواطن اللقاء، وترك الشماتة بالأعداء. فقال رسول الله ﷺ: «حكماء علماء كادوا من فقههم أن يكونوا أنبياء»، ثم قال: وأنا أزيدكم خمساً، فتم لكم عشرون خصلة إن كنتم كما تقولون، فلا تجمعوا ما لا تأكلون، ولا تبثوا ما لا تسكونون، ولا تنافسوا فى شيء أنتم عنه غدا تزولون، واتقوا الله الذى إليه ترجعون وعليه تعرضون، وارغبون فيما تقدمون، وفيه تخلصون»، فانصرف القرم من عند رسول الله ﷺ، وحفظوا وصيته، وعملوا بها^(١).

فصل

فى قدوم وفد بنى المنتفق على رسول الله ﷺ

روينا عن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل فى مسند أبيه، قال: كتب إلى إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن الزبير الزبيرى: كتبت إليك بهذا الحديث، وقد عرضته وسمعته على ما كتبت به إليك، فحدث بذلك عنى، قال: حدثني عبد الرحمن بن المغيرة الحزامى، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عياش السمعى الأنصارى، عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق العقيلي، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر، قال لهم: وحدثني أيضاً، أبى الأسود بن عبد الله، عن عاصم بن لقيط، أن لقيط بن عامر، خرج وافداً رسول الله ﷺ ومعه صاحب به يقال له: نهيك بن عاصم بن مالك بن المنتفق، قال لقيط فخرجت أنا وصاحبى حتى قدمنا على رسول الله ﷺ، فوافيناه حين انصرف من صلاة الغداة، فقام فى الناس خطيباً، فقال: «أيها الناس ألا إنى قد خبأت لكم صوتى منذ أربعة أيام، ألا لتسمعوا اليوم، ألا فهل من امرئ بعثه قومه؟» فقالوا له: اعلم لنا ما يقول رسول الله ﷺ «ألا ثم رجل لعله يلهمه حديث نفسه، أو حديث صاحبه، أو يلهمه ضال، ألا إنى مسؤول هل بلغت، ألا اسمعوا تعيشوا، ألا اجلسوا»، فجلس الناس، وقمت أنا وصاحبى حتى إذا فرغ لنا فؤاده ونظره، قلت: يا رسول الله، ما عندك من

(١) ضعيف. فى إسناده علقمة بن يزيد بن سويد قال فى لسان الميزان ٢١٨/٤ لا يعرف وأتى بخبر منكرو، فلا يحتج به.

علم الغيب؟ فضحك: لَعَمْرُ اللَّهِ. عَلِمَ أَنِّي أَبْتغَى السَّقَطَةَ، فقال: «ضن ربك بمفاتيح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله»، وأشار بيده، فقلت: ما هن يا رسول؟ قال: «علم المنية، قد علم متى منية أحدكم ولا تعلمونه، وعلم المنى حين يكون فى الغيث يشرف عليكم أزلين مفقين فيظل يضحك قد علم أن غوثكم إلى قريب». قال لقيط: فقلت: لن نَعْدَمَ من رب يضحك خيراً يا رَسُوَ اللَّهِ، قال: «وعلم يوم الساعة»، قلنا: يا رسول الله! علمنا مما تُعَلِّمُ الناسَ وتعلم، فإننا من قَبِيلٍ لا يُصَدِّقُونَ تصديقنا أحداً من مذحج التى تربوا علينا، وخثعمك التى تُوالينا، وعشيرتنا التى نحن منها، قال: «تلبثون ما لبثتم، ثم يتوفى نبيكم، ثم تلبثون ما لبثتم، ثم تُبعث الصائحة، فلعمر إلهك ما تدع على ظهرها شيئاً إلا مات، والملائكة الذين مع ربك، فأصبح ربك عز وجل يطوف فى الأرض، وخلت عليه البلاد، فأرسل ربك السماء تغضب من عند العرش، فلعمر إلهك ما تدع على ظهرها من مصرع قتيل، ولا مدفن ميت إلا شقت القبر عنه حتى تخلفه من عند رأسه فيستوى حالساً، فيقول ربك: مهيم، لما كان فيه يقول: يارب، أمس، اليوم، لعهدى بالحياة يحسبه حديثاً بأهله»، فقلت: يا رسول الله! فكيف يجمعنا بعد ما تمزقنا الرياح والبلى والسباع؟ قال: «أُنْبِثُكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فى آلاءِ اللَّهِ: الأرض أشرفت عليها وهى فى مدرة بالية، فقلت: «لا تحيى أبداً. ثم أرسل الله عليها السماء، فلم تلبث عليك إلا أياماً أشرفت عليها وهى شربة واحدة، ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يجمعكم من الماء على أن يجمع نبات الأرض فتخرجون من الأضواء، ومن مصارعكم، فتنتظرون إليه وينظر إليكم»، قال: قلت: يا رسول الله! كيف ونحن الأرض وهو شخص واحد ينظر إلينا وننظر إليه؟ قال: «أُنْبِثُكَ بِمِثْلِ هَذَا فى آلاءِ اللَّهِ: الشمس والقمر آية منه صغيرة ترنهما ويريانكم ساعة واحدة ولا تضارون فى رؤيتهما، ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يراكم وترويه من أن تروا نورهما ويريانكم لا تضارون فى رؤيتهما». قلت: يا رسول الله! فما يفعل بنا ربنا إذا لقيناه؟ قال: «تعرضون عليه بادية له صفحاتكم لا يخفى عليه منكم خافية، فيأخذ ربك عز وجل بيده غرفة من ماء فينضح بها قبلكم، فلعمر إلهك ما يخطئ وجه أحد منكم منها قطرة، فأما المسلم فتدع وجهه مثل الريغة البيضاء، وأما الكافر فتتضححه، أو قال: فتخطمه بمثل الحمم الأسود ألا صم ينصرف نبيكم ويفترق على أثره الصالحون فيسلكون جسراً من النار يطأ أحدكم الجمرة يقولك حس، يقول ربك عز وجل، أو

أنه؛ ألا فتطلعون على حوض نبيكم على أظماء - والله - ناهلة عليها قط رأيتها، فلعمر إلهك ما يبسط أحد منكم يده إلا وقع عليها قدح يطهره من الطوف والبول، والأذى، وتخنس الشمس والقمر فلا ترون منهما واحدا». قال: قلت: يا رسول الله! فبم نبصر؟ قال: «بمثل بصرك ساعتك هذه، وذلك قبل طلوع الشمس فى يوم أشرقت الأرض وواجهت به الجبال»، قال: قلت: يا رسول الله! فبم نجزى من سيئاتنا وحسناتنا؟ قال ﷺ: «الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها إلا أن يعفو»، قال قلت: يا رسول الله! ما الجنة وما النار؟ قال: «لعمر إلهك إن النار لها سبعة أبواب ما منها بابان إلا يسير الراكب بينهما سبعين عاماً وإن الجنة لها ثمانية أبواب ما منها بابا إلا يسير الراكب بينهما سبعين عاماً»، قلت: يا رسول الله! فعلام نطلع من الجنة؟ قال: «على أنهار من عسل مصفى، وأنهار من خمر ما بها صداع ولا ندامة، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه، وماء غير آسن، وفاكهة، ولعمر إلهك ما تعلمون وخير من مثله معه أزواج مطهرة»، قلت: يا رسول الله! أقصى ما نحن بالغون ومتهون إليه؟ فلم يجبه النبى ﷺ، قال: قلت: يا رسول الله! علام إيايكم؟ فبسط النبى ﷺ يده، وقال: «على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وزيال المشرك، وألا تشرك بالله إلهاً غيره» قال: قلت: يا رسول الله! وإن لنا ما بين الشمرق والمغرب، فقبض رسول الله، يده، وظن أن مشروط ملا يعطينيه، قال: قلت: نحل منها حيث شئنا، ولا يجنى امرؤ إلا على نفسه، فبسط يده، وقال: «لك ذلك تحل حيث شئت، ولا يجنى عليك إلا نفسك»، قال: فانصرفا عنه، ثم قال: «ها إن ذين، ها إن ذين - مرتين - لعمر إلهك من أتقى الناس فى الأولى والآخرة» فقال له كعب بن الخدرية أحد بنى بكر بن كلاب: من هم يا رسول الله؟ قال: «بنو المنتفق، بنو المنتفق، بنو المنتفق، أهل ذلك منهم»، قال: فانصرفنا، وأقبلت عليه، فقلت: يا رسول هل لأحد ممن مضى من خير فى جاهليتهم؟ فقال رجل من عرض قریش: والله إن أباك المنتقى لفى النار، قال: فكأنه وقع حرٌّ بين جلد وجهى ولحمه مما قال لأبى علي رؤوس الناس، فهممت أن أقول: وأبوك يا رسول الله؟ ثم إذا الأخرى أجمل، فقلت: يا رسول الله! وأهلك؟ قال: «وأهلئى لعمر الله، حيث ما أتيت على قبر عامرى، أو قرشى من مشرك قل: أرسلنى إليك محمد، فأبشرك بما يسوؤك، تجر على وجهك وبطنك فى النار»، قال: قلت: يا رسول الله! وما فعل بهم ذلك، وقد كانوا على عمل لا يحسنون إلا إياه،

وكانوا يحسبون أنهم مصلحون؟ قال ﷺ: « ذلك بأن الله بعث في آخر كل سبع أُمم نبيا، فمن عصى نبيه كان من الضالين، ومن أطاع نبيه كان من المهتدين »^(١).

هذا حديث كبير جليل، تُنادى جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة، لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري، وهما من كبار علماء المدينة، ثقتان محتج بهما في الصحيح، احتج بهما إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، ورواه أئمة أهل السنة في كتبهم، وتلقوه بالقبول، وقابلوه بالتسليم والانقياد، ولم يطعن أحدٌ منهم فيه، ولا في أحد من رواه.

فمن رواه: الإمام ابن الإمام، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند أبيه، وفي كتابس السنة وقال: كتب إلى إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة ابن مصعب بن الزبير الزبيري: كتبت إليك بهذا الحديث، وقد عرضته، وسمعته على ما كتبت به إليك، فحدث به عني.

ومنهم: الحافظ الجليل أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل في كتاب «السنة» له.

ومنهم: الحافظ أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان العسال في كتاب « المعرفة ».

ومنهم: حافظ زمانه، ومحدث أوانه، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبرني في كثير من كتبه.

ومنهم الحافظ أبو محمد بن عبد الله بن محمد بن حيان أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب « السنة ».

ومنهم: الحافظ ابن الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة، حافظ أصبهان.

ومنهم: الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه.

(١) ضعيف. رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على المسند ١٣/٤، والطبراني في الكبير ٢١١/١٩ وفي سنده دلهم ابن الأسود وحده عبد الله بن حاجب، قال الذهبي: لا يعرفان. وفي سنده أيضاً عبد الرحمن بن عياش السمعى الأنصارى وهو مقبول كما في «التقريب».

ومنهم: حافظُ عصره، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني، وجماعة من الحفاظ سواهم يطول ذكرهم.

وقال ابن مندة: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصنعاني، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما، وقد رواه بالعراق بمجمع العلماء وأهل الدين جماعة من الأئمة منهم أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولم ينكره أحد، ولم يتكلم فى إسناده، بل روه على سبيل القبول والتسليم، ولا ينكر هذا الحديث إلا جاحد، أو جاهل، أو مخالف للكتاب والسنة، وهذا كلام أبى عبد الله بن مندة.

وقوله: تَهْضِبُ: أى: تُمَطِّر. والأصواء: القبور. والشربة - بفتح الراء - الحوض الذى يجتمع فيه الماء، بالسكون والياء: الحنظلة يريد أن الماء قد كثر حيث شئت تشرب، وعلى رواية السكون والياء: يكون قد شبه الأرض بخضرتها بالنبات بخضرة الحنظلة واستوائها.

وقوله: حين: كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه على غفلة ما يحرقه أو يؤلمه، قال الأصمعى: وهى مثل أوه. وقوله: يقول ربك عز وجل: «أو أنه». قال ابن قتيبة: فيه قولان أحدهما: أن يكون «أنه» بمعنى «نعم» والآخر: أن يكون الخبر محذوفاً، كأنه قال: أنتم كذلك، أو أنه على ما يقول. والطوف: الغائط. وفى الحديث: «لا يصل أحدكم، وهو يدافع الطوف والبول» والجسر: الصراط. وقوله: «فيقول ربك. مهميم»: أى: ما شأنك وما أمرك، وفيم كنت.

وقوله: «يشرف عليكم أرلين»: الأل - بسكون الزاى - الشدة، والأل على وزن كَتَف: هو الذى قد أصابه الأزل، واشتد به حتى كاد يقنط.

وقوله: «فيظل يضحك» هو من صفات أفعاله سبحانه وتعالى التى لا يشبهه فيها شئٌ من مخلوقاته، كصفات ذاته، وقد وردت هذه الصفة فى أحاديث كثيرة لا سبيل إلى ردها، كما لا سبيل إلى تشبيهها وتحريفها، وكذلك «فأصبح ربك يطوف فى الأرض»، هو من صفات فعله كقوله ﴿وجاء ربك والملك﴾ ﴿هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك﴾، و«ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا»، و«يدنو عشية عرفة، فيباهى بأهل الموقف الملائكة»، والكلام فى الجميع صراط واحد مستقيم،

إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تحريف ولا تعطيل.

وقوله: « والملائكة الذين عند ربك: » لا أعلم موت الملائكة جاء في حديث صريح إلا هذا، وحديث إسماعيل بن رافع الطويل، وهو حديث الصور، قد يستدل عليه بقوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [الزمر: ٦٨].

وقوله: « فلعمري إلهك ». هو قسم بحياة الرب جل جلاله، وفيه دليل على جواز الإقسام بصفاته، وانعقاد اليمين بها، وأنها قديمة، وأنه يطلق عليه منها أسماء المصادر، ويوصف بها، وذلك قدر زائد على مجرد الأسماء، وأن الأسماء الحسنی مشتقة من هذه المصادر دالة عليها.

وقوله: « ثم تحيى الصائحة: » هى صيحة البعث ونفخته.

وقوله: « حتى يخلفه من عند رأسه: » هو من أخلف الزرع:

وقوله: « فيستوى جالساً: » هذا عند تمام خلقته وكمال حياته، ثم يقوم بعد جلوسه قائماً، ثم يساق إلى موقف القيامة إما راكباً وإما ماشياً.

وقوله: « يقول: « يارب أمس، اليوم، » استقلال لمدة لبثه فى الأرض، كأنه لبث فيها يوماً، فقال: أمس، أو بعض يوم، فقال: اليوم، يحسب أنه حديث عهد بأهله، وأنه إنما فارقهم أمس أو اليوم.

وقوله: « كيف يجمعنا بعد ما تمزقنا الرياح والبلى والسباع؟ » وإقرار رسول الله ﷺ له على هذا السؤال، رد على من زعم أن القوم لم يكونوا يخوضون فى دقائق المسائل، ولم يكونوا يفهمون حقائق الإيمان، بل كانوا مشغولين بالعمليات، وأن أفراس الصائبة والمجوس من الجهمية والمعتزلة والقدرية أعرف منهم بالعمليات.

وفيه دليل على أنهم كانوا يوردون على رسول الله ﷺ ما يشكل عليهم من الأسئلة والشبهات، فيجيبهم عنها بما يثلج صدورهم، وقد أورد عليه ﷺ الأسئلة أعداؤه وأصحابه، أعداؤه: للتعنّت والمغالبة، وأصحابه: للفهم والبيان وزيادة الإيمان، وهو يجيب كلا عن سؤاله إلا ما لا جواب عنه، كسؤاله عن وقت الساعة، وفى هذا السؤال دليل على أنه سبحانه يجمع أجزاء العبد بعدما فرقها، وينشئها نشأة أخرى، ويخلقه خلقاً جديداً كما سماه فى كتابه، كذلك فى موضعين منه.

وقوله: « أنبئك بمثل ذلك فى آلاء الله»، آلاؤه: نعمه وآياته التى تعرف بها إلى عباده. وفيه: إثبات القياس إذا كان قادراً على شىء فكيف تعجز قدرته عن نظيره ومثله؟ فقد قرر الله سبحانه أدلة المعاد فى كتابه أحسن تقرير وأبينه وأبلغه، وأوصله إلى العقول والفطر، فأبى أعداؤه الجاحدون إلا تكذيباً له، وتعجيزاً له، وطعناً فى حكمته، تعالى عما يقولون علواً كبيراً.

وقوله فى الأرض: « أشرفت عليها، وهى مدرة بالية». و كقوله تعالى: ﴿ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [الروم: ١٩]. وقوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [فصلت: ٣٩]، ونظائره فى القرآن كثيرة.

وقوله: « فتنظرون إليه وينظر إليكم»، وفيه إثبات صفة النظر لله عز وجل، وإثبات رؤيته فى الآخرة.

وقوله: « كيف ونحن ملء الأرض وهو شخص واحد»، قد جاء هذا فى هذا الحديث. وفى قوله فى حديث آخر: « لا شخص أغير من الله»^(٣) و المخاطبون بهذا قوم عرب يعلمون المراد منه، ولا يقع فى قلوبهم تشبيهه سبحانه بالأشخاص، بل هم أشرف عقولاً، وأصح أذهاناً، وأسلم قلوباً من ذلك، وحقق ﷺ وقوع الرؤية عياناً برؤية الشمس والقمر تحقيقاً لها، ونفياً لتوهم المجاز الذى يظنه المعطلون .

وفوله: « فياخذ ربك بيده غرفة من الماء فيتضح بها قبلكم»، فيه إثبات صفة اليد له سبحانه بقوله، وإثبات الفعل الذى هو النضح. والربطة: الملاءمة. والحمم: جمع حممة وهى الفحمة.

وقوله: « ثم ينصرف نبيكم»، هذا انصراف من موقف القيامة إلى الجنة.

وقوله: « ويفرق على أثره الصالحون»: أى يفزعون ويمضون على أثره.

وقوله: « فتطلعون على حوض نبيكم»: ظاهر هذا أن الحوض من وراء الجسر، فكأنهم لا يصلون إليه حتى يقطعوا الجسر، وللسلف فى ذلك قولان حكاهما القرطبي

(١) رواه مسلم كتاب اللعان فى صدره ١١٣٦/٢ ح رقم ١٤٩٩ وفيه قصة من حديث سعد بن عبادة.

فى « تذكركه »، والغزالى، وغَلَطَا من قال: إنه بعد الجسر، وقد روى البخارى: عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: « بينا أنا قائم على الحوض إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بينى وبينهم، فقال لهم: هلم، فقلت: إلى أين؟ فقال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا على أدبارهم، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم»^(٣) قال: فهذا الحديث مع صحته أدل دليل على أن الحوض يكون فى الموقف قبل الصراط، لأن الصراط إنما هو جسر ممدود على جهنم، فمن جازه سلم من النار.

قلتُ: وليس بين أحاديث رسول الله ﷺ تعارض ولا تناقض ولا اختلاف، وحديثه كُلُّهُ يصدق بعضه بعضاً، وأصحاب هذا القول إن أرادوا أن الحوض لا يرى ولا يوصل إليه إلا بعد قطع الصراط، فحديث أبى هريرة هذا وغيره يرد قولهم، وإن أرادوا أن المؤمنين إذا جازوا الصراط وقطعوه بدالهم الحوض فشرّبوا منه، فهذا يدل عليه حديث لقيط هذا، وهو لا يناقض كونه قبل الصراط، فإن قوله: طوله شهر، وعرضه شهر، فإذا كان بهذا الطول والسعة، فما الذى يحيل امتداده إلى وراء الجسر، فيرده المؤمنون قبل الصراط وبعده، فهذا فى حيز الإمكان، ووقوعه موقوف على خبر الصادق، والله أعلم.

وقوله: « والله على أظمأ ناهلة قط »: الناهلة: العطاش الواردون الماء، أى يردونه أظمأ ما هم إليه، وهذا يناسب أن يكون بعد الصراط، فإنه جسر النار، وقد وردوها كلهم، فلما قطعوه، اشتد ظمؤهم إلى الماء، فوردوا حوضه ﷺ، كما وردوه فى موقف القيامة.

وقوله: «تخنس الشمس والقمر»: أى تختفيان فتحتسبان، ولا يُريان. والاختناس: التوارى والاختفاء. ومنه: قول أبى هريرة: فانخنستُ منه.

وقوله: «ما بين البابين مسيرة سبعين عاماً»، يحتمل أن يريد بالباين المصراعين، ولا يناقض هذا ما جاء من تقديره بأربعين عاماً لوجهين: أحدهما: أنه لم يصرح فيه روايه بالرفع، بل قال: ولقد ذكر لنا أن ما بين المصراعين مسيرة أربعين عاماً. والثانى: أن المسافة تختلف باختلاف سرعة السير فيها وبطئه والله أعلم.

(١) رواه البخارى كتاب الرقاق باب فى الحوض ٨ / ١٥٠ من حديث أبى هريرة.

وقوله: « فى خمر الجنة أنه ما بها صداع ولا ندامة»، تعريض بخمر الدنيا وما يلحقها من صداع الرأس، والندامة على ذهاب العقل والمال، وحصول الشر الذى يوجبه زوال العقل. والماء غير الآسن: هو الذى لم يتغير بطول مكثه.

وقوله فى نساء أهل الجنة: « غير ألا توالد»: قد اختلف الناس، هل تلد نساء أهل الجنة؟ على قولين. فقالت طائفة: لا يكون فيها حمل ولا ولادة، واحتجت هذه الطائفة بهذا الحديث، وبحديث آخر أظنه فى « المسند» وفيه: « غير ألا منى ولا منية»^(١)، وأثبتت طائفة من السلف، الولادة فى الجنة، واحتجت بما رواه الترمذى فى «جامعه» من حديث أبى الصديق الناجي، عن أبى سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: « المؤمن إذا اشتهى الولد فى الجنة كان حمله ووضع وسنه فى ساعة كما يشتهى». قال الترمذى: حسن غريب، ورواه ابن ماجه^(٢).

قالت الطائفة الأولى: هذا لا يدل على وقوع الولادة فى الجنة، فإنه علقه بالشرط، فقال: إذا اشتهى، ولكنه لا يشتهى، وهذا تأويل إسحاق بن راهويه، حكاه البخارى عنه. قالوا: والجنة دار جزاء الأعمال، وهؤلاء ليسوا من أهل الجزاء، قالوا: والجنة دار خلود لا موت فيها، فلو توالد فيها أهلها على الدوام والأبد، لما وسعتهم، وإنما وسعتهم الدنيا بالموت.

وأجابت الطائفة الأخرى عن ذلك كله وقالت: « إذا» إنما تكون لمحقق الوقوع، لا المشكوك فيه، وقد صح أنه سبحانه ينشئ للجنة خلقاً يسكنهم رباها بلا عمل منهم، قالوا: وأطفال المسلمين أيضاً فيها بغير عكل. وأما حديث سعتها: فلو رزق كل واحد منهم عشرة آلاف من الولد وسعتهم، فإن أذناهم من ينظر فى ملكه مسيرة ألفى عام. وقوله: يا رسول الله! أقصى ما نحن باغون ومنتھون إليه، لا جواب لهذه المسألة؛ لأنه إن أراد أقصى مدة الدنيا وانتھائها، فلا يعلمه إلا الله وإن أراد: أقصى ما نحن منتھون إليه بعد دخول الجنة والنار، فلا تعلم نفس أقصى ما ينتهى إليه من ذلك، وإن كان الانتھاء إلى نعيم وجحيم، ولهذا لم يجبه النبى ﷺ.

(١) ضعيف. رواه الطبرانى فى الكبير ١١٣ ح رقم ٧٤٧٩ وقال الهيثمى فى المجمع ٤١٦/١٠، ٤١٧: رواه الطبرانى ورجال بعضه وثقوا على ضعف فى بعضهم.

(٢) حسن.. رواه الترمذى ٥٩٩/٤ ح رقم ٢٥٦٣ وابن ماجه كتاب الزهد باب صفة الجنة ١٤٥٢/٢ ح رقم ٤٣٣٨.

وقوله في عقد البيعة: «وزيال المشرك»: أى: مفارقتة ومعاداته، فلا يجاوره ولا يواليه كما جاء في الحديث الذى فى السنن: «لا تراءى نارهما»^(١)، يعنى المسلمين والمشرىكين.

وقوله: «حيثما مررت بقبر كافر فقل: أرسلنى إليك محمد»: هذا إرسال تقرير وتوبيخ، لا تبلىغ أمر ونهى، وفيه دليل على سماع أصحاب أهل القبور كلام الأحياء وخطابهم لهم، ودليل على أن من مات مشركاً فهو فى النار، وإن مات قبل البعثة لأن المشركين كانوا قد غيروا الحنيفية دين إبراهيم، واستبدلوا بها الشرك، وارتكبوه، وليس معهم حجة من الله به، وقبحه والعيد عليه بالنار لم يزل معلوماً من دين الرسل كلهم من أولهم إلى آخرهم، وأخبار عقوبات الله لأهله متداولة بين الأمم قرناً بعد قرن، فله الحجة البالغة على المشركين فى كل وقت، ولو لم يكن إلا ما فطر عباده عليه من توحيد ربوبيته المستلزم لتوحيد إلهيته، وأنه يستحيل فى كل فطرة وعقل أن يكون معه إله آخر، وإن كان سبحانه لا يعذب بمقتضى هذه الفطرة وحدها، فلم تزل دعوة الرسل إلى التوحيد فى الأرض معلومة لأهلها، فالمشرك يستحق العذاب بمخالفته دعوة الرسل، والله أعلم.



فصل

فى قدوم وفد النخع على رسول الله ﷺ

وقدم عليه وفد النخع، وهُم آخر الوفود قدوماً عليه فى نصف المحرم سنة إحدى عشرة فى مائتى رجل، فنزلوا دار الأضياف، ثم جاؤوا رسول الله ﷺ مقرين بالإسلام، وقد كانوا بايعوا معاذ بن جبل، فقال رجل منهم، يقال له: زرار بن عمرو: يا رسول الله! إنى رأيت فى سفرى هذا عجباً، قال: «وما رأيت؟» قال: رأيت أتاناً تركتها فى الحى كأنها ولدت جدياً أسفع أحوى، فقال له رسول الله ﷺ: «هل تركت أمة لك مصرة على حمل؟» قال: نعم، قال: «فإنها قد ولدت غلاماً وهو ابنك»، قال: يا رسول الله! فما بالله أسفع أحوى؟ فقال: «ادن منى»، فدنا

(١) صحيح. رواه أبو داود كتاب الجهاد باب النهى عن قتل من اعصم بالسجود ٤٦/٣ ح رقم ٢٦٤٥ من رواية جرير بن عبد الله.

منه، فقال: «هل بك من برص تكتمه؟»، قال: والذى بعثك بالحق ما علم به أحد، ولا اطلع عليه غيرك، قال: «فهو ذلك»، قال: يا رسول الله ورأيت النعمان بن المنذر عليه قرطان مدملجان ومسكتان، قال: «ذلك ملك العرب، رجع إلى أحسن زيه وبهجهته»، قال: يا رسول الله! ورأيت عجوزاً شمطاء قد خرجت من الأرض قال: «تلك بقية الدنيا» قال: ورأيت ناراً خرجت من الأرض فحالت بينى وبين ابن لى يقال له: عمرو وهى تقول: لظى لظى، بصير، وأعمى، أطعمونى أكلكم أهلکم ومالکم. قال رسول الله ﷺ: «تلك فتنة تكون فى آخر الزمان» قال: يا رسول الله! وما الفتنة؟ قال: «يقتل الناس إمامهم ويشتجرون اشتجار أطياف الرأس»، وخالف رسول الله ﷺ بين أصابعه - يحسب المسىء فيها أنه محسن - ويكون دم المؤمن عند المؤمن فيها أحلى من شرب الماء، إن مات ابنك أدركت الفتنة، وإن مت أنت أدركها ابنك، فقال: «يا رسول الله! ادع الله أن لا أدركها، فقال له رسول الله ﷺ: «اللهم لا يدركها»، فمات وبقي ابنه، وكان من خلع عثمان^(١).



ذكر

هدية ﷺ فى مكاتباته إلى الملوك وغيرهم

ثبت فى «الصححين» عنه ﷺ، أنه كتب إلى هرقل: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله، إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فإنى أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت، فإن عليك إثم الأريسيين، ويا أهل الكتاب تعلوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم، ألا نعبد إلا الله، ولا نشرك به شيئاً، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون»^(٢).

وكتب إلى كسرى: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله، إلى كسرى عظيم فارس، سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله وروسله، وشهد أن لا إله إلا الله

(١) ابن سعد فى الطبقات الكبرى ١/ ٢٦٠.

(٢) رواه البخارى كتاب الجهاد باب دعاء النبى ﷺ إلى الإسلام والنبوة ٤/ ٥٧. ومسلم كتاب الجهاد باب كتاب النبى ﷺ إلى هرقل ٣/ ١٣٩٣ ح رقم ١٧٧٣ من حديث أبى سفيان.

وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، أدعوك بدعاية الله، فإنني أنا رسول الله إلى الناس كافة لينذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين، أسلم تسم، فإن أبيت فعليك إثم المجوس»، فلما قرئ عليه الكتاب، مزقه، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: «مزق الله ملكه»^(١).

وكتب إلى النجاشي: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى النجاشي ملك الحبشة، أسلم أنت فإنني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن، وأشهد أن عيسى ابن مريم روح الله وكلمته ألقاها إلى مريم البتول الطيبة الحصينة، فحملت بعيسى، فخلقه الله من روحه ونفخه، كما خلق آدم بيده، وإنني أدعوك إلى الله وحده لا شريك له، والمولاه على طاعته، وأن تتبعني، وتؤمن بالذي جاءني، فإنني رسول الله، وإنني أدعوك وجنودك إلى الله عز وجل، وقد بلغت ونصحت، فاقبلوا نصيحتي، والسلام على من اتبع الهدى»، وبعث بالكتاب مع عمرو بن أمية الضمري، فقال ابن إسحاق إن عمراً قال له: يا أضحمة! إن على القول وعليك الاستماع، إلا كأنك في الرقة علينا، وكأننا في الثقة بك منك، لأننا لم نظن بك خيراً قط إلا نلناه، ولم نخفك على شيء قط إلا أمناه، وقد أخذنا الحجة عليك من فيك، الإنجيل بيننا وبينك شاهد لا يرد، وقاض لا يجور، وفي ذلك موقع الحز وإصابة المفصل، وإلا فأنت في هذا النبي الأمي كاليهود في عيسى ابن مريم، وقد فرق النبي ﷺ رسله إلى الناس، فرجاك لما يرجهم له، وأمنك على ما خافهم عليه بخير سالف وأجر ينتظر. فقال النجاشي: أشهد بالله أنه النبي الأمي الذي ينتظره أهل الكتاب، وأن بشارة موسى براكب الحمار، كبشارة عيسى براكب الجمل، وأن العيان ليس بأشفي من الخبر، ثم كتب النجاشي جواب كتاب النبي ﷺ: «بسم الله الرحمن الرحيم، إلى محمد رسول الله، من النجاشي أضحمة، سلام عليك يا نبي الله من الله ورحمة الله وبركاته، الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: فقد بلغني كتابك يا رسول الله فيما ذكرت من أمر عيسى، فورب السماء والأرض، إن عيسى لا يزيد على ما ذكرت ثفرواً إنه كما ذكرت، وقد عرفنا ما بعثت به إلينا، وقد قربنا ابن عمك وأصحابه، فأشهد أنك رسول الله صادقاً مصداقاً، وقد بايعتك، وبايعت ابن عمك، وأسلمت على يديه لله رب العالمين».

(١) رواه البخاري كتاب المعازي باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقبصر ٦/ ١٠ من حديث ابن عباس.

والثفروق: علاقة ما بين النواة والقشر.

وتوفى النجاشي سنة تسع، وأخبر رسول الله ﷺ بموته ذلك اليوم، فخرج بالناس إلى المصلّى، فصلّى عليه، وكبر أربعاً.

قلت: وهذا وهم - والله أعلم - وقد خلط راويه، ولم يُميز بين النجاشي الذي صلى عليه، وهو الذي آمن به وأكرم أصحابه، وبين النجاشي الذي كتب إليه يدعوه، فهما اثنان، وقد جاء ذلك مبيناً في «صحيح مسلم» أن رسول الله ﷺ كتب إلى النجاشي وليس بالذي صلى عليه ^(١).

فصل

وكتب إلى المقوقس ملك مصر والإسكندرية: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله، إلى المقوقس عظيم القبط، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فإنى أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت، فإن عليك إثم القبط ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وبعث به مع خاطب بن أبى بلتعنة، فلما دخل عليه، قال له: إنه كان قبلك رجلٌ يزعم أنه الرب الأعلى، فاخذه الله نكال الآخرة والأولى، فانتقم به، ثم انتقم منه، فاعتبر بغيرك، ولا يعتبر بغيرك بك. فقال: إن لنا ديناً لن ندعه إلا لما هو خيرٌ منه، فقال حاطب: ندعوك إلى دين الله، وهو الإسلام الكافى به الله فقد ما سواه، إن هذا النبى دعا الناس، فكان أشدهم عليه قريش، وأعداهم له اليهود، وأقربهم منه النصارى، ولعمرى ما بشارة موسى بعبسى إلا كبشارة عيسى بمحمد، وما دعاؤنا إياك إلى القرآن إلا كدُعائك أهل التوراة إلى الإنجيل، وكل نبى أدرك قوماً فهم من أمته، فالحق عليهم أن يُطيعوه، وأنت ممن أدركه هذا النبى، ولسنا ننهاك عن دين المسيح، ولكننا نأمرُك به، فقال المقوقس: إني قد نظرتُ فى أمر هذا النبى، فوجدته لا يأمر بمزهود فيه، ولا ينهى عن مرغوب فيه، ولم أجده بالساحر الضال، ولا الكاهن الكاذب، ووجدتُ معه آية النبوة بإخراج الحَبِّ، والإخبار

(١) رواه مسلم كتاب الجهاد باب كتب النبى ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل ١٣٩٧/٣ ح رقم

بالنجوى، وسأنظر، وأخذ كتاب النبي ﷺ، فجعله فى حقٍّ من عَاجٍ، وختم عليه، ودفعه إلى جارية له، ثم دعا كاتباً له يكتب بالعربية، فكتب إلى رسول الله ﷺ: بسم الله الرحمن الرحيم، لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط، سلام عليك، أما بعد: فقرأت كتابك، وفهمت ما ذكرت فيه، وما تدعو إليه، وقد علمت أن نبياً بقى، وكنت أظن أنه يخرج بالشام، وقد أكرمت رسولك، وبعثت إليك بجاريتين لهما مكان فى القبط عظيم، وبكسوة، وأهديت إليك بغلة لتركبها، والسلام عليك. ولم يزد على هذا، ولم يفسلم، والجاريتان: مارية وسيرين، والبغلة دلدل، بقيت إلى زمن معاوية (١).



فصل

وكتب إلى المنذر بن ساوى، فذكر الواقدي بإسناده، عن عكرمة قال: وجدت هذا الكتاب فى كتب ابن عباس بعد موته، فنسخته، فإذا فيه: بعث رسول الله ﷺ العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى، وكتب إليه كتاباً يدعو فيه إلى الإسلام، فكتب المنذر إلى رسول الله ﷺ: أما بعد: يا رسول الله فإنى قرأت كتابك على أهل البحرين، فممنهم من أحب الإسلام وأعجبه، ودخل فيه، وممنهم من كرهه، وبأرضى مجوس ويهود، فأحدث إلى فى ذلك أمر، فكتب إليه رسول الله ﷺ: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى المنذر بن ساوى، سلام عليك فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، أما بعد، فإنى أذكرك الله عز وجل، فإنه من ينصح فإنما ينصح لنفسه، وإنه من يطع رسلى، ويتبع أمرهم، فقد أطاعنى، ومن نصح لهم، فقد نصح لى، وإن رسلى قد أثنوا عليك خيراً، وإنى قد شفعتك فى قومك، فاترك للمسلمين ما أسلموا عليه، وعفوت عن أهل الذنوب فاقبل منهم، وإنك مهما تصلح، فلن نعزلك عن عملك، ومن أقام على يهودية أو مجوسية فعليه الجزية» (٢).

(١) ذكره الزيلعي فى نصب الراية ٤/ ٤٢١، ٤٢٢ وعزاه للواقدي فى «كتاب الردة».

(٢) ذكره الزيلعي فى نصب الراية ٤/ ٤٢٠ وعزاه للواقدي فى «كتاب الردة».

فصل

وكتب إلى ملك عمان كتاباً، وبعثه مع عمرو بن العاص:

«بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد بن عبد الله، إلى جيفر، وعبد ابنى الجلندى، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فإنى أدعوكما بدعاية الإسلام، أسلما تسلما، فإنى رسول الله إلى الناس كافة لأنذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين، فإنكما إن أقررتما بالإسلام وليتكما، وإن أبيتما أن تقررا بالإسلام، فإن ملككما زائل عنكما، وخيلى تحل بساحتكما، وتظهر نبوتى على ملككما». وكتب أبى بن كعب، وختم الكتاب.

قال عمرو: فخرجت حتى انتهيت إلى عمان، فلما قدمتها، عمدت إلى عبد، وكان أحلم الرجلين وأسهلها خلقاً، فقلت: إني رسول الله ﷺ إليك، وإلى أخيك، فقال: أخى المقدم على بالسن والملك، وأنا أوصلك إليه حتى يقرأ كتابك، ثم قال: وما تدعو إليه؟ قلت: أدعوك إلى الله وحده لا شريك له، وتخلع ما عبد من دونه، وتشهد أن محمداً عبده ورسوله قال: يا عمرو إنك ابن سيد قومك، فكيف صنع أبوك، فإن لنا فيه قدوة؟ قلت: مات ولم يؤمن بمحمد ﷺ، ووددت أنه كان أسلم وصدق به، وقد كنت أنا على مثل رأيه حتى هدانى الله للإسلام، قال: فمتى تبعته؟ قلت: قريباً فسألنى أين كان إسلامك؟ قلت: عند النجاشى، وأخبرته أن النجاشى قد أسلم، قال: فكيف صنع قومه بملكه؟ فقلت: أقروه واتبعوه، قال: والأساقفة والرهبان تبعوه؟ قلت: نعم. قال: انظر يا عمرو ما تقول، إنه ليس من خصلة فى رجل أفضح له من الكذب، قلت: ما كذبت، وما نستحل فى ديننا، ثم قال: ما أرى هرقل علم بإسلام النجاشى يخرج له خرجاً، فلما أسلم وصدق بمحمد ﷺ، قال: لا والله، لو سألنى درهماً واحداً ما أعطيته، فبلغ هرقل قوله، فقال: له يناق أخوه:

أندع عبدك لا يخرج لك خرجاً، وبدين ديناً محدثاً؟ قال هرقل: رجل رغب فى دين فاختره لنفسه ما أصنع به؟ والله لولا الضن بملكى لصنعت كما صنع، قال: انظر ما تقول يا عمرو، قلت: والله صدقتك. قال عبد: فأخبرنى ما الذى يأمر به، وينهى عنه؟ قلت: يأمر بطاعة الله عز وجل، وينهى عن معصيته، ويأمر بالبر وصلة الرحم،

وينهى عن الظلم والعدوان، وعن الزنى، وعن الخمر، وعن عبادة الحجر والوثن والصليب. قال: ما أحسن هذا الذى يدعو إليه، لو كان أخى يتابعنى عليه، لركبنا حتى نومن بمحمد، ونصدق به، ولكن أخى أضن بملكه من أن يدعه ويصير ذنباً، قلت: إنه إن أسلم، ملكه رسول الله ﷺ على قومه، فأخذ الصدقة من غنيهم، فردها على فقرهم. قال: إن هذا لخلق حسن، وما الصدقة؟ فأخبرته بما فرض رسول الله ﷺ من الصدقات فى الأموال حتى انتهت إلى الإبل: قال: ياعمرو: وتؤخذ من سوائم مواشينا التى ترعى الشجر، وترد المياه؟ فقلت: نعم. فقال: والله ما أرى قوماً فى بعد دارهم، وكثرة عددهم يطيعون بهذا، وقال: فمكثت ببابه أياماً، وهو يصل إلى أخيه، فيخبره كل خبرى، ثم إنه دعانى يوماً، فدخلت عليه، فأخذ أعوانه بضبعى، فقال: دعوه، فأرسلت، فذهبت لأجلس، فأبوا أن يدعوني أجلس، فنظرت إليه، فقال: تكلم بحاجتك، فذفعت إليه الكتاب مختوماً، ففرض خاتمه، وقرأ حتى انتهى إلى آخره، ثم دفعه إلى أخيه، فقرر مثل قراءته، إلا أنى رأيت أخاه أرق منه، قال: ألا تخبرنى عن قريش كيف صنعت؟ فقلت: تبعوه إما راغب فى الدين، وإما مقهور بالسيف. قال: ومن معه؟ قلت: الناس قد راغبوا فى الإسلام، واختاروه على غيره، وعرفوا بعقولهم مع هدى الله إياهم أنهم كانوا فى ضلال، فما أعلم أحداً بقى غيرك فى هذه الحرجة، وأنت إن لم تسلم اليوم وتبعه، يوطئك الخيل، ويبيد خضراءك، فأسلم تسلم، ويستعملك على قومك، ولا تدخل عليك الخيل والرجال. قال: دعنى يومى هذا، وارجع إلى غداً، فرجعت إلى أخيه، فقال: يا عمرو! إنى لأرجو أن يسلم إن لم يضمن بملكه، حتى إذا كان الغد، أتيت إليه، فأبى أن يأذن لى، فانصرفت إليه أخيه، فأخبرته أنى لم أصل إليه، فأوصلنى إليه، فقال: إنى فكرت فيما دعوتنى إليه، فإذا أنا أضعف العرب إن ملكت رجلاً ما فى يدى، وهو لا تبلغ خيله ها هنا، وإن بلغت خيله ألفت قتلاً ليس كقتال من لاقى. قلت: وأنا خارج غداً، فلما أيقن بمخرجى، خلا به أخوه، فقال: ما نحن فيما قد ظهر عليه، وكل من أرسل إليه قد أجابه، فأصبح فأرسل إلى فأجاب إلى الإسلام هو وأخوه جميعاً، وصدقا النبى ﷺ، وخلياً بينى وبين الصدقة وبين الحكم فيما بينهم، وكانا لى عوناً على من خالفنى (١).

فصل

وكتب النبي ﷺ إلى صاحب اليمامة هوزة بن علي، وأرسل به مع سليط بن عمرو العامري: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى هوزة بن علي، سلامٌ على من أتبع الهدى، واعلم أن ديني سيظهر إلى منتهى الخف والحافر، فأسلم تسلم، وأجعل لك ما تحت يديك»، فلما قدم عليه سليط بكتاب رسول الله ﷺ مختوماً، وأزله وحيّاه، واقرأ عليه الكتاب، فرد رداً دون رد، وكتب إلى النبي ﷺ ما أحسن ما تدعو إليه وأجمله، والعربُ تهابُ مكاني، فأجعل إلى بعض الأمر أتبعك، وأجاز سليطاً بجائزة، وكساه أثواباً من نسج هجر، فقدم بذلك كله على النبي ﷺ، فأخبره، وقرأ النبي ﷺ كتابه، فقال: لو سألتني سيابة من الأرض ما فعلت باد وباد ما في يديه؛ فلما انصرف رسول الله ﷺ من الفتح جاءه جبريل عليه السلام؛ لأن هوزة قد مات، فقال النبي ﷺ: «أما إن اليمامة سيخرج بها كذاب يتنبأ، يقتل بعدى» فقال قائل: يا رسول الله من يقتله؟ فقال له رسول الله ﷺ: «أنت وأصحابك» فكان كذلك.

وذكر الواقدي: أن أركون دمشق عظيم من عظماء النصارى، كان عند هوزة، فسأله عن النبي ﷺ، فقال: جاءني كتابه يدعوني إلى الإسلام، فلم أجبه، قال الأركون: لم لا تجيبه؟ قال: ضننت بديني وأنا ملك قومي، وإن تبعته لم أملك، قال: بلى والله، لئن تبعته ليملكنك، فإن الخيرة لك في اتباعه، وإنه للنبي العربي الذي بشر به عيسى ابن مريم، وإنه لمكتوب عندنا في الإنجيل: محمد رسول الله (١).

فصل

كتابه إلى الحارث بن أبي شمر الغساني

وكان بدمشق بغوطتها، فكتب إليه كتاباً مع شجاع بن وهب مرجعه من الحديبية: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله، إلى الحارث بن أبي شمر: سلامٌ على من أتبع الهدى، وآمن بالله وصدق، وإنني أدعوك إلى أن تؤمن بالله وحده لا شريك له، يبقى لك ملكك، وقد تقدم ذلك (٢).

تم بحمد الله تعالى

كتاب «زاد المعاد الجزء الثالث»

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

فهرس زاد المعاد الجزء الثالث

الصفحة	الموضوع
٣	هدية ﷺ في الجهاد والمغازى والسرايا والبعوث
١٢	بداية دعوته ﷺ
١٣	إسلام على بن أبى طالب وزيد بن حارثة رضى الله عنهما ونفر من صحابة
١٥	أذى المشركين لضعاف المسلمين وذكر الهجرة الأولى والثانية للحبشة
١٩	بعثة قريش إلى النجاشى ليرد عليهم المهاجرين
٢٠	الحصار الاقتصادى لجماعة المسلمين
٢١	خروج النبى ﷺ إلى الطائف ودعوة أهلها إلى الإسلام
٢٢	الإسراء والمعراج
٢٥	وصفه ﷺ بيت المقدس
٢٥	هل كان الإسراء بالروح؟ أم بالروح والجسد معا
٢٧	هل تعدد الإسراء
٢٨	مقدمات الهجرة
٢٨	مبدأ دخول الإسلام المدينة
٢٩	بيعة العقبة الأولى والثانية
٣٠	الإذن بالهجرة
٣٢	قصة خروجه ﷺ من مكة
٣٥	نزول رسول الله ﷺ على أم معبد
٣٧	وصول رسول الله ﷺ وصاحبه المدينة
٣٩	فى بناء المسجد
٤١	مؤاخاته ﷺ بين المهاجرين والأنصار
٤٢	موادعة الرسول ﷺ اليهود وإسلام عبد الله بن سلام رضى الله عنه
٤٢	تحويل القبلة إلى الكعبة الشريفة
٤٥	الأذان وإتمام الصلاة فى الحضر
٤٥	مشروعية القتال هديه ﷺ لأوقات القتال

الصفحة	الموضوع
٥٧	فضل الشهداء
٦٠	ماذا كان يفعل النبي ﷺ في الغزو
٦٥	سهم ذوى القربى
٦٥	إباحة الأكل من الغنيمة قبل القسمة
٦٦	النهي عن النهب والمثلة
٦٧	النهي عن الغلول
٦٨	حكم الغال ومتاعه
٦٩	هدية لله في الأسارى
٧٢	هدية ﷺ فيمن جس عليه
٧٢	عتق عبيد المشركين إذا أسلموا
٧٣	هدية ﷺ في الأرض المغنومة
٧٥	الأدلة على أن مكة فتحت هتوة
٧٧	وجوب الهجرة على القادر عليها
٧٧	الصلح والأمان
٧٨	معاملة الكفار
٧٩	قصة بنى النضير ونقضهم العهد
٨١	قصة بنى قريظة
٨٣	حصار بنى قريظة وما حل بهم
٨٥	حكم ناقضى العهد
٨٦	حادثة حدثت في زمن ابن القيم رحمه الله
٨٧	هدية ﷺ إذا صالح قوما وإنضاف إليهم عدوهم
٨٧	معاملة السفراء
٨٨	بعض شروط صلح الحديبية وما يستنبط منها
٩٠	مصالحة أهل خيبر وما يستنبط منها
٩٥	حادثة هامة
٩٧	مصالحة أكيدر دومة وأهل نجران

الصفحة	الموضوع
٩٩	ترتيب سياق هديه مع الكفار والمنافقين من حين بعث إلى حين لقي الله عز وجل
١٠٢	المغازى والبعوث
١٠٢	سرية عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب
١٠٣	بعث سعد بن أبى وقاص إلى الخرار
١٠٣	غزوة الأيواء
١٠٤	غزوة بواط
١٠٤	طلب كرز بن جابر الفهري
١٠٤	إعتراض عير قريش
١٠٥	بعث عبد الله بن جحش الأسدى إلى نخله
١٠٨	غزوة بدر الكبرى
١١٩	غزوة بنى سليم
١١٩	غزوة السويق
١١٩	غزوة غطفان
١٢٠	غزوة بنى قينقاع
١٢٠	قتل كعب بن الأشرف
١٢١	غزوة أحد
١٣٣	فيما اشتملت عليه هذه الغزوة من الأحكام والفقه
١٣٦	ذكر بعض الحكم والغايات المحموده التى كانت فى وقعة أحد
١٥٠	دروس أخرى مستفادة من غزوة أحد
١٥٤	مقتل خالد بن سفيان بن نبيح الهذلى
١٥٥	وقعة الرجيع
١٥٦	وقعة بئر معونة
١٥٧	غزوة بنى النضير
١٥٨	غزوة ذات الرقاع وهل كانت قبل غزوة خيبر أم بعدها
١٦١	غزوة بدر الآخرة

الصفحة	الموضوع
١٦٢	غزوة دومة الجندل
١٦٢	غزوة المريسيع
١٦٣	حديث الإفك
١٦٦	لماذا لم يحد ابن أبى
١٦٧	قوة ثبات السيدة عائشة رضى الله عنها
١٦٨	تاريخ خبر الإفك
١٧٠	ما أنزل الله سبحانه وتعالى فى رأس النفاق
١٧٠	غزوة الخندق
١٧١	تفاصيل أحداث غزوة الخندق
١٧٥	قتل أبى رافع عبد الله أبى الحقيق
١٧٥	غزوة بنى لحيان
١٧٦	سرية نجد
١٧٧	غزوة الغابة
١٧٨	أحداث سنة ست
١٨٢	فقه هذه القصة
١٨٢	قصة الحديبية
١٨٤	الأحداث التى سبقت الصلح
١٩٠	ما جاء فى صلح الحديبية
١٩١	بعض ما فى قصة الحديبية من الفوائد الفقهية
١٩٨	الإشارة إلى بعض الأحكام التى تضمنتها هذه الهدنة
٢٠٣	غزوة خيبر
٢٠٥	قدوم النبى ﷺ وصحبة خيبر
٢١١	قُسمة غنائم خيبر
٢١٣	قدوم جعفر بن أبى طالب وأصحابه من الحبشة
٢١٥	حادثة سم النبى ﷺ
٢١٧	قصة عجيبة

الصفحة	الموضوع
٢١٩	فيما كان في غزوة خيبر من الزحكام الفقهية
٢٢١	بحث مختصر في نكاح المتعة
٢٣١	فقه هذه القصة
٢٣١	رجوع النبي ﷺ إلى المدينة وبعثة السرايا
٢٣٥	بعث رسول الله ﷺ ابن أبي صدر والأسلمي في سرية
٢٣٦	سرية إضم
٢٣٧	سرية عبد الله بن حذافة السهمي
٢٣٩	عمرة القضية
٢٤٤	سبب تسمية هذه العمرة بالقضاء
٢٤٦	غزوة مؤتة
٢٤٩	غزوة ذات السلاسل
٢٥١	سرية الخبط
٢٥٢	فقه هذه القصة
٢٥٥	فصل في الفتح الأعظم
٢٦٦	إهدار دم بعض المشركين وهدم الأوثان
٢٦٩	ذكر سرية خالد بن الوليد إلى بني جذيمة
٢٧١	فصل في الإشارة إلى ما في الغزوة من الفقه واللطائف
٢٧٧	هل فتحت مكة عنوة أم صلحاً؟
٢٨٦	فصل فيما في خطبته العظيمة ثاني يوم الفتح من أنواع العلم
٣٠٣	غزوة حنين
٣١٠	الإشارة إلى بعض ما تضمنته هذه الغزوة من المسائل الفقهية والنكت الحكيمة
٣١٩	حكم السلب
٣٢٣	غزوة الطائف
٣٢٥	حديث ثقيف وهدم اللات
٣٣٣	السرايا والبعوث في سنة تسع

الصفحة	الموضوع
٣٣٣	سرية عينة بن حصن إلى تميم
٣٣٦	ذكر سرية قطبة بن عامر بن حديدة إلى خثعم
٣٣٦	سرية الضحاك بن سفيان الكلابي إلى بني كلاب
٣٣٦	سرية علقمة بن مجزر المدلجي إلى الحبشة
٣٣٧	سرية على بن أبي طالب إلى صنم طيء ليهدمه
٣٣٩	قصة كعب بن زهير مع النبي ﷺ
٣٤٣	غزوة تبوك
٣٤٧	قصة أبي ذر الغفاري
٣٤٩	عوداً إلى غزوة تبوك
٣٥٣	خطبته ﷺ بتبوك وصلاته
٣٥٤	جمعه بين الصلاتين في غزوة تبوك
٣٥٥	رجوع النبي ﷺ من تبوك وما هم المنافقون به من الكيد به وعصمة الله إياه
٣٥٧	ما في رواية ابن إسحاق من الوهم
٣٥٨	فصل في أمر مسجد الضرار
٣٦٤	الإشارة إلى بعض ما تضمنته هذه الغزوة من الفقه والفوائد
٣٨٧	حجة أبي بكر الصديق رضي الله عنه سنة تسع بعد مقدمة من تبوك
٣٨٩	قدوم وفود العرب وغيرهم على النبي ﷺ
٣٩٤	وفد بني عامر
٣٩٦	فصل في قدوم وفد عبد القيس
٣٩٩	فصل في قدوم وفد بني حنيفة
٤٠٣	قدوم وفد طيء على النبي ﷺ
٤٠٤	قدوم وفد كندة على رسول الله ﷺ
٤٠٥	قدوم وفد الأشعرين وأهل اليمن
٤٠٦	قدوم وفد الأزدي على رسول الله ﷺ
٤٠٧	قدوم وفد همدان عليه ﷺ

الصفحة	الموضوع
٤٠٨	قدوم وفد مزينة علي رسول الله ﷺ
٤٠٨	قدوم وفد دوس على رسول الله ﷺ
٤١١	قدوم وفد نجران عليه ﷺ
٤٢٤	قدوم رسول فروة بن عمرو الجذامي ملك عرب الروم
٤٢٥	قدوم طارق بن عبد الله وقومه على رسول الله ﷺ
٤٢٦	قدوم وفد تُجيب
٤٢٨	قدوم وفد بني فزارة
٤٢٩	قدوم وفد بني أسد
٤٣٠	قدوم وفد بهراء
٤٣٠	قدوم وفد عذرة
٤٣١	قدوم وفد بلى
٤٣٣	قدوم وفد ذى قره
٤٣٤	قدوم وفد خولان
٤٣٥	قدوم وفد محارب
٤٣٥	قدوم وفد صداء فى سنة ثمان
٤٣٩	قدوم وفد غسان
٤٣٩	قدوم وفد سلامان
٤٣٩	قدوم وفد بنى عبس
٤٤٠	قدوم وفد غامد
٤٤٠	قدوم وفد الأزد على رسول الله ﷺ
٤٤١	قدوم وفد المتفق على رسول الله ﷺ
٤٥٠	قدوم وفد النخع على رسول الله ﷺ
٤٥١	هديه ﷺ فى مكاتباته إلى الملوك وغيرهم
٤٥٧	كتابه إلى الحارث بن شمر الغسانى
٤٥٨	الفهرس

الأعمال

في هدي خير العباد

للإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله

محمد بن أبي بكر الزبيدي الدمشقي المتوفى سنة ٥٧٥ هـ

ابن سيرة الجوزية

مفتي دمشق ومنتخب أئمة الدين وقاضيه

محمد بن يحيى

بمصر

دمشق

الطبعة الأولى

مكتبة الإيمان

القاهرة - أمام جامعة الأزهر

ت: ٤٤٥٧٨٨٤

زاد المعاد

فى هدى خير العباد

للإمام المحدث المفسر الفقيه شمس الدين أبى عبد الله محمد
ابن أبى بكر الرزعى الدمشقى المتوفى سنة ٧٥١هـ
ابن قيم الجوزية

حقق نصوصه ، وخرج أحاديثه ، وعلق عليه

محمد بيومى

د/عمر الفرمأوى عبد الله المنشأوى

الجزء الرابع

مكتبة الإيمان بالمنصورة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع

المنصورة - أمام جامعة الأزهر

تليفون: ٣٥٧٨٨٢

فصل

الطب النبوى

وقد أتينا على جمل من هديه ﷺ فى المغازى والسير والبعوث، والسرايا، والرسائل، والكتب التى كتب بها إلى الملوك ونوابهم.

ونحن نتبع ذلك بذكر فصول نافعة فى هديه ﷺ فى الطب الذى تطب به ووصفه لغيره ونبين ما فيه من الحكمة التى تعجز عقول أكثر الأطباء عن الوصول إليها، وأن نسبة طبهم إليها كنسبة طب العجائز إلى طبهم، فنقول وبالله المستعان، ومنه نستمد الحول والقوة.

المرض نوعان: مرض القلوب، ومرض الأبدان . وهما مذكوران فى القرآن .

ومرض القلوب: نوعان: مرض شبهة وشك، ومرض شهوة وغى . وكلاهما فى القرآن ؛ قال تعالى فى مرض الشبهة: ﴿ فِى قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠] وقال تعالى: ﴿ وَلَيَقُولَنَّ الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ بِهِذَا مَثَلًا ﴾ [المدثر: ٣١] ؛ وقال تعالى فى حق من دعى إلى تحكيم القرآن والسنة، فأبى وأعرض: ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ . أَفِى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ أَرْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ . فهذا مرض الشبهات والشكوك .

وأما مرض الشهوات، فقال تعالى: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِى فِى قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٢] . فهذا مرض شهوة الزنا والله أعلم .

فصل

وأما مرض الأبدان، فقال تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ [النور: ٦١] . وذكر مرض البدن فى الحج والصوم والوضوء لسر بديع: يبين لك عظمة القرآن، والاستغناء به لمن فهمه وعقله عن سواه ، وذلك أن قواعد طب الأبدان ثلاثة: حفظ الصحة، والحمية عن المؤذى،

واستفراغ المواد الفاسدة . فذكر سبحانه هذه الأصول الثلاثة في هذه المواضع الثلاثة .
فقال في آية الصوم : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾
[البقرة: ١٨٤] فأباح الفطر للمريض : لعذر المرض ؛ وللمسافر : طلباً لحفظ صحته
وقوته ؛ لئلا يذهبها الصوم في السفر : لاجتماع شدة الحركة ، وما يوجبه من التحليل
وعدم الغذاء الذي يخلف ما تحلل ؛ فتخور القوة وتضعف فأباح للمسافر الفطر :
حفظاً لصحته وقوته عما يضعفها .

وقال في آية الحج : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ، فَفِدْيَةٌ مِنْ
صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [البقرة: ١٩٦] ؛ فأباح للمريض ومن به أذى من
رأسه - : من قمل ، أو حكة ، أو غيرهما - أن يحلق رأسه في الإحرام : استفراغاً
لمادة الأبخرة الرديئة التي أوجبت له الأذى في رأسه ، باحتقانها تحت الشعر . فإذا
حلق رأسه تفتحت المسام ، فخرجت تلك الأبخرة منها - : فهذا الاستفراغ يقاس عليه
كل استفراغ يؤدي انحباسه ، والأشياء التي يؤدي انحباسها ومدافعتها عشرة : الدم إذا
هاج ، والمني إذا تبيغ والبول والغائط ، والريح ، والقئ ، والعطاس ، والنوم ، والجوع ،
والعطش . وكل واحدة - من هذه العشرة - يوجب حبسه داء من الأدوية بحبسه .

وقد نبه سبحانه باستفراغ أذناها - وهو : البخار المحتقن في الرأس - على استفراغ
ما هو أصعب منه ؛ كما هي طريقة القرآن : التنبيه بالأدنى على الأعلى .

وأما الحمية ، فقال تعالى في آية الوضوء : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ
جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾
[النساء: ٤٣] ؛ فأباح للمريض العدول عن الماء إلى التراب : حمية له أن يصيب
جسده ما يؤديه . وهذا تنبيه على الحمية عن كل مؤذ له من داخل أو خارج فقد
أرشد - سبحانه - عباده إلى أصول الطب الثلاثة ، ومجامع قواعده ونحن نذكر هدى
رسول الله ﷺ في ذلك ، ونبين أن هديه فيه أكمل هدى .

فأما طب القلوب : فمسلّم إلى الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ، ولا سبيل
إلى حصوله إلا من جهتهم وعلى أيديهم ، فإن صلاح القلوب أن تكون عارفةً بربها
وفاطرها ، وبأسمائه وصفاته ، وأفعاله ، وأحكامه ؛ وأن تكون مؤثرة لمرضاته ومحابه ،
متجنبه لنهائيه ومسآخطه . ولا صحة لها ولا حياة البتة إلا بذلك ؛ ولا سبيل إلى

تلقّيه إلا من جهة الرسل . وما يُظنّ من حصول صحة القلب بدون اتّباعهم ، فغلط ممن يظن ذلك . وإنما ذلك ، حياة نفسه البهيمية الشهوانية ، وصحتها وقوتّها . وحياة قلبه وصحته وقوته عن ذلك بمعزل . ومن لم يميز بين هذا وهذا فليكن على حياة قلبه ، فإنه من الأموات ؛ وعلى نوره : فإنه منغمس فى بحار الظلمات .

فصل

وأما طبُّ الأبدان : فإنه نوعان :

نوعٌ قد فطر الله عليه الحيوانَ ناطقَه وبهيمةً ؛ فهذا لا يُحتاج فيه إلى معالجه طبيب : كطب الجوع والعطش والبرد والتعب بأضدادها وما يزيلها .

والثانى : ما يحتاج إلى فكر وتأمل : كدفع الأمراض المتشابهة الحادثة فى المزاج ، بحيث يخرج بها عن الاعتدال : إما إلى حرارة ، أو برودة ، أو يبوسة ، أو رطوبة ، أو ما يتركب من اثنين منها . وهى نوعان : إما مادية ، وإما كيفية . أعنى : إما أن يكون بانصباب مادة ، أو بحدوث كيفية . والفرق بينهما : أنّ أمراضَ الكيفية تكون بعد زوال الموادّ التى أوجبتها ، فتزول موادها ، ويبقى أثرها كيفية فى المزاج .

وأمرّاضَ المادة أسبابها معها تمدها . وإذا كان سبب المرض معه ، فالنظر فى السبب ينبغى أن يقع أولاً ، ثم فى المرض ثانياً ، ثم فى الدواء ثالثاً ، أو الأمراضِ الآلية ؛ وهى التى تخرج العضو عن هيئته : إما فى شكل ، أو تجويف ، أو مجرى ، أو خشونة ، أو ملامسة ، أو عدد ، أو عظم ، أو وضع ، فإنّ هذه الأعضاء إذا تألّفت ، وكان منها البدن - سُمى تألّفها اتصالاً والخروجُ عن الاعتدال فيه يسمى تفرقَ الاتصال ، أو الأمراضِ العامة : التى تعم المتشابهة والآلية .

والأمراضُ المتشابهة : هى التى يخرج بها المزاج عن الاعتدال ؛ وهذا الخروج يسمى مرضاً بعد أن يضر بالفعل إضراراً محسوساً .

وهى على ثمانية أضرب : أربعة بسيطة ، وأربعة مركّبة . فالبسيطة : البارد ، والحرار ، والرطب ، واليابس . والمركّبة : الحار الرطب ، والحرار اليابس ، والبارد الرطب ، والبارد اليابس . وهى إما أن تكون بانصباب مادة ، أو بغير انصباب مادة ، إن لم يضر المرض بالفعل ، يسمى خروجاً عن الاعتدال صحة .

وللبدن ثلاثة أحوال: حال طبيعية، وحال خارجة عن الطبيعية، وحال متوسطة بين الأمرين، فالأولى بها يكون البدن صحيحاً، والثانية يكون بها مريضاً، والحال الثالثة هي متوسطة بين الحالتين: فإن الضد لا ينتقل إلى ضده إلا بمتوسط، وسبب خروج البدن عن طبيعته: إما من داخله، لأنه مركب من الحار والبارد، والرطب واليابس. وإما من خارج: فلأن ما يلقاه قد يكون موافقاً، وقد يكون غير موافق، والضرر الذى يلحق الإنسان قد يكون من سوء المزاج بخروجه عن الاعتدال؛ وقد يكون من فساد العضو؛ وقد يكون من ضعف فى القوى أو الأرواح الحاملة لها. ويرجع ذلك إلى زيادة ما، الاعتدال فى عدم زيادته، أو نقصان ما، الاعتدال فى عدم نقصانه، أو تفرق ما، الاعتدال فى اتصاله، أو اتصال ما، الاعتدال فى تفرقه، أو امتداد ما، الاعتدال فى انقباضه؛ أو خروج ذى وضع وشكل عن وضعه وشكله بحيث يخرج عن اعتداله.

فالطبيب: هو الذى يفرق ما يضر بالإنسان جمعه، أو يجمع فيه ما يضره تفرقه، أو ينقص منه ما يضره زيادته، أو يزيد فيه ما يضره نقصه، فيجلب الصحة المفقودة أو يحفظها بالشكل والشبه؛ ويدفع العلة الموجودة بالضعف والنقيض ويخرجها، أو يدفعها بما يمنع من حصولها بالحمية. وسترى هذا كله فى هدى رسول الله ﷺ شافياً كافياً، بحول الله وقوته، وفضله ومعونته.

فصل

فكان من هديه ﷺ فعل التداوى فى نفسه، والأمر به لمن أصابه مرض من أهله أو أصحابه. ولكن لم يكن من هديه ولا هدى أصحابه، استعمال هذه الأدوية المركبة التى تسمى: أقرباذين. بل كان غالب أدويتهم بالمفردات؛ وربما أضافوا إلى المفرد ما يعاونه، أو يكسر سوره. وهذا غالب طب الأمم على اختلاف أجناسها من العرب، والترك، وأهل البوادر قاطبة. وإنما عنى بالمرکبات الروم واليونانيون. وأكثر طب الهنم بالمفردات.

وقد اتفق الأطباء على أنه متى أمكن التداوى بالغذاء لا يعدل إلى الدواء؛ ومتى أمكن بالبسيط لا يعدل إلى المركب.

قالوا: وكل داء قُدر على دفعه بالأغذية والحمية، لم يحاول دفعه بالأدوية.

قالوا: ولا ينبغي للطبيب أن يولع بسقى الأدوية؛ فإن الدواء إذا لم يجد فى البدن داء يحلله، أو وجد داء لا يوافقه، أو وجد ما يوافقه فزادت كميته عليه أو كفيته تشبث بالصحة وعبث بها. وأرباب التجارب من الأطباء طبُّهم بالمفردات غالباً؛ وهم أحد فرق الطب الثلاث.

والتحقيق فى ذلك: أن الأدوية من جنس الأغذية؛ فالأمة والطائفة التى غالب أغذيتها المفردات أمراضها قليلة جداً، وطبُّها بالمفردات. وأهل المدن الذين غلبت عليهم الأغذية المركبة يحتاجون إلى الأدوية المركبة. وسبب ذلك أن أمراضهم فى الغالب مركبة؛ فالأدوية المركبة أنفع لها. وأمراض أهل البوادي والصحارى مفردة فيكفى فى مداواتها الأدوية المفردة. فهذا برهان بحسب الصناعة الطبية.

ونحن نقول: إن ههنا أمراً آخر، نسبة طب الأطباء إليه كنسبة طبِّ الطريقة والعجائز إلى طبهم. وقد اعترف به حدُّاقهم وأئمتهم. فإن ما عندهم من العلم بالطب (منهم) من يقول: هو قياس. ومنهم من يقول: هو تجربة. ومنهم من يقول: إلهامات ومنامات وحدس صائب. ومنهم من يقول: أخذ كثير منه من الحيوانات البهيمية؛ كما نشاهد السنابير إذا أكلت ذوات السموم تعمَّد إلى السراج فتلغ فى الزيت تتداوى به، وكما رؤيت الحيات إذا خرجت من بطون الأرض وقد عشت أبصارها تأتى إلى ورق الرازيانج، فتتمرّ عيونها عليها. وكما عهد من الطير الذى يحتقن بماء البحر عند انحباس طبعه. وأمثال ذلك مما ذكر فى مبادئ الطب.

وأين يقع هذا وأمثاله من الوحي يوحيه الله إلى رسوله بما ينفعه ويضره؟! فنسبة ما عندهم من الطب إلى هذا الوحي كنسبة ما عندهم من العلوم إلى ما جاءت به الأنبياء، بل ها هنا من الأدوية التى تشفى من الأمراض، ما لم يهتد إليها عقول أكابر الأطباء، ولم تصل إليها علومهم وتجاربهم وأقيستهم من الأدوية القلبية والروحانية، وقوة القلب، واعتماده على الله، والتوكل عليه، والالتجاء إليه، والانطراح والانكسار بين يديه، والتذلل له؛ والصدقة والدعاء، والتوبة والاستغفار، والإحسان إلى الخلق، وإغاثة الملهوف، والتفريج عن المكروب. فإن هذه الأدوية قد جربتها الأمم على اختلاف أديانها ومللها فوجدوا لها من التأثير فى الشفاء ما لا يصل

إليه علم أعلم الأطباء، ولا تجربته، ولا قياسه .

وقد جربنا نحن وغيرنا من هذا أموراً كثيرة، ورأيناها تفعل ما لا تفعل الأدوية الحسية ؛ بل تصير الأدوية الحسية عندها بمنزلة الأدوية الطرقية عند الأطباء . وهذا جارٍ على قانون الحكمة الإلهية: ليس خارجاً عنها. ولكن الأسباب متنوعة فإن القلب متى اتصل برب العالمين، وخالق الداء والدواء، ومدير الطبيعة ومصرفها على ما يشاء كانت له أدوية أخرى غير الأدوية التي يعانيتها القلب البعيد منه، المعرض عنه. وقد علم أن الأرواح متى قويت وقويت النفس والطبيعة تعاوناً على دفع الداء وقهره؛ فكيف ينكر لمن قويت طبيعته ونفسه، وفرحت بقربها من بارئها وأنسها به، وحبها له، وتنعمها بذكره، وانصراف قواها كلها إليه، وجمعها عليه، واستعانتها به، وتوكلها عليه أن يكون ذلك لها من أكبر الأدوية، وأن توجب لها هذه القوة دفع الألم بالكلية؟! ولا ينكر هذا إلا أجهل الناس، وأغلظهم حجاباً، وأكثرهم نفساً، وأبعدهم عن الله وعن حقيقة الإنسان . وسنذكر إن شاء الله السبب الذي به أزلت قراءة الفاتحة داء اللدغة عن اللدغ التي رقى بها فقام حتى كأن ما به قلبه .

فهذان نوعان من الطب النبوي، نحن بحول الله نتكلم عليهما بحسب الجهد والطاقة، ومبلغ علومنا القاصرة، ومعارفنا المتلاشية جداً، وبضاعتنا المزجاة، ولكننا نستوهب من بيده الخير كله، ونستمد من فضله . فإنه العزيز الوهاب .

فصل

روى مسلم في «صحيحه» من حديث أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ أنه قال: « لكل داء دواء؛ فإذا أصيب دواء الداء، برأ بإذن الله عز وجل »^(١).

وفي «الصحيحين»: عن عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « ما أنزل الله من داء، إلا أنزل له شفاء »^(٢).

وفي «مسند الإمام أحمد»، من حديث زياد بن علاثة عن أسامة بن شريك،

(١) رواه مسلم (٤/٢٢٠٤٦٩).

(٢) رواه البخاري (٥٦٧٨) ولم يخرج مسلم كما قال المصنف.

قال: « كنت عند النبي ﷺ، وجاءت الأعرابُ، فقالوا: يا رسول الله ؛ أنتدأوى ؟ فقال: «نعم يا عباد الله ؛ تدأوؤا، فإن الله عز وجل لم يضع داءً، إلا وضع له شفاءً ؛ غير داء واحد . قالوا: ما هو ؟ قال: الهرم»^(١) .

وفى لفظ: « إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء: علمه من علمه، وجهله من جهله»^(٢) .

وفى «المسند»: من حديث ابن مسعود يرفعه-: « إن الله عز وجل لم ينزل داءً، إلا أنزل له شفاء: علمه من علمه، وجهله من جهله»^(٣) .

وفى «المسند» و«السنن»، عن أبى خزيمة، قال: قلت يا رسول الله ؛ أرايت رقى نسترقىها، ودواء نتداوى به، وثقاة نتقيها ؛ هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ فقال: «هى من قدر الله»^(٤) .

فقد تضمنت هذا الأحاديث إثبات الأسباب والمسببات، وإبطال قول من أنكرها، ويجوز أن يكون قوله: « لكل داء دواء» ؛ على عمومته حتى يتناول الأدوية القاتلة، والأدواء التى لا يمكن لطبيب أن يبرئها . ويكون الله عز وجل قد جعل لها أدوية تبرئها، ولكن: طوى علمها عن البشر، ولم يجعل لهم إليه سبيلاً ؛ لأنه لا علم للخلق إلا ما علمهم الله . ولهذا علق النبي ﷺ الشفاء على مصادفة الدواء للداء . فإنه لا شىء من المخلوقات إلا له ضد ؛ وكل داء له ضد من الدواء: يعالج بضده فعلق النبي ﷺ البرء بموافقة الداء للدواء . وهذا قدر زائد على مجرد وجوده، فإن الدواء متى جاوز درجة الداء فى الكيفية، أو زاد فى الكمية على ما ينبغي نقله إلى داء آخر . ومتى قصر عنها: لم يق بمقاومته، وكان العلاج قاصراً . ومتى لم يقع المداوى على الدواء، أو لم يحصل الشفاء . ومتى لم يكن الزمان صالحاً لذلك الدواء، لم ينفع، ومتى كان البدن غير قابل له، أو القوة عاجزة عن حمله أو ثم مانع يمنع من تأثيره لم يحصل البرء، لعدم المصادفة، ومتى تمت المصادفة، حصل البرء ولا بد ، وهذا أحسن المحملين فى الحديث .

(١، ٢) صحيح. رواه أحمد (٤/٢٧٨) .

(٣) صحيح. رواه أحمد (١/٣٧٧ ، ٤١٣) .

(٤) صحيح. رواه أحمد (٣/٤٢١) ، والترمذى (٢٠٦٥) وابن ماجه (٣٤٣٧) وقال الترمذى: حسن صحيح .

والثاني: أن يكون من العام المراد به الخاص، لا سيما والداخل في اللفظ أضعاف أضعاف الخارج منه. وهذا يستعمل في كل لسان، ويكون المراد أن الله لم يضع داءً يقبل الدواء، إلا وضع له دواء. فلا يدخل في هذا الأدواء التي لا تقبل الدواء. وهذا كقوله تعالى في الريح التي سلطها على قوم عاد: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾، أي كل شيء يقبل التدمير، ومن شأن الريح أن تدمره، ونظائره كثيرة.

ومن تأمل خلق الأضداد في هذا العالم، ومقاومة بعضها لبعض، ودفع بعضها ببعض، وتسليط بعضها على بعض، تبين له كمال قدرة الرب تعالى وحكمته وإتقانه ما صنعه، وتفرد به بالربوبية والوحدانية والقهر؛ وأن كل ما سواه فله ما يضاده ويُمَانِعُه؛ كما أنه الغني بذاته، وكل ما سواه محتاج بذاته.

وفي هذه الأحاديث الصحيحة الأمر بالتداوى، وأنه لا ينافي التوكل: كما لا ينفيه دفع داء الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها؛ بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسيباتها قدراً وشرعاً. وأن تعطيلها يقدح في نفس التوكل، كما يقدح في الأمر والحكمة، ويضعفه من حيث يظن أن تركها أقوى في التوكل، فإن تركها عجزاً ينافي التوكل الذي حقيقته، اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضره في دينه ودنياه، ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلًا، ولا توكله عجزاً.

وفيها ردٌّ على من أنكر التداوى، وقال: إن كان الشفاء قد قدر فالتداوى لا يفيد وإن لم يكن قدر فكذلك. وإيضاً، فإن المريض حصل بقدر الله، وقدر الله لا يدفع ولا يرد، وهذا السؤال هو الذي أورده الأعراب على رسول الله ﷺ، وأما أفاضل الصحابة فأعلم بالله وحكمته وصفاته، من أن يوردوا مثل هذا. وقد أجابهم النبي ﷺ بما شفى وكفى، فقال هذه الأدوية والرقي والتقي هي من قدر الله؛ فما خرج شيء عن قدره، بل يرد قدره بقدره. وهذا الرد من قدره. فلا سبيل إلى الخروج عن قدره بوجه ما، وهذا كرد قدر الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها؛ وكرد قدر العدو بالجهاد، وكل من قدر الله الدافع، والمدفوع، والدفع.

ويقال لمُوردِ هذا السؤال: هذا يُوجبُ عليك ألا تباشِرَ سبباً من الأسباب التى تجلبُ بها منفعة، أو تدفعُ بها مضرة؛ لأن المنفعة والمضرة: إن قُدِّرنا لم يكن بدٌّ من وقوعهما، وإن لم تُقدَّرا لم يكن سبيلٌ إلى وقوعهما، وفى ذلك خرابُ الدين والدنيا، وفسادُ العالم، وهذا لا يقوله إلا دافعٌ للحق، معاندٌ له، فيذكرُ القدرَ: ليدفعَ حُجةَ المُحق عليه، كالمشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، و﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [النحل: ٣٥]. فهذا قالوه: دفعاً لحجةِ الله عليهم بالرسَل .

وجوابُ هذا السائل أن يقال: بقى قسم ثالث لم تذكره، وهو: أن الله قدرَ كذا وكذا بهذا السبب؛ فإن أتيتَ بالسبب حصل السبب، وإلا فلا، فإن قال: إن كان قدرَ لى السببَ فعلته، وإن لم يقدره لى لم أتمكن من فعله .

قيل: فهل تقبلُ هذا الاحتجاجَ من عبدك وولدك وأجيرك، إذا احتجَّ به عليك - فيما أمرته به، ونهيته عنه - فخالَفَكَ . فإن قَبِلْتَهُ: فلا تَلَمْ مِنْ عصاك واخذ مالك، وقَدَفَ عَرْضَكَ، وضيّعَ حقوقَكَ . وإن لم تَقْبَلْهُ: فكيف يكونُ مقبولا منك فى دفع حقوق الله عليك !!

وقد روى فى أثر يهودى: « أن إبراهيمَ الخليلَ قال: يا ربُّ ؛ ممَّن الداءُ! قال: منى . قال: فممَّن الدَّواءُ ؟ قال: منى . قال: فمَّا بَالُ الطَّيِّبِ ؟ قال: « رَجُلٌ أُرْسِلُ الدَّوَاءُ عَلَى يَدَيْهِ » (١) .

وفى قوله ﷺ: « لكلِّ داءٍ دواءٌ » ؛ تقويةٌ لنفس المريض والطبيب، وحثٌّ على طلب ذلك الدواء والتفتيش عليه . فإن المريض إذا استشعرت نفسه أن لدائه دواءً يُزيلُهُ تعلق قلبه بروح الرجاء، وبرَدَ من حرارة اليأس، وانفتحَ له بابُ الرجاء . ومتى قويتَ نفسه: انبعثت حرارته الغريزية، وكان ذلك سبباً لقوة الأرواح الحيوانية والنفسانية والطبيعية . ومتى قويتَ هذه الأرواحُ: قويت القوى التى هى حاملةٌ لها: فقهرت المرضَ ودفعته .

وكذلك الطبيبُ: إذا علم أن لهذا الداءِ دواءً، أمكنه طلبُهُ والتفتيشُ عليه .

(١) من الإسرائيليات ولم أقف عليه .

وأُمراضُ الأبدانِ على وَزَانِ أُمراضِ القلوبِ ؛ وما جعلَ اللهُ للقلبِ مرضاً إلا جعلَ له شفاءً بضده . فَإِنَّ علمه صاحبُ الداءِ واستعمله ، وصادف داءَ قلبه - : أبراهَ بإذنِ الله تعالى .

فصل

فى هديه ﷺ فى الاحتماء من التخم، والزيادة فى الأكل على

قدر الحاجة، والقانون الذى ينبغى مراعاته فى الأكل والشرب

فى «المسند» وغيره ، عنه ﷺ أنه قال : « ما ملأ آدمى وعاءَ شراً من بطن ، بحسبِ ابنِ آدمَ لُقيماتُ يُقَمِّنُ صُلْبَهُ ، فإن كان لا بدَّ فاعلاً : ثلثُ لُطعامه ، وثلثُ لُشْرابه ، وثلثُ لِنَفْسِهِ » (١) .

الأمراض نوعان: أمراضٌ مادية تكون عن زيادة مادة: أفرطت فى البدن حتى أضرت بأفعاله الطبيعية، وهى الأمراضُ الأكثرية . وسيبها: إدخالُ الطعام على البدن قبل هضم الأول، والزيادة فى القدر الذى يحتاج إليه البدن، وتناولُ الأغذية القليلة النفع، البطيئة الهضم، والإكثارُ من الأغذية المختلفة التراكيب المتنوعة . فإذا ملأَ الآدمى بطنه من هذه الأغذية، واعتاد ذلك أورثته أمراضاً متنوعة، منها بطئُ الزوال أو سريعه . فإذا توسط فى الغذاء، وتناول منه قدر الحاجة، وكان معتدلاً فى كميته وكيفيته، كان انتفاعُ البدن به أكثرَ من انتفاعه بالغذاء الكثير .

ومراتبُ الغذاء ثلاثة: أحدها: مرتبة الحاجة ؛ والثانية: مرتبة الكفاية ؛ والثالثة: مرتبة الفضلة . فأخبر النبى ﷺ أنه يكفيه لقيماتُ يُقَمِّنُ صلبه، فلا تسقط قوته ولا تضعف معها ؛ فإن تجاوزها فليأكل فى ثلث بطنه، ويدع الثلث الآخر للماء، والثالث للنفس . وهذا من أنفع ما للبدن والقلب: فإن البطن إذا امتلأ من الطعام، ضاق عن الشراب . فإذا أورد عليه الشراب: ضاق عن النفس، وعرض له الكرب والتعب، وصار محمله بمنزلة حامل الحمل الثقيل . هذا إلى ما يلزم ذلك: من فساد القلب، وكسل الجوارح عن الطاعات، وتحركها فى الشهوات التى يستلزمها الشبع، فامتلاً

(١) صحيح . رواه أحمد (١٣٢/٤)، والترمذى (٢٣٨٠) وابن ماجه (٣٣٤٩) وقال الترمذى: حسن صحيح .

البطن من الطعام مضرٌ للقلب والبدن .

هذا إذا كان دائماً أو أكثريةً . أما إذا كان فى الأحيان، فلا بأس به، فقد شرب أبو هريرة بحضرة النبى ﷺ من اللبن، حتى قال: « وَالَّذِى بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكاً »^(١)، وأكل الصحابة بحضرتهم مراراً، حتى شبعوا .

والشبع المفرط يضعف القوى والبدن: وإن أخصبه . وإنما يقوى البدن بحسب ما يقبل من الغذاء، لا بحسب كثرتة .

ولما كان فى الإنسان جزءٌ أرضى، وجزءٌ هوائى، وجزءٌ مائى قسم النبى ﷺ، طعامه وشرابه ونفسه، على الأجزاء الثلاثة .

فإن قيل: فأزين حظَّ جزء النار ؟ .

قيل: هذه مسألة تكلم فيها الأطباء، وقالوا: إن فى البدن جزءاً نارياً بالفعل، وهو أحد أركانه وإسقاطاته .

ونازعهم فى ذلك آخرون من العقلاء - من الأطباء وغيرهم - وقالوا: ليس فى البدن جزء نارى بالفعل . واستدلوا بوجوه:

أحدها: أن ذلك الجزء النارى إما أن يدعى أنه نزل عن الأثير واختلط بهذه الأجزاء المائية والأرضية ؛ أو يقال: إنه تولد فيها وتكون .

والأول مستبعد لوجهين: أحدهما: أن النار بالطبع صاعدة ؛ فلو نزلت لكانت بقاسر من مركزها إلى هذا العالم . الثانى: أن تلك الأجزاء النارية لا بد فى نزولها أن تعبر على كرة الزمهرير التى هى فى غاية البرد . ونحن نشاهد فى هذا العالم أن النار العظيمة تنطفئ بالماء القليل، فتلك الأجزاء الصغيرة عند مرورها بكرة الزمهرير - التى هى فى غاية البرد، ونهاية العظم - أولى بالانطفاء .

وأما الثانى: وهو أن يقال: إنها تكونت ههنا - فهو أبعد وأبعد؛ لأن الجسم الذى صار ناراً، بعد أن لم يكن كذلك، قد كان قبل صيرورته: إما أرضاً، وإما ماء وإما هواء؛ لانحصار الأركان فى هذه الأربعة . وهذا الذى قد صار ناراً أولاً، كان مختلطاً بأحد هذه الأجسام ومتصلاً بها . والجسم الذى لا يكون ناراً: إذا اختلط بأجسام

عظيمة ليست بنار ولا واحدٌ منها، لا يكون مستعداً لأن ينقلب ناراً ؛ لأنه فى نفسه ليس بنار . والأجسام المختلطة به باردة . فكيف يكون مستعداً لانقلابه ناراً ؟ !
فإن قلتُم: لم لا تكون هناك أجزاءٌ نارية تقلب هذه الأجسام وتجعلها ناراً ؛ بسبب مخالطتها إياها ؟

قلنا: الكلام فى حصول تلك الأجزاء النارية، كالكلام فى الأول، فإن قلتُم: إنا نرى فى رش الماء على النُورَةِ المطفأة تنفصل منها نار، وإذا وقع شعاع الشمس على البلورة ظهرت النار منها، وإذا ضربنا الحجر على الحديد ظهرت النار، وكل هذه النارية حدثت عند الاختلاط . وذلك يظل ما قررتموه فى القسم الأول أيضاً .

قال المنكرون: نحن لا ننكر أن تكون المصاكة الشديدة محدثةً للنار، كما فى ضرب الحجارة على الحديد ؛ أو تكون قوة تسخين الشمس محدثةً للنار، كما فى البلورة . لكننا نستبعد ذلك جداً فى أجرام النبات والحيوان: إذ ليس فى أجرامها من الاصطكاك ما يوجب حدوث النار، ولا فيها من الصفاء والصقال ما يبلغ إلى حد البلورة . كيف: وشعاعُ الشمس يقع على ظاهرها، فلا تتولد النار البتة، فالشعاع الذى يصل إلى باطنها كيف يولد النار ؟ !

الوجه الثانى: فى أصل المسألة : أن الأطباء مجمعون على أن الشراب العتيق فى غاية السخونة بالطبع ؛ فلو كانت تلك السخونة بسبب الأجزاء النارية: لكانت محالاً . إذ تلك الأجزاء النارية مع حقارتها، كيف يعقل بقاؤها فى الأجزاء المائية الغالبة دهرأ طويلاً، بحيث لا تنطفى ؟ ! مع أنا نرى النار العظيمة تطفأ بالماء القليل .

الوجه الثالث : أنه لو كان فى الحيوان والنبات جزء نارى بالفعل، فكان مغلوباً بالجزء المائى الذى فيه، وكان الجزء النارى مقهوراً به ؛ وغلبةُ بعض الطبائع والعناصر على بعض، يقتضى انقلاب طبيعة المغلوب إلى طبيعة الغالب . فكان يلزم بالضرورة انقلاب تلك الأجزاء النارية القليلة جداً، إلى طبيعة الماء الذى هو ضد النار .

الوجه الرابع : أن الله سبحانه وتعالى ذكر خَلَقَ الإنسان فى كتابه، فى مواضع متعددة، يُخْبِرُ فى بعضها أنه خلقه من ماء، وفى بعضها: أنه خلقه من تراب، وفى بعضها أنه خلقه من المركب منهما، وهو الطين، وفى بعضها أنه خلقه من صلصال كالفخار، وهو: الطين الذى ضربته الشمس والريح حتى صار صلصالاً كالفخار، ولم

يُخْبِرُ فى موضع واحد: أنه خلقه من نار، بل جعل ذلك خاصية إبليس، وثبت فى صحيح مسلم، عن النبى ﷺ قال: «خُلِقَتِ الملائكةُ من نور، وخُلِقَ إبليسُ من مارجٍ من نار، وخُلِقَ آدمُ مما وصفَ لكم»^(١). وهذا صريح فى أنه خلق مما وصفه الله فى كتابه فقط، ولم يَصِفْ لنا سبحانه أنه خلقه من نار، ولا أن فى مادته شيئاً من النار.

الوجه الخامس: أن غاية ما يستدلون به، ما يشاهدون من الحرارة فى أبدان الحيوان، وهى دليل على الأجزاء النارية، وهذا لا يدل فإن أسباب الحرارة أعم من النار، فإنها تكون عن النار تارة، وعن الحركة أخرى، وعن انعكاس الأشعة، وعن سخونة الهواء، وعن مجاورة النار. وذلك بواسطة سخونة الهواء أيضاً. وتكون عن أسباب أخرى فلا يلزم من الحرارة النار.

قال أصحاب النار: من المعلوم أن التراب والماء إذا اختلطا فلا بد لهما من حرارة تقتضى طبخهما وامتزاجهما، وإلا كان كل منهما غيرَ ممزوجٍ للآخر ولا متحداً به. وكذلك إذا ألقينا البذر فى الطين - بحيث لا يصل إليه الهواء ولا الشمس - فسد. فلا يخلو إما أن يحصل فى المركب جسم منضج طانج بالطبع، أولاً. فإن حصل فهو الجزء النارى، وإن لم يحصل لم يكن المركب مسخنًا بطبعه، بل إن سخن: كان التسخين عرضيًا. فإذا زال التسخين العرضي: لم يكن الشيء حاراً فى طبعه، ولا فى كيفيته، وكان بارداً مطلقاً. لكن من الأغذية والأدوية ما يكون حاراً بالطبع، فعلمنا أن حرارتها إنما كانت لأن فيها جوهرًا ناريًا.

وأيضاً: فلو لم يكن فى البدن جزءٌ مسخنٌ، لوجب أن يكون فى نهاية البرد. لأن الطبيعة إذا كانت مقتضية للبرد، وكانت خالية عن المعاون والمعارض وجب انتهاء البرد إلى أقصى الغاية، ولو كان كذلك لما حصل لها الإحساس بالبرد؛ لأن البرد الواصل إليه إذا كان فى الغاية كان مثله، والشيء لا يفعل عن مثله، وإذا لم يفعل عنه لم يُحس به، وإذا لم يحس به لم يتألم عنه، وإن كان دونه فعدمُ الانفعال يكون أولى، فلو لم يكن فى البدن جزءٌ مسخنٌ بالطبع: لما انفعال عن البرد، ولا تألم به، قالوا: وأدلتكم إنما تبطل قول من يقول: الأجزاء النارية باقية فى هذه المركبات على حالها وطبيعتها النارية، ونحن لا نقول بذلك، بل نقول: إن صوتها النوعية تفسد عند الامتزاج.

قال الآخرون: لم لا يجوز أن يقال: إن الأرض والماء والهواء إذا اختلطت فالحرارة المنضجة الطابخة لها، هي حرارة الشمس وسائر الكواكب، ثم ذلك المركب عند كمال نضجه، يستعد لقبول الهيئة التركيبية بواسطة السخونة نباتاً كان، أو حيواناً، أو معدناً وما المانع أن تكون السخونة والحرارة التي في المركبات، هي بسبب خواص وقوى يحدثها الله تعالى عند ذلك الامتزاج، لا من أجزاء نارية بالفعل ولا سبيل إلى إبطال هذا الإمكان البتة، وقد اعترف جماعة من فضلاء الأطباء بذلك .

وأما حديث إحساس البدن بالبرد، فنقول: هذا يدل على أن في البدن حرارة وتسخيناً، ومن ينكر ذلك ؟ لكن ما الدليل على انحصار المسخن في النار، فإنه وإن كان كل نار مسخناً، فإن هذه القضية لا تنعكس كلياً، بل عكسها الصادق بعض المسخن نار .

وأما قولكم بفساد صورة النار النوعية، فأكثر الأطباء على بقاء صورتها النوعية . والقول بفسادها قول فاسد قد اعترف بفساده (ابن سينا) أفضل متأخريكم، في كتابه المسمى بالشفاء^(١)، وبرهن على بقاء الأركان أجمع، على طبائعها في المركبات وبالله التوفيق .

فصل

وكان علاجه ﷺ للمرض ثلاثة أنواع: أحدها: بالأدوية الطبيعية. والثاني: بالأدوية الإلهية . والثالث: بالمركب من الأمرين .

ونحن نذكر الأنواع الثلاثة من هديه ﷺ، فنبدأ بذكر الأدوية الطبيعية التي وصفها واستعملها، ثم نذكر الأدوية الإلهية، ثم المركبة .

وهذا إنما يشير إليه إشارة: فإن رسول الله ﷺ إنما بعث هادياً، وداعياً إلى الله وإلى جنته، ومعرفةً بالله، ومبيناً للأمة مواقع رضاه وأمرأ لهم بها، ومواقع سخطه ونهاياً لهم عنها، ومُخبرهم أخبار الأنبياء والرسل وأحوالهم مع أممهم، وأخبار تخليق العالم، وأمر المبدأ والمعاد، وكيفية شقاوة النفوس وسعادتها، وأسباب ذلك

وأما طبُّ الأبدان: فجاء من تكميل شريعته، ومقصوداً لغيره: بحيث إنما يُستعمل

(١) صاحب كتاب الشفاء هو ابن سينا .

عند الحاجة إليه . فإذا قدر الاستغناء عنه، كان صرفُ الهمم والقوى إلى علاج القلوب والأرواح، وحفظ صحتها، ودفع أسقامها، وحميتها عما يُفسدُها - هو المقصود بالقصد الأول، وإصلاحُ البدن بدون إصلاح القلب لا ينفع، وفسادُ البدن مع إصلاح القلب مَضْرُتُهُ يسيرة جداً وهى مضرةٌ زائلة تعقبها المنفعة الدائمة التامة . وبالله التوفيق .

ذكر القسم الأول وهو . العلاج بالأدوية الطبيعية فصل

فى هديه فى علاج الحمى

ثبت فى الصحيحين، عن نافع عن ابن عمر، أن النبى ﷺ قال: «إِنَّمَا الْحُمَّى أَوْ شِدَّةُ الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ» (١) .

وقد أشكل هذا الحديث على كثير من جهلة الأطباء، ورآه منافياً لدواء الحمى وعلاجها . ونحن نبين - بحول الله وقوته - وجهه وفقهه، فنقول:

خطابُ النبى ﷺ نوعان: عامٌ لأهل الأرض، وخاصٌ ببعضهم ، فالأول: كعامة خطابه . والثانى كقوله: « لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا » (٢) . فهذا ليس بخطاب لأهل المشرق ولا المغرب ولا العراق، ولكن لأهل المدينة وما على سَمَتِهَا: كالشام وغيرها . وكذلك قوله: « مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ » (٣) .

وإذا عُرِفَ هذا: فخطابه فى هذا الحديث خاصٌ بأهل الحجاز وما والاها، إذ

(١) رواه البخارى (٥٧٢٣) ومسلم (٢٢٠٩) .

(٢) رواه البخارى (٣٩٤) ومسلم (٥٩/٢٦٤) .

(٣) صحيح . رواه الترمذى (٣٤٤) وابن ماجه (١٠١١) وقال الترمذى: حسن صحيح . وكلاهما عن أبى هريرة، ومالك فى الموطأ: ١، ١٧٤ (٨) عن عمر بن الخطاب، والحاكم فى المستدرک (١/٢٠٥، ٢٠٦) وصححه ووافقه الذهبى .

كان أكثر الحميات التي تعرض لهم، من نوع الحمى اليومية العرضية، الحادثة عن شدة حرارة الشمس . وهذه ينفعها الماء البارد: شرباً، واغتسلاً ، فإن الحمى حرارة غريبة تشتعل بالقلب، وتنبتُ منه - بتوسط الروح والدم في الشرايين والعروق - إلى جميع البدن، فتشتعلُ فيه اشتعالاً: يضر بالأفعال الطبيعية، وهي تنقسم إلى قسمين: عرضية: وهي الحادثة إما عن الورم، أو الحركة، أو إصابة حرارة الشمس أو القيظ الشديد، ونحو ذلك . ومرضية، وهي ثلاثة أنواع . وهي لا تكون إلا في مادة أولى، ثم منها يسخن جميع البدن . فإن كان مبدأ تعلقها بالروح، سميت: حمى يوم؛ لأنها في الغالب تزول في يوم، ونهايتها ثلاثة أيام . وإن كان مبدأ تعلقها بأخلاق، سميت عفنية، وهي أربعة أصناف: صفراوية وسوداوية، وبلغمية، ودموية، وإن كان مبدأ تعلقها بالأعضاء الصلبة الأصلية، سميت حمى دق، وتحت هذه الأنواع أصناف كثيرة .

وقد ينتفع البدن بالحمى انتفاعاً عظيماً لا يبلغه الدواء، وكثيراً ما يكون حمى يوم وحمى العفن، سبباً لإنضاج مواد غليظة لم تكن تنضج بدونها، وسبباً لتفتح سدود لم تكن تصل إليها الأدوية المفتحة .

وأما الرمذ الحديث والمتقادم: فإنها تبرئ أكثر أنواعه برءاً عجيباً سريعاً . وتنفع من الفالج واللقوة والتشنج الامتلائي، وكثيراً من الأمراض الحادثة عن الفضول الغليظة .

وقال لى بعض فضلاء الأطباء: إن كثيراً من الأمراض نستبشر فيها بالحمى، كما يستبشر المريض بالعافية، فتكون الحمى فيه أنفع من شرب الدواء بكثير، فإنها تنضج من الأخلاط والمواد الفاسدة، ما يضر بالبدن، فإذا انضجتْها صادفها الدواء متهيئة للخروج بنضاجها، فأخرجها فكانت سبباً للشفاء .

وإذا عرف هذا فيجوز أن يكون مراد الحديث من أقسام الحميات العرضية . فإنها تسكن على المكان بالانغماس في الماء البارد، وسقى الماء البارد المثلوج . ولا يحتاج صاحبها مع ذلك إلى علاج آخر . فإنها مجرد كيفية حارة متعلقة بالروح، فيكفى في زوالها مجرد وصول كيفية باردة: تسكنها وتخمد لهبها، من غير حاجة إلى استفراغ مادة، أو انتظار نضج .

ويجوز أن يراد به جميع أنواع الحميات، وقد اعترف فاضل الأطباء جالينوس: بأن الماء ينفع فيها، قال فى المقالة العاشرة من كتاب « حيلة البرء »: ولو أن رجلاً شاباً، حسن اللحم، خصبَ البدن - فى وقت القيظ، وفى وقت منتهى الحمى - وليس فى أحشائه ورم، استحم بماء بارد، أو سبغ فيه لا تنفع بذلك قال: ونحن نأمر بذلك بلا توقف .

وقال الرازى فى كتابه الكبير: « إذا كانت القوة قوية والحمى حادة جداً والنضجُ بينٌ، ولا ورمٌ فى الجوف، ولا فتقٌ ينفع الماء البارد شرباً. وإن كان العليل خصبَ البدن، والزمان حارُّ، وكان معتاداً لاستعمال الماء البارد من خارج، فليؤذن فيه .

وقوله: « الحمى من فيح جهنم »، هو: شدة لهبها وانتشارها . ونظيره قوله: « شدة الحر من فيح جهنم » . وفيه وجهان:

أحدهما: أن ذلك أتمودجٌ ورقيةٌ اشتقت من جهنم، ليستدل بها العباد عليها ويعتبروا بها . ثم إن الله سبحانه قدر ظهورها بأسباب تقتضيها . كما أن الروح والفرح والسرور واللذة من نعيم الجنة، أظهرها الله فى هذه الدار عبرةً ودلالةً، وقدر ظهورها بأسباب توجبها .

والثانى: أن يكون المراد التشبيه، فشبه شدة الحمى ولهبها بفوح جهنم؛ وشبه شدة الحر به أيضاً . تنبيهاً للنفوس على شدة عذاب النار، وأن هذه الحرارة العظيمة مشبهةٌ بفيحها . وهو ما يصيب من قرب منها من حرها .

وقوله: « فأبردوها »، روى بوجهين: بقطع الهمزة وفتحها، رباعى من أبرد الشيء إذا صيره بارداً، مثل أسخنه إذا صيره سخناً .

والثانى: بهمزة الوصل مضمومة، من برد الشيء يبرده . وهو أفصح لغةً واستعمالاً . والرباعى لغةً رديئةٌ عندهم قال الحماسى:

إذا وجدت لَهيبَ الحُبِّ فى كَيْدِي أَقْبَلْتُ نَحْوَ سِقَاءِ الْقِيَوْمِ أَبْتَرِدُ
هَبْنِي بِرَدَّتْ بِبَرْدِ الْمَاءِ ظَاهِرُهُ فَمَنْ لِنَارٍ عَلَى الْأَحْشَاءِ تَقْدُ؟!

وقوله: « بالماء »، فيه قولان: أحدهما: أنه كلُّ ماء . وهو الصحيح . والثانى: أنه ماء زمزم ، واحتج أصحاب هذا القول، بما رواه البخارى فى « صحيحه »، عن أبى

جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبْعِيُّ، قَالَ: « كُنْتُ أُجَالِسُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِمَكَّةَ، فَأَخَذَتْنِي الْحُمَّى فَقَالَ: ابْرُدْهَا عَنْكَ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرُدُوهَا بِالْمَاءِ»، أَوْ قَالَ: «بِمَاءِ زَمْزَمَ»^(١)، وَرَأَوِي هَذَا قَدْ شَكَّ فِيهِ. وَلَوْ جَزَمَ بِهِ: لَكَانَ أَمْرًا لِأَهْلِ مَكَّةَ: بِمَاءِ زَمْزَمَ، إِذْ هُوَ مَتَسَرِّعٌ عِنْدَهُمْ، وَلِغَيْرِهِمْ بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَاءِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى عَمُومِهِ، هَلْ الْمُرَادُ بِهِ الصَّدَقَةُ بِالْمَاءِ؟ أَوْ اسْتِعْمَالُهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ اسْتِعْمَالُهُ. وَأُظِنُّ أَنَّ الَّذِي حَمَلَ مِنْ قَالَ: الْمُرَادُ الصَّدَقَةُ بِهِ، أَنَّهُ أَشْكَلُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ الْبَارِدِ فِي الْحُمَّى، وَلَمْ يَفْهَمْ وَجْهَهُ. مَعَ أَنَّ لِقَوْلِهِ وَجْهًا حَسَنًا، وَهُوَ أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، فَكَمَا أُخْمِدَ لِهَيْبِ الْعَطَشِ عَنِ الظَّمَانِ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ، أُخْمِدَ اللَّهُ لِهَيْبِ الْحُمَّى عَنْهُ: جَزَاءً وَفَاقًا. وَلَكِنْ هَذَا يُؤْخَذُ مِنْ فَهْمِ الْحَدِيثِ وَإِشَارَتِهِ. وَأَمَّا الْمُرَادُ بِهِ فَاسْتِعْمَالُهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو نُعَيْمٍ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، يَرْفَعُهُ «إِذَا حُمٌّ أَحَدُكُمْ فَلْيُرِشْ عَلَيْهِ الْمَاءَ الْبَارِدَ ثَلَاثَ لَيَالٍ مِنَ السَّحَرِ»^(٢).

وَفِي «سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ «الْحُمَّى مِنْ كَبِيرٍ^(٣) جَهَنَّمَ، فَتَنْحُوها عَنْكُمْ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ»^(٤).

وَفِي «الْمُسْنَدِ» وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ يَرْفَعُهُ «الْحُمَّى قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَأَبْرُدُوهَا عَنْكُمْ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ»، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا حُمٌّ دَعَا بِقَرْبَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَفْرَغَهَا عَلَى رَأْسِهِ، فَأَغْتَسَلَ^(٥).

وَفِي «السَّنَنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «ذُكِرَتِ الْحُمَّى عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَبَّهَا رَجُلٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْبَهَا، فَإِنَّهَا تَنْفِي الذُّنُوبَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٦١).

(٢) صَحِيحٌ. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، كَمَا فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٩٤/٥) وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢٠٠/٤) وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَوَافِقُهُ الذَّهَبِيُّ وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

(٣) الْكَبِيرُ: زَقٌّ يَنْفَخُ فِيهِ الْحَدَادُ.

(٤) صَحِيحٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٤٧٥) وَفِي الزَّوَائِدِ لِلْبُصَيْرِيِّ: إِسْنَاهُ صَحِيحٌ وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

(٥) ضَعِيفٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨١/٥) وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٩٤/٥) الطَّبْرَانِيُّ وَالْبَزَارِيُّ وَفِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ.

خَبَثُ الْحَدِيدِ^(١).

لما كانت الحمى يتبعها حمية عن الأغذية الرديئة، وتناول الأغذية والأدوية النافعة؛ وفى ذلك إعانة على تنقية البدن، ونفى أخبائه وفضوله، وتصفيته من مواده الرديئة؛ وتفعل فيه كما تفعل النار فى الحديد فى نفى خبثه، وتصفية جوهره كانت أشبه الأشياء بنار الكير التى تصفى جوهر الحديد، وهذا القدر هو المعلوم عند أطباء الأبدان .

وأما تصفيته القلب من وسخه ودرنه، وإخراجها خبائثه فأمر يعلمه أطباء القلوب، ويجدونه كما أخبرهم به نبيهم رسول الله ﷺ . ولكن مرض القلب إذا صار ميئوساً عن برئه لم ينفع فيه هذا العلاج .

فالحُمى تنفع البدن والقلب . وما كان بهذه المثابة : فسبّه ظلم وعدوان .

وذكرت مرة وأنا محموم قول بعض الشعراء يسبها :

زارت مكفرة الذنوب، وودعت تبا لها من زائر ومودع

قالت وقد عزمت على ترحالها ماذا تريد؟ فقلت: أن لا ترجعي

فقلت: تبا له، إذ سب مانهى رسول الله ﷺ عن سبه، ولو قال :

زارت مكفرة الذنوب لصبها أهلاً بها من زائر، ومودع

قالت: وقد عزمت على ترحالها ماذا تريد؟ فقلت: ألا تقلعى

لكان أولى به، ولأقلعت عنه، فأقلعت عنى سريعا، وقد روى فى أثر لا أعرف حاله : «حمى يوم كفارة سنة»^(٢) . وفيه قولان: أحدهما: أن الحمى تدخل فى كل الأعضاء والمفاصل، وعدتها ثلاثمائة وستون مفصلاً فتكفر عنه بعدد كل مفصل ذنوب يوم .

والثانى: أنها تؤثر فى البدن تأثيراً لا يزول بالكلية إلى سنة، كما قيل فى قوله ﷺ : « من شرب الخمر: لم تقبل له صلاة أربعين يوماً »^(٣) . إن أثر الخمر يبقى فى

(١) ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٤٦٩) وفى سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف .

(٢) ضعيف . ذكره العراقى فى تخريج الإحياء (٢٦٦/٤) وقال: رواه القضاعى فى مسند الشهاب بسند ضعيف .

(٣) صحيح . رواه الترمذى (١٨٦٢) وابن ماجه (٣٣٧٧) وأبو داود (٣٦٨٠) وأبو داود الطيالسى (١٩٠١) والحاكم فى المستدرک (١٤٦/٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين .

جوف العبد وعروقه وأعضائه، أربعين يوماً . والله أعلم .

قال أبو هريرة: مَا مِنْ مَرَضٍ يَصِيبُنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْحُمَّى؛ لَأَنْهَا تَدْخُلُ فِي كُلِّ عَضْوٍ مِنِّي، وَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يُعْطِي كُلَّ عَضْوٍ حَظَّهُ مِنَ الْأَجْرِ .

وقد روى الترمذی فی جامعہ من حدیث رافع بن خدیج، یرفعه «إذا أصابت أَحَدَكُمُ الْحُمَّى - وَإِنَّ الْحُمَّى قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ - فَلْيُطْفِئْهَا بِالْمَاءِ الْبَارِدِ، وَيَسْتَقْبِلْ نَهْرًا جَارِيًا . فَلْيَسْتَقْبِلْ جَرِيَةَ الْمَاءِ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلْيَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اشْفِ عَبْدَكَ، وَصَدِّقْ رَسُولَكَ . وَيَنْغَمَسُ فِيهِ ثَلَاثَ غَمَسَاتٍ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . فَإِنْ بَرَأَ، وَإِلَّا فَفِي خَمْسَةِ، فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فِي خَمْسَةِ: فَسَبْعَةِ، فَإِنَّهَا لَا تَكَادُ تَجَاوِزُ السَّبْعَةَ بِإِذْنِ اللَّهِ» (١) .

قلتُ: وهو ينفع فعله في فصل الصيف، في البلاد الحارة على الشرائط التي تقدمت . فإن الماء في ذلك الوقت أبرد ما يكون: لبعده من ملاقات الشمس، ووفور القوى في ذلك الوقت: لما أفادها النوم والسكون وبرد الهواء . فيجتمع قوة القوى، وقوة الدواء وهو الماء البارد على حرارة الحمى العرضية، أو الغب الخالصة أعنى التي لا ورم معها، ولا شيء من الأعراض الرديئة، والمواد الفاسدة، فيطفئها بإذن الله، لا سيما في أحد الأيام المذكورة في الحديث، وهي الأيام التي يقع فيها بحرآن الأمراض الحادة كثيرا، لا سيما في البلاد المذكورة: لرقّة أخلاط سكانها، وسرعة انفعالهم عن الدواء النافع .

فصل

في هديه في علاج استطلاق البطن

في «الصحيحين» من حديث أبي التوكل عن أبي سعيد الخدريّ: « أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: إن أخي يشتكى بطنه، وفي رواية: استطلق بطنه، فقال: اسقه عسلاً . فذهب ثم رجع، فقال: قد سقيته فلم يُغنِ عنه شيئاً . وفي لفظ: فلم يزدّه إلا استطلاقاً . مرتين أو ثلاثاً: كل ذلك يقول له: «اسقه عسلاً» . فقال له في الثالثة أو الرابعة: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ» (٢) .

(١) ضعيف . رواه الترمذی (٢٠٨٤) في سننه رجل لم يسم .

(٢) رواه البخاری (٥٦٨٤، ٥٧١٦) ومسلم (٢٢١٧) .

وفى «صحيح مسلم» فى لفظ له: «إن أخى عربَ بطنه»^(١)، أى فسد هضمه، واعتلت معدته، والاسم العربُ بفتح الراء، والذَرَبُ أيضاً .

والعسل فيه منافع عظيمة: فإنه جلاءٌ للأوساخ التى فى العروق والأمعاء وغيرها، محللٌ للرطوبات: أكلاً وطلاءً، نافعٌ للمشايخ وأصحاب البلغم، ومن كان مزاجه بارداً رطباً . وهو مغذٌ، ملينٌ للطبيعة، حافظٌ لقوى المعاجين ولما استودع فيه، مذهبٌ لكيفيات الأدوية الكريهة، منقٌ للكبد والصدر، مدرٌ للبول، موافقٌ للسعال الكائن عن البلغم، وإذا شرب حاراً بدهن الورد نفع من نهش الهوام وشرب الأفيون، وإن شُرب وحده ممزوجاً بماء نفع من عضه الكلب الكلب، وأكل الفُطْر^(٢) القتال، وإذا جعل فيه اللحم الطرى حفظ طراوته ثلاثة أشهر ، وكذلك إن جعل فيه القثاء والخيار والقرع والبادنجان، ويحفظ كثيراً من الفاكهة ستة أشهر، ويحفظ جثة الموتى ويسمى الحافظ الأمين، وإذا لطخ به البدن المقمل والشعر: قتل قملَه وصِيبانَه، وطوّل الشعر وحسّنه ونعّمه، وإن اكتحل به جلا ظلمة البصر، وإن استنّ به بيّض الأسنان وصقلها، وحفظ صحتها وصحة اللثة، ويفتح أفواه العروق، ويُدِر الطَّمثَ ، ولعقه على الريق يُذهب البلغم، ويغسل خمل المعدة، ويدفع الفضلات عنها، ويسخنها تسخيناً معتدلاً، ويفتح سددها، ويفعل ذلك بالكبد والكلى والمثانة، وهو أقل ضرراً لسدّد الكبد والطحال من كل حلو .

وهو مع هذا كله مأمونٌ الغائلة، قليلُ المضار، مضرٌ بالعرض للصفراويين ودفعها بالخل ونحوه، فيعود حيثنذ نافعاً له جداً .

وهو غذاءٌ مع الأغذية، ودواءٌ مع الأدوية، وشرابٌ مع الأشربة، وحلوٌ مع الحلو، وطلاءٌ مع الأطلية، ومفرّجٌ مع المفرّحات . فما خلّق لنا شىء فى معناه: أفضلُ منه ولا مثله، ولا قريب منه، ولم يكن معولّ القدماء إلا عليه . وأكثرُ كتب القدماء لا ذكر فيها للسكر البتّة، ولا يعرفونه، فإنه حديث العهد: حدّث قريباً، وكان النبى ﷺ يشربه بالماء على الريق . وفى ذلك سرٌّ بديع فى حفظ الصحة لا يدركه إلا القطن الفاضل، وستذكر ذلك إن شاء الله عند ذكر هديه فى حفظ الصحة .

(١) رواه مسلم (٢٢١٧).

(٢) الفطر بضمين: ضرب من الكماء قتال، وشىء من فضل اللبن يحلب ساعثنذ كما فى القاموس.

وفى «سنن ابن ماجه» مرفوعاً، من حديث أبى هريرة «مَنْ لَعَقَ ثَلَاثَ غُدُوَاتٍ كُلَّ شَهْرٍ، لَمْ يَصْبِهِ عَظِيمُ الْبَلَاءِ»^(١) وفى أثر آخر «عَلَيْكُمْ بِالشَّفَاءَيْنِ : الْعَسَلِ وَالْقُرْآنِ»^(٢) فجمع بين الطب البَشْرِىِّ وَالْإِلَهَى، وبين طب الأبدان وطب الأرواح، وبين الدَّوَاءِ الْأَرْضَى والدَّوَاءِ السَّمَاوَى .

إذا عُرِفَ هذا ، فهذا الذى وَصَفَ له النَّبِيُّ ﷺ الْعَسَلُ كان اسْتِطْلَاقُ بَطْنِهِ عَنْ تَخْمَةٍ أَصَابَتْهُ عَنْ امْتِلَاءٍ ، فَأَمَرَهُ بِشَرْبِ الْعَسَلِ لِدَفْعِهِ الْفُضُولَ الْمُجْتَمِعَةَ فِي نَوَاحِي الْمَعْدَةِ وَالْأَمْعَاءِ ، فَإِنَّ الْعَسَلَ فِيهِ جَلَاءٌ وَدَفْعٌ لِلْفُضُولِ وَكَانَ قَدْ أَصَابَ الْمَعْدَةَ أَخْلَاطُ لَزْجَةٍ تَمْنَعُ اسْتِقْرَارَ الْغِذَاءِ فِيهِ لِلزَّوْجَتَيْنِ فَإِنَّ الْمَعْدَةَ لَهَا خَمَلٌ كَخَمَلِ الْمُنْشَفَةِ ، فَإِذَا عَلِقَتْ بِهَا الْأَخْلَاطُ اللَّزْجَةُ أَفْسَدَتْهَا وَأَفْسَدَتِ الْغِذَاءَ فَدَوَّاهَا بِمَا يَجْلُوهَا مِنْ تِلْكَ الْأَخْلَاطِ وَالْعَسَلُ جَلَاءٌ ، وَالْعَسَلُ مِنْ أَحْسَنِ مَا عُولِجَ بِهِ هَذَا الدَّاءُ لَا سِوَا إِن مَزَجَ بِالماءِ الْحَارِ .

وفى تَكَرُّارِ سَقِيهِ الْعَسَلِ مَعْنَى طَبِّىٌّ بَدِيعٌ ، وَهُوَ أَنَّ الدَّوَاءَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِقْدَارٌ وَكَمِيَّةٌ بِحَسَبِ حَالِ الدَّاءِ إِنْ قَصَرَ عَنْهُ لَمْ يَزَلْهُ بِالْكَلِيَّةِ ، وَإِنْ جَاوَزَهُ أَوْهَنَ الْقُوَى فَأَحْدَثَ ضَرَرًا آخَرَ فَلَمَّا أَمَرَهُ أَنْ يَسْقِيهِ الْعَسَلَ سَقَاهُ مِقْدَارًا لَا يَفِى بِمُقَاوَمَةِ الدَّاءِ ، وَلَا يَبْلُغُ الْغَرَضَ فَلَمَّا أَخْبَرَهُ عِلْمُ أَنَّ الَّذِي سَقَاهُ لَا يَبْلُغُ مِقْدَارَ الْحَاجَةِ فَلَمَّا تَكَرَّرَ تَرْدَادُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَكَّدَ عَلَيْهِ الْمَعَاوِدَةَ لِيَصِلَ إِلَى الْمِقْدَارِ الْمُقَاوِمِ لِلدَّاءِ فَلَمَّا تَكَرَّرَتِ الشَّرَبَاتُ بِحَسَبِ مَادَّةِ الدَّاءِ بَرِئَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاعْتَبَارُ مِقَادِيرِ الْأَدْوِيَةِ وَكَيْفِيَّاتِهَا ، وَمِقْدَارِ قُوَّةِ الْمَرَضِ وَالْمَرِيضِ مِنْ أَكْبَرِ قَوَاعِدِ الطَّبِّ .

وفى قَوْلِهِ ﷺ : « صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ » ، إِشَارَةٌ إِلَى تَحْقِيقِ نَفْعِ هَذَا الدَّوَاءِ ، وَأَنَّ بَقَاءَ الدَّاءِ لَيْسَ لِقُصُورِ الدَّوَاءِ فِي نَفْسِهِ ، وَلَكِنْ لِكُذْبِ الْبَطْنِ ، وَكَثْرَةِ الْمَادَّةِ الْفَاسِدَةِ فِيهِ فَأَمَرَهُ بِتَكَرُّارِ الدَّوَاءِ لِكَثْرَةِ الْمَادَّةِ .

وَلَيْسَ طَبُّهُ ﷺ كَطَبِّ الْأَطْبَاءِ ، فَإِنَّ طَبَّ النَّبِيِّ ﷺ مُتَيَقِّنٌ قَطْعِيٌّ إِلَهِيٌّ ، صَادِرٌ عَنِ الْوَحْيِ ، وَمَشْكَاةُ النَّبُوَّةِ ، وَكَمَالِ الْعَقْلِ . وَطَبُّ غَيْرِهِ ، أَكْثَرُهُ حَدْسٌ وَظَنُونٌ وَتَجَارِبٌ ، وَلَا يَنْكَرُ عَدَمُ انْتِفَاعِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَرَضَى بِطَبِّ النَّبُوَّةِ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَنْتَفِعُ بِهِ مَنْ تَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ

(١) ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٤٥٠) وفى روائد البوصيرى : إسناده لين ومع ذلك فهو منقطع فقد قال البخارى : لا نعرف لعبد الحميد سماعاً من أبى هريرة .

(٢) صحيح . رواه ابن ماجه (٣٤٥٢) وفى روائد البوصيرى : إسناده صحيح ورجاله ثقات .

واعتقاد الشفاء له، وكمال التلقى له بالإيمان والإذعان فهذا القرآن الذى هو شفاء لما فى الصدور إن لم يتلق هذا التلقى لم يحصل به شفاء الصدور من أدوائها، بل لا يزيد المنافقين إلا رجساً إلى رجسهم، ومرضاً إلى مرضهم وأين يقع طب الأبدان منه؟! فطب النبوة لا يناسب إلا الأبدان الطيبة، كما أن شفاء القرآن لا يناسب إلا الأرواح الطيبة، والقلوب الحية فإعراض الناس عن طب النبوة كإعراضهم عن الاستشفاء بالقرآن الذى هو الشفاء النافع وليس ذلك لقصور فى الدواء، ولكن لخبث الطبيعة وفساد المحل وعدم قبوله والله الموفق.

فصل، وقد اختلف الناس فى قوله تعالى ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل ٦٩]، هل الضمير فى ﴿فِيهِ﴾ راجع إلى الشراب، أو راجع إلى القرآن؟ على قولين الصحيح منهما رجوعه إلى الشراب وهو قول ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وقتادة، والأكثرين فإنه هو المذكور والكلام سيق لأجله ولا ذكر للقرآن فى الآية، وهذا الحديث الصحيح وهو قوله «صدق الله» كالصريح فيه والله تعالى أعلم.

فصل

فى هديه فى الطاعون وعلاجه، والاحتراز منه

فى «الصحيحين» عن عامر بن سعد بن أبى وقاص، عن أبيه - «أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد ماذا سمعت من رسول الله ﷺ فى الطاعون؟ فقال أسامة قال رسول الله ﷺ: «الطاعون رجز أرسل على طائفة من بنى إسرائيل، وعلى من كان قبلكم، فإذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها فراراً منه»^(١)

وفى الصحيحين أيضاً عن حفصة بنت سيرين، قالت قال أنس بن مالك قال رسول الله ﷺ: «الطاعون شهادة لكل مسلم»^(٢).

(١) رواه البخارى (٣٤٧٣، ٥٧٢٨) ومسلم (٩٢/٢٢١٨)

(٢) رواه البخارى (٥٧٣٢) ومسلم (١٩١٦).

الطاعون - من حيث اللغة - نوعٌ من البوء^(١) قاله صاحب الصحاح وهو عند أهل الطب ورمٌ ردىءٌ قتالٌ، يخرج معه تلهب شديد مؤلم جداً، يتجاوز المقدار فى ذلك، ويصير ما حوله فى الأكثر أسوداً أو أخضر أو أكمد، ويثول أمره إلى التقرح سريعاً وفى الأكثر يحدث فى ثلاثة مواضع فى الإبط وخلف الأذن والأرنبة، وفى اللحوم الرخوة.

وفى أثر عن عائشة « أنها قالت للنبي ﷺ الطعن قد عرفناه، فما الطاعون ؟ قال: « غُدَّةٌ كَغُدَّةِ البعير يخرجُ فى المَرَأَقِ وَالْإِبْطِ »^(٢).

قال الأطباء: إذا وقع الخراج فى اللحوم الرخوة والمغابين، وخلف الأذن والأرنبة، وكان من جنس فاسد سُميَ - يسمى طاعوناً وسببه دم ردىء مائل إلى العفونة والفساد، مستحيل إلى جوهر سُميَ يفسد العضو، ويغير ما يليه، وربما رشح دمًا وصديدًا، ويؤدى إلى القلب كيفية رديئة فيحدث القي والحفقان والغشى، وهذا الاسم وإن كان يعم كل ورم يؤدى إلى القلب كيفية رديئة، حتى يصير لذلك قتالاً فإنه يختص به الحادث فى اللحم الغددى؛ لأنه لرداءته لا يقبله من الأعضاء، إلا ما كان أضعف بالطبع وأردؤه ما حدث فى الإبط وخلف الأذن، لقربهما من الأعضاء التى هى رأس وأسلمه الأحمر، ثم الأصفر والذى إلى السواد فلا يُقلت منه أحد.

ولما كان الطاعون يكثر فى البوء وفى البلاد الحربية، عُبر عنه بالبوء، كما قال الخليل « البوء الطاعون » وقيل هو كل مرض يعم، والتحقيق أن بين البوء والطاعون عمومًا وخصوصًا ﴿ مُطْلَقًا ﴾، فكل طاعون وباءٌ وليس كل وباء طاعوناً وكذلك الأمراضُ العامة أعمُّ من الطاعون، فإنه واحد منبأ، والطواعينُ خراجات وقروح، وأورام رديئة حادثة فى المواضع المتقدم ذكرها.

قلت هذه القروح والأورام والخراجات، هى آثارُ الطاعون، وليست نفسه ولكن الأطباء لما لم تدرك منه إلا الأثر الظاهر جعلوه نفسَ الطاعون.

والطاعون يُعبر به عن ثلاثة أمور:

أحدها: هذا الأثر الظاهر، وهو الذى ذكره الأطباء.

(١) انظر القاموس المحيط مادة «طعن».

(٢) حسن. رواه أحمد (٦/١٤٥، ٢٥٥).

الثانى: الموت الحادث عنه وهو المراد بالحديث الصحيح، فى قوله «الطاعون شهادة لكل مسلم»^(١).

والثالث: السبب الفاعل لهذا الداء، وقد ورد فى الحديث الصحيح «أنه بقية رجز أرسل على بنى إسرائيل»^(٢)، وورد فيه «أنه وخز الجن»^(٣) وجاء أنه دعوة نبي.

وهذه العلل والأسباب ليس عند الأطباء ما يدفعها، كما ليس عندهم ما يدل عليها والرسول تخبر بالأمور الغائبة، وهذه الآثار التى أدركوها من أمر الطاعون، ليس معها ما ينفى أن تكون بتوسط الأرواح فإن تأثير الأرواح فى الطبيعة وأمراضها وهلاكها أمر لا ينكره إلا من هو أجهل الناس بالأرواح وتأثيراتها، وانفعال الأجسام وطبائعها عنها والله سبحانه قد يجعل لهذه الأرواح تصرفاً فى أجسام بنى آدم عند حدوث الوباء، وفساد الهواء كما يجعل لها تصرفاً عند غلبة بعض المواد الرديئة، التى تحدث للنفوس هيئة رديئة، ولا سيما عند هيجان الدم والمرة السوداء، وعند هيجان المنى فإن الأرواح الشيطانية تتمكن من فعلها بصاحب هذه العوارض، ما لا تتمكن من غيره ما لم يدفعها دافع أقوى من هذه الأسباب من الذكر والدعاء، والابتهاال والتضرع، والصدقة، وقراءة القرآن فإنه يستتزل لذلك من الأرواح الملكية ما يقهر هذه الأرواح الخبيثة، ويبطل شرها، ويدفع تأثيرها وقد جربنا - نحن وغيرنا - هذا مراراً لا يحصيها إلا الله، ورأينا لاستتزال هذه الأرواح الطيبة، واستجلاب قربها تأثيراً عظيماً فى تقوية الطبيعة، ودفع المواد الرديئة وهذا يكون قبل استحكامها وتمكنها ولا يكاد يُخرم، فمن وفقه الله بادر عند إحساسه بأسباب الشر إلى هذه الأسباب التى تدفعها عنه وهى له من أنفع الدواء وإذا أراد الله عز وجل إنفاذ قضائه وقدره أغفل قلب العبد عن معرفتها وتصورها وإرادتها، فلا يشعر بها، ولا يريد لها ليقضى الله فيه أمراً كان مفعولاً

وسنزيد هذا المعنى إن شاء الله تعالى إيضاحاً وبياناً عند الكلام على التداوى بالرقي والعود النبوية، والأذكار والدعوات، وفعل الخيرات ونبين أن نسبة طب الأطباء إلى هذا الطب النبوى، كنسبة طب الطرية والعجائز إلى طبهم كما اعترف به حذاقهم وأئمتهم، ونبين أن الطبيعة الإنسانية أشد شىء انفعالاً عن الأرواح، وأن قوى العود

(١)، (٢) سبق تخريجهما.

(٣) صحيح. رواه أحمد (٤/٣٩٥، ٤١٣، ٤١٧٦) والحاكم فى المستدرک (١/٥٠) وقال: صحيح على شرط مسلم

روافقه الذمى.

والرُقى والدعوات فوق قُوَى الأدوية حتى إنها تبطل قُوَى السموم القاتلة.

والمقصود: أن فساد الهواء جزءٌ من أجزاء السبب التام والعلة الفاعلة للطاعون، وأن فساد جوهر الهواء الموجبُ لحدوث الوباء وفساده يكون لاستحالة جوهره إلى الرداء لغلبة إحدى الكيفيات الرديئة عليه، كالعفونة والتَّنُّ والسُّمِّيَّة، في أى وقت كان من أوقات السنة، وإن كان أكثر حدوثه في أواخر الصيف، وفي الخريف غالباً. لكثرة اجتماع الفضلات المرارية الحادة وغيرها في فصل الصيف، وعدم تحليلها في آخره وفي الخريف لبرد الجو، وردَّعة الأبخرة والفضلات التي كانت تتحلل في زمن الصيف، فتتحصّر فتسخن وتعفن فتحدث الأمراض العفنة ولا سيما إذا صادفت البدن مستعداً قابلاً، رهلاً، قليل الحركة، كثير المواد فهذا لا يكاد يفلت من العطب.

وأصح الفصول فيه فصل الربيع، قال أبوقراط: « إن في الخريف أشدَّ ما يكون من الأمراض وأقل، وأما الربيع فأصحُّ الأوقات كلها، وأقلُّها موتاً ». وقد جرت عادة الصيادلة ومجهزي الموتى أنهم يستدينون ويتسلَّفون في الربيع والصيف، على فصل الخريف فهو ربيعهم، وهم أشوق شيء إليه، وأفرح بقدومه، وقد روى في حديث «إِذَا طَلَعَ النَّجْمُ ارْتَفَعَتِ الْعَاهَةُ عَنْ كُلِّ بَلَدٍ» ^(١) وفُسر بطُلوع الثريا، وفُسر بطُلوع النبات زمن الربيع ومنه «وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ» [الرحمن ٦]، فإن كمال طلوعه وتمامه يكون في فصل الربيع، وهو الفصل الذي ترتفع فيه الآفات، وأما الثريا فالأمراض تكثر وقت طلوعها مع الفجر وسقوطها.

قال التَّمِيمِيُّ في كتاب « مادة البقاء » « أشدُّ أوقات السنة فساداً، وأعظمها بلية على الأجساد وقتان أحدهما: وقت سقوط الثريا للمغيب عند طلوع الفجر، والثاني: وقت طلوعها من المشرق قبل طلوع الشمس على العالم، بمنزلة من منازل القمر وهو: وقت تصرُّم فصل الربيع وانقضائه، غير أن الفساد الكائن عند طلوعها، أقلُّ ضرراً من الفساد الكائن عند سقوطها .

وقال أبو محمد بن قتيبة: « يقال ما طلعت الثريا ولا نأت إلا بعاة في الناس،

(١) ضعيف . رواه أحمد (٤٢/٢) وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠٣/٤) رواه أحمد والبخاري والطبراني، وفيه عسل ابن سفيان ضعيف.

والإبلُ وغروبها أعوَه^(١) من طلوعها .

وفى الحديث قولٌ ثالثٌ ولعله أولى الأقوال به أن المراد بالنجم الثريا، وبالعاهة الآفة التى تلحق الزرع والثمار، فى فصل الشتاء وصدر فصل الربيع فحصل الأمنُ عليها عند طلوع الثريا فى الوقت المذكور؛ ولذلك نهى ﷺ عن بيع الثمرة وشرائها قبل أن يبدو صلاحُها، والمقصود الكلام على هديهِ ﷺ عند وقوع الطاعون.

فصل

وقد جمع النبى ﷺ للأمة فى نهيه عن الدخول إلى الأرض التى هو بها ونهيه عن الخروج منها بعد وقوعه، كمالَ التحرز منه فإن فى الدخول فى الأرض التى هو بها تعريضاً للبلاء، وموافاةً له فى محل سلطانه، وإعانة الإنسان على نفسه وهذا مخالف للشرع والعقل بل تجنبه الدخول إلى أرضه من باب الحمية التى أرشد الله سبحانه إليها، وهى حمية عن الأمكنة والأهوية المؤذية: وأما نهيه عن الخروج من بلده، ففيه معنيان

أحدهما: حمل النفوس على الثقة بالله، والتوكل عليه، والصبر على أقضيته والرضا بها:

والثانى: ما قاله أئمة الطب أنه يجب على كل محترز من الوباء أن يخرج من بدنه الرطوبات الفضلية، ويقلل الغذاء، ويميل إلى التدبير المجفف من كل وجه، إلا الرياضة والحمام فإنهما يجب أن يحذرا؛ لأن البدن لا يخلو غالباً من فضل ردىء كامن فيه، فتثيره الرياضة والحمام، ويخلطانه بالكيُموس^(٢) الجيد وذلك يجلب علة عظيمة بل يجب عند وقوع الطاعون السكون والدعة، وتسكين هيجان الأخلاط ولا يمكن الخروج من أرض الوباء والسفر منها، إلا بحركة شديدة وهى مضرة جداً، هذا كلام أفضل الأطباء والمتأخرين فظهر المعنى الطبى من الحديث النبوى، وما فيه من علاج القلب والبدن، وصلاحهما .

فإن قيل ففى قوله النبى ﷺ: « لا تخرجوا فراراً منه »، ما يبطل أن يكون أراد

(١) أعوه: أصابته عاهة شديدة، القاموس المحيط ص (١٦١٣).

(٢) الكيُموس: معناه الخلط وهو كلمه سريانية، انظر القاموس المحيط ص (٧٣٦).

هذا المعنى الذى ذكرتموه، وأنه لا يمنع الخروج لعارض، ولا يحبس مسافراً عن سفره؟ قيل: لم يقل أحد طبيباً ولا غيره أن الناس يتركون حركاتهم عند الطواعين ويصيرون بمنزلة الجمادات وإنما ينبغى فيه التقليل من الحركة بحسب الإمكان والفرار منه لا موجب لحركته إلا مجرد الفرار منه، ودعته وسكونه أنفع لقلبه وبدنه، وأقرب إلى توكله على الله تعالى واستسلامه لقضائه، وأما من لا يستغنى عن الحركة كالصناع والأجراء، والمسافرين، والبرد، وغيرهم فلا يقال لهم اتركوا حركاتكم جملة، وإن أمروا أن يتركوا منها ما لا حاجة لهم إليه كحركة المسافر فاراً منه والله تعالى أعلم وفى المنع من الدخول إلى الأرض التى قد وقع بها، عدة حكم:

أحدها: تجنب الأسباب المؤذية، والبعد منها

الثانى: الأخذ بالعافية التى هى مادة المعاش والمعاد

الثالث: أن لا يستنشقوا الهواء الذى قد عفن وفسد، فيمرضون

الرابع: أن لا يجاوروا المرضى الذين قد مرضوا بذلك، فيحصل لهم بمجاورتهم من جنس أمراضهم

وفى سنن أبى داود مرفوعاً: «إن من العرقِ التلف»^(١).

قال ابن قتيبة: العرقُ مداناة الوباء، ومداناة المرضى.

الخامس: حمية النفوس عن الطيرة والعدوى، فإنها تتأثر بهما فإن الطيرة على من تطير بها.

وبالجملة ففى النهى عن الدخول فى أرضه الأمرُ بالخذر والحمية، والنهى عن التعرض لأسباب التلف وفى النهى عن الفرار منه الأمر بالتوكل والتسليم والتفويض فالأول تأديب وتعليم، والثانى تفويض وتسليم.

وفى الصحيح أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسرع لقيه أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا، فقال لابن عباس ادع لى المهاجرين الأولين قال فدعوتهم، فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٣٩٢٣) وفى سننه جهالة .

وقع بالشام فاختلفوا، فقال له بعضهم: خرجت لأمر، فلا نرى أن ترجع عنه وقال آخرون: معك بقية الناس، وأصحاب رسول الله ﷺ، فلا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر: ارتفعوا عني ثم قال ادع لى الأنصار فدعوتهم له، فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع لى من ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم له، فلم يختلف عليه منهم رجلان، قالوا نرى أن ترجع بالناس، ولا تقدمهم على هذا الوباء فأذن عمر فى الناس إني مُصبحٌ على ظَهْرٍ فأصبحوا عليه فقال أبو عبيدة بن الجراح: يا أمير المؤمنين، أفراراً من قَدَرِ الله تعالى؟! قال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نَفَرُ من قدر الله تعالى إلى قدر الله تعالى؛ أرايت لو كان لك إبلٌ فهبطت وأدياً له عُذُونانِ إحداهما خصبة، والأخرى جدبة، ألسْتَ إن رعيتهما الخصبة رعيتهما بقَدَرِ الله تعالى، وإن رعيتهما الجدبة رعيتهما بقدر الله؟! قال فجاء عبد الرحمن بن عوف - وكان متغيباً فى بعض حاجاته - فقال: إن عندى فى هذا علماً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا كان بأرضٍ وأنتم بها فلا تَخْرُجُوا فِرَاراً منه، وإذا سمعتم به بأرضٍ فلا تَقْدَمُوا عليه»^(١).

فصل

فى هديه فى داء الاستسقاء وعلاجه

فى «الصحيحين» من حديث أنس بن مالك قال: قَدِمَ رَهْطٌ من عُرَيْنَةٍ وَعَكَلٍ، على النبى ﷺ، فَاجْتَوَا المدينة، فشكوا ذلك إلى النبى ﷺ، فقال: «لو خرجتم إلى إبل الصدقة، فشربتم من أبوالها وألبانها»، ففعلوا فلما صحوا عمدوا إلى الرعاة فقتلوهم واستاقوا الإبل، وحاربوا الله ورسوله فبعث رسول الله ﷺ فى آثارهم، فأخذوا فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم، وألقاهم فى الشمس حتى ماتوا»^(٢).

والدليل على أن هذا المرض كان الاستسقاء، ما رواه مسلم فى صحيحه فى هذا الحديث أنهم قالوا: إنا اجتوينا المدينة، فعظمت بطوننا، وارتهشت أعضاؤنا، وذكر تمام الحديث.

(١) رواه البخارى (٥٧٢٩، ٥٧٣٠) ومسلم (٩٨/٢٢١٩) (٢) رواه البخارى (٥٦٨٦، ٦٨٩٩) ومسلم (١٦٧١).

والجوى داء من أدواء الجوف والاستسقاء مرض مady، سببه مادة غريبة باردة، تتخلل الأعضاء، فتربو لها إما الأعضاء الظاهرة كلها، وإما المواضع الخالية من النواحي التي فيها تدبير الغذاء والأخلاق، وأقسامه ثلاثة لحمي وهو أصعبها، وزقي، وطبلي.

ولما كانت الأدوية المحتاج إليها في علاجه، هي الأدوية الجالبة التي فيها إطلاق معتدل، وإدراارٌ بحسب الحاجة وهذه الأمور موجودة في أبوال الإبل وألبانها أمرهم النبي ﷺ بشرها فإن في لبن اللقاح جلاءً وتليناً، وإدرااراً وتلطيفاً وتفتيحاً للسدد، إذا كان أكثر رعيها الشيخ والقيصوم والبابونج والأقحوان والإذخر، وغير ذلك من الأدوية النافعة للاستسقاء.

وهذا المرض لا يكون إلا مع آفة في الكبد خاصة، أو مع مشاركة وأكثرها عن السدد فيها ولبن اللقاح العربية نافع من السدد، لما فيه من التفتيح والمنافع المذكورة.

قال الرازي: لبن اللقاح يشفى أوجاع الكبد، وفساد المزاج، وقال اليهودي: «لبن اللقاح أرق الألبان، وأكثرها مائية وحدة، وأقلها غذاء، فلذلك صار أقواها على تلطيف الفضول، وإطلاق البطن، وتفتيح السدد ويدل على ذلك ملوحته اليسيرة التي فيه لإفراط حرارة حيوانية بالطبع، ولذلك صار أخص الألبان بتطرية الكبد، وتفتيح سددها، وتحليل صلابة الطعام إذا كان حديثاً، والنفع من الاستسقاء خاصة: إذا استعمل حرارته التي يخرج بها من الضرع، مع بول الفصيل وهو حار، كما يخرج من الحيوان فإن ذلك مما يزيد في ملوحته، وتقطيعه الفضول، وإطلاقه البطن فإن تعذر انحداره وإطلاقه البطن وجب أن يطلق بدواء مسهل.

قال صاحب القانون: ولا يلتفت إلى ما يقال من أن طبيعة اللبن مضادة لعلاج الاستسقاء قال: واعلم أن لبن النوق دواء نافع، لما فيه من الجلاء برفق، وما فيه من خاصية وإن هذا اللبن شديد المنفعة فلو أن إنساناً أقام عليه بدل الماء والطعام شفى به وقد جرب ذلك في قوم دُفعوا إلى بلاد العرب، فقادتهم الضرورة إلى ذلك فعوفوا وأنفع الأبوال بول الجمل الأعرابي، وهو النجيب انتهى.

وفى القصة: دليل على التداوى والتطبب وعلى طهارة بول مأكول اللحم: فإن التداوى بالمحرّمات غير جائز، ولم يؤمروا مع قرب عهدهم بالإسلام بغسل أفواههم،

وما أصابته ثيابهم من أبوالها، للصلاة وتأخير البيان لا يجوز عن وقت الحاجة .

وعلى مقاتلة الجانى بمثل ما فعل فإن هؤلاء قتلوا الراعى، وسلموا عينيه ثبت ذلك فى «صحيح مسلم»^(١).

وعلى قتل الجماعة وأخذ أطرافهم بالواحد .

وعلى أنه إذا اجتمع فى حق الجانى حدٌ وقصاصٌ استوفيا معاً فإن النبى ﷺ قطع أيديهم وأرجلهم حداً لله على جراتهم، وقتلهم لقتلهم الراعى .

وعلى أن المحارب إذا أخذ المال وقتل، قطعت يده ورجله فى مقام واحد وقتل .

وعلى أن الجنايات إذا تعددت تغلّظت عقوباتها، فإن هؤلاء ارتدوا بعد إسلامهم، وقتلوا النفس، ومثلوا بالمقتول، وأخذوا المال وجاهروا بالمحاربة .

وعلى أن حكم ردة المحاربين حكم مباشرهم، فإنه من المعلوم أن كل واحد منهم لم يباشر القتل بنفسه، ولا سأل النبى ﷺ عن ذلك .

وعلى أن قتل الغيلة يوجب قتل القاتل حداً فلا يسقطه العفو، ولا تعتبر فيه المكافأة وهذا مذهب أهل المدينة، وأحد الوجهين فى مذهب أحمد اختاره شيخنا، وأفتى به .



فصل

فى هديه فى علاج الجرح

فى «الصحيحين»: عن أبى حازم « أنه سمع سهل بن سعد يسأل عما دُوى به جرحُ رسول الله ﷺ يوم أُحُد فقال: جرح وجهه، وكسرت رباعيته وهشمت البيضة على رأسه وكانت فاطمة بنت رسول الله ﷺ تغسل الدم؛ وكان على بن أبى طالب يسكب عليها بالمجنّ فلما رأت فاطمة الدم لا يزيد إلا كثرة أخذت قطعة حصير فأحرقتها، حتى إذا صارت رماداً ألصقته بالجرح، فاستمسك الدم^(٢) برماد الحصير المعمول من البردى وله فعلٌ قوى فى حبس الدم؛ لأن فيه تجفيفاً قوياً، وقلةً لذع،

(١) رواه مسلم (١٦٧١/ ١٠) .

(٢) رواه البخارى (٢٩١١) ومسلم (١٧٩٠/ ٩١) .

فإن الأدوية القوية التجفيف، إذا كان فيها لذعٌ هيجت الدمَ وجلبته، وهذا الرَّمَادُ إذا نُفِجَ وحده أو مع الخل في أنف الراعِفِ قُطِعَ رُعافُهُ.

وقال صاحب القانون: البرَدِيُّ ينفع من التزف ويمنعه، ويُدْرُ على الجراحات الطرية فيدملها والقرطاسُ المِصرى كان قديماً يعمل منه ومزاجه بارد يابس ورماد نافع من أكلة الفم، ويحبسُ نَفَثَ الدم، ويمنع القروح الخبيثة أن تسعى.

فصل

فى هديه فى العلاج بشرب العسل، والحجامة، والكى

فى «صحيح البخارى»: عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ قال: «الشفاء فى ثلاث شربة عسل، وشربة مخجَم، وكية نارٍ وأنا أنهى أمتى عن الكى»^(١).

قال أبو عبد الله المازرى: «الأمراض الامتلائية إما أن تكون دموية، أو صفراوية، أو بلغمية، أو سوداوية فإن كانت دموية، فشفأوها بإخراج الدم وإن كانت من الأقسام الثلاثة الباقية، فشفأوها بالإسهال الذى يليق بكل خلط منها وكأنه ﷺ نبه بالعسل على المسهلات، وبالحجامة على الفصد، وقد قال بعض الناس: إن الفصد يدخل فى قوله: «شربه مخجَم»، فإذا أعيا الدواء فأخر الطب الكى فذكره ﷺ من الأدوية؛ لأنه يستعمل عند غلبة الطباع لقوى الأدوية، وحيث لا ينفع الدواء المشروب.

وقوله: «وأنا أنهى أمتى عن الكى»، وفى الحديث الآخر «وما أحبُّ أن أكتوى»^(٢) إشارة إلى أن يؤخر العلاج به حتى تدفع الضرورة إليه، ولا يعجل التداوى به، لما فيه من استعجال الألم الشديد فى دفع ألم قد يكون أضعف من ألم الكى، انتهى كلامه.

وقال بعض الأطباء: الأمراض المزاجية: إما أن تكون بمادة أو بغير مادة، والمادية منها إما حارة، أو باردة، أو رطبة، أو يابسة، أو ما تركب منها، وهذه الكيفيات الأربع منها كيفيتان فاعلتان وهما الحرارة والبرودة وكيفيتان منفعلتان، وهما الرطوبة واليبوسة ويلزم من غلبة إحدى الكيفيتين الفاعلتين، استصحاب كيفة منفعة معها وكذلك كان

(١) رواه البخارى (٥٦٨٠، ٥٦٨١).

(٢) رواه البخارى (٥٧٠٤) ومسلم (٧١/٢٢٠٥).

لكل واحد من الأخلاط الموجودة فى البدن وهاتر المكات، كيفيتان فاعلة ومنفعلة.
فحصل من ذلك أن أصل الأمراض المزاجية، مى التابعة لأقوى كفيات الأخلاط
التي هى الحرارة والبرودة فجاء كلام النبوة فى أصل معالجة الأمراض التى هى الحرارة
والباردة على طريق التمثيل فإن كان المرض حاراً عاجناه بإخراج الدم بالفصد كان، أو
بالحجامة؛ لأن فى ذلك استفراغاً للمادة وتبريداً للمزاج وإن كان بارداً عاجناه
بالتسخين، وذلك موجود فى العسل فإن كان يحتاج مع ذلك إلى استفراغ المادة
الباردة، فالعسل أيضاً يفعل فى ذلك لما فيه من الإنضاج والتقطيع، والتلطيف،
والجلاء، والتلين فيحصل بذلك استفراغ تلك المادة برفق، وأمن من نكايه المسهلات
القوية.

وأما الكلى فلأن كل واحد من الأمراض المادية، إما أن يكون حاداً فيكون سريع
الإفضاء لأحد الطرفين، فلا يحتاج إليه فيه وإما أن يكون مزمناً، وأفضل علاجه بعد
الاستفراغ الكلى فى الأعضاء التى يجوز فيها الكلى؛ لأنه لا يكون مزمناً إلا عن مادة
باردة غليظة قد رسخت فى العضو، وأفسدت مزاجه، وأحالت جميع ما يتصل إليه
إلى مشابهة جوهرها، فيشتعل فى ذلك العضو فيستخرج بالكلى تلك المادة، من ذلك
المكان الذى هى فيه، بإفناء الجزء النارى الموجود بالكلى لتلك المادة.

فتعلمنا بهذا الحديث الشريف أخذ معالجة الأمراض المادية جميعها، كما استنبطنا
معالجة الأمراض الساذجة من قوله ﷺ: «إن شدة الحمى من فيح جهنم، فأبردوها
بالماء»^(١).

فصل

وأما الحجامة، ففي «سنن ابن ماجه» من حديث جبارة بن المغلس، - وهو
ضعيف - عن كثير بن سليم، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله
ﷺ: «ما مررت ليلة أسرى بى بملا، إلا قالوا يا محمد، مر أمتك بالحجامة»^(٢).
وروى الترمذى فى جامعه - من حديث ابن عباس - هذا الحديث، وقال فيه: «عليك

(١) سبق تخريجه.

(٢) ضعيف بهذا اللفظ. رواه ابن ماجه (٣٤٧٩) وفى سننه جبارة بن المغلس وهو ضعيف.

بالحجامة يا محمد»^(١).

وفى «الصحيحين»: من حديث طاوُسٍ، عن ابن عباسٍ «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ، احتجَمَ، وأعطى الحجَامَ أجرَه»^(٢).

وفى «الصحيحين» أيضاً، عن حميد الطويل، عن أنسٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ «حجَمَهُ أَبُو طَبِيَّةٍ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فحَفَضُوا عَنْهُ مِنْ ضَرَبَتِهِ، وقال: «خَيْرٌ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ»^(٣).

وفى «جامع الترمذى» عن عباد بن منصور، قال سمعتُ عكرمةَ يقول: «كَانَ لابنِ عباسٍ غَلْمَةٌ ثَلَاثَةُ حِجَامُونَ، فَكَانَ اثْنَانِ يَغْلَانِ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِهِ، وَوَاحِدٌ لِحِجْمِهِ وَحِجْمِ أَهْلِهِ فَقَالَ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ الْعَبْدُ الْحِجَامُ يُذْهِبُ الدَّمَ، وَيَجْفَى الصَّلْبَ، وَيَجْلُو عَنِ الْبَصَرِ» وقال: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - حَيْثُ عُرِجَ بِهِ - مَا مَرَّ عَلَى مَلَأٍ مِنَ الْمَلَأَتِكِ، إِلَّا قَالُوا «عَلَيْكَ بِالْحِجَامَةِ»، وَقَالَ: «إِنْ خَيْرٌ مَا يَحْتَجِمُونَ فِيهِ يَوْمٌ سَبْعَ عَشْرَةَ، وَيَوْمٌ تِسْعَ عَشْرَةَ، وَيَوْمٌ إِحْدَى وَعَشْرِينَ»، وقال: «إِنْ خَيْرٌ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ السَّعْوُطُ، وَاللَّدُودُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالْمَشْيُ»، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لُدَّ، فَقَالَ: «مَنْ لَدَنِي؟» فَكُلُّهُمْ أَمْسَكُوا فَقَالَ: «لَا يَبْقَى أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ إِلَّا لَدَّ، إِلَّا الْعَبَّاسُ» قَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(٤).

وأما منافع الحجامة: فإنها تُنْقَى سطحُ البدن أكثرَ من الفصد، والفصد لأعماق البدن أفضلُ والحجامة تُستخرجُ الدَّمُ من نواحي الجلد .

قلتُ: والتحقيقُ في أمرها وأمرِ الفصد أنهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان، والأسنان والأُمزجة والبلادُ الحارة، والأزمنةُ الحارة، والأُمزجةُ الحارة التي دَمُ أصحابها في غايةِ النَّضِجِ، الحجامةُ فيها أنفعُ من الفصد بكثير، فإن الدم ينضج ويروق ويخرج إلى سطح الجسد الداخل، فتخرجُ الحجامةُ ما لا يُخرجه الفصد ولذلك كانت أنفعَ للصبيان من الفصد، وَلِمَنْ لَا يَقْوَى عَلَى الفصد، وقد نص

(١) ضعيف . رواه الترمذى (٢٠٥٣) وابن ماجه (٣٤٧٧) وفى سنده عباد بن منصور ضعيف وكان يدلّس كما فى التقريب .

(٢) رواه البخارى (٥٦٩١) ومسلم فى السلام (٧٦/١٢٠٢) .

(٣) رواه البخارى (٥٦٩٦) ومسلم (٦٢/١٥٧٧) واللفظ له .

(٤) ضعيف . رواه الترمذى (٢٠٥٣) وابن ماجه وفى سنده عباد بن منصور ضعيف وكان يدلّس كما فى التقريب .

الاطباء على أن البلاد الحارة الحجامة فيها أنفع وأفضل من الفصد، وتستحب في وسط الشهر وبعد وسطه، وبالجملة في الربع الثالث من أرباع الشهر؛ لأن الدم في أول الشهر لم يكن بعد قد هاج وتبَّغ، وفي آخره يكون قد سكن، وأما في وسطه ويُعيده فيكون في نهاية التَّزَيُّد.

قال صاحب القانون: ويأمر باستعمال الحجامة لا في أول الشهر؛ لأن الأخطا لا تكون قد تحركت وهاجت، ولا في آخره لأنها تكون قد نقصت. بل في وسط الشهر حين تكون الأخطا هائجة بالغه في تزايدها، لتزايد النور في جرم القمر، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «خير ما تداويتم به الحجامة، والفصد»^(١)، وفي حديث: «خير الدواء الحجامة والفصد» انتهى.

وقوله ﷺ: «خير ما تداويتم به الحجامة»، إشارة إلى أهل الحجاز والبلاد الحارة لأن دماءهم رقيقة، وهى أميل إلى ظاهر أبدانهم، لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح الجسد، واجتماعها في نواحي الجلد؛ ولأن مسام أبدانهم واسعة، وقواهم متخلخلة، ففي الفصد لهم خطرٌ والحجامة تفرق اتصالي إرادى يتبعه استفراغ كلى من العروق، وخاصة العروق التى لا تفصد كثيراً، وفصد كل واحد منها نفع خاص ففصد الباسليق ينفع من حرارة الكبد والطحال والأورام الكائنة فيهما من الدم، وينفع من أورام الرئة، وينفع الشوصة^(٢) وذات الجنب، وجميع الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الورك وفصد الأكحل ينفع من الامتلاء العارض في جميع البدن إذا كان دمويًا وكذلك إذا كان الدم قد فسد في جميع البدن.

وفصد القفال ينفع من العلل العارضة في الرأس والرقبة من كثرة الدم أو فساده.

وفصد الودجين ينفع من وجع الطحال والربو والبهو، ووجع الجبين.

والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والحلق.

والحجامة على الأخدعين، تنفع من أمراض الرأس، وأجزائه كالوجه، والأسنان،

(١) رواه البخارى (٥٦٩٦) ومسلم (٦٢/١٥٧٧) وأحمد (١٠٧/٣) كلهم دون لفظ «الفصد» ولم أجد هذا اللفظ إلا عند السيوطى فى الجامع الصغير (٤٠٨٢) وقال: حديث حسن.

(٢) الشوصة: وجمع فى البطن أو ريح تعتقب فى الأضلاع . القاموس المحيط ص (٨٠٣).

والأذنين، والعينين، والأنف، والحلق إذا كان حدوث ذلك عن كثرة الدم، أو فساده، أو عنهما جميعاً. قال أنس رضى الله تعالى عنه كان رسول الله ﷺ يحتجم فى الأخدعين والكاهل^(١)

وفى «الصحيحين» عنه: كان رسول الله ﷺ يحتجم ثلاثاً واحدة على كاهله، واثنين على الأخدعين^(٢).

وفى الصحيح: عنه أنه احتجم - وهو محرم - فى رأسه لصداق كان به^(٣).

وفى «سنن ابن ماجه»، عن على « نزل جبريل على النبى ﷺ بحجامة الأخدعين والكاهل »^(٤).

وفى سنن أبى داود من حديث جابر، أن النبى ﷺ: «احتجم فى ورکه من ونى كان به»^(٥)

واختلف الأطباء فى الحجامة على نقرة القفا، وهى القمحدوة.

وذكر أبو نعيم فى كتاب الطب النبوى حديثاً مرفوعاً: « عليكم بالحجامة فى جوزه القمحدوة، فإنها تشفى من خمسة أدواء »^(٦) ذكر منها الجذام. وفى حديث آخر « عليكم بالحجامة فى جوزه القمحدوة، فإنها شفاء من اثنين وسبعين داء »^(٧).

فطائفة منهم استحسنته، وقالت: إنها تنفع فى جحوظ العين والتؤء العارض فيها وكثير من أمراضها، ومن ثقل الحاجبين والجفن، وتنفع من جربه. وروى أن أحمد ابن حنبل احتاج إليها، فاحتجم فى جانبى قفاه، ولم يحتجم فى النقرة، ومن كرهها صاحب القانون، وقال: « إنها تورث النسيان حقاً، كما قال سيدنا ومولانا وصاحب شريعتنا محمد ﷺ فإن مؤخر الدماغ موضع الحفظ، والحجامة تذهبه » انتهى كلامه.

(١) صحيح. رواه الترمذى (٢٠٥١) وأبو داود (٣٨٦٠) وابن ماجه (٣٤٨٣) وأحمد (١١٩/٣) والحاكم فى المستدرک (٢١٠/٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين وافقه الذهبى.

(٢) لم يرو الشيخان هذا الحديث. انظر الحديث السابق.

(٣) رواه البخارى (٥٧٠٠).

(٤) ضعيف. رواه ابن ماجه (٣٤٨٢) وفى زوائد البوصيرى: سنده ضعيف لضعف أصبع بن نباته.

(٥) صحيح. رواه أبو داود (٣٨٦٣).

(٦) ضعيف. ذكره السيوطى فى الجامع الصغير (٥٥٢٠) وعزاه لابن السنى وأبى نعيم فى الطب ورمز له بالضعف.

(٧) صحيح.. رواه الطبرانى فى الكبير (٧٣٠٦) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٩٤/٥): رواه الطبرانى ورجاله ثقات.

ورد عليه آخرون، وقالوا: الحديث لا يثبت، وإن ثبت فالحجامة إنما تضعف مؤخر الدماغ، إذا استعملت بغير ضرورة فأما إذا استعملت لغلبة الدم عليها فإنها نافعة له طبياً وشرعاً، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه احتجم فى عدة أماكن من قفاه، بحسب ما اقتضاه الحال فى ذلك، واحتجم فى غير القفا بحسب ما دعت إليه حاجته .

والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الأسنان والوجه والحلقوم، إذا استعملت فى وقتها، وتُنقى الرأس والكفين، والحجامة على ظهر القدم تنوب عن قصد الصَّافن، وهو عرق عظيم عند الكعب، وتنفع من قروح الفخذين والساقين، وانقطاع الطمث، والحكة العارضة فى الأُتُنَيْنِ، والحجامة فى أسفل الصدر نافعة من دمايل الفخذ وجربه وبثوره، ومن النقرس والبواسير والفيل وحكة الظهر .

فصل

فى هديه فى اوقات الحجامة

روى الترمذى فى «جامعه»: من حديث ابن عباس، يرفعه: «إن خير ما تحتجمون فيه يوم سابع عشرة أو تاسع عشرة، ويوم إحدى وعشرين» (١) .

وفيه عن أنس : كان رسول الله ﷺ : يحتجم فى الأُخْدَعَيْنِ والكاهل ، وكان يحتجم لسبعة عشر، وتسعة عشر، وفى إحدى وعشرين (٢) .

وفى «سنن ابن ماجه» عن أنس مرفوعاً : «من أراد الحجامة : فَلْيَتَحَرَّ سبعة عشر، أو تسعة عشر، أو إحدى وعشرين، ولا يَتَبَيَّغْ بأحدكم الدم، فيقتله» (٣) .

وفى سنن أبى داود من حديث أبى هريرة مرفوعاً : «من احتجم لسبع عشرة أو تسع عشرة، أو إحدى وعشرين : كانت شفاءً من كل داء» (٤) . وهذا معناه : من كل داء سببه غلبة الدم .

(١) ضعيف . رواه الترمذى (٢٠٥٣) وفى سننه عباد بن منصور ضعيف .

(٢) حسن . رواه الترمذى (٢٠٥١) وقال : حديث حسن .

(٣) ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٤٨٦) وفى سننه التهاى بن قهم ضعيف .

(٤) ضعيف . رواه أبى داود (٣٨٦١) وفى سننه سعيد بن عبد الرحمن الجمحى ضعيف .

وهذه الأحاديث موافقة لما أجمع عليه الأطباء : أن الحجامة فى النصف الثانى ، وما يليه من الربع الثالث من أرباعه أنفع من أوله وآخره ، وإذا استعملت عند الحاجة إليها ، نفعت أى وقت كان من أول الشهر وآخره .

قال الخَلَّالُ : أخبرنى عصمةُ بنِ عصام ، قال : حدثنا حَنْبَلٌ ، قال : كان أبو عبد الله أحمد بن حنبل يحتجم أى وقت هاج به الدم ، وأى ساعة كانت .

وقال صاحب «القانون» : أوقاتها فى النهار : الساعة الثانية أو الثالثة . ويجب توقيتها بعد الحمام ، إلا فى من دمه غليظ : فيجب أن يستحم ، ثم يحم ساعة ، ثم يحتجم « انتهى .

وتكره عندهم الحجامة على الشَّعْب : فإنما ربما أورثت سدداً وأمراضاً رديئة ، ولاسيما إذا كان الغذاء رديئاً غليظاً . وفى أثر : « الحجامة على الريق دواءٌ ، وعلى الشعْب داءٌ ، وفى سبعة عشر من الشهر شفاءٌ » .

واختيار هذه الأوقات للحجامة ، فيما إذا كانت على سبيل الاحتياط والتحرز من الأذى ، وحفظاً للصحة . وأما فى مداواة الأمراض ، فحيثما وجد الاحتياج إليها ، وجب استعمالها . وفى قوله : « لَا يَتَّبِعُ بِأَحَدِكُمُ الدَّمَ ، فَيَقْتُلُهُ » ، دلالة على ذلك . يعنى : لئلا يتبع ، فحذف حرف الجر من «أن» ، ثم حذفت « أن » . و التَّبِيعُ : الهيجُ ، وهو مقلوب البغى . وهو بمعناه : فإنه بغى الدم وهيجانه . وقد تقدم أن الإمام أحمد كان يحتجم أى وقت احتاج من الشهر .

فصل

وأما اختيار أيام الأسبوع للحجامة ، فقال الخَلَّالُ فى «جامعه» : أخبرنا حرب بن إسماعيل ، قال : قلت لأحمد : تكره الحجامة فى شىء من الأيام ؟ قال : قد جاء فى الأربعاء والسبت .

وفيه عن الحسين بن حسان ، أنه سأل أبا عبد الله عن الحجامة : أى وقت تكره ؟ فقال : فى يوم السبت ، ويوم الأربعاء ، ويقولون : يوم الجمعة .

وروى الخلال ، عن أبى سلمة وأبى سعيد المُقْبِرِى ، عن أبى هريرة ، مرفوعاً : « من احتجم يوم الأربعاء ، أو يوم السبت فأصابه بياضٌ أو برصٌ ، فلا يلو من إلا

نفسه» (١) .

وقال الخلال : أخبرنا محمد بن على بن جعفر : أن يعقوب بن بختان حدثهم ، قال : « سئل أحمد عن الثَّورَةِ والحجامة يوم السبت ويوم الأربعاء ؟ فكرهاها وقال : بلغنى عن رجل أن تَنَوَّرَ واحتجم - يعنى يوم الأربعاء - فأصابه البرص . فقلت له : كأنه تهاوَنَ بالحديث . قال : نعم » .

وفى كتاب « الأفراد » للدارقطنى من حديث نافع قال : قال لى عبد الله بن عمر : « تَبَيَّعَ بى الدم ، فابغ لى حجاماً ؛ ولا يكن صبيّاً ، ولا شيخاً كبيراً . فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الحجامة تزيد الحافظ حفظاً ، والعاقل عقلاً ، فاحتجموا على اسم الله تعالى ، ولا تحتجموا الخميس والجمعة والسبت والأحد ، واحتجموا الإثنين . وما كان من جذام ولا برص ، إلا نزل يوم الأربعاء » . قال الدارقطنى : تَفَرَّدَ به زيادُ ابن يحيى ؛ وقد رواه أيوب عن نافع ، وقال فيه : « واحتجموا يوم الإثنين والثلاثاء ، ولا تحتجموا يوم الأربعاء » (٢) .

وقد روى أبو داود فى سننه من حديث أبى بكره « أنه كان يكره الحجامة يوم الثلاثاء ، وقال : إن رسول الله ﷺ ، قال : يومُ الثلاثاء « يومُ الدَّمِ وفيه ساعة لا يَرَقُّ فيه الدَّمُ » (٣) .

فصل

وفى ضمن هذه الأحاديث المتقدمة : استحبابُ التداوى ، واستحبابُ الحجامة وأنها تكون فى الموضع الذى يقتضيه الحال ؛ وجوازُ احتجامِ الْمُحْرَمِ وإنْ أَلَّ إلى قطع شىء من الشعر ؛ فإن ذلك جائز . وفى وجوب الفدية عليه نظر ؛ ولا يَقْوَى الوجوبُ . وجوازُ احتجامِ الصائم فإن فى « صحيح البخارى » أن رسول الله ﷺ احتجمَ وهو صائم (٤) .

(١) ضعيف جداً . رواه البيهقى فى السنن الكبرى (٩ / ٣٤٠) والحاكم (٤ / ٤٠٩) وفى سننه سليمان بن أرقم وهو متروك .

(٢) ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٤٨٧ ، ٣٤٨٨) والحاكم (٤ / ٤٠٩) وقال فيه : عثمان بن جعفر ولا أعرفه بعدالة ولا جرح وتعبه الذهبى وقال : عثمان هذا واه .

(٣) ضعيف . رواه أبو داود (٣٨٦٢) وفى سننه جهالة .

(٤) رواه البخارى (١٩٣٨ ، ١٩٣٩) .

ولكن هل يُفطرُ بذلك ؟ أم لا ؟ مسألة أخرى ، الصوابُ : الفطرُ بالحجامة ؛ لصحته عن رسول الله ﷺ ، من غير معارض ، وأصحُّ ما يعارضُ به : حديثُ حجَّامته وهو صائم ، ولكن : لا يدلُّ على عدم الفطر ، إلا بعد أربعة أمور : أحدها : أن الصوم كان فرضاً . الثاني : أنه كان مقيماً . الثالث : أنه لم يكن به مرضٌ يحتاج معه إلى الحجامة . الرابع : أن هذا الحديث متأخرٌ عن قوله : « أفطرَ الحاجمُ والمحجومُ » ^(١) .

فإذا ثبتت هذه المقدمات الأربع : أمكن الاستدلال بفعله ﷺ ، على بقاء الصوم مع الحجامة ، وإلا فما المانع أن يكونَ الصوم نفلاً يجوز الخروج منه بالحجامة وغيرها ، أو من رمضان لكنه في السفر ، أو من رمضان في الحضر لكن دعت الحاجة إليها كما تدعو حاجة من به مرضٌ إلى الفطر ؛ أو يكونَ فرضاً من رمضان في الحضر من غير حاجة إليها ، لكنه مبقًى على الأصل . وقوله : « أفطرَ الحاجمُ والمحجومُ » : ناقلٌ ومتأخرٌ . فتعين المصيرُ إليه . ولا سبيل إلى إثبات واحدة من هذه المقدمات الأربع ؛ فكيف بإثباتها كلها ؟!

وفيها : دليل على استئجار الطبيب وغيره ، من غير عقد إجارة ؛ بل يُعطيه أجره المثل ، أو ما يُرضيه .

وفيها : دليل على جواز التكسب بصناعة الحجامة ، وإن كان لا يطيب للحر أكلُ أجرته من غير تحریم عليه . فإن النبي ﷺ أعطاه أجره ، ولم يمنعه من أكله . وتسميته إياه خبيثاً كتسميته للثوم والبصل خبيثين ؛ ولم يلزم من ذلك تحريمهما .

وفيها : دليل على جواز ضرب الرجلِ الخراجَ على عبده كلَّ يوم شيئاً معلوماً ، بقدر طاقته ؛ وأن للعبد أن يتصرف فيما زاد على خراجِه . ولو منع من التصرف فيه : لكان كسبه كلَّه خراجاً ، ولم يكن لتقديره فائدة . بل ما زاد على خراجِه ، فهو تملكٌ من سيده له : يتصرف فيه كما أراد . والله أعلم .



(١) صحيح . رواه الترمذی (٧٧٤)، وأبو (٢٣٦٩ - ٢٣٧١) وابن ماجه (١٦٧٩ - ١٦٨١) والحاكم (٤٢٨/٢) وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الترمذی : حسن صحيح .

فصل

فى هديه ﷺ فى قطع العروق والكى

ثبت فى الصحيح من حديث جابر بن عبد الله أن النبى ﷺ بعث إلى أبى ابن كعب طبيبا، ففَطَعَ له عِرْقًا، وكَوَاه عليه (١).

ولما رُمى سعد بن معاذ فى أُنْحَلِهِ : حَسَمَهُ النبى ﷺ ثم وَرِمَتْ فحَسَمَهُ ثَانِيَةً (٢).
والْحَسَمُ : هُوَ الْكَى .

وفى طريق آخر : أن النبى ﷺ، كَوَى سعد بن معاذ فى أُنْحَلِهِ بِمِشْقَصٍ . ثم حَسَمَ سعد بن معاذ، أو غيره من أصحابه .

وفى لفظ آخر : أن رجلاً من الأنصار رُمى فى أُنْحَلِهِ بِمِشْقَصٍ، فأمر النبى ﷺ، فكَوَى .

وقال أبو عبيد : وقد أتى النبى ﷺ برجل نُعِتَ له الْكَى، فقال : «اَكْوُوهُ وَاَرْضِفُوهُ» (٣) . قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : الرُّضْفُ : الْحَجَارَةُ تُسَخَّنُ ثم تَكْمَدُ بِهَا .

وقال الفضل بن دُكَيْنٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَاهُ فى أُنْحَلِهِ .

وفى صحيح البخارى من حديث أنس أنه كَوَى من ذاتِ الْجَنْبِ والنبى ﷺ حَى (٤) .

وفى الترمذى عن أنس : « أن النبى ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ مِنَ الشَّوْكَةِ » (٥) .
وقد تقدم الحديث المتفق عليه ؛ وفيه : « وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتَوِيَّ » وفى لفظ آخر :
« وَأَنَا أَنْهَى أَمْنِيَّ عَنِ الْكَى » (٦) .

وفى «جامع الترمذى» وغيره عن عمران بن حصين : « أن النبى ﷺ نَهَى عَنِ الْكَى . قَالَ : فَاثْبُلِينَا فَاكْتَرِينَا ؛ فَمَا أَفْلَحْنَا ، وَلَا أُنْجِحْنَا وفى لفظ : نُهِنَا عَنِ الْكَى

(٢) رواه مسلم (٧٥/٢٢٠٨).

(١) رواه مسلم (٧٣/٣٢٠٧).

(٣) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٩٥١٧) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٤/٣٢٠).

(٥) صحيح. رواه الترمذى (٢٠٥٠).

(٤) رواه البخارى (٥٧١٩ - ٥٧٢١).

(٦) سبق تخريجه.

وقال : « فما أفْلَحْنَا ولا أُنْجِحْنَا »^(١).

قال الخطابي : « إنما كَوَى سَعْدًا لِيَرَقًا الدَّمُ مِنْ جُرْحِهِ ، وخاف عليه أَنْ يَنْزِفَ فِيهِلِكَ وَالْكَيُّ مُسْتَعْمَلٌ فِي هَذَا الْبَابِ ، كما يُكْوَى مِنْ تَقْطَعُ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ .

وأما النَهْيُ عَنْ الْكَيِّ ، فهو : أَنْ يَكْتَوَى طَلَبًا لِلشِّفَاءِ . وكانوا يَعْتَقِدُونَ : أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكْتَوِ هَلَكَ ؛ فَتَهَاوَمَ عَنْهُ لِأَجْلِ هَذِهِ النِّيَّةِ .

وقيل : إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بِهِ نَاصُورٌ وَكَانَ مَوْضِعُهُ خَطِرًا ، فَنَهَى عَنْ كَيِّهِ . فَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ النَهْيُ مُتَصَرِّفًا إِلَى الْمَوْضِعِ الْمَخُوفِ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وقال ابن قتيبة : الْكَيُّ جَنْسَانِ : كَيُّ الصَّحِيحِ لثَلَا يَعْتَلَّ ؛ فَهَذَا الَّذِي قِيلَ مِنْهُ : « لَمْ يَتَوَكَّلْ مَنْ اكْتَوَى » ؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَدْفَعَ الْقَدَرَ عَنْ نَفْسِهِ .

والثَّانِي : كَيُّ الْجَرْحِ إِذَا نَغَلَ ، وَالْعُضْوِ إِذَا قُطِعَ . فَفِي هَذَا الشِّفَاءُ .

وأما إِذَا كَانَ الْكَيُّ لِلتَّدَاوِي : الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَنْجَحَ ، وَيَجُوزُ أَلَّا يَنْجَحَ فَإِنَّهُ إِلَى الْكَرَاهَةِ أَقْرَبُ . انْتَهَى .

وَبُتِيَ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ حَدِيثِ السَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ : «أَنَّهُمُ الَّذِينَ لَا يَسْرِقُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»^(٢) .

فَقَدْ تَضَمَّنَتْ أَحَادِيثُ الْكَيِّ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ : (أَحَدُهَا) : فَعْلُهُ . (وَالثَّانِي) : عَدَمُ مَحَبَّتِهِ لَهُ . (وَالثَّالِثُ) : الثَّنَاءُ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ . (وَالرَّابِعُ) : النَهْيُ عَنْهُ . وَلَا تَعَارَضَ بَيْنَهَا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنَّ فَعْلَهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ ، وَعَدَمُ مَحَبَّتِهِ لَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ . وَأَمَّا الثَّنَاءُ عَلَى تَارِكِهِ : فَيَدُلُّ عَلَى أَنْ تَرَكَهُ أَوْلَى وَأَفْضَلُ . وَأَمَّا النَهْيُ عَنْهُ : فَعَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ وَالْكَرَاهَةِ ؛ أَوْ عَنِ النَّوعِ الَّذِي لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ، بَلْ يَفْعَلُ خَوْفًا مِنْ حَدُوثِ الدَّاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) صحيح . رواه الترمذی (٢٠٤٩) وأبو داود (٣٨٦٥) (وابن ماجه ٣٤٨٠).

(٢) رواه البخاری (٥٧٧٢) ومسلم (٣٧٤/٢٢٠).

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج الصرع

أخرجنا فى «الصحيحين» من حديث عطاء بن أبى رباح قال: قال ابن عباس: «الآن أريك امرأة من أهل الجنة؟ قلت: بلى. قال: هذه المرأة السوداء، أتت النبى ﷺ، فقالت: إني أصرع، وإني أتكشّف؛ فادع الله لى. فقال: «إن شئت صبرت ولك الجنة؛ وإن شئت دعوت الله لك أن يعافيك». فقالت: أصبر. قالت: فإني أتكشّف، فادع الله الآن أتكشّف. فدعا لها (١).

قلت: الصرعُ صرعان: صرع من الأرواح الخبيثة الأرضية، وصرع من الأخلاط الرديئة، والثانى هو الذى يتكلم فيه الأطباء فى سببه وعلاجه.

وأما صرع الأرواح: فأنتمهم وعقلاؤهم يعترفون به، ولا يدفعونه. ويعترفون: بأن علاجه مقابلة الأرواح الشريفة الخيرة العلوية لتلك الأرواح الشريرة الخبيثة، فتدفع آثارها، وتعارض أفعالها وتبطلها. وقد نص على ذلك أبقرات فى بعض كتبه فذكر بعض علاج الصرع، وقال: «هذا إنما ينفع فى الصرع الذى سببه الأخلاط والمادة، وأما الصرع الذى يكون من الأرواح فلا ينفع فيه هذا العلاج».

أما جهلة الأطباء وسقطتهم وسفلتهم، ومن يعتقد بالزندقة فضيلة فأولئك ينكرون صرع الأرواح، ولا يقرون بأنها تؤثر فى بدن المصروع. وليس معهم إلا الجهل، وإلا فليس فى الصناعة الطبية ما يدفع ذلك؛ والحس والوجود شاهد به. وإحالتهم ذلك على غلبة بعض الأخلاط، هو صادق فى بعض أقسامه، لا فى كلّها.

وقدماء الأطباء كانوا يسمون هذا الصرع: المرض الإلهى؛ وقالوا: إنه من الأرواح، وأما جالينوس وغيره، فتأولوا عليهم هذه التسمية، وقالوا: إنما سموها بالمرض الإلهى، لكون هذه العلة تحدث فى الرأس، فتضر بالجزء الإلهى الظاهر الذى مسكنه الدماغ.

وهذا التأويل نشأ لهم من جهلهم بهذه الأرواح، وأحكامها، وتأثيراتها، وجاءت زنادقة الأطباء: فلم يثبتوا إلا صرع الأخلاط وحده.

ومن له عقل ومعرفة بهذه الأرواح وتأثيراتها، يضحك من جهل هؤلاء، وضعف عقولهم .

وعلاج هذا النوع يكون بأمرين : أمر من جهة المصروع، وأمر من جهة المعالج، فالذى من جهة المصروع، يكون بقوة نفسه، وصدق توجهه إلى فاطر هذه الأرواح وبارئها، والتعوذ الصحيح الذى قد تواطأ عليه القلب واللسان . فإن هذا نوع محاربة والمحارب لا يتم له الانتصاف من عدوه بالسلاح إلا لأمرين : أن يكون السلاح صحيحاً فى نفسه جيداً، وأن يكون الساعد قوياً، فمتى تخلف أحدهما لم يغن السلاح كثير طائل ؛ فكيف إذا عدم الأمران جميعاً : يكون القلب خراباً من التوحيد والتوكل والتقوى والتوجه ؛ ولا سلاح له .

والثانى من جهة المعالج : بأن يكون فيه هذان الأمران أيضاً ؛ حتى إن من المعالجين من يكتفى بقوله : أخرج منه ؛ أو يقول باسم الله ؛ أو يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله، والنبى ﷺ كان يقول : « أخرج عدو الله ؛ أنا رسول الله » (١) .

وشاهدتُ شيخنا يُرسل إلى المصروع من يخاطبُ الروح التى فيه، ويقول : قال لك الشيخ : اخرجى فإن هذا لا يحل لك . فيفiqu المصروع . وربما خاطبها بنفسه . وربما كانت الروح ماردة : فيخرجها بالضرب ؛ فيفiqu المصروع ؛ ولا يحس بال ألم . وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مراراً .

وكان كثيراً ما يقرأ فى أذن المصروع : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون : ١١٥] .

وحدثنى : « أنه قرأها مرة فى أذن المصروع، فقالت الروح : نعم ؛ ومد بها صوته قال : فأخذتُ له عصاً، وضربتُ بها فى عروق عنقه، حتى كَلَّتْ يداى من الضرب . ولم يشك الحاضرون : بأنه يموت لذلك الضرب، ففى أثناء الضرب، قالت : أنا أحبه فقلتُ لها : هو لا يحبك . قالت : أنا أريد أن أحج به . فقلتُ لها : هو لا يريد أن يحج معك . فقلتُ : أنا أدعه كرامة لك . (قال) قلت : لا ؛ ولكن طاعة لله ورسوله . فقلتُ : فأنا أخرجُ منه . قال : فقعد المصروع يلتفت يمينا

(١) صحيح . رواه أحمد (١٧٢/٤) وابن ماجة والحاكم (٦١٨/٢) وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبى .

وشمالاً، وقال : ما جاء بى إلى حضرة الشيخ ؛ قالوا له : وهذا الضربُ كله ؟ فقال : وعلى أى شىء يَضْرِبُنِى الشيخ، ولم أَذْنِبْ ؟ ولم يَشْعُرْ بأنه وقع به الضربُ البتة .

وكان يعالجُ بآية الكرسيّ، وكان يأمر بكثرة قراءة المصروعِ ومَنْ يعالجه بها، وبقراءة المعوذتين .

وبالجملة فهذا النوعُ من الصَّرْعِ وعلاجه لا ينكره إلا قليلُ الحظ من العلم والعقل والمعرفة، وأكثرُ تسلطِ الأرواح الخبيثة على أهلِهِ، تكون من جهة قلة دينهم، وخرابِ قلوبهم وألستهم من حقائق الذكرِ والتعاوِذِ، والتحصّنات النبوية والإيمانية . فتلقى الروحُ الخبيثةُ الرجلَ، أعزَلَ لا سلاح معه ، وربما كان عُرِياناً فيؤثرُ فيه هذا .

ولو كُشف الغطاء لرأيتَ أكثرَ النفوس البشرية صرعى مع هذه الأرواح الخبيثة، وهى فى أسرها وقبضتها تسوقُها حيثُ شاءتْ، ولا يمكنُها الامتناعُ عنها، ولا مخالفتُها، وبها الصَّرْعُ الأعظمُ الذى لا يُفِيقُ صاحبه إلا عند المفارقةِ والمعاينةِ . فهناك يتحقّقُ أنه كان هو المصروع حقيقةً . وبالله المستعان .

وعلاجُ هذا الصَّرْعِ باقترانِ العقل الصحيح إلى الإيمان بما جاءت به الرسلُ، وأن تكون الجنةُ والنارُ نُصبَ عينه، وقبلة قلبه، ويستحضر أهلَ الدنيا وحلولَ المثولات والآفات بهم، ووقوعها خلالَ ديارهم كمواقع القطر؛ وهم صرعى لا يُفِيقون، وما أشدَّ أعداءَ هذا الصَّرْعِ . ولكن لما عمت البليةُ به بحثُ ينظرُ الإنسان لا يرى إلا مصروعاً ؛ لم يصِرْ مستغرباً ولا مستنكراً . بل صار لكثرة المصروعين، عينُ المستنكرِ المستغربِ خلافة .

فإذا أراد الله بعبد خيراً أفاقَ من هذه الصَّرْعَةِ، ونظر إلى أبناء الدنيا : مصروعين حوله يميناً وشمالاً، على اختلاف طبقاتهم، فمنهم من أطبقَ به الجنونُ، ومنهم من يفىق أحياناً قليلةً ويعودُ إلى جنونه، ومنهم من يُجنُّ مرةً ويفىقُ أخرى، فإذا أفاق عَمِلَ عَمَلِ أهلِ الإفاقةِ والعقل، ثم يُعاودُهُ الصَّرْعُ فيقعُ فى التخبط .

فصل

وأما صرَعُ الأخلاط فهو : علةٌ تمنع الأعضاء النفسية عن الأفعال والحركة والانتصاب منعاً غير تام . وسببه خلطٌ غليظ لزج ، يسدُّ منافذ بطون الدماغ سدة غير تامة ، فيمتنعُ نفوذُ الحس والحركة ، فيه وفي الأعضاء ، نفوذاً ما من غير انقطاع بالكلية . وقد يكون لأسبابٍ أخرَ كريحٍ غليظٍ يحتبسُ في منافذ الروح ، أو بخارٍ رديءٍ يرتفعُ إليه من بعض الأعضاء ، أو كيفيةٌ لاذعة . فينقبضُ الدماغُ لدفعِ المؤذى ، فيتبعه تشنُّجٌ في جميع الأعضاء ؛ ولا يمكن أن يبقى الإنسان معه منتصباً ، بل يسقطُ ويظهرُ في فيه الزُّبدُ غالباً .

وهذه العلةُ تُعدُّ من جملة الأمراض الحادثة باعتبار وقت وجوده المؤلم خاصة . وقد تُعدُّ من جملة الأمراض المزمنة باعتبار طول مكثها ، وعُسْرُ بُرئها ، لاسيما إن جاوز في السن خمساً وعشرين سنة ، وهذه العلة في دماغه وخاصةً في جوهره ، فإن صرَعَ هؤلاء يكون لازماً . قال أبقرط : إن الصرَعَ يَبْقَى في هؤلاء حتى يموتوا .

إذا عُرِفَ هذا ، فهذه المرأة التي جاء الحديث أنها كانت تُصرَعُ وتَنكشفُ يجوز : أن يكون صرَعُها من هذا النوع ؛ فوعدها النبي ﷺ الجنة : بصبرها على هذا المرض ؛ ودعا لها ألا تنكشفَ ؛ وخيرها بين الصبر والجنة ، وبين الدعاء لها بالشفاء من غير ضمان ؛ فاختارت الصبرَ والجنةَ .

وفي ذلك دليلٌ على جواز ترك المعالجة والتداوى ، وأن علاجَ الأرواح بالدعوات والتوجهِ إلى الله ، يفعلُ ما لا يناله علاجُ الأطباء ؛ وأن تأثيره وفعله ، وتأثر الطبيعة عنه وانفعالها أعظمُ من تأثيرِ الأدوية البدنية ، وانفعال الطبيعة عنها . وقد جربنا هذا مراراً نحن وغيرنا ، وعقلاءُ الأطباء معترفون : بأن في فعل القوى النفسية وانفعالاتها ، في شفاء الأمراض ، عجائبٌ . وما على الصناعة الطبية أضرُّ من زنادقة القوم وسفَلَتِهِم ، وجُهاَلِهِم . والظاهر أن صرَعَ هذه المرأة كان من هذا النوع . ويجوز أن يكون من جهة الأرواح ، ويكون رسول الله ﷺ قد خيرها بين الصبر على ذلك مع الجنة ، وبين الدعاء لها بالشفاء ؛ فاختارت الصبرَ والسترَ . والله أعلم .

في هديه ﷺ في علاج عرق النسا

(١) صحيح. رواه ابن ماجه (٣٤٦٣) وفي زوائد البوصيرى إسناده صحيح ورجاله ثقات.

مرعاها؛ لأنها ترعى أعشاب البر الحارة : كالشَّيْح والقَيْصُوم، ونحوهما، وهذه النباتات إذا تغذَّى بها الحيوان، صار فى لحمه من طبعها، بعد أن يُلطِّفَهَا تغذيةً بها، ويكسِبَهَا مزاجاً الطَّفَّ منها ؛ ولا سيما الإلية . وظهورُ فعل هذه النباتات فى اللبن، أقوى منه فى اللحم، ولكنَّ الخاصيةَ التى فى الإلية من الإنضاج والتَّلِين لا تُوجد فى اللبن . وهذا مما تقدم : أن أدويةَ غالب الأمم والبوادرى بالأدوية المفردة ؛ وعليه أطباءُ الهند .

وأما الروم واليونان : فيعتنُون بالمركبة . وهم متفقون كلُّهم . على أن من سعادة الطبيب أن يداوى بالغذاء ؛ فإن عجزَ فبالفرد، فإن عجزَ فيما كان أقلَّ تركيباً .

وقد تقدم : أن غالب عادات العرب وأهل البوادرى الأمراضُ البسيطة ؛ فالأدوية البسيطة تناسبُها . وهذه لبساطةِ أغذيتهم فى الغالب . وأما الأمراضُ المركبة : فغالباً تحدثُ عن تركيب الأغذية وتنوعها واختلافها ؛ فاختيرت لها الأدوية المركبة . واللَّه تعالى أعلم .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج يبس الطبع

واحتياجه إلى ما يمشيه ويلينه

روى الترمذى فى «جامعه»، وابن ماجه فى سننه من حديث أسماء بنت عميس قالت : قال رسول الله ﷺ : بماذا كنت تستمشين ؟ قالت : بالشُّبْرُم، قال : «حارٌّ جارٌّ». ثم قالت : استمشيتُ بالسَّنَا، فقال : «لو كانت شئٌ يشفى من الموت لكان السَّنَا» (١) .

وفى سنن ابن ماجه، عن إبراهيم بن أبى عبله، قال : سمعت عبد الله ابن أم حرام وكان مما صلى مع رسول الله ﷺ، القيلتين يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « عليكم بالسَّنَا والسَّنوت، فإن فيهما شفاءً من كلِّ داءٍ إلاَّ السَّامَ، قيل : يارسول الله، وما السَّامُ ؟ قال : الموت » (٢) .

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٢٠٨١) وابن ماجه (٣٤٦١) وفى سننه مجهول.

(٢) ضعيف جداً. رواه ابن ماجه (٣٤٥٧) وفى سننه عمرو بن بكر السككى وهو متروك كما فى التقريب.

قوله : « بماذا كنت تستمشين ؟ » أى تلين الطبع حتى يمشى ولا يصير بمنزلة الواقف، فيؤذى باحتباس النَّجْوِ . ولهذا سُمى الدواء المسهل مشياً : على وزن فعيل . وقيل : لأن المسهل يكثر المشى والاختلاف للحاجة، وقد روى : « بماذا تستشفين ؟ » فقالت : بالشُّبْرُم . وهو من جملة الأدوية اليتوعية ^(١) وهو : قشر عرق شجرة . وهو حار يابس فى الدرجة الرابعة . وأجوده المائل إلى الحمرة الخفيف الرقيق الذى يشبه الجلد الملفوف . وبالجملية : فهو من الأدوية التى أوصى الأطباء بترك استعمالها، لخطرهما وفرط إسهالها .

وقوله : « حارٌّ جارٌّ » ويروى : « حارٌّ يارٌّ » . قال أبو عبيد : وأكثر كلامهم بالياء . قلت : وفيه قولان، أحدهما : أن الحارَّ الجارَّ بالجيم الشديد الإسهال؛ فوصفه بالحرارة وشدة الإسهال ؛ وكذلك هو، قاله أبو حنيفة الدينورى .

والثانى : - وهو الصواب - : أن هذا من الإتياع الذى يقصد به تأكيد الأول، ويكون بين التأكيد اللفظى والمعنوى . ولهذا يُراعون فيه إتباعه فى أكثر حروفه . كقولهم : حسنٌ بَسَنٌ ؛ أى كامل الحسن . وقولهم : حسنٌ قَسَنٌ بالقاف . ومنه شيطانٌ لَيَطانٌ، وحارٌّ جارٌّ . مع أن فى الجار معنى آخر، وهو ض : الذى يجر الشئ الذى يصيبه من شدة حرارته وجذبه له، كأنه ينزعه ويسلخه . ويار إما لغة فى « جار » كقولهم : صهرى وصهريج، والصهارى والصهاريج . وإما اتباع مستقل .

وأما السَّناء، ففيه لغتان، المد والقصر، وهو نبت حجازى، أفضله المكى وهو دواء شريف مأمون الغائلة، قريب من الاعتدال، حار يابس فى الدرجة الأولى؛ يسهلُ الصفراء والسوداء، ويقوى جرم القلب، وهذه فضيلة شريفة فيه . وخاصيته : النفع من الوسواس السوداوى، ومن الشقاق العارض فى البدن، ويفتح العَضَل، وانتشار الشعر ، ومن القمل والصداع العتيق، والجرب والبثور، والحكمة والصرع . وشرب مائه مطبوخاً أصلحُ من شربه مدقوقاً ، ومقدارُ الشربة منه إلى ثلاثة دراهم، ومن مائة : إلى خمسة دراهم . وإن طبخ معه شئ من زهر البنفسج والزبيب الأحمر المتزوع العجم، كان أصلح .

قال الرازى : السَّناء والشاهترج ^(٢) يسهلان الأخلاط المحترقة، وينفعان من

(١) اليتوع : كل نبات له لبن سهل محرق .

(٢) الشاهترج : نبات نافع ورقه ويذره للجرب والحكج، والقاموس المحيط (ص ٢٥٠) .

الجرب والحكة . والشربةُ من كل واحد منهما : من أربعة دراهم إلى سبعة دراهم .
وأما « السَّنَوْتُ » ففيه ثمانية أقوال، أحدها: أنه العسل . والثاني : أنه رُبُّ عكة
السمن يخرج خطأ سوداء على السمن، حكاها عمر بن بكر السَّكْسَكِيُّ . الثالث:
أنه حب يشبه الكمون وليس به، قاله ابن الأعرابي . الرابع: أنه الكمون الكرمانى .
الخامس: أنه الرازيانج، حكاها أبو حنيفةَ الدُّيْنَوْرِيُّ عن بعض الأعراب . السادس:
أنه الشبت، السابع: أنه التمر، حكاها أبو بكر بن السُّنِّى الحافظ ، الثامن: أنه العسل
الذى يكون فى زقاق السمن، حكاه عبد اللطيف البغدادى، قال بعض الأطباء: وهذا
أجدر بالمعنى وأقرب إلى الصواب، أى يخلط السناء مدقوقاً بالعسل المخالط للسمن .
ثم يُلْعَق ؛ فيكون أصلحَ من استعماله مفرداً ؛ لما فى العسل والسمن من إصلاح
السنا وإعانتته على الإسهال . والله أعلم .

وقد روى الترمذى وغيره - من حديث ابن عباس يرفعه: « إِنَّ خَيْرَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ
السَّعَوْتُ، وَاللَّدُودُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالْمَشْيُ » ^(١) المشى: هو الذى يمشى الطبع ويلينه،
ويسهلُ خروجَ الخارج .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج حكة الجسم

وما يولد القمل

فى «الصحيحين» من حديث قَتَادَةَ، عن أنس بن مالك قال: رَخَّصَ رسول الله ﷺ
لعبد الرحمن بن عوف، والزُّبَيْر بن العوام رضى الله تعالى عنهما : فى بُسِّ
الحرير ؛ لِحِكَّةٍ كانت بهما ^(٢) .

وفى رواية: أن عبدَ الرحمن بن عوف، والزُّبَيْر بن العوام رضى الله تعالى عنهما
شكَّوَا القُمَّلَ إِلَى النَبِيِّ ﷺ، فى غَزَاةٍ لهما، فَرَخَّصَ لهما فى قُمَصِ الحرير . ورأيتُه
عليهما ^(٣) .

(١) ضعيف . رواه الترمذى (٢٠٤٨) وفى سننه عباد بن منصور وهو ضعيف .

(٢) رواه البخارى (٢٩١٩) ومسلم (٢٠٧٦/٢٤) .

(٣) رواه البخارى (٢٩٢٠) ومسلم (٢٠٧٦/٢٦) واللفظ للبخارى .

هذا الحديث يتعلق به أمران: أحدهما فقهي، والآخر طبى .

فأما الفقهي، فالذى استقرت عليه سنته ﷺ: إباحة الحرير للنساء مطلقاً، وتحريمه على الرجال إلا للحاجة، أو مصلحة راجحة . فالحاجة إما من شدة البرد: ولا يجدُ غيره، أو لا يجدُ سترَةً سواه . ومنها: إلباسه للحرب والمرض، والحكمة وكثرة القمل . كما دل عليه حديث أنسٍ هذا الصحيح .

والجواز أصح الروایتين عن الإمام أحمد، وأصح قولى الشافعى . إذ الأصلُ عدمُ التخصيص . والرخصةُ إذا ثبتت فى حق بعض الأمة لمعنى، تعدتْ إلى كل من وُجد فيه ذلك المعنى . إذ الحكم يعمُ بعموم سببه .

ومن منع منه قال: أحاديثُ التحريم عامة، وأحاديثُ الرخصة يحتملُ اختصاصُها بعبد الرحمن بن عوفٍ والزبير، ويحتملُ تعديها إلى غيرهما . وإذا احتمل الأمران: كان الأخذ بالعموم أولى . ولهذا قال بعض الرواة فى هذا الحديث: « فلا أدرى أبلغتُ الرُّخصةَ من بعدهما ؛ أم لا ؟ » .

والصحيح: عمومُ الرخصة ؛ فإنه عُرِفَ خطابُ الشرع فى ذلك، ما لم يصرَّح بالتخصيص وعدم إلحاق غير من رخص له أولاً به . كقوله لأبى بُرْدَة: « تجزىك ولن تجزى عن أحد بعدك »^(١) . وكقوله تعالى لنبيه ﷺ فى نكاح من وهبتُ نفسها له : ﴿ خَالِصَةً لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب : ٥٠] .

وتحريمُ الحرير إنما كان سداً للذريعة ؛ ولهذا أبيع للنساء، وللحاجة والمصلحة الراجحة . (وهذه قاعدة) ما حرم لسد الذرائع: فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة . كما حُرِّمَ النظر: سداً للذريعة الفعل ؛ وأبيع منه ما تدعو إليه الحاجة والمصلحة الراجحة . وكما حُرِّمَ التنفلُ بالصلاة فى أوقات النهى: سداً للذريعة المشابهة الصورية بعباد الشمس ؛ وأبيحتُ للمصلحة الراجحة . وكما حُرِّمَ ربا الفضل: سداً للذريعة ربا النسئة ؛ وأبيع منه ما تدعو إليه الحاجة: من العرايا^(٢)، وقد أشبعنا الكلام فيما يحل ويحرم: من لباس الحرير ؛ فى كتاب: «التَّحْيِيرُ، لِمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ مِنْ لِبَاسِ الْحَرِيرِ» .

(١) رواه البخارى (٥٥٤٥) ومسلم (١٩٦١ / ٥ ، ٨) .

(٢) العرايا: جمع عرية وهى النخلة المعراة التى أكل ما عليها . القاموس المحيط مادة «عرى» .

فصل

وأما الأسر الطبي: فهو أن الحرير من الأدوية المتخذة من الحيوان؛ ولذلك يعد في الأدوية الحيوانية؛ لأن مخرجه من الحيوان . وهو كثير المنافع، جليل الموقع . ومن خاصيته: تقوية القلب وتفرّيقه، والنفع من كثير من أمراضه، ومن غلبة المرة السوداء والأدواء الحادثة عنها . وهو مقو للبصر: إذا اكتحل به . والخام منه - وهو المستعمل في صناعة الطب - حار يابس في الدرجة الأولى . وقيل: حار رطب فيها وقيل معتدل . وإذا اتخذ منه ملبوس: كان معتدل الحرارة في مزاجه، مسخناً للبدن ، وربما برد البدن بتسمينه إياه .

قال الرازي: الإبريسم أسخن من الكتان، وأبرد من القطن ؛ يربى اللحم . وكل لباس خشن فإنه يهزل ويصلب البشرة، وبالعكس .

قلت: والملابس ثلاثة أقسام: قسم يسخن البدن ويدفئه، وقسم يدفئه ولا يسخنه، وقسم لا يسخنه ولا يدفئه . وليس هناك ما يسخنه ولا يدفئه ؛ إذ ما يسخنه فهو أولى بتدفئته، فملابس الأوبار والأصواف تسخن وتدفي، وملابس الكتان والحرير والقطن تدفي ولا تسخن، فثياب الكتان باردة يابسة، وثياب الصوف حارة يابسة، وثياب القطن معتدلة الحرارة، وثياب الحرير ألين من القطن وأقل حرارة منه .

قال صاحب «المنهاج»: ولُبسه لا يسخن كالقطن بل هو معتدل . وكل لباس أملس صقيل: فإنه أقل إسخانا للبدن، وأقل عوناً في تحلل ما يتحلل منه، وأخرى أن يلبس في الصيف وفي البلاد الحارة .

ولما كانت ثياب الحرير، كذلك وليس فيها شيء من اليبس والخشونة الكائنتين في غيرها ، صارت نافعة من الحكمة ، إذ الحكمة لا تكون إلا عن حرارة ويبس وخشونة فلذلك رخص رسول الله ﷺ للزبير وعبد الرحمن، في لباس الحرير لمداواة الحكمة، وثياب الحرير أبعد عن تولد القمل فيها، إذ كان مزاجها مخالفاً لمزاج ما يتولد منه القمل .

وأما القسم الذي لا يدفي ولا يسخن، فالمتخذ من الحديد والرصاص والخشب والتراب ونحوها، فإن قيل: فإذا كان لباس الحرير أعدل اللباس وأوفقه للبدن ؛ فلماذا حرّمته الشريعة الكاملة الفاضلة، التي أباحت الطيبات، وحرّمت الخبائث ؟

قيل: هذا السؤال يجيبُ عنه كلُّ طائفة - من طوائف المسلمين - بجواب .
فمُنْكَرُوا الْحِكْمَ والتَّعْلِيلَ: لما رُفِعَتْ قاعدةُ التعليلِ من أصلها، لم تَحْتَجْ إلى جواب
هذا السؤال .

ومُثَبِّتُوا التعليلَ والحِكمَ - وهم الأكثرون - منهم مَنْ يُجيبُ عن هذا بأن الشريعةَ
حَرَمَتْهُ: لتَصْبِرَ النفوسُ عنه، وتَرْكُهُ لِلَّهِ ؛ فثَبَّابٌ عَلَى ذَلِكَ . لا سيما ولها عوضٌ عنه
بغيره .

ومنهم مَنْ يُجيبُ عنه: بأن خُلَّةَ، فى الأصل للنساء كالحلية بالذهب ؛ فحُرِّمَ عَلَى
الرجال لما فيه: من مَفْسَدَةٍ تَشْبَهُ الرجال بالنساء . ومنهم من قال: حُرِّمَ لما يورثُهُ من
الفَخْرِ والحَيَلَاءِ والعُجْبِ . ومنهم من قال: حُرِّمَ لما يورثُهُ للبدن لملاسته: من الأنوثة
والتَّخَنُّثِ، وضدَّ الشهامة والرجولة. فإن لُبَّسَهُ يَكْسِبُ القلبَ صفةً من صفات الإناث .
ولهذا لا تكاد تجدُ مَنْ يَلْبَسُهُ فى الأكثر، إلا وعلى شمائله من التَّخَنُّثِ والتَّانُثِ
والرَّخَاوَةِ ؛ ما لا يَخْفَى حتى لو كان من أشهم الناس وأكثرهم فحوليةً ورجوليةً، فلا
بد أن يَنْقُصَهُ لُبْسُ الحرير منها وإن لم يُذهَبْها . وَمَنْ غَلُظَتْ طَبَاعُهُ وَكُنُفَتْ عَنْ فِهْمِ
هذا فليُسَلِّمْ للشارع الحكيم . ولهذا كان أصح القولين أنه يَحْرُمُ عَلَى الولي أن يَلْبَسَهُ
الصَّبِيُّ، لما يَنْشَأُ عليه من صفات أهل التَّانِثِ .

وقد روى النسائيُّ من حديث أبي موسى الأشعريّ، عن النبى ﷺ أنه قال:
«إِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ لِلْإِنَاثِ أُمَّتَى الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ، وَحَرَّمَهُ عَلَى ذُكُورِهَا» . وفى لفظٍ: «حُرِّمَ
لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتَى، وَأَحِلَّ لِلْإِنَاثِ» (١) .

وفى «صحيح البخارى» عن حُدَيْفَةَ، قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير
والديباج، وأن يجلسَ عليه . وقال: «هو لهم فى الدنيا، ولكم فى الآخرة» (٢) .

(١) صحيح. رواه النسائي (٨/ ١٦١) .

(٢) رواه البخارى (٥٨٣١) .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج ذات الجنب

روى الترمذى فى «جامعه» من حديث زيد بن أرقم أن النبى ﷺ قال: «تَدَاوُوا من ذاتِ الجنبِ بالقُسْطِ البحرى والزيت»^(١)

ذات الجنب - عند الأطباء - نوعان: حقيقى، وغير حقيقى، فالحقيقى ورمٌ حار يعرض فى نواحي الجنب فى الغشاء المستبطن للأضلاع. وغير الحقيقى ألم يشبهه يعرض فى نواحي الجنب عن رياح غليظة مؤذية، تحتقن بين الصفقات، فتحدث وجعاً قريباً من وجع ذات الجنب الحقيقى، إلا أن الوجع فى هذا القسم ممدود، وفى الحقيقى ناخس.

قال صاحب «القانون»: «قد يعرض فى الجنب والصفقات والعَضَل، التى فى الصدر والأضلاع ونواحيها، أورامٌ مؤذية جداً موجعة، تسمى: شَوْصَةً، وَبِرْسَاماً، وذاتِ الجنب. وقد تكون أيضاً أوجاعاً فى هذه الأعضاء، ليست من ورم ولكن من رياح غليظة، فيظن: أنها من هذه العلة، ولا تكون. قال: واعلم أن كل وجع فى الجنب قد يسمى: ذاتِ الجنب، اشتقاقاً من مكان الألم؛ لأن معنى ذاتِ الجنب صاحبة الجنب. والغرضُ به ههنا: وجعُ الجنب. فإذا عرض فى الجنب ألم عن أى سبب كان، نُسب إليه. وعليه حُمِلَ كلامُ بقراط فى قوله: إن أصحاب ذاتِ الجنب ينتفعون بالحمام. وقيل: المراد به كلُّ من به وجعُ جنب، أو وجع رئة من سوء مزاج، أو من أخلاط غليظة أو لذاعة، من غير ورم ولا حمى.

قال بعض الأطباء: وأما معنى ذاتِ الجنب، فى لغة اليونان، فهو: ورمُ الجنب الحار؛ وكذلك ورمُ كل واحد من الأعضاء الباطنة. وإنما سُمى ذاتِ الجنب ورمٌ ذلك العضو إذا كان ورماً حاراً فقط.

ويلزم ذاتِ الجنب الحقيقى خمسة أعراض، وهى: الحمى، والسعال، والوجع الناخس، وضيق النفس، والنبضُ المنشارى.

والعلاج الموجود فى الحديث ليس هو لهذا القسم، لكن للقسم الثانى الكائن عن

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٢٠٧٩) وفى سنده ميمون - أبو عبد الله - وهو ضعيف.

الريح الغليظة، فإن القُسطَ البحرى - وهو: العود الهندى ؛ على ما جاء مفسراً فى أحاديثٍ آخرَ - صنفٌ من القسط: إذا دُق دقاً ناعماً، وخلط بالزيت المسخن، ودُلكَ به مكان الريح المذكور، أو لُعن، كان دواءً موافقاً لذلك، نافعاً له، محللاً لمادته مُذهباً لها، مقوياً للأعضاء الباطنة، مفتحاً للسدد . والعودُ المذكور فى منافعه كذلك .

قال المسبحى: «العود حار يابس قابض، يحبسُ البطن، ويقوى الأعضاء الباطنة، ويطردُ الريح، ويفتح السدد ؛ نافعٌ من ذات الجنب، ويذهبُ فضلَ الرطوبة، والعود المذكور جيد للدماغ . قال: ويجوز أن ينفع القُسطُ من ذات الجنب الحقيقة أيضاً: إذا كان حدوثُها عن مادة بلغمية، لا سيما فى وقت انحطاط العلة . والله أعلم .»

وذاتُ الجنب من الأمراض الخطرة . وفى الحديث الصحيح عن أم سلمة أنها قالت: «بدأ رسول الله ﷺ بمرضه فى بيت ميمونة ؛ وكان كلما خفَّ عليه خرج وصلى بالناس ؛ وكان كلما وجد ثقلًا، قال: «مُرُوا أبا بكر فليصل بالناس»^(١) . واشتد شكواه حتى غُمرَ ، ومن شدة الوجع، اجتمع عنده نساؤه، وعمه العباس، وأمُّ الفضل بنت الحارث، وأسماء بنت عميس، فتشاوروا فى لدِّه: فدلَّوه وهو مغمورٌ . فلما أفاق قال: من فعل بى هذا ؟ هذا من عمل نساءِ جَنَنَ من ههنا . وأشار بيده إلى أرضِ الحبشة وكانت أم سلمة وأسماء لَدَّتَاهُ . فقالوا: يا رسول الله ؛ خشينا أن يكون بك ذاتُ الجنب . قال: «فبِمَ لَدَدْتُمُونِى ؟» قالوا: بالعودِ الهندى، وشيءٍ من ورسٍ وقَطِرَانٍ من زيت . فقال: «ما كان الله ليَقْذِفَنى بذلك الداء . ثم قال: عزمت عليكم ألا يبقى فى البيت أحدٌ إلَّا نُدَّ، إلَّا عمى العباس»^(٢) .

وفى الصحيحين: عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت: «لَدَدْنَا رسول الله ﷺ، فأشار أن لا تلدونى ، فقلنا: كراهية المريض للدواء، فلما أفاق قال: «ألم أنْهَكُم أن تُلْدُونِى، لا يبقى منكم أحدٌ إلَّا نُدَّ، غير عمى العباسِ فإنه لم يشهدكم»^(٣) .

قال أبو عبيد: عن الأصمعى: اللُدُّ ما يسقى الإنسان فى أحدِ شِقَى الفم، يُخَذُ

(١) رواه البخارى (٦٦٤)

(٢) صحيح . رواه عبد الرزاق (٩٧٥٤) . وروى البخارى بعضه (٤٤٥٨) .

(٣) رواه البخارى (٥٧١٢) ومسلم (٢٢١٣) .

من لَدِيدَى الوادى، وهما: جانباه . وأما الوَجُورُ فهو فى وسط الفم .
قلت : والدَّودُ - بالفتح :- هو الدواء الذى يُلْدُّ به ؛ والسَّعَوطُ: ما أُدخل من
أنفه .

وفى هذا الحديث من الفقه معاقبة الجانى بمثل ما فعل سواء، إذا لم يكن فعله
محرمًا لحق الله، وهذا هو الصواب المقطوع به لبضعة عشر دليلاً قد ذكرناها فى
موضع آخر، وهو منصوص أحمد، وهو ثابت عن الخلفاء الراشدين، وترجمة المسألة
بالقصاص فى اللطمة والضربة، وفيها عدة أحاديث لا معارض لها البتة، فيتعين القول
بها .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج الصداع والشقيقة

روى ابن ماجه فى «سننه»، حديثاً فى صحته نظرٌ، هو: « أن النبى ﷺ كان إذا
صُدّع: غَلَّفَ رأسه بالحناء ؛ ويقول: «إنه نافع بإذن الله من الصداع»^(١) .

والصداع: ألم فى بعض أجزاء الرأس (أو فى كله . فما كان منه فى أحد
شَقَى الرأس)، لازماً يسمى: شقيقة ؛ وإن كان شاملاً لجميعه لازماً يسمى بيضةً
وخوذةً تشبهاً ببيضة السلاح التى تشتمل على الرأس كله . وربما كان فى مؤخَّر
الرأس أو فى مقدمه .

وأنواعه كثيرة، وأسبابه مختلفة وحقيقة الصداع سخونة الرأس، واحتماؤه، لما
دار فيه من البخار الذى يطلب النفوذ من الرأس، فلا يجد منفذاً، فيصدعه، ما
يصدع الوعاء إذا حمى ما فيه وطلب النفوذ . فكل شئ رطب: إذا حمى طلب مكاناً
أوسع من مكانه الذى كان فيه، فإذا عرض هذا البخار فى الرأس كله، بحيث لا يمكنه
التَفَشُّ والتحلل وجمال فى الرأس سمي: السَّدَر .

والصداع يكون عن أسباب عديدة :

(١) ضعيف رواه ابن ماجه (٣٥٠٢) وفيه كان لا يصيب النبى قرحة ولا شوكة إلا وضع عليها الحناء، وذكره الهيثمى
فى مجمع الزوائد (٩٥/٥) بمعناه وعزاه للبراز وقال: فيه الأحوص بن حكيم ضعيف.

أحدهما: من غلبة واحدة من الطبائع الأربعة . -

والخامس: يكون من قروح تكون فى المعدة، فيألم الرأس لذلك الورم، لاتصال من العصب المتحدر من الرأس بالمعدة .

والسادس: من ريح غليظة تكون فى المعدة، فتصعد إلى الرأس فتصدعه .

والسابع: يكون من ورم فى عروق المعدة، فيألم الرأس بألم المعدة، للاتصال الذى بينهما .

والثامن: صداع يحصل من امتلاء المعدة من الطعام، ثم ينحدر ويبقى بعضه نيئاً، فيصدع الرأس ويثقله .

والتاسع: يعرض بعد الجماع: لتخلل الجسم، فيصل إليه من حر الهواء، أكثر من قدره .

والعاشر: صداع يحصل بعد القيء والاستفراغ: إما لغلبة اليبس، وإما لتصاعد الأبخرة من المعدة إليه .

والحادى عشر: صداع يعرض عن شدة الحر وسخونة الهواء .

والثانى عشر: ما يعرض من شدة البرد، وتكاثف الأبخرة فى الرأس، وعدم تحللها .

والثالث عشر: ما يحدث من السهر، وحبس النوم .

والرابع عشر: ما يحدث من ضغط الرأس، وحمل الشئ الثقيل عليه .

والخامس عشر: ما يحدث من كثرة الكلام، فتضعف قوة الدماغ لأجله .

والسادس عشر: ما يحدث من كثرة الحركة، والرياضة المفرطة .

والسابع عشر: ما يحدث من الأعراض النفسانية، كالهوم والغموم، والأحزان والوسواس، والأفكار الرديئة .

والثامن عشر: ما يحدث من شدة الجوع؛ فإن الأبخرة لا تجد ما تعمل فيه، فتكثر وتتصاعد إلى الدماغ فتؤله .

والتاسع عشر: ما يحدث من ورم فى صفاق الدماغ، ويجد صاحبه كأنه يضرب بالمطارق على رأسه .

والعشرون: ما يحدث بسبب الحمى لاشتعال حرارتها فيه فيتألم، والله أعلم .

فصل

وسبب صداع الشقيقة: مادة فى شرايين الرأس وحدها، حاصلة فيها، أو مرتقية إليها . فيقبلها الجانب الأضعف من جانبيه . وتلك المادة إما بخارية، وإما أخلاط حارة أو باردة . وعلامتها الخاصة بها: ضربان الشرايين وخاصة فى الدموى . وإذا ضببطت بالعصائب، ومنعت الضربان: سكن الوجع .

وقد ذكر أبو نعيم فى كتاب «الطب النبوى» له : أن هذا النوع كان يصيب النبى ﷺ، فيمكث اليوم واليومين، ولا يخرج .

وفيه: عن ابن عباس قال: خطبنا رسول الله ﷺ وقد عصَّبَ رأسه بعَصَابَةٍ . وفى «الصحيح»: « أنه قال فى مرض موته: «وارأساه»^(١) . وكان يعصب رأسه فى مرضه، وعصب الرأس ينفع فى وجع الشقيقة، وغيرها من أوجاع الرأس .

فصل

وعلاجه يختلف باختلاف أنواع وأسبابه . فمنه ما علاجه بالاستفراغ . ومنه: ما علاجه بتناول الغذاء . ومنه: ما علاجه بالسُّكُون والدَّعة . ومنه: ما علاجه بالضَّمادات . ومنه: ما علاجه بالتَّبَرِيد . ومنه: ما علاجه بالتَّسخين . ومنه: ما علاجه بأن يجتنب سماع الأصوات والحركات .

إذا عرف هذا: فعلاج الصداع فى هذا الحديث بالحَنَاء، هو -بِزَيٍّ، لا كَلْيٍّ . وهو علاج نوع من أنواعه . فإن الصداع إذا كان من حرارة ملتهبة، ولم يكن من مادة يجب استفراغها، نفع فيه الحناء نفعاً ظاهراً . وإذا دُق وضُمِدَتْ به الجبهة مع الخل: سَكَنَ الصداع . وفيه قوة موافقة للعصب: إذا ضُمِدَ به سَكَنَ أوجاعه . وهذا لا يختص بوجع الرأس، بل يعم الأعضاء . وفيه قبضٌ تشد به الأعضاء . وإذا ضمد به موضع الورم الحار والمتهب، سَكَنَ .

وقد روى البخارى فى تاريخه، وأبو داود فى «السنن» أن رسول الله ﷺ، ماشكا إليه أحدٌ وجعاً فى رأسه، إلاً قال: «احتجم». ولا شكاً إليه وجعاً فى رجله، إلاً قال له: «اختضب بالحناء»^(١).

وفى الترمذى: عن سلمى أم رافع، خادمة النبى ﷺ، قالت: «كان لا يُصيبُ النبى ﷺ، قرحةٌ ولا شوكةٌ، إلاً وُضع عليها الحناء»^(٢).

فصل

والحناء باردٌ فى الأولى، يابسٌ فى الثانية. وقوةُ شجر الحناء وأغصانها، مركبةٌ من قوة محللة اكتسبتها من جوهر فيها مائى حار باعتدال، ومن قوة قابضة اكتسبتها من جوهر فيها أرضى بارد.

ومن منافعه: أنه محللٌ نافع من حرق النار، وفيه قوة موافقة للعصب: إذا ضُمد به. وينفع إذا مضغ من قروح الفم والسلاق العارض فيه. ويبرى القلاع الحادث فى أفواه الصبيان. والضماد به ينفع من الأورام الحارة الملهبة، ويفعل فى الخراجات فعل دم الأخوين وإذا خلط نوره مع الشمع المصفى ودهن الورد: ينفع من أوجاع الجنب.

ومن خواصه: أنه إذا بدأ الجدرى يخرج بصبى، فخشبت أسافل رجله بحناء فإنه يؤمن على عينه أن يخرج فيها شئ منه. وهذا صحيح مجرب لا شك فيه. وإذا جعل نوره بين طى ثياب الصوف: طيبها، ومنع السوس عنها. وإذا نقع ورقه فى ماء عذب يغمره، ثم عصر وشرب من صفوه أربعين يوماً، كل يوم عشرون درهما مع عشرة دراهم سكر، ويغذى عليه بلحم الضأن الصغير -: فإنه ينفع من ابتداء الجدّام بخاصية فيه عجيبة.

وحكى أن رجلاً تشققت أظافير أصابع يده، وأنه بذل لمن يبرئه مالاً؛ فلم يجد فوصفت له امرأة: أن يشرب عشرة أيام حناء، فلم يقدم عليه، ثم نفعه بماء وشربه: فبرأ، ورجعت أظافيره إلى حسنها.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٣٨٥٨) وفى سننه عبد الله بن أبى رافع وهو ضعيف.

(٢) ضعيف. رواه الترمذى (٥٤ ٢) وفى سننه عبد الله بن أبى رافع وهو ضعيف.

- والحناء إذا ألزمت به الأظفار معجوناً: حسنّها ونفعها . وإذا عجن بالسمن، وضمد به بقايا الأورام الحارة التي ترشح ماءً أصفر - : نفعها، ونفع من الجرب المتفرح المزمّن، منفعة بليغة . وهو ينبت الشعر ويقويه ويحسنه، ويقوى الرأس . وينفع من النّفّاطات والبثور العارضة فيّ الساقين والرجلين، وسائر البدن .

فصل

فى هديه ﷺ فى معالجة المرضى

بترك إعطائهم ما يكرهونه من الطعام والشراب،

وأنهم لا يكرهون على تناولهما

روى الترمذى فى جامعه، وابن ماجه، عن عقبه بن عامر الجهنى، قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تُكروهوا مَرَضَاكُمْ عَلَى الطعام والشراب ؛ فإن الله عز وجل يُطعمهم ويُسقِيهم »^(١) .

قال بعض فضلاء الأطباء: ما أغزر فوائد هذه الكلمة النبوية، المشتملة على حكم إلهية ؛ لا سيما للأطباء ولمن يعالج المرضى . وذلك أن المريض إذا عاف الطعام أو الشراب، فذلك لاشتغال الطبيعة بمجاهدة المرض، أو لسقوط شهوته أو نقصانها لضعف الحرارة الغريزية، أو خمودها: وكيفما كان: فلا يجوز حينئذ إعطاء الغذاء فى هذه الحالة .

واعلم أن الجوع إنما هو: طلب الأعضاء للغذاء، لتُخلف الطبيعة به عليها، عوضاً ما يتحلل منها ؛ فتجذب الأعضاء القصوى من الأعضاء الدنيا، حتى ينتهى الجذب إلى المعدة، فيحس الإنسان الجوع، فيطلب الغذاء . وإذا وجد المرض: اشتغلت الطبيعة بمادته وإنضاجها وإخراجها، عن طلب الغذاء أو الشراب، فإذا أكره المريض على استعمال شيء من ذلك: تعطلت به الطبيعة عن فعلها، واشتغلت بهضمه وتديره عن إنضاج مادة المرئس ودفعه، فيكون ذلك سبباً لضرر المريض، ولا سيما فى أوقات

(١) ضعيف . : إياه الترمذى (٢٠٤٠) وابن ماجه (٣٤٤٤) وفى سننه بكر بن يونس بن بكير وهو ضعيف كما فى

الْبَحَارِينَ، أو ضعف الحار الغريزى، أو خموده . فيكون ذلك زيادة فى البلية، وتعجيل النازلة المتوقعة. ولا ينبغي أن يستعمل فى هذا الوقت والحال، إلا ما يحفظ عليه قوته ويقويها، من غير استعمال مزعج للطبيعة البتة . وذلك يكون بما لطف قوامه من الأشربة والأغذية. واعتدال مزاجه: كشراب اللينوفر والتفاح والورد الطرى، وما أشبه ذلك. ومن الأغذية: أمراق الفرائج المعتدلة المطيبة فقط. وإنعاش قواه بالأراييج العطرة الموافقة، والأخبار السارة . فإن الطبيب خادماً للطبيعة ومعينها، لا معيقها .

واعلم أن الدم الجيد هو المغذى للبدن، وأن البلغم دم فج، قد نضج بعض النضج. فإذا كان بعض المرضى فى بدنه بلغم كثير، وعُدَمُ الغذاء، عطفت الطبيعة عليه، وطبخته وأنضجته، وصيرته دماً وغذت به الأعضاء، واكتفت به عما سواه، والطبيعة هى القوة التى وكلها الله سبحانه بتدبير البدن وحفظه وصحته، وحراسته مدة حياته .

واعلم أنه قد يُحتاج فى النُدرة إلى إجبار المريض على الطعام والشراب . وذلك فى الأمراض التى يكون معها اختلاطُ العقل، وعلى هذا: فيكون الحديث من العامِّ المخصوص، أو من المطلق الذى قد دلَّ على تقيده دليلٌ، ومعنى الحديث: أن المريض قد يعيش بلا غذاء أياماً، لا يعيش الصحيح فى مثلها .

وفى قوله ﷺ: « فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُمْ وَيُسْقِيهِمْ » معنى لطيفٌ زائد على ما ذكره الأطباء لا يعرفه إلا من له عناية بأحكام القلوب والأرواح، وتأثيرها فى طبيعة البدن وانفعال الطبيعة عنها، كما تنفعل هى كثيراً عن الطبيعة . ونحن نشير إليه إشارةً، فنقول: النفس إذا حصل لها ما يشغلها من محبوب، أو مكروه، أو مخوف اشتغلت به عن طلب الغذاء والشراب: فلا تُحس بجوع ولا عطش، بل ولا حر ولا برد بل تشغل به عن الإحساس بالمؤلم الشديد الألم، فلا تحس به، وما من أحد إلا وقد وجد فى نفسه ذلك أو شيئاً منه . وإذا اشتغلت النفس بما دهمها وورد عليها: لم تُحسْ بالألم الجوع، فإن كان الوارد مفرحاً قوياً التفریح: قام لها مقامُ الغذاء، فشبت به، وانتعشت قواها وتضاعفت، وجرت الدموية فى الجسد حتى تظهر فى سطحه، فيُشرق وجهه، وتظهر دمويته . فإن الفرح يُوجبُ انبساطَ دم القلب، فينبعث فى

العروق، فتمتلئُ به فلا تطلبُ الأعضاء معلومها: من الغذاء المعتاد؛ لاشتغالها بما هو أحبُّ إليها وإلى الطبيعة منه. والطبيعة إذا ظفرتُ بما تُحبُّ: أثرته على ما هو دونه. وإن كان الواردُ مؤلماً أو محزناً ومخوفاً: اشتغلتُ بمحاربتِهِ ومقاومته ومدافعتِهِ، عن طلب الغذاء. فهي - في حال حربها - في شغل عن طلب الطعام والشراب. فإن ظفرتُ في هذا الحرب: انتعشت قواها، وأخلفتُ عليها نظير ما فاتها من قوة الطعام والشراب. وإن كانت مغلوبةً مقهورة: انحطت قواها بحسب ما حصل لها من ذلك. وإن كانت الحرب بينها وبين هذا العدو سجالاً: فالقوة تظهر تارة، وتُخفى أخرى. وبالجملّة: فالحرب بينهما على مثال الحرب الخارج بين العدوين المتقابلين؛ والنصر للغالب. والمغلوب: إما قتيلاً، وإما جريحاً، وإما أسير.

فالمريضُ له مددٌ من الله تعالى يغذيه به زائداً على ما ذكره الأطباء من تغذيته بالدم، وهذا المددُ بحسب ضعفه وانكساره، وانطراحه بين يدي ربه عز وجل. فيحصلُ له من ذلك ما يوجب له قُرباً من ربه. فإن العبدَ أقرب ما يكون من ربه: إذا انكسر قلبه؛ ورحمةُ ربه قريبة منه. فإن كان ولياً له: حصل له من الأغذية القلبية، ما تقوى به قُوى طبيعته وتنتعشُ به قواه. أعظم من قوتها وانتعاشها بالأغذية البدنية. وكلما قُوى إيمانه وحبُّه لربه وأنسه به وفرحه به، وقُوى يقينه بربه، واشتد شوقه إليه ورضاه به وعنه -: وجدَ في نفسه من هذه القوة، ما لا يعبر عنه، ولا يدركه وصف طيب، ولا يتأله علمه.

ومن غلظ طبعه، وكثفتُ نفسه عن فهم هذا والتصديق به -: فلينظرُ حال كثير من عشاق الصور الذين قد امتلأت قلوبهم بحب ما يعشقونه: من صورة، أو جاه، أو مال أو علم. وقد شاهد الناس من هذا عجائب في أنفسهم، وفي غيرهم.

وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه كان يواصلُ في الصيام الأيام ذوات العدد، وينهى أصحابه عن الوصال، ويقول: «لستُ كهَيْتِكُمْ، إني أظَلُّ يُطعمني ربي ويسقيني»^(١).

ومعلومٌ أن هذا الطعام والشراب ليس هو الطعام الذي يأكله الإنسان بفمه، وإلا

(١) رواه البخاري (١٩٦٥، ١٩٦٦، ٦٨٥١، ٧٢٤٢، ٧٢٩٩) ومسلم (٣/ ١١٠، ٥٧، ٥٨).

لم يكن مواصلاً، ولم يتحقق الفرق ؛ بل لم يكن صائماً . فإنه قال : « أَظْلُ يُطْعَمْنِي رُبِّي وَيَسْقِينِي » .

وأيضاً: فإنه فرّق بينه وبينهم فى نفس الوصال، وأنه يقدرُ منه على ما لا يقدرُون عليه . فلو كان يأكلُ ويشرب بفمه، لم يقل: « لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ » . وإنما فهم هذا من الحديث، من قلَّ نصيبه من غذاء الأرواح والقلوب، وتأثيره فى القوة وإنعاشها واغتذائها به، فوق تأثير الغذاء الجسمانى . والله الموفق .

فصل

فى هديه في علاج العذرة

وفى العلاج بالسعوط

ثبت فى الصحيحين أنه قال : « خَيْرُ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ، وَالْقُسْطُ الْبَحْرِىُّ وَلَا تَعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمَزِ مِنَ الْعَذْرَةِ » (١) .

وفى «السنن» و«المسند» عنه من حديث جابر بن عبد الله قال : « دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَلَى عَائِشَةَ: وَعِنْدَهَا صَبِيٌّ تَسِيلُ مَنْخَرَاهُ دُمًا ؛ فَقَالَ: « مَا هَذَا ؟ » فَقَالُوا: بِهِ الْعَذْرَةُ، أَوْ وَجَعٌ فِي رَأْسِهِ . فَقَالَ: « وَيَلَكُنَّ لَا تَقْتُلْنَ أَوْلَادَكُنَّ، أَيَّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَ وَلَدَهَا عَذْرَةٌ أَوْ وَجَعٌ فِي رَأْسِهِ، فَلَتَأْخُذْ قُسْطًا هِنْدِيًّا، فَلْتَحْكَهُ بِمَاءٍ ثُمَّ تَسْعِطَهُ إِيَّاهُ » . فَأَمَرَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَصَنَعَ ذَلِكَ بِالصَّبِيِّ فَبَرَأَ (٢) .

قال أبو عبيد عن أبي عبيدة: العذرة: تهيجُ فى الحلق من الدم ؛ فإذا عُولج منه، قيل: قد عذَرَ به، فهو معذورٌ » انتهى . وقيل: العذرة: قرحةٌ تخرج فيما بين الأذن والحلق، وتعرض للصبيان غالباً .

وأما نفع السعوط منها بالقسط المحكوك، فلأن العذرة مادتها دم يغلب عليه البلغم لكن تولده فى زبدان الصبيان . وفى القسط تجفيفٌ يشدُّ اللهاة ويرفعها إلى

(١) رواه البخارى (٥٦٩٦) ومسلم (١٥٧٧/٦٣)

(٢) صحيح . رواه أحمد (٣/٣١٥) وابن ماجه بمعناه عم أم قيس (٣٤٦٢) وذكره الهيثمى فى «المجمع» (٨٩/٥) وقال رواه أحمد وأبو يعلى والبيهار ورجالهم رجال الصحيح .

مكانها . وقد يكون نفعه في هذا الداء بالخاصية . وقد ينفع في الأدواء الحارة، والأدوية الحارة بالذات تارة، وبالعَرَضِ أخرى . وقد ذكر صاحب القانون في معالجة سُقُوط اللَّهْمَةِ: القُسْطَ مع الشَّبِّ اليمانيُّ وبذر المرو .

والقُسْطُ البحريُّ المذكور في الحديث، فهو: العود الهندي ؛ وهو الأبيض منه . وهو حلو، وفيه منافعٌ عديدة . وكانوا يعالجون أولادهم بغمز اللِّهْمَةِ، وبالعَلَّاق . وهو: شيء يعلقونه على الصبيان . فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك، وأرشدهم إلى ما هو أنفع للأطفال، وأسهلُ عليهم .

والسَّعُوطُ: ما يُصَبُّ في الأنف ؛ وقد يكون بأدوية مفردة ومركبة: تُدَقُّ وتُنخل وتُعجن وتُجفف، ثم تُحلُّ عند الحاجة، ويُسعط بها في أنف الإنسان، وهو مستلق على ظهره وبين كتفيه ما يرفعهما ؛ لينخفض رأسه، فيتمكن السَّعُوط من الوصول إلى دماغه . ويستخرج ما فيه من الداء بالعطاس، وقد مدح النبي ﷺ التداوي بالسَّعُوط فيما يُحتاج إليه فيه . وذكر أبو داود في «سننه» « أن النبي ﷺ استعط » (١) .



فصل

في هديه ﷺ في علاج المفؤود

روى أبو داود في سننه - من حديث مُجاهد، عن سعد - قال: «مَرَضْتُ مرضاً، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَعُودُنِي . فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ ثَدْيِي: حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا عَلَى فَوَادِي ؛ وَقَالَ لِي: «إِنَّكَ رَجُلٌ مَفْؤُودٌ ؛ فَأَتِ الْحَارِثَ بْنَ كَلْدَةَ مِنْ ثَقِيفٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ يَتَطَبَّبُ ؛ فَلْيَأْخُذْ سَبْعَ تَمَرَاتٍ مِنْ عَجْوَةِ الْمَدِينَةِ . فَلْيَجَاهُنَّ بَنَوَاهُنَّ، ثُمَّ لِيَلِدْكَ بِهِنَّ» (٢) .

المَفْؤُودُ: الذي أصيب فؤاده، فهو يشتكيه . كالمبطون: الذي يشتكى بطنه .

واللَّدُودُ: ما يسقاه الإنسان من أحد جانبي الفم .

وفي التمر خاصيةٌ عجيبةٌ لهذا الداء ولا سيما تمر المدينة، ولا سيما العجوة منه . وفي كونها سبعة خاصةٌ أخرى تُدرِكُ بالوحي . «وفي الصحيحين»: من حديث عامر

(٢) صحيح . رواه أبو داود (٣٨٧٥) .

(١) صحيح . رواه أبو داود (٣٨٦٧) .

ابن سعد بن أبى وقاص، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ ثَمَرَاتٍ مِنْ ثَمَرِ الْعَالِيَةِ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌ وَلَا سَحَرٌ ».

وفى لفظ: « مَنْ أَكَلَ سَبْعَ ثَمَرَاتٍ مِمَّا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، حِينَ يَصْبِحُ، لَمْ يَضُرَّهُ سَمٌ حَتَّى يَمْسَى » (١).

والتمر حار فى الثانية، يابس فى الأولى . وقيل: رطب فيها . وقيل: معتدل . وهو غذاء فاضلٌ حافظٌ للصحة، لا سيما لمن اعتاد الغذاء به كاهل المدينة وغيرهم . وهو من أفضل الأغذية فى البلاد الباردة والباردة التى حرارتها فى الدرجة الثانية . وهو لهم أنفعُ منه لأهل البلاد الباردة لبرودة بواطن سكانها، وحرارة بواطن سكان البلاد الباردة . ولذلك يكثر أهل الحجار واليمن والطائف، وما يليهم من البلاد المشابهة لها من الأغذية الحارة، ما لا يتأتى لغيرهم: كالتمر والعسل وشاهدناهم يَصْعُقُونَ فى أطعمتهم من الفُلْفُل والزَنْجَبِيل، فوقَ ما يضعه غيرهم، نحو عشرة أضعاف أو أكثر ؛ ويأكلون الزنجبيل كما يأكل غيرهم الحلوى . ولقد شاهدت من يَتَنَقَّلُ به منهم كان يتنقل بالنقل . ويوافقهم ذلك، ولا يضرهم: لبرودة أجوافهم، وخروج الحرارة إلى ظاهر الجسد . كما تُشاهدُ مياه الآبار: تبرد من الصيف، وتسخن فى الشتاء ، وكذلك تنضج المعدة من الأغذية الغليظة، فى الشتاء، ما لا تنضجه فى الصيف .

وأمل أهل المدينة، فالتمر لهم يكاد أن يكون بمنزلة الحنطة لغيرهم ؛ وهو قوتهم ومادتهم، وتمر العالية من أجود أصناف تمرهم: فإنه متين الجسم، لذيد الطعم، صادق الحلاوة، والتمر يدخل فى الأغذية والأدوية والفاكهة، وهو يوافق أكثر الأبدان، مقوٌ للحرار الغريزي . ولا يتولد عنه من الفضلات الرديئة، ما يتولد عن غيره من الأغذية والفاكهة ؛ بل يمنع لمن اعتاده، من تعفن الأخلاط وفسادها .

وهذا الحديث من الخطاب الذى أريد به الخاص: كاهل المدينة ومن جاورهم ولا ريب أن للأمكنة اختصاصاً ينفع كثير من الأدوية فى ذلك المكان دون غيره، فيكون الدواء الذى قد نبت فى هذا المكان نافعاً من الداء، ولا يوجد فيه ذلك النفع، إذا نبت فى مكان غيره، لتأثير نفس التربة، أو الهواء، أو هما جميعاً فإن للأرض

(١) رواه البخارى (٥٤٤٥، ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٩) ومسلم (١٥٤/٢-٤٧، ١٥٥) واللفظ الثانى لمسلم.

خواصَّ وطبائع يقارب اختلافها طبائع الإنسان وكثير من النبات يكون في بعض البلاد غذاءً مأكولاً، وفي بعضها سمّاً قاتلاً وربّ أدوية أغذية لآخرين، وأدوية لقوم من أمراض هي أدوية لآخرين في أمراض سواها، أدوية لأهل بلاد لا تناسب غيرهم ولا تنفعهم.

وأماً خاصية السبع، فإنها قد وقعت قدراً وشرعاً : فخلق الله عز وجل السموات سبعاً، والأرضين سبعاً، والأيام سبعاً، والإنسان كمل خلقه في سبعة أطوار وشرع الله سبحانه لعباده الطواف سبعاً، والسعى بين الصفا والمروة سبعاً ورمى الجمار سبعاً سبعاً، وتكبيرات العيد سبعاً في الأولى وقال ﷺ : « مُرُوهُ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ »^(١) وَإِذَا صَارَ لِلْغُلَامِ سَبْعَ سِنِينَ : خَيْرَ بَيْنِ أَبِيهِ فِي رِوَايَةٍ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : « أَبُوهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أُمِّهِ »، وَفِي ثَالِثَةٍ : « أُمُّهُ أَحَقُّ بِهِ »^(٢) وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ : أَنْ يُصَبَّ عَلَيْهِ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ^(٣)، وَسَخَّرَ اللَّهُ الرِّيحَ عَلَى قَوْمِ عَادٍ سَبْعَ لَيَالٍ وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَعِينَهُ اللَّهُ عَلَى قَوْمِهِ بِسَبْعِ كَسْبَعِ يَوْسُفَ^(٤) وَمِثْلَ اللَّهِ سَبْحَانَهُ مَا يَضَاعَفُ بِهِ صَدَقَةُ الْمُتَصَدِّقِ : بِحَبَّةٍ أَنْبَتَ «سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةَ حَبَةٍ»^(٥)، وَالسَّنَابِلُ الَّتِي رَأَاهَا صَاحِبُ يَوْسُفَ سَبْعاً، وَالسِّنِينَ الَّتِي زَرَعُوهَا دَأْباً سَبْعاً وَتَضَاعَفَ الصَّدَقَةُ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ سَبْعُونَ أَلْفًا.

فلا ريب أن لهذا العدد خاصية ليست لغيره، والسبعة جمعت معاني العدد كله وخواصه فإن العدد شفعٌ ووثرٌ والشفع أول وثنان، والوتر كذلك فهذه أربع مراتب : شفع أول، وثنان، ووثر أول وثنان ولا تجتمع هذه المراتب في أقل من سبعة وهي عدد كامل جامع لمراتب العدد الأربعة، أعني : الشفع والوتر والأوائل والثواني؛ ونعني بالوتر الأول : الثلاثة، وبالثاني : الخمسة، وبالشفع الأول : الاثنين، وبالثاني الأربعة وللأطباء اعتناءٌ عظيم بالسبعة، ولا سيما في البحارين. وقد قال أبقراط : « كل شيء في هذا العالم فهو مقدرٌ على سبعة أجزاء »، والنجوم سبعة، والأيام سبعة، وأسنان الناس سبعة أولها طفل :

(١) صحيح. رواه أبو داود (٤٩٤، ٤٩٥) والترمذي (٤٠٧) وأحمد (١٨٧/٢) وقال الترمذي : حسن صحيح.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٢٢٧٧) والترمذي (١٣٥٧) وابن ماجه (٢٣٥١)، وأحمد (٢٤٦/٢) وقال الترمذي :

حسن صحيح.

(٤) رواه البخاري (١٠٠٦).

(٣) رواه البخاري (١٩٨)

(٥) سورة البقرة : (٢٦١).

إلى سبع، ثم صبى : إلى أربع عشرة، ثم مراهق، ثم شاب، ثم كهل، ثم شيخ، ثم هرم إلى منتهى العمر واللّه تعالى أعلم بحكمته وشرعه وقدره فى تخصيص هذا العدد : هل هو لهذا المعنى ؟ أو لغيره ؟

ونفع هذا العدد من هذا التمر، من هذا البلد، من هذه البقعة بعينها، من السم والسحر - بحيث تمنع إصابته - من الخواص التى لو قالها أبقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء، لتلقّاها عنهم الأطباء بالقبول والإدعان والانقياد مع أن القائل إنما معه الحدس والتخمين والظن فمن كلامه كلّه يقين وقطع وبرهان ووحى، أولى أن تتلقى أقواله بالقبول والتسليم، وترك الاعتراض وأدوية السموم تارة تكون بالخاصية، كخواص كثير من الأحجار والجواهر واليواقيت واللّه أعلم.

فصل

ويجوز نفع التمر المذكور فى بعض السموم فيكون الحديث من العام المخصوص ويجوز نفعه، لخاصية تلك البلد وتلك التربة الخاصة من كل سم. ولكن ههنا أمر لا بد من بيانه، وهو أن من شرط انتفاع العليل بالدواء قبوله واعتقاده النفع به، فتقبله الطبيعة فتستعين به على دفع العلة حتى إن كثيرا من المعالجات تنفع بالاعتقاد وحسن القبول، وكمال التلقى وقد شاهد الناس من ذلك عجائب وهذا لأن الطبيعة يشتد قبولها له، وتفرح النفس به، فتنتعش القوة، ويقوى سلطان الطبيعة، وينبعث الحار الغريزى فيساعد على دفع المؤذى وبالعكس يكون كثير من الأدوية نافعا لتلك العلة، فيقطع عمله سوء اعتقاد العليل فيه، وعدم أخذ الطبيعة له بالقبول، فلا يجدى عليها شيئا واعتبر هذا بأعظم الأدوية والأسقية، وأنفعها للقلوب والأبدان، والمعاش والمعاد والديار والآخرة وهو القرباء الذى شفاؤه من كل داء، كيف لا ينفع القلوب التى لا تعتقد فيه الشفاء والنفع، بل لا يزيدها إلا مرضا على مرضها وليس لشفاء القلوب دواء قط أنفع من القرآن : فإنه شفاؤها التام الكامل الذى لا يغادر فيها سقما إلا أبرأه، ويحفظ عليها صحتها المطلقة ويحميها الحمية التامة من كل مؤذ ومضر ومع هذا فاعراض أكثر القلوب عنه، وعدم اعتقادها الجازم الذى لا ريب فيه أنه كذلك وعدم استعماله، والعدول عنه إلى الأدوية التى ركبها بنو حدستها - حالها بينها وبين الشفاء به، وغلبت العوائد، واشتد الإعراض، وتعمكت العلل والأدواء المزمنة من القلوب، وتراعى المرضى والأطباء على علاج جنس جنسهم، وتوصف لهم شيوخهم ومن يعظمونه

ويحسنون به ظنونهم فعظم المصاب، واستحكم الداء، وتركبت أمراضٌ وعللٌ أعيا عليهم علاجها، وكلماً عاجوها بتلك العلاجات الحادثة: تفاقم أمرها وقويت لسان الحال ينادى عليهم :

من العجائب والعجائبُ جمّة قربُ الشفاءِ وما إليه وصولُ
كالعيس في البيداءِ يقتلها الظّما والماءُ فرق ظهورها محمولُ

فصل

في هديه ﷺ في دفع ضرر الأغذية

والفاكهة وإصلاحها بما يدع ضررها، ويقوى نفعها

ثبت في الصحيحين - من حديث عبد الله بن جعفر - قال : « رأيت رسول الله ﷺ يأكل الرطب بالقثاء^(١) »

والرطب: حار رطبٌ في الثانية : يقوى المعدة الباردة ويوافقها، ويزيد في الباه ولكنه سريع التعفن، معطش، معكّر للدم مصدّع، مولد للسدد ووجع المثانة، ومضر بالاسنان والقثاء بارد رطب في الثانية : مسكن للعطش، منعش للقوى بشمه : لما فيه من العطرية، مطفئ لحرارة المعدة الملتهبة وإذا جفف بذره ودق، واستحلب بالماء وشرب سكن العطش، وأدر البول، ونفع من وجع المثانة وإذا دق ونخل، وذلك به الاسنان : جلاها وإذا دق ورقه، وعمل منه ضماد مع الميفختج^٢ : نفع من غصة الكلب الكلب .

وبالجملة : فهذا حار، وهذا بارد وفي كل منهما صلاح الآخر، وإزالة لأكثر ضرره، ومقاومة كل كيفية بضدها، ودفع سورّتها بالأخرى وهذا أصل العلاج كله، وهو أصل في حفظ الصحة بل علم الطب كله يستفاد من هذا وفي استعمال ذلك وأمثاله في الأغذية والأدوية، إصلاح لها وتعديل، ودفع لما فيها من الكيفيات المضرة، لما يقابلها وفي ذلك عونٌ على صحة البدن وقوّته وخَصْبِهِ قالت عائشة رضی الله عنها : سَمَنُونِي بِكُلِّ شَيْءٍ، فلم أَسْمَنْ فَسَمَنُونِي بِالْقَثَاءِ وَالرُّطْبِ، فسمنت .

(١) رواه البخارى (٥٤٤٠) ومسلم (١٤٧/٢٠٤٣).

وبالجمله : فدفعُ ضررَ البارد بالحرار، والحرارُ بالبارد، والرطب باليابس، واليابس بالرطب، وتعديلُ أحدهما بالآخر - : من أبلغ أنواع العلاجات وحفظ الصحة، ونظيرُ هذا ما تقدم من أمره بالسَّنا والسَّتوت، وهو : العسل الذى فيه شىء من السمن يصلحُ به السَّنا ويعدله فصلوات الله وسلامه على من بعث بعمارة القلوب والابدان، وبمصالح الدنيا والآخرة

فصل

فى هديه ﷺ فى الحمية

الدواء كله شيان : حمية، وحفظ صحة، فإذا وقع التخليط احتيجَ إلى الاستفراغ الموافق وكذلك مدارُ الطب كله على هذه القواعد الثلاثة، والحمية حميتان : حمية عما يجلب المرض، وحمية عما يزيده، فيقف على حاله فالأولى : حمية الأصحاء والثانية : حمية المرضى فإن المريض إذا احتذى : وقف مرضه عن التزايد، وأخذت القوى فى دفعه، والأصل فى الحمية قوله تعالى : ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة : ٦] فَحَمَى المريض من استعمال الماء، لأنه يضره.

وفى «سنن ابن ماجه» وغيره، عن أم المنذر بنت قيس الأنصارية، قالت : دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ومعه على، وعليُّ ناقه من مرض، ولنا دَوَالٍ معلقة فقام رسول الله ﷺ يأكل منها، وقام علىُّ يأكل منها فطفقَ رسول الله ﷺ يقول لعليٍّ : «إِنَّكَ نَاقَهُ»، حتى كفَّ قالت : وصنعت شعيراً وسلقاً، فجننت به فقال النبى ﷺ لعليٍّ : من هذا صب، فإنه أنفع لك، وفى لفظ : فقال : «من هذا فأصب، فإنه أوفى لك» (١).

وفى «سنن ابن ماجه» أيضاً، عن صهيب، قال : «قدمتُ على النبى ﷺ وبين يديه خبزٌ وتمرٌ - فقال : آدْنُ فكل فأخذتُ تمرأ فأكلت فقال : أتناكلُ تمرأ وبك رمد؟! فقلت : يا رسول الله، أمضغُ من الناحية الأخرى فتبسم رسول الله ﷺ» (٢).

(١) ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٤٤٢) والترمذى (٢٠٣٧) وأبو داود (٣٨٥٦) (٣٦٤/٦) وفى سنده فليح بن سليمان وهو كثير الخطأ كما فى التقريب .

(٢) صحيح . رواه ابن ماجه (٣٤٤٣) وفى زوائد البوصيرى : إسناده صحيح ورجاله ثقات .

وفى حديث محفوظ عنه عليه السلام : « إن الله إذا أحبَّ عبداً: حماه من الدنيا، كما يحمى أحدكم مريضه عن الطعام والشراب »، وفى لفظ: « إن الله يحمى عبده المؤمن من الدنيا »^(١).

وأما الحديث الدائر على السنة كثير من الناس : « الحمى رأس الدواء، والمعدة بيت الداء، وعودوا لكل جسم ما اعتاد »^(٢)، فهذا الحديث إنما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، ولا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قاله غير واحد من أئمة الحديث ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن المعلق جوض البدن، والعروق إليها واردة فإذا صحت المعدة صدرت العروق بالصحة، وإذا سقيمت المعدة : صدرت العروق بالسقم »^(٣).

وقال الحارث : « رأس الطب الحمية » والحمية عندهم للصحيح فى المضرة، بمنزلة التخليط للمريض والناقي. وأنفع ما تكون الحمية للناقي من المرض : فإن طبيعته لم ترجع بعد إلى قوتها، والقوة الهاضمة ضعيفة، والطبيعة قابلة، والأعضاء مستعدة، فتخليطه يوجب انتكاسها وهو أصعب من ابتداء مرضه.

واعلم أن فى منع النبي صلى الله عليه وسلم لعلي من الأكل من الدوالى وهو ناقة أحسن التدبير : فإن الدوالى أفناء من الرطب تعلق فى البيت للأكل، بمنزل عناقيد العنب والفاكهة تضر بالناقة من المرض : لسرعة استحالتها، وضعف الطبيعة عن دفعها، فإنها بعد لم تتمكن قوتها : وهى مشغولة بدفع آثار العلة وإزالتها من البدن .

وفى الرطب خاصة نوع ثقل على المعدة، فتشتغل بمعالجته وإصلاحه، عما هى بصدد: من إزالة بقية المرض وآثاره، فإذا أن تقف تلك البقية، وإما أن تتزايد فلماً وضع بين يديه السلق والشعير، أمره : أن يصيب منه فإنه من أنفع الأغذية للناقة : فإن فى ماء الشعير من التبريد والتغذية، والتلطيف والتلين، وتقوية الطبيعة ما هو أصلح للناقة، ولا سيما إذا طبخ بأصول السلق فهذا من أوفق الغذاء لمن فى معدته ضعف، ولا يتولد عنه من

(١) صحيح. رواه الترمذى (٢٠٣٦) وأحمد (٤٢٧/٥) والحاكم (٣٠٩/٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبى.

(٢) موضوع. انظر كشف الخفاء (٢/٢١٤) وقال الإمام السخاوى فى المقاصد الحسنة (١٠٣٥): لا يصح رفعه للنبي ولكنه من كلام الحارث بن كلدة.

(٣) ضعيف. رواه الطبرانى فى «الأوسط» كما فى «المجمع» (٨٦/٥) وقال: الهشمى وفيه يحيى بن عبد الله الباتلى وهو ضعيف.

الأخلاق، ما يخاف منه.

وقال زيد بن أسلم : حمى عمر رضى الله عنه مريضاً له، حتى إنه من شدة ما حماه، كان يمض النوى.

وبالجملة : فالحمية من أكبر الأدوية قبل الداء، فتمنع حصوله وإذا حصل : فتمنع تزايدِه وانتشاره .

فصل

وما ينبغي أن يعلم أن كثيراً مما يُحمى عنه العليل والناقة والصحيح، إذا اشتدت الشهوة إليه، ومالت إليه الطبيعة، فتناول منه الشيء السيئ لا تعجز الطبيعة عن هضمه - : لم يضره تناوله، بل ربما انتفع به فإن الطبيعة والمعدة تتلقّيان بالقبول والمحبة، فيُصلحان ما يُخشى من ضرره وقد يكون أنفع من تناول ما تكرهه الطبيعة وتدفعه من الدواء ولهذا أقرَّ النبي ﷺ، صهيياً وهو أرمدُ على تناول التمرات اليسيرة، وعلم أنها لا تضره، ومن هذا ما يروى عن عليّ : « أنه دخل على رسول الله ﷺ، وهو أرمد - وبين يدي النبي ﷺ تمرٌ يأكله فقال : « يا عليّ، تشتهيه ؟ » ورَمَى إليه بتمرّة، ثم بأخرى، حتى رمى إليه سبعا ثم قال : « حَسْبُكَ يا عليّ »^(١).

ومن هذا ما رواه ابن ماجه فى سننه - من حديث عكرمة، عن ابن عباس - : « أنَّ النبي ﷺ عاد رجلاً، فقال له : « ما تشتهى ؟ » فقال : أشتهى خبز برّ وفى لفظ : أشتهى كعكاً فقال النبي ﷺ : « من كان عنده خبز برّ، فليبعث إلى أخيه ثم قال : إذا اشتهى مريض أحدكم شيئاً، فليطعمه »^(٢).

ففى هذا الحديث سرٌّ طبى لطيف : فإن المريض إذا تناول ما يشتهيه عن جوع صادق طبيعى، وكان فيه ضررٌ ما كان أنفع وأقلَّ ضرراً مما لا يشتهيه وإن كان نافعا فى نفسه : فإن صدق شهوته، ومحبة الطبيعة له - تدفع ضرره وبغض الطبيعة وكراهتها للنافع، قد يجلب لها منه ضرراً وبالجملة : فاللذيق المشتهى تقبل الطبيعة عليه بعناية فتعظمه على أحمد الوجوه، سيما عند انبعاث (النفس) إليه بصدق الشهوة، وصحة القوة والله أعلم.

(١) حسن. ذكره صاحب كنز العمال (٢٨٤٧١) وعزاه لأبى نعيم فى الطب بإسناد صحيح.

(٢) ضعيف. رواه ابن ماجه (٣٤٤٠) وفى سنده صفوان بن هيرة وهو لين الحديث كما فى التقريب.

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج الرمد بالسكون

والدعة، وترك الحركة، والحمية مما يهيج الرمد

وقد تقدم أن النبى ﷺ حَمَى صَهْبًا من التمر، وأنكر عليه أكله : وهو أَرْمَدُ وَحَمَى عَلِيًّا من الرُّطْبِ لَمَّا أَصَابَهُ الرَّمْدُ

وذكر أبو نعيم فى كتاب الطب النبوى : أنه ﷺ كان إِذَا رَمِدَتْ عَيْنُ امْرَأَةٍ من نَسَائِهِ :
لَمْ يَأْتِهَا حَتَّى تَبْرَأَ عَيْنُهَا ^(١) .

الرَّمْدُ : ورم حار يَعْرِضُ فى الطبقة الملتحمة من العين، وهو بياضها الظاهر وسببه : انصبابُ أحد الأخلاط الأربعة، أو رِيحٌ حارة تكثرُ كميتها فى الرأس والبدن، فينبعث منها قِسْطٌ إلى جوهر العين، أو ضربةٌ تصيب العين، فترسل الطبيعة إليها من الدم والروح مقداراً كثيراً، ترومُ بذلك شفاءها مما عرض لها ولاجل ذلك يورم العضو المضروب والقياس يوجب ضده .

واعلم أنه كما يرتفع من الأرض إلى الجو بَخَارَانِ : أحدهما حار يابس، والآخر حار رطب، فينعدنان سحاباً مترامكاً، ويمنعان أبصارنا من إدراك السماء، فكذلك يرتفعُ من قعر المعدة إلى متهاها مثلُ ذلك، فيمنعان النظر، ويتولد عنهما عللٌ شتى فإن قويت الطبيعة على ذلك، ودفعته إلى الخياشيم : أحدث الزكام، وإن دفعته إلى اللهاة والمنخرين : أحدث الحَنَاقَ، وإن دفعته إلى الجنب : أحدث الشَّوْصَةَ، وإن دفعته إلى الصدر : أحدث النزلة، وإن انحدر إلى القلب : أحدث الخَبْطَةَ، وإن دفعته إلى العين : أحدث رسداً، وإن انحدر إلى الجوف : أحدث السَّيْلَانَ، وإن دفعته إلى منارل الدماغ : أحدث النُّسيَانَ، وإن ترطبت أوعية الدماغ منه، وامتلات به عروقُه : أحدث النومَ الشديد ولذلك كان النوم رطباً، والسهرُ يابساً وإن طلب البخارُ التفوذَ من الرأس، فلم يقدر عليه : أعقبه الصداع والسهر . وإن مال البخار إلى أحد شَقَى الرأس : أعقبه الشَّقِيقَةُ وإن ملك قَمَّةَ الرأس ووسطَ الهامة : أعقبه داءُ البَيْضَةِ : وإن برُدَ منه حجابُ الدماغ أو سَخُنَ أو ترطَّبَ، وهاجت منه أرياحٌ : أحدث العُطَاسَ وإن أهاج الرطوبة البلغمية فيه، حتى غلب الحار الغريزى : أحدث الإغماء

(١) ضعيف . ذكره السيوطى فى «الجامع الصغير» (٦٧١٤) وعزاه لابی نعيم فى الطب وضعفه .

والسكتات وإن أهاج المرّة السوداء، حتى أظلم هواء الدماغ : أحدث الوسواس وإن فاض ذلك إلى مجاوى العصب : أحدث الصرع الطبيعى وإن ترطبت مجامع عصب الرأس، وفاض ذلك فى مجاريه : أعقبه الفالج وإن كان البخار من مرّة صفراء ملتهبة محمية للدماغ : أحدث البرسام^(١)، فإن شركه الصدر فى ذلك : كان سرساما^(٢) فافهم هذا الفصل.

والمقصود : أن أخلاط البدن والرأس تكون متحركة هائجة فى حال الرمد، والجماع مما يزيد حركتها وثوراتها : فإنه حركة كلية للبدن والروح والطبيعة، فأما البدن فيسخر بالحركة لا محالة، والنفس تشتد حركتها : طلباً للذة واستكمالها، والروح تتحرك تبعاً لحركة النفس والبدن فإن أول تعلق الروح من البدن بالقلب، ومنه ينشأ الروح وينبث فى الأعضاء، وأما حركة الطبيعة فلأن ترسل ما يجب إرساله من المنى، على المقدار الذى يجب إرساله. وبالجملة : فالجماع حركة كلية عامة، يتحرك فيها البدن وقواه وطبيعته وأخلاطه، والروح والنفس فكل حركة فهى مثيرة للأخلاط مرققة لها، توجب دفعها وسيلانها إلى الأعضاء الضعيفة والعين فى حال رمدها أضعف ما يكون، فأضر ما عليها حركة الجماع .

قال أبقرط فى كتاب الفصول : « وقد يدل ركوب السفن أن الحركة تُور الأبدان » هذا مع أن فى الرمد منافع كثيرة، منها : ما يستدعيه من الحمية والاستفراغ، وتنقية الرأس والبدن من فضلاتهما وعفوناتهما، والكف عما يؤذى النفس والبدن من الغضب والهمل والحزن، والحركات العنيفة، والأعمال الشاقة وفى أثر سلفي : « لا تكرهوا الرمد، فإنه يقطع عروق العمى » .

ومن أسباب علاجه : ملازمة السكون والراحة، وترك مس العين والاشتغال بها فإن أضداد ذلك يوجب انصباب المواد إليها، وقد قال بعض السلف : « مثل أصحاب محمد : مثل العين، ودواء العين ترك مسها ، وقد روى فى حديث مرفوع الله أعلم به - : « علاج الرمد : تقطير الماء البارد فى العين »^(٣) وهو من أكبر الأدوية للرمد الحار : فإن الماء دواء بارد يستعان به على طفاء حرارة الرمد، إذا كان حاراً ولهذا قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه لامرأته زينب وقد اشتكت عينها : لو فعلت كما فعل رسول الله ﷺ، كان خيراً

(١) البرسام: بالكسر وهو علة يهذى فيها، القاموس المحيط مادة (برسم).

(٢) السراسم: روم فى الدماغ يؤدى إلى حمى. (٣) لم اتف عليه.

لك وأجدر أن تُشفى: تَنْضَحِينَ فِي عَيْنِكَ الْمَاءَ، ثم تقولين: «أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءٌ لَا يَغَادِرُ سَقَمًا»^(١).

وهذا مما تقدم مراراً: أنه خاصٌ ببعض البلاد، وبعض أوجاع العين فلا تجعل كلام النبوة الجزئي الخاص كلياً عاماً، ولا الكلي العام جزئياً خاصاً، فيقع من الخطأ وخلاف الصواب، ما يقعُ واللَّه أعلم

فصل

في هديه ﷺ في علاج الخدران الكلى

الذي يجمد معه البدن

ذكر أبو عبيدٍ في «غريب الحديث» - من حديث أبي عثمان التَّهْدِي: «أن قومًا مروا بشجرة فأكلوا منها، فكأنما مَرَّتْ بِهِمْ رِيحٌ فَأَجْمَدَتْهُمْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَرَّسُوا الْمَاءَ فِي الشَّنَّانِ، وَصَبُّوا عَلَيْهِمْ فِيمَا بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ»، ثم قال أبو عبيد: «قَرَّسُوا يَعْنِي: بَرَّدُوا وَقَوْلُ النَّاسِ: قَدْ قَرَّسَ الْبَرْدُ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ هَذَا بِالسَّيْنِ، لَيْسَ بِالصَّادِ وَالشَّنَّانُ: الْأَسْقِيَةُ وَالْقَرَبُ الْخَلْقَانُ: يُقَالُ لِلْسَّقَاءِ: شَنٌّ، وَلِلْقَرَبَةِ: شَنَّةٌ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الشَّنَّانَ دُونَ الْجَرَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَشَدُّ تَبَرِّدًا لِلْمَاءِ وَقَوْلُهُ: بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ؛ يَعْنِي: أَذَانَ الْفَجْرِ وَالْإِقَامَةَ فَسُمِيَ الْإِقَامَةُ أَذَانًا»^(٢) انتهى كلامه.

قال بعض الأطباء: وهذا العلاج من النبي ﷺ، من أفضل علاج هذا الداء، إذا كان وقوعه بالحجاز وهي بلاد جارة يابسة، والحر الغريزيُّ ضعيف في بواطن سكانها، وصبُّ الماء البارد عليهم في الوقت المذكور - وهو أبرد أوقات اليوم - يوجبُ جَمْعَ الْحَارِ الْغَرِيزِيِّ المنتشر في البدن الحامل لجميع قُوَاهُ، فيقوى القوة الدافعة ويجتمع من أقطار البدن إلى باطنه الذي هو محل ذلك الداء، ويستظهر بباقي القوى على دفع المرض المذكور، فيدفعه بإذن الله عز وجل ولو أن أبقرات أو جالينوس أو غيرهما وَصَفَ هَذَا الدَّوَاءَ لِهَذَا الدَّاءِ: لَخَضَعَتْ لَهُ الْأَطْبَاءُ، وَعَجَبُوا مِنْ كَمَالِ مَعْرِفَتِهِ.

(١) صحيح - رواه أبو داود (٣٨٨٣) وابن ماجه (٣٥٣٠) وروى مسلم بعضه (٤٨/٢١٩١) ..

(٢) حسن - رواه ابن أبي شيبة (٤٥٤/٧) برقم (٣٧٧٦) وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٣٩/٢، ٤٠).

فصل

فى هديه ﷺ فى إصلاح الطعام الذى يقع فيه

الذباب وإرشاده إلى دفع مَضَرَات السُموم بأضدادها

فى الصحيحين - من حديث أبى هريرة - أن رسولَ الله ﷺ قال : « إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فامقلوه، فإن فى أحد جناحيه داءً، وفى الآخر شفاءً »^(١).

وفى « سنن ابن ماجه » عن أبى سعيد الخدرى، أن رسولَ الله ﷺ قال : « أحدُ جناحي الذباب سمٌّ، والآخر شفاءٌ فإذا وقع فى الطعام : فامقلوه، فإنه يقدم السمَّ، ويؤخرُ الشفاءَ »^(٢).

هذا الحديث فيه أمران : أمرٌ فقهيٌّ، وأمرٌ طبيٌّ، فأما الفقهيُّ : فهو دليل - ظاهر الدلالةِ جداً - على أن الذباب إذا مات فى ماء أو مائع، فإنه لا ينجسه وهذا قول جمهور العلماء ولا يعرف فى السلف مخالفٌ فى ذلك ووجه الاستدلال به : أن النبى ﷺ أمر بمقله، وهو غمسه فى الطعام ومعلوم أنه يموت من ذلك، ولا سيما : إذا كان الطعام حاراً فلو كان ينجسه : لكان أمراً بإفساد الطعام، وهو ﷺ إنما أمر بإصلاحه ثم عدا هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة : كالنحلة والزنبور والعنكبوت، وأشباه ذلك إذ الحكمُ يعمُ بعموم علته، ويتنفي لانتهاء سببه فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن فى الحيوان بموته، وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل انتفى الحكم بالتنجيس، لانتهاء علته.

ثم قال من لم يحكم بنجاسة عظم الميتة : إذا كان هذا ثابتاً فى الحيوان الكامل مع ما فيه من الرطوبات والفضلات، وعدم الصلابة : فثبوتها فى العظم، الذى هو أبعد عن الرطوبات والفضلات واحتقان الدم، أولى وهذا فى غاية القوة، فالمصير إليه أولى.

وأول من حُفظ عنه فى الإسلام أنه تكلم بهذه اللفظة - فقال : ما لا نفس له سائلة إبراهيم النخعى رضى الله عنه، وعنه تلقاها الفقهاء والنفس فى اللغة يعبر بها عن الدم ومنه نفست المرأة - بفتح النون - إذا حاضت، ونفست - بضمها - إذا ولدت.

وأما المعنى الطبيُّ، فقال أبو عبيد : معنى « امقلوه » : اغمسوه ليخرج الشفاء منه،

(١) رواه البخارى (٥٧٨٢) ولم أقف عليه عند مسلم.

(٢) صحيح. رواه ابن ماجه (٣٥٠٤).

كما خرج الداءُ يقال للرجلين : هما يتماقلان، إذا تغطا في الماء .

واعلم أن في الذباب عندهم قوة سُمِّيَّةٌ يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه، وهي بمنزلة السلاح فإذا سقط فيما يؤذيه : اتقاه بسلاحه فأمر النبي ﷺ أن يقابل تلك السُمِّيَّةُ بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر في الشفاء، فيغمس كله في الماء والطعام، فيقابل المادة السُمِّيَّةُ المادة النافعة، فيزول ضررها وهذا طبٌّ لا يهتدى إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارج من مشكاة النبوة ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق، يخضع لهذا العلاج، ويقرُّ لمن جاء به : بأنه أكمل الخلق على الإطلاق، وأنه مؤيد بوحي إلهي خارج عن القوى البشرية.

وقد ذكر غير واحد من الأطباء : أن لسع الزُّنْبُور والعقرب إذا دُلِّكَ موضعه بالذباب : نفع منه نفعاً بيناً وسكَّنه وما ذاك إلا للمادة التي فيه من الشفاء وإذا دلك به الورم الذي يخرج في شعر العين، المسمَّى شعرةً - بعد قطع رءوس الذباب : أبرأه.



فصل

في هديه ﷺ في علاج البثرة

ذكر ابن السنِّي في كتابه، عن بعض أزواج النبي ﷺ، قالت : دخل عليَّ رسول الله ﷺ وقد خرج في إصبعي بثرةٌ فقال : «عندك ذريرة؟» قلت : نعم قال : «ضعيها عليها وقال : قولي : اللهم مُصْغِرَ الكبير، ومكْبِرَ الصغير، صَغْرُ ما بي»^(١).

الذَّرِيرَةُ : دواء هندي يتخذ من قصب الذريرة وهي حارة يابسة، تنفع من أورام المعدة والاستسقاء، وتُقَوِّي القلب لطبيها، وفي الصحيحين عن عائشة، أنها قالت : « طَبِّتُ رسول الله ﷺ بيدي، بذريرة في حجة الوداع، للحلِّ والإحرام»^(٢).

والبثرة : خُراج صغير يكون عن مادة حارة تدفعها الطبيعة، فتسرق مكاناً من الجسد تخرج منه، فهي محتاجة إلى ما يُنضجها ويُخرجها والذَّرِيرَةُ أحد ما يفعل بها ذلك : فإن

(١) ضعيف. رواه ابن السنِّي في عمل اليوم والليلة (٦٤٠) وفي سنده مريم بنت إياس بن البكير، هي مقبولة كما في «التقريب» وقد جاء تسميتها عند ابن السنِّي مريم بنت أبي كثير وهو خطأ.

(٢) رواه البخاري (٥٩٣٠) ومسلم (٣٥/١١٨٩).

فيها إنضاجاً وإخراجاً مع طيب رائحتها، مع أن فيها تبريداً للنارية التى فى تلك المادة ولذلك قال صاحب «القانون» : « إنه لا أفضل لحرق النار من الذريرة بدهن الورد والخل » .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج الأورام والخراجات

التي تبرأ بالبط والبزل

يذكر عن عليّ أنه قال : دخلتُ مع رسول الله ﷺ، على رجلٍ يعود بظهره ورمٌ، فقالوا : يا رسول الله، بهذه مدة قال : « بَطُّوا عنه » قال عليّ : فما برحت حتى بَطَّتْ والنبي ﷺ شاهدٌ^(١) .

ويذكر عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ أمر طبيباً : أن يُبَطَّ بطن رجل أجوى البطن؛ ف قيل : يا رسول الله، هل ينفع الطبُّ ؟ قال : «الذى أنزل الداء، أنزل الشفاء فيما شاء»^(٢) .

الورم : مادة فى حجم العضو، لفضل مادة غير طبيعية، تنصبُّ إليه وتوجد فى أجناس الأمراض كلها والمواد التى يكون عنها من الاخلاط الأربعة والمائة والريح وإذا اجتمع الورمُ سُمى : خُرَاجاً وكلُّ ورم حار يؤول أمره إلى أحد ثلاثة أشياء : إما تحلل، وإما جمع مِدَّة، وإما استحالة إلى الصَّلابة فإن كانت القوة قوية : استولت على مادة الورم وحللتها، وهى أصلح الحالات التى يؤول حال الورم إليها وإن كانت دون ذلك : انضجت المادة وأحالتها مِدَّةً بيضاء، وفتحت لها مكاناً أسألتها منه وإن نقصت عن ذلك : أحالت المادة مِدَّةً غير مستحكمة النضج، وعجزت عن فتح مكان فى العضو تدفعها منه، فيخاف على العضو الفساد : بطول لبثها فيه، فيحتاج حينئذ إلى إعانة الطبيب، بالبطِّ أو غيره، لإخراج تلك المادة الرديئة المفسدة للعضو .

وفى البطِّ فائدتان : إحداهما : إخراج المادة الرديئة المفسدة، والثانية : منع اجتماع مادة أخرى إليها تقويها .

(١) ضعيف . رواه أبو يعلى (٤٥٤) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٩٩/٥) رواه أبو يعلى وفيه أبو الربيع السمان وهو ضعيف .

(٢) حسن . رواه ابن ماجه (٣٤٣٩) وفى زوائد البوصيرى إسناده حسن .

وأما قوله فى الحديث الثانى : « إنه أمر طبيباً أن يُبطَّ بطن رجل أجوى البطن » ، فالجوى يقال على معانٍ منها : الماء المتَّين الذى يكون فى البطن ، يحدث عنه الاستسقاء .

وقد اختلف الأطباء فى بزله لخروج هذه المادة : فمنعه طائفةٌ منهم لخطره ، وبعد السلامة معه وجوزته طائفةٌ أخرى ، وقالت : لا علاج له سواه وهذا عندهم إنما هو فى الاستسقاء الزَّقْيُ فإنه كما تقدم ثلاثة أنواع : طَبْلِيٌّ ، وهو : الذى ينتفخ معه البطن بمادة ريشية ، إذا ضربت عليه سُمِعَ له صوتٌ كصوت الطَّبْلِ ولحميٌّ ، وهو : الذى يربو معه لحم جميع البدن بمادة بلغمية ، تفسو مع الدم فى الأعضاء وهو أصعب من الأول وزَقْيٌ ، وهو : الذى يجتمع معه فى البطن الأسفل مادةٌ رديئةٌ يُسمع لها عند الحركة خَضْخَضَةٌ كخَضْخَضَةِ الماء فى الزَّقِّ وهو أردأ أنواعه عند الأكثرين من الأطباء ، وقالت طائفة : أردأ أنواعه اللَّحْمِيُّ ، لعموم الآفة به .

ومن جملة علاج الزَّقْيِ : إخراج ذلك الماء بالبَزْلِ ، ويكون ذلك بمنزلة فصد العروق لإخراج الدم الفاسد لكنه خطرٌ كما تقدم وإن ثبت هذا الحديث : فهو دليلٌ على جواز بزله والله أعلم .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج المرضى

بتطبيب نفوسهم ، وتقوية قلوبهم

روى ابن ماجه فى سننه من حديث أبى سعيد الخدرى - قال : قال رسول الله ﷺ «إذا دخلتم على المريض : فنفّسوا له فى الأجل ، فإنَّ ذلك لا يردُّ شيئاً ، وهو يطيبُ نفس المريض»^(١) .

فى هذا الحديث نوع شريف جدا من أشرف أنواع العلاج ، وهو : الإرشاد إلى ما يطيبُ نفس العليل : من الكلام الذى تقوى به الطبيعة ، وتنتعش به القوة ، وينبعث به الحارُّ الغريزى ، فيتساعد على دفع العلة أو تخفيفها ، الذى هو غاية تأثير الطبيب .

وتفريح نفس المريض ، وتطبيب قلبه ، وإدخال ما يسره عليه - له تأثيرٌ عجيب : فى

(١) ضعيف . رواه ابن ماجه (١٤٣٨) وفى سنده موسى بن محمد بن إبراهيم التيمى وهو منكر كما فى التقريب .

شفاء علته، وخففتها فإن الأرواح والقوى تقوى بذلك، فتساعد الطبيعة على دفع المؤذى وقد شاهد الناس كثيراً من المرضى : تنتعش قواه بعبادة من يحبونه ويعظمونه، ورؤيتهم لهم ولطفهم بهم، ومكالمتهم إياهم وهذا أحد فوائد عيادة المرضى التى تتعلق بهم فإن فيها أربعة أنواع من الفوائد : نوعٌ يرجع إلى المريض، ونوعٌ يعود على العائد، ونوعٌ يعود على أهل المريض، ونوعٌ يعود على العامة

وقد تقدم فى هديه ﷺ : أنه كان يسأل المريض عن شكواه، وكيف يجده ؟ ويسأله عما يشتهي، ويضع يده على جبهته، وربما وضعها بين ثدييه، ويدعو له، ويصف له ما ينفعه فى علته وربما توضأ وصب على المريض من وضوئه وربما كان يقول للمريض : « لا بأس عليك، طهورٌ إن شاء الله تعالى »^(١) وهذا من كمال اللطف، وحسن العلاج والتدبير.

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج الأبدان بما اعتادته من الأدوية والأغذية، دون ما لم تعتده

هذا أصل عظيم من أصول العلاج، وأنفع شيء فيه وإذا أخطأه الطبي : ضرَّ المريض من حيث يظن أنه ينفعه ولا يعدلُ عنه إلى ما يجده من الأدوية فى كتب الطب، إلا طبيب جاهل فإن ملامة الأدوية والأغذية للأبدان : بحسب استعدادها وقبولها وهؤلاء أهل البوادرى والأكارون وغيرهم : لا ينجعُ فيهم شراب اللينوفر والورد الطرى ولا المغلى، ولا يؤثر فى طباعهم شيئاً بل عامة أدوية أهل الحضر وأهل الرفاهية، لا تُجدى عليهم والتجربة شاهدة بذلك ومن تأمل ما ذكرناه من العلاج النبوى - رآه كله موافقاً لعادة العليل وأرضه، وما نشأ عليه فهذا أصل عظيم من أصول العلاج : يجب الاعتناء به وقد صرح به أفاضل أهل الطب، حتى قال طبيب العرب، بل أطبُّهم، الحارث بن كلدة، وكان فيهم كأبقراط فى قومه : الحمية رأس الدواء، والمعدة بيت الداء، وعودوا كل بدن ما اعتاد، وفى لفظ عنه : الأزْمُ دواءٌ، والأزم : الإمساكُ عن الأكل، يعنى به الجوع وهو من أكبر الأدوية فى شفاء الأمراض الامتلائية كلها : بحيث إنه أفضلُ فى علاجها من المستفرغات، إذا لم يخفُ

من كثرة الامتلاء، وهيجانِ الأخلاط وحدثها وغليناها.

وقوله : المَعِدَةُ بَيْتُ الداءِ، المَعِدَةُ : عضو عَصَبِيٌّ مجوّفٌ كالقَرَعَةِ في شكله مركّبٌ من ثلاث طبقات مؤلّفة من شظايا دقيقةٍ عصبية، تسمى اللَّيْفُ، ويحيط بها لحم وليفٌ إحدى الطبقات بالطول، والأخرى بالعرض، والثالثة بالورْبُ وفم المعدة أكثر عصباً، وقعرها أكثر لحمًا في باطنها حَمَلٌ وهي محصورة في وسط البطن، وأميلُ إلى الجانب الأيمن قليلاً خُلِقَتْ على هذه الصفة : لحكمة لطيفة من الخالق الحكيم سبحانه وهي بيتُ الداء وكانت مَحَلًّا للهِضَمِ الأول وفيها يَنْضَجُ الغذاء، وينحدرُ منها بعد ذلك إلى الكبد والأمعاء ويتخلف منه فيها فضلاتٌ عجزت القوة الهاضمة عن تمام هضمها : إما لكثرة الغذاء، أو لرداءته، أو لسوء ترتيب في استعماله له، أو لمجموع ذلك، وهذه الأشياء بعضها مما لا يتخلص الإنسان منه غالباً، فتكونُ المعدة بيت الداء لذلك وكأنه يُشير بذلك إلى الحث على تقليل الغذاء، ومنع النفس من اتِّباع الشهوات، والتحرُّز عن الفضلات.

وأما العادةُ : فلأنها كالطبيعة للإنسان، ولذلك يقال : العادةُ طبعٌ ثانٍ وهي قوةٌ عظيمة في البدن، حتى إن أمراً واحداً إذا قيس إلى أبدان مختلفة العادة : كان مختلفاً النسبة إليها، وإن كانت تلك الأبدان متفقة في الوجوه الأخرى، مثالُ ذلك : أبدانُ ثلاثة حارة المزاج في سن الشباب، أحدها : عودٌ تناولَ الأشياء الحارة. والثاني : عودٌ تناولَ الأشياء الباردة، والثالث : عود تناول الأشياء المتوسطة. فإن الأول متى تناول عسلاً : لم يضرَّ به والثاني متى تناوله : أضرَّ به. والثالث : يضرُّ به قليلاً فالعادةُ ركنٌ عظيم في حفظ الصحة، ومعالجة الأمراض، ولذلك جاء العلاج النبوي بإجراء كل بدن على عادته في استعمال الأغذية والأدوية وغير ذلك .

فصل

في هديه ﷺ في تغذية المريض

بألطف ما اعتاده من الأغذية

في الصحيحين من حديث عُرْوَةَ، عن عائشة: أنها كانت إذا مات الميتُ من أهلها، فاجتمعَ لذلك النساءُ ثم تفرَّقْنَ إلا أهلها وخاصَّتها، أمرتُ بِرُمةٍ من تَلْيِينَةٍ فطبختُ،

ثم صنع ثريدًا، فصُبَّت التليينة عليها ثم قالت: كُلْنِ منها، فإنى سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «التليينة مَجْمَعُ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ، تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزَنِ»^(١).

وفى «السنن»، من حديث عائشة أيضًا، قالت: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بِالْبَغِيضِ النَّافِعِ، التَّلْبِينِ»، قالت: وكان رسول الله ﷺ إذا اشتكى أحدٌ من أهله لم تَزَلِ الْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ، حَتَّى يَنْتَهَى أَحَدُ طَرَفَيْهِ «يَعْنَى: يَبْرَأُ أَوْ يَمُوتُ»^(٢).

وعنها: كان رسول الله ﷺ إذا قِيلَ لَهُ: إِنْ فَلَانًا وَجِعَ لَا يَطْعَمُ الطَّعَامَ، قَالَ: «عليكم بالتليينة فحُسُوهُ إِيَّاهَا». ويقول: «والذى نفسى بيده، إنها تغسل بطن أحدكم كما تغسل إحداكن وجهها من الوسخ»^(٣).

التلين: وهو الحساء الرقيق الذى هو فى قِوَامِ اللبن ومنه اشتق اسمه. قال الهَرَوِيُّ: سميت تليينة؛ لشبهها باللبن، لياضها ورقتها. وهذا الغذاء هو النافع للعليل وهو الرقيق النضيج، لا الغليظ النثى. وإذا شئت أن تعرف فضل التليينة: فاعرف فضل ماء الشعير بل هى أفضل من ماء الشعير لهم: فإنها حساء متخذ من دقيق الشعير بنخالته. والفرق بينها وبين ماء الشعير: أنه يطبخ صَحَاحًا، والتليينة تُطْبَخُ مِنْهُ مَطْحُونًا. وهى أنفع منه لخروج خاصية الشعير بالطحن. وقد تقدم: أن للعادات تأثيراً فى الانتفاع بالأدوية والأغذية. وكانت عادة القوم أن يتخذوا ماء الشعير منه مَطْحُونًا، لا صَحَاحًا. وهو أكثر تغذيةً، وأقوى فعلاً، وأعظم جلاءً. وإنما اتخذه أطباء المدن منه صَحَاحًا: ليكون أرقَّ والطف فلا يثقل على طبيعة المريض. وهذا بحسب طبائع أهل المدن ورخاوتها، وثقل ماء الشعير المطحون عليها. والمقصود: أن ماء الشعير مطبوخاً صَحَاحًا، يَنْفَذُ سَرِيعًا، وَيَجْلُو جَلَاءً ظَاهِرًا، وَيُغْذَى غِذَاءً لَطِيفًا. وإذا شَرِبَ حَارًا: كان إجلالؤه أقوى، ونفوذه أسرع، وإنماؤه للحرارة الغريزية أكثر، وتلميسته لسطوح المعدة أوفق.

وقوله ﷺ: فيها «مَجْمَعُ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ»، يروى بوجهين: بفتح الميم والجيم، وبضم الميم وكسر الجيم. والاول أشهر. ومعناه: أنها مريحة له، أى تريحه وتسكنه من «الإجمام» وهو: الراحة. وقوله: «يَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزَنِ»، هذا - والله

(١) رواه البخارى (٥٦٨٩) ومسلم (٢٢١٦/٩٠).

(٢) ضعيف. رواه ابن ماجة (٣٤٤٦) والحاكم (٢٠٥/٤) وفى سننه إيمان بن نابل وهو صدوق بهم كما فى التقريب.

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٧٩/٦، ١٥٢) وفى سننه إيمان بن نابل وهو صدوق بهم كما فى التقريب.

أعلم - لأن الغم والحزن يبردان المزاج، ويضعفان الحرارة الغريزية: ليل الروح الحامل لها إلى جهة القلب، الذى هو منشؤها . وهذا الحساء يقوى الحرارة الغريزية: بزيادته فى مادتها فتزيل أكثر ما عرض له: من الغم والحزن .

وقد يقال - وهو أقرب - : إنها تذهب ببعض الحزن، بخاصية فيها من جنس خواص الأغذية المفرحة . فإن من الأغذية ما يُفرح بالخاصية . والله أعلم .

وقد يقال: إن قوى الحزين تضعف باستيلاء اليأس على أعضائه، وعلى معدته خاصة، لتقليل الغذاء . وهذا الحساء يُرطبها ويقويها ويغذيها، ويفعل مثل ذلك بفؤاد المريض . لكن المريض كثيراً ما يجتمع فى معدته خلط مرارى أو بلغمى أو صديدي، وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة ويسرؤه، ويحذره ويُميعه، ويعدل كيافته، ويكسر سوره - فيريحها، ولا سيما لمن عادته الاغتذاء بخبز الشعير . وهى عادة أهل المدينة إذ ذاك . وكان هو غالب قوتهم، وكانت الحنطة عزيزة عندهم . والله أعلم .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج السم

الذى أصابه بخيبر من اليهود

ذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك: « أن امرأة يهودية أهدت إلى النبى ﷺ شاة مصلية بخير، فقال: « ما هذه؟ » قالت: هدية . وحذرت أن تقول: من الصدقة فلا يأكل منها . فأكل منها النبى ﷺ وأكل الصحابة . ثم قال: أمسكوا . ثم قال للمرأة: « هل سممت هذه الشاة؟ » قالت: من أخبرك بهذا؟ قال: « هذا العظم لساقها » وهو فى يده « قالت: نعم . قال: « لم؟ » قالت: أردت أن كنت كاذباً: أن يستريح منك الناس وإن كنت نبياً: لم يضرّك . قال: فاحتجم النبى ﷺ ثلاثة على الكاهل، وأمر أصحابه أن يحتجموا فاحتجموا فمات بعضهم (١) .

وفى طريق أخرى: واحتجم رسول الله ﷺ على كاهله، من أجل الذى أكل:

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٩٨١٤).

من الشاة . حَجَمَهُ أَبُو هِنْدَ بِالْقَرْنِ وَالشَّفْرَةِ ، وَهُوَ مَوْلَى لَبْنَى بَيَاضَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَبَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَ سِنِينَ ، حَتَّى كَانَ وَجَعُهُ الَّذِى تُوفِّى فِيهِ ، فَقَالَ : « مَا زِلْتُ أُجِدُّ مِنَ الْأَكْلَةِ الَّتِى أَكَلْتُ مِنَ الشاةِ يَوْمَ خَيْبَرَ ، حَتَّى كَانَ هَذَا أَوْ أَنَّ انْقِطَاعَ الْأَبْهَرِ مِنِّى » . فَتُوفِّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهِيداً . قَالَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ (١) .

معالجة السم تكون بالاستفراغات ، وبالأدوية التى تعارض فعل السم وتبطله : إما بكيفياتها ، وإما بخواصها ، فمن عَدِمَ الدواءَ فليبادر إلى الاستفراغ الكُلِّى . وأنفعه الحِجَامَةُ لَا سِوَا : إِذَا كَانَ الْبَلَدُ حَارًّا ، وَالزَّمَانُ حَارًّا . فَإِنَّ الْقُوَّةَ السُّمِّيَّةَ تَسْرَى إِلَى الدَّمِ ، فَتَنْبَعُثُ فِي الْعُرُوقِ وَالْمَجَارَى حَتَّى تَصِلَ إِلَى الْقَلْبِ ، فَيَكُونُ الْهَلَاكُ ، فَالدَّمُ هُوَ الْمَنْذُ الْمَوْصِلُ لِلْسَمِ إِلَى الْقَلْبِ وَالْأَعْضَاءِ . فَإِذَا بَادَرَ الْمَسْمُومُ وَأَخْرَجَ الدَّمِ : خَرَجَتْ مَعَهُ الْكَيْفِيَّةُ السُّمِّيَّةُ الَّتِى خَالَطَتْهُ . فَإِنْ كَانَ اسْتِفْرَاغًا تَامًا : لَمْ يَضُرَّهُ السَمُ ، بَلْ أَنْ يَذْهَبَ ، وَإِمَّا أَنْ يَضْعَفَ فَتَقْوَى عَلَيْهِ الطَّبِيعَةُ ، فَتَبْطُلُ فَعْلُهُ أَوْ تَضْعُفُهُ .

وَلَمَّا احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ : احْتَجَمَ فِي الْكَاهِلِ - وَهُوَ أَقْرَبُ الْمَوَاضِعِ الَّتِى تُمْكِنُ فِيهَا الْحِجَامَةُ ، إِلَى الْقَلْبِ ، فَخَرَجَتْ الْمَادَّةُ السُّمِّيَّةُ مَعَ الدَّمِ : لَا خُرُوجًا كُلِّيًّا ؛ بَلْ بَقِيَ أَثَرُهَا مَعَ ضَعْفِهِ . لَمَّا يُرِيدُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : مِنْ تَكْمِيلِ مَرَاتِبِ الْفَضْلِ كُلِّهَا لَهُ . فَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ إِكْرَامَهُ بِالشَّهَادَةِ : ظَهَرَ تَأْثِيرُ ذَلِكَ الْاَثَرِ الْكَامِنِ مِنَ السَّمِ ، لِيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَظَهَرَ سِرُّ قَوْلِهِ تَعَالَى لِأَعْدَائِهِ مِنَ الْيَهُودِ : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [المائدة : ٨٧] ، فَجَاءَ بِلَفْظِ ﴿ كَذَّبْتُمْ ﴾ بِالْمَاضِى الَّذِى قَدْ وَقَعَ مِنْهُ وَتَحَقَّقَ ، وَجَاءَ بِلَفْظِ ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ بِالْمُسْتَقْبَلِ الَّذِى يَتَوَقَّعُونَهُ وَيَنْتَظِرُونَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج السحر

الذى سحرته اليهودية به

قد أنكر هذا طائفة من الناس ، وقالوا : لا يجوز هذا عليه وظنوه نقصاً وعيباً ،

وليس الأمر كما زعموا، بل هو من جنس ما كان يعتريه ﷺ من الأسقام والأوجاع وهو مرض من الأمراض، وإصابته به كإصابته بالسُّم لا فرق بينهما . وقد ثبت في الصحيحين، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: سحر رسول الله ﷺ، حتى إن كان ليُخِيلُ إليه أنه يأتي نساءه، ولم يأتِهِنَّ . وذلك أشدُّ ما يكون من السحر (١).

قال القاضي عياض: والسحر مرضٌ من الأمراض، وعارضٌ من العلل، يجوز عليه ﷺ كأنواع الأمراض ممَّا لا ينكر ولا يقدح في نبوته . وأمَّا كونه يُخِيلُ إليه أنه فعل الشيء ولم يفعله، فليس في هذا ما يدخل عليه داخله في شيء من صدقه، لقيام الدليل والإجماع على عصمته من هذا . وإنما هذا فيما يجوز طُروُّه عليه في أمر دنياه التي لم يُبعث لسيبها، ولا فضَّل من أجلها وهو فيها عرضةٌ للآفات كسائر البشر . فغير بعيد بعيد: أنه يُخِيلُ إليه من أمور ما لا حقيقة له، ثم ينجلي عنه كما كان (٢).

والمقصود ذكر هديهِ في علاج هذا المرض . وقد روى عنه نوعان:

أحدهما - وهو أبلغهما - : استخراجه وتبطينه كما صح عنه ﷺ: «أنه سأل ربَّه سبحانه في ذلك فدلَّ عليه . فاستخرجه من بئر . فكان في مشط ومُشَاطَة، وجُفٍّ طُلْعَة ذَكَر . فلما استخرجه: ذهب ما به حتى كأنما نَشَطَ من عقال (٣)، فهذا من أبلغ ما يُعالجُ به المطبُوب . وهذا بمنزلة إزالة المادة الخبيثة وقلعها من الجسد بالاستفراغ .

والنوع الثاني: الاستفراغُ في المحل الذي يصلُّ إليه أذى السحر . فإن للسحر تأثيراً في الطبيعة وهيجانِ أخلاطها، وتشويشِ مزاجها فإذا ظهر أثره في عضو، وأمكن استفراغُ المادة الرديئة من ذلك العضو . نفع جداً .

وقد ذكر أبو عبيد في كتاب « غريب الحديث » له - بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أن النبي ﷺ احتجم على رأسه بقرن حين طُبَّ (٤)، قال أبو عبيد: معنى طُبَّ أي سحر .

وقد أشكل هذا على مَنْ قلَّ علمه، وقال: ما للحجامة والسحر؟ وما الرابطة بين هذا الداء وهذا الدواء؟ ولو وجد هذا القائلُ أبقراط أو ابن سينا أو غيرهما، قد

(١) رواه البخارى (٥٧٦٣، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦) ومسلم (٤٣/٢١٨٩).

(٢) الشفا: ١٨١/٢ . (٣) رواه البخارى: (٥٧٦٣).

(٤) ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً. رواه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤٣/٢).

نَصَّ عَلَى هذا العلاج، لَتَلْقَاهُ بالقبول والتسليم وقال: قد نَصَّ عليه من لا يَشْكُ فى معرفته وفضله .

فاعلم أن مادة السُّحَر الذى أُصِيبَ به النبى ﷺ، انتهت إلى رأسه: إلى إحدى قواه التى فيه بحيث كان يَخِيلُ إليه أنه يفعل الشىءَ ولم يفعله . وهذا تصرف من الساحر فى الطبيعة والمادة الدموية: بحيث غلبت تلك المادة على البطن المقدم منه، فغيرت مزاجه عن طبيعته الاصلية .

والسُّحَر مركَّب من تأثيرات الأرواح الخبيثة، وانفعال القوى الطبيعية عنها . وهو سحر التمريجات . وهو أشد ما يكون من السحر، ولا سِيَّما فى الموضع الذى انتهى إليه السحر . واستعمال الحجامة على ذلك المكان . الذى تضررت أفعاله بالسحر - من أنفع المعالجة: إذا استعملت على القانون الذى ينبغى . قال أبقرط: « الأشياء التى ينبغى أن تستفرغ يجب أن تُستفرغ من الموضع التى هى إليها أميلُ، بالأشياء التى تصلح لاستفراغها » .

وقالت طائفة من الناس: إن رسول الله ﷺ لما أُصِيبَ بهذا الداء، وكان يَخِيلُ إليه أنه فعل الشىءَ ولم يفعله ظَنَّ أن ذلك عن مادة دموية أو غيرها، مالت إلى جهة الدماغ، وغلبت على البطن المقدم منه، فأزالت مزاجه عن الحالة الطبيعية له . وكان استعمال الحجامة إذ ذاك من أبلغ الأدوية، وأنفع المعالجة فاحتجم . وكان ذلك قبل أن يوحى إليه أن ذلك من السحر . فلما جاءه الوحى من الله تعالى، وأخبره أنه قد سُحِر: عدل إلى العلاج الحقيقى، وهو استخراج السحر وإبطاله، فسأل الله سبحانه: فدلّه على مكانه، فاستخرجه . فقام كأنما نشط من عقال . وكان غاية هذا السحر فيه إنما هو فى جسده وظاهر جوارحه، لا على عقله وقلبه . ولذلك لم يكن يعتقد صحة ما يَخِيلُ إليه: من إتيان النساء بل يعلم أنه خيال لا حقيقة له . ومثل هذا قد يحدث من بعض الأمراض . والله أعلم .

فصل

ومن أنفع علاجات السُّحَر: الأدوية الإلهية بل هى أدويته النافعة بالذات . فإنه من تأثيرات الأرواح الخبيثة السُّقُلِيَّة . ودفع تأثيرها يكون بما يعارضها ويقاومها من الأذكار والآيات والدعوات، التى تُبْطِلُ فعلها وتأثيرها . وكلما كانت أقوى وأشد كانت

أبلغ في النُشْرة^(١) . وذلك بمنزلة التقاء جيشين : مع كل واحد منهما عدته وسلاحه فأيُّهما غلب الآخر قهره وكان الحكم له . فالقلب إذا كان ممتلئاً من الله ، مغموراً بذكره - وله من التوجُّهات والدعوات ، والأذكار والتعوُّذات وردُّ لا يخل به يطابق فيه قلبه لسانه - : كان هذا من أعظم الأسباب التي تمنع إصابة السحر له ، ومن أعظم العلاجات له بعد ما يصيبه .

وعند السَّحَرَة : أن سحرهم إنما يتم تأثيره في القلوب الضعيفة المنفعلة ، والنفوس الشهوانية التي هي معلقة بالسُّفليات . ولهذا غالب ما يؤثّر في النساء والصبيان ، والجهال وأهل البوادي ، ومن ضعف حفظه من الدين والتوكل والتوحيد ، ومن لا نصيب له من الأوراد الإلهية ، والدعوات والتعوُّذات النبوية .

وبالجملة : فسلطان تأثيره في القلوب الضعيفة المنفعلة ، التي يكون ميلها إلى السُّفليات . قالوا : والمسحور هو الذي يعين على نفسه فإنما نجد قلبه متعلقاً بشيء كثير الالتفات إليه فيتسلط على قلبه بما فيه : من الميل والالتفات . والأرواح الخبيثة إنما تتسلط على أرواح تلقاها مستعدة لتسلطها عليها ، بميلها إلى ما يناسب تلك الأرواح الخبيثة وبفراغها من القوة الإلهية ، وعدم أخذها للعدة التي تحاربها بها فتجدها فارغة لا عدة معها ، وفيها ميلٌ إلى ما يناسبها فتسلط عليها ، ويتمكن تأثيرها فيها بالسحر وغيره . والله أعلم .

فصل

في هديه ﷺ في الاستفراغ بالقى

روى الترمذی في جامعه عن معدان بن أبی طلحة ، عن أبی الدرداء أن النبی ﷺ قاء فتوضأ . فلقيت ثوبان في مسجد دمشق ، فذكرت له ذلك . فقال : صدق أنا صبيت له وضوءه^(٢) . قال الترمذی : وهذا أصح شيء في الباب .

القی : أحد الاستفراغات الخمسة التي هي أصول الاستفراغ وهي : الإسهال ،

(١) النُشْرة : بالضم هي رقية يعالج بها المجنون .

(٢) صحيح . رواه الترمذی (٨٧) .

والقئ، وإخراج الدم، وخروج الأبخرة، والعرق . وقد جاءت بها السنة .
أما الإسهال، فقد مرَّ فى حديث: « خيرُ ما تداويتم به المَشْيُ »^(١)، وفى حديث « السنن » .

وأما إخراج الدم، فقد تقدم فى أحاديث الحِجامة .

وأما استفراغ الأبخرة، فنذكره عقيب هذا الفصل إن شاء الله .

وأما الاستفراغ بالعرق، فلا يكون غالباً بالفصد، بل بدفع الطبيعة له إلى ظاهر الجسد، فتصادف المسامُ مفتحةً، فيخرج منها .

والقئ: استفراغٌ من أعلى المعدة، والحقنة من أسفلها، والدواءُ من أعلاها وأسفلها، والقئ نوعان: نوع بالغلبة والهيجان، ونوع بالاستدعاء والطلب . فأما الأول: فلا يسوغ حبسه ودفعه إلا إذا أفرط وخيف منه التلف؛ فيُقطع بالأشياء التى تمسكه . وأما الثانى: فأنفعه عند الحاجة: إذا رُوعى زمانه وشروطه التى تذكر .

وأسابب القئ عشرة:

أحدها: غلبة المرّة الصفراء، وطُفُوها على رأس المعدة فتطلب الصعود .

الثانى: من غلبة بلغم لزج قد تحرك فى المعدة، واحتاج إلى الخروج .

الثالث: أن يكون من ضعف المعدة فى ذاتها، فلا تهضم الطعام، فتقذفه إلى جهة فوق .

الرابع: أن يخالطها خلط ردىء ينصبُّ إليها، فيسئ هضمها، ويضعف فعلها .

الخامس: أن يكون من زيادة المأكول أو المشروب على القدر الذى تحتمله المعدة فتعجز عن إمساكه، فتطلب دفعه وقذفه .

السادس: أن يكون من عدم موافقة المأكول والمشروب لها، وكراحتها له فتطلب دفعه وقذفه .

السابع: أن يحصل فيها ما يثوّر الطعام بكيفيته وطبيعته، فتقذف به .

الثامن: القرف . وهو موجب غَيَانِ النفس وَتَهَوُّعِهَا .

التاسع: من الأعراض النفسانية، كالهم الشديد والغم والحزن، وغلبة اشتغال الطبيعة والقوى الطبيعية به، واهتمامها بوروده، عن تدبير البدن وإصلاح الغذاء وإنضاجه وهضمه فتقذفه المعدة . وقد يكون لأجل تحرك الأخلاط عند تخبط النفس فإن كل واحد من النفس والبدن يتفعل عن صاحبه، ويؤثر كيفيته في كيفيته .

العاشر: نقل الطبيعة: بأن يرى من يتقياً فيغلبه هو القىء من غير استدعاء . فإن الطبيعة نَقَّالَةٌ .

وأخبرنى بعض حُذَاقِ الأطباء، قال: كان لى ابن أخت حَدَقَ فى الكَحْلُ؛ فجلس كَحَّالًا . فكان إذا فتح عين الرجل، ورأى الرَّمْدَ وكحلّه: رَمَدَ . وتكرر ذلك منه، فترك الجلوس . قلت له: فما سبب ذلك ؟ قال: نقلُ الطبيعة، فإنها نَقَّالَةٌ . قال: وأعرف آخرَ كان رأى خُرَاجًا فى موضع من جسم رجل يحكُّه، فحك هو ذلك الموضع، فخرجت فيه خُرَاجَةٌ . قلتُ: وكلُّ هذا لا بد فيه من استعداد الطبيعة وتكون المادة ساكنةً فيها غير متحركة؛ فتتحرك لسبب من هذه الأسباب، فهذه أسباب لتحرك المادة لا أنها هي الوجة لهذا العارضُ .

فصل

ولما كانت الأخلاط فى البلاد الحارة والأزمئة الحارة، تَرِقُ وتنجذب إلى فوق، كان القىء فيها أنفع . ولما كانت فى الأزمنة الباردة والبلاد الباردة، تغلظ ويصعب جذبها إلى فوق - : كان استفراغُها بالإسهال أنفع .

وإزالة الأخلاط ودفعها يكون بالجذب والاستفراغ . والجذب يكون من أبعاد الطرق، والاستفراغ من أقربها . والفرق بينهما: أن المادة إذا كانت عاملة فى الانصباب أو الترقى، لم تستقر بعد، فهى محتاجة إلى الجذب . فإن كانت متصاعدة جذبت من أسفل وإن كانت منصبة جذبت من فوق . وأما إذا استقرت فى موضعها استفرغت من أقرب الطرق إليها ، فمتى أضرت المادة بالأعضاء العليا: اجتذبت من أسفل، ومتى أضرت بالأعضاء السفلى: اجتذبت من فوق ومتى استقرت: استفرغت من أقرب مكان إليها . ولهذا احتجم النبىُّ ﷺ على كاهله تارة، وفى رأسه أخرى، وعلى ظهر قدمه تارة فكان يستفرغ مادة الدم المؤذى من أقرب مكان إليه . واللّه أعلم .

فصل

والقيُّ يُنقى المعدة ويقويها، ويُحد البصر، ويزيل ثقل الرأس، وينفع قروح الكلى والمثانة، والأمراض المزمنة: كالجلدام والاستسقاء والفالج والرَّعْشَة . وينفع البرقان .

وينبغى أن يستعمله الصحيح فى الشهر مرتين متواليتين، من غير حفظ دور، ليتدارك الثانى ما قصر عنه الأول، وينقى الفضلات التى انصبت بسببه . والإكثارُ منه يضر المعدة ويجعلها قابلة للفضول، ويضر بالأسنان والبصر والسمع . وربما صدع عرقاً ويجب أن يجتنبه مَنْ به ورمٌ فى الحلق، أو ضعفٌ فى الصدر أو دقيقُ الرقبة، أو مستعدٌ لنفث الدم، أو عسرُ الإجابة له .

وأماً ما يفعله كثير من سيئ التدبير، وهو أن يمتلئ من الطعام، ثم يقدِّفه: ففيه آفاتٌ عديدة منها: أنه يُعجل الهرَمَ، ويوقع فى أمراض رديئة، ويجعل القيُّ له عادة . والقيُّ مع اليبوسة وضعف الأحشاء، وهزال المَرَأَق، أو ضعف المُسْتَقْيء خطرٌ .

وأحمدُ أوقاته الصيفُ والربيع، دون الشتاء والخريف . وينبغى عند القيِّ: أن يُعصَّبَ العينين، وَيَقْمَطَ البطن، ويغسلَ الوجه بماء بارد عند الفراغ وأن يشرب عقبه شراب التفاح مع يسير من مصطكى . وماءُ الورد ينفعه نفعاً بيئاً .

والقيء يستفرغ من أعلى المعدة، ويجذب من أسفل . والإسهال بالعكس . قال أبقراط: « وينبغى أن يكون الاستفراغ فى الصيف من فوق، أكثر من الاستفراغ بالدواء، وفى الشتاء من أسفل » .

فصل

فى هديه ﷺ فى الإرشاد

إلى معالجة احذق الطبيبين

ذكر مالك فى « موطنه » عن زيد بن أسلم، أن رجلاً فى زمن رسول الله ﷺ جرح، فاحتقن الدم . وأن الرجل دعا رجلين من بنى أُمّار، فنظرا إليه . فزعم

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قال لهما: «أَيُّكُمَا أَطَبُّ؟» فقال: «أَوَ فِي الطَّبِّ خَيْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» فقال: «أُنْزِلَ الدَّوَاءُ الَّذِي أُنْزِلَ الدَّاءُ»^(١).

ففى هذا الحديث: أنه ينبغي الاستعانة فى كل علم وصناعة، بأحدق من فيها فالأحدق فإنه إلى الإصابة أقرب.

وهكذا يجب على المستفتى أن يستعين على ما نزل به، بالأعلم فالأعلم. لأنه أقرب إصابة ممن هو دونه.

وكذلك: من خفيت عليه القبلية، فإنه يقلد أعلم من يجده. وعلى هذا فطر الله عباده. كما أن المسافر فى البر والبحر إنما سكون نفسه وطمأنينته إلى أحدق الدليلين وأخبرهما وله يقصد، وعليه يعتمد. فقد اتفقت على هذا الشريعة والفطرة والعقل.

وقوله ﷺ: «أُنْزِلَ الدَّوَاءُ الَّذِي أُنْزِلَ الدَّاءُ»^(٢) قد جاء مثله عنه فى أحاديث كثيرة فمنها: ما رواه عمرو بن دينار عن هلال بن يساف قال: «دخل رسول الله ﷺ، على مريض يعود، فقال: «أَرْسَلُوا إِلَى طَيْبٍ». فقال قائل: وأنت تقول ذلك يا رسول الله؟! قال: «نعم إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له دواء»^(٣).

وفى «الصحيحين» من حديث أبى هريرة، يرفعه -: «ما أنزل الله من داء، إلا أنزل له شفاء»^(٤) وقد تقدم هذا الحديث وغيره.

واختلف فى معنى إنزال الداء والدواء فقالت طائفة: إنزاله إعلام العباد به. وليس بشيء. فإن النبى ﷺ أخبر بعموم الإنزال لكل داء ودوائه وأكثر الخلق لا يعلمون ذلك. ولهذا قال: «عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهَلَهُ مَنْ جَهَلَهُ»^(٥).

وقالت طائفة: إنزالهما خلقهما ووضعهما فى الأرض كما فى الحديث الآخر: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً، إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً»^(٦). وهذا وإن كان أقرب من الذى قبله فلَفُظَةُ الإنزال أخص من لفظة الخلق والوضع، فلا ينبغي إسقاط خصوصية اللفظة، بلا موجب.

(١) صحيح لغيره. رواه مالك فى «الموطأ» (١٢/٧١٩/٢) بسند مرسل لكن له شاهد عند البخارى (٥٦٧٨) وعند

مسلم (٢٠٤).

(٤ - ٦) سبق تخريجهم.

(٢، ٣) سبق تخريجهما.

وقالت طائفة: إنزالهما بواسطة الملائكة المؤكّنين بمباشرة الخلق من داء ودواء، وغير ذلك . فإن الملائكة موكلّة بأمر هذا العالم، وأمر النوع الإنسانى من حيث سقوطه فى رحم أمّه إلى حين موته . فأنزال الداء والدواء مع الملائكة . وهذا أقرب من الوجهين قبله .

وقالت طائفة: إن عامة الأدوية والأدواء هى بواسطة إنزال الغيث من السماء، الذى تتولد به الأغذية والأقوات، والأدوية والأدواء، وآلات ذلك كله، وأسبابه ومكملاته وما كان منها من المعادن العلوية: فهى تنزل من الجبال وما كان منها - من الأدوية والأنهار والثمار - فداخل فى اللفظ على طريق التغليب والاكتفاء عن الفعلين بفعل واحد يتضمنها . وهو معروف من لغة العرب بل وغيرها من الأمم . كقول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَالَةً، عَيْنَاهَا

وقال الآخر:

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ: قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

وقال الآخر:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا

وهذا أحسن مما قبله من الوجوه والله أعلم .

وهذا من تمام حكمة الرب عز وجل، وتمام ربوبيته، فإنه كما ابتلى عباده بالأدواء، أعانهم عليها بما يسره لهم: من الأدوية . وكما ابتلاهم بالذنوب . أعانهم عليها بالتوبة والحسنات الماحية، والمصائب المكفّرة . وكما ابتلاهم بالأرواح الخبيثة من الشياطين أعانهم عليها بجند من الأرواح الطيبة وهم: الملائكة . وكما ابتلاهم بالشهوات، أعانهم على قضائها بما يسره لهم شرعا وقدرًا من المشتبهات اللذيذة النافعة، فما ابتلاهم سبحانه بشيء، إلا أعطاهم ما يستعينون به على ذلك البلاء، ويدفعونه به، ويبقى التفاوت بينهم، فى العلم بذلك، والعلم بطريق حصوله، والتوصل إليه ، والله المستعان .

فصل

فى هديه ﷺ فى تضمين من طب الناس

وهو جاهل بالطب

روى أبو داود، والنسائى، وابن ماجه - من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده - قال: قال رسول الله ﷺ: « من تطبَّ ولم يُعلم منه الطبُّ قبل ذلك، فهو ضامن » (١).

هذا الحديث يتعلق به ثلاثة أمور: أمر لغوى، وأمر فقهى، وأمر طبى .
فأما اللغوى، فالطبُّ بكسر الطاء فى لغة العرب، يقال على معان . منها: الإصلاح، يقال: طبيته إذا أصلحته . ويقال: له طبُّ بالأمور، أى لطفٌ وسياسة قال الشاعر:

وَإِذَا تَغَيَّرَ مِنْ تَمِيمِ امْرُؤُهَا كُنْتَ الطَّيِّبَ لَهَا بِرَأْيِ ثاقِبٍ
ومنها: الحذق . قال الجوهريُّ: كلُّ حاذقٍ طيبٌ عند العرب . قال أبو عبيد:
أصل الطب : الحذق بالأشياء، والمهارة بها . يقال للرجل: طَبُّ وطيب إذا كان كذلك، وإن كان فى غير علاج المريض . وقال غير: رجل طيبٌ أى: حاذقٌ ، سَمَى طبيباً: لحذقه وفطنته . قال علقمة:

فَإِنْ تَسْأَلُونِى بِالنِّسَاءِ فَلِأَنِّى خَيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ فِى وَدَّهِنٍ نَصِيبٌ
وقال عترة:

إِنْ تُدَادِ فِى دُونِى الْقِنَاعَ: فَلِأَنِّى طَبُّ بِأَخْذِ الْفَارِسِ الْمُسْتَلْتِمِ
أى: إن تُرخى عني قناعك، وتسترى وجهك رغبةً عني - : فإنى خيرٌ حاذقٌ
بأخذ الفارس الذى قد لبس لأمةً حربه .

ومنها: العادة . يقال: ليس ذلك بطبِّى أى: عادتى . قال فروة بن مسيك:

(١) حسن . رواه أبو داود (٤٥٨٦) والنسائى (٥٣/٨) وابن ماجه (٣٤٦٦) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَتَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

وقال أحمد بن الحسين:

وَمَا التَّيْبَةُ طِبُّي فَيَهُمُ غَيْرَ أَنْتَى بَغِيضٌ إِلَى الْجَاهِلِ الْمُتَغَافِلِ

ومنها: السُّحْرُ ، يقال: رجل مطبوب أى مسحور . وفى «الصحيح» من حديث عائشة لما سحرت يهود رسول الله ﷺ ، وجلس الملكان عند رأسه وعند رجله، فقال أحدهما: ما بال الرجل ؟ قال الآخر: مطبوبٌ . قال: من طَبَّهُ ؟ قال: فلان اليهودى^(١) .

قال أبو عبيد: إنما قالوا للمسحور: مطبوب لأنهم كنوا بالطَّبِّ عن السُّحْرِ، كما كنوا عن اللَّدِيغِ فقالوا: سليمٌ تفاؤلاً بالسلامة . وكما كنوا بالمفارقة عن الفلاة المهلكة التى لا ماء فيها، فقالوا: مغارةٌ تفاؤلاً بالفوز من الهلاك . ويقال الطَّبُّ، لنفس الدواء . قال ابن أبى الأسلت:

أَلَا مَنْ مَبْلَغُ حَسَّانَ عَتَى أَسْحَرُ كَانَ طِبُّكَ ؟ أَمْ جُنُونُ ؟
وأما قول الحماسى:

فَإِنْ كُنْتُ مَطْبُوبًا فَلَا رَلْتُ هَكَذَا وَإِنْ كُنْتُ مَسْحُورًا فَلَا بَرَى السَّحَرُ
فإنه أراد بالمطبوب: الذى قد سُحِرَ وأزاد بالمسحور: العليل بالمرض .

قال الجوهري: ويقال للليل: مسحور . وأنشد البيت . ومعناه: إن كان هذا الذى قد عرانى، منك ومن حبك، أسأل الله دوامه، ولا أريد زواله؛ سواء كان سحراً أو مرضاً .

و الطب: مثلث الطاء، فالفتوح الطاء هو: العالم بالأمور وكذلك الطبيب يقال له: طَبٌّ أيضاً . و « الطَّبُّ » بكسر الطاء: فعلُ الطبيب . والطَّبُّ بضم الطاء: اسم موضع . قال ابن السكيت . وأنشد:

نَقَلْتُ هَلْ أَنَهَلْتُمْ بِطَبِّ رِكَابِكُمْ بِحَاثِرَةِ الْمَاءِ الَّتِى طَابَ طِينُهَا ؟

وقوله ﷺ: « من تَطَبَّبَ »، ولم يقل: من طَبَّ لأن لفظ التفعّل يدل على تكلف

الشيء والدخول فيه بعسر وكلفة، وأنه ليس من أهله . كَتَحَكَمَ، وتشَجَّع، وتصبر، ونظائرها . وكذلك بنوا تَكَلَّفَ على هذا الوزن . قال الشاعر:

وقيسَ عَيَّلَانَ ومن تَقَيَّسَا

وأما الأمر الشرعيُّ: فإيجاب الضمان على الطبيب الجاهل . فإذا تعاطى علم الطب وعمله، ولم يتقدم له به معرفة فقد هَجَمَ بجَهْلِهِ على إتلاف الأنفس، وأقدم بالتهور على ما لم يعلمه . فيكون قد غَرَّرَ بالعليل . فيلزمه الضمان لذلك . وهذا إجماع من أهل العلم .

قال الخطَّابِيُّ: لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدَّى فتلف المريض: كان ضامناً والمتعاطى علماً أو عملاً لا يعرفه، متعد . فإذا تولَّد من فعله التلف ضمن الدية، وسقط عنه القَوْدُ؛ لأنه لا يستبدُّ بذلك بدون إذن المريض . وجناية المُتَطَبِّبِ في قول عامة الفقهاء على عاقِلَتِهِ .

قلت: الأقسام خمسة: أحدها: طبيب حاذق أعطى الصنعة حقها، ولم تحن يده، فتولَّد من فعله المأذون من جهة الشارع، ومن جهة من يطبُّه تلفُ العضو أو النفس، أو ذهابُ صفة . فهذا لا ضمان عليه اتفاقاً: فإنها سرّايةُ مأذون فيه . وهذا كما إذا خَنَنَ الصبى في وقت، وسنَّه قابل للختان، وأعطى الصنعة حقها فتلف العضو أو الصبى، لم يضمن . وكذلك: إذا بطَّ من عاقل أو غيره ما ينبغى بطه في وقته، على الوجه الذي ينبغى، فتلف به، لم يضمن . وهكذا سرّاية كل مأذون فيه لم يتعدَّ الفاعل في سببها: كسرّاية الحدِّ بالاتفاق، وسرّاية القصاص عند الجمهور، خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله: في إيجابه للضمان بها . وسرّاية التعزير، وضرب الرجل امرأته، والمعلم الصبى، والمستأجر الدابة خلافاً لأبى حنيفة والشافعي رحمهما الله: في إيجابهما الضمان في ذلك . واستثنى الشافعي رحمه الله ضَرْبَ الدابة .

وقاعدة الباب إجماعاً، ونزاعاً: أن سرّاية الجناية مضمونة بالاتفاق وسرّاية الواجب مُهْدَرَةٌ بالاتفاق، وما بينهما ففيه النزاع . فأبى حنيفة رحمه الله أوجب ضمانه مطلقاً، وأحمد ومالك رحمهما الله أهدرا ضمانه: ففرق الشافعي بين المقدَّر: فأهدر ضمانه . وبين غير المقدَّر: فأوجب ضمانه، فأبو حنيفة رحمه الله نظر إلى أن الإذن في الفعل إنما وقع مشروطاً بالسلامة، وأحمد ومالك نظراً إلى أن الإذن أسقط

الضمان، والشافعى نظر إلى أن المقدّر لا يمكن النقصان منه، فهو بمنزلة النص، وأما غير المقدّر كالتعزيرات، والتأديبات، فاجتهادية، فإذا تلف بهما ضمن؛ لأنه فى مظنة العدوان.

فصل

القسم الثانى: متطبّبٌ جاهلٌ باشرت يده من يَطْبُهُ، فتلف به، فهذا إن علم المجنى عليه أنه جاهل لا علم له، وأذن له فى طبه لم يضمن، ولا يخالف هذه الصورة ظاهر الحديث، فإن السياق وقوة الكلام يدل على أنه غرّ العليل، وأوهمه أنه طبيب، وليس كذلك، وإن ظن المريض أنه طبيب، وأذن له فى طبه لأجل معرفته، ضمن الطبيب ما جنت يده، وكذلك: إن وصف له دواءً يستعمله، والعليل يظن أنه وصفه لمعرفته وحذّقه فتلف به، ضمنه، والحديث ظاهر فيه أو صريح.

فصل

القسم الثالث: طبيب حاذق أذن له، وأعطى الصنعة حقها، لكنه أخطأت يده، وتعدت إلى عضو صحيح فأتلفه، مثل: أن سبقت يد الخاتن إلى الكمره، فهذا يضمن: لأنها جناية خطأ، ثم إن كانت الثلث فما زاد: فهو على عاقلته، فإن لم يكن عاقله: فهل تكون الدية فى ماله؟ أو فى بيت المال؟ على قولين هما روايتان عن أحمد، وقيل: إن كان الطبيب ذمياً: ففى ماله، وإن كان مسلماً ففيه الروايتان، فإن لم يكن بيت المال، أو تعدّر تحميلة: فهل تسقط الدية؟ أو تجب فى مال الجانى؟ فيه وجهان، أشهرهما: سقوطها،

فصل

القسم الرابع: الطبيب الحاذق الماهر بصناعته، اجتهد فوصف للمريض دواءً فأخطأ فى اجتهداه فقتله، فهذا يخرج على روايتين: إحداهما: أن دية المريض فى بيت المال، والثانية: أنها على عاقله الطبيب، وقد نص عليهما الإمام أحمد فى خطأ الإمام والحاكم،

فصل

القسم الخامس: طبيب حاذق أعطى الصنعة حقها، فقطع سلعة^(١)، من رجل أو

(١) السلعة: الغدة فى الجسد. القاموس المحيط.

صبي أو مجنون، بغير إذنه أو إذن وليّه، أو وختن صبيّاً بغير إذن وليّه، فتلّف، فقال بعض أصحابنا: يضمن، لأنه تولّد من فعلٍ غير مأذون فيه، وإن أذن له البالغ أو وليّ الصبي والمجنون: لم يضمن، ويحتمل أن لا يضمن مطلقاً، لأنه محسنٌ، وما على المحسنين من سبيلٍ، وأيضاً: فإنه إن كان متعدّياً: فلا أثر لإذن الوليّ في إسقاط الضمان، وإن لم يكن متعدّياً: فلا وجه لضمّانه، فإن قلت: هو متعدّ عند عدم الإذن، غير متعدّ عند الإذن، قلت: العدوان وعدمه إنما يرجع إلى فعله هو، فلا أثر للإذن وعدمه فيه، وهذا موضع نظر .

فصل

والطبيب في هذا الحديث يتناول: من يطبّه بوصفه وقوله، وهو الذي يخصّ باسم الطبائعي، وبمروّده، وهو: الكحلّ، وبمبضعه ومراهمه، وهو: الجرائحي، وبموساه، وهو: الخاتن، وبريشته، وهو: الفاصد، وبمحاجمه ومشرطه، وهو: الحجّام، وبخلعه ووصله ورباطه، وهو: المجبر، وبمكواته وناره، وهو: الكواء، وبقربته، وهو: الحاقن، وسواء كان طبه لحيوان بهيم أو إنسان، فاسم الطبيب يطلق لغةً على هؤلاء كلهم، كما تقدم وتخصيص الناس له ببعض أنواع الأطباء، عُرِفَ حادث كتخصيص لفظ الدابة بما يخصّها به كل قوم.

فصل

والطبيب الحاذق هو: الذي يراعى في علاجه عشرين أمراً:

أحدها: النظر في نوع المرض: من أي الأمراض هو ؟

الثاني: النظر في سببه: من أي شيء حدث ؟ والعلة الفاعلة التي كانت سبب حدوثه، ما هي ؟

الثالث: قوة المريض، وهل هي مقاومة للمرض، أو أضعف منه ؟ فإن كانت مقاومةً للمرض مستظهرة عليه: تركها والمرض، ولم يحرك بالدواء ساكناً.

الرابع: مزاج البدن الطبيعي ما هو ؟.

الخامس: المزاج الحادث على غير المجرى الطبيعي.

السادس: سنُّ المريض .

السابع: عادته .

الثامن: الوقت الحاضر من فصول السنة، وما يليق به .

التاسع: بلد المريض وتربته .

العاشر: حال الهواء فى وقت المرض .

الحادى عشر: النظر فى الدواء المضاد لتلك العلة .

الثانى عشر: النظر فى قوة الدواء ودرجته، والموازنة بينها وبين قوة المريض .

الثالث عشر: ألا يكون كل قصده إزالة تلك العلة فقط، بل إزالتها على وجه يأمن معه حدوث أصعب منها، فمتى كان إزالتها لا يؤمن معها حدوث علة أخرى أصعب منها: أبقاها على حالها، وتلطيفها هو الواجب، وهذا كمرض أفواه العروق: فإنه متى عُولج بقطعه وحبسه، خيف حدوث ما هو أصعب منه .

الرابع عشر: أن يعالج بالأسهل فالأسهل، فلا ينتقل من العلاج بالغذاء إلى الدواء، إلا عند تعذره، ولا ينتقل إلى الدواء المركب، إلا عند تعذر الدواء البسيط. فمن سعادة الطبيب: علاجه بالأغذية بدل الأدوية، وبالأدوية البسيطة بدل المركبة .

الخامس عشر: أن ينظر فى العلة: هل هى مما يمكن علاجها، أولاً؟ فإن لم يمكن علاجها: حفظ صناعته وحرُمته، ولا يحملهُ الطمع على علاج لا يفيد شيئاً، وإن أمكن علاجها، نظر: هل يمكن زوالها، أم لا؟ فإن علم أنه لا يمكن زوالها، نظر: هل يمكن تخفيفها وتقليلها؟ أم لا؟ فإن لم يمكن تقليلها، ورأى أن غاية الإمكان إيقافها وقطع زيادتها، قصد بالعلاج ذلك، وأعان القوة، وأضعف المادة .

السادس عشر: ألا يتعرض للخلط قبل نضجه باستفراغ، بل يقصد إنضاجه فإذا تم نضجه: بادر إلى استفراغه .

السابع عشر: أن يكون له خبرة باعتلال القلوب والأرواح وأدويتها، وذلك أصل عظيم فى علاج الأبدان، فإن انفعال البدن وطبيعته عن النفس والقلب أمرٌ مشهود، والطبيب إذا كان عارفاً بأمراض القلب والروح وعلاجهما، كان هو الطبيب الكامل، والذى لا خبرة له بذلك وإن كان حاذقاً فى علاج الطبيعة وأحوال البدن نصف طبيب، وكل طبيب لا يداوى العليل: بتفقد قلبه وصلاحه، وتقوية أرواحه وقواه بالصدقة

وفعل الخير والإحسان، والإقبال على الله والدار الآخرة - فليس بطبيب، بل متطبَّبٌ قاصر، ومن أعظم علاجات المرض: فعل الخير والإحسان، والذكر والدعاء، والتضرع والابتهاال إلى الله، والتوبة، ولهذه الأمور تأثيرٌ فى دفع العلل وحصول الشفاء، أعظمُ من الأدوية الطبيعية، ولكن: بحسب استعداد النفس وقبولها، وعقيدتها فى ذلك ونفعه.

الثامن عشر: التلطف بالمريض والرفق به، كالتلطف بالصبي.

التاسع عشر: أن يستعمل أنواع العلاجات الطبيعية والإلهية، والعلاج بالتخييل، فإن لحذاق الأطباء فى التخييل أموراً عجيبة لا يصل إليها الدواء، فالطبيب الحاذق يستعين على المرض بكل مُعين.

العشرون: وهو ملاك أمر الطبيب -، أن يجعل علاجه وتديره دائراً على ستة أركان: حفظ الصحة الموجودة، وردِّ الصحة المفقودة بحسب الإمكان، وإزالة العلة أو تقليلها بحسب الإمكان، واحتمال أدنى المفسدتين لإزالة أعظمهما، وتقويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعظمهما، فعلى هذه الأصول الستة مدارُ العلاج، وكل طبيب لا تكون هذه أخِيَّتُهُ^(١) التى يرجع إليها، فليس بطبيب، والله أعلم.

فصل

ولما كان للمرض أربعة أحوال: ابتداءً وصعوداً وانتهاءً وانحطاطاً، تعين على الطبيب مراعاة كل حال من أحوال المرض بما يناسبها ويليق بها، ويستعمل فى كل حال ما يجب استعماله فيها، فإذا رأى فى ابتداء المرض أن الطبيعة محتاجة إلى ما يحرك الفضلات ويستفرغها لنضجها، بادر إليه، فإن فاته تحريك الطبيعة فى ابتداء المرض لعائق منع من ذلك، أو لضعف القوة وعدم احتمالها للاستفراغ، أو لبرودة الفصل، أو لتفريط وقع، فينبغى أن يحذر كل الحذر أن يفعل ذلك فى صعود المرض؛ لأنه إن فعله تحيرت الطبيعة لاشتغالها بالدواء، وتخلت عن تدبير المرض ومقاومته بالكلية، ومثاله: أن يجىء إلى فارس مشغول بمواقعة عدوه، فيشغله عنه بأمر آخر ولكن الواجب فى هذه الحال أن يعين الطبيعة على حفظ القوة ما أمكنه.

(١) الأخية: الحلقة التى تشد فيها الدابة.

فإذا انتهى المرض ووقف وسكن، أخذ فى استفراغه واستئصال أسبابه، فإذا أخذ فى الانحطاط كان أولى بذلك، ومثال هذا: مثال العدو إذا انتهت قوته، وفرغ سلاحه: كان أخذه سهلاً، فإذا ولّى وأخذ فى الهرب، كان أسهل أخذاً، وحدته وشوكته إنما هى فى ابتدائه وحال استفراغه، وسعة قوته، فهكذا الداء والدواء سواء .

فصل

ومن حذق الطبيب: أنه حيث أمكن التدبير بالأسهل، فلا يعدل إلى الأصعب، ويتدرج من الأضعف إلى الأقوى، إلا أن يخاف فوت القوة حيثئذ: فيجب أن يتدبّر بالأقوى، ولا يقيم فى المعالجة على حال واحدة: فتألفها الطبيعة ويقلّ أنفعالها عنه، ولا تجسر على الأدوية القوية فى الفصول القوية، وقد تقدم أنه إذا أمكنه العلاج بالغذاء، فلا يعالج بالدواء، وإذا أشكل عليه المرض: أحرار هو؟ أم بارد؟ فلا يقدم حتى يتبين له، ولا يجرب به بما يخاف عاقبته، ولا بأس بتجربته بما لا يضر أثره .

وإذا اجتمعت أمراض: بدأ بما تخصه واحدة من ثلاث خصال .

أحداها: أن يكون برء الآخر موقوفاً على برئه، كالورم والقرحة، فإنه يبدأ بالورم، الثانية: أن يكون أحدهما سبباً للآخر، كالسدة والحمى العفنة، فإنه يبدأ بإزالة السبب .

الثالثة: أن يكون أحدهما أهم من الآخر، كالحاد والمزمن، فيبدأ بالحاد، ومع هذا فلا يغفل عن الآخر، وإذا اجتمع المرض والعرض: بدأ بالمرض، إلا أن يكون العرض أقوى كالقولنج^(١)، فيسكن الوجع أولاً، ثم يعالج السدة، وإذا أمكنه أن يعتاض عن المعالجة بالاستفراغ بالجوع أو الصوم أو النوم، لم يستفرغه، وكل صحة أراد حفظها، حفظها بالمثل أو الشبه، وإن أراد نقلها إلى ما هو أفضل منها، نقلها بالضد .



فصل

فى هديه ﷺ فى التحرز من الأدواء المعدية بطبيعتها،

وارشاده الأصحاء إلى مجانية أهلها

ثبت فى «صحيح مسلم» من حديث جابر بن عبد الله - : أنه كان فى وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبى ﷺ : « ارجع فقد بايعناك » (١).

وروى البخارى فى « صحيحه » تعليقاً من حديث أبى هريرة، عن النبى ﷺ أنه قال: « فر من المجذوم كما تفر من الأسد » (٢).

وفى « سنن ابن ماجه » من حديث ابن عباس، أن النبى ﷺ قال: « لا تدبوا النظر إلى المجذومين » (٣).

وفى « الصحيحين » من حديث أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يوردن ممرض على مصح » (٤).

ويذكر عنه ﷺ: « كلّم المجذوم وبينك وبينه قيد رُمح أو رمحين » (٥).

الجدام: علة رديئة تحدث من انتشار المَرَضَة السوداء فى البدن كله، فيفسد مزاج الأعضاء وهيئتها وشكلها، وربما فسد فى آخره أوصالها حتى تتآكل الأعضاء وتسقط، ويسمى: داء الأسد .

وفى هذه التسمية ثلاثة أقوال للأطباء: أحدها: أنها لكثرة ما يعترى الأسد. والثانى: لأن هذه العلة تجهم وجه صاحبها، وتجعله فى سحنة الأسد. والثالث: أنه يتفرس من يقربه أو يدنو منه بدائه، افتراس الأسد .

وهذه العلة عند الأطباء من العلل المعدية المتوارثة، ومقارب المجذوم وصاحب السل يسقم برائحته، فالنبى ﷺ لكمال شفقتة على الأمة ونصحه لهم نهاهم عن

(١) رواه مسلم (٢٢٣١/١٢٦).

(٢) رواه البخارى (٥٧٠٧).

(٣) صحيح. رواه ابن ماجه (٣٥٤٣) وفى زوائد البوصيرى: رجال إسناده ثقات.

(٤) رواه البخارى (٥٧٧١، ٥٧٧٤) ومسلم (١٠٤/٢٢٢١).

(٥) ضعيف. رواه أحمد ٧٨/١، وعبد الله بن أحمد فى «زوائد المسند» (١٠٩) وفى سننه فرج بن فضالة وهو

ضعيف كما فى التقريب.

الأسباب التى تعرضهم لوصول العيب والفساد إلى أجسامهم وقلوبهم، ولا ريب أنه قد يكون فى البدن تهيوً واستعداد كامن لقبول هذا الداء، وقد تكون الطبيعة سريعة الانفعال، قابلةً للاكتساب من أبدان من تجاوره وتخالطه، فإنها نقالة، وقد يكون خوفها من ذلك ووهمها، من أكثر أسباب إصابة تلك العلة لها، فإن الوهم فعال مستَوٍ على القوى والطبائع، وقد تصل رائحة العليل إلى الصحيح، فتُسقمه، وهذا معاين فى بعض الأمراض، والرائحة أحد أسباب العدوى، ومع هذا كله، فلا بد من وجود استعداد البدن وقبوله لذلك الداء، وقد تزوج النبی ﷺ امرأة، فلما أراد الدخول بها: وجد بكشْحها بياضاً، فقال: «الحَقِّى بأهلك»^(١).

وقد ظن طائفة من الناس: أن هذه الأحاديث معارضةٌ بأحاديثٍ آخرَ تبطلها وتناقضها، فمنها ما رواه الترمذى من حديث جابر أن رسول الله ﷺ أخذ بيد رجل مجذوم، فأدخلها معه فى القصعة، وقال: «كل باسم الله، ثقةً بالله، وتوكلاً عليه»^(٢). ورواه ابن ماجه .

وبما ثبت فى «الصحيح»، عن أبى هريرة، عن النبی ﷺ أنه قال: «لا عدوى ولا طيرة»^(٣).

ونحن نقول: لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارض فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقةً ثبَتاً، فالثقة يغلط أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، فإذا كان مما يقبل النسخ أو التعارض فى فهم السامع، لا فى نفس كلامه ﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة .

وأما حديثان صحيحان صريحان، متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يوجد فى كلام الصادق المصدق، الذى لا يخرج من بين شفتيه إلا الحقُّ، والآفة من التقصير فى معرفة المنقول والتميز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور فى فهم مراده ﷺ وحمل كلامه على غير ما عناه به،

(١) ضعيف. رواه أحمد: (٤٩٣/٣) والحاكم (٣٤/٤) وفى سنده جميل بن زائد وهو ضعيف.

(٢) ضعيف. رواه الترمذى (١٨١٧) وابن ماجه (٣٥٤٢) وفى سنده المفضل بن فضالة وهو ضعيف كما فى التقريب.

(٣) رواه البخارى (٥٧٧٢) ومسلم (١٠٢/٢٢٢٠).

أو منهما معا، ومن ههنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع، وبالله التوفيق.

قال ابن قتيبة في كتاب «اختلاف الحديث» له حكاية عن أعداء الحديث وأهله: قالوا: حديثان متناقضان، رويتم عن النبي ﷺ أنه قال: «لا عدوى ولا طيرة» وقيل له: إن النقبة تقع بمشفر البعير، فيجرب لذلك الإبل، قال: «فما أعدى الأول»^(١) ثم رويتم: «لا يورد ذو عاهة على مصحح، وفر من المجذوم فرارك من الأسد»^(٢)، وأتاه رجل مجذوم ليبياعه على الإسلام، فأرسل إليه البيعة، وأمره بالانصراف ولم يأذن له وقال: «الشؤم في المرأة والدار والدابة»^(٣)، قالوا: وهذا كله مختلف لا يشبه بعضه بعضاً.

قال أبو محمد: ونحن نقول: إنه ليس في هذا اختلاف، ولكل معنى منها وقت وموضع، فإذا وُضع موضعه زال الاختلاف.

والعدوى جنسان: أحدهما: عدوى الجذام، فإن المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومحادثته، وكذلك المرأة تكون تحت المجذوم، فتضاجعه في شعار واحد، فيوصل إليها الأذى، وربما جذمت. وكذلك ولده ينزعون في الكبر إليه، وكذلك من كان به سل ودق ونقب، والأطباء تأمر ألا يجالس المسلول ولا المجذوم، ولا يريدون بذلك معنى العدوى، وإنما يريدون به معنى تغير الرائحة وأنها قد تسقم من أطال اشتماها، والأطباء أبعد الناس عن الإيمان بيمين وشؤم، وكذلك النقبة تكون بالبعير وهو جرب رطب فإذا خالط الإبل أو حاكها وأوى في مباركها: وصل إليها بالماء الذي يسيل منه وبالنطف، نحو ما به، فهذا هو المعنى الذي قال فيه النبي ﷺ: «لا يورد ذو عاهة على مصحح»^(٤)، كره أن يخالط المعيوه الصحيح لئلا يناله من نطفه وحكته نحو ما به.

قال: وأما الجنس الآخر من العدوى، فهو: الطعون ينزل ببلد، فيخرج منه خرف العدوى، وقد قال ﷺ: «إذا وقع بيند وأنتم به فلا تخرجوا منه، وإذا كان ببلد فلا تدخلوه»^(٥)، يريد بقوله: لا تخرجوا من البلد إذا كان فيه، كأنكم تظنون أن الفرار من قدر الله يُنجيكم من الله، ويريد بقوله: وإذا كان ببلد فلا تدخلوه، أن

(٢) سبق تخريجه.

(٤) ٥، سبق تخريجهما.

(١) صحيح. رواه أبو داود (٣٩١١) وأحمد (٣٢٧/٢).

(٣) رواه البخاري (٥٠٩٣) ومسلم (٢٢٢٥/١١٥).

مُقامكم فى الموضع الذى لا طاعون فيه، أسكنُ لقلوبكم، وأطيبُ لعيشكم، ومن ذلك المرأةُ تعرف بالشؤم أو الدارُ، فينال الرجلُ مكروهًُ أو جائحةً، فيقول: أعدتني بشؤمها، فهذا هو العلوى الذى قال فيه رسول الله ﷺ: « لا عدوى » .

وقالت فرقة أخرى: بل الأمرُ باجتناّب المجذوم والفرار منه على الاستحباب والاختيار والإرشاد، وأما الأكل معه، ففعله لبيان الجواز وأن هذا ليس بحرام .

وقالت فرقة أخرى: بل الخطابُ بهذين الخطابين جزئىٌّ لا كلىٌّ، فكلُّ واحد خاطبه النبى ﷺ بما يليق بحاله، فبعضُ الناس يكون قوًى الإيمان قوًى التوكل، يدفع قوةً توكله قوةً العدوى، كما تدفع قوةً الطبيعة قوةً العلة، فتبطلها، وبعضُ الناس لا يَقوى على ذلك، فخاطبه بالاحتياط والأخذ بالتحفظ، وكذلك هو ﷺ فَعَلَ الحالتين معاً لتقتدى به الأمةُ فيهما، فيأخذ من قوًى من أمته بطريقة التوكل والثقة بالله ويأخذ من ضَعْفٍ منهم بطريقة التحفظ والاحتياط، وهما طريقان صحيحان: أحدهما للمؤمن القوًى، والآخر للمؤمن الضعيف، فتكون لكل واحد من الطائفتين حجةٌ وقُدوةٌ بحسب حالهم وما يناسبهم، وهذا كما أنه ﷺ كَوًى، وأثنى على تارك الكى وقرن تركه بالتوكل وترك الطيرة، ولهذا نظائرٌ كثيرة، وهذه طريقة لطيفةٌ حسنةٌ جداً، من أعطأها حقها، ورزقَ فقهٌ نفْسٌ فيها، أزالَت عنه تعارضاً كثيراً يظنه بالسنة الصحيحة .

وذهبت فرقة أخرى: إلى أن الأمر بالفرار منه ومجانبة الأمر طبعى، وهو: انتقال الداء منه بواسطة الملامسة والمخالطة والرائحة، إلى الصحيح، وهذا يكون مع تكرير المخالطة واللامسة له، وأما أكله معه مقداراً يسيراً من الزمان لمصلحة راجحة، فلا بأس به، ولا تحصل العدوى من مرة واحدة ولحظة واحدة، فنهى سداً للذريعة، وحمايةً للصحة، وخالطه مخالطةً ما: للحاجة والمصلحة، فلا تعارض بين الأمرين .

وقالت طائفة أخرى: يجوز أن يكون هذا المجذوم الذى أكل معه، به من الجذام أمرٌ يسير لا يعدى مثله، وليس الجذَمَى كلهم سواءً، ولا العدوى حاصلة من جميعهم، بل منهم: من لا تضر مخالطته ولا تُعدى، وهو: من أصابه من ذلك شيء يسير، ثم وقف واستمر على حاله، ولم يعد بقية جسمه، فهو ألا يُعدى غيره أولى وأحرى .

وقالت فرقة أخرى: إن الجاهلية كانت تعتقد أن الأمراض المعدية تعدى بطبعها، من غير إضافة إلى الله سبحانه، فأبطل النبي ﷺ اعتقادهم ذلك، وأكل مع المجذوم ليبين لهم أن الله سبحانه هو الذى يُمرض ويشفى، ونهى عن القرب منه ليتبين لهم أن هذه من الأسباب التى جعلها الله مُفضية إلى مسبباتها، ففى نهيه: إثبات الأسباب، وفى فعله بيان أنها لا تستقل بشيء، بل الرب سبحانه إن شاء سلبها قواها فلا تؤثر شيئاً، وإن شاء أبقى عليها قواها فأثرت .

وقالت فرقة أخرى: بل هذه الأحاديث فيه الناسخ والمنسوخ، فنظر فى تاريخها فإن علم المتأخر منها حكم بأنه الناسخ، وإلا توقفنا فيها .

وقالت فرقة أخرى: بل بعضها محفوظ، وبعضها غير محفوظ، وتكلمت فى حديث « لا عدوى » وقالت: قد كان أبو هريرة يرويه أولاً، ثم شك فيه فتركه، وراجعوه فيه وقالوا له: سمعناك تحدث، فأبى أن يحدث به .

قال أبو سلمة: فلا أدرى أنسى أبو هريرة ؟ أم نسخ أحد الحديثين الآخر؟ .

وأما حديث جابر: « أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم، فأدخلها معه فى القصعة »، فحديث لا يثبت ولا يصح، وغاية ما قال فيه الترمذى أنه غريب لم يصححه، ولم يحسنه، وقد قال شعبة وغيره اتقوا هذه الغرائب، قال الترمذى: ويروى هذا من فعل عمر، وهو أثبت، فهذا شأن هذين الحديثين اللذين عورض بهما أحاديث النهى، أحدهما: رجع أبو هريرة عن التحديث به وأنكره، والثانى: لا يصح عن رسول الله ﷺ، والله أعلم، وقد أشبعنا الكلام فى هذه المسألة، فى كتاب المفتاح بأطول من هذا. وبالله التوفيق .

فصل

فى هديه ﷺ فى المنع من التداوى بالمحرمات

روى أبو داود فى سننه من حديث أبى الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أنزل الداء والدواء، وجعل لكل داء دواءً، فتداووا ولا تدأوا بالمحرم»^(١) .

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٣٨٧٤) وفى سنده ثعلبة بن مسلم لم يوثقه إلا ابن حبان وقال الحافظ «التقريب» مستور.

وذكر البخارى فى « صحيحه » عن ابن مسعود : « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم »^(١).

وفى « السنن » عن أبى هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الدواء الخبيث^(٢).

وفى « صحيح مسلم » عن طارق بن سويد الجعفى، أنه سأل النبى ﷺ عن الخمر، فنهاه أو كره أن يصنعها، فقال: إنما أصنعها للدواء فقال: « إنه ليس بدواء، ولكنه داء »^(٣).

وفى « السنن » أنه ﷺ سئل عن الخمر: يجعل فى الدواء، فقال: « إنها داء وليست بالدواء »^(٤)، رواه أبو داود والترمذى.

وفى « صحيح مسلم » عن طارق بن سويد الحضرمى، قال: قلت: يا رسول الله إن بأوصنا أعتاباً نعتصرها، فنشرب منها، قال: « لا »، فراجعته، قلت: إننا نستشفى للمريض، قال: « إن ذلك ليس بشفاء، ولكنه داء »^(٥).

وفى « سنن النسائى » أن طبيباً ذكر ضفدعاً فى دواء عند رسول الله ﷺ، فنهاهن عن قتلها^(٦).

ويذكر عنه ﷺ، أنه قال: « من تداوى بالخمير فلا شفاه الله »^(٧).

المعالجة بالمحرمات قبيحة: عقلاً وشرعاً، أمّا الشرع، فما ذكرنا من هذه الأحاديث وغيرها، وأمّا العقل، فهو أن الله سبحانه إنما حرمه لحبته، فإنه لم يحرم على هذه الأمة طيباً عقوبة لها، كما حرمه على بنى إسرائيل بقوله: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٦٠]. وإنما حرم على هذه الأمة ما حرم، وتحريمه له حمية لهم، وصيانة عن تناوله، فلا يناسب أن يطلب به الشفاء من الأسقام والعلل، فإنه وإن أثر فى إزالتها، لكنه يعقب سقماً أعظم منه فى القلب،

(١) رواه البخارى تعليقا فى كتاب الأشربة - باب شراء الخلواء والصل.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٣٨٧٠) والترمذى (٢٠٤٥) وابن ماجه (٣٤٥٩) وأحمد (٣٠٥/٢).

(٣) رواه مسلم (٢١٢/١٩٨٤).

(٤) صحيح. رواه أبو داود (٣٨٧٣) والترمذى (٢٠٤٦) وقال: حسن صحيح.

(٥) صحيح. رواه ابن ماجه (٣٥٠٠) وأحمد (٣١١/٤) ولم أقف عليه عند مسلم.

(٦) صحيح. رواه النسائى: (٢١٠/٧).

(٧) ضعيف. ذكره السيوطى فى « الجامع الصغير » (٨٥٨١) وعزاه لأبى نعيم فى الطب وضعفه.

بقوة الخبث الذى فيه فيكون المداوى به قد سعى فى إزالة سَقَمَ البدن، بسَقَمَ القلب .
وأيضاً: فإن تحريره يقتضى تجنبه والبعد عنه بكل طريق، وفى اتخاذه دواءً حَضُّ
على التَّغْيِيبِ فيه وملابسته، وهذا ضد مقصود الشارع، وأيضاً فإنه داء كما نص عليه
صاحب الشريعة، فلا يجوز أن يتخذ دواء .

وأيضاً: فإنه يكسب الطبيعة والروح صفَةَ الخبث؛ لأن الطبيعة تنفعل عن كيفية
الدواء انفعالاً يَبِينُ، فإذا كان كَيْفِيَّتُهُ خبيثة: اكتسبت الطبيعة منه خبثاً، فكيف إذا كان
خبثاً فى ذاته ؟، ولهذا حرم الله سبحانه على عباده الأغذية والأشربة والملابس
الخبثية، لما تكتسب النفس: من هيئة الخبيث وصفته .

وأيضاً: فإن فى إباحة التداوى به، ولا سيما إذا كانت النفوس تميل إليه، ذريعة
إلى تناوله للشهوة واللذة، لا سيما إذا عرفت النفوس أنه نافع لها، مزيلٌ لأَسْقَامِهَا،
جالبٌ لشفائها، فهذا أحب شئ إليها، والشارع سدَّ الذريعة إلى تناوله بكل ممكن،
ولا ريب أن بين سدَّ الذريعة إلى تناوله، وفتح الذريعة إلى تناوله - تناقضاً وتعارضاً .

وأيضاً: فإن فى هذا الدواء المحرَّم من الأدوية، ما يزيد على ما يُظن فيه من
الشفاء، وليُفَرِّضْ الكلامُ فى أم الخبائث التى ما جعل الله لنا فيها شفاء قط: فإنها
شديدة المضرة بالدماغ الذى هو مركز العقل عند الأطباء وكثير من الفقهاء والمتكلمين،
قال أبقراط فى أثناء كلامه فى الأمراض الحادة: « ضرر الخمرة بالرأس شديد: لأنه
يسرع الارتفاع إليه، ويرتفع بارتفاعه الأخلط التى تعلو فى البدن، وهو لذلك يضر
بالذهن » .

وقال صاحب الكامل: « إن خاصية الشراب الإضرارُ بالدماغ والعَصَب » .

وأما غيره من الأدوية المحرَّمة، فنوعان:

أحدهما: تعافه النفس، ولا تنبعث لمساعدته الطبيعة على دفع المرض، كالسموم
ولحوم الأفاعى، وغيرها: من المستقذرات، فيبقى كلاً على الطبيعة مثقلاً لها، فيصير
حينئذ داءً لا دواءً،

والثانى: ما لا تعافه النفس، كالشراب الذى تستعمله الحوامل مثلاً، فهذا ضرره
أكثر من نفعه، والعقل يقضى بتحريم ذلك، فالعقل والفطرة مطابقٌ للشرع فى ذلك .

وهنا سر لطيف فى كون المحرمات لا يستشفى بها: فإن شرط الشفاء بالدواء، تلقّيه بالقبول واعتقاد منفعته، وما جعل الله فيه من بركة الشفاء، فإن النافع هو المبارك، وأنفع الأشياء أبركها، والمبارك من الناس أينما كان، هو الذى يُنتفع به حيث حل، ومعلوم أن اعتقاد المسلم تحريم هذه العين، مما يحول بينه وبين اعتقاد بركتها ومنفعتها وبين حسن ظنه بها، وتلقّى طبعه لها بالقبول، بل كلما كان العبد أعظم إيماناً كان أكره لها، وأسوأ اعتقاداً فيها، وطبعه أكره شئ لها، فإذا تناولها فى هذه الحال: كانت داءً له لا دواء، إلا أن يزول اعتقاد الخبث فيها، وسوء الظن والكراهة لها بالمحبة، وهذا ينافى الإيمان، فلا يتناولها المؤمن قط إلا على وجه داء، والله أعلم .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج القمل

الذى فى الرأس وإزالته

فى « الصحيحين » عن كعب بن عُجرة، قال: كان بى أذى من رأسى، فحُمِلت إلى رسول الله ﷺ والقملُ يتناثرُ على وجهى فقال: « ما كنتُ أرى الجَهْدَ قد بلغ بك ما أرى »، وفى رواية: فأمره أن يحلق رأسه، وأن يُطعمَ فرقاً بين ستة، أو يُهدى شاة، أو يصومَ ثلاثة أيام^(١).

القمل يتولد فى الرأس والبدن من شيئين: خارج عن البدن، وداخل فيه. فالخارجُ الوسخ والدنس المركب فى سطح الجسد، والثانى: من خلط ردىء عفن، تدفعه الطبيعة بين الجلد واللحم، فيتعفن بالرطوبة الدموية فى البشرة بعد خروجها من المسام فيكون منه القمل، وأكثر ما يكون ذلك: بعد العلل والأسقام، بسبب الأوساخ، وإنما كان فى رءوس الصبيان أكثر: لكثرة رطوباتهم، وتعاطيهم الأسباب التى تولد القمل ولذلك حلق النبى ﷺ رءوسَ بنى جعفر.

(١) رواه البخارى (١٨١٦، ٥٧٠٣) ومسلم (١٢/١، ٨٠، ٨٢).

ومن أكبر علاجه: حلقُ الرأس لينفتح مسامُ الأبخرة، فتتصاعد الأبخرة الرديئة، فتضعف مادة الخلط، وينبغي أن يطلّى الرأسُ بعد ذلك بالأدوية التي تقتل القمل وتمنع تولده.

وحلقُ الرأس ثلاثة أنواع أحدها: نُسك وقُرْبَة، والثاني: بدعة وشرك، والثالث: حاجة ودواء، فالأول: الحلق في أحد النُسكين: الحجّ أو العُمرة.

والثاني: حلقُ الرأس لغير الله سبحانه، كما يحلقها المريدون لشييوخهم، فيقول أحدهم: أنا حَلَقْتُ رَأْسِي لِفُلَانٍ، وأنت حَلَقْتَهُ لِفُلَانٍ، وهذا بمنزلة أن يقول: سجدت لِفُلَانٍ، فإن حَلَقَ الرَّأْسَ خُضُوعٌ وَعِبُودِيَّةٌ وَذَلٌّ، ولهذا كان من تمام الحج حتى إنه عند الشافعي رحمه الله ركنٌ من أركانه: لا يتم إلا به، فإنه وضعُ النواصي بين يدي ربها: خضوعاً لعظمته، وتذلاً لعزته، وهو من أبلغ أنواع العبودية، ولهذا كانت العرب: إذا أرادت إذلالَ الأسير منهم وعتقه، حلقوا رأسه وأطلقوه، فجاء شيوخ الضلال والمزاحمون للربوبية الذين أساسُ مشيختهم على الشرك والبدعة فأرادوا من مريديهم أن يتعبدوا لهم، فزينوا لهم حلق رءوسهم لهم كما زينوا لهم السجود لهم، وسمّوه بغير اسمه، وقالوا: هو وضعُ الرأس بين يدي الشيخ، ولعمرُ الله: إن السجود لله هو: وضعُ الرأس بين يديه سبحانه، وزينوا لهم أن يَنْذِرُوا لهم، ويتوبوا لهم، ويحلفوا بأسمائهم، وهذا هو اتخاذهم أرباباً وآلهةً من دون الله، قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٩].

وأشرفُ العبودية: عبوديةُ الصلاة، وقد تقاسمها الشيوخ والمتشبهون بالعلماء والجبابة فأخذ الشيوخ منها أشرف ما فيها، وهو السجود، وأخذ المتشبهون بالعلماء منها الركوع، فإذا لقي بعضهم بعضاً: ركع له كما يركع المصلّي لربه سواء، وأخذ الجبابة منهم القيام، فيقوم الأحرار والعبيد على رءوسهم عبوديةً لهم، وهم جلوس، وقد نهى رسول الله ﷺ، عن هذه الأمور الثلاثة على التفصيل، فتعاطيها مخالفةٌ

صريحة له، فنهى عن السجود لغير الله، وقال: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ»^(١)، وأنكر على مُعَاذٍ لَمَّا سَجَدَ لَهُ، وقال: «مَهْ»، وتحريمُ هَذَا معلومٌ من دينه بالضرورة، وتجوز من جَوَزه لغير الله، مُرَاغمةٌ لله ورسوله، وهو من أبلغ أنواع العبودية، فإذا جوز هذا المشركُ هذا النوعَ للبشر: فقد جوز عبوديةَ غير الله. وقد صح «أنه قيل له: الرجلُ يلقى أخاه، أَيْنَحْنِي له؟ قال: لا، قيل: أَيْلَتَرِمُهُ وَيُقْبَلُهُ؟ قال: لا، قيل: أَيْصَافُحُهُ؟ قال: نعم»^(٢).

وأيضاً: فالانحناءُ عند التحية سجد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، أى منحنين، وإلا: فلا يمكن السجود والدخولُ على الجباه.

وصح عنه النهى عن القيام وهو جالس، كما تعظمُ الأعاجمُ بعضها بعضاً، حتى منع ذلك فى الصلاة، وأمرهم إذا صلى جالساً: أن يصلوا جلوساً وهم أصحاب لا عذرَ لهم، لثلاث يقوموا على رأسه وهو جالس، مع أن قيامهم لله، فكيف إذا كان القيامُ تعظيماً وعبودية لغيره سبحانه..

والمقصود: أن النفوس الجاهلة الضالة أسقطت عبودية الله سبحانه، وأشركت فيها من يعظمه من الخلق، فسجدت لغير الله، وركعت له وقامت بين يديه قيام الصلاة، وحلفت بغيره، ونذرت لغيره، وحلفت لغيره، وذبحت لغيره، وطافت لغير بيته، وعظمت بالحب والخوف والرجاء والطاعة كما يعظم الخالق بل أشد، وسوت من تعبده من المخلوقين، برب العالمين، وهؤلاء هم المضادون لدعوة الرسل، وهم الذين يربهم يعدلون، وهم الذين يقولون - وهم فى النار مع آلهتهم يختصمون -: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ. إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وهذا كله من الشرك، والله لا يغفر أن يُشْرَكَ به، فهذا فصلٌ معترض فى هديه فى حلق الرأس، ولعله مما قصد من الكلام فيه، والله الموفق.

(١) صحيح. رواه ابن ماجه (١٨٥٣) وأحمد (٢٨١/٤).

(٢) ضعيف. رواه الترمذى (٢٧٢٨) وابن ماجه (٣٧٠٢) وأحمد (١٩٨/٣) وفى سنده حنظلة بن عبد الله؟

السدى وهو ضعيف كما فى التقریب.

فصل

فى هديه ﷺ فى العلاج بالأدوية الروحانية الإلهية المفردة،

والمركبة منها ومن الأدوية الطبيعية

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج المصاب بالعين

روى مسلم فى «صحيحه»، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «العينُ حقٌ ولو كان شيءٌ سابقَ القدرِ لسبقته العين» (١).

وفى «صحيحه» أيضاً عن أنس: «أن النبى ﷺ رخص فى الرقية من الحمة والعين والنملة» (٢).

وفى «الصحيحين»، من حديث أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «العينُ حقٌ» (٣).

وفى «سنن أبى داود»، عن عائشة رضى الله عنها، قالت: كان يؤمرُ العائنُ فيتوضأ، ثم يغتسل منه المَعِينُ (٤).

وفى «الصحيحين» عن عائشة، قالت: أمرنى النبى ﷺ، أو أمرَ أن نسترقى من العين (٥).

وذكر الترمذى، من حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عروة بن عامر، عن عبيد بن رفاعه الزرقى، أن أسماء بنت عميس قالت: يا رسول الله ! إن بنى جعفر تُصيبُهُم العينُ ؟ أفاسترقى لهم ؟ فقال: «نعم فلو كان شيءٌ يسبقُ القضاء، لسبقته العين» (٦). قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

(٢) رواه مسلم (٥٧/٢١٩٦).

(١) رواه مسلم (٤٢/٢١٨٨).

(٣) رواه البخارى (٥٧٤٠) ومسلم (٤١/٢١٨٧).

(٤) رواه أبو داود (٣٨٨٠).

(٥) رواه البخارى (٥٧٣٨) ومسلم (٥٥/٢١٩٥).

(٦) صحيح. رواه الترمذى (٢٠٥٩).

وروى مالك رحمه الله عن ابن شهاب، عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف ؛ قال: رأى عامر بن ربيعة، سهل بن حنيف يغتسل، فقال: واللّه ما رأيت كالיום ولا جلدًا مُخبّأة عذراء. قال: فلبط سهل، فأتى رسول الله ﷺ عامر، فتغيّظ عليه، وقال: «عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ؟ أَلَا بَرَكْتَ اغْتَسَلَ لَهُ»، فغسل له عامر وجهه ويديه، ومرفقيه وركبتيه، وأطراف رجليه، وداخله إزاره فى قدح، ثم صبَّ عليه. فراح مع الناس^(١).

وروى مالك رحمه الله أيضاً - عن محمد بن أبى أمامة بن سهل، عن أبيه هذا الحديث، وقال فيه: «إِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ تَوْضُأً لَهُ»^(٢). فتوضأ له.

وذكر عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عن ابن طاوس عن أبيه مرفوعاً: «العين حق؛ ولو كان شيءٌ سابقَ القَدَرِ لَيَسْتَقِينَ الْعَيْنَ؛ فَإِذَا اسْتُغْسِلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٣). ووصله صحيح.

- قال الترمذى: يؤمر الرجل العائن بقدح؛ فيدخل كفه فى فيه فيتمضمض، ثم يمجّه فى القدح، ويغسل وجهه فى القدح؛ ثم يدخل بيده اليسرى، فيصب على ركبته اليمنى فى القدح؛ ثم يدخل يده اليمنى، فيصب على ركبته اليسرى؛ ثم يغسل بداخله إزاره، ولا يوضع القدح فى الأرض، ثم يُصب على رأس الرجل الذى يصيبه العين، من خلفه، صبةً واحدةً.

والعين عينان: عين إنسية، وعين جنية. فقد صح عن أم سلمة: «أن النبى ﷺ رأى فى بيتها جاريةً فى وجهها سَعْفَةٌ، فقال: «اسْتَرْقُوا لَهَا، فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ»^(٤).

قال الحسين بن مسعود الفراء: وقوله «سَعْفَةٌ» أى نظرة؛ يعنى من الجن، يقول بها عينٌ أصابَتْها من نظرِ الجن، أنفذ من أسنة الرماح.

ويذكر عن جابر يرفعه: «إِنَّ الْعَيْنَ لَتُدْخِلُ الرَّجُلَ الْقَبْرَ، وَالْجَمَلَ الْقَدْرَ»^(٥).

وعن أبى سعيد، أن النبى ﷺ كان يتعوّذ من الجان، ومن عين الإنسان^(٦).

(١) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» ٧١٦/٢. (٢) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (١/٧١٥/٢).

(٣) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٩٧٧٠). (٤) رواه البخارى (٥٧٣٩) ومسلم (٢١٩٧) واللفظ للبخارى.

(٥) صحيح. رواه أبو نعيم فى «الحلية» (٩/٧) وانظر السلسلة الصحيحة للالبانى (١٢٤٩).

(٦) حسن. رواه الترمذى (٢٠٥٨) والنسائى (٢٧١/٨) وابن ماجه (٣٥١١).

فأبطلت طائفة ممن قلَّ نصيبُهُم من السمع والعقل أمرَ العين، وقالوا: إنما ذلك أوهام لا حقيقة لها . وهؤلاء من أجهل الناس بالسمع والعقل، ومن أغلظهم حجاباً، وأكثفهم طباعاً ؛ وأبعدهم من معرفة الأرواح والنفوس وصفاتها، وأفعالها وتأثيراتها، وعقلاء الأمم على اختلاف مللهم ونحلهم لا تدفع أمر العين ولا تنكره، وإن اختلفوا فى سببه، ووجهة تأثير العين .

فقال طائفة: إن العائن إذا تكيفت نفسه بالكيفية الرديئة، انبعث من عينه قوة سُمِّيَّة تتصل بالمعين، فيتضرر . قالوا: ولا يستنكر هذا، كما لا يستنكر انبعث قوة سُمِّيَّة من الأفعى، تتصل بالإنسان فيهلك وهذا أمر قد اشتهر عن نوع من الأفاعى: أنها إذا وقع بصرها على الإنسان هلك، فكذلك العائن .

وقالت فرقة أخرى: لا يُستبعد أن ينبعث من عين بعض الناس جواهرٌ لطيفة غير مرئية، فتصل بالمعين وتتخلل مسامَّ جسمه، فيحصل له الضرر .

وقالت فرقة أخرى: قد أجرى الله العادة بخلق ما يشاء من الضرر، عند مقابلة عين العائن لمن يعينه، من غير أن يكون منه قوة، ولا سبب، ولا تأثيرٌ أصلاً . وهذا مذهب منكرو الأسباب والقوى والتأثيرات فى العالم . وهؤلاء قد سدوا على أنفسهم باب العلل والتأثيرات والأسباب، وخالفوا العقلاء أجمعين .

ولا ريب أن الله سبحانه خلق فى الأجسام والأرواح قُوى وطبائعَ مختلفة، وجعل فى كثير منها خواصَّ وكيفيات مؤثرة . ولا يمكن العاقل إنكار تأثير الأرواح فى الأجسام فإنه أمر مشاهدٌ محسوس . وأنت ترى الوجه كيف يحمرُّ حمرة شديدة: إذا نظر إليه من يحتشمه ويستحى منه ؛ ويصفرُّ صفرة شديدة: عند نظر من يخافه إليه . وقد شاهد الناس من يَسْقَم من النظر وتضعف قواه . وهذا كله بواسطة تأثير الأرواح . ولشدة ارتباطها بالعين، يُنسب الفعل إليها ؛ وليست هى الفاعلة، وإنما التأثير للروح . والأرواح مختلفة فى طبائعها وقواها، وكيفياتها وخواصها . فروح الحاسد مؤذية للمحسود أذىً بيناً . ولهذا أمر الله سبحانه رسوله أن يستعِذ به من شره . وتأثيرُ الحاسد فى أذى المحسود، أمرٌ لا ينكره إلا من هو خارج عن حقيقة الإنسانية . وهو أصل الإصابة بالعين . فإن النفس الخبيثة الحاسدة، تتكيف بكيفية خبيثة، وتقابل المحسود، فتؤثر بتلك الخاصية . وأشبهُ الأشياء بهذا الأفعى: فإن السم

كامن فيها بالقوة ؛ فإذا قابلتْ عدوَّها انبعث منها قوة غضبية، وتكيفتْ نفسها بكيفية خبيثة مؤذية . فمنها ما تشتد كفيته وتقرى حتى تؤثر فى إسقاط الجنين . ومنها: ما يؤثر فى طمس البصر . كما قال النبى ﷺ، فى الأبتَر وذى الطُفُفَتَيْن من الحَيَّات: «إنهما يَلْتَمِسَانِ البصرَ، وَيُسْقِطَانِ الحَبْلَ» (١) .

ومنها: ما تؤثر فى الإنسان كفيتهُ بمجرد الرؤية من غير اتصال به، لشدة خبث تلك النفس وكفيته الخبيثة المؤثرة . والتأثيرُ غير موقوف على اتصالات الجسمية، كما يظنه من قلَّ علمه ومعرفته بالطبيعة والشرعية . بل التأثيرُ يكون تارة بالاتصال، وتارة بالمقابلة، وتارة بالرؤية، وتارة بتوجه الروح نحو من يؤثر فيه، وتارة بالأدعية والرُقَى والتعوذات، وتارة بالوهم والتخيل . ونفسُ العائن لا يتوقف تأثيرها على الرؤية ؛ بل قد يكون أعمى، فيوصفُ له الشئ فتؤثر نفسه فيه وإن لم يره . وكثير من العائنين يؤثر فى المعين بالوصف من غير رؤية . وقد قال تعالى لنبيه: ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ ﴾ [القلم: ٥١]، وقال: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ . فكلُّ عائن حاسدٍ، وليس كلُّ حاسد عائنًا . فلَمَّا كَانَ الحَاسِدُ أعمَّ من الْعَائِنِ: كانت الاستعاذة منه استعاذةً من العائن . وهى: سهام تخرج من نفس الحاسد والعائن، نحو المحسود والمعين، تصيبه تارة وتخطئه تارة . فإن صادفته مكشوفاً لا وقايةَ عليه: أثرت فيه ولا بُدَّ ؛ وإن صادفته حذراً شاكياً السلاح، لا منفذ فيه للسهم: لم تؤثر فيه ؛ وربما رُدَّت السهامُ على صاحبها . وهذا بمثابة الرمى الحسى سواء . فهذا من النفوس والأرواح، وذاك من الأجسام والأشباح . وأصله من إعجاب العائن بالشئ، ثم يتبعه كيفية نفسه الخبيثة، ثم تستعين على تنفيذ سُمها بنظرة إلى المعين . وقد يَعِينُ الرجلُ نفسه ؛ وقد يَعِينُ بغير إرادته، بل بطبعه . وهذا أردأ ما يكون من النوع الإنسانى . وقد قال أصحابنا وغيرهم من الفقهاء: إن مَنْ عُرِفَ بذلك: حَبَسَ الإِمَامُ، وأجرى له ما يُنفق عليه إلى الموت . وهذا هو الصواب قطعاً.

فصل

والمقصود العلاج النبوى لهذه العلة . وهو أنواع . وقد روى أبو داود فى سنته،

عن سهل بن حنيف، قال: «مررنا بسيل، فدخلت فاغتسلت فيه، فخرجت محمومًا. فسمى ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال: «مُرُوا أَبَا ثَابِتٍ يَتَعَوَّذُهُ». قال فقلت: يا سيدي! والرقى صالحة؟ فقال: «لَا رُقِيَةَ إِلَّا فِي نَفْسٍ أَوْ حُمَةٍ أَوْ لَدَغَةٍ»^(١).

والنفس: العين، يقال: أصابت فلاناً نفساً، أى عين. والنافس: العائن. واللدغة: - بدال مهملة وغين معجمة - وهى ضربة العقرب ونحوها.

فمن التعوذات والرقى: الإكثار من قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب وآية الكرسي. ومنها: التعوذات النبوية.

نحو: «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق»^(٢).

ونحو: «أعوذ بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة»^(٣).

ونحو: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، من شر ما خلق وذراً وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ فى الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر طوارق الليل والنهار، إلا طارقاً يطرُق بخير يا رحمن»^(٤).

ومنها: «أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه، ومن شر عباده، ومن همزات الشياطين وأن يحضرون»^(٥).

ومنها: «اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامات، من شر ما أنت آخذٌ بناصيته؛ اللهم أنت تكشف المأثم والمغرم، اللهم إنه لا يهزم جندك، ولا يخلف وعدهك سبحانه وبحمده».

ومنها: أعوذ بوجه الله العظيم الذى لا شىء أعظم منه، وبكلماته التامات التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر، وبأسماء الله الحسنى ما علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق وذراً وبرأ، ومن شر كل ذى شر لا أطيع شره، ومن شر كل ذى شر أنت آخذٌ بناصيته؛ إن ربي على صراط مستقيم.

(٢) رواه مسلم (٢٧٠٨).

(١) حسن. رواه أبو داود (٣٨٨٨).

(٣) رواه البخارى (٣٣٧١).

(٤) ضعيف. رواه مالك فى «الموطأ» ٧٢٥/٢ (١٠) وأحمد (٤١٩/٣) بسند مرسل.

(٥) حسن. رواه الترمذى (٣٥٢٨) وأبو داود (٣٨٩٣).

ومنها: اللهم أنت ربى لا إله إلا أنت، عليك توكلت، وأنت ربُّ العرش العظيم، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ لا حول ولا قوة إلا بالله؛ أعلم أنَّ الله على كل شيء قديرٌ، وأنَّ الله قد أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً . اللهم إني أعوذ بك من شر نفسى وشر الشيطان وشرِّه، ومن شر كل دابة أنت أخذٌ بناصيتها؛ إن ربى على صراط مستقيم .

وإن شاء قال: تحصنتُ بالله لا إله إلا هو إلهى وإله كل شيء، واعتصمت بربى وربِّ كل شيء، وتوكلت على الحى الذى لا يموت واستدفعتُ الشر بلا حول ولا قوة إلا بالله؛ حسبى الله ونعم الوكيل، حسبى الربُّ من العباد، حسبى الخالقُ من المخلوق، حسبى الرازق من المرزوق، حسبى الله هو حسبى الذى بيده ملكوت كل شيء وهو يُجيرُ ولا يجار عليه؛ حسبى الله وكفى سمع الله لمن دعا، وليس وراء الله مرمى؛ حسبى الله لا إله إلا هو، عليه توكلت، وهو ربُّ العرش العظيم .

ومن جرب هذه الدعوات والعوذ: عرف مقدار منفعتها، وشدة الحاجة إليها . وهى تمنح وصول أثر العائن وتدفعه بعد وصوله، بحسب قوة إيمان قائلها، وقوة نفسه واستعداده، وقوة توكله وثبات قلبه . فإنها سلاح، والسلاح بضاربه .

فصل

وإذا كان العائن يخشى ضرر عينه وإصابته للمعين، فليدفع شرها بقوله: اللهم بارك عليه؛ كما قال النبى ﷺ لعامر بن ربيعة لما عان سهل بن حنيف: «ألا برئت»^(١) أى قلت: اللهم بارك عليه .

ومما يدفع به إصابة العين، قول: ما شاء الله، لا قوة إلا بالله . روى هشام بن عروة عن أبيه أنه كان إذا رأى شيئاً يُعجبه، أو دخل حائطاً من حيطانه قال: «ما شاء الله لا قوة إلا بالله» .

ومنها رقية جبريل عليه السلام للنبى ﷺ التى رواها مسلم فى «صحيحه» «باسم الله أرقبك، من كل داء يؤذيك؛ من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك باسم الله أرقبك»^(٢) .

ورأى جماعة من السلف: أن يُكْتَبَ له الآيات من القرآن، ثم يشربها . قال مجاهد: لا بأس أن يكتب القرآن ويغسله ويسقيه المريض . ومثله عن أبى قلابَةَ . ويذكر عن ابن عباس: أنه أمر أن يُكْتَبَ لامرأة يَعْسُرُ عليها ولادها آيتان من القرآن، يُغسل ويسقى . وقال أيوب: رأيت أبا قلابَةَ كتب كتاباً من القرآن، ثم غسله بماء وسقاه رجلاً كان به وجعٌ .

فصل

ومنها: أن يؤمر العائنُ بغسل مَغَابِنه وأطرافه، وداخلة إزاره وفيه قولان: أحدهما: أنه فرجه . والثانى: أنه طرفُ إزاره الداخِل الذى يلى جسده من الجانب الأيمن ثم يُصَبُّ على رأس المعين من خلفه بغتة . وهذا مما لا يناله علاج الأطباء ؛ ولا ينتفع به من أنكره، أو سخر منه، أو شك فيه، أو فعله مجرباً لا يعتقد أن ذلك ينفعه .

وإذا كان فى الطبيعة خواصٌ لا تعرف الأطباء عللها البتة بل هى عندهم خارجةٌ عن قياس الطبيعة تفعل بالخاصية، فما الذى يُنكره زنادقتهم وجهلتهم من الخواص الشرعية؟! هذا مع أن فى المعالجة بهذا الاستئصال، ما تشهد له العقول الصحيحة، وتقر لمناسبتها، فاعلم أن ترياق سُم الحية فى لحمها ؛ وأن علاج تأثير النفس الغضبية فى تسكين غضبها وإطفاء ناره بوضع يدك عليه، والمسح عليه، وتسكين غضبه . وذلك بمنزلة رجل: معه شعلة من نار، وقد أراد أن يقذفك بها، فصابت عليه الماء وهى فى يده، حتى طفئت؛ ولذلك أمر العائن أن يقول: اللهم بارك عليه؛ ليدفع تلك الكيفية الخبيثة بالدعاء الذى هو إحسان إلى المعين . فإن دواء الشيء بضده ولما كانت هذه الكيفية الخبيثة تظهر فى المواضع الرقيقة من الجسد لأنها تطلب النفوذ فلا تجد أرق من المغابن وداخلة الإزار ولا سيما إن كانت كنايةً عن الفرج: فإذا غسلت بالماء بطل تأثيرها وعملها . وأيضاً فهذه المواضع للأرواح الشيطانية بها اختصاص .

والمقصود: أن غسلها بالماء يطفى تلك النارية، ويذهبُ بتلك السُّمِّية .

وفيه أمر آخر، وهو: وصول أثر الغسل إلى القلب، من أرق المواضع وأسرعها تنفيذاً فيطفى تلك النارية والسُّمِّية بالماء، فيشفى المعين . وهذا كما أن ذوات السموم

إذا قتلت بعد لسعها: خف أثر اللسعة عن الملسوع ووَجِدَ راحته . فإن أنفُسها تمد أذاها بعد لسعها وتوصله إلى الملسوع، فإذا قتلت: خف الألم . وهذا مشاهد: وإن كان من أسبابه فرح الملسوع واشتفاء نفسه بقتل عدوه؛ فتقوى الطبيعة على الألم فتدفعه . وبالجملـة: غسل العائن يذهب تلك الكيفية التى ظهرت منه ؛ وإنما ينفع غسله عند تكيف نفسه بتلك الكيفية .

فإن قيل: فقد ظهرت مناسبة الغسل ؛ فما مناسبة صب ذلك الماء على العين ؟ قيل: هو فى غاية المناسبة . فإن ذلك الماء أطفأ تلك النارية، وأبطل تلك الكيفية الرديئة من الفاعل ؛ فكما طفئت به النار القائمة بالفاعل، طفئت به وأبطلت عن المحل المتأثر، بعد ملابسته للمؤثر العائن . والماء الذى يطفأ به الحديد، يدخل فى أدوية عدة طبيعية ذكرها الأطباء . فهذا الذى طفئ به نارية العائن، لا يستنكر أن يدخل فى دواء يناسب هذا الدواء . وبالجملـة فطب الطبائعية وعلاجهم بالنسبة إلى العلاج النبوى، كطب الطُّرقية بالنسبة إلى طبهم، بل أقل . فإن التفاوت الذى بينهم وبين الأنبياء أعظم وأعظم من التفاوت الذى بينهم وبين الطرقية، بما لا يدرك الإنسان مقداره . فقد ظهر لك عقد الإخاء الذى بين الحكمة والشرع، وعدم مناقضة أحدهما للآخر . والله يهدى من يشاء إلى الصواب ويفتح لمن أدام قرع باب التوفيق منه كل باب . وله النعمة السابقة، والحجة البالغة .

فصل

ومن علاج ذلك أيضاً والاحتراز منه: ستر محاسن من يخاف عليه العين، بما يردها عنه . كما ذكر البغوى فى كتاب شرح الستة: «أن عثمان رضى الله عنه، رأى صبيّاً مليحاً، فقال: «دَسَمُوا نُونَتَهُ لثلاث تصيبه العين»؛ ثم قال فى تفسيره: ومعنى «دَسَمُوا نُونَتَهُ» أى سَوَّدُوا نُونَتَهُ؛ والنونة: النَّقْرة التى تكون فى ذقن الصبى الصغير»^(١) .

وقال الخطابى فى غريب الحديث له عن عثمان: أنه رأى صبيّاً تأخذه العين، فقال: دَسَمُوا نُونَتَهُ . فقال أبو عمرو: سألت أحمد بن يحيى عنه، فقال: أراد بالنونة النقرة التى فى ذقنه؛ والتدسيم: التسويد . أراد سودوا ذلك الموضع من ذقنه، ليرد العين .

قال: ومن هذا حديث عائشة أن رسول الله ﷺ خطب ذات يوم وعلى رأسه عمامة دسما^(١)، أى سوداء؛ أراد الاستشهاد على اللفظة. ومن هذا أخذ الشاعر قوله:

مَا كَانَ أَحْوَجَ ذَا الْكَمَالِ إِلَى عَيْبِ يُوقِيهِ مِنْ الْعَيْنِ

فصل

ومن الرُقَى التي ترد العين، ما ذكر عن أبي عبد الله التياحى: «أنه كان فى بعض أسفاره للحج أو الغزو، على ناقه فارهاة؛ وكان فى الرفقة رجل عائن قلما نظر إلى شيء إلا أتلفه. قيل لأبى عبد الله احفظ ناقتك من العائن. فقال: ليس له إلى ناقتى سبيل». فأخبر العائن بقوله، فتحين غيبة أبى عبد الله: فجاء إلى رحله، فنظر إلى الناقة، فاضطربت وسقطت. فجاء أبو عبد الله، فأخبر: أن العائن قد عانها، وهى كما ترى فقال: دلونى عليه. فدل، فوقف عليه: وقال باسم الله؛ حبس حابس، وحجر يابس وشهاب قابس؛ رددت عين العائن عليه، وعلى أحب الناس إليه؛ «فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ، ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ» [الملك: ٣، ٤] فخرجت حدقتا العائن، وقامت الناقة لا بأس بها».

فصل

فى هديه ﷺ فى العلاج العام

لكل شكوى، بالرقية الإلهية

روى أبو داود فى «سننه»، من حديث أبى الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ اشْتَكَى مِنْكُمْ شَيْئاً أَوْ اشْتَكَاهُ أَخٌ لَهُ، فَلْيَقُلْ: رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِى فِي السَّمَاءِ تَقْدَسَ أَسْمُكَ وَأَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؛ كَمَا رَحِمْتُنَا فِي السَّمَاءِ فَاجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الْأَرْضِ، وَاغْفِرْ لَنَا حُوبَنَا وَخَطَايَانَا؛ أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ؛ أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِكَ،

(١) رواه البخارى (٣٨٠٠) ومسلم (١٣٥٨) واللفظ للبخارى.

وشفاءً من شفائك على هذا الوجع . فيبرأ بإذن الله » (١) .

وفى «صحيح مسلم» عن أبى سعيد الخدرى : « أن جبريل عليه السلام أتى النبى ﷺ ، فقال : « يا محمد، اشتكىْتَ ؟ » قال : نعم . فقال جبريل عليه السلام : « باسم الله أريقك ، من كل داء يؤذيك ، ومن شر كل نفسٍ أو عين حاسدٍ الله يشفيك ؛ باسم الله أريقك » (٢) .

فإن قيل : فما تقولون فى الحديث الذى رواه أبو داود : « لا رقية إلا من عينٍ أو حمة » ؛ والحمة : ذوات السموم كلها ؟

فالجواب أنه ﷺ لم يرد به نفى جواز الرقية فى غيرها ؛ بل المراد به : لا رقية أولى وأنفع منها فى العين والحمة . ويدل عليه سياق الحديث ؛ فإن سهل بن حنيف قال له لما أصابته العين : أوفى الرقى خير ؟ فقال : « لا رقية إلا فى نفس أو حمة » ؛ ويدل عليه سائر أحاديث الرقى العامة والخاصة . وقد روى أبو داود من حديث أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا رقية إلا من عين ، أو حمة ، أو دم لا يرقأ » (٣) .

وفى صحيح مسلم عنه أيضا : « رخص رسول الله ﷺ فى الرقية من العين والحمة والنملة » (٤) .

فصل

فى هديه ﷺ فى رقية اللديغ بالضاخنة

أخرجنا فى الصحيحين من حديث أبى سعيد الخدرى ، قال : انطلق نفر من أصحاب النبى ﷺ فى سفرة سافروها ، حتى نزلوا على حىٍّ من أحياء العرب ؛ فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم . فلُدغ سيدُ ذلك الحىِّ ، فسَعَوْا له بكل شيء لا ينفعه شيء . فقال بعضهم : لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا ، لعلهم أن يكون عند بعضهم شيء . فأتوهم فقالوا : يا أيها الرهط ؛ إن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه شيء .

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٣٨٩٢) وفى سنده زياد بن محمد وهو متكر الحديث كما فى لسان الميزان .

(٢) رواه مسلم (٢١٨٦) .

(٣) ضعيف . رواه أبو داود (٣٨٨٩) وفى سنده شريك وهو سنى الحفظ .

(٤) رواه مسلم (٢١٩٦ / ٥٧ ، ٥٨) .

فهل عند أحد منكم من شيء ؟ فقال بعضهم: نعم ؛ والله إنى لأرقى ؛ ولكن استصَفْنَاكم فلمَ تضيفُونَا ؛ فما أنا براق حتى تجعلوا لنا جُعلاً . فصالحوهم على قطع من الغنم . فانطلقَ يَتَقَلُّ عليه، ويقرأُ الحمد لله رب العالمين . فكأنما نَشِطَ من عَقَالٍ . فانطلقَ يمشى وما به قَلْبَةٌ . قال: فأوفوهم جُعْلَهُم الذى صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقتسموا . فقال الذى رقى: لا تفعلوا حتى نأتى رسول الله ﷺ، فنذكر له الذى كان فننظر ما يأمرنا . فقدموا على رسول الله ﷺ، فذكروا له ذلك . فقال: «وما يدريك أنها رقية» . ثم قال: «قد أصبتم اقتسموا واضربوا لى معكم سهماً»^(١) وقد روى ابن ماجه فى سننه، من حديث على ، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الدواء القرآن»^(٢) .

ومن المعلوم أن بعض الكلام له خواص ومنافع مجرّبة ؛ فما الظنُّ بكلام رب العالمين: الذى فضله على كل كلام كفضل الله على خلقه الذى هو الشفاء التام، والعصمة النافعة، والنور الهادى، والرحمة العامة ؛ الذى لو أنزل على جبل لتصدّع من عظمته وجلالته . قال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٢] . و « من » ههنا لبيان الجنس، لا للتبعض . هذا أصحّ القولين . كقوله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٢٩] . وكلهم من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ؟ . فما الظنُّ بفاتحة الكتاب: التى لم ينزل فى القرآن ولا فى التوراة ولا فى الإنجيل ولا فى الزبور مثلها المتضمنة لجميع معاني كتب الله، المشتملة على ذكر أصول أسماء الرب ومجامعها؛ وهى: الله والرب والرحمن والرحيم، وإثبات المعاد، وذكر التوحيدين: توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية وذكر الافتقار إلى الرب سبحانه فى طلب الإعانة، وطلب الهداية، وتخصيصه سبحانه بذلك ؛ وذكر أفضل الدعاء على الإطلاق وأنفعه وأقرضه، وما العباد أحوج شئ إليه، وهو: الهداية إلى صراطه المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به، واجتناب ما نهى عنه، والاستقامة عليه إلى الممات . ويترتب من ذكر أصناف الخلاق وانقسامهم إلى منعه عن العمل به ومحبه وإيثاره، ومغضوب عليه بعدوله عن الحق

بعد معرفته له ؛ وضالّ بعدم معرفته له . وهؤلاء أقسام الخليفة . مع تضمنها لإثبات القدر والشرع ، والأسماء والصفات ، والمعاد والنبوات ، وتركيب النفوس ، وإصلاح القلوب ، وذكر عدل الله وإحسانه ؛ والردّ على جميع أهل البدع والباطل . كما ذكرنا ذلك فى كتابنا الكبير فى شرحها ؟! . وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بها من الأدواء ، ويرقى بها اللدنيغ .

وبالجملة : فما تضمنته الفاتحة من إخلاص العبودية ، والثناء على الله ، وتفويض الأمر كله إليه ، والاستعانة به والتوكل عليه ؛ وسؤاله مجامع النعم كلّها ، وهى : الهداية التى تجلب النعم ، وتدفع النقم من أعظم الأدوية الشافية الكافية

وقد قيل : إن موضع الرقية منها : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ . ولا ريب أن هاتين الكلمتين من أقوى أجزاء هذا الدواء ؛ فإن فيهما : من عموم التفويض والتوكل ، والالتجاء والاستعانة ، والافتقار والطلب ، والجمع بين أعلى الغايات ، وهى : عبادة الرب وحده ، وأشرف الوسائل ، وهى : الاستعانة به على عبادته ما ليس فى غيرها . ولقد مرّ بى وقت بمكة : سقطت فيه ، وفقدت الطيب والدواء ؛ فكنت أتعالج بها : آخذُ شربة من ماء زمزم ، وأقرؤها عليها مراراً ، ثم أشربه فوجدت بذلك البرء التام . ثم صرت أعتمد ذلك عند كثير من الأوجاع ، فأنفع بها غاية الانتفاع .

فصل

وفى تأثير الرقى بالفاتحة وغيرها ، فى علاج ذوات السموم سرٌّ بديع . فإن ذوات السموم أثّرت بكيفيات نفوسها الخبيثة كما تقدم ، وسلاحها : حُمُتها التى تلدغ بها ، وهى لا تلدغ حتى تغضب ، فإذا غضبت : ثار فيها السموم ، فتقذفه بآلتها . وقد جعل الله سبحانه لكل داء دواءً ، ولكل شىء ضدّاً . ونفس الراقى تفعل فى نفس المُرَقى ، فيقع بين نفسيهما فعلٌ وانفعالٌ كما يقع بين الداء والدواء : فتقوى نفس المرقى وقوته بالرقية على ذلك الداء ، فيدفعه بإذن الله . ومدار تأثير الأدوية والأدواء ، على الفعل والأنفعال . وهو كما يقع بين الداء والدواء الطبيعيين ، يقع بين الداء والدواء الروحانيين ، والروحانى والطبيعى . وفى النَّفث والتفل استعانة بتلك الرطوبة والهواء ، والنفسِ المباشر للرقية والذكر والدعاء . فإن الرقية تخرج من قلب الراقى وفـ... فإذا صاحبها شىء من أجزاء باطنه من الريق والهواء والنفس : كانت أتمّ تأثيراً ، وأقوى

فعلاً ونفوذاً ؛ ويحصل بالازدواج بينهما كيفيةٌ مؤثرة، شبيهةٌ بالكيفية الحادثة عند تركيب الأدوية .

وبالجملة: فنفسُ الراقى تقابل تلك النفوسَ الخبيثة، وتزيد بكيفية نفسه، وتستعين بالرقية وبالنفس على إزالة ذلك الأثر . وكلّما كانت كيفية نفس الراقى أقوى، كانت الرقية أتمّ، واستعانتُهُ بنفسه كاستعانة تلك النفوسِ الرديئة بلسعها .

وفى النفث سرٌّ آخر: فإنه مما يستعين به الأرواح الطيبة والخبيثة . ولهذا تفعله السحرة، كما يفعله أهل الإيمان . قال تعالى: ﴿ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ . وذلك لأن النفس تتكيف بكيفية الغضب والمحاربة، وترسل أنفاسها سهماً لها، وتُمدّها بالنفث والتفل الذى معه شئ من ريق مصاحب لكيفية مؤثرة . والسواحر تستعين بالنفث استعانة بينة: وإن لم يتصل بجسم المسحور، بل ينفث على العقدة ويعقدها ويتكلم بالسحر، فيعمل ذلك فى المسحور: بتوسط الأرواح السفلية الخبيثة ؛ فتقابلها الروح الزكية الطيبة ؛ بكيفية الدفع والتكلم بالرقية، وتستعين بالنفث ؛ فأيُّهما قوى كان الحكمُ له . ومقابلةُ الأرواح بعضها لبعض ومحاربتها وآلتها، من جنس مقابلة الأجسام ومحاربتها وآلتها سواء . بل الأصلُ فى المحاربة والتقابل للأرواح، والأجسامُ آلتها وجندها . ولكن: مَنْ غلب عليه الحسُّ لا يشعر بتأثيرات الأرواح وأفعالها وانفعالاتها؛ لاستيلاء سلطان الحس عليه، وبُعده من عالم الأرواح وأحكامها وأفعالها .

والمقصود أن الروح إذا كانت قوية، وتكيفت بمعانى الفاتحة، واستعانت بالنفث والتفل: قابلت ذلك الأثر الذى حصل من النفوس الخبيثة، فأزالته . والله أعلم .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج لدغة العقرب بالرقية

روى ابن أبى شيبَةَ فى مسنده، من حديث عبد الله بن مسعود، قال: «بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلُّى، إِذْ سَجَدَ فَلَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ فِى إِبْصِعِهِ، فَانصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْعَقْرَبَ مَا تَدْعُ نَبِيًّا وَلَا غَيْرَهُ»، قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَمِلْحٌ،

فَجَعَلَ يَضَعُ مَوْضِعَ اللَّدْغَةِ فى الماء والملح، ويقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص] والمُعَوِّذَتَيْنِ . حتى سكنت^(١) .

ففى هذا الحديث، العلاجُ بالدواء المركب من الأمرين: الطبيعى والإلهى . فإن فى سورة الإخلاص من كمال التوحيد العلمى الاعتقادى، وإثبات الأحديّة لله المستلزمة نفى كلِّ شركة عنه ؛ وإثبات الصمديّة المستلزمة لإثبات كل كمال له، مع كون الخلائق تصمّدُ إليه فى حوائجها، أى: تقصده الخليفة وتتوجه إليه علويّتها وسفليّتها ؛ ونفى الوالد والولد والكُفء عنه، المتضمن لنفى الأصل والفرع والنظير والمماثل ما اختصت به، وصارت تعدل ثلث القرآن، ففى اسمه « الصمد » : إثبات كل الكمال ؛ وفى نفى الكفء: التنزيه عن الشبيه والمثال ؛ وفى « الأحد » : نفى كل شريك لذى الجلال . وهذه الأصول الثلاثة هى مجامع التوحيد .

وفى المعوّذتين الاستعاذةُ من كل مكروه جملة وتفصيلاً فإن الاستعاذة من شر ما خلق تعم كل شر يُستعاذ منه، سواء كان فى الأجسام أو الأرواح . والاستعاذة من شر الغاسق، وهو الليل، وآيته وهو القمر إذا غاب تتضمن الاستعاذة من شر ما ينتشر فيه من الأرواح الخبيثة التى كان نور النهار يحول بينها وبين الانتشار ؛ فلما أظلم الليل عليها وغاب القمر انتشرت وعاثت .

والاستعاذة من شر النفاثات فى العقد تتضمن الاستعاذة من شر السواحر وسحرهن .

والاستعاذة من شر الحاسد تتضمن الاستعاذة من النفوس الخبيثة المؤذية بحسدها ونظرها .

والسورةُ الثانية تتضمن الاستعاذة من شر شياطين الإنس والجن . فقد جمعت السورتان الاستعاذة من كل شر، ولهما شأن عظيم فى الاحتراس والتحصن من الشرور قبل وقوعها . ولهذا أوصى النبى ﷺ عقبة بن عامر ؛ بقراءتهما عقب كل صلاة . ذكره الترمذى فى «جامعه»^(٢)، وفى هذا سر عظيم فى استدفاع الشرور من الصلاة إلى الصلاة . وقال: ما تَعَوَّذَ المتعوِّذون بمثلهما . وقد ذُكر: أنه ﷺ سحر فى

(١) عزه صاحب موسوعة الاطراف للطب النبوى للذهبي ص ٩٠ .

(٢) صحيح. رواه الترمذى (٢٩٠٣) .

إحدى عشرة عُقْدَةً، وأنَّ جبريلَ نزلَ عليه بهما ؛ فجعلَ كلُّما يقرأ آيةَ منهما انحلتْ عُقْدَةٌ ؛ حتى انحلتْ العُقْدُ كُلُّها وكأنما نَشِطَ من عِقَالٍ .

وأما العلاج الطبيعي فيه : فإن في الملح نفعاً لكثير من السموم ، ولا سيما لدغة العقرب . قال صاحب القانون : « يضمّد به مع بذر الكتان للسع العقرب » . وذكره غيره أيضاً . وفي الملح : من القوة الجاذبة المحللة ؛ ما يجذب السموم ويحللها . ولَمَّا كان في لسعها قوة نارية تحتاج إلى تبريد وجذب وإخراج : جمع بين الماء المبرد لنار اللسعة ، والملح الذي فيه جذب وإخراج . وهذا أتم ما يكون من العلاج وأيسره وأسهله وفيه تنبيه على أن علاج هذا الداء : بالتبريد والجذب والإخراج . والله أعلم وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، ما لقيت من عقرب لدغتنى البارحة ! فقال : « أما لو قلت حين أمسيتَ : أعوذ بكلماتِ الله التامّات من شرِّ ما خلق ؛ لم يضرْك » ^(١) .

واعلم أن الأدوية الإلهية تنفع من الداء بعد حصوله ، وتمنع من وقوعه ؛ وإن وقع لم يقع وقوعاً مضراً وإن كان مؤذياً . والأدوية الطبيعية إنما تنفع بعد حصول الداء ، فالتعوّذات والأذكارُ إما أن تمنع وقرع هذه الأسباب ، وإما أن تحول بينها وبين كمال تأثيرها ، بحسب كمال المتعوّذ وقوته وضعفه ، فالرُقَى والعوذُ تُستعمل لحفظ الصحة ولإزالة المرض .

أما الأول ، فكما في الصحيحين من حديث عائشة ، قالت : « كان رسول الله ﷺ ، إذا أوى إلى فراشه : نفّثَ في كفِّه بقلِّ هو الله أحدُ والمعوذتين ، ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده » ^(٢) .

وكما في حديث عُوذة أبي الدرداء المرفوع : « اللهم أنت ربى ، لا إله إلا أنت ، عليك توكلت وأنت ربُّ العرش العظيم » ، وقد تقدم . وفيه : « مَنْ قالها أولَ نهاره : لم تصبْه مصيبةٌ حتى يمسي ؛ ومن قالها آخرَ نهاره : لم تصبْه مصيبةٌ حتى يصبح » ^(٣) .

(١) رواه مسلم (٢٧٠٩) .

(٢) رواه البخارى (٦٣١٩) ومسلم (٢١٩٢) .

(٣) ضعيف . رواه ابن السنى (٥٧) فى «عمل اليوم والليلة» وقال العراقى فى تخريج الإحياء (٣١٨/١) ضعيف .

وكما فى «الصحيحين»: «مَنْ قرأ الْآيَتَيْنِ من آخر سورة البقرة، فى ليلة، كَفَّتَاهُ»^(١).

وكما فى صحيح مسلم عن النبى ﷺ: «من نزل منزلاً، فقال: أعوذ بكلمات الله التامَّاتِ من شرِّ ما خلق؛ لم يضره شيءٌ حتى يرتحل من منزله ذلك»^(٢).

وكما فى سنن أبى داود: «أن رسول الله ﷺ كان فى السفر، يقول بالليل: «يا أرضُ؛ ربِّى وربك الله؛ أعوذ بالله من شرِّك وشرِّ ما فىك، وشرِّ ما يدبُّ عليك؛ أعوذ بالله من أسدٍ وأسودٍّ، ومن الحية والعقرب، ومن ساكن البلد، ومن والدٍ وما ولد»^(٣).

وأما الثانى، فكما تقدم: من الرُّقية بالفاتحة، والرُّقية للعقرب وغيرها مما يأتى.

فصل

فى هديه ﷺ فى رقية النملة

قد تقدم من حديث أنس الذى فى «صحيح مسلم» أنه ﷺ «رَخَّصَ فى الرُّقية من الحُمَةِ والعَيْنِ والنَّمْلَةِ»^(٤).

وفى سنن أبى داود، عن الشَّفَاء بنت عبد الله، قالت: «دخل علىَّ رسول الله ﷺ وأنا عند حفصةَ فقال: «أَلَا تَعْلَمِينَ هذه رقية النملة كما علَّمْتِها الكتابة»^(٥).

(النملة): قروح تخرج فى الجنين، وهو داء معروف. وسمى نملة؛ لأن صاحبه يُحس فى مكانه كأن نملة تَدْبُ عليه وتَعَضُّه. وأصنافها ثلاثة.

قال ابن قتيبة وغيره: كان المجوس يزعمون أن ولد الرجل من أخته، إذا حُطَّ على النملة: شُفِيَ صاحبها. ومنه قول الشاعر:

وَلَا عَيْبَ فِينَا غَيْرَ نَسْلِ لِمَعْشَرٍ كِرَامٍ، وَأَنَا لَا نَحْطُ عَلَى النَّمْلِ

وروى الخلال: «أن الشَّفَاء بنت عبد الله كانت ترقى فى الجاهلية من النملة،

(١) رواه البخارى (٥٠٠٩) ومسلم (٨٠٨).

(٢) رواه مسلم (٥٤/٢٧٠٨).

(٣) حسن رواه أبو داود (٢٦٠٣) وفى سننه الزبير بن الوليد وهو مقبول كما فى التقريب.

(٥) صحيح. رواه أبو داود (٣٨٨٧).

(٤) سبق تخريجه.

فلما هاجرت إلى النبي ﷺ وكانت قد بايعته بمكة قالت: يا رسول الله إني كنت أرقى في الجاهلية من النملة ؛ وإنني أريد أن أعرضها عليك . فعرضتها فقالت: باسم الله صلتُ حتى يعود من أفواهاها ولا تضرَّ أحداً: اللهم: اكشف البأسَ، ربَّ الناس . قال: ترقى بها على عود سبع مرات، وتقصد مكاناً نظيفاً، وتدلُّكُه على حجر بخَلٍّ خَمِرٍ حاذق، وتطْلِيه على النملة . وفي الحديث: دليلٌ على جواز تعليم النساء الكتابة .

فصل

في هديه ﷺ في رقية الحية

قد تقدم قوله: « لا رُقِيَّةَ إلا في عَيْنٍ أو حمة »، الحمة، بضم الحاء وفتح الميم وتخفيفها . وفي سنن ابن ماجه من حديث عائشة: « رخص رسول الله ﷺ في الرُقِيَّة من الحية والعقرب »^(١) . ويذكر عن ابن شهاب الزهري، قال: لدغ بعض أصحاب رسول الله ﷺ حيةً، فقال النبي ﷺ: هل من راقٍ ؟ فقالوا: يا رسول الله ؛ إن آل حزم كانوا يرقون رقية الحية ؛ فلما نهيت عن الرُقِي: تركوها . فقال: « ادعوا عُمارة بن حزم » فدعوه فعرض عليه رُقاه، فقال: « لا بأس بها » . فأذن له فيها، فراقاه^(٢) .

فصل

في هديه ﷺ في رقية القرحة والجرح

أخرجنا في الصحيحين عن عائشة، قالت: « كان رسول الله ﷺ، إذا اشتكى الإنسان أو كانت به قرحةٌ أو جرحٌ، قال بإصبعه هكذا ووضع سفيانُ سبَّابته بالأرض ثم رفعها، وقال: « باسم الله تربةُ أرضنا، بريقةٍ بعضنا ؛ ليشفى سقيمنا، بإذن ربنا »^(٣) . هذا من العلاج السهل الميسر النافع المركب ؛ وهي معالجة لطيفة يعالج بها القروحُ والجراحات الطرية، لا سيما عند عدم غيرها من الأدوية . إذ كانت موجودة بكل أرض، وقد علم أن طبيعة التراب الخالص الباردة يابسة، مجففةٌ لرطوبات القروح

(١) صحيح. رواه ابن ماجه (٣٥١٧) .

(٢) رواه مسلم (٢١٩٩) بمعناه .

(٣) رواه البخاري (٥٧٤٥، ٧٤٦)؛ ومسلم (٥٤/٢١٩٤) .

والجراحات التى تمنع الطبيعة من جودة فعلها، وسرعة اندمالها ؛ لا سيما فى البلاد الحارة، وأصحاب الأمزجة الحارة . فإن القروح والجراحات يتبعها فى أكثر الأمر سوء مزاج حار، فيجتمع حرارة البلد والمزاج والجراح . وطبيعة التراب الخالص باردة يابسة أشد من برودة جميع الأدوية المفردة الباردة ؛ فتقابل برودة التراب حرار المرض، لا سيما إن كان التراب قد غسل وجفف . ويتبعها أيضاً كثرة الرطوبات الرديئة والسيلان؛ والتراب مجفف لها، مزيل: لشدة ييسه وتحفيفه للرطوبة الرديئة المانعة من بُرئها ويحصل به مع ذلك تعديل مزاج العضو العليل . ومتى اعتدل مزاج العضو قويت قواه المدبرة، ودفعت عنه الألم بإذن الله .

ومعنى الحديث: أنه يأخذ من ريق نفسه على إصبعه السبابة، ثم يضعها على التراب، فيعلق بها منه شئ، فيمسح به على الجرح ويقول هذا الكلام ؛ لما فيه من بركة ذكر اسم الله، وتفويض الأمر إليه، والتوكل عليه فينضم أحدُ العلاجين إلى الآخر، فيقوى التأثير .

وهل المراد بقوله: « تربة أرضنا » جميع الأرض ؟ أو أرض المدينة خاصة ؟ فيه قولان، ولا ريب أن من التربة ما تكون فيه خاصية ينفع بخاصيته من أدواء كثيرة، ويشفى بها أسقاماً رديئة . قال جالينوس: « رأيت بالإسكندرية مطحولين ومُستسقين كثيراً، يستعملون طين مصر، ويطلون به على سُوْقهم وأفخاذهم وسواعدهم وظهورهم وأضلَاعهم ؛ فينتفعون به منفعة بينة . قال: وعلى هذا النحو، فقد يقع هذا الطلاء للأورام العفنة والمترهلة الرخوة . قال: وإنى لأعرف قوماً ترهلت أبدانهم كلها من كثرة استفراغ الدم من أسفل انتفعوا بهذا الطين نفعاً بيناً ؛ وقوماً آخرين شفاوا به أوجاعاً مزمنة، كانت متمكنة فى بعض الأعضاء تمكناً شديداً، فبرأت وذهبت أصلاً » وقال صاحب الكتاب المسمى: « قوة الطين المجلوب من كنوس وهى جزيرة المصطكى قوة تجلو أو تغسل، وتنبت اللحم فى القروح، وتختم القروح » انتهى .

وإذا كان هذا فى هذه التُّرَبَات، فما الظن بأطيب تربة على وجه الأرض وأبركها: وقد خالطت ريق رسول الله ﷺ، وقارنت رقيقته باسم ربه وتفويض الأمر إليه ؟! وقد تقدم أن قوى الرقية وتأثيرها: بحسب الراقى وانفعال المرقى عن رقيقته . وهذا أمر لا ينكره طبيب فاضل عاقل مسلم ؛ فإن انتفى أحد الأوصاف، فليقل ما شاء .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج الوجع بالرقية

روى مسلم فى «صحيحه»، عن عثمان بن أبى العاص أنه شكى إلى رسول الله ﷺ وجعاً يجده فى جسده منذ أسلم، فقال النبى ﷺ: «ضع يدك على الذى تألم من جسدك، وقل: باسم الله ثلاثاً؛ وقل سبع مرات: أعوذُ بعزة الله وقدرته، من شر ما أجدُ وأحاذرُ»^(١)، ففى هذا العلاج: من ذكر اسم الله والتفويض إليه، والاستعاذة بعزته وقدرته من شر الألم ما يذهب به. وتكراره ليكون أنجع وأبلغ، كتكرار الدواء لإخراج المادة وفى السبع خاصية لا توجد فى غيرها، وفى «الصحيحين» أن النبى ﷺ كان يعودُ بعض أهله، يمسحُ عليه بيده اليمنى، ويقول: «اللهم رب الناس، أذهب الباس، واشف أنت الشافى، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً»^(٢). ففى هذه الرقية، توسلُ إلى الله: بكمال ربوبيته، وكمال رحمته بالشفاء؛ وأنه وحده الشافى، وأنه لا شفاء إلا شفاؤه. فتضمنت التوسل إليه: بتوحيده وإحسانه وربوبيته.



فصل

فى هديه ﷺ فى علاج حر المصيبة وحزنها

قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧]. وفى «المسند» عنه ﷺ أنه قال: «ما من أحد تصيبه مصيبة فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرنى فى مصيبتى، وأخلف لى خيراً منها إلا أجره الله فى مصيبتى، وأخلف له خيراً منها»^(٣).

وهذه الكلمة من أبلغ علاج المصاب، وأنفعه له فى عاجلته وآجلته. فإنها تتضمن أصليين عظيمين إذا تحقق العبد بمعرفتهما تسلى عن مصيبتيه.

(١) رواه مسلم (٦٧/٢٢٠٢).

(٢) رواه البخارى (٥٧٥٠) ومسلم (٢١٩١).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٢٧/٤).

أحدهما: أن العبد وأهله وماله ملكٌ لله عز وجل حقيقةً، وقد جعله عند العبد عاريةً . فإذا أخذه منه، فهو كالمعير: يأخذ متاعه من المستعير . وأيضاً: فإنه محفوف بعدمين: عدم قبله، وعدم بعده . وملكُ العبد له مُتعة مُعارة فى زمن يسير . وأيضاً: فإنه ليس هو الذى أوجده عن عدمه، حتى يكون ملكه حقيقة ؛ ولا هو الذى يحفظه من الآفات بعد وجوده، ولا يُبقى عليه وجوده . فليس له فيه تأثير ولا ملكٌ حقيقى . وأيضاً: فإنه متصرفٌ فيه بالأمر، تصرفُ العبد المأمور المنهى، لا تصرفُ الملاك . ولهذا لا يباح له من التصرفات فيه، إلا ما وافق أمرَ مالِكه الحقيقى .

والثانى: أن مصير العبد ومرجعه إلى الله مولاه الحق، ولا بد أن يُخلف الدنيا وراء ظهره، ويَجىءَ ربه فرداً كما خلقه أولَ مرة بلا أهل ولا مال ولا عشيرة ولكن بالحسنات والسيئات . فإذا كانت هذه بداية العبد وما خُوِّلَه ونهايته، فكيف يفرح بوجوده، أو يأسى على مفقود ! ففكرة العبد فى مبدئه ومعاده، من أعظم علاج هذا الداء، ومن علاجه: أن يعلم علم اليقين أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطاه لم يكن ليصيبه . قال تعالى: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [الحديد: ٢٢، ٢٣] .

ومن علاجه: أن ينظر إلى ما أصيبَ به، فيجدَ ربه قد أبقى عليه مثله أو أفضل منه، وادَّخر له إن صبر ورضى ما هو أعظمُ من فوات تلك المصيبة بأضعاف مضاعفة؛ وأنه لو شاء لجعلها أعظمَ مما هى .

ومن علاجه: أن يُطفئَ نار مصيبيته ببرد التأسّى بأهل المصائب، وليعلم أنه فى كل وادٍ بنو سعد ؛ ولينظر يَمَنَةً، فهل يرى إلا مِحَنَةً ؟ ثم ليعطف يَسْرَةً، فهل يرى إلا حَسْرَةً ؟ وأنه لو فتش العالم: لم ير فيهم إلا مبتلىً إما بفوات محبوب، أو حصول مكروه، وأن سرور الدنيا أحلام نوم، أو كظلي زائل إن أضحكت قليلاً، أبكت كثيراً، وإن سرت يوماً، ساءت دهرأ ؛ وإن متعت قليلاً، منعت طويلاً ؛ وما ملأت داراً خيرة، إلا ملأتها عبرة ؛ ولا سرته بيوم سرور، إلا خبات له يوم شرور، قال ابن مسعود رضى الله عنه: لكل فرحة تَرَحُّةٌ، وما ملئ بيت فرحاً، إلا ملئ تَرَحاً . وقال ابن سيرين: « ما كان ضحكاً قط، إلا كان من بعده بكاءً » .

وقالت هند بنت النعمان: « لقد رأيتنا ونحن من أعز الناس وأشدّهم مُلكاً ؛ ثم لم تغب الشمسُ حتى رأيتنا: ونحن أقلُّ الناس . وإنه حقُّ على الله: ألا يملأ داراً خيرةً، إلا ملأها عبرةً .

وسألها رجل أن تحدّثه عن أمرها، فقالت: أصبحنا ذات صباح: وما فى العرب أحدٌ إلا يرجونا، ثم أمسينا: وما فى العرب أحدٌ إلا يرحمنا .

وبكت أختها حُرقة بنت النعمان يوماً وهى فى عزها فقيل لها: ما يبكيك ؟ لعل أحداً آذاك ؟ قالت: لا ؛ ولكن رأيت غضارة فى أهلى، وقلماً امتلأت دار سروراً، إلا امتلأت حزناً .

قال إسحاق بن طلحة: دخلت عليها يوماً، فقلت لها: كيف رأيت عبرات الملوك؟ فقالت: ما نحن فيه اليوم خيرٌ ما كنا فيه بالأمس ؛ إنا نجد فى الكتب أنه ليس من أهل بيت يعيشون فى خيرة، إلا سيعقبون بعدها عبرةً ؛ وإن الدهر لم يظهر لقوم يوم يحبونه، إلا بطن لهم بيوم يكرهونه . ثم قالت:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ نَتَنَصَّفُ
فَأَفَّ لِلدُّنْيَا لَا يَدُومُ نَعِيمُهَا تَقَلُّبُ تَارَاتِ بِنَا وَتَصَرَّفُ

ومن علاجها أن يعلم أن الجزع لا يردّها، بل يضاعفها . وهو فى الحقيقة من تزايد المرض .

ومن علاجها: أن يعلم أن فوت ثواب الصبر والتسليم وهو من الصلاة والرحمة والهداية التى ضمّنها الله على الصبر والاسترجاع أعظم من المصيبة فى الحقيقة .

ومن علاجها: أن يعلم أن الجزع يُشمت عدوه، ويُسيء صديقه، ويُغضب ربه، ويُسرّ شيطانه، ويُحبط أجره، ويُضعف نفسه . وإذا صبر واحتسب: أقضى شيطانه، وردّه خاسئاً، وأرضى ربه، وسرّ صديقه، وساء عدوه، وحمل عن إخوانه، وعزّاهم هو قبل أن يُعزّوه . فهذا هو الثبات والكمال الأعظم لا لطم الخدود، وشق الجيوب والدعاء بالويل والثبور، والسخط على المقدور .

ومن علاجها: أن يعلم أن ما يعقبه الصبر والاحتساب من اللذة والمسرّة - أضعاف ما كان يحصل له ببقاء ما أصيب به، لو بقى عليه . ويكفيه من ذلك بيت الحمد

الذى يُبنى له فى الجنة، على حمده لربه واسترجاعه . فليُنظر أى المصيبتين أعظمُ: مصيبةُ العاجلة ؟ أو مصيبةُ فوات بيت الحمد فى جنة الخلد . وفى الترمذى مرفوعاً: «يود الناس يومَ القيامة أن جلودهم كانت تُقرضُ بالمقاريض فى الدنيا، لما يرون من ثواب أهل البلاء»^(١)

وقال بعض السلف: «لولا مصائبُ الدنيا، لوردنا القيامة مفاليس» .

ومن علاجها: أن يُروِّح قلبه بروح رجاء الخلف من الله . فإنه من كل شيء عوض، إلا الله فما منه عوضٌ . كما قيل:

مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِذَا ضَيَّعْتُهُ عِوَضٌ وَمَا مِنَ اللَّهِ إِِنْ ضَيَّعْتُهُ عِوَضٌ

ومن علاجها: أن يعلم أن حظه من المصيبة ما تحدته له ؛ فمن رضى فله الرضا، ومن سخط فله السَّخَطُ . فحفظك منها ما أحدثته لك . فاختر إما خيرَ الحظوظ، أو شرَّها . فإن أحدثت له سخطاً وكفراً: كتب فى ديوان الهالكين . وإن أحدثت له جزءاً وتفريطاً فى ترك واجب، أو فى فعل محرم -: كُتِبَ فى ديوان المفرطين . وإن أحدثت له شكايةً وعدم صبر: كُتِبَ فى ديوان المغبونين . وإن أحدثت له اعتراضاً على الله، وقدحاً فى حكمته -: فقد قرع باب الزندقة أو ولَّجه . وإن أحدثت له صبراً وثباتاً لله: كُتِبَ فى ديوان الصابرين . وإن أحدثت له الرضا كُتِبَ فى ديوان الراضين وإن أحدثت له الحمد والشكر كتب فى ديوان الشاكرين، وكان تحت لواء الحمد مع الحمَّادين . وإن أحدثت له محبةً واشتياقاً إلى لقاء ربه كتب فى ديوان المحبين المخلصين .

وفى «مسند الإمام أحمد» والترمذى من حديث محمود بن لبيد يرفعه: «إن الله إذا أحبَّ قومًا ابتلاهم ؛ فمن رضى فله الرضا، ومن سخط فله السَّخَطُ» ؛ زاد أحمد: «ومن جزع فله الجزع»^(٢) .

ومن علاجها: أن يعلم أنه وإن بلغ فى الجزع غايته، فأخر أمره إلى صبر الاضطرار . وهو غير محمود ولا مُثاب، قال بعض الحكماء: العاقل يفعل فى أول

(١) ضعيف . رواه الترمذى (٢٤٠٢) وفى سننه عبد الرحمن بن مغراء تكلم فى حديثه عن الأعمش كما فى التقریب .

(١) صحيح . رواه الترمذى (٢٣٩٦) وأحمد (٥/٤٢٧، ٤٢٩) .

يوم من المصيبة، ما يفعله الجاهل بعد أيام . وَمَنْ لَمْ يَصْبِرْ صَبَرَ الْكَرَامَ، سَلَ سَلَوُ الْبَهَائِمِ . وفى الصحيح مرفوعاً: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى» (١) . وقال الأشعث ابن قيس: إِنَّكَ إِنْ صَبِرْتَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ؛ وَإِلَّا سَلَوْتَ سَلَوُ الْبَهَائِمِ .

ومن علاجها: أَنْ يَعْلَمَ أَنْ أَنْفَعَ الْأَدْوِيَةَ لَهُ مُوَافَقَةُ رَبِّهِ وَإِلَهِهِ فِيمَا أَحْبَبَهُ وَرَضِيهِ لَهُ؛ وَأَنْ خَاصِيَّةَ الْمَحَبَّةِ وَسِرَّهَا مُوَافَقَةُ الْمَحْبُوبِ، فَمَنْ ادَّعَى مَحَبَّةَ مَحْبُوبٍ ثُمَّ سَخِطَ مَا يُحِبُّهُ وَأَحَبَّ مَا يَسْخِطُهُ: فَقَدْ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ بِكَذِبِهِ، وَتَمَقَّقَتْ إِلَى مَحْبُوبِهِ .

وقال أبو الدرداء: إِنْ اللَّهُ إِذَا قَضَى قَضَاءً أَحَبَّ أَنْ يُرْضَى بِهِ . وَكَانَ عُمَرَانِ ابْنِ الْحَصِينِ، يَقُولُ فِي عِلَّتِهِ: أَحَبُّهُ إِلَىَّ أَحَبُّهُ إِلَيَّ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ .

وهذا دواء وعلاج لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْمُحِبِّينَ، وَلَا يُمْكِنُ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ يَتَعَاجَلَ بِهِ .

ومن علاجها أَنْ يُوَازِنَ بَيْنَ أَعْظَمِ اللَّذَّتَيْنِ وَالتَّمَتُّعَيْنِ وَأَذْوَمَهُمَا لَذَّةَ تَمَتُّعِهِ بِمَا أُصِيبَ بِهِ، وَلَذَّةَ تَمَتُّعِهِ بِثَوَابِ اللَّهِ لَهُ . فَإِنْ ظَهَرَ لَهُ الرَّجْحَانُ، فَآثَرَ الرَّاجِحَ: فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَى تَوْفِيقِهِ . وَإِنْ آثَرَ الْمَرْجُوحَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ: فَلْيَعْلَمْ أَنَّ مَصِيبَتَهُ فِي عَقْلِهِ وَقَلْبِهِ وَدِينِهِ، أَعْظَمُ مِنْ مَصِيبَتِهِ الَّتِي أُصِيبَ بِهَا فِي دُنْيَاهُ .

ومن علاجها: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الَّذِي ابْتَلَاهُ بِهَا: أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ، وَأَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ؛ وَأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ لَمْ يَرْسُلْ إِلَيْهِ الْبَلَاءَ لِيَهْلِكَ، وَلَا لِيُعَذِّبَهُ بِهِ، وَلَا لِيَجْتَنَحَهُ ؛ وَإِنَّمَا افْتَقَدَهُ بِهِ لِيَمْتَحِنَ صَبْرَهُ وَرِضَاهُ عَنْهُ وَإِيمَانَهُ، وَلِيَسْمَعَ تَضَرُّعَهُ وَابْتِهَالَهُ، وَلِيَرَاهُ طَرِيحاً بِبَابِهِ، لِأَثْدَا بَجْنَابِهِ ؛ مَكُورَ الْقَلْبِ بَيْنَ يَدَيْهِ، رَافِعاً قِصَصَ الشُّكُوفِ إِلَيْهِ .

قال الشيخ عبد القادر: يَا بَنِي إِنْ الْمَصِيبَةُ مَا جَاءَتْ لَتَهْلِكَكَ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ لَتَمْتَحِنَ صَبْرَكَ وَإِيمَانَكَ ؛ يَا بَنِي، الْقَدْرُ سَبْعٌ، وَالسَّبْعُ لَا يَأْكُلُ الْمِيتَةَ .

والمقصود: أَنَّ الْمَصِيبَةَ كَبِيرُ الْعَبْدِ الَّذِي يُسَبِّكُ بِهِ حَاصِلَهُ، فَإِذَا أَنْ يَخْرُجَ ذَهَباً أَحْمَرَ وَإِذَا أَنْ يَخْرُجَ خَبثاً كَلَهُ . كَمَا قِيلَ:

سَبَّكَنَاهُ وَنَحْسَبُهُ لُجَيْنًا فَأَبْدَى الْكَبِيرُ عَنْ خَبَثِ الْحَدِيدِ

فَإِنْ لَمْ يَنْفَعِهِ هَذَا الْكَبِيرُ فِي الدُّنْيَا: فَيُبَيِّنُ يَدِيهِ الْكَبِيرُ الْأَعْظَمُ . فَإِذَا عَلِمَ الْعَبْدُ أَنَّ

إدخاله كِيرَ الدنيا وَمَسْبَكَهَا خَيْرٌ لَهُ من ذلك الكير والمسبك، وأنه لا بد من أحد الكيرين فليعلم قدرَ نعمة الله عليه فى الكير العاجل .

ومن علاجها: أن يعلم أنه لولا مَحْنُ الدنيا ومصائبها، لأصاب العبدُ من أدواء الكبر والعُجب، والفرعنة وقسوة القلب ما هو سببُ هلاكه عاجلاً وآجلاً . فمن رحمة أرحم الراحمين أن يتفقدته فى الأحيان بأنواع من أدوية المصائب، تكون حميةً له من هذه الأدواء، وحفظاً لصحة عبوديته، واستفراغاً للمواد الفاسدة الرديئة المهلكة منه . فسبحانه من يرحم ببلائه، ويبتلى بنعمائه ! كما قيل :

قَدْ يُنْعِمُ اللَّهُ بِالْبُلُوَى وَإِنْ عَظُمَتْ وَيَبْتَلِي اللَّهُ بَعْضَ الْقَوْمِ بِالنُّعْمِ

فلولا أنه - سبحانه - يداوى عباده بأدوية المحن والابتلاء، لطغوا وبغوا وعتوا . والله - سبحانه - إذا أراد بعبد خيراً سقاه دواءً من الابتلاء والامتحان على قدر حاله، يستفرغ به الأدواء المهلكة ؛ حتى إذا هذبته ونقاها وصفأه: أهله لأشرفِ مراتب الدنيا وهى عبوديته وأرفعِ ثواب الآخرة، وهو رؤيته وقربه .

ومن علاجها: أن يعلم أن مرارة الدنيا هى بعينها حلاوة الآخرة، يَقْلِبُهَا اللَّهُ سبحانه كذلك ؛ وحلاوة الدنيا بعينها مرارة الآخرة؛ ولأنَّ يَتَنَقَّلَ من مرارة منقطعة، إلى حلاوة دائمة خيراً له من عكس ذلك، فإن خفى عليك هذا فانظر إلى قول الصادق المصدوق: « حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ » (١) .

وفى هذا المقام تفاوتت عقولُ الخلائق، وظهرت حقائق الرجال . فأكثرهم آثر الحلاوة المنقطعة، على الحلاوة الدائمة التى لا تزول ؛ ولم يحتمل مرارة ساعة بحلاوة الأبد، ولا دُلَّ ساعة لعزِّ الأبد، ولا محنة ساعة لعافية الأبد . فإن الحاضر عنده شهادة، والمنتظر غيبٌ، والإيمان ضعيفٌ، وسلطان الشهوة حاكم . فتولَّد من ذلك إثارة العاجلة ورفض الآخرة .

وهذا حال النظر الواقع على ظواهر الأمور وأوائلها ومبادئها . وأما النظر الثاقب الذى يَخْرِقُ حُجُبَ العاجلة، وَيُجَاوِزُهُ إِلَى العواقب والغايات فله شأنٌ آخرٌ .

فادع نفسك إلى ما أعد الله لأوليائه وأهل طاعته من النعيم المقيم، والسعادة

الأبدية، والفوز الأكبر ؛ وما أعدَّ لأهل البطالة والإضاعة من الخزي والعقاب، والحسرات الدائمة . ثم اخترَ أَيْ القسَمَيْنِ أَلِيقُ بك . وكلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكَلَتِهِ، وكلُّ أحدٍ يَصْبُو إلى ما يناسبه وما هو الأولى به . ولا تستطلْ هذا العلاج : فَشَدَّةُ الحاجة إليه من الطبيب والعليل دعت إلى بسطه وبالله التوفيق .

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج الكرب والهَم والغَم والحزن

أخرجنا فى الصحيحين من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يقول عند الكَرْبِ : « لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله ربُّ العرش العظيم، لا إله إلا الله ربُّ السموات (السبع)، وربُّ الأرض، ربُّ العرش الكريم »^(١)

وفى جامع الترمذى عن أنس أن رسول الله ﷺ كان إذا حَزَبَهُ أمرٌ، قال : « يا حىُّ يا قيومُ، برحمتك أستغيث »^(٢) . وفيه عن أبى هريرة أن النبى ﷺ كان إذا أهَمَّهُ الأمرُ رفع طرفه إلى السماء، فقال : سبحان الله العظيم . وإذا اجتهد فى الدعاء، قال : « يا حىُّ يا قيومُ »^(٣) .

وفى «سنن أبى داود»، عن أبى بكر الصديق، أن رسول الله ﷺ قال : «دَعَوَاتُ المكروب اللهم رحمتك أرجو ؛ فلا تَكِلْنِي إلى نفسى طرفة عين، وأصلح لى شأنى كله لا إله إلا أنت »^(٤) .

وفىها أيضاً عن أسماء بنت عميس، قالت : قال لى رسول الله ﷺ : «ألا أعلمك كلمات تقوليهنَّ عند الكرب أو فى الكرب : الله ربى لا أشرك به شيئاً »^(٥)، وفى رواية : أنها تقول سبع مرات .

وفى مسند الإمام أحمد عن ابن مسعود، عن النبى ﷺ، قال : « ما أصاب عبداً همٌّ ولا حزنٌ فقال : اللهم إنى عبدك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتى بيدك، ماضٍ فىَّ

(١) رواه البخارى (٦٣٤٥، ٦٣٤٦) ومسلم (٨٣/٢٧٣٠) .

(٢) ضعيف . رواه الترمذى (٣٥٢٤) وفى سننه يزيد الرقاشى وهو ضعيف كما فى التقريب .

(٣) ضعيف جداً . رواه الترمذى (٣٤٣٦) وفى سننه إبراهيم بن الفضل المخزومى وهو متروك كما فى التقريب .

(٤) صحيح . رواه أبو داود (٥٠٩٠) . (٥) حسن . رواه أبو داود (١٥٢٥) وابن ماجه (٣٨٨٢) وأحمد (٤٢/٥) .

حُكْمك، عدل فى قضاؤك ؛ أسألك بكل اسم هو لك، سَمَّيتَ به نفسك، أو أنزلته فى كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرتَ به فى علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيعَ قلبي، ونور صدري، وجلاءَ حزني، وذهابَ همي إلا أذهب الله حزنه وهمه، وأبدله مكانه فرحاً» (١) .

وفى الترمذى عن سعد بن أبى وقاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «دعوة ذى النون إذ دعار به وهو فى بطن الحوت: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ . لم يدع بها رجل مسلم فى شيء قط، إلا استجيب له» (٢) .

وفى رواية: «إنى لأعلم كلمة لا يقولها مكروب إلا فرَّجَ الله عنه ؛ كلمة أخى يونس» (٣) .

وفى «سنن أبى داود»، عن أبى سعيد الخدرى، قال: دخل رسول الله ﷺ ذات يوم المسجد، فإذا هو برجل من الأنصار، يُقالُ له: أبو أمّامة . فقال: «يا أبا أمّامة ما لى أراك فى المسجد فى غير وقت الصلاة؟» فقال: هموم لزمّتنى وديون يا رسول الله . فقال: «ألا أعلمك كلاماً إذا أنت قلته، أذهبَ الله عزّ وجل همك، وقضى دينك؟» قال: قلت: بلى يا رسول الله . قال: «قلْ إذا أصبحت، وإذا أمسيت: اللهم إنى أعوذُ بك من الهم والحزن، وأعوذُ بك من العجز والكسل، وأعوذُ بك من الجبن والبخل ؛ وأعوذُ بك من غلبة الدين، وقهر الرجال» . قال: فعلت ذلك فأذهب الله عزّ وجل همى، وقضى عني دينى (٤) .

وفى سنن أبى داود، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من لزم الاستغفار: جعلَ الله له من كلِّ همٍّ فرجاً، ومن كلِّ ضيقٍ مخرجاً؛ ورزقه من حيث لا يحتسبُ» (٥) .

وفى المسند: «أن النبى ﷺ كان إذا حزّ به أمر: فزِعَ إلى الصلاة» (٦) . وقد قال تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥] .

(١) صحيح. رواه أحمد (٤٥٢/١) .

(٢) صحيح. رواه الترمذى (٣٥٠٥) .

(٣) حسن. رواه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٣٤٥) .

(٤) ضعيف. رواه أبو داود (١٥٥٥) وفى سننه غسان بن عوف وهو لين الحديث كما فى التقريب .

(٥) ضعيف. رواه أبو داود (١٥١٨) وفى سننه الحكم بن مصعب وهو مجهول كما فى التقريب .

(٦) حسن. رواه أحمد (٣٨٨/٥) .

وفى السنن: « عليكم بالجهاد: فإنه من أبواب الجنة، يدفعُ الله به عن النفوسِ الهمَّ والغمَّ »^(١).

ويذكر عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: « مَنْ كَثُرَتْ هُمُومُهُ وَغُمُومُهُ: فَلْيُكْثِرْ مِنْ قَوْلِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ».

وثبت فى الصحيحين: أنها كَنْزٌ من كنوز الجنة^(٢).

وفى الترمذى: « أنها باب من أبواب الجنة »^(٣).

هذه الأدوية تتضمن خمسة عشر نوعاً من الدواء فإن لم تقوَ على إذهاب داء الهم والغم والحزن: فهو داءٌ قد استحکم وتمكنت أسبابه، ويحتاج إلى استفراغ كَلْبٍ:

الأول: توحيد الربوبية .

الثانى: توحيد الإلهية .

الثالث: التوحيد العلمى الاعتقادى .

الرابع: تنزيه الرب تعالى عن أن يظلم عبده، أو يأخذه بلا سبب من العبد يوجب ذلك .

الخامس: اعتراف العبد بأنه هو الظالم .

السادس: التوسُّل إلى الرب تعالى بأحبِّ الأشياء إليه ؛ وهو: أسماؤه وصفاته ومن أجمعها لمعانى الأسماء والصفات: الحىُّ القيوم .

السابع: الاستعانة به وحده .

الثامن: إقرار العبد له بالرجاء .

التاسع: تحقيق التوكل عليه، والتفويض إليه ؛ والاعترافُ له بأن ناصيته فى يده يُصرِّفه كيف يشاء ؛ وأنه ماضٍ فيه حكمه، عدلٌ فيه قضاؤه .

العاشر: أن يَرْتَعَ قلبه فى رياض القرآن، ويجعله لقلبه كالربيع للحيوان ؛ وأن

(١) صحيح. رواه أحمد (٣١٩/٥) وعبد الرزاق (٩٢٧٨) وابن حبان (١٦٩٣) موارد.

(٢) رواه البخارى (٦٤٠٩) ومسلم (٢٧٠٤).

(٣) صحيح. رواه الترمذى (٣٥٨١) وقال: حديث حسن.

يستضىء به فى ظُلُمات الشُّبُهات والشَّهَوَات؛ وأن يَتَسَلَّى به عن كل فائت، وَيَتَعَزَّى به عن كل مصيبة، وَيَسْتَشْفَى به من أدواء صدره، فيكونُ جِلَاءَ حزنه، وشفاءَ همِّه وغمه .
الحادى عشر: الاستغفار .

الثانى عشر: التوبة .

الثالث عشر: الجهاد .

الرابع عشر: الصلاة .

الخامس عشر: البراءة من الحَوْل والقوة، وتفويضهما إلى مَنْ هُما بيده .

فصل

فى بيان جهة تأثير هذه الأدوية فى هذه الأمراض

خلق الله - سبحانه - ابن آدمَ وأعضاءه، وجعل لكل عضو منها كمالاً إذا فقدَه أحسَّ بالآلم ؛ وجعل للملكها وهو القلب كمالاً إذا فقدَه حضرته أسقامه وآلامه من الهموم والغموم والأحزان .

فإذا فقدت العينُ ما خلقتُ له من قوة الإبصار ؛ وفقدت الأذنُ ما خلقتُ له من قوة السمع ؛ وفقدَ اللسانُ ما خلقتُ له : من قوة الكلام : فقدتُ كمالها .

والقلبُ خلُق : لمعرفةِ فاطره ومحبته وتوحيده، والسرور به، والابتهاج بحبه، والرضا عنه، والتوكل عليه، والحب فيه، والبغض فيه، والموالاته فيه، والمعاداة فيه ودوام ذكره ؛ وأن يكون أحبَّ إليه من كل ما سواه، وأرجى عنده من كل ما سواه، وأجلَّ فى قلبه من كل ما سواه ؛ ولا نعيمَ له ولا سرورَ ولا لذةَ بل ولا حياةَ إلا بذلك . وهذا له بمنزلة الغذاء والصحة والحياة . فإذا فقدَ غذاءه وصحته وحياته فالهمومُ والغموم والأحزانُ مسارعةٌ من كل صَوْبٍ إليه، ورهنٌ مقيم عليه .

ومن أعظم أدوائه : الشركُ والذنوبُ والغفلة، والاستهانةُ بِمَحَابِّهِ وَمَرَاضِيهِ ؛ وتركُ التفويضِ إليه، وقلةُ الاعتمادِ عليه ؛ والركونُ إلى ما سواه ؛ والسخطُ بمقدوره، والشكُّ فى وعده ووعيده .

وإذا تأملتَ أمراضَ القلب: وجدتَ هذه الأمورَ وأمثالها، هي أسبابها، لا سببَ لها سواها . فدواؤه الذى لا دواءَ له سواه ما تضمنته هذه العلاجاتُ النبوية من الأمور المضادة لهذه الأدوية . فإن المرض يُزال بالضد، والصحة تُحفظ بالمثل . فصحته تُحفظ بهذه الأمور النبوية، وأمراضه بأضدادها .

فالتوحيدُ يفتح للعبد بابَ الخير والسرور واللذة والفرح والابتهاج . والتوبةُ استفراغٌ للأخلاق والموادِّ الفاسدة التى هى سبب أسقامه، وحميةٌ له من التخليط ؛ فهى تُغلق عنه باب الشرور . فيُفتح له بابُ السعادة والخير بالتوحيد، ويُغلق باب الشرور بالتوبة والاستغفار .

قال بعض المتقدمين من أئمة الطب: من أراد عافية الجسم فليقلل من الطعام والشراب، ومن أراد عافية القلب: فليترك الآثام، وقال ثابت بن قُرَّة راحةُ الجسم فى قلة الطعام، وراحةُ الرُّوح فى قلة الآثام، وراحةُ اللسان فى قلة الكلام.

والذنوبُ للقلب بمنزلة السموم: إن لم تهلكه أضعفته ولا بد . وإذا أضعفت قوته: لم يقدر على مقاومة الأمراض . قال طبيبُ القلوب عبدُ الله بن المبارك:

رَأَيْتُ الذُّنُوبَ تُمِيتُ الْقُلُوبَ وَقَدْ يُوْرِثُ الذُّلَّ إِذْمَانَهَا
وَتَرَكْتُ الذُّنُوبَ حَيَاةُ الْقُلُوبِ وَخَيْرٌ لِنَفْسِكَ عَصِيَانَهَا

فالهوى أكبرُ أدوائها، ومخالفته أعظمُ أدويتها. والنفس فى الأصل خلقت جاهلةً ظالمةً، فهى لجهلها تظن شفاءها فى اتباع هواها ؛ وإنما فيه تلفها وعطبها. ولظلمها لا تقبل من الطبيب الناصح . بل يضعُ الداء موضع الدواء فتعتمده، ويضعُ الدواء موضع الداء فتجتنبه ؛ فيتولد من بين إثارها للداء، واجتنابها للدواء أنواعٌ من الأسقام والعل التى تُعيبى الأطباء، ويتعذر معها الشفاء . والمصيبةُ العظمى أنها تركب ذلك على القدر؛ فتبرئ نفسها، وتلومُ ربَّها بلسان دائماً ؛ ويقوى اللومُ حتى يصرح به اللسان .

وإذا وصل العليل إلى هذه الحال: فلا يطمع فى بُرئه ؛ إلا أن تتداركه رحمة من ربه فيحييه حياة جديدة، ويرزقه طريقة حميدة . فهذا كان حديث ابن عباس فى دعاء الكرب، مشتملاً على توحيد الإلهية والربوبية، ووصف الرب سبحانه بالعظمة والحلم

وهاتان الصفتان مستلزمتان لكمال القدرة والرحمة والإحسان والتجاوز، ووصفه بكمال ربوبيته للعالم العلوى والسفلى، والعرش الذى هو سقف المخلوقات وأعظمها، والربوبية التامة تستلزم توحيده، وأنه الذى لا تنبغى العبادة والحب والخوف والرجاء والإجلال والطاعة، إلا له . وعظمته المطلقة تستلزم إثبات كل كمال له، وسلب كل نقص وتمثيل عنه . وحلمه يستلزم كمال رحمته وإحسانه إلى خلقه .

فعلم القلب ومعرفته بذلك توجب محبته وإجلاله وتوحيده ؛ فيحصل له من الابتهاج واللذة والسرور ما يدفع عنه ألم الكرب والهم والغم . وأنت تجد المريض إذا ورد عليه ما يسره ويفرحه ويقوى نفسه، كيف تقوى الطبيعة على دفع المرض الحسى . فحصول هذا الشفاء للقلب أولى وأحرى .

ثم إذا قابلت بين ضيق الكرب وسعة هذه الأوصاف التى تضمّنها دعاء الكرب : وجدته فى غاية المناسبة لتفريج هذا الضيق، وخروج القلب منه إلى سعة البهجة والسرور، وهذه الأمور إنما يصدق بها من أشرقت فيه أنوارها، وبأشرف قلبه حقائقها .

وفى تأثير قوله : « يا حى يا قيوم برحمتك أستغيث » فى دفع هذا الداء - مناسبةٌ بدیعة . فإن صفة الحياة متضمنةٌ لجميع صفات الكمال مستلزمة لها، وصفة القيومية متضمنة لجميع صفات الأفعال . ولهذا كان اسم الله الأعظم الذى إذا دُعِيَ به أجاب، وإذا سئل به أعطى هو اسم الحى القيوم . والحياة التامة تضادٌ لجميع الأسقام والآلام . ولهذا لما كملت حياة أهل الجنة : لم يلحقهم هم ولا غم ولا حزن، ولا شئ من الآفات . ونقصان الحياة يضر بالأفعال، وينافى القيومية . فكمال القيومية لكمال الحياة، فالحى المطلق التام لا يفوته صفة الكمال البتة؛ والقيوم لا يتعذر عليه فعلٌ ممكن البتة، فالتوسل بصفة الحياة والقومية، له تأثيرٌ فى إزالة ما يضاد الحياة، ويضر بالأفعال .

ونظير هذا توسل النبى ﷺ إلى ربه بربوبيته لجبريل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه . فإن حياة القلب بالهداية ؛ وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الأملاك الثلاثة بالحياة : فجبريل موكلٌ بالوحى الذى هو حياة القلوب، وميكائيل بالقطر الذى هو حياة الأبدان والحيوان، وإسرافيل بالنفخ فى الصور الذى هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها . فالتوسل إليه سبحانه بربوبيته هذه الأرواح العظيمة المؤكدة بالحياة، له تأثير فى حصول المطلوب .

والمقصود: أن لاسم الحى القيوم تأثيراً خاصاً فى إجابة الدعوات، وكشف الكربات، وفى «السنن» و«صحيح أبى حاتم» مرفوعاً اسم الله الأعظم فى هاتين الآيتين: ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]؛ وفاتحة آل عمران: ﴿الْمَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَىُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١، ٢]. قال الترمذى: حديث صحيح^(١).

وفى «السنن» و«صحيح ابن حبان» أيضاً: من حديث أنس: «أن رجلاً دعا، فقال اللهم؛ إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت المتأن بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حى يا قيوم. فقال النبى ﷺ: «لقد دعا الله باسمه الأعظم: الذى إذا دُعِيَ به أجاب، وإذا سُئِلَ به أعطى»^(٢).

ولهذا كان النبى ﷺ إذا اجتهد فى الدعاء، قال: «يا حى يا قيوم».

وفى قوله: «اللهم رحمتك أرجو؛ فلا تكلنى إلى نفسى طرفة عين، وأصلح لى شأنى كله؛ لا إله إلا أنت» من تحقيق الرجاء لمن الخير كله بيديه، والاعتماد عليه وحده، وتفويض الأمر إليه، والتضرع إليه: أن يتولّى إصلاح شأنه، ولا يكله إلى نفسه، والتوسل إليه بتوحيده ما تأثير قوى فى دفع هذا الداء. وكذلك قوله: «اللَّهُ رَبِّى لَا أُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً».

وأما حديث ابن مسعود: «اللهم إنى عبدك ابن عبدك»، ففيه: من المعارف الإلهية، وأسرار العبودية ما لا يتسع له كتاب. فإنه يتضمن الاعتراف بعبوديته وعبودية آبائه وأمهاته؛ وأن ناصيته بيده يُصَرِّفُها كيف يشاء، فلا يملك العبد دونه لنفسه، نفعاً ولا ضرراً، ولا موتاً ولا حياة، ولا نشوراً. لأن من ناصيته بيده غيره: فليس إليه شىء من أمره، بل هو عانٍ فى قبضته، ذليل تحت سلطان قهره.

وقوله: «ماضٍ فى حُكْمِكَ عدلٌ فى قضاؤِكَ» متضمنٌ لأصلين عظيمين عليهما مدار التوحيد.

أحدهما: إثبات القَدَرِ وأن أحكام الرب تعالى نافذة فى عبده، ماضية فيه لا

(١) صحيح. رواه الترمذى (٣٤٧٨) وأبو داود (١٤٩٦) وابن ماجه (٣٨٥٥) وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (١٤٩٥) والنسائى (٥٢/٣) وابن ماجه (٣٨٥٨) وابن حبان (٢٦٩٨) إحصان.

انفكاك له عنها، ولا حيلة له فى دفعها.

والثانى: أنه سبحانه عدلٌ فى هذه الأحكام غير ظالم لعبده ؛ بل لا يخرج فيها عن موجب العدل والإحسان . فإن الظلم سببه حاجةُ الظالم أو جهله أو سفهه ؛ فيستحيل صدوره ممن هو بكل شئ عليم، ومن هو غنى عن كل شئ، وكل شئ فقير إليه ؛ ومن هو أحكم الحاكمين . فلا تخرج ذرة من مقدوراته عن حكمته وحمده، كما لم يخرج عن قدرته ومشيتته . فحكمته نافذة حيث نفذت مشيئته وقدرته . ولهذا قال نبي الله هودٌ صلى الله على نبينا وعليه وسلم وقد خوفه قومه بالهتهم: ﴿ إِنِّى أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّى بَرِّىْ مِمَّا تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِهِ، فَكَيْدُونِى جَمِيعاً ثُمَّ لَا تُنْظَرُونَ إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّى وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا ؛ إِنْ رَبِّى عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [هود: ٥٤ ٥٧] أى مع كونه سبحانه آخِذاً بنواصى خلقه وتصريفهم كما يشاء، فهو على صراطٍ مستقيم: لا يتصرف فيهم إلا بالعدل والحكمة، والإحسان والرحمة . فقلوه: « ماضٍ فى حكمك » ؛ مطابق لقلوه: ﴿ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا ﴾، وقوله: « عدلٌ فى قضاؤك » ؛ مطابق لقلوه: ﴿ إِنْ رَبِّى عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ .

ثم توسل إلى ربه بأسمائه التى سمى بها نفسه: ما علم العباد منها، وما لم يعلموا ومنها: ما استأثره فى علم الغيب عنده: فلم يُطلع عليه ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلًا وهذه الوسيلة أعظم الوسائل، وأحبها إلى الله، وأقربها تحصيلاً للمطلوب .

ثم سأله: أن يجعل القرآن لقلبه كالربيع الذى يرتع فيه الحيوان وكذلك القرآن: ربيعُ القلوب وأن يجعله شفاءً همَّ وغمَّ ؛ فيكون له بمنزلة الدواء الذى يستأصل الداء، ويعيدُ البدن إلى صحته واعتداله . وأن يجعله حزنه كالجلء الذى يجلو الطُّبوع والأصديَّة وغيرها . فأحرى بهذا العلاج إذا صدق العليل فى استعماله أن يُزيل عنه داءه، ويُعقبه شفاء تاماً وصحةً وعافيةً . والله الموفق .

وأما دعوة ذى النون، فإن فيها من كمال التوحيد والتزويه للرب تعالى، واعتراف العبد بظلمه وذنبه ما هو من أبلغ أدوية الكرب والهم والغم، وأبلغ الوسائل إلى الله سبحانه فى قضاء الحوائج . فإن التوحيد والتزويه يتضمنان إثبات كل كمال الله، وسلب كل نقص وعيب وتمثيل عنه . والاعتراف بالظلم يتضمن إيمان العبد بالشرع

والثواب والعقاب، ويوجب انكساره ورجوعه إلى الله، واستقالة عثرته، والاعتراف بعبوديته وافتقاره إلى ربه . فههنا أربعة أمور قد وقع التوسلُ بها: التوحيد، والتنزيه، والعبودية، والاعترافُ .

وأما حديث أبي أمامة: « اللهم، إني أعوذُ بك من الهم والحزن »، فقد تضمن الاستعاذة من ثمانية أشياء كلُّ اثنين منها قرينان مُزدوجان فالهمُّ والحزنُ أخوان، والعجزُ والكسلُ أخوان، والجبنُ والبخلُ أخوان، وضلعُ الدينِ وغلبةُ الرجالِ أخوان. فإن المكروه المؤلم إذا ورد على القلب، فإما أن يكون سببه أمراً ماضياً، فيوجب له الحزن . وإن كان أمراً متوقعاً في المستقبل: أوجب الهمَّ . وتخلفُ العبد عن مصالحه وتقويتها عليه: إما أن يكون من عدم القدرة وهو العجزُ، أو من عدم الإرادة وهو الكسل . وحبسُ خيره ونفعه عن نفسه وعن بنى جنسه إما أن يكون منعُ نفعه ببدنه: فهو الجبنُ، أو بماله: فهو البخل . وقهرُ الناس له إما بحق فهو ضلعُ الدينِ، أو بباطل فهو غلبةُ الرجال . فقد تضمن الحديثُ الاستعاذة من كل شر ، وأما تأثيرُ الاستغفار في دفع الهم والغم والضيق، فلما اشترك في العلم به أهل الملل وعقلاء كل أمة أن المعاصيَ والفسادَ توجب الهم والغم، والخوفَ والحزن، وضيقَ الصدر، وأمراض القلب . حتى إن أهلها إذا قَضَوْا منها أوطارَهم، وسثمتها نفوسهم: ارتكبوها دفعاً لما يجدونه في صدورهم: من الضيق والهم والغم . كما قال شيخ الفسوق:

وَكَأْسٍ شَرِبْتُ عَلَى لَذَّةٍ وَأُخْرَى تَدَاوَيْتُ مِنْهَا بِهَا

وإذا كان هذا تأثير الذنوب والآثام في القلوب: فلا دواء لها إلا التوبة والاستغفار .
وأما الصلاة فشأنها في تفريح القلب وتقويته، وشرحه وابتهاجه ولذته، أكبر شأن وفيه من اتصال القلب والروح بالله وقربه، والتنعمُ بذكره، والابتهاجُ بمناجاته، والوقوف بين يديه، واستعمال جميع البدن وقواه وآلاته في عبوديته، وإعطاء كل عضو حظَّه منها، واشتغاله عن التعلُّق بالمخلوق وملابستهم ومحاورتهم، وانجذاب قُوى قلبه وجوارحه إلى ربه وفاطره، وراحته من عدوه حالة الصلاة ما صارت به من أكثر الأدوية والمفرحات، والأغذية التي لا تُلَائم إلا القلوبَ الصحيحة . وأما القلوبُ العليلة، فهي كالأبدان العليلة لا تناسبها الأغذية الفاضلة .

فبالصلاة: من أكبر العون على تحصيل مصالح الدنيا والآخرة، ودفع مفسد الدنيا والآخرة، وهى مُنْهَاءٌ عن الإثم، ودافعةٌ لأدواء القلوب، ومَطْرَدَةٌ للداء عن الجسد، ومنورةٌ للقلب، ومبيضةٌ للوجه، ومُنْشِطَةٌ للجوارح والنفس، وجالبةٌ للررق، ودافعةٌ للظلم، وناصرةٌ للمظلوم، وقامعةٌ لأخلاق الشهوات، وحافظةٌ للنعمة، ودافعةٌ للنقمة ومُنْزِلَةٌ للرحمة، وكاشفةٌ للغمة، ونافعةٌ من كثير من أوجاع البطن .

وقد روى ابن ماجه فى سننه من حديث مجاهد، عن أبى هريرة قال: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا نَائِمٌ أَشْكُو مِنْ وَجَعِ بَطْنِي، فَقَالَ لِي: « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَشْكَمَ دَرْدُ؟ » قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ: « قُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ شِفَاءً »^(١). وقد روى هذا الحديث موقوفاً عَلَى أبى هريرة، وأنه هو الذى قال ذلك لمجاهد . وهو أشبه ومعنى هذه اللفظة بالفارسية: أَيُوجِعُكَ بَطْنُكَ ؟ .

فإن لم ينشرح صدر زنديق الأطباء بهذا العلاج: فيخاطبُ بصناعة الطب، ويقالُ له: الصلاة رياضة النفس والبدن جميعاً، إذ كانت تشتمل على حركات وأوضاع مختلفة: من الانتصاب، والركوع، والسجود، والتَّوَرُّكُ، والانتقالات، وغيرها من الأوضاع التى يتحرك معها أكثر المفاصل، وينغمز معها أكثر الأعضاء الباطنة كالمعدة والأمعاء وسائر آلات النفس والغذاء . فما يُنْكَرُ أن فى هذه الحركات تقويةً وتحليلاً للمواد ولا سيمًا بواسطة قوة النفس وانسراحها فى الصلاة فتقوى الطبيعة فيندفع الألم، ولكن داء الزندقة والإعراض عما جاءت به الرسل، والتَّعَوُّضُ عنه بالإلحاد داءٌ ليس له دواءٌ إِلَّا نَارٌ تَلْظَى، لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى، الَّذِي كَذَبَ وَتَوَلَّى .

وأما تأثيرُ الجهاد فى دفع الهم والغم، فأمرٌ معلوم بالوجدان فإن النفس متى تركتُ صائلَ الباطل وصولته واستيلاءه، اشتدَّ همُّها وغمُّها، وكرهها وخوفها . فإذا جاهدته لله تعالى: أبدل الله ذلك الهمَّ والحزن، فرحاً ونشاطاً وقوةً . كما قال تعالى: ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ، وَيَنْصَرِّكُمْ عَلَيْهِمْ، وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ وَيَذْهَبُ غَيْظُ قُلُوبِهِمْ ﴾ [التوبة: ١٤، ١٥] . فلا شئَ أَذْهَبُ لْجَوَى القلبِ وَغَمِّهِ وَهَمِّهِ وَحَزْنِهِ، من الجهاد والله المستعان .

وأما تأثيرُ « لا حولَ ولا قوةَ إِلَّا بِاللَّهِ » وفى دفع هذا الداءِ، فلما فيها: من كمالِ

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه (٣٤٥٨) وفى الزوائد: فى إسناده ليث بن أبى سليم ضعفه الجمهور .

التفويض، والتبرئ من الحول والقوة إلا به، وتسليم الأمر كله له، وعدم منازعته في شيء منه، وعموم ذلك لكل تحول من حال إلى حال في العالم العلوي والسفلي، والقوة على ذلك التحول، وأن ذلك كله بالله وحده. فلا يقوم لهذه الكلمة شيء. وفي بعض الآثار: «أنه ما ينزل ملك من السماء ولا يصعد إليها، إلا بلا حول ولا قوة إلا بالله». ولها تأثير عجيب في طرد الشيطان. والله المستعان.

فصل

في هديه ﷺ في علاج الفزع والأرق المانع من النوم

روى الترمذی فی جامعہ عن بُریدة، قال: شكا خالدٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما أنام الليل من الأرق. فقال النبي ﷺ: «إذا أويت إلى فراشك، فقل: اللهم رب السموات السبع وما أظلت، ورب الأرضين وما أقلت، ورب الشياطين وما أضلت؛ كن لي جارا من شر خلقك كلهم جميعا أن يفرط على أحد منهم، أو يبغي علي، عز جارك، وجل ثناؤك، ولا إله غيرك» (١).

وفيه أيضاً عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أن رسول الله ﷺ، كان يعلمهم من الفزع: «أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده، ومن همزات الشياطين، وأعوذ بك رب أن يحضرون». قال: وكان عبد الله بن عمر يعلمهن من عقل من بنيه، ومن لم يعقل كتبه وعلقه عليه (٢). ولا يخفى مناسبة هذه العوذة، لعلاج هذا الداء.

فصل

في هديه ﷺ في علاج داء الحريق وإطفائه

بذكر عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الحريق فكبروا، فإن التكبير يطفئه» (٣). لما كان الحريق سببه النار، وهي مادة

(١) ضعيف. رواه الترمذی (٣٥٢٣) وقال: إسناده ليس قوى.

(٢) حسن. رواه الترمذی (٣٥٢٨).

(٣) ضعيف. رواه ابن السنی فی «عمل اليوم والليلة» (٢٩٥ - ٢٩٨) فيه القاسم بن عبد الله بن عمر رماه أحمد

بالكذب كما في التقريب.

الشیطان التى خلُق منها، وكان فيه من الفساد العام ما یناسبُ الشیطان بمادته وفعله: كان للشیطان إعانةٌ علیه وتنفیذاً له، وكانت النارُ تطلب بطبعها العلوَّ والفسادَ . وهذان الأمران وهما: العلوُّ فى الأرض، والفسادُ هما هَدَى الشیطان، وإلیهما یدعو، وبهما یهلكُ بنى آدم . فالنار والشیطان کل منهما یُريد العلوَّ فى الأرض والفسادَ . وكبریاءُ الربُّ عز وجل تَقَمَعُ الشیطانَ وفِعَلَهُ .

ولهذا كان تكبیرُ الله عز وجل، له أثرٌ فى إطفاء الحریق . فإن کبریاءُ الله عز وجل لا یقوم لها شىء، فإذا کبر المسلمُ ربه: أثر تكبیرُهُ فى خمود النار وخمود الشیاطن التى هى مادته، فیطفئُ الحریقَ . وقد جربنا نحن وغيرها هذا، فوجدناه كذلك . والله أعلم .



فصل

فى هديه ﷺ فى حفظ الصحة

لما كان اعتدالُ البدن وصحته وبقاؤه، إنما هو بواسطة الرطوبة المقاومة للحرارة فالرطوبة مادته، والحرارة تنضجُها وتدفع فضلاتها، وتصلحها وتلطفها . وإلا أفسدتُ البدن ولم یمكن قیامه . وكذلك الرطوبة: هى غذاءُ الحرارة، فلولا الرطوبة: لأحرقتُ البدن وأیستَه وأفسدته . فقوام کل واحدة منهما بصاحبِها، وقوام البدن بهما جميعاً . وكل منهما مادة للأخرى، فالحرارة مادة للرطوبة تحفظُها وتمنعها من الفساد والاستحالة، والرطوبة مادة للحرارة: تغذوها وتحملها . ومتى مالت إحداهما إلى الزیادة على الأخرى: حصل لمزاج البدن الانحرافُ، بحسب ذلك . فالحرارة دائماً تحلُلُ الرطوبة، فیحتاج البدن إلى ما به یُخَلَّف علیه ما حللته الحرارة ضرورةً بقائه وهو: الطعام والشراب . ومتى زاد على مقدار التحلل: ضعفت الحرارة عن تحلیل فضلاته، فاستحالت موادٌ رديئةٌ: فعاتتُ فى البدن وأفسدت، فحصلت الأمراض المتنوعة بحسب تنوع موادِّها، وقبول الأعضاء واستعدادها .

وهذا كله مستفاد من قوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ [الاعراف:

[٣١]، فأرشد عباده إلى إدخال ما یُقیم البدن: من الطعام والشراب، عوضاً ما تحلل منه، وأن یكون بقدر ما ینتفع به البدن: فى الكمیة والکیفیة، فمتى جاوز ذلك كان

إسرافاً . وكلاهما مانعٌ من الصحة، جالبٌ للمرض . أعنى عدم الأكل والشرب، أو الإسراف فيه .

فحفظُ الصحة كُلُّهُ في هاتين الكلمتين الإلهيتين . ولا ريب أن البدن دائماً في التحلل والاستخلاف، وكلّما كثر التحللُ: ضعفت الحرارة لفناء مادتها، فإن كثرة التحلل تفنى الرطوبة، وهى مادة الحرارة، وإذا ضعفت الحرارة: ضعف الهضم، ولا يزال كذلك حتى تفنى الرطوبةُ، وتنطفئ الحرارة جملةً؛ فيستكمل العبد الأجل الذى كتب الله له أن يصل إليه .

فغاية علاج الإنسان لنفسه ولغيره: حراسة البدن إلى أن يصل إلى هذه الحالة، لا أنه يستلزم بقاء الحرارة والرطوبة اللتين بقاء الشباب والصحة والقوة بهما، فإن هذا مما لم يحصل لبشر فى هذه الدار . وإنما غاية الطبيب: أن يحمى الرطوبة عن مفسداتها من العفونة وغيرها، ويحمى الحرارة عن مضعفاتها، ويعدل بينهما بالعدل فى التدبير الذى به قام بدن الإنسان، كما أن به قامت السموات والأرض . وسائر المخلوقات إنما قوامها بالعدل، ومن تأمل هدى النبى ﷺ، وجده أفضل هدى يمكن حفظ الصحة به . فإن حفظها موقوف على حسن تدبير الطعام والمشرب، والملبس (والمسكن) والهواء، والنوم واليقظة، والحركة والسكون، والمنكح، والاستفراغ والاحتباس . فإذا حصلت هذه على الوجه المعتدل الموافق للملائم للبدن والبلد والسن والعادة: كان أقرب إلى دوام الصحة والعافية أو غالبتها إلى انقضاء الأجل .

ولما كانت الصحة من أجل نعم الله على عبده، وأجزل عطاياه، وأوفر منحه بل العافية المطلقة أجل النعم على الإطلاق، فحقيق لمن رزق حظاً من التوفيق، مراعاتها وحفظها، وحمايتها عما يضادها ، وقد روى البخارى فى صحيحه من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ « نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ » (١) .

وفى الترمذى وغيره من حديث عبد الله بن محصن الأنصارى قال: قال رسول الله ﷺ: « من أصبح مُعافىً فى جسده، آمناً فى سربه، عنده قوتُ يومه: فكأنما حيزت له الدنيا » (٢) .

(١) رواه البخارى (٦٤١٢) .

(٢) ضعيف . رواه الترمذى (٢٣٤٦) وابن ماجه (٤١٤١) فى سننه مجهول .

وفى الترمذى أيضاً من حديث أبى هريرة، عن النبى ﷺ أنه قال: «أول ما يُسأل عنه العبد يوم القيامة: من النعيم، أن يقال له: ألم نُصَحَّ لك جسمك، ونُرَوَّك من الماء البارد؟!» (١).

ومن ههنا، قال من قال من السلف فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] قال: عن الصحة.

وفى «مسند الإمام أحمد» أن النبى ﷺ، قال للعباس: «يا عباس يا عم رسول الله، سل الله العافية فى الدنيا والآخرة» (٢).

وفيه عن أبى بكر الصديق، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سلوا الله اليقينَ والمُعافاةَ، فما أُوتىَ أحدٌ بعد اليقين خيراً من العافية» (٣). فجمع بين عافيتى الدين والدنيا. ولا يتم صلاح العبد فى الدارين، إلا باليقين والعافية، فاليقين يدفع عنه عقوبات الآخرة، والعافية تدفع عنه أمراض الدنيا: فى قلبه وبدنه.

وفى «سنن النسائى» من حديث أبى هريرة يرفعه: «سلوا الله العفوَ والعافيةَ والمُعافاةَ، فما أُوتىَ أحدٌ بعد يقين خيراً من مُعافاة» (٤). وهذه الثلاثة تتضمن إزالة الشرور الماضية: بالعفو، والحاضر: بالعافية، والمستقبل: بالمُعافاة. فإنها تتضمن المداومة والاستمرار على العافية.

وفى الترمذى مرفوعاً: «ما سُئِلَ الله شيئاً أحبَّ إليه من العافية» (٥).

وقال عبد الرحمن بن أبى ليلى: عن أبى الدرداء: «قلت: يا رسول الله؛ لأن أعافى فأشكر، أحبُّ إلىَّ من أن أُبتلى فأصبر». فقال رسول الله ﷺ: «ورسولُ الله يحبُّ معك العافية» (٦).

ويذكر عن ابن عباس: أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال له: ما أسألُ

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٣٣٥٨) وفى سننه عبد الرحمن بن عزوب وهو مجهول كما فى التقريب.

(٢) صحيح. رواه أحمد (٢٠٩/١) وصححه أحمد شاكر فى المسند (١٧٨٣).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٣/١).

(٤) صحيح. رواه النسائى فى عمل اليوم والليلة (١٠٧١٧).

(٥) ضعيف. رواه الترمذى (٣٥١٥) وقال: غريب، وفيه عبد الرحمن بن أبى بكر الملبكى ضعيف.

(٦) ذكره صاحب كنز العمال (٣٢٠٦) وعزاه للطبرانى.

اللَّهُ بعد الصلوات الخمس ؟ فقال: سل الله العافية . فأعاد عليه، فقال له في الثالثة: «سل الله العافية في الدنيا والآخرة» .

وإذا كان هذا شأن العافية والصحة: فنذكرُ من هديه ﷺ في مراعاة هذه الأمور، ما يتبينُ لمن نظر فيه أنه أكمل الهدى على الإطلاق: ينال به حفظ صحة البدن والقلب وحياة الدنيا والآخرة . والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

فصل

فأما المطعمُ والمشرب، فلم يكن من عادته ﷺ، حبسُ النفسِ على نوع واحد من الأغذية، لا يتعداهُ إلى ما سواه . فإن ذلك يضر بالطبيعة جداً، وقد يتعذر عليها أحياناً: فإن لم يتناول غيرهَ ضعفٍ أو هلك، وإن تناول غيره لم تقبله الطبيعة: فاستضرَّ به . فقصرها على نوع واحد دائماً ولو أنه أفضل الأغذية خطرُ مُضر .

بل كان يأكل ما جرت عادة أهل بلده بأكله: من اللحم والفاكهة والخبز والتمر، وغيره مما ذكرناه في هديه في المأكول . فعليك بمراجعته ههنا .

وإذا كان في أحد الطعامين كيفيةٌ تحتاج إلى كسرٍ وتعديلٍ: كسرها وعدلها بضدها إن أمكن، كتعديله حرارة الرطب بالبطيخ . وإن لم يجد ذلك تناوله على حاجة وداعية من النفس من غير إسراف، فلا تتضرر به الطبيعة .

وكان إذا عافت نفسه الطعام لم يأكله، ولم يحملها إياه على كره . وهذا أصل عظيم في حفظ الصحة، فمتى أكل الإنسان ما تعافه نفسه، ولا تشتهيه، كان تضرُّه به أكثر من انتفاعه . قال أبو هريرة: ما عاب رسولُ الله ﷺ طعاماً قط، إن اشتهاه أكله، وإلا تركه ولم يأكل منه^(١) . ولما قدم إليه الضبُّ المشويُّ: لم يأكل منه، ف قيل له: أهو حرامٌ ؟ قال: « لا، ولكن لم يكن بأرضٍ قومي، فأجِدني أعافُه »^(٢) . فراعى عادته وشهوته فلماً لم يكن يعتاد أكله بأرضه، وكانت نفسه لا تشتهيه: أمسك عنه، ولم يمنع من أكله من يشتهيه، ومن عادته أكله .

وكان يحب اللحم، وأحبُّه إليه: الذراعُ ومقدمُ الشاة . ولذلك سُمِّيَ فيه ، وفي

(١) رواه البخاري (٣٥٦٣) ومسلم (٢٠٦٤).

(٢) رواه البخاري (٥٥٣٧) ومسلم (١٩٤٦).

«الصحيحين»: أتى رسولُ الله ﷺ بلحم، فرُفِعَ إليه الذراعُ، وكانت تُعجبه^(١).

وذكر أبو عبيد وغيره، عن ضباعة بنت الزبير: «أنها ذبحت فى بيتها شاةً، فأرسل إليها رسولُ الله ﷺ: «أنْ أطعمينا من شاتكم». فقالت للرسول: ما بقى عندنا إلا الرقبة، وإنى لأستحي أنْ أُرسلَ بها إلى رسول الله ﷺ. فرجع الرسولُ فاخبره، فقال: «ارجعْ إليها، فقلْ لها: أرسلِ بها، فإنها هاديةُ الشاةِ وأقربُ إلى الخير، وأبعدُها من الأذى»^(٢).

ولا ريب أن أخفَ لحمِ الشاة: لحمُ الرقبة، ولحمُ الذراع والعضد. وهو أخفُ على المعدة، وأسرعُ انهضاماً. وفى هذا مراعاةُ الاغذية التى تجمع ثلاثة أوصاف: أحدها: كثرةُ نفعها وتأثيرها فى القوى. الثانى: خفتها على المعدة، وعدمُ ثقلها عليها. الثالث: سرعةُ هضمها. وهذا أفضل ما يكون من الغذاء. والتغذى باليسير من هذا، أنفعُ من الكثير من غيره.

وكان يُحب الحَلواء والعسل. وهذه الثلاثة أعنى: اللحم، والعسل، والحلواء من أفضل الاغذية، وأنفعها للبدن والكبد والأعضاء. وللإغذاء بها نفعٌ عظيم فى حفظ الصحة والقوة، ولا ينضُرُ منها إلا مَنْ به علةٌ وآفة.

وكان يأكل الخبزَ مادوماً ما وَجَدَ له إداماً، فتارةً يأدِمُه باللحم، ويقول: «هو سيِّدُ طعامِ أهل الدنيا والآخرة»^(٣). رواه ابن ماجه وغيره. وتارةً بالبطيخ، وتارةً بالتمر. فإنه وضعَ تمرَ على كِسرة، وقال: «هذا إدامُ هذه»^(٤). وفى هذا من تدبير الغذاء أن خبز الشعير بارد يابس، والتمر حار رطب على أصح القولين، فأدِمُ خبز الشعير به من أحسن التدبير، لا سيما لمن تلك عادتُهم: كأهل المدين. وتارةً بالحلل، ويقول: «نعم الإدامُ الحللُ». وهذا ثناءٌ عليه بحسب مقتضى الحال الحاضر، لا تفضيلٌ له على غيره: كما يظن الجهال. وسببُ الحديث: أنه دخل على أهله يوماً، فقدّموا له خبزاً، فقال: «هل عندكم من إدامٍ؟» قالوا: ما عندنا إلاَّ خلٌّ. فقال: «نعم الإدامُ الحللُ»^(٥).

(١) رواه البخارى (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤/٣٢٧).

(٢) حسن. رواه أحمد (٦/٣٦٠، ٣٦١) وفيه الفضل بن الفضل وثقه ابن حبان.

(٣) ضعيف جداً. رواه ابن ماجه (٣٣٠٥) وفى الزوائد للبوصيرى: فيه سليمان بن عطاء ضعيف، واتهمه الترمذى بالوضع.

(٤) رواه مسلم (٥٢/١٦٧).

(٥) صحيح. رواه أبو داود (٣٢٥٩).

والمقصود: أن أكل الخبز مآدوماً من أسباب حفظ الصحة، بخلاف الاقتصار على أحدهما وحده . وسُمي الأدمُ أدماً: لإصلاحه الخبزَ وجعله ملائماً لحفظ الصحة . ومنه قوله في إباحته للخاطب النظر: « إنه أحرى أن يُؤدَمَ بينهما »، أى أقربُ إلى الالتئام والموافقة، فإن الزوج يدخل على بصيرة، فلا يندم .

وكان يأكل من فاكهة بلده عند مجيئها، ولا يَحْتَمِي عنها . وهذا أيضاً من أكبر أسباب حفظ الصحة: فإن الله سبحانه بحكمته جعل في كل بلد من الفاكهة ما ينتفع به أهلها في وقته، فيكون تناوُلُه من أسباب صحتهم وعافيتهم، ويُغْنِي عن كثير من الأدوية . وقلَّ مَنْ احتَمَى عن فاكهة بلده: خشية السَّقَم، إلا وهو من أسقم الناس جسماً، وأبعدهم من الصحة والقوة .

وما في تلك الفاكهة: من الرطوبات فحرارة الفصل والأرض . وحرارة المعدة تُنْضِجُها، وتدفع شرها: إذا لم يُسْرِفْ في تناولها، ولم يُحْمَلْ منها الطبيعة فوق ما تحتمله، ولم يُفسد بها الغذاء قبل هضمه، ولا أفسدَها بشرب الماء عليها، وتناول الغذاء بعد التحلَّى منها . فإن القولنج كثيراً ما يحدث عند ذلك . فَمَنْ أكل منها ما ينبغي، في الوقت الذي ينبغي، على الوجه الذي ينبغي: كانت له دواءً نافعاً .

فصل

في هديه ﷺ في هيئة الجلوس للأكل

صح عنه أن قال: « لا آكل مُتَكَبِّئاً »^(١) وقال: « إنما أجلسُ كما يجلس العبدُ، وآكلُ كما يأكل العبدُ » .

وروى ابن ماجه في سننه: « أنه نهى أن يأكل الرجلُ وهو منبطحٌ على وجهه »^(٢) وقد فُسر الاتكاءُ: بالترُّبُّع . وفسر: بالاتكاء على الشيء، وهو الاعتماد عليه . وفسر بالاتكاء على الجنب . والأنواعُ الثلاثة من الاتكاء، فنوعٌ منها يُضِرُّ بالأكل،

(١) رواه البخاري (٥٣٩٨) .

(٢) ضعيف . بنط ابن ابن ماجه (٣٣٧٠) وفي سننه جعفر بن برقان وهو يهيم في حديث الزهري .

وهو: الاتكاء على الجنب، فإنه يمنع مجرى الطعام الطبيعى عن هيئته، ويعوقه عن سرعة نفوذه إلى المعدة، ويضغط المعدة فلا يستحكم فتحها للغذاء. وأيضاً: فإنها تميل ولا تبقى منتصبه، فلا يصل الغذاء إليها بسهولة.

وأما النوعان الآخران، فمن جلوس الجبارة المتأففى للعبودية. ولهذا قال: «أكل كما يأكل العبد»، وكان يأكل وهو مُقَع^(١). ويذكر عنه: «أنه كان يجلس للأكل متوركاً على ركبتيه، ويضع بطن قدمه اليسرى، على ظهر قدمه اليمنى»، تواضعاً لربه عز وجل، وأدباً بين يديه، واحتراماً للطعام وللمؤاكل، فهذه الهيئة أنفع هيئات الأكل وأفضلها؛ لأن الأعضاء كلها تكون على وضعها الطبيعى، الذى خلقها الله سبحانه عليه، مع ما فيها من الهيئة الأدبية. وأجود ما اغتذى الإنسان إذا كان أعضاؤه على وضعها الطبيعى، ولا يكون كذلك إلا إذا كان الإنسان منتصباً الانتصاب الطبيعى. وأردأ الجلسات للأكل الاتكاء على الجنب، لما تقدم: من أن المرىء وأعضاء الازدرد تضيق عند هذه الهيئة، والمعدة لا تبقى على وضعها الطبيعى لأنها تنعصر مما يلى البطن بالأرض، ومما يلى الظهر بالحجاب الفاصل بين آلات الغذاء وآلات النفس. وإن كان المراد بالاتكاء الاعتماد على الوسائد والوطاء الذى تحت الجالس. فيكون المعنى: أنى إذا أكلت لم أقعد متكئاً على الأوطية والوسائد، كفعل الجبارة ومن يزيد الإكثار من الطعام، لكنى أكل بُلْغَةً كما يأكل العبد.

فصل

وكان يأكل بأصابعه الثلاث، وهذا أنفع ما يكون من الأكلات: فإن الأكل بإصبع أو إصبعين لا يستلذ به الأكل ولا يُمريه، ولا يُشبعه إلا بعد طول؛ ولا تفرح آلات الطعام والمعدة بما ينالها فى كل أكلة، فتأخذضها على إغماض، كما يأخذ الرجل حقه حبة أو حبتين أو نحو ذلك، فلا يلتذ بأخذه، ولا يسره. والأكل بالخمسة والراحة يوجب ازدحام الطعام على آلاته وعلى المعدة وربما استدت الآلات فمات وتغصب الآلات على دفعه، والمعدة على احتماله، ولا يجد له لذة ولا استمرار. فأنفع الأكل: أكله ﷺ. وأكل من اقتدى به بالأصابع الثلاث.

فصل

وَمَنْ تَدَبَّرَ أَغْذِيَتَهُ ﷺ، وَمَا كَانَ يَأْكُلُهُ: وَجَدَهُ لَمْ يَجْمَعْ قَطْ بَيْنَ لَبَنٍ وَسَمَكٍ وَلَا بَيْنَ لَبَنٍ وَحَامِضٍ، وَلَا بَيْنَ غِذَائَيْنِ حَارَّيْنِ، وَلَا بَارِدَيْنِ، وَلَا لَزَجَيْنِ، وَلَا قَابِضَيْنِ وَلَا مُسَهِّلَيْنِ، وَلَا غَلِيظَيْنِ، وَلَا مُرْحِيَيْنِ، وَلَا مُسْتَحِيلَيْنِ إِلَى خَلْطِ وَاحِدٍ، وَلَا بَيْنَ مُخْتَلَفَيْنِ: كَقَابِضٍ وَمُسَهِّلٍ، وَسَرِيعِ الْهَضْمِ وَبَطِيئِهِ، وَلَا بَيْنَ شَوِيٍّ وَطَبِيخٍ، وَلَا بَيْنَ طَرِيٍّ وَقَدِيدٍ، وَلَا بَيْنَ لَبَنٍ وَبَيْضٍ، وَلَا بَيْنَ لَحْمٍ وَلَبَنٍ. وَلَمْ يَكُنْ يَأْكُلُ طَعَاماً فِي وَقْتِ شِدَّةِ حَرَارَتِهِ، وَلَا طَبِيخاً بَاتِئاً يَسْخَنُ لَهُ بِالْغَدِ، وَلَا شَيْئاً مِنَ الْأَطْعِمَةِ الْعَفْنَةِ وَالْمَالِحَةِ، كَالْكُومَاحِ وَالْمُخَلَّلَاتِ وَالْمُلُوحَاتِ. وَكُلَّ هَذِهِ الْإِنْوَاعِ ضَارٌّ مُؤَلِّدٌ لَأَنْوَاعٍ مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ الصَّحَّةِ وَالْإِعْتِدَالِ.

وَكَانَ يُصْلِحُ ضَرَرَ بَعْضِ الْأَغْذِيَةِ بِبَعْضٍ: إِذَا وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلاً، فَيَكْسِرُ حَرَارَةَ هَذَا بِبُرُودَةِ هَذَا، وَيَبْسُطُ هَذَا بِرُطُوبَةِ هَذَا. كَمَا فَعَلَ فِي الْقَتَاءِ وَالرُّطْبِ، وَكَمَا كَانَ يَأْكُلُ التَّمْرَ بِالسَّمَنِ وَهُوَ: الْحَيْسُ وَيَشْرَبُ نَقِيعَ التَّمْرِ يَلْطَفُ بِهِ كَيْمُوسَاتِ الْأَغْذِيَةِ الشَّدِيدَةِ.

وَكَانَ يَأْمُرُ بِالْعِشَاءِ وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ تَمْرٍ، وَيَقُولُ: «تَرَكْتُ الْعِشَاءَ مَهْرَمَةً» ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي «سُنَنِهِ»^(١). وَذَكَرَ أَبُو نَعِيمٍ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّوْمِ عَلَى الْأَكْلِ، وَيَذَكِّرُ: أَنَّهُ يَقْسَى الْقَلْبُ». وَلِهَذَا، فِي وَصَايَا الْأَطْبَاءِ لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَ الصَّحَّةِ أَنْ يَمْشِيَ بَعْدَ الْعِشَاءِ خُطُواتٍ وَلَوْ مِائَةَ خُطْوَةٍ، وَلَا يَنَامَ عَقِبَهُ، فَإِنَّهُ مُضِرٌّ جَدّاً. وَقَالَ مُسْلِمُوهُمْ: أَوْ يَصَلِّيَ عَقِيْبَةً، لِيَسْتَقَرَّ الْغِذَاءُ بِقَعْرِ الْمَعْدَةِ، فَيَسْهَلَ هَضْمُهُ وَيَجُودَ بِذَلِكَ.

وَلَمْ يَكُنْ مِنْ هَدْيِهِ: أَنْ يَشْرَبَ عَلَى طَعَامِهِ فَيُفْسِدُهُ، وَلَا سَيْمًا إِنْ كَانَ الْمَاءُ حَارًّا أَوْ بَارِدًا، فَإِنَّهُ رَدِيٌّ جَدّاً. قَالَ الشَّاعِرُ:

لَا تَكُنْ عِنْدَ أَكْلِ سَخْنٍ وَبَرْدٍ، وَدَخُولِ الْحَمَامِ تَشْرَبُ مَاءً
فَلِذَا مَا اجْتَنَبْتَ ذَلِكَ حَقًّا: لَمْ تَخَفْ مَا حَيَّتْ، فِي الْجَوْفِ دَاءً

وَيَكْرَهُ شَرْبَ الْمَاءِ عَقِيْبَ الرِّيَاضَةِ وَالتَّعَبِ، وَعَقِيْبَ الْجَمَاعِ، وَعَقِيْبَ الطَّعَامِ وَقَبْلَهُ،

(١) ضَعِيفٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٥٦) وَابْنُ مَاجَهٍ (٣٣٥٥) وَفِي الزَّوَائِدِ: فِي إِسْنَادِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ضَعِيفٌ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: مُنْكَرٌ.

وعقيب أكل الفاكهة وإن كان الشرب عقيب بعضها، أسهل من بعض وعقب الحمام، وعند الانتباه من النوم . فهذا كله مناف لحفظ الصحة . ولا اعتبار بالعوائد فإنها طبائع ثوانٍ .

فصل

وأما هديه فى الشرب، فمن أكمل هدى يُحفظ به الصحة فإنه كان يشرب العسل الممزوج بالماء البارد . وفى هذا من حفظ الصحة، ما لا يَهْتَدَى إلى معرفته إلا أفاضل الأطباء فإن شربه ولعقه على الريق: يذيب البلغم، ويغسل خَمْلَ المعدة، ويجلو لزوجتها، ويدفع عنها الفضلات، ويسخنها باعتدال، ويدفع سددتها، ويفعل مثل ذلك بالكبد والكلى والمثانة . وهو أنفع للمعدة من كل حلو دخلها . وإنما يضر بالعرض لصاحب الصفراء: لحدته وحدة الصفراء، فرما هيجهما . ودفع مضرته لهم بالخل، فيعود حيثئذ لهم نافعاً جداً . وشربه أنفع من كثير الأشربة، المتخذة من السكر أو أكثرها، ولا سيما لمن لم يعتد هذه الأشربة، ولا ألفها طبعه . فإنه إذا شربها لا يلائمه ملائمة العسل، ولا قريباً منه . والمحكم فى ذلك العادة: فإنها تهدم أصولاً، وتبنى أصولاً .

وأما الشرب إذا جمع وصفى الخلاوة والبرودة: فمن أنفع شىء للبدن، ومن أكبر أسباب حفظ الصحة، وللأرواح والقوى والكبد والقلب، عشقٌ شديد له، واستمدادٌ منه . وإذا كان فيه الوصفان: حصلت به التغذية، وتنفيذ الطعام إلى الأعضاء وإيصاله إليها، أتم تنفيذ .

والماء البارد رطب: يجمع الحرارة، ويحفظ على البدن رطوباته الأصلية، ويرد عليه بدل ما تحلل منه، ويرقق الغذاء، ويُنفذه فى العروق .

واختلف الأطباء: هل يُغذى البدن ؟ على قولين:

فأثبت طائفة التغذية به، بناءً على ما يشاهدون: من النمو والزيادة والقوة فى البدن به، ولا سيما عند شدة الحاجة إليه .

قالوا: وبين الحيوان والنبات قدرٌ مشترك من وجوه عديدة، منها: النمو والاعتناء والاعتدال . وفى النبات قوة حسّ وحركة تناسبه . ولهذا كان غذاء النبات بالماء . فما ينكر أن يكون للحيوان به نوع غذاء، وأن يكون جزءاً من غذائه التام .

قالوا: ونحن لا ننكر أن قوة الغذاء ومعظمه في الطعام، وإنما أنكرنا ألا يكون للماء تغذية البتة. قالوا: وأيضاً الطعام إنما يُغذَّى بما فيه: من المائية، ولولاها لما حصلت به التغذية.

قالوا: ولأن الماء مادة حياة الحيوان والنبات، ولا ريب أن ما كان أقرب إلى مادة الشيء حصلت به التغذية، فكيف إذا كان مادته الأصلية؟! قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]. فكيف ينكر حصول التغذية بما هو مادة الحياة على الإطلاق؟!^(١)

قالوا: وقد رأينا العطشان إذا حصل له الرُّىُّ بالماء البارد: تراجعت إليه قواه ونشاطه وحركته، وصبرَ عن الطعام، وانتفع بالقدر اليسير منه. ورأينا العطشان لا ينتفع بالقدر الكثير من الطعام، ولا يجد به القوة والاعتناء. ونحن لا ننكر أن الماء يُنفذ الغذاء إلى أجزاء البدن، وإلى جميع الأعضاء، وأنه لا يتم أمر الغذاء إلا به. وإنما ننكر على من سلبه قوة التغذية عنه البتة، ويكاد قوله عندنا يدخل في إنكار الأمور الوجدانية.

وأنكرت طائفة أخرى حصول التغذية به. واحتجت بأمور: يرجع حاصلها إلى عدم الاكتفاء به، وأنه لا يقوم مقام الطعام، وأنه لا يزيد في غمِّ الأعضاء، ولا يخلف عليها بدل ما حللته الحرارة، ونحو ذلك مما لا ينكره أصحاب التغذية، فإنهم يجعلون تغذيته بحسب جوهره ولطافته ورقته، وتغذية كل شيء بحسبه. وقد شوهد الهواء الرطب البارد اللين اللذيذ: يُغذَّى بحسبه. والرائحة الطيبة: تُغذَّى نوعاً من الغذاء. فتغذية الماء أظهر وأظهر.

والمقصود أنه إذا كان بارداً، وبخالطه ما يحليه: كالعسل أو الزبيب أو التمر أو السكر كان من أنفع ما يدخل البدن، وحفظَ عليه صحته. فلهذا كان أحبُّ الشراب إلى رسول الله ﷺ، البارد الحلو. والماء أفاثر ينفخ ويفعل ضدَّ هذه الأشياء

ولما كان الماء الباث أنفع من الذي يشرب وقتَ استقائه، قال النبي ﷺ وقد دخل إلى حائط أبي الهيثم بن التيهان: «هل من ماء بات في شئت؟» فأتاه به، فشرب منه رواه البخاري. ولفظه: «إن كان عندكم ماء بات في شئت، وإلا كَرَعْنَا»^(١).

والماء البائت بمنزلة العجين الخمير، والذي شرب لوقته بمنزلة الفطير، وأيضاً فإن الأجزاء الترابية والأرضية تُفارقه إذا بات، وقد ذكر أن النبي ﷺ كان يُستعذبُ له الماء، ويختار البائت منه. وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يُسقى له الماء العذب من بئر السقيا^(١).

والماء الذى فى القرب والشَّنان، الذُّ من الذى يكون من آنية الفَخَّار والأحجار وغيرهما، ولا سَيْماً أسقيةَ الأدمَ . ولهذا التمسَ النبي ﷺ ماءً بات فى شَنِّه، دون غيرها من الأوانى . وفى الماء إذا وُضع فى الشَّنان وقرب الأدمَ خاصةً لطيفةً، لما فيها من المسامِّ المفتحة يَرشح منها الماء . ولهذا: الماء الذى فى الفخَّار الذى يرشح الذُّ منه وأبرد فى الذى لا يرشح فصلواتُ الله وسلامه على أكمل الخلق، وأشرفهم نفساً، وأفضلهم هدياً فى كل شئٍ لقد دَلَّ أُمته على أفضل الأمور وأنفعها لهم فى القلوب والأبدان، فى الدنيا والآخرة .

قالت عائشةُ رضى الله عنها: كان أحبُّ الشرابِ إلى رسول الله ﷺ، الحلوَ الباردَ^(٢) . وهذا يحتمل: أن يريد به الماءَ العذب: كميّاه العيون والآبار الحلوة . فإنه كان يُستعذب له الماء . ويحتمل: أن يريد به الماءَ الممزوجَ بالعسل، أو الذى تُقع فيه التمرُ أو الزبيبُ . وقد يقال وهو الأظهر: يعمُّهما جميعاً .

وقوله فى الحديث الصحيح: « إن كان عندك ماء بات فى شَنِّ، وإلاَّ كَرَعْنَا »^(٣)، فيه دليلٌ على جواز الكَرع، وهو: الشرب بالفم من الحوض والمقراة ونحوها . وهذه والله أعلم واقعةٌ عين دعت الحاجةُ فيها إلى الكَرع بالفم، أو قاله مبيِّناً لجوازه. فإن من الناس من يكرهه، والأطباءُ تكاد تحرمه، ويقولون: إنه يضرُّ بالمعدة . وقد روى فى حديث لا أدرى ما حاله؟ عن ابن عمر رضى الله عنهما: « أن النبي ﷺ نهانا أن نشرب على بطوننا وهو: الكَرع ونهانا أن نغترفَ باليد الواحدة، وقال: « لا يَلِغُ أحدُكم كما يَلِغُ الكلبُ، ولا يَشْرَبُ بالليل من إناء حتى يَخْتَبِرَهُ، إلاَّ أن يكونَ مَخْمَرًا »^(٤).

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٣٧٣٥) وفى سنده عبد العزيز بن محمد كان يحدث من كتب غيره فيخطئ كما فى التقريب .

(٢) صحيح . رواه الترمذى (١٨٩٥) وأحمد (٣٨/٦) والحاكم (١٣٧/٤) .

(٣) سبق تخريجه . (٤) ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٤٣١) وفى الزوائد فى إسناده بقية وهو مدلس .

وحديث البخاريُّ أصحُّ من هذا . وإن صح فلا تعارضَ بينهما، إذ لعلَّ الشربَ باليد لم يكن يمكن حينئذٍ، فقال: «وإلا كَرَعْنَا» . والشربُ بالفم إنما يضرُّ: إذا انكبَّ الشارب على وجهه وبطنه، كالذي يشرب من النهر والغدير . فأماً إذا شرب مُتصباً بفمه، من حوض مرتفع ونحوه: فلا فرقَ بين أن يشرب بيده أو بفمه .

فصل

وكان من هديه الشربُ قاعداً، هذا كان هديه المعتادَ ، وصحَّ عنه أنه نهى عن الشرب قائماً^(١) . وصح عنه: أنه أمر الذي شرب قائماً أن يَسْتَقِيَ^(٢) . وصح عنه: أنه شرب قائماً^(٣) .

فقلت طائفةٌ: هذا ناسخ للنهي .

وقالت طائفةٌ: بل مبينٌ أن النهي ليس للتحريم، بل للإرشاد وترك الأولى .

وقالت طائفةٌ: لا تعارضُ بينهما أصلاً، فإنه إنما شرب قائماً للحاجة: فإنه جاء إلى زمزمَ وهم يَسْتَقُونَ منها فاستقَى، فناولوه الدلو، فشرب وهو قائم . وهذا كان موضعَ حاجة .

وللشرب قائماً آفاتٌ عديدة، منها: أنه لا يحصل به الرُّىُّ التام، ولا يستقر في المعدة حتى يَقْسِمَ الكبدُ على الأعضاء، وينزلُ بسرعةٍ وحِدَّةٍ إلى المعدة، فيُخْشِي منه أن يُبَرِّدَ حرارتها ويشوشها، ويُسرِعَ النفوذَ إلى أسافلِ البدنِ بغيرِ تدرِج . وكلُّ هذه يُضرُّ بالشارب . وأماً إذا فعله نادراً أو لحاجة: لم يضره .

ولا يعترضُ بالعوائد على هذا: فإنَّ العوائد طبائعُ ثوانٍ، ولها أحكامٌ أخرى، وهي بمنزلة الخارج عن القياس عند الفقهاء .

فصل

وفي صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يَتَنَفَّسُ في الشراب ثلاثاً، ويقول: «إِنَّهُ أَرْوَى وَأَمْرٌ وَأَبْرَأُ»^(٤) .

الشراب في لسان الشارع وحملته الشرع هو: الماء . ومعنى تَنَفَّسَ في الشراب: إبانةُ

(٢) رواه مسلم (٢٠٢٦/٢٠١٦) .

(٤) رواه مسلم (٢٠٢٨/٢٠٢٣) .

(١) رواه مسلم (٢٠٢٥/١١٤، ١١٥) .

(٣) رواه البخاري (٥٦١٧) ومسلم (٢٠٢٧/١١٧) .

القدح عن فيه وتنفسه خارجة، ثم يعود إلى الشراب. كما جاء مصرحاً به في الحديث الآخر: «إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في القدح، ولكن ليبن الإناء عن فيه»^(١).

وفي هذا الشرب حكمٌ جمّة، وفوائدٌ مهمة، وقد نبّه ﷺ على مجامعها، بقوله: «إنه أروى وأمرأ وأبرأ» . فاروى: أشدُّ رياً وأبلغه وأنفعه . وأبرأ أفعلٌ من البرء وهو الشفاء أى يبرئ من شدة العطش ودائه، لتردده على المعدة المتهلّبة دفعات فتسكن الدفعة الثانية ما عجزت الأولى عن تسكينه، والثالثة ما عجزت الثانية عنه . وأيضاً: فإنه أسلمٌ لحرارة المعدة، وأبقى عليها من أن يهجم عليها البارد وهلة واحدة ونهلة واحدة .

وأيضاً: فإنه لا يروى لمصادفته لحرارة العطش لحظة، ثم يقطع عنها ولما تكرر سورتها وحدتها. وإن انكسرت لم تبطل بالكلية، بخلاف كسرها على التمهّل والتدريج .

وأيضاً: فإنه أسلمٌ عاقبةً، وآمنٌ غائلةً من تناول جميع ما يروى دفعةً واحدة . فإنه يخاف منه أن يطفئ الحرارة الغريزية بشدة برده، وكثرة كميته - أو يضعفها: فيؤدّي ذلك إلى فساد مزاج المعدة والكبد، وإلى أمراض رديئة، وخصوصاً في سكان البلاد الحارة كالبحجاز واليمن ونحوهما، أو في الأزمنة الحارة: كشدة الصيف . فإن الشرب وهلة واحدة مخوفٌ عليهم جداً: فإن الحار الغريزي ضعيف في بواطن أهلها، وفي تلك الأزمنة الحارة .

وقوله: « وأمرأ » هو أفعلٌ من « مرئ الطعام والشراب في بدنه »: إذا دخله وخالطه بسهولة ولذة ونفع . ومنه: ﴿ فَكُلُّوْهُ هَنِئًا مَّرِيئًا ﴾ [النساء: ٤] هنيئاً في عاقبته، مريئاً في مذاقه . وقيل: معناه أنه أسرع انحداراً عن المرئ، لسهولته وخفته عليه، بخلاف الكثير: فإنه لا يسهل على المرئ انحداره .

من آفات الشرب نهلة واحدة: أنه يخاف منه الشرّق، بأن ينسد مجرى الشراب لكثرة الوارد عليه فيغصُّ به . فإذا تنفس رويداً ثم شرب: أمن من ذلك، ومن فوائده: أن الشارب إذا شرب أول مرة، تصاعد البخار الدخاني الحار الذي كان على

(١) صحيح. رواه مالك في الموطأ (٢/٧٠٥/١٢) والترمذی (١٨٨٧) وابن ماجه (٣٤٢٧) وقال الترمذی: حسن صحيح.

القلب والكبد لورود الماء البارد عليه، فأخرجته الطبيعة عنها، فإذا شرب مرة واحدة: اتفق نزول الماء البارد وصعود البخار، فيتدافعان ويتعالجان. ومن ذلك يحدث الشرق والغصة، ولا يهتأ الشارب بالماء، ولا يمرؤه، ولا يتم ربه. وقد روى عبد الله بن المبارك، والبيهقي، وغيرهما عن النبي ﷺ: «إذا شرب أحدكم: فليمص الماء مصباً، ولا يعب عباً، فإن الكبد» (١).

والكبد - بضم الكاف وتخفيف الباء - هو وجع الكبد، وقد علم بالتجربة: أن ورود الماء جملة واحدة على الكبد يؤلمها، ويضعف حرارتها. وسبب ذلك: المضادة التي بين حرارتها، وبين ما ورد عليها: من كيفية المبرود وكميته. ولو ورد بالتدرج شيئاً فشيئاً: لم يضاد حرارتها، ولم يضعفها. وهذا مثاله: صب الماء البارد على القدر وهي تفور، لا يضرها صبه قليلاً قليلاً. وقد روى الترمذي في جامعته عنه ﷺ: «لا تشربوا نفساً واحداً: كشرب البعير، ولكن اشربوا مثنى وثلاث، وسموا إذا أنتم شربتم، واحمدوا إذا أنتم فرغتم» (٢).

وللتسمية في أول الطعام والشراب، وحمد الله في آخره تأثير عجيب في نفعه واستمرائه، ودفع مضرته.

قال الإمام أحمد: «إذا جمع الطعام أربعاً فقد كمل إذا ذكر اسم الله في أوله، وحمد الله في آخره، وكثرت عليه الأيدي، وكان من حلّ.

فصل

وقد روى مسلم في «صحيحه» من حديث جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «غطوا الإناء، وأوكوا السقاء، فإن في السنة ليلة ينزل فيها بواء: لا يمر بإناء ليس عليه غطاء، وسقاء ليس عليه وكاء إلا وقع فيه من ذلك الداء» (٣).

وهذا مما لا تناله علوم الأطباء ومعارفهم. وقد عرفه من عرفه: من عقلاء الناس بالتجربة. قال الليث بن سعد أحد رواة الحديث: «الأعاجم عندنا يتقون تلك الليلة في السنة، في كانوا الأول منها.

(١) ضعيف. ذكره السيوطي في الجامع الصغير (٧٠٩) وعزاه لأبي نعيم في الطب وضعفه.

(٢) ضعيف. رواه الترمذي (١٨٨٥) وفي سنده يزيد بن سنان ضعيف كما في التقريب.

(٣) رواه مسلم (٩٩/٢٠١٤).

وصح عنه: أنه أمرَ بتخمير الإناء ولو أن يعرض عليه عوداً^(١). وفى عرض العود عليه من الحكمة: أنه لا ينسى تخميره، بل يعتاده حتى بالعود. وفيه: أنه ربما أراد الدُّبَّيب أن يسقط فيه، فيمرُّ على العود، فيكون العود جسراً له يمنع من السقوط فيه. وصح عنه: أنه أمرَ عند إيكاء الإناء، بذكر اسم الله. فإن ذكر اسم الله عند تخمير الإناء يطرد عنه الشيطان، وإيكأؤه يطرد عنه الهوام، ولذلك أمر بذكر اسم الله فى هذين الموضعين، لهذين المعنيين.

وروى البخارى فى صحيحه من حديث ابن عباس: « أن رسول الله ﷺ نهى عن الشرب من فى السقاء^(٢) . وفى هذا آدابٌ عديدة، منها: أن تردّد أنفاس الشارب فيه يكسبه زهومة ورائحة كريهة، يُعاف لأجلها.

ومنها: أنه ربما غلب الداخل إلى جوفه من الماء فتضرّر به.

ومنها: أنه ربما كان فيه حيوان لا يشعر به، فيؤذيه.

ومنها: أن الماء ربما كان فيه قذاةٌ أو غيرها، لا يراها عند الشرب، فتلج جوفه.

ومنها: أن الشرب كذلك يملأ البطن من الهواء، فيضيق عن أخذ حظه من الماء، أو يزاحمه، أو يؤذيه. ولغير ذلك من الحكم.

فإن قيل: فما تصنعون بما فى جامع الترمذى. « أن رسول الله ﷺ دعا باداوة يوم أحد، فقال: «اَحْتَنَنْتُمْ فَمَ الْإِدَاوَةِ». ثم شرب منها من فمها » ؟

قلنا: نكتفى فيه بقول الترمذى: « هذا حديث ليس إسناده بصحيح ؛ وعبد الله ابن عمر العُمَرُ يُضَعَّفُ من قِبَلِ حفظه. ولا أدرى: سمع من عيسى، أولاً^(٣). انتهى يريد: عيسى بن عبد الله، الذى رواه عنه عن رجل من الأنصار.

فصل

وفى «سنن أبى داود» من حديث أبى سعيد الخُدْرَى قال: نهى رسول الله ﷺ

(٢) رواه البخارى (٥٦٢٩).

(١) رواه البخارى (٥٦٢٤) ومسلم (٩٧/٢٠١٢).

(٣) ضعيف. رواه الترمذى (١٨٩١) وفى سننه جهالة.

عن الشرب في ثُلْمَةِ القَدَح، وأن ينفخَ في الشراب^(١)، وهذا من الآداب التي يتم بها مصلحة الشارب. فإن الشرب من ثُلْمَةِ القَدَح فيه عدةٌ مفسدة:

أحدها: أن ما يكون على وجه الماء من قَذَى أو غيره يجتمع إلى الثُلْمَةِ، بخلاف الجانب الصحيح.

الثاني: أنه ربما شَوَّش على الشارب، ولم يتمكن من حسن الشرب من الثُلْمَةِ.

الثالث: أن الوسخ والزُهومة تجتمع في الثُلْمَةِ، ولا يصل إليها الغَسْلُ، كما يصل إلى الجانب الصحيح.

الرابع: أن الثُلْمَةَ محلُّ العيب في القَدَح، وهي أردأ مكان فيه. فينبغي تجنبه وقصدُ الجانب الصحيح: فإن الردىء من كل شيء لا خير فيه. ورأى بعض السلف رجلاً يشتري حاجة رديئة، فقال: «لا تفعل؛ أما علمت أن الله نزع البركة من كل ردىء!». الخامس: أنه ربما كان في الثُلْمَةِ شَقٌّ أو تحديدٌ يجرح فمَ الشارب. ولغيرِ هذه من المفاسد.

وأما النفخ في الشراب: فإنه يكسبه من فم النافخ رائحةٌ كريهةٌ، يُعاف لأجلها؛ ولا سيما إن كان متغيِّراً الفم.

وبالجملة: فأنفاس النافخ تخالطه، ولهذا، جمع رسول الله ﷺ بين النهي عن التنفُّس في الإناء، والنفخ فيه في الحديث الذي رواه الترمذِيُّ وصححه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ: أن يُتنفَّسَ في الإناء، أو يُنفخَ فيه^(٢).

فإن قيل: فما تصنعون بما في الصحيحين من حديث أنس: «أن رسول الله ﷺ كان يتنفَّس في الإناء ثلاثاً^(٣)» قيل: نُقابله بالقبول والتسليم؛ ولا معارضة بينه وبين الأول. فإن معناه: أنه كان يتنفَّس في شربة ثلاثاً؛ وذكر الإناء: لأنه آلة الشرب. وهذا كما جاء في الحديث الصحيح: «أن إبراهيم بن رسول الله ﷺ مات في الثَّدْيِ^(٤)؛ أي في مُدَّة الرِّضَاع.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٣٧٢٢) وفي إسناده قرة بن عبد الرحمن له منكر كما في التقريب.

(٢) صحيح. رواه الترمذی (١٨٨٨) وقال: حسن صحيح.

(٣) رواه البخاری (٥٦٣١) ومسلم (١٢٢/٢٠٢٨).

(٤) رواه مسلم (٦٣/٢٣١٦).

فصل

وكان ﷺ يشرب اللبن خالصاً تارة، ومُشوباً بالماء أخرى. وفى شرب اللبن الحلو فى تلك البلاد الحارة خالصاً ومُشوباً قنع عظيم: فى حفظ الصحة، وترطيب البدن، ورئى الكبد؛ ولا سيما اللبن الذى قرعى دوابه الشيح والقيصوم والحزامى، وما أشبهها. فإن لبنها غذاء مع الأغذية، وشراب مع الأشربة، ودواء مع الأدوية، وفى جامع الترمذى عنه ﷺ: «إذا أكل أحدكم طعاماً، فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وأطعمنا خيراً منه. وإذا سقى لبناً، فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه. فإنه ليس شيء يُجزئ من الطعام والشراب، إلا اللبن»^(١). قال الترمذى: هذا حديث حسن.

فصل

وثبت فى «صحيح مسلم» أنه ﷺ كان يُتَبَذُّ له أول الليل، ويشربه إذا أصبح يومه ذلك، واللييلة التى تحيى، والغد واللييلة الأخرى، والغد إلى العصر. فإن بقى منه شيء: سقاه الخادم، أو أمر به فصب^(٢). وهذا النبذ هو: ماء يُطرح فيه تمرٌ يحلّيه، وهو يدخل فى الغذاء والشراب، وله نفع عظيم: فى زيادة القوة، وحفظ الصحة. ولم يكن يشربه بعد ثلاث: خوفاً من تغييره إلى الإسكار.



فصل

فى تدبيره لأمر الملبس

وكان من أتم الهدى، وأنفعه للبدن، وأخفّه عليه، وأيسره لبساً وخلعاً. وكان أكثر لبسه الأردية والأزُر. وهى أخف على البدن من غيرها. وكان يلبس القميص، بل كان أحب الثياب إليه. وكان هديه فى لبسه لما يلبسه، أنفع شيء للبدن. فإنه لم يكن يطيل أكمامه ويوسعها، بل كانت كُم قميصه إلى الرُشغ: لا تتجاوز اليد، فتشوق على لبسها، وتمنعه خفة الحركة والبطش. ولا تقصرُ عن هذه، فتبرز للحر والبرد، وكان ذيل قميصه وإزاره إلى أنصاف الساقين: لم يتجاوز الكعبين، فيؤذى

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٣٤٥٥) وفى سننه على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف.

(٢) رواه مسلم (٧٩/٢٠٠٤).

الماشى ويؤوده، ويجعله كالمقيّد. ولم يقصر عن عَصْلَة ساقه، فتتكشف: فيتأذى بالحر والبرد، ولم تكن عمامته بالكبيرة التى يوذى الرأس حملها ويضعفه، ويجعله عرضة للضعف والآفات، كما يشاهد من حال أصحابها ؛ ولا بالصغيرة التى تقصر عن وقاية الرأس من الحر والبرد ؛ بل وسطاً بين ذلك. وكان يُدخلها تحت حَنَكه. وفى ذلك فوائد عديدة، فإنها تقى العنق الحر والبرد، وهو أثبت لها ولا سيما عند ركوب الخيل والإبل، والكرّ والفرّ. وكثير من الناس اتخذ الكلايب عوضاً عن التحنك. وبأبعد ما بينهما فى النفع والزينة ! وأنت إذا تأملت هذه اللبسة: وجدتها من أنفع اللبسات وأبلغها فى حفظ صحة البدن وقوته، وأبعدها من التكلف والمشقة على البدن.

وكان يلبس الخفاف فى السفر دائماً أو أغلب أحواله: لحاجة الرّجلين إلى ما يقيهما من الحر والبرد وفى الحضر أحياناً.

وكان أحب ألوان الثياب إليه البياض والحبرة ؛ وهى: البرود المحبّرة، ولم يكن من هديه لبس الأحمر، ولا الأسود، ولا المصبغ، ولا المصقول. وأما الحلّة الحمراء التى لبسها، فهى الرداء اليمانيّ الذى فيه سواد وحمرة وبياض ؛ كالحلّة الخضراء. فقد لبس هذه وهذه. وقد تقدم تقرير ذلك، وتغليظ من زعم أنه لبس الأحمر القانى بما فيه كفاية.



فصل

فى تدبيره لأمر المسكن

لما علم ﷺ أنه على ظهر سير، وأن الدنيا مرحلة مسافر ينزل فيها مدة عمره، ثم ينتقل عنها إلى الآخرة لم يكن من هديه وهدى أصحابه ومن تبعه، الاعتناء بالمساكن وتشبيدها، وتعليقها وزخرفتها وتوسيعها. بل كانت من أحسن منازل المسافر: تقى الحر والبرد، وتستتر عن العيون، وتمنع من ولوج الدواب ؛ ولا يخاف سقوطها لفرط ثقلها، ولا تعشعش فيها الهوام لسعتها، ولا تعتور عليها الأهوية والرياح المؤذية لارتفاعها. وليست تحت الأرض: فتؤذى ساكنها، ولا فى غاية الارتفاع عليها، بل وسط. وتلك أعدل المساكن وأنفعها، وأقلها حرّاً وبرداً ؛ ولا تضيق عن ساكنها فينحصر، ولا تفضل عنه بغير منفعة ولا فائدة فتأوى الهوام فى خلوها. ولم يكن

فيها كنف تؤذى ساكنها برائحتها، بل رائحتها من أطيب الروائح؛ لأنه كان يحب الطيب ولا يزال عنده، وريحه هو من أطيب الرائحة، وعرفه من أطيب الطيب ولم يكن فى الدار كنيف تظهر رائحته. ولا ريب أن هذه من أعدل المساكن وأنفعها، وأوفقها للبدن وحفظ صحته.

فصل

فى تدبيره لأمر النوم واليقظة

ومن تدبّر نومه ويقظته ﷺ: وجده أعدل نوم وأنفعه للبدن والأعضاء والقوى؛ فإنه كان ينام أول الليل، ويستيقظ أول النصف الثانى، فيقوم ويستاك ويتوضأ ويصلى ما كتب الله له. فيأخذ البدن والأعضاء والقوى حظها من النوم والراحة، وحظها من الرياضة؛ مع وفور الأجر. وهذا غاية صلاح القلب والبدن والدنيا والآخرة.

ولم يكن يأخذ من النوم فوق القدر المحتاج إليه، ولا يمنع نفسه من القدر المحتاج إليه منه. وكان يفعل على أكمل الوجوه، فينام إذا دعت الحاجة إلى النوم على شقة الأيمن: ذكراً لله حتى تغلبه عيناه؛ غير ممتلىء البدن من الطعام والشراب، ولا مباشر بجنبه الأرض، ولا متخذ للفرش المرتفعة؛ بل له ضجّاع من آدم حشوه ليف. وكان يضطجع على الوسادة، ويضع يده تحت خده أحياناً.

ونحن نذكر فصلاً فى النوم، والنافع منه والضار. فنقول:

النوم حالة للبدن يتبعها غور الحرارة الغريزية والقوى إلى باطن البدن، لطلب الراحة. وهو نوعان: طبيعى، وغير طبيعى. فالطبيعى: إمساك القوى النفسانية على أفعالها؛ وهى قوى الحس والحركة الإرادية. ومتى أمسكت هذه القوى عن تحريك البدن: استرخى، واجتمعت الرطوبات والأبخرة التى كانت تتحلل وتفرق بالحركات واليقظة فى الدماغ الذى هو مبدأ هذه القوى، فيتخدر ويسترخى وذلك النوم الطبيعى.

وأما النوم غير الطبيعى، فيكون لعرض أو مرض. وذلك: بأن تستولى الرطوبات

على الدماغ استيلاءً لا تقدر اليقظة على تفريقها ؛ أو تصعد أبخرة رطبة كثيرة كما يكون عقيب الامتلاء من الطعام والشراب فتثقل الدماغ وتُرخيه، فيتخدر ويقع إمساك القوى النفسانية عن أفعالها، فيكون النوم.

وللنوم فائدتان جليلتان، إحداهما: سكون الجوارح وراحته مما يعرض لها من التعب ؛ فيريح الحواس من نصب اليقظة، ويُزيل الإعياء والكلال.

والثانية: هضم الغذاء، ونضج الأخلاط ؛ لأن الحرارة الغريزية في وقت النوم تفور إلى باطن البدن، فتعين على ذلك. ولهذا يبرُد ظاهره، ويحتاج النائم إلى فضل دثار.

وأَنْفَع النوم: أن ينامَ على الشق الأيمن، ليستقرَّ الطعام بهذه الهيئة في المعدة، استقراراً حسناً. فإنَّ المعدة أميلُ إلى الجانب الأيسر قليلاً ثم يتحول إلى الشق الأيسر قليلاً؛ لیسرع الهضم بذلك لاستمالة المعدة على الكبد ؛ ثم يستقرَّ نومه على الجانب الأيمن: ليكون الغذاء أسرع انحداراً عن المعدة. فيكون النوم على الجانب الأيمن بدءاً نومه ونهايته. وكثرة النوم على الجانب الأيسر مضرٌ بالقلب ؛ بسبب ميل الأعضاء إليه فتصبُّ إليه المواد.

وأردأ النوم: النومُ على الظهر. ولا يضرُّ الاستلقاء عليه للراحة من غير نوم. وأردأ منه: أن ينامَ منبطحاً على وجهه. وفي المسند وسنن ابن ماجه، عن أبي أمامة، قال: « مرَّ النبي ﷺ على رجل نائم في المسجد، منبطح على وجهه، فصرَّه برجله، وقال: « قُمْ أو اقعِدْ فإنها نومةٌ جهنمية »^(١).

قال أبقراطُ في كتاب «التقدمة»: وأما نومُ المريض على بطنه، من غير أن يكون عادته في صحته جرتُ بذلك، فذلك يدلُّ على اختلاط عقل، وعلى ألم في نواحي البطن، قال الشراح لكتابه: لأنه خالف العادة الجيدة، إلى هيئة رديئة، من غير سبب ظاهر ولا باطن.

والنوم المعتدل ممكِّنٌ للقوى الطبيعية من أفعالها، مريحٌ للقوة النفسانية، مكثَّرٌ من

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه (٣٧٢٥) وفي الزوائد للبيهقي: الوليد بن جميل؛ قال أبو حاتم عنه: شيخ روى عن القاسم أحاديث منكروا ورواه أحمد (٢/٢٨٧، ٣٠٤) عن أبي هريرة.

جوهر حاملها ؛ حتى إنه ربّما عاد بإرخائه مانعاً من تحلّل الأرواح .

ونومُ النهار رديٌّ يورثُ الأمراضَ الرطوبية والنوازلَ ، ويُفسد اللّونَ ، ويورث الطّحالَ ويُرْخي العصبَ ، ويكسل ويُضعف الشهوة ؛ إلّا في الصيف وقتَ الهاجرة . وأردؤه : نومٌ أولُ النهار . وأردأُ منه : النومُ آخره بعد العصر . ورأى عبدُ الله بن عباس ابناً له نائماً نومة الصّبحَة ، فقال له : « قم ؛ أنام في الساعة التي تُقسّمُ فيها الأرزاق ؟ ! » .

وقيل : نومُ النهار ثلاثة : خُلُقٌ ، وخُرْقٌ ، وحُمَقٌ ، فالخلقُ : نومة الهاجرة ، وهي خلقُ رسولِ الله ﷺ . والخرقُ : نومة الضحى يشغل عن أمر الدنيا والآخرة . والحُمَقُ : نومة العصر . قال بعض السلف : « من نام بعد العصر ، فاختلس عقله فلا يلو من إلا نفسه » . وقال الشاعر :

أَلَا إِنَّ نَوْمَاتِ الضُّحَى تُورِثُ الْفَتَى خَبَالًا ، وَنَوْمَاتُ الْعُصِيرِ جُنُونُ

ونوم الصّبحَة يمنع الرزقَ ، لأن ذلك وقتٌ تطلبُ فيه الخلقةُ أرزاقها ، وهو وقتُ قسمة الأرزاق . فنومه حرمانٌ إلا لعارض أو ضرورة . وهو مضر جداً بالبدن : لإرخائه البدنَ ، وإفساده للفضلات التي ينبغي تحليلها بالرياضة ؛ فيُحدث تكسراً وعَباً وضعفاً وإن كان قبل التبرُّز والحركة والرياضة وإشغال المعدة بشيء ، فذلك الداء العضال المولّد لأنواع من الأدوية .

والنومُ في الشمس : يُثير الداءَ الدّفين . ونومُ الإنسان بعضُهُ في الشمس . وبعضُهُ في الظل رديٌّ . وقد روى أبو داودَ في سننه من حديث أبي هريرة قال : قال رسولُ الله ﷺ : « إذا كان أحدكم في الشمس ، فقلص عنه الظلُّ فصار بعضُهُ في الشمس ، وبعضُهُ في الظلِّ فليقم » (١) .

وفي سنن ابن ماجه وغيره من حديث بُريدةَ ابنِ الحُصيب : « أن رسولَ الله ﷺ نهى أن يقعدَ الرجلُ بين الظلِّ والشمس (٢) . وهذا تنبيه على منع النوم بينهما .

وفي « الصحيحين » عن البراء بن عازب ، أن رسولَ الله ﷺ قال : « إذا أتيت مَضْجَعَكَ : فتوضاً وضوءاً للصلاة ، ثم اضطجعْ على شِقِّكَ الأيمنِ ثم قل : اللهم ؛ إني

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٤٨٢١) وفي سننه جهالة .

(٢) حسن . رواه ابن ماجه (٣٧٢٢) وفي الزوائد : حديث بُريدة حسن

أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ: رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مُنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ؛ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. وَاجْعَلْنِي آخِرَ كَلَامِكَ. فَإِنَّ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ مِتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١).

وفى «صحيح البخارى» عن عائشة أن رسول الله ﷺ، كان إذا صلى ركعتى الفجر - يعنى سُبُّهَا - اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ^(٢).

وقد قيل: إن الحكمة فى النوم على الجانب الأيمن أن لا يستغرق النائم فى نومه لأن القلب فيه ميلٌ إلى جهة اليسار؛ فإذا نام على جنبه الأيمن طلب القلب مُسْتَقَرَّهُ من الجانب الأيسر؛ وذلك يمنع من استقرار النائم واستثقاله فى نومه. بخلاف قراره فى النوم على الجانب اليسار: فإنه مُسْتَقَرُّهُ؛ فيحصل بذلك الدَّعَةُ التامة؛ فيستغرق الإنسان فى نومه وَيَسْتَثْقِلُ فيفوته مصالح دينه ودنياه.

ولما كان النائم بمنزلة الميت، والنوم أخو الموت ولهذا يستحيل على الحى الذى لا يموت سبحانه وأهل الجنة لا ينامون فيها وكان النائم محتاجاً إلى من يحرس نفسه ويحفظها مما يعرض لها من الآفات، ويحرس بدنه أيضاً من طوارق الآفات؛ وكان ربه وفاطره تعالى هو المتولى لذلك وحده: علَّم النبى ﷺ النائم، أن يقول كلمات التفويض والالتجاء والرغبة والرهبة: لِيَسْتَدْعِيَ بِهَا كَمَالَ حَفِظَ اللَّهُ لَهُ وَحِرَاسَتَهُ لِنَفْسِهِ وَبَدَنِهِ؛ وأرشده مع ذلك إلى أن يَسْتَذْكِرَ الْإِيمَانَ وَيَنَامَ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلَ التَّكْلُمَ بِهِ آخِرَ كَلَامِهِ. فإنه ربما توفاه الله فى منامه؛ فإذا كان الإيمان آخر كلامه: دخل الجنة.

فتضمَّن هذا الهدى فى المنام، مصالح القلب والبدن والروح: فى النوم واليقظة، والدنيا والآخرة. فصلوات الله وسلامه على من نالت به أمته كل خير.

وقوله: «أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ»؛ أى جعلتها مُسَلِّمَةً لك تسليم العبد المملوك نفسه إلى سيده ومالكه، وتوجيه وجهه إليه: يتضمَّن إقباله بالكليَّة على ربه، وإخلاص القصد والإرادة له، وإقراره بالخضوع والذل والانقياد. قال تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران: ٢٠]. وذكر الوجه: إذ

(١) - رواه البخارى (٢٤٧) ومسلم (٥٦/٢٧١٠).

(٢) - رواه البخارى (٣٥/٣) فى التهجر، باب الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتى الفجر.

هو أشرف ما فى الإنسان، ومَجْمَعُ الحواس. وأيضاً فيه معنى التوجُّه والقصد؛ من قوله:

اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وتفويض الأمر إليه: رُدُّهُ إِلَى اللَّهِ سبحانه. وذلك يوجب سكون القلب وطمأنينته، والرضا بما يقضيه ويختاره له: مما يحبه ويرضاه. والتفويض من أشرف مقامات العبودية، ولا علة فيه؛ وهو من مقامات الخاصة. خلافاً لزاعمى خلاف ذلك.

وإِلْجَاءُ الظَّهْرِ إِلَيْهِ سبحانه: يتضمَّن قوة الاعتماد عليه، والثقة به، والسكون إليه، والتوكل عليه. فإن من أسند ظهره إلى ركن وثيق: لم يخف السقوط.

ولمَّا كَانَ لِلْقَلْبِ قوَتَانِ: قوة الطلب وهى الرغبة، وقوة الهرب وهى الرهبة؛ وكان العبد طالباً لمصالحه، هارباً من مضارِّه جمع الأمرين فى هذا التفويض والتوجُّه، فقال: رغبة ورهبة إليك، ثم أثنى على ربه: بأنه لا ملجأ للعبد سواه، ولا منجأ له منه غيره؛ فهو الذى يلجأ إليه العبد: لِيُنْجِيَهُ مِنْ نَفْسِهِ. كما فى الحديث الآخر: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ؛ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ» (١). فهو سبحانه الذى يعيذ عبده، وينجيهِ من بأسه الذى بمشيئته وقدرته؛ فمنه البلاء ومنه الإعانة، ومنه ما يُطلب النجاة منه، وإليه الالتجاء فى النجاة. فهو الذى يلجأ إليه فى أن يُنْجِيََ مما منه، وَيُسْتَعَاذُ بِهِ مما منه. فهو رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، ولا يكون شَيْءٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ: ﴿وَإِنْ يَمَسُّنَكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [يونس: ١٠٧]؛ ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب: ١٧].

ثم ختم الدعاء بالإقرار بالإيمان بكتابه ورسوله، الذى هو ملاك النجاة والفوز فى الدنيا والآخرة. فهذا هديُّه فى نومه:

لَوْ لَمْ يَقُلْ: إِنِّى رَسُولٌ لَكَ نَ شَاهِدٌ فِى هَدِيِّهِ يَنْطِقُ

فصل

وأماً هديُّه فى يقظته: فكان يَسْتَيْقِظُ إِذَا صَاحَ الصَّارِخُ وَهُوَ الدِّيكُ فَيَحْمَدُ اللَّهَ

تعالى ويكبره، ويهلله ويدعوه، ثم يَسْتَاك، ثم يقوم إلى وُضُوئِهِ، ثم يَقِفُ للصلاة بين يَدَي ربه مُنَاجِياً له بكلامه، مُثْنِياً عليه، راجِياً له، راجِياً رَاهِباً فأى حَفَظٍ لصحة القلب والبدن والروح والقوى، ولنعيم الدنيا والآخرة فوق هذا .

فصل

وأماً تدبيرُ الحركة والسكون وهو الرياضة فنذكرُ منها فصلاً يُعلم منه مطابقةُ هديه في ذلك، لأَكْمَلِ أنواعِهِ وأَحْمَدِهَا وَأَصَوْبِهَا. فنقول:

من المعلوم افتقارُ البدن في بقاءه إلى الغذاء والشراب. ولَا يَصِيرُ الغذاءُ بجملته جزءاً من البدن، بل لا بد أن يبقى منه عند كل هضم بقيةٌ ما: إذا كثرتُ على مر الزمان اجتمع منها شيء له كميةٌ وكيفية ؛ فيضر بكميته: بأن يسدَّ وَيُثْقِلَ البدن، وَيُوجِبُ أمراضَ الاحتباس. وإن استفرغَ تَأَذَّى البدن بالأدوية ؛ لأن أكثرها سُمِّية، ولا تخلو من إخراج الصالح المتتفع به. ويضر بكيفيته: بأن يسخن بنفسه، أو بالعَنَنِ أو يبردُ بنفسه، أو يضعف الحرارة الغريزية عن إنضاجه.

وسدد الفضلات لا محالة ضارة: تُركتُ أو استفرغت. والحركة أقوى الأسباب في منع تولُّدها: فإنه تُسَخِّنُ الأعضاء، وتُسِيلُ فضلاتها فلا تجتمعُ على طول الزمان ؛ ويعوِّدُ البدنَ الخَفَةَ والنشاط، ويجعله قابلاً للغذاء، وَيُصَلِّبُ المفاصلَ، ويقوِّى الأوتارَ والرباطات. ويؤمِّنُ جميعُ الأمراضِ المادية، وأكثر الأمراضِ المزاجية إذا استعمل القدرُ المعتدل منه في وقته، وكان باقى التدبير صواباً.

ووقتُ الرياضة: بعدَ انحدار الغذاء وكمال الهضم. والرياضةُ المعتدلة هي: التى تحمرُّ فيها البشرة وتربو، وَيَتَنَدَّى فيها البدنُ. وأما التى يلزمها سيلانُ العرق، فمفترطة، وأى عضو كثرتُ رياضته قُوَى، وخصوصاً على نوع تلك الرياضة. بل كلُّ قوة بهذا شأنها: فإن مَنْ استكثرَ من الحفظ قويتُ حافظته، وَمَنْ استكثرَ من الفكر قويتُ قوته المفكرة. ولكل عضو رياضةٌ تخصه: فللصدرِ القراءة ؛ فليبتدئ فيها من الخفية إلى الجهر بتدريج. . والرياضةُ السمع: يسمع الأصوات والكلام بالتدريج، فينتقل من الأخف إلى الأثقل. وكذلك رياضةُ اللسان فى الكلام. وكذلك رياضةُ البصر. وكذلك رياضةُ المشى بالتدريج شيئاً فشيئاً.

وأماً ركوبُ الخيل، ورمىُ النَّشَابِ، والصراعُ والمسابقةُ على الأقدام فرياضةٌ للبدن

كله ؛ وهى قالعة لأمراض مُزمنة: كالجُذام والاستسقاء والقُولنج.

ورياضةُ النفوس: بالتعلُّم والتأدُّب، والفرح والسُرور، والصبر والثبات والإقدام، والسماح وفعل الخير، ونحو ذلك: مما تَرْتاض به النفوس. ومن أعظم رياضتها: الصبرُ والحب والشجاعة والإحسان ؛ فلا تزالُ تَرْتاض بذلك شيئاً فشيئاً، حتى تصيرَ لها هذه الصفاتُ هيأتِ راسخةً، وملكاتٍ ثابتةً.

وانت إذا تأملتَ هديَه ﷺ فى ذلك، وجدته أكملَ هدىٍ حافظٍ للصحة والقوى، ونافعٍ فى المعاش والمعاد.

ولا ريب أن الصلاة نفسها فيها: من حفظِ صحة البدن، وإذابةِ أخلاطه وفضلاته ما هو من أنفع شىء له؛ سوى ما فيها: من حفظِ صحة الإيمان، وسعادة الدنيا والآخرة. وكذلك قيامُ الليل: من أنفع أسباب حفظِ الصحة، ومن أمتع الأمور لكثير من الأمراض المزمنة ؛ ومن أنشط شىء للبدن والروح والقلب. كما فى «الصحيحين»، عن النبى ﷺ، أنه قال: «يَعْقُدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ، يَضْرِبُ عَلَى كُلِّ عَقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ. فَإِنْ هُوَ اسْتَبَقَظَ، فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عَقْدَةٌ. فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عَقْدَةٌ ثَانِيَةٌ فَإِنْ صَلَّى: انْحَلَّتْ عَقْدُهُ كُلُّهَا، فَاصْبَحْ نَشِيطاً طَيِّبَ النَّفْسِ وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانَ»^(١).

وفى الصوم الشرعى: من أسبابِ حفظِ الصحة، ورياضةِ البدن والنفس- ما لا يدفعه صحيحُ الفطرة.

وأما الجهادُ وما فيه من الحركات الكلية التى هى من أعظم أسباب القوة، وحفظِ الصحة، وصلابة القلب والبدن ودفعِ فضلاتهما، وزوالِ الهم والغم والحزن: فأمر إنَّما يعرفه من له منه نصيبٌ. وكذلك الحجُّ وفعلُ المناسك. وكذلك المسابقةُ على الخيل بالنُّصال، والمشىُ فى الحوائج وإلى الإخوان، وقضاءُ حقوقهم، وعيادة مرضاهم وتشجيعُ جنائزهم، والمشىُ إلى المساجد للجُمُعات والجماعات، وحركةُ الوضوء والاختسال وغير ذلك.

وهذا أقلُّ ما فيه: الرياضةُ المعينة على حفظِ الصحة، ودفعِ الفضلات. وأما

(١) رواه البخارى (١١٤٢) ومسلم (٢٠٧/٧٧٦) ..

ماشُرْع له من التوصلُ به إلى خيرات الدنيا والآخرة، ودفع ضرورهما فأمرٌ وراء ذلك.

فعلمت أن هديه فوق كل هدي: في طبِّ الأبدان والقلوب، وحفظِ صحتهما، ودفع أسقامهما. ولا مزيدَ على ذلك لمن قد أحضر رشده. وبالله التوفيق.

فصل

وأما الجماعُ والباهُ، فكان هديهِ. فيه أكملَ هدى تُحفظ به الصحة، ويتم به اللذةُ وسرور النفس، ويحصل به مقاصدُ التي وُضِعَ لأجلها. فإن الجماعَ وضع في الأصل لثلاثة أمور هي مقاصدُ الأصلية:

أحدها: حفظُ النسل، ودوامُ النوع الإنساني إلى أن تتكاملَ العِدَّةُ التي قدَّرَ اللهُ بروزها إلى هذا العالم.

الثاني: إخراجُ الماء الذي يضر احتباسُهُ واحتقانهُ بجملة البدن.

الثالث: قضاءُ الوَطَر، ونيلُ اللذة، والتمتعُ بالنعمة. وهذه وحدها هي الفائدةُ التي في الجنة، إذ لا تناسلُ هناك، ولا احتقانٌ يستفرغه الإنزال.

وفضلاءُ الأطباء يرون أن الجماعَ من أحمد أسباب حفظ الصحة. قال جالينوس: الغالبُ على جوهر المنى: النارُ والهواءُ. ومزاجُهُ حار رطب؛ لأن كونه من الدم الصافي الذي تغذى به الأعضاء الأصلية، وإذا ثبت فضل المنى، فاعلم: أنه لا ينبغي إخراجُهُ إلا في طلب النسل، أو إخراج المحتقن منه. فإنه إذا دام احتقانه أحدث أمراضاً رديئة، منها: الوسواسُ والجنون والصَّرْع، وغير ذلك وقد يُبرئ استعماله من هذه الأمراض كثيراً. فإنه إذا طال احتباسُهُ: فسد واستحال إلى كيفية سُمِّيَّة، تُوجب أمراضاً رديئة كما ذكرنا. ولذلك تدفعه الطبيعة إذا كثرَ عندها من غير جماع.

وقال بعض السلف: «ينبغي للرجل أن يتعاهد من نفسه ثلاثاً: ينبغي أن لا يدعَ المشى، فإن احتاج إليه يوماً: قدرَ عليه. وينبغي أن لا يدعَ الأكل: فإن أمعاه تضيق. وينبغي أن لا يدعَ الجماع: فإن البئر إذا لم تُترَحْ ذهب ماؤها، وقال محمد بن زكريا: من ترك الجماعَ مدةً طويلة: ضعفت قُوَى أعصابه واستدَّ مجاريها، وتقلَّصَ ذَكَرُهُ.

قال: ورأيت جماعة تركوه لنوع من التقشف: فبردت أبدانهم، وعسرت حركاتهم، ووقعت عليهم كآبة بلا سبب، وقلت سهواتهم وهضمهم، انتهى.

ومن منافعه: غرض البصر، وكف النفس، والقدرة على العفة عن الحرام؛ وتحصيل ذلك للمرأة. فهو ينفع نفسه فى دينها وأخراها، وينفع المرأة. ولذلك كان النبى ﷺ يتعاهده ويحبه، ويقول: «حُبِّ إِلَى مِنْ دِيَاكُمُ النِّسَاءُ وَالطِّيبُ»^(١).

وفى كتاب الزهد للإمام أحمد فى هذا الحديث زيادة لطيفة، وهى: «أصبر عن الطعام والشراب، ولا أصبر عنهن».

وحدث على التزويج أمته، فقال: «تزوَّجُوا إِنِّى مُكَاتِّرٌ بِكُمْ الْأَمَمَ»^(٢).

وقال ابن عباس: خير هذه الأمة أكثرها نساء^(٣).

وقال: «إِنِّى أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَأَكُلُ اللَّحْمَ، وَأَنَامُ وَأَقُومُ وَأَصُومُ وَأَفْطُرُ. فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سَتِّى فَلَيْسَ مِنِّى»^(٤).

وقال: «يا معشر الشباب، من استطاعَ منكم الباءةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُّ لِلْبَصْرِ، وَأَحْفَظُّ لِلْفَرْجِ. وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»^(٥).

ولما تزوج جابر ثيباً، قال له: «هَلَا بِكَرَأْتَلَاعِبِهَا وَتَلَاعِبِكَ»^(٦).

روى ابن ماجه فى «سننه» من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِراً مَطْهُراً فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَّاءَ»^(٧).

وفى سننه أيضاً من حديث ابن عباس، يرفعه قال: «لَمْ نَرِ لِلْمُتَحَابِّينَ مِثْلَ النِّكَاحِ»^(٨).

وفى «صحيح مسلم» من حديث عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ»^(٩).

(١) صحيح. رواه النسائي (٦١/٧) وأحمد (١٢٨/٣) والحاكم (١٦٠/٢) وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) صحيح. رواه النسائي (٦٦/٦) وأبو داود (٢٠٥٠) وأحمد (١٥٨/٣).

(٣) رواه البخاري (٥٠٦٩). (٤) رواه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (٥/١٤٠١).

(٥) رواه البخاري (٥٠٦٦) ومسلم (١٤٠٠). (٦) رواه البخاري (٥٠٧٩، ٥٠٨٠) ومسلم فى المساقاة (٧١٥).

(٧) ضعيف. رواه ابن ماجه (١٨٦٢) وفى الزوائد: كثير بن سليم ضعيف.

(٨) حسن. رواه ابن ماجه (١٨٤٧) وفى الزوائد: رجاله ثقات. (٩) رواه مسلم (١٤٦٧/٦٤).

وكان ﷺ يُحَرِّضُ أُمَّتَهُ عَلَى نِكَاحِ الْأَبْكَارِ الْحَسَنَاءِ، وَذَوَاتِ الدِّينِ وَفِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «الَّتِي تَسْرُهُ إِذَا نَظَرَ، وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَ، وَلَا تُخَالِفُهُ فِيمَا يَكْرَهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا»^(١).

وَفِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تُنَكِّحُ الْمَرْأَةُ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا. فَانْظُرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ»^(٢).

وَكَانَ يَحْتَضِرُ عَلَى نِكَاحِ الْوُلُودِ، وَيَكْرَهُ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَا تَلِدُ. كَمَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ: «أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ، وَإِنِّي لَا تَلِدُ؛ أَفَأَتَزَوَّجُهَا؟ قَالَ: «لَا»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَتَنَاهَا، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّلَاثَةَ، فَقَالَ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ؛ فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ»^(٣).

وَفِي التِّرْمِذِيِّ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: النِّكَاحُ، وَالسَّوَاكُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَالْحَنَاءُ»^(٤). رَوَى فِي الْجَامِعِ: بِالنُّونِ، وَابْيَاضَ. وَسَمِعْتُ أَبَا الْحَجَّاجِ الْحَافِظَ يَقُولُ: الصَّوَابُ: أَنَّهُ الْخِتَانُ؛ وَسَقَطَتِ النُّونُ مِنَ الْحَاشِيَةِ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْمُحَافِظُ عَنْ شَيْخِ أَبِي عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ.

وَمِمَّا يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ عَلَى الْجَمَاعِ: مَلَاعِبُ الْمَرْأَةِ وَتَقْيِيلُهَا، وَمَصُّ لِسَانِهَا. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُلَاعِبُ أَهْلَهُ وَيَقْبِلُهَا.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْبِلُ عَائِشَةَ وَيَمَصُّ لِسَانَهَا^(٥).

وَيُذَكَّرُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَوَاقِعَةِ قَبْلَ الْمَلَاعِبَةِ.

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رُبَّمَا جَامَعَ نِسَاءَهُ كُلَّهِنَّ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ؛ وَرُبَّمَا اغْتَسَلَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ. فَروى مسلم في «صحيحه»، عن أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ»^(٦).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) صحيح. رواه النسائي (٦/٦٨). (٢) رواه البخاري (٥٠٩٠) ومسلم (١٤٦٦).

(٣) سبق تخريجه. (٤) ضعيف. رواه الترمذي (١٠٨٠) وفي سننه أبو الشمال وهو مجهول.

(٥) ضعيف. رواه أبو داود (٢٣٨٦) وفي سننه سعد بن أوس له إلهاب كما في التقریب.

(٦) رواه مسلم (٢٨/٣٠٩).

ﷺ طاف على نسائه فى ليلة، فاغتسلَ عند كلِّ امرأةٍ منهنَّ غُسلًا. فقلتُ: يا رسول الله ؛ لو اغتسلتَ غُسلًا واحدًا ! فقال: «هذا أزكى أطهر وأطيب» (١).

وشرع للمُجامع إذا أراد العودَ قبل الغُسل الوضوء بين الجماعين ؛ كما روى مسلم فى «صحيحه» من حديث أبى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود فليَتَوَضَّأ» (٢).

وفى الغُسل والوضوء بعد الوطء: من النشاط وطيب النفس، وإخلاف بعض ما تحلّل بالجماع، وكمال الطهر والنظافة ؛ واجتماع الحار الغريزى إلى داخل البدن بعد انتشاره بالجماع ؛ وحصول النظافة التى يُحبها الله ويُبغض خلافها ما هو من أحسن التدبير فى الجماع، وحفظ الصحة والقوى فيه.

فصل

وأَنفعُ الجماع: ما حصلَ بعد الهضم، وعند اعتدال البدن فى حره وبرده، ويُوسِته ورطوبته، وخلائه وامتلأته. وَضَرَرُهُ عند امتلاء البدن: أسهلُّ وأقلُّ من ضرره عند خلوه. وكذلك ضرره عند كثرة الرطوبة: أقلُّ منه عند اليبوسة ؛ وعند حرارته: أقلُّ منه عند برودته. وإنما ينبغى أن يُجامَعَ: إذا اشتدت الشهوة، وحصلَ الانتشارُ التام الذى ليس عن تكلف، ولا فكرٍ فى صورة، ولا نظيرٍ متتابع، ولا ينبغى أن يستدعى شهوة الجماع ويتكلفها، ويحمل نفسه عليها. وليبادر إليه إذا هاجت به كثرةُ المنى، واشتد شبقه. وليحذر جماع العجوز، والصغيرة التى لا يُوطأ مثلها، والتى لا شهوة لها والمريضة، والقيحية المنظر، والبغيضة. فوطء هؤلاء يُوهن القوى ويُضعف الجماع بالخاصية، وغلط من قال من الأطباء: إن جماع الثيب أنفع من جماع البكر، وأحفظ للصحة. وهذا من القياس الفاسد، حتى ربما حذر منه بعضهم. وهو مخالف لما عليه عقلاء الناس، ولما اتفقت عليه الطبيعة والشرعية.

وفى جماع البكر: من الخاصية، وكمال التعلق بينها وبين مُجامعها، وامتلاء قلبها من محبته، وعدم تقسيم هواها بينه وبين غيره ما ليس للثيب، وقد قال النبى ﷺ لجابر: «هَلَّا تزوجتَ بكرًا !» (٣) وقد جعل الله سبحانه من كمال نساء أهل الجنة

(١) حسن. رواه أبو داود (٢١٩).

(٢) رواه مسلم (٣٠٨).

(٣) سبق تفصيله.

من الحُور العين: أَنَّهُنَّ لَمْ يَطْمِئُنَّ أَحَدٌ قَبْلَ مَنْ جُعِلَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وقالت عائشة للنبي ﷺ: أَرَأَيْتَ لَوْ مَرَرْتُ بِشَجَرَةٍ قَدْ أُرْتِعَ فِيهَا ؛ وَشَجَرَةٍ لَمْ يُرْتِعَ فِيهَا ؛ فَفِي أَيُّهُمَا كُنْتُ تُرْتِعُ بَعِيرَكَ ؟ قَالَ: « فِى التِّى لَمْ يُرْتِعَ فِيهَا »^(١). تريد: أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ بِكَرٍّ غَيْرَهَا.

وجماعُ المرأةِ المحبوبةِ فى النفسِ يَقلُّ إضعافُهُ للبدنِ مع كثرةِ استفراغه للمنى، وجماعُ البغيضةِ يُحلُّ البدنَ، ويُوْهنُ القُوَى مع قلةِ استفراغه، وجماعُ الحائضِ حرامٌ طبعاً وشرعاً: فَإِنَّهُ مُضِرٌّ جَدًّا، وَالْأَطْبَاءُ قَاطِبَةً تَحْذَرُ مِنْهُ.

وأحسنُ أَشْكَالِ الْجَمَاعِ: أَنْ يَعْلَوْ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ مُسْتَفْرِشاً لَهَا، بَعْدَ الْمُلَاعَبَةِ وَالْقُبْلَةِ. وَبِهَذَا سُمِّيَتْ الْمَرْأَةُ فَرِاشاً، كَمَا قَالَ ﷺ: « الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ »^(٢). وَهَذَا مِنْ تَمَامِ قَوَامِيَةِ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٣٤]. وَكَمَا قِيلَ:

إِذَا رُمَتْهَا كَانَتْ فَرِاشاً يُقْلِنِي وَعِنْدَ فَرَاغِي خَادِمٌ يَتَعَلَّقُ

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وَأَكْمَلُ اللَّبَاسِ وَأَسْبَغُهُ: عَلَى هَذِهِ الْحَالِ ؛ فَإِنْ فَرَّاشَ الرَّجُلِ لِبَاسٌ لَهُ، وَكَذَلِكَ لِحَافُ الْمَرْأَةِ لِبَاسٌ لَهَا. فَهَذَا الشَّكْلُ الْفَاضِلُ مَأْخُودٌ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ، وَبِهِ يَحْسَنُ مَوْقِعُ اسْتِعَارَةِ اللَّبَاسِ: مِنْ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ.

وفيه وجه آخر، وهو: أَنَّهَا تَنْعَطِفُ عَلَيْهِ أحياناً، فَتَكُونُ عَلَيْهِ كَاللَّبَاسِ. قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا مَا الضَّجِيعُ ثَنَى عِطْفَهُ تَثَنَّتْ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاساً

وَأَرَادَ أَشْكَالَهُ: أَنْ تَعْلُوَ الْمَرْأَةُ، وَيَجَامَعَهَا عَلَى ظَهْرِهِ. وَهُوَ خِلَافُ الشَّكْلِ الطَّبْعِيِّ الَّذِى طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ، بَلْ نَوْعِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. وَفِيهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ: أَنَّ الْمَنَى يَتَعَسَّرُ خُرُوجُهُ كُلُّهُ، فَرُبَّمَا بَقِيَ فِي الْعَضْوِ مِنْهُ بَقِيَّةٌ فَيَتَعَفَّنُ وَيَفْسُدُ، فَيُضِرُّ، وَأَيْضاً: فَرُبَّمَا سَالَ إِلَى الذَّكَرِ رَطُوبَاتٌ مِنَ الْفَرْجِ. وَأَيْضاً: فَإِنَّ الرَّحِمَ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِسْتِمَالِ عَلَى الْمَاءِ، وَاجْتِمَاعِهِ فِيهِ، وَانْضِمَامِهِ عَلَيْهِ لِتَخْلِيقِ الْوَلَدِ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الْمَرْأَةَ

(١) رواه البخارى (٥٠٧٧).

(٢) رواه البخارى (٢٠٥٣، ٢٢١٨) ومسلم (١٤٥٧/٣٦).

مفعولٌ بها طبعاً وشرعاً، وإذا كانت فاعلة: خالفت مقتضى الطبع والشرع. وكان أهل الكتاب إنما يأتون النساء على جنوبهن على حَرْفٍ ويقولون: هو أيسر للمرأة.

وكانت قريش والأنصار تشرح النساء على أفقائهن، فعابت اليهود عليهم ذلك. فأنزل الله عز وجل: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وفى «الصحيحين» عن جابر، قال: «كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها فى قبلها كان الولد أحول. فأنزل الله عز وجل: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾» ؛ وفى لفظ لمسلم: «إن شاء مُجَبَّةٌ وإن شاء غير مُجَبَّةٍ، غير أن ذلك فى صِمَامٍ واحدٍ»^(١).

والمُجَبَّةُ: المُنكَبَّةُ على وجهها. و (الصمام الواحد): الفرج، وهو موضع الحرث والولد.

وأما الدُّبْرُ: فلم يُبحَّ قطُّ على لسان نبي من الأنبياء، ومن نسب إلى بعض السلف إباحة وطء الزوجة فى دبرها، فقد غلط عليه، وفى سنن أبى داود، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ملعونٌ مَنْ أتى المرأة فى دبرها»^(٢).

وفى لفظ لأحمد وابن ماجه: «لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته فى دبرها»^(٣). وفى لفظ الترمذى وأحمد: «مَنْ أتى حائضاً، أو امرأته فى دبرها، أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»^(٤).

وفى لفظ البيهقى: «مَنْ أتى شيئاً من الرجال والنساء فى الأدبار فقد كفر»^(٥). وفى «مصنّف وكيع»: حدثنى زُمعة بن صالح، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن يزيد ؛ قال عمرُ بن الخطاب رضى الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يستحى من الحق؛ لا تأتوا النساء فى أعجازهن» وقال مرة: «فى أدبارهن»^(٦).

(١) رواه البخارى (٤٥٢٨) ومسلم (١١٧/١٤٣٥)، (١١٩).

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٢١٦٢) صحيح. رواه ابن ماجه (١٩٢٣) وأحمد (٢/٢٧٧٢).

(٤) صحيح. رواه الترمذى (١٣٥) وأحمد (٢/٤٠٨).

(٥) ضعيف. ذكره السيوطى فى الدر المنثور ٢٦٤/١ وعزه لابن عدى وضعفه.

(٦) ضعيف. رواه أبو يعلى والطبرانى والبخارى كما فى «المجمع» (٤/٢٩٨ - ٢٩٩) وفى سننه زُمعة بن صالح وهو ضعيف كما فى «التقريب».

وفى الترمذى، عن طَلْق بن على، قال رسول الله ﷺ: « لا تأتوا النساء فى أعجازهن؛ فإن الله لا يستحى من الحق »^(١).

وفى الكامل لابن عدى - من حديثه عن المحاملى، عن سعيد بن يحيى الأموى قال: حدثنا محمد بن حمزة، عن زيد بن رفيع، عن أبى عبيدة، عن عبد الله بن مسعود يرفعه: « لا تأتوا النساء فى أعجازهن »^(٢).

ورويانا من حديث الحسن بن على الجوهري، عن أبى ذر، مرفوعاً: « من أتى الرجال والنساء فى أدبارهن فقد كفر ».

وروى إسماعيل بن عيَّاش، عن شريك بن أبى صالح، عن محمد بن المنكدر، عن جابر يرفعه: « استَحْيُوا مِنَ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيُ مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي حُشُوشِهِنَّ »^(٣). ورواه الدارقطنى من هذ الطريق؛ ولفظه: « إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيُ مِنَ الْحَقِّ؛ وَلَا يَحِلُّ إِيَّانُ النِّسَاءِ فِي حُشُوشِهِنَّ »^(٤).

وقال البغوى: حدثنا هُدْبَةُ، حدثنا هَمَّامٌ، قال: سئل قتادة عن الذى يأتى امرأته فى دبرها؛ فقال: حدثنى عمرو بن شعيب - عن أبيه، عن جده - أن رسول الله ﷺ قال: « تلك اللوطية الصغرى ».

وقال الإمام أحمد فى «مسنده»: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا هَمَّامٌ، أخبرنا عن قتادة عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فذكره^(٥).

وفى المسند أيضاً، عن ابن عباس قال: « أنزلت هذه الآية: ﴿ نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ فى أناس من الأنصار: أتوا رسول الله ﷺ، فسألوه. فقال: « أَتَيْتُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا كَانَ فِي الْفَرْجِ »^(٦).

وفى «المسند» أيضاً، عن ابن عباس، قال: « جاء عمر بن الخطاب إلى رسول

(١) حسن. رواه الترمذى (١١٦٤).

(٢) حسن. رواه الطبرانى فى الكبير وأبو يعلى والبخارى ورجال أبو يعلى رجال الصحيح خلا يعلى بن إيمان ثقة. قاله الهيثمى فى «المجمع» (٢٩٩/٤).

(٤) صحيح. رواه الدارقطنى (٢٨٨/٣).

(٥) صحيح. رواه أحمد (١٨٢/٢)، (٢١٠) وصححه أحمد شاكر فى المسند (٦٧٠٦).

(٦) ضعيف. رواه أحمد (٢٦٨/١) وفى سننه وشيخه بن سعد وهو ضعيف.

اللَّهُ ﷻ، فقال: يا رسول الله ؛ هلكتُ. فقال: «وما الذى أهلكك؟» قال: حَوَلْتُ رَحْلِي الْبَارِحَةَ، قال: فلم يَرُدَّ عليه شيئاً ، فأوحى الله إلى رسوله: ﴿ نِسَاءُكُمْ حَرَتْ لَكُمْ فَاتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ أَقْبِلْ وَادْبِرْ، وَاتَّقِ الْخِيضَةَ وَالدُّبْرَ^(١).

وفى الترمذى: عن ابن عباس مرفوعاً: « لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة فى الدُّبر^(٢) ».

ورويانا من حديث أبى على الحسن بن الحسين بن دُومًا، عن البراء بن عازب يرفعه: « كُفِرَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ عَشْرَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَةِ: الْقَاتِلُ، وَالسَّحَرُ، وَالدُّيُوثُ وَنَاكِحُ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا، وَمَانِعُ الزَّكَاةِ، وَمَنْ وَجَدَ سَعَةً فَمَاتَ وَلَمْ يَحِجْ، وَشَارِبُ الْخَمْرِ، وَالسَّاعَى فِي الْفِتَنِ، وَبَائِعُ السِّلَاحِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَمَنْ نَكَحَ ذَاتَ مَحْرَمٍ مِنْهُ^(٣) ».

وقال عبد الله بن وهب: حدثنا عبد الله بن لهيعة، عن مِشْرَحَ بن هاعان، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله ﷺ، قال: « مَعْلُونٌ مَنْ يَأْتِي النِّسَاءَ فِي مَحَاشِيهِنَّ »، يعنى: أدبارهن^(٤).

وفى «مسند الحارث بن أبى أسامة» من حديث أبى هريرة، وابن عباس - قالوا: « خطبنا رسول الله ﷺ قبل وفاته ؛ وهى آخرُ خطبة خطبها بالمدينة حتى لحق بالله عز وجل ، وعظنا فيها وقال: « مَنْ نَكَحَ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا، أَوْ رَجُلًا أَوْ صَبِيًّا حُسْرَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَرِيحُهُ أَتْنُ مِنْ الْجِيْفَةِ ؛ يَتَأَذَّى بِهِ النَّاسُ حَتَّى يَدْخُلَ النَّارَ ؛ وَأَحْبَطَ اللَّهُ أَجْرَهُ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرَفًا وَلَا عَدْلًا ، وَيَدْخُلُ فِي تَابُوتٍ مِنْ نَارٍ »، وَيُسَدُّ عَلَيْهِ بِمَسَامِيرَ مِنْ نَارٍ » قال أبو هريرة: هذا لمن لم يتب^(٥).

وذكر أبو نعيم الأصبهاني، من حديث خزيمة بن ثابت يرفعه. « إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ »^(٦).

وقال الشافعى: « أَخْبَرَنِي عَمَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ

(١) حسن. رواه أحمد (١/٢٩٧) (٢) حسن. رواه الترمذى (١١٦٥) وقال: حديث حسن.

(٣) ضعيف. ذكره السيوطى فى الجامع الصغير (٦٢٦٣) وعزاه لابن عساكر وضعفه.

(٤) ضعيف. رواه ابن عدى فى «الكامل» (٤/١٤٨). (٥) لم أقف عليه.

(٦) ضعيف. رواه أبو نعيم فى «الحلية» (٨/٣٧٦).

ابن على بن السائب، عن عمرو بن أُحِيحة بن الجَلَّاح، عن خزيمة بن ثابت - : « أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن إتيان النساء في أدبارهن، فقال: «حلال». فلماً وُلَّى دعاه، فقال: «كيف قلتَ، في أىِّ الخُرْبَتَيْنِ، أو في أىِّ الخُرْزَتَيْنِ، أو في أىِّ الخُصْفَتَيْنِ، أمن دبرها في قُبُلها؟ فنعم، أمّا من دبرها في دبرها: فلا. فإن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن ».

قال الربيع: « فليلشافعى: فما تقول ؟ فقال: عمى ثقة، وعبد الله بن على ثقة، وقد أثنى على الأنصارى خيراً، يعنى: عمرو بن الجَلَّاح، وخزيمة ممن لا يشك في ثقته ؛ فلست أرخص فيه، بل أنهى عنه ».

قلت: ومن ههنا، نشأ الغلط على من نُقل عنه الإباحة: من السلف والأئمة. فإنهم أباحوا: أن يكون الدبرُ طريقاً إلى الوطء في الفرج، فيطأ من الدبر، لا في الدبر. فاشتبه على السامع: مَنْ نفى، أو لم يظن بينهما فرقاً. فهذا الذى أباحه السلف والأئمة، فغلط عليهم الغالط أقبح الغلط وأفحشه.

وقد قال تعالى: ﴿ فَاتَّوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ ، قال مجاهد: « سألت ابن عباس عن قوله تعالى: ﴿ فَاتَّوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ ، فقال: تأتيناها من حيث أُمِرت أن تعتزلهما. يعنى: في الحيض ». وقال على ابن طلحة عنه: « يقول: في الفرج، ولا تعدّه إلى غيره ».

وقد دلت الآية على تحريم الوطء في دبرها، من وجهين:

(أحدهما) : أنه إنما أباح إتيانها في الحرث - وهو موضع الولد - لا في الحش الذى هو موضع الأذى. وموضع الحرث هو المراد من قوله: ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ الآية. قال تعالى: ﴿ فَاتَّوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ . وإتيانها في قُبُلها من دبرها، مستفاد من الآية أيضاً. لأنه قال: ﴿ أَنْتِ شَتْمٌ ﴾ ؛ أى من حيث شتّم: من أمام، أو من خلف. قال ابن عباس: « ﴿ فَاتَّوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ يعنى: الفرج ».

وإذا كان الله حرم الوطء في الفرج، لأجل الأذى العارض: فما الظن بالحش الذى هو محل الذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل، والذريعة

القرية جداً من أدبار النساء، إلى أدبار الصبيان.

وأيضاً: للمرأة حقٌّ على الزوج فى الوطء ؛ وطؤها فى دبرها يفوت حقّها، ولا يقضى وطرها، ولا يُحصّل مقصودها.

وأيضاً: فإن الدبر لم يتهيأ لهذا العمل ولم يخلق له ؛ وإنما الذى هُيئ له الفرجُ فالعادلون عنه إلى الدبر خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعاً.

وأيضاً: فإن ذلك مضرٌّ بالرجل، ولهذا ينهى عنه عقلاء الأطباء: من الفلاسفة وغيرهم؛ لأن للفرج خاصية فى اجتذاب الماء المحتقن، وراحة الرجل منه. والوطء فى الدبر لا يعين على اجتذاب جميع الماء، ولا يخرج كلَّ المحتقن: لمخالفته للأمر الطبيعى.

وأيضاً: يضر من وجه آخر، وهو: إحواجه إلى حركات متعبة جداً، لمخالفته للطبيعة.

وأيضاً: فإنه محل القدر والنَّجْوِ ؛ فيستقبله الرجل بوجهه، ويلابسه.

وأيضاً: فإنه يُضرُّ بالمرأة جداً، لأنه واردٌ غريب، بعيدٌ عن الطباع، مُنافر لها غاية المنافرة.

وأيضاً: فإنه يحدث الهمَّ والغم، والنفرة عن الفاعل والمفعول.

وأيضاً: فإنه يسود الوجه، ويظلم الصدر، ويطمس نور القلب، ويكسو الوجه وحشةٌ تصير عليه كالسِّمَاء يعرفها من له أدنى فِراسة.

وأيضاً: فإنه يوجب النفرة والتباغض الشديد، والتقاطع بين الفاعل والمفعول ولا بُدَّ.

وأيضاً: فإنه يفسد حال الفاعل والمفعول فساداً لا يكاد يُرجى بعده صلاح، إلا أن يشاء الله بالتوبة النصوح.

وأيضاً: فإنه يذهبُ بالمحاسن منهما، ويكسوهما ضدّها. كما يذهب بالمودة بينهما، ويبدلهما بها تباغضاً وتلاعناً.

وأيضاً: فإنه من أكبر أسباب زوال النعم، وحلول النقم. فإنه يوجب اللعنة

والمقت من الله، وإعراضه عن فاعله، وعدم نظره إليه. فأى خير يرجوه بعد هذا ؟ وأى شر يأمنه ؟ وكيف حياة عبد قد حلت عليه لعنة الله ومقتته، وأعرض عنه بوجهه، ولم ينظر إليه !

وأيضاً: فإنه يذهب بالحياء جملةً ؛ والحياء هو حياة القلوب. فإذا فقدتها القلبُ استحسنَ القبيح، واستقبحَ الحسن. وحينئذٍ: فقد استحكَمَ فسادهُ.

وأيضاً: فإنه يُحيل الطباعَ عما ركبها الله عليه، ويُخرج الإنسانَ عن طبعه إلى طبع لم يركب الله عليه شيئاً من الحيوان ؛ بل هو طبع منكوس. وإذا نكس الطبعُ انتكس القلب والعمل والهدى ؛ فيستطيع - حينئذٍ - الخبيثُ من الأعمال والهيئات، ويفسد حاله وعمله وكلامه بغير اختياره.

وأيضاً: فإنه يُورث - من الوقاحة والجُرأة - ما لا يورثه سواه.

وأيضاً: فإنه يورث - من المهانة والسُّفَال والحقارة - ما لا يورثه غيره.

وأيضاً: فإنه يكسو العبدَ - من حُلّة المقت والبغضاء وازدراءِ الناس له واحتقارهم إيَّاه، واستصغارهم له - ما هو مشاهدٌ بالحس. فصلاة الله وسلامه على مَنْ سعادة الدنيا والآخرة: فى هديهِ واتباعِ ما جاء به ؛ وهلاك الدنيا والآخرة: فى مخالفة هديهِ وما جاء به.

فصل

والجماع الضار نوعان: ضارٌ شرعاً، وضارٌ طبعاً.

فالضار شرعاً: المحرَّم. وهو مراتبُ بعضها أشد من بعض. والتحرُّيمُ العارضُ منه أخفُّ من اللازم: كتحريم الإحرام والصيام والاعتكاف، وتحريم المظاهر منها قبل التكفير، وتحريم وطء الحائض، ونحو ذلك. ولهذا لا حدٌّ فى هذا الجماع.

وأما اللازم، فنوعان: نوعٌ لا سبيل إلى حله البتة ؛ كذوات المحارم. فهذا من أضر الجماع، وهو يُوجب القتل حداً عند طائفة من العلماء: كأحمد بن حنبل رحمه الله وغيره. وفيه حديث مرفوع ثابت.

والثانى: ما يمكن أن يكون حلالاً ؛ كالأجنبية. فإن كانت ذات زوج، ففى وطئها حقٌّ لله، وحقٌّ للزوج. فإن كانت مكرَّهة: ففيه ثلاثة حقوق. وإن كان لها

أهل وأقارب يلحقهم العار بذلك صار فيه أربعة حقوق. فإن كانت ذات محرّم منه: صار فيه خمسة حقوق، فمضرة هذا النوع بحسب درجاته فى التحريم.

وأما الضار طبعاً، فنوعان أيضاً: نوعٌ ضار بكيفيته كما تقدم، ونوعٌ ضار بكميته، كالإكثار منه: فإنه يسقط القوة، ويضر بالعصب، ويحدث الرعشة والفالج والتشنج، ويضعف البصر وسائر القوى، ويطفى الحرارة الغريزية، ويوسع المجارى ويجعلها مستعدة للفضلات المؤذية.

وأنفع أوقاته: ما كان بعد انهضام الغذاء فى المعدة، وفى زمان معتدل؛ لا على جوع فإنه يضعف الحار الغريزى؛ ولا على شبع: فإنه يوجب أمراضاً سددية؛ ولا على تعب، ولا إثر حمام، ولا استفراغ، ولا انفعال نفسانى: كالغم والهم والحزن، وشدة الفرح.

وأجود أوقاته: بعد هزيع من الليل، إذا صادف انهضام الطعام. ثم يغتسل أو يتوضأ وينام عقبه: فيرجع إليه قواه. وليحذر الحركة والرياضة عقبه فإنها مضرة جداً.

فصل

فى هديه ﷺ فى علاج العشق

هذا مرض من أمراض القلب، مخالفٌ لسائر الامراض فى ذاته وأسبابه وعلاجه. وإذا تمكن استحكم: عزّ على الأطباء دواؤه، وأعياء العليل دأؤه، وإنما حكاه الله سبحانه فى كتابه عن طائفتين من الناس من النساء، وعشاق الصبيان المردان. فحكاه عن امرأة العزيز فى شأن يوسف. وحكاه عن قوم لوط فقال تعالى إخباراً عنهم لما جاءت الملائكة لوطاً: ﴿وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ. قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءَ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَخْزُونْ. قَالُوا أَوْ لَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعَالَمِينَ قَالَ هَؤُلَاءَ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ. لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٦٨ - ٧٣].

وأما ما زعمه بعض من لم يقدر رسول الله ﷺ حق قدره: أنه ابتلى به فى شأن زينب بنت جحش، وأنه رآها فقال: «سبحان مقلب القلوب» وأخذت بقلبه، وجعل

يقول لزيد بن حارثة: أمسكها. حتى أنزل الله عليه: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فظن هذا الزاعم أن ذلك في شأن العشق، وصنف بعضهم كتاباً في العشق، وذكر فيه عشق الأنبياء، وذكر هذه الواقعة. وهذا من جهل هذا القائل بالقرآن وبالرسل وتحميله كلام الله ما لا يحتمله، ونسبته رسول الله ﷺ إلى ما برأه الله منه. فإن زينب بنت جحش كانت تحت زيد بن حارثة، وكان رسول الله ﷺ قد تنبأه، وكان يدعى: ابن محمد وكانت زينب فيها شمم وترفع عليه فشاور رسول الله ﷺ في طلاقها، فقال له رسول الله ﷺ: «أمسك عليك زوجك واتق الله»^(١) وأخفى في نفسه أن يتزوجها إن طلقها زيد؛ وكان يخشى من قالة الناس: إنه تزوج امرأة ابنه؛ لأن زيدا كان يدعى ابنه. فهذا هو الذي أخفاه في نفسه، وهذه هي الخشية من الناس التي وقعت له. ولهذا ذكر سبحانه هذه الآية: يعدد فيها نعمه عليه لا يعاتبه فيها؛ وأعلمه أنه لا ينبغي له أن يخشى الناس فيما أحل الله له، وأن الله أحق أن يخشاه. فلا يتحرّج ما أحله له، لأجل قول الناس ثم أخبره: أنه سبحانه زوجه إياها بعد قضاء زيد وطره منها، لتقتدى أمته به في ذلك، ويتزوج الرجل بامرأة ابنه من التبنّي، لا امرأة ابنه لصلبه. ولهذا قال في آية التحريم: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٣٣]، وقال في هذه السورة: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقال في أولها: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]. فتأمل هذا الذب عن رسول الله ﷺ ودفع طعن الطاعنين عنه. وبالله التوفيق.

نعم: كان رسول الله ﷺ يحب نساءه، وكان أحبهن إليه عائشة رضي الله عنها. ولم تكن تبلغ محبته لها ولا لأحد سوى ربه نهاية الحب؛ بل صح عنه أنه قال: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً، لاتخذتُ أبا بكر خليلاً»^(٢) وفي لفظ: «وإن صاحبكم خليل الرحمن»^(٣).

فصل

وعشق الصور إنما يُبتلى به القلوب الفارغة من محبة الله تعالى، المعرّضة عنه،

(١) ضعيف جداً. رواه الحاكم (٢٣/٤) وفي سنده محمد بن عمر الواقدي وهو متروك.

(٢) رواه مسلم (٦/٢٣٨٣).

(٣) رواه البخاري (٣٦٥٦) ومسلم (٢٣٨٣).

المتعوّضةُ بغيره عنه. فإذا امتلأ القلب من محبة الله والشوق إلى لقائه: دفع ذلك عنه مرض عشق الصور. ولهذا قال تعالى فى حق يوسف: ﴿كَذَلِكَ لَنَصْرَفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. فدل على أن الإخلاص سببٌ لدفع العشق، وما يترتب عليه: من السوء والفحشاء هى ثمرته ونتيجته. فصرف المسبب صرفٌ لسببه. ولهذا قال بعض السلف: «العشق: حركة قلب فارغ». يعنى فارغاً مما سوى معشوقه. قال تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغاً إِنْ كَادَتْ لَتُبْدَى بِهِ﴾ [القصص: ١١]، أى: فارغاً من كل شىء إلا من موسى؛ لفرط محبتها له، وتعلق قلبها به.

والعشق مركب من أمرين: استحسان للمعشوق، وطمع فى الوصول إليه. فمتى انتفى أحدهما: انتفى العشق. وقد أعيّت علةُ العشق على كثير من العقلاء، وتكلم فيها بعضهم بكلام يُرغب عن ذكره إلى الصواب.

فنقول: قد استقرت حكمة الله - عز وجل - فى خلقه وأمره على وقوع التناسب والتألف بين الأشياء، وانجذاب الشىء إلى موافقه ومجانسه بالطبع، وهرويه من مخالفه ونفرته عنه بالطبع. فسر التمازج والاتصال فى العالم العلوى والسفلى، إنما هو التناسب والتشاكل والتوافق. وسر التباين والانفصال إنما هو، لعدم التشاكل والتناسب. وعلى ذلك تمام الخلق والأمر. فالمثلُ إلى مثله مائلٌ وإليه صائرٌ، والضدُّ عن ضده هاربٌ عنه نافرٌ. وقد قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. فجعل سبحانه علةً سكون الرجل إلى امرأته، كونها من جنسه وجوهره، فعلةُ السكون المذكور وهو الحب كونها منه فدل على أن العلة ليست بحسن الصورة، ولا الموافقة فى القصد والإرادة، ولا فى الخلق والهدى. وإن كانت هذه أيضاً من أسباب السكون والمحبة.

وقد ثبت فى «الصحيح»، عن النبى ﷺ، أنه قال: «الأرواحُ جنودٌ مجنّدةٌ فما تعارفَ منها ائتلفَ، وما تناكرَ منها اختلفَ»^(١). وفى «مسند الإمام أحمد» وغيره فى سبب هذا الحديث أن امرأة كانت تُضحك الناس، فجاءت إلى المدينة، فنزلت على امرأة تضحك الناس. فقال النبى ﷺ: «الأرواحُ جنودٌ مجنّدةٌ»^(٢) الحديث.

(١) رواه البخارى (٣٣٣٦) ومسلم (٢٦٣٨).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٢/٢٩٥) وأبو داود (٤٨٣٤) دون ذكر سبب الحديث.

وقد استقرتُ شريعتهُ سبحانه: أن حكم الشيء حكمُ مثله ؛ فلا تفرقُ شريعته بين متماثلين أبداً، ولا تجمعُ بين مضادين. ومن ظن خلاف ذلك: فإماً لقلّة علمه بالشرعة، وإما لتقصيره في معرفة التماثل والاختلاف، وإماً لنسبته إلى شريعته ما لم يُنزلْ به سلطاناً ؛ بل يكونُ من آراء الرجال. فبحكمته وعدله ظهر خلقه وشرعه، وبالعَدل والميزان قام الخلق والشرع، وهو: التسوية بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين. وهذا كما أنه ثابت في الدنيا، فهو كذلك يومَ القيامة، قال تعالى: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، مِنْ دُونِ اللَّهِ ؛ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفّات: ٢٢، ٢٣].

قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه. وبعده الإمام أحمد رحمه الله: «أزواجهم أشباههم ونظراؤهم».

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧]، أى قرن كلُّ صاحب عملٍ بشكله ونظيره، فقرن بين المتحابين فى الله فى الجنة ؛ وقرن بين المتحابين فى طاعة الشيطان: فى الجحيم، فالمرءُ مع مَنْ أَحَبَّ شَاءَ أو أبى. وفى صحيح الحاكم وغيره عن النبى ﷺ «لا يُحِبُّ المرءُ قوماً إلاَّ أحْسَرَ معهم»^(١).

والمحبة أنواع متعددة. فأفضلها وأجلُّها: المحبةُ فى الله ولله ؛ وهى تستلزم محبة ما أحب الله، وتستلزم محبة الله ورسوله.

ومنها: محبة الاتفاق فى طريقةٍ أو دين، أو مذهب أو نحلة، أو قرابة أو صناعة، أو مرادٍ ما.

ومنها: محبةٌ لثبيلٍ غرض من المحبوب إماً من جاهه، أو من ماله، أو من تعليمه وإرشاده. أو قضاء وطر منه. وهذه هى المحبة العَرَضِيَّة التى تزول بزوال مُوجِبِها ؛ فإنه مَنْ وَدَّكَ لأمرٍ ولّى عند انقضائه.

وأماً محبةُ المشاكلة والمناسبة التى بين المحب والمحبوب، فمحبةٌ لازمة لا تزول إلا لعارض يُزيلها. ومحبةُ العشق من هذا النوع: فإنها استحسان روحانيٌّ، وامتزاج نفسانيٌّ ولا يَعْرِضُ فى شىء من أنواع المحبة من الوَسْوَاس والنحول، وشغل البال والتلف ما يعرض من العشق.

فإن قيل: فإذا كان سببُ العشق ما ذكرتم - من الاتصال والتناسب الروحانيّ - فما باله لا يكون دائماً من الطرفين، بل تجده كثيراً من طرف العاشق وحده؟ فلو كان سببه الاتصال النفسى، والامتزاج الروحاني لكانت المحبة مشتركةً بينهما.

فالجواب: أن السبب قد يتخلف عنه مسببه لفوات شرط، أو لوجود مانع. وتخلّف المحبة من الجانب الآخر، لا بد أن يكون لأحد ثلاثة أسباب:

الأول: علةٌ فى المحبة، وأنها محبة عرضية، لا ذاتية. ولا يجب الاشتراك فى المحبة العرضية، بل قد يلزمها نفرةٌ من المحبوب.

الثانى: مانعٌ يقوم بالمحب - يمنع محبة محبوبه له - إما فى خلقه، أو خلقه، أو هديه، أو فعله، أو هيئته، أو غير ذلك.

الثالث: مانعٌ يقوم بالمحبوب، يمنع مشاركته للمحب فى محبته. ولولا ذلك المانع لقام به من المحبة لمحبه مثل ما قام بالآخر. فإذا انتفت هذه الموانع، وكانت المحبة ذاتية فلا يكون قطُّ إلا من الجانبين. ولولا مانعُ الكبر والحسد والرياسة والمعاداة فى الكفار، لكانت الرسل أحبّ إليهم من أنفسهم وأهليهم وأموالهم. ولما زال هذا المانع من قلوب أتباعهم: كانت محبتهم لهم فوق محبة الأنفس والأهل والمال.

فصل

والمقصود: أن العشق لما كان مرضاً من الأمراض، كان قابلاً للعلاج. وله أنواع من العلاج. فإن كان مما للعاشق سبيلٌ إلى وصل محبوبه شرعاً وقدرأً، فهو علاجه. كما ثبت فى «الصحيحين»، من حديث ابن مسعود رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الشباب سن استطاع منكم الباءة: فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»^(١). فذلّ المحب على علاجين: أصلى وبدلى وأمره بالأصلى وهو العلاج الذى وُضع لهذا الداء - فلا ينبغى العدول عن إلى غيره ما وجد إليه سبيلاً.

وروى ابن ماجه فى «سننه» عن ابن عباس رضى الله عنهما، عن النبى ﷺ أنه قال: «لم نر للمتحيين مثل النكاح»^(٢). وهذا هو المعنى الذى أشار إليه سببته

عقوب إحلال النساء حرائرهن وإمائهن عند الحاجة - بقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. فذكر تخفيفه سبحانه في هذا الموضوع، وإخباره عن ضعف الإنسان - يدل على ضعفه عن احتمال هذه الشهوة، وأنه سبحانه خفف عنه أمرها بما أباحه له من أطايب النساء مثنى وثلاث ورباع؛ وأباح له ما شاء مما ملكت يمينه ثم أباح له أن يتزوج بالإماء - إن احتاج إلى ذلك علاجاً لهذه الشهوة، وتخفيفاً عن هذا الخلق الضعيف، ورحمةً به.

فصل

وإن كان لا سبيل للعاشق إلى وصال معشوقه قدرأ أو شرعأ، أو هو ممتنع عليه من الجهتين وهو الداء العضال، فمن علاجه إشعار نفسه اليأس منه فإن النفس متى يشتت من الشيء استراحت منه، ولم تلتفت إليه.

فإن لم يزل مرض العشق مع اليأس، فقد انحرف الطبع انحرافاً شديداً: فينتقل إلى علاج آخر، وهو علاج عقله: بأن يعلم بأن تعلق القلب بما لا مطمع في حصوله نوع من الجنون، وصاحبه بمنزلة من يعشق الشمس وروحه متعلقة بالصعود إليها، والدوران معها في فللكها. وهذا معدود عند جميع العقلاء في زمرة المجانين.

وإن كان الوصال متعذراً شرعأ لا قدرأ، فعلاجه: بأن يُنزله منزل المتعذر قدرأ. إذ ما لم يأذن الله فيه، فعلاج العبد ونجاته موقوف على اجتنابه. فليشعر نفسه أنه معلوم ممتنع لا سبيل له إليه، وأنه بمنزلة سائر المحالات، فإن لم تُجبه النفس الأمانة، فليتركه لأحد أمرين: إما خشية، وإما فوات محبوب هو أحب إليه، وأنفع له، وخير له منه، وأدوم لذة وسروراً. فإن العاقل متى وازن بين نيل محبوب سريع الزوال، بفوات محبوب أعظم منه وأدوم وأنفع وألذ؛ أو بالعكس ظهر له التفاوت. لا تبع لذة الأبد التي هي لا خطر لها بلذة ساعة تنقلب آلاماً، وحقيقتها: أنها أحلام نائم، أو خيال لا ثبات له. فتذهب اللذة، وتبقى التبعة؛ وتزول الشهوة، وتبقى الشقوة.

الثاني: حصول مكروه أشق عليه من فوات هذا المحبوب، بل يجتمع له الأمران. أعنى فوات ما هو أحب إليه من هذا المحبوب، وحصول ما هو أكره إليه من فوات هذا المحبوب. فإذا تيقن أن في إعطاء النفس حظها من هذا المحبوب، هذين الأمرين: هان عليه تركه، ورأى أن صبره على فوته أسهل من صبره عليهما بكثير.

فَعَقْلُهُ وَدِينَهُ وَمُرُوءَتَهُ وَإِنْسَانِيَّتَهُ: تَأْمُرُهُ بِاحْتِمَالِ الضَّرَرِ الْيَسِيرِ، الَّذِي يَنْقَلِبُ سَرِيعاً لَذَّةً وَسُرُوراً وَفَرَحاً، لِدَفْعِ هَذَيْنِ الضَّرَرَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ. وَجَهْلُهُ وَهَوَاهُ وَظُلْمُهُ وَطِيشُهُ وَخَفَتُهُ: تَأْمُرُهُ بِإِثَارِ هَذَا الْمَحْبُوبِ الْعَاجِلِ بِمَا فِيهِ، جَالِباً عَلَيْهِ مَا جَلِبَ. وَالْمَعْصُومُ مِنَ عَصَمَةِ اللَّهِ.

فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ نَفْسَهُ هَذَا الدَّوَاءَ، وَلَمْ تَطَاوَعِ لَهُذِهِ الْمَعَالِجَةُ لِيَنْظُرَ مَا تَجَلِبُ عَلَيْهِ هَذِهِ الشَّهْوَةُ مِنْ مَفَاسِدٍ عَاجِلَةٍ، وَمَا تَمْنَعُهُ مِنْ مَصَالِحِهَا. فَإِنَّهَا أَجْلِبُ شَيْءَ لِمَفَاسِدِ الدُّنْيَا، وَأَعْظَمُ شَيْءَ تَعْطِيلًا لِمَصَالِحِهَا. فَإِنَّهَا تَحُولُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَشْدِهِ الَّذِي هُوَ مَلَاكُ أَمْرِهِ، وَقَوَامُ مَصَالِحِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ نَفْسَهُ هَذَا الدَّوَاءَ: فَلْيَتَذَكَّرْ قَبَائِحَ الْمَحْبُوبِ، وَمَا يَدْعُوهُ إِلَى النِّفَرَةِ عَنْهُ فَإِنَّهُ إِنْ طَلَبَهَا وَتَأَمَّلَهَا: وَجَدَهَا أَضْعَافَ مَحَاسِنِهَا الَّتِي تَدْعُو إِلَى حُبِّهِ. وَلْيَسْأَلْ جِيرَانَهُ عَمَّا خَفِيَ عَلَيْهِ مِنْهَا: فَإِنَّ الْمَحَاسِنَ كَمَا هِيَ دَاعِيَةُ الْحُبِّ وَالْإِرَادَةِ، فَالْمَسَاوِي دَاعِيَةُ الْبَغْضِ وَالنِّفَرَةِ. فَلْيُوزَنْ بَيْنَ الدَّاعِيَيْنِ، وَلْيُحِبَّ أَسْبَقَهُمَا وَأَقْرَبَهُمَا مِنْهُ بَاباً. وَلَا يَكُنْ مِمَّنْ غَرَهُ لَوْنُ جَمَالٍ عَلَى جِسْمٍ أَبْرَصٍ مَجْذُومٍ؛ وَلْيُجَاوِزْ بَصَرَهُ حُسْنَ الصُّورَةِ إِلَى قَبِيحِ الْفِعْلِ، وَلْيَعْبُرْ مِنْ حُسْنِ الْمَنْظَرِ وَالْجِسْمِ، إِلَى قَبِيحِ الْمَخْبَرِ وَالْقَلْبِ.

فَإِنْ عَجَزَتْ عَنْهُ هَذِهِ الْأَدْوِيَةُ كُلُّهَا لَمْ يَبْقَ لَهُ إِلَّا صَدَقُ اللَّجْبِ إِلَى مَنْ يَجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ؛ وَلْيَطْرَحْ نَفْسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى بَابِهِ: مُسْتَغِيثاً بِهِ، مُتَضَرِّعاً مُتَذَلِّلاً مُسْتَكِيناً، فَمَتَى وَفَّقَ لِذَلِكَ: فَقَدْ قَرَعَ بَابَ التَّوْفِيقِ. فَلْيَعْفَ وَلْيَكْتُمْ، وَلَا يَشَبِّ بِذِكْرِ الْمَحْبُوبِ، وَلَا يَفْضَحْهُ بَيْنَ النَّاسِ وَيَعْرِضْهُ لِلْأَذَى؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ ظَالِماً مُتَعَدِّياً.

وَلَا يَغْتَرَّ بِالْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي رَوَاهُ سُؤِيدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَّاتِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ مُسْهَرٍ أَيْضاً، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجِشُونِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَشَقَّ فَعَفَّ فَمَاتَ، فَهُوَ شَهِيدٌ» وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ عَشَقَّ وَكْتَمَ وَعَفَّ وَصَبَرَ، غُفِرَ لَهُ اللَّهُ وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ»^(١).

(١) ضَعِيفٌ جَدًّا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعًا. رَوَاهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١٥٦/٥، ٢٦٢).

فإن هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا يجوز أن يكون من كلامه. فإن الشهادة درجة عالية عند الله، مقرونة بدرجة الصديقية؛ ولها أعمال وأحوال هي شرط في حصولها. وهي نوعان:

عامة وخاصة؛ فالخاصة: الشهادة في سبيل الله. والعامة خمسٌ مذكورة في «الصحيح»^(١) ليس العشق واحداً منها. وكيف يكون العشق - الذى هو شركٌ فى المحبة، وفراغٌ عن الله، وتمليكُ القلب والروح والحب لغيره - تُنال به درجةُ الشهادة؟! هذا من المحال: فإن إفساد عشق الصور للقلب فوق كل إفساد، بل هو خمرُ الروح: الذى يُسكرها، ويصدُّها عن ذكر الله وحبِّه، والتلذذ بمناجاته، والأنس به؛ ويوجب عبودية القلب لغيره. فإن قلب العاشق متعبَّد لمعشوقه، بل العشق لُبُّ العبودية: فإنها كمال الذل والحب والخضوع والتعظيم. فكيف يكون تعبُّد القلب لغير الله، مما تُنال به درجةُ أفاضلِ الموحدين وساداتهم وخوَصُّ الأولياء؟! فلو كان إسنادُ هذا الحديث كالشمس: كان غلطاً ووهماً. ولا يُحفظ عن رسول الله ﷺ لفظُ العشق، فى حديث صحيح البتة.

ثم إن العشق منه حلالٌ، ومنه حرامٌ. فكيف يُظن بالنبي ﷺ، أنه يحكم على كل عاشق يكتم ويعفُ بأنه شهيد؟! فترى من يعشق امرأةً غيره، أو يعشق المُردانَ والبغايا ينال بعشقه درجةَ الشهداء. وهل هذا إلا خلافُ المعلوم من دينه ﷺ. كيف: والعشق مرض من الأمراض التى جعل الله سبحانه لها الأدويةَ شرعاً وقدرًا؛ والتداوى منه إما واجب إن كان عشقاً حراماً؛ وإما مستحب .

وأنت إذا تأملت الأمراض والآفات التى حكم رسول الله ﷺ لأصحابها بالشهادة وجدتها من الأمراض التى لا علاج لها؛ كالمطعون والمبْطُون والمحبوب والغريق، وموت المرأة يقتلها ولدُها فى بطنها. فإن هذه بلايا من الله لا صُنْعٌ للعبد فيها، ولا علاج لها؛ وليست أسبابها محرمةً، ولا يترتب عليها من فساد القلب، وتعبده لغير الله ما يترتب على العشق. فإن لم يكفِ هذا فى إبطال نسبة هذا الحديث إلى رسول الله ﷺ، فقلدُ أئمة الحديث العالمين به وبعلله: فإنه لا يُحفظ عن إمام واحد منهم قط، أنه شهد له بصحة بل ولا بحسن. كيف: وقد أنكروا على سُويدٍ هذا الحديث،

(١) رواه البخارى (٢٨٢٩) ومسلم (١٩١٤).

ورموه لأجله بالعظام، واستحل بعضهم غزوة لأجله؟! قال أبو أحمد بن عديّ فى كامله: « هذا الحديث أحد ما أنكر على سويد » ؛ وكذلك قال البيهقي: « إنه مما أنكر عليه ». وكذلك قال ابن طاهر فى الذخيرة وذكره الحاكم فى تاريخ نيسابور، وقال: « أنا أتعجب من هذا الحديث. فإنه لم يحدث به عن غير سويد، وهو ثقة ». وذكره أبو الفرج بن الجوزي فى كتاب الموضوعات. وكان أبو بكر الأزرقي يرفعه أولاً عن سويد ؛ فعوتب فيه: فأسقط ذكر النبى ﷺ، وكان لا يجاوز به ابن عباس رضى الله عنهما.

ومن المصائب التى لا تحتل: جعل هذا الحديث من حديث هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها، عن النبى ﷺ. ومن له أدنى إلمام بالحديث وعلمه: لا يحتمل هذا البتة. ولا يحتمل ألا يكون من حديث ابن الماجشون، عن ابن أبى حازم عن ابن أبى نجيج، عن مجاهد، عن ابن عباس (رضى الله عنهما) مرفوعاً. وفى صحته موقوفاً على ابن عباس نظرٌ.

وقد روى الناس سويد بن سعيد راوى هذا الحديث بالعظام، وأنكره عليه يحيى ابن معين، وقال: « هو ساقط كذاب ؛ لو كان لى فرس ورمح: كنت أغزوه » وقال الإمام أحمد: متروك الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال البخاري: « كان قد عمى، فليقن ما ليس من حديثه ». وقال ابن حبان: « يأتى بالمعضلات عن الثقات ؛ يجب مجانبة ما روى » انتهى. وأحسن ما قيل فيه قول أبى حاتم الرازي: « إنه صدوق كثير التدليس » ؛ ثم قول الدارقطني: « هو ثقة. غير أنه لما كبر كان ربما قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة، فيُجيزه » انتهى. وعيب على مسلم إخراج حديثه: وهذه حاله. ولكن مسلم روى من حديثه: ما تابعه عليه غيره ولم ينفرد به، ولم يكن منكراً ولا شاذاً. بخلاف هذا الحديث. والله أعلم.

فصل

فى هديه ﷺ فى حفظ الصحة بالطيب

لما كانت الرائحة الطيبة غذاء الروح، والروح مطية القوى، والقوى تزاد بالطب وهو ينفع الدماغ والقلب وسائر الأعضاء الباطنة، ويفرح القلب ويسر النفس، ويسيطر

الروح. وهو أصدق شيء للروح، وأشدّه ملاءمةً لها ؛ وبينه وبين الروح الطيبة نسبةً قريبة، كان أحدَ المحبوبيّن منه الدنيا، إلى أطيب الطيّين صلوات الله عليه وسلامه.

وفى « صحيح البخارى »: أنه ﷺ كان لا يردُّ الطيّب^(١).

وفى « صحيح مسلم » عنه ﷺ: « من عرض عليه ريحانٌ فلا يردّه: فإنه طيّبُ الريح، خفيفُ المحملِ »^(٢).

وفى « سنن أبى داود » والنسائى، عن أبى هريرة رضى الله عنه، عن النبى ﷺ: « من عرض عليه طيّبٌ فلا يردّه: فإنه خفيفُ المحمل، طيّبُ الرائحة »^(٣).

وفى « مسند البزار »: عن النبى ﷺ، أنه قال: « إن الله طيّبٌ يُحبُّ الطيّب، نظيفٌ يُحبُّ النظافة، كريمٌ يُحبُّ الكرم، جوادٌ يُحبُّ الجود. فنظّفوا أفئدةكم وساحاتكم، ولا تشبّهوا باليهود: يجمعون الأكباء فى دورهم »^(٤). الأئب: الزبالة.

وذكر ابن أبى شيبة: « أنه ﷺ كان له سكةٌ يتطيب منها ».

وصح عنه أنه قال: « إن لله حقاً على كل مسل: أن يغتسل فى كل سبعة أيام وإن كان له طيّبٌ أن يمسّ منه »^(٥).

وفى الطيب من الخاصية: أن الملائكة تحبه، والشياطين تنفر عنه. وأحب شيء إلى الشياطين: الرائحة المنتنة الكريهة، فالأرواح الطيبة تحت الرائحة الطيبة، والأرواح الخبيثة تحب الرائحة الخبيثة. وكل روح تميل إلى ما يناسبها، فالخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات، والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات. وهذا وإن كان فى النساء والرجال فإنه يتناول الأعمال والأقوال، والمطاعم والمشارب، والملابس والروائح إما بعموم لفظه، أو بعموم معناه.



(٢) رواه مسلم (٢٢٥٣/٢٠).

(١) رواه البخارى (٥٩٢٩).

(٣) صحيح. رواه أبو داود (٤١٧٢) والنسائى (١٨٩/٨).

(٤) ضعيف. رواه الترمذى (٢٧٩٩) وفى سننه خالد بن إلياس وهو ضعيف.

(٥) رواه البخارى (٨٨٠).

فصل

فى هديه ﷺ فى حفظ صحة العين

روى أبو داود فى سننه عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هُوَذَةَ الأنصارى، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه: «أن رسول الله ﷺ أمر بالإئِئْمَدِ المروءَ عند النوم، وقال: «لِيَتَّقَهُ الصَّائِمُ»^(١). قال أبو عبيد: المروءَ: المطيبُ بالمسك .

وفى سنن ابن ماجه وغيره، عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: «كانت للنبي ﷺ مُحَلَّةٌ يَكْتَحِلُ مِنْهَا ثَلَاثًا فى كل عين»^(٢).

وفى الترمذى، عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: كان رسول الله ﷺ إذا اكْتَحَلَ: يجعلُ فى اليمينى ثلاثاً، يبتدئُ بها ويختمُ بها، وفى اليسرى ثنتين^(٣).

وقد روى أبو داود عنه ﷺ: «من اكْتَحَلَ فليوترْ»^(٤). فهل الوترُ بالنسبة إلى العينين كليهما: فيكونُ فى هذه ثلاث وفى هذه اثنتان، واليمينى أولى بالابتداء والتفضيل أو هو بالنسبة إلى كل عين: فيكونُ فى هذه ثلاث، وفى هذه ثلاث؟ وهما قولان نفى مذهب أحمد وغيره.

وفى الكحل: حفظ لصحة العين، وتقويةٌ للنور الباصر، وجلاءٌ لها، وتلطيفٌ للمادة الرديئة، واستخراجٌ لها مع الزينة فى بعض أنواعه. وله عند النوم مزيد فضل: لاشتغالها على الكحل، وسكونها عقيمة عن الحركة المضرة بها، وخدمة الطبيعة لها. وللإئِئْمَدِ فى ذلك خاصية.

وفى سنن ابن ماجه عن سالم، عن أبيه يرفعه: «عليكم بالإئِئْمَدِ فإنه يجلو البصر وينبت الشعر»^(٥).

وفى كتاب أبى نعيم: «فإنه مَبْتَنَةٌ للشَّعْر، مَذْهَبَةٌ للقدَى، مَصْفَاةٌ للبصر»^(٦).

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٢٣٧٧) وفى سننه معبد بن هُوَذَةَ، قال أبو داود: قال يحيى بن معين: منكر الحديث .

(٢) ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٤٩٩) وأحمد (٣٥٤/١) وفى سننه عباد بن منصور وهو ضعيف .

(٣) ضعيف . رواه الترمذى (١٧٥٧) فى سننه عباد بن منصور وهو ضعيف .

(٤) ضعيف . رواه أبو داود (٣٥) وفى سننه الحسين الحيرانى وهو مجهول كما فى التقريب .

(٥) ضعيف جداً . رواه ابن ماجه (٣٤٩٥) وفى الزوائد: فى إسناده عثمان بن عبد الملك، قال عند أبو حاتم: منكر الحديث .

(٦) ضعيف . رواه أبو نعيم فى «الحلية» (١٧٨/٣) وقال: غريب من حديث ابن الحنفية لم يروه عنه إلا ابنه عون .

وفى سنن ابن ماجه أيضاً عن ابن عباس رضى الله عنهما، يرفعه « خير أكلِكم الإئتمد: يجلو البصر، ويُنبت الشعر »^(١).

فصل

فى ذكر شىء من الأدوية والأغذية المفردة

التي جاءت على لسانه ﷺ مرتبة على حروف المعجم

حرف الهمزة

إئتمد: هو حجر الكحل الأسود، يؤتى به من أصفهان وهو أفضله ويؤتى به من جهة الغرب أيضاً. وأجوده: السريع التفتيت الذى لفتاته بصيصٌ وداخله أملس ليس فيه شىء من الأوساخ.

ومزاجه بارد يابس: ينفع العين ويقويها، ويشد أعصابها، ويحفظ صحتها؛ ويذهب اللحم الزائد فى القروح ويدملها، وينقى أوساخها ويجلوها؛ ويذهب الصداع إذا اكتحل به مع العسل المائى الرقيق. وإذا دق وخلط ببعض الشحوم الطرية، ولُطح على حرق النار: لم تعرض فيه خُسْكَرِيْشَةُ، ونفع من التنفُّط الحادث بسببه. وهو أجود أكحال العين لا سيمًا للمشايخ والذين قد ضعفت أبصارهم: إذا جعل معه شىءٌ من المسك.

أُتْرُج: ثبت فى الصحيح، عن النبى ﷺ أنه قال: « مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن، كمثل الأُتْرُجَّة: طعمها طيبٌ، وريحها طيب »^(٢).

وفى الأُتْرُج منافع كثيرة. وهو مركب من أربعة أشياء: قشر، ولحم، وحمض، وبذر. ولكل واحد منها مزاج يخصه: فقشره حار يابس، ولحمه حار رطب، وحمضه بارد يابس، وبذره حار يابس.

ومن منافع قشره: أنه إذا جعل فى الثياب منع السوس. ورائحته تصلح فساد الهواء والوباء. ويطيبُ النَّكْهَةَ إذا أمسكها فى الفم، ويحلل الرياح. وإذا جعل فى الطعام كالأبازير: أعان على الهضم. قال صاحب القانون: «عُصَارَةُ قشره تنفع من نهش الأفاعى شرباً، وقشره ضِمَاداً، وحرَّاقَةُ قشره طلاءٌ جيد للبرص انتهى».

وأما لحمه : فملطف لحرارة المعدة، نافع لأصحاب المرّة الصفراء، قاعم للبخارات الحارة. وقال الغافقي^١: أكل لحمه ينفع البواسير انتهى.

وأما حمضه: فقابض كاسر للصفراء، ومسكن للخفقان الحار، نافع من اليرقان شرباً واكتحالاً، قاطع لقي الصفراء، مشه للطعام، عاقل للطبيعة، نافع من الإسهال الصفراوي. وعصارة حموضة يسكن غلظة النساء، وينفع طلاء من الكلف، ويذهب بالقوبا^(١). ويستدل على ذلك من فعله في الحبر: إذا وقع على الثياب قلعه. وله قوة تلطف وتقطع وتبرد، وتطفى حرارة الكبد، وتقوى المعدة، وتمنع حدة المرّة الصفراء، وتزيل الغم العارض منها، وتسكن العطش.

وأما بذره: فله قوة محللة مجففة. وقال ابن ماسويه: «خاصية حبه: النفع من السموم القاتلة، إذا شرب منه وزنٌ مثقالين مقشراً بماء فاتر، وطلاء مطبوخ. وإن دق ووضع على موضع اللسعة: نفع. وهو ملين للطبيعة، مطيب للنكهة. وأكثر هذا الفعل موجوداً في قشره. وقال غيره: خاصية حبه: النفع من لسع العقارب، إذا شرب منه وزنٌ مثقالين مقشراً بماء فاتر وكذلك: إذا دق ووضع على موضع اللدغة، وقال غيره: «حبه يصلح للسموم كلها، وهو نافع من لدغ الهوام كلها».

وذكر: أن بعض الأكاسرة غضب على قوم من الأطباء، فأمر بحبسهم، وخيرهم أدمًا لا يزيد لهم عليه. فاختاروا الأترج. فقيل لهم: لم اخترتموه على غيره؟ فقالوا: لأنه في العاجل ريحان، ومنظره مفرح، وقشره طيب الرائحة، ولحمه فاكهة، وحمضه أدم، وحبه ترياق، وفيه دهن.

وحقيق بشيء هذه منافعه: أن يشبه به خلاصة الوجود، وهو المؤمن الذي يقرأ القرآن. وكان بعض السلف يحب النظر إليه، لما في منظره: من التفریح.

أرر: فيه حديثان باطلان موضوعان على رسول الله ﷺ؛ أحدهما: «أنه لو كان رجلاً لكان حليماً»^(٢)، الثاني: «كل شيء أخرجته الأرض فيه داءً وشفاءً، إلا الأرر: فإنه شفاء لا داء فيه»^(٣). ذكرناهما: تنبيهاً وتحذيراً من نسبتها إليه ﷺ.

وبعد: فهو حار يابس. وهو أغذى الحبوب بعد الحنطة، وأحمدها خلطاً: يشد

البطن شداً يسيراً، ويقوى المعدة ويدبغها، ويمكث فيها. وأطباء الهند تزعم: أنه أحمد الأغذية وأنفعها إذا طبخ بالبان البقر. وله تأثير: في خصب البدن، وبزيادة المنى، وكثرة التعذية، وتصفية اللون.

أرز: بفتح الهمزة وسكون الراء ؛ وهو: الصنوبر. ذكره النبي ﷺ في قوله: «مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع تفيؤها الرياح: تقيمها مرة، وتميلها أخرى. ومثل المنافق مثل الأرزة: لا تزال قائمة على أصلها، حتى يكون انجعافها مرة واحدة»^(١). وحبه حار رطب، وفيه إنضاج وتلين وتحليل، ولدغ يذهب بنقعه في الماء. وهو عسر الهضم، وفيه تغذية كثيرة. وهو جيد للسعال ولتنقية رطوبات الرئة، ويزيد في المنى، ويولد مغصاً. وتريقه: حب الرمان المزر.

إذخر: ثبت في الصحيح، عنه ﷺ أنه قال في مكة: «لا يختلى خلاها». قال له العباس رضى الله عنه: إلا الإذخر يا رسول الله ؛ فإنه لقينهم وليوتهم. فقال: «إلا الإذخر»^(٢).

والإذخر حار في الثانية، يابس في الأولى والعروق، يدر البول والطمث، ويقثت الحصى، ويحلل الأورام الصلبة في المعدة والكبد والكليتين: شرباً وضامداً. وأصله: يقوى عمود الأسنان والمعدة، ويسكن الغثيان ويعقل البطن.

حرف الباء

بطيخ: روى أبو داود والترمذى، عن النبي ﷺ: أنه كان يأكل البطيخ بالرطب، يقول: «نكسر حر هذا ببرد هذا، وبرد هذا بحر هذا»^(٣).

وفى البطيخ عدة أحاديث لا يصح منها شيء غير هذا الحديث الواحد، والمراد به: الأخضر. وهو بارد رطب، وفيه جلاء. وهو أسرع انحذاراً عن المعدة من القثاء والخيار. وهو سريع الاستحالة إلى أى خلط كان صادفه في المعدة. وإذا كان آكله محروراً: انتفع به جداً ؛ وإن كان مبروداً: دفع ضرره بيسير من الزنجبيل ونحوه. وينبغي أكله قبل الطعام، ويتبع به. وإلا غثى وقثا. وقال بعض الأطباء: إنه قبل الطعام يغسل البطن غسلاً، ويذهب بالداء أصلاً.

(٢) رواه البخارى (١٣٤٩) ومسلم (١٣٥٣).

(١) رواه البخارى (٥٦٤٣) ومسلم (٥٩/٢٨١٠).

(٣) صحيح. رواه أبو داود (٣٨٣٦) والترمذى (١٨٤٣).

بَلَحٌ: روى النسائي وابن ماجه فى «سننهما» من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «كُلُوا البلح بالتمر. فإن الشيطان إذا نظر إلى ابن آدم يأكل البلح بالتمر، يقول: بَقِيَ ابنُ آدمَ حتى أكل الحديث بالعتيق». وفى رواية: «كُلُوا البلح بالتمر، فإن الشيطان يحزن إذا رأى ابن آدم يأكله؛ يقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق»^(١). رواه البزار فى مسنده، وهذا لفظه.

قلت: الباءُ فى الحديث بمعنى «مع»؛ أى كُلُوا هذا معَ هذا. قال بعض أطباء الإسلام: إنما أمر النبي ﷺ بأكل البلح بالتمر، ولم يأمر بأكل البُسْر مع التمر؛ لأن البلح بارد يابس، والتمر حار رطب؛ ففى كل منهما إصلاحٌ للآخر. وليس كذلك البُسْر مع التمر: فإن كُلَّ واحدٍ منهما حارٌّ، وإن كانت حرارةُ التمر أكثرَ. ولا ينبغى من جهة الطب الجمعُ بين حارَّين أو باردَّين؛ كما تقدم. وفى هذا الحديث: التنبيه على صحة أصل صناعة الطب، ومراعاة التدبير الذى يصلح فى دفع كيميائيات الأغذية والأدوية بعضها ببعض، ومراعاة القانون الطبى الذى يُحفظ به الصحة.

وفى البلح برودةٌ ويبوسةٌ. وهو ينفع الفم واللثة والمعدة. وهو ردىٌّ للصدر والرئة: بالخشونة التى فيه؛ بطيء فى المعدة، يسيرُ التغذية. وهو للنخلة كالحصرم لشجرة العنب. وهما جميعاً يولدان رياحاً وقرآقرَ ونفخاً، ولا سيما إذا شُربَ عليهما الماء ودفعُ مضرتهما: بالتمر أو بالعسل والزبد.

بُسْرٌ: ثبت فى الصحيح: «أن أبا الهيثم بن التَّيْهَان لما ضافه النبي ﷺ وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما، جاءهم بعَذْق وهو من النخلة كالعنقود من العنب فقال له: «هَلَّا انتَقَيْتَ لَنَا من رُطْبِهِ ! فقال: أَحَبَّيتُ أَنْ تَتَنَقَّوْا من بَسْرِهِ ورُطْبِهِ»^(١).

البسر: حار يابس، ويُسِّسه أكثر من حرَّة. ينشف الرطوبة، ويدبغ المعدة، ويحبس البطن، وينفع اللثة والفم. وأنفعه: ما كان هشاً وحلواً. وكثرة أكله وأكل البلح يحدث السَّدَد فى الأحشاء.

بَيْضٌ: ذكر البيهقى فى شعب الإيمان، أثراً مرفوعاً: «أن نبياً من الأنبياء شكَا إلى

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه (٣٣٣٠) والنسائي فى الكبرى (٦٧٢٤) وفى مسنده يحيى بن محمد قال عنه النسائي: منكر الحديث.

(٢) رواه مسلم (٢٠٣٨) والترمذى (٢٣٦٩) واللفظ له.

اللَّهُ سبحانه الضعف، فأمره بأكل البيض». وفي ثبوته نظر، ويختار من البيض الحديث على العتيق، وبيض الدجاج على سائر بيض الطير. وهو معتدل يميل إلى البرودة قليلاً.

قال صاحب «القانون»: ومُحَّة حار رطب، يولَّد دماً صحيحاً محموداً، ويغذى غذاءً يسيراً، ويسرع الانحدار من المعدة: إذا كان رخواً. وقال غيره: معُّ البيض مسكن للألم، مُمَلِّسٌ للحلق وقصبة الرئة، نافع للحلق والسعال وقروح الرئة والكلى والمثانة، مذهب للخشونة لا سيما إذا أخذ بدهن اللوز الحلو، ومنضجٌ لما فى الصدر ملين له، مسهل لخشونة الحلق. وبياضه إذا قطر فى العين الوارمة ورمماً حاراً: برّده وسكن الوجع، وإذا لُطخ به حرق النار أول ما يعرض له لم يدعه يتنفّط، وإذا لُطخ به الوجهُ منع من الاحتراق العارض من الشمس، وإذا خلط بالكندر ولُطخ على الجبهة: نفع من النزلة.

وذكره صاحب «القانون» فى الأدوية القلبية، ثم قال: وهو وإن لم يكن من الأدوية المطلقة فإن مما له مدخل فى تقوية القلب جداً، أعنى الصفرة. وهى تجمع ثلاثة معان: سرعة الاستحالة إلى الدم، وقلة الفضل، وكون الدم المتولد منه مجانساً للدم الذى يغذى القلب خفيفاً مندفعاً إليه بسرعة. ولذلك هو أوفق ما يتلافى به عادية الأمراض المحللة لجوهر الروح.

بَصَلٌ: روى أبو داود فى سننه، عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت عن البصل، فقالت: إن آخر طعام أكله ﷺ، كان فيه بصل^(١).

وثبت عنه فى الصحيحين: أنه منع أكله من دخول المسجد^(٢).

والبصل حار فى الثالثة، وفيه رطوبة فضلية. ينفع من تغير المياه، ويدفع ريح السموم، ويفتق الشهوة، ويقوى المعدة، ويهيج الباه، ويزيد فى المنى، ويحسن اللون ويقطع البلغم، ويجلو المعدة، ويذره يذهب البهق، ويدلك به حول داء الثعلب فينفع جداً. وهو بالملح يقلع الثآليل. وإذا شمه من شرب دواء مسهلاً: منع من القيء والغثيان، وأذهب رائحة ذلك الدواء وإذا تُسِعِط بمائة نقي الرأس. ويقطر فى الأذن:

(٢) رواه البخارى (٥٤٥٢) وصلى (٥٦٤).

(١) حسن.. رواه أبو داود (٣٨٢٩).

لثقل السمع والطَّنين والقَيْح والماء الحادث فى الأذنين. وينفع فى الماء النازل فى العينين اكتحالاً: يكتحل ببذره مع العسل، لبياض العين. والمطبوخ منه كثيرُ الغذاء: ينفع من اليرقان والسعال وخشونة الصدر، ويُدْرُ البول، ويلين الطبع. وينفع من عضه الكلب غير الكلب، إذا نُظِلَ عليها ماؤه بملح وسذاب. وإذا احتُمِلَ فتح أفواه البواسير.

وأما ضرره: فإنه يورث الشَّقِيقَة، ويصدِّع الرأس، ويولِّد أرياحاً، ويظلم البصر. وكثرة أكله تورث النسيان، ويُفسد العقل، ويغيِّر رائحة الفم والنكهة، ويؤذى الجليس والملائكة. وإماتته طبخاً تذهب بهذه المضرات منه.

وفى السنن: أنه ﷺ أمر أكله وأكل الثوم أن يُميتهما طبخاً، ويذهب رائحته مضغُ ورق السذاب عليه^(١).

بإذنجان: فى الحديث الموضوع المختلق على رسول الله ﷺ: «البإذنجان لما أكل له»، وهذا الكلام مما يُستقبح نسبته إلى آحاد العقلاء، فضلاً عن الأنبياء، وبعد، فهو نوعان: أبيض وأسود. وفيه خلاف: هل هو بارد؟ أو حار؟ والصحيح أنه حار. وهو مولِّد للسوداء والبواسير والسَّدد والسرطان والجُذام، ويُفسد اللون ويسوده، ويُضِرُّ بتنن الفم. والأبيضُ منه المستطيل عارٍ من ذلك.

حرف التاء

تمر: ثبت فى الصحيح عنه ﷺ: «من تصبَّح بسبع تمرات» وفى لفظ: «من تمر العالية، لم يضره ذلك اليوم سُم ولا سحر»^(٢). وثبت عنه أنه قال: «بيت لا تمر فيه جياحُ أهله»^(٣). وثبت عنه أنه أكل التمر بالزُّبد، وأكل التمر بالخبز، وأكله مفرداً.

وهو حار فى الثانى، وهل هو رطب فى الأولى؟ أو يابس فيها؟ على قولين، وهو: مقوٌّ للكبد، ملينٌ للطبع؛ يزيد فى الباه ولا سيما مع حب الصَّنوبر، ويبرئ من خشونة الحلق. ومن لم يعتده: كأهل البلاد الباردة فإنه يُورث لهم السدد، ويؤذى الأسنان، ويهيج الصداع. ودفعُ ضرره باللَّوز والحشخاش، وهو من أكثر الثمار تغذيةً للبدن، بما فيه: من الجوهر الحار الرطب. وأكله على الرقيق يقتل الدود: فإنه مع

(١) رواه مسلم (٥٦٧) والنسائى (٤٣/٢) وابن ماجه (٣٣٦٣) ..

(٢) رواه مسلم (٢٠٤٦).

(٣) رواه البخارى (٥٧٦٨، ٥٧٦٩) ومسلم (٢٠٤٧).

حرارته فيه قوة ترياقية ؛ فإذا أديم استعماله على الريق: جفف مادة الدود وأضعفه، وقلّله أو قتله. وهو فاكهة وغذاء ودواء وشراب وحلوى^(١).

تين: لما لم يكن التين بأرض الحجاز والمدينة، لم يأت له ذكر في السنة. فإن أرضه تنافى أرض النخل. ولكن: قد أقسم الله به في كتابه، لكثرة منافعه وفوائده. والصحيح أن المقسم به هو التين المعروف.

وهو حار. وفي رطوبته ويبوسه قولان. وأجوده: الأبيض الناضج القشر ؛ يجلو رمل الكلى والمثانة، ويؤمن من السموم. وهو أغذى من جميع الفواكه، وينفع خشونة الحلق والصدر وقصبة الرئة، ويغسل الكبد والطحال، وينقى الخلط البلغمي من المعدة ويغذو البدن غذاء جيداً. إلا أنه يولد القمل إذا أكثر منه جداً.

ويابس: يغذو وينفع العصب؛ وهو مع الجوز واللوز محمود، قال جالينوس: وإذا أكل مع الجوز والسذاب قبل أخذ السم القاتل نفع وحفظ من الضرر.

ويذكر عن أبي الدرداء: «أهدى إلى النبي ﷺ طبق من تين، فقال: كلوا. وأكل منه وقال: «لو قلت: إن فاكهة نزلت من الجنة، قلت هذه؛ لأن فاكهة الجنة بلا عجم. فكلوا منها: فإنها تقطع البواسير، وتنفع من الثقرس»^(٢). وفي ثبوت هذا نظر واللحم منه أجود؛ وهو يعطش المحرورين، ويسكن العطش الكائن عن البلغم المالح، وينفع السعال المزمن، ويذر البول، ويفتح سدد الكبد والطحال، ويوافق الكلى والمثانة. ولاكله على الريق منفعة عجيبة: في تفتيح مجارى الغذاء، وخصوصاً باللوز والجوز. وأكله مع الأغذية الغليظة رديء جداً. والثوت الأبيض قريب منه. ولكنه أقل تغذية، وأضر بالمعدة.

تلبينة: قد تقدم: أنها ماء الشعير المطحون. وذكرنا منافعها، وأنها أنفع لأهل الحجاز من ماء الشعير الصحيح.

حرف التاء

ثلج: ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ، أنه قال: «اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد»^(٣).

(١) صحيح. رواه أبو داود (٣٨٣٧).

(٢) ضعيف. ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» (٦٣٩٣) وعزاه إلى ابن السني وضعفه.

(٣) رواه مسلم (١٤٧/٥٩٨).

وفى هذا الحديث من الفقه أن الداء يداوى بضده . فإن فى الخطايا من الحرارة والحريق ، ما يضادُّ الثلج والبرد والماء البارد . ولا يقال : إن الماء الحار أبلغ فى إزالة الوسخ ؛ لأن فى الماء البارد من تصليب الجسم وتقويته ما ليس فى الحار . والخطايا توجب أثرين : التدنيس والإرخاء . فالمطلوبُ تداويها بما ينظف القلب ويصلبه . فذكر الماء البارد والثلج والبرد ، إشارةً إلى هذين الأمرين .

وبعد : فالثلجُ بارد على الأصح . وغلط من قال : حارٌّ . وشبهته تولدُ الحيوان فيه . وهذا لا يدل على حرارته فإنه يتولد فى الفواكه الباردة ، وفى الخُل . وأما تعطيشه : فلهييج الحرارة ، لا لحرارته فى نفسه . ويضرُّ المعدة والعصب . وإذا كان وجعُ الأسنان من حرارة مفرطة سكنها .

ثومٌ : هو قريب من البصل . وفى الحديث : « مَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيَمْتَهُمَا طَبَخًا »^(١) وأهدى إليه طعامٌ فيه ثومٌ ، فأرسل به إلى أبى أيوب الأنصارى ، فقال : يارسول الله تكرهه وترسل به إلى ؟! فقال : « إني أناجى من لا تناجى »^(٢) .

وبعد : فهو حار يابس فى الرابعة ، يسخن إسخاناً قوياً ، ويجفف تجفيفاً بالغاً نافعاً للمبرودين ولمن مزاجه بلغمى ، ولمن أشرف على الوقوع فى الفالج . وهو مجفف للمنى ، مفتح للسدد ، محلل للرياح الغليظة ، هاضم للطعام ، قاطع للعطش ، مطلق للبطن ، مُدر للبول . يقوم فى لسع الهوامِّ وجميع الأورام الباردة ، مقام الترياق . وإذا دُق وعمل به ضمادٌ على نهش الحيات ، أو فى لسع العقارب : نفعها ، وجذب السموم منها ؛ ويسخن البدن ، ويزيد فى حرارته ، ويقطع البلغم ، ويحلل النفخ ، ويصفى الحلق ، ويحفظ صحة أكثر الأبدان ، وينفع من تغير المياه والسعال المزمن . ويؤكل نيئاً ومطبوخاً ومشوياً . وينفع من وجع الصدر من البرد ، ويخرج العلق من الحلق . وإذا دُق مع الخل والملح والعسل ، ثم وضع على الضرس المتأكل : فتنه وأسقطه وعلى الضرس الوجع : سكن وجعه . وإن دق منه مقدارُ درهمين ، وأخذ مع ماء العسل : أخرج البلغم والدود . وإذا طلى بالعسل على البهق نفع .

ومن مضاره : أنه يصدع ويضر الدماغ والعينين ، ويضعف البصر والباء ، ويعطش ويهيج الصفراء ، ويحيِّف رائحة الفم . ويذهب رائحته : أن يمضغ عليه ورق السذاب .

ثريد: ثبت في «الصحيحين» عنه عليه السلام، أنه قال: «فضل عائشة على النساء: تفضل الثريد على سائر الطعام»^(١).

والثريد وإن كان مركباً فإنه مركب من خبز ولحم، فالخبز أفضل الأوقات، واللحم سيد الإدام. فإذا اجتمعا: لم يكن بعدهما غاية.

وتنازع الناس أيهما أفضل؟ والصواب: أن الحاجة إلى الخبز أكثر وأعم، واللحم أجل وأفضل؛ وهو أشبه بجوهر البدن من كل ما عده، وهو طعام أهل الجنة. وقد قال تعالى لمن طلب البقل والقثاء والفوم والعدس والبصل: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦٢]. وكثير من السلف على أن الفوم هو الحنطة. وعلى هذا: فالآية نص على أن اللحم خير من الحنطة.

حرف الجيم

جُمَارٌ: وهو قلب النخل. ثبت في «الصحيحين»: عن عبد الله بن عمر، قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس، إذ أتى بجُمَارِ نخلة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن من الشجر شجرة مثل الرجل المسلم لا يسقط ورقها» الحديث^(٢) والجمار بارد يابس في الأولى: يختم القروح، وينفع من نفث الدم، واستطلاق البطن، وغلبة المرأة الصفراء، وثائرة الدم. وليس بردى الكيموس. ويغذو غذاءً يسيراً وهو بطن الهضم. وشجرته كلها منافع. ولهذا مثلها النبي صلى الله عليه وسلم بالرجل المسلم لكثرة خيره ومنافعه.

جَبْنٌ: في «السنن» عن عبد الله بن عمر: «أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجبنة، في تبوك، فدعا بسكين، وسمى وقطع». رواه أبو داود^(٣)، وأكله الصحابة رضي الله عنهم بالشام والعراق. والرطب غير المملوح: جيد للمعدة، هيئ السلوك في الأعضاء؛ يزيد في اللحم، ويلين البطن تلييناً معتدلاً. والمملوح أقل غذاءً من الرطب؛ وهو ردى للمعدة، مؤذٍ للأمعاء. والعتيق يعقل البطن وكذا المشوى وينفع القروح، ويمنع الإسهال.

وهو بارد رطب. فإن استعمل مشوياً: كان أصلح لمزاجه. فإن النار تصلحه وتعدله وتلطف جوهره، وتطيب طعمه ورائحته. والعتيق المالح حار يابس. وشبه

(٢) رواه البخاري (٥٤٤٤) ومسلم (٢٨١١).

(١) رواه البخاري (٣٧٦٩) ومسلم (٨٩/٢٤٦).

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (٣٨١٩) وفي سنده عمرو بن منصور وهو صدوق يهيم كما في التقریب.

يُصلحه أيضاً: بتلطيف جوهره، وكسر حرّافته. لما تجذبه النار منه: من الأجزاء الحارة اليابسة المناسبة لها. والمملّحُ منه يهزل، ويولّد حصّة الكلى والمثانة. وهو ردىء للمعدة. وخلطه بالملطّفات أردأ: بسبب تنفيذها له إلى المعدة.

حرف الحاء

حناء: قد تقدّمت الأحاديثُ فى فضله وذكر منافعه، فأغنى عن إعادته.

حَبّة السّوداء: ثبت فى الصحيحين من حديث أبى سلمة، عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسولَ الله ﷺ، قال: «عليكم بهذه الحبة السوداء. فإن فيها شفاءً من كل داء، إلا السّام»^(١). و (السّامُ): الموت.

الحبة السوداء: هى الشّونيز، فى لغة الفُرس. وهى: الكُمون الأسود، وتسمى: الكمون الهندى. قال الحرّبى عن الحسن: إنها الخردل. وحكى الهروى: أنها الحبة الخضراء، ثمرة البُطم. وكلاهما وهَمٌّ. والصواب أنها الشونيز.

وهى كثيرة المنافع جداً. وقوله: «شفاءٌ من كل داء»؛ مثل قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، أى: كلُّ شَيْءٍ يَقْبَلُ التدمير؛ ونظائره. وهى نافعة من جميع الأمراض الباردة. وتدخل فى الأمراض الحارة اليابسة بالعرّض، فتوصلُ قوى الأدوية الباردة الرطبة إليها، بسرعة تنفيذها إذا أخذ يسيرها.

وقد نصّ صاحب القانون وغيره، على الزّعفران فى قرص الكافور، لسرعة تنفيذه وإيصاله قوّته. وله نظائرُ يعرفها حذاق الصناعة. ولا تُستبعد منفعة الحار فى أمراض حارة بالخاصية. فإنك تجد ذلك فى أدوية كثيرة، منها: الأنزروت وما يركب معه من أدوية الرّمْد، كالسكر وغيره من المفردات الحارة. والرمْدُ ورم حار: باتفاق الأطباء. وكذلك نفعُ الكبريت الحار جداً من الجرب.

والشّونيزُ حار يابس فى الثالثة: مُذهب للنفخ، مخرج لحب القَرَع، نافع من البرص وحمى الرّبع والبلغمية، مفتّح للسّدود، ومحلّل للرياح، ومجفّف لبلّة المعدة ورطوبتها. وإن دُق وعجن بالعسل، وشُرب بالماء الحار أذاب الحصاة التى تكون فى الكلّيتين والمثانة. ويُدْرِي البول والحيض واللبن إذا أديم شربه أياماً. وإن سخّن بالخل،

وطلى على البطن: قتل حب القرع. فإن عجن بماء الحنظل الرطب أو المطبوخ: كان فعله فى إخراج الدود أقوى. ويجلو ويقطع ويحلل، ويشفى من الزكام البارد: إذا دُق وصُر فى خرقه واشتُم دائماً: أذهبه.

ودهنه نافع لداء الحية، ومن الثآليل والخيلان. وإذا شُرب منه مثقال بماء نفع من البُهر وضيق النفس. والضماد به ينفع من الصداغ البارد. وإذا نقع منه سبع حبات عدداً فى لبن امرأة، وسعط به صاحب البرقان: نفعه نفعاً بليغاً.

وإذا طبخ بخل، وتُمضمض به نفع من وجه الأسنان عن يَرْد. وإذا استعط به مسحوقاً: نفع من ابتداء الماء العارض فى العين. وإن ضُمد به مع الخل قلع البثور والجرب المتقرح، وحلل الأورام البلغمية الزمنية، والأورام الصلبة، وينفع من اللقوة: إذا تُسعط بدهنه. وإذا شُرب منه مقدار نصف مثقال إلى مثقال: نفع من لسع الرتيلاء. وإن سُحق ناعماً، وخلط بدهن الحبة الخضراء، وقُطر منه فى الأذن ثلاث قطرات: نفع من البرد العارض فيها، والريح والسدد.

وإن قلى، ثم دُق ناعماً، ثم نقع فى زيت، وقُطر فى الأنف ثلاث قطرات أو أربع نفع من الزكام العارض معه عطاس كثير.

وإذا أُحرق، وخلط بشمع مذاب بدهن السوسن أو دهن الحناء، وطلّى به القروح الخارجة من الساقين، بعد غسلها بالخل نفعها وأزال القروح.

وإذا سُحق بخل، وطلّى به البرص والبهق الأسود والحزاز الغليظ: نفعها وأبرأها. وإذا سُحق ناعماً، واستَف منه كل يوم درهمين بماء بارد، من عضه كلب كلب، قبل أن يفرغ من الماء: نفعه نفعاً بليغاً، وأمن على نفسه من الهلاك. وإذا سعط بدهنه: نفع من الفالج والكزاز؛ وقطع موادهما. وإذا دُخن به طرد الهوام.

وإذا أُذيب الأنزروت بماء، ولُطخ على داخل الحلقة، ثم ذر عليها الشونيز: كان من الذرورات الجيدة، العجيبة النفع من البواسير. ومنافعه أضعاف ما ذكرنا. والشربة منه درهما. وزعم قوم أن الإكثار منه قاتل.

حرير: قد تقدم: أن النبى ﷺ أباحه للزبير ولعبد الرحمن بن عوف، من حكمة كانت بهما. وتقدم منافعه ومزاجه. فلا حاجة إلى إعادته.

حُرْفٌ: قال أبو حنيفة الدينورى: « هذا هو: الحب الذى يتداوى به ؛ وهو: الثَّفَاء الذى جاء فيه الخبرُ عن النبى ﷺ. وبنائه يقال له: الحُرْفُ ؛ وتسميه العامة: حَبَّ الرَّشَادِ ». وقال أبو عبيد: الثَّفَاء هو الحُرْفُ.

قلت: والحديث الذى أشار إليه، ما رواه أبو عبيد وغيره من حديث ابن عباس رضى الله عنهما، عن النبى ﷺ أنه قال: « ماذا فى الأمرين من الشَّفَاء ؟: الشَّفَاء والصبر ». ورواه أبو داود فى المراسيل^(١).

وقوته فى الحرارة واليبوسة، فى الدرجة الثالثة. وهو: يسخن ويلين البطن، ويخرج الدود وحب القرع، ويحلل أورام الطُّحَال، ويحرك شهوة الجماع، ويجلو الجرب المتقرب والقوباء.

وإذا ضُمِدَ به مع العسل: حلَّ ورم الطُّحَال. وإذا طُبِخَ مع الخناء: أخرج الفضول التى فى الصدر. وشربه ينفع من نهش الهوامِّ ولسعها. وإذا دُخِنَ به فى موضع طرد الهوامِّ عنه، ويمسك الشعر المتساقط. وإذا خُلِطَ بسويق الشعير والخل، وتُضْمِدَ به: نفع من عرق النسا، وحلَّ الأورام الحارة فى آخرها.

وإذا تُضْمِدَ به مع الماء: أنضج الدَّمَامِيل. وينفع من الاسترخاء فى جميع الأعضاء ويزيد فى الباه، ويشهى الطعام. وينفع الربو وعُسرة النَّفْسِ وغِلظ الطُّحَال، وينقى الرئة، ويُدِر الطَّمَن. وينفع من عرق النسا ووجع حُقِّ الْوَرِكِ مما يخرج من الفضول إذا شُرب أو احتقن به. ويجلو ما فى الصدر والرئة من البلغم اللزج.

وإن شُرِبَ منه بعد سحقه، وزنُّ خمسة دراهمَ بالماء الحار: أسهل الطَّيْعَة، وحلَّ الرِّيح، ونفع من وجع القَوْلَجِ البارد السبب. وإذا سُحِقَ وشرب نفع من البرص.

وإن لُطِخَ عليه وعلى البهق الأبيض بالخل: نفع منهما ؛ وينفع من الصداع الحادث من البرد والبلغم. وإن قُلِيَ وشُرب: عقل الطَّيْع لا سيما إذا لم يُسْحَق لتحلل لزوجته بالقلَى. وإذا غُسِلَ بمائه الرأسُ نقاه من الأوساح والرطوبات اللزجة.

قال جالينوس: « قوته مثل قوة بذر الخردل. ولذلك قد يسخن به أوجاعُ الْوَرِكِ »^(١) ضعيف. ذكره السيوطى فى «الجامع الصغير» (٧٩٠٦) وعزاه لأبى داود فى مراسيله والمرسل من أقسام الضعيف.

المعروفة بالنِّسَاء، أوجاعُ الرأس، وكلُّ واحدٍ من العلل التي تحتاج إلى التسخين. كما يسخنُ بذرُ الخردل. وقد يُخلط أيضاً في أدوية يُسقاها أصحابُ الربو من طريق أن الأمر فيه معلومٌ أنه يقطع الأخلاط الغليظة تقطيعاً قوياً، كما يقطعها بذرُ الخردل؛ لأنه شبيهٌ به في كل شيء.»

حَلْبَةُ: يذكر عن النبي ﷺ: «أنه عاد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بمكة، فقال: «ادعوا له طبيباً». فدعى الحارثُ بن كَلْدَةَ، فنظر إليه فقال: ليس عليه بأس؛ فاتخذوا له فَرِيقَةً وهي: الحلبة مع تمرٍ عجوةٍ رُطْبَةٍ يُطبخان فيحسهما ففعل ذلك، فبرأ»^(١).

وقوة الحلبة من الحرارة في الدرجة الثاني، ومن اليبوسة في الأولى، وإذا طبخت بالماء لينت الحلق والصدر والبطن، وتسكن السعال والخشونة والربو وعُسر النفس، وتزيد في الباء. وهي جيدة للريح والبلغم والبواسير، مُحذرة الكيموسات المرتبكة في الأمعاء. وتحلل البلغم اللزج من الصدر، وتنفع من الديبيلات وأمراض الرئة. وتستعمل لهذه الأدوية في الأحشاء مع السمن والفانيد.

وإذا شربت مع وزن خمسة دراهم فَوْةً: أدرت الحيض. وإذا طبخت وغُسل بها الشعرُ جعدته وأذهبت الحزاز.

ودقيقها إذا خلط بالنظرون والخل، وضُمد به حَلَل ورم الطَّحال. وقد تجلس المرأة في الماء الذي طبخت فيه الحلبة، فتنفع به من وجه الرحم العارض من ورم فيه. وإذا ضمد به الأورام الصلبة القليلة الحرارة: نفعها وحللتها. وإذا شرب ماؤها نفع من المغص العارض من الرياح، وأزلق الأمعاء.

وإذا أكلت مطبوخة بالتمر أو العسل أو التين، على الريق حللت البلغم اللزج العارض في الصدر والمعدة، ونفعت من السعال المتطول منه.

وهي نافعة من الحصر، مطلقة للبطن. وإذا وُضعت على الظُّفَر المتشنج: أصلحته ودهنها ينفع إذا خلط بالشمع من الشَّقَاق العارض من البرد. ومنافعها أضعاف ما ذكرنا.

(١) صحيح. رواه أبو داود (٣٨٧٥) بمعناه.

ويذكر عن القاسم بن عبد الرحمن، أنه قال : قال رسول الله ﷺ : «استشفوا بالخلبة»^(١). وقال بعض الأطباء : لو علم الناس منافعها، لاشتروها بوزنها ذهباً .

حرف الخاء

خُبْزٌ : ثبت في الصحيح، عن النبي ﷺ، أنه قال : « تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يتكفوها الجبار بيده نزلًا لأهل الجنة »^(٢).

وروى أبو داود في سننه من حديث ابن عباس رضي عنهما قال : كان أحب الطعام إلى رسول الله ﷺ الثريد من الخبز، والثريد من الحيس^(٣).

وروى أبو داود في «سننه» أيضاً من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « وددت أن عندى خبزة بيضاء، من برة سمراء : مُلْبَقَةٌ بسمن ولبن ». فقام رجل من القوم، فاتخذها فجاء به. فقال : « فى أى شىء كان هذا السمن؟ » فقال : فى عَكَّةٍ ضَبَّ. فقال : « ارفعه »^(٤).

وذكر البيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها، ترفعه : « أكرموا الخبز. ومن كرامته ألا ينتظر به الأدم »^(٥). والموقوف أشبه. فلا يثبت رفعه، ولا رفع ما قبله.

وأما حديث النهى عن قطع الخبز بالسكين، فباطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ وإنما المروى : النهى عن قطع اللحم بالسكين. ولا يصح أيضاً.

قال مهنأ : « سألت أحمد عن حديث أبي معشر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ : « لا تقطعوا اللحم بالسكين ؛ فإن ذلك من فعل الأعاجم »^(٦). فقال : ليس بصحيح، ولا يُعرف هذا ؛ وحديث عمرو بن أمية خلاف هذا، وحديث المغيرة يعنى بحديث عمرو بن أمية كان النبی ﷺ يحتر من لحم

(١) موضوع ذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص (١٦٤) وفيه جحد بن الحارث يسرق الحديث، وفيه مدلس.

(٢) رواه البخارى (٦٥٢٠) ومسلم (٢٧٩٢ / ٣٠).

(٣) ضعيف. رواه أبو (٣٧٨٣) فى سننه جهالة، وقال أبو داود: ضعيف.

(٤) ضعيف جداً. رواه أبو داود (٣٨١٨) وفى سننه أيوب بن خوط وهو متروك كما فى التقریب، وقال أبو داود: حديث منكر.

(٥) موضوع. رواه البيهقي فى الشعب (٥٨٦٩) وانظر «الفوائد المجموعة» ص (١٦١).

(٦) ضعيف. رواه أبو داود (٣٧٧٨) وفى سننه أبو معشر وهو ضعيف. قال أبو داود: ليس بالقوى.

الشاة^(١). وبحديث المغيرة : « أنه لما أضافه : أمر بجنب فشوى، ثم أخذ الشفرة فجعل يحز^(٢) ».

فصل

وأحمد أنواع الخبز : أجودها اختماراً، ثم خبز التَّنُور أجود أصنافه، وبعده خبز الفرن. ثم خبز المَلَّة فى المرتبة الثالثة، وأجوده ما اتخذ من الحنطة الحديثة.

وأكثر أنواعه تغذيةً : خبز السَّمِيد، وهو أبطؤها هضماً لقلته نخالته. ويتلوه خبز الحَوَارَى، ثم الخشكار.

وأحمد أوقات أكله : فى آخر اليوم الذى خبز فيه. واللين منه أكثر تلييناً وغذاء وترطيباً، وأسرع انحداراً. واليابس بخلافه.

ومزاج الخبز من البُر حارٌّ فى وسط الدرجة الثانية، وقريبٌ من الاعتدال فى الرطوبة واليبوسة. واليُسُّ يغلب على ما جففتَه النار منه، والرطوبة على ضده.

وفى خبز الحنطة خاصيةٌ، وهو : أنه يسمُن سريعاً. وخبز القطائف يؤلِّد خلطاً غليظاً والفتيتُ نفاخ بطنٍ الهضم. والمعمول باللبن مسدّد، كثير الغذاء، بطنٍ الانحدار.

وخبز الشعير بارد يابس فى الأولى. وهو أقلّ غذاءً من خبز الحنطة.

خَلٌ : روى مسلم فى «صحيحه» عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما : « أن رسول الله ﷺ سأل أهله الإدامَ، فقالوا : ما عندنا إلا خَلٌ. فدعا به، وجعل يأكل ويقول : «نعم الإدامُ الخَلُ، نعم الإدامُ الخَلُ»^(٣). وفى سنن ابن ماجه عن أم سعيد رضى الله عنها، عن النبى ﷺ : « نعم الإدامُ الخَلُ، اللهم بارك فى الخَل. ولم يفتقر بيتٌ فيه الخَلُ »^(٤).

الخل : مركب من الحرارة والبرودة، وهى أغلب عليه. وهو يابس فى الثالثة، قوى التجفيف. يمنع من انصباب المواد، ويلطّف الطبيعة، وخلٌ الخمر : ينفع المعدة

(٢) صحيح. رواه أبو داود (١٨٨).

(١) رواه البخارى (٥٤٠٨) ومسلم (٣٥٥).

(٣) رواه مسلم (١٦٦/٢٠٥٢).

(٤) ضعيف جداً. رواه ابن ماجه (٣٣١٨) وفى سنده عنبة بن عبد الرحمن وهو متروك كما فى التقريب.

المتهبة، وَيَقْمَعُ الصفراء، ويدفع ضرر الأدوية القتالة ويحلل اللبن والدم : إذا جَمَدَا في الجوف. وينفع الطحال، ويدفع المعدة، وَيَعْقِلُ البطن ويقطع العطش، ويمنع الورم حيث يريد أن يحدث. وَيُعِين على الهضم، ويضاد البلغم ويلطف الأغذية الغليظة، وَيُرِقُّ الدم.

وإذا شرب بالملح : نفع من أكل الفُطْر القتال. وإذا احتسَى : قطع العلق المتعلق بأصل الحنك. وإذا تُمضمض به مسخنًا : نفع من وجع الأسنان، وقوى اللثة.

وهو نافع للدَّاحِس : إذا طلى به، والنملة، والأورام الحارة، وحرق النار. وهو مُشَّةٌ للأكل، مطيبٌ للمعدة، صالح للشباب، وفي الصيف لسكان البلاد الحارة.

خلالٌ : فيه حديثان لا يثبتان : أحدهما : يروى من حديث أبي أيوب الأنصاري يرفعه : « حَبْدًا الْمُتَخَلِّلُونَ مِنَ الطَّعَامِ ! إنه ليس شيء أشد على الملك من بقية تبقى في الفم من الطعام »^(١). وفيه وأصلُ بن السائب ؛ قال البخاري والرازي : منكرُ الحديث. وقال النسائي والأزدي : متروك الحديث.

الثاني : يروى من حديث ابن عباس، قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن شيخ روى عنه صالح الوُحَاظِيُّ، يقال له : محمد بن عبد الملك الأنصاري حدثنا عطاء عن ابن عباس، قال : نهى رسول الله ﷺ أَنْ يُتَخَلَّلَ بِاللَّيْطِ وَالْأَسِّ، وقال : «إنهما يُسْقِيَانِ عُرُوقَ الْجَذَامِ». فقال : إني رأيت محمد بن عبد الملك، وكان أعمى، يضع الحديث ويكذب.

وبعد : فالخلالُ نافع اللثة والأسنان، حافظ لصحتها، نافع من تغير النكهة. وأجوده : ما اتخذ من عيدان الأخله، وخشب الزيتون، والخلاف. والتخلل بالقصب والآس والريحان والبادروج مضر.

حرف الدال

دُهْنٌ : روى الترمذي في كتاب الشمائل من حديث أنس بن مالك رضى الله عنهما قال : كان رسول الله ﷺ يكثر دهن رأسه، وتسريح لحيته؛ ويكثر القناع. كان ثوبه ثوب زيات^(٢).

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤١٦/٥) وفي سنده أبو سورة ابن أخي أبي أيوب وهو ضعيف.

(٢) ضعيف. رواه الترمذي في الشمائل (٣٢) وفي إسناده يزيد الرقاش وهو ضعيف.

الدهن يسد مسامَ البدن، ويمنع ما يتحلل منه. وإذا استعمل بعد الاغتسال بالماء الحار : حسنَ البدن ورطبّه. وإن دهن به الشعر : حسنه وطولّه، ونفع من الحصبه، ودفع أكثر الآفات عنه.

وفى الترمذى من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، مرفوعاً : « كلوا الزيت، وادهنوا به »^(١). وسيأتى إن شاء الله تعالى.

والدهن فى البلاد الحارة كالبحار ونحوه من أحد أسباب حفظ الصحة، وإصلاح البدن. وهو كالضرورى لهم. وأما البلاد الباردة فلا يحتاج إليه أهلها. والإلحاح به فى الرأس فيه خطرٌ بالبصر.

وأنفع الأدهان البسيطة : الزيت، ثم السمن، ثم الشيرج.

وأما المركبة، فمنها بارد رطب : كدهن البنفسج ينفع من الصداع الحار، وينوم أصحاب السهر، ويرطب الدماغ، وينفع من الشقاق وغلبة اليبس والجفاف، ويطلى به الجرب والحكة اليابسة، فينفعها. ويسهل حركة المفاصل، ويصلح لأصحاب الأمزجة الحارة، فى زمن الصيف. وفيه حديثان باطلان موضوعان على رسول الله ﷺ. أحدهما : « فضل دهن البنفسج على سائر الأدهان، كفضلى على سائر الناس »^(٢). والثانى : « فضل دهن البنفسج على سائر الأدهان، كفضل الإسلام على سائر الأديان »^(٣).

ومنها حار رطب : كدهن البان. وليس دهن زهره ؛ بل دهن يُستخرج من حبٍّ أبيض أغبر نحو الفُستق، كثير الدهنية والدمس. ينفع من صلابة العصب ويليئه. وينفع من البرش والتمش والكلف والبَهق، ويسهل بلغماً غليظاً، ويلين الأوتار اليابسة ويسخن العصب.

وقد روى فيه حديث باطل مختلق لا أصل له : « ادهنوا بالبان، فإنه أحظى لكم عند نساءكم »^(٤). ومن منافعه أن يجلو الأسنان ويكسبها بهجةً، ويقيها من الصدا. ومن مسح به وجهه ورأسه : لم يصبه حصبة ولا شقاق. وإذا دهن به حقوه ومذاكيره

(١) حسن. رواه الترمذى (١٨٥١، ١٨٥٢).

(٢، ٣) موضوعان : انظر « الفوائد المجموعة » ص (١٦٥) فى سندهما عمر بن حفص المازنى حرق أحمد حديثه.

(٤) باطل لا أصل له.

وما والاها : نفع من برد الكلّيتين وتقطير البول.

حرف الذال

ذَرِيرَةٌ : ثبت في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها، قالت : طَبِّتَ رسول الله ﷺ بيدي بذَرِيرَةٍ، في حجة الوداع، لِحَلِّهِ وإِحْرَامِهِ^(١). تقدم الكلام في الذَرِيرَةِ وَمَنَافِعُهَا وماهِيَّتُهَا. فلا حاجة لإعادته.

ذُبَابٌ : تقدم في حديث أبي هريرة المتفق عليه في أمره ﷺ بَغَمَسِ الذُّبَابِ في الطعام إذا سقط فيه، لأجل الشفاء الذي في جناحه. وهو كالترَيَّاق للسم الذي في الجناح الآخر. وذكرنا منافع الذباب هناك.

ذَهَبٌ : روى أبو داودَ والترمذِيُّ : « أن النبي ﷺ رَخَّصَ لِعَرْفَجَةَ بن أسعدَ لَمَّا قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ، وَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ، فَأَتَتْهُ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ النبي ﷺ : أن يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ^(٢). وليس لِعَرْفَجَةَ عندهم غيرُ هذا الحديث الواحد.

الذهبُ : زينةُ الدنيا، وطِيسُ الوجود، ومفرِّجُ النفوس، ومقوِّى الظهور، وسرُّ الله في أرضه. مزاجُهُ في سائر الكيفيات، وفيه حرارةٌ لطيفةٌ تَدْخُلُ في سائر المعجوبات اللطيفة والمفرِّحات. وهو أعدل المعدنات على الإطلاق وأشرفُها.

ومن خواصه : أنه إذا دُفِنَ في الأرض : لم يضرَّه الترابُ ولم يَنْقُصْهُ شيئاً. وبرَادَتُهُ إذا خُلِطَتْ بالأدوية : نفعتُ من ضعف القلب والرجفان العارض من السوداء. وينفع من حديث النفس، والحزن والغم، والفرح والعشق. ويسمِّنُ البدن ويقوِّيه، ويذهب الصفار ويحسن اللون. وينفع من الجُدَامِ وجميع الأوجاع والأمراض السَّودَاوِيَّة. ويدخل بخاصية في أدوية داء الثعلب وداء الحية، شرباً وطلاءاً. ويجلو العين ويقوِّيهَا، وينفع من كثير من أمراضها ويقوِّى جميع الأعضاء.

وإِمْسَاكُهُ في الفم يُزِيلُ الْبَخَرَ. وَمَنْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ يَحْتَاجُ إِلَى الْكَمَى، وَكُوِّىَ بِهِ : لم يَنْتَفِطْ مَوْضِعُهُ، وَيَبْرَأُ سَرِيعاً. وَإِنْ اتَّخَذَ مِنْهُ مِلاً وَاتَّحَلَّ بِهِ قُوَى الْعَيْنِ وَجَلَّاهَا. وَإِنْ اتَّخَذَ مِنْهُ خَاتَمٌ فَصَّهُ مِنْهُ، وَأَحْمَى وَكُوِّىَ بِهِ قَوَادِمُ أَجْنَحَةِ الْحَمَامِ : أَلْفَتْ أَبْرَاجَهَا ولم تَنْتَقِلْ عَنْهَا.

(٢) حسن. رواه أبو داود (٤٢٣٢) والترمذى.

(١) رواه البخارى (٥٩٣٠) ومسلم (٣٥/١١٨٩).

وله خاصية عجيبة في تقوية النفوس، لأجلها أُبِيحَ في الحرب والسلاح منه ما أُبِيح. وقد روى الترمذی من حديث بُرَيْدَةَ العَصْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى سَيْفِهِ ذَهَبٌ وَفِضَةٌ^(١).

وهو معشوق النفوس التي متى ظفرت به : سلاها عن غيره من محبوبات الدنيا. قال تعالى: ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ﴾ [آل عمران : ١٤].

وفى الصحيحين عن النبي ﷺ : « لو كان لابن آدمَ واد من ذهب : لابتغى إليه ثانياً. ولو كان له ثان : لابتغى ثالثاً. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ؛ ويتوب الله على من تاب »^(٢).

هذا، وإنه أعظم حائل بين الخليقة وبين فوزها الأكبر يوم معادها ؛ وأعظم شيء عُصِيَ الله به. وبه قُطِعَتِ الأرحامُ، وأريقَتِ الدماءُ، واستُحِلَّتِ المحارمُ، ومنعتِ الحقوقُ، وتظالمَ العبادُ. وهو المرغَّب في الدنيا وعاجِلُها، والمزهد في الآخرة وما أعدَّه الله لأوليائه فيها.. فكم أُميتَ به من حقٍّ، وأُحْيِيَ به من باطلٍ، ونصر به ظالمٌ، وقهر به مظلومٌ. وما أحسنَ ما قال فيه أبو قاسمٍ الحريري :

تَبَا لَهُ مِنْ خَادِعٍ مُمَارِقٍ	أَصْفَرَ ذِي وَجْهَيْنِ كَالْمُنَافِقِ
يَبْدُو بِوَصْفَيْنِ لِعَيْنِ الرَّامِقِ	زِينَةَ مَعْشُوقٍ، وَكَوْنِ عَاشِقِ
وَحُبُّهُ عِنْدَ ذَوِي الْحَقَائِقِ	يَدْعُو إِلَى ارْتِكَابِ سُخْطِ الْخَالِقِ
لَوْلَاهُ لَمْ تُقْطَعْ يَمِينُ السَّارِقِ	وَلَا بَدَتْ مَظْلَمَةٌ مِنْ فَاسِقِ
وَلَا اشْمَأَزَّ بِاخِلٍّ مِنْ طَارِقِ	وَلَا اشْتَكَى الْمَمْطُولُ مَظْلَ الْعَائِقِ
وَلَا اسْتَعِيدَ مِنْ حَسُودٍ رَاشِقِ	وَشَرُّ مَا فِيهِ مِنَ الْخَلَائِقِ
أَنْ لَيْسَ يُغْنِي عَنْكَ فِي الْمَضَايِقِ	إِلَّا إِذَا فَرَّ فِرَارَ الْآبِقِ

(١) ضعيف . رواه الترمذی (١٦٩٠) وفي سنده هود بن عبد الله وهو مقبول كما في التقريب.

(٢) رواه البخاري (٦٤٣٦) ومسلم (١٠٤٨).

حرف الراء

رُطَبٌ : قال الله تعالى لمريمَ : ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا غِنًى فَاكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ [مريم : ٢٥].

وفى «الصحيحين»، عن عبد الله بن جعفر، قال : رأيتُ رسول الله ﷺ يأكلُ القثَاءَ بالرُّطْبِ (١).

وفى «سنن أبى داود»، عن أنس، قال : كان رسول الله ﷺ يُفْطِرُ على رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبَاتٌ : فَمَرَاتٌ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَرَاتٌ : حَسَا حُسُوتٌ مِنْ مَاءٍ (٢).

طَبْعُ الرُّطْبِ طَبْعُ الْمِيَاهِ : حَارَ رُطْبٌ يَقْوَى الْمَعْدَةُ الْبَارِدَةَ وَيُوَافِقُهَا، وَيَزِيدُ فِي الْبَاهِ، وَيُخْصِبُ الْبَدْنَ، وَيُوَافِقُ أَصْحَابَ الْأَمْزَجَةِ الْبَارِدَةِ، وَيَغْذُو غِذَاءً كَثِيرًا.

وهو من أعظم الفاكهة موافقةً لأهل المدينة وغيره من البلاد التي هو فاكهتهم فيها وأنفعه للبدن : وإن كان من لم يعتده يُسْرِعُ التَّعَفُّنَ فِي جَسَدِهِ، وَيَتَوَلَّدُ عَنْهُ دَمٌ لَيْسَ بِمَحْمُودٍ، وَيَحْدُثُ فِي إِكْثَارِهِ مِنْهُ صَدَاعٌ وَسُودَاءٌ، وَيُؤْذِي أَسْنَانَهُ. وَإِصْلَاحُهُ بِالسَّكَنْجَبِينَ وَنَحْوِهِ.

وفى فطر النبي ﷺ من الصوم، عليه أو على التمر أو الماء، تدبيرٌ لطيف جدًّا. فَإِنَّ الصَّوْمَ يُخْلِى الْمَعْدَةَ مِنَ الْغِذَاءِ : فَلَا تَجِدُ الْكَبْدَ يَهَا مَا تَجْذِبُهُ وَتُرْسِلُهُ إِلَى الْقَوَى وَالْأَعْضَاءِ. وَالْحَلُولُ أَسْرَعُ شَيْءٍ وَصُولًا إِلَى الْكَبْدِ، وَأَحَبُّ إِلَيْهَا وَلَا سِيَمَا إِنْ كَانَ رُطْبًا فَيَسْتَدُّ قَبُولَهَا لَهُ، فَتَنْتَفِعَ بِهِ هِيَ وَالْقَوَى. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْتَمَرُ : لِحَلَاوَتِهِ وَتَغْذِيَتِهِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَحُسُوتُ الْمَاءِ : تَطْفِئُ لَهَبَ الْمَعْدَةِ وَحَرَارَةَ الصَّوْمِ، فَتَنْتَبَهُ بَعْدَهُ لِلطَّعَامِ، وَتَأْخُذَهُ بِشَهْوَةٍ.

رَيْحَانٌ : قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ ﴾ [الواقعة : ٨٨]. وقال تعالى : ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ [الرحمن : ١٢].

وفى صحيح مسلم عن النبي ﷺ : « مَنْ عَرَّضَ عَلَيْهِ رَيْحَانٌ فَلَا يَرُدَّهُ : فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ، طَيِّبُ الرَّائِحَةِ » (٣).

(١) رواه البخارى (٥٤٤٠) ومسلم (٢٠٤٣). (٢) صحيح. رواه أبو داود (٢٣٥٦). (٣) سبق تخريجه.

وفى «سنن ابن ماجه»: من حديث أسامة رضى الله عنه، عن النبى ﷺ أنه قال: «ألا مُشَمَّرٌ للجنة؛ فإن الجنة لا خطرَ لها. هى ورب الكعبة: نورٌ يتلأأ، وريحانةٌ تهتزُّ، وقصرٌ مشيدٌ، ونهرٌ مطردٌ، وثمرَةٌ نَضِيجَةٌ، وزَوْجَةٌ حسناءٌ جميلةٌ، وحُلٌّ كثيرةٌ. ومُقامٌ فى أبدٍ فى دارِ سليمةٍ؛ وفاكهَةٌ وخَضِرَةٌ، وحَبْرَةٌ ونعمَةٌ، فى محلَّةٍ عاليةٍ بهيَّةٍ»، قالوا: نعم يا رسولَ الله؛ نحن المشمرون لها. قال: «قولوا إن شاء الله تعالى»، فقال القوم: إن شاء الله^(١).

الريحان: كل نبت طيب الريح. فكلُّ أهل بلد يخصونه بشىء من ذلك: فأهلُ الغرب يخصونه بالآس، وهو الذى يعرفه العرب: من الريحان. وأهلُ العراق والشام يخصونه بالحبق.

فأما الآس، فمزاجه بارد فى الأولى، يابس فى الثانية. وهو مع ذلك مركب من قوى متضادة، والأكثرُ فيه الجوهر الأرضى البارد. وفيه شىء حار لطيف. وهو يجفُّفُ الرأس تجفيفاً قوياً. وأجزاؤه متقاربةُ القوة، وهى قوة قابضة حابسة من داخل وخارج معاً.

وهو قاطع للإسهال الصفراوى، دافع للبخار الحار الطب: إذا شم، مفرِّج للقلب تفريحاً شديداً. وشمُّه مانع للوباء، وكذلك افتراشه فى البيت.

ويبرئ الأورام الحادثة فى الحاليتين: إذا وُضع عليها. وإذا دُق ورقه وهو غضٌّ، وضُرِب بالخل، ووُضع على الرأس: قطع الرُعاف. وإذا سُحق ورقه اليابس، وذُر على القروح ذوات الرطوبة: نفعها. ويقوى الأعضاء الواهية: إذا ضُمِد به، وينفع داء الداحس. وإذا ذُر على البثور والقروح التى فى اليدين والرجلين نفعها.

وإذا دُلِكَ به البدنُ قطع العرق، ونشف الرطوبات الفضلية، وأذهب نَتْن الإِنْبَط. وإذا جُلِس فى طبيخه: نفع من خروج المَقْعَدَة والرحم، ومن استرخاء المفاصل. وإذا صُب على الكسور العظام التى لم تلتحم: نفعها.

ويجلو قشورَ الرأس وقروحَ الرطبة وبُثورَه، ويمسك الشعر المتساقط ويسودّه. وإذا دُق ورقه وصُب عليه ماءٌ يسير، وخلُط به شىء من زيت أو دهن الورد، وضُمِد

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه (٤٣٣٢) وفى سننه الضحاك المعافى وهو لم يوثقه غير ابن حبان وباقى رجاله ثقات.

به : وافق القروح الرطبة، والنملة والحُمرة، والأوراق الحادة والشرى والبواسير.

وحبه نافع من نفث الدم العارض في الصدر والرئة، دابغٌ للمعدة. وليس بضار للصدر ولا الرئة لجلاوته. وخاصيته : النفع من استطلاق البطن مع السعال. وذلك نادر في الأدوية. وهو مُدر للبول، نافع من لدغ المثانة، وعض الرثيلاء، ولسع العقارب. والتخلل بعرقه مضر، فليُحذر.

وأما الريحانُ الفارسيُّ الذي يسمى : الحبق فحارٌّ في أحد القولين. ينفع شمه من الصداع الحار : إذا رُس عليه الماء؛ ويبرد ويرطب بالعرض. وباردٌ في الآخر. وهل هو رطب ؟ أو يابس ؟ على قولين. والصحيح أن فيه من الطباع الأربع. ويجلب النوم. ويذرُه حابس للإسهال الصفراويِّ ومسكِّن للمغص، مقوٍ للقلب، نافع للأمراض السوداويَّة.

رُمانٌ : قال تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ [الرحمن : ٦٨].

ويذكر عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً : « ما من رُمان، من رمانكم هذا، إلا وهو مُلقحٌ بحبة من رُمان الجنة »^(١). والموقوف أشبه. وذكر حربٌ وغيره، عن علي، أنه قال : كلوا الرمانَ بشحمه ؛ فإنه دباغُ المعدة .

حلوُ الرمان : حار رطب، جيد للمعدة، مقوٍ لها بما فيه من قبضٍ لطيف. نافع للحلق والصدر والرئة، جيد للسعال. وماؤه ملينٌ للبطن، يغذو البدن غذاءً فاضلاً يسيراً، سريع التحلل : لرقته ولطافته. ويولد حرارة يسيرة في المعدة وريحاً. ولذلك يُعين على الباه، ولا يصلح للمحمومين. وله خاصيةٌ عجيبة : إذا أكل بالخبز بمنعه من الفساد في المعدة.

وحامضه بارد يابس، قابض لطيف. ينفع المعدة الملتهبة، ويُدبر البول أكثر من غيره من الرمان. ويسكِّن الصفراء، ويقطع الإسهال، ويمنع القيء، ويلطف الفضول.

ويطفيئ حرارة الكبد، ويقوى الأعضاء. نافع من الحَفَقان الصفراويِّ، والآلام العارضة للقلب وفم المعدة. ويقوى المعدة ؛ ويدفع الفضول عنها، ويطفيئ المرة الصفراء والدم.

(١) موضوع. رواه ابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ٢٨٥. وفي سننه عبد السلام بن عبيد كان يسرق الحديث.

وإذا استُخرج ماؤه بشحمه، وطُبَّخَ بيسير من العسل حتى يصيرَ كالرَّهْم، واكتُحل به : قطع الصَّفْرة من العين، ونَقَّأها من الرطوبات الغليظة. وإذا لُطخ على اللثة : نفع من الأكلة العارضة لها. وإن استُخرج ماؤها بشحمهما أطلق البطن، وأحْدَر الرطوباتِ العَفَنَةَ المُرِّيَّة، ونفع من حُميات الغبِ المُتَطاوِلة.

وأما الرومان المزُّ، فمتوسط طبعاً وفِعْلاً بين النوعين. وهذا أُمِيلُ إلى لطافة الحامض قليلاً. وحبُّ الرمان مع العسل طلاءٌ للداحس والقروح الخبيثة. وأقماعُه للجراحات. قالوا : وَمَنْ ابتلع ثلاثة من جُنُبِ الرمان فى كل سنة، أَمِنَ الرَّمْدَ سنةً كلَّها.

حرف الزاى

زَيْتٌ : قال تعالى : ﴿ يُوْقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ [النور: ٣٥] .

وفى الترمذى وابن ماجه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، عن النبى ﷺ أنه قال : « كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِهِ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ . وَلِلْبَيْهَقِيِّ وَابْنِ مَاجَهٍ أَيْضاً، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (بن عمر) رضى الله عنهما، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ائْتَدِمُوا بِالزَّيْتِ وَادَّهِنُوا بِهِ، فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ » ^(١).

الزيت حار رطب فى الأولى. وغلط من قال : يابسٌ. والزيت بحسب زيتونه : فالمعتَصِرُ من النَّضِيجِ أعدلُه وأجودُه ؛ ومن الفَجِّ فيه برودةٌ ويُبوسةٌ ؛ ومن الزيتون الأحمر متوسطٌ بين الزيتين ؛ ومن الأسود يسخن ويرطبُّ باعتدال، وينفع من السُّموم، ويُطْلَقُ البطن، ويخرج الدود. والعتيقُ منه أشدُّ تسخياً وتحليلاً. وما استُخْرِجَ منه بالماء، فهو أقلُّ حرارةً وألطف، وأبلغ فى النفع. وجميعُ أصنافه مِلِينَةٌ للبشرة، وتبْطِئُ الشيب.

وماء الزيتون المالح يمنع من تنقُّط حرق النار، ويَشُدُّ اللثة. وورقه ينفع من الحمرة والنملة والقروح الوَسِخَة والشرى. ويمنع العرق. ومنافعه أضعاف ما ذكرناه.

زُبْدٌ : روى أبو داودَ في سننه، عن ابْنِ بُسْرِ السَّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا :
دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَدَمْنَا لَهُ زُبْدًا وَتَمْرًا. وَكَانَ يُحِبُّ الزُّبْدَ وَالتَّمْرَ (١).

الزبد: حار رطب، فيه منافع كثيرة ؛ منها: الإِنْضَاجُ والتحليل. ويُرَى الأورامُ
التي تكون إلى جانب الأذُنَيْنِ والحَلَبَيْنِ، وأورام الفم، وسائر الأورام التي تَعْرِضُ في
أبدان النساء والصبيان : إذا استعمل وحده. وإذا لُغِقَ منه : نفع من نفث الدم الذي
يكون من الرئة، وأنضَجَ الأورام العارضة فيها.

وهو مَلِينٌ للطبيعة والعصب والأورام الصَّلْبَةُ العارضة من المِرَّةِ السوداء والبلغم،
نافعٌ من اليُسِّ العارض في البدن. وإذا طُلِيَ على منابت أسنان الطفل : كان مُعِينًا
على نباتها وطلوعها. وهو نافع من السُّعالِ العارض من البرد واليس. يذهب القوي
والخشونة التي في البدن، ويلين الطبيعة. ولكنه يُسْقِطُ شهوة الطعام، ويذهب بوخامة
الحلو كالعسل والتمر، وفي جمعه ﷺ بين التمر وبينه من الحكمة إصلاحُ كل منهما
بالآخر.

زَبِيبٌ : روى فيه حديثان لا يَصَحَّان ؛ أحدهما: « نَعَمَ الطَّعَامُ الزَّبِيبُ : يَطِيبُ
النَّكْهَةَ، وَيُذِيبُ الْبَلْغَمَ ». والثاني: « نَعَمَ الطَّعَامُ الزَّبِيبُ : يذهب النَّصَبُ، وَيَشَدُّ
العصب، وَيُطْفِئُ الغَضَبَ ؛ وَيُصْفِي اللونَ، وَيُطِيبُ النَّكْهَةَ ». وهذا أيضاً لا يصح فيه
شيء عن رسول الله ﷺ.

وبعد : فأجودُ الزبيب ما كَبُرَ جسمه، وَسَمِنَ شحمه ولحمه، ورقَّ قشره، ونُزِعَ
عَجمه، وصَغُرَ حَبُّه. وجَرَمَ الزبيب حار رطب في الأولى، وحبه بارد يابس. وهو
كالعنب المتخذ منه : الحلو منه حار، والحامض قابض بارد، والأبيض أشد قبضاً من
غيره. وإذا أكل لحمه : وافق قصبه الرئة، ونفع من السعال ووجع الكلى والمثانة.
ويقوى المعدة، ويلين البطن.

والحلو اللحم أكثرُ غذاءً من العنب، وأقلُّ غذاءً من التين اليابس. وله قوةٌ
منضجة هاضمة، قابضة محللة باعتدال. وهو بالجملة : يقوى المعدة والكبد والطحل؛
نافعٌ من وجع الحلق والصدر والرئة والكلى والمثانة. وأعدله أن يؤكل بغير عجمه.

وهو يغذى غذاءً صالحاً، ولا يسدّد كما يفعل التمرُ. وإذا أكل منه بعجمه : كان أكثر نفعاً للمعدة والكبد والطحال. وإذا لُصق لحمه على الأظافر المتحركة : أسرع قلعها. والحلوه منه وما لا عجم له نافع لأصحاب الرطوبات والبلغم. وهو يخصب الكبد وينفعها بخاصيته.

وفيه نفعٌ للحفظ. قال الزهرى : من أحب أن يحفظ الحديث، فليأكل الزبيب. وكان المنصور يذكر عن جده عبد الله بن عباس : « عجمه داء، ولحمه دواء ».

زنجبيل : قال تعالى : ﴿ وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا ﴾ [الإنسان: ١٧]. وذكر أبو نعيم فى كتاب الطب النبوى من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: أهدى ملك الروم إلى رسول الله ﷺ جرّة زنجبيل، فأطعم كل إنسان قطعة، وأطعمنى قطعة^(١).

الزنجبيل: حار فى الثانية، رطب فى الأولى. مسخن، معين على هضم الطعام، ملين للبطن تلييناً معتدلاً ؛ نافع من سدّد الكبد العارضة عن البرد والرطوبة، ومن ظلمة البصر الحادثة عن الرطوبة : أكلاً واكتحالاً. معين على الجماع. وهو محلّل للرياح الغليظة الحادثة فى الأمعاء والمعدة.

وبالجمله : فهو صالح للكبد والمعدة الباردتى المزاج. وإذا أخذ منه مع السكر وزن درهمين بالماء الحار، أسهل فضولاً لزجة لعابية. ويقع فى المعجونات التى تحلّل البلغم وتذويه.

والمزى منه حار يابس، يهيج الجماع، ويزيد المنى، ويسخن المعدة والكبد، ويعين على الاستمرار، وينشّف البلغم الغالب على البدن، ويزيد فى الحفظ ؛ ويوافق برّد الكبد والمعدة: يزيل بِلَتها الحادثة عن أكل الفاكهة. ويطيّب النكهة، ويدفع به ضرر الأطعمة الغليظة الباردة.

حرف السين

سنّا : قد تقدم، وتقدم « سنوات » أيضاً. وفيه سبعة أقوال : أحدها : أنه العسل. الثانى : أنه رُبُّ عكة السمن، يخرج خططاً سوداء على السمن. الثالث: أنه حب يشبه

(١) لم أقف عليه.

الْكَمُونُ، وليس بكمون. الرابع: الكمون الكِرْمَانِيُّ. الخامس: أنه الشَّبِت. السادس: أنه التمر. السابع: أنه الرَّازِيَانَج.

سَفَرَجَلٌ: روى ابن ماجه فى سنته، حديث إسماعيل بن محمد الطلحى، عن شعيب بن حاسب، عن أبى سعيد، عن عبد الملك الزُبَيْرِى، عن طلحة بن عُبَيْدِ اللَّهِ رضى الله عنه؛ قال: «دخلتُ على النبى ﷺ: وبِيدِهِ سَفَرَجَلَةٌ؛ فقال: «دُونَكُهَا يَا طَلْحَةُ فَإِنَّهَا تُجَمُّ الْفَوَادُ»^(١).

ورواه النسائى من طريق آخر؛ وقال: «أتيتُ النبى ﷺ وهو فى جماعة من أصحابه، وبِيدِهِ سَفَرَجَلَةٌ يَلْبُثُهَا فَلَمَّا جَلَسْتُ إِلَيْهِ: دَحَا بِهَا إِلَيَّ، ثم قال: «دُونَكُهَا أبا طَلْحَةَ؛ فَإِنَّهَا تُشَدُّ الْقَلْبَ، وَتُطَيِّبُ النَّفْسَ، وَتَذْهَبُ بِطَخَاءِ الصَّدْرِ»^(٢).

وقد روى فى السفرجل أحاديثٌ أُخرى: هذه أمثلُها؛ ولا تصح.

والسفرجل بارد يابس، ويختلف فى ذلك باختلاف طعمه. وكلُّه بارد قابض، جيد للمعدة. والحلو منه أقلُّ برداً ويُساً، وأميلُ إلى الاعتدال. والحامضُ أشدُّ قبضاً ويُساً وبرداً. وكله يسكن العطش والقئ، ويُدِرُّ البول، ويُعَقِّلُ الطبع؛ وينفع من قَرَحَةِ الْأَمْعَاءِ، ونَفَثِ الدَّمِ، والهِضَةِ. وينفع من الغَثَيَانِ. وينفع من تصاعدِ الأبخرة: إذا استعمل بعد الطعام. وحرارةُ أغصانه وورقه المغسولة، كالتوتياء فى فعله.

وهو قبل الطعام يقبض، وبعده يلين الطبع، ويسرع بانحدار الثقل. والإكثارُ منه مضر بالعصب، مولد للقولنج. ويُطْفِئُ المِرَّةَ الصفراء المتولدة فى المعدة.

وإن شوى: كان أقلَّ لخشونته وأخفَّ. وإذا قوّر وسطه، ونزع حبّه، وجعل فيه العسل، وطَيَّنَ جِرْمُهُ بالعجين، وأودع الرماد الحارَّ: نفع نفعاً حسناً.

وأجود ما أكل مشوياً أو مطبوخاً بالعسل. وحبّه ينفع من خشونة الحلق، وقصبة الرئة، وكثير من الأمراض. ودُهْنُهُ يمنع العرق، ويقوى المعدة. والمربى منه تقوى المعدة والكبد، وتشدُّ القلب، وتطيبُ النفس.

ومعنى «تُجَمُّ الْفَوَادُ»: تُرِيحُهُ. وقيل: تفتّحه وتوسّعه من جُمَامِ الماءِ وهر:

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه (٣٣٦٩) وفى الزوائد: فى إسناده عبد الملك الزبيرى مجهول.

(٢) لم أقف عليه عند النسائى. فلعله فى «السنن الكبرى» له.

اتساعه وكثرته. والطخاء للقلب مثل الغيم على السماء؛ قال أبو عبيد: الطخاء: ثقل وغشاء. تقول: ما فى السماء طخاء؛ أى سحب وظلمة.

سواك: فى الصحيحين عنه ﷺ: «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(١).

وفيها: أنه ﷺ كان إذا قام من الليل: يشوص فاه بالسواك^(٢).

وفى «صحيح البخارى» تعليقاً عنه ﷺ: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب»^(٣).

وفى صحيح مسلم: أنه ﷺ كان إذا دخل بيته: بدأ السواك^(٤).

والأحاديث فيه كثيرة، وصح عنه من حديث أنه استاك عند موته بسواك عبد الرحمن بن أبى بكر^(٥)، وصح عنه أنه قال: «أكثرت عليكم فى السواك»^(٦).

وأصلح ما أتخذ السواك: من خشب الأراك ونحوه. ولا ينبغى أن يؤخذ من شجرة مجهولة: فربما كانت سماً. وينبغى القصد فى استعماله. فإن بالغ فيه: فربما أذهب طلاوة الأسنان وصقالتها، وهى لقبول الأبخرة المتصاعدة من المعدة والأوساخ. ومتى استعمل باعتدال: جلى الأسنان، وقوى العمود، وأطلق اللسان، ومنع الحفر، وطيب النكهة، ونقى الدماغ، وشهى الطعام.

وأجود ما استعمل مبلولاً بماء الورد. ومن أنفعه: أصول الجوز، قال صاحب التيسير: زعموا أنه إذا استاك به المستاك كل خامس من الأيام نقى الرأس، وصفى الحواس، وأحدّ الذهن.

وفى السواك عدة منافع: يطيب الفم، ويشد اللثة، ويقطع البلغم، ويجلو البصر، ويذهب بالحفر، ويصح المعدة، ويصفى الصوت، ويعين على هضم الطعام، ويسهل مجارى الكلام، وينشط للقراءة والذكر والصلاة؛ ويطرد النوم، ويرضى الرب، ويعجب الملائكة، ويكثر الحسنات.

(١) رواه البخارى (٨٨٧) ومسلم (٢٥٢).

(٢) رواه البخارى (٨٨٩) ومسلم (٢٥٥).

(٣) رواه البخارى فى الصوم - باب سواك الرطب والبابس للصائم للفتح (١٨٧/٤).

(٤) رواه مسلم (٢٥٣).

(٥) رواه البخارى (٤٤٣٨).

(٦) رواه البخارى (٨٨٨).

ويستحب كل وقت. ويتأكد: عند الصلاة، والوضوء، والانتباه من النوم، وتغير رائحة الفم. ويستحب للمفطر والصائم فى كل وقت لعموم الأحاديث فيه، ولحاجة الصائم إليه، ولأنه مرضاة للرب ومرضاة مطلوبة فى الصوم أشد من طلبها فى الفطر؛ ولأنه مطهرة للفم، والطهور للصائم من أفضل أعماله.

وفى «السنن»: عن عامر بن ربيعة رضى الله عنه، قال: رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصى يستاك، وهو صائم^(١). وقال البخارى: قال ابن عمر: يستاك أول النهار وآخره .

وأجمع الناس على أن الصائم يتمضمض وجوباً واستحباً. والمضمضة أبلغ من السواك. وليس لله غرض فى التقرب إليه بالرائحة الكريهة، ولا هى من جنس ما شرع التعبد به. وإنما ذكر «طيب الخُلوف عند الله يوم القيامة»: حثاً منه على الصوم؛ لا حثاً على إبقاء الرائحة. بل: الصائم أحوج إلى السواك من المفطر.

وأيضاً: فإن رضوان الله أكبر من استطابته لخُلوف فم الصائم.

وأيضاً: فإن محبته للسواك أعظم من محبته لبقاء خُلوف فم الصائم.

وأيضاً: فإن السواك لا يمنع طيب الخُلوف الذى يُزيله السواك: عند الله يوم القيامة؛ بل يأتى الصائم يوم القيامة: وخُلوف فمه أطيب من المسك، علامة على صيامه، ولو أزاله بالسواك، كما أن الجريح يأتى يوم القيامة: ولون دم جرحه لون الدم، وريحه ريح المسك. وهو مأمور بإزالته فى الدنيا.

وأيضاً فإن الخُلوف لا يزول بالسواك. فإن سببه قائم، وهو خلو المعدة عن الطعام. وإنما يزول أثره، وهو المنعقد على الأسنان واللثة.

وأيضاً فإن النبى ﷺ علم أمته ما يستحب لهم فى الصيام، وما يكره لهم. ولم يجعل السواك من القسم المكروه: وهو يعلم أنهم يفعلونه؛ وقد حضهم عليه بأبلغ ألفاظ العموم والشمول: وهم يشاهدونه يستاك وهو صائم، مراراً كثيرة فتوت الإحصاء. ويعلم أنهم يقتدون به. ولم يقل لهم يوماً من الدهر: لا تستاكوا بعد

(١) صحيح لغيره. رواه أبو داود (٢٣٦٤) وأحمد (٤٤٥/٣) وفى سننه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف كما فى التقريب، ولكن يشهد له حديث رواه البخارى فى الصوم باب سواك الرطب واليابس للصائم للفتح (١٨٧/٤).

الزُّوال. وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع. والله أعلم.

سَمْنٌ: روى محمد بن جرير الطبري بإسناده من حديث صهيب، يرفعه: «عليكم باللبان البقر: فإنها شفاء، وسمنها دواء، ولحومها داء»^(١). رواه عن أحمد بن الحسن الترمذي: حدثنا محمد بن موسى النسائي، حدثنا دَفَاعُ بن دَعْفَلٍ السدوسي عن عبد الحميد بن صَيْفَى بن صهيب، عن أبيه، عن جده، ولا يثبت ما في هذا الإسناد.

والسمن حار رطب في الأولى. وفيه جلاء يسير، ولطافة، وتفشية للأورام الحادثة من الأبدان الناعمة. وهو أقوى من الزبد في الإنضاج والتلين. وذكر جالينوس: «أنه أبرأ الأورام الحادثة في الأذن، وفي الأرنبة». وإذا ذلك به موضع الأسنان: نبت سريعاً.

وإذا خلط مع عسل ولَوِزٍ مَرٍّ: جلا ما في الصدر والرئة، والكيموسات الغليظة اللزجة، لإلانه ضار بالمعدة: سيما إذا كان مزاجُ صاحبها بلغمياً.

وأما سمن البقر والمعز، فإنه إذا شرب مع العسل: نفع من شرب السم القاتل، ومن لدغ الحيات والعقارب. وفي كتاب ابن السني، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: «لم يستشف الناس بشئ أفضل من السمن».

سَمَكٌ: روى الإمام أحمد بن حنبل، وابن ماجه في «سننه» من حديث عبد الله ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «أَحْلَتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ: السَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»^(٢).

أصناف السمك كثير. وأجوده: ما لذ طعمه، وطاب ريحه، وتوسط مقداره؛ وكان رقيق القشر، ولم يكن صلب اللحم ولا يابسه؛ وكان في ماء عذب جارٍ على الحصباء، ويتغذى بالنبات لا الأقذار. وأصلح أماكنه: ما كان في نهر جيد الماء، وكان يأوي إلى الأماكن الصخرية، ثم الرملية، والمياه الجارية العذبة التي لا قدر فيها ولا حمأة، الكثيرة الاضطراب والتموج، المكشوفة للشمس والرياح.

(١) ضعيف. ذكره صاحب «كنز العمال» (٢٨٢١٠) وعزه لابن جرير بسند ضعيف.

(٢) ضعيف. رواه ابن ماجه (٣٢١٨، ٣٣١٤) وأحمد (٩٧/٢) وفي إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف كما في التقريب.

والسمك البحرى فاضل محمود لطيف. والطرى منه بارد رطب، عَسر الانهضام، يؤلّد بلغماً كثيراً. إلا البحرى وما جرى مجراه: فإنه يؤكّد خلطاً محموداً. وهو يخصب البدن، ويزيد فى المني، ويصلح الأمزاج الحارة.

وأما المالحُ فأجوده: ما كان قريب العهد بالتملّح. وهو حار يابس، وكلما تقادم عهده ازداد حره وييسه. والسلور منه كثيرن للزوجة، ويسمى الجرّى. واليهود لا تأكله وإذا أكل طرياً: كان مليئاً للبطن. وإذا ملّح وعتق وأكل. صفى قصبة الرئة وجود الصوت. وإذا دُق ووُضع من خارج: أخرج السكّى والفضول من عمق البدن من طريق أن له قوة جاذبة.

وماء ملح الجرّى المالح إذا جلس فيه من كانت به قرحة الأمعاء فى ابتداء العلة، وافقه: بجذبه المواد إلى ظاهر البدن. وإذا احتقن به: أبرأ من عرق النساء.

وأجود ما فى السمك: ما قُرِب من مؤخرها. والطرى السمين منه يخصب البدن لحمه وودّكه. فى «الصحيحين»: من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: «بعثنا النبى ﷺ فى ثلاثمائة راكب، وأميرنا أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه. فأتينا الساحل، فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الخبْط. فألقى لنا البحر حوتاً يقال لها: عَبر. فأكلنا منه نصف شهر، وأثدّمنا بودّكه: حتى ثابت أجسامنا. فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه، وحمل رجلاً على بغيره، ونصبه فمرّ تحتة^(١).

سَلَقُ: روى الترمذى وأبو داود، عن أم المُنذر، قالت: «دخل رسول الله ﷺ ومعه على رضى الله عنه، ولنا دَوَال معلقة. قالت: فجعل رسول الله ﷺ يأكل، وعلىّ معه يأكل. فقال رسول الله ﷺ: «مَهْ يا علىّ! فإنك ناقة». قالت: فجعلت لهم سَلَقاً وشعيراً؛ فقال النبى ﷺ: «يا علىّ، فأصِب من هذا: فإنه أوفَق لك». قال الترمذى: حديث حسن غريب^(٢).

السَلَق: حار يابس فى الأولى. وقيل: رطب فيها. وقيل: مركب منهما. وفيه برودة ملطّقة، وتحليل وتفتيح. وفى الأسود منه قبض، ونفع من داء الثعلب، والكلف، والحزّار والثآليل: إذا طُلّى بمائه. ويقتل القمل، ويطلّى به القوباء مع

(١) رواه البخارى (٥٤٩٣) ومسلم (١٩٣٥).

(٢) ضعيف. رواه الترمذى (٢٠٣٧) وأبو داود (٣٨٥٦) وفى سننه فليح بن سليمان كثير وهو الخطأ كما فى التقريب

العسل، ويفتَح سدد الكبد والطَّحال.

وأَسودُّه يَعْقِلُ البطن ولا سِيَّما مع العدس، وهما رديئان. والأبيض يَلِينُ مع العدس وَيُحَقِّنُ بمائه للإسهال، وينفع من القَوْلَج مع المَرِيّ والتَّوَابِل. وهو قليل الغذاء، ردئ الكَيْمُوس، يحرق الدم. ويصلحه الخل والخَرْدَل. والإكثار منه يولِّد القبض والنفخ.

حرف الشين

شُونِيزٌ: هو: الحبة السوداء. وقد تقدم في حرف الحاء.

شُبْرُمٌ: روى الترمذى وابن ماجه في «سنتهما» من حديث أسماء بنت عُمَيْسٍ، قالت: «قال رسول الله ﷺ: «بِمَاذَا كُنْتَ تَسْتَمِشِينَ؟» قالت: بالشُبْرُم. قال: «حارٌّ بارٌّ»^(١).

الشبرم: شجر صغير وكبير كقائمة الرجل وأرجح، له قضبانٌ حمراء مملعة ببياض، وفي رءوس قضبانها جُمَّةٌ من ورق؛ وله نَوْرٌ صغار أصفر إلى البياض، يسقط ويخلفه مراودٌ صغار فيها حبٌ صغير مثل البُطْم في قدره أحمر اللون، ولها عروقٌ عليها قشورٌ حمراء. والمستعمل منه: قشرُ عروقه، ولبن قضبانها.

وهو حار يابس في الدرجة الرابعة. ويسهّل السوداء والكَيْمُوسات الغليظة والماء الأصفر والبلغم. مكربٌ مُغَثٌّ. والإكثار منه يقتل. وينبغي إذا استعمل أن ينقَع في اللبن الحليب يومٌ وليلة، ويغيَّر عليه اللبن في اليوم مرتين أو ثلاثاً، ويُخْرَجَ ويجفَّف في الظل، ويُخلَطَ معه الورد والكثيراء^(٢) ويُشْرَبَ بماء العسل أو عصير العنب. والشربة منه ما بين أربعة دوانق إلى دانقين، على حسب القوة. قال حنين: أمّا لبن الشبرم، فلا خير فيه. ولا أرى شربه البتة: فقد قتل به أطباء الطُّرقات كثيراً من الناس.

شَعِيرٌ: روى ابن ماجه من حديث عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أخذ أحداً من أهله الوَعَكُ: أمر بالحساء من الشعير فصنَّع؛ ثم أمرهم فحسوا منه، ثم يقول: «إنه ليرتو فؤاد الحزين، ويسرو عن فؤاد السقيم: كما تسرو إحداكن الوسخ

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٢٠٨١) وابن ماجه (٣٤٦١) وفي سند عبد الحميد بن جعفر رمى بالقدر كما في التقريب.

(٢) الكثيراء: رطوبة تخرج من أصل شجرة تكون بجبال بيروت كما في القاموس.

بالماء عن وجهها»^(١) . ومعنى يرتوه: يشده ويقويه . ويسرو: يكشف، ويزيل .

وقد تقدم أن هذا هو: ماء الشعير المغلى . وهو أكثر غذاء من سويقه . وهو نافع للسعال وخشونة الحلق، صالح لقمع حدة الفضول، مدر للبول، جلاء لما فى المعدة، قاطع للعطش، مطفئ للحرارة . وفيه قوة يجلوها ويلطف ويحلل .

وصفته: أن يؤخذ من الشعير الجيد المرصوض مقدار، ومن الماء الصافى العذب خمسة أمثاله، ويلقى فى قدر نظيف، ويطبخ بنار معتدلة إلى أن يبقى منه خمسه ؛ ويصفى ويستعمل منه مقدار الحاجة محلاً .

شوى: قال الله تعالى فى ضيافة خليله إبراهيم عليه السلام لأضيافه: ﴿فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيدٍ﴾ . [هود: ٧٩] والحنيذ: المشوى على الرصف ؛ وهى: الحجارة المخممة .

وفى الترمذى: عن أم سلمة رضى الله عنها: « أنها قربت إلى رسول الله ﷺ جنباً مشوياً، فأكل منه، ثم قام إلى الصلاة: وما توضأ » . قال الترمذى: حديث صحيح^(٢) .

وفيه أيضاً: عن عبد الله بن الحارث، قال: «أكلنا مع رسول الله ﷺ شواءً فى المسجد»^(٣) . وفيه أيضاً، عن مغيرة بن شعبة، قال: ضفت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فأمر بجنب فشوى ؛ ثم أخذ الشفرة فجعل يحز لى بها منه . قال: فجاء بلال يؤذن للصلاة، فألقى الشفرة، فقال: «ماله تربت يده»^(٤) .

أنفع الشوى: شوى الضأن الحولى، ثم العجل اللطيف السمين . وهو حار رطب إلى اليبوسة، كثير التوليد للسوداء . وهو من أغذية الأقوياء والأصحاء والمرضى . والمطبوخ أنفع وأخف على المعدة، وأرطب منه ومن المطجن .

وأردؤه: المشوى فى الشمس . والمشوى على الجمر خير من المشوى باللهيب، وهو: الحنيذ .

(١) ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٤٤٥) وفى سنده والده محمد بن السائب وهى لم يوثقها غير ابن حبان .

(٢) صحيح . رواه الترمذى (١٨٢٩) .

(٣) ضعيف . رواه أحمد (٤/ ١٩٠ ، ١٩١) وفى سنده ابن لهيعة وهو سىء الحفظ .

(٤) صحيح . رواه أبو داود (١٨٨) وأحمد (٤/ ٢٥٢ ، ٢٥٣) .

شَحْمٌ: ثبت في المسند عن أنس: « أن يهودياً أضاف رسول الله ﷺ فقَدَّم له خبز شعير، وإِهَالَةً سِنَخَةً^(١). والإِهَالَة: الشحم المذاب، والآلِيَة والسِنَخَة: المتغيرة».

وثبت في «الصحيح»: عن عبد الله بن مغفل، قال: دلى جراب من شحم، يوم خبير، فالتزمته وقلت: والله، لا أعطى أحداً منه شيئاً. فالتفت فإذا رسول الله ﷺ يضحك، ولم يقل شيئاً^(٢).

أجود الشحم: ما كان من حيوان مكتمل. وهو حار رطب. وهو أقل رطوبة من السمن. ولهذا، لو أُذِيب الشحم والسمن: كان الشحم أسرع جموداً.

وهو يمنع من خشونة الحلق، ويرخى، ويعفن: ويدفع ضرره بالليّمون المملّوح والزنجبيل. وشحم المَعَزْ أَقْبَضُ الشحوم. وشحم التُّيُوس أشد تحليلاً، وينفع من قروح الأمعاء. وشحم العنز أقوى من ذلك، ويحتقن به للسَّخَج والزَّخِير.

حرف الصاد

صَلَاةٌ: قال الله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]. وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقاً نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ [طه: ١٣٢].

وفي السنن: « كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة »^(٣).

وقد تقدم ذكر الاستشفاء بالصلاة من عامة الأوجاع، قبل استحكامها.

والصلاة: مَجْلِبَةٌ للرِّزْق، حافظة للصحة، دافعة للأذى، مَطْرَدَةٌ للأدواء، مقوية للقلب، مَبِيضَةٌ للوجه، مفرحة للنفس، مذهبة للكسل، منشطة للجوارح، عمدة للقوى شارحة للصدر، مغذية للروح، منورة للقلب؛ حافظة للنعمة، دافعة للنعمة، جالبة للبركة؛ مبعدة من الشيطان، مقربة من الرحمن.

وبالجملة: فلها تأثير عجيب في حفظ صحة البدن والقلب وقواهما، ودفع المواد الرديئة عنهما. وما ابتلى رجلاً بعاها أو داء أو محنة أو بلية، إلا كان حظ المصلي

(٢) رواه مسلم (١٧٧٢).

(١) صحيح. رواه أحمد (٢١١/٣).

(١) سبق تخريجه.

منهما أقل، وعاقبته أسلم.

وللصلاة تأثير عجيب: فى دفع شرور الدنيا، ولا سيما إذا أعطيت حقها من التكميل ظاهراً وباطناً. فما استدفعت شرور الدنيا والآخرة، واستجلبت مصالحهما بمثل الصلاة. وسرُّ ذلك أن الصلاة صلة بالله عز وجل، وعلى قدر صلة العبد بربه عز وجل، تفتح عليه من الخيرات أبوابها، وتقطع عنه من الشرور أسبابها؛ وتفيض عليه مواد التوفيق من ربه عز وجل. والعافية والصحة، والغنمة والغنى، والراحة والنعيم، والأفراح والمسرات كلها محضرة لديه، ومسارعة إليه.

صَبْرٌ: «الصبر نصف الإيمان»^(١): فإنه ماهية مركبة من صبرٍ وشكر. كما قال بعض السلف: «الإيمان نصفان: نصف صبر، ونصف شكر». قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥].

والصبر من الإيمان، بمنزلة الرأس من الجسد. وهو ثلاثة أنواع: صبرٌ على فرائض الله، فلا يضيعها. وصبر عن محارمه، فلا يرتكبها. وصبر على أقصيته وأقداره، فلا يتسخطها. ومن استكمل هذه المراتب الثلاث: استكمل الصبر ولذة الدنيا والآخرة ونعيمهما، والفوز والظفرُ فيهما فلا يصل إليه أحدٌ إلا على جسر الصبر: كما لا يصل أحد إلى الجنة إلا على الصراط. قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: خيرُ عيشٍ أدركناه بالصبر، وإذا تأملت مراتب الكمال المكتسب فى العالم: رأيتها كلها منوطة بالصبر. وإذا تأملت النقضان الذى يذم صاحبه عليه، ويدخل تحت قدرته: رأيت كنهه من عدم الصبر. فالشجاعة والعفة والجود والإيثار كله صبر ساعة:

فَالصَّبْرُ طِلْسَمٌ عَلَى كَثْرِ الْعَلَا . مَنْ حَلَّ ذَا الطَّلْسَمِ فَارَ يَكْتَرِهِ

وأكثرُ أسقام البدن والقلب، إنما تنشأ من عدم الصبر. فما حفظت صحة القلوب والأبدان والأرواح، بمثل الصبر. فهو: الفاروق الأكبر، والترياق الأعظم. ولو لم يكن فيه إلا معية الله مع أهله: فإن الله مع الصابرين؛ ومحبة لهم: فإن الله يحب الصابرين؛ ونصره لأهله: فإن النصر مع الصبر؛ وأنه خير لأهله: ﴿وَلَكِنَّ صَبْرَتُمْ لَّهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦]؛ وأنه سبب الفلاح: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

(١) ضعيف. رواه أبو نعيم فى «الحلية» (٣/٥) فى «الشعب» (٤٨) وفى سننه خالد الخزومى وهو ضعيف

اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٠٠﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

صَبْرٌ: روى أبو داودَ في كتاب (المَرَّاسِيل) من حديث قيس بن رافع القَيْسِيُّ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « ماذا في الأمرَيْن من الشفاء ؟ الصَّبْرُ والثُّقَاء »^(١). وفي السنن لأبي داودَ من حديث أم سلمة قالت: « دخل على رسول الله ﷺ، حين توفَّى أبو سلمة وقد جعلتُ على صبراً فقال: ماذا يا أم سلمة ؟! فقلت: إنما هو صبرٌ يا رسول الله، ليس فيه طيبٌ. قال: «إنه يشبُّ الوجه ؛ فلا تجعله إلا بالليل»^(٢) ونهى عنه بالنهار .

الصبرُ كثيرُ المنافع لا سيما الهنديُّ منه ينقي الفضول الصفراوية التي في الدماغ وأعصاب البصر ؛ وإذا طُلِيَ على الجبهة والصَّدْغ بدهن الورد نفع من الصداع وينفع من قروح الأنف والفم، ويسهل السَّوداء والماليخوليا .

والصبر الفارسي: يذكِّي العقل، ويشدُّ الفؤاد، وينقي الفضول الصفراوية والبلغمية من المعدة: إذا شُرِب منه ملعقتان بماء. ويردُّ الشهوة الباطلة والفاصلة. وإذا شُرِب في البرد خيف أن يُسهل دماً.

صَوْمٌ: الصوم جُنةٌ من أدواء الروح والقلب والبدن؛ منافعه تفوت الإحصاء. وله تأثيرٌ عجيب: في حفظ الصحة، وإذابة الفضلات، وحبس النفس عن تناول مؤذياتها، ولا سيما: إذا كان باعتدال وقصدٍ في أفضل أوقاته شرعاً، وحاجة البدن إليه طبعاً.

ثم إن فيه من إراحة القوى والأعضاء ما يحفظ عليها قواها. وفيه خاصيةٌ تقتضي إيثاره، وهي: تفرجه للقلب عاجلاً وآجلاً. وهو أنفع شيء لأصحاب الأمزجة الباردة والرطبة، وله تأثير عظيم: في حفظ صحتهم.

وهو يدخل في الأدوية الروحانية والطبيعية. وإذا راعى الصائم فيه ما ينبغي مراعاته طبعاً وشرعاً عظم انتفاع قلبه وبدنه به ؛ وحبس عنه المواد الغريبة الفاسدة التي هو مستعد لها، وأزال المواد الرديئة الحاصلة بحسب كماله ونقصانه. ويحفظ الصائم مما ينبغي أن يتحفظ منه ؛ و (يعينه على) قيامه بمقصود الصوم وسره وعلته

(١) سبق تخريجه .

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (٢٣٠٥) وفي سنده جهالة .

الغائبة. فإن القصد منه أمر آخر وراء ترك الطعام والشراب. وباعتبار ذلك الأمر، اختص من بين الأعمال: بأنه لله سبحانه. ولما كان وقاية وجنة بين العبد وبين ما يؤذى قلبه وبدنه عاجلاً وآجلاً، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]. فأحد مقصودى الصيام: الجنة والوقاية؛ وهى حمية عظيمة النفع. والمقصود الآخر: اجتماع القلب والهم على الله تعالى، وتوفير قوى النفس على محابه وطاعته. وقد تقدم الكلام فى بعض أسرار الصوم عند ذكر هديه ﷺ فيه.

حرف الضاد

ضَبُ: ثبت فى الصحيحين من حديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ سئل عنه لِمَا قُدِّمَ إِلَيْهِ، وامتنع من أكله: أحرام هو؟ فقال: «لا؛ ولكن لم يكن بأرض قومي، فأجدنى أعافه وأكل بين يديه وعلى مائدته وهو ينظر»^(١).

وفى «الصحيحين» من حديث ابن عمر رضى الله عنهما، عنه ﷺ قال «لا أحله، ولا أحرمه»^(٢).

وهو حار يابس، يقوى شهوة الجماع. وإذا دُق ووُضع على موضع الشَّوكة اجتذَبَها.

ضِفْدَعُ: قال الإمام أحمد: الضِفْدَعُ لا يَحِلُّ فى الدواء؛ نهى رسول الله ﷺ عن قتلها، يريد الحديث الذى رواه فى مسنده من حديث عثمان بن عبد الرحمن رضى الله عنه: «أن طبيباً ذكر ضِفْدَعاً فى دواء عند رسول الله ﷺ فنهاه عن قتلها»^(٣).

قال صاحب القانون: من أكل من دم الضفدع أو جرمه: ورم بدنه، وكمد لونه؛ وقذف المنى حتى يموت. ولذلك ترك الأطباء استعماله: خوفاً من ضرره، وهى نوعان: مائية وترابية. والترابية يقتل أكلها.

حرف الطاء

طَبُ: ثبت عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «حُبُّ إِلَى مَنْ دَنِيَاكُمُ النِّسَاءُ وَالطَّبِيبُ وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فى الصلاة»^(٤).

وكان رسول الله ﷺ يُكثِرُ التَّطِيبَ، وتشتدُّ عليه الرائحة الكريهة، وتشقُّ عليه.

والطيب غذاء الروح التي هي مطية القوى. والقوى تتضاعف وتزيد بالطيب: كما تزيد بالغذاء والشراب، والدَّعة والسرور، ومعاشرة الأحبة، وحدث الأمور المحبوبة؛ وغيبة من تسر غيبته، ويثقل على الروح مشاهدته؛ كالثقلاء والبغضاء: فإن معاشرتهم تؤهن القوى، وتجلب الهم والغم، وهي للروح بمنزلة الحُمى للبدن، وبمنزلة الرائحة الكريهة، ولهذا كان مما حَبَّبَ الله سبحانه الصحابةَ نهيهم، عن التخلُّق بهذا الخلق في معاشرة رسول الله ﷺ، لتأذيه بذلك. فقال: ﴿ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ؛ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

والمقصود: أن الطيب كان من أحبِّ الأشياء إلى رسول الله ﷺ؛ وله تأثير في حفظ الصبغة، ودفع كثير من الآلام وأسبابها بسبب قوة الطبيعة به.

طين: ورد في أحاديث موضوعة لا يصح منها شيء؛ مثل حديث: «من أكل الطينَ فقد أعانَ على قتل نفسه»^(١). ومثل حديث: «يا حُمَيْرَاءُ؛ لا تأكلِي الطينَ فإنه يعصم البطن، ويصفر اللون، ويذهب بهاء الوجه»^(٢).

وكلُّ حديث في الطين فإنه لا يصح، ولا أصل له عن رسول الله ﷺ. إلا أنه ردى مؤذ: يسد مجارى العروق. وهو بارد يابس، قوى التجفيف. ويمنع استطلاق البطن، ويوجب نفث الدم، وقروح الفم.

طَلَح: قال تعالى: ﴿ وَطَلَحَ مَنْضُودٌ ﴾ [الواقعة: ٢٩]. قال أكثر المفسرين: «هو الموز. والمنضود: هو الذى قد نُضِدَ بعضُه على بعض كالْمُشْط. وقيل: «الطلح: الشجر ذو الشوك، نُضِدَ مكان كل شوكه ثمر». فثمره قد نُضِدَ بعضُه إلى بعض؛ فهو مثل الموز. وهذا القول أصح. ويكون من ذكر الموز من السلف أراد التمثيل لا التخصيص. والله أعلم.

وهو حار رطب. أجوده: النَّضِيجُ الحلو. ينفع من خشونة الصدور والرئة

(١) موضوع. رواه الطبراني كما فى المجمع (٤٥/٥) وقال الهيثمى فيه يحيى بن يزيد جهله الذهبى وابن الجوزى فى الموضوعات (٣١/٣).

(٢) موضوع. رواه ابن الجوزى فى الموضوعات (٣٣/٣).

والسعال، وقروح الكلتيين والمثانة. ويُدِّر البول، ويزيد فى المنى، ويحرك شهوة الجماع، ويلين البطن. ويؤكل قبل الطعام. ويضر المعدة، ويزيد فى الصفراء والبلغم. ودفع ضرره بالسكر أو العسل.

طلع: قال تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠]. وقال تعالى ﴿وَنَخْلٌ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ [الشعراء: ١٤٨].

طلع النخل: ما يبدو من ثمرته فى أول ظهوره. وقشره يسمى: الكُفْرَى. و ﴿النضيد﴾: المنضود الذى قد نُضِدَ بعضه على بعض. وإنما يقال له نضيد: ما دام فى كُفْرَاء. فإذا انفتح فليس بنضيد.

وأما الهضيم فهو: المنضم بعضه إلى بعض. فهو كالنضيد أيضاً. وذلك يكون قبل تشقق الكُفْرَى عنه.

والطلع نوعان: ذكرٌ وأنثى. والتلقيح هو: أن يؤخذ من الذكر وهو مثل دقيق الحنطة فيجعل فى الأنثى، وهو التأبير. فيكون ذلك بمنزلة اللقاح بين الذكر والأنثى، وقد روى مسلم فى صحيحه، عن طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه، قال: مررت مع رسول الله ﷺ فى نخل، فرأى قوماً يلْقَحُون، فقال: «ما يصنع هؤلاء؟» قالوا: يأخذون من الذكر، فيجعلونه فى الأنثى. قال: «ما أظن ذلك يغنى شيئاً». فبلغهم فتركوه. فلم يصلح. فقال النبى ﷺ: «إنما هو ظنٌّ فإن كان يغنى شيئاً فاصنعوه. فإنما أنا بشرٌ مثلكم، وإن الظن يخطئ ويصيب. ولكن: ما قلت لكم عن الله عز وجل، فلن أكذب على الله» (١) انتهى.

طلع النخل ينفع من الباه، ويزيد فى المباضة. ودقيق طلعه إذا تحملت به المرأة قبل الجماع أعان على الحبل إعانةً بالغة. وهو فى البرودة واليبوسة فى الدرجة الثانية. يقوى المعدة ويجففها، ويسكن نائرة الدم مع غلظة وبطء هضم.

ولا يحتمله إلا أصحاب الأمزجة الحارة. ومن أكثر منه فإنه ينبغى أن يأخذ عليه شيئاً من الجوارشات الجارة. وهو يعقل الطبع، ويقوى الأحشاء. والجُمَارُ يجرى مجراه، وكذلك البلح والبسر. والإكثار منه يضر بالمعدة والصدر، وربما أورث القولنج وإصلاحه: بالسمن، أو بما تقدم ذكره !

حرف العين

عَنْبٌ: فى «الغِيلَانِيَّاتِ» من حديث حَبِيب بن يَسَّار، عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: « رأيتُ رسولَ الله ﷺ يأكلُ العَنْبَ خَرْطاً ، قال أبو جعفر العَقِيلِيُّ: لا أصلٌ لهذا الحديث . قلت: وفيه داودُ بن عبد الجبار أبو سُلَيْم الكوفى ؛ قال يحيى ابن مَعِين: كان يكذب .

ويذكر عن رسول الله ﷺ: « أنه كان يُحِبُّ العَنْبَ والبَطِيخَ » .

وقد ذكر الله سبحانه العنب فى ستة مواضع من كتابه فى جملة نعمه التى أنعم بها على عباده فى هذه الدار، وفى الجنة . وهو من أفضل الفواكه وأكثرها منافع . وهو يؤكل رطباً ويابساً، وأخضر ويانعاً . وهو فاكهة مع الفواكه، وقوت مع الأقوات، وأدم مع الإدام، ودواء مع الأدوية، وشراب مع الأشربة . وطبعه طبعُ الحَبَّاتِ: الحرارة والرطوبة . وجيده: الكَبَّار المائى . والأبيضُ أحمدُ من الأسود: إذا تساوى فى الخلاوة . والمتروك بعد قطفه يومين أو ثلاثة، أحمدُ فى المقطوف فى يومه: فإنه مُنْفَخ مُطلق للبطن . والمعلق حتى يَضْمُر قشره: جيدٌ للغذاء، مقوٌ للبدن . وغذاؤه كغذاء التَّيْن والزَّيْب . وإذا أُلْقِيَ عَجَمُ العنب: كان أكثر تلييناً للطبيعة . والإكثارُ منه مصدع للرأس . ودفعُ مضرته: بالerman المر .

ومنفعةُ العنب: يُسهِّل الطبع، ويغذو جيده غذاءً حسناً، وهو أحد الفواكه الثلاث التى هى ملوك الفواكه هو والرُّطْب والتين .

عَسَلٌ: قد تقدم ذكر منافعه .

قال ابن جُرَيْج: قال الزُّهْرَى: « عليك بالعسل ؛ فإنه جيد للحفظ ، وأجوده أصفاه وأبيضه، وألينه حدةً، وأصدق حلاوةً . وما يؤخذ من الجبال والشجر له فضلٌ على ما يؤخذ من الخلايا . وهو بحسب مرعى نَحْلِه .

عَجْوَةٌ: فى « الصحيحين » من حديث سعد بن أبى وقَّاص رضى الله عنه، عن النبى ﷺ أنه قال: « مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ، لم يضره ذلك اليومَ سمٌّ ولا سحرٌ » (١) .

وفى سنن النسائي وابن ماجه من حديث جابر وأبى سعيد رضى الله عنهما، عن النبى ﷺ: « العجوة من الجنة، وهى شفاء من السم. والكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين » (١).

وقد قيل: إن هذا فى عجوة المدينة. وهى أحد أصناف التمر بها، ومن أنفع تمر الحجاز على الإطلاق. وهو صنف كريم ملذذ، متين الجسم والقوة، من ألين التمر وأطيبه وألذّه، وقد تقدم ذكر التمر وطبعه ومنافعه فى حرف التاء، والكلام على دفع العجوة للسم والسحر. فلا حاجة لإعادته.

عنبر: تقدم فى «الصحيحين»، من حديث جابر، فى قصة أبى عبيدة وأكلهم من العنبر نصف شهر، وأنهم تزودوا من لحمه وشائق إلى المدينة، وأرسلوا منه إلى النبى ﷺ. وهو أحد ما يدل على أن إباحة ما فى البحر لا يختص بالسمك، وعلى أن ميتته حلال، واعترض على ذلك: بأن البحر ألقاه حياً، ثم جرز عنه الماء فمات، وهذا حلال: فإن موته بسبب مفارقتة للماء، وهذا لا يصح: فإنهم إنما وجدوه ميتاً بالساحل، ولم يشاهدوه قد خرج عنه حياً، ثم جرز عنه الماء.

وأيضاً: فلو كان حياً لما ألقاه البحر إلى ساحله؛ فإنه من المعلوم أن البحر إنما يقذف إلى ساحله الميت من حيواناته، لا الحى منها.

وأيضاً: فلو قدر احتمال ما ذكره، لم يجوز أن يكون شرطاً فى الإباحة فإنه لا يُباح الشئ مع الشك فى سبب إباحته. ولهذا منع النبى ﷺ من أكل الصيد إذا وجدو الصائد غريقاً فى الماء؛ للشك فى سبب موته: هل هو الآلة؟ أم الماء؟

وأما العنبر هو أحد أنواع الطيب، فهو من أفخر أنواعه بعد المسك. وأخطأ من قدّمه على المسك، وجعله سيد أنواع الطيب. وقد ثبت عن النبى ﷺ أنه قال فى المسك: « هو أطيب الطيب » (٢). وسيأتى إن شاء الله تعالى ذكر الخصائص والمنافع التى خص بها المسك، حتى إنه طيب الجنة. والكثبان التى هى مقاعد الصديقين هناك من مسك لا من عنبر.

والذى غرّ هذا القائل: أنه لا يدخله التغير على طول الزمان، فهو كالذهب.

(١) حسن. رواه ابن ماجه (٣٤٥٣) والنسائي فى «السنن الكبرى» (٦٧١٥، ٦٧١٦).

(٢) رواه مسلم (٢٢٥٢).

وهذا لا يدل على أنه أفضل من المسك: فإنه بهذه الخاصية الواحدة، لا يقارم ما فى المسك من الخواص.

وبعد: فضروبه كثيرة ؛ وألوانه مختلفة. فمنه: الأبيض والأشهب، والأحمر والأصفر، والأخضر والأزرق، والأسود وذو الألوان. وأجوده: الأشهب، ثم الأزرق، ثم الأصفر. وأردؤه: الأسود.

وقد اختلف الناس فى عنصره، فقالت طائفة: هو نبات يَنْبُت فى قعر البحر، فيبتلعه بعض دوابه ؛ فإذا ثَمِلَتْ منه: قدَفَتْه رَجِيعاً، فيقدفه البحر إلى ساحله، وقيل: طُلَّ ينزل من السماء فى جزائر البحر، فتلقيه الأمواج إلى الساحل. وقيل: رَوَتْ دابة بحرية، تُشَبِّه البقرة. وقيل: بل هو جُفَاء من جُفَاء البحر، أى زَبْد.

وقال صاحب «القانون»: هو فيما يُظَنُّ، ينبع من عين فى البحر. والذى يُقال: أنه زبد البحر، أو روث دابة بعيد انتهى.

ومزاجه حار يابس: مقوٍ للقلب والدماغ والحواس وأعضاء البدن، نافع من الفالج واللقوة، والأمراض البلغمية، وأوجاع المعدة الباردة، والرياح الغليظة ؛ ومن السدد: إذا شُرِبَ أو طُلِيَ به من خارج. وإذا تُبَخِّرَ به: نفع من الزُّكام والصُّدَاع، والشَّقِيقَة الباردة.

عُودٌ: العود الهندى نوعان: أحدهما: يستعمل فى الأدوية، وهو الكُست. ويقال له: القُسْط. وسيأتى فى حرف القاف. الثانى: يستعمل فى الطيب ويقال له: الألوَّة. وقد روى مسلم فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما: أنه كان يستجمرُ بالآلوة غير مطرأة وبكافور يطرح معها، ويقول: هكذا كان يستجمر رسول الله ﷺ^(١). وثبت عنه فى صفة نعيم أهل الجنة: «مجامرهم الألوَّة»^(٢) و المجامر جمع «مُجَمَّر»، وهو: ما يتجمر به من عود وغيره. وهو أنواع: أجودها الهندى، ثم الصينى، ثم القمارى، ثم المندكى. وأجوده: الأسود والأزرق الصُّلب الرزين الدسم. وأقله جودة: ما خف وطفا على الماء. ويقال: إنه شجر يقطع ويدفن فى الأرض سنة، فتأكل الأرض منه ما لا ينفع، ويبقى عود الطيب لا تعمل فيه الأرض شيئاً، ويتعفن منه قشره وما لا طيب فيه.

(٢) رواه البخارى (٣٣٢٨) ومسلم (١٦/٢٨٣٤)

(١) رواه مسلم (٢٢٥٤).

وهو حار يابس فى الثالثة. يفتح السدد ويكسر الرياح، ويذهب بفضل الرطوبة، ويقوى الأحشاء والقلب ويفرّجه، وينفع الدماغ، ويقوى الحواس، ويجبس البطن، وينفع من سلك البول الحادث عن برد المثانة.

قال ابن سميون: العود ضروب كثيرة، يجمعها اسم الألوة. ويستعمل من داخل وخارج، ويتجمّر به مفرداً ومع غيره. وفى خلط الكافور به عند التّجمير معنى طبى، وهو إصلاح كل منهما بالآخر. وفى التّجمير مراعاة جوهر الهواء وإصلاحه: فإنه أحد الأشياء الستة الضرورية، التى فى صلاحها إصلاح الأبدان .

عَدَسٌ: قد ورد فيه أحاديث كلها باطلة على رسول ﷺ، لم يقل منها شيئاً. كحديث: «إنه قدس فيه سبعون نبياً»، وحديث: «إنه يرق القلب، ويغزر الدّمة، وإنه مأكول الصالحين». وأرفع شىء جاء فيه أصحّه، إنه شهوة اليهود التى قدموها على المنّ والسلوى، وهو قرين الثوم والبصل فى الذكر.

وطبعه طبع المؤنث، بارد يابس. وفيه قوتان متضادتان؛ إحداهما: يعقل الطبيعة. والأخرى يطلقها. وقشره حار يابس فى الثالثة، حرّيف مطلق للبطن. وترياقه فى قشره. ولهذا كان صحّاحه أنفع من مطحونه، وأخف على المعدة، وأقل ضرراً. فإن لبّه بطيء الهضم: لبرودته ويوسته، وهو مولّد للسوداء، ويضر بالماليخوليا ضرراً يئناً، ويضر بالأعصاب والبصر.

وهو غليظ الدم. وينبغى أن يتجنبه أصحاب السوداء وإكثارهم منه يولد لهم أدواء رديئة: كالوسواس، والجذام، وحمى الرّيع. ويقلل ضرره السلق والأسفاناخ^(١)، وإكثار الدهن. وأردأ ما أكل بالنمكسود^(٢). وليتجنب خلط الحلاوة به: فإنه يورث سُدّاً كبديّة. وإدمانه يظلم البصر: لشدة تجفيفه؛ ويعسر البول، ويوجب الأورام الباردة، والرياح الغليظة. وأجوده: الأبيض السمين السريع النّضج.

وأما ما يظنه الجهال: أنه كان سماط الخليل الذى قدمه لأضيافه، فكذبٌ مفترى. وإنما حكى الله عنه الضيافة بالشوى، وهو: العجل الخنيز.

وذكر البيهقى عن إسحاق، قال: «سئل ابن المبارك عن الحديث الذى جاء فى

(١) الإسفاناخ: نبات معرب ينفع الصدر كما فى القاموس.

(٢) النمكسود: اللحم إذا شرح وجعل عليه الملح.

العدس: أنه قُدِّسَ على لسان سبعين نبياً. فقال: ولا على لسان نبى واحد، وإنه لمؤذ منفع ؛ مَنْ حدثكم به ؟ قالوا: سلم بن سالم. فقال: عمَّن ؟ قالوا: عنك. قال: وعنى أيضاً ؟!

حرف الغين

غَيْثٌ: مذكور فى القرآن فى عدة مواضع. وهو لذيذ الاسم على السمع، والمسمى على الروح والبدن: تبتهج الأسماع بذكره، والقلوب بوروده. وماؤه أفضل المياه والطفها، وأنفعها وأعظمها بركة، ولا سيما إذا كان من سحب راعد، واجتمع فى مستنقعات الجبال. وهو أرطب من سائر المياه؛ لأنه لم تطل مدته على الأرض، فيكتسب من ييوستها لم يخالطه جوهر يابس. ولذلك يتغير ويتعفن سريعاً: لطافته، وسرعة انفعاله. وهل الغيث الربيعى ألطف من الشتوى، أو بالعكس ؟ فيه قولان.

قال مَنْ رَجَّحَ الغيث الشتوى: حرارة الشمس تكون حينئذ أقل، فلا تجذب من ماء البحر إلا أطفه والجو صاف، وهو خال من الأبخرة الدخانية والغبار المخالط للماء. وكل هذا يوجب لطفه وصفاءه، وخلوه من مخالط.

وقال من رَجَّحَ الربيعى: الحرارة توجب تحلل الأبخرة الغليظة، وتوجب رقة الهواء ولطافته. فيخف بذلك الماء، وتقل أجزاءه الأرضية، وتصادف وقت حياة النبات والأشجار وطيب الهواء.

وذكر الشافعى رحمه الله عن أنس بن مالك رضى الله عنه، قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فأصابنا مطرٌ فَحَسَرَ ثوبه عنه، وقال: «إنه حديث عهد بربه»^(١). وقد تقدم فى هديه فى الاستسقاء، ذكر استمطاره ﷺ وتبرُّكه بماء الغيث عند أول مجيئه.

حرف الفاء

فَاتِحَةُ الْكِتَاب: وأم القرآن، والسبع المثانى، والشفاء التام، والدواء النافع، والرُّقِيَّةُ التَّامَّةُ، ومفتاح الغنى والفلاح، وحافظة القوة، ودافعة الهم والغم والخوف والحزن، لمن عرف مقدارها، وأعطائها حقَّها، وأحسن ترتيلها على دائه، وعرف وجه الاستشفاء والتداوى بها، والسرَّ الذى لأجله كانت كذلك.

ولما وقع بعض الصحابة على ذلك رقى بها اللديغ، فبرأ لوقته. فقال له النبى ﷺ: « وما أدراك أنها رقية »^(١).

ومن ساعده التوفيق، وأعين بنور البصرة حتى وقف على أسرار هذه السورة، وما اشتملت عليه من التوحيد، ومعرفة الذات والأسماء والصفات والأفعال، وإثبات الشرع والقدر والمعاد، وتجريد توحيد الربوبية والإلهية، وكمال التوكل والتفويض إلى من له الأمر كله، وله الحمد كله، وييده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله؛ والافتقار إليه فى طلب الهداية التى هى أصل سعادة الدارين. وعلم ارتباط معانيها بجلب مصالحهما، ودفع مفسادهما؛ وأن العافية المطلقة التامة، والنعمة الكاملة؛ منوطة بها، موقوفة على التحقق بها أغنته عن كثير من الأدوية والرقى، واستفتح بها من الخير أبوابه، ودفع بها من الشر أسبابه.

وهذا أمر يحتاج استحداث فطرة أخرى، وعقل آخر، وإيمان آخر. وتالله لا تجد مقالة فاسدة، ولا بدعة باطلة؛ إلا وفاتحة الكتاب متضمنة لردّها وإبطالها، بأقرب طريق وأصحها وأوضحها. ولا تجد باباً من أبواب المعارف الإلهية وأعمال القلوب وأدويتها من عللها وأسقامها؛ إلا وفى فاتحة الكتاب مفتاحه، وموضع الدلالة عليه ولا منزلاً من منازل السائرين إلى رب العالمين، إلا وبدايته ونهايته فيها.

ولعمرُ الله إن شأنها لأعظم من ذلك، وهى فوق ذلك. وما تحقّق عبدٌ بها، واعتصم بها؛ وعقل عن تكلم بها، وأنزلها شفاء تاماً، وعصمة بالغة، ونوراً مبيناً وفهمها وفهم لوازمها كما ينبغى ولم يقع فى بدعة ولا شرك، ولا أصابه مرض من أمراض القلوب إلا إلاماً غير مستقر.

هذا، وإنها المفتاح الأعظم لكنوز الأرض، كما أنها المفتاح لكنوز الجنة. ولكن ليس كل واحد يحسن الفتح بهذا المفتاح. ولو أن طلاب الكنوز وقفوا على سر هذه السورة، وتحقّقوا بمعانيها، وركّبوا لهذا المفتاح أسناناً، وأحسنوا الفتح به لوصلوا إلى تناول الكنوز من غير معاوٍ، ولا ممانع.

ولم نقل هذا مجازفةً، ولا استعارةً؛ بل حقيقةً. ولكن لله تعالى حكمة بالغة

فى إخفاء هذا السر عن نفوس أكثر العالمين، كما له حكمة بالغة فى إخفاء كنوز الأرض عنهم. والكنوز المحجوبة قد استُخدم عليها أرواحٌ خبيثة شيطانية تحول بين الإنسان وبينها؛ ولا تقهرها إلا أرواحٌ علوية شريفة، غالبية لها بحالها الإيماني معها منه أسلحةٌ لا تقوم لها الشياطين. وأكثر نفوس الناس ليست بهذه المثابة: فلا يقاوم تلك الأرواح، ولا يقهرها، ولا ينال من سلبها شيئاً. فإن « من قتل قتيلاً فله سلبه ».

فَاقِيَةٌ: هى نورُ الحناء. وهى من أطيب الرياحين. وقد روى البيهقيُّ فى كتابه شُعب الإيمان من حديث عبد الله بن بُريدة، عن أبيه رضى الله عنه، يرفعه: « سيدُ الرِّياحين فى الدنيا والآخرة الفاقية »^(١). وروى فيه أيضاً عن أنس بن مالك رضى الله عنه، قال: « كان أحبَّ الرِّياحين إلى رسول الله ﷺ الفاقية ». والله أعلم بحال هذين الحديثين؛ فلا نشهدُ على رسول الله ﷺ بما لا نعلم صحته.

وهى معتدلة فى الحر واليبس؛ فيها بعض القبض. وإذا وضعت بين طيِّ ثياب الصوف حفظتها من السوس. وتدخل فى مراهم الفالج والتمدد. ودُهنها يحلِّل الأعضاء، ويلين العصب.

فَضَّةٌ: ثبت: « أن رسول الله ﷺ كان خاتمَهُ من فضة، وفَصَّهُ منه »^(٢) وكانت قَبِيعة سيفه فضة^(٣). ولم يصحَّ عنه فى المنع من لباس الفضة والتحلَّى بها شىءٌ البتة، كما صحَّ عنه المنع من الشرب فى آتيتها. وبابُ الآنية أضيق من باب اللباس والتحلَّى. ولهذا يُباح للنساء لباساً وحليَّة، ما يحرم عليهن استعماله آنيةً. فلا يلزم من تحريم الآنية، تحريم اللباس والحلية.

وفى « السنن » عنه: « وأما الفضة فالعبوا بها لعباً »^(٤). فالمنع يحتاج إلى دليل يُثبتُه إما نصٌّ أو إجماع. فإن ثبت أحدهما، وإلا ففى القلب من تحريم ذلك على الرجال شىءٌ. والنبي ﷺ أمسك بيده ذهباً وبالأخرى حريراً، وقال: « هذان حرامٌ على ذكور أمتي، وحلٌّ لإناثهم »^(٥).

(١) ضعيف. رواه البيهقي فى « الشعب » (٥٩٠/٤) وفى سننه محمد بن زياد بن قيس وهو مجهول.

(٢) رواه البخارى (٥٨٦٦).

(٣) صحيح. رواه أبو داود (٢٥٨٣) والنسائى (٢١٩/٨) والقيصة هى ما على رأس مقبض السيف.

(٤) حسن. رواه أبو داود (٢٤٣٦) وأحمد (٢/٣٣٤).

(٥) صحيح. رواه النسائى (١٦٠/٨) وأبو داود (٤٠٥٧).

والفضة سر من أسرار الله فى الأرض، وطلَّسُ الحاجات، وإحسان أهل الدنيا بينهم. وصاحبها مرموق بالعيون بينهم، معظم فى النفوس، مصدر فى المجالس لا تغلق دونه الأبواب، ولا تمل مجالسته ولا معاشرته، ولا يُستثقل مكانه ؛ تشير الأصابع إليه، وتعقد العيون نطاقها عليه ؛ إن قال سمع قوله، وإن شفع قبلت شفاعته وإن شهد زكَّيت شهادته ؛ وإن خطب فكفء ؛ لا يُعاب، وإن كان ذا شيبة بيضاء فهي أجمل عليه من حلية الشباب.

وهى من الأدوية المفرَّحة، النافعة من الهم والغم والحزن، وضعف القلب وخفقانه. وتدخل فى المعاجين الكبار، وتجذب بخاصيتها ما يتولد فى القلب : من الأخطا الفاسدة، وخصوصاً إذا أُضيفت إلى العسل المصفى والزعفران.

ومزاجها إلى اليبوسة والبرودة. ويتولَّد عنها، من الحرارة والرطوبة، ما يتولد والجنان التى أعدها الله عز وجل لأوليائه، يوم يلقونه أربع : جتان من ذهب وجتان من فضة ؛ آتيتهما، وحليتهما، وما فيهما.

وقد ثبت عنه ﷺ، فى الصحيح، أنه قال : « الذى يشرب فى آنية الذهب والفضة إنما يجر جُرُّهُ فى بطنه نار جهنم »^(١).

وصح عنه ﷺ، أنه قال : « لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا فى صحافهما. فإنها لهم فى الدنيا، ولكم فى الآخرة »^(٢).

ف قيل : علَّة التحريم : تضيقُ النقود ؛ فإنها إذا اتخذتْ أوانى فاتت الحكمة التى وُضعت لأجلها : من قيام مصالح بنى آدم. وقيل : العلَّة الفخر والخيلاء.

وقيل : العلَّة كسر قلوب الفقراء والمساكين، إذا رأوها وعاینوها.

وهذه العللُ فيها ما فيها : فإن التعليل بتضيق النقود يمنع من التحلى بها، وجعلها سبائك ونحوها : مما ليس بآنية ولا نقد. والفخر والخيلاء حرام بأى شئ كان وكسر قلوب المساكين لا ضابط له : فإن قلوبهم تنكسر بالدور الواسعة، والحدائق المعجبة، والمراكب الفارهة، والملابس الفاخرة ؛ والأطعمة اللذيذة، وغير ذلك من المباحات. وكلُّ هذه عللٌ متقضة : إذ توجد العلَّة ويتخلف معلولُها.

فالصواب أن العلة والله أعلم ما يكسب استعمالها القلب: من الهيئة والحالة المنافية للعبودية منافاة ظاهرة. ولهذا علّل النبي ﷺ، بأنها للكفار في الدنيا: إذ ليس لهم نصيب من العبودية التي ينالون بها في الآخرة. فلا يصلح استعمالها لعبيد الله في الدنيا؛ وإنما يستعملها من خرج عن عبوديته، ورضى بالدنيا وعاجلها من الآخرة.

حرف القاف

قرآن: قال تعالى: ﴿ وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٢]. والصحيح أن ﴿من﴾ ههنا لبيان الجنس، لا للتبعض. وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ، وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ [يونس: ٥٧].

فالقرآن هو: الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة وما كلُّ أحد يؤهل ولا يوفق للاستشفاء به. وإذا أحسن العليل التداوى به، ووضع على دائه بصدق وإيمان، وقبول تام، واعتقاد جازم، واستيفاء شروطه: لم يقاومه الداء أبداً.

وكيف تقاوم الأدواء كلام رب الأرض والسماء: الذي لو نزل على الجبال لصدّعها أو على الأرض لقطّعها؟! فما من مرض من أمراض القلوب والأبدان، إلا وفي القرآن سبيل الدلالة على دوائه وسببه والحمية منه، لمن رزقه الله فهماً في كتابه. وقد تقدم في أول الكلام على الطب بيان إرشاد القرآن العظيم إلى أصوله ومجماعه، التي هي: حفظ الصحة، والحمية، واستفراغ المؤذى. والاستدلال بذلك على سائر أفراد هذه الأنواع.

وأما الأدوية القلبية، فإنه يذكرها مفصلاً ويذكر أسباب أدوائها وعلاجها. قال: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ [العنكبوت: ٥١] فمن لم يشفه القرآن فلا شفاؤه الله، ومن لم يكفه فلا كفاؤه الله.

قثاء: في « السنن » من حديث عبد الله بن جعفر رضى الله عنه: « أن رسول الله ﷺ كان يأكل القثاء بالرطب ». رواه الترمذى وغيره^(١).

(١) رواه البخارى (٥٤٤٧) ومسلم (٢٠٤٣) والترمذى (١٨٤٤) وأبو داود (٣٨٣٥).

القضاء: بارد رطب فى الدرجة الثانية، مطفى لحرارة المعدة الملتهبة، بطفى الفساد فيها، نافع من وجع المثانة. ورائحته تنفع من الغشى. وبذرُهُ يُدر البول وورقه إذا اتُخذ ضماداً: نفع من عضه الكلب، وهو بطفى الانحدار عن المعدة، برده مضر ببعضها. فينبغى أن يستعمل معه ما يصلحه ويكسر برودته ورطوبته. كما فعل النبى ﷺ: إذ أكله بالرطب. فإذا أكل بتمر أو زبيب أو عسل: عدله.

قُسطٌ وكست: بمعنى واحد. وفى الصحيحين من حديث أنس رضى الله عنه، عن النبى ﷺ: «خير ما تداويتم به: الحجامَةُ، والقُسطُ البحرى»^(١).

وفى «المسند» من حديث أم قيس، عن النبى ﷺ: «عليكم بهذا العودِ الهندى؛ فإن فيه سبعة أشفية، منها: ذاتُ الجنب»^(٢).

القسط: نوعان: أحدهما: الأبيض الذى يقال له: البحرى. والآخر: الهندى وهو أشدهما حرّاً، والأبيض ألينهما. ومنافعهما كثيرة جداً.

وهما حاران يابسان فى الثالثة: ينشّقان البلغم، قاطعان للزكام. وإذا شربا: نفعا من ضعف الكبد والمعدة، ومن بردهما، ومن حمى الدور والرّيع؛ وقطعا وجع الجنب، نفعا من السموم. وإذا طلى به الوجه معجوناً بالماء والعسل: قلع الكلف. وقال جالينوس: ينفع من الكُزّاز ووجع الجنين، ويقتل حب القرع.

وقد خفى على جهال الأطباء نفعه من وجع ذات الجنب، فأنكروه. ولو ظفر هذا الجاهل بهذا النقل عن جالينوس، نزله منزلة النص. كيف: وقد نصّ كثير من الأطباء المتقدمين، على أن القُسط يصلح للنوع البلغمى من ذات الجنب؟! ذكره الخطّابى عن محمد بن الجهم.

وقد تقدم: أن طب الأطباء بالنسبة إلى طب الأنبياء، أقل من نسبة طب الطّرقية والعجائز إلى طب الأطباء؛ وأن بين ما يلقى بالوحى وبين ما يلقى بالتجربة والقياس من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق.

ولو أن هؤلاء الجهال وجدوا دواءً منصوباً عن بعض اليهود والنصارى والمشرّكين من الأطباء: لتلقّوه بالقبول والتسليم، ولم يتوقفوا عن تجربته.

نعم: نحن لا ننكر أن للعادة تأثيراً في الانتفاع بالدواء وعدمه ؛ فمن اعتاد دواء وغذاء: كان أنفع له وأوفق ممن لم يعتده، بل ربما لم يتنفع به من لم يعتده.

وكلام فضلاء الأطباء وإن كان مطلقاً فهو بحسب الأمزجة والأزمنة، والأماكن والعوائد. وإذا كان التقييد بذلك لا يقدح في كلامهم ومعارفهم، فكيف يقدح في كلام الصادق المصدوق؟! ولكن نفوس البشر مركبة على الجهل والظلم، إلا من أمدّه الله بروح الإيمان، ونور بصيرته بنور الهدى.

قَصَبُ السُّكَّر: جاء في بعض ألفاظ السنة الصحيحة في الحَوْض « ماؤه أحلى من السُّكَّر »^(١). ولا أعرف « السكر » في الحديث، إلا في هذا الموضع

والسكر حادث لم يتكلم فيه متقدمو الأطباء، ولا كانوا يعرفونه، ولا يصفونه في الأشربة. وإنما يعرفون العسل، ويدخلونه في الأدوية، وقصب السكر حار رطب: ينفع من السعال، ويجلو الرطوبة والمثانة، وقصبة الرئة وهو أشد تلييناً من السكر. وفيه معونة على القيء، ويُدِّر البول، ويزيد في الباه. قال عفان بن مسلم الصفار: مَنْ مص قصب السكر بعد طعامه، لم يزل يومه أجمع في سرور انتهى. وهو ينفع من خشونة الصدر والحلق: إذا شوى. ويولد رياحاً دفعها: بأن يُقَشَّرَ ويُغسل بماء حار. والسكر حار رطب على الأصح. وقيل: بارد. وأجوده: الأبيض الشفاف الطَّبْرُزْد^(٢) وعتيقه ألطف من جديده. وإذا طُبِّخ ونُزعت رغوته: سكن العطش والسعال. وهو يضر المعدة التي تتولد فيها الصفراء: لاستحالتة إليها. ودفع ضرره: بماء الليمون، أو النارنج، أو الرمان اللفان.

وبعض الناس يفضلُه على العسل: لقلّة حرارته ولينه. وهذا تحامل منه على العسل: فإن منافع العسل أضعاف منافع السكر، وقد جعله الله شفاء ودواء وإداماً وحلاوة. وأين نفع السكر من منافع العسل: من تقوية المعدة، وتليين الطبع، وإجداد البصر، وجلاء ظلمته، ودفع الخواثيق بالغرغرة به، وإبرائه من الفالج واللقوة، ومن جميع العلل الباردة: التي تحدث في جميع البدن من الرطوبات، فيجذبها من قعر البدن ومن جميع البدن. وحفظ صحته وتسخينه، والزيادة في الباه،

(١) لم تأت كلمة سكر إلا في الحديث الذي رواه الترمذي (٢٤٠٥) وفيه «الستهم أحلى من السكر». وفي سنده

يحيى بن عبيد الله وهو متروك.

(٢) الطبرزد: كلمة فارسية معربة والمقصود هنا أى صلب فليس يرخو ولا لين. كما في القاموس.

والتحليل والجلاء، وفتح أفواه العروق، وتنقية المعى، وإحذار الدود، ومنع التخمر وغيره من العفن؛ والأدم النافع، وموافقة مَنْ غلب عليه البلغم، والمشايخ، وأهل الأمزجة الباردة؟! وبالجمل: فلا شئ أنفع منه للبدن وفي العلاج وعجن الأدوية وحفظ قواها، وتقوية المعدة. إلى أضعاف هذه المنافع. فأين للسَّكر مثل هذه المنافع والخصائص، أو قريبٌ منها؟!

حرف الكاف

كِتَابُ لِلْحُمَّى: قال المروزي: بلغ أبا عبد الله أني حُممتُ، فكتب لى من الحمى رقعةً فيها: « بسم الله الرحمن الرحيم، باسم الله وبالله، ومحمد رسول الله: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ، وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا، فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ﴾ [الأنبياء: ٦٩، ٧٠]. اللهم ربَّ جبرائيلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ: اشفِ صاحبَ هذا الكتابِ بحولِكَ وقوتِكَ وجبروتِكَ، إله الخلق آمين .

قال المروزي: وقرأ على أبي عبد الله - وأنا أسمع - أبو المنذر عمرو بن مجمع: حدثنا يونس بن حبان، قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي، أن أعلّق التعويذ، قال: إن كان من كتاب الله أو كلام عن نبي الله، فعلقه واستشف به ما استطعت. قلت: أكتب هذه من حمى الرِّيع: باسم الله وبالله ومحمد رسول الله إلى آخره؟ قال: أى نعم .

وذكر أحمد عن عائشة رضى الله عنها، وغيرها: أنهم سهلوا فى ذلك .

قال حرب: ولم يشدد فيه أحمد بن حنبل . قال أحمد: وكان ابن مسعود يكرهه كراهةً شديدة جداً . وقال أحمد وقد سئل عن التماسم تعلّق بعد نزول البلاء؟ قال: أرجو ألا يكون به بأس .

قال الخلال: وحدثنا عبد الله بن أحمد، قال: رأيتُ أبى يكتب التعويذ للذى يفزع، وللحمى بعد وقوع البلاء .

كِتَابُ لِعُسْرِ الْوِلَادَةِ: قال الخلال: حدثنى عبد الله بن أحمد، قال: رأيتُ أبى يكتب للمرأة إذا عسر عليها ولادتها فى جام أبيض، أو شئ نظيف، يكتب حديث ابن عباس رضى الله عنهما: لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحانه الله ربُّ العرش

العظيم ؛ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، ﴿كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ، لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ﴾ [الأحقاف: ٣٥] ، ﴿كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٤٦] .

قال الخلال: أنبأنا أبو بكر المروزي: أن أبا عبد الله جاءه رجل ، فقال: يا أبا عبد الله، تكتبُ لامرأةٍ قد عسر عليها ولدها منذ يومين ؟ فقال: قل له يَجِئُ بجامٍ واسع وزعفران . ورأيتُه يكتب لغير واحد . ويذكر عن عكرمة عن ابن عباس، قال: مر عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم على بقرة: وقد اعترَضَ ولدها فى بطنها، فقالت: يا كلمة الله، ادعُ الله لى أن يُخلصنى مما أنا فيه . فقال: يا خالقَ النفس من النفس، ويا مخلصَ النفس من النفس، ويا مُخرجَ النفس من النفس: خلِّصْها . قال: فرمتُ بولدها، فإذا هى قائمةٌ تشمه . قال : فإذا عسرُ على المرأة ولدها، فأكتبه لها . وكلُّ ما تقدم من الرقى ، فإن كتابته نافعة .

ورخص جماعةٌ من السلف فى كتابة بعض القرآن وشربه، وجعلَ ذلك من الشفاء الذى جعل الله فيه .

كتاب آخرٌ لذلك: يكتب فى إناء نظيف: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ، وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ، وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١-٤] ؛ وتشرب منه الحامل، ويرش على بطنها .

كتاب للرُعاف: كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يكتب على جبهته: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ، وَيَا سَمَاءُ أَفْلَعِي ؛ وَغِيضَ الْمَاءِ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [هود: ٤٤] . وسمعته يقول: « كَتَبْتُهَا لغير واحد، فبراً » فقال: « ولا يجوز كتابتها بدم الراعِف، كما يفعله الجهال . فإن الدم نجسٌ: فلا يجوز أن يكتب به كلامُ الله تعالى . كتاب آخر له: « خرج موسى عليه السلام برداء، فوجد منبعاً فسده بردائه: ﴿ يَمْنَحُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد: ٣٩] .

كتاب آخر للحزَار: يكتب عليه: « ﴿ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ﴾ [البقرة: ٢٦٦] بحول الله وقوته .

كتاب آخر له: عندَ اصفرار الشمس، يكتب عليه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ؛ اتَّقُوا

اللَّهُ وَأَمْنُوا بِرَسُولِهِ: يُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿[الحديد: ٢٨].

كتاب آخر للحمى المثلثة: يكتب على ثلاث ورقات لطاف: « باسم الله فرت باسم الله مرت، باسم الله قلت » ؛ ويأخذ كل يوم ورقة، ويجعلها فى فمه، ويتلها بماء.

كتاب آخر لعرق النسا: « بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم رب كل شىء، ومليك كل شىء، وخالق كل شىء، أنت خلقتنى، وأنت خلقت عرق النسا فى ؛ فلا تسلطه على بأذى، ولا تسلطنى عليه بقطع. واشفى شفاء لا يغادر سقماً، لا شافى إلا أنت.

كتاب للعرق الضارب: روى الترمذى فى جامعه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم من الحمى ومن الأوجاع كلها، أن يقولوا: «باسم الله الكبير، أعوذ بالله العظيم، من شر عرق نار، ومن شر حر النار»^(١).

كتاب لوجع الضرس: يكتب على الخد الذى يلى الوجع : بسم الله الرحمن الرحيم، ﴿ قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [السجدة: ٩] . وإن شاء كتب: ﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الأنعام: ١٣].

كتاب للخراج: يكتب عليه: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ: يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا، فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾ [طه: ١٠٥].

كمأة: ثبت عن النبي ﷺ، أنه قال: الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين. أخرجاه فى «الصحيحين»^(٢).

قال ابن الأعرابى: الكمأة جمع واحدة: كمء . وهذا خلاف قياس العربية: فإن ما بينه وبين واحده التاء ؛ فالواحد منه بالتاء. وإذا حذفت كان للجمع. وهل هو جمع؟ أو اسم جمع ؟ على قولين مشهورين. قالوا: ولم يخرج عن هذا إلا حرفان: كمأة وكم، وخبأة وخبء. وقال غير ابن الأعرابى: بل هى على القياس: الكمأة

(١) ضعيف. رواه الترمذى (٢٠٧٥) وفى سننه إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة وهو ضعيف.

(٢) رواه البخارى (٥٧٠٨) ومسلم (٢٠٤٩).

للولاحد، والكمءُ للكثير، وقال غيرهما: « الكمأة تكون واحداً وجمعاً .

واحتج أصحاب القول الأول: « بأنهم قد جمعوا كمأ على أكمؤ، قال الشاعر:

ولقد جَيِّتَكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

وهذا يدل على أن كمأ مفرد، وكمأة جمع.

والكمأة تكون في الأرض من غير أن تزرع. وسميت كمأة: لاستارها.

كمأ الشهادة : إذا سترها وأخفاها. والكمأة مخفية تحت الأرض، لا ورق لها ولا ساق، ومادتها من جوهر أرضى بخارى، محتقن في الأرض نحو سطحها: يُحتقن ببرد الشتاء، وتنميه أقطار الربيع، فيتولد ويندفع نحو سطح الأرض متجسداً. ولذلك يقال لها: جُدْرِيُّ الأرض، تشبيهاً بالجدرى في صورته ومادته: لأن مادته رطوبة دموية تندفع عند سن الترعرع في الغالب، وفي ابتداء استيلاء الحرارة وثناء القوة

وهي مما يوجد في الربيع، ويؤكل نيئاً ومطبوخاً. وتسميها العرب: نبات الرعد، لأنها تكثر بكثرة، وتنفطر عنها الأرض. وهي من أطعمة أهل البوادي، وتكثر بأرض العرب. وأجودها: ما كانت أرضها رملية قليلة الماء.

وهي أصناف، منها: صِنْفٌ قَتَالٌ يضرب لونه إلى الحمرة، يحدث لأجله الاختناق.

وهي باردة رطبة في الدرجة الثالثة، رديئة للمعدة، بطيئة الهضم. وإذا أدمنت أورثت القولنج والسكتة والفالج، ووجع المعدة، وعسر البول. والرطوبة أقل ضرراً من اليابسة. ومن أكلها فليدفعها في الطين الرطب، ويسلقها بالماء والملح والصعتر، ويأكلها بالزيت والتوابل الحارة. لأن جوهرها أرضى غليظ، وغذاءها رديء، لكن فيها جوهر مائي لطيف بدل على خفتها. والاكتحال بها نافع من ظلمة البصر، والرمد الحار. وقد اعترف فضلاء الأطباء: بأن ماءها يجلو العين. وعن ذكره المسيحي وصاحب القانون، وغيرهما.

وقوله ﷺ: « الكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ »، فيه قولان.

أحدهما: أن المن الذي أنزل على بني إسرائيل لم يكن هذا الحلوة فقط، بل أشياء

كثيرة من الله عليهم بها: من النبات الذى يوجد عفواً من غير صنعة ولا علاج ولا حرث. فإن المن مصدر بمعنى المفعول، أى: ممنون به. فكل ما رزقه الله العبد عفواً بغير كسب منه ولا علاج، فهو من من الله تعالى عليه: لأنه لم يشبه كسب العبد، ولم يكدره تعب العمل. فهو من محض: وإن كانت سائر نعمه متاً منه على عبده، فخص منها ما لا كسب له فيه ولا صنع، باسم المن: فإنه من بلا واسطة العبد. وجعل سبحانه قوتهم بالتيه: الكمأة، وهى تقوم مقام الخبز. وجعل أدمهم: السلوى، وهو يقوم مقام اللحم. وجعل حلواهم: الطل الذى ينزل على الأشجار، وهو يقوم لهم مقام الحلوى. فكمل عيشهم.

وتأمل قوله ﷺ: «الكمأة من المن الذى أنزل الله على بنى إسرائيل»؛ فجعلها من جملته وفرداً من أفراد. والترنجبين الذى يسقط على الأشجار نوع من المن، ثم غلب استعمال المن عليه عرفاً حادثاً.

والقول الثانى: أنه شبه الكمأة بالمن المنزل من السماء، لأنه يجمع من غير تعب ولا كلفة، ولا زرع وبذر ولا سقى.

فإن قلت: فإذا كان هذا شأن الكمأة، فما بال هذا الضرر فيها؟ ومن أين أتاها ذلك؟ فاعلم أن الله سبحانه أتقن كل شئ صنعه، وأحسن كل شئ خلقه؛ فهو عند مبدأ خلقه برئ من الآفات والعلل، تام المنفعة لما هيئ وخلق. وإنما تعرض له الآفات بعد ذلك بأمور أخرى: من مجاورة، أو امتزاج واختلاط، أو أسباب أخرى تقتضى فساد. فلو ترك على خلقته الأصلية، من غير تعلق أسباب الفساد به، لم يفسد.

ومن له معرفة بأحوال العالم ومبدئه، يعرف أن جميع الفساد فى جوه ونباته وحيوانه، وأحوال أهله حادث بعد خلقه بأسباب اقتضت حدوثه. ولم تزل أعمال بنى آدم ومخالفاتهم للرسل تحدث لهم، من الفساد العام والخاص، ما يجلب عليهم: من الآلام والأمراض والأسقام والطواعين، والقحوط والجذوب، وسلب بركات الأرض وثمارها ونباتها، وسلب منافعها أو نقصانها أموراً متتابعة يتلو بعضها بعضاً.

فإن لم يتسع علمك لهذا، فاكثف بقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]؛ ونزل هذه الآية على أحوال العالم، وطابق

بين الواقع وبينها. وأنت ترى: كيف تحدث الآفات والعلل كل وقت في الثمار والزرع والحيوان ؛ وكيف يحدث من تلك الآفات آفاتٌ أخرى متلازمة، بعضها آخذ برقاب بعض. وكلما أحدث الناس ظلماً وفجوراً، أحدث لهم ربهم تبارك وتعالى: من الآفات والعلل في أغذيتهم وفواكههم، وأهويتهم ومياهم، وأبدانهم وخلقهم، وصورهم وأشكالهم وأخلفهم من النقص والآفات، ما هو موجب أعمالهم وظلمهم وفجورهم.

ولقد كانت الحبوب من الحنطة وغيرها أكبرَ مما هي اليوم، كما كانت البركة فيها أعظم. وقد روى الإمام أحمد بإسناده: « أنه وجد في خزائن بعض بنى أمية، صرةٌ فيها حنطةٌ أمثال نوى التمر، مكتوبٌ عليها: هذا كان ينبُت أيام العدل ». وهذه القصة ذكرها في مسنده على أثر حديث رواه^(١).

وأكثر هذه الأمراض والآفات العامة بقيةُ عذاب عُدبتْ به الأممُ السالفة، ثم بقيت منها بقية مرصدة لمن بقيت عليه بقية من أعمالهم: حكماً قسطاً، وقضاءً عدلاً. وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا، بقوله في الطاعون: « إنه بقيةُ رجز أو عذاب أرسل على بنى إسرائيل »^(٢).

وكذلك: سلط الله سبحانه وتعالى الريحَ على قوم عاد سبعَ ليالٍ وثمانية أيام، ثم أبقيَ في العالم منها بقيةً في تلك الأيام، أو في نظيرها: عظةٌ وعبرة.

وقد جعل الله سبحانه أعمال البرِّ والفاجر مقتضياتٍ لآثارها في هذا العالم، اقتضاءً لا بد منه: فجعل منع الإحسان والزكاة والصدقة، سبباً لمنع الغيث من السماء والقحط والجذب. وجعل ظلم المساكين، والبخسَ في المكايل والموازين، وتعدى القوى على الضعيف سبباً لجور الملوك والولاة: الذين لا يرحمون إن استرحموا، ولا يعطفون إن استعطفوا ؛ وهم في الحقيقة أعمالُ الرعايا: ظهرت في صور ولاتهم. فإن الله سبحانه، بحكمته وعدله، يُظهر للناس أعمالهم في قوالبٍ وصورٍ تناسبهم: فتارةً بقحط وجذب، وتارةً بعدوٍ، وتارةً بولاة جائرين، وتارةً بأمراض عامة، وتارةً بهموم وآلام وغموم تحصرها نفوسهم لا ينفكون عنها، وتارةً بمنع بركات السموات والأرض عنهم ؛ وتارةً بتسليط الشياطين عليهم، تؤزهم إلى أسباب العذاب

(١) ضعيف. رواه أحمد (٢/٢٩٢).

(٢) سبق تخريجه.

أزاً: لَتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْكَلِمَةُ، وَلِيَصِيرَ كُلُّ مَنْهُمْ إِلَى مَا خَلَقَ لَهُ، وَالْعَاقِلُ يَسِيرُ بِصِيرَتِهِ بَيْنَ أَقْطَارِ الْعَالَمِ: فَيُشَاهِدُهُ، وَيَنْظُرُ مَوَاقِعَ عَدْلِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ وَحَيْثُذ: يَتَبَيَّنُ لَهُ أَنَّ الرِّسْلَ وَاتِّبَاعَهُمْ خَاصَّةً عَلَى سَبِيلِ النِّجَاةِ ؛ وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى سَبِيلِ الْهَلَاكِ سَائِرُونَ، وَإِلَى دَارِ الْبَوَارِ صَائِرُونَ. وَاللَّهُ بِالْغُ أَمْرِهِ ؛ لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ وَلَا رَادَّ لِأَمْرِهِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

وقوله ﷺ فى الكمأة: « وماؤها شفاء للعين » ؛ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن ماءها يُخْلَطُ فى الأدوية التى يعالَجُ بها العين، لا أنه يُسْتَعْمَلُ وحده. ذكره أبو عبيد.

الثانى: أنه يستعمل بحثاً بعد شَيِّها، واستقطار مائها. لأن النار تُلَطِّفُهُ وتَنْضِجُهُ، وتُذِيبُ فَضْلَاتِهِ وَرَطُوبَتَهُ الْمُؤْذِيَةَ ؛ وَيَبْقَى النَافِعُ.

الثالث: أن المراد بمائها الماء الذى يحدث به: من المطر ؛ وهو أول قَطْرٍ يَنْزِلُ إِلَى الْأَرْضِ. فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ إِضَافَةً اقْتِرَانٍ، لَا إِضَافَةَ جُزْءٍ. ذكره ابن الجوزى. وهو أبعد الوجوه وأضعفها.

وقيل: إن استعمل ماؤها لتبريد ما فى العين، فماؤها مجرداً شفاء. وإن كان لغير ذلك، فمرْكَبٌ مع غيره.

وقال الغافقى: ماء الكمأة أصلح الأدوية للعين: إذا عُجِنَ بِهِ الْإِثْمِدُ، وَاكْتُحِلَ بِهِ. وَيَقْوَى أَجْفَانُهَا، وَيَزِيدُ الرُّوحَ الْبَاصِرَةَ قُوَّةً وَحِدَّةً، وَيُدْفَعُ عَنْهَا نَزُولُ النُّوْزَلِ .

كَبَاثٌ: فى «الصحيحين»: من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ نَجْنِي الْكَبَاثَ، فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ أَطْيَبُهُ» (١).

الكباث: بفتح الكاف والباء الموحدة المخففة، والثاء المثلثة: ثمرُ الْأَرَاكِ. وهو بأرض الحجاز، وطبعه حار يابس. ومنافعه كمنافع الْأَرَاكِ: يقوى المعدة، ويُجِيدُ الْهَضْمَ، وَيَجْلُو الْبَلْغَمَ، وَيَنْفَعُ مِنْ أَوْجَاعِ الظَّهْرِ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَدْوَاءِ. وقال ابن جُلْجُلٍ إِذَا شُرِبَ طَبِخُهُ: أَدْرَأَ الْبَوْلَ، وَنَقَّى الْمَثَانَةَ. وقال ابن رضوان: يقوى المعدة، ويمسك الطبيعة .

كَتَمَ: رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، قَالَ: «دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا شَعْرًا مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ مَخْضُوبٌ بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ» (١).

وَفِي «السَّنَنِ الْأَرْبَعَةِ» عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ الشَّيْبَ، الْحِنَاءُ وَالكَتَمُ» (٢).

وَفِي «الصَّحِيحِينَ»: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اخْتَضَبَ بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ» (٣).

وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ قَدْ خَضَبَ بِالْحِنَاءِ، فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا!» فَمَرَّ آخَرُ قَدْ خَضَبَ بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ، فَقَالَ: هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا. فَمَرَّ آخَرُ قَدْ خَضَبَ بِالْصَّفْرَةِ، وَقَالَ: «هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ» (٤).

قَالَ الْعَافِقِيُّ: الْكَتَمُ نَبْتٌ يَنْبِتُ بِالسَّهْوِلِ، وَوَرَقُهُ قَرِيبٌ مِنْ وَرَقِ الزَّيْتُونِ، يعلو فوق القامة. وله ثمر قدرُ حبِّ الفُلْفُلِ فِي دَاخِلِهِ نَوَى: إِذَا رُضِخَ اسْوَدَّ. وَإِذَا اسْتُخْرِجَتِ عَصَارَةُ وَرَقِهِ، وَشُرِبَ مِنْهَا قَدْرُ أُوقِيَّةٍ: قِيًّا قِيًّا شَدِيدًا؛ وَيَنْفَعُ مِنْ عَضَةِ الْكَلْبِ. وَأَصْلُهُ إِذَا طَبَخَ بِالمَاءِ: كَانَ مِنْهُ مَدَادٌ يُكْتَبُ بِهِ.

وَقَالَ الْكِنْدِيُّ: بَذَرَ الْكَتَمَ إِذَا اكْتَحَلَ بِهِ: حَلَلَ المَاءَ النَّازِلَ فِي الْعَيْنِ وَأَبْرَأَهَا. وَقَدْ ظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ: أَنَّ الْكَتَمَ هُوَ الْوَسْمَةُ، وَهِيَ: وَرَقُ النَّيْلِ. وَهَذَا وَهْمٌ: فَإِنَّ الْوَسْمَةَ غَيْرُ الْكَتَمِ. قَالَ صَاحِبُ «الصَّحَاحِ»: الْكَتَمُ بِالتَّحْرِيكِ: نَبْتٌ يَخْلُطُ بِالْوَسْمِ يُخْتَضَبُ بِهِ. قِيلَ: وَالْوَسْمَةُ نَبَاتٌ لَهُ وَرَقٌ طَوِيلٌ يَضْرِبُ لَوْنَهُ إِلَى الزَّرْقَةِ، أَكْبَرُ مِنْ وَرَقِ الْخِلَافِ، يَشْبَهُ وَرَقَ اللَّوْبِيَاءِ وَأَكْبَرُ مِنْهُ، يُوْتَى بِهِ مِنَ الْحِجَازِ وَالْيَمَنِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَخْتَضِبِ النَّبِيُّ ﷺ. (٥).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٩٧).

(٢) صَحِيحٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٥٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٠٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٩/٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٦٢٢).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٣٤١) وَلَمْ يَرَوْهُ الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَ.

(٤) ضَعِيفٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢١١) وَفِي سَنَدِهِ حَمِيدُ بْنُ وَهَبٍ وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٩٤) وَمُسْلِمٌ (٢٣٤١).

قيل: قد أجاب الإمام أحمد بن حنبل عن هذا، وقال: قد شهد به غير أنس رضى الله عنه على النبي ﷺ أنه خضب. وليس من شهد، بمنزلة من لم يشهد. فأحمد أثبت خضاب النبي ﷺ ومعه جماعة من المحدثين ومالك أنكره.

فإن قيل: قد ثبت في صحيح مسلم النهي عن الخضاب بالسواد، في شأن أبي قحافة، لما أتى به: ورأسه ولحيته كالثغامة بياضاً؛ فقال: «غيروا هذا الشيب، وجنبوه السواد»^(١). والكتم يسود الشعر.

فالجواب من وجهين: أحدهما: أن النهي عن التسيود البحت؛ فأما إذا أضيف إلى الحناء شيء آخر كالكتم ونحوه فلا بأس به. فإن الكتم والحناء يجعل الشعر بين الأحمر والأسود، بخلاف الوسمة: فإنها تجعله أسود فاحماً. وهذا أصح الجوابين.

الجواب الثاني: أن الخضاب بالسواد المنهي عنه خضاب التدليس: كخضاب شعر الجارية والمرأة الكبيرة: تغر الزوج والسيد بذلك. وخضاب الشيخ يغر المرأة بذلك فإنه من الغش والخداع. فأما إذا لم يتضمن تدليساً ولا خداعاً، فقد صح عن الحسن والحسين رضى الله عنهما: أنهما كانا يخضبان بالسواد. ذكر ذلك ابن جرير عنهما، في كتاب تهذيب الآثار. وذكره عن عثمان بن عفان، وعبد الله بن جعفر، وسعد بن أبي وقاص، وعقبة بن عامر، والمغيرة بن شعبة، وجرير بن عبد الله، وعمرو بن العاص رضى الله عنهم أجمعين. وحكاه عن جماعة من التابعين، منهم: عمرو بن عثمان، وعلى ابن عبد الله بن عباس، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن ابن الأسود، وموسى بن طلحة، والزهرى، وأيوب، وإسماعيل بن معدي كرب.

وحكاه ابن الجوزى عن محارب بن دثار، ويزيد، وابن جريج، وأبى يوسف، وأبى إسحق، وابن أبى ليلى، وزيد بن علاقة، وغيلان بن جامع، ونافع ابن جبير، وعمرو بن على المقدمى، والقاسم بن سلام.

كرم: شجرة العنب، وهى الحبلّة. ويكره تسميتها كرمًا، لما روى مسلم في صحيحه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يقولن أحدكم للعنب الكرم؛ الكرم: الرجل المسلم»، وفي رواية: «إنما الكرم: قلب المؤمن»^(٢) وفي أخرى. «لا تقولوا الكرم، وقولوا: العنب والحبلّة»^(٣).

(١) رواه مسلم (٢١٠٢). (٢) رواه مسلم (٢٢٤٧/ ٦، ٧). (٣) رواه مسلم (٢٢٤٨/ ١١، ١٢).

وفى هذا معنيان:

أحدهما: أن العرب كانت تسمى شجرة العنب الكرم، لكثرة منافعها وخيرها. فكره النبي ﷺ تسميتها بما يهيج النفوس على محبتها ومحبة ما يتخذ منها: من المسكر، وهو أمُّ الخبائث. فكره أن يسمى أصله بأحسن الأسماء وأجمعها للخير.

والثاني: أنه من باب قوله: «ليس الشديد بالصرعة»^(١). «وليس المسكين بالطواف»^(٢). أى: أنكم تسمون شجرة العنب كرمًا لكثرة منافعه، وقلب المؤمن أو الرجل المسلم أولى بهذا الاسم منه: فإن المؤمن خير كله ونفع. فهو من باب التنبيه والتعريف لما فى قلب المؤمن: من الخير والجد، والإيمان والنور، والهدى والتقوى والصفات التى يستحق بها هذا الاسم أكثر من استحقاق الحبله له.

وبعد: ففوة الحبله باردة يابسة، وورقها وعلائقها وعروشها مبرد فى آخر الدرجة الأولى. وإذا دقت وضمد بها من الصداع: سكتته؛ ومن الأورام الحارة، والتهاب المعدة. وعصارة قضبانها إذا شربت: سكتت القيء، وعقلت البطن. وكذلك: إذا مضغت قلوبها الرطبة. وعصارة ورقها تنفع من قروح الأمعاء، ونفث الدم وقيئه، ووجع المعدة. ودمعة شجره الذى يحمل على القضبان كالصمغ: إذا شربت أخرجت الحصاة، وإذا لُطخ بها: أبرأت القوب والجرب المتقرح وغيره. وينبغى غسل العضو قبل استعمالها بالماء والنظرون. وإذا تمسح بها مع الزيت: حلقت الشعر، ورماد قضبانها إذا تضمد به مع الخل ودهن الورد والسذاب: نفع من الورم العارض فى الطحال. وقوة دهن زهرة الكرم قابضة: شبيهة بقوة دهن الورد. ومنافعها كثيرة قريبة من منافع النخلة.

كرفس: روى فى حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «من أكله ثم نام عليه، نام: ونكهته طيبة، وينام آمناً من وجع الأضراس والأسنان»^(٣). وهذا باطل على رسول الله ﷺ ولكن البستاني منه يطيب النكهة جداً. وإذا علق أصله فى الرقبة: نفع من وجع الأسنان.

وهو حار يابس وقيل: رطب. مفتح لسدد الكبد والطحال. وورقه رطباً ينفع

(١) رواه البخارى (٦١١٤) ومسلم (٢٦٠٩). ش

(٢) رواه مسلم (١٠٣٩/١٠١).

(٣) حديثان موضوعان لا يصح نسبتهما للرسول ﷺ.

المعدة والكبد البارد، ويُدْر البول والطَّمْث، ويفتت الحصاة وحبه أقوى فى ذلك، ويُهَيِّج الباه وينفع من البَحْر قال الرازى: «وينبغى أن يُجْتَنَب أكله: إذا خيف من لدغ العقارب .

كُرَّاثُ: فيه حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ بل هو باطل موضوع «مَنْ أَكَلَ الْكُرَّاثَ ثُمَّ نَامَ عَلَيْهِ نَامَ آمَنًا مِنْ رِيحِ الْبَوَاسِيرِ وَاعْتَزَلَهُ الْمَلَكُ لَشَنْ نَكْهَتِهِ حَتَّى يُصْبِحَ»^(١). وهو نوعان: نَبْطَى وشامى. فالنَبْطَى هو: البقل الذى يوضع على المائدة والشامى: الذى له رؤوس. وهو حار يابس مصدع. وإذا طُبِخَ وأكل أو شُرِبَ ماؤه: نفع من البواسير الباردة وإن سُحِقَ بذره، وعُجِنَ بقطران، وبُخِرَتْ به الأضراسُ التى فيها الدودُ نثرها وأخرجها، ويسكن الوجع العارض فيها. وإذا دُخِنَتْ المقعدة ببذره: جُفِفَتْ البواسير. هذا كله فى الكراث النَبْطَى.

وفيه معه ذلك فساد الأسنان واللثة، ويصدع ويرى أحلاماً رديئة، ويظلم البصر، ويُتَنِّى النَّكْهَةُ. وفيه: إدرارٌ للبول والطَّمْث، وتحريك للباه. وهو بَطْئُ الهضم

حرف اللام

لَحْمٌ: قال الله تعالى: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِفَاكِهِةٍ وَلَحْمٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [الطور: ٢٢]. وقال: ﴿وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [الواقعة: ٢١].

وفى «سنن ابن ماجه» من حديث أبى الدرداء عن رسول الله ﷺ: «سيدُ طعام أهل الدنيا وأهل الجنة: اللحم»^(٢)؛ ومن حديث بُرَيْدَةَ (يرفعه): «خير الإدام فى الدنيا والآخرة: اللحم»^(٣).

وفى «الصحيح» عنه ﷺ: «فضلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ، كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»^(٤). والثريد: الخبز واللحم. قال الشاعر:

إِذَا مَا الْخَبِزُ تَأَدَّمَهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدُ

(١) حديثان موضوعان لا يصح نسبتهما للرسول ﷺ.

(٢) ضعيف. رواه ابن ماجه (٣٣٠٥) وفى الزوائد للبوصيرى فى سننه أبو مشجعة وابن أخيه مجهولين.

(٣) ضعيف جداً رواه البيهقى فى «الشعب» (٥٩٠٢) وفى سننه العباس بن بكار وهو كذاب.

(٤) رواه البخارى (٣٦٦٩) ومسلم (٢٤٣١).

وقال الزهرى: أكل اللحم يزيد سبعين قوة . وقال محمد بن واسع: اللحم يزيد فى البصر . ويروى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه: «كلوا اللحم: فإنه يصفى اللون، ويخمس البطن، ويحسن الخلق». وقال نافع: كان ابن عمر: إذا كان رمضان لم يفتنه اللحم، وإذا سافر لم يفتنه اللحم. ويذكر عن على رضى الله عنه: من تركه أربعين يوماً ساء خلقه .

وأما حديث عائشة رضى الله عنها الذى رواه أبو داود مرفوعاً: « لا تقطعوا اللحم بالسكين: فإنه من صنع الأعاجم ؛ وإنهشوه نهشاً: فإنه أهناً وأمرأً »^(١) . فرده الإمام أحمد بما صح عنه رضي الله عنه: من قطعة بالسكين فى حديثين . وقد تقدما .
واللحم أجناس يختلف أصوله وطبائعه . فنذكر حكم كل جنس وطبعه، ومنفعته ومضرته .

لحم الضأن: حار فى الثانية، رطب فى الأولى . جيده الحولى: يولّد الدم المحمود المقوى لمن جاد هضمه . يصلح لأصحاب الأمزجة الباردة والمعتدلة، ولأهل الرياضات التامة، فى المواضع والفصول الباردة . نافع لأصحاب المرة السوداء . يقوى الذهن والحفظ . ولحم الهرم والعجف ردى، وكذلك لحم النعاج . وأجوده: لحم الذكر الأسود منه . فإنه أخف وألذ وأنفع . والخصى أنفع وأجود . والأحمر من الحيوان السمين أخف وأجود غذاء الجذع من المعز أقل تغذية، ويطفو فى المعدة .

وأفضل اللحم: عانده بالعظم . والإيمن أخف وأجود من الأيسر، والمقدم أفضل من المؤخر . وكان أحب الشاة إلى رسول الله ﷺ مقدمها . وكل ما علا منه سوى الرأس كان أخف وأجود مما سفل . وأعطى الفرزدق رجلاً يشترى له لحماً، وقال له: خذ المقدم ؛ وإياك والرأس والبطن: فإن الداء فيهما . ولحم العنق جيد للذيذ، سريع الهضم خفيف . ولحم الذراع أخف اللحم والذة والطفه وأبعده من الأذى، وأسرع انضماماً .

وفى الصحيحين: « أنه كان يُعجب رسول الله ﷺ . ولحم الظهر كثير الغذاء، يولّد دماً محموداً^(٢) . وفى سنن ابن ماجه مرفوعاً: « أطيب اللحم: لحم الظهر »^(٣) .

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٣٧٧٨) وقال: ليس بالقوى، فى سننه نجح بن عبد الرحمن، أبو معشر ضعيف .

(٢) رواه البخارى (٣٣٤٠) ومسلماً (١٩٤) . (٣) ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٣٠٨) وفى سننه جهالة .

لحمُ المَعَز: قليل الحرارة يابس. وخلطه المتولد منه ليس بفاضل، وليس بجيد الهضم، ولا محمود الغذاء. ولحمُ التيس: ردئ مطلقاً، شديد اليبس، عسر الانهضام، مولد للخلط السوداوى.

قال الجاحظ: قال لى فاضل من الأطباء: يا أبا عثمان ؛ إياك ولحمُ المَعَز: فإنه يورث الغم، ويحرك السواد، ويورث النسيان، ويفسد الدم. وهو والله يُخَبِّلُ الأولاد. وقال بعض الأطباء: إنما المذمومُ منه: المُسَنُّ ولا سيما للمُسَنِّين. ولا رداءة فيه لمن اعتاده. وجالينوس جعل الحولى منه، من الأغذية المعتدلة المعدلة للكيُموس المحمود. وإنائه أنفع من ذكره.

وقد روى النسائى فى «سننه» عن النبى ﷺ: «أحسنوا إلى الماعز، وأميطوا عنها الأذى: فإنها من دواب الجنة»^(١). وفى ثبوت هذا الحديث نظر.

وحكمُ الأطباء عليه بالمضرة: حكمٌ جزئى، ليس بكلى عام وهو بحسب المعدة الضعيفة، والأمزجة الضعيفة التى لم تعتدّه واعتادت المأكولات اللطيفة. وهؤلاء: أهل الرفاهية من أهل المدن. وهم القليلون من الناس.

لحم الجَدَى: قريب إلى الاعتدال، خاصة ما دام رَضِيعاً ولم يكن قريب العهد بالولادة. وهو أسرع هضماً، لما فيه: من قوة اللبن. ملين للطبع، موافق لأكثر الناس فى أكثر الأحوال. وهو أطف من لحم الجمل. والدم المتولد عنه معتدل.

لحم البَقَر: بارد يابس، عسر الانهضام، بطئ الانحدار ؛ يولد دماً سوداوياً، لا يصلح إلا لأهل الكد والتعب الشديد. ويورث إدمانه الأمراض السوداوية: كالْبَهَق والجرب، والقوب والجذام، وداء الفيل والسرطان، والوسواس، وحمى الربيع، وكثير من الأورام وهذا لمن لم يعتدّه، أو لم يدفع ضرره بالفلفل والثوم والدارصينى والزنجبيل ونحوه. وذكره أقل برودة، وأثناء أقل يبساً. ولحم العجل ولا سيما السمين: من أعدل الأغذية وأطيبها، وألذها وأحمدها وهو حار رطب. وإذا انهضم: غذى غذاءً قوياً.

(١) ضعيف. ذكره الهيثمى فى كشف الاستار (١٣٢٩)، وفى مجمع الزوائد (٦٦/٤) وقال رواه البزار وأعله بسعيد ابن محمد ولعله الوراق فإن كان الوراق فهو ضعيف.

لحم الفرس: ثبت في الصحيح. عن أسماء رضى الله عنها، قالت: «نَحَرْنَا فرساً فأكلناه على عهد رسول الله ﷺ»^(١). وثبت عنه ﷺ: أنه أذن في لحوم الخيل، ونهى عن لحوم الحمُر. أخرجاه في «الصحيحين»^(٢).

ولا يثبت عنه حديثُ المقدام بن معد يكرب رضى الله عنه: «أنه نهى عنه». قاله أبو داود وغيره من أهل الحديث^(٣).

واقترأه بالبالغ والحمير في القرآن: لا يدل على أن حكم لحمه حكم لحومها بوجه من الوجوه؛ كما لا يدل على أن حكمها في السهم في الغنيمة حكم الفرس. والله سبحانه يقرن في الذكر بين المتماثلات تارة، وبين المختلفات، وبين المتضادات. وليس في قوله: ﴿لَتَرْكَبُوهُنَّ﴾ [النحل: ٨]؛ ما يمنع من أكلها. كما ليس فيه ما يمنع من غير الركوب: من وجوه الانتفاع. وإنما نصَّ على أجلِّ منافعها، وهو: الركوب. والحديثان في حلِّها صحيحان، لا معارض لهما، وبعد: فلحمها حار يابس، غليظ سوداوى، مضر لا يصلح للأبدان اللطيفة.

لحم الجمل: فرق ما بين الرافضة وأهل السنة، كما أنه أحد الفروق بين اليهود وأهل الإسلام. فاليهود والرافضة تذمه ولا تأكله. وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام حلُّه. وطالما أكله رسول الله ﷺ وأصحابه: حضراً وسفراً.

ولحم الفصيل منه: من ألدِّ اللحوم وأطيبها، وأقواها غذاءً. وهو لمن اعتاده، بمنزلة لحم الضأن: لا يضرهم البتة، ولا يؤلِّد لهم داءً. وإنما ذمه بعض الأطباء بالنسبة إلى أهل الرفاهية: من أهل الحضر الذين لا يعتادونه. فإن فيه حرارة وبساً، وتوليداً للسوداء. وهو عسر الانهضام. وفيه قوةٌ غير محمودة؛ لأجلها أمر النبي ﷺ، بالوضوء من أكله، في حديثين صحيحين: لا معارض لهما. ولا يصح تأويلهما بغسل اليد: لأنه خلاف المعهود من الوضوء في كلامه ﷺ؛ لتفريقه بينه وبين لحم الغنم: فخير بين الوضوء وتركه منها، وحتم الوضوء من لحوم الإبل. ولو حُمِل الوضوء على غسل اليد فقط، لحُمِل على ذلك قوله: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٤).

(١) رواه البخارى (٥٥١٩) ومسلم (١٩٤٢).

(٢) رواه البخارى (٥٥٢٠) ومسلم (١٩٤١).

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (٣٧٩٠) وفي سنده بقية بن الوليد وهو مدلس وقد عتن.

(٤) صحيح. رواه الترمذى (٨٢) وأبو داود (١٨١) وابن ماجه (٤٧٩).

وأيضاً: فإن أكلها قد لا يياشر أكلها بيده: بأن يوضعَ فى فمه. فإن كان وضوءه غسلَ يده، فهو: عبث، وحملٌ لكلام الشارع على غير معهوده وعُرفه، ولا يصح معارضته بحديث: كان آخرُ الأمرين من رسول الله ﷺ، ترك الوضوء مما مست النار^(١) لعدة أوجه:

أحدها: أن هذا عامٌ، والأمر بالوضوء منها خاصٌ.

الثانى: أن الجهة مختلفة ؛ فالأمرُ بالوضوء منها: بجهة كونها لحمَ إبل، سواء كان نيئاً، أو مطبوخاً، أو مقديداً. ولا تأثير للنار فى الوضوء. وأما تركُ الوضوء مما مست النار، ففيه بيان أن مس النار ليس بسبب للوضوء. فأين أحدهما من الآخر ؟ هذا فيه إثباتُ سبب الوضوء، وهو: كونه. لحمَ إبل. وهذا فيه نفىٌ لسبب الوضوء، وهو كونه ممسوسَ النار. فلا تعارضَ بينهما بوجه.

الثالث: أن هذا ليس فيه حكايةٌ لفظ عام عن صاحب الشرع ؛ وإنما هو إخبار عن واقعة فعل فى أمرين: أحدهما متقدم على الآخر ؛ كما جاء ذلك مبيناً فى نفس الحديث: أنهم قَرَّبُوا إلى النبى ﷺ لحماً، فاكل. ثم حضرت الصلاة، فتوضأ وصلى. ثم قَرَّبوه إليه فاكل. ثم صلى ولم يتوضأ. فكان آخرُ الأمرين منه تركُ الوضوء مما مست النارُ. هكذا جاء الحديث. فاختصره الراوى: لمكان الاستدلال. فأين فى هذا ما يصلحُ لنسخ الأمر بالوضوء منه ؟ حتى لو كان لفظاً عاماً متأخراً مقاوماً: لم يصلح للنسخ، ووجب تقديمُ الخاص عليه. وهذا فى غاية الظهور !!

لحم الضَّب. تقدم الحديث فى حِلِّه. ولحمه حار يابس، يقوَّى شهوة الجماع.

لحم الغزال: الغزالُ: أصلح الصيد، وأحمد لحماً. وهو حار يابس. وقيل: معتدل جداً، نافع للأبدان المعتدلة الصحيحة. وجيِّدهُ: الخِشْف.

لحم الظَّبْي: حار يابس فى الأولى، مجفَّف للبدن، صالح للأبدان الرطبة.

قال صاحب «القانون»: وأفضلُ لحوم الوحش: لحمُ الظبى ؛ مع ميله إلى السوداوية .

لحم الأرنب: ثبت فى الصحيحين، عن أنس بن مالك، قال: أَنْفَجْنَا أرنباً فَسَعَوْا

(١) صحيح. رواه الترمذى (٨٠) وأبو داود (١٩٢).

فى طلبها، فأخذوها فبعث أبو طلحة بوركها إلى رسول الله ﷺ، فقبله (١).

لحم الأرنب: معتدل إلى الحرارة واليوبة. وأطيبها: وركها. وأحمد لحمها: ما أكل مشويًا. وهو يعقل البطن، ويُدِّر البول، ويفتت الحصى. وأكل رؤوسها ينفع من الرعشة.

لحم حمار الوحش: ثبت فى الصحيحين من حديث أبى قتادة رضى الله عنه أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ فى بعض عمرة، وأنه صاد حمارا وحشيا؛ فأمرهم النبى ﷺ بأكله: كانوا مُحَرِّمين، ولم يكن أبو قتادة مُحَرِّما (٢).

وفى «سنن ابن ماجه»: عن جابر قال: أكلنا زمن خبير الخيل وحُمُر الوحش (٣).

لحمه: حار يابس، كثير التغذية، مولد دماً غليظاً سوداويًا. إلا أن شحمه نافع مع دهن القسط لوجع الضرس، والريح الغليظة المرخية للكلى. وشحمه جيد للكلف طلاءً. وبالجملة: فلهوم الوحش كلها تولد دماً غليظاً سوداويًا. وأحمده: الغزال؛ وبعده الأرنب.

لحوم الأجنة: غير محمودة: لاحتقان الدم فيها. وليست بحرام لقوله ﷺ: «ذكاة الجنين: ذكاة أمه» (٤).

ومنع أهل العراق من أكله، إلا أن يدركه حيًّا فيذكيه. وأولوا الحديث على أن المراد به: أن ذكاته كذكاة أمه. قالوا: فهو حجة على التحريم، وهذا فاسد؛ فإن أول الحديث: أنهم سألوا رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله؛ نذبح الشاة فنجد فى بطنها جنيناً؛ أفنأكله؟ فقال: «كلوه إن شئتم؛ فإن ذكاته ذكاة أمه».

وأيضاً: فالقياس يقتضى حله؛ فإنه ما دام حَمَلاً. فهو جزء من أجزاء الأم: فذكاتها ذكاة لجميع أجزائها. وهذا هو الذى أشار إليه صاحب الشرع، بقوله: «ذكاته ذكاة أمه»؛ كما يكون ذكاتها ذكاة سائر أجزائها. فلو لم تأت السنة الصريحة بأكله لكان القياس الصحيح يقتضى حله.

لحم القديد: فى «السنن» من حديث بلال رضى الله عنه قال: ذبحت لرسول

(١) رواه البخارى (٥٥٣٥) ومسلم (١٩٥٣).

(٢) رواه البخارى (٥٤٩٠) ومسلم (١١٩٦).

(٣) صحيح. رواه ابن ماجه (٣١٩١).

(٤) صحيح. رواه الترمذى (١٤٧٦) وأبو داود (٢٨٢٧).

اللَّهُ ﷻ شاةً ونحن مسافرون، فقال: «أصلح لحمها» فلم أزل أطمعه منه إلى المدينة (١).

القديد: أنفع من المكسود، ويقوى الأبدان، ويحدث حكة، ودفع ضرره بالأبازير الباردة الرطبة. ويصلح الأمزجة الحارة. والمكسود حار يابس مجفف، جيده من السمين الرطب، يضر بالقولنج. ودفع مضرته: طبخه باللبن والدهن. ويصلح للمزاج الحار الرطب.

فصل

فى لحوم الطير

قال الله تعالى: ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [الواقعة: ٢١].

وفى «مسند البزار» وغيره مرفوعاً: «إنك تنظر إلى الطير فى الجنة، فتشتهيه: فيخر مشوياً بين يديك».

ومنه حلال، ومنه حرام. فالحرام: ذو المخلب كالصقر والبازى والشاهين؛ وما يأكل الجيف: كالنسر والرخم، واللقلق والعققق، والغراب الأبقع، والأسود الكبير وما نهى عن قتله: كالهدهد والصدرد. وما أمر بقتله كالحدأة والغراب.

والحلال أصناف كثيرة. فمنه: الدجاج. وفى الصحيحين من حديث أبى موسى رضى الله عنه أن النبى ﷺ أكل لحم الدجاج (٢).

وهو حار رطب فى الأولى، خفيف على المعدة، سريع الهضم، جيد الخلط، يزيد فى الدماغ والمنى، ويصفى الصوت، ويحسن اللون، ويقوى العقل، ويولد دماً جيداً وهو مائل إلى الرطوبة. ويقال: إن مداومة أكله تورث النقرس ولا يثبت ذلك.

ولحم الديك أسخن مزاجاً، وأقل رطوبة. والعتيق منه دواء ينفع القولنج والربو والرياح الغليظة: إذا طبخ بماء القرطم (٣) والشيت وخصيها محمودة الغذاء، سريعة الانهضام. والفرايج سريعة الهضم، مليئة للطبع. والدم المتولد منها دم لطيف جيد.

(٢) رواه البخارى (٥٥١٧) ومسلم (٩/١٦٤٩).

(١) رواه مسلم (١٩٧٥) وأبو داود (٢٨١٤).

(٣) القرطم: هو حب العصفور والشيت: بقلة.

لحم الدُّرَّاج : حار يابس فى الثانية، خفيف لطيف، سريع الانهضام، مولد للدم المعتدل. والإكثارُ منه يُحدِّدُ البصر.

لحم الحَجَل : يولدُ الدم الجيد، سريعُ الانهضام.

لحم الإوز : حار يابس، ردئُ الغذاء : إذا أُعتيد. وليس بكثير الفضول.

لحم البَط : حار رطب، كثير الفضول، عسرُ الانهضام غير موافق للمعدة

لحم الحُبَارَى : فى السنن من حديث بُرَيْةَ بنِ عمرَ بنِ سَفِينَةَ، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه قال : « أكلت مع رسول الله ﷺ لحمَ حُبَارَى » (١).

وهو : حار يابس، عسرُ الانهضام، نافع لأصحاب الرياضة والتعب.

لحم الكُرْكُمَى : يابس خفيف. وفى حره وبرده خلافٌ. يولدُ دماً سوداوياً، ويصلح لأصحاب الكد والتعب. وينبغى أن يُترك بعد ذبحه يوماً أو يومين، ثم يؤكل.

لحم العصافير والقنابر : روى النسائى فى سننه من حديث عبد الله ابن عمر رضى الله عنه : « أن النبى ص قال : « ما من إنسان يقتلُ عُصفوراً فما فوقه، بغير حقه إلا سأله عز وجل عنها ». قيل : يا رسول الله ؛ وما حقه؟ قال : « تذبحه فتأكله، ولا تقطعُ رأسه وترمى به » (٢).

وفى سننه أيضاً عن عمرو بن الشريد، عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من قتل عُصفوراً عبثاً، عَجَّ إلى الله يقول : يا رب ؛ إن فلاناً قتلنى عبثاً، ولم يقتلنى لمنفعة » (٣).

ولحمه حار يابس، عاقل للطبيعة، يزيد فى المياه. ومرقه : يلين الطبع، وينفع المفاصل. وإذا أكلت أدمغتها بالزنجبيل والبصل : هيجت شهوة الجماع. وخلطها غير محمود.

لحم الحَمَام : حار رطب، وخشيه أقل رطوبةً، وفراخه أرطب وخاصةً ما رُبى فى الدور. وناهضه أخف لحماً، وأحمد غذاءً. ولحمُ ذكورها شفاءً من الاسترخاء والحدَر، والسكته والرَّعْشَة. وكذلك : شَمُّ رائحة أنفاسها. وأكلُ فراخها معين على النساء.

(٢) حسن. رواه النسائى (٧/٢٠٧).

(١) حسن. رواه الترمذى (١٨٢٨) وأبو داود (٣٧٩٨).

(٣) حسن. رواه النسائى (٧/٢٣٩).

وهو جيد للكلى، يزيد فى الدم، وقد روى فيها حديثٌ باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ أن رجلاً شكاً إليه الوحدة، فقال: «اتخذ زوجاً من الحمام»^(١). وأجود من هذا الحديث: أنه ﷺ رأى رجلاً يتبع حمامة، فقال: «شيطانٌ يتبعُ شيطانة»^(٢).

وكان عثمان بن عفان رضى الله عنه فى خطبته يأمر بقتل الكلاب، وذبح الحمام.

لحم القَطَا: يابس يولّد السوداء، ويحبس الطبع وهو من شر الغذاء، إلا أنه ينفع من الاستسقاء.

لحم السَّمَانى: حار يابس، ينفع المفاصل، ويضر بالكبد الحار ودفعُ مضرتة: بالخل والكُسْبَرَة.

وينبغى أن يُجتنبَ من لحوم الطير، ما كان فى الأيام والمواضع العفنة، ولحوم الطير كلها أسرع انهضاماً من المواشى. وأسرعها انهضاماً أقلها غذاءً، وهى: الرقاب والأجنحة. وأدمغتها أحمد من أدمغة المواشى.

الجراد: فى «الصحيحين»: عن عبد الله بن أبى أوفى، قال: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبعَ غزواتٍ، نأكل الجراد»^(٣).

وفى «المسند» عنه: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ: الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»^(٤). يروى مرفوعاً، وموقوفاً على ابن عمر رضى الله عنه.

وهو حار يابس، قليل الغذاء، وإدامةُ أكله تُورث الهُزال. وإذا تُبخر به نفع من تقطير البول وعُسره، وخصوصاً للنساء. ويُتبخر به للبواسير. وسمانه التى لا أجنحة لها تشوى، وتؤكل للسع العقرب. وهو ضار لأصحاب الصرع ردىء الخلط، وفى إباحة ميتة بلا سبب، قولان: فالجمهور على حِلِّه، وحرمة مالك. ولا خلاف فى إباحة ميتة إذا مات بسبب: كالكبس والتحريق ونحوه.

(١) موضوع لا أصل له.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٤٩٤٠) وابن ماجه (٣٧٦٥) وأحمد ٢/٣٤٥.

(٣) رواه البخارى (٥٤٩٥) ومسلم (١٩٥٢).

(٤) سبق تخريجه.

فصل

وينبغي ألا يداومَ على أكل اللحم: فإنه يورث الأمراض الدموية والامتلائية، والحميات الحادة. وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: إياكم واللحم فإن له ضراوة كضراوة الخمر؛ وإن الله يُغضض أهل البيت اللّحمين. ذكره مالك في «الموطأ»^(١) عنه. وقال أبقرط: لا تجعلوا أجوافكم مقبرةً للحيوان.

اللبن: قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]. وقال في الجنة: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ﴾ [محمد: ١٥]. وفي «السنن» مرفوعاً: «مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ؛ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ. وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَزِدْنَا مِنْهُ. فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ مَا يُجْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، إِلَّا اللَّبَنُ»^(٢).

اللبن: وإن كان بسيطاً في الحس، إلا أنه مركب في أصل الخلقة تركيباً طبيعياً، من جواهر ثلاثة: الجبينية، والسمنية والمائية. فالجبينية باردة رطبة، مغذية للبدن. والسمنية معتدلة في الحرارة والرطوبة، ملائمة للبدن الإنساني الصحيح، كثيرة المنافع. والمائية حارة رطبة، مطلقة للطبيعة، مرطبة للبدن. واللبن على الإطلاق أبرد وأرطب من المعتدل. وقيل: قوته عند حلبه الحرارة والرطوبة. وقيل: معتدل في الحرارة والبرودة.

وأجود ما يكون اللبن: حين يُحلب. ثم لا يزال تنقص جودته على ممر الساعات، فيكون حين يُحلب أقل برودة وأكثر رطوبة. والحامض بالعكس. ويختار اللبن بعد الولادة بأربعين يوماً. وأجوده: ما اشتد بياضه، وطاب ريحه، ولذ طعمه؛ وكان فيه حلاوة يسيرة، ودسومة معتدلة؛ واعتدل قوامه في الرقة والغلظة، وحلب من حيوان فتي صحيح: معتدل اللحم، محمود المرعى والمشرب.

وهو محمود: يولّد دماً جيداً، ويرطب البدن اليابس، ويغذو غذاءً حسناً، وينفع من الوسواس والغم والأمراض السوداوية. وإذا شرب مع العسل: نقى القروح الباطنة، من الأخلاط العفنة. وشربه مع السكر يحسن اللون جدا، والحليب يتدارك ضرر

(٢) سبق تخريجه.

(١) ضعيف. رواه مالك في «الموطأ» (٢/٧١٣/٣٦) وفي سنده انقطاع.

الجماع، ويوافق الصدر والرئة ؛ جيد لأصحاب السل، ردىء للرأس والمعدة والكبد والطحال. والإكثارُ منه مضر بالأسنان واللثة. ولذلك ينبغي أن يتمضمض بعده بالماء. وفى الصحيحين: أن النبي ﷺ شرب لبناً، ثم دعا بماء فتمضمض، وقال: «إن له دسماً»^(١).

وهو ردىء للمحمومين وأصحاب الصداع، مؤذٍ للدماغ والرأس الضعيف. والمداومةُ عليه تحدث ظلمة البصر والغشاء، ووجع المفاصل، وسدة الكبد، والنفخ فى المعدة والأحشاء. وإصلاحه: بالعسل والزنجبيل والمربى ونحوه. وهذا كله لمن لم يعتده.

لبن الضأن: أغلظ الألبان وأرطبها ؛ وفيه: من الدُسومة والزُهومة - ما ليس فى لبن الماعز والبقر. يولّد فضولاً بلغمية ؛ ويُحدث فى الجلد بياضاً: إذا أدمن استعماله. ولذلك ينبغي أن يُشرب هذا اللبن بالماء: ليكون ما نال البدنُ منه أقل. وتسكينه للعطش أسرع، وتبريده (للبدن) أكثر.

لبن المعز: لطيف معتدل، مطلق للبطن، مرطب للبدن اليابس ؛ نافع من قروح الحلق، والسعال اليابس، ونفث الدم.

واللبن المطلق أنفع المشروبات للبدن الإنسانى: لما اجتمع فيه من التغذية والدموية ولاعتياده حال الطفولية، وموافقته للفطرة الأصلية. وفى الصحيحين: أن رسول الله ﷺ أتى ليلة أُسرى به، بقدح من خمر، وقدح من لبن. فنظر إليهما، ثم أخذ اللبن. فقال جبرائيل: «الحمد لله الذى هداك للفطرة ؛ لو أخذت الخمر غوت أمتك»^(٢). والحامض منه بطلء الاستمراء، خام الحِلط. والمعدة الحارة تهضمه، تنتفع به.

لبن البقر: يغذو البدن ويخصبه، ويطلق البطن باعتدال. وهو من أعدل الألبان وأفضلها، بين لبن الضأن، ولبن المعز: فى الرقة والغلظ والدسم، وفى السنن من حديث عبد الله بن مسعود، يرفعه: «عليكم بألبانِ البقرِ ؛ فإنها ترتم من كل الشجر»^(٣).

لبن الإبل: تقدم ذكره فى أول الفصل، وذكر منافع. فلا حاجة لإعادته. لبان: هو الكُنْدُر. قد ورد فيه عن النبي ﷺ: «بَخَرُوا بيوْتَكُمْ بِاللَبَانِ وَالصَّعْتَرِ»^(٤). ولا يصح عنه، ولكن يروى عن على، أنه قال لرجل شكاً إليه النسيان: عليك

(٢) رواه البخارى (٣٣٩٤) ومسلم (٢٧٢/١٦٨).

(١) رواه البخارى (٢١١) ومسلم (٣٥٨).

(٤) علامات الوضع ظاهرة على الحديث.

(٣) ضعيف. رواه الحاكم فى المستدرک (١٩٧/٤) وقد تقدم.

باللبان، فإنه يشجع القلب، ويذهب بالنسيان . ويذكر عن ابن عباس رضى الله عنهما أن شربه مع السكر على الريق، جيد للبول والنسيان. ويذكر عن أنس رضى الله عنه: أنه شكأ إليه رجل النسيان، فقال: عليك بالكندر، وانقعه من الليل، فإذا أصبحتَ فخذ منه شربةً على الريق: فإنه جيد للنسيان .

ولهذا سبب طبيعى ظاهر: فإن النسيان إذا كان لسوء مزاج بارد رطب يغلب على الدماغ، فلا يحفظ ما ينطبع فيه: نفع منه اللبان. وأما إذا كان النسيان لغلبة شىء عارض: أمكن زواله سريعاً بالمربطات. والفرق بينهما: أن اليوسى يتبعه سهر وحفظ للأمور الماضية دون الحالية، والرطوبى بالعكس.

وقد يحدث النسيان أشياء بالخاصية كحجامة نُقْرة القفا، وإدمان أكل الكسيرة الرطبة والتفاح الحامض، وكثرة الهم والغم، والنظر فى الماء الواقف والبول فيه والنظر إلى المصلوب: والإكثار من قراءة ألواح القبور، والمشى بين جمكين مقطورين، وإلقاء القمل فى الحياض، وأكل سؤر الفأر. وأكثر هذا معروف بالتجربة.

والمقصود: أن اللبان مسخن فى الدرجة الثانية، ومجفف فى الأولى. وفيه قبض يسير. وهو كثير المنافع، قليل المضار. فمن منفعه أنه ينفع من قذف الدم ونزفه، ووجع المعدة واستطلاق البطن؛ ويهضم الطعام، ويطرد الرياح، ويجلو قروح العين، ويُنبت اللحم فى سائر القروح: ويقوى المعدة الضعيفة ويسخنها، ويجفف البلغم، وينشف رطوبات الصدر، ويجلو ظلمة البصر، ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار، وإذا مُضِغ وحده أو مع الصعتر الفارسى: جلب البلغم، ونفع من اعتقال اللسان، ويزيد فى الذهن ويذكّيه. وإن بُخِرَ به: نفع من الربو، وطيب رائحة الهواء.

حرف الميم

ماء: مادة الحياة، وسيد الشراب، وأحد أركان العالم، بل ركنه الأسمى فإن السموات خلقت من بخاره، والأرض من زبده. وقد جعل الله منه كل شىء حي.

وقد اختلف فيه: هل يَغْدُو؟ أو يُنْفَذُ الغذاء فقط؟ على قولين. وقد تقدما، وذكرنا القول الراجح ودليله. وهو بارد رطب: يجمع الحرارة، ويحفظ على البدن رطوباته ويرد عليه بدل ما تحلل منه، ويرقق الغذاء ويُنفذه فى العروق.

وتعتبر جودة الماء من عشرة طرق :

أحدها: من لونه : بأن يكون صافياً .

الثانى: من رائحته: ألا يكون له رائحة البتة .

الثالث: من طعمه: بأن يكون عذب الطعم حلوه، كماء النيل والفُرات .

الرابع: من وزنه: بأن يكون خفيفاً رقيق القوام .

الخامس: من مجراه: بأن يكون طيب المجرى والمسلك .

السادس: من منبئه: بأن يكون بعيد المنبع .

السابع: من بروزه للشمس والريح: ألا يكون مختفياً تحت الأرض، فلا تتمكن الشمس والريح من قُصارته .

الثامن: من حركته: بأن يكون سريع الجرى والحركة .

التاسع: من كثرته: بأن يكون له كثرة تدفع الفضلات المخالطة له .

العاشر: من مصبه: بأن يكون آخذاً من الشَّمال إلى الجنوب، أو من المغرب إلى المشرق .

وإذا اعتُبرت هذه الأوصاف ؛ لم تجدها بكمالها إلا فى الأنهار الأربعة: النيل، والفُرات، وسيحون، وجيحون .

وفى «الصحيحين» من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « سَيِّحَانٌ وَجِيحَانٌ وَالنَّيْلُ وَالْفُرَاتُ، كُلُّهَا مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ » (١) .

وتعتبر خفة الماء من ثلاثة أوجه: أحدها: سرعة القبول للحر والبرد . قال أبقرط: « الماء الذى يسخنُ سريعاً ويبردُ سريعاً، أخفُ المياه » . الثانى: بالميزان . الثالث: أن تُبل قطنتان متساويتاً الوزن بماءين مختلفين، ثم يُجفَّفان بالغاء، ثم توزَنان . فأيهما كانت أخفَّ، فمأواها كذلك .

والماء وإن كان فى الأصل بارداً رطباً فإن قوته تنتقل وتتغير لأسباب عارضة

(١) رواه مسلم (٢٦/٢٨٣٨) ولم أقف عليه عند البخارى .

توجب انفعالها، فإن الماء المكشوف للشَّمال، المستورَ عن الجهات الأخر: يكون بارداً، وفيه ييس مكتسب من ريح الشَّمال، وكذلك الحكمُ على سائر الجهات الأخر .

والماء الذى ينبعَ من المعادن: يكون على طبيعة ذلك المعدن، ويؤثر فى البدن تأثيره، والماء العذب نافع للمرضى والأصحاء، والباردُ منه أنفع وألذُّ . ولا ينبغى شربه على الريق، ولا عَقِيبَ الجماع ولا الانتباه من النوم، ولا عقيب الحمام، ولا عقيب أكل الفاكهة، وقد تقدم، وأما على الطعام، فلا بأس به إذا اضطرَّ إليه، بل يتعين، ولا يكثر منه، بل بتمصصه مصاً ، فإنه لا يضره البتة، بل يقوى المعدة، ويُنهض الشهوة، ويُزيل العطش .

والماء الفاتر ينفخ ويفعل ضد ما ذكرناه وبأثته أجود من طريه وقد تقدم والبارد ينفع من داخل، أكثرَ من نفعه من خارج والحر بالعكس، وينفع البارد من عفونة الدم، وصعود الأبخرة إلى الرأس ويدفع العفونات، ويوافق الأمزجة والأسنان والأزمان والأماكن الحارة ، ويضر على كل حالة تحتاج إلى نُضج وتحليل: كالزكام والأورام . والشديد البرودة منه يؤذى الأسنان ، والإدمانُ عليه يحدث انفجار الدم والنزلات، وأوجاع الصدر .

والبارد والحر يافراط ضارَّان للعصب ولأكثر الأعضاء؛ لأن أحدهما محلِّل، والآخر مكثِّف . والماء الحار يسكِّن لذع الأخلاط الحارة، ويحلِّل ويُنضج، ويخرج الفضول، ويرطِّب ويسخِّن، ويفسد الهضمَ شربه، ويَطْفُو بالطعام إلى أعلى المعدة ويُرخيها، ولا يسرع فى تسكين العطش، ويُذبل البدن، ويؤدى إلى أمراض رديئة، ويضر فى أكثر الأمراض . على أنه صالح للشيوخ وأصحاب الصرع والصداع البارد والرمد . وأنفعُ ما استعمل من خارج .

ولا يصح فى الماء المسخَّن بالشمس حديثٌ ولا أثرٌ، ولا كرهه أحد من قدماء الأطباء ولا عابه . والشديد السخونة يُذيب شحم الكلى ، وقد تقدم الكلام على ماء الأمطار، فى حرف الغين .

ماء الثلج والبرَد: ثبت فى الصحيحين، عن النبى ﷺ، أنه كان يدعو فى الاستفتاح وغيره: « اللهم اغسلنى بماء الثلج والبرَد » (١) .

الثلج له فى نفسه كيفية حادة دخانية، فماؤه كذلك . وقد تقدم وجه الحكمة فى طلب الغسل من الخطايا بمائه، لما يحتاج إليه القلب: من التبريد والتصلب والتقوية . ويستفاد من هذا أصلُ طب الأبدان والقلوب، ومعالجة أدوائها بضدها .

وماء البرد الطف وألذ من ماء الثلج، وأما ماء الجمد وهو الجليد، فبحسب أصله . والثلج يكتسب كيفية الجبال والأرض التى يسقط عليها: فى الجودة والرداءة . وينبغى تجنب شرب الماء المثلوج، عقيب الحمّام، والجماع والرياضة والطعام الحار؛ ولأصحاب السعال ووجع الصدر وضعف الكبد، وأصحاب الأمزجة الباردة .

ماء الآبار والقنئ: مياه الآبار قليلة اللطافة، وماء القنئ المدفونة تحت الأرض ثقیل: لأن أحدهما محتقن لا يخلو عن تعفن، والآخر محجوب عن الهواء . وينبغى ألا يشرب على الفور: حتى يصمد للهواء وتأتى عليه ليلة، وأردؤه: ما كانت مجاريه من رصاص، أو كانت بشره معطلة؛ ولا سيما إذا كانت تربتها رديئة؛ فهذا الماء وبئى وخيم .

ماء زمزم: سيد المياه وأشرفها وأجلها قدراً، وأحبها إلى النفوس وأغلاها ثمناً، وأنفسها عند الناس . وهو هزمة جبرائيل، وسقيا إسماعيل .

وثبت فى «الصحيح»، عن النبى ﷺ، أنه قال لأبى ذر وقد أقام بين الكعبة وأستارها أربعين ما بين يوم وليلة: وليس له طعام غيره فقال النبى ﷺ: «إنها طعام طعم»^(١)، وزاد غير مسلم بإسناده: «وشفاء سقم»^(٢) .

وفى سنن ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه، عن النبى ﷺ أنه قال: «ماء زمزم لما شرب له»^(٣) . وقد ضعف هذا الحديث طائفة، بعبد الله بن المؤمل: رواية عن محمد بن مسلم المنكدر، وقد رويانا عن عبد الله بن المبارك: «أنه لما حج: أتى زمزم، فقال: اللهم؛ إن ابن أبى الموالى حدثنا عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضى الله عنه، عن نبيك ﷺ أنه قال: «ماء زمزم لما شرب له،

(١) رواه مسلم (٢٤٧٣/١٣٢) .

(٢) صحيح . رواه الطبرانى كما فى «المجمع» (٢٨٦/٣) وقال الهيثمى: رجاله ثقات .

(٣) ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٠٦٢) وفى الزوائد: إسناده ضعيف لضعف عبد الله بن المؤمل .

وإني أشرب لظمًا يوم القيامة، وابن أبي الموالى ثقة، فالحديث إذاً حسن، وقد صححه بعضهم، وجعله بعضهم موضوعاً، وكلا القولين فيه مجازفة.

وقد جربت أنا وغيرى من الاستسقاء بماء زمزم أموراً عجيبة، واستشفيت به من عدة أمراض: فبرأتُ بإذن الله وشاهدت من يتغذى به الأيام ذوات العدد قريباً من نصف الشهر أو أكثر ولا يجدُ جوعاً، ويطوف مع الناس كأحدهم؛ وأخبرني أنه ربما بقى عليه أربعين يوماً؛ وكان له قوة: يجامع بها أهله، ويصوم، ويطوف مراراً.

ماء النّيل: أحد أنهار الجنة؛ أصله من وراء جبال القمر فى أقصى بلاد الحبشة من أمطار تجتمع هنالك، وسيول يمد بعضها بعضاً؛ فيسوقه الله تعالى إلى الأرض الجرّز التى لا نبات لها، فيُخرج به زرعاً تاكل منه الأنعام والانام، ولما كانت الأرض التى يسوقه إليها إبليزاً صلبة إن أمطرت مطر العادة: لم ترو، ولم تنهيا للنبات. وإن أمطرت فوق العادة: ضرت المساكين والساكنين، وعطلت المعاش والمصالح: فأمطر البلاد البعيدة، ثم ساق تلك الأمطار إلى هذه الأرض فى نهر عظيم؛ وجعل سبحانه زيادته فى أوقات معلومة، على قدر رى البلاد وكفايتها، فإذا روى البلاد وعمها: أذن سبحانه بتناقصه وهبوطه، لتتم المصلحة بالتمكن من الزرع، واجتمع فى هذا الماء الأمور العشرة التى تقدم ذكرها؛ وكان من الطف المياها وأخفها، وأعذبها وأحلاها.

ماء البحر: ثبت عن النبي ﷺ، أنه قال فى البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»^(١). وقد جعله الله سبحانه ملحاً أجاباً، مرّاً زعافاً؛ لتنام مصالح من هو على وجه الأرض: من الآدميين والبهائم، فإنه دائم راكد، كثير الحيوان، وهو يموت فيه كثيراً ولا يُقبر، فلو كان حلواً: لانتن من إقامته وموت حيوانه فيه وأجاف؛ وكان الهواء المحيط بالعالم يكتسب منه ذلك ويتن ويحيّف، فيفسد العالم. فاقترضت حكمة الرب سبحانه وتعالى أن جعله كالملاحاة التى لو القى فيه جيف العالم كلها وانتانته وأمواته: لم تغيره شيئاً، ولا يتغير على مكثه من حين خلق وإلى أن يطوى الله العالم، فهذا هو السبب الغائى الموجب للملوحته، وأما الفاعلى فكون أرضه سبخة مالحة.

(١) صحيح. رواه أبو داود (٨٣) والترمذى (٦٩) وابن ماجه (٣٨٦) وأحمد (٢٣٧/٢) وقال الترمذى: حسن صحيح.

وبعد: فالإغتسالُ به نافع من آفات عديدة فى ظاهر الجلد ؛ وشربه مضر بداخله وخارجه: فإنه يُطلق البطن ويهزل، ويحدث حكة وجرباً، ونفخاً وعطشاً، ومن اضطر إلى شربه، فله طرق من العلاج به مضرتُه .

منها: أن يُجعل فى قدر، ويجعل فوق القدر قصباتٌ وعليها صوف جديد منفوش، ويوقد تحت القدر حتى يرتفع بخارها إلى الصوف . فإذا كثر: عَصَرَه، ولا يزال يفعل ذلك حتى يجتمع له ما يريد فيحصل فى الصوف من البخار ما عذب، ويبقى فى القدر الزُعاقُ .

ومنها: أن يُحفر على شاطئه حفرةٌ واسعة يرشح ماؤه إليها، ثم إلى جانبها قريباً منها أخرى ترشح هى إليها، ثم ثالثةٌ إلى أن يعذب الماء، وإذا ألجأته الضرورة إلى شرب الماء الكدر، فعلاجه: أن يُلْقَى فيه نوى المشمش، أو قطعة من خشب الساج، أو جمرأ ملتهباً يُطفأ فيه، أو طيناً أرمنياً، أو سويقَ حنطة . فإن كُدِّرته ترسب إلى أسفل .

مسكٌ: ثبت فى صحيح مسلم عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه، عن النبى ﷺ أنه قال: « أَطِيبُ الطَّيِّبِ: الْمِسْكُ »^(١) .

وفى «الصحيحين»: عن عائشة رضى الله عنها: كنت أَطِيبُ النبى ﷺ قبل أن يَحْرَمَ، ويومَ النحر، وقبل أن يطوفَ بالبيت بطيبٍ فيه مسكٌ^(٢) .

المسك: ملكُ أنواع الطيب وأشرفها وأطيبها، وهو الذى يُضرب به الأمثال، ويُشَبَّه به غيره، ولا يشبهه بغيره . وهو كُثْبَانُ الجنة، وهو حار يابس فى الثانية، يسر النفس ويقويها، ويقوى الأعضاء الباطنة جميعها شرباً وشمأً، والظاهرة: إذا وُضِعَ عليها، نافع للمشايخ والمبرودين المرطوبين لا سيما زمن الشتاء، حيل للغشى والخفقان وضعف القوة: بإنعاشه للحرارة الغريزية . ويجلو بياض العين وينشّف رطوبتها، ويفشّ الرياح منها ومن جميع الأعضاء، ويُبطل عمل السموم، وينفع من نهش الأفاعى، ومنافعه كثيرة جداً، وهو أقوى المفرحات .

مرزنجوش: ورد فيه حديث لا نعلم صحته: « عليكم بالمرزنجوش فإنه جيدٌ

(٢) رواه البخارى (١٥٣٩) ومسلم (١١٨٩) .

(١) رواه مسلم (١٩/٢٢٥٢) .

لِلخُشَامِ»^(١) . و (الخشام) : الزكام .

وهو حار فى الثالثة يابس فى الثانية، ينفع شمه من الصداع البارد والكائن عن البلغم والسوداء والزكام والرياح الغليظة، ويفتح السُّدَدُ الحادثة فى الرأس والمنخريين، ويحلل أكثر الأورام الباردة، فينفع من أكثر الأورام والأوجاع الباردة الرطبة، وإذا احتمل: أدرَّ الطَّمْثَ، وأعان على الحَبَلِ، وإذا دُقَّ ورقه اليابس وكُمِدَّ به: أذهب آثارَ الدم العارضة تحت العين . وإذا ضُمِدَ به مع الخل: نفع لسعة العقرب .

ودهنه نافع لوجع الظهر والركبتين، ويذهب بالإعياء . ومن أذَمَّنَ شمه: لم ينزل فى عينيه الماء . وإذا استعط بمائه مع دهن اللُّوز المر: فتح سدَّ المنخريين، ونفع من الريح العارضة فيها وفى الرأس .

ملح: روى ابن ماجه فى سننه من حديث أنس، يرفعه: «سيد إدامكم: الملح»^(٢) وسيد الشئ هو: الذى يُصلحه ويقوم عليه . وغالبُ الإدام إنما يصلح بالملح، وفى مسند البزار مرفوعاً: «سيوشكُ أن تكونوا فى الناس كالمالح فى الطعام ولا يصلحُ الطعام إلا بالمالح»^(٣) .

وذكر البغوى فى «تفسيره»: عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، مرفوعاً: «إن الله أنزل أربعَ بركاتٍ من السماء إلى الأرض الحديد، والنار، والماء، والملح». والموقوف أشبه .

الملح يصلح أجسام الناس وأطعمتهم، ويصلح كلَّ شئٍ يخالطه حتى الذهب والفضة وذلك: أن فيه قوةً تزيد الذهبَ صفرةً، والفضةَ بياضاً . وفيه جلاءٌ وتحليل، وإذهاب للرطوبات الغليظة وتنشيف لها، وتقوية للأبدان ومنعٌ من عفونتها وفسادها، ونفع من الجرب المتقرح .

وإذا اكتحل به، قلع اللحم الزائد من العين، ومحقَّ الظفرة . والأندرانى أبلغ فى ذلك، ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار، ويحدر البراز، وإذا دُلك به بطون أصحاب الاستسقاء: نفعهم، وينقى الأسنان، ويدفع عنها العفونة، ويشد اللثة ويقويها، ومنافعه كثيرة جداً .

(١) ضعيف. رواه السيوطى الصغير (٥٥٤٩) وعزاه لأبى نعيم فى الطب وضعفه.

(٢) ضعيف جداً. رواه ابن ماجه (٣٣١٥) وفى سننه عيسى بن أبى عيسى وهو متروك كما فى التقريب.

(٣) حسن. رواه البزار والطبرانى كما فى «المجمع» (١٨/١٠) وقال الهيثمى: رواه البزار والطبرانى بسند حسن.

حرف النون

نَخْلٌ: مذكور في القرآن في غير موضع . وفي «الصحيحين»: عن ابن عمر رضى الله عنهما، قال: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ، إذ أتى بجُمار نخلة، فقال النبي ﷺ: «إن من الشجر شجرةً مثَلُها مثل الرجل المسلم: لا يسقطُ ورقها؛ أخبرني: ما هي؟» فوقع الناس في شجر البوادي. فوقع في نفسى: أنها النخلة، فأردت أن أقول: هي النخلة، ثم نظرتُ فإذا أنا أصغرُ القوم سنًا: فسكتُ فقال رسول الله ﷺ: «هي النخلة»، فذكرت ذلك لعمر، فقال: لأن تكونَ قلتها أحبُّ إلىَّ من كذا وكذا^(١).
ففى هذا الحديث إلقاء العالم المسائل على أصحابه وتمرينهم، واختياراً ما عندهم .

وفيه ضربُ الأمثال والتشبيه .

وفيه ما كان عليه الصحابة: من الحياء من أكابرهم وأجلائهم، وإمساكهم عن الكلام بين أيديهم .

وفيه فرحُ الرجل بإصابة ولده وتوفيقه للصواب .

وفيه أنه لا يُكره للولد أن يجيب بما عرف بحضرة أبيه، وإن لم يعرفه الأب .
وليس فى ذلك إساءةٌ أدب عليه .

وفيه ما تضمنه تشبيه المسلم بالنخلة: من كثرة خيرها، ودوام ظلها، وطيب ثمرها، ووجوده على الدوام .

وثمرها يؤكل رطباً ويابساً وبلحاً ويانعاً . وهو غذاء ودواء، وقوت وحلوى، وشراب وفاكهة . وجذوعها للبناء والآلات والأواني، ويتخذ من خوصها: الحصرُ والمكاثل والأواني والمراوح، وغير ذلك، ومن ليفها: الحبالُ والحشايا، وغيره ، ثم آخر شئ: نواها علفٌ للإبل، ويدخل فى الأدوية والأكحال، ثم جمالُ ثمرتها ونباتها وحسنُ حياتها، وبهجةُ منظرها، وحسنُ نضدِ ثمرها وصنعتة وبهجته، ومسرةُ النفوس عند رؤيته، فرويتها مذكّرة لفاطرها وخالقها وبديع صنعته، وكمال قدرته، وتمام حكمته ، ولا شئ أشبهُ بها من الرجل المؤمن: إذ هو خير كله، ونفع ظاهر وباطن

(١) رواه البخارى (٥٤٤٨) ومسلم (٢٨١١) واللفظ مسلم .

وهى الشجرة التى حَنَّ جذعُها إلى رسول الله ﷺ، لما فارقه: شوقاً إلى قربهِ وسماع كلامه، وهى التى نزلت تحتها مريمٌ لما ولدت عيسى عليه السلام وقد ورد فى حديث فى إسناده نظرٌ: « أكرموا عمتكم النخلة: فإنها خلقت من الطين الذى خلق منه آدم »^(١).

وقد اختلف الناس فى تفضيلها على الحَبْلَةِ أو بالعكس، على قولين . وقد قرن الله بينهما فى كتابه، فى غير موضع . وما أقربُ أحدهما من صاحبه ! وإن كان كل واحد منهما فى محل سلطانه ومَنَبَتِه، والأرض التى توافقه أفضل وأنفع .

نَرَجِس: فيه حديث لا يصح: « عليكم شَمُّ النرجس فإن فى القلب حبة الجنون والجذام والبرص، لا يقطعها إلا شَمُّ النرجس »^(٢).

وهو حار يابس فى الثانية، وأصله يَدْمُلُ القروح الغائرة إلى العصب . وله قوة غَسَّالَةٌ جالبة جابذة، وإذا طُبِّخَ وشُربَ ماؤه، أو أكل مسلوقاً: هَبَّجَ القى، وجذب الرطوبة من قعر المعدة، وإذا طُبِّخَ مع الكَرْسِنَةِ والعسل: نَقَّى أوساخ القروح، وفجَّرَ الدُّبَيْلَاتِ العسرة لنضج .

وزهره معتدل الحرارة، لطيف ينفع الزكام البارد، وفيه تحليل قوى، ويفتَحُ سدود الدماغ والمنخرين، وينفع من الصداع الرطب والسوداوى، ويصدِّعُ الرءوس الحارة . والمحرقُ منه إذا شُقَّ بصله صليباً وغُرس: صار مضاعفاً . ومن أَدَمَنَ شَمَّهُ فى الشتاء أَمِنَ من البرسام فى الصيف، وينفع من أوجاع الرأس الكائنة من البلغم والمِرَّةِ السوداء وفيه من العطرية: ما يقوِّى القلب والدماغ، وينفع من كثير من أمراضها، وقال صاحب التيسير: شَمُّه يذهب بصرُ الصبيان .

نُورَةٌ: روى ابن ماجه من حديث أم سلمة رضى الله عنها: « أن النبى ﷺ كان إذا طَلَى: بدأ بعورته فطَلَاها بالنُورَةِ، وسائرَ جسده أهله »^(٣)، وقد ورد فيها عدة

(١) ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً. ذكره السيوطى فى الجامع الصغير (١٤٣٢) وعزاه لابن السنى وابن نعيم فى الطب وابن كردويه، وذكره ابن الجوزى فى الموضوعات ١/١٨٤.

(٢) موضوع. ابن الجوزى فى الموضوعات (٦١/٣).

(٣) ضعيف. رواه ابن ماجه (٣٧٥١) وفى الزوائد: حبيب بن أبى ثابت لم يسمع من أم سلمة.

أحاديثَ هذا أمثلُها .

قيل : إن أول من دخل الحمام ، وصُنعتْ له الثُورَةُ : سليمانُ بن داودَ ، وأصلُها : كلُّسُ جزآن ، وزرنيخُ جزء ، يُخلطان بالماء ، ويُتركان في الشمس أو الحمام بقدر ما ينضج وتشتد زُرْقته . ثم يطلى به ، ويجلس ساعة ريثما يعمل ، ولا يمس بماء . ثم يغسل ، ويطلى مكانها بالحناء : لإذهاب ناريتها .

نبقٌ : ذكر أبو نعيم في كتابه الطب النبوي ، مرفوعاً : « أن آدم لما هبط إلى الأرض ، كان أول شيء أكل من ثمارها النبق » . وذكر النبي ﷺ النبق في الحديث المتفق على صحته : أنه رأى سِدْرَةَ الْمُنتَهَى ليلة أُسْرَى به : وإذا نبقها مثل قِلَالٍ هَجَرٍ^(١) .

والنبق : ثمر شجر السدر ، يعقل الطبيعة ، وينفع من الأسهال ، ويدبغ المعدة ، ويسكن الصفراء ، ويغذو البدن ، ويشهي الطعام ، ويولد بلغمًا ، وينفع الدرب الصفراوي ، وهو بطيء الهضم ، وسويقه يقوى الحشا ، وهو يصلح الأمزجة الصفراوية ، وتُدفع مضرته بالشهد .

واختلف فيه : هل هو رطب ؟ أو يابس ؟ على قولين . والصحيح : أن رطبه بارد رطب ، ويابسه بارد يابس .

حرف الهاء

هَنْدَبًا : ورد فيه ثلاثة أحاديث لا تصح عن رسول الله ﷺ ، بل هي مرفوعة : أحدها : « كلوا الهندباء ، ولا تُنْفِضُوهُ . فإنه ليس يوم من الأيام إلا وَقَطَرَاتٌ من الجنة تَقَطُّرُ عليه »^(٢) . الثاني : « من أكل الهندبا ، ثم نام عليه : لم يحل فيه سمٌ ولا سحرٌ »^(٣) . الثالث : « ما من ورقة من ورق الهندبا إلا وعليها قطرة من الجنة »^(٤) .

وبعد : فهي مستحيلة المزاج ، منقلبة بانقلاب فصول السنة : فهي في الشتاء باردة رطبة ، وفي الصيف حارة يابسة ، وفي الربيع والخريف معتدلة ، وفي غالب أحوالها تميل إلى البرودة واليبس . وهي قابضة مبردة ، جيدة للمعدة . وإذا طُبِخت وأُكلت بخليّ عقلت البطن وخاصة البري منها . فهي أجود للمعدة وأشد قبضاً ، وتنفع من ضعفها .

(١) رواه البخاري (٣٢٠٧) .

(٢-٤) أحاديث موضوعة لا تصح عن الرسول ﷺ كما قال المصنف رحمه الله .

وإذا ضمد بها: سكَّنت الالتهاب العارض في المعدة؛ وتنفع من النَّقرس، ومن أورام العين الحارة. وإذا تُضمِد بورقها وأصولها: نفعت من لسع العقرب، وهى تقوى المعدة، وتفتح السُّدد العارضة في الكبد، وتنفع من أوجاعها حارًّا وباردًا، وتفتح سدود الطحال والعروق والأحشاء، وتنقى مجارى الكلى.

وأنفعها للكبد أمرُّها. وماؤها المعتصر ينفع من اليرقان السدِّي، ولا سيما إذا خلط به ماء الرَّاَزَايَاج الرطب. وإذا دُق ورقها، ووُضع على الأورام الحارة: برَّدها وحللها، ويجلو ما في الصدر، ويطفئ حرارة الدم والصفراء، وأصلح ما أكلت غير مغسولة ولا منفوضة: لأنها متى غُسِلت أو نفضت، فارقتها قوتها. وفيها مع ذلك قوة ترياقية تنفع من جميع السموم.

وإذا اكتحل بمائها: نفع من الغشاء، ويدخل ورقها في الترياق، وينفع من لدغ العقرب، ويقاوم أكثر السموم، وإذا اعتُصر ماؤها، وصب عليه الزيت، خلَّص من الأدوية القتالة كلها، وإذا اعتصر أصلها وشُرب ماؤه: نفع من لسع الأفاعى، ولسع العقرب، ولسع الزُّنْبُور. ولبن أصلها يجلو بياض العين.

حرف الواو

وَرَسٌ: ذكر الترمذى في «جامعه»: من حديث زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ: أنه كان ينعتُ الزيت والورس^(١) من ذات الجنب، قال قتاده: يُلْدُّ به، ويُلْدُّ من الجانب الذى يشتكيه^(٢).

وروى ابن ماجه فى سننه من حديث زيد بن أرقم أيضاً قال: نعت رسول الله ﷺ، من ذات الجنب، ورَساً وقُسْطاً وزيتاً يُلْدُّ به^(٣).

وصح عن أم سلمة رضى الله عنها، قالت: كانت النَّفْسَاء تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً، وكانت إحداها تَطْلَى الورس على وجهها من الكَلَف^(٤).

قال أبو حنيفة اللغوى: الورس يزرع زرعاً، وليس ببري. ولست أعرفه بغير

(١) الورس: نبات يشبه السمسم يُصْبَغ به ويتخذ لتحسين الوجه.

(٢) ضعيف. رواه الترمذى (٢٠٧٨) وفى سنده «أبو عبد الرحمن البصرى» وهو ضعيف كما فى التقریب.

(٣) ضعيف. رواه ابن ماجه (٣٤٦٧) وفى سنده عبد الرحمن بن ميمون وهو مقبول كما فى التقریب.

(٤) ضعيف. رواه أبو داود (٣١١) والترمذى (١٣٩) وفى سنده مسة وهى مقبولة كما فى التقریب.

أرض العرب، ولا من أرض بغير بلاد اليمن .

وقوته فى الحرارة واليبوسة: فى أوّل الدرجة الثانية . وأجودها: الأحمر اللين فى اليد، القليل النخالة . ينفع من الكلف والحكة والبثور الكائنة فى سطح البدن: إذا طُلِيَ به، وله قوة قابضة صابغة ، وإذا شرب: نفع من الوَصَح ، ومقدار الشربة منه: وزن درهم .

وهو فى مزاجه ومنافعه قريب من منافع القُسط البحرى . وإذا لُطخ به على البَهق والحكة والبثور والسَّعفة: نفع منها . والثوب المصبوغ بالورس يقوى على الباء .

وسُمة: هى: ورق النيل . وهى تسود الشعر . وقد تقدم قريباً ذكر الخلاف فى جواز الصبغ بالسواد، ومَنْ فعله .

حرف الياء

يَقْطِينُ: وهو الدُّبَاء والقِرْع ؛ وإن كان اليقطين أعم . فإنه فى اللغة: كل شجرة لا تقوم على ساق، كالبطيخ والقثاء والخيار . قال الله تعالى: ﴿وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّنْ يَّقْطِينٍ﴾ [الصفافات: ١٤٧] .

فإن قيل: ما لا يقوم على ساق يسمى نجماً، لا شجراً . والشجر: ما له ساق . قاله أهل اللغة . فكيف قال: ﴿شَجَرَةً مِنْ يَّقْطِينٍ﴾ ؟ .

فالجواب: أن الشجر إذا أُطلق: كان ما له ساق يقوم عليه ؛ وإذا قُيد بشيء تقيّد به، فالفرق بين المطلق والمقيّد فى الأسماء باب مهم عظيم النفع فى الفهم ومراتب اللغة .

واليقطين المذكور فى القرآن هو: نبات الدُّبَاء ؛ وثمره يسمى الدُّبَاء والقِرْعَ وشجرة اليقطين . وقد ثبت فى «الصحيحين»: من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه: «أن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنّعه، قال أنس: فذهبت مع رسول الله ﷺ، فقرّب إليه خُبْزاً من شعير، ومرقاً فيه دُبَاءٌ وقديدٌ (قال أنس) : فرأيت رسول الله ﷺ يتتبع الدُّبَاء من حوالى الصفحة ؛ فلم أزل أحب الدُّبَاء من ذلك اليوم^(١) .

وقال أبو طالوت: دخلت على أنس بن مالك رضى الله عنه: وهو يأكل القرع، ويقول: يالك من شجرة ما أحبك إلى! لحب رسول الله ﷺ إياك.

وفى «الغيلانيات»: من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال لى رسول الله ﷺ: «يا عائشة! إذا طبختم قدراً فأكثروا فيها من الدباء؛ فإنها تشد قلب الحزين».

البقطين: بارد رطب، يغذو غذاءً يسيراً. وهو سريع الانحدار. وإن لم يفسد قبل الهضم: تولد منه خلط محمود. ومن خاصيته أنه يتولد منه خلط محمود مجانس لما يصحبه. فإن أكل بالخردل: تولد منه خلط حريف، وبالمالح خلط مالح، ومع القابض قابض. وإن طبخ بالسفرجل: غذاً البدن غذاء جيداً.

وهو لطيف مائي: يغذو غذاءً رطباً بلغمياً، وينفع المخرورين، ولا يلائم المبرودين ومن الغالب عليهم البلغم، وماؤه يقطع العطش، ويذهب الصداع الحار: إذا شرب أو غسل به الرأس، وهو ملين للبطن كيف استعمل، ولا يتداوى المحرورون بمثله ولا أعجل منه نفعاً.

ومن منافعه: أنه إذا لطخ بعجين، وشوى فى الفرن أو التَّنور، واستخرج ماؤه، وشرب ببعض الاشرية اللطيفة: سكن حرارة الحمى الملتبهة، وقطع العطش، وغذا غذاء حسناً. وإذا شرب بترنجبين وسفرجل ومرى: أسهل صفراء محضة.

وإذا طبخ القرع، وشرب ماؤه بشئ من عسل وشئ من نظرون: أحدر بلغمًا ومرةً معاً، وإذا دق وعمل منه ضماد على اليافوخ، نفع من الأورام الحارة فى الدماغ.

وإذا عصرت جرادته^(١)، وخلط ماؤها بدهن الورد، وقطر منها فى الأذن: نفعت من الأورام الحارة. وجرادته نافعة من أورام العين الحارة، ومن النقرس الحار وهو شديد النفع لأصحاب الأمزجة الحارة والمحمومين. ومتى صادف فى المعدة خلطاً رديئاً: استحال إلى طبيعته وفسد، وولد فى البدن خلطاً رديئاً. ودفع مضرته بالخل والمرى.

وبالجملة: فهو من اللف الاغذية وأسرعها انفعالا. ويذكر عن أنس رضى الله عنه «أن رسول الله ﷺ كان يكثُر من أكله».

فصل

وقد رأيت أن أختتم الكلام في هذا الباب، بفصل مختصر عظيم النفع في المحاذير والوصايا الكلية النافعة . لتتم منفعة الكتاب . ورأيت لابن ماسويه فصلاً في كتاب « المحاذير » نقلته بلفظه . قال :

مَنْ أَكَلَ البَصَلَ أَرْبَعِينَ يَوْماً، وَكَلَّفَ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ .
وَمَنْ اقْتَصَدَ فَأَكَلَ مَا لَحَا فَأَصَابَهُ بَهَقٌ أَوْ جَرَبٌ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ .
وَمَنْ جَمَعَ فِي مَعِدَتِهِ البَيْضَ وَالسَّمَكَ، فَأَصَابَهُ فَالْجُ أَوْ لَقْوَةٌ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ . وَمَنْ دَخَلَ الْحَمَّامَ وَهُوَ مِمْتَلِئٌ فَأَصَابَهُ فَالْجُ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ .
وَمَنْ جَمَعَ فِي مَعِدَتِهِ اللَّبَنَ وَالسَّمَكَ، فَأَصَابَهُ جُذَامٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ نَقْرَسٌ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ .
وَمَنْ احْتَلَمَ، فَلَمْ يَغْتَسِلْ حَتَّى وَطِئَ أَهْلَهُ فَوَلَدَتْ مَجْنُوناً أَوْ مَخَبَلاً فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ .

وَمَنْ أَكَلَ بَيْضاً مَسْلُوقاً بَارِداً، وَامْتَلَأَ مِنْهُ فَأَصَابَهُ رَبْوٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ .
وَمَنْ جَامَعَ، فَلَمْ يَصْبِرْ حَتَّى يُفْرَغَ فَأَصَابَهُ حَصَاةٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ .
وَمَنْ نَظَرَ فِي الْمَرْأَةِ لَيْلاً فَأَصَابَهُ لَقْوَةٌ، أَوْ أَصَابَهُ دَاءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ .

فصل

وقال ابن بُخْتِيشُوعَ : احذر أن تجمع بين البيض والسماك : فإنهما يورثان القولنج و (أرياح) البواسير، ووجع الأضراس .

وإدامة أكل البيض تولد الكلف في الوجه، وأكل الملوحة والسماك المالح والاقتصاد بعد الحمام، يولد البهق والجرب .

وإدامة أكل كلى الغنم يعقر المئانة . والاعتسال بالماء البارد، بعد أكل السمك الطرى، يولد الفالج .

ووطء المرأة الحائض ، يولد الجذام . والجماع من غير أن يهرق الماء عقيه يولد الحصاة . وطول المكث في المخرج، يولد الداء الدوي . . .

وقال أبقرط: «الإقلال من المضار، خير من الإكثار من النافع».

وقال: استديموا الصحة بترك التكاسل عن التعب، وبترك الامتلاء من الطعام والشراب.

وقال بعض الحكماء: من أراد الصحة: فليجود الغذاء، وليأكل على نقاء، وليشرب على ظمٍ وليقلل من شرب الماء؛ ويتمدّد بعد الغداء، ويتمش بعد العشاء، ولا ينم حتى يعرض نفسه على الخلاء، وليحذر دخول الحمام عقيب الامتلاء، ومرة في الصيف خير من عشر في الشتاء، وأكل القديد اليابس بالليل معين على الفناء، ومجامعة العجائز تُهرِم أعمار الأحياء، وتسقم أبدان الأصحاء. ويروى هذا عن عليّ كرم الله وجهه، ولا يصح عنه، وإنما بعضه من كلام الحارث بن كلدة طيب العرب، وكلام غيره.

وقال الحارث: من سرّ البقاء: ولا بقاء فليباكر الغداء، وليعجل العشاء، وليخفف الرداء، وليقل غشيان النساء.

وقال الحارث: أربعة أشياء تهدم البدن، الجماع على البطن، ودخول الحمام على الامتلاء، وأكل القديد، وجماع العجوز.

ولما احتضر الحارث: اجتمع إليه الناس، فقالوا: مُرنا بأمر ننتهي إليه من بعدك. فقال: « لا تتزوجوا من النساء إلا شابةً، ولا تأكلوا من الفاكهة إلا في أوان نضجها ولا يتعاجن أحدكم ما احتمل بدنه الداء، وعليكم بتنظيف المعدة في كل شهر: فإنها مذبذبة للبلغم، مهلكة للمرأة، منبئة للحم، وإذا تغدّى أحدكم: فلينبه على إثر غدائه ساعة، وإذا تعشى: فليمش أربعين خطوة».

وقال بعض الملوك الطيبه: لعلك لا تبقى لي، فصف لي صفة آخذها عنك. فقال: لا تنكح إلا شابةً، ولا تأكل من اللحم إلا فتياً، ولا تشرب الدواء إلا من علة، ولا تأكل الفاكهة إلا في نضجها، وأجد مضغ الطعام، وإذا أكلت نهاراً: فلا بأس أن تنام، وإذا أكلت ليلاً: فلا تنم حتى تمشي ولو خمسين خطوة، ولا تأكلن حتى تجوع، ولا تتكاهن على الجماع، ولا تحبس البول. وخذ من الحمام قبل أن يأخذ منك. ولا تأكلن طعاماً: وفي معدتك طعام. وإياك أن تأكل ما تعجز أسنانك عن مضغه، فتعجز معدتك عن هضمه. وعليك في كل أسبوع بقيئة تنقى جسمك، ونعم الكنز الدم في جسدك، فلا تخرجه إلا عند الحاجة إليه. وعليك بدخول

الحمام: فإنه يخرج من الأطباق ما لا تصل الأدوية إلى إخراجهِ .

وقال الشافعي :

أربعة تقوَّى البدن: أكل اللحم، وشم الطيب، وكثرة الغسل من غير جماع،
ولبس الكتَّان .

وأربعة توهن البدن: كثرة الجماع، وكثرة الهم، وكثرة شرب الماء على الريق،
وكثرة أكل الحامض .

وأربعة تقوَّى البصر: الجلوس تُجاء الكعبة، والكحل عند النوم، والنظر إلى
الخضرة، وتنظيف المجلس .

وأربعة توهن البصر: النظر إلى القَدَر، وإلى المصلوب، وإلى فرج المرأة ؛
والقعود مستدبرَ القبلة .

وأربعة تزيد في الجماع: أكل العصافير، والإطْرِيفل (الأكبر)، والفسق،
والخرُّوب .

وأربعة تزيد في العقل: ترك الفضول من الكلام، والسواك، ومجالسة
الصالحين، ومجالسة العلماء .

وقال أفلاطون: خمسٌ يذُبْنُ البدن وربما قتلن: قصرُ ذات اليد، وفراق الأحبة،
وتجرع المغايط، وردُّ النصيح، وضحك ذوى الجهل بالعقلاء .

وقال طبيب المأمون: عليك بخصالٍ مَنْ حفظها فهو جدير ألا يعتلَّ إلا علة الموت
لا تأكل طعاماً، وفي معدتك طعام، وإياك أن تأكل طعاماً تتعب أضرأسك في مضغه،
فتعجزَ معدتك عن هضمه، وإياك وكثرة الجماع: فإنه يقتبس نور الحياة وإياك ومجامعة
العجوز: فإنه يورث موت الفجأة . وإياك والفصد إلا عند الحاجة إليه وعليك بالقئ
في الصيف .

ومن جوامع كلمات أبقرات، قوله: كل كثير فهو مُعادٍ للطبيعة .

وقيل لجالينوس: ما لك لا تمرض ؟ فقال: لأنني لم أجمع بين طعامين رديئين،
ولم أدخل طعاماً على طعام، ولم أحبس في المعدة طعاماً تأذَّتْ به .

فصل

وأربعة أشياء تُمرض الجسم: الكلامُ الكثير، والنومُ الكثير، والأكلُ الكثير، والجماعُ الكثير .

فالكلام الكثير: يقلِّل مخ الدماغ ويُضعفه، ويعجِّل الشيب .

والنوم الكثير: يصفِّر الوجه، ويُعمى القلب، ويُهيج العين، ويُكسِل عن العمل، ويولِّد الرطوبات في البدن .

والأكلُ الكثير: يُفسد فَمَ المعدة، ويُضعف الجسم، ويولِّد الرياح الغليظة، والأدواء العسرة .

والجماعُ الكثير: يَهْدِّ البدن، ويُضعف القوى، ويجفِّف رطوبات البدن، ويُرخي العصب، ويُورث السُّدَد، وَيَعْمُ ضرره جميع البدن، ونخصُّ الدماغ لكثرة ما يتحلَّل منه من الروح النفسانيِّ، وإضعافه أكثر من إضعاف جميع المستفرغات، ويستفرغ من جوهر الروح شيئاً كثيراً .

وانفع ما يكون إذا صادف شهوةً صادقة من صورة جميلة حديثة السن حلالاً ؛ مع سنِّ الشَّبُوبية، وحرارة المزاج ورطوبته، وبُعدِ العهد به، وخلاءِ القلب من الشواغل النفسانية، ولم يُفَرِّط فيه، ولم يُقارنه ما ينبغي تركه معه من امتلاء مفرط، أو خَوَاءٍ واستفراغ، أو رياضة تامة، أو حر مفرط، أو برد مفرط . فإذا راعى فيه هذه الأمور العشرة: انتفع به جداً، وأيُّها فُقد حصل له من الضرر بحسبه وإن فُقدت كلها أو أكثر: فهو الهلاك المعجل .

فصل

والحمية المفرطة في الصحة، كالتخليط في المرض، والحمية المعتدلة نافعة، وقال جالينوس لأصحابه: اجتنبوا ثلاثاً، وعليكم بأربع، ولا حاجة لكم إلى طبيب . اجتنبوا الغبار والدخان والتَّنُّ، وعليكم بالدسم والطَّيب والحَلَوَى والحمَّام، ولا تأكلوا فوق شبعكم، ولا تتخلَّلوا بالبازرُوج^(١) والريَّحان، ولا تأكلوا الجُوز عند المساء ولا ينم من به زُكْمَةٌ على قفاه، ولا يأكل من به غمٌّ حامضاً، ولا يسرع المشى من

(١) البازرُوج: بقلة تقوى القلب جداً. كما في القاموس.

افتصد: فإنه يكون مخاطرة الموت . ولا يتقياً من تؤله عينه، ولا تأكلوا فى الصيف لحماً كثيراً ولا ينم صاحب الحمى الباردة فى الشمس، ولا تقرّبوا الباذنجان العتيق الميزر، ومن شرب كل يوم فى الشتاء، قدحاً من ماء حار، أمن من الأعلال، ومن ذلك جسمه فى الحمام بقشور الرمان، أمن من الجرب والحكة، ومن أكل خمس سوسنات مع قليل من مُصطكى رومى، وعود خام، ومسك بقى طول عمره لاتضعف معدته ولا تفسد ومن أكل بذر البطيخ مع السكر، نظف الحصى من معدته، وزالت عنه حرقة البول .

فصل

أربعةٌ تهديمُ البدن: الهم، والحزن، والجوع، والسهر .
 وأربعةٌ تُفرح: النظرُ إلى الخضرة، وإلى الماء الجارى، والمحبوب، والثمار .
 وأربعةٌ تُظلم البصر: المشى حافياً، والتصبحُ والإمساءُ بوجه البغيض والثقيل والعدو، وكثرةُ البكاء، وكثرةُ النظر فى الخط الدقيق .
 وأربعةٌ تقوى الجسم: لبسُ الثوب الناعم، ودخولُ الحمام المعتدل، وأكلُ الطعام الحلو والدسم، وشمُّ الروائح الطيبة .
 وأربعةٌ تُيسرُ الوجه، وتذهب ماءه وبهجه وطلاقة: الكذب، والوقاحة، وكثرةُ السؤال عن غير علم، وكثرةُ الفجور .
 وأربعةٌ تزيد فى ماء الوجه وبهجه: المروءة، والوفاء، والكرم، والتقوى .
 وأربعةٌ تجلب البغضاء والمقت: الكبر، والحسد، والكذب، والنميمة .
 وأربعةٌ تجلب الرزق: قيامُ الليل، وكثرةُ الاستغفار بالأسحار، وتعاهدُ الصدقة، والذكرُ أولَ النهار وآخره .
 وأربعةٌ تمنع الرزق: نومُ الصبحة، وقلةُ الصلاة، والكسل، والخيانة .
 وأربعةٌ تُضر بالفهم والذهن: إدمانُ أكل الحامض والفواكه، والنومُ على القفا، والغم، والغم .
 وأربعةٌ تزيد فى الفهم: فراغُ القلب، وقلةُ التملّى من الطعام والشراب، وحسنُ تدبير الغذاء بالأشياء الحلوة والدسمة، وإخراجُ الفضلات المثقلة للبدن .
 ومما يُضر بالعقل: إدمانُ أكل البصل والباقلَاء والزيتون والباذنجان، وكثرةُ

الجماع، والوحدة، والأفكار، والسُّكْر، وكثرة الضحك، والغم .

وقال بعض أهل النظر: «قُطعتُ في ثلاثة مجالس، فلم أجد لذلك علةً إلا أني أكثر من أكل الباذنجان في أحد تلك الأيام، ومن الزيتون في الآخر، ومن الباقلاء في الثالث» .

فصل

قد أتينا على جمل نافعة من أجزاء الطب العلمي، لعل الناظر فيها لا يظفر بكثير منها إلا في هذا الكتاب . وأريناك قُرب ما بينها وبين الشريعة، وأن الطب النبوي: نسبة طب الطبائعين إليه، أقل من نسبة طب العجائز إلى طبهم .

والأمر فوق ما ذكرناه، وأعظم مما وصفناه بكثير . ولكن: فيما ذكرناه تنبيه باليسير على ما وراء . ومن لم يرزقه الله بصيرة على التفصيل، فليعلم ما بين القوة المؤيدة بالوحي من عند الله، والعلوم التي رزقها الله الأنبياء، والعقول والبصائر التي منحهم الله إياها ؛ وبين ما عند غيرهم .

ولعل قارئاً يقول: ما لهدى الرسول ﷺ، وما لهذا البا وذکر قوی الأدوية وقوانين العلاج، وتدبير أمر الصحة ؟!

وهذا من تقصير هذا القائل، في فهم ما جاء به الرسول ﷺ . هذا وأضعافه، وأضعاف أضعافه: من فهم بعض ما جاء به وإرشاده إليه، ودلالته عليه، وحسن الفهم عن الله ورسوله: مَنْ يَمُنُّ اللهُ به على من يشاء من عباده .

فقد أوجدناك أصول الطب الثلاثة في القرآن . وكيف تُنكر أن تكون شريعة المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة، مشتملة على صلاح الأبدان: كاشتغالها على صلاح القلوب ؛ وأنها مرشدة إلى حفظ صحتها، ودفع آفاتِها ؛ بطرق كلية: قد وُكل تفصيلها إلى العقل الصحيح والفترة السليمة ؛ بطريق القياس والتنبيه والإيماء ؛ كما هو في كثير من مسائل فروع الفقه . ولا تكن ممن إذا جهل شيئاً عاداه .

ولو رزق العبدُ تضيُّعاً من كتاب الله وسنة رسوله، وفهماً تاماً في النصوص ولوازمها: لاستغنى بذلك عن كل كلام سواه، ولا استنبط جميع العلوم الصحيحة منه .

فمدار العلوم كلها على معرفة الله وأمره وخلقه . وذلك مسلّم إلى الرسل صلوات الله عليهم وسلامه: فهم أعلم الخلق بالله وأمره وخلقه، وحكمته في خلقه وأمره .

وطبُّ أتباعهم أصح وأنفع من طب غيرهم . وطبُّ أتباع خاتمهم وسيدهم وإمامهم: محمد بن عبد الله، صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أكملُ الطب وأصحّه وأنفعه، ولا يعرف هذا إلا مَنْ عرف طبَّ الناس سواهم وطبَّهم، ثم قارن بينهما، فحيثنذ: يظهر له التفاوت . وهم أصح الأمم عقولاً وفطراً، وأعظم علماً، وأقربهم في كلِّ شيء إلى الحق . لأنهم خيرة الله في الأمم، كما رسولُهم خيرته من الرسل . والعلم الذي وهبهم إياه، والحلم والحكمة أمرٌ لا يدانيهم فيه غيرهم . وقد روى الإمام أحمد في مسنده من حديث بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « أنتم تُوفُونَ سبعين أمةً: أنتم خيرها وأكرمها على الله »^(١) فظهر أثر كرامتها على الله سبحانه: في علومهم وعقولهم، وأحلامهم وفطرتهم، وهم الذين عُرِضَتْ عليهم علومُ الأمم قبلهم وعقولُهم، وأعمالهم ودرجاتُهم فازدادوا بذلك علماً وحلماً وعقلاً، إلى ما أفاض الله سبحانه وتعالى عليهم: من علمه وحلمه .

ولذلك كانت الطبيعة الدموية لهم، والصفراوية لليهود، والبنغمية للنصارى .
ولذلك غلب على النصارى: البلادةُ وقلةُ الفهم والفطنة ؛ وغلب على اليهود: الحزنُ (والهم) والغم والصغار ؛ وغلب على المسلمين: العقلُ والشجاعة، والفهمُ (والنجدة) والفرحُ والسرور .

وهذه أسرار وحقائق إنما يعرف مقدارها: مَنْ حسن فهمه، ولطف ذهنه، وغزُر علمه ؛ وعرف ما عند الناس . وبالله التوفيق .

الفهرس

الصفحة

الموضوع

٣	فصل فى علاجه ﷺ لأمراض القلب وأمراض البدن
٥	طب الأبدان نوعان
٦	هديه ﷺ فى التداوى لنفسه وغيره
٨	الأحاديث التى نحث على التداوى وربط الأسباب بالمسببات
١١	الأمر بالتداوى لا ينافي التوكل
١٢	فصل فى هديه ﷺ فى الاحتماء والاحتياط فى الأكل والشرب
١٧	فصول فى علاجه بالأدوية الطبيعية
١٧	فصل فى هديه ﷺ فى علاج الحمى
	فصل فى هديه ﷺ فى علاج استطلاق البطن وبيان مافى العسل من
٢٢	المنافع
٢٥	فصل فى هديه ﷺ فى الطاعون وعلاجه والاحتراز منه
٢٩	بحث عن النهى عن الخروج من موضع الطاعون أو الدخول فيه
٣١	فصل فى هديه ﷺ فى داء الاستسقاء وعلاجه وذكر قصة العرنين
٣٣	فصل فى هديه ﷺ فى علاج الجرح
٣٤	فصل فى هديه ﷺ فى العلاج بشرب العسل والحجامة والكى
٣٥	فصل فى منافع الحجامة
٣٩	فصل فى مواضع الحجامة وأوقاتها
٤٣	فصل فى هديه ﷺ فى قطع العروق والكى وذكر إجازته والنهى عنه
٤٥	فصل فى هديه ﷺ فى علاج الصرع بنوعيه: الخلقى والروحى
٤٩	فصل فى هديه ﷺ فى علاج عرق النسا
٥٠	فصل فى هديه ﷺ فى علاج ييس الطبع وذكر الأدوية المسهلة
٥٢	فصل فى هديه ﷺ فى علاج حكة الجسم وما يولد القمل
٥٤	جواز لبس الحرير لدفع القمل والحكة للرجال
٥٦	فصل فى هديه ﷺ فى علاج ذات الجنب
٥٨	فصل فى هديه ﷺ فى علاج الصداع والشقيقة
٦١	منافع الخناء

الموضوع

الصفحة

فصل فى هديه ﷺ فى معالجة المرضى بترك إعطائهم ما يكرهونه من

٦٢ الطعام والشراب

٦٥ فصل فى هديه ﷺ فى علاج العذرة

٦٦ فصل فى هديه ﷺ فى علاج المفؤود

٦٧ ذكر منافع التمر

٦٨ فصل فى خواص عدد السبع

٧٠ فصل فى هديه ﷺ فى دفع ضرر الأغذية

٧١ فصل فى هديه ﷺ فى الحمية

٧٤ فصل فى هديه ﷺ فى علاج الرمد

٧٦ فصل فى هديه ﷺ فى علاج الخدران

٧٧ فصل فى هديه ﷺ فى إصلاح الطعام الذى يقع فيه الذباب

٧٨ فصل فى هديه ﷺ فى علاج البشرة

٧٩ فصل فى هديه ﷺ فى علاج الأورام والخراجات

٨٠ فصل فى هديه ﷺ فى علاج المرضى بتطبيب نفوسهم وبتقوية قلوبهم

فصل فى هديه ﷺ فى علاج الأبدان بما اعتادته من الأدوية والأغذية

٨١ دون ما لم تعدده

٨٢ فصل فى هديه ﷺ فى تغذية المريض بالطف ما اعتاده من الأغذية

٨٤ فصل فى هديه ﷺ فى علاج السم الذى أصابه بخير من اليهود

٨٥ فصل فى هديه ﷺ فى علاج السحر

٨٨ فصل فى هديه ﷺ فى الاستفراغ بالقىء

٩١ ذكر منافع القىء

٩١ فصل فى هديه ﷺ فى الإرشاد إلى اختيار الطبيب الأحق

٩٤ فصل فى هديه ﷺ فى تضمين من طب الناس وهو جاهل بالطب

٩٦ ذكر أقسام الطبيب وآدابه

١٠٢ فصل فى هديه ﷺ فى التحرز من الأدوية المعدية

١٠٦ فصل فى هديه ﷺ فى المنع من التداوى بالمحرمات

١٠٩ فصل فى هديه ﷺ فى علاج القمل الذى فى الرأس وإزالته

١١٢ فصل فى هديه ﷺ فى العلاج بالأدوية الروحانية والأدعية

الموضوع

الصفحة

١١٢	فصل في هديه ﷺ في علاج المصاب بالعين
١٢٠	فصل في هديه ﷺ في العلاج لكل شكوى بالرقية الإلهية
١٢١	فصل في هديه ﷺ في رقية اللدغ بالفاتحة
١٢٤	فصل في هديه ﷺ في علاج لدغة العقرب
١٢٧	فصل في هديه ﷺ في رقية النملة
١٢٨	فصل في هديه ﷺ في رقية الحية
١٢٨	فصل في هديه ﷺ في رقية القرحة والجرح
١٣٠	فصل في هديه ﷺ في علاج الوجع بالرقية
١٣٠	فصل في هديه ﷺ في علاج المصيبة وتخفيفها
١٣٦	فصل في هديه ﷺ في علاج الهم والغم والكرب والحزن
١٣٩	فصل في بيان جهة تأثير هذه الأدوية في هذه الأمراض
١٤٦	فصل في هديه ﷺ في علاج الفزع والأرق المانع من النوم
١٤٦	فصل في هديه ﷺ في علاج داء الحريق وإطفائه
١٤٧	فصل في هديه ﷺ في علاج حفظ الصحة
١٥٠	فصل في هديه ﷺ في الأكل
١٥٢	فصل في هديه ﷺ في هيئة الجلوس للأكل
١٥٣	فصل في هديه ﷺ في الشرب وآدابه
١٦٣	فصل في تدبيره لأمر الملبس
١٦٥	فصل في تدبيره لأمر النوم واليقظة
١٧٠	فصل في هديه ﷺ في الرياضة
١٧٢	فصل في هديه ﷺ في الجماع
١٧٧	فصل ماورر من الأحاديث في النهي عن إتيان الرجل زوجته في دبرها
١٨٣	فصل في هديه ﷺ في علاج العشق
١٨٩	بطلان حديث من عشق فعف فمات فهو شهيد
١٩١	فصل في هديه ﷺ في حفظ الصحة بالطيب
١٩٣	فصل في هديه ﷺ في حفظ صحة العين
	فصل في ذكر شئ من الأدوية والأغذية المفردة التي جاءت على لسانه
١٩٤	وما فيها من المنافع والخواص

الموضوع

الصفحة

١٩٤	إثمءء؁ أءرج
١٩٥	أرز؁ أرز
١٩٦	إءخر؁ بطيخ
١٩٧	بل؁ بيض
١٩٨	بصل
١٩٩	تمر
٢٠٠	ءلينة؁ ءلج؁ ءوم
٢٠٢	ءريد؁ جمار؁ جبن
٢٠٣	ءناء؁ ءبة السوداء
٢٠٤	ءرير؁ ءرف
٢٠٥	ءلبة
٢٠٧	ءبز
٢٠٨	ءل
٢٠٩	ءلال؁ ءهن
٢١١	ءريرة؁ ذباب؁ ذهب
٢١٣	رطب؁ ريءان
٢١٥	رمان
٢١٥	زيت
٢١٧	زيد؁ زيب
٢١٨	زنءبيل؁ سناء؁ سفرءل
٢٢٠	سواك
٢٢٢	سمن؁ سملك
٢٢٣	سلق؁ شونيز
٢٢٤	شبرم؁ شعير؁ شواء
٢٢٦	شءم؁ صلاة
٢٢٨	صبر
٢٢٨	صبر؁ صوم
٢٢٩	ضب؁ ضفءع؁ طيب

الموضوع

الصفحة

٢٣٠	طين، طلع، طلع
٢٣٢	عنب، عسل
٢٣٢	عجوة، عنبر
٢٣٤	عود
٢٣٦	غيث
٢٣٦	فاتحة الكتاب
٢٣٨	فاغية، فضة
٢٤٠	قرآن
٢٤١	قسط، كست، قصب السكر
٢٤٣	كتاب للحمى
٢٤٣	كتاب لعسر الولادة، كتاب للرعايف
٢٤٤	كتاب آخِر للحزاز
٢٤٥	كتاب للحمى ولعرق النسا ولوجع الضرس وللخُراج
٢٤٥	كماة
٢٤٩	كبات، كتم
٢٥١	كرم
٢٥٢	كرفت، كُرَّاث
٢٥٣	لحم
٢٥٩	فصل فى لحوم الطير
٢٦٣	لبن
٢٦٤	ماء
٢٦٩	مسك
٢٧١، ٢٧٠	ملح، نخل
٢٧٣	نَبَق، هندية
٢٧٤	ورس
٢٧٥	وسمة، يقطين
٢٧٧	فصول متفرقة فى الوصايا النافعة والتدبير
٢٨٤	فهرس الموضوعات

الأعمال الجليلة

في هدي خير العباد

الإمام المحدث المفسر الفقيه شمس الدين أبي عبد الله

محمد بن أبي بكر الرزعي الدمشقي المتوفى سنة ٨٧٥ هـ

ابن تيمية الجوزية

مفتي دمشق ومفتي أمانيه وفقيه

محمد بن تيمية

ابن تيمية الرزعي

ابن تيمية الرزعي

الشيخ أبو الغيث

مكتبة الإيمان

المسورة - أمام جامعة الأزهر

٤٩٥٧٨٨٩ : ٥

زاد المعاد

فى هدى خير العباد

للإمام المحدث المفسر الفقيه / شمس الدين أبى عبد الله محمد بن
أبى بكر الرزعى الدمشقى المتوفى سنة ٧٥١هـ
ابن القيم الجوزية

حقق نصوصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه

محمد بيومى

د/عمر الفرماسى عبد الله المنشاوى

الجزء الخامس

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع بالمنصورة

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع بالمنصورة
المنصورة - أمام جامعة الأزهر

فصل

فى هديه ﷺ فى الأقضية والأنكحة والبيوع

وليس الغرض من ذلك ذكر التشريع العام وإن كانت أقضيته الخاصة تشريعاً عاماً، وإنما الغرض ذكر هديه فى الحكومات الجزئية التى فصل بها بين الخصوم، وكيف كان هديه فى الحكم بين الناس، ونذكر مع ذلك قضايا من أحكامه الكلية.

فصل

ثبت عنه ﷺ من حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أن النبى ﷺ حبس رجلاً فى تهمته^(١). قال أحمد وعلى بن المدينى: هذا إسناد صحيح.

وذكر ابن زياد عنه ﷺ فى «أحكامه»: أنه ﷺ سجن رجلاً أعتق شركاً له فى عبد، فوجب عليه استتمام عتقه حتى باع غُنيمة له^(٢).



فصل

فى حكمه فىمن قتل عبده

روى الأوزاعى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلاً قتل عبده متعمداً، فجلده النبى ﷺ مائة جلدة، ونفاه سنة وأمره أن يعتق رقبة ولم يقده به^(٣).

وروى الإمام أحمد: من حديث الحسن، عن سمرة رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ»^(٤). فإن كان هذا محفوظاً، وقد سمعه منه الحسن، كان قتله تعزيراً إلى الإمام بحسب ما يراه من المصلحة.

وأمر رجلاً بملازمة غريمه، كما ذكر أبو داود، عن النضر بن شميل، عن الهرماس بن حبيب، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه قال: أتيت النبى ﷺ بغريم

(١) حسن . رواه أبو داود (٣٦٣٠) والترمذى (١٤١٧) والنسائى (٦٧/٨) .

(٢) ضعيف . رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٥١/٩) برقم (١٦٧١٦) والبيهقى (٢٧٦/١٠) وقال: هذا منقطع .

(٣) حسن . رواه الدارقطنى فى «سننه» (١٤٣/٣ - ١٤٤) .

(٤) ضعيف . رواه أحمد (١١/٥) وأبو داود (٤٥١٥) والترمذى (١٤١٤) والنسائى (٢٠/٨ - ٢١) وابن ماجه

(٢٦٦٣) وفى سننه الحسن البصرى ، وهو مدلس وقد عتته .

لى، فقال لى: «الزمه» ثم قال لى: «يا أخا بنى سهم ما تريد أن تفعل بأسيرك؟»^(١)
وروى أبو عبيد، أنه عليه السلام أمر بقتل القاتل، وصبر الصابر^(٢)، قال أبو عبيد: أى
بحبسه للموت حتى يموت.

وذكر عبد الرزاق فى «مصنفه» عن على: يُحبس المُسَكُّ فى السجن حتى
الموت^(٣).



فصل

فى حكمه فى المحاربين

حكم بقطع أيديهم، وأرجلهم، وسَمَل أعينهم، كما سملوا غير الرعاء، وتركهم
حتى ماتوا جوعاً وعطشاً كما فعلوا بالرعاء^(٤).



فصل

فى حكمه بين القاتل وولى المقتول

ثبت فى «صحيح مسلم»: عنه عليه السلام أن رجلاً ادعى على آخر أنه قتل أخاه،
فاعترف، فقال: «دُونَكَ صَاحِبَكَ»، فلما ولى، قال: «إن قتل، فهو مثله»، فرجع
فقال: إنما أخذته بأمرى، فقال عليه السلام: «أما تريد أن يبوء بإثمك وإثم صاحبك؟»
فقال: بلى، فخلى سبيله^(٥).

(١) ضعيف . رواه أبو داود (٣٦٢٩) وابن ماجه (٢٤٢٨) وفى سننه الهرماس بن حبيب، وهو مجهول كما فى
«التقريب» (٣١٦/٢) وحبيب والد الهرماس مجهول كما فى «التقريب» (١٥١/١).

(٢) ضعيف . رواه عبد الرزاق (١٧٨٩٢ و ١٧٨٩٥) والدارقطنى (١٤٠/٣) والبيهقى (٥٠/٩) بسند مرسل ورواه
الدارقطنى (١٤٠/٣) والبيهقى (٥٠/٨) من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ «إذا مسك الرجل الرجل وقتله
الآخر يقتل الذى قتل ويمسك الذى أمسك» وضعفه البيهقى بقوله: هذا غير محفوظ .

(٣) صحيح . رواه عبد الرزاق (١٧٨٩٣) .

(٤) رواه البخارى (٦٨٠٥) ومسلم (٤٢٧٥) وأحمد (١٠٧/٣)، ١٦٣، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٦، ١٩٨، ٢٠٥،
٢٣٣، ٢٨٧، ٢٩٠) وأبو داود (٤٣٦٤) والنسائى (٩٣/٧، ٩٤) والترمذى (٧٢) وابن ماجه (٢٥٧٨) من
حديث أنس بن مالك رضى الله عنه .

(٥) رواه مسلم (٤٣٠٨) وأبو داود (٤٤٩٩) والنسائى (١٦/٧ - ١٧) من حديث علقمة بن وائل عن أبيه .

وفى قوله: «فهو مثله»، قولان، أحدهما: أن القاتل إذا قيد منه، سقط ما عليه، فصار هو والمستفيد منزله واحدة، وهو لم يقل: إنه منزلته قبل القتل، وإنما قال: «إن قتله فهو مثله»، وهذا يقتضى المماثلة بعد قتله، فلا إشكال فى الحديث، وإنما فيه التعريض لصاحب الحق بترك القود والعفو.

والثانى: أنه إن كان لم يرد قتل أخيه فقتله به، فهو متعدّ مثله، إذ كان القاتل متعديا بالجناية، والمقتص متعد بقتل من لم يتعمد القتل، ويدل على هذا التأويل ما روى الإمام أحمد فى «مسنده»: من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال: قُتِلَ رجل على عهد رسول الله عليه السلام، فرفع إلى رسول الله عليه السلام، فدفعه إلى ولّى المقتول، فقال القاتل: يا رسول الله! ما أردت قتله، فقال رسول الله عليه السلام للولّى: «أما إنه إذا كان صادقا، ثم قتلته دخلت النار»، فخلّى سبيله^(١)، وفى كتاب ابن حبيب فى هذا الحديث زيادة، وهى: قال النبى عليه السلام: «عمد يد، وخبأ قلب».



فصل

فى حكمه بالقود على من قتل جارية

وأنه يفعل به كما فعل

ثبت فى «الصحيحين»: أن يهودياً رضى رأس جارية بنى حجرين على أوصاح لها، أى حلى، فأخذ، فاعترف، فأمر رسول الله عليه السلام أن يرص رأسه بين حجرين^(٢).

وفى هذا الحديث دليل على قتل الرجل بالمرأة، وعلى أن الجانى يفعل به كما فعل، وأن القتل غيلة لا يشترط فيه إذن الولى، فإن رسول الله عليه السلام لم يدفعه إلى أوليائها، ولم يقل: إن شئت فاقتلوه، وإن شئت فاعفوا عنه، بل قتله حتماً، وهذا مذهب مالك، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن قال: إنه فعل ذلك لنقض العهد، لم يصح، فإن ناقض العهد لا تُرضخ رأسه بالحجارة، بل يُقتل بالسيف.

(١) صحيح. رواه أبو داود (٤٤٩٨) والترمذى (١٤١٢) والنسائى (١٣/٨) وابن ماجه (٢٦٩٠).

(٢) رواه البخارى (٦٨٧٧) ومسلم (٤٢٨٢) وأبو داود (٤٥٢٩) والنسائى (٣٥/٨) وابن ماجه (٢٦٦٦) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

فصل

فى حكمه ﷺ فيمن ضرب امرأة حاملاً فطرحها

فى «الصحيحين»: أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما فى بطنها، فقاضى فيها رسول الله ﷺ بغرة: عبد أو وليدة فى الجنين، وجعل دية المقتولة على عصبة القاتلة^(١)، هكذا فى «الصحيحين». وفى النسائى: فقاضى فى حملها بغرة، وأن تُقتل بها^(٢)، وكذلك قال غيره أيضاً: إنه قتلها مكانها، والصحيح: أنه لم يقتلها لما تقدم. وقد روى البخارى فى «صحيحه» عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قضى فى جنين امرأة من بنى لحيان بغرة: عبد أو وليدة، ثم إن المرأة التى قضى عليها بالغرة توفيت، فقاضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيتها وزوجها، وأن العقل على عصبتها^(٣).

وفى هذا الحكم أن شبه العمد لا يُوجب القود، وأن العاقلة تحمل الغرة تبعاً للدية، وأن العاقلة هم العصبة، وأن زوج القاتلة لا يدخل معهم، وأن أولادها أيضاً ليسوا من العاقلة.



فصل

فى حكمه ﷺ بالقسامة فيمن لم يعرف قاتله

ثبت فى «الصحيحين»: أنه ﷺ حكم بها بين الأنصار واليهود، وقال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟» وقال البخارى: «وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم»، فقالوا: أمر لم نشهده ولم نره، فقال: «فتبرئكم يهود بأيمان خمسين»، فقالوا: كيف نقبل أيمان قوم كفار؟ فوداه رسول الله ﷺ من عنده:

(١) رواه البخارى (٦٩٩٠) ومسلم (٤٣١٢) وأبو داود (٤٥٧٦) والنسائى (٤٨/٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) صحيح. رواه أحمد (٣٦٤/١) وأبو داود (٤٥٧٢) والنسائى (٢١/٨)، (٢٢) والدارمى (١٩٦/٢)، (١٩٧) وابن ماجه (٢٦٤٢) من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

(٣) رواه البخارى (٦٧٤٠) كتاب الفرائض، باب: ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره.

وفى لفظ: «ويقسم خمسون منكم على رجل منهم، فيُدفع برمته إليه»^(١).

واختلف لفظ الأحاديث الصحيحة فى محل الدية، ففى بعضها أنه عليه السلام وداه من عنده، وفى بعضها وداه من إبل الصدقة.

وفى «سنن أبى داود»: أنه عليه السلام ألقى ديته على اليهود؛ لأنه وُجدَ بينهم^(٢).

وفى «مصنف عبد الرزاق»: أنه عليه السلام بدأ بيهود، فأبوا أن يحلفوا، فردَّ القسامة على الأنصار، فأبوا أن يحلفوا، فجعل عقله على يهود^(٣).

وفى «سنن النسائي»: فجعل عقله على اليهود، وأعانهم ببعضها البعض^(٤).

وقد تضمنت هذه الحكومة أموراً:

منها: الحكم بالقسامة، وأنها من دين الله وشرعه.

ومنها: القتل بها لقوله: «فيُدفع برمته إليه»، وقوله فى لفظ آخر: «وتستحقون دم صاحبكم»، فظاهر القرآن والسنة القتل بأيمان الزوج الملاعن وإيمان الأولياء فى القسامة، وهو مذهب أهل المدينة، وأما أهل العراق، فلا يقتلون فى واحد منها، وأحمد يقتل فى القسامة دون اللعان، والشافعى عكسه.

ومنها: أنه يبدأ بأيمان المُدَّعين فى القسامة بخلاف غيرها من الدعاوى.

ومنها: أن أهل الذمة إذا منعوا حقاً عليهم، انتقض عهدهم لقوله عليه السلام: «إما أن تدوه، وإما أن تأذنوا بحرب».

ومنها: أن المدعى عليه إذا يَعدُّ عن مجلس الحكم، كَتَبَ إليه، ولم يُشْخصه.

ومنها: جواز العمل والحكم بكتاب القاضى وإن لم يشهد عليه.

ومنها: القضاء على الغائب.

ومنها: أنه لا يكتفى فى القسامة بأقل من خمسين إذا وُجدوا.

(١) رواه البخارى (٢٧٠٢) ومسلم (٤٢٦٣) وأحمد (١٤٢/٤) ومالك فى «الموطأ» (١/٨٧٧/٢) وأبو داود (٤٥٢٠) والترمذى (١٤٢٢) والنسائى (٧/٨ - ١٠) وابن ماجه (٢٦٧٧).

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٤٥٢٦) والبيهقى (١٢١/٨).

(٣) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٨٢٥٢). (٤) حسن. رواه النسائى (١٢/٨).

ومنها: الحكم على أهل الذمة بحكم الإسلام، وإن لم يتحاكموا إلينا إذا كان الحكم بينهم وبين المسلمين.

ومنها: وهو الذى أشكل على كثير من الناس - إعطاؤه الدية من إبل الصدقة، وقد ظن بعض الناس أن ذلك من سهم الغارمين، وهذا لا يصح، فإن غارم أهل الذمة لا يُعطى من الزكاة، وظن بعضهم أن ذلك مما فضل من الصدقة عن أهلها، فللإمام أن يصرفه فى المصالح، وهذا أقرب من الأول، وأقرب منه أنه ﷺ وداه من عنده، واقتضى الدية من إبل الصدقة، ويدل عليه: «فواده من عنده» وأقرب من هذا كله أن يُقال: لما تحملها النبى ﷺ لإصلاح ذات البين بين الطائفتين، كان حكمها حكم القضاء على الغارم لما غرمه لإصلاح ذات البين، ولعل هذا مراد من قال: إنه قضاها من سهم الغارمين، وهو ﷺ لم يأخذ منها لنفسه شيئاً، فإن الصدقة لا تحل له، ولكن جرى إعطاء الدية منها مجرى إعطاء الغارم منها لإصلاح ذات البين. والله أعلم.

فإن قيل: فكيف تصنعون بقوله: «فجعل عقله على اليهود»؟ فيقال: هذا مجمل لم يحفظ راويه كيفية جعله عليهم، فإنه ﷺ لما كتب إليهم أن يدوا القتيل، أو يأذنوا بحرب، كان هذا كالإلزام بالدية، ولكن الذى حفظوا أنهم أنكروا أن يكونوا قتلوا، وحلفوا على ذلك، وأن رسول الله ﷺ وداه من عنده، حفظوا زيادة على ذلك، فهم أولى بالتقديم.

فإن قيل: فكيف تصنعون برواية النسائي: «أنه قسمها على اليهود، وأعانهم ببعضها»؟ قيل: هذا ليس بمحفوظ قطعاً، فإن الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى أولياء القتيل، بل لا بد من إقرار أو بينة، أو أيمان المدعين، ولم يوجد هنا شئ من ذلك، وقد عرض النبى ﷺ أيمان القسامة على المدعين، فأبوا أن يحلفوا، فكيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى.

فصل

فى حكمه ﷺ فى أربعة سقطوا فى بئر،

فتعلق بعضهم ببعض فهلكوا

ذكر الإمام أحمد، والبخاري، وغيرهما، أن قوماً احتفروا بئراً باليمن، فسقط فيها رجلٌ، فتعلَّ بأخر والثاني والثالث والرابع، فسقطوا جميعاً، فماتوا، فارتفع أولياؤهم إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه، فقال: اجمعوا من حفر البئر من الناس، وقضى للأول برىح الدية؛ لأنه هلك فوقه ثلاثة، وللثاني بثلثها لأنه هلك فوقه اثنان، وللثالث بنصفها؛ لأنه هلك فوقه واحد، وللرابع بالدية تامة، فأتوا رسول الله ﷺ العام المقبل، فقصوا عليه القصة، فقال: «هو ما قضى بينكم»، هكذا سياق البخاري.

وسياق أحمد نحوه، وقال: إنهم أبوا أن يرضوا بقضاء على، فأتوا رسول الله ﷺ وهو عند مقام إبراهيم عليه السلام، فقصوا عليه القصة، فأجازه رسول الله ﷺ وجعل الدية على قبائل الذين ازدحموا^(١).



فصل

فى حكمه ﷺ فيمن تزوج امرأة أبيه

روى الإمام أحمد، والنسائي وغيرهما: عن البراء رضى الله عنه، قال: لقيت خالى أبا بُردة ومعه الراية، فقال: أرسلنى رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن أقتله وأخذ ماله^(٢).

وذكر ابن أبى خيثمة فى «تاريخه»، من حديث معاوية بن قُرة، عن أبيه، عن

(١) ضعيف. رواه أحمد (٧٧/١)، (١٥٢) والبخاري (١٥٣٢) والطبراني (١١٤) والبيهقي (١١١/٨) وفى سنده حش بن المعتمر، وثقه أبو داود وقال أبو حاتم: صالح لا أراهم يحتجون به، وقال النسائي: ليس بالقوى. وقال البخاري: يتكلمون فى حديثه: وقال ابن حبان: لا يحتج به. يتفرد عن على بأشياء، لا يشبه حديثه الثقات وأورد له البخاري فى الضعفاء هذا الحديث. «ميزان الاعتدال» (٦١٩/١) وقال الحافظ: صدوق له أوهام ويرسل «التقريب» (٢٠٥/١).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٢٩٢/٤)، (٢٩٥) وأبو داود (٤٤٥٦)، (٤٤٥٧) والنسائي (١٠٩/٦)، (١١٠) والترمذي (١٣٦٧) وابن أبى شيبة (١/٨٧) وابن ماجه (٢٦٠٧) والدارقطني (١٩٦/٣) والطحاوى (٨٥/٢) والبيهقي (٢٣٨) وانظر «الإرواء» (٢٣٥١).

جده، رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ بعثه إلى رجل أعرسَ بامرأة أبيه، فضرب عنقه، وخمسَ ماله. قال يحيى بن معين: هذا حديث صحيح.

وفى «سنن ابن ماجه» من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرَمٍ فَاقْتُلُوهُ»^(١).

وذكر الجوزجاني، أنه رُفِعَ إلى الحجاج رجلٌ اغتصب أخته على نفسها، فقال: احبسوه، وسلوا مَنْ هاهنا من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألوا عبد الله بن أبى مطرف رضى الله عنه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ تَخْطِى حُرْمَ الْمُؤْمِنِينَ، فَخَطُّوا وَسْطَهُ بِالسَّيْفِ»^(٢).

وقد نص أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد، في رجل تزوج امرأة أبيه أو بذات محرم، فقال: يُقْتَل، ويدخل ماله في بيت المال.

قال: وَجُد قَتِيلٌ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ، فأمر النبي ﷺ فذرع ما بينهما، فوجده إلى أحدهما أقرب، وهذا القول هو الصحيح، وهو مقتضى حكم رسول الله ﷺ.

وقال الشافعى ومالك وأبو حنيفة: حَدٌّ حَدُّ الزَّانِي، ثم قال أبو حنيفة: إن وطئها بعقد، عَزَّرَ، ولا حد عليه، وحكم رسول الله ﷺ وقضاؤه أحق وأولى.



فصل

فِي حُكْمِهِ ﷺ بِقَتْلِ مَنْ اتَّهَمَ بِأَمِّ وَلَدِهِ

فَلَمَّا ظَهَرَتْ بَرَاءَتُهُ، أَمْسَكَ عَنْهُ

روى ابن أبى خيثمة، وابن السكن وغيرهما من حديث ثابت، عن أنس رضى الله عنه، أن ابن عمٍّ مارية كان يُتَّهَمُ بها، فقال النبي ﷺ لعلى بن أبى طالب رضى

(١) ضعيف. رواه أحمد (٣٠٠/١) والترمذى (١٤٦٢) وابن ماجه (٢٥٦٤) والحاكم (٣٥٦/٤) والبيهقى (٢٣٧/٨) وفى سنده إبراهيم بن إسماعيل وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣١/١) وداد بن الحصين ثقة إلا فى روايته عن عكرمة، كما فى «التقريب» (٢٣١/١).

(٢) ضعيف. رواه الطبرانى كما فى «المجمع» (٢٦٩/٦) وقال الهيثمى: فيه ردة بن قضاة، وثقه هشام بن عمار، وضعفه الجمهور. ١-هـ وقال الذهبي: قال البخارى: لا يُتَّابَعُ على حديثه... وقال النسائى: ليس بالقوى. قلت: وله حديث باطل فى قتل من رنا بأخته. «الميزان» (٥٣/٢).

الله عنه: «أذهب فإن وجدته عند مارية، فاضرب عنقه»، فأتاه على فإذا هو فى ركن يتبرد فيها، فقال له على: اخرج، فناوله يده، فأخرجه، فإذا هو محبوب ليس له ذكر، فكف عنه على، ثم أتى النبی ﷺ، فقال: يا رسول الله: إنه محبوب، ماله ذكر. وفى لفظ آخر: أنه وجدته فى نخلة يجمع تمرًا، وهو ملفوف بخرقه، فلما رأى السيف ارتعد وسقطت الخرقه، فإذا هو محبوب لا ذكر له^(١).

وقد أشكل هذا القضاء على كثير من الناس، فطعن بعضهم فى الحديث، ولكن ليس فى إسناده من يتعلق عليه، وتأوله بعضهم على أنه ﷺ لم يرد حقيقة القتل، إنما أراد تخويفه ليزجر عن مجيئه إليها. قال: وهذا كما قال سليمان للمراتين اللتين اختصمتا إليه فى الولد: «على بالسكين حتى أشق الولد بينهما»، ولم يرد أن يفعل ذلك، بل قصد استعلام الأمر من هذا القول، ولذلك كان من تراجم الأئمة على هذا الحديث: باب الحاكم يؤهم خلاف الحق ليتوصل به إلى معرفة الحق، فأحب رسول الله أن يعرف الصحابة براءته، وبراءة مارية، وعلم أنه إذا عاين السيف، كشف عن حقيقة حاله، فجاء الأمر كما قدره رسول الله ﷺ.

وأحسن من هذا أن يقال: إن النبی ﷺ أمر علياً رضي الله عنه بقتله تعزيراً لإقدامه وجراته على خلوته بأمر ولده، فلما تبين لعلى حقيقة الحال، وأنه برىء من الرية، كف عن قتله، واستغنى عن القتل بتبين الحال، والتعزير بالقتل ليس بلازم كالحذ، بل هو تابع للمصلحة دائرٌ معها وجوداً وعدماً.



فصل

فى قضائه ﷺ فى القتل يوجود بين قريتين

روى الإمام أحمد، وابن أبى شيبة، من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه فكأنى أنظر إلى شبر رسول الله ﷺ، فألقاه على أقربهما^(٢).

وفى «مصنف عبد الرزاق» قال عمر بن عبد العزيز: قضى رسول الله ﷺ فيما

(١) رواه مسلم (٦٨٨٥) كتاب التوبة، باب: براءة حرم النبی ﷺ من الرية. وأحمد (٢٨١/٣).

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٣٩/٣، ٨٠) وفى سنده عطية العوفى وهو ضعيف.

بلغنا فى القتل يُوجد بين ظهرانى ديار قوم: أن الأيمان على المدعى عليهم، فإن نكلوا، حُلِّف المدعون، واستحقوا، فإن نكل الفريقان، كانت الدية نصفها على المدعى عليهم، وبطل النصف إذا لم يحلفوا^(١).

وقد نص الإمام أحمد فى رواية المروزى على القول بمثل رواية أبى سعيد، فقال: قلت لأبى عبد الله: القوم إذا أعطوا الشىء، فتبينوا أنه ظلمَ فيه قوم؟ فقال: يُرد عليهم إن عُرِفَ القوم. قلت: فإن لم يُعرفوا؟ قال: يُفرَّق على مساكين ذلك الموضع، فقلت: فما الحجة فى أن يُفرَّق على مساكين ذلك الموضع؟ فقال: عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعل الدية على أهل المكان يعنى القرية التى وُجِدَ فيها القتل، فأراه قال: كما أن عليهم الدية هكذا يُفرَّقُ فيهم، يعنى: إذا ظلمَ قوم منهم ولم يُعرفوا، فهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد قضى بموجب هذا الحديث، وجعل الدية على أهل المكان الذى وُجِدَ فيه القتل، واحتج به أحمد، وجعل هذا أصلاً فى تفريق المال الذى ظلم فيه أهل ذلك المكان عليهم إذا لم يعرفوا بأعيانهم.

وأما الأثر الآخر، فمرسل لا تقوم بمثله، ولو صح تعين القول بمثله، ولم تجز مخالفته، ولا يخالف باب الدعاوى، ولا باب القسامة، فإنه ليس فيهم لوثٌ ظاهر يوجب تقديم المدعين، فيقدم المدعى عليهم فى اليمين.

فإذا نكلوا، قوى جانب المدعين من وجهين: أحدهما: وجود القتل بين ظهرانىهم، والثانى: نكولهم عن براءة ساحتهم باليمين، وهذا يقوم مقام اللوث الظاهر، فيحلف المدعون، ويستحقون، فإذا نكل الفريقان كلاهما، أورث ذلك شبهة مركبة من نكول كل واحد منهما، فلم ينهض ذلك سبباً لإيجاب كمال الدية عليهم إذا لم يحلف غرماؤهم، ولا إسقاطها عنهم بالكلية حيث لم يحلفوا فجعلت الدية نصفين ووجب نصفها على المدعى عليهم لثبوت الشبهة فى حقهم بترك اليمين، ولم تجب عليهم بكمالها، لأن خصومهم لم يحلفوا، فلما كان اللوث متركباً من يمين المدعين، ونكول المدعى عليهم، ولم يتم، سقط ما يقابل أيمان المدعين وهو النصف، ووجب ما يقابل نكول المدعى عليهم وهو النصف، وهذا من أحسن الأحكام وأعدلها، وبالله التوفيق.

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق (١٨٢٩٠) وفى سنده انقطاع.

فصل

فى قضائه ﷺ بتأخير القصاص من الجرح حتى يندمل

ذكر عبد الرزاق فى «مصنفه» وغيره من حديث ابن جريح، عن عمرو بن شعيب قال: قضى رسول الله ﷺ فى رجل طعن آخر بقرن فى رجله، فقال: يا رسول الله: أقدنى، فقال: «حتى تبرأ جراحك»، فأبى الرجل إلا أن يستقيده، فأقاده النبى ﷺ، فصحَّ المستقاد منه، وعرج المستقيد، فقال: عرجت وبرأ صاحبى، فقال النبى ﷺ: «ألم أمرك أن لا تستقيد حتى تبرأ جراحك فعصيتنى، فأبعدك الله وبطل عرجك»، ثم أمر رسول الله ﷺ من كان به جرح بعد الرجل الذى عرج أن يُستقاد منه حتى يبرأ جرح صاحبه، فالجراح على ما بلغ حتى يبرأ، فما كان من عرج أو شلل، فلا قود فيه، وهو عقل، ومن استقاد جرحاً فأصيب المستقاد منه، فعقل ما فضل من ديته على جرح صاحبه له^(١).

قلت: الحديث فى «مسند الإمام أحمد». من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده متصل، أن رجلاً طعن بقرن فى ركبته، فجاء إلى النبى ﷺ فقال: أقدنى. فقال: «حتى تبرأ»، ثم جاء إليه فقال: أقدنى، فأقاده، ثم جاء إليه، فقال: يا رسول الله! عرجت، فقال: «قد نهيتك فعصيتنى، فأبعدك الله وبطل عرجتك»، ثم نهى رسول الله ﷺ أن يُقضى من جرح حتى يبرأ صاحبه^(٢).

وفى سنن الدارقطنى: عن جابر رضى الله عنه، أن رجلاً جرح، فأراد أن يستقيد، فنهى رسول الله ﷺ أن يُستقاد من الجراح حتى يبرأ المجروح^(٣).

وقد تضمنت هذه الحكومة، أنه لا يجوز الاقتصاص من الجرح حتى يستقر أمره، إما باندمال، أو بسراية مستقرة، وأنَّ سراية الجناية مضمونة بالقود، وجواز القصاص فى الضربة بالعصا والقرن ونحوهما، ولا ناسخ لهذه الحكومة، ولا معارض لها، والذى نسخ بها تعجيل القصاص قبل الاندمال لا نفس القصاص فتأمله، وأن المجنى عليه إذا بادر واقتص من الجانى، ثم سرت الجناية إلى عضو من أعضائه، أو إلى

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق (١٧٩٩١) وفى سنده انقطاع.

(٢) حسن. رواه أحمد (٢١٧/٢) والدارقطنى (٨٨/٣) والبيهقى (٦٨/٨).

(٣) حسن. رواه الدارقطنى (٨٨/٣) والبيهقى (٦٦/٨) وانظر «الإرواء» (٢٩٨/٧).

نفسه بعد القصاص، فالسراية هذر.

وأنه يكتفى بالقصاص وحده دون تعزير الجاني وحبه، قال عطاء: الجروح قصاص، وليس للإمام أن يضربه ولا يسجنه، إنما هو القصاص، وما كان ربك نسياً، ولو شاء لأمر بالضرب والسجن وقال مالك: يقتص منه بحق الآدمي، ويُعاقب لجرأته.

والجمهور يقولون: القصاص يُغنى عن العقوبة الزائدة، فهو كالحلد إذا أُقيم على المحدود، لم يحتج معه إلى عقوبة أخرى.

والمعاصي ثلاثة أنواع: نوعٌ عليه حدٌّ مقدّر، فلا يُجمع بينه وبين التعزير. ونوعٌ لا حد فيه، ولا كفارة، فهذا يُردع فيه بالتعزير، ونوع فيه كفارة، ولا حد فيه، كالوطء في الإحرام والصيام، فهل يُجمع فيه بين الكفارة والتعزير؟ على قولين للعلماء، وهما وجهان لأصحاب أحمد، والقصاص يجرى مجرى الحدّ، فلا يُجمع بينه وبين التعزير.



فصل

في قضائه ﷺ بالقصاص في كسر السن

في «الصحيحين»: من حديث أنس، أن ابنة النضر أخت الربيع لطمت جارية، فكسرت سنّها، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فأمر بالقصاص، فقالت أم الربيع: يا رسول الله! أيقْتَص من فلانة لا والله لا يقْتَص منها، فقال النبي ﷺ: «سبحان الله يا أم الربيع كتاب الله القصاص». فقالت: لا والله لا يقْتَص منها أبداً، فعفا القوم، وقبلوا الدية. فقال النبي ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»^(١).



(١) رواه البخاري (٢٧٠٣) ومسلم (٤٢٩٥) والنسائي (٢٦/٨).

فصل

فى قضائه ﷺ فيمن عض يد رجل، فانتزع يده من فيه

فسقطت ثنية العاض بإهدارها

ثبت فى «الصحيحين»: أن رجلاً عض يد رجل، فترع يده من فيه، فوقعت ثنياه، فختصموا إلى النبى ﷺ، فقال: «بعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل، لا دية لك»^(١).

وقد تضمنت هذه الحكومة أن من خلّص نفسه من يد ظالم له، فتلفت نفس الظالم، أو شىء من أطرافه أو ماله بذلك، فهو هدرٌ غير مضمون.



فصل

فى قضائه ﷺ فيمن اطلع فى بيت رجل بغير إذنه

فحذفه بحصاة أو عود، ففقأ عينه، فلا شىء عليه

ثبت فى «الصحيحين» من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، عن النبى ﷺ قال: «لو أن امرأً اطلع عليك بغير إذن، فحذفته بحصاة، ففقأت عينه، لم يكن عليك جناح»^(٢).

وفى لفظ فيهما: «من اطلع فى بيت قوم بغير إذنه، ففقأوا عينه، فلا دية له ولا قصاص»^(٣).

وفيهما: أن رجلاً اطلع من حُجر النبى ﷺ، فقام إليه بمشقص، وجعل يختله ليطعنه^(٤).

(١) رواه البخارى (٦٨٩٢) ومسلم (٤٢٨٧) والترمذى (١٤١٦) والنسائى (٢٨/٨ - ٢٩) وابن ماجه (٢٦٥٧) من حديث عمران بن حصين رضى الله عنه .

(٢) رواه البخارى (٦٩٠٢) ومسلم (٥٥٣٩) والنسائى (٦١/٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) صحيح. رواه أحمد (٣٨٥) والنسائى (٦١/٨) وابن الجارود (٧٩٠) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٤٠٥/١) وابن حبان (٤٠٤ - إحصان) والبيهقى (٣٣٨/٨). والحديث ليس فى الصحيحين كما قال المصنف رحمه الله .

(٤) رواه البخارى (٦٢٤٢) ومسلم (٥٥٣٧) وأبو داود (٥١٧١) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه .

فذهب إلى القول بهذه الحكومة، وإلى التي قبلها فقهاء الحديث، منهم: الإمام أحمد، والشافعي ولم يقل بها أبو حنيفة ومالك.

فصل

وقضى رسول الله ﷺ أن الحامل إذا قتلت عمداً لا تُقتل حتى تضع ما في بطنها وحتى تُكفّل ولدها^(١). ذكره ابن ماجه في «سننه».

وقضى أن لا يُقتل الوالد بالولد^(٢). ذكره النسائي وأحمد.

وقضى أن المؤمنين تتكافأ دماؤهم، ولا يُقتل مؤمن بكافر^(٣).

وقضى أن من قُتل له قتيل، فأهله بين خيرتين، إما أن يقتلوا أو يأخذوا العقل^(٤).

وقضى أن في دية الأصابع من اليدين والرّجلين في كل واحدة عشرين الإبل^(٥).

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه (٢٦٩٤) وفي سننه عبد الله بن صالح كاتب الليث، وابن لهيعة، وعبد الرحمن بن ريار بن أنعم وهم ضعفاء. ولكن يشهد له، حديث بريدة رضى الله عنه الذي رواه مسلم «أن امرأة من عناق سألت النبي ﷺ، فقالت: إني قد فجرت، فقال: «ارجعي»، فلما رجعت، فلما كان من الغد أتته، فقالت: لعلك أن تردني كما رددت ماعز بن مالك؟ فو الله إني لحبلى؟ فقال لها «ارجعي» فرجعت، فلما كان من الغد أتته. فقال لها «ارجعي حتى تلدي»، فرجعت، فلما ولدت أتته بالصبي فقالت: هذا قد ولدته، فقال لها «ارجعي حتى تقطمي»، فجاءت به وقد قطمته وفي يده شيء يأكله، فأمر بالصبي فدفع إلى رجل من المسلمين، وأمر بها فحضر لها، وأمر لها فرجعت.

(٢) حسن. رواه أحمد (٤٩/١) والترمذي (١٤٠٠) وابن أبي شيبة (٥٤/١١) والدارقطني (١٤١/٣) وابن ماجه (٢٦٦٢) وانظر «الإرواء» (٢٢١٤).

(٣) صحيح. رواه أبو داود (٤٥٣٠) والنسائي (٢٤/٨) من حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه. ومعنى قوله ﷺ: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم» قال صاحب «عون المعبود»، أى تتساوى، أى فى الديارات والقصاص فى شرح السنة يريد به أن دماء المسلمين متساوية فى القصاص، يقاد الشريف منهم بالوضيع، والكبير بالصغير، والعالم بالجاهل والمرأة بالرجل، وإن كان المقتول شريفاً أو عالماً والقاتل وضيعاً أو جاهلاً ولا يقتل به غير قاتله على خلاف ما كان يفعله أهل الجاهلية، وكانوا لا يرضون فى دم الشريف بالاستفادة من قاتله بالوضيع حتى يقتلوا عدة من قبيلة القاتل. ا. هـ.

(٤) صحيح. رواه أحمد (٣٨٥/٦) وأبو داود (٤٥٠٤) والترمذي (١٤٠٦) والبيهقي (٥٢/٨، ٥٧) من حديث أبي شريح الكعبي رضى الله عنه.

(٥) صحيح. رواه أحمد (٢٨٩/١) والترمذي (١٣٩١) وأبو داود (٤٥٦١) وابن الجارود (٧٨٠) والبيهقي (٩٢/٨) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما، وقال الترمذي: حسن صحيح.

وقضى فى الأسنان فى كل سن بخمسين من الإبل^(١)، وأنها كلها سواء^(٢)، وقضى فى المواضع بخمسين خمس^(٣).

وقضى فى العين السادة لمكانها إذا طُمست بثلاث ديتها، وفى اليد الشلاء إذا قُطعت بثلاث ديتها، وفى السن السوداء إذا نُزعت بثلاث ديتها^(٤).

وقضى فى الأنف إذا جُدع كله بالدية كاملة، وإذا جُدعت أرنبتها بنصف الدية^(٥).

وقضى فى المأمومة بثلاث الدية، وفى الجائفة بثلاثها، وفى المنقلة بخمسة عشر من الإبل. وقضى فى اللسان بالدية، وفى الشفتين بالدية، وفى البيضتين بالدية، وفى الذَّكَرِ بالدية، وفى الصلب بالدية، وفى العينين بالدية، وفى إحداهما بنصفها، وفى الرجل الواحدة بنصف الدية، وفى اليد بنصف الدية، وقضى أن الرجل يُقتل بالمرأة^(٦).

وقضى أن دية الخطأ على العاقلة مائة من الإبل، واختلفت الرواية عنه فى أسنانها، ففى السنن الأربعة عنه من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «ثلاثون بنتَ مخاضٍ، وثلاثون بنتَ لبون، وثلاثون حِقَّةً، وعشرةُ بنى لبونٍ ذَكَرٍ»^(٧).

- (١) صحيح رواه ابن ماجه (٢٦٥١) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .
- (٢) رواه البخارى (٦٨٩٥) وأبو داود (٤٥٥٨) والنسائى (٥٦/٨) والترمذى (١٣٩٢) والدارمى (١٩٤/٢) وابن ماجه (٢٦٥٢) وابن الجارود (٧٨٢) وابن أبى شيبه (١/١١/١١) من حديث ابن عباس رضى الله عنه .
- (٣) حسن . رواه أبو داود (٤٥٦٦) والنسائى (٥٧/٨) والترمذى (١٣٩٠) وابن ماجه (٢٦٥٥) والدارمى (١٩٤/٢) وابن الجارود (٧٨٥) والبيهقى (٨١/٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه .
- (٤) حسن . رواه أبو داود (٤٥٦٧) والنسائى (٥٥/٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه .
- (٥) وقوله السادة لمكانها، أى الباقية الثابتة فى مكانها، أى: لم تخرج من الحدة فبقيت فى الظاهر على ما كانت ولم يذهب جمال الوجه، لكن ذهب إصراها .
- (٦) حسن . رواه أحمد (٢١٧/٢)، وأبو داود (٤٥٦٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه .

- (٦) حسن . رواه أحمد (٢١٧/٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه .
- (٧) ضعيف . رواه الحاكم (٣٩٧/١) والنسائى (٥٧/٨ - ٥٨) وابن حبان (٦٥٥٩ - إحصان) والبيهقى (٨٩/٤) - ٩٠ من حديث عمرو بن حزم وفى سننه سليمان بن أرقم . وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٢١/١) وقال النسائى: سليمان بن أرقم متروك الحديث .
- والمأمومة: هى الشجة التى بلغت أم الرأس، وهى الجلدة التى تجمع الدماغ .
- والجائفة: هى أن يضرب فى ظهره أو بطنه أو صدره، فتفتد إلى جوفه .
- والمنقلة: هى التى تخرج منها صغار العظام، وتنتقل عن أماكنها، وقيل هى التى تنقل العظم، أى تكسره .

قال الخطابي: ولا أعلم أحدا من الفقهاء قال بهذا.

وفيها أيضاً من حديث ابن مسعود: أنها أخماس: عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن مخاض، وعشرون حقة، وعشرون جذعة^(١).

وقضى في العمد إذا رضوا بالدية ثلاثين حقة، وثلاثين جذعة، وأربعين خلفه، وما صولحوا عليه، فهو لهم^(٢).

فذهب أحمد وأبو حنيفة إلى القول بحديث ابن مسعود رضى الله عنهما، وجعل الشافعي ومالك بدل ابن مخاض ابن لبون، وليس في واحد من الحديثين.

وفرضها النبي ﷺ على أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاء ألفي شاة، وعلى أهل الحُلل مائتي حلة^(٣).

وقال عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه أنه ﷺ جعلها ثمانمائة دينار، أو ثمانمائة آلاف درهم^(٤).

وذكر أهل السنن الأربعة من حديث عكرمة. عن ابن عباس رضى الله عنهما، أن رجلاً قُتل، فجعل النبي ﷺ ديته اثني عشر ألفاً^(٥).

وثبت عن عمر أنه خطب فقال: إن الإبل قد غلت، وفرضها على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاء ألفي شاة، وعلى أهل الحُلل مائتي حلة، وترك دية أهل الذمة، فلم يرفعها

(١) حسن. رواه أحمد (٢١٧/٢، ٢٢٤) وأبو داود (٤٥٤١) والنسائي (٤٢/٨، ٤٣) وابن ماجه (٢٦٣٠) والبيهقي (٧٤/٨). وبنت المخاض: هي التي أتى عليها الحول وطعنت في السنة الثانية وسميت بنت مخاض، لأن أمها تمخص بولد آخر، وبنت اللبون: هي التي أتى عليها حولان، وطعنت في السنة الثالثة، لأن أمها تصير لبون بوضع الحمل، والحقة: هي التي أتت عليها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة، وسميت بذلك لأنها تستحق الحمل والضراب.

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (٤٥٤٥) والترمذي (١٣٨٦) والنسائي (٤٣/٨، ٤٤) وابن ماجه (٢٦٣١) والبيهقي (٧٥/٨) وقال أبو داود عقبه: وهو قول عبد الله.

(٣) حسن. رواه أحمد (١٨٣/٢، ٢١٧) والترمذي (١٣٨٧) وابن ماجه (٢٦٢٦) من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رضى الله عنه.

(٤) ضعيف. رواه أبو داود (٤٥٤٣) بسند مرسل.

(٥) حسن. رواه أبو داود (٤٥٤٢) وعن البيهقي (٧٧/٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

فيما رَفَعَ من الدية^(١).

وقد روى أهل السنن الأربعة عن ﷺ «دية المعاهد نصف دية الحر»^(٢). ولفظ ابن ماجه: قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين، وهم اليهود والنصارى^(٣).

واختلف الفقهاء فى ذلك، فقال مالك: ديتهم نصف دية المسلمين فى الخطأ والعمد، وقال الشافعى: ثلثها فى الخطأ والعمد. وقال أبو حنيفة: بل كدية المسلم فى الخطأ والعمد. وقال الإمام أحمد: مثل دية المسلم فى العمد. وعنه فى الخطأ روايتان، إحداهما: نصف الدية، وهى ظاهر مذهبه. والثانية: ثلثها، فأخذ مالك بظاهر حديث عمرو بن شعيب، وأخذ الشافعى بأن عمر جعل ديته أربعة آلاف، وهى ثلث دية المسلم، وأخذ أحمد بحديث عمرو، إلا أنه فى العمد ضَعَفَ الدية عقوبة لأجل سقوط القصاص، وهكذا عنده مَنْ سقط عنه القصاص، ضعفت عليه الدية عقوبة، نص عليه توقيفاً، وأخذ أبو حنيفة بما هو أصله من جريان القصاص بينهما، فتساوى ديتهما.

وقضى ﷺ أن عقل المرأة مثل عقل الرجل إلى الثلث من ديتها^(٤)، ذكره النسائى فتصير على النصف من ديته، وقضى بالدية على العاقلة، وبرأ منها الزوج، وولد المرأة القاتلة^(٥).

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٤٥٤٦) والنسائى (٤٤/٨) والترمذى (١٣٨٨) والدارمى (١٩٢/٢) وابن ماجه (٢٦٢٩، ٢٦٣٢) والدارقطنى (١٣٠/٣) والبيهقى (٨٧/٨) وفى سنده اضطراب، فتارة يروى موصولاً، وتارة مرسلًا، وهو الصواب كما قال أبو حاتم وتبعه عبد الحق، ورواه عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة مرسلًا، قال ابن حزم: وهكذا رواه مشاهير أصحاب ابن عيينة، كذا فى «التلخيص الحبير» وانظر «الإرواء» (٤٤٢٥).

(٢) حسن. رواه أبو داود (٤٥٤٢) وعنه البيهقى (٧٧/٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه. (٣) حسن. رواه أحمد (١٨٠/٢، ١٨٣، ٢٤٢١٥) وأبو داود (٤٥٨٣) والترمذى (١٤١٣) والنسائى (٤٥/٨) وابن ماجه (٢٦٤٤) والطيالسى (٢٢٦٨) والبيهقى (١٠١/٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

(٤) ضعيف. رواه النسائى (٤٥/٨) والدارقطنى (٩١/٣) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال الألبانى: وهذا إسناد ضعيف وله علتان. الأولى: عن عنة ابن جريج وهو مدلس.

والأخرى: ضعف إسماعيل بن عياش فى روايته عن الحجارين وهذه منها، وقال الحافظ فى «التلخيص» (٢٥/٤): سأل الشافعى: وكان مالك يذكر أنه السنة، وكنت أتابعه عليه، وفى نفسى منه شىء، ثم علمت أنه يريد سنة أهل المدينة، فرجعت عنه. ١. هـ «الإرواء» (٣٠٩/٧).

(٥) صحيح. رواه أبو داود (٤٥٧٥) وابن ماجه (٢٦٤٨) من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه.

وقضى فى المكاتب أنه إذا قُتِلَ يُؤدى بقدر ما أدَّى من كتابته دية الحر، وما بقى فدية المملوك، قلت: يعنى قيمته. وقضى بهذا القضاء علىَّ بن أبى طالب، وإبراهيم النخعى، ويذكر رواية عن أحمد، وقال عمر: إذا أدى شطر كتابته كان غريباً، ولا يرجع رقيقاً، وبه قضى عبد الملك بن مروان. وقال ابن مسعود: إذا أدَّى الثلث، وقال عطاء: إذا أدَّى ثلاثة أرباع الكتابة، فهو غريم، والمقصود أن هذا القضاء النبوى لم تُجمع الأمة على تركه، ولم يُعلم نسخه.

وأما حديث «المكاتب عبدٌ ما بقى عليه درهم»^(١) فلا معارضة بينه وبين هذا القضاء، فإنه فى الرق بعد، ولا تحصل حرته التامة إلا بالأداء.



فصل

فى قضائه ﷺ على من أقرب الزنى

ثبت فى صحيح البخارى ومسلم أن رجلاً من أسلم جاء إلى النبى ﷺ، فاعترف بالزنى، فأعرض عنه النبى ﷺ، حتى شهد على نفسه أربع مرات، فقال النبى ﷺ: «أبك جنون؟» قال: لا. قال: «أحصنت؟» قال: نعم، فأمر به، فُرْجِمَ فى المصلى، فلما أذلقتة الحجارة، فرَّ فأدرِكْ، فُرْجِمَ حتى مات، فقال له النبى ﷺ خيراً، وصلىَّ عليه.

وفى لفظ لهما: أنه قال له: «أحقُّ ما بلغنى عنك»، قال: وما بلغك عنى، قال: «بلغنى أنك وقعتَ بجارية بنى فلان» فقال: نعم، قال: فشهدَ على نفسه أربع شهادات، ثم دعاه النبى ﷺ فقال: «أبك جنون؟»، قال لا، قال: «أحصنت» قال: نعم، ثم أمر به فُرْجِمَ.

وفى لفظ لهما: فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه النبى ﷺ فقال: «أبك جنون؟» قال: لا. قال: «أحصنت؟» قال: نعم قال: «اذهبوا به، فارجموه».

وفى لفظ للبخارى: أن النبى ﷺ قال: «لعلَّك قَبَلْتَ، أو غَمَزْتَ، أو نظرت!» قال: لا يا رسول الله. قال: «أنكتهَا»، لا يكفى، قال: نعم فعند ذلك أمر برجمه.

(١) حسن. رواه أبو داود (٣٩٢٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه .

وفى لفظ لأبى داود: أنه شهد على نفسه أربع مرات، كل ذلك يُعرض عنه، فأقبل فى الخامسة، قال: «أنكتهما؟» قال: نعم. قال: «حتى غاب ذلك منك فى ذلك منها؟» قال: نعم قال: «كَمَا يَغِيبُ الْمِيلُ فِي الْمَكْحَلَةِ وَالرِّشَاءُ فِي الْبَثْرِ؟» قال: نعم. قال: «فهل تدرى ما الزنى؟» قال: نعم أتيت منها حراماً ما يأتى الرجل من امرأته حلالاً. قال: «فما تريدُ بهذا القول؟» قال: أريد أن تطهرنى، قال: فأمر به فرُجِمَ^(١).

وفى «السنن»: أنه لما وجدَ مس الحجارة، قال: يا قوم ردُّونى إلى رسول الله ﷺ، فإن قومى قتلونى، وغرونى من نفسى، وأخبرونى أن رسول الله ﷺ غير قاتلى^(٢).

وفى «صحيح مسلم»: فجاءت الغامدية فقالت: يا رسول الله إنى قد زنيت فطهرنى، وأنه ردّها، فلما كان من الغد، قالت: يا رسول الله لم ترُدُّنى، لعلك أن ترُدنى كما رددت ماعزاً؟ فوالله إنى لحبلى، قال: «إمّا لا، فاذهبى حتى تلدى»، فلما ولدت، أتته بالصبي فى خرقة، قالت: هذا قد ولدته، قال: «اذهبى فأرضعيه حتى تَفْطَمِيه»، فلما فطمته، أتته بالصبي فى يده كسرة خبر، فقالت: هذا يا نبيَّ الله قد فطمته، وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحُفِرَ لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها، فأقبل خالد بن الوليد بحجرٍ، فرمى رأسها فانتضح الدم على وجهه، فسبّها، فقال رسول الله ﷺ: «مهلاً يا خالد فوالذى نفسى بيده، لقد تابّت توبةً لو تابها صاحبُ مكسٍ لغُفِرَ له» ثم أمر بها، فصلى عليها، ودُفِنَتْ^(٣).

وفى «صحيح البخارى» أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يُحصن بنفى عام، وإقامة الحد عليه^(٤).

(١) رواه البخارى (١٥، ٦٨، ٢٥، ٦٨) ومسلم (٤٣٤١) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، ورواه البخارى (٥٢٧١) ومسلم (٤٣٤٢) من حديث جابر رضى الله عنه. ورواه مسلم (٤٤، ٤٣، ٤٥، ٤٣) وأبو داود (٤٤٢٢، ٤٤٢٣) من حديث جابر رضى الله عنه. ورواه مسلم (٤٣٤٨) وأبو داود (٤٤٣١) من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه.

(٢) حسن. رواه أبو داود (٤٤٢٠) وابن أبى شيبه (٢/٨٢/١١).

(٣) رواه مسلم (٤٣٥٢) كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى. وأبو داود فى الحدود (٤٤٤٢) باب: المرأة التى أقر النبی ﷺ رجمها من جهينة.

(٤) رواه البخارى (٦٨٣٣) كتاب الحدود، باب: البكران يجلدان وينفيان. من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

وفى «الصحيحين»: أن رجلاً قال له: أنشدك بالله إلا قضيتَ بيننا بكتاب الله، فقام خصمه، وكان أفقه منه، فقال: صدّق اقض بيننا بكتاب الله، واثذن لى، فقال: «قل» قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا، فزنى بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، وإنى سألت أهل العلم، فأخبرونى أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم، فقال: «والذى نفسى بيده لأقضينَّ بينكما بكتاب الله، المائة والخادم ردّ عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس على امرأة هذا، فاسألها، فإن اعترفت فارجمها»، فاعترفت فرجمها^(١).

وفى «صحيح مسلم» عنه عليه السلام: «الثيب بالثيب جلد مائة والرجم، والبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام»^(٢).

فتضمنت هذه الأقضية رجم الثيب، وأنه لا يُرجم حتى يُقرَّ أربع مرات، وأنه إذا أقر دون الأربع، لم يلزم بتكميل نصاب الإقرار، بل للإمام أن يُعرض عنه، ويعرض له بعدم تكميل الإقرار.

وأن إقرار زائل العقل بجنون، أو سكر ملغى لا عبرة به، وكذلك طلاقه وعتقه، وأيمانه ووصيته.

وجواز إقامة الحد فى المصلى، وهذا لا يُناقض نهيه أن تُقام الحدود فى المساجد.

وأن الحر المحصن إذا زنى بجارية، فحده الرجم، كما لو زنى بكرة.

وأن الإمام يُستحب له أن يُعرض للمقر بأن لا يُقر، وأنه يجب استفسار المقر فى محل الإجمال؛ لأن اليد والقم والعين لما كان استمتاعها زنى استفسر عنه دفعاً لاحتماله.

وأن الإمام له أن يصرح باسم الوطاء الخاص به عند الحاجة إليه، كالسؤال عن الفعل. وأن الحد لا يجب على جاهل بالتحريم؛ لأنه عليه السلام سألته عن حكم الزنى، فقال: أتيتُ منها حراماً ما يأتى الرجل من أهله حلالاً.

(١) رواه البخارى (٦٨٤٢) ومسلم (٤٣٥٥) وأبو داود (٤٤٤٥) والترمذى (١٤٣٣) والنسائى (٢٤١/٨) وابن ماجه (٢٥٤٩) من حديث أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى رضى الله عنهما.

(٢) رواه مسلم (٤٣٣٥) وأحمد (٣١٣/٥، ٣١٧) وأبو داود (٤٤١٥) والترمذى (١٤٣٤) وابن ماجه (٢٥٥٠) من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه.

وأن الحد لا يُقام على الحامل، وأنها إذا ولدت الصبى، أمهلت حتى تُرضعه وتقطمه، وأن المرأة يُحفر لها دون الرجل، وأن الإمام لا يجب عليه أن يبدأ بالرجم. وأنه لا يجوز سب أهل المعاصى إذا تابوا، وأنه يُصلي على من قُتل فى حد الزنى، وأن المقر إذا استقال فى أثناء الحد، وفرّ، ترك ولم يتم عليه الحد، فقليل لأنه رجوع، وقيل: لأنه توبة قبل تكميل الحد، فلا يقام عليه كما لو تاب قبل الشروع فيه، وهذا اختيار شيخنا.

وأن الرجل إذا أقر أنه زنى بفلانة، لم يُقم عليه حد القذف مع حد الزنى. وأن ما قبضَ من المال بالصلح الباطل باطل يجب رده. وأن الإمام له أن يُوكّل فى استيفاء الحد.

وأن الثيب لا يُجمع عليه بين الجلد والرجم؛ لأنه ﷺ لم يجلد ماعزاً ولا الغامدية، ولم يأمر أنيساً أن يجلد المرأة التى أرسله إليها، وهذا قول الجمهور، وحديث عبادة: «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً: الثيب بالثيب جلد مائة والرجم» منسوخ. فإن هذا كان فى أول الأمر عند نزول حد الزانى، ثم رجم ماعزاً والغامدية، ولم يجلد هما، وهذا كان بعد حديث عبادة بلا شك، وأما حديث جابر فى «السنن»: أن رجلاً زنى، فأمر به النبى ﷺ فجُلد الحد، ثم أقر أنه محصن فأمر به فرجم. فقد قال جابر فى الحديث نفسه: إنه لم يعلم بإحصانه، فجُلد ثم علم بإحصانه، فرجم رواه أبو داود^(١).

وفيه: أن الجهل بالعقوبة لا يسقط الحد إذا كان عالماً بالتحريم، فإن ماعزاً لم يعلم أن عقوبته القتل، ولم يسقط هذا الجهل الحد عنه.

وفيه: أنه يجوز للحاكم أن يحكم بالإقرار فى مجلسه، وإن لم يسمعه معه شاهدان، نص عليه أحمد، فإن النبى ﷺ لم يقل لأنيس: فإن اعترفت بحضرة شاهدين فارجمها.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٤٤٣٨) من حديث جابر رضى الله عنه وفى سنده أبى الزبير المكي وهو مدلس وقد عنعنه وقال أبو داود: روى هذا الحديث محمد بن بكر البرساني. عن ابن جريج، موقوفاً على جابر، ورواه أبو عاصم عن ابن جريج بنحو ابن وهب، لم يذكر النبى ﷺ قال: إن رجلاً زنى فلم يعلم بإحصانه فجُلد، ثم علم بإحصانه فرجم. ثم روى أبو داود الحديث موقوفاً على جابر (٤٤٣٩).

وأن الحكم إذا كان حقاً محضاً لله لم يشترط الدعوى به عند الحاكم .
وأن الحد إذا وجب على امرأة، جاز للإمام أن يبعث إليها من يقيمه عليها، ولا يحضرها، وترجم النسائي على ذلك: صوناً للنساء عن مجلس الحكم .
وأن الإمام والحاكم والمفتى يجوز له الحلفُ على أن هذا حكم الله عز وجل إذا تحقق ذلك، وتيقنه بلا ريب، وأنه يجوز التوكيل في إقامة الحدود، وفيه نظر، فإن هذا استنباطٌ من النبي ﷺ وتضمن تغريب المرأة كما يغرب الرجل، لكن يغرب معها محرمها إن أمكن، وإلا فلا، وقال مالك: لا تغريب على النساء، لأنهن عورة .



فصل

في حكمه ﷺ على أهل الكتاب

في الحدود بحكم الإسلام

ثبت في «الصحيحين» و«المسانيد»: أن اليهود جاؤوا إلى رسول الله ﷺ ، فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال رسول الله ﷺ : «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ»؟ قالوا: نفضحهم ويجلدون، فقال عبد الله بن سلام: كذبتُم إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة، فنشروها، فوضع أحدهم يده، فإذا فيها آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم، فقالوا: صدق يا محمد، إن فيها الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ فُرجما^(١).

فضمنت هذه الحكومة أن الإسلام ليس بشرط في الإحصان، وأن الذمى يُحصن الذمية، وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي، ومن لم يقل بذلك اختلفوا في وجه هذا الحديث، فقال مالك في غير «الموطأ»: لم يكن اليهود بأهل ذمة، والذي في «صحيح البخارى»: أنهم أهل ذمة، ولا شك أن هذا كان بعد العهد الذى وقع بين النبي ﷺ وبينهم، ولم يكونوا إذ ذاك حرباً، كيف وقد تحاكموا إليه، ورضوا بحكمه؟

(١) رواه البخارى (٧٥٤٣) ومسلم (٤٣٥٨) وأبو داود (٤٤٤٦) والترمذى (٤٣٦) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

وفى بعض طرق الحديث أنهم قالوا: اذهبوا إلى هذا النبى، فإنه يبعث بالتخفيف^(١).
وفى بعض طرقه: أنهم دعوه إلى بيت مدرأسهم، فأتاهم وحكم بينهم^(٢)، فهم كانوا أهل عهد وصلح بلا شك.

وقالت طائفة أخرى: إنما رجمهما بحكم التوراة. قالوا: وسياق القصة صريح فى ذلك، وهذا مما لا يُجدى عليهم شيئاً ألبتة، فإنه حكم بينهم بالحق المحض، فيجب اتباعه بكل حال، فماذا بعد الحق إلا الضلال.

وقالت طائفة: رجمهما سياسةً، وهذا من أقبح الأقوال، بل رجمهما بحكم الله الذى لا حكم سواه.

وتضمنت هذه الحكومة أن أهل الذمة إذا تحاكموا إلينا لا نحكم بينهم إلا بحكم الإسلام.

وتضمنت قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض؛ لأن الزانيين لم يُقرأ، ولم يشهد عليهما المسلمون، فإنهم لم يحضروا زناهما، كيف وفى «السنن» فى هذه القصة، فدعا رسول الله صلّى الله عليه وآله بالشهود، فجاءوا أربعة، فشهدوا أنهم رأوا ذكره فى فرجها مثل الميل فى المكحلة^(٣).

وفى بعض طرق هذا الحديث: فجاء أربعة منهم، وفى بعضها: فقال لليهود: «أتتوني بأربعة منكم».

وتضمنت الاكتفاء بالرجم، وأن لا يُجمع بينه وبين الجلد، قال ابن عباس: الرجم فى كتاب الله لا يغوص عليه إلا غواصٌ، وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ * {المائدة: ١٥}، واستنبطه غيره من قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ {المائدة: ٤٤}.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٤٤٠) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه. وفى سنده مجهول.

(٢) حسن. رواه أبو داود (٤٤٤٩) من حديث ابن عمر رضى الله عنه وبيت المدراس هو المكان الذى يدرسون فيه.

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (٤٤٥٢) من حديث جابر رضى الله عنه. وفى سنده مجالد بن سعيد، وهو ليس

بالقوى تغير فى آخر عمره كما فى «التقريب» (٢/٢٢٩).

قال الزهرى فى حديثه: فبلغنا أن هذه الآية نزلت فيها ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾، كان النبى ﷺ منهم (١).



فصل

فى قضائه ﷺ فى الرجل يزنى بجارية امرأته

فى «المسند» و«السنن» الأربعة: من حديث قتادة، عن حبيب بن سالم، أن رجلاً يقال له: عبد الرحمن بن حنين، وقع على جارية امرأته، فرفع إلى النعمان بن بشير، وهو أمير على الكوفة، فقال: لا قضينَّ فيكَ بقضية رسول الله ﷺ، إن كانت أحلتها لك، جلدتكَ مائة جلدة، وإن لم تكن أحلتها، رجمتكَ بالحجارة، فوجدوه أحلتها له، فجلده مائة (٢).

قال الترمذى: فى إسناده هذا الحديث اضطرابٌ، سمعت محمداً يعنى البخارى يقول: لم يسمع قتادة من حبيب بن سالم، إنما رواه عن خالد بن عرفطة، وسألت محمداً عنه؟ فقال: أنا أنفى هذا الحديث. وقال النسائى: هو مضطرب، وقال أبو حاتم الرازى: خالد بن عرفطة مجهول.

وفى «المسند» و«السنن»: عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق، أن رسول الله ﷺ قضى فى رجل وقع على جارية امرأته، إن كان استكرهها، فهى حرة، وعليه لسيدتها مثلها، وإن كانت طاوَعته، فهى له، وعليه لسيدتها مثلها (٣).

فاختلف الناس فى القول بهذا الحكم، فأخذ به أحمد فى ظاهر مذهبه، فإن

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٤٤٥٠) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه. وفى سنده مجهول.

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٢٧٢/٤) وأبو داود (٤٤٥٨، ٤٤٥٩) والترمذى (١٤٥١) والنسائى (١٢٤/٦) وابن ماجه (٢٥٥١) والدارمى (١٨١/٢، ١٨٢) وفى سنده خالد بن عرفطة وهو مقبول كما فى «التقريب» (٢١٦/١).

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (٤٤٦٠، ٤٤٦١) وعبد الرزاق (١٣٤١٧) والنسائى (١٢٤/٦، ١٢٥) والعقلى فى «الضعفاء» (٤٨٤/٣) وابن ماجه (٢٥٥٢) والبيهقى (٢٤٠/٨) من حديث سلمة بن المحبق رضى الله عنه. وفى سنده الحسن البصرى، وهو مدلس وقد عنعنه. وقبيصة بن حريث: قال البخارى: فى حديثه نظر. وقال العقلى وفى هذا الحديث اضطراب.

الحديث حسن، وخالد بن عرفة قد روى عنه ثقتان: قتادة، وأبو بشر، ولم يُعرف فيه قدح، والجهالة ترتفع عنه برواية ثقتين، والقياس وقواعد الشريعة يقتضى القول بموجب هذه الحكومة فإن إحلال الزوجة شبهةً توجب سقوط الحد، ولا تُسقط التعزير، فكانت المائة تعزيراً، فإذا لم تكن أحلتها، كان زنى لا شبهة فيه ففيه الرجم، فأى شىء فى هذه الحكومة مما يُخالف القياس.

وأما حديث سلمة بن المحبق، فإن صح، تعين القول به ولم يُعدل عنه، ولكن قال النسائى: لا يصح هذا الحديث. قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: الذى رواه عن سلمة بن المحبق شيخ لا يعرف، ولا يُحدث عنه غير الحسن يعنى قبيصة بن حريث. وقال البخارى فى «التاريخ»: قبيصة بن حريث سمع سلمة بن المحبق، فى حديثه نظراً، وقال ابن المنذر: لا يُثبت خبر سلمة بن المحبق، وقال البيهقى: وقبيصة بن حريث غير معروف، وقال الخطابى: هذا حديث منكر، وقبيصة غير معروف، والحجة لا تقوم بمثله، وكان الحسن لا يُبالى أن يروى الحديث ممن سمع.

وطائفة أخرى قبلت الحديث، ثم اختلفوا فيه، فقالت طائفة: هو منسوخ، وكان هذا قبل نزول الحدود.

وقالت طائفة: بل وجهه أنه إذا استكرهها، فقد أفسدها على سيدتها، ولم تبق ممن تصلح لها، ولحق بها العار، وهذا مثله معنوية، فهى كالمثلة الحسية، أو أبلغ منها، وهو قد تضمن أمرين: إتلافها على سيدتها، والمثلة المعنوية بها، فيلزمه غرامتها لسيدتها، وتُعنتى عليه، وأما إن طاعته، فقد أفسدها على سيدتها، فتلزمه قيمتها لها، ويملكها لأن القيمة قد استحقت عليه، وبمطاوعتها وإرادتها خرجت عن شبهة المثلة.

قالوا: ولا بُعد فى تنزيل الإتلاف المعنوى منزلة الإتلاف الحسى، إذ كلاهما يحول بين المالك وبين الانتفاع بملكه، ولا ريب أن جارية الزوجة إذا صارت موطوءة لزوجها، فإنها لا تبقى لسيدتها كما كانت قبل الوطء، فهذا الحكم من أحسن الأحكام، وهو موافق للقياس الأصولى.

وبالجملة: فالقول به مبنى على قبول الحديث، ولا تضر كثرة المخالفين له، ولو كانوا أضعاف أضعافهم.

فصل

ولم يثبت عنه عليه السلام أنه قضى فى اللواط بشىء؛ لأن هذا لم تكن تعرفه العرب، ولم يُرفع إليه عليه السلام، ولكن ثبت عنه أنه قال: «اقتلوا الفاعل والمفعول به»^(١). رواه أهل السنن الأربعة، وإسناده صحيح، وقال الترمذى: حديث حسن. وحكم به أبو بكر الصديق، وكتب به إلى خالد بعد مشاورة الصحابة، وكان على أشدهم فى ذلك.

وقال ابن القصار، وشيخنا، أجمعت الصحابة على قتله، وإنما اختلفوا فى كيفية قتله، فقال أبو بكر الصديق: يُرمى من شاهق، وقال على رضى الله عنه: يُهدم عليه حائط. وقال ابن عباس: يُقتلان بالحجارة. فهذا اتفاق منهم على قتله، وإن اختلفوا فى كيفية، وهذا موافق لحكمه عليه السلام فيمن وطئ ذات محرم؛ لأن الوطء فى الموضعين لا يُباح للواطئ بحال، ولهذا جمع بينهما فى حديث ابن عباس رضى الله عنهما، فإنه روى عنه عليه السلام أنه قال: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوهُ»^(٢)، وروى أيضاً عنه: «مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرِمٍ، فَاقْتُلُوهُ»^(٣)، وفى حديثه أيضاً بالإسناد: «مَنْ أَتَى بِهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوهَا مَعَهُ»^(٤).

وهذا الحكم على وفق حكم الشارع، فإن المحرمات كلما تغلظت، تغلظت عقوباتها، ووطء من لا يُباح بحال أعظم جرماً من وطء من يُباح فى بعض الأحوال، فيكون حده أغلظ، وقد نص أحمد فى إحدى الروايتين عنه، أن حكم من أتى بهيمة حكم اللواط سواء، فيُقتل بكل حال، أو يكون حده حد الزانى.

واختلف السلف فى ذلك، فقال الحسن: حده حد الزانى. وقال أبوسلمة عنه: يقتل بكل حال، وقال الشعبى والنخعى: يُعزَّر، وبه أخذ الشافعى ومالك وأبو حنيفة

(١) صحيح. رواه أحمد (٣٠٠/١) وأبو داود (٤٤٦٢) والترمذى (١٤٦١) وابن ماجه (٢٥٦١) وابن الجارود (٨٢٠) والدارقطنى (١٢٤/٣) والحاكم (٣٥٥/٤) والبيهقى (٢٣٢/٨) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما، وصححه الحاكم ووافقه الذهبى.

(٢) جزء من الحديث السابق.

(٣) سبق تخريجه فى فصل «حكمه عليه السلام فيمن تزوج امرأة أبيه».

(٤) حسن. رواه أحمد (٢٦٩/١) وأبو داود (٤٤٦٤) والترمذى (١٤٦٠) والدارقطنى (١٢٦/٣ - ١٢٧) والحاكم (٣٥٥/٤) والبيهقى (٢٣٣/٨) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما. وانظر «الإرواء» (٢٣٤٨).

وأحمد فى رواية، فإن ابن عباس رضى الله عنه أتى بذلك، وهو راوى الحديث.

فصل

وحكم ﷺ على من أقر بالزنى بامرأة معينة بحد الزنى دون حد القذف، فى «السنن» من حديث سهل بن سعد، أن رجلاً أتى النبى ﷺ، فأقر عنده أنه زنى بامرأة سمّاها، فبعث رسول الله ﷺ إلى المرأة فسألها عن ذلك، فأنكرت أن تكون زنت، فجلده الحد وتركها^(١).

فتضمنت هذه الحكومة أمرين:

أحدهما: وجوب الحد على الرجل، وإن كذّبه المرأة خلافاً لأبى حنيفة وأبى يوسف أنه لا يُحد.

الثانى: أنه لا يجب عليه حد القذف للمرأة.

وأما ما رواه أبو داود فى «سننه»: من حديث ابن عباس رضى الله عنه، أن رجلاً أتى النبى ﷺ، فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات، فجلده مائة جلدة وكان بكرّاً، ثم سأله البينة على المرأة فقالت: كذب والله يا رسول الله، فجلده حد الفرية ثمانين^(٢)، فقال النسائي: هذا حديث منكر. انتهى. وفى إسناد القاسم بن فياض الأنبارى الصنعانى، تكلم فيه غير واحد، وقال ابن حبان: بطل الاحتجاج به.

فصل

وحكم فى الأمة إذا زنت ولم تُحصن بالجلد^(٣). وأما قوله تعالى فى الإماماء: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ {النساء: ٢٥}، فهو نص فى أن حدها بعد التزويج نصف حد الحرة من الجلد، وأما قبل التزويج، فأمر بجلدها.

(١) صحيح. رواه أبو داود (٤٤٦٦).

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (٤٤٦٧) وفى سننه القاسم بن فياض الأنبارى وهو مجهول كما فى «التقريب» (١١٩/٢).

(٣) عن أبى هريرة وزيد بن خالد رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تُحصن قال: «إذا زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعفيرة» رواه البخارى (٦٨٣٧) ومسلم (٤٣٦٨) وأبو داود (٤٤٦٩) والترمذى (١٤٣٣) وابن ماجه (٢٥٦٥).

وفى هذا الجلد قولان:

أحدهما: أنه الحد، ولكن يختلف الحال قبل التزويج وبعده، فإن للسيد إقامته قبله، وأما بعده، فلا يُقيمه إلا الإمام.

والقول الثانى: أن جلدها قبل الإحصان تعزير لا حد، ولا يُبطل هذا ما رواه مسلم في «صحيحه»: من حديث أبى هريرة رضى الله عنه يرفعه: «إذا زنت أمة أحدكم، فليجلدها ولا يُعيرها ثلاث مرات، فإن عادت فى الرابعة فليجلدها وليبيعها ولو بصفير»^(١)، وفى لفظ «فليضربها كتاب الله»^(٢).

وفى «صحيحه» أيضاً: من حديث على رضى الله عنه أنه قال: أيها الناس أقيموا على أرقائكم الحد، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُنَّ، وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، فَإِنْ أَمَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ، فَأَمْرُنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثَةٌ عَهْدَ بَنْفَاسٍ، فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ»^(٣).

فإن التعزير يدخل تحت لفظ الحد فى لسان الشارع، كما فى قوله ﷺ: «لا يُضْرَبُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى»^(٤).

وقد ثبت التعزير بالزيادة على العشرة جنساً وقدراً فى مواضع عديدة لم يثبت نسخها، ولم تُجمع الأمة على خلافها.

وعلى كل حال، فلا بد أن يُخالف حالها بعد الإحصان حالها قبله، وإلا لم يكن للتقييد فائدة، فإما أن يُقال قبل الإحصان لا حد عليها، والسنة الصحيحة تبطل ذلك، وإما أن يقال: حدها قبل الإحصان حد الحرية، وبعده نصفه، وهذا باطل قطعاً مخالف لقواعد الشرع وأصوله، وإما أن يُقال: جلدها قبل الإحصان تعزير، وبعده حد، وهذا أقوى، وإما أن يُقال: الافتراق بين الحالتين فى إقامة الحد لا فى قدره، وأنه فى إحدى الحالتين للسيد، وفى الأخرى للإمام، وهذا أقرب ما يُقال.

(١) رواه مسلم (٤٣٦٦) كتاب الحدود، باب: رجم اليهود أهل الذمة فى الزنى.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٤٤٧١).

(٣) رواه مسلم (٤٣٧٠) كتاب الحدود، باب: تأخير الحد عن النفساء. والترمذى فى الحدود (١٤٤١) باب: ما جاء فى إقامة الحد على الإمام.

(٤) رواه البخارى (٦٨٤٨) ومسلم (٤٣٨٠) وأبو داود (٤٤٩١) والترمذى (١٤٦٣) وابن ماجه (٢٦٠١) من حديث أبى بردة الأنصارى رضى الله عنه.

وقد يقال: إن تنصيبه على التنصيف بعد الإحصان لثلا يتوهم متوهم أن بالإحصان يزول التنصيف، ويصير حدها حدّ الحرة، كما أن الجلد زال عن البكر بالإحصان، وانتقل إلى الرجم، فبقى على التنصيف فى أكمل حالتها، وهى الإحصان، تنبيهاً على أنه إذا اكتفى به فيها، ففيما قبل الإحصان أولى وأحرى، والله أعلم.

وقضى رسول الله ﷺ فى مريض زنى ولم يحتمل إقامة الحد، بأن يؤخذ له عثكال فيه مائة شمراخ، فيضرب بها ضربة واحدة^(١).

فصل

وحكم رسول الله ﷺ بحدّ القذف، لما أنزل الله سبحانه براءة زوجته من السماء، فجلد رجلين وامرأة وهما: حسان بن ثابت، ومسطح بن أثانة. قال أبو جعفر النقيلى:

ويقولون: المرأة حمنة بنت جحش^(٢).

وحكم فيمن بدل دينه بالقتل^(٣)، ولم يخص رجلاً من امرأة، وقتل الصديق امرأة ارتدت بعد إسلامها يقال لها: أم قرقة^(٤).

وحكم فى شارب الخمر بضربة بالجريد والنعال، وضربه أربعين، وتبعه أبو بكر رضى الله عنه على الأربعين^(٥).

وفى «مصنف عبد الرزاق»: أنه عليه السلام جلد فى الخمر ثمانين^(٦).

(١) صحيح. رواه أحمد (٢٢٢/٥) وأبو داود (٤٤٧٢) وابن ماجه (٢٥٧٤) والطبرانى فى «الكبير» (٧٧/٦) برقم (٥٥٦٨)، والبيهقى (٢٣٠/٨) والبلغوى فى «شرح السنة» (٢٥٩١) والعثكال: هو العذق من أعذاق النخلة وهو كل غصن من أغصانها، والشمراخ: هو الذى عليه اليسر.

(٢) حسن. رواه أبو داود (٤٤٧٤) وابن ماجه (٢٥٦٧) ومن حديث عائشة رضى الله عنها. وفى سنده ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه. ورواه أبو داود (٤٤٧٥) بسند مرسل ورجاله ثقات، فالحديث بالطريقين حسن. والله أعلم.

(٣) عن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من بدل دينه فاقتلوه» رواه أحمد (٢٨٢/١) وأبو داود (٤٣٥١) والنسائى (١٠٤/٧، ١٠٥) والترمذى (١٤٥٨) والدارقطنى (١١٣/٣) وابن ماجه (٢٥٣٥) وسنده صحيح.

(٤) ضعيف. رواه الدارقطنى (١١٤/٣) وفى سنده الوليد بن مسلم وهو مدلس وقد عنعنه، وسعيد بن عبد العزيز لم يدرك أبا بكر رضى الله عنه.

(٥) رواه البخارى (٦٧٧٣) ومسلم (٤٣٧٢) والترمذى (١٤٤٣) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

(٦) ضعيف. رواه عبد الرزاق (٣٥٤٨) وفى سنده انقطاع بين الحسن البصرى وعمر بن الخطاب رضى الله عنه.

وقال ابن عباس رضى الله عنه: لم يُوقَّت فيها رسول الله ﷺ شيئاً^(١).

وقال على رضى الله عنه: جلد رسول الله ﷺ فى الخمر أربعين، وأبو بكر أربعين، وكملها عمر ثمانين، وكل سنة^(٢).

وصح عنه ﷺ أنه أمر بقتله فى الرابعة أو الخامسة^(٣). واختلف الناس فى ذلك، فقيل: هو منسوخ، وناسخه «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث». وقيل: هو محكم، ولا تعارض بين الخاص والعام، ولا سيما إذا لم يعلم تأخر العام. وقيل: ناسخه حديث عبد الله بن حمار، فإنه أتى به مراراً إلى رسول الله ﷺ بجبلده ولم يقتله.

وقيل: قتله تعزيرٌ بحسب المصلحة، فإذا كثر منه ولم ينهه الحد، واستهان به، فللإمام قتله تعزيراً لا حداً، وقد صح عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال: اتئونى به فى الرابعة فعلى أن أقتله لكم، وهو أحد رواة الأمر بالقتل عن النبى ﷺ، وهم: معاوية^(٤)، وأبو هريرة^(٥)، وعبد الله بن عمر^(٦)، وعبد الله بن عمرو^(٧)،

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٤٤٧٦) وفى سنده ابن جريج وهو مدلس وقد عنعنه.

(٢) رواه مسلم (٤٣٧٧) كتاب الحدود، باب: حد الخمر وأبو داود فى الحدود (٤٤٨٠ و ٤٤٨١) باب: «حد الخمر»، وابن ماجه فى الحدود (٢٥٧١) باب: حد السكران.

(٣) سيأتى تخريجه.

(٤) عن معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاجلدوهم» رواه أحمد (٩٣/٤ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠١) وأبو داود (٤٤٨٢) والترمذى (١٤٤٤) والنسائى فى الحدود كما فى «التحفة» (٤٣٩/٨) والطبرانى فى «الكبير» (٧٦٧/١٩ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٨٤٣ و ٨٤٥ و ٩٨٤٦) وابن ماجه (٢٥٧٣) والحاكم (٣٧٢/٤) والطحاوى (١٥٩/٣) والبيهقى (٣١٣/٨) وسنده صحيح.

(٥) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سكر الرجل فاجلدوه، ثم إذا سكر فاجلدوه، ثم إن سكر فاجلدوه، ثم إن سكر الرابعة فاضربوا عنقه» رواه أحمد (٢٩١/٢ و ٥٠٤ و ٥١٩ و ٢٨٠) وأبو داود (٤٤٨٤) والنسائى (٣١٤/٨) وابن ماجه (٢٥٧٢) والطيالسى (٢٢٣٧) وابن الجارود (٨٣١) والطحاوى (١٩٥/٣) والحاكم (٣٧١/٤) والبيهقى (٣١٣/٨) وسنده حسن.

(٦) عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن شربها فاجلدوه، فإن شربها فاجلدوه» فقال فى الرابعة أو الخامسة: «فاقتلوه» رواه أحمد (١٣٦/٢) وأبو داود (٤٤٨٣) والبيهقى (٣١٣/٨) وفى سنده حميد بن يزيد البصرى أبو الخطاب، وهو مجهول الحال كما فى «التقريب» (٢٠٤/١) ولكن ورد الحديث من طريق آخر صحيح رواه النسائى (٣١٣/٨) وابن حزم فى «المحلى» (٣٦٧/١) والحاكم (٣٧١/٤) وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى.

(٧) عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «الخمر إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاجلدوهم» رواه أحمد (١٦٦/٢ و ١٩١ و ٢١١ و ٢١٤) والطحاوى (٩١/٢) والحاكم (٣٧٢/٤) وسنده حسن فى الشواهد.

وقبيصة بن ذؤيب^(١) رضى الله عنهم.

وحديث قبيصة: فيه دلالة على أن القتل ليس بحد، أو أنه منسوخ، فإنه قال فيه: فأتى رسول الله ﷺ برجل قد شرب، فجلده، ثم أتى به، فجلده، ثم أتى به فجلده، ورفع القتل، وكانت رخصة^(٢). رواه أبو داود.

فإن قيل: فما تصنعون بالحديث المتفق عليه، عن على رضى الله عنه أنه قال: ما كنت لأدى من أقمت عليه الحد إلا شارب الخمر، فإن رسول الله ﷺ لم يسُنَّ فيه شيئاً، إنما هو شيء قلناه نحن. لفظ أبى داود. ولفظهما: فإن رسول الله ﷺ مات ولم يسنه^(٣).

قيل: المراد بذلك أن رسول الله ﷺ لم يُقدَّر فيه بقوله تقديرًا لا يُزاد عليه ولا يُنقص كسائر الحدود، وإلا فعلى رضى الله عنه قد شهد أن رسول الله ﷺ قد ضرب فيها أربعين.

وقوله: إنما هو شيء قلناه نحن، يعنى التقدير بثمانين، فإن عمر رضى الله عنه جمع الصحابة رضى الله عنهم واستشارهم، فأشاروا بثمانين، فأمضاها، ثم جلد على فى أربعين، وقال: هذا أحبُّ إلى^(٤).

(١) عن قبيصة بن ذؤيب رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، ثم أتى به فجلده، ثم أتى به فجلده ورفع القتل وكانت رخصة» رواه أبو داود (٤٤٨٥) والشافعى فى «الأم» (١٧٧/٦) والبيهقى (٣١٤/٨) وقال الحافظ فى «الفتح»: «قبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة، وولد فى عهد النبى ﷺ، ولم يسمع منه. ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله... فيكون الحديث على شرط الصحيح؛ لأن إبهام الصحابى لا يضر» وخالفه الشيخ أحمد شاکر، فقال: أما «قبيصة» بفتح القاف، «ابن ذؤيب» بالتصغير: فهو من أبناء الصحابة، وهو تابعى يقيناً، ومن ذكره فى الصحابة فقد وهم، لأنه عام الفتح، أهـ.

وعلى ذلك فقد أعلَّ الشیخ شاکر الحديث بالإرسال وكذا أعله بالإرسال شیخنا الألبانى فى «ضعیف أبى داود» (٩٦٨).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه البخارى (٦٧٧٨) ومسلم (٤٣٧٨) وأبو داود (٤٤٨٦) وابن ماجه (٢٥٦٩).

(٤) روى البخارى (٦٧٧٩) عن السائب بن يزيد قال: كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبى بكر فصدراً من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا، حتى كان إمرة عمر فجلد أربعين، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين» قال الحافظ ابن حجر: وقع فى مرسل عبيد عن عمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه «أن عمر جعله أربعين سوطاً، فلما رآهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً» وقال: هذا أدنى الحدود... وأخرج مالك فى «الموطأ». عن ثور بن يزيد «أن عمر استشار فى الخمر فقال له على بن أبى طالب: نرى أن تجعله ثمانين، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى=

ومن تأمل الأحاديث، رآها على أن الأربعين حد، والأربعون الزائدة عليها تعزيرٌ اتفق عليه الصحابة رضى الله عنهم، والقتل إما منسوخ، وإما أنه إلى رأى الإمام بحسب تهالك الناس فيها واستهانتهم بحدّها، فإذا رأى قتل واحد لينزجر الباقون، فله ذلك، وقد حلق فيها عمرُ رضى الله عنه وغرب، وهذا من الأحكام المتعلقة بالائمة^(١)، وبالله التوفيق.

= افترى فجلد عمر في الخمر ثمانين، وهذا معضل، وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه « أن الشراب كانوا يضرّبون على عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والشعال والعصا حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال لهم أبو بكر: لو فرضنا لهم حداً فتوخى نحو ما كانوا يضرّبون في عهد النبي ﷺ فجلدتهم أربعين حتى توفي، ثم كان عمر فجلدتهم كذلك حتى أتى رجل فذكر قصة وأنه تناول قوله تعالى: ﴿ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا﴾ وأن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى: ﴿إذا ما اتفقا﴾ والذي يرتكب ما حرمه الله ليس بمقتى، فقال عمر: ما ترن؟ فقال على فذكره وراد بعد قوله وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون جلدة فأمر به عمر فجلده ثمانين». ولهذا الأثر عن على طرق أخرى منها، ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن «أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبيرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين، قال فبعثني خالد ابن الوليد إلى عمر فقالت: إن الناس قد اتهمكوا في الخمر واستخفوا العقوبة فقال عمر لمن حوله: ما ترون؟ قال: ووجدت عنده علياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد فقال على: فذكر مثل رواية ثور الموصولة، ومنها أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن أبيوب عن عكرمة «أن عمر شاور الناس في الخمر فقال له على: إن السكران إذا سكر هذى الحديث، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمى عن على قال «شرب نفر من أهل الشام الخمر وتناولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت: أرى أن تستيهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين وإلا ضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله، فاستأبهم فتأبوا، فضربهم ثمانين ثمانين» وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أزرع في قصة الشارب الذي ضربه النبي ﷺ بحنين وفيه «فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد: إن الناس قد اتهمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة، قال وعنده المهاجرون والأنصار، فسألهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين، وقال على « فذكر مثله، وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعر عن ابن شهاب قال «فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطاً وفرض فيها عمر ثمانين». اهـ «الفتح» (٧٠/١٢ - ٧١).

(١) اختلف أهل العلم في مسألة قتل شارب الخمر في الرابعة على أقوال عدة. فقد ذهب السيوطي - كما نقله عنه السندی في حاشيته على سنن النسائي - إلى أن حكم القتل باق وهذا ما قرره ابن حزم في «المحلى» أن حكم القتل باق ولم ينسخ.

وذهب ابن حبان إلى أن قتل شارب الخمر إنما هو للمستحل شربه ولم يقبل تحريم النبي ﷺ. وذهب آخرون إلى أن الأمر بقتل شارب الخمر في الرابعة إنما كان في أول الأمر ثم نسخ بعده، قال الترمذی: هكذا روى محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «إن شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» قال: ثم أتى النبي ﷺ برجل قد شرب الخمر في الرابعة فضربه ولم يقتله، وكذا روى الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي ﷺ نحو هذا، قال: فرفع القتل وكانت رخصة. =

= والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافاً فى القديم والحديث، وما يقوى هذا ما روى عن النبى ﷺ من أوجه كثيرة أنه قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأتى رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والثب الزانى، والتارك لدينه».

وقال الإمام النووى فى «شرح مسلم» (٥/٢٩٨): هذا الذى قاله الترمذى فى حديث شارب الخمر هو كما قاله، فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه.

ونقل الحافظ ابن حجر عن الشافعى أنه قال: أحاديث القتل منسوخة، قال الحافظ: وقال الترمذى: لا نعلم بين أهل العلم فى هذا اختلافاً فى القديم والحديث، قال: وسمعت محمداً [يعنى البخارى] يقول: حديث معاوية فى هذا أصح، وإنما كان هذا فى أول الأمر ثم نسخ بعد، وقال فى «العلل» آخر الكتاب: جميع ما فى الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث الجمع بين الصلاتين فى الحضر، وتعقبه النووى فسلم قوله فى حديث الباب دون الآخر، ومال الخطابى إلى تأويل الحديث فى الأمر بالقتل فقال: قد يرد الأمر بالوعيد ولا يرد به وقوع الفعل وإنما قصد به الردع والتحذير ثم قال: ويحتمل أن يكون القتل فى الخامسة كان واجباً ثم نسخ بحصول الإجماع من الأمة على أنه لا يقتل، وأما ابن المنذر فقال: كان العمل فيمن شرب الخمر أن يضرب وينكل به، ثم نسخ بالأمر بجلده فإن تكرر ذلك أربعاً قتل، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة بإجماع أهل العلم إلا من شذ عن لا يعد خلافه خلافاً. قلت: وكأنه أشار إلى بعض أهل الظاهر، فقد نُقل عن بعضهم واستمر عليه ابن حزم منهم واحتج له دواعى أن لا إجماع وأورد من مسنده الحارث بن أبى أسامة ما أخرجه هو والإمام أحمد من طريق الحسن البصرى عن عبد الله بن عمرو أنه قال: اتونى برجل أقيم عليه الحد يعنى ثلاثاً ثم سكر فإن لم يقتله فأنا كذاب، وهذا منقطع؛ لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما جزم به ابن المدينى وغيره فلا حجة فيه، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع. على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو لكان عذره أنه لم يبلغه النسخ وعُدَّ ذلك من نذره المخالف، وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسنتين قال: لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته. وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فطعن فى النسخ بأن معاوية إنما أسلم بعد الفتح وليس فى شيء من أحاديث غيره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه، وجوابه أن معاوية أسلم قبل الفتح وقيل فى الفتح، وقصة ابن النيمان كانت بعد ذلك؛ لأن عقبة بن الحارث حضرها إما بحنين وإما بالمدينة، وهو إنما فُتيت ما نجاه هذا القاتل، وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق فى مصنفه بسنتين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن الثقفى فى الخمر ثمان مرات، وأورد نحو ذلك عن سعد بن أبى وقاص، وأخرج حماد بن سلمة فى مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جلد أبا محجن فى الخمر أربع مرات ثم قال له: أنت خليع، قال: أما إذا خلعتنى فلا أشربها أبداً. ١. هـ «فتح البارى» (١٢/٨١ - ٨٢).

وقد اتجه ابن القيم وجهة أخرى فى هذا، بعد أن نفى دعوى النسخ نفياً باتاً، فقال فى «تهذيب السنن» (٦/٢٣٨): «والذى يقتضيه الدليل أن الأمر بقتله ليس حتماً، ولكنه تعزيز بحسب المصلحة. فإذا أكثر الناس من الخمر، ولم يتزجروا بالحد، فرأى الإمام أن يقتل فيه قتل لهذا كان عمر رضى الله عنه ينهى فيه مرة، ويحلق فيه الرأس مرة وجلد فيه ثمانين، وقد جلد رسول الله ﷺ وأبو بكر رضى الله عنه أربعين. فقتله فى الرابعة ليس حداً وإنما هو تغيير بحسب المصلحة».

فصل

فى حكمه ﷺ فى السارق

قطع سارقاً فى مِجَنٍّ قيمته ثلاثة دراهم^(١).

وصح عنه أنه قال: «اقطعوا فى ربع دينار^(٢). ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك»^(٣) ذكره الإمام أحمد رحمه الله.

وقالت عائشة رضى الله عنها: لم تكن تقطع يد السارق فى عهد رسول الله ﷺ فى أدنى من ثمن المِجَنِّ. تُرْسٍ أو جَحْفَةٍ، وكان كلُّ منهما ذا ثمن^(٤).

وصح عنه أنه قال: «لعن الله السارقَ يسرق الحبل فتقطع يده ويسرق البيضة فتقطع يده»^(٥). فقيل: هذا حبل السفينة، وبيضة الحديد، وقيل: بل كل حبل وبيضة، وقيل: هو إخبار بالواقع، أى أنه يسرق هذا، فيكون سبباً لقطع يده بتدرجه منه إلى ما هو أكبر منه. قال الأعمش: كانوا يرون أنه يبض الحديد، والحبل كانوا يرون أن منه ما يساوى دراهم.

وحكم فى امرأة كانت تستعير المتاع وتجحده بقطع يدها^(٦).

وقال أحمد رحمه الله: بهذه الحكومة ولا معارض لها.

وحكم ﷺ بإسقاط القطع عن المنتهب، والمُختلس، والخائن^(٧). والمراد بالخائن:

(١) رواه البخارى (٦٧٩٥) ومسلم (٤٣٢٧) وأبو داود (٤٣٨٥) والنسائى (٧٦/٨) والترمذى (١٤٤٦) وابن ماجه (٢٥٨٤) من حديث ابن عمر رضى الله عنه.

(٢) رواه البخارى (٦٧٩٠) ومسلم (٤٣٢١) و٤٣٢٢ و٤٣٢٣) وأبو داود (٤٣٨٤) والنسائى (٧٤/٨) و٧٥ و٨٠ و٨١) من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٣) حسن. رواه أحمد (٨٠/٦) من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٤) رواه البخارى (٦٧٩٢) ومسلم (٤٣٢٥).

(٥) رواه مسلم (٤٣٢٩) كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابه. والنسائى فى القطع (٦٥/٨) باب: تعظيم السرقة: وابن ماجه فى الحدود (٢٥٨٣) باب حد السارق.

(٦) رواه مسلم (٤٣٣٣) وأبو داود (٤٣٧٤) من حديث عائشة رضى الله عنها. ورواه أحمد (١٥١/٢) وأبو داود (٤٣٩٥). والنسائى (٧٠/٨) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٧) صحيح. رواه أحمد (٣٨٠/٣) وأبو داود (٤٣٩١) والنسائى (٨٨/٨ - ٨٩ و ٨٩) والترمذى (١٤٤٨) والدارمى (١٧٥/٢) وابن ماجه (٢٥٩١) والدارقطنى (١٨٧/٣) والطحاوى (٧/٣) وابن حبان (٤٤٥٦) و٤٤٥٧ و٤٤٥٨ - إحصان) والخطيب البغدادى فى «تاريخه» (١٥٣/١١) والبيهقى (٢٧٩/٨) من حديث جابر رضى الله عنه. وانظر «الإرواء» (٢٤٠٣).

خائن الوديعه .

وأما جاحد العارية، فيدخل فى اسم السارق شرعاً؛ لأن النبى ﷺ لما كلموه فى شأن المستعيرة الجاحدة، قطعها، وقال: «والذى نفسى بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»^(١).

فإدخاله ﷺ جاحد العارية فى اسم السارق، كإدخاله سائر أنواع المسكر فى اسم الخمر، فتأمله، وذلك تعريف للأمة بمراد الله من كلامه.

وأسقط ﷺ القطع عن سارق الثمر والكثير^(٢)، وحكم أن من أصاب منه شيئاً بفمه وهو محتاج، فلا شئ عليه، ومن خرج منه بشئ، فعليه غرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً فى جريئة وهو بيده، فعليه القطع إذا بلغ ثمن المجن^(٣)، فهذا قضاؤه الفصل، وحكمه العدل.

وقضى فى الشاة التى تؤخذ مراتعها بثمنها مرتين، وضرب نكال، وما أخذ من عطنه، ففيه القطع إذا بلغ ثمن المجن^(٤).

وقضى بقطع سارق رداء صفوان بن أمية، وهو نائم عليه فى المسجد، فأراد صفوان أن يهبه إياه، أو يبيعه منه، فقال: «هلاً كان قبل أن تأتينى به»^(٥).

وقطع سارقاً سرق تُرساً من صُفَّة النساء فى المسجد^(٦).

ودراً القطع عن عبد من رقيق الخمس سرق من الخمس. وقال: «مأل الله سرق

(١) رواه البخارى ٦٨٠٠ ومسلم ٩٤٣٣٢ وأبو داود (٤٣٩٦) والنسائى (٧٤/٨، ٧٥).

(٢) عن رافع بن خديج رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «لا قطع فى ثمر ولا كثير» رواه أحمد (٤٦٣/٣) و٤٦٤ و٤٦٥/٤ و١٤٠ و١٤٢) وأبو داود (٤٣٨٨ و٤٣٨٩) والنسائى (٨٧/٨ - ٨٨) ومالك فى «الموطأ» (٨٣٩/٢) والطحاوى (١٧٢/٣) والطبرانى فى «الكبير» (٤٣٣٩ و٤٣٤٠ و٤٣٤١ و٤٣٤٢ و٤٣٤٣ و٤٣٤٤ و٤٣٤٥ و٤٣٤٦ و٤٣٤٧ و٤٣٤٨ و٤٣٤٩ و٤٣٥٠ و٤٣٥١) وابن حبان (٤٤٦٦ - إحصان) والبيهقى (٢٦٣/٨ و٢٦٢/٨) والبخارى (٢٦٠٠) وسنده صحيح. والكثير: مار النخل وشحمه الذى يمزج به الكافور.

(٣) حسن. رواه أحمد (١٨٠/٢، ١٨٦) وأبو داود (٤٣٩٠) والنسائى (٨٦/٨، ٨٦) وابن ماجه (٢٥٩٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

(٤) حسن. رواه أحمد (١٨٠/٢) والنسائى (٨٦/٨) وابن ماجه (٢٥٩٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

(٥) صحيح. رواه أحمد (٤٣٩٤) والنسائى (٦٨/٨ و٦٩ و٧٠) من حديث صفوان بن أمية رضى الله عنه.

(٦) صحيح. رواه أحمد (١٤٥/٢) وأبو داود (٤٣٨٦) والنسائى (٧٧/٨) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

بعضه بعضاً»^(١) رواه ابن ماجه .

ورُفِعَ إليه سارق فاعترف ، ولم يُوجد معه متاع ، فقال له : « مَا إخاله سرق » ؟ قال : بلى ، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً ، فأمر به فُقِطع^(٢) .

ورفع إليه آخر فقال : « مَا إخاله سرق » ؟ فقال : بلى ، فقال : « اذهبوا به فاقطعوه ، ثم احسموه ، ثم اثبتوني به » ، فقطع ، ثم أتى به النبي ﷺ ، فقال له : « تَبُّ إلى الله » ، فقال : تَبْتُ إلى الله ، فقال : « تَابَ الله عليك »^(٣) .

وفى الترمذى عنه أنه قطع سارقاً وعلق يده فى عُنقه^(٤) . قال : حديث حسن .

(١) ضعيف : رواه ابن ماجه (٢٥٩٠) والبيهقى (٢٨٢/٨) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما . وفى مسنده جبارة بن المغلس وحجاج بن نعيم وهما ضعيفان كما فى «التقريب» .

(٢) ضعيف . رواه أحمد (٢٩٣/٥) وأبو داود (٤٣٨٠) والنسائى (٦٧/٨) وابن ماجه (٢٥٩٧) والدارمى (٩٧/٢) والبيهقى (٢٧٦/٨) من حديث أبى أمية المخزومى رضى الله عنه . وفى مسنده أبى المنذر مولى أبى ذر ، وهو لا يعرف كما قال الذهبى فى «الميزان» (٥٧٧/٤) .

(٣) ضعيف . رواه الحاكم (٣٨١/٤) والطحاوى (٩٦/٢) والدارقطنى (٣٣١/٢) والبيهقى (٢٨٥/٨ - ٢٧٦) ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبى . لكن أعله الدارقطنى بقوله : ورواه الثورى عن يزيد بن خصيفة مرسلأ ثم ساق إسنادة إليه بذلك . وكذلك رواه الطحاوى من طريق أخرى عن سفيان به ، ثم أخرجه من طريق ابن إسحاق وابن جريج كلاهما عن يزيد بن خصيفة به .

وقال الزيلعى : وكذلك رواه أبو داود فى المراسيل عن الثورى به مرسلأ ، ورواه عبد الرزاق فى مصنفه (١٨٩٢٣) : أخبرنا ابن جريج والثورى به مرسلأ . ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام فى غريب الحديث حدثنا إسماعيل بن جعفر عن يزيد بن خصيفة به أيضاً مرسلأ .

قال الألبانى : فهذا يؤكد أن المرسل هو الصواب وأن وصله وهم من الدراوردي ، فإنه وإن كان ثقة فى نفسه ففى حفظه شيء ، قال الحافظ : «صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ» ، قال النسائى حديثه عن عبيدالله العمري منكر .

وقال الذهبى فى «الميزان» : «صدوق ، غيره أقوى منه» ، قال أحمد : إذا حدث من حفظه بهم ، ليس هو بشيء ، وإذا حدث من كتابه فنعم وإذا حدث جاء ببواطيل ، وأما ابن المدينى فقال : ثقة ثبت وقال أبو حاتم : لا يحتج به . . . أ . هـ «الإرواء» (٨٤/٨) .

(٤) ضعيف . رواه أحمد (١٩/٦) وأبو داود (٤٤١١) والنسائى (٩٢/٨ - ٩٣) والترمذى (١٤٤٧) وابن ماجه (٢٥٨٧٧) وابن أبى شيبه (١١/٩٢ - ٢) من حديث فضالة بن عبيد رضى الله عنه . وفى مسنده الحجاج بن أرقط : قال النسائى «ضعيف ، ولا يحتج به» .

وقال الزيلعى فى «نصب الراية» (٢٧٠/٤) : «وراد ابن القطان جهالة حال ابن محيريز . قال : لم يذكره البخارى ولا ابن أبى حاتم» .

فصل

فى حكمه ﷺ على من اتهم رجلاً بسرقة

روى أبو داود، عن أرهر بن عبد الله، أن قوماً سرقَ لهم متاع، فاتهموا ناساً من الحاكّة، فأتوا النعمان بن بشيرٍ صاحب رسول الله ﷺ، فحبسهم أياماً ثم خلى سبيلهم، فأتوه فقالوا: خليت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان، فقال: ما شئتم، إن شئتم لن أضربهم، فإن خرج متاعكم فذاك، وإلا أخذتُ من ظهوركم مثل الذى أخذتُ من ظهورهم. فقالوا: هذا حكمك؟ فقال: حكم الله وحكم رسوله^(١).

فصل

وقد تضمنت هذه الأقضية أموراً:

أحدها: أنه لا يقطع فى أقل من ثلاثة دراهم، أو رُبع دينار.

الثانى: جواز لعن أصحاب الكبائر بأنواعهم دون أعيانهم، كما لعن السارق، ولعن آكل الربا وموكله، ولعن شارب الخمر وعاصرها، ولعن من عمل عمل قوم لوط^(٢)، ونهى عن لعن عبد الله بن حمار وقد شرب الخمر^(٣)، ولا تعارض بين الأمرين، فإن الوصف الذى علق عليه اللعن مقتضى. وأما المعين، فقد يقوم به ما يمنع لحوق اللعن به من حسنات ماحية، أو توبة، أو مصائب مكفرة، أو عفو من الله عنه، فتلغن الأنواع دون الأعيان.

الثالث: الإشارة إلى سد الذرائع، فإنه أخبر أن سرقة الحبل والبيضة لا تدعه حتى تقطع يده.

(١) حسن. رواه أبو داود (٤٣٨٢) والنسائي (٦٦/٨) من حديث النعمان بن بشير رضى الله عنه.

(٢) حديث لعن السارق سبق تخريجه، وحديث لعن آكل الربا وموكله رواه البخارى وصححه. وحديث لعن شارب الخمر وعاصرها. رواه أحمد (٩٧/٢) وأبو داود (٣٦٧٤) وابن ماجه (٣٣٨٠) من حديث ابن عمر رضى الله عنه وسنده صحيح. وحديث لعن من عمل قوم لوط رواه أحمد (٢١٧/١) و٣٠٩ و٣١٧ من حديث ابن عباس رضى الله عنه وسنده حسن.

(٣) رواه البخارى (٦٧٨٠) كتاب الحدود، باب: ما يكره من لعن شارب الخمر. ولأنه ليس بخارج من الملة.

الرابع: قطع جاحد العارية وهو سارق شرعاً كما تقدم.

الخامس: أن من سرق مالا قطع فيه، ضُوعِفَ عليه الغرم، وقد نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، فقال: كل من سقط عنه القطع، ضُوعِفَ عليه الغرم، وقد تقدم الحكم النبوي به في صورتين: سرقة الثمار المعلقة، والشاة من المرتع.

السادس: اجتماع التعزير مع الغرم، وفي ذلك الجمع بين العقوبتين: مالية وبدنية.

السابع: اعتبار الحرز، فإنه ﷺ أسقط القطع عن سارق الثمار من الشجرة، وأوجبه على سارقه من الجرين، وعند أبي حنيفة أن هذا لنقصان ماليته، لإسراع الفساد إليه، وجعل هذا أصلاً في كل ما نقصت ماليته بإسراع الفساد إليه، وقول الجمهور أصح، فإنه ﷺ جعل له ثلاثة أحوال: حالة لا شيء فيها، وهو ما إذا أكل منه بفيه، وحالة يُغرم مثليه، ويُضرب من غير قطع، وهو ما إذا أخذه من شجره وأخرجه، وحالة يُقطع فيها، وهو ما إذا سرقه من بيدره سواء كان قد انتهى جفافه أو لم ينته، فالعبرة للمكان والحرز لا لئسسه ورطوبته، ويدل على أنه ﷺ أسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاها، وأوجبه على سارقها من عطنها فإنه حرزها.

الثامن: إثبات العقوبات المالية، وفيه عدة سنن ثابتة لا معارض لها، وقد عمل بها الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم، وأكثر من عمل بها عمر رضى الله عنه.

التاسع: أن الإنسان حرز لثيابه ولفراشه الذى هو نائم عليه أين كان، سواء كان فى المسجد أو فى غيره.

العاشر: أن المسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه، فإن النبى ﷺ قطع من سرق منه ترساً، وعلى هذا فيُقطع من سرق من حصيره وقناديله وبسطه، وهو أحد القولين فى مذهب أحمد وغيره. ومن لم يقطعه، قال: له فيها حق، فإن لم يكن له فيها حق، قطع كالذمى.

الحادى عشر: أن المطالبة فى المسروق شرط فى القطع، فلو وهبه إياه، أو باعه قبل رفعه إلى الإمام، سقط عنه القطع، كما صرح به النبى ﷺ وقال: «هَلَّا كَانَ

قبل أن تأتيني به»^(١).

الثانى عشر: أن ذلك لا يُسقط القطع بعد رفع إلى الإمام، وكذلك كل حد بلغ الإمام، وثبت عنده لا يجوز إسقاطه، وفى «السنن» عنه: «إذا بلغت الحدود الإمام، فلعن الله الشافعَ والمُشفّع»^(٢).

الثالث عشر: أن من سرق من شىء له فيه حق لم يُقطع.

الرابع عشر: أنه لا يقطع إلا بالإقرار مرتين، أو بشهادة شاهدين؛ لأن السارق أقرَّ عنده مره، فقال: «ما إخالك سرقت»؟ فقال: بلى، فقطعه حيثنذ، ولم يقطعه حتى أعاد عليه مرتين.

الخامس عشر: التعريض للسارق بعدم الإقرار، وبالرجوع عنه، وليس هذا حكم كل سارق، بل من السُّارق من يُقرُّ بالعقوبة والتهديد، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

السادس عشر: أنه يجب على الإمام حسمه بعد القطع لئلا يتلف. وفى قوله: «احسموه»، دليل على أن مؤنة الحسم ليست على السارق.

السابع عشر: تعليق يد السارق فى عنقه تنكيلاً له وبه ليراه غيره.

الثامن عشر: ضرب المتهم إذا ظهر منه أمارات الرِّيبة، وقد عاقب النبى صلَّى الله عليه وآله وسلم فى تهمته، وحبس فى تهمته.

التاسع عشر: وجوب تخلية المتهم إذا لم يظهر عنده شىء مما اتهم به، وأن المتهم إذا رضى بضرب المتهم، فإن خرج ماله عنده، وإلا ضُرب هو مثل ضرب من اتهمه إن أجيب إلى ذلك، وهذا كله مع أمارات الريبة، كما قضى به النعمان بن بشير رضى الله عنه، وأخبر أنه قضاء رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم.

العشرون: ثبوت القصاص فى الضربة بالسوط والعصا ونحوهما.

(١) سبق تخريجه.

(٢) ضعيف. رواه الطبرانى فى «الأوسط» (٢٢٨٤ - ط الحرمين) وفى «الصغير» (٥٩/١) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٢٥٩/٦) رواه الطبرانى فى الأوسط والصغير وفيه أبو غزية محمد بن موسى الأنصارى ضعفه أبو حاتم وغيره ووثقه الحاكم وعبد الرحمن بن أبى الزناد ضعيف. أ. هـ. ورواه مالك فى «الموطأ» (٢/٨٣٥ / ٢٩) موقوفاً على الزبير بن العوام رضى الله عنه وفى سنده انقطاع.

فصل

وقد روى عنه أبو داود: أنه أمر بقتل سارق فقالوا: إنما سرق، فقال: «أقطعوه»، ثم جرى به ثانياً، فأمر بقتله، فقالوا: إنما سرق، فقال «أقطعوه»، ثم جرى به فى الثالثة، فأمر بقتله، فقالوا: إنما سرق، فقال: «أقطعوه»، ثم جرى به رابعة، فقال: «اقتلوه»، فقالوا: إنما سرق، فقال: «أقطعوه»، فأتى به فى الخامسة، فأمر بقتله، فقتلوه^(١).

فاختلف الناس فى هذه الحكومة، فالنسائي وغيره لا يصححون هذا الحديث. قال النسائي: هذا حديث منكر، ومُصعب بن ثابت ليس بالقوى، وغيره يُحسنه ويقول: هذا حكم خاص بذلك الرجل وحده، لما علم رسول الله ﷺ من المصلحة فى قتله، وطائفة ثالثة تقبله، وتقول به، وأن السارق إذا سرق خمس مرات قتل فى الخامسة، ومن ذهب إلى هذا المذهب أبو مصعب من المالكية.

وفى هذه الحكومة الإتيان على أطراف السارق الأربعة. وقد روى عبد الرزاق فى «مصنفه»: أن النبى ﷺ أتى بعبد، سرق فأتى به أربع مرات، فتركه، ثم أتى به الخامسة، فقطع يده، ثم السادسة فقطع رجله، ثم السابعة فقطع يده، ثم الثامنة فقطع رجله^(٢). واختلف الصحابة ومن بعدهم، هل يؤتى على أطرافه كلها، أم لا؟ على قولين.

فقال الشافعى ومالك وأحمد فى إحدى روايته: يؤتى عليها كلها، وقال أبو حنيفة وأحمد فى رواية ثانية: لا يُقطع منه أكثر من يد ورجل، وعلى هذا القول، فهل المحذور تعطيل منفعة الجنس، أو ذهاب عضوين من شق؟ فيه وجهان يظهر أثرهما فيما لو كان أقطع اليد اليمنى فقط أو أقطع الرجل اليسرى فقط فإن قلنا يؤتى على أطرافه لم يؤثر ذلك وإن قلنا: لا يؤتى عليها، قُطعت رجله اليسرى فى الصورة الأولى، ويده اليمنى فى الثانية على العلتين، وإن كان أقطع اليد اليسرى مع الرجل

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٤٤١٠) والنسائي (٩٠/٨ - ٩١) من حديث جابر رضى الله عنه. وفى سنده مصعب ابن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو لين الحديث كما فى «التقريب» (٢٥١/٢).

وقال النسائي: هذا حديث منكر ومُصعب بن ثابت لين بالقوى فى الحديث والله تعالى أعلم.

(٢) ضعيف. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٨٧٧٣) والبيهقى (٢٧٣/٨) من حديث ابن جريج قال: أخبرنى عبد ربه من أبى أمية أن الحارث بن عبد الله بن أبى ربيعة حدثه أن النبى ﷺ . . . وعبد ربه مجهول، والحارث بن عبد الله روايته عن النبى ﷺ مرسله.

اليمنى لم يقطع على العلتين، وإن كان أقطع اليد اليسرى فقط، لم تقطع يمينه على العلتين، وفيه نظر، فتأمل.

وهل قطع رجله اليسرى يبتنى على العلتين؟ فإن عللنا بذهاب منفعة الجنس، قُطعت رجله، وإن عللنا بذهاب عضوين من شق، لم تُقطع.

وإن كان أقطع اليدين فقط، وعللنا بذهاب منفعة الجنس قطعت رجله اليسرى، وإن عللنا بذهاب عضوين من شق، لم تُقطع، هذا طرد هذه القاعدة. وقال صاحب «المحرر» فيه تقطع يمنى يديه على الروائتين، وفرق بينها وبين مسألة مقطوع اليدين، والذي يقال فى الفرق: إنه إذا كان أقطع الرجلين، فهو كالمُقعد، وإذا قُطعت إحدى يديه، انتفع بالأخرى فى الأكل والشرب والوضوء والاستجمار وغيره وإذا كان أقطع اليدين لم ينتفع إلا برجليه، فإذا ذهبت إحدهما، لم يمكنه الانتفاع بالرجل الواحدة بلا يد، ومن الفرق أن اليد الواحدة تنفع مع عدم منفعة المشى، والرجل الواحدة لا تنفع مع عدم منفعة البطش.

فصل

فى قضائه ﷺ فيمن سبه من مسلم أو ذمى أو معاهد

ثبت عنه ﷺ أنه قضى بإهدار دم أم ولد الأعمى لما قتلها مولاها على السب^(١). وقتل جماعة من اليهود على سبه وأذاه، وأمن الناس يوم الفتح إلا نفرأ ممن كان يؤذيه ويهجوهم، وهم أربعة رجال وامرأتان^(٢). وقال: «مَنْ لكعب بن الأشرف، فإنه قد آذى الله ورسوله»^(٣). وأهدر دمه ودم أبى رافع^(٤).

وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه لأبى برزة الأسلمى، وقد أراد قتل من

(١) صحيح. رواه أبو داود (٤٣٦١) والنسائى (١٠٧/٧) والدارقطنى (٢١٦/٤) والحاكم (٣٥٤/٤) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما. وصححه الحاكم ووافقه الذهبى.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٢٦٨٣) وابن أبى شيبه (٥٣٥/٨ - ٢٥٣٦) والنسائى (١٠٦/٧) وأبو يعلى (٧٥٧) والبيهقى (٤٠/٧) والبزار (١٨٢١) والطحاوى فى «معانى الآثار» (٣٠٠/٣) والحاكم (٤٥/٣) وصححه ووافقه الذهبى.

(٣) رواه البخارى (٤٠٣٧) ومسلم (٤٥٨٣) وأبو داود (٢٧٦٨).

(٤) رواه البخارى (٤٠٣٨) و (٤٠٣٩) كتاب المغازى، باب: قتل أبى رافع عبد الله بن أبى الحقيق. من حديث البراء ابن عازب رضى الله عنه.

سبّه: ليس هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ^(١). فهذا قضاؤه ﷺ وقضاء خلفائه من بعده، ولا مخالف لهم من الصحابة، وقد أعادهم الله من مخالفة هذا الحكم.

وقد روي أبو داود في «سننه»: عن علي رضي الله عنه أن يهودية كانت تشتُم النبي ﷺ وتقع فيه، فخنقها رجل حتى ماتت، فأبطل رسول الله دمها^(٢).

وذكر أصحاب السير والمغازي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هجت امرأة النبي ﷺ، فقال: «مَنْ لِي بِهَا؟» فقال رجل من قومها: أنا، فنهض فقتلها، فأخر النبي ﷺ، فقال: «لا ينتطح فيها عزان»^(٣).

وفي ذلك بضعة عشر حديثاً ما بين صحاح وحسان ومشاهير، وهو إجماع الصحابة.

وقد ذكر حرب في «مسائله» عن مجاهد قال: أتى عمر رضي الله عنه برجل سب النبي ﷺ فقتله، ثم قال عمر رضي الله عنه: من سبَّ الله ورسوله، أو سبَّ أحداً من الأنبياء فاقتلوه. ثم قال مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما: أيما مسلم سبَّ الله ورسوله، أو سبَّ أحداً من الأنبياء، فقد كذَّبَ برسول الله ﷺ وهي ردة، يستتاب، فإن رجع، وإلا قُتل، وأيما معاهدٍ عاند، فسبَّ الله أو سبَّ أحداً من الأنبياء، أو جهر به، فقد نقض العهد فاقتلوه.

وذكر أحمد، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه مرَّ به راهب، فقيل له: هذا سبَّ النبي ﷺ، فقال ابن عمر رضي الله عنه: لو سمعته لقتلته، إنا لم نُعْطهم الذمة على أن يسبوا نبيّاً. والآثار عن الصحابة بذلك كثيرة، وحكى غير واحد من الأئمة الإجماع على قتله.

قال شيخنا^(٤): وهو محمول على إجماع الصدر الأول من الصحابة والتابعين. والمقصود: إنما هو ذكر حكم النبي ﷺ وقضائه فيمن سبه.

(١) صحيح. رواه أبو داود (٤٣٦٣) والنسائي (١٠٨/٧ - ١٠٩) من حديث أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٤٣٦٢) والبيهقي (٩/٢٠٠).

(٣) ضعيف. رواه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٩٩/١٣) وفي سنده مسلم بن عيسى، جار أبي مسلم المستملى وذكره الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. ومجالد بن سعيد ليس بالقوى وقد تغير في آخر عمره كما في «التقريب» (٢/٢٢٩).

(٤) أي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وأما تركه ﷺ قتل من قدح فى عدله بقوله: «اعْدِلْ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ»^(١)، وفى حكمه بقوله: «أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَتِكَ»^(٢)، وفى قصده بقوله: «إِنْ هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا أُريدَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ»^(٣) أو فى خلوته بقوله: «يَقُولُونَ إِنَّكَ تَتَهَيَّأُ عَنِ الْغَىِّ وَتَسْتَخْلِي بِهِ»^(٤) وغير ذلك، فذلك أن الحق له، فله أن يستوفيه، وله أن يتركه، وليس لأُمته ترك استيفاء حقه ﷺ.

وأيضاً فإن هذا كله فى أول الأمر حيث كان ﷺ مأموراً بالعفو والصفح. وأيضاً فإنه كان يعفو عن حقه لمصلحة التأليف وجمع الكلمة، ولئلا يُنفّر الناس عنه، ولئلا يتحدثوا أنه يقتل أصحابه، وكل هذا يختص بحياته ﷺ.

فصل

فى حكمه ﷺ فيمن سمّه

ثبت فى «الصحيحين» أن يهوديةً سمته فى شاة، فأكل منها لُقمة، ثم لفظها،

(١) رواه البخارى (٦١٦٣) ومسلم (٢٤١٧) وأبو داود (٤٧٦٤) والنسائى (٨٧/٥) وابن ماجه فى «المقدمة» (١٦٩) وهذا الرجل القاتل هذه المقولة هو ذو الخويصرة وهو رجل من بنى تميم.
(٢) عن عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير حدثه أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله ﷺ فى سراج الحرة التى يسقون بها النخل، فقال الأنصارى: سرح الماء يمر فأبى عليهم. فاختصموا عند رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ للزبير «ثم أرسل الماء إلى جارك» فغضب الأنصارى فقال: يا رسول الله أن كان ابن عمتك! فتلون وجه نبي الله ﷺ ثم قال: «يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر»، فقال الزبير: والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت فى ذلك «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً». رواه البخارى (٢٣٥٩) ومسلم (٥٩٩٧) وأبو داود (٣٦٣٧) والنسائى (٢٤٥/٨) وابن ماجه (١٥) و (٢٤٨٠).

(٣) عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: لما كان يوم حنين أثار الرسول ﷺ ناساً فى القسمة فأعطى الأقرع ابن حابس مائة من الإبل وأعطى عيينه مثل ذلك وأعطى أناساً من أشراف العرب وائرهم يومئذ فى القسمة، فقال رجل: والله إن هذه لقسمة ما عدل فيها، وما أريد فيها وجه الله، قال فقلت: والله لأشبرن رسول الله ﷺ. قال: فأنيته فأخبرته بما قال: فتغير وجهه حتى كأن كالصرف ثم قال: «فمن يعدل إن لم يعدل الله ورسوله»، قال: ثم قال: «يرحم الله موسى قد أودى بأكثر من هذا فصبر» رواه البخارى (٤٣٣٦) ومسلم (٢٤٠٨).

(٤) عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، أن أباه أو عمه قام إلى النبي ﷺ فقال: جيرانى بما أخذوا؟ فأعرض عنه، ثم قال: أخبرنى بم أخذوا؟ فأعرض عنه فقال: لئن قلت ذاك إنهم ليزعمون أنك تنهى عن الغنى وتستخلى به فقال النبي ﷺ: «وما قال؟» فقام أخوه أو ابن أخيه فقال: يا رسول الله إنه قال، فقال: «لقد قلتوها - أو قائلكم - ولئن كنت أفعل ذلك إنه لعل وما هو عليكم، خلوا له عن جيرانه» رواه أحمد (٢/٥) وسنده حسن.

وأكل معه بشر بن البراء، فعفا عنها النبي ﷺ ولم يُعاقبها، هكذا في «الصحيحين»^(١).
وعند أبي داود: أنه أمر بقتلها^(٢)، فقيل: إنه عفا عنها في حقّه، فلما مات بشر
ابن البراء، قتلها به^(٣).

وفيه دليل على أن من قدّم لغيره طعاماً مسموماً، يعلم به دون أكله، فمات به،
أُقيّد منه.

فصل

في حكمه ﷺ في الساحر

عن الترمذی. عنه ﷺ: «حَدَّثَ السَّاحِرُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ»^(٤)، والصحيح أنه
موقوف على جندب بن عبد الله.

وصح عن عمر رضي الله عنه أنه أمر بقتله^(٥)، وصح عن حفصة رضي الله
عنها، أنها قتلت مدبرةً سحرتها^(٦)، وروى أنها باعتهما، ذكره ابن المنذر وغيره^(٧).

- (١) رواه البخاري (١٦٩/٥) ومسلم (٢١٩٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ورواه البخاري (٣١٦٩) وأحمد (٤٥١/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) صحيح. رواه أبو داود (٤٥١٤) عن أم مبشر رضي الله عنها ورواه أبو داود (٤٥١١) عن أبي سلمة مرسلاً.
ووصله الحاكم (٢١٩/٣ - ٢٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وسنده حسن.
(٣) وهذا ما قاله البيهقي وزاد: إن كان تركها لأنه كان لا يتقّم لنفسه، ثم قتلها يبشر قصاصاً. «فتح الباري» (٥٦٩/٧).

- (٤) ضعيف. رواه الترمذی (١٤٦٠) والحاكم (٣٦٠/٣) والدارقطني (١١٤/٣٠) والطبراني في «الكبير» (١٦١/٢) برقم (١٦٦٥ و ١٦٦٦) والرامهرمزي في «الفاصل» (ص ١٤١) وابن عدي في «الكامل» (٢٨٥/١) والبيهقي (١٣٦/٨) من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه وفي سنده إسماعيل بن مسلم المكي وهو
ضعيف كما في «التقريب» (٧٤/١) والحسن البصري مدلس وقد عنعته.

ولكن صح الحديث موقوف على جندب رضي الله عنه، قال الترمذی: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من
هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث... والصحيح عن جندب موقوف. والعمل على
هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس. وقال الشافعي: إنما
يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم تر عليه قتلاً.

- (٥) عن بجاللة بن عبده قال: أتانا كتاب عمر رضي الله عنه قبل موته بسنة أن اقتلوا كل ساحر وساحرة، رواه
أحمد (١٩٠/١) وأبو داود (٣٩٤٣) والبيهقي (٢٤٧/٨) وسنده صحيح.

- (٦) روى مالك في «الموطأ» بسند صحيح أن حفصة رضي الله عنها قتلت جارية لها سحرتها.

- (٧) قال ابن قدامة في «المغني» (١٥٢/٨): «وحد الساحر القتل، روى ذلك عن عمر وعثمان بن عفان وابن عمر
وحفصة وجندب بن عبد الله، وجندب بن كعب وقيس بن سعد وعمر بن عبد العزيز، وهو قول أبي حنيفة
ومالك، ولم ير الشافعي عليه القتل بمجرد السحر، وهو قول ابن المنذر ورواية عن أحمد».

وقد صح أن رسول الله ﷺ لم يقتل من سحره من اليهود^(١)، فأخذ بهذا الشافعى، وأبو حنيفة رحمهما الله، وأما مالك، وأحمد رحمهما الله، فإنهما يقتلانه، ولكن منصوب أحمد رحمه الله، أن ساحر أهل الذمة لا يُقتل، واحتج بأن النبى ﷺ لم يقتل ليبد بن الأعصم اليهودى حين سحره، ومن قال بقتل ساحرهم يُجيب عن هذا بأنه لم يُقر، ولم يُقم على بينة، وبأنه خشى ﷺ أن يثير على الناس شراً بترك إخراج السحر من البئر، فكيف لو قتله^(٢).



فصل

فى حكمه ﷺ فى أول غنيمه كانت فى الإسلام وأول قتيل

لما بعث رسول الله ﷺ عبد الله بن جحش ومن معه سريةً إلى نخلة ترصد عيراً لقريش، وأعطاه كتاباً مختوماً، وأمره أن لا يقرأه إلا بعد يومين، فقتلوا عمرو بن الحضرمى، وأسروا عثمان بن عبد الله، والحكم بن كيسان، وكان ذلك فى الشهر الحرام، فعنفهم المشركون، ووقف رسول الله ﷺ الغنيمه والأسيرين حتى أنزل الله سبحانه وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فأخذ رسول الله ﷺ العير والأسيرين، وبعثت إليه قريش فى فداءهما، فقال: «لا، حتى يقدم صاحبانا يعنى سعد بن أبى وقاص، وعُتْبة بن غزوان، فإننا نخشاكم عليهما، فإن تقتلوهما، نقتل صاحبكم»، فلما قدما، فاداهما رسول الله ﷺ بعثمان والحكم،

(١) وهو ليبد بن الأعصم اليهودى الذى سحر النبى ﷺ فى مشط ومشاطة ووضع هذا السحر فى بئر ذروان وقد أثر هذا السحر فى بدن النبى ﷺ حتى كان يخيل إليه ﷺ أنه يفعل الشيء وما فعله، وهذا الحديث رواه البخارى ومسلم. وقد فصلت القول فى هذا الحديث فى كتاب «السحر والسحرة فى الكتاب والسنة» ورددت على الشبه التى أثبتت حوله والحمد لله على توفيقه.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: واستدل بهذا الحديث على أن الساحر لا يقتل حداً إذا كان له حد، وأما ما أخرجه الترمذى من حديث جندب رفعه قال «حد الساحر ضربه بالسيف» فى سنده ضعف، فلو ثبت لخص منه من له عهد... قال ابن بطال: لا يقتل ساحر أهل الكتاب عند مالك والزهري إلا أن يقتل بسحره فيقتل، وهو قول أبى حنيفة الشافعى، وعن مالك إن أدخل بسحره ضرراً على مسلم لم يعاهد عليه نقض العهد بذلك فيحل قتله، وإنما لم يقتل النبى ﷺ ليبد بن الأعصم لأنه كان لا يتنقم لنفسه، ولأنه خشى إذا قتله أن تتور بذلك فتنة بين المسلمين وبين حلفائه من الأنصار، وهو من نط مارعاه من ترك قتل المناقوين. «الفتح» (٢٤٧/١٠).

وقسم الغنيمة^(١).

وذكر ابن وهب: أن النبي ﷺ رد الغنيمة، وودى القتيل.
والمعروف في السير خلاف هذا.

وفى هذه القصة من الفقه إجازة الشهادة على الوصية المختومة، وهو قول مالك، وكثير من السلف، ويدل عليه حديث ابن عمر رضى الله عنهما في «الصحيحين»: «ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ له شيءٌ يُوصى به بيتَ ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده»^(٢).

وفيهما: أنه لا يُشترط في كتاب الإمام والحاكم والبينة، ولا أن يقرأه الإمام والحاكم على الحامل له، وكل هذا لا أصل له في كتاب ولا سنة، وقد كان رسول الله ﷺ يدف كتبه مع رُسُلَه، ويُسيرها إلى من يكتب إليه، ولا يقرؤها على حاملها، ولا يُقيم عليها شاهدين، وهذا معلوم بالضرورة من هديه وسنته.



فصل

في حكمه ﷺ في الجاسوس

ثبت أن حاطب بن أبى بلتعة لما حسَّ عليه، سألَه عمر رضى الله عنه ضرب عنقه، فلم يُمكنه، وقال: «مَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ اطلع على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»^(٣). وقد تقدم حكم المسألة مستوفى.

واختلف الفقهاء في ذلك، فقال سحنون: إذا كاتب المسلم أهل الحرب، قُتل، ولم يُستتب، وماله لورثته، وقال غيره من أصحاب مالك رحمه الله: يُجلد جلدًا وجيعاً، ويُطال حبسه، ويُنفى من موضع يقرب من الكفار. وقال ابن القاسم: يُقتل

(١) حسن. رواه بنحوه أبو يعلى (١٠٢/٣) برقم (١٥٣٤) والطبرانى في «الكبير» (١٦٢/٢) برقم (١٦٧٠) والطبرى في «تفسيره» (٣٤٩/٢ - ٣٥٠) والبيهقى (١١/٩ - ١٢) من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضى الله عنه.

(٢) رواه البخارى (٣٧٣٨) ومسلم (٤١٢٦ و ٤١٢٧) وأبو داود (٢٨٦٢) والترمذى (٩٧٤) والنسائى (٢٣٩/٦) وابن ماجه (٢٦٩٩) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٣) رواه البخارى (٣٠٠٧) ومسلم (٦٢٨٤) وأبو داود (٢٦٥٠) والترمذى (٣٣٠٥) من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه.

ولا يعرف لهذا توبة، وهو كالزنديق.

وقال الشافعى، وأبو حنيفة، وأحمد رحمهم الله: لا يُقتل، والفريقان احتجوا بقصة حاطب، وقد تقدم ذكر وجه احتجاجهم، ووافق ابن عقيل من أصحاب أحمد مالكا وأصحابه.



فصل

فى حكمه عليه السلام فى الأسرى

ثبت عنه عليه السلام فى الأسرى أنه قتل بعضهم، ومن على بعضهم، وفادى بعضهم بمال، وبعضهم بأسرى من المسلمين، واسترق بعضهم، ولكن المعروف، أنه لم يسترق رجلاً بالغا.

فقتل يوم بدر من الأسرى عقبة بن أبى معيط، والنضر بن الحارث. وقتل من يهود جماعة كثير من الأسرى، وفادى أسرى بدر بالمال بأربعة آلاف إلى أربعمائة^(١).

وفادى بعضهم على تعليم جماعة من المسلمين الكتابة، ومن على أبى عزة الشاعر يوم بدر، وقال فى أسارى بدر: «لو كان المُطعمُ بن عدى حياً، ثم كلمنى فى هؤلاء التنى لأطلقهم له»^(٢).

وفدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين^(٣).

وفدى رجالاً من المسلمين بامرأة من السبى، استوهبها من سلمة بن الأكوع^(٤).

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٢٦٩١) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما. وفى سنده «أبو العيس الكوفى» وهو مقبول كما فى «التقريب» (٤٥٧/٢).

(٢) رواه البخارى (٣١٣٩) كتاب: فرض الخمس، باب: ما من النبى على الأسارى من غير أن يُخمس.

(٣) صحيح. رواه أحمد (٤٢٦/٤ و ٤٢٧ و ٤٣٢) والترمذى (١٥٦٧) من حديث عمران بن حصين رضى الله عنه. وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٤) رواه مسلم (٤٤٩٢) كتاب المغارى، باب: التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى. وأحمد (٤٦/٤) وأبو داود فى «الجهاد» (٢٦٩٧) باب: الرخصة فى المدركين يفرق بينهم. وابن ماجه فى «الجهاد» (٢٨٤٦) باب فداء الأسارى.

ومنَّ على ثُمَامَةَ بنِ أُنَالٍ^(١)، وأطلق يوم فتح مكة جماعة من قريش، فكان يُقال لهم: الطلقاء.

وهذه أحكام لم يُنسخ منها شيء، بل يُخير الإمام فيها بحسب المصلحة، واسترقَّ من أهل الكتاب وغيرهم، فسبأيا أو طاس، وبني المصطلق لم يكونوا كتابيين، وإنما كانوا عبدة أو ثنان من العرب. واسترق الصحابة من سبى بنى حنيفة، ولم يكونوا كتابيين. قال ابن عباس رضى الله عنهما: خيَّرَ رسول الله ﷺ فى الأسرى بين الفداء والمنِّ والقتل والاستعباد، يفعل ما شاء، وهذا هو الحق الذى لا قول سواه.

فصل

وحكم فى اليهود بعدة قضايا، فعاهدهم أول مقدمة المدينة، ثم حاربه بنو قينقاع، فظفر بهم، ومنَّ عليهم، ثم حاربه بنو النضير، فظفر بهم، وأجلاهم، ثم حاربه بنو قُريظة، فظفر بهم وقتلهم، ثم حاربه أهل خيبر، فظفر بهم وأقرهم فى أرض خيبر ما شاء سوى من قتل منهم.

ولما حكم سعد بن معاذ فى بنى قُريظة بأن تُقتل مقاتلتهم، وتُسبى ذراريهم وتُغنى أموالهم، أخبره رسول الله ﷺ: «أن هذا حكم الله عز وجل من فوق سبع سموات»^(٢).

وتضمن هذا الحكم أن ناقضى العهد يسرى نقضهم إلى نساءهم وذريتهم إذا كان نقضهم بالحرب، ويعودون أهل حرب، وهذا عين حكم الله عز وجل.

فصل

فى حكمه ﷺ فى فتح خيبر

حكم يومئذ بإقرار يهود فيها على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع^(٣).

وحكم بقتل ابنى أبى الحُقَيْق لما نقضوا الصلح بينهم وبينه على أن لا يكتموا ولا

(١) رواه البخارى (٤٣٧٢) ومسلم (٤٥٠٨) وأبو داود (٢٦٧٩) والنسائى (١٠٩/١) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) رواه البخارى (٣٠٤٣) ومسلم (٤٥١٥) وأبو داود (٥٢١٥ و ٥٢١٦) من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه.

(٣) رواه البخارى (٢٢٨٥) ومسلم (٣٨٩٠، ٣٨٩١) وأبو داود (٣٤٠٩١) والنسائى (٥٣/٧).

يُغَيَّبُوا شَيْئاً مِنْ أَمْوَالِهِمْ، فَكْتُمُوا وَغَيَّبُوا، وَحُكِمَ بِعَقُوبَةِ الْمُتَهَمِ بِتَغْيِيبِ الْمَالِ حَتَّى أَقْرَ بِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ.

وَكَانَتْ لِأَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ خَاصَّةً، وَلَمْ يَغِبْ عَنْهَا إِلَّا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَسَمَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَهُ.



فصل

فى حكمه ﷺ فى فتح مكة

حُكِمَ بِأَنْ مِنْ أَغْلَقَ بَابَهُ، أَوْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سَفْيَانَ، أَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، أَوْ وَضَعَ السِّلَاحَ، فَهُوَ آمِنٌ، وَحُكِمَ بِقَتْلِ نَفَرٍ سِتَّةٍ، مِنْهُمْ مَقِيسُ بْنُ صُبَّابَةَ، وَابْنُ خَطْلٍ، وَمُغْنِيَّتَانِ كَانَتَا تَغْنِيَانِ بِهَجَائِهِ، وَحُكِمَ بِأَنَّهُ لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا يُتَّبَعُ مَدْبِرٌ، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرٌ، ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْوَالِ». وَحُكِمَ لِحُزَاعَةَ أَنْ يَبْذُلُوا سَيُوفَهُمْ فِي بَنِي بَكْرِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: «يَا مَعْشَرَ حُزَاعَةَ! ارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ عَنِ الْقَتْلِ»^(١).



فصل

فى حكمه ﷺ فى قسمة الغنائم

حُكِمَ ﷺ أَنْ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ، وَلِلرَّأْجِلِ سَهْمٌ، هَذَا حُكْمُهُ الثَّابِتُ عَنْهُ فِي مَغَارِيهِ كُلِّهَا، وَبِهِ أَخَذَ جَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ.

وَحُكِمَ أَنْ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ بِإِخْرَاجِ الْخُمْسِ، فَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: كَانَتْ الْخَيْلُ يَوْمَ بَنِي قَرِيظَةَ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ فَرَساً، وَكَانَ أَوَّلُ فَيْءٍ وَقَعَتْ فِيهِ السَّهْمَانِ، وَأَخْرَجَ مِنْهُ الْخُمْسَ، وَمَضَتْ بِهِ السَّنَةُ، وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، فَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَأَحْسَبُ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: تَرَكَ أَمْرَ الْخُمْسِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ مَا فِيهِ بَيَانٌ شَافٍ، وَإِنَّمَا جَاءَ ذِكْرُ الْخُمْسِ يَقِيناً فِي غَنَائِمِ حُنَيْنٍ.

وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: أَوَّلُ خُمْسٍ خُمُسٌ فِي غَزْوَةِ بَنِي قَيْنِقَاعَ بَعْدَ بَدْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ،

(١) انظر «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/٣١٢).

نزلوا على حكمه، فصالحهم على أن له أموالهم، ولهم النساء والذرية، وخمس أموالهم.

وقال عبادة بن الصامت: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى بدر، فلما هزم الله العدو، تبعتهم طائفة يقتلونهم، وأحدقت طائفة برسول الله ﷺ وطائفة استولت على العسكر والغنيمة، فلما رجع الذين طلبوهم، قالوا: لنا النفل نحن طلبنا العدو، وقال الذين أحدقوا برسول الله ﷺ: نحن أحق به؛ لأننا أحدقنا برسول الله ﷺ أن لا ينال العدو غرته، وقال الذين استولوا على العسكر: هو لنا، نحن حويناه. فأنزل الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١] فقسمه رسول الله ﷺ عن بواءٍ قبل أن ينزل: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١] (١).

(١) حسن. رواه أحمد بنحوه (٣٢٤/٥) وقوله عن «بواء» أى عن سواء، يريد أنه ساوى فيها الذين جمعوها وبين الذين اتبعوا العدو، وبين الذين ثبتوا تحت الرايات ولم يخصص بها فريقاً منهم ممن ادعى التخصيص بها. قال الحافظ ابن كثير: وقد اختلف الصحابة رضى الله عنهم يوم بدر فى الغنائم من المشركين يومئذ لمن تكون منهم وكانوا ثلاثة أصناف حين ولى المشركون، ففرقة أحدقت برسول الله ﷺ تخمسه خوفاً من أن يرجع أحد من المشركين إليه، وفرقة ساقط وراء المشركين يقتلون منهم ويأسرون، وفرقة جمعت للغنائم من متفرقات الأماكن، فادعى كل فريق من هؤلاء أنه أحق بالغنم من الآخرين لما صنع من الأمر المهم، قال ابن إسحاق: فحدثني عبد الرحمن بن الحارث وغيره عن سليمان بن موسى عن مكحول عن أبى أمامة الباهلى قال: سألت عبادة بن الصامت عن الأنفال فقال: فينا أصحاب بدر نزلت حين اختلفنا فى النفل، وساءت فيه أخلاقنا، فنزعه الله من أيدينا فجعله إلى رسول الله ﷺ فقسمه بين المسلمين عن بواء، يقول عن سواء، وهكذا رواه أحمد عن عمر بن سلمة عن محمد بن إسحاق به، ومعنى قوله على السواء أى ساوى فيها بين الذين جمعوها وبين الذين اتبعوا العدو وبين الذين ثبتوا تحت الرايات لم يخصص بها فريقاً منهم ممن ادعى التخصيص بها، ولا معنى هذا تخميسها وصرف الخمس فى مواضعه كما قد يتوهمه بعض العلماء منهم أبو عبيدة وغيره والله أعلم، بل قد تنفل رسول الله ﷺ سيفه ذو الفقار من مغنم بدر، قال ابن جرير: وكذا اصطفى جملأ لآبى جهل كان فى أنفه برة من فضه، وهذا قبل إخراج أيضاً، وقال: الإمام أحمد حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الله بن عباس بن أبى ربيعة عن سليمان بن موسى عن أبى سلام عن أبى أمامة عن عبادة بن الصامت قال: خرجنا مع النبى ﷺ فشهدت معه بدرأ فالتقى الناس فهزم الله العدو، فانطلقت طائفة فى آثارهم يهزمون ويقتلون، وأكبت طائفة على المغنم يحوزونه ويجمعونه، وأحدقت طائفة برسول الله ﷺ لا يصيب العدو منه غرة، حتى إذا كان الليل وفاء الناس بعضهم إلى بعض قال الذين جمعوا الغنائم نحن حويناهما وليس لأحد فيها نصيب وقال الذين خرجوا فى طلب العدو لستم بأحق به منا نحن نقينا منها العدو هزمتناهم، وقال الذين أحدقوا برسول الله ﷺ خفنا أن يصيب العدو منه غرة فاشتغلنا به، فأنزل الله ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين﴾ فقسمها رسول الله بين المسلمين، وكان رسول الله ﷺ إذا أغار فى أرض العدو نقل الربع فإذا أقبل راجعاً نقل الثلث وكان يكره الأنفال، وقد روى الترمذى وابن ماجه من حديث الثورى عن عبد الرحمن بن الحارث آخره. وقال الترمذى: هذا حديث حسن، ورواه =

وقال القاضى إسماعيل: إنما قسم رسول الله ﷺ أموال بنى النضير بين المهاجرين، وثلاثة من الأنصار: سهل بن حنيف، وأبى دُجانة، والحارث بن الصمة لأن المهاجرين حين قدموا المدينة، شاطرهم الأنصار ثمارهم، فقال لهم رسول الله ﷺ: «إن شئتم قسمت أموال بنى النضير بينكم وبينهم وأقمتم على مواساتهم فى ثماركم وإن شئتم أعطيناها للمهاجرين دونكم، وقطعتم عنهم ما كنتم تعطونهم من ثماركم»، فقالوا: بل تُعطيهم دوننا، ونُمسكُ ثمارنا، فأعطاها رسول الله ﷺ المهاجرين، فاستغنوا بما أخذوا، واستغنى الأنصار بما رجع إليهم من ثمارهم، وهؤلاء الثلاثة من الأنصار شكوا حاجة.

فصل

وكان طلحة بن عبيد الله، وسعيد بن زيد رضى الله عنهما بالشام لم يشهدا بدرأ، فقسم لهما رسول الله ﷺ سهميهما، فقالا: وأجورنا يا رسول الله؟ فقال: «وأجوركما».

وذكر ابن هشام، وابن حبيب أن أبا لبابة، والحارث بن حاطب، وعاصم بن عدى خرجوا مع رسول الله ﷺ، فردهم، وأمرَ أبا لبابة على المدينة، وابن أم مكتوم على الصلاة، وأسهم لهم.

والحارث بن الصمة كُسر بالروحاء، فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه.

قال ابن هشام: وخوَّاب بن جُبَيْر ضرب له رسول الله ﷺ بسهمه.

= ابن حبان فى صحيحه والحاكم فى مستدركه من حديث عبد الرحمن، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه، ومعنى الكلام أن الأنفال مرجعها إلى حكم الله ورسوله يحكمان فيها بما فيه المصلحة للعباد فى المعاش والمعاد ولهذا قال تعالى: ﴿قُلِ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ثم ذكر ما وقع فى قصة بدر ما كان من الأمر حتى انتهى إلى قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَةٌ لِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ الآية فالظاهر أن هذه الآية مبينة لحكم الله فى الأنفال الذى جعل مرده إليه وإلى رسوله ﷺ، فبينه تعالى وحكم بما أراد تعالى، وهو قول أبى زيد وقد زعم أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله أن رسول الله، قسم غنائم بدر على السواء بين الناس، ولم يخلصها، ثم نزل بيان الخمس بعد ذلك ناسخاً لما تقدم، وهكذا روى الوالى عن ابن عباس وبه قال مجاهد وعكرمة والسدى وفى هذا نظر والله أعلم، فإن فى سياق الآيات قبل آية الخمس وبعدها كلها فى غزوة بدر فيقتضى أن ذلك نزل جملة فى وقت واحد غير متفاضل بتأخر يقتضى نسخ بعضه بعضاً، ثم فى الصحيحين عن على رضى الله عنه أنه قال فى قصة شارقىة اللذين اجتبت أسنمتها حمزة أن إحداهما كانت فى الخمس يوم بدر ما يرد صريحاً على أبى عبيد أن غنائم بدر لم تخمس والله أعلم، بل خمس كما هو قول البخارى وابن جرير وغيرهما وهو الصحيح الراجح والله أعلم. «البداية والنهاية» (٣/ ٣٠١ - ٣٠٣). باختصار يسير.

ولم يختلف أحدٌ أن عثمان بن عفان - رضى الله عنه - تخلف على امرأته رقية بنت رسول الله ﷺ ، فضرب له بسهمه ، فقال : وأجرى يا رسول الله ؟ قال : «وأجرك»^(١) .

قال ابن حبيب : وهذا خاص للنبي ﷺ ، وأجمع المسلمون والخلف أن الإمام إذا بعث أحداً فى مصالح الجيش ، فله سهمه .

قال ابن حبيب : ولم يكن النبي ﷺ يُسهم للنساء والصبيان والعبيد ، ولكن كان يحذيه من الغنمة^(٢) .

فصل

وعدل فى قسمة الإبل والغنم كل عشرة منها ببيعير^(٣) ، فهذا فى التقويم ، وقسمة المال المشترك ، وأما فى الهدى ، فقد قال جابر : نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة^(٤) . فهذا فى الحديبية . وأما فى حجة الوداع ، فقال جابر أيضاً أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك فى الإبل والبقر كل سبعة منا فى بدنة^(٥) ، وكلاهما فى الصحيح .

وفى «السنن» من حديث ابن عباس ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : إن على بدنة وأنا موسر بها ولا أجدها فأشتريتها ، فأمره أن يتناع سبعَ شياه ، فيذبحهن^(٦) .

(١) عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : إنما تغيب عثمان عن بدر فإنه كان تحته : بنت رسول الله ﷺ وكانت مريضة فقال له النبي ﷺ : «إن لك أجر رجل من شهد بدرًا وسهمه» رواه البخارى (٣١٣٠) كتاب فرض الخمس ، باب : إذا بعث الإمام رسولا فى حاجة ، أو أمره بالمقام ، هل تسهم له ؟ .

(٢) عن يزيد بن هرمز ، أم نجدة بن عامر كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس خلال . فقال ابن عباس : لولا أن أكنم علماً ما كتبت إليه . كتب إليه نجدة أما بعد . فأخبرنى هل كان رسول الله ، يغزو بالنساء ؟ وعن الخمس لمن هو ؟ فكتب إليه ابن عباس : كتبت تسألنى هل كان رسول الله ، يغزو بالنساء ؟ وقد كان يغزو بهم فيداوين الجرحى ويُجذبن من الغنمة وأما بسهم ، فلم يضرب لهن ، وأن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان . فلا تقتل الصبيان . وكتبت تسألنى : متى ينقضى يتم اليتيم ؟ فلعمري إن الرجل لتنبت لحيته وإنه لضعيف لاخذ لنفسه ضعيف العطاء منها ، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم وكتبت تسألنى عن الخمس لمن هو ؟ وإنا نقول : هو لنا فأبى علينا قوماً ذاك رواه مسلم (٤٦٠٣) وأحمد (٣٠٨/١ و ٣٥٢) وأبو داود (٢٧٢٧ و ٢٧٢٨) والترمذى (١٥٥٦) .

(٣) رواه البخارى (٢٤٨٨) كتاب الشركة ، باب : قسمة الغنم .

(٤) رواه مسلم (٣١٢٧) وأبو داود (٢٨٠٩) والترمذى (١٠٥٢) وابن ماجه (٣١٣٢) .

(٥) رواه مسلم (٣١٢٨) كتاب الحج ، باب : الاشتراك فى الهدى وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة .

(٦) ضعيف . رواه أحمد (٣١١/١ و ٣١٢) وابن ماجه (٣١٣٦) وفى سننه انقطاع بين عطاء الخراسانى وابن عباس رضى الله عنه . وابن جريج مدلس ولم يصرح بالتحديث . وانظر «الإرواء» (١٠٦٢) .

فصل

حكم النبى ﷺ بالسلب كله للقاتل، ولم يُخمسه، ولم يجعله من الخمس^(١)، بل من أصل الغنيمة، وهذا حكمه وقضاؤه.

قال البخارى فى «صحيحه»: السلب للقاتل إنما هو من غير الخمس، وحكم به بشهادة واحد، وحكم به بعد القتل، فهذه أربعة أحكام تضمنها حكمه ﷺ بالسلب لمن قتل قتيلاً.

وقال مالك وأصحابه: السلب لا يكون إلا من الخمس، وحكمه حكم النفل، قال مالك: ولم يبلغنا أن النبى ﷺ قال ذلك، ولا فعله فى غير يوم حنين، ولا فعله أبو بكر، ولا عمر رضى الله عنهما. قال ابن المؤاز: ولم يُعط غير البراء بن مالك سلب قتيله، وخمسه.

قال أصحابه: قال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾.

فجعل أربعة أخماس الغنيمة لمن غنمها، فلا يجوز أن يؤخذ شيء مما جعله الله لهم بالاحتمال.

وأيضاً فلو كانت هذه الآية إنما هى فى غير الأسلاب، لم يؤخر النبى ﷺ حكمها إلى حنين، وقد نزلت فى قصة بدر، وأيضاً إنما قال: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٢)، بعد أن برد القتال. ولو كان أمراً متقدماً، لعلمه أبو قتادة فارس رسول الله ﷺ، وأحد أكابر أصحابه، وهو لم يطلبه حتى سمع منادى رسول الله ﷺ يقول ذلك.

قالوا: وأيضاً فالنبى ﷺ أعطاه إياه بشهادة واحد بلا يمين، فلو كان من رأس الغنيمة، لم يخرج حق مغنم إلا بما تخرج به الأملاك من البيئات، أو شاهد ويمين.

قالوا: وأيضاً فلو وجب للقاتل ولم يجد بيئة لكان يؤقف، كاللقطة ولا يُقسم، وهو إذا لم تكن بيئة يُقسم، فخرج من معنى الملك، ودل على أنه إلى اجتهد الإمام يجعله من الخمس الذى جعل فى غيره، هذا مجموع ما احتج به لهذا القول.

(١) انظر «الفتح» (٢٨٣/٦) كتاب فرض الخمس، باب: من لم يُخمس الأسلاب.

(٢) رواه البخارى (٣١٤٢) ومسلم (٤٤٨٦) وأبو داود (٢٧١٧) والترمذى (١٥٦٢) وابن ماجه (٢٨٣٧) من حديث أبى قتادة رضى الله عنه.

قال الآخرون: قد قال ذلك رسول الله ﷺ، وفعله قبل حنين بستة أعوام، فذكر البخارى في «صحيحه»: أن معاذ بن عمرو بن الجموح، ومُعَاذ بن عفراء الأنصارين، ضربا أبا جهل بن هشام يوم بدر بسيفيهما حتى قتلاه، فانصرفا إلى رسول الله ﷺ، فأخبراه، فقال: «أيكما قتله» فقال كل واحد منهما: أنا قتلته. فقال: «هل مسحتما سيفيكما» قالا لا، فنظر إلى السيفين، فقال: «كلاكما قتله»، وسلبه لمعاذ بن عمرو ابن الجموح^(١)، وهذا يدل على أن كون السلب للقاتل أمراً مقرراً معلوماً من أول الأمر، وإنما تجدد يوم حنين الإعلام العام، والمناداة به لا شرعيته.

وأما قول ابن المواز: إن أبا بكر وعمر لم يفعلاه، فجوابه من وجهين، أحدهما: أن هذا شهادة علي النفى، فلا تُسمع، الثانى: أنه يجوز أن يكون ترك المناذاة بذلك على عهدهما اكتفاء بما تقرر، وثبت من حكم رسول الله ﷺ وقضائه، وحتى لو صح عنهما ترك ذلك تركاً صحيحاً لا احتمال فيه، لم يُقدم على حكم رسول الله ﷺ.

وأما قوله: ولم يُعط غير البراء بن مالك سلبَ قتيله، فقد أعطى السلب لسلمة ابن الأكوع، ولعاذ بن عمرو، ولأبى طلحة الأنصارى، قتل عشرين يوم حنين، فأخذ أسلابهم، وهذه كلها وقائع صحيحة معظمها فى الصحيح، فالشهادة على النفى لا تكاد تسلم من النقض.

وأما قوله: «وخمسه»، فهذا لم يُحفظ به أثر البتة، بل المحفوظ خلافه، ففى «سنن أبى داود»: عن خالد، أن النبى ﷺ، لم يُخَمَّس السلب^(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾، فهذا عام، والحكم بالسلب للقاتل خاص، ويجوز تخصيص عموم الكتاب بالسنة، ونظائره معلومة، ولا يُمكن دفعها.

وقوله: «لا يجعل شيء من الغنيمة لغير أهلها بالاحتمال»، جوابه من وجهين:

أحدهما: أنا لم نجعل السلب لغير الغائمين، الثانى: إنما جعلناه للقاتل بقول رسول الله ﷺ لا بالاحتمال، ولم يؤخر النبى ﷺ حكم الآية إلى يوم حنين كما

(١) رواه البخارى (٣١٤١) كتاب فرض الخمس، باب: من لم يخمس الأسلاب، ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه. ومسلم (٤٤٨٨) كتاب المغازى باب: استحقاق القاتل سلب القاتل.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٢٧٢١) وأحمد (٩٠/٤ و ٢٦/٦) من حديث عوف بن مالك الأشجعى وخالد بن الوليد رضى الله عنهما.

ذكرتم، بل قد حكم بذلك يوم بدر، ولا يمنع كونه قاله بعد القتال من استحقاق بالقتل.

وأما كون أبى قتادة لم يطلبه حتى سَمِعَ منادى النبى ﷺ يقول، فلا يدلُّ على أنه لم يكن متقررًا معلومًا، وإنما سكت عنه أبو قتادة لأنه لم يكن يأخذه بمجرد دعواه، فلما شهد الصحيح: أنه يكتفى فى هذا بالشاهد الواحد، ولا يحتاج إلى شاهد آخر، ولا يمين، كما جاءت به السنة الصحيحة الصريحة التى لا معارض لها، وقد تقدم هذا فى موضعه.

وأما قوله: «إنه لو كان للقاتل، لوقف، ولم يُقسم كاللقطة»، فجوابه أنه للغانمين، وإنما للقاتل حقُّ التقديم، فإذا لم تُعلم عين القاتل اشتراك فيه الغانمون، فإنه حقهم، ولم يظهر مستحق التقديم منهم، فاشتركوا فيه.



فصل

فى حكمه ﷺ فيما حازه المشركون من أموال المسلمين،

ثم ظهر عليه المسلمون، أو أسلم عليه المشركون

فى البخارى: أن فرساً لابن عمر رضى الله عنه ذهب، وأخذه العدو، فظهر عليه المسلمون، فردَّ فى زمن رسول الله ﷺ، وأبق له عبد، فلحق بالروم، فظهر عليه المسلمون، فردَّه عليه خالد فى زمن أبى بكر رضى الله عنه (١).

وفى «سنن أبى داود» (٢): أن رسول الله ﷺ هو الذى ردَّ عليه الغلام. وفى «المدونة» و «الواضحة» أن رجلاً من المسلمين وجد بغيراً له فى المغانم، فقال له رسول الله ﷺ: «إن وجدته لم يُقسم، فخذ، وإن وجدته قد قُسمَ فأنت أحقُّ به بالثمن إن أردته».

وصح عنه: أن المهاجرين طلبوا منه دورهم يوم الفتح بمكة. فلم يرد على أحد

(١) رواه البخارى (٣٠٦٧) تعليقا، كتاب الجهاد والسير، باب: إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم والحديث ووصله أبو داود (٢٦٩٩) وكذا ابن ماجه كما قال الحافظ ابن حجر.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٢٦٩٨).

داره. وقيل له: أين تنزلُ غداً من دارك بمكة؟، فقال: «وهل ترك لنا عقيلٌ منزلاً»^(١)، وذلك أن الرسول ﷺ لما هاجر إلى المدينة، وثب عقيل على رباع النبي ﷺ بمكة، فحازها كلها، وحوى عليها، ثم أسلم وهى فى يده، وقضى رسول الله ﷺ «أن من أسلم على شىء فهو له»، وكان عقيل ورث أبا طالب، ولم يرثه على لتقدم إسلامه على موت أبيه، ولم يكن لرسول الله ﷺ ميراثٌ من عبد المطلب، فإن أباه عبد الله مات، وأبوه عبد المطلب حى، ثم مات عبد المطلب، فورثه أولاده، وهم أعمام النبي ﷺ، ومات أكثر أولاده، ولم يعقبوا، فحاز أبو طالب رباعه، ثم مات، فاستولى عليها عقيلٌ دون على لاختلاف الدين، ثم هاجر النبي ﷺ، فاستولى عقيل على داره، فلذلك قال رسول الله ﷺ: «وهل ترك لنا عقيلٌ منزلاً»^(٢).

وكان المشركون يعمدون إلى من هاجر من المسلمين ولحق بالمدينة، فيستولون على داره وعقاره، فمضت السنة أن الكفار المحاربين إذا أسلموا، لم يضمّنوا ما أتلفوه على المسلمين من نفس أو مال، ولم يردّوا عليهم أموالهم التى غصبوها عليهم، بل من أسلم على شىء، فهو له، هذا حكمه وقضاؤه ﷺ.



فصل

فى حكمه ﷺ فيما كان يهدى إليه

كان أصحابه رضى الله عنهم يهدون إليه الطعام وغيره، فيقبل منهم، ويكافئهم أضعافها.

وكانت الملوك تُهدى إليه، فيقبل هداياهم، ويقسمُها بين أصحابه، ويأخذُ منها لنفسه ما يختاره، فيكون كالصفى الذى له من المغنم.

وفى «صحيح البخارى»: أن النبي ﷺ أهديت إليه أقبية ديباج مزرّة بالذهب، فقسمها فى ناس من أصحابه، وعزل منها واحداً لمخرمة بن نوفل، فجاء ومعه المسور ابنه، فقام على الباب، فقال: ادعه لى، فسمع النبي ﷺ صوته، فتلقاه به فاستقبله،

(١) رواه البخارى (١٥٨٨) ومسلم (٣٢٣٦) وأبو داود (٢٠١٠) وابن ماجه (٢٩٤٢) من حديث أسامة بن زيد رضى الله عنه .
(٢) سبق تخريجه .

وقال: «يا أبا المسور خبأت هذا لك»^(١).

وأهدى له المقوقس مارية أم ولده، وسيرين التى وهبها لحسان، وبغلة شهباء، وحماراً.

وأهدى له النجاشى هدية، فقبلها منه، وبعث إليه هدية عوضها، وأخبر أنه مات قبل أن تصل إليه، وأنها ترجع، فكان الأمر كما قال^(٢).

وأهدى له فروة بن نفثة الجذامى بغلة بيضاء ركبها يوم حنين، ذكره مسلم^(٣).

وذكر البخارى: أن ملك أيلة أهدى له بغلة بيضاء، فكساه رسول الله ﷺ بردة، وكتب له بئحريهم^(٤).

وأهدى له أبو سفيان هدية فقبلها.

وذكر أبو عبيد: أن عامر بن مالك ملاعب الأسنة، أهدى للنبي ﷺ فرساً فرده، وقال: «إنا لا نقبل هدية مشرك»^(٥) وكذلك قال لعياض المجاشعى: «إنا لا نقبل زبد المشركين»^(٦) يعنى: رفدهم.

(١) رواه البخارى (٢٥٩٩) ومسلم (٢٣٩٢) والترمذى (٢٨١٨) والنسائى (٢٠٥/٨) من حديث المسور بن محزمة رضى الله عنه.

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٤٠٤/٦) والحاكم (١٨٨/٢) وفى سنده والد عقبه وهو مجهول، وأمه أيضاً لا تعرف ومسلم بن خالد الزنجى ضعيف. وصححه الحاكم !! وتعقبه الذهبى بقوله: منكر ومسلم الزنجى ضعيف.

(٣) رواه مسلم (٤٥٣٢) كتاب المغازى، باب فى غزوة حنين.

(٤) رواه البخارى (١٤٨١) كتاب الزكاة، باب خرص التمر. ومسلم (٥٨٣٨) كتاب الفضائل، باب: معجزات النبي ﷺ. . . وقوله: ببحريهم، أى ببلدهم، أو المراد: بأهل بحرهم؛ لأنهم كانوا سكاناً بساحل البحر.

(٥) ضعيف لإرساله. رواه موسى بن عقبه فى المغازى، ورجاله ثقات إلا أنه مرسل كما قال الحافظ فى «الفتح» (٢٧٣/٥).

(٦) صحيح. رواه أحمد (١٦٢/٤) وأبو داود (٣٠٥٧) والترمذى (١٥٧٧) وقال: حسن صحيح، ومعنى قوله: إنى نهيت عن زبد المشركين يعنى هداياهم، وقد روى عن النبي ﷺ أنه كان يقبل من المشركين هداياهم وذكر فى هذا الحديث الكراهية، واحتمل أن يكون هذا بعد ما كان يقبل منهم ثم نهى عن هداياهم وقال الحافظ ابن حجر: أورد المصنف [يعنى البخارى] عدة أحاديث دالة على الجواز [أى جواز قبول هدية المشرك] فجمع بينهما الطبرى بأن الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين، وفيه نظر؛ لأن من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة، وجمع غيره بأن الامتناع فى حق من يريد بهديته التودد والموالة والقبول فى حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه على الإسلام، وهذا أقوى من الأول. وقيل بحمل القبول على من كان من أهل الأوثان وقيل يمتنع ذلك لغيره من الأمراء، وأن ذلك من خصائصه، ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول، ومنهم من عكس: وهذه الأجوبة الثلاثة ضعيفة فالنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا بالتخصيص. أ. هـ «الفتح» (٢٧٣/٥).

قال أبو عبيد: وإنما قبل هدية أبي سفيان؛ لأنها كانت في مدة الهدنة بينه وبين أهل مكة، وكذلك المقوقس صاحب الإسكندرية إنما قبل هديته؛ لأنه أكرم حاطب بن أبي بلتعة رسوله إليه، وأقر، ولم يؤيسه من إسلامه، ولم يقبل عليه السلام هدية مشركٍ محاربٍ له قط.



فصل

في هدايا الأئمة

وأما حكم هدايا الأئمة بعده، فقال سُحنون من أصحاب مالك: إذا أهدى أمير الروم هديةً إلى الإمام، فلا بأس بقبولها، وتكون له خاصة، وقال الأوزاعي: تكون للمسلمين، ويكافئه عليها من بيت المال. وقال الإمام أحمد رحمه الله وأصحابه: ما أهداه الكفار للإمام، أو لأمير الجيش، أو قواده، فهو غنيمة، حكمها حكم الغنائم.



فصل

في حكمه عليه السلام في قسمه الأموال

الأموال التي كان النبي عليه السلام يقسمها ثلاثة: الزكاة، والغنائم، والفىء. فأما الزكاة والغنائم، فقد تقدم حكمهما، وبيننا أنه لم يكن يستوعب الأصناف الثمانية، وأنه كان ربما وضعها في واحد.

فأما حكمه في الفىء، فثبت في الصحيح، أنه عليه السلام قسم يوم حنين في المؤلفة قلوبهم من الفىء، ولم يُعط الأنصار شيئاً، فقال لهم: «ألا ترضون أن يذهب الناس بالشاء والبعير، وتَنطَلِقُون برسول الله عليه السلام تَقُودُونَهُ إِلَى رِجَالِكُمْ، فوالله لما تنقلبون به خيرٌ مما ينقلبون به»^(١) وقد تقدم ذكر القصة وفوائدها في موضعها.

والقصة هنا أن الله سبحانه أباح لرسوله من الحكم في مال الفىء ما لم يُبحه لغيره، وفي «الصحيح» عنه عليه السلام: «إني لأعطي أقواماً، وأدع غيرهم، والذي أدع

(١) رواه البخارى (٤٣٣٣) ومسلم (٢٤٠٢) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه .

أحب إلى من الذى أعطى»^(١).

والقصة هنا أن الله سبحانه أباح لرسوله من الحكم فى مال الفىء ما لم يُبَحِّه لغيره، وفى «الصحيح» عنه ﷺ: «إنى لأعطى أقواماً أخاف ظلمهم وجزعهم، وأكل أقواماً إلى ما جعل الله فى قلوبهم من الغنى والخير، منهم عمرو بن تغلب». قال عمرو بن تغلب: فما أحب أن لى بكلمة رسول الله ﷺ حُمر النعم^(٢).

وفى «الصحيح»: أن علياً بعث إليه بذهية من اليمن، فقسمها أرباعاً، فأعطى الأقرع بن حابس، وأعطى زيد الخيل، وأعطى علقمة بن علاثة وعيينة بن حصن، فقام إليه رجل غائر العينين، نأتى الجبهة، كث اللحية، محلوق الرأس، فقال: يا رسول الله اتق الله، فقال رسول الله ﷺ: «ويلك أولست أحق أهل الأرض أن يتقى الله؟!» الحديث^(٣).

وفى «السنن»: أن رسول الله ﷺ وضع سهم ذى القربى فى بنى هاشم، وفى بنى المطلب، وترك بنى نوفل، وبنى عبد شمس، فانطلق جبير بن مطعم، وعثمان بن عفان إليه، فقالا: يا رسول الله! لا نُنكرُ فضل بنى هاشم لموضعهم منك، فما بال إخواننا بنى عبد المطلب، أعطيتهم وتركتنا، وإنما نحن وهم بمنزلة واحدة، فقال النبى: «إننا وبنو المطلب لا نفرق فى جاهلية ولا إسلام، إنما نحن وهم شيء واحد» وشبك بين أصابعه^(٤).

وذكر بعض الناس أن هذا الحكم خاص بالنبى ﷺ، وأن سهم ذوى القربى يصرف بعده فى بنى عبد شمس، وبنى نوفل، كما يُصرف فى بنى هاشم، وبنى المطلب، قال: لأن عبد شمس، وهاشم، والمطلب، ونوفلاً إخوة، وهم أولاد عبد مناف. ويقال: إن عبد شمس، وهاشمًا توأمان.

والصواب: استمرار هذا الحكم النبوى، وأن سهم ذوى القربى لبنى هاشم وبنى

(١) رواه البخارى (٧٥٣٥) كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى ﴿إِن الْإِنْسَانَ خَلَقَ هَلُوعًا﴾ من حديث عمرو بن تغلب رضى الله عنه .

(٢) رواه البخارى (٣١٤٥) كتاب فرض الخمس، باب: ما كان النبى ﷺ يعطى المؤلفَةَ بهم وغيرهم من الخمس ونحوه .

(٣) رواه البخارى (٤٣٥١) ومسلم (٢٤١٣) من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

(٤) صحيح . رواه أبو داود (٢٩٨٠) والنسائى (٧/ ١٣٠ - ١٣١) من حديث جبير بن مطعم رضى الله عنه .

المطلب حيث خصه رسول الله ﷺ بهم وقول هذا القائل: إن هذا خاص بالنبى ﷺ باطل، فإنه بين مواضع الخمس الذى جعله الله لذوى القربى، فلا يتعدى به تلك المواضع، ولا يقصر عنها، ولكن لم يكن يقسمه بينهم على السواء بين أغنيائهم وفقرائهم، ولا كان يقسمه قسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين، بل كان يصرفه فيهم بحسب المصلحة والحاجة، فيزوج منه عزبهم، ويقضى منه عن غارمهم، ويعطى منه فقيرهم كفايته.

وفى «سنن أبى داود»: عن على بن أبى طالب رضى الله عنه، قال: «ولانى رسول الله ﷺ خمسَ الخمس، فوضعت مواضعه حياة رسول الله ﷺ، وحياة أبى بكر رضى الله عنه، وحياة عمر رضى الله عنه»^(١).

وقد استدل به على أنه كان يصرف فى مصارفه الخمسة، ولا يقوى هذا الاستدلال، إذ غاية ما فيه أنه صرفه فى مصارفه التى كان رسول الله ﷺ يصرفه فيها، ولم يعدها إلى سواها، فأين تعميم الأصناف الخمسة به؟! والذى يدل عليه هدى رسول الله ﷺ وأحكامه أنه كان يجعل مصارف الخمس كمصارف الزكاة، ولا يخرج بها عن الأصناف المذكورة لا أنه يقسمه بينهم كقسمة الميراث، ومن تأمل سيرته وهديه حق التأمل لم يشك فى ذلك.

وفى «الصحيحين»: عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، قال: كانت أموال بنى النضير مما آفاه الله على رسوله مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله ﷺ خاصة يُنفق منها على أهله نفقة سنة، وفى لفظ: «بحسب لأهله قوت سنتهم، ويجعل ما بقى فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله»^(٢).

وفى «السنن»: عن عوف بن مالك رضى الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتاه الفىء، قسمه من يومه، فأعطى الأهل حظين، وأعطى العزب حظاً^(٣).

فهذا تفضيل منه للأهل بحسب المصلحة والحاجة، وإن لم تكن زوجه من ذوى القربى.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٢٩٨٣) وفى سننه أبى جعفر الرازى، وهو سئ الحفظ كما فى «التقريب» (٤٠٦/٢).

(٢) رواه البخارى (٢٩٠٤) ومسلم (٤٤٩٤) وأبو داود (٢٩٦٥) والترمذى (١٧١٩) والنسائى (١٣٢/٧).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٢٥/٦، ٢٦) وأبو داود (٢٩٥٣).

وقد اختلف الفقهاء فى الفىء، هل كان ملكاً لرسول الله ﷺ يتصرف فيه كيف يشاء، أو لم يكن ملكاً له؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره.

والذى تدل عليه سننه وهديه، أنه كان يتصرف فيه بالأمر، فيضعه حيث أمره الله، ويقسمه على من أمرَ بقسمته عليهم، فلم يكن يتصرف فيه تصرف المالك بشهوته، وإرادته، يُعطى من أحب، ويمنع من أحب، وإنما كان يتصرف فيه تصرف العبد المأمور ينفذ ما أمره به سيده ومولاه، فيعطى من أمر بإعطائه، ويمنع من أمر بمنعه، وقد صرح رسول الله ﷺ بهذا فقال: «والله إنى لا أعطى أحداً ولا أمنعه، إنما أنا قاسمٌ أضع حيث أمرت»^(١)، فكان عطاؤه ومنعه وقسمه بمجرد الأمر، فإن الله - سبحانه - خيرُه بين أن يكون عبداً رسولاً، وبين أن يكون ملكاً رسولاً، فاختر أن يكون عبداً رسولاً.

والفرق بينهما أن العبد الرسول لا يتصرف إلا بأمر سيده ومُرسله، والملك الرسول له أن يُعطى من يشاء، ويمنع من يشاء، كما قال تعالى للملك الرسول سليمان: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ {ص: ٣٩} أى أعط من شئت، وامنع من شئت، لا نحاسبك، وهذه المرتبة هى التى عُرِضت على نبينا ﷺ، فرغبَ عنها إلى ما هو أعلى منها، وهى مرتبة العبودية المحضة التى تصرف صاحبها فيها مقصورٌ على أمر السيد فى كل دقيق وجليل.

والمقصود: أن تصرفه فى الفىء بهذه المثابة، فهو ملك يُخالف حكم غيره من المالكين، ولهذا كان ينفق مما أفاء الله عليه مما لم يُوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب على نفسه وأهله نفقة مستهم، ويجعل الباقي فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله عز وجل، وهذا النوع من الأموال هو السهم الذى وقع بعده فى من النزاع ما وقع إلى اليوم.

فأما الزكاوات والغنائم، وقسمة الموارث، فإنها معينة لأهلها لا يشركهم غيرهم فيها، فلم يُشكل على ولاة الأمر بعده من أمرها ما أشكل عليهم من الفىء، ولم يقع فيها من النزاع ما وقع فيه، ولولا إشكال أمره عليهم، لما طلبت فاطمة بنت رسول الله ﷺ ميراثها من تركته، وظننت أنه يورث عنه ما كان ملكاً له كسائر المالكين،

(١) رواه البخارى (٣١١٧) كتاب فرض الخمس، باب: قوله الله تعالى: ﴿فإن لله خمسة وللرسول﴾.

وخفى عليها رضى الله عنها حقيقة الملك الذى ليس مما يُورث عنه، بل هو صدقة بعده، ولما علم ذلك خليفته الراشد البار الصديق، ومن بعده من الخلفاء الراشدين لم يجعلوا ما خلفه من الفىء ميراثاً يُقسم بين ورثته، بل دفعوه إلى على والعباس يعملان فيه عمل رسول الله ﷺ، حتى تنازعا فيه، وترافعا إلى أبى بكر الصديق، وعمر، ولم يقسم أحد منهما ذلك ميراثاً، ولا مكناً منه عباساً وعلياً، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ . لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ . وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ۝﴾ إلى آخر الآية [الحشر: ٧ - ١٠]، فأخبر سبحانه أن ما أفاء على رسوله بجملته لمن ذُكرَ فى هذه الآيات، ولم يخصَّ منه خمسة بالمذكورين، بل عمم وأطلق واستوعب. ويصرف على المصارف الخاصة، وهم أهل الخمس، ثم على المصارف العامة، وهم المهاجرون والأنصار وأتباعهم إلى يوم الدين. فالذى عمل به هو وخلفاؤه الراشدون، هو المراد من هذه الآيات، ولذلك قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيما رواه أحمد رحمه الله وغيره عنه: ما أحد أحقَّ بهذا المال من أحد، وما أنا أحقَّ به من أحد، والله ما من المسلمين أحد إلا وله فى هذا المال نصيب إلا عبد مملوك، ولكننا على منازلنا من كتاب الله، وقسمنا من رسول الله ﷺ، فالرجل وبلاؤه فى الإسلام، والرجل وقدمه فى الإسلام، والرجل وغناؤه فى الإسلام، والرجل وحاجته، والله لئن بقيت لهم ليأتين الراعى بجبل صنعاء حطَّة من هذا المال، وهو يرمى مكانه^(١).

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٣/١) وفى سنده محمد بن مُيسَّر وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢/٢١٢) ومحمد ابن إسحاق مدس وقد عنعنه .

فهؤلاء المسمون فى آية الفىء هم المسمون فى آية الخمس، ولم يدخل المهاجرون والأنصار وأتباعهم فى آية الخمس، لأنهم المستحقون لجملة الفىء، وأهل الخمس لهم استحقاقان: استحقاق خاص من الخمس، واستحقاق عام من جملة الفىء، فإنهم داخلون فى النصيين.

وكما أن قسمته من جملة الفىء بين من جعل له ليس قسمة الأملاك التى يشترك فيها المالكون، كقسمة الموارث والوصايا والأملاك المطلقة، بل بحسب الحاجة والنفع والغناء فى الإسلام والبلاء فيه، فكذلك قسمة الخمس فى أهله، فإن مخرجهما واحد فى كتاب الله، والتنصيب على الأصناف الخمسة يُفِيد تحقيق إدخالهم، وأنهم لا يُخرجون من أهل الفىء بحال، وأن الخمس لا يعدوهم إلى غيرهم، كأصناف الزكاة لا تعدوهم إلى غيرهم، كما أن الفىء العام فى آية الحشر للمذكورين فيها لا يتعداهم إلى غيرهم، ولهذا أفتى أئمة الإسلام، كمالك، والإمام أحمد وغيرهما، أن الرافضة لا حقَّ لهم فى الفىء لأنهم ليسوا من المهاجرين، ولا من الأنصار، ولا من الذين جاؤوا من بعدهم يقولون: ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، وهذا مذهب أهل المدينة، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وعليه يدل القرآن، وفعل رسول الله ﷺ، وخلفائه الراشدين.

وقد اختلف الناس فى آية الزكاة وآية الخمس، فقال الشافعى: تجب قسمة الزكاة والخمس على الأصناف كلها، ويُعطى من كل صنف من يطلق عليه اسم الجمع.

وقال مالك رحمه الله وأهل المدينة: بل يُعطى فى الأصناف المذكورة فيهما، ولا يعدوهم إلى غيرهم، ولا تجب قسمة الزكاة ولا الفىء فى جميعهم.

وقال الإمام أحمد وأبو حنيفة: بقول مالك رحمه الله فى آية الزكاة، وبقول الشافعى رحمه الله فى آية الخمس.

ومن تأمل النصوص، وعمل رسول الله ﷺ وخلفائه، وجده يدل على قول أهل المدينة، فإن الله سبحانه جعل أهل الفىء، وعينهم اهتماماً بشأنهم، وتقديماً لهم، ولما كانت الغنائم خاصة بأهلها لا يشركهم فيها سواهم، نصَّ على خمسها لأهل الخمس، ولما كان الفىء لا يختصُّ بأحد دون أحد، جعل جملة لهم، وللمهاجرين والأنصار وتابعيهم، فسوى بين الخمس وبين الفىء فى المصرف، وكان رسول الله ﷺ يصرف سهم الله وسهمه فى مصالح الإسلام، وأربعة أخماس الخمس فى

أهلها مقدماً للأهم فالأهم، والأحوج فالأحوج، فيزوج منه عزابهم، ويقضي منه ديونهم، ويُعين ذا الحاجة منهم، ويُعطى عزبهم حظاً، ومتزوجهم حظين، ولم يكن هو ولا أحدٌ من خلفائه يجمعون اليتامى والمساكين وأبناء السبيل وذوى القربى، ويقسمون أربعة أحماس الفى بينهم على السوية، ولا على التفضيل، كما لم يكونوا يفعلون ذلك في الزكاة، فهذا هديه وسيرته، وهو فصل الخطاب، ومحض الصواب.



فصل

فى حكمه ﷺ فى الوفاء بالعهد لعدوه وفى رسلهم،

أن لا يقتلوا ولا يحبسوا، وفى النبذ إلى من عاهده

على سواء إذا خاف منه نقض العهد

ثبت عنه أنه قال لرسولى مسيلمة الكذاب لما قالوا: نقول: إنه رسول الله: «لَوْلَا أن الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَقَتَلْتُكُمْ»^(١).

وثبت عنه أنه قال لأبى رافع وقد أرسلته إليه قريش، فأراد المقام عنده، وأنه لا يرجع إليهم، فقال: «إنى لا أخيسُ بالعهد، ولا أحبسُ البردَ، ولكن أرجع إلى قومك، فإن كان في نفسك الذى فيها الآن فارجع»^(٢).

وثبت عنه أنه ردَّ إليهم أبا جندل للعهد الذى كان بينه وبينهم أن يردَّ إليهم من جاءه منهم مسلماً^(٣)، ولم يرد النساء، وجاءت سبيعة الأسلمية مسلمة، فخرج زوجها فى طلبها، فأنزل الله عز وجل: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ**

(١) صحيح . رواه أحمد (٣/٤٨٧، ٤٨٨) وأبو داود (٢٧٦١) من حديث نعيم بن مسعود الأشجعى رضى الله عنه .

(٢) صحيح . رواه أحمد (٨/٦) وأبو داود (٢٧٥٨) والطبرانى فى «الكبير» (٩٦٣) والحاكم (٣/٥٩٨) والبيهقى (٩/١٤٥) وابن حبان (٤٨٧٧ - إسان) وقوله: لا أخيسُ بالعهد، أى لا أنقض العهد ولا أفسده. وقوله: «لا أحبسُ البرد» يشبه أن يكون المعنى فيه أن الرسالة تقتضى جواباً، والجواب لا يصل إلى المرسل إلا على لسان الرسول بعد انصرافه، فصار كأنه عقد له العهد مدة مجيئه ورجوعه. انظر «معالم السنن» للخطابى (٣١٧/٢).

(٣) رواه البخارى (٢٧٣١، ٢٧٣٢) كتاب الشروط، باب: الشروط فى الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط .

فَامْتَحِنُوهُمْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِمْ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُمْ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ * الآية {المتحنة: ١٠}، فاستحلفها رسول الله ﷺ أنه لم يُخرجها إلا الرغبة فى الإسلام، وأنها لم تخرج لحدث أحدثه فى قومها، ولا بغضاً لزوجها، فحلفت، فأعطى رسول الله ﷺ زوجها مهرها، ولم يردها عليه^(١). فهذا حكمه الموافق لحكم الله، ولم يجئ شيء ينسخه البتة. ومن زعم أنه منسوخ فليس بيده إلا الدعوى المجردة، وقد تقدم بيان ذلك فى قصة الحديبية.

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَاَنْذِرْ لَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ {الأنفال: ٥٨}.

وقال ﷺ: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَحُلُّنَّ عَقْدًا، وَلَا يُشَدُّنَهُ حَتَّى يَمْضَى أَمَدُهُ، أَوْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ»^(٢). قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وأما أسرت قريش حذيفة بن اليمان وأباه أطلقوهما، وعاهدوهما أن لا يقاتلاه مع رسول الله ﷺ، وكانوا خارجين إلى بدر، فقال رسول الله ﷺ: «انصرفا، نفى لهم بعهدهم، ونستعين الله عليهم»^(٣).



فصل

فى حكمه ﷺ فى الأمان الصادر من الرجال والنساء

ثبت عنه ﷺ أنه قال: «المسلمون تنكأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم»^(٤). وثبت عنه أنه أجاز رجلين أجازتهما أم هانئ ابنة عمه^(٥)، وثبت عنه أنه أجاز أبا العاص بن الربيع لما أجازته ابنته زينب، ثم قال: «يُجبر على المسلمين أدناهم»^(٦).

-
- (١) انظر الإصابة فى تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر (٣١٨/٤).
 (٢) صحيح. رواه أحمد (١١١/٤)، وأبو داود (٢٧٥٩) والترمذى (١٥٨٠) والطيالسى (١١٥٥) وابن حبان (٤٨٧١) والبيهقى (٢٣١/٩) وقال الترمذى: حسن صحيح. وهو من حديث عمرو بن عبسة رضى الله عنه.
 (٣) رواه مسلم (٤٥٥٨) كتاب المغازى، باب: الوفاء بالعهد.
 (٤) سبق تخريجه.
 (٥) رواه البخارى (٣١٧١) كتاب الجزية والمواعدة، باب أمان النساء وجوارهن.
 (٦) حسن. رواه أحمد (٣٦٥٠/٢) والحاكم (١٤١/٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

وفى حديث آخر: «يُجبر على المسلمين أذناهم ويرد عليهم أقصاهم»^(١).

فهذه أربع قضايا كلية :

أحدها: تكافؤ دمائهم، وهو يمنع قتل مسلمهم بكافرهم.

والثانية: أنه يسعى بذمتهم أذناهم، وهو يُوجب قبول أمان المرأة والعبد.

وقال ابن الماجشون: لا يجوز الأمان إلا لوالى الجيش، أو والى السرية. قال ابن شعبان: وهذا خلاف قول الناس كلهم.

والثالثة: أن المسلمين يد على من سواهم، وهذا يمنع من تولية الكفار شيئا من الولايات، فإن للوالى يدا على المولى عليه.

والرابعة: أنه يرد عليهم أقصاهم، وهذا يُوجب أن السرية إذا غنمت غنيمة بقوة جيش الإسلام كانت لهم، وللقاضى من الجيش إذ بقوته غنموها، وأن ما صار فى بيت المال من الفىء كان لقاصيهم ودانيهم، وإن كان سبب أخذه دانيهم، فهذه الأحكام وغيرها مستفادة من كلماته الأربعة صلوات الله وسلامه عليه.



فصل

فى حكمه ﷺ فى الجزية ومقدارها وممن تقبل

قد تقدم أن أول ما بعث الله عز وجل به نبيه ﷺ الدعوة إليه بغير قتال ولا جزية، فأقام على ذلك بضع عشرة سنة بمكة، ثم أذن له فى القتال لما هاجر من غير فرض له، ثم أمره بقتال من قاتله، والكفر عمن لم يقاتله، ثم لما نزلت (براءة) سنة ثمان أمره بقتال جميع من لم يُسلم من العرب: من قاتله، أو كفَّ عن قتاله إلا من عاهده، ولم ينقُصه من عهده شيئا، فأمره أن يفى له بعهده، ولم يأمره بأخذ الجزية من المشركين، وحارب اليهود مراراً، ولم يؤمر بأخذ الجزية منهم.

ثم أمره بقتال أهل الكتاب كلهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية، فامثل أمر ربه،

(١) حسن. رواه أحمد (١٩١/٢ - ١٩٢ ، ٢١١) وأبو داود (٢٧٥١ ، ٤٥٣١) وابن ماجه (٢٦٥٩ ، ٢٦٨٥) وابن الجارود (١٠٧٣) والبيهقى (٢٩/٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما .

فقاتلهم، فأسلم بعضهم، وأعطى بعضهم الجزية، واستمر بعضهم على محاربتهم، فأخذها ﷺ من أهل نجران وأيلة، وهم من نصارى العرب، ومن أهل دومة الجندل وأكثرهم عرب، وأخذها من المجوس^(١) ومن أهل الكتاب باليمن، وكانوا يهوداً.

ولم يأخذها من مشركى العرب، فقال أحمد، والشافعى: لا تؤخذ إلا من الطوائف الثلاث التى أخذها رسول الله ﷺ منهم، وهم: اليهود والنصارى، والمجوس. ومن عداهم فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل. وقالت طائفة: فى الأمم كلها إذا بذلوا الجزية، قبلت منهم: أهل الكتابين بالقرآن، والمجوس بالسنة، ومن عداهم ملحق بهم؛ لأن المجوس أهل شرك لا كتاب لهم، فأخذها منهم دليل على أخذها من جميع المشركي، وإنما لم يأخذها ﷺ من عبدة الأوثان من العرب لأنهم أسلموا كلهم قبل نزول آية الجزية، فإنها نزلت بعد تبوك، وكان رسول الله ﷺ قد فرغ من قتال العرب، واستوثقت كلها له بالإسلام، ولهذا لم يأخذها من اليهود الذين حاربوه؛ لأنها لم تكن نزلت بعد، فلما نزلت، أخذها من نصارى العرب، ومن المجوس، ولو بقى حينئذ أحد من عبدة الأوثان بذلها لقبها منه، كما قبلها من عبدة الصليبان والنيران، ولا فرق ولا تأثير لتغليظ كفر بعض الطوائف على بعض، ثم إن كفر عبدة الأوثان ليس أغلظ من كفر المجوس، وأى فرق بين عبدة الأوثان والنيران، بل كفر المجوس أغلظ، وعباد الأوثان كانوا يُقرون بتوحيد الربوبية، وأنه لا خالق إلا الله، وأنهم إنما يعبدون آلهتهم لتقربهم إلى الله سبحانه وتعالى، ولم يكونوا يُقرون بصانعين للعالم، أحدهما: خالق للخير، والآخر للشر، كما تقوله المجوس، ولم يكونوا يستحلون نكاح الأمهات والبنات والأخوات، وكانوا على بقايا من دين إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه.

وأما المجوس، فلم يكونوا على كتاب أصلاً، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء لا فى عقائدهم ولا فى شرائعهم، والاثر الذى فيه أنه كان لهم كتاب فرُفع، ورُفعت شريعتهم لما وقع ملكُهم على ابنته لا يصح البتة، ولو صح لم يكونوا بذلك من أهل الكتاب، فإن كتابهم رُفع، وشريعتهم بطلت، فلم يبقوا على شىء منها.

(١) عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر، رواه البخارى (٣١٥٦)، (٣١٥٧) كتاب الجزية والموادعة، باب: الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب.

ومعلوم أن العرب كانوا على دين إبراهيم عليه السلام، وكان له صحف وشرعة، وليس تغيير عبدة الأوثان لدين إبراهيم عليه السلام وشريعته بأعظم من تغيير المجوس لدين نبيهم وكتابهم لو صح، فإنه لا يُعرف عنهم التمسك بشيء من شرائع الأنبياء عليهم الصلوات والسلام، بخلاف العرب، فكيف يجعل المجوس الذين دينهم أقبح الأديان أحسن حالاً من مشركى العرب، وهذا القول أصح في الدليل كما ترى.

وفرت طائفة ثالثة بين العرب وغيرهم، فقالوا: تؤخذ من كل كافر إلا مشركى العرب.

ورابعة: فرقت بين قريش وغيرهم، وهذا لا معنى له، فإن قريشاً لم يبق فيهم كافر يحتاج إلى قتاله وأخذ الجزية منه البتة، وقد كتب النبي ﷺ إلى أهل هجر، وإلى المنذر بن ساوى، وإلى ملوك الطوائف يدعوهم إلى الإسلام أو الجزية، ولم يفرق بين عربى وغيره.

وأما حكمه فى قدرها، فإنه بعث معاذاً إلى اليمن، وأمره أن يأخذ من كل حالمة ديناراً أو قيمته معافراً^(١)، وهى ثياب معروفة باليمن. ثم زاد فيها عمر رضى الله عنه، فجعلها أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعين درهماً على أهل الورق^(٢) فى كل سنة، فرسول الله ﷺ علم ضعف أهل اليمن، وعمر رضى الله عنه علم غنى أهل الشام وقوتهم.

فصل

فى حكمه ﷺ فى الهدنة وما ينقضها

ثبت عنه ﷺ أنه صالح أهل مكة على وضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين، ودخل حلفاؤهم من بنى بكر معهم، وحلفاؤه من خزاعة معه، فعَدَّتْ حلفاء قريش

(١) عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال: بعثنى رسول الله ﷺ فأمرنى أن آخذ من البقرة من كل أربعين سنة، ومن كل ثلاثين تبيعاً أو تبعية، ومن كل حالمة ديناراً أو عدله معافراً. رواه أحمد (٥/٢٣٠) وعبد الرزاق (٦٨٤١) والطيالسى (٥٦٧) وأبو داود (١٥٧٦) والدارمى (٣٨٢/١) والترمذى (٦٢٣) والنسائى (٢٥/٢٠ - ٢٦) وابن الجارود (٣٤٣) والدارقطنى (١٠٢/٢) والحاكم (٣٩٨/١) وابن حبان (٤٨٨٦ - إحصان) والبيهقى (٩٨/٤، ١٩٣/٩) وسنده صحيح.

(٢) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (١/٢٧٩/٤٣).

على حلفائه، فغدرُوا بهم، فرضيت قريش ولم تُنكره، فجعلهم بذلك ناقضين للعهد، واستباح غزوهم من غير نبد عهدهم إليهم؛ لأنهم صاروا محاربين له، ناقضين لعهد برضاهم وإقرارهم لحلفائهم على الغدر بحلفائه، وألحق رداهم فى ذلك بمباشرهم.

وثبت عنه أنه صالح اليهود، وعاهدهم لما قَدِمَ المدينة، فغدرُوا به، ونقضوا عهده مراراً، وكل ذلك يُحاربهم ويظفر بهم، وآخر ما صالح يهود خيبر على أن الأرض له، ويُقرهم فيها عمالاً له ما شاء، وكان هذا الحكم منه فيهم حجة على جواز صلح الإمام لعدوه ما شاء من المدة، فيكون العقد جائزاً، له فسخه متى شاء، وهذا هو الصواب، وهو موجب حكم رسول الله ﷺ الذى لا ناسخ له.

فصل

وكان فى صلحه لأهل مكة أن من أحب أن يدخل فى عهد محمد وعقده دخل، ومن أحب أن يدخل فى عهد قريش وعقدهم دخل، وأن من جاءه من عنده لا يردونه إليه، ومن جاءه منهم رده إليهم، وأنه يدخل العام القابل إلى مكة، فيخلونها له ثلاثاً، ولا يدخلها إلا بجلبان^(١) السلاح، وقد تقدم ذكر هذه القصة وفقهاها فى موضعه.



(١) معنى ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح، أى يحمل معه من الأسلحة ما يضطر إلى حمله كالسيف والقوس ونحوه، غير معلن لمظاهر القتال .

ذكر أقضيته وأحكامه ﷺ

فى النكاح وتوابعه

فصل

فى حكمه ﷺ فى الثيب والبكر يزوجهما أبوهما

ثبت عنه فى «الصحيحين»: أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهى كارهة، وكانت ثيباً، فأتت رسول الله ﷺ، فرد نكاحها^(١).

وفى السنن: من حديث ابن عباس: أن جاريةً بكرا أتت النبى ﷺ، فذكرت له أن أباهما زوجها وهى كارهة، فخيرها النبى ﷺ^(٢). وهذه غير خنساء، فهما قضيتان فضى فى إحداهما بتخير الثيب، وقضى فى الأخرى بتخير البكر.

وثبت عنه فى «الصحيح» أنه قال: «لا تُنكح البكر حتى تُستأذن»، قالوا: يارسول الله: وكيف إذن؟ قال: «أن تسكت»^(٣).

وفى صحيح مسلم: «البكر تستأذن فى نفسها، وإذنهما صُماثها»^(٤).

وموجب هذا الحكم أنه لا تُجبر البكر البالغ على النكاح، ولا تُزوج إلا برضاها، وهذا قول جمهور السلف، ومذهب أبى حنيفة وأحمد فى إحدى الروايات عنه، وهو القول الذى ندين الله به، ولا نعتقد سواه، وهو الموافق لحكم رسول الله ﷺ وأمره ونهيه، وقواعد شريعته، ومصالح أمته.

أما موافقته لحكمه، فإنه حكم بتخير البكر الكارهة، وليس رواية هذا الحديث مرسلّةٌ بعلّة فيه، فإنه قد روى مسنداً ومرسلاً. فإن قلنا بقول الفقهاء: إن الانصال زيادة، ومن وصله مقدّم على من أرسله فظاهر، وهذا تصرفهم فى غالب الأحاديث،

(١) رواه البخارى (١١٣٥) ومالك فى «الموطأ» (٢/٥٣٥) وأبو داود (٢١٠١) والنسائى (٨٦/٦).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٢٧٣/١) وأبو داود (٢٠٩٦) وابن ماجه (١٨٧٥) وأبو يعلى (٤٠٤/٤) برقم (٢٥٢٦) والدارقطنى (٣/٢٣٤، ٢٣٥) والبيهقى (١١٧/٧).

(٣) رواه البخارى (٥١٣٦) ومسلمه (٣٤١١) والنسائى (٨٦/٦) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٤) رواه مسلم (٣٤١٤) كتاب النكاح، باب استئذان الثيب فى النكاح بالنطق والبكر بالسكوت. وأبو داود فى «النكاح» (٢٠٩٨) باب: فى الثيب. والترمذى فى «النكاح» (١١٠٨) باب: ما جاء فى استئذان البكر والثيب. والنسائى فى «النكاح» (٨٤/٦ - ٨٥) باب: استئذان البكر فى نفسها واستئذان الأب البكر فى نفسها، ابن ماجه فى «النكاح» (١٨٧٠) باب استئذان البكر والثيب. من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

فما بال هذا خرج عن حكم أمثاله، وإن حكمنا بالإرسال، كقول كثير من المحدثين، فهذا مرسل قوى قد عضدته الآثار الصحيحة، والقياس وقواعد الشرع كما سنذكره، فيتعين القول به.

وأما موافقة هذا القول لأمره، فإنه قال: «والبكر تستأذن»، وهذا أمر مؤكد؛ لأنه ورد بصيغة الخبر الدال على تحقق المخبر به وثبوته ولزومه، والأصل فى أوامره ﷺ أن تكون للوجوب ما لم يقم إجماع على خلافه.

وأما موافقته لنهيه، فلقوله: «لا تنكح البكر حتى تستأذن»، فأمر ونهى، وحكم بالتخير، وهذا إثبات للحكم بأبلغ الطرق.

وأما موافقته لقواعد شرعه، فإن البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها فى أقل شىء من مالها إلا برضاها، ولا يُجبرها على إخراج اليسير منه بدون رضاها، فكيف يجوز أن يُرقها، ويخرج بضعتها منها بغير رضاها إلى من يُريده هو وهى من أكره الناس فيه، وهو من أبغض شىء إليها؟ ومع هذا فينكحها إياه قهراً بغير رضاها إلى من يُريده، ويجعلها أسيرة عنده، كما قال النبى ﷺ: «اتقوا الله فى النساء فإنهن عوان عندكم»^(١) أى أسرى، ومعلوم أن إخراج مالها كله بغير رضاها أسهل عليها من تزويجها بمن لا تختاره بغير رضاها، ولقد أبطل من قال: إنها إذا عينت كُفناً تحبه، وعين أبوها كُفناً، فالعبرة بتعيينه، ولو كان بغيضاً، قبيح الخلقة.

وأما موافقته لمصالح الأمة، فلا يخفى مصلحة البنت فى تزويجها بمن تختاره وترضاه، وحصول مقاصد النكاح لها به، وحصول ضد ذلك بمن تُبغضه وتنفر عنه، فلو لم تأت السنة الصريحة بهذا القول، لكان القياس الصحيح، وقواعد الشريعة لا تقتضى غيره، وبالله التوفيق.

فإن قيل: فقد حكم رسول الله ﷺ بالفرق بين البكر والثيب، وقال: «ولا تُنكح الأيم حتى تُستأمر، ولا تنكح البكر حتى تُستأذن» وقال: «الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأذنها أبوها»^(٢) فجعل الأيم أحق بنفسها من وليها، فعلم أن ولى البكر أحق بها من نفسها، وإلا لم يكن لتخصيص الأيم بذلك معنى.

وأيضاً فإنه فرّق بينهما فى صفة الإذن، فجعل إذن الثيب النطق، وإذن البكر

(١) حسن. رواه الترمذى (١١٦٦) وابن ماجه (١٨٥١) من حديث عمرو بن الأحوص رضى الله عنه. وانظر «الإرواء» (٢٠٣٠) وعوان جمع عانية بمعنى الأسيرة.

(٢) رواه مسلم (٣٤١٦) كتاب النكاح باب: استئذان الثيب فى النكاح بالنطق والبكر بالسكوت.

الصمت، وهذا كله يدل على عدم اعتبار رضاها، وأنها لا حق لها مع أبيها.

فالجواب: أنه ليس في ذلك ما يدل على جواز تزويجها بغير رضاها مع بلوغها وعقلها ورشدتها، وأن يزوجه بأبغض الخلق إليها إذا كان كُفْتاً، والأحاديث التي احتجتم بها صريحة في إبطال هذا القول، وليس معكم أقوى من قوله: «الأيام أحق بنفسها من وليها»، هذا إنما يدل بطريق المفهوم، ومنازعوكم يُنازعوكم في كونه حجة، ولو سلم أنه حجة، فلا يجوز تقديمه على المنطوق الصريح، وهذا أيضاً إنما يدل إذا قلت: إن للمفهوم عمومًا، والصواب أنه لا عموم له، إذ دلالاته ترجع إلى أن التخصيص بالمذكور لا بد له من فائدة، وهي نفى الحكم عما عداه ومعلوم أن انقسام ماعداه إلى ثابت الحكم ومتفيه فائدة وأن إثبات حكم آخر للمسكوت عنه فائدة وإن لم يكن ضد حكم المنطوق، وأن تفصيله فائدة، كيف وهذا مفهوم مخالف للقياس الصريح، بل قياس الأولي كما تقدم، ويُخالف النصوص المذكورة.

وتأمل قوله عليه السلام «والبكر يستأذنها أبوها» عقيب قوله: «الأيام أحق بنفسها من وليها» قطعاً لتوهم هذا القول، وأن البكر تُزوج بغير رضاها ولا إذنها، فلا حق لها في نفسها البتة، فوصل إحدى الجملتين بالأخرى دفعاً لهذا التوهم، ومن المعلوم أنه لا يلزم من كون الثيب أحق بنفسها من وليها أن لا يكون للبكر في نفسها حق البتة.

وقد اختلف الفقهاء في مناهج الإجماع على ستة أقوال.

أحدها: أنه يُجبر بالبكرة، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد في رواية.

الثاني: أنه يُجبر بالصغر، وهو قول أبي حنيفة، وأحمد في الرواية الثانية.

الثالث: أنه يجبر بهما معاً، وهو الرواية الثالثة عن أحمد.

الرابع: أنه يُجبر بأيهما وجد وهو الرواية الرابعة عنه.

الخامس: أنه يُجبر بالإيلاد، فتُجبر الثيب البالغ، حكاه القاضي إسماعيل عن الحسن البصري قال: وهو خلاف الإجماع. قال: وله وجه حسن من الفقه، فإليت شعري ما هذا الوجه الأسود المظلم؟!

السادس: أنه يُجبر من يكون في عياله، ولا يخفى عليك الراجح من هذه

المذاهب.

فصل

وقضى عليه السلام بأن إذن البكر الصمات، وإذن الثيب الكلام، فإن نطقت البكر بالإذن بالكلام فهو آكد، وقال ابن حزم: لا يصح أن تزوج إلا بالصمات، وهذا هو اللائق بظاهريته.

فصل

وقضى رسول الله عليه السلام أن اليتيمة تُستأمر فى نفسها، ولا يُتم بعد احتلام^(١) فدل ذلك على جواز نكاح اليتيمة قبل البلوغ، وهذا مذهب عائشة رضى الله عنها، وعليه يدل القرآن والسنة، وبه قال أحمد وأبو حنيفة وغيرهما.

قال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧].

قالت عائشة رضى الله عنها: هى اليتيمة تكون فى حجر وليها، فيرغب فى نكاحها، ولا يُقسط لها سنة صداقها، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يُقسطوا لهن سنة صداقهن.

وفى السنن الأربعة: عنه عليه السلام: «اليتيمة تُستأمر فى نفسها فإن صمتت فهو إذنها وإن أبت، فلا جواز عليها»^(٢).



فصل

فى حكمه عليه السلام فى النكاح بلا ولي

فى «السنن» عنه من حديث عائشة رضى الله عنها: «أما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل» فإن أصابها فلها مهرها بما

(١) حسن. رواه أبو داود (٢٨٧٣) من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه.

(٢) حسن. رواه أحمد (٢٥٩/٢، ٤٧٥) وعبد الرزاق (١٠٢٩٧) وابن أبى شيبة (١٣٨/٤) وأبو داود (٢٠٩٣)،

٢٠٩٤) والترمذى (١١٠٩) والبيهقى (٧/ ١٢٠، ١٢٢) وابن حبان (٤٠٧٩) من حديث أبى هريرة رضى

الله عنه.

أصاب منها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا وليَّ له»^(١)، قال الترمذى: حديث حسن.

وفى السنن الأربعة عنه: «لا نكاحَ إلا بولي»^(٢).

وفيهما عنه: «لا تُزَوِّج المرأة المرأة، ولا تُزَوِّج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها»^(٣).

فصل

وحكم أن المرأة إذا زوجها الوليان، فهي للأول منهما، وأن الرجل إذا باع للرجلين، فالبيع للأول منهما^(٤).



فصل

فى قضائه فى نكاح التفويض

ثبت عنه أنه قضى فى رجل تزوج امرأة، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات أن لها مهر مثلها، لا وكس ولا شطط، ولها الميراث، وعليها العدة أربعة

(١) حسن. رواه أحمد (٤٧/٦)، (١٦٥ - ١٦٦) وعبد الرزاق (١٠٤٧٢) وابن أبى شيبه (١٢٨/٤) وأبو داود (٢٠٨٣) والطيالسى (١٤٦٣) والترمذى (١٠٠٢) وابن ماجه (١٨٧٩) والدارمى (١٣٧/٢) وابن الجارود (٧٠٠) والدارقطنى (٢٢١/٣، ٢٢٥، ٢٢٦) والطحاوى (٧/٣، ٨) والحاكم (١٦٨/٢) والبيهقى (١٠٥/٧)، ١١٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٨) وابن حبان (٤٠٧٤) والبغوى فى «شرح السنة» (٢٢٦٢) من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٢) صحيح بطرقة وشواهد. رواه أحمد (٤١٣/٤، ٤١٨) وأبو داود (٢٠٨٥) والترمذى (١١٠١) وابن ماجه (١٨٨١) والدارمى (١٣٧/٢) والطيالسى (٥٢٣) وابن الجارود (٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٤) والطحاوى فى «معانى الآثار» (٩/٣) والحاكم (١٦٩/٢، ١٧١، ١٧٢) والدارقطنى (٢٢٠/٣) والبيهقى (١٠٨/٧، ١٠٩) وابن حبان (٤٠٧٧، ٤٠٧٨، ٤٠٩) - إحصان) من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه. وانظر «الإرواء» (١٨٣٩).

(٣) صحيح. دون جملة «فإن الزانية هي التي تزوج نفسها» رواه ابن ماجه (١٨٨٢) والدارقطنى (٢٢٧/٣) والبيهقى (١١٠/٧) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه. وانظر «الإرواء» (١٨٤١).

(٤) ضعيف. رواه أحمد (٨/٥، ١١، ١٢، ١٨) وأبو داود (٢٠٨٨) والترمذى (١١١٠) وابن أبى شيبه (١٥/٧) والطيالسى (٩٠٣) والحاكم (١٧٤/٢ - ١٧٥) والبيهقى (١٣٩/٧، ١٤١) من حديث سمرة بن جندب. وفى سننه الحسن البصرى وهو مدلس وقد غنعه، وفى ثبوت سماع الحسن من سمرة خلاف. وانظر «الإرواء» (١٨٥٣).

أشهر وعشراً^(١).

وفى سنن أبى داود عنه: أنه قال الرجل: «أترضى أن أزوجك فلانة؟» قال: نعم، وقال للمرأة: «أترضين أن أزوجك فلاناً؟» قالت: نعم، فزوج أحدهما صاحبه، فدخل بها الرجل، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يعطها شيئاً، فلما كان عند موته عوَّضها من صداقها سهماً له بخير^(٢).

وقد تضمنت هذه الأحكام جواز النكاح من غير تسمية صداق، وجواز الدخول قبل التسمية، واستقرار مهر المثل بالموت، وإن لم يدخل بها، ووجوب عدة الوفاة بالموت، وإن لم يدخل بها الزوج، وبهذا أخذ ابن مسعود وفقهاء العراق، وعلماء الحديث، منهم: أحمد، والشافعى فى أحد قوليه.

وقال على بن أبى طالب، وزيد بن ثابت رضى الله عنهما: لا صداق لها^(٣)، وبه أخذ أهل المدينة، ومالك، والشافعى فى قوله الآخر.

وتضمنت جواز تولّى الرجل طرفى العقد، كوكيل من الطرفين، أو ولىّ فيهما، أو ولى وكله الزوج، أو زوج وكله الولى، ويكفى أن يقول: زوجت فلاناً فلانة مقتصراً على ذلك، أو تزوجت فلانة إذا كان هو الزوج، وهذا ظاهر مذهب أحمد.

(١) عن علقمة أن قوماً أتوا عبد الله بن مسعود فقالوا: جئناك لنسالك عن رجل تزوج منا، ولم يفرض صداقاً، ولم يجمعهما الله حتى مات فقال عبد الله: ما سئلتُ عن شيء منذ فارقت رسول الله ﷺ أشدَّ علىَّ من هذه فأتوا غيرى، فاختلفوا إليه شهراً، ثم قالوا له فى آخر ذلك: من نسالك إن لم نسالك وأنت أخية أصحاب رسول الله ﷺ فى هذه البلدة، ولا نحمد غيرك فقال ابن مسعود: سأقول فيها بجهد رأيي إن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمنى، والله ورسوله منه برىء، أرى أن يفرض لها كصداق نساها، ولا وكس ولا شطط، ولها الميراث وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً، وذلك بحضرة ناس من أشجع. فقام رجل يقال له: معقل بن سنان الأسجعى. فقال: أشهد أنك قضيت بمثل الذى قضى به رسول الله فى امرأة منا يقال لها: بروج بنت واشق. فما رضى عبد الله فرح بشيء بعد الإسلام كفرحه بهذه القضية. رواه النسائى (١٢٢/٦) - (١٢٣) وأبو داود (٢١١٤، ٢١١٦) وابن حبان (١٨٩١) والحاكم (١٨٠/٢) والطبرانى فى «الكبير» (٥٤٢/٢٠) وابن أبى شيبه (٣٠١/٤ - ٣٠٢) والبيهقى (٢٤٥/٧) وابن حبان (٤٠٩٨، ٤٠٩٩، ٤١٠٠، ٤١٠١ - إحسان) وسنده صحيح، ومعنى قوله: لا وكس ولا شطط، أى لا نقصان ولا زيادة.

(٢) صحيح. رواه أبو داود (٢١١٧) من حديث عتبة بن عامر رضى الله عنه.

(٣) روى الإمام مالك فى «الموطأ» (١٠/٥٢٧/٢) عن نافع أن ابنة عبيد الله بن عمر، وأمها بنت زيد بن الخطاب، كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر. فمات، ولم يدخل بها ولم يسم له صداقاً. فابتغت أمها صداقها. فقال عبد الله بن عمر: ليس لها صداق. ولو كان لها صداق لم نمسكه ولم نظلمها، فأبى أمها أن تقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد بن ثابت فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث. وسنده صحيح.

وعنه رواية ثانية: لا يجوز ذلك إلا للولى المجبر، كمن زوج أمته أو ابنته المجبرة بعبد المجبر، ووجه هذه الرواية أنه لا يُعتبر رضى واحد من الطرفين.

وفى مذهبه قول ثالث: أنه يجوز ذلك إلا للزوج خاصة، فإنه لا يصح منه تولى الطرفين لتضاد أحكام الطرفين فيه.



فصل

فى حكمه ﷺ فيمن تزوج امرأة فوجدها فى الحبلى

فى «السنن» و«المصنف»: عن سعيد بن المسيب، عن بصرة بن أكثم، قال تزوجت امرأة بكرأ فى سترها، فدخلت عليها، فإذا هى حبلى، فقال النبى ﷺ: «لها الصداق بما استحلتت من فرجها والولدُ عبدُك، وإذا ولدت فاجلدوها»، وفرق بينهما^(١).

وقد تضمن هذا الحكم بطلان نكاح الحامل من زنى، وهو قول أهل المدينة، والإمام أحمد، وجمهور الفقهاء، وجوب المهر المسمى فى النكاح الفاسد، وهذا هو صحيح من الأقوال الثلاثة. والثانى: يجب مهر المثل، وهو قول الشافعى رحمه الله. والثالث: يجب أقلُّ الأمرين.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٢٣١، ٢٣٢) وقال ابن القيم رحمه الله -: هذا الحديث قد اضطرب فى سنده وحكمه، واسم الصحابى راويه. فقيل بصرة بالباء الموحدة والصاد المهملة، وقيل بضرة بالنون المفتوحة والصاد المعجمة، وقيل: نضلة بالنون بالنون المفتوحة والصاد المعجمة واللام، وقيل: بسرة بالباء الموحدة والسين المهملة، وقيل: نضرة بن أكثم الخزاعى، وقيل الأنصارى، وذكر بعضهم: أنه بصرة بن أبى بصرة الغفارى، وروهم قائله وقيل بصرة هذا مجهول وله علة عجيبة، وهى أنه حديث يرويه ابن جريج عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار. وابن جريج لم يسمعه من صفوان، وإنما رواه عن إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى الأسلمى عن صفوان، وإبراهيم بن محمد بن أبى يحيى الأسلمى عن صفوان، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرهم، وسئل عنه مالك بن أنس: أكان ثقة؟ فقال: لا، ولا فى دينه.

وله علة أخرى: وهى أن المعروف أنه إنما يروى مرسلأ عن سعيد بن المسيب عن النبى ﷺ كذا رواه قتادة وزيد بن نعيم وعطاء الخراسانى كلهم عن سعيد عن النبى ﷺ. ذكر عبد الحق هذين التعليقين، ثم قال: والإرسال هو الصحيح. حاشية «عون المعبود» (٦/١٦٧ - ١٦٨) وقال الخطابى هذا الحديث لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به، وهو مرسل، ولا أعلم أن أحداً من العلماء اختلف فى أن ولد الزنى حر إذا كان من حرة فكيف يستعبده؟

وتضمنت وجوب الحد بالحبل وإن لم تقم بينة ولا اعتراف، والحبل من أقوى البينات، وهذا مذهب عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وأهل المدينة، وأحمد فى إحدى الروايتين عنه.

وأما حكمه بكون الولد عبدا للزوج، فقد قيل: إنه لما كان ولد زنى لا أب له، وقد غرته من نفسها، وغرم صداقها أخدمه ولدها، وجعله له بمنزلة العبد لا أنه أرق، فإنه انعقد حراً تبعاً لحرية أمه، وهذا محتمل، ويحتمل أن يكون أرقه عقوبة لأمه على زناها وتغريها للزوج، ويكون هذا خاصاً بالنبي ﷺ، وبذلك الولد لا يتعدى الحكم إلى غيره، ويحتمل أن يكون منسوخاً. وقد قيل: إنه كان فى أول الإسلام يُسرق الحر فى الدين، وعليه حمل بيعه ﷺ لسرق في دينه. والله أعلم.



فصل

فى حكمه ﷺ فى الشروط فى النكاح

فى «الصحيحين» عنه: «إن أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج»^(١). وفيهما عنه: «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح، فإنما لها ما قدر لها»^(٢).

وفيهما: أنه نهى أن تشترط المرأة طلاق أختها.

وفى مسند أحمد: عنه: «لا يحل أن تنكح امرأة بطلاق أخرى»^(٣).

فتضمن هذا الحكم وجوب الوفاء بالشروط التى شُرطت فى العقد إذا لم تتضمن تغييراً لحكم الله ورسوله.

وقد اتفق على وجوب الوفاء بتعجيل المهر أو تأجيله والضمين والرهن به، ونحو

(١) رواه البخارى (٢٧٢١) ومسلم (٣٤١٠) وأبو داود (٢١٣٩) والترمذى (١١٢٧) والنسائى (٩٢/٦ - ٩٣) وابن ماجه (١٩٥٤) من حديث عقبة بن عامر رضى الله عنه.

(٢) رواه البخارى (٢١٤٠) ومسلم (٣٣٩٧) وأبو داود (٢٠٨٠، ٤٣٣٨) والترمذى (١٢٢٢، ١١٣٤، ١٣٠٤) والنسائى (٧٢٠٧١/٦) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٣) ضعيف. رواه أحمد (١٧٦/٢، ١٧٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه. وفى سنده ابن لهيعة وهو سبى الحفظ.

ذلك، وعلى عدم الوفاء باشتراط ترك الوطء، والإنفاق، والخلو عن المهر، ونحو ذلك.

واختلف فى شرط الإقامة فى بلد الزوجة وشرط دار الزوجة وأن لا يتسرى عليها ولا يتزوج عليها فأوجب أحمد وغيره الوفاء به ومتى لم يفى فلها الفسخ عند أحمد. واختلف فى اشتراط البكارة والنسب، والجمال والسلامة من العيوب التى يفسخ بها النكاح، وهل يؤثرُ عدمها فى فسخه؟ على ثلاثة أقوال. ثالثها: الفسخ عند عدم النسب خاصة.

وتضمن حكمه عليه السلام بطلان اشتراط المرأة طلاق أختها، وأنه لا يجب الوفاء به. فإن قيل: فما الفرق بين هذا وبين اشتراطها أن لا يتزوج عليه حتى صححتم هذا، وأبطلتم شرط طلاق الضرة؟ قيل: الفرق بينهما أن فى اشتراط طلاق الزوجة من الإضرار بها، وكسر قلبها، وخراب بيتها، وشماتة أعدائها ما ليس فى اشتراط عدم نكاحها، ونكاح غيرها، وقد فرق النص بينهما، فقياس أحدهما على الآخر فاسد.



فصل

فى حكمه عليه السلام فى نكاح الشغار والمحلل والمتعة

ونكاح المحرم، ونكاح الزانية

أما الشغار: فصح النهى عنه من حديث ابن عمر، وأبى هريرة، ومعاوية. وفى صحيح مسلم: عن ابن عمر مرفوعاً «لا شغار فى الإسلام»^(١). وفى حديث ابن عمر، والشغار: أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق^(٢).

وفى حديث أبى هريرة: والشغار: أن يقول الرجل للرجل: زوجنى ابنتك وأزوجك ابنتى، أو زوجنى أختك وأزوجك أختى^(٣).

وفى حديث معاوية: أن العباس بن عبد الله بن عباس أنكح عبد الرحمن بن

(١) رواه مسلم (٣٤٠٦) كتاب النكاح، باب: تحريم نكاح الشغار وبطلانه. وأحمد (٣٥/٢) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٢) رواه البخارى (٥١١٢) ومسلم (٣٤٠٣) وأبو داود (٢٠٧٤) والترمذى (١١٢٤) والنسائى (١١٢/٦) وابن ماجه (١٨٨٣).

(٣) رواه مسلم (٣٤٠٧) والنسائى (١١٢/٦) وابن ماجه (١٨٨٤).

الحكم ابنته، وأنكحه عبد الرحمن ابنته، وكانا جعلاً صداقاً، فكتب معاوية رضى الله عنه إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما، وقال: هذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله ﷺ (١).

فاختلف الفقهاء فى ذلك، فقال الإمام أحمد: الشغار الباطل أن يزوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته، ولا مهر بينهما على حديث ابن عمر، فإن سموا مع ذلك مهراً، صح العقد المسمى عنده. وقال الخرقي: لا يصح ولو سموا مهراً على حديث معاوية.

وقال أبو البركات ابن تيمية وغيره من أصحاب أحمد: إن سموا مهراً وقالوا: مع ذلك بضع كل واحدة مهر الأخرى لم يصح، وإن لم يقولوا ذلك، صح.

واختلف فى علة النهى، فقيل: هى جعل واحد من العقدین شرطاً فى الآخر، وقيل: العلة التشريك فى البضع، وجعل بضع كل واحدة مهراً للأخرى، وهى لا تنتفع به، فلم يرجع إليها المهر، بل عاد المهر إلى الولى، وهو ملكه لبضع زوجته بتمليكه لبضع موليته، وهذا ظلم لكل واحدة من المرأتين، وإخلاءً لنكاحهما عن مهر تنتفع به، وهذا هو الموافق للغة العرب، فإنهم يقولون: بلد شاغر من أمير، فإذا سموا مهراً مع ذلك زال المحذور، ولم يبق إلا اشتراط كل واحد على الآخر شرطاً لا يؤثر فى فساد العقد، فهذا منصوص أحمد.

وأما من فرق، فقال: إن قالوا مع التسمية: إن بضع كل واحدة مهرٌ للأخرى، فسد؛ لأنها لم يرجع إليها مهرها، وصار بضعها لغير المستحق، وإن لم يقولوا ذلك، صح، والذى يجىء على أصله أنهم متى عقدوا على ذلك وإن لم يقولوه بالاستئتم أنه لا يصح، لأن القصد فى العقود معتبرة، والمشروط عرفاً كالمشروط لفظاً، فيبطل العقد بشرط ذلك، والتواطؤ عليه ونيته، فإن سمي لكل واحدة مهر مثلها، صح، وبهذا تظهر حكمة النهى واتفاق الأحاديث فى هذا الباب.

فصل

وأما نكاح المحلل، ففي «المسند» والترمذى من حديث ابن مسعود رضى الله عنه

قال: «لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له»^(١). قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح.

وفى «المسند»: من حديث أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً: «لعن الله المحلل والمحلل له»^(٢) وإسناده حسن.

وفيه: عن على رضى الله عنه، عن النبى ﷺ مثله^(٣).

وفى سنن ابن ماجه: من حديث عتبة بن عامر رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «هو المحلل، لعن الله المحلل والمحلل له»^(٤).

فهؤلاء الأربعة من سادات الصحابة رضى الله عنهم، وقد شهدوا على رسول الله ﷺ بلعنه أصحاب التحليل، وهم: المحلل والمحلل له، وهذا إما خبر عن الله فهو خبر صدق، وإما دعاء فهو دعاء مستجاب قطعاً، وهذا يفيد أنه من الكبائر الملعون فاعلها، ولا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وفقهائهم بين اشتراط ذلك بالقول أو بالتواطؤ، والقصد، فإن القصد فى العقود عندهم معتبرة، والأعمال بالنيات، والشرط المتواطأ عليه الذى دخل عليه المتعاقدان كالمفوض عندهم، والألفاظ لا تتراد لعينها، بل للدلالة على المعانى، فإذا ظهرت المعانى والمقاصد، فلا عبرة بالألفاظ، لأنها وسائل، وقد تحققت غاياتها، فترتب عليها أحكامها.

فصل

وأما نكاح المتعة، فثبت عنه أنه أحلها عام الفتح، وثبت عنه أنه نهى عنها عام الفتح^(٥) واختلف هل نهى عنها يوم خيبر؟ على قولين، والصحيح: أن النهى إنما

(١) صحيح. رواه أحمد (٤٤٨/١)، (٤٦٢) والترمذى (١١٢٠) والنسائى (١٤٩/٦) والدارمى (١٥٨/٢) والبيهقى (٢٠٨/٧) وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٢) حسن. رواه أحمد (٣٢٣/٢) وابن الجارود (٦٨٤)، وابن أبى شيبه (١٣/٣٩٢) والبيهقى (٢٠٨/٧).
(٣) حسن لشواهد. رواه أحمد (٨٣/١)، (٨٨)، (٩٣)، (١٠٧)، (١٢١)، (١٣٣)، (١٥٠)، (١٥٨) وسعيد بن منصور فى «سننه» (٢٠٨) وأبو داود (٢٠٧٦) والترمذى (١١١٩) وابن ماجه (١٩٣٥) وعبد الرزاق (١٠٧٩١)، (١٠٧٩٢)، وأبو يعلى (٤٠٢) والبيهقى (٢٠٨/٧) وفى سننه الحارث الأعور وهو ضعيف، ولكن الأحاديث السابقة تشهد له. والله أعلم.

(٤) حسن. رواه ابن ماجه (١٩٣٦) والحاكم (١٩٨/٢) والبيهقى (٢٠٨/٧) وانظر «الإرواء» (٣١٠/٦).
(٥) عن سيرة بن معبد الجهنى رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى يوم الفتح عن متعة النساء وفى رواية أخرى قال: أمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة عام الفتح، حين دخلنا مكة. ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها، رواه مسلم (٣٣٦٤، ٣٣٦٧) كتاب النكاح، باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ.

كان عام الفتح، وأن النهى يومَ خير كان عن الحُمُرِ الأهلية^(١)، وإنما قال على لابن عباس: إنَّ رسول الله ﷺ نهى يومَ خير عن مُتعة النساء، ونهى عن الحمر الأهلية محتجاً عليه فى المسألتين، فظنَّ بعض الرواة أن التقيد بيوم خير راجع إلى الفصلين، فرواه بالمعنى، ثم أفرد بعضهم أحد الفصلين وقيده بيوم خير، وقد تقدم بيان المسألة فى غزاة الفتح.

وظاهر كلام ابن مسعود إباحتها، فإن فى «الصحيحين»: عنه: كنا نغزوا مع رسول الله ﷺ وليس معنا نساء، فقلنا: يا رسول الله ﷺ! ألا نستخصى؟ فنهانا عن ذلك، ثم رخصَ لنا بعد أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل، ثم قرأ عبد الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧]^(٢). ولكن فى «الصحيحين»: عن على رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ حرَّم مُتعة النساء^(٣).

وهذا التحريم: إنما كان بعد الإباحة، وإلا لزم منه النسخ مرتين، ولم يحتج به على على ابن عباس رضى الله عنهم، ولكن النظر هل هو تحريم بتات، أو تحريم مثل تحريم الميتة والدم وتحريم نكاح الأمة فيباح عند الضرورة وخوف العنت؟ هذا هو الذى لحظه ابن عباس، وأفتى بحلها للضرورة، فلما توسع الناس فيها، ولم يقتصرُوا على موضع الضرورة، أمسك عن فتياه، ورجع عنها.



فصل

وأما نكاح المحرم

فثبت عنه فى «صحيح مسلم» من رواية عثمان بن عفان رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا يُنكح»^(٤).

(١) رواه البخارى (٥١١٥) ومسلم (٣٣٧١) والترمذى (١١٢١)، والبيهقى (١٧٩٤) والنسائى (١٢٥/٦، ١٢٦، ٢٠٢/٧) وابن ماجه (١٩٦١).

(٢) رواه البخارى (٤٦١٥) ومسلم (٣٣٥٠) والآية من سورة المائدة رقم ٨٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) رواه مسلم (٣٣٨٥) وأبو داود (٩٨٤١) والترمذى (٨٤٠) والنسائى (١٩٢/٥) وابن ماجه (١٩٦٦).

واختلف عنه عليه السلام هل تزوج ميمونة حلالاً أو حراماً؟ فقال ابن عباس: تزوّجها مُحَرَّمًا، وقال أبو رافع: تزوّجها حلالاً، وكنتُ الرسول بينهما^(١). وقول أبي رافع أرجح لعدة أوجه.

أحدها: أنه إذ ذاك كان رجلاً بالغاً، وابن عباس لم يكن حينئذ ممن بلغ الحلم، بل كان له نحو العشر سنين، فأبو رافع إذ ذاك كان أحفظ منه.

الثاني: أنه كان الرسول بين رسول الله عليه السلام وبينها، وعلى يده دار الحديث، فهو أعلم به منه بلا شك، وقد أشار بنفسه إلى هذا إشارة متحقق له، ومتيقن، لم ينقله عن غيره، بل باشّره بنفسه.

الثالث: أن ابن عباس لم يكن معه فى تلك العمرة، فإنها كانت عمرة القضية، وكان ابن عباس إذ ذاك من المستضعفين الذين عذّرههم الله من الولدان، وإنما سمع القصة من غير حضور منه لها.

الرابع: أنه عليه السلام حين دخل مكة، بدأ بالطواف بالبيت، ثم سعى بين الصفا والمروة، وحلق، ثم حلّ.

ومن المعلوم: أنه لم يتزوج بها فى طريقه، ولا بدأ بالتزويج بها قبل الطواف بالبيت، ولا تزوج فى حال طوافه، هذا من المعلوم أنه لم يقع، فصح قول أبي رافع يقيناً.

الخامس: أن الصحابة رضى الله عنهم غلّطوا ابن عباس، ولم يُغلّطوا أبا رافع.

السادس: أن قول أبي رافع موافقٌ لنهى النبى عليه السلام عن نكاح المُحرّم، وقول ابن عباس يُخالفه، وهو مستلزم لأحد أمرين، إما لنسخه، وإما تخصيص النبى عليه السلام بجواز النكاح مُحَرَّمًا، وكلا الأمرين مخالف للاصل ليس عليه دليل، فلا يُقبل.

السابع: أن ابن اختها يزيد بن الأصم شهد أن رسول الله عليه السلام تزوّجها حلالاً، قال: وكانت خالتي وخالة ابن عباس، ذكره مسلم^(٢).

(١) سبق الكلام على هذه المسألة فى المجلد الاول. فصل فى أزواجه عليه السلام. وسيزيد المصنف هنا أيضاً بعض الترجيحات.

(٢) رواه مسلم (٣٣٩٢) وأبو داود (١٨٤٣) والترمذى (٨٤٥) وابن ماجه (١٩٦٤).

فصل

وأما نكاح الزانية

وأما نكاح الزانية، فقد صرح الله سبحانه وتعالى بتحريمه فى سورة النور، وأخبر أن مَنْ نكحها، فهو إما زان أو مشرك، فإنه إما أن يلتزم حكمه سبحانه ويعتقد وجوبه عليه، أو لا، فإن لم يلتزمه ولم يعتقد، فهو مشرك. وإن التزمه واعتقد وجوبه وخالفه، فهو زان، ثم صرح بتحريمه فقال: ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣].

ولا يخفى أن دعوى نسخ الآية بقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢] من أضعف ما يُقال، وأضعف منه حمل النكاح على الزنى إذ يصير معنى الآية: الزانى لا يزنى إلا بزانية أو مشركة، والزانية لا يزنى بها إلا زان أو مشرك، وكلام الله ينبغى أن يُصان عن مثل هذا.

وكذلك حملُ الآية على امرأة بغى مشركة فى غاية البعد عن لفظها وسياقها، كيف وهو سبحانه إنما أباح نكاح الحرائر والإماء بشرط الإحصان، وهو العفة، فقال: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ [النساء: ٢٥] فإنما أباح نكاحها فى هذه الحالة دون غيرها، وليس هذا من باب دلالة المفهوم، فإن الأبضاع فى الأصل على التحريم، فيقتصر فى إباحتها على ما ورد به الشرع، وما عداه، فعلى أصل التحريم.

وأيضاً، فإنه سبحانه قال: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ﴾ [النور: ٢٦] والخبيثات: الزوانى. وهذا يقتضى أن من تزوج بهن، فهو خبيثٌ مثلهن.

وأيضاً: فمن أقبح القبائح أن يكون الرجل زوج بغى، وقُبْحُ هذا مستقر فى فطر الخلق، وهو عندهم غاية المسبة.

وأيضاً: فإن البغى لا يؤمن أن تفسد على الرجل فراشه، وتعلق عليه أولادا من غيره، والتحريم يثبت بدون هذا.

وأيضاً: فإن النبي ﷺ فرق بين الرجل وبين المرأة التى وجدها حُبلى من الزنى.

وأيضاً فإن مرثد بن أبي مرثد الغنوى استأذن النبي ﷺ أن يتزوج عناق وكانت بغياً، فقرأ عليه رسول الله ﷺ آية النور وقال: «لا تنكحها»^(١).

(١) حسن. رواه أبو داود (٢٠٥١) والترمذى (٢١٧٧) والنسائى (٦٦/٦ - ٦٧) والحاكم (١٦٦/٢) والبيهقى (١٥٣/٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما.

فصل

فى حكمه ﷺ فىمن أسلم على

أكثر من أربع نسوة أو على أختين

فى الترمذى عن ابن عمر رضى الله عنهما: أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة، فقال له النبى ﷺ: «اختر منهن أربعاً». وفى طريق أخرى: «وفارق سائرهن»^(١).

وأسلم فيروز الديلمى وتحتة أختان، فقال له النبى ﷺ: «اختر أيتهما شئت»^(٢).

فتضمن هذا الحكم صحة نكاح الكفار، وأنه له أن يختار من شاء من السوابق واللواحق لأنه جعل الخيرة إليه، وهذا قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: إن تزوجهن فى عقد واحد، فسد نكاح الجميع، وإن تزوجهن مترتبات، ثبت نكاح الأربع، وفسد نكاح من بعدهن ولا تخيير.

فصل

وحكم ﷺ: أن العبد إذا تزوج بغير إذن مواليه، فهو عاهر^(٣). قال الترمذى: حديث حسن.

فصل

واستأذنه بنو هشام بن المغيرة أن يزوجوا على بن أبى طالب رضى الله عنه ابنة أبى جهل، فلم يأذن فى ذلك، وقال: «إلا أن يريد ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى، وينكح ابنتهم، فإنما فاطمة بضعة منى يربىنى ما رابها، ويؤذنى ما آذاها»^(٤)، إني أخاف أن تفتن فاطمة فى دينها، وإني لست أحرّم حلالاً، ولا أحل حراماً، ولكن والله لا

(١) صحيح. رواه أحمد (١٤/٢، ٤٤، ٨٣) والترمذى (١١٢٨) والشافعى (١٦/٢) وابن أبى شيبة (٣١٧/٤) وابن ماجه (١٩٥٣) والدارقطنى (٢٧٠/٣) والحاكم (١٩٢/٢ - ١٩٣) والبيهقى (١٤٩/٧، ١٨١) وابن حبان (٤١٥٧ - إحصان) والبقوى فى «شرح السنة» (٢٢٨٨) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما وانظر «الإرواء» (١٨٨٣).

(٢) حسن. رواه أحمد (٢٣٢/٤) وأبو داود (٢٢٤٣) والترمذى (١١٣٠) وابن ماجه (١٩٥١) والدارقطنى (٢٧٣/٣) والطبرانى فى «الكبير» (٨٤٥/١٨) والبيهقى (١٨٤/٧). وانظر «الإرواء» (٣٣٤/٦ - ٣٣٥).

(٣) حسن. رواه أبو داود (٢٠٧٨) والترمذى (١١١٣) من حديث جابر رضى الله عنه.

(٤) رواه البخارى (٢٥٣٠) ومسلم (٦١٩٠) وأبو داود (٢٠٧١) والترمذى (٣٨٦٧) وابن ماجه (١٩٩٨) من حديث المسور بن مخرمة رضى الله عنه.

تجتمع بنتُ رسول الله وبنتُ عدوِّ الله في مكان واحد أبداً»^(١).

وفى لفظ فذكر صهراً له فأثنى عليه، وقال: حَدَّثَنِي فصدقني، ووعدني فوفى لي^(٢). فتضمن هذا الحكم أموراً.

أحدها: أن الرجل إذا شرط لزوجته أن لا يتزوج عليها، لزمه الوفاء بالشرط، ومتى تزوج عليها، فلها الفسخ، ووجه تضمن الحديث لذلك أنه ﷺ أخبر أن ذلك يؤذى فاطمة ويريبها، وأنه يؤذيه ﷺ ويريبه، ومعلوم قطعاً أنه ﷺ إنما روجه فاطمة رضى الله عنها على أن لا يؤذيها ولا يريبها، ولا يؤذى أباهَا ﷺ ولا يريبه، وإن لم يكن هذا مشروطاً في صلب العقد، فإنه من المعلوم بالضرورة أنه إنما دخل عليه، وفي ذكره ﷺ صهره الآخر، وثناؤه عليه بأنه حَدَّثَنِي فصدقته، ووعدته فوفى له تعريضٌ بعلَى رضى الله عنه، وتهيجٌ له على الاقتداء به، وهذا يُشعر بأنه جرى منه وعدٌ له بأنه لا يريبها ولا يؤذيها، فهيجه على الوفاء له كما وفى له صهره الآخر.

فيؤخذ من هذا أن المشروط عرفاً كالمشروط لفظاً، وأن عدمه يُمَلِّك الفسخ لمشرطه، فلو فُرضَ من عادة قوم أنهم لا يُخرجون نساءهم من ديارهم ولا يُمكنون أزواجهم من ذلك ألبته، واستمرت عادتهم بذلك كان كالمشروط لفظاً، وهو مطرد على قواعد أهل المدينة، وقواعد أحمد رحمه الله: أن الشرط العرفي كاللفظي سواء، لهذا أوجبوا الأجرة على من دفع ثوبه إلى غَسَّال أو قصار، أو عجينه إلى خباز، أو طعامه إلى طبّاح يعملون بالأجرة، أو دخل الحمام، أو استخدم من يغسله ممن عادته يغسل بالأجرة ونحو ذلك، ولم يشرط لهم أجرة أنه يلزمه أجرة المثل. وعلى هذا، فلو فُرضَ أن المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نسايتهم ضرةً، ولا يُمكنونه من ذلك، وعادتهم مستمرة بذلك، كان كالمشروط لفظاً.

وكذلك لو كانت ممن يعلم أنها لا تُمكن إدخال الضرة عليها عادةً لشرفها وحسبها وجلالتها، كان ترك التزوج عليها كالمشروط لفظاً سواء.

وعلى هذا فسيُدة نساء العالمين، وابنةُ سيد ولد آدم أجمعين أحقُّ النساء بهذا، فلو

(١) رواه البخارى (٢١١٠) ومسلم (٦١٩٢) وأبو داود (٢٠٦٩) وابن ماجه (١٩٩٩) من حديث المسور بن مخزومة رضى الله عنه.

(٢) هو جزء من الحديث السابق.

شرطه علي في صلب العقد كان تأكيداً لا تأسيساً.

وفى منع علي من الجمع بين فاطمة رضى الله عنها، وبين بنت أبي جهل حكمةً بديعة، وهى أن المرأة مع زوجها فى درجته تبعٌ له، فإن كانت فى نفسها ذات درجة عالية، وزوجها كذلك، كانت فى درجة عالية بنفسها وبزوجها، وهذا شأن فاطمة وعلى رضى الله عنهما، ولم يكن الله عز وجل ليجعل ابنة أبي جهل مع فاطمة رضى الله عنها فى درجة واحدة لا بنفسها ولا تبعاً، وبينهما من الفرق ما بينهما، فلم يكن نكاحها على سيدة نساء العالمين مستحسناً لا شرعاً ولا قدراً، وقد أشار ﷺ إلى هذا بقوله: «والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله فى مكان واحد أبداً»، فهذا إما أن يتناول درجة الآخر بلفظه أو إشارته.



فصل

فيما حكم الله سبحانه بتحريمه من

النساء على لسان نبيه ﷺ

حرّم الأمهات، وهن كل من بينك وبينه إيلاد من جهة الأمومة أو الأبوة، كأمهاته، وأمّهات آبائه وأجداده من جهة الرجال والنساء وإن علون. وحرّم البنات وهنّ كل من انتسب إليه بإيلاد، كبنات صلبه، وبنات بناته، وأبنائهن وإن سفلن.

وحرّم الأخوات من كل جهة، وحرّم العمّات وهنّ أخوات آبائه وإن علون من كل جهة. وأما عمّة العم، فإن كان العم لأبٍ، فهى عمّة أبيه، وإن كان لأم، فعمته أجنبية منه، فلا تدخل فى العمات، وأما عمّة الأم، فهى داخله فى عماته، كما دخلت عمّة أبيه فى عماته.

وحرّم الخالات وهنّ أخوات أمهاته وأمّهات آبائه وإن علون، وأما خالّة العمّة، فإن كانت العمّة لأبٍ فخالّتها أجنبية، وإن كانت لأم فخالّتها حرام؛ لأنها خالّة، وأما عمّة الخالّة، فإن كانت الخالّة لأم، فعمّتها أجنبية، وإن كانت لأبٍ، فعمّتها حرام، لأنها عمّة الأم.

وحرّم بنات الأخ، وبنات الأخت، فيعمُّ الأخ والأخت من كل جهة وبناتهما، وإن نزلت درجتهم.

وحرّم الأم من الرضاعة، فيدخل فيه أمهاتها من قبل الآباء والأمهات وإن علون، وإذا صارت المرضعة أمّه، صار صاحب اللبن - وهو الزوج أو السيد إن كانت جارية - أباه، وآبأؤه أجداده، فنبّه بالمرضعة صاحبة اللبن التى هى مودع فيها للآب، على كونه أباً بطريق الأولى؛ لأن اللبن له، وبوطئه ثابت، ولهذا حكم رسول الله ﷺ بتحريم لبن الفحل، فثبت بالنص وإيمائه انتشار حرمة الرضاع إلى أم المرتضع وأبيه من الرضاعة، وأنه قد صار ابناً لهما، وصارا أبوين له، فلزم من ذلك أن يكون إخوتهما حالات له وعمات، وأبناؤهما وبناتهما إخوة له وأخوات، فنبّه بقوله: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ {النساء: ٢٣} على انتشار حرمة الرضاعة إلى إخوتهما وأخواتهما، كما انتشرت منهما إلى أولادهما فكما صاروا أخوة وأخوات للمرتضع، فأخوالهما وخالاتهما أحوالٌ وخالاتٌ له وأعمامٌ وعماتٌ له: الأول بطريق النص، والآخر بتنبيهه، كما أن الانتشار إلى الأم بطريق النص، وإلى الأب بطريق تنبيهه.

وهذه طريقة عجيبة مطردة في القرآن لا يقع عليها إلا كل غائص على معانيه، ووجوه دلالاته، ومن هنا قضى رسول الله ﷺ أنه «يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ»^(١) ولكن الدلالة دلالتان: خفيةٌ وجلية، فجمعهما للأمة، ليتم البيان ويزول الالتباس، ويقع على الدلالة الجليلة الظاهرة مَنْ قَصَرَ فهمه عن الخفية.

وحرّم أمهات النساء، فدخل فى ذلك أم المرأة وإن علت من نسب أو رضاع، دخل بالمرأة أو لم يدخل بها، لصدق الاسم على هؤلاء كلهن.

وحرّم الربائب اللاتى فى حُجُور الأزواج وهنَّ بنات نسائهم المدخول بهن، فتناول بذلك بناتهن، وبنات بناتهن، وبنات أبائهن، فإنهن داخلاتٌ فى اسم الربائب، وقيد التحريم بقيدين، أحدهما: كونهن فى حُجُور الأزواج. والثانى: الدخول بأمهاتهن.

(١) رواه البخارى (٥١٠٠) ومسلم (٣٥١٩) والنسائى (١٠٠/٦) وابن ماجه (١٩٣٨) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما، ورواه البخارى (٢٦٤٤) ومسلم (٣٥/٥) والنسائى (٩٩/٦)، (١٠٤) من حديث عائشة رضى الله عنها.

فإذا لم يُوجد الدخول لم يثبت التحريم، وسواء حصلت الفرقة بموت أو طلاق، هذا مقتضى النص.

وذهب زيد بن ثابت، ومن وافقه، وأحمد في رواية عنه: إلى أن موت الأم في تحريم الربيبة كالدخول بها؛ لأنه يكمل الصداق، ويُوجب العدة والتوارث، فصار كالدخول، والجمهور أبواً ذلك، وقالوا: الميتة غير مدخول بها، فلا تحرم ابنتها، والله تعالى قيّد التحريم بالدخول، وصرح بنفيه عند عدم الدخول.

وأما كونها في حجره، فلما كان الغالب ذلك ذكره لا تقييدا للتحريم به، بل هو بمنزلة قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١] ولما كان من شأن بنت المرأة أن تكون عند أمها، فهي في حجر الزوج وقوعاً وجوازاً، فكأنه قال: اللاتي من شأنهن أن يكنَّ في حجوركم، ففي ذكر هذا فائدة شريفة، وهي جواز جعلها في حجره، وأنه لا يجب عليه إبعادها عنه، وتجنب مؤاكلتها، والسفر، والخلوة بها، فأفاد هذا الوصف عدم الامتناع من ذلك.

ولما خفى هذا على بعض أهل الظاهر، شرط في تحريم الربيبة أن تكون في حجر الزوج، وقيّد تحريمها بالدخول بأمها، وأطلق تحريم أم المرأة ولم يُقيده بالدخول، فقال جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم. إن الأم تحرم بمجرد العقد على البنت، دخل بها أو لم يدخل، ولا تحرم البنت إلا بالدخول بالأم، وقالوا: أبهموا ما أبهم الله. وذهبت طائفة إلى أن قوله: ﴿اللّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ وصف لنسائكم الأولى والثانية، وأنه لا تحرم الأم إلا بالدخول بالبنت، وهذا يردّه نظم الكلام، وحيلولة المعطوف بين الصفة والموصوف، وامتناع جعل الصفة للمضاف إليه دون المضاف إلا عند البيان، فإذا قلت: مررت بـغلام زيد العاقل، فهو صفة للغلام لا لزيد إلا عند زوال اللبس، كقولك: مررت بـغلام هند الكاتبة، ويرده أيضاً جعله صفة واحدة لموصوفين مختلفي الحكم والتعلق والعامل، وهذا لا يُعرف في اللغة التي نزل بها القرآن.

وأيضاً فإن الموصوف الذي يلي الصفة أولى بها لجواره، والجار أحق بصقبه^(١) ما لم تدع ضرورةً إلى نقلها عنه، أو تخطيها إياه إلى الأبعد.

(١) الصقب: القرب والملاصقة.

فإن قيل: فمن أين أدخلتم ربيته التى هي بنت جاريته التى دخل بها، وليست من نسائه؟

قلنا: السرية قد تدخل فى جملة نسائه، كما دخلت فى قوله: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ {البقرة: ٢٢٣} ودخلت فى قوله: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ {البقرة: ١٨٧} ودخلت فى قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ {النساء: ٢٢}.

فإن قيل: فيلزمكم على هذا إدخالها فى قوله: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ {النساء: ٢٣} فتحرم عليه أم جاريته؟

قلنا: نعم وكذلك نقول: إذا وطئ أمته، حرمت عليه أمها وابنتها.

فإن قيل: فأنتم قد قررتم أنه لا يشترط الدخول بالبنت فى تحريم أمها فكيف تشرطونه هاهنا؟

قلنا: لتصير من نسائه، فإن الزوجة صارت من نسائه بمجرد العقد، وأما المملوكة، فلا تصير من نسائه حتى يطأها، فإذا وطئها صارت من نسائه، فحرمت عليه أمها وابنتها.

فإن قيل: فكيف أدخلتم السرية فى نسائه فى آية التحريم، ولم تدخلوها فى نسائه فى آية الظهار والإيلاء؟

قيل: السياق والواقع يابى ذلك، فإن الظهار كان عندهم طلاقاً، وإنما محلّه الأزواج لا الإماء، فنقله الله سبحانه من الطلاق إلى التحريم الذى تزيله الكفارة، ونقل حكمه وأبقى محلّه، وأما الإيلاء، فصريح فى أن محلّه الزوجات، لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ . {البقر: ٢٢٦، ٢٢٧}.

وحرّم سبحانه حلّاث الابناء، وهن موطآت الابناء بنكاح أو ملك يمين، فإنها حليلة بمعنى محلّلة، ويدخل فى ذلك ابن صلبه، وابن ابنه، وابن ابنته، ويخرج بذلك ابن التبنى، وهذا التقيد قصد به إخراجهم. وأما حليلة ابنه من الرضاع، فإن الأئمة الأربعة ومن قال بقولهم يدخلونها فى قوله: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ {النساء: ٢٣}

ولا يخرجونها بقوله: ﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ {النساء: ٢٣} ويحتجون بقول النبي ﷺ: «حَرِّمُوا مِنَ الرِّضَاعِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ»^(١)، قالوا: وهذه الحليلة تحرم إذا كانت لابن النسب، فتحرم إذا كانت لابن الرضاع. قالوا: والتقيد لإخراج ابن التبنى لا غير، وحرّموا من الرضاع بالصهر نظير ما يحرم بالنسب، ونازعهم في ذلك آخرون، وقالوا: لا تحرم حليلة ابنه من الرضاعة؛ لأنه ليس من صلبه، والتقيد كما يخرج حليلة ابن التبنى يخرج حليلة ابن الرضاع سواء، ولا فرق بينهما، قالوا: وأما قوله ﷺ: «يَحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ»^(٢) فهو من أكبر أدلتنا وعمدتنا في المسألة، فإن تحريم حلائل الآباء والأبناء إنما هو بالصهر لا بالنسب، والنبي ﷺ قد قصر تحريم الرضاع على نظيره من النسب لا على شقيقه من الصهر، فيجب الاقتصار بالتحريم على مورد النص.

قالوا: والتحريم بالرضاع فرع على تحريم النسب، لا على تحريم المصاهرة، فتحريم المصاهرة أصل قائم بذاته، والله سبحانه لم ينص في كتابه على تحريم الرضاع إلا من جهة النسب، ولم ينه على التحريم به من جهة الصهر البتة، لا بنص ولا إيماء ولا إشارة، والنبي ﷺ أمر أن يحرم به ما يحرم من النسب، وفي ذلك إرشاد وإشارة إلى أنه لا يحرم به ما يحرم بالصهر، ولولا أنه أراد الاقتصار على ذلك لقال: «حَرِّمُوا مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ وَالصَّهْرِ».

قالوا: وأيضا فالرضاع مشبه بالنسب، ولهذا أخذ منه بعض أحكامه وهو الحرمة والمحرمية فقط دون التوارث، والإنفاق وسائر أحكام النسب، فهو نسب ضعيف، فأخذ بحسب ضعفه بعض أحكام النسب، ولم يقو على سائر أحكام النسب، وهو ألصق به من المصاهرة، فكيف يقوى على أخذ أحكام المصاهرة مع قصوره عن أحكام مشبهه وشقيقه؟!.

وأما المصاهرة والرضاع، فإنه لا نسب بينهما ولا شبهة نسب، ولا بعضية، ولا اتصال. قالوا: ولو كان تحريم الصهرية ثابتاً لبينه الله ورسوله شافياً يُقيم الحجة ويقطع العذر، فمن الله البيان، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم والانقياد، فهذا منتهى

(١) رواه مسلم (٣٥٠٩) من قول عائشة رضي الله عنها. كتاب الرضاع، باب: تحريم الرضاعة من ماء الفحل.

(٢) سبق تخريجه.

النظر فى هذه المسألة، فمن ظفر فيها بحجة، فليرشد إليها وليدل عليها، فإننا لها منقادون، وبها معتصمون، والله الموفق للصواب.



فصل

فى تحريم ما نكح الآباء

وحرّم سبحانه وتعالى نكاح من نكحهنّ الآباء، وهذا يتناول منكوحاتهم بملك اليمين أو عقد نكاح، ويتناول آباء الآباء، وآباء الأمهات وإن علون، والاستثناء بقوله: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، من مضمون جملة النهى، وهو التحريم المستلزم للتأثيم والعقوبة، فاستثنى منه ما سلف قبل إقامة الحجة بالرسول والكتاب.



فصل

فى تحريم الجمع بين الأختين

وحرّم سبحانه الجمع بين الأختين، وهذا يتناول الجمع بينهما فى عقد النكاح وملك اليمين، كسائر محرمات الآية، وهذا قول جمهور الصحابة ومن بعدهم، وهو الصواب، وتوقفت طائفة فى تحريمه بملك اليمين لمعارضة هذا العموم بعموم قوله سبحانه ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ﴾. إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ [المؤمنون: ٦، ٥] و[المعارج: ٢٩، ٣٠] ولهذا قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه: أحلتّهما آية، وحرمتّهما آية.

وقال الإمام أحمد فى رواية عنه: لا أقول: هو حرام، ولكن نهى عنه، فمن أصحابه من جعل القول بإباحته رواية عنه. والصحيح: أنه لم يُبحه، ولكن تأدّب مع الصحابة أن يُطلق لفظ الحرام على أمرٍ توقّف فيه عثمان، بل قال: نهى عنه.

والذين جزموا بتحريمه، رجّحوا آية التحريم من وجوه.

أحدها: أن سائر ما ذُكرَ فيها من المحرمات عام فى النكاح وملك اليمين، فما بال هذا وحده حتى يخرج منها، فإن كانت آية الإباحة مقتضية لحلّ الجمع بالملك،

فلتكن مقتضية لحل أم موطوءته بالملك، ولموطوءة أبيه وابنه بالملك، إذ لا فرق بينهما البتة، ولا يُعلم بهذا قائل.

الثاني: أن آية الإباحة بملك اليمين مخصوصة قطعاً بصور عديدة لا يختلف فيها اثنان، كأمه وابنته، وأخته وعمته وخالته من الرضاعة، بل كأختها وعمتها وخالتها من النسب عند من لا يرى عتقهن بالملك، كمالك والشافعي، ولم يكن عموم قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، معارضاً لعموم تحريمهن بالعقد والملك، فهذا حكم الأختين سواء.

الثالث: أن حلَّ الملك ليس فيه أكثر من بيان جهة الحل وسببه، ولا تعرض فيه لشروط الحل، ولا لموانعه، وآية التحريم فيها بيان موانع الحل من النسب والرضاع والصهر وغيره، فلا تعارض بينهما البتة، وإلا كان كل موضع ذكر فيه شرط الحل وموانعه معارضاً لمقتضى الحل، وهذا باطل قطعاً، بل هو بيان لما سكت عنه دليل الحل من الشروط والموانع.

الرابع: أنه لو جاز الجمع بين الأختين المملوكتين في الوطاء، جاز الجمع بين الأم وابنتها المملوكتين، فإن نص التحريم شاملٌ للصورتين شمولاً واحداً، وأن إباحة المملوكات إن عمت الأختين، عمت الأم وابنتها.

الخامس: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَجْمَعُ مَاءَهُ فِي رَحِمِ أُخْتَيْنِ»^(١)، ولا ريب أن جمع الماء كما يكون بعقد النكاح يكون بملك اليمين، والإيمان يمنع منه.



(١) أورده الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٦٦/٣) وقال: ويروى: «ملعون من جمع ماءه في رحم أختين» لا أصل له باللفظين، وقد ذكر ابن الجوزي اللفظ الثاني، ولم يمهز إلى كتاب من كتب الحديث، وقال ابن عبد الهادي: لم أجد له سنداً بعد أن فتشت عليه في كتب كثيرة، وفي الباب حديث أم حبيبة في الصحيحين أنها قالت: يا رسول الله أنكح أختي، قال: «لا تحل لي» الحديث.

فصل

فى تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وأختها

«وقضى رسول الله ﷺ بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وأختها»^(١)، وهذا التحريم مأخوذ من تحريم الجمع بين الأختين، لكن بطريق خفى، وما حرّمه رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله، ولكن هو مستنبط من دلالة الكتاب.

وكان الصحابة رضى الله عنهم أحرص شىء على استنباط أحاديث رسول الله ﷺ من القرآن، ومن ألزم نفسه ذلك، وقرع بابه، ووجه قلبه إليه، واعتنى به بفطرة سليمة، وقلب ذكى، رأى السنة كلها تفصيلاً للقرآن، وتبييناً لدلالته، وبياناً لمراد الله منه، وهذا أعلى مراتب العلم، فمن ظفر به، فليحمد الله، ومن فات، فلا يلومنّ إلا نفسه وهمته وعجزه.

واستفيد من تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها، أن كل امرأتين بينهما قرابة لو كان أحدهما ذكراً، حرم على الآخر، فإنه يحرم الجمع بينهما، ولا يُستثنى من هذا صورة واحدة، فإن لم يكن بينهما قرابة، لم يحرم الجمع بينهما. وهل يكره؟ على قولين، وهذا كالجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها.

واستفيد من عموم تحريمه سبحانه المحرمات المذكورة: أن كل امرأة حرّم نكاحها، حرّم وطؤها بملك اليمين إلا إماء أهل الكتاب، فإن نكاحهنّ حرام عند الأكثرين، ووطؤهن بملك اليمين جائز، وسوى أبو حنيفة بينهما، فأباح نكاحهن كما يُباح ووطؤهن بالملك.

والجمهور: احتجوا عليه بأن الله سبحانه وتعالى إنما أباح نكاح الإماء بوصف الإيمان. فقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]. خص ذلك بحرائر أهل الكتاب، بقى الإماء على قضية التحريم، وقد فهم عمر رضى الله عنه وغيره من الصحابة إدخال الكتابيات فى هذه الآية، لا أعلم شركاً أعظم من أن تقول: إن المسيح إلهها.

(١) رواه البخارى (٥١٠٩) ومسلم (٣٣٧٥) والنسائى (٩٦/٦) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

وأيضاً فالأصل فى الأبضاع الحرمة، وإنما أبيع نكاح الإماء المؤمنات، فمن عداهن على أصل التحريم، وليس تحريمهن مستفاداً من المفهوم.

واستفيد من سياق الآية ومدلولها أن كل امرأة حرمت، حرمت ابنتها إلا العمة والخالة، وحليلة الابن، وحليلة الأب، وأم الزوجة، وأن كل الأقارب حرام إلا الأربعة المذكورات فى سورة الأحزاب، وهن بنات الأعمام والعمت، وبنات الأخوال والخالات.

فصل

ومما حرمه النص، نكاح المزوجات، وهن المحصنات، واستثنى من ذلك ملك اليمين، فأشكل هذا الاستثناء على كثير من الناس، فإن الأمة المزوجة يحرم وطؤها على مالكةها، فأين محل الاستثناء؟

فقلت طائفة: هو منقطع، أى لكن ما ملكت أيمانكم، وردّ هذا لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإن الانقطاع إنما يقع حيث يقع التفرغ، وبابه غير الإيجاب من النفى والنهى والاستفهام، فليس الموضع موضع انقطاع، وأما المعنى فإن المنقطع لا بد فيه من رابط بينه وبين المستثنى منه بحيث يخرج ما توهّم دخوله فيه بوجه ما، فإنك إذا قلت: ما بالدار من أحد، دل على انتفاء من بها بدوابهم وأمتعتهم، فإذا قلت: إلا حماراً، أو إلا الأثافي ونحو ذلك، أزلت توهّم دخول المستثنى فى حكم المستثنى منه. وأبين من هذا قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢]، فاستثناء السلام أزال توهّم نفى السماع العام، فإن عدم سماع اللغو يجوز أن يكون لعدم سماع كلام ما، وأن يكون مع سماع غيره، وليس فى تحريم نكاح المزوجة ما يؤهم تحريم وطء الإماء بملك اليمين حتى يخرجها.

وقالت طائفة: بل الاستثناء على بابه، ومتى ملك الرجل الأمة المزوجة كان ملكه طلاقاً لها، وحلّ له وطؤها، وهى مسألة بيع الأمة: هل يكون طلاقاً لها، أم لا؟ فيه مذهبان للصحابّة، فابن عباس رضى الله عنه يراه طلاقاً، ويحتج له بالآية، وغيره يأبى ذلك، ويقول: كما يُجامع المسلك السابق للنكاح اللاحق اتفاقاً ولا يتنافيان، كذلك الملك اللاحق لا يُنافى النكاح السابق، قالوا: وقد خير رسول الله ﷺ بريرة

لما بيعت^(١) ولو أنفسخ نكاحها لم يُخيرها. قالوا: وهذا حجة على ابن عباس رضى الله عنه، فإنه هو راوى الحديث، والأخذ برواية الصحابى لا برأيه.

وقالت طائفة ثالثة: إن كان المشتري امرأة، لم ينفسخ النكاح؛ لأنها لم تملك الاستمتاع ببضع الزوجة، وإن كان رجلاً أنفسخ؛ لأنه يملك الاستمتاع به، وملك اليمين أقوى من ملك النكاح، وهذا الملك يُبطل النكاح دون العكس، قالوا: وعلى هذا فلا إشكال فى حديث بريرة.

وأجاب الأولون عن هذا بأن المرأة وإن لم تملك الاستمتاع ببضع أمتها، فهى تملك المعاوضة عليه، وتزويجها، وأخذ مهرها، وذلك كملك الرجل، وإن لم تستمتع بالبضع.

وقالت فرقة أخرى: الآية خاصة بالمسيبات، فإن المسيبة إذا سُبيت، حل وطؤها لسابها بعد الاستبراء، وإن كانت مزوجة، وهذا قول الشافعى وأحد الوجهين لأصحاب أحمد، وهو الصحيح، كما روى مسلم فى «صحيحه» عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ بعث جيشاً إلى أوطاس، فلقى عدواً، فقاتلوه، فظهروا عليهم، وأصابوا سبائاً، وكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين، فأنزل الله عز وجل فى ذلك: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أى فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن^(٢).

فتضمن هذا الحكم إباحة وطء المسيبة وإن كان لها روجٌ من الكفار، وهذا يدل على أنفساخ نكاحه، وزوال عصمة بضع امرأته، وهذا هو الصواب؛ لأنه قد استولى على محل حقه، وعلى رقبة زوجته، وصار سابها أحقَّ بها منه، فكيف يحرم بضعها عليه، فهذا القول لا يعارضه نص ولا قياس.

(١) عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان فى بريرة ثلاث سنن إحدى السنن أنها أعتقت فخيرت فى زوجها، وقال رسول الله ﷺ: «لولا أن أعتق». ودخل رسول الله ﷺ والبُرمة تغور بلحم، فقرب إليه خبز وأدم من آدم البيت، فقال: «ألم أر البُرمة فيها لحم؟» قالوا: بلى، ولكن ذلك لحم تُصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة. قال: «عليها صدقتها ولنا هدية» رواه البخارى (٥٢٧٩) كتاب الطلاق، باب: لا يكون بيع الأمة طلاقاً.

(٢) رواه مسلم (٣٥٤٤) وأبو داود (٢١٥٥) والترمذى (١١٣٢) والنسائى (١١٠/٦).

والذين قالوا من أصحاب أحمد وغيرهم: إن وطأها إنما يباح إذا سُيِّت وحدها. قالوا: لأن الزوج يكون بقاؤه مجهولاً، والمجهول كالمعدوم، فيجوز وطؤها بعد الاستبراء، فإذا كان الزوج معها، لم يجز وطؤها مع بقائه، فأوردَ عليهم ما لو سُيِّت وحدها وتيقنا بقاء زوجها في دار الحرب، فإنهم يُجوزون وطأها، فأجابوا بما لا يُجدي شيئاً، وقالوا: الأصل إلحاق الفرد بالأعم الأغلب، فيُقال لهم: الأعم الأغلب بقاء أزواج المسيات إذا سُبِّين منفردات، وموتهم كلهم نادر جداً، ثم يُقال: إذا صارت رقة زوجها وأملاكه ملكاً للسابي، وزالت العصمة عن سائر أملاكه وعن رقبته، فما الموجب لثبوت العصمة في فرج امرأته خاصة وقد صارت هي وهو وأملاكهما للسابي؟

ودل هذا القضاء النبوي على جواز وطء الإماء الوثنيات بملك اليمين، فإن سبايا أوطاس لم يكن كتابيات، ولم يشترط رسول الله ﷺ في وطئهن إسلامهن، ولم يجعل المانع منه إلا الاستبراء فقط، وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع مع أنهم حديثو عهد بالإسلام حتى خفى عليهم حكم هذه المسألة، وحصول الإسلام من جميع السبايا وكانوا عدة آلاف بحيث لم يتخلف منهم عن الإسلام جارية واحدة مما يُعلم أنه في غاية البعد، فإنهن لم يُكرهن على الإسلام، ولم يكن لهن من البصيرة والرغبة والمحبة في الإسلام ما يقتضى مبادرتهن إليه جميعاً، فمقتضى السنة، وعمل الصحابة في عهد رسول الله ﷺ وبعده جواز وطء المملوكات على أى دين كنَّ، وهذا مذهب طاووس وغيره، وقواه صاحب «المغنى» فيه، ورجح أدلته وبالله التوفيق.

ومما يدل على عدم اشتراط إسلامهن، ما روى الترمذى في «جامعه» عن عرباض ابن سارية، أن النبي ﷺ حَرَّمَ وطء السبايا حتى يضعن ما فى بطنهن^(١). فجعل للتحريم غاية واحدة وهى وضع الحمل، ولو كان متوقفاً على الإسلام، لكان بيانه أهم من بيان الاستبراء.

وفى السنن و«المسند» عنه: «لا يحلُّ لامرئٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على

(١) حسن. رواه أحمد (١٢٧/٤) والترمذى (١٥٧٠) وفى سننه أم حبيبة بنت العرباض وهى مقبولة كما فى «التقريب» (٢/ ٦٢٠) ولكن للحديث شواهد يتقوى بها وستأتى.

امرأة السبى حتى يستبرئها»^(١) ولم يقل: حتى تسلم، ، ولأحمد: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَنْكَحُنْ شَيْئاً مِنَ السَّبَايَا حَتَّى تَحِيضَ»^(٢) ولم يقل: وتسلم.

وفى «السنن» عنه: أنه قال فى سبايا أوطاس: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعُ، وَلَا غَيْرَ حَامِلٍ حَتَّى تَحِيضَ وَاحِدَةً»^(٣). ولم يقل: وتسلم، فلم يجئ عنه اشتراط إسلام المسبية فى موضع واحد البتة.



فصل

فى حكمه ﷺ فى الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر

قال ابن عباس رضى الله عنهما: رد رسول الله ﷺ زينب ابنته على أبى العاص ابن الربيع بالنكاح الأول، ولم يحدث شيئاً. رواه أحمد، وأبو داود، والترمذى. وفى لفظ: بعد ست سنين ولم يحدث نكاحاً، قال الترمذى: ليس بإسناده بأس، وفى لفظ: وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين، ولم يحدث شهادة ولا صداقاً^(٤).

وقال ابن عباس رضى الله عنهما: أسلمت امرأة علي عهد رسول الله ﷺ، فتزوجت، فجاء زوجها إلى النبى ﷺ، فقال: يا رسول الله! إني كنتُ أسلمت، وعلمت بإسلامي، فانتزعها رسول الله ﷺ من زوجها الآخر، وردّها على زوجها الأول^(٥)، رواه أبو داود.

(١) حسن. رواه أحمد (١٠٨/٤) وأبو داود (٢١٥٨) من حديث روفيع بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه.

(٢) حسن. رواه أبو داود (٢١٥٨) والحاكم (١٩٥/٢) من حديث روفيع بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه.

(٣) حسن. رواه أبو داود (٢١٥٧) والحاكم (١٩٥/٢) من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه.

(٤) حسن لغیره. رواه أحمد (٢١٧/١)، ٢٦١، ٣٥١ وأبو داود (٢٢٤٠) والترمذى (١١٤٣) وابن ماجه

(٢٠٠٩) والطحاوى (١٤٩/٢) والحاكم (٢٠٠/٢)، ٢٣٧/٣، ٦٣٨ - ٦٣٩ وعبد الرزاق (١٢٦٤٤)

والدارقطنى (٢٥٤/٣) وابن سعد فى «الطبقات» (٢١/٨) والبيهقى (١٨٧/٧) وفى الحديث علتان.

الأولى: أن ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه، ولكنه صرح بالتحديث عند الترمذى فزالته هذه العلة والحمد

لله، وأما العلة الثانية: فهى أن رواية داود بن الحصين عن عكرمة مضعفة عند أهل العلم. ولكن للحديث

شواهد يتقوى بها انظرها فى «الإرواء» (٣٤٠/٦).

(٥) ضعيف. رواه أبو داود (٢٢٣٩) وابن ماجه (٢٠٠٨) وابن الجارود (٧٥٧) وعبد الرزاق (١٢٦٤٥) والحاكم

(٢٠٠/٢) والبيهقى (١٨٨/٧) وهو من رواية سماك بن حرب عن عكرمة.، ورواية سماك عن عكرمة

مضطربة كما فى «التقريب» (٣٣٢/١).

وقال أيضاً: إن رجلاً جاء مسلماً على عهد رسول الله ﷺ، ثم جاءت امرأته مسلمة بعده، فقال يا رسول الله: إنها أسلمت معي، فردها عليه^(١). قال الترمذی: حديث صحيح.

وقال مالك: إن أم حكيم بنت الحارث بن هشام أسلمت يوم الفتح بمكة، وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الإسلام حتى قدم اليمن فارتحلت أم حكيم حتى قدمت عليه باليمن، فدعته إلى الإسلام، فأسلم فقدم على رسول الله ﷺ عام الفتح، فلما قدم على رسول الله ﷺ، وثب إليه فرحاً وما عليه رداء حتى بايعه، فبنا على نكاحهما ذلك^(٢)، قال: ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله ﷺ وزوجها كافر مقيم بدار الكفر إلا فرقت هجرتها بينها وبينه إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها^(٣)، ذكره مالك رحمه الله في «الموطأ».

فتضمن هذا الحكم أن الزوجين إذا أسلما معاً فهما على نكاحهما، ولا يسأل عن كيفية وقوعه قبل الإسلام، هل وقع صحيحاً أم لا؟ ما لم يكن المبطل قائماً، كما إذا أسلما وقد نكحها وهي في عدة من غيره، أو تحريماً مجعاً عليه، أو مؤبداً كما إذا كانت محرماً له بنسب أو رضاع، أو كانت مما لا يجوز له الجمع بينها وبين من معه، كالأختين والخمس وما فوقهن، فهذه ثلاث صور أحكامها مختلفة.

فإذا أسلما وبينها وبينه محرمة من نسب أو رضاع، أو صهر، أو كانت أخت الزوجة أو عمتها أو خالتها، أو من يحرم الجمع بينها وبينها، فرق بينهما بإجماع الأمة، لكن إن كان التحريم لأجل الجمع، خير بين إمساك أيتها شاء، وإن كانت بنته من زنى، فرق بينهما أيضاً عند الجمهور، وإن كان يعتقد ثبوت النسب بالزنى فرق بينهما اتفاقاً، وإن كانت العدة من كافر، فإن اعتبرنا دوام المفسد أو الإجماع عليه، لم يُفرق بينهما لأن عدة الكافر لا تدوم، ولا تمنع النكاح عند من يبطل أنكحة الكفار، ويجعل حكمها حكم الزنى.

وإن أسلم أحدهما وهي حبلى من زنى قبل العقد، فقولان مبنيان على اعتبار

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٢٢٣٨) والترمذی (١١٤٤) وهو من رواية سماك عن عكرمة، ورواية سماك عن عكرمة مضطربة.

(٢) ضعيف. رواه مالك في «الموطأ» (٤٦/٥٤٥/٢) وفي سنده انقطاع بين الزهري وأم حكيم بنت الحارث.

(٣) ضعيف. رواه مالك في «الموطأ» (٤٥/٥٤٤/٢) وفي سنده انقطاع. وهو من بلاغات الزهري.

قيام المفسد أو كونه مجمعاً عليه .

وإن أسلما وقد عقداه بلا ولى، أو بلا شهود، أو فى عدة وقد انقضت، أو على أخت وقد ماتت، أو على خامسة كذلك، أقرأ عليه، وكذلك إن قهر حربى حربيةً، واعتقدها نكاحاً ثم أسلما أقرأ عليه .

وتضمن أن أحد الزوجين إذا أسلم قبل الآخر، لم يفسخ النكاح بإسلامه، فرقت الهجرة بينهما، أو لم تُفَرَّقْ، فإنه لا يُعرف أن رسول الله ﷺ جدد نكاح زوجين سبق أحدهما الآخر بإسلامه قط، ولم يزل الصحابة يُسلم الرجل قبل امرأته، وامرأته قبله، ولم يُعرف عن أحد منهم البتة أنه تلفظ بإسلامه هو وامرأته، وتساقا فيه حرفاً بحرف، هذا مما يُعلم أنه لم يقع البتة، وقد رد النبى ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع، وهو إنما أسلم زمن الحديبية، وهى أسلمت من أول البعثة، فبين إسلامهما أكثر من ثمانى عشرة سنة .

وأما قوله فى الحديث: كان بين إسلامها وإسلامه ستُّ سنين فوهم، إنما أراد: بين هجرتها وإسلامه .

فإن قيل: وعلى ذلك فالعدة تنقضى فى هذه المدة، فكيف لم يُجدد نكاحها؟ قيل: تحريم المسلمات على المشركين إنما نزل بعد صلح الحديبية لا قبل ذلك، فلم يفسخ النكاح فى تلك المدة لعدم شرعية هذا الحكم فيها، ولما نزل تحريمهن على المشركين، أسلم أبو العاص، فردت عليه .

وأما مراعاة زمن العدة، فلا دليل عليه من نص ولا إجماع . وقد ذكر حماد بن سلمة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، أن على بن أبي طالب رضى الله عنه قال فى الزوجين الكافرين يسلم أحدهما: هو أملك بوضعها مادامت فى دار هجرتها^(١) . وذكر سفيان بن عيينة، عن مطرف بن طريف، عن الشعبي، عن على هو أحق بها ما لم يخرج من مصرها .

وذكر ابن أبى شيبة، عن معتمر بن سليمان، عن معمر، عن الزهرى، إن أسلمت ولم يُسلم زوجها، فهما على نكاحهما إلا أن يُفرق بينهما سلطان^(٢) .

ولا يُعرف اعتبار العدة فى شىء من الأحاديث، ولا كان النبى ﷺ يسأل المرأة

(٢) ذكره ابن حزم فى «المحلّى» (٧/٣١٤) .

(١) ذكره ابن حزم فى «المحلّى» (٧/٣١٤) .

هل انقضت عدتها أم لا، ولا ريب أن الإسلام لو كان بمجرد فرقة، لم تكن فرقة رجعية بل بائنة، فلا أثر للعدة في بقاء النكاح، وإنما أثرها في منع نكاحها للغير، فلو كان الإسلام قد نجز الفرقة بينهما، لم يكن أحق بها في العدة، ولكن الذي دل عليه حكمه ﷺ، أن النكاح موقوف، فإن أسلم قبل انقضاء عدتها، فهي زوجته، وإن انقضت عدتها، فلها أن تنكح من شاءت، وإن أحببت انتظرت، فإن أسلم، كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح.

ولا نعلم أحداً جدد للإسلام نكاحه البتة، بل كان الواقع أحد أمرين: إما افتراقهما ونكاحها غيره، وإما بقاؤها عليه وإن تأخر إسلامها أو إسلامه، وإما تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة، فلا نعلم أن رسول الله ﷺ قضى بواحدة منهما مع كثرة من أسلم في عهده من الرجال وأزواجهن، وقرب إسلامه أحد الزوجين من الآخر وبعده منه، ولولا إقراره ﷺ الزوجين على نكاحهما وإن تأخر إسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفتح، لقلنا بتعجيل الفرقة بالإسلام من غير اعتبار عدة، لقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾ وقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ﴾ [الممتحنة: ١٠] وأن الإسلام سبب الفرقة، وكل ما كان سبباً للفرقة تعقبه الفرقة، كالرضاع والخلع والطلاق، وهذا اختيار الخلال، وأبي بكر صاحبه، وابن المنذر، وابن حزم: وهو مذهب الحسن، وطاووس، وعكرمة، وقتادة، والحكم. قال ابن حزم: وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وجابر بن عبد الله، وابن عباس وبه قال حماد بن زيد، والحكم بن عتيبة، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز، وعدى بن عدى الكندى، والشعبى، وغيرهم.

قلت: وهو أحد الروایتين عن أحمد، ولكن الذى أنزل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ﴾، وقوله: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾، لم يحكم بتعجيل الفرقة، فروى مالك في «موطئه» عن ابن شهاب، قال: كان بين إسلام صفوان بن أمية، وبين إسلام امرأته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر^(١)، أسلمت يوم الفتح، وبقي صفوان حتى شهد حنيناً والطائف وهو كافر، ثم أسلم، ولم يفرق النبي ﷺ بينهما، واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح. وقال ابن عبد البر: وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده.

(١) ضعيف. رواه مالك في «الموطأ» (٢/٥٤٤/٤٥) وهو من بلاغات الزهري.

وقال ابن شهاب: أسلمت أم حكيم يوم الفتح، وهرب زوجها عكرمة حتى أتى اليمن، فدعته إلى الإسلام، فأسلم وقدم، فبايع النبي ﷺ، فبقيا علي نكاحهما^(١).

ومن المعلوم يقيناً، أن أبا سفيان بن حرب خرج، فأسلم عام الفتح قبل دخول النبي ﷺ مكة، ولم تُسلم هند امرأته حتى فتح رسول الله ﷺ مكة، فبقيا على نكاحهما، وأسلم حكيم بن حزام قبل امرأته، وخرج أبو سفيان بن الحارث، وعبدالله ابن أبى أمية عام الفتح، فلقيا النبي ﷺ بالأبواء، فأسلما قبل منكوحتيهما، فبقيا على نكاحهما، ولم يعلم أن رسول الله ﷺ فرق بين أحد من أسلم وبين امرأته.

وجواب من أجاب بتجديد نكاح من أسلم فى غاية البطلان، ومن القول على رسول الله ﷺ بلا علم، واتفاق الزوجين فى التلفظ بكلمة الإسلام معاً فى لحظة واحدة معلوم الانتفاء.

ويلى هذا القول مذهب من يقف الفرقة على انقضاء العدة معا ما فيه، إذ فيه آثار وإن كانت منقطعة، ولو صحت لم يجز القول بغيرها. قال ابن شبرمة: كان الناس على عهد رسول الله ﷺ يُسلم الرجل قبل المرأة، والمرأة قبل الرجل، فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة، فهى امرأته، وإن أسلم بعد العدة، فلا نكاح بينهما، وقد تقدم قول الترمذى فى أول الفصل، وما حكاه ابن حزم عن عمر رضى الله عنه، فما أدرى من أين حكاه؟ والمعروف عنه خلافه، فإنه ثبت عنه من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب وقتادة كلاهما عن ابن سيرين، عن عبد الله بن يزيد الخطمى، أن نصرانياً أسلمت امرأته، فخيرها عمر بن الخطاب رضى الله عنه إن شاءت فارقت، وإن شاءت أقامت عليه^(٢). ومعلوم بالضرورة، أنه إنما خيرها بين انتظاره إلى أن يسلم، فتكون زوجته كما هى أو تُفارقه وكذلك صح عنه: أن نصرانياً أسلمت امرأته، فقال عمر رضى الله عنه: إن أسلم فهى امرأته، وإن لم يسلم، فرق بينهما، فلم يُسلم، ففرق بينهما. وكذلك قال لعبادة بن النعمان التغلبى وقد أسلمت امرأته: إما أن تسلم، وإلا نزعتهما منك، فأبى، فنزعها منه.

فهذه الآثار صريحة فى خلاف ما حكاه أبو محمد بن حزم عنه، وهو حكاهها، وجعلها روايات آخر، وإنما تمسك أبو محمد بآثار فيها، أن عمر، وابن عباس، وجابراً، فرقوا بين الرجل وبين امرأته بالإسلام، وهى آثار مجملة ليست بصريحة فى

(٢) صحيح. رواه ابن حزم فى «المحلى» (٣١٣/٧).

(١) سبق تخريجه.

تعجيل التفرقة، ولو صحت، فقد صح عن عمر ما حكيناه، وعن علي ما تقدم، وبالله التوفيق.



فصل

في حكمه ﷺ في العزل

ثبت في «الصحيحين»: عن أبي سعيد قال: أصبنا سبياً، فكنا نعزلُ، فسألنا رسول الله ﷺ فقال: «وإنكم لتفعلون؟» قالها ثلاثاً، «مَا مِنْ نَسْمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ»^(١).

وفي السنن: عنه، أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لى جارية وأنا أعزلُ عنها، وأنا أكره أن تحملَ، وأنا أريد ما يُريد الرجال، وإن اليهود تُحدث أن العزل المؤودة الصغرى، قال: «كذبت يهود لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه»^(٢).

وفي «الصحيحين»: عن جابر قال: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل^(٣).

وفي «صحيح مسلم» عنه: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلم ينهنا^(٤).

وفي «صحيح مسلم» أيضاً: عنه قال: سأل رجلُ النبي ﷺ فقال: إن عندي جاريةً، وأنا أعزل عنها، فقال رسول الله ﷺ: «إن ذلك لا يمنع شيئاً أرادَه الله»، قال: فجاء الرجل فقال: يا رسول الله إن الجارية التي كُنْتُ ذكرتها لك حَمَلَتْ، فقال رسول الله ﷺ: «أنا عبد الله ورسوله»^(٥).

وفي «صحيح مسلم» أيضاً: عن أسامة بن زيد، أن رجلاً جاء إلى رسول الله

(١) رواه البخارى (٥٢١٠) ومسلم (٣٤٨٠) وأبو داود (٢١٧٢).

(٢) حسن. رواه أحمد (٣٣/٣، ٥١، ٥٣) وأبو داود (٢١٧١) والبيهقى (٢٣٠/٧) وفي سنده «رفاعة بن عوف، أبو مطيع، ويقال أبو رفاعة» وهو مقبول كما في «التقريب» (٢٥٢/١) ولكن للحديث شاهد يتقوى به رواه الترمذى (١١٣٦) عن جابر رضى الله عنه وقال الترمذى: وفي الباب عن عمر والبراء وأبى هريرة وأبى سعيد.

(٣) رواه البخارى (٥٢٠٨) ومسلم (٣٤٩٥) والترمذى (١١٣٧) وابن ماجه (١٩٢٧).

(٤) رواه مسلم (٣٤٩٧) كتاب النكاح، باب: حكم العزل.

(٥) رواه مسلم (٣٤٩٣) كتاب النكاح، باب: حكم العزل.

عليه السلام ، فقال : يا رسول الله ! إني أعزل عن امرأتى ، فقال له رسول الله عليه السلام : «لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ؟» فقال الرجل : أشفقُ على ولدها ، أو قال : على أولادها ، فقال رسول الله عليه السلام : «لو كان ضاراً ضرَّ فارس والروم»^(١).

وفى مستند أحمد ، وسنن ابن ماجه ، من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : نهى رسول الله عليه السلام أن يُعزَلَ عن الحُرَّةِ إلا بإذنها^(٢).

وقال أبو داود : سمعت أبا عبد الله ذكر حديث ابن لهيعة ، عن جعفر بن ربيعة ، عن الزهرى ، عن المُحرر بن أبى هريرة ، عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه السلام : «لا يُعزَلُ عن الحُرَّةِ إلا بإذنها»^(٣) ، فقال : ما أنكره .

فهذه الأحاديث صريحةٌ فى جواز العزل ، وقد رُويت الرخصة فيه عن عشرة من الصحابة : على ، وسعد بن أبى وقاص ، وأبى أيوب ، وزيد بن ثابت ، وجابر ، وابن عباس ، والحسن بن على ، وخبَّاب بن الأرت ، وأبى سعيد الخدرى ، وابن مسعود ، رضى الله عنهم .

قال ابن حزم : وجاءت الإباحة للعزل صحيحةً عن جابر ، وابن عباس ، وسعد ابن أبى وقاص ، وزيد بن ثابت ، وابن مسعود ، رضى الله عنهم ، وهذا هو الصحيح . وحرمة جماعة ، منهم أبو محمد ابن حزم وغيره .

وفرت طائفة بين أن تأذن له الحرة ، فيباح ، أولاً تأذن فيحرم ، وإن كانت زوجته أمةً ، أبيع بإذن سيدها ، ولم يبح بدون إذنه ، وهذا منصوص أحمد ، ومن أصحابه من قال : لا يُباح بحال ، ومنهم من قال : يُباح بكل حال . ومنهم من قال : يباح بإذن الزوجة حرةً كانت أو أمة ، ولا يُباح بدون إذنها حرة كانت أو أمة .

فمن أباحه مطلقاً ، احتج بما ذكرنا من الأحاديث ، وبأن حقَّ المرأة فى ذوق العسيلة لا فى الإنزال ، ومن حرَّمه مطلقاً احتج بما رواه مسلم فى «صحيحه» من حديث عائشة رضى الله عنها ، عن جُدّامة بنت وهب أخت عُمَاشة ، قالت : حضرت رسول الله عليه السلام فى أناس ، فسألوه عن العزل ، فقال رسول الله عليه السلام : «ذلك الوأد الخفى» ، وهى : «وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ»^(٤) ، قالوا : وهذا ناسخٌ لأخبار الإباحة ، فإنه

(١) رواه مسلم (٣٥٠٣) كتاب النكاح ، باب : جواز الغيلة وهى وطء المرضع .

(٢) ضعيف . رواه أحمد (٣١/١) وابن ماجه (١٩٢٨) وفى سننه ابن لهيعة وهو سىء الحفظ .

(٣) ضعيف . رواه البيهقى (٢٣١/٧) وفى سننه ابن لهيعة .

(٤) رواه مسلم (٣٥٠١) كتاب النكاح ، باب : جواز الغيلة وهى وطء المرضع .

ناقل عن الأصل، وأحاديث الإباحة على وفق البراءة الأصلية، وأحكام الشرع ناقله عن البراءة الأصلية. قالوا: وقول جابر رضى الله عنه: كنا نعزلُ القرآن ينزل، فلو كان شيئاً نهى عنه، لنهى عنه القرآن.

فيقال: قد نهى عنه مَنْ أنزل عليه القرآن بقوله: «إنه المؤودة الصغرى» والوَاد كله حرام. قالوا: وقد فهم الحسن البصرى النهى من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه لما ذُكرَ العزل عند رسول الله ﷺ قال: «لا عليكم ألا تفعلوا ذاكم، فإنما هو القدر» قال ابن عون: فحدثت به الحسن، فقال: والله لكأن هذا زجر^(١). قالوا: ولأن فيه قطع النسل المطلوب من النكاح، وسوء العشرة، وقطع اللذة عند استدعاء الطبيعة لها.

قالوا: ولهذا كان ابن عمر رضى الله عنه لا يعزل، وقال: لو علمت أن أحدا من ولدى يعزل، لنكته، وكان على يكره العزل، ذكره شعبة عن عاصم عن زرّ عنه. وصح عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال فى العزل: هو المؤودة الصغرى. وصح عن أبى أمامة أنه سئل عنه فقال: ما كنت أرى مسلماً يفعله. وقال نافع عن ابن عمر: ضرب عمر على العزل بعض بنيه، وقال يحيى بن سعيد الأنصارى، عن سعيد بن المسيب، قال: كان عمر وعثمان ينهيان عن العزل^(٢).

وليس فى هذا ما يُعارض أحاديث الإباحة مع صراحتها وصحتها، أما حديث جُدّامة بنت وهب، فإنه وإن كان رواه مسلم، فإن الأحاديث الكثيرة على خلافه، وقد قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، حدثنا يحيى، أن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثه، أن رفاعه حدثه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه، أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن لى جارية وأنا أعزلُ عنها، وأنا أكره أن تحمل، وأنا أريد ما يُريد الرجال، وإن اليهود تُحدث أن العزل المؤودة الصغرى، قال: «كذبت يهود، لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه»^(٣). وحسبك بهذا الإسناد صحة، فكلهم ثقات حفاظ، وقد أعله بعضهم بأنه مضطرب، فإنه اختلف فيه على يحيى بن أبى كثير، فقيل: عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله، ومن هذه الطريق: أخرجه الترمذى والنسائى^(٤). وقيل: فيه عن أبى مُطيع بن رفاعه،

(١) رواه مسلم (٣٤٨٦) كتاب النكاح، باب: حكم العزل.

(٢) ذكر هذه الآثار ابن حزم فى «المحلى» (٧١/١٠).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) حسن. رواه الترمذى (١١٣٦).

وقيل: عن أبى رفاعه، وقيل: عن أبى سلمة عن أبى هريرة، وهذا لا يقدح فى الحديث، فإنه قد يكون عند يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن، عن جابر وعنده عن ابن ثوبان عن أبى سلمة عن أبى هريرة، وعنده عن ابن ثوبان عن رفاعه عن أبى سعيد. ويبقى الاختلاف فى اسم أبى رفاعه، هل هو أبو رافع، أو ابن رفاعه، أو أبو مطيع؟ وهذا لا يضر مع العلم بحال رفاعه.

ولا ريب أن أحاديث جابر صريحةٌ صحيحةٌ فى جواز العزل، وقد قال الشافعى رحمه الله: ونحن نروى عن عدد من أصحاب النبى ﷺ أنهم رخصوا فى ذلك، ولم يروا به بأساً. قال البيهقى: وقد رويانا الرخصة فيه، عن سعد بن أبى وقاص، وأبى أيوب الأنصارى، وزيد بن ثابت، وابن عباس وغيرهم، وهو مذهب مالك، والشافعى، وأهل الكوفة، وجمهور أهل العلم.

وقد أجيب عن حديث جُدامة، بأنه على طريق التنزيه، وضعفته طائفةٌ، وقالوا: كيف يصح أن يكون النبى ﷺ كذَّبَ اليهود فى ذلك، ثم يُخبر به كخبرهم؟! هذا من المحال البين، وردَّت عليه طائفةٌ أخرى، وقالوا: حديث تكذيبهم فيه اضطراب، وحديث جُدامة فى «الصحيح».

وجمعت طائفةٌ أخرى بين الحديثين، وقالت: إن اليهود كانت تقول: إن العزل لا يكون معه حمل أصلاً، فكذبهم رسول الله ﷺ فى ذلك، ويدلُّ عليه قوله ﷺ: «لو أراد الله أن يخلقه لما استطعت أن تصرفه»، وقوله: «إنه الوأد الخفى»، فإنه وإن لم يمنع الحمل بالكلية، كترك الوطء، فهو مؤثر فى تقليله.

قالت طائفةٌ أخرى: الحديثان صحيحان، ولكن حديث التحريم ناسخ، وهذه طريقة أبى محمد ابن حزم وغيره. قالوا: لأنه ناقل عن الأصل والأحكام كانت قبل التحريم على الإباحة، ودعوى هؤلاء تحتاج إلى تاريخ محقق يبين تأخر أحد الحديثين عن الآخر وأننى لهم به، وقد اتفق عُمر وعلى رضى الله عنهما علي أنها لا تكون مؤودة حتى تمرَّ عليها التارات السبع، فروى القاضي أبو يعلى وغيره بإسناده، عن عبيد بن رفاعه، عن أبيه، قال: جلس إلى عمر على والزبير وسعد رضى الله عنهم فى نفر من أصحاب رسول الله ﷺ، وتذكروا العزل، فقالوا: لا بأس به، فقال رجل: إنهم يزعمون أنها المؤودة الصغرى، فقال على رضى الله عنه: لا تكون مؤودة حتى تمرَّ عليه التارات السبع: حتى تكون من سلالة من طين، ثم تكون نطفةً، ثم تكون علقةً، ثم تكون مضغةً، ثم تكون عظاماً، ثم تكون لحماً، ثم تكون

خلقاً آخر. فقال عمر رضى الله عنه: صدقت أطل الله بقاءك. وبهذا احتج من احتج على جواز الدعاء للرجل بطول البقاء.

وأما من جوّزه بإذن الحرية، فقال: للمرأة حقٌّ فى الولد، كما للرجل حقٌّ فيه، ولهذا كانت أحقُّ بحضانتها، قالوا: ولم يُعتبر إذن السرية فيه لأنها لاحق لها فى القسم، ولهذا لا تُطالبه بالفيئة، ولو كان لها حقٌّ فى الوطاء لطولب المؤلى منها بالفيئة. قالوا: وأما زوجته الرقيقة، فله أن يعزل عنها بغير إذنها صيانةً لولده عن الرق، ولكن يعتبر إذن سيدها؛ لأن له حقاً فى الولد، فاعتبر إذنه فى العزل كالحرية، ولأن بدل البضع يحصل للسيد كما يحصل للحرية، فكان إذنه فى العزل كإذن الحرية.

قال أحمد رحمه الله فى رواية أبى طالب فى الأمة إذا نكحها: يستأذن أهلها، يعنى فى العزل، لأنهم يريدون الولد، والمرأة لها حق، تُريد الولد، وملك يمينه لا يستأذنها.

وقال فى رواية صالح، وابن منصور، وحنبل، وأبى الحارث، والفضل بن زياد، والمروذى: يعزل عن الحرية بإذنها، والأمة بغير إذنها، يعنى أمتها، وقال فى رواية ابن هانئ: إذا عزل عنها، لزمه الولد، قد يكون الولد مع العزل. وقد قال بعض من قال: ما لى ولد إلا من العزل. وقال فى رواية المروذى: فى العزل عن أم الولد: إن شاء، فإن قالت: لا يحلُّ لك؟ ليس لها ذلك.



فصل

فى حكمه ﷺ فى الغيل، وهو وطاء المُرْضعة

ثبت عنه فى «صحيح مسلم»: أنه قال: «لقد هممت أن أنهى عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم»^(١).

وفى سنن أبى داود عنه، من حديث أسماء بنت يزيد: «لا تقتلوا أولادكم سرّاً، فوالذى نفسى بيده إنه ليدرك الفارس فيدعثره»^(٢).

(١) رواه مسلم (٣٥٠٠) وأبو داود (٣٨٨٢) والترمذى (٢٠٧٦، ٢٠٧٧) والنسائى (١٠٦/٦) وابن ماجه (٢٠١١) من حديث جدامة بنت وهب الأسدية رضى الله عنها.

(٢) حسن. رواه أحمد (٤٥٣/٦)، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٦٥) وأبو داود (٣٨٨١) وابن ماجه (٢٠١٢) والطبرانى فى «الكبير» (٤٦٢/٢٤) والبيهقى (٤٦٤/٧، ٤٦٥) ومعنى: يدعثره: يعنى يصرعه ويسقطه، وأصله فى =

قال: قلت: ما يعنى؟ قالت: الغيلة: يأتى الرجل امرأته وهى ترضع.

قلت: أما الحديث الأول، فهو حديث جُدّامة بنت وهب، وقد تضمّن أمرين لكل منهما معارض: فصدره هو الذى تقدم: «لقد هممت أن أنهى عن الغيلة»، وقد عارضه حديث أسماء، عجزه: ثم سأله عن العزل، فقال: «ذلك الوأد الخفى»، وقد عارضه حديث أبى سعيد: «كذبت يهود»، وقد يُقال: إن قوله: «لا تقتلوا أولادكم سرّاً» نهى أن يتسبب إلى ذلك، فإنه شبه الغيل بقتل الولد، وليس بقتل حقيقة، وإلا كان من الكبائر، وكان قرين الإشراك بالله، ولا ريب أن وطء المراضع مما تعم به البلوى، ويتعذر على الرجل الصبر عن امرأته مدة الرضاع، ولو كان وطؤها حراماً لكان معلوماً من الدين، وكان بيانه من أهم الأمور، ولم تهمله الأمة، وخير القرون، ولا يصرح أحدٌ منهم بتحريمه، فعلم أن حديث أسماء على وجه الإرشاد والاحتياط للولد، وأن لا يُعرضه لفساد اللبن بالحمل الطارئ عليه، ولهذا كان عادة العرب أن يسترضعوا لأولادهم غير أمهاتهم، والمنع منه غايته أن يكون من باب سد الذرائع التى قد تفضى إلا الإضرار بالولد، وقاعدة باب سد الذرائع إذا عارضه مصلحة راجحة، قُدّمت عليه، كما تقدم بيانه مراراً والله أعلم.



فصل

فى حكمه ﷺ فى قسم الابتداء والدوام بين الزوجات

ثبت فى «الصحيحين»: عن أنس رضى الله عنه أنه قال: من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب، أقام عندها سبعة وقسم، وإذا تزوج الثيب، أقام عندها ثلاثاً، ثم قسم. قال أبو قلابة: ولو شئت، لقلت: إن أنساً رفعه إلى النبى ﷺ (١).

= الكلام: الهدم، يقال فى البناء قد تدعثر: إذا تهدم وسقط، وأراد بها أن الموضع إذا جومت فحملت فسد لبنها، وينهك الولد إذا اغتذى بذلك اللبن، فإذا صار رجلاً، وركب الخيل، فركضها ربما أدركه ضعف الغيل فزال وسقط عن متونها فكان ذلك كالقتل له غير أنه سر لا يرى ولا يعرف. أهد قاله الخطابى فى «معالم السنن» (٢٢٥/٤) ونقله عنه البغوى فى «شرح السنة» (١٠٩/٩).

(١) رواه البخارى (٥٢١٤) ومسلم (٣٥٦٢) وأبو داود (٢١٢٤) والترمذى (١١٣٩) وابن ماجه (٧٢٩)، (٧٣٠) وقال ابن دقيق العيد «فى الأحكام» (٤١/٤): الذى قاله أكثر الأصوليين من أن قول الراوى: «ومن السنة كذا» فى حكم المرفوع؛ لأن الظاهر أنه ينصرف إلى سنة النبى ﷺ، وإن كان يحتمل أن يكون خلافه، وقول أبى قلابة: «لو شئت لقلت: إن أنساً رفعه» يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون ظن ذلك مرفوعاً لفظاً من أنس، فتحرز عن ذلك تورعاً، والثانى: أن يكون رأى أن قول أنس «من السنة كذا» فى حكم المرفوع، فلو شاء لعبر عنه بأنه مرفوع بحسب ما اعتقده من أنه فى حكم المرفوع، والأول أقرب؛ لأن قوله: «ومن السنة» يقتضى أن يكون مرفوعاً بطريق اجتهدى محتمل، وقوله: «إنه رفعه» نص فى رفعه، وليس للراوى أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل.

وهذا الذى قاله أبو قلابة، قد جاء مصرحاً به عن أنس، كما رواه البراز فى «مسنده»، من طريق أيوب السخيتانى، عن أبى قلابة، عن أنس رضى الله عنه، أن النبى ﷺ جعل للبكر سبعاً، وللثيب ثلاثاً^(١).

وروى الثورى، عن أيوب، وخالد الحذاء، كلاهما عن أبى قلابة، عن أنس، أن النبى ﷺ قال: «إذا تزوج البكر، أقام عندها سبعاً، وإذا تزوج الثيب، أقام عندها ثلاثاً»^(٢).

وفى صحيح مسلم: عن أم سلمة رضى الله عنها، لما تزوجها رسول الله ﷺ، فدخل عليها، أقام عندها ثلاثاً، ثم قال: «إنه ليس بك على أهلك هوانٌ، إن شئت سبعت لك، وإن سبعت لك، سبعت لنسائي»^(٣). وله فى لفظ: لما أراد أن يخرج، أخذت بثوبه فقال: «إن شئت ردتك وحاسبتك به، للبكر سبعٌ، وللثيب ثلاث»^(٤).

وفى السنن: عن عائشة رضى الله عنها، كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل، ويقول: «اللهم إن هذا قسمى فيما أملك، فلا تلمنى فيما تملك ولا أملك»^(٥)، يعنى القلب.

(١) صحيح. رواه ابن حبان (٨ - ٤٢ - إسان) والدارمى (١٤٤/٢) وابن ماجه (١٩١٦) والدارقطنى (٢٨٣/٣) وأبو نعيم فى «الحلية» (٢٨٨/٢، ١٣/٣).

(٢) صحيح. رواه البيهقى (٣٠٢/٧) وابن عبد البر فى «التمهيد» (٢٤٨/١٧).

(٣) رواه مسلم (٣٥٥٧) وأحمد (٢٩٢/٦) وأبو داود (٢١٢٢) وابن ماجه (١٩١٧) والدارمى (١٤٤/٢).

(٤) رواه مسلم (٣٥٥٩) كتاب الرضاع، باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف. (٥) ضعيف. رواه أحمد (١٤٤/٦) وأبو داود (٢١٣٤) والنسائى (٦٣/٧ - ٦٤) والترمذى (١١٤٠) وابن ماجه

(١٩٧١) والدارمى (١٤٤/٢) وابن حبان (٤٢٠٥ - إسان) والحاكم (١٨٧/٢) والبيهقى (٢٩٨/٧) وابن أبى شيبه. قال الأبانى: وهذا إسناد ظاهره الصحة، وعليه جرى الحاكم فقال: «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبى وابن كثير كما نقله الأمير الصنعائى فى «الروض الباسم» (٨٣/٢) عن كتاب «إرشاد الفقيه» فقال إنه حديث صحيح! لكن المحققين من الأئمة قد أعلوه، فقال النسائى عقبه: «أرسله حماد بن زيد» وقال الترمذى: «وهكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبى قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة أن النبى ﷺ ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب عن أبى قلابة مرسلًا: أن النبى ﷺ كان يقسم، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة وأورده ابن أبى حاتم فى «العلل» (٤٢٥/١) من طريق حماد بن سلمة، ثم قال: «فسمعت أبا زرعة يقول: لا أعلم أحداً تابع حماداً على هذا» وأيده ابن أبى حاتم بقوله: «قلت: روى ابن علية عن أيوب عن أبى قلابة قال: كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه. الحديث مرسل». قلت: وصله ابن أبى شيبه. فقد اتفق حماد بن زيد وإسماعيل بن علية على إرساله وكل منهما أحفظ وأضبط من حماد بن سلمة، فروايتهما أرجح عند المخالفة، لا سيما إذا اجتماعا عليه. لكن الشطر الأول منه له طريق أخرى عن عائشة بلفظ: «كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض فى القسم...» إسناده حسن. أهـ «الإرواء» (٨٢/٧ - ٨٣).

قلت: حديث عائشة رضى الله عنها الذى حسنه الشيخ الألبانى، رواه أبو داود (٢١٣٥) والحاكم (١٨٦/٢) والبيهقى (٧٤/٧) وسوف يذكره المصنف بعد قليل.

وفى «الصحيحين»: أنه ﷺ كان إذا أراد سفراً، أقرع بين نسائه، فأتيهن خرج سهمها، خرج بها معه^(١).

وفى «الصحيحين»: أن سودة وهبت يومها لعائشة رضى الله عنها، وكان النبى ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة^(٢).

وفى «السنن»: عن عائشة رضى الله عنها، كان النبى ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض فى القسم من مكثه عندنا، وكان قلّ يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً، فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ إلى التى هو يومها، فيبيت عندها^(٣).

وفى «صحيح مسلم»: إنهن كنّ يجتمعن كل ليلة فى بيت التى يأتيها^(٤).

وفى «الصحيحين»: عن عائشة رضى الله عنها، فى قوله: «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً»، أنزلت فى المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها، فيريد طلاقها، فتقول: «لا تُطلقنى وأمسكنى، وأنت فى حلّ من النفقة علىّ والقسم لى، فذلك قوله: «فلا جناح عليهما أن يَصْلحا بينهما صلحاً والصلح خير»^(٥).

وقضى خليفته الراشد، وابن عمه على بن أبى طالب رضى الله عنه، أنه إذا تزوج الحرة على الأمة قسم للأمة ليلة، وللحرة ليلتين. وقضاء خلفائه وإن لم يكن مساوياً لقضائه، فهو كقضائه فى وجوبه على الأمة، وقد احتج الإمام أحمد بهذا القضاء عن على رضى الله عنه، وقد ضعّفه أبو محمد بن حزم بالمنهال بن عمرو، وبابن أبى ليلى، ولم يصنع شيئاً، فإنهما ثقتان حافظان جليلان، ولم يزل الناس يحتجون بابن أبى ليلى على شىء ما فى حفظه يتقى منه ما خالف فيه الإثبات، وما تفرد به عن الناس، وإلا فهو غير مدفوع عن الأمانة والصدق.

فتضمّن هذا القضاء أموراً.

منها وجوب قسم الابتداء، وهو أنه إذا تزوج بكرةً على ثيب، أقام عندها سبعا، ثم سوى بينهما، وإن كانت ثيباً، خيرها بين أن يقيم عنده سبعا، ثم يقضيها للبواقي،

(١) رواه البخارى (٥٢١١) كتاب النكاح، باب: القرعة بين النساء. ومسلم (٦١٨١) كتاب الفضائل، باب: من فضائل عائشة رضى الله عنها.

(٢) رواه البخارى (٥٢١٢) ومسلم (٣٥٦٥، ٣٥٦٦) وابن ماجه (١٩٧٢) من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٣) حسن. رواه أبو داود (٢١٣٥) والحاكم (١٨٦/٢) والبيهقى (٧٤/٧).

(٤) رواه مسلم (٣٥٦٤) كتاب الرضاع، باب: القسم بين الزوجات.

(٥) رواه البخارى (٤٦٠١) ومسلم (٧٣٨٤، ٧٣٨٥).

وبين أن يُقيم عندها ثلاثاً ولا يُحاسبها، هذا قول الجمهور، وخالف فيه إمام أهل الرأي، وإمام أهل الظاهر، وقالوا: لا حق للجديدة غير ما تستحقه التي عنده، فيجب عليه التسوية بينهما.

ومنها: أن الثيب إذا اختارت السبع، قضاهن للبواقي، واحتسب عليها بالثلاث، ولو اختارت الثلاث، لم يحتسب عليها بها، وعلى هذا من سُمح بثلاث دون ما فوقها، ففعل أكثر منها، دخلت الثلاث في الذي لم يُسامح به بحيث لو ترتب عليها إثم، أثم على الجميع، وهذا كما رخص النبي ﷺ للمهاجر أن يُقيم بعد قضاء نسكه ثلاثاً. فلو أقام أبداً، ذُم على الإقامة كلها.

ومنها: أنه لا تجب التسوية بين النساء في المحبة، فإنها لا تملك، وكانت عائشة رضى الله عنها أحب نسائه إليه. وأخذ من هذا أنه لا تجب التسوية بينهما في الوطء، لأنه موقوف على المحبة والميل، وهى بيد مقلب القلوب.

وفى هذا تفصيل، وهو أنه إن تركه لعدم الداعى إليه. وعدم الانتشار، فهو معذور، وإن تركه مع الداعى إليه، ولكن داعيه إلى الضرة أقوى، فهذا مما يدخل تحت قدرته وملكه، فإن أدى الواجب عليه منه، لم يبق لها حق، ولم يلزمه التسوية، وإن ترك الواجب منه، فلها المطالبة به.

ومنها: إذا أراد السفر، لم يجز له أن يسافر بإحداهن إلا بقُرعة.

ومنها: أنه لا يقضى للبواقي إذا قدم، فإن رسول الله ﷺ لم يكن يقضى للبواقي.

وفى هذا ثلاث مذاهب.

أحدها: أنه لا يقضى، سواء أقرع أو لم يُقرع، وبه قال أبو حنيفة، ومالك.

والثاني: أنه يقضى للبواقي أقرع أو لم يُقرع، وهذا مذهب أهل الظاهر.

والثالث: أنه إن أقرع لم يقض، وإن لم يُقرع قضى، وهذا قول أحمد والشافعى.

ومنها: أن للمرأة أن تهَبَ ليلتها لضررتها، فلا يجوز له جعلها لغير الموهوبة، وإن وهبتها للزوج، فله جعلها لمن شاء منهن، والفرق بينهما أن الليلة حق للمرأة، فإذا أسقطتها، وجعلتها لضررتها، تعينت لها، وإذا جعلتها للزوج، جعلها لمن شاء من

نسائه، فإذا اتفق أن تكون ليلة الواهة تلى ليلة الموهوبة قسم لها ليلتين متواليتين وإن كانت لاتليها فهل له نقلها إلى مجاورتها فيجعل الليلتين متجاورتين؟ على قولين للفقهاء، وهما فى مذهب أحمد والشافعى.

ومنها: أن الرجل له أن يدخل على نسائه كلهنَّ فى يوم إحداهن، ولكن لا يطؤها فى غير نوبتها.

ومنها: أن لنسائه كلهن أن يجتمعن فى بيت صاحبة النوبة يتحدثن إلى أن يجيء وقت النوم، فتؤوب كل واحدة إلى منزلها.

ومنها: أن الرجل إذا قضى وطراً من امرأته، وكرهتها نفسه، أو عجز عن حقوقها، فله أن يطلقها، وله أن يُخيرها، إن شاءت أقامت عنده ولا حق لها فى القسم والوطء والنفقة، أو فى بعض ذلك بحسب ما يصطلحان عليه، فإذا رضيت بذلك، لزم، وليس لها المطالبة به بعد الرضى.

هذا موجب السنة ومقتضاها، وهو الصواب الذى لا يسوغ غيره، وقول من قال: إن حقها يتجدد، فلها الرجوع فى ذلك متى شاءت، فاسد، فإن هذا خرج مخرج المعاوضة، وقد سماه الله تعالى صلحاً، فيلزم كما يلزم ما صالح عليه من الحقوق والأموال، ولو مكنت من طلب حقها بعد ذلك، لكان فيه تأخير الضرر إلى أكمل حالته، ولم يكن صلحاً، بل كان من أقرب أسباب المعادة، والشريعة منزهة عن ذلك، ومن علامات المنافق أنه إذا وعد، أخلف، وإذا عاهد غدر، والقضاء النبوى يرد هذا.

ومنها: أن الأمة المزوجة على النصف من الحرية، كما قضى به أمير المؤمنين على رضى الله عنه، ولا يعرف له فى الصحابة مخالف، وهو قول جمهور الفقهاء إلا رواية عن مالك: أنهما سواء، وبها قال أهل الظاهر، وقول الجمهور هو الذى يقتضيه العدل، فإن الله سبحانه لم يسوِّ بين الحرية والأمة، لا فى الطلاق، ولا فى العدة، ولا فى الحد، ولا فى الملك، ولا فى الميراث، ولا فى الحج، ولا فى مدة الكون عند الزوج ليلاً ونهاراً، ولا فى أصل النكاح، بل جعل نكاحها منزلة الضرورة، ولا فى عدد المنكوحات، فإن العبد لا يتزوج أكثر من اثنتين، هذا قول الجمهور، وروى الإمام أحمد بإسناده: عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: يتزوج العبد ثنتين، ويطلق ثنتين، وتعتد امرأته حيضتين، واحتج به أحمد. ورواه أبو بكر عبد العزيز، عن على

ابن أبى طالب رضى الله عنه، لا يحل للعبد من النساء إلا ثنتان.
وروى الإمام أحمد بإسناده، عن محمد بن سيرين قال: سأل عمر رضى الله عنه
الناس: كم يتزوج العبد؟ فقال عبد الرحمن: ثنتين وطلاقه ثنتين. فهذا عمر، وعلى،
وعبد الرحمن، رضى الله عنهم، ولا يعرف لهم مخالف فى الصحابة مع انتشار هذا
القول وظهوره، وموافقه للقياس.



فصل

فى قضائه ﷺ فى تحريم وطء المرأة الحبلى من غير الواطئ

ثبت فى «صحيح مسلم»: من حديث أبى الدرداء رضى الله عنه، أن النبى
ﷺ أتى بامرأة مُجَحَّ على باب فُسطاط، فقال: «لعله يريد أن يُلمَّ بها». فقالوا:
نعم فقال رسول الله ﷺ: «لقد هممت أن ألعنه لعناً يدخلُ معه قبره، كيف يُورثه
وهو لا يحل له، كيف يستخدمه وهو لا يحل له»^(١).

قال أبو محمد ابن حزم: لا يصح فى تحريم وطء الحامل خبرٌ غير هذا، انتهى
وقد روى أهل «السنن» من حديث أبى سعيد رضى الله عنه، أن النبى ﷺ قال فى
سبايا أوطاس: «لا تُوطأ حاملٌ حتى تضع، ولا غير حاملٍ حتى تحيض حيضةً»^(٢).

وفى الترمذى وغيره: من حديث رويفع بن ثابت رضى الله عنه، عن النبى
ﷺ أنه قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِ مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ»^(٣). قال
الترمذى: حديث حسن.

وفيه عن العرياض بن سارية رضى الله عنه، أن النبى ﷺ حرَّم وطء السبايا
حتى يضعن ما فى بطنهن^(٤).

وقوله ﷺ: «كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ، كَيْفَ يَسْتَعْمِدُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ»، كان

(١) رواه مسلم (٣٤٩٨) كتاب النكاح، باب: تحريم وطء الحامل المسبية. وأبو داود فى النكاح (٢١٥٦) باب: فى
وطء السبايا.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) حسن. رواه أحمد (١٠٨/٤) وأبو داود (٢١٥٨) والترمذى (١١٣١) والطبرانى فى «الكبير» (٤٤٨٢)،
٤٤٨٣، ٤٤٨٤، ٤٤٨٥، ٤٤٨٦، ٤٤٨٩ وابن أبى شيبه (٢٢٢/١٢ - ٢٢٣، ٢٢٤/١٤) والدارمى

(٢٣٠/٢) والطحاوى (٢٥١/٣) والبيهقى (٦٢/٩) وابن حبان (٤٨٥٠ - إحسان) من حديث رويفع بن ثابت

الأنصارى رضى الله عنه.

(٤) سبق تخريجه.

شيخنا يقول فى معناه: كيف يجعله عبداً موروثاً عنه، ويستخدمه استخدام العبيد وهو ولده، لأن وطأه زاد فى خلقه؟ قال الإمام أحمد: الوطء يزيد فى سمعه وبصره. قال فيمن اشترى جاريةً حاملاً من غيره، فوطئها قبل وضعها، فإن الولد لا يلحق بالمشتري، ولا يتبعه، لكن يعتقه لأنه قد شرك فيه؛ لأن الماء يزيد فى الولد، وقد روي عن أبي الدرداء رضى الله عنه، عن النبي عليه السلام، مرّاً بامرأة مُجَحِّ على باب فسطاط، فقال: «لعله يريد أن يُلَمَّ بها» وذكر الحديث. يعنى: أنه استلحقه وشركه فى ميراثه، لم يحل له، لأنه ليس بولده، وإن أخذه مملوكاً يستخدمه لم يحل له لأنه قد شرك فيه لكون الماء يزيد فى الولد.

وفى هذا دلالة ظاهرة على تحريم نكاح الحامل، سواء كان حملها من زوج أو سيد أو شبهة أو زنى، هذا لا خلاف فيه إلا فيما إذا كان الحمل من زنى، ففى صحة العقد قولان، أحدهما: بطلانه وهو مذهب أحمد ومالك. والثانى: صحته وهو مذهب أبى حنيفة والشافعى ثم اختلفا، فمنع أبو حنيفة من الوطء حتى تنقضى العدة، وكرهه الشافعى، وقال أصحابه: لا يحرم.



فصل

فى حكمه عليه السلام فى الرجل يعتق أمته

ويجعل عتقها صداقها

ثبت عنه فى «الصحيح»: أنه أعتق صفية وجعل عتقها صداقها. قيل لأنس: ما أصدّقها؟ قال: أصدّقها نفسها^(١). وذهب إلى جواز ذلك على بن أبى طالب، وفعله أنس بن مالك، وهو مذهب أعلم التابعين وسيدهم سعيد بن المسيب، وأبى سلمة بن عبد الرحمن، والحسن البصرى، والزهرى، وأحمد وإسحاق.

وعن أحمد رواية أخرى، أنه لا يصح حتى يستأنف نكاحها بإذنها، فإن أبت ذلك، فعليها قيمتها.

وعنه رواية ثالثة: أنه يُوكَلُ رجلاً يزوجه إياها.

(١) رواه البخارى (٥٠٨٦) ومسلم (٣٤٣٥) والنسائى (١١٤/٦) وأبو داود (٢٠٥٤) والترمذى (١١١٥) وابن ماجه (١٩٥٧).

والصحيح: هو القول الأول الموافق للسنة، وأقوال الصحابة والقياس، فإنه كان يملك رقبتها، فأزال ملكه عن رقبتها، وأبقى ملك المنفعة بعقد النكاح، فهو أولى بالجواز مما لو أعتقها، واستثنى خدمتها، وقد تقدّم تقرير ذلك في غزاة خيبر.

فصل

في قضائه عليه السلام في صحة النكاح الموقوف على الإجازة

في «السنن»: عن ابن عباس رضى الله عنهما، أن جاريةً بكراً أتت النبي عليه السلام، فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة، فخيرها النبي عليه السلام ^(١).

وقد نص الإمام أحمد على القول بمقتضى هذا، فقال في رواية صالح في صغير روجه عمه، قال: إن رضى به في وقت من الأوقات جاز، وإن لم يرض فسخ، ونقل عنه ابنه عبد الله، إذا زوجت اليتيمة، فإذا بلغت فلها الخيار، وكذلك نقل ابن منصور عنه حكى له قول سفيان في يتيمة زوّجت ودخل بها الزوج، ثم حاضت عند الزوج بعد، قال تُخير، فإن اختارت نفسها لم يقع التزويج، وهي أحق بنفسها، وإن قالت: اخترت زوجي؟ فليشهدوا على نكاحهما. قال أحمد: جيد.

وقال في رواية حنبل في العبد إذا تزوّج بغير إذن سيده، ثم علم السيد بذلك: فإن شاء يُطلق عليه، فالطلاق بيد السيد، وإذا أذن له في التزويج، فالطلاق بيد العبد، ومعنى قوله: يطلق، أى: يُبطل العقد، ويمنع تنفيذه وإجازته، هكذا أوله القاضى، وهو خلاف ظاهر النص، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك على تفصيل في مذهبه، والقياس يقتضى صحة هذا القول، فإن الإذن إذا جاز أن يتقدّم القبول والإيجاب جاز أن يتراخى عنه.

وأيضاً فإنه كما يجوز وقفه على الفسخ يجوز وقفه على الإجازة كالوصية؛ ولأن المعتبر هو التراضى، وحصوله في ثانى الحال كحصوله فى الأول، ولأن إثبات الخيار فى عقد البيع هو وقفٌ للعقد فى الحقيقة على إجازة من له الخيار ورده، وبالله التوفيق.



فصل

فى حكمه ﷺ فى الكفاءة فى النكاح

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ {الحجرات: ١٣}. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ {الحجرات: ١٠}. وقال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ {التوبة: ٧١}. وقال تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ {آل عمران: ١٩٥}.

وقال ﷺ: «لا فضل لعربى على عجمى، ولا لعجمى على عربى، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض، إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب»^(١). وقال ﷺ: «إن آل بنى فلان ليسوا لى بأولياء، إن أوليائى المتقون حيث كانوا وأين كانوا»^(٢).

وفى الترمذى عنه ﷺ: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوه، تكن فتنَةٌ فى الأرض وفسادٌ كبير». قالوا: يا رسول الله! إن كان فيه؟ فقال: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه»، ثلاث مرات^(٣).

وقال النبى ﷺ لبني بياضة: «أنكحوا أبا هند، وأنكحوا إليه»^(٤) وكان حجاًماً. وزوج النبى ﷺ زينب بنت جحش القرشية من زيد بن حارثة مولاه، وزوج فاطمة بنت قيس الفهرية القرشية من أسامة ابنه^(٥)، وتزوج بلال بن رباح بأخت عبد الرحمن بن عوف، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ {النور: ٢٦}. وقد قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ {النساء: ٣}.

(١) صحيح. رواه أحمد (٤١١/٥) عن رجل من أصحاب النبى ﷺ.

(٢) رواه البخارى (٥٩٩٠) ومسلم (٥٠٨) وأحمد (٢٠٣/٤) من حديث عمرو بن العاص رضى الله عنه.

(٣) حسن. رواه الترمذى (١٠٨٥) والبيهقى (٨٢/٧) والدولابى فى «الكنى» (٢٥/١) من حديث أبى حاتم المزنى وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب، وأبو حاتم المزنى له صحة ولا تعرف له عن النبى ﷺ غير هذا الحديث. أهد قلت: ولعل تحسين الترمذى للحديث، إنما هو باعتبار شواهد هذا الإسناد لا يحتمل التحسين، لأن محمداً وسعيداً ابنى عبيد مجهولان والراوى عنهما ابن هرمز ضعيف كما فى «التقريب» ولكن يشهد للحديث ما رواه الترمذى (١٠٨٤) وابن ماجه (١٩٦٧) والحاكم (١٦٤/٢ - ١٦٥) والخطيب فى «تاريخه» (٦١/١١) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه. وانظر «الإرواء» (١٨٦٨).

(٤) حسن. رواه أبو داود (٢١٠٢) والحاكم (١٦٤/٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٥) رواه مسلم (٣٦٣١) وأحمد (٤١٢/٦) وأبو داود (٢٢٨٤) والنسائى (٢٠٨/٦) ومالك فى «الموطأ» (٦٧/٥٨٠/٢).

فالذى يقتضيه حكمه عليه السلام اعتبار الدين فى الكفاءة أصلاً وكمالاً، فلا تُزوج مسلمة بكافر، ولا عفيفة بفاجر، ولم يعتبر القرآن والسنة فى الكفاءة أمراً وراء ذلك، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزانى الخبيث، ولم يعتبر نسباً ولا صناعة، ولا غنى ولا حرية، فجوز للعبد القن^(١) نكاح الحرة النسبية الغنية إذا كان عفيفاً مسلماً، وجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات، ولغير الهاشميين نكاح الهاشميات، وللفقراء نكاح الموسرات.

وقد تنازع الفقهاء فى أوصاف الكفاءة، فقال مالك فى ظاهر مذهبه: إنها الدين، وفى رواية عنه: إنها ثلاثة: الدين، والحرية والسلامة من العيوب.

وقال أبو حنيفة: هى النسب والدين.

وقال أحمد فى رواية عنه: هى الدين والنسب خاصة. وفى رواية أخرى: هى خمسة: الدين، والنسب، والحرية والصناعة والمال. وإذا اعتبر فيها النسب، فعنه فيه روايتان. إحداهما: أن العرب بعضهم لبعض أكفاء. الثانية: أن قريشاً لا يكافئهم إلا قرشى، وبنو هاشم لا يكافئهم إلا هاشمى.

وقال أصحاب الشافعى: يُعتبر فيها الدين، والنسب، والحرية، والصناعة، والسلامة من العيوب المنقّرة.

ولهم فى اليسار ثلاثة أوجه: اعتبره فيها وإلغاؤه، واعتباره فى أهل المدن دون أهل البوادي، فالعجمى ليس عندهم كُفناً للعربى، ولا غير القرشى للقرشية، ولا غير الهاشمى للهاشمية، ولا غير المنتسبة إلى العلماء والصلحاء المشهورين كُفناً لمن ليس منتسباً إليهما، ولا العبد كُفناً للحرّة، ولا العتيق كُفناً لحرة الأصل، ولا من مَسَّ الرُّق أحد آبائه كُفناً لمن لم يمسه رِق، ولا أحداً من آبائها، وفى تأثير رِق الأمهات وجهان، ولا مَنْ به عيب مثبت للفسخ كُفناً للسلمية منه، فإن لم يثبت الفسخ وكان منفراً كالعمى والقطع، وتشويه الخلقة، فوجهان. واختار الرويانى، أن صاحبه ليس بكفء ولا الحجام والحائك والحارس كُفناً لبنت التاجر والخياط ونحوهما، ولا المحترف لبنت العالم، ولا الفاسق كُفناً للعفيفة، ولا المبتدع للسنية، ولكن الكفاءة عند الجمهور هى حق للمرأة والأولياء.

ثم اختلفوا، فقال أصحاب الشافعى: هى لمن له ولاية فى الحال. وقال أحمد فى رواية: حق لجميع الأولياء، قريتهم وبعيدهم، فمن لم يرض منهم، فله الفسخ. وقال

(١) العبد القن: الذى مُلِكَه وأبواه، وعبد المملكة: الذى ملك هو دون أبويه، يقال: عبد قن وعبدان قن وعبيد قن. وقد يجمع على أقنان وأقنة. «النهاية» لابن الأثير (١١٦/٥).

أحمد فى رواية ثالثة: إنها حق الله، فلا يصح رضاهم بإسقاطه، ولكن على هذه الرواية لا تُعتبر الحرية ولا اليسار، ولا الصناعة ولا النسب، إنما يُعتبر الدين فقط، فإنه لم يقل أحمد، ولا أحدٌ من العلماء: إن نكاح الفقير للموسرة باطل وإن رضيت، ولا يقول هو ولا أحدٌ: إن نكاح الهاشمية لغير الهاشمى، والقرشية لغير القرشى باطل، وإنما نبهنا على هذا لأن كثيراً من أصحابنا يحكون الخلاف فى الكفاءة، هل هى حق لله أو للآدمى؟ ويطلقون مع قولهم: إن الكفاءة هى الخصال المذكورة، وفى هذا من التساهل وعدم التحقيق ما فيه.



فصل

فى حكمه ﷺ فى ثبوت الخيار للمعتقة تحت العبد

ثبت فى «الصحيحين»، و«السنن» أن بريرة كاتبت أهلها، وجاءت تسأل النبى ﷺ فى كتابتها، فقالت عائشة رضى الله عنها: إن أحب أهلك أن أعدها لهم، ويكون ولاؤك لى فعلت، فذكرت ذلك لأهلها، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم، فقال النبى ﷺ لعائشة رضى الله عنها: «اشترىها واشترطى لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق»، ثم خطب الناس فقال: «ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست فى كتاب الله، من اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله، فهو باطل، وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق»^(١)، ثم خيرها رسول الله ﷺ بين أن تبقى على نكاح زوجها، وبين أن تفسخه، فاختارت نفسها، فقال لها: «إنه زوجك وأبو ولدك»، فقالت: يا رسول الله! تأمرنى بذلك؟ قال: «لا، إنما أنا شافع»، قالت: فلا حاجة لى فيه^(٢)، وقال لها إذ خيرها: «إن قُرْبُك، فلا خيار لك»^(٣)، وأمرها أن تعتد، وتُصدِّقَ عليها بلحم، فأكل منه النبى ﷺ وقال: «هو عليها صدقة، ولنا هدية»^(٤).

وكان فى قصة بريرة من الفقه جواز مكاتبة المرأة، وجواز بيع المكاتب وإن لم يعجزه سيده، وهذا مذهب أحمد المشهور عنه، وعليه أكثر نصوصه. وقال فى رواية

(١) رواه البخارى (٢٥٦٣) ومسلم (٣٧٠٧).

(٢) رواه البخارى (٥٢٨٣) كتاب الطلاق، باب: شفاعة النبى ﷺ فى زوج بريرة.

(٣) ضعيف. رواه أبو داود (٢٢٣٦) من حديث عائشة رضى الله عنها. وفى سنده ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه.

(٤) رواه البخارى (٥٠٩٧) ومسلم (٣٧١٤) والنسائى (١٦٢/٦).

أبى طالب: لا يطأ مكاتبته، ألا ترى أنه لا يقدر أن يبيعها. وبهذا قال أبو حنيفة، ومالك والشافعي. والنبى ﷺ أقر عائشة رضي الله عنها على شرائها، وأهلها على بيعها، ولم يسأل: أعجزت أو لا، ومجيئها تستعين فى كتابتها لا يستلزم عجزها، وليس فى بيع المكاتب محذور، فإن بيعه لا يبطل كتابته، فإنه يبقى عند المشتري كما كان عند البائع، إن أدى إليه، عتق، وإن عجز عن الأداء، فله أن يُعيده إلى الرق كما كان عند بائعه، فلو لم تأت السنة بجواز بيعه، لكان القياس يقتضيه.

وقد ادعى غير واحد الإجماع القديم على جواز بيع المكاتب. قالوا: لأن قصة بريرة وردت بنقل الكافة، ولم يبق بالمدينة من لم يعرف ذلك، لأنها صفقة جرت بين أم المؤمنين، وبين بعض الصحابة رضى الله عنهم، وهم موالى بريرة، ثم خطب رسول الله ﷺ الناس فى أمر بيعها خطبة فى غير وقت الخطبة، ولا يكون شئ أشهر من هذا، ثم كان من مشى زوجها خلفها باكياً فى أزقة المدينة ما زاد الأمر شهرة عند النساء والصبيان، قالوا: فظهر يقيناً أنه إجماع من الصحابة، إذ لا يُظن بصاحب أنه يخالف من سنة رسول الله ﷺ مثل هذا الأمر الظاهر المستفيض. قالوا: ولا يمكن أن توجدونا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم المنع من بيع المكاتب إلا رواية شاذة عن ابن عباس لا يعرف لها إسناد.

واعتذر من منع بيعه بعدّرين. أحدهما: أن بريرة كانت قد عجزت، وهذا عذر أصحاب الشافعي. والثانى: أن البيع ورد على مال الكتابة لا على رقبتها، وهذا عذر أصحاب مالك.

وهذان العذران أحوج إلى أن يُعتذر عنهما من الحديث، ولا يصح واحد منهما، أما الأول: فلا ريب أن هذه القصة كانت بالمدينة، وقد شهدها العباس وابنه عبد الله، وكانت الكتابة تسع سنين فى كل سنة أوقية، ولم تكن بعد أدت شيئاً، ولا خلاف أن العباس وابنه إنما سكنا المدينة بعد فتح مكة، ولم يعيش النبى ﷺ بعد ذلك إلا عامين، وبعض الثالث، فأين العجز وحلول النجوم؟!

وأيضاً، فإن بريرة لم تقل: عجزت، ولا قالت لها عائشة: أعجزت؟ ولا اعترف أهلها بعجزها، ولا حكم رسول الله ﷺ بعجزها، ولا وصفها به، ولا أخبر عنها البتة، فمن أين لكم هذا العجز الذى تعجزون عن إثباته؟!

وأيضاً، فإنها إنما قالت لعائشة: كاتب أهلى على تسع أواق فى كل سنة أوقية،

وإنى أحبُّ أن تُعينينى ، ولم تقل: لم أؤد لهم شيئاً، ولا مضت على نجوم عدةٌ عجزت عن الأداء فيها، ولا قالت: عجزنى أهلى.

وأيضاً فإنهم لو عجزوها، لعادت فى الرق، ولم تكن حينئذ لتسعى فى كتابتها، وتستعين بعائشة على أمر قد بطل.

فإن قيل: الذى يدل على عجزها قول عائشة: إن أحب أهلك أن أشتريك وأعتقك، ويكون ولاؤك لى فعلت. وقول النبى ﷺ لعائشة رضى الله عنها: «اشترىها فأعتقها»، وهذا يدل على إنشاء عتق من عائشة رضى الله عنها، وعتق المكاتب بالأداء لا بإنشاء من السيد. قيل: هذا هو الذى أوجب لهم القول ببطلان الكتابة. قالوا: ومن المعلوم أنها لا تبطل إلا بعجز المكاتب أو تعجيزه نفسه، وحينئذ فيعود فى الرق، فلئما ورد البيع على رقيق، لا على مكاتب.

وجواب هذا: أن ترتيب العتق على الشراء لا يدل على إنشائه، فإنه ترتيبٌ للمسبب على سببه، ولا سيما فإن عائشة لما أرادت أن تُعجل كتابتها جملة واحدة، كان هذا سبباً فى إعتاقها، وقد قلت أنتم: إن قول النبى ﷺ: «لا يجزى ولدٌ والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيُعتقه»^(١).

إن هذا من ترتيب المسبب على سببه، وأنه بنفس الشراء يُعتق عليه لا يحتاج إلى إنشاء عتق.

وأما العذر الثانى: فأمره أظهر، وسياق القصة يُبطله، فإن أم المؤمنين اشترتها، فأعتقتها، وكان ولاؤها لها، وهذا مما لا ريب فيه، ولم تشتت المال، والمال كان تسع أواق منجمة، فعدتها لهم جملة واحدة، ولم تتعرض للمال الذى فى ذمتها، ولا كان غرضها بوجه ما، ولا كان لعائشة غرض فى شراء الدراهم المؤجلة بعددها حالة.

وفى القصة جواز المعاملة بالنقود عدداً إذا لم يختلف مقدارها، وفيها أنه لا يجوز لأحد من المتعاقدين أن يشترط على الآخر شرطاً يُخالف حكم الله ورسوله، وهذا معنى قوله: «ليس فى كتاب الله»، أى: ليس فى حكم الله جوازه، وليس المراد أنه ليس فى القرآن ذكره وإباحته، ويدل عليه قوله: «كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق».

وقد استدل به من صحح العقد الذى شرط فيه شرط فاسد، ولم يبطل العقد به،

(١) رواه مسلم (٣٧٢٦) وأبو داود (٥١٣٧) والترمذى (١٩٠٦) وابن ماجه (٣٦٥٩) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

وهذا فيه نزاع وتفصيل يظهر الصواب منه في تبين معنى الحديث، فإنه قد أشكل على الناس قوله: «اشترطى لهم الولاء، فإن الولاء لمن أعتق»، فأذن لها في هذا الاشتراط، وأخبر أنه لا يفيد. والشافعي طعن في هذه اللفظة وقال: إن هشام بن عروة انفرد بها، وخالفه غيره، فردها الشافعي، ولم يثبتها، ولكن أصحاب «الصحيحين» وغيرهم أخرجوها، ولم يطعنوا فيها، ولم يعللها أحد سوى الشافعي فيما نعلم.

ثم اختلفوا في معناها، فقالت طائفة: اللام ليست على بابها، بل هي بمعنى «على» كقوله: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ {الإسراء: ٧} أي فعلها، كما قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ {فصلت: ٤٦}.

وردت طائفة هذا الاعتذار بخلافه لسياق القصة، ولموضوع الحرف، وليس نظير الآية، فإنها قد فرقت بين ما للنفس وبين ما عليها، بخلاف قوله: «اشترطى لهم».

وقالت طائفة: بل اللام على بابها، ولكن في الكلام محذوف تقديره: اشترطى لهم، أو لا تشترطى، فإن الإشتراط لا يُفيد لمخالفته لكتاب الله.

ورد غيرهم هذا الاعتذار لاستلزامه إضمار ما لا دليل عليه، والعلم به من نوع علم الغيب.

وقالت طائفة أخرى: بل هذا أمر تهديد لا إباحة، كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ {فصلت: ٤٠}. وهذا في البطلان من جنس ما قبله وأظهر فساداً، فما لعائشة، وما للتهديد هنا؟، وأين في السياق ما يقتضى التهديد لها؟ نعم هم أحقُّ بالتهديد، لا أم المؤمنين.

وقالت طائفة: بل هو أمر إباحة وإذن، وأنه يجوز اشتراط مثل هذا، ويكون ولاء المكاتب للبائع، قاله بعض الشافعية، وهذا أفسد من جميع ما تقدم، وصريح الحديث يقتضى بطلانه ورده.

وقالت طائفة: إنما أذن لها في الاشتراط، ليكون وسيلة إلى ظهور بطلان هذا الشرط، وعلم الخاص والعام به، وتقرر حكمه ﷺ، وكان القوم قد علموا حكمه ﷺ في ذلك، فلم يقنعوا دون أن يكون الولاء لهم، فعاقبهم بأن أذن لعائشة في الاشتراط، ثم خطب الناس فأذن فيهم بطلان هذا الشرط، وتضمن حكماً من أحكام الشريعة، وهو أن الشرط الباطل إذا شُرط في العقد، لم يجز الوفاء به، ولولا الإذن

فى الاشتراط لما علم ذلك، فإن الحديث تضمن فساد هذا الحكم، وهو كون الولاء لغير المعتق.

وأما بطلانه إذا شرط، فإنما استُفيد من تصريح النبى ﷺ ببطلانه بعد اشتراطه، ولعل القوم اعتقدوا أن اشتراطه يُفيد الوفاء به، وإن كان خلاف مقتضى العقد المطلق، فأبطله النبى ﷺ، وإن شرط كما أبطله بدون الشرط.

فإن قيل: فإذا فات مقصود المشترط ببطلان الشرط، فإنه إما أن يُسلط على الفسخ، أو يُعطى من الأرض بقدر ما فات من غرضه، والنبى ﷺ لم يقض بواحد من الأمرين.

قيل: هذا إنما يثبت إذا كان المشترط جاهلاً بفساد الشرط. فأما إذا علم بطلانه ومخالفته لحكم الله، كان عاصياً أثماً بإقدامه على اشتراطه، فلا فسخ له ولا أرش، وهذا أظهر الأمرين فى موالى بريرة، والله أعلم.

فصل

وفى قوله ﷺ: «إنما الولاء لمن أعتق» من العموم ما يقتضى ثبوته لمن أعتق سائبة، أو فى زكاة أو كفارة، أو عتق واجب، وهذا قول الشافعى وأبى حنيفة، وأحمد فى إحدى الروايات، وقال فى الرواية الأخرى: لا ولاء عليه، وقال فى الثالثة: يُرد ولاؤه فى عتق مثله، ويحتج بعمومه أحمد ومن وافقه فى أن المسلم إذا أعتق عبداً ذمياً، ثم مات العتيق، ورثه بالولاء، وهذا العموم أخص من قوله: «لا يرث المسلم الكافر»^(١) فيخصه أو يقيده، وقال الشافعى ومالك وأبو حنيفة: لا يرث بالولاء إلا أن يموت العبد مسلماً، ولهم أن يقولوا: إن عموم قوله: «الولاء لمن أعتق»، مخصوص بقوله: «لا يرث المسلم الكافر».

فصل

وفى القصة من الفقه تخيير الأمة المزوجة إذا أعتقت وزوجها عبد، وقد اختلفت الرواية فى زوج بريرة، هل كان عبداً أو حراً؟ فقال القاسم، عن عائشة رضى الله عنها: كان عبداً ولو كان حراً لم يُخيرها. وقال عروة عنها: كان حراً. قال ابن عباس: كان عبداً أسود يقال له: مغيث، عبداً لبنى فلان، كأنى أنظر إليه يطوف

(١) رواه البخارى (٦٧٦٤) ومسلم (٤٠٦٣) وأبو داود (٢٩٠٩) والترمذى (٢١٠٧) وابن ماجه (٣٦٥٩) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

وراءها فى سكك المدينة، وكل هذا فى الصحيح^(١). وفى سنن أبى داود عن عروة عن عائشة: كان عبداً لآل أبى أحمد، فخيرها رسول الله ﷺ وقال لها: «إن قُربَكَ، فلا خيارَ لك»^(٢).

وفى مسند أحمد، عن عائشة رضى الله عنها، أن بريرة كانت تحت عبد، قلما أعتقتها، قال لها رسول الله ﷺ: «اختارى فإن شئت أن تمكُنى تحتَ هذا العبد، وإن شئت أن تُفارقيه»^(٣).

وقد روى فى «الصحيح»: أنه كان حراً^(٤).

وأصح الروايات، وأكثرها: أنه كان عبداً، وهذا الخبر رواه عن عائشة رضى الله عنها ثلاثة: الأسود، وعروة، والقاسم، أما الأسود، فلم يختلف عنه عن عائشة أنه كان حراً، وأما عروة، فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان، إحداهما: أنه كان حراً، والثانية: الشك. قال داود بن مقاتل: ولم تختلف الرواية عن ابن عباس أنه كان عبداً.

(١) رواه البخارى (٥٢٨١، ٥٢٨٢) كتاب الطلاق، باب: خيار الأمة تحت العبد.

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (٢٢٣٦) من حديث عائشة رضى الله عنها. وفى سننه ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه.

(٣) حسن. رواه أحمد (١٨٠/٦) وانظر «الإرواء» (٢٧٤/٦).

(٤) روى مسلم (٣٧١١): من طريق شعبة قال: سعت عبد الرحمن بن القاسم قال: سمعت القاسم يحدث عن عائشة. وذكر الحديث ثم قال: فقال عبد الرحمن: وكان زوجها حراً. قال شعبة: ثم سأله عن زوجها؟ فقال لا أدري.

ورواه البخارى (٢٥٧٨) وقال: قال عبد الرحمن: زوجها حراً أو عبداً؟ قال شعبة: سألت عبد الرحمن عن زوجها، قال: لا أدري أحر أم عبد.

قال النووى: أجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها تحت زوجها وهو عبد كان لها الخيار فى فسخ النكاح فإن كان حراً فلا خيار لها عند مالك والشافعى والجمهور، وقال أبو حنيفة: لها الخيار، واحتج برواية من روى أنه كان زوجها حراً، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم، لكن قال شعبة: ثم سأله عن زوجها فقال: لا أدري واحتج الجمهور بأنها قضية واحدة، والروايات المشهورة فى صحيح مسلم وغيره أن زوجها كان عبداً، قال الحافظ: ورواية من روى أنه حراً غلط وشاذة مردودة لمخالفتها المعروف من روايات الثقات، ويؤيده أيضاً قول عائشة قالت: كان عبداً ولو كان حراً لم يخيرها. رواه مسلم. وفى هذا الكلام دليلان، أحدهما: إخبارها أنه كان عبداً، وهى صاحبة القضية، والثانى قولها: لو كان حراً لم يخيرها، ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقفاً ولأن الأصل فى النكاح اللزوم، ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع، وإنما ثبت فى العبد ببقى الحر على الأصل ولأنه لا ضرر ولا عار عليها وهى حرة فى المقام تحت حر، وإنما يكون ذلك إذا قامت تحت عبد فأثبت لها الشرع الخيار فى العبد لإزالة الضرر بخلاف الحر، قالوا ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة وابن عباس، فأما ابن عباس فاتفقت الروايات عنه أن زوجها كان عبداً، وأما عائشة فمعظم الروايات عنها أيضاً أنه كان عبداً، فوجب ترجيحها. والله أعلم. «شرح النووى على صحيح مسلم» (١٢٤/٥ - ١٢٥) ط دار الغد العربى. وانظر «الإرواء» (٢٧٥/٦).

واتفق الفقهاء على تخيير الأمة إذا أعتقت وزوجها عبد، واختلفوا إذا كان حراً، فقال الشافعى ومالك وأحمد فى إحدى الروایتين عنه: لا تخيير، وقال أبو حنيفة وأحمد فى الرواية الثانية: تُخَيَّر. وليست الروایتان مبنيتين على كون زوجها عبداً أو حراً، بل على تحقيق المناط فى إثبات الخيار لها، وفيه ثلاثة مآخذ للفقهاء أحدها: زوال الكفاءة، وهو المعبر عنه بقولهم: كملت تحت ناقص .

الثانى: أن عتقها أوجب للزوج ملك طلاقاً ثالثة عليها لم تكن مملوكة له بالعقد، وهذا مأخذ أصحاب أبى حنيفة، وبنوا على أصلهم أن الطلاق معتبرٌ بالنساء لا بالرجال .

الثالث: ملكها نفسها، ونحن نبين ما فى هذه .

المأخذ الأول: وهو كمالها تحت ناقص، فهذا يرجع إلى أن الكفاءة معتبرة فى الدوام، كما هى معتبرة فى الابتداء، فإذا زالت، خيّرَتِ المرأة، كما تخير إذا بان الزوج غير كفءٍ لها، وهذا ضعيف من وجهين .

أحدهما: أن شروط النكاح لا يُعتبر دوامها واستمرارها، وكذلك توابعه المقارنة لعقده لا يُشترط أن تكون توابع فى الدوام، فإن رضى الزوجة غير المجبرة شرط فى الابتداء دون الدوام، وكذلك الولى والشاهدان، وكذلك مانع الإحرام والعدة والزنى عند من يمنع نكاح الزانية، إنما يمنع ابتداء العقد دون استدامته، فلا يلزم من اشتراط الكفاءة ابتداء اشتراط استمرارها ودوامها .

الثانى: أنه لو زالت الكفاءة فى أثناء النكاح بفسق الزوج، أو حدث عيب موجب للفسخ، لم يثبت الخيار على ظاهر المذهب، وهو اختيار قدماء الأصحاب، ومذهب مالك. وأثبت القاضى الخيار بالعيب الحادث، ويلزمه إثباته بحدوث فسق الزوج، وقال الشافعى: إن حدث بالزوج، ثبت الخيار، وإن حدث بالزوجة فعلى قولين .

وأما المأخذ الثانى: وهو أن عتقها أوجب للزوج عليها ملك طلاقاً ثالثة، فمأخذٌ ضعيف جداً، فأى مناسبة بين ثبوت طلاقاً ثالثة، وبين ثبوت الخيار لها؟ وهل نصب الشارع ملك الطلاق الثالثة سبباً، للملك الفسخ، وما يُتوهم - من أنها كانت تبين منه بائنتين فصارت لا تبين إلا بثلاث، وهو زيادة إمساك وحبس لم يقتضه العقد - فاسدٌ، فإنه يَمْلِكُ ألا يُفارقها ألبتة، ويُمْسِكُها حتى يُفَرِّقَ الموت بينهما، والنكاح عقد على مدة العمر، فهو يَمْلِكُ استدامة إمساكها، وعتقها لا يَسْلُبُ هذا الملك، فكيف يسلبه

إياه ملكه عليه طلاقاً ثالثة، وهذا لو كان الطلاق معتبراً بالنساء، فكيف والصحيح أنه معتبر بمن هو بيده وإليه، ومشروع في جانبه.

وأما المآخذ الثالث: وهو ملكها نفسها، فهو أرجح المآخذ وأقربها إلى أصول الشرع، وأبعدها من التناقض، وسر هذا المآخذ أن السيد عقد عليها بحكم الملك، حيث كان مالكاً لرقبتها ومنافعها، والعق يقتضى تملك الرقبة والمنافع للمعتق، وهذا مقصود العتق وحكمته، فإذا ملكت رقبته، ملكت بضعها ومنافعها، ومن جملتها منافع البضع، فلا يملك عليها إلا باختيار، فخيرها الشارع بين أن تُقيم مع زوجها، وبين أن تفسخ نكاحه، إذ قد ملكت منافع بضعها، وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة، أنه عَلَيْهِ السَّلَام قال لها: «ملكك نفسك فاخترى».

فإن قيل: هذا ينتقض بما لو زوجها ثم باعها، فإن المشتري قد ملك رقبته وبضعها ومنافعه، ولا تسلطونه على فسخ النكاح. قلنا: لا يردُّ هذا نقضاً، فإن البائع نقل إلى المشتري ما كان مملوكاً له، فصار المشتري خليفته، وهو لما زوجها، أخرج منفعة البضع عن ملكه إلى الزوج، ثم نقلها إلى المشتري مسلوبةً لمنفعة البضع، فصار كما لو أجر عبده مدة، ثم باعه. فإن قيل: فهب أن هذا يستقيم لكم فيما إذا باعها، فهلا قلتم ذلك إذا أعتقها، وأنها ملكت نفسها مسلوبةً لمنفعة البضع، كما لو أجرها، ثم أعتقها، ولهذا ينتقض عليكم هذا المآخذ؟

قيل: الفرق بينهما: أن العتق في تملك العتق رقبته ومنافعه أقوى من البيع، ولهذا ينفذ فيما لم يعتقه ويسرى في حصة الشريك، بخلاف البيع، فالعتق إسقاط ما كان السيد يملكه من عتيقه، وجعله له محرراً، وذلك يقتضى إسقاط مُلك نفسه ومنافعها كلها. وإذا كان العتق يسرى في ملك الغير المحض الذي لا حق له فيه ألبته، فكيف لا يسرى إلى ملكه الذي تعلق به حق الزوج، فإذا سرى إلى نصيب الشريك الذي لا حق للمعتق فيه، فسريانه إلى مُلك الذي يتعلق به حق الزوج أولى وأحرى، فهذا محض العدل والقياس الصحيح.

فإن قيل: فهذا فيه إبطال حق الزوج من هذه المنفعة، بخلاف الشريك، فإنه يرجع إلى القيمة.

قيل: الزوج قد استوفي المنفعة بالوطء، فطريان ما يُزيل دوامها لا يُسقط له حقاً، كما لو طراً ما يُفسده أو يفسخه برضاع أو حدوث عيب، أو زوال كفاءة عند من

يفسخ به .

فإن قيل : فما تقولون فيما رواه النسائي ، من حديث ابن موهب ، عن القاسم بن محمد ، قال : كان لعائشة رضى الله عنها غلام وجارية ، قالت : فأردت أن أعتقهما ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : «ابدئي بالغلام قبل الجارية»^(١) . ولولا أن التخيير يمنع إذا كان الزوج حراً لم يكن للبداءة بعق الغلام فائدة ، فإذا بدأت به ، عتقت تحت حر ، فلا يكون لها اختيار .

وفى سنن النسائي أيضاً : أن رسول الله ﷺ قال : «أما أمة كانت تحت عبدٍ فعتقت ، فهي باختيار ما لم يطأها زوجها»^(٢) .

قيل : أما الحديث الأول : فقال أبو جعفر العقيلي وقد رواه : هذا خبر لا يعرف إلا بعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف . وقال ابن حزم : هو خبر لا يصح . ثم لو صح لم يكن فيه حجة ، لأنه ليس فيه أنهما كانا زوجين ، بل قال : كان لها عبدٌ وجارية ثم لو كانا زوجين لم يكن في أمره لها بعق العبد أولاً ما يسقط خيار المعتقة تحت الحر ، وليس فى الخبر أنه أمرها بالابتداء بالزوج لهذا المعنى ، بل الظاهر أنه أمرها بأن تتدئ بالذكّر لفضل عتقه على الأنثى ، وأن عتق أنثيين يقوم مقام عتق ذكّر ، كما فى الحديث الصحيح مبيناً .

وأما الحديث الثانى : فضعّف ، لأنه من رواية الفضل^(٣) بن حسن بن عمرو بن أمية الضمري وهو مجهول^(٤) . فإذا تقرر هذا ، وظهر حكم الشرع فى إثبات الخيار لها ، فقد روى الإمام أحمد بإسناده ، عن النبى ﷺ ، «إذا أعتقت الأمة ، فهي بالخيار ما لم يطأها ، إن شاءت فارقتها ، وإن وطئها فلا خيار لها ولا تستطيع فراقه»^(٥) .

(١) ضعيف . رواه النسائي (١٦١/٦) وفى سننه عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب التيمى ، وهو ليس بالقوى كما فى «التقريب» (٥٣٦/١) .

(٢) ضعيف . رواه أحمد (٦٦/٤ و ٣٧٨/٥) وفى سننه ابن لهيعة وهو سيء الحفظ .

(٣) فى الأصل : حسن بدل الفضل ، وهو خطأ .

(٤) بل هو معروف ، فقد روى عن جمع ، وروى عنه ووثقه ابن حبان ، وقال الحافظ : صدوق «التقريب»

(٢/ ١١٠) وقال الألبانى فى «الصحيحة» (٥٠٤/٤) : روى عنه جماعة من الثقات مع تابعيته ، فالنفس مطمئن

للاحتجاج بحديث .

(٥) سبق تخريجه .

ويستفاد من هذا قضيتان:

إحداهما: أن خيارها على التراخي ما لم تمكنه من وطئها، وهذا مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحمد. وللشافعي ثلاثة أقوال. هذا أحدها. والثاني: أنه على الفور، والثالث: أنه إلى ثلاثة أيام.

الثانية: أنها إذا مكنته من نفسها، فوطئها، سقط خيارها، وهذا إذا علمت بالعتق وثبوت الخيار به، فلو جهلها، لم يسقط خيارها بالتمكين من الوطء. وعن أحمد رواية ثانية: أنها لا تعذر بجهلها بملك الفسخ، بل إذا علمت بالعتق، ومكنته من وطئها، سقط خيارها ولو لم تعلم أن لها الفسخ، والرواية الأولى أصح، فإن عتق الزوج قبل أن تختار - وقلنا: إنه لا خيار للمعتقة تحت حر - بطل خيارها لمساواة الزوج لها، وحصول الكفاءة قبل الفسخ. قال الشافعي في أحد قولي - وليس هو المنصور عند أصحابه: لها الفسخ لتقدم ملك الخيار على العتق، فلا يبطله، والأول أقيس لو زال سبب الفسخ بالعتق، وكما لو زال العيب في البيع والنكاح قبل الفسخ به، وكما لو زال الإعسار في زمن ملك الزوجة الفسخ به. وإذا قلنا: العلة ملكها نفسها، فلا أثر ذلك، فإن طلقها طلاقاً رجعياً، فعتقت في عدتها، فاختارت الفسخ، بطلت الرجعة، وإن اختارت المقام معه، صح، وسقط اختيارها للفسخ؛ لأن الرجعية كالزوجة.

وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد: لا يسقط خيارها إذا رضيت بالمقام دون الرجعة، ولها أن تختار نفسها بعد الارتجاع، ولا يصح اختيارها في زمن الطلاق، فإن الاختيار في زمن هي فيه صائراً إلى بينونة، ممتنع. فإذا راجعها، صح حينئذ أن تختاره وتقيم معه، لأنها صارت زوجة، وعمل الاختيار عمله، وترتب أثره عليه. ونظير هذا إذا ارتد زوج الأمة بعد الدخول، ثم عتقت في زمن الردة، فعلى القول الأول لها الخيار قبل إسلامه فإن اختارته، ثم أسلم، سقط ملكها للفسخ، وعلى قول الشافعي: لا يصح لها خيار قبل إسلامه، لأن العقد صائر إلى البطلان. فإذا أسلم، صح خيارها.

فإن قيل: فما تقولون إذا طلقها قبل أن تفسخ، هل يقع الطلاق أم لا؟

قيل: نعم يقع؛ لأنها روجة، وقال بعض أصحاب أحمد وغيرهم: يُوقف الطلاق، فإن فسخت، تبينا أنه لم يقع، وإن اختارت زوجها تبينا وقوعه. فإن قيل:

فما حكم المهر إذا اختارت الفسخ.

قيل: إما أن تفسخ قبل الدخول أو بعده. فإن فسخت بعده، لم يسقط المهر، وهو لسيدها سواء فسخت أو أقامت، وإن فسخت قبله ففيه قولان، هما روايتان عن أحمد. إحداهما: لا مهر؛ لأن الفرقه من جهتها، والثانية: يجب نصفه، ويكون لسيدها لا لها.

فإن قيل: فما تقولون فى المعتق نصفها، هل لها خيار؟ قيل: فيه قولان، وهما روايتان عن أحمد، فإن قلنا: لا خيار لها كزوج مدبرة له لا يملك غيرها وقيمتها مائة، فعقد على مائتين مهرأ، ثم مات، عتقت، ولم تملك الفسخ قبل الدخول، لأنها لو ملكت، سقط المهر، أو انتصف، فلم تخرج من الثلث، فيرق بعضها، فيمتنع الفسخ قبل الدخول، بخلاف ما إذا لم تملكه، فإنها تخرج من الثلث، فيعتق جميعها.

فصل

فى قوله ﷺ: «لو راجعته» فقالت: أتأمرنى؟ فقال: «لا، إنما أنا شافع»، فقالت: لا حاجة لى فيه، فيه ثلاث قضايا.

إحداها: أن أمره على الوجوب، ولهذا فرّق بين أمره وشفاعته، ولا ريب أن امتثال شفاعته من أعظم المستحبات.

الثانية: أنه ﷺ لم يغضب على بريرة، ولم ينكر عليها إذ لم تقبل شفاعته؛ لأن الشفاعة فى إسقاط المشفوع عنده حقه، وذلك إليه، إن شاء أسقطه، وإن شاء أبقاه، فلذلك لا يحرم عصيان شفاعته ﷺ، ويحرم عصيان أمره.

الثالثة: أن اسم المراجعة فى لسان الشارع قد يكون مع زوال عقد النكاح بالكلية، فيكون ابتداء عقد، وقد يكون مع تشعته، فيكون إمساكاً، وقد سمي سبحانه ابتداء النكاح للمطلق ثلاثاً بعد الزوج الثانى مُراجعةً، فقال: «فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا» [البقرة: ٢٣] أى: إن طلقها الثانى، فلا جناح عليها، وعلى الأول أن يترابعا نكاحاً مستأنفاً.

فصل

وفى أكله ﷺ من اللحم الذى تُصدق به على بريرة، وقال: «هو عليها صدقة

ولنا هدية»، دليل على جواز أكل الغنى، وبنى هاشم، وكل من تحرم عليه الصدقة مما يُهديه إليه الفقير من الصدقة لاختلاف جهة المأكل؛ ولأنه قد بلغ محله، وكذلك يجوز له أن يشتريه منه بماله. هذا إذا لم تكن صدقة نفسه، فإن كانت صدقته، لم يجز له أن يشتريها، ولا يهبها، ولا يقبلها هدية. كما نهى رسول الله ﷺ عمر رضي الله عنه عن شراء صدقته وقال: «لا تشتريه وإن أعطاكه بدرهم»^(١).



فصل

في قضائه ﷺ في الصداق بما قلّ وكثر، وقضائه بصحة

النكاح على ما مع الزوج من القرآن

ثبت في «صحيح مسلم»: عن عائشة رضي الله عنها: كان صداقُ النبي ﷺ لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشا، فذلك خمسمائة^(٢).

وقال عمر رضي الله عنه: ما علمت رسول الله ﷺ نكح شيئاً من نسائه، ولا أنكح شيئاً من بناته على أكثر من ثنتي عشرة أوقية^(٣). قال الترمذی: حديث حسن صحيح. انتهى. والأوقية أربعون درهماً.

وفي «صحيح البخارى»: من حديث سهل بن سعد، أن النبي ﷺ قال لرجل: «تزوج ولو بخاتم من حديد»^(٤).

وفي سنن أبي داود: من حديث جابر، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أعطى في صداقٍ ملءَ كفيه سويقاً أو تمرّاً، فقد استحلَّ»^(٥).

(١) رواه البخارى (٢٦٢٣) كتاب الهبة، باب: لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته.

(٢) رواه مسلم (٣٤٢٧) وأبو داود (٢١٠٥) والنسائي (١١٦/٦) وابن ماجه (١٨٨٦) والنش نصف أوقية، كما فسرت عائشة رضي الله عنها.

(٣) حسن. رواه أحمد (٤١/١، ٤٨) وأبو داود (٢١٠٦) والترمذی (١١١٤) والنسائي (١١٧/٦).

(٤) رواه البخارى (٥٠٨٧) ومسلم (٣٤٢٥) والنسائي (١١٣/٦).

(٥) ضعيف. رواه أحمد (٣٥٥/٣) وأبو داود (٢١١٠) والدارقطنی (٢٤٣/٣) والبيهقى (٢٣٨/٧) وفى سننه موسى بن مسلم بن رومان ويقال صالح بن مسلم بن رومان، وهو مجهول وأبى الزبير المكي مدلس وقد عنعنه. وقال أبو داود عقب الحديث: رواه عبد الرحمن بن مهدي عن صالح بن رومان عن أبى الزبير عن جابر موقوفاً، وقال أبو الطيب آبادي فى «حاشيته على سنن الدارقطنی»: قال عبد الحق: لا يعول على من أسنده، قال الذهبي فى الميزان: ومسلم بن رومان يقال إن اسمه صالح وهو مجهول، وروى عن أبى الزبير، وعنه يزيد بن هارون فقط، قاله الزيلعى وفى الميزان: فيه جهالة، وخبره منكر انتهى.

وفى الترمذى: أن امرأةً من بنى فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «رضيت من نفسك ومالكِ بنعلين»؟ قالت: نعم، فأجازه^(١). قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وفى مسند الإمام أحمد: من حديث عائشة رضى الله عنها، عن النبى ﷺ: «إن أعظم النكاح بركةً أيسره مؤونة»^(٢).

وفى «الصحيحين»: أن امرأةً جاءت إلى النبى ﷺ، فقالت: يا رسول الله! إنى قد وهبت نفسى لك، فقامت طويلاً، فقال رجل: يا رسول الله، زوّجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله ﷺ: «فهل عندك من شيء تصدقها إياه»؟ قال: ما عندي إلا إزارى هذا، فقال رسول الله ﷺ: «إنك إن أعطيتها إزارك جلست ولا إزار لك، فالتمس شيئاً»، قال: لا أجد شيئاً قال: «فالتمس ولو خاتماً من حديد»، فالتمس فلم يجد شيئاً، فقال رسول الله ﷺ: «هل معك شيء من القرآن»؟ قال نعم: سورة كذا وسورة كذا لسور سماها، فقال رسول الله ﷺ: «قد زوّجتكها بما معك من القرآن»^(٣).

وفى النسائى: أن أبا طلحة خطب أم سليم، فقالت: والله يا أبا طلحة، ما مثلك يُردُّ ولكنك رجلٌ كافر، وأنا امرأةٌ مسلمة، ولا يحلُّ لى أن أتزوجك، فإن تُسلم، فذاك مهرى، وما أسألك غيره، فأسلم فكان ذلك مهرها. قال ثابت: فما سمعنا بامرأة قط كانت أكرم مهرأً من أم سليم، فدخل بها. فولدت له^(٤).

فتضمن هذا الحديث أن الصداق لا يتقدر أقله، وأن قبضة السويق، وخاتم الحديد، والنعلين يصح تسميتها مهرأً، وتحل بها الزوجة. وتضمن أن المغالاة فى المهر

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٤٥/٣) والترمذى (١١١٥) وابن ماجه (١٨٨٨) والبيهقى (١٣٨/٧) من حديث عامر ابن ربيعة رضى الله عنه. وفى سننه عاصم بن عبيد الله بن عاصم، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٨٤/١) والحديث استكره جماعة من الأئمة، قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن عاصم بن عبيد الله؟ فقال: منكر الحديث، يقال: إنه ليس له حديث يعتمد عليه. قلت: ما أنكروا عليه؟ قال: روى عن عبد الله ابن ربيعة عن أبيه أن رجلاً تزوج امرأة على نعلين فأجازه النبى ﷺ وهو منكر. اهـ «العلل» (١٢٧٦/٤٢٤/١).

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٨٢/٦)، (١٤٥) والحاكم (١٧٨/٢) وفى سننه الطفيل بن سخبرة، وهو عيسى بن ميمون الواسطى، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (١٠٢/٢).

(٣) رواه البخارى (٥٠٣٠) ومسلم (٣٤٢٥) والنسائى (١١٣/٦).

(٤) صحيح. رواه النسائى (١١٤/٦) كتاب النكاح، باب التزويج على الإسلام.

مكروهة فى النكاح، وأنها من قلة بركته وعسره.

وتضمن أن المرأة إذا رضيت بعلم الزوج، وحفظه للقرآن أو بعضه من مهرها، جاز ذلك، وكان ما يحصل لها من انتفاعها بالقرآن والعلم هو صداقها، كما إذا جعل السيد عتقها صداقها وكان انتفاعها بحريتها وملكها لرقبتها هو صداقها، وهذا هو الذى اختارته أم سليم من انتفاعها بإسلام أبى طلحة، وبذلها نفسها له إن أسلم، وهذا أحب إليها من المال الذى يبذله الزوج، فإن الصداق شرع فى الأصل حقاً للمرأة تنتفع به، فإذا رضيت بالعلم والدين، وإسلام الزوج، وقراءته للقرآن، كان هذا من أفضل المهور وأنفعها وأجلها، فما خلا العقد عن مهر.

وأين الحكم بتقدير المهر بثلاثة دراهم، أو عشرة من النص؟ والقياس إلى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصاً وقياساً، وليس هذا مستويّاً بين هذه المرأة وبين الموهوبة التى وهبت نفسها للنبي ﷺ وهى خالصة له من دون المؤمنين، فإن تلك وهبت نفسها هبةً مجردة عن ولى وصداق، بخلاف ما نحن فيه، فإنه نكاح بولى وصداق، وإن كان غير مالى، فإن المرأة جعلته عوضاً عن المال لما يرجع إليها من نفعه، ولم تهب نفسها للزوج هبةً مجردة كهبه شئ من مالها بخلاف الموهوبة التى خص الله بها رسوله ﷺ، هذا مقتضى هذه الأحاديث.

وقد خالف فى بعضه من قال: لا يكون الصداق إلا مالا، ولا تكون منافع أخرى، ولا علمه، ولا تعليمه صداقاً، كقول أبى حنيفة وأحمد فى رواية عنه. ومن قال: لا يكون أقل من ثلاثة دراهم كمالك، وعشرة دراهم كأبى حنيفة، وفيه أقوال أخر شاذة لا دليل عليها من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا قول صاحب. ومن ادعى فى هذه الأحاديث التى ذكرناها اختصاصها بالنبي ﷺ، أو أنها منسوخة، أو أن عمل أهل المدينة على خلافها، فدعوى لا يقوم عليها دليل. والأصل يردّها، وقد زوج سيد أهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابنته على درهمين، ولم يُنكر عليه أحد، بل عدّ ذلك فى مناقبه وفضائله، وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم، وأقره النبي ﷺ، ولا سبيل إلى إثبات المقادير إلا من جهة صاحب الشرع.

فصل

فى حكمه عليه السلام، وخلفائه فى أحد الزوجين يجد بصاحبه

برصاً أو جنوناً أو جذاماً، أو يكون الزوج عِيناً

فى «مسند أحمد»: من حديث يزيد بن كعب بن عجرة رضى الله عنه، أن رسول الله عليه السلام تزوج امرأة من بنى غفار، فلما دخل عليها، ووضع ثوبه، وقعد على الفراش، أبصر بكشحها بياضاً، فامّاز عن الفراش، ثم قال: «خُذِي عَلَيْكَ ثِيَابَكَ» ولم يأخذ مما آتاه شيئاً^(١).

وفى «الموطأ»: عن عمر أنه قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ غَرَّ بِهَا رَجُلٌ، بِهَا جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ، فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَصَدَاقُ الرَّجُلِ عَلَى مَنْ غَرَّه»^(٢).

وفى لفظ آخر: «قضى عمر فى البرصاء، والجذماء، والمجنونة، إذا دخل بها، فرق بينهما، والصدّاق لها بمسبسه إياه، وهو له على وليها»^(٣).

وفى سنن أبى داود: من حديث عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنهما: طلق عبد يزيد أبو رُكَّانة زوجته أم رُكَّانة، ونكح امرأة من مُزينة، فجاءت إلى النبى عليه السلام، فقالت: ما يُغْنِي عَنِّي إِلَّا كَمَا تُغْنِي هَذِهِ الشَّعْرَةَ لَشَعْرَةٍ أَخَذْتُهَا مِنْ رَأْسِهَا، ففارق بينى وبينه، فأخذت النبى عليه السلام حَمِيَّةً، فذكر الحديث. وفيه: أنه عليه السلام قال له «طلقها»، ففعل، ثم قال: «راجع امرأتك أم رُكَّانة»، فقال: إني طلقته ثلاثاً يا رسول الله، قال: «قد علمتُ، أرجعها»، وتلا: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» {الطلاق: ١} ^(٤).

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٩٣/٣) وسعيد بن منصور فى «سننه» (٨٢٩) والبيهقى (٢١٤/٧) وفى سننه جميل ابن زيد الطائى وهو ضعيف، وقد اضطرب أيضاً فى اسم الصحابى فقال: صبحت شيخاً من الأنصار ذكر أنه كانت له صحبة يقال له كعب بن زيد أو زيد بن كعب قال القاسم بن مالك عن جميل أنه سمع كعب بن زيد أو زيد ولم يصح حديثه. وقد روى جميل هذا الحديث عن ابن عمر كما فى «الكامل» لابن عدى (١٧١/١) وقال ابن عدى: حدثنا الجنيدي، حدثنا البخارى، قال أحمد عن أبى بكر ابن عياش، عن جميل بن زيد وهو الطائى قال: هذه أحاديث ابن عمر ما سمعت من ابن عمر شيئاً، إنما قالوا لى اكتب أحاديث ابن عمر فقدمت المدينة فكتبتها.

(٢) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (٥٢٦/٢) وسعيد بن منصور فى «سننه» (٨١٨) وعبد الرزاق فى «المصنف» (١٠٦٧٩) والبيهقى (٢١٤/٧). (٣) رواه البيهقى (٢١٥/٧).

(٤) حسن. رواه أبو داود (٢١٩٦) والبيهقى (٣٣٩/٧) وعبد الرزاق فى المصنف (١١٣٣٥) وفى سننه مجهول ولكنه توبع عند أحمد (٢٦٥/١) والبيهقى (٣٣٩/٧) وأبو يعلى (٢٥٠٠) وانظر «الإرواء» (١٤٤/٧) - (١٤٥).

ولا علة لهذا الحديث إلا رواية ابن جريج له عن بعض بنى أبي رافع، وهو مجهول، ولكن هو تابعي، وابن جريج من الأئمة الثقات العدول، ورواية العدل عن غيره تعديل له ما لم يُعلم فيه جرحٌ، ولم يكن الكذب ظاهراً في التابعين، ولا سيما التابعين من أهل المدينة، ولا سيما موالى رسول الله ﷺ، ولا سيما مثل هذه السنة التي تشتد حاجة الناس إليها لا يُظن بابن جريج أنه حملها عن كذاب، وعبد الله بن مسعود، وسمرة بن جندب، ومعاوية بن أبي سفيان، والحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، والمغيرة بن شعبة، لكن عمر، وابن مسعود، والمغيرة، أجَلُّوه سنة، وعثمان ومعاوية وسمرة لم يؤجلوه، والحارث بن عبد الله أجَلَّه عشرة أشهر.

وذكر سعيد بن منصور: حدثنا هشيم، أنبأنا عبد الله بن عوف، عن ابن سيرين، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعث رجلاً على بعض السعاية، فتزوج امرأةً وكان عقيماً، فقال له عمر: أَعَلِمْتَهَا أَنَّكَ عَقِيمٌ؟ قال: لا، قال: فانطلق فأعلمها، ثم خيرها^(١).

وأجَلَّ مجنوناً سنة، فإن أفاق وإلا فَرَّقَ بينه وبين امرأته.

فاختلف الفقهاء في ذلك، فقال داود، وابن حزم، ومن وافقهما: لا يفسخ النكاح بعيب ألبته، وقال أبو حنيفة: لا يفسخ إلا بالجلب والعنة خاصة. وقال الإمام الشافعي ومالك: يُفسخ بالجنون والبرص، والجذام والقرن، والجَبُّ والعنة خاصة، وزاد الإمام أحمد عليهما: أن تكون المرأة فتقاء منخرقة ما بين السبيلين، ولأصحابه في نَتَنِ الفرج والفم، وانخراق مخرجي البول والمنى في الفرج، والقروح السيالة فيه، والبواسير، والناصور، والاستحاضة، واستطلاق البول، والنجو^(٢)، والخصى وهو قطعُ البيضتين، والسَّلُّ وهو سلُّ البيضتين، والوجء وهو ضُهما، وكون أحدهما خُنْثى مشكلاً، والعيب الذي بصاحبه مثله من العيوب السبعة، والعيب الحادث بعد العقد، وجهان.

وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى ردِّ المرأة بكل عيب تُردُّ به الجارية في البيع، وأكثرهم لا يعرف هذا الوجه ولا مظهره ولا مَنْ قاله. ومن حكاها: أبو عاصم العباداني في كتاب طبقات أصحاب الشافعي، وهذا القول هو القياس، أو قول ابن حزم ومن وافقه.

(١) صحيح. رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٠٢١) وعبد الرزاق في «المصنف» (١٠٣٤٦).

(٢) النجو: ما يخرج من البطن من ريع وغازات «لسان العرب» (٤٣٦٠/٦).

وأما الاقتصار على عييين أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساو لها، فلا وجه له، فالعمى والخرس والطرش، وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين، أو إحداهما، أو كون الرجل كذلك من أعظم المنفرات، والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش، وهو مُنافٍ للدين، والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة، فهو كالمشروط عرفاً، وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له: أخبرها أنك عقيمٌ وخيرها. فماذا يقول رضى الله عنه فى العيوب التى هذا عندها كمالٌ لا نقص؟!

والقياس: أن كل عيب ينفرُ الزوج الآخر منه، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة يُوجب الخيار، وهو أولى من البيع، كما أن الشروط المشترطة فى النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع، وما ألزم الله ورسوله مغوراً قط، ولا مغبوناً بما غر به وغُيِّنَ به، ومن تدبر مقاصد الشرع فى مصادره وموارده وعدله وحكمته، وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول، وقربه من قواعد الشريعة.

وقد روى يحيى بن سعيد الأنصارى، عن ابن المسيب قال: قال عمر: أيما امرأة زُوِّجت وبها جنونٌ أو جُذامٌ أو برصٌ فدخل بها ثم أطلع على ذلك، فلها مهرها بمسيسه إياها، وعلى الولي الصداق بما دلس كما غرّه.

وردُّ هذا بأن ابن المسيب لم يسمع من عمر من باب الهذيان البارد المخالف لإجماع أهل الحديث قاطبة، قال الإمام أحمد: إذا لم يُقبل سعيد بن المسيب عن عمر، فمن يقبل، وأئمة الإسلام وجمهورهم يحتجون بقول سعيد بن المسيب: قال رسول الله ﷺ . فكيف بروايته عن عمر رضى الله عنه، وكان عبد الله بن عمر يرسل إلى سعيد يسأله عن قضايا عمر، فيفتي بها، ولم يطعن أحدٌ قط من أهل عصره، ولا من بعدهم ممن له فى الإسلام قولٌ معتبر فى رواية سعيد بن المسيب عن عمر، ولا عبرة بغيرهم.

وروى الشعبى عن على: «أيما امرأة نكحت وبها برصٌ أو جنونٌ أو جُذامٌ أو قرنٌ، فزوجها بالخيار ما لم يمسه، إن شاء أمسك، وإن شاء طلق، وإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها»^(١).

(١) صحيح. رواه سعيد بن منصور فى «سننه» (٨٢١) وعبد الرزاق فى «المصنف» (١٠٦٧٧) والبيهقى (٢١٥/٧) وابن حزم فى «المحلى» (١٠/١١٣).

وقال وكيع، عن سفیان الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، قال: إذا تزوجها برصاء، أو عمياء، فدخل بها، فلها الصداق، ويرجع به على مَنْ غَرَّه. وهذا يدل على أن عمر لم يذكر تلك العيوب المتقدمة على وجه الاختصاص والحصر دون ما عداها، وكذلك حكم قاضي الإسلام حقاً الذي يُضرب المثل بعلمه ودينه وحكمه: شريح، قال عبد الرزاق: عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، خاصم رجلٌ إلى شريح، فقال: إن هؤلاء قالوا لي: إنا نزوجك بأحسن الناس، فجاؤوني بامرأة عمشاء، فقال شريح: إن كان دَلَّس لك بعيب لم يَجْزُ (١)، فتأمل هذا القضاء، وقوله: إن كان دَلَّس لك بعيب كيف يقتضى أن كل عيب دلست به المرأة، فللزواج الرد به؟ وقال الزهري: يرد النكاح من كل داءٍ عضالٍ.

ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف، علم أنهم لم يخصصوا الرد بعيب دون عيب، إلا رواية رُويت عن عمر رضى الله عنه: لا تُرد النساء إلا من العيوب الأربعة: الجنون، والجذام، والبرص، والداء فى الفرج. وهذه الرواية لا نعلم لها إسناداً أكثر من أصبغ عن ابن وهب، عن عُمر وعلى. روى عن ابن عباس ذلك بإسناد متصل، ذكره سفیان، عن عمرو بن دينار عنه. هذا كله إذا أطلق الزوج، وأما إذا اشترط السلامة، أو شرط الجمال، فبانت شوهاء، أو شرطها شابةٌ حديثة السن، فبانت عجوزاً شمطاء، أو شرطها بيضاء، فبانت سوداء، أو بكرةً فبانت ثيباً، فله الفسخ فى ذلك كله.

فإن كان قبل الدخول، فلا مهر لها، وإن كان بعده، فلها المهر، وهو غُرمٌ على وليها إن كان غَرَّه، وإن كانت هى الغارة، سقط مهرها أو رجع عليها به إن كانت قبضته، ونص على هذا أحمد فى إحدى الروايتين عنه، وهو أقيسها وأولاهما بأصوله فيما إذا كان الزوج هو المشتروط.

وقال أصحابه: إذا شرطت فيه صفة، فبان بخلافها، فلا خيار لها إلا فى شرط الحرية إذا بان عبداً، فلها الخيار، وفى شرط النسب إذا بان بخلافه وجهان، والذي يقتضى مذهبه وقواعده، أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها، بل إثبات الخيار لها إذا كانت ما اشترطته أولى؛ لأنها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق، فإذا جاز له الفسخ مع تمكنه من الفراق بغيره؛ فلأن يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها أولى، وإذا جاز لها

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٠٦٨٥).

الفسخ إذا ظهر الزوج ذا صناعة دنيئة لا تشينه فى دينه ولا عرضه، وإنما تمنع كمال لذتها واستمتاعها به، فإذا شرطته شاباً جميلاً صحيحاً، فبان شيخاً مشوهاً أعمى أطرش أخرس أسود، فكيف تلزم به، وتمنع من الفسخ؟ هذا فى غاية الامتناع والتناقض، والبعد عن القياس، وقواعد الشرع، وبالله التوفيق.

وكيف يمكن أحد الزوجين من الفسخ بقدر العدسة من البرص، ولا يمكن منه بالجرب المستحكم المتمكن وهو أشد إعداءً من ذلك البرص اليسير وكذلك غيره من أنواع الداء العضال؟

وإذا كان النبى ﷺ حرم على البائع كتمان عيب سلعته، وحرم على من علمه أن يكتمه من المشتري، فكيف بالعيوب فى النكاح، وقد قال النبى ﷺ لفاطمة بنت قيس حين استشارته فى نكاح معاوية، أو أبى الجهم: «أما معاوية، فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه»^(١)، فعلم أن بيان العيب فى النكاح أولى وأوجب، فكيف يكون كتمان وتدليسه والغش الحرام به سبباً للزومه، وجعل ذا العيب غلاً لازماً فى عنق صاحبه مع شدة نفرتة عنه، ولا سيما مع شرط السلامة منه، وشرط خلافه، وهذا مما يعلم يقيناً أن تصرفات الشريعة وقواعدها وأحكامها تأباه والله أعلم.

وقد ذهب أبو محمد ابن حزم إلى أن الزوج إذا شرط السلامة من العيوب، فوجد أى عيب كان، فالنكاح باطل من أصله غير منعقد، ولا خيار له فيه، ولا إجازة ولا نفقة، ولا ميراث. قال: لأن التى أدخلت عليه غير التى تزوج، إذ السالمة غير المعيبة بلا شك، فإذا لم يتزوجها، فلا روجية بينهما.



فصل

فى حكم النبى ﷺ فى خدمة المرأة لزوجها

قال ابن حبيب فى «الواضحة»: حكم النبى ﷺ بين على بن أبى طالب رضى الله عنه، وبين زوجته فاطمة رضى الله عنها حين اشتكى إليه الخدمة، فحكم على فاطمة بالخدمة الباطنة خدمة البيت، وحكم على على بالخدمة الظاهرة، ثم قال ابن

(١) رواه مسلم (٣٦٣١) وأحمد (٤١٢/٦) ومالك فى «الموطأ» (٢/٥٨٠/٦٧) وأبو داود (٢٢٨٤) والنسائى (٢٠٨/٦) والبيهقى (٤٣٢/٧).

حبيب والخدمة الباطنة: العجين، والطبخ، والفرش، وكس البيت، واستقاء الماء، وعمل البيت كله.

وفى «الصحيحين»: أن فاطمة رضى الله عنه أتت النبي ﷺ تشكو إليه ما تلقى في يديها من الرّحى، وتسأله خادماً فلم تجده، فذكرت ذلك لعائشة رضى الله عنها، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته. قال على: فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبنا نقوم، فقال: «مكانكما»، فجاء فقع بيننا حتى وجدت برد قدميه على بطنى، فقال: «ألا أدلكما على ما هو خير لكما مما سألتكما، إذا أخذتما مضاجعكما فسبحا الله ثلاثاً ثلاثين، واحمداً ثلاثاً وثلاثين، وكبرا أربعاً وثلاثين، فهو خير لكما من خادم». قال على: فما تركتها بعد، قيل: ولا ليلةً صفين؟ قال: ولا ليلةً صفين^(١).

وصح عن أسماء أنها قالت: كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله، وكان له فرس، وكنت أسوسه، وكنت أحتش له، وأقوم عليه^(٢).

وصح عنها أنها كانت تعلق فرسه، وتسقى الماء، وتخرز الدلو، وتعجن، وتنقل النوى على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ^(٣).

فاختلف الفقهاء فى ذلك، فأوجب طائفة من السلف والخلف خدمتها له فى مصالح البيت، وقال أبو ثور: عليها أن تخدم زوجها فى كل شىء، ومنعت طائفة وجوب خدمته عليها فى شىء، وعن ذهب إلى ذلك مالك، والشافعى، وأبو حنيفة، وأهل الظاهر، قالوا: لأن عقد النكاح إنما اقتضى الاستمتاع، لا الاستخدام وبذل المنافع، قالوا: والأحاديث المذكورة إنما تدل على التطوع ومكارم الأخلاق، فأين الوجوب منها؟

واحتج من أوجب الخدمة، بأن هذا هو المعروف عند من خاطبهم الله سبحانه بكلامه، وأما ترفيه المرأة، وخدمة الزوج، وكنسه، وطحنه، وعجنه، وغسيله، وفرشه، وقيامه بخدمة البيت، فمن المنكر، والله تعالى يقول: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وقال: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤] وإذا لم تخدمه المرأة، بل يكون هو الخادم لها، فهى القَوَّامةُ عليه.

(١) رواه البخارى (٥٣٦٢) كتاب النفقات، باب: خادم المرأة ومسلم (٦٧٨٦) كتاب الدعوات، باب: التسبيح أول النهار وعند النوم.

(٢) صحيح. رواه أحمد (٣٤٧/٦).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٣٥٢/٦).

وأيضاً: فإن المهر فى مقابلة البُضع، وكل من الزوجين يقضى وطره من صاحبه، فإنما أوجب الله سبحانه نفقتها وكسوتها ومسكنها فى مقابلة استمتاعه بها وخدمتها، وما جرت به عادة الأزواج.

وأيضاً فإن العقود المطلقة إنما تُنزَلُ على العرف، والعُرف خدمة المرأة، وقيامها بمصالح البيت الداخلة، وقولهم: إن خدمة فاطمة وأسماء كانت تبرعاً وإحساناً يردّه أن فاطمة كانت تشتكى ما تلقى من الخدمة، فلم يُقلْ لعلّى: لا خدمة عليها، وإنما هى عليك، وهو ﷺ لا يُحابى فى الحكم أحداً، ولما رأى أسماء والعلف على رأسها، والزبير معه، لم يقلْ له: لا خدمة عليها، وأن هذا ظلمٌ لها، بل أقرّه على استخدامها، وأقرّ سائر أصحابه على استخدام أزواجهم مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية، هذا أمر لا ريب فيه.

ولا يصح التفريق بين شريفة ودنيئة، وفقيرة وغنية، فهذه أشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها، وجاءته ﷺ تشكو إليه الخدمة، فلم يشكها، وقد سميّ النبى ﷺ فى الحديث الصحيح المرأة عانية، فقال: «اتقوا الله فى النساء، فإنهن عوان عندكم»^(١). والعانى: الأسير، ومرتبة الأسير خدمة من هو تحت يده، ولا ريب أن النكاح نوعٌ من الرق، كما قال بعض السلف: النكاح رق، فليُنظر أحدكم عند من يُرقُّ كريمته، ولا يخفى على المنصف الراجح من المذهبين، والأقوى من الدليلين.



فصل

حكم رسول الله ﷺ بين الزوجين يقع الشقاق بينهما

روى أبو داود فى «سننه»: من حديث عائشة رضى الله عنها، أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شماس، فضربها، فكسر بعضها، فأتى النبى ﷺ بعد الصبح، فدعا النبى ﷺ ثابتاً، فقال: «خُذْ بعضَ مالها وفارقها»، فقال: ويصلح ذلك يا رسول الله؟ قال: «نعم»، قال: فإنى أصدقتها حديقتين، وهما بيدها، فقال النبى ﷺ «خُذْهُمَا وفارقها»، ففعل^(٢).

وقد حكم الله تعالى بين الزوجين يقع الشقاق بينهما بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ

(٢) حسن. رواه أبو داود (٢٢٢٨).

(١) سبق تخريجه.

شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٣٥﴾ {النساء: ٣٥}.

وقد اختلف السلف والخلف فى الحكمين: هل هما حاكمان، أو وكيلان؟ على قولين.

أحدهما: أنهما وكيلان، وهو قول أبى حنيفة، والشافعى فى قول، وأحمد فى رواية.

والثانى: أنهما حكامان، وهذا قول أهل المدينة، ومالك، وأحمد فى الرواية الأخرى، والشافعى فى القول الآخر، وهذا هو الصحيح.

والعجب كل العجب ممن يقول: هما وكيلان لا حكامان، والله تعالى قد نصبهما حكمين، وجعل نصبهما إلى غير الزوجين، ولو كانا وكيلين، لقال: فليبعث وكيلاً من أهله، ولتبعث وكيلاً من أهلها.

وأيضاً لو كانا وكيلين، لم يختصا بأن يكونا من الأهل.

وأيضاً فإنه جعل الحكم إليهما فقال: ﴿إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾، والوكيلان لا إرادة لهما، إنما يتصرفان بإرادة موكليهما.

وأيضاً فإن الوكيل لا يُسمى حكماً فى لغة القرآن، ولا فى لسان الشارع، ولا فى العرف العام ولا الخاص.

وأيضاً فالحكم من له ولاية الحكم والإلزام، وليس للوكيل شىء من ذلك.

وأيضاً فإن الحكم أبلغ من حاكم، لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل دالة على الثبوت، ولا خلاف بين أهل العربية فى ذلك، فإذا كان اسم الحاكم لا يصدق على الوكيل المحض، فكيف بما هو أبلغ منه.

وأيضاً فإنه سبحانه خاطب بذلك غير الزوجين، وكيف يصح أن يوكل عن الرجل والمرأة غيرهما، وهذا يُحوج إلى تقدير الآية هكذا: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾، فمروهما أن يوكلوا وكيلين: وكيلاً من أهله، ووكيلاً من أهلها، ومعلومٌ بعد لفظ الآية ومعناها عن هذا التقدير، وأنها لا تدلُّ عليه بوجه، بل هى دالة على خلافه، وهذا بحمد الله واضح.

وبعث عثمان بن عفان عبد الله بن عباس ومعاوية حكمين بين عقيل بن أبى

طالب وامراته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، ف قيل لهما: إن رأيتما أن تفرقا ففرقتما^(١).
 وصح عن علي بن أبي طالب أنه قال للحكمين بين الزوجين: عليكما إن رأيتما
 أن تفرقا، ففرقتما، وإن رأيتما أن تجمعما، جمعتما^(٢).
 فهذا عثمان، وعلي، وابن عباس، ومعاوية، جعلوا الحُكْمَ إلى الحكمين، ولا يُعرف
 لهم من الصحابة مخالف، وإنما يُعرف الخلاف بين التابعين فمن بعدهم. والله أعلم.
 وإذا قلنا: إنهما وكيلان، فهل يُجبر الزوجان على توكيل الزوج فى الفُرقة بعوضٍ
 وغيره، وتوكيل الزوجة فى بذل العوض، أو لا يُجبران؟ على روايتين، فإن قلنا:
 يجبران، فلم يوكلا، جعل الحاكم ذلك إلى الحكمين بغير رضى الزوجين، وإن قلنا:
 إنهما حكمان، لم يحتج إلى رضى الزوجين.

وعلى هذا النزاع يبنى ما لو غاب الزوجان أو أحدهما، فإن قيل: إنهما
 وكيلان، لم ينقطع نظر الحكمين، وإن قيل: حكمان، انقطع نظرهما لعدم الحكم على
 الغائب، وقيل: يبقى نظرهما على القولين لأنهما يتطرفان لحظهما، فهما كالناظرين.
 وإن جُنَّ الزوجان، انقطع نظر الحكمين، إن قيل: إنهم وكيلان؛ لأنهما فرع الموكلين،
 ولم ينقطع إن قيل: إنهما حكمان، لأن الحاكم يلى على المجنون. وقيل: ينقطع أيضاً
 لأنهما منصوبان عنهما، فكأنهما وكيلان، ولا ريب أنهما حكمان فيهما شائبة
 الوكالة، ووكيلان منصوبان للحكم، فمن العلماء من رجَّح جانب الحكم، ومنهم من
 رجح جانب الوكالة، ومنهم من اعتبر الأمرين.



فصل

حكم رسول الله ﷺ فى الخلع^(٣)

فى صحيح البخارى: عن ابن عباس رضى الله عنه، أن امرأة ثابت بن قيس بن
 شماس، أتت النبى ﷺ فقالت: يا رسول الله! ثابت بن قيس ما أعيب عليه فى

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١١٨٨٥) والطبرى فى «تفسيره» (٤٥/٥).

(٢) صحيح. رواه الشافعى فى «المسند» (٣٦٢/٢) وفى «الأم» (١٧٧/٥) وعبد الرزاق (١١٨٨٣) والطبرى فى «تفسيره» (٤٣/٥) والبيهقى (٣٠٥/٧، ٣٠٦).

(٣) الخُلْع: بضم المعجمة وسكون اللام، وهو فى اللغة فراق الزوجة على مال، مأخوذ من خلع الثوب؛ لأن المرأة لباس الرجل معنى «فتح البارى» (٣٠٧/٨).

خلق، ولا دين، ولكنى أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «تَرُدِّينَ عليه حديثه؟» قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة»^(١).

وفي سنن النسائي، عن الربيع بنت معوذ، أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها، وهى جميلة بنت عبد الله بن أبى، فأتى أخوها يشتكيه إلى رسول الله ﷺ، فأرسل إليه، فقال: «خُذْ الذى لها عليك واخلِّ سبيلها»، قال نعم، فأمرها رسول الله ﷺ أن تبرص حيضةً واحدةً وتلحق بأهلها^(٢).

وفي سنن أبى داود: عن ابن عباس، أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس اختلعت من زوجها، فأمرها النبي ﷺ أن تعتد حيضة^(٣).

وفي سنن الدارقطنى فى هذه القصة: فقال النبي ﷺ: «أَتَرُدِّينَ عليه حديثه التى أعطاك؟» قالت: نعم وزيادة، فقال النبي ﷺ: «أما الزيادة فلا، ولكن حديثه»، قالت: نعم، فأخذ ماله، واخلّى سبيلها، فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس، قال: قد قبلت قضاء رسول الله ﷺ^(٤). قال الدارقطنى: إسناده صحيح^(٥).

(١) رواه البخارى (٢٥٧٣) كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه. وقولها (ولكنى أكره الكفر فى الإسلام أى أكره أن أقمت عنده أن أقع فيما يقتضى الكفر، وانتفى أنها أرادت أن يحملها على الكفر ويأمرها به نفاقاً لقولها «لا أعتب عليه فى دين» فتعين الحمل على ما قلناه. ورواية جرير بن حازم فى أواخر الباب تؤيد ذلك حيث جاء فيها «إلا أنى أخاف الكفر» وكأنها أشارت إلى أنها قد تحملها شدة كراهتها لها على إظهار الكفر لينفسخ نكاحها منه؟ وهى كانت تعرف أن ذلك حرام لكن خشيت أن تحملها شدة بغض على الوقوع فيه، ويحتمل أن تريد بالكفر كفران العشير، إذ هو تقصير المرأة فى حق الزوج. وقال الطيبى: المعنى أخاف على نفسى فى الإسلام ما ينأى حكمه من نشور وفرك وغيره مما يتوقع من الشابة الجميلة المبغضة لزوجها إذا كان بالضد منها، فأطلقت على ما ينأى مقتضى الإسلام الكفر. ويحتمل أن يكون فى كلامها إضمار، أى أكره لوازم الكفر من المعادة والشقاق والخصومة. ووقع فى رواية إبراهيم بن طهمان «ولكنى لا أطيقه» «الفتح» (٣١١/٩).

(٢) حسن. رواه النسائي (١٨٦/٦) وفى سننه شاذان بن عثمان واسمه عبد العزيز، وهو مقبول كما فى «التقريب» (٥١١/١) ولكن يشهد له حديث أبى داود (٢٢٢٨).

(٣) حسن. رواه أبو داود (٢٢٢٩) والدارقطنى (٢٥٦/٣) والترمذى (١١٨٥) وقال: حسن غريب. واختلف أهل العلم فى عدة المختلعة. فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إن عدة المختلعة عدة المطلقة، ثلاث حيض. وهو قول الثورى وأهل الكوفة، وبه يقول أحمد وإسحاق. قال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إن عدة المختلعة حيضة. قال إسحاق: وإن ذهب ذاهب إلى هذا فهو مذهب قوى.

(٤) حسن. رواه الدارقطنى (٢٥٥/٣) والبيهقى (٣١٤/٧) وفى سننه انقطاع بين أبى الزبير المكي وثابت بن قيس ابن شماس. وقال البيهقى مرسل: سمعه أبو الزبير من غير واحد. وقال الحافظ: وسنده قوى مع إرساله. كذا فى حاشية سنن الدارقطنى.

(٥) هذه العبارة لم أجدّها عند الدارقطنى، ولكنه قال عقب الحديث: سمعه أبو الزبير من غير واحد.

فتضمن هذا الحكم النبوى عدة أحكام.

أحدها: جواز الخلع كما دل عليه القرآن، قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ومنع الخلع طائفة شاذة من الناس خالفت النص والإجماع. وفى الآية دليل على جوازه مطلقاً بإذن السلطان وغيره، ومنعه طائفة بدون إذنه، والأئمة الأربعة والجمهور على خلافه.

وفى الآية دليل على حصول البينة به؛ لأنه سبحانه سمّاه فدية، ولو كان رجعيّاً كما قاله بعض الناس لم يحصل للمرأة الافتداء من الزوج بما بذلته له، ودلّ قوله سبحانه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، على جوازه بما قل وكثر، وأن يأخذ منها أكثر مما أعطاه.

وقد ذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، أن الربيع بنت معوذ بن عفراء حدثته، أنها اختلعت من زوجها بكل شيء تملكه، فخصم فى ذلك إلى عثمان بن عفان، فأجازه، وأمره أن يأخذ عقاص رأسها فما دونه^(١). وذكر أيضاً عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن نافع، أن ابن عمر جاءته مولاة لامراته اختلعت من كل شيء لها وكل ثوب لها حتى نُقبت^(٢).

ورفعت إلى عمر بن الخطاب امرأة نشزت عن زوجها، فقال: اخلعها ولو من قُرطها، ذكره حماد بن سلمة، عن أيوب، عن كثير بن أبي كثير عنه^(٣).

وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن ليث، عن الحكم بن عتيبة عن على بن أبى طالب رضى الله عنه لا يأخذ منها فوق ما أعطاه^(٤).

وقال طاووس: لا يحل أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه^(٥).

(١) حسن. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١١٨٥٠).

(٢) حسن. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١١٨٥٣). والنقبة: ثوب كالإزار يجعل له حجة مخيطة من غيره ينفق، ويشد كما يشد السروايل. قال الجوهري. وقد تحرفت هذه اللفظة فى «المصنف» إلى «نفسها» وذكرها ابن حزم فى «المحلى» (٢٤١/١٠) عن عبد الرزاق على الصواب.

(٣) رواه ابن حزم فى «المحلى» (٢٤٠/١٠). ورواه عبد الرزاق (١١٨٥١) عن معمر عن كثير مولى سمرة. ورواه البيهقى (٣١٥/٧) من طريق سفيان عن أيوب عن كثير مولى سمرة.

(٤) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١١٨٤٤). (٥) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١١٣٩).

وقال عطاء: إن أخذ زيادةً على صداقها فالزيادة مردودة إليها^(١).

وقال الزهري: لا يحل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه. وقال ميمون بن مهران: إن أخذ منها أكثر مما أعطاه لم يُسَرَّحْ بإحسان. وقال الأوزاعي: كانت القضاة لا تُجيز أن يأخذ منها شيئاً إلا ما ساق إليها^(٢).

والذين جوَّزوه احتجوا بظاهر القرآن، وآثار الصحابة، والذين منعه، احتجوا بحديث أبي الزبير، أن ثابت بن قيس بن شماس لما أراد خلع امرأته قال النبي ﷺ: «أتردين عليه حديثه؟» قالت: نعم وزيادة، فقال النبي ﷺ: «أما الزيادة، فلا» قال الدارقطني: سمعه أبو الزبير من غير واحد^(٣)، وإسناده صحيح.

قالوا: والآثار من الصحابة مختلفة، فمنهم من روى عنه تحريم الزيادة، ومنهم من روى عنه إباحتها، ومنهم من روى عنه كراهتها، كما روي وكيع عن أبي حنيفة، عن عمار بن عمران الهمداني، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه، أنه كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه^(٤)، والإمام أحمد أخذ بهذا القول، ونص على الكراهة، وأبو بكر من أصحابه حرم الزيادة، وقال: ترد عليها.

وقد ذكر عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: قال لى عطاء: أتت امرأة رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله! إنى أبغض زوجي وأحبُّ فراقه، قال: «فتردين عليه حديثه التي أصدقك؟» قالت: نعم وزيادة من مالي، فقال رسول الله ﷺ: «أما الزيادة من مالك فلا ولكن الحديث»، قالت: نعم، ففُضِيَ بذلك على الزوج^(٥)، وهذا وإن كان مرسلًا، فحديث أبي الزبير مُقَوَّلُه، وقد رواه ابن جريج عنهما.

فصل

وفي تسميته سبحانه الخلع فديةً، دليل على أن فيه معنى المعاوضة، ولهذا اعتبر فيه رضی الزوجين، فإذا تقايلا الخلع وَرَدَّ عليها ما أخذ منها، وارتجعها في العدة، فهل لهما ذلك؟ منعه الأئمة الأربعة وغيرهم وقالوا: قد بانت منه بنفس الخلع.

وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب أنه قال في المختلعة: إن شاء أن يُراجِعها، فليردَّ عليها ما أخذ منها في العدة، وليشهد على

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١١٨٤٠).

(٢) انظر «المحلى» (١٠/٢٤٠).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أورده ابن حزم في «المحلى» (١٠/٢٤٠).

(٥) مرسل. رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١١٨٤٢).

رجعتها. قال معمر: وكان الزهرى يقول مثل ذلك^(١).

قال قتادة: وكان الحسن يقول: لا يُراجعها إلا بخطبة^(٢).

ولقول سعيد بن المسيب، والزهرى وجهٌ دقيق من الفقه، لطيف المأخذ، تتلقاه قواعد الفقه وأصوله بالقبول، ولا نكارة فيه، غير أن العمل على خلافه، فإن المرأة مادامت فى العدة فهى فى حبسه، ويلحقها صريح طلاقه المنجز عند طائفة من العلماء، فإذا تقايلا عقد الخلع، وتراجعا إلى ما كانا عليه بتراضيهما، لم تمنع قواعد الشرع ذلك، وهذا بخلاف ما بعد العدة، فإنها قد صارت منه أجنبية محضة، فهو خاطبٌ من الخطاب، ويدل على هذا أن له أن يتزوجها فى عدتها منه بخلاف غيره.

فصل

وفى أمره عليه السلام المختلعة، أن تعتدَّ بحيضة واحدة، دليل على حكمين، أحدهما: أنه لا يجب عليها ثلاث حيض، بل تكفيها حيضة واحدة، وهذا كما أنه صريح السنة، فهو مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، والربيع بنت معوذ، وعمها وهو من كبار الصحابة، لا يعرف لهم مخالف منهم، كما رواه الليث بن سعد، عن نافع مولى ابن عمر، أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء وهى تُخبر عبد الله بن عمر رضى الله عنه أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان، فجاء عمها إلى عثمان بن عفان، فقال له: إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم، أفتنتقل؟ فقال عثمان: لا تنتقل ولا ميراث بينهما، ولا عدة عليها إلا أنها لا تَكْحُ حتى تحيض حيضة خشية أن يكون بها حمل. فقال عبد الله بن عمر: فعثمان خيرنا وأعلمنا^(٣)، وذهب إلى هذا المذهب إسحاق بن راهويه، والإمام أحمد فى رواية عنه، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال من نصر هذا القول: هو مقتضى قواعد الشريعة، فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض ليطول زمن الرجعة، فيتروى الزوج، ويتمكن من الرجعة فى مدة العدة، فإذا لم تكن عليها رجعة، فالمقصود مجرد براءة رحمها من الحمل، وذلك يكفى فى حيضة، كالاستبراء. قالوا: ولا ينتقض هذا علينا بالمطلقة ثلاثاً، فإن باب الطلاق جعلَ حكم العدة فيه واحدة بائنة ورجعية.

(١) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١١٩٧). (٢) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١١٧٩٥).
(٣) ذكره ابن حزم فى «المحلّى» (٢٣٧/١٠) ورجاله ثقات، ورواه ابن أبى شيبة كما فى تفسير ابن كثير (٢٧٦/١) عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر. وسنده صحيح وانظر «المصنف» (١١٨٥٨).

قالوا: وهذا دليل على أن الخلع فسخ، وليس بطلاق، وهو مذهب ابن عباس، وعثمان، وابن عمر، والربيع، وعمها، ولا يصح عن صحابي أنه طلاق البتة، فروى الإمام أحمد، عن يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن عمرو عن طاووس، عن ابن عباس رضى الله عنهم أنه قال: الخلع تفريق، وليس بطلاق^(١).

وذكر عبد الرزاق، عن سفيان، عن عمرو، عن طاووس، أن إبراهيم بن سعد ابن أبي وقاص سأل عن رجل طلق امرأته تطليقتين، ثم اختلعت منه، أينكحها؟ قال ابن عباس: نعم ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها، والخلع بين ذلك^(٢).

فإن قيل: كيف تقولون: إنه لا مخالف لمن ذكرتم من الصحابة، وقد رى حماد ابن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن جُمهان، أن أم بكرة الأسلمية كانت تحت عبد الله بن أسيد واختلعت منه، فندما، فارتفعا إلى عثمان بن عفان، فأجاز ذلك، وقال: هي واحدة إلا أن تكون سميت شيئاً، فهو علي ما سمّت^(٣).

وذكر ابن أبي شيبة: حدثنا علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن طلحة بن مصرف، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود، قال: لا تكون تطليقة بائنة إلا في فدية أو إيلاء، وروى عن علي بن أبي طالب، فهؤلاء ثلاثة من أجلاء الصحابة رضى الله عنهم.

قيل: لا يصح هذا عن واحد منهم، أما أثر عثمان رضى الله عنه، فطعن فيه الإمام أحمد، والبيهقى، وغيرهما، قال شيخنا: وكيف يصح عن عثمان، وهو لا يرى فيه علة، وإنما يرى الاستبراء فيه بحيضة؟ فلو كان عنده طلاقاً لأوجب فيه العدة، وجُمهان الراوى لهذه القصة عن عثمان لا نعرفه بأكثر من أنه مولى الأسلميين.

وأما أثر علي بن أبي طالب، فقال أبو محمد بن حزم: رويناه من طريق لا يصح عن علي رضى الله عنه. وأمثلها: أثر ابن مسعود على سوء حفظ ابن أبي ليلى، ثم غايته إن كان محفوظاً أن يدل على أن الطلقة في الخلع تقع بائنة لا أن الخلع يكون طلاقاً بائناً، وبين الأمرين فرق ظاهر. والذي يدل على أنه ليس بطلاق أن الله سبحانه وتعالى رتب على الطلاق بعد الدخول الذى لم يستوف عدده ثلاثة أحكام، كلها منتفية عن الخلع.

(١) سنده صحيح. وذكره ابن حزم فى «المحلى» (١٠/٢٣٧).

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١١٧٧١).

(٣) رواه البيهقى (٣١٦/٧) وذكره ابن حزم فى «المحلى» (١٠/٢٣٨).

أحدها: أن الزوج أحقُّ بالرجعة فيه .

الثانى: أنه محسوب من الثلاث، فلا تحلُّ بعد استيفاء العدد إلا بعد زوج وإصابة .

الثالث: أن العدة فيه ثلاثة قروء، وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة فى الخلع، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن العدة فيه حيضة واحدة، وثبت بالنص جوازه بعد طليقتين، ووقوع ثالثة بعده، وهذا ظاهر جداً فى كونه ليس بطلاق، فإنه سبحانه قال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ {البقرة: ٢٢٩}، وهذا وإن لم يختص بالمطلقة تطليقتين، فإنه يتناولها وغيرهما، ولا يجوز أن يعود الضمير إلى من لم يذكر، ويُخلى منه المذكور، بل إما أن يختص بالسابق أو يتناولها وغيره، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِهَا﴾ الآية، وهذا يتناول مَنْ طَلَّقَتْ بعد فدية وطلقتين قطعاً لأنها هى المذكورة، فلا بُدَّ من دخولها تحت اللفظ، وهكذا فهم ترجمان القرآن الذى دعا له رسول الله عليه السلام أن يُعلِّمه الله تأويل القرآن، وهى دعوة مستجابة بلا شك .

وإذا كانت أحكام الفدية غير أحكام الطلاق، دل على أنها من غير جنسه، فهذا مقتضى النص، والقياس، وأقوال الصحابة، ثم من نظر إلى حقائق العقود ومقاصدها دون ألفاظها يعد الخلع فسخاً بأى لفظ كان حتى بلفظ الطلاق، وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد، وهو اختيار شيخنا . قال: وهذا ظاهر كلام أحمد، وكلام ابن عباس وأصحابه . قال ابن جريج: أخبرنى عمرو بن دينار، أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول: ما أجازته المال، فليس بطلاق . قال عبد الله بن أحمد: رأيت أبى كان يذهب إلى قول ابن عباس . وقال عمرو، عن طاووس: كان أبى لا يرى الفداء طلاقاً ويُخَيِّرُهُ .

ومن اعتبر الألفاظ ووقف معها، واعتبرها فى أحكام العقود، جعله بلفظ الطلاق طلاقاً، وقواعد الفقه وأصوله تشهد أن المرعى فى العقود حقائقها ومعانيها لا صورها وألفاظها، وبالله التوفيق .

ومما يدل على هذا، أن النبى عليه السلام أمر ثابت بن قيس أن يُطلق امرأته فى الخلع تطليقةً، ومع هذا أمرها أن تعتد بحيضة، وهذا صريح فى أنه فسخ، ولو وقع بلفظ الطلاق .

وأيضاً فإنه سبحانه علّق عليه أحكام الفدية بكونه فدية، ومعلوم أن الفدية لا تختص بلفظ، ولم يُعين الله سبحانه لها لفظاً معيناً، وطلاق الفداء طلاق مقيد، ولا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق، كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة قروء بالسنة الثابتة، وبالله التوفيق.



ذكر أحكام رسول الله ﷺ في الطلاق

فصل

ذكر حكمه ﷺ في طلاق الهازل، وزائل العقل،

والمكره، والتطليق في نفسه

في «السنن»: من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، «ثلاثٌ جدّهن جدٌّ وهزلُهُنَّ جدٌّ: النكاح، والطلاق، والرجعة»^(١).

وفيها: عنه من حديث ابن عباس: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٢).

وفيها: عنه ﷺ: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق»^(٣). وصح عنه أنه قال للمقر بالزنى: «أبك جنون؟»^(٤). وثبت عنه أنه أمر به أن يُستنكّه^(٥).

وذكر البخارى في «صحيحه»: عن على، أنه قال لعمر: ألم تعلم أن القلم رُفِعَ عن ثلاث: المجنون حتى يُفّق، وعن الصبي حتى يُدرك، وعن النائم حتى يستيقظ^(٦).

(١) حسن لشواهده. رواه أبو داود (٢١٩٤) والترمذى (١١٨٤) وابن ماجه (٢٠٣٩) والدارقطنى (٢٥٧/٣) وابن الجارود (٧١٢) والحاكم (١٩٧/٢، ١٩٨) والبيهقى (٢٣٥٦) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وفي سنده عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك، وهو لين الحديث كما في «التقريب» (٤٧٦/١) وقال النسائى: منكر الحديث ولكن للحديث شواهد يتقوى بها. انظر «الإرواء» (١٨٢٦).

(٢) صحيح. رواه الطبرانى في «الصغير» (٢٧٠/١) والدارقطنى (١٧٠/٤ - ١٧١) والطحاوى في «شرح معانى الآثار» (٩٥/٣) والبيهقى (٣٥٦/٧) وابن حبان (٧٢١٩) - إحصان) وابن حزم في «الأحكام فى أصول الأحكام» (١٤٩/٥) وابن ماجه (٢٠٤٥) والحاكم (١٩٨/٢) وانظر «الإرواء» (١٢٣/١).

(٣) حسن. رواه أحمد (٢٧٦/٦) وأبو داود (٢١٩٣) وابن أبى شيبه (٢/٨٨/٧) وابن ماجه (٢٠٤٦) والحاكم (١٩٨/٢) والبيهقى (٣٥٧/٧) من حديث عائشة رضى الله عنها. وانظر «الإرواء» (٢٠٤٧).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) روه البخارى تعليقاً (٣٠٠/١١ - فتح) وقال الحافظ: وصله البغوى فى «المجدييات» عن على بن الجعد عن شعبة عن الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن عباس «أن عمر أتى بمجنونة قد زنت وهى حبلى فأراد أن يرحمها»

وفى «الصحيح» عنه ﷺ، «إن الله تجاوز لأمتى عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم، أو تعمل به»^(١).

فتضمنت هذه السنن، أن ما لم ينطق به اللسان من طلاق أو عتاق، أو يمين، أو نذر ونحو ذلك، عفوٌ غير لازم بالنية والقصد، وهذا قول الجمهور، وفى المسألة قولان آخران

أحدهما: التوقف فيها، قال عبد الرزاق، عن معمر: سئل ابن سيرين عمن طلق فى نفسه، فقال: أليس قد علم الله ما فى نفسك؟ قال: بلى، قال: فلا أقول فيها شيئاً.

والثانى: وقوعه إذا جزم عليه، وهذا رواية أشهب عن مالك، وروى عن الزهرى، وحجة هذا القول قوله ﷺ: «إنما أعمال بالنيات»^(٢)، وأن كفر فى نفسه، فهو كفر، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وأن المصر على المعصية فاسق مؤاخذ وإن لم يفعلها، وبأن أعمال القلوب فى

= فقال له على: أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة فذكره وتابعه ابن نمير ووکیع وغير واحد عن الأعمش، ورواه جرير بن حازم عن الأعمش فصرح فيه بالرفع أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه، وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن أبى طبيان مرفوعاً لكن لم يذكر فيهما ابن عباس، جعله عن أبى طبيان عن على ورجح الموقوف على المرفوع، وأخذ بمقتضى هذا الحديث الجمهور أ.هـ «الفتح» (٣٠٥/٩). قلت: الحديث المرفوع الذى أشار إليه الحافظ رواه أبو داود (٤٤٠/١) وابن حبان (١٤ - إحسان) والنسائي فى «الرجم» فى «الكبرى» كما فى «التحفة» (٤١٣/٧) والدارقطنى (١٣٨/٣ - ١٣٩) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

قال الالبانى: وهو كما قالوا، ولا يضره إيقاف من أوقفه لأميرين.

الأول: أن من رفعه ثقة والرفع زيادة فيه يجب قبولها.

الثانى: أن رواية الوقف فى حكم الرفع لقول على لعمر: أما علمت. وقول عمر: بلى. فذلك دليل على أن الحديث معروف عندهم وكذلك لا يضره رواية من أسقط من الإسناد ابن عباس مثل رواية عطاء بن السائب عن أبى طبيان الجنبى قال أتى عمر بامرأة قد فجرت فأمر برجعها، فمر على رضى الله عنه. الحديث نحو الرواية الثانية المرفوعة. أخرجه أبو داود (٤٤٠/٢) وأحمد (١٥٤/١، ١٥٨) من طريق عطاء ابن السائب عن أبى ظبيان. قلت: ورجاله ثقات لكن عطاء بن السائب كان اختلط، فلعله ذهب عليه من إسناد ابن عباس بين أبى طبيان والخليفين. وقد حكى الدارقطنى الخلاف فيه على أبى طبيان كما ذكره الزيلعى والراجح عندنا رواية الأعمش كما تقدم. أ.هـ «الإرواء» (٦/٢).

(١) رواه البخارى (٥٢٦٩) ومسلم (٣٢٤، ٣٢٥) وأبو داود (٢٢٠٩) والترمذى (١١٨٣) والنسائي (١٥٧/٦) وابن ماجه (٢٠٤٠) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) رواه البخارى (١) ومسلم (٤٨٤٤) وأحمد (٢٥/١، ٤٣) وأبو داود (٢٢٠١) والترمذى (١٦٤٧) والنسائي (٥٨/١، ١٥٨/٦، ١٣/٧) وابن ماجه (٤٢٢٧) من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

الثواب والعقاب كأعمال الجوارح، ولهذا يُثاب على الحب والبُغض، والموالة والمعاداة في الله، وعلى التوكل والرضى، والعزم على الطاعة، ويُعاقب على الكبر والحسد، والعجب والشك، والرياء وظن السوء بالأبرياء.

ولا حُجة في شيء من هذا على وقوع الطلاق والعتاق بمجرد النية من غير لفظ، أما حديث «الأعمال بالنيات»: فهو حجةٌ عليهم، لأنه أخبر فيه أن العمل مع النية هو المعتبر، لا النية وحدها، وأما من اعتقد الكفر بقلبه أو شكاً، فهو كافر لزوال الإيمان الذي هو عقد القلب مع الإقرار، فإذا زال العقد الجارم، كان نفس زواله كفراً، فإن الإيمان أمر وجودي ثابت قائم بالقلب، فما لم يقم بالقلب، حصل ضده وهو الكفر، وهذا كالعلم والجهل، إذا فقد العلم، حصل الجهل، وكذلك كل نقضين زال أحدهما خَلَفَهُ الآخر.

وأما الآية فليس فيها أن المحاسبة بما يُخفيه العبد إلزامه بأحكامه بالشرع، وإنما فيها محاسبته بما يُبديه أو يُخفيه، ثم هو مغفور له أو معذب، فأين هذا من وقوع الطلاق بالنية. وأما أن المصر على المعصية فاسقٌ مؤاخذ، فهذا إنما هو فيمن عمِلَ المعصية، ثم أصر عليها، فهنا عمل اتصل به العزم على معاودته، فهذا هو المصر، وأما مَنْ عزم على المعصية ولم يعملها، فهو بين أمرين، إما أن لا تُكْتَبَ عليه، وإما تُكْتَبَ له حسنة إذا تركها لله عز وجل. وأما الثواب والعقاب على أعمال القلوب فحق، والقرآن والسنة مملوآن به، ولكن وقوع الطلاق والعتاق بالنية من غير تلفظ أمر خارج عن الثواب والعقاب، ولا تلازم بين الأمرين، فإن ما يُعاقب عليه من أعمال القلوب هو معاص قلبية يستحق العقوبة عليها، كما يستحقه على المعاصي البدنية إذ هي منافية لعبودية القلب، فإن الكبر والعُجب والرياء وظنَّ السوء محرّمات على القلب، وهي أمور اختيارية يمكن اجتنبها فيستحق العقوبة على فعلها، وهي أسماءٌ لمعان مسمياتها قائمةٌ بالقلب.

وأما العتاق والطلاق، فاسمان لمسميين قائمين باللسان، أو ما ناب عنه من إشارة أو كتابة، وليس اسمين لما في القلب مجرداً عن النطق.

وتضمنت أن المكلف إذا هزل بالطلاق، أو النكاح، أو الرجعة، لزمه ما هزل به، فدل ذلك على أن كلام الهازل معتبر وإن لم يُعتبر كلام النائم والناسي، وزائل العقل

والمكره، والفرق بينهما أن الهازل قاصدٌ للفظ غير مريد لحكمه، وذلك ليس إليه، فإنما إلى المكلف الأسباب، وأما ترتب مسبباتها وأحكامها، فهو إلى الشارع قصده المكلف أو لم يقصده، والعبرة بقصده السبب اختياراً فى حال عقله وتكليفه، فإذا قصده، رتب الشارع عليه حكمه جد به أو هزل، وهذا بخلاف النائب والمبرسم، والمجنون والسكران وزائل العقل، فإنهم ليس لهم قصد صحيح، وليسوا مكلفين، فالفاظهم لغو بمنزلة ألفاظ الطفل الذى لا يعقل معناها، ولا يقصده.

وسر المسألة الفرق بين من قصد اللفظ، وهو عالم به ولم يُرد حكمه، وبين من لم يقصد اللفظ ولم يعلم معناه، فالمراتب التى اعتبرها الشارع أربعةٌ.

إحداها: أن يقصد الحكم ولا يتلفظ به.

والثانية: أن لا يقصد اللفظ ولا حكمه.

والثالثة: أن يقصد اللفظ دون حكمه.

والرابعة: أن يقصد اللفظ والحكم.

فالأوليان لغو، والآخرتان معتبرتان. هذا الذى استُفيد من مجموع نصوصه وأحكامه، وعلى هذا فكلام المكره كله لغو لا عبرة به، وقد دل القرآن على أن مَنْ أكره على التكلم بكلمة الكفر لا يكفر، ومن أكره على الإسلام لا يصير به مسلماً، ودلت السنة على أن الله سبحانه تجاوز عن المكره، فلم يُؤاخذه بما أكره عليه، وهذا يُراد به كلامه قطعاً، وأما أفعاله، ففيها تفصيل، فما أبيح منها بالإكراه فهو متجاوز عنه، كالأكل فى نهار رمضان، والعمل فى الصلاة، ولبس المخيط فى الإحرام ونحو ذلك، وما لا يُباح بالإكراه، فهو مؤاخذ به، كقتل المعصوم، وإتلاف ماله، وما اختلف فيه كشرُّب الخمر والزنى والسرقة هل يُحدّه به أو لا؟ فالاختلاف، هل يباح ذلك بالإكراه أو لا؟ فمن لم يُيحه حدّه به، ومن أباحه بالإكراه لم يُحدّه، وفيه قولان للعلماء، وهما روايتان عن الإمام أحمد.

والفرق بين الأقوال والأفعال فى الإكراه، أن الأفعال إذا وقعت، لم ترتفع مفسدتها، بل مفسدتها معها بخلاف الأقوال، فإنها يمكن إلغاؤها وجعلها بمنزلة أقوال النائب والمجنون، فمفسدة الفعل الذى لا يُباح بالإكراه بخلاف مفسدة القول، فإنها إنما

تثبت إذا كان قائله عالماً به مختاراً له. وقد روى وكيع عن ابن أبي ليلى، عن الحكم ابن عتيبة، عن خيثمة بن عبد الرحمن، قال: قالت امرأة لزوجها: سمنى، فسمّاها الطيبة، فقالت: ما قلت شيئاً، قال: فهات ما أسميك به، قالت: سمنى خلية طالقاً، قال: أنت خلية طالق، فأت عمر بن الخطاب فقالت: إن زوجي طلقني، فجاء زوجها فقص عليه القصة فأوجع عمر رأسها، وقال لزوجها: خذ بيدها، وأوجع رأسها.

فهذا الحكم من أمير المؤمنين بعدم الوقوع لما لم يقصد الزوج اللفظ الذي يقع به الطلاق، بل قصد لفظاً لا يريد به الطلاق، فهو كما لو قال لأتمته أو غلامه: إنها حرة، وأراد أنها ليست بفاجرة، أو قال لامراته: أنت مسرحة، أو سرحتك، ومراده تسريح الشعر ونحو ذلك، فهذا لا يقع عتقه ولا طلاقه بينه وبين الله تعالى، وإن قامت قرينة أو تصادقا في الحكم لم يقع به.

فإن قيل: فهذا من أى الأقسام؟ فإنكم جعلتم المراتب أربعة، ومعلوم أن هذا ليس بمكره ولا رائل العقل، ولا هازل، ولا قاصد لحكم اللفظ؟ قيل: هذا متكلم باللفظ يريد به أحد معنييه، فلزم حكم ما أراده بلفظه دون ما لم يرده، فلا يلزم بما لم يرده باللفظ إذا كان صالحاً لما أراده، وقد استحلف النبي ﷺ رُكّانة لما طلق امرأته ألبتة، فقال: «ما أردت؟» قال: واحدة، قال: «الله»، قال: الله، قال: «هو ما أردت»^(١)،

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٢٢٠٨) والترمذي (١١٧٧) والدارمي (١٦٣/٢) وابن ماجه (٢٠٥١) والدارقطني (٣٤/٤) والحاكم (١٩٩/٢) والبيهقي (٣٤٢/٧) والطيالسي (١١٨٨) وأبو يعلى (١٥٣٧) وابن حبان (٤٢٧٤) - إحصان والعقيلي في «الضعفاء» (٢٥٤/٣) وابن عدى في «الكامل» (٢٨٠/٥) من حديث رُكّانة رضى الله عنه وقال الترمذي «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً (يعنى البخارى) عن هذا الحديث، فقال: فيه اضطراب».

قال الألبانى: هو إسناد مسلسل بعلل:

الأولى: جهالة على بن يزيد بن رُكّانة، أورده العقيلي في «الضعفاء». وساق له هذا الحديث، وروى عقبه عن البخارى أنه قال: «لم يصح حديثه» وكذا فى «الميزان» للذهبي و «التهذيب» لابن حجر، وذكر أنه روى عنه ابنه عبد الله ومحمد. وذكره ابن حبان فى «الثقات» وقال فى «التقريب»: «مستور».

الثانية: ضعف عبد الله بن على بن يزيد، أورده العقيلي أيضاً فى «الضعفاء» وقال: «لا يتابع على حديثه، مضطرب الإسناد ثم ساق له هذا الحديث ونقله عنه الذهبي فى «الميزان» وقره.. وقال الحافظ فى «التقريب: لين الحديث».

الثالثة: ضعف الزبير بن سعيد أيضاً، أورده العقيلي أيضاً، وروى عن ابن معين: «ليس بشيء» وفى رواية: «ضعيف» وفى «الميزان» «روى عباس عن ابن معين ثقة». وقال أحمد: فيه لين، وقال أبو زرعة: شيخ =

فقبل منه نيته فى اللفظ المحتمل. وقد قال مالك: إذا قال: أنت طالق البتة، وهو يريد أن يحلف على شىء ثم بدا له، فترك اليمين، فليست طالقاً؛ لأنه لم يُرد أن يطلقها، وبهذا أفتى الليث بن سعد، والإمام أحمد، حتى إن أحمد فى رواية عنه: يُقبل منه ذلك فى الحكم.

= وفى «التهذيب» قال العجلي: روى حديثاً منكراً فى الطلاق» يعنى هذا وقال الحافظ فى «التقريب» «لبن الحديث».

الرابعة: الاضطراب كما سبقت الإشارة إليه عن البخارى، وبيانه أن جرير بن حازم قال عن الزبير بن سعيد عن عبد الله بن على بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده أنه طلق، فجعله من مسند يزيد بن ركانة. وخالفه عبد الله بن المبارك فقال: أنا الزبير بن سعيد: أخبرنى عبد الله بن يزيد بن ركانة قال: كان جدى ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة... فأرسله. أخرجه الدارقطنى من طريق ابن حبان أن ابن المبارك به. وقال: خالفه إسحاق بن أبى إسرائيل: ثم ساقه من طريقه: نا عبد الله بن المبارك: أخبرنى الزبير بن سعيد عن عبد الله بن على بن السائب عن جده ركانة بن عبد يزيد به.

فهذه ثلاثة وجوه من الاضطراب على الزبير بن سعيد نلخصها كما يلى:

الاول: عن عبد الله بن على بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده يعنى يزيد.

الثانى: عن عبد الله بن على بن يزيد كان جدى ركانة فأرسله.

الثالث: عن عبد الله بن على بن السائب عن جده ركانة فجعل فى هذا الوجه عبد الله بن على بن السائب مكان عبد الله بن على بن يزيد، وهو خير منه كما يأتى:

ويرجح الوجه الثالث أن الزبير قد توبع عليه فقال الإمام الشافعى (١٦٣٦): أخبرنى عمى محمد بن على بن شافع عن عبد الله بن السائب عن نافع بن عجير بن يزيد: «أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهمية المزنية البتة، ثم أتى رسول الله عليه السلام فقال: يا رسول الله إنى طلقت امرأتى سهمية البتة، والله ما أردت إلا واحدة فقال ركانة: والله ما أردت إلا واحدة فردها إليه رسول الله عليه السلام، فطلقها الثانية فى زمان عمر رضى الله عنه، والثالثة فى زمان عثمان رضى الله عنه، أخرجه أبو داود (٢٢٠٦، ٢٢٠٧) والدارقطنى (٣٣/٤) والحاكم (١٩٩/٢ - ٢٠٠) والبيهقى (٣٤٢/٧) والعقلى فى «الضعفاء» وأخرجه الطيالسى فى «مسنده» (١١٨٨) قال: «وسمعت شيخاً بمكة فقال: حدثنا عبد الله بن على بن نافع عن نافع بن عجير به. إلا أنه لم يذكر الطلقة الثانية والثالثة».

ويغلب على ظنى أن هذا الشيخ المكى إنما هو محمد بن على بن شافع فإنه مكى، وعليه فيكون الطيالسى قد تابع الإمام الشافعى فى رواية الحديث عنه، والله أعلم. قلت: وهذا الإسناد أحسن حالاً من الذى قبله. فإن رجاله ثقات لولا أن نافع بن عجير لم يوثقه غير ابن حبان (٢٣٨/١)، وأورده ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» (٤٥٤/١/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولهذا قال ابن القيم فى «الزاد» «مجهول، لا يعرف حاله البتة» وما يؤكد جهالة حاله، تناقض ابن حبان فيه فمرة أورده فى «التابعين» من «ثقاته» وأخرى ذكره فى «الصحابة»، وكذلك ذكره فيهم غيره، ولم يثبت ذلك كما أشار إليه الحافظ بقوله فى «التقريب» «قيل: له صحبة» وله حديث آخر منكر المتن لفظه: «على صفى وأمينى» أخرجه ابن حبان فى «الصحابة»! ولذلك ضعف الحديث جماعة من العلماء، فقال الإمام أحمد: «وطرقة كلها ضعيفة» وضعفه أيضاً البخارى حكاه المنذرى عنه كما فى «الزاد» وسبق إعلاله إياه بالاضطراب. أهد «الإرواء» (١٤٠ - ١٤٣).

وهذه المسألة لها ثلاث صور.

إحداها: أن يرجع عن يمينه ولم يكن التنجيز مراده، فهذه لا تطلق عليه فى الحال، ولا يكون حالاً.

الثانية: أن يكون مقصوده اليمين لا التنجيز، فيقول: أنت طالق، ومقصوده: إن كلمت زيداً.

الثالثة: أن يكون مقصوده اليمين من أول كلامه، ثم يرجع عن اليمين فى أثناء الكلام، ويجعل الطلاق منجزاً، فهذا لا يقع به؛ لأنه لم ينو به الإيقاع، وإنما نوى به التعليق، فكان قاصراً عن وقوع المنجز، فإذا نوى التنجيز بعد ذلك لم يكن قد أتى فى التنجيز بغير النية المجردة، وهذا قول أصحاب أحمد. وقد قال تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمُ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

واللغو: نوعان، أحدهما: أن يحلف على الشيء يظنه كما حلف عليه، فيتبين بخلافه. والثانى: أن تجرى اليمين على لسانه من غير قصد للحلف، كلا والله، وبلى والله فى أثناء كلامه، وكلاهما رفع الله المؤاخذه به، لعدم قصد الحالف إلى عقد اليمين وحقيقتها، وهذا تشريع منه سبحانه لعباده ألا يرتبوا الأحكام على الألفاظ التى لم يقصد المتكلم بها حقائقها ومعانيها، وهذا غير الهازل حقيقةً وحكماً.

وقد أفتى الصحابة بعدم وقوع طلاق المكره وإقراره، فصح عن عمر أنه قال: ليس الرجل بأمين على نفسه إذا أوجعته أو ضربته أو أوثقته، وصح عنه أن رجلاً تدلّى بحبل ليشترّ عسلاً، فأتت امرأته فقالت: لأقطعن الحبل، أو لتطلقنى، فناشدها الله، فأبت فطلقها، فأتى عمر، فذكر له ذلك، فقال له: ارجع إلى امرأتك، فإن هذا ليس بطلاق^(١). وكان على لا يُجيز طلاق المكره^(٢)، وقال ثابت الأعرج: سألت ابن عمر، وابن الزبير عن طلاق المكره، فقالا جميعاً: ليس بشيء^(٣).

فإن قيل: فما تصنعون بما رواه الغازى بن جبلة، عن صفوان بن عمران الأصم، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، أن رجلاً جلست امرأته على صدره،

(٢) ذكره ابن حزم فى «المحلّى» (٢٠٢/١٠).

(١) ذكره ابن حزم فى «المحلّى» (٢٠٢/١٠).

(٣) ذكره ابن حزم فى «المحلّى» (٢٠٢/١٠).

وجعلت السكين على حلقه، وقالت له: طلقنى أو لأذبحنك، فناشدها، فأبت، فطلقها ثلاثاً، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «لا قيلولة فى الطلاق»^(١) رواه سعيد بن منصور «سننه». وروى عطاء بن عجلان، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله»^(٢).

وروى سعيد بن منصور: حدثنا فرج بن فضالة، حدثنى عمرو بن شراحيل المعافى، أن امرأة استلت سيفاً، فوضعت على بطن زوجها، وقالت: والله لأنفذنك، أو لتطلقنى، فطلقها ثلاثاً فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب، فأمضى طلاقها^(٣). وقال على: كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه^(٤).

قيل: أما خبر الغازى بن جبلة، ففيه ثلاث علل. إحداها: ضعف صفوان بن عمرو. الثانية: لين الغازى بن جبلة. والثالثة: تدليس بقية الراوى عنه، ومثل هذا لا يحتاج به. قال أبو محمد ابن حزم: وهذا خبر فى غاية السقوط.

وأما حديث ابن عباس «كل الطلاق جائز» فهو من رواية عطاء بن عجلان وضعفه مشهور، وقد رُمى بالكذب. قال أبو محمد ابن حزم: وهذا الخبر شر من الأول.

وأما أثر عمر، فالصحيح عنه خلافه كما تقدم، ولا يعلم معاصرة المعافى لعمر، وفرج بن فضالة فيه ضعف.

(١) ضعيف. رواه سعيد بن منصور فى «سننه» (١١٣٠) وفى سننه الغاز بن جبلة الجبلاى، قال أبو حاتم: منكر الحديث. وصفوان بن عمران الطائى، ذكره ابن أبى حاتم وحكى عن أبيه أنه روى حديثاً منكراً فى طلاق المكره، وقال يكتب حديثه وليس بالقوى، وقال البخارى: روى عنه الغاز فى المكره وهو حديث منكر لا يتابع عليه.

والحديث رواه أيضاً سعيد بن منصور (١١٣١) من طريق الوليد بن مسلم عن الغاز بن جبلة. وقال ابن حزم فى «المحلى» (٢٠٣/١٠): هذا خبر فى غاية السقوط، صفوان منكر الحديث، وبقيه ضعيف، والغازى بن جبلة مغمور.

والقبول: الامتراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم والمعنى أن هذه حالة ليست مانعة من وقوع الطلاق. (٢) ضعيف جداً. ذكره ابن حزم فى «المحلى» (٢٠٣/١٠) وقال: وهذا شر من الأول؛ لأن عطاء بن عجلان مذكور بالكذب.

(٣) ضعيف. رواه سعيد بن منصور فى «سننه» (١١٢٩) وفى سننه فرج بن فضالة، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (١٠٨/٢) وعمرو بن شراحيل، ذكره ابن أبى حاتم وقال: روى عن عمر بن الخطاب فى تجويز طلاق المكره مرسل.

(٤) ذكره ابن حزم فى «المحلى» (١٠، ٢٠٣).

وأما أثر على، فالذى رواه عنه الناس أنه كان لا يُجيز طلاق المكره وروى عبدالرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، أن على بن أبى طالب رضى الله عنه، كان لا يُجيز طلاق المكره. فإن صح عنه ما ذكرتم، فهو عام مخصوص بهذا^(١).



فصل

فى طلاق السكران

وأما طلاق السكران، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فجعل سبحانه قول السكران غير معتبر، لأنه لا يعلم ما يقول، وصح عنه ﷺ أنه أمر بالمقر بالزنى أن يُستنكه ليعتبر قوله الذى أقرَّ به أو يلغى.

وفى صحيح البخارى فى قصة حمزة، لما عقرَ بعيرى على، فجاء النبى ﷺ، فَوَقَّفَ عليه يلومه، فصعد فيه النظر وصوبه وهو سكران، ثم قال: هل أنتم إلا عبيدٌ لأبى، فنكص النبى ﷺ على عقبه^(٢). وهذا القول لو قاله غير سكران، لكان ردةً وكفرًا، ولم يؤاخذ بذلك حمزة.

وصح عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه قال: ليس لمجنون، ولا سكران طلاق. رواه ابن أبى شيبه، عن وكيع، عن ابن أبى ذئب، عن الزهرى، عن أبان بن عثمان، عن أبيه^(٣).

وقال عطاء: طلاق السكران لا يجوز^(٤)، وقال ابن طاووس عن أبيه: طلاق السكران لا يجوز. وقال القاسم بن محمد: لا يجوز طلاقه^(٥).

(١) انظر «المصنف» لعبد الرزاق (١١٤١٥) و«المحلى» لابن حزم (٢٠٢/١٠ - ٢٠٣) و«سنن البيهقى» (٣٥٨/٧) ٣٥٩.

(٢) رواه البخارى (٤٠٠٣) كتاب المغارى، باب: شهود الملائكة بدران. من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه.

(٣) رجاله ثقات. وأورده ابن حزم فى «المحلى» (٢٠٩/١٠).

(٤) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٢٣٠٩).

(٥) ذكره ابن حزم فى «المحلى» (٢١٠/١٠) وصححه.

وصح عن عمر بن عبد العزيز أنه أتى بسكران طلق، فاستحلفه بالله الذى لا إله إلا هو: لقد طلقها وهو لا يعقل، فحلف، فردَّ إليه امرأته، وضربه الحد^(١).

وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصارى، وحميد بن عبد الرحمن، وربيعة، والليث بن سعد، وعبد الله بن الحسن، وإسحاق بن راهويه، وأبى ثور، والشافعى فى أحد قوليه، واختاره المزنى وغيره من الشافعية، ومذهب أحمد فى إحدى الروايات عنه، وهى التى استقر عليها مذهب، وصرح برجوعه إليها، فقال فى رواية أبى طالب: الذى لا يأمر بالطلاق، إنما أتى خصلة واحدة، والذى يأمر بالطلاق، فقد أتى خصلتين حرَّمها عليه، وأحلَّها لغيره، فهذا خيرٌ من هذا، وأنا أتقى جميعاً. وقال فى رواية الميمونى: قد كنت أقول: إن طلاق السكران يجوز حتى تبينه، فغلب على أنه لا يجوز طلاقه، لأنه لو أقر، لم يلزمه، ولو باع، لم يجز بيعه، قال: وألزمه الجنائية، وما كان من غير ذلك، فلا يلزمه. قال أبو بكر عبد العزيز: وبهذا أقول، وهذا مذهب أهل الظاهر كلهم، واختاره من الحنفية أبو جعفر الطحاوى، وأبو الحسن الكرخى. والذين أوقعوه لهم سبعة مآخذ.

أحدها: أنه مكلف، ولهذا يؤاخذ بجنائاته.

والثانى: أن إيقاع الطلاق عقوبة له.

والثالث: أن ترتب الطلاق على التطلق من باب ربط الأحكام بأسبابها، فلا يؤثر فيه السكر.

والرابع: أن الصحابة أقاموه مقام الصاحى فى كلامه، فإنهم قالوا: إذا شرب، سكر، وإذا سكر، هذى، وإذا هذى، افترى وحدُّ المفترى ثمانون.

والخامس: حديث: «لا قيلولة فى الطلاق» وقد تقدم.

السادس: حديث «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه»، وقد تقدم.

والسابع: أن الصحابة أوقعوا عليه الطلاق، فرواه أبو عبيد عن عمر، ومعاوية، ورواه غيره عن ابن عباس. قال أبو عبيد: حدثنا يزيد بن هارون، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الحارث، عن أبى ليبيد، أن رجلاً طلق امرأته وهو سكران، فرفع

(١) ذكره ابن حزم فى «المحلّى» (١٠/٢١٠).

إلى عمر بن الخطاب، وشهد عليه أربع نسوة ففرق عمر بينهما^(١).

قال: وحدثنا ابن أبي مريم، عن نافع بن يزيد، عن جعفر بن ربيعة، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن معاوية أجاز طلاق السكران^(٢). هذا جميع ما احتجوا به، وليس فيه شيء منه حجة أصلاً.

فأما المأخذ الأول: وهو أنه مكلف، فباطل، إذ الإجماع منعقد على أن شرط التكليف العقل، ومن لا يعقل ما يقول، فليس بمكلف.

وأيضاً فلو كان مكلفاً، لوجب أن يقع طلاقه إذا كان مكرهاً على شربها، أو غير عالم بأنها خمر، وهم لا يقولون به.

وأما خطابه، فيجب حمله على الذى يعقل الخطاب، أو على الصاحي، وأنه نُهى عن السكر إذا أراد الصلاة، وأما من لا يعقل، فلا يؤمر ولا ينهى.

وأما إلزامه بجنائياته، فمحل نزاع لا محل وفاق، فقال عثمان البتي: لا يلزمه عقد ولا بيع، ولا حدٌ إلا حدّ الخمر فقط، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد أنه كالمجنون في كل فعل يُعتبر له العقل.

والذين اعتبروا أفعاله دون أقواله، فرّقوا بفرقين:

أحدهما: أن إسقاط أفعاله ذريعة إلى تعطيل القصاص، إذ كل من أراد قتل غيره أو الزنى أو السرقة أو الحراب، سكرَ وفعل ذلك، فيُقام عليه الحدُّ إذا أتى جرماً واحداً، فإذا تضاعف جرّمه بالسكر كيف يسقط عنه الحد؟ هذا مما تأباه قواعد الشريعة وأصولها، وقال أحمد منكراً على من قال ذلك: وبعض من يرى طلاق السكران ليس بجائز، يزعم أن سكراناً لو جنى جنابة، أو أتى حدّاً، أو ترك الصيام أو الصلاة، كان بمنزلة المبرسم والمجنون، هذا كلام سوء.

والفرق الثاني: أن إلغاء أقواله لا يتضمن مفسدة، لأن القول المجرد من غير العاقل لا مفسدة فيه بخلاف الأفعال، فإن مفاستها لا يُمكن إلغاؤها إذا وقعت، فإلغاء أفعاله ضررٌ محض، وفسادٌ منتشر بخلاف أقواله، فإن صح هذان الفرقان،

(١) رجاله ثقات. وذكره ابن حزم في «المحلى» (٢٠٩/١٠).

(٢) رجاله ثقات. وذكره ابن حزم في «المحلى» (٢٠٩/١٠).

بطل الإلحاق، وإن لم يصحها، كانت التسوية بين أقواله وأفعاله متعينة.

وأما المأخذ الثانى: - وهو أن إيقاع الطلاق به عقوبة له - ففى غاية الضعف، فإن الحد يكفيه عقوبة، وقد حصل رضى الله سبحانه من هذه العقوبة بالحد، ولا عهد لنا فى الشريعة بالعقوبة بالطلاق، والتفريق بين الزوجين.

وأما المأخذ الثالث: أن إيقاع الطلاق به من ربط الأحكام بالأسباب، ففى غاية الفساد والسقوط، فإن هذا يُوجب إيقاع الطلاق ممن سكر مكرهاً، أو جاهلاً بأنها خمر، وبالمجنون والمبرسم، بل وبالنائم، ثم يُقال: وهل ثبت لكم أن طلاق السكران سبب حتى يُربط الحكم به، وهل النزاع إلا فى ذلك؟.

وأما المأخذ الرابع: وهو أن الصحابة جعلوه كالصاحى فى قولهم: إذا شرب، سكر، وإذا سكر هذى^(١). فهو خبر لا يصح البتة.

قال أبو محمد بن حزم: وهو خبر كذب قد نزه الله عليه وأبى الرحمن بن عوف منه، وفيه من المناقضة ما يدل على بطلانه، فإن فيه إيجاب الحد على من هذى، والهاذى لا حدَّ عليه^(٢).

وأما المأخذ الخامس: وهو حديث: «لا قيلولة فى الطلاق»، فخير لا يصح، ولو صح، لوجب حمله على طلاق مكلف يعقل دون من لا يعقل، ولهذا لم يدخل فيه طلاق المجنون والمبرسم والصبى.

وأما المأخذ السادس: وهو خبر: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه»، فمثله سواء لا يصح، ولو صح، لكان فى المكلف، وجواب ثالث: أن السكران الذى لا يعقل إما معتوه، وإما مُلحق به، وقد ادعت طائفة أنه معتوه. وقالوا: المعتوه فى اللغة: الذى لا عقل له، ولا يدرى ما يتكلم به.

وأما المأخذ السابع: وهو أن الصحابة أوقعوا عليه الطلاق، فالصحابة مختلفون

(١) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٣٥٤٢) من حديث معمر، عن أيوب، عم عكرمة أن عمر بن الخطاب شاور الناس فى جلد الخمر، وقال: إن الناس قد شربوها، واجترأوا عليها، فقال له على رضى الله عنه: إن السكران إذا كر هذى، وإذا هذى افترى، فاجعله حد الفرية، فجعله عمر حد الفرية ثمانين. ورواه مالك (٨٤٢/٢) عن ثور بن زيد الدبلى. ورواه البيهقى (٣٢١/٨) عن ثور بن زيد عن عكرمة، عن ابن عباس.

(٢) قاله ابن حزم فى «المحلى» (٢١١/١٠) وزاد: وهلا قلتم إذا هذى كفر، وإذا كفر قتل؟

فى ذلك، فصح عن عثمان ما حكيناه عنه.

وأما أثر ابن عباس، فلا يصح عنه، لأنه من طريقين، فى أحدهما الحجاج بن أرمطة، وفى الثانية إبراهيم بن أبى يحيى، وأما ابن عمر ومعاوية، فقد خالفهما عثمان ابن عفان.



فصل

فى طلاق الإغلاق

وأما طلاق الإغلاق، فقد قال الإمام أحمد فى رواية حنبل: وحديث عائشة رضى الله عنها: سمعت النبى ﷺ يقول: «لا طلاق ولا عتاق فى إغلاق»^(١)، يعنى الغضب، هذا نص أحمد حكاه عنه الخلال، وأبو بكر فى «الشافى» و«زاد المسافر». فهذا تفسير أحمد.

وقال أبو داود فى سننه: أظنه الغضب، وترجم عليه: «باب الطلاق على غلط». وفسره أبو عبيد وغيره: بأنه الإكراه، وفسره غيرهما: بالجنون، وقيل: هو نهى عن إيقاع الطلقات الثلاث دفعةً واحدة، فيُغلق عليه الطلاق حتى لا يبقى منه شىء، كغلق الرهن، حكاه أبو عبيد الهروى.

قال شيخنا: وحقيقة الإغلاق: أن يُغلق على الرجل قلبه، فلا يقصد الكلام، أو لا يعلم به، كأنه انغلق عليه قصده وإرادته. قلت: قال أبو العباس المبرد: الغلق: ضيق الصدر، وقلة الصبر بحيث لا يجد مخلصاً، قال شيخنا: ويدخل فى ذلك طلاق المكره والمجنون، ومن زال عقله بسكر أو غضب، وكل من لا قصد له ولا معرفة له بما قال.

والغضب على ثلاث أقسام:

قال شيخنا: ما يُزيل العقل، فلا يشعر صاحبه بما قال، وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع.

(١) سبق تخريجه.

الثانى: ما يكون فى مبادئه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده، فهذا يقع طلاقه.

الثالث: أن يستحكم ويشدد به، فلا يُزيل عقله بالكلية، ولكن يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فرط منه إذا زال، فهذا محل نظر، وعدم الوقوع فى هذه الحالة قوى متجه.



فصل

حكم رسول الله ﷺ فى الطلاق قبل النكاح

فى السنن: من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك»^(١). قال الترمذى: هذا حديث حسن، وهو أحسن شيء فى هذا الباب، وسألت محمد بن إسماعيل، فقلت: أى شيء أصح فى الطلاق قبل النكاح؟ فقال: حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده.

وروى أبو داود: «لا بيع إلا فيما يملك، ولا وفاء نذر إلا فيما يملك»^(٢).

وفى سنن ابن ماجه: عن المسور بن مخرمة رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل ملك»^(٣).

وقال وكيع: حدثنا ابن أبى ذئب، عن محمد بن المنكدر، وعطاء بن أبى رباح، كلاهما عن جابر بن عبد الله يرفعه: «لا طلاق قبل نكاح»^(٤).

وذكر عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: سمعت عطاءً يقول: قال ابن عباس رضى الله عنه: لا طلاق إلا من بعد نكاح^(٥).

قال ابن جريج: بلغ ابن عباس أن ابن مسعود يقول: إن طلق ما لم ينكح فهو

(١) حسن. رواه الترمذى (١١٨١) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

(٢) حسن. رواه أبو داود (٢١٩٠). (٣) حسن. رواه ابن ماجه (٢٠٤٨) وانظر «الإرواء» (٢٠٧٠).

(٤) سنده صحيح. ورواه البيهقى (٣٢٠ / ٧) من طريق آخر.

(٥) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١١٤٤٨) والبيهقى (٣٢٠ / ٧).

جائز، فقال ابن عباس: أخطأ في هذا، إن الله تعالى يقول: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، ولم يقل: إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن^(١).

وذكر أبو عبيد: عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه، أنه سئل عن رجل قال: إن تزوجت فلانة، فهي طالق، فقال علي: ليس طلاقاً إلا بعد ملك^(٢).

وثبت عنه رضى الله عنه أنه قال: لا طلاق إلا من بعد نكاح وإن سماها^(٣).

وهذا قول عائشة، وإليه ذهب الشافعى، وأحمد، وإسحاق، وأصحابهم، وداود وأصحابه، وجمهور أهل الحديث.

ومن حجة هذا القول: أن القائل: إن تزوجت فلانة، فهي طالق مطلقاً لأجنبية، وذلك محال، فإنها حين الطلاق المعلق أجنبية، والمتجدد هو نكاحها، والنكاح لا يكون طلاقاً، فعلم أنها لو طلقت، فإنما يكون ذلك استناداً إلى الطلاق المتقدم معلقاً، وهى إذ ذاك أجنبية، وتجدد الصفة لا يجعله متكماً بالطلاق عند وجودها، فإنه عند وجودها مختار للنكاح غير مريد للطلاق، فلا يصح، كما لو قال لأجنبية: إن دخلت الدار فانت طالق، فدخلت وهى زوجته، لم تطلق بغير خلاف.

فإن قيل: فما الفرق بين تعليق الطلاق وتعليق العتق؟ فإنه لو قال: إن ملكت فلاناً، فهو حر، صح التعليق، وعتق بالملك؟

قيل: فى تعليق العتق قولان، وهما روايتان عن أحمد، كما عنه روايتان فى تعليق الطلاق، والصحيح من مذهبه الذى عليه أكثر نصوصه، وعليه أصحابه: صحة تعليق العتق دون الطلاق، والفرق بينهما أن العتق له قوة وسراية، ولا يعتمد نفوذ الملك، فإنه ينفذ فى ملك الغير، ويصح أن يكون الملك سبباً لزواله بالعتق عقلاً وشرعاً، كما يزول ملكه بالعتق عن ذى رحمه المحرم بشرائه، وكما لو اشترى عبداً ليعتقه فى كفارة أو نذر، أو اشتراه بشرط العتق، وكل هذا يُشرع فيه جعل الملك سبباً للعتق، فإنه قرينة محبوبة لله تعالى، فشرع الله سبحانه التوسل إليه بكل وسيلة مفضية

(١) حسن. رواه عبد الرزاق (١١٤٦٨) ووصله البيهقى (٣٢٠/٧) من طريق يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس.

(٢) رواه سعيد بن منصور فى «سننه» (١٠٢٥) وعبد الرزاق (١١٤٥٤) والبيهقى تعليقاً (٣٢٠/٧).

(٣) ضعيف جداً. رواه عبد الرزاق (١١٤٥٣) وفى سننه حسين بن عبد الله بن ضميرة، وهو متروك كما فى «الجرح والتعديل» (٥٧/٣).

إلى محبوبه، وليس كذلك الطلاق، فإنه بغيضٌ إلى الله، وهو أبغض الحلال إليه، ولم يجعل ملك البُضع بالنكاح سبباً لإزالته البتة، وفرقٌ ثانٍ أن تعليق العتق بالملك من باب نذر القرب والطاعات والتبرر، كقوله: لئن آتاني من فضله، بكذا وكذا، فإذا وُجدَ الشرط، لزمه ما علقه به من الطاعة المقصودة، فهذا لونٌ، وتعليق الطلاق على الملك لونٌ آخر.



فصل

حكم رسول الله ﷺ فى تحريم طلاق الحائض والنفساء

والموطوعة فى طهرها، وتحريم إيقاع الثلاث جملة

فى «الصحيحين»: أن ابن عمر رضى الله عنه طلق امرأته وهى حائض على عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك، وإن شاء يطلق قبل أن يمس، فتلك العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء»^(١). ولمسلم: «مره فليراجعها، ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً»^(٢).

وفى لفظ: «إن شاء طلقها طاهراً قبل أن يمس، فذلك الطلاق للعدة كما أمره الله تعالى». وفى لفظ للبخارى: «مره فليراجعها ثم ليطلقها فى قبْلِ عدتها»^(٣).

وفى لفظ لأحمد، وأبى داود، والنسائى، عن ابن عمر رضى الله عنهما، قال: طلق عبد الله بن عمر امرأته وهى حائض، فردّها عليه رسول الله ﷺ، ولم يرها شيئاً، وقال: «إذا طهرت فليطلق أو ليمسك». وقال ابن عمر رضى الله عنه: قرأ رسول الله ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ»^(٤) فى قبْلِ عدتهنَّ {الطلاق ١}.

(١) رواه البخارى (٥٢٥١) ومسلم (٣٥٨٨) وأبو داود (٢١٧٩) والنسائى (١٣٨/٦).

(٢) رواه مسلم (٣٥٩٥) وأبو داود (٢١٨١) والترمذى (١١٧٦) والنسائى (١٤١/٦) وابن ماجه (٢٠٢٣).

(٣) رواه مسلم (٣٥٩٣) كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها.

(٤) منكر. رواه أحمد (٨٠/٢ - ٨١) وأبو داود (٢١٨٥) قال ابن عبد البر: قوله «ولم يرها شيئاً» منكر لم يقله غير أبى الزبير، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه. وقال الخطابى. قال أهل الحديث: لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا. ونقل البيهقى فى «المعرفة» عن الشافعى أنه ذكر رواية أبى الزبير فقال: نافع أثبت من أبى الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبوت أهد «الفتح» (٢٦٦/٩).

فتضمن هذا الحكم أن الطلاق على أربعة أوجه: وجهان حلال، ووجهان حرام. فالحلالان: أن يطلق امرأته طاهراً من غير جماع، أو يطلقها حاملاً مستبينة حملها.

والحرامان: أن يطلقها وهي حائض، أو يطلقها في طهرٍ جامعها فيه. هذا في طلاق المدخول بها.

وأما من لم يدخل بها، فيجوز طلاقها حائضاً وطاهراً، كما قال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وقد دل على هذا قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] وهذه لا عدة لها، ونبه عليه رسول الله ﷺ بقوله: «فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء»، ولولا هاتان الآيتان اللتان فيهما إباحة الطلاق قبل الدخول، لمنع من طلاق من لا عدة له عليها.

وفي سنن النسائي وغيره: من حديث محمود بن لبيد، قال: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام غضبان، فقال: «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم»، حتى قام رجلاً، فقال: يا رسول الله! أفلا أقتله^(١).

وفي «الصحيحين»: عن ابن عمر رضي الله عنه، أنه كان إذا سئل عن الطلاق قال أما أنت إن طلقت امرأتك مرة أو مرتين، فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا، وإن كنت طلقته ثلاثاً، فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك، وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك^(٢).

فتضمنت هذه النصوص أن المطلقة نوعان: مدخول بها، وغير مدخول بها، وكلاهما لا يجوز تطليقها ثلاثاً مجموعة، ويجوز تطليق غير المدخول بها طاهراً وحائضاً.

وأما المدخول بها، فإن كانت حائضاً أو نفساء، حرم طلاقها، وإن كانت طاهراً،

(١) ضعيف. رواه النسائي (١٤٢/٦، ١٤٣) وفي سنده انقطاع بين مخرمة بن بكير وأبيه.

(٢) رواه البخاري (٥٣٣٢) ومسلم (٣٥٨٩) واللفظ له.

فإن كانت مستبينة الحمل، جاز طلاقها بعد الوطء وقبله، وإن كانت حائلاً لم يُجز طلاقها بعد الوطء فى طهر الإصابة، ويجوز قبله. هذا الذى شرعه الله على لسان رسوله من الطلاق، وأجمع المسلمون على وقوع الطلاق الذى أذن الله فيه، وأباحه إذا كان من مكلف مختار، عالم بمذلول اللفظ، قاصد له.

واختلفوا فى وقوع المحرم من ذلك، وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: الطلاق فى الحيض، أو فى الطهر الذى واقعها فيه.

المسألة الثانية: فى جمع الثلاث، ونحن نذكر المسألتين تحريراً وتقريراً، كما ذكرناهما تصويراً، ونذكر حجج الفريقين، ومنتهى أقدام الطائفتين، مع العلم بأن المقلد المتعصب لا يترك من قلده ولو جاءته كل آية، وأن طالب الدليل لا يأتى بسواه، ولا يُحكم إلا بإياه، ولكل من الناس مورد لا يتعداه، وسبيل لا يتخطاه، ولقد عُدَّ من حَمَلَ ما انتهت إليه قواه، وسعى إلى حيث انتهت إليه خطاه.

فأما المسألة الأولى: فإن الخلاف فى وقوع الطلاق المحرم لم يزل ثابتاً بين السلف والخلف، وقد وَهَمَ من ادعى الإجماع على وقوعه، وقال بمبلغ علمه، وخفى عليه من الخلاف ما اطلع عليه غيره، وقد قال الإمام أحمد: من ادعى الإجماع، فهو كاذب، وما يُدرىه لعل الناس اختلفوا.

كيف والخلاف بين الناس فى هذه المسألة معلوم الثبوت عن المتقدمين والمتأخرين؟ قال محمد بن عبد السلام الخشنى حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى، حدثنا عبد الله بن عمر، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال فى رجل طلق امرأته وهى حائض. قال ابن عمر: لا يعتد بذلك^(١)، ذكره أبو محمد بن حزم فى «المحلى» بإسناده إليه.

وقال عبد الرزاق فى «مصنفه»: عن ابن جريج، عن ابن طاووس، عن أبيه أنه قال: كان لا يرى طلاقاً ما خالف وجه الطلاق، ووجه العدة، وكان يقول: وجه الطلاق: أن يُطلقها طاهراً من غير جماع وإذا استبان حملها^(٢).

(١) صحيح. رواه ابن حزم فى «المحلى» (١٠/١٣٦).

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٠٩٢٣، ١٠٩٢٥).

وقال الحُشنى: حدثنا محمد بن المثني، حدثنا عن الرحمن بن مهدي، حدثنا همام بن يحيى، عن قتادة، عن خلاص بن عمرو أنه قال في الرجل يُطلق امرأته وهي حائض: قال: لا يُعتد بها^(١).

قال أبو محمد ابن حزم: والعجب من جرأة من ادعى الإجماع على خلاف هذا، وهو لا يجد فيما يوافق قوله في إمضاء الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه كلمة عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم غير رواية عن ابن عمر قد عارضها ما هو أحسن منها عن ابن عمر، وروايتين ساقطتين عن عثمان وريد بن ثابت رضى الله عنهما. إحداهما: رويناها من طريق ابن وهب عن ابن سمعان، عن رجل أخبره أن عثمان بن عفان رضى الله عنه كان يقضى في المرأة التي يُطلقها زوجها وهي حائض أنها لا تعتد بحيضتها تلك، وتعتد بعدها بثلاثة قروء^(٢). قلت: وابن سمعان هو عبدالله بن زياد بن سمعان الكذاب، وقد رواه عن مجهول لا يُعرف. قال أبو محمد: والأخرى من طريق عبد الرزاق، عن هشام بن حسان، عن قيس بن سعد مولى أبى علقمة، عن رجل سماه، عن زيد بن ثابت أنه قال فيمن طلق امرأته وهي حائض: يلزمه الطلاق، وتعتد بثلاث حيض سوى تلك الحيضة^(٣).

قال أبو محمد: بل نحن أسعد بدعوى الإجماع هاهنا لو استجزنا ما يستجيزون، ونعوذ بالله من ذلك، وذلك أنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم قاطبة، ومن جملتهم جميع المخالفين لنا في ذلك أن الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه بدعة نهى عنها رسول الله ﷺ مخالفة لأمره، فإذا كان لا شك في هذا عندهم، فكيف يستجيزون الحكم بتجوز البدعة التي يقولون أنها بدعة وضلالة، أليس بحكم المشاهدة مجيز البدعة مخالفاً لإجماع القائلين بأنها بدعة؟^(٤) قال أبو محمد: وحتى لو لم يبلغنا الخلاف، لكان القاطع على جميع أهل الإسلام بما لا يقين عنده، ولا بلغه عن جميعهم كاذباً على جميعهم.

قال المانعون من وقوع الطلاق المحرم: لا يزال النكاح المتيقن إلا بيقين مثله من

(١) صحيح. رواه ابن حزم في «المحلى» (١٠/١٣٦).

(٢) قاله ابن حزم في «المحلى» (١٠/١٦٣ - ١٦٤).

(٣) ذكره ابن حزم في «المحلى» (١٠/١٦٤).

(٤) قاله ابن حزم في «المحلى» (١٠/١٦٤).

كتاب، أو سنة، أو إجماع متيقن. فإذا أوجدتمونا واحداً من هذه الثلاثة، رفعنا حكم النكاح به، ولا سبيل إلى رفعه بغير ذلك. قالوا: وكيف والادلة المتكاثرة تدل على عدم وقوعه، فإن هذا طلاق لم يشرعه الله تعالى البتة، ولا أذن فيه، فليس من شرعه، فكيف يُقال بنفوذه وصحته؟

قالوا: وإنما يقع من الطلاق المحرم ما ملكه الله تعالى للمطلق، ولهذا لا يقع به الرابعة، لأنه لم يملكها إياه، ومن المعلوم أنه لم يملكه الطلاق المحرم، ولا أذن له فيه، فلا يصح، ولا يقع.

قالوا: ولو وكل وكيلاً أن يُطلق امرأته طلاقاً جائزاً، فطلق طلاقاً محرماً، لم يقع، لأنه غير مأذون له فيه، فكيف كان إذن المخلوق معتبراً فى صحة إيقاع الطلاق دون إذن الشارع، ومن المعلوم أن المكلف إنما يتصرف بالإذن، فما لم يأذن به الله ورسوله لا يكون محلاً للتصرف البتة.

قالوا: وأيضاً فالشارع قد حجر على الزوج أن يُطلق فى حال الحيض أو بعد الوطء فى الطهر، فلو صح طلاقه لم يكن لحجر الشارع معنى، وكان حجر القاضى على من منعه التصرف أقوى من حجر الشارع حيث يُبطل التصرف بحجره.

قالوا: وبهذا أبطلنا البيع وقت النداء يوم الجمعة؛ لأنه بيعٌ حجر الشارع على بائعه هذا الوقت، فلا يجوز تنفيذه وتصحيحه.

قالوا: ولأنه طلاقٌ محرم منهى عنه، فالنهي يقتضى فساد المنهى عنه، فلو صححنه، لكان لا فرق بين المنهى عنه والمأذون فيه من جهة الصحة والفساد.

قالوا: وأيضاً فالشارع إنما نهى عنه وحرمه، لأنه يُبغضه، ولا يُحب وقوعه، بل وقوعه مكروه إليه، فحرمه لئلا يقع ما يُبغضه ويكرهه، وفى تصحيحه وتنفيذه ضد هذا المقصود.

قالوا: وإذا كان النكاح المنهى عنه لا يصح لأجل النهى، فما الفرق بينه وبين الطلاق، وكيف أبطلتم ما نهى الله عنه من النكاح، وصححتم ما حرمه ونهى عنه من الطلاق، والنهي يقتضى البطلان فى الموضعين؟

قالوا: وكيفنا من هذا حكم رسول الله ﷺ العام الذى لا تخصيص فيه برد ما

خالف أمره وإبطاله وإلغاءه، كما فى «الصحيح» عنه، من حديث عائشة رضى الله عنها: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد»^(١)، وفى رواية: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». وهذا صريح أن هذا الطلاق المحرم الذى ليس عليه أمره ﷺ مردود باطل، فكيف يُقال: إنه صحيح لازم نافذ؟ فأين هذا من الحكم برده؟.

قالوا: أيضاً فإنه طلاق لم يشرعه الله أبداً، وكان مردوداً باطلاً كطلاق الأجنبية، ولا ينفعكم الفرق بأن الأجنبية ليست محلاً للطلاق بخلاف الزوجة، فإن هذه الزوجة ليست محلاً للطلاق المحرم، ولا هو مما ملكه الشارع إياه.

قالوا: وأيضاً فإن الله سبحانه إنما أمر بالتسريح بإحسان، ولا أشر من التسريح الذى حرّمه الله ورسوله، وموجب عقد النكاح أحد أمرين: إما إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان، والتسريح المحرم أمر ثالث غيرهما، فلا عبرة به ألبتة.

قالوا: وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وصح عن النبى ﷺ المبين عن الله مراده من كلامه، أن الطلاق المشروع المأذون فيه هو الطلاق فى زمن الطهر الذى لم يُجامع فيه، أو بعد استبانة الحمل، وما عداهما فليس بطلاق للعدة فى حق المدخول بها، فلا يكون طلاقاً، فكيف تحرم المرأة به؟.

قالوا: وقد قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ومعلوم أنه إنما أراد الطلاق المأذون فيه، وهو الطلاق للعدة، فدل على أن ما عداه ليس من الطلاق، فإنه حصر الطلاق المشروع المأذون فيه الذى يملك به الرجعة فى مرتين، فلا يكون ما عداه طلاقاً. قالوا: ولهذا كان الصحابة رضى الله عنهم يقولون: إنهم لا طاقة لهم بالفتوى فى الطلاق المحرم، كما روى ابن وهب، عن جرير بن حازم، عن الأعمش، أن ابن مسعود رضى الله عنه قال: من طلق كما أمره الله، فقد بين الله له، ومن خالف، فلنا لا نطبق خلافه، ولو وقع طلاق المخالف لم يكن الإفتاء به غير مطاق لهم، ولم يكن للتفريق معنى إذ كان النوعان واقعين نافذين.

وقال ابن مسعود رضى الله عنه أيضاً: من أتى الأمر على وجهه فقد بين الله له، وإلا فوالله ما لنا طاقة بكل ما تُحدِثُونَ.

(١) رواه البخاري (٢٦٩٧) مسلم (٤٤١٢، ٤٤١٣) وأحمد (٦/ ٢٤٠)، (٢٧٠) وأبو داود (٤٦٠٦) وابن ماجه فى «المقدمة» (١٤).

وقال بعض الصحابة وقد سئل عن الطلاق الثلاث مجموعة: مَنْ طلق كما أمر، فقد بُين له، ومن لبس، تركناه وتليسه.

قالوا: ويكفى من ذلك كله ما رواه أبو داود بالسند الصحيح الثابت: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا ابن جريج، قال: أخبرنى أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر قال أبو الزبير وأنا أسمع: كيف ترى فى رجل طلق امرأته حائضاً؟ فقال: طلق ابن عمر امرأته حائضاً على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ، قال: إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهى حائض، قال عبد الله: فردها على ولم يرَها شيئاً، وقال: إذا طهرت، فليطلق أو ليُمسك، قال ابن عمر: وقرأ رسول الله ﷺ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾ فى قبل عدتهن^(١). قالوا: وهذا إسناد فى غاية الصحة، فإن أبا الزبير غير مدفوع عن الحفظ والثقة، وإنما يُخشى من تدليسه، فإذا قال: سمعت، أو حدثنى، زال محذور التدليس، وزالت العلة المتهمة، وأكثر أهل الحديث يحتجون به إذا قال: «عن» ولم يُصرح بالسماع، ومسلم يُصحح ذلك من حديثه، فأما إذا صرح بالسماع، فقد زال الإشكال، وصح الحديث، وقامت الحجة.

قالوا: ولا نعلم فى خبر أبى الزبير هذا ما يُوجب رده، وإنما رده مَنْ رده استبعاداً واعتقاداً أنه خلاف الأحاديث الصحيحة، ونحن نحكى كلام من رده، ونبين أنه ليس فيه ما يوجب الرد.

قال أبو داود: والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير.

وقال الشافعى: ونافع أثبت عن ابن عمر من أبى الزبير، والأثبت من الحديثين أولى أن يُقال به إذا خالفه.

وقال الخطابى: حديث يونس بن جبير أثبت من هذا، ما يعنى قوله: «مره فليراجعها»، وقوله: «أرأيت إن عجز واستحمق؟» قال: فمه^(٢).

(١) سبق تخريجه .

(٢) عن ابن سيرين قال: مكثت عشرين سنة من لا أتهم، أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً وهى حائض، فأمر أن يراجعها فجعلت لا أتهمهم، ولا أعرف الحديث، حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير الباهلى. وكان ذا ثبت فحدثنى، أنه سأل ابن عمر فحدثه، أنه طلق امرأته تطليقة وهى حائض فأمر أن يراجعها قال: قلت: أفحسبت عليه؟ قال: فمه. أو إن عجز واستحمق؟ رواه البخارى (٥٢٥٨) ومسلم (٣٥٩٧) وأبو داود (٢١٨٣) =

قال ابن عبد البر: وهذا لم ينقله عنه أحد غير أبي الزبير، وقد رواه عنه جماعة أجلة، فلم يقل ذلك أحد منهم، وأبو الزبير ليس بحجة فيما خالفه فيه مثله، فكيف بخلاف من هو أثبت منه.

وقال بعض أهل الحديث: لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا.

فهذا جملة ما رد به خبر أبي الزبير، وهو عند التأمل لا يوجب رده ولا بطلانه.

أما قول أبي داود: الأحاديث كلها على خلافه، فليس بأيديكم سوى تقليد أبي داود، وأنت لا ترضون ذلك، وتزعمون أن الحجة من جانبكم، فدعوا التقليد، وأخبرونا أين في الأحاديث الصحيحة ما يخالف حديث أبي الزبير؟ فهل فيها حديث واحد أن رسول الله ﷺ احتسب عليه تلك الطلقة، وأمره أن يعتد بها، فإن كان ذلك، فنعم والله هذا خلاف صريح لحديث أبي الزبير، ولا تجدون إلى ذلك سبيلاً، وغاية ما بأيديكم «مره فليراجعها»، والرجعة تستلزم وقوع الطلاق. وقول ابن عمر. وقد سئل: أتعتد بتلك التغطية؟ فقال: «أرأيت إن عجز واستحقم؟» وقول نافع أو من دونه: «فحسبت من طلاقها»^(١) وليس وراء ذلك حرف واحد يدل على وقوعها، والاعتداد بها، ولا ريب في صحة هذه الألفاظ، ولا مطعن فيها، وإنما الشأن كل الشأن في معارضتها، لقوله: «فردھا علی ولم یرھا شیئاً». وتقديماً عليه، ومعارضتها لتلك الأدلة المتقدمة التي سقناها، وعند الموازنة يظهر التفاوت، وعدم المقاومة، ونحن نذكر ما في كلمة كلمة منها.

أما قوله: «مره فليراجعها»، فالمراجعة قد وقعت في كلام الله ورسوله على ثلاث معان.

= والترمذي (١١٧٥) والنسائي (٤٧٨/٣ و ١٤١/٦ و ٢١٢/٦) وابن ماجه (٢٠٢٢) وفي رواية عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير. قال: قلت لابن عمر: رجل طلق امرأته وهي حائض. فقال: أتعرف عبد الله ابن عمر؟ فإنه طلق امرأته وهي حائض، أتعتد بتلك التغطية؟ قال: فمه أو إن عجز واستحقم. رواه مسلم (٣٦٠٠) كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض. وفي رواية قال: فقلت لابن عمر. أفاحتسبت بها؟ قال: ما يمنعه أورايت إن عجز واستحقم؟ رواه مسلم (٣٠٦١) وفي رواية: قلت: فاعتدت بتلك التغطية التي طلقت وهي حائض؟ قال: مالي أعتد بها؟ وإن كنت عجزت واستمحت. رواه مسلم (٣٦، ٢) وفي رواية عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر قال: حُسِبَتْ عَلَى تَطْلِيقَةٍ. رواه البخاري (٥٢٥٣) كتاب الطلاق، باب: إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق.

(١) رواه مسلم (٣٥٩٣) كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض.

أحدها : ابتداء النكاح ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] ، ولا خلاف بين أحد من أهل العلم بالقرآن أن المطلق هاهنا : هو الزوج الثانى ، وأن التراجع بينها وبين الزوج الأول ، وذلك نكاح مبتدأ .

وثانيهما : الرد الحسى إلى الحالة التى كان عليها أولاً ، كقوله لأبى النعمان بن بشير لما نحلَّ ابنه غلاماً خصه به دون ولده : «رَدُّه»^(١) ، فهذا رد ما لم تصح فيه الهبة الجائزة التى سماها رسول الله ﷺ جوراً ، وأخبر أنها لا تصح ، وأنها خلاف العدل ، كما سيأتى تقريره إن شاء الله تعالى .

ومن هذا قوله لمن فرَّق بين جارية وولدها فى البيع ، فنهاه عن ذلك ، ورد البيع ، وليس هذا الرد مستلزماً لصحة البيع ، فإنه بيعٌ باطل ، بل هو رد شيئين إلا حالة اجتماعهما كما كانا ، وهكذا الأمر بمراجعة ابن عمر امرأته ارتجاع ورد إلى حالة الاجتماع كما كانا قبل الطلاق ، وليس فى ذلك ما يقتضى وقوع الطلاق فى الحيض البتة .

وأما قوله : «أرأيت إن عجز واستحمق» ، فيا سبحان الله أين البيان فى هذا اللفظ بأن تلك الطلقة حسبها عليه رسول الله ﷺ ، والأحكام لا تؤخذ بمثل هذا ولو كان رسول الله ﷺ قد حسبها عليه ، واعتد عليه بها لم يعدل عن الجواب بفعله وشرعه إلى : «أرأيت» ، وكان ابن عمر أكره ما إليه «أرأيت» ، فكيف يعدل للسان عن صريح السنة إلى لفظة «أرأيت» الدالة على نوع من الرأى سببه عجز المطلق وحمقه عن إيقاع الطلاق على الوجه الذى أذن الله له فيه ، والأظهر فيما هذه صفته أنه لا يُعتد به ، وأنه ساقط من فعل فاعله ، لأنه ليس فى دين الله تعالى حكم نافذ سببه العجز والحمق عن امتثال الأمر ، إلا أن يكون فعلاً لا يمكن رده بخلاف العقود المحرمة التى من عقدها على الوجه المحرم ، فقد عجز واستحمق ، وحينئذ ، فيقال : هذا أدلُّ على الرد منه على الصحة وال لزوم ، فإنه عقد عاجز أحقق على خلاف أمر الله ورسوله ، فيكون مردوداً باطلاً ، فهذا الرأى والقياس أدل على بطلان طلاق من عجز واستحمق منه على صحته واعتباره .

وأما قوله: فحُسبت من طلاقها. ففعل مبنى لما لم يسم فاعله، فإذا سُمى فاعله، ظهر وتبين، هل فى حُسابه حجة أو لا؟ وليس فى حُساب الفاعل المجهول دليل ألّبتة. وسواء كان القائل: «فحُسبت» ابن عمر أو نافعا أو من دونه، وليس فيه بيان أن رسول الله ﷺ هو الذى حُسبها حتى تلزم الحجة به، وتحرم مخالفته، فقد تبين أن سائر الأحاديث لا تُخالف حديث أبى الزبير، وأنه صريح فى أن رسول الله ﷺ لم يرها شيئا، وسائر الأحاديث مجملة لا بيان فيها^(١).

(١) ما ذهب إليه الإمام ابن حزم والإمام ابن القيم من أن طلاق الحائض لا يقع، ليس بصواب - والله أعلم - والجمهور على أنه يقع. قال الحافظ ابن حجر: «وقوله» (فمه) أصله فما، وهو استفهام فيه اكتفاء أى فما يكون إن لم تحتسب.. قال ابن عبد البر: قول ابن عمر «فمه» معناه فأى شيء يكون إذا لم يعتد بها؟ إنكاراً لقول السائل «أيعتد بها» فكانه قال: وهل من ذلك بُد؟ وقوله «أرأيت إن عجز واستحقم»، أى إن عجز عن فرض فلم يقمه، أو استحقم فلم يأت به يكون ذلك عذراً له؟ وقال الخطابى: فى الكلام حذف، أى أرأيت إن عجز واستحقم أيسقط عنه الطلاق حمقه أو يبطله عجزه؟ وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه.

وقال الكرماني: يحتمل أن تكون «إن» نافية بمعنى ما أى لم يعجز ابن عمر ولا استحقم، لأنه ليس بطفل ولا مجنون.. وقال: المعنى فعل فعلاً يصيره أحق عاجزاً فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه أو حمقه، والسين والتاء فيه إشارة إلى أنه تكلف الحمق بما فعله من تطليق امرأته وهى حائض. وقد وقع = فى بعض الأصول بضم التاء مبنياً للمجهول، أى إن الناس استحقموه بما فعل وهو موجه.

وقال المهلب: معنى قوله «إن عجز واستحقم» يعنى عجز فى المراجعة التى أمر بها إيقاع الطلاق أو فقد عقله فلم تمكن منه الرجعة أتبقى المرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة؟ وقد نهى الله عن ذلك، فلا بد أن تحتسب بتلك التطليقة التى أوقعها على غير وجهها، كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله فلم يقمه واستحقم فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ويسقط عنه. قوله «عن ابن عمر قال: حُسبت على بتطليقة» هو بضم أوله من الحساب... قال النووي: شذ بعض أهل الظاهر فقال: إذا طُلّق الحائض لم يقع الطلاق لأنه غير مأذون فيه فأشبه طلاق الأجنبية. وحكاها الخطابى عن الخوارج والروافض. وقال ابن عبد البر: لا يخالف فى ذلك إلا أهل البدع والضلال يعنى الآن.

قال: وروى مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ، وحكاها ابن العريى وغيره.

عن أبى عليّ يعنى إبراهيم بن إسماعيل بن عليّ الذى قال الشافعى فى حقه: إبراهيم ضال، جلس فى باب الضوال يضل الناس وكان بمصر، وله مسائل ينفرد بها وكان من فقهاء المعتزلة. وقد غلط فيه من ظن أن المنقول عنه المسائل الشاذة أبوه، وحاشاه، فإنه من كبار أهل السنة. وكان النووى أراد ببعض الظاهرية ابن حزم، فإنه ممن جرد القول بذلك وانتصر له وبالغ، وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بأن ابن عمر كان اجتنبها فأمره أن يعيدها إليه على ما كانت عليه من المعاشرة، فحمل المراجعة على معناها اللغوى، وتعقب بأن الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية اتفاقاً، وأجاب على قول ابن عمر «حُسبت على بتطليقة» بأنه لم يصرح بمن حُسبها عليه، ولا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ، وتعقب بأنه مثل قول الصحابى «أمرنا فى عهد رسول الله ﷺ بكذا» فإنه ينصرف إلى من له الأمر حينئذ وهو النبى ﷺ، كذا قال بعض الشراح، وعندى أنه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف الذى فى قول الصحابى أمرنا بكذا فإن ذاك محله حيث يكون اطلاع النبى ﷺ على ذلك ليس صريحاً، وليس كذلك فى قصة ابن عمر هذه فإن النبى ﷺ هو الأمر بالمراجعة =

قال الموقعون: لقد ارتقيتم أيها المانعون مرتقى صعباً، وأبطلتم أكثر طلاق المطلقين، فإن غالبه طلاق بدعى، وجاهرتم بخلاف الأئمة، ولم تتحاشوا خلاف

= وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل إذا أراد طلاقها بعد ذلك، وإذا أخبر ابن عمر أن الذى وقع منه حسب عليه بتطبيقه كان احتمال أن يكون الذى حسبها عليه غير النبى ﷺ بعيداً جداً مع احتفاف القرائن فى هذه القصة بذلك، وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل فى القصة شيئاً براهيه وهو ينقل أن النبى ﷺ تغيط من صنيعه كيف لم يشاورة فيما يفعل فى القصة المذكورة، وقد أخرج ابن وهب فى مسنده عن ابن أبى ذئب أن نافعاً أخبره «أن ابن عمر طلق امرأته وهى حائض، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: مره فليراجعها ثم يسكها حتى تطهر» قال ابن أبى ذئب فى الحديث عن النبى ﷺ «وهى واحدة»^(١) قال ابن أبى ذئب وابن إسحاق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال «هى واحدة»، وهذا نص فى موضع الخلاف فيجب المصير إليه. وقد أورده بعض العلماء على ابن حزم فأجابته بأن قوله «هى واحدة» لعله ليس من كلام النبى ﷺ، فالزمه بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال. وعند الدارقطنى فى رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر فى القصة «فقال عمر: يا رسول الله: أفتحسب بتلك التولية؟ قال: نعم» ورجاله إلى شعبة ثقات. وعنده من طريق سعيد ابن عبد الرحمن الجمحى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «أن رجلاً قال: إني طلقت امرأتى البتة وهى حائض، فقال: عصيت ربك، وفارقت امرأتك. قال فإن رسول الله ﷺ أمر ابن عمر بأن يراجع امرأته، قال: إنه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقى له، وأنت لم تبق ما ترجع به امرأتك» وفى هذا السياق رد على من حمل الرجعة فى قصة ابن عمر على المعنى اللغوى، وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية، وله كلام طويل فى تقرير ذلك والانتصار له. وأعظم ما احتجوا به ما وقع فى رواية أبى الزبير عن ابن عمر عند مسلم وأبى داود والنسائى وفيه «فقال له رسول الله ﷺ ليراجعها، فردها وقال: إذا طهرت فليطلق أو يسك» لفظ مسلم، وللنسائى وأبى داود «فردها على» زاد أبو داود «ولم يرها شيئاً» وإسناده على شرط الصحيح فإن مسلماً أخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج، وساقه على لفظه ثم أخرجه من رواية أبى عاصم عنه وقال نحو هذه القصة، ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة، فأشار إلى هذه الزيادة، ولعله طرى ذكرها عمداً. وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن عبادة عن ابن جريج فذكرها، فلا يتخيل انفراد عبد الرزاق بها. قال أبو داود: روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة، وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير. وقال ابن عبد البر: قوله «ولم يرها شيئاً» منكر لم يقله غير أبى الزبير، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه، ولو صح فمعناه عندى ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة. وقال الخطابى قال أهل الحديث: لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا، وقد يحتمل أن يكون معناه: ولم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة، أو لم يرها شيئاً جائز فى السنة ماضياً فى الاحتيار وإن كان لازماً له مع الكراهة. ونقل البيهقى «المعرفة» عن الشافعى أنه ذكر رواية أبى الزبير فقال: نافع أثبت من أبى الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يأخذ به إذا تخالفا، وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبت. قال: وبسط الشافعى القول فى ذلك وحمل قوله لم يرها شيئاً على أنه لم يعدها شيئاً صواباً غير خطأ، بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه أمره بالمراجعة، ولو كان طلقها طاهراً لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ فى فعله أو أخطأ فى جوابه لم ينصح شيئاً أى لم يصنع شيئاً صواباً، قال ابن عبد البر: واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي قال: إذا طلق الرجل امرأته وهى حائض لم يعتد بها فى قول ابن عمر، قال ابن عبد البر: وليس معناه ما ذهب إليه، إذا طلق الرجل امرأته وهى حائض لم يعتد بها فى قول ابن عمر، قال ابن عمر =

الجمهور، وشذذتم بهذا القول الذي أفتى جمهور الصحابة ومن بعدهم بخلافه،

= عبد البر: وليس معنا ما ذهب إليه، وإنما معناه لم تعد المرأة بتلك الحيضة في العدة، كما روى ذلك عنه منصوصاً أنه قال: يقع عليها الطلاق ولا تعد بتلك الحيضة أهـ. وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن ابن عمر نحو ما نقله ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح، والجواب عنه مثله. وروى سعيد بن منصور من طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض، فقال رسول الله ﷺ: ليس ذلك بشيء، هذه متابعات لأبي الزبير، إلا أنها قابلة للتأويل، وهو أولى من إلغاء الصريح في قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطبيقه. وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره يتعين، وهو أولى من تغليظ بعض الثقات وأما قول ابن عمر: إنها حسبت عليه بتطبيقه فإنه وإن يصرح برفع ذلك إلى أن النبي ﷺ فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال إنها حسبت عليه، فكيف يجتمع مع هذا قوله إنه لم يعتد بها أو لم يرها شيئاً على المعنى الذي ذهب إليه المخالف؟ لأنه إن جعل الضمير للنبي ﷺ لزم منه أن ابن عمر خالف ما حكم به النبي ﷺ في هذه القصة بخصوصها لأنه قال إنها حسبت عليه بتطبيقه فيكون من حسبها عليه خالف كونه لم يرها شيئاً، وكيف يظن به ذلك مع اهتمامه واهتمام أبيه بسؤال النبي ﷺ عن ذلك ليفعل ما يأمره به؟ وإن جعل الضمير في لم يعتد بها أو لم يرها لأن عمر لزم منه التناقض في القصة الواحدة فيفتقر إلى الترجيح، ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والأحفز أولى من مقابلة عند تعذر الجمع عن الجمهور والله أعلم. واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب إليه شيخه بأقضية ترجع إلى مسألة أن النهي يقتضي الفساد فقال: الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام. فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود، وأيضاً فكما أن النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد، وأيضاً فهو طلاق منع منه الشرع فأفاد منعه عدم جوار إيقاعه فكذلك يفيد عدم نفوذه وإلا لم يكن للمنع فائدة، لأن الزوج لو وكل رجلاً أن يطلق امرأته على وجه فطلقها على غير الوجه المأذون فيه لم ينفذ، فكذلك لم يأذن للمكلف في الطلاق إلا إذا كان مباحاً، فإذا طلق طلاقاً محرماً لم يصح، وأيضاً فكل ما حرمه الله من العقود مطلوب الإعدام، فالحكم ييطان ما حرمه أقرب إلى تحصيل هذا المطلوب من تصحيحه، ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس كالحرام المنوع منه. ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التنصيص على صريح الأمر بالرجعة فإنها فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة الواحدة فيفتقر إلى الترجيح، ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والأحفز أولى من مقابلة عند تعذر الجمع عند الجمهور والله أعلم. واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب إليه شيخه بأقضية ترجع إلى مسألة أن النهي يقتضي الفساد فقال: الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام، فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود، وأيضاً فكما أن النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد، وأيضاً فهو طلاق منع منه الشرع فأفاد منعه عدم جوار إيقاعه فكذلك يفيد عدم نفوذه، وإلا لم يكن للمنع فائدة، لأن الزوج ولو وكل رجلاً أن يطلق امرأته على وجه فطلقها محرماً لم يصح، وأيضاً فكل ما حرمه الله من العقود مطلوب الإعدام، فالحكم المنوع منه. ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التنصيص على صريح الأمر بالرجعة فإنها فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بأنها حسبت عليه بتطبيقه، والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم. وقد عورض بقياس أحسن من قياسه فقال ابن عبد البر: ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها، وإنما هو إزالة عصمة فيها حق آدمي. فكيفما أوقفه وقع سواء أجر في ذلك أم أثم، ولو لزم المطيع ولم يلزم العاصي لكان أخف حالاً من المطيع. ثم قال ابن القيم: لم يرد التصريح بأن ابن عمر احتسب بتلك التولية إلا في رواية سعيد بن جبير عنه عند البخاري، وليس فيها تصريح بالرفع، قال: فأنفراد سعيد بن جبير بذلك كأنفراد أبي الزبير بقوله لم يرها شيئاً، فلما أن يتساقطا وإما أن ترجع رواية أبي الزبير لتصريحها بالرفع، وتحمل رواية سعيد بن جبير على أن أباه هو الذي حسبها عليه بعد موت النبي ﷺ في الوقت الذي ألزم فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي ﷺ لا يحتسب عليهم به ثلاثاً إذا كان =

والقرآن والسنة تدل على بطلانه. قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، وهذا يعم كل طلاق، وكذلك قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ {البقرة: ٢٢٨} ولم يفرق، كذلك قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، وقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ مَتَاعٌ﴾ {البقرة: ٢٤١}، وهذه مطلقة وهى عمومات لا يجوز تخصيصها إلا بنص أو إجماع.

= بلفظ واحد. قلت: وغفل رحمه الله عما ثبت فى صحيح مسلم من رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعيد بن جبير، وفى سياقه ما يشعر بأنه إنما راجعها فى زمن النبى ﷺ، ولفظه «سألت ابن مر عن امرأته التى طلق فقال: طلقها لظهرها قلت فاعتدت بتلك التولية وهى حائض؟ فقال مالى لا اعتد بها وإن كنت عجزت واستحمت» وعند مسلم أيضاً من طريق ابن أخى ابن شهاب عن عمه عن سالم فى حديث الباب «وكان عبد الله بن عمر طلقها تطليقة فحسبت من طلاقها فراجعها كما أمره رسول الله ﷺ» وله من رواية الزبيدي عن ابن شهاب «قال ابن عمر فراجعتها وحسبت لها التولية التى طلقها» وعند الشافعى عن مسلم بن خالد عن ابن جريج «أنهم أرسولوا إلى نافع يسألونه: هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبى ﷺ؟ فقال: نعم» وفى حديث ابن عمر من الفوائد غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولى ورضا المرأة، لأنه جعل ذلك إليه دون غيره، وهو كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَنَّ أَنَّ أَحَقَّ بِرَدِّهِنَ فِي ذَلِكَ﴾ وفى أن الأب يقوم عن ابنه البالغ الرشيد فى الأمور التى تقع له مما يحتشم الابن من ذكره، ويتلقى عنه ما لعله يلحقه من العتاب على فعله شفقة منه وبراً. وفيه أن طلاق الطاهرة لا يكره لأنه أنكر إيقاعه فى الحيض لا فى غيره، ولقوله فى آخر الحديث «فإن شاء أمسك وإن شاء طلق» وفيه أن الحامل لا تحيض (١) لقوله فى طريق سالم المتقدمة «ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً» فحرم ﷺ الطلاق فى زمن الحيض وأباحه فى زمن الحمل، فدل على أنهما لا يجتمعان، وأوجب بأن حيض الحامل لما لم يكن له تأثير فى تطويل العدة ولا تخفيفها لأنها يوضع الحمل فأباح الشارع طلاقى حاملاً مطلقاً، وأما غير الحامل ففرق بين الحائض والطاهر لأن الحيض يؤثر فى العدة فالفرق بين الحامل وغيرها إنما هو بسبب الحمل لا بسبب الحيض ولا الطهر... وفيه تحريم الطلاق فى طهر جماعها فيه وبه قال الجمهور، وقال المالكة لا يحرم؛ وفى رواية كالجمهور، ورجحها الفاكهاني لكونه شرط فى الإذن فى الطلاق عدم المسيس، والمعلق بشرط معدوم عند عدم «فتح الباري» (٨/ ٢٦٥ - ٢٦٨).

(١) اختلف أهل العلم فى حيض الحامل على قولين :

القول الأول: أنها لا تحيض وهذا ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل .

القول الثانى: أنها تحيض وذلك إذا كان الدم الخارج منها على الوجه المعتاد فى حيضها لأن الأصل فيما يصيب المرأة من الدم أنه حيض إذا لم يكن له سبب يمنع من كونه حيضاً وليس فى الكتاب والسنة ما يمنع حيض الحامل .

وهذا هو مذهب مالك والشافعى واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، قال فى «الاختيارات» (ص ٣٠)، وحكاة البيهقى رواية عن أحمد بل حكى أنه رجع إليه أ. هـ وعلى هذا فيثبت لحيض الحامل أحكام غير الحامل إلا فى مسألة الطلاق فيجوز طلاق الحامل فى حال حيضها أو بعد الجماع؛ لأن عدة الحامل تنتهى بوضع الحمل سواء كانت تحيض أو لا لقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ الطلاق: آية: ٤ .

قالوا: وحديث ابن عمر دليل على وقوع الطلاق المحرم من وجوه:

أحدها: الأمر بالمراجعة، وهى لمْ شعث النكاح، وإنما شعثه وقوع الطلاق.

الثانى: قول ابن عمر، فراجعتهما، وحسبت لها التطليقة التى طلقها، وكيف يُظن بابن عمر أنه يخالف رسول الله ﷺ فيحسبها من طلاقها، ورسول الله ﷺ لم يرها شيئاً.

الثالث: قول ابن عمر لما قيل له: أychسب بتلك التطليقة؟ قال: أرأيت إن عجز واستحقم، أى: عجزه وحمقه لا يكون عذراً له فى عدم احتسابه بها.

الرابع: أن ابن عمر قال: وما يمنعنى أن أعتد بها، وهذا إنكارٌ منه لعدم الاعتداد بها، وهذا يبطل تلك اللفظة التى رواها عنه أبو الزبير، إذ كيف يقول ابن عمر: وما يمنعنى أن أعتد بها؟ وهو يرى رسول الله ﷺ قد ردها عليه، ولم يرها شيئاً.

الخامس: أن مذهب ابن عمر الاعتداد بالطلاق فى الحيض، وهو صاحب القصة، وأعلم الناس بها، وأشدهم اتباعاً للسنن، وتخرجاً من مخالفتها. قالوا: وقد روى ابن وهب فى «جامعه»، حدثنا ابن أبى ذئب، أن نافعا أخبرهم عن ابن عمر، أنه طلق امرأته وهى حائض، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «مره فليراجعها قبل أن يمس، فتلك العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء وهى واحدة» هذا لفظ حديثه^(١)

قالوا: وروى عبد الرزاق، عن ابن جريج قال: أرسلنا إلى نافع وهو يترجلُ فى نهار الندوة ذاهباً إلى المدينة، ونحن مع عطاء: هل حسبت تطليقة عبد الله بن عمر امرأته حائضاً على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: نعم^(٢).

قالوا: وروى حماد بن زيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ طَلَّقَ فى بدعة الزمناه بدعته»، رواه عبد الباقي بن قانع، عن زكريا الساجي حدثنا إسماعيل بن أمية الذراع حدثنا حماد فذكره^(٣).

قالوا: وقد تقدم مذهب عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت فى فتواهما بالوقوع.

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٠١٩٥٧).

(١) إسناده صحيح.

(٣) ضعيف. ذكره ابن حزم فى «المحلى» (١٦٤/١٠) وقال: هو من طريق إسماعيل بن أمية الذراع فإن كان القرشى الصغير البصرى وهو بلا شك فهو ضعيف متروك. إن كان غيره فهو مجهول لا يعرف من هو.

قالوا: وتحريمه لا يمنع ترتب أثره، وحكمه عليه كالظهار، فإنه منكر من القول وزور، وهو محرم بلا شك، وترتب أثره عليه وهو تحريم الزوجة إلى أن يكفر، فهكذا الطلاق البدعى محرم، ويترتب عليه أثره إلى أن يُراجع، ولا فرق بينهما.

قالوا: وهذا ابن عمر يقول للمطلق ثلاثاً: حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك، وعصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك^(١). فأوقع عليه الطلاق الذى عصى به المطلق ربه عز وجل.

قالوا: وكذلك القذف محرم، وترتب عليه أثره من الحد، ورد الشهادة وغيرهما.

قالوا: والفرق بين النكاح المحرم، والطلاق المحرم، أن النكاح عقد يتضمن حل الزوجة ومُلك بُضعها، فلا يكون إلا على الوجه المأذون فيه شرعاً، فإن الأبضاع فى الأصل على التحريم، ولا يُباح منها إلا ما أباحه الشارع، بخلاف الطلاق، فإنه إسقاط لحقه، وإزالة للملكه، وذلك لا يتوقف على كون السبب المزيل مأذوناً فيه شرعاً، كما يزول ملكه عن العين بالإتلاف المحرم، وبالإقرار الكاذب، وبالتبرع المحرم، كهبته لمن يعلم أنه يستعين بها على المعاصى والآثام.

قالوا: والإيمان أصل العقود وأجلها وأشرفها، يزول بالكلام المحرم إذا كان كفراً، فكيف لا يزول عقد النكاح بالطلاق المحرم الذى وضع لإزالته.

قالوا: ولو لم يكن معنا فى المسألة إلا طلاق الهازل، فإنه يقع مع تحريمه لأنه لا يحل له الهزل بآيات الله، وقد قال النبى عليه السلام: «ما بال أقوام يتخذون آيات الله هزواً طلقْتُك راجعتُك، طلقْتُك راجعتُك»^(٢) فإذا وقع طلاقُ الهازل مع تحريمه، فطلاق الجادُّ أولى أن يقع مع تحريمه.

قالوا: وفرق آخر بين النكاح المحرم، والطلاق المحرم، أن النكاح نعمة، فلا تُستباح بالمحرمات، وإزالته وخروج البُضع عن ملكه نقمة، فيجوز أن يكون سببها محرماً.

(١) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٩٠٦٤) من حديث الثورى، عن ابن أبى ليلى، عن نافع أن رجلاً طلق امرأته وهى حائض ثلاثاً، فسأل ابن عمر، فقال: عصيت ربك، وبانت منك لا تحل لك حتى تنكح زوجاً غيرك، وأخرج أيضاً (١١٣٤٤) عنه أنه قال: من طلق امرأته ثلاثاً، طلقت، وعصى ربه وإسناده صحيح.

(٢) ضعيف. رواه ابن ماجه (٢٠١٧) والبيهقى (٣٢٢/٧) من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه وفى سنده مؤمل بن إسماعيل وهو سئ الحفظ كما فى «التقريب» (٢/٢٩٠).

قالوا: وأيضاً فإن الفروج يُحتاط لها، والاحتياط يقتضى وقوع الطلاق، وتجديد الرجعة والعقد.

قالوا: وقد عهدنا النكاح لا يدخل فيه إلا بالتشديد والتأكيد من الإيجاب والقبول، والولى والشاهدين، ورضى الزوجة المعتبر رضاها، ويُخرجُ منه بأيسر شيء، فلا يحتاج الخروج منه إلى شيء من ذلك، بل يدخل فيه بالعزيمة، ويُخرج منه بالشبهة، فأين أحدهما من الآخر حتى يُقاس عليه.

قالوا: ولو لم يكن بأيدينا إلا قول حملة الشرع كلهم قديماً وحديثاً: طلق امرأته وهى حائض، والطلاق نوعان: طلاق سنة، وطلاق بدعة، وقول ابن عباس رضى الله عنه: الطلاق على أربعة أوجه: وجهان حلال، ووجهان حرام^(١)، فهذا الإطلاق والتقسيم دليل على أنه عندهم طلاق حقيقة، وشمول اسم الطلاق له كشموله للطلاق الحلال، ولو كان لفظاً مجرداً لغواً لم يكن له حقيقة، ولا قيل: طلق امرأته، فإن هذا اللفظ إذا كان لغواً كانوا وجوده كعدمه، ومثل هذا لا يقال فيه: طلق، ولا يقسم الطلاق - وهو غير واقع - إليه وإلى الواقع، فإن الألفاظ اللاغية التى ليس لها معان ثابتة لا تكون هى قسماً من الحقيقة الثابتة لفظاً، فهذا أقصى ما تمسك به الموقعون، وربما ادعى بعضهم الإجماع لعدم علمه بالنزاع.

قال المانعون من الوقوع: الكلام معكم فى ثلاث مقامات بها يستبين الحق فى المسألة.

المقام الأول: بطلان ما زعمتم من الإجماع، وأنه لا سبيل لكم إلى إثباته البتة، بل العلم بانتفائه معلوم.

المقام الثانى: أن فتوى الجمهور بالقول لا يدل على صحته، وقول الجمهور ليس بحجة.

المقام الثالث: أن الطلاق المحرم لا يدخل تحت نصوص الطلاق المطلقة التى رتب الشارع عليها أحكام الطلاق، فإن ثبتت لنا هذه المقامات الثلاث، كنا أسعد بالصواب

(١) رواه عبد الرزاق (١٠٩٥٠) عن وهب بن نافع، عن عكرمة أنه سمع ابن عباس يقول: الطلاق على أربعة وجوه: وجهان حلال. ووجهان حرام. فاما الحلال فان يطلقها طاهراً من غير جماع. أو حاملاً مستبيناً حملها، وأما الحرام، فان يطلقها حائضاً أو حين يجامعها لا يدرى، اشتمل الرحم على ولد أم لا.

منكم فى المسألة.

فنقول: أما المقام الأول، فقد تقدم من حكاية النزاع ما يُعلم معه بطلان دعوى الإجماع، كيف ولو لم يعلم ذلك، لم يكن لكم سبيلٌ إلى إثبات الإجماع الذى تقوم به الحجة، وتتقطع معه المезде، وتحرم معه المخالفة، فإن الإجماع الذى يُوجب ذلك هو الإجماع القطعى المعلوم.

وأما المقام الثانى: وهو أن الجمهور على هذا القول، فأوجدونا فى الأدلة الشرعية أن قول الجمهور حجة مضافة إلى كتاب الله وسنة رسوله، وإجماع أمته.

ومن تأمل مذاهب العلماء قديماً وحديثاً من عهد الصحابة وإلى الآن، واستقرأ أحوالهم وحدهم مجمعين على تسويغ خلاف الجمهور، ووجد لكل منهم أقوالاً عديدة انفرد بها عن الجمهور، ولا يُستثنى من ذلك أحد قط، ولكن مستقلٌ ومستكثر، فمن شتم سميتوه من الأئمة تتبوعوا ما له من الأقوال التى خالف فيها الجمهور، ولو تتبعنا ذلك وعددناه، ل طال الكتاب به جداً، ونحن نُحيلكم على الكتب المتضمنة لمذاهب العلماء واختلافهم، ومن له معرفة بمذاهبهم وطرائقهم يأخذ إجماعهم على ذلك من اختلافهم، ولكن هذا فى المسائل التى يسوغ فيها الاجتهاد، ولا تدفعها السنة الصحيحة الصريحة، وأما ما كان هذا سبيله، فإنهم كالمُتفقين على إنكاره ورده، وهذا هو المعلوم من مذاهبهم فى الموضوعين.

وأما المقام الثالث: وهو دعوكم دخول الطلاق المحرم تحت نصوص الطلاق، وشمولها للنوعين إلى آخر كلامكم، فنسألكم: ما تقولون فىمن ادعى دخول أنواع البيع المحرم، والنكاح المحرم تحت نصوص البيع والنكاح، وقال: شمول الاسم للصحيح من ذلك الفاسد سواء، بل وكذلك سائر العقود المحرمة إذا ادعى دخولها تحت الألفاظ الشرعية، وحكم لها بالصحة لشمول الاسم لها، هل تكون دعواه صحيحة أو باطلة؟ فإن قلتم: صحيحة ولا سبيل لكم إلى ذلك، كان قولاً معلوم الفساد بالضرورة من الدين، وإن قلتم: دعواه باطلة، تركتم قولكم رجعتكم إلى ما قلناه، وإن قلتم تقبل فى موضع وتُرد فى موضع، قيل لكم: ففرقوا بقرآن صحيح مطرد منعكس، معكم به برهانٌ من الله بين ما يدخل من العقود المحرمة تحت ألفاظ النصوص، فيثبت له حكم الصحة، وبين ما لا يدخل تحتها، فيثبت له حكم البطلان،

وإن عجزتم عن ذلك، فاعلموا أنه ليس بأيديكم سوى الدعوى التي يُحسن كل أحد مقابلتها بمثلها، أو الاعتماد على من يُحتج لقوله لا بقوله، وإذا كُشف الغطاء عما قرعتموه في هذه الطريق وُجدَ عين محل النزاع فقد جعلتموه مقدمة في الدليل، وذلك عين المصادرة على المطلوب، فهل وقع النزاع إلا في دخول الطلاق المحرم المنهي عنه تحت قوله: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ﴾، وتحت قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، وأمثال ذلك، وهل سلّم لكم منازعوكم قط ذلك حتى تجعلوه مقدمة لديكم؟ قالوا: وأما استدلالكم بحديث ابن عمر، فهو إلى أن يكون حجةً عليكم أقرب منه إلى أن يكون حجةً لكم من وجوه.

أحدها: صريح قوله: فردها على ولم يرها شيئاً، وقد تقدم بيان صحته. قالوا: فهذا الصريح الصحيح ليس بأيديكم ما يُقاومه في الموضعين، بل جميع تلك الألفاظ إما صحيحة غير صريحة، وإما صريحة غير صحيحة كما ستقفون عليه.

الثاني: أنه قد صحَّ عن ابن عمر رضي الله عنه بإسناد كالشمس من رواية عبيد الله، عن نافع عنه، في الرجل يطلق امرأته وهي حائض، قال: لا يُعتد بذلك وقد تقدم.

الثالث: أنه لو كان صريحاً في الاعتداد به، لما عدل به إلى مجرد الرأي. وقوله للسائل: أرايت؟

الرابع: أن الألفاظ قد اضطربت عن ابن عمر في ذلك اضطراباً شديداً، وكلها صحيحة عنه، وهذا يدل على أنه لم يكن عنده نص صريح عن رسول الله ﷺ في وقوع تلك الطلقة والاعتداد بها، وإذا تعارضت تلك الألفاظ، نظرنا إلى مذهب ابن عمر، وفتواه، فوجدناه صريحاً في عدم الوقوع، ووجدنا أحد ألفاظ حديثه صريحاً في ذلك، فقد اجتمع صريح روايته وفتواه على عدم الاعتداد، وخالف في ذلك ألفاظ مجملة مضطربة، كما تقدم بيانه.

وأما قول ابن عمر رضي الله عنه: وما لي لا أعتد بها، وقوله: أرايت إن عجز واستحقم، فغاية هذا أن يكون رواية صريحة عنه بالوقوع، ويكون عنه روايتان.

وقولكم: كيف يفتى بالوقوع وهو يعلم أن رسول الله ﷺ قد ردها عليه ولم

يعتد عليه بها؟ فليس هذا بأول حديث خالفه رواية، وله بغيره من الأحاديث التى خالفها راويها أسوة حسنة فى تقديم رواية الصحابى ومن بعده على رأيه.

وقد روى ابن عباس حديث بريرة، وأن بيع الأمة ليس بطلاقها، وأفتى بخلافه، فأخذ الناس بروايته، وتركوا رأيه، وهذا هو الصواب، فإن الرواية معصومة عن معصوم، والرأى بخلافها، كيف وأصرح الروایتين عنه موافقة لما رواه من عدم الوقوع على أن فى هذا فقها دقيقاً إنما يعرفه من له غور على أقوال الصحابة ومذاهبهم، وفهمهم عن الله ورسوله، واحتياطهم للأمة، ولعلك تراه قريباً عند الكلام على حكمه ﷺ فى إيقاع الطلاق الثلاث جملة.

وأما قوله فى حديث ابن وهب عن ابن أبى ذئب فى آخره: وهى واحدة، فلعمرو الله لو كانت هذه اللفظة من كلام رسول الله ﷺ ما قدمنا عليها شيئاً، ولصرنا إليها بأول وهلة، ولكن لا ندرى أقالها ابن وهب من عنده، أم ابن أبى ذئب، أم نافع، فلا يجوز أن يُضاف إلى رسول الله ﷺ ما لا يُتقن أنه من كلامه، ويشهد به عليه، وترتب عليه الأحكام، ويقال: هذا من عند الله بالوهم والاحتمال، والظاهر أنها من قول من دون ابن عمر رضى الله عنه، ومراده بها أن ابن عمر إنما طلقها طلقة واحدة، ولم يكن ذلك منه ثلاثاً، أى طلق ابن عمر رضى الله عنه امرأته واحدة على عهد رسول الله ﷺ فذكره.

وأما حديث ابن جريج عن عطاء عن نافع، أن تطليقة عبد الله حُسِبَتْ عليه، فهذا غايته أن يكون من كلام نافع، ولا يعرف من الذى حسبها، أهو عبد الله نفسه، أو أبوه عمر، أو رسول الله ﷺ؟ ولا يجوز أن يشهد على رسول الله ﷺ بالوهم والحسبان، وكيف يعارض صريح قوله: ولم يرها شيئاً بهذا المجمل؟ والله يشهد أنا لو تيقنا أن رسول الله ﷺ هو الذى حسبها عليه، لم نتعد ذلك، ولم نذهب إلى سواه.

وأما حديث أنس: «مَنْ طَلَّقَ فى بدعة الزمانه بدعته»، فحديث باطل على رسول الله ﷺ، ونحن نشهد بالله أنه حديث باطل عليه، ولم يروه أحد من الثقات من أصحاب حماد بن زيد، وإنما هو من حديث إسماعيل بن أمية الذارع الكذاب^(١)

(١) إسماعيل بن أمية لم يتهمه أحد بالكذب، بل ضعفه زكريا الساجى كما فى «لسان الميزان» (١/ ٤٤٠).

الذى يذرع ويفصل، ثم الراوى له عنه عبد الباقي بن قانع^(١)، وقد ضعفه البرقاني وغيره، وكان قد اختلط في آخر عمره، وقال الدارقطني: يخطئ كثيراً، ومثل هذا إذا تفرد بحديث لم يكن حديثه حجةً.

وأما إفتاء عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت رضى الله عنهما بالوقوع، فلو صح ذلك ولا يصح أبداً، فإن أثر عثمان فيه كذاب عن مجهول لا يعرف عينه ولا حاله، فإنه من رواية ابن سمعان، عن رجل، وأثر زيد: فيه مجهول عن مجهول: قيس بن سعد، عن رجل سماه عن زيد، فيا لله العجب، أين هاتان الروايتان من رواية عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى، عن عبيد الله حافظ الأمة، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: لا يُعتد بها. فلو كان هذا الأثر من قبلكم، لصلتم به وجلتم.

وأما قولكم: إن تحريمه لا يمنع ترتب أثره عليه، كالظهار، فيقال أولاً: هذا قياسٌ يدفعه ما ذكرناه من النص، وسائر تلك الأدلة التى هى أرجح منه، ثم يقال ثانياً: هذا معارض بمثله سواء معارضة القلب بأن يقال: تحريمه يمنع ترتب أثره عليه كالنكاح، ويقال ثالثاً ليس للظهار جهتان: جهة حل، وجهة حرمة، بل كله حرام، فإنه منكر من القول وزور، فلا يُمكن أن ينقسم إلى حلال جائز، وحرام باطل، بل هو بمنزلة القذف من الأجنبية والردة، فإذا وجد لم يوجد إلا مع مفسدته، فلا يتصور أن يقال: منه حلال صحيح، وحرام باطل، بخلاف النكاح والطلاق والبيع، فالظهار نظير الأفعال المحرمة التى إذا وقعت، قارنتها مفسادها فترتبت عليها أحكامها، وإلحاق الطلاق بالنكاح، والبيع والإجارة والعقود المنقسمة إلى حلالٍ وحرام، وصحيح وباطل، أولى.

وأما قولكم: إن النكاح عقدٌ يملك به البضع، والطلاق وعقدٌ يخرج به، فنعم. من أين لكم برهان من الله ورسوله بالفرق بين العقدين فى اعتبار حكم أحدهما، والإلزام به وتنفيذه، وإلغاء الآخر وإبطاله؟

وأما زوال ملكه عن العين بإتلاف المحرم، فذلك ملك قد زال حساً، ولم يبق له محل. وأما زواله بالإقرار الكاذب، فأبعد وأبعد، فإننا صدقناه ظاهراً فى إقراره، وأزلنا ملكه بالإقرار المصدق فيه وإن كان كاذباً.

(١) ابن قانع لم يرو الحديث عن إسماعيل بن أمية، وإنما رواه عن زكريا الساجي.

وأما زوال الإيمان بالكلام الذى هو كفر، فقد تقدم جوابه، وأنه ليس فى الكفر حلال وحرام.

وأما طلاق الهازل، فإنما وقع، لأنه صادف محلاً، وهو طهر لم يُجامع فيه فنفذ، وكونه هزل به إرادة منه أن لا يترتب أثره عليه، وذلك ليس إليه، بل إلى الشارع، فهو قد أتى بالسبب التام، وأراد ألا يكون سببه، فلم ينفعه ذلك، بخلاف من طلق فى غير زمن الطلاق، فإنه لم يأت بالسبب الذى نصبه الله سبحانه مفضياً إلى وقوع الطلاق، وإنما أتى بسبب من عنده، وجعله هو مفضياً إلى حكمه، وذلك ليس إليه.

وأما قولكم: إن النكاح نعمة، فلا يكون سببه إلا طاعةً بخلاف الطلاق، فإنه من باب إزالة النعم، فيجوز أن يكون سببه معصية، فيقال: قد يكون الطلاق من أكبر النعم التى يفك بها المطلق العُل من عنقه، والقيد من رجله، فليس كل طلاق نقمة، بل من تمام نعمة الله على عباده أن مكّنهم من المفارقة بالطلاق، إذا أراد أحدهم استبدال زوج مكان زوج، والتخلص ممن لا يحبها ولا يلائمها، فلم ير للمتحابين مثل النكاح، ولا للمتباغضين مثل الطلاق، ثم كيف يكون نقمة، والله تعالى يقول: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]؟.

وأما قولكم: إن الفروج يُحتاط لها، فنعم، وهكذا قلنا سواء، فإن احتطنا، وأبقينا الزوجين على يقين النكاح حتى يأتى ما يزيله بيقين، فإذا أخطأنا، فخطؤنا فى جهة واحدة، وإن أصبنا، فصوابنا فى جهتين، جهة الزوج الأول، وجهة الثانى، وأنتم ترتكبون أمرين: تحريم الفرج على من كان حلالاً له بيقين، وإحلاله لغيره. فإن كان خطأ، فهو خطأ من جهتين، فتبين أننا أولى بالاحتياط منكم، وقد قال الإمام أحمد فى رواية أبى طالب: فى طلاق السكران نظير هذا الاحتياط سواء، فقال: الذى لا يأمر بالطلاق: إنما أتى خصلةً واحدةً، والذى يأمر بالطلاق أتى خصلتين حرّمها عليه، وأحلها لغيره، فهذا خيرٌ من هذا.

وأما قولكم: إن النكاح يدخل فيه بالعزيمة والاحتياط، ويُخرج منه بأدنى شيء، قلنا: ولكن لا يُخرج منه إلا بما نصبه الله سبباً يُخرج منه، وأذن فيه: وأما ما ينصبه

المؤمن عنده، ويجعله هو سبباً للخروج منه، فكلاً.

فهذا منتهى أقدام الطائفتين فى هذه المسألة الضيقة المعترك، الوعة المسلك التى يتجاذب أعنة أدلتها الفرسان، وتتضاءل لدى صولتها شجاعة الشجعان، وإنما نبهنا على مأخذها وأدلتها ليعلم الغرُّ الذى بضاعته من العلم مُزجاة، أن هناك شيئاً آخر وراء ما عنده، وأنه إذا كان ممن قصرَ فى العلم باعه، فضعف خلف الدليل، وتناصر عن جنى ثماره ذراعه، فليعذر من شمرَ عن ساق عزمه، وحام حول آثار رسول الله ﷺ وتحكيمها، والتحاكم إليها بكل همة، وإن كان غير عاذر لمنازعه فى قصوره ورغبته عن هذا الشأن البعيد، فليعذر منازعه فى رغبته عما ارتضاه لنفسه من محض التقليد، ولينظر مع نفسه أيهما هو المَعذور، وأى السعيين أحق بأن يكون هو السعى المشكور، والله المستعان وعليه التكلان، وهو الموفق للصواب، الفاتح لمن أمَّ بابه طالباً لمرضاته من الخير كل باب.



فصل

فى حكمه ﷺ فيمن طلق ثلاثاً بكلمة واحدة

قد تقدم حديث محمود بن ليبد رضى الله عنه: أن رسول الله ﷺ أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاث تطبيقات جميعاً، فقام مُغضباً، ثم قال: «أُلعبُ بكتاب الله وأن بين أظهركم؟!»^(١)، وإسناده على شرط مسلم، فإن ابن وهب قد رواه عن مخرمة بن بكير بن الأشج، عن أبيه قال: سمعت محمود بن ليبد فذكره، ومخرمة ثقة بلا شك، وقد احتج مسلم فى «صحيحه» بحديثه عن أبيه.

والذين أعلوه قالوا: لم يسمع منه، وإنما هو كتابٌ. قال أبو طالب: سألت أحمد ابن حنبل عن مخرمة بن بكير؟ فقال: هو ثقة، ولم يسمع من أبيه، إنما هو كتاب مخرمة، فنظر فيه، كل شئ يقول: بلغنى عن سليمان بن يسار، فهو من كتاب مخرمة، وقال أبو بكر بن أبى خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: مخرمة بن بكير وقع إليه كتابُ أبيه، ولم يسمعه. وقال فى رواية عباس الدورى: هو ضعيفٌ، وحديثه عن أبيه كتاب، ولم يسمعه منه. وقال أبو داود: لم يسمع من أبيه إلا حديثاً

(١) سبق تخريجه.

واحداً، حديث الوتر، وقال سعيد بن أبى مريم عن خاله موسى بن سلمة: أتيت مخزمة فقلت: حدثك أبوك؟ قال: لم أدرك أبى، ولكن هذه كتبه.

والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن كتاب أبيه كان عنده محفوظاً مضبوطاً، فلا فرق فى قيام الحجة بالحديث بين ما حدثه به، أو رآه فى كتابه، بل الأخذ عن النسخة أحوط إذا تيقن الراوى أنها نسخة الشيخ بعينها، وهذه طريقة الصحابة والسلف، وقد كان رسول الله ﷺ يبعث كتبه إلى الملوك، وتقوم عليهم بها الحجة، وكتب كتبه إلى عماله فى بلاد الإسلام، فعملوا بها، واحتجوا بها، ودفع الصديق كتاب رسول الله ﷺ فى الزكاة إلى أنس بن مالك، فحمله، وعَمِلَتْ به الأمة، وكذلك كتابه إلى عمرو بن حزم فى الصدقات الذى كان عند آل عمرو، ولم يزل السلف والخلف يحتجون بكتاب بعضهم إلى بعض، ويقول المكتوب إليه: كتب إلى فلان أن فلاناً أخبره، ولو بطل الاحتجاج بالكتب، لم يبق بأيدي الأمة إلا أيسر السير، فإن الاعتماد إنما هو على النسخ لا على الحفظ، والحفظ خوآن، والنسخة لا تخون، ولا يحفظ فى زمن من الأزمان المتقدمة أن أحداً من أهل العلم ردَّ الاحتجاج بالكتاب، وقال: لم يُشافهنى به الكاتب، فلا أقبله، بل كلهم مجمعون على قبول الكتاب والعمل به إذا صح عنده أنه كتبه.

الجواب الثانى: أن قول من قال: لم يسمع من أبيه، معارض بقول من قال: سمع منه، ومعه زيادة علم وإثبات، قال عبد الرحمن بن أبى حاتم: سئل أبى عن مخزمة بن بكير؟ فقال: صالح الحديث. قال: وقال ابن أبى أويس: وجدت فى ظهر كتاب مالك: سألت مخزمة عما يُحدث به عن أبيه، سمعها من أبيه؟ فحلف لى: ورب هذه البنية - يعنى المسجد - سمعت من أبى. وقال على بن المدينى: سمعت معن بن عيسى يقول مخزمة سمع من أبيه وعرض عليه ربيعة أشياء من رأى سليمان بن يسار، وقال على: ولا أظن مخزمة سمع من أبيه كتاب سليمان، لعله سمع منه الشئ اليسير، ولم أجد أحداً بالمدينة يخبرنى عن مخزمة بن بكير أنه كان يقول فى شئ من حديثه: سمعت أبى، ومخزمة ثقة، انتهى. ويكفى أن مالكا أخذ كتابه، فنظر فيه، واحتج به فى «موطئه»، وكان يقول: حدثنى مخزمة، وكان رجلاً

صالحاً. وقال أبو حاتم: سألت إسماعيل بن أبي أويس، قلت: هذا الذى يقول مالك ابن أنس: حدثنى الثقة، من هو؟ قال: مخرمة بن بكير. وقيل لأحمد بن صالح المصرى: كان مخرمة من ثقات الرجال؟ قال: نعم، وقال ابن عدى عن ابن وهب ومعن بن عيسى عن مخرمة: أحاديث حسن مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به.

وفى «صحيح مسلم» قول ابن عمر للمطلق ثلاثاً: «حُرِّمَتْ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ»^(١)، وهذا تفسير منه للطلاق المأمور به، وتفسير الصحابى حُجَّةً، وقال الحاكم: هو عندنا مرفوع.

ومن تأمل القرآن حق التأمل، تبين له ذلك، وعرف أن الطلاق المشروع بعد الدخول هو الطلاق الذى يملك به الرجعة، ولم يشرع الله سبحانه إيقاع الثلاث جملة واحدة ألبتة، قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾، ولا تعقل العرب فى لغتها وقوع المرتين إلا متعاقبتين، كما قال النبى ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمْدَهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَهُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ»^(٢) ونظائره، فإنه لا يُعْقَلُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا تَسْبِيحٌ وَتَكْبِيرٌ وَتَحْمِيدٌ مَتَوَالٍ يَتْلُو بَعْضُهُ بَعْضًا، فلو قال: سبحان الله ثلاثاً وثلاثين، والحمد لله ثلاثاً وثلاثين، والله أكبر أربعاً وثلاثين بهذا اللفظ، لكان ثلاث مرات فقط. وأصرح من هذا قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ {النور: ٦} فلو قال: أشهد بالله أربع شهادات إنى لمن الصادقين، كانت مرة، وكذلك قوله: ﴿وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ {النور: ٨}: فلو قالت: أشهد بالله أربع شهادات إنه لمن الكاذبين، كانت واحدة، وأصرح من ذلك قوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ {التوبة: ١٠١} فهذا مرة بعد مرة، ولا ينتقض هذا بقوله تعالى: ﴿تُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ {الأحزاب: ٣١}، وقوله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ»^(٣)، فإن المرتين هنا هما الضعفان، وهما المثلاثان، وهما مثلان فى القدر، كقوله تعالى: ﴿يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾

(١) رواه مسلم (٣٥٨٩ و ٣٥٩٢) كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائضة.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه البخارى (٩٧) ومسلم (٣٨٠) والترمذى (١١١٦) والنسائى (١١٥/٦) وابن ماجه (١٩٥٦) من حديث أبى موسى رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَأَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَّنَ وَاتَّبَعَهُ وَصَدَّقَهُ، فَلَهُ أَجْرَانِ: وَعَبْدٌ مَمْلُوكٌ آدَى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقَّ سَيِّدِهِ، فَلَهُ أَجْرَانِ وَرَجُلٌ كَانَتْ لَهُ أُمَّةٌ فَغَذاها فَأَحْسَنَ غَذاها، ثُمَّ آذَبها فَأَحْسَنَ أَدبها، ثُمَّ أَعْفَاها وَتَزَوَّجها فَلَهُ أَجْرَانِ».

{الأحزاب: ٣٠}، وقوله: ﴿فَأَتَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ {البقرة: ٢٦٥}. أى: ضعفى ما يُعَذَّب به غيرها، وضعفى ما كانت تُؤتى، ومن هذا قول أنس: انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ مرتين، أى: شقتين ومرتتين، كما قال فى اللفظ الآخر: انشق القمر فلقتين^(١). وهذا أمر معلوم قطعاً أنه إنما انشق القمر مرة واحدة، والفرق معلوم بين ما يكون مرتين فى الزمان، وبين ما يكون مثلين وجزأين ومرتين فى المضاعفة، فالثانى: يتصور فيه اجتماع المرتين فى آن واحد، والأول لا يتصور فيه ذلك.

ومما يدل على أن الله لم يشرع ثلاث جملة، أنه قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ إلى أن قال: ﴿وَبِعَوْنِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ {البقرة: ٢٢٨}، فهذا يدل على أن كل طلاق بعد الدخول، فالمطلق أحق فيه بالرجعة سوى الثالثة المذكورة بعد هذا، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، فهذا هو الطلاق المشروع، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى أقسام الطلاق كلها فى القرآن، وذكر أحكامها، فذكر الطلاق قبل الدخول وأنه لا عدة فيه. وذكر الطلقة الثالثة، وأنها تحرّم الزوجة على المطلق حتى تنكح زوجاً غيره، وذكر طلاق الفداء الذى هو الخلع، وسماه فدية، ولم يحسبه من الثلاث كما تقدم، وذكر الطلاق الرجعى الذى المطلق أحق فيه بالرجعة، وهو ما عدا هذه الأقسام الثلاثة.

وبهذا احتج أحمد والشافعى وغيرهما على أنه ليس فى الشرع طلقة واحدة بعد الدخول بغير عوض بائنة، وأنه إذا قال لها: أنت طالق طلقة بائنة كانت رجعية، ويلغو وصفها بالبينة، وأنه لا يملك إبانته إلا بعوض، وأما أبو حنيفة، فقال: تبين بذلك؛ لأن الرجعة حق له، وقد أسقطها، والجمهور يقولون: وإن كانت الرجعة حقاً له لكن نفقة الرجعية وكسوتها حق عليه، فلا يملك إسقاطه إلا باختيارها، وبذلها العوض، أو سؤالها أن تفتدى نفسها منه بغير عوض فى أحد القولين، وهو جواز الخلع بغير عوض.

وأما إسقاط حقها من الكسوة والنفقة بغير سؤالها ولا بذلها العوض، فخلاف

(١) رواه البخارى (٤٨٦٤) كتاب التفسير، باب: وانشق القمر. ومسلم (٦٩٤٠) كتاب التوبة، باب: انشقاق القمر.

النص والقياس .

قالوا: وأيضاً فالله سبحانه شرع الطلاق على أكمل الوجوه وأنفعها للرجل والمرأة، فإنهم كانوا يُطَلِّقُونَ في الجاهلية بغير عدد، فيطلق أحدهم المرأة كلما شاء، ويُراجِعها، وهذا وإن كان فيه رفق بالرجل، ففيه إضرار بالمرأة، فنسخ سبحانه ذلك بثلاث، وقصر الزوج عليها، وجعله أحق بالرجعة ما لم تنقض عدتها، فإذا استوفى العدد الذى مُلِّكَه، حرمت عليه، فكان فى هذا رفق بالرجل إذ لم تحرم عليه بأول طلقة، وبالمراة حيث لم يجعل إليه أكثر من ثلاث، فهذا شرعه وحكمته، وحدوده التى حدّها لعباده، فلو حرمت عليه بأول طلقة يطلقها كان خلاف شرعه وحكمته، وهو لم يملك إيقاع الثلاث جملة، بل إنما ملك واحدة، فالزائد عليها غير مأذون له فيه .

قالوا: وهذا كما أنه لم يملك إبانيتها بطلقة واحدة، إذ هو خلاف ما شرعه، لم يملك إبانيتها بثلاثٍ مجموعة، إذ هو خلاف شرعه .

ونكتة المسألة أن الله لم يجعل للأمة طلاقاً بائناً قط إلا فى موضعين . أحدهما: طلاق غير المدخول بها، والثانى: الطلقة الثالثة، وما عداه من الطلاق، فقد جعل للزوج فيه الرجعة، هذا مقتضى الكتاب كما تقدّم تقريره، وهذا قول الجمهور، منهم: الإمام أحمد، والشافعى، وأهل الظاهر، قالوا: لا يملك إبانيتها بدون الثلاث إلا فى الخلع . ولأصحاب مالك ثلاثة أقوال فيما إذا قال: أنت طالق طلقة لا رجعة فيها . أحدها: أنها ثلاث، قاله ابن الماجشون لأنه قطع حقه من الرجعة، وهى لا تنقطع إلا بثلاث، فجاءت الثلاث ضرورة . الثانى: أنها واحدة بائنة، كما قال، وهذا قول ابن القاسم؛ لأنه يملك إبانيتها بطلقة بعوض، فملكها بدونه، والخلع عنده طلاق . الثالث: أنها واحدة رجعية، وهذا قول ابن وهب، وهو الذى يقتضيه الكتاب والسنة والقياس، وعليه الأكثرون .

فصل

فيمن طلق ثلاثاً دفعة واحدة

وأما المسألة الثانية، وهى وقوع الثلاث بكلمة واحدة، فاختلف الناس فيها على أربعة أحدها: أنها تقع، وهذا قول الأئمة الأربعة، وجمهور والتابعين، وكثير من الصحابة رضى الله عنهم.

الثانى: أنها لا تقع، بل تُردُّ لأنها بدعة محرمة، والبدعة مردودة، لقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١) وهذا المذهب حكاه أبو محمد بن حزم، وحكى للإمام أحمد فأنكره، وقال: هو قول الرافضة.

الثالث: أنه يقع به واحدة رجعية، وهذا ثابت عن ابن عباس، ذكره أبو داود عنه قال الإمام أحمد: وهذا مذهب ابن إسحاق، يقول: خالف السنة فيرد إلى السنة، انتهى، وهو قول طاووس، وعكرمة وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

الرابع: أنه يُفرق بين المدخول بها وغيرها، فتقع الثلاث بالمدخول بها، ويقع بغيرها واحدة، وهذا قول جماعة من أصحاب ابن عباس، وهو مذهب إسحاق بن راهويه فيما حكاه عنه محمد بن نصر المروزي فى كتاب «اختلاف العلماء».

فأما من لم يُوقعها جملة، فاحتجوا بأنه طلاق بدعة محرم، والبدعة مردودة، وقد اعترف أبو محمد بن حزم بأنها لو كانت بدعة محرمة، لوجب أن ترد وتبطل، ولكنه اختار مذهب الشافعى أن جمع الثلاث جائز غير محرم، وستأتى حجة هذا القول.

وأما مَنْ جعلها واحدة، فاحتج بالنص والقياس، فأما النص، فما رواه معمر، وابن جريج عن ابن طاووس، عن أبيه، أن أبا الصهباء قال لابن عباس: ألم تعلم أن الثلاث كانت تُجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ، وأبى بكر، وصدرأ من إمارة عمر؟ قال نعم^(٢). رواه مسلم فى «صحيحه».

وفى لفظ: ألم تعلم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله ﷺ، وأبى بكر، وصدرأ من خلافة عمر تُردُّ إلى واحدة؟ قال: نعم^(٣).

(١) سبق تخريجه. (٢) رواه مسلم (٣٦١٠) كتاب الطلاق، باب: الطلاق الثلاث.

(٣) رواه مسلم (٣٦١١) كتاب الطلاق، باب: الطلاق الثلاث.

وقال أبو داود: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عبد الرزاق، أن ابن جريج قال: أخبرني بعض بني أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: طلق عبد يزيد - أبو ركانة وإخوته - أم ركانة، ونكح امرأة من مزيعة، فجاءت النبي ﷺ فقالت: ما يغني عني إلا كما تغني هذه الشعرة، لشعرة أخذتها من رأسها، ففرق بيني وبينه، فأخذت النبي ﷺ حمية، فدعا بركانة وإخوته، ثم قال لجلسائه: «ألا ترون أن فلاناً يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد، وفلاناً منه كذا وكذا؟» قالوا: نعم، قال النبي ﷺ لعبد يزيد: «طلقها»، ففعل ثم قال: «راجع امرأتك أم ركانة وإخوته»، فقال: إني طلقها ثلاثاً يا رسول الله، قال: «قد علمت راجعها» وتلا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (١).

وقال الإمام أحمد: حدثنا سعد بن إبراهيم، قال: حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني داود بن الحصين، عن عكرمة مولى ابن عباس، عن عبد الله بن عباس، قال: طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني المطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فحزن عليها حزناً شديداً، قال: فسأله رسول الله ﷺ «كيف طلقتها؟» فقال: طلقها ثلاثاً فقال: «في مجلس واحد؟» قال: نعم، قال: «فإنما تلك واحدة فارجمها إن شئت؟» قال: فراجعها. فكان ابن عباس يرى أنما الطلاق عند كل طهر (٢).

قالوا: وأما القياس، فقد تقدم أن جمع الثلاث محرم وبدعة، والبدعة مردودة، لأنها ليست على أمر رسول الله ﷺ، قالوا: وسائر ما تقدم في بيان التحريم يدل على عدم وقوعها جملة. قالوا: ولو لم يكن معنا إلا قوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦]، وقوله: ﴿وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٨] قالوا: وكذلك كل ما يُعتبر له التكرار من حلف أو إقرار أو شهادة، وقد قال النبي ﷺ: «تحلفون خمسين يمينا، وتستحقون دم صاحبكم» (٣) فلو قالوا: نحلف بالله خمسين يمينا: أن فلاناً قتله، كانت يمينا واحدة. قالوا: وكذلك الإقرار بالزنى، كما في الحديث: إن بعض الصحابة قال لما عزر: إن أقررت أربعا، رجمك رسول الله ﷺ، فهذا لا يُعقل أن تكون الأربع فيه مجموعة بضم واحد.

(١) سبق تخريجه.

(٢) حسن. رواه أحمد (٢٦٥/١) وأبو يعلى (٢٥٠٠) وانظر الإرواء (١٤٤/٧ - ١٤٥).

(٣) رواه البخاري (٢٧٠٢) ومسلم (٤٢٦٣) ومالك (١/٨٧٧/٢) وأحمد (١٤٢/٤) وأبو داود (٤٥٢٠) والترمذي (١٤٢٢) والنسائي (٧/٨) وأبو داود (١٠٠) وابن ماجه (٢٦٧٧).

وأما الذين فرّقوا بين المدخول بها وغيرها، فلهم حجتان.

إحدهما: ما رواه أبو داود بإسناد صحيح، عن طاووس، أن رجلاً يُقال له: أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس، قال له: أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وصدرًا من إمارة عمر؟ فلما رأى عمر الناس قد تتابعوا فيها، قال: أجزوهم عليهم^(١).

الحجة الثانية: أنها تبين بقوله: أنت طالق، فيُصادفها ذكر الثلاث وهى بائن، فتلغو، ورأى هؤلاء أن إلزام عمر بالثلاث هو فى حق المدخول بها، وحديث أبى الصهباء فى غير المدخول بها. قالوا: ففى هذا التفريق موافقة المنقول من الجانبين، وموافقة القياس، وقال بكل قول من هذه الأقوال جماعة من أهل الفتوى، كما حكاه أبو محمد بن حزم وغيره، ولكن عدم الوقوع جملة هو مذهب الإمامية، وحكوه عن جماعة من أهل البيت.

قال الموقعون للثلاث: الكلام معكم فى مقامين.

أحدهما: تحريم جمع الثلاث. والثانى: وقوعها جملة ولو كانت محرمة، ونحن نتكلم معكم فى المقامين.

فأما الأول: فقد قال الشافعى، وأبو ثور، وأحمد بن حنبل فى إحدى الروايات عنه، وجماعة من أهل الظاهر: إن جمع الثلاث سنة، واحتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ولم يفرّق بين أن تكون الثلاث مجموعة، أو مفرقة، ولا يجوز أن نفرّق بين ما جمع الله بينه، كما لا نجتمع بين ما فرّق الله بينه. وقال تعالى: ﴿وإن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، ولم يفرق قال: ﴿وَلَلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، ولم يفرق.

قالوا: وفى «الصحيحين»، أن عويمراً العجلانى طلق امرأته ثلاثاً بحضرة رسول

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٢١٩٩) وفى سنده مجاهيل.

الله ﷺ ، قبل أن يأمره بطلاقها^(١) ، قالوا: فلو كان جمع الثلاث معصية لما أقرَّ عليه رسول الله ﷺ ، ولا يخلو طلاقها ، أن يكون قد وقع وهى امرأته ، أو حين حرمت عليه باللعان . فإن كان الأول ، فالحجة منه ظاهرة ، وإن كان الثانى ، فلا شك أنه طلقها ، وهو يظنها امرأته ، فلو كان حراماً ، لبينها له رسول الله ﷺ ، وإن كانت قد حرمت عليه . قالوا: وفى صحيح البخارى ، من حديث القاسم بن محمد ، عن عائشة أم المؤمنين ، أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ، فتزوجت ، فطلقت ، فسئل رسول الله ﷺ ، اتحل للأول؟ قال: « لا حتى يذوق عُسيلتها كما ذاق الأول »^(٢) ، فلم يُنكر ﷺ ذلك ، وهذا يدل على إباحة جمع الثلاث ، وعلى وقوعها ، إذ لو لم تقع ، لم يوقف رجوعها إلى الأول على ذوق عُسيلتها .

قالوا: وفى «الصحيحين» من حديث أبى سلمة بن عبد الرحمن ، أن فاطمة بنت قيس أخبرته أن زوجها أبا حفص بن المغيرة المخزومى طلقها ثلاثاً ، ثم انطلق إلى اليمن ، فانطلق خالد بن الوليد فى نفر ، فأتوا رسول الله ﷺ فى بيت ميمونة أم المؤمنين ، فقالوا: إن أبا حفص طلق امرأته ثلاثاً ، فهل لها من نفقة؟ فقال رسول الله ﷺ : «ليس لها نفقةٌ وعليها العدة»^(٣) .

وفى «صحيح مسلم» فى هذه القصة: قالت فاطمة ، فأتيت رسول الله ﷺ ، فقال: «كم طلقك؟» قلت: ثلاثاً ، فقال: «صَدَقَ لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ»^(٤) .

وفى لفظ له: قالت: يا رسول الله! إن زوجى طلقنى ثلاثاً ، وإنى أخاف أن يُقْتَحَمَ عَلَى^(٥) .

وفى لفظ له: عنها ، أن النبى ﷺ قال فى المطلقة ثلاثاً: «ليس لها سُكْنَى ولا نفقة»^(٦) .

(١) رواه البخارى (٥٣٠٨) كتاب الطلاق ، باب: اللعان ومن طلق بعد اللعان . ومسلم (٣٦٧٣) كتاب اللعان وأبو داود فى «الطلاق» (٢٢٤٥) باب: فى اللعان والنسائى فى «الطلاق» (١٤٣/٦) باب: الرخصة فى الطلاق الثلاث . وابن ماجه فى «الطلاق» (٢٠٦٦) باب: اللعان .

(٢) رواه البخارى (٥٢٦١) ومسلم (٣٤٦٨) والنسائى (١٤٨/٦) .

(٣) رواه مسلم (٣٦٣٤) كتاب الطلاق ، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها .

(٤) رواه مسلم (٣٦٤٧) كتاب الطلاق ، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها .

(٥) رواه مسلم (٣٦٥٢) والنسائى (٢٠٨/٦) وابن ماجه (٢٠٣٣) .

(٦) رواه مسلم (٣٦٥٠) كتاب الطلاق ، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها .

قالوا: وقد روى عبد الرزاق في «مصنفه» عن يحيى بن العلاء، عن عبيد الله بن الوليد الوصافي، عن إبراهيم بن عبد الله بن عبادة بن الصامت، قال: طَلَّقَ جدِّي امرأةً له ألفَ تطليقة، فانطلق أبى إلى رسول الله ﷺ، فذكر له ذلك، فقال النبي ﷺ: «ما اتقى الله جدُّك، أما ثلاثٌ فله، وأما تسعمائةٌ وسبعةٌ وتسعون فعُدوانٌ وظُلْمٌ، إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له».

ورواه بعضهم عن صدقة بن أبى عمران، عن إبراهيم بن عبيد الله بن عبادة بن الصامت، عن أبيه، عن جده، قال: طلق بعض آبائى امرأته، فانطلق بنوه إلى رسول الله ﷺ، فقالوا، يا رسول الله! إن أبانا طلق أمنا ألفاً، فهل له من مخرج؟ فقال: «إن أباكم لم يتق الله، فيجعل له مخرجاً، بانت منه بثلاثٍ على غير السنة، وتسعمائة وسبعة وتسعون إنم في عنقه»^(١).

قالوا: وروى محمد بن شاذان، عن معلّى بن منصور، عن شعيب بن زريق، أن عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن، قال: حدثنا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، أنه طلق امرأته وهى حائض، ثم أراد أن يتبعها بطليقتين أخريين عند القرءين الباقيين، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: «يا بن عمر! ما هكذا أمرك الله، أخطأت السنة».. وذكر الحديث، وفيه، فقلت: يا رسول الله! لو كنت طلقته ثلاثاً، أكان لى أن أجمعها؟ قال: «لا، كانت تبين وتكون معصية»^(٢).

قالوا: وقد روى أبو داود فى «سننه»: عن نافع بن عَجبر بن عبد يزيد بن ركانة، أن رُكانة بن عبد يزيد طلق امرأته سُهَيْمة البتة، فأخبر النبي ﷺ بذلك، فقال رسول الله ﷺ: «والله ما أردت إلا واحدة»؟ فقال رُكانة: والله ما أردت إلا واحدة، فردّها إليه رسول الله ﷺ، فطلقها الثانية فى زمن عمر، والثالثة فى زمن عثمان^(٣).

وفى جامع الترمذى: عن عبد الله بن على بن يزيد ركانة، عن أبيه، عن جده،

(١) ضعيف .. رواه عبد الرزاق (١١٣٣٩) والدرناقطنى (٢٠/٤) وضعفه بقوله: رواه مجهولون، وضعفاء إلا شيخنا وابن عبد الباقي.

(٢) أورده ابن حزم فى «المحلّى» (١٦٩/١٠) وسياقى الكلام عليه من المصنف رحمه الله.

(٣) ضعيف . رواه أبو داود (٢٢٠٦ و ٢٢٠٧) والدرناقطنى (٣٣/٤) والحاكم (١٩٩/٢ - ٢٠٠) والبيهقى (٣٤٢/٧) والعقيلى فى «الضعفاء» وفى سننه نافع بن عَجبر، وهو لم يوثقه غير ابن حبان وأورده ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» (٤٥٤/١/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولهذا قال المصنف: مجهول، لا يعرف حاله البتة.

أنه طَلَّق امرأته ألبتة، فأتى رسول الله ﷺ فقال: «مَا أَرَدْتَ بِهَا؟» قال: واحدة، قال: «آلله»، قال: آله، قال «هُوَ عَلَى مَا أَرَدْتَ». قال الترمذى: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث؟ فقال: فيه اضطراب^(١).

ووجه الاستدلال بالحديث، أنه ﷺ أحلفه أنه أراد بالبتة واحدة، فدل على أنه لو أراد بها أكثر، لوقع ما أراده، ولو لم يفترق الحال لم يُحلفه. قالوا: وهذا أصح من حديث ابن جريج عن بعض بنى أبى رافع عن عكرمة، عن ابن عباس أنه طلقها ثلاثاً. قال أبو داود: لأنهم ولد الرجل، وأهله أعلم به أن ركانة إنما طلقها ألبتة.

قالوا: وابن جريج إنما رواه عن بعض بنى أبى رافع. فإن كان عبيد الله، فهو ثقة معروف، وإن كان غيره من إخوته، فمجهول العدالة لا تقوم به حجة.

قالوا: وأما طريق الإمام أحمد، ففيها ابن إسحاق، والكلام فيه معروف، وقد حكى الخطابى، أن الإمام أحمد كان يُضعف طرق هذا الحديث كلها.

قالوا: وأصح ما معكم حديث أبى الصهباء عن ابن عباس، وقد قال البيهقى: هذا الحديث أحد ما اختلف فيه البخارى ومسلم، فأخرجه مسلم وتركه البخارى، وأظنه تركه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس، ثم ساق الروايات عنه بوقوع الثلاث، ثم قال: فهذه رواية سعيد بن جبير، وعطاء بن أبى رباح، ومجاهد، وعكرمة، وعمرو بن دينار، ومالك بن الحارث، ومحمد بن إياس بن البكير، قال: ورويناه عن معاوية بن أبى عياش الأنصارى، كلهم عن ابن عباس، أنه أجاز الثلاث وأمضاهن.

وقال ابن المنذر: فغير جائز أن يُظنَّ بابن عباس أنه يحفظ عن النبى ﷺ شيئاً ثم يُفتى بخلافه.

وقال الشافعى: فإن كان معنى قول ابن عباس: إن الثلاث كانت تُحسب على عهد رسول الله ﷺ واحدة، يعنى أنه بأمر النبى ﷺ، فالذى يُشبهه - والله أعلم - أن يكون ابن عباس قد علم أنه كان شيئاً فنسخ. قال البيهقى: ورواية عكرمة عن ابن عباس فيها تأكيدٌ لصحة هذا التأويل - يريد البيهقى - ما رواه أبو داود والنسائى،

من حديث عكرمة فى قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ الآية . . . وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعتها، وإن طلقها ثلاثاً، فنسخ ذلك، فقال: ﴿الطلاق مرتان﴾.

قالوا: فيحتمل أن الثلاث كانت تُجعل واحدة من هذا الوقت، بمعنى أن الزوج كان يتمكن من المراجعة بعدها، كما يتمكن من المراجعة بعد الواحدة، ثم نسخ ذلك. وقال ابن سريج^(١): يُمكن أن يكون ذلك إنما جاء فى نوع خاص من الطلاق الثلاث، وهو أن يفرق بين الألفاظ، كأن يقول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، وكنا فى عهد رسول الله ﷺ، وعهد أبى بكر رضى الله عنه الناس على صدقهم وسلامتهم لم يكن فيهم الخب والخداع، فكانوا يُصدّقون أنهم أرادوا به التأكيد، ولا يُريدون به الثلاث، فلما رأى عمر رضى الله عنه فى زمانه أموراً ظهرت، وأحوالاً تغيّرت، منع من حمل اللفظ على التكرار، وألزمهم الثلاث.

وقالت طائفة: معنى الحديث أن الناس كانت عادتهم على عهد رسول الله ﷺ إيقاع الواحدة، ثم يدعها حتى تنقضى عدتها، ثم اعتادوا الطلاق الثلاث جملة، وتتابعوا فيه، ومعنى الحديث على هذا: كان الطلاق الذى يُوقعه المطلق الآن ثلاثاً يُوقعه على عهد رسول الله ﷺ، وأبى بكر واحدة، فهو إخبار عن الواقع، لا عن المشروع.

وقالت طائفة: ليس فى الحديث بيان أن رسول الله ﷺ هو الذى كان يجعل الثلاث واحدة، ولا أنه أعلم بذلك فأقرّ عليه، ولا حجة إلا فيما قاله أو فعله، أو علم به فأقرّ عليه، ولا يعلم صحة واحدة من هذه الأمور فى حديث أبى الصهباء.

قالوا: وإذا اختلف علينا الأحاديث، نظرنا إلى ما عليه أصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم أعلم بسنته، فنظرنا فإذا الثابت عن عمر بن الخطاب الذى لا يثبت عنه غيره ما رواه عبد الرزاق، عن سفيان الثورى، عن سلمة بن كهيل، حدثنا زيد بن وهب، أنه رُفِعَ إلى عمر بن الخطاب رجل طلق امرأته ألفاً، فقال له عمر: أطلقت امرأتك؟ فقال: إنما

(١) فى الأصل «ابن جريج» وهو تحريف، وابن سريج هو الإمام العلامة القاضى أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادى إمام الشافعية، وقدمتهم فى عصره، ولى القضاء بشيراز، وتوفى ببغداد سنة ٣٦٠ هـ، وتصانيفه بلغت أربعمائة مصنف، له ترجمة فى «تذكرة الحفاظ».

كنت أَلعب، فعلاه عُمَرُ بالدرة، وقال: إنما يكفيك من ذلك ثلاث (١).

وروى وكيع، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، قال: جاء رجل إلى علي ابن أبي طالب، فقال: إني طَلقت امرأتى ألفاً (٢)، فقال له عليٌّ: بانت منك ثلاث (٣).

وروى وكيع أيضاً، عن جعفر بن بُرقان، عن معاوية بن أبي يحيى، قال: جاء رجلٌ إلى عثمان بن عفان، فقال: طَلقتُ امرأتى ألفاً، فقال له ابن عباس: ثلاث تُحرمها عليك، وبقيتها عليك وزر، اتخذت آيات الله هزواً (٤).

وروى عبد الرزاق أيضاً، عن معمر، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: جاء رجل إلى ابن مسعود، فقال: إني طَلقتُ امرأتى تسعاً وتسعين، فقال له ابن مسعود: ثلاث تُبينها منك، وسائرهن عدوان (٥).

وذكر أبو داود في «سننه»، عن محمد بن إياس، أن ابن عباس، وأبا هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، سئلوا عن البكر يُطلقها زوجها ثلاثاً، فكُلُّهم قال: لا تحِلُّ له حتى تنكحَ زوجاً غيره (٦).

قالوا: فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ كما تسمعون قد أوقعوا الثلاث جملةً، ولو لم يكن فيهم إلا عمر المحدث المُلهم وحده، لكفى، فإنه لا يُظن به تغييرُ ما شرعه النبي ﷺ من الطلاق الرجعي، فيجعله محرماً، وذلك يتضمن تحريم فرج المرأة على من لم تحرم عليه، وإباحته لمن لا تحلُّ له، ولو فعل ذلك عمر، لما أقره عليه الصحابة، فضلاً عن أن يُوافقه، ولو كان عند ابن عباس حجة عن رسول الله ﷺ أن الثلاث واحدة لم يُخالفها، ويُفتى بغيرها موافقةً لعمر، وقد علم مخالفته في العول، وحجب الأم بالاثنتين من الإخوة والأخوات، وغير ذلك.

قالوا: ونحن في هذه المسألة تبع لأصحاب رسول الله ﷺ، فهم أعلمُ بسترته وشرعه، ولو كان مستقراً من شريعته أن الثلاث واحدة وتوفى والأمر على ذلك لم

(١) رواه عبد الرزاق (١١٣٤٠) والبيهقي (٣٣٤/٧).

(٢) ضعيف. ذكره ابن حزم في «المحلى» (١٧٢/١٠٠) وفي سنده انقطاع.

(٤) صحيح. رواه عبد الرزاق (١١٣٥٣).

(٣) ذكره ابن حزم في «المحلى» (١٧٢/١٠٠).

(٦) صحيح. رواه أبو داود (٢١٩٨).

(٥) صحيح. رواه عبد الرزاق (١١٣٤٣).

يَخْفَ عَلَيْهِمْ، ويعلمه من بعدهم، ولم يُحرموا الصواب فيه، ويُوفَّق له مَنْ بعدهم، ويروى حبرُ الأمة وفتيها خبرُ كونِ الثلاثِ واحدةً ويُخالفه.

قال المانعون من وقوع الثلاث: التحاكم فى هذه المسألة وغيرها إلى من أقسم الله سبحانه وتعالى أصدق قَسَمٍ، وأبره، أنا لا نُؤْمِنُ حَتَّى نُحْكَمَ فيما شَجَرَ بَيْننا، ثم نَرْضَى بِحُكْمِهِ، ولا يلحقنا فيه حرجٌ، ونسَلِّمُ له تسليمًا لا إلى غيره كائنًا من كان، اللهم إلا أن تُجْمَعَ أمته إجماعاً متيقناً لا نشكُّ فيه على حكم، فهو الحق الذى لا يجوز خلافه، ويأبى الله أن تجتمع الأمة على خلاف سنة ثابتة عنه أبداً، ونحن قد أوجدناكم من الأدلة ما تثبت المسألة به، بل وبدونه، ونحن نناظركم فيما طعنتم به فى تلك الأدلة، وفيما عارضتمونا به على أنا لا نحكم على أنفسنا إلا نصاً عن الله، أو نصاً ثابتاً عن رسول الله عليه السلام، أو إجماعاً متيقناً لا شك فيه، وما عدا هذا فعُرْضَةٌ للنزاع، وغايته أن يكون سائغ الاتِّباع لا لازمه، فلتكن هذه المقدمة سلفاً لنا عندكم، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، فقد تنازعنا نحن وأنتم فى هذه المسألة، فلا سبيل إلى ردها إلى غير الله ورسوله ألبتة، وسيأتى أننا أحق بالصحابة، وأسعد بهم فيها، فنقول:

أما منعكم لتحريم جمع الثلاث، فلا ريب أنها مسألة نزاع، ولكن الأدلة الدالة على التحريم حجةٌ عليكم.

أما قولكم: إن القرآن دل على جواز الجمع، فدعوى غير مقبولة، بل باطلة، وغاية ما تمسكتم به إطلاق القرآن للفظ الطلاق، وذلك لا يعم جائزه ومحرمه، كما لا يدخل تحته طلاق الحائض، وطلاق الموطوءة فى طهرها، وما مثلكم فى ذلك إلا كَمَثَلِ مَنْ عارض السنة الصحيحة فى تحريم الطلاق المحرم بهذه الإطلاقات سواء، ومعلوم أن القرآن لم يدل على جواز كل طلاق حتى تُحْمَلُوهُ ما لا يُطِيقُهُ، وإنما دلَّ على أحكام الطلاق، والمبين عن الله عز وجل بَيِّنَ حلاله وحرامه، ولا ريب أنا أسعد بظاهر القرآن كما بينا فى صدر الاستدلال، وأنه سبحانه لم يشرع قط طلاقاً بائناً بغير عوض لدخول بها، إلا أن يكون آخر العدد، وهذا كتاب الله بيننا وبينكم، وغاية ما تمسكتم به ألفاظ مطلقة قيَّدتها السنة. وبينت شروطها وأحكامها.

وأما استدلالكم بأن الملائعَ طَلَّقَ امرأته ثلاثاً بحضرة رسول الله عليه السلام، فما أصحَّ

من حديث، وما أبعد من استدلالكم على جواز الطلاق الثلاث بكلمة واحدة في نكاح يقصد بقاؤه ودوامه، ثم المستدل بهذا إن كان ممن يقول: إن الفرقة وقعت عقيب لعان الزوج وحده، كما يقوله الشافعي، أو عَقِيبَ لعانهما وإن لم يفرِّق الحاكم، كما يقوله أحمد في إحدى الروايات عنه، فالاستدلال به باطل؛ لأن الطلاق الثلاث حينئذ لغو لم يقد شيئاً، وإن كان ممن يُوقِف الفرقة على تفريق الحاكم، لم يصح الاستدلال به أيضاً لأن هذا النكاح لم يبق سبيلاً إلى بقاءه ودوامه، بل هو واجب الإزالة، ومؤبد التحريم، فالطلاق الثلاث مؤكد لمقصود اللعان، ومقرر له، فإن غايته أن يُحرّمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره، وفرقة اللعان تحرّمها عليه على الأبد، ولا يلزم من نفوذ الطلاق في نكاح قد صار مستحقاً التحريم على التأييد نفوذه في نكاح قائم مطلوب البقاء والدوام، ولهذا لو طلقها في هذا الحال وهي حائض، أو نفساء، أو في طهر جامعها فيه، لم يكن عاصياً؛ لأن هذا النكاح مطلوب الإزالة مؤبد التحريم، ومن العجب أنكم متمسكون بتقرير رسول الله ﷺ على هذا الطلاق المذكور، ولا متمسكون بإنكاره وغضبه للطلاق الثلاث من غير الملاعن، وتسميته لعباً بكتاب الله كما تقدم، فكم بين هذا الإقرار وهذا الإنكار؟ ونحن بحمد الله قائلون بالأمرين، مُقرُّون لما أقره رسول الله ﷺ، منكرون لما أنكره.

وأما استدلالكم بحديث عائشة رضی الله عنها، أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فتزوجت، فسئل رسول الله ﷺ، هل تحل للأول؟ قال: «لا، حتى تَذُوقَ العُسيلة»^(١)، فهذا لا نُنَارِعُكم فيه، نعم هو حجة على من اكتفى بمجرد عقد الثاني، ولكن أين في الحديث أنه طَلَّقَ الثلاث بضم واحد، بل الحديث حجة لنا، فإنه لا يُقال: فعل ذلك ثلاثاً، وقال ثلاثاً إلا من فعل، وقال: مرةً بعد مرة، هذا هو المعقول في لغات الأمم عربهم وعجمهم، كما يقال: قذفه ثلاثاً، وشتمه ثلاثاً، وسلّم عليه ثلاثاً.

قالوا: وأما استدلالكم بحديث فاطمة بنت قيس، فمن العجب العجائب، فإنكم خالفتموه فيما هو صريح فيه لا يقبل تأويلاً صحيحاً، وهو سقوط النفقة والكسوة للبائن مع صحته وصراحته، وعدم ما يُعارضه مقاوماً له، وتمسكتم به فيما هو مجمل، بل بيانه في نفس الحديث مما يُبطل تعلقكم به، فإن قوله: طلقها ثلاثاً ليس

بصريح فى جمعها، بل كما تقدم ، كيف وفى «الصحيح» فى خبرها نفسه من رواية الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن زوجها أرسل إليها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها^(١). وفى لفظ فى «الصحيح»: أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات^(٢)، وهو سند صحيح متصل مثل الشمس، فكيف ساغ لكم تركه إلى التمسك بلفظ مجمل، وهو أيضاً حجة عليكم كما تقدم؟

قالوا: وأما استدلالكم بحديث عبادة بن الصامت الذى رواه عبد الرزاق، فخبر فى غاية السقوط؛ لأن فى طريقه يحيى بن العلاء، عن عبيد الله بن الوليد الوصافى، عن إبراهيم بن عبيد الله - ضعيف، عن هالك، عن مجهول، ثم الذى يدل على كذبه وبطلانه، أنه لم يعرف فى شىء من الآثار صحيحها ولا سقيمها، ولا متصلها ولا منقطعها، أن والد عبادة بن الصامت أدرك الإسلام، فكيف بجده، فهذا محال بلا شك.

وأما حديث عبد الله بن عمر، فأصله صحيح بلا شك، لكن هذه الزيادة والوصلة التى فيه: فقلت: يا رسول الله: لو طلقها ثلاثاً أكانت تحل لى؟ إنما جاءت من رواية شعيب بن زريق، وهو الشامى، وبعضهم يقبله فيقول زريق بن شعيب، وكيفما كان، فهو ضعيف، ولو صح، لم يكن فيه حجة، لأن قوله: لو طلقها ثلاثاً بمنزلة قوله: لو سلمت ثلاثاً، أو أقررت ثلاثاً، أو نحوه مما لا يعقل جمعه.

وأما حديث نافع بن عجير الذى رواه أبو داود، أن ركانة طلق امرأته ألبته، فأحلفه رسول الله ﷺ ما أراد إلا واحدة، فمن العجب تقديم نافع بن عجير المجهول الذى لا يعرف حاله ألبته، ولا يُدرى من هو، ولا ما هو على ابن جريج، ومعمّر، وعبد الله بن طاووس فى قصة أبى الصهباء، وقد شهد إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخارى بأن فيه اضطراباً، هكذا قال الترمذى فى الجامع، وذكر عنه فى موضع آخر: أنه مضطرب. فتارة يقول: طلقها ثلاثاً، وتارة يقول: واحدة، وتارة يقول: ألبته. وقال الإمام أحمد: وطرقة كلها ضعيفة، وضعفه أيضاً البخارى، حكاه المنذرى عنه.

(١) رواه مسلم (٣٦٣٨) وأبو داود (٢٢٩٠) والنسائى (٦٢٢/٦ و٢١٠).

(٢) رواه مسلم (٣٦٣٦) كتاب الطلاق. باب: المطلق ثلاثاً لا نفقة لها.

ثم كيف يُقدّم هذا الحديث المضطرب المجهول رواية على حديث عبد الرزاق عن ابن جريج لجهالة بعض بنى أبى رافع، هذا وأولاده تابعيون، وإن كان عبيد الله أشهرهم وليس فيهم متهم بالكذب، وقد روى عنه ابن جريج، ومن يقبل رواية المجهول، أو يقول: رواية العدل عنه تعديل له، فهذا حجة عنده، فأما أن يضعفه ويُقدّم عليه رواية من هو مثله فى الجهالة، أو أشد، فكلًا، فغاية الأمر أن تتساقط روايتا هذين المجهولين ويُعدّل إلى غيرهما، وإذا فعلنا ذلك، نظرنا فى حديث سعد ابن ابراهيم، فوجدناه صحيح الإسناد، وقد زالت علّة تدليس محمد بن إسحاق بقوله: حدثنى داود بن الحصين^(١)، وقد احتج أحمد بإسناده فى مواضع، وقد صحح هو وغيره بهذا الإسناد بعينه، أن رسول الله ﷺ ردّ زينب على زوجها أبى العاص بن الربيع بالنكاح الأول، ولم يحدث شيئاً^(٢).

وأما داود بن الحصين، عن عكرمة، فلم تزل الأئمة تحتج به^(٣)، وقد احتجوا به فى حديث العرأيا فيما شكّ فيه، ولم يُجزم به من تقديرها بخمسة أوسق أو دونها مع كونها على خلاف الأحاديث التى نهى فيها عن بيع الرطب بالتمر، فما ذنبه فى هذا لحديث سوى رواية ما لا يقولون به، وإن قدحتم فى عكرمة - ولعلكم فاعلون - جاءكم ما لا قبل لكم به من التناقض فيما احتججتم به أنتم وأئمة الحديث من روايته، وارتضاء البخارى لإدخال حديثه فى «صحيحه».

فصل

وأما تلك المسالك الوعرة التى سلكتموها فى حديث أبى الصهباء، فلا يصحُّ شىء منها.

أما المسلك الأول، وهو انفراد مسلم بروايته، وإعراض البخارى عنه، فتلك شكاة ظاهرة عنه عارها، وما ضر ذلك الحديث انفراد مسلم به شيئاً، ثم هل تقبلون أنتم، أو أحدٌ مثل هذا فى كل حديث ينفرد به مسلم عن البخارى، وهل قال البخارى قط: إن كل حديث لم أدخله فى كتابى، فهو باطل، أو ليس بحجة، أو ضعيف، وكم قد احتج البخارى بأحاديث خارج الصحيح ليس لها ذكر فى «صحيحه»، وكم

(٢) سبق تخريجه.

(١) سبق تخريجه.

(٣) داود بن الحصين ثقة إلا فى عكرمة كما قال الحافظ فى «التقريب» (١/ ٢٣١).

صحح من حديث خارج عن صحيحه. فأما مخالفة سائر الروايات له عن ابن عباس، فلا ريب أن عن ابن عباس روايتين صحيحتين بلا شك. إحداهما: توافق هذا الحديث، والأخرى: تخالفه، فإن أسقطنا رواية برواية، سلم الحديث على أنه بحمد الله سالم. ولو اتفقت الروايات عنه على مخالفته، فله أسوة أمثاله، وليس بأول حديث خالفه راويه، فنسألکم: هل الأخذ بما رواه الصحابي عندكم، أو بما رآه؟ فإن قلتم: الأخذ بروايته، وهو قول جمهوركم، بل جمهور الأمة على هذا، كفيتمونا مؤونة الجواب. وإن قلتم: الأخذ برأيه، أريناكم من تناقضكم ما لا حيلة لكم فى دفعه، ولا سيما عن ابن عباس نفسه، فإنه روى حديث بريرة وتخييرها، ولم يكن بيعها طلاقاً، ورأى خلافه، وأن بيع الأمة طلاقها، فأخذتم - وأصبتم - بروايته، وتركتم رأيه، فهلا فعلتم ذلك فيما نحن فيه، وقلتم: الرواية معصومة، وقول الصحابي غير معصوم، ومخالفته لما رواه يحتمل احتمالات عديدة من نسيان أو تأويل، أو اعتقاد معارض راجح فى ظنه، أو اعتقاد أنه منسوخ أو مخصوص، أو غير ذلك من الاحتمالات، فكيف يسوغ ترك روايته مع قيام هذه الاحتمالات؟ وهل هذا إلا ترك معلوم لظنون، بل مجهول.

قالوا: وقد روى أبو هريرة رضى الله عنه حديث التسبيع من ولوغ الكلب^(١)، وأفتى بخلافه، فأخذتم بروايته، وتركتم فتواه. ولو تتبعنا ما أخذتم فيه برواية الصحابي دون فتواه، لطال.

قالوا: وأما دعواكم نسخ الحديث، فموقوفة على ثبوت معارض مقاوم متراخ، فأين هذا؟!

وأما حديث عكرمة، عن ابن عباس فى نسخ المراجعة بعد الطلاق الثلاث، فلو صح، لم يكن فيه حجة، فإنه إنما فيه أن الرجل كان يُطلق امرأته ويُراجعها بغير عدد، فنسخ ذلك، وقُصِرَ على ثلاث، فيها تنقطع الرجعة، فأين فى ذلك الإلزام بالثلاث بضم واحد، ثم كيف يستمر المنسوخ على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر،

(١) رواه البخارى (١٧٢) ومسلم (٦٣٨) ومالك فى «الموطأ» (٣٤/١) والنسائى (٥٢/١) وابن ماجه (٣٦٤) حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شرب الكلب فى إناء أحذكم فليغسله» وفى رواية لمسلم (٦٣٩) «طهور إناء أحذكم، إذا ولغ فيه الكلب، أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب» وأما فتواه بالثلاث، فرواه الدارقطنى (٦٦/١) وسنده صحيح.

وصدراً من خلافة عمر، لا تعلم به الأمة، وهو من أهم الأمور المتعلقة بحل الفروج، ثم كيف يقول عمر: إن الناس قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه أناة، وهل للأمة أناة في المنسوخ بوجه ما؟! ثم كيف يُعارض الحديث الصحيح بهذا الذي فيه على بن الحسين بن واقد، وضعفه معلوم؟^(١).

وأما حملكم الحديث على قول المطلق: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، ومقصوده التأكيد بما بعد الأول، فسياق الحديث من أوله إلى آخره يردّه، فإن هذا الذي أولتم الحديث عليه لا يتغير ب وفاة رسول الله ﷺ، ولا يختلف على عهده وعهد خلفائه، وهلمّ جراً إلى آخر الدهر ومن ينويه في قصد التأكيد لا يُفرق بين برّ وفاجر، وصادق وكاذب، بل يردّه إلى نيته، وكذلك مَنْ لا يقبله في الحكم لا يقبله مطلقاً برّاً كان أو فاجراً.

وأيضاً فإن قوله: إن الناس قد استعجلوا وتتابعوا في شيء كانت لهم فيه أناة، فلو أنا أمضيناه عليهم: إخبار من عمر بأن الناس قد استعجلوا ما جعلهم الله في فُسحة منه، وشرعه متراحياً بعضه عن بعض رحمة بهم، ورفقاً وأناة لهم، لئلا يندم مطلق، فيذهب حبيبه من يديه من أول وهلة، فيعزّ عليه تداركه، فجعل كل منهما الذي عليه بالمعروف، فاستعجلوا فيما جعل لهم فيه أناة ومُهلة، وأوقعوه بفم واحد، فرأى عمر رضى الله عنه أنه يلزمهم ما التزموه عقوبةً لهم، فإذا علّم المطلق أن زوجته وسكنه تحرم عليه من أول مرة بجمعه الثلاث، كفّ عنها، ورجع إلى الطلاق المشروع المأذون فيه، وكان هذا من تأديب عمر لرعيته لما أكثروا من الطلاق الثلاث، كما سيأتى مزيد تقريره عند الاعتذار عن عمر رضى الله عنه في إلزامه بالثلاث، هذا وجه الحديث الذي لا وجه غيره، فأين هذا من تأويلكم المستكره المستبعد الذي لا تُوافقه ألفاظ الحديث، بل تنبو عنه، وتنافره.

وأما قول مَنْ قال: إن معناه كان وقوع الطلاق الثلاث الآن على عهد رسول الله ﷺ واحدة، فإن حقيقة هذا التأويل: كان الناس على عهد رسول الله ﷺ يُطلقون واحدة، وعلى عهد عمر صاروا يطلقون ثلاثاً، والتأويل إذا وصل إلى هذا الحد، كان من باب الإلغاز والتحريف، لا من باب بيان المراد، ولا يصح ذلك بوجه

(١) على بن الحسين، صدوق بهم كما في «التقريب» (٣٥/٢).

ما، فإن الناس ما زالوا يُطلقون واحدة وثلاثاً، وقد طلق رجالٌ نساءهم على عهد رسول الله ﷺ ثلاثاً، فمنهم من ردها إلى واحدة، كما فى حديث عكرمة عن ابن عباس، ومنهم من أنكر عليه، وعَصِبَ، وجعله متلاعِباً بكتاب الله، ولم يُعرف ما حكم به عليهم، وفيهم من أقره لتأكيد التحريم الذى أوجبه اللعان، ومنهم من ألزمه بالثلاث، لكون ما أتى به من الطلاق آخر الثلاث، فلا يصح أن يقال: إن الناس ما زالوا يطلقون واحدة إلى أثناء خلافة عمر، فطلقوا ثلاثاً، ولا يصح أن يقال: إنهم قد استعجلوا فى شيء كانت لهم فيه أناة، فنمضيه عليهم، ولا يُلائم هذا الكلام الفرق بين عهد رسول الله ﷺ، وبين عهده بوجه ما، فإنه ماضٍ منكم على عهده وبعد عهده.

ثم إن فى بعض ألفاظ الحديث الصحيحة: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ طَلَّقَ ثَلَاثاً جُعِلَ واحدة على عهد رسول الله ﷺ (١).

وفى لفظ: أما عَلِمْتَ أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ، وأبى بكر، وصدرأ من خلافة عمر، فقال ابن عباس: بلى كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ، وأبى بكر، وصدرأ من إمارة عمر، فلما رأى الناس - يعنى عمر - قد تتابعوا فيها، قال: أجزوهن عليهم (٢)، هذا لفظ الحديث، وهو بأصح إسناد، وهو لا يحتمل ما ذكرتم من التأويل بوجه ما، ولكن هذا كله عَمَلٌ من جعل الأدلة تبعاً للمذهب، فاعتقد، ثم استدل. وأما من جعل المذهب تبعاً للدليل، واستدل، ثم اعتقد، لم يمكنه هذا العمل.

وأما قول من قال: ليس فى الحديث بيان أن رسول الله ﷺ كان هو الذى يجعل ذلك، ولا أنه علم به، وأقره عليه، فجوابه أن يقال: سُبْحَانَكَ هذا بهتان عظيم أن يستمرَّ هذا الجعل الحرام المتضمن لتغيير شرع الله ودينه، وإباحة الفرج لمن هو عليه حرام، وتحريمه على من هو عليه حلال على عهد رسول الله ﷺ وأصحابه خير الخلق، وهم يفعلونه، ولا يعلمونه، ولا يعلمه هو، والوحي ينزل عليه، وهو يُقرهم عليه، فهب أن رسول الله ﷺ لم يكن يعلمه، وكان الصحابة يعلمونه، ويبدلون دينه

وشرعه، والله يعلم ذلك، ولا يُوحيه إلى رسوله، ولا يُعلمه به، ثم يتوفى الله رسوله ﷺ، والأمر على ذلك، فيستمر هذا الضلال العظيم، والخطأ المبين عندكم مدة خلافة الصديق كلها، يُعمل به ولا يُغير إلى أن فارق الصديق الدنيا، واستمر الخطأ والضلال المركب صدرًا من خلافة عمر، حتى رأى بعد ذلك برأيه أن يلزم الناس بالصواب، فهل في الجهل بالصحابة، وما كانوا عليه في عهد نبيهم وخلفائه أقبح من هذا، وتالله لو كان جعل الثلاث واحدة خطأ محضاً، لكان أسهل من هذا الخطأ الذي ارتكبتموه، والتأويل الذي تأولتموه، ولو تركتم المسألة بهياتها، لكان أقوى لشأنها من هذه الأدلة والأجوبة.

قالوا: وليس التحاكم في هذه المسألة إلى مقلد متعصب، ولا هيّاب للجُمهور، ولا مستوحش من التفرد إذا كان الصواب في جانبه، وإنما التحاكم فيها إلى راسخ في العلم قد طال فيه باعه، ورُحِبَ بنيله ذراعه، وفرَّق بين الشبهة والدليل، وتلقي الأحكام من نفس مشكاة الرسول، وعرف المراتب، وقام فيها بالواجب، وبأشرف قلبه أسرار الشريعة وحكمها الباهرة، وما تضمنته من المصالح الباطنة والظاهرة، وخاض في مثل هذه المضايق لُججها، واستوفى من الجانبين حُججها، والله المستعان، وعليه التكلان.

قالوا: وأما قولكم: إذا اختلفت علينا الأحاديث، نظرنا فيما عليه الصحابة رضى الله عنهم، فنعم والله وحيّلاً بِيَرَكُ^(١) الإسلام، وعِصَابَةُ الإيمان.

فَلَا تَطْلُبْ لِي الْأَعْوَاضَ بَعْدَهُمْ فَإِنَّ قَلْبِي لَا يَرْضِي بغيرِهِمْ

ولكن لا يليق بكم أن تدعونا إلى شيء، وتكونوا أول نافر عنه، ومخالف له، فقد توفى النبي ﷺ عن أكثر من مائة ألف عين كلهم قد رآه وسمع منه، فهل صح لكم عن هؤلاء كلهم، أو عشرهم، أو عشر عشرهم، أو عشر عشر عشرهم القول بلزوم الثلاث بضم واحد؟ هذا ولو جهدتم كل الجهد لم تُطيقوا نقله عن عشرين نفساً منهم أبداً مع اختلاف عنهم في ذلك، فقد صحَّ عن ابن عباس القولان، وصحَّ عن ابن مسعود القول باللزوم، وصح عنه التوقف، ولو كاثرتكم بالصحابة الذين كان الثلاث على عهدهم واحدة، لكانوا أضعاف من نُقِلَ عنه خلاف ذلك، ونحن نُكاثِرُكم بكل صحابي مات إلى صدر من خلافة عمر، ويكفيها مقدّمهم، وخيرهم

وأفضلهم، ومن كان معه من الصحابة على عهده، بل لو شئنا لقلنا ولصدقنا: إن هذا كان إجماعاً قديماً لم يَخْتَلَفْ فيه على عهد الصديق اثنان، ولكن لم ينقرض عصر المجمعين حتى حدث الاختلاف، فلم يستقر الإجماع الأول حتى صار الصحابة على قولين، واستمر الخلاف بين الأمة فى ذلك إلى اليوم، ثم نقول: لم يُخالف عمر إجماع من تقدمه، بل رأى إلزامهم بالثلاث عقوبةً لهم لما علّموا أنه حرام، وتتابعوا فيه، ولا ريب أن هذا سائغ للأئمة أن يُلزموا الناس بما ضيقوا على أنفسهم، ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتسهيله، بل اختاروا الشدة والعُسْر، فكيف بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وكمال نظره للأمة، وتأديبه لهم، ولكن العقوبة تختلف باختلاف الأزمنة والأشخاص، والتمكن من العلم بتحريم الفعل المعاقب عليه وخفائه، وأمير المؤمنين عمر رضى الله عنه لم يَقُلْ لهم: إن هذا عن رسول الله ﷺ، وإنما هو رأى رآه مصلحةٌ للأمة يكفُّهم بها عن التسارع إلى إيقاع الثلاث، ولهذا قال: «فلو أنا أمضيناه عليهم»، وفى لفظ آخر: «فأجيزوهم عليهم»، أفلا يرى أن هذا رأى منه رآه للمصلحة لا إخباراً عن رسول الله ﷺ، ولما علم رضى الله عنه أن تلك الأناة والرخصة نعمة من الله على المطلق، ورحمةً به، وإحساناً إليه، وأنه قابلها بضدّها، ولم يقبل رخصة الله، وما جعله له من الأناة عاقبه بأن حال بينه وبينها، وألزمه ما ألزمه من الشدة والاستعجال، وهذا موافقٌ لقواعد الشريعة، بل هو موافق لحكمة الله فى خلقه قدراً وشرعاً، فإن الناس إذا تعدوا حدوده، ولم يقفوا عندها، ضيق عليهم ما جعله لمن اتقاه من المخرج، وقد أشار إلى هذا المعنى بعينه مَنْ قال من الصحابة للمطلق ثلاثاً: إنك لو اتقيت الله، لجعل لك مخرجاً، كما قاله ابن مسعود، وابن عباس، فهذا نظر أمير المؤمنين، ومن معه من الصحابة، لا أنه رضى الله عنه غيرَ أحكام الله، وجعل حلالها حراماً، فهذا غاية التوفيق بين النصوص، وفعل أمير المؤمنين ومن معه، وأنتم لم يُمكنكم ذلك إلا بإلغاء أحد الجانبين، فهذا نهاية أقدام الفريقين فى هذا المقام الضنك، والمعترك الصعب، وبالله التوفيق.

فصل

حكم رسول الله ﷺ في العبد يطلق زوجته تطليقتين، ثم يعتق بعد ذلك، هل تحل له بدون زوج وإصابة؟

روى أهل السنن: من حديث أبي الحسن مولى بنى نوفل، أنه استفتى ابن عباس في مملوك كانت تحته مملوكة، فطلقها تطليقتين، ثم عتقاً بعد ذلك، هل يصلح له أن يخطبها؟ قال: نعم قضى بذلك رسول الله ﷺ.

وفى لفظ: قال ابن عباس: بقيت لك واحد، قضى به رسول الله (١).

قال الإمام أحمد: عن عبد الرزاق، أن ابن المبارك قال لمعمر: من أبو حسن هذا؟ لقد تحمل صخرة عظيمة. انتهى. قال المنذرى: وأبو حسن هذا قد ذكر بخير وصلاح، وقد وثقه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، غير أن الراوي عنه عمر بن معتب، وقد قال على بن المديني: هو منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوى.

وإذا عتق العبد والزوجة في حباله، ملك تمام الثلاث، وإن عتق وقد طلقها اثنتين، ففيها أربعة أقوال للفقهاء.

أحدها: أنها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره حرةً كانت أو أمة، وهذا قول الشافعي، وأحمد في إحدى الروايتين بناء على أن الطلاق بالرجال، وأن العبد إنما يملك طليقتين ولو كانت زوجته حرة.

والثاني: أن له أن يعقد عليها عقداً مستأنفاً من غير اشتراط زوج وإصابة، كما دلَّ عليه حديث عمر بن معتب هذا، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد، وهو قول ابن عباس، وأحد الوجهين للشافعية، ولهذا القول فقه دقيق، فإنها إنما حرمتها عليه التطليقتان لنقصه بالرق، فإذا عتق وهي في العدة، زال النقص، ووُجد سبب ملك الثلاث، وآثار النكاح باقية، فملك عليها تمام الثلاث، وله رجعتها، وإن عتق بعد انقضاء عدتها، بانت منه، وحلت له بدون زوج وإصابة، فليس هذا القول ببعيد في القياس.

والثالث: أن له أن يرتجعها في عدتها، وأن ينكحها بعدها بدون زوج وإصابة، ولو لم يعتق، وهذا مذهب أهل الظاهر جميعهم، فإن عندهم أن العبد والحر في الطلاق سواء.

(١) ضعيف. رواه أبو داود (٢١٨٧ و ٢١٨٨) وابن ماجه (٢٠٨٢) والحاكم (٢/ ٢٠٥) وفي سننه عمر بن معتب وهو ضعيف كما في «التقريب» (٢/ ٦٣).

وذكر سُفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبى معبد مولى ابن عباس، عن ابن عباس رضى الله عنهما، أن عبداً له طلق امرأته تطليقتين، فأمره ابن عباس أن يُراجعها، فأبى، فقال ابن عباس: هى لك فاستحلها بملك اليمين.

والقول الرابع: أن زوجته إن كانت حرة، ملك عليها تمام الثلاث، وإن كانت أمة، حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، وهذا قول أبى حنيفة.

وهذا موضع اختلف فيه السلف والخلف على أربعة أقوال.

أحدها: أن طلاق العبد والحر سواء، وهذا مذهب أهل الظاهر جميعهم، حكاه عنهم أبو محمد ابن حزم، واحتجوا بعموم النصوص الواردة فى الطلاق، وإطلاقها، وعدم تفريقها بين حر وعبد، ولم تُجمع الأمة على التفریق، فقد صح عن ابن عباس أنه أفتى غلاماً له برجعة زوجته بعد طلقتين، وكانت أمة. وفى هذا النقل عن ابن عباس نظر، فإن عبد الرزاق روى عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، أن أبا معبد أخبره، أن عبداً كان لابن عباس، وكانت له امرأة جارية لابن عباس، فطلقها فبتّها، فقال له ابن عباس: لا طلاق لك فارجعها^(١).

قال عبد الرزاق: حدثنا معمر، عن سماك بن الفضل، أن العبد سأل ابن عمر رضى الله عنهما، فقال: لا ترجع إليها وإن ضُربَ رأسك^(٢).

فمأخذ هذه الفتوى، أن طلاق العبد بيد سده، كما أن نكاحه بيده، كما روى عبد الرحمن بن مهدي، عن الثوري، عن عبد الكريم الجزري، عن عطاء، عن ابن عباس قال: ليس طلاق العبد ولا فرقة بشيء^(٣).

وذكر عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن أبى الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فى الأمة والعبد: سيدهما يجمع بينهما، ويفرق^(٤)، وهذا قول أبى الشعثاء، وقال الشعبي: أهل المدينة لا يرون للعبد طلاقاً إلا بإذن سيده، فهذا مأخذ ابن عباس، لا أنه يرى طلاق العبد ثلاثاً إذا كانت، تحته أمة، وما علمنا أحداً من الصحابة قال بذلك.

والقول الثانى: أن أى الزوجين إن رُق كان الطلاق بسبب رقه اثنتين، كما روى حماد بن سلمة، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما

(٢) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٢٩٦٣).

(١) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٢٩٦٢).

(٤) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٢٩٦٤).

(٣) رواه ابن حزم فى «المحلّى» (١٠ / ٢٣٠).

قال: الحر يُطلق الأمة تطليقتين، وتعتد بحيضتين، والعبد يطلق الحرة تطليقتين، وتعتد ثلاث حيض، وإلى هذا ذهب عثمان البتي.

والقول الثالث: أن الطلاق بالرجال، فيملك الحر ثلاثاً، وإن كانت زوجته أمة، والعبد ثنتين وإن كانت زوجته حرة، وهذا قول الشافعي ومالك وأحمد في ظاهر كلامه، وهذا قول زيد بن ثابت، وعائشة، وأم سلمة أم المؤمنين، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عباس، وهذا مذهب القاسم، وسالم، وأبي سلمة، وعمر بن عبدالعزيز، ويحيى بن سعيد، وربيعه، وأبي الزناد، وسليمان بن يسار، وعمرو بن شعيب، وابن المسيب، عطاء.

والقول الرابع: أن الطلاق بالنساء كالعدة، كما روى شعبة عن أشعث بن سوار، عن الشعبي، عن مسروق، عن ابن مسعود: السنة: الطلاق والعدة بالنساء.

وروى عبد الرزاق: عن محمد بن يحيى وغير واحد، عن عيسى عن الشعبي عن اثني عشر من صحابة النبي ﷺ، قالوا: الطلاق والعدة بالمرأة^(١)، هذا لفظه، وهذا قول الحسن، وابن سيرين، وقتادة، وإبراهيم، والشعبي، وعكرمة، ومجاهد، والثوري، والحسن بن حي، وأبي حنيفة وأصحابه.

فإن قيل: فما حكم رسول الله ﷺ في هذه المسألة؟ قيل: قد قال أبو داود: حدثنا محمد بن مسعود، حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن مظاهر بن أسلم، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: «طلاق الأمة تطليقتان، وقُرُؤُها حيضتان»^(٢).

وروى زكريا بن يحيى الساجي، حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، حدثنا عمر بن شبيب المسلي، حدثنا عبد الله بن عيسى، عن عطية، عن ابن عمر

(١) رواه عبد الرزاق (١٢٩٥٦).

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (٢١٨٩) والترمذي (١١٨٢) وابن ماجه (٢٠٨٠) والدارقطني (٣٩/٤) والحاكم (٢٠٥/٢) والبيهقي (٣٧٠/٧) وفي سنده مظاهر بن أسلم، وهو ضعيف كما في «التقريب» (٢٥٥/٢) وقد قال الحاكم عقب الحديث: مظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح فإذا الحديث صحيح! ووافقه الذهبي على ذلك. وهذه غفلة من الذهبي - رحمه الله - فإنه قد أورد مظاهراً هذا في كتابه «الضعفاء» وقال: قال ابن معين: ليس بشيء.

رضى الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «طلاق الأمة ثنتان، وعدتها حيضتان»^(١)

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن جريج، قال: كتب إلى عبد الله بن زياد بن سمعان، أن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصارى، أخبره عن نافع، عن أم سلمة أم المؤمنين، أن غلاماً لها طلق امرأة له حرةً تطليقتين، فاستفتت أم سلمة النبي ﷺ، فقال: «حُرِّمَتْ عليه حتى تنكحَ زوجاً غيره»^(٢) وقد تقدم حديث عمر بن معتب، عن أبى حسن، عن ابن عباس رضى الله عنه، ولا يُعرف عن النبي ﷺ غير هذه الآثار الأربعة على عَجْرَها وبُجْرَها.

أما الأول: فقال أبو داود: هو حديث مجهول، وقال الترمذى: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا يُعرف له فى العلم غير هذا الحديث انتهى. وقال أبو القاسم ابن عساكر فى «أطرافه» بعد ذكر هذا الحديث: روى أسامة بن زيد بن أسلم، عن أبيه، أنه كان جالساً عند أبيه، فأتاه رسول الأمير، فأخبره أنه سأل القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله عن ذلك، فقالا هذا، وقالوا له: إن هذا ليس فى كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ، ولكن عَمِلَ به المسلمون. قال الحافظ: فدل على أن الحديث المرفوع غير محفوظ. وقال أبو عاصم النبيل: مظاهر بن أسلم ضعيف، وقال يحيى بن معين، ليس بشيء، مع أنه لا يُعرف، وقال أبو حاتم الرازى: منكر الحديث وقال البيهقى: لو كان ثابتاً لقلنا به إلا أنا لا نثبت حديثاً يرويه من نجعل عدالته.

وأما الأثر الثانى: ففيه عمر بن شبيب المسلى ضعيف، وفيه عطية وهو ضعيف أيضاً.

وأما الأثر الثالث: ففيه ابن سمعان الكذاب، وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول.

وأما الأثر الرابع: ففيه عمر بن معتب، وقد تقدم الكلام فيه.

والذى سلم فى المسألة الآثار عن الصحابة رضى الله عنهم والقياس، أما الآثار،

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه (٢٠٧٩) والدارقطنى (٣٨/٤) والبيهقى (٣٦٩/٧) وفى سنده عطية العوفى وهو ضعيف، وعمر بن شبيب ضعيف كما فى «التقريب» (٥٧/٢). والحديث رواه مالك فى «الموطأ» (٢/٥٧٤/٤٩) عن نافع عن ابن عمر موقوفاً والدارقطنى (٣٩/٤) من طريق سالم عنه موقوفاً على ابن عمر. وقال الدارقطنى: وهذا هو الصواب، وحديث عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر عن النبي ﷺ منكر غير ثابت من وجهين: أحدهما أن عطية ضعيف، وسالم ونافع أثبت منه وأصح رواية والوجه الآخر أن عمر بن شبيب ضعيف الحديث، لا يحتج بروايته، والله أعلم.

(٢) ضعيف جداً. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٢٩٥٢) وفى سنده عبد الله بن زياد بن سمعان وهو متروك، واتهمه بالكذب أبو داود وغيره كما فى «التقريب» (٤١٦/١).

فهو متعارضة كما تقدم، فليس بعضها أولى من بعض، بقى القياس، وتجاذبه طرفان: طرف المطلق، وطرف المطلقة. فمن راعى طرف المطلق، قال: هو الذى يملك الطلاق، وهو بيده، فيتنصف برقه كما يتنصف نصاب المنكوحات برقه، ومن راعى طرف المطلقة، قال: الطلاق يقع عليها، وتلزمها العدة والتحريم توابعها، فتتصف برقها كالعدة، ومن نصف برقها كالعدة، ومن نصف برق أى الزوجين كان راعى الأمرين، وأعمل الشبهين، ومن كمله وجعله ثلاثاً رأى أن الآثار لم تثبت، والمنقول عن الصحابة، متعارض، والقياس كذلك، فلم يتعلق بشئ من ذلك، وتمسك بإطلاق النصوص الدالة على أن الطلاق الرجعى طلقتان، ولم يفرق الله بين حر وعبد، ولا بين حرج وأمة، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾. قالوا: والحكمة التى لأجلها جعل الطلاق الرجعى اثنتين فى الحر والعبد سواء، قالوا: وقد قال مالك: إن له أن ينكح أربعاً كالحر، لأن حاجته إلى ذلك كحاجة الحر، وقال الشافعى وأحمد: أجله فى الإيلاء كأجل الحر، لأن ضرر الزوجة فى الصورتين سواء. وقال أبو حنيفة: إن طلاقه وطلاق الحر سواء إذا كانت امرأتاهما حرتين إعمالاً لإطلاق نصوص الطلاق، وعمومها للحر والعبد.

وقال أحمد بن حنبل والناس معه: صيامه فى الكفارات كلها، وصيام الحر سواء، وحده فى السرقة والشراب، وحد الحر سواء. قالوا: ولو كانت هذه الآثار أو بعضها ثابتاً، لما سبقتمونا إليه، ولا غلبتمونا عليه، ولو اتفقت آثار الصحابة لم نعدّها إلى غيرها، فإن الحق لا يعدوهم، وبالله التوفيق.



فصل

حكم رسول الله ﷺ بأن الطلاق بيد الزوج لا بيد غيره

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ {الأحزاب: ٤٩}، وقال: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ {البقرة: ٢٣١}. فجعل الطلاق لمن نكح، لأن له الإمساك، وهو الرجعة، وروى ابن ماجة فى «سننه»: من حديث ابن عباس، قال: أتى النبى ﷺ رجلٌ فقال: يا رسول الله! سيدى زوجنى أمتة، وهو يريد أن يفرق بينى وبينها. قال: فصعد رسول الله ﷺ المنبر، فقال: «يا أيها الناس ما بآل أحدكم يزوج عبده أمتة ثم يريد أن يفرق

بينهما، إنما الطلاق لمن أخذ بالساق»^(١).

وقد روى عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضى الله عنهما، كان يقول: طلاق العبد بيد سيده، إن طلق جاز، وإن فرق فهي واحدة إذا كانا له جميعاً، فإن كان العبد له والأمة لغيره، طلق السيد أيضاً إن شاء^(٢).
وروى الثورى، عن عبد الكريم الجزرى، عن عطاء، عنه: ليس طلاق العبد ولا فرقته بشىء.

وذكر عبد الرزاق، حدثنا ابن جريج، أخبرنى أبو الزبير سمع جابراً يقول فى الأمة والعبد: سيدهما يجمع بينهما ويُفَرَّق^(٣).
وقضاء رسول الله ﷺ أحق أن يُتَّبَعَ، وحديث ابن عباس رضى الله عنهما المتقدم، وإن كان فى إسناده ما فيه، فالقرآن يعضده، وعليه عمل الناس.



فصل

حكم رسول الله ﷺ فيمن طلق دون الثلاث،

ثم راجعها بعد زوج أنها على بقية الطلاق

ذكر ابن المبارك، عن عثمان بن مقسم، أنه أخبره، أنه سمع نبيه بن وهب، يحدث عن رجل من قومه، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: أن رسول الله ﷺ قضى فى المرأة يُطَلِّقها زوجها دون الثلاث، ثم يرتجعها بعد زوج أنها على ما بقى من الطلاق^(٤).

وهذا الأثر وإن كان فيه ضعيف ومجهول، فعليه أكابر الصحابة، كما ذكر عبد الرزاق فى «مصنفه»، عن مالك، وابن عيينة، عن الزهرى، عن ابن المسيب، وحמיד ابن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار، كلهم يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: أيا امرأة

(١) حسن . رواه ابن ماجه (٢٠٨١) والدارقطنى (٣٧/٤) و (٣٦٠/٧) والطبرانى فى «الكبير» وانظر «الإرواء» (٤١ - ٢).

(٣) رواه عبد الرزاق (١٢٩٦٤).

(٢) رواه عبد الرزاق (١٢٩٦٠).

(٤) ضعيف جداً. رواه عبد الرزاق (١١١٥٩) وفى سنده عثمان بن مقسم البرى، وهو متروك ورماء بعضهم بالكذب، انظر «ميزان الاعتدال» (٥٦/٣).

طلقها زوجها تطليقةً أو تطليقتين، ثم تركها حتى تنكحَ زوجاً غيره، فموت عنها، أو يُطلقها ثم ينكحها زوجها الأول، فإنها عنده على ما بقى من طلاقها^(١).

وعن علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وعمران بن حصين رضى الله عنهم مثله^(٢).

قال الإمام أحمد: هذا قول الأكابر من أصحاب النبي ﷺ.

وقال ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، رضى الله عنهم: تعودُ على الثلاث^(٣)، قال ابن عباس رضى الله عنهما: نكاح جديد، وطلاق جديد.

وذهب إلى القول الأول أهل الحديث، فيهم أحمد، والشافعي، ومالك، وذهب إلى الثانى أبو حنيفة، هذا إذا أصابها الثانى، فإن لم يُصَبَّها فهى على ما بقى من طلاقها عند الجميع. وقال النخعي: لم أسمع فيها اختلافاً، ولو ثبت الحديث لكان فصل النزاع فى المسألة، ولو اتفقت آثار الصحابة، لكانت فصلاً أيضاً.

وأما فقه المسألة فمتجاذب، فإن الزوج الثانى إذا هدمت إصابته الثلاث، وأعادتها إلى الأول بطلاق جديد، فما دونها أولى، وأصحاب القول الأول يقولون: لما كانت إصابة الثانى شرطاً فى حلِّ المطلقة ثلاثاً للأول لم يكن بُدٌّ من هدمها وإعادتها على طلاق جديد، وأما مَنْ طُلِّقت دون الثلاث، فلم تُصَادَف إصابة الثانى فيها تحريماً يُزيله، ولا هى شرطٌ فى الحل للأول، فلم تهدم شيئاً، فوجودها كعدمها بالنسبة إلى الأول، وإحلالها له، فعادت على ما بقى كما لو لم يُصَبَّها، فإن إصابته لا أثر لها ألَبَتُهُ، ولا نكاحه، وطلاقه معلق بها بوجه ما، ولا تأثير لها فيه.



فصل

حكم رسول الله ﷺ فى المطلقة ثلاثاً

لا تحل للأول حتى يطأها الزوج الثانى

ثبت فى «الصحيحين»: عن عائشة رضى الله عنها، أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله ! إن رفاعة طلقنى، فبتَّ طلاقى،

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق (١١٥٠).

(٢) رواه عبد الرزاق (١١٥٤) و (١١٥٥) و (١١٥٦) و (١١٥٧) و (١١٥٨).

(٣) رواه عبد الرزاق (١١٦٣) و (١١٦٤) و (١١٦٥) و (١١٦٦).

وإنى نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظى، وإن ما معه مثل الهدبة، فقال، فقال رسول الله ﷺ: «لعلك تُريدين أن ترجعى إلى رفاعة، لا، حتى تذوقى عُسيلته وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ» (١).

وفى سنن النسائى: عن عائشة رضى الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «العُسيْلَة: الجماع ولو لم يُنزل» (٢).

وفىها عن ابن عمر، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يُطلق امرأته ثلاثاً، فيتزوجها الرجل، فيُغلق الباب، ويُرخى الستر، ثم يُطلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: «لا تحل للأول حتى يُجامعها الآخر» (٣). فتضمن هذه الحكم أموراً.

أحدها: أنه لا يقبل قول المرأة على الرجل أنه لا يقدر على جماعها. الثانى: أن إصابة الزوج الثانى شرط فى حلها للأول، خلافاً لمن اكتفى بمجرد العقد، فإن قوله مردود بالسنة التى لا مرد لها.

الثالث: أنه لا يشترط الإنزال، بل يكفى مجرد الجماع الذى هو ذوق العسيلة.

الرابع: أنه ﷺ لم يجعل مجرد العقد المقصود الذى هو نكاح رغبة كافياً، ولا اتصال الخلوة به، وإغلاق الأبواب، وإرخاء الستور حتى يتصل به الوطء، وهذا يدل على أنه لا يكفى مجرد عقد التحليل الذى لا غرض للزوج والزوجة فيه سوى صورة العقد، وإحلالها للأول بطريق الأولى، فإنه إذا كان عقد الرغبة المقصود للدوام غير كاف حتى يوجد فيه الوطء، فكيف يكفى عقد تيس مستعار ليحلها لا رغبة له فى إمساكها، وإنما هو عارية كحمار العشرين المستعار للضرب؟

(١) رواه البخارى (٢٦٣٩) ومسلم (٣٤٦٣) وأحمد (٣٤/٦) والترمذى (١١١٨) وابن ماجه (١٩٣٢) قال النوى: قولها (هدية الثوب) هو بضم الهاء وإسكان الدال، وهى طرفه الذى لم ينسج. شبهوها بهذب العين، وهو شعر جفنها. قوله ﷺ «لا حتى تذوقى عُسيلته وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ» هو بضم العين وفتح السين، تصغير عسلة، وهى كناية عن الجماع، شبه لذته بلذة العسل وحلاوته.

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٦٢/٦) وأبو يعلى (٤٨١٣ و ٤٨٨١) وأبو نعيم فى «الحلية» (٢٢٦/٩) وفى سننه «أبو عبد الملك المكى» قال الحافظ فى «تعجيل النعمة» (ص ٥٠٠) وهو ابن معرفة الفزارى، وهو معروف بتدليس الشيوخ. أ. هـ وقال الهيثمى فى «المجمع» (٣٤١/٤) رواه أحمد وأبو يعلى وفيه أبو عبد الملك المكى ولم أعرفه بغير هذا الحديث وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٣) ضعيف. رواه أحمد (٢٥/٢) والنسائى (١٤٩/٦) وفى سننه رزين بن سليمان الأحمرى، وقيل سليمان بن رزين، وقيل سالم بن رزين، وهو مجهول كما فى «التقريب» (١/٢٥٠).

فصل

حكم رسول الله ﷺ في المرأة تقيم شاهداً

واحداً على طلاق زوجها والتزوج منكر

ذكر ابن وضّاح عن ابن أبي مريم، عن عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، قال: «إذا ادّعت المرأة طلاق زوجها، فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل، استُحلف زوجها، فإن حلف بطلت عنه شهادة شاهد، وإن نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر، وجاز طلاقه»^(١)، فتضمن هذا الحكم أربعة أمور:

أحدها: أنه لا يكتفى بشهادة الشاهد الواحد في الطلاق، ولا مع يمين المرأة، قال الإمام أحمد: الشاهد واليمين إنما يكون في الأموال خاصة لا يقع في حدٍّ، ولا نكاح، ولا طلاق، ولا إعتاق، ولا سرقة ولا قتل وقد نص في رواية أخرى عنه على أن العبد إذا ادعى أن سيده أعتقه، وأتى بشاهد، حلف مع شاهده، وصار حراً، واختاره الخرقي، ونص أحمد في شريكين في عبد ادّعى كل واحد منهما أن شريكه أعتق حقه منه، وكانا مُعسرين عدلين، فللعبد أن يحلف مع كل واحد منهما، ويصير حراً، ويحلف مع أحدهما، ويصير نصفه حراً، ولكن لا يعرف عنه الطلاق يثبت بشاهدٍ ويمين.

وقد دلَّ حديث عمرو بن شعيب هذا على أنه يثبت بشاهد ونكول الزوج، وهو الصواب إن شاء الله تعالى، فإن حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، لا يُعرف من أئمة الإسلام إلا من احتج به، وبني عليه وإن خالفه في بعض المواضع، وزهير بن محمد، الراوى عن ابن جريج، ثقة محتج به في «الصحاحين»، وعمرو بن أبي سلمة، هو أبو حفص التنيسي، محتج به في «الصحاحين» أيضاً، فمن احتج بحديث عمرو بن شعيب، فهذا من أصح حديثه..

الثاني: أن الزوج يُستحلف في دعوى الطلاق إذا لم تقم للمرأة به بينة، لكن إنما استحلفه مع قوة جانب الدعوى بالشاهد.

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه (٢٠٣٨) والخطيب في «تاريخه» (٤٥/٢) وابن أبي حاتم في «العلل» (٤٣٢/١) وفي سنده زهير بن محمد التميمي الخراساني، وهو ضعيف و ابن جريج مدلس وقد عنعنه وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه [أى الحديث] فقال: منكر.

الثالث: أنه يحكم فى الطلاق بشاهد، ونكول المدعى عليه، وأحمد فى إحدى الروایتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد النكول من غير شاهد، فإذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق، وأحلفناه لها فى إحدى الروایتين، فنكل، قضى عليه، فإذا أقامت شاهداً واحداً ولم يحلف الزوج على عدم دعواها، فالقضاء بالنكول عليه فى هذه الصورة أقوى.

وظاهر الحديث: أنه لا يحكم على الزوج بالنكول إلا إذا أقامت المرأة شاهداً واحداً، كما هو إحدى الروایتين عن مالك، وأنه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع نكوله، لكن من يقضى عليه به يقول: النكول إما إقرار، وإما بينة، وكلاهما يحكم به، ولكن يتتقضى هذا عليه بالنكول فى دعوى القصاص، ويُجاب بأن النكول بدل استغنى به فيما يُباح بالبدل، وهو الأموال وحقوقها دون النكاح وتوابعه.

الرابع: أن النكول بمنزلة البينة، فلما أقامت شاهداً واحداً وهو شطر البينة كان النكول قائماً، مقام تمامها.

ونحن نذكر مذاهب الناس فى هذه المسألة، فقال أبو القاسم بن الجلاب فى «تفريعه»: وإذا ادعت المرأة الطلاق على زوجها لم يحلف بدعواها، فإن أقامت على ذلك شاهداً واحداً، لم تحلف مع شاهدها، ولم يثبت الطلاق على زوجها، وهذا الذى قاله لا يعلم فيه نزاع بين الأئمة الأربعة. قال: ولكن يحلف لها زوجها، فإن حلف، برئ من دعواها.

قلت: هذا فيه قولان للفقهاء، وهما روايتان عن الإمام أحمد. إحداهما: أنه يحلف لدعواها، وهو مذهب الشافعى، ومالك، وأبى حنيفة. والثانية: لا يحلف فإن قلنا: لا يحلف، فلا إشكال. وإن قلنا: يحلف، فنكل عن اليمين، فهل يفضى عليه بطلاق زوجته بالنكول؟ فيه روايتان عن مالك، إحداهما: أنها تطلق عليه بالشاهد والنكول عملاً بهذا الحديث، وهذا اختيار أشهب، وهذا فيه غاية القوة؛ لأن الشاهد والنكول سببان من جهتين مختلفتين، فقوى جانب المدعى بهما، فحكم له، فهذا مقتضى الأثر والقياس.

والرواية الثانية عنه: أن الزوج إذا نكل عن اليمين، حبس، فإن طال حبسه ترك. واختلفت الرواية عن الإمام أحمد، هل يقضى بالنكول فى دعوى المرأة الطلاق؟ على روايتين. ولا أثر عنده لإقامة الشاهد الواحد، بل إذا ادعت عليه الطلاق، ففيه

روايتان في استحلافه، فإن قلنا: لا يُستحلف، لم يكن لدعواها أثر، وإن قلنا: يستحلف فأبى، فهل يُحكم عليه بالطلاق؟ فيه روايتان، وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلام في القضاء بالنكول، وهل هو إقرار أو بدل، أو قائم مقام البينة في موضعه من هذا الكتاب؟



فصل

حكم رسول الله ﷺ في تخير أزواجه بين المقام معه وبين مفارقتهن له

ثبت في «الصحيحين» عن عائشة رضى الله عنها قالت: لما أمر رسول الله ﷺ بتخير أزواجه، بدأ بي، فقال: «إني ذاكرك لك أمراً فلا عليك ألا تعجلي حتى تستأمرى أبويك». قالت: وقد علم أن أبوى لم يكونا ليأمراني بفراقه، ثم قرأ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٨]، فقلت: في هذا أستمّر أبوي؟ فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة. قالت عائشة: ثم فعل أرواح النبی ﷺ مثلاً ما فعلت، فلم يكن ذلك طلاقاً^(١).

قال ربيعة وابن شهاب: فاختارت واحدةً منهن نفسها، فذهبت وكانت ألبته. قال ابن شهاب: وكانت بدوية. قال عمرو بن شعيب: وهى ابنة الضحاك العامرية رجعت إلى أهلها، وقال ابن حبيب: قد كان دخل بها. انتهى.

وقيل: لم يدخل بها، وكانت تلتقط بعد ذلك البعر، وتقول: أنا الشقية.

واختلف الناس في هذا التخير، في موضعين.

أحدهما: في أى شيء كان؟

والثاني: في حكمه، فأما الأول: فالذى عليه الجمهور أنه كان بين المقام معه والفرق، وذكر عبد الرزاق في «مصنفه»، عن الحسن، أن الله تعالى إنما خيرهن بين الدنيا والآخرة، ولم يُخيرهن في الطلاق^(٢).

(١) رواه البخارى (٤٧٨٥) ومسلم (٣٦١٦) والترمذى (٣٢، ٤٠) والنسائى (٥٥/٦).

(٢) رواه عبد الرزاق (١١٩٨٤).

وسياق القرآن وقول عائشة رضى الله عنها يرد قوله، ولا ريب أنه سبحانه خيرهن بين الله ورسوله والدار الآخرة، وبين الحياة الدنيا وزينتها، وجعل موجب اختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة المقام مع رسوله، وموجب اختيارهن الدنيا وزينتها أن يمتعن ويُسرحهن سراحاً جميلاً، وهو الطلاق بلا شك ولا نزاع.

وأما اختلافهم فى حكمه، ففى موضعين. أحدهما: فى حكم اختيار الزوج، والثانى: فى حكم اختيار النفس، فأما الأول: فالذى عليه معظم أصحاب النبى ونسأوه كلهن ومعظم الأمة أن من اختارت زوجها لم تطلق، ولا يكون التخيير بمجرد طلاقاً، صح ذلك عن عمر، وابن مسعود، ابن عباس، وعائشة. قالت عائشة: خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه، فلم نعد طلاقاً. وعن أم سامة، وقريبة أختها، وعبدالرحمن بن أبى بكر .

وصح عن على، وزيد بن ثابت، وجماعة من الصحابة: أنها إن اختارت زوجها، فهى طلقة رجعية، وهو قول الحسن، ورواية عن أحمد رواها عنه إسحاق بن منصور، قال: إن اختارت زوجها، فواحدة يملك الرجعة، وإن اختارت نفسها، فثلاث، قال أبو بكر: انفرد بهذا إسحاق بن منصور، والعمل على ما رواه الجماعة. قال صاحب «المغنى»: ووجه هذه الرواية أن التخيير كناية نوى بها الطلاق، فوقع بمجرد كسائر كنياته، وهذا هو الذى صرّحت به عائشة رضى الله عنها، والحق معها بإنكاره ورده، فإن رسول الله ﷺ لما اختاره أزواجه لم يقل: وقع بكن طلقة، ولم يُراجعهن، وهى أعلم الأمة بشأن التخيير، وقد صح عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: لم يكن ذلك طلاقاً^(١)، فى لفظ: «لم نعد طلاقاً»^(٢). وفى لفظ: «خيرنا رسول الله ﷺ»، أفكان طلاقاً؟^(٣).

والذى لحظه من قال: إنها طلقة رجعية أن التخيير تمليك، ولا تملك المرأة نفسها إلا وقد طلقت، فالتمليك مستلزم لوقوع الطلاق، وهذا مبنى على مقدمتين. إحداهما: أن التخيير تمليك. والثانية: أن التمليك يستلزم وقوع الطلاق، وكلا المقدمتين ممنوعة، فليس التخيير بتمليك، ولو كان تمليكاً لم يستلزم وقوع الطلاق قبل إيقاع من ملكه، فإن غاية أمره أن تملكه الزوجة كما كان الزوج يملكه، فلا يقع بدون

(١) رواه مسلم (٣٦٢١) كتاب الطلاق، باب: بيان أن تخير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية.

(٢) رواه البخارى (٥٢٦٣) ومسلم (٣٦١٩)س والترمذى (١١٧٩) والنسائى (٥٦٦) و ١٦٠ و ١٦١).

(٣) رواه مسلم (٣٦٢٠).

إيقاع من ملكه، ولو صح ما ذكروه، لكان بائناً؛ لأن الرجعية لا تملك نفسها.

وقد اختلف الفقهاء فى التخيير: هل هو تمليك أو توكيل، أو بعضه تمليك، وبعضه توكيل، أو هو تطبيق منجز، أو لغو لا أثر له ألبتة؟ على مذاهب خمسة. التفريق هو مذهب أحمد ومالك. قال أبو الخطاب فى «رؤوس المسائل»: هو تمليك يقف على القبول، وقال صاحب «المغنى» فيه: إذا قال: أمرك بيدك، أو اختارى، فقالت: قبلت، لم يقع شيء، لأن «أمرك بيدك» توكيل، فقولها فى جوابه: قبلت ينصرف إلى قبول الوكالة، فلم يقع شيء، كما لو قال لأجنبية: أمر امرأتى بيدك، فقالت: قبلت، وقوله: اختارى: فى معناه، وكذلك إن قالت: أخذت أمرى، نص عليهما أحمد فى رواية إبراهيم بن هانىء إذا قال لامرأته: أمرك بيدك، فقالت: قبلت، ليس بشيء حتى يتبين، وقال: إذا قالت: أخذت أمرى، ليس بشيء، قال: وإذا قال لامرأته: اختارى، فقالت: قبلت نفسى، كان أبين. انتهى. وفرق مالك بين «اختارى» وبين «أمرك بيدك»، فجعل «أمرك بيدك» تمليكاً، و«اختارى» تخييراً لا تمليكاً. قال أصحابه: وهو توكيل.

وللشافعى قولان. أحدهما: أنه تمليك، وهو الصحيح عن أصحابه، والثانى: أنه توكيل وهو القديم، وقالت الحنفية: تمليك. وقال الحسن وجماعة من الصحابة: هو تطبيق تقع به واحدة منجزة، وله رجعتها، وهى رواية ابن منصور عن أحمد. وقال أهل الظاهر وجماعة من الصحابة: لا يقع به طلاق، سواء اختارت نفسها، أو اختارت زوجها، ولا أثر للتخيير فى وقوع الطلاق. ونحن نذكر مآخذ هذه الأقوال على وجه الإشارة إليها.

قال أصحاب التملك: لما كان البضع يعود إليها بعد ما كان للزوج، كان هذا حقيقة التملك.

قالوا: وأيضاً فالتوكيل يستلزم أهلية الوكيل لمباشرة ما وُكِّلَ فيه، والمرأة ليست بأهل لإيقاع الطلاق، ولهذا لو وُكِّلَ امرأة فى طلاق زوجته، لم يصح فى أحد القولين، لأنها لا تبشر الطلاق، والذين صححوه قالوا: كما يصح أن يوكل رجلاً فى طلاق امرأته، يصح أن يوكل امرأة فى طلاقها.

قالوا: وأيضاً فالتوكيل لا يُعقل معناه هاهنا، فإن التوكيل هو الذى يتصرف لموكله لا لنفسه، والمرأة هاهنا إنما تتصرف لنفسها ولحظها، وهذا يُنافى تصرف الوكيل. قال

أصحاب التوكيل، واللفظ لصاحب «المغنى»: وقولهم: إنه توكيل لا يصح، فإن الطلاق لا يصح تمليك، ولا ينتقل عن الزوج، وإنما ينوب فيه غيره عنه، فإذا استتاب غيره فيه، كان توكيلاً لا غير.

قالوا: ولو كان تمليكاً لكان مقتضاه انتقال الملك إليها فى بُضعها، وهو محال، فإنه لم يخرج عنها، ولهذا لو وُطئت بشبهة كان المهر لها لا للزوج، ولو ملك البُضع، لَمَلَكَ عوضه، كمن ملك منفعة عين كان عوضُ تلك المنفعة له.

قالوا: وأيضاً فلو كان تمليكاً، لكانت المرأة مالكة للطلاق، وحينئذ يجب أن لا يبقى الزوج مالكاً لاستحالة كون الشيء الواحد بجميع أجزائه ملكاً للمالكين فى زمن واحد، والزوج مالك الطلاق بعد التخير، فلا تكون هى مالكة له، بخلاف ما إذا قلنا: هو توكيل واستتابة، كان الزوج مالكاً، وهى نائبة ووكيلة عنه.

قالوا: وأيضاً فلو قال لها: طَلَّقِي نفسك، ثم حلف أن لا يُطلق، فطلقت نفسها، حنث، فدل على أنها نائبة عنه، وأنه هو المطلق.

قالوا: وأيضاً فقولكم: إنه تمليك، إما أن تُريدوا به أنه ملكها نفسها، أو أنه مَلَكُها أن تُطلق، فإن أردتم الأول، لزمكم أن يقع الطلاق بمجرد قولها: قبلت؛ لأنه أتى بما يقتضى خروج بُضعها عن ملكه، واتصل به القبول، وإن أردتم الثانى، فهو معنى التوكيل. وإن غيِّرَت العبارة.

قال المفرقون بين بعض صوره وبعض - وهُم أصحاب مالك - إذا قال لها: أمرك بيدك، أو جعلت أمرك إليك، أو مَلَكْتَ أمرك، فذاك تمليك. وإذا قال: اختارى فهو تخيير، قالوا: والفرق بينهما حقيقةً وحكماً. أما الحقيقة، فلأن «اختارى» لم يتضمن أكثر من تخييرها، لم يملكها نفسها، وإنما خيرها بين أمرين، بخلاف قوله: أمرك بيدك، فإنه لا يكون بيدها إلا وهى مالكته. وأما الحكم، فإنه إذا قال لها: أمرك بيدك، وقال: أردت به واحدة، فالقول قوله مع يمينه، وإذا قال: اختارى، فطلقت نفسها ثلاثاً، وقعت، ولو قال: أردت واحدة إلا أن تكون غير مدخول بها، فالقول قوله فى إرادته الواحدة. قالوا: لأن التخير يقتضى أن لها أن تختار نفسها، ولا يحصل لها ذلك إلا بالبينونة، فإن كانت مدخولاً بها لم تَبِنْ إلا بالثلاث، وإن لم تكن مدخولاً بها، بانت بالواحدة، وهذا يخالف: أمرك بيدك، فإنه لا يقتضى تخييرها بين نفسه وبين زوجها، بل تمليكها أمرها، وهو أعم من تملكها الإبانة بثلاث

أو بواحدة تنقضى بها عدتها، فإن أراد بها أحد محتمليه، قُبِلَ قوله، وهذا بعينه يرد عليهم في «اختاري»، فإنه أعم من أن تختار البيونة بثلاث أو بواحدة تنقضى بها مدتها، بل: «أمرك بيدك» أصرح في تمليك الثلاث من «اختارى»؛ لأنه مضاف ومضاف إليه، فيعم جميع أمرها بخلاف «اختارى» فإنه مطلق لا عموم له، فمن أين يُستفاد منه الثلاث؟ وهذا منصوص الإمام أحمد، فإنه قال في اختارى: إنه لا تملكُ به المرأة أكثر من طلقة واحدة إلا بنية الزوج، ونص في «أمرك بيدك، وطلاقك بيدك، ووكلتك في الطلاق»: على أنها تملك به الثلاث. وعنه رواية أخرى: أنها لا تملكها إلا بنيته.

وأما من جعله تطليقاً منجزاً، فقد تقدم وجه قوله وضعفه.

وأما من جعله لغواً، فلهم مأخذان، أحدهما: أن الطلاق لم يجعله الله بيد النساء، إنما جعله بيد الرجال، ولا يتغير شرع الله باختيار العبد، فليس له أن يختار نقل الطلاق إلى من لم يجعل الله إليه الطلاق ألبة.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: حدثنا أبو بكر بن عياش، حدثنا حبيب بن أبي ثابت، أن رجلاً قال لامرأة له: إن أدخلت هذا العدلَ إلى هذا البيت، فأمر صاحبك بيدك، فأدخلته، ثم قالت: هي طالق، فرفِعَ ذلك إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فأبانها منه، فمروا بعبد الله بن مسعود، فأخبروه، فذهب بهم إلى عمر، فقال: يا أمير المؤمنين: إن الله تبارك وتعالى جعل الرجال قوامينَ على النساء، ولم يجعل النساء قوامات على الرجال، فقال له عمر: فما ترى؟ قال: أراها امرأته. قال: وأنا أرى ذلك، فجعلها واحدة.

قلت: يحتمل أنه جعلها واحدة بقول الزوج: فأمر صاحبك بيدك، ويكون كنايةً في الطلاق، ويحتمل أنه جعلها واحدة بقول ضررتها: هي طالق، ولم يجعل للضررة إبانته، لثلاث تكون هي القوامة على الزوج، فليس في هذا دليل لما ذهب إليه هذه الفرقة، بل هو حجة عليها.

وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الغفار بن داود، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، أن رُمِيَّةَ الفارسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، فملكها أمرها، فقالت: أنت طالق ثلاث مرات، فقال عثمان بن عفان: أخطأت، لا طلاق

لها؛ لأن المرأة لا تُطَلَّقُ^(١).

وهذا أيضاً لا يدل لهذه الفرقة، لأنه إنما لم يوقع الطلاق لأنها أضافته إلى غير محله وهو الزوج، وهو لم يقل: أنا منك طالق، وهذا نظير ما رواه عبد الرزاق، حدثنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، أن مجاهداً أخبره، أن رجلاً جاء إلى ابن عباس رضى الله عنهما، فقال: ملكتُ امرأتى أمرها، فطلقتنى ثلاثاً، فقال ابن عباس: «خَطَأُ الله نوءها، إنما الطلاق لك عليها، وليس لها عليك»^(٢).

قال الأثرم: سألت أبا عبد الله، عن الرجل يقول لامرأته: أمرك بيدك؟ فقال: قال عثمان، وعلى رضى الله عنهما: القضاء ما قضت، قلت: فإن قالت: قد طلقت نفسى ثلاثاً قال: القضاء ما قضت. قلت: فإن قالت طلقتك ثلاثاً، قال: المرأة لا تطلق، واحتج بحديث ابن عباس رضى الله عنهما: «خَطَأُ الله نوءها». ورواه عن وكيع، عن شعبة، عن الحكم، عن ابن عباس رضى الله عنه، فى رجل جعل أمر امرأته فى يدها، فقالت: قد طلقتك ثلاثاً، قال ابن عباس: خَطَأُ الله نوءها، أفلا طلقت نفسها^(٣). قال أحمد: صحَّف أبو مطر، فقال: «خطأ الله فوها» ولكن روى عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: سألت عبد الله بن طاووس، كيف كان أبوك يقول فى رجل ملَّك امرأته أمرها، أتملك أن تُطلق نفسها، أم لا؟ قال: كان يقول: ليس إلى النساء طلاق، فقلت له: فكيف كان أبوك يقول فى رجل ملَّك رجلاً أمر امرأته، أيملك الرجل أن يُطلقها؟ قال: لا^(٤). فهذا صريح من مذهب طاووس أنه لا يُطلق إلا الزوج، وأن تملك الزوجة أمرها لغو، وكذلك توكله غيره فى الطلاق. قال أبو محمد ابن حزم: وهذا قول أبي سليمان وجميع أصحابنا.

الحجة الثانية لهؤلاء: أن الله سبحانه إنما جعل أمر الطلاق إلى الزوج دون النساء، لأنهن ناقصات عقل ودين، والغالب عليهن السفه، وتذهب بهن الشهوة والميل إلى الرجال كل مذهب، فلو جعل أمر الطلاق إليهن، لم يستقم للرجال معهن أمر، وكان فى ذلك ضرر عظيم بأزواجهن، فاقضت حكمته ورحمته أنه لم يجعل

(١) ضعيف. فى سنده ابن لهيعة، وهو سئ الحفظ.

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق (١١٩١٨) وذكره ابن حزم فى «المحلى» (١٠/١٢٠) وقوله: خطأ والله نوءها: معناه أو طلقت نفسها لوقع، فحيث طلقت زوجها لم يقع فكانت كمن يخطئه النوء، فلا يطر عليه.

(٣) رواه البيهقى فى «السنن الكبرى» (٧/٣٤٩).

(٤) رواه عبد الرزاق (١١٩١٣) وذكره ابن حزم فى «المحلى» (١٠/١٢٠).

بأيديهن شيئاً من أمر الفراق، وجعله إلى الأزواج قالوا: والحديث إنما دلّ على التخيير فقط، فإن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كما وقع كُنَّ أزواجه بحالهن، وإن اخترن أنفسهن، متعهن، وطلقهن هو بنفسه، وهو السراح الجميل، لا أن اختيارهن لأنفسهن يكون هو نفس الطلاق، وهذا في غاية الظهور كما ترى.

قال هؤلاء: والآثار عن الصحابة في ذلك مختلفة اختلافاً شديداً، فصح عن عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت في رجل جعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثاً، أنها طلقته واحدة رجعية، وصح عن عثمان رضى الله عنه، أن القضاء ما قضت، ورواه سعيد بن منصور، عن ابن عمر، وغيره عن ابن الزبير، وصح عن علي، وزيد، وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم: أنها إن اختارت نفسها، فواحدة بائنة، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية.

وصح عن بعض الصحابة: أنها إن اختارت نفسها، فثلاث بكل حال، وروى عن ابن مسعود فيمن جعل أمر امرأته بيد آخر فطلقها، فليس بشيء.

قال أبو محمد بن حزم: وقد تقصينا من روينا عنه من الصحابة أنه يقع به الطلاق، فلم يكونوا بين من صح عنه، ومن لم يصح عنه إلا سبعة، ثم اختلفوا، وليس قول بعضهم أولى من قول بعض، ولا أثر في شيء منها، إلا ما روينا من طريق النسائي، أخبرنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، قال: قلت لأبيوب السخيتاني: هل علمت أحداً قال في «أمرك بيدك»: إنها ثلاث غير الحسن؟ قال: لا، اللهم غفراً إلا ما حدثني به قتادة، عن كثير مولى ابن سمرة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «ثلاث». قال أيوب: فلقيت كثيراً مولى ابن سمرة، فسألته، فلم يعرفه، فرجعت إلى قتادة، فأخبرته، فقال: نسي. قال أبو محمد: كثير مولى ابن سمرة مجهول، ولو كان مشهوراً بالثقة والحفظ، لما خالفنا هذا الخبر، وقد أوقفه بعض رواة على أبي هريرة^(١). انتهى.

وقال المروذي: سألت أبا عبد الله، ما تقول في امرأة خيّرت، فاخترت نفسها؟ قال: قال فيها خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ: إنها واحدة وله الرجعة: عمر، وابن مسعود، ابن عمر، وعائشة. وذكر آخر، قال غير المروذي: هو زيد بن ثابت.

قال أبو محمد، ومن خير امرأته، فاخترت نفسها، أو اختارت الطلاق، أو

اختارت زوجها، أو لم تختَر شيئاً، فكل ذلك لا شىء، وكل ذلك سواء، ولا تطلق بذلك، ولا تحرم عليه، ولا لشيء من ذلك حكم، ولو كرّر التخير، وكررت هى اختيار نفسها، أو اختيار الطلاق ألف مرة، وكذلك إن ملكها نفسها، أو جعل أمرها بيدها. ولا فرق (١).

ولا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ، وإذ لم يأت فى القرآن، ولا عن رسول الله ﷺ، أن قول الرجل لامرأته: أمرك بيدك، أو قد ملكتك أمرك، أو اختارى، يُوجب أن يكون طلاقاً، أو أن لها أن تطلق نفسها، أو تختار طلاقاً، فلا يجوز أن يحرم على الرجل فرجٌ أباحه الله تعالى له ورسوله ﷺ بأقوال لم يُوجبها الله، ولا رسوله ﷺ، وهذا فى غاية البيان (٢). انتهى كلامه.

قالوا: واضطراب أقوال الموقعين، وتناقضها، ومعارضة بعضها لبعض يدل على فساد أصلها، ولو كان الأصل صحيحاً لا طردت فروعه، ولم تتناقض، ولم تختلف، ونحن نُشير إلى طرف من إختلافهم.

فاختلفوا: هل يقع الطلاق بمجرد التخير، أو لا يقع حتى تختار نفسها؟ على قولين: تقدم حكايتهما، ثم اختلف الذين لا يُوقعونه بمجرد قوله: أمرك بيدك: هل يختص اختيارها بالمجلس، أو يكون فى يدها ما لم يفسخ، أو يطاء؟ على قولين: أحدهما: أنه يتقيد بالمجلس، وهذا قول أبى حنيفة، والشافعى، ومالك فى إحدى الروايتين عنه. الثانى: أنه فى يدها أبداً حتى يفسخ أو يطاء، وهذا قول أحمد، وابن المنذر، وأبى ثور. والرواية الثانية عن مالك. ثم قال بعض أصحابه: وذلك ما لم تطل حتى يتبين أنها تركته، وذلك بأن يتعدى شهرين، ثم اختلفوا، هل عليها يمين: أنها تركت، أم لا؟ على قولين.

ثم اختلفوا إذا رجع الزوج فيما جعل إليها، فقال أحمد وإسحاق والأوزاعى، والشعبي، ومجاهد، وعطاء: له ذلك، ويبطل خيارها. وقال مالك، وأبو حنيفة والثوري، والزهرى: ليس له الرجوع، وللشافعية خلافٌ مبنى على أنه توكيل فيملك الموكل الرجوع، أو تمليك، فلا يملكه، قال بعض أصحاب التملك: ولا يمتنع الرجوع. وإن قلنا إنه تمليك؛ لأنه لم يتصل به القبول، فجاز الرجوع فيه كالهبة والبيع.

واختلفوا: فيما يلزم من اختيارها نفسها، فقال أحمد والشافعي واحدة رجعية وهو قول ابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس، واختاره أبو عبيد، وإسحاق. وعن علي: واحدة بائنة، وهو قول أبي حنيفة، وعن زيد بن ثابت، ثلاث، وهو قول الليث، وقال مالك: إن كانت مدخولاً بها، فثلاث، وإن كانت غير مدخول بها، قُبِلَ منه دعوى الواحدة.

واختلفوا: هل يفترق قوله: أمرك بيدك إلى نية أم لا؟ فقال أحمد والشافعي وأبو حنيفة: يفترق إلى نية، وقال مالك، لا يفترق إلى نية، واختلفوا: هل يفترق وقوع الطلاق إلى نية المرأة إذا قالت: اخترت نفسي، أو فسخت نكاحك؟ فقال أبو حنيفة: لا يفترق وقوع الطلاق إلى نيتها إذا نوى الزوج. وقال أحمد والشافعي: لا بد من نيتها إذا اختارت بالكنية، ثم قال أصحاب مالك: إن قالت: اخترت نفسي، أو قبلت نفسي، لزم الطلاق، ولو قالت: لم أرد. وإن قالت: قبلت أمري، سئلت عما أرادت؟ فإن أرادت الطلاق كان طلاقاً، وإن لم تُرده لم يكن طلاقاً. ثم قال مالك: إذا قال لها: أمرك بيدك، وقال: قصدت طلبة واحدة، فالقول قوله مع يمينه، وإن لم تكن له نية، فله أن يوقع ما شاء. وإذا قال: اختاري، وقال: أردت واحدة، فاخترت نفسها، طلقت ثلاثاً، ولا يقبل قوله.

ثم هاهنا فروعٌ كثيرة مضطربة غاية الاضطراب لا دليل عليها من كتاب ولا سنة، ولا إجماع، والزوجة زوجته حتى يقوم دليل على زوال عصمتها عنها.

قالوا: ولم يجعل الله إلى النساء شيئاً من النكاح، ولا من الطلاق، وإنما جعل ذلك إلى الرجال، وقد جعل الله سبحانه الرجال قوامين على النساء، إن شأوا أمسكوا، وإن شأوا طلقوا، فلا يجوز للرجل أن يجعل المرأة قوامة عليه، إن شاءت أمسكت، وإن شاءت طلقت. قالوا: ولو أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء لم نتعد إجماعهم، ولكن اختلفوا، فطلبنا الحجة لأقوالهم من غيرها، فلم نجد الحجة تقوم إلا على هذا القول. وإن كان من روى عنه خلافه أيضاً، وقد أبطل من ادعى الإجماع في ذلك، فالنزاع ثابت بين الصحابة والتابعين، كما حكيناه، والحجة لا تقوم بالخلاف، فهذا ابن عباس، وعثمان بن عفان، قد قالوا: إن تملك الرجل لامرأته أمرها ليس بشيء، وابن مسعود يقول فيمن جعل أمر امرأته بيد آخر فطلقها: ليس شيء، وطاووس يقول فيمن ملك امرأته أمرها: ليس إلى النساء طلاق، ويقول فيمن ملك رجلاً أمر امرأته، أملك الرجل أن يطلقها؟ قال: لا.

قلت: أما المنقول عن طاووس، فصحيح صريح لا مطعن فيه سنداً وصراحة. وأما المنقول عن ابن مسعود، فمختلف، فنقل عنه موافقة على وزيد في الوقوع، كما رواه ابن أبى ليلى عن الشعبي: أن أمرك بيدك، واختارى سواء فى قول على وابن مسعود وزيد، ونقل عنه فيمن قال لامرأته: أمر فلانة بيدك إن أدخلت هذا العدل البيت ففعلت، إنها امرأته، ولم يطلقها عليه.

وأما المنقول عن ابن عباس رضي الله عنه وعثمان، فإنما هو فيما إذا أضافت المرأة الطلاق إلى الزوج، وقالت: أنت طالق وأحمد ومالك يقولان ذلك مع قولهما بوقوع الطلاق إذا اختارت نفسها، أو طلقت نفسها، فلا يُعرف عن أحد من الصحابة إلغاء التخيير والتملك ألبتة، إلا هذه الرواية عن ابن مسعود، وقد روى عنه خلافها، والثابت عن الصحابة، اعتبار ذلك، ووقوع الطلاق به، وإن اختلفوا فيما تملك به المرأة كما تقدم، والقول بأن ذلك لا أثر له لا يعرف عن أحد من الصحابة ألبتة، وإنما وهم أبو محمد فى المنقول عن ابن عباس وعثمان، ولكن هذا مذهب طاووس، وقد نقل عن عطاء ما يدل على ذلك، فروى عبد الرزاق، عن ابن جريج، قلت لعطاء: رجل قال لامرأته: أمرك بيدك بعد يوم أو يومين، قال: ليس هذا بشيء. قلت: فأرسل إليها رجلاً أن أمرها بيدها يوماً أو ساعة، قال: ما أدري ما هذا؟ ما أظن هذا شيئاً. قلت لعطاء: أملكك عائشة حفصة حين ملكها المنذر أمرها، قال عطاء: لا، إنما عرضت عليها أنطلقها أم لا، ولم تملكها أمرها^(١).

ولولا هبة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عدلنا عن هذا القول، ولكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم القدوة وإن اختلفوا فى حكم التخيير، ففى ضمن اختلافهم اتفاقهم على اعتبار التخيير، وعدم إلغائه، ولا مفسدة فى ذلك، والمفسدة التي ذكرتموها فى كون الطلاق بيد المرأة إنما تكون لو كان ذلك بيدها استقلالاً، فأما إذا كان الزوج هو المستقل بها، فقد تكون المصلحة له فى تفويضها إلى المرأة ليصير حاله معها على بينة إن أحبه، أقامت معه، وإن كرهته، فارقته، فهذا مصلحة له ولها، وليس فى هذا ما يقتضى تغيير شرع الله وحكمته، ولا فرق بين توكيل المرأة فى طلاق نفسها وتوكيل الأجنبية، ولا معنى لمنع توكيل الأجنبية فى الطلاق، كما يصح توكيله فى النكاح والخلع.

وقد جعل الله سبحانه للحكمين النظر في حال الزوجين عند الشقاق إن رأيا التفريق فرقا، وإن رأيا الجمع جمعا، وهو طلاق أو فسخ من غير الزوج، إما برضاه إن قيل: هما وكيلان، أو بغير رضاه إن قيل: هما حكمان، وقد جعل للحاكم أن يطلق على الزوج في مواضع بطريق النيابة عنه، فإذا وكل الزوج من يطلق عنه، أو يخالع، لم يكن في هذا تغيير لحكم الله، ولا مخالفة لدينه، فإن الزوج هو الذى يُطلق إما بنفسه، أو بوكيله، وقد يكون أتم نظراً للرجل من نفسه، وأعلم بمصلحته، فيفوض إليه ما هو أعلم بوجه المصلحة فيه منه، وإذا جاز التوكيل فى العتق والنكاح، والخلع والإبراء، وسائر الحقوق من المطالبة بها وإثباتها واستيفائها، والمخاصمة فيها، فما الذى حرّم التوكيل فى الطلاق؟ نعم الوكيل يقوم مقام الموكل فيما يملكه من الطلاق، وما لا يملكه، وما يحل له منه، وما يحرم عليه، ففى الحقيقة لم يُطلق إلا الزوج إما بنفسه أو بوكيله.



فصل

حكم رسول الله ﷺ الذى بيّنه عن ربه تبارك وتعالى

فيمن حرّم أمته أو زوجته أو متاعه

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ {التحریم: ١، ٢}، ثبت فى «الصحيحين»، أنه ﷺ شرب عسلا فى بيت زينب بنت جحش، فاحتالت عليه عائشة وحفصة، حتى قال: «لن أعود له». وفى لفظ: وقد حلفت^(١).

وفى «سنن النسائي»: عن ابن عباس رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ كانت له أمة يطؤها، فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرّمها، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^(٢).

وفى «صحيح مسلم»: عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: إذا حرّم الرجل امرأته، فهى يمين يكفرها، وقال: «لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة»^(٣).

وفى جامع الترمذى: عن عائشة رضى الله عنها، قالت: ألى رسول الله ﷺ

(١) رواه البخارى (٥٢٦٧) ومسلم (٣٦١٤) وأبو داود (٣٧١٤) والنسائي (١٣/٧).

(٢) صحيح. رواه النسائي (٧١/٧). (٣) رواه البخارى (٤٩١١) ومسلم (٣٦١٢) وابن ماجه (٢٠٧٣).

من نسائه وحرماً، فجعل الحرام حلالاً، وجعل فى اليمين كفارة^(١). هكذا رواه مسلمة بن علقمة، عن داود، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، ورواه على بن مسهر، وغيره، عن الشعبي، عن النبى ﷺ مرسلأ وهو أصح، انتهى كلام أبى عيسى. وقولها: جعل الحرام حلالاً، أى: جعل الشيء الذى حرمه وهو العسل، أو الجارية حلالاً بعد تحريمه إياه.

وقال الليث بن سعد: عن يزيد بن أبى حبيب، عن عبد الله بن هُبيرة، عن قبيصة بن ذؤيب، قال: سألت زيد بن ثابت، وابن عمر رضى الله عنهم، عن قال لامرأته: أنت على حرام، فقالت جميعاً: كفارة يمين^(٢). وقال عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن ابن أبى نجيح، عن مجاهد، عن ابن مسعود رضى الله عنه، قال فى التحريم: هى يمين يكفرها^(٣).

قال ابن حزم: وروى ذلك عن أبى بكر الصديق، وعائشة أم المؤمنين. وقال الحجاج بن منهال: حدثنا جرير بن حازم، قال: سألت نافعاً مولى ابن عمر رضى الله عنه عن الحرام، أطلاق هو؟ قال: لا، أو ليس قد حرم رسول الله ﷺ جاريته، فأمره الله عز وجل أن يكفر عن يمينه، ولم يحرمها عليه^(٤).

وقال عبد الرزاق: عن معمر، عن يحيى بن أبى كثير، وأيوب السخيتانى، كلاهما عن عكرمة أن عمر بن الخطاب قال: هو يمين، يعنى التحريم^(٥).

وقال إسماعيل بن إسحاق: حدثنا المقدمى: حدثنا حماد بن زيد، عن صخر بن جويرية، عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما، قال: الحرام يمين^(٦).

وفى «صحيح البخارى»: عن سعيد بن جبير، أنه سمع ابن عباس رضى الله عنهما يقول: إذا حرم امرأته، ليس بشيء، وقال: «لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة»^(٧) فقيل: هذا رواية أخرى عن ابن عباس. وقيل: إما أراد أنه ليس بطلاق

(١) ضعيف. رواه الترمذى (١٢٠١) والبيهقى (٣٥٢/١٠) وفى سنده مسلمة بن علقمة، قال الإمام أحمد: شيخ ضعيف، روى عن داود منكير. أم وهذا الحديث قد عدّه الذهبى من مناكيره «الميزان» (١٠٩/٤).

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق (١١٣٦٦).

(٣) رجاله ثقات.

(٤) صحيح. رواه عبد الرزاق (١١٣٦٠) والبيهقى (٣٥٠/٧).

(٥) رجاله ثقات.

(٦) رجاله ثقات.

(٧) رواه البخارى (٤٩١١) كتاب التفسير، باب «مَا أَتَى النَّبِيَّ لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَ مَرْحَاتُ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ

وفيه كفارة يمين، ولهذا احتج بفعل رسول الله ﷺ، وهذا الثاني أظهر، وهذه المسألة فيها عشرون مذهباً للناس، ونحن نذكرها، ونذكر وجوهاً ومآخذها، والراجح منها بعون الله تعالى وتوفيقه.

أحدها: أن التحريم لغو لا شيء فيه، لا في الزوجة، ولا في غيرها، لا طلاق ولا إيلاء، ولا يمين ولا ظهار، روى وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن مسروق: ما أبالي حرمت امرأتى أو قصعة من ثريد. وذكر عبد الرزاق، عن الثوري، عن صالح بن مسلم، عن الشعبي، أنه قال في تحريم المرأة: لهى أهون على من نعل^(١) وذكر عن ابن جريج، أخبرني عبد الكريم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أنه قال: ما أبالي حرمتها يعنى امرأته، أو حرمت ماء النهر. وقال قتادة: سأل رجل حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن ذلك؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ (٧) وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴿﴾ [سورة الشرح: ٧، ٨] وأنت رجل تلعب، فاذهب فالعب، هذا قول أهل الظاهر كلهم.

المذهب الثاني: أن التحريم في الزوجة طلاق ثلاث. قال ابن حزم: قاله على بن أبي طالب، وزيد بن ثابت وابن عمر، وهو قول الحسن، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وروى عن الحكم بن عتيبة. قلت: الثابت عن زيد بن ثابت، وابن عمر، ما رواه هو من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي هُبيرة، عن قبيصة، أنه سأل زيد بن ثابت وابن عمر عن امرأته: أنت على حرام، فقالا جميعاً: كفارة يمين، ولم يصح عنهما خلاف ذلك، وأما على، فقد روى أبو محمد ابن حزم، من طريق يحيى القطان، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، قال: يقول رجال في الحرام: هي حرام حتى تنكح زوجاً غيره. ولا والله ما قال ذلك على، وإنما قال على: ما أنا بمحلها ولا بمحرمها عليك، إن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر. وأما الحسن، فقد روي أبو محمد من طريق قتادة عنه، أنه قال: كُلُّ حلال على حرام، فهو يمين ولعل أبا محمد غلط على علي وزيد وابن عمر من مسألة الخلية والبرية والبتة، فإن أحمد حكى عنهم أنها ثلاث. وقال، هو عن علي وابن عمر صحيح، فوهم أبو محمد، وحكاه في: أنت على حرام، وهو وهم ظاهر، فإنهم فرقوا بين التحريم، فافتوا فيه بأنه يمين، وبين الخلية فافتوا فيها بالثلاث، ولا أعلم أحداً قال: إنه ثلاث بكل حال.

(١) رواه عبد الرزاق (١١٣٧٨).

المذهب الثالث: أنه ثلاث فى حق المدخول بها لا يقبل منه غير ذلك، وإن كانت غير مدخول بها، وقع ما نواه من واحدة واثنين وثلاث، فإن أطلق، فواحدة، وإن قال: لم أرد طلاقاً، فإن كان قد تقدّم كلام يجوز صرفه إليه قبل منه، وإن كان ابتداءً لم يقبل، وإن حرّم أمته أو طعامه أو متاعه، فليس بشيء، وهذا مذهب مالك.

المذهب الرابع: أنه إن نوى الطلاق كان طلاقاً، ثم إن نوى به الثلاث فثلاث، وإن نوى دونها فواحدة بائة، وإن نوى يميناً فهو يمين فيها كفارة، وإن لم ينو شيئاً، فهو إيلاء فيه حكم الإيلاء. فإن نوى الكذب، صدّق فى الفتيا ولم يكن شيئاً، ويكون فى القضاء إيلاء، وإن صادف غير الزوجة الأمة والطعام وغيره، فهو يمين فيه كفارتها، وهذا مذهب أبى حنيفة.

المذهب الخامس: أنه إن نوى به الطلاق، كان طلاقاً، ويقع ما نواه، فإن أطلق وقعت واحدة، وإن نوى الظهار، كان ظهاراً، وإن نوى اليمين، كان يميناً، وإن نوى تحريم عينها من غير طلاق ولا ظهار، فعليه كفارة يمين، وإن لم ينو شيئاً، ففيه قولان . أحدهما: لا يلزمه شيء. والثانى: يلزمه كفارة يمين. وإن صادف جارية، فنوى عتقها وقع العتق، وإن نوى تحريمها لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين، وإن نوى الظهار منها، لم يصح، ولم يلزمه شيء. وقيل: بل يلزمه كفارة يمين، وإن لم ينو شيئاً، ففيه قولان: أحدهما: لا يلزمه شيء. الثانى: عليه كفارة يمين. وإن صادف غير الزوجة والأمة لم يحرم، لم يلزمه شيء، وهذا مذهب الشافعى.

المذهب السادس: أنه ظهار بإطلاقه، نواه أو لم ينوه، إلا أن يصرفه بالنية إلى الطلاق، أو اليمين، فينصرف إلى ما نواه، هذا ظاهر مذهب أحمد. وعنه رواية ثانية: أنه بإطلاقه يمين إلا أن يصرفه بالنية إلى الظهار أو الطلاق، فينصرف إلى ما نواه، وعنه رواية أخرى ثالثة: أنه ظهار بكل حال ولو نوى غيره، وفيه رواية رابعة حكاهما أبو الحسن فى «فروعه»، أنه طلاق بائن.

ولو وصله بقوله: أعنى به الطلاق. فعنه فيه روايتان. إحداهما: أنه طلاق، فعلى هذا هل تلزم الثلاث، أو واحدة؟ على روايتين. والثانية: أنه ظهار أيضاً كما لو قال: أنت علىّ كظهر أمى: أعنى به الطلاق، هذا تلخيص مذهبه.

المذهب السابع: أنه إن نوى به ثلاثاً، فهي ثلاث، وإن نوى به واحدة، فهي واحدة بائة، وإن نوى به يميناً، فهي يمين، وإن لم ينو شيئاً، فهي كذبة لا شيء

فيها، وهذا مذهب سفيان الثوري، حكاه عنه أبو محمد بن حزم. المذهب الثامن: أنه طلاقاً واحدة بائنة بكل حال، وهذا مذهب حماد بن أبي سليمان.

المذهب التاسع: أنه إن نوى ثلاثاً ثلاثاً، وإن نوى واحدة، أو لم ينو شيئاً، فواحدة بائنة، وهذا مذهب إبراهيم النخعي، حكاه عنه أبو محمد بن حزم. المذهب العاشر: أنه طلاق رجعية، حكاه ابن الصباغ وصاحبه أبو بكر الشاشي عن الزهري، عن عمر بن الخطاب.

المذهب الحادي عشر: أنها حرمت عليه بذلك فقط، ولم يذكر هؤلاء ظهاراً ولا طلاقاً ولا يميناً، بل ألزموه موجب تحريره. قال ابن حزم: صح هذا عن علي بن أبي طالب، ورجال من الصحابة لم يُسمُوا، وعن أبي هريرة. وصح عن الحسن، وخلاس بن عمرو، وجابر بن زيد، وقتادة، أنهم أمروه باجتنابها فقط.

المذهب الثاني عشر: التوقف في ذلك لا يُحرّمها المفتي على الزوج، ولا يحللها له، كما رواه الشعبي عن علي أنه قال: ما أنا بمحلّها ولا محرّمها عليك، إن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر.

المذهب الثالث عشر: الفرق بين أن يُوقع التحريم منجزاً أو معلقاً تعليقاً مقصوداً، وبين أن يُخرجه اليمين، فالأول: ظهار بكل حال ولو نوى به الطلاق، ولو وصله بقوله: أعنى به الطلاق. والثاني: يمين يلزمه به كفارة يمين، فإذا قال: أنت عليّ حرام، أو إذا دخل رمضان، فأنت عليّ حرام، فظهار. وإذا قال: إن سافرت، أو إن أكلت هذا الطعام أو كلمت فلاناً، فأمرأتى عليّ حرام، فيمين مكفرة، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، فهذه أصول المذاهب في هذه المسألة، وتتفرّع إلى أكثر من عشرين مذهباً.



فصل

في الأمر فيمن حرّم زوجته عليه

فأما من قال: التحريم كله لغو لا شيء فيه، فاحتجوا بأن الله سبحانه لم يجعل للعبد تحريماً ولا تحليلاً، وإنما جعل له تعاظم الأسباب التي تحلُّ بها العين وتحرم، كالطلاق والنكاح، والبيع، والعتق، وأما مجرد قوله: حرّمت كذا وهو عليّ حرام،

فليس إليه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ {النحل: ١١٦} وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ {التحريم: ١}، فإذا كان سبحانه لم يجعل لرسوله أن يحرم ما أحل الله له، فكيف يجعل لغيره التحريم؟

قالوا: وقد قال النبي ﷺ: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١)، وهذا التحريم كذلك، فيكون رداً باطلاً.

قالوا: ولأنه لا فرق بين تحريم الحلال، وتحليل الحرام، وكما أن هذا الثاني لغو لا أثر له، فكذلك الأول.

قالوا: ولا فرق بين قوله لامرأته: أنت عليّ حرام، وبين قوله لطعامه: هو عليّ حرام.

قالوا: وقوله: أنت عليّ حرام، إما أن يُريد به إنشاء تحريمها، أو الإخبار عنها بأنها حرام، وإنشاء تحريم محال، فإنه ليس إليه، وإنما هو إلى من أحلّ الحلال، وحرم الحرام، وشرع الأحكام، وإن أراد الإخبار، فهو كذب، فهو إما خبر كاذب، أو إنشاء باطل، وكلاهما لغو من القول.

قالوا: ونظرنا فيما سوى هذا القول، فرأيناها أقوالاً مضطربة متعارضة يرد بعضها بعضاً، فلم يحرم الزوجة بشيء منها بغير برهان من الله ورسوله، فنكون قد ارتكبنا أمرين: تحريمها على الأول، وإحلالها لغيره، والأصل بقاء النكاح حتى تُجمع الأمة، أو يأتي برهان من الله ورسوله على زواله، فيتعين القول به، فهذا حجة هذا الفريق.



فصل

فيمن جعل التحريم ثلاثاً بكل حال

وأما من قال: إنه ثلاث بكل حال، إن ثبت هذا عنه، فيحتج له بأن التحريم جعل كناية في الطلاق، وأعلى أنواعه تحريم الثلاث، فيحمل على أعلى أنواعه احتياطاً للأبضاع.

وأيضاً فإننا تيقنا التحريم بذلك، وشككنا: هل هو تحريم تزيله الكفارة كالظهار،

أو يُزيله تجديد العقد كالخلع، أو لا يُزيله إلا زوجٌ وإصابة كتحریم الثلاث؟ وهذا متيقّن، وما دونه مشكوكٌ فيه، فلا يحل بالشك.

قالوا: ولأن الصحابة أفتوا في الخلّة والبرية بأنها ثلاث. قال أحمد: هو عن علي وابن عمر صحيح، ومعلوم أن غاية الخلّة والبرية أن تصير إلى التحريم، فإذا صرح بالغاية، فهي أولى أن تكون ثلاثاً، ولأن المحرم لا يسبق إلى وهمه تحريم امرأته بدون الثلاث، فكأن هذا اللفظ صار حقيقةً عُرفيةً في إيقاع الثلاث.

وأيضاً فالواحدة لا تحرم إلا بعوض، أو قبل الدخول، أو عند تقييدها بكونها بائنة عند من يراه، فالتحريم بها مقيد، فإذا أطلق التحريم ولم يُقيد، انصرف إلى التحريم المطلق الذي يثبت قبل الدخول أو بعده، وبعوض وغيره وهو الثلاث.



فصل

فيمن جعل التحريم ثلاثاً في حق المدخول بها

وأما من جعله ثلاثاً في حق المدخول بها، وواحدة بائنة في حق غيرها، فمحجته أن المدخول بها لا يُحرمها إلا الثلاث، وغير المدخول بها تحرمها الواحدة، فالزائدة عليها ليست من لوازم التحريم، فأورد على هؤلاء أن المدخول بها يملك الزوج إبانته بواحدة بائنة، فأجابوا بما لا يجدى عليهم شيئاً، وهو أن الإبانة بالواحدة الموصوفة بأنها بائنة إبانة مقيدة، بخلاف التحريم، فإن الإبانة به مطلقة، ولا يكون ذلك إلا بالثلاث، وهذا القدر لا يُخلّصهم من هذا الإلزام، فإن إبانة التحريم أعظم تقييداً من قوله: أنت طالق طلقة بائنة، فإن غاية البائنة أن تحرمها، وهذا قد صرح بالتحريم، فهو أولى بالإبانة من قوله: أنت طالق طلقة بائنة.



فصل

فيمن جعل التحريم واحدة بائنة بكل حال

وأما من جعلها واحدة بائنة في حق المدخول بها وغيرها، فمأخذ هذا القول أنها لا تُقيد عدداً بوضعها، وإنما تقتضى بينونة يحصل بها التحريم، وهو يملك إبانته بعد الدخول بها بواحدة بدون عوض، كما إذا قال: أنت طالق طلقة بائنة، فإن الرجعة

حقُّ له، فإذا أسقطها سقطت، ولأنه إذا ملك إبانيتها بعوض يأخذه منها، ملك الإبانة بدونه، فإنه محسن بتركه، ولأن العوض مستحق له، لا عليه، فإذا أسقطه وأبانها، فله ذلك.



فصل

فيمن جعل التحريم واحدة رجعية

وأما مَنْ قال: إنها واحدة رجعية، فمأخذه أن التحريم يُفيد مطلق انقطاع الملك، وهو يصدق بالمتيقن منه وهو الواحدة، وما زاد عليها، فلا تعرُّض فى اللفظ له، فلا يسوغ إثباته بغير موجب، وإذا أمكن إعمال اللفظ فى الواحدة، فقد وفى بموجبه، فالزيادة عليه لا موجب لها. قالوا: وهذا ظاهر جداً على أصل من يجعل الرجعية محرمة، وحينئذ فنقول: التحريم أعمُّ من تحريم رجعية، أو تحريم بائن، فالدال على الأعم لا يدلُّ على الأخص، وإن شئت قلت: الأعم لا يستلزم الأخص، أو ليس الأخص من لوازم الأعم، أو الأعم لا يُنتج الأخص.



فصل

فيمن ردَّ التحريم للنية

وأما من قال: يُسأل عما أراد من ظهار أو طلاق رجعى، أو محرماً، أو يمين، فيكون ما أراد من ذلك، فمأخذه أن اللفظ لم يُوضع لإيقاع الطلاق خاصة، بل هو محتملٌ للطلاق والظهار والإيلاء، فإذا صُرِّفَ إلى بعضها بالنية فقد استعمله فيما هو صالح له، وصرفه إليه بنيته، فينصرف إلى ما أراده، ولا يتجاوز به ولا يقصر عنه، وكذلك لو نوى عتق أمته بذلك، عتقت، وكذلك لو نوى الإيلاء من الزوجة، واليمين، من الأمة، لزمه ما نواه، قالوا: وأما إذا نوى تحريم عينها، لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين اتباعاً لظاهر القرآن، وحديث ابن عباس الذى رواه مسلم فى «صحيحه»: إذا حرم الرجل امرأته فهى يمين يكفرها، وتلا ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١)، وهذا يُشبه ما قاله مجاهد فى الظَّهَار: إنه يلزمه بمجرد التكلم به كفارة

الظهار، وهو فى الحقيقة قول الشافعى رحمه الله، فإنه يُوجب الكفارة إذا لم يُطلق عقيبه على الفور. قالوا: ولأن اللفظ يحتمل الإنشاء والإخبار، فإن أراد الإخبار، فقد استعمله فيما هو صالح له، فيقبل منه. وإن أراد الإنشاء سئل عن السبب الذى حرمها به. فإن قال: أردت ثلاثاً أو واحدة، أو اثنتين، قُبِلَ منه لصلاحيه اللفظ له واقتراحه بنيته، وإن نوى الظهار، كان كذلك؛ لأنه صرح بموجب الظهار، لأن قوله: أنت على كظهر أمى موجب التحريم، فإذا نوى ذلك بلفظ التحريم، كان ظهاراً، واحتماله للطلاق بالنية لا يزيد على احتماله للظهار بها، وإن أراد تحريمها مطلقاً، فهو يمين مكفرة، لأنه امتناع منها بالتحريم، فهو كامتناعه منها باليمين.



فصل

فيمن جعل التحريم بنية الظهار

وأما من قال: إنه ظهار إلا أن ينوى به طلاقاً، فمأخذ قوله: أن اللفظ موضوع للتحريم، فهو منكر من القول وزور، فإن العبد ليس إليه التحريم والتحليل، وإنما إليه إنشاء الأسباب التى يرتب عليها ذلك، فإذا حرم ما أحل الله له، فقد قال المنكر والزور، فيكون كقوله: أنت على كظهر أمى، بل هذا أولى أن يكون ظهاراً؛ لأنه إذا شبهها بمن تحرم عليه دل على التحريم باللزوم، فإذا صرح بتحريمها، فقد صرح بموجب التشبيه فى لفظ الظهار، فهو أولى أن يكون ظهاراً. قالوا: وإنما جعلناه طلاقاً بالنية، فصرفناه إليه، لأنه يصلح كناية فى الطلاق، فينصرف إليه بالنية بخلاف إطلاقه، فإنه ينصرف إلى الظهار، فإذا نوى به اليمين، كان يميناً، إذ من أصل أرباب هذا القول أن تحريم الطعام ونحوه، يمين مكفرة، فإذا نوى بتحريم الزوجة اليمين، نوى ما يصلح له اللفظ، فقبِلَ منه.



فصل

فيمن تلفظ بالظهار ونوى به الطلاق

وأما من قال: إنه ظهار وإن نوى به الطلاق، أو وصله بقوله: أعنى به الطلاق، فمأخذ قوله ما ذكرنا من تقرير كونه ظهاراً، ولا يخرج عن كونه ظهاراً بنية الطلاق، كما لو قال: أنت على كظهر أمى ونوى به الطلاق، أو قال: أعنى به الطلاق، فإنه لا

يخرج بذلك عن الظهار، ويصير طلاقاً عند الأكثرين: إلا على قول شاذ لا يلتفت إليه لموافقته ما كان الأمر عليه فى الجاهلية من جعل الظهار طلاقاً، ونسخ الإسلام لذلك، وإبطاله، فإذا نوى به الطلاق، فقد نوى ما أبطله الله ورسوله مما كان عليه أهل الجاهلية عند إطلاق لفظ الظهار، وقد نوى ما لا يحتمله شرعاً، فلا تؤثر نيته فى تغيير ما استقر عليه حكم الله الذى حكم به بين عباده، ثم جرى أحمد وأصحابه على أصله من التسوية بين إيقاع ذلك، والحلف به كالطلاق والعتاق، وفرق شيخ الإسلام بين البابين على أصله فى التفريق بين الإيقاع والحلف، كما فرق الشافعى وأحمد رحمهما الله، ومن وافقهما بين البابين فى النذر بين أن يحلف به، فيكون يميناً مكفرة، وبين أن ينجزه أو يعلّقه بشرط يقصد وقوعه، فيكون نذراً لازم الوفاء كما سيأتى تقريره فى الأيمان إن شاء الله تعالى. قال: فيلزمهم على هذا أن يفرقوا بين إنشاء التحريم، وبين الحلف، فيكون فى الحلف به حالاً يلزمه كفارة يمين، وفى تنجيزه أو تعليقه بشرط مقصود مظاهراً يلزمه كفارة الظهار، وهذا مقتضى المنقول عن ابن عباس رضى الله عنهما، فإنه مرة جعله ظهاراً، ومرة جعله يميناً.



فصل

فيمن جعل التحريم يمين مكفرة بكل حال

وأما من قال: إنه يمينٌ مكفرة بكل حال، فمأخذ قوله: أن تحريم الحلال من الطعام والشراب واللباس يمينٌ تكفر بالنص، والمعنى، وآثار الصحابة، فإن الله سبحانه قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ١﴾ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴿التحريم: ١، ٢﴾، ولا بد أن يكون تحريم الحلال داخلياً تحت هذا الفرض؛ لأنه سببه، وتخصيص محل السبب من جملة العام ممتنع قطعاً، إذ هو المقصود بالبيان أولاً، فلو خصّ لخلا سبب الحكم عن البيان، وهو ممتنع، وهذا استدلال فى غاية القوة، فسألت عنه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، فقال: نَعَمْ التحريم يمين كبرى فى الزوجة كفارتها كفارة الظهار، ويمين صغرى فيما عداها كفارتها كفارة اليمين بالله قال: وهذا معنى قول ابن عباس وغيره من الصحابة ومن بعدهم، إن التحريم يمين تكفر، فهذا تحرير المذاهب فى هذه المسألة نقلاً، وتقريرها استدلالاً، ولا يخفى -على من آثر العلم والإنصاف، وجانب التعصب ونصرة ما بنى عليه من الأقوال- الراجح من المرجوح، وبالله المستعان.

فصل

فيمن حرم على نفسه شيئاً غير الزوجة؟

وقد تبين بما ذكرنا، أن من حرم شيئاً غير الزوجة من الطعام والشراب واللباس، أو أمته لم يحرم عليه بذلك، وعليه كفارة يمين، وفي هذا خلاف في ثلاثة مواضع.

أحدها: أنه لا يحرم، وهذا قول الجمهور، وقال أبو حنيفة: يحرم تحريماً مقيداً تُزيله الكفارة، كما إذا ظاهر من امرأته، فإنه لا يحل له وطؤها حتى يكفر؛ ولأن الله سبحانه سمى الكفارة في ذلك تحلّة، وهي ما يُوجب الحلّ، فدل على ثبوت التحريم قبلها، ولأنه سبحانه قال لنبيه ﷺ: ﴿لَمْ تُحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾؛ ولأنه تحريم لما أبيح له، فيحرم بتحريمه كما لو حرم زوجته.

ومنازعه يقولون: إنما سُميت الكفارة تحلّة من الحلّ الذي هو ضد العقد لا من الحلّ الذي هو مقابل التحريم، فهي تحلّ اليمين بعد عقدها، وأما قوله: ﴿لَمْ تُحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، فالمراد تحريم الأمة أو العسل، ومنع نفسه منه، وذلك يُسمى تحريماً، فهو تحريم بالقول، لا إثبات للتحريم شرعاً.

وأما قياسه على تحريم الزوجة بالظهار، أو بقوله: أنت عليّ حرام، فلو صح هذا القياس، لوجب تقديم التكفير على الحنث قياساً على الظهار، إذ كان في معناه، وعندهم لا يجوز التكفير بعد الحنث، فعلى قولهم: يلزم أحد أمرين، ولا بد إما أن يفعله حراماً وقد فرض الله تحلّة اليمين، فيلزم كون المحرم مفروضاً، أو من ضرورة المفروض، لأنه لا يصلّ إلى التحلّة إلا بفعل المحلوف عليه، أو أنه لا سبيل له إلى فعله حلالاً، لأنه لا يجوز تقديم الكفارة، فيستفيد بها الحل، وإقدامه عليه وهو حرامٌ ممتنع، هذا ما قيل في المسألة من الجانبين.

وبعد، فلها غور، وفيها دقة وغموض، فإن من حرم شيئاً، فهو بمنزلة من حلف بالله على تركه، ولو حلف على تركه، لم يَجْز له هتك حرمة المحلوف به بفعله إلا بالتزام الكفارة، فإذا التزمها، جاز له الإقدام على فعل المحلوف عليه، فلو عزم على ترك الكفارة، فإن الشارع لا يُبيح له الإقدام على فعل ما حلف عليه، ويأذن له فيه، وإنما يأذن له فيه ويُبيحه إذا التزم ما فرض الله من الكفارة، فيكون إذنه له فيه، وإباحته بعد امتناعه منه بالحلف أو التحريم رخصة من الله له، ونعمة منه عليه بسبب التزامه لحكمه الذي فرض له من الكفارة، فإذا لم يلتزمه بقى المنع الذي عقده على

نفسه إصراً عليه، فإن الله إنما رفع الأصار عمن اتقاه، والتزم حكمه، وقد كانت اليمين في شرع من قبلنا يتحتم الوفاء بها، ولا يجوز الحنث، فوسّع الله على هذه الأمة، وجوز لها الحنث بشرط الكفارة، فإذا لم يكفر لا قبل ولا بعد لم يوسع له فى الحنث، فهذا معنى قوله: إنه يحرم حتى يكفر.

وليس هذا من مفردات أبى حنيفة، بل هو أحد القولين فى مذهب أحمد يوضحه: أن هذا التحريم والحلف قد تعلق به منعان: منع من نفسه لفعله، ومنع من الشارع للحنث بدون الكفارة، فلو لم يحرمه تحريمه أو يمينه، لم يكن لمنعه نفسه، ولا لمنع الشارع له أثر، بل كان غاية الأمر أن الشارع أوجب فى ذمته بهذا المنع صدقة أو عتقاً أو صوماً لا يتوقف عليه حلّ المحلوف عليه ولا تحريمه ألبتة، بل هو قبل المنع وبعده على السواء من غير فرق، فلا يكون للكفارة أثر ألبتة، لا فى المنع منه، ولا فى الإذن، وهذا لا يخفى فساد.

وأما إلزامه بالإقدام عليه مع تحريمه حيث لا يجوز تقديم الكفارة، فجوابه أنه إنما يجوز له الإقدام عند عزمه على التكفير، فعزمه على التكفير منع من بقاء تحريمه عليه، وإنما يكون التحريم ثابتاً إذا لم يلتزم الكفارة، ومع التزامها لا يستمر التحريم.

فصل

الثانى: أن يلزمه كفارة بالتحريم، وهو بمنزلة اليمين، وهذا قول من سميناه من الصحابة، وقول فقهاء الرأى والحديث إلا الشافعى ومالكاً، فإنهما قالوا: لا كفارة عليه بذلك.

والذين أوجبوا الكفارة أسعد بالنص من الذين أسقطوها، فإن الله سبحانه ذكر تحلّة الأيمان عقب قوله: ﴿لَمْ تَحْرِمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، وهذا صريح فى أن تحريم الحلال قد فرض فيه تحلّة الأيمان، إما مختصاً به، وإما شاملاً له ولغيره، فلا يجوز أن يخلى سبب الكفارة المذكورة فى السياق عن حكم الكفارة، ويعلق بغيره، وهذا ظاهر الامتناع. وأيضاً فإن المنع من فعله بالتحريم كالمنع منه باليمين، بل أقوى، فإن اليمين إن تضمن هتك حرمة اسمه سبحانه، فالتحريم تضمن هتك حرمة شرعه وأمره، فإنه إذا شرع الشيء حلالاً فحرّمه المكلف، كان تحريمه هتكاً لحرمة ما شرعه، ونحن نقول: لم يتضمن الحنث فى اليمين هتك حرمة الاسم، ولا التحريم هتك حرمة الشرع، كما يقوله من يقول من الفقهاء، وهو تعليل فاسد جداً، فإن الحنث إما

جائز، وإما واجب أو مستحب، وما جورَّ الله لأحد ألبة أن يَهْتِكَ حُرْمَةَ اسْمِهِ، وقد شرع لعباده الحنث مع الكفارة، وأخبر النبي ﷺ أنه إذا حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها كَفَّرَ عن يمينه، وأتى المحلوف عليه، ومعلوم أن هتك اسمه تبارك وتعالى لم يُبَحَّ في شريعة قط، وإِنما الكفارة كما سماها الله تعالى تحلَّةً وهي تفعله من الحل، فهي تحلُّ ما عقد به اليمين ليس إلا، وهذا العقد كما يكون باليمين يكون بالتحريم، وظهر سرُّ قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ عقيب قوله: ﴿لَمْ تُحَرِّمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾.

فصل

الثالث: أنه لا فرق بين التحريم في غير الزوجة بين الأمة وغيرها عند الجمهور إلا الشافعي وحده، أوجب في تحريم الأمة خاصة كفارة يمين، إذ التحريم له تأثير في الأبضاع عنده دون غيرها.

وأيضاً فإن سبب نزول الآية تحريم الجارية، فلا يخرج محلُّ السبب عن الحكم، ويتعلق بغيره، ومنازعه يقولون: النص علق فرض تحلَّة اليمين بتحريم الحلال، وهو أعمُّ من تحريم الأمة وغيرها، فتجب الكفارة حيث وجد سببها، وقد تقدم تقريره.



فصل

حكم رسول الله ﷺ في قول الرجل لامرأته: الحقى بأهلك

ثبت في صحيح البخارى: أن ابنة الجَوْنِ لما دخلت على رسول الله ﷺ، ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك، فقال: «عُدَّتْ بعظيم الحقى بأهلك»^(١). وثبت في «الصحيحين»: أن كعب بن مالك رضى الله عنه لما أتاه رسولُ الله ﷺ يأمره أن يعتزل امرأته، قال لها: الحقى بأهلك^(٢). فاختلف الناس في هذا، فقالت طائفة: ليس هذا بطلاق، ولا يقع به الطلاق نواه أو لم ينوه، وهذا قول أهل الظاهر. قالوا: والنبي ﷺ لم يكن عقد على ابنة الجَوْنِ، وإنما أرسل إليها ليخطبها. قالوا: ويدلُّ على ذلك ما في صحيح البخارى: من حديث حمزة بن أبى-أسيد، عن أبيه، أنه كان

(١) رواه البخارى (٥٢٥٤) كتاب الطلاق، باب: من طلق، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق؟.

(٢) رواه البخارى (٢٧٥٧) ومسلم (٦٨٧٩) وأحمد (٤٥٩/٣)، وأبو داود (٢٢٠٢) والنسائى (١٥٢/٦) - (١٥٣).

مع رسول الله ﷺ وقد أتى بالجنونية، فأنزلت فى بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل فى نخل ومعها دابتها، فدخل عليها رسول الله ﷺ، فقال: «هَبِ لِي نَفْسَكَ»، فقالت: وهل تَهَبُ الملكة نفسها للسوقة، فأهوى لِيَضَعَ يدهُ عليها لتسكن، فقالت: أعودُ بالله منك، فقال: «قَدْ عُدْتَ بِمَعَاذِ»، ثم خرج فقال: «يا أبا أسيد: اكْسُهَا رَازِقَيْنِ وَالْحَقَّهَا بِأَهْلَهَا»^(١).

وفى صحيح مسلم: عن سهل بن سعد، قال: ذُكِرَتْ لرسول الله ﷺ امرأةٌ من العرب، فأمر أبا أسيد أن يُرسل إليها، فقدمت، فنزلت فى أُجْم بنى ساعدة، فخرج رسول الله ﷺ حتى جاءها فدخل عليها، فإذا امرأة منكسة رأسها، فلما كلمها، قالت: أعودُ بالله منك، قال: «قَدْ أَعَدْتُكَ مِنِّي»، فقالوا لها: أترين مَنْ هذا؟ قالت: لا، قالوا: هذا رسول الله ﷺ جاءك لِيَخْطُبُكَ، قالت: أنا كنتُ أُشْقَى من ذلك^(٢). قالوا: وهذه كلها أخبارٌ عن قصة واحدة، فى امرأة واحدة، فى مقام واحد، وهى صريحة أن رسول الله ﷺ لم يكن تزوجها بعد، وإنما دخل عليها لِيَخْطُبَهَا.

وقال الجمهور - منهم الأئمة الأربعة وغيرهم -: بل هذا من ألفاظ الطلاق إذا نوى به الطلاق، وقد ثبت فى صحيح البخارى: أن أبانا إسماعيل بن إبراهيم طلق به امرأته لما قال لها إبراهيم: «مُرِيهِ فليغير عتبةً بابه»، فقال لها: أنت العتبة، وقد أمرنى أن أفارقك، الحقى بأهلك^(٣)، وحديث عائشة كالصريح، فى أنه ﷺ كان عقد عليها، فإنها قالت: لما أدخلت عليه، فهذا دخول الزوج بأهله، ويؤكد قولها: ودنا منها.

وأما حديث أبى أسيد، فغاية ما فيه قوله: «هَبِ لِي نَفْسَكَ»، وهذا لا يدل على أنه لم يتقدم نكاحه لها، وجاز أن يكون هذا استدعاءً منه ﷺ للدخول لا للعقد.

وأما حديث سهل بن سعد، فهو أصرحها فى أنه لم يكن وُجِدَ عقد، فإن فيه أنه ﷺ لما جاء إليها قالوا: هذا رسول الله جاء لِيَخْطُبُكَ، والظاهر أنها هى الجنونية؛ لأن سهلاً قال فى حديثه: فأمر أبا أسيد أن يُرسل إليها، فأرسل إليها. فالقصة واحدة دارت على عائشة رضى الله عنها وأبى أسيد وسهل، وكلٌ منهم رواها، وألفاظهم

(١) رواه البخارى (٥٢٥٥) كتاب الطلاق، باب: من طلق، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق؟.

(٢) رواه البخارى فى «الاشربة» (٥٦٣٧) باب: الشرب من قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ. ومسلم (٥١٣٨) كتاب الاشربة،

باب: إباحة النبيذ الذى لم يشد ولم يصر مسكراً.

(٣) رواه البخارى (٣٣٦٤) كتاب الانبياء، باب يَرْفُونَ النسلان فى المشى.

فيها متقاربة، ويبقى التعارض بين قوله: جاء ليخطبك، وبين قوله: فلما دخل عليها، ودنا منها: فإما أن يكون أحد اللفظين وهماً، أو الدخول ليس دخول الرجل على امرأته، بل الدخول العام، وهذا محتمل.

وحديث ابن عباس رضى الله عنهما في قصة إسماعيل صريح، ولم يزل هذا اللفظ من الألفاظ التي يُطلق بها في الجاهلية والإسلام، ولم يغيره النبي ﷺ، بل أقرهم عليه، وقد أوقع أصحاب رسول الله ﷺ الطلاق وهم القدوة: بأنت حرام، وأمرك بيدك، واختارى، وهبتك لأهلك، وأنت خلية وقد خلوت منى، وأنت برية وقد أبرأتك، وأنت مبرأة، وحبلك على غاربك، وأنت الحرج. فقال على وابن عمر: الخلية ثلاث، وقال عمر: واحدة، وهو أحق بها. وفرق معاوية بين رجل وامرأته قال لها: إن خرجت فأنت خلية، وقال على وابن عمر رضى الله عنهما، وزيد في البرية: إنها ثلاث. وقال عمر رضى الله عنه: هي واحدة وهو أحق بها، وقال على في الحرج: هي ثلاث، وقال عمر: واحدة، وقد تقدم ذكر أقوالهم في أمرك بيدك، وأنت حرام.

والله سبحانه ذكر الطلاق ولم يُعين له لفظاً، فعلم أنه ردّ الناس إلى ما يتعارفونه طلاقاً، فأى لفظ جرى عرفهم به، وقع به الطلاق مع النية.

والألفاظ لا تُراد لعينها، بل للدلالة على مقاصد لافظها، فإذا تكلم بلفظ دال على معنى، وقصد به ذلك المعنى، ترتب عليه حكمه، ولهذا يقع الطلاق من العجمي والتركي والهندي بالاستتيم، بل لو طلق أحدهم بصريح الطلاق بالعربية ولم يفهم معناه، لم يقع به شيء قطعاً، فإنه تكلم بما لا يفهم معناه ولا قصده، وقد دل حديث كعب بن مالك على أن الطلاق لا يقع بهذا اللفظ وأمثاله إلا بالنية.

والصواب أن ذلك جار في سائر الألفاظ صريحها وكنائيتها، ولا فرق بين ألفاظ العتق والطلاق، فلو قال: غلامى غلامٌ حرٌّ لا يأتى الفواحش، أو أمتى أمةٌ حرة لا تبغى الفجور، ولم يخطر بباله العتق ولا نواه، لم يعتق بذلك قطعاً، وكذلك لو كانت معه امرأته فى طريق فافترقا، ف قيل له: أين امرأتك؟ فقال: فارقتها، أو سرح شعرها وقال: سرحتها ولم يرد طلاقاً، لم تطلق. كذلك إذا ضربها الطلق، وقال لغيره إخباراً عنها بذلك: إنها طالق، لم تطلق بذلك، وكذلك إذا كانت المرأة فى وثاق فأطلقت منه، فقال لها: أنت طالق، وأراد من الوثاق. هذا كله مذهب مالك

وأحمد فى بعض هذه الصور، وبعضها نظير ما نص عليه، ولا يقع الطلاق به حتى ينويه، ويأتى بلفظ دال عليه، فلو انفرد أحد الأمرين عن الآخر، لم يقع الطلاق، ولا العتاق، وتقسيم الألفاظ إلى صريح وكناية وإن كان تقسيماً صحيحاً فى أصل الوضع، لكن يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة، فليس حكماً ثابتاً للفظ لذاته، فربّ لفظ صريح، عند قوم كناية عند آخرين، أو صريح فى زمان أو مكان كناية فى غير ذلك الزمان والمكان، والواقع شاهد بذلك، فهذا لفظ السراح لا يكاد أحد يستعمله فى الطلاق لا صريحاً ولا كناية، فلا يسوغ أن يقال: إن من تكلم به، لزمه طلاق امرأته نواه أو لم ينوه، ويدعى أنه ثبت له عرف الشرع والاستعمال، فإن هذه دعوة باطلة شرعاً واستعمالاً، أما الاستعمال، فلا يكاد أحد يطلق به البتة، وأما الشرع، فقد استعمله فى غير الطلاق، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمِنْهُنَّ وَسْرُحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]، فهذا السراح غير الطلاق قطعاً، وكذلك الفراق استعمله الشرع فى غير الطلاق، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ إلى قوله ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، فالإمساك هنا: الرجعة والمفارقة: ترك الرجعة لا إنشاء طلاق ثانية، هذا مما لا خلاف فيه البتة، فلا يجوز أن يقال: إن من تكلم به طلقت زوجته، فهم معناه أو لم يفهم، وكلاهما فى البطلان سواء، وبالله التوفيق.



فصل

حكم رسول الله ﷺ فى الظهار، وبيان ما أنزل الله فيه،

ومعنى العود الموجب للكفارة

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ۝ (٢) وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝ (٣) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٢-٤].

ثبت في «السنن» و«المسانيد»: أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت مالك بن ثعلبة، وهي التي جادلت فيه رسول الله ﷺ واشتكت إلى الله، وسمع الله شكواها من فوق سبع سماوات، فقالت: يا رسول الله! إن أوس بن الصامت تزوجني وأنا شابة رغوب في، فلما خلا سني، ونثرت له بطني، جعلني كأمه عنده، فقال لها رسول الله ﷺ: «ما عندي في أمرك شيء» فقالت: اللهم إني أشكو إليك^(١). ورؤى أنها قالت: إن لى صبية صغاراً إن ضمهم إليه ضاعوا وإن ضممتهم إلى جاعوا، فنزل القرآن.

وقالت عائشة: الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت خولة بنت ثعلبة تشكو إلى رسول الله ﷺ وأنا في كسر البيت يخفى عليّ بعض كلامها، فأنزل الله عز وجل: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ»^(٢) {المجادلة: ١} فقال النبي ﷺ «لِيُعْتَقَ رَقَبَةٌ»، قالت: لا يجد، قال: «فيصوم شهرين متتابعين»، قالت: يا رسول الله! إنه شيخ كبير ما به من صيام، قال: «فليطعم ستين مسكيناً»، قالت: ما عنده من شيء يتصدق به، قالت: فأتى ساعته بعرق من تمر، قلت: يا رسول الله، فإني أعينه بعرق آخر، قال: «أحسن فاطمعي عنه ستين مسكيناً وارجمي إلى ابن عمك»^(٣).

وفي السنن: أن سلمة بن صخر البياضي ظاهر من امرأته مدة شهر رمضان، ثم واقعها ليلة قبل انسلاخه، فقال له النبي ﷺ: «أنت بذاك يا سلمة»، قال: قلت: أنا بذاك يا رسول الله مرتين وأنا صابر لأمر الله، فاحكم في بما أراك الله، قال: «حرر رقبة»، قلت: والذي بعثك بالحق نبياً ما أملك رقبة غيرها، وضربت صفحة رقبتي، قال: «فصم شهرين متتابعين»، قال: وهل أصبت الذي أصبت إلا في الصيام، قال: «فاطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً» قلت: والذي بعثك بالحق لقد بتنا وحشيين ما لنا طعام، قال: «فانطلق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك فاطمعي ستين مسكيناً وسقاً من تمر وكل أنت وعيالك بقيتها». قال: فرجعت إلى

(١) صحيح. رواه ابن ماجه (٢٠٦٣) والحاكم (٤٨١/٢) والبيهقي (٣٨٢/٧).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٤٦/٦) والبخاري تعليقاً (٣٨٤/١٣) والنسائي (١٦٨/٦) وابن ماجه في «المقدمة» (١٨٨).

(٣) حسن. رواه أحمد (٤١٠/٦، ٤١١) وأبو داود (٢٢١٤) وابن حبان (٤٢٧٩) وإحسان وابن الجارود (٧٤٦) والبيهقي (٣٩١/٧ - ٣٩٢) والطبري في «تفسيره» (٥/٢٨).

قومى، فقلت: وجدت عندكم الضيق وسوء الرأى، وجدت عند رسول الله ﷺ السعة وحسن الرأى، وقد أمر لى بصدقتمكم^(١).

وفى جامع الترمذى عن ابن عباس، أن رجلاً أتى النبى ﷺ قد ظاهر من امرأته فوقع عليها، فقال: يا رسول الله إنى ظاهرتُ من امرأتى، فوقعت عليها قبل أن أكفر، قال: «وما حملك على ذلك يرحمك الله» قال: رأيتُ خلخالها فى ضوء القمر، قال: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله»^(٢) قال: هذا حديث حسن غريب صحيح. وفيه أيضاً: عن سلمة بن صخر، عن النبى ﷺ، فى المظاهر يُواقع قبل أن يكفر، فقال: «كفارة واحدة»^(٣). وقال: حسن غريب، انتهى، وفيه انقطاع بين سليمان بن يسار، وسلمة بن صخر.

وفى مسند البزار، عن إسماعيل بن مسلم، عن عمر بن دينار، عن طاووس، عن ابن عباس رضى الله عنه، قال: أتى رجل إلى النبى ﷺ، فقال: إنى ظاهرت من امرأتى، ثم وقعتُ عليها قبل أن أكفر، فقال رسول الله ﷺ: «ألم يقل الله: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّاسًا﴾؟» فقال: أعجبتنى، فقال: «أمسك عنها حتى تُكفر»^(٤) قال البزار: لا نعلمه يُروى بإسناد أحسن من هذا، على أن إسماعيل بن مسلم قد تكلم فيه، وروى عنه جماعة كثيرة من أهل العلم.

فتضمنت هذه الأحكام أموراً.

أحدها: إبطال ما كانوا عليه فى الجاهلية، وفى صدر الإسلام من كون الظهار طلاقاً، ولو صرح بنيته له، فقال: أنت على كظهر أمى، أعنى به الطلاق، لم يكن طلاقاً وكان ظهاراً، وهذا بالاتفاق إلا ما عساه من خلاف شاذ، وقد نص عليه أحمد والشافعى وغيرهما. قال الشافعى: ولو ظاهر يريد طلاقاً كان ظهاراً، أو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً، هذا لفظ، فلا يجوز أن يُنسب إلى مذهبه خلاف هذا، ونص أحمد: على أنه إذا قال: أنت على كظهر أمى أعنى به الطلاق أنه ظهار، ولا تطلق

(١) حسن. رواه أحمد (٣٧/٥ و ٤٣٦) وأبو داود (٢٢١٣) والترمذى (٣٢٩٥) وابن ماجه (٢٠٦٢) والدارمى

(١٦٣/٢، ١٦٤) وابن الجارود (٧٤٤) والحاكم (٢٠٣/٢) والبيهقى (٣٩٠/٧).

(٢) صحيح. رواه الترمذى (١١٩٩) وأبو داود (٢٢٢٣) والنسائى (١٦٧/٩) والبيهقى (٣٨٦/٧) وقال الترمذى:

حسن غريب صحيح.

(٣) حسن. رواه الترمذى (١١٩٨) وابن ماجه (٢٠٦٤) والبيهقى (٣٨٦/٧).

(٤) ضعيف. رواه البيهقى (٣٨٦/٧) وفى سنده إسماعيل بن مسلم المكى وهو ضعيف كما فى «التقريب»

(٧٤/١).

به؛ وهذا لأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية، فنسخ، فلم يجوز أن يُعاد إلى الحكم المنسوخ.

وأيضاً فأوس بن الصامت إنما نوى به الطلاق على ما كان عليه، وأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق.

وأيضاً فإنه صريح في حكمه، فلم يجوز جعله كناية في الحكم الذي أبطله عز وجل بشرعه، وقضاء الله أحق، وحكم الله أوجب.

ومنها أن الظهار حرام لا يجوز الإقدام عليه لأنه كما أخبر الله عنه منكر من القول وزور، وكلاهما حرام، والفرق بين جهة كونه منكراً وجهة كونه زوراً أن قوله: «أنت علي كظهر أمي» يتضمن إخباره عنها بذلك، وإنشاءه تحريمها، فهو يتضمن إخباراً وإنشاءً، فهو خبر زور وإنشاء منكر، فإن الزور هو الباطل خلاف الحق الثابت، والمنكر خلاف المعروف، وختم سبحانه الآية بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾. وفيه إشعار بقيام سبب الإثم الذي لولا عفو الله ومغفرته لآخذ به.

ومنها: أن الكفارة لا تجب بنفس الظهار، وإنما تجب بالعود، وهذا قول الجمهور، وروي الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن طاووس قال: إذا تكلم بالظهار، فقد لزمه، وهذه رواية ابن أبي نجيح عنه، وروى معمر، عن طاووس، عن أبيه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾، قال: جعلها عليه كظهر أمه، ثم يعود، فيطؤها، فتحرير ربة. وحكى الناس عن مجاهد: أنه تجب الكفارة بنفس الظهار، وحكاه ابن حزم عن الثوري، وعثمان البتي، وهؤلاء لم يخف عليهم أن العود شرط في الكفارة، ولكن العود عندهم هو العود إلى ما كانوا عليه في الجاهلية من التظاهر، كقوله تعالى في جزاء الصيد: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ {المائدة: ٩٥} أى عاد إلى الاصطياد به نزول تحريمه، ولهذا قال: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْ سَلَفٍ﴾ {المائدة: ٩٥} قالوا: ولأن الكفارة إنما وجبت في مقابلة ما تكلم به من المنكر والزور، وهو الظهار دون الوطء، أو العزم عليه، قالوا: ولأن الله سبحانه لما حرّم الظهار، ونهى عنه كان العود هو فعل المنهى عنه، كما قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ وَإِنْ عُدتُمْ عُدتُمْ﴾ {الإسراء: ٨} أى: إن عدتم إلى الذنب، عدنا إلى العقوبة، فالعود هنا نفس فعل المنهى عنه.

قالوا: ولأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية، فنقلَ حكمه من الطلاق إلى الظهار، ورتب عليه التكفير، وتحريم الزوجة حتى يكفر، وهذا يقتضى أن يكون حكمه معتبراً بلفظه كالطلاق.

ونازعهم الجمهور فى ذلك، وقالوا: إن العود أمرٌ وراء مجرد لفظ الظهار، ولا يصح حمل الآية على العود إليه فى الإسلام لثلاثة أوجه.

أحدها: أن هذه الآية بيان لحكم من يُظاهر فى الإسلام، ولهذا أتى فيها بلفظ الفعل مستقبلاً، فقال: يُظاهرون، وإذا كان هذا بياناً لحكم ظهار الإسلام، فهو عندكم نفس العود، فكيف يقول بعده: «ثُمَّ يَعُودُونَ»، وإن معنى هذا العود غير الظهار عندكم؟

الثانى: أنه لو كان العود ما ذكرتم، وكان المضارع بمعنى الماضى، كان تقديره: والذين ظاهروا من نسائهم، ثم عادوا فى الإسلام، ولما وجبت الكفارة إلا على من تظاهر فى الجاهلية ثم عاد فى الإسلام، فمن أين توجبونها على من ابتدأ الظهار فى الإسلام غير عائذ؟ فإن هنا أمرين: ظهار سابق، وعود إليه، وذلك يبطل حكم الظهار الآن بالكلية إلا أن تجعلوا «يظاهرون» لفرقة ويعودون لفرقة، ولفظ المضارع نائباً عن لفظ الماضى، وذلك مخالف للنظم، ومخرج عن الفصاحة.

الثالث: أن رسول الله ﷺ أمر أوس بن الصامت، وسلمة بن صخر بالكفارة، ولم يسألهما: هل تظاهرا فى الجاهلية أم لا؟ فإن قلتم: ولم يسألهما عن العود الذى تجعلونه شرطاً، ولو كان شرطاً، لسألهما عنه. قيل: أما من يجعل العود نفس الإمساك بعد الظهار زمناً يُمكن وقوع الطلاق فيه، فهذا جار على قوله، وهو نفس حجته، ومن جعل العود هو الوطء والعزم، قال: سياق القصة بين فى أن المتظاهرين كان قصدهم الوطء، وإنما أمسكوا له، وسيأتى تقرير ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما كون الظهار منكراً من القول وزوراً، فنعم هو كذلك، ولكن الله عز وجل إنما أوجب الكفارة فى هذا المنكر والزور بأمرين: به، وبالعود، كما أن حكم الإيلاء إنما يترتب عليه وعلى الوطء لا على أحدهما.

فصل

وقال الجمهور: لا تجب الكفارة إلا بالعود بعد الظهار، ثم اختلفوا فى معنى العود: هل هو إعادة لفظ الظهار بعينه، أو أمر وراه؟ على قولين، فقال أهل الظاهر كلهم: هو إعادة لفظ الظهار، ولم يحكوا هذا عن أحد من السلف ألبتة، وهو قول لم يسبقوا إليه، وإن كانت هذه الشكاة لا يكاد مذهب من المذاهب يخلو عنها. قالوا: فلم يوجب الله سبحانه الكفارة إلا بالظهار المعاد لا المبتدأ. قالوا: والاستدلال بالآية من ثلاثة وجوه.

أحدها: أن العرب لا يعقل فى لغاتها العود إلى الشيء إلا فعل مثله مرة ثانية، قالوا: وهذا كتاب الله، وكلامُ رسوله، وكلام العرب بيننا وبينكم. قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، فهذا نظير الآية سواء فى أنه عدى فعل العود باللام، وهو إتيانهم مرة ثانية بمثل ما أوتوا به أولاً، وقال تعالى: ﴿وَأِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الأسراء: ٨] أى إن كررتم الذنب، كررنا العقوبة، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٨] وهذا فى سورة الظهار نفسها، وهو يبين المراد من العود فيه، فإنه نظيره فعلاً وإرادة، والعهد قريبٌ بذكره.

قالوا: وأيضاً، فالذى قالوه: هو لفظ الظهار، فالعود إلى القول هو الإتيان به مرة ثانية لا تعقل العرب غير هذا. قالوا: وأيضاً فما عدا تكرار اللفظ إما إمساكٌ، وإما عزمٌ، وإما فعل، وليس واحدٌ منها بقول، فلا يكون الإتيان به عوداً، لا لفظاً ولا معنى، ولأن العزم والوطء والإمساك ليس ظهاراً، فيكون الإتيان بها عوداً إلى الظهار.

قالوا: ولو أريد بالعود الرجوع فى الشيء الذى منع منه نفسه كما يُقال، عاد فى الهبة، لقال: ثم يعودون فيما قالوا، كما فى الحديث: «العائد فى هبته، كالعائد فى قيئه»^(١).

واحتج أبو محمد بن حزم، بحديث عائشة رضى الله عنها، أن أوس بن

(١) رواه البخارى (٢٥٩) ومسلم (٤٠٩٧) واللفظ له والنسائي (٢٦٥/٦ و ٢٦٧) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

الصامت كان به لم، فكان إذا اشتد به لمه، ظاهر من زوجته، فأنزل الله عز وجل فيه كفارة الظهار^(١)، فقال: هذا يقتضي التكرار ولا بد، فقال: ولا يصح فى الظهار إلا هذا الخبر وحده. قال: وأما تشنيعكم علينا بأن هذا القول لم يقل به أحد من الصحابة، فأرونا من الصحابة من قال: إن العود هو الوطء، أو العزم، أو الإمساك، أو هو العود إلى الظهار فى الجاهلية ولو عن رجل واحد من الصحابة، فلا تكونون أسعد بأصحاب رسول الله ﷺ منا أبداً.

فصل

ونازعهم الجمهور فى ذلك، وقالوا: ليس معنى العود إعادة اللفظ الأول، لأن ذلك لو كان هو العود، لقال: ثم يُعيدون ما قالوا، لأنه يُقال: أعاد كلامه بعينه، وأما عاد، فإنما هو فى الأفعال، كما يقال: عاد فى فعله، وفى هبته، فهذا استعماله بـ «فى». ويقال: عاد إلى عمله وإلى ولايته، وإلى حاله، وإلى إحسانه وإساءته، ونحو ذلك، وعاد له أيضاً.

وأما القول: فإنما يقال: أعاده كما قال ضماد بن ثعلبة للنبي ﷺ: «أعد على كلماتك»^(٢) وكما قال أبو سعيد: «أعدها على يا رسول الله» وهذا ليس بلازم، فإنه يقال: أعاد مقالته، وعاد لمقالته، وفى الحديث: «فعاد لمقالته»، بمعنى أعادها سواء، وأفسد من هذا رد من عليهم بأن إعادة القول محال، كإعادة أمس. قال: لأنه لا يتهاى اجتماع زمانين، وهذا فى غاية الفساد، فإن إعادة القول من جنس إعادة الفعل، وهى الإتيان بمثل الأول بعينه، والعجب من متعصب يقول: لا يُعتد بخلاف الظاهرية، ويبحث معهم بمثل هذه البحوث، ويرد عليهم بمثل هذا الرد، وكذلك رد من رد عليهم بمثل العائد فى هبته، فإنه ليس نظير الآية، وإنما نظيرها ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَهَوُا عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نَهَوُا عَنْهُ﴾ {المجادلة: ٨}، ومع هذا فهذه الآية تبين المراد من

(١) صحيح. رواه أبو داود (٢٢١٩) وقال الخطابى: معنى اللطم هاهنا: الإلام بالنساء وشدة الحرص عليهن والتوقان إليهن، وليس معناه هاهنا الخبل والجنون ولو كان به ذلك، ثم ظاهر فى تلك الحالة لم يكن يلزمه شئ من كفارة ولا غيرها.

(٢) رواه مسلم (١٩٧٥) كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة. وأحمد (٣٠٢/١ و ٣٥٠) والنسائى فى «النكاح» (٨٩/٦ و ٩٠) باب: ما يستحب من الكلام عند النكاح. وابن ماجه فى النكاح» (١٨٩٣) باب: خطبة النكاح.

آية الظهار، فإن عودهم لما نُهوا عنه، هو رجوعهم إلى نفس المنهى عنه، وهو النجوى، وليس المراد به إعادة تلك النجوى بعينها، بل رجوعهم إلى المنهى عنه، وكذلك قوله تعالى في الظهار: ﴿يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ أى لقولهم. فهو مصدر بمعنى المفعول، وهو تحريم الزوجة بتشبيهها بالمحرمة، فالعود إلى المحرم هو العود إليه، وهو فعله، فهذا مأخذ من قال: إنه الوطء.

ونكتة المسألة: أن القول فى معنى المقول، والمقول هو التحريم، والعود له هو العود إليه، وهو استباحته عائداً إليه بعد تحريمه، وهذا جار على قواعد اللغة العربية واستعمالها، وهذا الذى عليه جمهور السلف والخلف، كما قال قتادة، وطاوس، والحسن، والزهرى، ومالك، وغيرهم، ولا يُعرف عن أحد من السلف أنه فسر الآية بإعادة اللفظ البتة لا من الصحابة، ولا من التابعين، ولا مَنْ بعدهم، وها هنا أمرٌ خفى على مَنْ جعله إعادة اللفظ، وهو أن العود إلى الفعل يستلزم مفارقة الحال التى هو عليها الآن، وعوده إلى الحال التى كان عليها أولاً، كما قال تعالى ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدُنَا﴾ {الإسراء: ٨} ألا ترى أن عودهم مفارقة ما هم عليه من الإحسان، وعدوهم إلى الإساءة، وكقول الشاعر:

وإن عادَ للإحسانِ فالعودُ أحمدُ

والحال التى هو عليها الآن التحريم بالظهار، والتى كان عليها إباحة الوطء بالنكاح الموجب للحل، فعود المظاهر عوداً إلى حلٍّ كان عليه قبل الظهار، وذلك هو الموجب للكفارة فتأمله، فالعود يقتضى أمراً يعود إليه بعد مفارقتها، وظهر سر الفرق بين العود فى الهبة، وبين العود لما قال المظاهر، فإن الهبة بمعنى الموهوب وهو عين يتضمن عوده فيه إدخاله فى ملكه وتصرفه فيه، كما كان أولاً، بخلاف المظاهر، فإنه بالتحريم قد خرج عن الزوجية، وبالعود قد طلب الرجوع إلى الحال التى كان عليها معها قبل التحريم، فكان الأليق أن يقال: عاد لكذا، يعنى: عاد إليه. وفى الهبة: عاد إليها، وقد أمر النبي ﷺ أوس بن الصامت، وسلمة بن صخر بكفارة الظهار، ولم يتلفظا به مرتين، فإنهما لم يُخبرا بذلك عن أنفسهما، ولا أخبر به أزواجهما عنهما، ولا أحدٌ من الصحابة، ولا سألهما النبي ﷺ: هل قلتما ذلك مرة أو مرتين؟ ومثل هذا لو كان شرطاً لما أهمل بيانه.

وسر المسألة أن العود يتضمن أمرين: أمراً يعود عنه، ولا بد منهما، فالذى يعود عنه يتضمن نقضه وإبطاله، والذي يعود إليه يتضمن إثارة وإرادته، فعود المظاهر يقتضى نقض الظهار وإبطاله، وإثارة ضده وإرادته، وهذا عين فهم السلف من الآية، فبعضهم يقول: إن العود هو الإصابة، وبعضهم يقول: الوطء، وبعضهم يقول: اللمس، وبعضهم يقول: العزم.

وأما قولكم: إنه إنما أوجب الكفارة فى الظهار المعاد، وإن أردتم به المعاد لفظه، فدعوى بحسب ما فهمتموه، وإن أردتم به الظهار المعاد فيه لما قال المظاهر، لم يستلزم ذلك إعادة اللفظ الأول.

وأما حديث عائشة رضى الله عنها فى ظهار أوس بن الصامت، فما أصححه، وما أبعد دلالته على مذهبكم.

فصل

ثم الذين جعلوا العود أمراً غير إعادة اللفظ اختلفوا فيه: هل هو مجرد إمساكها بعد الظهار، أو أمرٌ غيره؟ على قولين. فقالت طائفة: هو إمساكها زمناً يتسع لقوله: أنت طالق، فمتى لم يصل الطلاق بالظهار، لزمته الكفارة، وهو قول الشافعى، قال منازعوه: وهو فى المعنى قول مجاهد، والثورى، فإن هذا النفس الواحد لا يُخرجُ الظهار عن كونه موجب الكفارة، ففى الحقيقة لم يُوجب الكفارة إلا لفظ الظهار، وزمنُ قوله: أنت طالق لا تأثير له فى الحكم إيجاباً ولا نفيّاً فتعليق الإيجاب به ممتنع، ولا تسمى تلك اللحظة والنفس الواحد من الأنفاس عوداً لا فى لغة العرب ولا فى عُرْف الشارع، وأيُّ شىء فى هذا الجزء اليسير جداً من الزمان من معنى العود أو حقيقته؟.

قالوا: وهذا ليس بأقوى من قول من قال: هو إعادة النظر بعينه، فإن ذلك قولٌ معقول يفهم منه العود لغةً وحقيقةً، وأما هذا الجزء من الزمان، فلا يفهم من الإنسان فيه العود ألبته. قالوا: ونحن نُطالبكم بما طالبتكم به الظاهرية: من قال هذا القول قبل الشافعى؟ قالوا: والله سبحانه أوجب الكفارة بالعود بحرف «ثم» الدالة على التراخى عن الظهار، فلا بد أن يكون بين العود وبين الظهار مدةً متراخية، وهذا ممتنع عندكم، وبمجرد انقضاء قوله: أنت على كظهر أمى صار عائداً ما لم يصله بقوله: أنت طالق،

فأين التراخي والمهلة بين العود والظهار؟ والشافعي لم ينقل هذا عن أحد من الصحابة والتابعين، وإنما أخبر أنه أولى المعاني بالآية، فقال: الذي عَقَلْتُ مما سمعت في «يعودون لما قالوا»، أنه إذا أتت على المظاهر مدةً بعد القول بالظهار، لم يُحرَمها الطلاق الذي يحرم به، وجبت عليه الكفارة، كأنهم يذهبون إلى أنه إذا أمسك ما حرم على نفسه أنه حلال، فقد عاد لما قال، فخالفه، فأحل ما حرم، ولا أعلم له معنى أولى به من هذا. انتهى.

فصل

والذين جعلوه أمراً وراء الإمساك اختلفوا فيه، فقال مالك في إحدى الروايات الأربع عنه، وأبو عبيد: هو العزم على الوطء، وهذا قول القاضي أبي يعلى وأصحابه، وأنكره الإمام أحمد، وقال مالك: يقول: إذا أجمع، لزمته الكفارة، فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع، أكان عليه كفارة إلا أن يكون يذهب إلى قول طاووس إذا تكلم بالظهار، لزمه مثل الطلاق؟.

ثم اختلف أرباب هذا القول فيما لو مات أحدهما، أو طلق بعد العزم، وقبل الوطء، هل تستقر عليه الكفارة؟ فقال مالك وأبو الخطاب: تستقر الكفارة، وقال القاضي وعامة أصحابه: لا تستقر، وعن مالك رواية ثانية: أنه العزم على الإمساك وحده، ورواية «الموطأ» خلاف هذا كله: أنه العزم على الإمساك والوطء معاً. وعنه رواية رابعة: أنه الوطء نفسه، وهذا قول أبي حنيفة وأحمد، وقد قال أحمد في قوله تعالى: «ثم يعودون لما قالوا»، قال: الغشيان إذا أراد أن يغشى، كفر وليس هذا باختلاف رواية، بل مذهبه الذي لا يُعرف عنه غيره أنه الوطء ويلزمه إخراجها قبله عند العزم عليه.

واحتج أرباب هذا القول بأن الله سبحانه قال في الكفارة: «مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَمَاسَّ» فأوجب الكفارة بعد العود، وقبل التماس، وهذا صريح في أن العود غير التماس، وأن ما يحرم قبل الكفارة، لا يجوز كونه متقدماً عليها. قالوا: ولأنه قصد بالظهار تحريمها، والعزم على وطئها عود فيما قصده. قالوا: ولأن الظهار تحريم، فإذا أراد استباحتها، فقد رجع في ذلك التجريم، فكان عائداً. قال الذين جعلوه الوطء: لا ريب أن العود فعل ضد قوله كما تقدم تقريره، والعائد فيما نهى عنه وإليه وله: هو

فاعله لا مريده، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نَهَوْا عَنْهُ﴾، فهذا فعل المنهى عنه نفسه لا إرادته، ولا يلزم أرباب هذا القول ما ألزمهم به أصحاب العزم، فإن قولهم: إن العود يتقدم التكفير، والوطء متأخر عنه، فهم يقولون: إن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ أى: يريدون العود كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾، وكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ {المائدة: ٦}، ونظائره مما يطلق الفعل فيه على إرادته لوقوعه بها. قالوا: وهذا أولى من تفسير العود بنفس اللفظ الأول، وبالإمساك نفساً واحداً بعد الظهار، وبتكرار لفظ الظهار، وبالعزم المجرد لو طلق بعده، فإن هذه الأقوال كلها قد تبين ضعفها، فأقرب الأقوال إلى دلالة اللفظ وقواعد الشريعة وأقوال المفسرين، هو هذا، وبالله التوفيق.



فصل

هل تسقط كفارة الظهار ممن عجز عنها

ومنها: أن من عجز عن الكفارة، لم تسقط عنه، فإن النبي ﷺ أعان أوس بن الصامت بعرق من تمر، وأعانت امرأته بمثله، حتى كفر، وأمر سلمة بن صخر أن يأخذ صدقة قومه، فيكفر بها عن نفسه، ولو سقطت بالعجز، لما أمرهما بإخراجها، بل تبقى في ذمته ديناً عليه، وهذا قول الشافعي، وأحد الروایتين عن أحمد.

وذهبت طائفة إلى سقوطها بالعجز، كما تسقط الواجبات بعجزه عنها، وعن إبدالها. وذهبت طائفة أن كفارة رمضان لا تبقى في ذمته، بل تسقط، وغيرها من الكفارات لا تسقط، وهذا الذي صححه أبو البركات ابن تيمية.

واحتج من أسقطها بأنها لو وجبت مع العجز، لما صرفت إليه، فإن الرجل لا يكون مصرفاً لكفارته، كما لا يكون مصرفاً لذكاته، وأرباب القول الأول يقولون: إذا عجز عنها، وكفر الغير عنه، جاز أن يصرفها إليه، كما صرف النبي ﷺ كفارة من جامع في رمضان إليه وإلى أهله، وكما أباح لسلمة بن صخر أن يأكل هو وأهله من كفارته التي أخرجها عنه من صدقة قومه، وهذا مذهب أحمد، رواية واحدة عنه في كفارة من وطئ أهله في رمضان، وعنه في سائر الكفارات روايتان.

والسنة تدل على أنه إذا أعسر بالكفارة، وكفر عنه غيره، جاز صرف كفارته إليه، وإلى أهله.

فإن قيل: فهل يجوز له إذا كان فقيراً له عيال وعليه زكاة يحتاج إليها أن يصرفها إلى نفسه وعياله؟ قيل: لا يجوز ذلك لعدم الإخراج المستحق عليه، ولكن للإمام أو الساعي أن يدفع زكاته إليه بعد قبضها منه في أصح الروايتين عن أحمد.

فإن قيل: فهل له أن يسقطها عنه؟ قيل: لا، نص عليه، والفرق بينهما واضح. فإن قيل: فإذا أذن السيد لعبده في التكفير بالعتق، فهل له أن يعتق نفسه؟ قيل: اختلفت الرواية فيما إذا أذن له في التكفير بالمال، هل له أن ينتقل عن الصيام إليه؟ على روايتين: إحداهما: أنه ليس له ذلك، وفرضه الصيام. والثانية: له الانتقال إليه، ولا يلزمه لأن المنع لحق السيد، وقد أذن فيه. فإذا قلنا: له ذلك، فهل له العتق؟ اختلفت الرواية فيه عن أحمد، فعنه في ذلك روايتان، ووجه المنع: أنه ليس من أهل الولاء، والعتق يعتمد الولاء، واختار أبو بكر وغيره أن له الإعتاق، فعلى هذا، هل له عتق نفسه؟ فيه قولان في المذهب، ووجه الجواز إطلاق الإذن ووجه المنع أن الإذن في الإعتاق ينصرف إلى إعتاق غيره، كما لو أذن له في الصدقة انصرف الإذن إلى الصدقة على غيره.



فصل

في تحريم وطء المظاهر لزوجته قبل التكفير

ومنها: أنه لا يجوز وطء المظاهر منها قبل التكفير، وقد اختلف ها هنا في موضعين.

أحدهما: هل له مبأشرتها دون الفرج قبل التكفير، أم لا؟. والثاني: أنه إذا كانت كفارته الإطعام، فهل له الوطء قبله أم لا؟ وفي المسألتين قولان للفقهاء، وهما روايتان عن أحمد، وقولان للشافعي.

ووجه منع الاستمتاع بغير الوطء، ظاهر قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾، ولأنه شبهها بمن يحرم وطؤها ودواعيه، ووجه الجواز أن التماس كناية عن الجماع، ولا

يلزم من تحريم الجماع تحريم دواعيه، فإن الحائض يحرم جماعها دون دواعيه، والصائم يحرم منه الوطء دون دواعيه، والمسبية يحرم وطؤها دون دواعيه، وهذا قول أبى حنيفة.

وأما المسألة الثانية وهى وطؤها قبل التكفير: إذا كان بالإطعام، فوجه الجواز أن الله سبحانه قيّد التكفير بكونه قبل المسيس فى العتق والصيام، وأطلقه فى الإطعام، ولكل منهما حكمة، فلو أراد التقييد فى الإطعام، لذكره كما ذكره فى العتق والصيام، وهو سبحانه لم يقيد هذا ويطلق هذا عبثاً، بل لفائدة مقصودة، ولا فائدة إلا تقييد ما قيده، وإطلاق ما أطلقه. ووجه المنع استفادة حكم ما أطلقه مما قيده، إما بياناً على الصحيح، وإما قياساً قد ألغى فيه الفارق بين الصورتين، وهو سبحانه لا يفرق بين المتماثلين، وقد ذكر: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّاساً﴾ مرتين، فلو أعاده ثلثاً، لطلال به الكلام، ونبه بذكره مرتين على تكرار حكمه فى الكفارات، ولو ذكره فى آخر الكلام مرة واحدة، لأوهم اختصاصه بالكفارة الأخيرة، ولو ذكره فى أول مرة لأوهم اختصاصه بالأولى، وإعادته فى كل كفارة تطويل، وكان أفصح الكلام وأبلغه وأوجزه ما وقع.

وأيضاً فإنه نبه بالتكفير قبل المسيس بالصوم مع تطاول زمنه، وشدة الحاجة إلى مسيس الزوجة على أن اشتراط تقدمه فى الإطعام الذى لا يطول زمنه أولى.



فصل

فى الصيام قبل المسيس

ومنها: أنه سبحانه أمر بالصيام قبل المسيس، وذلك يعُم المسيس ليلاً ونهاراً، ولا خلاف بين الأئمة فى تحريم وطئها فى زمن الصوم ليلاً ونهاراً، وإنما اختلفوا، هل يبطل التابع به؟ فيه قولان. أحدهما: يبطل وهو قول مالك، وأبى حنيفة، وأحمد فى ظاهر مذهبه، والثانى: لا يبطل، وهو قول الشافعى، وأحمد فى رواية أخرى عنه.

والذين أبطلوا التابع معهم ظاهر القرآن، فإنه سبحانه أمر بشهرين متتابعين قبل

المسيس، ولم يُوجد، ولأن ذلك يتضمن النهى عن المسيس قبل إكمال الصيام وتحريمه، وهو يُوجب عدم الاعتداد بالصوم، لأنه عمل ليس عليه أمر رسول الله ﷺ، فيكون ردأ.

وسر المسألة أنه سبحانه أوجب أمرين، أحدهما: تتابع الشهرين، والثاني: وقوع صيامهما قبل التماس، فلا يكون قد أتى بما أمر به إلا بمجموع الأمرين.



فصل

فى كيفية إطعام المساكين فى كفارة الظهار

ومنها: أنه سبحانه وتعالى أطلق إطعام المساكين ولم يقيده بقدر، ولا تتابع، وذلك يقتضى أنه لو أطعمهم فغداً هم وعشاهم من غير تمليك حبٍّ أو تمر، جاز، وكان ممتثلاً لأمر الله، وهذا قول الجمهور ومالك، وأبى حنيفة، وأحمد فى إحدى الروايتين عنه، وسواء أطعمهم جملة أو متفرقين.

فصل

ومنها: أنه لا بد من استيفاء عدد الستين، فلو أطعم واحداً ستين يوماً لم يجزه إلا عن واحد، هذا قول الجمهور: مالك، والشافعى، وأحمد فى إحدى الروايتين عنه. والثانية: أن الواجب إطعام ستين مسكيناً، ولو لواحد وهو مذهب أبى حنيفة، والثالثة: إن وجد غيره لم يجز، وإلا أجزاءه، وهو ظاهر مذهبه، وهى أصح الأقوال.

فصل

ومنها: أنه لا يجزئه دفع الكفارة إلا إلى المساكين، ويدخل فيهم الفقراء كما يدخل المساكين فى لفظ الفقراء عند الإطلاق، وعمم أصحابنا وغيرهم الحكم فى كل من يأخذ من الزكاة لحاجته، وهم أربعة: الفقراء، والمساكين، وابن السبيل، والغارم لمصلحته، والمكاتب. وظاهر القرآن اختصاصها بالمساكين، فلا يتعداهم.



فصل

ما جاء في الاعتناق في كفارة الظهار

ومنها: أن الله سبحانه أطلق الرقبة ها هنا، ولم يقيدها بالإيمان، وقيدها في كفارة القتل بالإيمان، فاختلف الفقهاء في اشتراط الإيمان في غير كفارة القتل، على قولين: فشرطه الشافعي، ومالك، وأحمد في ظاهر مذهبه، ولم يشترطه أبو حنيفة، ولا أهل الظاهر، والذين لم يشترطوا الإيمان قالوا: لو كان شرطاً لبيَّنة الله سبحانه، كما بينه في كفارة القتل، بل يُطلق ما أطلقه، ويقيد ما قيده، فيعمل بالمطلق والمقيد. وزادت الحنفية أن اشتراط الإيمان زيادة على النص، وهو نسخ، والقرآن لا يُنسخ إلا بالقرآن أو خبرٍ متواترٍ.

قال الآخرون: واللفظ للشافعي: شرط الله سبحانه في رقبة القتل مؤمنة، كما شرط العدل في الشهادة، وأطلق الشهود في مواضع، فاستدللنا به على أن ما أطلق من الشهادات على مثل معنى ما شرط وإنما رد الله أموال المسلمين على المسلمين لا على المشركين وفرض الله الصدقات، فلم تجز إلا للمؤمنين، فكذلك ما فرض من الرقاب لا يجوز إلا لمؤمن، فاستدل الشافعي بأن لسان العرب يقتضى حمل المطلق على المقيد إذا كان من جنسه، فحمل عرف الشرع على مقتضى لسانهم.

وما هنا أمران. أحدهما: أن حمل المطلق على المقيد بيان لا قياس. الثاني: أنه إنما يحمل عليه بشرطين أحدهما: اتحاد الحكم. والثاني: أن لا يكون للمطلق إلا أصل واحد. فإن كان بين أصليْن مختلفين، لم يُحمل إطلاقه على أحدهما إلا بدليل يُعينه. قال الشافعي: ولو نذر رقبةً مطلقةً لم يُجزه إلا مؤمنة، وهذا بناء على هذا الأصل، وأن النذر محمولٌ على واجب الشرع، وواجب العتق لا يتأدى إلا بعتق المسلم. وما يدل على هذا، أن النبي ﷺ قال لمن استفتى في عتق رقبة منذورة: «أئتنى بها»، فسألها «أين الله؟» فقالت: في السماء، فقال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، فقال «أعتقها فإنها مؤمنة»^(١). قال الشافعي: فلما وصفت الإيمان أمر بعتقها. انتهى.

وهذا ظاهر جداً أن العتق المأمور به شرعاً لا يُجزئ إلا في رقبة مؤمنة، وإلا لم

(١) رواه مسلم (١١٧٩) وأبو داود (٩٣٠) و٣٢٨٢ و٣٩٠٩ والنسائي (١٤/٣) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضى الله عنه.

يكن للتعليل بالإيمان فائدة، فإن الأعم متى كان علة للحكم كان الأخص عديم التأثير.

وأيضاً فإن المقصود من إعتاق المسلم تفرغه لعبادة ربه، وتخليصه من عبودية المخلوق إلى عبودية الخالق، ولا ريب أن هذا أمرٌ مقصود للشارع محبوب له، فلا يجوز إلغاؤه، وكيف يستوى عند الله ورسوله تفرغ العبد لعبادته وحده، وتفرغه لعبادة الصليب، أو الشمس والقمر والنار، وقد بين سبحانه اشتراط الإيمان في كفارة القتل، وأحال ما سكت عنه على بيانه، كما بين اشتراط العدالة في الشاهدين، وأحال ما أطلقه، وسكت عنه على ما بينه، وكذلك غالب مطلقات كلامه سبحانه ومقيداته لمن تأملها، وهى أكثر من أن تُذكر، فمنها: قوله تعالى فيمن أمر بصدقة، أو معروف، أو إصلاح بين الناس: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، وفي موضع آخر، بل مواضع يُعلق الأجر بنفس العمل اكتفاءً بالشرط المذكور فى موضعه، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، وفي موضع يُعلق الجزاء بنفس الأعمال الصالحة اكتفاءً بما علم من شرط الإيمان، وهذا غالب فى نصوص الوعد والوعيد.



فصل

فيمن أعتق نصفى رقبتين

ومنها: أنه لو أعتق نصفى رقبتين لم يكن معتقاً لرقبة، وفى هذا ثلاثة أقوال للناس، وهى روايات عن أحمد، ثانيها الإجزاء، وثالثها وهو أصحها: أنه إن تكملت الحرية فى الرقبتين أجزأه، وإلا فلا، فإنه يصدق عليه أنه حرر رقبة، أى جعلها حرة بخلاف ما إذا لم تكمل الحرية.



فصل

فى الكفارة لا تسقط بالوطء قبل التكفير ولا تتضاعف

ومنها: أن الكفارة لا تسقط بالوطء قبل التكفير، ولا تتضاعف، بل هى بحالها

كفارة واحدة، كما دل عليه حكم رسول الله ﷺ الذى تقدم، قال الصلت بن دينار: سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يُجامع قبل أن يكفر، فقالوا: كفارة واحدة. قال: وهم الحسن، وابن سيرين، ومسروق، وبكر، وقتادة، وعطاء، وطاووس، ومجاهد، وعكرمة. قال: والعاشر: أراه نافعا، وهذا قول الأئمة الأربعة.

وصح عن ابن عمر، وعمر بن العاص، أن عليه كفارتين، وذكر سعيد بن منصور، عن الحسن، وإبراهيم فى الذى يُظاهر، ثم يطؤها قبل أن يكفر: عليه ثلاث كفارات، وذكر عن الزهرى، وسعيد بن جبير، وأبى يوسف، أن الكفارة تسقط، ووجه هذا أنه فات وقتها، ولم يبق له سبيل إلى إخراجها قبل المسيس.

وجواب هذا، أن فوات وقت الأداء لا يُسقط الواجب فى الزمة كالصلاة والصيام وسائر العبادات، ووجه وجوب الكفارتين أن إحداهما للظهار الذى اقترن به العود، والثانية للوطء المحرم، كالوطء فى نهار رمضان، وكوطء المحرم، ولا يُعلم لإيجاب الثلاث وجه، إلا أن يكون عقوبة على إقدامه على الحرام، وحكم رسول الله ﷺ يدل على خلاف هذه الأقوال، والله أعلم.



فصل

حكم رسول الله ﷺ فى الإيلاء

ثبت فى صحيح البخارى: عن أنس قال: ألى رسول الله ﷺ من نسائه، وكانت انفكت رجله، فأقام فى مشربة له وتسعا وعشرين ليلة، ثم نزل، فقالوا: يا رسول الله آليت شهرا، فقال: «إن الشهر يكون تسعا وعشرين»^(١).

وقد قال سبحانه: «لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٢٢٦) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].

الإيلاء: لغة: الامتناع باليمين، وخص فى عرف الشرع بالامتناع باليمين من وطء الزوجة، و لهذا عُدَى فعله بأداة «مِنْ» تضميناً له معنى «يُمتنعون» من نسائهم، وهو أحسن من إقامة «مِنْ» مقام «على»، وجعل سبحانه للأزواج مدة أربعة أشهر يمتنعون

(١) رواه البخارى (١٩١١) كتاب الصوم، باب: إذا رأيت الهلال فصوموا.

فيها من وطء نسائهم بالإيلاء، فإذا مضت فإما أن يَفَى، وإما أن يُطلق، وقد اشتهر عن علي، وابن عباس، أن الإيلاء إنما يكون في حال الغضب دون الرضى، كما وقع لرسول الله ﷺ مع نسائه، وظاهر القرآن مع الجمهور.

وقد تناظر في هذه المسألة محمد بن سيرين، ورجل آخر، فاحتج على محمد بقول علي، فاحتج عليه محمد بالآية، فسكت.

وقد دلت الآية على أحكام.

منها: هذا. ومنها: أن من حلف على ترك الوطء أقل من أربعة أشهر لم يكن مؤلّياً، وهذا قول الجمهور، وفيه قول شاذ، أنه مؤول.

ومنها: أنه لا يثبت له حكم الإيلاء حتى يحلف على أكثر من أربعة أشهر، فإن كانت مدة الامتناع أربعة أشهر، لم يثبت له حكم الإيلاء، لأن الله جعل لهم مدة أربعة أشهر، وبعد انقضائها إما أن يُطْلَقُوا، وإما أن يَفِيؤُوا، وهذا قول الجمهور، منهم، أحمد، والشافعي، ومالك، وجعله أبو حنيفة مؤلّياً بأربعة أشهر سواء، وهذا بناء على أصله أن المدة المضروبة أجلٌ لوقوع الطلاق بانقضائها، والجمهور يجعلون المدة أجلاً لاستحقاق المطالبة، وهذا موضع اختلف فيه السلف من الصحابة رضى الله عنهم والتابعين ومن بعدهم.

فقال الشافعي، حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، قال: أدركت بضعة عشر رجلاً من الصحابة، كلهم يُوقَف المؤلى^(١). يعنى: بعد أربعة أشهر. وروى سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، قال: سألت اثني عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ عن المؤلى، فقالوا: ليس عليه شيء حتى تمضى أربعة أشهر^(٢). وهذا قول الجمهور من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم.

وقال عبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت: إذا مضت أربعة أشهر ولم يَفَى فيها، طلقت منه بمضيها^(٣)، وهذا قول جماعة من التابعين، وقول أبى حنيفة وأصحابه، فعند هؤلاء يستحق المطالبة قبل مضى الأربعة الأشهر، فإن فاء وإلا طلقت بمضيها. وعند الجمهور، لا يستحق المطالبة حتى تمضى الأربعة الأشهر، فحينئذ يقال: إما أن

(٢) صحيح. رواه الدارقطني (٤/٦١).

(١) صحيح. رواه الشافعي (٢/٣٨٦).

(٣) صحيح. رواه البيهقي (٧/٣٧٩).

تفى، وإما أن تُطلق، وإن لم يفى، أخذ بإيقاع الطلاق، إما بالحاكم، وإما بحبسه حتى يطلق.

قال الموقعون للطلاق بمضى المدة: آية الإيلاء تدل على ذلك من ثلاثة أوجه.

أحدها: أن عبد الله بن مسعود قرأ: ﴿فَإِنْ فَاؤُوا فِيهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فإضافة الفية إلى المدة تدل على استحقاق الفية فيها، وهذه القراءة إما أن تُجرى مجرى خبر الواحد، فتوجب العمل، وإن لم تُوجب كونها من القرآن، وإما أن تكون قرآناً نسخ لفظه، وبقي حكمه لا يجوز فيها غير هذا ألبتة.

الثانى: أن الله سبحانه جعل مدة الإيلاء أربعة أشهر، فلو كانت الفية بعدها، لزادت على مدة النص، وذلك غير جائز.

الثالث: أنه لو وطئها فى مدة الإيلاء، لوقعت الفية موقعها، فدل على استحقاق الفية فيها.

قالوا: ولأن الله سبحانه وتعالى جعل لهم تربص أربعة أشهر، ثم قال: ﴿فَإِنْ فَاؤُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ وظاهر هذا أن هذا التقسيم فى المدة التى لهم فيها التربص، كما إذا قال لغريمه: أصبر عليك بدئنى أربعة أشهر، فإن وفيتنى وإلا حبستك، ولا يفهم من هذا إلا إن وفيتنى فى هذه المدة، ولا يفهم منه إن وفيتنى بعدها، وإلا كانت مدة الصبر أكثر من أربعة أشهر، وقراءة ابن مسعود صريحة فى تفسير الفية بأنها فى المدة، وأقل مراتبها أن تكون تفسيراً. قالوا: ولأنه أجل مضروب للفرقة، فتعقبه الفرقة كالعدة، وكالأجل الذى ضرب لوقوع الطلاق، كقوله: إذا مضت أربعة أشهر، فأنت طالق.

قال الجمهور: لنا من آية الإيلاء عشرة أدلة.

أحدها: أنه أضاف مدة الإيلاء إلى الأزواج، وجعلها لهم، ولم يجعلها عليهم، فوجب ألا يستحق المطالبة فيها، بل بعدها، كأجل الدين، ومن أوجب المطالبة فيها لم يكن عنده أجلاً لهم، ولا يُعقل كونها أجلاً لهم، ويستحق عليهم فيها المطالبة.

الدليل الثانى: قوله: ﴿فَإِنْ فَاؤُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فذكر الفية بعد المدة بفاء التعقيب، وهذا يقتضى أن يكون بعد المدة، ونظيره قوله سبحانه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ

فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴿البقرة: ٢٢٩﴾. وهذا بعد الطلاق قطعاً.

فإن قيل: فاء التعقيب توجب أن يكون بعد الإيلاء لا بعد المدة؟ قيل: قد تقدم في الآية ذكر الإيلاء، ثم تلاه ذكر المدة، ثم أعقبها بذكر الفیئة، فإذا أوجبت الفاء التعقيب بعد ما تقدم ذكره، لم يجوز أن يعود إلى أبعد المذكورين، ووجب عودها إليهما أو إلى أقربهما.

الدليل الثالث: قوله: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ ﴿البقرة: ٢٢٧﴾، وإنما العزم ما عزم العازم على فعله، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ ﴿البقرة: ٢٣٥﴾، فإن قيل: فترك الفیئة عزم على الطلاق؟ قيل: العزم هو إرادة جازمة لفعل المعزوم عليه أو تركه، وأنتم تُوقعون الطلاق بمجرد مضي المدة وإن لم يكن منه عزم لا على وطء ولا على تركه، بل لو عزم على الفیئة ولم يُجامع، طلقتُم عليه بمضي المدة، ولم يعزم الطلاق، فكيفما قدرتم، فالآية حجة عليكم.

الدليل الرابع: أن الله سبحانه خيّر في الآية بين أمرين: الفیئة أو الطلاق، والتخير بين أمرين لا يكون إلا في حالة واحدة كالکفارات، ولو كان في حالتين، لكان ترتيباً لا تخييراً، وإذا تقرر هذا، فالفیئة عندكم في نفس المدة، وعزم الطلاق بانقضاء المدة، فلم يقع التخير في حالة واحدة.

فإن قيل: هو مخير بين أن يفى في المدة، وبين أن يترك الفیئة، فيكون عازماً للطلاق بمضي المدة. قيل: ترك الفیئة لا يكون عزمًا للطلاق وإنما يكون عزمًا عندكم إذا انقضت المدة، فلا يتأتى التخير بين عزم الطلاق وبين الفیئة ألبتة، فإنه بمضي المدة يقع الطلاق عندكم، فلا يُمكنه الفیئة، وفي المدة يمكنه الفیئة، ولم يحضر وقت عزم الطلاق الذي هو مضي المدة، وحيثُ هذا دليل خامس مستقل.

الدليل السادس: التخير بين أمرين يقتضي أن يكون فعلهما إليه، ليصح منه اختيارُ فعل كل منهما وتركه، وإلا لبطل حكمُ خياره، ومضي المدة ليس إليه.

الدليل السابع: أنه سبحانه قال: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، فاقترض أن يكون الطلاق قولاً يُسمع، ليحسن ختم الآية بصفة السمع.

الدليل الثامن: أنه لو قال لغريمه لك أجلُ أربعة أشهر فإن وفيتني قبلت منك فإن

لم توفنى حبستك، كان مقتضاه أن الوفاء والحبس بعد المدة لا فيها، ولا يعقل المخاطب بغير هذا.

فإن قيل: ما نحن فيه نظير قوله: لك الخيار ثلاثة أيام، فإن فسخت البيع وإلا لزمك، ومعلوم أن الفسخ إنما يقع فى الثلاث لا بعدها؟ قيل: هذا من أقوى حججنا عليكم، فإن موجب العقد للزوم، فجعل له الخيار فى مدة ثلاثة أيام، فإذا انقضت ولم يفسخ، عاد العقد إلى حكمه، وهو اللزوم، وهكذا الزوجة لها حق على الزوج فى الوطاء، كما له حق عليها، قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فجعل له الشارع امتناع أربعة أشهر لاحقاً لها فيهن، فإذا انقضت المدة، عادت على حقها بموجب العقد، وهو المطالبة لا وقوع الطلاق، وحينئذ فهذا دليل تاسع مستقل.

الدليل العاشر: أنه سبحانه جعل للمؤلين شيئاً، وعليهم شيئين، فالذى لهم تربص المدة المذكورة، والذي عليهم إما الفئته وإما الطلاق، وعندكم ليس عليهم إلا الفئته فقط، وأما الطلاق، فليس عليهم، بل ولا إليهم، وإنما هو إليه سبحانه عند انقضاء المدة، فيحكم بطلاقها عقيب انقضاء المدة شاء أو أبى، ومعلوم أن هذا ليس إلى المؤلى ولا عليه، وهو خلاف ظاهر النص. قالوا: ولأنها يمين بالله تعالى توجب الكفارة، فلم يقع بها الطلاق كسائر الأيمان، ولأنها مدة قدرها الشرع، لم تتقدمها الفرقة، فلا يقع به المؤجل كالظهار، ولأن الإيلاء كان طلاقاً فى الجاهلية، فنسخ كالظهار، فلا يجوز أن يقع به الطلاق لأنه استيفاء للحكم المنسوخ، ولما كان عليه أهل الجاهلية.

قال الشافعى: كانت الفرق الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء: بالطلاق، والظهار، والإيلاء، فنقل الله سبحانه وتعالى الإيلاء والظهار عما كانا عليه فى الجاهلية من إيقاع الفرقة على الزوجة إلى ما استقر عليه حكمهما فى الشرع، وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه، هذا لفظه.

قالوا: ولأن الطلاق إنما يقع بالصريح والكنية، وليس الإيلاء واحداً منهما، إذ لو كان صريحاً، لوقع معجلاً إن أطلقه، أو إلى أجل مسمى إن قيده، ولو كان كتابةً، لرجع فيه إلى نيته، ولا يرد على هذا اللعان، فإنه يوجب الفسخ دون الطلاق، والفسخ يقع بغير قول، والطلاق لا يقع إلا بالقول.

قالوا: وأما قراءة ابن مسعود، فغايتها أن تدل على جواز الفیئة فی مدة التربص، لا على استحقاق المطالبة بها فی المدة، وهذا حق لا ننكره.

وأما قولكم: جواز الفیئة فی المدة دلیل على استحقاقها فیها، فهو باطل بالدين الموجل.

وأما قولكم: إنه لو كانت الفیئة بعد المدة، لزادت على أربعة أشهر، فليس بصحيح، لأن الأربعة الأشهر مدة لزمن الصبر الذي لا يستحق فيه المطالبة، فبمجرد انقضائها يستحق عليه الحق، فلها أن تعجل المطالبة به. وإما أن تُنظره، وهذا كسائر الحقوق المعلقة بآجال معدودة، وإنما تُستحق عند انقضاء آجالها، ولا يُقال: إن ذلك يستلزم الزيادة على الأجل، فكذا أجل الإيلاء سواء.

فصل

ودلت الآية على أن كل مَنْ صح منه الإيلاء بأى يمين حلف، فهو مؤل حتى يبرّ، إما أن يفىء، وإما أن يُطلق، فكان فى هذا حجة لما ذهب إليه من يقول من السلف والخلف: إن المؤلى باليمين بالطلاق، إما أن يفىء، وإما أن يطلق، ومن يلزمه الطلاق على كل حال لم يُمكنه إدخال هذه اليمين فى حكم الإيلاء، فإنه إذا قال: إن وطئتكَ إلى سنة، فأنت طالق ثلاثاً، فإذا مضت أربعة أشهر لا يقولون له: إما أن تطأ، وإما أن تُطلق، بل يقولون له: إن وطئتها طلقت، وإن لم تطأها، طلقنا عليك، وأكثرهم لا يُمكنه من الإيلاج لوقوع النزاع الذى هو جزء الوطاء فى أجنبية، ولا جواب عن هذا إلا أن يقال: بأنه غير مؤل، وحينئذ فيقال: فلا تُوقفوه بعد مضى الأربعة الأشهر، وقولوا: إن له أن يمتنع من وطئها بيمين الطلاق دائماً، فإن ضربتم له الأجل، أثبتتم له حكم الإيلاء من غير يمين، وإن جعلتموه مؤلياً ولم تحيزوه، خالفتم حكم الإيلاء، وموجب النص، فهذا بعض حجج هؤلاء على منازعهم.

فإن قيل: فما حكم هذه المسألة، وهى إذا قال: إن وطئتكَ، فأنت طالق ثلاثاً.

قيل: اختلف الفقهاء فيها، هل يكون مؤلياً أم لا؟ على قولين، وهما روايتان عن أحمد، وقولان للشافعى فى الجديد: أنه يكون مؤلياً، وهو مذهب أبى حنيفة، ومالك وعلى القولين: فهل يُمكنُ من الإيلاج؟ فيه وجهان لأصحاب أحمد والشافعى.

أحدهما : أنه لا يُمكن منه، بل يحرم عليه، لأنها بالإيلاج تطلق عندهم ثلاثاً، فيصير ما بعد الإيلاج محرماً، فيكون الإيلاج محرماً، وهذا كالصائم إذا تيقن أنه لم يبق إلى طلوع الفجر إلا قدر إيلاج الذكر دون إخراجه، حرّم عليه الإيلاج، وإن كان فى زمن الإباحة، لوجود الإخراج فى زمن الحظر، كذلك ها هنا يحرم عليه الإيلاج، وإن كان قبل الطلاق لوجود الإخراج بعده.

والثانى: أنه لا يحرم عليه الإيلاج، قال الماوردى: وهو قول سائر أصحابنا، لأنها زوجته، ولا يحرم عليه الإخراج، لأنه ترك. وإن طلقت بالإيلاج، ويكون المحرم بهذا الوطء استدامة الإيلاج لا الابتداء والنزع، وهذا ظاهر نص الشافعى، فإنه قال: لو طلع الفجر على الصائم وهو مجامع وأخرجه مكانه كان على صومه، فإن مكث بغير إخراجه، أفطر، ويكفر، وقال فى كتاب الإيلاء: ولو قال: إن وطئتُك، فأنت طالق ثلاثاً، وقف، فإن فاء فإذا غيَّب الحشفة، طلقت منه ثلاثاً، فإن أخرجه ثم أدخله، فعليه مهر مثلها. قال هؤلاء: ويدل على الجواز أن رجلاً لو قال لرجل: ادخل دارى، ولا تقم، استباح الدخول لوجوده عن إذن، ووجب عليه الخروج لمنعه من المقام، ويكون الخروج وإن كان فى زمن الحظر مباحاً، لأنه ترك، كذلك هذا المؤلى يستبيح أن يولج، ويستبيح أن ينزع، ويحرم عليه استدامة الإيلاج، والخلاف فى الإيلاج قبل الفجر والنزع بعده للصائم، كالخلاف فى المؤلى، وقيل: يحرم على الصائم الإيلاج قبل الفجر، ولا يحرم على المؤلى، والفرق أن التحريم قد يطرأ على الصائم بغير الإيلاج، فجاز أن يحرم عليه الإيلاج، والمؤلى لا يطرأ عليه التحريم بغير الإيلاج، فافترقا.

وقالت طائفة ثالثة : لا يحرم عليه الوطء، ولا تطلق عليه الزوجة، بل يُوقف، ويقال له: ما أمر الله إما أن تفىء، وإما أن تُطلق. قالوا: وكيف يكون مؤلياً ولا يُمكن من الفية، بل يلزم بالطلاق، وإن مكن منها، وقع به الطلاق، فالطلاق واقع به على التقديرين مع كونه مؤلياً؟ فهذا خلاف ظاهر القرآن، بل يقال لهذا: إن فاء لم يقع به الطلاق، وإن لم يفىء، ألزم بالطلاق، وهذا مذهب من يرى اليمين بالطلاق لا يُوجب طلاقاً، وإنما يُجزئه كفارة يمين، وهو قول أهل الظاهر، وطاووس، وعكرمة، وجماعة من أهل الحديث، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه.

فصل

حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّعَانِ

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (٦) وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٧) وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (٨) وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦-٩]،

وثبت في «الصحيحين»: من حديث سهل بن سعد، أن عويمراً العجلاني قال لعاصم بن عدي: أرأيتَ لو أن رجلاً وجدَ مع امرأته رجلاً أيقضه فقتلونه، أم كيف يفعل؟ فسأل رسول الله ﷺ، فسأل رسول الله ﷺ، فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كبرُ على عاصم ماسمع من رسول الله ﷺ ثم إن عويمراً سأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَحَابَتِكَ، فَاذْهَبْ، فَأْتِ بِهَا»، فَتَلَاعَنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَعَا قَالَ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا، فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قال الزهري: فكانت تلك سنة المتلاعنين. قال سهل: وكانت حاملاً، وكان ابنها يُنسب إلى أمه، ثم جرت السنة أن يرثها وتَرِثَ منه ما فرض الله لها^(١).

وفي لفظ: فتلاعنا في المسجد، ففارقها عند النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «ذَاكُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ»^(٢).

وقول سهل: وكانت حاملاً إلى آخره، هو عند البخاري من قول الزهري، وللبخاري: ثم قال رسول الله ﷺ: «انظروا فإن جاءت به أسحُم أدعج-العينين عظيم الإيتين خَدَلَجِ الساقين فلا أحسب عويمراً إلا قد صدق عليها، وإن جاءت به أُحِيمَرُ كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ فلا أحسب عويمراً إلا قد كَذَبَ عليها»، فجاءت به على النَّعْتِ الذي نعت به رسول الله ﷺ من تصديق عويمر.

(١) رواه البخاري (٥٣٠٨) ومسلم (٣٦٧٣) وأبو داود (٢٢٤٥) والنسائي (١٤٣/٦) وابن ماجه (٢٠٦٦).

(٢) رواه مسلم (٣٦٧٥) كتاب اللعان.

وفى لفظ: وكانت حاملاً، فأنكر حملها^(١).

وفى صحيح مسلم: من حديث ابن عمر، أن فلان ابن فلان، قال: يا رسول الله! أرايت لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة، كيف يصنع، إن تكلم، تكلم بأمر عظيم، وإن سكت، سكت على مثل ذلك؟ فسكت النبي ﷺ، فلم يُجبه، فلما كان بعد ذلك، أتاه فقال: إن الذى سألتك عنه قد ابتليت به، فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات فى سورة النور: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، فتلاهن عليه ووعظه، وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، قال: لا والذى بعثك بالحق ما كذبتُ عليها، ثم دعاها فوعظها، وذكرها، وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، قالت: لا والذى بعثك بالحق إنه لكاذبٌ، فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم ثنى بالمرأة، فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، ثم فرق بينهما^(٢).

وفى «الصحيحين» عنه، قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين: «حسابكما على الله، أحكما كاذبٌ، لا سبيل لكَ عليها»، قال: يا رسول الله! مالي؟ قال: «لا مال لكَ، إن كنتَ صدقتَ عليها، فهو بما استحلتت من فرجها، وإن كنتَ كذبتَ عليها، فهو أبعد لك منها»^(٣).

وفى لفظ لهما: فرق رسول الله ﷺ بين المتلاعنين، وقال: «والله إن أحكما كاذبٌ، فهل منكما تائبٌ؟»^(٤)

وفيهما عنه: أن رجلاً لاعن على عهد رسول الله ﷺ، ففرق رسول الله ﷺ بينهما، وألحق الولد بأمه^(٥).

وفى صحيح مسلم: من حديث ابن مسعود رضى الله عنه فى قصة المتلاعنين،

(١) رواه مسلم (٣٦٧٤) كتاب اللعان.

(٢) رواه مسلم (٣٦٧٦) والترمذى (١٢٠٢) والنسائى (١٧٥/٦).

(٣) رواه البخارى (٥٣١٢) ومسلم (٣٦٧٨) وأبو داود (٢٢٧٥٧) والنسائى (١٧٧/٦).

(٤) رواه البخارى (٥٣١٢) ومسلم (٣٦٧٩) وأبو داود (٢٢٥٨) والنسائى (١٧٧/٦).

(٥) رواه البخارى (٥٣١٥) ومسلم (٣٦٨٢) وأبو داود (٢٢٥٩) والترمذى (١٢/٣) والنسائى (١٧٨/٦) وابن

ماجه (٢٠٦٩).

فشهد الرجل أربعَ شهادات بالله إنه لمن الصادقين، ثم لعن الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، فذهبت لتلعن، فقال لها رسول الله ﷺ: «مه» فأبت، فلَعَنَتْ، فلما أدبرا، قال: «لعلها أن نجيء به أسودَّ جعداً»، فجاءت به أسودَّ جعداً^(١).

وفي «صحيح مسلم» من حديث أنس بن مالك، أن هلال بن أمية كذب امرأته بشريك بن سحماء، وكان أخا البراء بن مالك لأمه، وكان أول رجل لاعن في الإسلام، فقال النبي ﷺ: «أبصروها فإن جاءت به أبيض سبطاً مضىء العينين، فهو لهلال بن أمية، وإن جاءت به أكحل جعداً حمش الساقين، فهو لشريك بن سحماء» قال: فأنبت أنها جاءت به أكحل جعداً حمش الساقين^(٢).

وفي «الصحيحين»: من حديث ابن عباس نحو هذه القصة، فقال له رجل: أهي المرأة التي قال رسول الله ﷺ: «لو رجمتُ أحداً بغير بينة لرجمتُ هذه»، فقال ابن عباس: لا، تلك امرأة كانت تُظهر في الإسلام السوء^(٣).

ولأبي داود في هذا الحديث عن ابن عباس: ففرق رسول الله ﷺ بينهما وقضى أن لا يُدعى ولدها لأب، ولا تُرمى، ولا يُرمى ولدها، ومن رماها، أو رمى ولدها، فعليه الحد، وقضى ألا بيت لها عليه ولا قوت، من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق، ولا متوفى عنها^(٤).

في القصة قال عكرمة: فكان بعد ذلك أميراً على مصر وما يُدعى الأب.

وذكر البخاري: أن هلال بن أمية كذب امرأته عند رسول الله ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبي ﷺ: «البينة أو حد في ظهرك»، فقال: يا رسول الله: إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة؟ فجعل رسول الله ﷺ يقول: «البينة وإلا حد في ظهرك»، فقال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، وليُزَلَّنَّ الله ما يُبرئ

(١) رواه مسلم (٣٦٨٥) وأبو داود (٢٢٥٣) وابن ماجه (٢٠٦٨).

(٢) رواه مسلم (٣٦٨٧) والنسائي (١٧١/٦).

(٣) رواه البخاري (٦٨٥٥) ومسلم (٣٦٨٩) وابن ماجه (٢٥٦٠).

(٤) ضعيف. رواه أحمد (٢٣٨/١ - ٢٣٩) وأبو داود (٢٢٥٦) وأبو يعلى (٢٧٤٠) والطيالسي (٢٦٦٧) والبيهقي (٣٩٤/٧ - ٣٩٥) والطبري (١٦٥/١٨ - ١٦٦) وفي سننه عباد بن منصور الناجي، وكان يدلّس وتغيّر بآخره

كما في «التقريب» (٣٩٣/١) وضعفه الذهبي في «الكاشف» (٦٢/٢).

ظَهَرى من الحد، فنزل جبريل عليه السلام، وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾^(١).
 الآيات، فانصرف النبى ﷺ، فجاء هلال، فشهد والنبى ﷺ يقول: «إن الله يعلم
 أن أحدكما لكاذبٌ فهل منكما تائبٌ» فشهدت، فلما كانت عند الخامسة وقَفُوها،
 وقالوا: إنها مَوْجِبَةٌ، قال ابن عباس رضى الله عنهما: فتلكأت ونكصت حتى ظننا
 أنها ترجع، ثم قالت: لا أفصحُ قَوْمى سائرَ اليوم، فمضت، فقال النبى ﷺ:
 «أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ، سَابِغِ الْإِلْتَيْنِ، خَدْلَجِ السَّاقَيْنِ، فَهُوَ لَشْرِيكَ
 ابْنِ سَحْمَاءَ»، فجاءت به كذلك فقال النبى ﷺ: «لَوْ لَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَانَ
 لى وَلَهَا شَأْنٌ»^(٢).

وفى «الصحيحين»: أن سعد بن عبادة، قال: يا رسول الله! أرأيت الرجل يجدُ
 مع امرأته رجلاً أَيْقُتله؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا»، فقال سعد: بلى والذى بعثك
 بالحق، فقال رسول الله ﷺ: «اسمعوا إلى ما يقول سيدكم»^(٣). وفى لفظ آخر:
 يا رسول الله! إن وجدت مع امرأتى رجلاً أُمهلُه حتى آتى بأربعة شهداء؟ قال:
 «نعم»^(٤). وفى لفظ آخر: لو وجدت مع أهلى رجلاً لم أهجه حتى آتى بأربعة
 شهداء؟ قال رسول الله ﷺ: «نعم»، قال: كلا والذى بعثك بالحق نبياً إن كنت
 لأعاجله بالسيف قبل ذلك، قال رسول الله ﷺ: «اسمعوا إلى ما يقول سيدكم إنه
 لغيرور وأنا أغير منه، والله أغير منى»^(٥).

وفى لفظ: لو رأيت مع امرأتى رجلاً لضربته بالسيف غير مُصَفِّحٍ، فقال النبى
 ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، فَوَاللَّهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنْى، وَمَنْ أَجَلُ ذَلِكَ
 حَرَمُ الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطْنٌ، وَلَا شَخْصٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخْصٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ
 الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، مَنْ أَجَلُ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصٌ أَحَبُّ
 إِلَيْهِ الْمَدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَمَنْ أَجَلُ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ»^(٦).

(١) رواه البخارى (٤٧٤٧) وأبو داود (٢٢٥٤) والترمذى (٣١٧٩) وابن ماجه (٢٠٦٧).

(٢) رواه مسلم (٣٦٩٠) وأبو داود (٤٥٣٢) وابن ماجه (٢٦٠٥).

(٣) رواه مسلم (٣٦٩١) وأبو داود (٤٥٣٣).

(٤) رواه مسلم (٣٦٩٢) كتاب اللعان.

(٥) رواه البخارى (٦٨٤٦) ومسلم (٣٦٩٣) وأحمد (٢٤٨/٤).

فصل

واستفيد من هذا الحكم النبوي عدة أحكام.

الحكم الأول: أن اللعان يصحُّ من كل زوجين سواءً كانا مسلمين أو كافرين، عدلين أو فاسقين محدودين في قذف، أو غير محدودين، أو أحدهما كذلك، قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن منصور: جميع الأزواج يتلاعنون، الحر من الحرية والأمة إذا كانت زوجة، والعبد من الحرية والأمة إذا كانت زوجة، والمسلم من اليهودية والنصرانية، وهذا قول مالك وإسحاق وقول سعيد بن المسيب، والحسن، وربيعة، وسليمان بن يسار.

وذهب أهل الرأي، والأوزاعي، والثوري، وجماعة إلى أن اللعان لا يكون إلا بين زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف، وهو رواية عن أحمد.

ومأخذ القولين، أن اللعان يجمع وصفين: اليمين والشهادة، وقد سماه الله سبحانه شهادةً، وسماه رسول الله ﷺ يمينا حيث يقول: «لولا الإيمان، لكان لي ولها شأن»، فمن غلب عليه حكم الإيمان قال: يصح من كل من يصح يمينه: قالوا: ولعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، قالوا: وقد سماه رسول الله ﷺ يمينا. قالوا: ولأنه مفتقر إلى اسم الله، وإلى ذكر القسم المؤكد وجوابه. قالوا: ولأنه يستوى فيه الذكر والأنثى، بخلاف الشهادة. قالوا: ولو كان شهادة، لما تكرر لفظه، بخلاف اليمين، فإنه قد يشرع فيها التكرار، كإيمان القسامة. قالوا ولأن حاجة الزوج التي لا تصح منه الشهادة إلى اللعان، ونفى الولد كحاجة من تصح شهادته سواء، والأمر الذي ينزل به مما يدعو إلى اللعان كالذي ينزل بالعدل الحر، والشريعة لا ترفع ضرر أحد النوعين، وتجعل له فرجا ومخرجا مما نزل به، وتدع النوع الآخر في الأصار والأغلل، لا فرج له مما نزل به، ولا مخرج، بل يستغيث فلا يُغاث، ويستجير فلا يُجار، إن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكت سكت على مثله، قد ضاقت عنه الرحمة التي وسعت من تصح شهادته، وهذا تأباه الشريعة الواسعة الحنيفة السمحة.

قال الآخرون: قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾، وفي الآية دليل من ثلاثة أوجه.

أحدها: أنه سبحانه استثنى أنفسهم من الشهداء، وهذا استثناء متصل قطعاً، ولهذا جاء مرفوعاً.

والثانى: أنه صرح بأن التعانهم شهادة، ثم زاد سبحانه هذا بياناً، فقال: ﴿وَيَدْرُؤُهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾.

والثالث: أنه جعله بدلاً من الشهود، وقائماً مقامهم عند عدمهم.

قالوا: وقد روى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبى عليه السلام قال: «لا لعانَ بين مملوكين ولا كافرين»^(١)، ذكره أبو عمر بن عبد البر فى «التمهيد».

وذكر الدارقطنى من حديثه أيضاً، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: «أربعةٌ ليس بينهم لعانٌ: ليس بين الحر والأمة لعانٌ، وليس بين الحر والعبد لعانٌ، وليس بين المسلم واليهودية لعانٌ، وليس بين المسلم والنصرانية لعانٌ»^(٢).

وذكر عبد الرزاق فى «مصنفه»، عن ابن شهاب، قال: من وصية النبى عليه السلام لعتاب بن أسيد: أن لا لعان بين أربع، فذكر معناه^(٣).

قالوا: ولأن اللعان جعل بدل الشهادة، وقائماً مقامها عند عدمها، فلا يصح إلا ممن تصح منه، ولهذا تحم المرأة بلعان الزوج، ونكولها تنزيراً للعان منزلة أربعة شهود.

قالوا: وأما الحديث: «لولا ما مضى من الأيمان، لكان لى ولها شأنٌ»، فالمحفوظ فيه: لولا ما مضى من كتاب الله، هذا لفظ البخارى فى «صحيحه». وأما قوله: «لولا ما مضى من الأيمان»، فمن رواية عباد بن منصور، وقد تكلم فيه غير واحد، قال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال على بن الحسين بن الجنيد الرازى: متروك قدرى. وقال النسائى: ضعيف.

(١) ضعيف كما سيذكر المصنف رحمه الله.

(٢) ضعيف جداً. رواه الدارقطنى (١٦٢/٣ - ١٦٣) وفى سنده عثمان بن عبد الرحمن الوقاضى الزهرى وهو متروك، وكذبه ابن معين كما فى «التقريب» (١١/٢). ورواه الدارقطنى (١٦٣/٣) وابن ماجه (٢٠٧١) وفى سنده عطاء الخراسانى وهو يهم كثيراً ويرسل ويدلس كما فى «التقريب» (٢٣/٢) وابنه عثمان وابن زريع ضعيفان.

(٣) ضعيف. رواه عبد الرزاق (١٢٤٩٨) وسنده مرسل.

وقد استقرت قاعدة الشريعة أن البينة على المدعى، واليمين على المدعى عليه، والزوج ها هنا مدعٍ، فلعانه شهادة، ولو كان يميناً لم تُشرع في جانبه.

قال الأولون: أما تسميته شهادةً، فلقول الملتعن في يمينه: أشهد بالله، فسمى بذلك شهادة، وإن كان يميناً اعتباراً بلفظها، قالوا: وكيف هو مصرح فيه بالقسم وجوابه، وكذلك لو قال: أشهد بالله، انعقدت يمينه بذلك، سواء نوى اليمين أو طلق، والعرب تعدُّ ذلك يميناً في لغتها واستعمالها. قال قيس:

فأشهدُ عندَ الله أنِّي أحبُّها فهذا لها عندي فَمَا عندها ليا

وفى هذا حجة لمن قال: إن قوله: «أشهد» تنعقد به اليمين، ولو لم يقل: بالله، كما هو إحدى الروایتين عن أحمد. والثانية: لا يكون يميناً إلا بالنية، وهو قول الأكثرين. كما أن قوله: أشهد بالله يمين عند الأكثرين بمطلقه.

قالوا: وأما استثناءه سبحانه أنفسهم من الشهداء، فيقال أولاً: «إلا» ها هنا: صفة بمعنى غير، والمعنى: ولم يكن لهم شهداء غير أنفسهم، فإن «غيراً»، و«إلا» يتعاضدان الوصفية والاستثناء، فيُستثنى بـ «غير» حملاً على «إلا»، ويوصف بـ «إلا» حملاً على «غير».

ويقال ثانياً: إن «أنفسهم» مستثنى من الشهداء، ولكن يجوز أن يكون منقطعاً على لغة بنى تميم، فإنهم يُبدلون في الانقطاع، كما يُبدل أهل الحجاز وهم في الاتصال.

ويقال ثالثاً: إنما استثنى «أنفسهم» من الشهداء لأنه نزلهم منزلتهم في قبول قولهم، وهذا قوي جداً على قول من يرمي المرأة بالتعان الزوج إذا نكلت وهو الصحيح، كما يأتي تقريره إن شاء الله تعالى والصحيح: أن لعانهم يجمع الوصفين، اليمين والشهادة، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار، ويمين مغلظة بلفظ الشهادة والتكرار لاقتضاء الحال تأكيد الأمر، ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع.

أحدها: ذكر لفظ الشهادة.

الثاني: ذكر القسم بأحد أسماء الرب سبحانه وأجمعها لمعانى أسمائه الحسنی، وهو اسم الله جل ذكره.

الثالث: تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه، من «إن، واللام»، وإتيانه باسم الفاعل الذى هو صادق وكاذب دون الفعل الذى هو صدق وكذب.

الرابع: تكرار ذلك أربع مرات.

الخامس: دعاؤه على نفسه فى الخامسة بلعنة الله إن كان من الكاذبين.

السادس: إخباره عند الخامسة أنها الموجبة لعذاب الله، وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة.

السابع: جعل لعانه مقتضى لحصول العذاب عليها، وهو إما الحد أو الحبس، وجعل لعانها دارئاً للعذاب عنها.

الثامن: أن هذا اللعان يُوجب العذاب على أحدهما إما فى الدنيا، وإما فى الآخرة.

التاسع: التفريق بين المتلاعنين، وخراب بيتها، وكسرها بالفراق.

العاشر: تأييد تلك الفرقة ودوام التحريم بينهما، فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن، جُعل يميناً مقروناً بالشهادة، وشهادة مقرونة باليمين، وجعل الملتعن لقبول قوله كالشاهد، فإن نكلت المرأة، مضت شهادته وحُدَّتْ، وأفادت شهادته ويمينه شيئين:

سقوط الحد عنه، ووجوبه عليها. وإن التعنت المرأة وعارضت لعانه بلعان آخر منها، أفاد لعانه سقوط الحد عنه دون وجوبه عليها، فكان شهادة ويميناً بالنسبة إليه دونها، لأنه إن كان يميناً محضة فهي لا تحدُّ بمجرد حلفه، وإن كان شهادة فلا تحدُّ بمجرد شهادته عليها وحده. فإذا انضم إلى ذلك نكولها، قوي جانب الشهادة واليمين فى حقه بتأكده ونكولها، فكان دليلاً ظاهراً على صدقه، فأسقط الحد عنه، وأوجبه عليها، وهذا أحسن ما يكون من الحكم ﴿ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾ وقد ظهر بهذا أنه يمين فيها معنى الشهادة، وشهادة فيها معنى اليمين.

وأما حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فما أبين دلالة لو كان صحيحاً بوصوله إلى عمرو، ولكن فى طريقه إلى عمرو مهالك ومفاوز. قال أبو عمر بن عبد البر: ليس دون عمرو بن شعيب من يحتج به.

وأما حديثه الأصح الذى رواه الدارقطنى، فعلى طريق الحديث عثمان بن

عبد الرحمن الوقاصى، وهو متروك بإجماعهم، فالطريق به مقطوعة.

وأما حديث عبد الرزاق، فمراسيل الزهرى عندهم ضعيفة لا يُحتج بها، وعتاب ابن أسيد كان عاملاً للنبي ﷺ على مكة، ولم يكن بمكة يهودى ولا نصرانى ألبتة حتى يُوصيه أن لا يُلاعن بينهما.

قالوا: وأما ردكم لقوله: «لولا ما مضى من الأيمان، لكان لى ولها شأن»، وهو حديث رواه أبو داود فى سننه، وإسناده لا بأس به، وأما تعلقكم فيه على عباد بن منصور، فأكثر ما عيب عليه أنه قدرى داعية إلى القدر^(١)، وهذا لا يوجب رد حديثه، ففى الصحيح: الاحتجاج بجماعة من القدرية والمرجئة والشيعة ممن عُلِم صدقه، ولا تنافى بين قوله: «لولا ما مضى من كتاب الله تعالى»، و«لولا ما مضى من الأيمان»، فيحتاج إلى ترجيح أحد اللفظين، وتقديمه على الآخر، بل الأيمان المذكورة هى فى كتاب الله، وكتاب الله تعالى حكمه الذى حكم به بين المتلاعنين، وأراد ﷺ: لولا ما مضى من حكم الله الذى فصل بين المتلاعنين، لكان لها شأن آخر.

قالوا: وأما قولكم: إن قاعدة الشريعة استقرت على أن الشهادة فى جانب المدعى، واليمين فى جانب المدعى عليه، فجوابه من وجوه، أحدها: أن الشريعة لم تستقر على هذا، بل قد استقرت فى القسامة بأن يبدأ بأيمان المدعين، وهذا لقوة جانبهم باللوث، وقاعدة الشريعة أن اليمين تكون من جنبه أقوى المتداعيين، فلما كان جانب المدعى عليه قوياً بالبراءة الأصلية، شرعت اليمين فى جانبه، فلما قوى جانب المدعى فى القسامة باللوث كانت اليمين فى جانبه، وكذلك على الصحيح لما قوى جانبه بالنكول، صارت اليمين فى جانبه، فيقال له: احلف واستحق، وهذا من كمال حكمة الشارع واقتضائه للمصالح بحسب الإمكان، ولو شرعت اليمين من جانب واحد دائماً، لذهبت قوة الجانب الراجح هدرأً، وحكمة الشارع تأبى ذلك، فالذى جاء به هو غاية الحكمة والمصلحة.

وإذا عُرِف هذا، فجانب الزوج ها هنا أقوى من جانبها، فإن المرأة تُنكر زناها، وتبتهته، والزوج ليس له غرض فى هتك حرمة، وإفساد فراشه، ونسبة أهله إلى

(١) بل هو ضعيف كما قال الذهبي، وقال الحافظ: كان يدلس وتغير بآخره.

الفجور، بل ذلك أشوش عليه، وأكره شىء إليه، فكان هذا لوثاً ظاهراً، فإذا انضاف إليه نكول المرأة قوي الأمر جداً فى قلوب الناس خاصتهم وعامهم، فاستقل ذلك بثبوت حكم الزنى عليها شرعاً، فحدث بلعانه، ولكن لما لم تكن أيمانه بمنزلة الشهداء الأربعة حقيقةً، كان لها أن تُعارضها بأيمان أخرى مثلها يدرأ عنها بها العذاب عذاب الحد المذكور فى قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، ولرب كان لعانه بينةً حقيقةً، لما دفعت أيمانها عنها شيئاً، وهذا يتضح بالفصل الثانى المستفاد من قضاء رسول الله عليه السلام، وهو أن المرأة إذا لم تلتعن، فهل تُحد أو تُحبس حتى تُقر، أو تُلاعن؟ فيه قولان للفقهاء. فقال الشافعى، وجماعة من السلف والخلف: تُحد، وهو قول أهل الحجاز.

وقال أحمد: تُحبس حتى تُقر أو تُلاعن، وهو قول أهل العراق. وعنه رواية ثانية: لا تحبس ويُخلى سبيلها.

قال أهل العراق ومن وافقهم: لو كان لعان الرجل بينةً توجب الحد عليها، لم تملك إسقاطه باللعان، وتكذيب البينة، كما لو شهد عليها أربعة.

قالوا: ولأنه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره، لم تحد بهذه الشهادة، فلأن لا تُحد بشهادته وحده أولى وأحرى. قالوا: ولأنه أحد المتلاعنين، فلا يوجب حد الآخر، كما لم يوجب لعانها حده.

قالوا: وقد قال النبي عليه السلام: «البينة على المدعى»^(١). ولا ريب أن الزوج ها هنا مدع.

قالوا: ولأن موجب لعانه إسقاط الحد عن نفسه لا إيجاب الحد عليها، ولهذا قال النبي عليه السلام: «البينة وإلا حد فى ظهرك»، فإن موجب قذف الزوج، كموجب قذف الأجنبى وهو الحد، فجعل الله سبحانه له طريقاً إلى التخلص منه باللعان، وجعل طريق إقامة الحد على المرأة أحد أمرين: إما أربعة شهود، أو اعتراف، أو الحبل عند من يحده به من الصحابة، كعمر بن الخطاب ومن وافقه، وقد قال عمر بن الخطاب على منبر رسول الله عليه السلام: والرجم واجب على كل من زنى من الرجال والنساء إذا

(١) حسن. رواه البيهقى (٢٥٢/١٠) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما. وانظر «الإرواء» (٢٦٦/٨).

كان محصناً إذا قامت بينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف^(١)، وكذلك قال على رضي الله عنه، فجعلنا طريق الحد ثلاثة لم يجعلنا فيها اللعان.

قالوا: وأيضاً فهذه لم يتحقق زناها، فلا يجب عليها الحد، لأن تحقق زناها إما أن يكون بلعان الزوج وحده، لأنه لو تحقق به، لم يسقط بلعانها الحد، ولما وجب بعد ذلك حد على قاذفها، ولا يجوز أن يتحقق بنكولها أيضاً، لأن الحد لا يثبت بالنكول، فإن الحد يُدْرأ بالشبهات، فكيف يجب بالنكول، فإن النكول، يحتمل أن يكون لشدة خفرها، أو لعقلة لسانها، أو لدeshها في ذلك المقام الفاضح المخزى، أو لغير ذلك من الأسباب، فكيف يثبت الحد الذي اعتبر في بينته من العدد ضعف ما اعتبر في سائر الحدود وفي إقراره أربع مرات بالسنة الصحيحة الصريحة واعتبر في كل من الإقرار والبيعة أن يتضمن وصف الفعل والتصريح به مبالغة في السر، ودفعاً لإثبات الحد بأبلغ الطرق وأكدها، وتوسلاً إلى إسقاط الحد بأدنى شبهة، فكيف يجوز أن يقضى فيه بالنكول الذي هو في نفسه شبهة لا يقضى به في شيء من الحدود والعقوبات البتة ولا فيما عدا الأموال؟

قالوا: والشافعي رحمه الله تعالى لا يرى القضاء بالنكول في درهم فما دونه، ولا في أدنى تعزير، فكيف يقضى به في أعظم الأمور وأبعدها ثبوتاً، وأسرعها سقوطاً، ولأنها لو أقرت بلسانها، ثم رجعت، لم يجب عليها الحد، فلأن لا يجب بمجرد امتناعها من اليمين على براءتها أولى، وإذا ظهر أنه لا تأثير لواحد منهما في تحقق زناها، لم يجز أن يُقال بتحقيقه بهما لوجهين.

أحدهما: أن ما في كل واحد منهما من الشبهة لا يزول بضم أحدهما إلى الآخر، كشهادة مائة فاسق، فإن احتمال نكولها لفرط حيائها، وهيبة ذلك المقام، والجمع، وشدة الخفر، وعجزها عن النطق، وعقلة لسانها لا يزول بلعان الزوج ولا بنكولها.

الثاني: أن ما لا يقضى فيه باليمين المفردة لا يقضى فيه باليمين مع النكول كسائر الحقوق.

(١) رواه البخاري (٦٨٣٠) ومسلم (٤٣٣٩) وأبو داود (٤٤١٨) والترمذي (١٤٣٢).

قالوا: وأما قوله تعالى ﴿وَيَدْرُؤُهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ﴾، فالعذاب هاهنا يجوز أن يُراد به الحد، وأن يُراد به الحبس والعقوبة المطلوبة، فلا يتعين إرادة الحد به، فإن الدال على المطلق لا يدل على المقيد إلا بدليل من خارج، وأدنى درجات ذلك الاحتمال، فلا يثبت الحد مع قيامه، وقد يُرجح هذا بما تقدم من قول عمر وعلى رضى الله عنهما: إن الحد إنما يكون بالبينة أو الاعتراف أو الحبل.

ثم اختلف هؤلاء فيما يصنع بها إذا لم تُلاعن، فقال أحمد: إذا أبت المرأة أن تلتعن بعد التعان الرجل، أجبرتها عليه، وهبتُ أن أحكم عليها بالرجم، لأنها لو أقرت بلسانها، لم أرجمها إذا رجعت، فكيف إذا أبت اللعان؟ وعنه رحمه الله تعالى رواية ثانية: يخلى سبيلها، اختارها أبو بكر، لأنها لا يجب عليها الحد، فيجب تخلية سبيلها، كما لو لم تكمل البينة.

فصل

قال الموجبون للحد: معلوم أن الله سبحانه وتعالى جعل التعان الزوج بدلاً عن الشهود، وقائماً مقامهم، بل جعل الأزواج الملتعين شهداء كما تقدم، وصرح بأن لعانهم شهادة، وأوضح ذلك بقوله: ﴿وَيَدْرُؤُهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾، وهذا يدل على أن سبب العذاب الدنيوى قد وُجد، وأنه لا يدفعه عنها إلا لعانها، والعذاب المدفوع عنها بلعانها هو المذكور فى قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وهذا عذاب الحد قطعاً، فذكره مضافاً، ومعرفاً بلام العهد، فلا يجوز أن ينصرف إلى عقوبة لم تُذكر فى اللفظ، ولا دل عليها بوجه ما من حبس أو غيره، فكيف يُخلّى سبيلها، ويدراً عنها العذاب بغير لعان، وهل هذا إلا مخالفة لظاهر القرآن؟

قالوا: وقد جعل الله سبحانه لعان الزوج دارئاً لحد القذف عنه، وجعل لعان الزوجة دارئاً لعذاب حد الزنى عنها، فكما أن الزوج إذا لم يُلاعن يُحد حد القذف، فكذلك الزوجة إذا لم تُلاعن يجب عليها الحد. قالوا: وأما قولكم: إن لعان الزوج لو كان بيّنة توجب الحد عليها لم تملك هى إسقاطه باللعان، كشهادة الأجنبية.

فالجواب: أن حكم اللعان حكم مستقل بنفسه غير مردود إلى أحكام الدعاوى والبيّنات، بل هو أصل قائم بنفسه شرعاً الذى شرع نظيره من الأحكام، وفصله الذى

فصل الحلال والحرام، ولما كان لعان الزوج بدلاً عن الشهود لا جرم نزل عن مرتبة البينة، فلم يستقل وحده بحكم البينة، وجعل للمرأة معارضته بلعان نظيره، وحينئذ فلا يظهر ترجيح أحد اللعانين على الآخر لنا، والله يعلم أن أحدهما كاذب، فلا وجه لحد المرأة بمجرد لعان الزوج، فإذا مكنت من معارضته وإتيانها بما يبرئ ساحتها، فلم تفعل، ونكلت عن ذلك، عمل المقتضى عمله، وانضاف إليه قرينة قوته وأكدته، وهى نكول المرأة وإعراضها عما يُخلصها من العذاب، ويدروء عنها.

قالوا: وأما قولكم: إنه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لم تُحدَّ بهذه الشهادة، فكيف تُحدَّ بشهادته وحده؟ فجوابه أنها لم تُحدَّ بشهادة مجردة، وإنما حُدت بمجموع لعانه خمس مرات، ونكولها عن معارضته مع قدرتها عليها، فقام من مجموع ذلك دليل فى غاية الظهور والقوة على صحة قوله، والظن المستفاد منه أقوى بكثير من الظن المستفاد من شهادة الشهود.

وأما قولكم: إنه أحد اللعانين، فلا يُوجب حد الآخر، كما لم يوجب لعانها حده، فجوابه أن لعانها إنما شرع للدفع، لا للإيجاب، كما قال تعالى: ﴿وَيَدْرُؤُهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ﴾ فدل النص على أن لعانه مقتض لإيجاب الحد، ولعانها دافع ودارئ لا موجب، فقياس أحد اللعانين على الآخر جمع بين ما فرق الله سبحانه بينهما وهو باطل.

قالوا: وأما قول النبي ﷺ: «البينة على المدعى»^(١). فسمعاً وطاعة لرسول الله ﷺ، ولا ريب أن لعان الزوج المذكور المكرر بينة، وقد انضم إليها نكولها الجارى مجرى إقرارها عند قوم، ومجرى بينة المدعين عند آخرين وهذا من أقوى البينات، ويدل عليه أن النبي ﷺ قال له: «البينة وإلا حدٌ فى ظهرك»^(٢)، ولم يُبطل الله سبحانه هذا، وإنما نقله عند عجزه عن بينة منفصلة تُسقط الحد عنه يعجز عن إقامتها، إلى بينة يتمكن من إقامتها، ولما كانت دونها فى الرتبة، اعتبر لها مقو منفصل، وهو نكول المرأة عن دفعها، ومعارضتها مع قدرتها وتمكنها، قالوا: وأما قولكم: إن موجب لعانه إسقاط الحد عن نفسه لا إيجاب الحد عليها إلى آخره، فإن أردتم أن من موجبه إسقاط الحد عن نفسه فحق، وإن أردتم أن سقوط الحد عنه يسقط جميع

موجبه، ولا موجب له سواه، فباطل قطعاً، فإن وقوع الفرقة، أو وجوب التفريق والتحريم المؤبد، أو المؤقت، ونفى الولد المصرح بنفيه، أو المكتفى فى نفيه باللعان، ووجوب العذاب على الزوجة إما عذاب الحد، أو عذاب الحبس، كل ذلك من موجب اللعان، فلا يصح أن يقال: إنما يوجب سقوط حد القذف عن الزوج فقط.

قالوا: وأما قولكم: إن الصحابة جعلوا حد الزنى بأحد ثلاثة أشياء: إما البينة، أو الاعتراف، أو الحبل، واللعان ليس منها، فجوابه: أن منازعيكم يقولون: إن كان إيجاب الحد عليها باللعان خلافاً لأقوال هؤلاء الصحابة، فإن إسقاط الحد بالحبل أدخل فى خلافهم وأظهر، فما الذى سَوَّغ لكم إسقاط حد أوجبوه بالحبل، وصريح مخالفتهم، وحرَم على منازعيكم مخالفتهم فى إيجاب الحد بغير هذه الثلاثة، مع أنهم أعذر منكم، لثلاثة أوجه.

أحدها: أنهم لم يخالفوا صريح قولهم، وإنما هو مخالفة لمفهوم سكتوا عنه، فهو مخالفة لسكوتهم، وأنتم خالفتهم صريح أقوالهم.

الثانى: أن غاية ما خالفوه مفهومٌ قد خالفه صريحٌ عن جماعة منهم بإيجاب الحد، فلم يُخالفوا ما أجمع عليه الصحابة، وأنتم خالفتهم منطوقاً، لا يُعلم لهم فيه مخالف ألبتة هاهنا، وهو إيجاب الحد بالحبل، فلا يُحفظ عن صحابى قط مخالفة عمر وعلي رضى الله عنهما فى إيجاب الحد به.

الثالث: أنهم خالفوا هذا المفهوم لمنطوق تلك الأدلة التى تقدمت، ولمفهوم قوله: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ﴾ [النور: ٨]، ولا ريب أن هذا المفهوم أقوى من مفهوم سقوط الحد بقولهم: إذا كانت البينة أو الحبل أو الاعتراف، فهم تركوا مفهوماً لما هو أقوى منه وأولى، هذا لو كانوا قد خالفوا الصحابة، فكيف وقولهم موافق لأقوال الصحابة؟ فإن اللعان مع نكول المرأة من أقوى البينات كما تقرر.

قالوا: وأما قولكم: لم يتحقق زناها إلى آخره، فجوابه إن أردتم بالتحقيق اليقين المقطوع به كالمحرمات، فهذا لا يُشترط فى إقامة الحد، ولو كان هذا شرطاً، لما أقيم الحد بشهادة أربعة: إذ شهادتهم لا تجعل الزنى محققاً بهذا الاعتبار. وإن أردتم بعدم التحقق أنه مشكوك فيه على السواء، بحيث لا يترجح ثبوته، فباطل قطعاً، وإلا لما وجب عليها العذاب المدبر بلعانها، ولا ريب أن التحقق المستفاد من لعانه المؤكد المكرر

مع إعراضها عن معارضة ممكنة منه أقوى من التحقق بأربع شهود، ولعل لهم غرضاً في قذفها وهتكها وإفسادها على زوجها، والزوج لا غرض له في ذلك منها.

وقولكم: إنه لو تحقق، فلما أن يتحقق بلعان الزوج، أو بنكولها، أو بهما، فجوابه، أنه تحقق بهما، ولا يلزم من عدم استقلال أحد الأمرين بالحد وضعفه عنه عدم استقلالهما معاً، إذ هذا شأن كل مفرد لم يستقل بالحكم بنفسه، ويستقل به مع غيره لقوته به.

وأما قولكم: عجباً للشافعي كيف لا يقضى بالنكول في درهم، ويقضى به في إقامة حد بالغ الشارع في ستره، واعتبر له أكمل بينة، فهذا موضع لا يُنتصر فيه للشافعي ولا لغيره من الأئمة، وليس لهذا وضع كتابنا هذا، ولا قصدنا به نصرة أحد من العالمين، وإنما قصدنا به مجرد هدى رسول الله ﷺ في سيرته وأقضيته وأحكامه، وما تضمن سوى ذلك، فنبع مقصودٌ لغيره، فهب أن من لم يقض بالنكول تناقض، فماذا يضر ذلك هدى رسول الله ﷺ.

وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنه عارُها.

علي أن الشافعي رحمه الله تعالى لم يتناقض، فإنه فرق بين نكولٍ مجرد لا قوة له، وبين نكولٍ قد قرنه التعان مؤكداً مكرراً أُقيم في حق الزوج مقام البينة مع شهادة الحال بكراهة الزوج، لزنى امرأته، وفضيحتها، وخراب بيتها، وإقامة نفسه وجهه في ذلك المقام العظيم بمشهد المسلمين يدعو على نفسه باللعة إن كان كاذباً بعد حلفه بالله جهد إيمانه أربع مرات إنه لمن الصادقين، والشافعي رحمه الله إنما حكم بنكول قد قارنه ما هذا شأنه، فمن أين يلزمه أن يحكم بنكول مجرد؟

قالوا: وأما قولكم: إنها لو أقرت بالزنى ثم رجعت، لسقط عنها الحد، فكيف يجب بمجرد امتناعها من اليمين؟ فجوابه: ما تقرر آنفاً.

قالوا: وأما قولكم: إن العذاب المدراً عنها بلعانها هو عذاب الحبس أو غيره، فجوابه: أن العذاب المذكور، إما عذاب الدنيا، أو عذاب الآخرة، وحمل الآية على عذاب الآخرة باطل قطعاً، فإن لعانها لا يدرؤه إذا وجب عليها، وإنما هو عذاب الدنيا وهو الحد قطعاً فإنه عذاب المحدود، وهو فداء له من عذاب الآخرة، ولهذا شرعه سبحانه طهرةً وفدية من ذلك العذاب، كيف وقد صرح به في أول السورة بقوله:

﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، ثم أعاده بعينه بقوله: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾، فهذا هو العذاب المشهود مكنها من دفعه بلعانها، فأين هنا عذاب غيره حتى تُفسر الآية به؟ وإذا تبين هذا، فهذا هو القول الصحيح الذى لا نعتقد سواه، ولا نرتضي إلا إياه، وبالله التوفيق.

فإن قيل: فلو نكل الزوج عن اللعان بعد قذفه، فما حكم نكوله؟ قلنا: يُحدُّ حد القذف عند جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو قول الشافعى ومالك وأحمد وأصحابهم، وخالف فى ذلك أبو حنيفة وقال: يُحبس حتى يُلاعن، أو تُقرَّ الزوجة، وهذا الخلاف مبنى على أن موجب قذف الزوج لامراته هل هو الحد، كقذف الأجنبية، وله إسقاطه باللعان، أو موجبه اللعان نفسه؟ فالأول: قول الجمهور. والثانى: قول أبى حنيفة، واحتجوا عليه بعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ويقول عليه السلام لهلال بن أمية: «البينة أو حد فى ظهرك»^(١)، ويقول له «عذاب الدنيا أهو من عذاب الآخرة»^(٢)، وهذا قاله لهلال بن أمية قبل شروعه فى اللعان. فلو لم يجب الحد بقذفه، لم يكن لهذا معنى، وبأنه قذف حرة عفيفة يجرى بينه وبينها القود، فحد بقذفها كالأجنبية، وبأنه لو لاعنها، ثم أكذب نفسه بعد لعانها، لوجب عليه الحد، فدل على أن قذفه سببٌ لوجوب الحد عليه، وله إسقاطه باللعان، إذ لو لم يكن سبباً لما وجب بإكذابه نفسه بعد اللعان، وأبو حنيفة يقول: قذفه لها دعوى تُوجب أحد أمرين، إما لعانه، وإما إقرارها، فإذا لم يُلاعن، حبس حتى يلاعن، إلا أن تُقر فيزول موجب الدعوى، وهذا بخلاف قذف الأجنبية، فإنه لا حق له عند المقدوفة، فكان قاذفاً محضاً، والجمهور يقولون: بل قذفه جنابة منه على عرضها، فكان موجباً الحد كقذف الأجنبية، ولما كان فيها شائبة الدعوى عليها بإتلافها لحقه وخيانتها فيه، ملك إسقاط ما يوجب القذف من الحد بلعانه، فإذا لم يُلاعن مع قدرته على اللعان، وتمكنه منه، عمل مقتضى القذف عمله، واستقل بإيجاب الحد، إذ لا معارض له، وبالله التوفيق.



فصل

فى قضاء النبى ﷺ بالوحى لا بما رآه هو

ومنها: أن رسول الله ﷺ إنما كان يقضى بالوحى، وبما أراه الله، لا بما رآه هو، فإنه ﷺ لم يقض بين المتلاعنين حتى جاءه الوحى، ونزل القرآن، فقال لعويمر حنيثذ: «قد نزل فيك وفى صاحبك، فاذهب فأت بها»^(١)، وقد قال ﷺ: «لا يسألنى الله عز وجل عن سنة أحدثتها فيكم لم أؤمر بها»^(٢) وهذا فى الأقضية، والأحكام، والسنن الكلية، وأما الأمور الجزئية التى لا ترجع إلى أحكام، كالنزول فى منزل معين، وتأمير رجل معين، ونحو ذلك مما هو متعلق بالمشاورة المأمور بها بقوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فتلك للرأى فيها مدخل، ومن هذا قوله ﷺ فى شأن تلقيح النخل: «إنما هو رأى رأيت»^(٣). فهذا القسم شىء، والأحكام والسنن الكلية شىء آخر.



فصل

فى التلاعن بحضرة الإمام

ومنها: أن النبى ﷺ أمره بأن يأتى بها، فتلاعنا بحضرتة، فكان فى هذا بيان أن اللعان إنما يكون بحضرة الإمام أو نائبه، وأنه ليس لأحد الرعية أن يُلاعن بينهما، كما أنه ليس له إقامة الحد، بل هو للإمام أو نائبه.



فصل

فى التلاعن بمحضر جماعة من الناس

ومنها: أنه يسن التلاعن بمحضر جماعة من الناس يشهدونه، فإن ابن عباس،

(١) سبق تخريجه.

(٢) حسن. رواه الطبرانى فى «الكبير» كما فى «المجمع» (٤/ ١٠٠) وقال الهيثمى: فيه بكر بن سهل الدمياطى ضعفه النسائى ووثقه غيره وبقيه رجاله ثقات.

(٣) رواه مسلم (٦٠١٢) بلفظ «إنما أنا بشر. إذا أمرتكم بشىء من دينكم فخذوا به. وإذا أمرتكم بشىء من رأى فإنما أنا بشر» وفى رواية «أنتم أعلم بأمر ديناكم» رواه مسلم (٦٠١٣) وابن ماجه (٢٤٧١).

وابن عمر، وسهل بن سعد، حضروه مع حادثة أسنانهم، فدل ذلك على أنه حضر جمع كثير، فإن الصبيان إنما يحضرون مثل هذا الأمر تبعاً للرجال. قال سهل بن سعد: فتلاعنا وأنا مع الناس عند النبي ﷺ. وحكمة هذا -والله أعلم-، أن اللعان بنى على التغليظ مبالغة فى الردع والزجر، وفعله فى الجماعة أبلغ فى ذلك.



فصل

فى هيئة التلاعن

ومنها: أنهما يتلاعنان قياماً، وفى قصة هلال بن أمية أن النبي ﷺ قال له: «قم فاشهد أربع شهادات بالله».

وفى «الصحيحين»: فى قصة المرأة، ثم قامت فشهدت، ولأنه إذا قام شاهده الحاضرون، فكان أبلغ فى شهرته، وأوقع فى النفوس، وفيه سر آخر، وهو أن الدعوة التى تُطلب إصابتها إذا صادفت المدعو عليه قائماً نفذت فيه، ولهذا لما دعا خُبَيْبٌ على المشركين حين صلبوه، أخذ أبو سفيان معاوية فأضجعه، وكانوا يرون أن الرجل إذا لطئ بالأرض، زلّت عنه الدعوة.

فصل

ومنها: البداءة بالرجل فى اللعان، كما بدأ الله عز وجل ورسوله به، فلو بدأت هى، لم يُعتد بلعانها عند الجمهور، واعتد به أبو حنيفة. وقد بدأ الله سبحانه فى الحد بذكر المرأة فقال: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» [النور: ٢]، وفى اللعان بذكر الزوج، وهذا فى غاية المناسبة؛ لأن الزنى من المرأة أقبح منه بالرجل، لأنها تزيد على هتك حق الله إفساد فراش بعلها، وتعليق نسب من غيره عليه، وفضيحة أهلها وأقاربها، والجناية على محض حق الزوج، وخيانتته فيه، وإسقاط حرمة عند الناس، وتعييره بإمساك البغى، وغير ذلك من مفاصد زناها، فكانت البداءة بها فى الحد أهم، وأما اللعان: فالزوج هو الذى قذفها وعرضها لللعان، وهتك عرضها، ورمأها بالعظيمة، وفضحها عند قومها وأهلها، ولهذا يجب عليه الحد إذا لم يُلاعن، فكانت البداءة به فى اللعان أولى من البداءة بها.

فصل

ومنها: وعظ كل واحد من المتلاعنين عند إرادة الشروع في اللعان، فيُوعظ ويُذكر، ويقال له: عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، فإذا كان عند الخامسة، أُعيد ذلك عليهما، كما صحت السنة بهذا وهذا.



فصل

في ألفاظ الملاعنة

ومنها: أنه لا يُقبل من الرجل أقل من خمس مرات، ولا من المرأة، ولا يُقبل منه إبدال اللعنة بالغضب والإبعاد والسخط، ولا منها إبدال الغضب باللعنة والإبعاد والسخط، بل يأتي كل منهما بما قسم الله له من ذلك شرعاً وقدرأً، وهذا أصح القولين في مذهب أحمد ومالك وغيرهما.

ومنها: أنه لا يفتقر أن يزيد على الألفاظ المذكورة في القرآن السنة شيئاً، بل لا يُستحب ذلك، فلا يحتاج أن يقول: أشهد بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية، ونحو ذلك، بل يكفي أن يقول: أشهد بالله إني لمن الصادقين، وهي تقول: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين، ولا يحتاج أن يقول: فيما رميتها به من الزنى، ولا أن تقول هي: إنه لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنى، ولا يشترط أن يقول إذا ادعى الرؤية: رأيتها تزنى كالمروء في المكحلة، ولا أصل لذلك في كتاب الله، ولا سنة رسوله، فإن الله سبحانه بعلمه وحكمته كفانا بما شرعه لنا وأمرنا به عن تكلف زيادة عليه.

قال صاحب «الإفصاح» وهو يحيى بن محمد بن هبيرة في «إفصاحه»: من الفقهاء من اشترط أن يزداد بعد قوله من الصادقين: فيما رميتها به من الزنى، واشترط في نفيها عن نفسها أن تقول: فيما رمانى به من الزنى. قال: ولا أراه يحتاج إليه، لأن الله تعالى أنزل ذلك وبينه، ولم يذكر هذا الاشتراط.

وظاهر كلام أحمد، أنه لا يشترط ذكر الزنى في اللعان، فإن إسحاق بن منصور قال: قلت لأحمد: كيف يُلاعن؟ قال: على ما في كتاب الله يقول أربع مرات:

أشهد بالله إنى فيما رميتها به لمن الصادقين، ثم يقف عند الخامسة فيقول: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، والمرأة مثل ذلك.

ففى هذا النص أنه لا يُشترط أن يقول: من الزنى، ولا تقوله هى، ولا يُشترط أن يقول عند الخامسة: فيما رميتها به، وتقول هى: فيما رماني به، والذين اشترطوا ذلك حجتهم أن قالوا: ربما نوى: إنى لمن الصادقين في شهادة التوحيد أو غيره من الخبر الصادق، ونوت: إنه لمن الكاذبين فى شأن آخر، فإذا ذكرا ما رُميت به من الزنى، انتفى هذا التأويل.

قال الآخرون: هب أنهما نويا ذلك، فإنهما لا ينتفعان بنيتهما، فإن الظالم لا ينفعه تأويله، ويمينه على نية خصمه، ويمينه بما أمر الله به إذا كان مجاهراً فيها بالباطل، والكذب موجه عليه اللعنة أو الغضب، نوى ما ذكركم، أو لم ينوه، فإنه لا يموة على من يعلم السر وأخفى بمثل هذا.

فصل

ومنها: أن الحمل ينتفى بلعانه، ولا يحتاج أن يقول: وما هذا الحمل منى، ولا يحتاج أن يقول: وقد استبرأتها، هذا قول أبى بكر عبد العزيز من أصحاب أحمد، وقول بعض أصحاب مالك، وأهل الظاهر، وقال الشافعى: يحتاج الرجل إلى ذكر الولد، ولا تحتاج المرأة إلى ذكره، وقال الحرقى وغيره: يحتاجان إلى ذكره، وقال القاضى: يشترط أن يقول: هذا الولد من زنى وليس هو منى. وهو قول الشافعى، وقول أبى بكر أصح الأقوال: وعليه تدل السنة الثابتة.

فإن قيل: فقد روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما، أن النبى ﷺ لامعن بين رجل وامرأته، وانتفى من ولدها، ففرق بينهما، وألحق الولد بالمرأة^(١).

وفى حديث سهل بن سعد: وكانت حاملاً فأنكر حملها^(٢).

وقد حكم ﷺ «بأن الولد للفراش»^(٣) وهذه كانت فراشاً له حال كونها حاملاً، فالولد له، فلا ينتفى عنه إلا بنفيه.

(٢) سبق تخريجه.

(١) سبق تخريجه.

(٣) رواه البخارى (٢٢١٨) ومسلم (٣٥٤٩)، ٣٥٥٠ و ٣٥٥١ والنسائى (٦/ ١٨٠) من حديث عائشة رضى الله عنها.

قيل: هذا موضع تفصيل لا بد منه، وهو إن الحمل إن كان سابقاً على ما رماها به، وعلم أنها زنت وهى حامل منه، فالولد له قطعاً، ولا ينتفى عنه بلعانه، ولا يحل له أن ينفيه عنه فى اللعان، فإنها لما علقته به، كانت فراشاً له، وكان الحمل لاحقاً به، فزناها لا يُزيل حكم لحوقه به، وإن لم يعلم حملها حال زناها الذى قد قذفها به، فهذا ينظر فيه، فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من الزنى الذى رماها به، نظر، فإذا أن يكون استبرأها قبل زناها، أو لم يستبرئها، فإن كان استبرأها، انتفى الولد عنه بمجرد اللعان، سواء نفاه، أو لم ينفيه، ولا بد من ذكره عند من يشترط ذكره، وإن لم يستبرئها، فهأنا أمكن أن يكون الولد منه، وأن يكون من الزانى، فإن نفاه فى اللعان، انتفى، وإلا لحق به، لأنه أمكن كونه منه ولم ينفيه.

فإن قيل: فالنبي ﷺ قد حكم بعد اللعان، ونفى الولد بأنه إن جاء يشبه الزوج صاحب الفراش فهو له، وإن جاء يُشبه الذى رميت به فهو له، فما قولكم فى مثل هذه الواقعة إذا لاعن امرأته وانتفى من ولدها، ثم جاء الولد يشبهه، هل تُلحقونه به بالشبه عملاً بالقامة، أو تحكمون بانقطاع نسبه منه عملاً بموجب لعانه؟ قيل: هذا مجال ضنك، وموضع ضيق تجاذب أعنته اللعان المقتضى لانقطاع النسب، وانتفاء الولد، وأنه يدعى لأمه ولا يدعى لأب، والشبه الدال على ثبوت نسبه من الزوج، وأنه ابنه، مع شهادة النبي ﷺ بأنها إن جاءت به على شبهه فالولد له، وأنه كذب عليها، فهذا مضيق لا يخلص منه إلا المستبصر البصير بأدلة الشرع وأسراره، والخير بجمعه وفرقه الذى سافرت به همته إلى مطلع الأحكام، والمشكاة التى منها ظهر الحلال والحرام، والذى يظهر فى هذا، والله المستعان وعليه التكلان، أن حكم اللعان قطع حكم الشبه، وصار معه بمنزلة أقوى الدليلين مع أضعفهما، فلا عبرة للشبه بعد مضى حكم اللعان فى تغيير أحكامه، والنبي ﷺ لم يُخبر عن شأن الولد وشبهه ليغير بذلك حكم اللعان، وإنما أخبر عنه، ليتبين الصادق منهما من الكاذب الذى قد استوجب اللعنة والغضب، فهو إخبار عن أمر قدرى كوني يتبين به الصادق من الكاذب بعد تقرر الحكم الدينى، وأن الله سبحانه سيجعل فى الولد دليلاً على ذلك، ويدل عليه أنه ﷺ قال ذلك بعد انتفائه من الولد، وقال: «إن جاءت به كذا وكذا، فلا أراه إلا صدق عليها، وإن جاءت به كذا وكذا، فلا أراه إلا كذب عليها»، فجاءت به على النعت المكروه، فعلم أنه صدق عليها، ولم يعرض لها، ولم يفسخ حكم

اللعان، فيحكم عليها بحكم الزانية مع العلم بأنه صدق عليها، فكذلك لو جاءت به على شبه الزوج يعلم أنه كذب عليها، ولا يُغير ذلك حكم اللعان، فيحد الزوج ويلحق به الولد، فليس قوله: إن جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن أمية إلحاقاً له به في الحكم، كيف وقد نفاه باللعان، وانقطع نسبه به، كما أن قوله: وإن جاءت به كذا وكذا، فهو للذى رميت به، ليس إلحاقاً به، وجعله ابنه، وإنما هو إخبار عن الواقع، وهذا كما لو حكم بأيمان القسامة ثم أظهر الله سبحانه آية تدل على كذب الحالفين، لم ينتقض حكمها بذلك، وكذا لو حكم بالبراءة من الدعوى بيمين، ثم أظهر الله سبحانه آية تدل على أنها يمينٌ فاجرة، لم يبطل الحكم بذلك.

فصل

ومنها: أن الرجل إذا قذف امرأته بالزنى برجل بعينه، ثم لاعنها، سقط الحد عنه لهما، ولا يحتاج إلي ذكر الرجل فى لعانه، وإن لم يُلاعن، فعليه لكل واحد منهما حده، وهذا موضع اختلف فيه، فقال أبو حنيفة ومالك: يُلاعن للزوجة، ويحد للأجنبى، وقال الشافعى فى أحد قوليهِ: يجب عليه حد واحد، ويسقط عنه الحد لهما بلعانه، وهو قول أحمد، والقول الثانى للشافعى: أنه يحد لكل واحد حداً، فإن ذكر المَقْذوف فى لعانه، سقط الحد، وإن لم يذكره فعلى قولين، أحدهما: يستأنف اللعان، ويذكره فيه، فإن لم يذكره، حد له. والثانى: أنه يسقط حده بلعانه، كما يسقط حد الزوجة.

وقال بعض أصحاب أحمد: القذف للزوجة وحدها، ولا يتعلق بغيرها حتى المطالبة ولا الحد. وقال بعض أصحاب الشافعى: يجب الحد لهما، وهل يجب حدٌ واحد، أو حدان؟ على وجهين، وقال بعض أصحابه: لا يجب إلا حد واحد قولاً واحداً، ولا خلاف بين أصحابه أنه إذا لاعن وذكر الأجنبى فى لعانه: أنه يسقط عنه حكمه، وإن لم يذكره، فعلى قولين: الصحيح عندهم: أنه لا يسقط.

والذين أسقطوا حكم قذف الأجنبى باللعان، حججهم ظاهرة وقوية جداً، فإنه عليه السلام لم يحد الزوج بشريك بن سحماء، وقد سماه صريحاً، وأجاب الآخرون عن هذا بجوابين: أحدهما: أن المَقْذوف كان يهودياً، ولا يجب الحد بقذف الكافر. والثانى: أنه لم يُطالب به، وحد القذف إنما يُقام بعد المطالبة.

وأجاب الآخرون عن هذين الجوابين، وقالوا: قول من قال: إنه يهودى باطل، فإنه شريك بن عبدة وأمه سحماء، وهو حليف الأنصار، وهو أخو البراء بن مالك لأمه. قال عبد العزيز بن بريدة في شرحه لأحكام عبد الحق: قد اختلف أهل العلم في شريك بن سحماء المذدوف، فقيل: إنه كان يهودياً وهو باطل، والصحيح: أنه شريك بن عبدة حليف الأنصار، وهو أخو البراء بن مالك لأمه. وأما الجواب الثاني، فهو ينقلب حجة عليكم، لأنه لما استقر عنده أنه لا حق له في هذا القذف لم يطالب به، ولم يتعرض له، وإلا كيف يسكت عن براءة عرضه، وله طريق إلى إظهارها بحد قاذفه، والقوم كانوا أشد حمية وأنفة من ذلك؟ وقد تقدم أن اللعان أقيم مقام البينة للحاجة، وجعل بدلاً من الشهود الأربعة، ولهذا كان الصحيح أنه يوجب الحد عليها إذا نكلت، فإذا كان بمنزلة الشهادة في أحد الطرفين كان بمنزلتها في الطرف الآخر، ومن المحال أن تحد المرأة باللعان إذا نكلت، ثم يحد القاذف حد القذف وقد أقام البينة على صدق قوله، وكذلك إن جعلناه يميناً فإنها كما درأت عنه الحد من طرف الزوجة، درأت عنه طرف المذدوف، ولا فرق، لأن به حاجة إلى قذف الزانى لما أفسد عليه من فراشه، وربما يحتاج إلى ذكره ليستدل بشبه الولد له على صدق قاذفه، كما استدل النبي ﷺ على صدق هلال بشبه الولد بشريك بن سحماء، فوجب أن يسقط حكم قذفه ما أسقط حكم قذفها، وقد قال النبي ﷺ للزوج: «البينة وإلا حد في ظهرك»، ولم يقل: وإلا حدان، هذا والمرأة لم تطالب بحد القذف، فإن المطالبة شرط في إقامة الحد، لا في وجوبه، وهذا جواب آخر عن قولهم: إن شريكاً لم يطالب بالحد، فإن المرأة أيضاً لم تطالب به، وقد قال له النبي ﷺ: «البينة وإلا حد في ظهرك».

فإن قيل: فما تقولون: لو قذف أجنبية بالزنى برجل سماه، فقال: زنى بك فلان، أو زنى به؟ قيل: هاهنا يجب عليه حدان، لأنه قاذف لكل واحد منهما، ولم يأت بما يسقط موجب قذفه، فوجب عليه حكمه، إذ ليس هنا بينة بالنسبة إلي أحدهما، ولا ما يقوم مقامها.

فصل

ومنها: أنه إذا لاعنها وهى حامل، وانتفى من حملها، انتفى عنه، ولم يحتج إلى أن يلاعن بعد وضعه كما دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة، وهذا موضع

اختلف فيه . فقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يُلاعن لنفيه حتى تضع لاحتمال أن يكون ريحاً فتنفش ، ولا يكون للعان حينئذ معنى ، وهذا هو الذى ذكره الخرقي فى «مختصره» ، فقال : وإن نفى الحمل فى التعانه لم ينتف عنه حتى ينفيه عن وضعها له ويُلاعن ، وتبعه الأصحاب على ذلك ، وخالفهم أبو محمد المقدسى كما يأتى كلامه .

وقال جمهور أهل العلم : له أن يُلاعن فى حال الحمل اعتماداً على قصة هلال بن أمية ، فإنها صريحةٌ صحيحةٌ فى اللعان حال الحمل ، ونفى الولد فى تلك الحال ، وقد قال النبى ﷺ : «إن جاءت به على صفة كذا وكذا، فلا أراه قد صدق عليها..» الحديث .

قال الشيخ فى «المغنى» : وقال مالك ، والشافعى ، وجماعة من أهل الحجاز : يصح نفى الحمل ، وينتفى عنه ، محتجين بحديث هلال ، وأنه نفى حملها ، فنفاه عنه النبى ﷺ ، وألحقه بالأم ، ولا خفاء أنه كان حملاً ، ولهذا قال النبى ﷺ : «انظروها، فإن جاءت به كذا وكذا» ، وقال : ولأن الحمل مظنون بأمارات تدل عليه ، ولهذا تثبت للحامل أحكامٌ تخالف فيها الحائل من النفقة والفطر فى الصيام ، وترك إقامة الحد عليها ، وتأخير القصاص عنها ، وغير ذلك مما يطول ذكره ، ويصح استلحاق الحمل ، فكان كالولد بعد وضعه . قال : وهذا القول هو الصحيح ، لموافقة ظواهر الأحاديث ، وما خالف الحديث لا يُعْبَأُ به كائناً ما كان .

وقال أبو بكر : ينتفى الولد بزوال الفراش ، ولا يحتاج إلى ذكره فى اللعان احتجاجاً بظاهر الأحاديث ، حيث لم ينقل نفى الحمل ، ولا تعرض لنفيه .

وأما مذهب أبى حنيفة رحمه الله ، فإنه لا يصح نفى الحمل واللعان عليه ، فإن لاعنها حاملاً ، ثم أتت بالولد ، لزمه عنده ، ولم يتمكن من نفيه أصلاً ، لأن اللعان لا يكون إلا بين الزوجين ، وهذه قد بانت بلعانها فى حال حملها .

قال المنازعون له : هذا فيه إلزامه ولداً ليس منه ، وسد باب الانتفاء من أولاد الزنى ، والله سبحانه قد جعل له إلى ذلك طريقاً ، فلا يجوز سدها ، قالوا : وإنما تعتبر الزوجة فى الحال التى أضاف الزنى إليها فيها ، لأن الولد الذى تأتى به يلحقه ، إذا لم ينفه ، فيحتاج إلى نفيه ، وهذه كانت زوجته فى تلك الحال ، فملك نفى ولدها . وقال أبو يوسف ومحمد : له أن ينفى الحمل ما بين الولادة إلي تمام أربعين ليلة منها . وقال عبد الملك بن الماجشون : لا يُلاعن لنفى الحمل إلا أن ينفيه ثانية بعد الولادة .

وقال الشافعي: إذا علمَ بالحمل فأمكنه الحاكم من اللعان، فلم يلاعن، لم يكن له أن ينفيه بعد.

فإن قيل: فما تقولون: لو استلحق الحمل، وقذفها بالزنى، فقال: هذا الولد مني وقد زنت، ما حكم هذه المسألة؟ قيل: قد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال.

أحدها: أنه يُحد ويُلحق به الولد، ولا يُمكن من اللعان.

والثاني: أنه يُلاعن، ويتنفي الولد.

والثالث: أنه يُلاعن للقذف، ويلحقه الولد، والثلاثة روايات عن مالك، والمنصوص عن أحمد: أنه لا يصح استلحاق الولد كما لا يصح نفيه.

قال أبو محمد: وإن استلحق الحمل، فمن قال: لا يصح نفيه، قال: لا يصح استلحاقه، وهو المنصوص عن أحمد. ومن أجاز نفيه، قال: يصح استلحاقه، وهو مذهب الشافعي، لأنه محكوم بوجوده بدليل وجوب النفقة ووقف الميراث، فصح الإقرار به كالمولود، وإذا استلحقه، لم يملك نفيه بعد ذلك، كما لو استلحقه بعد الوضع. ومن قال: لا يصح استلحاقه، قال: لو صح استلحاقه، للزمه بترك نفيه كالمولود، ولا يلزمه ذلك بالإجماع، وليس للشبه أثرٌ في الإلحاق، بدليل حديث الملاعنة، وذلك مختص بما بعد الوضع، فاختص صحة الإلحاق به، فعلى هذا لو استلحقه، ثم نفاه بعد وضعه كان له ذلك، فأما إن سكت عنه، فلم ينفيه، ولم يستلحقه، لم يلزمه عند أحد علمنا قوله، لأن تركه محتمل، لأنه لا يتحقق وجوده إلا أن يُلاعنها، فإن أبا حنيفة ألزمه الولد على ما أسلفناه.

فصل

وقول ابن عباس: ففرَّق رسول الله ﷺ بينهما، وقضى ألا يُدعى ولدها لأب، ولا تُرمى، ومن رماها، أو رمى ولدها، فعليه الحد، وقضى أن لا بيت لها عليه، ولا قوت، من أجل أنهما يفترقان من غير طلاق ولا متوفى عنها.

وقول سهل: فكان ابنها يدعى إلى أمه، ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها.

وقوله: مضت السنة فى المتلاعنين أن يُفرق بينهما، ثم لا يجتمعان أبداً.

وقال الزهرى، عن سهل بن سعد: فرّق رسول الله ﷺ بينهما، وقال: «لا يجتمعان أبداً».

وقول الزوج: يا رسول الله! مالى؟ قال: «لا مال لك، إن كنتَ صدقتَ عليها، فهو بما استحلتت من فرجها، وإن كنت كذبتَ عليها، فهو أبعد لك منها».

فتضمنت هذه الجملة عشرة أحكام.

الحكم الأول: التفريق بين المتلاعنين، وفى ذلك خمسة مذاهب.

أحدها: أن الفرقة تحصل بمجرد القذف، هذا قول أبى عبيد، والجمهور خالفوه فى ذلك، ثم اختلفوا، فقال جابر بن زيد، وعثمان البتّى، ومحمد بن أبى صفرة، وطائفة من فقهاء البصرة: لا يقع باللعان فرقةً ألبتة، وقال ابن أبى صفرة: اللعان لا يقطع العصمة، واحتجوا بأن النبى ﷺ لم يُنكر عليه الطلاق بعد اللعان، بل هو أنشأ طلاقها، ونزه نفسه أن يُمسك من قد اعترف بأنها زنت، أو أن يقوم عليه دليل كذب بإمسакها، فجعل النبى ﷺ فعله سنة، ونازع هؤلاء جمهور العلماء، وقالوا: اللعان يوجب الفرقة، ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب.

أحدها: أنها تقع بمجرد لعان الزوج وحده، وإن لم تلتعن المرأة، وهذا القول مما تفرد به الشافعى، واحتج له بأنها فرقة حاصلة بالقول، فحصلت بقول الزوج وحده كالطلاق.

المذهب الثانى: أنها لا تحصل إلا بلعانهما جميعاً، فإذا تمّ لعانهما، وقعت الفرقة، ولا يُعتبر تفريق الحاكم، وهذا مذهب أحمد فى إحدى الروايتين عنه اختارها أبو بكر، وقول مالك وأهل الظاهر، واحتج لهذا القول بأن الشرع إنما ورد بالتفريق بين المتلاعنين، ولا يكونان متلاعنين بلعان الزوج وحده، وإنما فرق النبى ﷺ بينهما بعد تمام اللعان منهما، فالقول بوقوع الفرقة قبله مخالف لمداول السنة وفعل النبى ﷺ واحتجوا بأن لفظ اللعان لا يقتضى فرقة، فإنه إما أيمان على زناها، وإما شهادة به، وكلاهما لا يقتضى فرقة، وإنما ورد الشرع بالتفريق بينهما بعد تمام لعانهما لمصلحة ظاهرة وهى أن الله سبحانه جعل بين الزوجين مودة ورحمة، وجعل كلاً منهما سكناً للآخر، وقد زال هذا بالقذف، وأقامها مقام الخزى والعار والفضيحة،

فإنه إن كان كاذباً فقد فضحها وبهتها، ورماها بالداء العضال، ونكس رأسها ورؤوس قومها، وهتكها على رؤوس الأشهاد. وإن كانت كاذبة، فقد أفسدت فراشه، وعرضته للفضيحة والخزى والعار بكونه زوج بغى، وتعليق ولد غيره عليه، فلا يحصل بعد هذا بينهما من المودة والرحمة والسكن ما هو مطلوبٌ بالنكاح، فكان من محاسن شريعة الإسلام التفريق بينهما، والتحريم المؤبد على ما سنذكره، ولا يترتب هذا على بعض اللعان كما لا يترتب على بعض لعان الزوج. قالوا: ولأنه فسخ ثبت بإيمان متحالفين، فلم يثبت بإيمان أحدهما، كالفسخ لتخالف المتبايعين عند الاختلاف.

المذهب الثالث: أن الفرقة لا تحصل إلا بتمام لعانهما، وتفريق الحاكم، وهذا مذهب أبي حنيفة، وإحدى الروایتين عن أحمد، وهى ظاهر كلام الخرقي، فإنه قال: ومتى تلاعنا، وفرق الحاكم بينهما، لم يجتمعا أبداً. واحتج أصحاب هذا القول بقول ابن عباس فى حديثه: ففرق رسول الله ﷺ بينهما. وهذا يقتضى أن الفرقة لم تحصل قبله، واحتجوا بأن عويمراً قال: كذبتُ عليها يا رسول الله، إن أمسكتها، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، وهذا حجةٌ من وجهين، أحدهما: أنه يقتضى إمكان إمساكها. والثانى: وقوع الطلاق، ولو حصلت الفرقة باللعان وحده، لما ثبت واحدٌ من الأمرين، وفى حديث سهل بن سعد: أنه طلقها ثلاثاً، فأنفذه رسول الله ﷺ. رواه أبو داود (١).

قال الموقعون للفرقة بتمام اللعان بدون تفريق الحاكم: اللعان معنى يقتضى التحريم المؤبد، كما سنذكره، فلم يقف على تفريق الحاكم كالرضاع، قالوا: ولأن الفرقة لو وقعت على تفريق الحاكم، لساغ ترك التفريق إذا كرهه الزوجان، كالتفريق بالعيب والإعسار، قالوا: وقوله: فرق النبى ﷺ، يحتمل أموراً ثلاثة. أحدها: إنشاء الفرقة، والثانى: الإعلام بها. والثالث: إلزامه بموجبها من الفرقة الحسية.

وأما قوله: كذبت عليها إن أمسكتها، فهذا لا يدل على أن إمساكها بعد اللعان مأذون فيه شرعاً، بل هو بادر إلى فراقها، وإن كان الأمر صائراً إلى ما بادر إليه، وأما طلاقه ثلاثاً، فما زاد الفرقة الواقعة إلا تأكيداً، فإنها حرمت عليه تحريماً مؤبداً، فالطلاق تأكيد لهذا التحريم، وكأنه قال: لا تحل لى بعد هذا. وأما إنفاذ الطلاق

(١) صحيح. رواه أبو داود (٢٢٥٠) والبيهقى (٤١٠/٧).

عليه، فتقريرٌ لموجبه من التحريم، فإنها إذا لم تحل له باللعان أبداً، كان الطلاق الثلاث تأكيداً للتحريم الواقع باللعان، فهذا معنى إنفاذه، فلما لم ينكره عليه، وأقره على التكلم به وعلى موجبه، جعل هذا إنفاذاً من النبي ﷺ، وسهلاً لم يحك لفظ النبي ﷺ أنه قال: وقع طلاقك، وإنما شاهد القصة، وعدم إنكار النبي ﷺ للطلاق، فظن ذلك تنفيذاً، وهو صحيح بما ذكرنا من الاعتبار، والله أعلم.



فصل

أَيْكُونُ اللَّعَانُ طَلَاقًا أَمْ فَسْخًا

الحكم الثاني: أن فرقة اللعان فسخ، وليست بطلاق، وإلى هذا ذهب الشافعي وأحمد، ومن قال بقولهما، واحتجوا بأنها فرقةٌ توجب تحريماً مؤبداً، فكانت فسخاً كفرقة الرضاع، واحتجوا بأن اللعان ليس صريحاً في الطلاق، ولا نوى الزوج به الطلاق، فلا يقع به الطلاق، قالوا: ولو كان اللعان صريحاً في الطلاق، أو كناية فيه، لوقع بمجرد لعان الزوج، ولم يتوقف على لعان المرأة، قالوا: ولأنه لو كان طلاقاً، فهو طلاق من مدخول بها بغير عوض لم ينو به الثلاث، فكان يكون رجعيّاً، قالوا: ولأن الطلاق بيد الزوج، إن شاء طلق، وإن شاء أمسك، وهذا الفسخ حصل بالشرع وبغير اختياره، قالوا: وإذا ثبت بالسنة وأقوال الصحابة، ودلالة القرآن، أن فرقة الخلع ليست بطلاق، بل هي فسخ مع كونها بتراضيهما، فكيف تكون فرقة اللعان طلاقاً؟



فصل

فِيمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّعَانَ تَحْرِيمًا مُؤَبِّدًا

الحكم الثالث: أن هذه الفرقة توجب تحريماً مؤبداً لا يجتمعان بعدها أبداً. قال الأوزاعي: حدثنا الزبيدي، حدثنا الزهري، عن سهل بن سعد، فذكر قصة المتلاعنين، وقال: ففرق رسول الله ﷺ بينهما وقال: «لا يجتمعان أبداً»^(١).

(١) صحيح . رواه البيهقي (٧/ ٤١٠).

وذكر البيهقي من حديث سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبدا»^(١).

قال: وروينا عن علي، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهما، قالوا: مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعا أبداً^(٢). قال: وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً^(٣) إلى هذا ذهب أحمد، الشافعى، ومالك، والثورى، وأبو عبيد، وأبو يوسف.

وعن أحمد رواية أخرى: أنه إن أكذب نفسه، حلّت له، وعاد فراشه بحاله، وهى رواية شاذة شدّ بها حنبل عنه. قال أبو بكر: لا نعلم أحداً رواها غيره، وقال صاحب «المغنى»: وينبغى أن تُحمل هذه الرواية على ما إذا لم يُفرق بينهما. فأما مع تفريق الحاكم بينهما، فلا وجه لبقاء النكاح بحاله.

قلت: الرواية مطلقة، ولا أثر لتفريق الحاكم فى دوام التحريم، فإن الفُرقة الواقعة بنفس اللعان أقوى من الفرقة الحاصلة بتفريق الحاكم، فإذا كان إكذاب نفسه مؤثراً فى تلك الفرقة القوية، رافعاً للتحريم الناشئ منها، فلأن يؤثر فى الفرقة التى هى دونها، ويرفع تحريمها أولى.

وإنما قلنا: إن الفرقة بنفس اللعان أقوى من الفرقة بتفريق الحاكم، لأن فُرقة اللعان تستند إلى حكم الله ورسوله، سواء رضى الحاكم والمتلاعنان التفريق أو أبوه، فهى فرقة من الشارح بغير رضى أحدٍ منهم ولا اختياره، بخلاف فرقة الحاكم، فإنه إنما يفرق باختياره.

وأيضاً فإن اللعان يكون قد اقتضى بنفسه التفريق لقوته وسلطانه عليه، بخلاف ما إذا توقف على تفريق الحاكم، فإنه لم يقو بنفسه على اقتضاء الفرقة، ولا كان له سلطانٌ عليها، وهذه الرواية هى مذهب سعيد بن المسيب، قال: فإن أكذب نفسه، فهو خاطبٌ من الخطّاب، ومذهب أبي حنيفة ومحمد، وهذا على أصله اطرء، لأن فُرقة اللعان عنده طلاق. وقال سعيد بن جبير: إن أكذب نفسه، ردّت إليه ما دامت فى العدة.

(١) حسن. رواه الدارقطنى (٤٧٦/٣).

(٢) حسن. رواه الدارقطنى (٢٧٦/٣) والبيهقى (٤١٠/٧) وعبد الرزاق (١٢٤٣٦).

(٣) صحيح. رواه البيهقى (٤١٠/٧) وعبد الرزاق (١٢٤٣٣).

والصحيح: القول الأول الذى دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة، وأقوال الصحابة رضى الله عنهم، وهو الذى تقتضيه حكمة اللعان، ولا تقتضى سواه، فإن لعنة الله تعالى وغضبه قد حلَّ بأحدهما لا محالة، ولهذا قال النبى ﷺ عند الخامسة: «إنها الموجبة»، أى الموجبة لهذا الوعيد، ونحن لا نعلم عين مَنْ حَلَّتْ به يقيناً، ففرق بينهما خشية أن يكون هو الملعون الذى قد وجبت عليه لعنة الله وباء بها، فيعلو امرأة غير ملعونة، وحكمة الشرع تأبى هذا، كما أبت أن يعلو الكافر مسلمة والزانى عفيفةً.

فإن قيل: فهذا يوجب ألا يتزوج غيرها لما ذكرتم بعينه؟

قيل: لا يُوجب ذلك، لأننا لم نتحقق أنه هو الملعون، وإنما تحققنا أن أحدهما كذلك، وشككنا فى عينه، فإذا اجتمعا، لزمه أحد الأمرين ولا بد، إما هذا وإما إمساكه ملعونةً مغضوباً عليها قد وجب عليها غضب الله، وباءت به، فأما إذا تزوجت غيره، أو تزوج غيرها، لم تتحقق هذه المفسدة فيهما.

وأيضاً فإن النفرة الحاصلة من إساءة كل واحد منهما إلى صاحبه لا تزول أبداً، فإن الرجل إن كان صادقاً عليها، فقد أشاع فاحشتها، وفضحها على رؤوس الأشهاد، وأقامها مقام الخزى، وحقق عليها الخزى والغضب، وقطع نسب ولدها، وإن كان كاذباً، فقد أضاف إلى ذلك بهتها بهذه الفرية العظيمة، وإحراق قلبها بها، والمرأة إن كانت صادقة فقد أكذبت على رؤوس الأشهاد، وأوجبت عليه لعنة الله. وإن كانت كاذبة، فقد أفسدت فراشه وخانته فى نفسها، وألزمته العار والفضيحة، وأحوجته إلى هذا المقام المخزى، فحصل لكل واحد منهما من صاحبه من النفرة والوحشة، وسوء الظن ما لا يكاد يلتئم معه شملهما أبداً، فاقتضت حكمة مَنْ شرعهُ كله حكمةً ومصلحةً وعدلٌ ورحمةً تحتم الفرقة بينهما، وقطع الصبغة المتحمضة مفسدة.

وأيضاً فإنه إذا كان كاذباً عليها، فلا ينبغى أن يُسلط على إمساكها مع ما صنع من القبيح إليها، وإن كان صادقاً، فلا ينبغى أن يُمسكها مع علمه بحالها، ويرضى لنفسه أن يكون زوج بغي.

فإن قيل: فما تقولون: لو كانت أمة ثم اشتراها، هل يحل له وطؤها بملك

اليمن؟

قلنا: لا تحلُّ له لأنه تحريم مؤبد فحرمت على مشتريها كالرضاع ولأن المطلق

ثلاثاً إذا اشترى مطلقة لم تحمل له قبل زواج وإصابة، فها هنا أولى، لأن هذا التحريم مؤبد، وتحريم الطلاق غير مؤبد.

فصل

الحكم الرابع: أنها لا يسقط صداقها بعد الدخول، فلا يرجع به عليها، فإنه إن كان صادقاً، فقد استحل من فرجها عوض الصداق، وإن كان كاذباً فأولى وأحرى.
فإن قيل: فما تقولون: لو وقع اللعان قبل الدخول، هل تحكمون عليه بنصف المهر، أو تقولون: يسقط جملة؟

قيل: في ذلك قولان للعلماء، وهما روايتان عن أحمد مأخذهما: أن الفرقة إذا كانت بسبب من الزوجين كلعهما أو منهما ومن أجنبي، كشرائها لزوجها قبل الدخول، فهل يسقط الصداق تغلياً لجانبها كما لو كانت مستقلة بسبب الفرقة، أو نصفه تغلياً لجانبه، وأنه هو المشارك في سبب الإسقاط، والسيد الذي باعه متسبب إلى إسقاطه ببيع إياها؟ فهذا الأصل فيه قولان. وكل فرقة جاءت من قبل الزوج نصفت الصداق كطلاقه، إلا فسخه لعيبها، أو فوات شرط شرطه، فإنه يسقط كله، وإن كان هو الذي فسخ، لأن سبب الفسخ منها وهي الحاملة له عليه. ولو كانت الفرقة بإسلامه، فهل يسقط عنه، أو تُنصفه؟ على روايتين. فوجه إسقاطه، أنه فعل الواجب عليه، وهي الممتنعة من فعل ما يجب عليها، فهي المتسببة إلى إسقاط صداقها بامتناعها من الإسلام، ووجه التنصيف أن سبب الفسخ من جهته.

فإن قيل: فما تقولون في الخلع: هل يُنصفه أو يُسقطه؟

قيل: إن قلنا: هو طلاق نصفه، وإن قلنا: هو فسخ، فقال أصحابنا: فيه وجهان. أحدهما: كذلك تغلياً لجانبه. والثاني: يسقطه لأنه لم يستقل بسبب الفسخ، وعندى أنه إن كان مع أجنبي نصفه وجهاً واحداً، وإن كان معها، ففيه وجهان.

فإن قيل: فما تقولون: لو كانت الفرقة بشرائه لزوجته من سيدها: هل يُسقطه أو يُنصفه؟

قيل: فيه وجهان: أحدهما: يسقطه؛ لأن مستحق مهرها تسبب إلى إسقاطه ببيعها، والثاني: ينصفه لأن الزوج تسبب إليه بالشراء، وكل فرقة جاءت من قبلها

كردتها، وإرضاعها من يفسخ إرضاعه نكاحها، وفسخها لإعساره أو عيبه، فإنه يسقط مهرها.

فإن قيل: فقد قلت: إن المرأة إذا فسخت لعيب فى الزوج سقط مهرها، إذ الفرقه من جهتها، وقتلتم: إن الزوج إذا فسح لعيب فى المرأة سقط أيضاً، ولم تجعلوا الفسخ من جهته فتتصفوه، كما جعلتموه لفسخها لعيبه من جهتها، فأسقطتموه، فما الفرق؟ قيل: الفرق بينهما أنه إنما بذل المهر فى مقابلة بضع سليم من العيوب، فإذا لم يتبين كذلك، وفسخ، عاد إليها كما خرج منها، ولم يستوفه، ولا شيئاً منه، فلا يلزمه شيء من الصداق، كما أنها إذا فسخت لعيبه لم تُسلم إليه المعقود عليه، ولا شيئاً منه، فلا تستحق عليه شيئاً من الصداق.

فصل

الحكم الخامس: أنها لا نفقة لها عليه ولا سكنى، كما قضى به رسول الله ﷺ، وهذا موافق لحكمه فى المبتوتة التى لا رجعة لزوجها عليها، كما سيأتى بيان حكمه فى ذلك، وأنه موافق لكتاب الله، لا مخالف له، بل سقوط النفقة والسكنى للملاعنة أولى من سقوطها للمبتوتة، لأن المبتوتة له سبيل إلى أن ينكحها فى عدتها، وهذه لا سبيل له إلى نكاحها لا فى العدة ولا بعدها، فلا وجه أصلاً لوجوب نفقتها وسكناها، وقد انقطعت العصمة انقطاعاً كلياً.

فأقضيته ﷺ يوافق بعضها بعضاً، وكلها توافق كتاب الله والميزان الذى أنزله ليقوم الناس بالقسط، وهو القياس الصحيح، كما ستقر عينك إن شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب.

وقال مالك، والشافعى: لها السكنى. وأنكر القاضى إسماعيل بن إسحاق هذا القول إنكاراً شديداً.

وقوله: من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق، ولا متوفى عنها. لا يدل مفهومه على أن كل مطلقة، ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى، وإنما يدل على أن هاتين الفرقتين قد يجب معهما نفقة وسكنى، وذلك إذا كانت المرأة حاملاً، فلها ذلك فى فرقة الطلاق اتفاقاً، وفى فرقة الموت ثلاثة أقوال.

أحدها: أنه لا نفقة لها ولا سكنى، كما لو كانت حائلاً، وهذا مذهب أبى حنيفة وأحمد فى إحدى روايتيه، والشافعى فى أحد قوليه، لزوال سبب النفقة بالموت على وجه لا يرجى عوده، فلم يبق إلا نفقة قريب، فهى فى مال الطفل إن كان له مال، وإلا فعلى من تلزمه نفقته من أقاربه.

والثانى: أن لها النفقة والسكنى فى تركته تُقدم بها على الميراث، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد، لأن انقطاع العصمة بالموت لا يزيد على انقطاعها بالطلاق البائن، بل انقطاعها بالطلاق أشد، ولهذا تغسل المرأة زوجها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقة الرجعية عند أحمد ومالك فى إحدى الروايتين عنه، فإذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل، فوجوبها للمتوفى عنها زوجها أولى وأحرى.

والثالث: أن لها السكنى دون النفقة حاملاً كانت أو حائلاً، وهذا قول مالك وأحد قولى الشافعى إجراء لها مجرى المبتوتة فى الصحة، وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وذكر أدلتها، والتمييز بين راجحها ومرجوحها، إذ المقصود أن قوله: «من أجل أنهما يفترقان من غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها» إنما يدل على أن المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما القوت والبيت فى الجملة، فهذا إن كان هذا الكلام من كلام الصحابى، والظاهر - والله أعلم - أنه مُدرجٌ من قول الزهرى.

فصل

الحكم السادس: انقطاع نسب الولد من جهة الأب، لأن رسول الله ﷺ قضى ألا يدعى ولدها لأب، وهذا هو الحق، وهو قول الجمهور، وهو أجلُّ فوائد اللعان، وشذ بعض أهل العلم، وقال: المولود للفراش لا ينفيه اللعان ألبتة، لأن النبى ﷺ قضى أن الولد للفراش، وإنما ينفى اللعان الحمل، فإن لم يلاعنها حتى ولدت، لاعتن لإسقاط الحد فقط، ولا ينتفى ولدها منه، وهذا مذهب أبى محمد بن حزم، واحتج عليه بأن رسول الله ﷺ قضى أن الولد لصاحب الفراش، قال: فصَحَّ أن مَنْ وَلَدَ على فراشه ولد، فهو ولده إلا حيث نفاه الله على لسان رسوله ﷺ، أو حيث يوقن بلا شك أنه ليس ولده، ولم ينفيه ﷺ إلا وهى حامل باللعان فقط، فبقى ما عدا ذلك على لحاق النسب، قال: ولذلك قلنا: إن صدقته فى أن الحمل ليس منه، فإن تصديقها له لا يُلْتَفَت إليه لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾

{الأنعام: ١٦٤} فوجب أن إقرار الأبوين يصدق على نفى الولد، فيكون كسباً على غيرهما، وإنما نفى الله سبحانه الولد إذا أكذبت الأم، والتعنت هى والزوج فقط، فلا ينتفى فى غير هذا الموضع، انتهى كلامه (١).

وهذا ضد مذهب من يقول: إنه لا يصح اللعان على الحمل حتى تضع، كما يقول أحمد وأبو حنيفة، والصحيح: صحته على الحمل، وعلى الولد بعد وضعه، كما قاله مالك والشافعى، فالأقوال ثلاثة.

ولا تنافى بين هذا الحكم وبين الحكم بكون الولد للفراش بوجه ما، فإن الفراش قد زال باللعان، وإنما حكم رسول الله ﷺ بأن الولد للفراش عند تعارض الفراش، ودعوى الزانى، فأبطل دعوى الزانى للولد، وحكم به لصاحب الفراش، وهاهنا صاحب الفراش قد نفى الولد عنه.

فإن قيل: فما تقولون: لو لاعن لمجرد نفى الولد مع قيام الفراش، فقال: لم تزن، ولكن ليس هذا الولد ولدى؟

قيل: فى ذلك قولان للشافعى، وهما روايتان منصوصتان عن أحمد.

إحداهما: أنه لا لعان بينهما، ويلزمه الولد، وهى اختيار الحرفى.

والثانية: أن له أن يلاعن لنفى الولد، فينتفى عنه بلعانه وحده، وهى اختيار أبى البركات ابن تيمية، وهى الصحيحة.

فإن قيل: فخالفتكم حكم رسول الله ﷺ «أن الولد للفراش» قلنا: معاذ الله، بل وافقنا أحكامه حيث وقع غيرنا فى خلاف بعضها تأويلاً، فإنه إنما حكم بالولد للفراش حيث ادعاه صاحب الفراش، فرجع دعواه بالفراش، وجعله له، وحكم بنفيه عن صاحب الفراش حيث نفاه عن نفسه، وقطع نسبه منه، وقضى ألا يدعى لأب، فوافقنا الحكمين، وقلنا بالأمرين، ولم نفرق تفريقاً بارداً جداً سمجاً لا أثر له فى نفى الولد حملاً ونفيه مولوداً، فإن الشريعة لا تأتى على هذا الفرق الصورى الذى لا معنى تحته ألبتة، وإنما يرتضى هذا من قل نصيبه من ذوق الفقه وأسرار الشريعة، وحكمها ومعانيها، والله المستعان، وبه التوفيق.

فصل

الحكم السابع: إلحاق الولد بأمه عند انقطاع نسبه من جهة أبيه، وهذا إلحاق يُفيد حكماً رائداً على إلحاقه بها مع ثبوت نسبه من الأب، وإلا كان عديم الفائدة، فإن خروج الولد منها أمر محقق، فلا بد في الإلحاق من أمر زائد عليه، وعلى ما كان حاصله مع ثبوت النسب من الأب، وقد اختلف في ذلك.

فقال طائفة: أفاد هذا الإلحاق قطع توهم انقطاع نسب الولد من الأم، كما انقطع من الأب، وأنه لا يُنسب إلى أمٍّ، ولا إلى أبٍ، فقطع النبي ﷺ هذا الوهم، وألحق الولد بالأم، وأكد هذا بإيجابه الحد على من قذفه أو قذف أمه، وهذا قول الشافعي ومالك، وأبي حنيفة، وكل من لا يرى أن أمه وعصبتها له.

وقالت طائفة ثانية: بل أفادنا هذا الإلحاق فائدةً رائدة، وهي تحويل النسب الذي كان إلى أبيه إلى أمه، وجعل أمه قائمة مقام أبيه في ذلك، فهي عصبة وعصبتها أيضاً عصبة، فإذا مات، حازت ميراثه، وهذا قول ابن مسعود، ويروى عن علي، وهذا القول هو الصواب، لما روى أهل السنن الأربعة، من حديث واثلة بن الأسقع، عن النبي ﷺ أنه قال: «تحوز المرأة ثلاثة موارث: عتيقها، ولقيطها، وولدها الذي لاعنت عليه»^(١)، ورواه الإمام أحمد وذهب إليه.

وروى أبو داود في «سننه»: من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، أنه جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها^(٢).

وفي السنن أيضاً مراسلاً من حديث مكحول، قال: جعل رسول الله ﷺ ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها^(٣).

وهذه الآثار موافقة لمحض القياس، فإن النسب في الأصل للأب. فإذا انقطع من جهته صار للأم، كما أن الولاء في الأصل لمعتق الأب، فإذا كان الأب رقيقاً، كان

(١) ضعيف. رواه أحمد (٣/ ٤٩٠ و ١٠٦/ ٤، ١٠٧) وأبو داود (٢٩٠٦) والترمذي (٢١١٦) وابن ماجه (٢٧٣٢) والبيهقي (٦/ ٢٤٠) وابن عدى في «الكامل» (٥/ ٥٠) وفي سننه عمر بن رؤبة التغلبي، قال البخاري فيه نظر. وقال ابن عدى: أنكروا عليه أحاديثه عن عبد الواحد البصري. أهـ قلت: وهذا الحديث روايته عن عبد الواحد.

(٢) رواه أبو داود (٢٩٠٧).

(٣) رواه أبو داود (٢٩٠٨).

لمعتق الأم. فلو أعتق الأب بعد هذا، انجر الولاء من موالى الأم إليه، ورجع إلى أصله، وهو نظير ما إذا كذب الملاعن نفسه، واستلحق الولد، رجع النسب والتعصيب من الأم وعصبتها إليه. فهذا محض القياس، وموجب الأحاديث والآثار، وهو مذهب حبر الأمة وعالمها عبد الله بن مسعود، ومذهب إمامي أهل الأرض فى زمانهما، أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وعليه يدل القرآن بالطف إيماء وأحسنه، فإن الله سبحانه جعل عيسى من ذرية إبراهيم بواسطة مريم أمه، وهى من صميم ذرية إبراهيم، وسيأتى مزيد تقرير لهذا عند ذكر أقضية النبي ﷺ وأحكامه فى الفرائض إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فما تصنعون بقوله فى حديث سهل الذى رواه مسلم فى «صحيحه» فى قصة اللعان، وفى آخره: ثم جرت السنة أن يرث منها وترث منه ما فرض الله لها^(١).

قيل: نتلقاه بالقبول والتسليم والقول بموجبه، وإن أمكن أن يكون مدرجاً من كلام ابن شهاب وهو الظاهر، فإن تعصيب الأم لا يسقط ما فرض الله لها من ولدها فى كتابه، وغايتها أن تكون كالأب حيث يجتمع له الفرض والتعصيب، فهى تأخذ فرضها ولا بد فإن فضل شيء أخذته بالتعصيب، وإلا فارت بفرضها، فنحن قائلون بالآثار كلها فى هذا الباب بحمد الله وتوفيقه.

فصل

الحكم الثامن: «أنها لا ترمى ولا يرمى ولدها، ومن رماها أو رمى ولدها، فعليه الحد»^(٢) وهذا لأن لعانها نفى عنها تحقيق ما رميت به، فيحد قاذفها وقاذف ولدها، هذا الذى دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة، وهو قول جمهور الأمة، وقال أبو حنيفة: إن لم يكن هناك ولد نفى نسبه، حد قاذفها، وإن كان هناك ولد نفى نسبه، لم يحد قاذفها. والحديث إنما هو فيمن لها ولد نفاه الزوج، والذى أوجب له هذا الفرق أنه متى نفى نسب ولدها، فقد حكم بزناها بالنسبة إلى الولد، فأثر ذلك شبهة فى سقوط حد القذف.

فصل

الحكم التاسع: أن هذه الأحكام إنما ترتبت على لعانها معاً، وبعد أن تم اللعانان، فلا يترتب شيء منها على لعان الزوج وحده، وقد خرج أبو البركات ابن تيمية على هذا المذهب انتفاء الولد بلعان الزوج وحده، وهو تخريجٌ صحيح، فإن لعانها كما أفاد سقوط الحد وعار القذف عنه من غير اعتبار لعانها، أفاد سقوط النسب الفاسد عنه، وإن لم تُلاعن هي، بطريق الأولى، فإن تضرره بدخول النسب الفاسد عليه أعظم من تضرره بحد القذف، وحاجته إلى نفيه عنه أشد من حاجته إلى دفع الحد، فلعانه كما استقل بدفع الحد استقل بنفى الولد، والله أعلم.

فصل

الحكم العاشر: وجوب النفقة والسكنى للمطلقة والمتوفى عنها إذا كانتا حاملين، فإنه قال: «من أجل أنهما يفترقان عن غير طلاق ولا متوفى عنها»، فأفاد ذلك أمرين: أحدهما: سقوط نفقة البائن وسكناها إذا لم تكن حاملاً من الزوج. والثاني: وجوبهما لها، وللمتوفى عنها إذا كانتا حاملين من الزوج.

فصل

وقوله عليه السلام: «أبصروها فإن جاءت به كذا وكذا، فهو لَهْلَالٌ بن أمية، وإن جاءت به كذا وكذا فهو لشريك بن سحماء»^(١)، إرشاد منه عليه السلام إلى اعتبار الحكم بالقافة، وأن للشبه مدخلاً في معرفة النسب، وإلحاق الولد بمنزلة الشبه، وإنما لم يلحق بالملاعن لو قُدر أن الشبه له، لمعارضة اللعان الذي هو أقوى من الشبه له كما تقدم.

فصل

وقوله في الحديث: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ بِهِ» دليل على أن من قتل رجلاً في داره، وادعى أنه وجده مع امرأته أو حريمه، قتل فيه، ولا يُقبل قوله، إذ لو قُبِلَ قوله، لأهدرت الدماء، وكان كل من أراد قتل رجل أدخله داره، وادعى أنه وجده مع امرأته.

ولكن هاهنا مسألتان يجب التفريق بينهما. إحداهما: هل يسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يقتله، أم لا؟ والثانية: هل يُقبل قوله فى ظاهر الحكم أم لا؟ وبهذا التفريق يزول الإشكال فيما نُقل عن الصحابة رضى الله عنهم فى ذلك، حتى جعلها بعض العلماء مسألة نزاع بين الصحابة، وقال: مذهب عمر رضى الله عنه: أنه لا يُقتل به، ومذهب على: أنه يُقتل به، والذي غرّه ما رواه سعيد بن منصور فى «سننه»، أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه بينا هو يوماً يتغدى، إذ جاءه رجلٌ يعدو وفى يده سيف ملطخ بدم، ووراءه قوم يعدون، فجاء حتى جلس مع عمر، فجاء الآخرون فقالوا: يا أمير المؤمنين: إن هذا قتل صاحبنا، فقال له عمر رضى الله عنه: ما تقول؟ فقال له: يا أمير المؤمنين! إنى ضربت بين فخذى امرأتى، فإن كان بينهما أحد فقد قتله، فقال عمر: ما تقولون؟ فقالوا: يا أمير المؤمنين! إنه ضرب بالسيف، فوقع فى وسط الرجل وفخذى المرأة، فأخذ عمر رضى الله عنه سيفه فهزه، ثم دفعه إليه، وقال: إن عادوا، فعد. فهذا ما نُقل عن عمر رضى الله عنه.

وأما على، فسُئلَ عن وجد مع امرأته رجلاً فقتله، فقال: إن لم يأت بأربعة شهداء، فليعط برئته^(١)، فظن أن هذا خلاف المنقول عن عمر، فجعلها مسألة خلاف بين الصحابة، وأنت إذا تأملت حكميهما، لم تجد بينهما اختلافاً، فإن عمر إنما أسقط عنه القود لما اعترف الولى بأنه كان مع امرأته، وقد قال أصحابنا واللفظ لصاحب «المغنى»: فإن اعترف الولى بذلك، فلا قصاص ولا دية، لما روى عن عمر، ثم ساق القصة، وكلامه يُعطى أنه لا فرق بين أن يكون محصناً وغير محصن، وكذلك حكم عمر فى هذا القتل، وقوله أيضاً: «فإن عادوا فعد» ولم يفرق بين المحصن وغيره، وهذا هو الصواب. وإن كان صاحب «المستوعب» قد قال: وإن وجد مع امرأته رجلاً ينال منها ما يُوجب الرجم، فقتله، وادعى أنه قتله لأجل ذلك، فعليه القصاص فى ظاهر الحكم، إلا أن يأتى بيينة بدعواه، فلا يلزمه القصاص، قال: وفى عدد البينة روايتان، إحداهما: شاهدان، اختارها أبو بكر، لأن البينة على الوجود لا على الزنى. والأخرى لا يُقبل أقل من أربعة، والصحيح أن البينة متى قامت بذلك، أو أقر به الولى، سقط القصاص محصناً كان أو غيره، وعليه يدل كلام على، فإنه قال

(١) صحيح. رواه مالك (٢/٧٣٧ و ٧٣٨) وعبد الرزاق (١٧٩١٥) والشافعى (٢/٣٩٧) والبيهقى (٨/٢٣٠)، (٢٣١)، ومعنى: فليعط برئته: أى بجملته.

فيمن وجد مع امرأته رجلاً فقتله: إن لم يأت بأربعة شهداء «فليُعط برأته» وهذا لأن هذا القتل ليس بحد للزنى، ولو كان حداً لما كان بالسيف ولا عتبر له شروط إقامة الحد وكيفيته، وإنما هو عقوبة لمن تعدى عليه، وهتك حريمه، وأفسد أهله، وكذلك فعل الزبير رضى الله عنه لما تخلف عن الجيش ومعه جارية له، فأتاه رجلان فقال: أعطنا شيئاً فأعطاهما طعاماً كان معه، فقالا: خلّ عن الجارية، فضربهما بسيفه فقطعهما بضربة واحدة. وكذلك من اطلع في بيت قوم من ثقب، أو شق في الباب بغير إذنهم، فنظر حرمة أو عورة، فلهم خذفه وطعنه في عينه، فإن انقلعت عينه، فلا ضمان عليهم. قال القاضي أبو يعلى: هذا ظاهر كلام أحمد أنهم يدفعونه، ولا ضمان عليهم من غير تفصيل.

وفصل ابن حامد فقال: يدفعه بالأسهل، فيبدأ بقوله: انصرف واذهب، وإلا نفعل بك كذا.

قلت: وليس في كلام أحمد، ولا في السنة الصحيحة ما يقتضى هذا التفصيل، بل الأحاديث الصحيحة تدل على خلافه، فإن في «الصحيحين» عن أنس، أن رجلاً اطلع من جحر في بعض حُجر النبي ﷺ، فقام إليه بمشقص أو بمشاقص، وجعل يَخْتَلُهُ ليطعنه،^(١) فأين الدفع بالأسهل وهو ﷺ يخله، أو يختبئ له، ويختفى ليطعنه.

وفي «الصحيحين» أيضاً: من حديث سهل بن سعد، أن رجلاً اطلع في جحر في باب النبي ﷺ، وفي يد النبي ﷺ مدرى يَحْكُ به رأسه، فلما رآه قال: «لو أعلم أنك تنظرني لطعنت به في عينك، إنما جعل الإذن من أجل البصر»^(٢).

وفيهما أيضاً: عن أبي هريرة رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أن امرأة اطلع عليك بغير إذن، فخذفته بحصاة، ففقات عينه لم يكن عليك جناح»^(٣). وفيهما أيضاً: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم ففقؤوا عينه فلا دية له ولا قصاص»^(٤).

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقال: ليس هذا من باب دفع

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

الصائل، بل من باب عقوبة المعتدى المؤذى، وعلى هذا فيجوز له فيما بينه وبين الله تعالى قتل من اعتدى على حريمه، سواء كان محصناً أو غير محصن، معروفاً بذلك أو غير معروف، كما دل عليه كلام الأصحاب، وفتاوى الصحابة، وقد قال الشافعى وأبو ثور: يسعه قتله فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان الزانى محصناً، جعلاه من باب الحدود.

وقال أحمد وإسحاق: يهدر دمه إذا جاء بشاهدين ولم يُفصلا بين المحصن وغيره. واختلف قول مالك فى هذه المسألة، فقال ابن حبيب: إن كان المقتول محصناً، وأقام الزوج البينة، فلا شىء عليه، وإلا قُتل به. وقال ابن القاسم: إذا قامت البينة فالمحصن وغير المحصن سواء، ويهدر دمه، واستحب ابن القاسم الدية فى غير المحصن.

فإن قيل: فما تقولون فى الحديث المتفق عليه صحته، عن أبى هريرة رضى الله عنه، أن سعد بن عباد رضى الله عنه قال: يا رسول الله: رأيت الرجل يجدُ مع امرأته رجلاً أيقته؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا»، فقال سعد: بلى والذى بعثك بالحق، فقال رسول الله ﷺ: «اسمعوا إلى ما يقول سيدكم»^(١).

وفى اللفظ الآخر: إن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء؟ قال: «نعم» قال: والذى بعثك بالحق، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك، قال رسول الله ﷺ: «اسمعوا إلى ما يقول سيدكم إنه لغير وأنا أغير منه، والله أغير منى»^(٢).

قلنا: نلقاه بالقبول والتسليم، والقول بموجبه، وآخر الحديث دليل على أنه لو قتله لم يُقد به، لأنه قال: بلى والذى أكرمك بالحق، ولو وجب عليه القصاص بقتله، لما أقره على هذا الحلف، ولما أثنى على غيرته، ولقال: لو قتله قُتلت به، وحديث أبى هريرة صريح فى هذا، فإن رسول الله ﷺ قال: «أتعجبون من غيرة سعد فوالله لأنا أغير منه والله أغير منى»^(٣)، ولم ينكر عليه، ولا نهاه عن قتله لأن قوله ﷺ حكم ملزم، وكذلك فتواه حكم عام للأمة، فلو أذن له فى قتله، لكان ذلك حكماً منه بأن دمه هدرٌ فى ظاهر الشرع وباطنه، ووقعت المفسدة التى درأها الله

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

بالقصاص، وتهالك الناس فى قتل من يريدون قتله فى دورهم، ويدعون أنهم كانوا يرونهم على حريمهم، فسد الذريعة، وحمى المفسدة، وصان الدماء، وفى ذلك دليل على أنه لا يُقبل قول القاتل، ويُقاد به فى ظاهر الشرع، فلما حلف سعد أنه يقتله ولا ينتظر به الشهود، عجب النبي ﷺ من غيرته، وأخبر أنه غيورٌ، وأنه ﷺ أغيرُ منه، والله أشدُّ غيرةً، وهذا يحتمل معنيين.

أحدهما: إقراره وسكوته على ما حلف عليه سعدٌ أنه جائز له فيما بينه وبين الله، ونهيه عن قتله فى ظاهر الشرع، ولا يناقض أولُ الحديث آخره.

والثانى: أن رسول الله ﷺ قال ذلك كالمنكر على سعد، فقال: «ألا تسمعون إلى ما يقول سيدكم؟» يعنى: أنا أنهاه عن قتله وهو يقول: بلى، والذى أكرمك بالحق، ثم أخبر عن الحامل له على هذه المخالفة، وأنه شدةُ غيرته، ثم قال: «أنا أغيرُ منه، والله أغيرُ مني». وقد شرع إقامة الشهداء الأربعة مع شدة غيرته سبحانه، فهى مقرونة بحكمة ومصلحة ورحمة وإحسان، فالله سبحانه مع شدة غيرته أعلم بمصالح عباده، وما شرعه لهم من إقامة الشهود الأربعة دون المبادرة إلى القتل، وأنا أغير من سعد، وقد نهيته عن قتله، وقد يُريد رسول الله ﷺ كلا الأمرين، وهو الأليق بكلامه وسياق القصة.



فصل

فى حكمه ﷺ فى لحوق النسب بالزوج

إذا خالف لونُ ولده لونه

ثبت عنه فى «الصحيحين» أن رجلاً قال له: إن امرأتى ولدت غلاماً أسودَ كأنه يُعرّضُ بنفيه، فقال النبي ﷺ: «هل لك من إبل؟» قال: نعم. قال: «ما لونها؟» قال: حُمْرٌ. قال: «فهل فيها من أورق؟» قال: نعم. قال رسول الله ﷺ: «فأنى أتاها ذلك؟» قال: لعلّه يا رسول الله يكون نزعَةٌ عِرْقٌ. فقال النبي ﷺ: «وهذا لعلّه نزعهُ عِرْقٌ»^(١).

(١) رواه البخارى (٢٢٦٠) ومسلم (٣٦٩٥) وأبو داود (٢٢٦٠) والترمذى (٢١٢٨) والنسائى (١٧٨/٦) وابن ماجه (٢٠٠٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

وفى هذا الحديث من الفقه: أن الحد لا يجب بالتعريض إذا كان على وجه السؤال والاستفتاء، ومن أخذ منه أنه لا يجب بالتعريض ولو كان على وجه المقابحة والمشاتمة، فقد أبعد النعجة، وربّ تعريض أفهم، وأوجع للقلب، وأبلغ فى النكاية من التصريح، وبساط الكلام وسياقه يرد ما ذكروه من الاحتمال، ويجعل الكلام قطعى الدلالة على المراد.

وفيه أن مجرد الريبة لا يُسوِّغ اللعان ونفى الولد.

وفيه ضرب الأمثال والأشباه والنظائر فى الأحكام، ومن تراجم البخارى فى «صحيحه» على هذا الحديث: باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبین قد بين الله حكمه ليفهم السائل، وساق معه حديث: «أرأيت لو كان على أمك دين؟»^(١).



فصل

فى حكمه ﷺ بالولد للفراش، وأن الأمة تكون فراشاً،

وفيمن استلحق بعد موت أبيه

ثبت فى «الصحيحين»، من حديث عائشة رضى الله عنها، قالت: اختصم سعد ابن أبى وقاص وعبد بن زمعة فى غلام، فقال سعد: هذا يارسول الله ابن أخى عتبة ابن أبى وقاص عهد إلىّ أنه ابنه، انظر إلى شبهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخى يا رسول الله ولد على فراش أبى من وليدته، فنظر رسول الله ﷺ، فرأى شبهاً بيناً بعتبة، فقال: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتجى منه يا سودة»، فلم تره سودة قط^(٢).

فهذا الحكم النبوى أصلٌ فى ثبوت النسب بالفراش، وفى أن الأمة تكون فراشاً بالوطء، وفى أن الشبه إذا عارض الفراش، قُدِّمَ عليه الفراش، وفى أن أحكام النسب تتبعّض، فتثبت من وجه دون وجه، وهو الذى يُسميه بعض الفقهاء حكماً بين حكمين، وفى أن القافة حق، وأنها من الشرع.

(١) رواه البخارى (٧٣١٥) كتاب الاعتصام، باب: من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبین.

(٢) رواه البخارى (٢٢١٨) ومسلم (٣٥٤٩) و٣٥٥٠ و٣٥٥١ والنسائى (١٨٠/٦) من حديث عائشة رضى الله عنها.

فأما ثبوت النسب بالفراش، فأجمعت عليه الأمة، وجهات ثبوت النسب أربعة: الفراش، والاستلحاق، والبينة والقافة، فالثلاثة الأول، متفق عليها، واتفق المسلمون على أن النكاح يثبت به الفراش، واختلفوا في التسرى، فجعله جمهور الأمة موجباً للفراش، واحتجوا بصريح حديث عائشة الصحيح، وأن النبي ﷺ قضى بالولد لزمة، وصرح بأنه صاحب الفراش، وجعل ذلك علة للحكم بالولد له، فسبب الحكم ومحلّه إنما كان في الأمة فلا يجوز إخلاء الحديث منه وحمله على الحرية التي لم تذكر ألبتة، وإنما كان الحكم في غيرها، فإن هذا يستلزم إلغاء ما اعتبره الشارع وعلّق الحكم به صريحاً، وتعطيل محل الحكم الذي كان لأجله وفيه.

ثم لو لم يرد الحديث الصحيح فيه، لكان هو مقتضى الميزان الذي أنزله الله تعالى ليقوم الناس بالقسط، وهو التسوية بين المتماثلين، فإن السُّريّة فراشٌ حساً وحقيقةً وحكماً، كما أن الحرية كذلك، وهى تُراد لما تُراد له الزوجة من الاستمتاع والاستيلاد، ولم يزل الناس قديماً وحديثاً يرغبون في السُّرارى لاستيلادهن واستفراشهن، والزوجة إنما سُميت فراشاً لمعنى هى والسُّريّة فيه على حدّ سواء.

وقال أبو حنيفة: لا تكون الأمة فراشاً بأوّل ولد ولدته من السيد، فلا يلحقه الولد إلا إذا استلحقه، فيلحقه حينئذ بالاستلحاق، لا بالفراش، فما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه، فعندهم ولد الأمة لا يلحق السيد بالفراش، إلا أن يتقدمه ولد مُستلحق، ومعلوم أن النبي ﷺ ألحق الولد بزمة، وأثبت نسبه منه، ولم يثبت قط أن هذه الأمة ولدت له قبل ذلك غيره، ولا سأل النبي ﷺ عن ذلك ولا استفصل فيه.

قال منارعوهم: ليس لهذا التفصيل أصلٌ في كتاب ولا سنة، ولا أثر عن صاحب، ولا تقتضيه قواعد الشرع وأصوله، قالت الحنفية: ونحن لا ننكر كون الأمة فراشاً في الجملة، ولكنه فراش ضعيف، وهى فيه دون الحرية، فاعتبرنا ما تعتق به بأن تلد منه ولداً فيستلحقه، فما ولدت بعد ذلك، لحق به إلا أن ينفيه، وأما الولد الأول، فلا يلحقه إلا بالاستلحاق، ولهذا قلتم: إنه إذا استلحق ولداً من أمته لم يلحقه ما بعده إلا باستلحاق مستأنف، بخلاف الزوجة، والفرق بينهما: أن عقد النكاح إنما يُراد للوطء والاستفراش، بخلاف ملك اليمين، فإن الوطء والاستفراش فيه تابع، ولهذا يجوز وروده على من يحرم عليه وطؤها بخلاف عقد النكاح. قالوا:

والحديث لا حجة لكم فيه، لأن وطء زمعة لم يثبت، وإنما ألحقه النبى ﷺ لعبد أخاً، لأنه استلحقه، فألحقه باستلحاقه، لا بفراش الأب.

قال الجمهور: إذا كانت الأمة موطوءة، فهى فراش حقيقة وحكماً، واعتبار ولادتها السابقة فى صيرورتها فراشاً اعتباراً ما لا دليل على اعتباره شرعاً، والنبى ﷺ لم يعتبره فى فراش زمعة، فاعتباره تحكم.

وقولكم: إن الأمة لا تُراد للوطء، فالكلام فى الأمة الموطوءة التى اتخذت سرية وفراشاً، وجعلت كالزوجة أو أحظى منها لا فى أمته التى هى أخته من الرضاع ونحوها.

وقولكم: إن وطء زمعة لم يثبت حتى يلحق به الولد، ليس علينا جوابه، بل جوابه على من حكم بلحق الولد بزمعة، وقال لابنه: هو أخوك.

وقولكم: إنما ألحقه بالأخ لأنه استلحقه: باطل، فإن المستلحق إن لم يُقرَّ به جميع الورثة، لم يلحق بالمقر إلا أن يشهد منهم اثنان أنه وُلد على فراش الميت، وعبد لم يكن يُقرُّ له جميع الورثة. فإن سودة زوجة النبى ﷺ أخته، وهى لم تُقرَّ به، ولم تستلحقه، وحتى لو أقرَّت به مع أخيها عبد، لكان ثبوت النسب بالفراش لا بالاستلحاق، فإن النبى ﷺ صرح عقيب حكمه بإلحاق النسب، بأن الولد للفراش، معللاً بذلك، منبهاً على قضية كلية عامة تتناول هذه الواقعة وغيرها. ثم جواب هذا الاعتراض الباطل المحرم، أن ثبوت كون الأمة فراشاً بالإقرار من الواطئ، أو وارثه كاف فى لحوق النسب، فإن النبى ﷺ ألحقه به بقوله: ابن وليدة أبى وُلدَ على فراشه، كيف وزمعة كان صهر النبى ﷺ، وابنته تحته، فكيف لا يثبت عنده الفراش الذى يلحق به النسب؟

وأما ما نقضتم به علينا أنه إذا استلحق ولداً من أمته، لم يلحقه ما بعده إلا بإقرار مستأنف، فهذا فيه قولان لأصحاب أحمد، هذا أحدهما، والثانى: أنه يلحقه وإن لم يستأنف إقراراً، ومن رجَّح القول الأول قال: قد يستبرئها السيد بعد الولادة، فيزول حكم الفراش بالاستبراء، فلا يلحقه ما بعد الأول إلا باعتراف مستأنف أنه وطنها، كالحال فى أول ولد، ومن رجَّح الثانى قال: قد ثبت كونها فراشاً أولاً،

والأصل بقاء الفراش حتى يثبت ما يُزيله، إذ ليس هذا نظير قولكم: إنه لا يلحقه الولد مع اعترافه بوطئها حتى يستلحقه، وأبطل من هذا الاعتراض قول بعضهم، إنه لم يلحقه به أخاً، وإنما جعله له عبداً، ولهذا أتى فيه بلام التملك فقال: «هو لك»، أى: مملوك لك، وقوى هذا الاعتراض بأن فى بعض ألفاظ الحديث «هو لك عبد»، وبأنه أمر سودة أن تحتجب منه، ولو كان أخاً لها لما أمرها بالاحتجاب منه فدل على أنه أجنبي منها. قال: وقوله: «الولد للفراش»، تنبيه على عدم لحوق نسبه بزمعة أى: لم تكن هذه الأمة فراشاً له، لأن الأمة لا تكون فراشاً، والولد إنما هو للفراش، وعلى هذا يصح أمر احتجاب سودة منه، قال: ويؤكد أنه فى بعض طرق الحديث «احتجبى منه، فإن ليس لك بأخ» قالوا: وحينئذ فتبين أنا أسعد بالحديث وبالقضاء النبوى منكم.

قال الجمهور: الآن حمى الوطيس، والتقت حلقتا البطان فنقول - والله المستعان -: أما قولكم: إنه لم يلحقه به أخاً، وإنما جعله عبداً، يرده ما رواه محمد ابن إسماعيل البخارى فى «صحيحه» فى هذا الحديث: «هو لك، هو أخوك يا عبد ابن زمعة»، وليس اللام للتمليك، وإنما هى للاختصاص، كقوله: «الولد للفراش». فأما لفظه قوله: «هو لك عبد»، فرواية باطلة لا تصح أصلاً، وأما أمره سودة بالاحتجاب منه، فإما أن يكون على طريق الاحتياط والورع لمكان الشبهة التى أورثها الشبه البين بعتبة، وإما أن يكون مراعاة للشبهين وإعمالاً للدليلين، فإن الفراش دليل لحوق النسب، والشبه بغير صاحبه دليل نفيه، فأعمل أمر الفراش بالنسبة إلى المدعى لقوته، وأعمل الشبه بعتبة بالنسبة إلى ثبوت المحرمية بينه وبين سودة، وهذا من أحسن الأحكام وأبينها وأوضحها، ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه، فهذا الزانى يثبت النسب منه بينه وبين الولد فى التحريم والبعضية دون الميراث والنفقة والولاية وغيرها، وقد يتخلف بعض أحكام النسب عنه مع ثبوته لمانع، وهذا كثير فى الشريعة، فلا يُنكر من تخلف المحرمية بين سودة وبين هذا الغلام لمانع الشبه بعتبة، وهل هذا إلا محض الفقه؟ وقد علم بهذا معنى قوله: «ليس لك بأخ»، لو صحت هذه اللفظة مع أنها لا تصح، وقد ضعفها أهل العلم بالحديث، ولا نبألى بصحتها مع قوله لعبد: «هو أخوك»، وإذا جمعت أطراف كلام النبى ﷺ، وقرنت قوله: «هو

أخوك»، بقوله: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»^(١)، تبين لك بطلان ما ذكروه من التأويل، وأن الحديث صريحٌ في خلافه لا يحتمله بوجه والله أعلم. والعجب أن منازعينا فى هذه المسألة يجعلون الزوجة فراشاً لمجرد العقد، وإن كان بينها وبين الزوج بعد المشرقين، ولا يجعلون سريته التى يتكرر استفراشه لها ليلاً ونهاراً فراشاً.

فصل

واختلف الفقهاء فيما تصير به الزوجة فراشاً، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه نفسُ العقد وإن علم أنه لم يجتمع بها، بل لو طلقها عقيبه فى المجلس، وهذا مذهب أبى حنيفة.

والثانى: أنه العقد مع إمكان الوطء، وهذا مذهب الشافعى وأحمد.

والثالث: أنه العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال: إن أحمد أشار إليه فى رواية حرب، فإنه نص فى روايته فيمن طلق قبل البناء، وأنت امرأته بولد، فأنكره أنه ينتفى عنه بغير لعان، وهذا هو الصحيح المجزوم به، وإلا فكيف تصير المرأة فراشاً قبل البناء بها، وكيف تأتى الشريعة بإلحاق نسب بمن لم يبن بامرأته، ولا دخل بها، ولا اجتمع بها بمجرد إمكان ذلك؟ وهذا الإمكان قد يقطع بانتفائه عادة، فلا تصير المرأة فراشاً إلا بدخول محقق، وبالله التوفيق. وهذا الذى نص عليه فى رواية حرب، هو الذى تقتضيه قواعده وأصول مذهبه والله أعلم.

واختلفوا أيضاً فيما تصير به الأمة فراشاً، فالجمهور على أنها لا تصير فراشاً إلا بالوطء، وذهب بعض المتأخرين من المالكية إلى أن الأمة التى تشتري للوطء دون

(١) سبق تخريجه. وقال الحافظ ابن حجر: قوله عليه السلام «وللعاهر الحجر» أى للزانى الخيبة والحرمان، والعاهر بفتحين الزنا، وقيل يختص بالليل، ومعنى الخيبة هنا حرمان الولد يدعيه وجرت عادة العرب أن تقول لمن خاب «له الحجر وبفيه الحجر والتراب» ونحو ذلك، وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرحم، قال النووى: وهو ضعيف؛ لأن الرجم مختص بالمحصن، ولأنه لا يلزم من رجمه نفى الولد، والخبر إنما سبق لنفى الولد. وقال السبكي: والأول أشبه بمساق الحديث لتعم الخيبة كل زان، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل قلت: ويؤيد الأول أيضاً ما أخرجه أبو أحمد من حديث زيد بن أرقم رفعه «الولد للفراش وفيه فم العاهر الحجر» وفى حديث ابن عمر عند ابن حبان «الولد للفراش وفيه العاهر الأثلب» بمثابة ثم موحدة بينهما لام ويفتح أوله وثالثه ويكسران قيل هو الحجر وقيل دقاهه وقيل التراب. أ هـ «الفتح» (٣٧/١٢).

الخدمة، كالمترفعة التي يُفهم من قرائن الأحوال أنها إنما تُراد للتسرى، فتصير فراشاً بنفس الشراء، والصحيح أن الأمة والحرّة لا تصيران فراشاً إلا بالدخول.

فصل

فهذا أحد الأمور الأربعة التي يثبت بها النسب، وهو الفراش.

الثاني: الاستلحاق، وقد اتفق أهل العلم على أن للأب أن يستلحق، فأما الجدُّ، فإن كان الأب موجوداً لم يؤثر استلحاقه شيئاً، وإن كان معدوماً، وهو كل الورثة، صح إقراره، وثبت نسب المقر به، إن كان بعض الورثة وصدّقه، فكذلك، وإلا لم يثبت نسبه إلا أن يكون أحد الشاهدين فيه.

والحكم في الأخ كالحكم في الجد سواء، والأصل في ذلك من حاز المال يثبت النسب بإقراره واحداً كان أو جماعة، وهذا أصل مذهب أحمد والشافعي، لأن الورثة قاموا مقام الميت، وحلّوا محلّه. وأورد بعض الناس على هذا الأصل، أنه لو كان إجماع الورثة على إلحاق النسب يثبت النسب، للزم إذا اجتمعوا على نفى حمل من أمة وطئها الميت أن يحلوا محلّه في نفى النسب، كما حلوا محلّه في إلحاقه، وهذا لا يلزم، لأننا اعتبرنا جميع الورثة والحمل من الورثة، فلم يُجمع الورثة على نفية.

فإن قيل: فأنتم اعتبرتم في ثبوت النسب إقرار جميع الورثة، والمقر هاهنا إنما هو عبدٌ، وسودة لم تُقر به وهى أخته، والنبى ﷺ ألحقه بعبد باستلحاقه، ففيه دليل على استلحاق الأخ وثبوت النسب بإقراره، ودليلٌ على أن استلحاق أحد الأخوة كافٍ.

قيل: سودة لم تكن منكراً، فإن عبداً استلحقه، وأقرته سودة على استلحاقه، وإقرارها وسكوتهما على هذا الأمر المتعدى حكمه إليها من خلوته بها، ورؤيته إياها وصيرورته أخاً لها تصديقٌ لأخيها عبد، وإقراراً بما أقر به، وإلا لبادرت إلى الإنكار والتكذيب، فجرى رضاها وإقرارها مجرى تصديقها، هذا إن كان لم يصدر منها تصديقٌ صريح، فالواقعة واقعة عين، ومتى استلحق الأخ أو الجد أو غيرهما نسب من لو أقر به مورثهم لحقه، ثبت نسبه ما لم يكن هنا وارثٌ منازع، فالاستلحاق مقتضى لثبوت النسب، ومنازعة غيره من الورثة مانعٌ من الثبوت، فإذا وُجدَ المقتضي، ولم يمنع مانعٌ من اقتضائه، ترتب عليه حكمه. ولكن هاهنا أمر آخر، وهو أن إقرار من

حاز الميراث واستلحقه: هل هو إقرار خلافة عن الميت، أو إقرار شهادة؟ هذا فيه خلاف، فمذهب أحمد والشافعي رحمهما الله، أنه إقرار خلافة، فلا تُشترط عدالة المستلحق، بل ولا إسلامه، بل يصح ذلك من الفاسق والدين، وقالت المالكية: هو إقرار شهادة، فتعتبر فيه أهلية الشهادة، وحكى ابن القصار عن مذهب مالك: أن الورثة إذا أقرُّوا بالنسب، لحق، وإن لم يكونوا عدولاً، والمعروف من مذهب مالك خلافه.

فصل

الثالث: البينة، بأن يشهد شاهدان أنه ابنه، أو أنه ولد على فراشه من زوجته، أو أمته، وإذا شهد بذلك اثنان من الورثة لم يلتفت إلى إنكار بقيتهم، وثبت نسبه، ولا يُعرف في ذلك نزاع.

فصل

الرابع: القافة، حكم رسول الله ﷺ وقضاؤه باعتبار القافة وإلحاق النسب بها. ثبت في «الصحيحين»: من حديث عائشة رضی الله عنها قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ ذات يوم مسروراً تبرق أسارير وجهه، فقال: «ألم تري أن مُجَزَّراً المدلجي نظر آنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامَةَ بن زيد وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامُهُما، فقال: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»^(١)، فسرَّ النبي ﷺ بقول القائف ولو كانت كما يقول المنازعون من أمر الجاهلية كالكهانة ونحوها لما سرَّ به، ولا أعجبَ بها، ولكانت بمنزلة الكهانة. وقد صح عنه وعيدُ مَنْ صدَّق كاهناً. قال الشافعي: والنبي ﷺ أثبت علماً، ولم يُنكره، ولو كان خطأ لأنكره، لأن في ذلك قذف المحصنات، ونفى الأنساب، انتهى.

كيف والنبي ﷺ قد صرَّح في الحديث الصحيح بصحتها واعتبارها، فقال في ولد الملاعنة: «إن جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن أمية، وإن جاءت به كذا وكذا فهو لشريك بن سحماء»، فلما جاءت به على شَبِّه الذي رُميت به قال: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن» وهل هذا إلا اعتبار للشبه وهو عينُ القافة، فإن القائفَ يتبع أثر

(١) رواه البخاري (٦٧٧١) ومسلم (٣٥٥٤) وأبو داود (٢٢٦٧) والترمذي (٢١٢٩) والنسائي (١٨٤/٦) وابن ماجه (٢٣٤٩).

الشبه، وينظر إلى من يتصل، فيحكم به لصاحب الشبه، وقد اعتبر النبي ﷺ الشبه وبين سببه، ولهذا لما قالت له أم سلمة: أو تحتلم المرأة، فقال: «مِمَّ يَكُونُ الشَّبه»^(١).

وأخبر في الحديث الصحيح، أن ماء الرجل إذا سبق ماء المرأة، كان الشبه له، وإذا سبق ماؤها ماءه، كان الشبه لها^(٢). فهذا اعتبار منه للشبه شرعاً وقدرًا، وهذا أقوى ما يكون من طرق الأحكام أن يتوارد عليه الخلق والأمر والشرع والقدر، ولهذا تبعه خلفاؤه الراشدون في الحكم بالقافة.

قال سعيد بن منصور: حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، عن عمر في امرأة وطئها رجلان في طهر، فقال القائف، قد اشتركا فيه جميعاً، فجعله بينهما^(٣).

قال الشعبي: وعلى يقول: هو ابنهما، وهما أبواه يرثانه، ذكره سعيد أيضاً.

وروى الأثرم بإسناده. عن سعيد المسيب، في رجلين اشتركا في طهر امرأة. فحملت. فولدت غلاماً يشبههما، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب، فدعا القافة، فنظروا، فقالوا: نراه يشبههما، فألحقه بهما، وجعله يرثهما ويرثانه.

ولا يعرف قط في الصحابة من خالف عمر وعلياً رضي الله عنهما في ذلك، بل حكم عمر بهذا في المدينة، وبحضرتيه المهاجرون والأنصار، فلم ينكره منهم منكر.

قالت الحنفية: قد أجلبتم علينا في القافة بالخیل والرجل، والحكم بالقافة تعويل على مجرد الشبه والظن والتخمين، ومعلوم أن الشبه قد يوجد من الأجانب، وينتفى عن الأقارب. وذكرتم قصة أسامة وزيد. ونسيتم قصة الذي ولدت امرأته غلاماً أسود يخالف لونهما، فلم يمكنه النبي ﷺ من نفيه ولا جعل للشبه ولا لعدمه أثراً، ولو كان للشبه أثر، لاكتفى به في ولد الملاعنة. ولم يحتج إلى اللعان، ولكان ينتظر ولادته، ثم يلحق بصاحب الشبه، ويستغنى بذلك عن اللعان، بل كان لا يصح نفيه مع وجود الشبه بالزوج، وقد دلت السنة الصحيحة الصريحة على نفيه عن الملاعن، ولو كان الشبه له، فإن النبي ﷺ قال: «أبصروها فإن جاءت به كذا وكذا، فهو

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٢٨٢) ومسلم (٦٩٥) والنسائي (١١٢/١) والترمذي (١٢٢) وابن ماجه (٦٠٠).

(٣) ضعيف. في سنده انقطاع بين سليمان بن يسار وعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

لهلال بن أمية»، وهذا قاله بعد اللعان ونفى النسب عنه، فعُلم أنه لو جاء على الشبه المذكور، لم يثبت نسبه منه، وإنما كان مجيئه على شبهه دليلاً على كذبه إلا على لحوق الولد به.

قالوا: وأما قصة أسامة وزيد فللنافقون كانوا يطعنون في نسبه من زيد لمخالفة لونه لون أبيه، ولم يكونوا يكتفون بالفراش، وحكم الله ورسوله في أنه ابنه، فلما شهد به القائف وافقت شهادته حكم الله ورسوله. فسرَّ به النبي ﷺ لموافقتها حكمه، ولتكذيبها قول المنافقين، لا أنه أثبت نسبه بها، فأين فى هذا إثبات النسب بقول القائف؟

قالوا: وهذا معنى الأحاديث التى ذكر بها اعتبار الشبه، فإنها إنما اعتبرت فيه الشبه بنسب ثابت بغير القافة، ونحن لا ننكر ذلك قالوا: وأما حكم عمر وعلي، فقد اختلف على عمر، فروى عنه ما ذكرتم، ورؤى عنه أن القائف لما قال له: قد اشتركا فيه، قال والِ أيهما شئت^(١). فلم يعتبر قول القائف.

قالوا: وكيف تقولون بالشبه، ولو أقر أحد الورثة بأخ، وأنكره الباقون، والشبه موجود، لم تُثبتوا النسب به، وقلُتم: إن لم تتفق الورثة على الإقرار به لم يُثبت النسب؟.

قال أهل الحديث: من العجب أن يُنكر علينا القول بالقافة، ويجعلها من باب الحُدس والتخمين من يلحق ولد المشرقي بمن فى أقصى الغرب، مع القطع بأنهما لم يتلاقيا طرفة عين. ويلحق الولد باثنين مع القطع بأنه ليس ابناً لأحدهما، ونحن إنما الحقنا الولد بقول القائف المستند إلى الشبه المعتبر شرعاً وقدرأً، فهو استناد إلى ظن غالب، ورأى راجح، وأماراة ظاهرة بقول من هو من أهل الخبرة، فهو أولى بالقبول من قول المقومين، وهل يُنكر مجئ كثير من الأحكام مستنداً إلى الأمارات الظاهرة، والظنون الغالبة؟.

وأما وجود الشبه بين الأجانب، وانتفاؤه بين الأقارب، وإن كان واقعاً، فهو من أندر شئ وأقله، والأحكام إنما هى للغالب الكثير، والنادر فى حكم المعدم.

(١) ضعيف. رواه مالك (٢/ ٧٤٠/ ٢٢) وفى سنده انقطاع بين سليمان بن يسار وعمر بن الخطاب رضى الله عنه.

وأما قصة من ولدت امرأته غلاماً أسود، فهو حجةٌ عليكم، لأنها دليل على أن العادة التي فطر الله عليها الناس اعتبار الشبه، وأن خلافه يُوجب ريبة، وأن في طباع الخلق إنكار ذلك ولكن لما عارض ذلك دليلٌ أقوى منه وهو الفراش، كان الحكم للدليل القوي.

وكذلك نقول نحن وسائر الناس: إن الفراش الصحيح إذا كان قائماً، فلا يُعارض بقافة ولا شبه، فمخالفة ظاهر الشبه للدليل أقوى منه -وهو الفراش- غير مستنكر، وإنما المستنكر مخالفة هذا الدليل الظاهر بغير شيء.

وأما تقديم اللعان على الشبه، وإلغاء الشبه مع وجوده، فكذلك أيضاً هو من تقديم أقوى الدليلين على أضعفهما، وذلك لا يمنع العمل بالشبه مع عدم ما يُعارضه، كالبينة تُقدم على اليد والبراءة الأصلية، ويُعمل بهما عند عدمهما.

وأما ثبوت نسب أسامة من زيد بدون القيافة، فنحن لم نُثبت نسبه بالقيافة، والقيافة دليل آخر موافق للدليل الفراش، فسرور النبي ﷺ، وفرحُ بها، واستبشاره لتعاضد أدلة النسب وتضافرها، لا لإثبات النسب بقول القائف وحده، بل هو من باب الفرح بظهور أعلام الحق وأدلتها وتكاثرها، ولو لم تصلح القيافة دليلاً لم يَفْرَح بها ولم يُسر، وقد كان النبي ﷺ يفرح ويُسر إذا تعاضدت عنده أدلة الحق، ويُخبر بها الصحابة، ويُحب أن يسمعوها من المخبر بها، لأن النفوس تزداد تصديقاً بالحق إذا تعاضدت أدلتها، وتُسَرُّ به وتفرح، وعلى هذا فطر الله عباده، فهذا حكم اتفقت عليه الفطرة والشرعة وبالله التوفيق.

وأما ما رُوي عن عمر أنه قال: وآل أيهما شئت، فلا تعرف صحته عن عمر، ولو صح عنه لكان قولاً عنه، فإن ما ذكرنا عنه في غاية الصحة^(١)، مع أن قوله: وآل أيهما شئت ليس بصريح في إبطال قول القائف، ولو كان صريحاً في إبطال قوله، لكان في مثل هذا الموضع إذا ألحقه باثنين، كما يقوله الشافعي ومن وافقه.

وأما إذا أقر أحد الورثة بأخ، وأنكره الباكون، فإنما لم يثبت نسبه لمجرد الإقرار، فأما إذا كان هناك شبهٌ يستند إليه القائف، فإنه لا يُعتبر إنكار الباقين، ونحن لا نقصر

(١) لعل المصنف - رحمه الله - يعني أن الأثر صحيح بطريقه، طريق سليمان بن يسار، وطريق سعيد بن المسيب.

القافة على بنى مُدَلج، ولا نعتبر تعدد القائف، بل يكفى واحد على الصحيح بناء على أنه خبر، وعن أحمد رواية أخرى: أنه شهادة، فلا بد من اثنين، ولفظ الشهادة بناء على اشتراط اللفظ.

فإن قيل: فالمنقول عن عمر أنه ألحقه بأبوين، فما تقولون فيما إذا ألحقته القافة بأبوين، هل تُلحقونه بهما، أو لا تلحقونه إلا بواحد، وإذا ألحقتموه بأبوين، فهل يختص ذلك باثنين، أن يلحق بهم وإن كثروا، وهل حكم الاثنين فى ذلك حكم الأبوين أم ماذا حكمهما؟

قيل: هذه مسائل فيه نزاع بين أهل العلم، فقال الشافعى ومن وافقه: لا يُلحق بأبوين، ولا يكون للرجل إلا أبٌ واحد، ومتى ألحقته القافة باثنين، سقط قولها، وقال الجمهور: بل يلحق باثنين، ثم اختلفوا، فنص أحمد فى رواية مهنا بن يحيى: أنه يُلحق بثلاثة، وقال صاحب المغنى: ومقتضى هذا أنه يُلحق بمن ألحقته القافة به وإن كثروا، لأنه إذا جاز إلحاقه باثنين، جاز إلحاقه بأكثر من ذلك، وهذا مذهب أبى حنيفة، لكنه لا يقول بالقافة، فهو يُلحقه بالمدعين وإن كثروا، وقال القاضى: يجب أن لا يُلحق بأكثر من ثلاثة، وهو قول محمد بن الحسن، وقال ابن حامد: لا يُلحق بأكثر من اثنين، وهو قول أبى يوسف، فمن لم يُلحقه بأكثر من واحد، قال: قد أجرى الله سبحانه عادته أن للولد أباً واحداً، وأماً واحدة، ولذلك يُقال: فلان ابن فلان، وفلان ابن فلانة فقط. ولو قيل: فلان ابن فلان وفلان، لكان ذلك منكراً، وعُد قذفاً، ولهذا إنما يُقال يوم القيامة: أين فلان ابن فلان؟ وهذه غدرَةُ فلان ابن فلان، ولم يُعهد قط فى الوجود نسبة ولد إلى أبوين قط، ومن ألحقه باثنين، احتج بقول عمر، وإقرار الصحابة له على ذلك، وبأن الولد قد ينعقد من ماء رجلين، كما ينعقد من الرجل والمرأة، ثم قال أبو يوسف: إنما جاء الأثر بذلك، فيقتصر عليه. وقال القاضى: لا يتعدى به ثلاثة، لأن أحمد إنما نص على الثلاثة، والأصل ألا يُلحق بأكثر من واحد، وقد دل قول عمر على إلحاقه باثنين مع انعقاده من ماء الأم، فدل على إمكان انعقاده من ماء ثلاثة، وما زاد على ذلك، فمشكوك فيه.

قال الملحقون له بأكثر من ثلاثة: إذا جاز تخليقه من ماء رجلين وثلاثة، جاز خلقه من ماء أربعة وخمسة، ولا وجه لاقتصاره على ثلاثة فقط، بل إما أن يُلحق

بهم وإن كثروا، وإما أن لا يتعدى به أحد، ولا قول سوى القولين والله أعلم.

فإن قيل: إذا اشتمل الرحم على ماء الرجل، وأراد الله أن يخلق منه الولد، انضم عليه أحكم انضمام، وأتمه حتى لا يفسد، فكيف يدخل عليه ماء آخر؟ قيل: لا يمتنع أن يصل الماء الثانى إلى حيث وصل الأول، فينضم عليهما، وهذا كما أن الولد ينعقد من ماء الأبوين، وقد سبق ماء الرجل ماء المرأة أو بالعكس، ومع هذا فلا يمتنع وصول الماء الثانى إلى حيث وصل الأول، وقد علم بالعادة أن الحامل إذا توبع وطوها، جاء الولد عبل الجسم^(١) ما لم يعارض ذلك مانع، ولهذا ألهم الله سبحانه الدواب إذا حملت أن لا تمكن الفحل أن ينزو عليها، بل تنفر عنه كل النّفار، وقال الإمام أحمد: إن الوطء الثانى يزيد فى سمع الولد وبصره، وقد شبهه النبى ﷺ بسقى الزرع، ومعلوم أن سقيه يزيد فى ذاته والله أعلم.

فإن قيل: فقد دلّ الحديث على حكم استلحاق الولد، وعلى أن الولد للفراش، فما تقولون لو استلحق الزانى ولداً لا فراش هناك يعارضه، هل يلحقه نسبة، ويثبت له أحكام النسب؟

قيل: هذه مسألة جلييلة اختلف أهل العلم فيها، فكان إسحاق بن راهويه يذهب إلى أن المولود من الزنى إذا لم يكن مولوداً على فراش يدعيه صاحبه، وأدعاه الزانى، ألحق به، وأول قول النبى ﷺ: «الولد للفراش»، على أنه حكم بذلك عن تنازع الزانى وصاحب الفراش، كما تقدم، وهذا مذهب الحسن البصرى، رواه عنه إسحاق بإسناده، فى رجل زنى بامرأة، فولدت ولداً، فادعى ولدها فقال: يُجلد ويلزمه الولد، وهذا مذهب عروة بن الزبير، وسليمان بن يسار ذكر عنهما أنهما قالوا: أيما رجل أتى إلى غلام يزعم أنه ابن له، وأنه زنى بأمه ولم يدع ذلك الغلام أحد، فهو ابنه، واحتج سليمان، بأن عمر بن الخطاب كان يُلِيطُ أولاد الجاهلية بمن ادعاهم فى الإسلام، وهذا المذهب كما تراه قوة ووضوحاً، وليس مع الجمهور أكثر من «الولد للفراش» وصاحب هذا المذهب أول قائل به، والقياس الصحيح يقتضيه، فإن الأب أحد الزانيين، وهو إذا كان يلحق بأمه، ونسب إليها، وترثه ويرثها، ويثبت النسب

(١) عبل الجسم: أى ضخم الجسم. «النهاية» لابن الاثير (٣/ ١٧٤).

بينه وبين أقارب أمه مع كونها زنت به، وقد وُجِدَ الولد من ماء الزانين، وقد اشتركا فيه، واتفقا على أنه ابنتهما، فما المانع من لحوقه بالأب إذا لم يدَّعه غيره؟ فهذا محضُ القياس، وقد قال جريج للغلام الذى زنت أمُّه بالراعى: من أبوك يا غلام؟ قال: فلان الراعى^(١)، وهذا إنطاق من الله لا يُمكن فيه الكذب.

فإن قيل: فهل لرسول الله ﷺ فى هذه المسألة حكم؟ قيل: قد روى عنه فيها حديثان، نحن نذكر شأنهما.



فصل

ذكر حكم رسول الله ﷺ فى

استلحاق ولد الذنى وتوريثه

ذكر أبو داود فى «سننه»: من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا مُسَاعَاة فى الإسلام، مَنْ سَاعَى فى الجاهلية فقد لحق بعصبته، وَمَنْ أَدَّعَى وَلَدًا مِنْ غَيْرِ رَشْدَةٍ، فَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ»^(٢).

المساعاة: الزنى، وكان الأصمعى يجعلها فى الإماماء دون الحرائر، لأنهن يسعين لمواليهن، فيكتسبن لهم، وكان عليهن ضرائب مقررة، فأبطل النبى ﷺ المساعاة فى الإسلام، ولم يلحق النسب بها، وعفا عما كان فى الجاهلية منها، وألحق النسب به.

(١) جزء من حديث طويل. رواه البخارى ٩٣٤٣٦ ومسلم (٦٣٨٩) وأحمد (٤٣٦/٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) ضعيف. رواه أحمد (٣٦٢/١) وأبو داود (٢٢٦٤) وفى سنده مجهول. ورواه الطبرانى فى «الكبير» (٤٩/١٢) برقم (١٢٤٣٨) وفى «الأوسط» (١٠٠٥) والحاكم (٣٤٢/٤) وفى سنده عمرو بن الحصين العقبلى، وهو متروك. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين!! وتعقبه الذهبى بقوله: لعله موضوع فإن ابن الحصين تركوه.

قال ابن الأثير: «المساعاة: الزنا. وكان الأصمعى يجعلها فى الإماماء دون الحرائر، لأنهن كن يسعين لمواليهن، فيكسبن لهم بالضرائب كانت عليهن يقال: ساءت الأمة: إذا فجرت، وساعاها فلان: إذا فجر بها. وهو مفاعلة من السعى، كأن واحد منهما يسعى لصاحبه فى حصول غرضه فأبطل الإسلام ذلك، ولم يلحق النسب بها، وعفا عما كان منها فى الجاهلية فمن ألحق بها» من غير رشدة: قال ابن الأثير: «يقال: هذا ولد رشده: إذا كان لنكاح صحيح كما يقال فى ضده: ولد زنية».

وقال الجوهري: يقال: زنى الرجل وعَهَرَ، فهذا قد يكون فى الحرة الأمة، ويقال فى الأمة خاصة: قد ساعاها، ولكن فى إسناد هذا الحديث رجل مجهول، فلا تقوم به حجة.

وروى أيضاً فى «سننه» من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده «أن النبى ﷺ، قضى أن كل مستلحق أستلحق بعد أبيه الذى يدعى له، ادعاه ورثته، فقضى أن كل من كَانَ من أمة يملكها يوم أصابها، فقد لحق بمن استلحقه، وليس له مما قَسِمَ قبله من الميراث، وما أدرك من ميراث لم يُقسم، فله نصيبه، ولا يلحق إذا كان أبوه الذى يدعى له أنكره، وإن كان من أمة لم يملكها، أو من حرة عاهر بها، فإنه لا يلحق ولا يرث، وإن كان الذى يدعى له هو ادعاه، فهو من ولد زنية من حرة كان أو أمة.

وفى رواية: وهو ولد زنى لأهل أمه من كانوا حرة أو أمة، وذلك فيما استلحق فى أول الإسلام، فما اقتسم من مال قبل الإسلام، فقد مضى»^(١) وهذا لأهل الحديث فى إسنادهم مقال، لأنه من رواية محمد بن راشد المكحولى.

وكان قوم فى الجاهلية لهم إماء بغايا، فإذا ولدت أمة أحدهم وقد وطئها غيره بالزنى، فرجما ادعاه سيدها، وربما ادعاه الزانى، واختصما فى ذلك، حتى قام الإسلام، فحكم النبى ﷺ بالولد للسيد، لأنه صاحب الفراش، ونفاه على الزانى. ثم تضمن هذا الحديث أموراً.

منها: أن المستلحق إذا استلحق بعد أبيه الذى يدعى له ادعاه ورثته، فإن كان الولد من أمة يملكها الواطئ يوم أصابها، فقد لحق بمن استلحقه، يعنى إذا كان الذى استلحقه ورثة مالك الأمة، وصار ابنه من يومئذ، وليس له مما قسم قبله من الميراث شيئ، لأن هذا تجديد حكم نسبه، ومن يومئذ يثبت نسبه، فلا يرجع بما اقتسم قبله من الميراث، إذ لم يكن حكم البنوة ثابتاً، وما أدرك من ميراث لم يقسم، فله نصيبه منه، لأن الحكم ثبت قبل قسمه الميراث، فيستحق منه نصيبه، وهذا نظير من أسلم على ميراث قبل قسمة، قسم له فى أحد قولى العلماء، وهو إحدى الروايتين عن

(١) حسن. رواه أبو داود (٢٢٦٥ و ٢٢٦٦) وابن ماجه (٢٧٤٦) وحسنه البوصيرى فى «الزوائد».

أحمد، وإن أسلم بعد قسم الميراث، فلا شيء له، فثبت النسب هاهنا بمنزلة الإسلام بالنسبة إلى الميراث.

قوله: «ولا يلحق إذا كان أبوه الذي يدعى له أنكره» هذا، يبين أن التنازع بين الورثة، وأن الصورة الأولى أن يستلحقه ورثة أبيه الذي كان يدعى له، وهذه الصورة إذا استلحقه ورثته وأبوه الذي يدعى له كان ينكر، فإنه لا يلحق، لأن الأصل الذي الورثة خلف عنه منكر له، فكيف يلحق به مع إنكاره؟ فهذا إذا كان من أمة يملكها، أما إذا كان من أمة لم يملكها، أو من حرة عاهر بها، فإنه لا يلحق، ولا يرث، وإن ادعاه الواطئ وهو ولد زنية من أمة كان أو من حرة، وهذا حجة الجمهور على إسحاق ومن قال بقوله: إنه لا يلحق بالزاني إذا ادعاه، ولا يرثه، وأنه ولد زنى لأهل أمه من كانوا حرة كانت أو أمة.

وأما ما اقتسم من مال قبل الإسلام، فقد مضى، فهذا الحديث يرّد قول إسحاق ومن وافقه، لكن فيه محمد بن راشد، ونحن نحتج بعمر بن شعيب، فلا يُعلل الحديث به، فإن ثبت هذا الحديث، تعين القول بموجبه، والمصير إليه، وإلا فالقول قول إسحاق ومن معه، والله المستعان.



فصل

ذكر الحكم الذي حكم به علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد،

ثم تنازعوا الولد، فأقرع بينهم

فيه، ثم بلغ النبي ﷺ فضحك ولم ينكره

ذكر أبو داود والنسائي في «سننهما»، من حديث عبد الله بن الخليل، عن زيد ابن أرقم رضي الله عنه قال: كنتُ جالساً عند النبي ﷺ، فجاء رجلٌ من أهل اليمن، فقال: إن ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا علياً يختصمون إليه في ولد، قد وقعوا على امرأة في طهر واحد، فقال لاثنين: طيبا بالولد لهذا، فغلبا، ثم قال لاثنين: طيبا بالولد لهذا. فغلبا فقال: أنتم شركاء متشاكسون،

إني مُقرعٌ بينكم، فمن قرع، فله الولد وعليه لصاحبيه ثلثا الدية، فأقرع بينهم، فجعله لمن قرع، فَضَحَكَ رسول الله ﷺ حتى بدت أضراسه أو نواجزه^(١). وفي إسناده يحيى ابن عبد الله الكندي الأجلح ولا يحتج بحديثه، لكن رواه أبو داود والنسائي بإسناد كلهم ثقات إلى عبد خير، عن زيد بن أرقم. قال: أتى علي بن أبي طالب بثلاثة وهو باليمن وقعوا على امرأة في طهر واحد، فسأل اثنين أتقرآن لهذا بالولد؟ قالا: لا، حتى سألهم جميعاً، فجعل كلما سأل اثنين قال: لا، فأقرع بينهم، فألحق الولد بالذي صارت عليه القرعة، وجعل عليه الدية، قال: فذكر ذلك للنبي ﷺ، فضحك حتى بدت نواجزه^(٢). وقد أعلَّ هذا الحديث بأنه روى عن عبد خير بإسقاط زيد بن أرقم من هذا الحديث لا يجعله مراسلاً، فإن عبد خير أدرك علياً وسمع منه، وعلى صاحب القصة، فهب أن زيد بن أرقم لا ذكر له في السند فمن أين يجيء الإرسال، إلا أن يقال: عبد خير لم يُشاهد ضحك النبي ﷺ، وعلى إذ ذاك كان باليمن، وإنما شاهد ضحكه ﷺ زيد بن أرقم أو غيره من الصحابة، وعبد خير لم يذكر من شاهد ضحكه، فصار الحديث به مراسلاً. فيقال: إذا: قد صح السند عن عبد خير، عن زيد بن أرقم، متصلاً، فمن رجح الاتصال، لكونه زيادةً من الثقة فظاهر، ومن رجح رواية الأحفظ والأضبط، وكان الترجيح من جانبه ولم يكن على قد أخبره بالقصة، فغايتها أن تكون مرسلة، وقد يقوى الحديث بروايته من طريق أخرى متصلاً.

وبعد، فاختلف الفقهاء في هذا الحكم، فذهب إليه إسحاق بن راهويه، وقال: هو السنة في دعوى الولد، وكان الشافعي يقول به في القديم، وأما الإمام أحمد، فسئل عن هذا الحديث، فرجح عليه حديث القافة، وقال: حديث القافة أحب إليّ.

وهاهنا أمران، أحدهما: دخول القرعة في النسب، والثاني: تغريم من خرجت له القرعة ثلثي دية ولده لصاحبيه. وأما القرعة، فقد تستعمل عند فقدان مرجح سواها من بينة أو إقرار، أو قافة، وليس ببعيد تعيين المستحق بالقرعة في هذه الحال، إذ هي غاية المقدور عليه من أسباب ترجيح الدعوى، ولها دخول في دعوى الأملاك المرسلة التي لا تثبت بقرينة ولا أمانة، فدخولها في النسب الذي يثبت بمجرد الشبه

(١)، (٢) صحيح. رواه أحمد (٤/٣٧٣) وأبو داود (٢٢٦٩، ٢٢٧٠) والنسائي وابن ماجه (٢٣٤٨) (٦/١٨٣) والبيهقي (١٠/٢٦٦-٢٦٧)

الخفى المستند إلى قول القائف أولى وأحرى. وأما أمرُ الدية فمشكل جداً، فإن هذا ليس بموجب الدية، وإنما هو تفويت نسبه بخروج القرعة، فيقال: وطء كل واحد صالح لجعل الولد له، فقد فوتته كل واحد منهم على صاحبيه بوطئه، ولكن لم يتحقق من كان له الولد منهم، فلما أخرجته القرعة لأحدهم، صار مُفوَّتاً لنسبه عن صاحبيه، فأجرى ذلك مجرى إتلاف الولد، ونزل الثلاثة منزلة أب واحد، فحصة المتلف منه ثلث الدية، إذ قد عاد الولد له، فيعزَّم لكل من صاحبيه ما يخصه، وهو ثلث الدية.

ووجه آخر أحسن من هذا، أنه لما أتلفه عليهما بوطئه ولحوق الولد به، وجب عليه ضمان قيمته، وقيمة الولد شرعاً هي ديته، فلزمه لهما ثلثا قيمته، وهي ثلثا الدية، وصار هذا كمن أتلف عبداً بينه وبين شريكين له، فإنه يجب عليه ثلثا القيمة لشريكه، فإتلاف الولد الحر عليهما بحكم القرعة، كإتلاف الرقيق الذى بينهم:

ونظير هذا تضمين الصحابة المغرور بحرية الأمة قيمة أولاده لسيد الأمة لما فات رِقُّهم على السيد لحريتهم، وكانوا بصدد أن يكونوا أرقاء، وهذا ألطف ما يكون من القياس وأدق، وأنت إذا تأملت كثيراً من أقيسة الفقهاء وتشبيهاتهم، وجدت هذا أقوى منها، وألطف مسلكاً، وأدق مأخذاً، ولم يضحك منه النبي ﷺ سدى.

وقد يُقال: لا تعارض بين هذا وبين حديث القافة، بل إن وجدت القافة تعيَّن العمل بها، وإن لم توجد قافة، أو أشكل عليهم، تعين العمل بهذا الطريق، والله أعلم.



فصل

ذَكَرَ حَكَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْوَلَدِ

مَنْ أَحَقُّ بِهِ فِي الْحِضَانَةِ

روى أبو داود فى «سننه»: من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه عبد الله بن عمرو بن العاص، أن امرأة قالت: يا رسول الله! إن ابنى هذا كان بطنى له وعاء، وثديي له سقاء، وحجرى له حواء، وإن أباه طلقنى، فأراد أن ينتزعه منى،

فقال لها رسول الله ﷺ: «أنتِ أحقُّ به ما لم تُنكِحي»^(١).

وفى «الصحيحين»: من حديث البراء بن عارب، أن ابنة حمزة اختصم فيها على وجعفر، وزيد. فقال علي: أنا أحقُّ بها وهى ابنة عمي، وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي، وقال: زيد: ابنة أخي، فقضى بها رسول الله ﷺ لخالتها، وقال: «الخالة بمنزلة الأم»^(٢).

وروى أهل السنن: من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه^(٣). قال الترمذى: حديث صحيح.

وروى أهل السنن أيضاً: عنه، أن امرأة جاءت. فقالت يا رسول الله! إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعني، فقال رسول الله ﷺ: «استهما عليه»، فقال زوجها من يحاقتني في ولدي؟ فقال رسول الله ﷺ: «هذا أبوك وهذه أمك وخُذ بيدِ أيهما شئت»، فأخذ بيد أمه، فانطلقت به^(٤). قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وفى سنن النسائي: عن عبد الحميد بن سلمة الأنصارى، عن أبيه، عن جده، أن جدّه أسلم وأبت امرأته أن تُسلم، فجاء بابت له صغير لم يبلغ، قال فأجلس النبي ﷺ الأب هاهنا والأم هاهنا، ثم خيرهُ وقال «اللهم اهده» فذهب إلى أبيه^(٥).

ورواه أبو داود عنه وقال: أخبرني جدّي رافع بن سنان، أنه أسلم وأبت امرأته أن تُسلم، فأتت النبي ﷺ، فقالت: ابنتى وهى فطيم أو شبهه، وقال رافع: ابنتى، فقال له رسول الله ﷺ: «اقعد ناحية»، فأقعد الصبية بينهما، ثم قال: «ادعواها»، فمالت إلى أمها، فقال النبي ﷺ: «اللهم اهدها»، فمالت إلى أبيها، فأخذها^(٦).

(١) حسن. رواه أحمد (١٨٢/٢) وأبو داود (٢٢٧٦).

(٢) رواه البخارى (٢٦٩٩) كتاب الصلح، باب: كيف يكتب «هذا ما صالح فلان بن فلان فلانة بن فلان».

(٣) صحيح. رواه أحمد (٢٤٦/٢) وأبو داود (٢٢٧٧) والترمذى (١٣٥٧) وابن ماجه (٢٣٥١) والنسائي (١٨٩٥ - ١٨٦) وعبد الرزاق (١٢٦١١) والبيهقي (٣/٨) وسعيد بن منصور فى «سننه» (٢٢٧٥).

(٤) سبق تخريجه فى الحديث السابق، ومقالة الترمذى إنما هى لرواية الحديث السابق فإنها هى المخرجة عنده لا هذه الرواية.

(٥) ضعيف. رواه النسائي (١٨٥/٦) وابن ماجه (٢٣٥٢) وعبد الرزاق (١٢٦١٦) وسعيد بن منصور فى «سننه» (٢٢٧٦) وفى سننه عبد الحميد بن سلمة الأنصارى وهو مجهول ما فى التقريب (٤٦٨/١).

(٦) حسن. رواه أبو داود (٢٢٤٤).

فصل

الكلام على هذه الأحكام

أما الحديث الأول، فهو حديث احتاج الناس فيه إلي عمرو بن شعيب، ولم يجدوا بُدأً من الاحتجاج هنا به، ومدار الحديث عليه، وليس عن النبي ﷺ حديثٌ فى سقوط الحضانة بالتزويج غير هذا، وقد ذهب إليه الأئمة الأربعة وغيرهم، وقد صرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو. فبطل قول مَنْ يقول: لعله محمد والد شعيب، فيكون الحديث مرسلًا وقد صحَّ سماعُ شعيب من جده عبد الله بن عمرو، فبطل قول من قال: إنه منقطع، وقد احتج به البخارى خارج صحيحه، ونص على صحة حديثه، وقال: كان عبد الله بن الزبير الحميدى، وأحمد وإسحاق وعلى بن عبد الله يحتجون بحديثه، فَمَنْ النَّاسُ بَعْدَهُمْ؟! هذا لفظه. وقال إسحاق بن راهوية: هو عندنا، كأيوب عن نافع، عن ابن عمر. وحكى الحاكم فى «علوم الحديث» له الاتفاق على صحة حديثه، وقال أحمد بن صالح: لا يختلف على عبد الله أنها صحيفة.

وقولها: «كان بطنى وعاء» إلى آخره، إدلاءٌ منها، وتوسُّلٌ إلي اختصاصها به، كما اختص بها فى هذه المواطن الثلاثة، والأب لم يُشاركها فى ذلك، فنبهت فى هذا الاختصاص بالذى لم يُشاركها فيه الأب على الاختصاص الذى طلبته بالاستفتاء والمخاصمة.

وفى هذا دليل على اعتبار المعانى والعلل، وتأثيرها فى الأحكام، وإناطتها بها، وأن ذلك أمر مستقر فى الفطر السليمة حتى فطر النساء، وهذا الوصف الذى أدلت به المرأة وجعلته سبباً لتعليق الحكم به، قد قرَّره النبي ﷺ ورتَّب عليه أثره، ولو كان باطلاً أُلغاه، بل ترتب عليه عقيقه دليلٌ على تأثيره فيه، وأنه سببه.

واستدل بالحديث على القضاء على الغائب، فإن الأب لم يذكر له حضور ولا مخاصمة، ولا دلالة فيه لأنها واقعةٌ عين، فإن كان الأبُ حاضراً، فظاهر، وإن كان غائباً، فالمرأة إنما جاءت مستفتيةً أفتاها النبي ، بمقتضى مسألتها، وإلا فلا يُقبل قولها على الزوج: إنه طلقها حتى يُحكم لها بالولد بمجرد قولها.

فصل

أى الأبوين أحق بالولد

ودل الحديث على أنه إذا افترق الأبوان، وبينهما ولد، فالأم أحقُّ به من الأب ما لم يَقم بالأُمُّ ما يمنعُ تقديمها، أو بالولد وصفٌ تخييره، وهذا ما لا يُعرف فيه نزاعٌ، وقد قضى به خليفةُ رسول الله ﷺ أبو بكر على عمر بن الخطاب، ولم يُنكر عليه منكرٌ، فلما ولى عمر قضى بمثله، فروى مالك في «الموطأ»: عن يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: كانت عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه امرأةٌ من الأنصار، فولدت له عاصم بن عمر، ثم إن عمر فارقه، فجاء عمر قباء، فوجد ابنه عاصماً يلعب بفناء المسجد، فأخذ بعضده، فوضعه بين يديه على الدابة، فأدركته جدةُ الغلام، فنارعتة إياه، حتى أتيا أبا بكر الصديق رضى الله عنه، فقال عمر: ابنى. وقالت المرأة: ابنى، فقال أبو بكر رضى الله عنه: خَلَّ بينها وبينه، فما راجعه عُمَرُ الكلام^(١).

قال ابن عبد البر: هذا خبر مشهور من وجوه منقطعة ومتصلة، تلقاه أهل العلم بالقبول والعمل، وزوجة عمر أمُّ ابنه عاصم: هى جميلة أبنَةُ عاصم بن ثابت بن أبى الأقلح الأنصارى.

قال: وفيه دليل على أن عمر كان مذهبه فى ذلك خلاف أبى بكر، ولكنه سلم للقضاء ممن له الحكم والإمضاء، ثم كان بعد فى خلافته يقضى به ويُفتى، ولم يُخالف أبا بكر فى شيء منها ما دام الصبى صغيراً لا يُميز، ولا مخالف لهما من الصحابة.

وذكر عبد الرزاق، عن ابن جريج، أنه أخبره عن عطاء الخراسانى، عن ابن عباس قال: طلق عمر بن الخطاب امرأته الأنصارية أم أبنه عاصم، فلقبها تحمله بمحسر، وقد فُطِمَ ومشى، فأخذ بيده ليتزعه منها، ونارعها إياه حتى أوجعَ الغلام وبكى، وقال: أنا أحقُّ بابنى منك، فاختصما إلى أبى بكر، فقضى لها به وقال: ربحها وفراشها وحجرها خيراً له منك حتى يشبَّ ويختار لنفسه، ومحسر: سوق بين

(١) ضعيف. رواه مالك (٢/٧٦٧ - ٧٦٨) والبيهقى (٥/٨) وفى سنده انقطاع بين القاسم بن محمد وعمر بن الخطاب رضى الله عنه.

قبا والمدينة^(١).

وذكر عن الثورى، عن عاصم، عن عكرمة قال: خاصمت امرأة عُمَرُ عمر إلى أبي بكر رضى الله عنه، وكان طلقها، فقال أبو بكر رضى الله عنه: الأم أعطف، وألطف، وأرحم، وأحنى، وأراف، هى أحقُّ بولدها ما لم تتزوج^(٢).

وذكر عن عمر قال: سمعت الزهرى يقول: إن أبا بكر قضى على عُمَرُ في ابنه مع أمه، وقال: أمه أحق به ما لم تتزوج^(٣).

فإن قيل: فقد اختلفت الرواية: هل كانت المنازعة وقعت بينه وبين الأم أولاً، ثم بينه وبين الجدة، أو وقعت مرة واحدة بينه وبين إحداهما.

قيل: الأمر فى ذلك قريب، لأنها إن كانت من الأم فواضح، وإن كانت من الجدة، فقضاء الصديق رضى الله عنه لها يدل على أن الأم أولى.



فصل

فى أنواع الولاية على الطفل

والولاية على الطفل نوعان: نوع يقدم فيه الأب على الأم ومن فى جهتها، وهى ولاية المال والنكاح، ونوعٌ تُقدَّم فيه الأم على الأب، وهى ولاية الحضانة والرضاع، وقُدِّمَ كلٌّ من الأبوين فيما جعل له من ذلك التمام مصلحة الولد، وتوقف مصلحته على من يلى ذلك من أبويه، وتحصل به كفايته.

ولما كان النساء أعرف بالتربية، وأقدر عليه، وأصبر وأراف وأفرغ لها، لذلك قُدِّمَت الأم فيها على الأب.

ولما كان الرجال أقومَ بتحصيل مصلحة الولد والاحتياط له فى البضع، قُدِّمَ الأب فيها على الأم، فتقديم الأم فى الحضانة من محاسن الشريعة والاحتياط للأطفال، والنظر لهم، وتقديم الأب فى ولاية المال والتزويج كذلك.

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق (١٢٦٠١) وفى سنده عطاء الخراسانى وهو يهيم كثيراً ويرسل ويدلس وقد عنعنه.

(٢) رواه عبد الرزاق (١٢٥٩٨).

(٣) رواه عبد الرزاق (١٢٦٠٠).

إذا عُرِفَ هذا، فهل قُدِّمت الأم لكون جهتها مقدمةً على جهة الأبوة في الحضانة، فقدِّمت لأجل الأمومة، أو قُدِّمت على الأب، لكون النساء أقوم بمقاصد الحضانة والتربية من الذكور، فيكون تقديمها لأجل الأنوثة؟ ففى هذا للناس قولان وهما فى مذهب أحمد يظهر أثرهما فى تقديم نساء العصبة على أقارب الأم أو بالعكس، كأم الأم، وأم الأب، والأخت من الأب، والأخت من الأم، والخالة، والعمة، وخالة الأم، وخالة الأب، ومن يُدلى من الخالات والعمات بأم، ومن يُدلى منهن بأب، ففيه روايتان عن الإمام أحمد، إحداهما تقديم أقارب الأم على أقارب الأب، والثانية وهي أصحُّ دليلاً، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية: تقديم أقارب الأب وهذا هو الذى ذكره الخرقي فى «مختصره»، فقال: والأخت من الأب أحقُّ من الأخت من الأم وأحقُّ من الخالة، وخالة الأب أحقُّ من خالة الأم، وعلى هذا فأُمُّ الأب مقدمة على أم الأم كما نص عليه أحمد فى إحدى الروايتين عنه.

وعلى هذه الرواية: فأقارب الأب من الرجال مقدمون على أقارب الأم، والاخ للأب أحق من الاخ للأم، والعم أولى من الخال، هذا إن قلنا: إن لأقارب الأم من الرجال مدخلاً فى الحضانة، وفى ذلك وجهان فى مذهب أحمد والشافعى. أحدهما: أنه لا حضانة إلا لرجل من العصبة محرّم، أو لامرأة وارثة، أو مُدلية بعصبة، أو وارث.

والثانى: أن لهم الحضانة والتفريع على هذا الوجه، وهو قول أبى حنيفة، وهذا يدل على رجحان جهة الأبوة على جهة الأمومة فى الحضانة، وأن الأم إنما قُدِّمت لكونها أنثى لا لتقديم جهتها، إذ لو كانت جهتها راجحةً لترجَّح رجالُها ونساؤها على الرجال والنساء من جهة الأب، ولما لم يترجح رجالها اتفاقاً فكذلك النساء، وما الفرق المؤثر؟

وأيضاً فإن أصول الشرع وقواعده شاهدةٌ بتقديم أقارب الأب فى الميراث، وولاية النكاح، وولاية الموت وغير ذلك، ولم يُعهد فى الشرع تقديم قرابة الأم على قرابة الأب فى حكم من الأحكام، فمن قَدِّمها فى الحضانة، فقد خرج عن موجب الدليل.

فالصواب فى المأخذ هو أن الأم إنما قُدِّمت، لأن النساء أرفق بالطفل، وأخبر بتربيته، وأصبر على ذلك، وعلى هذا فالجدَّة أم الأب أولى من أم الأم، والأخت

للأب أولى من الأخت للأم، والعمة أولى من الخالة، كما نص عليه أحمد فى إحدى الروایتين، وعلى هذا فتقدم أم الأب على أب الأب، كما تقدم الأم على الأب.

وإذا تقرر هذا الأصل، فهو أصل مطرد منضبط لا تتناقض فروعه، بل إن اتفقت القرابة والدرجة واحدة قدمت الأنثى على الذكر، فتقدم الأخت على الأخ، والعمة على العم، والخالة على الخال، والجدة على الجد، وأصله تقديم الأم على الأب.

وإن اختلفت القرابة، قدمت قرابة الأب على قرابة الأم، فتقدم الأخت للأب على الأخت للأم، والعمة على الخالة، وعمة الأب على خالته، وهلم جرأ.

وهذا هو الاعتبار الصحيح، والقياس المطرد، وهذا هو الذي قضى به سيد قضاة الإسلام شريح، كما روى وكيع فى «مصنفه»: عن الحسن بن عتبة، عن سعيد بن الحارث قال: اختصم عمٌ وخالٌ إلى شريح فى طفل، فقضى به للعم، فقال الخال: أنا أنفق عليه من مالى، فدفعه إليه شريح.

ومن سلك غير هذا المسلك لم يجد بداً من التناقض، مثاله: أن الثلاثة وأحمد فى إحدى روايته، يُقدمون أم الأم على أم الأب، ثم قال الشافعى فى ظاهر مذهبه، وأحمد فى المنصوص عنه: تُقدم الأخت للأب على الأخت للأم، فتركوا القياس، وطرده أبو حنيفة والمزنى وابن سريج فقالوا: تُقدم الأم على الأخت للأب. قالوا: لأنها تدلى بالأم والأخت للأب بالأب، فلما قدمت الأم على الأب، قدّم من يُدلى بها على من يُدلى به، ولكن هذا أشدّ تناقضاً من الأول لأن أصحاب القول الأول جروا على القياس والأصول فى تقديم قرابة الأب على قرابة الأم، وخالفوا ذلك فى أم الأم وأم الأب، وهؤلاء تركوا القياس فى الموضعين، وقدموا القرابة التى أخرها الشرع، وأخروا القرابة التى قدمها، ولم يمكنهم تقديمها فى كل موضع، فقدموها فى موضع، وأخروها فى غيره مع تساويهما، ومن ذلك تقديم الشافعى فى الجديد الخالة على العمة مع تقديمه الأخت للأب على الأخت للأم، وطرّد قياسه فى تقديم أم الأم على الأب، فوجب تقديم الأخت للأم، والخالة على الأخت للأب والعمة، وكذلك من قدّم من أصحاب أحمد الخالة على العمة، وقدّم الأخت للأب على الأخت للأم، كقول القاضى وأصحابه، وصاحب «الغنى» فقد تناقضوا.

فإن قيل: الخالة تدلى بالأم، والعمة تدلى بالأب فكما قدمت الأم على الأب من

يدلى بها ويزيده بياناً كون الخالة أما كما قال النبي ﷺ فالعمة بمنزلة الأب .

قيل: قد بينا أنه لم يقدم الأم على الأب لقوة الأمومة، وتقديم هذه الجهة، بل لكونها أنثى، فإذا وُجدَ عمةٌ وخالة، فالمعنى الذى قُدمت له الأم موجود فيهما، وامتازت العمة بأنها تُدلى بأقوى القرايتين، وهى قرابة الأب، والنبي ﷺ قضى بابنة حمزة لخالتها، وقال: «الخالة أم» حيث لم يكن لها مزاحم من أقارب الأب تُساويها فى درجتها.

فإن قيل: فقد كان لها عمة وهى صفية بنت عبد المطلب أخت حمزة، وكانت إذ ذاك موجودة فى المدينة، فإنها هاجرت، وشهدت الخندق، وقتلت رجلاً من اليهود كان يُطيف بالحصن الذى هى فيه، وهى أول امرأة قتلت رجلاً من المشركين، وبقيت إلى خلافة عمر رضى الله عنه، فقدم النبي ﷺ الخالة عليها، وهذا يدل على تقديم من فى جهة الأم على من فى جهة الأب.

قيل: إنما يدل هذا إذا كانت صفية قد نازعت معهم، وطلبت الحضانة، فلم يقض لها بها بعد طلبها، وقدم عليها الخالة، وهذا إذا كانت لم تمنع منها لعجزها عنها، فإنها تُوفيت سنة عشرين عن ثلاث وسبعين سنة، فيكون لها وقت هذه الحكومة بضع وخمسون سنة، فيحتمل أنها تركتها لعجزها عنها، ولم تطلبها مع قدرتها، والحضانة حقٌ للمرأة، فإذا تركتها، انتقلت إلى غيرها.

وبالجملة: فإنما يدل الحديث على تقديم الخالة على العمة إذا ثبت أن صفية خاصمت فى ابنة أخيها، وطلبت كفالتها، فقدم رسول الله ﷺ الخالة، وهذا لا سبيل إليه.

فصل

ومن ذلك أن مالكا لما قدم أم الأم علي أم الأب، قدم الخالة بعدها على الأب وأمه، واختلف أصحابه فى تقديم خالة الخالة على هؤلاء، على وجهين، فأحد الوجهين: تقديم خالة الخالة على الأب نفسه، وعلى أمه، وهذا فى غاية البعد، فكيف تُقدم قرابة الأم وإن بعدت على الأب نفسه، وعلى قرابته مع أن الأب وأقاربه أشفق على الطفل، وأرعى لمصلحته من قرابة الأم؟ فإنه فليس إليهم بحال، ولا

يُنسب إليهم، بل هو أجنبيٌ منهم، وإنما نسبه وولأوه إلى أقارب أبيه، وهم أولى به، يعقلون عنه، وينفقون عليه عند الجمهور، ويتوارثون بالتعصيب وإن بعدت القرابة بينهم بخلاف قرابة الأم، فإنه لا يثبت فيها ذلك، ولا توارث فيها إلا في أمهاتها، وأول درجة من فروعها، وهم ولدها، فكيف تقدم هذه القرابة على الأب، ومن فى جهته، ولا سيما إذا قيل بتقديم خالة الخالة على الأب نفسه وعلى أمه، فهذا القول مما تأباه أصول الشريعة وقواعدها، وهذا نظير إحدى الروايتين عن أحمد فى تقديم الأخت على الأم، والخالة على الأب، وهذا أيضاً فى غاية البعد ومخالفة القياس.

وحجة هذا القول: أن كليهما تدليان بالأم المقدمة على الأب، فتقدمان عليه، وهذا ليس بصحيح، فإن الأم لما ساوت الأب فى الدرجة، وامتازت عليه بكونها أقوم بالحضانة، وأقدر عليها وأصبر، قُدِّمت عليه، وليس كذلك الأخت من الأم، والخالة مع الأب، فإنهما لا يساويانه، وليس أحدٌ أقرب إلى ولده منه، فكيف تقدم عليه بنت امرأته، أو أختها؟ وهل جعل الله الشفقة فيهما أكمل منه؟

ثم اختلف أصحاب الإمام أحمد فى فهم نصه هذا على ثلاثة أوجه.

أحدها: إنما قدمها على الأب لأنوثتها، فعلى هذا تُقدم نساء الحضانة على كل رجل، فتقدم خالة الخالة وإن علت، وبنت الأخت على الأب.

الثانى: أن الخالة والأخت للأم لم تدليا بالأب، وهما من أهل الحضانة، فتقدم نساء الحضانة على كل رجل إلا على من أدلين به، فلا تُقدمن عليه، لأنهن فرعه، فعلى هذا الوجه لا تُقدم أم الأب على الأب، ولا الأخت والعمة عليه، وتقدم عليه أم الأم، والخالة، والأخت للأم، وهذا أيضاً ضعيف جداً، إذ يستلزم تقديم قرابة الأم البعيدة على الأب وأمه، ومعلوم أن الأب إذا قُدم على الأخت للأب فتقدمه على الأخت للأم أولى، لأن الأخت للأب مقدمة عليها، فكيف تُقدم على الأب نفسه؟ هذا تناقض بين.

الثالث: تقديم نساء الأم على الأب وأمهاته وسائر من فى جهته، قالوا: فعلى هذا، فكل امرأة فى درجة رجل تُقدم عليه، ويُقدم من أدلى بها على من أدلى بالرجل، فلما قُدمت الأم على الأب وهى فى درجته قدمت الأخت من الأم على الأخت من الأب، وقُدِّمت الخالة على العمة. هذا تقرير ما ذكره أبو البركات ابن

تيمية في «محرره» من تنزيل نص أحمد على هذه المحامل الثلاث، وهو مخالف لعامة نصوصه في تقديم الأخت للأب على الأخت للأم، وعلى الحالة، وتقديم خالة الأب على خالة الأم، وهو الذي لم يذكر الخرقى في «مختصره» غيره، وهو الصحيح، وخرجها ابن عقيل على الرويتين في أم الأم، وأم الأب، ولكن نصه ما ذكره الخرقى، وهذه الرواية التي حكاها صاحب «المحرر» ضعيفة مرجوحة، فلهذا جاءت فروعها ولوارمها أضعف منها بخلاف سائر نصوصه في جادة مذهبه.

فصل

وقد ضبط بعض أصحابه هذا الباب بضابط، فقال: كل عصة، فإنه يُقدم على كل امرأة هي أبعد منه، ويتأخر عن من هي أقرب منه، وإذا تساوا، فعلى وجهين. فعلى هذا الضابط يُقدم الأب على أمه، وعلى أم الأم ومن معها، ويُقدم الأخ على ابنته وعلى العمة، والعم على عمة الأب، وتقدم أم الأب على جد الأب، وفي تقديمها على أب الأب وجهان. وفي تقديم الأخت للأب على الأخ للأب وجهان، وفي تقديم العمة على العم وجهان.

والصواب: تقديم الأنثى مع التساوي، كما قُدمت الأم على الأب لما استويا، فلا وجه لتقديم الذكر على الأنثى مع مساواتها له، وامتنازها بقوة أسباب الحضانة والتربية فيها.

واختلف في بنات الإخوة والأخوات، هل يُقدمن على الخالات والعمات، أو تقدم الخالات والعمات عليهن؟ على وجهين مأخذهما: أن الحالة والعمة تدليان بأخوة الأم والأب، وبنات الإخوة والأخوات يُدلين ببنة الأب، فمن قدم بنات الإخوة، راعى قوة البنة على الأخوة، وليس ذلك بجيد، بل الصواب تقديم العمة والحالة لوجهين.

أحدهما: أنها أقرب إلى الطفل من بنات أخيه، فإن العمة أخت أبيه، وابنة الأخ ابنة ابن أبيه، وكذلك الحالة أخت أمه، وبنت الأخت من الأم، أو لأب بنت بنت أمه أو أبيه، ولا ريب أن العمة والحالة أقرب إليه من هذه القرابة.

الثاني: أن صاحب هذا القول إن طرد أصله، لزمه ما لا قبل له به من تقديم بنت

بنت الأخت وإن نزلت على الخالة التى هى أم، وهذا فاسدٌ من القول، وإن خص ذلك ببنت الأخت دون من سفل منها، تناقض.

واختلف أصحاب أحمد أيضاً فى الجد والأخت للأب أيهما أولى؟ فالمذهب: أن الجد أولى منها وحكى القاضى فى «المجرد» وجهاً: أنها أولى منه، وهذا يجرى على أحد التأويلات التى تأول عليها الأصحاب نص أحمد، وقد تقدمت.

فصل

ومما يبين صحة الأصل المتقدم أنهم قالوا: إذا عِدَّ الأمهات، ومن فى جهتهن، انتقلت الحضانة إلى العصابات، وقُدِّم الأقرب فالأقرب منهم، كما فى الميراث، فهذا جارٍ على القياس، فيقال لهم: هلاً راعيتُم هذا فى جنس القرابة، فقدتم القرابة القوية الراجحة على الضعيفة المرجوحة كما فعلتم فى العصابات؟

وأيضاً فإن الصحيح فى الأخوات عندكم أنه يُقدِّم منهن من كانت لأبوين، ثم من كانت لأب، ثم من كانت لأم، وهذا صحيح موافق للأصول والقياس، لكن إذا ضُمَّ هذا إلى قولهم بتقديم قرابة الأم على قرابة الأب جاء التناقض، وتلك الفروع المشكلة المتناقضة.

وأيضاً فقد قالوا بتقديم أمهات الأب والجد على الخالات والأخوات للأم، وهو الصواب الموافق لأصول الشرع، لكنه مناقض لتقديم أمهات الأم على أمهات الأب، ويُناقض تقديم الخالة والأخت للأم على الأب، كما هو إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله، والقول القديم للشافعى. ولا ريب أن القول به أطرده للأصل، لكنه فى غاية البعد من قياس الأصول كما تقدم، ويلزمهم من طرده أيضاً تقديم من كان من الأخوات لأم على من كان منهم لأب، وقد التزمه أبو حنيفة، والمزنى، وابن سريج، ويلزمهم من طرده أيضاً تقديم بنت الخالة على الأخت للأب، وقد التزمه زفر، وهو رواية عن أبى حنيفة. ويلزمهم أيضاً من طرده تقديم الخالة والأخت للأم على الجدة أم الأب، وهذا فى غاية البعد والوهن، وقد التزمه زفر، ومثل هذا من المقاييس التى حذر منها أبو حنيفة أصحابه، وقال لا تأخذوا بمقاييس زفر، فإنكم إن أخذتم بمقاييس زفر حرَّمتم الحلال، وحلَّتم الحرام.

فصل

وقد رام بعض أصحاب أحمد ضبط هذا الباب بضابط زعم أنه يتخلص به من التناقض، فقال: الاعتبار فى الحضانة بالولادة المتحققة وهي الأمومة، ثم الولادة الظاهرة. وهي الأبوة، ثم الميراث. قال: ولذلك تُقدم الأخت من الأب على الأخت من الأم، وعلى الخالة، لأنها أقوى إرثاً منهما. قال: ثم الإدلاء، فتقدم الخالة على العمة لأن الخالة تدلى بالأم، والعمة تدلى بالأب، فذكر أربع أسباب للحضانة مرتبة: الأمومة، ثم بعدها الأبوة، ثم بعدها الميراث، ثم الإدلاء، وهذه طريقة صاحب «المستوعب»، وما زادته هذه الطريقة إلا تناقضاً وبعداً عن قواعد الشريعة، وهى من أفسد الطرق، وإنما يتبين فسادها بلوازماها الباطلة، فإنه إن أراد بتقديم الأمومة على الأبوة تقديم من فى جهتها على الأب ومن فى جهته، كانت تلك اللوازم الباطلة المتقدمة من تقديم الأخت للأم، وبنت الخالة على الأب وأمه، وتقديم الخالة على العمة، وتقديم خالة الأم على الأب وأمه، وتقديم بنات الأخت من الأم على أم الأب، وهذا مع مخالفته لنصوص إمامه، فهو مخالف لأصول الشرع وقواعده.

وإن أراد أن الأم نفسها تُقدم على الأب، فهذا حق لكن الشأن فى مناط هذا التقديم: هل هو لكون الأم ومن فى جهتها تقدم على الأب ومن فى جهته، أو لكونها أنثى فى درجة ذكر، وكل أنثى كانت فى درجة ذكر قُدمت عليه مع تقديم قرابة الأب على قرابة الأم وهذا هو الصواب كما تقدم، وكذلك قوله: «ثم الميراث» إن أراد به أن المقدم فى الميراث مقدم فى الحضانة فصحيح، وطرده تقديم قرابة الأب على قرابة الأم، لأنها مقدمة عليها فى الميراث، فتقدم الأخت على العمة والخالة. وقوله: «وكذلك تقديم الأخت للأب على الأخت للأم، والخالة، لأنها أقوى إرثاً منهما»، فيقال: لم يكن تقديمها لأجل الإرث وقوته، ولو كان لأجل ذلك، لكان العصباء أحق بالحضانة من النساء، فيكون العم أولى من الخالة والعمة، وهذا باطل.

فصل

وقد ضبط الشيخ فى «المغني» هذا الباب بضابط آخر فقال: فصل فى بيان الأولى فالأولى من أهل الحضانة عند اجتماع الرجال والنساء. وأولى الكل بها: الأم، ثم أمهاتها وإن علون يُقدم منهن الأقرب فالأقرب لأنهن نساء ولادتهن متحققة، فهن فى

معنى الأم: وعن أحمد، أن أم الأب وأمهاها يُقدم على أم الأم، فعلى هذه الرواية يكون الأب أولى بالتقديم، لأنهن يُدلين به، فيكون الأب بعد الأم، ثم أمهاها، والأولى هي المشهورة عند أصحابنا، فإن المقدم الأم، ثم أمهاها، ثم الأب، ثم أمهاها، ثم الجد، ثم أمهاها، ثم جد الأب، ثم أمهاها، وإن كن غير وارثات لأنهن يدلن بعصبة من أهل الحضانة، بخلاف أم أب الأم. وحكى عن أحمد رواية أخرى: أن الأخت من الأم والحالة أحق من الأب، فتكون الأخت من الأبوين أحق منه، ومنهما، ومن جميع العصبات، والأولى هي المشهورة من المذهب، فإذا انقرض الآباء والأمهات، انتقلت الحضانة إلى الأخوات وتُقدم الأخت من الأبوين، ثم الأخت من الأب، ثم الأخت من الأم، وتُقدم الأخت على الأخ لأنها امرأة من أهل الحضانة، فقُدمت على مَنْ فى درجتها من الرجال، كالأُم تُقدم على الأب، وأم الأب على أب الأب، وكل جدة فى درجة جد تُقدم عليه لأنها تلى الحضانة بنفسها، والرجل لا يليها بنفسه.

وفيه وجه آخر: أنه يقدم عليها لأنه عصبة بنفسه، والأول أولى، وفى تقديم الأخت من الأبوين، أو من الأب على الجد وجهان، وإذا لم تكن أخت فالأخ للأبوين أولى، ثم الأخ للأب، ثم ابناهما، ولا حضانة للأخ من الأم لما ذكرنا.

فإذا عدموا، صارت الحضانة للخالات على الصحيح، وترتيبهن فيها كترتيب الأخوات، ولا حضانة للأخوال، فإذا عدموا، صارت للعمات ويقدمن على الأعمام كتقديم الأخوات على الإخوة، ثم للعم للأبوين، ثم للعم للأب، ولا حضانة للعم من الأم، ثم ابناهما، ثم إلى خالات الأب على قول الخرقي، وعلى القول الآخر: إلى خالات الأم، ثم إلى عمات الأب، ولا حضانة لعمات الأم، لأنهن يُدلين بأب الأم، ولا حضانة له، وإن اجتمع شخصان أو أكثر من أهل الحضانة فى درجة قدّم المستحق منه بالقرعة، انتهى كلامه.

وهذا خير مما قبله من الضوابط، ولكن فيه تقديم أم الأم وإن علت على الأب وأمهاها، فإن طرد تقديم من فى جهة الأم على من فى جهة الأب جاءت تلك اللوازم الباطلة، وهو لم يُطرده، وإن قدم بعض من فى جهة الأب على بعض من فى جهة الأم كما فعل، طوّل بالفرق، وبمناط التقديم.

وفيه إثبات الحضانة للأخت من الأم دون الأخ من الأم، وهو في درجتها ومساوٍ لها من كل وجه، فإن كان ذلك لأنوثتها وهو ذكر، انتقض برجال العصبه كلهم، وإن كان ذلك لكونه ليس من العصبه، والحضانة لا تكون لرجل إلا أن يكون من العصبه. قيل: فكيف جعلتموها لنساء ذوي الأرحام مع مساوات قرابتهن لقرابة من في درجتهن من الذكور من كل وجه؟ فإما أن تعتبروا الأنوثة فلا تجعلوها للذكر، أو الميراث فلا تجعلوها لغير وارث، أو القرابة فلا تمنعوا منها الأخ من الأم والخال وأبا الأم، أو التعصب، فلا تعطوها لغير عصبه.

فإن قلتم: بقى قسم آخر وهو قولنا، وهو اعتبار التعصيب في الذكور والقرابة في النساء.

قيل: هذا مخالف لباب الولايات، وباب الميراث، والحضانة ولاية على الطفل، فإن سلكتم بها مسلك الولايات، فخصوها بالأب والجد، وإن سلكتم بها مسلك الميراث، فلا تعطوها لغير وارث، وكلاهما خلاف قولكم وقول الناس أجمعين.

وفى كلامه أيضاً: تقديم ابن الأخ وإن نزلت درجته على الخالة التي هي أم، وهو في غاية البعد، وجمهور الأصحاب إنما جعلوا أولاد الإخوة بعد أب الأب والعمات وهو الصحيح، فإن الخالة أخت الأم، وبها تدلى، والأم مقدمة على الأب، وابن الأخ إنما يدلى بالأخ الذي يدلى بالأب، فكيف يُقدم على الخالة، وكذا العمة أخت الأب وشقيقته، فكيف يقدم ابن ابنه عليها.

وقد ضبط هذا الباب شيخنا شيخ الإسلام ابن تيمية بضابط آخر، فقال: أقرب ما يُضبط به باب الحضانة أن يقال: لما كانت الحضانة ولايةً تعتمد الشفقة والتربية والملاطفة كان أحق الناس بها أقومهم بهذه الصفات وهم أقاربه يقدم منهم أقربهم إليه وأقومهم بصفات الحضانة، فإن اجتمع منهم اثنان فصاعداً، فإن استوت درجتهن قدم الأنثى على الذكر، فتقدم الأم على الأب، والجددة على الجد، والخالة على الخال، والعمة على العم، والأخت على الأخ، فإن كانا ذكراً أو اثنتين، قدم أحدهما بالقرعة يعنى مع استواء درجتهما، وإن اختلفت درجتهما من الطفل، فإن كانوا من جهة واحدة، قدم الأقرب إليه، فتقدم الأخت على ابنتها، والخالة على خالة الأبوين، وخالة الأبوين على خالة الجد والجددة، والجد أبو الأم على الأخ للأم، هذا هو

الصحيح لأن جهة الأبوة والأمومة فى الحضانة أقوى من جهة الأخوة فيها. وقيل: يقدم الأخ للأم لأنه أقوى من أب الأم فى الميراث. والوجهان فى مذهب أحمد.

وفيه وجه ثالث: أنه لا حضانة للأخ من الأم بحال، لأنه ليس من العصابات، ولا من نساء الحضانة، وكذلك الخال أيضاً، فإن صاحب هذا الوجه يقول: لا حضانة له، ولا نزاع أن أبا الأم وأمهاته أولى من الخال وإن كانوا من جهتين، كقربة الأم وقربة الأب مثل العمّة والخالة، والأخت للأب، والأخت للأم، وأم الأب، وأم الأم، وخالة الأب، وخالة الأم، قُدم من فى جهة الأب فى ذلك كله على إحدى الروايتين فيه، هذا كله إذا استوت درجاتهم، أو كانت جهة الأب أقرب إلى الطفل، وأما إذا كانت جهة الأم أقرب، وقربة الأب أبعد، كأم الأم، وأم أب الأب، وكخالة الطفل، وعمّة أبيه، فقد تقابل الترجيحان، ولكن يُقدم الأقرب إلى الطفل لقوة شفقتة وحنوه على شفقة الأبعد، ومن قُدم قربة الأب، فإنما يُقدمها مع مساواة قربة الأم لها، فأما إذا كانت أبعد منها، قُدمت قربة الأم القريبة، وإلا لزم من تقديم القربة البعيدة لوازم باطلة لا يقول بها أحد، فبهذا الضابط يمكن حصر جميع مسائل هذا الباب وجريها على القياس الشرعى، واطرادها وموافقتها لأصول الشرع، فأى مسألة وردت عليك أمكن أخذها من هذا الضابط مع كونه مقتضى الدليل، ومع سلامته من التناقض ومناقضة قياس الأصول، وبالله التوفيق.

فصل

وقوله ﷺ: «أنت أحقُّ به ما لم تنكحى»، فيه دليل على أن الحضانة حق للأم، وقد اختلف الفقهاء، هل هى للحاضن أم عليه؟ على قولين فى مذهب أحمد ومالك، وينبنى عليهما: هل لمن له الحضانة أن يُسقطها فينزل عنها؟ على قولين. وأنه لا يجب عليه خدمةُ الولد أيام حضانته إلا بالأجرة إن قلنا: الحق له، وإن قلنا: الحق عليه، وجب خدمته مجاناً. وإن كان الحاضن فقيراً، فله الأجرة على القولين.

وإذا وهبت الحضانة للأب، وقلنا: الحق لها، لزمّت الهبة ولم ترجع فيها، وإن قلنا: الحق عليها، فلها العود إلى طلبها.

والفرق بين هذه المسألة وبين ما لم يثبت بعد كهبه الشفعة قبل البيع حيث لا تلزم فى أحد القولين: أن الهبة فى الحضانة قد وُجد سببها، فصار بمنزلة ما قد

وجد، وكذلك إذا وهبت المرأة نفقتها لزوجها شهراً ألزمت الهبة، ولم ترجع فيها، هذا كله كلام أصحاب مالك وتفريعهم، والصحيح أن الحضانة حق لها، وعليها إذا احتاج الطفل إليها، ولم يوجد غيرها، وإن اتفقت هي وولى الطفل على نقلها إليه جاز، والمقصود أن في قوله عليه السلام: «أنت أحق به»، دليلاً على أن الحضانة حق لها.

فصل

وقوله عليه السلام: «ما لم تنكح»، اختلف فيه: هو تعليل أو توقيت، على قولين يبنى عليهما: ما لو تزوجت وسقطت حضانتها، ثم طلقت، فهل تعود الحضانة؟ فإن قيل: اللفظ تعليل، عادت الحضانة بالطلاق، لأن الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها، وعلة سقوط الحضانة التزويج، فإن طلقت، زالت العلة، فزال حكمها، وهذا قول الأكثرين، منهم: الشافعي، وأحمد، وأبو حنيفة.

ثم اختلفوا فيما إذا كان الطلاق رجعياً، هل يعود حقها بمجرد، أو يتوقف عودها على انقضاء العدة؟ على قولين، وهما في مذهب أحمد والشافعي، أحدهما: تعود بمجرد، وهو ظاهر مذهب الشافعي. والثاني: لا تعود حتى تنقضى العدة، وهو قول أبي حنيفة والمزني، وهذا كله تفريع على أن قوله عليه السلام: «ما لم تنكح» تعليل، وهو قول الأكثرين. وقال مالك في المشهور من مذهبه: إذا تزوجت ودخل بها، لم يعد حقها من الحضانة، وإن طلقت، قال بعض أصحابه: وهذا بناء على أن قوله: «ما لم تنكح»، للتوقيت أي: حقق من الحضانة مؤقت إلى حين نكاحك، فإذا نكحت، انقضى وقت الحضانة، فلا تعود بعد انقضاء وقتها، كما لو انقضى وقتها ببلوغ الطفل واستغنائه عنها. وقال بعض أصحابه: يعود حقها إذا فارقها زوجها، كقول الجمهور، وهو قول المغيرة، وابن أبي حازم. قالوا: لأن المقتضى لحقها من الحضانة هو قرابتها الخاصة، وإنما عارضها مانع النكاح لما يوجبه من إضاعة الطفل، واشتغالها بحقوق الزوج الأجنبي منه عن مصالحه، ولما فيه من تغذيته وتربيته في نعمة غير أقاربه، وعليهم في ذلك منة وغباضة، فإذا انقطع النكاح بموت، أو فُرقة، زال المانع، والمقتضي قائم، فترتب عليه أثره، وهكذا كل من قام به من أهل الحضانة مانع منها، ككفر، أو رق، أو فسق، أو بدو، فإنه لا حضانة له، فإن زالت الموانع، عاد حقهم، فهكذا النكاح والفرقة.

وأما النزاع فى عَوْد الحضانة بمجرد الطلاق الرجعى، أو بوقفه على انقضاء العدة، فمأخذه كون الرجعية زوجة فى عامة الأحكام، فإنه يثبت بينهما التوارث والنفقة، ويصح منها الظهار والإيلاء: ويحرم أن ينكح عليها أختها، أو عمتها، أو خالتها، أو أرباعاً سواها، وهي زوجة، فمن راعى ذلك، لم تعد إليها الحضانة بمجرد الطلاق الرجعى حتى تنقضى العدة، فتبينُ حينئذ، ومن أعاد الحضانة بمجرد الطلاق، قال: قد عزلها عن فراشه، ولم يبق لها عليه قسم، ولا لها به شغل، والعلة التى سقطت الحضانة لأجلها قد زالت بالطلاق، وهذا هو الذى رجحه الشيخ فى «المغنى» وهو ظاهر كلام الخرقي، فإنه قال: وإذا أخذ الولد من الأم إذا تزوجت ثم طلقت، رجعت على حقها من كفالته.

فصل

وقوله عليه السلام: «ما لم تنكحى»، اختلف فيه: هل المراد به مجرد العقد، أو العقد مع الدخول؟ وفى ذلك وجهان. أحدهما: أن بمجرد العقد تزول حضانتها، وهو قول الشافعى، وأبى حنيفة، لأن بالعقد يملك الزوج منافع الاستمتاع بها، ويملك نفعها من حضانة الولد. والثانى: أنها لا تزول إلا بالدخول، وهو قول مالك، فإن بالدخول يتحقق اشتغالها عن الحضانة، والحديث يحتمل الأمرين، والأشبه سقوط حضانتها بالعقد، لأنها حينئذ صارت فى مظنة الاشتغال عن الولد والتهيؤ للدخول، وأخذها حينئذ فى أسبابه، وهذا قول الجمهور.



فصل

فى سقوط الحضانة بزواج المطلقة

واختلف الناس فى سقوط الحضانة بالنكاح، على أربعة أقوال.

أحدها: سقوطها به مطلقاً، سواء كان المحضون ذكراً، أو أنثى، وهذا مذهب الشافعى، ومالك، وأبى حنيفة، وأحمد فى المشهور عنه. قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم، وقضى به شريح.

والقول الثانى: أنها لا تسقط بالتزويج بحال، ولا فرق فى الحضانة بين الأيم

وذوات البعل، وحكى هذا المذهب عن الحسن البصرى، وهو قول أبى محمد ابن حزم.

القول الثالث: أن الطفل إن كان بنتاً لم تسقط الحضانة بنكاح أمها، وإن كان ذكراً سقطت، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله نص عليه فى رواية مهنا بن يحيى الشامى، فقال: إذا تزوجت الأم وابنها صغير، أخذ منها. قيل له: والجارية مثل الصبي؟ قال: لا، الجارية تكون مع أمها إلى سبع سنين. وعلى هذه الرواية: فهل تكون عندها إلى سبع سنين أو إلى أن تبلغ؟ على روايتين: قال ابن أبى موسى: وعن أحمد، أن الأم أحق بحضانة البنت وإن تزوجت إلى أن تبلغ.

والقول الرابع: أنها إذا تزوجت بنسب من الطفل لم تسقط حضانتها، ثم اختلف أصحاب هذا القول، على ثلاثة أقوال. أحدها: أن المشرط أن يكون الزوج نسبياً للطفل فقط، وهذا ظاهر قول أصحاب أحمد. الثانى: أنه يشترط أن يكون مع ذلك ذا رحم محرم، وهو قول أصحاب أبى حنيفة. الثالث: أنه يشترط أن يكون بين الزوج وبين الطفل إيلاد، بأن يكون جداً للطفل، وهذا قول مالك، وبعض أصحاب أحمد، فهذا تحرير المذاهب فى هذه المسألة.

فأما حجة من أسقط الحضانة بالتزويج مطلقاً، فثلاث حجج: إحداها: حديث عمرو بن شعيب المتقدم ذكره. الثانية: اتفاق الصحابة على ذلك، وقد تقدم قول الصديق لعمر: هى أحق به ما لم تتزوج، وموافقة عمر له على ذلك، ولا مخالف لهما من الصحابة البتة، وقضى به شريح، والقضاة بعده إلى اليوم فى سائر الأعصار والأمصار.

الثالثة: ما رواه عبد الرزاق: حدثنا ابن جريج، حدثنا أبو الزبير، عن رجل صالح من أهل المدينة، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن، قال: كانت امرأة من الأنصار تحت رجل من الأنصار، فقتل عنها يوم أحد وله منها ولد، فخطبها عمٌ ولدها ورجلٌ آخر إلى أبيها فأنكح الآخر، فجاءت إلى النبى ﷺ، فقالت: انكحنى أبى رجلاً لا أريده، وترك عم ولدي، فيؤخذ مني ولدي، فدعا رسول الله ﷺ أباه، فقال: أنكحت فلاناً فلانة؟ قال: نعم، قال: «أنت الذى لا نكاح لك، اذهبى فانكحى عمَّ

ولذلك»^(١)، فلم ينكر أخذ الولد منها لما تزوجت، بل أنكحها عم الولد لتبقى لها الحضانة، ففيه دليل على سقوط الحضانة بالنكاح، وبقيائها إذا تزوجت بنسيب من الطفل، واعترض أبو محمد ابن حزم على هذا الاستدلال، بأن حديث عمرو بن شعيب صحيفة، وحديث أبى سلمة هذا مرسل، وفيه مجهول. وهذان الاعتراضان ضعيفان، فقد بينا احتجاج الأئمة بعمرو فى تصحيحهم حديثه، وإذا تعارض معنا فى الاحتجاج برجل قول ابن حزم، وقول البخاري، وأحمد، وابن المدينى، والحميدى وإسحاق بن راهويه وأمثالهم، لم يلتفت إلى سواهم .

وأما حديث أبى سلمة هذا، فإن أبا سلمة من كبار التابعين، وقد حكى القصة عن الأنصارية، ولا يُنكر لقاءه لها، فلا يتحقق الإرسال، ولو تحقق، فمرسل جيد، له شواهد مرفوعة وموقوفة، وليس الاعتماد عليه وحده، وعنى بالمجهول الرجل الصالح الذى شهد له أبو الزبير بالصلاح، ولا ريب أن هذه الشهادة لا تُعرف به، ولكن المجهول إذا عدَّه الراوي عنه الثقة ثبتت عدالته وإن كان واحداً على أصح القولين، فإن التعديل من باب الإخبار والحكم لا من باب الشهادة، ولا سيما التعديل فى الرواية، فإنه يكتفى فيه بالواحد، ولا يزيد على أصل نصاب الرواية، هذا مع أن أحد القولين: إن مجرد رواية العدل عن غيره تعديل له وإن لم يصرح بالتعديل، كما هو إحدى الروایتين عن أحمد، وأما إذا روى عنه وصرح بتعديله، فقد خرج عن الجهالة التى ترد لأجلها روايته لا سيما إذا لم يكن معروفاً بالرواية عن الضعفاء والمتهمين وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس فليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف، لم يكونوا يُدلسون عن متهم لا مجروح، وإنما كثر هذا النوع من التدليس فى المتأخرين .

واحتج أبو محمد على قوله ، بما رواه من طريق البخارى، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس قال: قَدِمَ رسول الله ﷺ المدينة وليس له خادم، فأخذ أبو طلحة بيدي، وانطلق بى إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إن أنساً غلامٌ كَيْسٌ، فليخدمك. قال: فخدمته فى السفر والحضر^(٢). وذكر الخبر.

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق (١٠٣٠٤) وفى سنده مجهول.

(٢) رواه البخارى (٢٧٦٨) كتاب الوصايا باب: استخدام اليتيم فى السفر والحضر إذا كان صلاحاً له ونظر الأم أو زوجها لليتيم.

قال أبو محمد: فهذا أنس في حضانة أمه، ولها زوج، وهو أبو طلحة بعلم رسول الله ﷺ، وهذا الاحتجاج في غاية السقوط، والخبر في غاية الصحة، فإن أحداً من أقارب أنس لم يُنازع أمه فيه إلى النبي ﷺ وهو طفل صغير لم يثغر، ولم يأكل وحده، ولم يشرب وحده، ولم يميز، وأمّه مزرّعة، فحكم به لأمه، وإنما يتم الاستدلال بهذه المقدمات كلها، والنبي ﷺ لما قَدِمَ المدينة كان لأنس من العمر عشر سنين، فكان عند أمه، فلما تزوجت أبا طلحة لم يأت أحدٌ من أقارب أنس يُنارِعها في ولدها ويقول: قد تزوجت فلا حضانة لك، وأنا أطلب انتزاعه منك، ولا ريب أنه لا يحرم على المرأة المزرّعة حضانة ابنها إذا اتفقت هي والزوج وأقارب الطفل على ذلك ولا ريب أنه لا يجب، بل لا يجوز أن يُفَرّق بين الأم وولدها إذا تزوجت من غير أن يُخاصمها مَنْ له الحضانة، ويطلب انتزاع الولد، فالاحتجاج بهذه القصة من أبعد الاحتجاج وأبرده.

ونظير هذا أيضاً، احتجاجهم بأن أم سلمة لما تزوجت برسول الله ﷺ لم تسقط كفالتها لابنها، بل استمرت على حضانتها، فإعجاباً من الذي نازع أم سلمة في ولدها، ورغب عن أن يكون في حجر النبي ﷺ.

واحتج لهذا القول أيضاً بأن رسول الله ﷺ قضى بابنة حمزة لخالتها وهي مزرّعة بجعفر، فلا ريب أن للناس في قصة ابنة حمزة ثلاث مآخذ. أحدها: أن النكاح لا يُسقط الحضانة. الثاني: أن المحضونة إذا كانت بنتاً، فنكاح أمها لا يُسقط حضانتها، ويسقطها إذا كان ذكراً. الثالث: أن الزوج إذا كان نسيباً من الطفل، لم تسقط حضانتها، وإلا سقطت، فالاحتجاج بالقصة على أن النكاح لا يُسقط الحضانة مطلقاً لا يتم إلا بعد إبطال هذين الاحتمالين الآخرين.



فصل

في حضانة الأم إذا كانت: كافرة أو فاسقة

وقضاؤه ﷺ بالولد لأمه، وقوله: «أنت أحق به ما لم تنكحى»، لا يُستفاد منه عموم القضاء لكل أم حتى يقضى به للأم. وإن كانت كافرة، أو رقيقة، أو فاسقة، أو

مسافرة، فلا يصح الاحتجاج به على ذلك، ولا نفيه، فإذا دل دليلٌ منفصلٌ على اعتبار الإسلام والحرية والديانة والإقامة، لم يكن ذلك تخصيصاً ولا مخالفةً لظاهر الحديث.

وقد اشترط فى الحاضن ستة شروط:

اتفاقهما فى الدين، فلا حضانة لكافر على مسلم لوجهين:

أحدهما: أن الحاضن حريصٌ على تربية الطفل على دينه، وأن ينشأ عليه، ويتربى عليه، فيصعب بعد كبره وعقله انتقاله عنه، وقد يُغيره عن قطرة الله التى فطر عليها عباده، فلا يُراجعها أبداً، كما قال النبى ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه، أو يمجسانه»^(١). فلا يؤمن تهويد الحاضن وتنصيره للطفل المسلم.

فإن قيل: الحديث إنما جاء فى الأبوين خاصة.

قيل: الحديث خرج مخرج الغالب إذ الغالب المعتاد نشوء الطفل بين أبوين، فإن فُقد الأبوان أو أحدهما قام ولى الطفل من أقاربه مقامهما.

الوجه الثانى: أن الله سبحانه قطع الموالاة بين المسلمين والكفار، وجعل المسلمين بعضهم أولياء بعض، والكفار بعضهم من بعض، والحضانة من أقوى أسباب الموالاة التى قطعها الله بين الفريقين. وقال أهل الرأى، وابن القاسم، وأبو ثور: تثبت الحضانة لها مع كُفرها وإسلام الولد، واحتجوا بما روى النسائى فى سننه، من حديث عبد الحميد بن حعفر عن أبيه، عن جده رافع بن سنان، أنه أسلم وأبت امرأته أن تُسلم، فأتت النبى ﷺ، فقالت: ابنتى وهى فطيمٌ أو يشبهه، وقال رافع: ابنتى، فقال النبى ﷺ: «أقعد ناحية»، وقال لها: «أقعدى ناحية»، وقال لهما: «ادعواها»، فمالت الصبية إلى أمها، فقال النبى ﷺ: «اللهم اهدها»، فمالت إلى أبيها فأخذها^(٢).

قالوا: ولأن الحضانة لأمرين: الرضاع، وخدمة الطفل، وكلاهما يجوز من الكافرة.

(١) رواه البخارى (٦٥٩٩) ومسلم (٦٦٣١) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) حسن. رواه أبو داود (٢٢٤٤) وأما رواية النسائى فهى ضعيفة كما سبق والإسناد الذى ذكره المصنف، هو إسناد أبى داود وليس النسائى.

قال الآخرون: هذا الحديث من رواية عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم ابن رافع بن سنان الأنصارى الأوسى، وقد ضعفه إمام العلل يحيى بن سعيد القطان، وكان سفيان الثورى يحمل عليه^(١)، وضعف ابن المنذر الحديث، وضعفه غيره، وقد اضطرب فى القصة، فروى أن المخير كان بنتاً، وروى أنه كان ابناً. وقال الشيخ فى «المغني»: وأما الحديث، فقد روى على غير هذا الوجه، ولا يثبت أهله النقل. وفى إسناده مقال، قاله ابن المنذر.

ثم إن الحديث قد يحتج به على صحة مذهب من اشترط الإسلام، فإن الصبيّة لما مالت إلى أمها دعا النبى ﷺ لها بالهداية، فمالت إلى أبيها، وهذا يدل على أن كونها مع الكافر خلاف هدى الله الذى أراد من عباده، ولو استقر جعلها مع أمها، لكان فيه حجة، بل أبطله الله سبحانه بدعوة رسوله.

ومن العجب أنهم يقولون: لا حضانة للفاسق، فأى فسق أكبر من الكفر؟ وأين الضرر المتوقع من الفاسق بنشوء الطفل على طريقته إلى الضرر المتوقع من الكافر، مع أن الصواب أنه لا تشترط العدالة فى الحاضن قطعاً، وإن شرطها أصحاب أحمد والشافعى وغيرهم، واشتراطها فى غاية البعد. ولو اشترط فى الحاضن العدالة لضاع أطفال العالم، ولعظمت المشقة على الأمة، واشتد العنت، ولم يزل من حين قام الإسلام إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم لا يتعرض لهم أحد فى الدنيا، مع كونهم الأكثرين. ومتى وقع فى الإسلام انتزاع الطفل من أبويه أو أحدهما بفسقه؟ وهذا فى الحرج والعسر - واستمرار العمل المتصل فى سائر الأمصار والأعصار على خلافه - بمنزلة اشتراط العدالة فى ولاية النكاح، فإنه دائم الوقوع فى الأمصار والأعصار، والقرى والبوادي، مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك، فساق، ولم يزل الفسق فى الناس، ولم يمنع النبى ﷺ، ولا أحد من الصحابة فاسقاً من تربية ابنه وحضائنه له، ولا من تزويجه موليته، والعادة شاهدة بأن الرجل ولو كان من الفساق، فإنه يحتاط لابنته، ولا يضيعها، ويحرص على الخير لها بجهد، وإن قُدر خلاف ذلك، فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد، والشارع يكتفى فى ذلك بالباعث الطبيعى، ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة وولاية النكاح، لكان بيان هذا للأمة من

(١) عبد الحميد بن جعفر لا ينزل عن مرتبة الصدوق كما وصفه الحافظ فى «التقريب» (١/٤٦٧).

أهم الأمور، واعتناء الأمة بنقله، وتوارث العمل به مقدماً على كثير مما نقلوه، وتوارثوا العمل به، فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه، ولو كان الفسق ينافى الحضنة، لكان من زنى أو شرب خمرأ، أو أتى كبيرة، فرق بينه وبين أولاده الصغار، والتمس لهم غيره والله أعلم.

نعم، العقل مشروط فى الحضنة، فلا حضنة لمجنون ولا معتوه ولا طفل، لأن هؤلاء يحتاجون إلى من يحضنهم ويكفلهم، فكيف يكونون كافلين لغيرهم.

وأما اشتراط الحرية، فلا ينتهض عليه دليلٌ يركن القلب إليه، وقد اشترطه أصحاب الأئمة الثلاثة. وقال مالك فى حرٍّ له ولد من أمة: إن الأم أحقُّ به إلا أن تباع، فتنتقل، فيكون الأب أحقُّ بها، وهذا هو الصحيح، لأن النبى ﷺ قال: «لا تولُّ والدَةٌ عن ولدها»^(١). وقال: «مَنْ فرق بينَ الوالدة وولدها، فرقَ الله بينه وبين أحبته يوم القيامة»^(٢). وقد قالوا: لا يجوز التفريق فى البيع بين الأم وولدها الصغير فكيف يُفرَّقون بينهما فى الحضنة؟ وعموم الأحاديث تمنع من التفريق مطلقاً فى الحضنة والبيع، واستدلالهم بكون منافعتها مملوكة للسيد، فهى مستغرقة فى خدمته، فلا تفرغُ لحضنة الولد ممنوع، بل حق الحضنة لها، تُقدم به فى أوقات حاجة الولد على حق السيد، كما فى البيع سواء. وأما اشتراط خلوها من النكاح، فقد تقدم.

وها هنا مسألة ينبغى التنبيه عليها وهى أنا إذا أسقطنا حقها من الحضنة بالنكاح، ونقلناها إلى غيرها فاتفق أنه لم يكن له سواها، لم يسقط حقها من الحضنة، وهى أحق به من الأجنبى الذى يدفعه القاضى إليه، وتربيته فى حجر أمه ورأيه أصلح من تربيته فى بيت أجنبى محض لا قرابة بينهما توجب شفقتة ورحمته وحنوه، ومن المحال أن تأتى الشريعة بدفع مفسدة بمفسدة أعظم منها بكثير، والنبى ﷺ لم يحكم حكماً عاماً كلياً: أن كل امرأة تزوجت سقطت حضانتها فى جميع الأحوال حتى يكون إثبات الحضنة للأم فى هذه الحالة مخالفة للنص.

وأما اتحاد الدار، فإن كان سفرُ أحدهما لحاجة، ثم يعود والآخر مقيم، فهو أحق

(١) ضعيف. رواه البيهقى (٥/٨) وفى سنده ابن لهيعة وهو سىء الحفظ، وشيخه عمر بن عبد الله مولى غفرة ضعيف.

(٢) حسن. رواه أحمد (٥/٤١٢ و ٤١٣) والترمذى (١٢٨٣) والدارمى (٢٤٧٩) والحاكم (٥٥/٢).

به، لأن السفر بالولد الطفل ولا سيما إن كان رضيعاً إضراراً به وتضييع له، هكذا أطلقوه، ولم يستثنوا سفر الحج من غيره، وإن كان أحدهما منتقلاً عن بلد الآخر للإقامة، والبلد وطريقه مخوفان، أو أحدهما، فالمقيم أحق، وإن كان هو وطريقه آمنين، ففيه قولان، وهما روايتان عن أحمد، إحداهما: أن الحضانة للأب ليمكن من تربية الولد وتأديبه وتعليمه، وهو قول مالك والشافعي، وقضى به شريح. والثانية: أن الأم أحق. وفيها قول ثالث: أن المنتقل إن كان هو الأب، فالأم أحق به، وإن كان الأم، فإن انتقلت إلى البلد الذي كان فيه أصل النكاح فهي أحق به، وإن انتقلت إلى غيره، فالأب أحق، وهو قول الحنفية. وحكوا عن أبي حنيفة رواية أخرى: أن نقلها إن كان من بلد إلى قرية، فالأب أحق، وإن كان من بلد إلى بلد، فهي أحق، وهذه أقوالٌ كلها كما ترى لا يقوم عليها دليلٌ يسكن القلب إليه، فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له والأنفع من الإقامة أو النقلة، فأيهما كان أنفع له وأصون وأحفظ، روعى، ولا تأثير لإقامة ولا نقلة، هذا كله ما لم يرد أحدهما بالنقلة مضارة الآخر، وانتزاع الولد منه. فإن أراد ذلك، لم يجب إليه، والله الموفق.

فصل

قوله ﷺ: «أنت أحق به مالم تنكحي»، قيل: فيه إضمارٌ تقديره: ما لم تنكحي، ويدخل بك الزوج، ويحكم الحاكم بسقوط الحضانة. وهذا تعسف بعيد لا يشعر به اللفظ، ولا يدل عليه بوجه، ولا هو من دلالة الاقتضاء التي تتوقف صحة المعنى عليها، والدخول داخل في قوله: «تنكحي»، عند من اعتبره، فهو كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾، ومن لم يعتبره، فالمراد بالنكاح عنده العقد.

وأما حكم الحاكم بسقوط الحضانة، فذاك إنما يحتاج إليه عند التنازع والخصومة بين المتنازعين، فيكون منفذاً لحكم رسول الله ﷺ، لأن رسول الله ﷺ أوقف سقوط الحضانة على حكمه، بل قد حكم هو بسقوطها، حكمَ به الأحكام بعده زو لم يحكموا. والذي دلَّ عليه هذا الحكم النبوي، أن الأم أحق بالطفل ما لم يوجد منها النكاح، فإذا نكحت، زال ذلك الاستحقاق، وانتقل الحق إلى غيرها. فأما إذا طلبه من له الحق، وجب على خصمه أن يبذله له، فإن امتنع، أجبره الحاكم عليه، وإن أسقط حقه، أو لم يطالب به، بقى على ما كان عليه أولاً، فهذه قاعدة عامة مستفادة من غير هذا الحديث.

فصل

وقد احتج من لا يرى التخيير بين الأبوين بظاهر هذا الحديث، ووجه الاستدلال أنه قال: «أنت أحق به»، ولو خيّرَ الطفل لم تكن هي أحق به إلا إذا اختارها، كما أن الأب لا يكون أحق به إلا إذا اختاره، فإن قدر: أنت أحق به إن اختارك، قُدر ذلك في جانب الأب، والنبي ﷺ جعلها أحق به مطلقاً عند المنازعة، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك. ونحن نذكر هذه المسألة، ومذاهب الناس فيها، والاحتجاج لأقوالهم، ونرجح ما وافق حكم رسول الله ﷺ منها.

ذكر قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: طلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأته، فذكر الأثر المتقدم، وقال فيه: ربحها وفراشها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه، فحكم به لأُمّه حين لم يكن له تمييزٌ إلى أن يشبَّ ويميز ويخير حيثُذ^(١).

ذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قال الشافعي: حدثنا ابن عيينة، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، عن عبد الرحمن ابن غنم، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: خيرَ غلاماً بين أبيه وأمه^(٢).

وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج، عن عبد الله بن عبيدة بن عمير، قال: خيرَ عمر رضي الله عنه غلاماً ما بين أبيه وأمه، فاختر أمه، فانطلقت به^(٣).

وقال عبيد الرازي أيضاً: عن معمر، عن أيوب، عن أيوب، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن عبد الرحمن بن غنم، قال: اختصمَ إلى عمر بن الخطاب في غلام، فقال: هو مع أمه حتى يُعرب عنه لسانه ليختار^(٤).

وذكر سعيد بن منصور عن هشيم، عن خالد، عن الوليد بن مسلم، قال: اختصموا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في يتيم فخيرَه، فاختر أمه على عمه، فقال عمر: إن لطفَ أمك خيرٌ من خصبِ عمك^(٥).

(١) سبق تخريجه. (٢) صحيح. رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١١٠/٢) برقم (٢٢٧٧).

(٣) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٦٠٦).

(٤) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٢٧٨) وعبد الرزاق (١٢٦٠٨).

(٥) رواه سعيد بن منصور (٢٢٧٨) وعبد الرزاق (١٢٦٠٨).

ذكر قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال الشافعي رحمه الله تعالى: أنبأنا ابن عيينة، عن يونس بن عبد الله الجرمي، عن عمارة الجرمي، قال: خيرني على بين أمي وعمي، ثم قال لأخ لي أصغر مني: وهذا أيضاً لو بلغ مبلغ هذا لخيرته^(١).

قال الشافعي رحمه الله: قال إبراهيم: عن يونس عن عمارة عن علي مثله قال في الحديث: وكنت ابن سبع سنين، أو ثمان سنين^(٢).

قال يحيى القطان: حدثنا يونس بن عبد الله الجرمي، حدثني عمارة بن روية، أنه تخاصمت فيه أمه وعمه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: فخيرني علي ثلاثاً، كلهن أختار أمي، ومعني أخ لي صغير، فقال علي: هذا إذا بلغ مبلغ هذا خير^(٣).

ذكر قول أبي هريرة رضي الله عنه. قال أبو خيثمة زهير بن حرب: حدثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن هلال بن أبي ميمونة قال: شهدت أبا هريرة خير غلاماً بين أبيه وأمه، وقال: إن رسول الله ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه^(٤).

فهذا ما ظفرت به عن الصحابة. وأما الأئمة، فقال حرب بن إسماعيل: سألت إسحاق بن راهويه، إلى متى يكون الصبي والصبية مع الأم إذا طُلفت؟ قال: أحب إليّ أن يكون مع الأمة إلى سبع سنين، ثم يُخير. قلت له: أترى التخيير؟ قال: شديداً. قلت: فأقل من سبع سنين لا يُخير؟ قال: قد قال بعضهم: إلى خمس، وأنا أحب إليّ سبع.

وأما مذهب الإمام أحمد، فإما أن يكون الطفل ذكراً أو أنثى، فإن كان ذكراً، فإما أن يكون ابن سبع أو دونها، فإن كان له دون السبع، فأمه أحق بحضائته من غير تخيير، وإن كان له سبع، ففيه ثلاث روايات.

إحداها: وهي الصحيحة المشهورة من مذهبه: أنه يخير، وهي اختيار أصحابه، فإن لم يختر واحداً منهما، أقرع بينهما، وكان لمن قرع، وإذا اختار أحدهما، ثم عاد

(١) رواه عبد الرزاق (١٢٦٠٩) وسعيد بن منصور (٢٢٧٩) والبيهقي (٤١٨) وعمارة الجرمي ذكره ابن حبان في «الجرح والتعديل» (٣٦٥/٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) ضعيف جداً. إبراهيم هو ابن محمد بن يحيى الأسلمي وهو ماتروك كما في «التقريب» (٤٢/١).

(٣) رواه عبد الرزاق (١٢٦٠٩). (٤) سبق تخريجه.

فاختار الآخر، نقل إليه، وهكذا أبداً.

والثانية: أن الأب أحقُّ به من غير تخيير.

والثالثة: أن الأم أحقُّ به كما قبل السبع.

وأما إذا كان أنثى، فإن كان لها دون سبع سنين، فأما أحقُّ بها من غير تخيير، وإن بلغت سبعاً، فالمشهور من مذهبه، أن الأم أحقُّ بها إلى تسع سنين، فإذا بلغت تسعاً، فالأب أحقُّ بها من غير تخيير.

وعنه رواية رابعة: أن الأم أحقُّ بها حتى تبلغ، ولو تزوجت الأم.

وعنه رواية خامسة: أنها تخير بعد السبع كالغلام، نص عليها، وأكثر أصحابه إنما حكوا ذلك وجهاً في المذهب، هذا تلخيص مذهبه وتحريره.

وقال الشافعي: الأم أحقُّ بالطفل ذكراً كان أو أنثى إلى أن يبلغا سبع سنين، فإذا بلغا سبعاً وهما يعقلان عقل مثلهما، خير كل منهما بين أبيه وأمه، وكان مع من أختار.

وقال مالك وأبو حنيفة: لا تغيير بحال، ثم اختلفا فقال أبو حنيفة، الأم أحقُّ بالجارية حتى تبلغ، وبالغلام حتى يأكل وحده، ويشرب وحده، ويلبس وحده، ثم يكونان عند الأب، ومن سوى الأبوين أحقُّ بهما حتى يستغنيا، ولا يُعتبر البلوغ، وقال مالك: الأم أحقُّ بالولد ذكراً أو أنثى حتى يثغر، هذه رواية ابن مذهب، وروى ابن القاسم: حتى يبلغ، ولا يُخير بحال.

وقال الليث بن سعد: الأم أحقُّ بالابن حتى بلغ ثمان سنين، وبالبنت حتى تبلغ، ثم الأب أحقُّ بهما بعد ذلك.

وقال الحسن بن حي: الأم أولى بالبنت حتى يكعب ثدياها، وبالغلام حتى يرفع، فيُخيران بعد ذلك بين أبييهما، الذكر والأنثى سواء.

قال المخيرون في الغلام دون الجارية: قد ثبت التخيير عن النبي ﷺ في الغلام، من حديث أبي هريرة: وثبت عن الخلفاء الراشدين، وأبي هريرة، ولا يُعرف لهم مخالفٌ في الصحابة البتة، ولا أنكره منكر. قالوا: وهذا غايةٌ في العدل الممكن، فإن

الأم إنما قدمت في حال الصغر لحاجة الولد إلى التريبة والحمل والرضاع والمدارة التي لا تنهياً لغير النساء، وإلا فالأم أحد الأبوين، فكيف تُقدم عليه؟ فإذا بلغ الغلام حداً يُعرب فيه عن نفسه، ويستغني عن الحمل والوضع وما تعانيه النساء، تساوى الأبوان، وزال السبب الموجب لتقديم الأم، والأبوان متساويان فيه، فال يُقدَّم أحدهما إلا بمرجح، والمرجح إما من خارج، وهو القرعة، وإما من جهة الولد وهو اختياره، وقد جاءت السنة بهذا وهذا، وقد جمعهما حديث أبي هريرة، فاعتبرناهما جميعاً، ولم ندفع أحدهما بالآخر. وقدمنا ما قدمه النبي ﷺ، وأخرنا ما أخره، فقدم التخيير، لأن القرعة إنما يُصار إليها إذا تساوت الحقوق من كل وجه، ولم يبق مرجح سواها، وهكذا فعلنا هاهنا قدمنا أحدهما بالاختيار، فإن لم يختَر، أو اختارهما جميعاً، عدلنا إلى القرعة، فهذا لو لم يكن فيه موافقة السنة، لكان من أحسن الأحكام، وأعدلها، وأقطعها للنزاع بتراضي المتنازعين.

وفيه وجه آخر في مذهب أحمد والشافعي: أنه إذا لم يختَر واحداً منهما كان عند الأم بلا قرعة، لأن الحضنة كانت له، وإنما ننقله عنها باختياره، فإذا لم يختَر، بقي عندها على ما كان.

فإن قيل: فقد قدمتم التخيير على القرعة، والحديث فيه تقديم القرعة أولاً. ثم التخيير، وهذا أولى، لأن القرعة طريق شرعي للتقديم عند تساوى المستحقين، وقد تساوى الأبوان، فالقياس تقديم أحدهما بالقرعة، فإن أبيا القرعة، لم يبق إلا اختيار الصبي، فيرجح به، فما بال أصحاب أحمد والشافعي قدّموا التخيير على القرعة.

قيل: إنما قدم التخيير، لا تفاق ألفاظ الحديث عليه، وعمل الخلفاء الراشدين به، وأما القرعة، فبعض الرواة ذكرها في الحديث، فقدم التخيير عليها، فإذا تعذر القضاء بالتخيير، تعينت القرعة طريقاً للترجيح إذ لم يبق سواها.

ثم قال المخيرون للغلام والجارية: روى النسائي في «سننه»، والإمام أحمد في «مسنده» من حديث رافع بن سنان رضي الله عنه أنه تنازع هو وأم في ابنتهما، وأن النبي ﷺ أفعده ناحية، وأقعده المرأة ناحية، وأقعده الصبية بينهما، وقال: «ادعواها»، فمالت إلى أمها قال النبي ﷺ: «اللهم أهدها» فمالت إلى أبيها فأخذها^(١). قالوا:

ولو لم يرد هذا الحديث لكان حديث أبى هريرة رضى الله عنه، والآثار المتقدمة حجة فى تخيير الأنثى، لأن كون الطفل ذكراً لا تأثير له فى الحكم، بل هي كالذكر فى قوله ﷺ: «مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ»^(١). وفى قوله «مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِى عَبْدٍ»^(٢)، بل حديث الحضانة أولى بعدم اشتراط الذكورية فيه، لأن لفظ الصبي ليس من كلام الشارع، إنما الصحابي حكى القصة، وأنها كانت فى صبي، فإن نُقِحَ المناط تبين أنه لا تأثير، لكونه ذكراً.

قالت الحنابلة: الكلام معكم فى مقامين، أحدهما: استدلاككم بحديث رافع، والثانى: إلغاؤكم وصف الذكورية فى أحاديث التخيير.

فأما الأول، فالحديث قد ضعفه ابن المنذر وغيره، وضعف يحيى بن سعيد والثوري عبد الحميد بن جعفر، وأيضاً فقد اختلف فيه على قولين: أحدهما: أن المخير كان بنتاً، وروى: أنه كان ابناً. فقال عبد الرزاق: أخبرنا سفيان، عن عثمان البتي، عن عبد الحميد بن سلمة، عن أبيه، عن جده، أن أبويه اختصما إلى النبي ﷺ، أحدهما مسلم، والآخر كافر، فتوجه إلى الكافر، فقال النبي ﷺ: «اللهم اهذه»، فتوجه إلى المسلم، ففضى له به^(٣).

قال أبو الفرج ابن الجوزي: ورواية من روى أنه كان غلاماً أصح قالوا: ولو سلم لكم أنه كان أنثى، فأنتم لا تقولون به، فإن فيه أن أحدهما كان مسلماً، والآخر كافراً، فكيف تحتجون بما لا تقولون به.

قالوا: وأيضاً فلو كانا مسلمين، ففي الحديث أن الطفل كان فطيماً، وهذا قطعاً دون السبع، والظاهر أنه دون الخمس، وأنتم لا تُخَيرون من له دون السبع، فظهر أنه لا يُمكنكم الاستدلال بحديث رافع هذا على كل تقدير.

فبقى المقام الثانى، وهو إلغاء وصف الذكورة فى أحاديث التخيير وغيرها،

(١) رواه البخارى (٢٤٠٢) ومسلم (٣٩١١) وأبو داود (٣٥١٩) والترمذى (١٢٦٢) والنسائى (٣١١/٧) وابن ماجه (٢٣٥٨) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، وتماه: فهو أحق به من غيره.

(٢) رواه البخارى (٢٥٢٢) ومسلم (٣٦٩٨) وأبو داود (٣٩٤٠) وابن ماجه (٢٥٢٨) من حديث ابن عمر رضى الله عنه. وتماه «فكان له مال يبلغ ثمن العبد، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَبْدِ. فَأَعْطَى شُرَكَاءَ حَصَصَهُمْ وَعَتَّقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ الْعَبْدَ».

(٣) ضعيف. وقد سبق تخريجه.

فنقول: لا ريب أن من الأحكام ما يكفى فيها وصف الذكورة، أو وصف الأنوثة قطعاً، ومنها ما لا يكفى فيه، بل يُعتبر فيه إما هذا وإما هذا، فيلغى الوصف فى كل حكم تعلق بالنوع الإنساني المشترك بين الأفراد، ويعتبر وصف الذكورة فى كل موضع كان له تأثير فيه، كالشهادة والميراث، والولاية فى النكاح، ويعتبر وصف الأنوثة فى كل موضع يختص بالإناث، أو يُقدم فيه على الذكور، كالحضانة، إذا استوى فى الدرجة الذكر والأنثى، قدمت الأنثى.

بقى النظر فيما نحن فيه من شأن التخيير، هل لوصف الذكورة تأثيرٌ فى ذلك فيلحق بالقسم الذى تعتبر فيه، أو لا تأثير له فيلحق بالقسم الذى يلغى فيه؟ ولا سبيل إلى جعلها من القسم الملقى فيه وصف الذكورة، لأن التخيير هاهنا تحيير شهوة، لا تخيير رأي ومصلحة، ولهذا إذا اختار غير من اختاره أولاً، نقل إليه، فلو خيرت البنت، أفضى ذلك إلى أن تكون عند الأب تارة، وعند الأم أخرى، فإنها كلما شاءت الانتقال، أجيبته إليه، وذلك عكس ما شرع للإناث من لزوم البيوت، وعدم البروز، ولزوم الخدور وراء الأستار، فلا يليق بها أن تمكن من خلاف ذلك. وإذا كان هذا الوصف معتبراً قد شهد له الشرع بالاعتبار لم يمكن إلغاؤه.

قالوا: وأيضاً فإن ذلك يُفضى إلى ألا يبقى الأب موكلاً بحفظها، ولا الأم لتنتقلها بينهما، وقد عُرِف بالعادة أن ما يتناوب الناس على حفظه، ويتواكلون فيه. فهو آيل إلى ضياع، ومن الأمثال السائرة: «لا يصلح القدرُ بين طبّاحين».

قالوا: وأيضاً فالعادة شاهدة بأن اختيار أحدهما يُضعف رغبة الآخر فيه بالإحسان إليه وصيانته، فإذا اختار أحدهما، ثم انتقل إلى الآخر لم يبق أحدهما تام الرغبة فى حفظه والإحسان إليه.

فإن قلتم: فهذا بعينه موجودٌ فى الصبي، ولم يمنع ذلك تخييره. قلنا: صدقتم لكن عارضه كون القلوب مجبولة على حب البنين، واختيارهم على البنات، فإذا اجتمع نقص الرغبة، ونقص الأنوثة، وكراهة البنات فى الغالب، ضاعت الطفلة، وصارت إلى فساد يعسر تلافيه، والواقع شاهد بهذا، والفقه تنزيل المشروع على الواقع، وسر الفرق أن البنت تحتاج من الحفظ والصيانة فوق ما يحتاج إليه الصبي، ولهذا شرع فى حق الإناث من الستر والخفر ما لم يُشرع مثله للذكور فى اللباس

وإرخاء الذيل شبراً أو أكثر، وجمع نفسها فى الركوع والسجود دون التجافى، ولا ترفع صوتها بقراءة القرآن، ولا ترمل فى الطواف، لا تتجرد فى الإحرام عن المخيط، ولا تكشف رأسها، ولا تُسافر وحدها، هذا كله مع كبرها ومعرفتها، فكيف إذا كانت فى سن الصغر وضعف العقل الذي يقبل فيه الانخداع؟ ولا ريب أن ترددها بين الأبوين مما يعود على المقصود بالإبطال، أو يُخل به، أو ينقصه لأنها لا تستقر فى مكان معين، فكان الأصلح لها أن تجعل عند أحد الأبوين من غير تخيير، كما قال الجمهور: مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، فتخيرها ليس منصوباً عليه، ولا هو فى معناه فيلحق به.

ثم هاهنا حصل الإجهاد فى تعيين أحد الأبوين لمقامها عنده، وأيهما أصلح لها، فمالك، وأبو حنيفة، وأحمد فى إحدى الروايتين عنه: عَيَّنُوا الأم، وهو الصحيح دليلاً، وأحمد رحمه الله فى المشهور عنه، واختيار عامة أصحابه عَيَّنُوا الأب.

قال من رجع الأم: قد جرت العادة بأن الأب يتصرف فى المعاش، والخروج، ولقاء الناس، والأم فى خدرها مقصورة فى بيتها، فالبت عندها أصون وأحفظ بلا شك، وعينها عليها دائماً بخلاف الأب، فإنه فى غالب الأوقات غائبٌ عن البيت، أو فى مظنة ذلك، فجعلها عند أمها أصون لها وأحفظ.

قالوا: وكل مفسدة يعرض وجودها عند الأم، فإنها تعرض أو أكثر منها عند الأب، فإنه إذا تركها فى البيت وحدها لم يأمن عليها، وإن ترك امرأته أو غيرها، فالأم أشفق عليها وأصون من الأجنبية.

قالوا: وأيضاً فهي محتاجة إلى تعلُّم ما يصلح للنساء من الغزل والقيام بمصالح البيت، وهذا إنما تقوم به النساء لا الرجال، فهي أحوج إلى أمها لتعلمها ما يصلح للمرأة، وفى دفعها إلى أبيها تعطيل هذه المصلحة، وإسلامها إلى امرأة أجنبية تعلمها ذلك، وترديدها بين الأم وبينه، وفى ذلك تمرين لها على البروز والخروج، فمصلحة البنت والأم والأب أن تكون عند أبيها، وهذا القول هو الذي لانختار سواه.

قال من رجع الأب: الرجال أغير على البنات من النساء، فلا تستوى غير الرجل على ابنته، وغير الأم أبدأ، وكم من أمٌ تساعد ابنتها على ما تهواه، ويحملها على ذلك ضعف عقلها، وسرعة انخداعها، وضعف داعى الغيرة فى طبعها، بخلاف

الأب، ولهذا المعنى وغيره جعل الشارع تزويجها إلى أبيها دون أمها، ولم يجعل لأمها ولاية على بُضعها ألبتة، ولا على مالها، فكان من محاسن الشريعة أن تكون عند أمها ما دامت محتاجة إلى الحضانة والتربية، فإذا بلغت حداً تُشتهي فيه، وتصلح للرجال، فمن محاسن الشريعة أن تكون عند من هو أغير عليها، وأحرص على مصلحتها، وأصون لها من الأم.

قالوا: ونحن نرى في طبيعة الأب وغيره من الرجال من الغيرة، ولو مع فسقه وفجوره ما يحمله على قتل ابنته وأخته وموليته إذا رأى منها ما يُريبه لشدة الغيرة، ونرى في طبيعة النساء من الانحلال والانخداع ضد ذلك، قالوا: فهذا هو الغالب على النوعين، ولا عبرة بما خرج عن الغالب، على أنا إذا قدمنا أحد الأبوين فلا بد أن نراعى صيانتَه وحفظه للطفل، ولهذا قال مالك والليث: إذا لم تكن الأم في موضوع حرز وتحصين، أو كانت غير مرضية، فللأب أخذ البنت منها، وكذلك الإمام أحمد رحمه الله في الرواية المشهورة عنه، فإنه يعتبر قدرته على الحفظ والصيانة. فإن كان مهملاً لذلك، أو عاجزاً عنه، أو غير مرضى، أو ذا ديانة والأم بخلافه، فهي أحق بالبنت بلا ريب، فمن قدمناه بتخيير أو قرعة أو بنفسه، فإنما نُقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد، ولو كانت الأم أصون من الأب وأغير منه قدمت عليه، ولا التفات إلى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة، فإنه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب، فإذا اختار من يُساعده على ذلك، لم يلتفت إلى اختياره، وكان عند من أهو أنفع له وأخير، ولا تحتمل الشريعة غير هذا، والنبى ﷺ قد قال: «مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم على تركها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع»^(١). والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ {التحریم: ٦}. وقال الحسن: علموهم وأدبوهم وفقهوهم، فإذا كانت الأم تتركه في المكتب، وتعلمه القرآن والصبي يؤثر اللعب ومعاشرة أقرانه، وأبوه يمكنه من ذلك، فإنه أحق به بلا تخيير، ولا قرعة، وكذلك العكس، ومتى أخل أحد الأبوين بأمر الله ورسوله في الصبي وعطله، والآخر مُراعٍ له، فهو أحق وأولى به.

(١) حسن. رواه أحمد (٢/ ١٨٠ و ١٨٨) وأبو داود (٤٩٥) والدولابي في «الكنى» (١/ ١٥٩) والحاكم (١/ ١٩٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

وسمعت شيخنا رحمه الله يقول: تنازع أبوان صبيّاً عند بعض الحكام، فخيرهما بينهما، فاختار أباه، فقالت له أمه: سله لأى شيء يختار أباه، فسأله، فقال: أُمى تبعثنى كل يوم للكتاب، والفقيه يضربنى، وأبى يتركنى للعب مع الصبيان، ففضي به للأم. قال: أنت أحق به.

قال شيخنا: وإذا ترك أحد الأبوين تعليم الصبي، وأمره الذي أوجبه الله عليه، فهو عاصٍ، ولا ولاية له عليه، بل كل من لم يقم بالواجب فى ولايته، فلا ولاية له، بل إما أن تُرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب، وإما أن يضم إليه من يقوم معه بالواجب، إذ المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان. قال شيخنا: وليس هذا الحق من جنس الميراث الذي يحصل بالرحم، والنكاح، والولاء، سواء كان الوارث فاسقاً أو صالحاً، بل هذا من جنس الولاية التى لا بد فيها من القدرة على الواجب والعلم به، وفعله بحسب الإمكان. قال: فلو قدر أن الأب تزوج امرأة لا ترعى مصلحة ابنته، ولا تقوم بها وأمها أقوم بمصلحتها من تلك الضرة، فالحضنة هنا للأم قطعاً، قال: ومما ينبغى أن يعلم أن الشارع ليس عنه نص عام فى تقديم أحد الأبوين مطلقاً، ولا تخيير الولد بين الأبوين مطلقاً، والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقاً، بل لا يقدم ذو العدوان والتفريط على البرّ العادل المحسن، والله أعلم.

قالت الحنفية والمالكية: الكلام معكم فى مقامين، أحدهما: بيان الدليل الدال على بطلان التخيير، والثانى: بيان عدم الدلالة فى الأحاديث التى استدلتتم بها على التخيير، فأما الأول: فيدل عليه قوله ﷺ: «أنت أحق به»، ولم يُخيره. وأما المقام الثانى: فما رويت من أحاديث التخيير مطلقة لا تقييد فيها، وأنتم لا تقولون بها على إطلاقها، بل قيدتم التخيير بالسبع، فما فوقها، وليس فى شيء من الأحاديث ما يدل على ذلك، ونحن نقول: إذا صار للغلام اختيار معتبر، خير بين أبويه، وإنما يعتبر اختياره إذا اعتبر قوله، وذلك بعد البلوغ، وليس تقييدكم وقت التخيير بالسبع أولى من تقييدها بالبلوغ، بل الترجيح من جانبنا، لأنه حينئذ يُعتبر قوله ويدل عليه قولها: «وقد سقاني من بئر أبى عنبه»، وهى على أميال من المدينة، وغير البالغ لا يتأتى منه عادةً أن يحمل الماء من هذه المسافة ويستقي من البئر، سلمنا أنه ليس فى الحديث ما

يدل على البلوغ، فليس فيه ما ينفيه، والواقعة واقعة عين، وليس عن الشارع نص عام في تخيير من هو دون البلوغ حتى يجب المصير إليه، سلمنا أن فيه ينفي البلوغ، فمن أين فيه ما يقتضي التقييد بسبع كما قلتم؟

قالت الشافعية والحنابلة ومن قال بالتخير: لا يتأتى لكم الاحتجاج بقوله ﷺ: «أنت أحق به ما لم تنكح»، بوجه من الوجوه، فإن منكم من يقول: إذا استغنى بنفسه، وأكل بنفسه، وشرب بنفسه، فالأب أحق به بغير تخيير، ومنكم من يقول: إذا أثغر، فالأب أحق به.

فنقول: النبي ﷺ قد حكم لها به ما لم تنكح، ولم يفرق بين أن تنكح قبل بلوغ الصبي السن الذي يكون عنده أو بعده، وحينئذ فالجواب يكون مشتركاً بيننا وبينكم، ونحن فيه على سواء، فما أجبتكم به، أجاب به منازعوكم سواء، فإن أضمرتم أضمرنا، وإن قيدتم قيدوا، وإن خصصتم خصصوا. وإذا تبين هذا، فنقول: الحديث اقتضى أمرين.

أحدهما: أنها لا حق لها في الولد بعد النكاح.

والثاني: أنها أحق به ما لم تنكح، وكونها أحق به له حالتان، إحداهما: أن يكون الولد صغيراً لم يميز، فهي أحق به مطلقاً من غير تخيير. الثاني: أن يبلغ سن التمييز، فهي أحق به أيضاً، ولكن هذه الأولوية مشروطة بشرط، والحكم إذا عُلّق بشرط صدق إطلاقه اعتماداً على تقدير الشرط، وحينئذ فهي أحق به بشرط اختياره لها، وغاية هذا أنه تقييد للمطلق بالأدلة الدالة على تخييره. ولو حمل على إطلاقه، وليس بممكن البتة، لاستلزم ذلك إبطال أحاديث التخير، وأيضاً فإذا كنتم قيدتموه بأنها أحق به إذا كانت مقيمة وكانت حرة ورشيدة وغير ذلك من القيود التي لا ذكر لشيء منها في الأحاديث البتة، فتقييده بالاختيار الذي دلت عليه السنة، واتفق عليه الصحابة أولى.

وأما حملكم أحاديث التخير على ما بعد البلوغ، فلا يصح لخمسة أوجه.

أحدها: أن لفظ الحديث أنه خير غلاماً بين أبويه، وحقيقة الغلام من لم يبلغ، فحملة على البالغ إخراج له عن حقيقته إلى مجازه بغير موجب، ولا قرينة صارفة.

الثانى: أن البالغ لا حضانة عليه، فكيف يصح أن يخير ابن أربعين سنة بين أبوين؟

هذا من الممتنع شرعاً وعادة، فلا يجوز حمل الحديث عليه.

الثالث: أنه لم يفهم أحدٌ من السامعين أنهم تنازعوا فى رجل كبير بالغ عاقل، وأنه خير بين أبويه، ولا يسبق إلى هذا فهم أحد البتة، ولو فرض تخييره، لكان بين ثلاثة أشياء: الأبوين، والافتراء بنفسه.

الرابع: أنه لا يعقل فى العادة ولا العرف ولا الشرع أن تنازع الأبوان فى رجل كبير بالغ عاقل، كما لا يعقل فى الشرع تخيير من هذه حاله بين أبويه.

الخامس: أن فى بعض ألفاظ الحديث أن الولد كان صغيراً لم يبلغ. ذكره النسائى، وهو حديث رافع بن سنان، وفيه: فجاء ابن لها صغير لم يبلغ، فأجلس النبى ﷺ الأب هاهنا، والأم هاهنا ثم خيره.

وأما قولكم: إن بئر أبى عنبه على أميال من المدينة، فجوابه مطالبكم أولاً: بصحة هذا الحديث ومن ذكره، وثانياً: بأن مسكن هذه المرأة كان بعيداً من هذه البئر، وثالثاً، بأن من له نحو العشر سنين لا يمكنه أن يستقي من البئر المذكور عادة، وكل هذا مما لا سبيل إليه، فإن العرب وأهل البوادي يستقي أولادهم الصغار من آبار هي أبعد من ذلك.

وأما تقييدنا له بالسبع، فلا ريب أن الحديث لا يقتضى ذلك، ولا هو أمر مجمع عليه، فإن للمخيرين قولين، أحدهما: أنه يخير لخمس، حكاه إسحاق بن راهويه، ذكره عنه حرب فى «مسائله»، ويحتج لهؤلاء بأن الخمس هي السن التي يصح فيها سماع الصبي، ويمكن أن يعقل فيها، وقد قال محمود بن الربيع: عقلت عن النبى ﷺ مجة مجهاً فى في وأنا ابن خمس سنين^(١). والقول الثانى: أنه إنما يُخير لسبع، وهو قول الشافعى، وأحمد وإسحاق رحمهم الله، واحتج لهذا القول بأن التخيير يستدعى التمييز والفهم، ولا ضابط له فى الأطفال، فضبط بمظنته وهى السبع، فإنها أول سن التمييز، ولهذا جعلها النبى ﷺ حداً للوقت الذي يؤمر فيه الصبي بالصلاة.

وقولكم: إن الأحاديث وقائع أعيان، فنعم هي كذلك، ولكن يمتنع حملها على تخير الرجال البالغين، كما تقدم. وفي بعضها لفظ: غلام، وفي بعضها لفظ: صغير لم يبلغ، وبالله التوفيق.



فصل

فى قصة بنت حمزة رضى الله عنها وحكم

رسول الله ﷺ فيها لجعفر رضى الله عنه

وأما قصة بنت حمزة، واختصام على، وزيد، وجعفر رضى الله عنهم فيها، بحكم رسول الله ﷺ بها لجعفر، فإن هذه الحكومة كانت عقيب فراغهم من عمرة القضاء، فإنهم لما خرجوا من مكة تبعتهم ابنة حمزة تنادي يا عم يا عم، فأخذ علي بيدها، ثم تنازع فيها هو وجعفر وزيد، وذكر كل أحد من الثلاثة ترجيحاً، فذكر زيد أنها ابنة أخيه للمؤاخاة التى عقدها رسول الله ﷺ بينه وبين حمزة، وذكر علي كونها ابنة عمه، وذكر جعفر مرجحين: القرابة، وكون خالتها عنده، فتكون عند خالتها، فاعتبر النبي ﷺ مرجح جعفر دون مرجح الآخرين، فحكم له، وجبر كل واحد منهم وطيب قلبه بما هو أحب إليه من أخذ البنت.

وأما مرجح المؤاخاة، فليس بمقتضى للحضانة، ولكن زيداً كان وصي حمزة، وكان الإخاء حيثئذ يثبت به التوارث، فظن زيداً أنه أحق بها لذلك.

وأما مرجح القرابة هاهنا وهي بنوة العم، فهل يستحق بها الحضانة؟ على قولين: أحدهما: يُستحق بها وهو منصوب الشافعي، وقول مالك، وأحمد، وغيرهم، لأنه عصبه، وله ولاية بالقرابة، فقدم على الأجانب، كما يُقدم عليهم فى الميراث، وولاية النكاح، وولاية الموت، ورسول الله ﷺ لم يُنكر على جعفر وعلى ادعاءهما حضانتها، ولو لم يكن لهما ذلك، لأنكر عليهما الدعوى الباطلة، فإنها دعوى ما ليس لهما، وهو لا يُقر على باطل.

والقول الثاني: أنه لا حضانة لأحد من الرجال سوى الآباء والأجداد، هذا قول بعض أصحاب الشافعي، وهو مخالف لنصه، وللدليل، فعلى قول الجمهور - وهو

الصواب - إذا كان الطفل أنثى، وكان ابن العم محرماً لها برضاع أو نحوه، كان له حضانتها وإن جاوزت السبع، وإن لم يكن محرماً، فله حضانتها صغيرة حتى تبلغ سبعا، فلا يبقى له حضانتها، بل تُسلم إلى محرّمها، أو امرأة ثقة. وقال أبو البركات فى «محرره»: لا حضانة له ما لم يكن محرماً برضاع أو نحوه.

فإن قيل: فالحكم بالحضانة من النبي ﷺ فى هذه القصة، هل وقع للخالة، أو لجعفر؟

قيل: هذا مما اختلف فيه على قولين، منشؤهما اختلاف ألفاظ الحديث فى ذلك، ففي صحيح البخاري، من حديث البراء: فقضى بها النبي ﷺ لخالتها^(١).

وعند أبى داود: من حديث رافع بن عجير، عن أبيه، عن علي فى هذه القصة. «وأما الجارية، فأقضى بها لجعفر، تكون مع خالتها، وإنما الخالة أم» ثم ساقه من طريق عبد الرحمن بن أبى ليلى وقال: قضى بها لجعفر، لأن خالتها عنده، ثم ساقه من طريق إسرائيل عن أبى إسحاق عن هانىء بن هانىء، وهبيرة بن يريم، وقال: «فقضى بها النبي ﷺ لخالتها»، وقال: «الخالة بمنزلة الأم»^(٢).

واستشكل كثير من الفقهاء هذا وهذا، فإن القضاء إن كان لجعفر، فليس محرماً لها، وهو وعلي فى القرابة منها سواء، وإن كان للخالة، فهى مزوجة، والحاضنة إذا تزوجت، سقطت حضانتها، ولما ضاق هذا على ابن حزم، طعن فى القصة بجميع طرقها، وقال: أما حديث البخاري، فمن رواية إسرائيل، وهو ضعيف، وأما حديث هانىء وهبيرة، فمجهولان، وأما حديث ابن أبى ليلى، فمرسل، وأبو فروة الراوي عنه هو مسلم بن سالم الجهني ليس بالمعروف، وأما حديث نافع بن عجير، فهو وأبوه مجهولان، ولا حجة فى مجهول، قال: إلا أن هذا الخبر بكل وجه حجة على الحنفية والمالكية والشافعية، لأن خالتها كانت مزوجة بجعفر، وهو أجمل شاب فى قریش، وليس هو ذا رحم محرّم من بنت حمزة. قال: ونحن لا نُنكر قضاءه بها لجعفر من أجل خالتها، لأن ذلك أحفظ لها.

قلت: وهذا من تهوره رحمه الله، وإقدامه على تضعيف ما اتفقت الناس على صحته، فخالقهم وحده، فإن هذه القصة شهرتها فى الصحاح، والسنن، والمسانيد،

والسير، والتواريخ تغنى عن إسنادها، فكيف وقد اتفق عليها صاحب الصحيح، ولم يحفظ عن أحد قبله الطعن فيها البتة. وقوله: إسرائيل ضعيف، فالذي غره في ذلك تضعيف على بن المديني له، ولكن أبى ذلك سائر أهل الحديث، واحتجوا به، ووثقوه وثبتوه. قال أحمد: ثقة وتعجب من حفظه، وقال أبو حاتم: هو من أثقن أصحاب أبي إسحاق ولا سيما وقد روى هذا الحديث عن أبي إسحاق، وكان يحفظ حديثه كما يحفظ السورة من القرآن. وروى له الجماعة كلهم محتجين به.

وأما قوله: إن هانئاً وهيبرة مجهولان، فنعم مجهولان عنده، معروفان عند أهل السنن، وثقهما الحفاظ، فقال النسائي. هانئ ليس به بأس؛ وهيبرة روى له أهل السنن الأربعة، وقد وثق.

وأما قوله: حديث ابن أبي ليلى، وأبو فروة الراوي عنه مسلم بن مسلم الجهني ليس بالمعروف، فالتعليان باطلان، فإن عبد الرحمن بن أبي ليلى روى عن على غير حديث، وعن عمر، ومعاذ رضي الله عنهما. والذي غرَّ أبا محمد أن أبا داود قال: حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا سفيان عن أبي فروة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى بهذا الخبر، وظن أبو محمد، أن عبد الرحمن لم يذكر علياً في الرواية، فرماه بالإرسال، وذلك من وهمه، فإن ابن أبي ليلى روى القصة عن علي، فاختصرها أبو داود، وذكر مكان الاحتجاج، وأحال علي العلم المشهور برواية عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، وهذه القصة قد رواها علي وسمعها منه أصحابه: هانئ بن هانئ، وهيبرة بن يريم، وعجير بن عبد يزيد، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، فذكر أبو داود حديث الثلاثة الأولين لسياقهم لها بتمامها، وأشار إلى حديث ابن أبي ليلى، لأنه لم يتمه، وذكر السند منه إليه، فبطل الإرسال، ثم رأيت أبا بكر الإسماعيلي قد روى هذا الحديث في مسند علي مصرحاً فيه بالاتصال، فقال: أخبرنا الهيثم بن خلف، حدثنا عثمان بن سعيد المقرئ، حدثنا يوسف بن عدي، حدثنا سفيان، عن أبي فروة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، أنه اختصم هو وجعفر وزيد، وذكر الحديث.

وأما قوله: إن أبا فروة ليس بالمعروف، فقد عرفه سفيان بن عيينة وغيره، وخرجا له في «الصحيحين».

وأما رمية نافع بن عجير وأباه بالجهالة: فنعم، ولا يُعرف حالهما، وليس من المشهورين بنقل العلم، وإن كان نافع أشهر من أبيه لرواية ثقتين عنه: محمد بن إبراهيم التميمي، وعبد الله بن علي، فليس الاعتماد على روايتهما، وبالله التوفيق، فثبت صحة الحديث.

وأما الجواب عن استشكل من استشكله، فنقول وبالله التوفيق: لا إشكال، سواء كان القضاء لجعفر أو للخالة، فإن ابنة العم إذا لم يكن لها قرابة سوى ابن عمها، جاز أن تجعل مع امرأته فى بيته، بل يتعين ذلك وهو أولى من الأجنبي لا سيما إن كان ابن العم مبرزاً فى الديانة، والعفة، والصيانة، فإنه فى هذه الحال أولى من الأجانب بلا ريب.

فإن قيل: فالنبي ﷺ كان ابن عمها، وكان محرماً لها؛ لأن حمزة كان أخاه من الرضاعة، فهلا أخذها هو؟

قيل: رسول الله ﷺ كان فى شغل شاغل بأعباء الرسالة، وتبليغ الوحي، والدعوة إلى الله، وجهاد أعداء الله عن فراغه للحضانة، فلو أخذها، لدفعها إلى بعض نسائه، فخالتها أمسُّ بها رحماً وأقرب.

وأيضاً فإن المرأة من نسائه لم تكن تحيئها النوبة إلا بعد تسع ليال، فإن دارت الصبية معه حيث دار، كان مشقةً عليها، وكان فيه من بروزها وظهورها كل وقت ما لا يخفى، وإن جلست فى بيت إحداهن كانت لها الحضانة وهى أجنبية. هذا إن كان القضاء لجعفر وإن كان للخالة - وهو الصحيح وعليه يدل الحديث الصحيح والصريح - فلا إشكال لوجوه.

أحدها: أن نكاح الحاضنة لا يُسقط حضانة البنت كما هو إحدى الروايتين عن أحمد، وأحد قولى العلماء، وحجة هذا القول الحديث، وقد تقدم سر الفرق بين الذكر والأنثى.

الثانى: أن نكاحها قريباً من الطفل لا يُسقط حضانتها، وجعفر ابن عمها.

الثالث: أن الزوج إذا رضى بالحضانة وآثر كون الطفل عنده فى حجره، لم تسقط الحضانة، هذا هو الصحيح، وهو مبنى على أصل، وهو أن سقوط الحضانة بالنكاح

هو مراعاةً لحق الزوج، فإنه يتنقص عليه الاستمتاع المطلوب من المرأة لحضانتها لولد غيره، ويتأكد عليه عيشه مع المرأة، لا يؤمن أن يحصل بينهما خلاف المودة والرحمة، ولهذا كان للزوج أن يمنعها من هذا مع اشتغالها هي بحقوق الزوج، فتضيع مصلحة الطفل، فإذا أثر الزوج ذلك وطلبه، وحرص عليه، زالت المفسدة التي لأجلها سقطت الحضانة، والمقتضى قائم، فيتربط عليه أثره، يوضحه أن سقوط الحضانة بالنكاح ليست حقاً لله، وإنما هي حق للزوج والطفل وأقاربه، فإذا رضي من له الحق جاز، فزال الإشكال على كل تقدير، وظهر أن هذا الحكم من رسول الله ﷺ من أحسن الأحكام وأوضحها وأشدّها موافقة للمصلحة، والحكمة، والرحمة، والعدل، وبالله التوفيق.

فهذه ثلاثة مدارك في الحديث للفقهاء.

أحدها: أن نكاح الحاضنة لا يسقط حضانتها، كما قاله الحسن البصري، وقضى به يحيى بن حمزة، وهو مذهب أبي محمد بن حزم.

والثاني: أن نكاحها لا يسقط حضانة البنت، ويسقط حضانة الابن، كما قال أحمد في إحدى روايته.

والثالث: أن نكاحها لقريب الطفل لا يسقط حضانتها، ونكاحها للأجنبي يسقطها، كما هو المشهور من مذهب أحمد.

وفيه مدرك رابع لمحمد بن جرير الطبري، وهو أن الحاضنة إن كانت أمّاً والمنازع لها الأب، سقطت حضانتها بالتزويج، وإن كانت خالة أو غيرها من نساء الحضانة، لم تسقط حضانتها بالتزويج، وكذلك إن كانت أمّاً، والمنازع لها غير الأب من أقارب الطفل لم تسقط حضانتها.

ونحن نذكر كلامه، وما له وعليه فيه، قال في «تهذيب الآثار» بعد ذكر حديث ابنة حمزة: فيه الدلالة الواضحة على أن قيم الصبية الصغيرة، والطفل الصغير من قرابتهما من قبل أمهاتهما من النساء أحق بحضانتهم من عصاباتهما من قبل الأب، وإن كن ذوات أزواج غير الأب الذي هما منه، وذلك أن رسول الله ﷺ قضى بابنة حمزة لخالتها في الحضانة، وقد تنازع فيها ابنا عمها عليٌّ وجعفر ومولاها وأخو أبيها الذي كان رسول الله ﷺ آخى بينه وبينه، وخالتها يومئذ لها زوج غير أبيها وذلك

بعد مقتل حمزة، وكان معلوماً بذلك صحة قول من قال: لا حق لعصبة الصغير والصغيرة من قبل الأب فى حضانتها ما لم تبلغ حد الاختيار، بل قرابتهما من النساء من قبل أمها أحق، وإن كن ذوات أزواج.

فإن قال قائل: فإن كان الأمر فى ذلك عندك على ما وصفت من أن أم الصغير والصغيرة وقرابتهما من النساء من قبل أمهاتهما أحق بحضانتهم، وإن كُنَّ ذوات أزواج من قرابتهما من قبل الأب من الرجال الذين هم عصبتهم، فهلاً كانت الأم ذات الزوج كذلك مع والدهما الأدنى والأبعد، كما كانت الخالة أحق بهما؟ وإن كان لها زوج غير أبيها، وإلا فما الفرق؟.

قيل: الفرق بينهما واضح، وذلك لقيام الحجة بالنقل المستفيض روايته عن النبي ﷺ أن الأم أحق بحضانة الأطفال إذا كانت بانة من والدهم ما لم تنكح زوجاً غيره، ولم يُخالف فى ذلك من يجوز الاعتراض به على الحجة فيما نعلمه. وقد روى فى ذلك خبر، وإن كان فى إسناده نظر، فإن النقل الذي وصفت أمره دال على صحته، وإن كان واهي السند. ثم ساق حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أنت أحق به ما لم تنكح» من طريق المثني بن الصباح عنه.

ثم قال: وأما إذا نازعها فيه عصبة أبيه، فصحة الخبر عن النبي ﷺ الذي ذكرناه أنه جعل الخالة ذات الزوج غير أبي الصبية أحق بها من بني عمها وهم عصبتها، فكانت الأم أحق بأن تكون أولى منهم وإن كان لها زوج غير أبيها، لأن النبي ﷺ إنما جعل الخالة أولى منهم لقرابتهما من الأم، وإذا كان ذلك كالذي وصفنا، تبين أن القول الذى قلناه فى المسألتين أصل إحداهما من جهة النقل المستفيض، والأخرى من جهة نقل الآحاد العدول، فإذا كان كذلك، فغير جائز رد حكم إحداهما إلى حكم الأخرى، إذ القياس إنما يجوز استعماله فيما لا نص فيه من الأحكام، فلما ما فيه نص من كتاب الله، أو خبر عن رسول الله ﷺ، فلا حظ فيه للقياس.

فإن قال قائل: رعمت أنك أبطلت حق الأم من الحضانة إذا نكحت زوجاً غير أبي الطفل، وجعلت الأب أولى بحضانتها منها بالنقل المستفيض، فكيف يكون ذلك كما قلت؟ وقد علمت أن الحسن البصري كان يقول: المرأة أحق بولدها، وإن تزوجت، وقضى بذلك يحيى بن حمزة.

قيل: إن النقل المستفيض الذي تلزم به الحجة في الدين عندنا ليس صفته ألا يكون له مخالفة، ولكن صفته أن ينقله قولاً وعملاً من علماء الأمة مَنْ ينتفي عنه أسباب الكذب والخطأ، وقد نقل من صفته ذلك من علماء الأمة، أن المرأة إذا نكحت بعد بينونتها من زوجها زوجاً غيره، أن الأب أولى بحضانة ابنتها منها، فكان ذلك حجة لازمة غير جائز الاعتراض عليها بالرأى، وهو قول من يجوز عليه الغلط في قوله، انتهى كلامه.

ذكر ما في هذا الكلام من مقبول ومردود

فأما قوله: إن فيه الدلالة على أن قرابة الطفل من قبل أمهاته من النساء أحق بحضانته من عصباته من قبل الأب وإن كن ذوات أزواج، فلا دلالة فيه على ذلك البتة، بل أحد ألفاظ الحديث صريحٌ في خلافه، وهو قوله ﷺ: «وأما الابنة فإني أقضي بها لجعفر»، وأما اللفظ الآخر: فقضى بها لخالتها، وقال: «هي أم» وهو اللفظ الذي احتج به أبو جعفر، فلا دليل على أن قرابة الأم مطلقاً أحق من قرابة الأب، بل إقرار النبي ﷺ علماً وجعفرأ على دعوى الحضانة يدل على أن لقرابة الأب مدخلاً فيها وإنما قدم الخالة لكونها أنثى من أهل الحضانة، فتقديمها على قرابة الأب كتقديم الأم على الأب، والحديث ليس فيه لفظ عام يدل على ما ادعاه، من أن من كان من قرابة الأم أحق بالحضانة من العصبية من قبل الأب، حتى تكون بنت الأخت للأم أحق من العم، وبنت الخالة أحق من العم، والعمة، فأين في الحديث دلالة على هذا فضلاً عن أن تكون واضحة.

قوله: وكان معلوماً بذلك صحة قول من قال: لا حق لعصبة الصغير والصغيرة من قبل الأب في حضانته ما لم يبلغ حد الاختيار، يعني: فيخير بين قرابة أبيه وأمه، فيقال: ليس ذلك معلوماً من الحديث، ولا مظنوناً، وإنما دل الحديث على أن ابن العم المزوج بالخالة أولى من ابن العم الذي ليس تحته خالة الطفل، ويبقى تحقيق المناط: هل كانت جهة التعصيب مقتضية للحضانة فاستوت في شخصين؟ فرجح أحدهما بكون خالة الطفل عنده وهي من أهل الحضانة، كما فهمه طائفة من أهل الحديث. أو أن قرابة الأم وهي الخالة أولى بحضانة الطفل من عصبية الأب، ولم تسقط حضانتها بالتزويج إما لكون الزوج لا يسقط الحضانة مطلقاً، كقول الحسن ومن

وافقه، وإما لكون المحضونة بنتاً كما قاله أحمد في رواية، وإما لكون الزوج قرابة الطفل كالمشهور من مذهب أحمد، وإما لكون الحاضنة غير أم نازعها الأب، كما قاله أبو جعفر، فهذه أربعة مدارك، ولكن المدرك الذي اختاره أبو جعفر ضعيف جداً، فإن المعنى الذي أسقط حضانة الأم بتزويجها هو بعينه موجود في سائر نساء الحضانة، والخالة غايتها أن تقوم مقام الأم، وتشبه بها، فلا تكون أقوى منها، وكذلك سائر قرابة الأم، والنبى ﷺ لم يحكم حكماً عاماً أن سائر أقارب الأم من كن لا تسقط حضانتهم بالتزويج، وإنما حكم حكماً معيناً لخالة ابنة حمزة بالحضانة مع كونها مزوجة بقریب من الطفل، والطفل ابنة.

وأما الفرق الذي فرق بين الأم وغيرها بالنقل المستفيض إلى آخره، فيريد به الإجماع الذي لا يتقضه عنده مخالفة الواحد والاثنين، وهذا أصل تفرد به، ونازعه فيه الناس.

وأما حكمه على حديث عمرو بن شعيب بأنه واه، فمبني على ما وصل إليه من طريقه، فإن فيه المثني بن الصباح، وهو ضعيف أو متروك، ولكن الحديث قد رواه الأوزاعي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده رواه أبو داود في «سننه».

فصل

وفى الحديث مسلك خامس، وهو أن النبى ﷺ قضى بها لخالتها وإن كانت ذات زوج؛ لأن البنت تحرم على الزوج تحريم الجمع بين المرأة وخالتها، وقد نبه النبى ﷺ على هذا بعينه فى حديث داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، فذكر الحديث بطوله، وقال فيه: «وأنت يا جعفر أولى بها: تحتك خالتها، ولا تُنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها»، وليس عن النبى ﷺ نص يقتضى أن يكون الحاضن ذا رحم تحرم عليه البنت على التأييد حتى يُعترض به على هذا المسلك، بل هذا مما لا تأباه قواعد الفقه وأصول الشريعة، فإن الخالة ما دامت فى عصمة الحاضن، فبنت أختها محرمة عليه، فإذا فارقتها، فهي مع خالتها، فلا محذور فى ذلك أصلاً، ولا ريب أن القول بهذا أخير وأصلح للبنت من رفعها إلى الحاكم يدفعها إلى أجنبي تكون عنده، إذ الحاكم غير متصد للحضانة بنفسه، فهل يشك أحد أن ما حكم به النبى ﷺ فى هذه الواقعة هو عين المصلحة والحكمة والعدل، وغاية الاحتياط للبنت والنظر

لها، وأن كل حكم خالفه لا ينفك عن جورٍ أفسادٍ لا تأتي به الشريعة، فلا إشكال في حكمه ﷺ، والإشكال كل الإشكال فيما خالفه، والله المستعان، وعليه التكلان.



فصل

ذكر حكمه ﷺ في النفقة على الزوجات

وأنه لم يقدرها ، ولا ورد عنه ما يدل علي تقديرها ، وإنما ردّ الأزواج فيها إلى العرف .

ثبت عنه في صحيح مسلم: أنه قال في خطبة حجة الوداع بمحضر الجمع العظيم قبل وفاته ببضعة وثمانين يوماً : «واتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله. ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» ^(١) .

وثبت عنه ﷺ في «الصحيحين» : أن هند امرأة أبي سفيان قالت له : إن أبا سفيان رجلٌ شحيح ليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : «خذي ما يكفيك ولدك بالمعروف» ^(٢) .

وفي سنن أبي داود : من حديث حكيم بن معاوية ، عن أبيه رضي الله عنه ، قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله! ما تقول في نساءنا ؟ قال: «أطعموهن مما تأكلون ، واكسوهن مما تلبسون ، ولا تضربوهن ولا تقبحوهن» ^(٣) .

وهذا الحكم من رسول الله ﷺ مطابق لكتاب الله عزوجل حيث يقول تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ، والنبي ﷺ جعل نفقة المرأة مثل نفقة الخادم ، وسوى بينهما في عدم التقدير ، وردهما إلى المعروف ، فقال ﷺ : «وللمملوك طعامه وكسوته بالمعروف» ^(٤) . فجعل نفقتهما بالمعروف ، ولا ريب أن نفقة الخادم

(١) رواه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (١٩٠٥) والنسائي (١٥٧/٥) وابن ماجه (٣٠٧٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري (٢٢١١) ومسلم (٤٣٩٧) واحمد (٣٩/٦) والنسائي (٢٤٦/٨ - ٢٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) حسن. رواه أبو داود (٢١٤٤) من حديث معاوية القشيري رضي الله عنه .

(٤) رواه مسلم (٤٢٣٧) كتاب الايمان، باب: إطعام المملوك مما يأكل والباسه مما يلبس ولا يكلفه ما يغلبه .

غير مقدرة، ولم يقل أحد بتقديرها .

وصح عنه في الرقيق أنه قال : «أطعموهم مما تأكلون، والبسوهم مما تلبسون»^(١) .
رواه مسلم، كما قال في الزوجة سواء .

وصح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : امرأتك تقول: إما أن تطعمنى، وإما أن تطلقنى، ويقول العبد: أطعمنى واستعملنى . ويقول الابن: أطعمنى إلي من تدعنى^(٢) . فجعل نفقة الزوجة والرقيق والولد كلها الإطعام لا التمليك .

وروى النسائي هذا مرفوعاً إلى النبي عليه السلام كما سيأتى .

وقال تعالى: «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ» {المائدة: ٨٩} ، وصح عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: الخبز والزيت^(٣)، وصح عن ابن عمر رضى الله عنه: الخبز والسمن، والخبز والتمر، ومن أفضل ما تطعمون الخبز واللحم^(٤) .

ففسر الصحابة إطعام الأهل بالخبز مع غيره من الأدم، والله ورسوله ذكر الإنفاق مطلقاً من غير تحديد، ولا تقدير، فوجب رده إلي العرف لو لم يرده إلي النبي عليه السلام . فكيف وهو الذي رد ذلك إلي العرف، وأرشد أمته إليه؟ ومن المعلوم أن أهل العرف إنما يتعارفون بينهم في الإنفاق علي أهلهم حتى من يُوجب التقدير: الخبز والإدام دون الحب، والنبي عليه السلام وأصحابه إنما كانوا ينفقون على أزواجهم، كذلك دون تمليك الحب وتقديره، ولأنها نفقة واجبة بالشرع، فلم تقدر بالحب كنفقة الرقيق، ولو كانت مقدرة، لأمر النبي عليه السلام هنذاً أن تأخذ المقدّر لها شرعاً، ولما أمرها أن تأخذ ما يكفيها من غير تقدير، ورد الاجتهاد في ذلك إليها، ومن المعلوم أن قدر كفايتها لا ينحصر في مدين، ولا في رطلين بحيث لا يزيد عليهما ولا ينقص، ولفظه لم يدل علي ذلك بوجه، ولا إيماء، ولا إشارة، وإيجاب مدين أو رطلين خبزاً قد يكون أقل من الكفاية، فيكون تركاً للمعروف، وإيجاب قدر الكفاية مما يأكل الرجل وولده ورقيقه وإن كان أقل من مدٍّ أو رطلين خبز، إنفاق بالمعروف، فيكون هذا هو الواجب بالكتاب والسنة، ولأن الحب يحتاج إلي طحنه وخبزه وتوابع ذلك، فإن

(١) رواه البخارى (٣٠) ومسلم (٤٢٣٤) وأحمد (١٦١/٥) وأبو داود (٥١٥٧) والترمذى (١٩٤٥) وابن ماجه (٣٦٩٠) من حديث أبى ذر رضى الله عنه .

(٢) رواه البخارى (٥٣٥٥) كتاب النفقات، باب: وجوب النفقة على الأهل والعيال .

(٣) صحيح . رواه ابن أبى حاتم كما فى تفسير ابن كثير (٨٩/٢) .

(٤) صحيح . رواه الطبرى فى تفسيره (١٧/٧) .

أخرجت ذلك من مالها، لم تحصل الكفاية بنفقة الزوج، وإن فرض عليه ذلك لها من ماله كان الواجب حباً ودراهم، ولو طلبت مكان الخبز دراهم أو حباً أو دقيقاً أو غيره، لم يلزمه بذلك، ولو عرض عليها ذلك أيضاً، لم يلزمها قبوله لأن ذلك معاوضة، فلا يجبر أحدهما على قبولها، ويجوز تراضيهما على ما اتفقا عليه .

والذين قَدَّروا النفقة اختلفوا، فمنهم من قَدَّرها بالحب وهو الشافعي، فقال: نفقة الفقير مَدٌّ بُمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لأن أقل ما يدفع في الكفارة إلي الواحد مَدٌّ، والله سبحانه اعتبر الكفارة بالنفقة على الأهل، فقال: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، قال: وعلي الموسر مَدَّان؛ لأن أكثر ما أوجب الله سبحانه للواحد مَدَّان في كفارة الأذى، وعلي المتوسط مَدٌّ ونصف، ونصف نفقة الموسر، ونصف نفقة الفقير .

وقال القاضي أبو يعلى: مقدرة بمقدار لا يختلف في القلة والكثرة، والواجب رطلان من الخبز في كل يوم في حق الموسر والمعسر اعتباراً بالكفارات، وإنما يختلفان في صفته وجودته، لأن الموسر والمعسر سواء في قدر المأكول، وما تقوم به البنية، وإنما يختلفان في جودته، فكَذلك النفقة الواجبة .

والجمهور قالوا: لا يُحفظ عن أحد من الصحابة قط تقدير النفقة، لا بمد، ولا برطل، والمحفوظ عنهم، بل الذي اتصل به العمل في كل عصر ومصر ما ذكرناه .

قالوا: ومن الذي سلَّم لكم التقدير بالمد والرطل في الكفارة، والذي دل عليه القرآن والسنة أن الواجب في الكفارة الإطعام فقط لا التملك، قال تعالى في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال في كفارة الظهار: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] وقال في فدية الأذى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وليس في القرآن في إطعام الكفارات غير هذا، وليس في موضع واحد منها تقدير ذلك بمد ولا رطل، وصح عن النبي ﷺ أنه قال لمن وطئ في نهار رمضان: «أطعم ستين مسكيناً»^(١) . وكذلك قال للمظاهر، ولم يحد ذلك بمد ولا رطل .

(١) رواه البخارى (١٩٣٦) ومسلم (٢٥٥٤) وأبو داود (٢٣٩٠) والترمذى (٧٢٤) وابن ماجه (١٦٧١) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

فالذي دل عليه القرآن والسنة، أن الواجب في الكفارات والنفقات هو الإطعام لا التملك، وهذا هو الثابت عن الصحابة رضى الله عنهم . قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي: يُغذِّيهم، ويعشيهم خبزاً وريثاً^(١) .

وقال إسحاق، عن الحارث كان عليٌّ يقول في إطعام المساكين في كفارة اليمين: يُغذِّيهم، ويعشيهم خبزاً وريثاً، أو خبزاً وسمناً^(٢) .

وقال ابن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن يعلى، عن ليث، قال: كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول: «مَنْ أَوْسَطَ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ» قال: الخبز والسمن، والخبز والزيت، والخبز واللحم^(٣) .

وصح عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: أوسط ما يطعم الرجل أهله: الخبز واللبن، والخبز والزيت، والخبز والسمن، ومن أفضل ما يطعم الرجل أهله: الخبز واللحم^(٤) .

وقال يزيد بن زريع: حدثنا يونس، عن محمد بن سيرين، أن أبا موسى الأشعري كَفَّرَ عن يمين له مرة، فأمر بجيراً أو جبيراً يُطعم عنه عشرة مساكين خبزاً ولحماً وأمر لهم بثوب معقد أو ظهراي^(٥) .

وقال ابن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن إسحاق حدثنا يحيى بن أيوب، عن حميد، أن أنساً رضى الله عنه مرض قبل أن يموت، فلم يستطع أن يصوم، وكان يجمع ثلاثين مسكيناً فيطعمهم خبزاً ولحماً واحدة .

وأما التابعون، فثبت ذلك عن الأسود بن يزيد، وأبي رزين، وعبيدة، ومحمد بن سيرين، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وشريح، وجابر بن زيد، وطاووس، والشعبي، وأبي بريدة، والضحاك، والقاسم، وسالم، ومحمد بن إبراهيم، ومحمد ابن كعب، وقتادة، وإبراهيم النخعي، والأسانيد عنهم بذلك فى أحكام القرآن

(١) ضعيف. رواه الطبري فى تفسيره (٢١/٧) وابن أبى حاتم كما فى تفسير ابن كثير (٨٩/٢) وفى سننه حجاج والحارث الأعور وهما ضعيفان.

(٢) ضعيف. فى سننه الحارث الأعور وهو ضعيف.

(٣) ضعيف. فى سننه ليث بن سليم وهو ضعيف. (٤) صحيح. رواه الطبري فى تفسيره (١٧/٧).

(٥) رواه البيهقي (٥٦/١٠) والطهراني: منسوب إلى مر الظهران - قرية عند واد بين عسفان ومكة وقيل: ظهران قرية من قرى البحرين كما فى «النهاية».

لإسماعيل بن إسحاق، منهم من يقول: يغذي المساكين ويعشيهم، ومنهم من يقول: أكلة واحدة، ومنهم من يقول: خبز ولحم، خبز وزيت، خبز وسمن، وهذا مذهب أهل المدينة، وأهل العراق، وأحمد في إحدى الروايتين عنه، والرواية الأخرى: أن طعام الكفارة مقدر دون نفقة الزوجات .

فالأقوال ثلاثة: التقدير فيهما، كقول الشافعي وحده، وعدم التقدير فيهما، كقول مالك وأبي حنيفة، وأحمد في إحدى الروايتين، والتقدير في الكفارة دون النفقة، كالرواية الأخرى عنه .

قال من نصر هذا القول: الفرق بين النفقة والكفارة: أن الكفارة لا تختلف باليسار والإعسار، ولا هي مقدرة بالكفاية، ولا أوجبها الشارع بالمعروف، كنفقة الزوجة والخادم، والإطعام فيها حق لله تعالى لا لأدمى معين، فيرضى بالعوض عنه، ولهذا لو أخرج القيمة لم يجزه، وروى التقدير فيها عن الصحابة، فقال القاضي إسماعيل: حدثنا حجاج بن المنهال، حدثنا أبو عوانة، عن منصور، عن أبي وائل، عن يسار بن نمير، قال: قال عمر: إن ناساً يأتوني يسألوني، فأحلف إنى لا أعطيهم، ثم يبدو لى أن أعطيهم، فإذا أمرتك أن تكفر، فأطعم عنى عشرة مساكين، لكل مسكين صاعاً من تمر أو شعير، أو نصف صاع من بر .

حدثنا حجاج بن المنهال وسليمان بن حرب، قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، عن سلمة بن كهيل، عن يحيى بن عباد، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: يا يرفا! ^(١) إذا حلفت فحنت، فأطعم عنى ليميني خمسة أصوع عشرة مساكين .

وقال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن عمر بن أبي مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي قال: كفارة اليمين: إطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع .

حدثنا عبد الرحيم، وأبو خالد الأحمر، عن حجاج، عن قرط، عن جدته، عن عائشة رضي الله عنها قالت: إنا نطعم نصف صاع من بر، أو صاعاً من تمر فى كفارة اليمين .

وقال إسماعيل: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام بن أبي عبد الله، حدثنا

(١) يرفا: هو مولى لعمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أدرك الجاهلية، ولا تعرف له صحبة، وقد صح من عمو، وعاش إلى خلافة معاوية .

يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن زيد بن ثابت، قال: يجزئ في كفارة اليمين لكل مسكين مد حنطة .

حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، أن ابن عمر رضى الله عنه كان إذا ذكر اليمين، أعتق، وإذا لم يذكرها، أطعم عشرة مساكين، لكل مسكين مد مد .

وصحَّ عن ابن عباس رضى الله عنهما: فى كفارة اليمين مد، ومعه أدمه .

وأما التابعون، فثبت ذلك عن سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وقال: كل طعام ذكر فى القرآن للمساكين، فهو نصف صاع، وكان يقول فى كفارة الأيمان كلها: مدان لكل مسكين .

وقال حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار : أدركتُ الناس وهم يُعطون فى كفارة اليمين مداً بالمد الأول . وقال القاسم، وسالم، وأبو سلمة، مد مد من بر، وقال عطاء : فرقاً بين عشرة، ومرة ، قال : مد مد .

قالوا : وقد ثبت فى « الصحيحين » أن النبى ﷺ قال لكعب بن عُجرة فى كفارة فدية الأذى : «أطعم ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طعاماً لكل مسكين»^(١) . فقدّر رسول الله ﷺ فدية الأذى، فجعلنا تقديرها أصلاً، وعدناها إلى سائر الكفارات، ثم قال من قدر طعام الزوجة : ثم رأينا النفقات والكفارات قد اشتركا فى الوجوب، فاعتبرنا إطعام النفقة بإطعام الكفارة، ورأينا الله سبحانه قد قال فى جزاء الصيد : «أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ» [المائدة : ٩٥] ، وما أجمعت الأمة أن الطعام مقدر فيها، ولهذا لو عدم الطعام، صام عن كل مد يوماً، كما أفتى به ابن عباس والناس بعده، فهذا ما احتجت به هذه الطائفة على تقدير طعام الكفارة .

قال الآخرون : لا حجة فى أحد دون الله ورسوله وإجماع الأمة، وقد أمرنا تعالى أن نرد ما تنازعنا فيه إليه وإلى رسوله، وذلك خير لنا حالاً وعاقبةً، ورأينا الله سبحانه إنما قال فى الكفارة : «إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ» ، و«إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا» ، فعلق الأمر بالمصدر الذى هو الإطعام، ولم يحد لنا جنس الطعام، ولا قدره وحدّ لنا جنس المطعمين وقدرهم، فأطلق الطعام وقيد المطعمين، ورأينا سبحانه حيث ذكر

(١) رواه البخارى (١٨١٤)، (٢٨٣٠) وأبو داود (١٨٥٦) والترمذى (٩٥٣) والنسائى (١٩٤/٥) .

إطعام المساكين فى كتابه، فإنما أراد به الإطعام المعهود المتعارف، كقوله تعالى : ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقْبَةُ (١٢) فَكُ رَقَبَةً (١٣) أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا﴾ {البلد: ١٢-١٤} . وقال : ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ {الانسان : ٨} وكان من المعلوم يقيناً، أنهم لو غدوهم أو عشوهم أو أطعموهم خبزاً ولحماً أو خبزاً ومرقاً ونحوه لكانوا مدوحين داخلين فيمن أثنى عليهم، وهو سبحانه عدل عن الطعام الذى هو اسم للمأكول إلى الإطعام الذى هو مصدرٌ صريح، وهذا نص فى أنه إذا أطعم المساكين، ولم يملكهم، فقد امثل ما أمر به، وصح فى كل لغة وعرف : أنه أطعمهم .

قالوا : وفى أى لغة لا يصدق لفظ الإطعام إلا بالتمليك ؟ ولما قال أنس رضى الله عنه : إن النبى ﷺ أطعم الصحابة فى وليمة زينب خبزاً ولحماً^(١) .

كان قد اتخذ طعاماً، ودعاهم إليه على عادة الولائم ، وكذلك قوله فى وليمة صفية : «أطعمهم حيساً»^(٢)، وهذا أظهر من أن نذكر شواهد، قالوا: وقد زاد ذلكيضاحاً وبيانا بقوله : ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ {المائدة: ٨٩}، ومعلوم يقيناً أن الرجل إنما يُطعم أهله الخبز واللحم ، والمرق واللبن ، ونحو ذلك ، فإذا أطعم المساكين من ذلك ، فقد أطعمهم من أوسط ما يُطعم أهله بلا شك ، ولهذا اتفق الصحابة رضى الله عنهم فى إطعام الأهل على أنه غير مقدر، كما تقدم، والله سبحانه جعله أصلاً لطعام الكفارة، فدلّ بطريق الأولى على أن طعام الكفارة غير مقدر .

وأما من قدرّ طعام الأهل ، فإنما أخذ من تقدير طعام الكفارة ، فيُقال : هذا خلاف مقتضى النص ، فإن الله أطلق طعام الأهل ، وجعله أصلاً لطعام الكفارة ، فعلم أن طعام الكفارة لا يتقدر كما لا يتقدر أصله، ولا يُعرف عن صحابى البتة تقدير طعام الزوجة مع عموم هذه الواقعة فى كل وقت .

قالوا : فأما الفروق التى ذكرتموها ، فليس فيها ما يستلزم تقدير طعام الكفارة ، وحاصلها خمسة فروق ، أنها لا تختلف باليسار والإعسار ، وأنها لا تتقدر بالكفاية، ولا أوجبها الشارع بالمعروف، ولا يجوز إخراج العوض عنها ، وهى حق لله لا

(١) رواه البخارى (٤٧٩٤) كتاب التفسير، باب: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾.

(٢) رواه البخارى (٣٧١) ومسلم (٣٤٣٤) والنسائى (١٣١/٦) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه . والحيس هو الأقط والتمر والسمن يخلط ويعجن . قاله النووى .

تسقط بالإسقاط بخلاف نفقة الزوجة، فيقال : نعم لا شك في صحة هذه الفروق ، ولكن من أين يستلزم وجوب تقديرها بمد ومدين بل هي إطعام واجب من جنس ما يُطعم أهله ، ومع ثبوت هذه الأحكام لا يدل على تقديرها بوجه .

وأما ما ذكرتم عن الصحابة من تقديرها ، فجوابه من وجهين .

أحدهما : أنا قد ذكرنا عن جماعة ، منهم : على ، وأنس ، وأبو موسى ، وابن مسعود رضى الله عنهم أنهم قالوا : يُجزئ أن يغديهم ويعشيهم .

الثاني : أن مَنْ روى عنهم المد والمدان لم يذكروا ذلك تقديرًا وتحديدًا ، بل تمثيلًا ، فإن منهم من روى عنه المد ، وروى عنه مدان ، وروى عنه مكوك ، وروى عنه جواز التغذية والتعشية ، وروى عنه أكلة ، وروى عنه رغيف أو رغيفان ، فإن كان هذا اختلافًا ، فلا حجة فيه ، وإن كان بحسب حال المستفتى وبحسب حال الخالف والمكفر ، فظاهر ، وإن كان ذلك على سبيل التمثيل ، فكذلك ، فعلى كل تقدير لا حجة فيه على التقديرين .

قالوا : وأما الإطعام في فدية الأذى ، فليس من هذا الباب ، فإن الله سبحانه قال : ﴿ فِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ { البقرة : ١٩٦ } ، والله سبحانه أطلق هذه الثلاثة ولم يقيدها . وصح عن النبي ﷺ تقييد الصيام بثلاثة أيام ، وتقييد النسخ بذبح شاة ، وتقييد الإطعام بستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، ولم يقل سبحانه في فدية الأذى : فإطعام ستة مساكين ، ولكن أوجب صدقة مطلقة ، وصومًا مطلقًا ، ودمًا مطلقًا ، فعينه النبي ﷺ بالفرق ، والثلاثة الأيام ، والشاة .

وأما جزاء الصيد ، فإنه من غير هذا الباب ، فإن المخرج إنما يخرج قيمة الصيد من الطعام ، وهي تختلف بالقلة والكثرة ، فإنها بذلك مُتَلَف لا يُنظر فيها إلى عدد المساكين ، وإنما يُنظر فيها إلى مبلغ الطعام ، فيطعمه المساكين على ما يرى من إطعامهم وتفضيل بعضهم على بعض ، فتقدير الطعام فيها على حسب المتلف ، وهو يقل ويكثر ، وليس ما يُعطاه كل مسكين مقداراً .

ثم إن التقدير بالحب يستلزم أمراً باطلاً بَيْنَ الْبُطْلَان ، فإنه إذا كان الواجب لها عليه شرعاً الحب ، وأكثر الناس إنما يطعم أهله الخبز ، فإن جعلتم هذا معاوضة كان رباً ظاهراً، وإن لم تجعلوه معاوضة ، فالحب ثابت لها في ذمتها ، ولم تَعْتَضْ عنه ، فلم تبرأ ذمتها منه إلا بإسقاطها وإبراءها ، فإذا لم تُبرئه طالبت به بالحب مدة طويلة مع

إنفاقه عليها كل يوم حاجتها من الخبز والأدم ، وإن مات أحدهما كان الحب ديناً له أو عليه ، يؤخذ من التركة مع سعة الإنفاق عليها كل يوم .

ومعلوم أن الشريعة الكاملة المشتملة على العدل والحكمة والمصلحة تأبى ذلك كل الإباء ، وتدفعه كل الدفع كما يدفعه العقل والعرف ، ولا يمكن أن يقال: إن النفقة التي في ذمته تسقط بالذي له عليها من الخبز والأدم لوجهين ، أحدهما : أنه لم يبعه إياها ، ولا اقترضه منها حتى يثبت في ذمتها ، بل هي معه فيه على حكم الضيف ، لامتناع المعاوضة عن الحب بذلك شرعاً . ولو قُدِّرَ ثبوته في ذمتها ، لما أمكنت المقاصة ، لاختلاف الدينين جنساً ، والمقاصة تعتمد اتفاقهما . هذا وإن قيل بأحد الوجهين : إنه لا يجوز المعاوضة على النفقة مطلقاً لا بدراهم ولا غيرها لأنه معاوضة عما لم يستقر ، ولم يجب ، فإنها إنما تجب شيئاً فشيئاً ، فإنه لا تصح المعاوضة عليها حتى تستقر بمضى الزمان ، فيعاض عنها كما يعاض عما هو مستقر في الذمة من الديون ، ولما لم يجد بعض أصحاب الشافعي من هذا الإشكال مخلصاً قال: الصحيح أنها إذا أكلت، سقطت نفقتها . قال الرافعي في «محرره»: أولى الوجهين السقوط، وصححه النووي لجريان الناس عليه في كل عصر ومصر ، واكتفاء الزوجة به . وقال الرافعي في «الشرح الكبير»، و «الأوسط»: فيه وجهان . أقيسهما: أنها لاتسقط ، لأنه لم يوف الواجب، وتطوع بما ليس بواجب، وصرحوا بأن هذين الوجهين في الرشيدة التي أذن لها قيمتها، فإن لم يأذن لها ، لم تسقط وجهاً واحداً .

فصل

وفي حديث هند : دليل على جواز قول الرجل في غريمه ما فيه من العيوب عند شكواه ، وأن ذلك ليس بغيبة ، ونظير ذلك قول الآخر في خصمه : يا رسول الله ! إنه فاجر لا يُبالي ما حلف عليه ^(١) .

وفيه دليل على تفرد الأب بنفقة أولاده ، ولا تُشاركه فيها الأم ، وهذا إجماع من العلماء إلا قول شاذ لا يلتفت إليه ، أن على الأم من النفقة بقدر ميراثها ، وزعم صاحب هذا القول : أنه طردَّ القياس على كل من له ذكر وأنثى في درجة واحدة .

(١) عن علقمة بن وائل عن أبيه، قال: جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي ﷺ فقال الحضرمي: يا رسول الله، إن هذا قد غلبني على أرض لي كانت لأبي. فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق، فقال رسول الله ﷺ للحضرمي: «ألك بينة؟» قال: لا، قال: «فلك يمينه»، قال: يا رسول الله إن الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء، فقال: «ليس لك منه إلا ذلك»، فانطلق ليحلف. فقال رسول الله ﷺ: «لما أدبر:» أما لئن حلف على ماله لياكله ليلقين الله وهو عنه معرض» رواه مسلم (٣٥١) كتاب الإيمان، باب: وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة في النار.

وهما وارثان ، فإن النفقة عليهما ، كما لو كان له أخ وأخت ، أو أم وجد ، أو ابن وبنت ، فالنفقة عليهما على قدر ميراثهما ، فكذلك الأب والأم .

والصحيح : انفراد العصة بالنفقة ، وهذا كله كما ينفرد الأب دون الأم بالإنفاق ، هذا هو مقتضى قواعد الشرع ، فإن العصة تنفرد بحمل العقل ، وولاية النكاح ، وولاية الموت والميراث بالولاء ، وقد نص الشافعي على أنه إذا اجتمع أم وجد أو أب ، فالنفقة على الجد وحده ، وهو إحدى الروايات عن أحمد ، وهى الصحيحة فى الدليل وكذلك ان اجتمع ابن وبنت أو أم وابن أو بنت وابن ابن ، فقال الشافعي : النفقة فى هذه المسائل الثلاث على الابن لأنه العصة ، وهى إحدى الروايات عن أحمد .
والثانية : أنها على قدر الميراث فى المسائل الثلاث ، وقال أبو حنيفة : النفقة فى مسألة الأبن والبنت عليهما نصفان لتساويهما فى القرب ، وفى مسألة بنت وابن ابن : النفقة على البنت لأنها أقرب ، وفى مسألة أم وبنت على الأم الربع ، والباقي على البنت ، وهو قول أحمد ، وقال الشافعي : تنفرد بها البنت ، لأنها تكون عصة مع أخيها ، والصحيح : انفراد العصة بالإنفاق ؛ لأنه الوارث المطلق .

وفيه دليل على أن نفقة الزوجة ، والأقارب مقدرة بالكفاية ، وأن ذلك بالمعروف ، وأن لمن له النفقة له أن يأخذها بنفسه إذا منعه إياها من هـى عليه .

وقد احتج بهذا على جواز الحكم على الغائب . ولا دليل فيه ، لأن أبا سفيان كان حاضراً فى البلد لم يكن مسافراً ، والنبي عليه السلام لم يسألها البينة . ولا يعطى المدعى بمجرد دعواه ، وإنما كان هذا فتوى منه عليه السلام .

وقد احتج به مسألة الظفر ، وأن للإنسان أن يأخذ من مال غريمه إذا ظفر به بقدر حقه الذى جحدته إياه ، ولا يدل لثلاثة أوجه .

أحدها : أن سبب الحق ها هنا ظاهر ، وهو الزوجية ، فلا يكون الأخذ خيانة فى الظاهر ، فلا يتناوله قول النبي عليه السلام : « أدُّ الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك »^(١) . ولهذا نص أحمد على المسألتين مفرقاً بينهما ، فمنع من الأخذ فى مسألة الظفر ، وجوز للزوجة الأخذ وعمل بكلا الحديثين .

الثانى : أنه يشق على الزوجة أن ترفعه إلى الحاكم ، فيلزمه بالإنفاق أو الفراق ،

(١) صحيح لشواهده . رواه أبو داود (٣٥٣٤ و ٣٥٣٥) والترمذى (١٢٦٤) والدارمى (٣٤٣/٢) برقم (٢٥٩٧) والدارقطنى (٣٥/٣) والحاكم (٤٦/٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه . والحديث ورد من طرق أخرى عن أنس بن مالك وأبى أمامة وأبى كعب رضى الله عنهم .

وفى ذلك مضرةً عليها مع تمكنها من أخذ حقها .

الثالث : أن حقها يتجدد كل يوم فليس هو حقاً واحداً مستقراً يُمكن أن تستدين عليه، أو ترفعه إلى الحاكم بخلاف حق الدين .

فصل

وقد احتج بقصة هند هذه على أن نفقة الزوجة تسقط بمضي الزمان؛ لأنه لم يمكنها من أخذ ماضى لها من قدر الكفاية مع قولها : إنه لا يُعطىها ما يكفيها، ولا دليل فيها، لأنها لم تدع به ولا طلبته، وإنما استفتته : هل تأخذ فى المستقبل ما يكفيها ؟ فأفتاها بذلك .

وبعد، فقد اختلف الناس فى نفقة الزوجات والأقارب، هل يسقطان بمضى الزمان كلاهما، أو لا يسقطان، أو تسقط نفقة الأقارب دون الزوجات ؟ على ثلاثة أقوال .

أحدها : أنهما يسقطان بمضى الزمان، وهذا مذهب أبى حنيفة، وإحدى الروايتين عن أحمد .

والثانى : أنهما لا يسقطان إذا كان القريب طفلاً، وهذا وجه للشافعية .

والثالث : تسقط نفقة القريب دون نفقة الزوجة، وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي وأحمد ومالك . ثم الذين أسقطوه بمضى الزمان، منهم من قال : إذا كان الحاكم قد فرضها لم تسقط، وهذا قول بعض الشافعية والحنابلة .

ومنهم من قال : لا يؤثر فرض الحاكم فى وجوبها شيئاً إذا سقطت بمضى الزمان، والذى ذكره أبو البركات فى « محرره »، الفرق بين نفقة الزوجة ونفقة القريب فى ذلك، فقال : وإذا غاب مدة ولم يُنفق، لزمه نفقة الماضى، وعنه : لا يلزمه إلا أن يكون الحاكم قد فرضها .

وأما نفقة أقاربه، فلا تلزمه لما مضى وإن فرضت إلا أن يستدان عليه بإذن الحاكم وهذا هو الصواب، وأنه لا تأثير لفرض الحاكم فى وجوب نفقة القريب لما مضى من الزمان نقلاً وتوجيهاً، أما النقل، فإنه لا يعرف عن أحمد، ولا عن قدماء أصحابه استقرار نفقة القريب بمضى الزمان إذا فرضها الحاكم، ولا عن الشافعي، وقدام أصحابه والمحققين لمذهبه منهم، كصاحب « المهذب »، و« الحاوى »، و« الشامل »،

و « النهاية »، و « التهذيب »، و « البيان »، و « الذخائر »^(١) وليس فى هذه الكتب إلا السقوط بدون استثناء فرض، وإنما يوجد استقرارها إذا فرضها الحاكم فى « الوسيط » و « الوجيز »، وشرح الرافعى وفروعه، وقد صرح نصر المقدسى فى « تهذيبه »، والمحاملى فى « العدة »، ومحمد بن عثمان فى « التمهيد »، والبندنجى فى « المعتمد » بأنها لا تستقر ولو فرضها الحاكم، وعللوا السقوط بأنها تحب على وجه المواصلة لإحياء النفس، ولهذا لا تحب مع يسار المنفق عليه، وهذا التعليل يوجب سقوطها فرضت أولم تفرض . وقال أبو المعالى : ومما يدل على ذلك أن نفقة القريب إمتاع لا تمليك، وما لا يجب فيه التمليك، وانتهى إلى الكفاية، استحالة مصيره ديناً فى الذمة، واستبعد لهذا التعليل قول من يقول : إن نفقة الصغير تستقر بمضى الزمان، وبالحق فى تضعيفه من جهة أن إيجاب الكفاية مع إيجاب عوض ما مضى متناقض، ثم اعتذر عن تقديرها فى صورة الحمل الأصح . إذا قلنا : إن النفقة له بأن الحامل مستحقة لها أو منتفعة بها فهى كنفقة الزوجة . قال : ولهذا قلنا : تتقدر، ثم قال : هذا فى الحمل و الولد الصغير، أما نفقة غيرهما، فلا تصير ديناً أصلاً . انتهى .

وهذا الذى قاله هؤلاء هو الصواب، فإن فى تصور فرض الحاكم نظراً، لأنه إما أن يعتقد سقوطها بمضى الزمان أو لا، فإن كان يعتقد، لم يسغ له الحكم بخلافه، وإلزام ما يعتقد أنه غير لازم، وإن كان لا يعتقد سقوطها مع أنه لا يعرف به قائل إلا فى الطفل الصغير على وجه لأصحاب الشافعى . فإما أن يعنى بالفرض الإيجاب، أو إثبات الواجب، أو تقديره أو أمراً رابعاً فإن أريد به الإيجاب، فهو تحصيل الحاصل ولا أثر لفرضه، وكذلك إن أريد إثبات الواجب، ففرضه وعدمه سيان، وإن أريد به تقدير الواجب، فالتقدير إنما يؤثر فى صفة الواجب من الزيادة والنقصان، لا فى سقوطه ولا ثبوته، فلا أثر لفرضه فى الواجب البتة، هذا مع ما فى التقدير من مصادمة الأدلة التى تقدمت على أن الواجب النفقة بالمعروف، فيقطعهم مما يأكل، ويكسوهم مما يلبس . وإن أريد به أمر رابع، فلا بد من بيانه لينظر فيه .

فإن قيل : الأمر الرابع المراد هو عدم السقوط بمضى الزمان، فهذا هو محل

(١) المذهب لأبى إسحاق الشيرازى المتوفى ٤٧٦هـ وهو الذى شرحه الإمام النووى فى كتاب « المجموع » والحاوى للإمام أبى الحسن المارودى المتوفى ٤٥٠هـ وهو مطبوع . والشامل لابن الصباغ المتوفى ٤٧٧هـ والتهذيب للإمام البيهقى المتوفى ٥١٦هـ . والبيان لأبى الخير اليمنى الشافعى المتوفى ٥٥٧هـ والذخائر لأبى المعالى المخزومى الشافعى المتوفى ٥٥٠هـ .

الحكم، وهو الذى أثر فيه حكم الحاكم، وتعلق به . قيل : فكيف يمكن أن يعتقد السقوط، ثم يلزم ويقضى بخلافه ؟ وإن اعتقد عدم السقوط، فخلاف الإجماع، ومعلوم أن حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته، فإذا كانت صفة هذا الواجب سقوطه بمضى الزمان شرعاً لم يُزلْه حكم الحاكم عن صفته .

فإن قيل : بقى قسم آخر، وهو أن يعتقد الحاكم السقوط بمضى الزمان مالم يفرض، فإن فُرِضت، استقرت فهو يحكم باستقرارها لأجل الفرض لا بنفس مضى الزمان .

قيل : هذا لا يُجدى شيئاً، فإنه إذا اعتقد سقوطها بمضى الزمان، وأن هذا هو الحق والشرع، لم يُجز له أن يلزم بما يعتقد سقوطه وعدم ثبوته، وما هذا إلا بمثابة ما لو ترفع إليه مضطر، وصاحب طعام غير مضطر، فقضى به للمضطر بعوضه، فلم يتفق أخذه حتى زال الاضطرار، ولم يعط صاحبه العوض أنه يلزمه بالعوض، ويلزم صاحب الطعام ببذله له، والقريب يستحق النفقة لإحياء مهجته، فإذا مضى زمن الوجوب، حصل مقصود الشارع من إحيائه، فلا فائدة فى الرجوع بما فات من سبب الإحياء، ووسيلته مع حصول المقصود والاستغناء عن السبب بسبب آخر .

فإن قيل : فهذا ينتقض عليكم بنفقة الزوجة، فإنها تستقر بمضى الزمان، ولو لم تُفرض مع حصول هذا المعنى الذى ذكرتموه بعينه .

قيل : النقض لا بد أن يكون بمعلوم الحكم بالنص أو الإجماع، وسقوط نفقة الزوجة بمضى الزمان مسألة نزاع، فأبو حنيفة وأحمد فى رواية يُسقطانها، والشافعى وأحمد فى الرواية الأخرى لا يُسقطانها، والذين لا يسقطونها فرّقوا بينها وبين نفقة القريب بفروق .

أحدها : أن نفقة القريب صلة .

الثانى : أن نفقة الزوجة تحب مع اليسار والإعسار بخلاف نفقة القريب .

الثالث : أن نفقة الزوجة تحب مع استغنائها بمالها، ونفقة القريب لا تحب إلا مع إعساره وحاجته .

الرابع : أن الصحابة رضى الله عنهم أوجبوا للزوجة نفقة ما مضى، ولا يعرف عن أحد منهم قط أوجب للقريب نفقة ما مضى، فصح عن عمر رضى الله عنه كتب إلى

أمراء الأجناد فى رجال غابوا عن نسائهم، فأمرهم بأن ينفقوا أو يُطلقوا، فإن طلقوا، بعثوا بنفقة ما مضى، ولم يُخالف عمر رضى الله عنه فى ذلك منهم مخالف . قال ابن المنذر رحمه الله: هذه نفقةٌ وجبت بالكتاب والسنة والإجماع، ولا يزول ما وجب بهذه الحجج إلا بمثلها .

قال المسقطون : قد شكت هند إلى النبى ﷺ أن أبا سفيان لأيعطيها كفايتها، فأباح لها أن تأخذ فى المستقبل قدر الكفاية، ولم يُجوز لها أخذ ما مضى، وقولكم : إنها نفقة معاوضة، فالمعاوضة إنما هى الصداق، وإنما النفقة لكونها فى حبسه، فهى عانيةٌ عنده كالأسير، فهى من جملة عياله، ونفقتها مواساة، وإلا فكل من الزوجين يحصل له من الاستمتاع مثل ما يحصل للآخر، وقد عاوضها على المهر، فإذا استغنت عن نفقة ما مضى فلا وجه للإلزام الزوج به، والنبى ﷺ جعل نفقة الزوجة كنفقة القريب بالمعروف، وكنفقة الرقيق، فالأنواع الثلاثة إنما وجبت بالمعروف مواساة لإحياء نفس من هو فى ملكه وحبسه، ومن بينه وبينه رحم وقرابة، فإذا استغنى عنها بمضى الزمان، فلا وجه للإلزام الزوج بها، وأيٌّ معروف فى إلزامه نفقة ما مضى وحبسه على ذلك، والتضييق عليه، وتعذيبه بطول الحبس، وتعرض الزوجة لقضاء أوطارها من الدخول والخروج وعُشرة الأخدان بانقطاع زوجها عنها، وغيبة نظره عليها، كما هو الواقع، وفى ذلك من الفساد المنتشر ما لا يعلمه إلا الله، حتى إن الفروج لتعجُ إلى الله من حبس حماتها ومن يصونها عنها، وتسيبها فى أوطارها، ومعاذ الله أن يأتى شرع الله لهذا الفساد الذى قد استطار شراره، واستمرت ناره، وإنما أمر عمر بن الخطاب الأرواح إذا طلقوا أن يبعثوا بنفقة ما مضى، ولم يأمرهم إذا قدموا أن يفرضوا نفقة ما مضى، ولا يُعرف ذلك عن صحابى البتة، ولا يلزم من الإلزام بالنفقة الماضية بعد الطلاق وانقطاعها بالكلية الإلزام بها إذا عاد الزوج إلى النفقة والإقامة، واستقبل الزوجة بكل ما تحتاج إليه، فاعتبار أحدهما بالآخر غير صحيح، ونفقة الزوجة تجب يوماً بيوم، فهى كنفقة القريب، وما مضى فقد استغنت عنه بمضى وقته، فلا وجه للإلزام الزوج به، وذلك منشأ العداوة والبغضاء بين الزوجين، وهو ضد ما جعله الله بينهما من المودة والرحمة، وهذا القول هو الصحيح المختار الذى لا تقتضى الشريعة غيره، وقد صرح أصحاب الشافعى، بأن كسوة الزوجة وسكنها يسقطان بمضى الزمان إذا قيل : إنهما إمتاع لا تملك، فإن لهم فى ذلك وجهين .

فصل

وأما فرض الدراهم، فلا أصل له في كتاب الله تعالى، ولا سنة رسوله ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ألبتة، ولا تابعيهم، ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة، ولا غيرهم من أئمة الإسلام، وهذه كتب الآثار، والسنن، وكلام الأئمة بين أظهرنا، فأوجدونا من ذكر فرض الدراهم. والله سبحانه أوجب نفقة الأقارب والزوجات والرقيق بالمعروف، وليس من المعروف فرض الدراهم، بل المعروف الذي نص عليه صاحب الشرع أن يطعمهم مما يأكل، ويكسوهم مما يلبس، ليس المعروف سوى هذا، وفرض الدراهم على المنفق من المنكر، وليست الدراهم من الواجب ولا عوضه، ولا يصح الاعتياض عما لم يستقر ولم يملك، فإن نفقة الأقارب والزوجات إنما تجب يوماً فيوماً، ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضى الزوج والقريب، فإن الدراهم تجعل عوضاً عن الواجب الأصلي، وهو إما البر عند الشافعي، أو الطعام المعتاد عند الجمهور، فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضاه، ولا إجبار صاحب الشرع له على ذلك، فهذا مخالف لقواعد الشرع، ونصوص الأئمة، ومصالح العباد، ولكن إن اتفق المنفق والمنفق عليه على ذلك جاز باتفاقهما، هذا مع أنه في جواز اعتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاع معروف في مذهب الشافعي وغيره، فقيل: لا تعتاض، لأن نفقتها طعام ثبت في الذمة عوضاً، فلا تعتاض عنه قبل القبض، كالمسلم فيه، وعلى هذا فلا يجوز الاعتياض لا بدراهم ولا ثياب، ولا شيء ألبتة، وقيل: تعتاض بغير الخبز والدقيق، فإن الاعتياض بهما رباحاً، هذا إذا كان الاعتياض عن الماضي، فإن كان عن المستقبل، لم يصح عندهم وجهاً واحداً، لأنها بصدد السقوط، فلا يعلم استقرارها.



فصل

ذكر ما روى من حكم رسول الله ﷺ في تمكين

المرأة من هراق زوجها إذا أعسر بنفقتها

روى البخاري في « صحيحه »، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: « أفضل الصدقة ما ترك غني »، وفي لفظ: « ما كان عن ظهر غني »، واليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول، تقول المرأة: إما أن تطعمني،

وأما أن تُطلقنى، ويقول العبد : أطعمنى واستعملنى، ويقول الولد : أطعمنى، إلى من تدعنى^(١) ؟ قالوا : يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : لا . هذا من كيسِ أبى هريرة .

وذكر النسائى هذا الحديث فى كتابه وقال فيه : «وابدأ بمن تعول»، فقيل : من أعول يا رسول الله ؟ قال : «أمرأتك تقول : أطعمنى وإلا فارقنى، خادمك يقول : أطعمنى واستعملنى، ولذلك يقول : أطعمنى إلى من تتركنى ؟ » . وهذا فى جميع نسخ كتاب النسائى، هكذا وهو عنده من حديث سعيد بن أيوب عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبى صالح، عن أبى هريرة رضى الله عنه، وسعيد ومحمد ثقتان^(٢) .

وقال الدارقطنى : حدثنا أبو بكر الشافعى، حدثنا محمد بن بشر بن مطر، حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، أن النبى ﷺ قال : «المرأة تقول لزوجها: أطعمنى أو طلقنى» الحديث^(٣) .

وقال الدارقطنى : حدثنا عثمان بن أحمد بن السماك، وعبد الباقي بن قانع، وإسماعيل بن على، قالوا : أخبرنا أحمد بن على الخزاز، حدثنا إسحاق بن إبراهيم الباوردي، حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، فى الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، قال : يُفَرَّقُ بينهما^(٤) .

وبهذا الإسناد إلى حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبى صالح، عن أبى هريرة رضى الله عنه، عن النبى ﷺ مثله^(٥) .

(١) رواه البخارى (٥٣٥٥) كتاب النفقات، باب : وجوب النفقة على الأهل والعيال .

(٢) ورواه الدارقطنى (٢٩٦/٣ - ٢٩٧) قال الحافظ ابن حجر : وقع فى رواية للنسائى من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبى صالح به «فقيل من أعوال يا رسول الله ؟ قال امرأتك» الحديث، وهو وهم والصواب أخرجه هو من وجه آخر عن ابن عجلان به وفيه : «فستل أبو هريرة : «من تعول يا أبا هريرة» وقد تمسك بهذا بعض الشراح وغفل عن الرواية الأخرى، ورجح ما فهمه بما أخرجه الدارقطنى من طريق عاصم من أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى ﷺ : «المرأة تقول لزوجها أطعمنى» ولا حجة فيه لأن فى حفظ عاصم شيئاً . «الفتح» (٤١١/٩) .

(٣) ضعيف . رواه الدارقطنى (٢٩٧/٣) وفى سنده عاصم بن بهدلة وفى حفظه شيء كما قال الحافظ، وهو هنا قد خالف رواية البخارى كما سبق .

(٤) حسن . رواه الدارقطنى (٢٩٧/٣ - ١٩٣) .

(٥) رواه الدارقطنى (٢٩٧/٣ - ١٩٤) وقال أبو الطيب آبادى فى تعليقه على سنن الدارقطنى : اختلفوا فى مرجع هذا الضمير . فبعضهم أرجح هذا الضمير إلى الأقرب أعنى قول سعيد بن المسيب فى الرجل لا يجد ما ينفق

وقال سعيد بن منصور في «سننه»: حدثنا سفیان، عن أبي الزناد، قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما يُنفق على امرأته، يُفترق بينهما؟ قال: نعم. قلت سنة؟ قال: سنة^(١). وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ، فغايتها أن يكون من مراسيل سعيد بن المسيب.

واختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة على أقوال.

أحدها: أنه يُجبر على أن يُنفق أو يُطلق، روى سفیان عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن ابن المسيب، قال: إذا لم يجد الرجل ما يُنفق على امرأته، أُجبر على طلاقها.

الثاني: إنما يطلقها عليه الحاكم، وهذا قول مالك، لكنه قال: يؤجل في عدم النفقة شهراً ونحوه، فإن انقضى الأجل وهي حائض، أخر حتى تطهر، وفي الصداق عامين، ثم يطلقها عليه الحاكم طلاق رجعية، فإن أيسر في العدة، فله ارتجاعها، وللشافعي قولان. أحدهما: أن الزوجة تخير إن شاءت أقامت معه، وتبقى نفقة المُعسر ديناً لها في ذمته. قال أصحابه: هذا إذا أمكنته من نفسها، وإن لم تُمكنه، سقطت نفقتها، وإن شاءت، فسخت النكاح.

= على امرأته، قال: يفرق بينهما، قال الحافظ في «التلخيص» لهذه الرواية علة بينها ابن القطان وابن المواق، وذلك أن الدراقطنى أخرج من طريق شيبان عن حماد عن عاصم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: المرأة تقول لزوجها أطعمني أو طلقني الحديث، وعن حماد عن يحيى بن سعيد بن المسيب أنه قال في الرجل يعجز عن نفقة امرأته، قال: إن عمر فرق بينهما، ثم أخرج من طريق إسحاق بن منصور عن حماد بن يحيى عن سعيد بذلك، أى أنه قال في الرجل لا يجد ما يُنفق على امرأته قال: يفرق بينهما، وبهذا السند إلى حماد عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة مثله، قال ابن القطان: ظن الدراقطنى لما نقله من كتاب حماد بن سلمة أن قوله مثله يعود على لفظ سعيد بن المسيب وليس كذلك، وإنما يعود على حديث أبي هريرة، وتعقبه ابن المواق بأن الدراقطنى لم يهتم في شيء، غايته أنه أعاد الضمير إلى غير الأقرب لأن في السياق ما يدل على صرفه للأبعد انتهى. قلت: المراد بالأبعد وغير الأقرب حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: المرأة تقول لزوجها الحديث، وقد وقع البيهقي ثم ابن الجوزي فيما خشيته ابن القطان فنسبا لفظ ابن المسيب إلى أبي هريرة مرفوعاً وهو خطأ بين، فإن البيهقي أخرج أثر ابن المسيب، ثم ساق رواية أبي هريرة فقال مثله، وبالف في الخلافات فقال: وروى عن أبي هريرة مرفوعاً في الرجل لا يجد ما يُنفق على امرأته يفرق بينهما كذا قال، واعتمد على ما فهمه من سياق الدراقطنى، والله المستعان انتهى كلامه، وقال ابن أبي حاتم في علله: سألت أبي عن حديث أبي هريرة يعنى هذا المرفوع فقال: وهم إسحاق من اختصاره وإنما الحديث: أبداً بمن تقول تقول امرأتك انفق على أو طلقني. أهـ.

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٥٥/٢) برقم (٢٠٢٢) وقال الشوكاني: هذا مرسل قوى.

والقول الثانى : ليس لها أن تفسخ، لكن يرفع الزوج يده عنها لتكتسب، والمذهب أنها تملك الفسخ .

قالوا : وهل هو طلاق أو فسخ ؟ فيه وجهان .

أحدهما : أنه طلاق، فلا بد من الرفع إلى القاضى حتى يلزمه أن يطلقها أو ينفق، فإن أبى طلق الحاكم عليه طلاق رجعية، فإن راجعها، طلق عليه ثانية، فإن راجعها، طلق عليه ثالثة .

والثانى : أنه فسخ، فلا بد من الرفع إلى الحاكم ليثبت الإعسار، ثم تفسخ هى، وإن اختارت المقام، ثم أرادت الفسخ، ملكته، لأن النفقة يتجدد وجوبها كل يوم، وهل تملك الفسخ في الحال أولا تملكه إلا بعد مضى ثلاثة أيام ؟ فيه قولان . الصحيح عندهم : الثانى . قالوا : فلو وجد فى اليوم الثالث نفقتها وتعدّر عليه نفقة اليوم الرابع، فهل يجب استئناف هذا الإمهال ؟ فيه وجهان . وقال حماد بن أبى سليمان : يؤجل سنة ثم يفسخ قياساً على العتّين . وقال عمر بن عبد العزيز : يضرب له شهر أو شهران . وقال مالك : الشهر ونحوه . وعن أحمد روايتان، إحداهما، وهى ظاهر مذهبه : أن المرأة تُخير بين المقام معه وبين الفسخ . فإن اختارت الفسخ رفعته إلى الحاكم، فيُخير الحاكم بين أن يفسخ عليه أو يجبره على الطلاق، أو يأذن لها فى الفسخ، فإن فسخ أو أذن فى الفسخ، فهو فسخ لا طلاق ولا رجعة له، وإن أيسر فى العدة . وإن أجبره على الطلاق، فطلق رجعيّاً، فله رجعتها، فإن راجعها وهو مُعسر، أو امتنع من الإنفاق، فطلبت الفسخ، فسخ عليه ثانياً وثالثاً وإن رضيت المقام معه مع عُسْرته، ثم بدا لها الفسخ، أو تزوجته عالمة بعُسْرته، ثم اختارت الفسخ، فلها ذلك .

قال القاضى : وظاهر كلام أحمد : أنه ليس لها الفسخ فى الموضعين، ويبطل خيارها، وهو قول مالك لأنها رضيت بعيه، ودخلت فى العقد عالمةً به، فلم تملك الفسخ، كما لو تزوّجت عينية عالمةً بعته . وقالت بعد العقد : قد رضيت به عينية . وهذا الذى قاله القاضى : هو مقتضى المذهب والحجة .

والذين قالوا : لها الفسخ - وإن رضيت بالمقام - قالوا : حقها متجدد كل يوم، فيتجدد لها الفسخ بتجدد حقها، قالوا : ولأن رضاها يتضمن إسقاط حقها فيما لم يجب فيه من الزمان، فلم يسقط كإسقاط الشفعة قبل البيع . قالوا : وكذلك لو أسقطت النفقة المستقبلية، لم تسقط، وكذلك لو أسقطتها قبل العقد جملة ورضيت بلا

نفقة، وكذلك لو أسقطت المهر قبله، لم يسقط، وإذا لم يسقط وجوبها لم يسقط الفسخ الثابت به .

والذين قالوا بالسقوط أجابوا عن ذلك بأن حقها فى الجماع يتجدد، ومع هذا أسقطت حقها من الفسخ بالعنة سقط، ولم تملك الرجوع فيه .

قالوا : وقياسكم ذلك على إسقاط نفقتها قياساً على أصل غير متفق عليه، ولا ثابت بالدليل، بل الدليل يدل على سقوط الشفعة بإسقاطها قبل البيع، كما صح عن النبى ﷺ أنه قال : « لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن باعه ولم يؤذنه، فهو أحق بالبيع »^(١)، وهذا صريح فى أنه إذا أسقطها قبل البيع لم يملك طلبها بعده، وحينئذ فيجعل هذا أصلاً لسقوط حقها من النفقة بالإسقاط، ونقول : خيار لدفع الضرر، فسقط بإسقاطه قبل ثبوته، كالشفعة، ثم ينتقض هذا بالعيب فى العين المؤجرة، فإن المستأجر إذا دخل عليه، أو علم به، ثم اختار ترك الفسخ، لم يكن له الفسخ بعد هذا، وتجدد حقه بالانتفاع كل وقت، كتجدد حق المرأة من النفقة سواء ولا فرق، وأما قوله : لو أسقطها قبل النكاح، أو أسقط المهر قبله، ولم يسقط، فليس إسقاط الحق قبل انعقاد سببه بالكلية كإسقاطه بعد انعقاد سببه، هذا إن كان فى المسألة إجماع، وإن كان فيها خلاف، فلا فرق بين الإسقاطين، وسوينا بين الحكمين، وإن كان بينهما فرق امتنع القياس .

وعنه رواية أخرى : ليس لها الفسخ، وهذا قول أبى حنيفة وصاحبيه . وعلى هذا لا يلزمها تمكينه من الاستمتاع؛ لأنه لم يسلم إليها عوضه، فلم يلزمها تسليمه، كما لو أعسر المشتري بضمن المبيع، لم يجب تسليمه إليه، وعليه تخلية سبيلها لتكتسب لها، وتحصل ماأنفقته على نفسها، لأن فى حبسها بغير نفقة إضراراً بها .

فإن قيل : فلو كانت موسرة، فهل يملك حبسها ؟ قيل قد قالوا أيضاً : لا يملك حبسها، لأنه إنما يملكه إذا كفاها المؤنة، وأغناها عما لا بد لها منه من النفقة والكسوة، ولحاجته إلى الاستمتاع الواجب له عليها، فإذا انتفى هذا وهذا لم يملك حبسها، وهذا قول جماعة من السلف والخلف .

ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال : سألت عطاء عن لا يجد ما يصلح امرأته

(١) رواه مسلم (٤٠٥١) كتاب البيوع، باب الشفعة.

من النفقة ؟ قال : ليس لها إلا ما وجدت ، ليس لها أن يُطلقها . وروى حماد بن سلمة ، عن جماعة ، عن الحسن البصرى أنه قال فى الرجل يَعُجْز عن نفقة امرأته : قال : تُواسيه وتَتَقَى الله وتصبر ، ويُنفق عليها ما استطاع . وذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، قال : سألت الزهرى عن رجل لا يجد ما يُنفق على امرأته ، أيفرّق بينهما ؟ قال : تستأنى به ولا يفرّق بينهما ، وتلا : ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ { الطلاق : ٧ } . قال معمر : وبلغنى عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهرى سواء . وذكر عبد الرزاق ، عن سفیان الثورى ، فى المرأة يُعسر زوجها بنفقتها : قال : هى امرأة ابتليت ، فلتصبر ولاتأخذ بقول من فرق بينهما .

قلت : عن عمر بن عبد العزيز ثلاث روايات ، هذه إحداها .

والثانية : روى ابن وهب ، عن عبد الرحمن بن أبى الزناد ، عن أبيه ، قال : شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لزوج امرأة شكت إليه أنه لا يُنفقُ عليها : اضربوا له أجلاً شهراً أو شهرين ، فإن لم يُنفق عليها إلى ذلك الأجل ، فرقوا بينه وبينها .

والثالثة : ذكر ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن محمد بن عبد الرحمن ، أن رجلاً شكى إلى عمر بن عبد العزيز بأنه أنكح ابنته رجلاً لا يُنفق عليها ، فأرسل إلى الزوج ، فأتى ، فقال : أنكحنى وهو يَعْلَمُ أنه ليس لى شىء ، فقال عمر أنكحته وأنت تعرفه ؟ قال : نعم . قال : فما الذى أصنع ؟ اذهب بأهلك .

والقول بعدم التفريق مذهب أهل الظاهر كلهم ، وقد تناظر فيها مالك وغيره ، فقال مالك : أدركت الناس يقولون : إذا لم يُنفق الرجل على امرأته فرّق بينهما . فقل له : قد كانت الصحابة رضى الله عنهم يعسرون ويحتاجون ، فقال مالك : ليس الناس اليوم كذلك ، إنما تزوجته رجاءً .

ومعنى كلامه : أن نساء الصحابة رضى الله عنهم كن يردن الدار الآخرة ، وما عند الله ، ولم يكن مرادهن الدنيا ، فلم يكن يبالي بعسر أزواجهن لأن أزواجهن كانوا كذلك . وأما النساء اليوم ، فإنما يتزوجن رجاء دنيا الأزواج ونفقتهم وكسوتهم ، فالمرأة إنما تدخل اليوم على رجاء الدنيا ، فصار هذا المعروف كالمشروط فى العقد ، وكان عرف الصحابة ونسائهم كالمشروط فى العقد ، والشرط العرفى فى أصل مذهبه ، كاللفظى ، وإنما أنكر على مالك كلامه هذا من لم يفهمه ويفهم غوره .

وفى المسألة مذهب آخر ، وهو أن الزوج إذا أعسر بالنفقة ، حُسبَ حتى يجد ما

ينفقه، وهذا مذهب حكاه الناس عن ابن حزم، وصاحب « المغنى » وغيرهما عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضى البصرة . ويالله العجب ! لآى شىء يُسجن ويُجمع عليه بين عذاب السجن وعذاب الفقر، وعذاب البعد عن أهله ؟ سبحانه هذا بهتان عظيم، وما أظن من شم رائحة العلم يقول هذا .

وفى المسألة مذهب آخر، وهو أن المرأة تُكَلَّف الإنفاق عليه إذا كان عاجزاً عن نفقة نفسه، وهذا مذهب أبى محمد ابن حزم، وهو خير بلا شك من مذهب العنبري . قال فى « المحلى » : فإن عجز الزوج عن نفقة نفسه، وامراته غنية، كُلفت النفقة عليه، ولا ترجع بشىء من ذلك، إن أيسر، برهان ذلك قول الله عز وجل : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ { البقرة : ٢٣٣ }، فالزوجة وارثة، فعليها النفقة بنص القرآن .

ويا عجباً لأبى محمد ! لو تأمل سياق الآية، لتبين له منها خلاف ما فهمه، فإن الله سبحانه قال ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وهذا ضمير الزوجات بلا شك ثم قال : ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾، فجعل سبحانه على وارث المولود له، أو وارث الولد من رزق الوالدات وكسوتهن بالمعروف مثل ما على الموروث، فأين فى الآية نفقة على غير الزوجات؟ حتى يحمل عمومها على ما ذهب إليه .

واحتج من لم ير الفسخ بالإعسار بقوله تعالى : ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ { الطلاق : ٧ } قالوا : وإذا لم يكلفه الله النفقة فى هذه الحال، فقد ترك ما لا يجب عليه، ولم يأثم بتركه، فلا يكون سبباً للتفريق بينه وبين حبه وسكنه وتعذيبه بذلك . قالوا : وقد روى مسلم فى « صحيحه » من حديث أبى الزبير، عن جابر : دخل أبو بكر وعمر رضى الله عنهما على رسول الله ﷺ، فوجداه جالسا حول نساؤه واجماً ساكتاً، فقال أبو بكر : يا رسول الله لو رأيت بنت خارجة سألتنى النفقة فقممت إليها، فوجأت عنقها، فضحك رسول الله ﷺ وقال : «هُنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى يَسْأَلُنَنِ النِّفْقَةَ»، فقام أبو بكر إلى عائشة يجأ عنقها، وقام عمر إلى حفصة يجأ عنقها، كلاهما يقول : تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده، فقلن : والله لا نسأل رسول الله ﷺ شيئاً أبداً ما ليس عنده، ثم اعتزلهن رسول الله ﷺ شهراً وذكر الحديث ^(١).

(١) رواه مسلم (٣٦٢٥) كتاب الطلاق، باب : بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية .

قالوا : فهذا أبو بكر وعمر رضى الله عنهما يضربان ابنتهما بحضرة رسول الله ﷺ إذ سألاه نفقة لا يجدها، ومن المحال أن يضربا طالبتين للحق، ويقرهما رسول الله ﷺ على ذلك، فدل على أنه لا حق لهما فيما طلبته من النفقة فى حال الإعسار، وإذا كان طلبهما لها باطلاً، فكيف تمكن المرأة من فسخ النكاح بعدم ما ليس لها طلبه، ولا يحل لها، وقد أمر الله سبحانه صاحب الدين أن ينظر المعسر إلى الميسرة، وغاية النفقة أن تكون ديناً، والمرأة مأمورة بأنظار الزوج إلى الميسرة بنص القرآن، هذا إن قيل : تثبت فى ذمة الزوج، وإن قيل : تسقط بمضى الزمان، فالفسخ أبعد وأبعد .

قالوا : فالله أوجب على صاحب الحق الصبر على المعسر، وندبه إلى الصدقة بترك حقه ، وما عدا هذين الأمرين، فجورٌ لم يبيحه له، ونحن نقول لهذه المرأة كما قال الله تعالى لها سواءٌ بسواءٍ ، إما أن تُنظرية إلى الميسرة، وإما أن تصدقنى، ولا حق لك فيما عدا هذين الأمرين .

قالوا: ولم يزل فى الصحابة المعسر والموسر، وكان مُعسروهم أضعاف أضعاف موسريهم، فما مكَّن النبی ﷺ قط امرأة واحدة من الفسخ بإعسار زوجها، ولا أعلمها أن الفسخ حق لها فإن شاءت، صبرت، وإن شاءت، فسخت، وهو يشرع الأحكام عن الله تعالى بأمره، فهب أن الأزواج تركن حقهن، أفما كان فيهن امرأة واحدة تطالب بحقها، وهؤلاء نساؤه ﷺ خير العالمين يُطالبنه بالنفقة حتى أغضبته، وحلف ألا يدخل عليهن شهراً من شدة موجدته عليهن، فلو كان من المستقر فى شرعه أن المرأة تملك الفسخ بإعسار زوجها لرفع إليه ذلك، ولو من امرأة واحدة، وقد رفع إليه ما ضرورته دون ضرورة فقد النفقة من فقد النكاح، وقالت له امرأة رفاة : إني نكحت بعد رفاة عبد الرحمن بن الزبير، وإن مامعه مثل هدبة الثوب . تُريد أن يُفرق بينه وبينها . ومن المعلوم أن هذا كان فيهم فى غاية الندرة بالنسبة إلى الإعسار، فما طلبت منه امرأة واحدة أن يفرق بينه وبينها بالإعسار .

قالوا : وقد جعل الله الفقر والغنى مطيئين للعباد ، فيفتقر الرجل الوقت ويستغنى الوقت ، فلو كان كل من افتقر، فسخت عليه امرأته، لعم البلاء ، وتناقم الشر ، وفسخت أنكحة أكثر العالم، وكان الفراق بيد أكثر النساء ، فمن الذى، لم تُصبه عسرة، ويعوز النفقة أحياناً .

قالوا : ولو تعذر من المرأة الاستمتاع بمرض متناول، وأعسرت بالجماع، لم يمكن الزوج من فسخ النكاح، بل يوجبون عليه النفقة كاملة مع إعسار زوجته بالوطء ، فكيف يمكنونها من الفسخ بإعساره عن النفقة التي غايتها أن تكون عوضاً عن الاستمتاع ؟ .

قالوا : وأما حديث أبي هريرة، فقد صرح فيه بأن قوله : امرأتك تقول : أنفق علىّ وإلا طلقني ، من كيسه، لا من كلام النبي ﷺ ، وهذا في « الصحيح » عنه . ورواه عنه سعيد بن أبي سعيد ، وقال : ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث : امرأتك تقول، فذكر الزيادة .

وأما حديث حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بمثله، فأشار إلى حديث يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته . قال : يُفْرَق بينهما، فحديث منكر لا يحتمل أن يكون عن النبي ﷺ أصلاً، وأحسن أحواله أن يكون عن أبي هريرة رضى الله عنه موقوفاً، والظاهر : أنه روى بالمعنى، وأراد قول أبي هريرة رضى الله عنه : امرأتك تقول : أطعمني أو طلقني، وأما أن يكون عند أبي هريرة عن النبي ﷺ ، أنه سئل عن الرجل لا يجد ما يُنفق على امرأته، فقال : يُفْرَق بينهما، فوالله ما قال هذا رسول الله ﷺ ، ولا سمعه أبو هريرة، ولا حَدَّث به، كيف وأبو هريرة لا يستجيز أن يروى عن النبي ﷺ : « امرأتك تقول: أطعمني وإلا طلقني »، ويقول : هذا من كيس أبي هريرة لثلاثتهم نسبتها إلى النبي ﷺ ..

والذى تقتضيه أصول الشريعة وقواعدها في هذه المسألة أن الرجل إذا غرَّ المرأة بأنه ذو مال، فتزوجته على ذلك، فظهر مُعدماً لا شيء له، أو كان ذا مال، وترك الإنفاق على امرأته، ولم تقدر على أخذ كفايتها من ماله بنفسها، ولا بالحاكم، أن لها الفسخ، وإن تزوجته عالمةً بعسرته، أو كان موسراً، ثم أصابته جائحة اجتاحت ماله، فلا فسخ لها في ذلك، ولم تزل الناس تصيهم الفاقة بعد اليسار، ولم ترفعهم أرواجهم إلى الحكام ليفرقوا بينهم وبينهن، وبالله التوفيق .

وقد قال جمهور الفقهاء : لا يثبت لها الفسخ بالإعسار بالصداق، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه، وهو الصحيح من مذهب أحمد رحمه الله، اختاره عامة أصحابه، وهو قول كثير من أصحاب الشافعي . وفصل الشيخ أبو إسحاق وأبو علي بن أبي هريرة، فقالا: إن كان قبل الدخول، ثبت به الفسخ، وبعده لا يُثبت، وهو أحد الوجوه من مذهب أحمد هذا مع أنه عوض محض ، وهو أحق أن يوفى من ثمن

المبيع، كما دل عليه النص، كل ما تقرر في عدم الفسخ به، فمثله في النفقة وأولى .
فإن قيل : في الإعسار بالنفقة من الضرر اللاحق بالزوجة ما ليس في الإعسار بالصداق، فإن البنية تقوم بدونه بخلاف النفقة . قيل : والبنية قد تقوم بدون نفقته بأن تنفق من مالها، أو يُنفق عليها ذو قرابتها، أو تأكل من غزلها، وبالجمل، فتعيش بما تعيش به زمن العدة، وتقدر زمن عُسرة الزوج كله عدة .

ثم الذين يُجوزون لها الفسخ يقولون : لها أن تفسخ ولو كان معها القناطير المقنطرة من الذهب والفضة إذا عجز الزوج عن نفقتها، وبإزاء هذا القول قول منجنيق الغرب أبي محمد ابن حزم : إنه يجب عليها أن تُنفق عليه في هذه الحال، فَتُعْطِيهِ مالها، وتُمكنه من نفسها، ومن العجب قول العنبري بأنه يُحبس .

وإذا تأملت أصول الشريعة وقواعدها، وما اشتملت عليه من المصالح ودرء المفساد، ودفع أعلى المفسدين باحتمال أدناهما، وتفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما، تبين لك القول الراجح من هذه الأقوال، وبالله التوفيق .



فصل

في حكم رسول الله ﷺ الموافق لكتاب الله

أنه لا نفقة للمبتوتة ولا سكنى

روى مسلم في « صحيحه »، عن فاطمة بنت قيس، أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير، فسخطته فقال: والله مالك علينا من شيء، فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له وما قال، فقال: « ليس لك عليه نفقة »، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: « تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى، تضعين ثيابك، فإذا حللت فأذنيني » . قالت: فلما حللت، ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله ﷺ : « أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، أما معاوية فصلعوك لا مال له، أنكحي أسامة بن زيد » فكرهته، ثم قال: « أنكحي أسامة بن زيد » فنكحته، فجعل الله فيه خيراً واغتبطت .

وفى « صحيحه » أيضاً: عنها أنها طلقها زوجها فى عهد رسول الله ﷺ ، وكان أنفق عليها نفقة دوناً فلما رأت ذلك ، قالت والله لأعلمن رسول الله ﷺ ، فإن كانت لى نفقة أخذت الذى يصلحنى ، وإن لم تكن لى نفقة ، لم آخذ منه شيئاً ، قالت: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال: « لا نفقة لك ولا سكنى » (١) .

وفى « صحيحه » أيضاً عنها ، أن أبا حفص بن المغيرة المخزومى طلقها ثلاثاً ، ثم انطلق إلى اليمن ، فقال لها أهله : ليس لك علينا نفقة ، فانطلق خالد بن الوليد فى نفرٍ ، فاتوا رسول الله ﷺ فى بيت ميمونة فقالوا: إن أبا حفص طلق امرأته ثلاثاً ، فهل لها من نفقة ؟ فقال رسول الله ﷺ : « ليست لها نفقة وعليها العدة » ، وأرسل إليها : « أن لا تسبقينى بنفسك » ، وأمرها أن تنتقل إلى أم شريك ، ثم أرسل إليها : « أن أم شريك يأتيها المهاجرون الأولون ، فانطلقى إلى ابن أم مكتوم الأعمى فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك » ، فانطلقت إليه ، فلما انقضت عدتها أنكحها رسول الله ﷺ أسامة بن زيد بن حارثة (٢) .

وفى « صحيحه » أيضاً ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع على بن أبى طالب إلى اليمن ، فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها ، وأمر لها الحارث بن هشام ، وعياش بن أبى ربيعة بنفقة ، فقالا لها: والله ما لك نفقة إلا أن تكونى حاملاً ، فأتت النبى ﷺ ، فذكرت له قولهما ، فقال: « لا نفقة لك » فاستأذنته فى الانتقال ، فأذن لها ، فقالت: أين يارسول الله ؟ قال: « إلى ابن أم مكتوم » ، وكان أعمى تضع ثيابها عنده ولا يراها ، فلما مضت عدتها ، أنكحها النبى ﷺ أسامة بن زيد ، فأرسل إليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث ، فحدثته به ، فقال مروان لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة ، سناخذ بالعصمة التى وجدنا الناس عليها ، فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان: بينى وبينكم القرآن ، قال الله عز وجل: ﴿ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾ إلى قوله: ﴿ لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١] ، قالت: هذا لمن كان له مراجعة فأى أمر يحدث بعد الثلاث؟ فكيف

(١) رواه مسلم (٣٦٣٢) كتاب الطلاق ، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها .

(٢) رواه مسلم (٣٦٣٣) .

تقولون: لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً، فعلام تحبسونها؟^(١).

وروى أبو داود في هذا الحديث بإسناد مسلم عقيب قول عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام: لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملاً، فأنت النبي ﷺ، فقال: «لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملاً»^(٢).

وفي «صحيحه» أيضاً عن الشعبي قال دخلت على فاطمة بنت قيس، فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها، فقالت: طلقها زوجها ألبنة، فخاصمته إلى رسول الله ﷺ في السكنى والنفقة، قالت: فلم يجعل لى سكنى ولا نفقة، وأمرنى أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم^(٣).

وفي «صحيحه» عن أبي بكر بن أبي الجهم العدوى، قال: سمعت فاطمة بنت قيس تقول: طلقها زوجها ثلاثاً، فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة، قالت: قال لى رسول الله ﷺ: «إذا حللت فأذنينى»، فأذنته، فخطبها معاوية، وأبو جهم، وأسامة بن زيد، فقال رسول الله ﷺ: «أما معاوية فرجلٌ تربُّ لا مال له، وأما أبو جهم فرجلٌ ضرابٌ للنساء، ولكن أسامة بن زيد»، فقالت يبداها هكذا: أسامة! أسامة! فقال لها رسول الله ﷺ: «طاعة الله وطاعة رسوله خيرٌ لك» فتزوجته، فاغتبطت^(٤).

وفي «صحيحه» أيضاً عنها قالت: أرسل إلى زوجى أبو عمرو بن حفص بن المغيرة عياش بن أبي ربيعة بطلاقى، فأرسل معه بخمسة أصع تمر، وخمسة أصع شعير، فقلت: أما لى نفقة إلا هذا؟ ولا أعتدُّ فى منزلكم؟ قال: لا، فشددت على ثيابى، وأتيت رسول الله ﷺ، فقال: «كم طَلَّقَك؟» قلت: ثلاثاً. قال: «صدق، ليس لك نفقة»، اعتدى فى بيت ابن عمك ابن أم مكتوم، فإنه ضرير البصر تضعين ثوبك عنده، فإذا انقضت عدَّتكَ فأذنينى»^(٥).

وروى النسائى فى «سننه» هذا الحديث بطرقه وألفاظه، وفى بعضها بإسناد

(١) رواه مسلم (٣٦٣٨) والنسائى (٦/٦٢ و ٢١٠).

(٢) رواه مسلم (٣٦٣٩) وأبو داود (٢٢٩١) والترمذى (١١٨٠) والنسائى (٦/١٤٤) وابن ماجه (٢٠٢٤) و (٢٠٣٦).

(٤) رواه مسلم (٣٦٤٦)، والترمذى (١١٣٥) والنسائى (٦/١٥٠ و ٢١٠) وابن ماجه (٢٠٣٥).

(٥) رواه مسلم (٣٦٤٧) كتاب الطلاق، باب: المطلق ثلاثاً لا نفقة لها.

صحيح لا مطعن فيه ، فقال لها النبي ﷺ : « إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة »^(١) ، ورواه الدارقطني وقال : فأتت رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له ، قالت : فلم يجعل لى سكنى ولا نفقة ، وقال : « إنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة »^(٢) . وروى النسائي أيضاً هذا اللفظ ، وإسنادهما صحيح .



فصل

ذكر موافقة هذا الحكم لكتاب الله عز وجل

قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ۝ (١) فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُؤَظُّ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ۝ (٣) إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۝ (٤) الطلاق : ١-٣ ۝ ، فأمر الله سبحانه الأزواج الذين لهم عند بلوغ الأجل الإمساك والتسريح بأن لا يُخرجوا أزواجهم من بيوتهم ، وأمر أزواجهن أن لا يخرجن ، فدلَّ على جواز إخراج إخراج من ليس لزوجها إمساكها بعد الطلاق ، فإنه سبحانه ذكر لهؤلاء المطلقات أحكاماً متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض .

أحدهما : أن الأزواج لا يُخرجوهن من بيوتهن .

والثاني : أنهن لا يخرجن من بيوت أزواجهن .

والثالث : أن لأزواجهن إمساكن بالمعروف قبل انقضاء الأجل ، وترك الإمساك ، فيُسرحوهن بإحسان .

والرابع : إسهاد ذوى عدل ، وهو إسهاد على الرجعة إما وجوباً ، وإما استحباباً ، وأشار سبحانه إلى حكمة ذلك ، وأنه فى الرجعات خاصة بقوله : ﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ

(١) صحيح . رواه النسائي (١٤٤/٦) وأحمد (٣٧٣/٦) و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ .

(٢) صحيح . رواه الدارقطني (٢٣/٤ - ٢٤) والنسائي (١٤٤/٦) وانظر «الصحيحة» (١٧١١) .

يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا. وَالْأَمْرُ الَّذِي يَرْجَى إِحْدَاثَهُ هَاهُنَا: هُوَ الْمَرَاجَعَةُ. هَكَذَا قَالَ السَّلَفُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَذَرْنِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثْ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾، قَالَ: لَعَلَّكَ تَنْدُمُ، فَيَكُونُ لَكَ سَبِيلٌ إِلَى الرَّجْعَةِ، وَقَالَ الضَّحَّاكُ: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ قَالَ: لَعَلَّهُ أَنْ يَرَا جَعَهَا فِي الْعِدَّةِ، وَقَالَ عَطَاءٌ، وَقَتَادَةُ، وَالْحَسَنُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَيْ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ؟ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْمَذْكُورَ: هُوَ الرَّجْعِيُّ الَّذِي ثَبَتَ فِيهِ هَذِهِ الْأَحْكَامُ، وَأَنَّ حِكْمَةَ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ وَأَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ، اقْتَضَتْهُ لَعَلُّ الزَّوْجِ أَنْ يَنْدُمَ، وَيُزِيلَ الشَّرَّ الَّذِي نَزَغَهُ الشَّيْطَانُ بَيْنَهُمَا، فَتَتَّبِعَهَا نَفْسُهُ، فَيُرَاجِعُهَا، كَمَا قَالَ عَلَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ أَخَذُوا بِأَمْرِ اللَّهِ فِي الطَّلَاقِ، مَا تَتَّبَعَ رَجُلٌ نَفْسَهُ امْرَأَةً يُطَلِّقُهَا أَبَدًا.

ثُمَّ ذَكَرَ سَبْحَانَهُ الْأَمْرَ بِإِسْكَانِ هَؤُلَاءِ الْمَطْلُوقَاتِ، فَقَالَ: ﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ {الطَّلَاق: ٦}، فَالضَّمَاثِرُ كُلُّهَا يَتَّحِدُ مَفْسَرَهَا، وَأَحْكَامُهَا كُلُّهَا مُتَلَازِمَةٌ، وَكَانَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا النِّفْقَةُ وَالسَّكْنَى لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لَزُوجِهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ» مُشْتَقًّا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَفْسَرًا لَهُ، وَبَيَانًا لِمُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ مِنْهُ، فَقَدْ تَبَيَّنَ اتِّحَادُ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْمِيزَانُ الْعَادِلُ مَعَهُمَا أَيْضًا لَا يُخَالِفُهُمَا، فَإِنَّ النِّفْقَةَ إِنَّمَا تَكُونُ لِلزَّوْجَةِ، فَإِذَا بَانَتْ مِنْهُ، صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً حَكَمُهَا حُكْمُ سَائِرِ الْأَجْنَبِيَّاتِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مُجَرَّدُ اعْتِدَادِهَا مِنْهُ. وَذَلِكَ لَا يُوْجِبُ لَهَا نِفْقَةً، كَالْمُطَوَّءَةِ بِشَبْهَةِ أَوْ زَنَى؛ وَلَآنَ النِّفْقَةُ إِنَّمَا تَجِبُ فِي مُقَابَلَةِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ اسْتِمْتَاعَهُ بِهَا بَعْدَ بَيْنُونَتِهَا، وَلَآنَ النِّفْقَةُ لَوْ وَجِبَتْ لَهَا عَلَيْهِ لِأَجْلِ عِدَّتِهَا لَوَجِبَتْ لِلْمُتَوَفَى عَنْهَا مِنْ مَالِهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا أَلْبَتَّةَ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ بَانَتْ عَنْهُ، وَهِيَ مُعْتَبَدَةٌ مِنْهُ، قَدْ تَعَذَّرَ مِنْهُمَا الْإِسْتِمْتَاعُ، وَلَآنَ لَوْ وَجِبَتْ لَهَا السَّكْنَى، لَوَجِبَتْ لَهَا النِّفْقَةُ، كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يُوجِبُهَا، فَأَمَّا أَنْ تَجِبَ لَهَا السَّكْنَى دُونَ النِّفْقَةِ وَالنَّصِّ وَالْقِيَاسِ يَدْفَعُهُ وَهَذَا قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَصْحَابِهِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ إِحْدَى فَقَهَاءِ نِسَاءِ الصَّحَابَةِ، وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَنَازَرُ عَلَيْهِ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَصْحَابُهُ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَصْحَابُهُ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلِلْفُقَهَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، وَهِيَ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ عَنْ أَحْمَدَ: أَحَدُهَا: هَذَا. وَالثَّانِي: أَنَّ لَهَا النِّفْقَةَ وَالسَّكْنَى، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَفُقَهَاءِ الْكُوفَةِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّ لَهَا السَّكْنَى دُونَ النِّفْقَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ.

فصل

ذكر المطاعن التي طعن بها على حديث

فاطمة بنت قيس قديماً وحديثاً

فأولها طعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فروى مسلم فى «صحيحه» : عن أبى إسحاق، قال : كنت مع الأسود بن يزيد جالساً فى المسجد الأعظم، ومعنا الشعبي ، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس ، أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، ثم أخذ الأسود كفاً من حصى ، فحصبه به ، فقال : ويلك تُحدث بمثل هذا ؟ قال عمر : لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت ؟ لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ﴾ ^(١) قالوا : فهذا عمر يخبر أن سنة رسول الله ﷺ أن لها النفقة والسكنى ، ولا ريب أن هذا مرفوعٌ ، فإن الصحابى إذا قال : من السنة كذا ، كان مرفوعاً ، فكيف إذا قال : من سنة رسول الله ﷺ ؟ فكيف إذا كان القائل عمر بن الخطاب ؟ وإذا تعارضت رواية عمر رضى الله عنه، ورواية فاطمة ، فرواية عمر رضى الله عنه أولى لا سيما ومعها ظاهر القرآن، كما سنذكر . وقال سعيد بن منصور : حدثنا أبو معاوية ، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم ، قال : كان عمر بن الخطاب إذا ذُكر عنده حديث فاطمة بنت قيس قال : ما كنا نغير فى ديننا بشهادة امرأة .



فصل

ذكر طعن عائشة رضى الله عنها

فى خبر فاطمة بنت قيس

فى «الصحيحين» : من حديث هشام بن عروة ، عن أبيه، قال : تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها ، فأخرجها من عنده ،

(١) رواه مسلم (٣٦٤٤) كتاب الطلاق، باب : المطلق ثلاثاً لا نفقة لها .

فعاب ذلك عليهم عروة ، فقالوا: إن فاطمة قد خرجت ، قال عروة: فأتيث عائشة رضى الله عنها: فأخبرتها بذلك، فقالت: ما لفاطمة بنت قيس خيرٌ أن تذكر هذا الحديث^(١). وقال البخارى فانتقلها عبد الرحمن فأرسلت عائشة إلى مروان وهو أمير المدينة، اتق الله واردها إلى بيتها. قال مروان: إن عبد الرحمن بن الحكم غلبنى ، وقال القاسم ابن محمد: أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس؟ قالت: لا يضرك ألا تذكر حديث فاطمة، فقال مروان: إن كان بك شرٌ ، فحسبك ما بين هذين من الشر^(٢).

ومعنى كلامه: إن كان خروج فاطمة لما يُقال من شركان فى لسانها، فيكفيك ما بين يحيى بن سعيد بن العاص وبين امرأته من الشر. وفى الصحيحين عن عروة أنه قال لعائشة رضى الله عنها: ألم ترى إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت، فقالت: بئس ما صنعَت ، فقلت: ألم تسمعى إلى قول فاطمة، قالت: أما إنه لا خير لها فى ذكر ذلك^(٣).

وفى حديث القاسم ، عن عائشة رضى الله عنها يعنى : فى قولها : لا سكنى لها ولا نفقة. وفى صحيح البخارى: عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت لفاطمة: ألا تتقى الله تعنى فى قولها لا سكنى لها ولا نفقة^(٤).

وفى « صحيحه » أيضاً : عنها قالت : إن فاطمة كانت فى مكانٍ وحشٍ ، فخيف على ناحيتها ، فلذلك أُرخص النبى ﷺ لها.

وقال عبد الرزاق : عن ابن جريج، أخبرنى ابن شهاب، عن عروة ، أن عائشة رضى الله عنها أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس، تعنى : انتقال المطلقة ثلاثاً^(٥).

وذكر القاضى إسماعيل حدثنا نصر بن على ، حدثنى أبى، عن هارون عن محمد بن إسحاق، قال : أحسبه عن محمد بن إبراهيم ، أن عائشة رضى الله عنها قالت لفاطمة بنت قيس : إنما أخرجك هذا اللسان.

(١) رواه مسلم (٣٦٥١).

(٢) رواه البخارى (٥٤٢١ و ٥٣٢٢) كتاب الطلاق، باب قصة فاطمة بنت قيس.

(٣) رواه البخارى (٥٣٢٥ و ٥٣٢٦) ومسلم (٣٦٥٤).

(٤) رواه البخارى (٣٥٢٥ و ٥٣٢٦) كتاب الطلاق، باب: قصة فاطمة بنت قيس.

(٥) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٢٣).

فصل

ذكر طعن أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ

وابن حبه على حديث فاطمة

روى عبد الله بن صالح كاتب الليث^(١) ، قال: حدثني الليث بن سعد ، حدثني جعفر عن ابن هرمز ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، قال : كان محمد بن أسامة ابن زيد يقول: كان أسامة إذا ذكرت فاطمة شيئاً من ذلك يعنى انتقالها فى عدتها رماها بما فى يده .

فصل

ذكر طعن مروان على حديث فاطمة

روى مسلم فى « صحيحه » : من حديث الزهرى ، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة ، حديث فاطمة هذا: أنه حدث به مروان ، فقال مروان ، لم نسمع هذا إلا من امرأة سناخذ بالعصمة التى وجدنا الناس عليها^(٢) .

فصل

ذكر طعن سعيد المسيب

روى أبو داود فى « سننه » : من حديث ميمونة بن مهران ، قال: قدمت المدينة ، فدفعتم إلى سعيد بن المسيب ، فقلت : فاطمة بنت قيس طُلقت ، فخرجت من بيتها فقال سعيد: تلك امرأة فتنّت الناس إنها كانت امرأة لِسَنَةٍ ، فوضعت على يدى ابن أم مكتوم الأعمى^(٣) .

فصل

ذكر طعن سليمان بن يسار

روى أبو داود فى « سننه » أيضاً ، قال فى خروج فاطمة: إنما كان من سوء الخلق^(٤) .

(١) عبد الله بن صالح كاتب الليث كثير الغلط وكانت فيه غفلة «التقريب» (٤٢٣/١) .

(٢) رواه مسلم (٣٦٣٨) وأبو داود (٢٢٩٠) والنسائي (٦٢/٦) ، (٢١٠) .

(٣) إسناده صحيح إلى سعيد بن المسيب رواه أبو داود (٢٢٩٦) .

(٤) ضعيف . رواه أبو داود (٢٢٩٤) .

فصل

ذكر طعن الأسود بن يزيد

تقدم حديث مسلم: أن الشعبي حدث بحديث فاطمة ، فأخذ الأسود كفاً من حصاء فحصبه به ، وقال: ويلك تحدث بمثل هذا؟! ^(١) وقال النسائي: ويلك لم تفتي بمثل هذا؟ قال عمر لها: إن جئت بشاهدين يشهدان أنهما سمعاه من رسول الله ﷺ وإلا لم نترك كتاب ربنا لقول امرأة ^(٢).



فصل

ذكر طعن أبي سلمة بن عبد الرحمن

قال الليث: حدثني عقيل ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، فذكر حديث فاطمة ثم قال: فأنكر الناس عليها ما كانت تحدث من خروجها قبل أن تحل ، قالوا : وقد عارض رواية فاطمة صريح رواية عمر في إيجاب النفقة والسكنى ، فروى حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبي سليمان ، أنه أخبر إبراهيم النخعي بحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس ، فقال له إبراهيم: إن عمر أخبر بقولها: فقال: لسا بتاركي آية من كتاب الله ، قول النبي ﷺ لقول امرأة لعلها أوهمت ، سمعت النبي ﷺ يقول : « لها السكنى والنفقة » ذكره أبو محمد في «المحلى» ^(٣) فهذا نص صريح يجب تقديمه على حديث فاطمة لجلالة رواته ، وترك إنكار الصحابة عليه وموافقته لكتاب الله .



فصل

ذكر الأجوبة عن هذه المطاعن وبيان بطلانها

وحاصلها أربعة .

أحدها: أن راويتها امرأة لم تأت بشاهدين يتابعانها على حديثها .

(٢) رواه النسائي (٦/٢٠٩) .

(١) سبق تخريجه .

(٣) «المحلى» (١٠/٢٩٧ - ٢٩٨) وقال ابن حزم: هذا مرسل لأن إبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر بستين . أم ، وقال الحافظ « هذا منقطع لا تقوم به حجة » «الفتح» (٩/٣٩١) .

الثانى: أن راويتها تضمنت مخالفة القرآن.

الثالث: أن خروجها من المنزل لم يكن لأنه لا حق لها فى السكنى ، بل لأذاها أهل زوجها بلسانها.

الرابع: معارضة روايتها برواية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب.

ونحن نبين ما فى كل واحد من هذه الأمور الأربعة بحول الله وقوته هذا مع أن فى بعضها من الانقطاع ، وفى بعضها من الضعف ، وفى بعضها من البطلان ما سننبه عليه ، وبعضها صحيح عمن نسب إليه بلا شك.

فأما المطعن الأول: وهو كون الراوى امرأة، فمطعن باطل بلا شك، والعلماء قاطبة على خلافه ، والمحتج بهذا من أتباع الأئمة أول مبطل له ومخالف له ، فإنهم لا يختلفون فى أن السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ عن الرجل ، هذا وكم من سنة تلقاها الأئمة بالقبول عن امرأة واحدة من الصحابة ، وهذه مسانيد نساء الصحابة بأيدى الناس لا تشاء أن ترى فيها سنة تفردت بها امرأة منهن إلا رأيتها، فما ذنب فاطمة بنت قيس دون نساء العالمين وقد أخذ الناس بحديث فريضة بنت مالك بن سنان أخت أبى سعيد فى اعتداد المتوفى عنها فى بيت زوجها^(١).

وليست فاطمة بدونها علماً وجلالة وثقة وأمانة، بل هى أفقه منها بلا شك، فإن فريضة لا تُعرف إلا فى هذا الخبر وأما شهرة فاطمة، ودعاؤها من نازعها من الصحابة إلى كتاب الله ، و مناظرتها على ذلك، فأمر مشهور، وكانت أسعد بهذه المناظرة ممن خالفها كما مضى تقريره، وقد كان الصحابة رضى الله عنهم يختلفون فى الشيء ، فتروى لهم إحدى أمهات المؤمنين عن النبى ﷺ شيئاً ، فيأخذون به، ويرجعون إليه، ويتركون ما عندهم له ، وإنما فضّلن على فاطمة بنت قيس بكونهن أزواج رسول الله ﷺ ، وإلا فهى من المهاجرات الأول، وقد رضىها رسول الله ﷺ لحبه وابن حبه أسامة بن زيد، وكان الذى خطبها له، وإذا شئت أن تعرف مقدار حفظها وعلمها،

(١) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (٥٩١/٢) والشافعى فى «الرسالة» (١٢١٤) وفى «المسند» (٥٣/٢ - ٥٤) وأحمد (٣٧٠/٦، ٤٢٠) وأبو داود (٢٣٠٠) والترمذى بعد الحديث (١٢٠٤) والدارمى (١٦٨/٢) والنسائى (١٩٩/٦، ٢٠٠) وابن ماجه (٢٠٣١) وابن الجارود (٤٥٩) وابن حبان (٤٢٩٢ - إحسان) والبيهقى (٢٠٨/٢) والحاكم (٤٣٤/٧، ٤٣٥) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى. وقال الترمذى: حسن صحيح .

فاعرفه من حديث الدجال الطويل الذى حدث به رسول الله ﷺ على المنبر، فوعته فاطمة وحفظته وأدته كما سمعته^(١)، ولم ينكره عليها أحد مع طولها وغرابته، فكيف بقصة جرت لها وهى سببها، وخاصمت فيها وحكم فيها بكلمتين: وهى لا نفقة ولا

(١) عن فاطمة بنت قيس، أخت الضحاك بن قيس أنها، سمعت منادى رسول الله ﷺ ينادى: الصلاة جامعة، فخرجت إلى المسجد قالت: فصليت مع رسول الله ﷺ فكانت فى صف النساء التى تلى ظهور القوم، فلما قضى رسول الله ﷺ، جلس على المنبر وهو يضحك فقال «يلزم كل إنسان مصلاه»، ثم قال: «أندرون لم جمعتمكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم قال: إني والله ما جمعتمكم لرغبة ولا لرهبة ولكن جمعتمكم لزن تميمًا الدارى كان رجلاً نصرانيًا فجاء فبايع وأسلم وحدثني حديثًا وافق الذى كنت أحدثكم عن مسيح الدجال، حدثني أنه ركب سفينة بحرية مع ثلاثين رجل من لحم وجذام فلعب بهم الموج شهراً فى البحر ثم أرفؤوا^(١) رلى جزيرة فى البحر حتى مغرب الشمس فجلسوا فى أقرب^(٢) السفينة فدخلوا الجزيرة فلقيتهم دابة أهلب^(٣) كثير الشعر لا يدرون ما قبله من دبره من كثرة الشعر فقالوا: ويلك من أنت؟ فقالت: أنا الجساسة^(٤) قالوا وما الجساسة: قالت: أيها القوم انطلقوا إلى هذا الرجل فى الدير فرنه يركم بالاشواق قال: لما سمعنا لنا رجلاً فرقنا منها أن تكون شيطانة قال: فانطلقنا سراعاً حتى دخلنا الدير فإذا فيه أعظم إنسان رأينا قط خلقاً وأشد وثاقاً مجموعة يده إلى عنقه ما بين ركبتيه إلى كعبيه بالحديد. قلنا: ويلك من أنت؟ قال: قد قدرتم على خيرى فأخبرونى من أنتم؟ قالوا نحن أناس من العرب ركبنا فى سفينة بحرية فصادفنا البحر حين اغتلم^(٥) فلعب بنا الموج شهراً ثم أرفانا إلى جزيرتك هذه فجلسنا فى رقبها فدخلنا الجزيرة فلقيتنا دابة أهلب كثير الشعر لا يدري ما قبله من دبره من كثرة الشعر، فقلنا: ويلك ما أنت؟ فقالت أنا الجساسة.

قلنا: وما الجساسة؟ قالت: اعمدوا إلى هذا الرجل فى الدبر فإنه إلى خبركم بالاشواق فأقبلنا إليك سراعاً وفزعنا منها ولم نأمن أن تكون شيطانة. فقال أخبرونى عن نخل بيسان^(٦) قلنا: عن شأنها تستخبر؟ قال: أسالكم عن نخلها هل يثمر؟ قلنا: له نعم. قال: أما أنه يوشك أن لا يثمر. قال أخبرونى عن بحيرة طبرية^(٧). قلنا عن أى شأنها تستخبر؟ قال: هل فيها ماء، قالوا: هى كثيرة الماء. قال: أما أن ماءها يوشك أن يذهب، قال: أخبرونى عن عين زعر^(٨) قالوا عن أى شأنها تستخبر؟ قال: هل فى العين ماء؟ وهل يزرع أهلها بماء العين؟ قلنا له نعم هى كثيرة الماء وأهلها يزرعون من مائها قال: أخبرونى عن نبي الأميين ما فعل؟ قالوا: قد خرج من مكة ونزل يثرب، قال: أقاتله العرب؟ قلنا: نعم، قال كيف صنع بهم؟ فأخبرناه أنه قد ظهر على من يليه من العرب وأطاعوه. قال لهم: قد كان ذلك؟ قلنا: نعم قال: أما إذ ذاك خير لهم أن يطيعوه وإنى مخبركم عن إني أنا المسيح وإنى أوشك أن يؤذن لى فى الخروج فأخرج فأسير فى الأرض فلا أدع قرية إلا هبطتها فى أربعين ليلة غير مكة وطيبة^(٩) فهما محرمتان على كلتاها كلما أردت أن أدخل =

(١) أى التجأوا إليه.

(٢) أقرب: جمع قارب وهو السفينة الصغيرة، وقيل: المراد بأقرب السفينة آخرتها وما قرب منها للنزول.

(٣) أهلب: كثير الشعر غليظة.

(٤) قال النووي: قيل سميت بذلك لتجسسها للأخبار للدجال. وجاء عن عبد الرحمن بن عمرو بن العاص أنها دابة الأرض المذكورة فى القرآن.

(٥) اغتلم: هاج وجاوز حده المعتاد

(٦) بيسان: إحدى مدن فلسطين.

(٧) بحيرة عذبة الماء فى فلسطين.

(٨) طيبة: هى المدينة الشرقية.

(٩) بلدة فى الجانب القبلى من الشام.

سكنى ، والعادة تُوجب حفظ مثل هذا وذكره ، واحتمال النسيان فيه أمر مشترك بينها وبين من أنكر عليها ، فهذا عمر قد نسى تيمم الجنب ، وذكره عمار بن ياسر أمر رسول الله ﷺ لهما بالتيمم من الجنابة^(١) ، فلم يذكره عمر رضى الله عنه ، وأقام على أن الجنب لا يصلى حتى يجد الماء .

ونسى قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ [النساء: ٢٠] ، حتى ذكرته به امرأة ، فرجع إلى قولها^(٢) .

ونسى قوله: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠] ، حتى ذُكِّر به ، فإن كان جواز النسيان على الراوى يوجب سقوط روايته ، سقطت رواية عمر التى عارضتم بها خبر فاطمة ، وإن كان لا يُوجب سقوط روايته ، بطلت المعارضة بذلك فهى باطلة على التقديرين ، ولو رُدَّت السنن بمثل هذا ، لم يبق بأيدي الأمة منها إلا اليسير ، ثم كيف يُعارض خبر فاطمة ، ويطعن فيه بمثل هذا من يرى قبول خبر الواحد العدل ، ولا يشترط للرواية نصاباً ، وعمر رضى الله عنه أصابه فى مثل هذا ما أصابه فى رد

= واحدة أو واحد = منهما استقبلنى مَلَكٌ بيده السيف طلتاً^(١) يصدئنى عنها وإن على كل نقب منها ملائكة يحرسونها . قالت: قال رسول الله ﷺ وطعن بمخصرته فى المنبر: «هذه طيبة، هذه طيبة هذه طيبة يعنى المدينة - ألا هل كنت حدثتكم ذلك؟» فقال الناس: نعم، قال: «فإنه أعجبني حديث تميم أنه وافق الذى كنت أحدثكم عنه وعن المدينة ومكة، إلا إنه فى بحر الشام أو بحر اليمن لا، بل من قَبْلِ المشرق ما هو^(٢) من قبل المشرق، ما هو من قبل المشرق، ما هو من قبل المشرق وأوما بيده إلى المشرق قالت: فحفظت هذا من رسول الله ﷺ»^(٣) .

(١) عن عبد الرحمن بن أبزى، أن رجلاً أتى عمر فقال: إني أجنبت فلم أجد ماءً. فقال: لا تصل. فقال عمار: أما تذكر، يا أمير المؤمنين أنا وأنت فى سرية فأجنبتا فلم نجد ماءً. فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت فى التراب وصليت. فقال النبى ﷺ: «إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك، فقال عمر: اتق الله يا عمار قال: إن شئت لم أحدث به» رواه البخارى (٣٣٩)، ٤٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣) ومسلم (٧٩٨) وأبو داود (٣٢٢) والترمذى (١٤٤) والنسائى (١٦٥/١) وابن ماجه (٥٦٩).

(٢) ذكره ابن كثير فى تفسيره (٤٦٧/١) وفى سنده مجالد بن سعيد، وهو ضعيف.

(١) صلناً: أى مسلولاً.

(٢) قال النووى: قال القاضى: لفظة (ماهو) رائدة، صلة للكلام، ليست بناقية. والمراد إثبات أنه فى جهة المشرق.

(٣) رواه مسلم (٧٢٤٣) كتاب الفتن، باب: فى الدجال ومكته فى الأرض ونزول عيسى ابن مريم وقته وأبو داود فى «الملاحم» (٣٢٦ و ٤٣٢٧)، باب: فى حديث تميم الدارى فى الدجال. وابن ماجه فى الفتن (٤٠٧٤) باب فتنة الدجال وخروج عيسى ابن مريم وخروج يأجوج ومأجوج.

خبر أبى موسى فى الاستئذان حتى شهد له أبو سعيد^(١) .

ورد خبر المغيرة بن شعبة فى إملاص المرأة حتى شهد له محمد بن مسلمة^(٢) ، وهذا كان تثبيناً منه رضى الله عنه حتى لا يركب الناس الصعب والذلول فى الرواية عن رسول الله ﷺ ، وإلا فقد قَبِلَ خبر الضحاک بن سفيان الكلابى وحده وهو أعرابى، وقبل لعائشة رضى الله عنها عدة أخبار تفرّدت بها .

وبالجملة ، فلا يقول أحد: إنه لا يُقبل قول الراوى الثقة العدل حتى يشهد له شاهدان لا سيما إن كان من الصحابة .

فصل

وأما المطعن الثانى: وهو أن روايتها مخالفة للقرآن، فنجيب بجوابين: مجمل، ومفصل: أما المجمل: فنقول: لو كانت مخالفة كما ذكرتم، لكانت مخالفة لعمومه، فتكون تخصيصاً للعام، فحكمها حكم تخصيص قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] ، بالكافر، والرقيق، والقاتل، وتخصيص قوله: ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها ونظائره، فإن القرآن لم يُخصَّ البائن بأنها لا تخرج ولا تُخرج، وبأنها تسكن من حيث يسكن زوجها، بل إما أن يعمها ويعم الرجعية، وإما أن يخص الرجعية .

فإن عم النوعين، فالحديث مخصص لعمومه، وإن خص الرجعيات وهو الصواب للسياق الذى من تدبره وتأمله قطع بأنه فى الرجعيات من عدة أوجه قد أشرنا

(١) عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: كنت جالساً بالمدينة فى الانصار، فأتانا أبو موسى فزعا أو مذعوراً، قلنا ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إلى أن آتبه فأتيت بابه فسلمت ثلاثاً فلم يرد على، فرجعت فقال: ما منعك أن تأتينا؟ فقلت إني أتيتك، فسلمت، على بابك ثلاثاً، فلم يردوا على فرجعت. وقد قال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع»، فقال عمر: أقم عليه البيعة وإلا أوجعتك، فقال أبى بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم، قال أبو سعيد: قلت: أنا أصغر القوم. قال: فاذهب به، قال أبو سعيد، فقمتم معه فذهبت إلى عمر فشهدت» رواه البخارى (٦٢٤٥) ومسلم (٥٥٢٢) و٥٥٢٣ و٥٥٢٤ (أبو داود ٥١٨٠).

(٢) عن المغيرة بن شعبة قال: سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة - وهى التى يُضرب بطنها فتلقى جنيهاً فقال: أياكم سمع النبى ﷺ فيه شيئاً، فقلت: أنا، فقال ما هو، قلت: سمعت النبى ﷺ يقول: فيه غرة عبد أو أمة فقال: لا تبرح حتى تميتنى بالمرح فإما قلت» رواه البخارى (٧٣١٧) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما جاء فى اجتهاد القضاء .

إليها، فالحديث ليس مخالفاً لكتاب الله ، بل موافق له ، ولو ذكر أمير المؤمنين رضى الله عنه بذلك، لكان أول راجع إليه، فإن الرجل كما يذهل عن النص يذهل عن دلالة وسياقه، وما يقتزن به مما يتبين المراد منه وكثيرا ما يذهل عن دخول الواقعة المعينة تحت النص العام واندراجها تحتها، فهذا كثيرٌ جداً ، والتفتن له من الفهم الذى يؤتبه الله من يشاء من عباده، ولقد كان أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه من ذلك بالمنزلة التى لا تُجهل ، ولا تستغرقها عبارة، غير أن النسيان والذهول عُرْضة للإنسان، وإنما الفاضل العالم من إذ ذُكِّرَ ذكر ورجع .

فحديث فاطمة رضى الله عنها مع كتاب الله على ثلاثة أطباق لا يخرج عن واحد منها إما أن يكون تخصيصاً لعامه . والثانى أن يكون بياناً لما لم يتناوله ، بل سكت عنه . الثالث: أن يكون بياناً لما أريد به وموافقاً لما أرشد إليه سياقه وتعليله وتنبهه ، وهذا هو الصواب، فهو إذن موافق له لا مخالف .

وهكذا ينبغى قطعاً ، ومعاذ الله أن يحكم رسول الله ﷺ بما يخالف كتاب الله تعالى أو يعارضه ، وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله هذا من قول عمر رضى الله عنه، وجعل يتبسم ويقول: أين فى كتاب الله إيجاب السكنى والنفقة للمطلقة ثلاثاً ، وأنكرته قبله الفقيهة الفاضلة فاطمة ، وقالت : بينى وبينكم كتاب الله ، قال الله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ { الطلاق: ١ } ، وأى أمر يحدث بعد الثلاث، وقد تقدم أن قوله : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ آجُلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾ { الطلاق: ٢ } ، ويشهد بأن الآيات كلها فى الرجعات .

فصل

وأما المظن الثالث: وهو أن خروجها لم يكن إلا لفحش من لسانها، فما أبرده من تأويل وأسمجه، فإن المرأة من خيار الصحابة رضى الله عنهم وفضلاتهم، ومن المهاجرات الأول، ومن لا يحملها رقة الدين وقلة التقوى على فحش يُوجب إخراجها من دارها ، وأن يمنع حقها الذى جعله الله لها ، ونهى عن إضاعته ، فيا عجباً ! كيف لم يُنكر عليها النبى ﷺ هذا الفحش ؟ ويقول لها: اتقى الله ، وكفى لسانك عن أذى أهل زوجك ، واستقرى فى مسكنك؟ وكيف يعدلُ عن هذا إلى قوله: «ولا نفقة لك ولا سكنى» ، إلى قوله: «إنما السكنى والنفقة للمرأة إذا كان لزوجها عليها رجعة؟!» فيا عجباً ! كيف يُترك هذا المانع الصريح الذى خرج من بين شفتى النبى ﷺ ، ويعللُ بأمر موهوم لم يعلل به رسول الله ﷺ البتة ، ولا أشار إليه،

ولا نبه عليه ؟ هذا من المحال البين . ثم لو كانت فاحشة اللسان وقد أعانها الله من ذلك، لقال لها النبى ﷺ ، وسمعت وأطاعت: كفى لسانك حتى تنقضى عدَّتْكَ ، وكان من دونها يسمع ويطيع لثلاثا تخرج من سكنه .

فصل

وأما المطعن الرابع : وهو معارضة روايتها برواية عمر رضى الله عنه، فهذه المعارضة تورّد من وجهين . أحدهما: قوله : لا ندعُ كتاب ربنا وسنة نبينا ، وأن هذا من حكم المرفوع . الثانى : قوله : سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لها السكنى والنفقة» .

ونحن نقول: قد أعاذ الله أمير المؤمنين من هذا الكلام الباطل الذى لا يصح عنه أبداً. قال الإمام أحمد: لا يصح ذلك عن عمر. وقال أبو الحسن الدارقطنى: بل السنة بيد فاطمة بنت قيس قطعاً ومن له إمام بسنة رسول الله ﷺ يشهد شهادة الله أنه لم يكن عند عمر رضى الله عنه سنة عن رسول الله ﷺ أن للمطلقة ثلاثاً ، السكنى والنفقة، وعمر كان أتقى لله وأحرص على تبليغ سنن رسول الله ﷺ أن تكون هذه السنة عنده ثم لا يرويه أصلاً ، ولا يبينها ولا يُبلغها عن رسول الله ﷺ .

وأما حديث حماد بن سلمة عن حماد بن أبى سليمان، عن إبراهيم، عن عمر رضى الله عنه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لها السكنى والنفقة» ، فنحن نشهد بالله شهادة نسأل عنها إذا لقيناه، أن هذا كذبٌ على عمر رضى الله عنه، وكذب على رسول الله ﷺ ، وينبغى أن لا يحمل الإنسان فرط الانتصار للمذاهب والتعصب لها على معارضة سنن رسول الله ﷺ الصحيحة الصريحة بالكذب البحت، فلو يكون هذا عند عمر رضى الله عنه عن النبى ﷺ ، لخرست فاطمة وذووها، ولم ينسوا بكلمة، ولا دَعَت فاطمة إلى المناظرة، ولا احتيج إلى ذكر إخراجها لبذاء لسانها، ولما فات هذا الحديث أئمة الحديث والمصنفين فى السنن والأحكام المنتصرين للسنن فقط لا لمذهب، ولا لرجل، هذا قبل أن نصل به إلى إبراهيم، ولو قدر وصولنا بالحديث إلى إبراهيم لا نقطع نُخاعه، فإن إبراهيم لم يُولد إلا بعد موت عمر رضى الله عنه بسنين، فإن كان مخبرٌ أخبر به إبراهيم عن عمر رضى الله عنه ، وحسنا به الظن، كان قد روى له قول عمر رضى الله عنه بالمعنى ،

وظن أن رسول الله ﷺ هو الذى حكم بثبوت النفقة والسكنى للمطلقة حتى قال عمر رضى الله عنه : لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة، فقد يكون الرجل صالحاً ويكون مغفلاً ليس تحمّل الحديث وحفظه وروايته من شأنه ، وبالله التوفيق .

وقد تناظر فى هذه المسألة ميمون بن مهران، وسعيد بن المسيب، فذكر له ميمون خبر فاطمة، فقال سعيد: تلك امرأة فتنت الناس، فقال له: ميمون: لئن كانت إنما أخذت بما أفتاها به رسول الله ﷺ ما فتنت الناس، وإن لنا فى رسول الله ﷺ أسوة حسنة، مع أنها أحرم الناس عليه ليس لها عليه رجعة، ولا بينهما ميراث. انتهى .

ولا يعلم أحدٌ من الفقهاء رحمهم الله إلا وقد احتج بحديث فاطمة بنت قيس هذا ، وأخذ به فى بعض الأحكام كمالك ، والشافعى ، وجمهور الأئمة يحتجون به فى سقوط نفقة المبتوتة إذا كانت حائلاً، والشافعى نفسه احتج به على جواز جمع الثلاث ، لأن فى بعض ألفاظه : فطلقنى ثلاثاً، وقد بينا أنه إنما طلقها آخر ثلاث كما أخبرت به عن نفسها، واحتجَّ به من يرى جواز نظر المرأة إلى الرجال، واحتجَّ به الأئمة لهم على جواز خطبة الرجل على خطبة أخيه إذا لم تكن المرأة قد سكنت إلى الخاطب الأول، واحتجوا به على جواز بيان ما فى الرجل إذا كان على وجه النصيحة لمن استشاره أن يزوجه ، أو يعامله، أو يسافر معه، وأن ذلك ليس بغيبة واحتجوا به على جواز نكاح القرشية من غير القرشى واحتجوا به على وقوع الطلاق فى حال غيبة أحد الزوجين عن الآخر، وأنه لا يشترط حضوره ومواجهته به ، واحتجوا به على جواز التعريض بخطبة المعتدة البائن، وكانت هذه الأحكام كلها حاصلةً ببركة روايتها ، وصدق حديثها ، فاستنبطتها الأمة منها، وعملت بها ، فما بال روايتها ترد فى حكم واحد من أحكام هذا الحديث، وتُقبل فيما عداه؟! فإن كانت حفظته، قبلت فى جميعه ، وإن لم تكن حفظته وجب أن لا يقبل فى شيء من أحكامه وبالله التوفيق .

فإن قيل: بقى عليكم شيء واحد، وهو أن قوله سبحانه: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ {الطلاق: ٦} ، إنما هو فى البوائن لا فى الرجعيات ، بدليل قوله عقيقه: ﴿وَلَا تَضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: ٦} ، فهذا فى البائن ، إذا لو كانت رجعية ، لما قيد النفقة عليها بالحمل

ولكان عديم التأثير، فإنها تستحقها حائلاً كانت أو حاملاً ، والظاهر: أن الضمير فى «أسكنوهن» هو، والضمير فى قوله: ﴿وَأِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ ، واحد .

فالجواب : أن مورد هذا السؤال إما أن يكون من الموجبين النفقة والسكنى ، أو ممن يُوجب السكنى دون النفقة، فإن كان الأول، فالآية على زعمه حجة عليه ، لأنه سبحانه شرط فى إيجاب النفقة عليهن كونهن حوامل، والحكم المعلق على الشرط ينتفى عند انتفائه، فدل على أن البائن الحائل لا نفقة لها .

فإن قيل: فهذه دلالة على المفهوم ، ولا يقول بها .

قيل: ليس ذلك من دلالة المفهوم، بل من انتفاء الحكم عند انتفاء شرطه، فلو بقى الحكم بعد انتفائه ، لم يكن شرطاً ، وإن كان ممن يوجب السكنى وحدها فيقال له: ليس فى الآية ضمير واحد يخص البائن، بل ضمائرها نوعان: نوع يخص الرجعية قطعاً، كقوله: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ {الطلاق: ٢} ونوع يحتمل أن يكون للبائن، وأن يكون للرجعية، وأن يكون لهما، وهو قوله: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ {الطلاق: ١} ، وقوله: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ {الطلاق: ٦} فحملة على الرجعية هو المتعين لتتحد الضمائر ومفسرها، فلو حمل على غيرها، لزم اختلاف الضمائر ومفسرها، وهو خلاف الأصل، والحمل على الأصل أولى .

فإن قيل: فما الفائدة فى تخصيص نفقة الرجعية بكونها حاملاً؟ قيل: ليس فى الآية ما يقتضى أنه لا نفقة للرجعية الحائل، بل الرجعية نوعان، قد بين الله حكمهما فى كتابه: حائل ، فلها النفقة بعقد الزوجية ، إذ حكمها حكم الأزواج، أو حامل ، فلها النفقة بهذه الآية إلى أن تضع حملها ، فتصير النفقة بعد الوضع نفقة قريب لا نفقة زوج ، فيخالف حالها قبل الوضع حالها بعده، فإن الزوج يُنفق عليها وحده إذا كانت حاملاً ، فإذا وضعت صارت نفقتها على من تجب عليه نفقة الطفل ولا يكون حالها فى حال حملها كذلك، بحيث تجب نفقتها على من تجب عليه نفقة الطفل، فإنه فى حال حملها جزء من أجزائها فإذا انفصل ، كان له حكم آخر ، وانتقلت النفقة من حكم إلى حكم، فظهرت فائدة التقييد وسر الاشتراط والله أعلم بما أراد من كلامه .

فصل

ذكر حكم رسول الله ﷺ الموافق لكتاب الله تعالى

من وجوب النفقة للأقارب

روى أبو داود فى « سننه » : عن كليب بن منفعة ، عن جده ، أنه أتى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله ! من أبرُّ ؟ قال : « أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك الذى يلى ذاك ، حق واجبٌ ورحم موصولة »^(١) .

وروى النسائى عن طارق المحاربى قال : قدمت المدينة ، فإذا رسول الله ﷺ قائمٌ على المنبر يخطب الناس وهو يقول : « يد المعطى العليا ، وابدأ بمن تعول : أمك وأباك ، وأختك وأخاك ، ثم أدناك أدناك »^(٢) .

وفى « الصحيحين » : عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! من أحقُّ الناس بحُسن صحابتي ؟ قال : « أمك » ، قال : ثم مَنْ ؟ قال : « أمك » ، قال : ثم مَنْ ؟ قال : ثم مَنْ ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أبوك ثم أدناك أدناك »^(٣) .

وفى الترمذى . عن معاوية القشيرى رضى الله عنه ، قال : قلت : يا رسول الله ! مَنْ أبر ؟ قال : « أمك » ، قلت : ثم مَنْ ؟ قال : « أمك » ، قلت : ثم من ؟ قال : « أمك » قلت : ثم من ؟ قال : « أباك ثم الأقرب فالأقرب »^(٤) .

وقد قال النبى ﷺ لهند : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف »^(٥) .

وفى سنن أبى داود ، من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبى ﷺ أنه قال : « إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم فكلوه »

(١) ضعيف . رواه البخارى فى «الأدب المفرد» (٤٧) وأبو داود (٥١٤٠) وفى سننه كليب بن منفعة الحنفى وهو مقبول كما فى «التقريب» (١٣٦/٢) .

(٢) حسن . رواه النسائى (٦١/٥) والدارقطنى (٤٤/٣ - ٤٥) والطبرانى فى «الكبير» (٨١٨٥) وابن حبان (٣٣٤١) - إحصان .

(٣) رواه البخارى (٥٩٧١) ومسلم (٦٣٨٠ و ٦٣٨١) واللفظ له وابن ماجه (٢٧٠٦) .

(٤) حسن . رواه أحمد (٤/٤) وأبو داود (٥١٣٩) والترمذى (١٨٩٧) والحاكم (١٥٠/٤) .

(٥) سبق تخريجه .

هنيئاً»^(١) . ورواه أيضاً من حديث عائشة رضى الله عنها مرفوعاً^(٢) .

وروى النسائي من حديث جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شىء، فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شىء، فلذى قربتك، فإن فضل عن ذى قربتك، فهكذا وهكذا»^(٣) .

وهذا كله تفسير لقوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ {النساء: ٣٦} وقوله تعالى: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ {الاسراء: ٢٦} ، فجعل سبحانه حق ذى القربى يلى حق الوالدين ، كما جعله النبى ﷺ بسواء سواء، وأخبر سبحانه: أن لذى القربى حقاً على قرابته ، وأمر بإتيانه إياه، فإن لم يكن ذلك حق النفقة، فلا ندرى أى حق هو ، وأمر تعالى بالإحسان إلى ذى القربى . ومن أعظم الإساءة أن يراه يموت جوعاً وعُرياً ، وهو قادر على سد خلته وستر عورته ، ولا يطعمه لقمة ، ولا يستر له عورة إلا بأن يقرضه ذلك فى ذمته، وهذا الحكم من النبى ﷺ مطابق لكتاب الله تعالى حيث يقول: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بَوْلِدَهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ {البقرة: ٢٣٣} فأوجب سبحانه وتعالى على الوارث مثل ما أوجب على المولود له ، وبمثل هذا الحكم حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه . فروى سفيان بن عيينة ، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، أن عمر رضى الله عنه حبس عصة صبي على أن ينفقوا عليه ، الرجال دون النساء .

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن جريج، أخبرنى عمرو بن شعيب، أن ابن المسيب أخبره، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وقف بنى عم على منفوس كلاله بالنفقة عليه مثل العاقلة، فقالوا: لا مال له ، فقال: ولو وقوفهم بالنفقة عليه كهيئة العقل^(٤)

(١) حسن. رواه أحمد (١٧٩/٢) وأبو داود (٣٥٣٠) وابن ماجه (٢٢٩٢).

(٢) صحيح. رواه أحمد (٤٢/٦) وابن ماجه (٢١٣٧) وابن حبان (٤٢٦١) - إحصان) والرامهرمزى فى «المحدث الفاصل» (٢٣٢) والبيهقى (٤٨٠/٧).

(٣) رواه مسلم (٢٢٧٦) كتاب الزكاة، باب: الابتداء فى النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة. والنسائى فى «الزكاة» (٦٩/٥) باب: أى الصدقة أفضل.

(٤) رواه عبد الرزاق (١٢١٨) والطبرى فى «تفسيره» (٥٠٠/٢) والمنفوس كلاله: هو الطفل الذى مات أبوه وليس له وارث من والد أو ولد غيره، فأوجب عمر رضى الله عنه نفقته على بنى عمه مثل وجوب الدية على العاقلة يدفعها أولياء القاتل لأولياء المقتول، والعاقلة: هم العصبة والأقارب من قبل الأب.

، قال ابن المدينى : قوله : ولو ، أى ولو لم يكن له مال .

وذكر ابن أبى شيبة عن أبى خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن عمرو ، عن سعيد ابن المسيب ، قال : جاء ولى يتيم إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : أنفق عليه ثم قال : لو لم أجد إلا أقصى عشيرته لفرضت عليهم . وحكم بمثل ذلك أيضاً زيد بن ثابت .

قال ابن أبى شيبة : حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن حسن ، عن مطرف ، عن إسماعيل ، عن الحسن ، عن زيد بن ثابت ، قال : إذا كان أم وعم ، فعلى الأم بقدر ميراثها ، وعلى العم بقدر ميراثه ، ولا يعرف لعمر ، وزيد مخالف فى الصحابة البتة .

وقال ابن جريج : قلت لعطاء : ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ { البقرة : ٢٣٣ } ، قال : على ورثة اليتيم أن ينفقوا عليه كما يرثونه . قلت له : أيحبس وارث المولود إن لم يكن للمولود مال ؟ قال : أفيدعه يموت ؟ . وقال الحسن : ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ قال : على الرجل الذى يرث أن ينفق عليه حتى يستغنى . وبهذا فسر الآية جمهور السلف^(١) ، منهم : قتادة ، ومجاهد ، والضحاك وزيد بن أسلم ، وشريح القاضى ، وقبيصة بن ذؤيب ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود ، وإبراهيم النخعى ، والشعبى ، وأصحاب ابن مسعود ، ومن بعدهم : سفيان الثورى ، وعبد الرزاق ، وأبو حنيفة وأصحابه ، ومن بعدهم ، أحمد ، وإسحاق ، وداود وأصحابهم .

وقد اختلف الفقهاء فى حكم هذه المسألة على عدة أقوال .

أحدها : أنه لا يجبر أحدٌ على نفقة أحدٍ من أقاربه ، وإنما ذلك برِّ وصلة ، وهذا مذهب يُعزى إلى الشعبى . قال عبد بن حميد الكشى : حدثنا قبيصة ، عن سفيان الثورى ، عن أشعث ، قال : ما رأيت أحداً أجبر أحد على أحد ، يعنى على نفقته . وفى إثبات هذا المذهب بهذا الكلام نظر ، والشعبى أفقه من هذا ، والظاهر أنه أراد : أن الناس كانوا أتقى لله من أن يحتاج الغنى أن يجبره الحاكم على الانفاق على قريبه المحتاج ، فكان الناس يكتفون بإيجاب الشرع عن إيجاب الحاكم أو إجباره .

المذهب الثانى : أنه يجب عليه النفقة على أبيه الأدنى ، وأمه التى ولدته خاصة ،

فهذان الأبوان يجبر الذكر والأنثى من الولد على النفقة عليهما إذا كانا فقيرين ، فأما نفقة الأولاد ، فالرجل يُجبر على نفقة ابنه الأدنى حتى يبلغ فقط ، وعلى نفقة بنته الدنيا حتى تُزوج ، ولا يجبر على نفقة ابن ابنه ، ولا بنت ابنه وإن سفلا ، ولا تُجبر الأم على نفقة ابنها وابنتها ولو كانا فى غاية الحاجة والأم فى غاية الغنى ، ولا تجب على أحد النفقة على ابن ابن ، ولا جد ، ولا أخ ، ولا أخت ، ولا عم ، ولا أمة ، ولا خال ولا خالة ، ولا أحد من الأقارب ألبتة سوى ما ذكرنا ، وتجب النفقة مع اتحاد الدين واختلافه حيث وجبت وهذا مذهب مالك ، وهو أضيق المذاهب فى النفقات .

المذهب الثالث: أنه تجب نفقة عمودى النسب خاصة ، دون مَنْ عداهم ، مع اتفاق الدين ، ويسار المنفق ، وقدرته ، وحاجة المنفق عليه ، وعجزه عن الكسب بصغير أو جنون أو زمانة إن كان من العمود الأسفل . وإن كان من العمود الأعلى: فهل يشترط عجزهم عن الكسب ؟ على قولين . ومنهم من طرد القولين أيضاً فى العمود الأسفل . فإذا بلغ الولد صحيحاً ، سقطت نفقته ذكراً كان أو أنثى ، وهذا مذهب الشافعى ، وهو أوسع من مذهب مالك .

المذهب الرابع: أن النفقة تجب على كل ذى رحم محرّم لذى رحمه فإن كان من الأولاد وأولادهم ، أو الآباء والأجداد ، وجبت نفقتهم مع اتحاد الدين واختلافه ، وإن كان من غيرهم ، لم تجب إلا مع اتحاد الدين ، فلا يجب على المسلم أن ينفق على ذى رحمه الكافر ، ثم إنما تجب النفقة بشرط قدرة المنفق وحاجة المنفق عليه . فإن كان صغيراً اعتُبر فقره فقط ، وإن كان كبيراً ، فإن كان أنثى ، فكذلك ، وإن كان ذكراً ، فلا بد مع فقره من عماه أو زمانته ، فإن كان صحيحاً بصيراً لم تجب نفقته ، وهى مرتبة عنده على الميراث إلا فى نفقة الولد ، فإنها على أبيه ، وخاصة على المشهور من مذهبه .

وروى عن الحسن بن زياد اللؤلؤى : أنها على أبويه خاصة بقدر ميراثهما طرداً للقياس ، وهذا مذهب أبى حنيفة ، وهو أوسع من مذهب الشافعى .

المذهب الخامس: أن القريب إن كان من عمودى النسب وجبت نفقته مطلقاً ، سواء كان وارثاً أو غير وارث ، وهل يشترط اتحاد الدين بينهم؟ على روايتين وعنه

رواية أخرى: أنه لا تجب نفقتهم إلا بشرط أن يرثهم بفرضٍ أو تعصيب كسائر الأقارب ، وإن كان من غير عمودى النسب ، وجبت نفقتهم بشرط أن يكون بينه وبينهم توارث. ثم هل يشترط أن يكون التوارث من الجانبين، أو يكفي أن يكون من أحدهما؟ على روايتين. وهل يشترط ثبوت التوارث فى الحال ، أو أن يكون من أهل الميراث فى الجملة ؟ على روايتين. فإن كان الأقارب من ذوى الأرحام الذى لا يرثون، فلا نفقة لهم على المنصوص عنه، وخرج بعض أصحابه وجوبها عليهم من مذهبه من توارثهم ، ولا بد عنده من اتحاد الدين بين المنفق والمنفق عليه حيث وجبت النفقة إلا فى عمودى النسب فى إحدى الروايتين ، فإن كان الميراث بغير القرابة ، كالولاء وجبت النفقة به فى ظاهر مذهبه على الوارث دون الموروث ، وإذا لزمته نفقة رجلٍ لزمته نفقة زوجته فى ظاهر مذهبه. وعنه: لا تلزمه. وعنه: تلزمه فى عمودى النسب خاصة دون مَنْ عداهم. وعنه: تلزمه لزوجة الأب خاصة، ويلزمه إعفاف عمودى نسبه بتزويج أو تَسْر إذا طلبوا ذلك.

قال القاضى أبو يعلى: وكذلك يجيءُ فى كل مَنْ لزمته نفقته: أخ، أو عم، أو غيرهما يلزمه إعفافه، لأن أحمد رحمه الله قد نص فى العبد يلزمه أن يزوجه إذا طلب ذلك، وإلا بيع عليه، وإذا لزمه إعفاف رجل لزمه نفقة زوجته، لأنه لا تُمْكِنُ من الإعفاف إلا بذلك، وهذه غير المسألة المتقدمة، وهو وجوب الإنفاق على زوجة المنفق عليه، ولهذه مأخذ، ولتلك مأخذ، وهذا مذهب الإمام أحمد، وهو أوسع من مذهب أبى حنيفة، وإن كان مذهب أبى حنيفة أوسع منه من وجه آخر حيث يوجب النفقة على ذوى الأرحام وهو الصحيح فى الدليل، وهو الذى تقتضيه أصول أحمد ونصوصه وقواعد الشرع، وصلة الرحم التى أمر الله أن تُوصل، وحرَمَ الجنة على كل قاطع رحم فالنفقة تستحق بشيئين: بالميراث بكتاب الله، وبالرحم بسنة رسول الله ﷺ.

وقد تقدم أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حبس عصابة صبيًّا أن ينفقوا عليه، وكانوا بنى عمه، وتقدم قول زيد بن ثابت: إذا كان عم وأُمُّ فعلى العم بقدر ميراثها، وعلى الأم بقدر ميراثها، فإنه لا مخالف لهما فى الصحابة البتة، وهو قول جمهور السلف، وعليه يدل قوله تعالى: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ {الإسراء: ٢٦}، وقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ {النساء: ٣٦}، وقد أوجب النبى ﷺ العطية للأقارب، وصرح بأنسابهم، فقال: «وأختك وأخاك، ثم أَدْنَاكَ فَأَدْنَاكَ، حق

واجبٌ ورحمٌ موصولة^(١) .

فإن قيل : فالمراد بذلك البرُّ والصِّلَةُ دون الوجوب .

قيل : يَرَدُّ هذا أنه سبحانه أمر به وسمَّاهُ حقاً ، وأضافه إليه بقوله : (حَقُّهُ) ، وأخبر النبى عليه السلام بأنه حقٌّ ، وأنه واجبٌ ، وبعض هذا ينادى على الوجوب جهاراً .

فإن قيل : المراد بحقه ترك قطيعته .

فالجواب : من وجهين . أحدهما : أن يقال : فأى قطيعة أعظم من أن يراه يتلظى جوعاً وعطشاً ، ويتأذى غاية الأذى بالحر والبرد ، ولا يكسوه ما يستر عورتهُ ويقيه الحرَّ والبردَ ، ويُسكِنُهُ تحت سقف يُظله ، هذا وهو أخوه ابن أمه وأبيه ، أو عمه صنو أبيه ، أو خالته التى هى أمه ، إنما يجب عليه من ذلك ما يجب بذلُّهُ للأجنبىِّ البعيد ، بأن يعاوضه على ذلك فى الدِّمَّةِ إلى أن يُوسر ، ثم يسترجع به عليه ، هذا مع كونه فى غاية اليَسَّارِ والجِدَّةِ ، وسَعَةِ الأَمْوَالِ . فإن لم تكن هذه قطيعة ، فلإنا لا ندرى ما هى القطيعة المحرمة ، والصِّلَةُ التى أمر الله بها ، وحرَّم الجَنَّةَ على قاطعها .

الوجه الثانى : أن يقال : فما هذه الصلة الواجبة التى نادى عليها النصوصُ ، وبالغت فى إيجابها ، وذمَّتْ قاطعها ؟ فأى قَدْرٍ رائد فيها على حق الاجنبىِّ حتى تَعَقُّلُهُ القلوب ، وتُخْبِرَ به الألسنة ، وتَعْمَلَ به الجوارح ؟ أهو السلامُ عليه إذا لقيه ، وعبادته إذا مرض ، وتشميته إذا عطس ، وإجابته إذا دعاه ، وإنكم لا تُوجبون شيئاً من ذلك إلا ما يجبُ نظيره للأجنبىِّ على الأجنبىِّ ؟ وإن كانت هذه الصِّلَةُ تركَ ضربه وسبه وأذاه والإضرار به ، ونحو ذلك ، فهذا حق يجب لكل مسلم على كُلِّ مسلم ، بل للذمىِّ البعيد على المسلم ، فما خصوصيةُ صِلَةِ الرِّحْمِ الواجبة ؟ ولهذا كان بعضُ فضلاء المتأخرين يقول : أعيانى أن أعرف صِلَةَ الرِّحْمِ الواجبة . ولما أوردَ الناسُ هذا على أصحابِ مالك ، وقالوا لهم : ما معنى صِلَةِ الرِّحْمِ عندكم ؟ صَنَّفَ بعضهم فى صِلَةِ الرِّحْمِ كتاباً كبيراً ، وأوعب فيه من الآثارِ المرفوعةِ والموقوفةِ ، وذكر جنسَ الصِّلَةِ وأنواعها وأقسامها ، ومع هذا فلم يتخلَّص من هذا الإلزام ، فإن الصِّلَةَ معروفة يعرفها الخاصُّ والعام ، والآثارُ فيها أشهر من العلم ، ولكن ما الصِّلَةُ التى

تختصُّ بها الرحم، وتجب له الرحمة ، ولا يُشاركه فيها الأجنبي ؟ فلا يُمكنكم أن تُعيّنوا وجوب شيءٍ إلا وكانت النفقة أوجبَ منه، ولا يمكنكم أن تذكروا مُسقطاً لوجوب النفقة إلا وكان ماعداها أولى بالسقوط منه، والنبى ﷺ قد قرّن حقَّ الأخ والأخت بالأب والأم، فقال: « أُمُّكَ وَأَبَاكَ، وَأُخْتُكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ فَأَدْنَاكَ »، فما الذى نسخ هذا، وما الذى جعل أولَّهُ للوجوب ، وآخرهُ للاستحباب؟ وإذا عُرِفَ هذا، فليس من برِّ الوالدين أن يدعَ الرجلُ أباهُ يكتسُ الكُفَّ ، ويكرى على الحُمَر ، ويوقدُ فى أتونِ الحِمَامِ ، ويَحْمِلُ للناس على رأسه ما يَتَّقَوْنَ بأجرته ، وهو فى غاية الغنى واليسار ، وسعة ذات اليد ، وليس من برِّ أمِّه أن يدعَها تخدمُ الناسَ ، وتغسلُ ثيابهم ، وتسقى لهم الماء ونحو ذلك ، ولا يصونها بما ينفقه عليها ، ويقول : الأبوان مُكْتَسِبَانِ صحيحان، وليسا بزمينين ولا أعميين ، فباللَّهِ العجبُ : أين شرطُ اللّهِ ورسوله فى برِّ الوالدين، وصلةَ الرَّحِمِ أن يكون أحدهم زَمناً أو أعمى ، وليست صلةَ الرَّحِمِ ولا برِّ الوالدين موقوفةً على ذلك شرعاً ولا لغةً ولا عرفاً ، وبالله التوفيق .



فصل

ذَكَرَ حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرِّضَاعَةِ

وَمَا يَحْرَمُ بِهَا، وَمَا لَا يَحْرَمُ، وَحُكْمُهُ فِي

الْقَدَرِ الْمَحْرَمِ مِنْهَا وَحُكْمُهُ فِي إِرْضَاعِ الْكَبِيرِ،

هَلْ لَهُ تَأْثِيرٌ، أَمْ لَا ؟

ثبت فى « الصحيحين » : من حديث عائشة رضى الله عنها ، عنه ﷺ أنه قال : « إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ » (١) .

وثبت فيهما: من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ ، فَقَالَ: « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي ، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ وَيَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرَمُ مِنَ الرَّحِمِ » (٢) .

(١) رواه البخارى (٥٠٩٩) ومسلم (٣٥٠٤) والنسائى (١٠٢/٦) .

(٢) رواه البخارى (٥١٠٠) ومسلم (٣٥١٩) والنسائى (١٠٠/٦) وابن ماجه (١٩٣٨) .

وثبت فيهما : أنه قال لعائشة رضى الله عنها : « ائذنى لأفْلَحَ أَخَى أبى الْقُعَيْسِ ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ »^(١) وكانت امرأته أرضعت عائشة رضى الله عنها .

وبهذا أجاب ابن عباس لما سئل عن رجل له جاريتان ، أرضعت إحداهما جارية ، والأخرى غلاماً : أيجلُّ للغلام أن يتزوج الجارية ؟ قال : لا اللِّقَاحُ وَاحِدٌ^(٢) .

وثبت فى « صحيح مسلم » عن عائشة رضى الله عنها ، عن النبى ﷺ : « لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ »^(٣) .

وفى رواية : « لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ »^(٤) .

وفى لفظ له : أن رجلاً قال : يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة ؟ قال : « لا »^(٥) .

وثبت فى « صحيحه » أيضاً : عن عائشة رضى الله عنها قالت : كَانَ فِيمَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَهُنَّ فِيمَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ^(٦) .

وثبت فى « الصحيحين » : من حديث عائشة رضى الله عنها ، أن النبى ﷺ قال : « إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ »^(٧) .

وثبت فى « جامع الترمذى » : من حديث أم سلمة رضى الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : « لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ فِي الشَّدَى وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ »^(٨) ، وقال الترمذى : حديث صحيح .

وفى سنن الدارقطنى بإسناد صحيح ، عن ابن عباس يرفعه : « لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ »^(٩) .

(١) رواه البخارى (٥٢٣٩) ومسلم (٣٥٠٩ و ٣٥١٠) واللفظ له .

(٢) صحيح . رواه مالك فى «الموطأ» (٦٠٢/٢ - ٦٠٣) والترمذى (١١٤٩) .

(٣) رواه مسلم (٣٥٢٦) وأبو داود (٢٠٦٣) والترمذى (١١٥٠) والنسائى (١٠١/٦) وابن ماجه (١٩٤٢) .

(٤) رواه مسلم (٣٥٢٧) والنسائى (١٠٠/٦) .

(٥) رواه مسلم (٣٥٢٨) كتاب الرضاعة ، باب : المصة والمصتان .

(٦) رواه مسلم (٣٥٣٣) وأبو داود (٢٠٦٢) والترمذى (١١٥٠) والنسائى (١٠٠/٦) وابن ماجه (١٩٤٤) .

(٧) رواه البخارى (٢٦٤٧) ومسلم (٣٥٤٢) وأبو داود (٢٠٥٨) والنسائى (١٠٢/٦) وابن ماجه (١٩٤٥) .

(٨) صحيح . رواه الترمذى (١١٥٢) وابن حبان (٤٢٢٤ - إحصان) . (٩) صحيح . رواه الدارقطنى (١٧٤/٤) .

وفى سنن أبى داود : من حديث ابن مسعود يرفعه : « لا يحرم من الرضّاع إلا مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَأَنْشَرَ الْعَظْمَ »^(١) .

وثبت فى « صحيح مسلم » : عن عائشة رضى الله عنها قالت : جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبى ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! إني أرى فى وجه أبى حذيفة من دخول سالم وهو حليفه ، فقال النبى ﷺ : « أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ »^(٢) . وفى رواية له عنها قالت : جاءت سهلة بنت سهيل إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ؛ إني أرى فى وجه أبى حذيفة من دخول سالم وهو حليفه ، فقال النبى ﷺ : « أَرْضِعِيهِ » ، فقالت : وكيف أَرْضِعُهُ وهو رجلٌ كبير ، فبَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وقال : « قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ كَبِيرٌ »^(٣) .

وفى لفظ لمسلم : أن أم سلمة رضى الله عنها قالت لعائشة رضى الله عنها : إنه يدخل عليك الغلام الأيقع الذى ما أحبُّ أن يدخلَ عليَّ ، فقالت عائشة رضى الله عنها : أما لك فى رسول الله ﷺ أسوة ؟ إن امرأة أبى حذيفة قالت : يا رسول الله ! إن سالماً يدخلُ عليَّ وهو رجلٌ ، وفى نفس أبى حذيفة منه شيءٌ ، فقال رسولُ الله ﷺ : « أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ »^(٤) .

وساقه أبو داود فى « سننه » سياقة تامة مطولة ، فرواه من حديث الزهرى ، عن عروة ، عن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما ، أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان تبنى سالماً ، وأنكحه ابنة أخيه هنداً بنت الوليد بن عتبة ، وهو مولى لامرأة من الأنصار ، كما تبنى رسولُ الله ﷺ زيداً ، وكان من تبنى رجلاً فى الجاهلية ، دعاه الناسُ إليه ، وورث ميراثه ، حتى أنزل الله تعالى فى ذلك : ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ ، فردوا إلى آبائهم فمن لم يعلم له أبٌ كان مولىً وأخاً فى الدين ، فجاءت سهلة بنت سهيل عمرو القرشى ، ثم العامرى ، وهى امرأة أبى حذيفة ، فقالت : يا رسول الله !

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٣٢/١) وأبو داود (٢٠٥٩ و ٢٠٦٠) والدراقطنى (١٧٣/٤) والبيهقى (٤٦١/٧) وفى نسخة أبى موسى الهلالى وأبيه وهما مجهولان كما قال أبو حاتم.

(٢) رواه مسلم (٣٥٤٠) كتاب الرضاع، باب: رضاع الكبير.

(٣) رواه مسلم (٣٦٣٦) والنسائى (١٠٤/٦) وابن ماجه - (١٩٤٣).

(٤) رواه مسلم (٣٥٣٩) والنسائى (١٠٤/٦).

إنا كُنَّا نرى سالماً ولداً ، وكان يأوى معى ومع أبى حذيفة فى بيت واحد ، ويرانى فضلاً ، وقد أنزلَ الله تعالى فيهم ما قد عَلِمْتَ ، فكيف تَرَى فيه ؟ فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْضِعِيه » فَأَرْضَعْتُهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة ، فبذلك كانت عائشة رضى الله عنها تأمرُ بناتِ إخوتها ، وبناتِ أخواتها أن يُرَضَعْنَ مِنْ أَحَبَّتْ عائشة رضى الله عنها أن يراها ويدخلَ عليها ، وإن كان كبيراً خَمْسَ رَضَعَاتٍ ، ثُمَّ يَدْخُلُ عليها ، وَأَبَتْ ذَلِكَ أُمُّ سَلَمَةَ وسائرُ أزواجِ النَّبِيِّ ﷺ أن يَدْخُلْنَ عليهنَّ أحداً بتلك الرضاعة من الناس حتى يرضع فى المهد ، وقلن لعائشة : والله ما ندرى لعلها كانت رُخْصَةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لسالم دُونَ النَّاسِ ^(١) .

فتضمنت هذه السننُ الثابتةُ أحكاماً عديدةً ، بعضها متفق عليه بين الأمة ، وفى بعضها نزاع .

الحكم الأول : قوله ﷺ : « الرضاعةُ تحرمُ ما تُحرِّمُ الولادةُ » ، وهذا الحكم متفقٌ عليه بين الأمة حتى عند من قال : إن الزيادة على النص نسخ ، والقرآن لا يُنسخُ بالسنة ، فإنه اضطرَّ إلى قبولِ هذا الحكم وإن كان رائداً على ما فى القرآن ، سواء سماه نسخاً أو لم يُسمه ، كما اضطرَّ إلى تحريم الجمع بين المرأة وعمَّتها ، وبينها وبين خالتها ، مع أنه زيادةٌ على نص القرآن ، وذكرها هذا مع حديث أبى القعيس فى تحريم لبن الفحل على أن المُرْضِعَةَ والزوج صاحبَ اللبن قد صارا أبوين للطفل ، وصار الطفلُ ولداً لهما ، فانتشرت الحرمة من هذه الجهات الثلاث ، فأولادُ الطفل وإن نزلوا أولادُ ولدِهِما ، وأولادُ كُلِّ واحدٍ من المُرْضِعَةِ والزوج من الآخر ومن غيره ، إخوته وأخواته من الجهات الثلاث . فأولادُ أحدهما من الآخر إخوته وأخواته لأبيه وأمه ، وأولادُ الزوج من غيرها إخوته وأخواته من أبيه ، وأولادُ المُرْضِعَةِ من غيره إخوته وأخواته لأمه ، وصار أبواؤها أجدادُهُ وجدَّاتُهُ ، وصارَ إخوةُ المرأة وأخواتُها أخواله وخالاته ، وإخوةُ صاحبِ اللبن وأخواته أعمامه وعمَّاتِهِ ، فحرمةُ الرضاعِ تنتشر من هذه الجهات الثلاث فقط .

ولا يتعدى التحريمُ إلى غير المرتضع ممن هو فى درجته من إخوته وأخواته ، فيباح لأخيه نِكَاحُ مَنْ أَرْضَعَتْ أَخاهُ وبناتِها وأمهاً ، ويباحُ لأختِهِ نِكَاحُ صَاحِبِ اللَّبَنِ وأباهُ

وبنيه، وكذلك لا ينتشرُ إلى مَنْ فوقه من آبائه وأمهاته، وَمَنْ في درجته من أعمامه وعمَّاته وأخواله وخَالَاته، فلا بُدَّ المرتضع من النسب، وأجداده أن يَنْكِحُوا أُمَّ الطِّفْلِ من الرِّضَاعِ وأمهاتها وأخواتها وبناتها، وَأَنْ يَنْكِحُوا أُمَّهَاتِ صَاحِبِ اللَّبَنِ وأخواته وبناته، إذ نظيرُ هذا من النسب حلال، فللأخ من الأب أن يتزوَّجَ أختَ أخيه من الأم، وللأخ من الأم أن يَنْكِحَ أختَ أخيه من الأب، وكذلك يَنْكِحُ الرجلُ أم ابنه من النسب وأختها، وأما أمُّها وبناتها، فإنما حرمتا بالمصاهرة.

وهل يحرمُ نظيرُ المصاهرة بالرضاع، فيحرمُ عليه أمُّ امرأته من الرضاع، وبناتها من الرضاعة، وامرأة ابنه من الرضاعة، أو يحرمُ الجمعُ بين الأختين من الرضاعة، أو بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها من الرضاعة ؟ فحرَّمه الأئمة الأربعة وأتباعهم، وتوقف فيه شيخنا^(١) وقال : إن كان قد قال أحد بعدم التحريم، فهو أقوى.

قال المحرِّمون : تحريمُ هذا يدخلُ في قوله ﷺ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » فأجرى الرضاعة مجرى النسب، وشبَّها به، فثبت تنزِيلُ ولد الرضاعة وأبى الرضاعة منزلةً ولد النسب وأبيه، فما ثبت للنسب من التحريم، ثبت للرضاعة، فإذا حرَّمت امرأة الأب والابن، وأمُّ المرأة، وابتنتها من النسب، حرَّمت بالرضاعة. وإذا حرَّمت الجمع بين أختى النسب، حرَّمت بين أختى الرضاعة، هذا تقدير احتجاجهم على التحريم.

قال شيخ الإسلام : الله سبحانه حرَّم سبعاً بالنسب، وسبعاً بالصُّهر، كذا قال ابن عباس^(٢). قال : ومعلوم أن تحريم الرضاعة لا يُسمَّى صُهرًا، إنما يحرمُ منه ما يحرمُ من النسب، والنبي ﷺ قال : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ ». وفي رواية : « مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ». ولم يقل : وما يحرمُ بالمصاهرة، ولا ذكره الله سبحانه في كتابه، كما ذكر تحريم الصُّهر، ولا ذَكَرَ تحريم الجمع في الرضاع كما ذكره في النسب، والصُّهر قسيمُ النسب، وشقيقه، قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنْ أَمْهَاءِ بَشَرٍ أَفْجَعَلَهُ نَسَبًا وَصُهرًا ﴾ [الفرقان: ٥٤] ، فالعلاقة بين الناس بالنسب والصُّهر، وهما سببا التحريم، والرضاع فرع على النسب، ولا تُعقَلُ المصاهرة إلا بين الأنساب، والله تعالى إنما حرَّم الجمع بين الأختين، وبين المرأة وعمَّتها، وبينها وبين خالتها، لثلاث يُفضى إلى قطيعة الرَّحِمِ المحرَّمة.

(١) يعنى: ابن تيمية. (٢) رواه البخارى (٥١٠٥) كتاب النكاح باب: ما يحل من النساء وما يحرم.

ومعلوم أن الاختين من الرضاع ليس بينهما رَحِمٌ محرمةٌ فى غير النكاح، ولا ترتب على ما بينهما من أخوة الرضاع حكمٌ قطُّ غير تحریم أحدهما على الآخر، فلا يعتق عليه بالملك، ولا يرثُهُ، ولا يستحق النفقة عليه، ولا يثبتُ له عليه ولايةُ النكاح ولا الموتُ، ولا يَعْقِلُ عنه، ولا يدخلُ فى الوصية والوقف على أقاربه وذوى رحمه، ولا يَحْرُمُ التفريق بين الأم وولدها الصغير من الرضاعة، ويَحْرُمُ من النسب، والتفريقُ بينهما فى الملك كالجمع بينهما فى النكاح سواء، ولو ملك شيئاً من المحرمات بالرضاع، لم يعتق عليه بالملك، وإذا حُرِّمَتْ على الرجل أمُّه وبتُّه وأخته وعمُّه وخالته من الرضاعة، لم يلزم أن يحرم عليه أمُّ امرأته التى أرضعت امرأته، فإنه لا نسبَ بينه وبينها، ولا مصاهرة، ولا رضاع، والرضاعة إذا جعلت كالنسب فى حكم لا يلزم أن تكون مثله فى كل حكم، بل ما اختلفا فيه من الأحكام أضعافُ ما اجتمعا فيه منها، وقد ثبت جوازُ الجمع بين اللتين بينهما مُصَاهَرَةٌ محرمةٌ، كما جمع عبدُ الله ابن جعفر بين امرأةٍ على وابنته من غيرها. وإن كان بينهما تحریمٌ يمنع جواز نكاح أحدها للآخر لو كان ذكراً، فهذا نظيرُ الاختين من الرضاعة سواء، لأن سبب تحریم النكاح بينهما فى أنفسهما، ليس بينهما وبين الأجنبي منهما الذى لا رضاعَ بينه وبينهما ولا صهر، وهذا مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم.

واحتجَّ أحمدُ بأن عبد الله بن جعفر جمع بين امرأةٍ على وابنته، ولم ينكر ذلك أحدٌ، قال البخارى : وجمع الحسنُ بنُ الحسن بن على، بين بنتى عم فى ليلة، وجمع عبدُ الله بن جعفر بين امرأةٍ على وابنته، وقال ابنُ شُبْرَمَةَ : لا بأس به، وكرهه الحسنُ مرةً ثم قال : لا بأس به. وكرهه جابرُ بن زيد للقطيعة، وليس فيه تحریم، لقوله عز وجل : ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، هذا كلام البخارى^(١).

وبالجملة : فثبوتُ أحكام النسب من وجه لا يستلزمُ ثبوتها من كل وجه، أو من وجه آخر، فهؤلاء نساءُ النبىِّ ﷺ هنَّ أمهاتُ المؤمنين فى التحريم والحُرمة فقط، لا

(١) ذكره البخارى (٥٧/٩) كتاب النكاح، باب: ما يحل من النساء وما يحرم، وائر الحسن بن الحسن وصله عبدالرزاق فى «المصنف» (١٧٧٠) وأبو عبيد من طريق عمرو بن دينار بهذا وزاد: فى ليلة واحدة بنت محمد بن على، وبنت عمر بن على، فقال محمد بن على: هو أحب إلينا منهما، وأخرجه عبد الرزاق (١٠٧٧١) أيضاً، والشافعى من وجه آخر، عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن على، فلم ينسب المرأتين ولم يذكر قول محمد بن على وزاد. فأصبح نساؤهم لا يدرين إلى أيتهما يذهبن.

فى المحرمية، فليس لأحد أن يخلوَ بهنَّ ولا ينظرَ إليهنَّ، بل قد أمرهنَّ الله بالاحتجاب عمن حرم عليه نكاحهن من غير أقاربهن، ومن بينهن وبينه رضاع، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾، ثم هذا الحكم لا يتعدى إلى أقاربهنَّ ألبتة، فليس بناتهنَّ أخوات المؤمنين يحرمُ على رجالهم، ولا بنوهنَّ إخوة لهم يحرم عليهنَّ بناتهنَّ، ولا أخواتهنَّ وإخوتهنَّ حالات وأخوالاً، بل هن حلال للمسلمين باتفاق المسلمين، وقد كانت أمُّ الفضل أختُ ميمونة زوج رسول الله ﷺ تحت العباس، وكانت أسماء بنتُ أبى بكر أختُ عائشة رضى الله عنها تحت الزبير، وكانت أم عائشة رضى الله عنها تحت أبى بكر، وأم حفصة تحت عمر رضى الله عنه، وليس لرجل أن يتزوج أمه، وقد تزوجَ عبدُ الله بن عمر وإخوته، وأولاد أبى بكر، وأولاد أبى سفيان من المؤمنات، ولو كانوا أخوالاً لهن، لم يجز أن ينكحوهن، فلم تنتشر الحرمة من أمهات المؤمنين إلى أقاربهنَّ، وإلا لزم من ثبوت حكم من أحكام النسب بين الأمة وبينهنَّ ثبوتُ غيره من الأحكام.

ومما يدلُّ على ذلك أيضاً قوله تعالى فى المحرمات: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ {النساء: ٢٣}.

ومعلوم أن لفظ الابن إذا أطلق لم يدخل فيه ابن الرضاع، فكيف إذا قيدَ بكونه ابنَ صلب، وقصدُ إخراج ابن التبنّى بهذا لا يمنع إخراج ابن الرضاع، ويوجب دخوله، وقد ثبت فى «الصحيح»: أن النبى ﷺ أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع سالماً مولى أبى حذيفة ليصير محرماً لها، فأرضعته بلبن أبى حذيفة زوجها، وصار ابنها ومحرماً بنص رسول الله ﷺ، سواء كان هذا الحكم مختصاً بسالم أو عاماً كما قالته أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها، فبقى سالم محرماً لها، لكونها أرضعته وصارت أمه، ولم يصِرَ محرماً لها، لكونها امرأة أبيه من الرضاغة، فإن هذا لا تأثير فيه لرضاغة سهلة له، بل لو أرضعته جارية له، أو امرأة أخرى، صارت سهلة امرأة أبيه، وإنما التأثير لكونه ولدها نفسها وقد علل بهذا فى الحديث نفسه ولفظه: فقال النبى ﷺ: «أرضعيه»، فأرضعته خمس رضعات، وكان بمنزلة ولدها من الرضاغة، ولا يمكن دعوى الإجماع فى هذه المسألة، ومن ادعاه فهو كاذب، فإن سعيد بن المسيب، وأبا سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار، وعطاء بن يسار، وأبا

قِلَابَة، لم يكونوا يُشْتَبُونَ التحريمَ بلبن الفحل، وهو مروى عن الزبير، وجماعة من الصحابة، كما سيأتى إن شاء الله تعالى، وكانوا يرون أن التحريم إنما هو من قَبْلِ الأمهات فقط، فهؤلاء إذا لم يجعلوا المرتضع من لبن الفحل ولدًا له، فإن لا يُحرَّمُوا عليه امرأته، ولا على الرضيع امرأة الفحل بطريق الأولى، فعلى قول هؤلاء فلا يَحْرُمُ على المرأة أبو زوجها من الرضاعة، ولا ابنه من الرضاعة.

فإن قيل : هؤلاء لم يُشْتَبُوا البُتُوَّةُ بين المرتضع وبين الفحل، فلم تثبت المصاهرة، لأنها فرع ثبوت بُتُوَّةِ الرضاع، فإذا لم تثبت له، لم يثبت فرعها، وأما من أثبت بُتُوَّةَ الرضاع من جهة الفحل كما دلت عليه السُّنَّةُ الصحيحة الصريحة، وقال به جمهور أهل الإسلام، فإنه تَبَيَّنَتْ المصاهرة بهذه البتوة، فهل قال أحد ممن ذهب إلى التحريم بلبن الفحل : إن روجة أبيه وابنه من الرضاعة لا تحرم ؟

قيل : المقصود أن فى تحريم هذه نزاعاً، وأنه ليس مجمعاً عليه، وبقي النظر فى مأخذه، هل هو إلغاء لبن الفحل، وأنه لا تأثير له، أو إلغاء المصاهرة من جهة الرضاع، وأنه لا تأثير لها، وإنما التأثير لمصاهرة النسب ؟

ولا شك أن المأخذ الأول باطل، لثبوت السُّنَّةِ الصريحة بالتحريم بلبن الفحل، وقد بينا أنه لا يلزم من القول بالتحريم به إثبات المصاهرة به إلا بالقياس، وقد تقدم أن الفارق بين الأصل والفرع أضعاف أضعاف الجامع، وأنه لا يلزم من ثبوت حكم من أحكام النسب، ثبوت حكم آخر.

ويدل على هذا أيضاً أنه سبحانه لم يجعل أُمَّ الرضاع، وأخت الرضاعة داخلة تحت أمهاتنا وأخواتنا، فإنه سبحانه قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾، ثم قال : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ ﴾، فدل على أن لفظ أمهاتنا عند الإطلاق : إنما يراد بها الأم من النسب، وإذا ثبت هذا، فقوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ مثل قوله : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمْ ﴾، إنما هن أمهات نسائنا من النسب، فلا يتناول أمهاتهن من الرضاعة، ولو أريد تحريمهن لقال : وأمهاتهن اللاتي أرضعنهن، كما ذكر ذلك فى أمهاتنا وقد بينا أن قوله : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ » ما يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، إنما يدل على أن من حرم على الرجل من النسب حرم عليه نظيره من الرضاعة، ولا يدل على أن من حرم عليه بالصَّهْرِ أو بالجمع، حَرُمَ عليه نظيره

من الرضاعة، بل يدل مفهومه على خلاف ذلك، مع عموم قوله : ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾.

ومما يدل على أن تحريم امرأة أبيه وابنه من الرضاعة ليس مسألة إجماع، أنه قد ثبت عن جماعة من السلف جواز نكاح بنت امرأته إذا لم تكن في حجره، كما صح عن مالك بن أوس بن الحدثان النصري، قال : كانت عندى امرأة، وقد ولدت لى، فتوفيت، فوجدت عليها، فلقيت على بن أبى طالب رضى الله عنه، قال لى : مالك؟ قلت : توفيت المرأة، قال : لها ابنة؟ قلت : نعم، قال : كانت فى حجرك؟ قلت : لا، هى فى الطائف. قال : فانكحها، قلت : فأين قوله تعالى : ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُم﴾ [النساء: ٢٣]، قال : إنها لم تكن فى حجرك، وإنما ذلك إذا كانت فى حجرك^(١).

وصح عن إبراهيم بن ميسرة، أن رجلاً من بنى سواة يقال له : عبيد الله بن معبد، أتى عليه خيراً، أخبره أن أباه أو جدّه كان قد نكح امرأة ذات ولد من غيره، ثم اصطحبها ما شاء الله، ثم نكح امرأة شابة، فقال : أحدُ بنى الأولى قد نكحت على أمنا وكبرت واستغنت عنها بامرأة شابة، فطلقها، قال : لا والله إلا أن تنكحنى ابنتك، قال : فطلقها وأنكحه ابنته، ولم تكن فى حجره هى ولا أبوها. قال : فجئت سفيان بن عبد الله، فقلت : استفت لى عمر بن الخطاب رضى الله عنه. قال : لتحجنّ معى، فأدخلنى على عمر رضى الله عنه بمبنى، فقصصت عليه الخبر، فقال عمر : لا بأس بذلك^(٢). فاذهب فسل فلاناً، ثم تعال فأخبرنى. قال : ولا أراه إلا علياً قال : فسألته، فقال : لا بأس بذلك، وهذا مذهب أهل الظاهر. فإذا كان عمر وعلى رضى الله عنهما ومن يقول بقولهما قد أباحا الربيبة إذا لم تكن فى حجر الزوج، مع أنها ابنة امرأته من النسب، فكيف يُحرمان عليه ابنتها من الرضاع، وهذه ثلاثة قيود ذكرها الله سبحانه وتعالى فى تحريمها. أن تكون فى حجره، وأن تكون من امرأته، وأن يكون قد دخل بأُمّها. فكيف يحرم عليه مجرد ابنتها من الرضاعة، وليست فى حجره، ولا هى ربيته لغة، فإن الربيبة بنت الزوجة، والريب ابنتها باتفاق الناس، وسُمياً ربيباً وربيباً لأن زوج أمهما يربهما فى العادة، وأمّا من أرضعتها

(١) صحيح: رواه عبد الرزاق (١٠٨٣٤).

(٢) صحيح: رواه عبد الرزاق (١٠٨٣٥).

امراته بغير لبنه، ولم يربها قط، ولا كانت فى حجره، فدخلوها فى هذا النص فى غاية البعد لفظاً ومعنى، وقد أشار النبى ﷺ بتحريم الربية بكونها فى الحجر. ففى «صحيح البخارى» من حديث الزهرى، عن عروة، أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبى سفيان قالت : يا رسول الله ! أخبرت أنك تخطب بنت أبى سلمة، فقال : «بنت أم سلمة؟» قالت : نعم، فقال : «إنها لو تكن ربيتي فى حجرى لما حلت لى»^(١). وهذا يدل على اعتباره ﷺ القيد الذى قيده الله فى التحريم، وهو أن تكون فى حجر الزوج.

ونظير هذا سواء، أن يقال فى زوجة ابن الصلب إذا كانت محرمة برضاع : لو لم تكن حليلة ابنى الذى لصلبى، لما حلت لى سواء، ولا فرق بينهما، وبالله التوفيق.

فصل

الحكم الثانى : المستفاد من هذه السنة، أن لبن الفحل يحرم، وأن التحريم ينتشر منه كما ينتشر من المرأة، وهذا هو الحق الذى لا يجوز أن يقال بغيره، وإن خالف فيه من خالف من الصحابة ومن بعدهم، فسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع، ويترك ما خالفها لأجلها، ولا تترك هى لأجل قول أحد كائناً من كان. ولو تركت السنن لخلاف من خالفها لعدم بلوغها له، أو لتأويلها، أو غير ذلك، لترك سنن كثيرة جداً، وترك الحجّة إلى غيرها، وقول من يجب اتباعه إلى قول من لا يجب اتباعه، وقول المعصوم إلى قول غير المعصوم، وهذه بلية، نسأل الله العافية منها، وأن لا نلقاه بها يوم القيامة.

قال الأعمش : كان عمارة، وإبراهيم، وأصحابنا لا يرون لبن الفحل بأساً حتى أتاهم الحكم بن عتيبة بخبر أبى القعيس، يعنى : فتركوا قولهم، ورجعوا عنه، وهكذا يصنع أهل العلم إذا انتهت السنة عن رسول الله ﷺ، رجعوا إليها، وتركوا قولهم بغيرها.

قال الذين لا يحرمون لبن الفحل : إنما ذكر الله سبحانه فى كتابه التحريم

(١) رواه البخارى (٥١٠١) كتاب النكاح، باب : «وأما حكم اللاتى أرضعنكم» ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

بالرضاعة من جهة الأم، فقال: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرُّضَاعَةِ﴾، واللام: للعهد ترجع إلى الرضاعة المذكورة، وهى رضاعة الأم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، فلو أثبتنا التحريم بالحديث لَكُنَّا قد نسخنا القرآن بالسنة، وهذا - على أصل من يقول: الزيادة على النص نسخ الزم، قالوا: وهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ هم أعلم الأمة بسنته، وكانوا لا يرون التحريم به.

فصح عن أبى عبيدة بن عبد الله بن رَمْعَةَ أن أُمَّهُ رَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَرْضَعَتْهَا أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امْرَأَةً الزَّيْبِرِ بْنِ الْعَوَامِ، قَالَتْ زَيْنَبُ: وَكَانَ الزَّيْبِرُ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا أَمْتَشِطُ فَيَأْخُذُ بَقَرْنٍ مِنْ قُرُونِ رَأْسِي، وَيَقُولُ: أَقْبَلِي عَلَيَّ فَحَدَّثَنِي أَرَى أَنَّهُ أَبِي، وَمَا وَلَدَ مِنْهُ: فَهَمَّ إِخْوَتِي، ثُمَّ إِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ الزَّيْبِرِ أَرْسَلَ إِلَيَّ يَخْطُبُ أُمَّ كُلْثُومٍ ابْنَتِي عَلَى حَمْزَةِ بْنِ الزَّيْبِرِ، وَكَانَ حَمْزَةُ لِلْكَلْبِيَّةِ، فَقَالَتْ لِرَسُولِهِ: وَهَلْ تَحِلُّ لَهُ؟ وَإِنَّمَا هِيَ ابْنَةُ أُخْتِهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّمَا أُرِدْتُ بِهَذَا الْمَنْعَ مِنْ قَبْلِكَ. أَمَّا مَا وَلَدَتْ أَسْمَاءُ، فَهَمَّ إِخْوَتِكَ، وَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ أَسْمَاءَ فَلْيَسُوا لَكَ بِإِخْوَةٍ، فَارْسَلَنِي فَاسْأَلْنِي عَنْ هَذَا، فَارْسَلْتُ فَسَأَلْتُ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، فَقَالُوا لَهَا، إِنَّ الرُّضَاعَةَ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلِ لَا تَحْرِمُ شَيْئاً، فَأَنْكَحَهَا إِيَّاهُ، فَلَمْ تَزَلْ عِنْدَهُ حَتَّى هَلَكَ عَنْهَا.

قالوا: ولم ينكر ذلك الصحابة رضى الله عنهم، قالوا: ومن المعلوم أن الرضاعة من جهة المرأة لا من الرجل.

قال الجمهور: ليس فيما ذكرتم ما يعارض السنة الصحيحة الصريحة، فلا يجوز العدول عنها. أمّا القرآن، فإنه بين أمرين: إما أن يتناول الأخت من الأب من الرضاعة فيكون دالاً على تحريمها، وإما أن لا يتناولها فيكون ساكناً عنها، فيكون تحريم السنة لها تحريماً مبتدئاً ومخصصاً لعموم قوله: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، والظاهر يتناول لفظ الأخت لها، فإنه سبحانه عمم لفظ الأخوات من الرضاعة، فدخل فيه كل من أطلق عليها أخته، ولا يجوز أن يقال: إن أخته من أبيه من الرضاعة ليست أختاً له، فإن النبي ﷺ قال لعائشة رضى الله عنها: «أئذنى لأفلق، فإنه عمك»، فأثبت العمومة بينها وبينه بلبن الفحل وحده، فإذا ثبتت العمومة بين المرتضعة، وبين أخى صاحب اللبن، فثبتت الأخوة بينها وبين ابنه بطريق الأولى أو مثله.

فالسنة بينت مراد الكتاب، لا أنها خالفته، وغايتها أن تكون أثبتت تحريم ما سكت عنه، أو تخصيص ما لم يرد عمومه.

وأما قولكم : إن أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون التحريم بذلك، فدعوى باطلة على جميع الصحابة، فقد صح عن على رضى الله عنه إثبات التحريم به، وذكر البخارى فى «صحيحه» أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعت أحدهما جارية، والأخرى غلاماً، أيحل أن ينكحها؟ فقال ابن عباس : لا، اللقاح واحد^(١)، وهذا الأثر الذى استدللتم به صريح عن الزبير أنه كان يعتقد أن زينب ابنته بتلك الرضاعة، وهذه عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها كانت تفتى : أن لبن الفحل ينشر الحرمة، فلم يبق بأيديكم إلا عبد الله بن الزبير، وأين يقع من هؤلاء.

وأما الذين سألتهم فأفتوها بالحل، فمجهولون غير مسميين، ولم يقل الراوى : فسألت أصحاب رسول الله ﷺ وهم متوافرون، بل لعلها أرسلت فسألت من لم تبلغه السنة الصحيحة منهم، فأفتاها بما أفتاها به عبد الله بن الزبير، ولم يكن الصحابة إذ ذاك متوافرين بالمدينة، بل كان معظمهم وأكابرهم بالشام والعراق ومصر.

وأما قولكم : إن الرضاعة إنما هى من جهة الأم، فالجواب أن يقال : إنما اللبن للآب الذى ثار بوطئه، والأم وعاء له، وبالله التوفيق.

فإن قيل : فهل تثبت أبوة صاحب اللبن وإن لم تثبت أمومة المرضعة، أو ثبوت أبوته فرع على ثبوت أمومة المرضعة ؟

قيل : هذا الأصل فيه قولان للفقهاء، وهما وجهان فى مذهب أحمد والشافعى، وعليه مسألة من له أربع زوجات، فأرضعن طفلة كل واحدة منهن رضعتين، فإنهن لا يصرن أمأ لها، لأن كل واحدة منهن لم ترضعها خمس رضعات. وهل يصير الزوج أباً للطفلة ؟ فيه وجهان. أحدهما : لا يصير أباً، كما لم تصر المرضعات أمهات. والثانى وهو الأصح : يصير أباً، لكون الولد ارتضع من لبنه خمس رضعات، ولبن الفحل أصل بنفسه، غير متفرع على أمومة المرضعة، فإن الأبوة إنما تثبت بحصول الارتضاع من لبنه، لا لكون المرضعة أمه، ولا يجىء على أصلى أبى حنيفة ومالك،

فإن عندهما قليل الرضاع وكثيره محرّم، فالزوجات الأربع أمهات للمرتضع، فإذا قلنا بثبوت الأبوة وهو الصحيح، حرّمت المرضعات على الطفل، لأنه ربيهن، وهن موطوءات أبيه، فهو ابن بعلهن. وإن قلنا: لا تثبت الأبوة لم يحرمن عليه بهذا الرضاع.

وعلى هذه المسألة: ما لو كان لرجل خمس بنات، فأرضعن طفلاً، كل واحدة رَضْعَةً، لم يصرن أمهات له. وهل يصير الرجل جدّاً له، وأولاده الذين هم إخوة المرضعات أخوالاً له وخالات؟ على وجهين.

أحدهما: يصير جدّاً، وأخوهن خالاً، لأنه قد كمل المرتضع خمس رَضَعَات من لبن بناته، فصار جدّاً، كما لو كان المرتضع بنتاً واحدة. وإذا صار جدّاً كان أولاده الذين هم إخوة البنات أخوالاً وخالات، لأنهن إخوة من كمل له منهن خمس رَضَعَات، فزّلوا بالنسبة إليه منزلة أم واحدة، والآخر لا يصير جدّاً، ولا أخواتهن خالات، لأن كونه جدّاً فرع على كون ابنته أمّاً، وكون أخيها خالاً فرع على كون أخته أمّاً، ولم يثبت الأصل، فلا يثبت فرعه، وهذا الوجه أصح في هذه المسألة، بخلاف التي قبلها، فإن ثبوت الأبوة فيها لا يستلزم ثبوت الأمومة على الصحيح.

والفرق بينهما: أن الفرعية متحققة في هذه المسألة بين المرضعات وأبيهن، فإنهن بناته، واللبن ليس له، فالتحريم هنا بين المرضعة وابنها، فإذا لم تكن أمّاً، لم يكن أبوها جدّاً، بخلاف تلك، فإن التحريم بين المرتضع وبين صاحب اللبن، فسواء ثبت أمومة المرضعة أولاً، فعلى هذا إذا قلنا: يصير أخوهن خالاً، فهل تكون كل واحدة منهن خالة له؟ فيه وجهان.

أحدهما: لا تكون خالة، لأنه لم يرتضع من لبن أخواتها خمس رَضَعَات، فلا تثبت الخؤولة.

والثاني: تثبت، لأنه قد اجتمع من اللبن المحرّم خمس رَضَعَات، وكان ما ارتضع منها ومن أخواتها مثبتاً للخؤولة، ولا تثبت أمومة واحدة منهن إذ لم يرتضع منها خمس رَضَعَات، ولا يستبعد ثبوت خؤولة بلا أمومة، كما ثبت في لبن الفحل أبوة بلا أمومة، وهذا ضعيف. والفرق بينهما: أن الخؤولة فرع محض على الأمومة، فإذا لم يثبت الأصل، فكيف يثبت فرعه؟ بخلاف الأبوة والأمومة، فإنهما أصلان لا

يلزم من انتفاء أحدهما انتفاء الآخر.

وعلى هذا مسألة، ما لو كان لرجل أم، وأخت، وابنة، وزوجة ابن، فأرضعن طفلة كل واحدة منهن رضعة، لم تصر واحدة منهن أمها، وهل تحرم على الرجل؟ على وجهين. أوجههما: ما تقدم. والتحريم ههنا بعيد، فإن هذا اللبن الذى كمل للطفل لا يجعل الرجل أباً له، ولا جدّاً، ولا أخاً، ولا خالاً، واللّه أعلم.

فصل

وقد دلّ التحريم بلبن الفحل على تحريم المخلوقة من ماء الزانى دلالة الأولى والأخرى، لأنه إذا حرم عليه أن ينكح من قد تغذت بلبن ثار بوطه، فكيف يحلّ له أن ينكح من قد خلقت من نفس مائة بوطه؟ وكيف يحرم الشارع بنته من الرضاع لما فيها من لبن كان وطء الرجل سبباً فيه، ثم يُبيح له نكاح من خلقت بنفس وطئه ومائه؟.

هذا من المستحيل، فإن البغضية التى بينه وبين المخلوقة من مائه أكمل وأتم من البغضية التى بينه وبين من تغذت بلبنه، فإن بنت الرضاع فيها جزء ما من البغضية، والمخلوقة من مائه كاسمها مخلوقة من مائه، فنصفها أو أكثرها بعضه قطعاً، والشرط الآخر للأم، وهذا قول جمهور المسلمين، ولا يُعرف فى الصحابة من أباحها.

ونص الإمام أحمد رحمه الله، على أن من تزوّجها، قُتل بالسيف محصناً كان أو غيره. وإذا كانت بنته من الرضاعة بنتاً فى حكمين فقط: الحرمة، والمحرمية، وتخلّف سائر أحكام البنت عنها لم تُخرجها عن التحريم، وتوجب حلّها، فكذا بنته من الزنى تكون بنتاً فى التحريم. وتخلّف أحكام البنت عنها لا يُوجب حلّها، واللّه سبحانه خاطب العرب بما تعقله فى لغاتها، ولفظ البنت لفظ لغوى لم ينقله الشارع عن موضعه الأصلي، كلفظ الصلاة والإيمان ونحوهما، فيحمل على موضعه اللغوى حتى يثبت نقل الشارع له عنه إلى غيره، فلفظ البنت كلفظ الأخ والعم والخال ألفاظ باقية على موضوعاتها اللغوية.

وقد ثبت فى «الصحيح» أن الله تعالى أنطق ابن الراعى الزانى بقوله: «أبى فلان الراعى»^(١)، وهذا الإنطاق لا يحتمل الكذب، وأجمعت الأمة على تحريم أمّه

(١) رواه البخارى (٣٤٣٦) ومسلم (٦٣٨٩٠) وأحمد (٤٣٦/٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

عليه. وخلقهُ من مائتها، وماء الزانى خلقٌ واحدٌ، وإثمهُما فيه سواء، وكونه بعضاً له مثلُ كونه بعضاً لها، وإنقطاع الإرث بين الزانى والبنت لا يُوجب جوازَ نكاحها، ثم من العجب كيف يُحرّمُ صاحبُ هذا القول أن يستمنى الإنسان بيده، ويقول: هو نكاحٌ ليدّه، ويُجوزُ للإنسان أن ينكحَ بعضه، ثم يُجوزُ له أن يستفرشَ بعضه الذى خلقهُ الله من مائه، وأخرجه من صلبه و كما يستفرش الأجنبية.

فصل

والحكم الثالث: أنه «لا تُحرّمُ المصّةُ والمصّتان»، كما نص عليه رسول الله ﷺ، ولا يُحرّمُ إلا خمسُ رضعات، وهذا موضعُ اختلافٍ فيه العلماء. فأثبتت طائفة من السلف والخلف التحريم بقليل الرضاع وكثيره، وهذا يروى عن على وابن عباس، وهو قولُ سعيد بن المسيب، والحسن والزهرى، وقتادة، والحكم، وحماد، والأوزاعى، والثورى، وهو مذهبُ مالك، وأبى حنيفة، وزعم الليثُ بنُ سعد أن المسلمين أجمعوا على أن قليل الرضاع وكثيره يُحرّمُ فى المهد ما يُفطرُ به الصائم، وهذا رواية عن الإمام أحمد رحمه الله. وقالت طائفة أخرى: لا يثبت التحريم بأقل من ثلاث رضعات، وهذا قولُ أبى ثور، وأبى عبيد، وابن المنذر، وداود بن على، وهو رواية ثانية عن أحمد.

وقالت طائفة أخرى: لا يثبت بأقل من خمس رضعات، وهذا قول عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن الزبير، وعطاء، وطاوس، وهو إحدى الروايات الثلاث عن عائشة رضى الله عنها، والرواية الثانية عنها: أنه لا يحرم أقل من سبع، والثالثة: لا يحرم أقل من عشر. والقول بالخمس مذهب الشافعى، وأحمد فى ظاهر مذهبه، وهو قول ابن حزم، وخالف داود فى هذه المسألة.

فحجة الأولين أنه سبحانه علّق التحريم باسم الرضاعة، فحيث وجد اسمها وجدَ حكمها، والنبي ﷺ قال: «يُحرّمُ مِنَ الرضاعة ما يُحرّمُ مِنَ النَّسَبِ» وهذا موافق لإطلاق القرآن.

وثبت فى «الصحيحين»، عن عقبه بن الحارث، أنه تزوج أم يحيى بنت أبى إهاب، فجاءت أمةً سوداء، فقالت: قد أرضعتكما، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فأعرض عنى، قال: فتنحيت فذكرت ذلك له، قال: «وكيف وقد زعمت أنها أرضعتكما

فنهاه عنها»^(١)، ولم يسأل عن عدد الرضاع، قالوا: ولأنه فعل يتعلق به التحريم، فاستوى قليله وكثيره، كالوطء الموجب له، قالوا: ولأن إنشاز العظم، وإنبات اللحم يحصل بقليله وكثيره. قالوا: ولأن أصحاب العدد قد اختلفت أقوالهم فى الرضعة وحقيقتها، واضطربت أشد الاضطراب، وما كان هكذا لم يجعله الشارع نصاباً لعدم ضبطه والعلم به.

قال أصحاب الثلاث: قد ثبت عن النبي عليه السلام أنه قال: «لا تحرم المصّة والمصتان»، وعن أم الفضل بنت الحارث قالت: قال رسول الله عليه السلام: «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان». وفى حديث آخر: أن رجلاً قال: يا رسول الله! هل تحرم الرضعة الواحدة؟ قال: «لا». وهذه أحاديث صحيحة صريحة، رواها مسلم فى «صحيحه»^(٢)، فلا يجوز العدول عنها فأثبتنا التحريم بالثلاث لعموم الآية، ونفينا التحريم بما دونها بصريح السنة قالوا: ولأن ما يعتبر فيه العدد والتكرار يُعتبر فيه الثلاث. قالوا: ولأنها أول مراتب الجمع، وقد اعتبرها الشارع فى مواضع كثيرة جداً.

قال أصحاب الخمس: الحجة لنا ما تقدّم فى أول الفصل من الأحاديث الصحيحة الصريحة، وقد أخبرت عائشة رضى الله عنها أن رسول الله عليه السلام توفى والأمر على ذلك، قالوا: ويكفى فى هذا قول النبي عليه السلام لسهلة بنت سهيل: «أرضعى سالماً خمسَ رضعات تحرمى عليه»^(٣). قالوا: وعائشة أعلم الأمة بحكم هذه المسألة هى ونساء النبي عليه السلام، وكانت عائشة رضى الله عنها إذا أرادت أن يدخل عليها أحد أمرت إحدى بنات إختوها أو أخواتها فأرضعته خمسَ رضعات. قالوا: ونفى التحريم بالرضعة والرضعتين صريح فى عدم تعليق التحريم بقليل الرضاع وكثيره، وهى ثلاثة أحاديث صحيحة صريحة بعضها خرج جواباً للسائل، وبعضها تأسيس حكم مبتدأ. قالوا: وإذا علقنا التحريم بالخمس، لم نكن قد خالفنا شيئاً من النصوص التى استدلتّم بها، وإنما نكون قد قيدنا مطلقها بالخمس، وتقييد المطلق بيان لا نسخ ولا تخصيص.

(١) رواه البخارى (٨٨) كتاب العلم، باب: الرحلة فى المسألة النازلة وتعليم أهله، وأبو داود (٣٦٠٣) والترمذى (١١٥١) والنسائى (٦/١٩٠).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

وأما من علّق التحريمَ بالقليل والكثير، فإنه يُخالف أحاديثَ نفى التحريم بالرضعة والرضعتين، وأما صاحبُ الثلاث، فإنه وإن لم يُخالفها، فهو مخالفٌ لأحاديث الخمس.

قال من لم يُقيده بالخمس: حديثُ الخمس لم تنقله عائشة رضي الله عنها نقلَ الأخبار، فيحتج به، وإنما نقلته نقل القرآن، والقرآن إنما يثبت بالتواتر، والأمة لم تنقل ذلك قرآنًا، فلا يكون قرآنًا، وإذا لم يكن قرآنًا ولا خبرًا، امتنع إثبات الحكم به.

قال أصحابُ الخمس: الكلامُ فيما نقل من القرآن آحاداً في فصلين، أحدهما: كونه من القرآن، والثاني: وجوبُ العمل به، ولا ريبَ أنهما حكمان متغايران، فإن الأول يُوجب انعقاد الصلاة به، وتحريمَ مسه على المحدث، وقراءته على الجنب، وغير ذلك من أحكام القرآن، فإذا انتفت هذه الأحكامُ لعدم التواتر، لم يلزم انتفاء العمل به، فإنه يكفي فيه الظنُّ، وقد احتجَّ كُلُّ واحد من الأئمة الأربعة به في موضع، فاحتج به الشافعي وأحمد في هذا الموضع، واحتج به أبو حنيفة في وجوب التتابع في صيام الكفارة بقراءة ابن مسعود « فصيامُ ثلاثة أيام متتابعات ». واحتج به مالك والصحابة قبله في فرض الواحد من ولد الأم أنه السدس بقراءة أبي، « وإن كان رجل يُورث كلاله، أو امرأة وله أخ، أو أخت من أم، فلكل واحد منهما السدس »، فالناسُ كلهم احتجوا بهذه القراءة، ولا مستند للإجماع سواها.

قالوا: وأما قولكم إما أن يكون نقله قرآنًا أو خبرًا، قلنا: بل قرآنًا صريحاً. قولكم: فكان يجب نقله متواتراً، قلنا: حتى إذا نسخ لفظه أو بقى، أما الأول، فممنوع، والثاني، مسلّم، وغاية ما في الأمر أنه قرآنٌ نسخَ لفظه، وبقي حكمه، فيكون له حكمُ قوله: « الشيخُ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهما » مما اكتفى بنقله آحاداً، وحكمه ثابت، وهذا مما لا جواب عنه. وفي المسألة مذهبان آخران ضعيفان.

أحدهما: أن التحريم لا يثبت بأقلِّ من سبع، كما سئل طاووس عن قول من يقول: لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات، فقال: قد كان ذلك، ثم حدث بعد ذلك أمر جاء بالتحريم، المرة الواحدة تُحرّم، وهذا المذهب لا دليل عليه.

الثاني: التحريمُ إنما يثبتُ بعشر رضعات، وهذا يُروى عن حفصة وعائشة رضي الله عنهما.

وفىها مذهب آخر، وهو الفرق بين أزواج النبى ﷺ وغيرهن قال طاووس: كان لأزواج النبى ﷺ رضعات محرّمات، ولسائر الناس رضعات معلومات، ثم ترك ذلك بعد، وقد تبين الصحيح من هذه الأقوال، وبالله التوفيق.

فصل

فإن قيل: ما هى الرضعة التى تنفصل من أختها، وما حدّها؟

قيل: الرضعة فعلة من الرضاع، فهى مرة منه بلا شك، كضربة وجلسة وأكلة، فمتى التقم الثدي، فامتصّ منه ثم تركه باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة، لأن الشرع ورد بذلك مطلقاً، فحُمِلَ على العُرف، والعُرف هذا، والقطع العارضُ لتنفس أو استراحة يسيرة، أو لشيء يلهيه ثم يعودُ عن قرب لا يخرجُه عن كونه رضعة واحدة، كما أن الأكل إذا قطع أكلته بذلك، ثم عاد عن قريب لم يكن ذلك أكلتين بل واحدة، هذا مذهب الشافعى، ولهم فيما إذا قطعت المِرضعة عليه، ثم أعادته وجهان.

أحدهما: أنها رضعة واحدة ولو قطعت مراراً حتى يقطع بإختياره، قالوا: لأن الاعتبار بفعله لا بفعل المِرضعة، ولهذا لو ارتَضَعَ منها وهى نائمة حُسِبَتْ رضعة، فإذا قطعت عليه، لم يُعتد به، كما لو شرع فى أكلة واحدة أمره بها الطبيب، فجاء شخص فقطعها عليه، ثم عاد، فإنها أكلة واحدة.

والوجه الثانى: أنها رضعة أخرى، لأن الرضاع يَصِحُّ من المرتضع، ومن المِرضعة، ولهذا لو أَوْجَرَتْهُ وهو نائم احتسِبَ رضعة.

ولهم فيما إذا انتقل من ثدى المرأة إلى ثدى غيرها وجهان.

أحدهما: لا يعتد بواحد منهما لأنه انتقل من إحداهما إلى الأخرى قبل تمام الرضعة، فلم تتم الرضعة من إحداهما. ولهذا لو انتقل من ثدى المرأة إلى ثديها الآخر كانا رضعةً واحدةً.

والثانى: أنه يحتسب من كل واحد منهما رضعة، لأنه ارتضع، وقطعه بإختياره من شخصين.

وأما مذهب الإمام أحمد رحمه الله، فقال صاحب «المغنى»: إذا قطع قطعاً بيناً

بأخياره، كان ذلك رضعة، فإن عاد كان رضعة أخرى، فأما إن قطع لضيق نفس، أو للانتقال من ثدى إلى ثدى، أو لشيء يُلْهِيه، أو قطعت عليه الرضعة، نظرنا، فإن لم يُعَدَّ قريباً، فهي رضعة وإن عاد في الحال، ففيه وجهان، أحدهما: أن الأولى رضعة، فإذا عاد فهي رضعة أخرى، قال: وهذا اختيار أبي بكر، وظاهر كلام أحمد في رواية حنبل، فإنه قال: أما ترى الصبي يرتضع من الثدي، فإذا أدركه النَّفسُ، أمسك عن الثدي ليتنفس، أو ليستريح، فإذا فعل ذلك، فهي رضعة، قال الشيخ: وذلك أن الأولى رضعة لو لم يعد، فكانت رضعة، وإن عاد، كما لو قطع بأخياره. والوجه الآخر أن جميع ذلك رضعة، وهو مذهب الشافعي إلا فيما إذا قطعت عليه الرضعة، ففيه وجهان، لأنه لو حلف: لا أكلت اليوم إلا أكلة واحدة، فاستدام الأكل زمناً، أو انقطع لشرب ماء أو انتقال من لون إلى لون، أو انتظار لما يُحْمَلُ إليه من الطعام لم يُعَدَّ إلا أكلة واحدة فكذا ههنا، والأول أصح، لأن السير من السعوط والوجور رضعة، فكذا هذا^(١).

قلت، وكلام أحمد يحتملُ أمرين، أحدهما: ما ذكره الشيخ، ويكون قوله: «فهي رضعة»، عائداً إلى الرضعة الثانية.

الثاني: أن يكون المجموع رضعة، فيكون قوله: «فهي رضعة» عائداً إلى الأول، والثاني، وهذا أظهر محتمليه، لأنه استدل بقطعه للتنفس، أو الاستراحة على كونها رضعة واحدة. ومعلوم أن هذا الاستدلال أليقُ بكون الثانية مع الأول واحدة من كون الثانية رضعةً مستقلة، فتأمل.

وأما قياسُ الشيخ له على سير السَّعوط والوجور، فالفرقُ بينهما أن ذلك مستقل ليس تابعاً لرضعة قبله، ولا هو من تمامها، فيقال: رضعة بخلاف مسألتنا، فإن الثانية تابعة للأولى، وهي من تمامها فافترقا.

فصل

والحكم الرابع: أن الرضاع الذي يتعلَّق به التحريمُ ما كان قبل الفطام في زمن الارتضاع المعتاد، وقد اختلف الفقهاء في ذلك، فقال الشافعي، وأحمد، وأبو

يوسف، ومحمد: هو ما كان فى الحولين، ولا يُحرَّم ما كان بعدهما، وصح ذلك عن عمر، وابن مسعود، وأبى هريرة، وابن عباس، وابن عمر، ورؤى عن سعيد بن المسيب، والشعبى وابن شبرمة، وهو قولُ سفيان. وإسحاق وأبى عبيد، وابن حزم، وابن المنذر، وداود، وجمهور أصحابه.

وقالت طائفة: الرضاعُ المحرم ما كان قبل الفطام، ولم يحدوه بزمن، صحَّ ذلك عن أم سلمة، وابن عباس ورؤى عن على، ولم يصح عنه، وهو قولُ الزهرى، والحسن، وقتادة، وعكرمة، والأوزاعى. قال الأوزاعى: إن فُطمَ وله عام واحد واستمر فطامه، ثم رضع فى الحولين، لم يُحرَّم هذا الرضاعُ شيئاً، فإن تَمَادى رضاعه ولم يُفطم، فما كان فى الحولين فإنه يُحرَّم. وما كان بعدهما، فإنه لا يُحرَّم، وإن تَمَادى الرضاعُ.

وقالت طائفة: الرضاعُ المحرَّم ما كان فى الصغر، ولم يوقته هؤلاء بوقت، وروى هذا عن ابن عمر، وابن المسيب، وأزواج رسول الله ﷺ خلا عائشة رضى الله عنها. وقال أبو حنيفة وزفر: ثلاثون شهراً، وعن أبى حنيفة رواية أخرى، كقول أبى يوسف ومحمد. وقال مالك فى المشهور من مذهبه: يُحرَّم فى الحولين، وما قاربهما، ولا حرمة له بعد ذلك. ثم روى عنه اعتبار أيام يسيرة، وروى عنه شهران. وروى شهر، ونحوه. وروى عنه الوليد بن مسلم وغيره: أن ما كان بعدَ الحولين من رضاعٍ بشهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر، فإنه عندى من الحولين، وهذا هو المشهور عند كثير من أصحابه.

والذى رواه عنه أصحابُ الموطأ وكان يُقرأ عليه إلى أن مات قوله فيه: وما كان من الرضاع بعد الحولين كان قليلاً وكثيره لا يُحرَّم شيئاً، إنما هو بمنزلة الطعام، هذا لفظه^(١). وقال: إذا فُصل الصبى قبلَ الحولين، واستغنى بالطعام عن الرضاع، فما ارتضع بعد ذلك لم يكن للرضاع حرمة. وقال الحسن بن صالح، وابن أبى ذئب وجماعة من أهل الكوفة: مدة الرضاع المحرَّم ثلاث سنين، فما زاد عليها لم يُحرَّم، وقال عمر بن عبد العزيز: مدته إلى سبع سنين، وكان يزيد بن هارون يحكيه عنه كالمتعجب من قوله. وروى عنه خلافُ هذا، وحكى عنه ربيعة، أن مدته حولان،

واثنا عشر يوماً.

وقالت طائفة من السلف والخلف: يحرم رضاع الكبير، ولو أنه شيخ، فروى مالك، عن ابن شهاب، أنه سئل عن رضاع الكبير، فقال: أخبرني عروة بن الزبير، بحديث أمر رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل برضاع سالم، ففعلت، وكانت تراه ابناً لها. قال عروة: فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أختها أم كلثوم، وبنات أخيها يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال^(١).

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن جريج، قال: سمعت عطاء بن أبي رباح وسأله رجل فقال: سقتني امرأة من لبنها بعد ما كنت رجلاً كبيراً. أفانكحها؟ قال عطاء: لا تنكحها، فقلت له: وذلك رأيك؟ قال: نعم، كانت عائشة رضى الله عنها تأمر بذلك بنات أخيها^(٢). وهذا قول ثابت عن عائشة رضى الله عنها. ويروى عن على، وعروة بن الزبير. وعطاء بن أبي رباح، وهو قول الليث بن سعد^(٣)، وأبى محمد ابن حزم، قال: ورضاع الكبير ولو أنه شيخ يحرم كما يحرم رضاع الصغير. ولا فرق^(٤)، فهذه مذاهب الناس في هذه المسألة.

ولنذكر مناظرة أصحاب الحولين، والقائلين برضاع الكبير، فإنهما طرفان، وسائر الأقوال متقاربة.

قال أصحاب الحولين: قال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمْ الرُّضَاعَةَ﴾، قالوا: فجعل تمام الرضاعة حولين، فدل على أنه لا حكم لما بعدهما، فلا يتعلق به التحريم. قالوا: وهذه المدة هي مدة المجاعة التي ذكرها رسول الله ﷺ، وقصر الرضاعة المحرمة عليها. قالوا: وهذه مدة الثدي الذي قال فيها: «لا رضاع إلا ما كان في الثدي»، أي في زمن الثدي، وهذه لغة معروفة عند العرب، فإن العرب يقولون: فلان مات في الثدي، أي: في زمن الرضاع قبل

(١) صحيح: رواه مالك (٢/٦٠٥/١٢) وقال ابن عبد البر: هذا حديث يدخل في المسند أي الموصول، للقاء عروة عائشة وسائر أزواجه ﷺ وللغائه سهلة بنت سهيل، وقد وصله جماعة.

(٢) رواه عبد الرزاق (١٣٨٨٣).

(٣) انظر: «سنن البيهقي» (٧/٤٥٩ و ٤٦١) والمصنف (٧/٤٥٨، ٤٦٣).

(٤) المحلى (١٠/١٧).

القطام، ومنه الحديث المشهور: « إِنْ إِبْرَاهِيمَ مَاتَ فِي الثَّدْيِ وَإِنْ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ تُتِمَّ رَضَاعُهُ »^(١). يعنى إبراهيم ابنه صلوات الله وسلامه عليه. قالوا: وأكّد ذلك بقوله: « لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء » وكان فى الثدي قبل القطام، فهذه ثلاثة أوصاف للرضاع المحرّم، ومعلوم أن رضاع الشيخ الكبير عارٍ من الثلاثة.

قالوا: وأصرّح من هذا حديث ابن عباس: « لا رضاع إلا ما كان فى الحولين »^(٢). قالوا: وأكّده أيضاً حديث ابن مسعود: « لا يُحرّم من الرضاعة إلا ما أثبت اللَّحْمُ وَأَنْشَزَ الْعَظْمُ »^(٣)، ورضاع الكبير لا ينبت لحماً، ولا يُنشز عظماً.

قالوا: ولو كان رضاع الكبير محرّماً لما قال النبىُّ ﷺ لعائشة - وقد تغير وجهه، وكره دخول أخيها من الرضاعة عليها لما رآه كبيراً: « انظُرْنَ مَنْ إِيْخْوَانُكُنَّ » فلو حرّم رضاع الكبير، لم يكن فرق بينه وبين الصغير، ولما كره ذلك وقال: « انظرن مَنْ إِيْخْوَانُكُنَّ » ثم قال: « فَإِنَّمَا الرضاعة مِنَ المَجَاعَةِ » وتحت هذا من المعنى خشية أن يكون قد ارتضع فى غير زمن الرضاع وهو زمن المجاعة، فلا ينشر الحرمة، فلا يكون أخاً.

قالوا: وأما حديثُ سهولة فى رضاع سالم، فهذا كان فى أوّل الهجرة لأن قصته كانت عقيب نزول قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾، وهى نزلت فى أوّل الهجرة.

وأما أحاديث اشتراط الصغير، وأن يكون فى الثدي قبل القطام، فهى من رواية ابن عباس، وأبى هريرة، وابن عباس إنما قدم المدينة قبل الفتح، وأبو هريرة إنما أسلم عام فتح خيبر بلا شك، كلاهما قدم المدينة بعد قصة سالم فى رضاعه من امرأة أبى حذيفة.

قال المبتون للتحريم برضاع الشيوخ: قد صحّ عن النبىِّ ﷺ صحة لا يمتري فيها أحد أنه أمر سهولة بنت سهيل أن تُرضع سالماً مولى أبى حذيفة، وكان كبيراً ذا لحية، وقال: « أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِ عَلَيْهِ »، ثم ساقوا الحديث، وطرقه ألفاظه وهى

(١) رواه مسلم (٥٩١٢) كتاب الفضائل، باب: رحمته ﷺ الصبيان والعيال. وأحمد (١١٢/٣) من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

صحيحة صريحة بلا شك. ثم قالوا: فهذه الأخبار ترفع الإشكال، وتبين مراد الله عز وجل في الآيات المذكورات أن الرضاعة التي تتم بتمام الحولين، أو بتراضى الأبوين قبل الحولين إذا رأيا في ذلك صلاحاً للرضيع، إنما هي الموجبة للنفقة على المرأة المرضعة، والتي يجبر عليها الأبوان أحبا أم كرها. ولقد كان في الآية كفاية من هذا لأدبه تعالى قال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، فأمر الله تعالى الوالدات بإرضاع المولود عامين، وليس في هذا تحريم للرضاعة بعد ذلك ولا أن التحريم ينقطع بتمام الحولين، وكان قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ﴾، ولم يقل في حولين، ولا في وقت دون وقت رائداً على الآيات الأخر، وعمومها لا يجوز تخصيصه إلا بنص يبين أنه تخصيص له، لا بظن، ولا محتمل لا بيان فيه، وكانت هذه الآثار يعنى التي فيها التحريم برضاع الكبير قد جاءت مجيء التواتر، رواها نساء النبي ﷺ، وسهلة بنت سهيل، وهي من المهاجرات، وزينب بنت أم سلمة وهي ربيبة النبي ﷺ.

ورواها من التابعين: القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وحُميد بن نافع، ورواها عن هؤلاء: الزهري، وابن أبي مليكة، وعبد الرحمن بن القاسم، ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة.

ثم رواها عن هؤلاء: أيوب السخيتاني، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة، ومالك، وابن جريج، وشعيب، ويونس، وجعفر بن ربيعة، ومعمر، وسليمان بن بلال، وغيرهم، ثم رواها عن هؤلاء الجُمُ الغفير، والعددُ الكثير، فهي نقلُ كافة لا يختلفُ مؤلف ولا مخالف في صحتها، فلم يبق من الاعتراض إلا قولُ القائل: كان ذلك خاصاً بسالم، كما قال بعضُ أزواجِ رسول الله ﷺ ومن تبعهن في ذلك، فليعلم من تعلّق بهذا أنه ظنُّ ممن ظن ذلك منهم رضى الله عنهم. هكذا في الحديث أنهن قلن: ما نرى هذا إلا خاصاً بسالم، وما ندرى لعلها كانت رخصة لسالم. فإذا هو ظن بلا شك فإن الظن لا يعارض به السنن الثابتة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، وشتانَ بين احتجاج أم سلمة رضى الله عنها بظنها، وبين احتجاج عائشة رضى الله عنها بالسنة الثابتة، ولهذا لما قالت لها عائشة: أما لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة، سكنت أم سلمة، ولم تنطق بحرف، وهذا

إما رجوع إلى مذهب عائشة، وإما انقطاع فى يدها.

قالوا: وقولُ سهلة لرسول الله ص: كيف أرضعهُ وهو رجل كبير ؟ بيان جلى أنه بعد نزول الآيات المذكورات.

قالوا: ونعلم يقيناً أنه لو كان ذلك خاصاً بسالم، لقطع النبي ﷺ الإلحاق، ونص على أنه ليس لأحد بعده، كما بين لأبى بردة بن نيار، أن جذعته تُجزى عنه، ولا تجزى عن أحد بعده^(١). . . وأين يقع ذبح جذعة أضحية من هذا الحكم العظيم المتعلق به حلُّ الفرج وتحريمه، وثبوت المحرمية، والخلو بالمرأة والسفر بها ؟ فمعلوم قطعاً، أن هذا أولى ببيان التخصيص لو كان خاصاً. قالوا: وقول النبي ﷺ « إنما الرضاعة من المجاعة » حجة لنا، لأن شرب الكبير للبن يؤثر فى دفع مجاعته قطعاً، كما يؤثر فى الصغير أو قريباً منه.

فإن قلتم: فما فائدة ذكره إذا كان الكبير والصغير فيه سواء ؟ قلنا: فائدته إبطال تعلق التحريم بالقطرة من اللبن، أو المصة الواحدة التى لا تُغنى من جوع، ولا تُنبِت لحماً، ولا تُنشز عظماً.

قالوا: وقوله ﷺ: « لا رضاع إلا ما كان فى الحولين، وكان فى الثدي قبل الفطام » ليس بأبلغ من قوله ﷺ: « لا ربا إلا فى النسبة »، « وإنما الربا فى النسبة »، ولم يمنع ذلك ثبوت ربا الفضل بالأدلة الدالة عليه، فكذا هذا.

فأحاديثُ رسول الله ﷺ، وسننه الثابتة كُلُّها حق يجب اتباعها لا يضرب بعضها ببعض، بل تستعمل كلاً منها على وجهه. قالوا: ومما يدلُّ على ذلك أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها، وأفقها نساء الأمة هى التى روت هذا وهذا، فهى التى روت: « إنما الرضاعة من المجاعة » وروت حديث سهلة، وأخذت به فلو كان عندها حديث « إنما الرضاعة من المجاعة » مخالفاً لحديث سهلة، لما ذهبت إليه وتركت حديثاً واجهها به رسولُ الله ﷺ، وتغيرَ وجهه، وكره الرجل الذى رآه عندها، وقالت: هو أخى.

(١) رواه البخارى (٩٦٥) ومسلم (٤٩٧٩) وأبو داود (٢٨٠٠) والترمذى (١٥٠٨) والنسائى (١٨٢/٣ و ٢٣٣/٧) من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه.

(٢) رواه البخارى (٢١٧٨ و ٢١٧٩) ومسلم (٤٠١١ و ٤٠١٢) والنسائى (٢٨١/٧) وابن ماجه (٢٢٥٧).

قالوا: وقد صحَّ عنها أنها كانت تُدخِلُ عليها الكبير إذا أرضعته في حال كبره أختٌ من أخواتها الرضاع المُحرَّم، ونحن نشهدُ بشهادة الله، ونقطع قطعاً نلقاه به يوم القيامة، أن أم المؤمنين لم تكن لِتبيحَ سِتْرَ رسول الله ﷺ بحيث ينتهكُه من لا يحِلُّ له انتهاكُه، ولم يكن الله عز وجل ليبيح ذلك على يدِ الصَّدِيقَةِ المبرأة من فوق سبع سَمَوات، وقد عصم الله سبحانه ذلك الجَنابَ الكريم، والحمى المنيع، والشرف الرفيع أتمَّ عَصْمَةٍ، وصانه أعظمَ صِيَانَةٍ، وتولَّى صِيَانَتَهُ وحمايَتَهُ، والذبُّ عنه بنفسه ووحيه وكلامه، قالوا: فنحن نُوقِنُ ونقطعُ، ونَبُتُ الشهادةَ لله، بأن فعلَ عائشة رضى الله عنها هو الحقُّ، وأن رضاعَ الكبير يقع به من التحريم والمحرمية ما يقع برضاع الصغير، ويكفيها أمنا أفقه نساء الأمة على الإطلاق، وقد كانت تُناظرُ في ذلك نساء ﷺ، ولا يُجِبْنَهَا بغيرِ قولهن: ما أحدٌ داخلٌ علينا بتلك الرضاعة، ويكفيها في ذلك أنه مذهبُ ابن عم نبينا، وأعلم أهل الأرض على الإطلاق حين كان خليفة ومذهبُ الليث بن سعد الذي شهد له الشافعي بأنه كان أفقه من مالك، إلا أنه ضيَّعُه أصحابُه، ومذهبُ عطاء بن أبي رباح ذكره عبدُ الرزاق عن ابن جريج عنه. وذكر مالك عن الزهري، أنه سُئِلَ عن رضاع الكبير، فاحتج بحديثِ سهلة بنت سهيل في قصة سالم مولى أبي حذيفة، وقال عبد الرزاق: وأخبرني ابن جريج، قال: أخبرني عبد الكريم، أن سالم ابن أبي جعد المولى الأشجعي أخبره أن أباه أخبره، أنه سأل على بن أبي طالب رضى الله عنه فقال: أردت أن أتزوَّج امرأة قد سقتني من لبنها وأنا كبير تداويتُ به، فقال له على: لا تَنكِحَهَا، ونهاه عنها^(١).

فهؤلاء سلفنا في هذه المسألة، وتلك نصوصنا كالشمسِ صَحَّةً وصرَاحَةً. قالوا: وأصرحُ أحاديثكم حديثُ أم سلمة ترفعه: « لا يُحرَّمُ من الرضاع إلا ما فَتَقَّ الأُمَمَاءُ في التَّدْيِ وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ » فما أصرحه لو كان سليماً من العلة، لكن هذا حديثٌ منقطع^(٢)، لانه من رواية فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة، ولم تسمع منها

(١) صحيح: رواه عبد الرزاق (١٣٨٨).

(٢) بل الحديث متصل الإسناد، صحيح على شرط الشيخين، صححه غير واحد من الأئمة فإن فاطمة بنت المنذر كان سنّها أربعة عشر عاماً حين توفيت أم سلمة، فقد ثبت في صحيح مسلم (٢٨١٢) أن الحارث بن أبي ربيعة، وعبد الله ابن صفوان دخلا عليها في خلافة يزيد بن معاوية، فسألاها عن الجيش الذي يخسف.. وكان ذلك في حين جهز يزيد بن معاوية مسلم بن عقبة بعسكر الشام إلى المدينة وكانت وقعة الحرة سنة ثلاث وستين، وهذا يرد قول من قال إنها ماتت سنة تسع وخمسين اعتماداً على رواية الواقدي الموقوفة التي انفرد=

شيئاً؛ لأنها كانت أسنَّ من زوجها هشام باثنى عشر عاماً، فكان مولده فى سنة ستين، ومولد فاطمة فى سنة ثمان وأربعين، وماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين، وفاطمة صغيرة لم تبلغها، فكيف تحفظُ عنها، ولم تسمع من خالة أبيها شيئاً وهى فى حَجَرها، كما حصل سماعُها من جدتها أسماء بنت أبى بكر؟

قالوا: وإذا نظر العالمُ المنصف فى هذا القول، ووازن بينه وبين قول من يحدُّ مدة الرضاع المُحرَّم بخمسة وعشرين شهراً، أو ستة وعشرين شهراً أو سبعة وعشرين شهراً، أو ثلاثين شهراً من تلك الأقوال التى لا دليل عليها من كتاب الله، أو سنة رسوله، ولا قول أحد من الصحابة، تبين له فضلُ ما بين القولين، فهذا منتهى أقدام الطائفتين فى هذه المسألة، ولعل الواقف عليها لم يكن يخطر له أن هذا القول تنتهى قوته إلى هذا الحد، وأنه ليس بأيدى أصحابه قدرة على تقديره وتصحيحه، فاجلس أيها العالمُ المنصف مجلسَ الحكم بين هذين المتنازعين، وافصل بينهما بالحجة والبيان لا بالتقليد، وقال فلان.

واختلف القائلون بالحولين فى حديث سهلة هذا على ثلاثة مسالك، أحدها: أنه منسوخ، وهذا مسلك كثير منهم، ولم يأتوا على النسخ بحجة سوى الدعوى، فإنهم لا يُمكنهم إثباتُ التاريخ المعلوم التأخر بينه وبين تلك الأحاديث. ولو قلب أصحابُ هذا القول عليهم الدعوى، وادعوا نسخَ تلك الأحاديث بحديث سهلة، لكانت نظيرَ دعوهم.

وأما قولهم: إنها كانت فى أوَّلِ الهجرة، وحين نزول قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾، ورواية ابن عباس رضى الله عنه، وأبى هريرة بعد ذلك، فجوابه من وجوه.

أحدها: أنهما لم يصرحا بسماعه من النبى ص، بل لم يسمع منه ابنُ عباس إلا دونَ العشرين حديثاً، وسائرُها عن الصحابة رضى الله عنهم.

= بها، وعلى التسليم بصحتها، فإن سماع من يكون فى سن الحادية عشرة صحيح لا خلاف فيه، على أن للحديث شاهداً عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً بلفظ: «لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء» أخرجه ابن ماجه (١٩٤٦) وسنده صحيح، فإن روايه عن ابن لهيعة هو عبد الله بن وهب، وقد أفتى بذلك غير واحد من الصحابة، وسيذكر المؤلف ذلك قريباً.

الثاني: أن نساء النبي ﷺ لم تحتج واحدةً منهن، بل ولا غيرهن على عائشة رضى الله عنها بذلك، بل سلكن في الحديث بتخصيصه بسالم، وعدم إلحاق غيره به.

الثالث: أن عائشة رضى الله عنها نفسها روت هذا وهذا، فلو كان حديثُ سهلة منسوخاً، لكانت عائشة رضى الله عنها قد أخذت به، وتركت الناسخ، أو خفى عليها تقدّمه مع كونها هي الراوية له، وكلاهما ممتنع، وفي غاية البعد.

الرابع: أن عائشة رضى الله عنها ابتليت بالمسألة، وكانت تعملُ بها، وتُناظر عليها، وتدعو إليها صواحباتها فلها بها مزيدُ اعتناء، فكيف يكون هذا حكماً منسوخاً قد بطل كونه من الدين جملةً، ويخفى عليها ذلك، ويخفى على نساء النبي ﷺ فلا تذكرُ لها واحدةً منهن.

المسلك الثاني: أنه مخصوص بسالم دون من عداه، وهذا مسلك أم سلمة ومن معها من نساء النبي ﷺ ومن تبعهن، وهذا المسلك أقوى مما قبله، فإن أصحابه قالوا مما يبين اختصاصه بسالم أن فيه: أن سهلة سألت رسول الله ﷺ بعد نزول آية الحجاب، وهي تقتضى أنه لا يحلُّ للمرأة أن تُبدي زيتها إلا لمن ذكر في الآية وسمي فيها، ولا يخص من عموم من عداهم أحد إلا بدليل.

قالوا: والمرأة إذا أرضعت أجنبياً، فقد أبدت زيتها له، فلا يجوز ذلك تمسكاً بعموم الآية، فعلمنا أن إبداء سهلة زيتها لسالم خاصٌ به. قالوا: وإذا أمر رسول الله ﷺ واحداً من الأمة بأمر، أو أباح له شيئاً أو نهاه عن شيء وليس في الشريعة ما يعارضه ثبت ذلك في حق غيره من الأمة ما لم ينص على تخصيصه، وأما إذا أمر الناس بأمر، أو نهاهم عن شيء، ثم أمر واحداً من الأمة بخلاف ما أمر به الناس، أو أطلق له ما نهاهم عنه، فإن ذلك يكون خاصاً به وحده، ولا يقول في هذا الموضع: إن أمره للواحد أمرٌ للجميع، وإباحته للواحد إباحةٌ للجميع، لأن ذلك يؤدي إلى إسقاط الأمر الأول، والنهي الأول، بل نقول: إنه خاص بذلك الواحد لتتفق النصوص وتأتلف ولا يعارض بعضها بعضاً، فحرم الله في كتابه أن تبدي المرأة زيتها لغير محرم، وأباح رسول الله ﷺ لسهلة أن تبدي زيتها لسالم وهو غير محرم عند إبداء الزينة قطعاً، فيكون ذلك رخصة خاصة بسالم، مستثناة من عموم التحريم، ولا

نقول: إن حكمها عام، فيبطل حكم الآية المحرمة.

قالوا: ويتعين هذا المسلك لأننا لو لم نسلكه، لزمنا أحدُ مسلكين، ولا بد منهما إما نسخ هذا الحديث بالأحاديث الدالة على إعتبار الصَّغَر فى التحريم، وإما نسخها به، ولا سبيلَ إلى واحد من الأمرين لعدم العلم بالتاريخ، ولعدم تحقق المعارضة، وإمكان العمل بالأحاديث كُلِّها، فإننا إذا حملنا حديثَ سهولة على الرخصة الخاصة، والأحاديث الأخرَ على عمومها فيما عدا سائلاً، لم تتعارض، ولم ينسخ بعضها بعضاً، وعُمِلَ بجمعها.

قالوا: وإذا كان النبىُّ ﷺ قد بين أن الرضاع إنما يكون فى الحولين، وأنه إنما يكون فى الثدي، وإنما يكون قبل الفطام، كان ذلك ما يدلُّ على أن حديث سهولة على الخصوص، سواء تقدم أو تأخر، فلا ينحصرُ بيانُ الخصوص فى قوله هذا لك وحدك حتى يتعين طريقاً.

قالوا: وأما تفسيرُ حديث « إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ » بما ذكرتموه، ففى غاية البعد من اللفظ، ولا يتبادر إليه أفهامُ المخاطبين، بل القولُ فى معناه ما قاله أبو عبيد والناس، قال أبو عبيد: قوله: « إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ » يقول: إن الذى إذا جاع كان طعامُهُ الذى يُشبعه اللبن، إنما هو الصبىُّ أنرضعُ. فأما الذى شبعهُ من جوعه الطعامُ، فإن رضاعه ليس برضاع .

ومعنى الحديث: إِنَّمَا الرضاعُ فى الحولين قبل الفطام، هذا تفسير أبى عبيد والناس، وهو الذى يتبادر فهمهُ من الحديث إلى الأذهان، حتى لو احتمل الحديثُ التفسيرين على السواء، لكان هذا المعنى أولى به لمساعدة سائر الأحاديث لهذا المعنى، وكشفها له، وإيضاحها، وما يبين أن غيرَ هذا التفسير خطأ، وأنه لا يصحَّ أن يُراد به رضاعة الكبير، أن لفظة « المجاعة » إنما تدل على رضاعة الصغير، فهى تُثبتُ رضاعة المجاعة، وتنفى غيرها، ومعلوم يقيناً أنه إنما أراد مجاعةَ اللبن لا مجاعةَ الخبز واللحم، فهذا لا يخطرُ ببالِ المتكلم ولا السامع، فلو جعلنا حكم الرضاعة عاماً لم يبق لنا ما ينفى ويثبت. وسياق قوله: لما رأى الرجل الكبير، فقال: « إِنَّمَا الرضاعةُ من المجاعة » يبينُ المراد، وأنه إنما يُحرَّم رضاعة من يجوعُ إلى لبن المرأة، والسياق يُنزِّلُ اللفظ منزلة الصريح، فتغير وجهه الكريم صلوات الله وسلامه عليه وكرهته لذلك

الرجل، وقوله: « انظرون مَنْ إخوانكن » إنما هو للتحفظ في الرضاعة، وأنها لا تُحرَّم كلَّ وقت، وإنما تُحرَّم وقتاً دون وقت، ولا يفهم أحدٌ من هذا أنما الرضاعة ما كان عددها خمساً فيعبر عن هذا المعنى بقوله: « من المجاعة »، وهذا ضدُّ البيان الذي كان عليه ﷺ .

وقولكم: إن الرضاعة تطردُّ الجوع عن الكبير، كما تطردُّ الجوع عن الصغير كلام باطل، فإنه لا يُعهد ذو لحية قط يُشبعهُ رضاعُ المرأة ويَطْرُدُ عنه الجوع، بخلاف الصغير فإنه ليس له ما يقومُ مقامَ اللبن، فهو يَطْرُدُ عنه الجوع، فالكبير ليس ذا مجاعة إلى اللبن أصلاً، والذي يُوَضِّحُ هذا أنه ﷺ لم يَرِدْ حقيقة المجاعة، وإنما أراد مَظَنَّتِها وزمنها، ولا شك أنه الصَّغَرُ، فإن أبيتم إلا الظاهرية، وأنه أراد حقيقتها، لزمكم أن لا يُحرَّم رضاعُ الكبير إلا إذا ارتضع وهو جائعٌ، فلو ارتضع وهو شعبان لم يؤثر شيئاً.

وأما حديث الستر المصون، والحُرمة العظيمة، والحِمى المنيع، فرضى الله عن أم المؤمنين، فإنها وإن رأت أن هذا الرضاع يُثبت المحرمية، فسائرُ النبي ﷺ يخالفنها في ذلك، ولا يرين دخولَ هذا السُّتر المصون، والحِمى الرفيع بهذه الرضاعة، فهي مسألة اجتهاد، وأحدُ الحزبين مأجورٌ أجراً واحداً، والآخر مأجورٌ أجرين، وأسعدُهما بالأجرين من أصاب حكمَ الله ورسوله في هذه الواقعة، فكل من المدخل للستر المصون بهذه الرضاعة، والمانع من الدخول فائز بالأجر، مجتهد في مرضاة الله وطاعة رسوله، وتنفيذ حكمه، ولهما أسوة بالنبين الكريمين - داودَ وستليمانَ اللذين أثنى الله عليهما بالحكمة والحكم، وخصَّ بفهم الحكومة أحدهما.

فصل

وأما ردُّكم لحديث أم سلمة، فتعسفٌ بارد، فلا يلزم انقطاع الحديث من أجل أن فاطمة بنت المنذر لقيت أم سلمة صغيرة، فقد يعقل الصغيرُ جداً أشياء، ويحفظُها، وقد عَقَلَ محمودُ بنُ الربيع المجَّة وهو ابنُ سبعِ سنين^(١)، وَيَعْقِلُ أصغر منه. وقد قلتم: إن فاطمة كانت وقتَ وفاة أم سلمة بنت إحدى عشرة سنة، وهذا سن جيد، لا سيما للمرأة، فإنها تصلح فيه للزوج، فمن هي في حد الزواج، كيف يقال: إنها لا

تعقِلُ ما تسمع، ولا تدري ما تُحدِّثُ به؟ هذا هو الباطلُ الذى لا تُردُّ به السننُ، مع أن أم سلمة كانت مصادقةً لجَدَّتِها أسماء، وكانت دارهما واحدة، فنشأت فاطمة هذه فى حَجَرٍ جَدَّتِها أسماء مع خالة أبيها عائشة رضى الله عنها وأم سلمة، وماتت عائشة رضى الله عنها سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وخمسين، وقد يُمكن سماعُ فاطمة منها، وأما جَدَّتِها أسماء، فماتت سنة ثلاث وسبعين، وفاطمة إذ ذاك بنت خمس وعشرين سنة، فلذلك كثر سماعُها منها، وقد أفتت أم سلمة بمثل الحديث الذى روته أسماء. فقال أبو عبيد: حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب، عن أم سلمة، أنها سئلت ما يُحرَّمُ مِنَ الرِّضَاعِ؟ فَقَالَتْ: مَا كَانَ فِي الثَّدْيِ قَبْلَ الْفِطَامِ. فروت الحديث، وأفتت بموجبه.

وأفتى به عمرُ بنُ الخطاب رضى الله عنه، كما رواه الدارقطنى من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: سمعت عمر يقول: « لا رضاع إلا فى الحَوْلَيْنِ فى الصَّغَرِ » (١).

وأفتى به ابنه عبد الله رضى الله عنه، فقال مالك رحمه الله، عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما: أنه كان يقول: لا رَضَاعَةٌ إِلَّا لِمَنْ أَرْضَعَ فى الصَّغَرِ، ولا رَضَاعَةٌ لِكَبِيرٍ (٢).

وأفتى به ابن عباس رضى الله عنهما، فقال أبو عبيد: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان الثورى، عن عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: لا رَضَاعٌ بَعْدَ فِطَامٍ (٣).

وتناظر فى هذه المسألة عبدُ الله بن مسعود، وأبو موسى، فأفتى ابنُ مسعود بأنه لا يُحرَّمُ إِلَّا فى الصَّغَرِ، فرجع إليه أبو موسى، فذكر الدارقطنى، أن ابن مسعود قال لأبى موسى: أنت تُفتى بكذا وكذا، وقد قال رسولُ الله ﷺ: « لا رضاع إلا ما شَدَّ الْعَظْمُ وَأَنْبَتَ اللَّحْمُ » (٤).

(٢) صحيح: رواه مالك (٢/٦٠٣/٦).

(١) صحيح: رواه الدارقطنى (٤/١٧٤).

(٣) صحيح: ورواه عبد الرزاق (٣/١٣٩٠) ثنا معمر عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عباس يقول: لا رضاع إلا ما كان فى الحولين، وهو صحيح ورواه الدارقطنى (٤/١٧٤) بلفظ: لا رضاع بعد حولين كاملين.

(٤) رواه الدارقطنى (٤/١٧٣).

وقد روى أبو داود: حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، حدثنا وكيع، حدثنا سليمان ابن المغيرة، عن أبي موسى الهلالي، عن أبيه، عن ابن مسعود رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَأَنْشَرَ الْعَظْمَ»^(١).

ثم أفتى بذلك كما ذكره عبد الرزاق عن الثوري، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي حُصَيْن، عن أبي عطية الوادعي، قال: جاء رَجُلٌ إلى أبي موسى، فقال: إن امرأتِي وَرِمَ ثَدْيُهَا فَمَصَصْتُه، فدخل حلقى شيء سبقني، فشدد عليه أبو موسى، فأتى عبد الله بن مسعود، فقال: سألت أحداً غيري؟ قال: نعم أبا موسى، فشدد على، فأتى أبا موسى، فقال: أَرْضِيعُ هذا؟ فقال أبو موسى: لا تسألوني ما دامَ هذا الخبرُ بينَ أظهركم^(٢). فهذه روايته وفتواه.

وأما على بن أبي طالب، فذكر عبد الرزاق، عن الثوري، عن جُوَيْر، عن الضحاك، عن النزال بن سبرة، عن على: لا رَضَاعَ بَعْدَ الْفِصَالِ^(٣).

وهذا خلاف رواية عبد الكريم، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبيه، عنه. لكن جُوَيْر لا يُحتج بحديثه، وعبد الكريم أقوى منه.

فصل

المسلك الثالث: أن حديثَ سهلة ليس بمنسوخ، ولا مخصوص، ولا عام في حقِّ كُلِّ أحد، وإنما هو رخصةٌ للحاجة لمن لا يَسْتَغْنِي عن دخوله على المرأة، وَيَشُقُّ احتجَابُها عنه، كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة، فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثّر رضاعه، وأما مَنْ عداه، فلا يُؤثِّرُ إِلَّا رِضَاعُ الصَّغِيرِ، وهذا مسلكُ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، والأحاديثُ النافية للرضاع في الكبير إما مطلقة، فتَقِيدُ بحديث سهلة، أو عامة في الأحوال فتخصيصُ هذه الحال من عمومها، وهذا أولى من النسخ ودعوى التخصيص بشخص بعينه، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من الجانبين، وقواعدُ الشرع تشهد له، والله الموفق.

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح: رواه عبد الرزاق (١٣٨٩٥) والبيهقي (٤٦١/٧)، ورواه مالك في «الموطأ» (١٤/٦٠٧/٢). وفي سنده انقطاع، وقال ابن عبد البر، منقطع، ويتصل من وجوه.

(٣) ضعيف جداً: رواه عبد الرزاق (١٣٩٨) وجوَيْر ضعيف جداً كما في «التقريب» (١٣٦/١).

فصل

ذكر حكمه ﷺ في العدد

هذا الباب قد تولى الله - سبحانه - بيانه في كتابه أتم بيان، وأوضحه، وأجمعه بحيث لا تشذ عنه معتدة، فذكر أربعة أنواع من العدد، وهي جملة أنواعها.

النوع الأول: عدة الحامل بوضع الحمل مطلقاً بآئنة كانت أو رجعية، مفارقة في الحياة، أو متوفى عنها، فقال: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: ٤}، وهذا فيه عموم من ثلاث جهات.

أحدها: عموم المخبر عنه، وهو أولات الأحمال، فإنه يتناول جميعهن.

الثاني: عموم الأجل، فإنه أضافه إليهن، وإضافة اسم الجمع إلى المعرفة يعم، فجعل وضع الحمل جميع أجلهن، فلو كان لبعضهن أجل غيره لم يكن جميع أجلهن.

الثالث: أن المبتدأ والخبر معرفتان، أما المبتدأ: فظاهر، وأما الخبر - وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، ففي تأويل مصدر مضاف، أي أجلهن وضع حملهن، والمبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، اقتضى ذلك حصر الثاني في الأول، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ {فاطر: ١٥}، وبهذا احتج جمهور الصحابة على أن الحامل المتوفى عنها زوجها عدتها وضع حملها، ولو وضعته والزوج على المغتسل كما أفتى به النبي ﷺ لسببها الإسلامية^(١)، وكان هذا الحكم والفتوى منه مشتقاً من كتاب الله، مطابقاً له.

فصل

النوع الثاني: عدة المطلقة التي تحيض، وهي ثلاثة قروء، كما قال الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ {البقرة: ٢٢٨}.

النوع الثالث: عدة التي لا حيض لها، وهي نوعان: صغيرة لا تحيض، وكبيرة قد يئست من الحيض. فبين الله سبحانه عدة النوعين بقوله: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ

(١) عن المسور بن مخرمة «أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال فجاءت النبي ﷺ فاستأذنته أن تنكح وأذن لها فتكحت. رواه البخاري (٥٣٢٠) كتاب الطلاق، باب: «وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» ورواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٥/٥٩٠) بلفظ: «قد حلت فانكحي من شئت».

الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴿الطلاق: ١٠﴾، أى: فعدتهن كذلك.

النوع الرابع: المتوفى عنها زوجها فبين عدتها - سبحانه - بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، فهذا يتناول المدخول بها وغيرها، والصغيرة والكبيرة، ولا تدخل فيه الحامل، لأنها خرجت بقوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فجعل وضع حملهن جميع أجلهن، وحصره فيه، بخلاف قوله فى المتوفى عنهن: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، فإنه فعلٌ مطلق لا عموم له، وأيضاً فإن قوله: ﴿أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، متأخر فى النزول عن قوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، وأيضاً فإن قوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، فى غير الحامل بالاتفاق، فإنها لو تمادى حملها فوق ذلك تربصته، فعمومها مخصوص اتفاقاً، وقوله: ﴿أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ غيرٌ مخصوص بالاتفاق، هذا لو لم تأت السنة الصحيحة بذلك، ووقعت الحوالة على القرآن، فكيف والسنة الصحيحة موافقة لذلك، مقررة له.

فهذه أصول العدد فى كتاب الله مفصلةً مبينة، ولكن اختلف فى فهم المراد من القرآن ودلالته فى مواضع من ذلك، وقد دلَّت السنة بحمد الله على مراد الله منها ونحن نذكرها ونذكر أولى المعانى وأشبهها بها، ودلالة السنة عليها.

فمن ذلك اختلافُ السلف فى المتوفى عنها إذا كانت حاملاً، فقال على، وابن عباس، وجماعة من الصحابة: أبعدُ الأجلين من وضع الحمل، أو أربعة أشهر وعشراً، وهذا أحد القولين فى مذهب مالك رحمه الله اختاره سحنون. قال الإمام أحمد فى رواية أبى طالب عنه: على بن أبى طالب وابن عباس يقولان فى المعتدة الحامل: أبعدُ الأجلين^(١)، وكان ابن مسعود يقول: من شاء باهلتها، إنَّ سورة النساء القصصى نزلت بعد^(٢)، وحديث سبيعة يقضى بينهم «إذا وضعت، فقد حلت». وابن

(١) قول على رواه ابن أبى حاتم، وقول ابن عباس رواه البخارى ومسلم.

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٣٠٧) والنسائى (١٩٧/٦) وابن ماجه (٢٠٣٠) والطبري فى تفسيره (١٤٣/٢٨) عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: «من شاء لاعته لقد أنزلت سورة النساء القصصى بعد الأربعة الأشهر وعشراً» ورواه البخارى (٤٥٣٢) بلفظ: «اتعملون عليها التغليظ ولا تعملون عليها الرخصة، لنزلت سورة النساء القصصى بعد الطولى» «وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» وأراد بالقصصى سورة الطلاق، وبالطولى سورة البقرة يعنى أن عموم آية البقرة: «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» فخصوص بقوله تالى فى سورة الطلاق: «وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ».

مسعود يتأول القرآن: ﴿ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾، {الطلاق: ٤} هى فى المتوفى عنها، والمطلقة مثلها إذا وضعت، فقد حلت، وانقضت عدتها، ولا تنقضى عدة الحامل إذا أسقطت حتى يتبين خلقه، فإذا بان له يد أو رجل، عتقت به الأمة، وتنقضى به العدة، وإذا ولدت ولداً وفى بطنها آخر، لم تنقض العدة حتى تلد الآخر، ولا تغيب عن منزلها الذى أصيب فيه زوجها أربعة أشهر وعشراً إذا لم تكن حاملاً، والعدة من يوم يموت أو يطلق، هذا كلام أحمد.

وقد تناظر فى هذه المسألة: ابن عباس، وأبو هريرة رضى الله عنهما، فقال أبو هريرة: عدتها وضع الحمل، وقال ابن عباس: تعتد أقصى الأجلين، فحكما أم سلمة رضى الله عنها، فحكمت لأبى هريرة، واحتجت بحديث سبيعة^(١).

وقد قيل: إن ابن عباس رجع.

وقال جمهور الصحابة ومن بعدهم، والأئمة الأربعة: إن عدتها وضع الحمل، ولو كان الزوج على مغتسله فوضعت، حلت.

قال أصحاب الأجلين: هذه قد تناولها عمومان، وقد أمكن دخولها فى كليهما، فلا تخرج من عدتها بيقين حتى تأتى بأقصى الأجلين، قالوا: ولا يمكن تخصيص عموم إحداهما بخصوص الأخرى، لأن كل آية عامة من وجه، خاصة من وجه، قالوا: فإذا أمكن دخول بعض الصور فى عموم الآيتين، يعنى إعمالاً للعموم فى مقتضاه.

فإذا اعتدت أقصى الأجلين دخل أدناهما فى أقصاهما.

والجمهور أجابوا عن هذا بثلاثة أجوبة.

أحدها: أن صريح السنة يدل على اعتبار الحمل فقط، كما فى «الصحيحين»: أن سبيعة الأسلمية توفى عنها زوجها وهى حبلى، فوضعت، فأرادت أن تنكح، فقال لها أبو السنابل: ما أنت بناكحة حتى تعتدى آخر الأجلين، فسألت النبى عليه السلام، فقال: «كذب أبو السنابل، قد حلت فإنكحى من شئت»^(٢).

(١) صحيح: رواه مالك فى «الموطأ» (٢/٥٨٩/٨٣) والنسائى (٦/١٩١ - ١٩٢).

(٢) رواه البخارى (٥٣١٩) ومسلم (٣٦٥٦) وأبو داود (٢٣٠٦) والنسائى (٦/١٩٤ - ١٩٦) وابن ماجه (٢٠٢٨) وليس فى حديث قول النبى عليه السلام «كذب أبو السنابل» وقد وردت هذه اللفظة فى هذه القصة من طرق آخر.

الثانى أن قوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، {الطلاق: ٤} نزلت بعد قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، وهذا جواب عبد الله بن مسعود، كما فى صحيح البخارى عنه: أتجعلون عليها التغليظ، ولا تجعلون لها الرخصة، أشهد لنزول سورة النساء القصوى بعد الطولى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

وهذا الجواب يحتاج إلى تقرير، فإن ظاهره أن آية الطلاق مقدّمة على آية البقرة لتأخيرها عنها، فكانت ناسخة لها، ولكن النسخ عند الصحابة والسلف أعم منه عند المتأخرين، فإنهم يريدون به ثلاثة معان.

أحدها: رفع الحكم الثابت بخطاب.

الثانى: رفع دلالة الظاهر إما بتخصيص، وإما بتقييد، وهو أعم مما قبله.

الثالث: بيان المراد باللفظ الذى بيانه من خارج، وهذا أعم من المعنيين الأولين، فابن مسعود رضى الله عنه أشار بتأخر نزول سورة الطلاق، إلى أن آية الاعتداد بوضع الحمل ناسخة لآية البقرة إن كان عمومها مراداً، أو مخصّصة لها إن لم يكن عمومها مراداً مبينة للمراد منها، أو مقيدة لإطلاقها، وعلى التقديرات الثلاث، فيتعين تقديمها على عموم تلك وإطلاقها، وهذا من كمال فقهه رضى الله عنه، ورسوخه فى العلم، ومما يبين أن أصول الفقه سجية للقوم، وطبيعة لا يتكلفونها، كما أن العربية والمعانى والبيان وتوابعها لهم كذلك، فمن بعدهم فإنما يُجهد نفسه ليتعلق بغبارهم وأنى له ؟ !.

الثالث: أنه لو لم تأت السنة الصريحة باعتبار الحمل، ولم تكن آية الطلاق متأخرة، لكان تقديمها هو الواجب لما قرناه أولاً من جهات العموم الثلاثة فيها، وإطلاق قوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، وقد كانت الحوالة على هذا الفهم ممكنة، ولكن لغموضه ودقته على كثير من الناس، أُحيل فى ذلك الحكم على بيان السنة، وبالله التوفيق.

فصل

ودل قوله سبحانه: ﴿أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، على أنها إذا كانت حاملاً بتوأمين لم تنقض العدة حتى تضعهما جميعاً، ودلت على أن من عليها الاستبراء،

فعدتها وضع الحمل أيضاً، ودلت على أن العدة تنقضى بوضعه على أى صفة كان حياً أو ميتاً، تام الخلق أو ناقصها، نُفِخَ فيه الروح أو لم يُنفخ، ودل قوله: «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، على الاكتفاء بذلك وإن لم تحض وهذا قول الجمهور، وقال مالك: إذا كان عادتُها أن تحيض فى كل سنة مرة، فتوفى عنها زوجها، لم تنقض عدتها حتى تحيض حيضتها، فتبرأ من عدتها. فإن لم تحض، انتظرت تمام تسعة أشهر من يوم وفاته، وعنه رواية ثانية: كقول الجمهور، أنه تعتد أربعة أشهر وعشراً، ولا تنتظر حيضها.

فصل

ومن ذلك اختلافهم فى الأقراء، هل هى الحيض أو الأطهار ؟ فقال أكابر الصحابة: إنها الحيض، هذا قول أبى بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، وابن مسعود، وأبى موسى، وعُبادة بن الصامت، وأبى الدرداء، وابن عباس، ومعاذ بن جبل رضى الله عنهم، وهو قول أصحاب عبد الله بن مسعود، كلهم كعلقمة، والأسود، وإبراهيم، وشريح وقول الشعبي، والحسن، وقتادة، وقول أصحاب ابن عباس، سعيد بن جبیر، وطاووس، وهو قول سعيد بن المسيّب، وهو قول أئمة الحديث: كإسحاق بن إبراهيم، وأبى عبيد القاسم، والإمام أحمد رحمه الله، فإنه رجع إلى القول به، واستقرّ مذهبه عليه، فليس له مذهب سواه، وكان يقول: إنها الأطهار، فقال فى رواية الأثرم: رأيت الأحاديث عن قال: القروء الحيض، تختلف. والأحاديث عن قال: إنه أحقُّ بها حتى تدخل فى الحيضة الثالثة أحاديثٌ صحاح قوية، وهذا النص وحده هو الذى ظفر به أبو عمر بن عبد البر، فقال: رجع أحمد إلى أن الأقراء: الأطهار، وليس كما قال: بل كان يقول هذا أولاً، ثم توقّف فيه، فقال فى رواية الأثرم أيضاً: قد كنت أقول الأطهار، ثم وقفت كقول الأكابر، ثم جزم أنها الحيض، وصرح بالرجوع عن الأطهار، فقال فى رواية ابن هانئ. كنت أقول: إنها الأطهار، وأنا اليوم أذهب إلى أن الأقراء الحيض، قال القاضى أبو يعلى: وهذا هو الصحيح عن أحمد رحمه الله، وإليه ذهب أصحابنا، ورجع عن قوله بالأطهار، ثم ذكر نص رجوعه من رواية ابن هانئ كما تقدم، وهو قول أئمة أهل الرأى، كابى حنيفة وأصحابه.

وقالت طائفة: الأقراء: الأطهار، وهذا قولُ عائشة أم المؤمنين وريد بن ثابت، وعبد الله بن عمر.

ويروى عن الفقهاء السبعة، وأبان بن عثمان والزهرى، وعامة فقهاء المدينة، وبه قال مالك، والشافعى، وأحمد فى إحدى الروايتين عنه.

وعلى هذا القول، فمتى طلقها فى أثناءِ طهر، فهل تحتسب ببقية قرءاً ؟ على ثلاثة أقوال.

أحدها: تحتسب به، وهو المشهور.

والثانى: لا تحتسب به، وهو قولُ الزهرى. كما لا تحتسبُ ببقية الحيضة عند مَنْ يقول: القرء: الحيض اتفاقاً.

والثالث: إن كان قد جامعها فى ذلك الطهر، لم تحتسب ببقيته، وإلا احتسبت، وهذا قولُ أبى عبيد. فإذا طعنت فى الحيضة الثالثة أو الرابعة على قول الزهرى، انقضت عدتها. وعلى قول الأول، لا تنقضى العدة حتى تنقضى الحيضة الثالثة.

وهل يقفُ انقضاء عدتها على اغتسالها منها ؟ على ثلاثة أقوال. أحدها: لا تنقضى عدتها حتى تغتسل، وهذا هو المشهورُ عن أكابر الصحابة، قال الإمام أحمد: وعمر، وعلى، وابن مسعود يقولون: له رجعتها قبل أن تغتسل من الحيضة الثالثة، انتهى. وروى ذلك عن أبى بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وأبى موسى، وعبادة، وأبى الدرداء، ومعاذ بن جبل رضى الله عنهم، كما فى مصنف وكيع، عن عيسى الخياط، عن الشعبي، عن ثلاثة عشر من أصحاب النبی ﷺ الخَيْرُ فالخير، منهم: أبو بكر، وعمر، وابن عباس: أنه أحقُّ بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة:

وفى «مصنفه» أيضاً، عن محمد بن راشد، عن مكحول، عن معاذ بن جبل وأبى الدرداء مثله.

وفى مصنف عبد الرزاق: عن معمر، عن زيد بن ربيع، عن أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود، قال: أرسل عثمان إلى أبى بن كعب فى ذلك، فقال أبى بن كعب: أرى أنه أحقُّ بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة، وتحل لها الصلاة، قال: فما

أعلم عثمان إلا أخذ بذلك ^(١) .

وفى « مصنفه » أيضاً: عن عمر بن راشد، عن يحيى بن أبى كثير، أن عبادة بن الصامت قال: لا تَبِينُ حتى تَغْتَسِلَ من الحِيْضَةِ الثالثة، وَتَحِلَّ لها الصلاة ^(٢) .

فهولاء بضعة عشر من الصحابة، وهو قولُ سعيد بن المسيب، وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه. قال شريك: له الرجعة وإن فرطت فى الغسل عشرين سنة، وهذا إحدى الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله.

والثانى: أنها تنقضى بمجرد طهرها من الحيضة الثالثة، ولا تَقْفُ على الغسل، وهذا قولُ سعيد بن جبير والأوزاعى، والشافعى فى قوله القديم حيث كان يقول: الأقرء: الحيض، وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد اختارها أبو الخطاب.

والثالث: أنها فى عدتها بعد انقطاع الدم، ولزوجها رجعتها حتى يمضى عليها وقتُ الصلاة التى طهرت فى وقتها، وهذا قولُ الثوري، والرواية الثالثة عن أحمد: حكاها أبو بكر عنه، وهو قولُ أبى حنيفة رحمه الله، لكن إذا انقطع الدم لأقلّ الحيض، وإن انقطع الدم لأكثره، انقضتِ العدة عنها بمجرد انقطاعه.

وأما من قال: إنها الأطهار، اختلفوا فى موضعين:

أحدهما: هل يشترط كون الطهر مسبوفاً بدم قبله، أو لا يُشترط ذلك ؟ على قولين لهم، وهما وجهان فى مذهب الشافعى وأحمد. أحدهما: يُحتسب، لأنه طهر بعده حيض فكان قرءاً، كما لو كان قبله حيض. والثانى: لا يُحتسب، وهو ظاهر نص الشافعى فى الجديد، لأنها لا تُسمى من ذوات الأقرء إلا إذا رأت الدم.

الموضع الثانى: هل تنقضى العدة بالطن فى الحيضة الثالثة أو لا تنقضى حتى تحيض يوماً وليلة ؟ على وجهين لأصحاب أحمد، وهما قولان منصوبان للشافعى، ولأصحابه وجه ثالث: إن حاضت للعادة، انقضتِ العدة بالطن فى الحيضة. وإن حاضت لغير العادة، بأن كانت عادتها ترى الدم فى عاشر الشهر، فرأته فى أوله، لم تنقض حتى يمضى عليها يوم وليلة. ثم اختلفوا: هل يكون هذا الدم محسوباً من العدة ؟ على وجهين، تظهرُ فائدتهم فى رجعتها فى وقته، فهذا تقرير مذاهب الناس فى الأقرء.

(١) ضعيف . رواه عبد الرزاق (١٠٩٨٧) وفى سننه زيد بن رفيع، ضعفه الدارقطنى، وقال النسائى: ليس بالقوى .

(٢) ضعيف . رواه عبد الرزاق (١١٠٠٠) وفى سننه عمر بن راشد بن شجرة وهو ضعيف .

قال من نص: إنها الحيض: الدليل عليه وجوه.

أحدها: أن قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، {البقرة: ٢٢٨} إما أن يراد به الأطهار فقط، أو الحيض فقط، أو مجموعهما. والثالث: محال إجماعاً، حتى عند من يَحْمِلُ اللفظ المشترك على معنيه. وإذا تعيَّن حملُه على أحدهما، فالحيض أولى به لوجوه.

أحدها: أنها لو كانت الأطهار فالمعتدة بها يكفيها قرآن، ولحظة من الثالث، وإطلاق الثلاثة على هذا مجاز بعيد لنصية الثلاثة في العدد المخصوص.

فإن قلتم: بعض الطهر المطلق فيه عندنا قرء كامل، قيل: جوابه من ثلاثة أوجه.

أحدها: أن هذا مختلف فيه كما تقدم، فلم تُجمع الأمة على أن بعض القرء قرء قط، فدعوى هذا يفتقر إلى دليل.

الثاني: أن هذا دعوى مذهبية، أوجب حمل الآية عليها إلزام كون الأقراء الأطهار، والدعوى المذهبية لا يُفسرُ بها القرآن، وتُحمل عليها اللغة، ولا يُعقل في اللغة قط أن اللحظة من الطهر تُسمى قرءاً كاملاً، ولا اجتمعت الأمة على ذلك، فدعواه لا تثبت نقلاً ولا إجماعاً، وإنما هو مجرد الحمل، ولا ريب أن الحمل شيء، والوضع شيء آخر، وإنما يُفيد ثبوت الوضع لغة أو شرعاً أو عرفاً.

الثالث: أن القرء إما أن يكون اسماً لمجموع الطهر، كما يكون اسماً لمجموع الحيضة أو لبعضه، أو مشتركاً بين الأمرين اشتراكاً لفظياً، أو اشتراكاً معنوياً، والأقسام الثلاثة باطلة فتعيّن الأول، أما بطلان وضعه لبعض الطهر، فلأنه يلزم أن يكون الطهر الواحد عدة أقراء، ويكون استعمال لفظ « القرء » فيه مجازاً. وأما بطلان الاشتراك المعنوي، فمن وجهين، أحدهما: أنه يلزم أن يصدق على الطهر الواحد أنه عدة أقراء حقيقة. والثاني: أن نظيره - وهو الحيض - لا يُسمى جزؤه قرءاً اتفاقاً، ووضع القرء لهما لغة لا يختلف، وهذا لاخفاء به.

فإن قيل: نختار من هذه الأقسام أن يكون مشتركاً بين كُله وجزئه اشتراكاً لفظياً، ويُحمل المشترك على معنيه، فإنه أحفظ، وبه تحصل البراءة بيقين. قيل: الجواب من وجهين. أحدهما: أنه لا يصح اشتراكه كما تقدم. الثاني: أنه لو صح

اشترأكه، لم يجز حملُهُ على مجموع معنييه. أما على قول من لا يُجوزُ حملَ المشترك على معنييه، فظاهر، وأما من يُجوزُ حملهُ عليهما، فإنما يُجوزونه إذا دل الدليل على إرادتهما معاً. فإذا لم يدل الدليل وقفوه حتى يقوم الدليل على إرادة أحدهما، أو إرادتهما، وحكى المتأخرون عن الشافعى، والقاضى أبى بكر، أنه إذا تجرّد عن القرائن، وجب حملُهُ على معنييه، كالأسم العام لأنه أحوط، إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا سبيل إلى معنى ثالث، وتعطيلُهُ غير ممكن، ويمتنع تأخيرُ البيان عن وقت الحاجة. فإذا جاء وقتُ العمل، ولم يتبين أن أحدهما هو المقصود بعينه، علّم أن الحقيقة غيرُ مرادة، إذ لو أريدت لبيّنت، فتعيّن المجازُ، وهو مجموع المعنيين، ومن يقول: إن الحمل عليهما بالحقيقة يقول: لما لم يتبين أن المراد أحدهما علم أنه أراد كليهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فى هذه الحكاية عن الشافعى والقاضى نظر، أما القاضى، فمن أصله الوقف فى صيغ العموم، وأنه لا يجوز حملها على الاستغراق إلا بدليل، فمن يقف فى ألفاظ العموم كيف يَجْزِمُ فى الألفاظ المشتركة بالاستغراق من غير دليل؟ وإنما الذى ذكره فى كتبه إحالة الاشتراك رأساً، وما يدعى فيه الاشتراك، فهو عنده من قبيل المتواطئ، وأما الشافعى، فمنصبُهُ فى العلم أجلُّ من أن يقول مثل هذا، وإنما استنبطَ هذا من قوله: إذا أوصى لمواليه تناول المولى من فوق ومن أسفل، وهذا قد يكونُ قاله لاعتقاده أن المولى من الأسماء المتواطئة، وأن موضعه القدر المشترك بينهما، فإنه من الأسماء المتضايقة، كقوله «من كنتُ مولاهُ فعلى مولاهُ»^(١) ولا يلزمُ من هذا أن يحكى عنه قاعدة عامة فى الأسماء التى ليس من معانيها قدرٌ مشترك أن تحمَلَ عند الإطلاق على جميع معانيها، ثم الذى يدلُّ على فساد هذا القول وجوه.

أحدها: أن استعمال اللفظ فى معنييه إنما هو مجاز، إذ وَضَعُهُ لكل واحد منهما

(١) صحيح. رواه أحمد (٥/ ٣٥٠ و ٣٥٨ و ٣٦١) وابن أبى شيبة (١٢/ ٥٧) والنسائى فى «الفضائل» (٤١) وفى الخصائص (٧٧) وابن أبى عاصم (١٣٥٤) والبزار (٢٥٣٥) وابن حبان (٦٩٣٠ - إحصان) والحاكم (٢/ ١٢٩ - ١٣٠) من حديث بريدة رضى الله عنه.

وفى الباب عن ابن عباس والبراء بن عازب وسعد بن أبى وقاص وريد بن أرقم وأبى أيوب الأنصارى رضى الله عنهم.

على سبيل الانفراد هو الحقيقة، واللفظ المطلق لا يجوزُ حملُه على المجاز، بل يجب حملُه على حقيقته.

الثاني: أنه لو قُدِّرَ أنه موضوع لهما منفردين، ولكل واحد منهما مجتمعين، فإنه يكون له حينئذ ثلاثة مفاهيم، فالحمل على أحد مفاهيمه دون غيره بغير موجب ممتنع.

الثالث: أنه حينئذ يستحيلُ حملُه على جميع معانيه، إذ حملُه على هذا وحده، وعليهما معاً مستلزم للجمع بين النقيضين، فيتسحيلُ حملُه على جميع معانيه، وحملُه عليهما معاً حملٌ له على بعض مفهوماته، فحملُه على جميعها يُبطلُ حملُه على جميعها.

الرابع: أن ههنا أموراً: أحدها: هذه الحقيقة وحدها، والثاني: الحقيقة الأخرى وحدها، والثالث: مجموعهما، والرابع: مجاز هذه وحدها، والخامس: مجاز الأخرى وحدها، والسادس: مجازهما معاً، والسابع: الحقيقة وحدها مع مجازها، والثامن: الحقيقة مع مجاز الأخرى. والتاسع: الحقيقة الواحدة مع مجازهما، والعاشر: الحقيقة الأخرى مع مجازها، والحادي عشر: مع مجاز الأخرى، والثاني عشر: مع مجازهما، فهذه اثنا عشر محملاً بعضها على سبيل الحقيقة، وبعضها على سبيل المجاز، فتعيين معنى واحدٍ مجازي دون سائر المجازات، والحقائق ترجيحٌ من غير مرجح، وهو ممتنع.

الخامس: أنه لو وجب حملُه على المعنيين جميعاً لصار من صيغ العموم، لأن حكم الاسم العام وجوبُ حملِه على جميع مفرداته عند التجرد من التخصيص، ولو كان كذلك، لجاز استثناء أحد المعنيين منه، ولسبق إلى الذهن منه عند الإطلاق العموم، وكان المستعملُ له في أحد معنييه بمنزلة المستعملٍ للاسم العام في بعض معانيه، فيكون متجوراً في خطابه غير متكلم بالحقيقة، وأن يكون من استعماله في معنييه غير محتاج إلى دليل، وإنما يحتاج إليه من نفى المعنى الآخر، ولوجب أن يفهم منه الشمول قبل البحث عن التخصيص عند من يقول بذلك في صيغ العموم، ولا ينفي الإجمال عنه، إذ يصيرُ بمنزلة سائر الألفاظ العامة، وهذا باطل قطعاً، وأحكام الأسماء المشتركة لا تُفارق أحكام الأسماء العامة، وهذا مما يعلم بالاضطرار من

اللغة، ولكانت الأمة قد أجمعت فى هذه الآية على حملها على خلاف ظاهرها ومطلقها إذ لم يصِر أحدٌ منهم إلى حمل « القراء » على الطهر والحيض معاً، وبهذا يتبين بطلان قولهم: حمّله عليهما أحوط، فإنه لو قُدِّرَ حملُ الآية على ثلاثة من الحيض والأطهار، لكان فيه خروجٌ عن الاحتياط.

وإن قيل: نحمله على ثلاثة من كل منهما، فهو خلاف نص القرآن إذ تصير الأقراء ستة.

قولهم: إما أن يُحمل على أحدهما بعينه، أو عليهما إلى آخره قلنا: مثلُ هذا لا يجوز أن يعرى عن دلالة تُبين المراد منه كما فى الأسماء المجملة، وإن خفيت الدلالة على بعض المجتهدين، فلا يلزم أن تكون خفية عن مجموع الأمة، وهذا هو الجواب عن الوجه الثالث، فالكلام، إذا لم يكن مطلقه يدل على المعنى المراد، فلا بد من بيان المراد. وإذا تعين أن المراد بالقراء فى الآية أحدهما لا كلاهما، فإرادة الحيض أولى لوجوه. منها: ما تقدم. الثانى: أن استعمال القراء فى الحيض أظهر منه فى الطهر، فإنهم يذكرونه تفسيراً للفظه، ثم يُردفونه بقولهم: وقيل، أو قال فلان، أو يقال، على الطهر، أو وهو أيضاً الطهر، فيجعلون تفسيره بالحيض كالمستقر المعلوم المستفيض، وتفسيره بالطهر قول قليل. وهاك حكاية ألفاظهم.

قال الجوهري: القراء بالفتح: الحيض، والجمع أقراء وقُروء، فى الحديث: « لا صَلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ ».

القراء أيضاً: الطهر، وهو من الأضداد.

وقال أبو عبيد: الأقراء: الحيض، ثم قال: الأقراء الأطهار، وقال الكسائى: والأقراء أقرأت المرأة: إذا حاضت.

وقال ابن فارس: القُروء: أوقات، يكون للطهر مرة، وللحيض مرة، والواحد قرء ويقال: القراء: وهو الطهر، ثم قال: وقوم يذهبون إلى أن القراء الحيض، فحكى قول مَنْ جعله مشتركاً بين أوقات الطهر والحيض، وقول مَنْ جعله لأوقات الطهر، وقول مَنْ جعله لأوقات الحيض، وكأنه لم يختَر واحداً منهما، بل جعله لأوقاتها. قال: وأقرأت المرأة إذا خرجت من حيض إلى طهر، ومن طهر إلى حيض، وهذا يدل

على أنه لا بُدَّ من مسمى الحيض في حقيقته يُوضحه أن من قال: أوقات الطهر تُسمى قروءاً، فإنما يريد أوقات الطهر التي يحتوشها الدم، وإلا فالصغيرة والآيسة لا يقال لزمان طهرهما أقراء، ولا هُما من ذوات الأقراء باتفاق أهل اللغة.

الدليل الثاني: أن لفظ القراء لم يستعمل في كلام الشارع إلا للحيض، ولم يجئ عنه في موضع واحد استعماله للطهر، فحملهُ في الآية على المعهود المعروف من خطاب الشارع أولى، بل متعين، فإنه عليه السلام قال للمستحاضة «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ» ^(١) وهو عليه السلام المعبرُ عن الله تعالى، وبلغة قومه نزل القرآن، فإذا ورد المشترك في كلامه على أحد معنييه، وجب حملهُ في سائر كلامه عليه إذا لم تثبت إرادة الآخر في شيء من كلامه ألبتة، ويصيرُ هو لغة القرآن التي خوطبنا بها، وإن كان له معنى آخر في كلام غيره، ويصير هذا المعنى الحقيقة الشرعية في تخصيص المشترك بأحد معنييه، كما يُخصُّ المتواطئُ بأحد أفرادهِ، بل هذا أولى، لأن أغلب أسباب الاشتراك تسمية أحد القبيلتين الشيء باسم، وتسمية الأخرى بذلك الاسم مسمى آخر، ثم تشيع الاستعمالات، بل قال المبرد وغيره: لا يقع الاشتراك في اللغة إلا بهذا الوجه خاصة، والواضع لم يضع لفظاً مشتركاً ألبتة، فإذا ثبت استعمال الشارع لفظ القروء في الحيض، علم أن هذا لغته، فيتعين حملهُ على ما في كلامه. ويوضح ذلك ما في سياق الآية من قوله: «وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ» [البقرة: ٢٢٨] وهذا هو الحيض، والحمل عند عامة المفسرين، والمخلوق في الرحم إنما هو الحيض الوجودي، ولهذا قال السلف والخلف: هو الحمل والحيض، وقال بعضهم: الحمل، وبعضهم: الحيض، ولم يقل أحد قط: إنه الطهر، ولهذا لم ينقله من عنى بجمع أقوال أهل التفسير، كابن الجوزي وغيره. وأيضاً فقد قال سبحانه: «وَاللَّائِي يَشْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ»، فجعل كلَّ شهر بإزاء حيضة، وعلّق الحكم بعدم الحيض لا بعدم الطهر من الحيض. وأيضاً فحديث عائشة رضى الله عنها عن النبي عليه السلام: «طَلَقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعَدَّتْهَا حَيْضَتَانِ» ^(٢)، رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذى وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا يُعرف له في العلم غير هذا

(١) صحيح لشواهده. رواه أبو داود (٢٩٧) والترمذى (١٢٦) والدارمى (٢٠٢/١) وابن ماجه (٦٢٥) والبيهقى (١١٦/١ و ٣٤٧) وانظر «الإرواء» (٢٠٧).

(٢) سبق تخريجه في فصل حكم رسول الله عليه السلام في العبد يطلق زوجته تطليقتين ثم يعتق بعد ذلك.

الحديث، وفي لفظ للدارقطني فيه: «طَلَقُ الْعَبْدُ ثَنَانًا»^(١)، وروى ابن ماجه من حديث عطية العوفي، عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «طَلَقُ الْأُمَةِ اثْنَتَانِ، وَعَدَّتْهَا حَيْضَتَانِ»^(٢) وأيضاً: قال ابن ماجه فى سننه: حدثنا على ابن محمد، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضى الله عنها قالت: أمرت بريرة أن تعتد ثلاث حيض^(٣).

وفى «المسند»: عن ابن عباس رضى الله عنهما، أن النبى ﷺ خير بريرة، فاختارت نفسها، وأمرها أن تعتد عدة الحرة^(٤). وقد فسر عدة الحرة بثلاث حيض فى حديث عائشة رضى الله عنها. فإن قيل: فمذهب عائشة رضى الله عنها، أن الأقراء: الأطهار؟ قيل: ليس هذا بأول حديث خالفه راويه، فأخذ بروايته دون رأيه، وأيضاً فى حديث الربيع بنت معوذ، أن النبى ﷺ أمر امرأة ثابت بن قيس بن شماس لما اختلعت من زوجها أن تتربص حيضة واحدة، وتلحق بأهلها، رواه النسائي^(٥).

وفى سنن أبى داود عن ابن عباس رضى الله عنهما، أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها، فأمرها النبى ﷺ أن تعتد بحيضة^(٦).

وفى الترمذى: أن الربيع بنت معوذ اختلعت على عهد رسول الله ﷺ، فأمرها النبى ﷺ أو أمرت أن تعتد بحيضة^(٧). قال الترمذى: حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحيضة. وأيضاً، فإن الاستبراء هو عدة الأمة، وقد ثبت عن أبى سعيد: أن النبى ﷺ قال فى سبايا أوطاس: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً»^(٨) رواه أحمد وأبو داود.

(١) ضعيف. رواه الدارقطنى (٣٨/٤) وفى سننه عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد وهو كثير الغلط وكانت فيه غفلة كما فى «التقريب» (٤٢٣/١).

(٢) ضعيف. رواه ابن ماجه (٢٠٩٧٩) والدارقطنى (٣٨/٤) والبيهقى (٣٦٩/٧) وفى سننه عمر بن شبيب وعطية العوفي وهما ضعيفان والحديث صحيح من قول ابن عمر، رواه مالك فى «الموطأ» (٤٩/٥٧٤/٢) والدارقطنى (٣٩/٤) وقال: وهذا هو الصواب وحديث عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر عن النبى ﷺ من غير ثابت من وجهين: أحدهم أن عطية ضعيف. وسالم ونافع أثبت منه وأصح رواية، والوجه الآخر أن عمر بن شبيب ضعيف الحديث، ولا يحتج بروايته، والله ألم.

(٣) صحيح. رواه ابن ماجه (٢٠٧٧).

(٤) حسن. رواه النسائي (١٨٦/٦) وابن ماجه (٢٠٥٨).

(٥) صحيح. رواه أبو داود (٢٢٢٩) والترمذى (١١٨٥).

(٦) صحيح. رواه الترمذى (١١٨٥).

(٨) سبق تخريجه.

فإن قيل: لا نسلم أن استبراء الأمة بالحیضة، وإنما هو بالطهر الذي هو قبل الحيضة، كذلك قال ابنُ عبد البر، وقال: قولهم: إن استبراء الأمة حیضة بإجماع ليس كما ظنوا، بل جائز لها عندنا أن تنكح إذا دخلت في الحيضة، واستيقنت أن دمها دم حیض، كذلك قال إسماعيل بن إسحاق ليحيى بن أكثم حين أدخل عليه في مناظرته إياه .

قلنا: هذا يردُّه قوله ﷺ: « لَا تُوطَأُ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ » (١) .

وأيضاً فالمقصودُ الأصلي من العدة إنما هو استبراء الرحم، وإن كان لها فوائد أخرى، ولشرف الحرمة المنكوحة وخطرها، جعل العلم الدال على براءة رحمها ثلاثة أقراء، فلو كان القراء: هو الطهر، لم تحصل بالقراء الأول دلالة، فإنه لو جامعها في الطهر، ثم طلقها، ثم حاضت كان ذلك قرأً محسوباً من الأقراء عند من يقول: الأقراء الأطهار . ومعلوم: أن هذا لم يدل على شيء، وإنما الذي يدلُّ على البراءة الحيض الحاصل بعد الطلاق، ولو طلقها في طهر، لم يُصَبِّها فيه، وإنما يعلم هنا براءة الرحم بالحيض الموجود قبل الطلاق، والعدة لا تكون قبل الطلاق لأنها حكمه، والحكم لا يسبقُ سببه، فإذا كان الطهرُ الموجود بعد الطلاق لا دلالة له على البراءة أصلاً، لم يجز إدخاله في العدد الدالة على براءة الرحم، وكان مثله كمثل شاهدٍ غير مقبول، ولا يجوزُ تعليقُ الحكم بشهادة شاهد لا شهادة له، يُوضحه أن العدة في المنكوحات، كالاستبراء في المملوكات .

وقد ثبت بصريح السنة أن الاستبراء بالحيض لا بالطهر، فكذلك العدة إذ لا فرق بينهما إلا بتعدد العدة، والاكتفاء بالاستبراء بقراء واحد، وهذا لا يُوجب اختلافهما في حقيقة القراء، وإنما يختلفان في القدر المعتبر منهما، ولهذا قال الشافعي في أصحِّ القولين عنه: إن استبراء الأمة يكون بالحيض، وفرق أصحابه بين البايين، بأن العدة وجبت قضاء لحق الزوج، فاخصت بأزمان حقه، وهي أزمان الطهر، وبأنها تتكرر، فتعلم معها البراءة بتوسط الحيض بخلاف الاستبراء، فإنه لا يتكرر، والمقصودُ منه مجرد البراءة، فاكتفى فيه بحيضة . وقال في القول الآخر: تُستبرأ بطهر طرداً لأصله

فى العدد، وعلى هذا، فهل تُحتسب ببعض الطهر ؟ على وجهين لأصحابه، فإذا احتُسبت به، فلا بُدَّ من ضمِّ حيضة كاملة إليه . فإذا طعنت فى الطهر الثانى، حلَّتْ، وإن لم تحتسب به، فلا بُدَّ من ضمِّ طهر كامل إليه، ولا تحتسب ببعض الطهر عنده قرءاً قولاً واحداً .

والمقصود: أن الجمهورَ على أن عدة الاستبراء حيضة لا طُهر، وهذا الاستبراء فى حق الأمة كالعدة فى حق الحرة، قالوا: بل الاعتداد فى حق الحرة بالحيض أولى من الأمة من وجهين .

أحدهما: أن الاحتياط فى حقها ثابت بتكرير القرء ثلاث استبراءات، فهكذا ينبغى أن يكون الاعتداد فى حقها بالحيض الذى هو أحوط من الطهر، فإنها لا تُحتسب ببقية الحيضة قرءاً، وتُحتسب ببقية الطهر قرءاً .

الثانى: أن استبراء الأمة فرع على عدة الحرة، وهى الثابتة بنص القرآن، والاستبراء إنما ثبت بالسنة، فإذا كان قد احتاط له الشارع بأن جعله بالحيض، فاستبراء الحرة أولى، فعدة الحرة استبراء لها، واستبراء الأمة عدة لها .

وأيضاً فالأدلة والعلامات والحدود والغايات إنما تحصل بالأمور الظاهرة المتميزة عن غيرها، والطهر هو الأمر الأصلى، ولهذا متى كان مستمراً مستصحباً لم يكن له حكم يُفرد به فى الشريعة، وإنما الأمر المتميز هو الحيض، فإن المرأة إذا حاضت تغيرت أحكامها من بلوغها، وتحريم العبادات عليها من الصلاة والصوم والطواف واللُبث فى المسجد وغير ذلك من الأحكام .

ثم إذا انقطع الدم واغتسلت، فلم تتغير أحكامها بتجدد الطهر، لكن لزوال المغير الذى هو الحيض، فإنها تعود بعد الطهر إلى ما كانت عليه قبل الحيض من غير أن يُجدد لها الطهر حكماً، والقرء أمر يُغير أحكام المرأة، هذا التغير إنما يحصل بالحيض دون الطهر . فهذا الوجه دال على فساد قول من يحتسب بالطهر الذى قبل الحيضة قرءاً فيما إذا طلقت قبل أن تحيض، ثم حاضت، فإن من اعتد بهذا الطهر قرءاً، جعل شيئاً ليس له حكم فى الشريعة قرءاً من الأقراء، وهذا فاسد .

فصل

قال من جعل الأقراء الأطهار: الكلام معكم فى مقامين .

أحدهما: بيان الدليل على أنها الأطهار .

الثانى: فى الجواب عن أدلتكم .

أما المقام الأول: فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [اللاق: ١] ، ووجه الاستدلال به: أن اللام هى لام الوقت، أى: فطلقوهن فى وقت عدتهن، كما فى قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الانبيا: ٤٧]، أى: فى يوم القيامة، وقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، أى: وقت الدلوک، وتقول العرب: جئتک لثلاث بقين من الشهر، أى: فى ثلاث بقين منه، وقد فسر النبى ﷺ هذه الآية بهذا التفسير، ففى «الصحيحين»: عن ابن عمر رضى الله عنه: أنه لما طلق امرأته وهى حائض، أمره النبى ﷺ أن يراجعها، ثم يطلِّقها، وهى طاهر، قبل أن يمسه، ثم قال: «فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِى أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»^(١) فبين النبى ﷺ أن العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء هى الطهر الذى بعد الحيضة، ولو كان القرء هو الحيض، كان قد طلقها قبل العدة لا فى العدة، وكان ذلك تطويلاً عليها، وهو غير جائز، كما لو طلقها فى الحيض .

قال الشافعى: قال الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فالأقراء عندنا - والله أعلم - الأطهار، فإن قال قائل: ما دل على أنها الأطهار وقد قال غيركم: الحيض ؟ قيل: له دالتان . إحداهما: الكتاب الذى دلت عليه السنة، والأخرى: اللسان .

فإن قال: وما الكتاب ؟ قيل: قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، وأخبرنا مالك: عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنه، أنه طلق امرأته وهى حائض فى عهد النبى ﷺ، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «مُرْهُ فَلْيُراجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحْبِضْ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فِتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِى أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»^(٢) .

أخبرنا مسلم، وسعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن أبى الزبير، أنه سمع ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضاً، فقال: قال النبى ﷺ: «إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلَّقْ أَوْ

(١) سبق تخريجه .

(٢) صحيح . رواه مالك فى «الموطأ» (٢/ ٥٧٦/ ٥٣) والشافعى فى «الام» (٥/ ٢٠٩) .

يُمْسِكُ»، وتلا النبي ﷺ: «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ» لِقَبْلٍ أَوْ فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ^(١) قال الشافعى رحمه الله: أنا شككت، فأخبر رسول الله ﷺ عن الله عز وجل: أن العدة الطهر دون الحيض، وقرأ: «فَطَلَّقُوهُنَّ لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ» وأن يطلقها طاهراً؛ لأنها حينئذ تستقبل عِدَّتِها، ولو طُلِّقَتْ حائضاً، لَمْ تَكُنْ مُسْتَقْبِلَةً عِدَّتِها إلا بعد الحيض .

فإن قال: فما اللسان ؟ قيل: القرء: اسم وُضِعَ لمعنى، فلما كان الحيض دماً يُرْخِيهِ الرحم فيخرج، والطهر دماً يحتبس، فلا يخرج، وكان معروفاً من لسان العرب، أن القرء: الحبس . تقول العرب: هو يَقْرَى الماء فى حوضه وفى سقائه، وتقول العرب: هو يَقْرَى الطعام فى شِدْقِهِ، يعنى: يحبسه فى شِدْقِهِ . وتقول العرب: إذا حبس الرجل الشيء، قرأه . يعنى: خبأه، وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: تُقْرَى فى صحافها، أى: تُحبس فى صحافها .

قال الشافعى: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة رضى الله عنها، أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت فى الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ . قال ابن شهاب: فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَتْ: صَدَقَ عُرْوَةُ . وقد جادلها فى ذلك ناس . وقالوا: إن الله تعالى يقول: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فقالت عائشة رضى الله عنها: صدقتم، وهل تدرُونَ ما الأقرء ؟ الأقرء: الأطهار^(٢) . أخبرنا مالك، عن ابن شهاب قال: سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: ما أدركتُ أحداً

(١) رواه مسلم (٣٥٩٩) كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، والشافعى فى «الام» وقال الشيخ أحمد شاكر فى تعليقه على «الرسالة» للشافعى ص ٥٦٨ «وليس كلمة فى قبل» ولا «لقبل» من التلاوة، وإنا تلاها النبي ﷺ هكذا بيانا للمعنى على سبيل التفسير، كأنه يريد أن يبين أن معنى قوله تعالى: «لعِدَّتِهِنَّ» هو: «فى قبل عدتِهِنَّ» أو «لقبل عدتِهِنَّ» بمعنى استقبال العدة، وإذا أمر النبي ﷺ أن يكون طلاق المرأة فى طهر لم يمسا فيه، وأبان أن هذا هو الطلاق الذى أذن الله بإيقاعه، وأن ذلك هو العدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء: فلا تكون العدة الطهر أبداً، ولا تكون إلا الحيض، لأنه أمر بالطلاق لتستقبل المرأة عِدَّتِها، وهى طاهر ولا تستقبل العدة إلا أن تكون العدة بالحيض، لأنها لا تستقبل ما هى فيه من الطهر، إنما تستقبل ما بعده، وهو الحيض، وهذا بين لا يكاد يكون موضع نظر ا. هـ.

وقال أبو حيان فى «البحر المحيط» (٢٧٨/٨): «وما روى عن جماعة من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم من أنهم قرؤوا «فطلقوهن فى قبل عدتِهِنَّ» أو «لقبل عدتِهِنَّ» هو على سبيل التفسير، لا على أنه قرآن، لخلافه سواد المصحف الذى أجمع عليه المسلمون شرقاً وغرباً.

(٢) صحيح. رواه مالك فى الموطأ (٥٧٦/٢ - ٥٧٧ / ٥٤) والشافعى فى «الام» (٢٠٩/٥) وأحمد (٤٠٥/٢).

من فقهاثنا إلا وهو يقول هذا: يُريد الذى قالت عائشة رضى الله عنها^(١). قال الشافعى رحمه الله: وأخبرنا سفيان، عن الزهرى، عن عمرة، عن عائشة رضى الله عنها: إذا طعنت المطلق في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه^(٢).

وأخبرنا مالك رحمه الله، عن نافع، وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار، أن الأحوص - يعنى ابن حكيم - هلك بالشام حين دخلت امرأته في الحيضة الثالثة، وقد كان طلقها، فكتب معاوية إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك؟ فكتب إليه زيد: إنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه، وبرئ منها، ولا ترثه، ولا يرثها^(٣).

وأخبرنا سفيان، عن الزهرى، قال: حدثني سليمان بن يسار، عن زيد بن ثابت، قال: إذا طعنت المرأة في الحيضة الثالثة فقد برئت^(٤).

وفى حديث سعيد بن أبى عروبة، عن رجل، عن سليمان بن يسار، أن عثمان ابن عفان وابن عمر قالوا: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا رجعة له عليها^(٥).

وأخبرنا مالك: عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه، ولا ترثه، ولا يرثها.

أخبرنا مالك رحمه الله، أنه بلغه عن القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، وأبى بكر بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار، وابن شهاب، أنهم كانوا يقولون: إذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة، فقد بانت منه، ولا ميراث بينهما. زاد غير الشافعى عن مالك رحمهما الله: ولا رجعة له عليها^(٦). قال مالك: وذلك الأمر الذى أدركت عليه أهل العلم ببلدنا.

قال الشافعى رحمه الله: ولا بُعد أن تكون الأقراء الأطهار، كما قالت عائشة رضى الله عنها، والنساء بهذا أعلم، لأنه فيهن لا فى الرجال، أو الحيض، فإذا جاءت بثلاث حيض، حلت، ولا نجد فى كتاب الله للغسل معنى، ولستم تقولون

(١) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (٥٧٧/٢) والشافعى فى «الأم» (٢٠٩/٥) وأحمد (٤٠٥/٢).

(٢) صحيح.. رواه الشافعى (٢٠٩/٥) وأحمد (٤٠٥/٢).

(٣) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (٥٧٧/٢) والشافعى فى «الأم» (٢٠٩/٥) وأحمد (٤٠٤/٣).

(٤) صحيح. رواه الشافعى فى «الأم» (٢٠٩/٥) وأحمد (٤٠٤/٢).

(٥) ضعيف. فى سنده مجهول.

(٦) صحيح. رواه الشافعى فى «الأم» (٢٠٩/٥).

بواحد من القولين، يعنى: أن الذين قالوا: إنها الحيض، قالوا: وهو أحق برجعتهما حتى تغتسل من الحيضة الثالثة، كما قاله على، وابن مسعود، وأبو موسى، وهو قول عمر بن الخطاب أيضاً. فقال الشافعى: فقليل لهم يعنى للعراقيين: لم تقولوا بقول من احتججتم بقوله، ورويتُم هذا عنه، ولا بقول أحد من السلف علمناه؟ فإن قال قائل: أين خالفناهم؟ قلنا. قالوا: حتى تغتسل وتحل لها الصلاة، وقتلتُم: إن فرطت فى الغسل حتى يذهب وقت الصلاة حلت وهى لم تغتسل، ولم تحل لها الصلاة. انتهى كلام الشافعى رحمه الله^(١).

قالوا: ويدل على أنها الأطهار فى اللسان قول الأعشى:

أفى كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمُ غَزْوَةٍ تَشْدُ لِأَفْصَاهَا عَزِيمَ عَزَائِكَا
مُورِّثَةُ عِزًّا وَفِي الْحَيِّ رِفْعَةً لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرْوٍ نِسَائِكَا

فالقروء فى البيت: الأطهار، لأنه ضيع أطهارهن فى غزاته، وأثرها عليهن.

قالوا: ولأن الطهر أسبق إلى الوجود من الحيض، فكان أولى بالاسم، قالوا: فهذا أحد المقامين.

وأما المقام الآخر: وهو الجواب عن أدلتكم: فنجيبكم بجوابين مجمل ومفصل.

أما المجمل: فنقول: من أنزل عليه القرآن، فهو أعلم بتفسيره، وبمراد المتكلم به من كل أحد سواه، وقد فسر النبى ﷺ العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء بالأطهار، فلا التفات بعد ذلك إلى شىء خالفه، بل كل تفسير يخالف هذا فباطل.

قالوا: وأعلم الأمة بهذه المسألة أزواج رسول الله ﷺ، وأعلمهن بها عائشة رضى الله عنها، لأنها فيهن لا فى الرجال، ولأن الله تعالى جعل قولهن فى ذلك مقبولا فى وجود الحيض والحمل، لأنه لا يعلم إلا من جهتهن، فدل على أنهن أعلم بذلك من الرجال، فإذا قالت أم المؤمنين رضى الله عنها: إن الأقراء الأطهار.

فَقَدْ قَالَتْ حَدَّامٌ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَّامٌ

قالوا: وأما الجواب المفصل، فنفرِد كل واحد من أدلتكم بجواب خاص، فهاكم

الأجوبة.

أما قولكم: إما أن يُراد بالأقراء فى الآية الأطهار فقط، أو الحيض فقط، أو مجموعهما إلى آخره .

فجوابه أن نقول: الأطهار فقط، لما ذكرنا من الدلالة . قولكم النص يقتضى ثلاثة إلى آخره . قلنا: عنه جوابان .

أحدهما: أن بقية الطهر عندنا قرء كامل، فما اعتدت إلا بثلاث كوامل .

الثانى: أن العرب تُوقع اسم الجمع على اثنين، وبعض الثالث، كقوله تعالى: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾، فإنها شوال، وذو القعدة، وعشر من ذى الحجة أو تسع، أو ثلاثة عشر . ويقولون: لفلان ثلاث عشرة سنة، إذا دخل فى السنة الثالثة عشر . فإذا كان هذا معروفاً فى لغتهم، وقد دل الدليل عليه، وجب المصير إليه .

وأما قولكم: إن استعمال القرء فى الحيض أظهر منه فى الطهر، فمقابل بقول منارعيكم .

قولكم: إن أهل اللغة يُصدرون كتبهم بأن القرء هو الحيض، فيذكرونه تفسيراً للفظ، ثم يُردفونه بقولهم: بقليل، أو وقال بعضهم: هو الطهر .

قلنا: أهل اللغة يحكون أن له مسميين فى اللغة، ويُصرحون بأنه يُقال على هذا وعلى هذا، ومنهم من يجعله فى الحيض أظهر، ومنهم من يحكى إطلاقه عليهما من غير ترجيح، فالجوهرى: رجَّح الحيض . والشافعى من أئمة اللغة، وقد رجَّح أنه الطهر، وقال أبو عبيد: القرء يصلح للطهر والحيض، وقال الزجاج: أخبرنى من أثق به، عن يونس، أن القرء عنده يصلح للطهر والحيض، وقال أبو عمرو بن العلاء: القرء الوقت، وهو يصلح للحيض، ويصلح للطهر، وإذا كانت هذه نصوص أهل اللغة، فكيف يحتجون بقولهم: إن الأقراء الحيض ؟

قولكم: إن من جعله الطهر، فإنه يُريد أوقات الطهر التى يحتوشها الدم، وإلا فالصغيرة والآيسة ليستا من ذوات الأقراء، وعنه جوابان .

أحدهما: المنع، بل إذا طلقت الصغيرة التى لم تحض ثم حاضت، فإنها تعد بالطهر الذى طُلِّقت فيه قرءاً على أصح الوجهين عندنا، لأنه طهر بعده حيض، وكان قرءاً كما لو كان قبله حيض .

الثانى: إنا وإن سلمنا ذلك، فإن هذا يدل على أن الطهر لا يُسمى قرأً حتى يحتوشه دمان، وكذلك نقول: فالدم شرط فى تسميته قرأً، وهذا لا يدل على أن مسماه الحيض، وهذا كالكأس الذى لا يُقال على الإناء إلا بشرط كون الشراب فيه وإلا فهو زجاجة أو قدح، والمائدة التى لا تُقال للخوان إلا إذا كان عليه طعام، وإلا فهو خوان، والكوز الذى لا يقال لمسماه: إلا إذا كان ذا عروة، وإلا فهو كُوب، والقلم الذى يُشترط فى صحة إطلاقه على القصة كونها مبرية، وبدون البرى، فهو أنبوب أو قصبة، والخاتم شرط إطلاقه أن يكون ذا فصٍّ منه أو من غيره، وإلا فهو فتخة، والفرو شرط إطلاقه على مسماه الصوف، وإلا فهو جلد. والريطة شرط إطلاقها على مسماها أن تكون قطعة واحدة، فإن كانت ملفقة من قطعتين، فهى مُلاءة، والحلة شرط إطلاقها أن تكون ثوبين، إزارٌ ورداء، وإلا فهو ثوب، والأريكة لا تُقال على السرير إلا إذا كان عليه حَجَلَة، وهى التى تُسمى بشخانة وخرگاه، وإلا فهو سرير، واللّطيمة لا تُقال للجمال إلا إذا كان فيها طيب، وإلا فهى عيرٌ، والنَّفَق لا يقال إلا لما له منفذ، وإلا فهو سَرَبٌ، والعَهْن لا يقال للصوف إلا إذا كان مصبوغاً، وإلا فهو صوف، والحدَر لا يقال إلا لما اشتمل على المرأة وإلا فهو ستر. والمحجن لا يقال للعصا إلا إذا كان مَحْنِيَةً الرأس، وإلا فهى عصا. والرَّكِيَّة لا تُقال على البثر إلا بشرط كون الماء فيها، وإلا فهى بثر. والوقود لا يقال للحطب إلا إذا كانت النار فيه، وإلا فهو حطب، ولا يقال للتراب ثرى إلا بشرط نداوته، وإلا فهو تراب. ولا يقال للرسالة: مُغْلَغَلَة، إلا إذا حُمِلَتْ من بلد إلى بلد، وإلا فهى رسالة، ولا يقال للأرض قَرَّاح إلا إذا هُيِئت للزراعة، ولا يقال لهروب العبد: إباق إلا إذا كان هروبه من غير خوف ولا جوع ولا جهد، وإلا فهو هروب، والريق لا يقال له رُضَاب إلا إذا كان فى الفم، فإذا فارقه فهو بُصاق وبُساق. والشجاع لا يقال له: كَمَى إلا إذا كان شاكى السلاح، وإلا فهو بطل وفى تسميته بطلاً قولان: أحدهما: لأنه تَبَطَّلُ شجاعته قرنه وضربه وطعنه. والثانى: لأنه تَبَطَّلُ شجاعةُ الشجعان عنده، فعلى الأول، فهو فَعَلَ بمعنى فاعل، وعلى الثانى، فَعَلَ بمعنى مفعول، وهو قياسُ اللغة. والبعير لا يقال له: راوية إلا بشرط حمله للماء، والطبق لا يُسمى مَهْدَى إلا أن يكون عليه هدية، والمرأة لا تُسمى ظَعِينَة إلا بشرط كونها فى

الهودج، هذا فى الأصل، وإلا فقد تُسمى المرأة ظعينة، وإن لم تكن فى هودج، ومنه فى الحديث: «فَمَرَّتْ ظُعْنٌ يَجْرَيْنَ»^(١) والدلو لا يُقال له: سَجَلٌ إلا ما دام فيه ماء، ولا يُقال لها: ذَنُوبٌ، إلا إذا امتلأت به، والسريرُ لا يُقال له: نعشٌ، إلا إذا كان عليه ميّتٌ، والعظمُ لا يُقال له: عَرَقٌ، إلا إذا اشتمل عليه لحم، والخيْطُ لا يُسمى سِمْطاً إلا إذا كان فيه خَرَزٌ، ولا يُقال للحَبْلِ: قَرَنٌ إلا إذا قُرِنَ فيه اثنان فصاعداً، والقوم لا يسمون رفقة إلا إذا انضموا فى مجلس واحد، وسير واحد، فإذا تفرقوا زال هذا الاسمُ، ولم يَزَلْ عنهم اسمُ الرفيق، والحجارة لا تسمى رَضْفاً إلا إذا حُمِيتْ بالشمس أو بالنار، والشمسُ لا يُقال لها: غزالة إلا عند ارتفاع النهار، والثوبُ لا يُسمى مِطْرَفاً، إلا إذا كان فى طرفيه عِلْمَانٌ، والمجلس لا يُقال له: النادى إلا إذا كان أهله فيه، والمرأة لا يُقال لها: عاتق إلا إذا كانت فى بيت أبويها، ولا يسمى الماء المِلْحُ أجاجاً، إلا إذا كان مع ملوخته مُراً، ولا يُقال للسير: إهطاع إلا إذا كان معه خوفٌ، ولا يُقال للفرس: مُحَجَّلٌ، إلا إذا كان البياض فى قوائمها كُلِّها، أو أكثرها، وهذا باب طويل لو تقصيناه، وكذلك لا يُقال للطهر: قرء، إلا إذا كان قبله دم، وبعده دم، فأين فى هذا ما يُدُلُّ على أنه حيض ؟

قالوا: وأما قولكم: إنه لم يَجِئْ فى كلام الشارع إلا للحيض، فنحنُ نمنعُ مجيئه فى كلام الشارع للحيض البتة، فضلاً عن الحصر . قالوا: إنه قال للمستحاضة: «دعى الصلاة أيام أقرائك»^(٢)، فقد أجاب الشافعى عنه فى كتاب حرملة بما فيه شفاء، وهذا لفظه . قال: وزعم إبراهيم بن إسماعيل بن عُلَية، أن الأقرء: الحيض، واحتج بحديث سفيان، عن أيوب، عن سُلَيمان بن يسار، عن أم سلمة رضى الله عنها: أن رسولَ الله ﷺ قال فى امرأة استحيضت: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا» قال الشافعى رحمه الله: وما حَدَّثَ بهذا سفيان قطُّ، إنما قال سفيان، عن أيوب، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة رضى الله عنها، أن رسولَ الله ﷺ قال: «تَدْعُ الصَّلَاةَ عَدَدَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهَا» . أو قال: «أَيَّامَ أَقْرَائِهَا»، الشك من أيوب لا يدرى . قال: هذا أو هذا، فجعله هو حديثاً على ناحية ما يريد، فليس هذا بصدق، وقد أخبر مالك، عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة رضى

(١) جزء من حديث جابر الطويل فى صفة حجة ﷺ رواه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (١٩٠٥) والنسائى

(٢) سبق تخريجه .

(١٥٧/٥) وابن ماجه (٣٠٧٤) .

اللَّهِ عنها، أن النبي ﷺ قال: «لَتَنْظُرُ عَدَدَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، ثُمَّ لَتَدْعِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ لَتَغْتَسِلَ وَلَتُصَلَّ»^(١) ونافع أحفظ عن سليمان من أيوب وهو يقول: بمثل أحد معنيي أيوب اللذين رواهما، انتهى كلامه . قالوا: وأما الاستدلالُ بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ . وأنه الحيض، أو الحبلُ أو كلاهما، فلا ريبَ أن الحيض داخلٌ فى ذلك، ولكنَّ تحريمُ كتمانِه لا يدل على أن القُرْوَ المذكورة فى الآية هى الحيض، فإنها إذا كانت الاطهار، فإنها تنقضى بالطعن فى الحيضة الرابعة أو الثالثة فإذا أرادت كتمان انقضاء العدة لأجل النفقة أو غيرها، قالت: لم أحض، فتنقضى عدتى، وهى كاذبة وقد حاضت وانقضت عدتها، وحينئذ فتكون دلالة الآية على أن القروء الاطهار أظهر، ونحن نقنع باتفاق الدلالة بها، وإن أبيتُم إلا الاستدلال، فهو من جانبنا أظهر، فإن أكثر المفسرين قالوا: الحيض والولادة . فإذا كانت العدة تنقضى بظهور الولادة، فهكذا تنقضى بظهور الحيض تسويةً بينهما فى إثبات المرأة على كل واحد منهما .

وأما استدلالكم بقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَشْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ فجعل كل شهر بإزاء حيضة، فليس هذا بصريح فى أن القروء هى الحيض، بل غاية الآية أنه جعل اليأس من الحيض شرطاً فى الاعتداد بالأشهر، فما دامت حائضاً لا تنتقل إلى عدة الآيسات، وذلك أن الأقراء التى هى الاطهار عندنا لا توجد إلا مع الحيض، لا تكون بدونه، فمن أين يلزم أن تكون هى الحيض؟

وأما استدلالكم بحديث عائشة رضى الله عنها: «طَلَّقَ الْأُمَّةَ طَلْقَتَانِ وَقَرَّوْهُمَا حَيْضَتَانِ»، فهو حديث لو استدللنا به عليكم لم تقبلوا ذلك منا، فإنه حديث ضعيف معلول، قال الترمذى: غريب لانعرفه إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا يُعرف له فى العلم غير هذا الحديث، انتهى . ومظاهر بن أسلم هذا، قال فيه أبو حاتم الرازى: منكر الحديث . وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، مع أنه لا يعرف، وضعفه أبو عاصم أيضاً . وقال أبو داود: هذا حديث مجهول، وقال الخطابى: أهل الحديث ضعفوا هذا الحديث، وقال البيهقى: لو كان ثابتاً لقلنا به إلا أنا لا نثبت حديثاً يرويه من تُجهل عدالته، وقال الدارقطنى: الصحيح عن القاسم بخلاف هذا،

(١) صحيح . رواه مالك فى «الموطأ» (١/٦٢ / ١٠٥) والشافعى (١/٣٨) وأبو داود (٢٧٤) والنسائى (١/١٨٢)، (١٨٣). وابن ماجه (٦٢٣).

ثم روى عن زيد بن أسلم قال: سئل القاسم عن الأمة كم تطلق؟ قال: طلاقها ثنتان، وعدتها حيضتان. قال: فقيل له: هل بلغك عن رسول الله ﷺ في هذا؟ فقال: لا^(١). وقال البخاري في «تاريخه»: «مظاهر بن أسلم، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها يرفعه: «طلاق الأمة طلقتان، وعدتها حيضتان». قال أبو عاصم: أخبرنا ابن جريج، عن مظاهر، ثم لقيت مظاهراً، فحدثنا به، وكان أبو عاصم يضعف مظاهراً، وقال يحيى بن سليمان: حدثنا ابن وهب، قال: حدثني أسامة بن زيد بن أسلم، أنه كان جالساً عند أبيه، فأتاه رسول الأمير، فقال: إن الأمير يقول لك: كم عدة الأمة؟ فقال: عدة الأمة حيضتان، وطلاق الحر الأمة ثلاث، وطلاق العبد الحرة طليقتان، وعدة الحرة ثلاث حيض، ثم قال للرسول: أين تذهب؟ قال: أمرني أن أسأل القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، قال: فأقسم عليك إلا رجعت إلي فأخبرتنى ما يقولان، فذهب ورجع إلى أبي، فأخبره أنهما قالَا كما قال، وقالَا له: قل له: إن هذا ليس في كتاب الله، ولا سنة رسول الله ﷺ، ولكن عمل به المسلمون.

وقال أبو القاسم بن عساكر في «أطرافه»: فدل ذلك على أن الحديث المرفوع غير محفوظ.

وأما استدلالكم بحديث ابن عمر مرفوعاً، «طلاق الأمة ثنتان، وعدتها حيضتان»، فهو من رواية عطية بن سعد العوفي، وقد ضعفه، غير واحد من الأئمة. قال الدارقطني: والصحيح عن ابن عمر رضي الله عنه ما رواه سالم، ونافع من قوله، وروى الدارقطني أيضاً عن سالم ونافع، أن ابن عمر كان يقول: طلاق العبد الحرة طليقتان، وعدتها ثلاثة قروء، وطلاق الحر الأمة طليقتان، وعدتها عدة الأمة حيضتان^(٢).

قالوا: والثابت بلا شك، عن ابن عمر رضي الله عنه، أن الأقراء: الأطهار.

قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا مالك رحمه الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: إذا طلق الرجل امرأته، فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه، ولا ترثه ولا يرثها^(٣).

(١) رواه الدارقطني في «سننه» (٤/ ٤٠).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صحيح. رواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٥٧٨ / ٥٨) والشافعي في «الأم» (٢/ ٤٠٤).

قالوا: فهذا الحديث مداره على ابن عمر، وعائشة، ومذهبهما بلا شك أن الأقراء: الأطهار، فكيف يكون عندهما عن النبي ﷺ خلاف ذلك، ولا يذهبان إليه؟ قالوا: وهذا بعينه هو الجواب عن حديث عائشة الآخر: أمرت بريرة أن تعتد ثلاث حيض. قالوا: وقد روى هذا الحديث بثلاثة ألفاظ: «أمرت أن تعتد»، «وأمرت أن تعتد عدة الحرة»، «وأمرت أن تعتد ثلاث حيض»، فلعل رواية من روى «ثلاث حيض» محمولة على المعنى، ومن العجب أن يكون عند عائشة رضى الله عنها هذا وهي تقول: الأقراء: الأطهار، وأعجب منه أن يكون هذا الحديث بهذا السند المشهور الذى كلهم أئمة، ولا يخرج أصحاب الصحيح، ولا المسانيد، ولا من اعتنى بأحاديث الأحكام وجمعها، ولا الأئمة الأربعة، وكيف يصبر عن إخراج هذا الحديث من هو مضطر إليه، ولا سيما بهذا السند المعروف الذى هو كالشمس شهرة ولا شك أن بريرة أمرت أن تعتد، وأما أنها أمرت بثلاث حيض، فهذا لو صح لم نعدّه إلى غيره، ولبادرنا إليه.

قالوا: وأما استدلالكم بشأن الاستبراء، فلا ريب أن الصحيح كونه بحيضة، وهو ظاهر النص الصحيح، فلا وجه للاشتغال بالتعلل بالقول: إنها تستبرأ بالطهر، فإنه خلاف ظاهر نص الرسول ﷺ، وخلاف القول الصحيح من قول الشافعى، وخلاف قول الجمهور من الأئمة، فالوجه العدول إلى الفرق بين البابين، فنقول: الفرق بينهما ما تقدم أن العدة وجبت قضاء لحق الزوج، فاختصت بزمان حقه، وهو الطهر بأنها تتكرر، فيعلم منها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء.

قولكم: لو كانت الأقراء الأطهار لم تحصل بالقرء الأول دلالة، لأنه لو جامعها ثم طلقها فيه حسبت بقيته قرءاً، ومعلوم قطعاً أن هذا الطهر لا يدل على شيء. فجوابه أنها إذا طهرت بعد طهرين كاملين، صحت دلالتها بانضمامه إليهما. قولكم: إن الحدود والعلامات والأدلة إنما تحصل بالأمر الظاهرة إلى آخره. جوابه أن الطهر إذا احتوشه دمان، كان كذلك، وإذا لم يكن قبله دم، ولا بعده دم، فهذا لا يعتد به ألبتة.

قالوا: ويزيد ما ذهبنا إليه قوة، أن القرء هو الجمع، وزمان الطهر أولى به، فإنه

حينئذ يجتمع الحيض، وإنما يخرج بعد جمعه. قالوا وإدخال التاء في (ثلاثة قروء) يدل على أن القراء مذكر، وهو الطهر فلو كان الحيض لكان بغير تاء لأن واحدها حيضة .

فهذا ما احتج به أربابُ هذا القول استدلالاً وجواباً، وهذا موضع لا يمكن فيه التوسطُ بين الفريقين، إذ لا توسط بين القولين، فلا بد من التحيز إلى أحد الفئتين ونحن متحيّزون في هذه المسألة إلى أكابر الصحابة وقائلون فيها بقولهم: إن القراء الحيض، وقد تقدم الاستدلالُ على صحة هذا القول، فنُجيب عما عارض به أربابُ القول الآخر، ليتبين ما رجحناه، وبالله التوفيق .

فنقول: أما استدلالُكم بقوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، فهو إلى أن يكون حجة عليكم أقربُ منه إلى أن يكون حجة لكم، فإن المرأة طلاقها قبل العدة ضرورة، إذ لا يمكن حملُ الآية على الطلاق في العدة فإن هذا - مع تضمنه لكون اللام للظرفية بمعنى - في - فاسد معنى، إذ لا يمكن إيقاعُ الطلاق في العدة، فإنه سببها، والسببُ يتقدم الحكم، وإذا تقرر ذلك فمن قال: الأقراء الحيض، فقد عمل بالآية، وطلق قبل العدة .

فإن قلتم: ومن قال: إنها الأطهار فالعدة تتبع الطلاق، فقد طلق قبل العدة، قلنا: فبطل احتجاجكم حينئذ، وصحَّ أن المراد الطلاق قبل العدة لا فيها، وكلا الأمرين يصح أن يُراد بالآية، لكن إرادة الحيض أرجح، وبيانه أن العدة فعلة مما تعد يعني معدودة، لأنها تعد وتُحصى، كقوله: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾، والطهر الذي قبل الحيضة، مما يعد ويُحصى، فهو من العدة، وليس الكلام فيه، وإنما الكلام في أمر آخر، وهو دخوله في مسمى القروء الثلاثة المذكورة في الآية أم لا ؟ فلو كان النص: فطلقوهن لقروئهن، لكان فيه تعلق، فهنا أمران . قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءَ﴾، والثاني: قوله: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، ولا ريب أن القائل: أفعَل كذا لثلاث بَقَيْنَ من الشهر، إنما يكون المأمور مِمَثْلاً إذا فعله قبل مجيء الثلاث .

وكذلك إذا قال: فعلته لثلاث مضي من الشهر، إنما يصدق إذا فعله بعد مضي الثلاث، وهو بخلاف حرف الظرف الذي هو « في » فإنه إذا قال: فعلته في ثلاث بقين، كان الفعل واقعاً في نفس الثلاث، وههنا نكتة حسنة، وهى أنهم يقولون: فعلته لثلاث ليال خَلَوْنَ أو بقين من الشهر، وفعلته في الثاني أو الثالث من الشهر، أو

فى ثانيه أو ثالثه، فمتى أرادوا مضى الزمان أو استقبله، أتوا باللام، ومتى أرادوا وقوع الفعل فيه، أتوا بفى، وسر ذلك أنهم إذا أرادوا مضى زمن الفعل أو استقبله أتوا بالعلامة الدالة على اختصاص العد الذى يلفظون به بما مضى، أو بما يُستقبل، وإذا أرادوا وقوع الفعل فى ذلك الزمان أتوا بالأداة المعينة له، وهى أداة « فى »، وهذا خير من قول كثير من النحاة: إن اللام تكون بمعنى قبل فى قولهم: كتبه لثلاث بقين، وقوله: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لَعَدَتِهِنَّ﴾، وبمعنى بعد، كقولهم: لثلاث خلون . وبمعنى «فى»: كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ {الأنبياء: ٤٧}، وقوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْنَا لَهُمْ يَوْمٌ رَبِّ فِيهِ﴾ {آل عمران: ٢٥}، والتحقيق أن اللام على بابها للاختصاص بالوقت المذكور، كأنهم جعلوا الفعل للزمان المذكور اتساعاً لاختصاصه به، فكأنه له، فتأمله .

وفرق آخر: وهو أنك إذا أتيت باللام، لم يكن الزمان المذكور بعده إلا ماضياً أو منتظراً، ومتى أتيت بفى لم يكن الزمان المجزور بها إلا مقارناً للفعل، وإذا تقرّر هذا من قواعد العربية، فقولُه تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لَعَدَتِهِنَّ﴾، معناه: لاستقبال عدتهن لا فيها، وإذا كانت العدة التى يُطلق لها النساء مستقبلةً بعد الطلاق، فالمستقبل بعدها إنما هو الحيض، فإن الطاهر لا تستقبل الطهر إذ هى فيه، وإنما تستقبل الحيض بعد حالها التى هى فيها، هذا المعروف لغةً وعقلاً وعرفاً، فإنه لا يقال لمن هو فى عافية: هو مستقبل العافية، ولا لمن هو فى أمن: هو مستقبل الأمن، ولا لمن هو فى قبض مغله وإحرازه: هو مستقبل المغل، وإنما المعهود لغةً وعرفاً أن يستقبل الشئ من هو على حال ضِدِّ، وهذا أظهر من أن نُكثِر شواهدَه .

فإن قيل: فيلزم من هذا أن يكون من طلق فى الحيض مطلقاً للعدة عند مَنْ يقول: الأقراء الأطهار، لأنها تستقبل طهرها بعد حالها التى هى فيها، قلنا: نعم يلزمهم ذلك، فإنه لو كان أول العدة التى تُطلق لها المرأة هو الطهر، لكان إذا طلقها فى أثناء الحيض مطلقاً للعدة، لأنها تستقبل الطهر بعد ذلك الطلاق .

فإن قيل: «اللام» بمعنى «فى»، والمعنى: فطلقوهن فى عدتهن، وهذا إنما يمكن إذا طلقها فى الطهر، بخلاف ما إذا طلقها فى الحيض . قيل: الجواب من وجهين .

أحدهما: أن الأصل عدم الاشتراك فى الحروف، والأصل لإفراد كل حرف بمعناه فدعوى خلاف ذلك مردودة بالأصل .

الثانى: أنه يلزم منه أن يكون بعض العدة ظرفاً لزمن الطلاق، فيكون الطلاق واقعاً فى نفس العدة ضرورة صحة الظرفية، كما إذا قلت: فعلته فى يوم الخميس بل الغالب فى الاستعمال من هذا، أن يكون بعضُ الظرف سابقاً على الفعل، ولا ريبَ فى امتناع هذا، فإن العدة تتبع الطلاق ولا تُقارَنه، ولا تتقدَّم عليه.

قالوا: ولو سلمنا أن « اللام » بمعنى « فى »، وساعد على ذلك قراءةُ ابن عمر رضى الله عنه وغيره: (فطلقوهن فى قبْلِ عدتهن)، فإنه لا يلزم من ذلك أن يكون القَرء: هو الطهر، فإن القَرء حيثُذ يكون هو الحيض، وهو المعدودُ والمحسوب، وما قبله من الطهر يدخل فى حكمه تبعاً وضمناً لوجهين.

أحدهما: أن من ضرورة الحيض أن يتقدَّمه طهر، فإذا قيل: تربصى ثلاث حيض، وهى فى أثناء الطهر كان ذلك الطهر من مدة التربص، كما لو قيل لرجل: أقم ههنا ثلاثة أيام، وهو فى أثناء ليلة، فإنه يدخل بقية تلك الليلة فى اليوم الذى يليها، كما تدخل ليلة اليومين الآخرين فى يوميهما. ولو قيل له فى النهار: أقم ثلاث ليال، دخل تمام ذلك النهار تبعاً لليلة التى تليه.

الثانى: أن الحيض إنما يتم باجتماع الدم فى الرحم قبله، فكان الطهر مقدمةً وسبباً لوجود الحيض، فإذا علق الحكم بالحيض، فَمِنْ لوازمه ما لا يُوجد الحيض إلا بوجوده، وبهذا يظهر أن هذا أبلغ من الأيام والليالى، فإن الليل والنهار متلازمان، وليس أحدهما سبباً لوجود الآخر، وههنا الطهر سببٌ لاجتماع الدم فى الرحم، فقولُه سبحانه وتعالى: ﴿لَعَدْتُهُنَّ﴾ أى: لاستقبال العدة التى تربصها، وهى تربص ثلاث حيض بالأطهار التى قبلها. فإذا طلقت فى أثناء الطهر، فقد طلقت فى الوقت الذى تستقبل فيه العدة المحسوبة، وتلك العدة هى الحيض بما قبلها من الأطهار، بخلاف ما لو طلقت فى أثناء حيضة، فإنها لم تطلق لعدة تحسبها، لأن بقية ذلك الحيض ليس هو العدة التى تعتد بها المرأة أصلاً ولا تبعاً لأصل، وإنما تسمى عدة لأنها تُحسب فيها عن الأزواج، إذا عرف هذا، فقولُه: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، يجوز أن تكون اللام لَامَ التعليل، أى: لأجل يوم القيامة. وقد قيل: إن القسط منصوب على أنه مفعول له، أى: نضعها لأجل القسط، وقد استوفى شروط نصبه، وأما قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾، فليست اللام بمعنى «فى» قطعاً، بل قيل:

إنها لام التعليل، أى لأجل دلوك الشمس، وقيل: إنها بمعنى بعد، فإنه ليس المراد إقامتها وقت الدلوك سواء فسر بالزوال أو الغروب، وإنما يؤمر بالصلاة بعده، ويستحيل حمل آية العدة على ذلك، وهكذا يستحيل حمل آية العدة عليه، إذ يصير المعنى: فَطَلَّقُوهُنَّ بَعْدَ عِدَّتِهِنَّ. فلم يبق إلا أن يكون المعنى: فطَلَّقُوهُنَّ لاسْتِقْبَالِ عِدَّتِهِنَّ، ومعلوم أنها إذا طَلقت طاهراً استقبلت العدة بالحيض. ولو كانت الأقراء الأطهار، لكانت السنة أن تطلق حائضاً لتستقبل العدة بالأطهار، فبين النبي عليه السلام أن العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء هى أن تطلق طاهراً لتستقبل عدتها بعد الطلاق.

فإن قيل: فإذا جعلنا الأقراء: الأطهار، استقبلت عدتها بعد الطلاق بلا فصل، ومن جعلها الحيض لم تستقبلها على قوله حتى ينقضى الطهر.

قيل: كلام الرب تبارك وتعالى لا بد أن يحمل على فائدة مستقلة، وحمل الآية على معنى: فطَلَّقُوهُنَّ طَلِاقاً تكون العدة بعده لا فائدة فيه، وهذا بخلاف ما إذا كان المعنى: فطَلَّقُوهُنَّ طَلِاقاً يستقبلن فيه العدة لا يستقبلن فيه طهراً لا تعد به، فإنها إذا طَلقت حائضاً استقبلت طهراً لا تعد به، فلم تطلق لاستقبال العدة، ويوضحه قراءة من قرأ: «فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ» وقُبُلُ العدة: هو الوقت الذى يكون بين يدي العدة تستقبل به، كقبل الحائض، يوضحه أنه لو أريد ما ذكروه، لقيل: فى أوّل عدتهن، فالفرق بين قُبُلِ الشئ وأوله.

وأما قولكم: لو كانت القروء هى الحيض، لكان قد طلقها قُبُلَ العدة. قلنا: أجل، وهذا هو الواجب عقلاً وشرعاً، فإن العدة لا تُفارق الطلاق ولا تسبقه، بل يجب تأخرها عنه.

قولكم: وكان ذلك تطويلاً عليها، كما لو طَلَّقها فى الحيض، قيل: هذا مبنى على أن العلة فى تحريم طلاق الحائض خشية التطويل عليها، وكثير من الفقهاء لا يرضون هذا التعليل، ويفسدونه بأنها لو رضيت بالطلاق فيه، واختارت التطويل، لم يُبح له، ولو كان ذلك لأجل التطويل، لم تبح له برضاها، كما يُباح إسقاط الرجعة الذى هو حق المطلق بتراضيهما بإسقاطها بالعوض اتفاقاً، وبدونه فى أحد القولين، وهذا هو مذهب أبى حنيفة، وإحدى الروايتين عن أحمد ومالك، ويقولون: إنما حرم طلاقها فى الحيض؛ لأنه طلقها فى وقت رغبة عنها، ولو سلمنا أن التحريم لأجل

التطويل عليها، فالتطويلُ المضر أن يُطلقها حائضاً، فتتطوّل مضي الحيضة والطهر الذي يليها، ثم تأخذ في العدة، فلا تكون مستقبلةً لعدتها بالطلاق وأما إذا طلقت طاهراً، فإنها تستقبلُ العدة عقيب انقضاء الطهر، فلا يتحقق التطويلُ.

وقولكم: إن القرء مشتق من الجمع، وإنما يُجمع الحيض في زمن الطهر. عنه ثلاثة أجوبة.

أحدها: أن هذا ممنوع، والذي هو مشتق من الجمع إنما هو من باب الياء من المعتل، من قرى يقرى، كقضى يقضى، والقرء من المهموز من بنات الهمز، من قرأ يقرأ، كنحر ينحر، وهما أصلان مختلفان فإنهم يقولون: قرئت الماء في الخوض أقره، أى: جمعته، ومنه سميت القرية، ومنه قرية النمل: للبيت الذي تجتمع فيه، لأنه يقرىها، أى: يضمها ويجمعها. وأما المهموز، فإنه من الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن، لأن قارئه يُظهره ويُخرجه مقداراً محدوداً لا يزيد ولا ينقص، ويدل عليه قوله: ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ [القيامة: ١٧]، ففرق بين الجمع القرآن. ولو كانا واحداً، لكان تكريراً محضاً، ولهذا قال ابن عباس رضى الله عنهما: ﴿فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَتْبَعَ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨]، فإذا بيناه^(١)، فجعل قراءته نفس إظهاره وبيانه، لا كما زعم أبو عبيدة أن القرآن مشتق من الجمع.

ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلكى قط، وما قرأت جنيماً هو من هذا الباب، أى ما ولدته وأخرجته وأظهرته، ومنه: فلان يقرؤك السلام، ويقرأ عليك السلام، هو من الظهور والبيان، ومنه قولهم: قرأت المرأة حيضة أو حيضتين، أى حاضتهما؛ لأن الحيض ظهور ما كان كامناً، كظهور الجنين، ومنه: قروء الثريا، وقروء الريح: وهو الوقت الذي يظهر المطر والريح، فإنهما يظهران في وقت مخصوص، وقد ذكر هذا الاشتقاق المصنفون في كتب الاشتقاق، وذكره أبو عمرو وغيره، ولا ريب أن هذا المعنى في الحيض أظهر منه في الطهر.

قولكم: إن عائشة رضى الله عنها قالت: القروء: الأطهار، والنساء أعلم بهذا من الرجال.

فالجواب أن يقال: مَنْ جَعَلَ النِّسَاءَ أَعْلَمَ بِمَرَادِ اللَّهِ مِنْ كِتَابِهِ، وَأَفْهَمَ لِمَعْنَاهُ مِنْ أَبِي

(١) ذكره السيوطى فى «الدر المشور» (٢٨٩/٦) وعزاه لابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم.

بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب، وعبد الله بن مسعود وأبى الدرداء رضى الله عنهم، وأكابر أصحاب رسول الله ﷺ؟! فنزول ذلك فى شأنهن لا يدل على أنهن أعلم به من الرجال، وإلا كانت كل آية نزلت فى النساء تكون النساء أعلم بها من الرجال، ويجب على الرجال تقليدهن فى معناها وحكمها فيكن أعلم من الرجال بآية الرضاع، وآية الحيض، وتحريم وطء الحائض، وآية عدة المتوفى عنها، وآية الحمل والفصال ومدتهما، وآية تجريم إبداء الزينة إلا لمن ذكر فيها، وغير ذلك من الآيات التى تتعلق بهن، وفى شأنهن نزلت، ويجب على الرجال تقليدهن فى حكم هذه الآيات ومعناها، وهذا لا سبيل إليه ألبة.

وكيف ومدار العلم بالوحى على الفهم والمعرفة، ووفور العقل والرجال أحق بهذا من النساء، وأوفر نصيباً منه، بل لا يكاد يختلف الرجال والنساء فى مسألة إلا والصواب فى جانب الرجال^(١)، وكيف يقال: إذا اختلفت عائشة، وعمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب، وعبد الله بن مسعود فى مسألة: إن الأخذ بقول عائشة رضى الله عنها أولى، وهل الأولى إلا قول فى خليفتان راشدان؟ وإن كان الصديق معهما كما حكى عنه، فذلك القول مما لا يعدوه الصواب ألبة، فإن النقل عن عمر وعلى ثابت، وأما عن الصديق، ففيه غرابة، ويكفيها قول جماعة من الصحابة فيهم مثل:

(١) ليس هذا على إطلاقه، فكثيراً ما يكون الصواب فى جانب المرأة لاسيما إذا كانت فقيهة ومحدثة كعائشة رضى الله عنها، ومن طالع كتاب «مستدركات» عائشة على الصحابة» للزركشى يتحقق مما قلناه. وقد روى البخارى وغيره من حديث أبى موسى فى قصة قدومهم من الحبشة إلى المدينة وفيه: فوافقنا النبى ﷺ حين افتتح خيبر: وكان أناس من الناس يقولون لنا: سبقناكم بالهجرة، ودخلت أسماء بنت عميس وهى ممن قدم معنا على حفصة زوج النبى ﷺ، وقد كانت هاجرت إلى النجاشى فيمن هاجر، فدخل عمر على حفصة وأسماء عندها فقال: عمر حين رأى أسماء: من هذه؟ قالت: أسماء بنت عميس، قال عمر: الحبشية هذه، البحرية هذه؟ قالت: كلا والله، كنتم مع رسول الله ﷺ يطعم جائعكم، ويعط جاهلكم، وكنا فى دار أو فى أرض البعداء البغضاء بالحبشة، وذلك فى الله، وفى رسول الله، وأمين الله لا أطعم طعاماً، ولا أشرب شرباً حتى أذكر ما قلت للرسول الله، ونحن كنا نؤذى ونخاف، وسأذكر ذلك للنبى ﷺ وأسأله، والله لا أكذب ولا أزيغ ولا أزيد عليه، فلما جاء النبى ﷺ قلت: يا نبى الله إن عمر قال كذا وكذا قال: فما قلت له؟ قالت: قلت: له كذا وكذا، وقال: ليس بأحق بى منكم، وله ولأصحابه هجرة واحدة ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان» وأيضاً روى البخارى فى حديث صلح الحديبية من حديث المسور بن مخرمة ومروان، وفيه: فلما فرغ رسول الله ﷺ من قضية الكتاب قال لأصحابه: «قوموا فأنحروا ثم احلقوا» قال: فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات فلما لم يبق منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس، فقالت: أم سلمة: يا نبى الله أتحب ذلك. أخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدئك، وتدعو حالك فيحلقك، فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك، نحر بدنه ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً الحديث.

عمر، وعلى، وابن مسعود، وأبى الدرداء، وأبى موسى، فكيف نقدم قول أم المؤمنين وفهمها على أمثال هؤلاء ؟

ثم يقال: فهذه عائشة رضى الله عنها ترى رضاع الكبير ينشر الحرمة، ويثبت المحرمية، ومعها جماعة من الصحابة رضى الله عنهم، وقد خالفها غيرها من الصحابة، وهى روت حديث التحريم به، فهلاً قلتم: النساء أعلم بهذا من الرجال، ورجحت قولها على قول من خالفها ؟

ونقول لأصحاب مالك رحمه الله: وهذه عائشة رضى الله عنها لا ترى التحريم إلا بخمس رضعات، ومعها جماعة من الصحابة، وروت فيه حديثين، فهلاً قلتم: النساء أعلم بهذا من الرجال، وقدمتم قولها على قول من خالفها ؟

فإن قلتم: هذا حكم يتعدى إلى الرجال، فيستوى النساء معهم فيه، قيل: ويتعدى حكم العدة مثله إلى الرجال، فيجب أن يستوى النساء معهم فيه، وهذا لاختفاء به. ثم يرجح قول الرجال فى هذه المسألة، بأن رسول الله ﷺ شهد لواحد من هذا الحزب، بأن الله ضرب الحق على لسانه وقلبه^(١). وقد وافق ربه تبارك وتعالى فى عدة مواضع قال فيها قولاً، فنزل القرآن بمثل ما قال^(٢)، وأعطاه النبى ﷺ فضل إنائه فى النوم، وأوله بالعلم^(٣) وشهد له بأنه محدث ملهم^(٤)، فإذا لم يكن بُد من التقليد، فتقليده أولى، وإن كانت الحجة هى التى تفصل بين المتنازعين، فتحكيمها هو الواجب.

(١) يريد عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وقد روى أحمد (٤٠١/٢) وابن أبى شيبه (٢٥/١٢) وابن أبى عاصم فى «السنه» (١٢٥٠) والبخارى (٢٥٠١) وابن حبان (٦٨٨٩ - احسان) بسند صحيح عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه».

(٢) عن أنس رضى الله عنه قال، قال عمر: وافقت الله فى ثلاث أو وافقنى ربه فى ثلاث - قلت: يا رسول الله لو اتخذت مقام إبراهيم مصلى، وقلت: يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر، فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب، فأنزل الله آية الحجاب. قال: وبلغنى معاتبه النبى ﷺ بعض نساءه، فدخلت عليهن قلت: إن انتهيتن أو ليبدلن الله رسوله خيراً منكن، حتى أتيت إحدى نساءه قالت: يا عمر أما فى رسول الله ﷺ ما يعظ نساءه حتى تعظهن أنت؟ فأنزل الله ﴿عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات﴾ الآية. رواه البخارى (٤٤٨٣) ومسلم.

(٣) رواه البخارى (٨٢) ومسلم (٦٠٧٣) والترمذى (٢٢٨٤ و ٣٦٨٧) من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

(٤) رواه البخارى (٣٦٨٩) ومسلم (٦٠٨٧) وأحمد (٥٥/٦) من حديث عائشة رضى الله عنها.

قولكم: إن من قال: إن الأقراء الحيض، لا يقولون بقول على وابن مسعود، ولا بقول عائشة، فإن علياً يقول: هو أحقُّ برجعتهما ما لم تغتسل، وأنتم لا تقولون بواحد من القولين، فهذا غايةُ أن يكون تناقضاً ممن لا يقول بذلك، كأصحاب أبي حنيفة، وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارهاً عمن يقول بقول على، وهو الإمام أحمد وأصحابه، كما تقدم حكاية ذلك، فإن العدة تبقى عنده إلى أن تغتسل كما قاله على، ومن وافقه، ونحن نعتذرُ عمن يقول: الأقراء الحيض فى ذلك، ولا يقول: هو أحقُّ بها ما لم تغتسل فإنه وافق من يقول: الأقراء الحيض فى ذلك، وخالفه فى توقف انقضائها على الغسل لمعارض أوجب مخالفته، كما يفعله سائر الفقهاء. ولو ذهبنا نعدُّ ما تصرفتم فيه هذا التصرف بعينه، فإن كان هذا المعارض صحيحاً لم يكن تناقضاً منهم، وإن لم يكن صحيحاً، لم يكن ضعفُ قولهم فى إحدى المسألتين عندهم بمانع لهم من موافقتهم لهم فى المسألة الأخرى، فإن موافقة أكابر الصحابة وفيهم من فيهم من الخلفاء الراشدين فى معظم قولهم خيراً، وأولى من مخالفتهم فى قولهم جميعه وإلغائه بحيث لا يُعتبر آية.

قالوا: ثم لم نخالفهم فى توقف انقضائها على الغسل، بل قلنا: لا تنقضى حتى تغتسل، أو يمضى عليها وقتُ صلاة، فوافقناهم فى قولهم بالغسل، وزدنا عليهم انقضائها بمضى وقت الصلاة، لأنها صارت فى حكم الطاهرات بدليل استقرار الصلاة فى ذمتها، فأين المخالفةُ الصريحة للخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم.

وقولكم: لا نجد فى كتاب الله للغسل معنى. فيقال: كتابُ الله تعالى لم يتعرض للغسل بنفى ولا إثبات، وإنما علّق الحلَّ والبيوتة بانقضاء الأجل.

وقد اختلف السلف والخلف فيما ينقضى به الأجل، فقليل: بانقطاع الحيض. وقيل: بالغسل أو مضى صلاة، أو انقطاعه لأكثره. وقيل: بالطعن فى الحيضة الثالثة، وحجة من وقفه على الغسل قضاء الخلفاء الراشدين، قال الإمام أحمد: عمر، وعلى، وابن مسعود يقولون: حتى تغتسل من الحيضة الثالثة. قالوا: وهم أعلمُ بكتاب الله، وحدود ما أنزل على رسوله، وقد روى هذا المذهب عن أبى بكر الصديق، وعثمان ابن عفان، وأبى موسى، وعُبادة، وأبى الدرداء، حكاها صاحب «الغنى» وغيره عنهم. ومن ههنا قيل: إن مذهب الصديق ومن ذكر معه، أن الأقراء: الحيض.

قالوا: وهذا القول له حظ وافر من الفقه، فإن المرأة إذا انقطع حيضها صارت في حكم الطاهرات من وجه، وفي حكم الحيض من وجه، والوجوه التي هي فيها في حكم الحيض أكثر من الوجوه التي هي فيها في حكم الطاهرات، فإنها في حكم الطاهرات في صحة الصيام، ووجوب الصلاة، وفي حكم الحيض في تحريم قراءة القرآن عند من حرمه على الحائض، واللبث في المسجد، والطواف بالبيت، وتحريم الوطء، وتحريم الطلاق في أحد القولين، فاحتاط الخلفاء الراشدون وأكابر الصحابة للنكاح، ولم يُخرجوها منه بعد ثبوته إلا بقيد لا ريب فيه، وهو ثبوت حكم الطاهرات في حقها من كل وجه، إزالةً لليقين بيقين مثله، إذ ليس جعلها حائضاً في تلك الأحكام أولى من جعلها حائضاً في بقاء الزوجية، وثبوت الرجعة، وهذا من أدق الفقه وألطفه مأخذاً.

قالوا: وأما قول الأعشى:

لَمَّا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءِ نِسَائِكَا.

فغايته استعمال القروء في الطهر، ونحن لا ننكره.

قولكم: إن الطهر أسبق من الحيض، فكان أولى بالاسم، فترجيح طريف جداً فمن أين يكون أولى بالاسم إذا كان سابقاً في الوجود؟ ثم ذلك السابق لا يُسمى قرأ ما لم يسبقه دم عند جمهور من يقول: الأقراء الأطهار، وهل يقال في كل لفظ مشترك: إن أسبق معانيه إلى الوجود أحق به، فيكون عَسَسَ من قوله: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا عَسَسَ﴾ [التكوير: ١٧]، أولى بكونه لإقبال الليل لسبقه في الوجود، فإن الظلام سابق على الضياء.

وأما قولكم: إن النبي ﷺ فسر القروء بالأطهار، فلعمرو الله لو كان الأمر كذلك، لما سبقتُمونا إلى القول بأنها الأطهار، ولبادرنا إلى هذا القول اعتقاداً وعملاً، وهل المعول إلا على تفسيره وبيانه:

تَقُولُ سُلَيْمَى لَوْ أَقَمْتُمْ بَارِضِنَا وَكَمْ تَدْرِي أَنِّي لِلْمُقَامِ أَطُوفُ

فقد بينا من صريح كلامه ومعناه ما يدل على تفسيره للقروء بالحيض، وفي ذلك كفاية.

فصل

فى الأجوبة عن اعتراضكم على أدلتنا

قولكم فى الاعتراض على الاستدلال بقوله: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرْءٌ﴾ فإنه يقتضى أن تكون كوامل، أى بقية الطهر قرء كامل، فهذا ترجمة المذهب، والشأن فى كونه قرءاً فى لسان الشارع، أو فى اللغة، فكيف تستدلون علينا بالمذهب، مع منازعة غيركم لكم فيه ممن يقول: الأقراء الأطهار كما تقدم ؟ ولكن أوجدونا فى لسان الشارع، أو فى لغة العرب، أن اللحظة من الطهر تسمى قرءاً كاملاً، وغاية ما عندكم أن بعض مَنْ قال: القُرْءُ الأطهار، لا كُلُّهُمْ يقولون: بقية القرء المطلق فيه قرء، وَكَانَ ماذا ؟ ! كيف وهذا الجزء من الطُّهر بعض طهر بلا ريب ؟ فإذا كان مسمى القرء فى الآية هو الطهر، وجب أن يكون هذا بعض قرء يقيناً، أو يكون القرء مشتركاً بين الجميع والبعض، وقد تقدّم إبطال ذلك، وأنه لم يقل به أحد.

قولكم: إن العرب تُوقِعُ اسم الجمع على اثنين، وبعض الثالث، جوابه من وجوه. أحدها: أن هذا إن وقع، فإنما يقع فى أسماء الجموع التى هى ظواهر فى مسماها، وأما صيغ العدد التى هى نصوص فى مسماها، فكلاً ولماً، ولم تَرَدْ صيغة العدد إلا مسبوقة بمسماها، كقوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦]. وقوله: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]. وقوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقوله: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، ونظائره مما لا يُرَادُ به فى موضع واحد دون مسماه من العدد. وقوله: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرْءٌ﴾، اسم عدد ليس بصيغة جمع، فلا يَصِحُّ إلحاقه بأشهر معلومات، لوجهين.

أحدهما: أن اسم العدد نصٌّ فى مسماه لا يقبلُ التخصيصَ المنفصل، بخلاف الاسم العام، فإنه يقبل التخصيصَ المنفصل، فلا يلزم من التوسع فى الاسم الظاهر التوسع فى الاسم الذى هو نص فيما يتناولُه.

الثانى: أن اسم الجمع يَصِحُّ استعمالُه فى اثنين فقط مجازاً عند الأكثرين، وحقيقة عند بعضهم، فصحة استعماله فى اثنين، وبعض الثالث أولى بخلاف الثلاثة، ولهذا

لما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، حملة الجمهور على أخوين، ولما قال: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ [النور: ٦]، لم يحملها أحدٌ على ما دون الأربع.

والجواب الثاني: أنه وإن صح استعمال الجمع في اثنين، وبعض الثالث، إلا أنه مجاز، والحقيقة أن يكون المعنى على وفق اللفظ، وإذا دار اللفظ بين حقيقته ومجازه، فالحقيقة أولى به.

الجواب الثالث: أنه إنما جاء استعمالُ الجمع في اثنين، وبعض الثالث في أسماء الأيام والشهور والأعوام خاصة، لأن التاريخ إنما يكون في أثناء هذه الأزمنة، فتارة يدخلون السنة الناقصة في التاريخ، وتارة لا يدخلونها. وكذلك الأيام، وقد توسَّعوا في ذلك ما لم يتوسعوا في غيره، فأطلقوا الليالي، وأرادوا الأيام معها تارة، وبدونها أخرى وبالعكس.

الجواب الرابع: أن هذا التجوز جاء في جمع القلة، وهو قوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]. وقوله: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾، جمعٌ كثرة، وكان من الممكن أن يُقال: ثلاثة أقرأ، إذ هو الأغلبُ على الكلام، بل هو الحقيقة عند أكثر النحاة، والعدولُ عن صيغة القلة إلى صيغة الكثرة لا بد له من فائدة، ونفى التجوز في هذا الجمع يصلح أن يكون فائدة، ولا يظهر غيرها، فوجب اعتبارها.

الجواب الخامس: أن اسم الجمع إنما يُطلق على اثنين، وبعض الثالث فيما يقبل التبعية، وهو اليوم والشهر والعام، ونحو ذلك دون ما لا يقبله، والحيض والطهر لا يتبعضان، ولهذا جعلت عدة الأمة ذات الأقرء قرئين كاملين بالاتفاق، ولو أمكن تصنيفُ القرء، لجعلت قرءاً ونصفاً، هذا مع قيام مقتضى التبعية، فإن لا يجوز التبعية مع قيام مقتضى التكميل أولى، وسر المسألة أن القرء ليس لبعضه حكم في الشرع.

الجواب السادس: أنه سبحانه قال في الآية والصغيرة: ﴿فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرٍ﴾، ثم اتفقت الأمة على أنها ثلاثة كوامل، وهى بدلٌ عن الحيض، فتكميلُ المبدل أولى.

قولكم: إن أهل اللغة يُصرحون بأن له مسميين: الحيض والطمهر، لا ننازعكم فيه، ولكن حمله على الحيض أولى للوجوه التي ذكرناها، والمشارك إذا اقترن به قرائن تُرجِّحُ أحدَ معانيه، وجب الحملُ على الراجح.

قولكم: إن الطهر الذي لم يسبقه دم، قرء على الأصح، فهذا ترجيحٌ وتفسير للفظه بالمذهب، وإلا فلا يُعرف في لغة العرب قط أن طهر بنت أربع سنين يُسمى قرءاً، ولا تُسمى من ذوات الأقراء، لا لغة ولا عرفاً ولا شرعاً، فثبت أن الدم داخل في مسمى القرء، ولا يكون قرءاً إلا مع وجوده.

قولكم: إن الدم شرط للتسمية، كالكأس والقلم وغيرهما من الألفاظ المذكورة تنظيرٌ فاسد، فإن مسمى تلك الألفاظ حقيقة واحدة مشروطة بشروط، والقرء مشترك بين الطهر والحيض، يقال: على كل منهما حقيقة، فالحيضُ مسماه حقيقة لا أنه شرط في استعماله في أحد مسميه فافترقا.

قولكم: لم يَجِئ في لسان الشارع للحيض، قلنا، قد بينا مجيئه في كلامه للحيض، بل لم يَجِئ في كلامه للطهر البتة في موضع واحد، وقد تقدّم أن سفيان ابن عيينة روى عن أيوب، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة رضی اللہ عنہا، عن النبي ﷺ في المستحاضة «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا».

قولكم: إن الشافعي قال: ما حدث بهذا سفيان قط، جوابه أن الشافعي لم يسمع سفيان يحدث به، فقال بموجب ما سمعه من سفيان، أو عنه من قوله: «لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر» وقد سمعه من سفيان من لا يُستتاب بحفظه وصدقه وعدالته. وثبت في السنن، من حديث فاطمة بنت أبي حبيش، أنها سألت رسولَ الله ﷺ، فشكت إليه الدم، فقال لها رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ، فَاَنْظُرِي، فَإِذَا أَتَى قَرْوُكَ، فَلَا تُصَلِّي، وَإِذَا مَرَّ قَرْوُكَ، فَتَطَهَّرِي، ثُمَّ صَلِّي مَا بَيْنَ الْقَرَاءِ إِلَى الْقَرَاءِ»^(١). رواه أبو داود بإسناد صحيح، فذكر فيه لفظ القرء أربع مرات، في كل ذلك يريد به الحيض لا الطهر، وكذلك إسناد الذي قبله، وقد صححه جماعة من الحفاظ.

(١) ضعيف. رواه أحمد (٦/٤٢٠ و ٤٦٤) وأبو داود (٢٨٠) والنسائي (١/١٨٣، ١٨٤) وفي سننه المنذر بن مغيرة المدني وهو مقبول كما في «التقريب» (٢/٢٧٥).

وأما حديث سفيان الذى قال فيه: «لَتَنْظُرُ عَدَدَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحْبِضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ»، فلا تعارض بينه وبين اللفظ الذى احتججنا به بوجه ما حتى يُطلب ترجيحُ أحدهما على الآخر، بل أحدُ اللفظين يجرى من الآخر مجرى التفسير والبيان، وهذا يدل على أن القراء اسم لتلك الليالي والأيام، فإنه إن كانا جميعاً لفظ رسول الله ﷺ - وهو الظاهر - فظاهر، وإن كان قد روى بالمعنى، فلولا أن معنى أحد اللفظين معنى الآخر لغة وشرعاً، لم تحلَّ للراوى أن يُبدلَ لفظ رسول الله ﷺ بما لا يقوم مقامه، ولا يسوغُ له أن يُبدلَ اللفظ بما يُوافق مذهبه، ولا يكون مرادفاً للفظ رسول الله ﷺ، لا سيما والراوى لذلك من لا يُدفع عن الإمامة والصدق والورع، وهو أيوب السَّخْتِيَانِي، وهو أجلُّ من نافع وأعلم.

وقد روى عثمان بن سعد الكاتب، حدثنا ابن أبى مليكة، قال: جاءت خالتي فاطمة بنت أبى حُبَيْش إلى عائشة رضى الله عنها، فقالت: إني أخاف أن أقع فى النار، أدعُ الصَّلَاةَ السَّنةَ والسَّتين، قالت: انتظري حتى يَجِيءَ رسولُ الله ﷺ، فجاء، فقالت عائشة رضى الله عنها: هذه فاطمة تقول: كذا وكذا، قال: «قُولِي لَهَا فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَيَّامَ قَرْنِهَا»^(١). قال الحاكم: هذا حديث صحيح، وعثمان بن سعد الكاتب بصرى ثقةٌ عزيز الحديث، يُجمع حديثه، قال البيهقي^(٢): وتكلم فيه غير واحد. وفيه: أنه تابعه الحجاجُ بن أرطاة عن ابن أبى مليكة عن عائشة رضى الله عنها وفى «المسند»: أن رسول الله ﷺ قال لِفَاطِمَةَ: «إِذَا أَقْبَلْتَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ فَأَمْسِكِي عَلَيْكِ.. الحديث»^(٣).

وفى سنن أبى داود من حديث عدى بن ثابت، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبی ﷺ، فى المستحاضة «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي»^(٤). وفى «سننه» أيضاً: أن فاطمة بنت أبى حُبَيْش سألت رسول الله ﷺ، فشكت

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٦٤/٦) والحاكم (١٧٥/١) وفى سننه عثمان بن سعد الكاتب وهو ضعيف، كما فى «التقريب» (٩/٢).

(٢) فى «سننه» (٣٣٢/١).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٤٢٠/٦) و (٤٦٤) من حديث فاطمة بنت حُبَيْش، وفى سننه المنذر بن المغيرة وهو مقبول كما فى «التقريب» (٢٧٥/٢) و رواه أحمد (١٢٩/٦) من حديث عائشة رضى الله عنها وسنده صحيح.

(٤) صحيح. وقد سبق تخريجه.

إليه الدم، فقال لها رسولُ الله ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ فَانْظُرِي، فَإِذَا أَنَى قَرْوُكَ، فَلَا تُصَلِّي، فَإِذَا مَرَّ قَرْوُكَ فَتَطَهَّرِي ثُمَّ صَلَّيْ مَا بَيْنَ الْقَرَاءِ إِلَى الْقَرَاءِ»^(١). وقد تقدم.

قال أبو داود: وروى قتادة، عن عروة، عن زينب، عن أم سلمة رضى الله عنها، أن أم حبيبة بنت جحش رضى الله عنها استحيضت، فأمرها النبي ﷺ أن تدع الصلاة أيام أقرائها^(٢).

وتعليل هذه الأحاديث، بأن هذا من تغيير الرواة، روه بالمعنى لا يلتفت إليه، ولا يُعرج عليه، فلو كانت من جانب من عللها، لأعاد ذكرها وأبداه، وشنع على من خالفها.

وأما قولكم: إن الله سبحانه وتعالى جعل اليأس من الحيض شرطاً في الاعتداد بالأشهر، فمن أين يلزم أن تكون القُروء هي الحيض؟ قلنا: لأنه جعل الأشهر الثلاثة بدلاً عن الأقراء الثلاثة، وقال: «وَاللَّائِي يَشْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ»، فنقلهن إلى الأشهر عند تعذر مبدلهن، وهو الحيض، فدل على أن الأشهر بدل عن الحيض الذي يَشْنَنُ منه، لا عن الطهر، وهذا واضح.

قولكم: حديث عائشة رضى الله عنها معلول بمظاهر بن أسلم، ومخالفة عائشة له، فنحن إنما احتجاجنا عليكم بما استدللتم به علينا في كون الطلاق بالنساء لا بالرجال، فكلُّ من صنف من أصحابكم في طريق الخلاف، أو استدلل على أن طلاق العبد طلقتان، احتج علينا بهذا الحديث. وقال: جعل النبي ﷺ طلاق العبد تطبيقين، فاعتبر الطلاق بالرجال لا بالنساء، واعتبر العدة بالنساء، فقال: وعدة الأمة حيضتان. فيا سبحان الله، يكون الحديث سليماً من العلل إذا كان حجة لكم، فإذا احتجَّ به منازعوكم عليكم اعتروته العلل المختلفة، فما أشبهه بقول القائل:

يَكُونُ أَجَاجاً دُونَكُمْ فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْكُمْ تَلَقَّى نَشْرُكُمْ فَيَطِيبُ

فنحن إنما كلنا لكم بالصاع الذي كلمنا به بخساً ببخس، وإيفاءً بإيفاء، ولا ريب أن مظاهراً ممن لا يُحتج به، ولكن لا يمتنع أن يُعتضدَ بحديثه، ويقوى به، والدليلُ غيره.

وأما تعليقه بخلاف عائشة رضى الله عنها له، فأين ذلك من تقريركم، أن مخالفة الراوى لا تُوجب ردَّ حديثه، وأن الاعتبار بما رواه لا بما رآه، وتكثرهم من الأمثلة التى أخذ الناس فيها بالرواية دون مخالفة راويها لها، كما أخذوا برواية ابن عباس المتضمنة لبقاء النكاح مع بيع الزوجة، وتركوا رأيه بأن بيع الأمة طلاقها، وغير ذلك.

وأما ردكم لحديث ابن عمر رضى الله عنه: «طلاق الأمة طلقتان، وقروها حيضتان». بعبطية العوفى، فهو وإن ضعفه أكثر أهل الحديث، فقد احتمل الناس حديثه، وخرجوه فى السنن، وقال يحيى بن معين فى رواية عباس الدورى عنه: صالح الحديث، وقال أبو أحمد بن عدى رحمه الله: روى عنه جماعة من الثقات، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه، فيُعتضد به وإن لم يُعتمد عليه وحده.

وأما ردكم الحديث بأن ابن عمر مذهبه: أن القروء الأطهار، فلا ريب أن هذا يُورث شبهة فى الحديث، ولكن ليس هذا بأول حديث خالفه راويه، فكان الاعتبار بما رواه لا بما ذهب إليه، وهذا هو الجواب عن ردكم لحديث عائشة رضى الله عنها بمذهبها، ولا يُعترض على الأحاديث بمخالفة الرواة لها.

وأما ردكم لحديث المختلة، وأمرها أن تعتد بحيضة، فإننا لا نقول به، فللناس فى هذه المسألة قولان، وهما روايتان عن أحمد: أحدهما: أن عدتها ثلاث حيض، كقول الشافعى، ومالك، وأبى حنيفة. والثانى: أن عدتها حيضة، وهو قول أمير المؤمنين عثمان بن عفان، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وهو مذهب أبان ابن عثمان، وبه يقول إسحاق بن راهويه، وابن المنذر، وهذا هو الصحيح فى الدليل، والأحاديث الواردة فيه لا معارض لها، والقياس يقتضيه حكماً، وسنبين هذه المسألة عند ذكر حكم رسول الله ﷺ فى عدة المختلة.

قالوا: ومخالفتنا لحديث اعتداد المختلة بحيضة فى بعض ما اقتضاه من جواز الاعتداد بحيضة لا يكونُ عذراً لكم فى مخالفة ما اقتضاه من أن القروء الحيض، فنحن وإن خالفناه فى حكم، فقد وافقناه فى الحكم الآخر، وهو أن القروء الحيض، وأنتم خالفتموه فى الأمرين جميعاً، هذا مع أن من يقول: الأقراء الحيض، ويقول: المختلة تعتد بحيضة، قد سلم من هذه المطالبة، فماذا تردون به قوله؟

وأما قولكم فى الفرق بين الاستبراء والعدة: إن العدة وجبت قضاء لحق الزوج،

فاختصت بزمان حقه، كلامٌ لا تحقيق وراءه، فإن حقه فى جنس الاستمتاع فى زمن الحيض والطهر، وليس حقه مختصاً بزمن الطهر، ولا العدة مختصة بزمن الطهر دون الحيض، وكلا الوقتين محسوب من العدة، وعدم تكرار الاستبراء لا يمنع أن يكون طهراً محتوشاً بدمين، كقرء المطلقة، فتبين أن الفرق غير طائل.

قولكم: إن انضمام قرءين إلى الطهر الذى جامع فيه يجعله علماً جوابه أن هذا يُفضى إلى أن تكون العدة قرءين حسب، فإن ذلك الذى جامع فيه لادلالة له على البراءة ألبتة، وإما الدال القرآن بعده، وهذا خلاف موجب النص، وهذا لا يلزم من جعل الأقراء الحيض، فإن الحيضة وحدها علم، ولهذا اكتفى بها فى استبراء الإمام.

قولكم: إن القرء هو الجمع، والحيض يجتمع فى زمان الطهر، فقد تقدم جوابه، وأن ذلك فى المعتل لا فى المهموز.

قولكم: دخول التاء فى ثلاثة، يدل على أن واحدها مذكر، وهو الطهر، جوابه أن واحد القروء قرء، وهو مذكر، فأتى بالتاء مراعاةً للفظه، وإن كان مسماه حيضة، وهذا كما يُقال: جاءنى ثلاثة أنفس، وهُنَّ نساء باعتبار اللفظ. والله أعلم.

فصل

وقد احتج بعُموماً آيات العدد الثلاث مَنْ يرى أن عِدَّة الحرة والأمة سواء، قال أبو محمد ابن حزم: وعدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاء، كعدة الحرة سواء بسواء، ولا فرق، لأن الله تعالى علّمنا العدد فى الكتاب، فقال: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقال الله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وقد علم الله تعالى إذ أباح لنا زواج الإمام، أنه يكون عليهن العدد المذكورات. وما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة فى ذلك، وما كان ربك نسياً.

وثبت عن سلف مثل قولنا: قال محمد بن سيرين رحمه الله. ما رأى عِدَّة الأمة إلا كعدة الحرة، إلا أن يكون مضت فى ذلك سنة، فالسنة أحق أن تتبع. قال: وقد ذكر أحمد بن حنبل، أن قول مكحول: إنَّ عِدَّة الأمة فى كل شيء، كعدة الحرة، وهو قول أبى سليمان، وجميع أصحابنا، هذا كلامه، وقد خالفهم فى ذلك جمهور

الأمّة، فقالوا: عدّتها نصف عدّة الحرة، هذا قول فقهاء المدينة: سعيد بن المسيب، والقاسم، وسالم، وزيد بن أسلم، وعبد الله بن عتبة، والزهرى، ومالك، وفقهاء أهل مكة: كعطاء بن أبي رباح، ومسلم بن خالد وغيرهما، وفقهاء البصرة: كقتادة، وفقهاء الكوفة، كالثورى وأبى حنيفة وأصحابه رحمهم الله. وفقهاء الحديث كأحمد وإسحاق، والشافعى، وأبى ثور رحمهم الله وغيرهم، وسلفهم فى ذلك الخليفان الراشدان: عمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب، رضى الله عنهما، صح ذلك عنهما، وهو قول عبد الله بن عمر رضى الله عنه، كما رواه مالك، عن نافع، عنه: عدّة الأمّة حيضتان، عدّة الحرة ثلاث حيض، وهو قول زيد بن ثابت، كما رواه الزهرى، عن قبيصة، بن ذؤيب، عن زيد بن ثابت: عدّة الأمّة حيضتان، وعدّة الحرة ثلاث حيض. وروى حماد بن زيد، عن عمرو بن أوس الثقفى، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: لو استطعت أن أجعل عدّة الأمّة حيضةً ونصفاً لفعلت، فقال له رجل: يا أمير المؤمنين! فاجعلها شهراً ونصفاً^(١).

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن جريح، أخبرنى أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: جعل لها عمر رضى الله عنه حيضتين، يعنى: الأمّة المطلقة^(٢).

وروى عبد الرزاق أيضاً: عن ابن عيينة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عمر رضى الله عنه: ينكح العبد اثنتين، ويطلق تطليقتين، وتعدّ الأمّة حيضتين، فإن لم تحض، فشهرين أو قال: فشهرًا ونصفًا^(٣).

وذكر عبد الرزاق أيضاً: عن معمر، عن المغيرة، عن إبراهيم النخعى، عن ابن مسعود قال: يكون عليها نصف العذاب، ولا يكون لها نصف الرخصة^(٤).

وقال ابن وهب: أخبرنى رجال من أهل العلم: أن نافعاً، وابن قسيط، ويحيى

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق (١٢٧٤) وسعيد بن منصور فى «سننه» (١٢٧٢) والبيهقى (٤٢٦/٧) وفى سنده مجهول.

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٨٧٥).

(٣) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٨٧٢) وسعيد بن منصور (١٢٧٧) والبيهقى (٤٢٥/٧).

(٤) ضعيف. رواه عبد الرزاق (١٢٨٧٩) وسعيد بن منصور (١٢٧٤) وفى سنده انقطاع بين إبراهيم النخعى وعبد الله ابن مسعود رضى الله عنه.

ابن ساعد، وربيعة، وغير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعين، قالوا: **عِدَّةُ الْأَمَةِ حِيضَتَانِ**. قالوا: ولم يزل هذا عمل المسلمين.

قال ابن وهب: أخبرني هشام بن سعد، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم، قال: **عِدَّةُ الْأَمَةِ حِيضَتَانِ**.

قال القاسم: مع أن هذا ليس في كتاب الله عز وجل، ولا نعلمه سُنَّةً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ولكن قد مضى أمرُ النَّاسِ على هذا، وقد تقدَّم هذا الحديث بعينه، وقولُ القاسم وسالم فيه لرسول الأمير، قل له: إن هذا ليس في كتاب الله، ولا سُنَّةُ رسول الله ﷺ، ولكن عمل به المسلمون. قالوا: ولو لم يكن في المسألة إلا قولُ عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، لكفى به.

وفى قول ابن مسعود رضي الله عنه: تجعلون عليها نصف العذاب، ولا تجعلون لها نصف الرخصة، دليل على اعتبار الصحابة للأقيسة والمعاني، وإلحاق النظر بالنظر.

ولما كان هذا الأثر مخالفاً لقول الظاهرية في الأصل والفرع، طعن ابن حزم فيه وقال: لا يصح عن ابن مسعود: قال: وهذا بعيد على رجل من عُرْضِ النَّاسِ، فكيف عن مثل ابن مسعود؟ وإنما جرَّاه على الطعن فيه، أنه من رواية إبراهيم النخعي عنه، رواه عبد الرزاق عن معمر، عن المغيرة، عن إبراهيم، وإبراهيم لم يسمع من عبد الله، ولكن الوساطة بينه وبينه أصحاب عبد الله كعلقمة ونحوه، وقد قال إبراهيم: إذا قلتُ: قال عبد الله، فقد حدثني به غير واحد عنه، وإذا قلتُ: قال فلان عنه، فهو عمن سَمَّيْتُ، أو كما قال. ومن المعلوم: أن بين إبراهيم، وعبد الله أئمة ثقات، لم يسم قطُّ متهما، ولا مجروحاً، ولا مجهولاً، فشيوخه الذين أخذ عنهم عن عبد الله أئمة أجلاء نبلاء، وكانوا كما قيل: سُرُجَ الكوفة، وكل من له ذوق في الحديث إذا قال إبراهيم: قال عبد الله، لم يتوقف في ثبوته عنه، وإن كان غيره ممن في طبقتة، لو قال: قال عبد الله، لا يحصل لنا الثبوت بقوله، فإبراهيم عن عبد الله نظيرُ ابن المسيب عن عمر، ونظير مالك عن ابن عمر، فإن الوسائط بين هؤلاء وبين الصحابة رضي الله عنهم إذا سَمَوْهم وجَدُّوا من أجلِّ النَّاسِ، وأوثقهم، وأصدقهم، ولا يُسمُّون سواهم البتَّة، ودَّعِ ابن مسعود في هذه المسألة، فكيف يخالف

عمر، وزيداً، وابن عمر، وهم أعلم بكتاب الله وسنة رسوله، ويخالف عمل المسلمين، لا إلى قول صاحب البتة، ولا إلى حديث صحيح، ولا حسن، بل إلى عموم أمر ظاهر عند جميع الأمة، ليس هو مما تخفى دلالته، ولا موضعه، حتى يظفر به الواحد والاثنان دون سائر الناس، هذا من أبين المحال.

ولو ذهبنا نذكر الآثار عن التابعين بتنصيف عدة الأمة، لطالت جداً ثم إذا تأملت سياق الآيات التي فيها ذكر العدد، وجدتها لا تتناول الإمام، وإنما تتناول الحرائر، فإنه سبحانه قال: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاحاً وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٨، ٢٢٩]، وهذا في حق الحرائر دون الإمام، فإن افتداء الأمة إلى سيدها، لا إليها ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فجعل ذلك إليهما، والتراجع المذكور في حق الأمة، وهو

العقد، إنما هو إلى سيدها، لا إليها، بخلاف الحرة، فإنه إليها بإذن وليها، وكذلك قوله سبحانه في عدة الوفاة: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وهذا إنما هو في حق الحرة، وأما الأمة، فلا فعل لها في نفسها البتة، فهذا في العدة الأصلية. وأما عدة الأشهر، ففرع وبدل. وأما عدة وضع الحمل، فيستويان فيها، كما ذهب إليه أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعون، وعمل به المسلمون، وهو محض الفقه، وموافق لكتاب الله في تنصيف الحد عليها، ولا يعرف في الصحابة مخالف في ذلك، وفهم أصحاب رسول الله ﷺ عن الله أولى من فهم من شذَّ عنهم من المتأخرين، وبالله التوفيق.

ولا تعرف التسوية بين الحرة والأمة في العدة عن أحد من السلف إلا عن محمد ابن سيرين، ومكحول. فأما ابن سيرين، فلم يجزم بذلك، وأخبر به عن رأيه، وعلّق القول به على عدم سنة تتبع. وأما قول مكحول، فلم يذكر له سنداً، وإنما حكاه عنه

ولا تعرف التسوية بين الحرة والأمة في العدة عن أحد من السلف إلا عن محمد ابن سيرين، ومكحول. فأما ابن سيرين، فلم يجزم بذلك، وأخبر به عن رأيه، وعلّق القول به على عدم سنة تتبع. وأما قول مكحول، فلم يذكر له سنداً، وإنما حكاه عنه

أحمد رحمه الله، وهو لا يقبل عند أهل الظاهر، ولا يصح، فلم يبق معكم أحد من السلف إلا رأى ابن سيرين وحده المعلق على عدم سنة متبعة، ولا ريب أن سنة عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى ذلك متبعة، ولم يخالفه فى ذلك أحد من الصحابة رضى الله عنهم، والله أعلم.

فإن قيل: كيف تدعون إجماع الصحابة وجماهير الأمة، وقد صح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، أن عدة الأمة التى لم تبلغ ثلاثة أشهر، وصح ذلك عن عمر بن عبد العزيز، ومجاهد والحسن، وربيعه، والليث بن سعد والزهرى، وبكر بن الأشج، ومالك، وأصحابه، وأحمد بن حنبل فى إحدى الروايات عنه.

ومعلوم أن الأشهر فى حق الآيسة، والصغيرة بذكر عن الأقراء الثلاث، فدل على أن بذكرها فى حقها ثلاثة.

فالجواب: أن القائلين بهذا هم بأنفسهم القائلون: إن عدتها حيضتان وقد أفتوا بهذا، وهذا، ولهم فى الاعتداد بالأشهر ثلاثة أقوال، وهى للشافعى، وهى ثلاث روايات عن أحمد. فأكثر الروايات عنه أنها شهران، رواه عنه جماعة من أصحابه، وهو إحدى الروايتين عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، ذكرها الأثرم وغيره عنه.

وحجة هذا القول: أن عدتها بالأقراء حيضتان، فجعل كل شهر مكان حيضة.

والقول الثانى: أن عدتها شهر ونصف، نقلها عنه الأثرم، والميمونى، وهذا قول على بن أبى طالب، وابن عمر، وابن المسيب، وأبى حنيفة، والشافعى فى أحد أقواله. وحجته: أن التنصيف فى الأشهر ممكن، فتنصفت، بخلاف القروء. ونظير هذا: أن المحرم إذا وجب عليه فى جزاء الصيد نصف مد أخرجه، فإن أراد الصيام مكانه، لم يجزه إلا صوم يوم كامل.

والقول الثالث: أن عدتها ثلاثة أشهر كوامل، وهو إحدى الروايتين عن عمر رضى الله عنه، وقول ثالث للشافعى: وهو فيمن ذكرتموه.

والفرق عند هؤلاء بين اعتدادها بالأقراء، وبين اعتدادها بالشهور، أن الاعتبار بالشهور للعلم ببراءة رحمها، وهو لا يحصل بدون ثلاثة أشهر فى حق الحرة والأمة جميعاً؛ لأن الحمل يكون نطفة أربعين يوماً، ثم علقه أربعين، ثم مضغة أربعين، وهو

الطَّوْر الثالث الذى يمكن أن يظهر فيه الحمل، وهو بالنسبة إلى الحرة والأمة سواء، بخلاف الأقراء، فإن الحيضة الواحدة عَلم ظاهر على الاستبراء، ولهذا اكتفى بها فى حقِّ المملوكة، فإذا زُوِّجَتْ فقد أخذت شَبهاً من الحرائر، وصارت أشرفَ من ملك اليمين، فجعلت عِدَّتُها بين العديتين.

قال الشيخ فى « المغنى »: ومن ردَّ هذا القول، قال: هو مخالف لإجماع الصحابة، لأنهم اختلفوا على القولين الأولين، ومتى اختلفوا على قولين، لم يجز إحداث قول ثالث، لأنه يفضى إلى تخطئتهم، وخروج الحق عن قول جميعهم. قلت: وليس فى هذا إحداثُ قولٍ ثالث، بل هو إحدى الروایتين عن عمر، ذكرها ابن وهب وغيره، وقال به من التابعين من ذكرناهم وغيرهم.



فصل

فى عدة الآيسة ولم تحض

وأما عدة الآيسة، والتى لم تحض، فقد بينها سبحانه فى كتابه فقال: ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ﴾ [الطلاق: ٤]، وقد اضطرب الناس فى حد الإياس اضطراباً شديداً، فمنهم من حده بخمسين سنة، وقال: لا تحيض المرأة بعد الخمسين، وهذا قول إسحاق ورواية عن أحمد رحمه الله، واحتج أرباب هذا القول بقول عائشة رضى الله عنها: إذا بلغت خمسين سنة، خرجت من حدِّ الحيض. وحده طائفة بستين سنة، وقالوا: لا تحيض بعد الستين، وهذه رواية ثانية عن أحمد. وعنه رواية ثالثة: الفرق بين نساء العرب وغيرهم، فحده ستون فى نساء العرب، وخمسون فى نساء العجم. وعنه رواية رابعة: أن ما بين الخمسين والستين دم مشكوك فيه، تصوم وتصلّى، وتقضى الصوم المفروض، وهذه اختيار الحرقي. وعنه رواية خامسة: أن الدم إن عاود بعد الخمسين وتكرر، فهو حيض، وإلا فلا.

وأما الشافعى رحمه الله، فلا نص له فى تقدير الإياس بمدة، وله قولان بعدد أحدهما: أنه يُعرَف بياس أقاربها. والثانى: أنه يعتبر بياس جميع النساء، فعلى القول الأول: هل المعتبر جميع أقاربها، أو نساء عَصَبَاتِها، أو نساء بلدِها خاصة؟ فيه ثلاثة

أوجه، ثم إذا قيل: يعتبر بالأقارب، فاختلفت عادتهن، فهل يعتبر بأقل عادة منهن، أو بأكثرهن عادة، أو بأقصر امرأة فى العالم عادة؟ على ثلاثة أوجه. والقول الثانى للشافعى رحمه الله: أن المعتبر جميع النساء. ثم اختلف أصحابه: هل لذلك حد، أم لا؟ على وجهين. أحدهما: ليس له حد، وهو ظاهر نصه. والثانى له حد، ثم اختلفوا فيه على وجهين. أحدهما: أنه ستون سنة، قاله أبو العباس بن القاص، والشيخ أبو حامد. والثانى: اثنان وستون سنة، قاله الشيخ أبو إسحاق فى «المهذب»، وابن الصبَّاح فى «الشامل».

وأما أصحاب مالك رحمه الله، فلم يحدوا سنَّ الإياس بحدِّ البتَّة.

وقال آخرون، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية: اليأس يختلف باختلاف النساء، وليس له حدٌّ يتفق فيه النساء. والمراد بالآية، أن يأس كل امرأة من نفسها، لأن اليأس ضدُّ الرجاء، فإذا كانت المرأة قد يشت من الحيض، ولم ترجه، فهى آيسة، وإن كان لها أربعون أو نحوها، وغيرها لا تيأس منه وإن كان لها خمسون.

وقد ذكر الزبير بن بكار: أن بعضهم قال: لا تلدُ لخمسين سنةً إلا عربية، ولا تلدُ لستين سنةً إلا قرشيَّة. وقال: إن هند بنت أبى عبيدة بن عبد الله بن ربيعة، ولدت موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم ولها ستون سنة. وقد صح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى امرأة طُلقت، فحاضت حيضةً أو حيضتين، ثم يرتفع حيضها لا تدرى ما رفعه أنها تربص تسعة أشهر، فإن استبان بها حمل، وإلا اعتدت ثلاثة أشهر. وقد وافقه الأكثرون على هذا، منهم مالك، وأحمد، والشافعى فى القديم. قالوا: تربص غالب مدة الحمل، ثم تعتد عدة الآيسة، ثم تحل للأزواج ولو كانت بنت ثلاثين سنة، أو أربعين، وهذا يقتضى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، ومن وافقه من السلف والخلف، تكون المرأة آيسة عندهم قبل الخمسين، وقبل الأربعين، وأن اليأس عندهم ليس وقتاً محدوداً للنساء، بل مثل هذه تكون آيسة وإن كانت بنت ثلاثين، وغيرها لا تكون آيسة وإن بلغت خمسين. وإذا كانوا فيمن ارتفع حيضها ولا تدرى ما رفعه، جعلوها آيسة بعد تسعة أشهر، فالتى تدرى ما رفعه إما بدواء يعلم أنه لا يعود معه، وإما بعادة مستقرة لها من أهلها وأقاربها أولى أن تكون آيسة. وإن لم تبلغ الخمسين، وهذا بخلاف ما

إذا ارتفع لمرض، أو رضاع، أو حمل، فإن هذه ليست آيسة، فإن ذلك يزول.

فالمراتب ثلاثة. أحدها: أن ترتفع لِيَأْسٍ معلوم متيقن، بأن تنقطع عاماً بعد عام، ويتكرر انقطاعه أعواماً متتابعة، ثم يطلّق بعد ذلك، فهذه تتربّص ثلاثة أشهر بنص القرآن، سواء كانت بنت أربعين أو أقلّ أو أكثر، وهى أولى بالتربّص بثلاثة أشهر من التى حكم فيها الصحابة والجمهور بتربّصها تسعة أشهر ثم ثلاثة، فإن تلك كانت تحيض وطلّقت وهى حائض، ثم ارتفع حيضها بعد طلاقها لا تدرى ما رَفَعَهُ، فإذا حكم فيها بحكم الآيسات بعد انقضاء غالب مدة الحمل، فكيف بهذه؟ ولهذا قال القاضى إسماعيل فى « أحكام القرآن »: « إِذَا كَانَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ قَدْ ذَكَرَ الْيَأْسَ مَعَ الرِّبَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]، ثم جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لفظ موافق لظاهر القرآن، لأنه قال: أَيْمًا امْرَأَةً طُلِّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً، أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ ارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا لَا تَدْرِي مَا رَفَعَهَا، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ تَعْتَدُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ. فلما كانت لا تدرى ما الذى رَفَعَ الْحَيْضَةَ، كان موضع الارتباب، فحكم فيها بهذا الحكم، وكان اتّباع ذلك أَلْزَمَ وأولى من قول من يقول: إن الرجل يطلّق امرأته تطليقةً أو تطليقتين، فيرتفع حيضها وهى شابةٌ: أنها تبقى ثلاثين سنّة معتدّة، وإن جاءت بولد لأكثر من سنتين، لم يلزمه، فخالف ما كان من إجماع المسلمين الذى مَضَوْا، لأنهم كانوا مُجْمِعِينَ على أن الولد يلحق بالأب ما دامت المرأة فى عِدَّتِهَا، فكيف يجوزُ أن يقول قائل: إن الرجل يطلّق امرأته تطليقةً أو تطليقتين، ويكون بينها وبين زوجها أحكامُ الزوجات ما دامت فى عِدَّتِهَا من الموارثة وغيرها؟ فإن جاءت بولد لم يَلْحَقْهُ، وظاهر عدّة الطلاق أَنَّهَا جُعِلَتْ مِنَ الدِّخُولِ الذى يكون منه الولد، فكيف تكون المرأة مُعْتَدَّةً والولد لا يلزم؟

قلت: هذا إلزام منه لأبى حنيفة، فإن عنده أقصر مدة الحمل ستان، والمرتبة فى أثناء عِدَّتِهَا لا تزال فى عِدَّةٍ حتى تبلغ سنّ الإياس، فتعتدّ به، وهو يلزم الشافعى فى قوله الجديد سواء، إلا أن مدة الحمل عنده أربع سنين. فإذا جاءت به بعدها لم يَلْحَقْهُ، وهى فى عِدَّتِهَا منه.

قال القاضى إسماعيل واليأسُ يكون بعضه أكثرَ من بعض، وكذلك القنوطُ،

وكذلك الرجاء، وكذلك الظن، ومثل هذا يتسع الكلام فيه، فإذا قيل منه شيء، أنزل على قدر ما يظهر من المعنى فيه، فمن ذلك أن الإنسان يقول: قد يست من مريضى، إذا كان الأغلب عنده أنه لا يبرأ ويشت من غائبه إذا كان الأغلب عنده أنه لا يقدم، ولو قال: إذا مات غائبه، أو مات مريضه: قد يست منه، لكان الكلام عند الناس على غير وجهه، إلا أن يتبين معنى ما قصد له فى كلامه، مثل أن يقول: كنت وجلاً فى مرضه مخافة أن يموت، فلما مات وقع اليأس، فينصرف الكلام على هذا وما أشبهه، إلا أن أكثر ما يلفظ باليأس إنما يكون فيما هو الأغلب عند اليأس أنه لا يكون، وليس واحد من اليأس والطامع يعلم يقيناً أن ذلك الشيء يكون أو لا يكون، وقال الله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠]، والرجاء ضد اليأس، والقاعدة من النساء قد يمكن أن تزوج، غير أن الأغلب عند الناس فيها أن الأزواج لا يرغبون فيها. وقال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ [الشورى: ٢٨] والقنوط شبه اليأس، وليس يعلمون يقيناً أن المطر لا يكون، ولكن اليأس دخلهم حين تطاول إبطاؤه. وقال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠]، فلما ذكر أن الرسل هم الذين استيأسوا كان فيه دليل على أنهم دخل قلوبهم يأس من غير يقين استيقنوه، لأن اليقين فى ذلك إنما يأتيهم من عند الله، كما قال فى قصة نوح: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [هود: ٣٦] وقال الله تعالى فى قصة إخوة يوسف: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]، فدل الظاهر على أن يأسهم ليس بيقين، وقد حدثنا ابن أبى أويس، حدثنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقول فى خطبته: تَعْلَمُنَّ أَيُّهَا النَّاسُ: أن الطمع فقر، وأن اليأس غنى، وأن المرء إذا يئس من شيء، استغنى عنه. فجعل عمر اليأس بإزاء الطمع، وسمعت أحمد ابن المعدل ينشد شعراً لرجل من القدماء يصف ناقة:

صَفْرَاءُ مِنْ تَلَدِ بَنَى الْعَبَّاسِ صَيَّرْتُهَا كَالظَّبْيِ فِي الْكِنَاسِ
تَدِرُّ أَنْ تَسْمَعَ بِالْإِبْسَاسِ فَالْنَفْسُ بَيْنَ طَمَعٍ وَيَاسٍ^(١)

(١) الإيباس: عند الحلب أن يقال للناقة بس، بس وناقة بسوس تدر عند الإيباس.

فجعل الطمع بإزاء اليأس.

وحدثنا سليمان بن حرب، حدثنا جرير بن حازم، عن الأعمش، عن سلام بن شرحبيل، قال: سمع حبة بن خالد، وسواء بن خالد، أنهما أتيا النبي ﷺ، قالا: علّمنا شيئا، ثم قال: «لَا تَيَاسَا مِنَ الْخَيْرِ مَا تَهَزَّهَزَتْ رُؤُوسُكُمْ فَإِنَّ كُلَّ عَبْدٍ يُوَلَّدُ أَحْمَرَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَشْرَةٌ ثُمَّ يَرْزُقُهُ اللَّهُ وَيُعْطِيهِ» (١).

وحدثنا علي بن عبد الله، حدثنا ابن عيينة، قال: قال هشام بن عبد الملك لأبي حازم: يا أبا حازم، ما مالك. قال: خيرٌ مالٍ ثقتي بالله، ويأسى عما في أيدي الناس. قال: وهذا أكثر من أن يحصى، انتهى.

قال شيخنا: وليس للنساء في ذلك عادة مستمرة، بل فيهن من لا تحيض وإن بلغت، وفيهن من تحيضُ حيضاً سيراً يتباعد ما بين أقرائها حتى تحيض في السنة مرة، ولهذا اتفق العلماء على أن أكثر الطهر بين الحيضتين لا حد له، وغالب النساء يحضن كل شهر مرة، ويحضن ربيع الشهر، ويكون طهرهن ثلاثة أرباعه. ومنهن من تطهر الشهور المتعددة، لقلة رطوبتها، ومنهن من يسرع إليها الجفاف، فينقطع حيضها، وتيأس منه وإن كان لها دون الخمسين، بل والأربعين. ومنهن من لا يسرع إليها الجفاف، فتجاوز الخمسين وهي تحيض. قال: وليس في الكتاب ولا السنة تحديد اليأس بوقت، ولو كان المراد بالآيسة من الحيض من لها خمسون سنة أو ستون سنة أو غير ذلك، لقليل: واللائي يبلغن من السن كذا وكذا، ولم يقل: يشسن. وأيضاً، فقد ثبت عن الصحابة رضى الله عنهم أنهم جعلوا من ارتفع حيضها قبل ذلك يائسة، كما تقدم. والوجود مختلف في وقت يأسهن غير متفق، وأيضاً فإنه سبحانه قال: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ﴾، ولو كان له وقت محدود، لكانت المرأة وغيرها سواء في معرفة يأسهن، وهو سبحانه قد خص النساء بأنهن اللائي يئسن، كما خصهن بقوله: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ﴾ فالتى تحيض، هي التى تياس، وهذا بخلاف الارتياب، فإنه سبحانه قال: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾، ولم يقل: إِنْ ارْتَبْتِ، أى: إِنْ ارْتَبْتُمْ فى حكمهن، وشككتن فيه، فهو هذا لا هذا الذى عليه جماعة أهل التفسير، كما روى ابن أبى

(١) ضعيف. رواه أحمد (٤٦٩/٣) وابن ماجه (٤١٦٥) وفى سننه سلام بن شرحبيل، وهو مقبول كما فى «التقريب» (٣٤٢/١).

حاتم فى تفسيره، من حديث جرير، وموسى بن أعين، واللفظ له، عن مطرف بن طريف، عن عمرو بن سالم، عن أبي ابن كعب، قال: قلت: يا رسول الله ! إن ناساً بالمدينة يقولون فى عدد النساء ما لم يذكر الله فى القرآن الصغار والكبار وأولات الأحمال، فأنزل الله سبحانه فى هذه السورة: ﴿وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: ٤} فأجل إحداهن أن تضع حملها، فإذا وضعت، فقد قضت عدتها^(١).

ولفظ جرير: قلت: يا رسول الله ! إن ناساً من أهل المدينة لما نزلت هذه الآية التى فى البقرة فى عدة النساء، قالوا: لقد بقى من عدد النساء عدد لم يذكر فى القرآن، الصغار والكبار التى قد انقطع عنها الحيض، وذوات الحمل، قال: فأنزلت التى فى النساء القصوى، ﴿وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾ ثم روى عن سعيد بن جبیر فى قوله: ﴿وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ يعنى الآية العجوز التى لا تحيض، أو المرأة التى قعدت عن الحيضة، فليست هذه من القروء فى شىء. وفى قوله: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾ فى الآية يعنى إن شككتن، فعدتهن ثلاثة أشهر، وعن مجاهد: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾ لم تعلموا عدة التى قعدت عن الحيض، أو التى لم تحض، فعدتهن ثلاثة أشهر. فقوله تعالى: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾، يعنى: إن سألتن عن حكمهن، ولم تعلموا حكمهن، وشككتن فيه، فقد بيناه لكم، فهو بيان لنعمته على من طلب عليه ذلك، ليزول ما عنده من الشك والريب، بخلاف المعرض عن طلب العلم. وأيضاً، فإن النساء لا يستوين فى ابتداء الحيض، بل منهن من تحيض لعشر أو اثنتى عشرة، أو خمس عشرة، أو أكثر من ذلك، فكذلك لا يستوين فى آخر سن الحيض الذى هو سن اليأس، والوجود شاهد بذلك. وأيضاً، فإنهم تنازعوا فىمن بلغت ولم تحض، هل تعد بثلاثة أشهر، أو بالحوال كالتى ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه ؟ وفيه روايتان عن أحمد.

قلت: والجمهور على أنها تعد بثلاثة أشهر، ولم يجعلوا للصغر الموجب للاعتداد بها حداً، فكذلك يجب أن لا يكون للكبر الموجب للاعتداد بالشهر حداً، وهو ظاهر، والله الحمد.

(١) ضعيف . فى سنده انقطاع بين عمرو بن سالم وأبى بن كعب رضى الله عنه .

فصل

فى بيان عدة المتوفى عنها زوجها

وأما عدة الوفاة، فتجبُ بالموت، سواءً دخلَ بها، أو لم يدخلَ اتفاقاً، كما دلَّ عليه عمومُ القرآن والسنة، واتفقوا على أنهما يتوارثان قبلَ الدخول، وعلى أن الصَّدَاقَ يستقرُّ إذا كان مسمًى، لأن الموتَ لما كان انتهاءَ العقدِ استقرَّت به الأحكام فتوارثا، واستقرَّ المهر، ووجبتِ العدة.

واختلفوا فى مسألتين:

إحداهما: وجوبُ مهرِ المثل إذا لم يكن مسمًى، فأوجبهُ أحمدُ وأبو حنيفة، والشافعى فى أحد قوليه، ولم يُوجبهُ مالك والشافعى فى القول الآخر، وقضى بوجوبه رسولُ الله ﷺ، كما جاء فى السنة الصحيحة الصريحة من حديثِ بَرُوع بنتِ واشق وقد تقدم. ولو لم ترد به السنة، لكان هو محض القياس، لأن الموتَ أُجرى مجرى الدخولِ فى تقرير المسمى، ووجوبِ العدة.

والمسألة الثانية: هل يثبت تحرُّمُ الرِّبِّية بموتِ الأم، كما يثبت بالدخول بها؟ وفيه قولان للصحابه، وهما روايتان عن أحمد.

والمقصود: أن العدة فيه ليست للعلم ببراءة الرحم، فإنها تجب قبلَ الدخول، بخلاف عدة الطلاق.

وقد اضطرب الناسُ فى حكمة عدة الوفاة وغيرها، فقليل: هى لبراءة الرحم، وأوردَ على هذا القول وجوه كثيرة.

منها: وجوبُها قبلَ الدخول فى الوفاة، ومنها: أنها ثلاثة قروء، وبراءة الرحم يكفى فيها حيضة، كما فى المستبرأة، ومنها: وجوب ثلاثة أشهر فى حق من يُقطع براءة رحمها لصغرها أو لكبرها.

ومن الناس من يقول: هو تعبد لا يُعقل معناه، وهذا فاسد لوجهين:

أحدهما: أنه ليس فى الشريعة حكم إلاّ وله حكمة وإن لم يعقلها كثيرٌ من الناس أو أكثرهم.

الثانى: أن العدد ليست من العبادات المحضة، بل فيها من المصالح رعاية حق الزوجين والولد والناكح.

قال شيخنا: والصواب أن يُقال: أما عدة الوفاة فهي حرم لانقضاء النكاح، ورعاية لحق الزوج، ولهذا تحُدُّ المتوفى عنها فى عدة الوفاة رعاية لحق الزوج، فجعلت العدة حريماً لحق هذا العقد الذى له خطر وشأن، فيحصل بهذه فصل بين نكاح الأول ونكاح الثانى، ولا يتصل الناكحان، ألا ترى أن رسول الله عليه السلام لما عظم حقه، حرم نساؤه بعده، وبهذا اختص الرسول، لأن أزواجه فى الدنيا هن أزواجه فى الآخرة بخلاف غيره، فإنه لو حرم على المرأة أن تتزوج بغير زوجها، تضررت المتوفى عنها، وربما كان الثانى خيراً لها من الأول. ولكن لو تأملت على أولاد الأول، لكانت محمودة على ذلك، مستحبةً لها، وفى الحديث: «أنا وامرأة سَفْعَاءُ الخدين، كَهَاتَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وأوماً بالوسطى والسبابة، امرأةٌ آمت من زوجها ذاتُ منْصِبٍ وَجَمَالٍ، وَحَبَسَتْ نَفْسَهَا عَلَى يَتَامَى لَهَا حَتَّى بَانُوا أَوْ مَاتُوا»^(١).

وإذا كان المقتضى لتحريمها قائماً، فلا أقلَّ من مدة تترَبَّصُها، وقد كانت فى الجاهلية تترَبَّصُ سنة، فخففها الله سبحانه بأربعة أشهر وعشر، وقيل لسعيد ابن المسيب: ما بال العشر؟ قال: فيها يُنفخ الروح، فيحصل بهذه المدة براءة الرحم حيث يحتاج إليه، وقضاء حق الزوج إذا لم يحتج إلى ذلك.

فصل

وأما عدة الطلاق، فهي التى أشكلت، فإنه لا يمكن تعليلها بذلك، لأنها إنما تجب بعد المسيس، ولأن الطلاق قطع للنكاح، ولهذا يتنصَّفُ فيه المسمى، ويسقط فيه مهر المثل.

فيقال: والله الموفق للصواب - عدة الطلاق وجبت ليتمكن الزوج فيها من الرجعة، ففيها حق للزوج، وحق لله، وحق للولد، وحق للناكح الثانى. فحق الزوج، ليتمكن من الرجعة فى العدة، وحق الله، لوجوب ملازمتها المنزل، كما نصَّ عليه سبحانه، وهو منصوصٌ أحمد، ومذهب أبى حنيفة. وحق الولد، لثلا يضيع

(١) ضعيف. رواه أحمد (٢٩/٦) وأبو داود (٥١٤٩) من حديث عوف بن مالك الأشجعى، وفى سنده النهاس بن قهم وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٣٠٧/٢).

نسبه، ولا يُدرى لأى الواطئين. وحقُّ المرأة، لما لها من النفقة زمن العدة لكونها زوجة تَرثُ، ويدل على أن العدة حق للزوج قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الاحزاب: ٤٩] فقوله: فما لكم عليهن من عدة، دليل على أن العدة للرجل على المرأة، وأيضاً فإنه سبحانه قال: ﴿وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرِدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فجعل الزوج أحقَّ بردها فى العدة، وهذا حق له. فإذا كانت العدة ثلاثة قُروء، أو ثلاثة أشهر، طالت مدة التربص لِنَظَرٍ فى أمره: هل يُمسكها، أو يُسرحها كما جعل سبحانه للمولى تربصَ أربعة أشهر لينظر فى أمره: هل يُمسك ويَقِىء، أو يُطلق، وكان تَخْيِيرُ المطلق كتخيير المولى، لكن المولى جعل له أربعة أشهر، كما جعل مدة التسيير أربعة أشهر، لينظروا فى أمرهم.

ومما يبين ذلك، أنه سبحانه قال: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبْنٌ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣١] وبلوغُ الأجل: هو الوصولُ والانتهاء إليه، وبلوغُ الأجل فى هذه الآية مجاورته، وفى قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، مقاربته ومشارفته، ثم فيه قولان، أحدهما: أنه حدٌّ من الزمان، وهو الطعنُ فى الحيضة الثالثة، أو انقطاع الدم منها، أو من الرابعة، وعلى هذا، فلا يكون مقدوراً لها، وقيل: بل هو فعلها، وهو الاغتسالُ كما قاله جمهورُ الصحابة، وهذا كما أنه بالاغتسالِ يحِلُّ للزوج وطؤها، ويحلُّ لها أن تمكثه من نفسها، فلاغتسالُ عندهم شرط فى النكاح الذى هو العقد، وفى النكاح الذى هو الوطء.

وللناس فى ذلك أربعة أقوال:

أحدهما: أنه ليس شرطاً، لا فى هذا، ولا فى هذا، كما يقوله مَنْ يقولُ من أهل الظاهر.

والثانى: أنه شرطٌ فيهما، كما قاله أحمد، وجمهورُ الصحابة كما تقدّم حكايته عنهم.

والثالث: أنه شرطٌ فى نكاح الوطء، لا فى نكاح العقد، كما قاله مالك والشافعى.

والرابع: أنه شرط فيهما، أو ما يقوم مقامه، وهو الحكم بالطهر بمضى وقت صلاة، وانقطاعه لأكثره، كما يقوله أبو حنيفة فإذا ارتجعتها قبل غسلها، كان غسلها، لأجل وطئه لها، وإلا كان لأجل حلها لغيره، وبالاغتسال يتحقق كمال الحيض وتامه، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والله سبحانه أمرها أن تتربص ثلاثة قروء، فإذا مضت الثلاثة فقد بلغت أجلها، وهو سبحانه لم يقل: إنها عقيب القريين تبيّن من الزوج، خير الزوج عند بلوغ الأجل بين الإمساك والتسريح، فظاهر القرآن كما فهمه الصحابة رضى الله عنهم، أنه عند انقضاء القروء الثلاثة يخيّر الزوج بين الإمساك بالمعروف، أو التسريح بالإحسان، وعلى هذا فيكون بلوغ الأجل فى القرآن واحداً لا يكون قسمين، بل يكون بإستيفاء المدة واستكمالها، وهذا كقوله تعالى إخباراً عن أهل النار: ﴿وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٢٨] وقوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤] وإنما حمل من قال: إن بلوغ الأجل هو مقارنته أنها بعد أن تحلّ للخطاب لا يبقى الزوج أحقّ برجعتها، وإنما يكون أحقّ بها ما لم تحل لغيره، فإذا حلّ لغيره أن يتزوج بها صار هو خاطباً من الخطاب، ومنشأ هذا ظن أنها ببلوغ الأجل تحلّ لغيره، والقرآن لم يدلّ على هذا، بل القرآن جعل عليها أن تتربص ثلاثة قروء، وذكر أنها إذا بلغت أجلها، فلما أن تمسك بمعروف، وإما أن تسرح بإحسان.

وقد ذكر سبحانه هذا الإمساك أو التسريح عقيب الطلاق، فقال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ثم قال: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وهذا هو تزوجها بزوجها الأول المطلق الذى كان أحقّ بها، فالنهي عن عضلهن مؤكّد لحق الزوج، وليس فى القرآن أنها بعد بلوغ الأجل تحلّ للخطاب، بل فيه أنه فى هذه الحال، إما أن يمسك بمعروف، أو يسرح بإحسان، فإن سرح بإحسان، حلت حينئذ للخطاب، وعلى هذا، فدلالة القرآن بينة أنها إذا بلغت أجلها وهو انقضاء ثلاثة قروء بانقطاع الدم، فلما أن يمسكها قبل أن تغتسل، فتغتسل عنده وإما أن يسرحها فتغتسل وتنكح من شاءت، وبهذا يعرف قدر فهم الصحابة رضى الله عنهم، وأن من بعدهم إنما يكون غاية اجتهاده أن يفهم ما فهموه، ويعرف ما قالوه.

فإن قيل: فإذا كان له أن يرتجعتها فى جميع هذه المدة ما لم تغتسل، فلم قيد

التخيير ببلوغ الأجل ؟ قيل: ليتبين أنها في مدة العدة كانت متربصة لأجل حق الزوج، والتربص: الانتظار، وكانت منتظرة، هل يُمسكها أو يُسرحها ؟ وهذا التخيير ثابت له من أول المدة إلى آخرها، كما خيّر المولى بين الفئته وعدم الطلاق، وهنا لما خيّر عند بلوغ الأجل كان تخييره قبله أولى وأحرى، لكن التسريح بإحسان إنما يمكن إذا بلغت الأجل، وقبل ذلك هي في العدة.

وقد قيل: إن تسريحها بإحسان مؤثر فيها حين تنقضى العدة، ولكن ظاهر القرآن يدل على خلاف ذلك، فإنه سبحانه جعل التسريح بإحسان عند بلوغ الأجل، ومعلوم أن هذا الترك ثابت من أول المدة، فالصواب أن التسريح إرسالها إلى أهلها بعد بلوغ الأجل، ورفع يده عنها، فإنه كان يملك حبسها مدة العدة بلغت أجلها فحينئذ إن أمسكها كان له حبسها، وإن لم يُمسكها كان عليه أن يُسرحها بإحسان، ويدل على هذا قوله تعالى في المطلقة قبل المسيس: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعَهُنَّ وَسِرْخُوهُنَّ سِرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]، فأمر بالسراح الجميل ولا عدة، فعلم أن تخلية سبيلها إرسالها، كما يقال: سرح الماء والناقة: إذا مكنها من الذهاب، وبهذا الإطلاق والسراح يكون قد تم تطليقها وتخليتها، وقبل ذلك لم يكن الإطلاق تاماً، وقبل ذلك كان له أن يُمسكها وأن يُسرحها، وكان مع كونه مطلقاً، قد جعل أحق بها من غيره مدة التربص، وجعل التربص ثلاثة قروء لأجله، ويؤيد هذا أشياء.

أحدها: أن الشارع جعل عدة المختلعة حيضة، كما ثبتت به السنة، وأقر به عثمان ابن عفان، وابن عباس، وابن عمر رضی الله عنهم، وحكاه أبو جعفر النحاس في «ناسخه ومنسوخه» إجماع الصحابة، وهو مذهب إسحاق، وأحمد بن حنبل في أصح الروايتين عنه دليلاً، كما سيأتى تقرير المسألة عن قرب إن شاء الله تعالى. فلما لم يكن على المختلعة رجعة، لم يكن عليها عدة، بل استبراء بحيضة، لأنها لما افتدت منه، وبانت، ملكت نفسها، فلم يكن أحق بإمسакها، فلا معنى لتطويل العدة عليها، بل المقصود العلم ببراءة رحمها، فيكفى مجرد الاستبراء.

والثاني: أن المهاجرة من دار الحرب قد جاءت السنة بأنها إنما تُستبرأ بحيضة، ثم تزوج كما سيأتى.

الثالث: أن الله سبحانه لم يشرع لها طلاقاً بائناً بعد الدخول إلا الثالثة، وكل

طلاق فى القرآن سواها فرجعى، وهو سبحانه إنما ذكر القrouw الثلاثة فى هذا الطلاق الذى شرعه لهذه الحكمة. وأما المفتدية، فليس افتداؤها طلاقاً، بل جُلْعاً غير محسوب من الثلاث، والمشروع فيه حيضة.

فإن قيل: فهذا ينتقضُ عليكم بصورتين.

إحدهما: بمن استوفت عدد طلاقها، فإنها تعدّ ثلاثة قروء، ولا يتمكّن زوجها من رجعتها.

الثانية: بالمخيرة إذا عتقت تحت حر أو عبد، فإن عدتها ثلاثة قروء بالسنة، كما فى السنن من حديث عائشة رضى الله عنها: أُمِرَت بريرة أن تعدّ عدة الحرة ^(١).

وفى سنن ابن ماجه: أُمِرَت أن تعدّ ثلاث حيض ^(٢) ولا رجعة لزوجها عليها.

فالجواب: أن الطلاق المحرّم للزوجة لا يجبُ فيه التربصُ لأجل رجعة الزوج، بل جُلْعٌ حريماً للنكاح، وعقوبةٌ للزوج بتطويل مدة تحريمها عليه، فإنه لو سوغ لها أن تتزوج بعد مجرد الاستبراء بحيضة، لأمكن أن يتزوجها الثانى ويطلقها بسرعة، إما على قصد التحليل أو بدونه، فكان تيسير عودها إلى المطلق، والشارع حرّمها عليه بعد الثالثة عفوية له، لأن الطلاق الذى أبغضُ الحلال إلى الله ^(٣)، إنما أباح منه قدر الحاجة، وهو الثلاث، وحرّم المرأة بعد الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره، وكان من تمام الحكمة أنها لا تنكح حتى تربص ثلاثة قروء، وهذا لا ضررَ عليها به، فإنها فى كل مرة من الطلاق لا تنكح حتى تربص ثلاثة قروء، فكان التربصُ هناك نظراً فى مصلحته، لما لم يُوقع الثلاث المحرمة، وهنا التربصُ بالثلاث من تمام عقوبته، فإنه عُوقِبَ بثلاثة أشياء:

أن حرمت عليه حبيبته، وجعل تربصها ثلاثة قروء، ولم يجز أن تعودَ إليه حتى يحظى بها غيرهُ حظوة الزوج الراغب بزوجه المرغوب فيها، وفى كل من ذلك عقوبة مؤلمة على إيقاع البغيض إلى الله المكروه له، فإذا علِمَ أنه بعد الثالثة لا تحل له إلا

(١) صحيح. رواه أحمد (٣٦١/١) وأبو داود (٢٢٣٢) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

(٢) صحيح. رواه ابن ماجه (٢٠٧٧).

(٣) يشير المصنف إلى حديث «أبغضُ الحلال إلى الله الطلاق» وهو حديث ضعيف.

بعد تربص، وتزوج بزواج آخر، وأن الأمر بيد ذلك الزوج، ولا بد أن تذوق عُسيلته، ويدوق عُسيلتها، عُلِمَ أن المقصود أن يئأسَ منها، فلا تعود إليه إلا بإختيارها لا بإختياره، ومعلوم أن الزوجَ الثاني إذا كان قد نكح نكاح رغبة وهو النكاحُ الذي شرعه الله لعباده، وجعله سبباً لمصالحهم في المعاش والمعاد، وسبباً لحصول الرحمة والوداد، فإنه لا يُطْلَقُها لأجل الأول، بل يُمَسِّكُ امرأته، فلا يصير لأحد من الناس اختيَارُ في عودها إليه، فإذا اتفق فراقُ الثاني لها بموت أو طلاق، كما يفترق الزوجان اللذان هما زوجان، أبيح للمطلَّق الأول نكاحها، كما يُباح للرجل نكاح مطلقة الرجل ابتداءً، وهذا أمر لم يُحرِّمه الله سبحانه في الشريعة الكاملة المهيمنة على جميع الشرائع، بخلاف الشريعتين قبلنا، فإنه في شريعة التَّوْرَةِ - قد قيل: إنها متى تزوجت بزواج آخر لم تحلَّ للأول أبداً. وفي شريعة الإنجيل، قد قيل: إنه ليس له أن يُطلقها أبته، فجاءت هذه الشريعة الكاملة الفاضلة على أكمل الوجوه وأحسنها وأصلحها للخلق، ولهذا لما كان التحليلُ مباحاً للشرائع كُلِّها، والعقل والفترة، ثبت عن النبي ﷺ: «لَعْنُ الْمُحْلَلِ وَالْمُحَلَّلِ لَهُ»^(١). ولعنه ﷺ لهما، إما خبر عن الله تعالى بوقوع لعنته عليهما، أو دُعَاء عليهما باللعنة، وهذا يدلُّ على تحريمه، وأنه من الكبائر.

والمقصود: أن إيجاب القُروء الثلاث في هذا الطلاق من تمام تأكيد تحريمها على الأول، على أنه ليس في المسألة إجماع، فذهب ابنُ اللبان الفَرَضِيُّ^(٢) صاحبُ «الإيجار» وغيره، إلى أن المطلقة ثلاثاً ليس عليها غيرُ استبراء بحيضة، ذكره عنه أبو الحسين بن القاضي أبي يعلى، فقال: مسألة: إذا طلق الرجلُ امرأته ثلاثاً بعدَ الدخول، فعدتها ثلاثة أقرء إن كانت من ذوات الأقراء، وقال ابنُ اللبان: عليها الاستبراء بحيضة، دليلنا قوله تعالى: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» [البقرة: ٢٢٨]، ولم يقف شيخ الإسلام على هذا القول، وعلّق تسويغه على ثبوت الخلاف، فقال: إن كان فيه نزاع كان القولُ بأنه ليس عليها، ولا على المعتقدة المخيرة إلا الاستبراء قولاً متوجهاً، ثم قال: ولازمُ هذا القول: أن الآيسة لا تحتاجُ إلى عدة بعد

(١) سبق تخريجه .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن الحسن البصري بن اللبان الفرضي الشافعي المتوفى عام ٤٠٢ هـ مترجم في «سير أعلام النبلاء» (٢١٧/١٧) «تاريخ بغداد» (٥/٤٧٢) و «شذرات الذهب» (٣/١٦٤ - ١٦٥) و «طبقات السبكي» (٤/١٥٤ - ١٥٥).

الطَّلَاقُ الثَّالِثَةُ. قال: وهذا لا نعلم أحداً قاله.

وقد ذكر الخلاف أبو الحسين، فقال: مسألة: إذا طَلَّقَ الرجلُ زوجته ثلاثاً، وكانت ممن لا تحيضُ لصغر أو هرم، فعدتها ثلاثة أشهر خلافاً لابن اللبان أنه لا عدة عليها، دليلنا: قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤].

قال شيخنا: وإذا مضت السنة بأن على هذه ثلاثة أقراء، لم يجز مخالفتها، ولو لم يجمع عليها، فكيف إذا كان مع السنة إجماع؟ قال: وقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس: «اعتدِّي»، قد فهم منه العلماء أنها تعتد ثلاثة قروء، فإن الاستبراء قد يُسمى عدة. قلت: كما في حديث أبي سعيد في سبأيا أوطاس، أنه فسر قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤] بالسبأيا، ثم قال: أى: فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن، فجعل الاستبراء عدة. قال: فأما حديث عائشة رضي الله عنها: أُمِرْتُ بِرَبْرَةٍ أَنْ تَعْتَدَ ثَلَاثَ حِيضٍ، فحديث منكر. فإن مذهب عائشة رضي الله عنها أن الأقراء الأطهار. قلت: ومن جعل أن عدة المختلعة حيضة، فبطريق الأولى تكون عدة الفسوخ كلها عنده حيضة، لأن الخلع الذي هو شقيق الطلاق، وأشبه به لا يجب فيه الاعتدادُ عنده بثلاثة قروء، فالفسخ أولى، وأحرى من وجوه.

أحدها: أن كثيراً من الفقهاء يجعل الخلع طلاقاً ينقص به عدده، بخلاف الفسخ لرضاع ونحوه.

الثاني: أن أبا ثور ومن وافقه يقولون: إن الزوج إذا رد العوض، ورضيت المرأة برده، وراجعها، فلهما ذلك بخلاف الفسخ.

الثالث: أن الخلع يُمكن فيه رجوعُ المرأة إلى زوجها في عدتها بعقد جديد، بخلاف الفسخ لرضاع أو عدد، أو محرمية حيث لا يُمكن عودها إليه، فهذه بطريق الأولى يكفيها استبراء بحيضة، ويكون المقصود مجرد العلم ببراءة رحمها، كالمسبية والمهاجرة، والمختلعة والزانية على أصح القولين فيهما دليلاً، وهما روايتان عن أحمد.

فصل

ومما يبين الفرق بين عدة الرجعية والبائن، أن عدة الرجعية لأجل الزوج وللمرأة

فيها النفقة والسكنى باتفاق المسلمين، ولكن سُكْنَاهَا، هل هي كسكنى الزوجة، فيجوز أن يَنْقُلَهَا المطلقُ حيث شاء، أم يتعين عليها المنزل، فلا تَخْرُجُ ولا تُخْرَجُ؟ فيه قولان. وهذا الثاني، هو المنصوص عن أحمد، وأبى حنيفة، وعليه يدل القرآن. والأول: قول الشافعى، وهو قولُ بعض أصحاب أحمد.

والصواب: ما جاء به القرآن، فإن سُكْنَى الرجعية من جنس سكنى المتوفى عنها، ولو تراضيا بإسقاطها، لم يجز، كما أن العدة فيها كذلك بخلاف البائن، فإنها لا سُكْنَى لها، ولا عليها، فالزوجُ له أن يُخْرِجَهَا، ولها أن تخرج، كما قال النبى ﷺ لفاطمة بنت قيس: « لا نَفَقَةَ لَكَ وَلَا سُكْنَى » (١).

وأما الرجعة: فهل هي حق للزوج يملك إسقاطها بأن يطلقها واحدة بائنة، أم هي حقٌ لله فلا يملك إسقاطها؟ ولو قال: أنت طالق طلقة بائنة، وقعت رجعية، أم هي حق لهما فإن تراضيا بالخُلْع بلا عِوَض، وقع طلاقاً بائناً، ولا رجعة فيه؟ فيه ثلاثة أقوال.

فالأول: مذهب أبى حنيفة، وإحدى الروايات عن أحمد.

والثاني: مذهب الشافعى، والرواية الثانية عن أحمد.

والثالث: مذهب مالك، والرواية الثالثة عن أحمد.

والصواب: أن الرجعة حق لله تعالى ليس لهما أن يَتَّفَقَا على إسقاطها، وليس له أن يُطْلَقَهَا طلقة بائنة، ولو رضيت الزوجة، كما أنه ليس لهما أن يتراضيا بفسخ النكاح بلا عِوَض بالاتفاق.

فإن قيل: فكيف يجوز الخُلْعُ بغير عوض فى أحد القولين فى مذهب مالك وأحمد، وهل هذا إلا إتفاق من الزوجين على فسخ النكاح بغير عوض؟ قيل: إنما يجوزُ أحمد فى إحدى الروايتين الخُلْع بلا عوض إذا كان طلاقاً، فأما إذا كان فسخاً، فلا يجوزُ بالاتفاق، قاله شيخنا رحمه الله. قال: ولو جاز هذا، لجاز أن يتفقا على أن يبينها مرة بعد مرة من غير أن ينقص عدد الطلاق، ويكون الأمر إليهما إذا أراد أن يجعلا الفرقة بين الثلاث جعلها، وإن أرادا، لم يجعلها من الثلاث، ويلزم من هذا إذا قالت: فادنى بلا طلاق، أن يبينها بلا طلاق، ويكون مخيراً إذا سأله إن شاء أن

يجعله رجعيًّا، وإن شاء أن يجعله بائناً، وهذا ممتنع، فإن مضمونه أنه يُخير، إن شاء أن يُحرّمها بعد المرة الثالثة، وإن شاء لم يُحرّمها، ويمتنع أن يخير الرجل بين أن يجعل الشيء حلالاً، وأن يجعله حراماً، ولكن إنما يُخير بين مباحين له، وله أن يُباشِر أسبابَ الحِلِّ وأسبابَ التحريم، وليس له إنشاءُ نفس التحليل والتحريم، واللّه سبحانه إنما شرع له الطلاق واحدة بعد واحدة، ولم يشرع له إيقاعه مرة واحدة، لئلا يندم، وتزول نزعة الشيطان التى حملته على الطلاق، فتبتع نفسه المرأة، فلا يجد إليها سبيلاً، فلو ملكه الشارع أن يطلقها طليقة بائنة ابتداءً، لكان هذا المحذور بعينه موجوداً، والشرعيةُ المشتبهةُ على مصالح العباد تأبى ذلك، فإنه يبقى الأمرُ بيدها إن شاءت راجعته، وإن شاءت فلا، واللّه سبحانه جعل الطلاق بيد الزوج لا بيد المرأة رحمةً منه وإحساناً، ومراعاةً لمصلحة الزوجين.

نعم له أن يملكها أمرها بإختياره، فيخيرها بين القيام معه وفراقها. وأما أن يخرج الأمر عن يد الزوج بالكلية إليها، فهذا لا يمكن. فليس له أن يسقط حقّه من الرجعة، ولا يملك ذلك، فإن الشارع إنما يملك العبد ما ينفعه ملكه، ولا يتضرر به، ولهذا لم يملكه أكثر من ثلاث، ولا ملكه جمع الثلاث، ولا ملكه الطلاق فى زمن الحيض والظهر الواقع فيه، ولا ملكه نكاح أكثر من أربع، ولا ملك المرأة الطلاق، وقد نهى سبحانه الرجال: أن يؤتوا السفهاء أموالهم التى جعل الله لهم قِياساً، فكيف يجعلون أمر الأبضاع إليهن فى الطلاق والرجعة، فكما لا يكون الطلاقُ بيدها لا تكون الرجعة بيدها، فإن شاءت راجعته، وإن شاءت فلا، فتبقى الرجعة موقوفةً على اختيارها، وإذا كان لا يملك الطلاق البائن، فلأن لا يملك الطلاق المحرم ابتداءً أولى وأحرى، لأن الندم فى الطلاق المحرم أقوى منه فى البائن. فمن قال: إنه لا يملك الإبانة، ولو أتى بها لم تبين، كما هو قولُ فقهاء الحديث، لزمه أن يقول: إنه لا يملك الثلاث المحرمة ابتداءً بطريق الأولى والأخرى، وأن له رجعتها. وإن أوقعها، كان له رجعتها. . وإن قال: أنت طالق. واحدة بائنة، فإذا كان لا يملك إسقاط الرجعة، فكيف يملك إثبات التحريم الذى لا يعود بعده إلا بزواج وإصابة؟

فإن قيل: فلازم هذا أنه لا يملكه ولو بعد اثنتين، قلنا: ليس ذلك بلازم، فإن الله سبحانه ملكه الطلاق على وجه معين، وهو أن يطلق واحدة، ويكون أحق

برجعتهما ما لم تنقض عدتها، ثم إن شاء طلق الثانية كذلك، ويبقى له واحدة، وأخبر أنه إن أوقعها، حرمت عليه، ولا تعود إليه إلا أن تتزوج غيره، ويصيبها ويفارقها، فهذا هو الذي ملكه إياه، لم يملكه أن يحرمها ابتداء تحريماً تاماً من غير تقدم تطليقتين. وبالله التوفيق.

فصل

قد ذكرنا حكم رسول الله ﷺ في المختلة أنها تعتد بحیضة، وأن هذا مذهب عثمان بن عفان، وابن عباس، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، اختارها شيخنا. ونحن نذكر الأحاديث بذلك بإسنادها.

قال النسائي في «سننه الكبير»: باب في عدة المختلة. أخبرني أبو علي محمد بن يحيى المروزي، حدثنا شاذان عبد العزيز بن عثمان أخو عبدان، حدثنا أبي، حدثنا علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، قال: أخبرني محمد بن عبد الرحمن، أن ربيع بنت معوذ بن عفراء، أخبرته أن ثابت ابن قيس بن شماس ضرب امرأته، فكسر يدها وهي جميلة بنت عبد الله ابن أبي، فجاء أخوها يشتكيه إلى رسول الله ﷺ، فأرسل رسول الله ﷺ إلى ثابت، فقال: «خُذْ الذي لها عليك، واخلُ سبيلها» فقال: نعم، فأرأها رسول الله ﷺ أن تتربص حيضة واحدة، وتلحق بأهلها^(١).

أخبرنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثني عمي، قال: أخبرنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة ابن الصامت، عن ربيع بنت معوذ، قال: قلت لها: حدثيني حديثك، قالت: اختلعت من زوجي، ثم جئت عثمان، فسألت ماذا علي من العدة، قال: لا عدة عليك إلا أن يكون حديث عهد بك فتمكثين حتى تحيض حيضة. قالت: وإنما تبع في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم المغالية، كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس، فاختلعت منه^(٢).

وروى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه، أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه، فجعل رسول الله ﷺ عدتها حيضة^(٣). رواه أبو داود عن محمد بن

(١) حسن. رواه النسائي في «الكبرى» (٥٦٩١) وفي «المجتبى» (١٨٦/٦).

(٢) حسن. رواه النسائي (١٨٦/٦ - ١٨٧) وابن ماجه (٢٠٥٨).

(٣) حسن. رواه أبو داود (٢٢٢٩) والترمذي (١١٨٥) عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا.

عبدالرحيم البزاز، عن على بن بحر القطان، عن هشام بن يوسف، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة. ورواه الترمذى: عن محمد بن عبد الرحيم بهذا السند بعينه. وقال: حديث حسن غريب.

وهذا كما أنه موجبُ السنة وقضاء رسول الله ﷺ، وموافقٌ لأقوال الصحابة، فهو مقتضى القياس، فإنه استبراءٌ لمجرد العلم ببراءة الرحم، فكفت فيه حيضة، كالمسبية والأمة المستبرأة، والحرّة، والمهاجرة، والزانية إذا أرادت أن تنكح.

وقد تقدم أن الشارع من تمام حكمته جعل عدة الرجعية ثلاثة قروء لمصلحة المطلق، والمرأة ليطول زمان الرجعة، وقد تقدم النقصُ على هذه الحكمة، والجواب عنه.



فصل

ذكر حكم رسول الله ﷺ باعتداد المتوفى عنها فى

منزلها الذى توفى زوجها وهى فيه وأنه غيرُ مخالف

لحكمه بخروج المبتوتة واعتدادها حيث شئت

ثبت فى « السنن »: عن زينب بنت كعب بن عجرة، عن الفريرة بنت مالك أخت أبى سعيد الخدرى، أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجعَ إلى أهلها فى بنى خُدرة، فإن زوجها خرج فى طلب أعبد له أبَقُوا، حتى إذا كانوا بطرف القُدُوم، لحقهم فقتلوه، فسألتُ رسول الله ﷺ أن أرجعَ إلى أهلى، فأبنى لم يتركنى فى مسكن يملكه ولا نفقة، فقال رسول الله ﷺ: « نعم » فخرجتُ حتى إذا كُنْتُ فى الحجرة أو فى المسجد، دعانى أو أمر بى فدعيتُ له، فقال: « كيف قُلْتَ ؟ » فرددتُ عليه القصة التى ذكرتُ من شأن زوجى، قالت: فقال: « أمكثى فى بيتك حتى يبلغ الكتابُ أجله »، قالت: فاعتددتُ فيه أربعة أشهر وعشرًا، قالت: فلما كان عثمان، أرسلَ إلىَّ فسألنى عن ذلك، فأخبرته، ففضى به، واتبعه^(١).

(١) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (٥٩١/٢) ومن طريقة الشافعى فى «الرسالة» (١٢١٤) وفى «المسند» (٥٣/٢)

= (٥٤) وأحمد (٣٧٠/٦، ٤٢٠، ٤٢١) وأبو داود (٢٣٠٠) والترمذى (١٢٠٤) والدارمى (١٦٨/٢) =

قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح، وقال أبو عمر بن عبد البر: هذا حديث مشهور معروف عند علماء الحجاز والعراق. وقال أبو محمد ابن حزم: هذا الحديث لا يثبت، فإن زينب هذه مجهولة، لم يرو حديثها غير سعد بن إسحاق بن كعب وهو غير مشهور بالعدالة، ومالك رحمه الله وغيره يقول فيه: سعد بن إسحاق، وسفيان يقول: سعيد. وما قاله أبو محمد غير صحيح، فالحديث حديث صحيح مشهور فى الحجاز والعراق، وأدخله مالك فى « موطنه »، واحتج به، وبني عليه مذهبه.

وأما قوله: إن زينب بنت كعب مجهولة، فنعم مجهولة عنده، فكان ماذا؟ وزينب هذه من التابعيات، وهى امرأة أبى سعيد، روى عنها سعد بن إسحاق بن كعب، وليس بسعيد، وقد ذكرها ابن حبان فى كتاب الثقات. والذى غرأها محمد قول على بن المدينى: لم يرو عنها غير سعد بن إسحاق وقد رويها فى مسند الإمام أحمد: حدثنا يعقوب، حدثنا أبى، عن ابن إسحاق، حدثنى عبد الله بن عبد الرحمن ابن معمر ابن حزم، عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة وكانت عند أبى سعيد الخدرى، عن أبى سعيد، قال: اشتكى الناس على رضى الله عنه، فقام النبى ﷺ خطيباً، فسمعتة يقول: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَشْكُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ لَأَخْشَنُ فِي ذَاتِ اللَّهِ أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ »^(١)، فهذه امرأة تابعة كانت تحت صحابى، وروى عنها الثقات، ولم يُطعن فيها بحرف، واحتج الأئمة بحديثها وصححوه.

وأما قوله: إن سعد بن إسحاق غير مشهور بالعدالة، فقد قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال النسائى أيضاً، والدارقطنى أيضاً: ثقة وقال أبو حاتم: ﷺ الح، وذكره ابن حبان فى كتاب الثقات، وقد روى عنه الناس: حماد بن زيد، وسفيان الثورى، وعبد العزيز الدراوردى، وابن جريج، ومالك بن أنس، ويحيى ابن سعيد الأنصارى، والزهرى، وهو أكبر منه، وحاتم بن إسماعيل وداود ابن قيس، وخلق سواهم من الأئمة، ولم يعلم فيه قدح ولا جرح ألبتة، ومثل

والنسائى (١٩٩/٦، ٢٠٠) وابن ماجه (٢٠٣١) وابن الجارود (٧٥٩) والحاكم (٢٠٨/٢) والبيهقى (٧/٤٣٤) و٤٣٥) والبخارى (٢٣٨٦) والطائلى (١٦٦٤) وابن حبان (٤٢٩٢ - إحصان) وقال الترمذى حسن صحيح، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١) حسن. رواه أحمد (٨٦/٣).

هذا يُحتج به اتفاقاً.

وقد اختلف الصحابة رضى الله عنهم ومن بعدهم فى حكم هذه المسألة، فروى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير. عن عائشة رضى الله عنها. أنها كانت تفتى المتوفى عنها بالخروج فى عدتها، وخرجت بأختها أم كلثوم حين قُتلَ عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة فى عمرة^(١).

ومن طريق عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج، أخبرنى عطاء، عن ابن عباس أنه قال: إنما قال الله عز وجل: تعتد أربعة أشهر وعشراً، ولم يقل: تعتد فى بيتها، فتعتد حيث شئت وهذا الحديث سمعه عطاء من ابن عباس، فإن على بن المدينى قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: سمعتُ ابنَ عباس يقول: قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ولم يقل: يعتدّن فى بيوتهن، تعتدّ حيث شئت. قال سفيان: قاله لنا ابن جريج كما أخبرنا.

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن جريج، أخبرنى أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: تعتدّ المتوفى عنها حيث شئت^(٢).

وقال عبد الرزاق عن الثورى، عن إسماعيل بن أبى خالد، عن الشعبى، أن على بن أبى طالب رضى الله عنه، كان يُرحّل المتوفى عنهن فى عدتهن^(٤).

وذكر عبد الرزاق أيضاً، عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاووس وعطاء، قالوا جميعاً: المبتوتة والمتوفى عنها تحجّان وتعتمران، وتنتقلان وتبيتان.

وذكر أيضاً عن ابن جريج، عن عطاء قال: لا يضرّ المتوفى عنها أين اعتدت^(٥).

وقال ابن عيينة: عن عمرو بن دينار، عن عطاء وأبى الشعثاء، قالوا جميعاً: المتوفى عنها تخرج فى عدتها حيث شئت^(٦).

وذكر ابن أبى شيبة، حدثنا عبد الوهّاب الثقفى، عن حبيب المعلم، قال: سألتُ

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٥١).

(٤) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٥٦).

(٦) رواه عبد الرزاق (١٢٠٥٠) والبيهقى (٤٣٥/٧).

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٥٤).

(٣) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٥٩).

(٥) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٦٠).

عطاء عن المطلقة ثلاثاً، والمتوفى عنها، أتحجَّان في عدتهما؟ قال: نعم. وكان الحسن يقول بمثل ذلك^(١).

وقال ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة، عن حنين بن أبي حكيم، أن امرأة مُزاحم لما توفى عنها زوجها بخنصرة، سألت عمر بن عبد العزيز، أأمكث حتى تنقضى عدتي؟ فقال لها: بل الحقى بقرارك ودار أبيك، فاعتدى فيها^(٢).

قال ابن وهب: وأخبرني يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال في رجل توفى بالاسكندرية ومعه امرأته، وله بها دار، وله بالفسطاط دار، فقال: إن أحببت أن تعتدَّ حيثُ توفى زوجها فلتعتد، وإن أحببت أن ترجعَ إلى دار زوجها وقراره بالفسطاط، فلتعتد فيها فلترجع^(٣).

قال ابن وهب: وأخبرني عمرو بن الحارث، عن بكير بن الأشج، قال: سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن المرأة يخرج بها زوجها إلى بلد فيتوفى؟ قال: تعتد حيث توفى عنها زوجها، أو ترجعُ إلى بيت زوجها حتى تنقضى عدتها^(٤) وهذا مذهبُ أهل الظاهر كُلِّهم.

ولأصحاب هذا القول حجتان، احتج بهما ابنُ عباس، وقد حكينا إحداهما، وهى: أن الله سبحانه إنما أمرها بإعتداد أربعة أشهر وعشرا، ولم يأمرها بمكان معين.

والثانية: ما رواه أبو داود: حدثنا أحمد بن محمد المروزي، حدثنا موسى بن مسعود، حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، قال: قال عطاء: قال ابن عباس: نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها، فلتعتد حيث شاءت، وهو قولُ الله عز وجل: ﴿إِخْرَاجَ﴾ قال عطاء: إن شاءت اعتدت عند أهله، وسكنت في وصيتها، وإن شاءت، خرجت لقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فَعَلْنَ﴾ قال عطاء: ثم جاء الميراثُ، فنسخ السكني، فلتعتدَّ حيث شاءت^(٥).

(١) رجاله ثقات، وذكره ابن حزم في «المحلى» (٢٨٥/١٠) من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي عن علي بن المديني عن ابن عيينة.

(٢) سنده صحيح. وذكره ابن حزم في «المحلى» (٢٨٥/١٠).

(٣) رجاله ثقات، ورواية عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة صحيحة، وذكره ابن حزم في «المحلى» (٢٨٥/١٠).

(٤) رجاله ثقات، وذكره ابن حزم في «المحلى» (٢٨٥/١٠).

(٥) رواه البخاري (٤٥٣١) وأبو داود (٣٣٠١) والنسائي (٢٠٠/٦).

وقالت طائفة ثانية من الصحابة والتابعين بعدهم: تعتد فى منزلها التى توفى زوجها وهى فيه، قال وكيع: حدثنا الثورى، عن منصور، عن مجاهد، عن سعيد ابن عمر رد نسوة من ذى الحليفة حاجات أو معتمرات توفى عنهن أزواجهن^(١).

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن جريج، أخبرنا حميد الأعرج، عن مجاهد قال: كان عمر وعثمان يرجعانهن حاجات ومعتمرات من الجحفة وذى الحليفة^(٢).

وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك عن أمه مسيكة، أن امرأة متوفى عنها زارت أهلها فى عدتها، فضربها الطلق، فأتوا عثمان، فقال: أحملوها إلى بيتها وهى تطلق^(٣).

وذكر أيضاً عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أنه كانت له ابنة تعتد من وفاة زوجها، وكانت تأتيهم بالنهار، فتحدث إليهم، فإذا كان الليل، أمرها أن ترجع إلى بيتها^(٤).

وقال ابن أبى شيبة: حدثنا وكيع، عن على بن المبارك، عن يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، أن عمر رخص للمتوفى عنها أن تأتى أهلها بياض يومها، وأن زيد بن ثابت لم يرخص لها إلا فى بياض يومها أو ليلها^(٥).

وذكر عبد الرزاق عن سفيان الثورى، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم النخعى، عن علقمة، قال: سأل ابن مسعود نساء من همدان نعى إليهن أزواجهن، فقلن: إنا نستوحش، فقال ابن مسعود: تجتمعن بالنهار، ثم ترجع كل امرأة منكن إلى بيتها بالليل^(٦).

وذكر الحجاج بن المنهال، حدثنا أبو عوانة، عن منصور، عن إبراهيم، أن امرأة بعثت إلى أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها: إن أبى مريض، وأنا فى عدة، أفأتيه

(١) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٧٢) وسعيد بن منصور فى «سننه» (١٣٤٣).

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٧١).

(٣) ضعيف. رواه عبد الرزاق (١٢٠٦٧) وفى سننه مسيكة أم يوسف بن ماهك وهى لا يعرف حالها ك فى «التقريب» (٦١٤/٢).

(٤) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٦٤) وسعيد بن منصور فى «سننه» (١٣٧٠).

(٥) رجال ثقات.

(٦) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٦٨) وسعيد بن منصور (١٣٤٢) والبيهقى (٤٣٦/٧).

أمرضه ؟ قالت: نعم ولكن بينى أحدَ طرفى الليل فى بيتك^(١).

وقال سعيد بن منصور: حدثنا هُشيم، أنبأنا إسماعيل بن أبى خالد، عن الشعبى، أنه سئلَ عن المتوفى عنها: أخرج فى عدتها ؟ فقال: كان أكثرُ أصحاب ابن مسعود أشدَّ شىء فى ذلك، يقولون: لا تخرجُ، وكان الشيخ - يعنى على بن أبى طالب رضى الله عنه - يرحلها^(٢).

وقال حمادُ بنُ سلمة: أخبرنا هشام بن عروة، أن أباه قال: المتوفى عنها زوجها تعتدُّ فى بيتها إلا أن ينتوى أهلها فتنتوى معهم^(٣).

وقال سعيد بن منصور: حدثنا هُشيم، أخبرنا يحيى بن سعيد هو الأنصارى، أن القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، وسعيد بن المسيب قالوا فى المتوفى عنها: لا تبرحُ حتى تنقضى عدتها^(٤).

وذكر أيضاً عن ابن عُيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء وجابر، كلاهما قال فى المتوفى عنها: لا تخرجُ^(٥).

وذكر وكيع، عن المحسن بن عمار^{عليه السلام} الح، عن المغيرة، عن إبراهيم فى المتوفى عنها: لا بأس أن تخرجَ بالنهار، ولا تبيتُ عن بيتها^(٦).

وذكر حماد بن زيد، عن أيوب السَّخْتَيَانِي، عن محمد بن سيرين، أن امرأة تُوفى عنها زوجها وهى مريضة، فنقلها أهلها، ثم سألوا، فكلُّهم يأمرهم أن تُرد إلى بيت زوجها، قال ابنُ سيرين: فرددناها فى نَمَط، وهذا قولُ الإمام أحمد. ومالك. والشافعى. وأبى حنيفة رحمهم الله، وأصحابهم، والأوزاعى، وأبى عُبَيْد، وإسحاق. قال أبو عمر بن عبد البر: وبه يقول جماعةُ فقهاء الأمصار بالحجاز والشام، والعراق، ومصر.

وحجة هؤلاء حديثُ الفريعة بنت مالك، وقد تلقاه عثمانُ بنُ عفان رضى الله

(١) ضعيف. رواه عبد الرزاق (١٢٠٧٠) وفى سنده مجهول.

(٢) صحيح. رواه سعيد بن منصور (١٣٥١).

(٣) صحيح. رواه عبد الرزاق (١٢٠٧٩).

(٤) رواه سعيد بن منصور فى سننه (١٣٦٤).

(٥) رواه سعيد بن منصور (١٣٥٢).

(٦) ذكره ابن حزم فى «المحلى» (١٠/٢٨٧).

عنه بالقبول، وقضى به بمحضر المهاجرين والأنظار، وتلقاه أهل المدينة والحجاز والشام والعراق ومصر بالقبول، ولم يُعلم أن أحداً منهم طعن فيه، ولا فى رواته، وهذا مالك مع تحريه وتشديده فى الرواية. وقوله للسائل له عن رجل: أثقة هو؟ فقال: لو كان ثقة لرأيت فى كتبي: قد أدخله فى « موطنه »، وبنى عليه مذهبه.

قالوا: ونحن لا نُنكر النزاع بين السلف فى المسألة، ولكن السنة تفصل بين المتنازعين. قال أبو عمر بن عبد البر: أما السنة، فثابتة بحمد الله. وأما الإجماع، فمستغنى عنه مع السنة، لأن الاختلاف إذا نزل فى مسألة كانت الحجة فى قول من وافقته السنة.

وقال عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن الزهرى، قال: أخذ المترخضون فى المتوفى عنها بقول عائشة رضى الله عنها، وأخذ أهل العزم والورع بقول ابن عمر ^(١).

فإن قيل: فهل ملازمة المنزل حقٌ عليها، أو حق لها؟ قيل: بل هو حق عليها إذا تركه لها الورثة، ولم يكن عليها فيه ضررٌ أو كان المسكن لها، فلو حولها الوراث، أو طلبوا منها الأجرة، لم يلزمها السكن، وجاز لها التحول.

ثم اختلف أصحاب هذا القول: هل لها أن تتحول حيث شاءت، أو يلزمها التحول إلى أقرب المساكن إلى مسكن الوفاة؟ على قولين. فإن خافت هدماً أو غرقاً، أو عدواً أو نحو ذلك، أو حولها صاحب المنزل لكونه عارية رجع فيها، أو بإجارة انقضت مدتها، أو منعها السكنى تعدياً، أو امتنع من إيجارته، أو طلب به أكثر من أجر المثل، أو لم تجد ما تكترى به، أو لم تجد إلا من مالها، فلها أن تنتقل، لأنها حالٌ عذر، ولا يلزمها بذلُ أجر المسكن، وإنما الواجبُ عليها فعلُ السكنى لا تحصيلُ المسكن، وإذا تعذرت السكنى، سقطت، وهذا قول أحمد والشافعى.

فإن قيل: فهل الإسكان حقٌ على الورثة تُقدمُ الزوجة به على الغرماء، وعلى الميراث، أم لا حق لها فى التركة سوى الميراث؟ قيل: هذا موضوع اختلف فيه. فقال الإمام أحمد: إن كانت حائلاً، فلا سكنى لها فى التركة، ولكن عليها ملازمة المنزل إذا بذل لها كما تقدم، وإن كانت حاملاً، ففيه روايتان إحداهما أن الحكم

كذلك. والثاني: أن لها السكنى حق ثابت فى المال، تُقدَّم به على الورثة والغرماء، ويكون من رأس المال، لا تُباع الدار فى دينه بيعاً يمنعها سكنها حتى تنقضى عدتها، وإن تعذر ذلك، فعلى الوارث أن يكترى لها سكناً من مال الميت. فإن لم يفعل، أجبره الحاكم، وليس لها أن تنتقل عنه إلا لضرورة.

وإن اتفق الوارث والمرأة على نقلها عنه، لم يَجْزُ، لأنه يتعلق بهذه السكنى حقُّ الله تعالى، فلم يَجْزُ اتفاقهما على إبطالها، بخلاف سكنى النكاح، فإنها حقُّ لله تعالى، لأنها وجبت من حقوق العدة، والعدة فيها حقُّ للزوجين. والصحيح المنصوص: أن سكنى الرجعية كذلك، ولا يجوز اتفاقهما على إبطالها، هذا متقضى نص الآية، وهو منصوص أحمد وعنه رواية ثالثة: أن للمتوفى عنها السكنى بكل حال، حاملاً كانت أو حائلاً، فصار فى مذهبه ثلاث روايات: وجوبها للحامل، والحائِل، وإسقاطها فى حقهما وجوبها للحامل دون الحائِل، هذا تحصيلُ مذهب أحمد فى سكنى المتوفى عنها.

وأما مذهب مالك، فإيجاب السكنى لها حاملاً كانت أو حائلاً، وإيجابُ السكنى عليها مدة العدة، قال أبو عمر: فإذا كان المسكن بكراً؟ فقال مالك: هى أحقُّ بسكناء من الورثة والغرماء، وهو من رأس مال المتوفى، إلا أن يكونَ فيه عقد لزوجها وأراد أهل المسكن إخراجها. وإذا كان المسكنُ لزوجها، لم يُبع فى دينه حتى تنقضى عدتها، انتهى كلامه.

وقال غيره من أصحاب مالك: هى أحقُّ بالسكنى من الورثة والغرماء إذا كان الملك للميت، أو كان قد أدَّى كراءه، وإن لم يكن قد أدى، ففى « التهذيب »: لا سكنى لها فى مال الميت، وإن كان موسراً. وروى محمد، عن مالك: الكراء لازم للميت فى ماله، ولا تكون الزوجة أحقَّ به، وتُحاصُّ الورثة فى السكنى، وللورثة إخراجها إلا أن تُحبَّ أن تسكن فى حصتها، وتؤدى كراء حصتهم.

وأما مذهب الشافعى: فإن له فى سكنى المتوفى عنها قولين، أحدهما: لها السكنى حاملاً كانت أو حائلاً. والثانى: لا سكنى لها حاملاً كانت أو حائلاً، ويجب عنده ملازمتها للمسكن فى العدة بائناً كانت أو متوفى عنها، وملازمة البائن للمنزل عنده أكد من ملازمة المتوفى عنها، فإنه يجوز للمتوفى عنها الخروجُ نهاراً لقضاء

حوائجها، ولا يجوز ذلك فى البائن فى أحد قوليهِ وهو القديمُ، ولا يُوجبه فى الرجعية بل يستحبه .

وأما أحمد، فعنده ملازمة المتوفى عنها أكْدُ من الرجعية، ولا يُوجبه فى البائن . وأورد أصحاب الشافعى رحمه الله على نصهِ بوجوب ملازمة المنزل على المتوفى عنها مع نصهِ فى أحد القولين، على أنه لا سكنى لها سؤالاً وقالوا: كيف يجتمع النصان، وأجابوا بجوابين . أحدهما: أنه لا تجبُ عليها ملازمة المسكن على ذلك القول، لكن لو ألزم الوارثُ أجره المسكن، وجبت عليها الملازمة حينئذ، وأطلق أكثر أصحابه الجواب هكذا .

والثانى: أن ملازمة المنزل واجبة عليها ما لم يكن عليها فيه ضرر بأن تُطالب بالأجرة، أو يُخرجها الوارث، أو المالك، فتسقط حينئذ . وأما أصحاب أبى حنيفة، فقالوا: لا يجوز للمطلقة الرجعية، ولا للبائن الخروجُ من بيتها ليلاً ولا نهاراً، وأما المتوفى عنها، فتخرج نهاراً وبعض الليل، ولكن لا تبيتُ فى منزلها، قالوا: والفرقُ أن المطلقة نفقتُها فى مال زوجها . فلا يجوز لها الخروجُ كالزوجة، بخلاف المتوفى عنها، فإنها لا نفقةَ لها، فلا بد أن تخرجَ بالنهار لإصلاح حالها، قالوا: وعليها أن تعتد فى المنزل الذى يُضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة، قالوا: فإن كان نصيبُها من دار الميت لا يكفيها، أو أخرجها الورثة من نصيبهم، انتقلت، لأن هذا عذر، والكونُ فى بيتها عبادة، والعبادة تسقط بالعذر قالوا: فإن عجزت عن كراء البيت الذى هى فيه لكثرت، فلها أن تنتقلَ إلى بيت أقلَّ كراء منه، وهذا من كلامهم يدل على أن أجره السكن عليها، وإنما يسقط السكن عنها لعجزها عن أجرته، ولهذا صرحوا بأنها تسكن فى نصيبها من التركة إن كفاها، وهذا لأنه لا سكنى عندهم للمتوفى عنها حاملاً كانت أو حائلاً، وإنما عليها أن تلزم مسكنها الذى توفى زوجها، وهى فيه ليلاً لا نهاراً، فإن بذله لها الورثة وإلا كانت الأجرة عليها، فهذا تحريرُ مذاهب الناس فى هذه المسألة، ومأخذُ الخلاف فيها وبالله التوفيق .

ولقد أصاب فريعة بنت مالك فى هذا الحديث نظيرُ ما أصاب فاطمة بنت قيس فى حديثها، فقال بعضُ المنازعين فى هذه المسألة: لا ندعُ كتابَ ربنا لقول امرأة، فإن الله سبحانه إنما أمرها بالاعتداد أربعة أشهر وعشراً، ولم يأمرها بالمنزل . وقد أنكرت

عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها وجوب المنزل، وأفتت المتوفى عنها بالاعتداد حيث شئت كما أنكرت حديث فاطمة بنت قيس، وأوجبت السكنى للمطلقة .

وقال بعض من نازع فى حديث الفريضة: قد قُتِلَ من الصحابة رضى الله عنهم على عهد رسول الله ﷺ خلق كثير يوم أحد، ويوم بئر معونة، ويوم مؤتة وغيرها، واعتدَّ أزواجهم بعدهم، فلو كان كل امرأة منهن تُلْزَم منزلها زمن العدة، لكان ذلك من أظهر الأشياء، وأبينها بحيث لا يخفى على من هو دون ابن عباس وعائشة، فكيف خفى هذا عليهما وعلى غيرهما من الصحابة الذين حكى أقوالهم، مع استمرار العمل به استمراراً شائعاً، هذا من أبعد الأشياء، ثم لو كانت السنة جارية بذلك، لم تأت الفريضة تستأذنه ﷺ أن تلحق بأهلها، ولما أذن لها فى ذلك، ثم يأمر بردها بعد ذهابها، ويأمرها بأن تمكث فى بيتها فلو كان ذلك أمراً مستمراً ثابتاً، لكان قد نسخ بإذنه لها فى اللحاق بأهلها، ثم نسخ ذلك الإذن بأمره لها بالمكث فى بيتها، فيُفْضَى إلى تغيير الحكم مرتين، وهذا لا عهد لنا به فى الشريعة فى موضع متيقن .

قال الآخرون: ليس فى هذا ما يوجب رد هذه السنة الصحيحة الصريحة التى تلقاها أمير المؤمنين عثمان بن عفان، وأكابر الصحابة بالقبول، ونفذها عثمان، وحكم بها، ولو كنا لا نقبل رواية النساء عن النبى ﷺ، لذهبت سنن كثيرة من سنن الإسلام لا يُعرف أنه رواها عنه إلا النساء، وهذا كتاب الله ليس فيه ما ينبغى وجوب الاعتداد فى المنزل حتى تكون السنة مخالفة له، بل غايئها أن تكون بياناً لحكم سكت عنه الكتاب، ومثل هذا لا تُرد به السنن، وهذا الذى حذر منه رسول الله ﷺ بعينه أن تترك السنة إذا لم يكن نظير حكمها فى الكتاب .

وأما ترك أم المؤمنين رضى الله عنها لحديث الفريضة، فلعله لم يبلغها، ولو بلغها فلعلها تأولته، ولو لم تتأوله، فلعله قام عندها معارض له، وبكل حال فالقائلون به فى تركهم لتركها لهذا الحديث أعذر من التاركين له لترك أم المؤمنين له، فبين التركين فرق عظيم .

وأما من قُتِلَ مع النبى ﷺ، ومن مات فى حياته، فلم يأت قط أن نسايتهم كن يعتدّن حيث شئن، ولم يأت عنهن ما يخالف حكم حديث فريضة البتة، فلا يجوز ترك السنة الثابتة لأمر لا يعلم كيف كان، ولو علم أنهم كن يعتدّن حيث شئن، ولم

يأت عنهن ما يخالف حكم حديث الفريضة، فلعل ذلك قبل استقرار هذا الحكم وثبوته حيث كان الأصلُ براءة الذمة، وعدم الوجوب .

وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، عن عبد الله بن كثير، قال: قال مجاهد: استشهد رجال يوم أحد، فجاء نساؤهم إلى رسول الله ﷺ، فقلن: إنا نستوحشُ يا رسول الله ﷺ بالليل، فنبيت عند إحدانا، حتى إذا أصبحنا تبددنا فى بيوتنا فقال رسول الله ﷺ: « تَحَدَّثْنَ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ مَا بَدَأَ لَكُنَّ، فَإِذَا أَرَدْتُنَّ النَّوْمَ فَلْتَوْبُ كُلُّ امْرَأَةٍ إِلَى بَيْتِهَا »^(١) وهذا وإن كَانَ مرسلاً، فالظاهر أن مجاهداً إما أن يكون سمعه من تابعى ثقة، أو من عليّ بن حبيب، والتابعون لم يكن الكذبُ معروفاً فيهم، وهم ثانى القرون المفضلة، وقد شاهدوا أصحاب رسول الله ﷺ، وأخذوا العلم عنهم، وهم خيرُ الأمة بعدهم، فلا يُظن بهم الكذبُ على رسول الله ﷺ، ولا الروايةُ عن الكذابين، ولا سيما العالمُ منهم إذا جزمَ على رسول الله ﷺ بالرواية، وشهدَ له بالحديث، فقال: قال رسول الله ﷺ، وفعلَ رسولُ الله ﷺ، وأمرَ ونهى، فبيعدُ كُلَّ البعد أن يُقدِّمَ على ذلك مع كون الواسطة بينه وبين رسول الله ﷺ كذاباً أو مجهولاً، وهذا بخلاف مراسيل من بعدهم، فكلما تأخرت القرونُ ساء الظن بالمراسيل، ولم يشهد بها على رسول الله ﷺ، وبالجملة فليس الاعتماد على هذا المرسل وحده، وبالله التوفيق .



فصل

ذكر حكم رسول الله ﷺ فى إحداد المعتدة نفيًا وإثباتًا

ثبت فى « الصحيحين »: عن حميد بن نافع، عن زينب بنت أبى سلمة، أنها أخبرته هذه الأحاديثُ الثلاثة، قالت زينبُ: دخلت على أم حبيبة رضى الله عنها زوج النبى ﷺ حين تُوفى أبوها أبو سفيان، فدعت أم حبيبة رضى الله عنها بطيب فيه صُفْرَةٌ خُلُوقٌ أو غيره، فدهنت منه جاريةً، ثم مسَّت بعارضيهما، ثم قالت: والله مالى بالطيب من حاجة، غير أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: « لا

يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَحِدُّ عَلَى مِيتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .

قالت زينب: ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفى أخوها فدعت بطيب، فمسّت منه، ثم قالت: واللّه مالى بالطيب من حاجة، غير أنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَحِدُّ عَلَى مِيتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » .

قالت زينب: وسمعت أمّى أم سلمة رضى الله عنها تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله: إن بنتى توفى عنها زوجها، وقد اشتكت عينيها، أفتكحلّها؟ فقال رسول الله ﷺ: « لا »، مرتين، أو ثلاثاً، كل ذلك يقول: « لا »، ثم قال: « إنّما هي أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ » .

فقالت زينب: كانت المرأة إذا توفى عنها زوجها، دخلت حفشاً، وليست شرّ ثيابها، ولم تمسّ طيباً ولا شيئاً حتى يمرّ بها سنة، ثم تُؤتى بدابة حمار، أو شاة أو طير، فتفتضّ به، فقلما تفتضّ بشيء إلا مات، ثم تخرج، فتعطى بعة، فترمى بها، ثم تراجع بعد ما شئت من طيب أو غيره^(١). قال مالك تفتض: تمسح به جلدها .

وفى « الصحيحين »: عن أم سلمة رضى الله عنها: أن امرأة توفى عنها زوجها، فخافوا على عينيها، فأثوا النبي ﷺ، فاستأذنوه فى الكحل، فقال رسول الله ﷺ: « قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا، أَوْ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا حَوْلًا، فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِيَعْرَةٍ، فَخَرَجَتْ أَفْلاً أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »^(٢).

وفى « الصحيحين » عن أم عطية الأنصارية رضى الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: « لَا تَحِدُّ الْمَرْأَةُ عَلَى مِيتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَمَسُّ طِيْبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ »^(٣).

(١) رواه البخارى (١٢٨٠، ٢٨١) ومسلم (٣٦٥٩) ومالك (٥٩٦/٢ - ٥٩٨) وأبو داود (٢٢٩٩) والترمذى (١١٩٥)، والنسائى (٢٠١/٦) وابن ماجه (٢٠٨٤).

(٢) رواه البخارى (٥٣٤١) ومسلم (٣٦٧٢).

(٣) رواه البخارى (٥٣٣٦) ومسلم (٣٦٦١).

وفى سنن أبى داود: من حديث الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة، عن أم سلمة زوج النبى ﷺ أنه قال: «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرَّ مِنَ الثِّيَابِ وَلَا الْمُمَشَّقَةَ، وَلَا الْحُلَىَّ وَلَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَخْتَضِبُ» (١).

وفى «سننه» أيضاً: من حديث ابن وهب، أخبرنى مخرمة، عن أبيه قال: سمعتُ المغيرةَ بنَ الضحَّاك يقول: أخبرتنى أمُ حكيم بنت أسيدٍ، عن أمها، أن زوجها توفى، وكانت تشتكى عينيها فتكتحلُّ بالجلءاء. قال أحمد بن صالح رحمه الله: الصواب: الصواب: يَكْحُلُ الجلاء فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة رضى الله عنها، فسألتها عن كحل الجلاء، فقالت: لا تكتحلى به إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك، فتكتحلين بالليل، وتمسحينه بالنهار، ثم قالت عند ذلك أم سلمة: دخل على رسول الله ﷺ حين توفى أبو سلمة وقد جعلت على عيني صبراً، فقال: «ما هذا يا أم سلمة؟» فقلت: إنما هو صبرٌ يا رسول الله، ليس فيه طيب. فقال: «إنه يشبُّ الوجه فلا تجعله إلا بالليل، وتنزعيه بالنهار، ولا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب»، قالت: قلت: بأى شيء أمتشطُ يا رسول الله؟ قال: «بالسدر تغلفين به رأسك» (٢).

وقد تضمنت هذه السنة أحكاماً عديدة. أحدها: أنه لا يجوزُ الإحدادُ على ميتٍ فوق ثلاثة أيام كائناً من كان، إلا الزوج وحده.

وتضمن الحديثُ الفرقَ بين الإحدادين من وجهين.

أحدهما: من جهة الوجوب والجواز، فإن الإحداد على الزوج واجب، وعلى غيره جائز.

الثانى: من مقدار مدة الإحداد، فالإحدادُ على الزوج عزيمة، وعلى غيره رخصة وأجمعت الأمة على وجوبه على المتوفى عنها زوجها إلا ما حكى عن الحسن، والحكم بن عتيبة. أما الحسن، فروى حماد بن سلمة، عن حميد، عنه، أن المطلقة ثلاثاً، والمتوفى عنها زوجها تكتحلان وتمشطان، وتطيبان وتختضبان، وتنقلان،

(١) صحيح. رواه أبو داود (٢٣٠٤) والنسائي (٢٠٣/٦ - ٢٠٤).

(٢) ضعيف. رواه أبو داود (٢٣٠٥) والنسائي (٢٠٤/٦) وفى سننه المغيرة بن الضحَّاك وهو مقبول كما فى

«التقريب» (٢٦٩/٢) وأم حكيم بنت أسيد لا يعرف حالها كما فى «التقريب» (٦٢١/٢).

وتصنعان ما شاءتا، وأما الحكم: فذكر عنه شعبة: أن المتوفى عنها لا تُحدُّ .

قال ابنُ حزم: واحتج أهل هذه المقالة، ثم ساق من طريق أبي الحسن محمد بن عبد السلام، حدثنا محمد بنُ بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، حدثنا الحكم بن عتيبة، عن عبد الله بن شداد بن الهاد، أن رسولَ الله ﷺ قال لامرأة جعفر بن أبي طالب: « إِذَا كَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَالْبَسِي مَا شِئْتَ، أَوْ إِذَا كَانَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ شَعْبَةَ شِكْ » (١).

ومن طريق حماد بن سلمة، حدثنا الحجاج بن أرطاة، عن الحسن ابن سعد، عن عبد الله بن شداد، أن أسماء بنت عميس استأذنت النبي ﷺ أن تبكى على جعفر وهى امرأته، فَأَذِنَ لَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتحلى (٢).

قالوا: وهذا ناسخ لأحاديث الإحداد، لأنه بعدها، فإن أم سلمة رضى الله عنها روت حديث الإحداد، وأنه صلى الله عليه وسلم أمرها به إثر موت أبي سلمة ولا خلاف أن موت أبي سلمة كان قبل موت جعفر رضى الله عنهما .

وأجاب الناس عن ذلك بأن هذا حديث منقطع، فإن عبد الله بن شداد بن الهاد لم يسمع من رسول الله ﷺ، ولا رآه، فكيف يُقَدَّمُ حديثه على الأحاديث الصحيحة المسندة التى لا مطعن فيها؟ وفى الحديث الثانى: الحجاج بن أرطاة، ولا يُعارض بحديثه حديث الأئمة الذين هم فرسان الحديث .

فصل

الحكم الثانى: أن الإحداد تابع للعدة بالشهور، أما الحامل، فإذا انقضى حملها، سقط وجوب الإحداد عنها اتفاقاً، فإن لها أن تتزوج، وتتجمل، وتتطيب لزوجها، وتزين له ما شاءت .

فإن قيل: فإذا زادت مدة الحمل على أربعة أشهر وعشر، فهل يسقط وجوب الإحداد، أم يستمر إلى الوضع؟ قيل: بل يستمر الإحداد إلى حين الوضع، فإنه من توابع العدة، ولهذا قيّد بمدتها، وهو حكم من أحكام العدة، وواجب من واجباتها، فكان معها وجوداً وعدمًا .

(١) ضعيف لارساله. عبد الله بن شداد بن الهاد لم يسمع من رسول الله ﷺ كما قال المصنف.

(٢) ضعيف الإسناد. الحجاج بن أرطاة موصوف بكثرة الخطأ والتدليس وقد عنعن

فصل

الحكم الثالث: أن الإحداد تستوى فيه جميع الزوجات المسلمة والكافرة، والحرّة والأمة، والصغيرة والكبير، وهذا قول الجمهور: أحمد، والشافعى، ومالك. إلا أن أشهب، وابن نافع قالوا: لا إحداد على الذمية، ورواه أشهب عن مالك، وهو قول أبي حنيفة، ولا إحداد عنده على الصغيرة.

واحتج أربابُ هذا القول بأن النبى ﷺ جعل الإحداد من أحكام من يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا تدخلُ فيه الكافرة، ولأنها غيرُ مكلفة بأحكام الفروع.

قالوا: وعدوُّه عن اللفظ العام المطلق إلى الخاص المقيد بالإيمان يقتضى أن هذا من أحكام الإيمان ولو ازمه وواجباته، فكأنه قال: من التزم الإيمان فهذا من شرائعه وواجباته.

والتحقيق أن نفى حلِّ الفعل عن المؤمنين لا يقتضى نفى حكمه عن الكفار، ولا إثبات لهم أيضاً، وإنما يقتضى أن من التزم الإيمان وشرائعه، فهذا لا يحلُّ له، ويجب على كل حال أن يلزم الإيمان وشرائعه، ولكن لا يلزمه الشارعُ شرائعَ الإيمان إلا بعد دخوله فيه، وهذا كما لو قيل: لا يحلُّ لمؤمن أن يترك الصلاة والحجَّ والزكاة، فهذا لا يدلُّ على أن ذلك حلٌّ للكافر. وهذا كما قال فى لباس الحرير: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»^(١)، فلا يدلُّ أنه ينبغى لغيرهم. وكذا قوله: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ لَعَنًا»^(٢).

وسر المسألة: أن شرائعَ الحلال والحرام والإيجاب، إنما شرعتْ لمن التزم الإيمان، ومن لم يلتزمه وخلقى بينه وبين دينه، فإنه يُخلقى بينه وبين شرائع الدين الذى التزمه، كما خلقى بينه وبين أصله ما لم يُحاكم إلينا، وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء، ولكن عذرُ الذين أوجبوا الإحداد على الذمية، أنه يتعلق به حقُّ الزوج المسلم، وكان منه إلزامها به كأصل العدة، ولهذا لا يُلزمون بها فى عدتها من الذمى، ولا يُتعرض لها فيها، فصار هذا كعقودهم مع المسلمين، فإنهم يُلزمون فيها بأحكام الإسلام وإن

(١) رواه البخارى (٣٧٥) ومسلم (٥٣٢٨) والنسائى (٧٢/٢) من حديث عقبة بن عامر رضى الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٦٤٨٥) كتاب البر والصلة، باب: النهى عن لعن الدواب وغيرها بلفظ «لا ينبغى لصديق أن يكون لعناً».

لم يتعرض لعقودهم مع بعضهم بعضاً، ومن يُنازعهم فى ذلك يقولون: الإحدادُ حق لله تعالى، ولهذا لو اتفقت هى والأولياء والمتوفى على سقوطه بأن أوصاها بتركه، لم يسقط، ولزمها الإتيانُ به فهو جارٍ مجرى العبادات وليست الذمية من أهلها، فهذا سر المسألة .

فصل

الحكم الرابع: أن الإحداد لا يجبُ على الأمة، ولا أمُّ الولد إذا مات سيدهما، لأنهما ليسا بزوجين . قال ابنُ المنذر: لا أعلمهم يختلفون فى ذلك .

فإن قيل: فهل لهما ذلك تحديداً ثلاثة أيام ؟ قيل: نعم لهما ذلك، فإن النصَّ إنما حرم الإحداد فوق الثلاث على غير الزوج، وأوجبَه أربعة أشهر وعشراً على الزوج، فدخلت الأمة وأمُّ الولد فيمن يحل لهن الإحداد، لا فيمن يحرمُ عليهن، ولا فيمن يجب .

فإن قيل: فهل يجب على المعتدة من طلاق أو وطءٍ شبهة، أو زنى، أو استبراء إحداد ؟

قلنا: هذا هو الحكمُ الخامس الذى دلَّت عليه السنة، أنه لا إحداد على واحدة من هؤلاء، لأن السنة أثبتت ونفت، فخصت بالإحداد الواجب الزوجات، وبالجائز غيرهن على الأموات خاصة، وما عداهما، فهو داخل فى حكم التحريم على الأموات، فمن أين لكم دخوله فى الإحداد على المطلقة البائن ؟ وقد قال سعيد بن المسيب، وأبو عبيد، وأبو ثور، وأبو حنيفة وأصحابه، والإمام أحمد فى إحدى الروايتين عنه اختارها الحرقى: إن البائن يجب عليها الإحداد، وهذا محضُ القياس، لأنها معتدة بائن من نكاح، فلزمها الإحداد كالمتوفى عنها، لأنهما اشتركا فى العدة، واختلفا فى سببها، ولأن العدة تُحرَّم النكاح، فَحَرِّمَتْ دواعيه . قالوا: ولا ريب أن الإحداد معقولُ المعنى، وهو أن إظهارَ الزينة والطَّيب والحُلَى، مما يدعو المرأة إلى الرجال، ويدعو الرجال إليها: فلا يؤمن أن تكذبَ فى انقضاء عدتها استعجالاً لذلك، فمُنَعَتْ من دواعى ذلك، وسدت إليه الذريعة، هذا مع أن الكذب فى عدة الوفاة يتعدَّر بظهور موت الزوج، وكونِ العدة أيامَ معدودة، بخلاف عِدَةِ الطلاق، فإنها بالأقراء وهى لا تُعلم إلا من جهتها، فكان الاحتياطُ لها أولى .

قيل: قد أنكر الله سبحانه وتعالى على مَنْ حَرَّمَ رِيْنَتُهُ الَّتِي أَخْرَجَ بِعِبَادِهِ والطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ . وهذا يدل على أنه لا يجوز أن يُحَرَّمَ من الزينة إلا ما حرمه الله ورسوله، والله سبحانه قد حَرَّمَ على لسان رسوله ﷺ زينة الإحداد على المتوفى عنها مدة العدة، وأباح رسوله الإحداد بتركها على غير الزوج، فلا يجوز تحريم غير ما حرمه، بل هو على أصل الإباحة، وليس الإحداد من لوازم العدة، ولا توابعها، ولهذا لا يجب على الموطوءة بشبهة، ولا المزني بها، ولا المستبرأة، ولا الرجعية اتفاقاً، وهذا القياس أولى من قياسها على المتوفى عنها لما بين العديتين من القُروء قدراً أو سبباً وحكماً، فلحاقُ عدة الأقرء بالأقرء أولى من إلحاق عدة الأقرء بعدة الوفاة، وليس المقصود من الإحداد على الزوج الميت مجرد ما ذكرتم من طلب الاستعجال، فإن العدة فيه لم تكن لمجرد العلم ببراءة الرَّحِم، ولهذا تجب قبل الدخول، وإنما هو من تعظيم هذا العقد وإظهار خطره وشرفه، وأنه عند الله بمكان، فجعلت العدة حريماً له، وجعل الإحداد من تمام هذا المقصود وتأكده، ومزيد الاعتناء به، حتى جعلت الزوجة أولى بفعله على زوجها من أبيها وابنها وأخيها وسائر أقاربها، وهذا من تعظيم هذا العقد وتشريفه، وتأكد الفرق بينه وبين السفاح من جميع أحكامه، ولهذا شرع فى ابتدائه إعلانه، والإشهاد عليه، والضرب بالدف لتحقق المضادة بينه وبين السفاح، وشرع فى آخره، وانتهائه من العدة والإحداد ما لم يُشرع فى غيره .

فصل

الحكم السادس: فى الخصال التى تجتنبها الحادة، وهى التى دل عليها النصُّ دون الآراء والأقوال التى لا دليل عليها وهى أربعة:

أحدها: الطيب بقوله فى الحديث الصحيح: « لَا تَمَسُّ طِيْباً »، ولا خلاف فى تحريمه عند من أوجب الإحداد، ولهذا لما خرجت أم حبيبة رضى الله عنها من إحدادها على أبيها أبى سفيان، دعت بطيب، فدهنت منه جارية، ثم مست بعارضيهما، ثم ذكرت الحديث، ويدخل فى الطيب: المسك، والعنبر، والكافور، والند، والغالية، والزباد، والذَّيرَة، والبخور، والأدهان، كدُهْن البان، والورد والبنفسج، والياسمين، والمياه المعتصرة من الأدهان الطيبة، كماء الورد، وماء القرنفل، وماء زهر النارج، فهذا كُلُّ طيب، ولا يدخل فيه الزيت، ولا السيرج، ولا السمن، ولا تُمنع من الأدهان بشئ من ذلك .

فصل

الحكم السابع: وهى ثلاثة أنواع . أحدها: الزينة فى بدنها، فيحرم عليها الخضاب، والنَّقش، والتطريف، والحُمرة، والاسفیداجُ، فإنَّ النبىَّ ﷺ نصَّ على الخضاب منبهاً به على هذه الأنواع التى هى أكثرُ زينة منه، وأعظمُ فتنة، وأشدُّ مضادة لمقصود الإحداد، ومنها: الكحل، والنهى عنه ثابت بالنص الصريح الصحيح .

ثم قال طائفة من أهل العلم من السلف والخلف: منهم أبو محمد ابن حزم: لا تكتحل ولو ذهبت عينها لا ليلاً ولا نهاراً، ويُساعد قولهم، حديثُ أم سلمة المتفق عليه: أن امرأة توفى عنها زوجها، فخافوا على عينها، فأَتَوْا النبىَّ ﷺ، فاستأذَنوه فى الكحل، فما أذن فيه، بل قال: « لا » مرتين أو ثلاثاً، ثم ذكر لهم ما كانوا يفعلونه فى الجاهلية من الإحداد البالغ سنَّةً، ويصبرن على ذلك، أفلا يصبرن أربعة أشهر وعشراً^(١). ولا ريب أن الكحل من أبلغ الزينة، فهو كالطيب أو أشد منه . وقال بعض الشافعية: للسوداء أن تكتحل، وهذا تصرف مُخَالَفٌ للنص والمعنى، وأحكامُ رسول الله ﷺ لا تُفرَّق بين السود والبيض، كما لا تُفرَّق بين الطوال والقصار، ومثلُ هذا القياس بالرأى الفاسد الذى اشتد نكيرُ السلف له وذمُّهم إياه .

وأما جمهور العلماء، كمالك، وأحمد، وأبى حنيفة والشافعى، وأصحابهم، فقالوا: إن اضطرت إلى الكحل بالإثم تدأبياً لا زينة، فلها أن تكتحل به ليلاً وتمسحه نهاراً، وحجَّتْهم: حديثُ أم سلمة المتقدم رضى الله عنها، فإنها قالت فى كحل الجلاء: لا تكتحل إلا لما لا بُدَّ منه، يَشْتَدُّ عَلَيْكَ فتكتحلين بالليل، وتغسلينه بالنهار . ومن حجَّتْهم: حديثُ أم سلمة رضى الله عنها الآخر: أن رسول الله ﷺ دخل عليها، وقد جعلت عليها صَبْرًا فقال: ما هذا يا أم سلمة ؟ فقلت: صبر يا رسول الله، ليس فيه طيب فقال: إنه يُشبُّ الوجَّهَ «، فقال: لا تجعليه إلا بالليل وتَنَزِّعِه بالنَّهَارَ»^(٢)، وهما حديثٌ واحد، فَرَّقَه الرواةُ، وأدخل مالك هذا القدر منه فى « موطئه » بلاغاً، وذكر أبو عمر فى « التمهيد » له طرقاً يَشْدُّ بعضها

(١) سبق تخريجه

(٢) ضعيف. رواه مالك بلاغاً (٢/ ٦٠٠ / ١٠٨) ووصله أبو داود (٢٣٠٥) والنسائى (٢٠٤ / ٦) وفى سنده المغيرة بن الضحاک وهو مقبول كما فى «التقريب» (٢/ ٢٦٩) وأم حكيم بنت أسيد لا يعرف حالها كما فى «التقريب» (٢/ ٦٢١).

بعضاً، ويكفى احتجاجُ مالك به، وأدخله أهلُ السنن فى كتبهم، واحتج به الأئمةُ، وأقلُّ درجاته أن يكون حسناً، ولكن حديثها لهذا مخالف فى الظاهر لحديثها المسند المتفق عليه، فإنه يدلُّ على أن المتوفى عنها لا تكتحلُ بحال، فإن النبي عليه السلام لم يأذن للمشتكية عيناها فى الكحل لا ليلاً ولا نهاراً، ولا من ضرورة ولا غيرها، وقال: « لا »، مرتين أو ثلاثاً، ولم يقل: إلا أن تضطر. وقد ذكر مالك عن نافع، عن صفية ابنة عبيد، أنها اشتكت عيناها وهى حادَّة على زوجها عبد الله بن عمر، فلم تكتحل حتى كادت عيناها ترمصان^(١).

قال أبو عمر: وهذا عندى وإن كان ظاهره مخالفاً لحديثها الآخر، لما فيه من إباحته بالليل. وقوله فى الحديث الآخر: « لا »، مرتين أو ثلاثاً على الإطلاق، أن ترتيبَ الحديثين واللَّه أعلم أن الشكاة التى قال فيها رسولُ الله عليه السلام: لا، لم تبلغ - واللَّه أعلم - منها مبلغاً لا بدُّ لها فيه من الكحل، فلذلك نهاها، ولو كانت محتاجة مضطرة تخافُ ذهابَ بصرها، لأباح لها ذلك، كما فعل بالتى قال لها: « اجعليه بالليلِ وامسحيه بالنَّهارِ »، والنظر يشهد لهذا التأويل، لأن الضرورات المحظورات إلى حال المباح فى الأصول، ولهذا جعل مالك فتوى أم سلمة رضى الله عنها تفسيراً للحديث المسند فى الكحل، لأن أم سلمة رضى الله عنها روته، وما كانت لتخالفه إذا صحَّ عندها، وهى أعلمُ بتأويله ومخرجه، والنظرُ يشهد لذلك، لأن المضطر إلى شىء لا يُحكم له بحكم المرفَّه المتزين بالزينة، وليس الدواء والتداوى من الزينة فى شىء، وإنما نُهيئت الحادة عن الزينة لا عن التداوى، وأمُّ سلمة رضى الله عنها أعلم بما روت مع صحته فى النظر، وعليه أهلُ الفقه، وبه قال مالك والشافعى، وأكثر الفقهاء.

وقد ذكر مالك رحمه الله فى « موطئه »: أنه بلغه عن سالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار، أنهما كانا يقولان فى المرأة يُتوفى عنها زوجها: إنها إذا خشيت على بصرها من رمدٍ بعينيها، أو شكوى أصابتها، أنها تكتحل وتداوى بالكحل وإن كان فيه طيب^(٢). قال أبو عمر: لأن القصد إلى التداوى لا إلى التطيب، والأعمال بالنيات.

(١) صحيح. رواه مالك (٢/٥٩٩/١٠٧).

(٢) ذكره مالك بلاغاً (٢/٥٩٩/١٠٦) ثم قال: وإذا كانت الضرورة، فإن دين الله يُسر.

وقال الشافعي رحمه الله، الصبر يصفر، فيكون زينة، وليس بطيب، وهو كحل الجلاء، فأذنت أم سلمة رضي الله عنها للمرأة بالليل حيث لا ترى، وتمسحه بالنهار حيث يرى، وكذلك ما أشبهه .

وقال أبو محمد بن قدامة في « المغنى » : وإنما تُمنع الحادة من الكحل بالإثمد، لأنه تحصل به الزينة، فأما الكحل بالتوتيا والعنزروت ونحوهما، فلا بأس به، لأنه لا زينة فيه، بل يُقَبِّح فيه، بل يُقَبِّح العين ويزيدها مَرَهًا . قال : ولا تُمنع من جعل الصبر على غير وجهها من بدنّها، لأنه إنما مُنِعَ منه في الوجه، لأنه يُصفره، فيشبه الخضاب، فهذا قال النبي ﷺ : إنه يُشبّ الوجه .

قال : ولا تُمنع من تغليم الأظفار، وتنفِ الإبط، وحلق الشعر المندوب إلى حلقه، ولا من الاغتسال بالسدر، والامتشاط به، لحديث أم سلمة رضي الله عنها، ولأنه يراد للتنظيف لا للتطيب، وقال إبراهيم بن هانئ النيسابوري في « مسائله » قيل لأبي عبد الله: المتوفى عنها تكتحل بالإثمد ؟ قال : لا، ولكن إن أرادت، اكتحلت بالصبر إذا خافت على عينها واشتكت شكوى شديدة .

فصل

النوع الثاني: زينة الثياب، فيحرم عليها ما نهاها عنه النبي ﷺ ، وما هو أولى بالمنع منه، وما هو مثله . وقد صح عنه أنه قال : « وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا » . وهذا يعم المعصفر والمزعفر، وسائر المصبوغ بالأحمر والأصفر، والأخضر، والأزرق الصافي، وكل ما يُصبغ للتحسين والتزيين . وفي اللفظ الآخر: « وَلَا تَلْبَسُ الْمُعَصْفَرُ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمُمَشَّقُ » .

وهنا نوعان آخران . أحدهما: مأذون فيه، وهو ما تُسج من الثياب على وجهه ولم يدخل فيه صبغ من خز، أو قز، أو قطن، أو كتان، أو صوف، أو وبر، أو شعر، أو صبغ غزله ونسج مع غيره كالبرود .

والثاني: ما لا يُراد بصبغه الزينة مثل السواد، وما صبغ لتقبيح، أو ليستر الوسخ، فهذا لا يمنع منه .

قال الشافعي رحمه الله: في الثياب ريتان . إحداهما: جمال الثياب على

اللابسين، والسترة للعورة. فالثابُ زينة لمن يلبسها، وإنما نُهيئت الحادة عن زينة بدنّها، ولم تُنه عن ستر عورتها، فلا بأس أن تلبس كُلَّ ثوبٍ من البياض، لأن البياض ليس بمزين، وكذلك الصوفُ والوبر، وكل ما يُنسج على وجهه ولم يدخل عليه صِبْغ من خز أو غيره، وكذلك كُلُّ صِبْغٍ لم يرد تزوين الثوب مثل السواد، وما صبغ لتقبيحه، أو لنفى الوسخ عنه، فأما ما كان من زينة، أو وشى فى ثوبه أو غيره فلا تلبسه الحادة، وذلك لكل حرة أو أمة، كبيرة أو صغيرة، مسلمة أو ذمية. انتهى كلامه^(١).

قال أبو عمر: وقول الشافعى رحمه الله فى هذا الباب نحو قول مالك، وقال أبو حنيفة: لا تلبسُ ثوبَ عصب ولا خز وإن لم يكن مصبوغاً إذا أرادت به الزينة، وإن لم تُرد بلبس الثوب المصبوغ الزينة، فلا بأس أن تلبسه. وإذا اشتكت عينها، اكتحلّت بالأسود وغيره، وإن لم تشتك عينها، لم تكتحل.

فصل

وأما الإمام أحمد رحمه الله، فقال فى رواية أبى طالب: ولا تتزين المعتدة، ولا تطيب بشيء من الطيب، ولا تكتحل بكحل زينة، وتدّهنُ بدهن ليس فيه طيب، ولا تُقربُ مسكاً، ولا زعفراناً للطيب، والمطلقة واحدة أو اثنتين تتزين، وتشوفُ لعله أن يُراجعها.

وقال أبو داود فى مسائله: سمعت أحمد قال: المتوفى عنها زوجها، والمطلقة ثلاثاً، والمحرمة يجتنبن الطيب والزينة.

وقال حرب فى «مسائله»: سألتُ أحمد رحمه الله، قلت: المتوفى عنها زوجها والمطلقة، هل تلبسان البرد ليس بحرير؟ فقال: لا تطيب المتوفى عنها، ولا تتزين بزينة، وشدّد فى الطيب، إلا أن يكون قليلاً عند طهرها. ثم قال: وشبهت المطلقة ثلاثاً بالمتوفى عنها، لأنه ليس لزوجها عليها رجعة، ثم ساق حرب بإسناده إلى أم سلمة قال: المتوفى عنها لا تلبس المعصر من الثياب، ولا تختضب، ولا تكتحل، ولا تطيب، ولا تمتشط بطيب.

وقال إبراهيم بن هانىء النيسابورى فى «مسائله»: سألتُ أبا عبد الله عن المرأة

تَتَقَبُّ فِي عَدَّتْهَا، أَوْ تَدَهْنُ فِي عَدَّتْهَا ؟ قَالَ: لَا بِأَسْ بِهِ، وَإِنَّمَا كُرِهَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ تَتَزَيَّنَ . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كُلُّ ذَهْنٍ فِيهِ طِيبٌ، فَلَا تَدَهْنُ بِهِ، فَقَدْ دَارَ كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى أَنْ الْمَنْعُ مِنْهُ مِنَ الثِّيَابِ مَا كَانَ مِنْ لِبَاسِ الزَّيْنَةِ مِنْ أَى نَوْعٍ كَانَ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ قَطْعًا، فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّتِي مُنِعَتْ مِنَ الْمَعْصُوفِ وَالْمَمَشُوقِ لِأَجْلِ مَفْهُومٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ خَصَّهُ بِالذِّكْرِ مَعَ الْمَصْبُوغِ تَنْبِيهًا عَلَى مَا هُوَ مِثْلُهُ، وَأَوَّلَى بِالْمَنْعِ، فَإِذَا كَانَ الْأَبْيَضُ وَالْبُرُودُ الْمُحِبَّرَةُ الرَّفِيعَةُ الْغَالِيَةُ الْأَثْمَانُ مِمَّا يُرَادُ لِلزَّيْنَةِ لَارْتِفَاعِهِمَا وَتَنَاهَى جُودَتَهُمَا، كَانَ أَوَّلَى بِالْمَنْعِ مِنَ الثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ . وَكُلٌّ مِنْ عَقْلِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يَسْتَرْبِ فِي ذَلِكَ، لَا كَمَا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ حَزْمٍ: إِنَّهَا تَجْتَنِبُ الثِّيَابَ الْمَصْبُغَةَ فَقَطْ، وَمُبَاحٌ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ بَعْدُ مَا شَاءَتْ مِنْ حَرِيرٍ أَبْيَضٍ وَأَصْفَرٍّ مِنْ لَوْنِهِ الَّذِي لَمْ يُصْبَغْ، وَصُوفِ الْبَحْرِ الَّذِي هُوَ لَوْنُهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَمُبَاحٌ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْمَنْسُوجَ بِالذَّهَبِ وَالْحُلَى كُلَّهُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَالْجَوْهَرِ وَالْيَاقُوتِ، وَالزَّمَرْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَهِيَ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ تَجْتَنِبُهَا فَقَطْ، وَهِيَ: الْكُحْلُ كُلُّهُ لِمُضْرَرَةٍ أَوْ لِمُغْيَرَةٍ ضَرُورَةٍ، وَلَوْ ذَهَبَتْ عَيْنَاهَا لَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا، وَتَجْتَنِبُ فَرَضًا كُلَّ ثَوْبٍ مَصْبُوغٍ مِمَّا يُلْبَسُ فِي الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ، أَوْ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ، سِوَا فِي ذَلِكَ السَّوَادِ وَالْخَضِرَةِ، وَالْحُمْرَةِ وَالصَّفْرَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، إِلَّا الْعَصَبَ وَحَدَّهُ وَهِيَ ثِيَابُ مُوشَاةٍ تُعْمَلُ فِي الْيَمَنِ، فَهُوَ مُبَاحٌ لَهَا . وَتَجْتَنِبُ أَيْضًا: فَرَضًا الْخَضَابَ كُلَّهُ جَمْلَةً، وَتَجْتَنِبُ الْإِمْتِشَاطَ حَاشَا التَّسْرِيعِ بِالْمِشْطِ فَقَطْ، فَهُوَ حَلَالٌ لَهَا، وَتَجْتَنِبُ أَيْضًا: فَرَضًا الطَّيْبَ كُلَّهُ، وَلَا تَقْرُبُ شَيْئًا حَاشَا شَيْئًا مِنْ قَسَطٍ أَوْ أَظْفَارٍ عِنْدَ طَهْرِهَا فَقَطْ، فَهَذِهِ الْخَمْسَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا حَكِيمُنَا كَلَامُهُ فِيهَا بِنَصِّهِ (١) .

وَلَيْسَ بِعَجِيبٍ مِنْهُ تَحْرِيمُ لِبَاسِ ثَوْبٍ أَسْوَدَ عَلَيْهَا لَيْسَ مِنَ الزَّيْنَةِ فِي شَيْءٍ، وَإِبَاحَةُ ثَوْبٍ يَتَقَدُّ ذَهَبًا وَلَوْ لَوْأً وَجَوْهَرًا، وَلَا تَحْرِيمُ الْمَصْبُوغِ الْغَلِيزِ لِحَمْلِ الْوَسْخِ، وَإِبَاحَةُ الْحَرِيرِ الَّذِي يَأْخُذُ بِالْعَيُونِ حَسَنُهُ وَبِهَازِهِ وَرَوَاؤُهُ، وَإِنَّمَا الْعَجَبُ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا دِينُ اللَّهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ خِلَافُهُ . وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا إِقْدَامُهُ عَلَى خِلَافِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي نَهْيِهِ صَلَاحًا عَنْ لِبَاسِ الْحُلَى . وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا، أَنَّهُ ذَكَرَ الْخَبَرَ بِذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَوْ صَحَّ لَقَلْنَا بِهِ، فَلِلَّهِ مَا لَقِيَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ طَهْمَانَ مِنْ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ،

وهو من الحفاظ الأثبات الثقات الذين اتفق الأئمة الستة على إخراج حديثه، واتفق أصحاب الصحيح، وفيهم الشيخان على الاحتجاج بحديثه، وشهد له الأئمة بالثقة والصدق، ولم يحفظ عن أحد منهم فيه جرح ولا خدش، ولا يحفظ عن أحد من المحدثين قط تعليلٌ لحديث رواه، ولا تضعيفه به . وقرئ على شيخنا أبى الحجاج الحافظ فى « التهذيب » وأنا أسمع: قال: إبراهيم بن طهمان بن سعيد الخراسانى أبو سعيد الهروى ولد بهراة، وسكن نيسابور وقدم بغداد، وحدث بها، ثم سكن بمكة حتى مات بها، ثم ذكر عمن روى، ومن روى عنه، ثم قال: قال نوح بن عمرو بن المروزى، عن سفيان بن عبد الملك، عن ابن المبارك: صحيح الحديث، وقال عبد الله ابن أحمد بن حنبل، عن أبيه، وأبى حاتم: ثقة، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن يحيى بن معين: لا بأس به، وكذلك قال العجلي، وقال أبو حاتم: صدوق حسن الحديث، وقال عثمان بن سعيد الدارمى: كان ثقة فى الحديث، ثم لم تزل الأئمة يشتهون حديثه، ويرغبون فيه، ويوثقونه . وقال أبو داود: ثقة وقال إسحاق بن راهويه: كان صحيح الحديث، حسن الرواية، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حدثاً منه، وهو ثقة، وروى له الجماعة . وقال يحيى بن أكثم القاضى: كان من أنبل من حدث بخراسان والعراق والحجاز، وأوثقهم، وأوسعهم علماً . وقال المسعودى: سمعت مالك ابن سليمان يقول: مات إبراهيم بن طهمان سنة ثمان وستين ومائة بمكة ولم يخلف مثله^(١) .

وقد أفتى الصحابة رضى الله عنهم بما هو مطابق لهذه النصوص، وكاشف عن معناها ومقصودها، فصَحَّ عن ابن عمر أنه قال: لا تكتحل، ولا تتطيب، ولا تَخْتَضِب، ولا تلبسُ المعصر، ولا ثوباً مصبوغاً، ولا برداً، ولا تتزين بحلى، شيئاً تُريد به الزينة، ولا تكتحلُ بكحل تُريد به الزينة، إلا أن تشتكى عينها .

وصحَّ عنه من طريق عبد الرزاق، عن سفيان الثورى، عن عُبَيْدِ اللَّهِ ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: ولا تمسُ عنها طيباً، ولا تختضبُ ولا تكتحل، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب تتجلببُ به^(٢) .

(١) أنظر: «تهذيب الكمال» (١٠٨/٢ - ١١٥) ط الرسالة.

(٢) صحيح. رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (١٢١١٥) والبيهقى (٧/ ٤٤٠).

وصح عن أم عطية: لا تلبس الثياب المصبغة إلا العصب، ولا تمس طيباً إلا أدنى الطيب بالقسط والأظفار، ولا تكتحل بكحل رينة^(١).

وصح عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال: تجتنب الطيب والزينة^(٢).

وصح عن أم سلمة رضى الله عنها ك لا تلبس من الثياب المصبغة شيئاً، ولا تكتحل، ولا تلبس حلياً، ولا تختضب، ولا تتطيب^(٣).

وقالت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها: لا تلبس معصراً، ولا تقرب طيباً، ولا تكتحل، ولا تلبس حلياً، وتلبس إن شاءت ثياب العصب^(٤).

فصل

وأما النقاب، فقال الخرقى فى « مختصره »: « وتجتنب الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب، والزينة، والبيتوتة فى غير منزلها، والكحل بالإثمد، والنقاب. ولم أجد بهذا نصاً عن أحمد.

وقد قال إسحاق ابن هانىء فى « مسائله »: « سألت أبا عبد الله عن المرأة تنتقب فى عدتها، أو تدهن فى عدتها؟ قال: لا بأس به، وإنما كره للمتوفى عنها زوجها أن تتزين. ولكن قد قال أبو داود فى « مسائله » عن المتوفى عنها زوجها، والمطلقة ثلاثاً، والمحرمه: تجتنب الطيب والزينة. فجعل المتوفى عنها بمنزلة المحرمه فيما تجتنبه، فظاهر هذا أنها تجتنب النقاب، فلعلى أبا القاسم أخذ من نصه هذا - والله أعلم - وبهذا علله أبو محمد فى « المغنى » فقال: فصل: الثالث فيما تجتنبه الحادة النقاب، وما فى معناه مثل البرقع ونحوه، لأن المعتدة مشبهة بالمحرمه، والمحرمه تمتنع من ذلك. وإذا احتاجت إلى ستر وجهها، سدت عليه كما تفعل المحرمه.

فصل

فإن قيل: فما تقولون فى الثوب إذا صبغ غزله ثم نسج، هل لها لبسه؟ قيل: فيه وجهان، وهما احتمالات فى المغنى أحدهما: يحرم لبسه، لأنه أحسن وأرفع ولأنه

(٢) ذكره ابن حزم فى « المحلى » (٢٧٨/١٠).

(١) ذكره ابن حزم فى « المحلى » (٢٧٧/١٠).

(٣) ذكره ابن حزم فى « المحلى » (٢٧٨/١٠).

(٤) ذكره ابن حزم فى « المحلى » (٢٧٨/١٠) وقال: ومن طريق لا تصح عن عائشة أم المؤمنين لأن فيها ابن لهيعة.

مصبوغٌ للحسن، فأشبهه ما صُبِّغَ بعد نسجه، والثانى: لا يحرم لقول رسول الله ﷺ فى حديث أم سلمة رضى الله عنها: «إِلَّا تَوْبَ عَصَبٍ»، وهو ما صُبِّغَ غزله قبل نسجه، ذكره القاضى، قال الشيخ: والاول اصح، وأما العَصَبُ: فالصحيح: أنه نبتٌ تصبغ به الثياب، قال السهلى: الورس والعصب نبتان باليمن لا يَنْبَتَانِ إلا به، فأرخص النبي ﷺ للمحادة فى لبس ما يُصْبِغُ بالعَصَبِ، لأنه فى معنى ما يصبغ لغير تحسين، كالأحمر والأصفر، فلا معنى لتجويز لبسه مع حصول الزينة بصبغه، كحصولها بما صُبِّغَ بعد نسجه. والله أعلم.



فصل

ذِكْرُ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ

نُتِبَ فى صحيح مسلم: من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ يومَ حُتَيْنَ بعث جيشاً إلى أوطاس، فلقى عدواً، فقاتلوهم، فظفروا عليهم، وأصابوا سبايا، فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهم من المشركين، فأنزل الله عز وجل فى ذلك: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»، أى: فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ^(١).

وفى «صحيحه» أيضاً: من حديث أبى الدرداء رضى الله عنه، أن النبى ﷺ مرَّ بامرأة مُجَحَّ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ، فقال: «لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلْمَ بِهَا». فقالوا: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، كَيْفَ يُوْرَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ، كَيْفَ يَسْتَخْلِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ»^(٢).

وفى الترمذى: من حديث عرياض بن سارية، أن النبى ﷺ حرَّم وطءَ السَّبَايَا حَتَّى يَضَعْنَ مَا فى بُطُونِهِنَّ^(٣).

وفى «المسند»، وسنن أبى داود: من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله

(١) رواه مسلم (٣٥٤٤) وأبو داود (٢١٥٥) والترمذى (١١٣٢) والنسائى (٦/ ١١٠).

(٢) رواه مسلم (٣٤٩٨) كتاب النكاح، باب: تحريم وطء الحامل المسبية، وأبو داود فى «النكاح» (٢١٥٦) باب: فى وطء السبايا.

(٣) سبق تخريجه.

عنه، أن النبي ﷺ قال في سبايا أوطاس: « لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً »^(١).

وفى الترمذى: من حديث رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَسْقَى مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ»^(٢). قال الترمذى: حديث حسن.

ولأبى داود، من حديثه أيضاً: « لَا يَحِلُّ لِمَرْيَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّبْيِ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ ».

ولأحمد: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَنْكِحَنَّ ثَيِّبًا مِنَ السَّبَايَا حَتَّى تَحِيضَ ».

وذكر البخارى فى « صحيحه »: قال ابن عمر: إِذَا وَهَبَتْ الْوَكِيدَةُ الَّتِي تُوطَأُ، أَوْ بَيْعَتْ، أَوْ عَقَّتْ، فَلْتُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ، وَلَا تُسْتَبْرَأَ الْعِذْرَاءُ^(٣).

وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن طاووس: أُرْسِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنَادِيًا فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ: « لَا يَقَعَنَّ رَجُلٌ عَلَى حَامِلٍ، وَلَا حَائِلٍ حَتَّى تَحِيضَ »^(٤).

وذكر عن سفیان الثوري: عن زكريا، عن الشعبي، قال: أصاب المسلمون سبايا يومَ أوطاس، فأمرهم رسولُ الله ﷺ أن لا يقعوا على حاملٍ حتى تضعَ، ولا على غير حاملٍ حتى تحيضَ^(٥).

فصل

فتضمنت هذه السنن أحكاماً عديدة:

أحدها: أنه لا يجوز وطءُ المسبية حتى يُعلم براءةَ رحمها، فإن كانت حاملاً فبوضع حملها، وإن كانت حائلاً فبأن تحيضَ حيضة. فإن لم تكن من ذوات الحيض

(١) سبق تخريجه.

(٢) حسن. رواه أحمد (١٠٨/٤) وأبو داود (٢١٥٨) والترمذى (١١٣١).

(٣) رواه البخارى تعليقاً (٤٩٣/٤) وقال الحافظ ابن حجر: أما قوله الأول فوصله ابن أبى شيبة من طريق عبد الله عن نافع عنه، وأما قوله «ولا تستبرا العذراء» فوصله عبد الرزاق (١٢٩٠٦) من طريق أيوب عن نافع عنه.

(٤) مرسل. رواه عبد الرزاق (١٢٩٠٣). (٥) مرسل. رواه عبد الرزاق (١٢٩٠٤).

فلا نصَّ فيها، واختلَفَ فيها وفى البكر، وفى التى يُعلم براءة رحمها بأن حاضت عند البائع، ثم باعها عقيبَ الحيض ولم يطأها، ولم يُخرجها عن ملكه، أو كانت عند امرأة وهى مصونة، فانتقلت عنها إلى رجل، فأوجب الشافعى وأبو حنيفة وأحمد الاستبراء فى ذلك كله، أخذاً بعموم الأحاديث، واعتباراً بالعدة حيث تجب مع العلم ببراءة الرحم، واحتجاجاً بآثار الصحابة، كما ذكر عبد الرزاق: حدثنا ابن جريج، قال: قال عطاء: تداولَ ثلاثة من التجار جاريةً، فولدت، فدعا عمر بن الخطاب رضى الله عنه القافة، فألحقوا ولدها بأحدهم، ثم قال عمر رضى الله عنه: من ابتاع جارية قد بلغت المحيض، فليتربصن بها حتى تحيض، فإن كانت لم تحض فليتربصن بها خمساً وأربعين ليلة^(١).

قالوا: وقد أوجب الله العدة على من يثست من المحيض، وعلى من لم تبلغ سن المحيض، وجعلها ثلاثة أشهر، والاستبراء عدة الأمة، فيجب على الأيسة، ومن لم تبلغ سن المحيض.

وقال آخرون: المقصود من الاستبراء العلم ببراءة الرحم، فحيث تيقن المالك براءة رحم الأمة، فله وطؤها ولا استبراء عليه، كما رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنه قال: إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرئها إن شاء، وذكره البخارى فى « صحيحه » عنه^(٢).

وذكر حماد بن سلمة، حدثنا على بن زيد، عن أيوب بن عبد الله اللخمي، عن ابن عمر قال: وقعت فى سهمى جارية يومَ جلولاء، كأنَّ عُنُقَهَا إبريقُ فضة، قال ابن عمر: فما ملكت نفسى أن جعلتُ أقبلها والناسُ ينظرون^(٣).

ومذهب مالك إلى هذا يرجع، وهاك قاعدته وفروعها: قال أبو عبد الله المازرى وقد عقد قاعدة لباب الاستبراء فنذكرها بلفظها.

والقول الجامع فى ذلك: أن كل أمةٍ أُمِنَ عليها الحملُ، فلا يلزم فيها الاستبراء،

(١) مرسل. رواه عبد الرزاق (١٢٨٨٤ و ١٢٨٩٦).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) استاده ضعيف. على بن زيد بن جدعان، ضعيف كما فى «التقريب» (٣٧/٢).

وَكُلُّ مَنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنَهَا حَامِلًا، أَوْ شَكَّ فِي حَمْلِهَا، أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ، فَلَا اسْتِبْرَاءَ لَزِمَ فِيهَا، وَكُلٌّ مِنْ غَلَبَ الظَّنَّ بِبِرَاءَةِ رَحْمَتِهَا، لَكِنَّهُ مَعَ الظَّنِّ الْغَالِبِ يَجُوزُ حَصُولُهُ، فَإِنَّ الْمَذْهَبَ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي ثُبُوتِ الْاسْتِبْرَاءِ وَسُقُوطِهِ.

ثُمَّ خَرَجَ عَلَى ذَلِكَ الْفُرُوعَ الْمُخْتَلِفَةَ فِيهَا، كَاسْتِبْرَاءِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي تُطَبِّقُ الْوُطْءَ، وَالْأَيَّسَةَ، وَفِيهِ رَوَايَتَانِ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ صَاحِبُ «الْجَوَاهِرِ»: «يَجِبُ فِي الصَّغِيرَةِ إِذَا كَانَتْ مِمَّنْ قَارِبَ سَنِّ الْحَمْلِ، كَبِنَتْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، أَوْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَفِي إِجْبَابِ الْاسْتِبْرَاءِ إِذَا كَانَتْ مِمَّنْ تُطَبِّقُ الْوُطْءَ، وَلَا يَحْمِلُ مِثْلَهَا كَبِنَتْ تِسْعَ وَعَشْرَ، رَوَايَتَانِ أَثْبَتَهُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَنَفَاهُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا يُطَبِّقُ الْوُطْءَ، فَلَا اسْتِبْرَاءَ فِيهَا. قَالَ: وَيَجِبُ الْاسْتِبْرَاءُ فِيمَنْ جَاوَزَتْ سَنَّ الْحَيْضِ، وَلَمْ تَبْلُغْ سَنَّ الْأَيَّسَةِ، مِثْلُ ابْنَةِ الْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ. وَأَمَّا الَّتِي قَعَدَتْ عَنِ الْمَحِيضِ، وَيُسْتَعْنَى عَنْهُ، فَهَلْ يَجِبُ فِيهَا الْاسْتِبْرَاءُ أَوْ لَا يَجِبُ؟ رَوَايَتَانِ لَابْنِ الْقَاسِمِ، وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ. قَالَ الْمَازَرِيُّ: وَوَجْهُ الصَّغِيرَةِ الَّتِي تُطَبِّقُ الْوُطْءَ فَلَا اسْتِبْرَاءَ فِيهَا. قَالَ: وَيَجِبُ الْاسْتِبْرَاءُ فِيمَنْ جَاوَزَتْ سَنَّ الْحَيْضِ، وَلَمْ تَبْلُغْ سَنَّ الْأَيَّسَةِ، مِثْلُ ابْنَةِ الْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ. وَأَمَّا الَّتِي قَعَدَتْ عَنِ الْمَحِيضِ، وَيُسْتَعْنَى عَنْهُ، فَهَلْ يَجِبُ فِيهَا الْاسْتِبْرَاءُ أَوْ لَا يَجِبُ؟ رَوَايَتَانِ لَابْنِ الْقَاسِمِ، وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ. قَالَ الْمَازَرِيُّ: وَوَجْهُ الصَّغِيرَةِ الَّتِي تُطَبِّقُ الْوُطْءَ وَالْأَيَّسَةَ، أَنَّهُ يُمَكِّنُ فِيهِمَا الْحَمْلَ عَلَى النَّدْوَرِ، أَوْ لِحْمَايَةِ الذَّرِيعَةِ، لِثَلَا يَدْعَى فِي مَوَاضِعِ الْإِمْكَانِ أَنْ لَا إِمْكَانَ.

قَالَ: وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِبْرَاءُ الْأَمَةِ خَوْفًا أَنْ تَكُونَ زَنْتًا، وَهُوَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِالْاسْتِبْرَاءِ لِسُوءِ الظَّنِّ، وَفِيهِ قَوْلَانِ، وَالنَّفْيُ لِأَشْهَبِ.

قَالَ: وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِبْرَاءُ الْأَمَةِ الْوَحْشِ^(١)، فِيهِ قَوْلَانِ، الْغَالِبُ: عَدَمُ وُطْءِ السَّادَاتِ لِهِنَّ، وَإِنْ كَانَ يَقَعُ فِي النَّادِرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِبْرَاءُ مَنْ بَاعَهَا مَجْبُوبٌ، أَوْ امْرَأَةً، أَوْ ذُو مَحْرَمٍ، فَفِي وَجُوبِهِ رَوَايَتَانِ عَنْ مَالِكٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِبْرَاءُ الْمَكَاتِبَةِ إِذَا كَانَتْ تَتَصَرَّفُ ثُمَّ عَجَزَتْ، فَرَجَعَتْ إِلَى سَيِّدِهَا، فَابْنُ الْقَاسِمِ يَثْبِتُ الْاسْتِبْرَاءَ، وَأَشْهَبُ يَنْفِيهِ.

(١) الْوَحْشُ مِنَ النَّاسِ: الرَّذَلُ، يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُنْثَى، وَالْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ: «الْنَّهَائَةُ» لَابْنِ الْأَثِيرِ (١٦٤/٥).

ومن ذلك استبراء البكر، قال أبو الحسن اللخمي: هو مستحب على وجه الاحتياط غير واجب، وقال غيره من أصحاب مالك: هو واجب.

ومن ذلك إذا استبرا البائع الأمة، وعلم المشتري أنه قد استبرأها، فإنه يُجزىء استبراء البائع عن استبراء المشتري.

ومن ذلك إذا أودعه، فحاضت عند المودع حيضة، ثم استبرأها لم يحتاج إلى استبراء ثان، وأجزأت تلك الحيضة عن استبرائها، وهذا بشرط أن لا تخرج، ولا يكون سيدها يدخل عليها.

ومن ذلك أن يشتريها من زوجته، أو ولد له صغير فى عياله وقد حاضت عند البائع، فابن القاسم يقول: إن كانت لا تخرج، أجزأه ذلك، وأشهبُ يقول: إن كان مع المشتري فى دار وهو الذاب عنها، والناظر فى أمرها، أجزأه ذلك، سواء كانت تخرج أو لا تخرج.

ومن ذلك إن كان سيد الأمة غائبا، فعين قدم، اشتراها منه رجل قبل أن تخرج، أو خرجت وهى حائض، فاشترها قبل أن تطهر، فلا استبراء عليه.

ومن ذلك إذا بيعت وهى حائض فى أول حيضها، فالمشهور من مذهبه أن ذلك يكون استبراء لها لا يحتاج إلى حيضة مستأنفة.

ومن ذلك، الشريك يشتري نصيبَ شريكه من الجارية وهى تحت يد المشتري منهما، وقد حاضت فى يده، فلا استبراء عليه.

وهذه الفروع كلها من مذهبه تُنبك عن مأخذه فى الاستبراء، وأنه إنما يجب حيث لا يعلم ولا يُظن براءة الرحم، فإن علمت أو ظُنت، فلا استبراء، وقد قال أبو العباس ابن سريج وأبو العباس ابن تيمية: إنه لا يجب استبراء البكر، كما صح عن ابن عمر رضى الله عنها، وبقولهم نقول، وليس عن النبي ﷺ نص عام فى وجوب استبراء كل من تجدد له عليها ملك على أى حالة كانت، وإنما نهى عن وطء السبايا حتى تضع حواملهن، وتحيض حوائلهن.

فإن قيل: فعمومه يقتضى تحريم وطء أبقارهن قبل الاستبراء، كما يمتنع وطء الثيب ؟.

قيل: نعم، وغايته أنه عموم أو إطلاق ظهر القصد منه، فيُخص أو يُقيد عند انتفاء موجب الاستبراء، ويخص أيضاً بمفهوم قوله ﷺ في حديث رويغ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَنْكِحُ نَيْبًا مِنَ السَّبَايَا حَتَّى تَحِيضَ ». ويخص أيضاً بمذهب الصحابي، ولا يعلم له مخالف.

وفى صحيح البخارى: من حديث بريدة، قال: بعث رسول الله ﷺ علياً رضى الله عنه إلى خالد يعنى باليمن ليقبض الخُمس، فاصطفى على منها سبيّة، فأصبح وقد اغتسل، فقلتُ لخالد: أما ترى إلى هذا؟ وفى رواية: فقال خالد لبريدة: ألا ترى ما صنعَ هذا؟ قال بريدة: وَكُنْتُ أُبْغِضُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: « يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ عَلِيًّا »؟ قلت: نعم، قال: « لَا تَبْغِضُهُ فَإِنَّ لَهُ فِي الْخُمْسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ »^(١).

فهذه الجارية إما أن تكون بكرًا فلم ير علي وجوب استبرائها، وإما أن تكون فى آخر حيضها، فاكتمى بالحيضة قبل تملكه لها. وبكل حال، فلا بد أن يكون تحقق براءة رحمها بحيث أغناه عن الاستبراء.

فإذا تأملت قولَ النبى ﷺ حقَّ التأمل، وجدت قوله: « وَلَا تُؤْطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحِيضَ »، ظهر لك منه أن المراد بغير ذات الحمل مَنْ يجوزُ أن تكون حاملاً، وأن لا تكون، فيُمسك عن وطئها مخافة الحمل، لأنه لا علم له بما اشتمل عليه رحمها، وهذا قاله فى المسبيات لعدم علم السابى بحالهن.

وعلى هذا فكلُّ من ملك أمة لا يعلم حالها قبل الملك، هل اشتمل رحمها على حمل أم لا؟ لم يطأها حتى يستبرئها بحيضة، هذا أمر معقول، وليس بتعبد محض لا معنى له، فلا معنى لاستبراء العذراء والصغيرة التى لا يحْمِلُ مثلها، التى اشتراها من امرأته وهى فى بيته لا تخرُج أصلاً، ونحوها ممن يُعلم براءة رحمها، فكذلك إذا زنت المرأة وأرادت أن تتزوج، استبرأها بحيضة، ثم تزوجت، وكذلك إذا زنت وهى مزوجة، أمسك عنها زوجها حتى تحيض حيضة. وكذلك أم الولد إذا مات عنها سيدها، اعتدت بحيضة.

(١) رواه البخارى (٤٣٥٠) كتاب المغازى، باب: بعث على بن أبى طالب عليه السلام وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع. وأحمد (٢٥٩/٥).

قال عبدُ الله بن أحمد: سألت أبى، كم عدة أم الولد إذا توفى عنها مولاها أو أعتقها؟ قال: عدتها حيضة، وإنما هى أمة فى كل أحوالها، إن جنت، فعلى سيدها قيمتها، وإن جنىَ عليها، فعلى الجانى ما نقص من قيمتها. وإن ماتت، فما تركت من شىء فليسيدها، وإن أصابت حداً، فحدُّ أمة، وإن زوجها سيدها، فما ولدت، فهم بمنزلتها يُعتقون بعثتها، ويُرقون برقها.

وقد اختلف الناس فى عدتها، فقال بعضُ الناس: أربعة أشهر وعشراً، فهذه عدة الحرة، وهذه عدة أمة خرجت من الرق إلى الحرية، فيلزم من قال: أربعة أشهر وعشراً أن يُورثها، وأن يجعل حكمها حكم الحرة، لأنه قد أقامها فى العدة مقامَ الحرة. وقال بعضُ الناس: عدتها ثلاث حيض، وهذا قول ليس له وجه، إنما تعدت ثلاث حيض المطلقة، وليست هى بمطلقة ولا حرة، وإنما ذكر الله العدة فقال: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وليست أم الولد بحرة ولا زوجة، فتعد بأربعة أشهر وعشر. قال: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وإنما هى أمة خرجت من الرق إلى الحرية، وهذا لفظ أحمد رحمه الله.

وكذلك قال فى رواية صالح: تعدت أم الولد إذا توفى عنها مولاها، أو أعتقها حيضة، وإنما هى أمة فى كل أحوالها.

وقال فى رواية محمد بن العباس: عدة أم الولد أربعة أشهر وعشر إذا توفى عنها سيدها.

وقال الشيخ فى «المغنى»: وحكى أبو الخطاب رواية ثالثة عن أحمد: أنها تعدت بشهرين وخمسة أيام. قال: ولم أجده هذه الرواية عن أحمد رحمه الله فى «الجامع»، ولا أظنها صحيحة عن أحمد رحمه الله، ورؤى ذلك عن عطاء وطاووس وقتادة، لأنها حين الموت أمة، فكانت عدتها عدة الأمة، كما لو مات رجل عن زوجته الأمة، فعتقت بعد موته، فليست هذه رواية إسحاق بن منصور عن أحمد.

قال أبو بكر عبد العزيز فى «زاد المسافر»: باب القول فى عدة أم الولد من الطلاق والوفاة. قال أبو عبد الله فى رواية ابن القاسم: إذا مات السيد وهى عند زوج، فلا عدة عليها، كيف تعدت وهى مع زوجها؟ وقال فى رواية مهنا: إذا أعتق أم

الولد، فلا يتزوج أختها حتى تخرج من عدتها. وقال فى رواية إسحاق ابن منصور: وعدة أم الولد عدة الأمة فى الوفاة والطلاق والفرقة، انتهى كلامه.

وحجة من قال: عدتها أربعة أشهر وعشر، ما رواه أبو داود عن عمرو بن العاص، أنه قال: لا تُفسدوا علينا سنة نبينا محمد ﷺ، عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشر^(١): وهذا قول السعديين، ومحمد بن سيرين، ومجاهد، وعمر ابن عبد العزيز، وخلاس بن عمرو، والزهرى، والأوزاعى، وإسحاق. قالوا: لأنها حرة تعتد للوفاة، فكانت عدتها أربعة أشهر وعشرًا، كالزوجة الحرة.

وقال عطاء، والنخعى، والثورى، وأبو حنيفة، وأصحابه: تعتد بثلاث حيض، وحكى عن على، وابن مسعود، قالوا: لأنها لا بد لها من عدة، وليست زوجة، فتدخل فى آية الأزواج المتوفى عنهن، ولا أمة، فتدخل فى نصوص استبراء الإماء بحيضة، فهى أشبه شىء بالملقة، فتعتد بثلاثة أقراء.

والصواب من هذه الأقوال: أنها تستبرأ بحيضة، وهو قول عثمان ابن عفان، وعائشة، وعبد الله بن عمر، والحسن، والشعبى، والقاسم ابن محمد، وأبى قلابة، ومكحول، ومالك، والشافعى، وأحمد بن حنبل فى أشهر الروايات عنه، وهو قول أبى عبيد، وأبى ثور، وابن المنذر، فإن هذا إنما هو لمجرد الاستبراء لزوال الملك عن الرقية، فكان حيضة واحدة فى حق من تحيض، كسائر استبراءات المعتقات، والملوكات، والمسبيات. وأما حديث عمرو بن العاص، فقال ابن المنذر: ضعف أحمد وأبو عبيد حديث عمرو بن العاص. وقال محمد بن موسى: سألت أبا عبد الله عن حديث عمرو بن العاص، فقال: لا يصح. وقال الميمونى: رأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا، ثم قال: أين سنة رسول الله ﷺ فى هذا؟ وقال: أربعة أشهر وعشرًا إنما هى عدة الحرة من النكاح، وإنما هذه أمة خرجت من الرق إلى الحرية، ويلزم من قال بهذا أن يورثها، وليس لقول من قال: تعتد ثلاث حيض وجه، إنما تعتد بذلك المطلقة، انتهى كلامه.

وقال المنذرى: فى إسناد حديث عمرو، مطر بن طهمان أبو رجاء الوراق،

(١) حسن. رواه أحمد (٢٠٣/٤) وأبو داود (٢٣٠٨) وأبو يعلى (٧٣٣٨ و ٧٣٤٩) وابن الجارود (٧٦٩) وابن ماجه (٢٠٨٣) والبيهقى (٤٤٧/٧ - ٤٤٨)، وابن حبان (٤٣٠٠ - إحصان).

وقد ضعفه غير واحد، وأخبرنا شيخنا أبو الحجاج الحافظ فى كتاب « التهذيب » قال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عن مطر الوراق. فقال: كان يحيى بن سعيد يُضعف حديثه عن عطاء، وقال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: سألتُ أبى عن مطر الوراق، قال: كان يحيى بن سعيد يُشبه حديث مطر الوراق بابن أبى ليلى فى سوء الحفظ، قال عبد الله: فسألت أبى عنه؟ فقال: ما أقربه من ابن أبى ليلى فى عطاء خاصة، وقال: مطر فى عطاء: ضعيف الحديث، قال عبد الله: قلت ليحيى بن معين: مطر الوراق؟ فقال: ضعيف فى حديث عطاء بن أبى رباح، وقال النسائى: ليس بالقوى. وبعد، فهو ثقة، قال أبو حاتم الرازى: صالح الحديث، وذكره ابن حبان فى كتاب الثقات، واحتج به مسلم، فلا وجه لضعف الحديث به.

ولمّا علة الحديث أنه من رواية قبيصة بن ذؤيب، عن عمرو بن العاص رضى الله عنه، ولم يسمع منه، قاله الدارقطنى، وله علة أخرى، وهى أنه موقوف لم يقل: لا تلبسوا علينا سنة نبينا. قال الدارقطنى: والصواب: لا تلبسوا علينا ديننا. موقوف. وله علة أخرى، وهى اضطراب الحديث، واختلافه عن عمرو على ثلاثة أوجه. أحدها: هذا. والثانى: عدة أم الولد عدة الحرة. والثالث: عدتها إذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشرا، فإذا اعتقت، فعدتها ثلاث حيض، والأقويل الثلاثة عنه ذكرها البيهقى. قال الإمام أحمد: هذا حديث منكر حكاه البيهقى عنه، وقد روى خلاص، عن على مثل رواية قبيصة عن عمرو، أن عدة أم الولد أربعة أشهر وعشر، ولكن خلاص بن عمرو قد تُكَلِّم فى حديثه، فقال أيوب: لا يروى عنه، فإنه صحفى، وكان مغيرة لا يُعْبَأُ بحديثه. وقال أحمد: روايته عن على يقال: إنه كتاب، وقال البيهقى: روايات خلاص عن على ضعيفة عند أهل العلم بالحديث، فقال: هى من صحيفة. ومع ذلك فقد روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر فى أم الولد يُتوفى عنها سيدها، قال: تعدد بحيضة^(١). فإن ثبت عن على وعمرو ما روى عنهما، فهى مسألة نزاع بين الصحابة، والدليل هو الحاكم، وليس مع مَنْ جعلها أربعة أشهر وعشراً إلا التعلق بعموم المعنى، إذ لم يكن معهم لفظ عام، ولكن شرطُ عموم المعنى تساوى الأفراد فى المعنى الذى ثبت الحكم لأجله، فما لم يُعلم ذلك لا يتحقق الإلحاق، والذين ألحقوا أم الولد بالزوجة رأوا أن الشبهة التى بين أم الولد وبين الزوجة

(١) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (٢/ ٥٩٣ / ٩٢) ورواه عبد الرزاق (١٢٨٧٠) بلفظ «عدة الأمة حيضة».

أقوى من الشبه الذى بينها وبين الأمة من جهة أنها بالموت صارت حرة، فلزمتها العدة مع حرّيتها، بخلاف الأمة، ولأن المعنى الذى جعلت له عدة الزوجة أربعة أشهر وعشراً، موجودٌ فى أمّ الولد، وهو أدنى الأوقات الذى يتيقن فيها خلق الولد، وهذا لا يفترق الحال فيه بين الزوجة وأم الولد والشرعة لا تفرق بين متماثلين، ومنازعوهم يقولون: أمّ الولد أحكامها أحكام الإماء، لا أحكام الزوجات، ولهذا لم تدخل فى قوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]، وغيرها، فكيف تدخل فى قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]؟ قالوا: والعدة لم تجعل أربعة أشهر وعشراً لأجل مجرد براءة الرحم، فإنها تحب على من يتيقن براءة رحمها، وتحب قبل الدخول والخلوة، فهى من حريم عقد النكاح وتماه.

وأما استبراء الأمة، فالمقصود منه العلم ببراءة رحمها، وهذا يكفى فيه حيضة، ولهذا لم يجعل استبراؤها ثلاثة قروء، كما جعلت عدة الحرة كذلك تطويلاً لزمان الرجعة، ونظراً للزوج، وهذا المعنى مقصودٌ فى المستبرأة، فلا نص يقتضى إلحاقها بالزوجات ولا معنى، فأولى الأمور بها أن يُشرع لها ما شرعه صاحب الشرع فى المسيات والمملوكات، ولا تتعداه، وبالله التوفيق.

فصل

الحكم الثانى: أنه لا يحصل الاستبراء بطهر البتة، بل لا بد من حيضة، وهذا قول الجمهور، وهو الصواب، وقال أصحاب مالك، والشافعى فى قول له: يحصل بطهر كامل، ومتى طعنت فى الحيضة، تم استبراؤها بناء على قولهما: إن الأقراء: الأطهار، ولكن يردُّ هذا، قول رسول الله ﷺ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ»^(١). وقال رُوَيْفِعُ بْنُ ثَابِتٍ: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول يوم حنين: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَطَأُ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضَةٍ»^(٢) رواه الإمام أحمد وعنده فيه ثلاثة ألفاظ: هذا أحدها.

الثانى: نهى رسول الله ﷺ أن لا توطأ الأمة حتى تحيض، وعن الحبالى حتى يضمن.

الثالث: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَنْكِحَنَّ ثِيْبًا مِنَ السَّبَّابِيَا حَتَّى تَحِيضَ ». فعلق الحلَّ فى ذلك كله بالحيض وحده لا بالطهر، فلا يجوز إلغاء ما اعتبره، واعتبار ما ألغاه، ولا تعويل على ما خالف نصه، وهو مقتضى القياس المحض، فإن الواجب هو الاستبراء، والذي يدل على البراءة هو الحيض، فأما الطهر، فلا دلالة فيه على البراءة، فلا يجوز أن يُعَوَّلَ فى الاستبراء على ما لا دلالة له فيه عليه دون ما يدل عليه، وبناءً على هذا على أن الأقراء هى الأطهار، بناءً على الخلاف للخلاف، وليس بحجة ولا شبهة، ثم لم يُمكنهم بناءً هذا على ذاك حتى خالفوه، فجعلوا الطهر الذى طلقها فيه قرءاً، ولم يجعلوا طهر المستبرأة التى تجدد عليها الملكُ فيه، أو ماتَ سيدها فيه قرءاً، وحتى خالفوا الحديثَ أيضاً كما تبين، وحتى خالفوا المعنى كما بيناه، ولم يُمكنهم هذا البناء إلا بعد هذه الأنواع الثلاثة من المخالفة، وغاية ما قالوا: أن بعضَ الحيضة المقتَرَن بالطهر يدل على البراءة، فيقال لهم: فيكون الاعتماد عليهم حينئذ على بعض الحيضة، وليس ذلك قرءاً عند أحد؟ فإن قالوا: هو اعتماد على بعض حيضة وطهر. قلنا: هذا قول ثالث فى مسمى القروء، ولا يعرف، وهو أن تكون حقيقته مركبةً من حيض وطهر.

فإن قالوا: بل هو اسم للطهر بشرط الحيض. فإذا انتفى الشرط، انتفى المشروط، قلنا: هذا إنما يمكن لو علق الشارع الاستبراء بقرء، فأما مع تصريحه على التعليق بحيضة، فلا.

فصل

الحكم الثالث: أنه لا يحصلُ ببعض حيضة فى يدِ المشتري اكتفاء بها. قال صاحب « الجواهر »: « فإن بيعت الأمة فى آخر أيام حيضها، لم يكن ما بقى من أيام حيضها استبراءً لها من غير خلاف، وإن بيعت وهى فى أول حيضتها، فالمشهور من المذهب أن ذلك يكون استبراءً لها.

وقد احتج من نازع مالكا بهذا الحديث، فإنه علق الحل بحيضة، فلا بُدَّ من تمامها، ولا دليل فيه على بطلان قوله، فإنه لا بُدَّ من الحيضة بالاتفاق، ولكن النزاع فى أمر آخر، وهو أنه هل يشترط أن يكون جميع الحيضة وهى فى ملكه، أو يكفى أن يكون معظمها فى ملكه، فهذا لا ينفيه الحديث، ولا يُثبتُه، ولكن لمنازعيه أن يقولوا:

لما اتفقنا على أنه لا يكفي أن يكون بعضها في ملك المشتري وبعضها في ملك البائع إذا كان أكثرها عند البائع، علم أن الحيضة المعتبرة أن تكون، وهي عند المشتري، ولهذا لو حاضت عند البائع، لم يكن ذلك كافياً في الاستبراء.

ومن قال بقول مالك، يُجيب عن هذا بأنها إذا حاضت قبل البيع وهي مودعة عند المشتري، ثم باعها عقيب الحيضة، ولم تخرج من بيته، اكتفى بتلك الحيضة، ولم يجب على المشتري استبراء ثان، وهذا أحد القولين في مذهب مالك كما تقدم، فهو يجوز أن يكون الاستبراء واقعاً قبل البيع في صور، منها هذه.

ومنها إذا وضعت للاستبراء عند ثالث، فاستبرأها، ثم بيعت بعده. قال في «الجواهر»: ولا يجزئ الاستبراء قبل البيع إلا في حالات منها أن تكون تحت يده للاستبراء، أو بالوديعة، فتحيض عنده، ثم يشتريها حينئذ، أو بعد أيام، وهي لا تخرج، ولا يدخل عليها سيدها.

ومنها: أن يشتريها ممن هو ساكن معه من زوجته، أو ولد له صغير في عياله. وقد حاضت، فابن القاسم يقول: إن كانت لا تخرج أجزأه ذلك. وقال أشهب: إن كانت معه في دار وهو الذاب عنها، والناظر في أمرها، فهو استبراء، سواء كانت تخرج أو لا تخرج. ومنها: إذا كان سيدها غائباً، فحين قدم استبرأها قبل أن تخرج، أو خرجت وهي حائض، فاشتراها منه قبل أن تطهر.

ومنها: الشريك يشتري نصيب شريكه من الجارية وهي تحت يد المشتري منهما وقد حاضت في يده. وقد تقدمت هذه المسائل، فهذه وما في معناها تضمنت الاستبراء قبل البيع، واكتفى به مالك عن استبراء ثان.

فإن قيل: فكيف يجتمع قوله هذا، وقوله: إن الحيضة إذا وجد معظمها عند البائع لم يكن استبراء؟ قيل: لا تناقض بينهما، وهذه لها موضع وهذه لها موضع، فكل موضع يحتاج فيه المشتري إلى استبراء مستقل لا يُجزئ إلا حيضة لم يوجد معظمها عند البائع، وكل موضع لا يحتاج فيه إلى استبراء مستقل لا يحتاج فيه إلى حيضة ولا بعضها، ولا اعتبار بالاستبراء قبل البيع، كهذه الصور ونحوها.

فصل

الحكم الرابع: أنها إذا كانت حاملاً، فاستبراؤها بوضع الحمل، وهذا كما أنه حكم النص، فهو مجمع عليه بين الأمة.

فصل

الحكم الخامس: أنه لا يجوز وطؤها قبل وضع حملها، أى حمل كان، سواء كان يخلق بالواطىء، كحمل الزوجة والمملوكة، والموطوءة بشبهة، أو لا يلحق به كحمل الزانية، فلا يحل وطء حامل من غير الواطىء ألبتة، كما صرح به النص، وكذلك قوله عَلَيْهِ السَّلَام: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقَى مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ »^(١) وهذا يعمُّ الزرع الطيب والخبيث، ولأن صيانة ماء الواطىء عن الماء الخبيث حتى لا يختلط به أولى من صيانته عن الماء الطيب، ولأن حمل الزانى وإن كان لا حرمة له ولا لمائه، فحمل هذا الواطىء وماؤه محترم، فلا يجوز له خلطه بغيره ولأن هذا مخالف لسنة الله فى تمييز الخبيث من الطيب، وتخليصه منه، وإلحاق كل قسم بمجانسه ومشاكله.

والذى يقضى منه العجب، تجويز من جور من الفقهاء الأربعة العقد على الزانية قبل استبرائها ووطئها عقيب العقد، فتكون الليلة عند الزانى وقد علفت منه، والليلة التى تليها فراشاً للزوج.

ومن تأمل كمال هذه الشريعة، علم أنها تأبى ذلك كل الإباء، وتمنع منه كل المنع.

ومن محاسن مذهب الإمام أحمد، أن حرم نكاحها بالكلفة حتى تتوب، ويرتفع عنها اسم الزانية والبغى والفاجرة، فهو رحمه الله لا يجوز أن يكون الرجل زوج بغي، ومنازعهو يجوزون ذلك، وهو أسعدُ منهم فى هذه المسألة بالأدلة كلها من النصوص والآثار، والمعانى والقياس، والمصلحة والحكمة، وتحريم ما رآه المسلمون قبيحاً. والناس إذا بلغوا فى سب الرجل صرّحوا له بالزنى والقاف، فكيف تجوز الشريعة مثل هذا، مع ما فيه من تعرضه لإفساد فراشه، وتعليق أولاد عليه من غيره، وتعرضه للاسم المذموم عند جميع الأمم؟ وقياس قول من جور العقد على الزانية

ووطئها قبل استبرائها حتى لو كانت حاملاً، أن لا يوجب استبراء الأمة إذا كانت حاملاً من الزنى، بل يطؤها عقيب ملكها، وهو مخالفٌ لصريح السنة. فإن أوجب استبراءها، نقض قوله بجواز وطء الزانية قبل استبرائها، وإن لم يوجب استبراءها، خالف النصوص، ولا ينفعه الفرق بينهما، بأن الزوج لا استبراء عليه، بخلاف السيد فإن الزوج إنما لم يجب عليه الاستبراء، لأنه لم يعقد على معتدة، ولا حامل من غيره بخلاف السيد، ثم إن الشارع إنما حرم الوطء، بل العقد في العدة خشية إمكان الحمل، فيكون واطئاً حاملاً من غيره، وساقياً ماءه لزرع غيره مع احتمال أن لا يكون كذلك، فكيف إذا تحقق حملها.

وغاية ما يقال: إن ولد الزانية ليسَ لاحقاً بالواطئ الأول، فإن الولد للفراس، وهذا لا يجوزُ إقدامه على خلط مائه ونسبه بغيره، وإن لم يلحق بالواطئ الأول، فصيانة مائه ونسبه عن نسب لا يلحق بواضعه لصيانتها عن نسب يلحق به.

والمقصود: أن الشرعَ حرَّم وطء الأمة الحامل حتى تضع، سواء كان حملها محرماً أو غير محرَّم وقد فرَّق النبي ﷺ بين الرجل والمرأة التي تزوج بها، فوجدها حُبلى، وجلدها الحدَّ، وقضى لها بالصدِّاق، وهذا صريحٌ في بطلان العقد على الحامل من الزنى. وصح عنه أنه مر بامرأة مُجَبَّحٍ على باب فسطاط، فقال: «لَعَلَّ سَيِّدَهَا يُرِيدُ أَنْ يَلْمَ بِهَا؟» قالوا: نعم. قال: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ، كَيْفَ يُوْرَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟!» (١).

فجعل سبب همِّه بلعنته وطأه للأمة الحامل، ولم يستفصل عن حملها، هل هو لاحق بالواطئ أم غير لاحق به؟ وقوله ﷺ: «كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ» أى: كيف يجعله عبداً له يستخدمه، وذلك لا يحل، فإن ماء هذا الواطئ يزيدُ فى خلق الحمل، فيكون بعضه منه، قال الإمام أحمد يزيدُ وطؤه فى سمعه وبصره.

وقوله: «كَيْفَ يُوْرَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ»، سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول فيه: أى: كيف يجعله تركة موروثة عنه، فإنه يعتقدُه عبده، فيجعله تركة تُورث عنه، ولا يحلُّ له ذلك، لأن ماء زاد فى خلقه، ففيه جزء منه.

وقال غيره: المعنى: كيف يورثه على أنه ابنه، ولا يحلُّ له ذلك، لأن الحمل من غيره، وهو بوطئه يريد أن يجعله منه، فيورثه ماله، وهذا يرده أول الحديث، وهو قوله: « كيف يستعبده »؟ أى: كيف يجعله عبده؟ وهذا إنما يدل على المعنى الأول. وعلى القولين، فهو صريح فى تحريم وطء الحامل من غيره، سواء كان الحمل من زنى أو من غيره، وأن فاعل ذلك جدير باللعن، بل قد صرح جماعة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم: بأن الرجل إذا ملك زوجته الأمة، لم يطأها حتى يستبرئها خشية أن تكون حاملاً منه فى صلب النكاح، فيكون على ولده الولاء لموالى أمه بخلاف ما علق به فى ملكه، فإنه لا ولاء عليه، وهذا كله احتياط لولده: هل هو صريح الحرية لا ولاء عليه، أو عليه ولاء؟ فكيف إذا كانت حاملاً من غيره؟

فصل

الحكم السادس: استنبط من قوله: « ولا تُوطأ حَامِلٌ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ »، أن الحامل لا تحيض، وأن ما تراه من الدم يكون دم فساد بمنزلة الاستحاضة، تصوم وتُصلى، وتطوف بالبيت، وتقرأ القرآن، وهذه مسألة اختلف فيها الفقهاء، فذهب عطاء والحسن، وعكرمة ومكحول، وجابر بن زيد، ومحمد بن المنكدر، والشعبي، والنخعي، والحكم، وحمام، والزهرى، وأبو حنيفة وأصحابه، والأوزاعي، وأبو عبيد، وأبو ثور، وابن المنذر، والإمام أحمد فى المشهور من مذهبه، والشافعى فى أحد قوليهِ: إلى أنه ليس دم حيض.

وقال قتادة، وربيع، ومالك، والليث بن سعد، وعبد الرحمن ابن مهدي، وإسحاق بن راهوية: إنه دم حيض، وقد ذكره البيهقى فى « سننه » وقال إسحاق ابن راهويه: قال لى أحمد بن حنبل: ما تقول فى الحامل ترى الدم؟ فقلت: تصلى، واحتججت بخبر عطاء عن عائشة رضى الله عنها. قال: فقال أحمد بن حنبل، أين أنت عن خبر المدنيين، خبر أم علقمة مولاة عائشة رضى الله عنها؟ فإنه أصح. قال إسحاق: فرجعت إلى قول أحمد، وهو كالتصريح من أحمد، بأن دم الحامل دم حيض، وهو الذى فهمه إسحاق عنه، والخبر الذى أشار إليه أحمد، وهو ما روينا من طريق البيهقى، أخبرنا الحاكم، حدثنا أبو بكر بن إسحاق، حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا ابن بكير، حدثنا الليث، عن بكير بن عبد الله، عن أم علقمة مولاة

عائشة، أن عائشة رضى الله عنها سئلت عن الحامل ترى الدم فقالت: لا تُصَلِّي^(١)، قال البيهقي: ورويناه عن أنس بن مالك، وروينا عن عمر بن الخطاب، ما يدل على ذلك. وروينا عن عائشة راضى الله عنها، أنها أنشدت لرسول الله ﷺ بيت أبى كبير الهذلى:

وَمُبَرَّأً مِنْ كُلِّ غَيْرِ حَيْضَةٍ وَفَسَادِ مُرْضِعَةٍ وَدَاءٍ مُغِيلٍ^(٢)

قال: وفى هذا دليل على ابتداء الحمل فى حال الحيض حيث لم ينكر الشعر.

قال: وروينا عن مطر، عن عطاء، عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: الحبل لا تحيض، إذا رأت الدم، صلت. قال: وكان يحيى القطان ينكر هذه الرواية، ويضعف رواية ابن أبى ليلى، ومطر عن عطاء.

قال: وروى محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، عن عطاء، عن عائشة رضى الله عنها نحو رواية مطر، فإن كانت محفوظة، فيشبه أن تكون عائشة كانت تراها لا تحيض، ثم كانت تراها تحيض، فرجعت إلى ما رواه المدنيون، والله أعلم.

قال المانعون من كون دم الحامل دمَ حيض: قد قسم النبىُّ ص الإماء قسمين: حاملاً وجعل عدتها وضع الحمل، وحائلاً فجعل عدتها حيضة، فكانت الحيضة علماً على براءة رحمها، فلو كان الحيض يُجامع الحمل، لما كانت الحيضة علماً على عدمه، قالوا: ولذلك جعل عدة المطلقة ثلاثة أقراء، ليكون دليلاً على عدم حملها، فلو جامع الحمل الحيض، لم يكن دليلاً على عدمه: قالوا: وقد ثبت فى « الصحيح »، أن النبى ﷺ قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه حين طلق ابنه امرأته وهى حائض: « مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسِكْهَا بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتَى أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ »^(٣).

ووجه الاستدلال به، أن طلاق الحامل ليس ببدعة فى زمن الدم وغيره

(١) أنظر: « سنن البيهقي » (٤٢٣/٧)

(٢) « ديوان الهذليين » (٩٣/٢) من قصيدة مطلعها: أزهيرُ هل عن شبية من معدل أم لا سبيل إلى الشباب الاول. والغبر: البقية، وفساد مرضعة، يقول: لم تحمل عليه فتسقيه الغيل، والمغيل من الغيل، وهو أن تغشى المرأة وهى ترضع، فذلك اللبن الغيل.

(٣) سبق تخريجه.

إجماعاً، فلو كانت تحيض، لكان طلاقها فيه، وفى طهرها بعد المسيس بدعة عملاً بعموم الخبر، قالوا: وروى مسلم فى « صحيحه » من حديث ابن عمر أيضاً « مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَعَهَا ثُمَّ لِيُطْلَقَنَّهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا »^(١)، وهذا يدل على أن ما تراه من الدم لا يكون حيضاً، فإنه جعل الطلاق فى وقته نظير الطلاق فى وقت الطهر سواء. فلو كان ما تراه من الدم حيضاً، لكان لها حالان، حال طهر، وحال حيض، ولم يجز طلاقها فى حال حيضها، فإنه يكون بدعة قالوا: وقد روى أحمد فى « مسنده » من حديث رويغ، عن النبى ﷺ، قال: « لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْقَى مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ، وَلَا يَقَعْ عَلَى أُمَةٍ حَتَّى تَحِيضَ أَوْ يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا »^(٢). فجعل وجود الحيض علماً على براءة الرحم من الحمل. قالوا: وقد روى عن على أنه قال: إن الله رفع الحيض عن الحبل، وجعل الدم مما تغيض الأرحام.

وقال ابن عباس رضى الله عنه: إن الله رفع الحيض عن الحبل، وجعل الدم رزقاً للولد، رواهما أبو حفص بن شاهين.

قالوا: وروى الأثرم، والدارقطنى بإسنادهما، عن عائشة رضى الله عنها فى الحامل ترى الدم، فقالت: الحامل لا تحيض، وتغتسل، وتصلى.

وقولها: وتغتسل، بطريق النذب لكونها مستحاضة، قالوا: ولا يعرف عن غيرهم خلافتهم، لكن عائشة قد ثبت عنها أنها قالت: الحامل لا تصلى. وهذا محمول على ما تراه قريباً من الولادة باليومين ونحوهما، وأنه نفاس جمعاً بين قوليهما، قالوا: ولأنه دم لا تنقضى به العدة، فلم يكن حيضاً كالاستحاضة.

وحديث عائشة رضى الله عنها يدل على أن الحائض قد تحبل، ونحن نقول بذلك، لكنه يقطع حيضها ويرفعه. قالوا: ولأن الله سبحانه أجرى العادة بإنقلاب دم الطمث لبناً غذاءً للولد، فالخارج وقت الحمل يكون غيره، فهو دم فساد.

قال المحيضون: لا نزاع أن الحامل قد ترى الدم على عاداتها، لا سيما فى أول حملها، وإنما النزاع فى حكم هذا الدم، لا فى وجوده. وقد كان حيضاً قبل الحمل بالاتفاق، فنحن نستصحب حكمه حتى يأتى ما يرفعه بيقين. قالوا: والحكم إذا ثبت فى محل، فالأصل بقاءه حتى يأتى ما يرفعه، فالأول استصحاب الحكم بالإجماع فى

محل النزاع، والثاني استصحابٌ للحكم الثابت في المحل حتى يتحقق ما يرفعه، والفرقُ بينهما ظاهر. قالوا: وقد قال النبي ﷺ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ»^(١). وهذا أسود يُعرف، فكان حيضاً.

قالوا: وقد قال النبي ﷺ: «أَلَيْسَتْ إِحْدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصُمْ وَلَمْ تُصَلِّ؟»^(٢) وحيضُ المرأة خروج دمها في أوقات معلومة من الشهر لغة وشرعاً، وهذا كذلك لغة والأصل في الأسماء تقريرها لا تغييرها.

قالوا: ولأن الدم الخارج من الفرج الذي رتب الشارع عليه الأحكام قسمان: حيض واستحاضة، ولم يجعل لهما ثالثاً، وهذا ليس باستحاضة، فإن الاستحاضة الدم المطبق، والزائد على أكثر الحيض، أو الخارج عن العادة، وهذا ليس واحداً منها، فبطل أن يكون استحاضة، فهو حيض، قالوا: ولا يمكنكم إثبات قسم ثالث في هذا المحل، وجعله دم فساد، فإن هذا لا يثبت إلا بنص أو إجماع أو دليل يجب المصير إليه، وهو منتف قالوا: وقد رد النبي ص المستحاضة إلى عاداتها، وقال: «اجلسي قدر الأيام التي كنت تحيضين»^(٣). فدل على أن عادة النساء معتبرة في وصف الدم وحكمه، فإذا جرى دم الحامل على عاداتها المعتادة، ووقتها من غير زيادة ولا نقصان ولا انتقال، دلت عاداتها على أنه حيض، ووجب تحكيم عاداتها، وتقديمها على الفساد الخارج عن العبادة. قالوا: وأعلم الأمة بهذه المسألة نساء النبي ﷺ، وأعلمهن عائشة، وقد صح عنها من رواية أهل المدينة، أنها لا تُصلي، وقد شهد له الإمام أحمد بأنه أصبح من الرواية الأخرى عنها، ولذلك رجع إليه إسحاق وأخبر أنه قول أحمد بن حنبل، قالوا: ولا تُعرف صحة الآثار بخلاف ذلك عمن ذكرتم من الصحابة، ولو صحت فهي مسألة نزاع بين الصحابة، ولا دليل يفصل.

قالوا: ولأن عدم مجامعة الحيض للحمل، إما أن يُعلم بالحس أو بالشرع، وكلاهما منتف، أما الأول: فظاهر، وأما الثاني: فليس عن صاحب الشرع ما يدل على أنهما لا يجتمعان.

(١) حسن: رواه أبو داود (٢٧٦) و (٣٠٤) والنسائي (١٨٥/١) والحاكم (١٧٤/١) من حديث فاطمة بنت حبيش رضى الله عنها.

(٢) رواه البخارى (٣٠٤) كتاب الحيض، باب: ترك الحائض الصلاة. من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه.

(٣) رواه البخارى (٣٢٥) كتاب الحيض، باب: إذا حاضت في شهر ثلاث حيض، من حديث عائشة رضى الله عنها.

وأما قولكم: إنه جعله دليلاً على براءة الرحم من الحمل فى العدة والاستبراء. قلنا: جعل دليلاً ظاهراً أو قطعياً، الأول: صحيح. والثانى: باطل، فإنه لو كان دليلاً قطعياً لما تخلف عنه مدلوله، ولكانت أول مدة الحمل من حين انقطاع الحيض، وهذا لم يقله أحد، بل أول المدة من حين الوطء، ولو حاضت بعده عدة حيض، فلو وطئها، ثم جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر من حين الوطء، ولأقل منها من حين انقطاع الحيض، لحقه النسب اتفاقاً، فعلم أنه أمانة ظاهرة، قد يتخلف عنها مدلولها تخلف المطر عن الغيم الرطب، وبهذا يخرج الجواب عما استدللتم به من السنة، فإنها قائلون، وإلى حكمها صائرون، وهى الحكم بين المتنازعين. والنبى ص قسم النساء إلى قسمين: حامل فعِدتها وضع حملها، وحائِل فعِدتها بالحيض، ونحن قائلون بموجب هذا غير منازعين فيه، ولكن أين فيه ما يدل على أن ما تراه الحامل من الدم على عاداتها تصوم معه وتُصلى؟ هذا أمر آخر لا تعرّض للحديث به، وهذا يقول القائلون: بأن دمها دم حيض، هذه العبارة بعينها، ولا يُعد هذا تناقضاً ولا خلاً فى العبارة.

قالوا: وهكذا قوله فى شأن عبد الله بن عمر رضى الله عنه: «مُرَّةٌ فَلْيَرَجِعْهَا ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا طَاهِراً قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا»، إنما فيه إباحة الطلاق إذا كانت حائلاً بشرطين: الطهر وعدم المسيس، فأين فى هذا التعرض لحكم الدم الذى تراه على حملها؟ وقولكم: إن الحامل لو كانت تحيض، لكان طلاقها فى زمن الدم بدعة، وقد اتفق الناس على أن طلاق الحامل ليس ببدعة وإن رأت الدم؟

قلنا: إن النبى ﷺ قسم أحوال المرأة التى يُريد طلاقها إلى حال حمل، وحال خلو عنه، وجوز طلاق الحامل مطلقاً من غير استثناء، وأما غير ذات الحمل، فإنما أباح طلاقها بالشرطين المذكورين، وليس فى هذا ما يدل على أن دم الحامل دم فساد، بل على أن الحامل تخالف غيرها فى الطلاق، وأن غيرها إنما تطلق طاهراً غير مصابة، ولا يُشترط فى الحامل شيء من هذا، بل تطلق عقيب الإصابة، وتطلق وإن رأت الدم، فكما لا يحرم طلاقها عقيب إصابتها، لا يحرم حال حيضها وهذا الذى تقتضيه حكمة الشارع فى وقت الطلاق إذناً ومنعاً، فإن المرأة متى استبان حملها كان المطلق على بصيرة من أمره، ولم يعرض له من الندم ما يعرضُ لهن كلهن بعد

الجماع، ولا يشعر بحملها، فليس ما مُنِعَ منه نظير ما أُذِنَ فيه، لا شرعاً، ولا واقعاً، ولا اعتباراً، ولا سيما مَنْ علَّلَ المنع من الطلاق في الحيض بتطويل العدة، فهذا لا أثر له في الحامل.

قالوا: وأما قولكم: إنه لو كان حيضاً، لانقضت به العدة، فهذا لا يلزم، لأن الله سبحانه جعل عدة الحامل بوضع الحمل، وعدة الحائل بالأقراء، ولا يُمكن انقضاء عدة الحامل بالأقراء لإفضاء ذلك إلى أن يملكها الثاني ويتزوجها وهي حامل من غيره، فيسقى ماءه زرع غيره.

قالوا: وإذا كنتم سلمتم لنا أن الحائض قد تحبل، وحملتكم على ذلك حديث عائشة رضی الله عنها ولا يمكنكم منع ذلك لشهادة الحس به، فقد أعطيتكم أن الحيض والحبل يجتمعان، فبطل استدلالكم من رأسه، لأن مداره على أن الحيض لا يُجامع الحبل.

فإن قلتم: نحن إنما جورنا ورود الحمل على الحيض، وكلامنا في عكسه، وهو ورود الحيض على الحمل، وبينهما فرق.

قيل: إذا كانا متنافيين لا يجتمعان، فأى فرق بين ورود هذا على هذا وعكسه؟ وأما قولكم: إن الله سبحانه أجرى العادة بإنقلاب دم الطمث لبناً يتغذى به الولد ولهذا لا تحيض المراضع. قلنا: وهذا من أكبر حجتنا عليكم، فإن هذا الإنقلاب والتغذية باللبن إنما يستحكم بعد الوضع، وهو زمن سلطان اللبن، وارتضاع المولود وقد أجرى الله العادة بأن المرضع لا تحيض. ومع هذا، فلو رأت دماً في وقت عاداتها، لحكم له بحكم الحيض بالاتفاق، فلأن يحكم له بحكم الحيض في الحال التي لم يستحكم فيها انقلابه، ولا تغذى الطفل به أولى وأحرى. قالوا: وهب أن هذا كما تقولون، فهذا إنما يكون عند احتياج الطفل إلى التغذية باللبن، وهذا بعد أن يُنفخ فيه الروح. فاما قبل ذلك، فإنه لا ينقلب لبناً لعدم حاجة الحمل إليه.

وأيضاً، فإنه لا يستحيل كله لبناً، بل يستحيل بعضه، ويخرج الباقي، وهذا القول هو الراجح كما تراه نقلاً ودليلاً، والله المستعان.

فإن قيل: فهل تمنعون من الاستمتاع بالمُسْتَبْرَأة بغير الوطء في الموضع الذي

يجب فيه الاستبراء ؟ قيل : أما إذا كانت صغيرة لا يوطأ مثلها، فهذه لا تحرم قبلتها ولا مباشرتها، وهذا منصوص أحمد فى إحدى الروايتين عنه، اختارها أبو محمد المقدسى، وشيخنا وغيرهما، فإنه قال : إن كانت صغيرة بأى شىء تستبرأ إذا كانت رضية ؟ وقال فى رواية أخرى : تستبرأ بحیضة إن كانت تحيض، وإلا ثلاثة أشهر إن كانت ممن توطأ وتحبل . قال أبو محمد : فظاهر هذا أنه لا يجب استبراؤها، ولا تحرم مباشرتها، وهذا اختيار ابن أبى موسى، وقول مالك وهو الصحيح، لأن سبب الإباحة متحقق، وليس على تحريمها دليل، فإنه لا نص فيها ولا معنى نص، فإن تحريم مباشرة الكبيرة إنما كان لكونه داعياً إلى الوطء المحرم، أو خشية أن تكون أمّ ولد لغيره، ولا يتوهم هذا فى هذه، فوجب العمل بمقتضى الإباحة، انتهى كلامه .

فصل

وإن كانت ممن يُوطأ مثلها، فإن كانت بكرًا، وقلنا : لا يجب استبراؤها، فظاهر، وإن قلنا : يجب استبراؤها فقال أصحابنا : تحرم قبلتها ومباشرتها، وعندى أنه لا يحرم، ولو قلنا بوجوب استبراها، لأنه لا يلزم من تحريم الوطء تحريم دواعيه، كما فى حق الصائم، لا سيما وهم إنما حرّموا تحريم مباشرتها لأنها قد تكون حاملاً، فيكون مستمتعاً بأمة الغير، هكذا عللوا تحريم المباشرة، ثم قالوا : ولهذا لا يحرم الإستمتاع بالمسبية بغير الوطء قبل الاستبراء فى إحدى الروايتين، لأنها لا يتوهم فيها انفساخ الملك، لأنه قد استقرّ بالسبى، فلم يبق لمنع الاستمتاع بالقبلة وغيرها من البكر معنى . وإن كانت ثيباً، فقال أصحاب أحمد، والشافعى وغيرهم : يحرم الاستمتاع بها قبل الاستبراء، قالوا : لأنه استبراء يحرم الوطء، فحرم الاستمتاع بها قبل الاستبراء كالعدة، ولأنه لا يأمن كونها حاملاً، فتكون أم ولد، والبيع باطل، فيكون مستمتعاً بأمّ ولد غيره . قالوا : ولهذا فارق وطء تحريم الحائض والصائم .

وقال الحسن البصرى : لا يحرم من المستبرأة إلا فرجها، وله أن يستمتعَ منها بما شاء ما لم يطأ، لأن النبى ص إنما منع من الوطء قبل الاستبراء، ولم يمنع مما دونه ولا يلزم من تحريم الوطء تحريم ما دونه، كالحائض والصائمة وقد قيل : إن ابن عمر قبل جاريته من السبى حين وقعت فى سهمه قبل استبرائها . ولن نصر هذا القول أن يقول : الفرق بين المشتراة والمعتدة : أن المعتدة قد صارت أجنبية منه، فلا يحل وطؤها

ولا دواعيه، بخلاف المملوكة، فإن وطأها إنما يحرم قبل الاستبراء خشية اختلاط مائه بماء غيره، وهذا لا يُوجب تحريم الدواعي، فهي أشبه بالحائض والصائمت، ونظيرُ هذا أنه لو زنت امرأته أو جاريته، حرم عليه وطؤها قبل الاستبراء، ولا يحرم دواعيه، وكذلك المسبية كما سيأتي. وأكثر ما يتوهم كونها حاملاً من سيدها، فيفسخ البيع، فهذا بناء على تحريم بيع أمهات الأولاد على علّاته، ولا يلزم القائل به، لأنه لما استمتع بها، كانت ملكه ظاهراً وذلك يكفي في جواز الاستمتاع، كما يخلو بها ويُحدّثها، وينظر منها ما لا يُباح من الأجنبية، وما كان جوابكم عن هذه الأمور، فهو الجواب عن القُبلة والاستمتاع، ولا يُعلم في جواز هذا نزاع، فإن المشتري لا يُمنع من قبض أمته وحوزها إلى بيته وإن كان وحده قبل الاستبراء، ولا يجب عليها أن تستر وجهها منه، ولا يُحرّم عليه النظر إليها والخلوة بها، والأكل معها، واستخدامها، والانتفاع بمنافعها، وإن لم يَجْزُ له ذلك في ملك الغير.

فصل

وإن كانت مَسْبِيَّةً، ففي جواز الاستمتاع بغير الوطء قولان للفقهاء، وهما روايتان عن أحمد رحمه الله.

إحدهما: أنها كغير المسبية، فيحرم الاستمتاع منها بما دون الفرج، وهو ظاهر كلام الخرقي، لأنه قال: ومن ملك أمة، لم يصبها ولم يُقبّلها حتى يستبرئها بعد تمام ملكه لها.

والثانية: لا يحرم، وهو قول ابن عمر رضي الله عنه. والفرق بينها وبين المملوكة بغير السبي، أن المسبية لا يتوهم فيها كونها أمّ ولد، بل هي مملوكة له على كل حال، بخلاف غيرها كما تقدّم والله أعلم.

فإن قيل: فهل يكون أول مدة الاستبراء من حين البيع، أو من حين القبض؟

قيل: فيه قولان، وهما وجهان في مذهب أحمد رحمه الله. أحدهما: من حين البيع، لأن الملك ينتقل به. والثاني: من حين القبض لأن القصد معرفة براءة رحمها من ماء البائع وغيره، ولا يحصل ذلك مع كونها في يده، وهذا على أصل الشافعي وأحمد. أما على أصل مالك، فيكفي عنده الاستبراء قبل البيع في المواضع التي تقدّمت. فإن قيل: فإن كان في البيع خيار، فمتى يكون ابتداء مدة الاستبراء؟

قيل: هذا ينبى على الخلاف فى انتقال الملك فى مدة الخيار، فمن قال: ينتقل فابتداء المدة عنده من حين البيع، ومن قال: لا ينتقل، فابتدائها عنده من حين انقطاع الخيار.

فإن قيل: فما تقولون لو كان الخيار خيار عيب؟

قيل: ابتداء المدة من حين البيع قولاً واحداً، لأن خيار العيب لا يمنع نقل الملك بغير خلاف، والله أعلم.

فصل

فإن قيل: قد دلت السنة على استبراء الحامل بوضع الحمل، وعلى استبراء الحائل بحيضة فكيف سكنت عن استبراء الأيسة والتي لم تحض ولم تسكت عنهما فى العدة؟ قيل: لم تسكت عنهما بحمد الله، بل بينهما بطريق الإيمان والتنبيه، فإن الله سبحانه جعل عدة الحرة ثلاثة قروء، ثم جعل عدة الأيسة والتي لم تحض ثلاثة أشهر، فعلم أنه سبحانه جعل فى مقابلة كل قرء شهراً. ولهذا أجرى سبحانه عادته الغالبة فى إمامته، أن المرأة تحيض فى كل شهر حيضة، وبينت السنة أن استبراء الأمة الحائض بحيضة، فيكون الشهر قائماً مقام الحيضة، وهذا إحدى الروايات عن أحمد، وأحد قولى الشافعى. وعن أحمد رواية ثانية: أنها تستبرأ بثلاثة أشهر، وهى المشهورة عنه، وهو أحد قولى الشافعى. ووجه هذا القول، ما احتج به أحمد فى رواية أحمد بن القاسم، فإنه قال: قلت لأبى عبد الله: كيف جعلت ثلاثة أشهر مكان حيضة، وإنما جعل الله سبحانه فى القرآن مكان كل حيضة شهراً؟ فقال أحمد: إنما قلنا: ثلاثة أشهر من أجل الحمل، فإنه لا يتبين فى أقل من ذلك، فإن عمر بن عبد العزيز سأل عن ذلك، وجمع أهل العلم والقوابل، فأخبروا أن الحمل لا يتبين فى أقل من ثلاثة أشهر، فأعجبه ذلك، ثم قال: ألا تسمع قول ابن مسعود: إن النطفة تكون أربعين يوماً علقه، ثم أربعين يوماً مضغة بعد ذلك، فإذا خرجت الشمانون، صارت بعدها مضغة، وهى لحم، فيتبين حينئذ.

قال ابن القاسم: قال لى: هذا معروف عند النساء. فأما شهر، فلا معنى فيه

انتهى كلامه.

وعنه رواية ثالثة: أنها تُستَبْرَأُ بشهر ونصف، فإنه قال فى رواية حنبل: قال عطاء: إن كانت لا تحيض، فخمسة وأربعون ليلة. قال حنبل: قال عَمِي: لذلك أذهب، لأن عدة المطلقة الآيسة كذلك، انتهى كلامه.

ووجه هذا القول: أنها لو طلقت وهى آيسة، اعتدت بشهر ونصف فى رواية، فَلَاَنْ تُستَبْرَأَ الأمة بهذا القدر أولى.

وعن أحمد رواية رابعة: أنها تُستَبْرَأُ بشهرين، حكاها القاضى عنه، واستشكلها كثير من أصحابه، حتى قال صاحب « المغنى »: ولم أر لذلك وجهاً. قال: ولو كان استبراؤها بشهرين، لكان استبراء ذات القُروء بقَرَّين، ولم نعلم به قائلاً.

ووجه هذه الرواية، أنها اعتبرت بالمطلقة، ولو طُلِّقَتْ وهى أمة لكانت عدتها شهرين، هذا هو المشهور عن أحمد رحمه الله، واحتج فيه بقول عمر رضى الله عنه، وهو الصواب، لأن الأشهر قائمة مقام القُروء، وعدة ذات القُروء قَرَّان، فبدلهما شهران، وإِغما صرنا إلى استبراء ذات القَرء بحيضة، لأنها عَلم ظاهر على براءتها من الحمل، ولا يَحْصُلُ ذلك بشهر واحد، فلا بدَّ من مدة تظهر فيها براءتها، وهى إما شهران أو ثلاثة، فكانت الشهران أولى، لأنها جُعِلَتْ عَلماً على البراءة فى حق المطلقة، ففى حق المُستَبْرَأَةِ أولى، فهذا وجه هذه الرواية.

وبعدُ ، فالراجع من الدليل: الاكتفاء بشهر واحد، وهو الذى دل عليه إِيْماء النص وتنبيهه، وفى جعل مدة استبرائها ثلاثة أشهر تسويةً بينها وبين الحرة، وجعلها بشهرين تسويةً بينها وبين المطلقة، فكان أولى المُدَد بها شهراً، فإنه البدل التام، والشارع قد اعتبر نظيرَ هذا البدل فى نظيرِ الأمة، وهى الحرة، واعتبره الصحابة فى الأمة المطلقة، فصح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: عدتها حيضتان، فإن لم تكن تحيض، فشهران، احتج به أحمد رحمه الله. وقد نص أحمد رحمه الله فى أشهر الروايات عنه على أنها إذا ارتفع حيضها لا تدرى ما رَفَعَهُ، اعتدت بعشرة أشهر، تسعة للحمل، وشهر مكان الحيضة.

وعنه رواية ثانية: تعتدُّ بِسَنَةٍ، هذه طريقة الشيخ أبى محمد، قال: وأحمد ههنا جعل مكان الحيضة شهراً، لأن اعتبار تكرارها فى الآيسة لَتُعَلِّمَ براءتها من الحمل، وقد علم براءتها منه ههنا بمضى غالب مدته، فجعل الشهر مكان الحيضة على وفق

القياس، وهذا هو الذى ذكره الخِرَقِيُّ مفرقاً بين الآيسة، وبين من ارتفع حيضها، فقال: فإن كانت آيسة، فبثلاثة أشهر، وإن ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه، اعتدت بتسعة أشهر للحمل، وشهر مكان الحيضة.

وأما الشيخُ أبو البركات، فجعل الخلاف فى الذى ارتفع حيضها، كالخلاف فى الآيسة، وجعل فيها الروايات الأربع بعد غالب مدة الحمل تسويةً بينها وبين الآيسة فقال فى « محرره »: والآيسة، والصغيرة بمضى شهر. وعنه: بمضى ثلاثة أشهر وعنه: شهرين، وعنه: شهر ونصف. وإن ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه، فبذلك بعد تسعة أشهر.

وطريقة الخِرَقِيِّ، والشيخ أبى محمد أصح، وهذا الذى اخترناه من الاكتفاء بشهر، هو الذى مال إليه الشيخ فى « المغنى » فإنه قال: ووجه استبرائها بشهر، أن الله جعل الشهر مكان الحيضة، ولذلك اختلفت الشهور باختلاف الحيضات، فكانت عدة الحرة الآيسة ثلاثة أشهر مكان الثلاثة قُروء، وعدة الأمة شهرين، مكان القرءين، وللأمة المستبرأة التى ارتفع حيضها عشرة أشهر، تسعة للحمل، وشهر مكان الحيضة، فيجب أن يكون مكان الحيضة هنا شهر، كما فى حق من ارتفع حيضها.

قال: فإن قيل: فقد وجدتم ما دل على البراءة وهو تربص تسعة أشهر.

قلنا: وههنا ما يدل على البراءة وهو الإياس، فاستويا.



فصل

ذكر أحكامه فى البيوع

ذكر حكمه ﷺ فيما يحرم بيعه

ثبت فى « الصحيحين »: من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما، أنه سمع النبىَّ ﷺ يقول: « إن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام ». فقيل: يا رسول الله: أرأيت شحوم الميتة، فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: « لا، هو حرام » ثم قال رسول الله ص عند ذلك: « قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شحومها جعلوه ثم باعوه

فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ»^(١).

وفيهما أيضاً: عن ابن عباس، قال: بَلَغَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمِراً فَقَالَ: قَاتِلِ اللَّهَ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا»^(٢).

فهذا من مسند عمر رضى الله عنه، وقد رواه البيهقي، والحاكم فى «مستدركه»، فجعلاه من «مسند ابن عباس»، وفيه زيادة، ولفظه: عن ابن عباس، قال: كان النبى ﷺ فى المسجد، يعنى الحرام، فرفع بصره إلى السماء، فتبسّم، فقال: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، لَعَنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاعُوهَا، وَأَكَلُوا ثَمَانَهَا، إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٌ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ ثَمَنَهُ»^(٣). وإسناده صحيح، فإن البيهقي رواه عن ابن عبدان، عن الصفار، عن إسماعيل القاضي، حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا خالد الحذاء، عن بركة أبى الوليد، عن ابن عباس.

وفى «الصحيحين» من حديث أبى هريرة رضى الله عنه. نحوه^(٤)، دون قوله: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ أَكَلَ شَيْءٍ حَرَّمَ ثَمَنَهُ».

فاشتملت هذه الكلمات الجوامع على تحريم ثلاثة أجناس: مشارب تُفْسِدُ العقول ومطاعم تُفْسِدُ الطَّبَاعَ وتَغْذِي غِذَاءَ خَبِيثًا؛ وأعيان تُفْسِدُ الأديان، وتدعو إلى الفتن والشرك.

فصان بتحريم النوع الأول العقول عما يُزِيلُهَا وَيُفْسِدُهَا، وبالثانى: القلوب عما يُفْسِدُهَا مِنْ وُصُولِ أَثَرِ الْغِذَاءِ الْخَبِيثِ إِلَيْهَا، والغاى شبيه بالمغتذى، وبالثالث: الأديان عما وُضِعَ لِإِفْسَادِهَا.

(١) رواه البخارى (٢٢٣٦) ومسلم (٣٩٧١) وأحمد (٣٢٤/٣) وأبو داود (٣٤٨٦) والترمذى (١٢٩٧) والنسائى (٣٠٩/٧) وابن ماجه (٢١٦٧).

(٢) رواه البخارى ٩١٢٢٣ ومسلم (٣٩٧٣) وأحمد (٢٥/١) وابن ماجه (٣٣٨٣).

(٣) صحيح. رواه أحمد (٢٤٧/١ و ٢٩٣ و ٣٢٢)، وأبو داود (٣٤٨٨) والبيهقى (١٣/٦) والطبرانى فى «الكبير» (١٢٨٨٧).

(٤) رواه البخارى (٢٢٢٤) ومسلم (٣٩٧٦) بلفظ «قاتل الله اليهود حرم عليهم الشحم فباعوه وأكلوا ثمنه».

فتضمن هذا التحريمُ صيانةَ العقولِ والقلوبِ والأديانِ.

ولكن الشأنَ فى معرفة حدود كلامه صلوات الله عليه، وما يدخل فيه، وما لا يدخل فيه، لتستبين عمومُ كلماته وجمعُها، وتناولُها لجميع الأنواع التى شَمَلَهَا عمومُ كلماته، وتأويلُها بجميع الأنواع التى شَمَلَهَا عمومُ لفظه ومعناه، وهذه خاصيةُ الفهم عن الله ورسوله التى تفاوت فى العلماء ويؤتية الله من يشاء.

فأما تحريمُ بيع الخمرِ، فيدخل فيه تحريمُ بيع كلِّ مسكر، مائعاً كان، أو جامداً عصيراً، أو مطبوخاً، فيدخل فيه عصيرُ العنبِ، وخمرُ الزبيبِ، والتمر، والذرة، والشعير، والعسلُ والحنطة، واللقمة الملعونة، لقمة الفسق والقلب التى تُحرك القلب الساكن إلى أخبث الأماكن، فإن هذا كله خمرٌ بنص رسول الله ﷺ الصحيح الصريح الذى لا مطعن فى سنده، ولا إجمال فى متنه، إذ صح عنه قوله: «كُلْ مُسْكِرٍ خَمْرٍ»^(١).

وصح عن أصحابه رضى الله عنهم الذين هم أعلم الأمة بخطابه ومُراده: أن الخمرَ ما خامرَ العقلَ^(٢) فدخلوا هذه الأنواع تحت اسم الخمر، كدخول جميع أنواع الذهب والفضة، والبرِّ والشعير، والتمر والزبيب، تحت قوله: «لا تبيعوا الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبرُّ بالبرِّ، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح إلا مثلاً بمثل»^(٣).

فكما لا يجوز إخراجُ صِنْفٍ من هذه الأصناف عن تناول اسمه له، فهكذا لا يجوزُ إخراجُ صِنْفٍ من أصناف المسكر عن اسم الخمر، فإنه يتضمنُ محذورين. أحدهما: أن يُخرجَ من كلامه ما قصدَ دخوله فيه.

والثانى: أن يُشرع لذلك النوع الذى أخرج حكمه غير حكمه، فيكون تغييراً لألفاظ الشارع ومعانيه، فإنه إذا سُمي ذلك النوع بغير الاسم الذى سَمَّاه به الشارع، أزال عنه حكم ذلك المسمى، وأعطاه حكماً آخر. ولما علم النبى ﷺ أن من أمته من

(١) رواه مسلم (٥١٢١) كتاب الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام.

(٢) رواه البخارى (٤٦١٩) كتاب التفسير، باب: «لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم».

(٣) رواه مسلم (٣٩٨٦) كتاب البيوع، باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، وأبو داود (٣٣٤٩) والترمذى

(١٢٤٠) من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه.

يَتَلَى بهذا، كما قال: «لِيَشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا»^(١).

قضى قضية كلية عامة لا يتطرق إليها إجمال، ولأ احتمال، بل هى شافية كافية، فقال: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ»، هذا ولو أن أبا عبيدة، والخليل وأضرابهما من أئمة اللغة ذكروا هذه الكلمة هكذا، لقالوا: قد نصَّ أئمة اللغة على أن كُلَّ مسكرٍ خمر، وقولهم حجة، وسيأتى إن شاء الله تعالى عند ذِكْرِ هَذِهِ فى الأطعمة والأشربة مزيدٌ تقرير لهذا^(٢)، وأنه لو لم يتناوله لفظه، لكان القياسُ الصريح الذى استوى فيه الأصل والفرعُ من كل وجه حاكماً بالتسوية بين أنواع المسكر فى تحريم البيع والشرب، فالتفريقُ بين نوع ونوع، تفريقٌ بين متماثلين من جميع الوجوه.

فصل

وأما تحريمُ بيع الميتة، فيدخل فيه كُلُّ ما يسمَّى ميتةً، سواء مات حتف أنفه، أو ذُكِّيَ ذِكَاءً لا تُفِيدَ حَلَّهُ. ويدخل فيه أبعاضها أيضاً، ولهذا استشكل الصحابةُ رضى الله عنهم تحريمَ بيع الشحم، مع ما لهم فيه من المنفعة، فأخبرهم النبىُّ ﷺ أَنَّهُ حَرَامٌ وإن كان فيه ما ذكروا من المنفعة وهذا موضعٌ اختلف الناسُ فيه لاختلافهم فى فهم مراده ﷺ، وهو أن قوله: «لا، هو حرام»: هل هو عائد إلى البيع، أو عائد إلى الأفعال التى سألوا عنها؟ فقال شيخنا: هو راجع إلى البيع، فإنه ﷺ لَمَّا أَخْبَرَهُمْ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ بَيْعَ المَيْتَةِ، قالوا: إن فى شحومها من المنافع كذا وكذا، يعنون، فهل ذلك مسوغ لبيعها؟ فقال: «لا، هو حَرَامٌ».

قلت: كأنهم طلبوا تخصيصَ الشحوم من جملة الميتة بالجواز، كما طلب العباسُ

(١) صحيح لشواهده. رواه أحمد (٣٤٢/٥) وأبو داود (٣٦٨٨) وابن ماجه (٤٠٢٠) والبخارى فى «التاريخ الكبير» (٣٠٥/١/١) و (٢٢٢/١/٤) وابن حبان (٦٧٥٨ - احسان) والطبرانى فى «الكبير» (٣٤١٩) والبيهقى (٢٢١/١٠) من حديث أبى مالك الأشعرى رضى الله عنه، وفى سنده مالك بن أبى مريم الحكمى وهو لم يوثقه غير ابن حبان، وباقى رجاله ثقات، ولكن للحديث شاهد من حديث بلال بن يحيى العيسى عن أبى بكر بن حفص عن ابن محيريز عن ثابت بن السمط عن عبادة بن الصامت رواه أحمد (٣١٨/٥) وابن ماجه (٣٣٨٥) وبلال بن يحيى العيسى، قال ابن معين: «ليس به بأس» ووثقه ابن حبان، وقد تابعه شعبة، ولكنه أسقط من الإسناد «ثابت ابن السمط» وقال عن رجل من أصحاب النبى ﷺ، ورواه أحمد (٢٣٧/٤) والنسائى (٣١٢/٨ - ٣١٣). وسنده صحيح، وللحديث شواهد أخرى عن أبى أمامة الباهلى وعائشة وابن عباس رضى عنهم وانظر «الصحيحة» (٩٠).

(٢) لم يذكر المصنف - رحمه الله - شيئاً من ذلك فيما سيأتى، ولعله - رحمه الله - كان فى نيته أن يكتب أكثر من بحث يكمل به الكتاب ولكن عاقه عن ذلك عوائق، فاكفى بما تيسر له، والله أعلم.

رضى الله عنه تخصيصَ الإذْخِرِ من جملة تحريم نَبَاتِ الْحَرَمِ بالجواز، فلم يجبههم إلى ذلك، فقال: « لا، هو حرام ».

وقال غيره من أصحاب أحمد وغيرهم: التحريمُ عائد إلى الأفعال المُسَوَّل عنها، وقال ﷺ: « هو حرام »، ولم يقل: هى، لأنه أراد المذكورَ جميعه، ويرجح قولهم عود الضمير إلى أقرب مذكور، ويرجحه من جهة المعنى أن إباحة هذه الأشياء ذريعة إلى اقتناء الشحوم وبيعها، ويُرجحه أيضاً: أن فى بعض ألفاظ الحديث، فقال: « لا، هى حرام »، وهذا الضمير إما أن يرجع إلى الشحوم، وإما إلى هذه الأفعال، وعلى التقديرين، فهو حُجَّةٌ على تحريم الأفعال التى سألوا عنها.

ويرجحه أيضاً قوله ﷺ فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه فى الفأرة التى وقعت فى السمن: « إِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرَبُوهُ »^(١). وفى الانتفاع به فى الاستصباح وغيره قُربان له. ومن رَجَّح الأول يقول: ثَبَّتَ عن النبىِّ ﷺ أنه قال: « إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا »^(٢) وهذا صريحٌ فى أنه لا يحرم الانتفاعُ بها فى غير الأكل، كالوقيد، وسَدَّ البُثُوقِ، ونحوهما. قالوا: والخبيث

(١) شاذ. رواه أحمد (٢/٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٦٥ و ٤٩٠) وأبو داود (٣٨٤٢) وعبد الرزاق فى «المصنف» (٢٧٨) وابن حبان (١٣٩٣ و ١٣٩٤ - إحصان) والبيهقى (٩/٣٥٣) وابن حزم فى «المحلى» (١/١٤٠) والبقوى فى «شرح السنة» (٢٨١٢)، والمحفوظ ما رواه البخارى (٥٥٣٨، ٥٥٤٠) من حديث ميمونة أن النبىَّ ﷺ سئل عن فأرة وقعت فى سمن فماتت، فقال: «ألقوها وما حولها وكلوه» ورواه ابن حبان (١٣٩٢ - إحصان) عنها رضى الله عنها بلفظ «إِنْ كَانَ ذَاتِهَا فَلَا تَقْرَبُوهُ» قال الحافظ ابن حجر: وهذه الزيادة فى رواية ابن عيينة غريبة وانظر «الفتح» (٩/٥٨٦) و «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢١/٤٩٠ - ٥٠٢ و ٥١٥ - ٥١٧) والعبرة فى طرح المائعات إذا وقعت فيها النجاسة أنها تتغير بسبب هذه النجاسة، وأما إذا سقطت النجاسة فى المائعات ولم تغيرها فهى على الأصل أى الحل والطهر.

وقد أخذ الإمام البغوى بحديث أبى هريرة واستدل به على نجاسة المائعات إذا سقطت فيها النجاسة مطلقاً أى سواء تغير المائع أو لم يتغير، فقال - رحمه الله - فى الحديث دليل على أن غير الماء من المائعات إذا وقعت فيه نجاسة ينجس، قل ذلك المائع أو كثر بخلاف الماء حيث لا ينجس عند الكثرة ما لم يتغير بالنجاسة، واتفق أهل العلم على أن الزيت إذا ماتت فيه فأرة، أو وقعت فيه نجاسة أخرى أنه ينجس ولا يجوز أكله عند أكثر أهل العلم، «شرح السنة» (١١/٢٥٨) قلت: وهذا الاتفاق الذى ذكره البغوى رحمه الله غير صحيح فقد خالف فى هذا الحكم بعض أهل العلم كما سبق وهو أن العبرة بتغير المائع إذا سقطت فيه نجاسة سواء كان ماء أو غيره، وهذا هو القول الراجح، والله أعلم.

(٢) رواه البخارى (٥٥٣١) كتاب الذبائح والصيد باب: جلود الميتة، من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله، مرَّ بشاة ميتة فقال: «هلا استمتعتم بإهابها؟» قالوا إنها ميتة، قال: «إنما حُرِّمَ أَكْلُهَا».

إِنَّمَا تَحَرَّمَ مَلَابِسُهُ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، كَالْأَكْلِ وَاللَّبْسِ، وَأَمَّا الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ مُلَابَسَةٍ، فَلَايُ شَيْءٌ يَحْرَمُ ؟

قالوا: ومن تأمل سياقَ حديث جابر، علم أن السؤالَ إِنَّمَا كَانَ مِنْهُمْ عَنِ الْبَيْعِ، وَأَنَّهُمْ طَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُمْ فِي بَيْعِ الشُّحُومِ، لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَنَافِعِ، فَأَبَى عَلَيْهِمْ وَقَالَ: « هُوَ حَرَامٌ »، فَإِنَّهُمْ لَوْ سَأَلُوهُ عَنْ حُكْمِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، لَقَالُوا: أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَصْبَحَ بِهَا النَّاسُ، وَتُدَهَّنَ بِهَا الْجُلُودُ ؟ وَلَمْ يَقُولُوا: فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِهَا كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ هَذَا إِخْبَارٌ مِنْهُمْ، لَا سَوْأَلٌ، وَهُمْ لَمْ يُخْبِرُوهُ بِذَلِكَ عَقِيبَ تَحْرِيمِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ عَلَيْهِمْ، لِيَكُونَ قَوْلُهُ: « لَا، هُوَ حَرَامٌ » صَرِيحًا فِي تَحْرِيمِهَا، وَإِنَّمَا أَخْبِرُوهُ بِهِ عَقِيبَ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْمَيْتَةِ، فَكَأَنَّهُمْ طَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُمْ فِي بَيْعِ الشُّحُومِ لِهَذِهِ الْمَنَافِعِ الَّتِي ذَكَرُوهَا، فَلَمْ يَفْعَلْ. وَنَهَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْحَدِيثَ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ، فَلَا يَحْرَمُ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَهُ.

قالوا: وَقَدْ ثَبِتَ عَنْهُ أَنَّهُ نَهَايَهُمْ عَنِ الْإِسْتِسْقَاءِ مِنْ آبَارِ ثُمُودَ، وَأَبَاحَ لَهُمْ أَنْ يَطْعَمُوا مَا عَجَنُوا مِنْهُ مِنْ تِلْكَ الْآبَارِ لِلْبَهَائِمِ ^(١).

قالوا: وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِيقَادَ النِّجَاسَةِ وَالْإِسْتِصْبَاحَ بِهَا إِنْتِفَاعٌ خَالٍ عَنْ هَذِهِ الْمَقْسَدَةِ، وَعَنْ مَلَابَسَتِهَا بَاطِنًا وَظَاهِرًا، فَهُوَ نَفْعٌ مَخْصُصٌ لَا مَفْسَدَةٌ فِيهِ. وَمَا كَانَ هَكَذَا، فَالْشَّرِيعَةُ لَا تَحَرِّمُهُ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ إِنَّمَا تَحَرِّمُ الْمَفَاسِدَ الْخَالِصَةَ أَوْ الرَّاجِحَةَ، وَطَرَفَهَا وَأَسْبَابَهَا الْمَوْصَلَةَ إِلَيْهَا.

قالوا: وَقَدْ أَجَازَ أَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ الْإِسْتِصْبَاحَ بِشُحُومِ الْمَيْتَةِ إِذَا خَالَطَتْ دُهْنًا طَاهِرًا، فَإِنَّهُ فِي أَكْثَرِ الرَّوَايَاتِ عَنْهُ يَجُوزُ الْإِسْتِصْبَاحُ بِالزَّيْتِ النَّجِسِ، وَطَلَى السَّفَنَ بِهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، مِنْهُمْ: الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَغَيْرُهُ، وَاحْتِجَ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَمَرَ أَنْ يُسْتَصْبَحَ بِهِ.

(١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا نَزَلَ الْحَجَرُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ أَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَشْرَبُوا مِنْ بَثْرِهِ وَلَا يَسْقُوا مِنْهَا فَقَالُوا: قَدْ عَجَنَّا مِنْهَا وَاسْتَقَيْنَا فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَطْرَحُوا ذَلِكَ الْعَجِينَ وَيَهْرِيقُوا ذَلِكَ الْمَاءَ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَغْلِقُوا الْعَجِينَ، وَأَنْ يَسْتَقُوا مِنَ الْبَثْرِ الَّتِي كَانَ تَرْدُهَا النَّاقَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٧٨، ٣٣٧٩) كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَالِى ثُمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا».

وقال فى رواية ابنه: صالح وعبد الله: لا يعجبني بيع النجس، ويستصبح به إذا لم يمسه، لأنه نجس، وهذا يعم النجس، والمتنجس، ولو قُدِّرَ أنه إنما أراد به المتنجس، فهو صريح فى القول بجواز الاستصباح بما خالطه نجاسة ميتة أو غيرها، وهذا مذهب الشافعى، وأى فرق بين الاستصباح بشحم الميتة إذا كان منفرداً، وبين الاستصباح به إذا خالطه دهن طاهر فنجس؟

فإن قيل: إذا كان منفرداً، فهو نجس العين، وإذا خالطه غيره تنجس به، فأمكن تطهيره بالغسل، فصار كالثوب النجس، ولهذا يجوز بيع الدهن المتنجس على أحد القولين دون دهن الميتة.

قيل: لا ريب أن هذا هو الفرق الذى عولَّ عليه المفرقون بينهما، ولكنه ضعيف لوجهين.

أحدهما: أنه لا يعرف عن الإمام أحمد، ولا عن الشافعى ألبتة غسل الدهن النجس، وليس عنهم فى ذلك كلمة واحدة، وإنما ذلك من فتوى بعض المتسبين، وقد روى عن مالك، أنه يطهر بالغسل، هذه رواية ابن نافع، وابن القاسم عنه.

الثانى: أن هذا الفرق وإن تأتى لأصحابه فى الزيت والشيرج ونحوهما، فلا يتأتى لهم فى جميع الأدهان، فإن منها ما لا يمكن غسله، وأحمد والشافعى قد أطلقا القول بجواز الاستصباح بالدهن النجس من غير تفريق.

وأيضاً فإن هذا الفرق لا يُفيد فى دفع كونه مستعملاً للخبث والنجاسة، سواء كانت عينية أو طارئة، فإنه إن حرم الاستصباح به لما فيه من استعمال الخبيث، فلا فرق، وإن حرم لأجل دُخان النجاسة، فلا فرق، وإن حرم لكون الاستصباح به ذريعة إلى اقتنائه، فلا فرق، فالفرق بين المذهبين فى جواز الاستصباح بهذا دون هذا لا معنى له.

وأيضاً فقد جوز جمهور العلماء الانتفاع بالسرقين النجس فى عمارة الأرض للزرع، والتمر، والبقل مع نجاسة عينه، وملابسة المستعمل له أكثر من ملابسة الموقد، وظهور أثره فى البقول والزرع، والثمار، فوق ظهور أثر الوقيد، وإحالة النار أتم من إحالة الأرض، والهواء والشمس للسرقين، فإن كان التحريم لأجل دُخان النجاسة،

فَمَنْ سَلَّمَ أَنْ دُخَانَ النِّجَاسَةِ نَجَسٌ، وَبَأَى كِتَابٌ، أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ثَبَتَ ذَلِكَ؟ وَانْقِلَابُ النِّجَاسَةِ إِلَى الدُّخَانِ أَتَمُّ مِنْ انْقِلَابِ عَيْنِ السَّرْقِينَ وَالْمَاءِ النِّجَسِ ثَمَرًا أَوْ زَرْعًا، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَشْكُ فِيهِ، بَلْ مَعْلُومٌ بِالْحَسِّ وَالْمَشَاهِدَةِ، حَتَّى جَوَزَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَأَبَى حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ بَيْعَهُ، فَقَالَ ابْنُ الْمَاجْشُونِ: لَا بِأَسْ بَيْعِ الْعَدْرَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَنَافِعِ النَّاسِ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا بِأَسْ بَيْعِ الزَّبْلِ. قَالَ اللَّخْمِيُّ: وَهَذَا يَدُلُّ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ يَرَى بَيْعَ الْعَدْرَةِ. وَقَالَ أَشْهَبُ فِي الزَّبْلِ: الْمُشْتَرَى أَعَذَرَ فِيهِ مِنَ الْبَائِعِ، يَعْنِي فِي اشْتِرَائِهِ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: لَمْ يَعْذُرِ اللَّهُ وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَهُمَا سَيِّئَانِ فِي الْإِثْمِ.

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَأَنْ يَبْعَ ذَلِكَ حَرَامٌ وَإِنْ جَارَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْمَيْتَةِ تَحْرِيمُ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا فِي غَيْرِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهَا كَالْوَقِيدِ، وَإِطْعَامِ الصَّقُورِ وَالْبُرَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَقَدْ نَصَّ مَالِكٌ عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِصْبَاحِ بِالزَّيْتِ النَّجَسِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ، وَعَلَى جَوَازِ عَمَلِ الصَّابُونِ مِنْهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ بَابَ الْإِنْتِفَاعِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْبَيْعِ، فَلَيْسَ كُلُّ مَا حَرَّمَ بَيْعَهُ حَرَّمَ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ، بَلْ لَا تَلَازِمَ بَيْنَهُمَا، فَلَا يُؤْخَذُ تَحْرِيمُ الْإِنْتِفَاعِ مِنْ تَحْرِيمِ الْبَيْعِ.

فصل

وَيَدْخُلُ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ الْمَيْتَةِ بَيْعُ أَجْزَائِهَا الَّتِي تَحِلُّهَا الْحَيَاةُ، وَتُفَارِقُهَا بِالْمَوْتِ، كَاللَّحْمِ وَالشَّحْمِ وَالْعَصَبِ، وَأَمَّا الشَّعْرُ وَالْوَبْرُ وَالصَّوْفُ، فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَيْتَةٍ، وَلَا تَحِلُّ الْحَيَاةُ. وَكَذَلِكَ قَالَ جَمْعُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنْ شَعُورُ الْمَيْتَةِ وَأَصْوَابُهَا وَأَوْبَارُهَا طَاهِرَةٌ إِذَا كَانَتْ مِنْ حَيَوَانَ طَاهِرٍ، هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبَى حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَاللَيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَدَاوُدُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالْمُزْنِيُّ، وَمَنْ التَّابِعِينَ: الْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَأَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَانْفَرَدَ الشَّافِعِيُّ بِالْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهَا، وَاحْتَجَّ لَهُ بِأَنَّ اسْمَ الْمَيْتَةِ يَتَنَاوَلُهَا كَمَا يَتَنَاوَلُ سَائِرَ أَجْزَائِهَا بِدَلِيلِ الْإِثْرِ وَالنَّظَرِ، أَمَّا الْإِثْرُ، فَفِي «الْكَامِلِ» لِابْنِ عَدَى: مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ يَرْفَعُهُ: «ادْفَنُوا الْأَطْفَارَ، وَالْدَّمَ وَالشَّعْرَ، فَإِنَّهَا مَيْتَةٌ»^(١). وَأَمَّا النَّظَرُ، فَإِنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْحَيَوَانِ يَنْمُو بِنَمَائِهِ، فَيَنْجَسُ بِالْمَوْتِ كَسَائِرِ أَعْضَائِهِ، وَبِأَنَّهُ شَعْرٌ نَابِتٌ فِي مَحَلِّ نَجَسٍ، فَكَانَ لِنَجَسِهِ كَشَعْرِ الْخَنزِيرِ،

(١) ضَعِيفٌ. رَوَاهُ ابْنُ عَدَى فِي «الْكَامِلِ» (٢٠١/٤) وَفِي سَنَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ: أَحَادِيثُهُ مُنْكَرَةٌ، قَالَ ابْنُ الْجَيْنِيدِ: لَا يَسَاوِي شَيْئًا يَحْدُثُ بِأَحَادِيثِ كَذِبٍ وَقَالَ ابْنُ عَدَى: رَوَى أَحَادِيثَ عَنْ أَبِيهِ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهَا «لِسَانُ الْمِيزَانِ» (٣/٣٨٢).

وهذا لأن ارتباطه بأصله خلقة يقتضى أن يثبت له حكمه تبعاً، فإنه محسوب منه عرفاً، والشارع أجرى الأحكام فيه على وفق ذلك، فأوجب غسله فى الطهارة، وأوجب الجزاء بأخذه من الصيد كالأعضاء، والحقة بالمرأة فى النكاح والطلاق حلاً وحرمة، وكذلك ههنا، وبأن الشارع له تشوف إلى إصلاح الأموال وحفظها وصيانتها، وعدم إضاعتها. وقد قال لهم فى شاة ميمونة: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا قَدْ بَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ»^(١). ولو كان الشعر طاهراً، لكان إرشادهم إلى أخذه أولى، لأنه أقل كلفة، وأسهل تناولاً.

قال المطهرون للشعور: قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَاتًا إِلَى حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠]، وهذا يعم أحياءها وأمواتها، وفى مسند أحمد: عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، عن ابن عباس رضى الله عنه، قال: مرَّ النبي ﷺ بشاة ليمونة ميتة، فقال: «أَلَا انْتَفَعْتُمْ بِهَا بِهَا بِهَا»، قالوا: وكيف وهى ميتة؟ قال: «إِنَّمَا حَرَّمَ لَحْمُهَا»^(٢). وهذا ظاهرٌ جداً فى إباحة ما سوى اللحم، والشحم، والكبد والطحال، والآلية كُلُّهَا داخلية فى اللحم، كما دخلت فى تحريم لحم الخنزير، ولا ينتقضُ هذا بالعظم والقرن، والظفر والحافر، فإن الصحيح طهارة ذلك كما سنقرره عقيب هذه المسألة.

قالوا: ولأنه لو أخذَ حال الحياة، لكان طاهراً فلم ينجس بالموت كالبيض، وعكسه الأعضاء. قالوا: ولأنه لما لم ينجس بجزءه فى حال حياة الحيوان بالإجماع دل على أنه ليس جزءاً من الحيوان، وأنه لا روح فيه لأن النبي ﷺ قال: «مَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ»^(٣)، رواه أهل السنن. ولأنه لا يتألم بأخذه، ولا يُحس بمسه، وذلك دليلٌ على عدم الحياة فيه، وأما النماء، فلا يدل على الحياة والحيوانية التى يتنجس الحيوان بمفارقة، فإن مجرد النماء لو دلَّ على الحياة، ونجس المحل بمفارقة هذه الحياة، لتنجس الزرعُ ببيسه، لمفارقة حياة النمو والاعتناء له.

(١) رواه البخارى (١٤٩٢) ومسلم (٧٨٤) وأبو داود (٤١٢٠) والنسائى (١٧٢/٧) من حديث ابن عباس رضى الله عنها.

(٢) صحيح. رواه أحمد (٣٦٥/١) وعبد الرزاق (١٨٤).

(٣) حسن. رواه أحمد (٢١٨/٥) وأبو داود (٢٨٥٨) والترمذى (١٤٨٠) والدارمى (٩٣/٢) والحاكم (١٢٤/٤) من حديث أبى واقد الليثى رضى الله عنه.

قالوا: فالحياةُ نوعان: حياة حس وحركة، وحياة نمو واغتذاء، فالأولى: هي التي يؤثر فقدها في طهارة الحي دون الثانية.

قالوا: واللحمُ إنما ينجس لاحتقان الرطوبات والفضلات الخبيثة فيه، والشعورُ والأصواف بريئة من ذلك، ولا ينتقض بالعظام والأظفار لما سنذكره.

قالوا: والأصلُ في الأعيان الطهارة، وإنما يطرأ عليها التنجيس بإستحالتها، كالرجيع المستحيل عن الغذاء، وكالخمر المستحيل عن العصير وأشباهها، والشعور في حال استحالتها كانت طاهرة، ثم لم يعرض لها ما يُوجب نجاستها بخلاف أعضاء الحيوان، فإنها عرض لها ما يقتضي نجاستها، وهو احتقان الفضلات الخبيثة.

قالوا: وأما حديثُ عبد الله بن عمر^(١)، ففي إسناده عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد. قال أبو حاتم الرازي: أحاديثه منكرة ليس محلّه عندى الصدق، وقال على ابن الحسين بن الجند: لا يُساوى فلساً، يُحدث بأحاديث كذب.

وأما حديثُ الشاة الميتة، وقوله: «ألا انتفعتُم بإهابها»، ولم يتعرض للشعر فعنه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أنه أطلق الانتفاع بالإهاب، ولم يأمرهم بإزالة ما عليه من الشعر، مع أنه لا بُدَّ فيه من شعر، وهو عَلَيْهِ السَّلَام لم يُقيد الإهابَ المنتفع به بوجه دون وجه، فدل على أن الانتفاع به فرواً وغيره مما لا يخلو من الشعر.

والثاني: أنه عَلَيْهِ السَّلَام قد أرشدهم إلى الانتفاع بالشعر في الحديث نفسه حيث يقول: «إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا أَوْ لَحْمُهَا».

والثالث: أن الشعرَ ليس من الميتة ليتعرض له في الحديث، لأنه لا يحلُّه الموت وتعليقهم بالتبعية يبطلُ بجلد الميتة إذا دُبِغَ، وعليه شعر، فإنه يطهرُ دونَ الشعر عندهم، وتمسكهم بغسله في الطهارة يَبْطُلُ بالجبيرة، وتمسكهم بضمانه من الصيد يبطلُ بالبيض، وبالحمل. وأما في النكاح، فإنه يتبع الجملة لاتصاله، وزوال الجملة بإنفصاله عنها، وههنا لو فارق الجملة بعد أن تبعها في التنجس، لم يُفارقها فيه عندهم، فعلم الفرق.

(١) وهو «ادفنوا الأظفار والدُم والشعر فإنها ميتة».

فصل

فإن قيل : فهل يدخل فى تحريم بيعها تحريم بيع عظمها وقرنها وجلدها بعد الدباغ لشمول اسم الميتة لذلك ؟ قيل : الذى يحرم بيعه منها هو الذى يحرم أكله واستعماله ، كما أشار إليه النبى عليه السلام بقوله : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ » ^(١) . وفى اللفظ الآخر : « إِذَا حَرَّمَ أَكْلَ شَيْءٍ ، حَرَّمَ ثَمَنَهُ » . فنبه على أن الذى يحرم بيعه يحرم أكله .

وأما الجلد إذا دبغ ، فقد صار عيناً طاهرة ينتفع به فى اللبس والفرش ، وسائر وجوه الاستعمال ، فلا يمتنع جواز بيعه ، وقد نص الشافعى فى كتابه القديم على أنه لا يجوز بيعه ، واختلف أصحابه ، فقال القفال : لا يتجه هذا إلا بتقدير قول يوافق مالكا فى أنه يطهر ظاهره دون باطنه ، وقال بعضهم : لا يجوز بيعه ، وإن طهر ظاهره وباطنه على قوله الجديد ، فإنه جزء من الميتة حقيقة ، فلا يجوز بيعه كعظمها ولحمها . وقال بعضهم : بل يجوز بيعه بعد الدبغ لأنه عين طاهرة يُنتفع بها فجاز بيعها كالمذكى ، وقال بعضهم : بل هذا ينبى على أن الدبغ إزالة أو إحالة ، فإن قلنا : إحالة ، جاز بيعه لأنه قد استحال من كونه جزء ميتة إلى عين أخرى ، وإن قلنا : إزالة ، لم يجز بيعه ، لأن وصف الميتة هو المحرم لبيعته ، وذلك باق لم يستحل .

وبنوا على هذا الخلاف جواز أكله ، ولهم فيه ثلاثة أوجه : أكله مطلقاً ، وتحريمه مطلقاً ، والتفصيل بين جلد المأكول وغير المأكول ، فأصحاب الوجه الأول ، غلبوا حكم الإحالة ، وأصحاب الوجه الثانى ، غلبوا حكم الإزالة ، وأصحاب الوجه الثالث أجروا الدباغ مجرى الذكاة ، فأباحوا بها ما يُباح أكله بالذكاة إذا ذكى دون غيره ، والقول بجواز أكله باطل مخالف لصريح السنة ، ولهذا لم يُمكن قائله القول به إلا بعد منعه كون الجلد بعد الدبغ ميتة ، وهذا منع باطل ، فإنه جلد ميتة حقيقة وحساً وحكماً ، ولم يحدث له حياة بالدبغ ترفع عنه اسم الميتة ، وكون الدبغ إحالة باطل حساً ، فإن الجلد لم يستحل ذاته وأجزاؤه ، وحقيقته بالدباغ ، فدعوى أن الدباغ إحالة عن حقيقة إلى حقيقة أخرى ، كما تُحيل النار الحطب إلى الرماد ، والملاحاة ما يُلقى فيها من الميتات إلى الملح دعوى باطلة .

وأما أصحاب مالك رحمه الله ففى « المدونة » لابن القاسم المنع من بيعها وإن

دبغت، وهو الذى ذكره صاحب « التهذيب ». وقال المازرى: هذا هو مقتضى القول بأنها لا تطهرُ بالدباغ. قال: وأما إذا فرغنا على أنها تطهر بالدباغ طهارة كاملة، فإننا نُجيز بيعها لإباحة جملة منافعها.

قلت: عن مالك فى طهارة الجلد المدبوغ روايتان. إحداهما: يطهر ظاهره وباطنه، وبها قال وهب، وعلى هذه الرواية جوز أصحابه بيعه والثانية: - وهى أشهر الروايتين عنه - أنه يطهر طهارة مخصوصة يجوز معها استعماله فى الياسات، وفى الماء وحده دون سائر المائعات، قال أصحابه: وعلى هذه الرواية لا يجوز بيعه، ولا الصلاة فيه، ولا الصلاة عليه.

وأما مذهب الإمام أحمد: فإنه لا يصح عنده بيع جلد الميتة قبل دبغه. وعنه فى جوازه بعد الدبغ روايتان، هكذا أطلقهما الأصحاب، وهما عندى مبيتان على اختلاف الرواية عنه فى طهارته بعد الدباغ.

وأما بيعُ الدهن النجس، ففيه ثلاثة أوجه فى مذهبه.

أحدها: أنه لا يجوز بيعه.

والثانى: أنه يجوز بيعه لكافر يعلم نجاسته، وهو المنصوص عنه. قلت: والمراد بعلم النجاسة: العلم بالسبب المنجس لا اعتقاد الكافر نجاسته.

والثالث: يجوز بيعه لكافر ومسلم. وخرج هذا الوجه من جواز إبقائه، وخرج أيضاً من طهارته بالغسل، فيكون كالثوب النجس، وخرج بعضُ أصحابه وجهاً ببيع السرقين النجس للوقيد من بيع الزيت النجس له، وهو تخريجٌ صحيح.

وأما أصحاب أبى حنيفة فجوزوا بيع السرقين النجس إذا كان تبعاً لغيره، ومنعوه إذا كان مفرداً.

فصل

وأما عظمها، فمن لم ينجسه بالموت، كأبى حنيفة، وبعض أصحاب أحمد، واختيار ابن وهب من أصحاب مالك، فيجوز بيعه عندهم، وإن اختلف مأخذ الطهارة، فأصحاب أبى حنيفة قالوا: لا يدخل فى الميتة، ولا يتناولها اسمها، ومنعوا كون الألم دليلَ حياته، قالوا: وإنما تؤله لما جاوره من اللحم لا ذات العظم، وحملوا

قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] على حذف مضاف، أى أصحابها. وغيرهم ضعف هذا المأخذ جداً، وقال: العظم يآلم، وألمه أشد من ألم اللحم، ولا يصح حمل الآية على حذف مضاف، لوجهين، أحدهما: أنه تقدير ما لا دليل عليه، فلا سبيل إليه.

الثانى: أن هذا التقدير يستلزم الإضراب عن جواب سؤال السائل الذى استشكل حياة العظام، فإن أبى ابن خلف أخذ عظماً بالياً، ثم جاء به إلى النبى عليه السلام، ففته فى يده، فقال: يا محمد! أترى الله يحيى هذا بعد ما رم؟ فقال رسول الله عليه السلام: «نعم، وببعتك، ويدخلك النار» (١).

فمأخذ الطهارة أن سبب تنجيس الميتة منتف فى العظام، فلم يحكم بنجاستها، ولا يصح قياسها على اللحم، لأن احتقان الرطوبات والفضلات الخبيثة يختص به دون العظام، كما أن ما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت، وهو حيوان كامل، لعدم سبب التنجيس فيه. فالعظم أولى، وهذا المأخذ أصح وأقوى من الأول، وعلى هذا، فيجوز بيع عظام الميتة إذا كانت من حيوان طاهر العين.

وأما من رأى نجاستها، فإنه لا يجوز بيعها، إذ نجاستها عينية، قال ابن القاسم: قال مالك: لا أرى أن تُشترى عظام الميتة ولا تباع، ولا أنياب الفيل، ولا يتجر فيها، ولا يمتشط بأمشاطها، ولا يدهن بمداهنها، وكيف يجعل الدهن فى الميتة ويمشط لحيته الميتة، وهى مبلولة، وكره أن يطبخ بعظام الميتة، وأجاز مطرّف، وابن الماجشون بيع أنياب الفيل مطلقاً، وأجاز ابن وهب، وأصبغ إن غليت وسلقت، وجعل ذلك دباحاً لها.



(١) صحيح. رواه الحاكم (٤٢٩/٢) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: جاء العاص بن وائل إلى رسول الله عليه السلام بعظم حائل {أى متغير بالبل} ففته قال: يا محمد يبعث الله هذا بعدما أرم؟ قال: نعم يبعث الله هذا يميتك ثم يحييك ثم يدخلك نار جهنم، قال فنزلت الآيات «أو لم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين» إلى آخر السورة، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى. ١- هـ وأما حديث أبى ابن خلف الذى ذكره المصنف، فقد ورد من طريق مرسل كما فى «تفسير ابن كثير» (٣/ ٦٠٠).

فصل

فى تحريم بيع الخنزير

وأما تحريمُ بيع الخنزير، فيتناولُ جملته، وجميعَ أجزائه الظاهرة والباطنة، وتأمل كيف ذكر لحمه عند تحريم الأكل إشارة إلى تحريم أكله ومعظمه اللحم، فذكر اللحم تنبيهاً على تحريم أكله دون ما قبله، بخلاف الصيد، فإنه لم يقل فيه: وحرم عليكم لحم الصيد، بل حرم نفس الصيد، ليتناول ذلك أكله وقتله. وههنا لما حرم البيع ذكر جملته، ولم يخص التحريم بلحمه ليتناول بيعه حياً وميتاً.

فصل

وأما تحريمُ بيع الأصنام، فيستفاد منه تحريمُ بيع كُلِّ آلة متخذة للشرك على أى وجه كانت، ومن أى نوع كانت صنماً أو وثناً أو صليباً، وكذلك الكتبُ المشتملة على الشرك، وعبادة غير الله، فهذه كلها يجب إزالتها وإعدامها، وبيعها ذريعة إلى اقتنائها واتخاذها، فهو أولى بتحريم البيع من كل ما عداها، فإن مفسدة بيعها بحسب مفسدتها فى نفسها، والنبى ﷺ لم يؤخر ذكرها لحفة أمرها، ولكنه تدرج من الأسهل إلى ما هو أغلظ منه، فإن الخمر أحسن حالاً من الميتة، فإنها تصير مالا محترماً إذا قلبها الله سبحانه ابتداءً خلافاً، أو قلبها الأدمى بصنعتة عند طائفة من العلماء، وتضمن إذا أتلفت على الذمى عند طائفة بخلاف الميتة، وإنما لم يجعل الله فى أكل الميتة حداً اكتفاء بالزاجر الذى جعله الله فى الطباع من كراهتها والنفرة عنها، وإبعادها عنها، بخلاف الخمر. والخنزير أشد تحريماً من الميتة، ولهذا أفرده الله تعالى بالحكم عليه أنه رجس فى قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فالضمير فى قوله: « فإنه » وإن كان عوده إلى الثلاثة المذكورة بإعتبار لفظ المحرم، فإنه يترجح اختصاص لحم الخنزير به لثلاثة أوجه. أحدها: قربه منه، والثانى: تذكيره دون قوله، فإنها رجس، والثالث: أنه أتى « بالفاء » و« إن » تنبيهاً على علة التحريم لتزجر النفوسُ عنه، ويقابل هذه العلة ما فى طباع بعض الناس من استلذاذه، واستطابته، فنفى عنه ذلك، وأخبر أنه رجس، وهذا لا يحتاج إليه فى الميتة والدم لأن كونهما رجساً أمر مستقر معلوم عندهم، ولهذا فى القرآن نظائر، فتأملها. ثم ذكر بعد تحريم

بيع الأصنام، وهو أعظمُ تحريماً وإثمًا، وأشد منافاة للإسلام من بيع الخمر والميتة والخنزير.

فصل

وفى قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا أَوْ حَرَّمَ أَكْلَ شَيْءٍ حَرَّمَ ثَمَنَهُ»^(١)، يُراد به أمران، أحدهما: ما هو حرام العين والانتفاع جملة، كالخمر، والميتة، والدم، والخنزير، وآلات الشرك، فهذه ثمنها حرام كيفما اتفقت.

والثانى: ما يُباح الانتفاعُ به فى غير الأكل، وإنما يحرم أكله، كجلد الميتة بعد الدباغ، وكالخمر الأهلية، والبغال ونحوها مما يحرم أكله دون الانتفاع به، فهذا قد يُقال: إنه لا يدخل فى الحديث، وإنما يدخل فيه ما هو حرام على الإطلاق. وقد يقال: إنه داخل فيه، ويكون تحريم ثمنه إذا بيع لأجل المنفعة التى حرمت منه، فإذا بيع البغل والحمار لأكلهما، حرم ثمنهما بخلاف ما إذا بيعا للركوب وغيره، وإذا بيع جلد الميتة للانتفاع به، حل ثمنه. وإذا بيع لأكله، حرم ثمنه، وطردَ هذا ما قاله جمهور من الفقهاء، كأحمد، ومالك وأتباعهما: إنه إذا بيع العنب لمن يعصره خمرًا، حرم أكل ثمنه. بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله، وكذلك السلاحُ إذا بيع لمن يُقاتل به مسلمًا، حرم أكل ثمنه، وإذا بيع لمن يغزو به فى سبيل الله، فثمنه من الطيبات، وكذلك ثيابُ الحرير إذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه، حرم أكل ثمنها بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها.

فإن قيل: فهل تُجوزون للمسلم بيعَ الخمر والخنزير من الذمى لاعتقاد الذمى حلها، كما جوزتم بيعه الدهن المتنجس إذا بين حاله لاعتقاده طهارته وحله؟ قيل: لا يجوز ذلك، وثمرته حرام، والفرقُ بينهما: أن الدهن المتنجس عين طاهرة خالطها نجاسة، ويسوغ فيها النزاعُ. وقد ذهبت طائفة من العلماء إلى أنه لا ينجس إلا بالتغير. وإن تغير، فذهب طائفة إلى إمكان تطهيره بالغسل، بخلاف العين التى حرّمها الله فى كُلِّ ملة، وعلى لسان كل رسول، كالميتة، والدم، والخنزير، فإن استباحته مخالفة لما أجمعت الرسلُ على تحريمه، وإن اعتقد الكافرُ حلّه، فهو كبيع الأصنام للمشركين، وهذا هو الذى حرّمه الله ورسوله بعينه، وإلا فالمسلم لا يشتري صنماً.

فإن قيل: فالخمر حلال عند أهل الكتاب، فجوزوا بيعها منهم.

قيل: هذا هو الذى توهمه من توهمه من عمال عمر بن الخطاب رضى الله عنه، حتى كتب إليهم عمر رضى الله عنه ينهاهم عنه، وأمر عماله أن يؤلوا أهل الكتاب ببيعها بأنفسهم، وأن يأخذوا ما عليهم من أثمانها، فقال أبو عبيد: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان بن سعيد، عن إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفى، عن سويد بن غفلة، قال: بلغ عمر ابن الخطاب رضى الله عنه، أن ناساً يأخذون الجزية من الخنازير، فقام بلال، فقال: إنهم ليفعلون، فقال عمر رضى الله عنه: لا تفعلوا، ولوهم بيعها^(١).

قال أبو عبيد: وحدثنا الأنصارى، عن إسرائيل، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة، أن بلالاً قال لعمر رضى الله عنه: إن عمالك يأخذون الخمر والخنازير فى الخراج، فقال: لا تأخذوا منهم، ولكن ولوهم بيعها، وخذوا أنتم من الثمن^(٢).

قال أبو عبيد: يريد أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنازير من جزية رؤوسهم، وخراج أرضهم بقيمتها، ثم يتولّى المسلمون بيعها، فهذا الذى أنكره بلال، ونهى عنه عمر، ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أثمانها إذا كان أهل الذمة هم المتولين لبيعها، لأن الخمر والخنازير مالٌ من أموال أهل الذمة، ولا تكون مالا للمسلمين.

قال: وما يُبين ذلك حديث آخر لعمر رضى الله عنه حدثنا على ابن معبد، عن عبيد الله بن عمرو، عن ليث بن أبى سليم، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب إلى العمال يأمرهم بقتل الخنازير وقبض أثمانها لأهل الجزية من جزيتهم^(٣). قال أبو عبيد: فهو لم يجعلها قصاصاً من الجزية إلا وهو يراها من أموالهم. فأما إذا مر الذمى بالخمر والخنازير على العاشر، فإنه لا يطيبُ له أن يُعشرها، ولا يأخذ ثمن العشر منها. وإن كان الذمى هو المتولى لبيعها أيضاً، وهذا ليس من الباب الأول، ولا يشبهه، لأن ذلك حقٌ وجب على رقابهم وأرضيهم، وأن العشر ههنا إنما هو شئ يُوضع على الخمر والخنازير أنفسها، وكذلك ثمنها لا يطيبُ لقول رسول الله ﷺ:

(١) صحيح. رواه أبو عبيد فى «الأموال» (ص ٦٢).
(٢) رواه أبو عبيد فى «الأموال» ص ٦٣، وفى سنده ليث بن أبى سليم وهو ضعيف ولم يدرك عمر رضى الله عنه.
(٣) ضعيف. رواه أبو عبيد فى «الأموال» ص ٦٣، وفى سنده ليث بن أبى سليم وهو ضعيف ولم يدرك عمر رضى الله عنه.

«إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه». وقد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، أنه أفتى فى مثل هذا بغير ما أفتى به فى ذاك، وكذلك قال عمر بن عبد العزيز.

حدثنا أبو الأسود المصرى، حدثنا عبد الله بن لهيعة، عن عبد الله بن هُبيرة السَّبَّائى أن عتبة بن فرقد بعث إلى عمر بن الخطاب بأربعين ألف درهم صدقة الخمر، فكتب إليه عمر رضى الله عنه: بعثت إلى بصدقة الخمر، وأنت أحق بها من المهاجرين، وأخبر بذلك الناس، وقال: والله لا استعملتكم على شيء بعدها، قال: فتركه^(١).

حدثنا عبد الرحمن، عن المثنى بن سعيد الضبعى، قال: كتب عمر ابن عبد العزيز إلى عدى بن أرطاة، أن ابعت إلى بتفصيل الأموال التى قبلك، من أين دخلت؟ فكتب إليه بذلك وصنفه له، وكان فيما كتب إليه من عشر الخمر أربعة آلاف درهم. قال: فلبثنا ما شاء الله، ثم جاءه جواب كتابه: إنك كتبت إلى تذكر من عشور الخمر أربعة آلاف درهم، وإن الخمر لا يُعشرها مسلم، ولا يشتريها، ولا يبيعها، فإذا أتاكَ كتابى هذا، فاطلب الرجل، فاردّها عليه، فهو أولى بما كان فيها. فطلب الرجل، فردّت عليه.

قال أبو عبيد: فهذا عندى الذى عليه العمل، وإن كان إبراهيم النخعى قد قال غير ذلك. ثم ذكر عنه فى الذمى يمر بالخمر على العاشر، قال: يضاعف عليه العشور^(٢).

قال أبو عبيد: وكان أبو حنيفة يقول: إذا مرَّ على العاشر بالخمر والخنزير، عَشَرَ الخمر، ولم يُعشِّر الخنازير، سمعتُ محمد بن الحسن يُحدِّث بذلك عنه، قال أبو عبيد: وقول الخليفين عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهما أولى بالاتباع، والله أعلم.



(١) ضعيف. رواه أبو عبيد فى «الأموال» (ص ٦٣ - ٦٤) وفى سننه ابن لهيعة وهو سىء الحفظ.

(٢) رجال ثقات. وهو فى «الأموال» ص ٦٤.

فصل

حكم رسول الله ﷺ في ثمن الكلب والسنور

في «الصحيحين»: عن أبي مسعود، أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي، وحلوان الكاهن^(١).

وفي صحيح مسلم: عن أبي الزبير، قال: سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك^(٢).

وفي سنن أبي داود: عنه أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب والسنور^(٣).

وفي صحيح مسلم: من حديث رافع بن خديج، عن رسول الله ﷺ قال: «شرُّ الكسب مهر البغي وثمن الكلب وكسب الحجام»^(٤).

فتضمنت هذه السنن أربعة أمور.

أحدها: تحريم بيع الكلب، وذلك بتناول كل كلب صغيراً كان أو كبيراً للصيد، أو للماشية، أو للحرث، وهذا مذهب فقهاء أهل الحديث قاطبة، والنزاع في ذلك معروف عن أصحاب مالك، وأبي حنيفة، فجوز أصحاب أبي حنيفة بيع الكلاب،

(١) رواه البخاري (٢٢٣٧) ومسلم (٣٩٣٣) وأبو داود (٣٤٢٨ و ٣٤٨١) والترمذي (١٢٧٦) والنسائي (٣٠٩/٧) وابن ماجه (٢١٥٩) من حديث أبي مسعود. إسناده صحيح. روى الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٣٩٣٩) كتاب البيوع، باب: تحريم ثمن الكلب. وحلوان الكاهن ومهر البغي.

(٣) صحيح. رواه أبو داود (٣٤٧٩) والترمذي (١٢٧٩).

(٤) رواه مسلم (٣٩٣٥) وأبو داود (٣٤٢١) والترمذي (١٢٧٥) والنسائي (١٩٠/٧).

قال النووي: وأما كسب الحجام، وكونه خبيثاً، ومن شر الكسب، ففيه دليل لمن يقول بتحريمه، وقد اختلف العلماء في كسب الحجام فقال الأكثرون من السلف والخلف: لا يحرم كسب الحجام ولا يحرم أكله لا على الحر ولا على العبد، وهو المشهور من مذهب أحمد، وقال في رواية عنه قال بها فقهاء المحدثين: يحرم على الحرود العبد، واعتمدوا هذه الأحاديث وشبهها، واحتج الجمهور بحديث ابن عباس رضى الله عنهما، أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره: ولو كان حراماً لم يعطه، رواه البخاري ومسلم.

وحملوا الأحاديث التي في النهي على التنزيه، والإرتفاع عن دنياه الأكساب والحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حراماً لم يفرق بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للرجل أن يطعم عبده ما لا يحل. وأما النهي عن ثمن السنور: فهو محمول على أنه لا ينفع، أو على أنه نهى يعتاد الناس هبته وإعاراته والسماحة به، كما هو الغالب، فإن كان مما ينفع وباعه صح البيع، وكان ثمنه حلالاً، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر، وعن أبي هريرة وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد أنه لا يجوز بيعه، واحتجوا بالحديث، وأجاب الجمهور عنه بأنه محمول على ما ذكرناه، فهذا هو الجواب المعتمد.

وأكل أثمانها، وقال القاضى عبد الوهَّاب: اختلف أصحابنا فى بيع ما أذن فى اتخاذه من الكلاب، فمنهم من قال: يُكره، ومنهم من قال: يَحرم، انتهى.

وعقد بعضهم فصلاً لما يصح بيعه، وبنى عليه اختلافهم فى بيع الكلب، فقال: ما كانت منافعه كُلُّها محرمة لم يجر بيعه، إذ لا فرق بين المعلوم حساً، والممنوع شرعاً، وما تنوعت منافعه إلى محللة ومحرمة، فإن كان المقصود من العين خاصة كان الاعتبار بها، والحكم تابع لها، فاعتبر نوعها، وصار الآخر كالمعلوم. وإن توزعت فى النوعين، لم يصح البيع، لأن ما يقابل ما حرم منها أكل مال بالباطل، وما سواه من بقية الثمن يصير مجهولاً.

قال: وعلى هذا الأصل مسألة بيع كلب الصيد، فإذا بُنى الخلاف فيها على هذا الأصل، قيل: فى الكلب من المنافع كذا وكذا، وعُدَّت جملة منافعه، ثم نظر فيها، فمن رأى أن جملتها محرمة، منع، ومن رأى جميعها مُحلَّلة، أجاز، ومن رآها متنوعة، نظر: هل المقصود المحلل، أو المحرم، فجعل الحكم للمقصود، ومن رأى منفعة واحدة منها محرمة وهى مقصودة، منع أيضاً، ومن التبس عليه كونها مقصودة، وقف أو كره، فتأمل هذا التأصيل والتفصيل، وطابق بينهما يظهر لك ما فيهما من التناقض والخلل، وأن بناءً بيع كلب الصيد على هذا الأصل من أفسد البناء، فإن قوله: من رأى أن جملة منافع كلب الصيد محرمة بعد تعديدها، لم يجر بيعه، فإن هذا لم يقله أحد من الناس قط، وقد اتفقت الأمة على إباحة منافع كلب الصيد من الاصطياد والحراسة، وهما جُلُّ منافعه، ولا يُقتنى إلا لذلك، فمن الذى رأى منافعه كُلُّها محرمة، ولا يصح أن تراد منافعه الشرعية؟ فإن إعارته جائزة.

وقوله: ومن رأى جميعها محللة، أجاز، كلامٌ فاسدٌ أيضاً، فإن منافعه المذكورة محللة اتفاقاً، والجمهور على عدم جوار بيعه.

وقوله: ومن رآها متنوعة، نظر، هل المقصود المحلل أو المحرم؟ كلامٌ لا فائدة تحته ألبتة، فإن منفعة كلب الصيد هى الاصطياد دون الحراسة، فأين التنوع وما يُقدَّر فى المنافع من التحريم يُقدَّر مثله فى الحمار والبغل؟ وقوله: ومن رأى منفعة واحدة محرمة وهى مقصودة، منع. أظهرُ فساداً مما قبله، فإن هذه المنفعة المحرمة ليست هى المقصودة من كلب الصيد، وإن قُدِّرَ أن مشترىه قصدها، فهو كما لو قصد منفعة محرمة من سائر ما يجوز بيعه، وتبين فساد هذا التأصيل، وأن الأصل الصحيح هو

الذى دل عليه النصُّ الصريح الذى لا معارض له ألَبَتُهُ من تحريم بيعه.

فإن قيل: كَلَبُ الصَّيْدِ مُسْتَثْنَى من النوع الذى نهى عنه رسول الله ﷺ، بدليل ما رواه الترمذى، عن عن أبى هريرة^(١) رضى الله عنه، أن النبى ﷺ نهى عن ثَمَنِ الكَلْبِ، إلا كَلَبَ الصَّيْدِ^(٢).

وقال النسائى: أخبرنى إبراهيم بن الحسن المصيصى، حدثنا حجاج ابن محمد، عن حماد بن سلمة، عن أبى الزبير، عن جابر رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ نهى عن ثَمَنِ الكَلْبِ والسُّنُورِ، إلا كَلَبَ الصَّيْدِ^(٣).

وقال قاسم بن أصبغ: حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا ابن أبى مريم، أخبرنا يحيى بن أيوب، حدثنا المثنى بن الصباح، عن عطاء بن أبى رباح، عن أبى هريرة رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «ثَمَنُ الكَلْبِ سُحْتُ إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ»^(٤).

وقال ابن وهب عَمَّنْ أخبره، عن ابن شهاب، عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه، عن النبى ﷺ قال: «ثَلَاثٌ هُنَّ سُحْتُ: حُلُوانُ الكَاهِنِ، وَمَهْرُ الزَّانِيَةِ، وَثَمَنُ الكَلْبِ الْعَقُورِ»^(٥).

وقال ابن وهب: حدثنى الشَّمرُ بن عبد الله بن ضميرة، عن أبيه، عن جده، عن على بن أبى طالب رضى الله عنه، أن النبى ﷺ نهى عن ثَمَنِ الكَلْبِ الْعَقُورِ^(٦).

(١) فى الأصل جابر، والصواب أبو هريرة كما فى سنن الترمذى.

(٢) ضعيف جداً. رواه الترمذى (١٢٨١) وفى سنده أبى المهزم، واسمه يزيد، وقيل عبد الرحمن بن سفيان، وهو متروك كما فى «التقريب» (٤٧٨/٢) وقال الترمذى: هذا حديث لا يصح من هذا الوجه وأبو المهزم اسمه يزيد ابن سفيان، وتكلم فيه شعبة بن الحجاج وضعفه، وقد روى عن جابر عن النبى ﷺ نحو هذا، ولا يصح إسناداه أيضاً.

(٣) ضعيف. رواه النسائى (٣٠٩/٧) وفى سنده أبى الزبير المكى وهو مدلس وقد عتقته، وقال النسائى: هذا منكر، وسيأتى فى كلام المصنف زيادة بيان فى ضعف الحديث.

(٤) ضعيف. المثنى بن الصباح ضعيف كما فى «التقريب» (٢٢٨/٢) ويحيى بن أيوب ضعيف والحديث أورده ابن حزم فى «المحلى» (١٠/٩ - ١١).

(٥) ضعيف. فى سنده مجهول، والحديث أورده ابن حزم فى «المحلى» (١١/٩).

(٦) ضعيف جداً. والحديث أورده ابن حزم فى «المحلى» (١١/٩) فقال: ومن طريق ابن وهب عن الشمر بن نمير عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده وأورده الذهبى فى «الميزان» (٢٨٠/٢) بنفس السند قلت: شمر حسين بن عبد بن ضميرة كذبه، مالك، وقال أبو حاتم: متروك الحديث كذاب، وقال أحمد: لا يساوى شيئاً، وقال البخارى: منكر الحديث ضعيف، وقال أبو زرعة: ليس بشئ. أصرب على حديثه، «ميزان الاعتدال» (٩٥٣٨/١).

ويدل على صحة هذا الاستثناء أيضاً، أن جابراً أحد من روى عن النبى ﷺ النهى عن ثمن الكلب، وقد رخص جابر نفسه فى ثمن كلب الصيد، وقول الصحابي صالح لتخصيص عموم الحديث عند من جعله حجة، فكيف إذا كان معه النص باستثنائه والقياس ؟ وأيضاً لأنه يُباح الانتفاع به، ويصح نقل اليد فيه بالميراث، والوصية، والهبة، وتجوز إعارته وإجارته فى أحد قولى العلماء، وهما وجهان للشافعية، فجاز بيعه كالبغل والحمار.

فالجواب: أنه لا يصح عن النبى ﷺ استثناء كلب الصيد بوجه: أما حديث جابر رضى الله عنه، فقال الإمام أحمد وقد سئل عنه: هذا من الحسن بن أبى جعفر، وهو ضعيف، وقال الدارقطنى: الصواب أنه موقوف على جابر . وقال الترمذى: لا يصح إسناد هذا الحديث .

وقال فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه: هذا لا يصح، أبو المهزم ضعيف، يريد راويه عنه . وقال البيهقى: روى عن النبى ﷺ النهى عن ثمن الكلب جماعة، منهم: ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبو هريرة، ورافع بن خديج، وأبو جحيفة، واللفظ مختلف، والمعنى واحد . والحديث الذى روى فى استثناء كلب الصيد لا يصح وكان من رواه أراد حديث النهى عن اقتنائه، فُسبّه عليه، والله أعلم .

وأما حديث حماد بن سلمة، عن أبى الزبير، فهو الذى ضعفه الإمام أحمد رحمه الله بالحسن بن أبى جعفر، وكأنه لم يقع له طريق حجاج بن محمد، وهو الذى قال فيه الدارقطنى: الصواب أنه موقوف، وقد أعله ابن حزم، بأن أبا الزبير لم يصرح فيه بالسماع من جابر، وهو مدلس، وليس من رواية الليث عنه . وأعله البيهقى بأن أحد رواه وهم من استثناء كلب الصيد مما نهى عن اقتنائه من الكلاب، فنقله إلى البيع .

قلت: وما يدل على بطلان حديث جابر هذا، وأنه خلط عليه أنه صح عنه، أنه قال: أربع من السحت: ضراب الفحل، وثن الكلب، ومهر البغى، وكسب الحجام^(١). وهذا علة أيضاً للموقوف عليه من استثناء كلب الصيد، فهو علة للموقوف والمرفوع .

(١) أورده ابن حزم فى «المحلى» (٩/ ١٠).

وأما حديثُ المثنى بن الصباح، عن عطاء، عن أبي هريرة رضى الله عنه، فباطل، لأن فيه يحيى بن أيوب، وقد شهد مالك عليه بالكذب، وجرحه الإمام أحمد. وفيه المثنى بن الصباح، وضعفه عندهم مشهور، ويدل على بطلان الحديث ما رواه النسائي، حدثنا الحسن بن أحمد بن حبيب، حدثنا محمد بن عبد الله بن غنيم حدثنا أسباط، حدثنا الأعمش، عن عطاء بن أبي رباح، قال: قال أبو هريرة رضى الله عنه: أربعٌ من السُّحت، ضِرَابُ الفَحْلِ، وَثَمَنُ الكَلْبِ، وَمَهْرُ البَغْيِ، وَكَسْبُ الحَجَّامِ^(١).

وأما الأثر عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه، فلا يُدرى من أخبر ابنَ وهب عن ابن شهاب، ولا من أخبر ابنَ شهاب عن الصديق رضى الله عنه، ومثل هذا لا يُحتج به.

وأما الأثر عن علي رضى الله عنه: ففيه ابن ضميرة في غاية الضعف، ومثل هذه الآثار الساقطة المعلولة لا تُقدم على الآثار التي رواها الأئمة الثقات الأثبات، حتى قال بعضُ الحفاظ: إن نقلها نقلٌ تواتر، وقد ظهر أنه لم يَصِحَّ عن صحابي خلافاً للبتة، بل هذا جابر، وأبو هريرة، وابن عباس يقولون: ثمنُ الكلب خبيث.

قال وكيع: حدثنا إسرائيل، عن عبد الكريم، عن قيس بن حُبَيْر، عن ابن عباس رضى الله عنهما يرفعه: «ثَمَنُ الكَلْبِ، وَمَهْرُ البَغْيِ، وَثَمَنُ الخَمْرِ حَرَامٌ»^(٢).

وهذا أقل ما فيه أن يكون قول ابن عباس.

وأما قياسُ الكلب على البغل والحمار، فمن أفسد القياس، بل قياسه علي الخنزير أصحُّ من قياسه عليهما، لأن الشبه الذي بينه وبين الخنزير أقرب من الشبه الذي بينه وبين البغل والحمار، ولو تعارض القياسان لكان القياس المؤيد بالنص الموافق له، أصحَّ وأولى من القياس المخالف له.

فإن قيل: كان النهي عن ثمنها حين كان الأمر بقتلها، فلما حرّم قتلها، وأبيح اتخاذ بعضها، نُسخَ النهي، فنسخ تحريم البيع.

قيل: هذه دعوى باطلة ليس مع مدعيها لصحتها دليل، ولا شبهة، وليس في

(١) صحيح. أورده ابن حزم في «المحلى» (١٠/٩).

(٢) صحيح. رواه أحمد (١/٢٣٥) وابن أبي شيبة كما في «المحلى» (١٠/٩).

الآثر ما يدل على صحة هذه الدَعْوَى البتة بوجه من الوجوه، ويدل على بطلانها: أن أحاديثَ تحريمِ بيعها وأكل ثمنها مطلقة عامة كُلُّها، وأحاديثُ الأمرِ بقتلها، والنهى عن اقتنائها نوعان: نوع كذلك وهو المتقدم، ونوع مقيدٌ مخصص وهو المتأخر، فلو كان النهى عن بيعها مقيداً مخصوصاً، لجاءت به الآثارُ كذلك، فلما جاءت عامة مطلقة، عُلِمَ أن عمومها وإطلاقها مراد، فلا يجوز إبطاله . والله أعلم .



فصل

فى تحريم بيع السنور

الحكم الثانى: تحريمُ بيع السنور، كما دل عليه الحديثُ الصحيح الصريح الذى رواه جابر، وأفتى بموجبه، كما رواه قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن وضَّاح، حدثنا محمد بن آدم، حدثنا عبد الله بن المبارك، حدثنا حماد بن سلمة، عن أبى الزبير، عن جابر بن عبد الله، أنه كره ثمن الكلب والسنور . قال أبو محمد: فهذه فتيا جابر ابن عبد الله، أنه كره بما رواه، ولا يُعرف له مخالف من الصحابة، وكذلك أفتى أبو هريرة رضى الله عنه، وهو مذهبُ طاووس، ومجاهد، وجابر بن زيد، وجميع أهل الظاهر، وإحدى الروایتين عن أحمد، وهى اختيارُ أبى بكر عبد العزيز، وهو الصواب لصحة الحديث بذلك، وعدم ما يُعارضه، فوجب القولُ به .

قال البيهقى: ومن العلماء من حمل الحديث على أن ذلك حين كان محكوماً بنجاستها، فلما قال النبى ﷺ: «الْهَرَّةُ لَيْسَتْ بِتَجَسٍّ»^(١) . صار ذلك منسوخاً فى البيع . ومنهم من حملة على السنور إذا توحَّش، ومتابعة ظاهر السنة أولى . ولو سمع الشافعى رحمه الله الخبر الواقع فيه، لقال به إن شاء الله، وإنما لا يقول به مَنْ

(١) صحيح. رواه مالك فى «الموطأ» (٢٢/١ - ٢٣) ومن طريقة الشافعى (٢١/١ - ٢٢) وأحمد (٣٠٣/٥). (٣٠٩)، وأبو داود (٧٥) وعبد الرزاق (٣٥٣) وابن أبى شيبة (٣١/١) والترمذى (٩٢) والنسائى (٥٥/١) و (١٧٨) وابن ماجه (٣٦٧) والدرامى (١٨٧/١ - ١٨٨) والطحاوى فى «شرح الآثار» (١٨/١) وابن الجارود (٦٠) والحاكم (١٦٠/١) والبيهقى (٢٤٥/١) وابن حبان (١٢٩٩ - إحسان) والبغوى فى «شرح السنة» ٢٨٦٠ من حديث وابن خزيمة (١٠٤) أبى قتادة الأنصارى رضى الله عنه، قال الترمذى: حسن صحيح وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

توقَّف في تثبيت روايات أبي الزبير، وقد تابعه أبو سفيان عن جابر على هذه الرواية من جهة عيسى بن يونس، وحفص بن غياث عن الأعمش، عن أبي سفيان انتهى كلامه .

ومنهم من حمّله على الهرّ الذي ليس بمملوك، ولا يخفى ما في هذه المحامل من الوهن .



فصل

في مهر البغى

والحكم الثالث: مهر البغى، وهو ما تأخذه الزانية في مقابلة الزنى بها، فحكم رسول الله ﷺ أن ذلك خبيثٌ على أى وجه كان، حرّةً كانت أو أمةً، ولا سيما فإن البغاء إنما كان على عهدهم في الإماء دون الحرائر، ولهذا قالت هند: وقت البيعة: «أو تزنى الحرّة؟!» ولا نزاع بين الفقهاء في أن الحرّة البالغة العاقلة إذا مكنت رجلاً من نفسها فزنى بها أنه لا مهرَ لها، واختلف في مسألتين . إحداهما: الحرّة المكرهة . والثانية: الأمة المطاوعة، فأما الحرّة المكرهة على الزنى، ففيها أربعة أقوال، وهى روايات منصوصات عن أحمد .

أحدها: أن لها المهر بكرّاً كانت أو ثيباً، سواء وطئت في قبلها أو دبرها .

والثاني: أنها إن كانت ثيباً، فلا مهر لها، وإن كانت بكرّاً، فلها المهر، وهل يجب معه أرشُ البكارة؟ على روايتين منصوصتين، وهذا القولُ اختيارُ أبي بكر .

والثالث: أنها إن كانت ذاتَ محرم، فلا مهر لها، وإن كانت أجنبية، فلها المهر .

الرابع: أن من تحرم ابنتها كالأم والبنت والأخت، فلا مهر لها، ومن تحل ابنتها كالعمة والخالة، فلها المهر .

وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا مهر للمكرهة على الزنى بحال، بكرّاً كانت أو ثيباً .

فمن أوجب المهر . قال: إن استيفاء هذه المنفعة جعل مقوماً في الشرع بالمهر،

وإنما لم يجب للمختارة، لأنها باذلة للمنفعة التى عوضها لها، فلم يجب لها شيء، كما لو أذنت فى إتلاف عضو من أعضائها لمن أتلفه .

ومن لم يؤجبه قال: الشارع إنما جعل هذه المنفعة متقومة بالمهر فى عقد أو شبهة عقد، ولم يقومها بالمهر فى الزنى البتة، وقياس السفاح على النكاح من أفسد القياس. قالوا: وإنما جعل الشارع فى مقابلة هذا الاستمتاع الحد والعقوبة، فلا يجمع بينه وبين ضمان المهر. قالوا: والوجوب إنما يتلقى من الشرع من نص خطابه أو عمومه، أو فحواه، أو تنبيهه، أو معنى نصه، وليس شيء من ذلك ثابتاً متحققاً عنه . وغاية ما يدعى قياس السفاح على النكاح، وبما بعد ما بينهما .

قالوا: والمهر إنما هو من خصائص النكاح لفظاً ومعنى، ولهذا إنما يضاف إليه فيقال: مهر النكاح، ولا يضاف إلى الزنى، فلا يقال: مهر الزنا، وإنما أطلق النبى عليه السلام المهر وأراد به العقد، كما قال: « **إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ** »^(١) . وكما قال: « **وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ** »^(٢) . ونظائره كثيرة .

والأولون يقولون: الأصل فى هذه المنفعة، أن تقوم بالمهر، وإنما أسقطه الشارع فى حق البغى، وهى التى تزنى بإختيارها، وأما المكروهة على الزنى فليست بغياً، فلا يجوز إسقاط بدل منفعتها التى أكرهت على استيفائها، كما لو أكره الحر على استيفاء منافعه، فإنه يلزمه عوضها، وعوض هذه المنفعة شرعاً هو المهر، فهذا مأخذ القولين .

ومن فرق بين البكر والثيب، رأى أن الواطئ لم يذهب على الثيب شيئاً، وحسبه العقوبة التى ترتبت على فعله، وهذه المعصية لا يقابلها شرعاً مال يلزم من أقدم عليها، بخلاف البكر، فإنه أزال بكرتها، فلا بد من ضمان ما أزاله، فكانت هذه الجناية مضمونة عليه فى الجملة، فضمن ما أتلفه من جزء منفعة، وكانت المنفعة تابعة للجزء فى الضمان، كما كانت تابعة له فى عدمه من البكر المطاوعة .

ومن فرق بين ذوات المحارم وغيرهن، رأى أن تحريمهن لما كان تحريماً مستقراً،

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه البخارى (٢٢٢٧) كتاب البيوع، باب: إثم من باع حراً، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، وتماه أن رسول الله عليه السلام قال: « **قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بى ثم غدر، ورجل باع حراً فأكَلَ ثَمَنَهُ ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره** » .

وأنهن غير محل الوطاء شرعاً، كان استيفاء هذه المنفعة منهن بمنزلة التلوط، فلا يوجب مهراً وهذا قول الشعبي، وهذا بخلاف تحريم المصاهرة، فإنه عارض يمكن زواله .

قال صاحب « المغنى »: وهكذا ينبغي أن يكون الحكم فيمن حرمت بالرضاع، لأنه طارئ أيضاً . ومن فرق في ذوات المحارم، بين من تحرم ابتتها، وبين من لا تحرم، فكانه رأى أن من لا تحرم ابتتها تحريمها أخف من تحريم الأخرى، فأشبهه العارض .

فإن قيل: فما حكم المكره على الوطاء في دبرها، أو الأمة المطاوعة على ذلك ؟ قيل: هو أولى بعدم الوجوب، فهذا كاللواط لا يجب فيه المهر اتفاقاً .

وقد اختلف في هذه المسألة الشيخان، أبو البركات ابن تيمية، وأبو محمد بن قدامة، فقال أبو البركات في « محرره »: ويجب مهر المثل للموطوءة بشبهة، والمكرهة على الزنى في قبل أو دبر، وقال أبو محمد في « المغنى »: ولا يجب المهر بالوطء في الدبر، ولا اللواط، لأن الشرع لم يرد يده، ولا هو إتلاف لشيء، فأشبهه القبلة والوطء دون الفرج، وهذا القول هو الصواب قطعاً، فإن هذا الفعل لم يجعل له الشارع قيمة أصلاً، ولا قدر له مهراً بوجه من الوجوه، وقياسه على وطء الفرج من أفسد القياس، ولازم من قاله إيجاب المهر لمن فعلت به اللوطية من الذكور، وهذا لم يقل به أحد البتة .



فصل

في الأمة المطاوعة

وأما المسألة الثانية: وهي الأمة المطاوعة، فهل يجب لها المهر ؟ فيه قولان . أحدهما: يجب، وهو قول الشافعي، وأكثر أصحاب أحمد رحمه الله . قالوا: لأن هذه المنفعة لغيرها، فلا يسقط بدلها مجاناً، كما لو أذنت في قطع طرفها . والصواب المقطوع به: أنه لا مهر لها، وهذه هي البغى التي نهى رسول الله ﷺ عن مهرها، وأخبر أنه خبيث، وحكم عليه وعلى ثمن الكلب، وأجر الكاهن بحكم واحد،

والأمة داخلة فى هذا الحكم دخولاً أولياً، فلا يجوز تخصيصها من عمومها لأن الإمام من اللاتى كُن يُعرفن بالبغياء، وفيهن وفى ساداتهن أنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنِ ارْتَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، فكيف يجوز أن تُخرج الإمام من نص أردن به قطعاً، ويُحمل على غيرهن .

وأما قولكم: إن منفعتها لسيدها، ولم يأذن فى استيفائها، فيقال: هذه المنفعةُ يملك السيدُ استيفاءها بنفسه، ويملكُ المعاوضة عليها بعقد النكاح أو شبهته، ولا يملكُ المعاوضةَ عليها إلا إذا أذنت، ولم يجعل الله ورسوله للزنى عوضاً قط غير العقوبة، فيفوت على السيد حتى يُقضى له، بل هذا تقويمُ مال أهدره الله ورسوله، وإثباتُ عوض حكم الشارعُ بخبثه، وجعله بمنزلة ثمنِ الكلب، وأجرِ الكاهن، وإن كان عوضاً خبيثاً شرعاً، لم يجز أن يقضى به .

ولا يقال: فأجر الحجام خبيث، ويُقضى له به، لأن منفعة الحجامه منفعة مباحة، وتجوز، بل يجبُ على مستأجره أن يُوفيه أجره، فأين هذا من المنفعة الخبيثة المحرمة التى عوضها من جنسها، وحُكمه حكمها، وإيجابُ عوض فى مقابلة هذه المعصية، كإيجابِ عوض فى مقابلة اللواط، إذ الشارع لم يجعل فى مقابلة هذا الفعل عوضاً .

فإن قيل: فقد جعل فى مقابلة الوطء فى الفرج عوضاً، وهو المهرُ من حيث الجملة، بخلاف اللواط .

قلنا: إنما جعل فى مقابلته عوضاً، إذا استوفى بعقد أو بشبهة عقد، ولم يجعل له عوضاً إذا استوفى بزنى محض لا شبهة فيه، وبالله التوفيق . ولم يُعرف فى الإسلام قط أن زانياً قضى عليه بالمهر للزنى بها، ولا ريب أن المسلمين يرون هذا قبيحاً، فهو عند الله عز وجل قبيح .

فصل

فإن قيل: فما تقولون فى كسب الزانية إذا قبضته، ثم تاب، هل يجبُ عليها ردُّ ما قبضته إلى أربابه، أم يطيبُ لها، أم تصدق به ؟

قيل: هذا يبنى على قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهى أن من قبض ما ليس له قبضه شرعاً، ثم أراد التخلص منه، فإن كان المقبوضُ قد أُخذَ بغير رضى

صاحبه، ولا استوفى عوضه، ردّه عليه . فإن تعذّر ردّه عليه، قضى به ديناً يعلمه عليه، فإن تعذّر ذلك، رده إلى ورثته، فإن تعذّر ذلك، تصدق به عنه، فإن اختار صاحبُ الحق ثوابه يوم القيامة، كان له . وإن أبى إلا أن يأخذ من حسنات القابض، استوفى منه نظيرَ ماله، وكان ثوابُ الصدقة للمتصدق بها، كما ثبت عن الصحابة رضى الله عنهم .

وإن كان المقبوضُ برضى الدافع وقد استوفى عوضه المحرم، كمن عاوض على خمر أو خنزير، أو على زنى أو فاحشة، فهذا لا يجبُ ردُّ العوض على الدافع، لأنه أخرجه باختياره، واستوفى عوضه المحرم، فلا يجوزُ أن يجمع له بين العوض والمعوض، فإن فى ذلك إعانة له على الإثم والعدوان، وتيسير أصحاب المعاصى عليه . وماذا يريد الزانى وفاعل الفاحشة إذا علم أنه ينال غرضه، ويسترد ماله، فهذا مما تُصان الشريعة عن الإتيان به، ولا يسوغُ القولُ به، وهو يتضمن الجمع بين الظلم والفاحشة والغدر . ومن أقبح القبيح أن يستوفى عوضه من المزنى بها، ثم يرجع فيما أعطاهما قهراً، وقبح هذا مستقر فى فطر جميع العقلاء، فلا تأتى به شريعة، ولكن لا يطيب للقابض أكله، بل هو خبيث كما حكم عليه رسولُ الله ﷺ، ولكن خبثه لحبث مكسبه، لا لظلم من أخذ منه، فطريقُ التخلص منه، وتمام التوبة بالصدقة به، فإن كان محتاجاً إليه، فله أن يأخذ قدر حاجته، ويتصدق بالباقي، فهذا حكمُ كل كسب خبيثٍ لحبث عوضه عيناً كان أو منفعة، ولا يلزم من الحكم بخبثه وجوبُ رده على الدافع، فإن النبى ﷺ حكم بخبث كسب الحجام، ولا يجب ردّه على دافعه .

فإن قيل: فالدافع ماله فى مقابلة العوض المحرم دفع ما لا يجوزُ دفعه، بل حجر عليه فيه الشارع، فلم يقع قبضه موقعه، بل وجودُ هذا القبض كعدمه، فيجب ردّه على مالكة، كما لو تبرع المريض لوارثه بشيء، أو لأجنبى بزيادة على الثلث، أو تبرع المحجور عليه بفلس، أو سفه، أو تبرع المضطر إلى قوته بذلك، ونحو ذلك . وسر المسألة أنه محجورٌ عليه شرعاً فى هذا الدفع فيجب ردّه .

قيل: هذا قياس فاسد، لأن الدفع فى هذه الصور تبرعٌ محض لم يُعاوض عليه، والشارع قد منعه منه لتعلق حق غيره به، أو حق نفسه المقدمة على غيره، وأما ما نحن فيه، فهو قد عاوض بماله على استيفاء منفعة، أو استهلاك عينٍ محرمة، فقد

قبض عوضاً محرماً، وأقبض مالا محرماً، فاستوفى ما لا يجوز استيفاؤه، وبذل فيه ما لا يجوز بذله، فالقابضُ قبض مالا محرماً، والدافعُ استوفى عوضاً محرماً، وقضية العدل تراؤُ العوضين، لكن قد تعذر ردُّ أحدهما، فلا يُوجب رد الآخر من غير رجوع عوضه . نعم لو كان الخمر قائماً بعينه لم يستهلكه، أو دفع إليها المال ولم يفجر بها، وجب ردُّ المال فى الصورتين قطعاً كما فى سائر العقود الباطلة إذا لم يتصل بها القبضُ .

فإن قيل: وأى تأثير لهذا القبض المحرم حتى جعل له حرمة، ومعلوم أن قبضَ ما لا يجوز قبضه بمنزلة عدمه، إذ الممنوعُ شرعاً كالممنوع حساً، فقابضُ المال قبضه بغير حق، فعليه أن يردّه إلى دافعه ؟

قيل: والدافع قبض العين، واستوفى المنفعة بغير حق، كلاهما قد اشتركا فى دفع ما ليس لهما دفعه، وقبض ما ليس لهما قبضه، وكلاهما عاصى لله، فكيف يُخص أحدهما بأن يجمع له بين العوض والمعوض عنه، ويفوت على الآخر العوض والمعوض .

فإن قيل: هو فوتُ المنفعة على نفسه بإختياره . قيل: والآخر فوتُ العوض على نفسه بإختياره، فلا فرق بينهما، وهذا واضح بحمد الله .

وقد توقف شيخنا فى وجوب ردِّ عوض هذه المنفعة المحرمة على بآذله، أو الصدقة به فى كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم »^(١)، وقال: الزانى، ومستمتع الغناء والنوح قد بذلوا هذا المالَ عن طيب نفوسهم، فاستوفوا العوضَ المحرم، والتحريم الذى فيه ليس لحقهم، وإنما هو لحقُ الله تعالى، وقد فأت هذه المنفعةُ بالقبض، والأصول تقتضى أنه إذا رد أحدُ العوضين، ردَّ الآخر، فإذا تعذر على المستأجر ردُّ المنفعة لم يرد عليه المال، وهذا الذى استوفيت منفعتُه عليه ضرر فى أخذ منفعتِه، وأخذ عوضها جميعاً منه، بخلاف ما إذا كان العوض خمرأ أو ميتة، فإن تلك لا ضرر عليه فى فواتها، فإنها لو كانت باقية لأتلفناها عليه، ومنفعة الغناء والنوح لو لم تفت، لتوفرت عليه بحيث كان يتمكن من صرف تلك المنفعة فى أمر آخر، أعنى من صرف القوة التى عمل بها . ثم أورد على نفسه سؤالاً، فقال: فيقال

(١) وهو كتاب مفيد جداً فى بابِه وقد حققه الشيخ عبد الكريم ناصر العقل ونال على تحقيقه درجة الدكتوراه.

على هذا فينبغي أن تقضوا بها إذا طالب بقبضها . وأجاب عنه بأن قال : قيل : نحن لا نأمر بدفعها ولا بردها كعقود الكفار المحرمة ، فإنهم إذا أسلموا قبل القبض لم يحكم بالقبض ، ولو أسلموا بعد القبض لم يُحكم بالرد ، ولكن المسلم تحرم عليه هذه الأجرة ، لأنه كان معتقداً لتحريمها بخلاف الكافر ، وذلك لأنه إذا طلب الأجرة ، فقلنا له : أنت فرطت حيث صرفت قوتك في عمل يحرم ، فلا يُقضى لك بالأجرة . فإذا قبضها ، وقال الدافع هذا المال : اقضوا لى برده ، فإنى أقبضته إياه عوضاً عن منفعة محرمة ، قلنا له : دفعته معاوضةً رضيتَ بها ، فإذا طلبت استرجاع ما أخذ ، فاردد إليه ما أخذت إذا كان له فى بقاءه معه منفعة ، فهذا محتمل . قال : وإن كان ظاهرُ القياس ، ردها لأنها مقبوضة بعقد فاسد ، انتهى .

وقد نص أحمد فى رواية أبى النضر ، فىمن حمل خمرأ ، أو خنزيراً ، أو ميتة لنصرانى : أكره أكل كرائه ، ولكن يُقضى للحمال بالكراء . وإذا كان لمسلم ، فهو أشد كراهة . فاختلف أصحابه فى هذا النص على ثلاث طرق .

إحداها : إجراؤه على ظاهره ، وأن المسألة رواية واحدة . قال ابنُ أبى موسى : وكره أحمد أن يؤجر المسلم نفسه لحمل ميتة أو خنزير لنصرانى . فإن فعل ، قضى له بالكراء ، وهل يطيبُ له أم لا ؟ على وجهين . أوجههما : أنه لا يطيبُ له ، ويتصدقُ به ، وكذا ذكر أبو الحسن الأمدى ، قال : إذا أجر نفسه من رجل فى حمل خمر ، أو خنزير ، أو ميتة ، كره ؛ نص عليه ، وهذه كراهة تحريم ، لأن النبى ﷺ لعن حاملها . إذا ثبت ذلك ، فيقضى له بالكراء ، وغير ممتنع أن يُقضى له بالكراء وإن كان محرماً ، كإجارة الحجام انتهى . فقد صرح هؤلاء ، بأنه يستحق الأجرة مع كونها محرمة عليه على الصحيح .

الطريق الثانية : تأويلُ هذه الرواية بما يُخالف ظاهرها ، وجعل المسألة رواية واحدة ، وهى أن هذه الإجارة لا تصح ، وهذه طريقة القاضى فى « المجرّد » ، وهى طريقة ضعيفة ، وقد رجع عنها فى كتبه المتأخرة ، فإنه صنف « المجرّد » قديماً .

الطريقة الثالثة : تخريجُ هذه المسألة على روايتين إحداهما : أن هذه الإجارة صحيحة يستحق بها الأجرة مع الكراهة للفعل والأجرة . والثانية : لا تصح الإجارة ، ولا يستحق بها أجرة وإن حمل . وهذا على قياس قوله فى الخمر : لا يجوز إمساكها ، وتجب إراقتها .

قال فى رواية أبى طالب: إذا أسلم وله خمر أو خنازير تُصَب الخمر، وتسرحُ الخنازير، وقد حرما عليه، وإن قتلها، فلا بأس . فقد نص أحمد، أنه لا يجوز إمساكها، ولأنه قد نصَّ فى رواية ابن منصور: أنه يكره أن يُؤاجر نفسه لنطارة كرم لنصرانى، لأن أصل ذلك يرجع إلى الخمر، إلا أن يعلم أنه يُباع لغير الخمر، فقد منع من إجارة نفسه على حمل الخمر، وهذه طريقة القاضى فى « تعليقه » وعليها أكثر أصحابه، والمنصور عندهم: الرواية المخرجة، وهى عدمُ الصحة، وأنه لا يستحق أجره، ولا يقضى له بها، وهى مذهبُ مالك، والشافعى، وأبى يوسف، ومحمد . وهذا إذا استأجر على حملها إلى بيته للشرب أو لأكل الخنزير، أو مطلقاً، فأما إذا استأجره لحملها ليُربقها، أو لينقل الميتة إلى الصحراء لثلاث يتأذى بها، فإن الإجارة تجوز حينئذٍ لأنه عمل مباح، لكن إن كانت الأجرة جلد الميتة لم تصح، واستحق أجره المثل، وإن كان قد سلخ الجلد وأخذه، رده على صاحبه، هذا قول شيخنا، وهو مذهب مالك . والظاهر: أنه مذهب الشافعى .

وأما مذهب أبى حنيفة رحمه الله: فمذهبه كالرواية الأولى، أنه تصح الإجارة، ويُقضى له بالأجرة، ومأخذه فى ذلك، أن الحمل إذا كان مطلقاً، لم يكن المستحق نفسَ حمل الخمر، فذكره وعدمُ ذكره سواء، وله أن يحمل شيئاً آخر غيره كخل وزيت، وهكذا قال: فيما لو أجره داره، أو حانوته ليتخذها كنيسة، أو لبيع فيها الخمر، قال أبو بكر الرازى: لا فرق عند أبى حنيفة بين أن يشترط أن يبيع فيها الخمر، أو لا يشترط وهو يعلم أنه يبيعُ فيه الخمر: أن الإجارة تصح، لأنه لا يستحق عليه بعقد الإجارة فعل هذه الأشياء، وإن شرط ذلك، لأن له أن لا يبيعَ فيه الخمر، ولا يتخذ الدار كنيسة، ويستحق عليه الأجرة بالتسليم فى المدة، فإذا لم يستحق عليه فعل هذه الأشياء، كان ذكرها وتركها سواء، كما لو اكرت داراً لينام فيها أو ليسكنها، فإن الأجرة تستحق عليه، وإن لم يفعل ذلك، وكذا يقول: فيما إذا استأجر رجلاً ليحمل خمرأً أو ميتة، أو خنزيراً: أنه يصح، لأنه لا يتعين حمل الخمر، بل لو حملة بدله عصيراً استحق الأجرة، فهذا التقييدُ عندهم لغو، فهو بمنزلة الإجارة المطلقة، والمطلقة عنده جائزة . وإن غلب على ظنه أن المستأجر يعصى فيها، كما يجوز بيعُ العصير لمن يتخذه خمرأً، ثم إنه كره بيع السلاح فى الفتنة . قال: لأن السلاح معمول للقتال لا يصلح لغيره، وعامة الفقهاء خالفوه فى المقدمة الأولى، وقالوا: ليس المقيد

كالمطلق، بل المنفعة المعقودُ عليها هي المستحقة، فتكون هي المقابلة بالعوض، وهي منفعة محرمة، وإن كان للمستأجر أن يُقيم غيرها مقامها، والزموه فيما لو اكرى داراً لِيَتَّخِذَهَا مَسْجِداً، فإنه يَسْتَحِقُّ عليه فعل المعقودِ عليه، ومع هذا فإنه أبطل هذه الإجارة بناءً على أنها اقتضت فعل الصلاة، وهي لا تستحق بعقد إجارة .

ونازعه أصحاب أحمد ومالك في المقدمة الثانية، وقالوا: إذا غلب على ظنه أن المستأجر ينتفع بها في محرم، حرمت الإجارة، لأن النبي ﷺ لعن عاصِرَ الخمر ومعتصرها، والعاصر إنما يعصِرُ عصيراً، ولكن لما علم أن المعتصِرَ يريد أن يتخذهُ خمرًا، فيعصره له، استحق اللعنة .

قالوا: وإيضاً فإن في هذا معاونة على نفس ما يَسْخَطُهُ اللَّهُ وَيُغْضِئُهُ، ويعلنُ فاعله، فأصولُ الشرع وقواعده تقتضي تحريمه وبطلان العقد عليه، وسيأتى مزيد تقرير هذا عند الكلام على حكمه ﷺ بتحريم العينة وما يترتب عليها من العقوبة .

قال شيخنا: والأشبهُ طريقةً ابن موسى، يعنى أنه يُقضى له بالأجرة وإن كانت المنفعة محرمة، ولكن لا يطيبُ له أكلها . قال: فإنها أقربُ إلى مقصود أحمد، وأقربُ إلى القياس، وذلك لأن النبي ﷺ لعن عاصِرَ الخمر، ومعتصرها، وحاملها والمحمولة إليه . فالعاصر والحامل، قد عاوضا على منفعة تستحق عوضاً، وهي ليست محرمةً في نفسها، وإنما حرِّمَتْ بقصد المعتصر والمستحمل، فهو كما لو باع عنباً وعصيراً لمن يتخذهُ خمرًا، وفات العصيرُ والخمرُ في يد المشتري، فإن مال البائع لا يذهب مجاناً، بل يُقضى له بعوضه . كذلك هنا المنفعة التي وفاها المؤجر لا تذهب مجاناً، بل يُعطى بدلها، فإن تحريم الانتفاع بها إنما كان من جهة المستأجر، لا من جهة المؤجر، فإنه لو حملها للإراقة، أو لإخراجها إلى الصحراء خشية التأذى بها، جاز . ثم نحن نحرم الأجرة عليه لحق الله سبحانه لا لحق المستأجر والمشتري، بخلاف من استؤجر للزنى أو التلوط أو القتل أو السرقة، فإن نفس هذا العمل محرم لأجل قصد المستأجر، فهو كما لو باع ميتة أو خمرًا، فإنه لا يقضى له بثمنها، لأن نفس هذه العين محرمة، وكذلك لا يُقضى له بعوض هذه المنفعة المحرمة .

قال شيخنا: ومثلُ هذه الإجارة، والجعالة، يعنى الإجارة على حمل الخمر والميتة، لا تُوصَفُ بالصحة مطلقاً، ولا بالفساد مطلقاً، بل يقال: هي صحيحة بالنسبة

إلى المستأجر، بمعنى أنه يجب عليه العوض، وفاسدة بالنسبة إلى الأجير، بمعنى أنه يحرم عليه الانتفاع بالأجر، ولهذا فى الشريعة نظائر . قال: ولا يُنافى هذا نصُّ أحمد على كراهة نظارة كرم النصرانى، فإننا ننهاء عن هذا الفعل وعن عوضه، ثم نقضى له بكرائه، قال: ولو لم يفعل هذا، لكان فى هذا منفعة عظيمة للعصاة، فإن كل من استأجروه على عمل يستعينون به على المعصية قد حصلوا غرضهم منه، فإذا لم يعطوه شيئاً، ووجب أن يرد عليهم ما أخذ منهم، كان ذلك أعظم العون لهم، وليسوا بأهل أن يُعاونوا على ذلك، بخلاف من سلّم إليهم عملاً لا قيمة له بحال، يعنى كالزانية، والمغنى، والنائحة، فإن هؤلاء لا يُقضى لهم بأجرة، ولو قبضوا منهم المال، فهل يلزمهم رده عليهم، أم يتصدقون به ؟ فقد تقدم الكلام مستوفى فى ذلك، وبيننا أن الصواب أنه لا يلزمهم رده، ولا يطيبُ لهم أكله، والله الموفق للصواب .

فصل

الحكم الخامس: حلوان الكاهن . قال أبو عمر بن عبد البر: لا خلاف فى حلوان الكاهن أنه ما يُعطاه على كهانته، وهو من أكل المال بالباطل، والحلوان فى أصل اللغة: العطية . قال علقمة:

فَمَنْ رَجُلٌ أَحْلَوْهُ رَحْلَى وَنَاقَتَى يُلْغُ عَنِّي الشُّعْرَ إِذْ مَاتَ قَائِلُهُ

انتهى .

وتحريمُ حلوان الكاهن تنبيه على تحريم حلوان المنجم، والزاجر، وصاحب القرعة التى هى شقيقة الأزلام، وضاربة الحصى، والعراف، والرمّال ونحوهم ممن تطلب منهم الأخبار عن المغيبات، وقد نهى النبى ﷺ عن إتيان الكُهان، وأخبر أن: «مَنْ أَتَى عَرَافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ ﷺ» ^(١) ولا ريب أن الإيمان بما جاء به محمّد ﷺ، وبما يجىء به هؤلاء، لا يجتمعان فى قلب واحد، وإن كان أحدهم قد يصدّق أحياناً، فصدقه بالنسبة إلى كذبه قليل من كثير، وشيطانه الذى يأتيه بالأخبار لا بُد له أن يصدقه أحياناً ليغوى به الناس، ويفتنهم به .

وأكثرُ الناسِ مستجيبون لهؤلاء، مؤمنون بهم، ولا سيما ضعفاء العقول،

(١) صحيح. رواه أحمد (٤٢٩/٢) والحاكم (٨/١) والبيهقى (١٣٥/٨) وصححه الحاكم ووافقه الذهبى .

كالسُّفهاء، والجُهَّال، والنِّساء، وأهل البوادي، ومن لا عِلْمَ لهم بحقائق الإيمان، فهؤلاء هم المفتونون بهم، وكثيرٌ منهم يُحسِنُ الظنَّ بأحدهم، ولو كان مشركاً كافراً بالله مجاهرأً بذلك، ويزوره، وينذر له، ويلتمسُ دعاءه. فقد رأينا وسمعنا من ذلك كثيراً، وسببُ هذا كله خفاءُ ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق على هؤلاء وأمثالهم، ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠] وقد قال الصحابة رضى الله عنهم للنبي ﷺ: إِنَّ هَؤُلَاءِ يُحَدِّثُونَنَا أحياناً بالأمر، فيكونُ كما قالوا، فأخبرهم أَنَّ ذَلِكَ مِنْ جَهَةِ الشَّيَاطِينِ، يُلقُونَ إِلَيْهِمُ الْكَلِمَةَ تَكُونُ حَقّاً فَيَزِيدُونَ هُمْ مَعَهَا مائةَ كَذْبَةٍ فَيُصَدِّقُونَ مِنْ أَجْلِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ (١).

وأما أصحابُ الملاحم، فركبوا ملاحمهم من أشياء.

أحدها: من أخبارِ الكهان.

والثاني: من أخبارٍ منقولة عن الكتب السالفة متوارثة بين أهل الكتاب.

والثالث: من أمورٍ أخبرَ نبينا ﷺ بها جملةً وتفصيلاً.

والرابع: من أمورٍ أخبر بها من له كشف من الصحابة ومن بعدهم.

والخامس: من منامات متواطئة على أمر كُلى وجزئى. فالجزئى: يذكرونه بعينه والكلّى: يفصلونه بحدس وقرائن تكون حقاً أو تقارب.

والسادس: من استدلال بآثار علوية جعلها الله تعالى علامات وأدلة وأسباباً لحوادث أرضية لا يعلمها أكثرُ الناس، فإن الله سبحانه لم يخلق شيئاً سدى ولا عبثاً. وربط سبحانه العالم العلوى بالسفلى، وجعل علويه مؤثراً فى سفليه دون العكس، فالشمس، والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، وإن كان كسوفهما لسبب شر يحدث فى الأرض، ولهذا شرع سبحانه تغيير الشر عند كسوفهما بما يدفع ذلك الشر المتوقَّع من الصلاة والذكر والدعاء والتوبة والاستغفار والعتق، فإن هذه الأشياء تُعارض أسباب الشر، وتُقاومها، وتدفع موجباتها إن قويت عليها.

وقد جعل الله سبحانه حركة الشمس والقمر، واختلاف مطالعتهما سبباً للفصول

(١) رواه البخارى (٥٧٦٢) كتاب الطب، باب: الكهانة. ومسلم (٥٧٠٨) كتاب الطب، باب: تحريم الكهانة واتبان الكهان من حديث عائشة رضى الله عنها.

التي هى سببُ الحر والبرد، والشتاء والصيف، وما يحدثُ فيهما مما يليقُ بكلِّ فصلٍ منها، فمن له اعتناء بحركاتهما، واختلاف مطالعتهما، يستدلُّ بذلك على ما يحدث فى النبات والحيوان وغيرهما، وهذا أمر يعرفه كثيرٌ من أهل الفلاحة والزراعة، ونواتى السفن لهم استدلالاتٌ بأحوالهما وأحوال الكواكب على أسباب السلامة والعطب من اختلاف الرياح وقوتها وعُصوفها، لا تكاد تختلُّ .

والأطباء لهم استدلالات بأحوال القمر والشمس على اختلاف طبيعة الإنسان وتهيتها لقبول التغير، واستعدادها لأمر غريبة ونحو ذلك .

وواضعو الملاحم لهم عناية شديدة بهذا، وأمور متوارثة عن قدماء المنجمين، ثم يستنتجون من هذا كُلُّه قياسات وأحكاماً تشبه ما تقدم ونظيره . وسنة الله فى خلقه جارية على سنن اقتضته حكمته، فحكم النظر حكمُ نظيره، وحكمُ الشيء حكم مثله، وهؤلاء صرفوا قوى أذهانهم إلى أحكام القضاء والقدر، واعتبار بعضه ببعض، والاستدلال ببعضه على بعض، كما صرف أئمة الشرع قوى أذهانهم إلى أحكام الأمر والشرع، واعتبار بعضه ببعض، والاستدلال ببعضه على بعض، والله سبحانه له الخلق والأمر، ومصدر خلقه وأمره عن حكمه لا تختل ولا تعطل ولا تنتقضُ ومن صرف قوى ذهنه وفكره، واستنفذ ساعات عمره فى شىءٍ من أحكام هذا العالم وعلمه، كان له فيه من النفوذ والمعرفة والاطلاع ما ليس لغيره .

ويكفى الاعتبارُ بفرع واحدٍ من فروعه، وهو عبارة الرؤيا، فإن العبد إذا نفذ فيها، وكَمُلَ اطلاعه، جاء بالعجائب . وقد شاهدنا نحن وغيرنا من ذلك أموراً عجيبةً، يحكم فيها المعبرُّ بأحكام متلازمة صادقة، سريعة وبطيئة، ويقول سامعها: هذه علم غيب . وإنما هى معرفة ما غاب عن غيره بأسباب انفرد هو بعلمها، وخفيت على غيره، والشارع صلوات الله عليه حرم من تعاطى ذلك ما مضرتُه راجحة على منفعتِه، أو ما لا منفعة فيه، أو ما يُخشى على صاحبه أن يجرَّه إلى الشرك، وحرم بذل المال فى ذلك، وحرم أخذه به صيانة للأمة عما يُفسد عليها الإيمان أو يخذشُه، بخلاف علم عبارة الرؤيا، فإنه حقٌّ لا باطل، لأن الرؤيا مستندة إلى الوحي المنامى، وهى جزء من أجزاء النبوة، ولهذا كُلُّما كان الرائي أصدق، كانت رؤياه أصدق، وكلما كان المعبرُّ أصدق، وأبر وأعلم، كان تعبيرُه أصحَّ، بخلاف الكاهن والمنجم

وأضرابهما ممن لهم مدد من إخوانهم من الشياطين، فإن صناعتهم لا تصح من صادق ولا بار، ولا متقيد بالشريعة، بل هم أشبه بالسحرة الذين كلما كان أحدهم أكذب وأفجر، وأبعد عن الله ورسوله ودينه، كان السحر معه أقوى وأشد تأثيراً، بخلاف علم الشرع والحق، فإن صاحبه كلما كان أبر وأصدق وأدين، كان علمه به ونفوذه فيه أقوى، وبالله التوفيق.



فصل

فى كسب الحجام

الحكم السادس: خبث كسب الحجام، ويدخل فيه الفاسد والشارط، وكل من يكون كسبه من إخراج الدم، ولا يدخل فيه الطيب، ولا الكحل ولا البيطار لا فى لفظه ولا فى معناه، وصح عن النبى ﷺ: «أنه حكم بخبثه وأمر صاحبه أن يعلفه ناضجه أو رقيقه»^(١) وصح عنه أنه احتجم وأعطى الحجام أجره^(٢).

فأشكل الجمع بين هذين على كثير من الفقهاء، وظنوا أن النهى عن كسبه منسوخ بإعطائه أجره، ومن سلك هذا المسلك الطحاوى، فقال فى احتجاجه للكوفيين فى إباحة بيع الكلاب، وأكل أثمانها: لما أمر النبى ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال: «ما لى وللكلاب»، ثم رخص فى كلب الصيد، وكلب الغنم^(٣)، وكان بيع الكلاب إذ ذاك والانتفاع به حراماً، وكان قاتله مؤدياً للفرض عليه فى قتله، ثم نسخ ذلك، وأباح الاصطياد به، فصار كسائر الجوارح فى جواز بيعه، قال: ومثل ذلك نهى ﷺ عن كسب الحجام، وقال: «كسب الحجام خبيث» ثم أعطى الحجام أجره، وكان ذلك ناسخاً لمنعه وتحريمه ونهيه. انتهى كلامه.

(١) من محبة: أنه استأذن رسول الله ﷺ فى إجارة الحجام، فنهاه عنها، فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى أمره: أن أعلفه ناضجك ورقيقك، رواه أحمد (٤٣٦/٥) وأبو داود (٣٤٢٢) والترمذى (١٢٧٧) وابن ماجه (٢١٦٦) والبيهقى (٢٠٣٤) والطحاوى شرح الآثار (١٣٢/٤) والبيهقى (٢٣٧/٩) والطبرانى فى الكبير (٥٤٧١) وابن حبان (٥١٥٤٠ - احسان) وسنده صحيح.

(٢) رواه البخارى (٢٢٧٨) ومسلم (٣٩٦٤) ومالك فى الموطأ (٩٧٤/٢) وابن ماجه (٢١٦٢) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

(٣) رواه مسلم (٣٩٤٥) كتاب البيوع، باب: الأمر بقتل الكلاب وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو روع، وأبو داود (٧٤) والنسائى (١٧٧/١) وابن ماجه (٣٦٥، ٣٢٠٠) من حديث ابن المغفل رضى الله عنه.

وأسهلُ ما فى هذه الطريقة أنها دعوى مجردة لا دليلَ عليها، فلا تُقبل، كيف وفى الحديث نفسه ما يُبطلها، فإنه ﷺ أمر بقتل الكلاب، ثم قال: « ما بالهم وبأل الكلاب » ثم رخصَ لهم فى كلب الصيد.

وقال ابنُ عمر أمرَ رسولُ الله ﷺ بقتل الكلابِ إلا كَلْبَ الصيدِ أو كلب غنمٍ أو ماشية^(١).

وقال عبدُ الله بن مغفل: أمرنا رسولُ الله ﷺ بقتل الكلابِ ثم قال ما بالهم وبأل الكلابِ، ثم رخصَ فى كلب الصيد، وكتب الغنم^(٢).

والحديثان فى «صحيح» فدلَّ على أن الرخصة فى كلب الصيد وكتب الغنم وقعت بعد الأمر بقتل الكلاب، فالكلبُ الذى أذن رسولُ الله ﷺ فى اقتنائه هو الذى حرمَ ثمنه، وأخبر أنه خبيثٌ دونَ الكلب الذى أمر بقتله، فإن المأمورَ بقتله غيرُ مستبقى حتى تحتاج الأمة إلى بيان حكم ثمنه، ولم تجر العادةُ ببيعه وشرائه بخلاف الكلب المأذون فى اقتنائه، فإن الحاجة داعية إلى بيان حكم ثمنه أولى من حاجتهم إلى بيان ما لم تجرِ عادتهم ببيعه، بل قد أمرُوا بقتله.

ومما يبين هذا أنه ﷺ ذكر الأربعة التى تُبذل فيها الأموال عادة لحرص النفوس عليها وهى ما تأخذُه الزانية والكاهنُ والحجامُ وبائع الكلب فكيف يُحمل هذا على كلب لم تجرِ العادةُ ببيعه، وتخرج منه الكلاب التى إنما جرت العادة ببيعها هذا من الممتنع البين امتناعه، وإذا تبين هذا، ظهر فساد ما شبه به من نسخ خُبثِ أجرة الحجام، بل دعوى النسخ فيها أبعد.

وأما إعطاءُ النبىِّ ﷺ الحجام أجره، فلا يعارضُ قوله «كسب الحجام خبيث» فإنه لم يقل: إن إعطاءه خبيث، بل إعطاؤه إما واجب، وإما مستحب، وإما جائز ولكن هو خبيثٌ بالنسبة إلى الآخذ، وخُبثُه بالنسبة إلى آكله، فهو خبيثُ الكسب، ولم يلزم من ذلك تحريمه، فقد سُمى النبىُّ ﷺ الثوم والبصل خبيثين مع إباحة أكلهما، ولا يلزم من إعطاء النبىِّ ﷺ الحجام أجره حِلُّ آكله فضلاً عن كون آكله طيباً، فإنه قال:

(١) رواه مسلم (٣٩٤٣) والترمذى (١٤٨٨) والنسائى (١٨٤/٧).

(٢) سبق تخريجه.

« إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ الْعَطِيَّةَ يَخْرُجُ بِهَا يَتَأَبَّطُهُ نَارًا »^(١)، والنبي ﷺ قد كان يُعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ وَالْفَيْءِ مَعَ غَنَاهُمْ، وَعَدَمَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ، لِيَبْذُلُوا مِنَ الْإِسْلَامِ وَالطَّاعَةِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ بِدُونِ الْعَطَاءِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ تَوَقُّفُ بَذْلِهِ عَلَى الْإِخْذِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ الْمَبَادَرَةُ إِلَى بَذْلِهِ بِلاَ عَوْضٍ.

وهذا أصل معروف من أصول الشرع أن العقد والبذل قد يكون جائزاً، أو مستحباً، أو واجباً من أحد الطرفين، مكروهاً أو محرماً من الطرف الآخر، فيجب على الباذل أن يَبْذُلَ ويحرم على الآخذ أن يأخذه.

وبالجملة فخبثُ أَجْرِ الْحِجَّامِ من جنس خُبثِ أَكْلِ الثُّومِ والبَصْلِ، لكن هذا خبيثُ الرَّائِحَةِ، وهذا خبيثُ لَكْسِهِ.

فإن قيل: فما أطيبُ المكاسب وأحلُّها؟ قيل هذا فيه ثلاثة أقوال للفقهاء. أحدها: أنه كسبُ التجارة.

والثاني: أنه عملُ اليد في غير الصنائع الدنيئة كالْحِجَامَةِ ونحوها.

والثالث: أنه الزَّرَاعَةُ، ولكل قول من هذه وجه من الترجيح أثراً ونظراً، والراجع أن أحلَّها الكسبُ الذي جعل منه رِزْقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهو كسبُ الْغَانِمِينَ وما أُبِيحَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ الشَّارِعِ، وهذا الكسبُ قد جاء في القرآن مدحُه أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، وَأُثْنِيَ عَلَى أَهْلِهِ مَا لَمْ يُثْنِ عَلَى غَيْرِهِمْ، ولهذا اختاره اللَّهُ لْخَيْرِ خَلْقِهِ، وخاتَمَ أَنْبِيَائِهِ وَرَسُولَهُ حَيْثُ يَقُولُ: « بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمَحِي، وَجُعِلَ الذَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي »^(٢)، وهو الرِّزْقُ الْمَأْخُوذُ بِعِزَّةٍ وَشَرَفٍ وَقَهْرٍ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ، وجعل أحب شيء إلى اللَّهِ، فلا يُقَاوِمُهُ كَسْبُ غَيْرِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) حسن. رواه أحمد (٣/١٦) والبخاري (٩٢٥) والحاكم (١/٤٦) وابن حبان (٣٤١٢ و ٣٤١٤ - إحصان) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
(٢) سبق تخريجه.

فصل

فى حكمه عليه السلام فى بيع عسب الفحل وضرابه

فى صحيح البخارى عن ابن عمر أن النبىَّ عليه السلام نهى عن عسب الفحل^(١).
وفى صحيح مسلم عن جابر أن النبىَّ عليه السلام نهى عن بيع ضرب الفحل^(٢).
وهذا الثانى تفسير للأول، وسمى أجرة ضرابه بيعاً إما لكون المقصود هو الماء الذى له، فالثمن مبذول فى مقابلة عين مائه، وهو حقيقة البيع، وإما أنه سُمى إجارته لذلك بيعاً، إذ هى عقد معاوضة وهى بيع المنافع، والعادة أنهم يستأجرون الفحل للضراب، وهذا هو الذى نُهى عنه، والعقد الوارد عليه باطل، سواء كان بيعاً أو إجارة، وهذا قول جمهور العلماء، منهم أحمد والشافعى، وأبو حنيفة وأصحابهم.
وقال أبو الوفاء بن عقيل: ويحتملُ عندي الجواز، لأنه عقد على منافع الفحل، ونزوه على الأنثى وهى منفعة مقصودة، وماء الفحل يدخل تبعاً، والغالب حصوله عقيب نزوه، فيكون كالعقد على الظئر، ليحصل اللبن فى بطن الصبى، وكما لو استأجر أرضاً، وفيها بئر ماء، فإن الماء يدخل تبعاً وقد يغتفر فى الاتباع ما لا يغتفر فى المتبوعات.

وأما مالك فحكى عنه جوازه، والذى ذكره أصحابه التفصيل، فقال صاحب «الجواهر»^(٣) فى باب فساد العقد من جهة نهى الشارع: ومنها بيعُ عسب الفحل، ويحمل النهى فيه على استئجار الفحل على لقاح الأنثى وهو فاسد؛ لأنه غير مقدور على تسليمه، فأما أن يستأجره على أن يتزو عليه دفعات معلومة، فذلك جائز، إذ هو أمد معلوم فى نفسه، ومقدور على تسليمه.

والصحيحُ تحريره مطلقاً وفسادُ العقد به على كل حال، ويحرم على الآخر أخذُ

(١) رواه البخارى (٢٢٨٤) كتاب الإجارة، باب: عسب الفحل.

(٢) رواه مسلم (٣٩٢٩) كتاب البيوع، باب: تحريم فضل بيع الماء الذى يكون بالفلاة، والنسائى فى «البيوع» (٣١٠/٧) باب: بيع ضراب الحمل.

(٣) هو العلامة جمال الدين أبو محمد عبد الله بن نجوم بن شاس بن نزار الجذامى السعدى المصرى شيخ المالكية فى عصره. اعتزل الفتيا فى آخر عمره بعد أن حج، ومات بغير دمياط سنة ٦١٦ هـ كتابه هذا نسقه على ترتيب الوجيز للغزالي، قال ابن خلكان: فيه دلالة على غزارة علمه وفضله؟ والطائفة المالكية بمصر عاكفة عليه لحسنه، وكثرة فوائده انظر: «وفيات الأعيان» (١٦/٣) و «البداية والنهاية» و «شذرات الذهب» (٦٩/٥).

أجرة ضرابه، ولا يحرم على المعطى، لأنه بذل ماله فى تحصيل مباح يحتاج إليه ولا يمنع من هذا كما فى كسب الحجام، وأجرة الكسّاح، والنبي ﷺ نهى عما يعتادونه من استئجار الفحل للضراب، وسمى ذلك بيع عَسْبِهِ، فلا يجوز حمل كلامه على غير الواقع والمعتاد وإخلاء الواقع من البيان مع أنه الذى قصد بالنهى، ومن المعلوم أنه ليس للمستأجر غرض صحيح فى نزو الفحل على الأثنى الذى له دفعات معلومة، وإنما غرضه نتيجة ذلك وثمرته، ولاجله بذل ماله. وقد علّل التحريم بعدة علل.

إحداها: أنه لا يقدر على تسليم المعقود عليه، فأشبهه إجارة الآبق، فإن ذلك متعلق بإختيار الفحل وشهوته.

الثانية: أن المقصود هو الماء وهو مما لا يجوز إفراؤه بالعقد، فإنه مجهولُ القدر والعين وهذا بخلاف إجارة الظئر، فإنها احتملت بمصلحة الأدمى، فلا يُقاسُ عليها غيرها، وقد يقال - والله أعلم - إن النهى عن ذلك من محاسن الشريعة وكمالها فإن مقابلة ماء الفحل بالاثمان، وجعله محلاً لعقود المعاوضات مما هو مستقيح ومستهجَن عند العقلاء، وفاعل ذلك عندهم ساقط من أعينهم فى أنفسهم، وقد جعل الله سبحانه فطرَ عباده لا سيما المسلمين ميزاناً للحسن والقيح، فما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً، فهو عند الله قبيح^(١).

ويزيد هذا بياناً أن ماء الفحل لا قيمة له، ولا هو مما يُعاوض عليه، ولهذا لو نزا فحلُ الرجل على رَمَكَة غيره، فأولدها، فالولد لصاحب الرَمَكَة اتفاقاً، لأنه لم ينفصل عن الفحل إلا مجرد الماء وهو لا قيمة له، فحرمت هذه الشريعة الكاملة المعاوضة على ضرابه ليتناوله الناس بينهم مجاناً، لما فيه من تكثير النسل المحتاج إليه من غير إضرار بصاحب الفحل، ولا نقصان من ماله، فمن محاسن الشريعة إيجابُ بذل هذا مجاناً، كما قال النبي ﷺ: «إِنَّ مِنْ حَقِّهَا إِطْرَاقَ فَحْلِهَا وَإِعَارَةَ دَلْوِهَا»^(٢).

(١) هو من قول ابن مسعود رضى الله عنه، رواه أحمد فى «المستد» (٣٧٩/١) والبعض يرفعه إلى النبي ﷺ ولا يصح مرفوعاً.

(٢) رواه مسلم (٢٢٦٠) كتاب الزكاة، باب: إثم مانع الزكاة من حديث جابر رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم، ولا يودى حقها إلا وتنصحه أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقر، تطؤه ذات الظلف بظلفها، وتنصحه ذات القرن بقرنها ليس فيها يومئذ جماء ولا مكسورة القرن، قلنا يا رسول الله وما حقها؟ قال: إطراق فحلها وإعارة دلوها، ومنيحتها... الحديث رواه النسائى فى الزكاة (٢٧/٥) باب: مانع زكاة البقر.

فهذه حقوقٌ يضر بالناس منعها إلا بالمعاوضة، فأوجبت الشريعة بذلها مجاناً.

فإن قيل: فإذا أهدى صاحبُ الأنثى إلى صاحب الفحل هديةً، أو ساق إليه كرامة، فهل له أخذها؟ قيل: إن كان ذلك على وجه المعاوضة والاشتراط فى الباطن لم يحلَّ له أخذها، وإن لم يكن كذلك فلا بأس به، قال أصحابُ أحمد والشافعى: وإن أعطى صاحبُ الفحل هدية، أو كرامة من غير إجارة، جاز، واحتج أصحابنا بحديث روى عن أنس رضى الله عنه، عن النبى ﷺ أنه قال: إذا كان إكراماً، فلا بأس، ذكره صاحب «المغنى» ولا أعرف حالَ هذا الحديث، ولا من خرَّجه، وقد نص أحمد فى رواية ابن القاسم على خلافه، فقيل له: ألا يكون مثلَ الحجام يُعطى، وإن كان منهياً عنه؟ فقال: لم يبلغنا أن النبى ﷺ أعطى فى مثل هذا شيئاً كما بلغنا فى الحجام.

واختلف أصحابنا فى حمل كلام أحمد رحمه الله على ظاهره، أو تأويله، فحمله القاضى على ظاهره، وقال: هذا مقتضى النظر، لكن ترك مقتضاه فى الحجام، فبقى فيما عداه على مقتضى القياس. وقال أبو محمد فى «المغنى»: كلام أحمد يُحمل على الورع لا على التحريم، والجواز أرفق بالناس، وأوفق للقياس.



فصل

ذكر حكم رسول الله ﷺ فى المنع من بيع

الماء الذى يشترك فيه الناس

ثبت فى صحيح مسلم من حديث جابر رضى الله عنه قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيع فضلِ الماء^(١).

وفيه عنه قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيعِ ضِرَابِ الفحلِ، وعن بيعِ الماءِ والأرضِ لِتُحْرَثَ، فعن ذلك نهى رسولُ الله ﷺ^(٢).

وفى «الصحيحين» عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال: «لَا

(١) رواه مسلم (٣٩٢٨) كتاب البيوع، باب: تحريم فضل بيع الماء الذى يكون بالفلاة، وابن ماجه فى «الرمون»

(٢) رواه مسلم (٣٩٢٩) والنسائى (٧/ ٣١٠).

(٢٤٧٧) باب: النهى عن بيع الماء.

يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ» وفى لفظ آخر «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لَتَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءَ»، وقال البخارى فى بعض طرقه: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لَتَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلَالِ»^(١).

وفى «المسند» من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال: «مَنْ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ أَوْ فَضْلَ كَلَّتِهِ، مَنَعَهُ اللَّهُ فَضْلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وفى سنن ابن ماجه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يُمْنَعْنَ: الْمَاءُ وَالْكَالُ وَالنَّارُ»^(٣).

وفى «سننه» أيضاً عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءُ وَالنَّارُ وَالْكَالُ، وَثَمَنُهُ حَرَامٌ»^(٤).

وفى صحيح البخارى من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ كَانَ لُصُّهُ فَضْلُ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ فَمَنَعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامَهُ لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يَعْطِهِ مِنْهَا، سَخَطَ وَرَجُلٌ أَقَامَ سَلْعَةً بَعْدَ الْعَصْرِ فَقَالَ: وَاللَّهِ الَّذِى لَا إِلَهَ غَيْرُهُ أُعْطِيتُ بِهَا كَذَا، فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧]^(٥).

وفى سنن أبى داود عن بُهَيْسَةَ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ أَبِى النَّبِىِّ ﷺ، فَجَعَلَ يَدْنُو مِنْهُ وَيَلْتَزِمُهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا نَبِىَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِى لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: «الْمَاءُ» قَالَ: يَا نَبِىَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِى لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ «الْمَلْحُ»، قَالَ: يَا نَبِىَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِى لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: «أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ خَيْرٌ لَكَ»^(٦).

(١) رواه البخارى (٣٣٥٣) ومسلم (٣٩٣٠ و ٣٩٣١) والترمذى (١٢٧٢).

(٢) حسن. رواه أحمد (١٧٩/٢ و ١٨٣ و ٢٢١).

(٣) صحيح. رواه ابن ماجه (٢٤٧٣) كتاب الرهون، باب: المسلمون شركاء فى ثلاث.

(٤) صحيح. دون قوله: «وثنمه حرام» رواه ابن ماجه (٢٤٧٢) وفى سننه عبد الله بن خراش وهو ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار: الكذاب، ولكن ورد الحديث بهذا اللفظ بسند صحيح، رواه أحمد (٣٦٤/٥) وأبو داود (٣٤٧٧) والبيهقى (١٥٠/٦) من حديث حريز بن عثمان حدثنا أبو الخدّاش عن رجل من أصحاب النبى ﷺ قال: «غزوت مع النبى ﷺ ثلاثاً: رستمه يقول: الناس شركاء فى ثلاث: فى الماء والكلأ والنار».

(٥) رواه البخارى (٢٣٥٨) كتاب الشرب والمساقاة، باب: إثم من منع ابن السبيل من الماء.

(٦) ضعيف. رواه أبو داود (١٦٦٩ و ٩٣٤٧٦) والبيهقى (١٥٠/٦) وأبو عبيد فى «الأموال» (٧٣٦) وفى سننه سيار بن منظور، وهو مقبول كما فى «التقريب» (٣٤٣/١) وبهيسة، قال عنها الحافظ: لا تعرف ويقال إن لها صعبة «التقريب» (٥٩١/٢) قلت: ولو ثبت أنها صحابة ففى الطريق إليها سيار بن منظور.

الماء خلقه الله فى الأصل مشتركاً بين العباد والبهائم، وجعله سقياً لهم، فلا يكون أحدٌ أحصاه من أحد، ولو أقام عليه، وتنا عليه، قال عمرُ ابن الخطاب رضى الله عنه: ابنُ السبيل أحقُّ من التَّانِيءِ عليه، ذكره أبو عبيد عنه^(١).

وقال أبو هريرة: ابنُ السبيل أولُ شاربٍ.

فأما من حازه فى قربته أو إنائه، فذاك غيرُ المذكور فى الحديث، وهو بمنزلة سائر المباحات إذا حازها إلى ملكه، ثم أراد بيعها كالخطب والكلاء والملح، وقد قال النبى عليه السلام: «لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتى، بحزمة حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خيرٌ له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه» رواه البخارى^(٢).

وفى «الصحيحين» عن على رضى الله عنه قال: أصبتُ شارباً مع رسول الله عليه السلام فى مغنم يوم بدر، وأعطانى رسولُ الله عليه السلام شارباً آخر، فأنختهما يوماً عند باب رجل من الأنصار وأنا أريدُ أن أحملَ عليهما إذ خرأ لأبيعه^(٣). وذكر الحديث.

فهذا فى الكلاء والخطب المباح بعد أخذه وإحرازه، وكذلك السمك وسائر المباحات، وليس هذا محلُّ النهى بالضرورة ولا محلُّ النهى أيضاً ببيع مياه الأنهار الكبار المشتركة بين الناس، فإن هذا لا يُمكن منعها، والحجرُ عليها، وإنما محلُّ النهى صور.

أحدها: المياه المنتقعة من الأمطار إذا اجتمعت فى أرض مباحة، فهى مشتركة بين الناس، وليس أحدٌ أحقَّ بها من أحد إلا بالتقديم لقرب أرضه كما سيأتى إن شاء الله تعالى، فهذا النوع لا يحلُّ بيعه ولا منعه، ومانعه عاصٍ مستوجبٌ لعيد الله ومنع فضله إذ منع فضل ما لم تعمل يده.

فإن قيل: فلو اتخذ فى أرضه المملوكة له حفرةً يجمع فيها الماء، أو حفر بئراً، فهل يملكه بذلك، ويحلُّ له بيعه؟ قيل: لا ريب أنه أحقُّ به من غيره، ومتى كان الماءُ النابع فى ملكه، والكلاء والمعدن فوق كفايته لشربه وشرب ماشيته ودوابه، لم يجبُ

(١) فى «الأموال» ص ٣٥، قال ابن الأثير: أراد بقوله «التانى» ابن السبيل إذا مرَّ بركبةٍ عليها قوم مقيمون فهو أحق بالماء منهم، لانه مجتار وهم مقيمون، يقال: تنا فهو تانىء: إذا قام فى البلد وغيره.

(٢) رواه البخارى (١٤٧١) كتاب الزكاة، باب: الاستعفاف عن المسألة.

(٣) رواه البخارى (٤٠٠٣) ومسلم (٥٠٣٥) وروى داود (٢٩٨٦) والشافر: الناقعة الحسنة.

عليه بذله، نص عليه أحمد، وهذا لا يدخل تحت وعيد النبي ﷺ، فإنه إنما توعد من منع فضل الماء، ولا فضل في هذا.

فصل

وما فضل منه عن حاجته وحاجة بهائمه وررعه، واحتاج إليه آدمي مثله أو بهائمه، وبذلك بغير عوض، ولكل واحد أن يتقدم إلى الماء ويشرب ويسقى ما شيته، وليس لصاحب الماء منعه من ذلك، ولا يلزم الشارب وساقى البهائم عوض وهل يلزمه أن يبذل له الدلو والبكرة والحبل مجاناً، أو له أن يأخذ أجرته؟ على قولين وهما وجهان لأصحاب أحمد في وجوب إعارة المتاع عند الحاجة إليه، أظهرهما دليلاً وجوبه، وهو من الماعون. قال أحمد: إنما هذا في الصحارى والبرية دون البنيان يعني: أن البنيان إذا كان فيه الماء، فليس لأحد الدخول إليه إلا بإذن صاحبه، وهل يلزمه بذل فضل مائه لزراع غيره؟ فيه وجهان، وهما روايتان عن أحمد.

أحدهما: لا يلزمه، وهو مذهب الشافعي، لأن الزرع لا حرمة له في نفسه، ولهذا لا يجب على صاحبه سقيه بخلاف الماشية.

والثاني: يلزمه بذله، واحتج لهذا القول بالأحاديث المتقدمة وعمومها وبما روى عن عبيد الله بن عمرو أن قِيمَ أرضه بالوهط كتب إليه يخبره أنه سقى أرضه، وفضل له من الماء فضل يطلب بثلاثين ألفاً، فكتب إليه عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما: اقم قلذك، ثم اسق الأدنى، فالأدنى، فإني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع فضل الماء^(١).

قالوا: وفي منعه من سقى الزرع إهلاكه وإفساده، فحرم كالماشية. وقولكم: لا حرمة له، فلصاحبه حرمة، فلا يجوز التسبب إلى إهلاك ماله، ومن سلم لكم أنه لا حرمة للزرع؟ قال أبو محمد المقدسي: ويحتمل أن يمنع نفى الحرمة عنه، فإن إضاعة المال منهى عنها، وإتلافه محرم، وذلك دليل على حرمة.

فإن قيل: فإذا كان في أرضه أو داره بئر نابعة، أو عين مستنبطة، فهل تكون

(١) ذكره أبو عبيد في «الأموال» (ص ٣٧٩ - ٩٣٨٠ والوهط: قرية بالطائف على ثلاثة أميال عن مرج وفيها كرم لعبد الله بن عمرو بن العاص كان على ألف ألف، وقوله قلذك، أي إذا سقيت أرضك يوم نوبتها فاعط من بليك.

ملكاً له تبعاً لملك الأرض والدار ؟ قيل : أما نفسُ البئرِ وأرض العين ، فمملوكةٌ لملك الأرض ، وأما الماءُ ، ففيه قولان ، وهما روايتان عن أحمد ، ووجهان لأصحاب الشافعى .

أحدهما : أنه غيرُ مملوك ، لأنه يجرى من تحت الأرض إلى ملكه ، فأشبهه الجارى فى النهر إلى ملكه .

والثانى : أنه مملوك له ، قال أحمد فى رجل له أرضٌ ولآخر ماء ، فاشترك صاحبُ الأرض وصاحبُ الماء فى الزرع : يكون بينهما ؟ فقال : لا بأس ، وهذا القولُ اختيارُ أبى بكر .

وفى معنى الماء المعادنُ الجارية فى الأملاك كالقَارِ والنَّظْط والمُوميا ، والمِلْح ، وكذلك الكَلأُ النابتُ فى أرضه كُلُّ ذلك يُخرج على الروائين فى الماء ، وظاهر المذهب أن هذا الماء لا يملك ، وكذلك هذه الأشياء قال أحمد : لا يُعجبني بيعُ الماء البتة ، وقال الأثرم : سمعتُ أبا عبد الله يسأل عن قوم بينهم نهر تشرب منه أرضهم لهذا يوم ، ولهذا يومان يتفقون عليه بالحصص ، فجاء يومى ولا احتاج إليه أكره بدراهم ؟ قال : ما أدرى ، أما النبىُّ ﷺ ، فنهى عن بيع الماء ، قيل : إنه ليس يبيعه ، إنما يكرهه ، قال : إنما احتالوا ، بدأ ليحسّنوه ، فأى شيء هذا إلا البيع انتهى .

وأحاديثُ اشتراكِ الناس فى الماء دليلٌ ظاهر على المنع من بيعه ، وهذه المسألة التى سئل عنها أحمد هى التى قد ابتلى بها الناس فى أرض الشام وبساتينه وغيرها ، فإن الأرضَ والبستانَ يكونُ له حقٌّ من الشرب من نهر ، فيفصل عنه ، أو يبينه دوراً ، وحوانيت ، ويؤجر ماءه ، فقد توقف أحمد أولاً ، ثم أجاب بأن النبىَّ ﷺ نهى عن بيع الماء ، فلما قيل له : إن هذه إجارة ، قال : هذه التسميةُ حيلة ، وهى تحسينُ اللفظ ، وحقيقةُ العقد البيعُ ، وقواعدُ الشريعة تقتضى المنع من بيع هذا الماء فإنه إنما كان له حقُّ التقديم فى سقى أرضه من هذا الماء المشترك بينه وبين غيره ، فإذا استغنى عنه ، لم يجز له المعاوضةُ عنه ، وكان المحتاج إليه أولى به بعده ، وهذا كمن أقام على معدن ، فأخذ منه حاجته ، لم يجز له أن يبيعَ باقيه بعدَ نزعِه عنه .

وكذلك مَنْ سبق إلى الجلوس فى رَحْبةٍ أو طريق واسعة ، فهو أحقُّ بها ما دام جالساً ، فإذا امتغنى عنها ، وأجر مقعده ، لم يجز ، وكذلك الأرضُ المباحة إذا كان فيها

كلأ أو عشب، فسبق بدوابه إليه، فهو أحقُّ برعيه ما دامت دوابه فيه، فإذا طلب الخروج منها، وبيع ما فَضَّلَ عنه، لم يكن له ذلك وهكذا هذا الماء سواء، فإنه إذا فارق أرضه، لم يبق له فيه حقٌّ، وصار بمنزلة الكلا الذي لا اختصاص له به، ولا هو في أرضه.

فإن قيل: الفرقُ بينهما أن هذا الماء في نفس أرضه، فهو منفعةٌ من منافعها، فملكه بملكها كسائر منافعها بخلاف ما ذكرتم من الصور، فإن تلك الأعيان ليست من ملكه، وإنما له حقُّ الانتفاع والتقديم إذا سبق خاصة.

قيل: هذه النكتة التي لأجلها جوَّزَ من جوَّزَ بيعه، وجعل ذلك حقاً من حقوق أرضه، فَمَلَّكَ المعاوضة عليه وحده كما يملكُ المعاوضة عليه مع الأرض، فيقال: حقُّ أرضه في الانتفاع لا في ملك العين التي أودعها الله فيها بوصف الاشتراك، وجعل حقه في تقديم الانتفاع على غيره في التحجر والمعاوضة، فهذا القول هو الذي تقتضيه قواعدُ الشرع وحكمته واشتماله على مصالح العالم، وعلى هذا فإذا دخل غيره بغير إذنه، فأخذ منه شيئاً، لأنه مباح في الأصل، فأشبه ما لو عَشَّشَ في أرضه طائر، أو حصل فيها ظبي، أو نضب ماؤها عن سمك، فدخل إليه، فأخذه.

فإن قيل: فهل له منعه من دخول ملكه، وهل يجوزُ دخوله في ملكه بغير إذنه؟ قيل: قد قال بعضُ أصحابنا: لا يجوزُ له دخولُ ملكه لأخذ ذلك بغير إذنه، وهذا لا أصل له في كلام الشارع، ولا في كلام الإمام أحمد، بل قد نص أحمد على جواز الرعى في أرضٍ غيرٍ مباحة مع أن الأرض ليست مملوكة له ولا مستأجرة ودخولها لغير الرعى ممنوع منه. فالصوابُ أنه يجوز له دخولها لأخذ ما له أخذه، وقد يتعذرُ عليه غالباً استئذان مالِكها، ويكون قد احتاج إلى الشرب وسقى بهائمه ورعى الكلا، ومالك الأرض غائب، فلو منعناه من دخولها إلا بإذنه كان في ذلك إضرارٌ بهائمه.

وأيضاً فإنه لا فائدة لهذا الإذن، لأنه ليس لصاحب الأرض منعه من الدخول، بل يجبُ عليه تمكينه، فغاية ما يقدر أنه لم يأذن له، وهذا حرامٌ عليه شرعاً لا يحِلُّ له منعه من الدخول، فلا فائدة في توقف دخوله على الإذن.

وأيضاً فإنه إذا لم يتمكن من أخذ حقه الذى جعله له الشارع إلا بالدخول فهو مأذون فيه شرعاً، بل لو كان دخوله بغير إذنه لغيره على حريمه وعلى أهله، فلا يجوز له الدخول بغير إذن، فأما إذا كان فى الصحراء، أو دار فيها بئر ولا أنيس بها، فله الدخول بإذن وغيره، وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٩]، وهذا الدخول لغير بيوتهم حتى يستأنسوا ويسلموا على أهلها، والاستئناس هنا: الاستئذان، وهى فى قراءة بعض السلف كذلك، ثم رفع عنهم الجناح فى دخول البيوت غير المسكونة لأخذ متاعهم، فدل ذلك على جواز الدخول إلى بيت غيره وأرضه غير المسكونة، لأخذ حقه من الماء والكلأ، فهذا ظاهر القرآن، وهو مقتضى نص أحمد وبالله التوفيق.

فإن قيل: فما تقولون فى بيع البئر والعين نفسها: هل يجوز؟ قال الإمام أحمد: إنما نهى عن بيع فضل ماء البئر والعيون فى قراره، ويجوز بيع البئر نفسها والعين، ومشتريها أحق بمائها، وهذا الذى قاله الإمام أحمد هو الذى دلّت عليه السنة، فإن النبى عليه السلام قال: «مَنْ يَشْتَرِ بَيْتْرَ رُومَةَ يُوسَعُ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَهُ الْجَنَّةُ»^(١) أو كما قال، فاشترها عثمان بن عفان رضى الله عنه من يهودى بأمر النبى عليه السلام وسبّلها للمسلمين وكان اليهودى يبيع ماءها. وفى الحديث أن عثمان رضى الله عنه اشترى منه نصفها باثنى عشر ألفاً، ثم قال لليهودى: اختر إما أن تأخذها يوماً وأخذها يوماً، وإما أن تنصب لك عليها دلوأً، وأنصب عليها دلوأً، فاختار يوماً ويوماً، فكان الناس يستقون منها فى يوم عثمان لليومين، فقال اليهودى: أفسدت على بشرى، فاشترى باقيةا، فاشتراه بثمانية آلاف، فكان فى هذا حجة على صحة بيع البئر وجواز شرائها، وتسليمها، وصحة بيع ما يسقى منها، وجواز قسمة الماء بالمهاياة، وعلى كون المالك أحق بمائها، وجواز قسمة ما فيه حق وليس بمملوك.

فإن قيل: فإذا كان الماء عندكم لا يملك، ولكل واحد أن يستقى منه حاجته، فكيف أمكن اليهودى تحجره حتى اشترى عثمان البئر وسبّلها، فإن قلتم: اشترى نفس البئر وكانت مملوكة، ودخل الماء تبعاً، أشكل عليكم من وجه آخر وهو أنكم قررتم أنه يجوز للرجل دخول أرض غيره لأخذ الكلأ والماء، وقضية بئر اليهودى تدل على

(١) حسن . رواه الترمذى (٣٧٠٣) كتاب المناقب باب: مناقب عثمان بن عفان رضى الله عنه والنسائى (٦/٢٣٥) كتاب الاحباس، باب: وقف المساجد . والبيهقى (٦/١٦٨).

أحد أمرين ولا بُد، إما ملك الماء بملك قراره، وإما على أنه لا يجوز دخول الأرض لأخذ ما فيها من المباح إلا بإذن مالِكها.

قيل: هذا سؤال قوى، وقد يتمسك به من ذهب إلى واحد من هذين المذهبين، ومن منع الأمرين، يُجيب عنه بأن هذا كان في أول الإسلام، وحين قدم النبي ﷺ وقبل تقرر الأحكام، وكان اليهود إذ ذاك لهم شوكة بالمدينة، ولم تكن أحكام الإسلام جارية عليهم، والنبي ﷺ لما قدم، صالحهم، وأقرهم على ما بأيديهم، ولم يتعرّض له، ثم استقرت الأحكام، وزالت شوكة اليهود لعنهم الله، وجرت عليهم أحكام الشريعة، وسياق قصة هذه البئر ظاهر في أنها كانت حين مقدم النبي ﷺ المدينة في أول الأمر.

فصل

وأما المياه الجارية، فما كان نابعاً من غير ملك كالأنهار الكبار وغير ذلك، لم يملك بحال، ولو دخل إلى أرض رجل، لم يملكه بذلك وهو كالطير يدخل إلى أرضه، فلا يملك بذلك، ولكل واحدة أخذه وصيده، فإن جعل له في أرضه مصنعاً أو بركة يجتمع فيها، ثم يخرج منها، فهو كنقع البئر سواء، وفيه من النزاع ما فيه وإن كان لا يخرج منها، فهو أحق به للشرب والسقى، وما فضل عنه، فحكمه حكم ما تقدم.

وقال الشيخ في « المغنى »: « وإن كان ماءٌ يسيرٌ في البركة لا يخرج منها، فالأولى أنه يملكه بذلك على ما سنذكره في مياه الأمطار.

ثم قال: فأما المصانع المتخذة لمياه الأمطار تجتمع فيها ونحوها من البرك وغيرها فالأولى أن يملك ماؤها، ويصح بيعه إذا كان معلوماً، لأنه مباح حصله في شيء معدّ له، فلا يجوز أخذه شيء منه إلا بإذن مالِكه.

وفي هذا نظر، مذهباً ودليلاً، أما المذهب، فإن أحمد قال: إنما نهى عن بيع فضل ماء البئر والعيون في قراره، ومعلوم أن ماء البئر لا يفارقها، فهو كالبركة التي اتخذت مقراً كالبئر سواء، ولا فرق بينهما، وقد تقدم من نصوص أحمد ما يدل على المنع من بيع هذا، وأما الدليل فما تقدم من النصوص التي سقناها، وقوله في الحديث الذي رواه البخاري في وعيد الثلاثة، « والرجل على فضل ماءٍ يمنعه ابن السبيل »

ولم يُفرق بين أن يكونَ ذلك الفضلُ فى أرضه المختصة به، أو فى الأرض المباحة، وقوله: « النَّاسُ شُرَكَاءُ فى ثَلَاثٍ » ولم يشترط فى هذه الشركة كون مقره مشتركاً، وقوله وقد سئل: ما الشيء الذى لَا يَحِلُّ منعه ؟ فقال: الماء، ولم يشترط كون مقره مباحاً، فهذا مقتضى الدليل فى هذه المسألة أثراً ونظراً.



فصل

ذَكَرَ حَكَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فى

منع الرجل من بيع ما ليس عنده

فى « السُّنَنِ » و« المسند » من حديث حكيم بن حزام قال: قلتُ يا رسولَ اللَّهِ يأتينى الرجلُ يسألنى من البيع ما ليس عندى، فأبيعه منه، ثم أبتاعه من السوق، فقال « لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ »^(١) قال الترمذى: حديث حسن.

وفى « السنن » نحوه من حديث ابن عمرو رضى الله عنه، ولفظه: « لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فى بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ »^(٢) قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

فاتفق لفظُ الحديثين على نهيه ﷺ عن بيع ما ليس عنده، فهذا هو المحفوظ من لفظه ﷺ وهو يتضمن نوعاً من الغرر، فإنه إذا باعه شيئاً معيناً، وليس فى ملكه ثم مضى ليشتريه، أو يسلمه له، كان متردداً بين الحصول وعدمه، فكان غرراً يشبه القمار، فنُهِيَ عنه.

وقد ظنَّ بعضُ الناس أنه إنما نهى عنه، لكونه معدوماً، فقال: لا يَصِحُّ بَيْعُ المَعْدُومِ، وروى فى ذلك حديثاً أنه ﷺ نهى عَنِ بَيْعِ المَعْدُومِ، وهذا الحديث لا يُعرف فى شيء من كتب الحديث، ولا له أصل، والظاهر أنه مروى بالمعنى من هذا الحديث، وغلط مَنْ ظَنَّ أن معناه واحد، وأن هذا المنهى عنه فى حديث حكيم

(١) صحيح. رواه أبو داود (٣٥٠٣) والترمذى (١٢٣٢) والنسائى (٢٨٩/٧) وابن ماجه (٢١٨٧).

(٢) حسن. رواه أحمد (١٧٤/٢) و١٧٩ و٢٠٥ وأبو داود (٣٥٠٤) والترمذى (١٢٣٤) والنسائى (٢٨٨/٧) والطائسى (٢٢٥٧) وابن ماجه (٢١٨٨) والدارمى (٢٥٣/٢) وابن الجارود (٣٢٠) والدارقطنى (٧٥/٣) والحاكم (١٧/٢).

وابن عمرو رضى الله عنه لا يلزم أن يكون معدوماً، وإن كان، فهو معدوم خاص، فهو كبيع حبْلِ الحَبَلَةِ وهو معدوم يتضمن غرراً وتردداً فى حصوله .

والمعدوم ثلاثة أقسام: معدوم موصوف فى الذمة، فهذا يجوز بيعه اتفاقاً، وإن كان أبو حنيفة شرط فى هذا النوع أن يكون وقت العقد فى الوجود من حيثُ الجملة، وهذا هو السَّكْمُ، وسيأتى ذكره إن شاء الله تعالى.

والثانى: معدوم تبع للموجود، وإن كان أكثر منه وهو نوعان: نوع متفق عليه ونوع مختلف فيه، فالمتفق عليه بيعُ الثمار بعد بدو صلاح ثمرة واحدة منها، فاتفق الناسُ على جواز بيع ذلك الصنف الذى بدأ صلاحُ واحدة منه، وإن كانت بقية أجزاء الثمار معدومة وقت العقد، ولكن جاز بيعها للموجود، وقد يكون المعدوم متصلاً بالموجود، وقد يكون أعياناً آخر منفصلة عن الوجود لم تُخلق بعد.

والنوع المختلف فيه كبيع المقائىء والمباطخ إذا طابت، فهذا فيه قولان، أحدهما: أنه يجوزُ بيعُها جملة، ويأخذها المشتري شيئاً بعد شيء، كما جرت به العادة، ويجرى مجرى بيع الثمرة بعد بدوت صلاحها، وهذا هو الصحيحُ من القولين الذى استقر عليه عمل الأمة، ولا غنى لهم عنه، ولم يأتِ بالمنع منه كتابٌ ولا سنة ولا إجماع، ولا أثر ولا قياس صحيح، وهو مذهب مالك وأهل المدينة، وأحد القولين فى مذهب أحمد، وهو اختيارُ شيخ الإسلام ابن تيمية.

والذين قالوا: لا يُباع إلا لُقْطَةٌ لا ينضبطُ قولهم شرعاً ولا عرفاً ويتعذرُ العملُ به غالباً، وإن أمكن، ففى غاية العسر، ويؤدى إلى التنازع والاختلاف الشديد، فإن المشتري يُريد أخذَ الصغار والكبار، ولا سيما إذا كان صغاره أطيب من كبارهِ والبائع لا يؤثر ذلك، وليس فى ذلك عرف منضبط، وقد تكون المقثاة كثيرة، فلا يستوعبُ المشتري اللُقْطَةَ الظاهرة حتى يحدث فيها لُقْطَةٌ أخرى، ويختلط المبيع بغيره، ويتعذرُ تمييزُهُ، ويتعذرُ أو يتعسرُ على صاحب المقثاة أن يُحضِرَ لها كُلَّ وقتٍ مَنْ يشتري ما تجددُ فيها، ويُفرده بعقد، وما كان هكذا، فإن الشريعة، لا تأتى به، فهذا غيرُ مقدور ولا مشروع، ولو ألزم الناسُ به، لفسدت أموالهم وتعطلت مصالحهم ثم إنه يتضمن التفريقَ بينَ متماثلين من كل الوجوه، فإن بدو الصلاح فى المقائىء بمنزلة بدو الصلاح فى الثمار، وتلاحقُ أجزاءها كتلاحقِ أجزاءِ الثمار، وجعلُ ما لم يُخلق منها تبعاً لما خُلِقَ فى صورتين واحد، فالتفريقُ بينهما تفريق بين متماثلين.

ولما رأى هؤلاء ما فى بيعها لقطةً من الفساد والتعذر قالوا: طريق رفع ذلك بأن يبيع ألهما معها، ويقال: إذا كان يبيعها جملةً مفسدةً عندكم، وهو بيعٌ معدومٌ وغرر، فإن هذا لا يقف بيع العروق التى لا قيمة لها، وإن كان لها قيمة، فیسيرةً جداً بالنسبة إلى الثمن المبذول، وليس للمشتري قصدٌ فى العروق، ولا يدفع فيها الجملة من المال، وما الذى حل ببيع العروق معها من المصلحة لهما حتى شرط، وإذا لم يكن بيع أصول الثمار شرطاً فى صحة بيع الثمرة المتلاحقة كالتين والتوت وهى مقصودة، فكيف يكون بيع أصول المقائى شرطاً فى صحة بيعها وهى غير مقصودة، والمقصود أن هذا المعدوم يجوز بيعه تبعاً للموجود، ولا تأثير للمعدوم، وهذا كالمنافع المعقود عليه فى الإجازة، فإنها معدومة، وهى مورد العقد، لأنها لا يمكن أن تحدث دفعةً واحدة، والشرائع مبناها على رعاية مصالح العباد، وعدم الحرج عليهم فيما لا بد لهم منه، ولا تتم مصالحهم فى معاشهم إلا به:

فصل

الثالث: معدوم لا يدرى يحصل ولا يحصل، ولا ثقة لبائعه بحصوله، بل يكو المشتري منه على خطر، فهذا الذى منع الشارع بيعه لا لكونه معدوماً، بل لكونه غرراً، فمنه صورة النهى التى تضمنها حديث حكيم بن حزام وابن عمر رضى الله عنهما، فإن إذا باع ماله فى ملكه، ولا له قدرة على تسليمه، ليذهب ويحصله، ويسلمه إلى المشتري، كان ذلك شبيهاً بالقمار والمخاطرة من غير حاجة بهما إلى هذا العقد، ولا تتوقف مصلحتها عليه، وكذلك بيع حبل الحبل - وهو بيع حمل ما تحمل ناقته - ولا يختص هذا النهى بحمل الحمل، بل لو باعه ما تحمل ناقته أو بقرته أو أمته، كان من بيوع الجاهلية التى يعتادونها، وقد ظن طائفة أن بيع السلم مخصوص من النهى عن بيع ما ليس عنده، وليس هو كما ظنوه، فإن السلم يرد على أمر مضمون فى الذمة، ثابت فيها، مقدور على تسليمه عند محله، ولا غرر فى ذلك، ولا خطر، بل هو جعل المال فى ذمة المسلم إليه، يجب عليه أداؤه عند محله، فهو يشبه تأجيل الثمن فى ذمة المشتري، فهذا شغلٌ لذمة المشتري بالثمن المضمون، وهذا شغلٌ لذمة البائع بالمبيع المضمون، فهذا لون، وبيع ما ليس عنده لون، ورأيت لشيخنا فى هذا الحديث فصلاً مفيداً وهذه سياقته .

قال: للناس في هذا الحديث أقوالٌ قيل: المراد بذلك أن يبيع السلعة المعينة التي هي مال الغير، فيبيعها، ثم يملكها، ويسلمها إلى المشتري، والمعنى: لا تبع ما ليس عندك من الأعيان ونقل هذا التفسير عن الشافعي، فإنه يجوز السلم الحال، وقد لا يكون عند المسلم إليه ما باعه، فحملة عن بيع الأعيان، ليكون بيع ما في الذمة غير داخل تحت سواء كان حالاً أو مؤجلاً .

وقال آخرون: هذا ضعيفٌ جداً، فإن حكيم بن حزام ما كان يبيع شيئاً معيناً هو ملك لغيره، ثم ينطلق فيشتريه منه، ولا كان الذين يأتونه يقولون: نطلب عبد فلان، ولا دار فلان، وإنما الذي فعله الناس أن يأتية الطالب، فيقول: أريد طعاماً كذا وكذا، أو ثوباً كذا وكذا، أو غير ذلك، فيقول: نعم أعطيه، فيبيعه منه، ثم يذهب، فيحصله من عند غيره إذا لم يكن عنده، هذا هو الذي يفعله من يفعله من الناس، ولذا قال: «يأتيني فيطلب مني المبيع ليس عندي» لم يقل يطلب مني ما هو مملوك لغيري، فالطالب طلب الجنس لم يطلب شيئاً معيناً، كما جرت به عادة الطالب لما يؤكل ويلبس ويركب، وإنما يطلب جنس ذلك ليس له غرض ف يملك شخص بعينه دون ما سواه، مما هو مثله أو خير منه، ولهذا صار الإمام أحمد وطائفة إلى القول الثاني، فقالوا: الحديث على عموميه يقتضي النهي عن بيع ما في الذمة إذا لم يكن عنده، وهو يتناول النهي عن السلم إذا لم يكن عنده، لكن جاءت الأحاديث بجواز السلم المؤجل، فبقى يهذه في السلم الحال .

والقول الثالث: وهو أظهر الأقوال: إن الحديث لم يرد به النهي عن السلم المؤجل، ولا الحال مطلقاً، وإنما أريد به أن يبيع ما في الذمة مما ليس هو مملوكاً به، ولا يقدر على تسليمه، ويربح فيه قبل أن يملكه، ويضمنه، يقدر على تسليمه، فهو نهى عن السلم الحال إذا لم يكن عند المستسلم ما باعه، فليزِم ذمته بشئٍ حال، ويربح فيه، وليس هو قادراً على إعطائه، وإذا ذهب يشتريه، فقد يحصل وقد لا يحصل، فهو من نوع الغرر والمخاطرة، وإذا كان السلم حالاً، وجب عليه تسليمه في الحال، والمسلم إليه قادراً على الإعطاء، فهو جائز، وهو كما قال الشافعي إذا جاز المؤجل، فالحال أولى بالجواز .

ومما يبين أن هذا مراد النبي ﷺ أن السائل إنما سألَه عن بيع شئٍ مطلق في الذمة

كما تقدم، لكن إذا لم يجز بيع ذلك، فبيع المعين الذى لم يملكه أولى بالمنع، وإذا كان إنما سأل عن بيع شيء فى الذمة، فإنما سأل عن بيعه حالاً، فإنه قال: أبيعه، ثم أذهب فأتباعه، فقال له: «لاتبع ما ليس عندك»، فلو كان السلف الحال لا يجوز مطلقاً، لقال له ابتداء: لا تبع هذا سواء كان عنده أو ليس عنده، فإن صاحب هذا القول يقول: بيع ما فى الذمة حالاً لا يجوز، ولو كان عنده ما يسلمه، بل إذا كان عنده، فإنه لا يبيع إلا معيناً لا يبيع شيئاً فى الذمة، فلما لم ينه النبي ﷺ عن ذلك مطلقاً، بل قال: «لاتبع ما ليس عندك»، علم أنه ﷺ فرق بين ما هو عنده ويملكه وبقدر على تسليمه، وما ليس كذلك، وإن كان كلاهما فى الذمة.

ومن تدبر هذا تبين له أن القول الثالث هو الصواب، فإن قيل: إن بيع المؤجل جائز للضرورة وهو بيع المفاليس، لأن البائع احتاج أن يبيع إلى أجل، وليس عنده ما يبيعه الآن، فأما الحال، فيمكنه أن يحضر المبيع فيراه، فلا حاجة إلى بيع موصوف فى الذمة، أو بيع عين غائبة موصوفة لا يبيع شيئاً مطلقاً؟ قيل: لا نسلم أن السلم على خلاف الأصل، بل تأجيل المبيع كتأجيل الثمن، كلاهما من مصالح العالم.

والناس لهم فى مبيع الغالب ثلاثة أقوال: منهم من يجوزه مطلقاً، ولا يجوزه معيناً موصوفاً كالشافعى فى المشهور عنه، ومنهم من يجوزه معيناً موصوفاً، ولا يجوزه مطلقاً كأحمد وأبى حنيفة، والأظهر جواز هذا وهذا، ويقال للشافعى مثل ما قال هو لغيره: إذا جاز بيع المطلق الموصوف فى الذمة، فالمعين الموصوف أولى بالجواز، فمن المطلق فيه من الغرر والخطر والجهل أكثر مما فى المعين، فإذا جاز بيع حنطة مطلقة بالصفة أولى، بل لو جاز بيع المعين بالصفة، فللمشتري الخيار إذا رآه، جاز أيضاً، كما نقل عن الصحابة، وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين، وقد جوز القاضى وغيره من أصحاب أحمد السلم فى كل بلفظ البيع.

والتحقيق: أنه لافرق بين لفظ ولفظ، فالاعتبار فى العقود بحقائقها ومقاصدها لا بمجرد ألفاظها، ونفس بيع الأعيان الحاضرة التى يتأخر قبضها يسمى سلفاً إذا عجل له الثمن، كما فى «المسند» عن النبي ﷺ أنه نهى أن يُسلم فى الحائط بعينه إلا أن يكون قد بدا صلاحه، فإذا بدا صلاحه، وقال: أسلمت إليك فى عشرة أوسق من تمر هذا الحائط، جاز كما يجوز أن يقول: ابتعت عشرة أوسق من هذه الصبرة، ولكن الثمن

يتأخر فبضه إلى كمال صلاحه، فإذا عجل له الثمن قيل له: سلف؛ لأن السلف هو الذى تقدم، والسالف المتقدم، قال الله تعالى ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾ [الزخرف: ٥٦] والعرب تسمى أول الرواحل السالفة، ومنه قول النبي ﷺ: «ألحق بسلفنا الصالح عثمان بن مظعون»^(١). وقول الصديق رضى الله عنه: لأقاتلهم حتى تنفرد سالفتى. وهى العنق.

ولفظ السلف يتناول القرض والسلم، لأن المقرض أيضاً القرض، أى: قدمه، ومنه هذا الحديث ولا يحل سلفٌ وبيعٌ ومنه الحديث الآخر «أن النبي ﷺ استسلف بكرةً، وقضى جملاً رباعياً»^(٢) والذى يبيع مال ليس عنده لا يقصد إلا الربح، وهوتاجر، فيستلف بسعر، ثم يذهب فيشترى بمثل ذلك الثمن، فإنه يكون قد أتعب نفسه لغيره بلا فائدة، وإنما يفعل هذا من يتوكل لغيره فيقول: أعطنى، فأنا أشتري لك هذه السلعة، فيكون أميناً، أما أنه يبيعها بثمن معين، يقبضه، ثم يذهب فيشتريها بمثل ذلك الثمن من غير فائدة فى الحال، فهذا لا يفعله عاقل، نعم إذا أن هناك تاجرٌ، فقد يكون محتاجاً إلى الثمن، فيستسلفه ويتنفع به مدة إلى أن يحصل تلك السلعة، فهذا يقع فى السلم المؤجل، وهو الذى يسمى بيع المفاليس، فإنه يكون محتاجاً إلى الثمن وهو مفلس، وليس عنده فى الحال، ما يبيعه، ولكن له ما ينتظره من مغلٍّ أو غيره، فيبيعه فى الذمة، فهذا يفعل مع الحاجة، ولا يفعل بدونها إلا أن يقصد أن يتجر بالثمن فى الحال، أو يرى أنه يحصل به من الربح أكثر مما يفوت بالسلم، فإن المستسلف يبيع السلعة فى الحال بدون ما تساوى نقداً، والمسلم يرى أن يشتريها إلى أجل بأرخص مما يكون عند حصولها، وإلا فلو علم أنها عند طرد الأصل تباع بمثل رأس مال السلم لم يسلم فيها، فيذهب نفع ماله بلا فائدة، وإذا قصد الأجر، أفرضه ذلك قرضاً، ولا يحل ذلك سلماً إلا إذا ظن أنه فى الحال أرخص منه وقت حلول الأجل، فالسلم المؤجل فى الغالب لا يكون إلا مع حاجة المستسلف إلى

(١) عن الأسود بن سريع قال: لما مات عثمان بن مظعون أشفق المسلمون عليه، فلما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ قال: «ألحق بسلفنا الصالح عثمان بن مظعون» رواه الطبرانى فى «الكبير» (٢٨٦/١) برقم (٨٣٧) وقال الهيثمى فى «المجمع» (٣٠٢/٩) رجاله ثقات، قلت: فى سنده الحسن البصرى وهو مدلس وقد عنعنه.

(٢) رواه مسلم (٤٠٣١) كتاب البيوع، باب: من استلف شيئاً فقصى خيراً منه، وأبو داود فى «البيوع» (٣٣٤٦) باب: فى حسن القضاء، والترمذى فى «البيوع» (١٣١٨) باب: ما جاء فى استقراض البعير وابن ماجه فى «التجارات» (٢٢٨٥) باب: المسلم فى الحيوان من حديث أبى رافع رضى الله عنه.

الثلث، وأما الحال، فإنه كان عنده، فقد يكون محتاجاً، إلى الثلث، فيبيع ما عنده معيناً تارة، وموصوفاً أخرى، وأما إذا لم يكن عنده، فإنه لا يفعله إلا إذا قصد التجارة والربح، فيبيعه بسعر، ويشتريه بأرخص منه .

ثم هذا الذى قدره قد يحصل كما قدره، وقد لا يحصل له تلك السلعة التى يسلف فيها إلا بثلث أعلى مما أسلف فيندم، وإن حصلت بسعر أرخص من ذلك، قدم السلف إذ كان يمكنه أن يشتريه هو بذلك الثلث، فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة، كبيع العبد الأبق، والبعر الشارد يُباع بدون ثمنه، فإن حصل، ندم البائع، وإن لم يحصل، ندم المشتري، وكذلك بيع حبل الحبلية، وبيع الملاقيح والمضامين، ونحو ذلك مما قد يحصل، وقد لا يحصل، فبائع ماله عند من جنس بائع مغرور الذى قد يحصل، وقد لا يحصل وهو من القمار والميسر. والمخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله فى ذلك، والخطر الثانى: الميسر الذى يتضمن أكل المال بالباطل، فهذا الذى حرمه الله تعالى ورسوله مثل بيع الملامسة والمنازعة، وحب لالحبلية والملاقيح والمضامين، وبيع الثمار قب لبدو صلاحها، ومن هذا النوع يكون أحدهما قد قمر الآخر، وظلمه، ويتظلم أحدهما من الآخر بخلاف التاجر الذى قد اشترى السلعة، ثم بعد هذا نقص سعرها، فهذا من الله سبحانه ليس لأحد فيه حيلة، ولا يتظلم مثل هذا من البائع، وبيع ما ليس عنده من قسم القمار والميسر، لأنه قصد أن يربح على هذا لما باعه ما ليس عنده، والمشتري لا يعلم أنه يبيعه، ثم يشتري من غيره، وأكثر الناس لو علموا ذلك لم يشتروا منه، بل يذهبون ويشترون من حيث اشترى هو، وليست هذه المخاطرة مخاطرة التجار بل مخاطرة المستعجل بالبيع قبل القدرة على التسليم، فإذا اشترى التاجر السلعة، وصارت عنده ملكاً وقبضاً، فحينئذ دخل فى خطر التجارة، وبايع التجارة كما أحله الله بقوله: ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩] والله أعلم .

فصل

ذكر حكم رسول الله ﷺ في بيع

الحصاة والغرر والملامسة والمنابذة

في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر^(١).

وفي «الصحيحين» عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة والمنابذة، زاد مسلم: «أما الملامسة: فأن يلمس كل منهما ثوب صاحبه بغير تأمل، والمنابذة: أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه الآخر»^(٢).

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين ولبستين: نهى عن الملامسة والمنابذة في البيع. واللامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقبله إلا بذلك، والمنابذة: أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه، وينبذ الآخر ثوبه، ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض^(٣).

أما بيع الحصاة، فهو من باب إضافة المصدر إلى نوعه، كبيع الخيار، وبيع النسيئة ونحوهما، وليس من باب إضافة المصدر إلى مفعوله، كبيع الميتة والدم.

والبيع المنهى عنها ترجع إلى هذين القسمين، ولهذا فسر بيع الحصاة بأن يقول: أرم هذه الحصاة، فعلى أى ثوب وقعت، فهو لك بدرهم، وفسر بأن يبيعه من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصاة، وفسر بأن يقبض على كف من حصا، ويقول: لى بعدد ما خرج فى القبض من الشئ المبيع، أو يبيعه سلعة، ويقبض على كف من الحصا، ويقول: لى بكل حصاة درهم، وفسر بأن يمسك أحدهما حصاة فى يده، ويقول: أى وقت سقطت الحصاة، وجب البيع، وفسر بأن يتبايعا، ويقول أحدهما: إذا نبذت إليك الحصاة، فقد وجب البيع، وفسر بأن يعترض القطيع من الغنم، فيأخذ حصاة ويقول: أى شاة أصبتها، فهى لك بكذا، وهذا تصور كلها فاسدة لما تتضمنه من أكل المال بالباطل، ومن الغرر والخطر الذى هو شبيه بالقمار.

(١) رواه مسلم (٣٧٣٥) وأبو داود (٣٣٧٦) والترمذى (١٢٣٠) والنسائى (٢٦٢/٧) وابن ماجه (٢١٩٤).

(٢) رواه البخارى (٢١٤٦) كتاب البيوع، باب: بيع المنابذة، ومسلم (٣٧٣٢) كتاب البيوع، باب: إبطال بيع الملامسة والمنابذة واللفظ له.

(٣) رواه البخارى (٢١٤٤) ومسلم (٣٧٣٣) وأبو داود (٣٣٧٩) والنسائى (٢٦٠/٧) و٢٦٠ و٢٦١.

فصل

فى بيع الغرر

وأما بيع الغرر، فمن إضافة المصدر إلى مفعوله كبيع الملاحيح والمضامين، والغرر: هو المبيع نفسه وهو فعل بمعنى مفعول، أى: مغرور به كالقبض والسلب بمعنى المقبوض والمسلوب، وهذا كبيع العبد الأبق الذى لا يقدر على تسليمه، والفرس الشارد، والطير فى الهواء، وكبيع ضربة الغائص وما تحمل شجرته أوناقة، أو ما يرضى لهبهزيد، أو يهبه له، أو يورثه إياه ونحو ذلك مما لا يعلم حصوله أولا يقدر على تسليمه، أو لا يُعرف حقيقته ومقداره، ومنه بيع جبل الحبلّة، كما ثبت فى «الصحيحين» أن النبى ﷺ نهى عنه ^(١)، وهو نتاج التناج فى أحد الأقوال، والثانى: أنه أجل، فكانوا يتبايعون إليه، هكذا رواه مسلم، وكلاهما غرر، والثالث: أنه بيع حمل الكرم قبل أن يبلغ، قاله المبرد. قال: والحبلّة: الكرم بسكون الباء وفتحها، وأما ابن عمر رضى الله عنه، فإنه فسرّه بأنه أجلٌ كانوا يتبايعون إليه، وإليه ذهب مالك والشافعى، وأما أبو عبيدة، ففسره ببيع نتاج التناج، وإليه ذهب أحمد، ومنه بيع الملاحيح والمضامين كما ثبت فى حديث سعيد بن المسيب عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ نهى عن المضامين والملاحيح ^(٢) قال أبو عبيد: الملاحيح ما فى البطون من الأجنة، والمضامين: ما فى أصلاب الفحول، وكانوا يبيعون الجنين فى بطن الناقة، وما يضربه الفحل فى عام أو أعوام وأنشد:

إنَّ المضامينَ التى فى الصُّلبِ ماءُ الفُحولِ فى الظُّهورِ الحُذْبِ

ومنه بيع المَجْر، فإن النبى ﷺ نهى عنه ^(٣). قال ابن الأعرابى: المجر ما فى بطن الناقة، والمجر: الربا، والمجر: القمار، والمجر: المحالقة والمزابة.

(١) رواه البخارى (٣٨٤٣) كتاب مناقب الأنصار، باب: أيام الجاهلية، ومسلم (٣٧٣٦ و ٣٧٣٧) كتاب البيوع: باب: تحريم بيع جبل الحبلّة، والنسائى (٩٢٩٣/٧) وأبو داود (٣٣٨١).

(٢) ضعيف. رواه البزار (١٢٦٧) وفى سنده صالح بن الأخضر، وهو ضعيف كما قال الهيثمى فى «المجمع» (١٠٤/٤) وقال البزار: لا نعلم أحداً رواه هكذا إلا صالح، ولم يكن بالحافظ اهـ والمضامين: ما فى أصلاب الفحول والمقوق: ما فى بطن الناقة.

(٣) ضعيف. رواه البيهقى فى «السنن الكبرى» (٣٤١/٥) وفى سنده موسى بن عبيدة الربذى، وهو ضعيف كما فى «التقريب» (٢٨٦/٢) وقال البيهقى: هذا الحديث بهذا اللفظ تفرد به موسى بن عبيدة، قال: يحيى بن معين فأنكر على موسى هذا وكان من أسباب تضعيفه.

ومنه بيع الملامسة والمنابذة وقد جاء تفسيرهما فى نفس الحديث، ففى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه نهى عن بيعتين: الملامسة والمنابذة، أما الملامسة فإن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل، والمنابذة: أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه، هذا لفظ مسلم^(١).

وفى «الصحيحين» عن أبى سعيد قال: نهانا رسول الله ﷺ عن بيعتين ولبستين فى البيع، واللامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار، ولا يقلبه إلا بذلك، والمنابذة، أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه، وينبذ الآخر إليه ثوبه، ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض^(٢).

وفُسرَت الملامسة بأن يقول: بعثك ثوبى هذا على أنك متى لمستَه، فهو عليك بكذا، والمنابذة بأن يقول: أى ثوب نبذته إليّ فهو على بكذا، وهذا أيضاً نوع من الملامسة والمنابذة، وهو ظاهر كلام أحمد رحمه الله، والغرر فى ذلك ظاهر، وليس العلة تعليق البيع شرط، بل ماتضمنه من الخطر والغرر.

فصل

وليس من بيع الغرر بيع المغيبات فى الأرض كاللفت والجزر والفجل والقلقاس والبصل ونحوها، فرنها معلومة بالعادة يعرفها أهل الخبرة بها، وظهرها عنوان باطنها، فهو كظاهر الصرصة مع باطنها، ولو قدر أن فى ذلك غرراً، فهو غرر يسير يُغتفر فى جنب المصلحة العامة التى لا بد للناس منها، فإن ذلك غرر لا يكون موجباً للمنع، فإن إجارة الحيوان والدار والحانوت مساناة^(٣) لا تخلو عن غرر، لأنه يعرض فيه موت الحيوان.

وانهدام الدار، وكذا دخول الحمام، وكذا الشرب من فم السقاء، فإنه غير مقدر مع اختلاف الناس فى قدره، وكذا بيع السلم، وكذا بيع الصبرة العظيمة التى لا يعلم مكيلها، وكذا بيع البيض والرمال والبطيخ والجوز واللوز والفسق، وأمثال ذلك مما لا يخلو من الغرر، فليس كل غرر سبباً للتحريم، والغرر إذا كان يسيراً أو لا يمكن

(١) رواه مسلم (٣٧٣٢) كتاب البيوع، باب: إبطال بيع الملامسة والمنابذة. س

(٢) سبق تخريجه.

(٣) استأجره السنة.

الاحتراز منه، لم يكن مانعاً من صحة العقد، فمن الغرر الحاصل فى أساسات الجدران، وداخل بطون الحيوان، أو آخر الثمار التى بدا صلاح بعضها دون بعض لا يمكن الاحتراز منه، والغرر الذى فى دخول الحمام، والشرب من السقادر ونحوه غرر يسير، فهذان النوعان لا يمتنعان البيع بخلاف الغرر الكثير الذى يمكن الاحتراز منه، وهو المذكور فى الأنواع التى نهى عنها رسول الله ﷺ، وما كان مساوياً لها لا فرق بينها وبينه، فهذا هو المانع من صحة العقد.

فإذا عرف هذا، فبيع المغيبات فى الأرض، انتفى عنه الأمران، فمن غرره يسير، ولا يمكن الاحتراز منه، فمن الحقول الكبار لا يمكن بيع ما فيها من ذلك إلا وهو فى الأرض، فلو شرط لبيعه إخراج دفعه واحدة كان فى ذلك من المشقة، وفساد الأموال ما لا يأتى به شرع، وإن منع بيعه إلا شيئاً فشيئاً كلما رخرج شيئاً باعه، ففى ذلك مما لا يوجب الشارع، ولا تقوم مصالح الناس بذلك البتة حتى إن الذين يمنعون من بيعها فى الأرض إذا كان لأحدهم خراج كذلك، أو كان ناظراً عليه، لم يجد بداً من بيعه فى الأرض اضطراراً إلى ذلك، وبالجمله، فليس هذا من الغرر الذى نهى عنه رسول الله ﷺ، ولا نظيراً لما نهى عنه من البيوع.

فصل

وليس منه بيع المسك فى فزرتة، بل هو نظير ما مأكوله فى جوفه كالجوز واللوز والفسق وجوز الهند، فإن فآرتة وعاء له تصونه من الآفات، وتحفظ عليه رطوبته ورائحته، وبقاؤه فيها أقرب إلى صيانتة من الغش والتغير، والمسك الذى فى الفأرة عند الناس خير من المنفوس، وجرت عادة التجار ببيعه وشرائه فيها، ويعرفون قدره وجنسه معرفة لا تكاد تختلف، فليس من الغرر فى شيء، فإن الغرر هو ما تردد بين الحصول والفوات، وعلى القاعدة الزخرى: هو ما طويت معرفته، وجُهلّت عينه، وأما هذا ونحوه، فلا يسمى غرراً لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً، ومن حرم بيع شيء، وادعى أنه غرر، طولب بدخوله فى مسمى الغرر لغة وشرعاً، وجواز بيع المسك فى الفأرة أحد الوجهين لأصحاب الشافعى، وهو الراجح دليلاً، والذين منعه - ١٠٠ - هـ مثل بيع النوى فى التمر، والبيض فى الدجاج، واللبن فى الضرع، والسمن فى الوعاء، والفرق بين النوعين ظاهر.

ومنازعوهم يعلونه مثل بيع قلب الجوز واللوز والفسق في صوانه، لأنه من مصلحته، ولا ريب أنه أشبه بهذا منه الأول، فلا هو مما نهى عنه الشارع، ولا في معناه، فلم يشمل نهيه لفظاً ولا معنى.

وأما بيع السمن في الوعاء، ففيه تفصيل، فإنه إن فتحه، ورأى رأسه بحيث يدل على جنسه ووصفه، جاز بيعه في السقاء، لكنه يصير كبيع الصبرة التي شاهد ظاهرها وإن لم يره، ولم يوصف له، لم يجز بيعه، لأنه غرر، فإنه يختلف جنساً ونوعاً ووصفاً، وليس مخلوقاً في وعائه كالبيض والجوز واللوز والمسك في أوعيتها، فلا يصح إلحاقه بها.

وأما بيع اللبن في الضرع، فمنعه أصحاب أحمد والشافعي وأبي حنيفة، والذي يجب فيه التفصيل، قرن باع الموجود المشاهد في الضرع، فهذا لا يجوز مفرداً، ويجوز تبعاً للحيوان، لأنه إذا بيع مفرداً تعذر تسليم المبيع بعينه، لزنه لا يعرف مقدار ما وقع عليه البيع، فرنه وإن كان مشاهداً كاللبن في الظرف، لكنه إذا حلبه خلفه مثله مما لم يكن في الضرع، فاختلط المبيع بغيره على وجه لا يتميز، وإن صح الحديث الذي رواه ابن ماجه في «سننه» من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ نهى أن يُباع صوفٌ على ظهر، رو ابن في ضرع^(١) فهذا - إن شاء الله - محمله، وأما إن باعه أصعاً معلومة من اللبن يأخذه من هذه الشاة، رو باعه مطلقاً، موصوفاً، في الذمة، واشترط كونه من هذه الشاة أو البقرة، فقال شيخنا: هذا جائز، واحتج بما في «المسند» من أن النبي ﷺ نهى أن يُسلم في حائط بعينه إلا أن يكون قد بدا صلاحه. قال فإذا بدا صلاحه، وقال: أسلمت إليك في عشرة أوسق من هذه الصبرة، ولكن الثمن يتأخر قبضه إلي كمال صلاحه، هذا لفظه.

فصل

وأما إن أجره الشاة أو البقرة أو الناقة مدة معلومة لأخذ لبنها في تلك المدة، فهذا لا يجوزهُ الجمهور، واختار شيخنا جوازه، وحكاه قولاص لبعض أهل العلم، وله فيها مصنفٌ مفرد.

(١) حسن. رواه الطبراني في «الكبير» (٣٣٨/١١) برقم (١١٩٣٥) وفي «الأوسط» (٣٧٠٨ - ط الحرمين) والمزى في «تهذيب الكمال» (٤٧٩/٢١ - ٤٨٠) والحديث ليس في ابن ماجه فلعله وهم من المصنف أو من النساخ. والله أعلم..

إذا استأجر غنماً أو بقرأ، أو نوقاً أيام اللبن بأجرة مسماة، وعلفها على المالك، زو بأجرة مسماة مع علفها علي أن يأخذ اللبن، جاز ذلك في أظهر قولى العلماء كما فى الظئر^(١). قال: وهذا يشبه البيع، ويشبه الإجارة، ولهذا يذكره بعض الفقهاء فى البيع، وبعضهم فى الإجارة، لكن إذا كان اللبن يحصل بعلف المستأجر وقيامه على الغنم، فرنه يشبه استئجار الشجر، وإن كان المالك هو الذى يعلفها، وإنما يأخذ المشتري لبناص مقدراً، فهذا يبيع محض، وإن كان يأخذ اللبن مطلقاً، فهو بيع أيضاً، فرن صاحب اللبن يوفيه اللبن بخلاف الظئر، فرنما هى تسقى الطفل، وليس هذا داخلاً فيما نهى عنه عَلَيْهِ السَّلَام من بيع الغرر، لزن الغرر تردد بين الوجود والعدم، فنهى عن بيعه، لأنه من جنس القمار الذى هو الميسر، والله حرم ذلك لما فيه من أكل المال بالباطل، وذلك من الظلم الذى حرمه الله تعالى، وهذا رنما يكون قماراً إذا كان أحد المتعاضين يحصل له مال، والآخر قد يحصل له وقد لا يحصل، فهذا الذى لا يجوز كما فى بيع العبد الأبق، والبعير الشارد، وبيع جبل الحبله، فرن البائع يأخذ مال المشتري، والمشتري قد يحصل له شىء، وقد لا يحصل، ولا يعرف قدر الحاصل، فزما إذا كان شيئاً معروفاً بالعادة كمنافع الأعيان بالإجارة مثل منفعة الأرض والدابة، ومثل لبن الظئر المعتاد، ولبن البهائم المعتاد، ومثل الثمر والزرع المعتاد، فهذا كله من باب واحد وهو جائز.

ثم رن حصل على الوجه المعتاد، وإلا حط عن المستأجر بقدر ما فات من المنفعة المقصودة، وهو مثل وضع الجائحة فى البيع، ومثل ما إذا تلف بعض المبيع قبل التمكن من القبض فى سائر البيوع.

فإن قيل: مورد عقد الإجارة رنما هو المنافع، لا الأعيان، ولهذا لا يصح استئجار الطعام ليأكله، والماء ليشربه، وزما رجارة الظئر، فعلى المنفعة وهى وضع الطفل فى حجرها، وإقامه ثديها، واللبن يدخل ضمناً وتبعاً، فهو كنقع البئر فى إجارة الدار، ويغتفر فيما دخل ضمناص وتبعاً ما لا يُغتفر فى الأصول والمتبوعات.

قيل: الجواب عن هذا من وجوه.

(١) الظئر: هى المرضعة التى ترضع ولد غيرها.

أحدها: منع كون عقد الرجارة لا يرد رلاً علي منفعة، فرن هذا ليس ثابتاً بالكتاب ولا بالسنة ولا بالرجماع، بل الثابت عن الصحابة خلافه، كما صح عن عمر رضي ا. عنه زنه ثقبل حديقة زسيد بن حضير ثلاث سنين، وزخذ الزجرة فقضي بها دينه، والحديقة: هي النخل، فهذه رجارة الشجر لزخذ ثمرها، وهو مذهب زمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي ا. عنه، ولا يعلم له في الصحابة مخالف، واختاره زبو الفواد بن عقيل من أصحاب أحمد، وهو اختيار شيخنا، فقولكم: إن مورد عقد الإجارة لا يكون إلا منفعة غير مسلم، ولا ثابت بالدليل، وغاية ما معكم قياس محل النزاع علي إجارة الخبز للأكل، والماء للشرب، وهذا من أفسد القياس، فإن الخبز تذهب عينه ولا يستخلف مثله بخلاف اللبن ونقع البثر، فإنه لما كان يستخلف ويحدث شيئاً فشيئاً، كان بمنزلة المنافع.

ويوضحه الوجه الثاني: وهو أن الثمن يجري مجرى المنافع والفوائد في الوقف والعارية ونحوها فيجوز أن يقف الشجرة ليتنفع أهل الوقف بثمراتها كما يقف الأرض، ليتنفع رهل الوقف بغلتها، ويجوز إعارة الشجرة، كما يجوز إعارة الظهر، وعارية الدار، ومنيحة اللبن، وهذا كله تبرع بنماء المال وفائدته، فرن من دفع عقاره إلى من يسكنه، فهو بمنزلة من دفع دابته إلى من يركبها، وبمنزلة من دفع شجرة إلى من يستثمرها، وبمنزلة من دفع أرضه إلى من يزرعها، وبمنزلة من دفع شجرة إلى من يستثمرها، وبمنزلة من دفع أرضه إلى من يزرعها، وبمنزلة من دفع شاته إلى من يشرب لبنها، فهذه القوائد تدخل في عقود التبرع، سواء كان الأصل محبساً بالوقف، أو غير محبس ويدخل أيضاً في عقود المشاركة، فرنه إذا دفع شاة، أو بقرة، أو ناقة إلى من يعمل عليها بجزء من درها ونسلها، صح على أصح الروايتين عن أحمد فكذاك يدخل في العقود للإجازات.

يوضحه الوجه الثالث: وهو أن الأعيان نوعان: نوع لا يستخلف شيئاً فشيئاً، بل إذا ذهب، ذهب جملة، ونوع يستخلف شيئاً فشيئاً، كلما ذهب منه شيء خلفه شيء مثله، فهذا رتبة وسطى بين المنافع وبين الأعيان التي لا تُستخلف، فينبغي أن ينظر في شبهه بأى النوعين، فيلحق به، ومعلوم أن شبهه بالمنافع أقوى، فإلحاقه بها أولى.

يوضحه الوجه الرابع: وهو أن الله سبحانه نص في كتابه على إجارة الظئر،

وسمى ما تأخذه أجراً، وليس فى القرآن إجارة منصوص عليها فى شريعتنا إلا إجارة الظئر بقوله تعالى: « فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَمْرُهُمْ بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ » {الطلاق: ٦}، قال شيخنا: وإنما ظن الظان أنها خلاف القياس حيث توهم أن الإجارة لا تكون إلا على منفعة، وليس الأمر كذلك، بل الإجارة تكون على كل ما يُستوفى مع بقاء أصله، سواء كان عيناً أو منفعة، كما أن هذه العين هى التى تُوقف وتُعار فيما استوفاه الموقوف عليه والمستعير بلا عوض يستوفيه المستأجر وبالعوض، فلما كان لبن الظئر، مستوفى مع بقاء الأصل، جازت الإجارة عليه كما جازت على المنفعة، وهذا محض القياس، فإن هذه الأعيان يحدثها الله بعد شيء، وأصلها باقٍ كما يحدث الله المنافع شيئاً بعد شيء، وأصلها باقٍ.

ويوضحه الوجه الخامس: وهو أن الأصل فى العقود وجوب الوفاء إلا ما حرمه الله ورسوله، فإن المسلمين على شروطهم إلا شرطاً أحلّ حراماً، أو حرم حلالاً، فلا يحرم من الشروط والعقود إلا ما حرمه الله ورسوله، وليس مع المانعين نص بالتحريم البتة، وإنما معهم قياسٌ قد عُلِمَ أن بين الأصل والفرع فيه من الفرق ما يمنع الإلحاق، وأن القياس الذى مع من أجاز ذلك أقرب إلى مساواة الفرع لأصله، وهذا ما لا حيلة فيه وبالله التوفيق.

يوضحه الوجه السادس: وهو أن الذين منعوا هذه الإجارة لما رأوا إجارة الظئر ثابتة بالنص والإجماع والمقصود بالعقد إنما هو اللبن، وهو عينٌ، تمحلو لجوازها أمراً يعلمون هم والمرضعة والمستأجر بطلانه، فقالوا: العقد إنما وقع على وضعها الطفل فى حجرها وإقامه ثديها فقط، واللبن يدخل تبعاً، والله يعلم والعقلاء قاطبة أن الأمر ليس كذلك، وأن وضع الطفل فى حجرها ليس مقصوداً أصلاً، ولا، ورد عليه عقد الإجارة، لا عرفاً ولا حقيقة ولا شرعاً، ولو أرضعت الطفل وهو فى حجر غيرها، أو فى مهده، لاستحقت الأجرة، ولو كان المقصود إلقام الثدي المجرد، لا ستؤجر له كل امرأة لها ثدى، ولو لم يكن لها لبن، فهذا هو القياس الفاتسد حقاً، والفقه البارد، فيكف يقال: إن إجارة الظئر على خلاف القياس، ويدعى أن هذا هو القياس الصحيح.

الوجه السابع: أن النبى ﷺ نذب إلى منيحة العنز والشاة للبنها، وحض على

ذلك، وذكر ثواب فاعله^(١) ومعلوم أن هذا ليس ببيع ولا هبة، فإن هبة المعلوم المجهول لا تصح، وإنما هو هاربة الشاة للانتفاع بلبنها كما يُعيره الدابة لركوبها، فهذا إباحة للانتفاع بذرها وكلاهما في الشرع واحد، وما جاز أن يستوفى بالعارية جاز أن يستوفى بالإجارة، فرن موردتهما واحد، وإنما يختلفان في التبرع بهذا والمعارضة على الآخر.

والوجه الثامن: ما رواه حرب الكرماني في «مسائله»: حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا عباد بن عباد، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن أسيد بن حضير توفي وعليه ستة آلاف درهم دين، فدعا عمر بن الخطاب رضى الله عنه غُرماءه، فقبلهم أرضه سنتين^(٢)، وفيها الشجر والنخل وحدائق المدينة الغالب عليها النخل والأرض البيضاء فيها قليل فهذا إجارة الشجر لاخذ ثمرها، ومن ادعى أن ذلك خلاف الإجماع، فمن عدم علمه، بل ادعاء الإجماع على جواز ذلك أقرب، فرن عمر رضى الله عنه فعل ذلك بالمدينة النبوية بمشهد المهاجرين والأنصار وهي قصة في مظنة الاشتهار، ولم يُقابلها أحد بالإنكار، بل تلقاها الصحابة بالتسليم والإقرار، وقد كانوا ينكرون ما هو دونها وإن فعله عمر رضى الله عنه، كما أنكر عليه عمران بن حين وغيره شأن متعة الحج ولم ينكر أحد هذه الواقعة^(٣)، وسنبين إن شاء الله تعالى أنها محض القياس، وأن المانعين منها لا بد لهم منها، وأنهم يتحيلون عليها بحيل لا تجوز.

الوجه التاسع: أن المستوفى بعقد الإجارة على زرع الأرض هو عين من الأعيان وهو المغل الذي يستغله المستأجر، وليس له مقصود في منفعة الأرض غير ذلك، وإن كان له قصد جرى في الانتفاع بغير الزرع، فذلك تبع.

فإن قيل: المعقود عليه هو منفعة شق الأرض وبذرها وفلاحتها والعين تتولد من هذه المنفعة، كما لو استأجر لحفر بئر، فخرج منها الماء، فالمعقود عليه هو نفس العمل لا الماء.

(١) روى البخارى (٢٦٢٩) كتاب الهبة، باب: فضل المنيحة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «نعم المنيحة اللقحة الصفي منحة، والشاة الصفي تعدو بإناء وتروح بإناء». وروى أيضاً (٢٦٣) عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أربعون خصلة - أعلاهن منيحة العنز - ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها وتصديق مواعدها إلا أدخله الله بها الجنة».

(٢) رجاله ثقات إلا أن عروة بن الزبير لم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

(٣) عن عمران بن حصين رضى الله عنه قال: نزلت آية المتعة في كتاب الله «يعني متعة الحج» وأمرنا بهار رسول الله ﷺ ثم لم تنزل آية تنسخ آية متعة الحج، ولم ينه عنها رسول الله ﷺ حتى مات، قال رجل برأيه، ببعد، ما شاء» رواه البخارى (٤٥١٨) ومسلم (٢٩٢٨).

قيل: مستأجر الأرض ليس له مقصودٌ فى غير المخل، والعمل وسيلة مقصودةٌ لغيرها، ليس له فيه منفعة، بل هو تعب ومشقة، وإنما مقصوده ما يحدثه الله من الحب بسقيه وعمله، وهكذا مستأجر الشاة للنبه سواء مقصوده ما يحدثه الله من لنبه بعلفها وحفظها والقيام عليها فلا فرق بينهما البتة إلا ما لا تُنَاط به الأحكام من الفروق المُلغاة، وتنظيركم بالاستتجار لحفر البئر تنظيرٌ فاسد، بل نظير حفر البئر أن يستأجر أكاراً لحرث أرضه ويبذرهما ويسقيها، ولا ريب أن تنظير إجارة الحيوان للنبه بإجارة الأرض لمغلها هو محض القياس وهو كما تقدم أصح من التنظير بإجارة الخبز للأكل.

بوضحه الوجه العاشر وهو أن الغرر والخطر الذى فى إجارة الأرض لحصول مغلها أعظم بكثير من الغرر الذى فى إجارة الحيوان للنبه، فإن الآفات والموانع التى تعرض للزراع أكثر من آفات اللبن، فإذا اغتفر ذلك فى إجارة الأرض، فلأن يُغْتَفَر فى إجارة الحيوان للنبه أولى وأحرى.

فصل

فالأقوال فى العقد على اللبن فى الضرع ثلاثة.

أحدهما: منعه بيعاً وإجارة وهو مذهب أحمد والشافعى وأبى حنيفة .

والثانى: جوازه بيعاً وإجارة .

والثالث: جوازه إجارة لايبيعاً، وهو اختيار شيخنا رحمه الله .

وفى المنع من بيع اللبن فى الضرع حديثان: أحدهما: حديث عمر بن فروخ وهو ضعيف عن حبيب بن الزبير عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعاً «نهى أن يباع صوفٌ على ظهرٍ أو سمنٌ فى لبنٍ، أو لبنٌ فى ضرعٍ»^(١) وقد رواه أبو إسحاق عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنهما من قوله دون ذكر السمن. رواه البيهقى وغيره .

والثانى: حديثٌ رواه ابن ماجه عن هشام بن عمار، حدثنا حاتم بن إسماعيل، حدثنا جهضم بن عبد الله اليماني، عن محمد بن إبراهيم الباهلي، عن محمد بن زيد العبدى، عن شهرين حوشب، عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: «نهى

رسول الله ﷺ عن شراء ما فى بطون الأنعام حتى تضع، وعما فى ضروعها إلا بكيل أو وزن، وعن شراء العبد وهو آبق، وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى تقبض، وعن شراء العبد وهو آبق، وعن شراء الصدقات حتى تقبض، وعن ضربة الغائص^(١) ولكن هذا الإسناد لا تقوم به حجة، والنهى عن شراء ما فى بطون الأنعام ثابت بالنهى عن الملاقيح والمضامين، والنهى عن شراء العبد الآبق، وهو آبق معلومٌ بالنهى عن بيع الغرر، والنهى عن شراء المغنم حتى تقسم داخل فى النهى عن بيع ماليس عند، فهو بيع غرر ومخاطرة، وكذلك الصدقات قبل قبضها، وإذا كان النبی ﷺ نهى عن بيع الطعام قبل قبضه مع انتقاله إلى المشتري وثبوت ملكه عليه، وتعيينه له، وانقطاع تعلق غيره به، فالمغنم والصدقات قبل قبضها أولى بالنهى. وأما ضربة الغائص، فغرر ظاهر لا خفاء به .

وأما بيع اللبن فى الضرع، فإن كان معيناً لم يمكن تسليم المبيع بعينه وإن كان بيع لبن موصوف فى الذمة، فهو نظير بيع عشرة أقفزة مطلقة من هذه الصبرة وهذا النوع له جهتان: جهة إطلاق وجهة تعيين ولا تنافى بينهما، وقد دل على جواره نهى النبی ﷺ أن يسلم فى حائط بعينه إلا أن يكون قد بدا صلاحه، رواه الإمام أحمد فإذا أسلم رليه فى كيل معلوم من لبن هذه الشاة وقد صارت لبوناً، جاز، ودخل تحت قوله: «ونهى عن بيع ما فى ضروعها إلا بكيل أو وزن» فهذا إذن لبيعه بالكيل والوزن معيناً أو مطلقاً، لأنه لم يُصل، ولم يشترط سوى الكيل والوزن، ولو كان التعيين شرطاً لذكره .

فإن قيل فما تقولون لو باعه لبناً أياماً معلومة من غير كيل ولا وزن .

قيل إن ثبت الحديث لم يجز بيعه إلا بكيل أو وزن، وإن لم يثبت، وكان لبناً معلوماً لا يختلف بالعادة، جاز بيعه أياماً، وجرى حكمه بالعادة مجرى كيله أو وزنه، وإن كان مختلفاً فمرة يزيد، ومرة ينقص، أو ينقطع، فهذا غرر لا يجوز، وهذا بخلاف الإجازة، فإن اللبن يحدث على ملكه بعلفه الدابة كما يحدث الحب على ملكه

(١) ضعيف. رواه ابن ماجه (٢١٩٦) وأحمد (٤٢/٣) والبيهقي (٣٣٨/٥) وفى سننه محمد بن إبراهيم الباهلى، وهو مجهول كما فى «التقريب» (١٤١/١٢) وشهر بن حوشب كثير الإرسال والالهام كما فى «التقريب» (٣٥٥/٢).

بالسقى، فلا غرر فى ذلك، نعم إن نقص اللبن عن العادة، أو انقطع، فهو بمنزلة نقصان المنفعة فى الإجازة، أو تعطيلها يقبى للمستأجر حق الفسخ، أو ينقص عنه من الأجر بقدر ما نقص عليه من المنفعة، هذا قياس المذهب، وقال ابن عقيل، وصاحب «المغنى»: إذا اختار الإمساك لزمته جميع الأجرة، لأنه رضى بالمنفعة ناقصة فلزمه جميع العوض، كما لو رضى بالمبيع معيياً، والصحيح أن يسقط عنه من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة، لأنه إنما يذل العوض الكامل فى منفعة كاملة سليمة، فإذا لم تسلم له، لم يلزمه جميع العوض.

وقولهم: إنه رضى بالمنفعة معينة، فهو كما لو رضى بالمبيع معيياً، جوابه من وجهين،

أحدهما: أنه إن رضى به معيياً، بأن يأخذ أرشه كان له ذلك على ظاهر المذهب، فرضاه بالعيب مع الأرض لا يسقط حقه.

الثانى: إن قلنا: إنه لا أرض لمسك له الرد، لم يلزم سقوط الأرض فى الإجازة، لأنه قد استوفى بعض المعقود عليه فلم يمكنه رد المنفعة كما قبضها، ولأنه قد يكون عليه ضرر فى رد باقى المنفعة، وقد لا يتمكن من ذلك، فقد لا يجد بداً من الإمساك، فلزمه بجميع الأجرة مع العيب المنقص ظاهراً، ومنعه من استدراك ظلامته إلا بالفسخ ضرر عليه، ولا سيما لمستأجر الزرع والغرس والبناء، أو مستأجر دابة للسفر فتتعب فى الطريق، فالصواب أنه لا أرض فى المبيع لمسك له الرد، وأنه فى الإجازة له الأرض.

والذى يوضح هذا أن النبى ﷺ حكم بوضع الجوائح وهى أن يسقط عن مشترى الثمار من الثمرة، بقدر ما أذهبت عليه الجائحة من ثمرته ويُمسك الباقى بقسطه من الثمن، وهذا لأن الثمار لم تستكمل صلاحها دفعة واحدة ولم تجر العادة بأخذها جملة واحدة، وإنما المشترى بين الرد وبين الإمساك بال أرض، وفى الثمار جعل له الإمساك مع الأرض، والفرق ما ذكرناه، والإجازة أشبه ببيع الثمار، وقد ظهر اعتبار هذا الشبه فى وضع الشارع الجائحة قبل قبض الثمن.

فإن قيل: فالمانع لا توضع فيها الجائحة باتفاق العلماء.

قيل: ليس هذا من باب وضع الجوائح فى المنافع، ومن ظن ذلك، فقد وهم، قال شيخنا: ليس هذا من باب وضع الجائحة فى المبيع كما فى الثمر المشتري، بل هو من باب تلف المنفعة المقصودة بالعقد أو فواتها، وقد اتفق العلماء على أن المنفعة فى الإجازة إذا تلفت قبل التمكن من استيفائها، فإنه لا تجب الأجرة مثل أن يستأجر حيواناً فيموت قبل التمكن، من قبضه وهو بمنزلة أن يشتري قفيزاً من صبرة فتتلف الصبرة قبل القبض والتمييز، فإنه من ضمان البائع بلا نزاع، ولهذا لو لم يتمكن المستأجر من اذراع الأرض لآفة حصلت لم يكن عليه الأجرة .

وإن نبت الزرع، ثم حصلت آفة سماوية أتلفته قبل التمكن من حصاده، ففيه نزاع، فطائفة ألحقته بالثمرة والمنفعة، وطائفة فرقته، والذين فرقوا بينه وبين الثمرة والمنفعة قالوا: المنفعة وقد استوفاهما، والذين سواها بينهما، قالوا المقصود بالإجازة هو الزرع، فإذا حالت الآفة السماوية بينه وبين المقصود بالإجازة، كان قد تلف المقصود بالعقد قبل التمكن من قبضه، وإن لم يعاوض على زرع، فقد عاوض على المنفعة التى يتمكن بها المستأجر من حصول الزرع، فإذا حصلت الآفة السماوية المفسدة للزرع قبل التمكن من حصاده لم تسلم المنفعة المعقود عليها، بل تلفت قبل التمكن من الانتفاع، ولا فرق بين تعطيل منفعة الأرض فى أول المدة أو فى آخرها إذا لم يتمكن من استيفاء شئ من المنفعة، ومعلوم أن الآفة السماوية إذا كانت بعد الزرع مطلقاً بحيث لا يتمكن من الانتفاع بالأرض مع تلك الآفة، فلا فرق بين تقدمها وتأخرها .

فصل

وأما بيع الصوف على الظهر فلو صح هذا الحديث بالنهى عنه، لوجب القول به، ولم تسغ مخالفته وقد اختلفت الرواية فيه عن أحمد، فمرة منعه، ومرة أجازه بشرط جزئ في الحال، ووجه هذا القول أنه معلوم يمكن تسليمه، فجاز بيعه كالرطبة، وما يقدر من اختلاط المنبيع الموجود بالحادث على ملك البائع يزول بجزءه فى الحال، والحادث يسير جداً لا يمكن ضبطه، هذا ولو قيل بعدم اشتراط جزه فى الحال، ويكون كالرطبة التى تؤخذ شيئاً فشيئاً، وإن كانت تطول فى زمن أخذها كان له وجه صحيح، وغايته بيع معدوم لم يخلف تبعاً للموجود، فهو كأجزاء الثمار التى لم تُخلق، فإنها تتبع الموجود منها، فإذا جعلاً للصوف وقتاً معيناً يؤخذ فيه كان بمنزلة

أخذ الثمرة وقت كمالها .

ويوضح هذا أن الذين منعه قاسوه على أعضاء الحيوان وقالوا: متصل بالحيوان فلم يجز إفراده بالبيع كأعضائه، وهذا من أفسد القياس، لأن الأعضاء لا يمكن تسليمها مع سلامة الحيوان .

فإن قيل: فما الفرق بينه وبين اللبن فى الضرر وقد سوغتم هذا دونه؟ قيل: اللبن فى الضرر، يختلط ملك المشتري فيه بملك البائع سريعاً، فإن اللبن سريع الحدوث كلما حليه، دَرَّ، بخلاف الصوف. والله أعلم وأحكم .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات



فهرس الجزء الخامس

الصفحة

الموضوع

٣	فصل فى ذكر أفضيته وأحكامه (عليه السلام) فى النكاح وتوابعه
٧٢	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى الثيب والبكر، يزوجهما أبوهما
٧٥	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى النكاح بلا ولى
٧٦	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى نكاح التفويض
٧٨	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى فيمن تزوج امرأة فوجدها فى الحبل
٧٩	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى الشروط فى النكاح
٨٠	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى نكاح الشغار والمحلل والمتعة ونكاح المحرم ونكاح الزانية
٨٦	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى فيمن أسلم على أكثر من أربع نسوة أو على أختين
٨٨	فصل فيما حكم الله سبحانه وتعالى بتحريمه من النساء على لسان نبيه (عليه السلام)
٩٩	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر
١٠٤	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى العزل
١٠٨	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى الغيل، وهو وطء المرضعة
١٠٩	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى قسم الابتداء والدوام بين الزوجات
١١٤	فصل فى قضائه فى تحريم وطء المرأة الحبلى من غير الواطئ
١١٥	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى الرجل يعتق أمته ويجعل عتقها صداقها
١١٦	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى صحة النكاح الموقوف على الإجازة
١١٧	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى الكفاءة فى النكاح
١١٩	فصل فى حكمه (عليه السلام) فى ثبوت الخيار للمعتقة تحت العبد

الصفحة	الموضوع
١٣٠	فصل فى قضائه (ﷺ) فى الصداق بما قل وكثر، وقضائه بصحة النكاح على ما مع الزوج من القرآن
١٣٣	فصل فى حكمه (ﷺ) وخلفائه فى أحد الزوجين يجد بصاحبه برصاً أو جنوناً أو جذاماً أو يكون الزوج عنيماً
١٣٧	فصل فى حكم النبى (ﷺ) فى خدمة المرأة لزوجها
١٣٩	حكم رسول الله (ﷺ) بين الزوجين يقع الشقاق بينهما
١٤١	حكم رسول الله (ﷺ) فى الخلع
١٤٨	ذكر أحكام رسول الله (ﷺ) فى الطلاق
١٤٨	ذكر حكمه (ﷺ) فى طلاق الهازل ورائل العقل والمكره والتطبيق فى نفسه
١٦١	حكم رسول الله (ﷺ) فى الطلاق قبل النكاح
١٦٣	حكم رسول الله (ﷺ) فى تحريم طلاق الحائض والنفساء والموطوءة فى طهرها وتحريم إيقاع الثلاث جملة
١٨٤	فصل فى حكمه (ﷺ) فيمن طلق ثلاثاً بكلمة واحدة.
٢٠٦	حكمه (ﷺ) فى العبد يطلق زوجته تطليقتين ثم يعتق بعد ذلك، هل تحل له دون زوج وإصابة
٢١٠	حكمه (ﷺ) بأن الطلاق بيد الزوج لا بيد غيره
٢١١	حكمه (ﷺ) فيمن طلق دون الثلاث ثم راجعها بعد زواج أنها على بقية الطلاق
٢١٢	حكمه (ﷺ) فى المطلقة ثلاثاً لا تحل للأول حتى يطأها الزوج الثانى
٢١٤	حكمه (ﷺ) فى المرأة تقيم شاهداً واحداً على طلاق زوجها والزوج منكر

الصفحة	الموضوع
٢١٦	حكمه (ﷺ) في تخيير أزواجه بين المقام معه وبين مفارقتهن له
٢٢٦	حكمه (ﷺ) الذي بينه عن ربه تبارك وتعالى فيمن حرم أمته أو زوجته أو متاعه
٢٣٨	حكمه (ﷺ) في قول الرجل لامرأته: الحقى بأهلك
٢٤١	حكمه (ﷺ) في الظهار، وبيان ما أنزل الله فيه، ومعنى العود الموجب للكفارة
٢٥٧	حكمه (ﷺ) في الإيلاء
٢٦٤	حكمه (ﷺ) في اللعان
٣٠٤	فصل في حكمه (ﷺ) في حقوق النسب بالزوج إذا خالف لون ولده لونه
٣٠٥	فصل في حكمه (ﷺ) بالولد للفراش، وأن الأمة تكون فراشاً، ونيمن استلحق بعد موت أبيه
٣١٧	فصل في ذكر حكم رسول الله (ﷺ) في استلحاق ولد الزنى وتوريثه
٣١٩	ذكر الحكم الذي حكم به على بن أبي طالب رضى الله عنه في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد ثم تنازعوا الولد فأقرع بينهم فيه
٣٢١	فصيل في ذكر حكمه (ﷺ) في الولد، من أحق به في الحضانة
٣٢٣	فصل في الكلام على هذه الأحكام
٣٦٤	ذكر حكمه (ﷺ) في النفقة على الزوجات
٣٧٨	ذكر ماورد من حكمه (ﷺ) في تمكين المرأة من فراق زوجها إذا أعسر بنفقتها
٣٨٧	فصل في حكمه (ﷺ) الموافق لكتاب الله، أنه لا نفقة للمبتوتة ولا سكنى

الصفحة	الموضوع
٣٩٢	ذكر الكلام على حديث فاطمة بنت قيس
٤٠٤	ذكر حكم رسول الله (ﷺ) الموافق لكتاب الله تعالى من وجوب النفقة للأقارب
٤١٠	ذكر حكمه (ﷺ) في الرضاعة وما يحرم بها، وما لا يحرم وحكمه في القدر المحرم منها وحكمه في إرضاع الكبير، هل له تأثير أم لا؟
٤٤١	ذكر حكمه (ﷺ) في العدد
٤٨٦	فصل في عدة الأيسة والتي لم تحض
٤٩٢	فصل في عدة الوفاة
٥٢٧	ذكر حكمه (ﷺ) في الاستبراء
٥٥١	ذكر أحكامه في (ﷺ) البيوع
٥٥١	ذكر حكمه في تحريم بيع الميتة
٥٦٤	فصل في تحريم بيع الخنزير
٥٦٨	حكم رسول الله (ﷺ) في ثمن الكلب والسنور
٥٧٤	فصل في تحريم مهر البغي
٥٨٦	فصل في حلوان الكاهن وأجرة الحجام
٥٨٩	فصل في حكمه (ﷺ) في بيع عَسَب الفح وضراجه
٥٩١	ذكر حكمه (ﷺ) في المنع من بيع الماء الذي يشترك فيه الناس
٥٩٩	ذكر حكمه (ﷺ) في منع الرجل من بيع ما ليس عنده
٦٠٦	ذكر حكمه (ﷺ) في بيع الحصاة والغرر والملازمة والمنابدة
٦٠٧	فصل في بيع الغرر
٦٢١	الفهرس